

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعَبَّادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

الشيخ محمد الطهري الشيرازي الشيخ محمد بن علي الشيرازي
١٣٠١ هـ ٩٩٢ هـ

شَرْحُ كِتَابِ الْمُنْهَاجِ

الإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي

٩٧٣ هـ

اعتنى به وراجعته

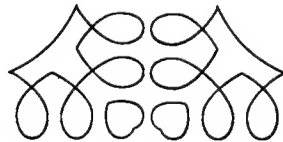
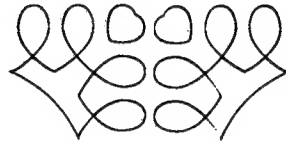
الدكتور أنس الشامي

كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

المجلد الثاني عشر



القاهرة



خَوَاشِي الشَّرْحِ لِلْعَبَّادِي
عَلَى
تُحْفَةِ الْمُجْتَاحِ بِشَرْحِ الْمَنَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر



سنة الطبع : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الايداع : ٥٠٦٢ / ٢٠١٦
الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٣-٠٦
الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النَّذْرِ

بِالْمُعْجَمَةِ عَقَّبَ الْأَيْمَانَ بِهِ لِأَنَّ كَلًّا يُعْقَدُ لِتَأْكِيدِ الْمُلتَزِمِ؛ وَلِأَنَّ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ كَفَّارَةٌ كَالْيَمِينِ وَهُوَ لُغَةٌ الْوَعْدُ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَشَرْعًا الْوَعْدُ بِخَيْرٍ بِالتَّزَامِ الْقُرْبَةِ الْآتِيَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي فَلَا يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ وَحْدَهَا لَكِنْ يَتَأَكَّدُ لَهُ إِمْضَاءٌ مَا نَوَاهِ لِلذَّمِّ الشَّدِيدِ لِمَنْ تَوَى فَعَلَ خَيْرٍ وَلَمْ يَفْعَلْهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ فِي اللَّجَاجِ الْآتِي مَكْرُوهٌ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أُطْلِقَهُ الْمَجْمُوعُ وَغَيْرُهُ هُنَا قَالَ: لِصَحَّةِ التَّهْيِ عَنْهُ وَأَنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ وَفِي الْقُرْبَةِ الْمُنْجِزَةِ أَوْ الْمُعْلَقَةِ مَثْدُوبٌ وَعَلَى الْمُنْجِزَةِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ فِيهِ فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ: إِنَّهُ مُنَاجَاةٌ لِلَّهِ تَعَالَى تُشَبِّهُ الدُّعَاءَ فَلَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ بِهِ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النَّذْرِ

□ قَوْلُهُ: (بِالْمُعْجَمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ تَمَّ) فِي التَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِأَنَّ كَلًّا) إِلَى (لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ)، وَقَوْلُهُ: (وَعَلَى الْمُنْجِزَةِ) إِلَى (وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ يَوْجَهُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَتَأَكَّدُ) إِلَى (وَالْأَصْلُ). □ قَوْلُهُ: (بِالْمُعْجَمَةِ) أَي: بِذَلِكَ مُعْجَمَةٍ سَاكِتَةٍ وَحُكْمِي فَتَحُهَا. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ) وَهُوَ نَذَرُ اللَّجَاجِ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (كَالْيَمِينِ) أَي كَكَفَّارَتِهَا. □ قَوْلُهُ: (الْوَعْدُ بِخَيْرٍ) (إِلْخ) فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ قَوْلَيْنِ هُنَا عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَشَرْعًا الْوَعْدُ بِخَيْرٍ خَاصَّةً قَالَهُ الرَّوَانِيُّ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُمَا التَّزَامُ قُرْبَةُ الْإِلْخ. □ قَوْلُهُ: (بِالتَّزَامِ الْقُرْبَةِ الْإِلْخ) الْبَاءُ لِمُلَابَسَةِ الْكَلْبِيِّ لِحُزَائِهِ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَتَأَكَّدُ) لَهُ (إِلْخ) وَتَبْنِي أَنْ مِثْلَ النَّذْرِ غَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْقُرْبِ فَتَأَكَّدُ نِيَّتُهَا اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَي: الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ) (إِلْخ) عَطَفَ عَلَى التَّهْيِ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِيِّ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهُ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ» (إِلْخ). □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ) (إِلْخ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا الْإِلْخُ بِالْوَاوِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الْقُرْبَةِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ التَّهْيَةِ وَفِي التَّبَرُّرِ عَدَمُ الْكِرَاهِيَةِ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ سِوَا فِي ذَلِكَ الْمُعْلَقُ وَغَيْرُهُ إِذْ هُوَ وَسِيلَةٌ لِعِطَاعَةِ الْإِلْخ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ: وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ قُرْبَةٌ فِي نَذَرِ التَّبَرُّرِ دُونَ غَيْرِهِ اهـ وَهُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ قَوْلُهُ) أَي: الْمُصَنِّفُ فِيهِ أَي: الْمَجْمُوعُ. □ قَوْلُهُ: (تُشَبِّهُ الدُّعَاءَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ يُشَبِّهُ قَوْلَهُ: (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ). اهـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النَّذْرِ

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ فِي اللَّجَاجِ الْآتِي مَكْرُوهٌ) (إِلْخ) كَتَبَ عَلَى الْأَصَحِّ م ر.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَيْضًا أَنَّهُ قُرْبَةٌ بِقِسْمِيهِ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِطَاعَةٍ، وَوَسِيلَةٌ لِلطَّاعَةِ طَاعَةٌ كَمَا أَنَّ وَسِيلَةَ الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ، وَمِنْ ثَمَّ أُثِيبَ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا﴾ [البقرة: ٢٧٠] أَي: يُجَازِي عَلَيْهِ عَلَى أَنْ جَمَعَا أَطْلَقُوا أَنَّهُ قُرْبَةٌ وَحَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى مَنْ ظَنَّ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا مَا وَقَدَ يَوْجُهُ بِأَنَّ اللَّجَاجَ وَسِيلَةٌ لِطَاعَةٍ أَيْضًا وَهِيَ الْكَفَّارَةُ أَوْ مَا التَزَمَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّ الْمُتَلَزِّمَ بِالنَّذَرَيْنِ قُرْبَةٌ وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الْمُعْلَقَ بِهِ فِي نَذْرِ اللَّجَاجِ غَيْرُ مُحْبُوبٍ لِلنَّفْسِ وَفِي أَحَدٍ نَوْعِي نَذْرِ التَّبَرُّرِ مُحْبُوبٌ لَهَا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ نَذْرَ اللَّجَاجِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ قَصْدُ التَّقَرُّبِ فَلَمْ يَكُنْ وَسِيلَةً لِقُرْبَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ. وَأَرَكَاثُهُ نَاذِرٌ وَمُنْذِرٌ وَصِغَةٌ

وَشَرَطُ التَّائِدِ إِسْلَامًا، وَاخْتِيَارًا، وَنُفُودُ تَصَرُّفِهِ فِيمَا يَنْذُرُهُ فَيَصْحُحُ نَذْرُ سَكْرَانٍ لَا كَافِرٍ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْقُرْبَةِ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ وَمُكْرَهٍ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمْ وَمَحْجُورٍ فَلَسٍ أَوْ سَفِهٍ فِي قُرْبَةٍ مَالِيَّةٍ عَيْنِيَّةٍ،.....

□ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْإِنِّحَ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ وَسِيلَةٌ الْإِنِّحَ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَقَوْلِ الْمَجْمُوعِ فِي مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْحَمْلِ الْمَارِّ. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ قُرْبَةٌ) مَفْعُولٌ يُؤَيِّدُ. □ فَوَدَّ: (بِقِسْمِيهِ) وَهُمَا اللَّجَاجُ وَالتَّبَرُّرُ. □ فَوَدَّ: (ثَوَابُ الْوَاجِبِ) وَهُوَ يَزِيدُ عَلَى الثَّغْلِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً مُغْنِيً وَابْنُ شُهْبَةَ. □ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ) أَي: أَنَّهُ يُثَابُ عَلَى التَّذْرِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى الْإِنِّحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ الْإِنِّحَ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ لَهُ) أَي: لِلنَّذْرِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يَوْجُهُ) أَي: إِطْلَاقُ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَالْتَّبَرُّرِ. □ فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَي: قُبِيلَ التَّشْبِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَفِي أَحَدٍ نَوْعِي نَذْرِ التَّبَرُّرِ الْإِنِّحَ)، وَأَمَّا نَوْعُهُ الْآخَرُ فَلَا تَغْلِيْقَ فِيهِ. اه. سَمِ أَي: فَهُوَ مَا لَا تَغْلِيْقَ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ) أَي: عَنِ التَّائِيْدِ ثُمَّ التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ نَذْرَ اللَّجَاجِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِنِّحَ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ إِبْعَادُ النَّفْسِ عَنِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ الْقُرْبَةُ. اه. سَمِ. □ فَوَدَّ: (وَأَرَكَاثُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا الْقِنْ فِي النَّهْيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا إِشَارَةُ الْإِنِّحَ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَزَيْدٌ إِلَى وَالصِّغَةُ. □ فَوَدَّ: (نَاذِرٌ وَمُنْذِرٌ) سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُمَا. اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْقُرْبَةِ) أَوْ لِاتِّزَامِهَا وَإِنَّمَا صَحَّ وَفَقَهُ وَوَصِيَّتُهُ وَصَدَقَتْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عَقُودٌ مَالِيَّةٌ لَا قُرْبَةٌ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ) كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلِاتِّزَامِ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمُكْرَهٍ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ. □ فَوَدَّ: (عَنْهُمْ) أَي: الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُكْرَهِ. □ فَوَدَّ: (فِي قُرْبَةٍ مَالِيَّةٍ عَيْنِيَّةٍ) كَعَمَتِي هَذَا الْعَبْدُ وَيَصْحُحُ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ سَفَهٌ أَوْ فَلَسٍ فِي الْقُرْبِ الْبَدَنِيَّةِ وَلَا حَجَرَ عَلَيْهِمَا فِي الذِّمَّةِ فَيُصْبِحُ نَذْرُهُمَا الْمَالِيُّ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يُؤَدِّيَانِهِ بَعْدَ فَلَكَ الْحَجَرِ عَنْهُمَا مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَفِي ع ش مَا نَصَّهُ وَيَقِي مَا لَوْ مَاتَ السَّفِيهِ وَلَمْ يُؤَدِّهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِتِهِ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لَزِمَ ذِمَّتُهُ فِي الْحَيَاةِ وَقِيَاسًا عَلَى تَنْفِيْذِ مَا أَوْصَى بِهِ مِنَ الْقُرْبِ. اه.

□ فَوَدَّ: (وَفِي أَحَدٍ نَوْعِي نَذْرِ التَّبَرُّرِ الْإِنِّحَ)، وَأَمَّا نَوْعُهُ الْآخَرُ فَلَا تَغْلِيْقَ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ نَذْرَ اللَّجَاجِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ قَصْدُ التَّقَرُّبِ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ إِبْعَادُ النَّفْسِ عَنِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ الْقُرْبَةُ.

وكذا القِنْ فَيَصُحُّ نَذْرُهُ الْمَالُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَوْ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ بخلافِ الضَّمانِ؛ لأنَّ الْمُغْلَبَ هُنا حَقُّ اللَّهِ تعالى، ومن ثَمَّ اخْتَصَّ بِالْقَرَبِ وَزَيْدٍ إِمْكَانُ الْفِعْلِ فلا يَصُحُّ نَذْرُهُمْ صَوْمًا لا يُطِيقُهُ ولا بَعِيدَ عَنْ مَكَّةَ حَجًّا هَذِهِ السَّنَةُ كما يَأْتِي أوَائِلُ الْفَصْلِ.

وَالصَّيغَةُ لَفْظٌ أَوْ كِتَابَةٌ أَوْ إِشَارَةٌ أُخْرَسَ تَذَلُّ أَوْ تُشْعِرُ بِالِاتِّزَامِ مَعَ النَّيَّةِ فِي الْكِتَابَةِ وَكَذَا إِشَارَةٌ لَمْ يَفْهَمْهَا كُلُّ أَحَدٍ لَا النَّيَّةَ وَحَدَّهَا كَسَائِرُ الْعُقُودِ وَمِنَ الْأَوَّلِ نَذَرْتُ لِلَّهِ أَوْ لَكَ أَوْ عَلَيَّ لَكَ كَذَا أَوْ لِهَذَا وَمِثْلُهُ انْتَذَرْتُ أَوْ أَنْذَرْتُ مِنْ عَامِّي لُغَتُهُ ذَلِكَ كما يُغْلَمُ مِمَّا قَدَّمْتُهُ فِي رُجُوعِكَ بِفَتْحِ التَّاءِ، إِذِ الْمَعْتَمِدُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ مِنْ اضْطِرَابِ طَوِيلٍ فِي نَذَرْتُ لَكَ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهَا اللَّهُ أَنَّهُا صَرِيحَةٌ وَمِمَّا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَيُوضِّحُهُ قَوْلُ مُحْصُولِ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ لَا شَكَّ أَنَّ نَحْوَ نَذَرْتُ، وَبَعَثَ صَيْغَ أَخْبَارٍ لُغَةً وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لَهُ شَرْعًا أَيْضًا إِمَّا التَّزَاغُ فِي أَنَّهَا حَيْثُ

قوله: (وَلَوْ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ) وَفَاقًا لِلأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ: وَنَذَرْتُ الْقِنْ مَالًا فِي ذِمَّتِهِ كَضْمَانِهِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اه. أي: وَضْمَانُهُ بَاطِلٌ إِذَا كَانَ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَأَمَّا بِإِذْنِهِ فَصَحِيحٌ وَيُؤَدِّيهِ مِنْ كَسْبِهِ الْحَاصِلِ بَعْدَ التَّذَرِّ. اه. ع. ش. قوله: (هنا) أي: فِي التَّذَرِّ. قوله: (اخْتَصَّ بِالْقَرَبِ) سَيَاتِي مَا فِيهِ. قوله: (وَزَيْدٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا إِشَارَةٌ فِي النَّهْيَةِ وَعِبَارَتُهُ وَلَا بُدَّ مِنْ إِمْكَانٍ فِعْلُهُ الْمُنْذَرُ إِلَخ. قوله: (إِمْكَانُ الْفِعْلِ) الْأَوَّلَى وَإِمْكَانُ إِلَخ. قوله: (وَلَا بَعِيدَ عَنْ مَكَّةَ إِلَخ) أَيُّ بُعْدًا لَا يُدْرِكُ مَعَهُ الْحَجَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ عَلَى السَّبِيلِ الْمُعْتَادِ. اه. ع. ش. قوله: (أَوْ كِتَابَةٌ) بِالتَّثْوِينِ. قوله: (تَذَلُّ) رَاجِعٌ لِلْفَتْحِ بِتَأْوِيلِ اللَّفْظَةِ وَلِلْكِتَابَةِ وَقَوْلُهُ أَوْ تُشْعِرُ رَاجِعٌ لِلْإِشَارَةِ وَيَجُوزُ رُجُوعُهُمَا لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَذَكِيرَ الْفِعْلَيْنِ، عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: يَذَلُّ أَوْ يُشْعِرُ أَيُّ: كُلُّ مِنَ اللَّفْظِ وَالْكِتَابَةِ وَالْإِشَارَةِ اه. وَقَوْلُهُ بِالِاتِّزَامِ تَنَازَعَ فِيهِ الْفِعْلَانِ وَقَوْلُهُ مَعَ النَّيَّةِ حَالٌّ مِنْ فَاعِلِ الْفِعْلَيْنِ وَقَوْلُهُ فِي الْكِتَابَةِ مُتَعَلِّقٌ بِمُتَعَلِّقٍ مَعَ النَّيَّةِ. قوله: (لَا النَّيَّةَ إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى لَفْظِ عِبَارَةِ الْمُعْنَى فَلَا يَتَعَقَّدُ بِالنَّيَّةِ. اه. قوله: (مِنَ الْأَوَّلِ إِلَخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيَكْفِي فِي صَرَاحِهَا نَذَرْتُ لَكَ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ. اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: نَذَرْتُ لَكَ كَذَا عِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ وَلَوْ قَالَ نَذَرْتُ لِفُلَانٍ بِكَذَا لَمْ يَتَعَقَّدْ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِهِ الْإِفْرَاقَ أَلْزَمَ بِهِ اه. وَعَلَيْهِ فَيَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِأَنَّ الْخُطَابَ يَذَلُّ عَلَى الْإِنْشَاءِ بِحَسَبِ الْعُرْفِ كَمَا فِي بَعْثِكَ هَذَا بِخِلَافِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ لَا يَبْدَأُ مِنْهُ الْإِنْشَاءُ. اه. ع. ش. أَقُولُ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الزِّيَادِيِّ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ لِهَذَا وَلِلْمُصَوِّرِ الْآيَةِ فِي الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ كَعَلَيَّ صَدَقَةُ فُلَانٍ أَوْ أَنْ أُعْطِيَهُ وَجَعَلْتُ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَوْ لِقَبْرِ الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ. قوله: (بِكَذَا) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ أَوْ لِهَذَا. قوله: (إِذِ الْمَعْتَمِدِ إِلَخ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ أَوْ لَكَ إِلَخ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِيَتَصِلَ الْعِلَّةُ بِمَعْلُولِهَا أَنْ يَذْكُرَ قَوْلَهُ وَمِثْلُهُ إِلَخ عَقِبَ قَوْلِهِ نَذَرْتُ.

قوله: (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِلَخ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ إِنَّهَا صَرِيحَةٌ. قوله: (لَا شَكَّ أَنَّ نَحْوَ نَذَرْتُ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ لَا شَكَّ أَنَّ مُجَرَّدَ نَذَرْتُ غَيْرُ كَافٍ بَلْ مَعَ مَا يُذَكِّرُ مَعَهُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَكَلَامِ الْفَخْرِ سَاكِنٌ عَنْهَا فَمَا

قوله: (وَكَذَا الْقِنْ فَيَصُحُّ نَذْرُهُ إِلَخ) وَنَذَرْتُ الْقِنْ مَالًا فِي ذِمَّتِهِ كَضْمَانِهِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ م ر .

تُسْتَعْمَلُ لِأَحْدَاثِ الْأَحْكَامِ كَانَتْ إِخْبَارَاتٍ أَوْ إِنْشَاءَاتٍ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِوُجُوهِ وَسَاقِهَا وَقَدْ حَكَمَا فِي نَذَرْتِ لِلَّهِ لِأَفْعَلَنْ كَذَا وَلَمْ يَنْوَ يَمِينًا وَلَا نَذَرًا وَجْهَيْنِ وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِمَا بَحْثَهُ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ نَذَرُ أَيٍّ: نَذَرُ تَبَرُّرٍ، وَزَعَمُ شَارِحُ أَنَّ مُخَاطَبَةَ الْمَخْلُوقِ بِنَحْوِ نَذَرْتِ لَكَ تُبْطِلُ صَرَاحَتَهَا عَجِيبٌ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ عَلَيَّ لَكَ كَذَا أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيْ لَكَ كَذَا صَرِيحَانِ فِي النَّذْرِ مَعَ أَنَّ فِيهِمَا مُخَاطَبَةَ مَخْلُوقٍ، وَزَعَمُ أَنَّهُ لَا التَّزَامَ فِي نَحْوِ نَذَرْتِ مَمْنُوعٌ نَعَمْ، إِنْ نَوَى بِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ نَذَرٍ سَابِقٍ عُرِفَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ فَوَاضِحٌ أَوِ الْيَمِينُ فِي نَذَرْتِ لِأَفْعَلَنْ فَيَمِينٌ.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُمْ: عَلَيَّ لَكَ كَذَا صَرِيحٌ فِي النَّذْرِ يُنَافِيهِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْإِقْرَارِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا مَا يَنْبَغِي مِنْ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِمَا وَيَنْصَرِفُ لِأَحَدِهِمَا بِقَرِينَةٍ وَنَظِيرِهِ مَا مَرَّ فِي لَفْظِ السَّلَفِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي السَّلَامِ وَالْقَرْضِ لَكِنَّ الْمُتَمَيِّزَ ثُمَّ نَفْسُ الصَّيْغَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا (هُوَ ضَرْبَانِ نَذَرُ لَجَاجٍ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَهُوَ التَّمَادِي فِي الْخُصُومَةِ وَيُسَمَّى نَذَرُ وَيَمِينِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ وَالْعَلَقِ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَاللَّامِ وَهُوَ أَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ شَيْءٍ أَوْ يَحْتِثَّ عَلَيْهِ أَوْ يُحَقِّقُ خَبْرًا غَضَبًا بِالتَّزَامِ قُرْبَةً (كَلَنْ كَلَمَتَهُ) أَوْ إِنْ لَمْ أَكَلِّمْهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتَهُ (فَلِلَّهِ عَلَيَّ) أَوْ فَعَلَيْ (عَتَقَ أَوْ صَوَّمَ) أَوْ عَتَقَ وَصَوَّمَ وَحَجَّ (وَفِيهِ) عِنْدَ وَجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ (كَفَّارَةُ يَمِينٍ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» وَلَا

وَجْهٌ كَوْنُهُ صَرِيحًا فِيمَا ذَكَرَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. ة. قَوْلُهُ: (كَانَتْ إِنْشَاءً) خَيْرٌ أَنْ. ة. قَوْلُهُ: (إِخْبَارَاتٍ) يَغْنِي وَضْعًا لَا اسْتِعْمَالًا أَوْ إِنْشَاءَاتٍ أَيٍّ: وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا. ة. قَوْلُهُ: (عَجِيبٌ إِنْشَاءً) خَيْرٌ وَزَعَمُ شَارِحُ. ة. قَوْلُهُ: (وَزَعَمُ أَنَّهُ لَا التَّزَامَ إِنْشَاءً) أَيٍّ: بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ. ة. قَوْلُهُ: (مَمْنُوعٌ) خَيْرٌ وَزَعَمُ أَنَّهُ إِنْشَاءً. ة. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُتَمَيِّزَ) بِفَتْحِ الْيَاءِ أَيٍّ: بِالْقَرِينَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا يَغْنِي أَنَّ الْمُتَمَيِّزَ هُنَا قَصْدُ الْإِخْبَارِ أَوْ الْإِنْشَاءِ وَفِيهِ تَأْمُلٌ. ة. قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ اللَّامِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا نَصَّ فِي الْمُغْنِي إِنْشَاءً قَوْلُهُ وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ أَوْ وَالْعَتَقِ إِلَى فَإِنْ لَمْ يَنْوَ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَنَذَرُ تَبَرُّرٍ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَلِقَوْلِ كَثِيرِينَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ إِذْ تَعَيَّنَ الْكَفَّارَةُ إِلَى وَيُؤَيِّدُ. ة. قَوْلُهُ: (وَهُوَ التَّمَادِي إِنْشَاءً) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِهِ حَالَ الْغَضَبِ اهـ. مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ يُحَقِّقُ خَبْرًا إِنْشَاءً) كَذَا فِي النَّهَايَةِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: أَوْ يُحَقِّقُ خَبْرًا إِنْشَاءً أَنْظَرُهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَقَوْلِهِ الْعَتَقُ أَوْ عَتَقَ قَتِي فَلَانِ يَلْزَمُنِي أَوْ وَالْعَتَقِ مَا قَعَلْتُ كَذَا لَعَنَ وَلَمْ أَرِ قَوْلَهُ أَوْ يُحَقِّقُ خَبْرًا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ إِلَّا فِي التَّخْفِيفِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَجِبَارَةُ الرُّوضِ كَالرُّوضَةِ هُوَ أَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ مِنْ شَيْءٍ أَوْ يَحْمِلَهَا عَلَيْهِ بِتَغْلِيْقِ التَّزَامِ قُرْبَةً وَكَذَا عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ. اهـ. ة. قَوْلُهُ: (غَضَبًا إِنْشَاءً) تَنَازَعُ فِيهِ الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَالْبِرْمَاوِيِّ وَالْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ غَضَبًا رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ أَيٍّ شَأْنُهُ ذَلِكَ فَلَيْسَ قَيِّدًا وَإِنَّمَا قَيِّدٌ بِهِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ. اهـ. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ عَتَقَ وَصَوَّمَ إِنْشَاءً) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتَغْيِيرُهُ بِأَوْ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ عَطَفَ بِالْوَائِ فَقَالَ إِنْ كَلَّمْتَهُ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ وَعَتَقٌ وَحَجٌّ وَأَوْجَبْنَا الْكَفَّارَةَ فَوَاحِدَةً عَلَى الْمَذْهَبِ أَوْ الْوَفَاءِ بِمَا التَّزَمَهُ لَزِمَهُ الْكُلُّ. اهـ.

كفارة في نذر التبرير قطعاً فتعين حملهُ على نذر اللجاج ولقول كثيرين من الصحابة عليهم السلام به ولا مخالِف له ومن ثم أطلَّ الثَّقِينِي في الانتصار له (وفي قول ما التزم) لخبر «مَنْ نَذَرَ وَاسْمَى فعلية ما سَمَى» (وفي قول: أيهما شاء)؛ لأنه يُشبه النذر من حيث إنَّه التزم قربةً واليمين من حيث إنَّ مقصوده مقصود اليمين ولا سبيل للجمع بين موجبيهما ولا لإعطيلهما فوجب التخيير (قلت: الثالث أظهر ورجحه العراقيون والله أعلم) لما قلنا، أما إذا التزم غير قربة كالأكل الخبز فيلزمه كفارة يمين بلا نزاع ومنه ما يُقتاد على السنة النَّاسِ العتق يلزمني أو يلزمني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أفعل أو لأفعلن كذا فإن لم ينو التعليق فلغو وإن نواه تخيير كما نص عليه في بعض ذلك ثم إن اختار العتق وعتق المُعَيَّن أجزأه مُطلقاً أو الكفارة وأراد عتقه عنها اغتبر فيه صفة الإجزاء، ولو قال إن فعلت كذا فعبدني حرَّ ففعله عتق قطعاً كما في المجموع خلافاً لما وقع للزركشي؛ لأن هذا محض تعليق ليس فيه الترام بنحو علي وقوله العتق أو عتق

قوله: (به) أي: لزوم الكفارة.

قول (س): (وفي قول أيهما شاء) هل يتعين عليه أحدهما باختياره؟ الظاهر لا يتعين. اهـ. سيّد عمر وجرّم بذلك المُعْنَى ناقلاً له نقل المذهب عبارته فيختار واحداً منهما من غير توقّف على قوله اختارت حتى لو اختار مُعيّناً منهما لم يتعين وله العدول إلى غيره. اهـ. قوله: (مقصود اليمين) من المنع أو الحث أو تحقيق الخبر. قوله: (أما إذا ما التزم إلخ) عبارة المُعْنَى. تنبيه: قضية قول المُصنّف فليلاً عليّ عتق أو صوم، أن نذر اللجاج لا بدّ فيه من التزام قربةً وبه صرح في المحرّر لكن الصحيح في أصل الروضة فيما لو قال إن دخلت الدار فليلاً عليّ أن أكل الخبز من صور اللجاج وأنه يلزمه كفارة يمين لكن هنا إنما يلزمه كفارة يمين فقط؛ لأنه إنما يُشبه اليمين لا النذر؛ لأن المُعلّق غير قربة. اهـ. ولا يخفى أن هذا منافي لقول الشارح المارّ ومن ثم اختصّ بالقرب. قوله: (ومنه) أي نذر اللجاج ع ش ورشيد. قوله: (أو والعتق إلخ) إن قرئ بالضم مُبتدأً خُذِفَ خبره كلاًزِم لي فواضح وإن قرئ بالجرّ خالف ما جرّم به المُعْنَى فليُحرّز. اهـ. سيّد عمر أقول صنيع الشارح والنهاية صريح في الجرّ ومخالفة ما جرّم به المُعْنَى. قوله: (لا أفعل إلخ) راجع لجميع ما تقدّم. قوله: (فإن لم ينو التعليق) أي تعليق الالتزام. اهـ. ع ش. قوله: (فإن لم ينو التعليق إلخ) يشمل الإطلاق ولعل وجهها أنّها لما لم تكن صريحة في التعليق لم تُحمّل عليه إلا عند إرادته نعم يظهر أن نحو إن فعلت كذا يلزمني إلخ يلحق فيها الإطلاق بقصد التعليق لصراحته فيها اهـ سيّد عمر. قوله: (أو عتق المُعَيَّن إلخ) هذا صريح في أن المُعَيَّن لا يلزمه عتقه بل له العدول عنه إلى الكفارة اهـ سم. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان يُجزئ في الكفارة أم لا. اهـ. ع ش. قوله: (وأراد عتقه) أي المُعَيَّن. قوله: (ولو قال) إلى قوله كما في المجموع في المُعْنَى.

قوله: (وإن نواه تخيير) كتب على تخيير م ر. قوله: (وعتق المُعَيَّن إلخ) هذا صريح في أنّه في المُعَيَّن لا يلزم عتقه بل له العدول عنه إلى الكفارة.

قَتِي فَلَانٍ يَلْزُمُنِي أَوْ وَالْعَتَقِ مَا فَعَلْتُ كَذَا لَعَوُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْلِيْقَ فِيهِ وَلَا التَّزَامَ، وَالْعَتَقُ لَا يَحِلِفُ بِهِ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ ذَيْنِكَ وَهُمَا هُنَا غَيْرُ مُتَصَوِّرَيْنِ.

(وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ مَثَلًا (فَعَلَيْ كَفَارَةٍ يَمِينٍ أَوْ) فَعَلَيْ كَفَارَةٍ (نَذِيرٍ لَوَمَةٍ) فِي الصُّورَتَيْنِ (كَفَارَةٍ بِالْذُّخُولِ) تَغْلِيْبًا لِحَكْمِ الْيَمِينِ فِي الْأُولَى وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ فِي الثَّانِيَةِ، أَمَّا إِذَا قَالَ فَعَلَيْ يَمِينٍ

فَوَدَّ: (لَعَوُ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا التَّصْوِيرِ وَمَا سَبَقَ إِلَّا بِمَا فَعَلْتُ هُنَا وَبِلَا أَفْعَلُ أَوْ لَا فَعَلَنْ هُنَاكَ فَلِمَ أَطْلَقَ هُنَا أَنَّهُ لَعَوُ وَفَصَّلَ هُنَاكَ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ: لَعَوُ أَيَّ حَيْثُ لَا صِغَةَ تَعْلِيْقٍ فَيَلْعَوُ وَإِنْ نَوَى التَّعْلِيْقَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَمِنَهُ مَا يُعْتَادُ إِنْخَ فَإِنْ صَوَّرْتَهُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَلَّمْتُكَ مَثَلًا فَالْعِتْقُ يَلْزُمُنِي ثُمَّ رَأَيْتُ سَمِ ذَكَرَ الْاسْتِشْكَالَ فَقَطَّ اهـ أَقُولُ قَوْلُهُ: فَإِنْ صَوَّرْتَهُ إِنْخَ لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ أَوْ وَالْعِتْقِ إِنْخَ بَلْ صَنَعَ الْمُغْنِي صَرِيحًا فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ صِغَةِ التَّعْلِيْقِ عِبَارَتُهُ وَالْعِتْقُ لَا يُخْلَفُ بِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيْقِ وَالْإِتْزَامِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيْ عِتْقٍ فَتَجِبُ الْكَفَارَةُ وَيَخْتَارُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا التَّزَمَهُ فَلَوْ قَالَ الْعِتْقُ يَلْزُمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا وَلَمْ يَنْوِ التَّعْلِيْقَ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا فَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ فَعَبْدِي حُرٌّ فَقَعَلَهُ عِتْقَ الْعَبْدِ قَطْعًا أَوْ قَالَ وَالْعِتْقِ أَوْ وَالطَّلَاقِ بِالْجَرِّ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَتَعَقَّدْ يَمِينُهُ. اهـ. وَحَاصِلُهَا كَمَا تَرَى أَنَّ الصِّغَةَ الْأُولَى صَرِيحَةٌ فِي الْيَمِينِ فَتَتَعَقَّدُ مُطْلَقًا وَالثَّانِيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لَهَا احْتِمَالًا ظَاهِرًا فَتَتَعَقَّدُ بِالنِّيَّةِ بِخِلَافِ الْآخِرَةِ فَإِنَّهَا لَا تَحْتَمِلُهَا كَذَلِكَ فَلَا تَتَعَقَّدُ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ لَعَوُ إِنْخَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ التَّعْلِيْقَ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لَا يُقَالُ وَجْهُهُ حَيْثُ إِذْ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ بِمَا ضٍ وَهُوَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ لِأَنَّا نَقُولُ مَعْنَاهُ إِنْ تَبَيَّنَ أَنِّي مَا فَعَلْتُ كَذَا وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ وَقَدْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي صُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَمِمَّنْ حَقَّقَ ذَلِكَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِي فِتَاوِيهِ فِي الْخُلْعِ. اهـ. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ لِمَجَرَّدِ صِيَانَةِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ اسْتِفْهَالِ الْجَزَاءِ وَإِلَّا فَالْلَفْظُ لَا يَحْتَمِلُهُ ظَاهِرًا وَكَذَا يُجَابُ عَمَّا يَأْتِي عَنْ سَمِ وَع ش ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لَا تَعْلِيْقَ فِيهِ وَلَا التَّزَامَ كَأَنَّهُ؛ لِأَنَّهُ كِلَا مِنْهُمَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلَاتِ حَقِيقَةً وَلَا يُنَافِي هَذَا تَصْوِيرَهُمُ التَّعْلِيْقَ بِالْمَاضِي فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ لَفْظِيٌّ اهـ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. فَوَدَّ: (وَالْعِتْقِ إِنْخَ) وَمِثْلُهُ الطَّلَاقُ كَمَا مَرَّ فِي الْإِيمَانِ. فَوَدَّ: (إِلَّا عَلَى أَحَدٍ ذَيْنِكَ) أَيِ التَّعْلِيْقِ وَالْإِتْزَامِ ع ش وَمُغْنِي وَالْأَوَّلُ كَأَنَّهُ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيْ عِتْقٍ وَالثَّانِي كَأَنَّهُ فَعَلْتُ كَذَا فَعَبْدِي حُرٌّ بِجَيْرِ مِيٍّ. فَوَدَّ: (وَهُمَا هُنَا غَيْرُ مُتَصَوِّرَيْنِ) هَلَا تُصَوِّرُ التَّعْلِيْقَ بِأَنْ يُجْعَلَ الْمَعْنَى إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيْ الْعِتْقِ أَوْ عِتْقُ قَتِي فَلَانٍ كَمَا فِي عَلِيٍّ الطَّلَاقُ مَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ تَعْلِيْقٌ سَمِ وَع ش وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ ثُمَّ قَوْلُهُ: كَمَا فِي عَلِيٍّ الطَّلَاقُ إِنْخَ فِي هَذَا الْقِيَاسِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (تَغْلِيْبًا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ) أَيِ: السَّابِقِ آيَفَا. اهـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ: (لَعَوُ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا التَّصْوِيرِ وَمَا سَبَقَ إِلَّا بِمَا فَعَلْتُ هُنَا وَبِلَا أَفْعَلُ أَوْ لَا فَعَلَنْ هُنَاكَ فَلِمَ أَطْلَقَ هُنَا أَنَّهُ لَعَوُ وَفَصَّلَ هُنَاكَ. فَوَدَّ: (وَهُمَا هُنَا غَيْرُ مُتَصَوِّرَيْنِ) هَلَا تُصَوِّرُ التَّعْلِيْقَ بِأَنْ يُجْعَلَ الْمَعْنَى إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيْ الْعِتْقِ أَوْ عِتْقُ قَتِي فَلَانٍ كَمَا فِي: عَلِيٍّ الطَّلَاقُ مَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ تَعْلِيْقٌ.

فَلَعَوْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِصِغَةِ نَذَرٍ وَلَا حَلْفٍ وَلَيْسَتْ الْيَمِينُ مِمَّا يُلْتَزَمُ فِي الذِّمَّةِ أَوْ فِعْلِي نَذَرَ تَحْخِيرٍ بَيْنَ قُرْبَةٍ مَا مِنَ الْقُرْبِ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ وَأَجَلٍ هَذَا تَعَيَّنَ جَزْءُ نَذَرٍ فِي الْمَتَنِ عَطْفًا عَلَى يَمِينٍ وَامْتَنَعَ رَفْعُهُ لِمُخَالَفَتِهِ مَا تَقَرَّرَ إِذْ تَعَيَّنَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الرَّفْعِ وَهُمْ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِيهِ حِينَئِذٍ مَا مَرَّ مِنَ التَّخْيِيرِ، وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ نَصُّ الْبُيُوطِيِّ وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَرَّرَ فِي فِعْلِي نَذَرَ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِهِ فِي نَذَرِ التَّبَرُّرِ كَأَن شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فِعْلِي نَذَرَ لَزِمَهُ قُرْبَةٌ مِنَ الْقُرْبِ وَالتَّعْيِينَ إِلَيْهِ ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِيُّ.

(وَنَذَرُ تَبَرُّرٍ) سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِيَطْلُبَ الْبِرَّ أَوْ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (بِأَن يُلْتَزَمَ قُرْبَةً) أَوْ صِفَتَهَا الْمَطْلُوبَةَ فِيهَا كَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ (إِنْ حَدَّثَتْ نِعْمَةً) تَقْتَضِي سُجُودَ الشُّكْرِ كَمَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ تَعْيِيرُهُم بِالْحُدُوثِ (أَوْ ذَهَبَتْ نِعْمَةً) تَقْتَضِي ذَلِكَ أَيْضًا، وَمَرَّ بَيَانُهُمَا فِي بَابِهَا هَذَا مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ وَالِدِهِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ لِكَيْتَهُ رَجَحَ قَوْلَ الْقَاضِي: أَنَّهُمَا لَا يَتَقَيَّدَانِ بِذَلِكَ وَيُؤَافِقُهُ ضَبْطُ الصَّيْمَرِيِّ لِذَلِكَ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ أَيُّ: مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ أَنْ يُدْعَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ، وَمَنْ تَمَّ اعْتِمَادُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَبِهِ صَرَّحَ الْقَفَالُ حَيْثُ قَالَ لَوْ قَالَتْ لِرُجُوعِهَا: إِنَّ جَامِعَتْنِي فِعْلِي عَتَقْتُ عَبْدِي فَإِنَّ قَالَتْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ فَلَجَائِجٍ أَوْ الشُّكْرِ لِلَّهِ حَيْثُ يَرْزُقُهَا

فَوَدَّ: (بَيْنَ قُرْبَةٍ مَا إِلَخ) أَيُّ: كَتَسْبِيحٍ وَصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ وَصَوْمٍ يَوْمٍ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيُّ: مِنَ التَّخْيِيرِ. فَوَدَّ: (وَهُمْ) تَغْرِيبُ بِالزَّرْكَشِيِّ اه. سم. فَوَدَّ: (فِيهِ) الرَّفْعُ فَقَوْلُهُ حِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. فَوَدَّ: (أَوْ أَنَّهُ إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى مَا مَرَّ. فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ إِلَخ) أَيُّ: مِنَ التَّخْيِيرِ. فَوَدَّ: (وَالْتَّغْيِينُ إِلَيْهِ) أَيُّ: مَوْكُولٌ إِلَى رَأْيِهِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُؤَافِقُهُ إِلَى وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ.

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ) (بِأَن يُلْتَزَمَ قُرْبَةً) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِمُرِيدِ التَّزَوُّجِ لِيَشْتِ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَجْهَزَهَا لَكَ بِقَدْرِ مَهْرٍ مَا مَرَّ أَفَهُو تَذَرُ تَبَرُّرٍ فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ وَأَقْلُ الْمَرَارِ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ زِيَادَةً عَلَى مَهْرٍ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ صِفَتَهَا إِلَخ) قَدْ يُقَالُ صِفَةُ الْقُرْبَةِ قُرْبَةً فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ. اه. سم. فَوَدَّ: (تَقْتَضِي سُجُودَ الشُّكْرِ) أَيُّ: بِأَن كَانَ لَهَا وَقَعٌ. اه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَطْلَقَ الْمُصَنَّفُ النِّعْمَةَ وَخَصَّهَا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بِمَا يَخْصُلُ عَلَى تَذَوُّرٍ فَلَا يَصِحُّ فِي التَّعَمُّ الْمُعْتَادَةِ كَمَا لَا يُسْتَحَبُّ سُجُودُ الشُّكْرِ لَهَا. اه. فَوَدَّ: (فِي بَابِهَا) أَيُّ: سُجُودَ الشُّكْرِ. فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُّ تَقْيِيدُهُمَا بِذَلِكَ الْاِقْتِضَاءِ. فَوَدَّ: (لِكَيْتَهُ رَجَحَ) أَيُّ: الْإِمَامُ. فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيُّ: اقْتِضَائُهُمَا سُجُودَ الشُّكْرِ ع. ش. فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيُّ الْمَعْلُوقِ بِهِ الْاِلْتِزَامُ مِنْ حُدُوثِ النِّعْمَةِ أَوْ زَوَالِ النِّعْمَةِ. فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (فَإِنْ قَالَتْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ إِلَخ) وَلَوْ أَطْلَقْتَ يَلْحَقُ بِأَيُّهَا. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ قَضِيَّةً مَا يَأْتِي

فَوَدَّ: (أَوْ صِفَتَهَا) قَدْ يُقَالُ صِفَةُ الْقُرْبَةِ قُرْبَةً فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي عِبَارَتِهِ. فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ

الاستمتاع بزوجهَا لزمها الوفاء اهـ. والحاصلُ أنَّ الفرقَ بين نذري اللجاج والتبرُّر أنَّ الأولَ فيه تعليقٌ بمرغوبٍ عنه والثاني بمرغوبٍ فيه، ومن ثَمَّ ضُبِطَ بأنَّ يُعْلَقَ بما يُفْضَدُ حصوله فنحوُ إن رأيتَ فلانًا فعَلَيَّ صومٌ يَحْتَمِلُ التَّذرُّينَ ويتَخَصَّصُ أحدهما بالقصدِ، وكذا قولُ امرأةٍ لِأَخَرٍ إن تَزَوَّجْتَنِي فعَلَيَّ أنَّ أْبْرَثَكَ من مهري وسائرِ حقوقي فهو تَبَرُّرٌ إن أَرَادَتِ الشُّكْرَ على تَزَوُّجِهِ.

أَيْفَاعِن سَم مَع فِيهِ الْإِلْحَاقُ بِالثَّانِي وَقَضِيَّةُ الْحَاصِلِ الْآتِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ فَلْيُرَاجَعْ.
 هـ فَوَهْ: (وَالْحَاصِلُ الْإِلْحَاقُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. (فَائِدَةٌ): الصَّيْغَةُ إِنْ احْتَمَلَتْ نَذْرَ اللَّجَاجِ وَنَذْرَ التَّبَرُّرِ رُجِعَ فِيهَا إِلَى قَضِيَّةِ التَّأْدِيرِ فَالْمَرْغُوبُ فِيهِ تَبَرُّرٌ وَالْمَرْغُوبُ عَنْهُ لَجَاجٌ وَضَبَطُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الْفِعْلَ إِمَّا طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً أَوْ مُبَاحًا وَالِاتِّزَامُ فِي كُلِّ مِنْهَا تَارَةً يَتَعَلَّقُ بِالْإِثْبَاتِ وَتَارَةً بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتُ فِي الطَّاعَةِ كَقَوْلِهِ إِنْ صَلَّيْتُ فَعَلَيَّ كَذَا يَحْتَمِلُ التَّبَرُّرَ بِأَنَّهُ يُرِيدُ إِنْ وَقَفْتَنِي اللَّهُ تَعَالَى لِلصَّلَاةِ فَعَلَيَّ كَذَا وَاللَّجَاجُ بِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ صَلَّ فَيَقُولُ لَا أَصَلِّي وَإِنْ صَلَّيْتُ فَعَلَيَّ كَذَا وَالنَّفْيُ فِي الطَّاعَةِ كَقَوْلِهِ وَقَدْ مَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ لَمْ أَصَلَّ فَعَلَيَّ كَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا لَجَاجًا فَإِنَّهُ لَا بَرَّ فِي تَرْكِ الطَّاعَةِ وَالْإِثْبَاتُ فِي الْمَعْصِيَةِ كَقَوْلِهِ وَقَدْ أَمَرَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ فَعَلَيَّ كَذَا يُتَصَوَّرُ لَجَاجًا فَقَطُّ وَالنَّفْيُ فِي الْمَعْصِيَةِ كَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ أَشْرَبِ الْخَمْرَ فَعَلَيَّ كَذَا يَحْتَمِلُ التَّبَرُّرَ بِأَنَّهُ يُرِيدُ إِنْ عَصَمَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الشُّرْبِ فَعَلَيَّ كَذَا وَاللَّجَاجُ بِأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الشُّرْبِ فَيَقُولُ إِنْ لَمْ أَشْرَبْ فَعَلَيَّ كَذَا وَتُتَصَوَّرُ التَّبَرُّرُ وَاللَّجَاجُ فِي الْمُبَاحِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، وَالتَّبَرُّرُ فِي النَّفْيِ كَقَوْلِهِ: إِنْ لَمْ أَكُلْ كَذَا فَعَلَيَّ كَذَا يُرِيدُ إِنْ أَعَانَنِي اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كَسْرِ شَهْوَتِي فَعَلَيَّ كَذَا وَفِي الْإِثْبَاتِ كَقَوْلِهِ إِنْ أَكَلْتُ كَذَا فَعَلَيَّ كَذَا يُرِيدُ إِنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَعَلَيَّ كَذَا وَاللَّجَاجُ فِي النَّفْيِ كَقَوْلِهِ وَقَدْ مَنَعَ مِنْ أَكْلِ الْخُبْزِ: إِنْ لَمْ أَكُلْهُ فَعَلَيَّ كَذَا وَفِي الْإِثْبَاتِ كَقَوْلِهِ وَقَدْ أَمَرَ بِأَكْلِهِ إِنْ أَكَلْتُهُ فَعَلَيَّ كَذَا. اهـ. هـ فَوَهْ: (أَنَّ الْفَرْقَ الْإِلْحَاقُ) هَذَا الْفَرْقُ لَا يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ لَيْسَ مَرْغُوبًا فِيهِ وَلَا مَرْغُوبًا عَنْهُ بِأَنَّهُ اسْتَوَى عِنْدَهُ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَذْرُ تَبَرُّرٍ وَأَنْ يُكْتَفَى فِيهِ بِكَوْنِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ غَيْرِ مَرْغُوبٍ عَنْهُ سَوَاءً كَانَ مَرْغُوبًا فِيهِ أَوْ لَا وَعَلَى هَذَا يَتَّقَدُّ نَذْرُ التَّبَرُّرِ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمَا إِذَا قَالَتْ مَا ذَكَرَ عَلَى سَبِيلِ الشُّكْرِ بَلْ يَكْفِي أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ الْمُنْعِ. اهـ. سَم أَقُولُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ صَوْرَةِ الْاسْتِوَاءِ لَكَ أَنْ تُنْكَرَ تَحَقُّقُهَا فِي مَقَامِ التَّذرُّرِ وَمَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَمَا قَرَّعَهُ عَلَيْهِ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَيْهِ. هـ فَوَهْ: (فِيهِ تَغْلِيْقٌ) أَي: لَا لِاتِّزَامٍ قُضِيَّةً. هـ فَوَهْ: (ضُبِطَ) أَي: الثَّانِي. هـ فَوَهْ: (وَيَتَخَصَّصُ) أَي: يَتَعَيَّنُ. اهـ. ع ش.
 هـ فَوَهْ: (لِأَخَرِ) الْأَنْسَبُ لِرَجُلٍ. هـ فَوَهْ: (فَهُوَ تَبَرُّرٌ) أَي: فَيَجِبُ عَلَيْهَا إِبْرَآؤُهُ وَمِمَّا يَجِبُ لَهَا فِي الْمَهْرِ وَمِمَّا يَتَرْتَّبُ لَهَا بِدَمَّتِيهِ مِنَ الْحُقُوقِ بَعْدُ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْهُ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ التَّأْدِيرِ مَا نَذَّرَ بِهِ الْإِلْحَاقُ.

هـ فَوَهْ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفَرْقَ الْإِلْحَاقُ) هَذَا الْفَرْقُ لَا يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ لَيْسَ مَرْغُوبًا فِيهِ وَلَا مَرْغُوبًا عَنْهُ بِأَنَّهُ اسْتَوَى عِنْدَهُ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَذْرُ تَبَرُّرٍ وَأَنْ يُكْتَفَى فِيهِ بِكَوْنِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ غَيْرِ مَرْغُوبٍ عَنْهُ سَوَاءً كَانَ مَرْغُوبًا فِيهِ أَوْ لَا وَعَلَى هَذَا لَا يَتَّقَدُّ نَذْرُ التَّبَرُّرِ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمَا إِذَا قَالَتْ مَا ذَكَرَ عَلَى سَبِيلِ الشُّكْرِ بَلْ يَكْفِي أَنَّهُ لَا يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ الْمُنْعِ.

(تنبيه): عُلِمَ من هذا الحاصل أَنَّ مَنْ قَالَ لِإِبَائِهِ: إِنْ جِئْتَنِي بِمِثْلِ عَوْضِي فَعَلَيْكَ أَوْ أَفْسَخَ الْبَيْعَ لَزِمَهُ أَحَدُهُمَا إِنْ نُدِبَ لِنَدْمِهِ، وَكَانَ يُجِبُّ إِحْضَارَ مِثْلِ عَوْضِهِ وَإِلَّا كَانَ لَجَاجًا وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ اخْتِلَافُ جَمْعٍ مُتَأَخِّرِينَ فِيهِ وَقَدْ صَرَحُوا فِي التَّعْلِيلِ بِالْمُبَاحِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّذَرِينَ وَلَا شَكَّ أَنَّ إِحْضَارَ الْعَوْضِ كَذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ إِنْ عُلِّقَ بِطَلْبِهَا الْمَرْغُوبِ لَهُ مَعَ التَّدَمُّ فَنَذَرُ تَبَرُّرَ الْإِجَابَةِ فَلَجَاجٌ أَهْلُ مَلْخَصًا لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ يُعْرِفُ مِمَّا قَرَّرْتَهُ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ بِنَذَرِهَا وَحْدَهُ وَإِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الرَّغْبَةُ فِي إِحْضَارِ الْعَوْضِ وَعَدَمِهِ وَمَحَبَّتُهُ لِإِحْضَارِهِ وَإِنْ لَمْ تُنْذَبْ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُبَاحَ يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّذَرَانِ وَفِي الرُّوْضَةِ عَنْ فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ

(فَرْع): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ نَذَرَ شَخْصٌ أَنَّهُ إِنْ رَزَقَهُ اللَّهُ وَلَدًا سَمَاهُ بِكَذَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَحَبَّةِ كَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ وَعَبْدَ اللَّهِ ائْتَقَدَ نَذَرَهُ وَأَنَّهُ حَيْثُ سَمَاهُ بِمَا عَيَّنَهُ بَرٌّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَهْزَ ذَلِكَ الْأِسْمُ بَلْ وَإِنْ هُجِرَ بَعْدَهُ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ نُدِبَ لِنَدْمِهِ) هَلْ يُغْتَبَرُ كَالْمَحَبَّةِ الْآتِيَةِ فِي وَقْتِ الْإِثْبَانِ بِالْتَّمَنِ أَوْ فِي وَقْتِ التَّذَرِ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَانَ يَجِبُ إِحْضَارُ مِثْلِ عَوْضِهِ) إِنْ قُرِئَ كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا اقْتَضَى أَنَّ اللَّزُومَ مَوْقُوفٌ عَلَى نَدَمِ الْبَائِعِ الْمُسْتَلْزَمِ لِنَذَرِ الْإِقَالَةِ وَمَحَبَّةِ الْمُشْتَرِي الْإِحْضَارَ مِثْلَ عَوْضِهِ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ الْآتِيَّ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي الْإِخْلَاقُ يَقْتَضِي خِلَافَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ فِيهِ وَكَانَ بِمَعْنَى أَوْ وَإِنْ قُرِئَ كَأَنَّ بِصُورَةِ الْكَافِ الْجَارَةِ وَأَنَّ الْمُضْدَرِيَّةَ زَالَ هَذَا التَّنَافِي لَكِنْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُهُ عَلَى نَذَرٍ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا عَلَى لِنَدْمِهِ لِإِيهَامِهِ تَوَقُّفَ نَذَرِ الْإِقَالَةِ عَلَى مَحَبَّةِ الْمُشْتَرِي لِلْإِحْضَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ إِنْ الْقِرَاءَةُ الْأُولَى مُتَعَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهَا الْمَذْكُورَ هُوَ الَّذِي أَفَادَهُ تَعْرِيفُ نَذَرِ التَّبَرُّرِ فِي الْمَثْنِ وَعُلِمَ مِنَ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ وَأَنَّ قَوْلَهُ الْآتِيَّ الْمُنَافِي لِمَا هُنَا هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ بِإِزْجَاعِ ضَمِيرٍ عِنْدَهُ إِلَى الْبَائِعِ لَا الْمُشْتَرِي وَضَمِيرٌ لَمْ تُنْذَبْ إِلَى الْمَحَبَّةِ لَا الْإِقَالَةَ وَلَوْ قَالَ فِيمَا يَأْتِي بِدَلِّ الْغَايَةِ الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا وَذَكَرَ الْفِعْلَ فِي الْغَايَةِ الثَّانِيَةِ بِإِزْجَاعِ ضَمِيرِهِ إِلَى الْإِحْضَارِ لَسَلِمَ مِنَ الْإِشْكَالِ وَالتَّأْوِيلِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَي: بَانَ انْتَفَتْ الْمَحَبَّةُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَعَلَى ذَلِكَ) أَي: التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ الْآتِيَّ أَشَارَ إِلَيْهِ.

٥. قَوْلُهُ: (إِنْ عُلِّقَ) أَي: عُلِّقَ الْمُشْتَرِي التَّزَامَ الْإِقَالَةَ بِطَلْبِهَا أَي: طَلَبَ الْبَائِعِ الْإِقَالَةَ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِطَلْبِهَا لَزِمَهُ وَهُوَ إِحْضَارُهُ لِلْتَّمَنِ بِقَرِينَةٍ تَوْصِيْفِهِ بِالْمَرْغُوبِ لَهُ أَي: لِلْمُشْتَرِي وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ النَّظَرُ الْآتِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَي: بَانَ انْتَفَتْ الرَّغْبَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ يُعْرِفُ الْإِخْلَاقُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ بِالطَّلَبِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ. اهـ. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذْ قُضِيَ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي الْإِخْلَاقُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّفْرِيعِ. ٥. قَوْلُهُ: (الْاِكْتِفَاءُ) أَي: فِي كَوْنِ الْقَوْلِ الْمَارِّ نَذَرُ تَبَرُّرٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَحَبَّتِهِ) عَطْفٌ عَلَى نَذَرِهَا وَضَمِيرُهُ لِلْمُشْتَرِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تُنْذَبْ) أَي: الْمَحَبَّةُ لِإِحْضَارِ الْبَائِعِ مِثْلَ الْعَوْضِ لَكِنْ الْمُرَادُ عَدَمُ نَذَرِ الْإِحْضَارِ بِعِلَاقَةِ اللَّزُومِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ اللَّزِمِ وَهُوَ نَذَرُ الْمَحَبَّةِ

٥. قَوْلُهُ: (يُعْرِفُ مِمَّا قَرَّرْتَهُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ بِالطَّلَبِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ.

في إن خرج المبيع مُسْتَحَقًّا فعَلَيْكَ كَذَا أَنَّهُ لَغَوٌّ وَوُجْهٌ بِأَنَّ الْهَبَةَ وَإِنْ كَانَتْ قُرْبَةً لِكِنَّهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَتْ قُرْبَةً وَلَا مُحَرَّمَةً فَكَانَتْ مُبَاحَةً وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ جَعَلَهَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ الْمَكْرُوهِ لَهُ دَائِمًا وَهِيَ فِي مُقَابَلَةِ الْعَوَضِ غَيْرُ قُرْبَةٍ فَلَمْ يُمَكِّنِ اللَّجَاجُ نَظْرًا لِعَدَمِ الْقُرْبَةِ، وَلَا التَّبَوُّزُ نَظْرًا لِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ فَاذْنَعْ مَا قِيلَ أَيُّ فُرُقٍ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِهِ فعَلَيْكَ أَنْ أَصْلَيْ رَكْعَتَيْنِ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ عَلِمَ أَنَّ هَذَا لَا يُشْكَلُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقَالَةِ لِيُوضَّحَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْتِحْقَاقِ الَّذِي هُوَ دَائِمًا مَكْرُوهٌ لَهُ وَإِحْضَارِ الْعَوَضِ الْمَحْبُوبِ لَهُ تَارَةً وَالْمَكْرُوهِ لَهُ أُخْرَى فَإِذَا جَعَلَهُ شَرْطًا لِمُتَدَوِّبٍ هُوَ الْإِقَالَةُ لِلتَّادِمِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا تَعَيَّنَ فِيهِ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ.

وَأَفْتَى أَبُو زُرْعَةَ فِيمَنْ نَزَلَ لِأَخَرٍ عَنْ إِقْطَاعِهِ فَتَنَزَّرَ لَهُ إِنْ وَقَعَ اسْمُهُ بَدَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ كَذَا بِأَنَّهُ نَذَرُ قُرْبَةٍ وَمُجَازَاةٌ فَيَلْزُمُهُ، وَفَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْغَزَالِيِّ بِمَا يَقْرُبُ بِمَا ذَكَرْتَهُ وَإِذَا قُلْنَا بِلُزُومِ نَذْرِ الْإِقَالَةِ فَقَيَّدَها بِمُدَّةٍ فَالْقِيَاسُ تَقْيِيدُ الْلُزُومِ بِهَا فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهَا لِغَيْرِ نَحْوِ نِسْيَانٍ وَإِكْرَاهٍ فَالْقِيَاسُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي تَعَالِيْقِ الطَّلَاقِ إلِغَاءُ النَّذْرِ مُطْلَقًا، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْذُورِ بِأَيِّ عُذْرٍ وَجَدَ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَعَلَيْهِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْعُذْرِ الَّذِي لَيْسَ نَحْوَ نِسْيَانٍ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ (كَإِنْ شَفَنِي مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَوْ فعَلَيْكَ كَذَا) أَوْ أَلْزَمْتَ نَفْسِي كَذَا أَوْ فَكَذَا لَزِمَ لِي أَوْ وَاجِبٌ عَلَيَّ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا فِيهِ التَّرَامُ وَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُ مِنْ صَحَّةِ إِنْ شَفَنِي مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ

لِلْإِحْضَارِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَلْزُومِ وَهُوَ نَذْبُ الْإِحْضَارِ. قَوْلُهُ: (فِي إِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ إلِخ) أَي: فِي قَوْلِ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي إِنْ خَرَجَ إلِخ. قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ) أَي: كَوْنُ الْهَبَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَتْ قُرْبَةً. قَوْلُهُ: (الْمَكْرُوهُ لَهُ) أَي: لِلْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (لِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ) أَي: وَلِعَدَمِ قُرْبَةِ الْمُتَلَتِّمِ. قَوْلُهُ: (فَاذْنَعْ مَا قِيلَ إلِخ) الْقَائِلُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَوَافَقَهُ الْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَ عَزْوِهِ لِلتَّوَجِيهِ الْأَوَّلِ لِابْنِ الْمُقَرِّي مَا نَصَّهُ: وَالْأَوَّجْهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: أَنْعِقَادُ النَّذْرِ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصْلَيْ رَكْعَتَيْنِ اهـ.

قَوْلُهُ: (فَقَيَّدَها) أَي: الْإِقَالَةُ يُعْنِي مَا عُلِّقَها بِهِ مِنَ الْإِحْضَارِ. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَي: بِتِلْكَ الْمُدَّةِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَخَّرَ) يُعْنِي أَخَّرَ الْبَائِعُ الْإِحْضَارَ. قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ نَحْوِ نِسْيَانٍ إلِخ) وَأَدْخَلَ بِالنَّحْوِ الْجَهْلَ وَالْجُنُونَ وَالْإِغْمَاءَ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاءِ كَانَ مَعْذُورًا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (لَيْسَ نَحْوُ نِسْيَانٍ) أَرَادَ بِنَحْوِهِ مَا لَا يُمَكِّنُ أَطْلَاعَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ (لَسْتُ): (كَإِنْ شَفَنِي مَرِيضِي إلِخ) أَي: أَوْ ذَهَبَ عَنِّي كَذَا. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ أَلْزَمْتُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَلَوْ كَرَّرَ وَقَوْلُهُ كَذَا ذَكَرَهُ إِلَى وَيَجُوزُ.

قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الْقُرْبَةِ) وَلِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ) يُتَأَمَّلُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي اللَّجَاجِ مَرْغُوبٌ عَنْهُ، فَكَرَاهَةُ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ لَا تُنَافِي اللَّجَاجَ وَكَانَ يُكْفِي فِي نَفْيِ إِمْكَانِ كَوْنِ الْمُعْلَقِ غَيْرَ قُرْبَةٍ. قَوْلُهُ: (فَاذْنَعْ مَا قِيلَ أَي: فَرْقٌ إلِخ) أَي: مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

أو فعلِّي ألف أو لله علي ألف، ولم يذكر شيئا ولا نواه غير مُرادٍ له ليجزئ في الروضة بالبطلان مع ذكره صحة لله علي أو علي التصديق أو التصديق بشيء ويُجزئ أذن متمول والفرق أنه في تلك لم يُعَيَّن مَصْرِفًا ولا ما يدل عليه من ذكر مسكين أو تصديق أو نحو ذلك فكان الإبهام فيها من سائر الوجوه بخلاف هذه؛ لأن التصديق ينصرف للمساكين غالبًا ويُؤخذ منه صحة نذر التصديق بألف ويُعَيَّن ألفًا مما يُريده وعلى هذا التفصيل يُحمَل ما وقع للأذرعِي مما يوهم الصَّحَّة حتى في الأولى وابن المُقريِّ مما هو ظاهر في البطلان حتى في نذر التصديق بألف غفلة عن أن تصوير أصله لصورة البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصَّحَّة بما إذا ذكر ألفًا أو شيئًا مُجرَّد تصوير إذ الفارق.....

☐ فَوَدَّ: (أو لله علي ألف) إن عُطِفَ على جواب الشرط فَيَرُدُّ عليه أنه مُكْرَرٌ وخالٍ عن الرابطة وإن عُطِفَ على الشرط فَيَرُدُّ أنه لا تعليق فيه ولعل لهذا أسقطه النهاية. ☐ فَوَدَّ: (ولم يذكر شيئًا) يعني مَصْرِفًا يُدْفَعُ إليه اهرع ش زاد الرشيدي ويُدَلُّ له ما بعده. اه. ☐ فَوَدَّ: (غير مُرادٍ له) خبر قوله وما يَصْرَحُ إلخ.

☐ فَوَدَّ: (صحة لله علي إلخ) لا يخفى أنه من غير المُعلَّق. ☐ فَوَدَّ: (والفرق إلخ) أي: بين قوله إن شفي مريضِي إلخ وقوله لله أو علي التصديق إلخ. اه. ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (والفرق أنه في تلك إلخ) قد يفتضي هذا الفرق البطلان أيضًا في قلَّه علي ألف دينار أو دينار وقد يمتنع اقتضاؤه ذلك بناءً على أن المُراد أنه كما لم يُعَيَّن جنس المُلتزم ولا نوعه لم يُعَيَّن مَصْرِفًا ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآتي من سائر الوجوه لَكِنَّه قد يُعَكَّرُ على ذلك قوله: إن الفارق إنما هو إلخ فليُحرَّرْ اه سم أقول قد يُؤَيَّد ذلك المُراد قول المُعني ولو قال إن شفي الله مريضِي فعلي ألف ولم يُعَيَّن شيئًا باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شيء؛ لأنه لم يُعَيَّن مساكين ولا دراهم ولا تصدقًا ولا غيرها. اه. ☐ فَوَدَّ: (ويؤخذ منه) أي: من الفرق المذكور.

☐ فَوَدَّ: (صحة نذر التصديق بألف إلخ) خلافًا لإظهار صنيع المُعني عبارته ولو نذر التصديق بألف ولم يَنْوِ شيئًا فكذلك لم يلزمه شيء كما جزم به ابن المُقريِّ تبعًا لأصله لكن قال الأذرعِي يُحْتَمَلُ أن يتعقَّد نذره ويُعَيَّن ألفًا لما يُريده كما لو قال لله علي نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأي فرق بينه وبين نذر التصديق بشيء. اه. ☐ فَوَدَّ: (مما يُريده) أي: من دراهم أو غيرها كقَمَح أو فول اهرع ش. ☐ فَوَدَّ: (غفلة) إلى قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصوير أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق، والصَّحَّة بما إذا ذكر ألفًا وشيئًا فالفارق إلخ وصوب الرشيدي عبارة الشارح والذي يظهر لي العكس فتأمل.

☐ فَوَدَّ: (أصله) أي: أصل الروض وهو الروضة. ☐ فَوَدَّ: (أو شيئًا) عبارة النهاية وشيئًا بالواو كما مرَّت

☐ فَوَدَّ: (والفرق أنه في تلك لم يُعَيَّن مَصْرِفًا إلخ) قد يفتضي هذا الفرق البطلان أيضًا في قلَّه علي ألف دينار أو دينار، وقد يمتنع اقتضاؤه ذلك بناءً على أن المُراد أنه كما لم يُعَيَّن جنس المُلتزم، ولا نوعه لم يُعَيَّن مَصْرِفًا ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآتي: (من سائر الوجوه)، لكن قد يُعَكَّرُ على ذلك قوله: (إذ الفارق إنما هو إلخ) فليُحرَّرْ.

إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ التَّصَدُّقِ وَحَذْفُهُ كَمَا تَقَرَّرَ نَعَمْ، بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ حَيْثُ لَمْ يَنْوَ مُجَرَّدَ الْإِخْلَاصِ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ التَّصَدُّقِ فَيُضْرَفُ لِلْفُقَرَاءِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الْوَصِيَّةِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْوَقْفِ وَمِمَّا يَرِدُ عَلَيْهِ إِفْتَاءُ الْقَفَالِ فِي اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ أُعْطِيَ الْفُقَرَاءُ ذَرْهَمًا وَلَمْ يُرَدِّ الصَّدَقَةُ أَوْ هَذَا ذَرْهَمًا وَأَرَادَ الْهَبَةَ بِأَنَّهُ لَعَوُ لَكِنْ نَظَرُ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الصَّدَقَةُ وَيُجَابُ عَنْ الْهَبَةِ بِأَنْ مُرَادَهُ بِهَا مُقَابِلُ الصَّدَقَةِ، لِقَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ فِي إِنْ هَلَكَ فُلَانٌ فَلِلَّهِ عَلَيْهِ أَنْ أَهْبَ مَالِي لِزَيْدٍ إِنْ كَانَ فُلَانٌ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَزَيْدٌ مِمَّنْ يُقْصَدُ بِهِتَهُ الثَّوَابُ لَا التَّوَاضُّعُ وَالْمَحَبَّةُ انْعَقَدَ نَذْرُهُ وَإِلَّا فَلَا.

وَلَوْ كَرَّرَ إِنْ شَفَى مَرِيضِي فَعَلَيْ كَذَا تَكَرَّرَ إِلَّا إِنْ أَرَادَ التَّأَكِيدَ كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ،

أَيْضًا وَهِيَ الْمَوَافَقَةُ لِمَفْهُومِ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ أَيْضًا أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا الْخ. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ التَّصَدُّقِ) أَيْ: وَنَحْوَهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمَضْرِبِ أَوْ الْمُتَلَزِمِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْوَقْفِ) أَيْ: وَمِثْلُهُ التَّنْذِيرُ. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يَرِدُ عَلَيْهِ) أَيْ: الْبَعْضُ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُرَدِّ الصَّدَقَةُ) صَادِقٌ بِالْإِطْلَاقِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَعَوُ) أَيْ: كُلُّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ وَكَذَا ضَمِيرُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ عَنْ الْهَبَةِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْهَبَةَ الْمُقَابِلَةَ لِلصَّدَقَةِ فِي نَفْسِهَا غَيْرُ قُرْبَةٍ وَإِلَّا فَلَمْ يَنْعَقِدْ نَذْرُهَا وَذَلِكَ خِلَافٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا وَجَّهَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (عَنِ الْهَبَةِ) قَضِيَّةٌ تُخَصِّصُهَا بِالْجَوَابِ عَنْهَا تَسْلِيمُ النَّظَرِ بِالنَّسْبَةِ لِلْإِعْطَاءِ وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي وَفِي فَتَاوَى الْقَفَالِ: لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُعْطِيَ الْفُقَرَاءَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَلَمْ يُرَدِّ بِهِ الصَّدَقَةَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الصَّدَقَةُ انْتَهَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ مُرَادَهُ) أَيْ: الْقَفَالِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَعْدَاءِ اللَّهِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْمُصْرِينَ عَلَى الْكِبَائِرِ وَإِنْ لَمْ يُجَاهِرُوا بِالْفِسْقِ.

□ فَوَدَّ: (وَزَيْدٌ مِمَّنْ يُقْصَدُ الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى مَعْنَى الصَّدَقَةِ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (الثَّوَابُ) أَيْ الْأُخْرَوِيُّ.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَرَّرَ الْخ) وَلَوْ قَالَ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِأَلْفٍ ذَرْهَمٍ مَثَلًا فَشَفَى الْمَرِيضُ فَقِيرٌ فَإِنْ كَانَ لَا يَلْزَمُهُ تَقَقُّتُهُ جَارَ إِعْطَاؤُهُ مَا لَزِمَهُ وَإِلَّا فَلَا كَالزَّكَاةِ وَلَوْ نَذَرَ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ غَيْرِهِ الْغَنِيِّ جَارَ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْغَنِيِّ جَائِزَةٌ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُضْحِيَ بِشَاءٍ مَثَلًا عَلَى أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ بِهَا لَمْ يَنْعَقِدْ نَذْرُهُ لِتَضَرُّجِهِ بِمَا يُنَافِيهِ. اهـ. مُغْنِي وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ لَا يَلْزَمُهُ تَقَقُّتُهُ الْخ لَعَلَّ مِنْهُ مَا إِذَا كَانَ التَّأَذُّرُ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْمَرِيضِ فَقِيرًا. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ أَرَادَ التَّأَكِيدَ) وَلَوْ مَعَ طَوْلِ الْفَضْلِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ) اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَبْلَ هَذَا م ر اهـ. سم وَكَذَا اعْتَمَدَ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي

□ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ عَنْ الْهَبَةِ بِأَنْ مُرَادَهُ بِهَا مُقَابِلُ الصَّدَقَةِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْهَبَةَ الْمُقَابِلَةَ لِلصَّدَقَةِ فِي نَفْسِهَا غَيْرُ قُرْبَةٍ وَإِلَّا فَلَمْ يَنْعَقِدْ نَذْرُهَا، وَذَلِكَ خِلَافٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا وَجَّهَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَزَيْدٌ مِمَّنْ يُقْصَدُ بِهِتَهُ الثَّوَابُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَعْنَى الصَّدَقَةِ. □ فَوَدَّ: (كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ) اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَبْلَ هَذَا م ر.

وقياس ما مرّ في الطَّلَاق من الفرق بين تَكْرِير الظَّهَارِ واليمين الغموس وتَكْرِير اليمين في غيرهما بأنَّ الأولين حقٌّ آدميٌّ بخلافِ الثالثِ أنَّ ما هنا كالثالثِ فلا يتكرَّر إلا إنَّ نَوَى الاستئنافَ فإنَّ قلتَ ما وجه كونِ هذا ليس حقٌّ آدميٌّ مع أنَّ الواجبَ به يُصْرَفُ لِلآدميِّ قلتُ المُرَادُ بكونه حقٌّ آدميٌّ وعدمه أنَّ فيه إضرارًا به أولاً ولا إضرارَ هنا ولا نَظَرٌ لِمَا يجبُ به فإنَّ كلاً من الثلاثةِ الأولِ فيه كفارةٌ ومع استوائيهنَّ فيه فَرَقُوا بما مرَّ فعلمنا أنَّ المُرَادَ ما ذكرناه فتأمَّله.

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ بِمُسْلِمٍ أَوْ سُنيٍّ لَا دِرْهَمٍ بدينارٍ وَلَا مُوسِرٍ بِفَقِيرٍ لِأَنَّهُمَا مَقْصُودَانِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَيْنٌ شَيْئًا أَوْ مَكَانًا لِلتَّصَدُّقَةِ تَعَيَّنَ.....

فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مَثَلًا ثُمَّ قَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِثْلَهُ فَإِنْ قَصَدَ التَّكْرَارَ لَمْ يَلْزَمْهُ غَيْرُ عَشْرَةٍ وَإِنْ قَصَدَ الِاسْتِنَافَ أَوْ أَطْلَقَ لَزِمَهُ عَشْرُونَ كَمَا فِي فَتَاوَى الْقُقَالِ وَيَجِيءُ مِثْلُهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي نَذْرِ اللَّجَاجِ . اهـ . قُودُ : (وَمَعَ اسْتَوَائِهِنَّ فِيهِ) أَي : فِي وُجُوبِ الْكِفَارَةِ . قُودُ : (وَيَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا مُوسِرٍ فِي الْمُغْنَى . قُودُ : (وَيَجُوزُ الْإِنْفَ) انْظُرْ مَا صَوَّرَهُ النَّذْرُ لِلْكَافِرِ أَوْ الْمُبْتَدِعِ وَلِإِجْرَاجِ نَظِيرِهِ الْمَارِّ فِي الْوَصِيَّةِ . اهـ . رَشِيدِي . قُودُ : (وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ الْإِنْفَ) فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ أَنْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْعَيْنِ وَإِلَّا مَتَّعَ الْإِبْدَالُ وَقَضِيَّةُ تَصْوِيرِهِ بِذَلِكَ تَصْوِيرُ قَوْلِهِ : وَلَا مُوسِرٍ بِهِ بِفَقِيرٍ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ أَيْضًا وَلَا مَانِعٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ النَّذْرَ لِلْمُوسِرِ لِأَغْرَاضٍ صَالِحَةٍ ، وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَتَّعِدُ أَنْ مَحَلَّ صِحَّةِ النَّذْرِ لِلْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ مَا لَمْ يَقْصِدْهُ لِأَجْلِ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ وَإِلَّا لَمْ يَتَّعِدْ وَفَاقًا فِي كُلِّ ذَلِكَ لِمَا رَفَعْنَا مَلَّ . اهـ . سَمَ وَنَقَلَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ . قُودُ : (أَوْ مُبْتَدِعٍ) وَمِثْلُهُ مُرْتَكِبٌ كَبِيرَةٌ . اهـ . ع ش . قُودُ : (وَلَا مُوسِرٍ بِفَقِيرٍ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى . قُودُ : (وَلَا مُوسِرٍ الْإِنْفَ) وَلَعَلَّ وَجْهَ تَعْيِينِ الدَّفْعِ لِلْمُوسِرِ وَجَوَازِ الْعُدُولِ عَنِ الْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ لِلْمُسْلِمِ وَالسُّنِّيِّ أَنَّ التَّصَدُّقَ عَلَيْهِمَا قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِبَقَائِهِمَا عَلَى الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ بِخِلَافِ التَّصَدُّقِ عَلَى الْمُوسِرِ فَإِنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ . اهـ . ع ش . قُودُ : (وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَيْنٌ شَيْئًا الْإِنْفَ) كَانَ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا أَوْ أَتَصَدَّقَ بِكَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا وَمَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ فَعَلْتُ لَيْلَةً لِلْفُقَرَاءِ مَثَلًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ فَعَلُ مَا اغْتَدَى فِي مِثْلِهِ وَيَبْرُ بِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ فَعَلُ لَيْلَةٍ وَلَا يُجْزِئُهُ التَّصَدُّقُ بِمَا يُسَاوِي مَا يُصْرَفُ عَلَى اللَّيْلَةِ وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ عُرْفِ النَّاذِرِ فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مَثَلًا اُعْتَبِرَ مَا يُسَمَّى لَيْلَةً فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ . اهـ . ع ش .

قُودُ : (وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ) فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ أَنْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْعَيْنِ وَإِلَّا مَتَّعَ الْإِبْدَالُ وَقَضِيَّةُ تَصْوِيرِهِ بِذَلِكَ تَصْوِيرُ قَوْلِهِ : وَلَا مُوسِرٍ بِفَقِيرٍ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ أَيْضًا وَلَا مَانِعٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ النَّذْرَ لِلْمُوسِرِ لِأَغْرَاضٍ صَالِحَةٍ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَتَّعِدُ أَنْ مَحَلَّ صِحَّةِ النَّذْرِ لِلْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ مَا لَمْ يَقْصِدْهُ لِأَجْلِ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ وَإِلَّا لَمْ يَتَّعِدْ وَفَاقًا فِي كُلِّ ذَلِكَ لِمَا رَفَعْنَا مَلَّ . قُودُ : (أَيْضًا وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ) هَلْ وَإِنْ عَيْنٌ .

(فيلزمه ذلك) أي: ما التزمه (إذا حصل المعلق عليه) لخبر البخاري: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه» وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور بأدائه عقب وجود المعلق عليه وهو كذلك خلافاً لقضية ما يأتي عن ابن عبد السلام ثم رأيت بعضهم جزم به فقال في إن شفي مريض فعلي أن أعتق هذا فشفي له مطالبة ويَجِبُ عليه فوراً. اهـ. وفي نحو إن شفي فعبد حر لا يطالب بشيء؛ لأنه بمجرّد الشفاء يعتق من غير احتياج لإعتاق بخلاف فعلي أن أعتقه ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وأنه لا بُدَّ فيه من قول عذلي طِبَّ أخذاً بما مرّ في المرض المخوف أو معرفة المريض، ولو بالتجربة وإنه لا يضرّ بقاء آثاره من ضعف الحركة ونحوه وأفتى البغوي في إن شفي فعلي أن أعتق هذا بعد موتي بأنه يلزم قال غيره: الظاهر أن معنى لزومه منع بيعه بعد الشفاء وأنه يجب على الوصي فالقاضي إعتاقه بعد موته أي: عقبه قال: ومقتضى قوله لزم أن التعليق إذا كان في الصحة لا يحسب من الثلث وهو الظاهر كما إذا نذر بدار مستأجرة فلم تنقض إيجارها إلا بعد الموت، وقوله: بعد موته ليس فيه إلا بيان وقت المطالبة بما تحقّق لزومه قبل مرضه اهـ وفيه نظر ظاهر وإنما يتم ما ذكره إن لم يثقل بعد موته،

قول (لشي): (فيلزمه ذلك إلخ). (تنبيه): لو علّق النذر بمشيئة الله أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللاتقي بالقرب نعم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرك أو وقع حدوث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله إن قيم زيد فعلي كذا فالوجه الصحة كما صرح به الأذرع في الأولى وشيخنا في الثانية. اهـ. معني. قول: (وظاهر كلامه) إلى قوله خلافاً عبارة النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا. اهـ. قال ع ش قوله: وإلا فلا دخل فيه ما لو كان لجهة عامة كالفقراء فليراجع قياس ما في الزكاة وغيرها خلافاً فيجب الفور. اهـ. أقول عبارة المعني والروض مع شرحه ولو نذر لمعين بدراهم مثلاً كان له مطالبة التأذّر بها إن لم يُعطه كالمختصين من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت فإن أعطاه ذلك فلم يقبل برئ التأذّر؛ لأنه أتى بما عليه ولا قدرة له على قبول غيره ولا يجبر على قبوله بخلاف مستحقّي الزكاة لأنهم ملكوها بخلاف مستحقّي النذر وأيضا الزكاة أحد أركان الإسلام فأجبروا على قبولها خوف تعطيله بخلاف النذر. اهـ. قول: (إن شفي) أي: مريض. قول: (قال) أي: غير البغوي ومقتضى قوله أي: البلقيني. قول: (لزم) الأنسب يلزم. قول: (لا يحسب) أي: العتق. قول: (وقوله) أي: التأذّر.

قول: (إذا حصل المعلق عليه) ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا ش م ر. قول: (وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور إلخ) قد يقال: المفهوم من العبارة فور اللزوم وهو لا يستلزم فور الأداء. قول: (في إن شفي إلخ) قوة الصنيع تدل على أن هذا نذر فإن كان كذلك احتيج للفرق بينه وبين ما قدّمه في أول الصفحة السابقة فيما لو قال: إن فعلت كذا فعبد حرّ ففعله من أن هذا محض تعليق ليس فيه التزام بنحو علي إذ ما هنا لا التزام فيه بنحو علي، وقد عدّ في شرح الروض نقلاً عن أصله من

وأما مع ذكره فلا ينصرف إلا للوصية فليقتصر به على الثلث وبهذا يندفع قياسه وقوله: ليس فيه إلخ ولا يؤيده ما مرَّ أنه لو علّق في الصّحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختياره خرج من رأس المال؛ لأنه هنا لم يُنصَّ على المرض ولا وُجد فيه باختياره بل هذا يؤدُّ عليه؛ لأنه إذا أوجده في المرض باختياره حُسيب من الثلث فأولى إذا قال في المرض أو بعد الموت وقوله: أُعتق بعد موتي لا تنافي بينهما؛ لأنَّ إسناده العتق إليه بمباشرة نائية له مجاز مشهور فعلمنا به لتسوّف الشارع إليه وصوناً لكلام المكلف عن الإلغاء ما أمكن وخرج بيلترم نحو إن شفي مريض عَمَزت دار فلان أو مسجد كذا فهو لغو؛ لأنه وعد لا التزام فيه وبه يُردُّ على مَنْ نظّر في ذلك نعم، إن نوى به الالتزام لم ينعقد انعقاده. وبحث البلقيني أنه لو نذر نذراً مالياً ثم حَجَرَ عليه بسفاه لم يتعلّق بماله وإن رَشَدَ وفَرَقَ بينه وبين ما لو علّق عتق عبده بصفة ثم حَجَرَ عليه ثم وُجدت عتق بقوة العتق وفيه نظّر ظاهر، ولو شك بعد الشفاء في المُلتزم أهو صدقة أو عتق أو صوم أو صلاة فالذي يُتَّبَع من احتماليين فيه للبعوي أنه يَجْتَهِدُ وفارق مَنْ نسي صلاة

قوله: (وبهذا) أي: قوله: وأما يتم ما ذكره إلخ. قوله: (قياسه) أي: على الدار المستأجرة.
 قوله: (وقوله إلخ) عطف على قياسه. قوله: (ولا يؤيده) أي قول الغير بعدم حسبان من الثلث.
 قوله: (لأنه إلخ) علة لعدم التأييد. قوله: (ولا وُجد) أي الصفة والتذكير بتأويل المُعلّق به وكذا قوله: إذا أو جده أي: المُعلّق به. قوله: (بينهما) أي: بين قوله أُعتق وقوله بعد موتي. قوله: (وخرج) إلى المشي في النهاية لإلا قوله: (وبه) إلى (نعم) وقوله: (وبحث) إلى (ولو شك). قوله: (بيلترم) أي: في المشي. قوله: (عَمَزت دار فلان إلخ) خرج به ما لو قال: فعَلَيَّ عِمارة دار فلان أو مسجد كذا فتَلَزَمَ العِمارة ويَخْرُج من عَهْدَةِ ذلك بما يسمّى عِمارة ليمثل ذلك الدار أو المسجد عُرْفاً. اه. ع ش.
 قوله: (وبه) أي: التعليل. قوله: (في ذلك) أي: في إلغاء نحو إن شفي مريض عَمَزت دار فلان إلخ. قوله: (نذراً مالياً) ظاهره مُطلقاً عَيْنياً كان أو في الذمة. قوله: (وفيه نظّر ظاهر) قد مرَّ عن المُغني والروض مع شرحه في أوائل الباب ما يوافق النذر. قوله: (ولو شك) إلى قول: (فإن اجتهد) في المُغني. قوله: (ولو شك بعد الشفاء في المُلتزم إلخ) ومثل ذلك ما لو شك في المنذور له أهو زيد أم عمرو. اه. ع ش. قوله: (فالذي يُتَّبَع إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الزملي. اه. سم. قوله: (أنه يَجْتَهِدُ إلخ) ثم لو تَغَيَّرَ اجتهاده فإن كان ما فعَلَهُ عتقاً أو صوماً أو صلاةً أو نحوها وقع تطوعاً وإن كان صدقة فإن عِلِمَ القابض أنه عن جهة كذا وأنه تَبَيَّنَ له خلافه رجع إليه وإلا فلا. اه. ع ش.

التذر المنعقد قوله: إن شفى الله مريض فعبدي حر إن دخل الدار. اه. إلا أن يُفَرَّقَ بأن ذَكَرَ الشفاء يُصرف إلى التذر أو يُفَرَّقُ بين التعليق بصفتين والتعليق بواحدة وفيه ما فيه. قوله: (لم يتعلّق بماله وإن رَشَدَ) عبارة الكنز ولا يلزمه بعد رَشَدِهِ كما قاله البلقيني قال: ويَحْتَمَلُ أن يتعلّق بماله؛ لأنه صدّر الالتزام في حال إطلاق تصرّفه. اه. قوله: (فالذي يُتَّبَع من احتماليين فيه للبعوي أنه يَجْتَهِدُ) أفتى به

من الخمس بتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا ييقن بخلاف ثم فإن اجتهد ولم يظهر له شيء وأيسر من ذلك أتجه وجوب الكل؛ لأنه لا يتم خروجه من الواجب عليه يقيناً إلا بفعل الكل وما لا يتم الواجب إلا به واجب (وإن لم يعلقه بشيء كليله علي صوم) أو علي صوم أو صدقة لفلان أو أن أعطيه كذا ولم يرد الهبة على ما مر عن القفال (لزمه) ما التزم حالاً ولا يشترط قبول المنذور له بل عدم رده كما يأتي (في الأظهر) للخبر السابق وهذا من نذر التبرر إذ هو قسمان معلق وغيره واشترط الجواهر فيه التصريح ببله ضعيف ويسمى المعلق نذر المجازاة أيضاً.

ولو قال: لله علي أضحية أو عند نحو شفاء لله علي عتق لينعمة الشفاء لزمه ذلك جزماً تنزيلاً للثاني منزلة المجازاة لوقوعه شكراً في مقابلة نعمة الشفاء، وقضية المتن أن المنذور له في قسمي النذر لا يشترط قبوله النذر وهو كذلك نعم، الشرط عدم رده وهو المراد بقول الروضة عن القفال في إن شفي مريض فعلي أن أتصدق على فلان بعشرة لزمته إلا إذا لم يقبل فمراده بعدم القبول الرد لا غير علي أنه مفروض كما ترى في ملتزم في الذمة وما فيها لا يملك إلا بقبض صحيح فائز وبه ينطّل النذر من أصله ما لم يرجع ويقبل كالوقف على ما مر فيه بخلاف نذره التصدق بمعين فإنه يزول ملكه عنه بالنذر، ولو لمعين فلا يتأثر بالرد كإعراض الغائب بعد اختياره التملك، ومر في الأضحية الفرق.....

☐ قوله: (بخلافه ثم) أي: في النذر فإنما يتقن أن الجميع لم تجب وإنما وجب شيء واحد واشتبه فيجتهد كالأواني والقبلة. اه. معني. ☐ قوله: (أو علي صوم) إلى قوله: (لا غير) في النهاية إلا قوله: (على ما مر عن القفال). ☐ قوله: (ولم يرد الهبة) صادق بالإطلاق. اه. سم. ☐ قوله: (على ما مر عن القفال) أي: في شرح كان شفي مريض فعلي أن يفتل ويجاب عن الهبة إلخ. ☐ قوله: (لزمه ما التزمه حالاً) أي: وجوباً موسعاً أه نهاية عبارة شيخنا، وأما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم عينا لكن على التراخي إن لم يقضه بوقت معين. اه. ☐ قوله: (السابق) أي: في شرح إذا حصل المعلق عليه. ☐ قوله: (فيه) أي: نذر التبرر.

☐ قوله: (لزمه ذلك إلخ) ويخرج عن نذر الأضحية بما يجزي فيها وعن نذر العتق بما يسمى عتقا وإن لم يجز في الكفارة قياساً على ما مر في نذر اللجاج من أنه لو التزم عتقا تخير ثم إن اختار العتق أجزاءه مطلقاً. اه. ع. ش. ☐ قوله: (وهو المراد) أي الرد. ☐ قوله: (على أنه إلخ) أي: كلام القفال. ☐ قوله: (فائز) وقوله: (وبه) أي: الرد. ☐ قوله: (ينطّل النذر) أي: بما في الذمة. ☐ قوله: (من أصله ما لم يرجع إلخ) قد يقال بينهما تنافٍ فالأولى إسقاط قوله من أصله. ☐ قوله: (ومر في الأضحية الفرق إلخ) لعله أراد به قوله هناك ومن نذر معينة فقال لله علي أن أضحي بهذه زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصدق

شيخنا الشهاب الرملي. ☐ قوله: (أتجه وجوب الكل) كتب عليه م. ر. ☐ قوله: (ولم يرد الهبة) صادق بالإطلاق. ☐ قوله: (على ما مر) عن القفال أوائل الصفحة.

بينه وبين نذر عتي قنَّ مُعَيَّن، فَإِنْ قُلْتُ هل يَجْرِي هنا خلاف الوقف في اشتراط القبول قُلْتُ الظاهر لا وَيُفَرَّقُ بقوة النذر لِقَبُولِهِ من الغرر، والجهالات أنواعا كثيرة لا تُنافي انعقاده بخلاف الوقف وبأنه مع الرد لا تُتَصَوَّرُ صحته اشتراطنا قبوله أم لا بخلاف نذر التصديق بمُعَيَّن كما تقرر.

(فروع): يقع لبعض العوام جعلت هذا لِلنَّبِيِّ ﷺ فيصيح كما بُحِثَ؛ لأنه اشتهر في النذر في غرضهم ويصرف لمصالح الخيرية بخلاف متى حصل لي كذا أجيء له بكذا فإنه لغو ما لم يقترب به لفظ التزام أو نذر أي: أو نيته ولا نظر إلى أن النذر لا ينعقد بها؛ لأنه لا يلزم من النظر إليها في التوابع النظر إليها في المقاصد ويأتي آخر الباب ما له تعلق بذلك ولا يشترط معرفة التأذير ما نذر به كخمس ما يخرج له من عشر ذكره القاضي ككل وليد أو ثمرة تخرج من أمتي هذه أو شجرتي هذه وكعتق عبد إن ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الأذرع، والحاصل أنه يشترط في المال المُعَيَّن لنحو صدقة أو عتي أن يملكه أو يُعَلِّقَهُ بملكه ما لم ينو الامتناع منه فهو نذر لجأج وذكر القاضي أنه لا زكاة في الخمس

بمال بعينه ولزمه ذبحها في هذا الوقت السابق فإن تلفت قبله أي: وقت الأضحى بغير تفريط فلا شيء عليه لزوال ملكه عنها بالالتزام فهي كوديعة عنده وإنما لم يزَلِ الملك في علي أن أغتق هذا إلا بالعتي؛ لأنه لا يمكن أن يملك نفسه والعتي لا يتقبل الملك فيه لأحد بل يزول عن اختصاص آدمي به ومن ثم لو أثلغه التأذير لم يضمه ومالكو الأضحى بعد ذبحها باقون ومن ثم لو أثلفها ضمها. اهـ. بحذف.

☐ قوله: (بينه) أي: نذر التضحية بمُعَيَّن. ☐ قوله: (وبأنه) أي: الوقف. ☐ قوله: (كما تقرر) أي: في قوله: بخلاف نذر التصديق بمُعَيَّن. ☐ قوله: (يقع لبعض العوام) إلى قوله: (وجعل بعضهم) في النهاية إلا قوله: (ويأتي) إلى (ولا يشترط). ☐ قوله: (في غرضهم) أي العوام. ☐ قوله: (لمصالح الخيرية إلخ) أي: من بناء وتزيم دون الفقراء ما لم تجر به العادة. اهـ. ع ش. ☐ قوله: (إليها) أي: النية. ☐ قوله: (من النظر إليها إلخ) الأنسب من عدم النظر إليها في المقاصد عدم النظر إليها في التوابع. (ذكره القاضي) عبارة القاضي إذا قال: إن شفى الله مريضى فله علي أن أتصدق بخمس ما يحصل له من العشرات فشفي يجب التصديق به وبعد إخراج الخمس يجب العشر في الباقي إن كان نصابا ولا عشر في ذلك الخمس؛ لأنه لفقراء غير مُعَيَّن، فأما إذا قال: لله علي أن أتصدق بخمس مالي يجب إخراج العشر ثم ما بقي بعد إخراج العشر يخرج من الخمس انتهت قال الأذرع: ويشبه أن يفصل في الصورة الأولى فإن تقدم النذر على اشتداد الحب فكما قال وإن نذر بعد اشتداده وجب إخراج العشر أولاً من الجميع انتهى. اهـ. رشيد. ☐ قوله: (ككل وليد إلخ) الأولى العطف. ☐ قوله: (والحاصل أنه إلخ) عبارة المُعَيَّن

☐ قوله: (فيصيح) كتب عليه م ر. ☐ وقوله: (ويصرف لمصالح الخيرية) كتب عليه م ر. ☐ وقوله: (بخلاف متى حصل لي) كتب عليه م ر.

المنذور قال غيره: ومَحَلُّهُ إِنْ نَذَرَ قَبْلَ الْإِشْتِدَادِ وَبَحَثَ صَحَّتْهُ لِلْجَنِينِ كَالْوَصِيَّةِ لَهُ بَلْ أَوَّلَى؛
لأنَّه وَإِنْ شَارَكَهَا فِي قَبُولِ التَّعْلِيلِ وَالْخَطَرِ وَصَحَّتْهُ بِالْمَجْهُولِ وَالْمَعْدُومِ لَكِنَّهُ يَتَمَيَّزُ عَنْهَا بِأَنَّهُ
لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبُولُ بَلْ عَدَمُ الرَّدِّ وَمِنْ ثَمَّ أَتَجَهَّثُ صَحَّتْهُ لِلْقَنْ كَهَيِّ وَالْهَبَةِ فَيَأْتِي فِيهِ
أَحْكَامُهُمَا فَلَا يَمْلِكُ السَّيِّدُ مَا بِالذِّمَّةِ لَا بِقَبْضِ الْقَنْ لَا لِلْمَيِّتِ إِلَّا لِقَبْرِ الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ وَأَرَادَ بِهِ
قُرْبَةً ثُمَّ كَأَسْرَاجٍ يُتَنَفَّعُ بِهِ أَوْ أَطْرَدَ عَزُفَ بِحَمَلِ النَّذْرِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ
النَّذْرِ بِالْمَعْدُومِ الْمَجْهُولِ نَذْرَهَا لِزَوْجِهَا بِمَا سَيَحْدُثُ لَهَا مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ، وَالنَّذْرُ فِي
الصَّحَّةِ بِمَثَلِ نَصِيبِ ابْنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيُوقَفُ لِمَوْتِهِ وَيُخْرَجُ النَّذْرُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَقْ بِهِ
وَأَمَّا الْمُعْلَقُ بِهِ مَعْرِفَةُ قَدْرِ النَّصِيبِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَرَادَ التَّعْلِيلُ بِالموت كان كَالْوَقْفِ الْمُعْلَقِ بِهِ
فِي أَنَّهُ وَصِيَّةٌ وَوَافَقَهُ عَلَى الْأَوَّلَى بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَقَاسَهَا عَلَى النَّذْرِ لَهُ بِشِمْرَةِ بُسْتَانِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ
فَإِنَّهُ يَصْحُحُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقَيْنِيُّ وَقَالَ فِي النَّذْرِ بِنَصِيبِ ابْنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ إِنْ كَانَ بَعْدَ ظَرْفًا لِنَصِيبِ

وَالزَّوْجِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي انْتِفَادِ نَذْرِ الْقُرْبَةِ الْمَالِيَةِ كَالصَّدَقَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ الْإِتِمَامُ لَهَا فِي الذِّمَّةِ أَوْ
الإِضَافَةُ إِلَى مُعَيَّنٍ يَمْلِكُهُ كَلِّهِ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ بِهَذَا الدِّينَارِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَضَافَ إِلَى مُعَيَّنٍ
يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ كَلِّهِ عَلَى أَنْ أَغْنِيَ عَبْدَ فُلَانٍ وَإِنْ قَالَ إِنْ مَلَكَتْ عَبْدًا أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهَ مَرِيضِي وَمَلَكَتْ عَبْدًا
فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَغْنِيَهِ أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهَ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَغْنِيَ عَبْدًا إِنْ مَلَكَتْهُ أَوْ فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَشْتَرِيَ عَبْدًا
وَأَغْنِيَهِ أَوْ قَعْبَدِي حُرٌّ إِنْ دَخَلَ الدَّارَ انْتَعَدَ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ التَّرَمُّ قُرْبَةً فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ وَفِي
الْأَخِيرَةِ مَالِكٌ لِلْعَبْدِ وَقَدْ عُلِّقَ بِصِفَتَيْنِ الشُّفَاءِ وَالذُّخُولِ وَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ مِمَّا يُعْتَبَرُ فِيهِ عَلَى وَلَوْ قَالَ إِنْ
مَلَكَتْ عَبْدًا أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهَ مَرِيضِي وَمَلَكَتْ عَبْدًا فَهُوَ حُرٌّ لَمْ يَنْتَعِدْ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَزِمِ التَّقَرُّبُ بِقُرْبَةٍ
بَلْ عُلِّقَ الْحُرِّيَّةُ بِشَرْطٍ وَليْسَ هُوَ مَالِكًا حَالِ التَّعْلِيلِ فَلَمَّا قَالَ إِنْ مَلَكَتْ أَوْ شَفَى اللَّهَ مَرِيضِي
وَمَلَكَتْ هَذَا الْعَبْدَ فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَغْنِيَهِ أَوْ فَهُوَ حُرٌّ انْتَعَدَ نَذْرُهُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ بِشِقَاقِهَا. اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْإِشْتِدَادِ) مَفْهُومُهُ أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ إِنْ نَذَرَ بَعْدَ الْإِشْتِدَادِ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ صَحَّتْهُ
لِلْجَنِينِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَقْرَبُ صَحَّتْهُ إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ: النَّذْرُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ شَارَكَهَا أَيِ:
الْوَصِيَّةِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (كَهَيِّ) أَيِ: الْوَصِيَّةِ وَالْهَبَةِ أَيِ: لِلْقَنْ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا لِلْمَيِّتِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ
لِلْجَنِينِ. ☐ قَوْلُهُ: (يُتَنَفَّعُ بِهِ) أَيِ: وَلَوْ عَلَى نَذْرِ كَمَا يَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَالنَّذْرُ إلخ) عَطَفَ عَلَى نَذْرِهَا إلخ.
☐ قَوْلُهُ: (وَوَافَقَهُ) أَيِ: بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ فِي الْأَوَّلَى مَسْأَلَةَ نَذْرِهَا لِزَوْجِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَالَ) أَيِ: بَعْضُ
الْمُحَقِّقِينَ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ بَعْدَ ظَرْفًا إلخ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابٌ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ نَحْوَهُ مِنَ النَّذْرِ الشَّائِعِ

☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْإِشْتِدَادِ) مَفْهُومُهُ أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ إِنْ نَذَرَ بَعْدَ الْإِشْتِدَادِ فَإِنْ أُريدَ الْوَاجِبُ بِالنَّذْرِ حَيْثُ خَمْسٌ
مَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ فَفِيهِ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْخُمُسُ حَيْثُ أَيِ: خُمُسُ الْجُمْلَةِ قَدْ أُخْرِجَتْ زَكَاتُهُ فَالْمَنْدُورُ لَيْسَ
خُمُسًا أُخْرِجَتْ زَكَاتُهُ وَإِنْ أُريدَ أَنَّ الْمَنْدُورَ حَيْثُ خُمُسُ الْمَجْمُوعِ، لَكِنْ يَسْقُطُ مِنْهُ قَدْرُ زَكَاتِهِ فَفِيهِ أَنَّ
النَّذْرَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَُا مِلْكٌ غَيْرُ التَّادِيرِ فَلَا تَصُدَّقُ الزَّكَاةُ فِي الْخُمُسِ الْمَنْدُورِ.

فالنَّذْرُ مُنَجَّزٌ، والمِقْدَارُ غَيْرُ مَعْلُومٍ وهو لَا يُؤْتَرُ، أَوْ ظَرْفًا لِلنَّذْرِ صَحَّ وخرج من الثُّلُثِ، وجازَ الرجوعُ فيه كَوَقُفْتُ داري بعد موتي على كذا بل أُولَى؛ لَأَنَّ النَّذْرَ يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ دُونَ الْوَقْفِ وَلَمْ يُبَيَّنْ حَكْمُ مَا إِذَا لَمْ يُعْرَفْ مُرَادُهُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ حِلُّهُ عِنْدِي عَلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ. وَيَبْطُلُ بِالتَّاقِيتِ كَنَذَرْتُ لَهُ هَذَا يَوْمًا لِمُنَافَاتِهِ لِلِالْتِمَامِ السَّابِقِ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ النَّذْرِ فَإِنْ قُلْتُ يُنَافِي هَذَا قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْآتِي مِنْ تَوْقِيتِ النَّذْرِ بِمَا قَبْلَ مَرَضِ الْمَوْتِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّ التَّاقِيتَ لَا يَضُرُّ فِي النَّذْرِ وَكَذَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي قَبْلَهُ وَالَّتِي بَعْدَهُ قُلْتُ: لَا يُنَافِيهِ؛ لَأَنَّ التَّاقِيتَ يَكُونُ صَرِيحًا وَمَا مَثَلْتُ بِهِ فَعِذَا هُوَ الْمُبْطِلُ لِمَا ذَكَرْتَهُ وَقَدْ يَكُونُ ضِمْنِيًّا كَمَا فِي صُورَةِ الزَّرْكَشِيِّ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَالَّتِي بَعْدَهَا وَهُوَ لَا يُؤْتَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَافِي الِاتِّزَامَ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى شَرْطٍ فِي النَّذْرِ وَهُوَ يَعْمَلُ فِيهِ بِالشُّرُوطِ الَّتِي لَا تُنَافِي مَقْتَضَاهُ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ الْوَاقِعِ تَشْبِيهُهُ بِكُلِّ مَنِهَا فِي كَلَامِهِمْ فَتَأَمَّلْهُ، إِلَّا فِي الْمَنْفَعَةِ فَيَأْتِي فِي نَذَرِهَا مَا مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ بِهَا وَإِلَّا فِي نَذَرْتُ لَكَ بِهَذَا مُدَّةَ حَيَاتِكَ فَيَتَأَبَّدُ كَالْعُمَرَى وَيَصُحُّ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ وَلَوْ مَجْهُولًا لَهُ فَيَبْزَأُ حَالًا وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ وَلَيْسَ كَبِيرُهُ وَلَا هَبْتُهُ مِنْهُ؛ لَأَنَّ النَّذْرَ لَا يَتَأَثَّرُ بِالْغَرَرِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضٍ بِخِلَافِ الْهَبَةِ وَكَلَامِ الرُّوضَةِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ كَمَا هُوَ

بَيْنَ الْأَكْرَادِ بِأَنْ يَقُولَ بَعْضُهُمْ بِالْفَارِسِيَّةِ: مَهْ رُوزِ بِيَشْ أَزْ مَرَضِ فُوتِ مِنْ مَالِ مِنْ بَقْلَانِ كَسْ نَذَرُ بَاشَدِ أَي: نَذَرْتُ بِمَالِي لِفُلَانٍ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ مَرَضِ مَوْتِي. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ النَّذْرَ الْمَذْكُورَ صَحِيحٌ وَمُنَجَّزٌ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ النَّاذِرِ فِي الْمَالِ الْمُنْذُورِ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ: سَهْ رُوزِ بِيَشْ أَزْ مَرَضِ فُوتِ مِنْ، ظَرْفًا لِقَوْلِهِ: مَالِ مِنْ، وَمُعَلَّقٌ فَيَجُوزُ تَصَرُّفُ النَّاذِرِ فِيهِ وَرُجُوعُهُ عَنْهُ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ الْمَذْكُورَ ظَرْفًا لِقَوْلِهِ: نَذَرُ بَاشَدِ، وَيُحْمَلُ عَلَى الثَّانِي أَي: الْمُعَلَّقُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُرَادُ النَّاذِرِ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا اطَّرَدَ عُرْفُهُمْ بِاسْتِعْمَالِ نَذَرِ بَاشَدِ لِإِنْشَاءِ النَّذْرِ وَإِلَّا فَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا إِذَا قُصِدَ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوَهْ: (وَلَمْ يُبَيَّنْ) أَي: بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ. □ فَوَهْ: (مُرَادُهُ) أَي: النَّاذِرُ. □ فَوَهْ: (عَلَى الثَّانِي) أَي: الظَّرْفِيَّةُ لِلنَّذْرِ. □ فَوَهْ: (وَيَبْطُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَصُحُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَنَذَرْتُ لَهُ إِلَى إِلَّا فِي الْمَنْفَعَةِ. □ فَوَهْ: (يُنَافِي هَذَا) أَي: الْبُطْلَانُ بِالتَّاقِيتِ. □ فَوَهْ: (الْآتِي) أَي: آتِفًا. □ فَوَهْ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ التَّاقِيتَ لَا يَضُرُّ الْإِلْحَ) وَذَلِكَ أَنَّ تَمَنُّعَ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ بَلْ دَعْوَى الْمُنَافَاةِ مِنْ أَضْلِيلِهَا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّاقِيتِ الْمُبْطِلُ تَحْدِيدَ مُدَّةِ الْاسْتِحْقَاقِ وَبَيَانَ غَايَتِهَا وَمَا يَأْتِي عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مِنْ بَيَانِ أَوَّلِهَا فَقَطْ. □ فَوَهْ: (وَكَذَا فِي الصُّورَةِ الْإِلْحَ) فِيهِ مَا مَرَّ آتِفًا. □ فَوَهْ: (الَّتِي قَبْلَهُ) أَي: صُورَةُ إِلَّا إِنْ احْتَجَّتْهُ وَالَّتِي بَعْدَهَا أَي: صُورَةُ إِلَّا أَنْ يَخْدُثَ لِي وَلَدٌ. □ فَوَهْ: (مَا مَثَلْتُ بِهِ) أَي: نَذَرْتُ لَهُ بِهَذَا يَوْمًا. □ فَوَهْ: (إِلَّا فِي الْمَنْفَعَةِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَيَبْطُلُ بِالتَّاقِيتِ. □ فَوَهْ: (مَا مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ) وَهُوَ الصَّحَّةُ. اهـ. ع ش. □ فَوَهْ: (لَهُ) أَي: لِلذَّيْنِ وَالْجَارِ مُتَعَلَّقٌ بِضَمِيرٍ يَصِحُّ الرَّاجِعُ لِلنَّذْرِ. □ فَوَهْ: (وَلَيْسَ) أَي: نَذَرُ مَا فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ لَهُ. □ فَوَهْ: (وَلَا يَتَوَقَّفُ الْإِلْحَ) أَي: مُطْلَقُ النَّذْرِ وَانْتِقَالُ الْمِلْكِ بِهِ. □ فَوَهْ: (لَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَي: صِحَّةُ النَّذْرِ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ لِلْمَدِينِ بِهِ.

واضح للمتأمل، وبالترام عتيقته فله الطلب والدعوى به وإن لم يلزمه فوراً على ما ذكره ابن عبيد السلام، وفيه نظر؛ لأنه حق ثابت لا غاية له تنتظر بخلاف المؤجل فليجوز على عتيقه فوراً ثم رأيت الفقيه إسماعيل الحضرمي خالفه فقال حيث لزم التذر وجب وفاؤه فوراً وهو قياس الزكاة وإن أمكن الفرق وعليه فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال أو يُفرق بأن القصد بالتذر التبرؤ وهو لا يتم إلا بالتعجيل بخلاف الدين كل محتمل وظاهر أن محل الخلاف فيما لم يزل ملكه عنه بالتذر ويُعلم مما مر في الاعتكاف أنه لو قرن التذر بالآ أن يتدو لي ونحوه بطل لمنافاته الالتزام من كل وجه بخلاف علي أن أتصدق بمالي إلا إن احتجته فلا يلزمه ما دام حياً لتوقع حاجته فإذا مات تصدق بكل ما كان يملكه وقت التذر إلا إن أراد كل ما يكون بيده إلى الموت فيتصدق بالكل قال الزركشي: وهذا أحسن مما يفعل من توقيت التذر بما قبل مرض الموت وأخذ من ذلك بعضهم صحة التذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولد فهو له أو إلا أن يموت قبلي فهو لي، ولو نذر لبعض ورثته بماله قبل مرض موته بيوم ملكه كله من غير مشارك ليزوال ملكه عنه إليه قبل مرضه، قال بعضهم وفي نذرت

فوق: (وبالترام عتيق فيه) أي: إعتاقه منجزاً أو مُعلّقاً ووُجد المُعلّق عليه. فوق: (على ما ذكره إلخ) راجع إلى الغاية. فوق: (بخلاف المؤجل) أي: من الدين. فوق: (ثم رأيت الفقيه إسماعيل الحضرمي خالفه إلخ) انظر ما في الهامش السابق على قول المشي إذا حصل المُعلّق عليه سم يعني ما حكاه هناك من قول النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمُعَيّن وطالب به وإلا فلا اه وقدّمنا هناك عن ع ش وغيره ما يتعلّق به راجعه. فوق: (وعليه) أي وجوب الفورية. فوق: (فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب) جزم به النهاية كما مر. فوق: (فيما لم يزل ملكه إلخ) أي: كالمُلتزم في الذمة بخلاف نحو إن شفي مريض فعبدي فلا يطالب بشيء فإنه بمجرّد الشفاء يعتق كما مر في شرح فيلزمه ذلك إذا حصل المُعلّق عليه وبخلاف نذر التصديق بمُعَيّن فإنه يزول ملكه عنه بالتذر كما مر في شرح لزمه في الأظهر. فوق: (تصدق إلخ) أي نأيه الوصي بالقاضي وهذا أي: علي أن أتصدق بمالي إلا إن احتجته أقول ومثله ما يأتي بقوله ويتعقد مُعلّقاً إلخ. فوق: (من توقيت التذر إلخ) أي: بلا تعليل. فوق: (بما قبل مرض الموت) أي: يوزم قبل إلخ. فوق: (من ذلك) أي صحة التذر المُستعمل على الاستثناء المذكور. فوق: (صحة التذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولد إلخ) ويتبني أخذاً مما تقدّم أنه لا يلزمه ما دام حياً لتوقع حدوث الولد. اه. سم. فوق: (ولو نذر لبعض ورثته إلخ) سيأتي ما يتعلّق به قبيل التنبيه. فوق: (من غير مشارك) أي: من بقية الورثة.

فوق: (ثم رأيت الفقيه إسماعيل الحضرمي خالفه فقال حيث إلخ) انظر ما في الهامش السابق على قوله: إذا حصل المُعلّق عليه. فوق: (وأخذ من ذلك بعضهم صحة التذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولد إلخ) ويتبني أخذاً مما تقدّم أنه لا يلزمه ما دام حياً لتوقع حدوث الولد.

أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا عَلَى فُلَانٍ قَبْلَ مَوْتِي أَوْ مَرَضِي لَا يَلْزِمُهُ تَعْجِيلُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ
الْإِسْلَامِ فَيَكُونُ ذِكْرُهُ الْمَوْتَ مَثَلًا غَايَةً لِلْحَدِّ الَّذِي يُؤَخَّرُ إِلَيْهِ لَكِنْ يَمْتَنِعُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ
يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ؛ لِتَعْلُقِ حَقِّ الْمُنْذُورِ لَهُ اللَّازِمُ بِهِ وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى بِهِ كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ. وَلَوْ
مَاتَ الْمُنْذُورُ لَهُ قَبْلَ الْغَايَةِ بَطَلَ وَقَدْ يَنْزِعُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي وَقَعَ
حَالًا فَقِيَّاسُهُ هُنَا صِحَّتُهُ حَالًا فَيَمْلِكُهُ الْمُنْذُورُ لَهُ كَمَا فِي عَلِيٍّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا عَلَى فُلَانٍ
وَيَنْعَقِدُ مُعْلَقًا فِي نَحْوِ إِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ نَذْرٌ لَهُ قَبْلَ مَرَضِي يَوْمَ وَلَهُ التَّصَرُّفُ هُنَا قَبْلَ حَصُولِ
الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ لِضَعْفِ النَّذْرِ حِينَئِذٍ وَأَفْتَى جَمْعٌ فَيَمْنُ أَرَادَ أَنْ يَتَبَايَعَا فَاتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَنْذَرَ كُلُّ
لِلْآخَرِ بِمَتَاعِهِ فَعَمَلًا صَحَّ وَإِنْ زَادَ الْمُبْتَدِئُ إِنْ نَذَرْتُ لِي بِمَتَاعِكَ وَكَثِيرًا مَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا لَا
يَصِحُّ بَيْعُهُ وَيَصِحُّ نَذْرُهُ وَيَصِحُّ تَعْجِيلُ الْمُنْذُورِ الْمُعْلَقِ بَعْدَ التَّعْلِقِ وَقَبْلَ وَجُودِ الصِّفَةِ كَمَا مَرَّ
وَيَصِحُّ إِبْرَاءُ الْمُنْذُورِ لَهُ النَّاذِرَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ حَيْثُ جَازَ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ كَمَا يَصِحُّ
إِسْقَاطُ حَقِّ الشُّفْعَةِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِثْنٌ لَا يَدْرِي مَعْنَاهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ جَهَلَهُ بِالْكَلِّيَّةِ بِخِلَافِ
مَا إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ يُفِيدُ نَوْعَ عَطِيَّةٍ مَثَلًا وَنَذْرُ قِرَاءَةِ جُزْءِ قُرْآنٍ أَوْ عِلْمٍ مَطْلُوبٍ كُلُّ يَوْمٍ صَحِيحٌ وَلَا

■ قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِمَّا مَرَّ بِالْخ) وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْأَخْذِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَا مَرَّ فِي النَّذْرِ الْغَيْرِ الْمُؤَقَّتِ أَضْلًا وَمَا
هُنَا مُؤَقَّتٌ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمَ قَبْلَ مَجِيءِ الْوَقْتِ بِالْإِتِّفَاقِ. ■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَنْزِعُ) بِكَسْرِ الزَّيِّ. ■ قَوْلُهُ: (فِي
ذَلِكَ كُلِّهِ) أَي: مِنْ عَدَمِ لُزُومِ التَّعْجِيلِ وَعَدَمِ صِحَّةِ الدَّعْوَى وَالْبُطْلَانِ بِالْمَوْتِ قَبْلَ الْغَايَةِ.
■ قَوْلُهُ: (فَقِيَّاسُهُ هُنَا صِحَّتُهُ بِالْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ قِيَاسُهُ لَوْ كَانَ الْمُنْذُورُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُنْذُورُ التَّصَدَّقُ بِهِ فَمَا لَمْ يَوْجَدْ التَّصَدَّقُ بِهِ لَا يَمْلِكُهُ الْمُنْذُورُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ أَقُولُ
وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ فَرْقُهُمْ بَيْنَ نَحْوِ إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَعَبْدِي حُرٌّ وَبَيْنَ نَحْوِ إِنْ شَفِي فَعَلَيَّْ أَنْ أَغْتِقَهُ كَمَا مَرَّ فِي
شَرْحِ إِذَا حَصَلَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (حَالًا) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ فَيْمَلِكُهُ الْمُنْذُورُ لَهُ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ فِي
عَلِيٍّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا بِالْخ) فِيهِ تَأَمَّلُ يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ عَنْ سَمِ آتِفًا. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ نَذَرْتُ لِي بِمَتَاعِكَ) أَيِ قَمْتَاعِي
هَذَا نَذَرْتُ لَكَ. ■ قَوْلُهُ: (فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ) أَي: كَالرَّبَوِيَّاتِ مَعَ التَّفَاضُلِ. اهـ. سَمِ. ■ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ) إِلَى
قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (تَعْجِيلُ الْمُنْذُورِ بِالْخ) أَيِ الْمَالِيِّ. اهـ. مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) لَعَلَّهُ فِي
الطَّلَاقِ أَوْ الْإِيمَانِ وَالْأَفْلَمُ يَمُرُّ هُنَا. ■ قَوْلُهُ: (عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ) إِبْرَاءُ الْمُنْذُورِ لَهُ النَّاذِرَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ أَي:
النَّاذِرِ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ بِالْخ) كَأَنَّهُ شَفِي مَرِيضِي فَعَلَيَّْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ لِرَبِّدٍ وَحَصَلَ الشَّفَاءُ.
■ قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي) أَي: فِي الْفَضْلِ الْآتِي فِي الْفُرُوعِ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُفِيدُ) أَيِ التَّنْذُرِ. ■ قَوْلُهُ: (وَنَذْرُ قِرَاءَةِ)
إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَنَذْرُ قِرَاءَةِ بِالْخ) أَي: وَنَحْوِهِ كَنَذْرِ طَوَافٍ وَنَذْرِ قِرَاءَةِ جُزْءٍ مِنْ نَحْوِ

■ قَوْلُهُ: (فَقِيَّاسُهُ هُنَا صِحَّتُهُ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ قِيَاسُهُ لَوْ كَانَ الْمُنْذُورُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ
وَإِنَّمَا الْمُنْذُورُ التَّصَدَّقُ بِهِ فَمَا لَمْ يَوْجَدْ التَّصَدَّقُ لَا يَمْلِكُهُ الْمُنْذُورُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ قَوْلُهُ: (فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ)
أَي: كَمَا فِي الرَّبَوِيَّاتِ مَعَ التَّفَاضُلِ.

حيلة في جلّه ولا يجوز له تقديم وظيفة يوم عليه فإن فاتت قضى. ولو نذرَ عِمارة هذا المسجد وكان خرابًا فعَمَرَه غيره فهل نقول بطلَ نذره لِنَعْدَرِ نُفُوذَه؛ لأنّه إنّما أشارَ إليه وهو خرابٌ فلا يتناولُ خرابه بعد ذلك أو لم يَبْطُلْ بل يوقِفُ حتى يخرِبَ فيَعْمُرَه تصحيحًا لِلْفِظِ ما أمكن؟ كلُّ مُحْتَمَلٍ والأقربُ الأوّلُ وتصحيحُ اللَّفْظِ ما أمكن إنّما يُعَدَّلُ إليه إن احتَمَلَه لفظه وقد تقرّر أنّ لفظه لا يحتَمِلُ ذلك؛ لأنّ الإشارةَ إنّما وَقَعَتْ لِلْخَرَابِ حالَ النَّذْرِ لا غيرَ نعم، إنّ نَوَى عِمَارَتَه وإنْ خَرِبَ بعدَ لَزِمَتُهُ (ولا يصحُّ نذرُ معصية) ليخبرَ مسلمٍ «لا نذرَ في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابنُ آدم» وكأنَّ سَبَبَ انعقادِ نذرٍ عتقِ المزهونِ من مويسِرٍ مع حرمةِ إعاقته له وإنْ نَفَذَ أنّ الخلافَ في عدمِ الحرمةِ قويٌّ؛ لأنَّ حقَّ الغيرِ ينجبرُ بالقيمةِ والملكُ للمُعْتَقِ فأُيِّ وجهٌ للحرمةِ حينئذٍ فاندفعَ ما لصاحبِ التّوشيحِ هنا وبفرضها هي لأمرٍ خارجٍ وهي لا تمنعُ انعقادَ النَّذْرِ، ومن ثَمَّ صَحَّ نذرُ المدينِ بما يحتاجه لوفاءِ دينه وإنْ حُرِّمَ عليه التّصَدُّقُ به؛ لأنّها

الدلائل. ٥. قوله: (حتى يخرِبَ) بفتح الراء اه. ع. ش. ٥. قوله: (والأقربُ الأوّلُ) ونظيره أنّه لو حَلَفَ أنْ تَغْسِلَ زَوْجَتَهُ ثَوْبَهُ فَعَسَلَهُ غَيْرُهَا حَيْثُ؛ لأنّه مَحْمُولٌ على الغسلِ من وَسَخِهِ ولا يَبْرَأُ بَغْسِلِهَا إِيَّاهُ من وَسَخٍ يَعْرِضُ له بعد ذلك؛ لأنَّصِرَافَ اليمينِ إلى غَسْلِهِ من الوَسَخِ الذي به وَقَعَتِ الحَلِفُ وبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. اه. سم. ٥. قوله: (وتَصْحِيحُ اللَّفْظِ) أي: الواجِبُ. اه. ع. ش. ٥. قوله: (وإنْ خَرِبَ) بكَسْرِ الراءِ. اه. رَشِيدِي.

٥. قولُ (الشيء): (ولا يصحُّ نذرُ مَعْصِيَةٍ) كالقتلِ والزَّنا وشُرْبِ الخمرِ فلا يَجِبُ كَفَّارَةٌ إنْ حَيْثُ وَمَحَلُّ عَدَمِ لَزُومِهَا بِذَلِكَ كما قال الزَّرْكَشِيُّ إذا لم يَتَوَّ بِه اليمينُ كما أَقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ آخِرًا فَإِنَّ نَوَى بِه اليمينِ لَزِمَهُ الكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ مُغْنِي وَأَسْنَى. ٥. قوله: (وَكَانَ سَبَبُ انْعِقَادِ الْخ) عبارةُ الْمُغْنِي أو رَدَّ فِي التَّوْشِيحِ إِعْتِاقُ الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ فَإِنَّ الرَّافِعِيَّ حَكَى عَنِ التَّيَمِّةِ أَنَّ نَذْرَهُ مُنْعَقِدٌ إِنْ نَفَذْنَا عَقْدَهُ فِي الْحَالِ أَوْ عِنْدَ آدَاءِ الْمَالِ وَذَكَرَ فِي الرَّهْنِ أَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى عَتَقِ الْمَرْهُونِ لَا يَجُوزُ فَإِنَّ تَمَّ الْكَلَامَانِ كَانَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ. اه. وبِهِ يُعْلَمُ ما في قولِ الشَّارِحِ فاندفعَ ما لصاحبِ التَّوْشِيحِ هُنَا وعبارةُ النُّهَيْةِ وَلَا يُسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ إِعْتِاقِ الرَّاهِنِ الْمُوَسِّرِ؛ لأنّه جائِزٌ كما مرَّ في بابِهِ اه. ٥. قوله: (وبفرضها) أي: الحُرْمَةُ.

٥. قوله: (والأقربُ الأوّلُ) ونظيره أنّه لو حَلَفَ أنْ تَغْسِلَ زَوْجَتَهُ ثَوْبَهُ فَعَسَلَهُ غَيْرُهَا حَيْثُ؛ لأنَّ غَسْلَهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَسْلِ مِنْ وَسَخِهِ وَلَا يَبْرَأُ بَغْسِلِهَا إِيَّاهُ مِنْ وَسَخٍ يَعْرِضُ له بعد ذلك لأنَّصِرَافَ الْيَمِينِ إِلَى غَسْلِهِ مِنَ الْوَسَخِ الَّذِي بِهِ حِينَ الْحَلِفِ وَبِذَلِكَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ٥. قوله: (ولا يصحُّ نذرُ مَعْصِيَةٍ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ الرُّكْنُ الثَّالِثُ الْمُنْذُورُ بِالْإِيزَامِ الْمَعْصِيَةِ فَلَا تَجِبُ بِه كَفَّارَةٌ إِنْ حَيْثُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَحَلُّ عَدَمِ لَزُومِ الْكَفَّارَةِ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَوَّ بِه الْيَمِينُ كما أَقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ آخِرًا فَإِنَّ نَوَى بِه الْيَمِينِ لَزِمَتَهُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ اه. باختصار. ٥. قوله: (وَكَانَ سَبَبُ انْعِقَادِ نَذْرِ عَتَقِ الْمَرْهُونِ الْخ) وَلَا يُسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ إِعْتِاقِ الرَّاهِنِ الْمُوَسِّرِ؛ لأنّه جائِزٌ كما مرَّ في بابِهِ. اه. م. ر.

لأمر خارج، وَهُمْ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ: لَا يَصِحُّ النَّذْرُ هُنَا. وَأَفْهَمَ الْمُتَنَزِّلُ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَغْصُوبٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَهُوَ أَقْرَبُ عَلَى مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ قَوْلِ آخَرِينَ: يَنْعَقِدُ وَيُصَلِّي فِي غَيْرِهِ وَيُؤَيِّدُهُ عَدَمُ انْعِقَادِ نَذْرِ صَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا فِي وَقْتِ مَكْرُوهٍ وَصَلَاةٍ فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْحَرَمَةَ فِي هَذَيْنِ لِذَاتِ الْمُنْذُورِ أَوْ لِإِزْمِهَا بِخِلَافِهَا فِي الْأُولَى، وَقَدْ يُوَجِّهُ مَا قَالَهُ فِيهَا بِأَنَّ الْحَرَمَةَ هُنَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فَأُلْحِقَتْ بِالذَّاتِي بِخِلَافِهَا فِي نَذْرِ التَّصَدَّقِ وَالْعَتَقِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَكَالْمَعْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ لِذَاتِهِ أَوْ لِإِزْمِهِ كَصُومِ الدَّهْرِ الْآتِي، وَكَنْذَرٍ مَا لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ وَهُوَ لَا يُضَيِّرُ عَلَى الْإِضَافَةِ لَا لِعَارِضٍ كَصُومِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ صَامَ آخِرَهُ وَهُوَ الْجُمُعَةُ وَكَنْذَرِهِ لِأَحَدِ أَبْوَانِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ فَقَطْ، وَقَوْلُ جَمْعٍ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِثَارَ هُنَا بِغَيْرِ عَرَضٍ صَحِيحٍ مَكْرُوهٍ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ لِأَمْرِ عَارِضٍ هُوَ خَشْيَةُ الْعُقُوقِ مِنَ الْبَاقِينَ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِذَا صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِصَحَّةِ نَذْرِ الْمَرْجُوحَةِ لِصُومِ الدَّهْرِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ لِكِتْمَانِهَا لَا تَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِ.....

■ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي نَذْرِ الْمَدِينِ. ■ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ الْمُتَنَزِّلُ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَصَلَاةٍ فِي ثَوْبٍ فِي الْمُغْنِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي عَدَمُ الْانْعِقَادِ. ■ قَوْلُهُ: (عَدَمُ انْعِقَادِ نَذْرِ صَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا الْإِلْحَاقُ) أَي: حَيْثُ لَمْ يَقُولُوا بِصَحَّةِ النَّذْرِ وَيُصَلِّي فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ وَفِي غَيْرِ الثَّوْبِ النَّجَسِ. اهـ.
■ قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَي: نَذْرِ صَلَاةٍ فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ. ■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُوَجِّهُ الْإِلْحَاقُ فِيهِ نَظَرٌ). اهـ.
■ قَوْلُهُ: (مَا قَالَهُ فِيهَا) أَي: الزَّرْكَشِيُّ فِي الْأُولَى. ■ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي الْأُولَى. ■ قَوْلُهُ: (وَكَالْمَعْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (الْمَكْرُوهَةُ لِذَاتِهِ) كَالصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ. اهـ. ع ش.
■ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي: لِمَنْ يَنْصَرُّ بِهِ. اهـ. نِهَآيَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ قُوْتَ حَقًّا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَخَفْ بِهِ قُوْتَ حَقًّا وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فَيَنْعَقِدُ وَيُسْتَتْنَى مِنْ صَحَّةِ نَذْرِ صَوْمِ الدَّهْرِ رَمَضَانَ أَدَاءً وَقَضَاءً وَالْعِيدَانِ وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ وَالْحَيْضِ وَالثَّمَسِ وَكَفَّارَةِ تَقَدَّمَ نَذْرُهُ فَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ صَامَ عَنْهَا وَقَدَى عَنْ النَّذْرِ وَيَقْضِي فَإِنَّ رَمَضَانَ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَوَاتُهُ بِلَا عُذْرِ قَدَى عَنْ صَوْمِ النَّذْرِ وَلَا يُمَكِّنُ قَضَاءً مَا يُفْطِرُهُ مِنَ الدَّهْرِ فَلَوْ أَرَادَ وَلِيُّ الْمُفْطِرِ بِلَا عُذْرِ الصَّوْمِ عَنْهُ حَيًّا لَمْ يَصِحَّ سَوَاءً كَانَ بِأَمْرِهِ أَمْ لَا عَجَزَ أَمْ لَا فَإِنْ أَفْطَرَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ لِعُذْرِ كَسْفٍ وَمَرَضٍ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ سَفَرُ نَزْهَةٍ وَإِلَّا وَجِبَتْ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ لِتَقْصِيرِهِ. اهـ.
وَفِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ رَجَّحَ الْإِفْتِدَاءَ إِذَا أَفْطَرَ فِي سَفَرِ النَّزْهَةِ. ■ قَوْلُهُ: (لَا لِعَارِضٍ) خِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ وَشَرْحِي الرُّوْضِ وَالْمُنْهَجِ وَإِلَى وَفَاقِهِمْ مِثْلُ كَلَامِ سَمٍ وَجَزَمَ بِهِ فَتَحَّ الْمُعِينُ عِبَارَتَهُ وَكَالْمَعْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ كَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالتَّنْذِيرُ لِأَحَدِ أَبْوَانِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ فَقَطْ. اهـ. وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
■ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ عَرَضٍ الْإِلْحَاقُ) حَالٌ مِنَ الْإِثَارِ وَاحْتِرَازٌ عَمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْإِلْحَاقُ وَقَوْلُهُ مَكْرُوهٌ خَبَرٌ لِأَنَّ وَقَوْلَهُ مَزْدُودٌ خَبَرٌ وَقَوْلُ جَمْعٍ. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَي الْكَرَاهَةِ. ■ قَوْلُهُ: (لِأَمْرِ عَارِضٍ الْإِلْحَاقُ) وَقَدْ يُقَالُ

■ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْعَقِدْ الْإِلْحَاقُ) كَذَا شَرْحُ م ر قِيَاسُ أَنَّ الْحَرَمَةَ إِذَا كَانَتْ لِخَارِجٍ لَا تَمْنَعُ الْانْعِقَادَ هُوَ الْانْعِقَادُ.

■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُوَجِّهُ مَا قَالَهُ فِيهَا) فِيهِ نَظَرٌ.

مع حرمة فأولى أن يصح بالمكروه اه على أن المكروه هو عدم العدل وهو لا وجود له عند التذر وإن نوى أن لا يُعطي الباقيين وإنما يوجد بعد بترك إعطاء الباقيين مثل الأول، ومن ثم لو أعطاهم مثله فلا كراهة وإن كان قد نوى عدم إعطائهم حال إعطاء الأول فنتج أن الكراهة ليست مقارنة للتذر وإنما توجد بعده فلم يكن لتأثيرها فيه وجه وبهذا اندفع ما أطال به بعضهم للبطلان، ومحل الخلاف حيث لم يسن إيثار بعضهم، أما إذا نذر للفقير أو الصالح أو البار منهم فيصح اتفاقاً وقول الروضة في: إن شفى الله مريضى فليله علي أن أتصدق على ولدي لزمه الوفاء ظاهر في صحته على الإطلاق وحمله على ما إذا لم يكن له إلا ولد واحد أو سوى بينهم أو فضله لو صف يقتضيه تكلف.

(تنبيه): اختلف مشايخنا في نذر مقترض مالا معيناً للمقترض كل يوم ما دام دينه في ذمته فقال بعضهم: لا يصح لأنه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يتوصل به إلى ربا التسيئة،.....

إنه لازم للإيثار المذكور بحسب الشأن كما هو ظاهر فلا يتم ما ادّعاء من الرد. هـ قوله: (مع حرمة) قد يُمنع إطلاق حرمة. اه. سم عبارة المغني والروض مع شرحه: ولو منع المرأة زوجها من صوم الدهر المنذور بغير إذنه بحق سقط الصوم عنها ولا فدية عليها أو بغير حق كأن نذرت ذلك قبل أن يتزوجها أو كان غائبا عنها ولا تنصّر بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية إن لم تصم وإن أذن لها فيه فلم تصم تعدّيا فذت. اه. هـ قوله: (وإنما يوجد) أي: عدم العدل. هـ قوله: (حال إعطاء الأول) أي: وحال التذر أيضا. هـ قوله: (فنتج أن الكراهة ليست مقارنة إلخ) قد يقال لا يضّر عدم مقارنتها فإنها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه المنذور ولا وجود له حين التذر فليتمل. اه. سم. هـ قوله: (وتكلف) خبر وحمله إلخ. هـ قوله: (اختلف) إلى قوله اه في النهاية. هـ قوله: (مشايخنا) عبارة النهاية من أذكرناه من العلماء. اه.

هـ قوله: (ما دام دينه) أو شيء منه ولو اقتصر على قوله في نذره ما دام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم التذر لانقطاع الديومة. اه. نهاية قال ع ش: ولو دفع للمقرض مالا مدة ولم يذكر له حال الإعطاء أنه عن القرض أو التذر ثم بعد مدة ادعى أنه نوى دفعه عن القرض قبل منه فإن كان المدفوع استغرق القرض سقط حكم التذر من حيثه وله مطالبة بمقتضى التذر إلى براءة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع فلا يقبل دعواه بعد أن قصد غيره وكاعتراه بأنه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المستملة على أن المأخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعدها بما فيها. اه.

هـ قوله: (مع حرمة) قد يُمنع إطلاق حرمة. هـ قوله: (فنتج أن الكراهة ليست مقارنة للتذر) قد يقال: لا يضّر عدم مقارنتها فإنها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه المنذور لا وجود له حين التذر فليتمل.

وقال بعضهم يصح؛ لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض إن أتجر فيه أو اندفاع نعمة المطالبة إن احتاج ليقائه في ذمته لإعسار أو إنفاق؛ ولأنه يسأل للمقترض أن يرد زيادة عما اقترضه فإذا التزمها بنذر انعقد ولزمته فهو حينئذ مكافأة إحسان، لا وضلة للربا إذ هو لا يكون إلا في عقد كبيع، ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان رباً اهـ وقد يجمع بحمل الأول على ما إذا قصد أن نذره ذلك في مقابلة الربح الحاصل له والثاني.....

قوله: (وقال بعضهم يصح) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ودعّب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له أي: الفرق. اهـ. نهاية. قوله: (يصح؛ لأنه في مقابلة) ومحل الصحة حيث نذر لمن يتعقد نذره له بخلاف ما لو نذر لأحد بني هاشم والمطلب فلا يتعقد لحزمة الصدقة الواجبة كالزكاة والتذّر والكفارة عليهم ومّر أنّه لو نذر شيئاً لذمي أو مبتدع جاز صرّفه لمسلم أو سنيّ وعليه فلو اقترض من ذميّ ونذّر له بشيء ما دام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتقطن له فإنه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذمي من مسلم ونذر له ما دام الدين عليه فإنه لا يصح نذره لما مر من أن شرط التأذّر الإسلام. اهـ. ع ش وأقرّه البجيرمي. أقول ما قاله ثانياً من جواز إبدال ذمي بمسلم هنا مخالفاً لما مر عن سم من أن محله في غير المعين ولا امتنع اهـ وما قاله أولاً من عدم انعقاد التذّر لأحد بني هاشم والمطلب فيه توقف لاحتمال أن المراد بحزمة التذّر عليهم التذّر لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم إن الواجب بالتذّر كالواجب بالشرع كبقية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد التذّر لكافر معين مع أنّه لا يجوز صرف التصدق المنذور على أهل بلد للكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع له فليراجع ثم رأيت تأليفاً للسيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه أدلة واضحة ونقولاً سديدة مصرحة بأن التذّر لأهل بيت النبي ﷺ صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وإنما الخلاف في التذّر المطلق أو المقيّد بكونه لنحو الفقراء فعزى شيخ الإسلام والثحفة والنهاية والمغني على أنّه كالزكاة فيحرم على أهل البيت ورَجَّح السيد السمهودي والسيد عمر البصري ومحمد بن أبي بكر بأفضل أنّه لا يحرم عليهم فمتى قيّد التأذّر نذره بأهل البيت إما بلفظه أو قصده أو أطراد العرف بالصرف إليهم صحّ التذّر لهم سواء كان القيد خاصاً بهم ذاتياً كفلان وبني فلان أو وصفاً كعلماء بلد كذا وليس بها عالم من غيرهم أو شاملاً لهم ولغيرهم كعلماء بلد كذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد أن بين أن كلام شيخ الإسلام والثحفة والنهاية والمغني إنما هو في التذّر المطلق والتذّر المقيّد بنحو الفقراء وأثبتته بأدلة من كلامهم وكلام غيرهم وبهذا تبين فساد قول ع ش في حاشية

قوله: (وقال بعضهم: يصح) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي. قوله: (وقال بعضهم يصح؛ لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض إلخ) ودعّب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره ما دام مبلغ القرض في ذمته، ثم دفع المقترض شيئاً منه بطل حكم التذّر؛ لانقطاع الدينومة ش م ر.

على ما إذا جعله في مُقابِلَةِ حُصولِ النِّعمَةِ أو انِدفاعِ النِّعمَةِ المذكورين ويتَرَدَّدُ النَّظَرُ في حالَةِ الإِطلاقِ والأَقْرَبُ الصَّحَّةُ؛ لأنَّ إِعمالَ كَلامِ المُكَلِّفِ حيثُ كانَ له مَحْمَلٌ صَحِيحٌ خَيْرٌ من إِهْمالِهِ وما مَرَّ عَنِ القِّقالِ في إِنْ جامَعَتِني والحاصِلُ بَعْدَهُ يُؤَيِّدُ ما ذَكَرْتَهُ مِنَ الجَمْعِ فَتَأَمَّلْهُ .
(ولا) نَذَرُ (واجِب) عَينِي كَصَلَاةِ الظُّهْرِ أو مُخَيَّرَ كأَحَدِ خِصالِ كَفَّارَةِ اليَمِينِ مُبْهَمًا بِخِلافِ خُصْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْها على ما بَحَثَ أو واجِبٍ على الكِفايَةِ تَعَيَّنَ بِخِلافِ إذا لَمْ يَتَّعَيَّنْ فيصَحُّ نَذَرُهُ احتِياجٌ في أدائِهِ لِمالٍ كَجِهاذٍ وَتَجهيزِ مَيِّتٍ أَمْ لا كَصَلَاةِ جَنائِزَةٍ وَذلك؛ لأنَّهُ لَزِمَ عَينًا بِالزَّامِ الشَّرعَ قَبْلَ التَّنْذِيرِ فلا مَعْنى لالتزامِهِ، وَلَوْ نَذَرَ ذُو دَينٍ حَالٌ أَنْ لا يُطالِبَ غَريمَهُ فَإِنْ كانَ مُعْسِرًا لُغِيَ؛ لأنَّ إِنْظارَهُ واجِبٌ، أو مُوسِرًا وَفي الصَّبْرِ عليه فَائِدَةٌ لَه كَرِجاءٍ غُلُوِّ سِغَرِ بَضاعَتِهِ

الْثَّمايَةِ في نَذَرِ المُقَرَّضِ لِإِمْقَرَضِهِ وَمَحَلُّ الصَّحَّةِ حيثُ نَذَرَ إلَخَ وَنَحْوُ ذلك مِنْ عِباراتِ المُتَأَخِّرِينَ عَنِ ابنِ حَبِّجٍ وَالزَّمَلِيِّ فَإِنَّهُمْ فَعِمُوا ذلكَ مِنْ كَلامِ الأَذْرَعِيِّ وَالتَّخْفَةِ وَالثَّمايَةِ وَهُوَ فَهْمٌ فَاسِدٌ يَرُدُّهُ ما أَسْلَفْنَاهُ وَائْتِقالَ مِنْ عَدَمِ الصَّرْفِ لِأَهْلِ البَيْتِ مِنْ نَذَرٍ صَحَّ إلَى أَنَّ التَّنْذَرَ لا يَتَعَقَّدُ لَهُمْ وَشَتَانُ ما بَيْنَهُما . اهـ .
عِبارَةٌ بِاصْبِرِينَ في حاشيَةِ فَتَحِ الْمُعِينِ قَوْلُهُ : ما لَمْ يَتَّعَيَّنْ شَخْصًا أَي : وَلا يَتَّعَيَّنُ صَرَفُهُ إلَى ذلكَ الشَّخْصِ وَلَوْ كانَ مِنْ بَنِي هاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ فَتَنْذَرُ غَيرَ السَّيِّدِ لِلسَّيِّدِ بِخُصوصِهِ وَنَذَرُ السَّيِّدِ لِلسَّيِّدِ بِخُصوصِهِ صَحِيحٌ كَنَذَرِ الوالِدِ لَوَلَدِهِ وَكَالتَّنْذَرِ لِعَني بِخُصوصِهِ . اهـ . قَوْلُهُ : (عَلَى ما إذا جَعَلَهُ إلَخَ) يَتَّبَعِي أو قَصَدَ الإِخْسانَ بَرْدَ الزَّائِدِ المُنْدَوِبِ لَه أَخذًا مِمَّا مَرَّ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ : (يُؤَيِّدُ ما ذَكَرْتَهُ إلَخَ) فِيهِ تَأَمُّلٌ فَإِنَّ ما مَرَّ يُؤَيِّدُ الثَّانِي على إِطلاقِهِ كما جَرى عَلَيْهِ الثَّمايَةُ . قَوْلُهُ : (عَينِي) إلَى قَوْلِهِ وَلَوْ نَذَرَ ذُو دَينٍ في المُعْني إلَّا ما سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ وإِلَى المَثْنِ في الثَّمايَةِ إلَّا قَوْلَهُ أو لَيْسَ فِيهِ إلَى وَلَهَ فِيما إذا وَقَوْلُهُ وَأَنْ يَبْيَعَهُ إلَى وَلَوْ أَسْقَطَ وما سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ : (بِخِلافِ خُصْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ إلَخَ) عِبارَةُ الثَّمايَةِ بِخِلافِ ما لو التَزَمَ أَغْلَها . اهـ . أَي : سِواءَ عَبَّرَ بِأَغْلَها أو عَيَّنَ ما هو الأَعْلَى في الواقِعِ سَمَ وَعِبارَةُ المُعْني وَلَوْ نَذَرَ خُصْلَةً مُعَيَّنَةً مِنْ خِصالِهِ هَلْ يَتَعَقَّدُ كَقَرَضِ الكِفايَةِ أو لا يَتَعَقَّدُ إلَّا أَغْلَها بِخِلافِ العُكْسِ أو لا يَتَعَقَّدُ بِالْكُلِّيَّةِ رَجَّحَ شَيْخُنَا الأوَّلَ وَالزَّركَشِيُّ الثَّانِي وَقالَ إِنَّهُ القِياسُ والقاضِي الثَّالِثُ وَهُوَ أو جِهَ ؛ لأنَّ الشَّارِعَ نَصَّ على التَّخْيِيرِ فلا يُعَيَّرُ اهـ وَعُلِمَ بِهذا أَنَّ ما في الشَّارِحِ موافِقٌ لِمَا رَجَّحَهُ شَيْخُ الإِسْلامِ وما في الثَّمايَةِ موافِقٌ لِمَا رَجَّحَهُ الزَّركَشِيُّ . قَوْلُهُ : (أو واجِبَ إلَخَ) عَطْفٌ على واجِبِ عَينِي . قَوْلُهُ : (وذلكَ) أَي عَدَمُ صِحَّةِ نَذَرِ الواجِبِ . قَوْلُهُ : (وَفِي الصَّبْرِ) إلَى (لَزِمَهُ) عِبارَةُ الثَّمايَةِ قَصَدَ إِزْفاقَهُ لِارتِفاعِ سِغَرِ سِلْعَتِهِ وَنَحْوِ

قَوْلُهُ : (كَأَحَدِ خِصالِ كَفَّارَةِ اليَمِينِ) هذا إذا وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ثُمَّ نَذَرُها فَلَوْ نَذَرَ أَحَدَ خِصالِها مِنْ غَيرِ وَجوبٍ ، فَاصْحَحُ الآراءَ عَدَمَ الزُّومِ وَإِنْ كانَ ما نَذَرَهُ أَغْلَى . قَوْلُهُ : (بِخِلافِ خُصْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ إلَخَ) بِخِلافِ ما إذا نَذَرَ أَغْلَها شَمَرُ أَي : سِواءَ عَبَّرَ بِأَغْلَها أو عَيَّنَ ما هو الأَعْلَى في الواقِعِ . قَوْلُهُ : (وَلَوْ نَذَرَ ذُو دَينٍ حَالٌ أَنْ لا يُطالِبَ غَريمَهُ إلَخَ) وَكَثِيرًا ما تَنْذَرُ المَرأَةُ أَنَّها ما دَامَتْ في عِصْمَتِهِ لا تُطالِبُ رَوْجَها بِحالٍ صَداقِها وَهُوَ حَيثُ نَذَرَ تَبَرَّرَ إِنْ رَغِبَتْ حَالٌ نَذَرُها في بَقائِها في عِصْمَتِهِ وَلَها أَنْ تَوَكَّلَ في مُطالَبَتِهِ وَأَنْ

لَزِمَهُ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ فِيهِ ذَاتِيَّةٌ حِينَئِذٍ أَوْ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ لَعَا إِذْ لَا قُرْبَةَ فِيهِ كَذَلِكَ حِينَئِذٍ هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَطْلَقَ كَثِيرُونَ أَنَّ الْحَالَ يَتَأَجَّلُ بِالنَّذْرِ كَالْوَصِيَّةِ وَلَهُ فِيهَا إِذَا قَيَّدَ بِأَنْ لَا يُطَالِبَهُ أَنْ يُحِيلَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يُطَالِبُهُ وَأَنْ يَبِيعَهُ لِغَيْرِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ وَأَنْ يُطَالِبَ ضَامِنَهُ، وَلَوْ أَسْقَطَ الْمَدِينُ حَقَّهُ مِنْ هَذَا النَّذْرِ لَمْ يَسْقُطْ، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِبَهُ مُدَّةً فَمَاتَ قَبْلَهَا فَلِوَارِثِهِ مُطَالَبَتُهُ كَمَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ وَرَدُّوا قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِخِلَافِهِ. (وَلَوْ نَذَرَ فَعَلَّ مُبَاحٍ أَوْ تَرَكَهُ) كَأَكْلِ وَتَوْمٍ مِنْ كُلِّ مَا اسْتَوَى فَعَلُهُ وَتَرَكَهُ أَيُّ: فِي الْأَصْلِ وَإِنْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا بِنِيَّةِ عِبَادَةٍ بِهِ كَالْأَكْلِ لِلتَّقْوَى عَلَى الطَّاعَةِ (لَمْ يَلْزِمَهُ) لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ «لَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا ابْتِغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى» وَفِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ أَبَا إِسْرَائِيلَ أَنْ يَتْرُكَ مَا نَذَرَهُ مِنْ نَحْوِ قِيَامٍ وَعَدَمِ اسْتِظْلَالٍ»

ذَلِكَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ، قَوْلُهُ: (قَصِدَ إِزْفَاقَهُ إِلَيْهِ) أَيُّ: بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِنْظَارِ رِفْقٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَقْصِدِ الْإِزْفَاقَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ إِلَيْهِ) وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ بَاقٍ عَلَى حُلُولِهِ لَكِنْ مَعَ مِنَ الْمُطَالِبَةِ بِهِ مَانِعٌ وَكَثِيرًا مَا تَنَذَّرُ الْمَرْأَةُ أَنَهَا مَا دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ لَا تُطَالِبُ زَوْجَهَا بِحَالٍ صَدَاقِهَا وَهُوَ حِينَئِذٍ نَذَرَ تَبَرُّرٍ إِنْ رَغِبَتْ حَالَ نَذَرِهَا فِي بَقَائِهَا فِي عِصْمَتِهِ وَلَهَا أَنْ تُوَكَّلَ فِي مُطَالَبَتِهِ وَأَنْ تُحِيلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ شَمِلَ فَعْلَهَا فَقَطُّ فَإِنْ زَادَتْ فِيهِ وَلَا بَوَكِيلِهَا وَلَا تُحِيلُ عَلَيْهِ لَزِمَ وَامْتَنَعَ جَمِيعُ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ (ر) اهـ نِهَاجَةً قَالَ ع ش وَمَعَ ذَلِكَ أَيُّ: الْإِمْتِنَاعُ فَلَوْ خَالَفَتْ وَأَحَالَتْ عَلَيْهِ فَيَبْتَغِي صِحَّةَ الْحَوَالَةِ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَتْ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (فِيَمَا إِذَا قَيَّدَهُ بِأَنْ لَا يُطَالِبَهُ) أَيُّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَمِمَ فَقَالَ لَا يُطَالِبُهُ وَلَا ضَامِنَهُ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِوَكِيلِهِ وَلَا بِبَيْعِهِ لِغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَوْلِ بِهِ) أَيُّ: بِجَوَازِ بَيْعِ الَّذِينَ لَيْسَ مِنْهُمْ عَلَيْهِ وَهُوَ الرَّاجِعُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَسْقَطَ الْمَدِينُ حَقَّهُ) كَانَ قَالَ لِمَنْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِبَهُ أَسْقَطَتْ اسْتِحْقَاقَهُ عَلَيْكَ مِنْ عَدَمِ الْمُطَالِبَةِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بَلْ تَمْتَنِعُ الْمُطَالِبَةُ مَعَ ذَلِكَ هَذَا وَقَدْ يُشْكِلُ هَذَا بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ عَدَمُ الرَّدِّ وَقَوْلُهُ أَسْقَطَتْ اسْتِحْقَاقَهُ إِلَيْهِ رَدُّ لِلنَّذْرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُرَدَّ أَوَّلًا وَاسْتَقَرَّ النَّذَرُ فَلَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ بَعْدُ وَمَا مَرَّ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا رُدَّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا هُنَا إِلَيْهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوْجَهَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا تَقَدَّمَ مَخْصُوصٌ بِالْمُنْذَرِ الْعَيْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِبَهُ مُدَّةً إِلَيْهِ) انْظُرْ هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ نَذَرَ بَقَاءَهُ فِي ذِمَّتِهِ مُدَّةً فَمَاتَ قَبْلَهَا؟ اهـ رَشِيدِيٍّ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَارِثِ الْمُطَالِبَةُ فِي هَذِهِ. قَوْلُهُ: (فَلِوَارِثِهِ مُطَالِبَتُهُ)؛ لِأَنَّ النَّذَرَ إِنَّمَا شَمِلَ فَعْلَ نَفْسِهِ فَقَطُّ أَخَذًا وَمِمَّا مَرَّ. اهـ. ع ش وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِبَهُ مُدَّةً هُوَ وَلَا وَارِثُهُ بَعْدَهُ امْتَنَعَ مُطَالِبَةُ الْوَارِثِ أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (كَأَكْلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَكَانَ وَسِيلَةً) فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَاجَةِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ ﷺ) عِبَارَةُ الْأُسْتَى وَالْمُغْنِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ رَأَى رَجُلًا قَائِمًا فِي الشَّمْسِ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا هَذَا أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ وَلَا يَقْعُدَ

تُحِيلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ شَمِلَ فَعْلَهَا فَقَطُّ فَإِنْ زَادَتْ فِيهِ وَلَا بَوَكِيلِهَا وَلَا تُحِيلُ عَلَيْهِ، لَزِمَ وَامْتَنَعَ جَمِيعُ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرْحُ م ر.

وَأَمَّا قَالَ ﷺ: لِمَنْ نَذَرْتُ أَنْ تَضْرِبَ عَلَى رَأْسِهِ بِالذُّفِّ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَوْ فِي بَنْدَرِكَ، لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنْ غَايَةِ شُرُورِ الْمُسْلِمِينَ وَغَاظِلَةِ الْمُنَافِقِينَ بِقُدُومِهِ فَكَانَ وَسِيلَةً لِقُرْبَةِ عَامَةٍ وَلَا يَنْعُدُ فِيمَا هُوَ وَسِيلَةٌ لِهَذِهِ أَنَّهُ مُنْدُوبٌ لِلْإِزْمَةِ عَلَى أَنَّ جَمْعًا قَالُوا بَنْدَبِهِ لِكُلِّ عَارِضٍ شُرُورٍ لَا سِيَّما التَّكَاحُ، وَمَنْ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فِيهِ فِي أَحَادِيثٍ وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا (لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ عَلَى الْمَرْجَحِ) فِي الْمَذْهَبِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَاقْتِضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي مَوْضِعٍ لِكَيْنَ الْمُعْتَمَدِ مَا صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَصَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ كَالْمُتَضَمِّنِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ مُطْلَقًا كَالْفَرْضِ وَالْمَعْصِيَةِ وَالْمَكْرُوهِ وَخَبَرٌ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» ضَعِيفٌ اتِّفَاقًا. (وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ أَيَّامٍ) وَأُطْلِقَ لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ كَمَا يَأْتِي وَإِنْ عَيَّنَّ عِدَّةَهَا فَمَا عَيَّنَتْهُ فِي الْحَالِيْنِ. (نُذِبَ)

وَلَا يَسْتَنْظِلُ وَلَا يَتَكَلَّمُ قَالَ مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَنْظِلْ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (بِالذُّفِّ) أَي: الطَّارِ
اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَسِيلَةً لِقُرْبَةِ عَامَةٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَكَانَ مِنَ الْقُرْبِ اهـ. قَوْلُهُ: (بِهِ فِيهِ) أَي: بِضَرْبِ
الذُّفِّ فِي التَّكَاحِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَي: مَا قَالَهُ الْجَمْعُ. قَوْلُهُ: (لَكَيْنَ الْمُعْتَمَدُ مَا صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ الْإِنْخِ)
وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمَنْهَجُ قَالَ ع ش وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِيُّ. قَوْلُهُ: (لَكَيْنَ الْمُعْتَمَدُ الْإِنْخِ) وَعَلَيْهِ فَانْظُرِ الْفَرْقَ
بَيْنَ هَذَا وَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا التَزَمَ غَيْرَ قُرْبَةٍ كَلَّا أَكَلَ الْخُبْزَ فَيَلْزِمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَلَعَلَّهُ أَنَّ مَا سَبَقَ لَمَّا
كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْمَنْعِ أَشْبَهَ الْيَمِينِ فَلَزِمَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمَّا جَعَلَهُ
بِصُورَةِ الْقُرْبَةِ بَعَدَتْ مُشَابَهَتُهُ بِالْيَمِينِ. اهـ. وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَصَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ
كَالْمُتَضَمِّنِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ الْإِنْخِ) فَإِنْ قِيلَ يُوَافِقُ الْأَوَّلَ مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا
فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَطْلُقَكَ أَوْ أَنْ أَكَلَ الْخُبْزَ أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَدْخُلَ الدَّارَ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ
أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ نَذَرِ اللَّحَاجِ وَكَلَامِ الْمُتَنِّ فِي نَذَرِ التَّبَرُّرِ، وَأَمَّا الْآخِرَةُ فَلَزُومُ الْكَفَّارَةِ فِيهَا مِنْ
حَيْثُ الْيَمِينُ لَا مِنَ التَّنْذِرِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَسْقَطَهُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ وَلَعَلَّهُ أَشَارَ بِالْإِطْلَاقِ إِلَى رَدِّ
مَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمُغْنِي آتِفًا وَعَنْ الْأُسْتِ فِي نَذَرِ الْمَعْصِيَةِ.

قَوْلُ (لَشَيْ: (صَوْمَ أَيَّامٍ) أَوْ الْإِيَّامِ عَلَى الرَّاجِحِ. اهـ. نِيَّاهُ. قَوْلُهُ: (وَأُطْلِقَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ
إِلَّا قَوْلُهُ وَانْتَصَرَ إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَعَجِيبٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَإِنْ نَذَرَ عَشْرَةَ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ
وَالْمُرَادُ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ وَيُتَّبَعُهُ إِلَى وَخَرَجَ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ) أَي وَلَوْ قَبْلَهَا بِكَثِيرَةٍ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ
الْجَمْعِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) فِي الْفَصْلِ الْآتِي. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَيَّنَّ عِدَّةَهَا الْإِنْخِ) أَي بِاللَّفْظِ فَلَوْ

قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ عَلَى الْمَرْجَحِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا مَرَّ مِنْ لُزُومِهَا فِي قَوْلِهِ
إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَطْلُقَكَ وَفِي قَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتَهُ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَكَلَ الْخُبْزَ وَفِي قَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ
أَدْخُلَ الدَّارَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَوَخَبَرُ «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ» الْإِنْخِ) يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّزْكَشِيِّ بِهَامِشٍ
وَلَا يَصِحُّ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَيَّنَّ عِدَّةَهَا) أَي: بِاللَّفْظِ فَلَوْ عَيَّنَّهَا بِالنِّيَّةِ فَهَلْ تَتَعَيَّنُّ؟ فِيهِ نَظَرٌ
وَمُقْتَضَى أَنَّ التَّنْذَرَ لَا يَلْزِمُ بِالنِّيَّةِ عَدَمَ التَّعَيُّنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا مِنَ التَّوَابِعِ كَمَا تَقَدَّمَ تَطْيِيرُهُ فِي الْإِلْحَاقِ بِإِزَاءِ

تُعْجِلُهَا) مُسَارَعَةً لِبِرَاءَةِ ذِمَّتِهِ نَعَمْ، إِنْ عَرَضَ لَهُ مَا هُوَ أَهْمٌ كَسَفَرٍ يَشُقُّ فِيهِ الصَّوْمُ كَانَ التَّأْخِيرُ أَوْلَى ذِكْرَهُ الْأَذْرَعِي أَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ كَفَّارَةٌ سَبَقَتْ النَّذْرَ شَرَّ تَقْدِيمِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ عَلَى التَّرَاحِي وَلَا وَجِبَ ذِكْرُهُ الْبُلْقِينِي (فَإِنْ قَيَّدَ بِتَفْرِيقٍ أَوْ مَوَالَاةٍ وَجِبَ) مَا قَيَّدَ بِهِ مِنْهُمَا عَمَلًا بِمَا التَزَمَهُ، أَمَّا الْمَوَالَاةُ فَوَاضِيحٌ، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ فَلَأَنَّ الشَّارِعَ اعْتَبَرَهُ فِي صَوْمِ التَّمَتُّعِ فَإِنْ نَذَرَ عَشْرَةَ مُفَرَّقَةً فَصَامَهَا وَلَاءٌ حُسِبَ لَهُ مِنْهَا خَمْسَةٌ (وَالَا) يُقَيَّدُ بِتَفْرِيقٍ وَلَا مَوَالَاةٍ (جَانِ) كُلُّ مِنْهُمَا لَكِنْ الْمَوَالَاةُ أَفْضَلُ.

(أَوْ) نَذَرَ صَوْمَ (سِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ) كَسِنَةِ كَذَا أَوْ سِنَةٍ مِنَ الْغَدِ أَوْ مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ أَوْ يَوْمٍ كَذَا (صَامَهَا وَأَفْطَرَ الْعِيدَ) الْفِطْرَ وَالْأَضْحَى (وَالْتَفْرِيقَ) وَجُوبًا لِحَرَمَةِ صَوْمِهَا، وَالْمُرَادُ عَدَمُ نِيَّةِ صَوْمِ ذَلِكَ لَا تَعَاطِي مُفْطِرٍ خِلَافًا لِلْقَفَالِ (وَصَامَ رَمَضَانَ عَنْهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ غَيْرُهُ (وَلَا قِضَاءً) لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ صَوْمًا فَلَمْ تَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ (وَإِنْ أَفْطَرْتَ لِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ وَجِبَ الْقِضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ) وَانْتَصَرَ لَهُ الْبُلْقِينِي؛ لِقَبُولِ زَمَنِهِمَا لِلصَّوْمِ فِي ذَاتِهِ فَوَجِبَ الْقِضَاءُ كَمَا لَوْ أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ لِأَجْلِهِمَا (قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ) الْقِضَاءُ.....

عَيَّنَهَا بِالنِّيَّةِ فَهَلْ تَتَعَيَّنُ فِيهِ نَظَرٌ وَمُقْتَضَى أَنْ النَّذْرَ لَا يَلْزَمُ بِالنِّيَّةِ عَدَمُ التَّعَيُّنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا مِنَ التَّوَابِعِ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي قَوْلِهِ فُرُوعٌ يَقَعُ لِبَعْضِ الْعَوَامِ الْخُ فِي الْاِغْتِكَافِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَه. س. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ عَرَضَ الْخُ) وَلَوْ خَشِيَ التَّأْذُرَ أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الصَّوْمَ عَجَزَ عَنْهُ مُطْلَقًا إِمَّا لِزِيَادَةِ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بُرْؤُهُ أَوْ لِإِهْرَامِ لَزِمَهُ التَّعْجِيلُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِي. أَه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُهَا) أَيِ: الْكَفَّارَةِ بِالصَّوْمِ. أَه. ع. ش.

ه. قَوْلُهُ: (وَالَا) وَإِنْ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْفَوْرِ أَيِ: بِأَنْ كَانَ سَبَبُهَا مَعْصِيَةً. أَه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَجِبَ) أَيِ تَقْدِيمِهَا وَتَعْجِيلُهَا. ه. قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ مِنْهَا خَمْسَةٌ) وَيَتَّبَعِي أَنْ تَقَعَ الْخَمْسَةُ الْأُخْرَى نَفْلًا لِلْجَاهِلِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ تَحْلُلَ الثَّقْلِ بَيْنَ الْوَاجِبِ لَا يَمْنَعُ تَفْرِيقَهُ الْوَاجِبَ أَه. س. عِبَارَةٌ ع. ش. وَوَقَعَتِ الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ نَفْلًا مُطْلَقًا إِنْ ظَنَّ إِجْزَاءَهَا عَنِ النَّذْرِ فَإِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِجْزَائِهَا عَنْهُ فَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي نَذْرِ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ مِنَ الْإِثْمِ وَعَدَمُ الصَّحَةِ الْخُ عَدَمُ الصَّحَةِ هُنَا أَيْضًا. أَه. ه. قَوْلُهُ: (كَسَنَةِ كَذَا) أَيِ كَسَنَةِ سَنَةٍ وَتِسْعِينَ بَعْدَ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ) بِلَا تَنْوِينٍ.

ه. قَوْلُهُ (لَسِي): (وَالْتَفْرِيقَ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ التَّحْرِ. أَه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ لَوْ نَذَرَ صَوْمَهَا لَمْ يَتَّعِدْ نَذْرَهُ فَإِذَا أُطْلِقَ لَا تَدْخُلُ فِي نَذَرِهِ. أَه.

ه. قَوْلُهُ (لَسِي): (وَإِنْ أَفْطَرْتَ) أَيِ: امْرَأَةٍ فِي سَنَةٍ نَذَرْتَ صِيَامَهَا. أَه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَجِبُ الْقِضَاءُ)

قَوْلُهُ: فُرُوعٌ يَقَعُ لِبَعْضِ الْعَوَامِ الْخُ فِي بَابِ الْاِغْتِكَافِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ. ه. قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ مِنْهَا خَمْسَةٌ) وَيَتَّبَعِي أَنْ تَقَعَ الْخَمْسَةُ الْأُخْرَى نَفْلًا لِلْجَاهِلِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ تَحْلُلَ الثَّقْلِ بَيْنَ الْوَاجِبِ لَا يَمْنَعُ تَفْرِيقَهُ الْوَاجِبَ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَفْطَرْتَ لِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ) قَالَ فِي الْكَفَرِ: أَوْ إِغْمَاءٍ. ه. قَوْلُهُ: (قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ الْقِضَاءُ وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَوْ أَفْطَرَ بِجُنُونٍ لَمْ يَجِبَ قِضَاؤُهَا جَزْمًا كَأَيَّامِ

(وبه قطع الجمهور، والله أعلم)؛ لأنَّ أَيْامَ أَحَدِهِمَا لَمَّا لَمْ تَقْبَلِ الصَّوْمَ، وَلَوْ لِعَرُوضِ ذَلِكَ الْمَانِعِ لَمْ يَشْمَلْهَا التَّنْذِرُ (وَأَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا) مِنْهَا (بَلَا غُذْرٍ وَجِبَ قَضَاؤُهُ) لِتَفْوِيتِهِ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ (وَلَا يَجِبُ اسْتِثْنَاءُ سَنَةٍ) بَلْ لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى قَضَاءِ مَا أَفْطَرَهُ؛ لِأَنَّ التَّنَائُبَ كَانَ لِلْوَقْتِ لَا لِكَوْنِهِ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ كَمَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ أَفْطَرَهَا كُلَّهَا لَمْ يَجِبِ الْوَلَاءُ فِي قَضَائِهَا وَيُتَّجَهُ وَجُوبُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا تَعَدَّى بِفِطْرِهِ يَجِبُ قَضَاؤُهُ فَوْزًا، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بَلَا غُذْرٍ مَا أَفْطَرَهُ بِغُذْرٍ فَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهُ نَعَمْ، إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُتَنِ فِيهِمَا وَالرَّوْضَةُ وَأَصْلُهَا فِي الْمَرَضِ وَعَجَبِيٌّ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُتَنَ وَأَصْلَهُ ذَكَرَا وَجُوبَ الْقَضَاءِ فِي الْمَرَضِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ زَمَنَهُمَا يَقْبَلُ الصَّوْمَ فَشَمِلَهُ التَّنْذِرُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَيْضِ فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا مَحَلُّ قَوْلِهِ بَلَا غُذْرٍ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَارَ الْأَوَّلَ ذَكَرَ أَنْ لَا قَضَاءَ فِيهَا فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا غُذْرَ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ وَهَذَا يَجِبُ الْقَضَاءُ بِهِمَا قُلْتُ لَا تَنْحَصِرُ الْأَعْدَارُ فِيمَا ذَكَرَ بَلْ مِنْهَا الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ فَلَا قَضَاءَ فِيهِمَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ وَالضَّابِطُ الْمَعْلُومُ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ كُلَّ مَا قَبْلَ الصَّوْمِ عَنِ التَّنْذِرِ فَأَفْطَرَهُ يَقْضِيهِ وَمَا لَا فَلَا.

أَي: قَضَاءُ زَمَنِ أَيَّامِهِمَا. (تَنْبِيْهُ): الْإِغْمَاءُ فِي ذَلِكَ كَالْحَيْضِ مُغْنِي وَكَثُرَ.

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (وَبِهِ قَطْعُ الْجُمْهُورِ الْإِلْخ) وَلَوْ أَفْطَرْتَ بِجُنُونٍ لَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا جُزْأً كَأَيَّامِ رَمَضَانَ كَثُرَ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (لَمْ يَشْمَلْهَا) أَي: التَّنْذِرُ الْمُطْلَقُ. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَي: السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ. قَوْلُهُ: (لَوْ أَفْطَرَهَا كُلَّهَا) أَي: السَّنَةِ الْمُنْدَوَّرَةِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَجُوبُهُ) أَي: الْوَلَاءُ. قَوْلُهُ: (مَنْ حَيْثُ إِنَّ مَا تَعَدَّى الْإِلْخ) أَي: لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْزَاءِ. أَه. سَم. قَوْلُهُ: (لِعُذْرٍ مَرَضٍ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالرَّوْضِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ سَفَرٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ أَوْ مَرَضٍ فَلَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي الرَّوْضَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُؤَافِقُهُ إِطْلَاقُ الْكِتَابِ وَلَا يَضُرُّ إِطْلَاقُهُ الْعُذْرَ الشَّامِلَ لِلْسَّفَرِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ خَرَجَ بِقَوْلِهِ بَلَا غُذْرٍ غَيْرُهُ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنَّ كَانَ سَفَرًا وَنَحْوَهُ وَجِبَ الْقَضَاءُ أَوْ مَرَضًا فَلَا وَالْمَفْهُومُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَرُدُّ. أَه. وَلَكِنْ نَظَرُ فِيهَا عَشْرٌ بِمَا نَصَّهُ: قَدْ يُشْكِلُ عَدَمُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ حَيْثُ أَفْطَرَ بِالْمَرَضِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْآتِي مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ تَنْذَرُ صَلَاةً أَوْ صَوْمًا فِي وَقْتٍ فَمَنْعَهُ مَرَضٌ وَجِبَ الْقَضَاءُ غُلْبَتًا أَمَلٌ وَسَوَى حَبِّ بَيْنَ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي. أَه. قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُتَنِ الْإِلْخ) وَالْجَوَابُ أَنَّ فِي مَفْهُومِهِ تَفْصِيلًا. أَه. سَم. وَقَدْ مَرَّ مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةِ بَيَانٍ عَنِ النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (وَعَجَبِيٌّ الْإِلْخ) مَرْجُؤًا بِهِ آتِفًا. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: وَجُوبُ الْقَضَاءِ لِإِفْطَارٍ فِي الْمَرَضِ أَوْ السَّفَرِ.

رَمَضَانَ. قَوْلُهُ: (مَنْ حَيْثُ إِنَّ مَا تَعَدَّى بِفِطْرِهِ الْإِلْخ) أَي: لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْزَاءِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ مَرَضٍ الْإِلْخ) عَدَمُ الْقَضَاءِ فِي الْمَرَضِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ م. ر. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ مَرَضٍ الْإِلْخ) جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضِ وَمِنْ بَعْدِهِ الْقَضَاءُ فِي الْمَرَضِ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ إِنَّهُ مُقْتَضَى كَلَامِ أَصْلِهِ، وَقَدْ مَنَعَ الْبُلْقَيْنِيَّ وَغَيْرَهُ وَقَالُوا: بَلْ الْأَصَحُّ فِيهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ. أَه.

(فإن شَرَطَ التَّائِبُ) في نَذْرِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ، ولو في نَيْتِهِ كما قاله الماوردي (وجِبَ) بفطرِهِ يومًا، ولو لِعُدْرِ سَفَرٍ وَمَرَضٍ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْكُفَّارَةِ وَإِنْ كَانَتْ قَضِيَّةً سِيَاقِ الْمَتَنِ فَرَضَهُ فِي عَدَمِ الْعُدْرِ الِاسْتِثْنَاءُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ التَّائِبَ صَارَ مَقْصُودًا (أَوْ) نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ (غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ وَشَرَطَ) التَّائِبُ فِي نَذْرِهِ، ولو بِالنَّيَّةِ (وجِبَ) التَّائِبُ وفَاءً بِمَا التَزَمَهُ (وَلَا يَقْطَعُهُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَنْ فَرَضِهِ وَ) لَا (فَطَرُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ) لِاسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ شَرْعًا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْمُعَيَّنَةِ كَمَا مَرَّ وَخَرَجَ بَعْنَ فَرَضِهِ صَوْمُهُ عَنْ نَذْرِ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ تَطَوُّعٍ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ وَيَنْقَطِعُ بِهِ التَّائِبُ (وَيَقْضِيهَا) أَي: رَمَضَانَ وَالْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ؛ لِأَنَّهُ التَزَمَ صَوْمَ سَنَةٍ وَلَمْ يَضْمَعْهَا (تَبَاعًا) أَي مُتَوَالِيَةً (مُتَّصِلَةً بِآخِرِ السَّنَةِ) عَمَلًا بِشَرْطِهِ التَّائِبُ وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ بَأْنَ الْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ لَا يُتَدَلُّ بِغَيْرِهِ وَالْمُطْلَقُ إِذَا عُيِّنَ قَدْ يُتَدَلُّ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَبِيعَ الْمُعَيَّنَ لَا يُتَدَلُّ لِعَيْبِ ظَهَرِ بِهِ بِخِلَافِ مَا فِي الذِّمَّةِ هَذَا إِنْ أُطْلِقَ، فَإِنْ نَوَى مَا يَقْبَلُ الصَّوْمَ مِنْ سَنَةٍ مُتَتَابِعَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ الْقَضَاءُ قَطْعًا وَإِنْ نَوَى عِدَّةَ أَيَّامٍ سَنَةٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ قَطْعًا وَيُحْمَلُ مُطْلَقُهَا عَلَى الْهِلَالِيَّةِ (وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ) وَنَفَاسٌ لِعُدْرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُمَا (وَفِي قَضَائِهِ الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ فِي الْمُعَيَّنَةِ، وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ عَدَمِ الْقَضَاءِ وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ وَنَازَعَ فِي ذَلِكَ

• فَوَدَّ: (فِي نَذْرِ السَّنَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِالنَّيَّةِ. • فَوَدَّ: (الِاسْتِثْنَاءُ) فَاعِلٌ وَجَبَ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ) أَي: هِلَالِيَّةٍ. اه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَمْ يَدْخُلِ الْإِنْخ) أَي مَا ذَكَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَالْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ. • فَوَدَّ: (عَمَلًا بِشَرْطِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَإِنْ لَمْ يَشَرْطْهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَجَزَمَ بِهِ إِلَى فَقَالَ الْأَشْبُه. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقِيلَ لَا تُقْضَى كَالسَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بَأْنَ الْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ الْإِنْخ.

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أُطْلِقَ اللَّفْظُ فَإِنْ نَوَى الْإِنْخ. • فَوَدَّ: (وَالْمُطْلَقُ إِذَا عُيِّنَ الْإِنْخ) وَالسَّنَةُ الْمُطْلَقَةُ هُنَا قَدْ عُيِّنَتْ بِالنَّيَّةِ صَامَهَا. اه. سم. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: الْخِلَافُ الْمَشَارُ إِلَى بَقَوْلِهِ وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ الْإِنْخ. • فَوَدَّ: (عِدَّةَ أَيَّامٍ سَنَةٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى عِدَّةً يَتْلُغُ سَنَةً كَأَن قَالَتْ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّيْنَ يَوْمًا. اه.

• فَوَدَّ: (وَيُحْمَلُ مُطْلَقُهَا الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَإِذَا أُطْلِقَ النَّاذِرُ السَّنَةَ حُمِلَتْ عَلَى الْهِلَالِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا السَّنَةُ شَرْعًا. اه. • فَوَدَّ: (مُطْلَقُهَا) أَي: فِي الْمُعَيَّنَةِ وَغَيْرِهَا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (عَلَى الْهِلَالِيَّةِ) هِيَ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ ثَلَاثِيَّةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا لَكِنْ قَوْلُهُ الْآتِي فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً أَوْ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّيْنَ يَوْمًا قَدْ يَمْنَعُ مِنَ الْحَمْلِ هُنَا عَلَى مُصْطَلَحِ الْحِسَابِ إِذْ لَا يَظْهَرُ فَارِقٌ بَيْنَ قَوْلِهِ سَنَةً وَقَوْلِهِ عِدَّةَ أَيَّامٍ سَنَةً فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْزَرْ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ يَأْتِي آفَافُ عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُصَرِّحُ بِخِلَافِ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ.

• فَوَدَّ (سَيِّدُ): (وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ الْإِنْخ) وَإِنْ أَفْطَرَ لِسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ لَغَيْرِ عُدْرِ اسْتَأْنَفَ كَفَطْرِهِ فِي صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ مُعْنَى وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ الْإِنْخ) مُعْتَمِدُ اه. ع. ش.

• فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ) أَي: مِنْ حَيْثُ لَا يَقْضِيهَا فِيهَا. • فَوَدَّ: (وَالْمُطْلَقُ إِذَا عُيِّنَ الْإِنْخ) وَالسَّنَةُ الْمُطْلَقَةُ هُنَا قَدْ عُيِّنَتْ بِالنَّيَّةِ صَامَهَا.

الْبَلْقَيْنِي وَأَطَالَ لِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُعَيَّنَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ وَسَبَقَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِبَعْضِ ذَلِكَ فَقَالَ:
الْأَشْبَهُ قَضَاءُ زَمَنِ الْحَيْضِ كَمَا فِي رَمَضَانَ بَلْ أَوْلَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمِثْلُهُ التَّفَاسُ (وَأِنْ لَمْ
يُشْرَطْهُ) أَي: التَّابِعُ (لَمْ يَجِبْ) لِعَدَمِ التَّرَامِهِ فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً أَوْ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّينَ يَوْمًا.
(أَوْ) نَذَرَ صَوْمَ (يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ أَبَدًا لَمْ يَقْضِ أَثْنَانِي رَمَضَانَ) الْأَرْبَعَةَ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ لَا يَشْمَلُهَا لِسَبْقِ
وَجُوبِهَا، وَحَذْفُهُ نَوْنُ أَثْنَانِي صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَوَقَعَ لَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَلِغَيْرِهِ إِثْبَاتُهَا وَهُوَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ
خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ وَزَعَمَ أَنَّ حَذْفَهَا لِلتَّبَعِيَّةِ؛ لِحَذْفِهَا مِنَ الْمَفْرُودِ أَوْ لِلإِصَافَةِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ
لِذَلِكَ لَمْ تُعْهَدْ وَبِأَنَّ أَثْنَانِينَ لَيْسَ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمًا وَلَا مُلْحَقًا بِهِ بَلْ حَذْفُهَا وَإِثْبَاتُهَا مُطْلَقًا

قوله: (مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ وَفَارَقَتِ الْمُعَيَّنَةُ الْخ. قوله: (فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ
شَرْحِهِ وَإِنْ نَذَرَ سَنَةً مُطْلَقَةً لَمْ يَلْزَمَهُ التَّابِعُ فَعَلَيْهِ ثَلَاثِيَّةٌ وَسِتُّونَ يَوْمًا عَدَدَ أَيَّامِ السَّنَةِ بِحُكْمِ كَمَالِ
شُهُورِهَا أَوْ اِثْنِي عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ وَإِنْ نَقَصَتْ؛ لِأَنَّهَا السَّنَةُ شَرْعًا وَكُلُّ شَهْرٍ اسْتَوْعَبَهُ بِالصَّوْمِ فَنَاقِضُهُ
كَالْكَامِلِ وَيُتِمُّ الْمُتَكْسِرَ مِنَ الْأَشْهُرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَسَوَالٌ وَعَرَفَهُ أَي: شَهْرُهَا وَهُوَ ذُو الْحِجَّةِ مُتَكْسِرَانِ
أَبَدًا بِسَبَبِ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ فَإِنْ نَقَصَ سَوَالٌ تَدَارَكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ذُو الْحِجَّةِ فَخَمْسَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ صَامَهَا أَي:
السَّنَةَ مُتَوَالِيًا قَضَى أَيَّامَ رَمَضَانَ وَالْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ وَالْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ فَإِنْ شَرَطَ تَتَابُعَهَا قَضَى رَمَضَانَ
وَالْعِيدَيْنِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ إِلَّا أَيَّامَ الْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ مُتَّصِلًا بِأَخْرِ السَّنَةِ الَّتِي صَامَهَا. اهـ.
بِحَذْفِ. قوله: (هِلَالِيًّا) هَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ صَامَ اِثْنِي عَشَرَ شَهْرًا هـ هِلَالِيًّا مُتَفَرِّقَةً وَكَانَتْ كُلُّهَا
نَاقِصَةً مَثَلًا؟ مَحَلُّ تَرَدُّدٍ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامًا يَفْتَضِي الْأَجْزَاءَ فِيمَا ذَكَرْتُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ هَذَا بَعِيدٌ
قَدْ يَنَافِيهِ تَعْلِيلُهُمْ بِكُونِهَا سَنَةً شَرْعِيَّةً كَمَا مَرَّ. قوله: (الْأَرْبَعَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ لَهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ
وَنَظِيرُ مَا ذَكَرْتُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَوْنُ هَذَا إِلَى وَلَيْسَ مِثْلُهَا وَقَوْلُهُ لَا لِذَاتِهِ وَلَا لِلِإِزْمِهِ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ
صَرِيحٌ إِلَى الَّذِي اعْتَمَدَهُ وَقَوْلُهُ أَي: بِإِخْدَى الطَّرِيقِ إِلَى قَبِيَّتِ النَّيَّةِ. قوله: (خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ) عِبَارَةُ
الْأَسْنَى كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ وَغَيْرِهِ فَإِنْكَارُ ابْنِ بَرِّي وَالتَّوَوُّيُّ الْإِثْبَاتُ مَزْدُودٌ وَقَدْ قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ إِنْ أَثْنَيْنِ لَا يُتَى وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ مُتَى فَإِنْ أُخْبِتَ أَنْ تَجْمَعَهُ كَأَنَّهُ صِفَةٌ لِلوَاحِدِ قُلْتُ
أَثْنَيْنِ. اهـ. قوله: (وَزَعَمَ أَنَّ الْخ) تَعْرِضُ بِالْشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ. قوله: (مَزْدُودٌ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْخ. قوله: (بِأَنَّ
التَّبَعِيَّةَ الْخ) رَدٌّ لِلزَّعْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنَّ حَذْفَهَا لِلتَّبَعِيَّةِ وَقَوْلُهُ وَبِأَنَّ الْاِثْنَانِينَ الْخ رَدٌّ لِلثَّانِي وَهُوَ أَنَّ حَذْفَهَا
لِلإِصَافَةِ. اهـ. رَشِيدِي. قوله: (مُطْلَقًا) أَي: فِي الْإِصَافَةِ وَفِي غَيْرِهَا. اهـ. رَشِيدِي.

قوله: (فَقَالَ الْأَشْبَهُ قَضَاءُ زَمَنِ الْحَيْضِ كَمَا فِي رَمَضَانَ بَلْ أَوْلَى) قَالَ فِي الْكَثَرِ وَيُجَابُ بِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ
فِي النَّذَرِ فَكَيْفَ تُقْضَى مَعَ عَدَمِ سَبْقِ مُقْتَضَى الْوُجُوبِ وَأَيْضًا فَالْقَضَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ وَهُوَ ثَابِتٌ فِي رَمَضَانَ
دُونَ هَذَا وَالْقِيَاسُ مُمْتَنِعٌ لِمَا عَلِمَ مِنَ الْفَرْقِ وَيَقْضِي فِيهَا زَمَنَ سَفَرٍ وَمَرَضٍ. اهـ. فَانْظُرِ الْقَضَاءَ بِالْمَرَضِ
هَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَضَاءِ بِهِ فِي الْمُعَيَّنَةِ. قوله: (فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِنْ نَذَرَ سَنَةً
مُطْلَقَةً لَمْ يَلْزَمَهُ التَّابِعُ فَعَلَيْهِ ثَلَاثِيَّةٌ وَسِتُّونَ يَوْمًا أَوْ اِثْنِي عَشَرَ شَهْرًا وَيُتِمُّ الْمُتَكْسِرُ ثَلَاثِينَ، فَسَوَالٌ

لُغْتَانِ وَالْحَذْفُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا (وكذا) الاثنين الخامس من رَمَضَانَ (والعيد والتشريق في الأظهر) إِنْ صادفت يوم الاثنين قياسًا على أثنائي رَمَضَانَ، وَكَوْنُ هذا قد يَتَّفِقُ وقد لا لا أَثَرُ له بعدُ أَنْ تَعْلَمَ الْعِلَّةُ السَّابِقَةُ وهي سبقُ وجوبها وليس مثلها يوم الشُّكِّ لِقَبُولِهِ لِصَوْمِ النَّذْرِ وغيره كما مرَّ (فلو لَزِمَهُ صَوْمُ شهرين تَبَاعًا لِكِفَارَةِ) أو نَذَرَ (صامَهما ويقضي أثنائيهما)؛ لَأَنَّهُ أَذْخَلَ على نفسه صَوْمَ الشَّهْرَيْنِ (وفي قولٍ لا يقضي إِنْ سَبَقَتْ الكِفَارَةُ) أي موجبها أو سبقَ نَذْرُ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ (النَّذْرُ) لِلأثنائي بَأَن لَزِمَهُ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ أَوَّلًا ثُمَّ نَذَرَ صَوْمَ الاثنين؛ لِأَنَّ الأثنائي الواقعة فيها حينئذٍ مُسْتَكْنَاةٌ بِقَرِينَةِ الْحَالِ كما لا يقضي أثنائي رَمَضَانَ (قُلْتُ ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ) وانتصر للأَوَّلِ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ وَأَطَالُوا فِي الانْتِصَارِ لَهُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أثنائي رَمَضَانَ بِأَنَّهُ لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ الكِفَارَةِ (وتقضي) المرأةُ (زَمَنَ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ) وَقَعَ فِي الأثنائي، وَالتَّأَذُّرُ زَمَنَ نَحْوِ مَرَضٍ وَقَعَ فِيهَا (في الأظهر)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَقُوعُهُ فِيهِ فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ نَذْرِهَا، وَقَضِيَّتُهُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَالْمَجْمُوعُ وَغَيْرُهَا أَنَّهُ لَا قِضَاءَ فِيهَا وَعَتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ شُكُوتِهِ هُنَا عَلَى مَا فِي أَصْلِهِ بِأَنَّهُ لِلْعِلْمِ بِضَعْفِهِ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي نَظِيرِهِ، فَإِنْ قُلْتُ عَلَى مَا فِي

قوله: (الاثنين الخامس) إلى قوله وَكَوْنُ هذا في الْمُعْنَى. □ قوله: (الاثنين الخامس من رَمَضَانَ) أي: فيما لو وَقَعَ فِيهِ خَمْسَةُ أَثْنَانٍ. اهـ. مُعْنَى. □ قوله: (إِنْ صادفتُ) أي: العيدُ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَيَوْمُ خَامِسٍ مِنْ رَمَضَانَ. □ قوله: (وَكَوْنُ هذا) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنْ وَقُوعِ خَمْسَةِ أَثْنَانٍ فِي رَمَضَانَ وَوُقُوعِ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ فِي يَوْمِ الْأَثْنَيْنِ. □ قوله: (وليس مثلها إلخ) أي: أَيَّامُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ تَبَيَّنَتْ صَوْمُهُ. اهـ. ع ش. □ قوله: (أو نَذَرَ إلخ) أي وَلَمْ يُعَيَّنْ فِيهِ وَقْتُهَا. اهـ. مُعْنَى. □ قوله: (الواقعة فيها) يَتَّبَعِي التَّثْنِيَّةَ.

□ قول (لشي): (ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرَ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ وَالْمَنْهَجُ. □ قوله: (بِخِلَافِ الكِفَارَةِ) أي وَالتَّذْرِ. □ قول (لشي): (وَتَقْضِي زَمَنَ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ) ضَعِيفٌ. □ قوله: (وَالْتَّأَذُّرُ مِنْ نَحْوِ مَرَضٍ إلخ) مُعْتَمَدٌ. □ قول (لشي): (فِي الْأَظْهَرِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَا عَادَةَ لَهَا غَالِبَةً فَإِنْ كَانَتْ قَعْدَمُ الْقِضَاءِ فِيمَا يَقَعُ فِي عَادَتِهَا أَظْهَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِدُ صَوْمَ الْيَوْمِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ عَادَتُهَا غَالِبًا فِي مُفْتَتِحِ الْأَمْرِ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَمَحَلِّي. □ قوله: (لأنه لم يَتَحَقَّقْ) أي: التَّأَذُّرُ وَقُوعُهُ أَي: الصَّوْمُ الْمُنْذَرُ فِيهِ أَي: زَمَنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ. □ قوله: (أَنَّهُ لَا قِضَاءَ فِيهِمَا إلخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قوله: (بِمَا قَدَّمَهُ) أي: حَيْثُ قَالَ قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فِي السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ. اهـ. وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ الْآتِي

وَعَرَفَهُ أَي: شَهْرُهُمَا مُتَكَبِّرَانِ أَبَدًا فَإِنْ صَامَهَا أَي السَّنَةُ مُتَوَالِيَا قَضَى أَيَّامَ رَمَضَانَ وَالْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقِ وَالْحَيْضِ أَي: وَالنِّفَاسِ وَيَجِبُ الْقِضَاءُ مُتَّصِلًا بِأَجْرِ السَّنَةِ وَيَسْتَأْنَفُ بِالتَّظَرُّ لِلسَّفَرِ وَالْمَرَضِ أَي: أَوْ لِغَيْرِ عُدْرٍ كَمَا فَهَمَ بِالْأَوَّلَى وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَإِذَا شَرَعَتْ فِي صَوْمِ الْيَوْمِ الْمُعَيَّنِ فَحَاضَتْ سَقَطَ قِضَاؤُهُ لَا الْمُطْلَقُ. اهـ. □ قوله: (وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م بِخِلَافِ نَحْوِ يَوْمِ الْعِيدِ.

المنهاج هل يُمكنُ فرقُ بين ما هنا وثَمَّ؟ قُلْتُ نعم؛ لأنَّ وَقوعَ الحيضِ في يومِ الاثنينِ بعينه غيرُ مُتَيَقِّنٍ بالنسبةِ لها إذ قد يلزِمُ حيضُها زَمَنًا ليس منه يومُ الاثنينِ بخلافِ نحوِ يومِ العيدِ فكان هذا كالمُسْتَنَى بخلافِ ذاك.

(أو) نَذَرَ (يومًا بعينه) أي: صومَه (لم يَضُمَّ قبله) فإنَّ فعلَ أَثِمَ ولم يصحَّ كتقديمِ الصَّلَاةِ على وقتها ولا يجوزُ تأخيرُه عنه بلا عُذْرٍ فإنَّ فعلَ صَحَّ وكان قضاءً، ولو نَذَرَ صَوْمَ خَمِيسٍ ولم يُعَيِّنْ كفاه أَيُّ خَمِيسٍ كان وإذا مضى خَمِيسٌ أي: يُمكنُه صومُه أخذًا مِنَّا مرَّ في الصومِ استَقَرَّ في ذِمَّتِه حتى لو مات فذِي عنه (أو) نَذَرَ (يومًا من أسبوعٍ) بمعنى جُمُعَةٍ (ثمَّ نَسِيَه صَامَ آخِرَه وهو الجُمُعَةُ فإنَّ لم يكن) المندورُ (هو) أي: يومُ الجُمُعَةِ (وقَعَ قضاءً) وإنَّ كان فقد وقِيَ بما التزمه وهذا صريحٌ في صحَّةِ نذرِ المكروهِ لا لذاته ولا لازمه كما مرَّ.....

بخلافِ نحوِ يومِ العيدِ كان حَقُّه أن يقولَ بخلافِ وَقوعِه في السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ. □ قُودُ: (لأنَّ وَقوعَ الحيضِ إلخ) أي وحِيلَ عليه النَّفَاسُ. □ قُودُ: (فكان هذا) أي: زَمَنُ الحيضِ كالمُسْتَنَى أي: من نَذَرِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ وقولُه بخلافِ ذاك أي: زَمَنُ الحيضِ بالنسبةِ إلى نَذَرِ الأثاني. □ قُودُ: (فإنَّ فَعَلَ) إلى قوله ولو نَذَرَ في المُعْنَى. □ قُودُ: (فإنَّ فَعَلَ أَثِمَ) أي: عَالِمًا بذلك بخلافِ مَنْ فَعَلَه لَظَنَّهُ أَنَّهُ يَوْمُ نَذَرِهِ فقياسُ ما ذَكَرَ في الصَّلَاةِ أَنَّهُ يَقَعُ نَفْلًا ولا إثمٌ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قُودُ: (صَحَّ) أي: مع الإثم. □ قُودُ: (فَذِي عنه) أي: ولا إثمٌ عليه لِعَدَمِ عِضْيَانِه بالتأخير. اه. ع ش. □ قُودُ: (بِمَعْنَى جُمُعَةٍ) لا مُطْلَقًا بِذَلِيلِ صَامَ آخِرَه وهو الجُمُعَةُ. اه. سم. □ قُودُ: (بِمَعْنَى جُمُعَةٍ) إلى قولِ المثنى ولو قال في المُعْنَى إلَّا قَوْلَه في صِحَّةِ نَذَرِ المكروهِ إلى في أنَّ أَوَّلَ الأسبوعِ. □ قُودُ: (أَيُّ: يومُ الجُمُعَةِ) ففي المثنى إقامَةُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَقَامَ ضَمِيرِ النَّصْبِ. □ قُودُ: (وهذا صريحٌ في صِحَّةِ نَذَرِ المكروهِ إلخ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ. (تَنْبِيْهٌ): يُؤْخَذُ مِنَّا ذَكَرَه الْمُصَنِّفُ أنَّ نَذَرَ صَوْمِ يَوْمِ الجُمُعَةِ مُتَفَرِّدًا يَتَعَقَّدُ بِهِ قال بعضُ المُتَأَخِّرِينَ وهو إثمًا يَأْتِي على قولٍ بِصِحَّةِ نَذَرِ المكروهِ كما مرَّ عن المجموعِ، وأما على المشهورِ في المذهبِ من أنَّ نَذَرَ المكروهِ لا يَصِحُّ كما مرَّ فلا يَأْتِي إلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ بِأَنَّهُ كَانَ نَذَرَ صَوْمِ يَوْمَيْنِ مُتَوَالَيْنِ وصَامَ أَحَدَهُمَا ونَسِيَ الْآخَرَ فَإِنَّهُ حَيِّثُ لَا كَرَاهَةَ وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَذَرَ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ أُسْبُوعٍ ونَسِيَه وهذا تَأْوِيلٌ رُبَّمَا يَتَعَيَّنُ ولا يَتَوَقَّفُ فِيهِ إلَّا قَلِيلٌ

□ قُودُ: (بِمَعْنَى جُمُعَةٍ) لا مُطْلَقًا بِذَلِيلِ آخِرِهِ وهو الجُمُعَةُ. □ قُودُ: (وَهُوَ الجُمُعَةُ إلخ) وهذا صريحٌ في اِتِّعَادِ نَذَرِ يَوْمِ الجُمُعَةِ ولا يُنَافِيهِ قولُهُمْ لا يَتَعَقَّدُ التَّنْذَرُ فِي مَكْرُوهِ مَعَ كَرَاهَةِ إِفْرَادِ الجُمُعَةِ بِصَوْمِ لَأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا صَامَهُ نَفْلًا فَإِنَّ نَذَرَهُ لَمْ يَكُنْ مَكْرُوهًُا، وَقَدْ أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ (ر) شَرْحُ م ر. □ قُودُ: (وهذا صريحٌ في صِحَّةِ نَذَرِ المكروهِ لا لذاته ولا لازمه إذ المكروهُ إِفْرَادُهُ بِالصَّوْمِ إلخ) لِقَائِلِ أَنَّ يَمْتَنِعُ أَنَّ هَذَا مِنْ نَذَرِ المكروهِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الجُمُعَةِ غَيْرُ مَكْرُوهِ مُطْلَقًا بَلْ بِشَرْطِ الْإِفْرَادِ فَتَنْذَرُ صَوْمِهِ لَا يَكُونُ نَذَرُ مَكْرُوهِ إِلَّا إِنْ نَذَرَ صَوْمَهُ مُتَفَرِّدًا بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ لِصِدْقِ صَوْمِهِ حَيِّثُ مَعَ صَوْمِ آخَرَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ فَتَنْدَفِعُ الْكَرَاهَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ. سم.

إِذِ الْمَكْرُوهَ إِفْرَادَهُ بِالصُّوْمِ لَا نَفْسُ صَوْمِهِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ نَذْرِ صَوْمِ الدَّهْرِ إِذَا كُرِهَ، وَفِي أَنَّ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتُ وَهُوَ صَرِيحٌ خَبَرٍ مُسْلِمٍ وَإِنْ تَكَلَّمْتَ فِيهِ الْحَقَاطُ كَابِنِ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيِّ وَجَعَلُوهُ مِنْ كَلَامٍ كَعْبٍ وَأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْهُ فَاسْتَبَنَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ الزَّوَالِ فَرَفَعَهُ، وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِنَّ أَوَّلَ بَدْءِ الْخَلْقِ فِي الْأَحَدِ لَا السَّبْتَ وَدَلَّ لَهُ خَبَرٌ «خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْأَحَدِ» إِسْنَادُهُ صَالِحٌ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ أَوَّلَهُ الْأَحَدُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي تَخْرِيرِهِ وَغَيْرِهِ وَعَلَيْهِ فَيَصُومُ السَّبْتَ لَكِنَّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ كَالزَّافِعِيِّ الْأَوَّلُ (وَمَنْ) نَذَرَ إِمْتَامَ كُلِّ نَافِلَةٍ دَخَلَ فِيهَا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ (شَرَعَ فِي صَوْمِ نَفْلٍ) بِأَنْ نَوَى، وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ (فَنَذَرَ إِمْتَامَهُ لَزِمَهُ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ فَصَحَّ التَّزَامُهُ بِالنَّذْرِ وَلَزِمَهُ الْإِمْتَامُ (وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يَنْعَقِدْ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ (وَقِيلَ يَلْزَمُهُ يَوْمٌ)؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ لَا يُمَكِّنُ شَرْعًا فَلَزِمَهُ يَوْمٌ كَامِلٌ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي نَذْرِ بَعْضِ رَكْعَةٍ (أَوْ) نَذَرَ (يَوْمٍ قُدُومٍ زَلِيلٍ فَالْأَظْهَرُ انْعِقَادُهُ)؛ لِإِمْكَانِ الْوَفَاءِ بِهِ بِأَنْ يَعْلَمَهُ قَبْلَ فَيْئُوهِ لَيْلًا وَيَنْتَهِ حِينَئِذٍ وَاجِبَةٌ (فَلِإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ فِي يَوْمٍ عِيدٍ أَوْ تَشْرِيقٍ أَوْ فِي رَمَضَانَ) أَوْ

الْفَهْمُ أَوْ مُعَانِدٌ. اهـ. أَقُولُ وَبَعْدَهُ لَا مَجَالَ لِإِنْكَارِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذَا الْمَكْرُوهَ إِفْرَادَهُ الْخ) وَلِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا صَامَهُ نَفْلًا فَإِنْ نَذَرَهُ لَمْ يَكُنْ مَكْرُوهًا وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. نِهَاجَةٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ نَذَرَ صَوْمِ الدَّهْرِ) كَذَا فِي الشَّيْخِ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ عَدَمِ صِحَّةِ نَذْرِ الْخَ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَفِي أَنَّ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتُ) وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. نِهَاجَةٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ الْخ) أَيْ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتُ. هـ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْأَوَّلُ وَقَالَ الزَّوْكَاشِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ الْخِلَافَ: وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ لَا تَبْرَأَ ذِمَّتُهُ بَيَقِينَ حَتَّى يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالسَّبْتَ خُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ وَقَالَ فِي الْمَطْلَبِ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ يَلْزَمُهُ جَمِيعُ الْأُسْبُوعِ لِقَوْلِ الْمَاوَرْدِيِّ لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ لَيْلَةً الْقَدْرِ لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ تِلْكَ الصَّلَاةَ فِي جَمِيعِ لَيَالِي الْعَشْرِ لِأَجْلِ الْإِبْهَامِ وَلَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ الْمُصَنَّفُ لَكَانَ يُصَلِّيَهَا فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (اعْتَمَدَهُ) أَيْ الْمُصَنَّفُ وَقَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَيْ أَنَّ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتُ. هـ. قَوْلُهُ: (كُلُّ نَافِلَةٍ الْخ) مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَاعْتِكَافٍ وَغَيْرِهَا. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ نَوَى قَبْلَ الزَّوَالِ) وَلَيْسَ لَنَا صَوْمٌ وَاجِبٌ يَصِحُّ بَنِيَّةُ النَّهَارِ إِلَّا هَذَا. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (صَحِيحُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ عِبَادَةٌ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيْ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ نُسْكَ قَيْتَبَغِي أَنْ يَنْبَغِي عَلَى مَا لَوْ أَخْرَمَ بَعْضَ نُسْكَ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِهِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ نُسْكَ كَالطَّلَاقِ وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ طَوَافٍ قَيْتَبَغِي بِقَاؤُهُ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ التَّطَوُّعُ بِشَوَاطِئِهِ مِنْهُ وَقَدْ نَصَّ فِي الْأُمِّ عَلَى أَنَّهُ يَثَابُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ صَلَّى رَكْعَةً وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى وَإِنْ نَذَرَ سَجْدَةً لَمْ يَصِحَّ نَذَرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ قُرْبَةٌ بَلَا سَبَبٍ بِخِلَافِ سَجْدَتَيِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَلَوْ نَذَرَ الْحَجَّ فِي عَامِهِ وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ لَضِيْقِ الْوَقْتِ كَانَ كَانَ عَلَى مِائَةِ فَرَسَخٍ وَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا يَوْمًا وَاحِدًا لَمْ يَنْعَقِدْ نَذَرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِثْبَانُ بِمَا التَّزَمَهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَعْلَمَهُ قَبْلَ) عِبَارَةُ النَّهَاجَةِ

حيض أو نفاس (فلا شيء عليه)؛ لأنه قيّد باليوم ولم يوجد القدوم في زمن قابل للصوم نعم،
يُسَنُّ في الأولى صوم صبيحة ذلك الليل خروجا من خلاف من أوجبه قال الرافعي: أو يوم آخر
شكرا لله تعالى (أو قديم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر أو صائم قضاء أو ندرا) وجب يوم آخر
عن هذا) أي: نذره لقدمه كما لو نذر صوم يوم معين ففاته وخرج بقضاء وما بعده ما لو صامه
عن القدوم بأن ظن قدمه فيه أي: بإحدى الطريقي السابقة فيما لو تحدث برؤية رمضان ليلا
فتوى كما هو ظاهر فبيت التية ليكنه فيصح ولا شيء عليه؛ لأنه بناء على أصل صحيح (أو
قديم، ولو قبل الزوال (وهو صائم نفلا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذره؛ لأنه لم يأت
بالواجب عليه بالتذر (وقيل يجب تميمه) بقصد كونه عن التذر (وكيفيه) عن نذره بناء على أنه
لا يجب إلا من وقت القدوم والأصح أنه بقدومه يتبين وجوبه من أول النهار لتعذر تبعيضه،
وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فإن الصواب في المجموع ونقله عن التمس
وأنفاق الأصحاب أنه لا يلزمه إلا من حين القدوم، ولا يلزمه قضاء ما مضى منه أي لإمكان
تبعيضه فلم يجب غير بقية يوم قدومه (ولو قال: إن قديم زائد فلله علي صوم اليوم التالي ليوم
قدومه) من تلوته وتليته.....

والمعني بأن يعلم أنه يقدم غدا. اهـ. أي بسؤال أو بدونه والظاهر أنه لا يلزمه البحث عن ذلك وإن
سهل عليه بل إن اتفق بلوغ الخبر له وجب والإفلاح ش. هـ قوله: (نعم يسن إلخ) سواء أراد باليوم
الوقت أم لا أسنى ومعني. هـ قوله: (شكرا لله تعالى) أي على نعمة القدوم.

هـ قوله (لشي): (وهو مفطر) قال في شرح الروض أي بغير جنون ونحوه وإلا فلا قضاء عليه كصوم
رمضان ذكره الماوردي وغيره انتهى اهـ سم عبارة المعني ودخل في قوله مفطر إفاطاره بتناوله مفطرا أو
بعدم التية من الليل نعم إن أفطر لجنون طرا فلا قضاء إلخ.

هـ قوله (لشي): (وجب يوم آخر عن هذا) ويسن قضاء الصوم الذي هو فيه أيضا لأنه بان أنه صام
يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم زائد وللخروج من الخلاف معني ونهاية روض مع شرحه.

هـ قوله: (بأن ظن قدمه إلخ) عبارة المعني بأن يتبين له أنه يقدم غدا بخبر ثقة مثلا اهـ. هـ قوله: (فبيت التية
إلخ) عطفه على فتوى عطف مفصل على مجمل اهـ ع ش أقول قول الشارح كما هو ظاهر الرجوع إلى
قوله أي بإحدى إلخ يدل على أن قوله فتوى من جملة التفسير فيتعين أن قوله فبيت إلخ عطف على قوله
ظن قدمه إلخ. هـ قوله: (لأنه لم يأت بالواجب إلخ) والتقل لا يقوم مقام الفرض اهـ معني. هـ قوله: (فلم
يجب غير بقية يوم قدومه) أي وإن قل جدا اهـ ع ش.

هـ قوله (لشي): (ولو قال إن قديم زائد فلله علي إلخ) قال الأذرع كلام الأئمة ناطق بأن هذا التذر المعلق

هـ قوله: (وهو مفطر) قال في شرح الروض أي: بغير جنون ونحوه وإلا فلا قضاء عليه كصوم رمضان
ذكره الماوردي وغيره. اهـ.

تَبِعْتُهُ وَتَرَكْتُهُ فَهُوَ ضِدُّ وَالتَّلُّوُّ بِالْكَسْرِ مَا يَتَلَوُّ الشَّيْءَ وَالْمُرَادُ بِالتَّالِي هُنَا التَّابِعُ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ
(وَإِنْ قَدِمَ عَمَرُو فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوَّلَ خَمِيسٍ بَعْدَهُ) أَي يَوْمِ قُدُومِهِ (فَقَدِمًا) مَعًا أَوْ مُرْتَبَا (فِي الْأَرْبَعَاءِ)
بِتَثْلِيثِ الْبَاءِ وَالْمَدِّ (وَجَبَّ صَوْمٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ عَنْ أَوَّلِ النَّذْرَيْنِ) لِسَبْقِهِ (وَيَقْضِي الْآخَرَ) لِيَتَعَدَّرَ
الْإِتْيَانُ بِهِ فِي وَقْتِهِ نَعَمْ، يَصِحُّ مَعَ الْإِثْمِ صَوْمُ الْخَمِيسِ عَنِ النَّذْرِ الثَّانِي وَيَقْضِي يَوْمًا آخَرَ عَنِ
النَّذْرِ الْأَوَّلِ وَفِي الْمَجْمُوعِ، لَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ فَعَلَيَّْ أَنْ أَصُومَ أَمْسَ يَوْمِ قُدُومِهِ لَمْ يَصِحَّ نَذْرُهُ عَلَى
الْمَذْهَبِ وَوَقَعَ لِشَارِحٍ أَنَّهُ قَالَ عَنْهُ: صَحَّ نَذْرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَغَلِطَ فِيهِ وَنَظِيرُ مَا ذَكَرَ مَا لَوْ قَالَ
إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيَّْ عَتَقْتُ هَذَا ثُمَّ قَالَ إِنْ قَدِمَ غَائِبِي فَعَلَيَّْ عَتَقَهُ فَحَصَلَ الشِّفَاءُ وَالْقُدُومُ
لَكِنْ فِي هَذِهِ آرَاءُ، رَأَى الْقَاضِي كَمَا فَهَمَهُ فِي التَّوَشُّطِ عَنْهُ عَدَمُ انْعِقَادِ النَّذْرِ الثَّانِي وَيَعْتَقُ عَنِ
الْأَوَّلِ وَرَأَى الْعَبَادِيُّ الْانْعِقَادَ وَيَعْتَقُ.....

بِالْقُدُومِ نَذْرُ شُكْرِ عَلَى نِعْمَةِ الْقُدُومِ فَلَوْ كَانَ قُدُومُهُ لِعَرَضٍ فَاسِيدٍ لِلتَّائِدِ كَامْرَأَةٍ أُجْنَبِيَّةٍ يَهْوَاهَا أَوْ أَمْرَةٍ
يَتَعَشَّقُهَا أَوْ نَحْوِهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ كَنَذْرِ الْمُغْصَبَةِ وَهَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا سَهْوٌ مُشَبَّهٌ أَشْتَبَاهُ الْمُلتَزِمَ
بِالْمُعْلَقِ بِهِ وَالَّذِي يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ قُرْبَةً الْمُلتَزِمَ لَا الْمُعْلَقُ بِهِ وَالْمُلتَزِمُ هُنَا الصَّوْمُ وَهُوَ قُرْبَةٌ فَيَصِحُّ نَذْرُهُ سَوَاءً
كَانَ الْمُعْلَقُ بِهِ قُرْبَةً أَمْ لَا اهْ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (تَبِعْتُهُ وَتَرَكْتُهُ) هُوَ تَفْسِيرٌ لِمُطْلَقِ التَّلُّوِّ وَإِلَّا فَالْمَأْخُذُ مِنْهُ هُنَا
تَلَوُّهُ بِمَعْنَى تَبِعْتُهُ خَاصَّةً اهْ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ لِشَارِحٍ) وَهُوَ ابْنُ شُهْبَةَ اهْ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ عَنْهُ)
أَي عَنِ الْمَجْمُوعِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ نَذْرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ) فِيهِ أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْوَفَاءَ بِهِ بِأَنْ يَعْلَمَ يَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ
فَيَصُومَ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَهُ كَمَا يَصُومُ فِي نَذْرِ صَوْمٍ يَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ اهْ رَشِيدِي زَادَ الْحَلَبِيُّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَمْسَ لَا
يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مُتَعَلِّقًا بِجَزَاءِ الشَّرْطِ فَيَكُونُ مُسْتَقْبَلًا بِخِلَافِ يَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ
وَحَيْثُ قَوْلُهُ: أَمْسَ مِثْلُ قَوْلِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ حُرَّرَ اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ فِيهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي
قَالَ شَيْخُنَا مَا نُقِلَ عَنْهُ أَيِ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ يَصِحُّ نَذْرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ سَهْوً اهْ وَلَعَلَّ نُسَخَهُ أَيِ
الْمَجْمُوعِ مُخْتَلَفَةً وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُتَمَدُّ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ مَثَلًا كَمَا مَرَّ اهْ أَقُولُ هَذَا
خِلَافَ صَنِيعِ صَرِيحِ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ وَشَرْحِي الرُّوضِ وَالْمُنْهَجِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ النَّذْرِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ مَا
ذَكَرَ) أَيِ فِي الْمَثَنِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ فِي هَذِهِ آرَاءُ الْفَخِّ) وَالْأَرْجَحُ انْعِقَادُ النَّذْرِ الثَّانِي وَعَتَقَهُ عَنِ السَّابِقِ مِنْهُمَا
وَلَا يَجِبُ لِلْآخِرِ شَيْءٌ إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْقَضَاءُ فِيهِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنْ وَقَعَ مَعًا أَثَرَعُ بَيْنَهُمَا نِهَائَةً وَهَذَا الَّذِي
فِي النَّهْيَةِ كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ وَأَبْدَلَهُ بِمَا تَرَى اهْ سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ وَعَقَّبَ الْأَسْنَى كَلَامَ
الرُّوضِ الْمَوَافِقَ لِكَلَامِ النَّهْيَةِ بِمَا نَصَّه كَذَا نَقَلَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ فَتَاوَى الْقَاضِي عَنِ الْعَبَادِيِّ وَالَّذِي فِيهَا
عَنْ أَنَّ النَّذْرَ الثَّانِي مَوْقُوفٌ فَإِنْ شَفَى الْمَرِيضُ قَبْلَ الْقُدُومِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَقَّدْ وَالْعَبْدُ مُسْتَحَقُّ
الْعِتْقِ عَنِ الْأَوَّلِ وَإِنْ مَاتَ انْعَقَدَ وَأَعْتِقَ الْعَبْدَ عَنْهُ وَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ اهْ زَادَ الْمُغْنِي وَهَذَا أَوْ جِهَ
وَلَوْ نَذَرَ مَنْ يَمُوتُ أَوْ لَدَهُ عَتَقَ رَقِيقٍ إِنْ عَاشَ لَهُ وَلَدٌ فَعَاشَ لَهُ وَلَدٌ أَكْثَرَ مِنْ أَوْ لَدِهِ الْمَوْتَى وَلَوْ قَلِيلًا

٥. قَوْلُهُ: (وَرَأَى الْعَبَادِيُّ الْانْعِقَادَ) كَتَبَ عَلَى رَأْيِي م. ر.

عن السابق كما نقله القاضي عنه ولا يوجب الأخير شيئاً فإن وقعا معاً أفرغ بينهما وثمره الإقراع أن أي نذر خرجت القرعة له اعتقه عنه ورأى البغوي أنه موقوف فإن وجدت الأولى عتق عنها وإلا فعن الثانية والذي يتجه ترجيحه هو الأخير؛ لأن النذر يقبل التعليق حتى بالمعدوم وحينئذ إذا غلق بالقدوم لم يمكن إلغاؤه؛ لاحتمال عدم العتق عن الأول، والعتق يختاط له ولا صحته الآن لمعارضته نذره الأول له وهو أولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما أمكن وإذا تعارضاً لزم القول بوقفه وقف تبين فإن وجد الأول عتق عنه مطلقاً وإلا عتق عن الثاني فإن قلت: صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلاً ووقفه تؤيد صحة نذر الثاني حتى يترتب عليه ما ذكر عن العبادي قلت: يفرق بأن الدخول المعلق به أولاً لا التزام فيه فجاز الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فإنه تعلق بالأول وهو لا يجوز الرجوع عنه، ولا إبطاله وصحة نذر الثاني يلزمها ذلك بخلاف القول بالوقف فتعين؛ لأن فيه وفاء بكل من الأول والثاني في الجملة فتأمل. قيل ويؤخذ من صحة النذر الثاني صحة بيعه قبل وجود الصفة اهـ وفيه نظر؛ لأن النذر الثاني وإن قلنا بصحته لا يبطل العتق المستحق من أصله بخلاف البيع.

لزمه العتق اهـ. فوه: (عن السابق) أي من الشفاء والقدوم. فوه: (كما نقله القاضي عنه) قد مر أيضاً عن الأسنى والمغني رده بأن ما في فتاوى القاضي عن العبادي موافق لما في فتاوى البغوي.

فوه: (الأولى) وهي الشفاء. فوه: (عتق) الأولى هنا وفي نظيره الآتين أعتق من باب الأفعال.

فوه: (وإذا تعارضاً) أي الإلغاء والتصحيح. فوه: (فإن وجد الأول) وهو الشفاء. فوه: (مطلقاً) أي سواء وجد الثاني معه أو قبله أو بعده. فوه: (ولاً) أي بأن مات المريض. فوه: (صحة بيع المعلق عتقه إلخ) كأن قال إن دخلت داري فانت حر. فوه: (ووقفه) أي وصحة وقف المعلق إلخ.

فوه: (عنه) أي عن تعليق العتق بالدخول. فوه: (بنحو البيع) أي كالوقف. فوه: (بالأول) أي بالشفاء. فوه: (وهو إلخ) أي النذر. فوه: (يلزمها ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن أول التذرين وفائدة صحة الثاني أنه إذا تعدد حصول الأول عتق عن الثاني اهـ سم. فوه: (ويؤخذ) إلى قوله: (اهـ) في النهاية وكذا كان في أصل الشارح أخذاً من قول سم ما نصه قوله: (نعم يؤخذ إلخ) اقتصر عليه ش م وهو غير موجود في النسخ المصالح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها والرجوع عنه اهـ.

فوه: (وفيه نظر إلخ) ويأتي في الفروع ما ملخصه أن البيع موقوف وقف تبين فإن وجدت الصفة تبين عدم صحة البيع، وإلا كأن مات المريض تبين صحته.

فوه: (وهو لا يجوز الرجوع عنه إلخ) هذا يدل على امتناع بيعه قبل وجود الصفة خلاف قوله الآتي نعم إلخ فليتأمل. فوه: (يلزمها ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن أول التذرين وفائدة صحة الثاني أنه إذا تعدد حصول الأول عتق عن الثاني. فوه: (نعم يؤخذ إلخ) اقتصر عليه شرح م ر. فوه: (أيها): (نعم إلخ) غير موجود في النسخ المصالح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها أو الرجوع عنه.

فصل في نذر النُسك والصدقة والصلاة وغيرها

إذا (نَذَرَ المشي إلى بيت الله تعالى) وَقَيْدَهُ بكونه الحرام أو نَوَاه أو نَوَى ما يَخْتَصُّ به كالطَّوَافِ فيما يَظْهَرُ، ومن ثَمَّ كان ذِكْرُ بُقْعَةٍ من الحَرَمِ كدارِ أبي جَهِلٍ كذِكْرِ البيتِ الحرامِ في جميع ما يَأْتِي فيه (أو إِيثاره) أو الذَّهَابُ إِلَيْهِ مَثَلًا (فالمذهب وجوبُ إِيثارِهِ بِحَجٍّ أو عُمْرَةٍ) أو بهما وإن نَفَى ذلك في نَذَرِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وبين نَذَرِ التَّضَحِّيَةِ بهذه الشَّاةِ على أن لا يُفَرِّقَ لَحْمَهَا فَإِنَّهُ يُلْغَوُ التَّنْذِرُ من أَصْلِهِ بأنَّ التَّنْذِرَ والشَّرْطَ هُنَا تَضَادًّا في مَعْنَيَيْنِ واحدٍ من كُلِّ وَجْهٍ؛ لاقْتِضَاءِ الأوَّلِ خُرُوجَها عن مَلِكِهِ بِمَجْرُودِ التَّنْذِرِ، والثاني بقاءَها على مَلِكِهِ بعدَ التَّنْذِرِ بخلافِهما ثَمَّ فَإِنَّهُمَا لم يتواردا على شيءٍ واحدٍ كَذَلِكَ؛ لأنَّ الإِثْبَانَ غَيْرُ النُّسْكِ فلم يُضَادَّ نَفْيُهُ ذَاتَ الإِثْبَانِ بَلْ لَزِمَهُ،

فَصْلٌ: في نَذَرِ النُّسْكِ وَالصَّدَقَةِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

☐ قَوْلُهُ: (في نَذَرِ النُّسْكِ) إلى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ في التَّهْيِيةِ والمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ كَالطَّوَافِ فيما يَظْهَرُ.
☐ قَوْلُهُ (سُيِّ): (نَذَرَ المشي إلى بَيْتِ اللَّهِ تعالى أو إِيثارَهُ) إِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَ المَشْيِ والإِثْبَانِ لِلتَّشْبِيهِ على خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ وافَقَ في المَشْيِ وخَالَفَ في الإِثْبَانِ اهـ مُعْنَى أَقُولُ وَتَوَاطُؤُهُ لِلتَّفْصِيلِ الآتِي فِي لزومِ المَشْيِ اهـ سَيِّدُ عُمَرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أو نَوَى ما يَخْتَصُّ بِهِ إلخ) عِبَارَةُ المُعْنَى وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ وإن نَذَرَ أن يَأْتِيَ عَرَافَاتٍ وَلَمْ يَتَوَّ الحَجَّ لَمْ يَتَعَقَّدْ نَذَرُهُ لأنَّ عَرَافَاتٍ مِنَ الحِلِّ فَهِيَ كَبَلْدٍ آخَرٍ وَلَوْ نَذَرَ إِيثارًا مَكَانَ مِنَ الحَرَمِ كَالصَّفَا أو المَرْوَةِ أو مَسْجِدِ الخَيْفِ أو مَنَى أو مُزْدَلِفَةَ أو دَارَ أَبِي جَهِلٍ أو الْخَيْزُرَانَ لَزِمَهُ إِيثارُ الحَرَمِ بِحَجٍّ أو عُمْرَةٍ؛ لأنَّ القُرْبَةَ إِنَّمَا تَتِمُّ فِي إِيثارِهِ بِنُسْكِ والتَّنْذِرِ مَحْمُولٌ على الواجِبِ وَحُرْمَةُ الحَرَمِ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ ما ذُكِرَ مِنَ الْأَمَكِنَةِ وَنَحْوِهَا فِي تَنْفِيرِ الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أو الذَّهَابُ إِلَيْهِ مَثَلًا) وَمِثْلُ ذَلِكَ ما إذا نَذَرَ أن يَمَسَّ شَيْئًا مِنْ بَقْعِ الحَرَمِ أو أن يَضْرِبَهُ بِتَوْبِهِ مَثَلًا كما صَرَّحَ بِهِ الْأَذْعَمِيُّ اهـ رَشِيدِي.
☐ قَوْلُهُ: (وإن نَفَى ذلك) عِبَارَةُ الرَّوْضِ والمُعْنَى وإن قالَ بِلَا حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ إلخ) قد يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ النُّسْكَ شَدِيدُ التَّشْبِيهِ وَاللَّزُومُ اهـ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) أَيِ نَذَرِ المَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ بِلَا حَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّدُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِاقْتِضَاءِ الأوَّلِ) أَيِ التَّنْذِرِ وَقَوْلُهُ: والثَّانِي أَيِ الشَّرْطِ.
☐ قَوْلُهُ: (لأنَّ الإِثْبَانَ إلخ) قد يُقَالُ إِنَّ التَّضَحِّيَةَ غَيْرُ التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الذَّبْحِ فَلَمْ يُضَادَّ نَفْيُهَا ذَاتَ التَّضَحِّيَةِ بَلْ لَزِمَها اهـ سَم.

فَصْلٌ: نَذَرُ المَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ إلخ

☐ قَوْلُهُ: (وَقَيْدَهُ بِكونِهِ الحَرَامِ أو نَوَاه أو نَوَى ما يَخْتَصُّ بِهِ إلخ) قالَ فِي الرَّوْضِ وإن نَذَرَ أن يَأْتِيَ عَرَافَاتٍ وَلَمْ يَتَوَّ الحَجَّ أو يَأْتِيَ بَيْتَ اللَّهِ وَلَمْ يَتَوَّ الحَرَامَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وإن نَفَى ذلك إلخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وإن قالَ: بِلَا حَجٍّ وَعُمْرَةٍ انْتَهَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وبين نَذَرِ التَّضَحِّيَةِ بِهَذِهِ الشَّاةِ إلخ) قد يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ النُّسْكَ شَدِيدُ التَّشْبِيهِ وَاللَّزُومُ. ☐ قَوْلُهُ: (لأنَّ الإِثْبَانَ إلخ) قد يُقَالُ: وَالتَّضَحِّيَةُ غَيْرُ التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الذَّبْحِ فَلَمْ يُضَادَّ نَفْيُهَا ذَاتَ التَّضَحِّيَةِ بَلْ لَزِمَها.

والتشك؛ لشدّة تشبّيه ولزومه كما يُعرف ممّا مرّ في بابه لا يتأثّر بمثل هذه المضادة لِصَغْفِهَا
ثم رأيت شيخنا أشار لذلك في شرح الروض وفوق في شرح البهجة بأنّ التّضحية ماليّة، وإتيان
الحرم بدنيّة وهي أضيّق وفيه نظر لأنهم ألحقوا الحجّ بالماليّة في كثير من أحكامها وذلك؛
لأنّه لا قرّة في إتيان الحرم إلاّ بذلك فلزم حملًا للتّذير على المعهود الشرعيّ، ومن ثمّ لو نذر
إتيان مسجد المدينة أو بيت المقدس لم يلزمه شيء كسائر المساجد؛ أمّا إذا ذكر البيت ولم
يُقيّد به ذلك ولا نواه فيلغو نذره؛ لأنّ المساجد كلّها يوثّق الله تعالى ويحثّ المُلقيني أنّ من
نذر إتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء؛ لأنّه حينئذٍ بالنسبة إليه كبقية
المساجد وله احتمال آخر والذي يُتّجه أنّه يلزمه التشك هنا أيضًا؛ لأنّ ذكر البيت الحرام أو
جزء من الحرم في التّذير صار موضوعًا شرعًا على التزام حجّ أو عمرة ومن بالحرم يصحّ نذره

قوله: (وهي أضيّق) أي من الماليّة. قوله: (لأنهم ألحقوا الحجّ) يُجاب عنه بأنّ إلحاق البدنيّ بالماليّ
في بعض الأحكام لا يُخرجه عن كونه بدنيًّا وآته أضيّق فتأمّل اه سم. قوله: (وذلك) إلى قوله ويحثّ
المُلقيني في المُعني وإلى المتن في النهاية إلّا قوله ومن ثمّ إلى أمّا إذا. قوله: (وذلك) راجع إلى
المتن. قوله: (إلّا بذلك) أي التشك. قوله: (فلزم) أي إثباته بتشك. قوله: (حملًا للتّذير على المعهود
الشرعيّ) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملًا للتّذير على جائز الشرع والأوّل يَحْمِلُهُ على واجب
الشرع مُعني ونهاية. قوله: (ومن ثمّ لو نذر الحجّ) لا يظهر وجه التّفريع ولذا حذف المُعني من ثمّ.
قوله: (لم يلزمه شيء) ويلغو نذره؛ لأنه مسجد لا يجب قصّده بالتشك فلم يجب إثباته بالتّذير كسائر
المساجد ويُفارق لزوم الاعتكاف فيهما بالتّذير بأنّ الاعتكاف عبادة في نفسه وهو مخصوصّ بالمسجد
فإذا كان للمسجد فضل وللعبادة فيه مزيد ثواب فكأنّه التزم فضيلة في العبادة المُلتزمة والإتيان بخلافه
أسنى ومُعني. قوله: (بذلك) أي بالحرام. قوله: (لأن المساجد كلّها يوثّق لله تعالى) أي قبيّ الله
يصدّق ببيّته الحرام ويسائر المساجد اه مُعني. قوله: (والذي يُتّجه الحجّ) نعم إن أراد بإثباته الاستمرار
فيه فيتّجه أنّه لا يلزمه شيء؛ لأنه بهذه الإرادة صرفه عن موضوعه شرعًا فليتأمّل اه سم هل الحكم
كذلك لو أراد بذلك خصوص الطّواف فقط؟ والظاهر نعم. قوله: (صار موضوعًا شرعًا على التزام حجّ
إلخ) فلا يقال هذا مجاز فتقدّم الحقيقة؛ لأنّ هذا باختيار اللّغة ولو نظر إليه للزم أن لا يلزم في إثبات
البعيد حجّ ولا عمرة اه سم. قوله: (ومن بالحرم الحجّ) من تيمّة العلة.

قوله: (لأنهم ألحقوا الحجّ) يُجاب بأنّ إلحاق البدنيّ بالماليّ في بعض الأحكام لا يُخرجه عن كونه
بدنيًّا وآته أضيّق فتأمّل اه سم. قوله: (والذي يُتّجه أنّه يلزمه) كتّب عليه م ر. قوله: (لأن ذكر البيت الحرام
أو جزء من الحرم في التّذير صار موضوعًا شرعًا على التزام حجّ أو عمرة) نعم إن أراد بإثباته الاستمرار
فيه فيتّجه أنّه لا يلزمه شيء؛ لأنه بهذه الإرادة صرفه عن موضوعه شرعًا فليتأمّل. قوله: (أيضًا لأنّ ذكر
البيت الحرام أو جزء من الحرم في التّذير صار موضوعًا شرعًا على التزام حجّ أو عمرة) فلا يقال: هذا

لهما فيلزمه هنا أحدهما وإن نَذَرَ ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حَوْلَهَا (فإن نَذَرَ الإتيان لم يلزمه مشي)؛ لأنه لا يقتضيه فله الركوب (وإن نَذَرَ المشي) إلى الحرم أو مجزئ منه (أو) نَذَرَ (أن) يخرج أو يعتصر ماشيًا فالأظهر وجوب المشي من المكان الآتي بَيَانُهُ إلى الفساد أو الفوات أو فراغ التحللين وإن بقي عليه رمي بعدهما أو فراغ جميع أركان العمرة وله الركوب في حوائجه خلال التشكك وإنما لزمه المشي في ذلك؛ لأنه التزم جعله وضفاً للعبادة كما لو نَذَرَ أن يصلي قائماً، وكون الركوب أفضل لا ينافي ذلك لأن المشي قرينة مقصودة في نفسها وهذا هو الشرط في النذر، وأما انتفاء وجود أفضل من الملتزم فغير شرط اتفاقاً فاندفع ما للشارح هنا وعجيب ممن زعم التنافي بين كون المشي مقصوداً وكونه مفضولاً وفي خبر

قوله: (لهما) أي الحج والعمرة. قوله: (هنا) أي فيما إذا نَذَرَ إتيان المسجد الحرام. قوله: (وإن نَذَرَ ذلك إلخ) غاية والإشارة إلى إتيان المسجد الحرام.

قوله (لشيء) (فإن نَذَرَ الإتيان إلخ) أي إلى بيت الله الحرام أو الذهاب إليه أو نحو ذلك اهـ معني.

قوله: (لأنه لا يقتضيه) إلى قوله ويُرق في المعني إلا قوله فاندفع ما لشارح هنا وقوله: وفي خبر إلى ومع كون الركوب وإلى المشي في النهاية إلا ما ذكر.

قوله (لشيء) (وإن نَذَرَ المشي أو أن يخرج إلخ) أي وهو قادر على المشي حين النذر، أما العاجز فلا يلزمه مشي ولو قدر عليه بمسقة شديدة لم يلزمه أيضاً كما ذكره الزركشي اهـ معني وفي سم بعد ذكر مثله عن الأستى ما نصه وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه مشي اهـ. قوله: (الآتي بَيَانُهُ) أي آتفا في المتن. قوله: (إلى الفساد أو الفوات) أخرج ما بعدهما وسيأتي قبيل المتن اهـ سم.

قوله: (أو فراغ التحللين) ويحصل ذلك برمي جمرة العقبة والحلق والطواف مع السعي إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم اهـ ش. قوله: (وإن بقي عليه رمي إلخ) عبارة المعني ولا يجب عليه أن يستمر حتى يرمي ويبت؛ لأنهما خارجان من الحج خروجه السلام الثاني اهـ. قوله: (رمي بعدهما) أي لأيام التشريق اهـ ش. قوله: (في حوائجه) لغرض تجارة أو غيرها اهـ معني. قوله: (لأن المشي قرينة إلخ) لعل المراد أنه مقصود من حيث كونه إتياناً للحرم مثلاً اهـ رشيد. قوله: (وهذا هو الشرط إلخ)

مجاز فتقدم الحقيقة؛ لأن هذا باعتبار اللغة، ولو نظر إليه للزم أن لا يلزم في إتيان البعيد حج ولا عمرة. قوله: (فإن نَذَرَ الإتيان لم يلزمه مشي؛ لأنه لا يقتضيه فله الركوب) قال في الروض: فزج لو نَذَرَ الركوب فمسي، لزمه دم انتهى فانظر لو سار في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقاً أو بشرط أن لا تزيد مؤنة الركوب أو نفسه أو لا يقوم مقامه مطلقاً. قوله: (فالأظهر وجوب المشي) قال في شرح الروض: وظاهر أن محل لزومه إذا كان قادراً عليه حالة النذر وإلا بأن لم يمكنه أو أمكنه بمسقة شديدة لم يلزمه ذكره الزركشي انتهى وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة، لكن لا يلزمه المشي. قوله: (إلى الفساد أو الفوات) أخرج ما بعدهما وسيأتي أول الصفحة الآتية.

ضعيف على ما فيه: «مَنْ حَجَّ مَكَّةَ ماشيًا حتى يرجع إليها كتَبَ الله له بكلَّ خُطْوَةٍ سَبْعِمِائَةٍ حَسَنَةٍ من حَسَنَاتِ الْحَرَمِ الْحَسَنَةِ بِمِائَةِ أَلْفِ حَسَنَةٍ» ومع كَوْنِ الرُّكُوبِ أَفْضَلَ لَا يُجْزَى عن المشي فيلزم به دَمٌ تَمْتَعُ كَعَكْسِهِ؛ لِأَنَّهُمَا جَنَسَانِ مُتَغَايِرَانِ فَلَمْ يُجْزَ أَحَدُهُمَا عن الآخرِ كَذَهَبَ عن فَضَّةٍ وَعَكْسِهِ وَيُفَرَّقُ بين هذا ونَذْرِ الصَّلَاةِ قَاعِدًا فَإِنَّهُ يُجْزَى الْقِيَامُ بِأَنَّ الْقِيَامَ أو الْقُعُودَ من أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ الْمُتَلَزِمَةِ فَأَجْزَأُ الْفَاضِلُ عن الْمَفْضُولِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا وَالْمَشْيُ وَالرُّكُوبُ خَارِجَانِ عن ماهِيَةِ الْحَجِّ وَسَبَابِ مُتَغَايِرَانِ إِلَيْهِ مَقْصُودَانِ فَلَمْ يُجْزَ أَحَدُهُمَا عن الآخرِ وَأَيْضًا فَالْقِيَامُ قُعُودٌ وَزِيَادَةٌ كَمَا صَرَحُوا به فَوُجِدَ الْمُنْذُورُ هُنَا بِزِيَادَةٍ وَلَا كَذَلِكَ فِي الرُّكُوبِ وَالذَّهَبُ مِثْلًا نَعَمْ، يُشْكِلُ على ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لو نَذَرَ شَاةً أَجْزَأَهُ بِذَلِّهَا بِذَنَّةٍ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ بَعْضَ الْبَذَنَةِ مُجْزِيًا عن الشَّاةِ حَتَّى فِي نَحْوِ الدُّمَاءِ الْوَاجِبَةِ لِأَجْزَاءِ كُلِّهَا أُولَى بِخِلَافِ الذَّهَبِ عن الْفِضَّةِ وَعَكْسِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي نَحْوِ الزَّكَاةِ فَلَمْ يُجْزَ أَحَدُهُمَا عن الآخرِ. وَلَوْ أَفْسَدَ نُسْكَه أَوْ فَاتَهُ لَمْ يَلْزَمْ فِيهِ مَشْيٌ بَلْ فِي قَضَائِهِ؛ لِأَنَّهُ الْوَاقِعُ عن نَذَرِهِ (فَلَنْ

أَي وَكَوْنُهُ قُرْبَةً مَقْصُودَةٌ فِي نَفْسِهَا هُوَ الشَّرْطُ فِي صِحَّةِ النَّذْرِ اهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (فَيَلْزَمُهُ بِهِ) أَي بِالْمَشْيِ إِذَا نَذَرَ الرُّكُوبَ. □ فَوَدَّ: (كَعَكْسِهِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ.

(فَرَعَ): لَوْ نَذَرَ الرُّكُوبَ فَمَسَى لَزِمَهُ دَمٌ انْتَهَتْ فَاَنْظُرْ لو سَافَرَ فِي سَفِينَةٍ هَلْ يَقُومُ مَقَامَ الرُّكُوبِ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ دَمٌ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَزِيدَ مُؤَنَةُ الرُّكُوبِ أَوْ تَعْبُهُ أَوْ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ مُطْلَقًا اه سم أقول مُقْتَضَى تَغْلِيلِهِمْ أَفْضَلِيَةَ الرُّكُوبِ بِأَنَّهُ فِيهِ تَحَمُّلُ زِيَادَةِ مُؤَنَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ فَوَدَّ: (كَذَهَبَ عن فَضَّةٍ إلخ) أَي فِيمَا إِذَا نَذَرَ التَّصَدَّقُ بِأَحَدِهِمَا. □ فَوَدَّ: (فَأَجْزَأُ الْفَاضِلُ إلخ) فَعَلَّ فَفَاعِلٌ. □ فَوَدَّ: (لأنه وَقَعَ تَبَعًا) يَتَأَمَّلُ مع قَوْلِهِ من أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ اهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِسَبَابِ اهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يُجْزَ أَحَدُهُمَا إلخ) أَي فِي الْخُرُوجِ عن عَهْدَةِ النَّذْرِ اهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَأَيْضًا فَالْقِيَامُ قُعُودٌ وَزِيَادَةٌ) لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْقُعُودَ جَعَلَ النُّصْفَ الْأَعْلَى مُتَّصِبًا وَهُوَ حَاصِلُ الْقِيَامِ مع زِيَادَةٍ وَهِيَ انْتِصَابُ السَّاقَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ مَعَهُ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (فِي الرُّكُوبِ) أَي عن الْمَشْيِ وَقَوْلُهُ: وَالذَّهَبُ أَي عن الْفِضَّةِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي عَدَمَ إِجْزَاءِ الرُّكُوبِ عن الْمَشْيِ. □ فَوَدَّ: (لَوْ نَذَرَ شَاةً) أَي غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ. □ فَوَدَّ: (بَعْضُ الْبَذَنَةِ) وَهُوَ السُّبُعُ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يُجْزَ أَحَدُهُمَا إلخ) أَي فِي الْخُرُوجِ عن عَهْدَةِ النَّذْرِ اهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَفْسَدَ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَنْ جَاوَزَهُ فِي الْمُغْنِي اه ع ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمْ فِيهِ مَشْيٌ) أَي فِيمَا يَتِمُّهُ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالْفَسَادِ وَالْفَوَاتِ عن أَنْ يُجْزَى عَنْ نَذَرِهِ.

(تَنْبِيْهٌ): لو قال: لِلَّهِ على رَجُلِي الْحَجَّ ماشيًا لَزِمَهُ إِلَّا إِنْ أَرَادَ إلْزَامَ رَجُلَيْهِ خَاصَّةً وَإِنْ أَلْزَمَ رَجُلَيْهِ أَوْ نَفْسَهُ ذَلِكَ لَزِمَهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُمَا كِنَيَاتَانِ عن الذَّاتِ وَإِنْ قَصَدَ إلْزَامَهُمَا اه مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لأنه الْوَاقِعُ) أَي بِخِلَافِ الْفَاسِدِ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقَعْ عن نَذَرِهِ لَمْ يَكُنِ الْمَشْيُ فِيهِ مُنْذُورًا فَلَا يُشْكِلُ عَدَمُ وُجُوبِ الْمَشْيِ فِيهِ بِوُجُوبِ الْمُضِيِّ فِي فَاسِدِهِ اه ع ش.

كان قال أْحُجَّ) أو أَعْتَمِرَ (ماشياً) أو عكسه (ف) يلزمه المشي (من حيث يُحْرِمُ) من الميقات أو قبله وكذا من حيث عَنَ له بعده فيما إذا جاوزَه غير مُريدٍ نُسْكَاً ثم عَنَ له فإن جاوزَه مُريداً غير مُحْرِمٍ رَاكِباً، فينبغي لزومُ دَمِينٍ للمُجَاوِزَةِ والرُّكُوبِ تنزيلاً لِمَا وجِبَ فعلُه منزلةً فعلِه ثم رأيت كلامَ البُلْقِينِيّ الآتي وهو صريحٌ فيما ذكرته (ولو قال: أمشي إلى بيت الله) بَقْيِدِهِ السَّابِقِ (ف) يلزمه المشي مع التُّسْلُكِ (من دَوِيْرَةِ أهله في الأصح)؛ لأنَّ قَضِيَّةً لفظه أن يخرج من بيته ماشياً (وإذا أوجبنا المشي) كما هو المعتمدُ (فركب لِعُذْرِ) يُبيحُ ترك القيام في الصَّلَاةِ (أجزأه) نُسْكَهُ عن نذره لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ مَنْ عَجَزَ عنه بِالرُّكُوبِ (وعليه دَمٌ) كَدَمِ التَّمَتُّعِ (في الأظهر) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَذَا وَتَحْمِلُوهُ عَلَى أَنَّهَا عَجَزَتْ كما هو الغالبُ وَفَيَدُ البُلْقِينِيّ وجوب الدَّمِ بما إذا رَكِبَ بعد الإحرام مُطْلَقاً أو قبله وبعد مُجَاوِزَةِ الميقات مُسَيِّقاً وإلا فلا إذ لا خَلَلَ في التُّسْلُكِ يوجبُ دَمًا وفارقَ ذلك ما لو نَذَرَ الصَّلَاةَ قَائِماً

قوله: (أو اعتَمَرَ) إلى قول المتن فإن تَمَكَّنَ في الثَّهَابَةِ إلّا قوله فإن جاوزَه إلى المتن وقوله: وهو الْمُعْتَمِدُ وقوله: كما يَبَيِّنُهُ إلى المتن.

قولُ (لشي): (فإن كان قال: أْحُجَّ ماشياً إلخ) أي وأُطْلِقَ فَإِنْ صَرَّحَ بالمشي من دَوِيْرَةِ أهله لَزِمَهُ المشي منها قبل إحرامه رَوْضَ مع شَرْحِهِ ومُعْنِي. قوله: (أو عكسه) أي كَانَ قال أمشي حاجاً أو مُعْتَمِراً ش ومُعْنِي. قوله: (تنزيلاً لِمَا إلخ) أي الإحرامُ اه سم. قوله: (الآتي) أي آتِفاً.

قولُ (لشي): (إلى بَيْتِ اللَّهِ) أو إلى الحَرَمِ اه مُعْنِي. قوله: (بَقْيِدِهِ السَّابِقِ) وهو الحرامُ لَفْظاً أو نِيَّةً اه ع ش. قوله: (مع التُّسْلُكِ) أي مع لزومه فليس المرادُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ التُّلُبُسُ بالتُّسْلُكِ من دَوِيْرَةِ أهله اه رَشِيدِيّ عِبَارَةُ ع ش قوله: مع التُّسْلُكِ أي من الميقات اه.

قولُ (لشي): (في الأصح) والثاني يَمْشِي من حَيْثُ يُحْرِمُ كما مرَّ اه مُعْنِي. قوله: (يُبيحُ) إلى قول المتن وعليه دَمٌ في الْمُعْنِي. قوله: (يُبيحُ ترك القيام إلخ) وهو حُصُولُ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً بالمشي اه سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ ع ش وإن لم يُبَيِّحِ التَّيَمُّمَ اه. قوله: (أَمَرَ مَنْ عَجَزَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْأُسْتَى «رَأَى رَجُلًا يَهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِياً فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَغْذِيْبِ هَذَا نَفْسِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ» اه.

قولُ (لشي): (وعليه دَمٌ) وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَكَرَّرَ الدَّمُ بِتَكَرُّرِ الرُّكُوبِ قِيَاسًا عَلَى اللَّبْسِ بِأَنْ يَتَخَلَّلَ بَيْنَ الرُّكُوبَيْنِ مَشْيٌ اه ع ش. قوله: (أَمَرَ أُخْتَ عُقْبَةَ إلخ) أي وكانت نَذَرَتْ المشي اه ع ش. قوله: (وَقَيَّدَ البُلْقِينِيّ إلخ) يَعْنِي فيما لو قال: أمشي إلى بَيْتِ اللَّهِ الحرام أَمَا لو قال: أْحُجَّ ماشياً فلا يَأْتِي فِيهِ قَيَّدُ قال: ع ش وفيه نَظَرٌ وسيأتي عن سَمٍ خِلَافُهُ. قوله: (مُطْلَقاً) أي من الميقات أو قبله اه ع ش.

قوله: (وإلا فلا) هذا شَامِلٌ لِمَسْأَلَةِ أمشي إلى بَيْتِ اللَّهِ اه سم. قوله: (وفارقَ ذلك إلخ) رَدٌّ لِذَلِيلِ

قوله: (لِمَا) أي: الإحرام. قوله: (وعليه دَمٌ) هل يَتَكَرَّرُ الرُّكُوبُ؟. قوله: (وإلا فلا) هذا شَامِلٌ

فَقَعْدَ لِعَجْزٍ بَأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ جَبْزُهَا بِمَالٍ (أَوْ رَكِبَ) (بَلَا عُذْرَ أَجْزَاهُ عَلَى الْمَشْهُورِ) وَإِنْ عَصَى كَتَرَكِ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ أَيْضًا كَدَمِ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ مَعَ الْعُذْرِ فَمَعَ عَدَمُهُ أَوَّلَى وَلَوْ نَذَرَ الْحَفَا لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ وَبِحَثِّ الْإِسْتَوِي لَزُومَهُ فِيمَا يُسْنُّ فِيهِ كَعَنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ.

(وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ فَعَلُهُ بِنَفْسِهِ) إِنْ كَانَ صَحِيحًا وَيُخْرِجُ عَنْ نَذَرِهِ الْحَجَّ بِالْأَفْرَادِ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَيَجُوزُ لَهُ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَلَا دَمَ مِنْ حَيْثُ النَّذْرُ كَمَا يَبَيِّنُهُ مَعَ الْبَسْطِ فِيهِ فِي الْفَتَاوَى.....

مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ وَالثَّانِي لَا دَمَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ قَائِمًا فَصَلَّى قَاعِدًا لِلْعَجْزِ وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَأَنِّ الصَّلَاةِ لَا تُجْبَرُ بِالْمَالِ بِخِلَافِ الْحَجِّ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ إِذَا أَوْ جَبْنَا الْمَشْيَ عَمَّا إِذَا لَمْ نُوْجِبْهُ فَإِنَّهُ لَا يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَصَى) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا عَيْنَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُخْرِجُ إِلَى الْمُتَنِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَصَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مَعَ عَضَائِهِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَشْهُورِ أَيْضًا) إِشَارَةً إِلَى الْاِغْتِرَاضِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ فَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهِ عَادَ إِلَيْهِمَا أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَذَرَ الْحَفَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ نَذَرَ الْحَجَّ حَافِيًا لَزِمَهُ الْحَجُّ وَلَا يَلْزَمُهُ الْحَفَا بَلْ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ التَّغْلِيْنِ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا فِذْيَةً عَلَيْهِ قَطْعًا أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْإِسْتَوِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ نَعَمْ بَحَثَ الْإِسْتَوِي الْخ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْأُسْتَى. ه. قَوْلُهُ: (لَزُومُهُ فِيمَا يُسْنُّ الْخ) أَيِ إِذَا أَمِنَ مِنْ تَلْوِيْثِ نَجَاسَةٍ وَلَمْ يَخْصُلْ مَشَقَّةُ أَه. ه. قَوْلُهُ: (كَعَنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) أَيِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُسْتَحَبُّ فِيهِ أَنْ يَكُونَ حَافِيًا أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيَتَعَقَّدُ نَذْرُ الْحَجِّ وَمَنْ لَمْ يَحْجَّ وَيَأْتِي بِهِ

بَعْدَ الْفَرَضِ انْتَهَى أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَيُخْرِجُ عَنْ نَذَرِهِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَرَّقَ لَوْ نَذَرَ حَجًّا وَعُمْرَةً مُفْرَدَيْنِ فَقَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ فَكَمَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ فَرَكِبَ فَيُجْزِيهِ وَيَلْزَمُهُ دَمٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ وَإِنْ نَذَرَ الْقِرَانَ أَوْ التَّمَتُّعَ وَأَفْرَدَ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا قِيَانِي بِهِ وَيَلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ أَوْ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَهُ بِالنَّذْرِ فَلَا يَسْقُطُ صَرَحٌ بِهِ الْمَجْمُوعُ وَكَلَامُهُمْ يُشْعِرُ بَأَنَّهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ لِلْعُدُولِ وَهُوَ ظَاهِرٌ اكْتِفَاءً بِالْأَمْرِ الْمُتَزَمَ مَعَ كَوْنِ الْأَفْضَلِ الْمَاتِي بِهِ مِنْ جِنْسِ الْمُنْذَرِ وَبِهَذَا فَارَقَ لَزُومَهُ بِالْعُدُولِ مِنَ الْمَشْيِ إِلَى الرُّكُوبِ وَلَوْ نَذَرَ الْقِرَانَ فَتَمَتَّعَ فَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ نَذَرَ التَّمَتُّعَ فَقَرَنَ أَجْزَاهُ وَلَزِمَهُ دَمَانِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (مَنْ حَيْثُ النَّذْرُ) أَيِ أَمَا مِنْ حَيْثُ التَّمَتُّعِ أَوْ الْقِرَانِ فَيَجِبُ عَشْرٌ وَرَشِيدِي.

لِمَسْأَلَةِ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَيَتَعَقَّدُ نَذْرُ الْحَجِّ وَمَنْ لَمْ يَحْجَّ وَيَأْتِي بِهِ بَعْدَ الْفَرَضِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمَحَلُّ انْعِقَادِ نَذَرِهِ ذَلِكَ أَنْ يَنْوِيَّ غَيْرَ الْفَرَضِ فَإِنْ نَوَى الْفَرَضَ لَمْ يَتَعَقَّدْ كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ أَوْ صَوْمَ رَمَضَانَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَذَلِكَ إِذْ لَا يَتَعَقَّدُ نُسْكَ مُحْتَمَلٌ كَذَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ.

(فإن كان معضوباً استتاب) ولو بمالٍ كما في حجة الإسلام فيأتي في استتابته ونائبه ما ذكره فيهما في الحج من التفصيل فلا يستتيب من على دون مزحلتين من مكة، ولا عيّن من عليه حجة الإسلام أو نحوها (ويستحب تعجيله في أول سني الإمكان) مبادرة لبراءة الذمة فإن خشى نحو غضب أو تلف مالٍ لزمته المبادرة (فإن تمكّن) لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه فيما يظهر ويحتمل أن المراد بالتمكّن قدرته على الحج عادة وإن لم يلزمه كمشي قوي فوق مزحلتين ثم رأيت عبارة البحر صريحة في هذا الاحتمال، وهي لو قال إن شفى الله مريضاً فليله عليّ أن أحج فشفي وجب عليه الحج ولا يعتبر في وجوبه وجود الزاد والراحلة، وهل يعتبر وجودهما في أدائه ظاهر المذهب أنه يعتبر وقيل لا يعتبر أيضاً؛ لأنه كان قادراً على استثناء ذلك في نذره انتهت، فلم يجعل وجودهما شرطاً في لزومه لذمته وإنما جعلهما شرطاً لمباشرة بنفسه أي: لأنه يحتاج له أكثر كما يعلم ممّا مرّ فيه ثم رأيت المجموع ذكر الاتفاق على أن الشروط معتبرة في الاستقرار والأداء معاً وهو صريح فيما ذكرته أولاً، وأن كلام البحر

قول (شي: (فإن كان معضوباً إلخ) ولو نذر المعضوب الحج بنفسه لم يتعقد نذره أو أن يحج من ماله أو أطلق انعقد نهاية أي يستتيب فيهما ع ش عبارة المغني وفي فتاوى البغوي لو نذر المعضوب الحج بنفسه لم يتعقد بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله فإنه يتعقد؛ لأن المعضوب ليس من الحج بنفسه والصحيح لم يئأس من الحج بماله فإن برا المعضوب لزمه الحج لأنه بان أنه غير مأبوس اهـ.

قوله: (فلا يستتيب من دون مزحلتين) فعل فمفعول وهذا متفرّع على قوله في استتابته وقوله: ولا عيّن من عليه إلخ فعل فمفعول وهو متفرّع على ونائبه.

قول (شي: (ويستحب) أي للتأذير اهـ مغني. قول (شي: (تعجيله) أي الحج المنذور لا بقيد كونه من المعضوب اهـ ع ش. قوله: (مبادرة) إلى المشي في المغني.

قول (شي: (فإن تمكّن) أي من التعجيل اهـ مغني. قوله: (لتوفر شروط) إلى قول المشي فإن منعه في النهاية لإاقوله ثم رأيت عبارة البحر إلى ثم رأيت المجموع وقوله: وإن كلام البحر مقالة.

قوله: (السابقة فيه) أي في التأذير ويحتمل في باب الحج والجار على الأول متعلّق بتوفر وعلى الثاني بالسابقة. قوله: (فلم يجعل) أي صاحب البحر. قوله: (يحتاج له) أي لوجوب المباشرة. قوله: (وهو صريح فيما ذكرته أولاً إلخ) نظر فيه سم راجعه.

قوله: (لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه) عبارة الرّوض قرع وإنما يستقر نذر الحجة المنذورة باجتماع شرائط الحج كحجة الإسلام انتهى قال في شرحه لو قال: باجتماع شرائط حجة الإسلام كان أو لى وقوله: نذر لا فائدة له. قوله: (ثم رأيت المجموع ذكر الاتفاق على أن الشروط معتبرة في الاستقرار والأداء معاً وهو صريح فيما ذكرته أولاً وإن كلام البحر مقالة) يظهر أنه لا منافاة بين البحر والمجموع؛ لأن حاصل كلام البحر أن الشروط غير معتبرة في اللزوم لكنها معتبرة في الأداء وسكت

مَقَالَةٌ (فَأَخَّرَ فَمَاتَ حَجٌّ) عَنْهُ (مِنْ مَالِهِ) لَاسْتِقْرَارِهِ عَلَيْهِ بِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَمَكَّنْ.

(وَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ) أَوْ الْعُمْرَةَ (عَامَهُ) أَوْ عَامًا بَعْدَهُ مُعَيَّنًا (وَأَمَكْنَهُ لَزِمَهُ) فِي ذَلِكَ الْعَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَجٌّ إِسْلَامٍ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ عُمْرَتِهِ تَفْرِيعًا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ زَمَنَ الْعِبَادَةِ يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ؛ أَمَّا إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامَ فَيَلْزِمُهُ فِي أَيِّ عَامٍ شَاءَ وَأَمَّا إِذَا عَيَّنَّهُ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ فِعْلِهِ فِيهِ كَأَن لَمْ يَتَقَيَّ مِنْ سَنَةِ عَيَّنَهَا مَا يُمَكِّنُ الذَّهَابَ فِيهِ، وَلَوْ بَأَنَّ كَانَ يَقْطَعُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّحَلَةٍ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ فَيَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْحَجِّ لِلتُّشْكِ فَلَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ، وَلَوْ حَجَّ عَنِ النَّذْرِ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ

﴿ قَوْلُ (لَسِي): (حَجٌّ مِنْ مَالِهِ) وَالْعُمْرَةُ فِي ذَلِكَ كَالْحَجِّ. (تَنْبِيْهٌ): مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ عَشْرَ حَجَّاتٍ مَثَلًا وَمَاتَ بَعْدَ سَنَةٍ وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ حَجَّةٍ فِيهَا فَضَيَّتْ مِنْ مَالِهِ وَخَذَهَا وَالْمَعْصُوبُ إِذَا نَذَرَ عَشْرًا وَكَانَ بَعِيدًا مِنْ مَكَّةَ يَسْتَتِيبُ فِي الْعَشْرِ الْمُنْذُورِ إِنْ تَمَكَّنَ كَمَا فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ فَقَدْ يَتَمَكَّنُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيهَا فِي سَنَةٍ فَيَقْضِي الْعَشْرَ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَفِ مَالُهُ بِهَا لَمْ يَسْتَقِرَّ إِلَّا مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

﴿ قَوْلُ (لَسِي): (وَأَمَكْنَهُ) أَيِ فَعَلَهُ فِيهِ بِأَنَّ كَانَ عَلَى مَسَافَةٍ يُمَكِّنُهُ مِنْهَا الْحَجُّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَهْ مُغْنِي.

﴿ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ الْعَامِ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ بَأَنَّ إِلَى فَلَا يَنْعَقِدُ وَقَوْلُهُ: أَيِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ فَيَظْهَرُ. ﴿ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَجٌّ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ تَنْبِيْهٌ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَيَمْنُ حَجَّ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ لِلنَّذْرِ حَجٌّ آخَرُ كَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ وَعَلَيْهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَلْزِمُهُ صَلَاةٌ أُخْرَى وَتَقْدَمُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ عَلَى حَجَّةِ النَّذْرِ وَمَحَلُّ انْعِقَادِ نَذْرِهِ ذَلِكَ أَنْ يَتَوَيَّ غَيْرَ الْفَرَضِ فَإِنْ نَوَى الْفَرَضَ لَمْ يَنْعَقِدْ كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ أَوْ صَوْمَ رَمَضَانَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَذَلِكَ إِذْ لَا يَنْعَقِدُ تَشْكُّ مُحْتَمَلٌ كَمَا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ أَه. ﴿ قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ) أَيِ تَقْدِيمُ التُّشْكِ الْمُنْذُورِ وَهُوَ مُفَرَّغٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالصَّوْمِ وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْهُ فَإِنْ أَخَّرَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الثَّانِي كَمَا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ أَه. ﴿ قَوْلُهُ: (لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامَ) أَيِ لَمْ يُقَيِّدْ بِعَامِهِ أَهْ مُغْنِي. ﴿ قَوْلُهُ: (فَعَلَهُ فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ. ﴿ قَوْلُهُ: (لِلتُّشْكِ) مُتَعَلِّقٌ بِعَيَّنَهَا أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ الْأَوَّلَى بِالذَّهَابِ.

عَنْ اغْتِيَابِهَا فِي الْاسْتِقْرَارِ، وَسُكُوتُهُ عَنْ ذَلِكَ لَا يُنَافِي اغْتِيَابَهَا فِي اللَّزُومِ فَكَيْفَ يَكُونُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ صَرِيحًا فِي أَنَّ كَلَامَ الْبَحْرِ مَقَالَةٌ، ثُمَّ إِنْ قَوْلَ الْمُتَنِّ فِي الْاسْتِقْرَارِ وَحَاصِلُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ اغْتِيَابُهَا فِي الْاسْتِقْرَارِ وَالْأَدَاءِ وَسَكَتٍ عَنْ اغْتِيَابِهَا وَعَدَمُهُ بِالنَّسْبَةِ لِلزُّومِ، وَسُكُوتُهُ عَنْ ذَلِكَ لَا يُنَافِي عَدَمَ اغْتِيَابِهَا فَإِنْ تَمَكَّنَ إِشَارَةٌ إِلَى الْاسْتِقْرَارِ فَاعْتِيَابُ التَّمَكُّنِ بِتَوْفُرِ الشُّرُوطِ حَاصِلُهُ اغْتِيَابُهَا فِي الْاسْتِقْرَارِ وَكَلَامُ الْبَحْرِ حَيْثُ قَالَ وَلَا يُعْتَبَرُ الْإِنْخِ إِنَّمَا هُوَ فِي اللَّزُومِ دُونَ الْاسْتِقْرَارِ، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنْ عِبَارَتُهُ صَرِيحَةٌ فِي الْاحْتِمَالِ الثَّانِي، وَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ وُجُودَ مَا ذُكِرَ شَرْطًا فِي اللَّزُومِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَمَكَّنْ) أَيِ حِينَ النَّذْرِ.

الإسلام وَقَعَ عنها (فَإِنْ) تَمَكَّنَ من الحجِّ ولكن (مَنْعَهُ) منه (مَوْضِيٍّ) أو خطأً طَرِيقٍ أو وقتاً أو نِسْيَاناً لأَحَدِهِمَا أو لِلنَّسْكِ بعدَ الإحرامِ في الكلِّ أي: بعدَ تَمَكُّنِهِ منه فيما يَظْهَرُ (وَجِبَ القَضَاءُ) لاستقرارِهِ بِتَمَكُّنِهِ منه بخلافِ ما إذا لم يَتَمَكَّنْ بأنْ عَرَضَ له بعضُ ذلك قبلَ تَمَكُّنِهِ

قوله: (تَمَكَّنَ من الحجِّ) إلى قوله وأفتى بعضهم في النهايةِ إلّا قوله ونازَعَ البُلْقِينِيُّ إلى المثنِّ وقوله: وبِمَا قَرَزْتَ إلى المثنِّ وقوله: وإنْ كان بين بَلَدِهِ والحَرَمِ فيما يَظْهَرُ وقوله: أي إلّا إنْ قَصَرَ كما هو ظاهرٌ. قوله: (تَمَكَّنَ من الحجِّ) يُعْنِي عن هذا قوله: الآتي بعدَ الإحرامِ في الكلِّ أي بعدَ تَمَكُّنِهِ إلخ اهـ سم وِسْيَانِي عن ع ش مثله. قوله: (بعدَ الإحرامِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعِهِ إلخ. قوله: (أي بعدَ تَمَكُّنِهِ إلخ) لا حاجةٌ إليه بعدَ قوله تَمَكَّنَ من الحجِّ اهـ ع ش. قوله: (أي بعدَ تَمَكُّنِهِ منه) قال الشَّهابُ سم قد يُقالُ إنْ كان ضَمِيرُ منه للحجِّ فلا فائدةٌ في هذا التفسيرِ؛ لأنْ فَرَضَ المسألةُ التَّمَكُّنَ من الحجِّ كما صَرَّحَ به وإنْ كان للإحرامِ فلا فائدةٌ فيه أَيْضاً معَ الفرضِ المذكورِ معَ أَنَّ التَّمَكُّنَ من مُجَرَّدِ الإحرامِ لا يَظْهَرُ كِفَايَتُهُ في الوجوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وقد يُقالُ إنْ الضَمِيرُ للإحرامِ وَبَيَّنَ الشَّارِحُ بهذا التفسيرِ أَنَّهُ ليس المرادُ بالإحرامِ فِعْلُهُ بَلْ مُجَرَّدُ التَّمَكُّنِ منه ولا مانعٌ من وجوبِ القضاءِ بِمُجَرَّدِ التَّمَكُّنِ من الإحرامِ بَلْ هو القياسُ في كُلِّ عِبَادَةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا وَتَمَكَّنَ من فِعْلِهَا وَلَمْ يَفْعَلْ فَقَوْلُهُ: لا يَظْهَرُ كِفَايَتُهُ في الوجوبِ اهـ غيرُ ظاهرٍ اهـ رَشِيدِيّ وِعبارةُ الْمُعْنِي تَنْبِيهُ مَحَلٍّ وَجوبِ القضاءِ إذا مَنَعَهُ المَرَضُ بعدَ الإحرامِ فَإِنْ كان مَرِيضاً وَقَتَ خُرُوجِ النَّاسِ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ من الخُرُوجِ معهم أو لم يَجِدْ رُقْفَةً وكان الطَّرِيقُ مَخَوْفاً لا يَتَأَتَّى لِلأَحَادِ سُلُوكُهُ فلا قَضَاءَ لأنْ المُنْدُورُ في تلكِ السَّنَةِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ كما لا يَسْتَقِرُّ حُجَّةُ الإسلامِ والحالَةُ هَذِهِ ما في الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا وَنَازَعَ البُلْقِينِيُّ في اشتراطِ كَوْنِ ذلك بعدَ الإحرامِ وقال: إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِنَصِّ الأَمِّ اهـ وَمَحَلُّ وَجوبِ القضاءِ على الأولِ إذا لم يَخْصُلْ بِالْمَرَضِ غَلْبَةٌ عَلَى الْعَقْلِ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ عِنْدَ خُرُوجِ الْقَائِلَةِ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ عَقْلُهُ فِي وَقْتٍ لو خَرَجَ فِيهِ أَذْرَكَ الْحَجَّ لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءُ الْحُجَّةِ الْمُنْدُورَةِ كما قاله البُلْقِينِيُّ كما لا تَسْتَقِرُّ حُجَّةُ الإسلامِ والحالَةُ هَذِهِ فِي ذِمَّتِهِ كما نَصَّ عَلَيْهِ فِي الأَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِحُجَّةِ الإسلامِ اهـ. قوله: (بِخِلَافِ ما إذا لم يَتَمَكَّنْ إلخ) يُؤْخَذُ من ذلك جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ شَخْصاً نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى إِنْسَانٍ بِقَدَرٍ مُعَيَّنٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ ما دَامَ الْمُنْدُورُ لَهُ حَيًّا وَصَرَفَ إِلَيْهِ مُدَّةً ثُمَّ عَجَزَ عَنِ الصَّرْفِ لِمَا التَزَمَ بِالتَّذَرُّ فَهَلْ يَسْقُطُ التَّذَرُّ عَنْهُ ما دَامَ عاجِزاً إِلَى أَنْ يُوَسِّرَ أو يَسْتَقِرَّ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يُوَسِّرَ فَيُؤَدِّيَهُ وَهُوَ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ التَّذَرُّ ما دَامَ مُعْسِراً لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الدَّفْعِ فَإِذَا أَيْسَرَ بعدَ ذلك وَجِبَ

قوله: (تَمَكَّنَ من الحجِّ) يُعْنِي هذا عن قوله بعدَ الإحرامِ بالمعنى الذي اسْتَظْهَرَهُ. قوله: (أي: بعدَ تَمَكُّنِهِ منه) قد يُقالُ إنْ كان ضَمِيرُ منه للحجِّ فلا فائدةٌ في هذا التفسيرِ؛ لأنْ فَرَضَ المسألةُ التَّمَكُّنَ من الحجِّ كما صَرَّحَ به وإنْ كان للإحرامِ فلا فائدةٌ فيه أَيْضاً معَ الفرضِ المذكورِ معَ أَنَّ التَّمَكُّنَ من مُجَرَّدِ الإحرامِ لا يَظْهَرُ كِفَايَتُهُ في الوجوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَجِبَ القضاءُ) انْظُرْهُ فِي الْمَرَضِ معَ ما تَقَدَّمَ فيما لو نَذَرَ سَنَةً فَأَنْطَرَ يَوْماً لِلْمَرَضِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ وَجوبِ القضاءِ.

منه؛ لأنَّ المندور نُشِكَ في ذلك العام ولم يقدِر عليه ونازع البلقيني وأطال في إيجاب القضاء مطلقاً (أو) منعه قبل الإحرام أو بعده (عدو) أو سلطاناً أو ربَّ دينٍ ولم يُمكنه الوفاء حتى مضى إمكان الحجِّ تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الأظهر) كما في نُشِك الإسلام إذا صدَّ عنه في أوَّل سني الإمكان وفارق نحو المرض بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض.

(أو) نذر (صلاة أو صوماً في وقت) يصحان فيه (فمنعه مرض أو عدو) كأسير يخاف إن لم يأكل قتل وكان يُكرِّهه على التلبس بُمنافي الصلاة جميع وقتها (وجب القضاء) لوجوبها مع العجز بخلاف الحجِّ شرطه الاستطاعة، وبقولنا: كأسير يخاف يندفع استشكل الزركشي تصوُّر المنع من الصوم بأنَّه لا قدرة على المنع من نيته، والأكل للإكراه لا يفيطر وبقولنا كأن يُكرِّهه إلى آخره يُعلم الجواب عن قوله: إنَّه يُصلي.....

أداؤه من حيثيذ ويتبغى تصديقه في اليسار وعدمه ما لم تقم عليه بيته بخلافه اهـ ع ش . قوله: (مطلقاً) أي سواء كان المنع بعد الإحرام أو قبله . قوله: (أو منعه إلخ) أي منعاً خاصاً به أو عاماً له ولغيره اهـ معني . قوله: (به) أي بمنع نحو العدو . قوله: (يصحان فيه) عبارة المعني في وقت معين لم يته عن فعل ذلك فيه اهـ . قوله: (كأسير إلخ) التصوُّر بذلك نقله الأسنى والمعني عن المجموع وهذا التصوُّر مع قوله الآتي وبقولنا كأسير يخاف يندفع إلخ كالصريح في أنَّ الخوف المذكور لا يُعدُّ من الإكراه المانع عن الإفطار فليراجع . قوله: (وكان يُكرِّهه) الأوَّل حذف الهاء . قوله: (بُمنافي الصلاة) أي كعدم الطهارة ونحوه اهـ معني عبارة السيّد عمر . قوله: (بُمنافي الصلاة) يعني بكل وجه حتى بإزالة تمييزه المانية من إجراء الأركان على قلبه وعلى هذا يثبت له دفع بحث الزركشي اهـ . قوله: (استشكل الزركشي إلخ) وفي شرح الروض أي والمعني قال أي الزركشي وقولهم إنَّ الواجب بالتذر كالواجب بالشرع يشكِّل عليه أنه لو نذر صلاة في وقت بعينه فأغمي عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مُستثنى كبقية المُستثنيات اهـ وقوله: لزمه القضاء في كثر الأستاذ خلافه وتفصيل طويل فراجع اهـ سم . قوله: (وبقولنا كأن يُكرِّهه إلخ يُعلم الجواب إلخ) في علم الجواب من ذلك نظر فإنه إذا أكره على التلبس بُمنافيها جميع الوقت يُمكنه فعله مع ذلك المُنافي ويقضي ونظير ذلك ما لو

قوله: (كأسير إلخ) التصوُّر بذلك نقله في شرح الروض عن تصوُّر المجموع . قوله: (يندفع استشكل الزركشي إلخ) قال في شرح الروض قال أي: الزركشي وقولهم إنَّ الواجب بالتذر كالواجب بالشرع يشكِّل عليه أنه لو نذر صلاة في وقت بعينه فأغمي عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت: هذا يُستثنى كبقية المُستثنيات وسيُره أنَّ الصلاة المندورة لزمَّت بالتذر وإن توقَّف الإتيان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تلزم إلا بدخول الوقت انتهى وقوله: لزمه القضاء في كثر الأستاذ خلافه وتفصيل طويل فراجع.

كيف أمكن في الوقت المُعَيَّن ثم يجب القضاء؛ لأن ذلك عُذْرٌ نَذِرٌ كما في الواجب بالشرع اه فهم لم يسكتوا عن هذا إلا لكون الغرض ما ذكرناه فإن انتفى تعيّن ما ذكره ووقع لهما في الاعتكاف أنّها لا تتعيّن في الوقت المُعَيَّن بالنذر والمعمد ما هنا من التعيّن نعم، لا يتعيّن وقت مكروه عيّن لصلاة لا تتعقّد فيه؛ لأنّه معصية (أو) نذر (هذياناً) لنعم أو غيره ممّا يصح

حُجَسَ في مكان نجس وقد يجاب بأنّه لو أُكِّره في صلاته اختياراً على استِبدار القبلة أو نحوه بطلت صلاته لئذرة ذلك فلا يتصور حينئذ مع الإكراه فعله مع المُنافي اه ع ش . فؤد: (كيف أمكن) عبارة المُغني بإمراره فعلها على قلبه اه . فؤد: (لأن ذلك) أي المنع من الصلاة بهيئتها . فؤد: (لم يسكتوا عن هذا) أي عن أنّه يُصَلِّي كيف أمكن إلخ . فؤد: (ما ذكرناه) أي من الإكراه المذكور . فؤد: (فإن انتفى) أي الغرض المذكور . فؤد: (تعيّن) أي ما قاله الزركشي من أنّه يُصَلِّي كيف أمكن إلخ وفي سم ما نصّه منع التعيّن الأستاذ في الكثر بانحطاط النذر عن الواجب الشرعي وأطال فيه اه . فؤد: (أنها لا تتعيّن) أي الصلاة . فؤد: (نعم لا يتعيّن) قد يشعرُ بانعقاد النذر ولكن في الرّوض وغيره ولا يتعقّد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في أوقات المكروه وإن صحَّ فعل المنذور فيهما اه وأنظر نذر من بحرّم مكّة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده أيضاً؛ لأنها فيه في تلك الأوقات خلاف الأولى وخلاف الأولى منهيّ فلا يتعقّد نذره م ر اه سم وقوله: قد يشعرُ إلخ يدفعه ما قدّمه الشارح كالتّهاية في شرح ولا يصحّ نذر معصية وقوله: فلا يتعقّد نذره يخالفه قول المُغني ما نصّه، أما إذا نذر الصلاة في أوقات التّهي في غير حرّم مكّة أو الصوم في يوم الشك فقد مرّ أنّ نذره لم يتعقّد اه . فؤد: (لأنه إلخ) أي تعيّن وقت الكراهة . فؤد: (أو غيره إلخ) قضيت أنّه لو نذر إهداء هذا الثوب مثلاً يلزمه حمّله إلى مكّة وإن لم يذكرها في نذره وفي شرح الجلال وشرح المنهج ما يخالفه اه رشيدّي ويأتي عن المُغني ما يوافقهما حيث حُيِّلَ المثنى على ما إذا ذكر في نذره مكّة أو الحرّم ويوافقهما أيضاً قول فتح المُعِين ولو

فؤد: (تعيّن ما ذكره) منع التعيّن الأستاذ في الكثر بانحطاط النذر عن الواجب الشرعي وأطال فيه قال في شرح الرّوض قال أي: الزركشي وقولهم إلى آخر الحاشية التي فوق هذه، كذا صورة وضع المُحسني الحاشية التي فوق هذه فتأمل مع هذا كون الحاشية التي فوق هذه موضوعة على قول الشارح يتدفع استشكل الزركشي إلخ كما هو مكتوب هنا أم لا . فؤد: (والمعمد ما هنا من التعيّن) كتب عليه م ر . فؤد: (نعم لا يتعيّن) قد يشعرُ بانعقاد النذر ولكن في الرّوض وغيره ولا يتعقّد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك أي: في الأولى والأوقات المكروهة أي: في الثانية وإن صحَّ فعل المنذور فيهما انتهى وأنظر نذر من بحرّم مكّة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده أيضاً؛ لأنها فيه في تلك الأوقات خلاف الأولى وخلاف الأولى منهيّ عنه فلا يتعقّد نذره م ر . فؤد: (أيضا لا يتعيّن وقت مكروه) بقي المكان المكروه . فؤد: (أيضاً) (لا يتعيّن وقت المكروه عيّن لصلاة لا تتعقّد فيه؛ لأنه معصية) قال في شرح العُباب بعد أن ذكر أنّهم صرّحوا بأنّه لو نذر صلاة في يوم بعينه، ثم أغمى عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم ما نصّه ويقولهم المذكور يتدفع قول البلقيني فيأتي

التَّصَدُّقُ بِهِ حَتَّى نَحْوِ دُهْنٍ نَجِسٍ وَعَيْتُهُ فِي نَذَرِهِ أَوْ بَعْدَهُ كَذَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛
لَأَنَّ التَّعْيِينَ بَعْدَ التَّنْذِيرِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُطْلَقِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُطْلَقَ يَنْصَرِفُ لِمَا يُجْزِي أَصْحَابَهُ فَلَا
يَصِحُّ تَعْيِينُ غَيْرِهِ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ فِي مَعْنَى هَذَا إِذَا دَفَعَ اعْتِرَاضَهُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ بُدِّلَهُ: شَيْئًا كَانَ أَوْلَى
(لَزِمَهُ حَمَلُهُ) إِنْ كَانَ مِمَّا يُحْمَلُ وَلَمْ يَكُنْ بِمَحَلِّهِ أَزِيدُ قِيَمَةً كَمَا فِي الصُّورَةِ الْآتِيَةِ (إِلَى مَكَّةَ)
أَيَّ حَرَمِهَا إِذَا إِطْلَاقُهَا عَلَيْهِ سَائِعٌ أَيُّ: إِلَى مَا عَيْتُهُ مِنْهُ إِنْ عَيَّنَ.....

نَذَرَ إِهْدَاءٍ مَقْبُولٍ إِلَى مَكَّةَ لَزِمَهُ نَقْلُهُ إِلَيْهَا لَكِنْ يُوَافِقُ إِطْلَاقُ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِئَةِ قَوْلَ الشَّهَابِ عَمِيرَةَ عَلَى
الْمَحَلِّيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: إِلَى مَكَّةَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَوْ أُطْلِقَ أَهْ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا. هـ قَوْلُهُ: (حَتَّى نَحْوِ دُهْنٍ
نَجِسٍ إِلَيْهَا) خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَقَوْلُهُ: وَالتَّصَدُّقُ بِهِ يَقْتَضِي الْإِكْتِفَاءَ بِكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِمَّا يُتَصَدَّقُ بِهِ
وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ هَبَّتْ وَلَا هَدَيْتْ فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ نَذَرَ إِهْدَاءٍ دُهْنٍ نَجِسٍ وَجِلْدَ الْبَيْتَةِ قَبْلَ الدِّبَاحِ لَكِنْ قَالَ
الْبُلْقَيْنِيُّ الْأَرْجَحُ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُهْدَى لِأَدَمِيٍّ وَهَذَا أَظْهَرَ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَيْهَا)
مَا الْمَانِعُ أَنْ شَرَحَ الْمُنْهَجُ أَرَادَ التَّعْيِينَ بِالشَّخْصِ كَعَيَّنَتْ هَذِهِ الْبَدَنَةَ عَنْ نَذَرِي وَالتَّعْيِينَ كَذَلِكَ لَا يُنَافِي
انْصِرَافَ الْمُطْلَقِ لِمَا يُجْزِي فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّعْيِينَ بَعْدَ التَّنْذِيرِ إِلَيْهَا. فِيهِ
نَظَرٌ إِذَا الْكَلَامُ هُنَا أَيُّ: فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِي إِهْدَاءِ شَيْءٍ مَخْصُوصٍ أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ كَانَ نَذَرَ إِهْدَاءٍ
بَعِيرٍ أَوْ شَاةٍ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ شَامِلٌ لِمَا لَا يُجْزِي أَصْحَابَهُ وَأَمَّا مَا قَالَهُ أَيُّ: التَّهْيِئَةُ كَالْتُّخْفَةِ فَهِيَ فِيهِمَا لَوْ أُطْلِقَ
كَمَا لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُهْدِيَ شَيْئًا أَيُّ وَلَمْ يُعَيَّنْ مَا يُهْدِيهِ فَيَلْزِمُهُ مَا يُجْزِي فِي الْأَصْحَابَةِ سُلْطَانًا. اهـ.
أَقُولُ قَضِيَّتُهُ هَذَا الْجَمْعُ جَوَازٌ تَعْيِينَ مَا لَا يُجْزِي فِي الْأَصْحَابَةِ فِيمَا إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُهْدِيَ شَاةٌ مَثَلًا
بِتَعْيِينِ الْجِنْسِ فَقَطْ، وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ ظَاهِرٍ كَلَامِهِمْ يَأْتِي عَنْ الْمُعْنَى مَا يُفْهِمُ عَدَمَ جَوَازِهِ.
هـ قَوْلُهُ: (إِذَا دَفَعَ اعْتِرَاضَهُ بِأَنَّهُ إِلَيْهَا) فِي إِدْفَاعِهِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرَ لَا يَخْفَى إِذَا التَّعْيِيمُ أَوْ لَى بِلا شُبْهَةٍ. اهـ.
سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (بِمَحَلِّهِ) أَيُّ التَّنْذِيرِ. هـ قَوْلُهُ: (الْآتِيَةِ) أَيُّ إِنَّمَا فِي السَّوَادَةِ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ عَيَّنَ) أَيُّ فِي التَّنْذِيرِ.

فِي الْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ هُنَا مَا مَرَّ فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَكْتُوبَةِ قُبَيْلَ بَابِ الْأَذَانِ مِنْ أَتَمَّا تَارَةً يَسْتَعْرِقَانِ الْوَقْتَ
وَتَارَةً يَكُونَانِ فِي أَوَّلِهِ وَتَارَةً يَكُونَانِ فِي آخِرِهِ، فَحَيْثُ وَجَبَ فِعْلُ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ قَضَاؤُهَا بَعْدَ زَوَالِ الْمَانِعِ
ثُمَّ وَجَبَ هُنَا، وَحَيْثُ لَا فَلَا قَالَ وَفِي الصَّوْمِ يَجِبُ قَضَاءُ الْإِغْمَاءِ دُونَ الْجُنُونِ وَيَجِبُ قَضَاءُ الْمُنْذُورَةِ
وَإِنْ اسْتَعْرَقَ وَقْتُهَا حَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَكَرَّرُ بِخِلَافِ الْمَكْتُوبَةِ وَعَلَيْهِ يُقَالُ لَنَا امْرَأَةٌ فَاتَتْهَا الصَّلَاةُ
فِي الْحَيْضِ وَلَزِمَهَا قَضَاؤُهَا أَنْتَهَى وَالْأَوْجَهُ خِلَافًا مَا ذَكَرَهُ آخِرًا أَيْضًا وَبِحِثِّ أَيْضًا عَدَمُ انْعِقَادِ نَذَرِ
الْمُتَخَيِّرَةِ لِصَلَاةٍ وَصَوْمٍ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهَا فِيهِ حَائِضًا، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَتَّجِعُ مَا ذَكَرَهُ إِذَا نَذَرَتْ
إِيقَاعَ ذَلِكَ مَعَ التَّخَيَّرِ، أَمَّا لَوْ أُطْلِقَتْ فَيَتَّبِعِي انْعِقَادَ نَذَرِهَا ثُمَّ إِنْ شَفِيتْ لَزِمَهَا وَإِلَّا فَلَا لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا أَنْتَهَى
بِالْمَعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (كَذَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ التَّعْيِينَ إِلَيْهَا) مَا الْمَانِعُ أَنْ شَرَحَ الْمُنْهَجُ أَرَادَ
التَّعْيِينَ بِالشَّخْصِ كَعَيَّنَتْ هَذِهِ الْبَدَنَةَ عَنْ نَذَرِي وَالتَّعْيِينَ كَذَلِكَ لَا يُنَافِي انْصِرَافَ الْمُطْلَقِ لِمَا يُجْزِي
فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قَوْلُهُ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ فِي مَعْنَى هَذَا إِذَا دَفَعَ اعْتِرَاضَهُ بِأَنَّهُ إِلَيْهَا) فِي إِدْفَاعِهِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرَ لَا يَخْفَى إِذَا

وإلا فإليه نفسه؛ لأنه محلُّ الهدي قال تعالى ﴿هَذَا بَلِغُ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] أو التَّصَدُّقُ به (على مَنْ) هو مقيمٌ أو مُستوطنٌ (بها) من الفقراء والمساكين السَّابِقِينَ في قسمِ الصَّدَقَاتِ ويجبُ التعميمُ في المحصورين بأنَّ سَهْلَ عُدُّهم على الآحادِ وَيَجُوزُ في غيرهم الاقتصارُ على ثلاثة ويجبُ عندَ إطلاقِ الهدي كونه مُجْزِيًا في الأضحية؛ لأنَّ الأصَحَّ أَنَّ النَّذْرَ يُسَلِّكُ به مسلكُ الواجبِ الشرعيِّ غالبًا وعليه إطعامه ومؤنة حملِه إليها فإن لم يكن له مالٌ يبيعُ بعضه لذلك سواء أقال أهدي هذا أم جعلته هديًا أم هديًا للكعبة ثم إذا حصلَ الهدي في الحرم إن كان حيوانًا يُجْزِي أضحيةً وجبَ ذبحه وتفرقة عليهم ويتعيَّنُ الحرمُ لذبحه أو لا يُجْزِي أعطاه لهم حيًّا فإن ذبحه فزقه وعَرمَ ما نَقَصَ بالذبح. ولو نوى غيرَ التَّصَدُّقِ كالصَّوْفِ لِيسرِّ الكعبة أو

قوله: (وإلا فإليه إلخ) كذا في أضله كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى، والأقعدُ وإلا، فلا يَمْلِكُ محلُّ منه. اه. سيّدُ عَمَرَ.
 قوله: (فإليه نفسه) أي فَالتَّعْيِينَ مُفَوَّضٌ إلى رَأْيِهِ. قوله: (لأنه محلُّ الهدي إلخ) هذا، والذي بعده مَبْنِيَانِ على ظاهرِ المتنِ بالنظرِ لما حَلَّ به. اه. رَشِيدِي. قوله: (على مَنْ هو مقيمٌ) أي إقامة تَقْطَعُ السَّفَرَ، وهي أربعة أيامٍ صحاح كما يَصْرُحُ به مُقَابَلَتُهُ بِالْمُسْتَوْطِنِ فَمَنْ نَحَرَ بِمَنَى لا يُجْزِي إغطاؤه للحجَّاج الذين لم يقيموا بمكة قبل عرفة أربعة أيامٍ لما مرَّ أنَّه لا يَنْقَطِعُ تَرْخُصُهُمْ إِلَّا بعد عودهم إلى مكة بنية الإقامة. اه. ع ش، وفي سم ما يُشِيرُ إليه. قوله: (في المحصورين)، ولو لم يُمكن تَعْمِيمُهُمْ كِدَرُهُمْ وهم مائة فَهَلْ يَجِبُ دَفْعُهُ إلى جُمْلَتِهِمْ. اه. سم. قوله: (ويجبُ عندَ إطلاقِ الهدي إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي أو نَذَرَ هَذَا أي: أَنْ يُهْدِيَ شَيْئًا سَمَاهُ من نَعَمٍ أو غيرِها كَأَنَّ قال: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَهْدِيَ شَاءَ أو نَوْبًا إلى مكة أو الحرم لَزِمَهُ حَمْلُهُ إلى مكة أو الحرم، وَلَزِمَهُ التَّصَدُّقُ به على مَنْ بها أَمَا إذا قال: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَهْدِيَ، وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئًا أو أَنْ أَضْحِيَ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ مَا يُجْزِي في الأضحية حَمَلًا على مَعْنَى الشَّرْعِ. اه.
 قوله: (غالبًا) يُتَّبَعِي حَذْفُهُ. اه. رَشِيدِي. قوله: (وعليه إطعامه) إلى قوله: وظاهرُ كلامهم في الْمُغْنِي. قوله: (لذلك) أي لِنَقْلِ الباقي. اه. مُغْنِي. قوله: (سواء أقال أهدي هذا إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي، وفي الإبانة إن قال: أَهْدِيَ هذا فالمؤنة عليه، وإن قال: جَعَلْتُهُ هَدِيًّا فلا وَيُبَاعُ منه شَيْءٌ لِأَجْلِ مؤنة الثَّقَلِ، وَنَسَبَهُ في الْبَحْرِ لِلْقَقَالِ، واستَحْسَنَهُ قال الرَّافِعِيُّ لَكِنْ مُقْتَضَى جَعْلِهِ هَدِيًّا أَنْ يَوْصَلَ كُلُّهُ إلى الْحَرَمِ فَلْيَلْتَزِمْ مؤنته كما لو قال: أَهْدِيَ انتهى، وهذا هو الظاهرُ. اه. قوله: (سواء أقال إلخ) الظاهرُ أَنَّهُ تَعْمِيمٌ في المتنِ. اه. رَشِيدِي. قوله: (وجبَ ذبحه) أي في أيامِ التَّحَرُّ. اه. مُغْنِي. قوله: (أو لا يُجْزِي) كالطَّبَا، وشاة ذاتِ عَيْبٍ، وسَخْلَةٌ مُغْنِي. قوله: (ولو نوى إلخ) ولو نَذَرَ أَنْ يُهْدِيَ شَاءَ مَثَلًا، ونوى ذاتِ عَيْبٍ أو سَخْلَةٌ أَجْزَاهُ هذا المنويُّ لأنه الْمُلتَزَمُ وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُتَّصَدَّقُ به حَيًّا فَإِنْ أَخْرَجَ بَذَلَهُ تَامًّا فَهُوَ أَفْضَلُ.

التَّعْمِيمُ أو لَى بلا شُبْهَةٍ. قوله: (على مَنْ هو مقيمٌ) إن أرادَ الإقامة القاطعةً لِلسَّفَرِ لم يَشْمَلْ مَنْ لم يَنْقَطِعْ سَفَرُهُ. قوله: (في المحصورين) لو لم يُمكن تَعْمِيمُهُمْ كِدَرُهُمْ وهم مائة فَهَلْ يَجِبُ دَفْعُهُ إلى جُمْلَتِهِمْ.

طبيها تعين صرّفه فيما نواه، وأطلق شارح في الشمع أنّه يُشعل فيها، وفي الزيت أنّه يُجعل في مصابيحها ويتعين حملهُ على ما لو أضاف النذر إليها واحتيج لذلك فيها ولا بيع وصرّف لمصالحها كما هو ظاهر، ولو عسر التصدّق بعينه كلؤلؤ باعه وفرّق ثمنه عليهم ثم إن استوت قيمته ببليده والحرّم تُخَيّر في بيعه فيما شاء منهما وإلا لزمه بيعه في الأزيد قيمة وإن كان بين بليده والحرّم فيما يظهر، أما ما لا يمكن حملهُ أو يعسر كعقار ورخى فيباغ ويُفرّق عليهم ثمنه، وتلف المُعين في يده لا يضمّنه أي: إلا إن قصّر كما هو ظاهر وظاهر كلامهم أنّ المتولّي لجميع ذلك هو الناذر وأنّه ليس لقاضي مَكّة نزعه منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح أنّه ليس له إمساكه بقيمته؛ لأنّه مُتهم في محاباة نفسه؛ ولاتحاد القايض والمقبض وأنى بعضهم في إن قضى الله حاجتي فعليّ للكعبة كذا بأن يتعين لمصالحها ولا يُصرف لفقراء الحرّم كما دلّ

(تنبيه): قد علم مما مرّ أنّه يمتنع إهداء ما ذُكر إلى أغنياء الحرّم نعم لو نذر نحوهم لهم خاصة، واقترن به نوع من القرية كأن تتأسى به الأغنياء لزمه كما قاله في البحر. اهـ. مُغني وقوله: ونوى ذات عيب إلخ. مفهومه أنّه يجب عند إطلاق هديّ شيء مثلاً كونها مُجزية في الأضحية خلافاً لما مرّ عن سم، وسُلطان. هـ. قوله: (تعين صرّفه فيما نواه) يتبعي تقييده بما لا يحتاج إليه أخذاً مما يأتي آنفاً. هـ. قوله: (إليها) أي إلى الكعبة أي الإشعال، والتشريح فيها، وبه يندفع ما سيأتي من إشكال سم. هـ. قوله: (والأ) أي: بأن انتفى الإضافة أو الاحتياج أي كما في زماننا فإنّ لها شمعاً وزيتاً مُرتبين يجنيان من الإسلاثلول.

هـ. قوله: (ولأبيع) دخل فيه ما إذا لم يُصِف إليها فانظر مع ذلك إلى قوله، وصرّف إلخ. اهـ. سم، ومرّ جوابه. هـ. قوله: (ولو عسر التصدّق بعينه إلخ) أي: حيث وجب التعميم أسّى، ومُغني. هـ. قوله: (كلؤلؤ) وثوب واحد. اهـ. مُغني. هـ. قوله: (ثم إن استوت قيمته إلخ) ومن ذلك ما لو نذر إهداء بئيمة إلى الحرّم فإنّ أمكن إهداؤها بتقليها إلى الحرّم من غير مشقة في نقلها، ولا نقص قيمة لها وجب، وإلا باعها بمحلّها، ونقل قيمتها. اهـ. ع ش، وقضيته أنّ مُجرّد مشقة النقل بلا نقص قيمة في الحرّم يجوز البيع بمحلّها فليراجع. هـ. قوله: (أبي إلا إن قصّر إلخ) عبارة المُغني، وإنّ تعيّن الهدى المندور أو المُعين عن نذره تحت السكين عند الذبح لم يُجز كالأضحية؛ لأنّه من صمائه ما لم يُذبح، وقيل يُجزئ ويجزى عليه ابن المُقري؛ لأن الهدى ما يُهدى إلى الحرّم، وبالأصول إليه حصل الإهداء. اهـ. هـ. قوله: (هو الناذر) أي، ولو غير عدل؛ لأنّه في يده ومضمون عليه قولاً لا يثبته له. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (لمصالحها) أي من بناء أو ترميم. هـ. قوله: (ولا يُصرف لفقراء الحرّم إلخ) أي: ما لم تجر به العادة أخذاً مما مرّ عن ع ش

هـ. قوله: (ولأبيع) دخل فيه ما إذا لم يُصِف إليها فانظر مع ذلك وصرّفه إلخ. هـ. قوله: (ولو عسر التصدّق بعينه كلؤلؤ إلخ) عبارة شرح الروض ومثل حجر الرخى في بيعه ما لو كان لا يمكن تعميم بيع الحرّم إذا فرقه على مساكينه كلؤلؤ قاله الماوردّي ومراذه حيث وجب التعميم. اهـ. هـ. قوله: (ويظهر ترجيح أنّه ليس له إمساكه بقيمته إلخ) لم يزد في شرح الروض على حكاية وجهين في الكفاية في ذلك.

عليه كلام المَهْدَبِ وصرح به جمع متأخرون وخبر مسلم «لولا قَوْمُكَ حديثو عهدٍ بكفرٍ لَأَنفَقْتُ كَنْزَ الكُفَّةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» المراد بسبيل الله فيه إنفاقه في مصالحها.
(أو) نَذَرَ (التَّصَدُّقِ) أو الأُضْحِيَّةَ وكذا التَّحْرُؤُ إِذْ ذَكَرَ التَّصَدُّقَ بِهِ أو نَوَاهِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَرَمِ (على أهلِ بَلَدِهِ)، ولو غَيْرَ مَكَّةَ (مَعَيَّنَ لَزِمَهُ) وتَعَيَّنَ لِلْمَسَاكِينِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ وَفَاءً بِالْمُلْتَزَمِ

على قول الشارح، ويصرفه لمصالح الحُجْرَةِ التَّبَوُّيةِ، ومِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي التَّنْذِرِ لِقَبْرِ الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَحَبَّرَ مُسْلِمًا الْخ) مُبْتَدَأً، وَقَوْلُهُ: الْمُرَادُ الْخ. خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءِيَّةٌ بَيَانِيَّةٌ.
هـ فَوَدَّ: (الْمُرَادُ بِسَبِيلِ اللَّهِ إِنْفَاقُهُ الْخ) هَذَا خِلَافُ الْمُتَبَادَرِ جِدًّا مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَيْضًا فَقَوُّمُهَا لَا يَكْرَهُونَ إِنْفَاقَ كَنْزِهَا فِي مَصَالِحِهَا هـ سَم. هـ فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقِ) إِلَى الْفُرُوعِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ، وَصَحَّ إِلَى الْمُرَادِ، وَقَوْلُهُ: وَبَيَّنَّتْ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَنَازَعَ إِلَى، وَيَقُومُ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يَجِبُ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَاعْتِمَادُ شَارِحِ إِلَى الْمُتَنِ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا التَّحْرُؤُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحِ وَالتَّفْرِقَةِ أَوْ نَوَاهَا بِبَلَدٍ غَيْرِ الْحَرَمِ تَعَيَّنَ فِيهِ، وَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحِ فِي الْحَرَمِ، وَالتَّفْرِقَةِ فِي غَيْرِهِ تَعَيَّنَ الْمَكَانَانِ، وَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ أَوْ بِسَكِينٍ، وَلَوْ مَغْصُوبًا وَنَذَرَ التَّفْرِقَةَ فِيهِمَا فِي الْحَرَمِ تَعَيَّنَ مَكَانُ الْقُرْبَةِ فَقَطُّ إِذْ لَا قُرْبَةَ فِي الذَّبْحِ خَارِجَ الْحَرَمِ، وَلَا فِي الذَّبْحِ بِسَكِينٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحِ بِالْحَرَمِ فَقَطُّ لَزِمَهُ التَّحْرُؤُ بِهِ، وَلَزِمَهُ التَّفْرِقَةُ فِيهِ حَمَلًا عَلَى وَاجِبِ الشَّرْعِ، وَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحِ بِأَفْضَلِ بَلَدٍ تَعَيَّنَتْ مَكَّةُ لِلذَّبْحِ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الْبِلَادِ. اهـ. بِحَذْفِ. هـ فَوَدَّ: (بِهِ) أَي: بِمَا يَنْحَرُهُ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَرَمِ) خَرَجَ الْحَرَمُ قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: أَي: وَالْمُغْنِي، وَلَوْ نَذَرَ ذَّبْحَ شَاةٍ، وَلَمْ يُعَيِّنْ بَلَدًا أَوْ عَيَّنَ غَيْرَ الْحَرَمِ، وَلَمْ يَتَوَصَّلْ بِالصَّدَقَةِ بِلَحْمِهَا لَمْ يَتَعَقَّدْ وَلَوْ نَذَرَ الذَّبْحَ فِي الْحَرَمِ انْعَقَدَ انْتَهَى. اهـ. سَم زَادَ الْمُغْنِي، وَلَزِمَهُ التَّفْرِقَةُ فِيهِ. اهـ. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي: أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ وَلَا نَوَاهُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَتَعَيَّنَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَصَرَفَهُ لِمَسَاكِينِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجُوزُ ثَقْلُهُ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرَّوْضَةِ كَالزَّكَاءِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِلْمَسَاكِينِ) أَي: الْمُقِيمِينَ أَوْ الْمُسْتَوِطِينَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا لِمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُمُ الْأَكْلُ مِنْهُ قِيَاسًا عَلَى الْكِفَارَةِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَشَرْطُهُمُ الْإِسْلَامُ إِذْ لَا يَجُوزُ صَرْفُ التَّنْذِرِ لِلذِّمِّيِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ. اهـ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمِيعُ أَهْلِ الْبَلَدِ كُفَّارًا لَعَا التَّنْذِرُ. اهـ. سَم عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ لَوْ تَمَحَّضَ أَهْلُ الْبَلَدِ كُفَّارًا لَمْ يَلْزَمْ؛ لِأَنَّ التَّنْذِرَ لَا يُصْرَفُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لَمْ يَلْزَمْ أَي: لَمْ يَلْزَمْ صَرْفُهُ

هـ فَوَدَّ: (الْمُرَادُ بِسَبِيلِ اللَّهِ فِيهِ إِنْفَاقُهُ فِي مَصَالِحِهِ) هَذَا خِلَافُ الْمُتَبَادَرِ جِدًّا مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَأَيْضًا فَقَوُّمُهَا لَا يَكْرَهُونَ إِنْفَاقَ كَنْزِهَا فِي مَصَالِحِهَا. هـ فَوَدَّ: (بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَرَمِ) خَرَجَ الْحَرَمُ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَلَوْ نَذَرَ ذَّبْحَ شَاةٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ بَلَدًا أَوْ عَيَّنَ غَيْرَ الْحَرَمِ وَلَمْ يَتَوَصَّلْ بِالصَّدَقَةِ بِلَحْمِهَا لَمْ يَتَعَقَّدْ وَلَوْ نَذَرَ الذَّبْحَ فِي الْحَرَمِ انْعَقَدَ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَشَرْطُهُمُ الْإِسْلَامُ إِذْ لَا يَجُوزُ صَرْفُ التَّنْذِرِ لِلذِّمِّيِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ اهـ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمِيعُ أَهْلِ الْبَلَدِ كُفَّارًا لَعَا التَّنْذِرُ.

وقياس ما مرَّ في قسم الصدقات أنه يُعمَّم به المحصورين وله تخصيصُ ثلاثة به في غير المحصورين.

(أو) نَذَرَ (صومًا) أو نحوَه (في بَلَدٍ)، ولو مَكَّةَ (لم يتعيَّن) فيلزمه الصوم ويُفعله في أيِّ محلٍّ شاء؛ لأنَّه قُرْبَةٌ فيه في محلٍّ بخصوصه ولا تُنظر لزيادة ثوابه فيها ولذا لم يجب صومُ الدِّم فيها بل لم يُجزَّ في بعضه (وكذا صلاة) ومثلها الاعتكاف كما مرَّ نَذَرُها ببَلَدٍ أو مسجدٍ لا يتعيَّن لذلك نعم، لو عَيَّن المسجدَ للفرض لزمه، وله فعله في مسجدٍ غيره وإن لم يكن أكثرَ جماعةٍ فيما

إلهم كذا في هامشه أي: لأنه يجوزُ إبدالُ الكافرِ بغيره كما مرَّ لكن قوله؛ لأن التذرع إلخ. فيه صعوبةٌ لا يخفى. اه. قوله: (وقياس ما مرَّ في قسم الصدقات) أي: وفي شرح، والتصدق به على مَنْ بها من قوله، ويجبُ التعميمُ في المحصورين إلخ. اه ع ش. قوله: (ونحوه) أي: كالقراءة، والتسبيح، والتَّهليل. قوله: (ولو مَكَّةَ) إلى قولِ المثنى، وكذا صلاةٌ في المُعني. قوله: (ولا تُنظر إلخ) عبارةٌ المُعني، وقيل إن عَيَّن الحرمَ تعيَّن؛ لأن بعضَ المتأخرين رجَّح أن جميعَ القُرب يتضاعفُ فيه فالحسنةُ فيه بمائة ألف حسنةٍ، والتضعيفُ قُرْبَةٌ. اه. قوله: (لزيادة ثوابه إلخ) يؤخذُ منه أن الصومَ يزيدُ ثوابه في مَكَّةَ على ثوابه في غيرها وهل يُضاعفُ الثوابُ فيه قدرُ مضاعفةِ الصلاةِ أو لا بل فيه مُجرَّدُ زيادةٍ لا تصلُ لحدِّ مضاعفةِ الصلاةِ فيه نظرٌ، وقضيةُ كلامِ الشارحِ في الاعتكافِ أن المضاعفةَ خاصةً بالصلاة. اه. ع ش أقول ما مرَّ عن المُعني إنفاً عن بعضِ المتأخرين صريحٌ في الاحتمالِ الأوَّل من أن مضاعفةَ الصومِ وغيره من القُرب في مَكَّةَ قدرُ مضاعفةِ الصلاةِ فيها عند القائلِ بتضاعفِ جميعِ القُرب في مَكَّةَ، وما سيذكرُه الشارحُ في شرحِ إلَّا المسجدَ الحرامَ صريحٌ في الاحتمالِ الثاني. قوله: (ولذا لم يجب صومُ الدِّم إلخ) يعني دَمَ التَّمَتُّع، وحاصلهُ أنه لا يجبُ صومُ الدِّم فيها على الإطلاقِ وإن كان أكثرَ ثوابًا بل بعضه لا يُجزى فيها فضلًا عن وجوبه، وهو صومُ دَمِ التَّمَتُّع. اه. رَشِيدِي. قوله: (نَذَرُها ببَلَدٍ إلخ) صِفَةُ صلاةٍ. قوله: (نعم لو عَيَّن المسجدَ إلخ) يتبعي أن يُقال: إن أطلقَ نَذَرَ الفرضِ في المسجدِ لزمه فعله فيه، ولو فرَادَى، ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه لم يتعيَّن، وإن قيَّدَ بالجماعةِ لزمه فعله فيه جماعةً، ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه فله العُدولُ إلى مثله جماعةً أو أكثرَ م. ر. اه. سم. قوله: (وإن لم يكن أكثرَ جماعةٍ إلخ) في الخادِمِ والمنقولِ أنه إذا انتقلَ إلى مسجدٍ غيرِ الذي عَيَّنَه فإن كانت الجماعةُ فيه أعظمَ وأكثرَ

قوله: (نعم لو عَيَّن المسجدَ للفرض لزمه إلخ) يتبعي أن يُقال إن أطلقَ نَذَرَ الفرضِ في المسجدِ لزمه فعله فيه ولو فرَادَى ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه لم يتعيَّن وإن قيَّدَ بالجماعةِ لزمه فعله فيه جماعةً ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه فله العُدولُ إلى مثله جماعةً أو أكثرَ م. ر. قوله: (للفرض) ظاهره ولو غيرَ جماعةٍ، وقد يؤيِّده قوله: ويظهرُ إلخ لكن قوله وإن لم يكن أكثرَ جماعةٍ يُشعرُ بخلاف ذلك. قوله: (وإن لم يكن أكثرَ جماعةٍ) في الخادِمِ والمنقولِ أنه إذا انتقلَ إلى مسجدٍ غيرِ الذي عَيَّنَه فإن كانت الجماعةُ فيه أعظمَ وأكثرَ جازًا وإلا فلا كذا قاله الفورانيُّ وعدَّدَ جماعةً، ثم قال وظاهرُ كلامه يعني الشافعيُّ يدلُّ على أنه

يظهر خلافاً لِمَنْ قَيَّدَ به لأنما أوجبنا المسجد؛ لأنه قُرْبَةٌ مقصودةٌ في الفرض من حيث كونه مسجداً فليُجزئ كلَّ مسجدٍ لذلك ويظهر أن ما يُسنُّ فيه من التوافلِ كالفرض (إلا المسجد الحرام) فيتعيَّن للصلاة بالنذر لعظيم فضله وتعلُّق الشك به وصحَّ أن الصلاة فيه بمائة ألف صلاة، بل استنبطت من الأخبار كما بيئته في حاشية مناسك المصنِّف أنها فيه بمائة ألف ألف صلاة في غير مسجد المدينة والأقصى وبه يتضح الفرق بينها وبين الصوم، والمراد به الكعبة والمسجد حولها مع ما زيد فيه وقيل جميع الحرم (وفي قول) إلا المسجد الحرام (ومسجد المدينة والأقصى) لمشاركتها له في بعض الخصوصيات للخبر الصحيح «لا تُشدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد» وبيَّنت معناه في كتابي الجوهر المنظم في زيارة القبر المُكرَّم (قلت الأظهر تعيُّنهما كالمسجد الحرام والله أعلم) ونازع فيه الثَّقَنِيُّ نقلاً ودليلاً بما فيه نظر ظاهرٌ ويقوم مسجد مَكَّة مقامهما ومسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكسَ فيهما ثم تلك المضاعفة إنما هي في الفضل فقط لا في الحُسابِ عن مَنذُورٍ أو قضاءٍ إجماعاً.....

جاء، وإلا فلا كذا قاله الفوراني، وعدَّد جماعة. اه. انتهى سم. ه. قوله: (فَيَتَعَيَّن) إلى قوله: وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ في الْمُغْنِي إِلا قوله: بَلِ اسْتَنْبَطْتُ إِلَى الْمُرَادِّ، وقوله: وَبَيَّنتُ إِلَى الْمُتَنِّعِينَ لِلصَّلَاةِ أَي: وَمِثْلُهَا الْاِغْتِكَافُ. ه. قوله: (وَبِهَ يَتَضَحَّ الْخ) أي: بقوله، وصحَّ الْخ. ه. قوله: (وَقِيلَ: جَمِيعُ الْحَرَمِ) الْأَصْحَحُّ عِنْدَ التَّوَوُّيِّ أَنَّ تَضْعِيفَ الصَّلَاةِ يَعْمُ جَمِيعَ الْحَرَمِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَسْجِدِ، وَلَا بِمَكَّةَ كَذَا نَقَلَهُ ابْنُ زِيَادٍ فِي الْاِغْتِكَافِ عَنْ فَتَاوِيهِ عَنِ الْكُوكَبِ لِلرَّدَادِ وَأَقْرَاهُ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ الْمُرَادِّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ جَمِيعُ الْحَرَمِ لَا مَوْضِعَ الطَّوَافِ فَقَطْ جَزَمَ الْمَاوَزْدِيُّ بِأَنَّ حَرَمَ مَكَّةَ كَسَجِدِهَا الْمُضَاعَفَةِ، وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَنَاسِكَهِ وَجَزَمَ بِهِ الْحَاوِي الصَّغِيرُ، وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَنْ شَيْخِهِ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْكَعْبَةِ فَصَلَّى فِي أَطْرَافِ الْمَسْجِدِ خَرَجَ عَنْ نَذَرِهِ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنْ كَانَ فِي الْكَعْبَةِ زِيَادَةٌ فَضِيلَةٌ. اه. ه. قوله: (وَبَيَّنتُ مَعْنَاهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَي: لَا يُطْلَبُ شَدُّهَا إِلَّا لِذَلِكَ. اه. أَي فَيَكُونُ الشَّدُّ مَكْرُوهًا، وَفِي حَجِّ فِي الْجَنَائِزِ أَنَّ الْمُرَادَّ بِالنَّهْيِ فِي الْحَدِيثِ الْكَرَاهَةُ ع ش. ه. قوله: (فَمَثَلُ الْمَضَاعَفَةِ إِنَّمَا هِيَ فِي الْفَضْلِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوَضُ مَعَ شَرْحِهِ تَنْبِيهُ لَا يُجْزِئُ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ عَنْ أَكْثَرِ مِمَّا فَلَوْ نَذَرَ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدٍ لَمْ تُجْزِهِ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ كَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ صَلَاةً لَا تُجْزِيهِ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ عَدَلْتُ بِهَا كَمَا لَوْ نَذَرَ قِرَاءَةَ ثُلُثِ الْقُرْآنِ فَقَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإسلام: ١] لَا تُجْزِيهِ، وَإِنْ عَدَلْتُ

يَلْزُمُهُ صَلَاةُ الْفَرْضِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي عَيَّنَهُ بِالنَّذْرِ إِنْ كَانَتْ فِي جَمَاعَةٍ وَلَهُ أَنْ يُسْقِطَ ذَلِكَ بِأَنْ يُصَلِّيَ مَعَ جَمَاعَةٍ أَكْثَرَ مِنْهَا. اه. وَهُوَ يُشْعَرُ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ فَهَلْ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ نَذَرَ الْفَرْضِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً أَوْ لَا فَرَقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَإِطْلَاقِ نَذَرِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَعَلَى كُلِّ فَهَلْ كَذَلِكَ فِي صَوْرَةِ التَّوَافِلِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ لَا وَعَلَيْهِ فَمَا الْفَرْقُ فَلْيُحَرِّزْ.

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ تَعْيُنَ مَسْجِدِ قُبَاءَ لِصَحَّةِ الْخَبَرِ أَنَّ رَكْعَتَيْنِ فِيهِ كَعُمْرَةٍ. (أَوْ) نَذَرَ (صَوْمًا مُطْلَقًا) بَأَنْ لَمْ يُقَيِّدْهُ بَعْدَ لَفْظًا وَلَا نِيَّةً (فِيَوْمٍ)؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ فَهُوَ الْمُتَيَقَّنُ وَإِنْ وَصَفَهُ بِطَوِيلًا أَوْ كَثِيرًا أَوْ حِينًا أَوْ ذَهْرًا وَقَدْ يَجِبُ الْيَوْمُ الْوَاحِدُ اسْتِقْلَالًا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَالْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ قُبَيْلَ فَجْرِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ (أَوْ) نَذَرَ (أَيَّامًا فَثَلَاثَةً) مِنْهَا يَجِبُ صَوْمُهَا لِأَنَّهَا أَقَلُّ الْجَمْعِ، وَمَرَّ وَجُوبُ التَّبْيِيتِ فِي كُلِّ صَوْمٍ وَاجِبٌ وَيُظْهِرُ فِي الْأَيَّامِ ذَلِكَ أَيْضًا وَعِظْمَاذُ شَارِحِ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ فِي التَّمْهِيدِ يَلْزِمُهُ صَوْمُ الذَّهْرِ بَعِيدٌ، وَيَلْزِمُهُمَا أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِالدَّرَاهِمِ وَمَالَهُ كُلَّهُ دَرَاهِمٌ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِهَا وَكَلَامُهُمْ فِي الْإِقْرَارِ يَزِدُّهُ، أَوْ أَنْ يُشَيِّعَ الْجَنَائِزَ أَوْ يَعُودَ الْمَرْضَى لَزِمَهُ عِيَادَةُ كُلِّ مَرِيضٍ وَتَشْيِيعُ كُلِّ جَنَازَةٍ وَهُوَ بَعِيدٌ وَقِيَاسُ كَلَامِهِمُ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا ثَلَاثَةٌ (أَوْ) نَذَرَ (صَدَقَةً) فَيُجْزِئُهُ التَّصَدَّقُ وَإِنْ قَالَ بِمَالٍ عَظِيمٍ (بِمَا) أَي: بِأَيِّ شَيْءٍ (كَانَ) وَإِنْ قُلَّ مِمَّا يُتَمَوَّلُ إِذْ لَا يَكْفِي غَيْرُهُ لِإِطْلَاقِ الْأَسْمِ؛

تِلْكَ الْقُرْآنِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى، وَلَا يُلْحَقُ بِالمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ مَسْجِدُ قُبَاءَ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَإِنْ صَحَّ الْخَبَرُ بِأَنْ رَكْعَتَيْنِ فِيهِ كَعُمْرَةٍ. اهـ. فَوَدَّ: (بَأَنْ لَمْ يُقَيِّدْهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَاعْتِمَادُ شَارِحِ فِي الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (وَقَدْ يَجِبُ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ قِيلَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَكْتَفِي بِهِ إِذَا حَمَلْنَا التَّنْذَرَ عَلَى وَاجِبِ الشَّرْعِ فَإِنْ أَقَلَّ مَا وَجَبَ بِالشَّرْعِ ابْتِدَاءً صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَجَبَ بِمَنْعِ ذَلِكَ بِدَلِيلِ وَجُوبِ يَوْمٍ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَعِنْدَ إِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ وَيُلُوغِ الصَّبِيِّ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ الْخ. فَوَدَّ (لِشَيْءٍ): (أَوْ أَيَّامًا فَثَلَاثَةً) أَوْ شَهْرًا فَقِيَاسُهُ ثَلَاثَةٌ، وَقِيلَ أَحَدَ عَشَرَ لِكُونِهِ جَمْعٌ كَثْرَةً، وَلَوْ عَرَفَ الْأَشْهُرَ احْتِمِلَ ذَلِكَ وَاحْتِمِلَ إِرَادَةُ الثَّلَاثَةِ، وَقَوْلُهُ: أَيْضًا أَي: كَأَيَّامِ الْمُتَنَكَّرِ. فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي: وَجُوبُ. فَوَدَّ: (قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ الْإِنِّحَ) أَي: فِي الْأَيَّامِ الْمُعْرَفَةِ السَّنَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَلَوْ نَذَرَ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ صَحَّ إِنْ كَانَ صَوْمُهُ أَفْضَلَ مِنْ فِطْرِهِ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ. مُعْنَى. فَوَدَّ: (وَيَلْزِمُهُمَا) أَي: الْإِسْنَوِيُّ، وَذَلِكَ الشَّارِحُ. فَوَدَّ: (وَمَالَهُ كُلُّهُ دَرَاهِمٌ) جُمْلَةً حَالِيَةً. فَوَدَّ: (أَنْ يَتَصَدَّقَ الْإِنِّحَ) أَي: لَزِمَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ الْإِنِّحَ. وَهُوَ جَوَابُ لَوْ. فَوَدَّ: (وَأَنْ يُشَيِّعَ الْإِنِّحَ) عُطِفَ عَلَى التَّصَدَّقِ بِدَرَاهِمٍ. فَوَدَّ: (لَزِمَهُ عِيَادَةُ كُلِّ مَرِيضٍ الْإِنِّحَ) لَكَ أَنْ تَقُولَ عِيَادَةُ كُلِّ مَرِيضٍ، وَتَشْيِيعُ كُلِّ جَنَازَةٍ غَيْرَ مَقْدُورٍ بِخِلَافِ صَوْمِ الذَّهْرِ فَمَنْعَ مِنَ الْاسْتِغْرَاقِ فِي ذَيْنِكَ مَا نَبَغَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِهَا فَيُمْكِنُ التِّزَامُ، وَيُجَابُ عَمَّا فِي الْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْيَقِينِ، وَلَا يَقِينُ مَعَ احْتِمَالِ الْجِنْسِ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. فَوَدَّ: (إِلَّا ثَلَاثَةً) أَي: مِنَ الْجَنَائِزِ، وَالْمَرْضَى. فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ صَدَقَةً الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَمَنْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِشَيْءٍ صَحَّ نَذَرُهُ، وَتَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ لِصِدْقِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَكَ شَيْئًا لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا مُتَمَوَّلٌ كَمَا مَرَّ. اهـ. فَوَدَّ: (فَيُجْزِئُهُ التَّصَدَّقُ) إِلَى الْفُرُوعِ فِي الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلَّ الْإِنِّحَ) كَدَانِيٍّ، وَدُونَهُ. اهـ. مُعْنَى. فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَكْفِي غَيْرُهُ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ

فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ فِي الْإِمَامِ ذَلِكَ أَيْضًا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

لأنَّ أَحَدَ الشُّرَكَاءِ فِي الْخُلْطَةِ قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ كَذَلِكَ.

(فُرُوعُ): لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ لَزِمَهُ إِلَّا بِسَاتِرِ عَوْرَتِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي كِتَابِي قُرَّةَ الْعَيْنِ بَيَّانٌ أَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يُعْطِلُهُ الدَّيْنُ، وَمَوْ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِمَالٍ بَعِينِهِ زَالَ عَنْ مَلِكِهِ بِشُجْرٍ النَّذَرِ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا وَعَيْنُهَا عَلَى فَلَانٍ أَوْ إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَعَلَيَّْ ذَلِكَ فَشَفِي مَلِكُهَا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا، وَلَا قَبْلَهَا لَفْظًا بَلْ وَإِنْ رَدَّ

فَلَا يَخْفَى إِلَيْهِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا أَحَدَ الشُّرَكَاءِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَلَا نَحْ. بِالْوَاوِ، قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لِإِطْلَاقِ الْأَسْمِ؛ وَلَا أَحَدَ الشُّرَكَاءِ إِلَيْهِ. تَعْلِيلَانِ لِأَصْلِ الْمُتَنِ أَي: إِنَّمَا جَازَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَإِنْ قُلْ؛ لِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ وَجُوبُ التَّصَدُّقِ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الشُّرَكَاءِ، وَإِنَّمَا احْتِاجٌ لِهَذَا لِيَكُونَ الْحُكْمُ جَارِيًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّ النَّذَرَ يُسَلِّكُ بِهِ مَسْلُكٌ وَاجِبُ الشَّرْعِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قِيلَ هَلَا يَتَقَدَّرُ بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ يَنْصَفِ دِينَارٍ كَمَا أَنَّهُ أَقَلُّ وَاجِبٌ فِي زَكَاةِ الْمَالِ أُجِيبَ بِأَنَّ الْخُلْطَاءَ قَدْ يَشْتَرِكُونَ فِي نِصَابٍ فَيَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمْ شَيْءٌ قَلِيلٌ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ كَذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ: قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ مَالًا يَتَمَوَّلُ. اهـ. سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ عِلَّةٌ لِعَدَمِ وَجُوبِ الزِّيَادَةِ كَمَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ.

هـ. قَوْلُهُ: (لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ إِلَيْهِ). (فُرُوعُ): لَوْ نَذَرَ أَنْ يَشْتَرِيَ لِلتَّصَدُّقِ بِدَرَاهِمٍ خُبْرًا لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِخُبْرٍ قِيمَتُهُ دَرَاهِمٌ، وَلَا يَلْزِمُهُ شِرَاؤُهُ نَظَرًا لِلْمَعْنَى لِأَنَّ الْقُرْبَةَ إِنَّمَا هِيَ التَّصَدُّقُ لَا الشِّرَاءُ، وَلَوْ قَالَ: ابْتِدَاءً مَالِي صَدَقَةً أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَعُو؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِصِغَةِ الْإِتِمَامِ فَإِنْ عُلِقَ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ بِدُخُولِ مَثَلًا كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَمَالِي صَدَقَةً فَتَنَذَرُ لِحَاجٍ فَإِنَّمَا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ، وَإِنَّمَا أَنْ يُكْفَرَ كَفَّارَةً يَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُعْلَقُ بِهِ مَرْغُوبًا فِيهِ كَقَوْلِهِ إِنْ رَزَقَنِي اللَّهُ دُخُولَ الدَّارِ أَوْ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ وَأَرَادَ ذَلِكَ فَمَالِي صَدَقَةً فَيَجِبُ التَّصَدُّقُ عَيْنًا؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ تَبَرُّرٍ، وَلَوْ قَالَ: بَدَلَ صَدَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَصَدَّقْ بِكُلِّ مَالِهِ عَلَى الْغُرَاةِ. اهـ. مُعْنَى زَادَ الْأُسْنَى عَقِبَهُ مَا نَفَصَهُ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ الْاِخْتِيَارِ، وَفِي الثَّانِي مُطْلَقًا قَالَ الرِّزْكَسِيُّ: وَالْأَشْبَهُ تَخْصِيصُ لُزُومِ التَّصَدُّقِ بِكُلِّ مَالِهِ فِيمَا تَقَرَّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَزْجُو وَفَاءً، وَلَا لَهُ مَنْ تَلْزَمُهُ مُؤَنَّتُهُ، وَهُوَ يَخْتِاجُ إِلَى صَرْفِهِ لَهُ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَعَقَّدْ نَذَرُهُ بِذَلِكَ لِعَدَمِ تَنَاوُلِهِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَدُّقُ بِمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ، وَسَبَقَهُ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِسَاتِرِ عَوْرَتِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَبْقَى زِيَادَةٌ عَلَى سَاتِرِ الْعَوْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ عَنْهُ بَرْدًا أَوْ حَرًّا يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ أَوْ إِلَى مَا يُبِيحُ التَّيْمُمَ، وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَيْهِ) خِلَافًا لِمَا مَرَّ آتِفًا عَنْ الرِّزْكَسِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَي: فِي شَرْحٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ إِلَيْهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَيْنُهَا) أَي: فِي النَّذَرِ. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى فَلَانٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ أَتَصَدَّقَ. هـ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: التَّصَدُّقُ بِهِذِهِ الْعِشْرِينَ دِينَارًا

هـ. قَوْلُهُ: (قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ كَذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ مَالًا يَتَمَوَّلُ. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِسَاتِرِ عَوْرَتِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهُ زِيَادَةٌ عَلَى سَاتِرِ الْعَوْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ عَنْهُ بَرْدًا أَوْ حَرًّا يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ أَوْ إِلَى مَبِيحِ التَّيْمُمِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

كما مرَّ فله التَّصَرُّفُ فيها وينعقد حَوْلُ زكاتها من حين التَّنْذِرِ، وكذا إن لم يُعَيِّنْها ولم يَرُدِّها المُنْذُورُ له فَتَصْبِيرُ دَيْنًا له عليه وَيُثْبِتُ لها أَحْكَامُ الدَّيُونِ من زكاةٍ وغيرها كَالاستِدْمالِ عنها وكذا الإِبْرَاءُ منها وقولُ ابنِ العِمَادِ: لا يَصْحُحُ الإِبْرَاءُ منها كما لو انْخَصَرَ مُسْتَحَقُّو الزَّكَاةِ وَمَلَكَوْها ليس لهم الإِبْرَاءُ مَرْدُودٌ، وقد قال ابنُ الرِّفْعَةِ القِيَّاسُ جَوَّازُ الاعتِيَاضِ والإِبْرَاءِ فِي الزَّكَاةِ وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُمَا التَّعَبُّدُ وظاهرُ كلامِ الإمامِ جَوَّازُهُما فيها ففي التَّنْذِرِ أُولَى، وكذا له الدَّعْوَى والمُطَالَبَةُ بها خِلافًا لِلزُّزْ كَشْيٍ والحِلْفُ لو نَكَلَ التَّائِذُ وَيُورَثُ عنه كما فِي مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ إِذَا انْخَصَرُوا قالِ الإسْتَوْيُّ: وَإِنَّمَا لَمْ يُجْبَرْ المُسْتَحَقُّ هُنَا عَلَى القَبُولِ بِخِلافِهِ فِي الزَّكَاةِ؛ لأنَّ التَّائِذَ هو الَّذِي كَلَّفَ نَفْسَهُ، والزَّكَاةُ أَوْجَبَتْها الشَّارِعُ ابتداءً فالامْتِناعُ مِنْها يُؤَدِّي إلى تَعْطِيلِ أَحَدِ أَرْكَانِ الإسلامِ اهـ وَفَرَّقَ أَيْضًا بأنَّ مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ مَلَكَوْها بِخِلافِ مُسْتَحَقِّي التَّنْذِرِ وفيه نَظَرٌ بَلْ لا يَصْحُحُ إِطْلَاقُهُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُمْ مَلَكَوْها أَيْضًا بِتَفْصِيلِهِ المَذْكُورِ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَنْ نَذَرَ لِآخَرٍ بِالشُّكْنَى بِمِلْكِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً فَمَاتَ المُنْذُورُ له لَمْ تَسْتَحِقَّ وَرَثَتُهُ شَيْئًا لِعَدَمِ شُمُولِ لَفْظِ التَّنْذِرِ لَهُمْ، أَوِ التَّائِذُ لَمْ يُعْطِلْ حَقَّ المُنْذُورِ له وَوَافَقَهُ جَمْعٌ عَلَى الشُّقِّ الْأَوَّلِ فَقَالُوا لو اسْتَأْجَرَ دَارًا فَتَذَرَ لِفُلَانٍ كُلَّ سَنَةٍ بِكَذَا مَا دَامَتْ تَحْتَ يَدِهِ ثُمَّ مَاتَ المُنْذُورُ له لَمْ تَسْتَحِقَّ وَرَثَتُهُ ذَلِكَ وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ؛ لأنَّ التَّنْذَرَ حَقٌّ قَدْ ثَبَتَ لِلْمُورِثِ فَلْيُثْبِتْ لِلْوَارِثِ، وَإِذَا وَرِثَ وَارِثُ المَوْصَى له المِيتَ قَبْلَ القَبُولِ فَوَارِثُ المُنْذُورِ له أُولَى؛ لأنَّ التَّنْذَرَ أَلْزَمُ مِنَ الوَصِيَّةِ، وَلَوْ مَاتَ التَّائِذُ فِي مَسْأَلَةِ الإِجَارَةِ لَمْ يَسْتَحِقَّ المُنْذُورُ له فَضْلًا عَنْ وَرَثَتِهِ شَيْئًا؛ لأنَّ التَّائِذَ قَيَّدَ بِمَا دَامَتْ الدَّارُ تَحْتَ يَدِهِ وَبِمَوْتِهِ زَالَ كَوْنُهَا تَحْتَ يَدِهِ فَبَطَلَ التَّنْذَرُ كما لو كَانَ حَيًّا وَعَادَتْ لِمَالِكِهَا.

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي مَدِينٍ مَاتَ وَلَهُ تَرَكَّةٌ فَضَمَّنَهُ بَعْضُ أَوْلَادِهِ فَتَذَرَ المُسْتَحَقُّ أَنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَنَّهُ لَا يَصْحُحُ التَّنْذَرُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَأْخِيرِ بَرَاءَةِ ذِمَّةِ المِيتِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، وفيه نَظَرٌ لَا سِيَّما إِنْ قُلْنَا بِأَنَّ المِيتَ بَرِيٌّ بِمُجَرَّدِ الضَّمَانِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمَارِّ مَعَ

عَلَى فُلَانٍ. ٥ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي أَوَائِلِ البَابِ فِي شَرْحِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَفْ بِشَيْءٍ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَرُدِّهَا إلخ) فَعُلِمَ أَنَّ التَّنْذَرَ عَلَى فُلَانٍ إِنْ كَانَ بِمُعَيَّنٍ لَمْ يَرْتَدِّ بِالرَّدِّ، وَلَا ارْتَدَّ. اهـ. ٥ سَم. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُمَا التَّعَبُّدُ) أَي: وَلَا تَعَبَّدُ فِي التَّنْذِرِ لِمُعَيَّنٍ، وَكَذَا الْمَخْصُورُ. ٥ فَوَدَّ: (وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الإِمَامِ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ مَقُولٍ قَالَ. ٥ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَي: أَيْضًا. ٥ فَوَدَّ: (فَمَاتَ المُنْذُورُ له) أَي: قَبْلَ تَمَامِ المُدَّةِ.

٥ فَوَدَّ: (لَمْ يَسْتَحِقَّ وَرَثَتُهُ إلخ) سِيَّاتِي مَا فِيهِ، وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (أَوِ التَّائِذُ) أَي أَوْ مَاتَ التَّائِذُ. ٥ فَوَدَّ: (المِيتَ) صِفَةُ المَوْصَى له. ٥ فَوَدَّ: (قَبْلَ القَبُولِ) مُتَعَلِّقٌ بِالمِيتِ.

٥ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَرُدِّهَا المُنْذُورُ له) فَعُلِمَ أَنَّ التَّنْذَرَ عَلَى فُلَانٍ إِنْ كَانَ بِمُعَيَّنٍ لَمْ يَرْتَدِّ بِالرَّدِّ وَلَا ارْتَدَّ.

٥ فَوَدَّ: (وَفَرَّقَ أَيْضًا إلخ) الْفَارِقُ شَرْحُ الرُّوضِ.

الكلام عليه آخِرُ الجنائزِ، ولو كان له في دارِ نصفٍ فنَذَرَ لِفلانٍ بنصفِها نزل على الحضرِ كالوصيةِ بجَماعِ القُربةِ فيصَحُّ التَّنْذِرُ بِجَميعِ نصفِها، وقال الأذْرعِيُّ التَّنْذِيرُ على نصيبه في الوصيةِ ونحوها من القُربِ ظاهرٌ من حيثُ المعنى لا اللَّفْظُ اهـ. ولو سألَ عامِّي دائئُهُ أَنْ يُلقِّنَهُ صيغةَ رَهْنٍ دارِهِ بدَيْنِهِ فلقِّنَهُ صيغةَ التَّنْذِرِ بها له ثم ادَّعى بها عليه فقال إنما رَهْنُها وأنا جاهِلٌ بما لقِّنَهُ لي قُبِلَ يَمِينِهِ إنْ خَفِيَ عليه ذلك لِعَدَمِ مُخالَطَتِهِ لِلْفُقْهَاءِ أَخْذًا من قولِ ابنِ عبدِ السلامِ في قواعِدِهِ لو نَطَقَ العَرَبِيُّ بِكَلِمَاتٍ غَرِيبَةٍ لا يَعْرِفُ معناها شرعًا كانت طَالِقًا لِلشَّيْءِ كان لَعْوًا إذْ لا شَعُورَ له بِمَذْلُولِ اللَّفْظِ حتَّى يَقْصِدَهُ به وكثيرًا ما يُخالِغُ الجُهاَلُ بينَ أَغْبِيَاءٍ لا يَعْرِفُونَ مَذْلُولَ لَفْظِ الخُلْعِ ويَحْكُمُونَ بِصَحَّتِهِ لِلجُهاَلِ بهذه القاعِدةِ اهـ. وبَحْثُهُ الأذْرعِيُّ في العُمَرَى والرُّقْبَى لِعَدَمِ اسْتَحْضَارِهِ لِذلك وَجَرى عليه الزَّرْكَشِيُّ وغيرُهُ، وفي نَحْوِ إنْ شَفِيَ مَرِيضِي فَعَلَيْ عَتَقْ هَذَا هل يَصَحُّ نَحْوُ بَيْعِهِ قَبْلَ الشُّفَاءِ؟ اِخْتَلَفَ فِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ والأَوَّلُ كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أوَائِلَ البابِ وقُبِيلَ الفَصْلِ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِتَعَلُّقِ التَّنْذِرِ الْمُتَزَمِّ به نَعَمْ، إنْ بَانَ عَدَمُ الشُّفَاءِ كَأَن مات فالَّذِي يُتَّبَعُهُ تَبَيُّهُ صَحَّةِ البَيْعِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ قُبِيلَ الفَصْلِ؛ لأنَّ العِبْرَةَ بما في نَفْسِ الأَمْرِ وَحِينَئِذٍ فَمَعْنَى عَدَمِ الصَّحَّةِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ عَدَمُهَا الآنَ نَظِيرُ ما مَرَّ قُبِيلَ الفَصْلِ وبهذا يُجْمَعُ بينَ كَلَامِ الْمُتَأَخَّرِينَ الْمُتَنَافِي فِي نَحْوِ ذَلِكَ.

ولو نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِعَشْرِينَ دِينَارًا مَثَلًا فِي ذِمَّتِهِ وَلَمْ يُعَيِّنِ الْمُتَصَدِّقَ عَلَيْهِ لَزِمَ الإِمَامُ مُطالَبَتُهُ فَقَد قال الرَّافِعِيُّ: لو عَلِمَ الإِمَامُ من رَجُلٍ أَنَّهُ لا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ الباطِنَةَ بِنَفْسِهِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ إِمَّا أَنْ تُفَرِّقَ بِنَفْسِكَ وإِمَّا أَنْ تَدْفَعَ إِلَيَّ حتَّى أَفَرِّقَ وَجْهَانِ يَجْرِيانِ فِي الْمُطالَبَةِ بِالتَّنْذِيرِ والكُفَّاراتِ زاد المُصَنِّفُ الأصَحُّ وَجُوبُ هَذَا القَوْلِ إِزَالَةُ لِلْمُتَنَكِّرِ وَنَظَرُ فِيهِ ابْنُ الرُّفْعَةِ بِأَنَّهُ لا يَجِبُ الوَفَاءُ بِهِذَيْنِ فَوْرًا ثُمَّ حَمَلَهُما على كُفَّارَةِ عَصَى بِسَبِيحِها وَنَذِيرِ صَرَحَ فِيهِ بِالْفَوْرِ، وَمَرَّ فِي هَذَا مَزِيدٌ

❦ قَوْلُهُ: (نَزَلَ عَلَى الْحَضَرِ) أَي: فِي نَصِيحِهِ لا عَلَى الإِشَاعَةِ أَي: عَلَى النُّصْفِ الشَّائِعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ حَتَّى يَصِحَّ التَّنْذِرُ فِي نِصْفِ نَصِيحِهِ فَقَطْ. ❦ قَوْلُهُ: (غَرِيبَةً) بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ مِنَ الْغَرَابَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (يُخَالِغُ الْجُهاَلُ) أَي: مِنَ الْقَضَاةِ بَيْنَ الْأَغْبِيَاءِ أَي: مِنَ الْأَزْوَاجِ وَالزَّوْجَاتِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبَحْثُهُ الْأَذْرعِيُّ) أَي: الصَّحَّةُ فِي الْعُمَرَى إلخ. أَي: مِمَّنْ لا يَعْرِفُ مَعْنَاهُمَا، وَقَوْلُهُ: لِذَلِكَ أَي: قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ) أَي: بِحَثِّ الْأَذْرعِيِّ الزَّرْكَشِيِّ، وَغَيْرِهِ أَي: لِعَدَمِ اسْتِحْضَارِهِ لِمَا فِي قَوَاعِدِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. ❦ قَوْلُهُ: (نَحْوُ بَيْعِهِ) أَي: كَوَقْفِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (اِخْتَلَفَ فِيهِ) أَي: فِي جَوَابِ هَذَا الاسْتِفْهَامِ. ❦ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ أوَائِلَ البابِ) أَي: مِنْ اغْتِيَابِ الْإِلتِزَامِ فِي مَاهِيَةِ التَّنْذِرِ، وَقُبِيلَ الْفَصْلِ أَي: فِي تَغْلِيْقِ الْعَتَقِ بِالشُّفَاءِ ثُمَّ بِالْقُدُومِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِهِذَيْنِ) أَي: التَّنْذِرِ وَالْكَفَّارَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ حَمَلَهُمَا) أَي: التَّنْذِرَ وَالْكَفَّارَةَ فِيمَا زَادَهُ الْمُصَنِّفُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) لَعَلَّ فِي الْفُرُوعِ الَّتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُثَنِّ، وَلا يَصِحُّ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ.

فراجعهُ (أو) نَذَرَ (صلاةَ فَرَكْتَانِ) تجزيانِه حملاً على ذلك ويجبُ فعلُهما بتسليمية واحدة أو صلاتين وجبَ التسليمُ في كلِّ رَكْعَتَيْنِ (وفي قولِ رَكْعَةٍ) حملاً على جائزِهِ ولا يكفيه سجدةُ تلاوةٍ أو شُكْرِ (فعلى الأولِ يجبُ القيامُ فيهما مع القُدرة)؛ لأنَّهما أُلْحِقَا بواجبِ الشرعِ (والثاني لا) إلحاقاً بجائزِهِ (أو) نَذَرَ (عقفاً) عبارةٌ أصله إعتاقاً كالتنبيه قيل: وعَجِبْتُ تَغْيِيرُها مع قوله في

قوله: (تجزيانِه) إلى التَّنبيه في الْمُغْنِي إلّا ما سَأَبَّه عليه، وقوله: ويُجَابُ إلى المثن، وإلى قوله قال الشُّبْكِيُّ في النهاية إلّا قوله قال، وحُذِفَتْ إلى وَكَشَمِيتِ العاطس، وقوله: الدَّائِيَّةُ، وقوله: ومنها التَّزْوِيجُ إلى، ومنها التَّصَدُّقُ. قوله: (تجزيانِه) أي: عن نَذَرِهِ، وكان الأولُ التَّانِثُ.

قوله: (على ذلك) انْظُرْ مَرْجِعَ الإشارة. اهـ. رَشِيدِيَّ عبارةُ الْمُغْنِي على أَقْلٍ واجِبِ الشرع. اهـ.

قوله: (أو صلاتين إلخ) عُطِفَ على صلاةٍ في المثن. قوله: (على جائزِهِ) أي: جائزِ الشرع. اهـ. مُغْنِي. قوله: (ولا يكفيه سجدةُ تلاوةٍ إلخ) ولا صلاةُ جنازةٍ، ولا يُجْزِئُهُ فِعْلُ الصلاةِ على الرَّاحِلَةِ إذا لم يَنْذَرْه عليها بأنْ نَذَرَ على الأرضِ أو أَطْلَقَ فَإِنْ نَذَرَهُ عليها أَجْزَأَهُ فِعْلُها عليها لَكِنْ فِعْلُها على الأرضِ أو لى مُغْنِي، وَرَوَّضَ مع شَرْحِهِ.

قوله (لشيء): (فعلى الأول) أي: المبني على السلوكِ بالتَّنْذِرِ مَسْلَكٌ واجِبِ الشرع. اهـ. مُغْنِي.

قوله (لشيء): (يجبُ القيامُ فيهما) ولا فَرْقٌ في الصلاةِ المذكورةِ بين التَّكْلِيفِ الْمُطْلَقِ وغيرِهِ كالرَّوَاتِبِ، والضَّحَى فَيَجِبُ القيامُ في الجميع. اهـ. ع. ش. قوله: (أُلْحِقَا) الأولُ التَّانِثُ.

قوله (لشيء): (والثاني لا) أي: لا يَجِبُ القيامُ فيهما. (تنبيه): مَحَلُّ الْخِلَافِ إذا أَطْلَقَ فَإِنْ قال أَصْلِي قَاعِدًا فَلَهُ الْقُعُودُ قَطْعًا كما لو صَرَّحَ بِرَكْعَةٍ فَتُجْزِئُهُ قَطْعًا لَكِنْ الْقِيَامُ أَفْضَلُ مِنْهُ. (فَرْعٌ): لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فَصَلَّى أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ بِتَشْهُدَيْنِ أو تَشْهُدَيْنِ فَفِي الْإِجْزَاءِ طَرِيقَانِ قال في المجموع أصحُّهما، وبِهِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ جَوَاذَهُ انتهى، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ جَازَ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لِرِيزَادَةِ فَضْلِهِمَا فَإِنْ صَلَّاهَا بِتَسْلِيمَةٍ فَيَاتِي بِتَشْهُدَيْنِ فَإِنْ تَرَكَ الْأَوَّلَ سَجَدَ لِلْسُّهُوِ هذا إنْ نَذَرَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ واحدةٍ أو أَطْلَقَ فَإِنْ نَذَرَهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لِرِيزَادَةِ فَضْلِهِمَا أَفْضَلُ اهـ. مُغْنِي، وَرَوَّضَ مع شَرْحِهِ بِحَذْفِ. قوله: (كالتنبيه إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي قال الْمُصَنِّفُ في تَحْرِيرِهِ قولُ التَّنْبيهِ أو عِتْقًا كَلَامٌ صَحِيحٌ، ولا الْبَفَاتِ إلى مَنْ أَتَكَرَّهَ لِجَهْلِهِ، وَلَكِنْ لو قال: إِعْتِاقًا لَكَانَ أَحْسَنَ انتهى قال ابنُ شُهْبَةَ والعَجَبُ أَنَّ عبارةَ الْمُحَرِّرِ إِعْتِاقًا فَعَيَّرَهَا

قوله: (أو نَذَرَ صلاةَ فَرَكْتَانِ إلخ) قال في الرُّوضِ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فَصَلَّى أَرْبَعًا فَفِي الْإِجْزَاءِ تَرَدَّدٌ. اهـ. قال في شَرْحِهِ وعبارةُ المجموعِ فَفِيهِ طَرِيقَانِ أَصَحُّهُمَا وبِهِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ جَوَاذَهُ إلى أَنْ قال والقائلُ بالجوازِ قَاسَهُ بما لو نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِعَشْرَةٍ فَتَصَدَّقَ بِعِشْرَيْنِ وهو على خِلَافِ الْأَصْلِ السَّابِقِ مِنْ أَنَّهُ يَسْلُكُ بِالتَّنْذِرِ مَسْلَكٌ واجِبِ الشرع، ولهذا جَزَمَ في الْأَنْوَارِ بَعْدَمَ الْجَوَازِ وقال في الْأَصْلِ بعد ذِكْرِهِ الْخِلَافَ وَيُمْكِنُ بِنَاؤُهُ على ما ذُكِرَ إِنْ تَرَنَّاهُ على واجِبِ الشرعِ لم يُجْزِ كما لو صَلَّى الصُّبْحَ أَرْبَعًا وإلَّا أَجْزَأَهُ. اهـ.

تخريجه إنكاره جهلٌ لِكَيْتِه أحسنُ هـ. ويُجاب بأن في تغييرها الردُّ على المُنكِرِ فكان أهمُّ من ارتكابِ الأحسنِ (فعلى الأول) تجبُ (رَقَبَةُ كَفَّارَةٍ) وهي رَقَبَةُ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ من عَيْبٍ يُخِلُّ بِالْعَمَلِ (وعلى الثاني رَقَبَةً) وإن لم تُجَزِ كَمَعْبِيَةٍ وكافِرَةٍ حَمَلًا على جائِزِهِ (قُلْتُ الثاني هنا أظهرُ والله أعلم)؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ الذِّمَّةِ فاكْتَفَيْ بما يَقَعُ عليه الاسمُ وَلِتَشَوِّفِ الشَّارِعِ إلى العتقِ مع كونه غَرَامَةً سَوِيحٍ فيه وخرج عن قَاعِدَةِ الشُّلُوكِ بِالتَّنْذِرِ مسلَكٌ واجبُ الشَّرْعِ.

(أ) نَذَرَ (عتقَ كَافِرَةً مَعْبِيَةً أَجْزَاءَهُ كَامِلَةً)؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ مع اتِّحَادِ الْجَنَسِ (فإن عَتَقَ نَاقِصَةً) بنحو كُفْرٍ أو عَيْبٍ كَعَلِيٍّ عَتَقَ هَذَا أو هَذَا الْكَافِرَ (تَعَيَّنَتْ) وَلَمْ يَجُزْ إِبْدَالُهَا وَلَوْ بِخَيْرٍ مِنْهَا لِتَعَلَّقَ التَّنْذِرُ بِعَيْنِهَا وَإِنْ لَمْ يَزَلْ مُلْكُهُ عَنْهَا بِهِ (أ) نَذَرَ (صَلَاةً قَائِمًا لَمْ تَجُزْ قَاعِدًا)؛ لِأَنَّهُ دُونَ مَا التَزَمَ (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) بِأَنَّهُ نَذَرَهَا قَاعِدًا فَلَهُ الْقِيَامُ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مع اتِّحَادِ الْجَنَسِ وَلَا يَلْزُمُهُ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (أ) نَذَرَ (طَوَّلَ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ) الْمَكْتُوبَةِ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ تَطَوُّلَ نَحْوِ رُكُوعِهَا أَوْ الْقِيَامِ فِي

إِلَى خِلَافِ الْأَحْسَنِ. اهـ. وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ، وَأَنَّهُ كَانَ الْأَصُوبُ كَذَا فِي التَّنْبِيهِ، وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ إِبْتِغَاءً قِيلَ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْكَارُهُ) أَي: عِتْقًا، وَقَوْلُهُ: لِكَيْتِه أَي: إِبْتِغَاءً، وَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِظْهَارَ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ الْخ) حَاصِلُ الْمُرَادِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْعِبَارَةِ قَلَاةٌ أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا عَبَّرَ بِالْعِتْقِ كَالْتَّنْبِيهِ مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ تَعَجَّبَ مِنْ هَذَا التَّغْيِيرِ، وَعُدُولُهُ عَنْ تَغْيِيرِ أَضْلِهِ بِإِبْتِغَاءٍ وَإِنْ كَانَ أَحْسَنَ إِشَارَةً لِرَدِّ هَذَا التَّعَجُّبِ الْمُتَضَمِّنِ لِتَخْطِئَةِ التَّغْيِيرِ بِالْعِتْقِ، وَهَذِهِ الْإِشَارَةُ أَهَمُّ مِنَ التَّغْيِيرِ بِالْأَحْسَنِ. اهـ. رَشِيدِي.

هـ. قَوْلُهُ (سَي): (فَعَلَى الْأَوَّلِ) الْمَبْنِي عَلَى مَا سَبَقَ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلِتَشَوِّفِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي سَوِيحٌ فِيهِ الْخ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الصَّلَاةِ أَنَّ الْعِتْقَ مِنْ بَابِ الْغَرَامَاتِ الَّتِي يَشُقُّ إِخْرَاجُهَا فَكَانَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا يَلْزُمُهُ إِلَّا مَا هُوَ الْأَقْلُّ ضَرَرًا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا أَفْضَلُ) وَذَكَرَ الْكُفْرَ، وَالْعَيْبَ لَيْسَ لِلتَّقَرُّبِ بَلْ لِيَجَوَّازِ الْاِقْتِصَارَ عَلَى التَّاقِصِ فَصَارَ كَمَنْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِخَطِئَةٍ رَدِيئَةٍ يَجُوزُ لَهُ التَّصَدَّقُ بِالْجَيِّدَةِ أَسْنَى، وَمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَجُزْ إِبْدَالُهَا الْخ) وَلَيْسَ لَهُ بِنَعْيِهَا، وَلَا هَبْنَهَا وَلَا يَلْزُمُهُ إِبْدَالُهَا إِنْ تَلَفَتْ أَوْ أَتْلَفَهَا، وَإِنْ أَتْلَفَهَا أُجْبِي لَزِمَهُ قِيَمَتُهَا لِإِمَالِكِهَا وَلَا يَلْزُمُهُ صَرْفُهَا إِلَى أُخْرَى بِخِلَافِ الْهَدْيِ فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِلْفُقَرَاءِ، وَهُمْ مُوجُودُونَ قَالَهُ فِي الْبَيَانِ. اهـ. مُغْنِي.

هـ. قَوْلُهُ (سَي): (لَمْ تَجُزْ) أَي: فَعَلَهَا قَاعِدًا أَي: حَالُ كَوْنِهِ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ بِلا مَشَقَّةٍ عَلَى الْقِيَامِ أَمَا مَعَ الْمَشَقَّةِ لِنَحْوِ كَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ فَلَا يَلْزُمُهُ الْقِيَامُ عَلَى الْأَصَحِّ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزُمُهُ الْخ) أَي: وَإِنْ كَانَ حِينَ التَّنْذِرِ عَاجِزًا عَنِ الْقِيَامِ ثُمَّ قَدَرَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ م. ر. اهـ. س. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْقِيَامَ) عَطِيفٌ عَلَى طَوَّلِ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَوْ نَذَرَ إِتِمَامَ الصَّلَاةِ أَوْ قَصْرَهَا فِي السَّفَرِ صَحَّ إِنْ كَانَ

هـ. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِأَن فِي تَغْيِيرِهَا الرَّدُّ عَلَى الْمُنْكَرِ الْخ) وَفِيهِ أَيْضًا الْاِقْتِصَارُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَذَرَ صَلَاةً قَائِمًا الْخ). (فَرْع): نَذَرَ الْقِيَامَ فِي التَّائِلَةِ لَزِمَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ م. ر. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ الْقِيَامُ) أَي: وَلَا يَجِبُ وَإِنْ كَانَ حِينَ التَّنْذِرِ عَاجِزًا عَنِ الْقِيَامِ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ م. ر.

نافلة أو نحو تَلَاثٍ وُضِئَ (أو) نَذَرَ (سورة مَعِينَة) يقرؤها في صلاته، ولو نفلاً (أو) نَذَرَ (الجماعة) فيما تُشْرَعُ فيه من فرض أو نفل (لزمه) ذلك؛ لأنه قُرْبَةٌ مقصودة وتقييدُهما هذه الثلاثة بالفرض إنما هو للخلاف، ومن ثم أخذ منه تغليط مَنْ أخذ منه تقييد الحكم بذلك. (تنبيه): لم أرَ ضابطاً للتطويل المُلتَزَم بالتذَرِ هنا فيحتملُ أَنْ يُضْبَطَ بالغُرفِ وفيه نظر؛ لأنه أمرٌ نِسْبِيٌّ فلا يُضْبَطُ الغُرفُ والذي يظهرُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ أَذْنَى زيادةٍ على ما يُسَنُّ لإمامٍ غيرِ محصورين الاقتصادَ عليه، وأما قولُ البلقينيِّ محلُّ وجوبِ التطويلِ إذا لم يكن إماماً في مكان لا تنحصرُ

كُلُّ منهما أَفْضَلُ، وإلا فلا كما جَرَمَ به في الأثوارِ، وَلَوْ نَذَرَ القيامَ في التوافلِ أو استيعابِ الرّأسِ أو التَلَاثِ في الوُضوءِ أو الغُسلِ أو غُسلِ الرَّجْلَيْنِ صَحَّ وَلَزِمَ كما جَرَمَ به في الأثوارِ أيضاً. اهـ. زادَ الرّوضُ أو سَجَدَتِي التَّلَاوةَ، والشُّكْرِ عندَ مُقْتَضِيهِمَا. اهـ. فَوَدَّ: (في صلاتِهِ إلخ) أي: أو خارجَها. اهـ. مُغْنِي.

■ قولُ (السّي): (أو الجماعة) ويخرجُ من عَهْدَةِ ذلك بالافتداءِ في جَزءٍ من صلاتِهِ لانسحابِ حُكْمِ الجماعةِ على جَمِيعِها. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (أو نَذَرَ الجماعةِ إلخ) لو صَلَّى فُرَادَى سَقَطَ الأَصْلُ، وَيَتَّبَعِي أَنْ تَبْقَى الجماعةُ وتَلْزَمَهُ جماعةٌ لِأَجْلِ حُصولِ الجماعةِ، وَلَوْ بعدَ خُروجِ الوقتِ، وإن امتنعتَ الإعادةَ خارجَ الوقتِ في غيرِ التذَرِ م ر. اهـ. سمَ عبارةُ المُغْنِي.

(تنبيه): لَوْ خَالَفَ في الوُضْفِ المُلتَزَمَ كَأَن صَلَّى في الأخيرةِ مُتَفَرِّداً سَقَطَ عنه خِطَابُ الشُّرْعِ في الأَصْلِ وبَقِيَ الوُضْفُ، ولا يُمْكِنُهُ الإِثْبَانُ به وخَدَهُ فَعَلِيهِ الإِثْبَانُ به ثانياً مع وَضْفِهِ ذَكَرَهُ في الأثوارِ تَبَعاً للقاضي والمُتَوَلَّى، وقال القاضي أبو الطَّيِّبِ يَسْقُطُ عنه نَذَرُهُ أيضاً؛ لأنه تَرَكَ الوُضْفَ، ولا يُمْكِنُ قَضَاؤُهُ قال ابنُ الرُّقْعَةِ والأوَّلُ ظاهرٌ إذا لم نُقَلِّ إنَّ الفُرضَ الأوَّلَى، وإلا فالْمُتَّبِعُ الثَّانِي قال شَيْخُنَا: وقد يُحْمَلُ الأوَّلُ على ما إذا ذَكَرَ في نَذَرِهِ الظُّهْرَ مَثَلًا، والثَّانِي على ما إذا ذَكَرَ فيه الفُرضَ انتهى، والأوَجَهُ ما ذَكَرَهُ صَاحِبُ الأَثوارِ. اهـ. فَوَدَّ: (لِزَمَهُ ذلك) رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ المذكورة. اهـ. مُغْنِي.

■ فَوَدَّ: (وتَقْيِيدُهُمَا إلخ) أي: في الرّوضةِ وأَصْلِهَا، وَلَوْ نَذَرَ القِرَاءَةَ في الصَّلَاةِ فَقَرَأَ في مَحَلِّ التَّشَهُّدِ أو في رَكْعَةٍ زائدةٍ قامَ لَهَا ناسياً لم تُحْسَبْ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ أَخَذَ مِنْهُ) أي: مَنْ كَوَّنَ التَّقْيِيدَ بذلك إنما هو للخلافِ أَخَذَ مِنْهُ أي: مَنْ التَّقْيِيدِ بذلك. فَوَدَّ: (تَقْيِيدُ الحُكْمِ) وهو الزُّرُومُ بذلك أي: بالفرضِ. فَوَدَّ: (يُجْزِئُهُ) أي: في الخُروجِ عن عَهْدَةِ التذَرِ.

■ فَوَدَّ: (وأما قولُ البلقينيِّ إلخ) اعْتَمَدَهُ المُغْنِي. فَوَدَّ: (إذا لم يَكُنْ إماماً في مكانٍ إلخ) أو حُصِرُوا، وَلَمْ يَرْضَوْا بِالتَّطْوِيلِ. اهـ. مُغْنِي.

■ فَوَدَّ: (أو نَذَرَ الجماعةِ إلخ) لو صَلَّى فُرَادَى سَقَطَ الأَصْلُ وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ تَبَقَّى الجماعةُ في ذِمَّتِهِ وَأَنْ تَلْزَمَهُ إعادَتُها جماعةً لِأَجْلِ حُصولِ الجماعةِ وَلَوْ بعدَ خُروجِ الوقتِ وإن امتنعتَ الإعادةَ خارجَ الوقتِ في غيرِ التذَرِ م ر.

جماعته وإلا لم يلزمه التطويل لكرهه فهو وإن كان فيه إشارة لما ذكرته إلا أن كراهة أذنى زيادة على ما يُسنُّ لإمام غير المحصورين الاقتصار عليه ممنوعةٌ وحيثُذ فيسقط ما بحثه. (والصحيح انعقاد النذر بكل قربة لا تجب ابتداءً كعبادة) لمرريض تُسنُّ عيادته (وتشيع جنازة والسلام) أي: ابتدائه حيثُ شرع وكذا جوابه ما لم يتعيَّن لما مرَّ في فرض الكفاية قال: وحذفت قول المُحرِّر على الغير لإيهامه الاحتراز عن سلامه على نفسه عند دخوله بيتاً خالياً ولا يصح فإتھما سواء انتهى ونازعه الأذرعِي بأن سلامه على نفسه لا يُفهم من نذر السلام قال: فيُتَّجه أنه لا يجب إلا بنية.....

☐ فَوَدَّ: (فَيَسْقُطُ ما بَحَثَهُ) أَقُولُ نَاذِرُ الطَّوْلِ قَدْ يُطْلِقُهُ كَلِّلَهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ يُعَيِّنُهُ كَلِّلَهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأَوَّلَى بِقَدْرِ الْبَقَرَةِ، وَالثَّانِيَةِ بِقَدْرِ النَّسَاءِ مَثَلًا، وَكَلِّلَهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ يَزِيدُ عَلَيَّ مَا يُسَنُّ لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ زِيَادَةً ظَاهِرَةً أَوْ قَدَرٌ ضِعْفِهِ، وَلَا خَفَاءَ فِي كَرَاهَةِ التَّطْوِيلِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ فَلَا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ فَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي صَحِيحٌ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ فَقَطَّ إِنْ سَلَّمَ لِلشَّارِحِ عَدَمَ كَرَاهَةِ أَذْنَى زِيَادَةٍ، وَحَيْثُذِ فَدَعَوَى سَقُوطَ ما بَحَثَهُ سَاقِطَةٌ. اهـ. سم.

☐ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (لَا تَجِبُ ابْتِدَاءً) أَي: لَا يَجِبُ جِنْسُهَا ابْتِدَاءً، وَسَيَأْتِي مُحْتَزُّهُ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا قَدْ يُقَالُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا تَجِبُ ابْتِدَاءً صِحَّةُ نَذْرِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ لِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ ابْتِدَاءً، وَقَدْ مَرَّ عَدَمُ صِحَّةِ نَذْرِهَا. اهـ. ع. ش.

☐ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (وَالسَّلَامُ) أَي: عَلَى الْغَيْرِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا دَخَلَ بَيْتًا خَالِيًا مُعْنِي، وَنَهَايَةُ. ☐ فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الْمُصَنَّفُ فِي الدَّقَائِقِ. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى الْغَيْرِ) مَقُولُ الْمُحَرَّرِ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ) أَي: ذَلِكَ الْإِحْتِرَازُ. ☐ فَوَدَّ: (وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِي الْخ) لَعَلَّ هَذِهِ الْمُنَازَعَةَ سَاقِطَةٌ فَإِنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يَدَّعِ تَنَاوُلَ إِطْلَاقِ السَّلَامِ سَلَامِهِ عَلَى نَفْسِهِ بَلْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارٌ قَوِيٌّ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِدْخَالَ مَا إِذَا عَيَّنَ السَّلَامُ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم عبارة السَّيِّدِ عُمَرَ لَكَ أَنْ تَقُولَ مُرَادُ الْإِمَامِ التَّوَوُّيِّ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادِّرُ مِنْ عِبَارَتِهِ أَنَّ التَّقْيِيدَ الْوَاقِعَ فِي الْمُحَرَّرِ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ السَّلَامَ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يَتَعَقَّدْ، وَلَوْ بِصِغَةِ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَسَلَّمَ

☐ فَوَدَّ: (فَيَسْقُطُ ما بَحَثَهُ) أَقُولُ: نَاذِرُ الطَّوْلِ قَدْ يُطْلِقُهُ كَلِّلَهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ يُعَيِّنُهُ كَلِّلَهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأَوَّلَى بِقَدْرِ الْبَقَرَةِ وَالثَّانِيَةِ بِقَدْرِ النَّسَاءِ مَثَلًا وَلِلَّهِ عَلَيَّ تَطْوِيلُ يَزِيدُ عَلَيَّ مَا يُسَنُّ لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ زِيَادَةً ظَاهِرَةً أَوْ قَدَرٌ ضِعْفِهِ وَلَا خَفَاءَ فِي كَرَاهَةِ التَّطْوِيلِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ فَلَا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ فَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي صَحِيحٌ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ فَقَطَّ إِنْ سَلَّمَ لِلشَّارِحِ عَدَمَ كَرَاهَةِ أَذْنَى زِيَادَةٍ وَحَيْثُذِ فَدَعَوَى سَقُوطَ ما بَحَثَهُ سَاقِطَةٌ. ☐ فَوَدَّ: (وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِي الْخ) لَعَلَّ هَذِهِ الْمُنَازَعَةَ سَاقِطَةٌ لِأَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يَدَّعِ تَنَاوُلَ إِطْلَاقِ السَّلَامِ عَلَى نَفْسِهِ بَلْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارٌ قَوِيٌّ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِدْخَالَ مَا إِذَا عَيَّنَ السَّلَامَ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِي الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْمُنَازَعَةَ بَعْدَ تَمَامِهَا لَا تَضُرُّ الْمُصَنَّفَ فِيمَا قَالَهُ.

أَوْ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَكَتَشَمِيتِ الْعَاطِسَ وَزِيَارَةَ الْقَادِمِ وَتَعْجِيلَ مُؤَقَّتَةِ أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ رَغِبَ فِيهَا فَكَانَتْ كَالْعِبَادَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَمِنْهَا التَّزَوُّجُ فَيَصْبُحُ نَذْرُهُ، حَيْثُ سُنَّ لَهُ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَمِنْهَا التَّصَدُّقُ عَلَى مَيِّتٍ أَوْ قَبْرِهِ إِنْ لَمْ يُرَدْ تَمْلِيكُهُ وَاطَّرَدَ الْعُرْفُ بِأَنَّ مَا يَحْصُلُ لَهُ يُقَسَّمُ عَلَى نَحْوِ فُقَرَاءٍ هُنَاكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ هُنَاكَ بَطَلَ قَالَ الشُّبْكِيُّ: وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي فِي الْكُفَّةِ وَالْحُجْرَةِ الشَّرِيفَةِ وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَنَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَالِهِ عَنْ شَيْءٍ لَهَا وَاقْتَضَى الْعُرْفُ صَرْفَهُ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا صَرَفَ إِلَيْهَا وَاخْتَصَّتْ بِهِ اهـ. فَإِنْ لَمْ يَقْتَضِ الْعُرْفُ شَيْئًا فَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي تَعْيِينِ الْمَضْرُوفِ لِرَأْيِ نَاطِرِهَا، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحَكَمَ كَذَلِكَ فِي النَّذْرِ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِهَا

عَلَى نَفْسِي إِذَا دَخَلْتُ الْبَيْتَ خَالِيًا وَهَذَا، وَاضِحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ وَأَمَّا كَوْنُ نَذْرِ مُطْلَقِ السَّلَامِ يَشْمَلُ السَّلَامَ عَلَى نَفْسِهِ فَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَهُ بِوَجْهِهِ فَالْعَجَبُ مِنَ الْأَذْرَعِيِّ مَعَ جَلَالَتِهِ كَيْفَ صَدَرَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْمُنَازَعَةُ، وَمِنَ الشَّارِحِ مَعَ مَزِيدٍ مُشَاحِثَةٍ لِلْمُتَعَقِّبِينَ لِلْمُصَنِّفِ كَيْفَ أَقْرَاهَا. اهـ. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ قَرِينَةٍ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. ٥ فَوُدَّ: (وَكَتَشَمِيتِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ الذَّاتِيَّةُ إِلَى، وَمِنْهَا التَّصَدُّقُ، وَمَا سَأَلَتْهُ عَلَيْهِ. ٥ فَوُدَّ: (وَتَعْجِيلِ مُؤَقَّتَةِ أَوَّلِ وَقْتِهَا) وَبِقِيَامِ التَّرَاوِيحِ، وَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ وَرُكْعَتَي الْإِحْرَامِ، وَالطَّوَافِ، وَسُتْرِ الْكُفَّةِ وَلَوْ بِالْحَرِيرِ وَتَطْيِيبِهَا، وَصَرَفِ مَالِهِ فِي شِرَاءِ سِتْرِهَا فَإِنْ نَوَى الْمُبَاشَرَةَ لِذَلِكَ بِنَفْسِهِ لَزِمَهُ، وَإِلَّا فَلَهُ بَعْثُهُ إِلَى الْقِيَمِ لِيَصْرِفَهُ فِي ذَلِكَ. اهـ. مُعْنَى. ٥ فَوُدَّ: (رَغِبَ فِيهَا) أَي: الْمَذْكُورَاتِ. اهـ. ع ش. ٥ فَوُدَّ: (وَمِنْهَا التَّزَوُّجُ الْخ) أَي: مِنَ الْقُرْبَةِ الَّتِي لَا تَجِبُ ابْتِدَاءً أَوْ مِنَ الْعِبَادَاتِ الذَّاتِيَّةِ. ٥ فَوُدَّ: (وَمِنْهَا التَّصَدُّقُ عَلَى مَيِّتٍ أَوْ قَبْرِهِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَمَنْ نَذَرَ زَيْتًا أَوْ شَمْعًا لِإِسْرَاجِ مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ وَقَفَ مَا يُشْتَرِيَانِ بِهِ مِنْ غَلَّتِهِ صَحَّ كُلُّ مِنَ النَّذْرِ وَالْوَقْفِ إِنْ كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ أَوْ غَيْرَهُ مَنْ يَتَّبَعُ بِهِ مِنْ نَحْوِ مُصَلٍّ أَوْ نَائِمٍ، وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ مَا يُقِيدُ ذَلِكَ فَقَالَ: فِي إِيقَادِ الشُّمُوعِ لَيْلًا عَلَى الدَّوَامِ، وَالْمَصَابِيحِ الْكَثِيرَةِ نَظَرٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْرَافِ، وَأَمَّا الْمُنْدُورُ لِلْمَشَاهِدِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى قَبْرِ وَلِيِّ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنْ قَصَدَ التَّأَذُّرَ بِذَلِكَ التَّنْوِيرِ عَلَى مَنْ يَسْكُنُ الْبُقْعَةَ أَوْ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا فَهُوَ نَوْعٌ قُرْبِيٌّ، وَحُكْمُهُ مَا ذَكَرَ أَي: الصَّحَّةُ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِيقَادَ عَلَى الْقَبْرِ، وَلَوْ مَعَ قَصْدِ التَّنْوِيرِ فَلَا، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ، وَهُوَ الْغَالِبُ مِنَ الْعَامَّةِ تَعْظِيمَ الْبُقْعَةِ أَوْ الْقَبْرِ أَوْ التَّقَرُّبَ إِلَى مَنْ دُفِنَ فِيهَا أَوْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ فَهَذَا نَذْرٌ بَاطِلٌ غَيْرُ مُتَعَقِّدٍ فَإِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ لِهَذِهِ الْأَمَاكِنِ خُصُوصِيَّاتٍ لِأَنْفُسِهِمْ، وَيَرَوْنَ أَنَّ النَّذْرَ لَهَا مِمَّا يَنْدَفِعُ بِهِ الْبَلَاءُ قَالَ: وَحُكْمُ الْوَقْفِ كَالنَّذْرِ اهـ. زَادَ الْمَعْنَى فَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ رُدَّ إِلَى مَالِكِهِ وَإِلَى وَارِثِهِ بَعْدَهُ، وَإِنْ جُهِلَ صَرَفَ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ: الْمُهْدَى إِلَى الْمَسَاجِدِ مِنْ زَيْتٍ أَوْ شَمْعٍ إِنْ صَرَخَ بِأَنَّهُ نَذْرٌ وَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى جِهَةِ النَّذْرِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَإِنْ أَقْرَطَ فِي الْكَثْرَةِ، وَإِنْ صَرَخَ بِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ لَمْ يَجْزِ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا عَلَى وَفْقِ إِذْنِهِ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ فَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ وَظَنَّ أَنَّ بَازِلَهُ مَاتَ فَقَدْ بَطَلَ إِذْنُهُ، وَوَجِبَ رَدُّهُ إِلَى وَارِثِهِ فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ وَارِثٌ صَرَفَ فِي مَصَارِفِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ قَصْدُ الْمُهْدِي أَجْزَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُنْدُورِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ أَوْ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ. ٥ فَوُدَّ: (عَنْ شَيْءٍ) لَعَلَّ عَنْ زَائِدَةٍ. ٥ فَوُدَّ: (إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِهَا الْخ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ فِي امِثْلِهِ مَا يَتَعَقَّدُ

خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُهُ، وَمِنْهَا إِسْرَاجُ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ زَيْتٍ بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَقْبَرَةٍ إِنْ كَانَ ثَمَّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ، وَلَوْ عَلَى نَذْرِ فِيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ وَالْأَفْلَاجُ وَخَرَجَ بِلَا تَجِبُ ابْتِدَاءً مَا وَجِبَ جَنْسُهُ شَرْعًا كَصَلَاةٍ وَصَدَقَةٍ وَصَوْمٍ وَحَجٍّ وَعَتَقٍ فِيَجِبُ بِالنَّذْرِ قَطْعًا وَالْوَاجِبُ الْعَيْنِيُّ وَالْمُخَيَّرُ وَمَا عَلَى الْكِفَايَةِ إِذَا تَعَيَّنَ كَمَا مَرَّ وَلَا بُدَّ فِي الضَّابِطِ مِنْ زِيَادَةٍ أَنْ لَا يُبْطَلُ رُخْصَةُ الشَّرْعِ؛ لِيُخْرَجَ

بِالنَّذْرِ، وَتَطْيِيبُ مَسْجِدٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَلَوْ غَيْرَ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ تَطْيِيبَ الْمَسْجِدِ سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ كَكِسْوَةِ الْكَعْبَةِ بِحَرِيرٍ وَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ أَيْ: الْمَسْجِدُ مَشَاهِدُ الْعُلَمَاءِ، وَالصُّلَحَاءِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَمَرَّ حُرْمَةُ كِسْوَتِهَا بِالْحَرِيرِ، وَأَمَّا بَغْيَرُهُ فَهُوَ مُبَاحٌ لَا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ أَه. سَم. ه. قَوْلُهُ: (خِلَافًا لَهُ) أَيْ: لِلشُّبْكِيِّ حَيْثُ قَيَّدَ بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا إِسْرَاجُ نَحْوِ شَمْعٍ الْخ) وَفِي الْعُبَابِ لَوْ نَذَرَ سَتْرَ الْكَعْبَةِ، وَلَوْ بِحَرِيرٍ أَوْ تَطْيِيبَهَا أَوْ صَرَفَ مَالٍ لِذَلِكَ لَزِمَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَخَرَجَ بِسِتْرِهَا سَتْرُ غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ بِالْحَرِيرِ حَرَامٌ خِلَافًا لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ كَالْغَزَالِيِّ وَأَمَّا بَغْيَرُهُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الشَّاشِيُّ هُوَ حَرَامٌ أَيْضًا، وَهُوَ بَعِيدٌ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ إِذَا كَانَ فِيهِ وَقَايَةُ الْمُصَلِّينَ الْمُسْتَنْدِينَ إِلَى جُدْرَانِهَا مِنْ نَحْوِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ وَسَخٍ أَه. ثَمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَإِنْ نَذَرَ تَطْيِيبَ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ فَالْمُخْتَارُ أَيْ: كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لَزُومُهُ دُونَ مُشَاهِدِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ أَيْ: فَلَا يَتَعَقَّدُ نَذْرُ تَطْيِيبِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ انْتَهَى ثَمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَتَرَدَّدَ الْغَزَالِيُّ فِي انْعِقَادِ تَنْظِيفِ الْمَسْجِدِ مِنَ الْأَدَى، وَالظَّاهِرُ الْانْعِقَادُ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ انْتَهَى، وَقَوْلُهُ السَّابِقُ: بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ الْخ. يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ مِثْلُهُ فِي مُشَاهِدِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ إِذَا كَانَ فِيهِ وَقَايَةُ الزَّائِرِينَ كَمَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَه. سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَالْوَاجِبُ الْعَيْنِيُّ الْخ) عُطِفَ عَلَى مَا وَجِبَ جَنْسُهُ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) الْأَوَّلَى فَلَا يَتَعَقَّدُ كَمَا مَرَّ. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يُبْطَلُ) أَيْ: النَّذْرُ. أَه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يُبْطَلُ الْخ) الْأَوَّلَى، وَلَا تَبْطُلُ.

ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا إِسْرَاجُ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ زَيْتٍ بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَقْبَرَةٍ الْخ) قَالَ فِي الْإِرْشَادِ فِي أَمَثِلَةٍ مَا يَتَعَقَّدُ بِالنَّذْرِ وَتَطْيِيبُ مَسْجِدٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ غَيْرَ الْكَعْبَةِ كَمَا رَجَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِمَا فِي الْحَاوِي تَبَعًا لِلْإِمَامِ وَإِنْ أَقْرَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا؛ لِأَنَّ تَطْيِيبَ الْمَسْجِدِ سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ كَكِسْوَةِ الْكَعْبَةِ بِحَرِيرٍ وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ مِثْلُهُ مُشَاهِدُ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَمَرَّ حُرْمَةُ كِسْوَتِهَا بِالْحَرِيرِ، وَأَمَّا بَغْيَرُهُ فَهُوَ مُبَاحٌ فَلَا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ انْتَهَى وَفِي الْعُبَابِ لَوْ نَذَرَ سَتْرَ الْكَعْبَةِ وَلَوْ بِحَرِيرٍ أَوْ تَطْيِيبَهَا أَوْ صَرَفَ مَالٍ لِذَلِكَ لَزِمَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِسِتْرِهَا سَتْرُ غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الَّذِي افْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ؛ لِأَنَّهُ بِالْحَرِيرِ حَرَامٌ خِلَافًا لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ كَالْغَزَالِيِّ، وَأَمَّا بَغْيَرُهُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الشَّاشِيُّ: هُوَ حَرَامٌ أَيْضًا وَهُوَ بَعِيدٌ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا بَأْسَ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ إِذَا كَانَ فِيهِ وَقَايَةُ الْمُصَلِّينَ الْمُسْتَنْدِينَ إِلَى جُدْرَانِهَا مِنْ نَحْوِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ وَسَخٍ انْتَهَى، ثَمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَإِنْ نَذَرَ تَطْيِيبَ سَائِرِ الْمَسْجِدِ فَالْمُخْتَارُ أَيْ: كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لَزُومُهُ دُونَ مُشَاهِدِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ

نَذَرُ عَدَمَ الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ مِنْ رَمَضَانَ وَنَذَرُ الْإِتِمَامَ فِيهِ إِذَا كَانَ الْأَفْضَلُ الْفِطْرَ وَالْقَصْرَ فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ.

هـ قوله: (فإنه لا ينعقد) ولو قال إن شفى الله مريضه فليله عليّ تعجيل زكاة مالي لم ينعقد أو نذر الاعتكاف صائماً لزماه جزماً أو قراءة الفاتحة إذا عطس انعقد، وإن لم تكن به علة فإن عطس في نحو ركوع قرأها بعد صلاته أو في القيام قرأها حالاً إذ تكريرها لا يبيطلها أو أن يحمده الله عقب شربه انعقد أو أن يجدد الوضوء عند مقتضيه فكذلك أي: ينعقد. اهـ. نهاية عبارة المغني، وأورد على الضابط ما لو قال: إن شفى الله مريضه فليله عليّ أن أعجل زكاة مالي فإن الأصح في زيادة الرخصة عدم انعقاده؛ لأنه ليس بقربة نعم حيث قلنا يندب تعجيل الزكاة كان اشتدت حاجة المستحقين بها أو التمسوها من المزكي أو قوم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كما قال الإسوي، وغيره صحة نذره، ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات فقياس ما قالوه في الطلاق ليلة القدر أو في أحب الأوقات إلى الله تعالى. قال الزركشي ينبغي أن لا يصح نذره، والذي ينبغي الصحة، ويكون كندره في أفضل الأوقات، ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها أحد فقبل يطوف بالبيت وحده، وقبل يصلي داخل البيت وحده، وقيل يتولى الإمامة العظمى فإن الإمام لا يكون إلا واحداً فإن انفرد بها واحد فقد قام بعبادة هي أعظم العبادات، ويتبني أنه يكفي أي: واحد من ذلك، وما رد به من أن البيت لا يخلو عن طائف مملوك أو غيره مردود؛ لأن العبرة بما في ظاهر الحال. اهـ.



أي: فلا ينعقد نذره تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى، ثم قال في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الأذى والظاهر الانعقاد؛ لأنه قربة انتهى وقوله السابق: بل ينبغي أن يكون قربة تلزم بالنذر إذا كان فيه إلخ ينبغي أن يجري مثله في مشاهد العلماء والأولياء إذا كان فيه وقاية الزائرين كما ذكره فليتامل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَضَاءِ

بالمَدِّ، وهو لُغَةٌ: لإحكام الشيء وإمضاؤه وجاءَ لَمَعَانٍ أَخَرَ كالوحي، والخلقِ وشرعًا: الولاية الآتيةُ أو الحكمُ المترتبُ عليها، أو إلزامٌ مَنْ له الإلزامُ بحكم الشرعِ فخرج الإفتاء، والأصلُ فيه الكتابُ، والسُنَّةُ وإجماعُ الأُمَّةِ في الخبرِ المُتَّفَقِ عليه «إذا حكم الحاكمُ أي: أرادَ الحكمُ فاجتهدَ، ثم أصابَ فله أجران، وإذا حكم فاجتهدَ، ثم أخطأَ فله أجرٌ» وفي روايةٍ صحيحةٍ بَدَلِ الأولى «فله عشرةُ أجورٍ» قال في شرح مسلم: أجمع المسلمون على أنَّ هذا في حاكمٍ عالمٍ مجتهدٍ، أمَّا غيرهُ فائِثٌ بجميعِ أحكامه، وإنْ وافَقَ الصَّوابَ وأحكامه كُلُّها مَزْدودةٌ؛ لأنَّ إصابتهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَضَاءِ

□ فَوَدَّ: (بالمَدِّ) إلى قولِ المثنى: وَيُكَرِّهَ طَلَبُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: فَفِيهِ اسْتِخْدَامٌ، وما سَأَنَبَهُ عَلَيْهِ وقولُهُ: واعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ إِلَى وَخَرَجَ بِيَتَوَلَّاهُ. □ فَوَدَّ: (وإمضاؤه) عَطَفَ مُغَايِرُ أَهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَجَاءَ) أَي لُغَةً أَهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوِ الْحُكْمُ إِلَخ) الْعَطْفُ بَأَوْ فِيهِ وَفِيما بَعْدَهُ لِتَنْوِيعِ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيِّ لَا لِلتَّرْدُدِ. أَهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ وَلَا يَظْهَرُ مُغَايِرَةٌ بَيْنَ الْأَخِيرَيْنِ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِتِّحَادِ.

□ فَوَدَّ: (أَوِ الْإِلْزَامُ مَنْ لَهُ إِلَخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِيُّ عِبَارَتَهُ وَشَرَعَافُ فَضْلُ الْخُصُومَةِ بَيْنَ خَصْمَيْنِ فَأَكْثَرَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: الْحُكْمُ الَّذِي يَسْتَفِيدُهُ الْقَاضِي بِالْوِلَايَةِ هُوَ إِظْهَارُ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْوَاقِعَةِ فَيَمُنُّ يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْضَاؤُهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْمُغْنِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْضَاؤُهُ. أَهـ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَصْلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ تَمَّ فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ) أَي: الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ. □ فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الْمُصَنِّفُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ هَذَا) أَي: الْخَبَرَ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (مُجْتَهِدٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ أَهْلُ لِلْحُكْمِ. أَهـ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُهُ إِلَخ) انْظُرْ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَعَ مَا يَأْتِي وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِهِ. أَهـ. سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلَهُ: أَمَّا غَيْرُهُ أَي: غَيْرُ الْعَالِمِ وَهُوَ الْجَاهِلُ وَلَا يَلِيقُ إِنْقَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا قِضَائِهِ أَنَّ الْعَالِمَ الْمُقْلَدَ آثَمٌ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَإِنْ وَافَقَتِ الصَّوَابَ وَاقْتَضَتْ الضَّرُورَةُ تَوَلِيَّتَهُ لِقَفْدِ غَيْرِهِ. أَهـ. وَفِي الرَّشِيدِيِّ نَحْوُهَا. □ فَوَدَّ: (وَأَحْكَامُهُ كُلُّهَا مَزْدُودَةٌ) أَي عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَوَلَّهُ ذُو شَوْكَةٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الرُّفْعَةِ. أَهـ. رَشِيدِيٌّ أَي: فَلَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَإِنْ: تَعَدَّرَ جَمْعُ هَذِهِ الشُّرُوطِ إِلَخ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَضَاءِ

□ فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُهُ) انْظُرْ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَعَ مَا يَأْتِي وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِهِ.

اتَّفَاقِيَّةٌ، وَرَوَى الْأَرْبَعَةُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ فِي النَّارِ» وَفَسَّرَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ عَرَفَ الْحَقَّ وَقَضَى بِهِ، وَالْآخَرَيْنِ بِمَنْ عَرَفَ وَجَارَ وَمَنْ قَضَى عَلَى جَهْلٍ وَالَّذِي يَسْتَفِيدُهُ بِالْوَلَايَةِ إِظْهَارُ حُكْمِ الشَّرْعِ وَإِمضَاؤُهُ فِيمَا رُفِعَ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُفْتِي فَإِنَّهُ مُظْهِرٌ لَا مُمِضٌ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْقَضَاءُ بِحَقِّهِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْتَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِفْتَاءٌ وَزِيَادَةٌ (هُوَ) أَيُّ: قَبُولُهُ مِنْ مُتَعَدِّدِينَ صَالِحِينَ فِيهِ اسْتِخْدَامُ (فَرْضُ كِفَايَةِ) بَلْ هُوَ أَسْنَى فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ حَتَّى قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَذَلِكَ لِلْإِجْمَاعِ مَعَ الْأَضْطِرَارِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ طِبَاعَ الْبَشَرِ مَجْبُولَةٌ عَلَى التَّظَالُمِ وَقَلٌّ مَنْ يُنْصِفُ مِنْ نَفْسِهِ، وَالْإِمَامُ مَشْغُولٌ بِمَا هُوَ أَهْمٌ مِنْهُ فَوَجِبَ مَنْ يَقُومُ بِهِ فَإِنْ امْتَنَعَ الصَّالِحُونَ لَهُ مِنْهُ أَثِمُوا وَأَجَبَرَ الْإِمَامُ أَحَدَهُمْ، أَمَّا تَقْلِيدُهُ ففَرْضٌ عَيْنٌ عَلَى الْإِمَامِ فَوْزًا فِي قَضَائِهِ الْإِقْلِيمِ وَعَلَى قَاضِيِ الْإِقْلِيمِ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي، وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَنْ قَاضٍ، أَوْ خَلِيفَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الْإِحْضَارَ مِنْ فَوْقِهَا مُشَقٌّ وَبِهِ فَارَقَ اعْتِبَارَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ بَيْنَ كُلِّ

قَوْلُهُ: (وَرَوَى الْأَرْبَعَةُ) أَيُّ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. قَوْلُهُ: (وَفَسَّرَ) أَيُّ: الْخَبَرُ، أَوْ النَّبِيُّ ﷺ عِبَارَةُ الْمُعْنَى «فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ وَقَضَى بِهِ وَاللَّذَانِ فِي النَّارِ رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ». اهـ. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَسْتَفِيدُهُ الْخُ) أَيُّ: الْحُكْمُ الَّذِي يَسْتَفِيدُهُ الْقَاضِي الْخُ. اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (بِحَقِّهِ) أَيُّ: مَعَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ. قَوْلُهُ: (أَيُّ: قَبُولُهُ) لَعَلَّهُ بِمَعْنَى التَّلَبُّسِ بِهِ، وَإِلَّا فَسَيَأْتِي أَنْ قَبُولُهُ غَيْرُ شَرْطٍ. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَفِيهِ اسْتِخْدَامُ) إِنْ رَجَعَ هُوَ لِلْقَضَاءِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: قَبُولٍ فَلَا اسْتِخْدَامَ وَالْحُكْمُ بِالْإِسْتِخْدَامِ يُخْتِاجُ إِلَى إِطْلَاقِهِ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْقَبُولِ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ أَسْنَى) أَيُّ: أَغْلَى. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ طِبَاعَ الْبَشَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ صَرِيحُ التَّوْلِيَةِ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (عَلَى التَّظَالُمِ) أَيُّ: وَمَنْعَ الْحُقُوقِ وَقَوْلُهُ: وَالْإِمَامُ مَشْغُولٌ الْخُ أَيُّ: فَلَا يَقْدِرُ عَلَى فَضْلِ الْخُصُومَاتِ بِنَفْسِهِ. اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (أَمَّا تَقْلِيدُهُ) أَيُّ: تَوَلَّيْتُهُ لِمَنْ يَقُومُ بِهِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَوْزًا) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِمَامِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ الْخُ) وَالْمُخَاطَبُ بِذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ قَوَّضَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْإِسْتِخْلَافَ كَقَاضِيِ الْإِقْلِيمِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِحْضَارَ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ كُلِّ أَحَدٍ وَبَيْنَ الْقَاضِيِ مَسَافَةُ الْعَدْوَى قَاقُلٌ. اهـ. سَم.

قَوْلُهُ: (فَفِيهِ اسْتِخْدَامُ) إِنْ رَجَعَ هُوَ لِلْقَضَاءِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: قَبُولُهُ فَلَا اسْتِخْدَامَ، وَالْحُكْمُ بِالْإِسْتِخْدَامِ يُخْتِاجُ إِلَى إِطْلَاقِهِ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْقَبُولِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِحْضَارَ مِنْ فَوْقِهَا مُشَقٌّ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ كُلِّ أَحَدٍ وَبَيْنَ الْقَاضِيِ مَسَافَةُ الْعَدْوَى قَاقُلٌ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) يَتَأَمَّلُ مَعَ وُجُودِ الْمَشَقَّةِ فِي الذَّهَابِ لِلِاسْتِفْتَاءِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِحْتِيَاجَ لِلِاسْتِفْتَاءِ دُونَ الْإِحْتِيَاجِ لِلْقَضَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ قَاضِيَيْنِ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى قَاقُلٌ فَلِمَ شَرَطَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْعَدْوَى فَقَطُّ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ امْتِنَاعِ إِخْلَاءِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَنْ قَاضٍ؟ وَقَضِيَّةُ الْمُقَابَلَةِ لِقَوْلِهِ اعْتِبَارُ

مُفْتَيْنِ قَالَ الْبَلْقِينِي: وَإِقَاعُ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ الدَّفْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ تَعْطِيلٌ وَتَطْوِيلٌ نِزَاعٍ. وَمَنْ صَرَّيْحُ التَّوَلِيَةِ وَلَيْتَكَ أَوْ قُلْدْتُكَ الْقَضَاءِ، وَمَنْ كِنَايَتُهَا عَوَّلْتُ، أَوْ اعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ فِيهِ، وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا، وَكَذَا فَوْزًا فِي الْحَاضِرِ وَعِنْدَ بُلُوغِ الْخَبَرِ فِي غَيْرِهِ هَذَا مَا فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا، لَكِنْ لَمَّا نَقَلَاهُ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ بَحْثًا أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ فَعَلِيهِ الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ (فَلَنْ تَعَيَّنَ) لَهُ وَاحِدٌ بِأَنْ لَمْ يَصْلَحْ غَيْرُهُ (لَزِمَهُ طَلْبُهُ) وَلَوْ بَيِّدَ مَالٍ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ فَاضِلًا عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفَطْرَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ خَافَ الْمِثْلَ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ الْإِمَامَ عَالِمٌ بِهِ وَلَمْ يَطْلُبْهُ مِنْهُ بَلْ عَلَيْهِ الطَّلَبُ، وَالْقَبُولُ، وَالتَّحَرُّزُ مَا أَمَكَّنَهُ فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَهُ الْإِمَامُ، وَلَيْسَ امْتِنَاعُهُ مُفْسِدًا؛ لِأَنَّهُ غَالِبًا إِنَّمَا يَكُونُ بِتَأْوِيلٍ، نَعَمْ، بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ عَدَمَ الْإِجَابَةِ لَمْ يَلْزِمَهُ الطَّلَبُ وَفِيهِ نَظَرٌ قَوْلُهُ فَإِنْ أَوْجِبْنَاهُ الْإِنْفَ هَكَذَا فِي النَّسَخِ وَلَعَلَّ هُنَا سَقَطًا فَحَرَّزَ

قوله: (قال البلقيني إلخ) عبارة النهاية أما إيفاء القضاء إلخ ففرض عين كما قاله البلقيني. اهـ.
 قوله: (بين المتنازعين أي: بعد تداعيهما كما هو ظاهر وقوله: على الإمام يعلم منه أن الإمام له حكم القاضي في القضاء، وما يرتب عليه وقوله: أو نائبه أي: من القضاة كما هو ظاهر. اهـ.
 رشيد. قوله: (ويشترط القبول إلخ) عبارة النهاية ولا يعتبر القبول لفظًا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم يرتد بالرد. اهـ. قوله: (له واحد) إلى قوله: وفيه نظر في المعنى إلّا قوله: ولو بيّد وقوله: ما أمكنه إلى، وإن خاف وقوله: أو علم إلى بل عليه. قوله: (بأن لم يصلح غيره) أي: بأن لم يوجد في التاحية صالح للقضاء غيره. اهـ. شرح الروض والمراد بالتاحية بلده ودون مسافة العدوى عناني. قوله: (فاضلاً عما يُعتبر إلخ) ظاهره، وإن كثّر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرّحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طُلب منه مال، وإن قيل: إن القضاء يرتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره. اهـ. ع ش أقول قضية صانع المعنى والأستى عدم وجوب البذل. قوله: (ولم يطلبه) أي: القضاء. اهـ. سم.
 قوله: (منه) أي: المتعين للقضاء. قوله: (وليس) أي: الامتناع مفسدًا لعل المراد أنه لا يحكم بفسقه، وإلا فالتعليل لا يساعده ظاهر العبارة. اهـ. رشيد. قوله: (نعم بحث الأذرعي إلخ) عبارة النهاية والأقرب وجوب الطلب، وإن ظن عدم الإجابة خلافًا للأذرعي أخذًا من قولهم: يجب الأمر

مسافة القصر بين كل مفتين فليأمل. ويجاب بمنع أنه شرط ما ذكر، بل الذي شرطه أن لا تخلو مسافة العدوى من قاض وهذا متحقق إذا كان بين القاضيين فوق مسافة العدوى ولا يقال: هذا زيمًا يتول إلى انتفاء الفرق بينهما وبين المفتين لما هو واضح فتأمل. قوله: (إذا كان فيه تعطيل) فالعينية مقيدة.

قوله: (ويشترط القبول لفظًا) لا يعتبر القبول لفظًا، بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي، نعم يرتد بالرد م ر ش. قوله: (ولم يطلبه) أي: القضاء. قوله: (نعم بحث الأذرعي أنه لو ظن عدم الإجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر إلخ) نعم لو تيقن عدم الإجابة حيث

وقولهم: يجب الأمر بالمعروف، وإن علم أنهم لا يمتثلونه صريح في وجوب الطلب هنا، وإن علم أنهم لا يجيبونه (والا) يتعين عليه نظير (فإن كان غيره أصلح) شئ للأصلح طلبه وقبوله إن وثق بنفسه فإن سكت (وكان يتولاه) أي: يقبله إذا وليه (فللمفضول القبول) إذا بذل له من غير طلب وتنعقد توليته كالإمامة العظمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تنعقد توليته لخبر البيهقي والحاكم «من استعمل عاملاً على المسلمين، وهو يعلم أن غيره أفضل منه» وفي رواية «رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو أَرْضَى لَهِ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ، وَرَسُولَهُ، وَالْمُؤْمِنِينَ» واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهداً، أو مقلداً عارفاً بمدارك إمامه، والمفضول ليس كذلك وخرج بيتولاه فهو كالعدم، ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يتميز

إلخ وعبارة المغني، ومحل وجوب الطلب إذا ظن الإجابة كما بحثه الأذرعِي فَإِنْ تَحَقَّقَ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُهَا؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ فَسَادِ الزَّمَانِ وَأَيْمَنَهُ لَمْ يَلْزَمُهُ. اهـ. وعبارة سم نعم لو تيقن عدم الإجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب، وإن أو جبنه عند الظن وكذا يقال في الأمر بالمعروف أنه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه، وقد يفرق بينهما. اهـ. قوله: (صريح في وجوب الطلب هنا إلخ) ويمكن الفرق. اهـ. سم. قوله: (والا يتعين عليه) أي: لوجود غيره معه. اهـ. مغني. قوله: (أي: يقبله) إلى قوله: (وتنعقد توليته) في المغني.

قوله (سني): (فللمفضول) أي: المتصرف بصفة القضاء وهو غير الأصلح. اهـ. مغني.

قوله (سني): (القبول) ظاهره مع انقضاء الكراهة، والقياس ثبوتها لجريان الخلاف في جواز القبول، وقد يقتضي قوله الآتي: فله القبول بلا كراهة ثبوتها فيما نحن فيه. اهـ. ع ش أقول: ويصريح بالكراهة قول الشارح الآتي: (وقبوله مع وجود الفاضل إلخ) وقول شرح المنهج: أو كان مفضولاً ولم يمتنع الأفضل من القبول كرها أي: الطلب، والقبول له. اهـ. قوله: (إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد؛ لأن له القبول مع الطلب، وإن كرها كما سيأتي. اهـ. سم. قوله: (من استعمل عاملاً إلخ) دخل فيه كل من تولى أمراً من أمور المسلمين، وإن لم يكن ذلك شرعياً كنصب مشايخ الأسواق، والبلدان ونحوهما. اهـ. ع ش. قوله: (إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه، إلا أن يفرض في التولية بالشوكة وفيه نظر. اهـ. سم. قوله: (وخرج)

انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب فإن أو جبنه عند الظن وكذا يقال في الأمر بالمعروف إنه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما. اهـ. قوله: (وقولهم: يجب الأمر بالمعروف وإن علم أنهم لا يمتثلونه صريح في وجوب الطلب هنا إلخ) يمكن الفرق. اهـ. قوله: (إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد؛ لأن له القبول مع الطلب وإن كرهاً كما سيأتي.

قوله: (واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال: مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه، إلا أن يفرض في التولية بالشوكة وفيه ما فيه. اهـ. قوله: (ولا يجبر الفاضل) ظاهره

المفضول بكونه أطوع في الناس، أو أقرب إلى القلوب، أو أقوى في القيام في الحق، أو ألزم لمجلس الحكم ولا جاز له القبول بلا كراهية وانعقدت ولائته قطعاً. (و) على الأول (يُكره طلبه) أي: المفضول وقبوله مع وجود الفاضل الغير الممتنع لخطره وتقدمه على من هو أحق منه (وقيل يحرم) طلبه، أما على الثاني فيحرم طلبه جزئاً فتفريع شارح هذا على الثاني غير صحيح (وإن كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) بلا كراهية بل قال البلقيني: يُندب له؛ لأنه من أهله وقد أتاه من غير مسألة فيعان عليه أي: كما في الحديث، نعم، إن خاف على نفسه لزومه الامتناع كما في الذخائر، ورجحه الزركشي (ويُندب) له القبول (والطلب) للقضاء حيث أمن على نفسه منه كما هو ظاهر (إن كان خاملاً) أي: غير مشهور بين الناس بعلم (يرجو به نشر العلم) ونفع الناس به (أو) كان غير الخامل (محتاجاً إلى الرزق) من بيت المال على الولاية،

إلى المتن في المعنى إلا قوله: (ولا يُجبر الفاضل هنا). □ قوله: (أو أقرب إلى القلوب) عبارة غيره إلى القبول قال ع ش أي: ل قبول الخصم ما يقضى عليه أو له وهو قريب من الأطوع؛ لأن مناه أكثر طاعة بأن يكون طاعة الناس له أكثر من طاعتهم لغيره. اهـ. □ قوله: (أو ألزم لمجلس الحكم) أو حاضراً والأفضل غائب، أو صحيحاً، والأفضل مريض. اهـ. معني. □ قوله: (لخطره) علة للكراهية. □ قول (الشي): (وقيل يحرم) استشكله الإمام بأنه إذا كان التَّضَبُّ جائزاً فكيف يحرم طلب الجائز؟ ونظير هذا سؤال الصدقة في المسجد فإنه لا يجوز ويجوز إعطاؤه على الأصح إذ الإعطاء باختيار المعطي فالسؤال كالعدم. اهـ. معني. □ قوله: (وسئل) إلى قول المتن: (والاعتبار في النهاية) إلا قوله: ويصح إلى ويحرم.

□ قول (الشي): (فله القبول) ولا يلزمه على الأصح؛ لأنه قد يقوم به غيره نهاية ومعني. □ قوله: (بل قال البلقيني) عبارة النهاية نعم يُندب له كما قاله البلقيني إلخ. □ قوله: (قال البلقيني: يُندب إلخ) هو منافع لقوله الآتي: (والأ يوجب أحد هذه الأسباب إلخ) فتأمل. فإن قيل: هذا محمول على ما إذا وجد أحد الأسباب فلا معنى لنقله عن البلقيني مع ما في المتن. اهـ. سم أقول: وكذا قول الشارح بلا كراهية يُنافي؛ لما يأتي. □ قوله: (نعم إن خاف) إلى قول المتن: (والاعتبار) في المعنى إلا قوله: (كالخبر الحسن) إلى (ويحرم الطلب) وقوله: (مطلقاً) إلى المتن.

□ قول (الشي): (إلى الرزق) هو بالفتح مضد وبالكسر اسم لما يُنتفع به. اهـ. ع ش. □ قوله: (على الولاية) وفي هذا إشعار على أنه يجوز أخذ الرزق على القضاء وسيأتي إيضاح ذلك. اهـ. معني.

نظراً لما تقدم عن البلقيني، وإن كان الفاضل مجتهداً، أو المفضول غير مجتهد فيه نظر.

□ قوله: (بل قال البلقيني إلخ) هو منافع لقوله الآتي: (والأ يوجب أحد هذه الأسباب الثلاثة إلخ) فتأمل. فإن قيل: هذا محمول على ما إذا كان وجد الأسباب قلنا: فلا معنى لنقله عن البلقيني مع ما في المتن.

وكذا إن ضاعت حقوق الناس بتولية جاهل، أو ظالم فقصد بطلبه، أو قبوله تداركها (والإ) يوجد أحد هذه الأسباب الثلاثة (فالأولى تركه) أي: الطلب كالقبول لما فيه من الخطر من غير حاجة وهذا هو سبب امتناع أكثر السلف الصالح منه (قلت: ويكره له الطلب، والقبول (على الصحيح والله أعلم)؛ لورود نهى مخصوص فيه وعليه حملت الأخبار المحذرة منه كالخبر الحسن «من تولى القضاء فقد ذبح بغير سيكين» كناية عن عظيم خطره المؤدي إلى فظيع هلاكه ويصح كونه كناية عن علي رفعت بقيامه في الحق المؤدي إلى إيذاء الناس له بما هو أشد من ذلك الذبح. ويحرم الطلب على جاهل وعالم قصد انتقاماً، أو ارتشاءً، ويكره إن طلبه للمباهاة، والاستعلاء كذا قيل، والأوجه أنه حرام بقصد هذين أيضاً هذا كله حيث لا قاضي

قوله: (وكذا إن ضاعت إلخ) صريح في أن القبول حيثئذ مندوب ولو قيل بوجوبه لم يتعد. اه. ع. ش. قوله: (بتولية جاهل) أي: أو عاجز. اه. معني. قوله: (الأسباب الثلاثة) هي قوله: إن كان حاملاً إلخ وقوله، أو محتاجاً إلخ وقوله: وكذا لو ضاعت إلخ. اه. ع. ش. قوله: (أي: الطلب كالقبول) إن كان كون القبول خلاف الأولى، أو مكروهاً لا فرق فيه بين أن يكون هنا طلب منه، أو لا خالف ما تقدم عن البلقيني وإن كان مقيّداً بالطلب لم يخالفه فليحترز. اه. سم. قوله: (سبب امتناع إلخ)، وقد امتنع ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - لما سألهم عثمان رضي الله عنه القضاء رواه الترمذي وعرض على الحسين بن منصور التيسابوري قضاء تيسابور فاختفى ثلاثة أيام ودعا الله تعالى فمات في اليوم الثالث، وورد كتاب السلطان بتولية مضر بن علي الجهضمي عشية قضاء البصرة فقال: أشاور نفسي الليلة وأخبركم غداً وأتوا عليه من الغد فوجدوه ميتاً وقال مكحول: لو خيّر بين القضاء والقتل اخترت القتل، وامتنع منه الإمام الشافعي رضي الله عنه لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق، والغرب وامتنع منه الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه. وحكى القاضي الطبري وغيره أن الوزير بن الفرات طلب أبا علي بن خيران لتولية القضاء فهرب منه فحتم دوره نحواً من عشرين يوماً. اه. معني. قوله: (وعليه حملت إلخ) أي: على انتفاء كل من الأسباب الثلاثة.

قوله: (على جاهل) أي مطلقاً. اه. ع. ش. قوله: (قصّد) أي: العالم. قوله: (انتقاماً) أي: من الأعداء. اه. معني. قوله: (والأوجه أنه) أي: الطلب. قوله: (بقصد هذين) أي: المباهة، والاستعلاء. قوله: (هذا كله إلخ) عبارة المعني، والروض مع شرحه: وهذا التفصيل إذا لم يكن هناك قاض متول، فإن كان نظير، فإن كان غير مستحق للقضاء فكالمدوم، أو إن كان مستحقاً له فطلب عزله حرام ولو كان دون الطالب، وتبطل بذلك عدالة الطالب، فإن عزل، وولي الطالب نفذ عند الضرورة أما عند تمهيد الأصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في الطلب بلا بذل مال، فإن كان ببذل نظير، فإن تعين

قوله: (أي: الطلب كالقبول) إن كان كون القبول خلاف الأولى، أو مكروهاً لا فرق فيه بين أن يكون هنا طلب منه، أو لا خالف ما تقدم عن البلقيني، وإن كان مقيّداً بالطلب لم يخالفه فليحترز.

مُتَوَلٍّ، أو كان المُتَوَلِّي جَائِزًا، أَمَا صَالِحٌ مُتَوَلٍّ فَيَحْرُمُ السَّعْيُ فِي عَزْلِهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلَوْ أَفْضَلَ
وَيَفْسُقُ بِهِ الطَّالِبُ وَلَا يُؤْثِرُ بَذْلُ مَالٍ مَعَ الطَّلَبِ مِمَّنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، أَوْ نُدِبَ لَهُ لَكِنْ الْآخِذُ ظَالِمٌ،
فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَ وَلَا نُدِبَ حَرَمَ عَلَيْهِ بَذْلُهُ ابْتِدَاءً لَا دَوَامًا؛ لِأَنَّ الْغَزَلَ، وَيُسَنُّ بَذْلُهُ لِعَزْلِ غَيْرِ صَالِحٍ
وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ، وَإِنْ أَيْتَمَ بِهِ الْعَازِلُ، وَالتَّوَلَّى، وَإِنْ حَرَمَ الطَّلَبُ، وَالْقَبُولُ مُطْلَقًا خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ.
(وَالِاعْتِبَارُ فِي التَّعَيَّنِ) السَّابِقِ (وَعَدَمِهِ بِالتَّاحِيَةِ) وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا بِوَطْنِهِ وَدُونَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى مِنْهُ

عَلَى الْبَازِلِ الْقَضَاءُ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ يُسَنُّ لَهُ جَازَ لَهُ بَذْلُ الْمَالِ وَلَكِنْ الْآخِذُ ظَالِمٌ بِالْأَخِذِ وَهَذَا كَمَا إِذَا تَعَدَّرَ
الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ إِلَّا بِبَذْلِ مَالٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَ وَلَمْ يُسَنِّ طَلَبُهُ لَمْ يَجْزُ بَذْلُ الْمَالِ لِيَوَلِّي، وَيَجُوزُ لَهُ الْبَذْلُ
بَعْدَ التَّوَلَّى لِثَلَاثِ غَزَلٍ، وَالْآخِذُ ظَالِمٌ بِالْأَخِذِ. وَوَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَذْلُهُ لِيَوَلِّي وَنُسِبَ إِلَى
الْغَلْطِ. وَأَمَا بَذْلُ الْمَالِ لِعَزْلِ قَاضٍ مُتَّصِفٍ بِصِفَةِ الْقَضَاءِ فَهُوَ حَرَامٌ، فَإِنْ عُزِلَ، وَوَلِيَ الْبَازِلُ نَفَذَ عِنْدَ
الضَّرُورَةِ كَمَا مَرَّ، أَمَا عِنْدَ تَمَهُّدِ الْأَصُولِ الشَّرْعِيَّةِ فَتَوَلَّى بَاطِلًا، وَالْمَعْرُوزُ عَلَى قَضَائِهِ؛ لِأَنَّ الْعَزْلَ
بِالرَّشْوَةِ حَرَامٌ وَتَوَلَّى الْمُرْتَشِي لِلرَّاشِي حَرَامٌ. اهـ. وَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ الْإِنِّجَ رَاجِعٌ
إِلَى قَوْلِهِ: فَيَحْرُمُ السَّعْيُ الْإِنِّجَ وَقَوْلِهِ: فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَ الْإِنِّجَ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: مُطْلَقًا إِشَارَةً إِلَى رَدِّ مَا مَرَّ عَنْهُمَا مِنْ
التَّفْصِيلِ بَيْنَ حَالَتِي الضَّرُورَةِ وَعَدَمِهَا. □ فَوَدَّ: (جَائِزًا) أَي: أَوْ جَاهِلًا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَفْضَلَ) يَتَّبِعِي أَنَّ
يَكُونُ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الطَّالِبُ مُجْتَهِدًا، وَالْمُتَوَلِّي مُقْلِدًا. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثِرُ) أَي:
فِي الْعَدَالَةِ وَصِحَّةِ التَّوَلَّى بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ الْإِنِّجَ) كَلَامٌ
مُسْتَأَنَفٌ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) لَعَلَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِيَنْفَعُ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا الْإِنِّجَ)
عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَلَا يَجِبُ أَي: عَلَى مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ طَلَبٌ وَلَا قَبُولٌ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ:
وظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَبْلِكُ صَالِحًا، وَوَلِيَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآخَرِ ذَلِكَ أَي: الطَّلَبُ، وَالْقَبُولُ
فِي بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ بِهِ صَالِحٌ، وَالْأَوَّجُ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ لِثَلَاثِ يَتَعَطَّلُ الْبَلَدُ الْآخَرُ إِنْ لَمْ يَشْمَلْهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ
مَعَ انْتِفَاءِ حَاجَةِ بَلَدِهِ إِلَيْهِ. اهـ. وَخَالَفَهُ النَّهْيَةُ، وَالْمُعْنَى فَقَالَا: فَلَوْ كَانَ يَبْلِكُ صَالِحًا، وَوَلِيَ أَحَدُهُمَا
لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآخَرِ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ بِهِ صَالِحٌ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثِرُ بَذْلُ مَالٍ مَعَ الطَّلَبِ الْإِنِّجَ) فِي الرُّوْضَةِ جَوَازُ بَذْلِهِ لِيَوَلِّي أَيْضًا وَدَعَا أَنَّهُ سَبَقُ قَلَمٍ
مَزْدُودَةٍ، أَوْ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِعَزْوِهِ مَا ذَكَرَ لِلرُّوْيَانِيِّ لَا بِالنَّسْبَةِ لِلْحُكْمِ ش م ر. □ فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً لَا دَوَامًا) كَذَا
فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ وَوَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ بَذْلُهُ لِيَوَلِّي وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ انْتَهَى. □ فَوَدَّ: (وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ،
وَإِنْ أَيْتَمَ بِهِ الْعَازِلُ الْإِنِّجَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ قَاضٍ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ أَي: لِلْقَضَاءِ فَكَالْمَعْدُومِ، وَإِنْ
كَانَ مُسْتَحَقًّا فَطَلَبُ عَزْلِهِ حَرَامٌ أَيْ، وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا فَإِنَّ فَعْلَهُ أَي: عَزَلَهُ وَوَلِيَ أَي: غَيْرُهُ نَفَذَ لِلضَّرُورَةِ
قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَي: عِنْدَهَا وَأَمَا عِنْدَ تَمَهُّدِ الْأَصُولِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا يَنْفَعُ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ فِيمَا إِذَا بَذَلَ مَالًا
لِذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بَدُونَهُ كَذَلِكَ انْتَهَى. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا الْإِنِّجَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَلَا يَجِبُ أَي: عَلَى
مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ طَلَبُهُ وَلَا قَبُولُهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَبْلِكُ صَالِحًا

بناءً على أنه يجب في كل مسافة عدوى نصّب قاضٍ فيجْري في المُتَعَيَّن وغيره ما مرَّ من أحكام التَّعَيَّنِ وعَدَمِهِ في الطَّلَبِ، والقبولِ في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزَّائِدِ على ذلك؛ لأنَّه تعذَّبَ لما فيه من تركِ الوطنِ بالكِاثِيَةِ؛ لأنَّ عَمَلَ القضاءِ لا غايةَ له، بخلافِ سائرِ فُرُوضِ الكِفَايَاتِ المُخَوِّجَةِ إلى السَّفَرِ كالجِهَادٍ وتعلُّمِ العلمِ، نعم، لو عَيَّنَ الإمامُ قاضِيًا وأرسله إليها لَزِمَهُ الامتثالُ، والقبولُ، وإنْ بَعُدَتْ؛ لأنَّ الإمامَ إذا عَيَّنَ أحدًا لِمَصَالِحِ المسلمين تَعَيَّنَ. وعلى هذا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ قولُ الرَّافِعِيِّ: إنَّما لم يُكَلَّفِ السَّفَرَ لما فيه من التعذِّبِ بهَجْرِ الوطنِ؛ إذ القضاءُ لا غايةَ له واعتراضُ ابنِ الرَّفْعَةِ له بقولِ ابنِ الصَّبَّاحِ وغيره يلزمُ الإمامَ أنَّ

□ قَوْلُهُ: (فَيَجْري) إلى قوله: نَعَمْ في الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَيَجْري في الْمُتَعَيَّنِ). (تَنْبِيْهٌ): حُكْمُ الْمُقْلَدِيْنَ
الآنَ حُكْمُ الْمُجْتَهِدِيْنَ في الْأَصْلَحِ وَعَدَمِهِ كما قاله بعضُ الْمُتَأَخِّرِيْنَ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (في الطَّلَبِ،
والقبولِ) ظَرَفٌ لِلْأَحْكَامِ وقولُهُ: في وطنه إلخ مُتَعَلِّقٌ بقوله: فَيَجْري إلخ وكان الْأَوَّلَى أَن يَقُولَ:
فَيَجْري ما مرَّ من أَحْكَامِ الطَّلَبِ، والقبولِ في الْمُتَعَيَّنِ وغيره في التَّعَيَّنِ وَعَدَمِهِ في وطنه إلخ.
□ قَوْلُهُ: (لأنَّه) أي: إيجابُ القبولِ لما قَوْفَ مَسَافَةِ العدوى. □ قَوْلُهُ: (بخلافِ سائرِ فُرُوضِ الكِفَايَاتِ)
فإنَّه يُمكنُه القيامُ بها، والعودُ إلى الوطنِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إليها) أي: إلى نَاحِيَةٍ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ
الامتثالُ إلخ) ظاهرُهُ، وإنْ وُجِدَ صَالِحٌ يَتَوَلَّى في الْبَلَدِ الْمُنْعَوِثِ إليه، أو بِقَرْيَةٍ بخلافِ جَمْعِ الْأَذْرَعِيِّ
الآتِي فَإِنَّهُ اِغْتَبَرَ فيه انْتِفَاءَ وجودِ الصَّالِحِ الْمَذْكُورِ ففِي قوله: بَنَحُوْ ما ذَكَرْتَهُ شَيْءٌ. اهـ. سمَّ عِبَارَةَ الشَّيْخِ
سُلْطَانًا: وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ على عَدَمِ وجودِ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ في الْمَحَلِّ الْمُنْعَوِثِ إليه، أو بِقَرْيَةٍ وَحِيْتِيذٍ
يَجْتَمِعُ الْكَلَامَانِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وعَلَى هذا التَّفْصِيلِ) أي: وجوبُ القبولِ فيما دونَ مَسَافَةِ العدوى
وعَدَمِهِ في الزَّائِدِ على ذلك. □ قَوْلُهُ: (واعْتَراضُ إلخ) عَطَفٌ على قولِ الرَّافِعِيِّ إلخ. □ قَوْلُهُ: (له) أي:
لقولِ الرَّافِعِيِّ.

وَوَلِيَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَجِبْ على الْآخَرِ ذلكَ في بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ به صَالِحٌ، والأَوْجَهُ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يَتَعَطَّلَ
الْبَلَدُ الْآخَرُ إِنْ لَمْ يَشْمَلْهَا حُكْمُ الْأَوَّلِ مع انْتِفَاءِ حَاجَةِ بَلَدِهِ إِلَيْهِ هَذَا وَاقْتِصَارُهُ على الْبَلَدِ مِنْ تَصَرُّفِهِ
وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ اِغْتِبَارُ الْبَلَدِ، وَالنَّاحِيَةِ وَفِي الْحَقِيقَةِ الْمُغْتَبَرُ فِي ذَلِكَ النَّاحِيَةُ فَقَطْ كما اقْتَصَرَ عَلَيْهَا
الْمَنْهَاجُ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (في كُلِّ مَسَافَةِ عَدْوَى نَصَّبَ قاضٍ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قال في الْأَصْلِ: وَيَجِبُ
عَلَيْهِ أَي: الإمامُ نَصَّبَ قاضٍ في كُلِّ بَلَدٍ وَنَاحِيَةٍ قال الإمامُ وغيرُهُ: بَحِيْثٌ يَكُونُ بَيْنَ كُلِّ بَلَدَيْنِ مَسَافَةُ
الْعَدْوَى انْتَهَى الْمُقْصُودُ ثَقُلَتْ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْاِمْتِثَالُ) ظاهرُهُ، وإنْ وُجِدَ صَالِحٌ يَتَوَلَّى في الْبَلَدِ الْمُنْعَوِثِ
إِلَيْهِ، أو بِقَرْيَةٍ بخلافِ جَمْعِ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي فَإِنَّهُ اِغْتَبَرَ فيه انْتِفَاءَ وجودِ الصَّالِحِ الْمَذْكُورِ ففِي قوله بَنَحُوْ ما
ذَكَرْتَهُ شَيْءٌ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وظاهرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لو كان يَبْلُدُهُ صَالِحَانِ وَوَلِيَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَجِبْ على
الْآخَرِ ذلكَ في بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ به صَالِحٌ والأَوْجَهُ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ إلخ. اهـ. فَلَوْ كان يَبْلُدُهُ صَالِحَانِ وَوَلِيَ
أَحَدَهُمَا لَمْ يَجِبْ على الْآخَرِ ذلكَ في بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ به صَالِحٌ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِيْنَ ش م ر.

يَبْعَثَ قَاضِيًا لِمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ قَاضٍ. وَقَدْ جَمَعَ الْأَذْرَعِيُّ بِنَحْوِ مَا ذَكَرْتَهُ فَقَالَ: يَتَعَيَّنُ حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَيْمَةِ عَلَى وَجُودِ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ فِي الْبَلَدِ الْمُبْعُوثِ إِلَيْهِ، أَوْ بَقْرِبِهِ وَكَلَامُ ابْنِ الصَّبَاغِ وَغَيْرِهِ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا رَيْبَ فِي وَجُوبِ الْبَعْثِ حِينَئِذٍ عَلَى الْإِمَامِ وَوَجُوبِ امْتِثَالِ أَمْرِهِ، وَإِلَّا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ لَزِمَ تَعْطِيلُ الْحُقُوقِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَا صَالِحَ فِيهَا، وَمَنْ ثَمَّ أَبْطَلَ الْبُلْقَيْنِي كَلَامَ الرَّافِعِيِّ نَقْلًا وَدَلِيلًا، وَمِنْهُ «أَنَّهُ ﷺ أَرْسَلَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا وَأَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا» وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ عَمَلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

(تَنْبِيْهُ): الْمَوْلِيُّ لِلْقَاضِي الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، نَعَمْ، التَّاحِيَةُ الْخَارِجَةُ عَنْ حُكْمِهِ يَوَلِّيه بِهَا مَنْ يَرْجِعُ أَمْرُهُمْ إِلَيْهِ اتَّخَذَ، أَوْ تَعَدَّدَ فَإِنْ قُفِدَ فَاهْلُ الْحِلِّ، وَالْعَقْدُ مِنْهُمْ كَمَا مَرَّ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ السُّلْطَانَ، أَوْ نَائِبَهُ لَوْ عَزَلَ قَاضِيًا مِنْ بَلَدٍ بَعِيدَةٍ عَنْهُ وَلَمْ يُولِّ غَيْرَهُ، أَوْ وَلَّى مَنْ لَمْ يَصِلْ لِلْبَلَدِ لَتَعْوِيقِهِ فِي الطَّرِيقِ أَوْ مَاتَ الْقَاضِي فَتَعَطَّلَتْ أُمُورُ النَّاسِ بَانْتِظَارِهِ.....

قوله: (حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ الْإِنْسَانُ) أَي: مَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ: طُرُقُ الْأَصْحَابِ الْإِنْسَانُ وَأَمَّا مَا بَحَثَهُ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ: وَمُقْتَضَاهُ الْإِنْسَانُ فَلَا يَقْبَلُ الْجَمْعُ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (وَهُوَ) أَي: عَدَمُ وَجُوبِ الْبَعْثِ، وَالْإِمْتِثَالِ. قوله: (وَمِنْهُ أَنَّهُ ﷺ الْإِنْسَانُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْبَعْثَ الصَّادِرَ مِنْهُ ﷺ وَمِمَّنْ بَعْدَهُ كَانَ بَرِضًا الْمُبْعُوثِينَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ امْتِثَالِهِمْ كَمَا هُوَ الْمُدَّعَى، وَيَوْضَحُ ذَلِكَ أَنَّهَا وَقَائِعُ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ. اه. سم. قوله: (نَعَمْ التَّاحِيَةُ الْخَارِجَةُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَلَوْ خَلَا الزَّمَانُ عَنْ إِمَامٍ رَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْعُلَمَاءِ فَإِنْ كَثُرَ عُلَمَاءُ التَّاحِيَةِ فَالْمُتَّبِعُ أَعْلَمُهُمْ، فَإِنْ اسْتَوَوْا وَتَنَازَعُوا أُقْرِعَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ. اه. قوله: (مَنْ يَرْجِعُ الْإِنْسَانُ) أَي: ذُو شُكَّةٍ مُسْلِمٍ يَرْجِعُ. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي النِّكَاحِ فِي أَوَاخِرِ فَضْلِ لَا تَزْوِجَ امْرَأَةً نَفْسَهَا. قوله: (أَوْ وَلَّى مَنْ لَمْ يَصِلْ لِلْبَلَدِ الْإِنْسَانُ) بَقِيَ مَا لَوْ امْتَنَعَ الْإِمَامُ مِنْ تَوَلِيَةِ الْقَاضِي بَبَلَدِهِ وَغَيْرِهَا مُطْلَقًا وَأَيْسَ النَّاسُ مِنْ تَوَلِيَةِ قَاضٍ مِنْ جِهَتِهِ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ هَلْ لِأَهْلِ الْحِلِّ، وَالْعَقْدِ مِنْ بَلَدِهِ، أَوْ غَيْرِهَا تَوَلِيَةُ قَاضٍ وَكَذَا لَوْ وَلَّى قَاضِيًا، لَكِنْ مَنَعَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَسَائِلٍ مُعَيَّنَةٍ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا هَلْ لَهُمْ تَوَلِيَةُ قَاضٍ بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الْمَسَائِلِ وَلَعَلَّ قِيَاسَ مَا بَحَثَهُ أَنَّ لَهُمْ مَا ذَكَرَ. اه. سم. قوله: (أَوْ مَاتَ الْقَاضِي) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقْدَمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَمْ يُولِّ غَيْرَهُ.

قوله: (وَمِنْهُ أَنَّهُ ﷺ أَرْسَلَ عَلِيًّا الْإِنْسَانُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْبَعْثَ الصَّادِرَ مِنْهُ ﷺ وَمِمَّنْ بَعْدَهُ كَانَ بَرِضًا الْمُبْعُوثِينَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ امْتِثَالِهِمْ كَمَا هُوَ الْمُدَّعَى وَيَوْضَحُ ذَلِكَ أَنَّهَا وَقَائِعُ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ. قوله: (أَوْ وَلَّى مَنْ لَمْ يَصِلْ لِلْبَلَدِ كَتَعْوِيقِهِ فِي الطَّرِيقِ أَوْ مَاتَ الْقَاضِي فَتَعَطَّلَتْ أُمُورُ النَّاسِ الْإِنْسَانُ) بَقِيَ مَا لَوْ امْتَنَعَ الْإِمَامُ مِنْ تَوَلِيَةِ الْقَاضِي بَبَلَدِهِ وَغَيْرِهَا مُطْلَقًا وَأَيْسَ النَّاسُ مِنْ تَوَلِيَةِ قَاضٍ مِنْ جِهَتِهِ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ هَلْ لِأَهْلِ الْحِلِّ، وَالْعَقْدِ مِنْ بَلَدِهِ، أَوْ غَيْرِهَا تَوَلِيَةُ قَاضٍ وَكَذَا لَوْ وَلَّى قَاضِيًا، لَكِنْ مَنَعَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَسَائِلٍ مُعَيَّنَةٍ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا هَلْ لَهُمْ تَوَلِيَةُ قَاضٍ بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الْمَسَائِلِ وَلَعَلَّ قِيَاسَ مَا بَحَثَهُ أَنَّ لَهُمْ مَا ذَكَرَ.

إِنَّ لِأَهْلِ الْحَلِّ، والعقدِ توليةً مَنْ يقومُ بذلك إلى حُضورِ الْمُتَوَلَّى وينفُذُ حكمه ظاهراً، أو باطناً للضرورة.

(وشرط القاضي) أي: مَنْ تَصَيَّحَ توليته للقضاء (مسلم)؛ لأنَّ الكافر ليس أهلاً للولاية ونصبه على مثله مُجَرَّدُ رياسة لا تقليدُ حكم وقضاء، ومن ثَمَّ لا يُلْزَمون بالتحاكُم عنده ولا يلزمهم حكمه إلا إن رضوا به (مُكَلَّف) لِنَقْصِ غيره واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسابي على العقل التكليفي، وقد يُفهمه ما يأتي من اشتراط كونه ذا يَقْظَةٍ تَامَةٍ (حُرٌّ) كَلَّهُ لِنَقْصِ غيره بسائر أقسامه (ذكر) فلا تولَّى امرأة ولو فيما تُقْبَلُ فيه شهادتها ولا خُنثى لِخبر البخاري وغيره «لَنْ

قوله: (أَنَّ لِأَهْلِ الْحَلِّ إلخ) جواب لو وكان الأولى جازَ لِأَهْلِ إلخ. قوله: (أي: مَنْ تَصَيَّحَ) إلى قول المتن: مُطْلَقٌ في النهاية وإلى قول الشارح: وفي إطلاقهما في المعنى إلا قوله: وصَحَّ أيضًا إلى المتن.

قوله (سني): (مُسْلِمٌ إلخ) أي: إسلام وكذا الباقي وهذا الشرط داخل في اشتراط العدالة ولهذا لم يذكُرْه في الرُوضَةِ فلا يولَّى كافرٌ على مُسْلِمِينَ لقوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] ولا سَبِيلٌ أَعْظَمُ من القضاء. اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَنُصِبُهُ عَلَى مِثْلِهِ إلخ) عبارة المُعْنَى وأما جَرَيَانُ عَادَةِ الْوَلَاةِ بِنَصْبِ حَاكِمٍ من أهل الذمَّة عليهم فقال الماوردي والروائي: إنما هي رياسة وزعامة لا تقليدُ حُكْمِ إلخ. قوله: (وَمَنْ ثَمَّ لا يُلْزَمُونَ إلخ) فهو كَالْمُحَكَّم لا الحَاكِم. اهـ. زيادي. قوله (سني): (مُكَلَّفٌ) أي: بالغ عاقل فلا يولَّى صَبِيٌّ ولا مَجْنُونٌ وإن تَقَطَّعَ جُنُونُهُ. اهـ. مُعْنَى.

قوله: (لو اشترط الماوردي إلخ) عبارة النهاية واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسابي على العقل الغريزي مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ. اهـ. قال الرشيدي: قوله: مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ عبارة الماوردي: ولا يُكْتَمَى بالعقل الذي يَتَعَلَّقُ به التَّكْلِيفُ حتَّى يَكُونَ صَحِيحَ التَّمْيِيزِ جَيِّدَ الْفِطْنَةِ بَعِيدًا عَنِ السَّهْوِ، والغفلة لِتَوْصُلِ إلى إيضاح المُشْكِلِ وحلِّ المُعْضِلِ انْتَهَتْ ولا يَخْفَى أَنَّ هذا الذي اشترطه الماوردي لا بُدَّ منه، وإلا فَمَجَرَّدُ الْعَقْلِ التَّكْلِيفِيُّ الذي هو التَّمْيِيزُ غَيْرُ كَافٍ قَطْعًا مع أَنَّ الشَّارِحَ سَيَجْزِمُ بما اشترطه الماوردي عَقِبَ قولِ الْمُصَنِّفِ: كافٍ حَيْثُ يَقُولُ بَأَنَّ يَكُونُ ذا يَقْظَةٍ تَامَةٍ وظاهر أَنَّ ما قاله الماوردي ليس فيه زيادة على هذا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. قوله: (فَلا تولَّى امرأة ولو إلخ) فيه إشارة إلى الرَّدِّ على أبي حنيفة حَيْثُ جَوَّزَهُ حَبِيبُ وَعَلَى ابنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ حَيْثُ جَوَّزَهُ مُطْلَقًا. اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَلَا خُنْثَى) إلى قوله: وفي إطلاقهما في النهاية إلا قوله: وصَحَّ أيضًا إلى المتن. قوله: (وَلَا خُنْثَى إلخ) عبارة المُعْنَى، والخُنْثَى المُشْكِلُ في ذلك كالمرأة كما قاله الماوردي وغيره فَلَوْ وَلِيَّ، ثم بَانَ رَجُلًا لم يَصِحَّ توليته كما قاله الماوردي وصرَّح به البحر وقال: إنَّه المذهب، ويحتاج إلى تولية جديدة، أما إذا بانَتْ ذُكُورَتُهُ قَبْلَ التَّوْلِيَةِ فَإِنَّهَا تَصِحُّ. اهـ. وسيأتي في الشَّارِحِ، والنهاية قَبِيلَ قولِ الْمُصَنِّفِ: وهو مَنْ يُعْرِفُ إلخ ما يُخَالَفُهُ.

قوله: (واشترط الماوردي إلخ) هو مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ ش م ر.

يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» وَصَحَّ أَيْضًا «هَلَكَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» (عَدْلٌ) فَلَا يَوَلَّى فَاسِقٌ؛ لِعَدَمِ قَبُولِ قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ نَافِي الإِجْمَاعِ أَوْ خَبَرِ الْوَاحِدِ، أَوْ الِاجْتِهَادِ وَمَحْجُورٌ عَلَيْهِ بَسْفُهُ (سَمِيعٌ) فَلَا يَوَلَّى أَصَمٌّ، وَهُوَ مَنْ لَا يَسْمَعُ بِالْكَلْبِيَّةِ، بِخِلَافِ مَنْ يَسْمَعُ بِالصَّبِيحِ (بَصِيرٌ) فَلَا يَوَلَّى أَعْمَى وَمَنْ يَرَى الشَّيْخَ، وَلَا يُمَيِّزُ الصُّورَةَ، وَإِنْ قُرِبَتْ، بِخِلَافِ مَنْ يُمَيِّزُهَا إِذَا قُرِبَتْ بِحَيْثُ يَعْرِفُهَا وَلَوْ بِتَكْلُفٍ وَمَزِيدٍ تَأْمُلٍ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ قِرَاءَةِ الْمَكْتُوبِ وَمَنْ يُبْصِرُ نَهَارًا فَقَطْ وَبِحِثِّ الْأَذْرَعِيِّ مَنَعَ عَكْسِهِ وَفِي إِطْلَاقِهِمَا نَظَرٌ. وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي زَمَنٍ يَوْجَدُ فِيهِ ضَابِطُ الْبَصِيرِ الَّذِي تَصِحُّ تَوَلِيَّتُهُ وَفِي غَيْرِهِ لَا يَوْجَدُ فِيهِ ذَلِكَ وَاطَّرَدَتْ عَادَتُهُ بِذَلِكَ صَحَّحَتْ تَوَلِيَّتُهُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فَلَا يَدْخُلُ تَبَعًا لِلأَوَّلِ بَلْ يُتَّجَهُ فِي بَصِيرِ عَرَضَ لَهُ نَحْوُ زَمَدٍ صَيَّرَهُ لَا يُمَيِّزُ إِلَّا بِنَحْوِ الصَّوْتِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ فِيهِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِهِ لِقُرْبِ زَوَالِهِ مَعَ كَمَالِ مَنْ طَرَأَ لَهُ وَاخْتِيزَ صَحَّةُ وَلَايَةِ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ ﷺ «اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أُمُورِ الْمَدِينَةِ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَيُجَابُ بَعْدَ تَسْلِيمِ صَحَّةِ وُرُودِ الْعُمُومِ الَّذِي فِيهِ بِاحْتِمَالٍ أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ لِلنَّظَرِ فِي أُمُورِهَا الْعَامَّةِ مِنَ الْحِرَاسَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا لَا فِي خُصُوصِ الْحُكْمِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ (نَاطِقٌ) فَلَا يَوَلَّى أُخْرَسٌ، وَإِنْ فَهِمَ إِشَارَتَهُ كُلُّ أَحَدٍ لِعَجْزِهِ عَنْ تَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ كَسَابِقِيهِ (كَافٍ) لِلْقِيَامِ بِمَنْصِبِ الْقَضَاءِ بَأَنَّهُ يَكُونُ ذَا نَهْضَةٍ وَيَقْظَةٍ تَامَةٍ وَقُوَّةٍ عَلَى تَنْفِيذِ الْحَقِّ فَلَا يَوَلَّى مُغْفَلٌ وَمَخْتَلٌ

□ قول (سَمِيعٌ): (عَدْلٌ) وسيأتي في الشهادات بيانُهُ. اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَي: الْفَاسِقُ. اهـ. ع ش عبارة الْمُعْنَى، وَالرَّوْضِ وَلَا يَوَلَّى مُبْتَدِعٌ تَرُدُّ شَهَادَتُهُ وَلَا مَنْ يُتَّكِرُ الإِجْمَاعَ، أَوْ أَخْبَارَ الْآحَادِ، أَوْ الِاجْتِهَادَ الْمُتَضَمِّنَ إِنْكَارَهُ إِنْكَارَ الْقِيَاسِ. اهـ. أَي يَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ تَقْلِيدُ مُبْتَدِعٍ إلخ أَسْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَمَحْجُورٌ عَلَيْهِ) كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْقَضَاءِ النَّصْرُفُ عَلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِمْ قَالَ: وَأَمَّا الْإِكْرَاهُ فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنْ صَحَّةِ الْقَبُولِ إِلَّا فِيمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَوَلَّى أَعْمَى إلخ) خَرَجَ بِالْأَعْمَى الْأَعْوَرُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَوَلِيَّتُهُ. اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَفِي إِطْلَاقِهِمَا) أَي: صَحَّةٌ مَنْ يُبْصِرُ نَهَارًا فَقَطْ وَعَدَمُ صَحَّةٍ مَنْ يُبْصِرُ لَيْلًا فَقَطْ وَجَرَى النِّهَايَةُ، وَالْمُعْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَتَى كَانَ) أَي: مَنْ يُرَادُ نَصْبُهُ قَاضِيًا. □ فَوَدَّ: (صَحَّحَتْ تَوَلِيَّتُهُ فِي الْأَوَّلِ إلخ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ يُبْصِرُ نَهَارًا فَقَطْ تَصِحُّ تَوَلِيَّتُهُ إِذَا وَلِيَ فِي النَّهَارِ وَيَتَفَدَّ حُكْمُهُ فِيهِ دُونَ اللَّيْلِ، وَمَنْ يُبْصِرُ لَيْلًا فَقَطْ تَصِحُّ تَوَلِيَّتُهُ إِذَا وَلِيَ فِي اللَّيْلِ وَيَتَفَدَّ حُكْمُهُ فِيهَا دُونَ النَّهَارِ. □ فَوَدَّ: (لَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ فِيهِ) أَي: فِي زَمَنِ عَدَمِ التَّمْيِيزِ. □ فَوَدَّ: (وَاخْتِيزَ إلخ) عبارة الْمُعْنَى، فَإِنْ قِيلَ: «قَدْ اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ أَعْمَى» وَلِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ بِصَحَّةِ وَلَايَةِ الْأَعْمَى أَجِيبُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَخْلَفَهُ فِي إِمَامَةِ الصَّلَاةِ دُونَ الْحُكْمِ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ سَمِعَ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ، ثُمَّ عَمِيَ قَضَى فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ. وَاسْتَشْنَى أَيْضًا لَوْ نَزَلَ أَهْلُ قَلْعَةٍ عَلَى حُكْمِ أَعْمَى فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي مَحَلِّهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (لَا فِي خُصُوصِ الْحُكْمِ إلخ) الْأَوَّلَى دُونَ الْحُكْمِ إلخ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَوَلَّى أُخْرَسٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَجَبَانَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَعَدَّهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: فِي الرُّوْضَةِ.

نَظَرَ بِكِبَرٍ، أَوْ مَرَضٍ وَجَبَانَ ضَعِيفُ النَّفْسِ وَفِي الرُّوضَةِ يُنْدَبُ ذُو حِلْمٍ وَتَثْبِتٍ وَلِيْنٍ وَفُطْنَةٍ وَتَيَقُّظٍ وَصِحَّةِ حَوَاسٍ وَأَعْضَاءٍ. وَعَدُّهُ الْفُطْنَةُ، وَالتَّيَقُّظُ لَا يُنَافِي مَا قُلْنَاهُ فِي الْبِقِظَةِ التَّامَّةِ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهَا أَنْ يَخْرُجَ عَنِ التَّغَقُّلِ وَاجْتِلَالِ الرَّأْيِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَمِنْهَا زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ بِحَيْثُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْعُقَلَاءُ فِي رَأْيِهِ وَتَدْبِيرِهِ. (مَجْتَهِدٌ) فَلَا يَصِحُّ تَوْلِيَةُ جَاهِلٍ وَمُقَلِّدٍ، وَإِنْ حَفِظَ مَذْهَبُ إِمَامِهِ لِعَجْزِهِ عَنِ إِذْرَاكِ غَوَامِضِهِ وَتَقْرِيرِ أَدِلَّتِهِ؛ إِذْ لَا يُحِيطُ بِهِمَا إِلَّا مَجْتَهِدٌ مُطْلَقٌ قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: إِسْلَامٌ إِلَى آخِرِهِ، أَوْ كَوْنُهُ مُسْلِمًا إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَعْنَى الْمَضْذِرِيَّ لَا الشَّخْصَ نَفْسَهُ. اهـ. وَيُرَدُّ بِوُضُوحٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِتِلْكَ الصِّيْغَةِ مَا أَشْعَرَتْ بِهِ مِنَ الْوُضُفِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَاتِبًا وَاشْتَرَطَهُ جَمْعٌ وَاجْتِهَادٌ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَتَأَكَّدُ نَدْبُ ذَلِكَ، وَلَا كَوْنُهُ عَارِفًا بِالْحِسَابِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ فِي تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ الْحِسَابِيَّةِ لِكَيْتَهُ صَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ اشْتِرَاطَهُ فِي الْمُفْتِيِّ فَالْقَاضِي أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ مُفْتٍ وَزِيَادَةٌ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَصْوِيبُ ابْنِ الرَّفْعَةِ خِلَافَهُ، وَقَدْ يُجْمَعُ بِحَمْلِ الْإِشْتِرَاطِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْغَالِبِ وَقَوْعُهَا وَعَدَمِهِ عَلَى ضِدِّهَا وَوَجْهُهُ أَنَّ رُجُوعَهُ لِغَيْرِهِ فِي تِلْكَ يَشُقُّ عَلَى الْخُصُومِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ بِخِلَافِهِ فِي هَذِهِ، وَلَا مَعْرِفَتُهُ بُلْغَةً أَهْلٍ وَلَا يَتَهُ أَيُّ: وَعَكْسُهُ وَمَحْلُهُمَا إِنْ كَانَ ثُمَّ عَدْلٌ يُعَرِّفُهُ بُلْغَتَهُمْ، وَيُعَرِّفُهُمْ بُلْغَتَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْعُقُودِ أَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا عَلَى مَا فِي ظَنِّ

- قوله: (وَجَبَانَ ضَعِيفُ النَّفْسِ) فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَكُونُ عَالِمًا دِينًا وَنَفْسُهُ ضَعِيفَةً عَنِ التَّنْفِيزِ، وَالْإِزْرَامِ، وَالسُّطُورَةِ فَيُطْمَعُ فِي جَانِبِهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَصِحَّةُ حَوَاسٍ وَأَعْضَاءٍ) وَأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بُلْغَةَ الْبَلَدِ الَّذِي يَقْضِي لِأَهْلِهِ قَنُوعًا سَلِيمًا مِنَ الشَّخَنَاءِ صَدُوقًا وَإِفْرَ الْعَقْلِ ذَا وَقَارٍ وَسَكِينَةٍ قُرْشِيًّا وَمُرَاعَاةَ الْعِلْمِ، وَالتَّقَى أَوْ لَى مِنْ مُرَاعَاةِ النَّسَبِ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (وَعَدُّهُ الْفُطْنَةُ) أي: مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ. قوله: (مَا قُلْنَاهُ فِي الْبِقِظَةِ التَّامَّةِ) أَي: مِنْ إِذْخَالِهَا فِي تَفْسِيرِ الْكِفَايَةِ الْوَاجِبَةِ.
- قوله: (لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهَا الْإِنْخ) كَيْفَ يُرَادُ بِالْبِقِظَةِ التَّامَّةِ أَصْلُ التَّيَقُّظِ وَبِالتَّيَقُّظِ الْمُطْلَقِ كَمَا هُوَ؟ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (فَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ: اهـ فِي الْمَعْنَى الْإِنْخ: قِيلَ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ الْإِنْخ: وَاشْتَرَطَهُ إِلَى وَلَا كَوْنُهُ عَارِفًا وَقَوْلُهُ: وَبِهِ يَنْدَفِعُ إِلَى وَلَا مَعْرِفَتُهُ وَقَوْلُهُ: فَقَوْلُ جَمْعٍ إِلَى وَلِلْمَوْلَى.
- قوله: (تَوْلِيَةُ جَاهِلٍ) أَي: بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قوله: (وَإِنْ حَفِظَ) إِلَى قِيلَ: عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى وَهُوَ مَنْ حَفِظَ مَذْهَبَ إِمَامِهِ لِكَيْتَهُ غَيْرُ عَارِفٍ بِغَوَامِضِهِ، وَقَاصِرٌ عَنِ تَقْرِيرِ أَدِلَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْفَتْوَى فَالْقَضَاءُ أَوْ لَى. اهـ. قوله: (وَيُرَدُّ الْإِنْخ) هَذَا الرَّدُّ إِنَّمَا يَقِيدُ لَوْ أُرِيدَ بِالْإِنْخِ الْوُجُوبُ لَا الْأَوَّلَى. قوله: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ: لِكَيْتَهُ صَحَّحَ فِي الْمَعْنَى. قوله: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي: مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ. قوله: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) أَي: بِمَا فِي الْمَجْمُوعِ. قوله: (تَصْوِيبُ ابْنِ الرَّفْعَةِ خِلَافَهُ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى. قوله: (أَنْ رُجُوعَهُ) أَي: الْقَاضِي. قوله: (وَلَا مَعْرِفَتُهُ) أَي: وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ الْإِنْخ.
- قوله: (وَمَحْلُهُمَا) أَي: الْأَصْلُ، وَالْعَكْسُ. قوله: (أَنَّ الْمَدَارَ الْإِنْخ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ: فِيهَا أَي

المُكَلَّفِ أَنَّهُ لَوْ وَلَّى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ اجْتِمَاعَ تِلْكَ الشُّرُوطِ فِيهِ ثُمَّ بَانَتْ فِيهِ صَحَّتْ تَوَلِيَّتُهُ فَقَوْلُ جَمْعٍ لَا يَصِحُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَلِلْمَوْلَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنْ يَعْتَمِدَ فِي الصَّالِحِ عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ عَارِفَيْنِ بِمَا ذُكِرَ، وَيُسْنُّ لَهُ اخْتِبَارُهُ لِيَزْدَادَ فِيهِ بَصِيرَةٌ. (وَهُوَ أَيُّ: الْمُجْتَهِدُ (مَنْ يَعْرِفُ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ) وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَا يَنْحَصِرُ فِي خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ وَلَا خَمْسِمِائَةِ حَدِيثٍ خِلَافًا لِزَاعِمَيْهِمَا، أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلَأَنَّهَا تُسْتَنْبَطُ حَتَّى مِنْ آيِ الْقَصَصِ، وَالْمَوَاعِظِ وَغَيْرِهِمَا وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلَأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ قَاضِيَةً بِبُطْلَانِهِ، فَإِنْ أَرَادَ قَائِلُهُ الْحَضَرَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ السَّالِمَةِ مِنْ طَعْنٍ فِي سَنَدٍ، أَوْ نَحْوِهِ، أَوِ الْأَحْكَامِ الْخَفِيَّةِ الْجَاهِدِيَّةِ كَانَ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْقُرْبِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَخَمْسِمِائَةٍ مَزْدُودٌ بِأَنَّ غَالِبَ الْأَحَادِيثِ لَا يَكَاذُ يَخْلُو عَنْ حَكَمٍ، أَوْ أَدَبٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ سِيَاسَةٍ دِينِيَّةٍ وَيَكْفِي اعْتِمَادُهُ فِيهَا عَلَى أَصْلٍ مُصَحَّحٍ عِنْدَهُ يَجْمَعُ غَالِبَ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ كَشَنَّ ابْنِ دَاوُدَ أَيُّ: مَعِ مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِهِ وَمَا لِلنَّاسِ فِيهِ مِنْ تَقْلِيدٍ، وَرَدَّ فِيمَا يَظْهَرُ (وَعَامَّةً).....

العقود. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ بَانَتْ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. □ فَوَدَّ: (فَقَوْلُ جَمْعِ الْخ) مِنْهُمْ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (لَا يَصِحُّ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَلِلْمَوْلَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا عَرَفَ الْإِمَامُ أَهْلِيَّةَ أَحَدٍ وَلَاهَ، وَإِلَّا بَحَثَ عَنْ حَالِهِ وَلَوْ وَلَّى مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ مَعَ وُجُودِ الصَّالِحِ لَهُ، وَالْعِلْمُ بِالْحَالِ إِنْهُمُ الْمَوْلَى بِكُسْرِ اللَّامِ، وَالْمَوْلَى بِفَتْحِهَا وَلَا يَنْفَعُ قَضَاؤُهُ وَإِنْ أَصَابَ فِيهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيُسْنُّ لَهُ اخْتِبَارُهُ الْخ) أَيُّ: إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلِاخْتِبَارِ، وَإِلَّا أَكْتَفَى بِإِخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ. اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَنْ) كَانَ فِي أَصْلِهِ رَحْمَةً تَعَلَّى أَنْ مَكْتُوبًا بِالْحُمْرَةِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُثْنِ وَكَذًا هُوَ فِي الْمُغْنِي، وَالنَّهْيَةِ، وَالْمَحَلِّ، ثُمَّ أَصْلَحَ بِمَنْ فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (أَيُّ: الْمُجْتَهِدُ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي النَّهْيَةِ: إِلَّا قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ إِلَى وَاجْتِمَاعِ ذَلِكَ.

□ فَوَدَّ (سَيِّدُ): (مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَوَاعِظِ، وَالْقَصَصِ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ) بَلَّ يَكْفِي أَنْ يَعْرِفَ مَظَانَّ الْأَحْكَامِ فِي أَبْوَابِهَا فَلْيُرَاجِعْهَا. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ وَلَا خَمْسِمِائَةِ حَدِيثٍ) حَقُّ التَّعْبِيرِ أَنْ يَقُولَ أَيُّ الْأَحْكَامِ فِي خَمْسِمِائَةٍ وَلَا أَحَادِيثُهَا فِي خَمْسِمِائَةٍ.

□ فَوَدَّ: (لِزَاعِمَيْهِمَا) زَاعِمُ الْأَوَّلِ الْبُنْدَنِي جِي وَالْمَاوَزْدِي وَغَيْرُهُمَا زَاعِمُ الثَّانِي الْمَاوَزْدِي. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَغَيْرُهُمَا) أَيُّ: كَالْحَكَمِ، وَالْأَمْثَالِ. □ فَوَدَّ: (قَاضِيَةُ بِبُطْلَانِهِ) أَيُّ: لِمَا يَأْتِي أَنَّ غَالِبَ الْأَحَادِيثِ الْخ. □ فَوَدَّ: (قَائِلُهُ) أَيُّ: انْحِصَارَ الْأَحَادِيثِ فِي خَمْسِمِائَةٍ. □ فَوَدَّ: (أَوِ الْأَحْكَامِ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْأَحَادِيثِ، وَيُخْتَمَلُ عَلَى الْحَضَرَ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهَا) أَيُّ: أَحَادِيثُ الْأَحْكَامِ. □ فَوَدَّ: (اعْتِمَادُهُ) أَيُّ: الْمُجْتَهِدِ فِيهَا. أَيُّ: فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَصْلٍ مُصَحَّحٍ) أَيُّ: مَنْ كُتِبَ الْحَدِيثُ. اهـ. مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (كَشَنَّ ابْنِ دَاوُدَ) وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَعِ مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِهِ الْخ) أَيُّ: ذَلِكَ الْأَصْلِ.

راجع لما مُطلقاً، أو الذي أُريدَ به العموم (وخاصه) مُطلقاً، أو الذي أُريدَ به الخصوص مُطلقاً ومُقَيَّدَ (ومُجْمَلَه ومُبيَّنَه وناسِخَه ومنسوخَه)، والنص، والظاهر، والمُحكَم (ومتواتر الشَّيْء وغيره)، وهو آحادها؛ إذ لا يَتِمَكَّنُ من الترجيح عند تعارضها إلا بمعرفة ذلك (و) الحديث (المُتَّصِل) بِاتِّصَالِ رَوَاتِهِ إِلَى الصَّحَابِيِّ فَقَطْ، وَيُسَمَّى الْمَوْقُوفَ، أَوْ إِلَيْهِ ﷺ، وَيُسَمَّى الْمَرْفُوعَ (وَالْمَرْسَلَ)، وَهُوَ مَا يَسْقُطُ فِيهِ الصَّحَابِيُّ وَيَبْصَحُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْمُفْضَلَ أَوْ الْمُتَقَطِّعَ بِدَلِيلٍ مُقَابِلَتِهِ بِالْمُتَّصِلِ (وَحَالِ الزَّوَاةِ قُوَّةً وَضَعْفًا)؛

☐ قَوْلُهُ: (راجع لما إلخ) عبارة المُعْنِي وَيَعْرِفُ خَاصَّهُ وَعَامَّهُ بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرِ؛ نَظَرًا لِمَا، وَالْخَاصُّ خِلَافَ الْعَامِّ الَّذِي هُوَ لَفْظٌ يَسْتَعْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَاضِرٍ. وَيَعْرِفُ الْعَامُّ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ، وَالْخَاصُّ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ. اهـ. قَوْلُهُ: (راجع لما) أي مَعْطُوفٌ عَلَيْهَا. اهـ. رَشِيدِي.

☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) رَاجِعٌ لِعَامِّهِ، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: مُطْلَقًا مَا هُوَ عَامٌّ بِوَضْعِهِ، وَيُقَابِلُهُ مَا لَيْسَ عَامًّا بِوَضْعِهِ، لَكِنْ أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَخَاصَّهُ وَلِيُنْظَرَ الْفَضْلُ بَيْنَ عَامِّهِ وَمُطْلَقًا بِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْعَطْفُ فِي قَوْلِهِ: أَوْ الَّذِي إلخ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: مُطْلَقًا سِوَاءَ أُريدَ عُمُومُهُ، أَوْ لَا وَيَكُونُ قَوْلُهُ: أَوْ الَّذِي إلخ إشارَةً إِلَى التَّرَدُّدِ فِي الْمُرَادِ بِالْعَامِّ، وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ يُقَالُ فِي مُطْلَقِ الثَّانِي، وَمَا بَعْدَهُ. اهـ. سَمِ قَوْلُهُ: وَالْعَطْفُ إلخ أي: وَكَانَ حَقُّهُ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ كَمَا فِي الْمُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ الَّذِي إلخ) عَطْفٌ عَلَى عَامِّهِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ) أي وَلَوْ مَجَازًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَمُطْلَقُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: وَالْمُتَّصِلُ فِي الْمُعْنِي.

☐ قَوْلُ (لِسِي) (وَمُجْمَلَه) وَهُوَ مَا لَمْ تَنْصَحْ دَلَالَتَهُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَوَّلَ الزَّكَاةِ﴾ [البقرة: ٤٣] وَ﴿حُذِّبْنَ أَمْوَالَهُنَّ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ مِنْهَا قَدْرُ الْوَاجِبِ، وَالْمُبَيَّنُّ هُوَ مَا انْصَحَ دَلَالَتُهُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿وَفِي عَشْرَةِ دِينَارٍ نِصْفَ دِينَارٍ﴾. اهـ. بُجَيْرِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْمُحْكَم) أي: وَالْمُتَشَابِهَةُ. اهـ. مُعْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (عِنْدَ تَعَارُضِهَا) أي: الْأَدِلَّةُ. اهـ. مُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِذَلِكَ) فَيَقْدَمُ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ، وَالْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ، وَالْمُبَيَّنُّ عَلَى الْمُجْمَلِ، وَالتَّاسِخُ عَلَى الْمُنْسُوخِ، وَالتَّوَاتُرُ عَلَى الْآحَادِ قَالَ ابْنُ بَرْهَانَ: وَيُسْتَرْتَضَى أَنْ يَعْرِفَ أَسْبَابَ التَّزْوِيلِ. اهـ. مُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (الْمُفْضَلُ) وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّاقِطُ مِنْ سَنَدِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ. وَالْمُنْقَطِعُ قَالَ الْعِرَاقِيُّ: هُوَ مَا سَقَطَ مِنْ سَنَدِهِ وَاجِدٌ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الْمَوَاضِعُ بَحِثٌ لَا يَزِيدُ السَّاقِطُ فِي كُلِّ مِنْهَا عَلَى وَاحِدٍ. اهـ. جَاذُ الْمُؤَلَّى.

☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) رَاجِعٌ لِعَامِّهِ وَكَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَامِّ مُطْلَقًا مَا هُوَ عَامٌّ بِوَضْعِهِ وَيُقَابِلُهُ مَا لَيْسَ عَامًّا بِوَضْعِهِ، لَكِنْ أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَخَاصَّهُ وَلِيُنْظَرَ الْفَضْلُ بَيْنَ عَامِّهِ وَمُطْلَقًا بِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْعَطْفُ فِي قَوْلِهِ: أَوْ الَّذِي إلخ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: مُطْلَقًا سِوَاءَ أُريدَ عُمُومُهُ، أَوْ لَا وَيَكُونُ قَوْلُهُ: أَوْ الَّذِي إلخ إشارَةً إِلَى التَّرَدُّدِ فِي الْمُرَادِ بِالْعَامِّ وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ يُقَالُ فِي مُطْلَقِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ.

لأنه بذلك يتوصل إلى تقرير الأحكام، نعم، ما تواتر ناقلوه، أو أجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الاكتفاء بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح، والتعديل. (ولسان العرب لغة، ونحواً) وصرفاً وبلاغة؛ إذ لا بُدُّ منها في فهم الكتاب، والشئ (وأقول العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعاً واختلافاً) لا في كل مسألة بل في المسألة التي يريد النظر فيها بأن يعلم أن قوله فيها لا يخالف إجماعاً ولو بأن يغلب على ظنه أنها مؤلدة لم يتكلم فيها الأولون، وكذا يقال في معرفة التأسيس، والمنسوخ (والقياس بأنواعه) من جلي، وهو ما يُقطع فيه بنفي الفارق كقياس ضرب الوالد على تأفيفه، أو مساو، وهو ما يتعد فيه الفارق كقياس إحراق مال اليتيم على أكله، أو أذون، وهو ما لا يتعد فيه ذلك كقياس التفاح على البر في الربا بجامع الطعم صحة وفساداً وجلاء وخفاء وطرق استخراج العليل، والاستنباط ولا يشترط نهايته في كل ما ذكر بل تكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم، وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الآن قال ابن الصلاح: وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وضبط قوانينها واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يُفتي في جميع أبواب الفقه، أما مقيّد لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه. وليراع

قوله: (لأنه بذلك) إلى قوله: انتهى في المعنى إلا قوله: قال ابن الرُّفْعَة: وقال ابن الصلاح.
 قوله: (ما تواتر ناقلوه) أي: بلغوا عدد التواتر. اه. سم عبارة المعنى تواتر عدالة روايته. اه.
 قوله: (لا يبحث إلخ) عبارة المعنى فلا حاجة للبحث عن عدالتهم، وما عدا ذلك يُكتفى في عدالة روايته بتعديل إمام إلخ ولا بُدُّ مع العدالة من الضبط. اه.
 قول (الشيء) (ونحواً) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصرف. اه. سم عبارة المعنى أراد بالنحو ما يشمل البناء، والإعراب، والتصريف. اه. قوله: (ولو بأن يغلب على ظنه إلخ) عبارة المعنى إما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب إلخ. قوله: (صحة إلخ) راجع إلى المتن. قوله: (جلاء وخفاء) يعني عنه ما مر. قوله: (وطرق استخراج العليل إلخ) أي ويعرف طرق إلخ. قوله: (ولا يشترط نهايته إلخ) عبارة المعنى ولا يشترط أن يكون متبحراً في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيونيه وفي اللغة كالخليل بل يكفي معرفة جمل منها قال ابن الصلاح إلخ. قوله: (مع الاعتقاد الجازم إلخ) متعلق بقول المصنف: وشرط القاضي مسلم إلخ أي يشترط فيه ما مر مع الاعتقاد الجازم بأمور العقائد، وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها شرطاً في المجتهد أي: على الصحيح. اه. رشيد. قوله: (واجتماع ذلك) أي: العلوم المتقدمة. قوله: (إما مقيّد) أي: بمذهب إمام خاص. اه. معني. قوله: (لا يغدو) أي: لا يتجاوز.

قوله: (نعم ما تواتر ناقلوه) أي: بلغوا عدد التواتر.
 قوله: (الشيء) (ونحواً) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصرف.

فيها ما يُراعىه الْمُطْلَقُ في قوانينِ الشرعِ فَإِنَّهُ مع المجتهدِ كالمجتهدِ مع نُصوصِ الشرعِ، ومن ثَمَّ لم يكن له الغدولُ عن نصِّ إمامه كما لا يجوزُ الاجتهادُ مع النَّصِّ قال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ: لا يخلو العَصْرُ عن مجتهدٍ إلا إذا تداعى الزَّمانُ وقَرَّبَتِ السَّاعَةُ. وأما قولُ الغزاليِّ كالقَّالِ: إِنَّ العَصْرَ خِلا عن المجتهدِ المُسْتَقِلِّ فالظَّاهِرُ أَنَّ المُرادَ مجتهدًا قائِمًا بالقضاءِ لِرَغْبَةِ العُلَمَاءِ عنه وكيف يُمكنُ القضاءُ على الأعصارِ بخلوها عنه والقَّالِ نفسه كان يقولُ: لِإِسَائِلِهِ في مسائلِ الصُّبْرَةِ تَسألُني عن مذهبِ الشافعيِّ أم عَمَّا عندي؟ وقال هو وآخرون منهم تَلْمِيزُهُ القاضي حُسَيْنٌ: لَسْنَا مُقَلِّدِينَ لِلشَّافِعِيِّ بَلْ وَاَفَقَ رَأْيُنَا رَأْيَهُ قال ابنُ الرُّفْعَةِ: ولا يَخْتَلِفُ اِثْنَانِ أَنَّ ابنَ عَبدِ السَّلامِ وتَلْمِيزُهُ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ بَلْغًا رُتْبَةَ الاجتهادِ وقال ابنُ الصَّلَاحِ إمامُ الحَرَمَيْنِ والغزاليِّ والشَّيرازيِّ من الأئِمَّةِ المجتهدين في المذهبِ. ا.هـ. ووافقه الشَّيْخَانِ فَأَقَامَا كَالغزاليِّ احتمالاتِ الإمامِ وجوهرًا. وخالف في ذلك ابنُ الرُّفْعَةِ فقال في موضعٍ من المُطَلَّبِ: احتمالاتُ الإمامِ لا تُعَدُّ وجوهرًا وفي موضعٍ آخَرَ منه الغزاليُّ ليس من أصحابِ الوجوه بل، ولا إمامه والذي يُتَّبَعُ أَنَّ هَؤُلَاءِ، وإنْ ثَبَتَ لَهُمُ الاجتهادُ فالمرادُ به التَّاهُلُ له مُطْلَقًا، أو في بعضِ المسائلِ؛ إِذِ الْأَصَحُّ جَوَازُ تَجَرُّيهِ، أمَّا حَقِيقَتُهُ بالفعلِ في سائرِ الأبوابِ فلم يُحْفَظْ ذلك من قَرِيبِ عَصَرِ الشافعيِّ إِلَى الْآنَ كيف وهو مُتَوَقَّفٌ على تَأْسِيسِ قَوَاعِدِ أُصُولِيَّةٍ وحَدِيثِيَّةٍ وغيرِهما يُخْرِجُ عليها استنباطاته وتفريعاته وهذا التَّأْسِيسُ هو الذي أَعَجَزَ النَّاسَ عن بُلُوغِ حَقِيقَةِ مَرْتَبَةِ

قوله: (لِرَغْبَةِ الْعُلَمَاءِ عَنْهُ الْخُ) عبارةُ الْمُغْنِي فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ يَرْغَبُونَ عَنْهُ وهذا ظاهِرٌ لا شَكَّ فيه وكيف يُمكنُ الْخُ عَنْهُ أَيِ الْقَضَاءِ. قوله: (وَكَيْفَ يُمكنُ) إِلَى قولِهِ: قال ابنُ الرُّفْعَةِ: قَضِيَّةٌ صَنِيعَةٌ أَنَّهُ من قولِ ابنِ دَقِيقِ العِيدِ أيضًا وإنْ أَوْهَمَ ما مَرَّ آنفًا عن الْمُغْنِي خِلَافَهُ. قوله: (عَنْهُ) أَيِ: الْمُجْتَهِدِ. قوله: (تَسألُني عن مذهبِ الشَّافِعِيِّ أم عَمَّا عندي الْخُ) هذا لا يُنافي ما دُكِرَ؛ لأنَّهُ لا يَقْتَضِي الاستِغْلَالَ في جَمِيعِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ في جَمِيعِ أَبْوَابِهِ. ا.هـ. س.م. قوله: (وقال هو) أَيِ: القَّالِ. قوله: (وآخرونُ الْخُ) عبارةُ الْمُغْنِي والشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ والقاضي حُسَيْنٍ والأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحاقَ وغيرِهم لَسْنَا الْخُ فَمَا هذا كَلَامُ مَنْ يَدَّعي زَوَالَ رُتْبَةِ الاجتهادِ وقال ابنُ الصَّلَاحِ الْخُ. قوله: (ووافقه) أَيِ: ابنُ الصَّلَاحِ. قوله: (منهُ) أَيِ: من المُطَلَّبِ. قوله: (والذي يُتَّبَعُ) هذا من عِنْدِ الشَّارِحِ. قوله: (إِذِ الْأَصَحُّ جَوَازُ تَجَرُّيَةِ الْخُ) عبارةُ الْمُغْنِي، والرُّوضُ مع شَرْحِهِ فَرَحَ يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعَ الاجتهادُ بَأَنْ يَكُونَ الْعَالِمُ مُجْتَهِدًا في بابٍ دونَ بابٍ فَيَكْفِيهِ عِلْمٌ ما يَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ الَّذِي يَجْتَهِدُ فِيهِ. ا.هـ. قوله: (أما حَقِيقَتُهُ) أَيِ: الاجتهادِ. قوله: (في سائرِ الأبوابِ) أَيِ: في جَمِيعِها. قوله: (وهذا التَّأْسِيسُ الْخُ) قد يُشِيرُ إِلَى ما يُنافي قولَهُ: السَّابِقُ فالمرادُ به التَّاهُلُ له. ا.هـ. أقولُ: يَدْفَعُ الْمُنَافَاةَ حَمْلُ قولِهِ: أو في بعضِ المسائلِ على الإضرابِ.

قوله: (تَسألُني عن مذهبِ الشَّافِعِيِّ أم عَمَّا عندي؟ الْخُ) هذا لا يُنافي ما دُكِرَ؛ لأنَّهُ لا يَقْتَضِي الاستِغْلَالَ في جَمِيعِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ في جَمِيعِ أَبْوَابِهِ. قوله: (وهذا التَّأْسِيسُ الْخُ) قد يُشِيرُ إِلَى ما قد يُنافي

الاجتهاد المطلق ولا يُغني عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فإن أذون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي فضلاً عن الاجتهاد النسبي فضلاً عن الاجتهاد المطلق.

(فروغ): في التقليد يضطر إليها مع كثرة الخلاف فيها وحاصل المعتمد من ذلك أنه يجوز تقليد كل من الأئمة الأربعة، وكذا من عداهم ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فالإجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يُحمل على ما فُقد فيه شرط من ذلك ويُشترط لصحة التقليد أيضاً أن لا يكون مما يُنقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء، أو قضاء فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه إجماعاً كما يُعلم مما يأتي؛ لأنه محض تشبه وتغريب، ومن ثم قال الشبكي:

قوله: (عنه) أي: التأسيس. قوله: (مرتبة الاجتهاد المذهبي) أي: الاجتهاد في المذهب فضلاً عن الاجتهاد النسبي أي: الاجتهاد في بعض الأبواب فضلاً عن الاجتهاد المطلق أي: في جميع الأبواب. قوله: (وكذا من عداهم إلخ) هذا مع قوله الآتي: هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء، أو قضاء فيمتنع إلخ صريح في أن من عدا الأربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته أنه يمتنع تقليده في غير العمل من الإفتاء، والحكم فليتنب لذلك وليحفظ مع أنه في نفسه لا يخلو عن إشكال. اه. سم. قوله: (ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة إلخ) أي: ولو وجد وإلا فلا تحقق له فيما أطلعنا عليه. قوله: (وسائر معتبراته) أي: كعدم المانع. قوله: (ويشترط لصحة التقليد أيضاً أن لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي) كأن ينبغي أن يؤخره ويذكره قوله: كمخالف الإجماع. قوله: (أن لا يكون مما ينقض فيه إلخ) قد يشكل هذا بأنه يلزمه بطلان بعد تقليد مقلدي بقية الأئمة الأربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم. اه. سم ويذفع الإشكال بأن الكلام في تقليد المقلد لغير إمامه. قوله: (هذا إلخ) أي: قوله: وكذا من عداهم ممن حفظ إلخ. قوله: (فيه) أي: الإفتاء أو القضاء. قوله: (مما يأتي) لعله أراد به قوله: لكن في الروضة إلى فلا يُنافي وقوله: بخلاف الحاكم لا يجوز إلخ. قوله: (لأنه محض تشبه إلخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة. اه. سم وقد يجاب بأن

قوله السابق فالمراد به التأمل له. قوله: (وكذا من عداهم ممن حفظ مذهبه إلخ) هذا مع قوله الآتي: هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء، أو قضاء فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه إجماعاً صريح في أن من عدا الأربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته يمتنع تقليده في غير العمل من الإفتاء، والحكم فليتنب لذلك وليحفظ مع أنه في نفسه لا يخلو عن إشكال.

قوله: (ويشترط لصحة التقليد أيضاً أن لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي) قد يشكل هذا بأنه يلزمه بطلان تقليد مقلدي بقية الأئمة الأربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم. قوله: (لأنه محض تشبه وتغريب) كيف ذلك مع الشرط المذكور؟

إِذَا قَصَدَ بِهِ الْمُفْتِي مَصْلَحَةً دِينِيَّةً جَازَ أَيُّ: مَعَ تَبْيِيهِهِ لِلْمُسْتَفْتِي قَائِلَ ذَلِكَ. وَعَلَى مَا اخْتَلَفَ فِيهِ شَرْطٌ مِمَّا ذَكَرَ يُحْمَلُ قَوْلُ الشُّبْكِيِّ: مَا خَالَفَ الْأَرْبَعَةَ كُمُخَالَفِ الْإِجْمَاعِ. وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا اعْتِقَادُ أَرْجَحِيَّةِ مُقْلَدِهِ، أَوْ مُسَاوَاتِهِ لِغَيْرِهِ لَكِنِ الْمَشْهُورُ الَّذِي رَجَحَاهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ الْمَفْضُولِ مَعَ وَجُودِ الْفَاضِلِ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ كَوْنُهُ عَامِيًّا جَاهِلًا بِالْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْاعْتِقَادَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ لِخُصُوصِهِ بِالتَّسَامُحِ وَنَحْوِهِ قَالَ الْهَرَوِيُّ: مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ.....

الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْعَمَلِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ. قَوْلُهُ: (إِذَا قَصَدَ بِهِ) أَيُّ: بِالْإِفْتَاءِ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ بَلْ غَيْرِ إِمَامِهِ. قَوْلُهُ: (أَيُّ مَعَ تَبْيِيهِهِ لِلْمُسْتَفْتِي قَائِلَ ذَلِكَ) أَيُّ: لِيُقْلَدَهُ فَيَكُونَ قَوْلُ الْمُفْتِي حَيِّثُ إِزْشَادًا لَا إِفْتَاءً. قَوْلُهُ: (كُمُخَالَفِ الْإِجْمَاعِ) خَبَرٌ مَا لَخَّ. قَوْلُهُ: (لَكِنِ الْمَشْهُورُ الَّذِي رَجَحَاهُ الْإِخ) فِي الرُّوْضِ وَيَعْمَلُ أَيُّ: الْمُسْتَفْتِي بَفَتْوَى عَالِمٍ مَعَ وَجُودِ أَعْلَمَ مِنْهُ جِهْلَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَهُ بِأَنِ اعْتَقَدَهُ أَعْلَمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْدَ فَلَا يَلْزَمُهُ الْبَحْثُ عَنِ الْأَعْلَمِ إِذَا جَهِلَ اخْتِصَاصَ أَحَدِهِمَا بِزِيَادَةِ عِلْمِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: فَإِنِ اخْتَلَفَا أَيُّ: الْمُفْتَيَانِ جَوَابًا وَصِفَةً وَلَا نَصَّ أَيُّ: مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ قَدَّمَ الْأَعْلَمُ وَكَذَا إِذَا اعْتَقَدَ أَحَدُهُمَا أَعْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ أَيُّ: قَدَّمَ مَنْ اعْتَقَدَهُ أَعْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ، وَيُقَدَّمُ الْأَعْلَمُ عَلَى الْأَوْرَعِ أَه. فَانْظُرْ هَلْ يُخَالِفُ ذَلِكَ إِطْلَاقَ جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمَفْضُولِ مَعَ وَجُودِ الْفَاضِلِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ: وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْأَرْجَحَ التَّخْيِيرُ فِيهِمَا الْإِخ؟ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَه. سَمَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْإِطْلَاقَ الْمَذْكُورَ يَقْيَدُ بِذَلِكَ كَمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَا وَجَدَ مَنْ يُخْبِرُهُ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيُّ: اشْتِرَاطَ الْاعْتِقَادِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْهَرَوِيُّ الْإِخ) بَيَّنَّ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ فِي رِسَالَةِ التَّقْلِيدِ أَنَّ مُقْتَضَى الرُّوْضَةِ تَرْجِيحُ مَا نَقَلَهُ الْهَرَوِيُّ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ. أَه. سَمَ. قَوْلُهُ: (لَا مَذْهَبَ لَهُ) لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ تَرْكَ التَّقْلِيدِ مُطْلَقًا بَلْ مَعْنَاهُ مَا عَبَّرَ عَنْهُ الْمَحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ بِقَوْلِهِ: فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِيمَا يَقَعُ لَهُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ تَارَةً وَبِغَيْرِهِ أُخْرَى وَهَكَذَا أَه. وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ فَيُقْلَدُ وَاحِدًا فِي مَسْأَلَةٍ وَآخَرَ فِي أُخْرَى أَه. وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: أَيُّ: مُعَيَّنَ الْإِخ. أَه. سَمَ.

قَوْلُهُ: (لَكِنِ الْمَشْهُورُ الَّذِي رَجَحَهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ الْمَفْضُولِ مَعَ وَجُودِ الْفَاضِلِ) فِي الرُّوْضِ وَيَعْمَلُ أَيُّ: الْمُسْتَفْتِي بَفَتْوَى عَالِمٍ مَعَ وَجُودِ أَعْلَمَ مِنْهُ جِهْلَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَهُ بِأَنِ اعْتَقَدَهُ أَعْلَمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْدَ فَلَا يَلْزَمُهُ الْبَحْثُ عَنِ الْأَعْلَمِ إِذَا جَهِلَ اخْتِصَاصَ أَحَدِهِمَا بِزِيَادَةِ عِلْمِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: فَإِنِ اخْتَلَفَا أَيُّ: الْمُفْتَيَانِ جَوَابًا وَصِفَةً وَلَا نَصَّ قَدَّمَ الْأَعْلَمُ، وَكَذَا إِذَا اعْتَقَدَ أَحَدُهُمَا أَعْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ أَيُّ: قَدَّمَ مَنْ اعْتَقَدَهُ أَعْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ وَيُقَدَّمُ الْأَعْلَمُ عَلَى الْأَوْرَعِ انْتَهَى. فَانْظُرْ هَلْ يُخَالِفُ ذَلِكَ إِطْلَاقَهُ جَوَازَ تَقْلِيدِ الْمَفْضُولِ مَعَ وَجُودِ الْفَاضِلِ الْآتِي فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْأَرْجَحَ التَّخْيِيرُ فِيهِمَا فِي الْعَمَلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْهَرَوِيُّ: مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْعَامِّيَّ الْإِخ) بَيَّنَّ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ فِي رِسَالَةِ التَّقْلِيدِ أَنَّ مُقْتَضَى الرُّوْضَةِ تَرْجِيحُ مَا نَقَلَهُ الْهَرَوِيُّ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (لَا مَذْهَبَ لَهُ) لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ تَرْكَ التَّقْلِيدِ مُطْلَقًا بَلْ مَعْنَاهُ مَا عَبَّرَ بِهِ الْمَحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ بِقَوْلِهِ: فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ

أي: مُعَيَّنَ يلزمه البقاء عليه وحيثُ اختلف عليه مُتَّبِعُ حِرَانِ أي: في مذهب إماميه فكاختلاف المجتهدين. اهـ. وقضيته جواز تقليد المفضول من أصحاب الأوجه مع وجود أَفْضَل منه، لكن في الروضة ليس لِمُفْتٍ وعامل على مذهبا في مسألة ذات قولين، أو وجهين أن يَعْتَمِد أحدهما بلا نَظَر فيه بلا خلاف بل يَبْتَخَرُ عن أرجحهما بنحو تأخره إن كانا لواحداً. اهـ. ونَقَلَ ابنُ الصَّلاح فيه الإجماع لكن حَمَلَهُ بعضهم على المُفْتِي، والقاضي؛ لِمَا مرَّ.....

□ فَوَدَّ: (أي: مُعَيَّنَ يَلْزَمُهُ البقاء إلخ) لا يُقَالُ: هذا لا يَخْصُ العامِّي؛ لأن الذي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الفُقَهَاءِ جَوَازُ الاِئْتِقَالِ وَلَوْ بعد العملِ فَلَعَلَّ الأَوْجَهَ مَنَعُ ما نَقَلَهُ الهَرَوِيُّ لَنَا نَقُولُ: المراد بالعامِّي غيرُ الْمُجْتَهِدِ، أو نَقُولُ: غيرُ الْمُجْتَهِدِينَ من العُلَمَاءِ مِثْلُ العامِّي في ذلك كما صَرَّحَ به المَحَلِّيُّ في شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ اِخْتَلَفَ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مع شَرْحِهِ واختِلَافُ المُفْتِيَيْنِ في حَقِّ المُسْتَفْتَى كاختِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ في حَقِّ المُقَلِّدِ، وسيأتي أَنَّهُ يُقَلَّدُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا فَلِلْمُسْتَفْتَى ذلك على ما يَأْتِي. اهـ. وأَرَادَ بما يَأْتِي ما مرَّ إِنْفَاءً عن سم عن الرُّوضِ وشَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ إلخ) هذا في العامِّي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الآتِي: (فَلَا يُنَافِي ما مرَّ عن الهَرَوِيِّ؛ لَأنَّهُ في عامِّي إلخ) وَاغْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقُ: (وَيُسْتَرْطُ أَيْضاً اعْتِقَادُ أَرْجَحِيَّةِ مُقَلِّدِهِ إلخ) شَامِلٌ لِلْعَامِّيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَلَا يُنَافِي ذلك كَوْنُهُ عَامِيًّا إلخ) وَحَيْثُ فَقَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ إلخ)، وَيُقَالُ: بَلْ قَضِيَّتُهُ مع ذلك بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (فَكَاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ هذا بِالنَّظَرِ إلى قَوْلِهِ: (لَكِنْ المَشْهُورُ إلخ). اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (من أصحاب الأوجه) كَذَا كَانَ فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ أَصْلَحَ بِالْوُجُوهِ وَلَيْسَ بِضَرُورِيٍّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ فِي الرُّوضَةِ إلخ) اسْتَدْرَكَ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

□ فَوَدَّ: (فِيهِ الإِجْمَاعُ) أَي: فِي وَجُوبِ الْبَحْثِ عَنِ الْأَرْجَحِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ حَمَلَهُ إلخ) أَي: كَلَامُ

فِيمَا يَقَعُ لَهُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ تَارَةً وَبِغَيْرِهِ أُخْرَى وَهَكَذَا انْتَهَى. وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ فَيُقَلَّدُ وَاحِدًا فِي مَسْأَلَةٍ وَأُخْرَى فِي أُخْرَى انْتَهَى. وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (أَي مُعَيَّنَ إلخ). □ فَوَدَّ: (أَي: مُعَيَّنَ يَلْزَمُهُ البقاء عليه) لا يُقَالُ: هذا لا يَخْصُ العامِّي؛ لأن الذي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الفُقَهَاءِ جَوَازُ الاِئْتِقَالِ، وَلَوْ بعد العملِ فَلَعَلَّ الأَوْجَهَ مَنَعُ ما نَقَلَهُ الهَرَوِيُّ؛ لَنَا نَقُولُ الْمُرَادُ بِالْعَامِّيِّ غَيْرُ الْمُجْتَهِدِ، أو نَقُولُ: غيرُ الْمُجْتَهِدِ من العُلَمَاءِ مِثْلُ العامِّي فِي ذلك فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي جَمْعِ الجَوَامِعِ عَطْفًا عَلَى مَعْمُولِ الْأَصَحِّ: وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ التَّزَامُ مَذْهَبِ مُعَيَّنٍ ثُمَّ فِي خُرُوجِهِ عَنْهُ أَقْوَالُ إلخ زَادَ المَحَلِّيُّ عَقِبَ الْعَامِّيِّ مَا نَصَّهُ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ إلخ هذا فِي الْعَامِّيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الآتِي: (فَلَا يُنَافِي ما مرَّ عن الهَرَوِيِّ؛ لَأنَّهُ فِي عامِّي إلخ). فَاغْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقُ: (وَيُسْتَرْطُ أَيْضاً اعْتِقَادُ أَرْجَحِيَّةِ مُقَلِّدِهِ إلخ) شَامِلٌ لِلْعَامِّيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَلَا يُنَافِي ذلك كَوْنُهُ عَامِيًّا إلخ) وَحَيْثُ فَقَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ إلخ) وَيُقَالُ: بَلْ قَضِيَّتُهُ مَنَعُ ذلك بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (فَكَاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ هذا بِالنَّظَرِ إلى قَوْلِهِ: (لَكِنْ المَشْهُورُ إلخ). □ فَوَدَّ: (لَكِنْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ) أَي:

من جواز تقليد غير الأئمة الأربعة بشرطه وفيه نظر؛ لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك فالوجه حملهُ على عاملٍ متأهلٍ للنظر في الدليل وعلم الرّاجح من غيره فلا يُنافي ما مرَّ عن الهرّوي وما يأتي عن فتاوى الشُّبكي؛ لأنه في عامِّي لا يتأهل لذلك. وإطلاق ابن عبد السلام أنّ من إماميه في مسألة قولان له تقليده في أيهما أحبّ يردّه ما تقرّر وما مرَّ في شرح الخطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما ترى فيما إذا كانا لواحداً، ولا تحيّر لتضمّن ذلك ترجيح كلّ منهما من قائله الأهل كما اقتضاه قوله أيضاً: اختلاف المتبحرين كاختلاف المجتهدين في الفتوى. وقد سبق أنّ الأرجح التخيير فيهما في العمل ومما يصرّح بجواز تقليد المزجوح قول البلقيني في مُقلد مُصحح الدّور في الشَّرْجِيَّة لا يَأْتُم، وإن كنت لا أفتي بصحته؛ لأنّ الفروع الاجتهادية لا يُعاقب عليها. ولا يُنافيه قول ابن عبد السلام: يمتنع التقليد في هذه؛ لأنه مَبْنِيٌّ على قوله فيها: يُنْقَضُ قضاء القاضي بصحة الدّور. ومرَّ أنّ ما يُنْقَضُ لا يُقْلَدُ. والحاصل أنّ من ينقضه يمنع تقليده ومن لا ينقضه يُجوز تقليده. وفي فتاوى الشُّبكي يتخيّر العامل في القولين أي: إذا لم يتأهل للعلم بأرجحهما كما مرَّ، ولا وجد من يُخبر به،

الرّوضة المذكور. اه. سم. قوله: (من جواز تقليد غير الأئمة إلخ) أي: في العمل لنفسه.

قوله: (وفيه نظر) أي: في الحمل المذكور. قوله: (لأنه صريح بمساواة العامل إلخ) أي: فإنّه قال: ليس لمفتٍ وعامل إلخ. اه. سم. قوله: (في ذلك) أي: وجوب البحث. قوله: (ما مرَّ عن الهرّوي إلخ) أي: من تخيّر العامِّي في الوجهين. قوله: (وما يأتي إلخ) أي: آتفاً. قوله: (لأنه إلخ) كلّ ممّا مرَّ، وما يأتي. قوله: (إطلاق ابن عبد السلام إلخ) أي: الشَّامِلُ لِلْمُتَأَهِّلِ وَغَيْرِهِ. قوله: (يردّه إلخ) هَلَا قال: يُحْمَلُ على عامِّي غير متأهلٍ للنظر. قوله: (ما تقرّر) أي: كلام الرّوضة المذكور مع قوله: فالوجه حملهُ إلخ. قوله: (وما في الرّوضة إلخ) عَطَفَ على وإطلاق ابن عبد السلام إلخ. قوله: (مفروض) محلّ تأمل بل قولها إن كان لواحداً فيه نوع إشعار بأنّ الكلام فيهما أي: الوجهين ولو لمُتَعَدِّ قَدْ بَرَّ. اه. سيّد عمَر. قوله: (ولاً) أي: بأن كانا لمُتَعَدِّ. قوله: (كما اقتضاه قوله: إلخ) أي: قول صاحب الرّوضة أقول: قد سبق عن الرّوض وشرّحه تقييد القول المذكور بجهل المُسْتَفْتِي اختِصاص أحدهما بزيادة علم، أو ورع. قوله: (وقد سبق) أي: في أوّل الفروع. قوله: (فيهما) أي: المُجْتَهِدَيْنِ.

قوله: (في العمل) أخرَجَ الفتوى، والحُكْم. اه. سم. قوله: (في مُقلد مُصحح إلخ) بالإضافة وقوله: لا يَأْتُم إلخ مَقُولُ الْبَلْقِينِيِّ. قوله: (بصحته) أي: الدّور. قوله: (ولا يُنافيه) أي: قول البلقيني. قوله: (في هذه) أي: مسألة صحة الدّور. قوله: (لأنه إلخ) أي قول ابن عبد السلام. قوله: (ومرَّ) أي: في أوّل الفروع. قوله: (كما مرَّ) أي: في قوله: فالوجه حملهُ إلخ.

كلام الرّوضة المذكور. قوله: (لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي إلخ) أي: فإنّه قال: ليس لمفتٍ وعامل صاحب الرّوض. قوله: (في العمل) أخرَجَ الفتوى، والحُكْم.

لكن مرّ في شرح الخطبة عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع به خلاف الحاكم لا

قوله: (عنه وعن غير ما يخالف إلخ) ومما يخالفه كلام الرّوض فإنّه صريح في أنّه إذا لم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقّف ولا يتخیر حيث قال هنا: وليس له أي: لكل من العامل، والمفتي كما في شرحه العمل، والفتوى بأحد القولين، أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال: فإن كان أهلاً للترجيح، أو التّخريج استقلّ به متعرّفاً ذلك من القواعد، والمآخذ ولا تلقاه من نقلة المذهب فإنّ عدم الترجيح أي: بأن لم يحصله بطريق توقّف أي: حتى يحصله إلى أن قال: فإن اختلفوا أي: الأصحاب في الأرجح ولم يكن أي: كل من العامل، والمفتي أهلاً للترجيح اعتمد ما صحّحه الأكثر فالأعلم، وإلا أي: وإن لم يصحّحوا شيئاً توقّف. اهـ. ولا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروي السابق فإنّ قوله: تلقاه والأصح من نقلة المذهب وقوله: فإن اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعامي إن لم يكن مخصّوراً فيه ولم يخيره بل أو جبّ عليه تعرّف الرّاجح إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح أو كلام شرح الرّوض في غير العامي الصّرف ومخالفته لحمل الشارح المذكور بقوله: فالوجه حمل إلخ فإنّه أو جبّ على غير المتأهل تعرّف الرّاجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التّخيير إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع تساوي عنده، أو على المتساويين فيه عنده وعن الشبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليأمل. اهـ. سم.

قوله: (بخلاف الحاكم إلخ) ومثله المفتي.

قوله: (وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع به) ومما يخالفه كلام الرّوض فإنّه صريح في أنّه إذا لم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقّف ولا يتخیر حيث قال هنا: ليس له أي: لكل من العامل، والمفتي كما في شرحه العمل، والفتوى بأحد القولين، أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال: فإن كان أهلاً للترجيح، أو التّخريج استقلّ به متعرّفاً ذلك من القواعد، والمآخذ ولا تلقاه من نقلة المذهب فإنّ عدم الترجيح أي: بأن لم يحصله بطريق توقّف أي: حتى يحصله إلى أن قال: فإن اختلفوا أي: الأصحاب في الأرجح ولم يكن أي: كل من العامل، والمفتي أهلاً للترجيح اعتمد ما صحّحه الأكثر، والأعلم وإلا أي: وإن لم يصحّحوا شيئاً توقّف انتهى. ولا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروي السابق فإنّ قوله: ولا تلقاه من نقلة المذهب وقوله: فإن اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعامي إن لم يكن مخصّوراً فيه ولم يخيره، بل أو جبّ عليه تعرّف الرّاجح، إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح، أو كلام شرح الرّوض في غير العامي الصّرف ومخالفته لحمل الشارح المذكور بقوله: فالوجه حمل إلخ فإنّه أو جبّ على غير المتأهل تعرّف الرّاجح ومخالفته ما ذكره الشارح من التّخيير، إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع تساوي عنده، أو على المتساويين فيه عنده وعن الشبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليأمل.

يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ أَرْجَحِيَّتِهِ، وَصَرَّحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَنَّ لَهُ الْعَمَلَ بِالْمَرْجُوحِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَتَّبَعَ الرَّخْصَ بِأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ بِالْأَسْهَلِ مِنْهُ؛ لِانْجِلَالِ رِبْقَةِ التَّكْلِيفِ مِنْ عُنُقِهِ حِينَئِذٍ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ يُفْسَقُ بِهِ. وَزَعَمَ أَنَّهُ يَنْبَغِي تَخْصِيصُهُ بِمَنْ يَتَّبِعُ بَغَيْرِ تَقْلِيدٍ يَتَّقِيْدُ بِهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بَلْ يُفْسَقُ قَطْعًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لِلْعَامِلِ أَنْ يَعْمَلَ بِرُخْصِ الْمَذَاهِبِ، وَإِنْكَارُهُ جَهْلٌ لَا يُنَافِي حُرْمَةَ التَّبَتُّعِ، وَلَا الْفِسْقَ بِهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْبَرْ بِالتَّبَتُّعِ وَلَيْسَ الْعَمَلُ بِرُخْصِ الْمَذَاهِبِ مُقْتَضِيًا لَهُ لِصِدْقِ الْأَخِيذِ بِهَا مَعَ الْأَخِيذِ بِالْعَزَائِمِ أَيْضًا وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ مَنْ عَمِلَ بِالْعَزَائِمِ، وَالرُّخْصِ لَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ مُتَّبِعٌ لِلرُّخْصِ لَا سَيِّمًا مَعَ النَّظَرِ لِضَبْطِهِمْ لِلتَّبَتُّعِ بِمَا مَرَّ فَنَأْمَلُهُ. وَالْوَجْهَ الْمُحْكِي بِجَوَازِهِ يُزِدُّهُ نَقْلُ ابْنِ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى مَنْعِ تَتَّبِعِ الرَّخْصَ، وَكَذَا يُزِدُّهُ بِهِ قَوْلُ مُحَقِّقِ الْحَقِيقَةِ ابْنِ الْهَمَامِ: لَا أَذْرِي مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنَ الْعَقْلِ، وَالتَّقْلِ مَعَ أَنَّهُ أَتْبَاعُ قَوْلِ مُجْتَهِدٍ مُتَّبِعٍ، وَقَدْ «كَانَ ﷺ يُحِبُّ مَا خَفَّفَ عَلَى أُمَّتِهِ»، وَالتَّاسُ فِي غَضَبِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يَسْأَلُونَ مَنْ شَاءُوا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِذَلِكَ. اهـ. وَظَاهِرُهُ جَوَازُ التَّلْفِيقِ أَيْضًا، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ أَيْضًا فَتَقَطُّنَ لَهُ وَلَا تَغْتَرُّ بِمَنْ أَخَذَ بِكُلَامِهِ هَذَا الْمُخَالَفِ لِلْإِجْمَاعِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْخَادِمِ عَنْ بَعْضِ الْمُخْتَاطِينَ الْأُولَى لِمَنْ بُلِيَ بِوَسْوَاسِ الْأَخْذِ بِالْأَخْفِ، وَالرُّخْصِ؛ لِقَلَا يَزْدَادَ فَيَخْرُجُ عَنِ الشَّرْعِ وَلِضِدِّهِ الْأَخْذُ بِالْأَثْقَلِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْإِبَاحَةِ. وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يُلْفَقَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا حَقِيقَةُ مُرْكَبَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنْهُمَا وَأَنْ لَا يَعْمَلَ بِقَوْلِي فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ بَضْءُهُ فِي غَيْرِهَا كَمَا مَرَّ بَسْطُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ مَعَ بَيَانِ حِكَايَةِ الْآمِدِيِّ

قوله: (وَصَرَّحَ الْخ) أي: السُّبْكِيُّ. قوله: (بِأَنَّ لَهُ الْعَمَلَ بِالْمَرْجُوحِ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ فِي مَرْجُوحٍ رَجَّحَهُ بَعْضُ أَهْلِ التَّرْجِيحِ، أَمَّا مَرْجُوحٌ لَمْ يُرَجَّحْهُ أَحَدٌ كَأَحَدٍ وَجْهَيْنِ لِشَخْصٍ رَجَّحَ مُقَابِلَهُ، أَوْ لَمْ يُرَجَّحْ مِنْهُمَا شَيْئًا وَرَجَّحَ أَحَدَهُمَا جَمِيعٌ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ فَيَنْتَعِدُ تَقْلِيدَهُ، وَالْعَمَلُ بِهِ مِنْ عَامِّي لَمْ يَتَأَهَّلْ لِلتَّرْجِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافُ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُفْسَقُ بِتَّبَتُّعِهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُدَوَّنَةِ. اهـ. سم. قوله: (يَتَّقِيْدُ بِهِ) الظَّاهِرُ يُعْتَدُّ بِهِ وَسِيَّائِي فِي شَرْحِ نَفَذَ مَا يُؤَيِّدُهُ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (وَلَيْسَ الْعَمَلُ بِرُخْصِ الْمَذَاهِبِ الْخ) فِيهِ تَوَقُّفٌ. قوله: (لِصِدْقِ الْأَخِيذِ الْخ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضْدَرِّ إِلَى مَفْعُولِهِ. قوله: (وَكَذَا يُزِدُّ بِهِ) أي: بِمَا نَقَّلَهُ ابْنُ حَزْمٍ. قوله: (بِذَلِكَ) أي: بِالسُّؤَالِ عَنْ عَالِمٍ وَاحِدٍ. قوله: (وَظَاهِرُهُ) أي: قَوْلُ ابْنِ الْهَمَامِ: جَوَازُ التَّلْفِيقِ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. (وَفِي الْخَادِمِ الْخ) اسْتَطْرَادِيٌّ. قوله: (كَمَا مَرَّ بَسْطُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ كَالْآمِدِيِّ مَنْ عَمِلَ فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ

قوله: (وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافُ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَا يُفْسَقُ بِتَّبَتُّعِهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُدَوَّنَةِ. قوله: (كَمَا مَرَّ بَسْطُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ

الاتِّفَاقَ عَلَى الْمَنْعِ بَعْدَ الْعَمَلِ. وَنُقِلَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ مِثْلُهُ فِيهِ تَجَوُّزٌ، وَإِنْ جَرِيَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا نُقِلَ ذَلِكَ فِي عَامِّيٍّ لَمْ يَلْتَزِمْ مَذْهَبًا قَالَ: فَإِنَّ التَّزَمَ مُعَيَّنًا فَخِلَافٌ، وَكَذَا صَرَحَ بِالْخِلَافِ مُطْلَقًا الْقَرَفِيُّ وَقِيلَ: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْإِتِّفَاقِ اتِّفَاقُ الْأُصُولِيِّينَ لَا الْفُقَهَاءِ فَقَدْ جَوَّزَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْإِنْتِقَالَ عَمِلَ بِالْأَوَّلِ أَوْ لَا وَأَطْلَقَ الْأَيْمَةَ جَوَّازَ الْإِنْتِقَالِ. وَقَدْ أَخَذَ الْإِسْنَوِيُّ مِنَ الْمَجْمُوعِ وَتَبِعُوهُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ إِذَا تَنَاوَلَتْ شَيْئًا، ثُمَّ صَرَحَ بَعْضُهُمْ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ فَالْمَعْتَمَدُ الْأَخْذُ فِيهِ بِإِطْلَاقِهِمْ.

(فائدة): مَنْ ارْتَكَبَ مَا اخْتَلَفَ فِي حُرْمَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ أَيْمَ بَرَكْتَ تَعْلَمُ أَمَكْتَهُ، وَكَذَا بِالْفِعْلِ إِنْ

لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ فِيهَا بِقَوْلٍ غَيْرِهِ اتِّفَاقًا فَالْتَّعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا بَقِيَ مِنْ آثَارِ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ مَا يَلْتَزِمُ عَلَيْهِ مَعَ الثَّانِي تَرْكُوبُ حَقِيقَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنَ الْإِمَامَيْنِ كَتَقْلِيدِ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْحِ بَعْضِ الرُّأْسِ وَمَالِكٍ فِي طَهَارَةِ الْكَلْبِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِيَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ قِتَاوِيهِ ذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ بَسْطٍ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ جَمَعَ فَقَالُوا إِنَّمَا يَمْتَنِعُ تَقْلِيدُ الْغَيْرِ بَعْدَ الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ بَعَيْنِهَا لَا مِثْلُهَا أَيْ: خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ كَانَ أَفْتَى بَيِّنُونَةَ زَوْجَتِهِ فِي نَحْوِ تَغْلِيْقٍ فَتَنَحَّحَ أُخْتَهَا، ثُمَّ أَفْتَى بِأَنَّ لَا بَيِّنُونَةَ فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ لِلأَوَّلَى وَيُعْرِضَ عَنِ الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ إِبَانَتِهَا وَكَأَنَّ أَخْذَ بِشَفْعَةِ الْجَوَارِ تَقْلِيدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ عَلَيْهِ فَأَرَادَ تَقْلِيدَ الشَّافِعِيِّ فِي تَرْكِهَا فَيَمْتَنِعُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِمَامَيْنِ لَا يَقُولُ بِهِ حَيْثُيذِ فَاغْلَمَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَلَا تَغْتَرَّ بِظَاهِرٍ مَا مَرَّ. اهـ. وَبَيَّنَّا فِي هَامِشِ شَرْحِ الْخُطْبَةِ فِي تَمْثِيلِهِ الْأَوَّلِ فَرَاغَهُ. اهـ. سم. فوه: (مِثْلُهُ) أَيْ: الْإِمْدِيُّ. فوه: (فِيهِ تَجَوُّزٌ) خَبَرٌ وَنُقِلَ غَيْرُ وَاحِدٍ. فوه: (عَلَيْهِ) أَيْ: التَّثْلُ. فوه: (ثُمَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ. فوه: (فَإِنَّهُ الْخ) أَيْ: ابْنُ الْحَاجِبِ. فوه: (ذَلِكَ) أَيْ: الْإِتِّفَاقُ الْمَذْكُورُ. فوه: (قَالَ) أَيْ: ابْنُ الْحَاجِبِ. فوه: (بِالْخِلَافِ مُطْلَقًا) أَيْ: بِدُونِ ذِكْرِ مُضَدِّهِ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ أَوْ الْفُقَهَاءِ، أَوْ مِنْهُمَا. فوه: (قِيلَ الْخ) مُقَابِلُ الْإِطْلَاقِ الْمَذْكُورِ. فوه: (فِيهِ) أَيْ: فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ.

كَالْإِمْدِيِّ: مَنْ عَمِلَ فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ فِيهَا بِقَوْلٍ غَيْرِهِ اتِّفَاقًا. لَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا بَقِيَ مِنْ آثَارِ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ مَا يَلْتَزِمُ عَلَيْهِ مَعَ الثَّانِي تَرْكُوبُ حَقِيقَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنَ الْإِمَامَيْنِ كَتَقْلِيدِ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْحِ بَعْضِ الرُّأْسِ وَمَالِكٍ فِي طَهَارَةِ الْكَلْبِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِيَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ قِتَاوِيهِ ذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ الْبَسْطِ فِيهِ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ جَمَعَ فَقَالُوا إِنَّمَا يَمْتَنِعُ تَقْلِيدُ الْغَيْرِ بَعْدَ الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ بَعَيْنِهَا لَا مِثْلُهَا أَيْ: خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ كَانَ أَفْتَى بَيِّنُونَةَ زَوْجَتِهِ فِي نَحْوِ تَغْلِيْقٍ فَتَنَحَّحَ أُخْتَهَا، ثُمَّ أَفْتَى بِأَنَّ لَا بَيِّنُونَةَ فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ لِلأَوَّلَى وَيُعْرِضَ عَنِ الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ إِبَانَتِهَا، وَكَأَنَّ أَخْذَ بِشَفْعَةِ الْجَوَارِ تَقْلِيدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ عَلَيْهِ فَأَرَادَ تَقْلِيدَ الشَّافِعِيِّ فِي تَرْكِهَا فَيَمْتَنِعُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِمَامَيْنِ لَا يَقُولُ بِهِ حَيْثُيذِ فَاغْلَمَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ أَخَذَ بِظَاهِرٍ مَا مَرَّ انتهى. وَبَيَّنَّا فِي هَامِشِ شَرْحِ الْخُطْبَةِ مَا فِي تَمْثِيلِهِ الْأَوَّلِ فَرَاغَهُ.

كان مما لا يُعذر أحدٌ بجهله لِمَزِيدِ شهرته قيل: وكذا إن علم أنه قيل بتخريمه لا إن جهل؛ لأنه إذا خفي على بعض المجتهدين فعله أولى، أما إذا عجز عن التعلّم ولو لثقله، أو اضطرار إلى تحصيل ما يشدّ رمقه، أو رمقٌ مُمَوِّنه فيرتفع تكليفه كما قبل ورود الشرع قاله المصنّف كابن الصلاح. ومن أدّى عبادةً مختلفاً في صحتها من غير تقليدٍ للقائل بها لزمه إعادتها؛ لأن إقدامه على فعلها عبثٌ وبه يُعلم أنه حال تلبّسه بها عالمٌ بفسادها؛ إذ لا يكون عابثاً إلا حينئذٍ فخرج من منسّ فرجه فتسّى وصلّى فله تقليدٌ أبي حنيفة في إسقاط القضاء إن كان مذهبه صحةً صلاته مع عدم تقليده له عندها، وإلا فهو عابثٌ عنده أيضاً، وكذا لمن أقدم معتقداً صحتها على مذهبه جهلاً، وقد عُذر به. (فإن تعذر جمع هذه الشروط)، أو لم يتعذر كما هو ظاهرٌ مما يأتي فيذكر التعذر تصويراً لا غير (فولّى سلطاناً)، أو من (له شوكة) غيره بأن يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا إلا إليه.

(تنبيه): ظاهر المتن أن السلطنة لا تستلزم دوام الشوكة فلو زالت شوكة سلطان بنحو حبس،

• قوله: (قيل إلخ) يظهر أنه لمجرد الحكاية لا للتبريض. • قوله: (وكذا) أي: يأنم بالفعل.

• قوله: (إن علم) أي: المرتكب. • قوله: (لأنه إذا خفي إلخ) في تقريره نظراً. • قوله: (أما إذا عجز عن التعلّم إلخ) في الرّوض وشرجه، وإن عديم المستفتي عن واقعة المفتي في بليده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤاخذ صاحب الواقعة بشيء يصنعه فيها؛ إذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع انتهى. اهـ. سم. • قوله: (ولو لثقله) أي: ولو كان العجز لتوقف التعلّم على ثقله لا يستطيعها.

• قوله: (وبه) أي: بالتعليل. • قوله: (عالم بفسادها) أي: بأنه قيل بفسادها. اهـ. سيّد عمر. • قوله: (فله تقليد أبي حنيفة إلخ) صريح في جواز التقليد بعد الفعل. اهـ. سم. • قوله: (إن كان مذهبه صحةً صلاته إلخ) فيه نظراً. اهـ. سم وصمير مذهبه لأبي حنيفة. • قوله: (ولاً فهو عابث إلخ) هذا ممنوع. اهـ. سم عبارة السيّد عمر الأولى فلا يجزئه التقليد أو غير هذه العبارة كما يُعلم من قوله آتياً: (وبه يُعلم إلخ) فاعلم. اهـ. • قوله: (وكذا) أي: له تقليد أبي حنيفة في إسقاط القضاء. • قوله: (من أقدم) أي: وهو متذكّر للمس. • قوله: (على مذهبه) أي: المُقدم. • قوله: (وقد عُذر به) يتبعي، وإن لم يُعذر به؛ لأنه عند عقده الصلاة جازم لها لا عابثٌ معه فليجز التقليد بشرطه فليأتمل. اهـ. سيّد عمر. • قوله: (أو لم يتعذر) إلى قوله: (ونازع كثير) في النهاية إلا قوله: (ومرّ إلى المتن. • قوله: (مما يأتي) أي: آتياً في

• قوله: (أما إذا عجز عن التعلّم، ولو لثقله، أو اضطرار إلى تحصيل إلخ) في الرّوض وشرجه، وإن عديم المستفتي عن واقعة المفتي في بليده وغيره، ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤاخذ صاحب الواقعة بشيء يصنعه فيها؛ إذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع انتهى. • قوله: (فله تقليد أبي حنيفة) صريح في جواز التقليد بعد الفعل. • قوله: (إن كان مذهبه صحةً صلاته إلخ) فيه نظراً.

• قوله: (ولاً فهو عابث) هذا ممنوع.

أو أسره لم يُخلع نفذت أحكامه ومرو في مبحث الإمامة فبيل الردة ما له تعلّق بذلك فراجعه (فاسقاً، أو مقلداً) ولو جاهلاً (نفذ قضاؤه) الموافق لمذهبه المعتدّ به، وإن زاد فسقه (للضرورة)؛ لئلا تتعطل مصالح الناس. ونازع كثيرون فيما ذكر في الفاسق وأطالوا وصوّبه الزركشي قال: لأنه لا ضرورة إليه، بخلاف المقلد. اهـ.، وهو عجيب فإن الفرض أن الإمام، أو ذا الشؤكة هو الذي ولّاه عالماً بفسقه بل، أو غير عالم به على ما جزم به بعضهم فكيف حينئذ يُفرغ إلى عدم تنفيذ أحكامه المترتب عليه من الفتن ما لا يتدارك خرقه، وقد أجمعت الأمة كما قاله الأذرعي على تنفيذ أحكام الخلفاء الظلمة وأحكام من ولّوه؟ ورجح البلقيني نفوذ تولية امرأة وأعمى فيما يضبطه وقين وكافر.....

السودة. قو: (ولم يخلع إلخ) وإلا أتجه تنفيذه. اهـ. نهاية. قو: (نفذت أحكامه) أي: ومنها التولية وهو صريح في صحة توليته حينئذ لغير الأهل وسيأتي ما فيه. اهـ. رشيد.

قو (س): (فاسقاً إلخ) أي: مسلماً فاسقاً إلخ. اهـ. مغني. قو: (ولو جاهلاً) أي: مخضاً كما يأتي في قوله: (ولا بعد فيه إلخ) ويأتي عن النهاية، والمغني وشرح المنهج أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام.

قو (س): (للضرورة) أي: لضرورة الناس أي: لاضطرارهم إلى القاضي وشدة احتياجهم إليه لتعطل مصالحهم بدونه، وقد تعيّن فيمن ولّاه السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح أيضاً؛ لأنه لما انحصر الأمر فيمن ولّاه السلطان ولو مع وجود الأهل ثبت اضطرار الناس إليه لعدم وجود قاض أهل وهذا في غاية الظهور. اهـ. سم. قو: (وصوّبه) أي: النزاع. قو: (وهو عجيب) أي: تصويب الزركشي. قو: (أو ذو الشؤكة) الأولى ذا الشؤكة بالألف. قو: (أو غير عالم به) المتجه في هذا أنه إن كان بحيث لو علم لم يؤله لم ينفذ حكمه ولا نفذ. اهـ. سم. قو: (وأحكام من ولّوه) أي: ولو فاسقاً وكان ينبغي أن يذكره فإنه محط الاستدلال. قو: (ورجح البلقيني نفوذ تولية امرأة إلخ) أفتى به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الزملي. اهـ. سم عبارة النهاية: ولو ابتلي الناس بولاية امرأة، أو قين، أو أعمى فيما يضبطه نفذ قضاؤه للضرورة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والحق ابن عبد السلام الصبي بالمرأة ونحوها لا كافر. اهـ. وسيأتي عن المغني ما يوافقه. قو: (وكافر) عطف على امرأة. اهـ. ع ش.

قو: أي: المصنّف (للضرورة) أي: لضرورة الناس أي: لاضطرارهم إلى القاضي وشدة احتياجهم إليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعيّن فيمن ولّاه السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح أيضاً؛ لأنه لما انحصر الأمر فيمن ولّاه السلطان ولو مع وجود الأهل ثبت اضطرار الناس إليه لعدم وجود قاض أهل وهذا في غاية الظهور. اهـ. قو: (أو غير عالم به) المتجه في هذا أنه إن كان بحيث لو علم لم يؤله لم ينفذ حكمه ولا نفذ. اهـ. قو: (ورجح البلقيني نفوذ تولية امرأة إلخ) أفتى به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الزملي.

ونازعه الأذرعي وغيره في الكافر، والأوجه ما قاله؛ لأن الغرض الاضطراب وسبقه ابن عبد السلام للمرأة وزاد أن الصبي كذلك قال الأذرعي: والقول بتنفيذ قضاء عاتمي محض لا ينتحل مذهبا، ولا يُعَوَّل على رأي مجتهد بعيد لا أحسب أحدا يقول به. اهـ. ولا بُغْد فيه إذا ولّاه ذو شوكة وعجز الناس عن عزله فينفذ منه ما وافق الحق للضرورة ولو تعارض فاسق وعاتمي دَيْنُ قُدَمِ الأول عند جمع، والثاني عند آخرين، ويُتَّبَعُ كما قاله الحسباني أن فسق العالم إن كان لِحَقِّ الله تعالى فهو أولى، أو بالظلم، والرّشا فالدين أولى، ويُراجِعُ العلماء. وخرج بقوله سلطان القاضي الأكبر فلا تنفذ توليته من ذكر أي: إلا إن كان يعلم السلطان كما هو ظاهر وتجب عليه رعاية الأمثل فالأمثل، رعاية لمصلحة المسلمين وما ذكر في المقلد محله إن كان ثم مجتهد، وإلا نفذت تولية المقلد ولو من غير ذي شوكة، وكذا الفاسق، فإن كان هناك عدل اشترطت شوكة، وإلا فلا كما يُفِيدُ ذلك قول ابن الرفعة الحق

قوله: (ونازعه الأذرعي وغيره في الكافر) يُفْهَمُ أنّهما لم يُنازعا في المرأة وليس بمراد عبارة الأسنى ويأتي عن المعنى ما يوافقها في الثقل عن الأذرعي. وكلام المصنف كأصله قد يقتضي أن القضاء يُنفذ عن المرأة، والكافر إذا وليا بالشوكة. وقال الأذرعي وغيره: الظاهر أنه لا يُنفذ منهما. اهـ.

قوله: (الأوجه ما قاله) أي: البلقيني فتنفذ تولية الكافر أيضا خلافاً للنهاية كما مرّ آنفاً، والمعنى عبارته تنبيه أفهم تفسيده بالفاسق أي: المسلم كما قرّرت في كلامه أنه لا يُنفذ من المرأة، والكافر إذا وليا بالشوكة واستظهره الأذرعي لكن صرح ابن عبد السلام بثبوذه من الصبي، والمرأة دون الكافر وهذا هو الظاهر وللعدل أن يتولّى القضاء من الأمير الباغي. اهـ. قوله: (وسبقه) أي: البلقيني. قوله: (ولا بُغْد فيه إلخ) يأتي عن النهاية، والمعنى ما يُخالِفُهُ. قوله: (ولو تعارض) إلى قوله: (ومحله في النهاية) لا قوله: (وخرج إلى ويجب وقوله: كما يُفِيدُ إلى وبحت وقوله: ما سبقه إليه البيضاوي. قوله: (ويراجع إلخ) أي: الدين. قوله: (ويجب) أي: ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر. اهـ. سم.

قوله: (عليه) أي: السلطان. اهـ. ع ش والأولى أي: المولى. قوله: (ويجب عليه رعاية الأمثل إلخ) فيه ما يأتي وكان الأولى تأخيرَه عما بعده. اهـ. رشيد. قوله: (وما ذكر في المقلد محله إلخ) هذا إنما يأتي لو أبقي المتن على ظاهره الموافق لكلام غيره وأما بعد أن حوّله إلى ما مرّ فلا موقع لهذا هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم أن السلطان إذا ولي قاضيا بالشوكة نفذ توليته مطلقا سواء أكان هناك أهل للقضاء أم لا، وإن ولّاه لا بالشوكة، أو ولّاه قاضي القضاء كذلك فيشترط في صحة توليته فقد أهل للقضاء. اهـ. رشيد. قوله: (وكذا الفاسق إلخ) ومعلوم أنه يشترط في غير أهل معرفة طرف من الأحكام نهاية وشرح المنهج ومعنى وتقدم في الشارح ما يُخالِفُهُ.

قوله: (ونازعه الأذرعي وغيره في الكافر) كَتَبَ عليه م ر. قوله: (وزاد أن الصبي كذلك) كَتَبَ عليه أيضا م ر. قوله: (وتجب إلخ) أي: ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر.

أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ نَفَذَتْ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ الصَّالِحِ قَطْعًا. اهـ. وبحث البلقيني ما سبقه إليه البيضاوي أَنَّ مَنْ وَلَّاهُ ذُو شَوْكَةٍ يَنْعَزِلُ بِزَوَالِ شَوْكَةِ مَوْلِيهِ لَزَوَالِ الْمُقْتَضِي لِثُقُودِ قَضَائِهِ أَيْ بِخِلَافِ مُقْلَدٍ، أَوْ فَاسِقٍ مَعَ فَقْدِ الْمُجْتَهِدِ، وَالْعَدْلِ فَلَا تَزُولُ وَلَا يَتَّهَ بِذَلِكَ؛ لِعَدَمِ تَوَقُّفِهَا عَلَى الشَّوْكَةِ كَمَا مَرَّ وَصَرَّحَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ بِأَنَّ قَاضِيَ الضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَنْ فَقِدَ فِيهِ بَعْضَ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ يَلْزُمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: حَكَمْتُ بِكَذَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِمُسْتَنَدِهِ فِيهِ وَكَأَنَّهُ لِيُضْعِفَ وَلَا يَتَّه. ومثله الْمُحَكَّمُ بَلْ أُولَى، وَمَحَلُّهُ فِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مَوْلِيَهُ مِنْ طَلَبِ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يُخَصَّصَ النَّسَاءُ بِقَاضٍ، وَالرِّجَالُ بِقَاضٍ وَبُحِثَ فِي الرِّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالطَّالِبِ مِنْهُمَا.

(وَيُنْذَبُ لِلْإِمَامِ) أَيْ: وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (إِذَا وَلَّى قَاضِيًا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الِاسْتِخْلَافِ) لِيَكُونَ أَسْهَلَ لَهُ وَأَقْرَبَ لِفَضْلِ الْخُصُومَاتِ وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْخُطَّةِ (وَأَنْ نَهَاةً) عَنْهُ (لَمْ يَسْتَخْلِفْ) اسْتِخْلَافًا عَامًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِنَظَرٍ غَيْرِهِ وَلَوْ فُوضَ لَهُ حِينَئِذٍ.....

قوله: (أَنَّ مَنْ وَلَّاهُ الْخُ) أَيْ: مَنْ غَيْرِ الْأَهْلِ لِلْقَضَاءِ مَعَ وُجُودِ الْأَهْلِ لَهُ أَخْذًا وَمَا يَأْتِي. قوله: (يَلْزُمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. اهـ. سم. قوله: (يَلْزُمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ) أَيْ إِذَا سُئِلَ عَنْهُ، وَالْمُرَادُ بِمُسْتَنَدِهِ مَا اسْتَدَّ عَلَيْهِ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ ثَبُوتٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ الْخَادِمِ: فَإِنْ سَأَلَهُ الْمُحَكَّمُ عَلَيْهِ عَنِ السَّبَبِ فَجَزَمَ صَاحِبُ الْحَاوِي وَتَبِعَهُ الرَّوْيَانِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزُمُهُ بَيَانُهُ إِذَا كَانَ قَدْ حَكَّمَ بِكُودِهِ وَيَمِينِ الطَّالِبِ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ كَانَ بِالْبَيِّنَةِ تَعَيَّنَ فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى مُقَابَلَتِهَا بِمِثْلِهَا فَتَرْجَحُ بَيِّنَةُ صَاحِبِ الْيَدِ قَالَ: وَلَا يَلْزُمُ إِذَا كَانَ قَدْ حَكَّمَ بِالْإِفْرَارِ، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ بِحَقِّ فِي الدِّمَةِ. وَخَرَجَ مِنْ هَذَا تَخْصِيصُ قَوْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يُسْأَلُ أَيْ سُؤَالَ اخْتِرَاضٍ، أَمَّا سُؤَالُ مَنْ يَطْلُبُ الدَّفْعَ عَنْ نَفْسِهِ فَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْحَاكِمِ الْإِنْدَاءُ لِيَجِدَ الْمُحَكَّمُ عَلَيْهِ التَّخْلَصَ انْتَهَتْ، لَكِنْ كَلَامُ الْخَادِمِ هَذَا كَمَا تَرَى شَامِلٌ لِقَاضِي الضَّرُورَةِ وَغَيْرِهِ لِلتَّعَالِيلِ الَّتِي ذَكَرَهَا. اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ: الْمُتَبَادِرُ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُسْتَنَدِ هُنَا مَا يَشْمَلُ كَلَامَ نَقْلَةِ الْمَذْهَبِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَفْوَالًا وَوُجُوهًا، وَالْمُتَعَقِّبِينَ لَهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فَلْيُرَاجَعْ.

قوله: (فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ) أَيْ: وَلَوْ بِدِيَّةٍ. اهـ. ع. ش. قوله: (فِي الْأَوَّلِ) أَيْ: قَاضِيَ الضَّرُورَةِ.

قوله: (فِي الرِّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ) أَيْ: إِذَا كَانَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَهُمَا. اهـ. ع. ش. قوله: (أَيْ: وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ) أَيْ: كَمَنْ لَهُ شَوْكَةٌ. قوله: (لِيَكُونَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ أَنَّهُ فِي الْمُعْنَى. قوله: (عِنْدَ اتِّسَاعِ الْخُطَّةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى عِنْدَ اتِّسَاعِ الْعَمَلِ وَكَثْرَةِ الرِّعْيَةِ. اهـ. قوله: (عَنْهُ) أَيْ: عَنِ الِاسْتِخْلَافِ. قوله: (اسْتِخْلَافًا عَامًّا) يَأْتِي مُحْتَزَّزُهُ. اهـ. سم.

قوله: (نَفَذَتْ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ الصَّالِحِ قَطْعًا) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي غَيْرِ الْأَهْلِ مَعْرِفَةُ طَرَفٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ش م ر. قوله: (يَلْزُمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قوله: (اسْتِخْلَافًا عَامًّا) يَأْتِي مُحْتَزَّزُهُ.

ما لا يُمكنه القيام به نَقَدْ فيما يُمكنه، ولا يستخلفُ على المعتمدِ وظاهرُ آتِه في بلدَين مُتباعِدَين كَبَغْدَادَ، والبصرةَ ولآه إِيَّاهما له كما صرَّح به الماورديُّ أن يختارَ مُباشرةَ القضاءِ في إحداهما واعتَرَضَه البُلُقينيُّ بما فيه نَظَرٌ. وعندَ اختيارِه إحداهما هل يكونُ ذلك مقتضياً لانِعزالِه عن الأخرى، أو يُباشِرُ كُلَّ مُدَّةٍ؟ وجهان. ورجح الزركشيُّ وجمع أنَّ التَّدرِيسَ بِمَدْرَسَتَيْنِ في بلدَين مُتباعِدَين ليس كذلك؛ لأنَّ غَيَبَتَه عن إحداهما لِمُباشرةِ الأخرى ليست عُذْراً، ورجح آخرون الجوازَ ويستنيبُ وفعله الفخرُ بنُ عساكرَ بالشَّام، والقُدس، أمَّا الخاصُّ كَتَخْلِيفِ وِسْماعِ يَبْنِيه فِقْضِيَّةُ كلامِ الأكثرين مُنْعُه أيضاً، وقال جمعٌ مُتَقَدِّمون: يَجوزُ.....

☐ قَوْلُه: (ما لا يُمكنه القيام به) أي: بِجَمِيعِه وقولُه: فيما يُمكنه تَأَمَّل ما ضابطُه؟ ولَعَلَّه عَدَمُ حُصولِ مَشَقَّةٍ لا تُحْتَمَلُ عادةً. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أقولُ: المُتَبَادَرُ وما يُمكنه وَلَوْ بِمَشَقَّةٍ لا تُحْتَمَلُ عادةً. ☐ قَوْلُه: (ولا يَسْتَخْلِفُ إلخ)، فَإِن اسْتَخْلَفَ لم يَنْقُذْ حُكْمَ خَلِيفَتِه، فَإِن تَرَاوَعَ الخُصَمَانِ بِحُكْمِه التَّحَقُّ بِالْحَكْمِ كما في الرُّوضَةِ وأصلِها، وإن عَيَّنَ له مَنْ يَسْتَخْلِفُه وليس بأهلٍ لم يَكُنْ له اسْتِخْلَافُه لِفَسَادِه ولا غيرَه لِعَدَمِ الإِذْنِ.

(تَبْنِيَّة): لو قال: وَلَيْتَكَ القضاءَ على أن تَسْتَخْلِفَ فيه ولا تَنْظُرَ فيه بنفسِكَ قال الماورديُّ: هذا تَقْلِيدٌ اختِيارٌ ومُراعاةٌ وليس تَقْلِيدٌ حُكْمٌ ولا نَظَرٌ قال الزركشيُّ: وَيُحْتَمَلُ في هَذِهِ إِبْطَالُ التَّوَلِيَةِ كما لو قالتِ لِلوَلِيِّ: أَذِنْتُ لَكَ في تَرْوِيجِي وَلَا تَرْوِجَ بنفسِكَ. اهـ. ، والظَّاهِرُ الأوَّلُ. اهـ. مُغْنِي. ☐ قَوْلُه: (كَبَغْدَادَ، والبصرةَ إلخ) عبارةٌ كَثُرَ الأُسْتَاذُ ولا وِلَايَةُ له في المَعْجُوزِ عنه في هَذِهِ الحَالَةِ حَتَّى لو قَدَّرَ على ذلك لم يَجُزْ له الحُكْمُ فيه انتهى. اهـ. سم. ☐ قَوْلُه: (له) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِه: أن يَخْتَارَ إلخ. ☐ قَوْلُه: (واغْتَرَضَه البُلُقينيُّ إلخ) عبارةٌ النِّهَايَةِ، وإن اغْتَرَضَه إلخ. ☐ قَوْلُه: (وَجِهَانٍ) أو جَهِهُمَا الأوَّلُ وهو الانِعْزَالُ. اهـ. نِهَايَةً. ☐ قَوْلُه: (ليس كذلك) يَعْني أن تَوَلَّيْتَه لا تَنْقُذْ. اهـ. ع ش. وعبارةُ الرَّشِيدِيِّ: قولُه: ليس كذلك الصَّوابُ حَذْفُ لَفْظٍ ليس؛ لأن الزركشيَّ إِنما يَخْتَارُ عَدَمَ صِحَّةِ وِلَايَتِه على المَدْرَسَتَيْنِ كما يُعْلَمُ بِمُراجَعَةِ كَلَامِه، وَيُصَرِّحُ به تَعْلِيلُه، وما قَابَلَه به الشَّارِحُ. اهـ. ☐ قَوْلُه: (وَرَجَّحَ الآخَرُونَ الجوازَ) مُعْتَمَدٌ وكالمُدْرَسِ الخطيبِ إِذا وَلِيَ الخُطْبَةَ في مَسْجِدَيْنِ، والإمامُ إِذا وَلِيَ إِمَامَةَ مَسْجِدَيْنِ وكذا كُلُّ وَظِيفَتَيْنِ في وَقْتٍ مُعَيَّنٍ تَتَعَارَضَانِ فِيهِ. اهـ. ع ش. ☐ قَوْلُه: (أما الخاصُّ) مُخْتَرَزٌ قولُه عامًّا. اهـ. ع ش.

☐ قَوْلُه: (فَقَضِيَّةُ كَلَامِ الأكثرين) إلى قولِه: نَعَم عبارةٌ النِّهَايَةِ فَقَطَعَ القِطْعَ بِجَوَازِهِ لِلضَّرُورَةِ إِلَّا أن يَنْصَصَ على المَنْعِ مِنْهُ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الأكثرين أَنَّهُ على الْخِلَافِ. اهـ. أي: الآتي في قولِ الْمُصَنِّفِ، فَإِن أَطْلَقَ

☐ قَوْلُه: (ولا يَسْتَخْلِفُ على الْمُعْتَمَدِ) كَذَا م ر. ☐ قَوْلُه: (وظَاهِرُ أَنَّهُ في بِلَدَينِ مُتباعِدَينِ كَبَغْدَادَ إلخ) عبارةٌ كَثُرَ الأُسْتَاذُ، ولا وِلَايَةُ له في المَعْجُوزِ عنه في هَذِهِ الحَالَةِ حَتَّى لو قَدَّرَ على ذلك لم يَجُزْ له الحُكْمُ فيه انتهى. ☐ قَوْلُه: (أو يُباشِرُ كُلَّ مُدَّةٍ) يُمكنُ أن يَزَادَ على هذا فَإِن لم يَتَّأَثَّرْ له ذلك اسْتِنَابٌ، إِلَّا أن يُفَرَّضَ هذا الكلامُ مع التَّهْيِي كما هو ظاهِرُ السِّياقِ. ☐ قَوْلُه: (وَجِهَانٍ) أو جَهِهُمَا هو الانِعْزَالُ ش م ر.

واختاره الأذرعِي إلا أن يُنصَّ على المنع منه، نعم، التزويج، والنظر في أمر اليتيم مُمتنع حتى عند هؤلاء كالعالم. (وإن أطلق) الاستخلاف استخلف مطلقاً، أو التولية فيما لا يقدر إلا على بعضه (استخلف فيما لا يقدر عليه) لحاجته إليه (لا غيره في الأصح) تحكيماً لقريته الحال ولو طراً عدم القدرة بعد التولية لبحر مرض، أو سفر استخلف جزماً. قال الأذرعِي: إلا إن نُهي عنه ونظر فيه الغزِي بأنه عجز عن المباشرة، والإنسان لا يخلو عن ذلك غالباً فليكن مُستثنى من التهي عن التباية وينبغي حمل الأول على ما إذا نُهي عنه حتى للغير، والثاني على ما إذا أطلق التهي عنه وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه أن له الاستخلاف خارج محل ولايته وبه اغتر بعضهم.....

استخلف فيما لا يقدر عليه إلخ ع ش. ٥ قوله: (واختاره الأذرعِي إلا إلخ) مُعْتَمَد. اه. ع ش. ٥ قوله: (حتى عند هؤلاء) أي: الجمع المُتَقَدِّمِينَ والأذرعِي. ٥ قوله: (وإن أطلق الاستخلاف إلخ) عبارة المُغْنِي، وإن أطلق الإمام الولاية لِشَخْصٍ وَلَمْ يَنْهَهِ عَنِ الاستخلاف وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى بَعْضِهِ اسْتَخْلَفَ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أِذْنٌ لَهُ الْإِمَامُ فِي الْاسْتَخْلَافِ وَعَمَّمْ، أَوْ أَطْلَقَ بَأَن لَمْ يُعَمِّمْ لَهُ فِي الْإِذْنِ جَازَ لَهُ الْاسْتَخْلَافُ فِي الْعَامِّ، وَالْخَاصِّ، وَالْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَصَّصَهُ بِشَيْءٍ لَمْ يَتَعَدَّهُ. اه. وفي شرح المنهج ما يوافقه. ٥ قوله: (استخلف مطلقاً) أي: فيما عجز عنه وغيره، والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَسْتَخْلَفُ إِلَّا عِنْدَ الْعِجْزِ م ر ع ش. اه. بُجَيْرِمِي وقوله: والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إلخ مُخَالِفٌ لِلتَّحْفَةِ، وَالثَّهَابَةِ، وَالمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ فَلْيُرَاجَعْ. ٥ قوله: (أو التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الرُّوضِ: كَقَضَاءِ بَلَدَيْنِ أَوْ بَلَدٍ كَبِيرٍ. اه. سم. ٥ قول (س): (فيما لا يقدر عليه) وليس من العجز ما لا يراه المُسْتَخْلَفُ فِي مَذْهَبِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلَفَ مُخَالِفاً لِيَقْعِلَ مَا لَا يَرَاهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى مَا وَلِيَ فِيهِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اه. مُغْنِي. ٥ قوله: (تحكيماً) إلى قوله: قال الأذرعِي فِي الْمُغْنِي. ٥ قوله: (ولو طراً عدم القدرة إلخ) عبارة المُغْنِي، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْعِجْزِ الْمُقَارِنِ أَمَّا الطَّارِئُ إلخ. ٥ قوله: (بعد التولية) أي: الْمُطْلَقَةُ فِيمَا لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى بَعْضِهِ. ٥ قوله: (وظاهر قول المتن إلخ) عبارة الثَّهَابَةِ وَلَوْ فُرِضَ الْوِلَايَةُ لِلْإِنْسَانِ وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ أَي: الْمَوْلَى لِيَذْهَبَ أَي: لِذَلِكَ الْإِنْسَانِ وَيَحْكُمَ بِهَا صَحَّ التَّقْوِيضُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَدَعَا رَدَّهُ سَاقِطَةً. اه.

٥ قوله: (وإن أطلق الاستخلاف إلخ) عبارة المنهج فَإِنْ أَطْلَقَ التَّوْلِيَةَ اسْتَخْلَفَ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ، أَوْ الْإِذْنُ فَطَلَقاً انْتَهَى. ٥ قوله: أي: الْمُصَنَّفِ (فيما لا يقدر عليه) قال في شرح الرُّوضِ: كَقَضَاءِ بَلَدَيْنِ، أَوْ بَلَدٍ كَبِيرٍ. ٥ قوله: جَزْماً وَقَوْلُ الْمُتَنِ (فِي الْأَصَحِّ) كَانَ يُمَكِّنُ الْعَكْسَ فَتَأَمَّلْهُ. ٥ قوله: (وينبغي حمل الأول على ما إذا نُهي إلخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. ٥ قوله: (وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه أن له الاستخلاف خارج محل ولايته إلخ) وَلَوْ فَوَّضَ الْوِلَايَةَ لِلْإِنْسَانِ وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ لِيَذْهَبَ وَيَحْكُمَ بِهَا صَحَّ التَّقْوِيضُ

لكن يأتي رده في شرح قوله كمعزول المبيّن لما هنا. (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي)؛ لأنه قاضٍ (إلا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بيّنة) وتحليف (فيكفي علمه بما يتعلّق به) من شرط البيّنة، أو التحليف مثلاً ولو عن تقليد، ومن ذلك نائب القاضي في القرى إذا فوّض له سماع البيّنة فقط يكفيه العلم بشروطها ولو عن تقليد كما قالاه وليس مثله من نُصّب للجزع، والتعديل؛ لأنه حاكم. وله استخلاف ولده وإلده كما أن للإمام توليتهما، نعم، لو فوّض الإمام اختيار قاضٍ، أو توليته لرجل لم يُجزّ له اختيارهما؛ لأنّ التهمة هنا أقوى للفرق الواضح بين القاضي المستقلّ، والنائب في التولية وإلّا لم يُجزّ لقاضٍ سماع شهادتهما؛ لأنّه يتضمّن الحكم لهما بالتعديل، ومن ثمّ لو ثبتت عدالتهما عند غيره جاز له سماعها قال الأذرعى: وكذا محلّ صحة استخلافهما إذا ظهر فيه عند الناس اجتماع الشروط. اهـ. والذي يُتّجه أنّه حيث صحّت توليته وحديث سيرته جاز له توليتهما إن كانا كذلك (ويحكم) الخليفة (باجتهاده، أو اجتهاد مقلّده) بفتح اللام (إن كان مقلّداً) وسيأتي أنّه لا يجوز لغير متبّع حكم بغير معتد مذهب ولا لمتبّع إذا شرط عليه ذلك ولو عرفاً (ولا يجوز)

قوله: (لكن يأتي رده) ويأتي بهامشه ما يتعلّق به. اهـ. سم. قوله: (بفتح اللام) إلى قوله: وقول جمع في النهاية لإقوله: كما أن للإمام توليتهما.

قوله (سماع): (كالقاضي) أي: في شروطه السابقة. اهـ. مغني. قوله: (وليس مثله) أي: مثل المستخلف في أمر خاص. قوله: (وله استخلاف ولده) إلى قوله: لأن التهمة في المغني لإقوله: كما أن للإمام توليتهما. قوله: (وله) أي: للقاضي استخلاف ولده، وإلده أي: فيما له الاستخلاف فيه.

قوله: (لم يُجزّ له اختيارهما) أي: كما لا يجوز له اختيار نفسه أسنى ومغني. قوله: (في التولية) متعلّق بالنائب. قوله: (سماع شهادتهما) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اهـ. ولده، وإلده.

قوله: (سماعها) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما. اهـ. قوله: (إذا ظهر فيه) أي: في القاضي المولى لأضله وقزعه. اهـ. ع ش وقال الرشيدى: أي: المتولى. اهـ. ويوافقه قول المغني: وظاهر إطلاق كلامه جواز استخلاف أبيه وابنه وبه صرح الماوردى والبغوى وغيرهما لكن محله أي: جواز استخلافهما أن تثبت عدالتهما عند غيره. اهـ. أي غير القاضي المولى لهما.

قوله (سماع): (باجتهاده) أي إن كان مجتهداً وقوله: إن كان مقلّداً بكسر اللام حيث ينفذ قضاء المقلّد. اهـ. مغني. قوله: (وسيأتي) آتفاً في السوادة قبل التنبيه. قوله: (لا يجوز لغير متبّع إلخ) ظاهره ولو بتقليد الغير. اهـ. سم. قوله: (ولو عرفاً) أي: كما يأتي عن الحسيني.

كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي م ر. قوله: (لكن يأتي رده في شرح قوله: كمعزول) ويأتي بهامشه ما يتعلّق به. قوله: أي: المصنّف (إن كان مقلّداً) أي: بكسر اللام. قوله: (لغير متبّع) ظاهره ولو بتقليد الغير.

أن يشترط عليه خلافه؛ لأنه يعتقده غير الحق، والله تعالى إنما أمر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيخين أن المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده، وقال الماوردي وغيره: يجوز وجمع الأذرع وغيره بحمل الأول على من لم ينته لإثبات الاجتهاد في مذهب إمامه، وهو المقلد الصوف الذي لم يتأهل لنظر، ولا ترجيح والثاني على من له أهلية ذلك، ومنع ذلك الحسيني من جهة أن العرف جرى بأن تولية المقلد مشروطة بأن يحكم بمذهب مقلده وهو متبعة، سواء الأهل لما ذكر وغيره لا سيما إن قال له في عقد التولية: على عادة من تقدمك؛ لأنه لم يعتد لمقلد حكم بغير مذهب إمامه. وقول جمع متقدمين: لو قلد الإمام رجلاً للقضاء على أن يقضي بمذهب عينه بطل التقليد يتعين فرضه في قاض مجتهد أو مقلد عين له غير مقلده مع بقاء تقليده له كما هو واضح ثم رأيت شارحاً جزم بذلك قال: وهو الذي عليه العمل أنه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه. اهـ. ونقل ابن الرفعة عن الأصحاب أن الحاكم المقلد إذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه.

قول (عليه) أي: على من استخلف خلافه أي: الحكم باجتهاده، أو اجتهاد مقلده. اهـ. معني. قود: (لأنه يعتقده غير الحق إلخ) قضية ذلك أنه لو شرطه لم يصح الاستخلاف وهو كذلك؛ لأن الحاكم إنما يعمل باجتهاده، أو اجتهاد مقلده وكذا لو شرطه الإمام في تولية القاضي لم يصح توليته لما مر وإن قال: لا تحكم في كذا وما يخالفه فيه جاز وحكم في غيره من بقية الحوادث كقوله: لا تحكم في قتل المسلم بالكافر، والحر بالعبد. اهـ. معني. قود: (بالحكم الحق إلخ) وهو ما دل عليه الدليل عند المجتهد فلا يجوز أن يحكم بغيره، والمقلد ملحق بمن يقلده؛ لأنه إنما يحكم بمعتقده فلذا أجري عليه حكمه. اهـ. معني. قود: (وقضية كلام الشيخين أن المقلد لا يحكم إلخ) وهو كذلك. اهـ. نهاية. قود: (يجوز) أي: حكم المقلد بغير مذهب مقلده. قود: (والثاني على من له أهلية ذلك) قد يقال إن فرض ذلك مع التقليد فظاهر، وإلا فمشكل على أنه قد يتوقف مع اختيار التقليد في اختيار أهلية الترجيح. اهـ. سم. قود: (على من له أهلية إلخ) هل المراد ورجح مذهب الغير وقلده وإلا فأي فائدة لمجرد الأهلية؟. اهـ. سم ومنع ذلك أي: الجمع المذكور. قود: (بطل التقليد) أي: التولية. قود: (مع بقاء تقليده) سيصرح بمفهومه قوله الآتي نعم إن انتقل إلخ. قود: (بذلك) أي: الفرض المذكور. قود: (وهو الذي عليه العمل) إن كان من جملة المقول فلنقط هو زائد لا موقع له ولو كان من كلام الشارح فكان الأولى أن يذكره بعد قوله: اهـ.

قود: (وقضية كلام الشيخين أن المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده) وهو كذلك ش م ر. قود: (والثاني على من له أهلية ذلك) قد يقال: إن فرض ذلك مع التقليد فظاهر وإلا فمشكل على أنه قد يتوقف مع اختيار التقليد في اختيار أهلية الترجيح. اهـ. قود: (على من له إلخ) هل المراد ورجح مذهب الغير وقلده؛ إذ أي فائدة لمجرد الأهلية؟

وصرح ابن الصلاح كما مرَّ بأنَّ نصَّ إمام المُقلِّد في حقِّه كنصَّ الشَّارع في حقِّ المُقلِّد ووافقه في الروضة وما أفهمه كلامُ الرَّافعي عن الغزالي من عدمِ النَّقضِ بناءً على أنَّ للمُقلِّد تقليدًا من شاء وجزم به في جمع الجوامع قال الأذرعِي: بعيدٌ، والوجه بل الصَّوابُ سُدُّ هذا البابِ من أصله؛ لِمَا يلزُم عليه من المفاسيد التي لا تُخصَّص. اهـ. وقال غيره: المُفتي على مذهب الشافعي لا يجوزُ له الإفتاء بمذهب غيره ولا ينفذُ منه أي: لو قضى به لِتَحْكِيم، أو تولية؛ لِمَا تقرَّر عن ابن الصَّلاح، نعم، إن انتقلَ لِمذهبٍ آخرَ بشرطه وتَبَحَّر فيه جازَ له الإفتاء به. (تنبيه) قيل: مَنْصِبُ سَماعِ الدَّعوى، والبيَّنة، والحكم بها يَخْتَصُّ بالقاضي دون الإمام الأعظم كما هو ظاهرُ الروضة في القضاء على الغائب. ورُدُّ بِمَنْع ما ذَكَر وبأنَّ مُرادهم بالقاضي ما يَشْمَلُه بدليل أنَّهم لم يُنَبِّهوا على تخالفِ أحكامهما إلا في بعضِ المسائلِ كانعزالِ القاضي بالفِسقِ دون الإمام الأعظم ومَرَّ آخِرُ البُغاة ما له ما تعلَّقَ بذلك.

☐ فَوَدَّ: (وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ الْإِنِّخ) وفي الرُّوضِ وَلَوْ اسْتَقْضَى مُقْلَدٌ أَي: لِلضَّرورةِ فَحَكَمَ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ مَنْ قَلَّدَهُ لَمْ يُنْقَضِ اهـ قال في شَرْحه: على أنَّ للمُقلِّد تَقْلِيدَ مَنْ شَاءَ. اهـ. واعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلافَ ذَلِكَ وَحَمَلَ كَلَامَ الرُّوضِ عَلَى مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّرْجِيحِ. اهـ. سَم. ☐ فَوَدَّ: (بناءً على أنَّ للمُقلِّد الْإِنِّخ) فيه إشعارٌ ظاهرٌ بأنَّه إِنَّمَا حَكَمَ بِهِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ وَحَيْثُ فِيهِ مُغَايِرَةٌ لِمَا سَبَقَ مِنَّا نَقْلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ مَفْرُوضَةٌ فِي حُكْمِهِ بِخِلَافِ نَصِّ مُقْلَدِهِ. وَيَتَقْلِيدُهُ الثَّانِي خَرَجَ الْأَوَّلُ عَنْ كَوْنِهِ مُقْلَدًا لَهُ عِنْدَ الْحُكْمِ نَعَمْ وَاضْطَحَّ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ تَدُلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى تَخْصِيصِ تَوَلِيَّتِهِ بِالْحُكْمِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ كَمَا مَرَّ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ فِيهِ نَقَطٌ؛ إِذَا الْمُتَبَادُرُ مِنْ مُقْلَدِهِ فِيمَا سَبَقَ إِمَامُهُ الَّذِي التَّرَمَّ مَذْهَبَهُ وَبِمُجَرَّدِ تَقْلِيدِهِ فِي وَاقِعَةٍ لِلثَّانِي لَا يَصْدُقُ أَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَذْهَبِهِ وَإِنَّمَا يَصْدُقُ ذَلِكَ إِذَا انْتَقَلَ مِنْ مَذْهَبِهِ لِمَذْهَبِ الثَّانِي وَاتَّخَذَهُ إِمَامًا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي: نَعَمْ إِنْ انْتَقَلَ الْإِنِّخ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ☐ فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) لَعَلَّهُ ارَادَ بِهِ كَوْنَ الْمُتَقَلِّلِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ. ☐ فَوَدَّ: (وَتَبَحَّرَ فِيهِ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. ☐ فَوَدَّ: (جَازَ لَهُ الْإِفْتَاءُ) أَي: وَالْحُكْمُ. ☐ فَوَدَّ: (قِيلَ: مَنْصِبُ سَماعِ الدَّعوى) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرَّ الْإِنِّخ زَادَ النِّهَايَةَ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ صَرِيحَ الْمُتَنِ الْجَوَازُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: وَيَحْكُمُ لَهُ وَلِهَؤُلَاءِ الْإِمَامُ، أَوْ قَاضٍ آخَرُ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَرُدُّ بِمَنْعٍ مَا ذَكَرَ وَبِأَنَّ مُرَادَهُم الْإِنِّخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُم الْإِنِّخ. ☐ فَوَدَّ: (مَا يَشْمَلُهُ) أَي: الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ. اهـ. ع ش.

☐ فَوَدَّ: (وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ عَنِ الْغَزَالِيِّ مِنْ عَدَمِ النَّقْضِ الْإِنِّخ) فِي الرُّوضِ، وَلَوْ اسْتَقْضَى مُقْلَدٌ أَي: لِلضَّرورةِ فَحَكَمَ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ مَنْ قَلَّدَهُ لَمْ يُنْقَضِ أَنْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: عَلَى أَنَّ لِلْمُقْلَدِ تَقْلِيدًا مِنْ شَاءَ أَنْتَهَى. وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلافَ ذَلِكَ وَحَمَلَ كَلَامَ الرُّوضِ عَلَى مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّرْجِيحِ أَنْتَهَى. ☐ فَوَدَّ: (تَنْبِيْهُ قِيلَ: مَنْصِبُ سَماعِ الدَّعوى، والبيَّنة، والحكم بها يَخْتَصُّ بالقاضي) وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُم بِالْقَاضِي مَا يَشْمَلُهُ الْإِنِّخ م ر ش. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْإِنِّخ) عَلَى أَنَّ

(ولو حَكَمَ خَضَمَانِ) أو اثنانٍ من غيرِ خُصومةٍ كفي نِكَاحٍ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ أباهُ فَحَكَمَا آخَرَ فَحَكَمَ عَلَيْهِ بِتَكْلِيمِهِ لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ الشَّرْعِيَّ كَالْحِسْيِيِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُحَكَّمُ يُكْرَهُ، وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ مِنْهُ نَحْوُ ضَرْبٍ، وَلَا حَبْسٍ. فإِذَا بَعْضُهُمْ بَعْدَ جَوَازِ التَّحْكِيمِ فِي ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ. وَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَكُونُ حَكْمُهُ إِكْرَاهًا إِلَّا إِنْ قَدَرَ حِسًّا عَلَى إِجْبَارِ الْحَالِفِ. وَمَرَّ مَا فِيهِ فِي مَبْحَثِ الْإِكْرَاهِ فِي الطَّلَاقِ فَرَاغَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: نَفُوذُ قَضَائِهِ الْمُحَكَّمِ مَوْقُوفٌ عَلَى رِضَا الْحَالِفِ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ إِكْرَاهُهُ لَهُ؟ قُلْتَ لَيْسَ الْكَلَامُ فِيْمَا قَبْلَ الْحَكْمِ بَلْ فِيْمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ حِينَئِذٍ لَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَى مَقْتَضَى حَكْمِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَقِّفًا أَوَّلًا عَلَى رِضَاهُ، أَوْ حَكْمَ أَكْثَرٍ مِنْ اثْنَيْنِ (رَجُلًا فِي غَيْرِ حَدٍّ)، أَوْ تَعْزِيرٍ (لِلَّهِ تَعَالَى جَازٍ مُطْلَقًا) أَي: مَعَ وَجُودِ قَاضٍ أَهْلٍ وَعَدَمِهِ (بِشَرْطِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ) الْمُطْلَقَةِ لَا فِي خُصُوصِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لِجَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكَزْ مَعَ اسْتِهَارِهِ فَكَانَ إِجْمَاعًا. أَمَّا حَدُّ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ تَعْزِيرُهُ فَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ؛ إِذْ لَا طَالِبَ لَهُ مُعَيَّنٌ، وَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى الْمَالِيَّ الَّذِي لَا طَالِبَ لَهُ مُعَيَّنٌ لَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ فَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُهُ أَي: مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ، وَإِلَّا جَازَ وَلَوْ فِي النِّكَاحِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ. وَنُوزِعَ فِيهِ.....

❑ قولُ (سَي): (وَلَوْ حَكَمَ) بِكَافٍ مُشَدَّدَةٍ. اهـ. مُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ اثْنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: وَمِمَّا زَادَهُ. ❑ قَوْلُهُ: (يُكْرَهُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ. ❑ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: الْحَلْفِ الْمَذْكُورِ. ❑ قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ) أَي: الْحَضَرِ الْمَذْكُورِ. ❑ قَوْلُهُ: (إِكْرَاهُهُ) أَي: الشَّرْعِيُّ. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ) أَي: حُكْمُ الْمُحَكَّمِ. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ حَكَمَ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى حَكْمِ خَضَمَانِ. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ تَعْزِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا مَرَّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ. ❑ قَوْلُهُ: (أَي: مَعَ الْإِنْسَانِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ عَنِ التَّفَاصِيلِ الْآتِيَةِ. اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (أَهْلٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَفْضَلَ. اهـ. ❑ قولُ (سَي): (بِشَرْطِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ) يُسْتَنْتَى مِنْهُ التَّحْكِيمُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ تَحْكِيمُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا كَمَا مَرَّ ذَلِكَ فِي بَابِهِ مُغْنِي وَأُسْتَى. ❑ قَوْلُهُ: (وَأُخِذَ مِنْهُ) أَي: مِنَ التَّغْلِيلِ. ❑ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا طَالِبَ لَهُ مُعَيَّنٌ) كَالزَّكَاءِ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَحَقُّونَ غَيْرَ مَخْصُورِينَ. اهـ. بُجَيْرِمِي. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا جَازَ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَخِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمُغْنِيِّ وَلِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ لَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ غَيْرِ مُجْتَهِدٍ مَعَ وَجُودِ قَاضٍ وَلَوْ قَاضِي ضَرُورَةٍ. اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (وَنُوزِعَ فِيهِ الْإِنْسَانُ) وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ قَاضِي الضَّرُورَةِ إِنْ كَانَ مُقْلَدًا عَارِفًا

صَرِيحَ الْمُتَنِ الْجَوَازُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: وَيَحْكُمُ لَهُ وَلَهَا إِلَّا الْإِمَامَ أَوْ قَاضٍ آخَرَ شَرَعَ. ❑ قَوْلُهُ: (لَا فِي خُصُوصِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. ❑ قَوْلُهُ: (أَي: مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا جَازَ) وَيُحْتَمَلُ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ الْأَمْتَلِ فَلَا امْتَلٍ مَعَ تَبَسُّرِهِ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا شَوْكَةَ فِيهَا حَتَّى تَنْفُذَ مِنْ غَيْرِ الْأَمْتَلِ مَعَ تَبَسُّرِهِ م. ر. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي النِّكَاحِ الْإِنْسَانُ) نَعَمْ لَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ غَيْرِ مُجْتَهِدٍ مَعَ وَجُودِ قَاضٍ

بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه حيث وجد قاضي ضرورة؛ لأن الضرورة تقتدر بقدرها قال
 البلقيني: ولا يجوز لو كمل من غير إذن موكله تحكيم، ولا لولي إن أضرم بموكله وكوكيل
 مأذون له في التجارة وعامل قراض ومفلس إن ضرم غرماءه ومكاتب إن أضرم به. وتحكيم
 السفه لغو ولو بإذن وليه على ما اقتضاه إطلاق بعضهم وفيه نظر. (وفي قول لا يجوز)
 التحكيم؛ لما فيه من الافتيات على الإمام ونوابه، وإيجاب بأنه ليس له حبس، ولا ترسيم ولا
 استيفاء عقوبة آدمي ثبت موجبها عنده؛ لئلا تحرق أئمتهم فلا افتيات (وقيل): إنما يجوز
 بشرط عدم قاض في البلد؛ للضرورة (وقيل: يختص الجواز بمال دون قصاص ونكاح
 ونحوهما) كإيمان واحد قذف. (ولا ينفذ حكمه إلا على راض) لفظاً لا سكوتاً فيما يظهر، ويُعتبر
 رضا الزوجين معاً في النكاح، نعم، يكفي سكوت البكر إذا استؤذنت في التحكيم (به) أي:

بمذهب إمامه عدلاً فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلاً، أو فاسقاً وثم مقلد عالم
 عدل فالظاهر جوازه. اه. سيّد عمر عبارة البجيرمي قوله: (ولو مع وجود قاض) أي: إذا كان
 المحكم مجتهداً، أما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولو مع وجود قاضي ضرورة ع ش فيمتنع التحكيم
 الآن لوجود الفضاة ولو فضاة ضرورة كما نقله الزيادي عن م ر إلا إذا كان القاضي يأخذ مالاً له وقع
 فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه. فـ قوله: (بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه إلخ) بقي أنه لو وجد
 القاضي لكان ممنوع من جهة الإمام من العمل بمسائل معينة كما لو منع الشافعي من الحكم على
 الغائب فالوجه جواز التحكيم في تلك المسائل؛ لفقد القاضي بالنسبة إليها وهذا ظاهر. اه. سم.

فـ قوله: (قال البلقيني) إلى قوله: (وتحكيم السفه) في النهاية وإلى قوله: (ولو بإذن وليه) في المغني
 إلا قوله: (ومكاتب إن أضرم به). فـ قوله: (إن أضرم) أي: مذهب المحكم. اه. مغني. فـ قوله: (وكوكيل
 مأذون له إلخ) خير فمبتدأ. فـ قوله: (وعامِل قراض إلخ) عطفت على مأذون له إلخ. فـ قوله: (ومفلس) أي:
 محجور عليه بفلس. اه. مغني. فـ قوله: (إن أضرم) أي: مذهب المحكم. اه. مغني.

فـ قوله (وفي قول لا يجوز) أي: مطلقاً. اه. مغني. فـ قوله: (التحكيم) إلى قوله: (ولو كان
 أحدهما) في النهاية. فـ قوله: (ليس له) أي: للمحكم. اه. مغني. فـ قوله: (أئمتهم) أي: فخرهم
 وشرفهم وعظمتهم قال في المختار: والأبهة العظيمة، والكبر وهي بضم الهمزة وتشديد الباء
 المؤخدة. اه. بجيرمي. فـ قوله: (ويُعتبر رضا الزوجين إلخ) أي: فلا يُكتفى بالرضا من ولي المرأة،
 والزواج بل الرضا إنما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضي. اه. ع ش.

ولو قاضي ضرورة م ر. فـ قوله: (بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه حيث وجد قاضي ضرورة؛ لأن الضرورة
 إلخ) بقي أنه لو وجد القاضي لكان ممنوع من جهة الإمام من العمل بمسائل معينة كما لو منع الشافعي
 من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم في تلك المسائل لفقد القاضي بالنسبة إليها وهذا
 ظاهر. فـ قوله: (نعم يكفي سكوت البكر) كتب عليه م ر.

بحكمه الذي سيحكمكم (به) من ابتداء التحكيم إلى صَبِّ الحكم؛ لأنه المُنْبِثُ للولاية، نعم، إن كان أحد الخصمين القاضي الذي له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضا خصمه؛ لأنَّ المحكَّم نائبه. وقول ابن الرُّفْعَةِ نَقْلًا عن جمع: التَّحَاكُمُ لِشَخْصٍ ليس تَوَلِيَّةٌ له ينبغي حملُه على ما إذا لم يَجْرِ غيرُ الرِّضَا وَحِيلَ الأوَّلُ على ما إذا انصَمَّ له لفظُ يُفِيدُ التَّقْوِيضَ كالحكم بيننا مثلاً، ثم رأيت الماوردي ذكره حيث قال: إذا تحاكم الإمام وخصمه لبعض الرعية ولم يُقْلِدْهُ خُصُوصَ التَّظَرِّ اشْتَرَطَ رضا الخصم ولو كان أحدهما بعضه، أو عدوه نُقِذَ حكمه على بعضه ولعدوه؛ لعدم التَّهْمَةِ دون عكسه على الأوجه لوجودها مع عدم القُدرة على ردِّه؛ لأنه لا يُفِيدُ بعدَ الحكم وكونه رضي به أولاً قد يكون لظنِّ عدم التَّهْمَةِ. وللمحكَّم أن يحكم بعلمه كما شمله كلامهم خلافاً لمن نازع فيه؛ إذ لا وجه لِمَنْعِهِ منه نعم، الوجه أنه لا بُدَّ من بيانِ مُسْتَنَدِهِ كما مرَّ وكونه مشهور الديانة والصيانة وإذا اشترط رضا المحكوم عليه. (فلا يكفي رضا قاتل في ضرب دية على عاقلته) بل لا بُدَّ من رضاهم؛ لأنهم لا يؤاخذون بإقراره فكيف برضاه. (فلان رجع أحدهما قبل الحكم) ولو بعد استيفاء شروط البيئَةِ. (امتنع الحكم)؛ لعدم استمرار الرضا (ولا يُشْتَرَطُ الرضا بعدَ الحكم في الأظهر) كحكم المولى من

قوله: (من ابتداء إلخ) إلى قوله: وقول ابن الرُّفْعَةِ في المُغْنِي. قوله: (من ابتداء التَّحْكِيمِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِرَاضٍ بِهِ. قوله: (إلى صَبِّ الحُكْمِ) أي: تَمَامِهِ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (لأنَّ المُحَكَّم نائبه) عبارة المُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَام: بناءً على أنَّ ذلك تَوَلِيَّةٌ وَرَدَّه ابْنُ الرُّفْعَةِ بِأَنَّ ابْنَ الصَّبَّاحِ وَغَيْرَهُ قَالُوا: ليس التَّحْكِيمُ تَوَلِيَّةٌ فَلَا يَحْسُنُ الْبِنَاءُ وَأَجِيبُ بِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا صَدَرَ التَّحْكِيمُ مِنْ غَيْرِ قَاضٍ فَيَحْسُنُ الْبِنَاءُ. اهـ.

قوله: (وَحَمَلَ الأوَّلُ إلخ) عَطَفَ عَلَى حَمَلِهِ إلخ. قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَوَارِدِيَّ إلخ) عبارة النِّهَايَةِ وَفِي كَلَامِ الْمَوَارِدِيَّ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. اهـ. قوله: (ذَكَرَهُ) أي: التَّفْصِيلَ الْمَذْكُورَ، لَكِنْ بَعْضُهُ مَنْطُوقًا، وَالبَعْضُ الْآخَرُ مَفْهُومًا. قوله: (وَلَوْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى الْأَوْجَهِ فِي الْمُغْنِي. قوله: (أَحَدُهُمَا) أي: الْمُتَحَاكِمَيْنِ بَعْضُهُ إلخ أي: الْمُحَكَّم. قوله: (دُونَ عَكْسِهِ) أي حُكْمِهِ لِبَعْضِهِ وَعَلَى عَدُوِّهِ. قوله: (لأنَّه إلخ) أي: الرَّدُّ. قوله: (وَكُونُهُ إلخ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ. قوله: (وَلِلْمُحَكَّمِ أَنْ يَحْكُمَ إلخ) الْمُعْتَمَدُ مَنَعَ الْمُحَكَّمُ مِنَ الْحُكْمِ بِعِلْمِهِ نِهَايَةً وَأَسْنَى أَي: وَلَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا م. ر. اهـ. سمع ش أي خلافاً لِشَرْحِ الْمُنْهَجِ عبارة السُّلْطَانِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّ لِلْمُحَكَّمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ إلخ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا لِقَاضِي الضَّرُورَةِ الْحُكْمُ بِعِلْمِهِمَا. اهـ. قوله: (كَمَا مَرَّ) أي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَن: وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إلخ. قوله: (بَلْ لَا بُدَّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِذَا تَوَلَّى الْقَضَاءُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ.

قوله: (سُنِّيَ) (قَبْلَ الْحُكْمِ) أَي تَمَامِهِ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَلَوْ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ إلخ) أي: وَبَعْدَ الشُّرُوعِ فِي

قوله: (لَمْ يُؤْثَرْ عَدَمُ رِضَا خَصْمِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَجْرِ غَيْرُ الرِّضَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (وَلِلْمُحَكَّمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ) الْمُعْتَمَدُ مَنَعَ ذَلِكَ م. ر. وَلَوْ مُجْتَهِدًا م. ر.

جِهَةِ الإمام، ولا يُنْقَضُ حكمه إلا حيثُ يُنْقَضُ حكمُ القاضي، وله أن يشهدَ على إثباته وحكمه في مجلسه خاصَّةً لانعزاله بالتفرُّق، وإذا تَوَلَّى القضاء بعدَ سماعِ يَبْنَةِ حكم بها بعده من غيرِ إعادتها. (ولو نَصَّب) الإمام، أو نائِبُه (قاضي)، أو أكثر (ببَدَلٍ وَخَصَّ كُلًّا بِمَكَانٍ) منه (أو زَمَنِ، أو نَوْعٍ) كأن جعلَ أحدهما يحكمُ في الأموال، أو بين الرِّجالِ، والآخرُ في الدِّماءِ، أو بين النِّساءِ (جاءَ)؛ لِعَدَمِ المُنازَعَةِ بينهما، فإن كان رجلٌ وامرأةٌ وليس ثَمَّ إلا قاضي رجلٍ، أو قاضي نِساءٍ لم يحكم بينهما، بخلافِ ما إذا وُجِدَا؛ فإنَّ العبرةَ بالطَّالِبِ على ما مرَّ (وكذا إن لم يَخْصُصْ في الأصَحِّ) كنصبِ الوصِيِّين، والوكيلين في شيء. وإذا كان في بلدةٍ قاضيان، فإن كان أحدهما أصلاً أُجِيبَ داعيه، وإلا فَمَنْ سَبَقَ داعيته، فإن جاءَ مَعًا أُقِرَّعَ.....

الحُكْم. اهـ. مُغْنِي بَأَنْ قَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِلْمُحَكَّم: عَزَلْتُكَ زِيَادِي. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا حَيْثُ نَقِصَ حُكْمُ الْقَاضِي) وذلك فيما لو خَالَفَ نَصًّا، أو قِيَاسًا جَلِيًّا. اهـ. ع ش أي: أو نَصَّ إِمَامِهِ كَمَا يَأْتِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَا نِعْزَالَهُ بِالتَّفَرُّقِ) وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَكْتَفَى فِي التَّفَرُّقِ هُنَا بِمَا اكْتَفَى بِهِ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْمُتَبَايَعِينَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَصُولِهِ إِلَى بَيْتِهِ، وَالسُّوقِ مَثَلًا. اهـ. ع ش وفيه تَوْفُّقٌ بَلْ يُنَافِيهِ التَّكَايُفُ بِخَاصَّةٍ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قَوْلُهُ: (الإِمَامُ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِلَى الْمُتَنِ، وَمَا سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَائِبُهُ) هَلَّا قَالَ: أَوْ مَنْ أَلْحَقَ بِهِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ، وَيُنْدَبُ لِلإِمَامِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَكْثَرُ) قَالَ الْمَارْزُوقِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ بِشَرْطِ أَنْ يَقْلَّ عَدَدُهُمْ، فَإِنْ كَثُرَ لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا وَلَمْ يَحْدُوا الْقِلَّةَ، وَالكَثْرَةُ شَيْءٌ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ: وَيَجُوزُ أَنْ يُنَاطَ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَنْتَهَى وَهَذَا ظَاهِرٌ اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَلَى هَذَا لَوْ اخْتَصَمَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ لَمْ يَفْصَلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْخُصُومَةَ فَلَا بُدَّ مِنْ ثَالِثٍ يَتَوَلَّى الْقَضَاءَ بَيْنَ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقَسَّ بِهَذَا مَا أَشْبَهَهُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ: وَيُنْدَبُ.

هـ. قَوْلُ (لَشَيْءٍ) (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْصُصْ) أَي: كُلًّا مِنَ الْقَاضِيَيْنِ بِمَا ذُكِرَ بَلْ عَمَّ وَلَا لِأَيِّهِمَا أَوْ أُطْلِقَ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِذَا كَانَ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَإِنْ طَلَبَ الْقَاضِيَانِ خُصْمًا بِطَلَبِ خُصْمِهِ لَهُ مِنْهُمَا أَجَابَ السَّابِقُ مِنْهُمَا بِالطَّلَبِ فَإِنْ طَلَبَا مَعًا أَقِرَّعَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَنَازَعَ الْخُصْمَانِ فِي اخْتِيَارِ الْقَاضِيَيْنِ أُجِيبَ الطَّالِبُ لِلْحَقِّ دُونَ الْمَطْلُوبِ بِهِ، فَإِنْ تَسَاوَيَا بَأَنْ كَانَ كُلُّ طَالِبًا، وَمَطْلُوبًا بِاحْتِكَامِهَا فِي قِسْمَةِ مِلْكٍ، أَوْ اخْتِلَافٍ فِي قَدْرِ ثَمَنِ مَبِيعٍ، أَوْ صَدَاقٍ اخْتِلَافًا يَوْجِبُ تَحَالُفَهُمَا تَحَاكُمًا عِنْدَ أَقْرَبِ الْقَاضِيَيْنِ إِلَيْهِمَا، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِمَا عَمِلَ بِالْقُرْعَةِ وَلَا يُعْرَضُ عَنْهُمَا حَتَّى يَصْطَلِحَا لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى طَوْلِ التَّنَازُعِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا) أَي: وَالْآخَرُ خَلِيفَتُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (أُجِيبَ دَاعِيَهُ) أَي:

هـ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى إِثْبَاتِهِ وَحُكْمِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر وَقَوْلُهُ: حَكَمَ بِهَا كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ الْعَبْرَةُ بِالطَّالِبِ الْإِنْخَ) هَلَّا جَازَ أَيْضًا إِذَا وَجِدَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ، وَكَانَ الطَّالِبُ وَمَنْ شِمْلَتُهُ وَلَا يَبْتُهُ وَمَا الْفَرْقُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضِيَانِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا أُجِيبَ دَاعِيَهُ وَإِلَّا فَمَنْ سَبَقَ

فَإِنْ تَنَازَعَا فِي اخْتِيَارِهِمَا أُجِيبَ الْمُدَّعَى، فَإِنْ كَانَ كُلُّ طَائِفَةٍ وَمَطْلُوبًا كَانَ اخْتِلَافًا فِيمَا يَقْتَضِي تَحَالُفًا فَأَقْرَبُهُمَا وَإِلَّا فَالْقَرَعَةُ. وَقَضِيَّةُ الْمَتَنِ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَشْرُطْ اجْتِمَاعًا وَلَا اسْتِقْلَالًا حُمِلَ عَلَى الْاسْتِقْلَالِ وَفَارَقَ نَظِيرُهُ فِي الْوَصِيِّينَ بِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هُنَا مُمْتَنِعَةٌ فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ تَصْحِيحًا لِلْكَلَامِ مَا أَمَكْنَ، وَالْاجْتِمَاعُ ثُمَّ جَائِزٌ فَحُمِلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَضُ (وَلَا أَنْ يَشْرُطَ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ) فَلَا يَجُوزُ قَطْعًا؛ لِاخْتِلَافِ اجْتِهَادِهِمَا غَالِبًا فَلَا تَنْفَصِلُ الْخُصُومَاتُ. وَقَضِيَّةُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مُقْلَدَيْنِ لِإِمَامٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَهْلِيَّةَ لِهَمَا فِي نَظَرٍ، وَلَا تَرْجِيحٍ، أَوْ شَرَطَ اجْتِمَاعَهُمَا عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا صَحَّ شَرْطُ اجْتِمَاعِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي إِلَى تَخَالُفِ اجْتِهَادٍ وَلَا تَرْجِيحٍ وَلَوْ حُكِّمَ ابْنَيْنِ اشْتَرَطَ اجْتِمَاعَهُمَا، بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ فِي الْقَاضِيَيْنِ لِظُهُورِ الْفَرْقِ قَالَهُ فِي

رَسُولُهُ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَنَازَعَا) أَي: الْخُصْمَانِ أَي: وَالصُّورَةُ أَنَّهُ لَا دَاعِيَ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فِي اخْتِيَارِهِمَا) أَي: الْقَاضِيَيْنِ. اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (أُجِيبَ الْمُدَّعَى) مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْقَاضِي الْأَصِيلَ، وَإِلَّا فَهُوَ الْمُجَابُ؛ إِذْ مَنْ طَلَبَ الْأَصِيلَ مِنْهُمَا أُجِيبَ مُطْلَقًا كَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَأَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَأَقْرَبُهُمَا) أَي: فَطَالِبِ أَقْرَبِهِمَا يُجَابُ وَيَجُوزُ رَفْعُهُ أَيْضًا أَي: فَأَقْرَبُهُمَا يُجَابُ طَائِفُهُ. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَي: بِأَنْ اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ. اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (فِي الْوَصِيِّينَ) أَي: إِلَيْهِمَا. اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هُنَا مُمْتَنِعَةٌ الْخ) قَضِيَّةُ أَنَّهُ إِذَا أَمَكْنَ الْجَمَاعَةُ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَقَضِيَّةُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا الْخُ يُحْمَلُ الْإِطْلَاقُ هُنَا كَالْوَصِيَّةِ عَلَى الْجَمَاعَةِ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ أَنَّهُمَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَلَّى الْإِمَامُ مُقْلَدَيْنِ لِإِمَامٍ وَاحِدٍ وَقُلْنَا بِجَوَازِ وَلَايَةِ الْمُقْلَدِ أَنَّهُ يَجُوزُ، وَإِنْ شَرَطَ اجْتِمَاعَهُمَا عَلَى الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَافٍ؛ لِأَنَّ إِمَامَهُمَا وَاحِدٌ، فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَكُونُ لِلْإِمَامِ الْوَاحِدِ قَوْلَانِ فَيَرَى أَحَدُهُمَا الْعَمَلَ يَقُولُ، وَالْآخَرُ بِخِلَافِهِ فَيُؤَدِّي إِلَى التَّرَاوُعِ، وَالْاخْتِلَافِ أَجَابَ الشَّيْخُ بَرْهَانَ الدِّينِ الْفَزَارِيَّ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِنَّمَا يَحْكُمُ بِمَا هُوَ الْأَصَحُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ: ظَاهِرٌ فِي الْمُقْلَدِ الصَّرْفِ وَعِنْدَ تَضَرُّعِ ذَلِكَ الْإِمَامِ بِتَضَحِيحِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، أَمَّا إِذَا كَانَا مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ، وَالتَّرْجِيحِ وَالْحَقِ مَا لَمْ يَقِفَا فِيهِ عَلَى نَصٍّ مِنْ أَثَمَةِ الْمَذْهَبِ بِمَا هُوَ مُنْصَوِّصٌ وَتَرْجِيحِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فَهَاهُنَا يَقَعُ التَّرَاوُعُ، وَالْاخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ فَيَتَّبَعُ الْمُنْعُ أَيْضًا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُتَّفَقِ الْخ) أَي: أَوْ عَلَى تَضَحِيحِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ أَي: أَوْ الْوَجْهَيْنِ كَتَرَجِيحِ التَّخْفَةِ مَثَلًا فِي مَحَالِ الْاخْتِلَافِ.

□ قَوْلُهُ: (لِظُهُورِ الْفَرْقِ الْخ) وَهُوَ أَنَّ التَّوَلِيَّةَ لِلْمُحَكَّمِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْخُصْمَيْنِ وَرِضَاهُمَا مُعْتَبَرٌ فَالْحُكْمُ مِنْ

دَاعِيَةِ الْخُ الْمُرَادُ بِدَاعِيِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَسُولُهُ وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ: فَإِنْ طَلَبَا أَي: الْقَاضِيَانِ خَصْمًا بَطْلَبَ خَصْمِهِ لَهُ مِنْهُمَا أَجَابَ السَّابِقَ مِنْهُمَا بِالطَّلَبِ وَإِلَّا بِأَنْ طَلَبَا مَعًا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَنَازَعَ الْخُصْمَانِ فِي اخْتِيَارِ الْقَاضِيَيْنِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَنَازَعَا) أَي: الْخُصْمَانِ وَقَوْلُهُ: فِي اخْتِيَارِهِمَا أَي: الْقَاضِيَيْنِ.

□ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَالْقَرَعَةُ) بِأَنْ اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ. □ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ نَظِيرُهُ فِي الْوَصِيِّينَ) إِلَيْهِمَا.

المُطْلَبِ. (فرغ) يُشْتَرَطُ تعيينُ ما يؤلَّى فيه، نعم، إن اطَّرَدَ عُرْفُ بَتَّبَعِيَّةِ بِلَادٍ لِبِلَادٍ فِي تَوَلِّيَتِهَا دَخَلَتْ تَبَعًا لَهَا وَيُسْتَفِيدُ بِتَوَلِّيَةِ الْقَضَاءِ الْعَامِّ سَائِرَ الْوِلَايَاتِ وَأُمُورِ النَّاسِ حَتَّى نَحْوِ كَاةٍ وَحِسْبَةٍ لَمْ يُفَوَّضْ لِغَيْرِهِ، وَالْأَوْجَهُ فِي (أَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ) أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْحُكْمِ لَا يَتَجَاوَزُ لِغَيْرِهِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (وَلَيْتُكَ الْقَضَاءُ) بِأَنَّهُ فِي هَذَا التَّرَكِيبِ بِمَعْنَى إِمضَاءِ الْأُمُورِ وَسَائِرِ تَصَرُّفَاتِ الْقَاضِي فِيهَا إِمضَاءٌ، بِخِلَافِ الْحُكْمِ.

فصل فيما يقتضي انعزال القاضي، أو عزله وما يُذكر معه

إذا (جَنَّ قَاضٍ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ) وَلَوْ لَحْظَةً خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَإِنَّمَا اسْتَنْتَى فِي نَحْوِ الشَّرِيكِ بِمَقْدَارِ مَا بَيْنَ صِلَاتَيْنِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ يُخْتَاطُ هُنَا مَا لَا يُخْتَاطُ ثُمَّ، أَوْ مَرَضٌ مَرَضًا لَا يُوجِي زَوَالَهُ، وَقَدْ عَجَزَ مَعَهُ عَنِ الْحُكْمِ (أَوْ عَمَى)، أَوْ صَارَ كَالْأَعْمَى كَمَا عُرِفَ مِمَّا مَرَّ.....

أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ حُكْمٌ بِغَيْرِ رِضَا الْخُصْمِ. اهـ. ع ش وفيه ما لَا يَخْفَى وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَهُوَ أَيُّ: الْفَرْقُ أَنَّ الْقَاضِيَيْنِ يَقَعُ بَيْنَهُمَا الْخِلَافُ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ بِخِلَافِ الْمُحْكَمَيْنِ وَفِيهِ أَنَّ الْمُحْكَمَيْنِ قَدْ يَكُونَانِ مُجْتَهِدَيْنِ إِلَّا أَنَّ هَذَا نَادِرٌ. اهـ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَ الْمُطْلَبِ أَنَّ عَدَمَ انْفِصَالِ الْخُصُومَةِ هُنَا تَشَأُ عَنِ نَفْسِ الْمُتَخَاصِمَيْنِ، وَالْحَدُّ لَا يَغْدُو عَنْهُمَا وَفِي الْقَاضِيَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ الْمُؤَلِّي لِهَذَا الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فَضْلُ الْخُصُومَاتِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ اطَّرَدَ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى، وَالْمُعْنَى قَرَعَ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: وَلَوْ قَلَّدَهُ أَيُّ: الْإِمَامَ بَلَدًا، أَوْ سَكَتَ عَنْ تَوَاحِيهَا، فَإِنْ جَرَى الْعُرْفُ بِإِفْرَادِهَا عَنْهَا لَمْ تَدْخُلْ فِي وِلَايَتِهِ وَإِنْ جَرَى بِإِضَافَتِهَا دَخَلَتْ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْعُرْفُ رَوَعِي أَكْثَرُهُمَا عُرْفًا، فَإِنْ اسْتَوَيَا رَوَعِي أَقْرَبُهُمَا عَهْدًا. اهـ.

فصل فيما يقتضي انعزال القاضي أو عزله

قَوْلُهُ: (فِيمَا يَقْتَضِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: لَكِنْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَخَالَفَ إِلَى وَلَوْ عَمَى وَقَوْلُهُ: بِحَيْثُ إِذَا ثَبَّهَ لَا يَتَّبَعُ وَقَوْلُهُ: وَلَآنَ مَا إِلَى الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (انْعِزَالُ الْقَاضِي) أَيُّ بِلَا عَزَلٍ، أَوْ عَزَلُهُ أَيُّ: بَعْزَلِ الْإِمَامِ مِثْلًا لَهُ، وَمَا يُذَكِّرُ مَعَهُ أَيُّ: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَانْعِزَالُهُ مِنْ أَذِنَ لَهُ الْإِلْخُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحْظَةً) كَذَا فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ مَرَضٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَخَالَفَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ صَارَ إِلَى الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (لَا يُزْجَى زَوَالَهُ وَقَدْ عَجَزَ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى الثَّالِثُ: أَيُّ: مِنَ التَّنْبِيهَاتِ الْمَرَضُ الْمُعْجِزُ لَهُ عَنِ التَّهْضَةِ، وَالْحُكْمُ يَنْعَزِلُ بِهِ إِذَا كَانَ لَا يُزْجَى زَوَالَهُ، فَإِنْ رُجِيَ، أَوْ عَجَزَ عَنِ التَّهْضَةِ دُونَ الْحُكْمِ لَمْ يَنْعَزِلْ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ، الرَّابِعُ: لَوْ أَتَكَرَّ كَوْنُهُ قَاضِيًا فَقَبِي الْبَحْرِ يَنْعَزِلُ، وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَهُ الرِّزْكَاشِيُّ إِذَا تَعَمَّدَ وَلَا عَرَضَ لَهُ فِي الْإِخْفَاءِ، الْخَامِسُ: لَوْ أَتَكَرَّرَ الْإِمَامُ كَوْنُهُ قَاضِيًا لَمْ يَنْعَزِلْ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ.

قَوْلُ الْأَسْنَى: (أَوْ عَمَى) وَلَوْ عَمَى ثُمَّ أَبْصَرَ فَإِنْ تَحَقَّقَ حُصُولُ الْعَمَى حَقِيقَةً احْتِجَّ إِلَى تَوَلِّيَةِ جَدِيدَةٍ،

فصل: جَنَّ قَاضٍ، أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ، أَوْ عَمَى، أَوْ ذَهَبَ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ الْإِلْخُ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحْظَةً) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. قَوْلُهُ: (أَوْ عَمَى) لَوْ عَمَى، ثُمَّ أَبْصَرَ فَإِنْ تَحَقَّقَ حُصُولُ الْعَمَى

في قوله: بصير (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطلق، أو المقيّد بنحو غفلة (و) كذا إن لم يكن مجتهداً، وصحّحنا ولايته فذهب (صنطه بغفلة، أو نسيان) بحيث إذا ثبت لا ينتبه (لا ينفذ حكمه) لانزاله بذلك، وكذا إن خرس، أو صم. وخالف ابن أبي عسروين في العمى وصنّف فيه لَمَّا عَمِيَ مُحْتَجّاً بآنه لا يقدح في الثبوت التي هي أعلى من القضاء وأخذ منه الأذرعِي اختياره أنّ الإغماء لا يؤثّر؛ لأنّه مَرَضٌ لا يقدح في الثبوت أيضاً ومما يؤدّ عليهما أنّ الملحظ هنا غيره ثمّ كما هو واضح. ثمّ رأيت في القوت أشار لهذا على أنّه لم يثبت عَمِيَ نَبِيّ كما حَقَّق في موضعه. وموّرّد الاستدلال بقصة ابن أمّ مكتوم ولو عَمِيَ بعد ثبوت أمر عنده ولم يبق إلا الحكم الذي لا يحتاج معه إلى إشارة نفذ حكمه به. (وكذا لو فسق) أو زاد فسق من لم يعلم موّليه بفسقه الأصلي، أو الزائد حال توليته كما هو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الأصح) لوجود المنافي

والآ فلا وعلى هذا يحمل قول البلقيني أنّه لو أبصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة م ر. اه. سم وجرى المعنى على ظاهر قول البلقيني حيث قال: ولو عاد بصره تبين أنّه لم يتعرّل؛ لأنّه لو ذهب لما عاد كما مرّ ذلك في الجنايات. قوّه: (في قوله: بصير) أي: في شرحه. قوّه: (وصحّحنا ولايته) أي: كما مرّ في قول المصنّف: فإنّ تعدّد جمع هذه الشروط إلخ وفي شرحه. قوّه: (بحيث إذا ثبت إلخ) ظاهر صنيعه أنّ هذا لا يشترط في غفلة المجتهد ووجه ظاهر؛ إذ أصل الغفلة مغلّ بالاجتهاد كما عليم ممّا مرّ به يتدفع توقّف الشهاب. اه. رشيدّي ويأتي عن المعنى ما يؤكّد التوقّف عبارة المعنى قال الأذرعِي: ومن لم يبلغ هذه الرتبة أي: الاجتهاد في المذهب وهو الموجود اليوم غالباً فلم أر فيه شيئاً، أو يشبه أنّه إذا حصل له أدنى تغلّل ونحوه لم ينفذ حكمه لأنحطاط رتبته فيقدح في ولايته ما عساه يُعْتَرَف في حقّ غيره. اه. قوّه: (وأخذ منه) أي: من الاحتجاج المذكور. قوّه: (أشار لهذا) أي: لمغايرة الملحظ في المقامين. قوّه: (لا يحتاج معه إلى إشارة) أي: بين الخصمين بأن كانا معروفين الاسم، والتسبب. اه. ع ش. قوّه: (أو زاد فسق من لم يعلم بفسقه الأصلي إلخ) أي: وكان بحيث لو عليم لم يؤلّه مع ذلك. اه. سم عبارة المعنى، ومحلّ ذلك أي: ما في المتن في غير قاضي الضرورة أمّا هو إذا ولّاه ذو شوكة، والقاضي فاسق فزاد فسقه فلا يتعرّل كما بحثه بعض المتأخّرين. اه. وعبارة الرشيدّي قوله: أو الزائد إلخ عبارة م ر فيما كتبه على شرح الرّوض نصّها ويظهر لي أنّ يقال: إن كان ما طرأ عليه لو عليم به مستتيه لم يغزله بسببه فهو باقٍ على ولايته، والآ فلا. اه. قوّه: (حال توليته) ظرّف ليعلّم. قوّه: (لوجود المنافي) إلى قوله: أو ظنّ في المعنى إلّا قوله: ولا نظر إلى المتن.

حقيقة احتجّ إلى تولية جديدة والآ فلا، وعلى هذا يحمل قول البلقيني أنّه لو أبصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة م ر. قوّه: (وكذا إن لم يكن مجتهداً) يتأمّل هذا التقييد نعم إن كان ذهاب الضبط يُنافي أهلية الاجتهاد ظهر التقييد. قوّه: (أو الزائد حال توليته) أي: وكان بحيث لو عليم لم يؤلّه مع ذلك.

هذا إن قلنا: لا ينعزل بالفسق وإلا لم ينفذ جزماً، وبهذا يندفع ما أورد عليه من التكرار فإنه إنما ذكره في الوصية بالنسبة للانعزال لا لتنفيذ الحكم. ولا نظّر لفهم أن المراد بعدم التنفيذ عدم الولاية من قوله: (فإن زالت هذه الأحوال لم تغد ولايته في الأصح) إلا بتولية جديدة كالوكالة ولأن ما بطل لا يعود إلا بتجديد عقده. (وللإمام) أي: يجوز له (عزل قاض) لم يتعين (ظهر منه خلل) لا يقتضي انعزاله كثرة الشكاوى منه أو ظن أنه ضَعْف، أو زالت هيئته في القلوب وذلك؛ لما فيه من الاحتياط، أما ظهور ما يقتضي انعزاله، فإن ثبت انعزاله ولم يحتج لعزل، وإن ظن بقرائن فيحتمل أنه كالأول، ويحتمل فيه ندب عزله. وإطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختياراً له (أو لم يظهر) منه خلل (وهناك أفضل منه) فله عزله من غير قيد مما يأتي في المثل؛ رعاية للأصلح للمسلمين، ولا يجب وإن قلنا: إن ولاية المفضل غير قيد مما يأتي في المثل؛ لأن الفرض حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها (أو) هناك

قوله: (هذا) أي: الخلاف عبارة النهاية، والوجهان إذا قلنا إلخ. قوله: (إن قلنا لا ينعزل إلخ) أي: على المزجوح. قوله: (وبهذا) أي: قوله: هذا إن قلنا إلخ. قوله: (عليه) أي المثنى. قوله: (إنما ذكره) أي: طرأ الفسق. قوله: (لا لتنفيذ الحكم) الأولى كما في المعنى لا لعدم تنفيذ الحكم. قوله: (ولا نظّر لفهم إلخ) أي: لأن التكرار يعتبر فيه خصوص ما تقدم ولا يكفي فيه أنه يفهم من السياق أن المراد به ما تقدم. اه. ع ش. قوله: (من قوله إلخ) متعلق بالفهم. قوله: (سني: في الأصح) والثاني تعود كالآب إذا جرح ثم أفاق، أو فسق، ثم تاب نهاية ومعنى ومثل الآب في هذا الحكم الجد، والحاضنة، والتأطر بشرط الواقف. اه. ع ش عبارة المعنى. (تنبيه): لو زالت أهلية التأطر على الوقف، ثم عادت فإن كان نظره مشروطاً في أصل الوقف عادت ولايته كما أفتى به المصنف لقوته؛ إذ ليس لأحد عزله، وإلا فلا تعود إلا بتولية جديدة. اه. قوله: (أو ظن أنه ضعف إلخ) معطوف على قول المصنف: ظهر منه خلل. قوله: (وإن ظن إلخ) خلافاً لإطلاق المعنى عبارته، أما ظهور خلل يقتضي انعزاله فلا يحتاج فيه إلى عزل لانعزاله. اه. قوله: (كالأول) وهو قول المصنف: وللإمام عزل قاض إلخ فيجوز عزله. اه. ع ش، ويحتمل أن المراد بالأول قول الشارح، أما ظهور ما يقتضي انعزاله إلخ كما يفيد ما مر عن المعنى آتياً. قوله: (وإطلاق ابن عبد السلام إلخ) اعتمده المعنى عبارته ويكفي فيه أي: ظهور الخلل غلبة الظن كما في أصل الروضة وجرم به في الشرح الصغير ومن الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام: إذا كثرت الشكاوى منه وجب عزله اه. وهو ظاهر. اه. قوله: (وجوب صرفه) أي: عزله عن الولاية. اه. ع ش. قوله: (اختياراً له) خبر وإطلاق إلخ. قوله: (منه خلل) إلى قوله: واستغنى في المعنى. قوله: (لأن الفرض إلخ) يتبني على الأصح أن لا يحتاج لكون الفرض ذلك. اه. سم.

قوله: (لأن الفرض حدوث الأفضل) يتبني على الأصح أن لا يحتاج لكون الفرض ذلك.

(مثله)، أو دونَه (وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة)؛ لما فيه من المصلحة للمسلمين (والإلا) يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله؛ لأنه عبث وتصرف الإمام يُصان عنه. واستغنى بذكر المصلحة عن قول أصله معها: وليس في عزله فتنة؛ لأنه لا تتم المصلحة إلا إذا انتفت الفتنة وبه يندفع قول شارح: لا يُغني عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجه ومفسدة من جهة أخرى. (لكن) مع الإثم على المولى، والمتولى (ينفذ العزل في الأصح) لإطاعة السلطان، أما إذا تعين بأن لم يكن ثم من يصلح غيره فيحزم على مولى عزله، ولا ينفذ، وكذا عزله لنفسه حيث لا يخلافه في غير هذه الحالة ينفذ عزله لنفسه، وإن لم يعلم مولى خلافًا للماوردي كالوكيل. وللمستخلف عزل خليفته ولو بلا موجب ولو ولي آخر ولم يتعرض للأول،.....

﴿قول (س)﴾: (به) أي: المثل يعني لأجل نصبه قاضيًا، ويَحْتَمَلُ أَنْ الباء بمعنى مع. ﴿قوله﴾: (عن قول أصله (الخ) أي: المحرر عبارته: أو مثله وفي عزله به مصلحة وليس في عزله فتنة. اهـ. مُعْنَى. ﴿قوله﴾: (معا) أي: المصلحة وقوله: وليس في عزله فتنة مقول الأصل. ﴿قوله﴾: (قول الشارح (الخ) وافقه المُعْنَى. ﴿قوله﴾: (لا يغني) أي: قول المُصَنِّف وفي عزله به مصلحة عنه أي: عن قول أصله وليس في عزله فتنة. ﴿قوله﴾: (مع الإثم) إلى قوله وللمستخلف في النهاية إلا قوله: وإن لم يعلم مولى خلافًا للماوردي. ﴿قوله﴾: (على المولى) أي: السلطان. اهـ. ع ش. ﴿قوله﴾: (والمُتَوَلَّى) هذا إنما يظهر لو سعى في العزل ولو بمجرد الطلب، وإلا فلا وجه لتأنيبه فليراجع. اهـ.

﴿قول (س)﴾: (ينفذ العزل في الأصح) هذا في الأمر العام، أما الوظائف الخاصة كإمامة وأذان وتصوف وتدريس وطلب ونحوها فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع متأخرون وهو المُعْتَمَد، ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك نهاية ومُعْنَى. أي: بأن كان فيه أن للتأخير العزل بلا جُنْحَةٍ، ثم العبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقيدة الحاكم ع ش. ﴿قوله﴾: (إطاعة السلطان) إلى قوله: نعم في المُعْنَى إلا قوله: وإن لم يعلم مولى خلافًا للماوردي. ﴿قوله﴾: (ولو ولي آخر (الخ) عبارة المُعْنَى ولو ولي الإمام قاضيًا ظانًا موت القاضي الأول، أو فسقه فبان حيًا أو عدلاً لم يقدح في ولاية الثاني كذا قاله وقضيته كما قال الأذرعى: انعزال الأول بالثاني؛ لأنه أقامه مقامه لا أنه ضمه إليه وبه صرح البغوي في تعليقه، وقضية كلام القفال عدم انعزاله،

﴿قوله﴾: (لكن مع الإثم على المولى، والمتولى ينفذ العزل في الأصح) هذا في الأمر العام أما الوظائف الخاصة كإمامة وأذان وتصوف وتدريس وطلب ونحوها فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع متأخرون وهو المُعْتَمَد، ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك ش م ر. ﴿قوله﴾: (ولو ولي آخر ولم يتعرض للأول، ولا ظن نحو موته (الخ) قال في الروض: فإن ولي الإمام قاضيًا ظانًا موت القاضي أي: الأول، أو فسقه فبان حيًا أي: أو عدلاً لم يقدح في ولاية الثاني قال في شرحه: قال الأذرعى وقضيته انعزال الأول بالثاني؛ لأنه أقامه مقامه لا أنه ضمه إليه وبه صرح البغوي في تعليقه وقضية كلام القفال عدم انعزاله.

ولا ظَنَّ نحوَ موته لم يعزَلْ على المعتمد، نعم، إن اطرَدَت العادةُ بأنَّ مثلَ ذلك المحلِّ ليس فيه إلا قاض واحدٌ احتمِلَ الانعزالَ حينئذٍ. (والمذهبُ أَنَّهُ لا يعزَلُ قَبْلَ بُلُوغِهِ خَبْرَ عَزْلِهِ) لِعِظَمِ الضَّرَرِ فِي تَقْضِ أَقْضِيَّتِهِ لو انْعَزَلَ. ومَرَّ الفرقُ بينه وبين الوكيلِ في بابه. ومَنْ علمَ عَزْلَهُ لم ينفذْ حكمه له إلا إِنْ يَرْضَى بِحُكْمِهِ فيما يَجُوزُ التحكيمُ فيه لِعِلْمِهِ أَنَّهُ غيرُ حَاكِمٍ باطنًا ذكره الماورديُّ. وإنَّما يَنْجُجُهُ إِنْ صَحَّ ما قاله أَنَّهُ غيرُ حَاكِمٍ باطنًا، أمَّا على ما اقتضاه كلامُهم أَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ خَبْرَ عَزْلِهِ باقٍ على وِلايَتِهِ ظاهراً وباطناً فلا يصحُّ ما قاله؛ ألا ترى أَنَّهُ لو تَصَرَّفَ بعدَ العزْلِ وقَبْلَ بُلُوغِ الخبرِ بتزويج مَنْ لا وليَّ لها مثلاً لم يلزم الزوجُ باطنًا ولا ظاهراً انْعِزالُها، فإنَّ قُلْتَ: الماورديُّ يَخْصُصُ عَدَمَ نَفُوذِهِ باطنًا بحالَةِ علمِ الخصمِ لا مُطْلَقًا قُلْتَ: هو حينئذٍ بالتحكُّمِ أَشْبَهَ فلا يُقْبَلُ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ بَلَغَهُ ذلك مُعْتَقِدُهُ أَنَّ وِلايَتَهُ باقيةٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ هو خبرُ العزْلِ. وبَحْثُ الأذْرَعِيِّ الاكتفاءَ في العزْلِ بخبرٍ واحدٍ مقبولِ الرِّوَايةِ، والقياسُ ما قاله الزُّركَشِيُّ أَنَّهُ لا بُدَّ من عَدْلِي الشَّهادَةِ، أو الاستفاضةِ كالِتَوَلِيَّةِ. لا يُقالُ يَتَعَيَّنُ على مَنْ علمَ

والأوَّلُ أو جَه. وفي بعض الشُّروح أَنَّ تَوَلِيَّةَ قاضٍ بعدَ قاضٍ هل هي عَزْلٌ للأوَّلِ؟ وجهاً وليكونا مَبَيَّنَيْنِ على أَنَّهُ هل يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ في بَلَدٍ قاضيانِ. اهـ. قال الزُّركَشِيُّ: والرَّاجِحُ أَنَّها ليست بعزْلٍ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ إلخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ انْعَزَلَ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (احتمِلَ الانْعِزالَ إلخ) أَقولُ هذا الاحتمالُ مُتَّجِبٌ بَلْ مُتَعَيِّنٌ وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ حُكْمُ حَادِثَةٍ يَكْثُرُ السُّؤَالُ فِيهَا وهي تَوَلِيَّةُ مَدْرَسَةٍ لِمُدْرَسٍ من غيرِ تَصْرِيحٍ بعزْلِ المُدْرَسِ الأوَّلِ فَإِنَّ مِمَّا اطرَدَتْ به العادةُ أَنَّ المَدْرَسَةَ لا يَلِيها إِلَّا مُدْرَسٌ وَاحِدٌ نَعَمْ لو فُرِضَ اطرَاذُ العُزْفِ في مَحَلٍّ بِالتَّشْرِيكِ في المَدْرَسَةِ كان الحُكْمُ فيها واضِحًا. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (لِعِظَمِ الضَّرَرِ) إلى قولِهِ: (وإنَّما يَنْجُجُهُ) في المُغْنِي وإلى قولِهِ: (ألا تَرَى) في النِّهايةِ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ عَلِمَ إلخ) أي: والخصمُ الَّذِي عَلِمَ إلخ. □ فَوَدَّ: (لِعِلْمِهِ) عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَ الاستِثْناءِ. □ فَوَدَّ: (ذَكَرَهُ الماورديُّ) ضَعِيفٌ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وإنَّما يَنْجُجُهُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهايةِ، والأَوْجَهُ خِلَافُهُ؛ إِذْ عَلِمَ الخصمُ بعزْلِ القاضي لا يُخْرِجُهُ عن كَوْنِهِ قاضِيًا. اهـ. □ فَوَدَّ: (هو) أي: ما ذَكَرَهُ الماورديُّ حينئذٍ أي: حِينَ التَّخْصِيصِ بِالتَّحْكُمِ أَشْبَهَ يُمْكِنُ مَنَعُهُ. □ فَوَدَّ: (فَلا يُقْبَلُ) أي قولُ الماورديِّ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ مَنْ بَلَغَهُ إلخ) أي: من الخُصُومِ. □ فَوَدَّ: (مُعْتَقَدُهُ) بَفَتْحِ القافِ مُبْتَدَأً. □ فَوَدَّ: (أَنَّ وِلايَتَهُ باقيةٌ) خَبْرُهُ، والجُمْلَةُ خَبْرُ أَنَّ. □ فَوَدَّ: (وَبَحْثُ الأذْرَعِيِّ الاكتفاءَ بخبرٍ واحدٍ إلخ) هذا هو الظَّاهِرُ، ويُفَرِّقُ بَيْنَ التَّوَلِيَّةِ، والعزْلِ بأنَّ التَّوَلِيَّةَ فيها إِقْدَامٌ على الأَحْكامِ فَيُخْطِئُ لَهَا، والعزْلُ فيه تَوَقُّفٌ عنها وهو أَخْوَطُ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (ما قاله الزُّركَشِيُّ أَنَّهُ لا بُدَّ إلخ) جَزَمَ بِهِ النِّهايةُ. □ فَوَدَّ: (لا يُقالُ) إلى قولِهِ: (ولا يَكْفِي كالمُكْرَرِ) مع قولِهِ: (فَإِنَّ قُلْتَ) إلى قولِهِ: (وَبَحْثُ إلخ) فَإِنَّهُ يُغْنِي عن هذا وعلى

اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ إلخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ انْعَزَلَ. □ فَوَدَّ: (فَلا يصحُّ ما قاله ألا تَرَى أَنَّهُ لو تَصَرَّفَ بعدَ العزْلِ) كَتَبَ على فلا يَصِحُّ م ر. □ فَوَدَّ: (والقياسُ ما قاله الزُّركَشِيُّ أَنَّهُ لا بُدَّ من عَدْلِي الشَّهادَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

عزله، أو ظنّه أن يعمل باطنًا بمقتضى عليه أو ظنّه كما هو قياس نظائره؛ لأننا نقول: إنما يتّجه ذلك إن قلنا بعزله باطنًا قبل أن يتّلفه خبره، وقد تقرّر أنّ الوجه خلافه. ولا يكفي كتاب مجرّد، وإن حفته قرائن يتعدّ التزوير بمثلها كما يُصرّح به كلامهم، ولا قول إنسان: وليت، نعم، الوجه أنّه إن صدّقه المدّعي والمدّعى عليه نفذ حكمه لهما وعليهما كالمحكم بل أولى، بخلاف ما إذا صدّقه أحدهما، أو صدّقه أهل الحلّ والعقد؛ لأنّ تصديقهم لا يثبت تولية عامة بخلاف توليتهم فيما قدّمته قبيل قوله: وشرط القاضي؛ لأنّ ذاك جوّز للضرورة فتقدّرت بقدرها ولزم عمومها، ولا كذلك مجرّد تصديقهم له. وعلى هذا التفصيل يُحمّل اختلافهم في أنّ التصديق هل يُفقد أولاً بحث البلقيني أنّه إذا انعزل لم تنعزل نوابه حتى يتّلفه خبر عزله كما ذكروا أنّه يستحقّ معلومه؛ لأنّ بقاء نوابه كبقائه، وأنّ نائبه إذا بلغه خبر عزله أصله لم ينعزل لبقاء ولاية أصله ونظر فيه غير واحد، والنظر في الثانية واضح؛ لأنّ القياس يقتضي انزالهم وإنما اغتفر للضرورة فليقتدّر بقدرها في عدم انزالهم بالنسبة للأحكام لا بالنسبة لبقاء ولايته بقاء ولايتهم، وفي الثالثة إنّما يتّجه على ما قدّمناه لا على ما مرّ عن الماوردي.

فرض عدم الإغناء فكان حقه أن يُقدّم على قوله: (وبحث الأذرعِي إلخ). ٥. قوله: (ولا يخفي كتاب مجرّد إلخ) في الأصحّ فيهما. اه. مُعني أي العزل، والتولية. ٥. قوله: (وليت) ببناء المفعول. ٥. قوله: (كما ذكر) أي: بعدلّي الشهادة، أو الاستيفاضة. ٥. قوله: (ونظر فيه إلخ) عبارة النهاية ولو بلغ الخبر المستنيب دون النائب، أو بالعكس انعزل من بلغه ذلك دون غيره خلافاً للبلقيني. اه. وعبارة المُعني بعد سؤي كلام البلقيني المذكور نصّها: وما قاله ظاهر في الأوّل ممنوع في العكس أي: فيما لو بلغ النائب قبل أصله؛ لأنّ النائب داخل في عموم كلام الأصحاب حتى يتّلفه الخبر، والنائب قاض فينعزل ببلوغ الخبر كما جرى عليه شيخنا في بعض كتبه ولو ولي السلطان قاضياً ببلد فحكم ذلك القاضي ولم يعلم أنّ السلطان ولّاه قال الزركشي: فيحتمل أن ينفذ حكمه كما لو وكل وكيلاً يبيع شيء فتصرف الوكيل وباعه، ثم عليم بالوكالة. اه. والظاهر عدم نفوذ حكمه لا شترائط القبول من القاضي وأخذ مما بحثه في قاض أقدم على تزويج امرأة يعتقد أنّها في غير ولايته، ثم ظهر أنّها بمحل ولايته من أنّه لا يصحّ قال: لأنه بالإقدام يفسد ويخرج عن الولاية. اه. ٥. قوله: (في الثانية) أي: مسألة استمرار ما رتب للقاضي ما لم يتّلف خبر عزله لإنوابه. ٥. قوله: (وإنما اغتفر) أي: عدم انزالهم. ٥. قوله: (لبقاء ولايته) الانسب لبقاء استحقاقه المعلوم. ٥. قوله: (إنما يتّجه على ما قدّمناه لا على ما مرّ إلخ) فيه نظر بل الظاهر العكس كما يفيد قوله ش على ما مرّ أيّاً عن النهاية ما نصّه قوله: (انعزل من بلغه ذلك إلخ) هذا ظاهر إن قلنا بكلام الماوردي فيما لو بلغ الخصم عزل القاضي ولم يتّلف القاضي، أمّا على ما استوجبه من نفوذ الحكم على الخصم وله لعدم انزال القاضي ففیه نظر. اه.

٥. قوله: (بحث البلقيني) أنّه إذا انعزل لم تنعزل نوابه حتى يتّلفهم إلخ كتب عليه م ر. ٥. وفوه: (لأنّ القياس يقتضي انزالهم) كتب عليه م ر.

ويظهر أن العبرة في بلوغ خبر العزل للتائب بمذهبه لا بمذهبه منوبه. (وإذا كتب الإمام إليه إذا قرأت كتابي فأنت معزول فقرأه) أو طالعته وفهم ما فيه، وإن لم يتلفظ به، والمراد سطر العزل نظير ما مر في الطلاق (انعزل) لوجود الشرط (وكذا إن قرئ عليه)، وإن كان قارئاً (في الأصح)؛ لأن القصد إعلامه بالعزل لا قراءته وفارق ما مر في نظيره في الطلاق بأن عادة الحكم أن يقرأ عليهم فليس التطهر إلا على وصول خبر العزل إليهم، بخلاف المرأة القارئة. (وينعزل بموته وانعزاله من إذن له في شغل معين كبيع مال ميت) أو غائب وكسماع شهادة في معين كالوكيل (والأصح انعزال نائيه) أي: القاضي ولو قاضي الإقليم على المنقول. وقول القاضي قضاة والي الإقليم كقضاة الإمام محله كما قاله الحسباني إذا صرح له الإمام بذلك أي: التولية عنه، أو اقتضاه الغرض (المطلق إن لم يؤذن له في الاستخلاف)؛ لأن القصد باستنابته

قوله: (ويظهر) إلى (التبني) في النهاية إلا قوله: (أي القاضي) إلى المتن.
قول (سني): (إذا قرأت كتابي إلخ) ولو كتب إليه عزلتك، أو أنت معزول من غير تعليق على القراءة لم ينعزل ما لم يأت به الكتاب كما قاله البغوي وغيره. اهـ. مغني. قوله: (أو طالعته) إلى المتن في المغني.
قوله: (والمراد سطر العزل) فإذا اتمحى موضع العزل لا ينعزل، ولا انعزل. اهـ. مغني. قوله: (لأن القصد إعلامه بالعزل إلخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك لو قرأه شخص، ثم أعلمه بمضمونه فليأتمل. اهـ. سيّد عمر أقول وكذا يؤخذ منه أن الحكم كذلك لو طالعته شخص وفهم ما فيه ولم يتلفظ، ثم أعلمه بمضمونه، ثم رأيت قال الرشيد: قوله: (لأن إعلامه بالعزل قضيته أنه لو قرأه إنسان في نفسه ولو في غير مجلس القاضي، ثم أعلمه بما فيه أنه ينعزل وأنه لو قرأ عليه ولم يفهم معناه لكونه أعجمياً، والكتاب بالعربية، أو عكسه أنه لا ينعزل حتى يُخبره به إنسان فليراجع، ثم رأيت والذ الشارح صرح بعدم انعزاله في الأولى. اهـ. أي: ومثلها الثانية. قول (سني): (وينعزل بموته وانعزاله من إذن له إلخ) المراد إذا علم بذلك كما يعلم مما مرّ وصرح به ابن سراقه وفي الروضة وأصلها عن السرخسي أن الإمام لو نصب نائباً عن القاضي لا ينعزل بموت القاضي وانعزاله قال الرافعي: ويجوز أن يقال: إذا كان الإذن مقيّداً بالتيابة ولم يبق الأصل لم يبق التائب اهـ وهذا ظاهر وبحت بعضهم أن الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء. اهـ. مغني. قول (سني): (في شغل معين إلخ) إطلاقهم في الشغل المعين وتفصيلهم في التائب الآتي قد يروهم أنه لا يجري فيه التفصيل الآتي: ولا يظهر له وجه قلعل وجه تخصيصهم ما يأتي بالتفصيل كثرة وقوعه فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض أن الإمام قال له: استخلف عني في بيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الإمام فلا ينعزل بعزله أي: القاضي. اهـ. سيّد عمر. قوله: (أو غائب) إلى قوله: (بحث البلقيني) في المغني إلا قوله: (وبه فارق) إلى (نعم) وقوله: (غير قاضي ضرورة) إلى (ولا من ولايته).
قوله: (وقول القاضي) أي: قاضي حسين. اهـ. مغني. قوله: (أي: التولية عنه) أي: عن الإمام.

قوله: (ويظهر أن العبرة في بلوغ خبر العزل للتائب بمذهبه لا بمذهبه منوبه) كتب عليه م ر.

مُعَاوَنَتُهُ، وَقَدْ زَالَتْ (أَوْ) إِنْ (قِيلَ لَهُ) مِنْ جِهَةٍ مَوْلِيَةٍ: (اسْتَخْلَفَ عَنْكَ) لِمَا ذُكِرَ (أَوْ أَطْلَقَ) لِظُهُورِ غَرَضِ الْمُعَاوَنَةِ حِينَئِذٍ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْوَكَالَةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ ثُمَّ لَيْسَ مُعَاوَنَةُ الْوَكِيلِ بَلِ النَّظَرُ فِي حَقِّ الْمَوْكَلِ فَحَمِلَ الْإِطْلَاقُ عَلَى إِرَادَتِهِ، نَعَمْ، إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْخَلِيفَةُ كَانَ قَاطِعًا لِنَظَرِهِ فَيَكُونُ كَمَا فِي قَوْلِ (فَإِنْ قَالَ) لَهُ مَوْلِيَهُ (اسْتَخْلَفَ عَنِّي فَلَا) يَنْعَزِلُ الْخَلِيفَةُ بِمَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ نَائِبُهُ. (وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضِي) غَيْرَ قَاضِي ضَرُورَةٍ، وَلَا قَاضِي ضَرُورَةٍ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُجْتَهِدًا صَالِحًا، وَلَا مَنْ وَلِيَّتُهُ عَامَّةٌ كَنَظَرِ بَيْتِ الْمَالِ، وَالْجَيْشِ، وَالْحِسْبَةِ، وَالْأَوْقَافِ (بِمَوْتِ الْإِمَامِ) الْأَعْظَمِ وَلَا بِانْعِزَالِهِ؛ لِعَظَمِ الضَّرَرِ بِتَعْطِيلِ الْحَوَادِثِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ وَلَّاهُ لِلْحُكْمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَصْمِهِ انْعَزَلَ بِفَرَاغِهِ مِنْهُ وَلَئِنْ الْإِمَامُ إِنَّمَا يُولِّي الْقَضَاةَ نِيَابَةً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ تَوَلِيَةِ الْقَاضِي لِنَوَابِهِ فَإِنَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ لَهُ عَزْلُهُمْ بِغَيْرِ مُوجِبٍ كَمَا مَرَّ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ يَحْزُمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِمُوجِبٍ وَزَعُمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ نَازِلَ بَيْتِ الْمَالِ كَالْوَكِيلِ غَلَطَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ. وَبَحْثُ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ قَاضِي الضَّرُورَةِ حَيْثُ انْعَزَلَ اسْتَرْدَّ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ عَلَى الْقَضَاءِ. وَنَظَرُ الْأَوْقَافِ لَا يُوَافِقُ مَا مَرَّ مِنْ صَحَّةِ تَوَلِيَّتِهِ وَبَحْثُ غَيْرِهِ.....

قوله: (لِنَظَرِهِ) أي: القاضي. قوله: (بِمَوْتِهِ) أي: أو انْعِزَالِهِ. اه. معني. قوله: (وَلَا قَاضِي ضَرُورَةٍ) دَخَلَ فِيهِ الصَّبِيُّ، وَالْمَرْأَةُ وَالْقِنُّ الْأَعْمَى فَلَا يَنْعَزِلُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَوْتِ السُّلْطَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مُجْتَهِدًا. وَقَوْلُهُ السَّابِقُ قِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَيَنْدَبُ إِلَيْهِ) (وَبَحْثُ الْبُلْقِينِيِّ إِلَيْهِ) يَقْتَضِي خِلَافَهُ فِي غَيْرِ الْمُقْلَدِ، وَالْفَاسِقِ مَعَ وُجُودِ الْعَدْلِ وَعَدَمِ الْمُجْتَهِدِ. اه. ع ش وَلَعَلَّ صَوَابَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ مَعَ فَقْدِ الْمُجْتَهِدِ، وَالْعَدْلِ، ثُمَّ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ قَاضِي الضَّرُورَةِ هُنَا عَلَى خُصُوصِ الْفَاسِقِ، وَالْمُقْلَدِ كَمَا اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِمَا هُنَاكَ فَيُعْلَمُ مِنْهُ عَزْلُ نَحْوِ الصَّبِيِّ بِمَوْتِ الْإِمَامِ إِنْ وَجَدَ نَحْوًا بَالِغًا بِالْأَوَّلَى فَيُوَافِقُ مَا هُنَا لِمَا سَبَقَ. قوله: (إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُجْتَهِدًا صَالِحًا) أَمَّا مَعَ وُجُودِهِ، فَإِنْ رَجَعِيَ تَوَلِيَّتُهُ انْعَزَلَ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي انْعِزَالِهِ. اه. عَنَانِي أَي كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ التَّثْبِيهِ. قوله: (وَمَنْ ثُمَّ) رَاجِعٌ إِلَى التَّعْلِيلِ. قوله: (بَيْنَهُ إِلَيْهِ) أي: الْإِمَامِ. قوله: (كَمَا مَرَّ) أي: فِي شَرْحِ لَكِنْ يَنْقُذُ الْعَزْلُ فِي الْأَصَحِّ. قوله: (إِنْ نَازَلَ بَيْتَ الْمَالِ كَالْوَكِيلِ) أي: فَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِ السُّلْطَانِ كَمَا يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بِمَوْتِ الْمَوْكَلِ. اه. معني.

قوله: (غَلَطَ) خَبَرٌ وَزَعُمَ بَعْضُهُمْ. قوله: (كَمَا قَالَ) أي: كَوْنُهُ غَلَطًا. قوله: (وَبَحْثُ الْبُلْقِينِيِّ إِلَيْهِ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (لَا يُوَافِقُ إِلَيْهِ). قوله: (مَا مَرَّ) أي: فِي الْمَشْنِ. قوله: (وَبَحْثُ غَيْرِهِ إِلَيْهِ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ انْعِزَالِهِ مَعَ وُجُودِ مُجْتَهِدٍ إِلَيْهِ، ثُمَّ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ: إِذَا لَمْ يَوْجَدْ

قوله: أُنِي: الْمُصَنِّفُ (فَإِنْ قَالَ: اسْتَخْلَفَ عَنِّي فَلَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَوْ نَصَّبَ الْإِمَامُ نَائِبًا عَنِ الْقَاضِي فَقَالَ السَّرْحَسِيُّ: لَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ الْقَاضِي وَانْعِزَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا ذُوٌّ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ فِيهِ احْتِمَالٌ. اه. وَصَرَّحَ الْمَاوَرْدِيُّ بِمَا يُوَافِقُ هَذَا الْاحْتِمَالَ. اه. قوله: (لَا يُوَافِقُ مَا مَرَّ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. وقوله: (وَبَحْثُ غَيْرِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

أنه لا ينعزل بوجود مجتهد صالح إلا إن رُجي توليته وإلا فلا فائدة في انعزاله.
 (تنبيه): العادة في الأزمنة السابقة أن تولية الخليفة العباسي للسلطان، ثم السلطان يستقل بتولية
 القضاء وغيرها فهل حينئذ ينعزل القضاء بموت السلطان؛ لأنه نائب أو لا؛ لأنه مستقل وفي
 روضة شريح إذا مات الخليفة فهل ينعزل قضاؤه؟ وجهان، فإن قلنا ينعزلون فلو مات السلطان
 هل تنعزل القضاة؟ وجهان ثانيهما لا؛ لأنهم قضاة الخليفة؛ لأنه نائب عنه. اهـ. قال
 الزركشي: ويؤنبه أن يأتي فيه ما مر من الإذن في الاستخلاف عنه، أو عن الإمام أي: الخليفة،
 أو يطلق. اهـ. وأقول في هذا كله نظراً، والوجه بناؤه على ما مر آخر البغاة مع بسطه أن
 الخليفة إذا ضعف بحيث زالت شوكته بالكلية ولم يبق له إلا رسم التولية بإذنه تبرؤا به؛ إذ لو
 امتنع منه أجبروه عليه، أو أتوا بغيره من بني عمه وولوه، ثم يولي السلطان كما وقع نظائره
 لذلك، فإن قلنا ببقاء عموم ولايته مع ضعفه فالسلطان نائبه. ويأتي ذلك التفصيل الذي ذكره
 الزركشي، أو بعدم بقائها فالقضاة نواب السلطان لا غير. (ولا) ينعزل (ناظر يقيم) ومسجد
 (ووقف بموت قاض) نصبهم، وكذا بانعزاله؛ لئلا تختل المصالح، نعم، لو شرط النظر لحاكم
 المسلمين انعزل كما بحثه الأذرعى وغيره بتولية قاض جديد لصيرورة النظر إليه بشرط
 الواقف.....

مجتهد صالح فكان الأنسب أن يقدم على بحث البلقيني. فوه: (أنه لا ينعزل إلخ) أي قاضي
 الضرورة. فوه: (بوجود مجتهد إلخ) لعل المراد بحدوثه بعد تولية قاضي الضرورة.
 فوه: (تولية الخليفة إلخ) خبر قوله: (العادة إلخ). فوه: (لأنه نائب) أي: عن الخليفة كقاضي
 الإقليم. فوه: (إذا مات الخليفة) أي العباسي. فوه: (قضاؤه) أي قضاة نائبه السلطان. فوه:
 (وجهان) أي: والراجع آتيا لا تنعزل لقول المصنف: (ولا ينعزل قاض بموت الإمام) فقول الشارح:
 (فإن قلنا ينعزلون) أي: على الوجه المزجوج. فوه: (فلو مات السلطان) أي: مات الخليفة أولاً.
 فوه: (لأنه نائب) أي السلطان عنه أي: الخليفة الإمام. فوه: (من الإذن) أي: إذن الخليفة في
 الاستخلاف عنه أي السلطان.

فوه: (على ما مر إلخ) أي: من اختلاف بعض مشايخه في بقاء خلافة المتولي من بني العباس
 بطريق العهد المتسلسل فيهم إلى قرب زمن الشارح. فوه: (فإن قلنا بقاء عموم ولايته) تقدم
 هناك أنه باطل؛ إذ لا عبرة بعهد غير مستجمع للشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة؛ لأن
 عروضا ليمن صحت ولايته لا يبطلها. فوه: (أو بعدم بقائها) تقدم هناك أنه هو المتعين.
 فوه: (نصبهم) إلى قول المتن: (ولا يقبل) في المغني وإلى قوله: (فقول شارح) في النهاية.
 فوه: (انعزل إلخ) أي: كما لو شرط النظر لزيد، ثم لعمرو فنصب زيد لنفسه نائباً فيه، ثم مات زيد
 فإنه ينعزل نائبه ويصير النظر لعمرو فليحمل إذا كلام المصنف على ما إذا آل النظر إلى القاضي لكون
 الواقف لم يشرط ناظرًا، أو انقرض من شرط له أو خرج عن الأهلية قال ابن شهاب: ويقع في كتب

(ولا يُقبلُ قوله)، وإن كان انزاله بالعمى فيما يظهر خلافاً للبلقيني (بعد انزاله)، ولا قول المحكم بعد مفارقة مجلس حكمه: (حكمت بكذا)؛ لأنه لا يملك إنشاء الحكم حينئذ (فإن شهد) وحده (أو مع آخر بحكمه لم يُقبل على الصحيح)؛ لأنه يشهد بفعل نفسه. وفارق المُرْضِعة بأن فعلها غير مقصود بالإثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحاكم فيها وخرج بحكمه شهادته بإقرار صدر في مجلسه فيقبل جزماً (أو) شهد (بحكم حاكم جائز الحكم) ظاهره أنه لا بُدَّ منه ويوجهه بأن حذفه موهم لاحتماله حاكماً لا يجوز حكمه كحاكم الشرطة مثلاً فقول شارح: إنه تأكيد؛ إذ الحاكم هو جائز الحكم فيه نظر بل الأوجه ما ذكرته. ومن غير بقاض لم يحتج لذلك، فإن قلت: سيأتي أن إطلاق الشاهد لا يجوز على ما فيه؛ لأن مذهب القاضي قد يخالف.....

الأوقاف كثيراً فإذا انقضت الذرية يكون النظر فيه لحاكم المسلمين ببلد كذا يوليه من شاء من نقباءه ونوابه فإذا آل النظر إلى قاض فولى النظر لشخص فهل يتعزل بموت ذلك القاضي أو انزاله، أو لا؟ الأقرب عدم انزاله. اهـ. مُعْنِي وقوله: الأقرب إلخ هذا مخالف لما في الشارح، والنهاية ولما ذكره هو أولاً إلا أن يحمل قوله: لحاكم المسلمين ببلد كذا على حاكم معين بشخصه.

❏ قول (الشي): (ولا يُقبلُ قوله إلخ) ولو قال: صرفت مال الوقف لجهته، أو عمارته التي يقتضيها الحال صدق بلا يمين. اهـ. مُعْنِي. ❏ قوله: (وإن كان انزاله بالعمى) إطلاقه مخالف لما قدمه فيقبل قول المتن: وكذا لو فسق، وإن قيد ما هنا بذلك فليحمل قول البلقيني على ذلك أيضاً عبارة المُعْنِي، والأسنى: نعم إن انعزل بالعمى قبل منه ذلك؛ لأنه إنما يتعزل بالعمى فيما يحتاج إلى الإبصار وقوله: حكمت عليك بكذا لا يحتاج إلى ذلك قال البلقيني. اهـ. ❏ قوله: (للبلقيني) نقره المُعْنِي، والأسنى كما مرّ أيضاً.

❏ قول (الشي): (حكمت بكذا) أي: كُنتَ حَكَمْتَ بكذا إفلان مُعْنِي وروض. ❏ قوله: (لأنه لا يملك إنشاء الحكم إلخ) أي: فلا يملك الإقرار به شيخ الإسلام ومُعْنِي. ❏ قوله: (وحده) إلى قول المتن، أو يحكم حاكم في المُعْنِي. ❏ قوله: (وحده) أي: فيما يثبت بالشاهد، واليمين. اهـ. مُعْنِي. ❏ قوله: (وفارق المُرْضِعة) أي: فيما لو شهدت بأنها أرضعت ولم تطالب بأجرة فلانها تُقبل. اهـ. مُعْنِي. ❏ قوله: (بأن فعلها غير مقصود) بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع أن شهادتها إلخ وجهه أن المقصود من الإرضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المعنى يحصل بإرضاع فاسق. اهـ. ع ش. ❏ قوله: (فيقبل إلخ)؛ لأنه لم يشهد على فعل نفسه وإنما يشهد على إقرار سميعة. اهـ. مُعْنِي. ❏ قوله: (فقول شارح أنه تأكيد) جرى عليه المُعْنِي. ❏ قوله: (ومن غير بقاض) أي: بذكر حاكم لم يحتاج لذلك أي: جائز الحكم. ❏ قوله: (على ما فيه) عبارة المُعْنِي، ومحل الخلاف إذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكم في الشهادة على الحكم بل يكفي أن تقوم البينة على حكومة حاكم من الحكام كما هو المشهور، أما إذا قلنا باشتراط التعيين فلا يُقبل قطعاً. اهـ. ❏ قوله: (لأن مذهب القاضي) أي: المرفوع

مذهبه فكيف اكتفى بقوله هنا جائز الحكم؟ قلت إنما لم ينظروا لذلك هنا لِقَلَّةِ الخلاف فيه (قِيلَتْ) شهادته (في الأصح) لانتفاء الشهادة بفعل نفسه واحتمال المُبْطِل لا أثر له، ومن ثم لو علم أنه حكمه لم يقبله. وقد يُشْكِلُ عليه ما في فتاوى البغوي اشترى شيئاً فغصبه منه غاصب فادّعى عليه به وشهد له البائع بالملك مُطْلَقاً قِيلَتْ شهادته، وإن علم القاضي أنه البائع له كمن رأى عينا في يد شخص يتصرف فيها تصرف الملاك له أن يشهد له بالملك مُطْلَقاً، وإن علم القاضي أنه يشهد بظاهر اليد فيقبله، وإن كان لو صرح به لم يقبل. ثم رأيت الغزي نظراً في مسألة البيع، وقد يُجاب بأن التهمة في مسألة الحكم أقوى؛ لأن الإنسان مجبول على ترويح حكمه ما أمكنه، بخلاف المسألتين الآخريتين. (ويقبل قوله قبل عزله: حكمت بكذا)، وإن قال: بعلمي لِقْدَرْتَه على الإنشاء حينئذ حتى لو قال: على سبيل الحكم نساء هذه القرية طوائف من أزواجهن قبل. وبحث الأذرعِي أن محله في محصورات، وإلا فهو كاذب مُجَارِفٌ

إليه الأمر. □ قوله: (مذهبه) أي: الشاهد. □ قوله: (واحتمال المُبْطِل) أي: أنه أراد حُكْمَهُ. □ قوله: (ومن ثم لو علم أنه حكمه إلخ) وعلى هذا يضربُ إضافة الآخر القضاء في شهادته إلى المغزول بخلافه على القبول الذي هو أحد احتمالي الرافعي كما أوضح ذلك في شرح البهجة. اه. سم وقوله: بخلافه على القبول الذي إلخ هذا منافي لما في المُغْنِي مِمَّا نَصَّه، ومحل الخلاف إذا لم يعلم القاضي أنه حكمه، وإلا فلا يُقبل جَزْماً نظراً لِبَقَاءِ التهمة. اه. فتأمل. □ قوله: (وقد يُشْكِلُ عليه) أي: على قوله: لو علم أنه حكمه إلخ. □ قوله: (مطلقاً) أي: بدون بيان سبب الملك. □ قوله: (بخلاف المسألتين إلخ) الأولى بخلاف مسألة البيع. □ قوله: (لِقْدَرْتَه) إلى قوله إن لم يُتهم في المُغْنِي وإلى قوله: وظاهر هذا في النهاية إلا قوله: إن لم يُتهم إلى المتن وقوله: وأخذ الزركشي إلى وأتهم. □ قوله: (حتى لو قال على سبيل الحكم إلخ) بخلاف ما لو قاله على سبيل الأخبار فلا يُقبل قوله كما صرح به البغوي وهو مُقْتَضَى كلام أَضِلَّ الروضة ويُبغِي أن يكون محله كما قال شيخنا: ما لو أسنده إلى ما قبل ولايته. اه. □ قوله: (قبل) أي: قوله بلا حجة. اه. مُغْنِي. □ قوله: (وبحث الأذرعِي إلخ) عبارة النهاية، ومحلّه كما بحثه الأذرعِي إلخ. □ قوله: (إن محله) أي: محل ما قاله من قبول قوله. اه. مُغْنِي. □ قوله: (في محصورات، وإلا فهو إلخ) عبارة المُغْنِي في قرينة أهلها محصورون، أما في بلد كبير كبغداد فلا لانا نقطع ببطلان قوله: وإلى ما قاله أي: الأذرعِي يُشيرُ تغييرُ الشيخين بالقرية. اه.

□ قوله: (ومن ثم لو علم أنه حكمه لم يقبله) على هذا يضربُ إضافة الآخر القضاء في شهادته إلى المغزول بخلافه على القبول الذي هو أحد احتمالي الرافعي كما أوضح ذلك في شرح البهجة وغيره. □ قوله: (ويقبل قوله قبل عزله: حكمت بكذا إلخ) في التكملة قرع إذا ذكر الحاكم أن فلاناً وفلاناً شهدا عندي بكذا وأنكر الشاهدان لم يلتفت إلى إنكارهما، وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضي الضرورة م ر أقول: هل يُشْكِلُ ذلك على قولنا بين السطور: ظاهره ولو قاضي ضرورة الحاكم؟ غير أنه

وفي قاضٍ مجتهد ولو في مذهبٍ إماميه قال: ولا رَيْبٌ عندي في عدم نُفُوذِهِ من جاهِلٍ، أو فاسِقٍ، وقد أَفْتَيْتُ بوجوبِ بَيانِ القاضي لِمُسْتَنَدِهِ إذا سُئِلَ عنه لاحتمالِ أنْ يُظَنَّ ما ليس بِمُسْتَنَدٍ مُسْتَنَدًا، وأَفْتَى غَيْرُهُ بأنَّهُ لو حَكَمَ بطلاقِ امرَأَةٍ بِشاهِدَيْنِ فَقَالَ: إِنَّمَا شَهِدْنَا بِطَلاقِ مُقَيَّدٍ بِصِفَةٍ وَلَمْ تَوْجَدْ، وقال: بَلْ أَطْلَقْتُمَا أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَتَّهَمَ فِي ذَلِكَ لِعِلْمِهِ وَدِيَانَتِهِ (فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ)، وَهُوَ خَارِجٌ عَمَلِهِ لَا مَجْلِسَ حَكَمِهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ مَوْلِيَهُ قَيَّدَ وَلَايَتَهُ بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ (فَكَمْعُزُولٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحَكَمِ حِينَئِذٍ فَلَا يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ بِهِ. وَأَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ بَيْلِدٌ لَمْ يَتَنَاوَلَ مَزَارِعَهَا وَبَسَاتِينَهَا فَلَوْ رَوَّجَ، وَهُوَ بِأَحَدِهِمَا مَنْ هِيَ بِالْبَلَدِ أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَصَحَّ قِيلُ: وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ. وَالتَّظَرُّ وَاضِحٌ بَلْ

❦ قَوْلُهُ: (مَنْ جَاهِلٌ) الْمُرَادُ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ مَنْ لَمْ يَنْتَلِغْ رُتْبَةَ الْاجْتِهَادِ فِي الْمَذْهَبِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَفْتَيْتُ الْإِنِّخَ) مِنْ مَقُولِ الْأَذْرَعِيِّ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَفْتَيْتُ الْإِنِّخَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَلَا بُدَّ فِي قَاضِي الضَّرُورَةِ مِنْ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ فَلَوْ قَالَ: حَكَمْتُ بِخُجَّةٍ أَوْ جَبَتِ الْحُكْمَ شَرْعًا وَامْتَنَعَ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ (ر) لِاحْتِمَالِ الْإِنِّخِ وَأَفْتَى أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ حَكَمَ بِطَلَاكِ امْرَأَةٍ بِشَاهِدَيْنِ الْإِنِّخَ. ❦ قَوْلُهُ: (بُوجُوبِ بَيَانِ الْقَاضِي الْإِنِّخَ) أَي: مَا لَمْ يَتَّهَمْ عَنْ طَلَبِ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ كَمَا قَدَّمَهُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَيُنْدَبُ الْإِنِّخَ. اهـ. ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِ الْإِنِّخِ) كَمَا هُوَ كَثِيرٌ، أَوْ غَالِبٌ فِي قَضَاةِ الْعَصْرِ. اهـ. مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى غَيْرُهُ بِأَنَّهُ الْإِنِّخَ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الشَّارِحِ. اهـ. سَم. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُقْبَلُ الْإِنِّخَ) جَوَابٌ لَوْ حَكَمَ الْإِنِّخَ فَكَانَ يَتَّبِعِي إسْقَاطَ لَفْظِهِ أَنَّهُ كَمَا فَعَلَهُ النَّهَايَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ الْإِنِّخَ) هَذَا فِي غَيْرِ قَاضِي الضَّرُورَةِ م ر اهـ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَّهَمْ فِي ذَلِكَ الْإِنِّخَ) أَي: بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ جَاهِلًا، أَوْ فَاسِقًا فَلَا يُقْبَلُ تَطْيِيرُ مَا مَرَّ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ خَارِجٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَفْتَهُمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: إِلَّا أَنْ يُرِيدَ إِلَى الْمُتَنِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا مَجْلِسَ حُكْمِهِ) أَي: الْمَعْدُّ لِلْحُكْمِ. اهـ. مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (قَيَّدَ وَلَايَتَهُ الْإِنِّخَ) أَي: فَإِنْ لَمْ يُقَيِّدْهَا بِمَجْلِسِ الْحَكَمِ الْمُغْتَادِ نَفَذَ حُكْمَهُ فِي مَحَلٍّ عَمَلِهِ كُلُّهُ، وَإِنْ قَيَّدَ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمَهُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحَكَمِ كَمَسْجِدٍ مَثَلًا، وَمَحَلٌّ عَمَلِهِ مَا نَصَّ مَوْلِيَهُ، أَوْ اُعْتَدَ أَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الْمَحَلِّ الَّذِي وَلَاهُ لِيَحْكُمَ فِيهِ. اهـ. ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَحَدِهِمَا) أَي: الْمَذْكُورَيْنِ مِنَ الْمَزَارِعِ، وَالبَسَاتِينِ. ❦ قَوْلُهُ: (قِيلَ: وَفِيهِ نَظَرٌ أَنْتَهَى الْإِنِّخَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عُرِفَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَلَوْ قَالَ الْمَغْزُولُ لِلْأَمِينِ: أَعْطَيْتُكَ الْمَالَ أَيَّامَ قَضَائِي لِتَحْفَظْهُ لِفُلَانٍ فَقَالَ الْأَمِينُ: بَلْ لِفُلَانٍ صُدِّقَ الْمَغْزُولُ

إِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمَا كَانَ إِنْكَارُهُمَا بِمَثَرَةِ الرُّجُوعِ فِي أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعْرِفُوا بِذَلِكَ قَالَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي فِتَاوِيهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَفْتَيْتُ بُوجُوبِ بَيَانِ الْقَاضِي الْإِنِّخَ) أَفْتَى بِذَلِكَ أَيْضًا شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنْبَضًا: وَقَدْ أَفْتَيْتُ بُوجُوبِ بَيَانِ الْقَاضِي)، وَلَا بُدَّ فِي قَاضِي الضَّرُورَةِ مِنْ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ الْإِنِّخَ م ر. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى غَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَوْ حَكَمَ الْإِنِّخَ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الشَّارِحِ بِالْغَيْرِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَاضِي ضَرُورَةٍ م ر ثُمَّ قَالَ: إِلَّا قَاضِي الضَّرُورَةِ.

الذي يُتَّجِه أَحَدًا مِمَّا مَرَّ قُبَيْلَ فَصْلِ جُنِّ قَاضٍ أَنَّهُ إِنْ عُلِمَتْ عَادَةٌ بَبَعِيَّةٍ، أَوْ عَدِمَهَا حُكْمُ بِهَا، وَلَا أَتَّجِه مَا ذَكَرَهُ؛ اقْتِصَارًا عَلَى مَا نَصَّ لَهُ عَلَيْهِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ كَمَعْرُولٍ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ مِنْهُ فِيهِ تَصَوُّفُ اسْتِبَاحِهِ بِالْوَلَايَةِ كَمَا يَجَارِ وَقِفِ نَظَرُهُ لِلْقَاضِي، وَبَيْعِ مَالِ يَتِيمٍ، وَتَقْرِيرِ فِي وَظِيفَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَتَزْوِيجِ مَنْ لَيْسَتْ بِوَلَايَتِهِ وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ قَبْلَ وَصُولِهِ لِمَحَلِّ وَلَايَتِهِ

وَهَلْ يَغْرُمُ الْأَمِينُ لِمَنْ عَيَّنَهُ هُوَ قَدَرَ ذَلِكَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ فِي تَغْلِيْقِ الْقَاضِي أَوْ جَهْمُهُمَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: الْمَنْعُ، فَإِنْ قَالَ لَهُ الْأَمِينُ: لَمْ تُعْطِنِي شَيْئًا بَلْ هُوَ لِفُلَانٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِعْطَاءِ، وَیُسْتَنْتَى مِنْ إِبْطَالِ الْمُصْنَفِ مَا لَوْ إِذْنُ الْإِمَامِ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ أَهْلِ وَلَايَتِهِ حَيْثُمَا كَانَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ: هَذَا الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَذْهَبُ وَقَالَ فِي الذَّخَائِرِ أَيْضًا وَحَيْثُ قُبَيْلُ قَوْلِهِ: عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ أَنَّهُ حَكَمَ عَلَيْهِ بِكَذَا. اهـ. قَوْلُهُ: (حَكَمَ بِهَا) أَي: بِالْعَادَةِ ثَابِتٍ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَعَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِهِ فَالتَّقْدِيرُ فَلَا مَرَّ وَاضِحٌ أَوْ نَحْوُهُ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (مَنْ فِيهِ) أَي: مِنَ الْقَاضِي فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ هَذَا) أَي: الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ لَوْ اسْتَخْلَفَ وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ مَنْ يَحْكُمُ بِهَا بَعْدَ

قَوْلِهِ: (وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ إِلَيْهِ) فِي الرُّوضِ فِي آخِرِ بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ وَلِلْقَاضِي أَنْ يُشْهَدَ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ لَا عَكْسُهُ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَي: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُشْهَدَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ، وَالْحُكْمُ كَالْإِشْهَادِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ لَا بَأْسَ بِهَا وَمِثْلُهَا الْإِذْنُ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا كَانَ إِذْنٌ وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ فِي الْإِفْرَاجِ عَنْ خَصْمٍ مَخْبُوسٍ فِي مَحَلِّهَا بِسُؤَالِ خَصْمِهِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا يُفْهِمُ الْإِمْتِنَاعَ فِيمَا يَتَضَمَّنْ حُكْمًا وَهَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الْاسْتِخْلَافِ الْمَذْكُورِ عَلَى خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِتَضَمَّنِ الْحُكْمِ أَنَّ الْإِذْنَ نَفْسَهُ يَتَضَمَّنُهُ لَا أَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ يَتَضَمَّنُونَ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي التَّنْبِيهِ مَا نَصَّهُ، وَلَا يَحْكُمُ، وَلَا يُولِّي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ. اهـ. قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ فِيهِ فَأَشْبَهَ سَائِرَ الرِّعِيَةِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ فِيهِ خِلَافٌ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَالَّذِي يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصْلِ الشَّافِعِيِّ جَوَازُهُ وَحَكْيُ الزَّيْلَعِيِّ قَوْلَيْنِ فِيمَا إِذَا سَمِعَ الْبَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ وَوَقَّفَ عَلَى عَدَالَتِهِمْ فِي عَمَلِهِ وَحَكَمَ بِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ أَمْ لَا؟ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ كَوْنَهَا مِنَ الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ وَإِنْ سَلِمَ فَأَيُّ مَعْنَى لِفَرْضِ سَمَاعِ عَدَالَتِهِمْ فِي عَمَلِهِ، بَلْ قَدْ يَظْهَرُ أَنَّ مَا خَذَ الْخِلَافِ أَنْ الْاِغْتِيَارَ فِي الشُّهُودِ إِذَا زَكُوا بِوَقْتِ الشَّهَادَةِ أَمْ بِوَقْتِ التَّرْكِيَةِ كَمَا سَبَقَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ إِذَا شَهِدُوا بَعْدَ الزَّوَالِ، أَوْ عُدُّوْا بَعْدَ الْغُرُوبِ، وَلَوْ سَمِعَ الشَّهَادَةَ فِي عَمَلِهِ، وَالتَّعْدِيلُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ: يَحْكُمُ بِهِ إِنْ قُلْنَا: يَقْضِي بِعِلْمِهِ وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ وَغَيْرُهُ: الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِبْطَالِ الشَّيْخَيْنِ اهـ كَلَامُ ابْنِ الْقَتِيبِ، وَلَا يَخْفَى ظُهُورُ عِبَارَةِ التَّنْبِيهِ الْمَذْكُورَةِ فِي خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَيْضًا.

مَنْ يَحْكُمُ بِهَا فإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِصَحَّتِهِ بَعِيدٌ وَقَوْلُهُ: الِاسْتِخْلَافُ لَيْسَ حُكْمًا حَتَّى يَمْتَنِعَ بِلِ مُجَرَّدُ إِذْنٍ فَهُوَ كَمُحْرَمٍ وَكُلٌّ مَنْ يُزَوِّجُهُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ، أَوْ أَطْلَقَ يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِذْنٌ اسْتِفَادَهُ بِالْوِلَايَةِ بِمَحَلٍّ مَخْصُوصٍ فَكَيْفَ يُعْتَدُّ مِنْهُ بِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ؟ وَيُرَدُّ قِيَاسُهُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ لَيْسَ قِيَاسٌ مَسْأَلَتُنَا؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَّا مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ، وَالْقَاضِي قَبْلَ وَصُولِهِ لِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِإِذْنٍ وَلَا حُكْمٍ وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ أَنْ يُقَيَّدَ تَصَرُّفُ الْوَكِيلِ بِبَلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

وَصُولُهُ لَهَا صَحَّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِذَا الِاسْتِخْلَافُ لَيْسَ بِحُكْمٍ حَتَّى يَمْتَنِعَ إِلَخْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ اسْتَخْلَفَ إِلَخْ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَرْسَلَ لِمَنْ يَحْكُمُ عَنْهُ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ الْقَاضِي وَقَوْلُهُ: بَعْدَ وَصُولِهِ أَيُّ: الْقَاضِي. اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: بَعْدَ وَصُولِهِ أَيُّ: الْخَلِيفَةُ. اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْ يَحْكُمُ بِهَا) ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا أَيُّ: قَبْلَ وَصُولِ الْقَاضِي، أَوْ بَعْدَهُ فإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ إِلَخْ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَفِي الرَّوْضِ لِلْقَاضِي أَنْ يَشْهَدَ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ لَا عَكْسَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَيُّ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَهُ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ، وَالْحُكْمُ كَالِإِشْهَادِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ لَا بَأْسَ بِهَا وَمِثْلُهَا الْإِذْنُ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا كَانَ إِذْنًا وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ فِي الْإِفْرَاجِ عَنْ خَضَمٍ مَخْبُوسٍ فِي مَحَلِّهَا بِسُؤَالِ خَضَمِهِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا يُفْهَمُ الْامْتِنَاعُ فِيمَا يَتَضَمَّنُ حُكْمًا وَهَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الِاسْتِخْلَافِ الْمَذْكُورِ عَلَى خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِتَضَمُّنِ الْحُكْمِ أَنَّ الْإِذْنَ نَفْسَهُ يَتَضَمَّنُهُ لَا أَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ يَتَضَمَّنُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي التَّنْبِيهِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُولِي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ. اهـ. وَلَا يَخْفَى ظُهُورُهُ فِي خِلَافِهِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَيْضًا. اهـ. سَمَ بِحَذْفِ أَقُولُ: بَلَّ عِبَارَةُ التَّنْبِيهِ الْمَذْكُورَةِ صَرِيحَةً فِي خِلَافِهِ وَفِي وَفَاقٍ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❦ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) أَيُّ: قَوْلُ الْبَغْضِ مُسْتَدَلًّا عَلَى إِفْتَائِهِ بِالصَّحَّةِ. ❦ قَوْلُهُ: (اسْتِفَادَهُ) أَيُّ: الْقَاضِي ذَلِكَ الْإِذْنَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ إِلَخْ) رَدُّهُ التَّهْيِئَةُ بِمَا نَصَّهُ: وَمُنَازَعَةُ بَعْضِهِمْ فِيهِ بِأَنَّهُ إِذْنٌ اسْتِفَادَهُ إِلَخْ وَأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ بِمُسَلَّمٍ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَخْ. ❦ قَوْلُهُ: (قِيَاسُهُ) أَيُّ: الْبَغْضِ.

❦ قَوْلُهُ: (لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَّا مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ إِلَخْ) فِيهِ نَظَرٌ بَلَّ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِوَكِيلِهِ أَيْضًا مَا دَامَ الْإِحْرَامُ وَبِهَذَا يَظْهَرُ صِحَّةُ الْقِيَاسِ وَيَسْقُطُ الْفَرْقُ. وَقَوْلُهُ: لَمْ يَتَأَهَّلْ إِلَخْ هَذَا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ. اهـ. سَمَ.

❦ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ أَنْ يُقَيَّدَ إِلَخْ) مَرْدُودَةٌ بِصِحَّةِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْمُحْرَمِ فِي النِّكَاحِ مُخْتَلَفَةٌ مُطْلَقًا بِنَفْسِهِ، أَوْ نَائِيهِ فِي زَمَنِ الْإِحْرَامِ وَصَحَّ إِذْنُهُ الْمَذْكُورُ فَكَذَلِكَ الْقَاضِي يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ الْخَارِجِ عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ وَصَحَّ إِذْنُهُ فِيهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. وَمَرَّ أَنْفَاقًا عَنِ الرَّوْضِ، وَالتَّنْبِيهِ مَا يُوَافِقُ مَا

❦ قَوْلُهُ: (فإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا مِنَ الْمُحْرَمِ لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَّا مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ) فِيهِ نَظَرٌ، بَلَّ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِوَكِيلِهِ أَيْضًا مَا دَامَ الْإِحْرَامُ. وَبِهَذَا يَظْهَرُ صِحَّةُ الْقِيَاسِ وَيَسْقُطُ الْفَرْقُ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَأَهَّلْ لِإِذْنٍ) هَذَا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ.

كلامهم فيه التوكيل، وإن جَوَّزناه له بالإذْن لِغَيْرِهِ، وهو في غَيْرِها نعم، إن أَطْرَدَتِ العادةُ باستنابةِ الْمُتَوَلَّى قَبْلَ وُصُولِهِ وعلم بها مُنْبِئِهِ لم يَتَّعِدِ الجَوَّازُ حينئذٍ. (ولو ادَّعى شَخْصٌ على معزولٍ) أي: ذَكَرَ للقاضي وَسَمَّاهُ دَعْوَى تَجَوُّزًا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ حُضُورِهِ (أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ) أي: على سبيل الرِّشْوَةِ كما بأَصْلِهِ وهي أُولَى؛ لِإِيْهَامِ الْأُولَى أَنَّ الرِّشْوَةَ سَبَبٌ مُغَايِرٌ لِلْأَخْذِ وليس كذلك إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الرِّشْوَةِ لَازِمُهَا أي: بباطِلٍ (أو شَهَادَةِ عَبْدَيْنِ مِثْلًا) وأعطاه لِفُلَانٍ ومذهبه أَنَّهُ لَا تَجَوُّزُ شَهَادَتُهُمَا (أَخْضَرَ وَفُصِّلَتْ خُصُوصَتُهُمَا) لِتَعَدُّرِ إِبْتِهَاتِ ذَلِكَ بِغَيْرِ حُضُورِهِ، وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَلَا يَحْضُرَ قَالَا: وَمَنْ حَضَرَ لِجَدِيدٍ وَتَطَلَّمَ مِنْ مَعزُولٍ لَمْ

قَالَ الشَّارِحُ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: الْوَكِيلُ الْمَذْكُورُ وَكَذَا قَوْلُهُ: الْآتِي وَهُوَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْوَكِيلِ. اه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَيِ ذَكَرَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَنْ تَمَّ إِلَى قَالَ: وَهَذَا قَوْلُهُ وَبِمَا قَرَّرْتُ إِلَى الْمُثْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَسَمَّاهُ) أَي: الْإِخْبَارُ لِلْقَاضِي. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ حُضُورِهِ) أَي: الْمَعزُولُ. □ قَوْلُ (السُّنِّي): (بِرِشْوَةٍ) هِيَ بِثَلَاثِ الرِّاءِ مَا يُبَدَّلُ لَهُ لِيُحْكَمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، أَوْ لِيَمْتَنَعَ مِنَ الْحُكْمِ بِالْحَقِّ أَسْتَى وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْخ) إِنَّمَا صَدَّرَ الْجَوَابَ بِإِلَّا الْمُشْعِرَةَ بِبُعْدِهِ لِمَا قَرَّرَ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَذْفَعُ الْإِيرَادَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِدُ أَوْ لَوْنُهُ تَغْيِيرُ الْمُحَرَّرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِي: قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ لَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَذْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ، وَالْإِيْهَامُ قَائِمٌ وَغَايَةُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ تَصْحِيحٌ لِعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ لَا دَافِعَ لِلْإِيْهَامِ. اه.

□ قَوْلُ (السُّنِّي): (مِثْلًا) أَي: أَوْ نَحْوَهُمَا مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ. اه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَأَعْطَاهُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى أَخَذَ. اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَعْطَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِمَا قَرَّرْتُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَالَ غَيْرُهُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: يَرُدُّ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَمَنْ تَمَّ إِلَى قَالَ وَهَذَا. □ قَوْلُهُ: (وَمَذْهَبُهُ) أَي: الْمَعزُولُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ الْخ) وَإِذَا حَضَرَ، فَإِنَّ أَقِيمَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، أَوْ أَقَرَّ حَكَمَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ كَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ إِذَا ادَّعى عَلَيْهِمْ خِيَانَةً. اه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْضُرُ) فَإِذَا حَضَرَ وَكَيْلُهُ اسْتَوْزَنْتِ الدَّعْوَى. اه. نِهَائِيَّةٌ قَالَ الرَّشِيدِي: لَعَلَّهُ سَقَطَ لَفْظُ، أَوْ قِيلَ قَوْلٌ وَكَيْلُهُ أَي: فَإِذَا حَضَرَ هُوَ، أَوْ وَكَيْلُهُ. اه. □ قَوْلُهُ: (قَالَا: وَمَنْ حَضَرَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِنَّمَا يَجِبُ إِخْضَارُهُ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا يَقْتَضِي الْمُطَالَبَةَ شَرْعًا كَمَا مَثَلُهُ فَلَوْ طَلَبَ إِخْضَارَهُ مَجْلِسَ الْحُكْمِ وَلَمْ يُعَيَّنْ شَيْئًا لَمْ يَجِبْ إِلَيْهِ؛ إِذْ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ حَقٌّ وَإِنَّمَا يَقْصِدُ ابْتِدَالَهُ بِالْخُصُومَةِ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: أَي: الْمُصَنِّفُ (وَلَوْ ادَّعى شَخْصٌ عَلَى مَعزُولٍ أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ بِرِشْوَةِ الْخ مَا ذَكَرَهُ الْمُثْنِ فِيهِ) زَادَ التَّنْبِيهُ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ قَالَ: جَارَ عَلَيَّ فِي الْحُكْمِ نَظَرُ فَإِنْ كَانَ فِي أَمْرِ لَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ وَوَافَقَ رَأْيَهُ لَمْ يَنْقُضْهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَنْقُضُهُ، وَالثَّانِي لَا يَنْقُضُهُ. اه. وَقَوْلُهُ: لَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ أَي: بِأَنْ خَالَفَ النَّصَّ، وَالْإِجْمَاعَ، أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ وَنَحْوَهُ كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ التَّقِيْبِ، وَإِنْ كَانَ يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: كَثَمَنَ الْكَلْبُ وَضَمَانِ خَمِرِ الدِّمِيِّ وَقَوْلُهُ: وَالثَّانِي لَا يَنْقُضُهُ هُوَ الْأَصَحُّ.

يُخْضِرُهُ قَبْلَ اسْتِفْصَالِهِ عَنْ دَعْوَاهُ؛ لِثَلَا يَقْصِدَ ابْتِدَالَهُ (وَأِنْ قَالَ: حَكَمَ بَعْدَيْنِ) أَوْ نَحْوِ فَاسِقَيْنِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: أَيْ وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَأَنَا أَطَالِيهِ بِالْعَزْمِ. وَقَالَ غِيَاةُ: لَا يَحْتَاجُ لِذَلِكَ وَإِنَّمَا سَمِعْتَ هَذِهِ الدَّعْوَى مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الدَّعَاوَى الْمُؤَلِّمَةِ؛ إِذْ لَيْسَتْ بِنَفْسِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا التَّدْرُجُ إِلَى إلْزَامِ الْخَصْمِ (وَلَمْ يَذْكُرْ مَا لَا أُخْضِرُ) لِیَجِيبَ عَنْ دَعْوَاهُ (وَقِيلَ: لَا) يُخْضِرُهُ (حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِدَعْوَاهُ)؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَمِينُ الشَّرْعِ. وَالظَّاهِرُ مِنْ أَحْكَامِ الْقَضَاةِ جَرَيَانُهَا عَلَى الصُّحَّةِ فَلَا يُعْدَلُ عَنْ الظَّاهِرِ إِلَّا بَيِّنَةٌ؛ صِيَانَةٌ لِيُؤَلِّمَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْبُذْلَةِ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ، وَإِنْ سَلِمَ لَا يَمْنَعُ إِحْضَارَهُ لِتَبَيُّنِ الْحَالِ (فَلَمَّا خَضَرَ) بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ (وَأَنْكَرَ) بِأَنَّ قَالَ: لَمْ أَحْكَمْ عَلَيْهِ أَصْلًا، أَوْ لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِشَهَادَةِ حَوْثَيْنِ عَذْلَيْنِ (صُدِّقَ) بِمَا يَمِينُ فِي الْأَصَحِّ) صِيَانَةٌ عَنِ الْإِبْتِدَالِ، وَمِنْ ثَمَّ صَوَّبَهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ مِنْهُمْ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ: وَهَذَا فِيمَنْ عَزَلَ مَعَ بَقَاءِ أَهْلِيَّتِهِ فَأَمَّا مَنْ ظَهَرَ فَسَقُهُ وَجُوزُهُ وَعُلِمَتْ خِيَانَتُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْلِفُ قَطْعًا وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ كَمَا يَأْتِي (قُلْتُ الْأَصَحُّ) أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ إِلَّا (بَيِّمِينَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِعُمُومِ خَبَرِ «وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» وَلِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ أَمِينٌ، وَهُوَ كَالْوَدِيعِ لَا بُدَّ مِنْ خَلْفِهِ.

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ خَضَرَ إِنْسَانٌ إِلَى الْقَاضِي الْجَدِيدِ وَتَطَلَّمَ مِنَ الْمَغْزُولِ وَطَلَبَ إِحْضَارَهُ لَمْ يُبَادِرْ بِإِخْضَارِهِ بَلْ يَقُولُ: مَا تُرِيدُ مِنْهُ، فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ دَيْنًا، أَوْ عَيْنًا أَخْضَرَهُ وَلَا يَجُوزُ إِحْضَارُهُ قَبْلَ تَحْقِيقِ الدَّعْوَى؛ إِذْ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (لِثَلَا يَقْصِدَ ابْتِدَالَهُ) أَيْ: بِالْحُضُورِ أَهْ مُغْنِي.

قَوْلُ (لَسِي): (حَكَمَ) أَيْ: الْقَاضِي عَلَى. أَهْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ فَاسِقَيْنِ) أَيْ: مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ. أَهْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَيْ: وَهُوَ يَعْلَمُ الْخُ) أَيْ وَقَالَ فِي دَعْوَاهُ: وَهُوَ الْخُ. أَهْ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْجَوَازِ فَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ التَّجْوِيزِ فَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: هُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَادَّعَى عَلَيْهِ. أَهْ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ) هَذَا تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ مَعَ الْبَيِّنَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ، لَكِنْ هَذَا لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ أَقِيَمَتْ قَبْلَ حُضُورِهِ فَلَوْ أَقِيَمَتْ بَعْدَ حُضُورِهِ بَشَرَطَهَا قُبُلْتُ وَلَمْ يُلْتَفَتْ لِقَوْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. أَهْ. سَمَ وَيَأْتِي عَنْ ع. ش. مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ الْخِلَافُ.

قَوْلُ (لَسِي): (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْخُ) قَالَ الْفَارَقِيُّ: وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا عُدِمَ الشَّاهِدَانِ، وَإِلَّا فَيَنْظُرُ فِيهِمَا لِيَعْرِفَ حَالَهُمَا قَالَ الْغَزِّيُّ: وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ فِي الْعَبِيدِ دُونَ الْفَسَقَةِ؛ لِأَنَّ الْفُسْقَ قَدْ يَطْرَأُ الْعَدْلَ. أَهْ. وَهُوَ ظَاهِرٌ. أَهْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ إِلَّا بَيِّمِينَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُدَّعِي، وَإِلَّا قَضَى بِهَا بِمَا يَمِينُ. أَهْ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مِنْ خَلْفِهِ) وَأَمَّا أَمَانَتُهُ الَّذِينَ يَجُوزُ لَهُمْ أَخْذُ الْأَجْرَةِ إِذَا حَوَسِبَ بَعْضُهُمْ قَبْقِيَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَقَالَ: أَخَذْتُ هَذَا الْمَالَ أَجْرَةً عَلَى عَمَلِي وَصَدَقَهُ الْمَغْزُولُ

قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ) هَذَا تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ مَعَ الْبَيِّنَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ، لَكِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ أَقِيَمَتْ قَبْلَ حُضُورِهِ فَلَوْ أَقِيَمَتْ بَعْدَ حُضُورِهِ بَشَرَطَهَا قُبُلْتُ وَلَمْ يُلْتَفَتْ لِقَوْلِهِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(ولو ادعى على قاضٍ مُتَوَلٍّ (جَوَزَ فِي حَكْمٍ لَمْ تُسْمَعْ) الدَّعْوَى عَلَيْهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ يُحْلَفُ لَهُ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى عَلَى شَاهِدٍ أَنَّهُ شَهِدَ زَوْراً وَأَرَادَ تَفْرِيمَهُ؛ لِأَنَّهُمَا أَمِينَا الشَّرْعِ (وَيُشْتَرَطُ) لِسْمَاعِ الدَّعْوَى عَلَيْهِمَا بِذَلِكَ (بَيِّنَةٌ) يُحْضِرُهَا بَيْنَ يَدَيِ الْمُدَّعَى عِنْدَهُ لِتُخْبِرَهُ حَتَّى يُحْضِرَهُ إِذْ لَوْ قُتِحَ بَابُ تَحْلِيفِهِمَا لِكُلِّ مُدَّعٍ لَاشْتَدَّ الْأَمْرُ، وَرَغِبَ النَّاسُ عَنِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةِ. وَبِمَا قَوَّزَتْ بِهِ الْمُتَنَ انْدَفَعَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ اشْتِرَاطَهُ الْبَيِّنَةَ يُنَافِي جُزْمَهُ قَبْلَهُ بِعَدَمِ سَمَاعِ الدَّعْوَى فَإِنَّ اعْتِمَادَ الْبَيِّنَةِ فَرَعُ سَمَاعِ الدَّعْوَى. وَنَازَعَ الشُّبْكِيُّ فِيمَا ذَكَرَ وَأَطَالَ فِيهِ فِي حَلَّتِيَّاتِهِ، لَكِنْ أَطَالَ الْحُسْبَانِيُّ فِي رَدِّهِ وَتَرْيِيفِهِ نَقْلاً وَمَعْنَى وَتَبَعَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي بَعْضِهِ. وَمَرَّ أَنَّ هَذَا فِي قَاضٍ مَحْمُودِ السَّيَرَةِ، وَمَنْ ثَمَّ اعْتَرَضَ الْأَذْرَعِيُّ التَّعْلِيلَ بِالرَّغْبَةِ بَأَنَّهُ يَقْطَعُ بِأَنَّ غَالِبَ قُضَاةِ عَصْرِهِ لَوْ حَلَفَ أَحَدُهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فِي الْيَوْمِ أَنَّهُ لَمْ يَرْتَشِ وَلَمْ يَخْزُ لَحَلَفَ وَلَمْ يَزِدْهُ وَغَيْرَهُ ذَلِكَ إِلَّا جِزْماً وَتَهَافُتاً عَلَى الْقَضَاءِ. (وَإِنْ) ادَّعَى عَلَى مُتَوَلٍّ بِشَيْءٍ (لَمْ يَتَعَلَّقْ بِحُكْمِهِ) كَغَضَبٍ، أَوْ ذَيْنِ، أَوْ بَيْعٍ (حُكْمٌ بَيْنَهُمَا خَلِيفَتُهُ، أَوْ غَيْرُهُ) كَوَاحِدٍ مِنَ الرُّعِيَّةِ يُحْكِمَانِهِ قَالَ الشُّبْكِيُّ: هَذَا إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِمَا لَا يَقْدَحُ فِيهِ،

لَمْ يَنْفَعَهُ تَصْدِيقُهُ وَيَسْتَرِدُّ مِنْهُ مَا يَزِيدُ عَلَى أَجْرَةِ الْمُثْلِ. اهـ. نِهَآيَةُ أَي: ثَمَّ إِنْ كَانَ لَهُ مَالُكَ مَغْلُومٌ دَفَعَ لَهُ، وَإِلَّا قَلَّيْتُ الْمَالِ عَ ش.

□ قولُ (لَشَيْءٍ) (وَلَوْ ادَّعَى) بِالْبَيِّنَةِ لِلْمَفْعُولِ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى قَاضٍ مُتَوَلٍّ) أَي: فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي آخِرَ الْفَضْلِ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُحْلَفُ) بَيِّنَةُ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّحْلِيفِ. □ فَوَدَّ: (الْمُدَّعَى عِنْدَهُ) أَي: الْقَاضِي الْمُدَّعَى إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا قَوَّزَتْ بِهِ الْمُتَنَ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى لِقَصْدِ تَحْلِيفِهِ بَلْ لِلْبَيِّنَةِ وَأَنَّ الْبَيِّنَةَ اشْتَرَطَتْ لِسْمَاعِ الدَّعْوَى لَا لِإِبْطَالِ الدَّعْوَى بِهِ. □ فَوَدَّ: (انْدَفَعَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تُشْتَرَطُ الْبَيِّنَةُ مَعَ عَدَمِ سَمَاعِ الدَّعْوَى؟ أَجِبْ بِأَنَّ الْمُرَادَ لَمْ تُسْمَعِ الدَّعْوَى لِقَصْدِ تَحْلِيفِهِ وَسُمِعَتْ لِأَجْلِ الْبَيِّنَةِ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ سُمِعَتْ لَا مَحَالَةَ. اهـ. □ فَوَدَّ: (فَإِنَّ اعْتِمَادَ الْبَيِّنَةِ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِلْمُنَافَاةِ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَي: فِي الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَي: آتِياً. □ فَوَدَّ: (إِنَّ هَذَا) أَي: عَدَمُ التَّحْلِيفِ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ ثَمَّ اعْتَرَضَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَهَذَا إِذَا كَانَ مَوْثُوقاً بِهِ وَإِلَّا حَلَفَ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: قَوْلُهُمْ فِي تَوْجِيهِ مَنْعِ التَّحْلِيفِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ إِلَيْهِ إِنْ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى كِمَالِ الْقَاضِي وَوُجُودِ أَهْلِيَّتِهِ التَّامَّةِ وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّ غَالِبَ مَنْ يَلِي الْقَضَاءَ فِي عَصْرِنَا لَوْ حَلَفَ لَمْ يَزِدْهُ ذَلِكَ عَنِ الْحِزْصِ عَلَى الْقَضَاءِ وَدَوَامِ وَلَايَتِهِ مَعَ ذَلِكَ بَلْ يَشْتَدُّ جِزْمُهُ وَتَهَافُتُهُ عَلَيْهِ وَطَلَبُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. اهـ. هَذَا فِي زَمَانِهِ فَكَيْفَ لَوْ أَدْرَكَ زَمَانَنَا. اهـ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى مُتَوَلٍّ) أَي: عَلَى قَاضٍ مُتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي. اهـ. رَشِيدِي. □ قولُ (لَشَيْءٍ) (حُكْمٌ) بِتَخْفِيفِ الْكَافِ. □ فَوَدَّ: (قَالَ الشُّبْكِيُّ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَفِيهِ مَا مَرَّ إِلَى وَخَرَجَ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: مَا فِي الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ: (بِمَا لَا يَقْدَحُ فِيهِ إِلَيْهِ) كَانَ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ

ولا يُخْلُ بِمَنْصِبِهِ، وإلا لم تُسمع الدعوى قطعاً، ولا يحلف ولا طريق للمُدَّعي حينئذٍ إلا البيّنة قال: بل ينبغي أنّها لا تُسمع، وإن لم يقدح فيه حيث لم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيانة عن ابتداله بالدعوى، والتحليف. اهـ. وفيه ما مرّ وبفرضه يتعيّن تقييده بقاض مرضى السيرة ظاهر العفة، والديانة وخرج بما ذكر الدعوى على متولّ في محلّ ولايته عند قاض أنّه حكم بكذا فلا تُسمع بخلافه في غير محلّها وبخلاف المعزول فتُسمع الدعوى، والبيّنة ولا يحلف.

لِخِدْمَةِ مَنْزِلِهِ مَثَلًا. اهـ. ع. ش. قوّه: (ولا يُخْلُ بِمَنْصِبِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ. اهـ. بُجَيْرِمِي. قوّه: (لم تُسمع الدعوى) أي: لِأَجْلِ التَّحْلِيفِ، وَإِلَّا فَتُسَمَّعَ لِلْبَيِّنَةِ كَمَا يَأْتِي. اهـ. بُجَيْرِمِي. قوّه: (وإن لم يقدح) أي: مَا أَدَّعَى بِهِ عَلَيْهِ. قوّه: (وفيه ما مرّ) أي: إِنْ مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَمْ يَظْهَرْ فَسْهُ وَجُورُهُ الْخُجُوعُ شَرِيدِيّ وفيه أنّه لَا يَلْتَمِمْ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ: (وَبِفَرْضِهِ الْخُجُوعُ) وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِمَا مَرَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ وَقِيلَ لَا حَتَّى الْخُجُوعُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيُرَدُّ بَأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ الْخُجُوعُ). قوّه: (وَبِفَرْضِهِ) أي: فَرَضَ صِحَّةَ كَلَامِ السُّبْكِيِّ. اهـ. ع. ش. قوّه: (وخرج الخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ، وَالْمُغْنِي وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى مُتَوَلِّ الْخُجُوعُ. قوّه: (بما ذكر) أي: قَوْلُ الْمُتَنِّ: (وَلَوْ أَدَّعَى عَلَى قَاضٍ جَوْرٌ فِي حُكْمٍ) وَقَوْلُهُ: (وإن لم يقدح بحكمه الخ) إِذِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا لَيْسَ مِنْهُمَا بَلْ هِيَ دَعْوَى نَفْسِ حُكْمِهِ تَأَمَّلْ. اهـ. بُجَيْرِمِي. قوّه: (أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا الْخُجُوعُ) فَطَرِيقُهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى الْخُضْمِ، وَيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ حَكَمَ لَهُ بِكَذَا ع. ش. اهـ. بُجَيْرِمِي. قوّه: (بكذا) أي: جَوْرًا. اهـ. رَشِيدِيّ. قوّه: (فَلَا تُسَمَّعُ) ظَاهِرُهُ خُصُوصًا مَعَ مُقَابَلَتِهِ بِمَا بَعْدَهُ عَدَمُ السَّمَاعِ وَلَوْ مَعَ الْبَيِّنَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ م. ر. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُهُ: (فَلَا تُسَمَّعُ) أي: الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ حَكَمَتْ بِكَذَا فَالدَّعْوَى مَعَ قَبُولِ قَوْلِهِ: تُخْلُ بِمَنْصِبِهِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ لَوْ شَهِدَتْ بِأَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا لَمْ يُعْمَلْ بِهِ حَتَّى يَتَذَكَّرَهُ فَلَا فَائِدَةَ فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى؛ إِذْ غَايَتُهَا إِقَامَةُ بَيِّنَةٍ. اهـ. قوّه: (بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا) أي: الَّذِي هُوَ صَوْرَةُ الْمُتَنِّ الْمَارَّةِ كَمَا مَرَّ. اهـ. رَشِيدِيّ. قوّه: (فَتُسَمَّعُ الدَّعْوَى) أي: بِالْجَوْرِ. اهـ. رَشِيدِيّ. قوّه: (فَتُسَمَّعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ وَلَا يَخْلُفُ) ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فَمَا مَرَّ فِي الْمَعْزُولِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ هَذَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِّ فِي غَيْرِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا ع. ش. وَقَالَ الرَّشِيدِيّ قَوْلُهُ: فَمَا مَرَّ فِي الْمَعْزُولِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ هَذَا

قوّه: (فَلَا تُسَمَّعُ) أي: وَلَوْ مَعَ الْبَيِّنَةِ كَمَا سَيَأْتِي مَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ رَأَى رَقَّةً فِيهَا حُكْمُهُ فِي الشَّرْحِ وَهَامِشُهُ عَنِ الرُّوْضِ. قوّه: (فَلَا تُسَمَّعُ) ظَاهِرُهُ خُصُوصًا مَعَ مُقَابَلَتِهِ بِمَا بَعْدَهُ عَدَمُ السَّمَاعِ، وَلَوْ مَعَ الْبَيِّنَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ م. ر. قوّه: (فَلَا تُسَمَّعُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فِي هَذَا، وَإِنْ أَدَّعَى عَلَى الْقَاضِي، أَوِ الشَّاهِدِ أَنَّهُ حَكَمَ، أَوْ شَهِدَ لَهُ وَاتَّكَرَّ لَمْ يَرْفَعْهُ لِقَاضٍ وَلَمْ يُحْلَفْ كَمَنْ اتَّكَرَّ الشَّهَادَةُ. اهـ. قوّه: (فَتُسَمَّعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ، وَلَا يَخْلُفُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فِيمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَعْزُولِ أَي: مِنْ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ الْمُفِيدِ أَنَّهُ يَخْلُفُ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَاهُ فِيهِ. اهـ. فَيُسَمَّعُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْلِيفِ مَا إِذَا أَدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ فَائِدَةَ التَّحْلِيفِ أَنَّهُ قَدْ يُقَرَّرُ عِنْدَ عَرَضِ الْيَمِينِ،

فصل في آداب القضاء وغيرها

(يَكْتُبُ الإمام)، أو نائيه كالقاضي الكبير نَدْبًا (لَمَنْ يُولِيهِ) كِتَابًا بالتولية، وما فَوَّضَهُ إليه، وما يحتاج إليه القاضي، وَيُعْظَمُهُ فيه وَيُعْظَلُ، وَيُبَالِغُ في وصيته بالتقوى ومُشاوَرَةِ العُلَمَاءِ، والوصية بالصُّعْفَاءِ أَتْبَاعًا لَهُ ﷺ في (عَمْرٍو بِنِ حَزْمٍ لَمَّا وَلَاهُ اليمَنَ، وهو ابن سبع عشرة سنة) رواه أصحابُ الشُّنَنِ (واقْتَصَرَ في مُعَاذٍ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَيْهَا عَلَى الوصية من غير كِتَابِيَةٍ) (وَيُشْهِدُ بِالكِتَابِ) يعني لَا بُدَّ إِنْ أَرَادَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ الْكِتَابِ أَنْ يُشْهِدَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّوْلِيَةِ (شَاهِدِينَ) بِصِفَاتِ عُدُولٍ

مُرَادُهُ بِذَلِكَ الْجَمْعُ بَيْنَ تَضَحِيحِ الْمُصَنِّفِ هُنَا تَحْلِيلِ الْمَغْزُولِ وَتَضَحِيحِهِ فِي الرُّوْضَةِ عَدَمَ تَحْلِيلِهِ .
 اهـ . عبارة شَرْحِ الْمَنْهَجِ ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فَمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَغْزُولِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَاهُ . اهـ .
 قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ : وَلَا يَخْلِفُ أَيُّ : عِنْدَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ وَقَوْلُهُ : فَمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَغْزُولِ هُوَ قَوْلُهُ : أَوْ عَلَى مَغْزُولٍ بِشَيْءٍ فَكَغَيْرِهِمَا فَهُوَ مُفْرَعٌ عَلَى قَوْلِهِ : وَلَا يَخْلِفُ وَحَاصِلُهُ دَعَاوَى التَّنَافِي بَيْنَ كَلَامِهِ سَابِقًا وَبَيْنَ كَلَامِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا عِبَارَةُ الزِّيَادِيِّ قَوْلُهُ : فَمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَغْزُولِ إِلَخُ أَيُّ : مِنْ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ فَتُفْصَلُ الْخُصُومَةُ بِإِقْرَارٍ ، أَوْ حَلْفٍ ، أَوْ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ ، وَمَا ذَكَرَاهُ فِيهِ أَيُّ : الْمَغْزُولِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ فَتُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ وَلَا يَخْلِفُ . اهـ . وَعِبَارَةُ سَمِ أَيُّ مِنْ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ الْمُفِيدُ أَنَّهُ يَخْلِفُ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَاهُ فِيهِ أَيُّ : فَيُسْتَشْتَى بِالنَّسْبَةِ لِلتَّحْلِيلِ مَا إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ فَائِدَةَ التَّحْلِيلِ أَنَّهُ قَدْ يُؤَيَّرُ عِنْدَ عَرْضِ اليمينِ عَلَيْهِ ، أَوْ يَنْكُلُ فَيَحْلِفُ الْمُدَّعِي اليمينَ الْمَزْدُودَةَ الَّتِي هِيَ كَالْإِقْرَارِ وَإِقْرَارِ الْمَغْزُولِ ، وَمَنْ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَا فَائِدَةَ لِتَحْلِيلِهِ فَلَا تُسْمَعُ الدَّعَاوَى لِأَجْلِهِ . اهـ .
 كَلَامُ الْبُجَيْرِيِّ .

فصل في آداب القضاء وغيرها

☐ قَوْلُهُ : (فِي آدَابِ الْقَضَاءِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ : ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ فِي الْهَيَاةِ إِلَّا مَا سَأَنَبَهُ عَلَيْهِ وَنَزَاعُ الْبُلْقَيْنِيِّ فِي مَوْضِعَيْنِ . ☐ قَوْلُهُ : (وَعِظَمُهَا) أَيُّ : كَقَوْلِهِ : لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ إِلَى قَوْلِهِ : وَيَبْتَغِ الْقَاضِي . ☐ قَوْلُهُ : (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ : أَيُّ : لِأَهْلِ الْحَلِّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ : لَا بُدَّ إِلَى يُشْهِدُ بِمَا فِيهِ وَقَوْلُهُ : بِصِفَاتِ عُدُولِ الشَّهَادَةِ .
 ☐ قَوْلُهُ : (وَمَا يَخْتِجُ إِلَيْهِ الْقَاضِي) أَيُّ : مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الْمَحَلِّ الَّذِي يَتَوَلَّاهُ لَا الْأَحْكَامَ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا يَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ ، وَإِلَّا فَيَمْدُحُ مَقْلَدَهُ ع . ش . اهـ . بُجَيْرِيُّ . ☐ قَوْلُهُ : (وَمُشَاوَرَةُ الْعُلَمَاءِ) وَتَفْقِيدُ الشُّهُودِ . اهـ . مُغْنِي . ☐ قَوْلُهُ : (وَاقْتَصَرَ فِي مُعَاذٍ إِلَخُ) يَعْنِي وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكْتُبْ لِمُعَاذٍ بَلْ اقْتَصَرَ فِيهِ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَخُ . ☐ قَوْلُهُ : (إِلَيْهَا) أَيُّ : اليمينِ . ☐ قَوْلُهُ : (لَا بُدَّ إِنْ أَرَادَ الْعَمَلُ إِلَخُ) فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ : دُونَ

عَرْضِ اليمينِ ، أَوْ يَنْكُلُ فَيَحْلِفُ الْمُدَّعِي الْمَزْدُودَةَ الَّتِي هِيَ كَالْإِقْرَارِ وَإِقْرَارِ الْمَغْزُولِ وَمَنْ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَا فَائِدَةَ لِتَحْلِيلِهِ فَلَا تُسْمَعُ الدَّعَاوَى لِأَجْلِهِ .

فصل ليكتب الإمام لمن يوليه ويشهد بالكتاب إلخ

☐ قَوْلُهُ : (لَا بُدَّ إِنْ أَرَادَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ الْكِتَابِ أَنْ يُشْهِدَ إِلَخُ) فِيهِ مَعَ دُونَ مَا فِي الْكِتَابِ شَيْءٌ .

الشَّهادة (يُخْرِجَانِ مَعَهُ إِلَى الْبَلَدِ) أَي: مَحَلُّ التَّوْلِيَةِ، وَإِنْ قُرِبَ (يُخْبِرَانِ بِالْحَالِ) حَتَّى يَلْزَمَ أَهْلَ الْبَلَدِ قَضَاؤُهُ، وَالْاعْتِمَادُ عَلَى مَا يَشْهَدَانِ بِهِ دُونَ مَا فِي الْكِتَابِ. وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْمَعَ التَّوْلِيَةُ مِنَ الْمَوْلَى، وَإِذَا قُرِئَ الْكِتَابُ بِحَضْرَتِهِ فَلْيَعْلَمَا أَنَّ مَا فِيهِ هُوَ الَّذِي قُرِئَ؛ لِقَلَّا يَقْرَأُ غَيْرَ مَا فِيهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ أَذْيَا عِنْدَهُ وَأُثْبِتَ ذَلِكَ بِشُرُوطِهِ، وَلَا كَفَى إِخْبَارُهُمَا لِأَهْلِ الْبَلَدِ أَي: لِأَهْلِ الْحِلِّ، وَالْعَقْدُ مِنْهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُّ الْاِكْتِفَاءُ بِظَاهِرِي الْعَدَالَةِ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِهَا عِنْدَ غَيْرِ قَاضٍ مَعَ الْاضْطِرَارِ إِلَى مَا يَشْهَدَانِ بِهِ فَقَوْلُهُمْ: بِصِفَاتِ عُدُولِ الشَّهَادَةِ إِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ كَانَ ثُمَّ قَاضٍ وَاخْتَارَ الْبُلْقَيْنِي الْاِكْتِفَاءَ بِوَاحِدٍ. (وَتَكْفِي الْاِسْتِفَاضَةُ) عَنِ الشَّهَادَةِ (فِي الْأَصْحَحِ)

مَا فِي الْكِتَابِ بِشَيْءٍ. اه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: إِنْ أَرَادَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ أَي: وَلَا فَاَلْمَدَارُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا عَلَى الْكِتَابِ. اه. قَوْلُهُ: (قَضَاؤُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى طَاعَتُهُ. اه. قَوْلُهُ: (وَالْاعْتِمَادُ عَلَى مَا يَشْهَدَانِ بِهِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَلَوْ أَشْهَدَ وَلَمْ يَكْتُبْ كَفَى فَإِنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى الشُّهُودِ. اه. قَوْلُهُ: (وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْمَعَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَعِنْدَ إِشْهَادِهِمَا يَقْرَأُ الْكِتَابَ، أَوْ يَقْرَأُ الْإِمَامُ عَلَيْهِمَا فَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ قَالَ فِي الْبَحْرِ: لَا يَحْتَاجُ الشَّاهِدَانِ إِلَى أَنْ يَنْظُرَا فِي الْكِتَابِ، وَإِنْ قَرَأَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ فَالْأَخُو طُ أَنْ يَنْظُرَ الشَّاهِدَانِ فِيهِ لِيَعْلَمَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا قَرَأَهُ الْقَارِئُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ. اه. قَوْلُهُ: (بِحَضْرَتِهِ) أَي: الْمَوْلَى. انْتَهَى. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَذْيَا عِنْدَهُ) أَي: بَلَفَظَ الشَّهَادَةَ. اه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى. (تَنْبِيْهُ): أَشَارَ بِقَوْلِهِ: يُخْبِرَانِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ عِنْدَ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الشَّهَادَاتِ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ قَاضٍ يُؤَدِّي عِنْدَهُ الشَّهَادَةَ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ: وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ قَاضٍ آخَرُ كَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مِنْ مَنْصِبٍ لِكُلِّ مِنْ أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ اغْتَبِرَتْ حَقِيقَةُ الشَّهَادَةِ وَلَا شَكٌّ فِيهِ. اه. قَوْلُهُ: (وَأُثْبِتَ) أَي: ذَلِكَ الْقَاضِي ذَلِكَ أَي: مَا شَهِدَا بِهِ مِنَ التَّوْلِيَةِ بِشُرُوطِهِ أَي: الْإِثْبَاتِ بِالْبَيِّنَةِ. قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ آخَرُ. قَوْلُهُ: (لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِهَا) أَي: الْعَدَالَةِ. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ كَانَ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ يَتَأْتِي مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْإِشْهَادِ لَا فِي التَّأْدِيَةِ. اه. سَمِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ثَمَرَةَ الْإِشْهَادِ التَّأْدِيَةُ. قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ الْبُلْقَيْنِي الْإِنِّ) ضَعِيفٌ. اه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالظَّاهِرُ إِطْلَاقُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ. اه.

قَوْلُ (لِسِي): (وَتَكْفِي) بِمُثْنَاءٍ فَوْقِيَّةٍ. اه. مُعْنَى. قَوْلُ (لِسِي): (وَتَكْفِي الْاِسْتِفَاضَةُ) أَي: فِي لُزُومِ الطَّاعَةِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (عَنِ الشَّهَادَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى عَنِ إِخْبَارِهِمَا بِالتَّوْلِيَةِ. اه.

قَوْلُهُ: (وَالْاعْتِمَادُ عَلَى مَا يَشْهَدَانِ بِهِ الْإِنِّ) فِي التَّنْبِيْهِ وَأَشْهَدَ عَلَى التَّوْلِيَةِ شَاهِدَيْنِ وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْبَلَدُ قَرِيبًا بِحَيْثُ يَسْهَلُ الْخَبَرُ بِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِشْهَادُ. اه. وَفِي تَضْحِيحِهِ لِلْأَسْنَوِيِّ وَأَنَّهُ أَي: وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَلَدُ قَرِيبًا لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِشْهَادُ، وَالْإِلْزَامُ. قَوْلُهُ: (فَقَوْلُهُمْ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ: بَلْ يَتَأْتِي مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْإِشْهَادِ لَا فِي التَّأْدِيَةِ.

لِخُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلَأنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ، وَلَا عَنْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِشْهَادٌ (لَا مُجَرَّدُ كِتَابٍ) فَلَا يَكْفِي (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِإِمْكَانِ تَرْوِيهِ، وَإِنْ احْتَقَّتِ الْقِرَائِنُ بِصِدْقِهِ، وَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْقَاضِي، وَإِنْ صَدَّقُوهُ كَمَا مَرَّ بِهِ لَا تُهَامِيهِ. (وَيُنَحَّثُ) بِالرَّفْعِ (القَاضِي) نَذْبًا (عَنْ حَالِ عُلَمَاءِ الْبَلَدِ)، أَيْ: مَحَلٍّ وَلايَتِهِ (وَعُدُولِهِ) إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُمْ قَبْلَ دُخُولِهِ، فَإِنْ تَعَسَّرَ فَعَقِبَهُ لِيُعَامِلَهُمْ بِمَا يَلِيقُ بِهِمْ (وَيَدْخُلُ) وَعَلَيْهِ عِمَامَةُ سُودَاءُ (كَمَا فَعَلَ ﷺ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ). وَالْأُولَى دُخُولُهُ (يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ) صَبِيحَتَهُ؛ لَأنَّهُ ﷺ دَخَلَ الْمَدِينَةَ فِيهِ حِينَ اشْتَدَّ الضَّحَى، فَإِنْ تَعَسَّرَ فَالْخَمِيسُ فَالْسَبْتُ وَصَحَّ خَيْرٌ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ يَنْبَغِي تَحْرِيرُهَا بِفَعْلٍ وَظَائِفِ الدِّينِ، وَالذُّنْيَا فِيهَا، وَعَقِبَ دُخُولَهُ يَقْصِدُ الْجَامِعَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بَعَهْدَهُ لِيُقْرَأَ، ثُمَّ بِالْتَدَاءِ.....

□ قَوْلُ (بَشَرٍ): (لَا مُجَرَّدُ كِتَابٍ) أَيْ: بِلَا إِشْهَادٍ وَلَا اسْتِيفَاضَةٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ تَرْوِيهِ) وَهَذَا مَا خَذَ الشَّافِعِيَّةُ فِي أَنَّ الْحُجَّ لَا يَتَّبِعُ بِهَا حُكْمَ وَلَا شَهَادَةَ وَإِنَّمَا هِيَ لِلتَّذَكُّرِ فَقَطْ فَلَا تَثْبُتُ حَقًّا وَلَا تَمْنَعُهُ عَزِيزِي. اهـ. □ بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْقَاضِي الْإِنِّ) فَإِنْ صَدَّقُوهُ لَزِمَهُمْ طَاعَتُهُ فِي أَوْجِهَ الْوُجْهَيْنِ نِهَائَةً وَأَسْنَى وَمُغْنِي قَالَ ع ش: أَيْ: صَدَّقَهُ كُلُّهُمْ، وَإِنْ صَدَّقَهُ بَعْضُهُمْ وَكَذَّبَهُ بَعْضُهُمْ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ حَتَّى لَوْ خَضَرَ مُتَدَاعِيَانِ وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ عَلَيْهِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَصَحَّ إِلَى قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَمَا سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَرَاهُ فَحَسَنَ. □ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْجَزْمِ بِالْعُطْفِ عَلَى لِيَكْتُبَ، لَكِنْ مَا الْمَانِعُ. اهـ. سَمَّ قَوْلُهُ الْآتِي: لِيُعَامِلَهُمْ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ دُخُولِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِبَحْثِ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَسَّرَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى قَيْسَالُ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ الْخُرُوجِ، فَإِنْ تَعَسَّرَ فِي الطَّرِيقِ، فَإِنْ تَعَسَّرَ يَدْخُلُ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي. (تَنْبِيْهُ): يَنْدُبُ إِذَا وَلِيَ أَنْ يَدْعُو أَصْدِقَاءَهُ الْأَمْنَاءَ لِيَعْلَمُوا عُيُوبَهُ لِيَسْعَى فِي زَوَالِهَا كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ عِمَامَةُ سُودَاءِ الْإِنِّ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الدِّينَ لَا يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْأَلْوَانِ يُمَكِّنُ تَغْيِيرَهَا بِخِلَافِ السَّوَادِ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَصَحَّ الْإِنِّ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: صَبِيحَتَهُ. □ قَوْلُهُ: (يَنْبَغِي الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ لَهُ وَظِيفَةٌ مِنْ وَظَائِفِ الْخَيْرِ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ ذِكْرِ أَوْ صُنْعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ، أَوْ عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ أَوَّلَ النَّهَارِ إِنْ أَمَكَّنَتْهُ وَكَذَلِكَ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا، أَوْ إِنْشَاءَ أَمْرٍ كَعَقْدِ النِّكَاحِ، أَوْ غَيْرِهِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (تَحْرِيرُهَا) أَيْ: الْبُكُورِ. اهـ. ع ش وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَأْمُرُ بَعَهْدَهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ قَرَأَ الْعَهْدَ قُورًا، وَإِنْ شَاءَ وَعَادَ النَّاسَ لِيَوْمٍ يَخْضُرُونَ فِيهِ لِيُقْرَأَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ شُهُودٌ شَهِدُوا، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْقَاضِي الْإِنِّ) فَإِنْ صَدَّقُوهُ لَزِمَهُمْ طَاعَتُهُ فِي أَوْجِهَ الْوُجْهَيْنِ ش م ر.
□ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْجَزْمِ بِالْعُطْفِ عَلَى لِيَكْتُبَ، لَكِنْ مَا الْمَانِعُ.

مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ؛ لِيَأْخُذَ فِي الْعَمَلِ وَيَسْتَحِقَّ الرِّزْقَ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ حِينَ التَّوْلِيَةِ وَبِهِ صَرَحَ الْمَاوَزْدِيُّ (وَيَنْزِلُ) حَيْثُ لَا مَوْضِعَ مُهِيًّا لِلْقَضَاءِ (وَسَطَ) بَفَتْحِ السِّينِ عَلَى الْأَشْهُرِ (الْبَلَدِ) لِيَتَسَاوَى النَّاسُ فِي الْقُرْبِ مِنْهُ (وَيَنْظُرُ أَوَّلًا) نَذْبًا بَعْدَ أَنْ يَتَسَلَّمَ مِنَ الْأَوَّلِ دِيوَانَ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْأَوْرَاقُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّاسِ، وَأَنْ يُنَادِيَ فِي الْبَلَدِ مُتَكَوِّرًا أَنَّ الْقَاضِيَّ يُرِيدُ النَّظَرَ فِي الْمَحَاسِنِ يَوْمَ كَذَا فَمَنْ كَانَ لَهُ مَحْبُوسٌ فَلْيَحْضُرْ. (فِي أَهْلِ الْحَبْسِ) حَيْثُ لَا أَحْوَجَ بِالنَّظَرِ مِنْهُمْ هَلْ

مَنْزِلِهِ. اهـ. فَوَدَّ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ) أَي: فَلْيَحْضُرْ. فَوَدَّ: (وَبِهِ صَرَحَ الْمَاوَزْدِيُّ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ: وَقَدْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَسْتَحِقُّ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى عَمَلِهِ فَإِذَا وَصَلَ وَنَظَرَ اسْتَحَقَّ، وَإِنْ وَصَلَ وَلَمْ يَنْظُرْ فَإِنَّ تَصَدَّى لِلنَّظَرِ اسْتَحَقَّ، وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ كَالْأَجِيرِ إِذَا سَلَّمَ نَفْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِدْ لَمْ يَسْتَحِقَّ انْتَهَتْ وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ الْقَضَاءِ فِي ذَلِكَ بَقِيَّةُ الْوُظَائِفِ كَالْتَدْرِيسِ وَنَحْوِهِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ.

فَوَدَّ (سُي): (وَيَنْزِلُ وَسَطَ الْبَلَدِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا مَعَ تَعْلِيلِهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ يُنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ كَالْمُعْتَمِدِ، وَالطَّيِّبِ. وَهَذَا فَرْعٌ نَفِيسٌ قُلْتُهُ تَخْرِيجًا، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ تَبَّهَ عَلَيْهِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ.

فَوَدَّ: (وَيَنْزِلُ حَيْثُ لَا مَوْضِعَ لِلْخِ) هَذَا إِذَا اتَّسَعَتْ خُطَّتُهُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ، وَلَا تَزَلْ حَيْثُ تَبَسَّرَ مُعْنِي وَأُسْنَى. فَوَدَّ: (لِيَتَسَاوَى فِي الْقُرْبِ مِنْهُ) كَانَ الْمُرَادُ تَسَاوَى كُلِّ مَنْ نَظَرِيهِ فَأَهْلُ أَطْرَافِ الْبَلَدِ يَتَسَاوُونَ وَكَذَا مَنْ يَلِيهِمْ وَهَكَذَا وَلَا فَأَهْلُ الْأَطْرَافِ مَثَلًا لَا يَتَسَاوُونَ مَعَ مَنْ قُرْبَ مِنَ الْوَسْطِ مَثَلًا.

اهـ. سَمَ وَحَاصِلُهُ التَّسَاوَى بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. فَوَدَّ: (نَذْبًا) كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ، لَكِنْ نَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَأَقْرَبُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: مَا دَعَتْ إِلَيْهِ مَضْلَعَةٌ وَجِبَ تَقْدِيمُهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي.

اهـ. مُعْنِي. فَوَدَّ: (مِنَ الْأَوَّلِ) أَي: الْقَاضِي الْأَوَّلُ. فَوَدَّ: (وَهُوَ مِنَ الْأَوْرَاقِ لِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَهُوَ مَا كَانَ عِنْدَ الْقَاضِي قَبْلَهُ مِنَ الْمَحَاضِرِ وَهِيَ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ مَا جَرَى مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ، وَالسَّجَلَاتِ وَهِيَ مَا يَسْتَمِلُ عَلَى الْحُكْمِ وَحُجَجِ الْإِتْنَامِ وَأُمُورِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْحُجَجِ الْمَوْدَعَةِ فِي الدِّيَوَانِ كَحُجَجِ الْأَوْقَافِ. فَوَدَّ: (وَأَنْ يُنَادِيَ) مَعْطُوفٌ عَلَى أَنْ يَتَسَلَّمَ. اهـ. رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (مُتَكَوِّرًا) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَأَنْ يَأْمُرَ مُنَادِيًا يُنَادِي يَوْمًا، أَوْ أَكْثَرَ عَلَى حَسَبِ الْحَاجَةِ. اهـ.

فَوَدَّ (سُي): (فِي أَهْلِ الْحَبْسِ) وَإِنَّمَا قَدَّمَ عَلَيْهِمْ مَا مَرَّ أَي: مَنْ تَسَلَّمَ دِيوَانَ الْحُكْمِ، وَالنَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا جَزَمَ بِهِ الْبُلْفَنِيُّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُمْ كُلِّ مَا كَانَ أَهَمُّ مِنْهُ كَالنَّظَرِ فِي الْمَحَاجِيرِ

فَوَدَّ: (لِيَتَسَاوَى) النَّاسُ فِي الْقُرْبِ مِنْهُ كَانَ الْمُرَادُ تَسَاوَى كُلِّ مَنْ نَظَرِيهِ فَأَهْلُ أَطْرَافِ الْبَلَدِ يَتَسَاوُونَ وَكَذَا مَنْ يَلِيهِمْ وَهَكَذَا، وَلَا فَأَهْلُ الْأَطْرَافِ مَثَلًا لَا يَتَسَاوُونَ مَعَ مَنْ قُرْبَ مِنَ الْوَسْطِ مَثَلًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَزَلَ طَرَفَ الْبَلَدِ لَتَسَاوَى كُلُّ مَنْ نَظَرِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْأَطْرَافِ لَا يَتَسَاوُونَ حَيْثُ فِي الْقُرْبِ. فَوَدَّ: (أَيْضًا لِيَتَسَاوَى النَّاسُ فِي الْقُرْبِ مِنْهُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَكَانَتْ حَيْثُ اتَّسَعَتْ خُطَّتُهُ، وَلَا تَزَلْ حَيْثُ تَبَسَّرَ شَرْحُ رَوْضِ.

يَسْتَحِقُّونَهُ، أَوْ لَا؟ لِأَنَّهُ عَذَابٌ، وَيُقْرِغُ فِي الْبُدَاءَةِ فَمَنْ قَرَعَ أَحْضَرَ خَصْمَهُ وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا وَهَكَذَا (فَمَنْ قَالَ: حُبِسْتُ بِحَقِّ أَدَامَةٍ) إِلَى أَدَائِهِ، أَوْ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ وَبَعْدَهُ يُنَادِي عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ ظُهُورِ غَرِيمٍ آخَرَ ثُمَّ يُطْلَقُهُ، أَوْ إِلَى اسْتِيفَاءِ حَدِّ حُبْسٍ لَهُ، أَوْ إِلَى مَا يُنَاسِبُ جَرِيمَةَ مُعْزَرٍ إِنْ لَمْ يَزَلْ مَا مَضَى كَافِيًا (أَوْ) قَالَ: حُبِسْتُ (ظُلْمًا فَعَلَى خَصْمِهِ حُجَّةً) إِنْ حَضَرَ، فَإِنْ أَقَامَهَا أَدَامَتُهُ وَإِلَّا حَلَفَهُ وَأَطْلَقَهُ مِنْ غَيْرِ كَفِيلٍ، إِلَّا أَنْ يَرَاهُ فَحَسَنَ. وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ وَأَطَالَ فِي أَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمَحْبُوسِ؛ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا حُبِسَ بِحَقِّ (فَلِإِنْ كَانَ) خَصْمُهُ (غَائِبًا) عَنِ الْبَلَدِ.....

الْجَائِعِينَ الَّذِينَ تَحْتَ نَظَرِهِ، وَمَا أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي التَّرِكَاتِ وَغَيْرِهَا، وَمَا أَشْرَفَ مِنَ الْأَوْقَافِ وَأَمْلَاكِ مَحَاجِيرِهِ عَلَى السُّقُوطِ بِحَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْفَوْرُ فِي تَدَارُكِهِ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ عَذَابٌ) عِلَّةٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (وَيُقْرِغُ فِي الْبُدَاءَةِ) تَذَبُّبًا عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْخُصُومِ فَلَوْ حَضَرُوا مُتَرْتَبِينَ نَظَرَ وَجُوبًا فِي حَالِ كُلِّ مَنْ قَدِمَ أَوَّلًا وَلَا يَنْتَظِرُ حُضُورَ غَيْرِهِ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُقْرِغُ فِي الْبُدَاءَةِ) الْخُجَّةُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَيَبْعَثُ إِلَى الْحُبْسِ أَمِينًا مِنْ أَمْنَائِهِ يَكْتُبُ فِي رِقَاعِ أَسْمَاءِهِمْ، وَمَا حُبْسٍ بِهِ كُلُّ مَنْهُمْ، وَمَنْ حُبْسٍ لَهُ فِي رُفْعَةٍ فَإِذَا جَلَسَ الْيَوْمَ الْمَوْعُودَ وَحَضَرَ النَّاسُ صَبَّ تِلْكَ الرِّقَاعَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَأْخُذُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَيَنْظُرُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُثَبَّتِ فِيهَا وَيَسْأَلُ عَنْ خَصْمِهِ فَمَنْ قَالَ: أَنَا خَصْمُهُ بَعَثَ مَعَهُ ثِقَةً إِلَى الْحُبْسِ لِيَأْخُذَ بِيَدِهِ، وَيُخْرِجَهُ. وَهَكَذَا يَحْضُرُ مِنَ الْمَحْبُوسِينَ بِقَدْرِ مَا يَعْرِفُ أَنَّ الْمَجْلِسَ يَحْتَمِلُ النَّظَرَ فِي أَمْرِهِمْ وَيَسْأَلُهُمْ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ عَنْ سَبَبِ حَبْسِهِمْ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَبَعْدَهُ) شَامِلٌ لِثُبُوتِ الْإِعْسَارِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَمَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِحَقِّ طَوْلِبٍ بِهِ، وَإِنْ أَوْ فَيَ الْحَقِّ، أَوْ ثَبَّتَ إِعْسَارَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ نَوْدِي عَلَيْهِ فَلَعَلَّ لَهُ غَرِيمًا آخَرَ م. ر. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ ظُهُورِ غَرِيمٍ آخَرَ) أَي: غَرِيمٌ هُوَ مَحْبُوسٌ لَهُ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِلْمُنَادَاةِ عَلَى كُلِّ غَرَامَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحْبُوسًا لَهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُطْلَقُهُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَالْمُغْنِي، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ لَهُ غَرِيمٌ يُطْلَقُ مِنَ الْحُبْسِ بِلا يَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَرِيمٍ آخَرَ. اهـ. وَعِبَارَةُ النُّهَيْيَةِ وَلَا يَحْبُسُ حَالِ النَّدَاءِ وَلَا يُطَالَبُ بِكَفِيلٍ بَلْ يُرَاقَبُ. اهـ. قَالَ ع ش: ظَاهِرُهُ، وَإِنْ خِيفَ هَرَبُهُ، وَيُوجَّهُ بِأَنَّا لَمْ نَعْلَمْ الْآنَ ثُبُوتَ حَقِّ عَلَيْهِ حَتَّى يُحْبَسَ لِأَجَلِهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ إِلَى اسْتِيفَاءِ حَدِّ الْخُجَّةِ) عِبَارَةُ النُّهَيْيَةِ، وَالْمُغْنِي، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ حَدًّا أَقَامَهُ عَلَيْهِ وَأَطْلَقَهُ، أَوْ تَعْزِيرًا وَرَأَى إِطْلَاقَهُ فَعَلَّ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (جَرِيمَةُ مُعْزَرٍ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّعْزِيرِ.

□ فَوَدَّ (سُي): (فَعَلَى خَصْمِهِ حُجَّةً) أَنَّهُ حَبَسَهُ وَيَكْفِي الْمُدَّعِي إِقَامَتُهُ بَيِّنَةً بِإِثْبَاتِ الْحَقِّ الَّذِي حُبِسَ بِهِ، أَوْ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ الْمَغْزُولَ حَكَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (حَلَفَهُ) أَي: الْمَحْبُوسَ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَنَازَعَ فِيهِ) أَي: فِي الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا حُبِسَ) أَي حَبَسَهُ الْحَاكِمُ. اهـ. مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَبَعْدَهُ) شَامِلٌ لِثُبُوتِ الْإِعْسَارِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ: فَمَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِحَقِّ طَوْلِبٍ بِهِ، وَإِنْ أَوْ فَيَ الْحَقِّ أَوْ ثَبَّتَ إِعْسَارَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ نَوْدِي عَلَيْهِ فَلَعَلَّ لَهُ غَرِيمًا آخَرَ م.

(كُتِبَ إِلَيْهِ لِيَحْضُرَ) لِفَضْلِ الْخُصُومَةِ بَيْنَهُمَا أَوْ يَوْكُلُ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ إِعْلَامُهُ لِيُلْحِنَ بِحُجَّتِهِ، فَإِنْ عَلِمَ وَلَمْ يَحْضُرْ، وَلَا وَكَّلَ حُلْفَ وَأُطْلِقَ؛ لِتَقْصِيرِ الْغَائِبِ. وَنَازَعَ فِيهِ وَأَطَالَ أَيْضًا (ثُمَّ) فِي (الْأَوْصِيَاءِ) وَكُلُّ مُتَصَرِّفٍ عَلَى الْغَيْرِ بَعْدَ ثُبُوتِ وَلَا يَتَّهِمُ عَنْدَهُ؛ لِأَنَّ ذَا الْمَالِ لَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ بِمَالِهِ فَنَابَ الْقَاضِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّهُ الْعَامُّ إِنْ كَانَ بِبَلَدِهِ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ بِبَلَدٍ آخَرَ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْوِلَايَةَ الْعَامَّةَ لِصَاحِبِ بَلَدِ الْمَالِكِ. (فَمَنْ ادَّعَى وَصَايَةً سَأَلَ) النَّاسَ (عَنْهَا) أَلْهَا حَقِيقَةً وَمَا كَيْفِيَّةُ ثُبُوتِهَا؟ (وَعَنْ حَالِهِ) هَلْ هُوَ مُسْتَجِمِعٌ لِلشَّرُوطِ؟ (وَتَصَرُّفُهُ فَمَنْ) قَالَ: فَرَّقْتَ الْوَصِيَّةَ، أَوْ تَصَرَّفْتَ لِلْمَوْصَى عَلَيْهِ لَمْ يَعْتَرِضْهُ إِنْ وَجَدَهُ عَدْلًا، وَإِنْ وَجَدَهُ فَاسِقًا أَحَدَ الْمَالِ مِنْهُ) وَجُوبًا أَيْ: بَدَلَ مَا فَوَّتَهُ.....

قَوْلُ (سُئِيَ): (كُتِبَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ طَالِبُهُ بِكَفِيلٍ، أَوْ رَدَّهُ إِلَى حَبْسٍ وَكُتِبَ إِلَيْهِ.

قَوْلُ (سُئِيَ): (إِلَيْهِ) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: إِلَى قَاضِي بَلَدِ خُصْمِهِ وَقَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي إِلَى خُصْمِهِ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: لِيَحْضُرَ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَضْدَ إِعْلَامُهُ) أَيْ: لَا إِزْرَامُهُ بِالْحُضُورِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِيُلْحِنَ) أَيْ: يُفَصِّحَ وَقَوْلُهُ: حُلْفَ أَيْ: وَجُوبًا. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ فِيهِ) أَيْ: لَعَلَ فِي قَوْلِهِ: لِيُلْحِنَ بِحُجَّتِهِ إِلَيْهِ.

قَوْلُ (سُئِيَ): (ثُمَّ الْأَوْصِيَاءِ) أَيْ: ثُمَّ بَعْدَ التَّنَظَّرِ فِي أَهْلِ الْحَبْسِ يَنْظُرُ فِي حَالِ الْأَوْصِيَاءِ عَلَى الْأَطْفَالِ، وَالْمَجَانِينِ، وَالسُّفَهَاءِ قَالَ الْمَآوَزِيُّ: وَيَبْدَأُ فِي الْأَوْصِيَاءِ وَنَحْوِهِمْ بِمَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُحْبُوسِينَ أَنَّ الْمُحَابِسَ يَنْظُرُ لَهُمْ، وَالْأَوْصِيَاءَ وَنَحْوَهُمْ يَنْظُرُ عَلَيْهِمْ. اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مُتَصَرِّفٍ عَلَى الْغَيْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحَكَى شُرَيْحٌ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مُتَصَرِّفٍ إِلَيْهِ) أَيْ: بُولَايَةِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ مَا يَشْمَلُ نَحْوَ الْوَكِيلِ وَعَامِلِ الْقِرَاضِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَا الْمَالِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَيْسَ بِهِمَا) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ كَشْفٌ) إِلَى (ثُمَّ يَنْظُرُ) وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا مَا بَعْدَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (أَوْ الشُّهُودِ) وَقَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ شُهُودُهُ كُلُّهُمْ أَعْجَمِيِّينَ. قَوْلُهُ: (فَنَابَ الْقَاضِي عَنْهُ إِلَيْهِ) أَيْ: وَكَانَ تَقْدِيمُهُمْ أَوْ لَى مِمَّا بَعْدَهُمْ. اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ: فِي بَابِ الْحَجْرِ. قَوْلُهُ: (لِصَاحِبِ بَلَدِ الْمَالِكِ) أَيْ: لِحَاكِمِهِ. اهـ. نَهَايَةُ.

قَوْلُ (سُئِيَ): (وَصَايَةً) بِكَسْرِ الْوَائِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ قَتْلُهَا اسْمٌ مِنْ أَوْ صَنِتْ لَهُ جَعَلْتَهُ وَصِيًّا. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَكَيْفِيَّةُ ثُبُوتِهَا) أَيْ: هَلْ ثَبَّتَتْ بَيِّنَةٌ أَوْ لَا؟ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِلشَّرُوطِ) أَيْ: مِنَ الْأَمَانَةِ، وَالْكِفَايَةِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَمَنْ قَالَ: فَرَّقْتَ الْوَصِيَّةَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، فَإِنْ قَالَ: صَرَفْتُ مَا أَوْصَى بِهِ، فَإِنْ كَانَ لِمُعَيَّنٍ لَمْ يَتَّعِزْ لَهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ ظَاهِرٌ إِنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُطَالَبَةِ، فَإِنْ كَانُوا مَخْجُورِينَ فَلَا، أَوْ لِجِهَةٍ عَامَّةٍ وَهُوَ عَدْلٌ أَمْضَاءُ، أَوْ فَاسِقٌ ضَمَّنَهُ مَا فَرَّقَهُ لِيَتَّعِزَّ بِهِ وَلَوْ فَرَّقَهَا أَجَنِّيٌّ لِمُعَيَّنٍ نَفَذَ أَوْ لِعَامَّةٍ ضَمَّنَ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَيْ: بَدَلَ مَا فَوَّتَهُ) ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا وَقَالَ ع. ش. أَيْ: حَيْثُ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِصَرَفِهِ فِي طَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ، وَإِلَّا فَلَا تَغْرِيمَ. اهـ. وَهُوَ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِيِّ، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَوْصَى لَهُ مُعَيَّنًا وَكَامِلًا.

وَعَيْنَ غَيْرِهِ وَمَنْ شَكَّ فِي حَالِهِ وَلَمْ تَثْبُتْ عِدَالَتُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ، وَرَجَحَ الْأَذْرَعِيُّ عَدَمَ الْاِنْتِزَاعِ قَالَ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ، وَالْجُمْهُورِ، أَمَّا إِذَا ثَبَّتَ عِدَالَتُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ فَلَا يُؤْثِرُ الشَّكُّ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ لِاتِّحَادِ الْقَضِيَّةِ وَبِهِ فَارَقَ شَاهِدًا زُكِّيَ، ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَ طَوِيلِ الزَّمَنِ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِزْكَائِهِ (أَوْ) وَجَدَهُ (ضَعِيفًا) عَنِ الْقِيَامِ بِهَا مَعَ أَمَانَتِهِ (عَصْدَهُ بِمُعِينٍ)، وَلَا يَنْزِعُ الْمَالُ مِنْهُ، ثُمَّ بَعْدَ الْأَوْصِيَاءِ يَنْظُرُ فِي أَمْنَاءِ الْقَاضِي بِمَا ذُكِرَ فِي الْأَوْصِيَاءِ، نَعَمْ، لَهُ عَزْلٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَلَوْ بِلَا مُجْنَحَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا نَوَائِبَهُ بِخِلَافِ الْأَوْصِيَاءِ وَلَيْسَ لَهُ كَشْفٌ عَنْ أَبِي وَجَدٌ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ مُوجِبٍ قَادِحٍ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْأَوْقَافِ الْعَامَّةِ وَنَحْوِهَا كَاللَّقَطَاتِ وَعَلَيْهِ الْأَخْطُ مِنْ بَقَائِهَا مُفْرَدَةً وَخَلْطُهَا بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَيَبْعُهَا وَحِفْظُ ثَمَنِهَا.

قوله: (وَعَيْنَ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَدَلِ الْخ. قوله: (يَنْتَزِعُهُ مِنْهُ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا ثَبَّتَ الْخَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَمْ يَنْتَزِعْ مِنْهُ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمَا، وَالْجُمْهُورِ، وَإِنْ رَجَحَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ خِلَافَهُ. اهـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى لَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُثَنَّى وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْأَمَانَةُ وَقِيلَ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُ حَتَّى تَثْبُتَ عِدَالَتُهُ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّهُ الْمُخْتَارُ لِفَسَادِ الزَّمَانِ. اهـ. وهي كَمَا تَرَى مُخَالَفَةً لِمَا فِي الشَّارِحِ، وَالنَّهَايَةِ فِي حِكَايَةِ مُخْتَارِ الْأَذْرَعِيِّ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (عَنِ الْقِيَامِ بِهَا) أَي: لِكَثْرَةِ الْمَالِ، أَوْ لِسَبَبِ آخَرِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. قوله: (فِي أَمْنَاءِ الْقَاضِي) أَي: الْمُنْصَوِّبِينَ عَلَى الْأَطْفَالِ وَتَفْرِيقِ الْوَصَايَا. اهـ. مُغْنِي وَأَسْنَى وَنَهَايَةُ. قوله: (بِمَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بِنَظَرِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى فَيَعْزَلُ مَنْ فَسَقَ مِنْهُمْ، وَيُعَيِّنُ الضَّعِيفَ بِآخَرٍ. اهـ. قوله: (عَزْلُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ) أَي وَتَوَلِيَّةُ غَيْرِهِمْ نَهَايَةُ وَمُغْنِي. قوله: (مُوجِبٌ) أَسْقَطَهُ النَّهَايَةُ. قوله: (فِي الْأَوْقَافِ الْعَامَّةِ) وَمُتَوَلِّيَّهَا وَفِي الْخَاصَّةِ أَيْضًا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّهُمَا تَوَلَّى لِمَنْ لَا يَتَّعَيْنُ مِنَ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ فَيَنْظُرُ هَلْ آلَتْ إِلَيْهِمْ وَهَلْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى مَنْ تَعَيَّنَ مِنْهُمْ لِصِغَرٍ، أَوْ نَحْوِهِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَنَهَايَةُ. قوله: (وَنَحْوِهَا كَاللَّقَطَاتِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَبْحَثُ أَيْضًا عَنِ اللَّقْطَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ تَمْلُكُهَا لِلْمُلْتَقِطِ، أَوْ يَجُوزُ وَلَمْ يَخْتَرْ تَمْلُكُهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَعَنِ الضُّوَالِ فَيَحْفَظُ هَذِهِ الْأَمْوَالَ مُفْرَدَةً عَنْ أَمْثَالِهَا وَلَوْ خَلْطُهَا بِمِثْلِهَا إِنْ ظَهَرَ فِي ذَلِكَ أَي: الْخَلْطُ مَضْلَحَةٌ، أَوْ دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَإِذَا ظَهَرَ مَالُهَا غَرِمَ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَوْ يَبْعُهَا وَحِفْظُ ثَمَنِهَا لِمَضْلَحَةِ مَالِهَا، وَيُقَدَّمُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِمَّا ذُكِرَ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ وَيَسْتَخْلِفُ فِيمَا إِذَا عَرَضَتْ حَادِثَةٌ حَالُ شُغْلِهِ بِهَذِهِ الْمُهِمَّاتِ مَنْ يَنْظُرُ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ، أَوْ فِيمَا هُوَ فِيهِ. اهـ. وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُمَا: أَوْ دَعَتْ إِلَى فَإِذَا ظَهَرَ، وَقَوْلَهُمَا، وَيُقَدَّمُ الْخ.

قوله: (وَرَجَحَ الْأَذْرَعِيُّ عَدَمَ الْاِنْتِزَاعِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (ثُمَّ بَعْدَ الْأَوْصِيَاءِ يَنْظُرُ فِي أَمْنَاءِ الْقَاضِي) الْمُنْصَوِّبِينَ عَلَى الْأَطْفَالِ وَتَفْرِيقِ الْوَصَايَا ش رَوْض. قوله: (نَعَمْ لَهُ عَزْلٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْأَوْقَافِ الْعَامَّةِ) قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ: وَالْخَاصَّةُ الْخَ ش م. ر.

(وَيَتَّخِذُ) نَذْبًا (مُزَكِّيًّا) بِصِفَتِهِ الْآتِيَةِ وَأَرَادَ بِهِ الْجِنْسَ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ؛ إِذْ لَا يَكْفِي وَاحِدٌ (وَكَاتِبًا)؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِكثْرَةِ أَشْغَالِهِ وَكَانَ لَهُ ﷺ كُتَاتٌ فَوْقَ الْأَرْبَعِينَ وَإِنَّمَا يُنْدَبُ هَذَا إِنْ لَمْ يُطْلَبْ أَجْرًا، أَوْ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِلَّا لَمْ يُعَيِّنْ نَذْبًا. وَقَالَ الْقَاضِي: وَجَوَابًا؛ لِئَلَّا يُغَالِي فِي الْأُجْرَةِ

فَوْقَ (نَسْ): (وَيَتَّخِذُ مُزَكِّيًّا) أَي لِمَشَدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِيَعْرِفَ حَالَ مَنْ يَجْهَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْبَحْثُ عَنْهُمْ. اهـ. مُغْنِي. فَوْقَ: (بِصِفَتِهِ الْآتِيَةِ) أَي: فِي آخِرِ الْبَابِ. اهـ. مُغْنِي. فَوْقَ: (إِذْ لَا يَكْفِي وَاحِدًا) فِيهِ تَغْلِيظٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَاتِبِ فَمَعْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْاِفْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ. اهـ. رَشِيدِي. فَوْقَ: (وَإِنَّمَا يُنْدَبُ هَذَا) أَي: اتِّخَاذُ الْكَاتِبِ. فَوْقَ: (وَإِلَّا لَمْ يُعَيِّنْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَإِلَّا لَمْ يُنْدَبِ اتِّخَاذُهُ إِلَّا إِنْ تَعَيَّنَ كَالْقَاسِمِ، وَالْمُقَوِّمِ، وَالْمُتَرَجِّمِ، وَالْمُسْمِعِ، وَالْمُزَكِّيِّ لئَلَّا يُغَالُوا فِي الْأُجْرَةِ. اهـ. فَوْقَ: (لئَلَّا يُغَالِي فِي الْأُجْرَةِ). (فَرُوعٌ): لِلْقَاضِي، وَإِنْ وَجَدَ كِفَايَتَهُ أَخَذَ كِفَايَتَهُ وَعِيَالَهُ مِنْ نَفَقَتِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَلِيقُ بِحَالِهِمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيَتَفَرَّغَ لِلْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يَتَّعِنَ لِلْقَضَاءِ، وَوَجَدَ مَا يَكْفِيهِ وَعِيَالَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِذُ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي فَرَضًا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَهُوَ وَاحِدٌ لِلْكِفَايَةِ، وَيُسْنُ لِمَنْ لَمْ يَتَّعِنَ إِذَا كَانَ مُكْتَفِيًا تَرْكُ الْأَخْذِ. وَمَحَلُّ جَوَازِ الْأَخْذِ لِلْمُكْتَفِي وَلِغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُتَطَوِّعًا بِالْقَضَاءِ صَالِحًا لَهُ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرْزَقَ الْقَاضِي مِنْ خَاصِّ مَالِ الْإِمَامِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ وَفَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الْمُؤَدِّينَ بَأَنَّ ذَاكَ لَا يَوْرُثُ فِيهِ تَهْمَةٌ وَلَا مِثْلًا؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ لَا يَخْتَلِفُ وَفِي الْمُفْتِي بَأَنَّ الْقَاضِيَ أَجْلَدُ بِالْاِحْتِيَاطِ مِنْهُ وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْقَضَاءِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا وَأُجْرَةُ الْكَاتِبِ وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي وَثَمَنُ الْوَرِقِ الَّذِي يَكْتُوبُ فِيهِ الْمَحَاضِرَ، وَالسَّجَلَاتِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَالٌ، أَوْ احْتِيجَ إِلَيْهِ لِمَا هُوَ أَهَمُّ فَعَلَى مَنْ لَهُ الْعَمَلُ مِنْ مَدْعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ كِتَابَةً مَا جَرَى فِي خُصُومَتِهِ، وَإِلَّا فَلَا يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ يُعْلِمُهُ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْتُبْ مَا جَرَى فَقَدْ يَنْسَى شَهَادَةَ الشُّهُودِ وَحُكْمَ نَفْسِهِ. وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِنَفْسِهِ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ خَيْلٍ وَغِلْمَانٍ وَدَارٍ وَاسِعَةٍ، وَلَا يَلْزُمُهُ الْاِفْتِصَارُ عَلَى مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ؛ لِبُعْدِ الْعَهْدِ عَنْ زَمَنِ النُّبُوَّةِ الَّتِي كَانَتْ سَبَبًا لِلنَّضْرِ بِالرُّغْبِ فِي الْقُلُوبِ فَلَوْ اقْتَصَرَ الْيَوْمَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُطْعَمَ وَتَعَطَّلَتِ الْأُمُورُ، وَيُرْزَقُ الْإِمَامُ أَيْضًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كُلِّ مَنْ كَانَ عَمَلُهُ مَصْلَحَةً عَامَةً لِلْمُسْلِمِينَ كَالْأَمِيرِ، وَالْمُفْتِي، وَالْمُحْتَسِبِ، وَالْمُؤَدِّينَ وَإِمَامِ الصَّلَاةِ وَمُعَلِّمِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْقَاسِمِ، وَالْمُقَوِّمِ، وَالْمُتَرَجِّمِ وَكَاتِبِ الصُّكُوكِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ لَمْ يُنْدَبْ أَنْ يُعَيَّنَ قَاسِمًا وَلَا كَاتِبًا وَلَا مُقَوِّمًا وَلَا مُتَرَجِّمًا وَلَا مُسَمِّعًا وَذَلِكَ؛ لِئَلَّا يُغَالُوا بِالْأُجْرَةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُمَا: وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَى وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: وَعِيَالَهُ هَلِ الْمُرَادُ مِنْهُمْ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَتَّهِمْ، أَوْ كُلُّ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ، وَإِنْ كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ مُرُوءَةً كَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ مَثَلًا فِيهِ

فَوْقَ: (هَذَا إِنْ لَمْ يُطْلَبْ أَجْرًا) وَإِلَّا يُنْدَبُ اتِّخَاذُهُ كَالْقَاسِمِ، وَالْمُقَوِّمِ وَالْمُتَرَجِّمِ، وَالْمُسْمِعِ، وَالْمُزَكِّيِّ م ر ش.

ويأتي ذلك في المترجمين، والمُسمعين. (ويُشترط كونه) أي: الكاتب حُرّاً ذكراً (مسلمًا عَدلاً) لثُؤْمَنَ خيائنه (عارفًا بكتابة محاضر وسجلات) وسيأتي الفرق بينهما، وقد يترادفان على مُطلقِ المكتوب وسائر الكتب الحكمية؛ لأنّ الجاهل بذلك يُفسد ما يكتُبه (ويُسحب) فيه (فقه) فيما يكتُبه أي: زيادته من التوسع في معرفة الشروط ومواقع اللَّفظ، والتحرُّز عن الموهم، والمختل؛ لِقَلَّا يُؤْتَى من الجهل. ومن اشترط فقهه أراد المعرفة بما لا بُدَّ منه من أحكام الكتابة وعفة عن الطمع؛ لِقَلَّا يُستمال (ووفور عقل) اكتسابي ليزيد ذكاؤه وفطنته فلا يُخدع (وجودة خط) وإيضاحه مع ضبط الحروف وترتيبها وتضييقها؛ لِقَلَّا يقع فيها إلحاق، وتبيينها حتى لا تشبه نحو سبعة بتسعة، ومعرفة بحساب الموارث وغيرها لا يضطراره إليه وفصاحتها وعلمه بلغات الخصوم. (و) يتخذ تدبُّرًا أيضًا (مترجمًا)؛ لأنّه قد يجهل لسان الخصوم، أو الشهود (وشروطه عدالة وحزّة وعدة) أي: اثنان ولو في زنا، وإن كان شهوده كلهم أعجميين، نعم، يكفي رجل وامرأتان فيما يثبت بهما وقيس بهما أربع نسوة فيما يثبت بهنّ وذلك؛ لأنّه ينقل للقاضي قولًا لا يعرفه فأشبهه المُزَكّي، والشاهد (والأصحّ جواز أعمى) إن لم يتكلم غير الخصم؛ لأنّ الترجمة تفسير؛ لما يسمع فلم يحتج لمعانيّة وإشارة، بخلاف الشهادة. ولا يلزم

نظر، وقياس ما اعتمده في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الأوّل، وقد يقال وهو الأقرب: إنّه يأخذ ما يحتاج إليه ولو لمن لا تَلْزَمُهُ نفقته، ويُفرّق بأنّ هذا في مُقابلة عمل قد يقطع عن الكسب بخلاف الزكاة فإنّها لمُخَصّص المواساة. وقوله: ولا يجوز أن يزقّ إلخ لعلّ المراد أنّه لا يجب على الإمام أن يُعطي من خاصّ ماله ولا الآحاد، أمّا لو دفع أحدهما تبرّعًا لم يمتنع قبوله وقوله، ويوزق الإمام إلخ أي: وجوبًا وإن وجد ما يكفيهِ قياسًا على القاضي؛ لأنّ ما يأخذ في مُقابلة عمله فلو لم يُعط رُبما ترك العمل فتعطل مصالح المؤمنين وقياس ما مرّ عن الماورديّ أن محلّه في المُكتفي إذا لم يوجد مُتطوِّع بالعمل غيره وقوله: من العلوم الشرعيّة أي: التي لها تعلق بالشرع فيشمل الفقه، والحديث، والتفسير، وما كان آلة لها. اهـ. كلام ع ش وقوله: لعلّ المراد إلخ يُعلم رده ممّا مرّ عن المُغني، والأسنّى آتيا. هـ. قوله: (ويأتي ذلك) أي: قوله: وإنما يندب إلخ. هـ. قوله: (في المترجمين إلخ) بصيغة التثنية. هـ. قوله: (وسائر الكتب إلخ) عطف على محاضر. هـ. قوله: (أي: زيادته) أي: الفقه وقوله: من التوسع إلخ بيان للزيادة. هـ. قوله: (لثلاث يؤتى) أي: يدخل عليه الخل. اهـ. ع ش. هـ. قوله: (وعفة إلخ) عطف على فقه. هـ. قوله: (اكتسابي) أي: أمّا التكليفي فشرط كما مرّ. اهـ. مُغني. هـ. قوله: (وفطنته) عطف تفسير. اهـ. ع ش.

هـ. قوله: (وَمُترجمًا) الأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمله مُغني وبهاية وزيادي. هـ. قوله: (شهوده) أي: الزنا. اهـ. رشيد. هـ. قوله: (وذلك) أي: اشتراط العدد. هـ. قوله: (إن لم يتكلم) إلى قول المتن: وسُحب في المُغني إلّا قوله: ولا يلزم إلى المتن وقوله: وشروطهما ما مرّ في المترجمين وقوله: نعم إلى وله التأديب.

من هذا أنهم غلبوا شائبة الرواية خلافاً لمن ظنّه بل هو شهادة إلا في هذا؛ لعدم وجود المعنى
المشترط له الإبصار هنا. (و) الأصح (اشتراط عدد)، ولا يضّر العمى هنا أيضاً (في إسماع
قاضي به صمم) لم يبطل سمعه كالمترجم فإنه ينقل عين اللفظ كما أنّ ذلك ينقل معناه.
وشرطهما ما مرّ في المترجمين. وشرط كل من الفريقين الإتيان بلفظ الشهادة وانتفاء التهمة؛
فلا يقبل ذلك من نحو أصل أو فرع إن تضمن حقاً لهما. وخرج بإسماع القاضي الذي هو
مصدّر مضاف لمفعوله إسماع الخضم ما يقوله القاضي، أو خصمه؛ فيكفي فيه واحد؛ لأنه
إخبار محض. (ويؤخذ) ندباً (درة) بكسر المهملة (للتأديب) اقتداء بعمر رضي الله عنه، نعم، منع ابن
دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين بها؛ لأنه صار ممّا يعزّر به ذرّة المضروب وأقاربه،
بخلاف الأراذل. وله التأديب بالسوط (وسجناً لأداء حق وتعزير) كما فعله عمر رضي الله
تعالى عنه بدار اشتراها بمكة وجعلها سجناً.....

☐ قوله: (من هذا) أي: من جواز الأعمى أنهم غلبوا إلخ أي: في المترجم وقوله: بل هو إلخ أي:
المغلّب في المترجم. ☐ قوله: (ولا يضّر العمى إلخ) أي إن لم يتكلم غير الخصم أخذاً ممّا مرّ بالأولى.
اه. سيد عمر. ☐ قوله: (لم يبطل سمعه) وأما إن لم يسمع أصلاً ولو برفع الصوت لم تصح ولايته كما
مرّ. اه. مغني. ☐ قوله: (وشرطهما) أي: المسمعين ما مرّ إلخ أي: من العدالة، والحرية. ☐ قوله: (من
الفريقين) أي المترجمين، والمسمعين. ☐ قوله: (الإتيان بلفظ الشهادة) بأن يقول كل منهما أشهد أنه
يقول كذا. اه. مغني. ☐ قوله: (فلا يقبل ذلك) أي: كل من الترجمة، والإسماع. ☐ قوله: (فيكفي فيه
واحد) لكن يشترط فيه الحرية. اه. مغني. ☐ قوله: (لأنه إخبار محض) لم يذكر مثله في الترجمة
فاقتضى أنه لا بد من العدد في نقل معنى كلام القاضي للخصم، وقد يتوقّف فيه بأن قياس الاكتفاء
بواحد هنا الاكتفاء به في الترجمة وسوى شرح المنهج بينهما في الاكتفاء بواحد، ويمكن الفرق
بينهما. اه. ع ش. ☐ قوله: (بكسر المهملة) أي: وتشديد الراء.

(فائدة): قال الشعبي: كانت ذرة عمر أغيّب من سيف الحجاج قال الدميمي: وفي حفطي من شيننا
أنها كانت من نعل رسول الله ﷺ وأنه ما ضرب بها أحد على ذنب وعاد إليه. اه. مغني.
☐ قول (لشي): (لأداء حق) أي: لله، أو لإدمي. اه. مغني. ☐ قوله: (اشتراها إلخ) بأربعة آلاف درهم.
اه. مغني. ☐ قوله: (وجعلها سجناً) وإذا هرب المخبوس لم يلزم القاضي أي: ولا السجن طلبه فإذا
أخضره سأل عن سبب هربه، فإن تعلّل بإعسار لم يعزّره، وإلا عزّره وكذا يعزّره لو طلبه ابتداء لأصل
الدعوى فامتنع من الحضور ولو أراد مستحقّ الذين ملازمته بدلاً عن الحبس ممكّن ما لم يقل تشقّ عليّ
الطهارة، والصلاة مع ملازمته ويختار السجن فيجيبه وأجرة السجن على المسجون؛ لأنها أجرة
المكان الذي شغله. وأجرة السجن على صاحب الحق إذا لم يتهم ذلك أي أجرة السجن، والسجن

☐ قوله: (فيكفي فيه واحد) قال في الرّوض: لكن يشترط فيه الحرية على الأصح كهلal رمضان.

وَحَكَى سُرْنِخَ وَجْهَيْنِ فِي تَقْيِيدِ مَحْبُوسٍ لَجُوجٍ. وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي التَّفْلِيسِ أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ وَعَائِدَ عَزَّرَهُ الْقَاضِي بِمَا يَرَاهُ مِنْ قَيْدٍ وَغَيْرِهِ، وَالْأَفْلَا. (وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ مَجْلِسِهِ) الَّذِي يَقْضِي فِيهِ (فَسِيحًا)؛ لِقَلَّا يَتَأَدَّى بِهِ الْخُصُومُ (بَارِزًا) أَيَّ ظَاهِرًا لِيَعْرِفَهُ كُلُّ أَحَدٍ، وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ حَاجِبٍ لَا مَعَ رَحْمَةٍ، أَوْ فِي خَلْوَةٍ (مَصُونًا مِنْ أَدَى) نَحْوِ (حَرٍّ وَبُرْدٍ) وَرِيحٍ كَرِيهِهِ وَغُبَارٍ وَدُخَانٍ (لَا تَقًا بِالْوَقْتِ) أَيُّ: الْفَصْلِ كَمَهَبِّ الرِّيحِ وَمَوْضِعِ الْمَاءِ فِي الصَّيْفِ، وَالْكُنَّ فِي الشِّتَاءِ، وَالْخَضِرَةُ فِي الرِّبْعِ وَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا نَفْسَ الْمَصُونِ كَمَا صَنَعَهُ أَصْلُهُ بَلْ غَيَّرَهُ كَأَنَّهُ لِلْإِشَارَةِ إِلَى تَغَايُرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيُدْفَعَ الْمُؤْذِي، وَالثَّانِي لِتَحْصِيلِ التَّنَزُّهِ وَدَفْعِ الْكُدُورَةِ عَنِ النَّفْسِ؛ فَانْدَفَعَ اسْتِحْسَانُ شَارِحِ

مِنْ يَبِّتِ الْمَالِ. اهـ. نِهَآيَةً بِأَدَى زِيَادَةٍ مِنْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَحَكَى سُرْنِخَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ لَوْ امْتَنَعَ مَذْيُونٌ مِنْ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ تَخَيَّرَ الْقَاضِي بَيْنَ بَيْعِ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَبَيْنَ سَجْنِهِ لِيَبِيعَ مَالَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فِي بَابِ التَّفْلِيسِ نَقْلًا عَنْ الْأَصْحَابِ وَلَا يُسَجَّنُ، وَالِدٌ بَدَنٌ وَلَدُهُ فِي الْأَصْحَ وَلَا مَنْ اسْتَوْجَرَتْ عَيْنُهُ لِعَمَلٍ وَتَعَدَّرَ عَمَلُهُ فِي السَّجْنِ كَمَا فِي فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ وَنَفَقَةُ الْمَسْجُونِ فِي مَالِهِ وَكَذَا أُجْرَةُ السَّجْنِ، وَالسَّجَانِ وَلَوْ اسْتَشْعَرَ الْقَاضِي مِنَ الْمَحْبُوسِ الْفِرَارَ مِنْ حَبْسِهِ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى حَبْسِ الْجَرَائِمِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَلَوْ سَجَّنَ لِحَقِّ رَجُلٍ فَجَاءَ آخَرُ وَادَّعَى عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ إِذْنٍ غَرِيْبِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ، وَالْحَبْسُ لِمُغْسِرٍ عَذْرٌ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَيَتَّخِذُ أَعْوَانًا قَالَ سُرْنِخُ وَالتَّوْبَانِيُّ: ثِقَاتًا. وَأُجْرَةُ الْعَوْنِ، وَالْحَبْسُ لِمُغْسِرٍ عَلَى الطَّالِبِ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ خَصْمُهُ مِنَ الْحُضُورِ، فَإِنْ امْتَنَعَ فَلَا أُجْرَةَ عَلَيْهِ لِعَتْدِيهِ بِالْإِمْتِنَاعِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: وَالسَّجَانِ قَدْ مَرَّ عَنِ النَّهَآيَةِ مَا يُخَالِفُهُ.

قَوْلُ (السِّي): (وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ مَجْلِسِهِ فَسِيحًا الْخ) هَذَا إِنْ اتَّخَذَ الْجَيْشُ، فَإِنْ تَعَدَّدَ وَحَصَلَ زِحَامٌ اتَّخَذَ مَجَالِسَ بَعْدَ الْأَجْنَاسِ فَلَوْ اجْتَمَعَ رِجَالٌ وَخَنَائِي وَنِسَاءٌ اتَّخَذَ ثَلَاثَةَ مَجَالِسَ قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ أَسْنَى وَنِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (الَّذِي يَقْضِي) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا غَضِبَ فِي النَّهَآيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَمْ يُجْعَلْ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ: وَمَنْ تَمَّ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ: وَأَلْحَقَ إِلَى الْمُتْنِ. قَوْلُهُ: (كُلُّ أَحَدٍ) أَيُّ: كُلُّ مَنْ أَرَادَهُ مِنْ مُسْتَوْطِنٍ وَغَرِيْبٍ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ حَاجِبٍ) أَيُّ: حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي مِنَ الْحَاجِبِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ عَامَّةُ النَّاسِ وَإِنَّمَا يُمْكِنُ عِظَمَاءُهُمْ، أَوْ مَنْ يَدْفَعُ لَهُ رِشْوَةً لِلتَّمْكِينِ وَلَا فَيْحَرُمُ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَا مَعَ رَحْمَةٍ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ حَاجِبًا حَيْثُ لَا رَحْمَةٌ وَقَبْلَ الْحُكْمِ، فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ لِلْحُكْمِ بَأَن كَانَ فِي وَقْتِ خَلْوَاتِهِ، أَوْ كَانَ ثُمَّ رَحْمَةٌ لَمْ يُكْرَهُ نَصْبُهُ. وَالبَوَابُ وَهُوَ مَنْ يَقْعُدُ بِالْبَابِ لِلْإِخْرَازِ كَالْحَاجِبِ فِيمَا ذَكَرَ وَهُوَ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْقَاضِي لِلِاسْتِثْدَانِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: أَمَّا مَنْ وَظِيفَتُهُ تَرْتِيبُ الْخُصُومِ، وَالْإِعْلَامُ بِمَنَازِلِ النَّاسِ أَيُّ: وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالتَّقْيِيبِ فَلَا بَأْسَ بِاتِّخَاذِهِ وَصَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ بِاسْتِحْبَابِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا) أَيُّ: قَوْلُهُ: لَا تَقًا بِالْوَقْتِ نَفْسَ الْمَصُونِ أَيُّ: مِنَ الْأَدَى. قَوْلُهُ: (كَمَا صَنَعَهُ أَصْلُهُ) فَإِنَّهُ قَالَ: لَا تَقًا بِالْوَقْتِ لَا يَتَأَدَّى فِيهِ بِالْحَرِّ، وَالبُرْدِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَلْ غَيْرُهُ) أَيُّ: بَلْ جَعَلَهُ صِفَةً أُخْرَى. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (اسْتِحْسَانُ شَارِحِ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي.

لِعبارة أصله على عبارته (و) لا يُقَالُ بِوُظَيْفَةِ (القضاء) التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الأبهة، والحرمة، والجلالة فيجلس مُستَقْبِلَ القِبْلَةِ داعيًا بالتوفيق، والعزيمة، والتسديد مُتَعَمِّمًا مُتَطَلِّسًا على عالٍ به فُرُشٌ ووسادة لِيَتَمَيَّزَ به وليكون أهيب، وإن كان من أهل الزهد، والتواضع للحاجة إلى قوة الرهبة، والهيبة، ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة (لا مسجدًا) أي: لا يَتَّخِذُهُ مَجْلِسًا لِلْحُكْمِ فَيُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَجْلِسَ الْقَاضِي يَغْشَاهُ نَحْوُ الْحَيْضِ، والدوابِّ ويقع فيه اللَّغَطُ، والتخاضُّ، والمسجدُ يُصَانُ عن ذلك. نعم، إن اتَّفَقَ عِنْدَ جُلُوسِهِ فِيهِ قَضِيَّةٌ، أو قَضَايَا فَلَا بَأْسَ بِفَضْلِهَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ، والخلفاء بعده، وكذا إذا جَلَسَ فِيهِ لِمُعْذِرٍ نَحْوِ مَطَرٍ. وإقامة الحدود فيه أشدُّ كراهةً وألحق بالمسجد بيته ويتعين حملُه على ما إذا كان بحيث يحتشم الناس دخوله بأن أعده مع حاله فيه يحتشم الناس الدخول عليه لأجلها، أما إذا أعده وأخلاه من نحو عيالٍ وصار بحيث لا يحتشمه أحدٌ في الدخول عليه فلا معنى للكرهية حينئذٍ. (ويُكْرَهُ أَنْ يَقْضِيَ فِي حَالِ غَضَبٍ) لَا لِلَّهِ تَعَالَى (وجوع وشبع مُفْرِطَيْنِ وَكُلُّ حَالٍ يَسُوءُ خُلُقَهُ) فِيهِ كَمَرَضٍ وَمُدَافَعَةٍ حَدَثَ وَشِدَّةٌ حُزْنٍ، أو خوف، أو هم، أو شُورٍ لِصَحَّةِ التَّهْيِ عَنْهُ فِي الْغَضَبِ. وَفِيهِ بِه الْبَاقِي؛ وَلَا اخْتِلَالَ فِي كَرِهِهِ وَفَهْمِهِ بِذَلِكَ وَمَعَ ذَلِكَ يَنْفُذُ حُكْمَهُ. وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ مَا لَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ

قوله: (بأن يكون على غاية إلخ) الضمير في يكون للقاضي بدليل ما بعده وحيث كان اللائق إبدال الباء في بأن بالواو. اه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (دَاعِيًا بِالتَّوْفِيقِ إلخ)، وَالْأَوَّلَى مَا رَوَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ، أَوْ أَضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ، أَوْ أُزَلَ، أَوْ أَظْلِمَ، أَوْ أَظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ، أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ» قَالَ ابْنُ قَاصٍ: وَسَمِعْتُ أَنَّ الشَّعْبِيَّ كَانَ يَقُولُهُ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَيَزِيدُ فِيهِ، أَوْ أَغْتَدِي أَوْ يُعْتَدِي عَلَيَّ اللَّهُمَّ اعْنِي بِالْعِلْمِ وَزَيِّنِي بِالْحِلْمِ وَالزَّمَنِ التَّقْوَى حَتَّى لَا أَتَطَّلِقَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا أَقْضِيَ إِلَّا بِالْعَدْلِ وَأَنْ يَأْتِيَ الْمَجْلِسَ رَاكِبًا، وَيُنْدَبُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ يَمِينًا وَشِمَالًا. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَى عَالٍ) أَي مَرْتَفِعٌ كَذِكْرِهِ. اه. مُغْنِي.

قوله: (عند جلوسه فيه) أي: لِصَلَاةٍ، أَوْ غَيْرِهَا زِهَاءً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وكذا إذا جلس فيه لمُعْذِرٍ إلخ) فَإِنْ جَلَسَ فِيهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ، أَوْ دُونَهَا مَنَعَ الْخُصُومَ أَي وَجُوبًا مِنَ الْخُوضِ فِيهِ بِالْمُخَاصَمَةِ، وَالْمُشَاتَمَةِ وَنَحْوِهَا بَلْ يَقْعُدُونَ خَارِجَهُ، وَيَنْصَبُّ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ خَضَمَتَيْنِ مُغْنِي وَنَهَاءً. قَوْلُهُ: (وَأَلْحَقَ بِالْمَسْجِدِ بَيْتَهُ) أَي: فِي اتِّخَاذِهِ مَجْلِسًا لِلْحُكْمِ. اه. ع ش وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: أَي: فِي الْكَرَاهَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: فِي آخِرِ السَّوَادَةِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْكَرَاهَةِ. اه. قَوْلُهُ: (مَعَ حَالَةٍ) أَي: حَالِ كَوْنِهِ مَضْحُوبًا بِحَالَةٍ. اه. ع ش. قَوْلُهُ: (فِيهِ) اسْقَطَهُ النَّهَاءُ. قَوْلُهُ: (أَوْ سُورٍ) فِي هَذَا الْعَطْفِ تَسَاهُلٌ. اه. رَشِيدِي.

قوله: (وقضية إلخ) عبارة المُغْنِي وظاهرُ هذا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُجْتَنِدِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ: لَوْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ مَجَالٌ وَغَيْرِهِ لَمْ يَتَّعَدْ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْغَضَبُ لِلَّهِ، أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الْمَوَافِقُ لِإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ وَكَلَامِ الشَّافِعِيِّ، وَالْجُمْهُورِ وَإِنْ اسْتَشْنَى

في المطلب وجزم به ابن عبد السلام، ولا يخلو عن نظر؛ لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم، أما إذا غضب لله تعالى وكان يملك نفسه فلا كراهة كما اعتمده البلقيني وغيره؛ لأنه يؤمن معه التعدي، بخلاف لحظ نفسه وترجيح الأذرعى عدم الفرق وأطال له يحمل على من لم يملك نفسه لتشويش الفكر حينئذ. (ويُنْدَبُ أَنْ يُشَاوِرَ) المجتهد ولو في الفتوى وغيره حيث لا مُعْتَمَدٌ مُتَيَقِّنٌ في مذهبه في تلك الواقعة بسائر توابعها ومقاصدها فيما يظهر عند تعارض الأدلة والمدارك (الفقهاء) العدول الموافقين، والمخالفين لقوله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آ عمران: ١٥٩]، ومنه أخذ رد قول القاضي: لا يُشَاوِرُ مَنْ هُوَ دُونَهُ. وأيضاً قد يكون عند المفضول في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل. وفي وجه تحريم المباحنة مع الفاسق ويتعين ترجيحه إن قصده بها إيناسه؛ لأنه حرام كما صرحوا به.....

الإمام والبعوي الغضب لله تعالى؛ لأن المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنتهي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال، وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة، فإن قضى مع تغير خلقه نقد قضاؤه اهـ وقوله: نعم تنتهي إلخ في النهاية، والأسنى مثله. هـ قوله: (ذلك) أي: التعليل الثاني. هـ قوله: (في مقدمات الحكم) كعدالة الشهود وتزكيتهم بخبري. هـ قوله: (أما إذا غضب لله تعالى إلخ) خلافاً للمعني كما مر آنفاً وللنهاية عبارته ومقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للأذرعى خلافاً للبلقيني، ومن تبعه؛ لأن المعذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك. اهـ. هـ قوله: (وأطال له) أي: عدم الفرق، أو ترجيحه، واللام بمعنى في. هـ قوله: (المجتهد إلخ) بالتصنيف مفعول يشاور وقول المصنف الآتي: الفقهاء بدّل منه ومن قوله: وغيره المغطوف على المجتهد ولو عكس لكان أحسن مزجاً. هـ قوله: (في تلك الواقعة) كقوله الآتي: عند تعارض إلخ متعلق بيشاور. هـ قوله: (عند تعارض الأدلة إلخ)، أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع، أو قياس جلي فلا مغني ونهاية قال الرشيدى: قوله: المعلوم بنص أي: ولو نص إمامه إذا كان مُقْلِدًا كما هو ظاهر قلير اجع. اهـ. هـ قول (السي): (الفقهاء) المراد بهم كما قال جمع من الأصحاب الذين يقبل قولهم في الإفتاء فيدخل الأعمى، والعبد، والمرأة ويخرج الفاسق، والجاهل قال القاضي حسين: وإذا أشكل الحكم تكون المشاورة واجبة، وإلا فمستحبة انتهى. اهـ. هـ قوله: (العدول) ولا يشاور غير عالم ولا عالماً غير أمين. اهـ. هـ قوله: لا يجوز ع ش. هـ قوله: (ومنه أخذ) إلى قوله: وفي وجه في المعني وإلى قوله: لأنه حرام في النهاية.

هـ قوله: (لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم) نعم تنتهي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة. هـ قوله: (وترجيح الأذرعى عدم الفرق إلخ) ما رجّحه الأذرعى أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ش م ر. هـ قوله: (ويتعين ترجيحه) كتب عليه م ر.

(وَأَنْ لَا يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ) وَيُعَامِلَ مَعَ وجود مَنْ يُوَكِّلُهُ (بِنَفْسِهِ) فِي عَمَلِهِ بَلْ يُكْرَهُ لَهُ؛ لِأَنَّ يُحَابِي (وَلَا يَكُونُ لَهُ وَكِيلٌ مَعْرُوفٌ)؛ لِأَنَّ يُحَابِي أَيْضًا. (فَإِنْ) كَانَ وَجْهَ هَذَا التَّفْرِيعِ أَنَّ مُبَاشَرَتَهُ لِنَحْوِ الْبَيْعِ وَعِلْمَ وَكِيلِهِ لَمَّا كَانَا مَظْنَةً لِمُحَابَاتِهِ الَّتِي هِيَ فِي حُكْمِ الْهَدِيَّةِ فُرُوعُ حُكْمِهَا عَلَيْهِمَا وَحِينَئِذٍ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ لَهُ شَيْءٌ بَدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ حَرُمٌ عَلَيْهِ قَبُولُهُ، وَهُوَ مُتَّجَعٌ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُمْ: لِأَنَّ يُحَابِي تَعْلِيلًا لِلْكِرَاهَةِ قَدْ يَقْتَضِي جِلَّ قَبُولِ الْمُحَابَاةِ (أَهْدَى إِلَيْهِ)، أَوْ ضَيَّفَهُ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا عَلَى مَا يَأْتِي (مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ)، أَوْ مَنْ أَحْسَنَ مِنْهُ أَنَّهُ سَيُخَاصِمُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّ يَمْتَنِعَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ يُهْدِي قَبْلَ الْوِلَايَةِ (أَوْ) مَنْ لَا خُصُومَةَ لَهُ وَ (لَمْ يُهْدِ) إِلَيْهِ شَيْئًا (قَبْلَ وَلايَتِهِ)، أَوْ كَانَ يُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَهَا لَكِنَّهُ زَادَ فِي الْقَدْرِ، أَوْ الْوَضِيفِ (حَرُمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا)،.....

فَوَلَّ (السُّنِّي): (وَأَنْ لَا يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ الْخ) نَعَمْ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَشْتَى بَيْعُهُ مِنْ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ لِانْتِفَاءِ الْمَعْنَى؛ إِذْ لَا يَنْفَدُ حُكْمُهُ لَهُمْ. اهـ. نِهَاجَةُ أَقْوَلِ اسْتِثْنَاؤِهِ هُنَا لِلْأَبْعَاضِ وَمَوَاقِفَتِهِ لِلشَّارِحِ فِي عَدَمِ اسْتِثْنَائِهِمْ فِيمَا يَأْتِي فِي الْهَدِيَّةِ مِمَّا يَقْضِي مِنْهُ الْعَجَبُ لِتَأْتِي التَّعْلِيلُ الْآتِي هُنَاكَ هُنَا وَهُوَ لِأَنَّ يَمْتَنِعَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَفِي الرَّشِيدِي مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاسْتَشْتَى الزَّرْكَشِيُّ مُعَامَلَةَ أِبْعَاضِهِ لِانْتِفَاءِ الْمَعْنَى؛ إِذْ لَا يَنْفَدُ حُكْمُهُ لَهُمْ، وَمَا قَالَهُ لَا يَأْتِي مَعَ التَّعْلِيلِ الْأَوَّلِ. اهـ. وَهُوَ لِأَنَّ يَشْتَغِلَ قَلْبُهُ عَمَّا هُوَ بِصَدْرِهِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَيُعَامِلُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنِّهَاجَةُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ، وَالشَّرَاءِ السَّلَمِ، وَالْإِجَارَةِ وَسَائِرِ الْمُعَامَلَاتِ وَنَصَّ فِي الْأَمِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْظَرُ فِي تَفَقُّهِ عِيَالِهِ وَلَا أَمْرِ ضَيْعَتِهِ بَلْ يَكْفُلُ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ لِيَنْفَرَّغَ قَلْبُهُ. اهـ. أَي: يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ ع ش. فَوَدَّ: (مَعَ وَجُودِ مَنْ يُوَكِّلُهُ)، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَكِيلًا عَقَدَ بِنَفْسِهِ لِلضَّرُورَةِ، وَإِنْ وَقَعَتْ لِمَنْ عَامَلَهُ خُصُومُهُ أَنْابَ نَذْبًا غَيْرَهُ فِي فَضْلِهَا خَوْفَ الْمِيلِ إِلَيْهِ مُغْنِي وَنِهَاجَةُ. فَوَدَّ: (فِي عَمَلِهِ) أَي: مَحَلِّ وَلايَتِهِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِعَامِلٍ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِأَنَّ يُحَابِي) أَي: فَيَمِيلُ قَلْبُهُ إِلَى مَنْ يُحَابِيهِ إِذَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ خُصُومَةٌ، وَالْمُحَابَاةُ فِيهَا رِشْوَةٌ، أَوْ هَدِيَّةٌ وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَعِلْمَ وَكِيلِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ أَنْ. فَوَدَّ: (أَوْ ضَيَّفَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا حَلَّتْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيَّ، أَوْ كَانَ وَإِلَى قَوْلِهِ: قَالَ السُّبْكِيُّ فِي النِّهَاجَةِ: إِلَّا قَوْلَهُ: بَلْ صَحَّ إِلَى وَإِنَّمَا حَلَّتْ. فَوَدَّ: (أَوْ ضَيَّفَهُ الْخ) وَهَلْ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْقَاضِي مِمَّنْ حَضَرَ ضِيَاقَتَهُ الْأَكْلُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ فِيهِمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى رِضَا الْمَالِكِ بِأَكْلِ الْحَاضِرِينَ مِنْ ضِيَاقَتِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ وَيَأْتِي مِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي سَائِرِ الْعُمَالِ وَمِنْهُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ إِخْضَارِ طَعَامٍ لِشَاذِ الْبَلَدِ، أَوْ نَحْوِهِ مِنَ الْمُتَلَزِمِ، أَوِ الْكَاتِبِ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَرَضًا) أَي: لَمْ يَتَّعِنِ الدَّفْعَ إِلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ بِقَدْرِ الْعَادَةِ.

فَوَلَّ (السُّنِّي): (مَنْ لَهُ الْخ) وَقَدْ يُقَالُ أَخَذًا مِنَ التَّعْلِيلِ: أَوْ لِيَعْضِهِ أَوْ لِنَحْوِ قَرِيبِهِ الَّذِي يَسْعَى لَهُ حِينَ الْخُصُومَةِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي زَمَانِنَا. فَوَلَّ (السُّنِّي): (مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ) أَي: فِي الْحَالِ عِنْدَهُ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ يُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَهَا لَكِنَّهُ الْخ) هَذَا مُكْرَرٌ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ.

ولا يملكها؛ لأنها في الأولى توجب الميل إليه وفي الثانية سببها الولاية. وقد صرحت الأخبار الصحيحة بتخريم هدايا الغمالي بل صَحَّ عن تابعي أخذ الرِّشوة يُتْلَغ به الكُفْر أي إن استحلَّ، أو أنها سبب له، ومن ثمَّ جاء: «المعاصي يُريدُ الكُفْر» وإنما حُلَّتْ له ﷺ الهدايا بالعِصمة. وفي خبرٍ أنَّه أحلَّها لمُعَاذٍ، فإنَّ صَحَّ فهو من خصوصياته أيضًا وسواءً أكان المُهْدِي من أهل عَمَلِهِ أم من غيره، وقد حَمَلَهَا إليه؛ لأنَّه صار في عَمَلِهِ فلو جَهَّزَهَا له مع رَسولِهِ وليس له مُحَاكِمَةٌ فوجهانِ إنَّ رَجَحَ شارِحُ منهُما الحرمة. ولا يحُرِّمُ عليه قبولُها في غيرِ عَمَلِهِ وإنَّ كان المُهْدِي من أهل عَمَلِهِ ما لم يَسْتَشْعِرْ بِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ لِخُصُومَةٍ. ومتى بُذِلَ له مالٌ ليَحْكُمَ بغيرِ حَقٍّ، أو لِيَمْتَنِعَ من حَكَمٍ بِحَقٍّ فهو الرِّشوةُ المُحَرَّمَةُ إجماعًا. ومثله ما لو امتنع من الحَكَمِ بِالْحَقِّ إلا بِمالٍ لِكَيْتَه أَقْلُ إثمًا، وقد قال ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ، وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحَكَمِ» وفي رِوَايَةٍ، «وَالرَّائِشَ»، وهو الماشي بينهما ومَحَلُّهُ في رِاشٍ لِيُاطِلَ أَمَّا مَنْ عَلِمَ أَخَذَ مَالَهُ بِباطِلٍ لَوْلا الرِّشوةُ فلا دَمٌ عليه. وحَكَمُ الرَّائِشِ حَكَمُ مُوكِّلِهِ، فإنَّ تَوَكَّلَ عَنْهُمَا عَصَى مُطْلَقًا (تَبِيه) مَحَلُّ قَوْلِنَا: لِكَيْتَه أَقْلُ إثمًا، أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِلَّا وَكَانَ ذَلِكَ الْحَكَمُ مِمَّا يَصْصَحُ الِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ وَطَلَبُ أَجْرَةٍ مِثْلَ عَمَلِهِ فَقَطْ جازَ لَهُ طَلَبُهَا وَأَخْذُهَا عِنْدَ كَثِيرِينَ وَامْتِنَعَ عِنْدَ آخَرِينَ قِيلَ: وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ، وَالثَّانِي أَحْوْطُ قَالَ الشُّبْكِيُّ: وَلِمُنْتِ لَمْ يَنْخَصِرِ الْأَمْرُ فِيهِ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْإِفْتَاءِ إِلَّا بِجُعْلٍ، وَكَذَا الْمُحَكَّمُ وَفَارَقَا الْحَاكِمَ بِأَنَّهُ نُصِبَ لِلْفَضْلِ أَي: فَيُتَّهَمُ وَلَوْ قِيلَ بِأَنَّهُمَا مِثْلُهُ لَه لَكَانَ مَذْهَبًا مُخْتَمَلًا. اهـ. وَعَلَى الْأَوَّلِ فَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ مَا يَأْخُذُ عَلَيْهِ فِيهِ كَلْفَةٌ تُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَيْنِيِّ وَغَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ.....

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَمْلِكُهَا) أَي: لَوْ قَبِلَهَا وَيَرُدُّهَا عَلَى مَالِكِهَا، فَإِنْ تَعَدَّرَ وَضَعَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ. اهـ.
 مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحَتْ الْإِلَاحُ) رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةِ مَعًا. □ قَوْلُهُ: (أَخَذَهُ) أَي: الْقَاضِي. اهـ. مُعْنَى
 وَكَذَا ضَمِيرُ يُتْلَغُ. □ قَوْلُهُ: (وَسَوَاءٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَحْرُمُ فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَلَوْ جَهَّزَهَا إِلَاحُ) عِبَارَةٌ
 الْمُعْنَى: وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَهَا إِلَيْهِ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَرَمَتْ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ ذَكَرَ
 فِيهَا الْمَاوَزْدِيُّ وَجْهَيْنِ. تَبْيِيهِ: يُسْتَنَتَّى مِنْ ذَلِكَ هَدِيَّةٌ أَبْعَاضُهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِذْ لَا يَنْفَدُ حُكْمُهُ لَهُمْ.
 اهـ. وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنِ الثَّانِيَةِ مَعَ مَا فِيهِ عَنِ السَّيِّدِ عُمَرَ وَالرَّشِيدِيِّ. □ قَوْلُهُ: (حَجَّ شَارِحُ الْإِلَاحُ) عِبَارَةٌ الثَّانِيَةِ أَوْ
 جَهَّزَهَا الْحُرْمَةُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِلَاحُ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ لِخُصُومَةٍ)
 أَي: فَيَحْرُمُ قَبُولُهَا وَإِنْ كَانَ الْمُهْدِي مِنْ غَيْرِ مَحَلٍّ عَمَلِهِ. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَمَتَّى بُذِلَ) إِلَى قَوْلِهِ:
 إجماعًا فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا مَنْ عَلِمَ إِلَاحُ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (عَنْهُمَا)
 أَي: الرَّاشِيَّ، وَالْمُرْتَشِيَّ وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَي: سَوَاءً كَانَ الرَّاشِيَّ لِحَقٍّ، أَوْ بَاطِلٍ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَصْصَحُ
 الِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ) أَي: بَأَنَّ كَانَ فِيهِ كَلْفَةٌ تُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْخَصِرِ الْأَمْرُ فِيهِ) أَي: لَمْ يَتَّعَيْنِ لِلْإِفْتَاءِ
 لَوْجُودِ صَالِحٍ لَهُ غَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي: جَوَازِ أَخْذِ الْجُعْلِ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْعَيْنِيِّ) أَي: الْمُتَّعَيْنِ

أَنَّ الْعَيْنِيَّ الْمُقَابِلَ بِالْأَجْرَةِ لِمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْاِمْتِنَاعُ مِنْهُ إِلَّا بِالْأَجْرَةِ. وَلَعَلَّ مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْعَيْنِيَّ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَكَأَنَّهُ بَنَى عَلَى هَذَا قَوْلُهُ أَيْضًا: يَجُوزُ الْبَذْلُ لِمَنْ يَتَحَدَّثُ لَهُ فِي أَمْرِ جَائِزٍ يُقَابِلُ بِالْأَجْرَةِ عِنْدَ ذِي سُلْطَانٍ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَحَدِّثُ مُرْصَدًا لِمِثْلِهَا بِحَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ فَقَوْلُهُ: إِنْ إلخ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ كَقَوْلِهِ لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ عَلَى شَفَاعَةٍ وَاجِبَةٍ قَالَ: وَكَذَا مُبَاهَاةٌ بِشَرْطِ عَوِضٍ إِنْ جُعِلَ الْعَوِضُ جَزَاءً لَهَا. (وَإِنْ كَانَ) مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ (يُهْدِي) إِلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ، وَالتَّرْشِيحُ لَهَا لِنَحْوِ قَرَابَةٍ، أَوْ صَدَاقَةٍ وَلَوْ مَرَّةً فَقَطْ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ كَلَامُهُمْ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِ فِإِشْعَارُ كَانَ فِي الْمَتْنِ بِالتَّكَرُّارِ غَيْرُ مُرَادٍ (وَلَا خُصُومَةٍ) لَهُ حَاضِرَةٌ وَلَا مُتَرَقِّبَةٌ (جَانٍ) قَبُولُ هَدِيَّتِهِ إِنْ كَانَتْ (بِقَدْرِ الْعَادَةِ) قِيلَ: كَالْعَادَةِ لِيُعْمَ الْوُضْفُ أَيْضًا أَوَّلَى. اهـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْقَدْرَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَيْفِ كَالْكَمِّ وَذَلِكَ لَانْتِفَاءِ التَّهْمَةِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِهَا بَعْدَ التَّرْشِيحِ، أَوْ مَعَ الزِّيَادَةِ فَيَحْرُمُ قَبُولُ الْكُلِّ إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْوُضْفِ كَأَنِ اعْتَادَ الْكَتَّانُ فَأَهْدَى إِلَيْهِ الْحَرِيَّ، وَكَذَا فِي الْقَدْرِ عَلَى الْأَوْجِهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا. وَلَا يَأْتِي فِيهِ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ تَمَيَّزَ الْحَرَامُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ كُمَجْلِي إِذَا تَمَيَّزَتِ الزِّيَادَةُ حُرِّمَتْ فَقَطْ. وَزَعَمُ أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ زِيَادَةِ الْقَدْرِ التَّمَيُّزُ مَمْنُوعٌ وَلَوْ أَهْدَى لَهُ بَعْدَ الْحَكْمِ حُرْمَ الْقَبُولِ أَيْضًا إِنْ كَانَ مُجَازَاةً لَهُ، وَإِلَّا فَلَا كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مُهْدِي

لِلْإِفْتَاءِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْعَيْنِيَّ) أَي: الْوَاجِبَ الْعَيْنِيَّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ إلخ) كَانَ الظَّاهِرُ التَّفْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ) أَي: تَقْيِيدُهُ الْمُعْنَى بِقَوْلِهِ: لَمْ يَتَحَصَّرِ الْأَمْرُ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: قَابِلٌ بِالْأَجْرَةِ أَمْ لَا. □ قَوْلُهُ: (يَجُوزُ الْبَذْلُ) أَي: وَأَخْذُهُ وَقَبُولُهُ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتَحَدِّثُ) بِكَسْرِ الدَّالِ. □ قَوْلُهُ: (مُرْصَدًا) أَي: مُعَيَّنًا لِمِثْلِهَا أَي: شُغْلُهُ التَّحَدُّثِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ عَادَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَزَعَمُ أَنَّهُ فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْتَّرْشِيحُ) أَي: التَّهْيِئَةُ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (قِيلَ: كَالْعَادَةِ إلخ) أَي: كَانَ الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ بِهِ وَإِسْقَاطُ قَوْلِهِ: (بِقَدْرِ). اهـ. ع ش عِبَارَةٌ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَالْعَادَةِ) مُبْتَدَأٌ أَي: هَذَا الَّلَفْظُ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَالْقَدْرِ. □ قَوْلُهُ: (أَوَّلَى) خَبَرٌ أَي: مَنْ بِقَدْرِ الْعَادَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِيُعْمَ الْوُضْفُ أَيْضًا) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ جُزْأَيِ الْمُدَّعَى. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يَدْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ؛ إِذْ حَاصِلُهُ إِنَّمَا هُوَ تَصْحِيحُ الْعِبَارَةِ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي الْقَدْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَزَعَمُ إلخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ فِي الْقَدْرِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ فَكَذَلِكَ أَي: يَحْرُمُ الْجَمِيعُ، وَإِلَّا حَرَّمَ الزَّائِدُ فَقَطْ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى فِي الذَّخَائِرِ يَتَّبِعِي أَنْ يَقَالَ: إِنْ لَمْ يَتَمَيَّزِ الزِّيَادَةُ أَي: بِجِنْسٍ أَوْ قَدْرِ حَرَّمَ قَبُولَ الْجَمِيعِ وَإِلَّا فَالزِّيَادَةُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا حَدَّثَتْ بِالْوِلَايَةِ وَصَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ لِلزِّيَادَةِ وَتَعَمُّ، وَإِلَّا فَلَا عِبْرَةَ بِهَا. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (كَالْعَادَةِ) مُبْتَدَأٌ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) (كَالْعَادَةِ) أَي: هَذَا الَّلَفْظُ. □ قَوْلُهُ: (أَوَّلَى) خَبَرٌ. □ قَوْلُهُ: (أَوَّلَى) (أَوَّلَى) مِنْ بِقَدْرِ الْعَادَةِ.

مُعْتَادٍ أَهْدَى إِلَيْهِ بَعْدَ الْحَكْمِ لَهُ. وَجَوَّزَ لَهُ الشُّبْكِيُّ فِي حَلَبَاتِهِ قَبُولَ الصَّدَقَةِ مِمَّنْ لَا خُصُومَةَ لَهُ، وَلَا عَادَةً وَخَصَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَصَدِّقُ أَنَّهُ الْقَاضِي وَعَكْسَهُ وَاعْتَمَدَهُ وَلَدَهُ، وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ، وَإِلَّا لِأَشْكَلَ بِمَا يَأْتِي فِي الضِّيَافَةِ. وَبَحَثَ غَيْرُهُ الْقَطْعَ بِحُلِّ أَخْذِهِ لِلزَّكَاةِ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا ذُكِرَ وَالْحَقُّ الْحُسْبَانِيُّ بِالْأَعْيَانِ الْمَنَافِعِ الْمُقَابِلَةِ بِمَا لِعَادَةِ كَشْكَنَى دَارٍ، بِخِلَافٍ غَيْرِهَا كَاسْتِعَارَةِ كِتَابٍ عِلْمٍ وَأَكْلِهِ طَعَامٍ بَعْضُ أَهْلِ وَلَايَتِهِ ضَيْفًا قَبُولَ هَدِيَّتِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ. وَتَرَدَّدَ الشُّبْكِيُّ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ. وَالَّذِي يُتَّبَعُ فِيهِ وَفِي التَّنْذِيرِ أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَهُ بِاسْمِهِ وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ كَانَ كَالْهَدِيَّةِ لَهُ، وَكَذَا لَوْ وَقَفَ عَلَى تَدْرِيسٍ هُوَ شَيْخُهُ، فَإِنْ عَيَّنَ بِاسْمِهِ امْتَنَعَ، وَإِلَّا فَلَا وَيَصْخُحُ إِبْرَاهُومُ عَنْ دِينِهِ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولٌ، وَكَذَا أَدَاؤُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِخِلَافِهِ بِإِذْنِهِ بِشَرِطِ عَدَمِ الرُّجُوعِ. وَبَحَثَ التَّاجُ الشُّبْكِيُّ أَنَّ خُلْعَ الْمُلُوكِ أَيُّ: الَّتِي مِنْ أُمُورِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَيْسَتْ كَالْهَدِيَّةِ بِشَرِطِ اعْتِيَادِهَا لِمِثْلِهِ وَأَنْ لَا يَتَغَيَّرَ بِهَا قَلْبُهُ عَنِ التَّضَمُّيمِ عَلَى الْحَقِّ.

قوله: (وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ) أي: قوله: (وَالْفُلَا عَلَى مُهْدٍ مُعْتَادٍ الْخُ) وَالْأَحْرَمُ الْقَبُولُ مُطْلَقًا.
قوله: (أَهْدَى إِلَيْهِ) أي: كَالْعَادَةِ. قوله: (وَجَوَّزَ لَهُ الشُّبْكِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتِهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: هَذَا مَا أَقْنَى إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (وَوَخَّصَهُ فِي تَفْسِيرِهِ الْخُ) عِبَارَةٌ تَفْسِيرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَصَدِّقُ عَارِفًا بِأَنَّهُ الْقَاضِي وَلَا الْقَاضِي عَارِفًا بِعَيْنِهِ فَلَا شَكَّ فِي الْجَوَازِ انْتَهَتْ. اهـ. رَشِيدِي. قوله: (وَعَكْسُهُ) أَي: بِأَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْقَاضِي أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ وَلَايَتِهِ. اهـ. ع ش وقد يُخَالَفُهُ مَا مَرَّ مِنْ حُرْمَةِ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَادِ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ مُطْلَقًا فَالْأَوَّلَى مَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِي. قوله: (وَبَحَثَ غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ الشُّبْكِيِّ. قوله: (بِمَا ذُكِرَ) أَي: عَنِ تَفْسِيرِ الشُّبْكِيِّ أَي: وَبِمَا إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُتَنِ. قوله: (وَالْحَقُّ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا عَلِمَ فِي الْمُتَنِ. قوله: (وَالْحَقُّ الْحُسْبَانِيُّ بِالْأَعْيَانِ الْخُ) جَزَمَ بِهِ الْمُتَنِ. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ، فَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ الْخُ. قوله: (وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ) مُعْتَمَدٌ فِي الْوَقْفِ دُونَ التَّنْذِيرِ. اهـ. ع ش. قوله: (فَإِنْ عَيَّنَ بِاسْمِهِ) أَي: وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ. اهـ. س م أَي: كَمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قوله: (إِبْرَاهُومُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَالتَّضَمُّيمُ لِلْقَاضِي. قوله: (بِشَرِطِ عَدَمِ الرُّجُوعِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ جَوَازُ إِفْرَاضِهِ اهـ س م. قوله: (وَسَائِرُ الْعُمَالِ) هَلْ مِنْهُمْ نَظَرُ الْوَقْفِ؟ اهـ. س م عِبَارَةٌ ع ش وَمِنْهُمْ مَشَايِخُ الْأَسْوَاقِ، وَابْلُدَانِ وَمُبَاشِرُ الْأَوْقَافِ وَكُلُّ مَنْ يَتَعَاطَى أَمْرًا يَتَعَلَّقُ

قوله: (فَإِنْ عَيَّنَ بِاسْمِهِ) أَي: وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ. قوله: (بِشَرِطِ عَدَمِ الرُّجُوعِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ جَوَازُ إِفْرَاضِهِ. قوله: (وَسَائِرُ الْعُمَالِ) هَلْ مِنْهُمْ نَظَرُ الْوَقْفِ؟ قوله: (وَسَائِرُ الْعُمَالِ فِي نَحْوِ الْهَدِيَّةِ) وَلَا يَلْحَقُ بِالْقَاضِي فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُتَنِ، وَالْوَاعِظُ وَمُعَلِّمُ الْقُرْآنِ، وَالْعَلِمُ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ أَهْلِيَّةُ الْإِلْزَامِ، وَالْأَوَّلَى فِي حَقِّهِمْ إِنْ كَانَتْ الْهَدِيَّةُ لِأَجْلِ مَا يَخْصُلُ مِنْهُمْ مِنَ الْإِفْتَاءِ، وَالْوَعِظِ، وَالتَّعْلِيمِ عَدَمُ الْقَبُولِ لِيَكُونَ عَمَلُهُمْ خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِمْ تَحَبُّبًا وَتَوَدُّدًا لِعِلْمِهِمْ وَصَلَاحِهِمْ فَالْأَوَّلَى الْقَبُولُ،

وسائر العمال مثله في نحو الهدية، لكنه أغلظ هذا ما أفتى به جمع واعتمده الشبكي. وقول البذر بن جماعة بالجل لهم ضعيف جدًا مصادم للحديث المشهور «هدايا العمال غلول» ولما سأل الشبكي شيخه ابن الرفعة عن هذا التخالف فأجابته بأنهم إن كافئوا عليها ولو بدجاجة لم يحرم قال: أتوهم أن الحامل له على هذا الجواب عدم موافقته للطائفتين، أو عدم إتقانه للمسألة والله يغفر لنا وله. اهـ. (والأولى) لمن جاز له قبول الهدية (أن يثيب عليها)، أو يردها لمالِكها، أو يضيّعها في بيت المال وأولى من ذلك سد باب القبول مطلقًا حسماً للباب. (ولا ينفذ حكمه)، ولا سماعه لإشهادة (لنفسه)؛ لأنه متهّم وإتما جاز له تعزير من أساء أذبه عليه في حكمه كحكم علي بالجور؛ لقلّ استخف، ويستهان به؛ فلا يستمع حكمه. وله أيضًا..

بالمسلمين. اهـ. قوله: (وسائر العمال مثله إلخ) ولا يلتحق بالقاضي فيما ذكر المفتي، والواعظ ومعلم القرآن، والعلم؛ لأنهم ليس لهم أهلية الإلزام، والأولى في حقهم وإن كان الهدية لأجل ما يحصل منهم من الإفتاء، والوعظ، والتعليم عدم القبول ليكون عملهم خالصاً لله تعالى، وإن أهدى إليهم تحبباً وتوددًا ليعلمهم وصلاحيهم فالأولى القبول وأما إذا أخذ المفتي الهدية ليرخص في الفتوى، فإن كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشتري بها ثمنًا قليلًا، وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شرح م. ر. اهـ. سم. قوله: (لهم) أي لسائر العمال. قوله: (للحديث المشهور إلخ) وروي «هدايا العمال سحت» وروي «هدايا السلطان سحت». اهـ. معني. قوله: (عن هذا التخالف) أي: بين الجمع والبذر بن جماعة. قوله: (بأنهم إلخ) أي: سائر العمال وقوله: عليها أي الهدية. قوله: (قال) أي: الشبكي. قوله: (أن الحامل له) أي: لابن الرفعة. قوله: (لمن جاز) إلى قوله: (وإفتاء المعلم) في المعني إلا قوله: (وأولى) إلى المتن وقوله: (ولا سماعه لإشهادة) وقوله: وإن نازع فيه ابن الرفعة وغيره. قوله: (وأولى من ذلك إلخ). (فروع): ليس للقاضي حضور وليمة أحد الخصمين حالة الخصومة ولا حضور وليمتها ولو في غير محل الولاية وله تخصيص إجابة من اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب له إجابة غير الخصمين إن عمم المولى النداء لها ولم يقطع كثرة الولايم عن الحكم، وإلا فيترك الجميع، ويكره له حضور وليمة اتخذت له خاصة، أو للأغنياء ودعي فيهم بخلاف ما لو اتخذت للجيران أو للعلماء وهو فيهم ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر. ولا يلحق بما ذكر المفتي، والواعظ ومعلم القرآن، والعلم. وللقاضي أن يشفع لأحد الخصمين ويؤثر عنه ما عليه؛ لأنه يتفعهما وأن يعيد المرضي ويشهد الجنائز ويؤثر القادمين ولو كانوا متخاصمين؛ لأن ذلك قرينة قال في أصل الروضة: فإن لم يمكنه التعميم أتى بممكن كل نوع وخص من عرفه وقرب منه. اهـ. معني. قوله: (لأنه متهّم) ولأنه من خصائصه ﷺ. اهـ. معني. قوله: (كحكم) بفتح التاء.

وأما إذا أخذ المفتي الهدية ليرخص في الفتوى فإن كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشتري بها ثمنًا قليلًا، وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شرح م. ر.

أَنْ يَحْكُمَ لِمَحْجُورِهِ، وَإِنْ كَانَ وَصِيًّا عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ تَضَمَّنَ حُكْمُهُ اسْتِيلَاءَهُ عَلَى الْمَالِ الْمَحْكُومِ بِهِ وَتَضَرُّعَهُ فِيهِ، وَكَذَا بِإِثْبَاتِ وَقْفٍ شَرِطَ نَظَرُهُ لِقَاضٍ هُوَ بِصِفَتِهِ، وَإِنْ تَضَمَّنَ حُكْمُهُ وَضْعَ يَدِهِ عَلَيْهِ وَبِإِثْبَاتِ مَالٍ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ يُوزَقُّ مِنْهُ. وَإِفْتَاءُ الْعَلَمِ الْبُلْقِينِيِّ بِأَنَّهُ لَا يَصُحُّ مِنَ الْقَاضِي الْحُكْمُ بِمَا آجَرَهُ هُوَ، أَوْ مَأْذُونُهُ مِنْ وَقْفٍ هُوَ نَظَرُهُ يُحْمَلُ عَلَى مَا فَضَّلَهُ الْأَذْرَعِيُّ حَيْثُ قَالَ: الظَّاهِرُ مَنْعُهُ لِمَدْرَسَةٍ هُوَ مُدَرِّسُهَا وَوَقَفَ نَظَرُهُ لَهُ قَبْلَ الْوِلَايَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْخَصْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّعًا فَكَالْوَصِيِّ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رَدِّ بَعْضِهِمْ لِكَلَامِ الْعَلَمِ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ أَوْلَى مِنَ الْوَصِيِّ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ

❦ قَوْلُهُ: (أَنْ يَحْكُمَ لِمَحْجُورِهِ الْخ) وَفِي مَعْنَاهُ حُكْمُهُ عَلَى مَنْ فِي جِهَتِهِ مَالٌ لَوْ قَفِيَ تَحْتَ نَظَرِهِ بِطَرِيقِ الْحُكْمِ. اهـ. مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْخ) أَي: فِي هَذِهِ الْغَايَةِ وَسَتَاتِي الْإِشَارَةُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ وَقْفٍ هُوَ نَظَرُهُ قَبْلَ الْوِلَايَةِ بِأَنَّ هَذَا مُتَبَرِّعٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَ مُتَبَرِّعًا أَيْضًا صَحَّ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي. اهـ. رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا بِإِثْبَاتِ وَقْفٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الثَّانِيَةِ أَي: مِنَ الْمُسْتَثْنَاتِ الْأَوْقَافِ الَّتِي شَرِطَ النَّظَرُ فِيهَا لِلْحَاكِمِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ، أَوْ صَارَ فِيهَا النَّظَرُ إِلَيْهِ لِانْقِرَاضِ نَظَرِهَا الْخَاصِّ لَهُ الْحُكْمُ بِصِحَّتِهَا وَمَوْجِبِهَا وَأَنْ تَضَمَّنَ الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (لِقَاضٍ هُوَ بِصِفَتِهِ) يَخْرُجُ مَا لَوْ شَرِطَ النَّظَرُ لَهُ بِخُصُوصِهِ، وَيُنَاسِبُهُ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي وَنَظَرُهُ لَهُ قَبْلَ الْوِلَايَةِ. اهـ. سَم. ❦ قَوْلُهُ: (بِإِثْبَاتِ مَالٍ الْخ) وَكَذَا لِلْإِمَامِ الْحُكْمُ بِإِثْقَالِ مِلْكٍ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ اسْتِيلَاؤُهُ عَلَيْهِ بِجِهَةِ الْإِمَامَةِ. اهـ. مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِفْتَاءُ الْبُلْقِينِيِّ الْخ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ عَلَى مَا الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ يَتَّبِعُهُ حَمْلُهُ عَلَى الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فَضَّلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ هَلْ يَحْكُمُ لِجِهَةٍ وَقَفٍ كَانَ نَظَرُهَا الْخَاصِّ قَبْلَ الْوِلَايَةِ وَلِمَدْرَسَةٍ هُوَ مُدَرِّسُهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ تَفَقُّهُ لَا تَقْلًا الْمَنْعُ؛ إِذْ هُوَ الْخَصْمُ وَحَاكِمٌ لِنَفْسِهِ وَشَرِيكُهُ، فَإِنْ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِالنَّظَرِ فَكَوْلِي الْيَتِيمِ انْتَهَتْ فَقَوْلُهُ: إِذْ هُوَ الْخَصْمُ تَغْلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ النَّظَرِ وَقَوْلُهُ: وَحَاكِمٌ لِنَفْسِهِ وَشَرِيكُهُ تَغْلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ التَّنْذِيرِ. اهـ. رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّعًا فَكَالْوَصِيِّ) قَدْ يَخْرُجُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَصِيُّ مُتَبَرِّعًا. اهـ. سَم. ❦ قَوْلُهُ: (فَكَالْوَصِيِّ) أَي: قَيِّفُذُ حُكْمُهُ، وَإِنْ كَانَ مُدَرِّسًا، أَوْ نَظَرًا قَبْلَ الْقَضَاءِ. اهـ. رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رَدِّ بَعْضِهِمْ لِكَلَامِ الْعَلَمِ الْخ) اَعْلَمْ أَنَّ هَذَا الرَّدُّ يُشِيرُ لِنَقْصِيلِ الْأَذْرَعِيِّ لَا مُخَالَفَ لَهُ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَدَّ إِفْتَاءَ الْعَلَمِ فِيمَا إِذَا ثَبَتَ النَّظَرُ لِلْقَاضِي بِوَضْفِ الْقَضَاءِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: لِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَلَى الْوَقْفِ بِجِهَةِ الْقَضَاءِ تَزُولُ بِانْعِزَالِهِ فَهَذَا الرَّدُّ مُوَافِقٌ لِلْعَلَمِ عَلَى الْمَنْعِ فِيمَا الْقَاضِي نَظَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ. اهـ. رَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ وَصِيًّا عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ)؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَلِي أَمْرَ الْأَيْتَامِ كُلِّهِمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَصِيَّةً فَلَا تَهْمُهُ شَرْطُ رَوْضٍ. ❦ قَوْلُهُ: (لِقَاضٍ هُوَ بِصِفَتِهِ) يَخْرُجُ مَا لَوْ شَرِطَ النَّظَرُ لَهُ بِخُصُوصِهِ وَيُنَاسِبُهُ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي: وَوَقَفَ نَظَرُهُ لَهُ قَبْلَ الْوِلَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّعًا فَكَالْوَصِيِّ) قَدْ يَخْرُجُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَصِيُّ مُتَبَرِّعًا.

على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله، ولا كذلك الوصي إذا تولى القضاء فالثمة في حقه أقوى، ومن ثم لو شهد القاضي بمال للوقف قبل ولايته عليه قبل، أو الوصي بمال لموليه قبل الوصية له لم يقبل (ورقيقه) لذلك، نعم، له الحكم بجناية عليه قبل رقه بأن جنى ملتزم على ذمي، ثم حارب وأرق، ويوقف ما ثبت له حينئذ إلى عتقه، فإن مات قننا صار فينا ذكره البلقيني قال: وكذا لمن ورث موصى بمنفعته الحكم بكسبه أي: لأنه ليس له (وشريكه)، أو شريك مكاتبه (في المشترك) لذلك أيضا، نعم، لو حكم له بشاهد ويمينه جاز؛ لأن المنصوص أنه لا يُشارَكه ذكره أيضا. ويؤخذ من علته أنه يُستَترَطُ أن يعلم أنه لا يُشارَكه، وإلا فالثمة موجودة باعتبار ظنه وهي كافية (وكذا أصله وفرعه) ولو لأحدهم على الآخر (على الصحيح)؛ لأنهم أبعاضه فكانوا كنفسه، ومن ثم امتنع قضاؤه لهم بعليه قطعاً. أما الحكم عليهم كقته وشريكه بل ونفسه فيجوز عكس العدو. وحكمه على نفسه حكم لا إقرار على الأوجه وله على المعتمد تنفيذ حكم بعضه،.....

فوقه: (فالثمة في حقه) أي: الوصي أقوى أي: ومع ذلك صححنا حكمه فالقاضي المذكور أو لى.
 اهـ. رشيدى: فوقه: (بمال للوقف) أي: الذي نظره له وقوله: قبل ولايته متعلق بمُتعلَق للوقف وقوله: قبل الوصية متعلق بمُتعلَق لِمُولِيهِ.
 فوقه (سبي): (ورقيقه) بالجر أي: ولا يحكم له في تعزيز، أو قصاص، أو مال ورقيق أضله وفرعه كأضله وفرعه وهما ورقيق أحدهما في المشترك كذلك مُعْنِي وَرَوْض. فوقه: (لذلك) إلى قول المتن: وإذا أقر في المعنى إلا قوله: ويؤخذ إلى المتن. فوقه: (لذلك) أي: للثمة. فوقه: (ثم حارب) أي: اللتمي. اهـ. ع ش. فوقه: (وأرق) ببناء المفعول. فوقه: (لمن ورث إلخ) أي: لِقاضٍ ورث عبداً موصى بمنفعته لآخر أن يحكم بالكسب له فموصى بمنفعته الذي هو وصف لموصوفٍ مخدوف كما تقرر معمول لورث. اهـ. رشيدى عبارة المُعْنِي ثانياً أي: الصور التي استثنانا البلقيني العبد الموصى بإعتاقه الخارج من الثلث إذا قلنا: إن كسبه له دون الوارث وكان الوارث حاكماً فله الحكم بطريقه ثانياً العبد المندور إعتاقه. اهـ. فوقه: (لأنه ليس له) أي: لأن كسبه الحاصل قبل عتقه ليس للوارث الحاكم بل للموصى له بالمنفعة. فوقه: (أنه لا يُشارَكه) أي: إن القاضي لا يُشارَكه شريكه في هذه الصورة. اهـ. مُعْنِي. فوقه: (ولو لأحدهم) إلى قوله: وإن وجد في النهاية إلا قوله: وأخذ إلى وإذا عدلت.
 فوقه: (ولو لأحدهم إلخ) عبارة المُعْنِي ولو حكم لولده على ولده، أو لأضله على فرعه، أو عكسه لم يصح. اهـ. مُعْنِي، ومعلوم أن حكمه لبعض أصوله على آخر كذلك وقد يدعى شمول كلام الشارح لهذا. فوقه: (أما الحكم عليهم) أي: أصوله وفروعه ولو رجع الضمير لجميع من تقدم لاستغنى عن قوله: كقته وشريكه بل ونفسه.

فوقه: (لا إقرار على الأوجه) كتب عليه م ر.

والشهادة على شهادته؛ إذ لا تُثَمِّمُهُ (ويحكم له) أي القاضي (ولهؤلاء الإمام أو قاض آخر) مُسْتَقِيلٌ؛ إذ لا تُثَمِّمُهُ (وكذا نائبه على الصحيح) كَبَقِيَّةِ الْحُكَّامِ. (وإذا) ادَّعَى عِنْدَهُ بَدْنِ حَالٍ، أو مُؤَجَّلٍ، أو بَعَيْنٍ مَمْلُوكَةٍ، أو وَقِفٍ، أو غَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ (أَقْرَأَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، أو نَكَلَ فَحَلَفَ الْمُدَّعَى) أو حَلَفَ بِلا تَكْوِيلٍ بِأَن كَانَتِ الْيَمِينُ فِي جِهَتِهِ لِنَحْوِ لَوْثٍ، أو إِقَامَةِ شَاهِدٍ مَعَ إِرَادَةِ الْحَلِفِ مَعَهُ (وَسَأَلَ) الْمُدَّعَى (القاضي أَنْ يُشْهِدَ عَلَى إِقْرَارِهِ عِنْدَهُ أَوْ يَمِينِهِ، أو) سَأَلَ (الحكم) لَهُ عَلَيْهِ (بِمَا ثَبَتَ، وَالْإِشْهَادُ بِهِ لَزِمَهُ) إِبْجَابَتُهُ؛ لِمَا ذُكِرَ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وَسَأَلَ الْإِشْهَادَ لِيَكُونَ حُجَّةً لَهُ فَلَا يُطَالِيهِ مَرَّةً أُخْرَى وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُنْكَرُ بَعْدَ فَيَفُوتُ الْحَقُّ لِنَحْوِ نِسْيَانِ الْقَاضِي أَوْ انْعِزَالِهِ وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بَدْعَوَاهُ وَسَأَلَهُ الْإِشْهَادَ عَلَيْهِ بِقَبُولِهَا لَزِمَهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ تَعْدِيلَ الْبَيِّنَةِ وَاثْبَاتَ حَقِّهِ. وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: سَأَلَ مَا إِذَا لَمْ يَسْأَلْهُ لَامْتِنَاعِ الْحُكْمِ لِلْمُدَّعَى قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ فِيهِ كَامْتِنَاعَهُ قَبْلَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ إِلَّا فِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحَسْبَةِ. وَصِيغَةُ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ الَّذِي هُوَ الْإِلْزَامُ التَّفْسَانِيُّ الْمُسْتَفَادُ مِنْ جِهَةِ الْوِلَايَةِ حَكَمَتْ، أَوْ قَضَيْتَ لَهُ بِهِ أَوْ نَفَّذْتَ الْحُكْمَ بِهِ،

قوله: (والشهادة إلخ) وفي جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعدله شاهداً وجهاً أحدهما نعم، والقاني لا قال ابن الرُّفْعَةِ: وهو الأَرَجُّ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ تَعْدِيلَهُ، فَإِنْ عَدَّلَهُ شَاهِدَانِ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِ وَكَابِنِهِ فِي ذَلِكَ سَائِرُ أَعْيَانِهِ أَسْنَى وَمُعْنَى.

قوله (سئ): (ولهؤلاء) أي: المذكورين مع القاضي حيث لكل منهم خصوصية. اهـ. مُعْنَى.

قوله (سئ): (أو قاض آخر) سواء أكان معه في بلدٍ أم في بلدةٍ أُخْرَى. اهـ. مُعْنَى. قوله: (أو مؤجل) فيه نظر؛ إذ الدَّعْوَى فِيهِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بَعْدَ حُلُولِهِ كَذَا رَأَيْتُ بِهَامِشٍ أَضْلَهُ بِحَطِّ شَيْبَةِ حَطِّ تَلْمِيذِهِ وَشَيْخِنَا الْجَمَالِ الزَّمَزَمِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ عَدَمَ سَمَاعِ الدَّعْوَى لَا يُنَافِي صِحَّةَ الْإِقْرَارِ عَلَى أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الدَّعْوَى لِلْأَخْذِ حَالاً لَا يُنَافِي صِحَّتَهَا لِمُعْجَرَةِ الْإِشْهَادِ، وَالنَّسْجِيلِ فَلْيُرَاجَعْ.

قوله (سئ): (فحلَفَ المُدَّعَى) الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ، أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً. اهـ. مُعْنَى.

قوله (سئ): (على إقراره) أي: فِي صُورَةِ الْإِقْرَارِ، أَوْ يَمِينِهِ فِي صُورَةِ التَّكْوِيلِ، أَوْ عَلَى مَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (إِجَابَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَخَذَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: كَامْتِنَاعُهُ إِلَى وَصِيغَةِ الْحُكْمِ.

قوله: (لِمَا ذُكِرَ) أي: مِنْ الْإِشْهَادِ، وَالْحُكْمِ. اهـ. ع. ش. قوله: (وَسَأَلَ الْإِشْهَادَ) أَيِ بِإِخْلَافِهِ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَذَلِكَ) أي: لَزُومُ الْإِجَابَةِ. قوله: (لِنَحْوِ نِسْيَانِ الْقَاضِي) أي: كَعَدَمِ جَوَازِ قَضَائِهِ بِعِلْمِهِ.

اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَانْعِزَالِهِ) أَيِ: فَعَدَمِ قَبُولِ قَوْلِهِ. قوله: (الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ) أَيِ: إِشْهَادُ الْقَاضِي عَلَى نَفْسِهِ. قوله: (لَأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْإِلْخَ) أَيِ: الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (لَامْتِنَاعِ الْحُكْمِ لِلْمُدَّعَى) الْإِلْخَ

أَيِ: وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ. اهـ. ع. ش. قوله: (قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ فِيهِ) أَيِ: قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ الْمُدَّعَى نَعَمَ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ لِمَنْ لَا يَعْزُرُ عَنْ نَفْسِهِ لِصِغَرٍ، أَوْ جُنُونٍ وَهُوَ وَلِيُّهُ فَيُظْهَرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الْجَزْمُ بِأَن لَا يَتَوَقَّفَ عَلَى سُؤَالِ أَحَدٍ مُعْنَى وَأَسْنَى. قوله: (كَامْتِنَاعِهِ) أَيِ: الْحُكْمِ. اهـ. رَشِيدِي. قوله: (أَوْ نَفَّذْتَ الْحُكْمَ بِهِ) الْإِلْخَ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ كَامُضِيَّتُهُ، أَوْ أَجَزَّتْهُ. اهـ. مُعْنَى.

أو أَلَزَمَتْ خَصْمَهُ الْحَقُّ. وَأَخَذَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مِنْ كَوْنِ الْحُكْمِ الْإِلْزَامُ أَنَّهُ إِذَا حَكَمَ فِي نَفْسِهِ فِي مَخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِنَقْضِ مُخَالَفٍ لَهُ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بَعْدَ حُكْمِ الْمُخَالَفِ يُقْبَلُ ادِّعَاؤُهُ ذَلِكَ الْحُكْمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَشْهَدَ بِهِ قَبْلَ حُكْمِ الْمُخَالَفِ لَمْ يُغْتَدَّ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ وَلَا اغْتَدَّ بِهِ، وَإِذَا غُدَّتِ الْبَيِّنَةُ لَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعِي كَمَا تَقَرَّرَ إِذَا طَلَبَهُ قَالَ لِخَصْمِهِ: أَلَيْكَ دَافِعٌ فِي هَذِهِ الْبَيِّنَةِ أَوْ قَادِحٌ؟، فَإِنْ قَالَ: لَا، أَوْ، نَعَمْ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ حُكْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَجَدَ فِيهَا رِيَّةً لَمْ يَجِدْ لَهَا مُسْتَنَدًا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. وَقَوْلُهُ: ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا، أَوْ صَحَّ بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ لَيْسَ بِحُكْمٍ، وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى الدَّعْوَى أَيْضًا، سِوَاءِ أَكَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبَبُهُ خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ لَانْتِفَاءِ الْإِلْزَامِ فِيهِ.....

هـ قَوْلُهُ: (إِذَا حَكَمَ فِي نَفْسِهِ) أَيُ: بِلَا حَضْرَةِ شُهودٍ فِيمَا يَظْهَرُ لَا أَنَّهُ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ كَمَا تَوْهَّمُهُ الْعِبَارَةُ. اهـ.
سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ: كَلَامُ الشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ بَلْ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّلَفُّظِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ حِكَايَةِ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَا مَا نَصَّهُ فَالشَّهَابُ ابْنُ حَجَرٍ مُوَافِقٌ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي تَأْثِيرِ الْحُكْمِ التَّقْسَانِيِّ فِي رَفْعِهِ الْخِلَافَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَظَرَ فِي كَلَامِهِ مِنْ جِهَةِ قَبُولِ قَوْلِ الْقَاضِي: حَكَمْتُ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ.
اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَأَنْ وَجَدَ) غَايَةً. هـ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيُ: الْبَيِّنَةُ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنْ تَوَقَّفَ فِي الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْفَرْقِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَا إِلَى، فَإِنْ حَكَمَ وَقَوْلُهُ: كَذَا إِلَى عِبَارَةِ شَيْخِنَا وَقَوْلُهُ: وَقَالَ إِلَى وَيَجُوزُ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ صَحَّ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: عِنْدِي.
هـ قَوْلُهُ: (أَوْ صَحَّ بِالْبَيِّنَةِ الْخُ) أَوْ سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَكَذَا مَا يُكْتَبُ عَلَى ظَهْرِ الْكُتُبِ الْحُكْمِيَّةِ صَحَّ وَرُودُ هَذَا الْكِتَابِ عَلَيَّ فَقَبِلْتَهُ قَبُولَ مِثْلِهِ وَأَلَزَمْتُ الْعَمَلَ بِمَوْجِبِهِ وَلَا بُدَّ فِي الْحُكْمِ مِنْ تَعَيُّنٍ مَا يَحْكُمُ بِهِ، وَمَنْ يَحْكُمُ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يَتَنَكَّلَى الْقَاضِي بِظَالِمٍ يُرِيدُ مَا لَا يَجُوزُ وَيَخْتَاجُ إِلَى مُلَائِمَتِهِ فَرُخِّصَ فِي رَفْعِهِ بِمَا يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَسْعَفَهُ بِمُرَادِهِ مِثَالُهُ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً، وَالذَّاخِلُ بَيِّنَةً، وَالْقَاضِي يَعْلَمُ بِفُسْقِ بَيِّنَةِ الذَّاخِلِ وَلَكِنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى مُلَائِمَتِهِ وَطَلَبَ هُوَ الْحُكْمَ لَهُ بِنَاءً عَلَى تَرْجِيحِ بَيِّنَتِهِ فَيَكْتُبُ حَكَمْتُ بِمَا هُوَ مُقْتَضَى الشَّرْعِ فِي مُعَارَضَةِ بَيِّنَةِ الْذَّاخِلِ وَفُلَانِ الْخَارِجِ وَقَرَّرْتَ الْمَحْكُومَ بِهِ فِي يَدِ الْمَحْكُومِ لَهُ وَسَلَّطْتُهُ عَلَيْهِ، وَمَكْنَتُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. هـ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُ: كَالْحُكْمِ. هـ قَوْلُهُ: (سِوَاءِ أَكَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبَبُهُ) سَتَعَلَّمُ مِثَالَهُمَا آتِيًا. اهـ. سَمِ أَيُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: وَفِيمَا إِذَا اثْبَتَ الْحَقُّ كَتَبْتُ عِنْدِي الْخُ بِخِلَافِ سَبَبِهِ كَوْنُهُ كَوَقُفِ فُلَانٍ. هـ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ) عِبَارَتُهُ فِي الْكِتَابِ

هـ قَوْلُهُ: (سِوَاءِ أَكَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبَبُهُ) سَتَعَلَّمُ مِثَالَهُمَا آتِيًا. هـ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا اخْتَارَ الشُّبْكِيُّ) عِبَارَتُهُ فِي الْكِتَابِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ: وَلِهَذَا اخْتَارَ الشُّبْكِيُّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ أَنْ يَثْبُتَ الْحَقُّ، أَوْ السَّبَبُ فَإِنْ ثَبَتَ سَبَبُهُ فَلَيْسَ بِحُكْمٍ، وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْحُكْمِ. اهـ. بِاخْتِصَارِ التَّمْثِيلِ، وَالذَّلِيلِ. وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ الشُّبْكِيَّ لَمْ يُخَالَفْ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ جَعَلَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ هُنَا فِي مَعْنَى الْحُكْمِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ.

وإنما هو بمعنى سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَيَجْرِي فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ تَسْجِيلِ الْفُسْقِ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَإِلَّا كِبْطَالِ نَظَرِهِ فَالْأَوْجَهُ الْجَوَازُ، فَإِنْ حُكِمَ.....

المُشار إليه ولهذا اختار السُّبُكِيُّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ أَنْ يُثَبَّتَ الْحَقُّ، أَوِ السَّبَبُ، فَإِنْ ثَبَتَ سَبَبُهُ فَلَيْسَ بِحُكْمٍ، وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْحُكْمِ اهـ وَقَضِيَّتُهُ هَذَا أَنَّ السُّبُكِيَّ لَمْ يُخَالِفْ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ جَعَلَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ هُنَا فِي مَعْنَى الْحُكْمِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَهُ عَنْ شَيْخِهِ. اهـ. سم. ٥. قَوْلُهُ: (وَأِنَّمَا هُوَ) أَيِ قَوْلِ الْقَاضِي: ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: (ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا الْخ) لَيْسَ بِحُكْمٍ بَلْ بِمَعْنَى سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ ثَبَتَ مُجَرَّدُ أَيِ: وَيَجْرِي الثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ. اهـ. سم. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدِ) يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِهِمَا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ سَمَّ قَالَ أَيِ: الشَّارِحُ فِي كِتَابِهِ الْآتِي: قَالَ أَيِ: السُّبُكِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنَهَاجِ: وَالثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ جَارٍ فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدِ فَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ إِنْطَالَ عَقْدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الْحُكْمُ بِإِنْطَالِهِ، وَمَعْنَى الثُّبُوتِ الْمُجَرَّدِ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ظَهَرَ لِلْحَاكِمِ صِدْقُ الْمُدَّعِي. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَوْقِعَ هَذَا الْإِسْتِنَاءِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ سَمَّ كَأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّسْجِيلِ بِالْفُسْقِ إِبْثَاتُهُ وَضَبْطُهُ لَا الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: (وَالسَّجِلُ مَا تَضَمَّنَ إِشْهَادَهُ الْخ)؛ إِذْ لَا حُكْمَ هُنَا وَلَا تَنْفِيزَ بَلْ ثُبُوتٌ مُجَرَّدٌ. اهـ. فَتَبَيَّنَ بِهَا أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَتَنِي مِنْ قَوْلِهِ: (وَالْفَائِدِ) أَيِ: مِنْ جَرَيَانِ الثُّبُوتِ الْمُجَرَّدِ فِيمَا قُصِدَ إِثْبَاتُ فَسَادِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْآ) أَيِ: بِأَنِ احْتِيجَ إِلَى تَسْجِيلِ الْفُسْقِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا كِبْطَالِ نَظَرِهِ الْخ) عِبَارَةٌ أَدَبِ الْقَضَاءِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ: مَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ التَّسْجِيلُ بِالْفُسْقِ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِهِ بِالتَّوْبَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ وَلَعَلَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ قَامَا عِنْدَهَا كِبْطَالِ نَظَرِهِ فَيُتَّبَعُ الْجَوَازُ، وَالتَّوْبَةُ إِنَّمَا تَنْفَعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي أَنْتَهَتْ. اهـ. سم. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُهُ ثَبَتَ الْخ) لَيْسَ بِحُكْمٍ الْخ وَقَوْلُهُ: (حَكَمَ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ صَرَحَ. اهـ.

٥. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: (ثَبَتَ عِنْدِي الْخ) لَيْسَ بِحُكْمٍ، بَلْ بِمَعْنَى سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ ثُبُوتٌ مُجَرَّدٌ أَيِ وَيَجْرِي الثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدِ) قَالَ فِي كِتَابِهِ الْآتِي ذِكْرُهُ: قَالَ أَيِ: السُّبُكِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنَهَاجِ: وَالثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ جَائِزٌ فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدِ فَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ إِنْطَالَ عَقْدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الْحُكْمُ بِإِنْطَالِهِ وَمَعْنَى الثُّبُوتِ الْمُجَرَّدِ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ظَهَرَ لِلْحَاكِمِ صِدْقُ الْمُدَّعِي. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ تَسْجِيلِ الْفُسْقِ) كَأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّسْجِيلِ بِالْفُسْقِ إِبْثَاتُهُ وَضَبْطُهُ لَا الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ: (وَالسَّجِلُ مَا تَضَمَّنَ إِشْهَادَهُ الْخ)؛ إِذْ لَا حُكْمَ، وَلَا تَنْفِيزَ، بَلْ ثُبُوتٌ مُجَرَّدٌ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا كِبْطَالِ نَظَرِهِ فَالْأَوْجَهُ الْخ) عِبَارَةٌ أَدَبِ الْقَضَاءِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ: مَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ التَّسْجِيلُ بِالْفُسْقِ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِهِ بِالتَّوْبَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ: وَلَعَلَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ وَأَمَّا عِنْدَهَا كِبْطَالِ نَظَرِهِ فَيُتَّبَعُ الْجَوَازُ، وَالتَّوْبَةُ إِنَّمَا تَمْنَعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي. اهـ.

بالثبوت كان حكماً بتعديلها وسماعها فلا يحتاج حاكم آخر إلى النظر فيها كذا قاله الشارح. وقضيته أن الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك، لكن قضيته كلام غيره بل صريحه خلافه. وعبارة شيخنا: الثبوت ليس حكماً بالثابت وإنما هو حكم بتعديل البيّنة وقبولها وجرّيان ما شهدت به، وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها انتهت. قال: وفيما إذا ثبت الحق كتبت عندي وقف هذا على الفقراء هو، وإن لم يكن حكماً، لكنّه في معناه فلا يصح رجوع الشاهد بعده، بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لتوقفه على نظر آخر، ومن ثمّ يمتنع على الحاكم الحكم به حتى ينظر في شروطه، وقال أيضاً: والتنفيذ بشرطه إلا ما غلب في زمننا حكم وفائدته التأكيد للحكم قبله. ويجوز تنفيذ الحكم في البلد قطعاً من غير دعوى، ولا خليف في نحو غائب، بخلاف تنفيذ الثبوت المجزئ فيها، فإن فيه خلافاً، والأوجه جوازه بناءً على أنه حكم بقبول البيّنة. والحاصل أن تنفيذ الحكم لا يكون حكماً من المنفذ.....

■ قوله: (بالثبوت) أي: للحق، أو سببه. ■ قوله: (لا يحصل ذلك) أي: الحكم بتعديل البيّنة وسماعها. ■ قوله: (وعبارة شيخنا إلخ) سيأتي عن المعنى عند قول المتن: أو سجعاً إلخ ما يوافقها مع زيادة. ■ قوله: (وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلخ) عبارته في كتابه الآتي إشارته إليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البيّنة، وحكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى، ثم قال عن السبكي: ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف، والمختار عندي في القسم الثاني أي وهو ما إذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالأول أي: وهو ما إذا كان الثابت السبب، والأولى فيه الجواز أيضاً وفقاً للإمام تفريعاً على أنه حكم بقبول البيّنة انتهت. اه. سم. ■ قوله: (هو) أي: قول الحاكم: ثبت عندي إلخ. ■ قوله: (وإن لم يكن حكماً) أي: فلا يرفع الخلاف. اه. رشيد. ■ قوله: (في معناه) أي الحكم. اه. ع. ش. ■ قوله: (كوقف فلان) هو بصيغة الفعل الماضي. اه. رشيد. أي: بذكر الوقف، والواقف دون الموقوف عليه. ■ قوله: (فيها) أي: البلدة. ■ قوله: (فإن فيه) أي: التنفيذ في البلدة. ■ قوله: (فإن فيه خلافاً إلخ) تقدّم عن السبكي ما يتعلّق به. ■ قوله: (بناءً على أنه) أي: الثبوت المجزئ عن الحكم. ■ قوله: (لا يكون حكماً إلخ) أي ولهذا لم يشترط فيه تقدّم دعوى. اه. رشيد.

■ قوله: (وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها) عبارته في كتابه الآتي إشارته إليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البيّنة، وحكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى، ثم قال عن السبكي: ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف، والمختار عندي في القسم الثاني أي وهو ما إذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالأول أي: وهو ما إذا كان الثابت السبب، والأولى فيه الجواز أيضاً وفقاً للإمام تفريعاً على أنه حكم بقبول البيّنة. اه. ■ قوله: (والحاصل أن تنفيذ الحكم) كتب عليه م ر.

إلا إن وجدت فيه شروط الحكم عنده، وإلا كان إثباتاً لحكم الأول فقط. وفي الفرق بين الحكم بالموجب، والحكم بالصحة كلام طويل للشبكي والبقيني وأبي زُرعة، وقد جمعته كله، وما فيه من نقد، وردّ وزيادة في كتابي المستوعب في بيع الماء، والحكم بالموجب بما لم يوجد مثله فاطلبه فإنه مهم. ومنه أنّ الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة، والتابعة لها بخلافه بالصحة فإنه إنما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الأصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه أو بصحتها لم يمنعه من ذلك ولو حكم حنفي بصحة التدبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع المدبر، أو بموجبه منعه، أو مالكي بصحة البيع لم يمنع الشافعي من الحكم بخيار المجلس مثلاً، أو بموجبه منعه ومنع العاقدین من الفسخ به؛ لاستلزامه نقض حكم الحاكم مع نفوذه ظاهراً وباطناً كما يأتي. ولو حكم شافعي بموجب إقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفي من الحكم بعدم قبول دعوى الشهو؛ لأنّ موجبهُ مُفَرَّدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ فَيَعُومُ فَكَانَهُ قَالَ: حَكَمْتُ بِكُلِّ مُقْتَضَى مِنْ مُقْتَضَيَاتِهِ، وَمِنْهَا سَمَاعُ دَعْوَى الشَّهْوِ، أَوْ بِمَوْجِبِ بَيْعِ فَبَانَ أَنَّ الْبَائِعَ وَقَفَهُ قَبْلَ

فَوَدَّ: (إلا إن وجدت فيه شروط الحكم) أي: بأن يتقدّمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من المُتَبَرَّات. اهـ. رشيد. فَوَدَّ: (عنده) عبارة النهاية عندنا. اهـ. فَوَدَّ: (بين الحكم بالموجب إلخ) سيأتي عن المغني عند قول المتن: وسجلاً إلخ زيادة بسط متعلّق بهما. فَوَدَّ: (بالموجب) بفتح الجيم. فَوَدَّ: (وزيادة) بالجر عطفًا على نقد، ويحتمل نصبه على أنّه مفعول معه لجمعه. فَوَدَّ: (المستوعب) بكسر العين نعت لكتابي وقوله: بما لم يوجد إلخ متعلّق بالمستوعب، وما واقعة على الاستيعاب. فَوَدَّ: (ومنه) أي: من الفرق. فَوَدَّ: (أن الحكم) إلى قوله: فلو حكم في النهاية. فَوَدَّ: (بخلافه) أي الحكم. فَوَدَّ: (فإنه) أي: الحكم بالصحة. فَوَدَّ: (لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الأصل) أي فرجوع الأصل من الآثار التابعة فيشمّله الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ذلك الموهوب الخاص فإنه من الآثار الموجودة فيشمّله الحكم بالصحة أيضًا. اهـ. سم. فَوَدَّ: (أو بصحتها لم يمنعه من ذلك) أي لو حكم شافعي بصحة الهبة لم يمنعه ذلك الحكم الحنفي من الحكم بمنع رجوع الأصل. فَوَدَّ: (أو بموجبه) أي: التدبير منعه أي: منع حكم الحنفي الشافعي من الحكم بصحة بيع المدبر. فَوَدَّ: (لاستلزامه) أي: حكم الشافعي بخيار المجلس. فَوَدَّ: (بموجب إقرار) الأولى ليظهر قوله: الآتي مُفَرَّدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ إلخ بموجب الإقرار بالتعريف. فَوَدَّ: (ومنها) أي: من مقتضيات الإقرار. فَوَدَّ: (أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا

فَوَدَّ: (لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الأصل) أي: فرجوع الأصل من الآثار التابعة فيشمّله الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ذلك الموهوب الخاص فإنه من الآثار الموجودة فيشمّله الحكم بالصحة أيضًا. فَوَدَّ: (أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا بالصحة.

البيع على نفسه فضمن حكمه إلغاء الوقف فيمتنع على الحنفى الحكم بصحته. ولو حكم شافعى بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بشفعة الجوار في المبيع، أو بموجبه منعه أو مالكي بصحة قرض لم يمنع الشافعى من الحكم بجواز رجوع المقرض في عينه ما دامت باقية بيد المقرض، أو بموجبه منعه وذلك؛ لأن الحكم بما ذكر بعد الحكم بالصحة في الكل لا ينافيه بل يترتب عليه؛ فليس فيه نقض له بخلافه بالموجب ولهذا أثره الأكثر، وإن كان الأول أقوى من حيث إنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلاً، ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بحجة تفيده الملك، بخلاف الحكم بالموجب. وفي فتاوى القاضي لو وهب آخر شقفاً مشاعاً فباعه المتهب فرفعه الواهب لحنفى فحكم ببطالان الهبة ورفع المشتري البائع لشافعى وطالبه بالثمن فحكم بصحة البيع نقضاً وامتنع على الحنفى إلزام البائع بالثمن أي: لأن ما حكم به الشافعى قضية أخرى لم يشملها حكم الحنفى الأول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند لحجة بالملك، أو لا؟ حملنا حكمه على الاستناد؛ لأنه الظاهر، نعم، لو قيل بأن محله في قاض موثوق بدينه وعلمه لم يعتد. ويجري

بالصحة. اه. سم ويظهر أخذاً من التعليل الآتي وقوله: هناك، وإن كان الأول أقوى إلخ إن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب في إفادة إلغاء الوقف الآتي بل أو لى؛ إذ هنا إفادة الثاني إلغاء الوقف بسبب تضمنه للأول المفيد كون البائع مالكا لما باعه، والله أعلم. فو: (فليس فيه) أي: في الحكم بما ذكر إلخ نقض له أي للحكم بالصحة. فو: (بخلافه) أي: الحكم بما ذكر بالموجب فيه إيجاز محل وحق التعبير بعد الحكم بالموجب. فو: (وإن كان الأول) إلى قوله فيما يظهر في النهاية إلا قوله: وفي فتاوى القاضي إلى ولو حكم. فو: (من حيث إنه يستلزم الحكم بملك العاقد إلخ) أي: دون الحكم بالموجب كما يأتي عن المغني بزيادة بسط. فو: (وامتنع على الحنفى إلزام البائع بالثمن) أي: فيقوت الثمن على المشتري. فو: (لم يشملها إلخ) لعل مما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ آخر غير الهبة السابقة كتملك آخر بسبب من أسباب التملك. اه. سم قضيته أنه لو اعترف البائع بأن المسوغ هو الهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن إلى المشتري فليراجع. فو: (ولو حكم إلخ) كلام مستأنف، والضمير لمطلق القاضي. فو: (لو قيل بأن محله في قاض إلخ) عبارة النهاية نعم يتجه أن يكون محله في قاض موثوق بدينه وعلمه ككل حكم أجمل إلخ.

فو: (لم يشملها إلخ) لعل مما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ له آخر غير الهبة السابقة لتملك آخر بسبب من أسباب التملك. فو: (ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند لحجة؟) كتب عليه م ر وقوله: نعم لو قيل بأن محله في قاض كتب عليه م ر وقوله يجري ذلك في كل حكم أجمل كتب عليه م ر.

ذلك في كلِّ حكمٍ أجْمِلَ ولم يُعْلَم استيفاءُه لِشُرُوطِه فلا يُقْبَلُ إلا مِمَّنْ ذُكِرَ فيما يَظْهَرُ أيضًا، ثم رأيت ما قَدَّمْتَه قَبْلَ العارِيَةِ، وهو صَرِيحٌ في ذلك. (تنبيه): من المُشْكِلِ حِكَايَةُ الرَّافِعِيِّ وَجْهَيْنِ في أَنَّهُ هل يَصِحُّ أَنْ يُلْزَمَ القَاضِي المِيتُ بِمَوجِبِ إقْرَارِه في حَيَاتِه؟ إذْ لا خِلَافَ أَنَّهُ يَجِبُ إخراجُ ما أَقَرَّ به من تَرَكَتِه عَيْنًا كان أو دَيْنًا وَحَمَلَه الشُّبْكِيُّ على ما إذا ادَّعَى على رَجُلٍ فَأَقَرَّ ثم مات قَبْلَ الحُكْمِ عليه هل يُحْكَمُ عليه بإقْرَارِه الأولِ أو يُخْتَلَجُ إلى إِنْشاءِ دَعْوَى على الوارِثِ قال: فينبغي أَنْ يَكُونَ هذا مَحَلُّ الِوَجْهَيْنِ وليس من جِهَةٍ لَفْظِ المَوجِبِ، (أو) سَأَلَهُ المُدَّعِي ومثْلُه المُدَّعَى عليه نَظِيرُ ما مَرَّ (أَنْ يَكْتَسِبَ لَهُ) بِقِوْطاسٍ أَحْضَرَه من عِنْدِه حيثُ لم يَكُن من بَيْتِ المَالِ (مَحْضَرًا) بَفَتْحِ المِيمِ (بما جَرى من غَيْرِ حُكْمٍ، أو سِجَلًا بما حُكِمَ

قوله: (إذ لا خلاف إلخ) علة للإشكال. □ قوله: (وحمله) أي: ما حكاه الرافعي من الوجهين. □ قوله: (هل يحكم عليه إلخ) اختاره المغني عبارة وله الحكم على ميت بإقراره حيًا في أحد وجهين رَجَحَهُ الأذْرَعِيُّ. اهـ. □ قوله: (أن يكون هذا) أي: ما إذا ادَّعَى على رَجُلٍ فَأَقَرَّ، ثم مات قَبْلَ الحُكْمِ عليه. □ قوله: (وليس) أي: الخلاف. □ قوله: (سأله المدعي) إلى قوله: (والحق بهما في المغني وإلى قوله إجماعًا في النهاية. □ قوله: (نظير ما مر) أي: في شرح والإشهاد به لزم. □ قوله: (حيث لم يكن من بيت المال) عبارة المغني من عنده: أو من بيت المال. اهـ.

□ قول (سئ): (أو سِجَلًا بما حكم إلخ) اعلم أن لألفاظ الحكم المتداولة في التسجيلات مراتب أذناها الثبوت المجرد وهو أنواع: ثبوت اغتراف المتبايعين مثلاً بجريان البيع، وثبوت ما قامت به البينة من ذلك، وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس بحكم كما صرحاه في باب القضاء على الغائب ونقله في البحر عن نص الأم وأكثر الأصحاب؛ لأنه إنما يراد به صحة الدعوى وقبول الشهادة فهو بمثابة سمعت البينة وقبلتها ولا إلزام في ذلك، والحكم إلزام وأغلاها الثبوت مع الحكم، والحكم أنواع ستة: الحكم بصحة البيع مثلاً، والحكم بموجبه، والحكم بموجب ما ثبت عنده، والحكم بموجب ما قامت به البينة عنده، والحكم بموجب ما أشهد به على نفسه، والحكم بثبوت ما شهدت به البينة. وأدنى هذه الأنواع هذا السادس وهو الحكم بثبوت ما شهدت به البينة؛ لأنه لا يزيد على أن يكون حكمًا بتعديل البينة. وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها وجواز الثقل في البلد. وأغلاها الحكم بالصحة، أو بالموجب أغني الأولين وأما هذان فلا يطلق القول بأن أحدهما أعلى من الآخر بل يختلف ذلك باختلاف الأشياء ففي شيء يكون الحكم بالصحة أعلى من الحكم بالموجب وفي شيء يكون الأمر بالعكس، فإذا كانت يختلف فيها وحكم بها من يراها كان حكمه بها أعلى من حكمه بالموجب؛ مثاله بيع المدبر مختلف في صحته فالشافعي يرى صحته، والحنفي يرى فساده فإذا حكم بصحته شافعي كان حكمه بها أعلى من حكمه بموجب البيع؛ لأن حكمه في الأول حكم بالمختلف به قَصْدًا وفي الثاني يكون حكمه به ضِمْنًا؛ لأنه في الثاني إنما حكم قَصْدًا بترتب أثر البيع عليه واستتبع هذا الحكم الحكم بالصحة؛ لأن أثر الشيء إنما يترتب عليه إذا كان صحيحًا. ومثل هذا تعليق طلاق

استحبَّ إجابتَه؛ لأنه مذكورٌ وإنما لم يجب؛ لأنَّ الحقَّ يثبتُ بالشُّهود لا بالكتاب (وقيل: يجب) توثقة لِحَقِّه، نعم، إن تعلقت الحُكومةُ بصبيٍّ، أو مجنونٍ له، أو عليه وجب التسجيلُ

المزاة على نكاحها فالشافعي يرى بطلانه، والمالكي يرى صحته فلَوْ حَكَمَ بصحته مالكي صَحَّ واستتبع حُكْمُه به الحُكْمُ بوقوع الطلاق إذا وجد السبب وهو النكاح بخلاف ما لو حَكَمَ بموجب التعليل المذكور فإنه يكون حُكْمُه متوجِّهاً إلى وقوع الطلاق قُضَاً لا ضِمناً فيكون لغواً؛ لأن الوقوع لم يوجد فهو حُكْمٌ بالشيء قبل وجوده فلا يُمنع الشافعي أن يحكم بعد النكاح ببقاء العزيمة وعدم وقوع الطلاق وإذا كان الشيء مُتَّفَقاً على صحته، والخلاف في غيرها كان الأمر بالعكس أي: يكون الحُكْمُ بالموجب فيه أعلى من الحُكْمِ بالصحة، مثاله التذبير مُتَّفَقٌ على صحته فإذا حَكَمَ الحنفي بصحته لا يكون حُكْمُه مانعاً للشافعي من الحُكْمِ بصحة بيعه بخلاف ما لو حَكَمَ الحنفي بموجب التذبير فإنَّ حُكْمُه بذلك يكون حُكْماً ببطلان بيعه فهو مانعٌ من حُكْمِ الشافعي بصحة بيعه وهل يكون حُكْمُ الشافعي بموجب التذبير حُكْماً بصحة بيعه حتى لا يحكم الحنفي بفساده؟ الظاهر كما قال الأشموني لا؛ لأن جواز بيعه ليس من موجب التذبير بل التذبير ليس مانعاً منه ولا مُقتضياً له نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلَوْ حَكَمَ شافعي بموجب الملك فالظاهر أنه يكون مانعاً للحنفي من الحُكْمِ ببطلان بيعه؛ لأن الشافعي حينئذٍ قد حَكَمَ بصحة البيع ضِمناً. ومثل التذبير بيع الدار المُتَّفَقِ على صحته فإذا حَكَمَ الشافعي بصحته لا يكون حُكْمُه مانعاً للحنفي من الحُكْمِ بشفعة الجوار وإذا حَكَمَ بموجب البيع كان حُكْمُه به مانعاً للحنفي من ذلك ولو حَكَمَ شافعي بصحة إجارة لا يكون حُكْمُه مانعاً للحنفي من الحُكْمِ بفسخها بموت أحد المتأجرين، وإن حَكَمَ الشافعي فيها بالموجب فالظاهر خلافاً لبعضهم أن حُكْمُه يكون مانعاً للحنفي من الحُكْمِ بالفسخ بعد الموت؛ لأن حُكْمَ الشافعي بالموجب قد يتناول الحُكْمَ بالنسحاب بقاء الإجارة ضِمناً، وقد بان لك أن الحُكْمَ بالصحة يستلزم الصحة بالموجب وعكسه، وهذا غالب لا دائم فقد يتجرَّد كلُّ منهما عن الآخر. مثال تجرُّد الصحة البيع بشرط الخيار فإنه صحيح ولم يترتب عليه أثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب. ومثال تجرُّد الموجب الخلع، والكتابة على نحو خمر فإنهما فاسدان ويترتب عليهما أثرهما من البيونة، والعنف ولزوم مهر المثل، والقيمة فيحكم فيها بالموجب دون الصحة، وكذا الربا، والسرقة ونحوهما يحكم فيهما بالموجب دون الصحة ويتوقف الحُكْمُ بموجب البيع مثلاً كما أو ضخته على ثبوت ملك المالك وحيازته وأهليته وصحة صيغته في مذهبي الحاكم. وقال ابن قاسم أخذاً من كلام ابن شُهبة: والفرق بين الحُكْمِ بالصحة، والحُكْمِ بالموجب أن الحُكْمَ بالموجب يستدعي صحة الصيغة وأهلية التصرف، والحُكْمَ بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادراً في محلِّه. وفائدته في الأثر المُخْتَلَفِ فيه فلَوْ وقَّه على نفسه وحكم بموجب حاكم كان حُكْماً منه بأن الواقف من أهل التصرف. وصيغة وقَّه على نفسه صحيحة حتى لا يحكم ببطلانها من يرى الإبطال وليس حُكْماً بصحة وقَّه لتوقيه على كونه مالِكاً لما وقَّه حين وقَّه ولم يثبت ذلك. اهـ. مُعْنِي.

جَزْمًا وَالْحَقَّ بِهِمَا الزَّرْكَشِيُّ الْغَائِبَ وَنَحْوَ الْوَقْفِ مِمَّا يُخْتَاطُ لَهُ. وَأَشَارَ الْمُتَنُّ إِلَى أَنَّ الْمُحَضَّرَ مَا تُحْكِي فِيهِ وَاقِعَةُ الدَّعْوَى، وَالْجَوَابُ وَسَمَاعُ الْبَيِّنَةِ بِلا حَكَمٍ، وَالسَّجَلُ مَا تَضَمَّنَ إِشْهَادَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا، أَوْ نَفَّذَهُ (وَيُسْتَحَبُّ نُسَخَتَانِ) أَي: كِتَابَتُهُمَا (أَحَدَاهُمَا) تُدْفَعُ (لَهُ) بِلا خَتَمٍ (وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ) مَخْتومةٌ مَكْتُوبَةٌ عَلَيْهَا اسْمُ الْخَصْمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْخَصْمُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ طَرِيقٌ لِلتَّذَكُّرِ لَوْ ضَاعَتْ تِلْكَ. (وَإِذَا حَكَمَ بِاجْتِهَادٍ) وَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ، أَوْ بِاجْتِهَادٍ مُقْلَدِهِ (ثُمَّ بَانَ) أَنَّ مَا حَكَمَ بِهِ (خِلَافَ نَصِّ الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ) الْمُتَوَاتِرَةِ، أَوِ الْآحَادِ (أَوْ) بَانَ خِلَافَ (الْإِجْمَاعِ)، وَمِنْهُ مَا خَالَفَ شَرْطَ الْوَاقِفِ (أَوْ) خِلَافَ (قِيَاسِ جُلِيِّ)، وَهُوَ مَا يُعْتَمَدُ الْأَوَّلَى، وَالْمُسَاوِي قَالَ الْقِرَافِيُّ: أَوْ خَالَفَ الْقَوَاعِدَ الْكَلِّيَّةَ قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: أَوْ كَانَ حَكْمًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ أَي: قَطْعًا فَلَا نَظَرَ؛ لِمَا بَنَوْهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ التَّقْضِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ قَالَ بِهَا غَيْرُهُمْ

قوله: (وَنَحْوَ الْوَقْفِ) كَالْوَصِيَّةِ، وَالْإِجَارَةِ الطَّوِيلَةِ. اه. ع. ش.

قوله (سُنِّي): (وَيُسْتَحَبُّ) أَي: لِلْقَاضِي نُسَخَتَانِ أَي: بِمَا وَقَعَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ ذَلِكَ. اه. مُعْنَى. قوله: (تُدْفَعُ لَهُ) أَي: لِصَاحِبِ الْحَقِّ لِيُنْظَرَ فِيهَا وَيُعْرَضَهَا عَلَى الشُّهُودِ؛ لِئَلَّا يَنْسُوا. اه. مُعْنَى.

قوله (سُنِّي): (تُحْفَظُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ) وَيَضَعُهَا فِي جُزْءٍ لَهُ، وَمَا يَجْتَمِعُ عِنْدَ الْحَاكِمِ يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَيُكْتَبُ عَلَيْهِ مَحَاضِرُ كَذَا فِي شَهْرِ كَذَا فِي سَنَةِ كَذَا وَإِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ تَوَلَّى أَخَذَهُ بِنَفْسِهِ وَنَظَرَ أَوَّلًا إِلَى خَتَمِهِ وَعَلَامَتِهِ. اه. مُعْنَى. قوله: (مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا) أَي: عَلَى رَأْسِهَا. اه. مُعْنَى. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْخَصْمُ ذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَيُسْتَحَبُّ نُسَخَتَانِ. قوله: (لَأَنَّهُ طَرِيقٌ لِلْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَالْأُخْرَى تُحْفَظُ لِلْخِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُهُ.

قوله (سُنِّي): (وَإِذَا حَكَمَ بِاجْتِهَادٍ لِلْخ) تَنْبِيهُ مَا يَقْضِي بِهِ الْقَاضِي، وَيُفْتِي بِهِ الْمُفْتِي الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَقَدْ يُقْتَصَرُّ عَلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَيُقَالُ: الْإِجْمَاعُ يَصْدُرُ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَالْقِيَاسُ يَرُدُّ إِلَى أَحَدِهِمَا. وَلَيْسَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِنْ لَمْ يَنْتَشِرْ فِي الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ مِنَ الْخَطَا، لَكِنْ يُرْجَحُ بِهِ أَحَدُ الْقِيَاسَيْنِ عَلَى الْآخَرِ فَإِذَا كَانَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فَاخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ فِي شَيْءٍ كَاخْتِلَافِ سَائِرِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَإِنْ انْتَشَرَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ فِي الصَّحَابَةِ، وَوَاقِفُهُ فَاجْتِمَاعٌ حَتَّى فِي حَقِّهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ كَغَيْرِهِ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ سَكَنُوا فَحُجَّةٌ إِنْ انْقَرَضُوا، وَإِلَّا فَلَا لاحتِمَالِ أَنْ يُخَالِفُوهُ لِأَمْرِ يَبْدُو لَهُمْ، وَالْحَقُّ مَعَ أَحَدِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفُرُوعِ قَالَ صَاحِبُ الْأَثَوَارِ: وَفِي الْأَصُولِ، وَالْآخَرُ مُخْطِئٌ مَاجُورٌ لِقَصْدِهِ الصَّوَابُ مُعْنَى وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (أَوْ بِاجْتِهَادٍ مُقْلَدِهِ) كَانَ يَنْبَغِي حَذْفُهُ، أَوْ زِيَادَةُ، أَوْ نَصُّ إِمَامِهِ بَعْدَ، أَوِ الْآحَادِ. قوله: (إِنْ مَا حَكَمَ بِهِ) هَذَا التَّقْدِيرُ بِغَيْرِ إِعْرَابِ الْمُثَنِّ وَقَدَّرَ الْمُعْنَى حُكْمَهُ وَهُوَ أَخْصَرُ وَأَسْلَمُ. قوله: (بَانَ) الْأَسْبَكُ حَذْفُهُ. قوله: (أَي قَطْعًا) أَي: انْتَهَى الدَّلِيلُ عَلَيْهِ انْتِفَاءً قَطْعِيًّا. قوله: (فَلَا نَظَرَ لِمَا بَنَوْهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ التَّقْضِ) أَي: فَلَا يَنْفَعُ هَذَا التَّقْضُ؛ لِعَدَمِ الْقَطْعِ بَانْتِفَاءِ الدَّلِيلِ.

لأدلة عنده. قال الشُّبْكِيُّ: أو خالف المذاهب الأربعة؛ لأنه كالمُخَالِفِ للإجماع أي: لما يأتي عن ابن الصلاح (نَقَضَهُ) أي: أظهر بطلانه وجوباً، وإن لم يُرْفَع إليه (هو وغيره) بنحو: نَقَضْتُهُ أو أَبْطَلْتُهُ، أو فسخته إجماعاً في مُخَالِفِ الإجماع وقياساً في غيره، والمراد بالنص هنا الظاهر على ما في المطلب عن النص لا معناه الحقيقي، وهو ما لا يحتمل غيره، ويؤيده قول الشُّبْكِيِّ: فمتى بان الخطأ قطعاً، أو ظناً نُقِضَ الحكم قال: أما مُجْرَدُ التَّعَارُضِ لِقِيَامِ بَيِّنَةٍ بعد الحكم، بخلاف ما قامت به البينة التي حكم بها فلا تَقَلُّ فيه. والذي يترجح أنه لا نَقْضَ فيه وأطال في تقريره وكأن هذا مبني على ما يأتي عنه قُبَيْلُ فصل القائف مع بيان أن الحق في ذلك أنه إن قطع بما يوجب بطلان الحكم الأول أُبْطِلَ وإلا فلا على أنهم صرحوا بتبيين بطلانه إذا بان فسق شاهده أو رجوعه، أو نحو ذلك، لكن لا يرد هذا على الشُّبْكِيِّ؛ لأن هذا ليس مُعَارِضاً بل رافِعاً وشَتَّانَ ما بينهما. ويدخل في قوله: باجتهاد خلافاً لِمَنْ أوردَ عليه ما لو حكم بنص، ثم بان نسخه أو خروج تلك الصورة عنه بدليل. ويُنْقَضُ أيضاً حكم مُقْلِدٍ بما

فُود: (عنده) أي: الغير. اه. نهاية. فُود: (أي: أظهر بطلانه) عبارة الأسنى والمُعْنِي وفي تعبيرهم بنَقْضٍ وانتَقَاضٍ مُسَامِحَةً إذ المراد بأن أن الحكم لم يَصِحَّ من أصله تَبَّه عليه ابن عبد السلام. اه.
فُود: (وجوباً) إلى قوله: والمراد في المُعْنِي. فُود: (وإن لم يُرْفَع إليه) وعليه إغلام الخصمين بالتقاضي في نفس الأمر رَوْضٌ ومُعْنِي. فُود: (بنحو نَقَضْتُهُ إلخ) ولو قال: هذا باطل، أو ليس بصحيح فَوَجْهَانِ وَيَتَبَنَّى أَنْ يَكُونَ نَقْضًا. اه. مُعْنِي. فُود: (الظاهر) يعني ما يَشْمَلُ الظاهر. فُود: (أو ظناً) هو مَحْطُ التَّأْيِيدِ. فُود: (وكان هذا) أي: قول الشُّبْكِيِّ: والذي يَرْتَجِّحُ إلخ. فُود: (مع بيان إلخ) أي: من الشارح. فُود: (في ذلك) أي التَّعَارُضِ المذكور. فُود: (بَيِّنِينَ بطلانه) أي: الحكم. فُود: (لا يرد هذا) أي: تَصْرِيحُهُمُ المذكور. فُود: (لأن هذا) أي: نَحْوُ بَيِّنِ فَسَقِ شَاهِدِ الْحُكْمِ. فُود: (بل رافِعاً) الأوَّلَى رَفَعَ الرَّافِعِ. فُود: (وَيُنْقَضُ) إلى قوله: لما مرَّ في المُعْنِي إلَّا قوله: أي: لأنه إلى وَحْكَمٍ مِنْ إلخ. فُود: (حُكْمٌ مُقْلِدٍ) أي: ولي للضرورة. اه. مُعْنِي وتَقَدَّمَ في الشارح والنهاية ولو لغير ضرورة فَمَتَّى وَلَاهُ الإِمَامُ يَنْفُذُ حُكْمَهُ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ مُجْتَهِدٍ صَالِحٍ.

فُود: (على ما يأتي عنه قُبَيْلُ فَضْلِ الْقَائِفِ) عبارته هناك: وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِاحْتِيَاجِ نَحْوِ بَيْعٍ لَبِيعَ مَالَهُ وَأَنْ قِيَمَتَهُ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ قَبَاغَةُ الْقِيَمِ بِهِ وَحَكَمَ حَاكِمٌ بِصَحَّةِ الْبَيْعِ ثُمَّ قَامَتْ أُخْرَى بِأَنَّهُ بَيْعٌ بِلَا حَاجَةٍ، أَوْ بِأَنْ قِيَمَتَهُ مِائَتَانِ نَقِضَ الْحُكْمَ وَحَكَمَ بِفَسَادِ الْبَيْعِ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ قَالَ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِنَاءً عَلَى سَلَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَنِ الْمُعَارِضِ، وَلَمْ تَسْلَمْ فَهُوَ كَمَا لَوْ أُزِيلَتْ يَدٌ دَاخِلٌ بَيِّنَةٌ خَارِجٌ، ثُمَّ أَقَامَ ذُو الْيَدِ بَيِّنَةً فَإِنَّ الْحُكْمَ يُنْقَضُ لِذَلِكَ وَخَالَفَهُ الشُّبْكِيُّ قَالَ: لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يُنْقَضُ بِالشَّكِّ إِذِ التَّقْوِيمُ حَدَسٌ وَتَحْمِينٌ وَقَدْ تَطَلَّعَ بَيِّنَةُ الْأَقْلَ عَلَى عَيْبٍ فَمَعَهَا زِيَادَةٌ عِلْمٌ وَإِنَّمَا نَقِضَ فِي الْمَقِيسِ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْيَدِ أَي: الثَّابِتَةِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ هُنَاكَ وَمِنْهُ هَذَا. وَالَّذِي يَتَعَيَّنُ اعْتِمَادُهُ أَخْذًا مِنْ تَعْلِيلِ الشُّبْكِيِّ بِالشَّكِّ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا

يُخَالِفُ نَصَّ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كُنْصُ الشَّارِعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُجْتَهِدِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ
وَاعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَالْحَقُّ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ حُكْمٌ غَيْرُ مُتَّبَعٍ بِخِلَافِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ
أَيُّ: لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَقِ عَنْ رُتْبَةِ التَّقْلِيدِ وَحُكْمٌ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ، وَإِنْ وَافَقَ الْمُعْتَمَدُ أَيُّ: مَا لَمْ
يَكُنْ قَاضِي ضَرُورَةٍ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَنْفُذُ حُكْمَهُ بِالْمُعْتَمَدِ فِي مَذْهَبِهِ. وَنَقَلَ الْقَرَفِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ
الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ، بِخِلَافِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ. وَبِعَدَمِ الْجَوَازِ وَصَرَحَ
السُّبْكِيُّ فِي مَوَاضِعَ مِنْ فِتَاوِيهِ فِي الْوَقْفِ وَأَطَالَ وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ، بِخِلَافِ مَا
أَنْزَلَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ أَنْ يَأْخُذُوا بِالرَّاجِحِ وَأَوْجَبَ عَلَى غَيْرِهِمْ تَقْلِيدَهُمْ
فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ بِهِ، وَبِهِ يُفْلَمُ أَنَّ مَرَادَ الْأَوَّلِينَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ عَدَمُ الْاعْتِدَادِ بِهِ فَيَجِبُ
نَقْضُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنْ أَصْلِ الرُّوضَةِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَتَبِعُوهُ: وَيَنْفُذُ حُكْمٌ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ
الْتَّرَجِيحِ إِذَا رَجَحَ قَوْلًا وَلَوْ مَرْجُوحًا فِي مَذْهَبِهِ بِدَلِيلٍ جَيِّدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِشَاذٍّ، أَوْ غَرِيبٍ
فِي مَذْهَبِهِ إِلَّا إِنْ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ وَلَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِ التَّزَامُ مَذْهَبٍ بِاللَّفْظِ، أَوْ الْعَرَفِ كَقَوْلِهِ: عَلَى
قَاعِدَةٍ مَنْ تَقَدَّمَ قَالَ: وَلَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا تَقْلِيدُ غَيْرِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي قَضَائِهِ، وَلَا إِفْتَاءٍ، بِخِلَافِ
غَيْرِهِمَا. اهـ. وَسَبَقَهُ إِلَى صَحَّةِ ذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءُ الْمَاوُزْدِيُّ وَخَالَفَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. وَمَرَّ آيَفَا
لِذَلِكَ مَزِيدٌ قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَلَوْ حُكْمٌ حَاكِمٌ بِالصُّحَّةِ فِي قَضِيَّةٍ مِنْ بَعْضِ وَجُوهِ اسْتِمْلَثَ عَلَيْهَا
فَلِمْخَالَفِهِ الْحُكْمُ بِفَسَادِهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ كَصَغِيرَةِ زَوْجِهَا غَيْرُ مُجْبِرٍ بِغَيْرِ كُفٍّ وَيَلْزُمُهُ
التَّسْجِيلُ بِالنَّقْضِ إِنْ سَجَّلَ بِالْمَنْقُوضِ قَالَهُ الْمَاوُزْدِيُّ قَالَ السُّبْكِيُّ: وَمَتَى نَقَضَ.....

□ قَوْلُهُ: (حُكْمٌ غَيْرُ مُتَّبَعٍ) وَسَيَأْتِي حُكْمُ الْمُتَّبَعِ فِي قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَتَبِعُوا الْخُ.
□ قَوْلُهُ: (وَحُكْمٌ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَلَوْ قَضَى بِصُحَّةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ وَبِشَهَادَةِ مَنْ
لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَفَاسِقٍ لَمْ يَنْقُضْ حُكْمَهُ كَمُعْظَمِ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا. (تَنْبِيْهُ): هَذَا كُلُّهُ فِي الصَّلَاحِ
لِلْقَضَاءِ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَإِنَّ أَحْكَامَهُ تَنْقُضُ، وَإِنْ أَصَابَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ صَدَرَتْ مِنْ مَنْ لَا يَنْفُذُ حُكْمَهُ،
وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَاحَظَ ذَلِكَ بَحِثٌ يَنْفُذُ حُكْمَهُ مَعَ الْجَهْلِ، أَوْ نَحْوَهُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ مَا أَصَابَ فِيهِ
وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ) أَيُّ: الْمُجْتَهِدِينَ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ)
أَيُّ بِكَلَامِ السُّبْكِيِّ. □ قَوْلُهُ: (كَقَوْلِهِ) أَيُّ: قَوْلِ مَوْلَاهُ فِي عَقْدِ التَّوَلِّيَةِ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ تَقَدَّمَ) الْأَوَّلَى
الْخَطَابُ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيُّ: ابْنُ الصَّلَاحِ. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءُ) وَهُوَ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ
آيَفَا) أَيُّ: فِي الشَّرُوعِ فِي التَّقْلِيدِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَلْزُمُهُ التَّسْجِيلُ لِلْخُ) أَيُّ: لِيَكُونَ التَّسْجِيلُ الثَّانِي مُبْطَلًا
لِلأَوَّلِ كَمَا كَانَ الْحُكْمُ الثَّانِي نَاقِضًا لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ. اهـ. مُعْنَى: □ قَوْلُهُ: (إِنْ سَجَّلَ بِالْمَنْقُوضِ) فَإِنْ لَمْ

بَقِيََتِ الْعَيْنُ بِصِفَاتِهَا وَقُطِعَ بِكَذِبِ الْأَوَّلَى، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا تَلَفَّتْ، وَلَا تَوَافَقَ وَلَمْ يُقْطَعْ بِكَذِبِ
الْأَوَّلَى. وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ وَرَدَّ كَلَامَ السُّبْكِيِّ الْخُ. اهـ. بِاخْتِصَارٍ فَرَّاجِعُهُ. □ قَوْلُهُ: (غَيْرِ
مُتَّبَعٍ) أَخْرَجَ حُكْمَ الْمُتَّبَعِ بِمَا ذَكَرَ وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ: قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَتَبِعُوهُ الْخُ.

حكم غيره سئل عن مُسْتَنَدِهِ وقولهم: لا يُسأل القاضي عن مُسْتَنَدِهِ مَحَلُّهُ إذا لم يكن حكمه نَقْضًا أي ومَحَلُّهُ أيضًا إذا لم يكن فاسقًا، أو جاهلًا كما مرَّ أوَّلُ البابِ. (لا) ما بأنَّ خلافَ قياس (خَفِيٍّ)، وهو ما لا يَنْفَعُ احتمالُ الفارقِ فيه كقياسِ الدُّرَّةِ على البُرِّ في الرِّبَا بجامعِ الطَّعْمِ فلا يَنْقُضُهُ لاحتماله. (والقضاء) أي: الحكم الذي يَسْتَفِيدُهُ القاضي بالولاية فيما باطنُ الأمرِ فيه، بخلافِ ظاهره تنفيذاً كان أو غيره (يَنْفَعُ ظاهراً لا باطناً) فالحكمُ بِشَهَادَةِ كاذِبَيْنِ ظاهرهما العدالةُ لا يُفِيدُ الجَلَّ باطناً لِمَالٍ، ولا يُضَعِّحُ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ بَشْيَءٍ فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» وخبر «أُمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ» جَزَمَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ بِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وكذا أنكره المِزِّي وغيره ولَعَلَّهُ مِنْ حَيْثُ نِسْبَةُ هَذَا اللَّفْظِ بِخُصُوصِهِ

يَكُنْ قَدْ سَجَلَ بِالْحُكْمِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِسْجَالُ بِالنَّقْضِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْجَالُ بِهِ أَوْ لَى. اهـ. مُعْنَى.

قوله: (حُكْمٌ غَيْرُهُ) وكذا حُكْمٌ نَفْسِهِ فِي قَاضِي الضَّرُورَةِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي. قوله: (سُئِلَ عَنْ مُسْتَنَدِهِ) لَوْ قَالَ: نَقَضْتُ بِحُجَّةٍ أَوْ جَبَّتِ النَّقْضُ شَرْعًا وَامْتَنَعَ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ لَمْ يُقْبَلْ نَقْضُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. قوله: (كَمَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ) أي: مَعَ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَنْتَهِ مَوْلَاهُ عَنِ السُّؤَالِ. قوله: (لَا مَا بَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَخَبَرِ أُمِرْتُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: وَغَيْرُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: جَزَمَ إِلَى أَنْكَرَهُ.

قوله: (لَا حِثْمَالَهُ) أي: الْفَارِقِ وَهُوَ كَثْرَةُ الْأَثْنِيَّاتِ فِي الْبُرِّ دُونَ الدُّرَّةِ وَلَا يَنْفَعُ تَأْيِيدُهُ فِي الْحُكْمِ أَي: بِنَفْيِ الرِّبَايَةِ عَنِ الدُّرَّةِ. اهـ. بُجَيْرِمِي. قوله: (فَلَا يَنْقُضُهُ الْإِنْخ) وَلَوْ قَضَى قَاضٍ بِصِحَّةِ نِكَاحِ الْمَقْضُودِ زَوْجَهَا بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ وَمُدَّةِ الْعِدَّةِ أَوْ بِنَفْيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، أَوْ بِنَفْيِ بَيْعِ الْعَرَايَا، أَوْ بِمَنْعِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِمُثْقَلٍ، أَوْ بِصِحَّةِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ، أَوْ نِكَاحِ الشُّغَارِ، أَوْ نِكَاحِ الْمُتَمَتِّعَةِ، أَوْ بِحُرْمَةِ الرِّضَاعِ بَعْدَ حَوْلَيْنِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَقَتْلِ مُسْلِمٍ بِذِمِّيٍّ وَجَرَيَانِ التَّوَارِثِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ، وَالْكَافِرِ يُقْضَى قَضَاؤُهُ كَالْقَضَاءِ بِاسْتِخْصَانِ فَاسِدٍ وَهُوَ أَنْ يُسْتَحْسَنَ شَيْءٌ لِأَمْرِ يَهْجُسُ فِي النَّفْسِ، أَوْ لِعَادَةِ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، أَوْ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ مُتَابَعَتُهُ، أَمَّا إِذَا اسْتَحْسِنَ الشَّيْءُ لِدَلِيلٍ يَقُومُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ فَيَجِبُ مُتَابَعَتُهُ وَلَا يَنْقُضُ مُعْنَى وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ وَنَهَايَةِ. قوله: (فِيمَا بَاطِنُ الْأَمْرِ فِيهِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ) أي: بِأَنْ تَرْتَبَ الْحُكْمُ عَلَى أَصْلٍ كَاذِبٍ كَشَهَادَةِ زَوْرٍ أَسْنَى، وَمَنْهَجٍ. قوله: (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ الْإِنْخ) أَوَّلُهُ كَمَا فِي الْأَسْنَى «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّمَا تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ الْإِنْخ». قوله: (الْحَنُّ) أي: أَقْدَرَ. اهـ. ع ش عبارة الرِّشْدِيِّ أَي: أَبْلَغَ وَأَعْلَمَ. اهـ. قوله: (وَخَبَرِ الْإِنْخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ النَّهَايَةِ. قوله: (أُمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ) عبارة النَّهَايَةِ أُمِرْنَا بِاتِّبَاعِ الظَّوَاهِرِ. اهـ. قوله: (جَزَمَ الْحَافِظُ الْإِنْخ) عبارة النَّهَايَةِ، لَكِنْ جَزَمَ الْإِنْخ. قوله: (أَنَّهُ) أَي: خَبَرِ أُمِرْتُ الْإِنْخ. قوله: (الْمِزِّي) بِكَسْرِ الْمِيمِ. اهـ. نَهَايَةِ. قوله: (وَلَعَلَّهُ الْإِنْخ) أَي: إِنْكَارِ الْمِزِّي.

قوله: (وَكَذَا أَنْكَرَهُ الْمِزِّي) بِكَسْرِ الْمِيمِ ش م ر.

إليه ﷺ، أما معناه فهو صحيحٌ منسوبٌ إليه ﷺ أخذًا من قول المصنّف في شرح مسلم في خبر «إني لم أومز أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشقّ بطونهم» معناه إني أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولّى السرائر كما قال ﷺ. اهـ. وعبارة الأم عقيب حديث الصحيحين المذكور فأخبرهم ﷺ أنه إنما يقضي بالظاهر وأن أمر السرائر إلى الله بل نقل ابن عبد البر الإجماع على معناه وعبارته أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر وأن أمر السرائر إلى الله انتهت. وبهذا كله يتبيّن ردُّ إطلاق أولئك الحفاظ أنه لا أصل له. ويلزم المحكوم عليها بنكاح كاذب الهرث بل، والقتل إن قدرت عليه كالصائل على البضع، ولا نظّر لكونه يعتق الإباحة كما يجب دفع الصبي عنه، وإن كان غير مكلف، فإن أكرهت فلا إثم. ولا يخالف هذا قولهم: الإكراه لا يبيح الزنا لشبهة سبى الحكم على أن بعضهم قيد عدم الإثم بما إذا رُبِطَتْ حتى لم يبق لها حركة، لكن فيه نظّر؛ إذ لو كان هذا مرادًا لم يفرّقوا بين ما هنا، والإكراه على الزنا؛ لأن محلّ حرمة حيث لم تُربط كذلك، فإن وطئت فزنا عند الشيخ أبي حامد ووطء شبهة عند غيره، وهو الأصح؛ لأن أبا حنيفة رضي الله عنه يجعلها منكوحةً بالحكم، ورجح الزركشي كالأذرعى الأول قالوا: والشبهة إنما تراعى حيث قوي مدركها لا كهذه.....

قوله: (أخذًا من قول المصنّف إلخ) قد يقال: إن آخر هذا القول أي: قوله: كما قاله إلخ يفيد أن ذلك اللفظ بخصوصه منسوب إليه ﷺ. قوله: (في خبر إني لم أومز إلخ) أي: في تفسيره. قوله: (معناه إلخ) مقول المصنّف. قوله: (وعبارة الأم إلخ) بالجر عطفًا على قول المصنّف: ويختلّ أنه مبتدأ خبره محذوف أي: يفيد ذلك أيضًا، أو خبره قوله: فأخبرهم إلخ. قوله: (أولئك الحفاظ) لم يسبق في كلامه منهم غير الحفاظ العراقي. قوله: (ويلزم المحكوم عليها) إلى قوله: فإن أكرهت في النهاية وإلى قوله: ومن ثم في المعنى إلا قوله: ورجح الزركشي إلى أما باطن الأمر. قوله: (ويلزم المحكوم عليها إلخ) أي: ولم يحل للمحكوم له الاستمتاع بها. اهـ. معني. قوله: (بل والقتل إلخ) ومثلها من عرفت وقوع الطلاق على زوجها ولم يمكنها الخلاص منه. اهـ. ع. ش. قوله: (إن قدرت عليه) أي: ولو بسّم إن تعيّن طريقًا. اهـ. ع. ش. قوله: (لكونه) أي: طالب الوطء. قوله: (كما يجب إلخ) علة لقوله: ولا نظّر إلخ. قوله: (دفع الصبي) أي: المجنون عنه أي: البضع. اهـ. معني. قوله: (لشبهة سبى الحكم) علة لعدم المخالفة. قوله: (على أن بعضهم) وهو الإسئوي أسنى ومعني. قوله: (فإن وطئت إلخ) أي: المحكوم عليها بنكاح كاذب عبارة المعني، والروض مع شرحه وفي حده بالوطء وجهان أو جهُهما كما جزم به صاحب الأتوار وابن المقرئ عدم الحد؛ لأن أبا حنيفة يجعلها منكوحةً بالحكم فيكون وطؤه وطئًا في نكاح مختلف في صحته وذلك شبهة، وإن كان أي: المحكوم به طلاقًا حلّ له وطؤها باطنًا إن تمكّن منه لكونه يكره؛ لأنه يعرض نفسه للثمة، والحد، وينقّي التوارث بينهما لا التّفقة للحيلولة. ولو نكحت آخر فوطئها جاهلاً بالحال فشبهة وتحرّم على الأول حتى تنقضي العدة، أو عالمًا، أو نكحها أحد الشاهدين، ووطئ فكذا في الأشبه عند الشيخين. اهـ. قوله: (الأول) أي: كَوْن

أما ما باطن الأمر فيه كظاهره، فإن لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالتسليط على الأخذ بالشفعة الذي لم يترتب على أصل كاذب نفذ باطنًا أيضًا، وكذا إن اختلف فيه كشفعة الجوار فينفذ باطنًا أيضًا على المعتمد، ومن ثم حلل للشافعي طلبها من الحنفى، وإن لم يُقْلَدْ أبا حنيفة؛ لأن من عقيدة الشافعي أن النفوذ باطنًا يستلزم الحل فلم يأخذ مُحَرَّمًا في اعتقاده، ومن ثم لم يَجْزُ للحنفي منعه من طلبها وجزاء للشافعي الشهادة بها، لكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها؛ لأنه كذب كما أن له حضور نكاح بلا ولي إن قلد أو أراد حفظ الواقعة، نعم، ليس له دعوى، ولا شهادة على مؤنث عند من لا يرى قبول توبته كما نص عليه؛ لأن أمر الدماء أغلظ. وجزاء أيضًا لحاكم شافعي أنهى إليه ما لا يراه من أحكام مخالفيه تنفيذها وإلزام العمل بها فلو فسخ نكاح امرأة أو حولت مزارًا وحكم حنبلي بصحة أحدهما، ثم رفعت أمرها للشافعي ليزوجها في الأولى من آخر وفي الثانية من زوجها من غير مُحَلِّل جاز ذلك خلافًا لابن العباد في الثانية؛ لما مر من أنه يرى نفوذ حكم المخالف باطنًا. وكحكم المخالف....

وطيها زنا وقوله: قالوا. أي: الأذرع والزرعشي. قو: (أما ما باطن الأمر) إلى قوله: ومن ثم في النهاية. قو: (كظاهره) أي: بأن ترتب على أصل صديق. اه. معني. قو: (الذي لم يترتب على أصل كاذب) أي: فإن ترتب على أصل كاذب كسهادة زور فكالأول. اه. نهاية أي: كالمخالف للنص الذي ينقضه الحاكم وغيره ع ش. قو: (فينفذ باطنًا أيضًا إلخ) أي: وإن كان لمن لا يعتقه ليتيق الكلمة ويتم الانتفاع معني وأسنى. قو: (ومن ثم حل إلخ) عبارة المعني فلو حكم حنفى لشافعي بشفعة الجوار أو بالإزث بالزجم حل له الأخذ به اختيارًا بعقيدة الحاكم؛ لأن ذلك مُحْتَد فيهِ، والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غيره معني وأسنى. قو: (وجزاء لشافعي الشهادة إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه فلو شهد شاهد بما يعتقه القاضي لا الشاهد كشافعي شهد عند حنفى بشفعة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الإسنوي: ولشهادته بذلك حالان: أحدهما: أن يشهد بنفس الجوار وهو جائز، ثانيهما: أن يشهد باستحقاق الأخذ بالشفعة، أو بشفعة الجوار ويتبني عدم جوازه لا اعتقاده خلافه. اه. زاد المعني وهذا لا يأتي مع تغليلهم المذكور. اه. قو: (كما أن له) أي: للشافعي. قو: (نعم ليس له دعوى إلخ) هل الإفتاء ورواية الحديث كذلك يتأمل. اه. سيد عمر. قو: (على مؤنث إلخ) أي: على ارتدادها. قو: (أيضًا) أي: كجواز الشهادة بشفعة الجوار. قو: (فلو فسخ نكاح امرأة إلخ) لعل هذا في فسخ لا يسوغه الشافعي وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلي بصحته. اه. سم. قو: (جاز ذلك) أي: التزويج المذكور. قو: (من أنه) أي: الشافعي. قو: (وكحكم المخالف) خبر مقدم لقوله: إثباته.

قو: (فلو فسخ نكاح امرأة إلخ) لعل هذا في فسخ لا يسوغه الشافعي، وإلا فلا حاجة إلى الاستناد لحكم الحنبلي بصحته.

فيما ذكر إثباته إن كان مُعْتَقَدَه أَنَّهُ حَكَمَ كما هو ظاهرٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ العبرةَ بعقيدته لا بعقيدة مَنْ أَنهِي إليه حكمٌ ويظهرُ أَنَّهُ لا أَثَرَ لِكُونِ الْمُخَالَفِ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يَنْفَعُ ظَاهِرًا فَقَطْ بَلِ العبرةُ في هذا باعتقادِ المنهِيِّ إليه كالشافعي. ويُفَرَّقُ بِأَنَّ هذا هو المبيحُ للإقدامِ على العملِ بقضيةِ حكمِ المُخَالَفِ فَنُظِرَ لاعتقادِ الثاني في هذا بخصوصه دون ما عداه. (ولا يقضي) أي: لا يجوزُ له القضاءُ (بخلافِ علمه) أي: ظَنُّهُ الْمُؤَكَّدُ على ما قاله شارحُ أحدنا مِمَّا يَأْتِي عَقِبَهُ، وَيُحْتَمَلُ الفرقُ (بالإجماعِ) على نزاعٍ فيه مُنْشِئُهُ أَنَّ الوجوهَ هل تَحْرِقُ الإجماعَ؟ والوجهُ أَنَّا إِن قُلْنَا: لا يَزِمُ المذهبُ مذهبَ خرقته، وإلا وهو الأصحُّ فلا وذلك كما إذا شَهِدَا بِرْقٍ، أو نِكَاحٍ، أو ملكٍ مَنْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهُ، أو بَيَّنَّوْنَهَا أو عَدِمَ مَلِكُهُ؛ لَأَنَّهُ قاطِعٌ بِبُطْلَانِ الْحُكْمِ به حينئذٍ، والحكمُ بالباطلِ مُحَرَّمٌ، ولا يجوزُ له القضاءُ في هذه الصُّورة بعلمه؛ لِمُعَارَضَةِ البَيِّنَةِ له مع عدالتها ظاهراً، ولا يلزمُ من علمه خلافُ ما شَهِدَا به تَعَمُّدُهُما المُفَسِّقُ لهما وبه فَارَقَ قولهم: لو تَحَقَّقَ جَوْحُ شاهِدَيْنِ رَدُّهُما وحكم بعلمه المُعَارِضِ لِشَهِادَتِهِما. قيل: صَوَابُ المتن بما يُعْلَمُ خلافُه فَإِنَّ مَنْ يَقْتَضِي بِشَهادَةٍ مَنْ لا يَعْلَمُ صِدْقَهُما، ولا كَذِبَهُما قاضٍ، بخلافِ علمه، وهو نافيذٌ اتفاقاً. اهـ، وهو عجيبٌ فَإِنَّهُ فَرَضَهُ فَيَمَنْ لا يَعْلَمُ.....

فَوَدَّ: (فيما ذكر) أي: في التَّفْوِذِ بَاطِلًا وَجَوَازِ التَّنْفِيذِ وَالزَّامِ الْعَمَلِ. فَوَدَّ: (إثباته) أي: قولُ الْمُخَالَفِ ثَبَّتَ عِنْدِي وَنَحْوَهُ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (مُعْتَقَدُهُ) أي الْمُخَالَفِ. فَوَدَّ: (بِأَنَّ هذا) أي اغْتِقَادُ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُتَرَتَّبَ على أَصْلٍ صَادِقٍ يَنْفَعُ بَاطِلًا أَيْضًا. فَوَدَّ: (أَيْ: لا يجوزُ) إلى قوله: ولا يَلْزَمُ في النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: على ما قاله إلى وذلك. فَوَدَّ: (أَيْ: ظَنُّهُ الْخ) لَعَلَّ الْأَوْجَهَ تَفْسِيرُ الْعِلْمِ بما يَشْمَلُ الْعِلْمَ، وَالظَّنَّ؛ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ، أَوِ الظَّنُّ لا بِخُصُوصِ الظَّنِّ لِخُرُوجِ الْعِلْمِ. اهـ. سم.

فَوَدَّ: (على نزاعٍ فيه مُنْشِئُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: اعْتَرَضَ على الْمُصَنِّفِ دَعْوَاهُ الْإِجْمَاعَ بِوَجْهِ حَكَاةِ الْمَاوَرَدِيِّ بِأَنَّهُ يَحْكُمُ بِالشَّهادَةِ الْمُخَالَفَةِ لِعِلْمِهِ وَأَجِيبُ بِأَنَّ لَنَا خِلَافًا فِي أَنَّ الْأَوْجَهَ تَقْدُحُ فِي الْإِجْمَاعِ بِنَاءً على أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبُ هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ، أَوْ لا، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ فَلَا يَقْدَحُ. اهـ.

فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أي: خِلَافُ عِلْمِهِ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ قاطِعُ الْخ) عَلَّةٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. فَوَدَّ: (في هذه الصُّورة) أي: فيما لو قَامَتْ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِ عِلْمِهِ اهـ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِمُعَارَضَةِ البَيِّنَةِ له الْخ) فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (خِلَافُ ما شَهِدَا به) مَفْعُولٌ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: تَعَمَّدُهُما الْخ فاعِلٌ لا يَلْزَمُ وَقَوْلُهُ: الْمُفَسِّقُ الْخ نَعَتْ لَتَعَمُّدِهِمَا. فَوَدَّ: (وبه) أي بقوله: ولا يَلْزَمُ من عِلْمِهِ الْخ. فَوَدَّ: (صَوَابُ الْمَثْنِ) إلى قوله: اهـ في الْمُغْنِي إِلَّا أَنَّهُ قال: الْأَوَّلَى أَنْ يُعَبَّرَ بما يُعْلَمُ خِلَافُهُ كَالْمَاوَرَدِيِّ وَغَيْرِهِ فَإِنَّ الْخ. فَوَدَّ: (وهو عَجِيبُ الْخ) أَقُولُ: لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ بِعَجِيبٍ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: بِخِلَافِ عِلْمِهِ فِي

فَوَدَّ: (أَيْ ظَنُّهُ) لَعَلَّ الْأَوْجَهَ تَفْسِيرُ الْعِلْمِ بما يَشْمَلُ الْعِلْمَ وَيَشْمَلُ الظَّنَّ؛ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ، أَوِ الظَّنُّ لا بِخُصُوصِ الظَّنِّ لِخُرُوجِ الْعِلْمِ. فَوَدَّ: (وهو عَجِيبُ) أَقُولُ: لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ

صِدْقًا، ولا كَذِبًا فكيف يصحُّ أن يُقال: إنَّ هذا قضى، بخلافِ علمه حتى يَرِدَ على المتنِ فالصَّوابُ صَحَّةُ عبارته. ثم رأيتِ البُلُقينيَّ رَدَّه بما ذكرته فقال: هذا الاعتراضُ غيرُ صحيح؛ لأنَّ الذي يقضي به هو ما يشهدان به لا صِدْقُهُما فلم يقض حينئذٍ، بخلافِ علمه، ولا بما يَعْلَمُ خلافه فالعبارتانِ مُستَويتان. اهـ. (فرغَ) عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَنْ قال: إنَّ تَزَوَّجْتَ فَلانَّةٌ فهي طالِقٌ ثلاثًا فتزَوَّجها وحكم له شافعيٌّ بصحَّةِ النكاح، أو موجهه تَضَمَّنَ الحكمُ إبطالَ ذلك التعليقِ، وإن لم يذكره في حكمه؛ لأنَّ المعتمدَ أنَّ الحكمَ بالصَّحَّةِ كالحكمِ بالموجبِ في تناوُلِ جميع الآثارِ المختلفِ فيها، لكن إن دخل وقتُ الحكمِ بها كما هنا فإنَّ من آثارِهما هنا أنَّ الطَّلاقَ السَّابِقَ تعليقه على النكاح لا يرفعه. ولو حكم حنفيٌّ مثلاً قبلَ العقدِ بصحَّةِ ذلك التعليقِ جازَ لِلشافعيِّ عَقِبَ العقدِ أن يحكمَ بِالغايَةِ؛

المعنى من قبيل السِّلْبِ البسيط؛ لأنه في المعنى بمعنى ما لا يوافقُ عِلْمَهُ ومن المشهورِ صِدْقُ السِّلْبِ مع انقضاءِ الموضوعِ فما لا يوافقُ عِلْمَهُ صادقٌ مع انقضاءِ عِلْمِهِ فالقضاءُ بخلافِ عِلْمِهِ يَصْدُقُ بالقضاءِ بشهادةِ مَنْ لا يَعْلَمُ صِدْقَهُ ولا كَذِبَهُ. اهـ. سم وَلَك أن تَمَنَّ قوله: لأنه في المعنى إلخ بأنَّ المُتبادِرَ من خلافِ العِلْمِ ضدُّ العِلْمِ فيَقْتَضِي تحقُّقَ العِلْمِ وإنما يَظْهَرُ ما قال المصنِّفُ بغيرِ عِلْمِهِ، والفرقُ بين التَّعْيِيرِينِ ظاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (صِدْقًا إلخ) مَفْعُولٌ لا يَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (لا صِدْقُهُما) عَطَفٌ على ما يَشْهَدانِ به، لكنَّ ما يُفْهَمُ من أنَّه لو فُرِضَ كَوْنُهُ مَحْكُومًا به لَمَّا صَحَّ التَّفْرِيعُ الآتي فيه نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أي: في الفرقِ بين الحُكْمِ بالموجبِ، والحُكْمِ بالصَّحَّةِ. □ فَوَدَّ: (تَضَمَّنَ) أي: حُكْمُ الشافعيِّ المذكورُ. □ فَوَدَّ: (وإن لم يَذْكُرْ) أي: الإبطالُ. □ فَوَدَّ: (وَقْتُ الحُكْمِ بها) فاعِلٌ دَخَلَ، والضميرُ للآثارِ. □ فَوَدَّ: (فإن من آثارِهما) أي: الحُكْمُ بالصَّحَّةِ، والحُكْمُ بالموجبِ وكان الأولى إفرادَ الضميرِ بإزجاعِهِ لِلنكاحِ. □ فَوَدَّ: (فإن من آثارِهما هنا أنَّ الطَّلاقَ السَّابِقَ إلخ) يُتأملُ هذا الكلامَ، ويُراجَعُ فَإِنَّ الصَّحَّةَ لا تُنافي الوقوعَ المُعلَّقَ بها بَلْ تَقْتَضِيهِ كاقْتِضاءِ الشَّرْطِ لِلجزاءِ. اهـ. سم أقولُ قد مرَّ عن المُعْني ما يوافقُ كلامَ الشَّارِحِ وأيضًا في حاشيةِ قولِ المتنِ: أو سِجِلًا بما حَكَمَ إلخ إنَّ قوله: فَإِنَّ الصَّحَّةَ لا تُنافي إلخ مَمْنُوعٌ بِالنَّسْبَةِ إلى عَقِيدَةِ الحاكِمِ الشَّافعيِّ فَإِنَّ عَقِيدَتَهُ عَدَمُ تَأَثُّرِ النكاحِ بِالتَّعْلِيْقِ السَّابِقِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أي: أو مالِكِي. □ فَوَدَّ: (جَازَ لِلشافعيِّ إلخ) خِلَافًا لِلْمُعْني كما مرَّ في حاشية، أو سِجِلًا بما حَكَمَ إلخ. □ فَوَدَّ: (عَقِبَ العقدِ) لَعَلَّهُ ليس بِقَيِّدٍ.

ليس بعجيب؛ لأنَّ قوله: بخلافِ عِلْمِهِ في المعنى من قبيل السِّلْبِ البسيط؛ لأنه في المعنى بمعنى ما لا يوافقُ عِلْمَهُ ومن المشهورِ صِدْقُ السِّلْبِ البسيطِ مع انقضاءِ الموضوعِ؛ فما لا يوافقُ عِلْمَهُ صادقٌ مع انقضاءِ عِلْمِهِ فالقضاءُ بخلافِ عِلْمِهِ يَصْدُقُ بالقضاءِ بشهادةِ مَنْ لا يَعْلَمُ صِدْقَهُ، ولا كَذِبَهُ فَلْيُتأمل. □ فَوَدَّ: (فإن من آثارِهما هنا أنَّ الطَّلاقَ السَّابِقَ تَعْلِيْقَهُ إلخ) يُتأملُ هذا الكلامَ ويُراجَعُ؛ فَإِنَّ الصَّحَّةَ لا تُنافي الوقوعَ المُعلَّقَ بها، بَلْ تَقْتَضِيهِ كاقْتِضاءِ الشَّرْطِ لِلجزاءِ.

لأنه ليس نَقْضًا له؛ لعدم دخول وقته؛ لأنه في الحقيقة فتوى لا حكم؛ إذ الحكم الحقيقي الممتنع نقضه إنما يكون في واقع وقته دون ما سبق؛ لعدم تصوّر دعوى ملزمة به. والحكم في غير الحسبة إنما يُعْتَدُّ به بعدها إجماعًا على ما حكاه غير واحد من الحنفية، نعم، إن ثبت ما قيل عن المالكية، أو الحنابلة أنه قد لا يتوقف عليها وأنه قد يسوغ على قواعدهم مثل هذا الحكم لم يتعد امتناع نقضه حينئذ. ومَرَّ في الطلاق ما له تعلق بذلك. (والأظهر أنه) أي: القاضي ولو قاضي ضرورة على الأوجه (يقضي بعلمه) إن شاء.....

فَوَدَّ: (لأنه ليس نقضًا له لعدم دخول وقته؛ لأنه إلخ) فيه تقديم وتأخير وحقّ المقام أن يقال: لأنه في الحقيقة فتوى لا حكم لعدم دخول وقته فليس إلغاؤه نقضًا للحكم؛ إذ الحكم الحقيقي إلخ.

فَوَدَّ: (لعدم دخول وقته) أي: الحكم بصحة التعليق. فَوَدَّ: (لأنه إلخ) يتأمل هذا التعليق، ولعلّ الأسبب بل هو في الحقيقة إلخ. فَوَدَّ: (في واقع وقته) أي: في أمر تحقق وقت الحكم. فَوَدَّ: (بعدها) أي: الدعوى الملزمة. فَوَدَّ: (عن المالكية، أو الحنابلة) عبارته في الطلاق عن الحنابلة وبعض المالكية. اهـ. فَوَدَّ: (لم يتعد امتناع نقضه) هو متبجّ لا يتبني العدول عنه ولا ينافيه الإجماع المذكور؛ لأن قائل ذلك لا يسلمه فليتأمل اهـ سم ومَرَّ عن المُعْنَى ما يوافقه.

فَوَدَّ (سنن): (والأظهر أنه يقضي بعلمه)؛ لأنه إذا حكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان، أو شاهد ويمين فبالعلم أو لى لكانه مكروه وكما أشار إليه الشافعي في الأم ولا يقضي بعلمه جزمًا لأضيله وفزعه وشريكه في المشترك مُعْنَى وأسنى. فَوَدَّ: (ولو قاضي ضرورة إلخ) وفاقًا للأسنى، والمُعْنَى في غير الفاسق وخلافًا للنهاية عبارته أي: القاضي المجتهد وجوبًا الظاهر التتوي، والورع ندبًا أما قاضي الضرورة فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال: قضيت بحجة شرعية أو جبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك؛ فإن امتنع ردّدناه ولا نعمل به كما أفتى به الوالد رحمته الله تَعَلَّى تَبَعًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. وعبارة الأولين: قال الأذرعى: وإذا نُقِذْنَا أَحْكَامَ الْقَاضِي الْفَاسِقِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا مَرَّ فَيَتَبَنَّى أَنْ لَا يَنْقُذَ قَضَاؤُهُ بِعِلْمِهِ بِلَا خِلَافٍ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى تَنْفِيذِ هَذِهِ الْجَزْئِيَّةِ النَّادِرَةِ مَعَ فَسَقِهِ الظَّاهِرِ وَعَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِ بِذَلِكَ قَطْعًا. اهـ. فَوَدَّ: (إن شاء) إلى قوله: كما قاله الماوردي في النهاية إلا قوله: واشترط القطع إلى ومن ثم وإلى قول المتن: ولو رأى في المُعْنَى إلا قوله: ذلك وقوله: وتبعوه إلى

فَوَدَّ: (ومَرَّ في الطلاق إلخ) عبارته هناك في فصل خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ لَعَوًا نَصَّهُ: وَلَوْ حَكَمَ بِصِحَّةِ تَعْلِيْقِ ذَلِكَ قَبْلَ وَقْعِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ نَقْضٌ؛ لِأَنَّهُ إِفْتَاءٌ لَا حُكْمٌ؛ إِذْ شَرْطُهُ إِجْمَاعًا كَمَا قَالَ الْحَنَفِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ وَقَوْعُ دَعْوَى مُلْزِمَةٍ وَقَبْلَ الْوُقُوعِ لَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ، نَعَمْ نَقِلَ عَنِ الْحَنَابِلَةِ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ دَعْوَى كَذَلِكَ فَعَلِيهِ لَا يَنْقُضُ حُكْمٌ بِذَلِكَ صَدَرَ مِمَّنْ يُؤَدِّي ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. اهـ. قوله: كما هو واضح هو متبجّ لا يتبني العدول عنه ولا ينافيه نقل الإجماع المذكور؛ لأن قائل ذلك لا يسلمه فليتأمل.

أي: بظنه المؤكّد الذي يجوز له الشهادة مُستَيِدًا إليه، وإن استفادَه قبل ولايته. واشترط القطع ومنع الاكتفاء بالظنّ مطلقاً ضعيف، ومن ثمّ مثله الأئمة بأنّ يُدعى عنده بمالٍ، وقد رآه أقرضه إياه قبل، أو سمعه قبل أقرّ له به مع احتمال الإبراء، أو غيره ولو سمع دائناً أبرأ مدينه فأخبره فقال: مع إبرائه ديثه باقي عليّ عَمِلَ به وليس على خلاف العلم؛ لأنّ إقراره المتأخّر عن الإبراء دافع له،

قال وقوله: وهو احتياط لا بأس به وقوله: فلا تناقض إلى المشنّ وقوله: وكما إذا إلى، أمّا حدود الآدميين. هـ قوله: (أي: بظنه المؤكّد إلخ) كمُشاهدة اليد، والتصرّف مدّة طويلة بلا معارضٍ وكخبيرة باطن المغسّر، ومن لا وارث له ونحو ذلك. ولا يُكتفى في ذلك أي: في الحكم بالعلم بمجرّد الظنون، وما يقع في القلوب بلا أسباب لم يشهد الشرع باختيارها هذا كلّها فيما علمه بالمُشاهدة، أمّا ما علمه بالتواتر فهو أو لى؛ لأنّ المحذور ثمّ التهمة فإذا شاع الأمر زالت واختار التلقيني التفصيل بين التواتر الظاهر لكلّ أحد كوجود بغداد فيقضي به قطعاً وبين التواتر المختصّ فيخرج على خلاف القضاء بالعلم. اهـ. مُغني. هـ قوله: (أي بظنه إلخ) الاضوب أن يقول: أي بالاعتم من علمه حقيقة وظنه المؤكّد. اهـ. سم. هـ قوله: (وإن استفادَه) أي: العلم قبل ولايته، أو في غير محلّ ولايته وسواء كان في الواقعة بينة أم لا مُغني وأسنى. هـ قوله: (مطلقاً) أي: مؤكّداً كان أم لا. هـ قوله: (ومن ثمّ) أي: من أجل أن المراد بالعلم الظنّ المؤكّد أو من أجل ضعف منع الاكتفاء إلخ. هـ قوله: (مثله) أي: القضاء بالعلم. اهـ. أسنى. هـ قوله: (بأنّ يُدعى عنده إلخ) عبارة الأسنى بما إذا ادّعى عليه مالا وقد رآه القاضي أقرضه ذلك، أو سمع المدعى عليه أقرّ بذلك. اهـ. هـ قوله: (مع احتمال الإبراء وغيره) أي: فمجرّد رؤية الإقراض وسماع الإقرار لا يفيد العلم بثبوت المحكوم به وقت القضاء. اهـ. أسنى. هـ قوله: (أبرأ مدينه) ومثله بالأولى ما إذا أقرّ أنّه لا دين له عليه كما لا يخفى وقوله: فأخبره بذلك لعلّه مثالاً اهـ رشيدّي.

هـ قوله: (فأخبره) أي: أخبر القاضي المدين بالإبراء. هـ قوله: (فقال مع أبرائه إلخ) عبارة المُغني فقال أعرّف صدور الإبراء منه، ومع ذلك فدثته باقي عليّ. اهـ. هـ قوله: (عمِلَ به) يؤخّذ من هذا جواباً حادثية وقَعَ السؤال عنها وهي أن شخصاً له دين على آخر فأقرّ الدائنين بوصول حقّه له من المدين عند جماعة ثم بلغ المدين ذلك فقال: جزاء الله خيراً فإنه أقرّ تجملاً مع بقاء حقّه بدمتي وأنه لم يصل إليه مئتي شيء وهو أنّه يعمل بقول المدين، ويحمل قول الدائنين: وصل إليه على أنّه أقرّ على رسم القباله مثلاً، أو أنّ وصلني على معنى أنّه وعدني بالإيصال، أو نحو ذلك. اهـ. ع. ش. هـ قوله: (وليس إلخ) أي: ليس عمل القاضي بإقرار المدين وحكمه عليه بما أقرّ به قضاءً على خلاف العلم. اهـ. مُغني. هـ قوله: (لأن إقراره المتأخّر إلخ) عبارة المُغني: لأن إقرار الخصم المتأخّر عن الإبراء قد يرفع حكم الإبراء فصار العمل به لا بالبينّة ولا بالإقرار المتقدّم. اهـ. هـ قوله: (دافع له) لعلّ المراد أنّه متضمن للإغتراف من المدين بعدم

هـ قوله: (أي: بظنه) الاضوب أن يقول: أي بالاعتم من علمه حقيقة وظنه المؤكّد.

ولا بُدُّ أَنْ يُصْرَحَ بِمُسْتَنَدِهِ فيقول: عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا ادَّعَاهُ وَقَصَّيْتُ، أَوْ حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِعِلْمِي، فَإِنْ تَرَكَ أَحَدَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الْمَاوُزِدِيُّ وَتَبِعُوهُ وَلَمْ يُبَالُوا بِاسْتِغْرَابِ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ لَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: وَلَا بُدُّ أَيْضًا مِنْ كَوْنِهِ ظَاهِرَ التَّقْوَى، وَالْوَرَعِ. أَهـ. وَهُوَ احتياطٌ لَا بَأْسَ بِهِ. وَيُقْضَى بِعِلْمِهِ فِي الْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ، وَالتَّقْوِيمِ قِطْعًا، وَكَذَا عَلَى مَنْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِهِ أَيْ وَاسْتَمَرَ عَلَى إِقْرَارِهِ، لِكَيْتَهُ قَضَاءٌ بِالْإِقْرَارِ دُونَ الْعِلْمِ، فَإِنْ أَنْكَرَ كَانَ قَضَاءً بِالْعِلْمِ فَلَا تَنَاقُضَ فِي كِلَامِهِمَا كَمَا رَدُّ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ عَلَى الْإِسْتَوْيِّ. وَلَوْ رَأَى وَحْدَهُ هِلَالَ رَمَضَانَ قَضَى بِهِ قِطْعًا بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِهِ بِوَاحِدٍ (إِلَّا فِي حُدُودٍ)، أَوْ تَعَاذِيرٍ (اللَّهُ تَعَالَى) كَحَدِّ زَنَا، أَوْ

صِحَّةِ الْبَرَاءَةِ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ دَيْنَهُ ثَابِتٌ عَلَيَّ أَيْ: نَظِيرُهُ بِأَن تَجَدَّدَ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ مِثْلُهُ وَإِلَّا فَالْبَرَاءَةُ بَعْدَ وَقْعِهَا لَا تَرْفَعُ. أَهـ. ع ش. قُود: (وَلَا بُدُّ إِنْخ) أَيْ فِي الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ. قُود: (بِمُسْتَنَدِهِ) أَيْ: بِأَنَّ مُسْتَنَدَهُ عِلْمُهُ بِذَلِكَ. أَهـ. أَسْنَى. قُود: (فَيَقُولُ: عَلِمْتُ أَنَّهُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى، وَالْمُعْنَى فَيَقُولُ قَدْ عَلِمْتُ إِنْخ. قُود: (وَلَا بُدُّ أَيْضًا إِنْخ) ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ، وَيُصْرَحُ بِهِ قَوْلُ الْمُعْنَى، وَالْأَسْنَى وَشَرَطَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ فِي الْقَوَاعِدِ كَوْنَ الْحَاكِمِ ظَاهِرَ التَّقْوَى، وَالْوَرَعِ. أَهـ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ النِّهَايَةَ جَرَتْ عَلَى نَدْبِهِ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَهُوَ احتياطٌ إِنْخ. قُود: (وَيُقْضَى بِعِلْمِهِ) إِلَى الْمَنْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَلَا تَنَاقُضَ إِلَى وَلَوْ رَأَى وَحْدَهُ. قُود: (وَكَذَا عَلَى مَنْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِهِ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى. قُود: (بِمَجْلِسِهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ بَعْدَ الدَّعْوَى. أَهـ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ مَا فِيهِ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ الْإِقْرَارُ. أَهـ. سَمِ وَاسْتَشَى أَيْ: الْبُلْقِينِيُّ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بِالْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ صَوْرًا لِأَحْدَاهَا: مَا لَوْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِ قَضَائِهِ إِنْخ، ثَانِيهَا: لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ اسْتِحْقَاقَ مَنْ طَلَبَ الزَّكَاةَ جَازَ الدَّفْعَ لَهُ، ثَالِثُهَا: لَوْ عَانِيَ الْقَاضِي اللَّوْثَ كَانَ لَهُ اعْتِمَادُهُ، وَلَا يَخْرُجُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ رَابِعُهَا: أَنْ يُقَرَّرَ عِنْدَهُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، ثُمَّ يَدَّعِي زَوْجَتَهَا خَامِسُهَا: أَنْ يَدَّعِي أَنَّ فَلَانًا قَتَلَ أَبَاهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ غَيْرُهُ. أَهـ.

قُود: (لَكَيْتَهُ قَضَاءٌ بِالْإِقْرَارِ إِنْخ) نَعَمْ إِنْ أَقَرَّ عِنْدَهُ سِرًّا فَهُوَ بِالْعِلْمِ قَالَهُ فِي الْأَنْوَارِ. أَهـ. أَسْنَى. قُود: (فِي كِلَامِهِمَا) أَيْ: الشَّيْخَيْنِ. قُود: (إِلَّا فِي حُدُودٍ، أَوْ تَعَاذِيرِ اللَّهِ تَعَالَى) خَرَجَ بِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعَاذِيرِهِ بِحُقُوقِهِ الْمَالِيَةِ فَيُقْضَى فِيهَا بِعِلْمِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي الدَّارِمِيُّ. أَهـ. مُعْنَى. قُود: (أَوْ تَعَاذِيرِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ إِلَى وَكَمَا إِذَا وَقَوْلُهُ: وَدَلِيلُ حِلِّ الْحَلِفِ إِلَى وَفَارَقَتْ.

قُود: (فَيَقُولُ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا ادَّعَاهُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ: فَيَقُولُ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا ادَّعَاهُ وَحَكَمْتُ عَلَيْكَ بِعِلْمِي فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَنْفُذْ الْحُكْمُ. أَهـ. قُود: (وَكَذَا مَنْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِهِ إِنْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، أَمَّا الْإِقْرَارُ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ بَعْدَ الدَّعْوَى فَالْحُكْمُ بِهِ لَا بِالْعِلْمِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَيْضًا نَعَمْ إِنْ أَقَرَّ عِنْدَهُ سِرًّا فَهُوَ بِالْعِلْمِ قَالَهُ فِي الْأَنْوَارِ. أَهـ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ مَا فِيهِ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ الْإِقْرَارُ.

مُحَارَبَةٍ، أَوْ سَرَقَةٍ، أَوْ شُرْبٍ لِيُسْقُوْطَ بِهَا الشُّبْهَةُ مَعَ نَذْبٍ سَتَرَهَا فِي الْجُمْلَةِ، نَعَمْ، مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فِي مَجْلِسٍ حَكْمِهِ مَا يَوْجِبُ تَعْزِيرًا عَزَّوَرَهُ، وَإِنْ كَانَ قَضَاءً بِالْعِلْمِ قَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ: وَقَدْ يَحْكُمُ بَعْلِيهِ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا إِذَا عَلِمَ مِنْ مُكَلِّفٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ، ثُمَّ أَظْهَرَ الرَّدَّةَ فَيَقْضِي عَلَيْهِ بِمَوْجِبِ ذَلِكَ قَالَ الْبَلْقِينِيُّ: وَكَمَا إِذَا اعْتَرَفَ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ بِمَوْجِبِ حَدٍّ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ فَيَقْضِي فِيهِ بَعْلِيهِ، وَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ سِرًّا؛ لِخَبَرِ «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجُمَهَا» وَلَمْ يَقْبِذْ بِحَضْرَةِ النَّاسِ وَكَمَا إِذَا أَظْهَرَ مِنْهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ نَحْوَ رَدَّةٍ وَشُرْبِ خَمْرٍ، أَمَّا حَدُودُ الْآدَمِيِّينَ فَيَقْضِي فِيهَا، سِوَاءَ الْمَالِ، وَالْقَوْدِ وَحَدِّ الْقَذْفِ. (وَلَوْ رَأَى) إِنْسَانٌ (وَرَقَّةً فِيهَا حُكْمُهُ، أَوْ شَهَادَتُهُ، أَوْ شَهَدَ عَلَيْهِ، أَوْ أَخْبَرَهُ (شَاهِدَانِ أَنَّكَ) حَكَمْتَ، أَوْ شَهَدْتَ بِهَذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ) الْقَاضِي (وَلَمْ يَشْهَدْ) بِهِ الشَّاهِدُ أَيُّ: لَا يَجُوزُ لِكُلِّ مَنْهُمَا ذَلِكَ (حَتَّى يَتَذَكَّرَ) الْوَاقِعَةَ بِتَفْصِيلِهَا، وَلَا يَكْفِي تَذَكُّرُهُ أَنَّ هَذَا خَطُّهُ فَقَطْ وَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ التَّزْوِيرِ. وَالْمَطْلُوبُ عِلْمُ الْحَاكِمِ، وَالشَّاهِدِ وَلَمْ يَوْجِذْ وَخَرَجَ بِعَمَلٍ بِهِ عَمَلٌ غَيْرُهُ إِذَا شَهِدَا عَنْدَهُ بِحُكْمِهِ.....

□ قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْمُسْتَشْتَبَاتِ الْآتِيَةِ آتِفًا. □ قَوْلُهُ: (مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ) (إِلَخ) هَذَا عِلْمٌ مِمَّا قَدَّمَ فِي شَرْحٍ وَلَا يَتَقَدَّرُ حُكْمُهُ لِنَفْسِهِ (إِلَخ) مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ تَعْزِيرٌ مِّنْ أَسَاءِ آدَبِهِ عَلَيْهِ (إِلَخ)، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ تَكَرَّرًا؛ لِأَنَّا هُنَا قَصَدْنَا بِبَيَانِ الْحُكْمِ، وَمَا تَقَدَّمَ سَبْقَ لِمُجَرِّدِ الْفَرْقِ. اهـ. ع. ش.

□ قَوْلُهُ: (بِمَوْجِبِ حَدٍّ) أَيُّ: كَشُرْبِ الْخَمْرِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ) (إِلَخ) لَكِنَّ الْحُكْمَ هُنَا لَيْسَ بِالْعِلْمِ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ قَرِيبًا. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَقْبِذْ بِحَضْرَةِ النَّاسِ) أَيُّ: لَمْ يَقْبِذْ الْاِعْتِرَافَ بِكَوْنِهِ فِي حَضْرَةِ النَّاسِ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا حَدُودُ الْآدَمِيِّينَ) (الْأَوَّلَى حُقُوقُ الْآدَمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (سِوَاءَ الْمَالِ) أَيُّ: قَطْعًا، وَالْقَوْدِ وَحَدِّ الْقَذْفِ أَيُّ: عَلَى الْأَظْهَرِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْسَانٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَاضٍ، أَوْ شَاهِدٌ. اهـ.

□ قَوْلُ (السِّي: (حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ) أَيُّ: عَلَى إِنْسَانٍ بِشَيْءٍ. اهـ. مُغْنِي.

□ قَوْلُ (السِّي: (أَوْ شَهَدْتَ بِهَذَا) أَيُّ: تَحَمَّلْتَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. رَشِيدِي.

□ قَوْلُ (السِّي: (لَمْ يَعْمَلْ بِهِ) أَيُّ بِمَضْمُونِ خَطِّهِ. اهـ. مُغْنِي أَيُّ وَشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ بِحُكْمِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ: لَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُنَافِي فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (الوَاقِعَةُ) أَيُّ: إِنَّهُ حَكَمَ، أَوْ شَهِدَ بِهِ. اهـ. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي تَذَكُّرُهُ أَنَّ هَذَا) (إِلَخ) وَلَا تَذَكُّرُ أَصْلِ الْقَضِيَّةِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِ التَّزْوِيرِ) أَيُّ: فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلَى، وَالْمَطْلُوبُ (إِلَخ) أَيُّ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِعَمَلٍ بِهِ) (إِلَخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ جَوَازَ الْعَمَلِ بِهِ لِغَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ فَإِذَا شَهِدَا عَنْدَهُ بِأَنَّ فَلَانًا حَكَمَ بِكَذَا اعْتَمَدَهُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (عَمِلَ غَيْرُهُ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ، فَإِنْ تَوَقَّفَ وَشَهِدَا

□ قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ إِذَا شَهِدَ عَنْدَهُ بِحُكْمِهِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ: فَإِنْ تَوَقَّفَ وَشَهِدَا عَلَى حُكْمِهِ عَنْدَ قَاضٍ غَيْرِهِ نَفَذَ بِشَهَادَتَيْهِمَا حُكْمَ الْأَوَّلِ، وَلَوْ ثَبَّتَ عَنْدَهُ تَوَقُّفَهُ لَا إِنْ ثَبَّتَ عَنْدَهُ، وَلَوْ بَعْلِيهِ إِنْكَارُهُ ذَلِكَ فَلَا يَتَقَدَّرُ، وَلَيْسَ لَهُ أَيُّ: لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ عَنْدَ قَاضٍ أَنَّكَ حَكَمْتَ لِي. اهـ.

(وفيها وجه) إذا كان الحكم، والشهادة مَكْتُوبَيْنِ (في ورقة مصونة عندهما) وَوُثِقَ بِأَنَّهُ خَطُّهُ ولم يُدَاخِلْهُ فِيهِ رِبَةُ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ. والأصحُّ لا فرق لاحتمالِ الرِّبَةِ. ولا يُنافي ذلك نصُّ الشافعي على جوازِ اعتماده للبيّنة فيما لو نَسِيَ تَكْوِلَ الخصم؛ لأنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الوَضْفِ ما لا يُغْتَفَرُ فِي الْأَصْلِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالتَّكْوِيلِ فِي ذَلِكَ كُلِّ مَا فِي مَعْنَاهُ (فائدة) كان الشُّبْكِيُّ فِي زَمَنِ قَضَائِهِ يَكْتُتُبُ عَلَى مَا ظَهَرَ بَطْلَانُهُ أَنَّهُ بَاطِلٌ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ يَقُولُ: لَا يُعْطَى لِمَالِكِهِ بَلْ يُحْفَظُ فِي دِيوَانِ الْحَكَمِ لِيَرَاهُ كُلُّ قَاضٍ. (وله الحليف على استحقاقِ حَقِّ أو أدائِهِ اعتمادًا على) إخبارِ عَدْلٍ وعلى (خَطِّ) نَفْسِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِيهِ وَعَلَى خَطِّ نَحْوِ مُكَاتَبِهِ وَمَأْذُونِهِ وَوَكِيلِهِ وَشَرِيكِهِ وَ (مَوْرُثِهِ إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ) بَحِيثٌ انْتَفَى عَنْهُ احْتِمَالُ تَرْوِيهِ (وأمانته) بِأَنَّهُ عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَتَسَاهَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ اعْتِضَادًا بِالْقَرِينَةِ. ودليلُ حِلِّ الْحَلِفِ بِالظَّنِّ

عَلَى حُكْمِهِ عِنْدَ قَاضٍ غَيْرِهِ نَقَذَ بِشَهَادَتِهِمَا حُكْمَ الْأَوَّلِ وَلَوْ ثَبِتَ عِنْدَهُ تَوْقُفُهُ لَا إِنْ ثَبِتَ عِنْدَهُ وَلَوْ بَعْلِيهِ إِنْكَارَهُ ذَلِكَ فَلَا يُنْفِذُهُ. وليس لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى الْقَاضِي فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَ عِنْدَ قَاضٍ آخَرَ أَنَّكَ حَكَمْتَ لِي بَكْذَا. اه. سم.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَفِيهِمَا) أَيِ: الْعَمَلِ، وَالشَّهَادَةِ وَقَوْلُهُ: فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ مِنْ سِجِلٍّ، أَوْ مَخْضَرٍ عَنْدهَا أَيِ الْقَاضِي، وَالشَّاهِدِ. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَجْهٌ. قَوْلُهُ: (لَا فَرْقَ) أَيِ: بَيْنَ الْوَرَقَةِ الْمَصُونَةِ الْخُ وَغَيْرِهَا. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ: عَدَمِ جَوَازِ عَمَلِ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِحُكْمِهِ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ. قَوْلُهُ: (فِي الْوَضْفِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مُقَدِّمَةُ الْحُكْمِ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ التَّغْلِيلِ. قَوْلُهُ: (يَكْتُتُبُ عَلَى مَا ظَهَرَ بَطْلَانُهُ الْخُ) أَيِ: فَيَبْتَغِي لِمَنْ ظَهَرَ لَهُ مِنَ الْقَضَاةِ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَهُ. اه. ع. ش.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَهُ) أَيِ: الشَّخْصِ. اه. مُغْنِي. قَوْلُ (سَيِّ): (الْحَلِفُ) يَشْمَلُ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ، وَالْيَمِينَ الَّتِي مَعَهَا شَاهِدٌ. اه. بُجَيْرِيٌّ أَيِ وَغَيْرَهُمَا. قَوْلُ (سَيِّ): (عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقِّ) لَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ أدَائِهِ حَقًّا لغيرِهِ. اه. مُغْنِي عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ. (فَرْغَ): لَوْ وَجَدَ شَخْصٌ بِخَطِّ مَوْرُثِهِ أَنَّ لَهُ دَيْنًا عَلَى شَخْصٍ أَوْ أَنَّهُ أَدَّى لِفُلَانٍ كَذَا وَعَرَفَ أَمَانَتَهُ فَلَهُ الْحَلِفُ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ، أَوْ أدَائِهِ اعْتِمَادًا عَلَى ذَلِكَ وَكَذَا لَوْ وَجَدَ خَطَّ نَفْسِهِ بِذَلِكَ. اه. قَوْلُهُ: (إِخْبَارِ عَدْلٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِيهِ وَقَوْلُهُ: مَعَ أَنَّهُ غَيْرُهُ إِلَى وَفَارَقَتْ. قَوْلُهُ: (وَعَلَى خَطِّ نَفْسِهِ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (خَطِّ نَحْوِ مُكَاتَبِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْتَى، وَالْمُغْنِي خَطَّ مُكَاتَبِهِ الَّذِي مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابَةِ وَخَطَّ مَأْذُونِهِ الْقَبْلَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَخَطَّ مُعَامِلِهِ فِي الْقِرَاضِ وَشَرِيكِهِ فِي التَّجَارَةِ. اه.

قَوْلُ (سَيِّ): (إِذَا وَثِقَ بِخَطِّهِ وَأَمَانَتِهِ الْخُ) وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ عِنْدَهُ بِأَنَّهُ لَزِيْدٌ عَلَيَّ كَذَا سَمَحَتْ نَفْسُهُ بِدَفْعِهِ وَلَمْ يَحْلِفْ عَلَى نَفْيِهِ. اه. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِي. وَضَبَطَ الْقَفَالُ الْوُثُوقَ بِخَطِّ الْأَبِ كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ وَأَقْرَاهُ بِكَوْنِهِ بِحَيْثُ لَوْ وَجَدَ فِي التَّذَكُّرَةِ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا لَمْ يَجْزِهِ فِي نَفْسِهِ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِهِ بَلْ يُؤَدِّيهِ مِنَ التَّرَكَةِ. اه. قَوْلُهُ: (وَدَلِيلُ حِلِّ الْحَلِفِ بِالظَّنِّ الْخُ) وَسَيَاتِي فِي الدَّعَاوَى جَوَازُ

«حَلِيفُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ هُوَ الدَّجَالُ» وَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَإِنَّمَا قَالَ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ». وَفَارَقَتْ مَا قَبْلَهَا بِأَنَّ خَطَرَهُمَا عَامٌّ بِخِلَافِهَا لِتَعَلُّقِهَا بِنَفْسِهِ. (وَالصَّحِيحُ جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّ) كَتَبَهُ هُوَ، أَوْ غَيْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ قِرَاءَةً، وَلَا سَمَاعًا وَلَا إِجَازَةً (مَحْفُوظٌ عِنْدَهُ) أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ بَابَ الرِّوَايَةِ أَوْسَعُ وَلِذَا عَمِلَ بِهِ السَّلَفُ، وَالْخَلَفُ. وَلَوْ رَأَى خَطُّ شَيْخِهِ لَهُ بِالْإِذْنِ فِي الرِّوَايَةِ وَعَرَفَهُ جَازَ لَهُ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهِ أَيْضًا.

فصل في التسوية

(لِيسُو) وَجُوبًا (بَيْنَ الْخُضَمَيْنِ)، وَإِنْ وَكَّلَا، وَكَثِيرٌ يُوَكِّلُ خَلَاصًا مِنْ وَرِطَةِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ خُضَمِهِ، وَهُوَ جَهْلٌ قَبِيحٌ، وَإِذَا اسْتَوَيَا فِي مَجْلِسٍ أَرْفَعَ، وَوَكَّلَاهُمَا فِي مَجْلِسٍ أَدْوَنَ، أَوْ جَلَسَا مُسْتَوَيْنَ، وَقَامَ وَكَّلَاهُمَا مُسْتَوَيْنَ جَازَ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ (فِي دُخُولِهِ عَلَيْهِ) بِأَنَّ يَأْذَنَ لَهَا فِيهِ مَعًا لَا لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَلَا قَبْلَ الْآخَرِ (وَقِيَامَ لَهَا)، أَوْ تَرْكَهُ (وَاسْتِمَاعَ) لِكَلَامِهِمَا، وَنَظَرَ إِلَيْهِمَا

الْحَلِيفُ عَلَى الْبَيْتِ بَطْنٌ مُؤَكَّدٌ يَتَعَمَّدُ خَطَّهُ، أَوْ خَطُّ أَبِيهِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُنَكِّرْ) أَيِ: النَّبِيِّ ﷺ وَكَذَا ضَمِيرٌ وَإِنَّمَا قَالَ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ) أَيِ: الْيَمِينُ اعْتِمَادًا عَلَى الْخَطِّ وَنَحْوِهِ مَا قَبْلَهَا أَيِ: الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةِ بِأَنَّ خَطَرَهُمَا أَيِ: الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةِ عَامٌّ أَيِ: بَغَيْرِ الْقَاضِي، وَالشَّاهِدِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ: الْيَمِينِ اعْتِمَادًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ أَيِ: الْمَذْكُورَاتِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَكِنَّ الْحَلِيفَ إلَخ. اهـ. قَوْلُهُ: (بِنَفْسِهِ) أَيِ: نَفْسِ الْحَالِفِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ بَابَ الرِّوَايَةِ أَوْسَعُ)؛ لِأَنَّهَا تُقْبَلُ مِنَ الْعَبْدِ، وَالْمَرْءِ وَمِنْ الْفَرْعِ مَعَ حُضُورِ الْأَصْلِ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ؛ وَلَأَنَّ الرَّائِي يَقُولُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ أَنَّهُ يَزُوي كَذَا وَلَا يَقُولُ الشَّاهِدُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ أَنَّهُ يَشْهَدُ بِكَذَا أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَى خَطُّ شَيْخِهِ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَزُويَ بِإِجَازَةٍ أَرْسَلَهَا إِلَيْهِ الْمُحَدِّثُ بِخَطِّهِ إِنْ عَرَفَ هُوَ خَطَّهُ اعْتِمَادًا عَلَى الْخَطِّ فَيَقُولُ: أَخْبَرَنِي فُلَانٌ كِتَابَةً، أَوْ فِي كِتَابَةٍ، أَوْ كَتَبَ إِلَيَّ بِكَذَا وَيَصِحُّ أَنْ يَزُويَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: أَجْزَيْتُكَ مَرْوِيَّاتِي، أَوْ نَحْوَهَا كَمُسْمُوعَاتِي، بَلْ لَوْ قَالَ: أَجْزَيْتُ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مَنْ أَدْرَكَ زَمَانِي، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ كَكُلِّ أَحَدٍ صَحَّ وَلَا يَصِحُّ بِقَوْلِهِ: أَجْزَيْتُ أَحَدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ مَثَلًا مَرْوِيَّاتِي، أَوْ نَحْوَهَا، أَوْ أَجْزَيْتُكَ أَحَدَ هَذِهِ الْكُتُبِ لِلْجَهْلِ بِالْمَجَازِ لَهُ فِي الْأَوَّلَى وَبِالْمَجَازِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا بِقَوْلِهِ: أَجْزَيْتُ مِنْ سَبِيلِي لِي مَرْوِيَّاتِي مَثَلًا لِغَيْرِ الْمَجَازِ لَهُ وَتَصِحُّ الْإِجَازَةُ لِغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ وَتَكْفِي الرِّوَايَةُ بِكِتَابَةٍ وَنِيَّةِ إِجَازَةٍ كَمَا تَكْفِي بِالْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ مَعَ سُكُوتِهِ وَإِذَا كَتَبَ الْإِجَازَةَ اسْتَحَبَّ أَنْ يَتَلَقَّظَ بِهَا. اهـ.

فصل في التسوية

قَوْلُهُ: (فِي التَّسْوِيَةِ) أَيِ: وَمَا يَتَّبَعُهَا نِهَائَةً، وَمُغْنِي أَيِ: كَقَوْلِهِ: وَإِذَا جَلَسَا فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ إلَخ. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَاعْتَمَرَ لَهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِذَا اسْتَوَيَا إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ عَبُوسَةً، وَقَوْلُهُ: لِيَخْبِرَ فِيهِ إِلَى، وَيَبْعُدُ الرَّجُلُ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَرَّبَ أَحَدُهُمَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لِيَخْبِرَ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: وَمَنْ تَمَّ إِلَى وَأَفْهَمَ. قَوْلُهُ: (وَلَا قَبْلَ الْآخَرِ) عَطْفٌ عَلَى فَقَطْ. قَوْلُهُ: (وَنَظَرَ إِلَيْهِمَا) أَيِ: إِذَا

(وطلاقة وجه)، أو عبوسة (وجواب سلام) إن سلما معا (ومجلس) بأن يكون قُرُبهما إليه فيه على السواء أحدهما عن يمينه، والآخر عن يساره، أو بين يديه، وهو الأولى لخبر فيه، والأولى أيضا أن يكون على الركب؛ لأنه أهيب نعم، الأولى للمرأة الترتيع؛ لأنه أستر، ويغذ الرجل عنها، وسائر أنواع الإكرام فلا يجوز له أن يؤثر أحدهما بشيء من ذلك، ولا يمزج معه، وإن شرف بعلم، أو حزية، أو، وإلذه، أو غيرها يكسر قلب الآخر، واضرارها، والأولى ترك القيام لشريف، ووضع؛ لأنه يعلم أن القيام لأجل الشريف، ولو قام لمن لم يظنه مخلصا فبان قام لخصمه، أو اعتذر له أما إذا سلم أحدهما فقط فليسكت حتى يسلم الآخر، ويغفر طول الفصل للضرورة، أو يقول للآخر سلم حتى أزد عليكما، واغفر له هذا التكلم بأجنبي، ولم يكن قاطعا للرد لذلك، ومن ثم حكى الإمام عنهم أنهم جوزوا له ترك الرد مطلقا لكنه استبعده هو والغزالي، وأفهم قوله: ومجلس أنه لا يثر كهما قائمين أي: الأولى ذلك، وعليه يحمل قول المازدي لا تسمع الدعوى، وهما قائمان، ولو قرب أحدهما من القاضي، وبعد الآخر منه،

اتفق أنه نظر لأحدهما فليظن للآخر. اه. ع. ش. ق. ف. (أو بين يديه) أي: يجلسهما بين يديه. اه. سم. ق. ف. (وهو الأولى) عبارة الأسنى والمغني، ويثب أن يجلسا بين يديه لتمييزا، أو ليكون استماعه إلى كل منهما سهلا، وإذا تجالسا تقاربا إلا أن يكونا رجلا، وامرأة غير محرم قيتبا عدا. اه. ق. ف. (وسائر أنواع الإكرام) معطوف على ما في المتن. اه. رشدي. ق. ف. (ولا يمزج معه) أي: أحدهما، وليقبل على الخصمين بقلبه، وعليه السكينة بلا مزج معهما، أو أحدهما، ولا تسار، ولا نهز، ولا صياح عليهما ما لم يثركا أدبا. اه. مغني، وروض مع شرحه. ق. ف. (والأولى ترك القيام إلخ) عبارة المغني، وكرة ابن أبي الدم القيام لهما جميعا؛ لأن أحدهما قد يكون شريفا، والآخر وضعيا، فإذا قام لهما علم الوضع أن القيام لأجل خصمه فيزاد الشرف تهما، والوضع كسرا فترك القيام لهما أقرب إلى العدل. اه. ق. ف. (لشريف، ووضع إلخ) وفي البجيرمي عن سم والزبادي أنه يخرم القيام لهما حينئذ. ق. ف. (لأنه يعلم) أي: الوضع. اه. ع. ش. ق. ف. (فبان) أي: الحال بخلافه نهاية. ق. ف. (قام لخصمه، أو اعتذر له) أي: بأنه لم يعلم أنه جاء في خصومة، ويحمل أن يكون الاعتذار واجبا. اه. بجيرمي عن سم والزبادي. ق. ف. (فليسكت حتى يسلم الآخر إلخ) بقي ما لو علم من الآخر عدم السلام بالمرّة هل يجب عليه أن يقول له: سلم لأجبيكما أم لا فيه نظر، والأقرب الأول. اه. ع. ش. ق. ف. (لذلك) أي: للضرورة. ق. ف. (وعليه يحمل قول المازدي لا تسمع الدعوى إلخ) أي: لا ينبغي. اه. سم.

فصل: ليسو بين الخصمين في دخول عليه إلخ

ق. ف. (أو بين يديه) أي: يجلسهما بين يديه. ق. ف. (وعليه يحمل قول المازدي لا تسمع الدعوى) أي: لا ينبغي.

وطلب الأولُ مجيء الآخر إليه، وعكس الثاني فالذي يُتَّبَعُ الرجوعُ للقاضي من غيرِ نظَرٍ لِشَرَفٍ أحدهما، أو خِشَّةٍ فَإِنْ قُلْتُ أمرُهُ بِنزولِ الشَّريفِ إلى الخسيسِ تَحْقِيقٌ، أو إِيْخَافَةٌ لَهُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ فَلْيَتَعَيَّنْ قُلْتُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ قَصْدَ التَّسْوِيَةِ يَنْفِي التَّنَظُّرَ لِذَلِكَ نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: الْأَوَّلَى ذَلِكَ لَمْ يَتَعَيَّنْ، (وَالْأَصَحُّ رَفَعُ مُسْلِمٍ عَلَى ذِمِّي فِيهِ) أَي: الْمَجْلِسِ وَجُوبًا عِنْدَ الْمَاوَرَدِيِّ، وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْبَارِزِيِّ، وَجَوَازًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلَمُو، وَلَا يُغْلَى، وَفِي خَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ فِي مُخَاصَمَةِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ لِيَهُودِيٍّ فِي دِرْعٍ بَيْنَ يَدَيَّ نَائِيهِ شُرَيْحٌ أَنَّهُ قَالَ: وَقَدْ ارْتَفَعَ عَلَى الذِّمِّيِّ لَوْ كَانَ خُصْمِي مُسْلِمًا لَقَعَدْتُ مَعَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا تُسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجَالِسِ»،

قوله: (فالذي يُتَّبَعُ الرجوعُ للقاضي إلخ)، وَتَبَّعَهُ الرَّجُوعُ لِلْقَاضِي أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا، وَجَلَسَ الْآخَرُ، وَطَلَبَ كُلُّ مَنَهُمَا مَوَافَقَةَ الْآخَرِ لَهُ مَعَ امْتِنَاعِهِ مِنْهُمَا. اهـ. سم. قوله: (بِنزولِ الشَّريفِ) أَي: مَوَافَقَتِهِ. قوله: (تَحْقِيقٌ، أو إِيْخَافَةٌ لَهُ) أَي: لِلشَّريفِ. قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أَي: الْأَمْرُ بِنزولِ الخسيسِ لِلشَّريفِ. قوله: (فَلْيَتَعَيَّنْ) أَي: الْعَكْسُ. قوله: (مَمْنُوعٌ) أَي: تَعَيَّنَ الْعَكْسُ. قوله: (الْأَوَّلَى ذَلِكَ) أَي: الْعَكْسُ. قوله: (أَي: الْمَجْلِسِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْبَارِزِيِّ، وَفِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَجَوَازًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، وَغَيْرِهِ. قوله: (أَي: الْمَجْلِسِ) بِأَنَّ يَجْلِسَ مَثَلًا الْمُسْلِمُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الذِّمِّيِّ أَسْنَى، وَمُعْنَى. قوله: (وَجُوبًا إلخ) وَهُوَ قِيَاسُ الْقَاعِدَةِ الْأَعْلْيَا أَنَّهُ مَا كَانَ مَمْنُوعًا إِذَا جَازَ وَجَبَ كَقَطْعِ الْيَدِ فِي السَّرِقَةِ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ إلخ)، وَافْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يُنَافِيهِ تَغْيِيرُ مَنْ عَبَّرَ بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَنَعٍ يُصَدِّقُ بِالْوَاجِبِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ الْأَكْثَرِيَّةُ نِهَايَةً. قوله: (لِيَهُودِيٍّ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِنَضْرَانِيٍّ. قوله: (إِنَّهُ قَالَ وَقَدْ ارْتَفَعَ إلخ) أَي: سَيِّدُنَا عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ. قوله: (لَوْ كَانَ خُصْمِي مُسْلِمًا إلخ) لَعَلَّ حِكْمَةَ قَوْلِهِ: ذَلِكَ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِسْلَامِ، وَمُحَافَظَةُ أَهْلِهِ عَلَى الشَّرْعِ لِيَكُونَ سَبِيلًا لِإِسْلَامِ الذِّمِّيِّ، وَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ. اهـ. ع. ش. قوله: (لَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ إلخ) هُوَ مَحَلُّ الاسْتِشْهَادِ.

قوله: (يقول: لَا تُسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجَالِسِ) تَبَيَّنَتْ كَمَا فِي الْمُعْنَى أَقْصَى بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَا شُرَيْحَ فَقَالَ شُرَيْحُ: مَا تَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: هَذِهِ دِرْعِي ذَهَبَتْ عَلَيَّ مِنْذُ زَمَانٍ، فَقَالَ شُرَيْحُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: هَلْ مِنْ بَيِّنَةٍ؟ فَقَالَ عَلِيُّ: صَدَّقْتُ شُرَيْحَ، فَقَالَ النَّضْرَانِيُّ: إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّ هَذِهِ أَحْكَامُ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ أَسْلَمَ النَّضْرَانِيُّ فَأَعْطَاهُ عَلِيُّ الدَّرَجَةَ، وَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ عَتِقٍ قَالَ الشَّعْبِيُّ: فَقَدْ رَأَيْتُهُ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ عَلَيْهِ. اهـ.

قوله: (فالذي يُتَّبَعُ الرجوعُ للقاضي من غيرِ نظَرٍ إلخ) وَتَبَّعَهُ الرَّجُوعُ لِلْقَاضِي أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا، وَجَلَسَ الْآخَرُ، وَطَلَبَ كُلُّ مَنَهُمَا مَوَافَقَةَ الْآخَرِ لَهُ مَعَ امْتِنَاعِهِ مِنْهُمَا، وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْبَارِزِيِّ، وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَالتَّغْيِيرُ بِالْجَوَازِ لَا يُنَافِيهِ.

وقضية كلام الرافعي إثار المسلم في سائر وجوه الإكرام، واعتمده البلقيني، واعترض بأن طوائف صرحوا بوجوب التسوية بينهما. (وإذا جلسا)، أو قاما بين يديه (فله أن يسكت) لئلا يثبهم (وله أن يقول ليتكلم المدعي) منكما؛ لأنهما زبما هاباه فإن عَرَفَ عَيْنَ المدعي قال له: تَكَلَّمْ (فإذا ادعى) دعوى صحيحة (طالب) جوازاً (خضمه بالجواب) بنحو أخرجه من دعواه،

❦ فوه: (وقضية كلام الرافعي إثار المسلم في سائر وجوه الإكرام) أي: حتى في التقديم بالدعوى كما بحثه بعضهم، وهو ظاهر إن قلت الخصوم المسلمون، وإلا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير أسنى ونهاية ومغني. ❦ فوه: (في سائر وجوه الإكرام) دخل فيه الدخول عليه لكن ينبغي أن يراد به الإدخول في دخول المسلم قبل الكافر لا في دخوله فقط، وفي التثنية، فإن كان أحدهما مسلماً، والآخر كافراً قدم المسلم على الكافر في الدخول، ورفع له في المجلس انتهى، وينبغي حمله على ما قلناه من أنه يقدم المسلم في الدخول أولاً لا في أصل الدخول. اه. سم. ❦ فوه: (بأن طوائف) أي: من أصحابنا.

❦ فوه: (أو قاما) إلى قوله: ومن ثم في المغني لا قوله: جوازاً، وقوله: وقضيته إلى المثني، وإلى قوله: ولو قيل محله في النهاية لا قوله: وإن تردد فيه إلى المثني. ❦ فوه: (أو قاما بين يديه) أي: كما هو الغالب. اه. مغني. ❦ قول (لشي): (فله أن يسكت) أي: عنهما حتى يتكلم؛ لأنهما حضرا ليتكلم.

❦ فوه: (وله أن يقول إلخ) أي: إن لم يعرف المدعي، والأولى أن يقول ذلك القائم بين يديه. اه. مغني عبارة سم عن ابن التقي، والأولى أن يكون قائل ذلك القائم على رأس القاضي، أو بين يديه. اه. ❦ فوه: (قال له تكلم) أي: له أن يقول له تكلم كما في الروضة. اه. مغني. ❦ فوه: (جوازاً) أي:

❦ فوه: (وقضية كلام الرافعي إثار المسلم في سائر وجوه الإكرام) دخل في سائر وجوه الإكرام الدخول عليه لكن ينبغي أن يراد به الإدخول في دخول المسلم قبل الآخر لا في دخول فقط، وفي التثنية، فإن كان أحدهما مسلماً، والآخر كافراً قدم المسلم على الكافر في الدخول، ورفع له في المجلس انتهى، وينبغي حمله على ما قلناه من أنه يقدم المسلم في الدخول أولاً لا في أصل الدخول، وأما قول الإسنوي في تصحيحه أن الأصح عدم تقديم المسلم على خضمه الكافر في الدخول، وإنما يرفعه عليه في المجلس فقط. اه. ❦ فوه: (في سائر وجوه الإكرام) قال في شرح الروض: أي: حتى في التقديم بالدعوى كما بحثه بعضهم، وهو ظاهر إن قلت الخصوم المسلمون، وإلا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير. اه. وكذا ش. م. ر. ❦ فوه: (واغترض بأن طوائف إلخ) تركه م. ر. ❦ فوه: (وإذا جلسا، أو قاما بين يديه إلخ) قال في التثنية: فإن ادعى كل واحد على الآخر حقاً قدم السابق منهما بالدعوى، فإن انقضت خصوصته سمع دعوى الآخر، فإن قطع أحدهما الكلام على صاحبه، أو ظهر منه لدد، وسوء آدب نهاه، فإن عاد زبره أي: أغلظ عليه، وتوعدّه، فإن عاد عزّره. اه. ❦ فوه: (وله أن يقول ليتكلم المدعي منكما) قال ابن التقي والأولى أن يكون قائل ذلك القائم على رأس القاضي، أو بين يديه. اه. ❦ فوه: (فإن عَرَفَ عَيْنَ المدعي قال له: تكلم إلخ) قال الشيخان قال الماوردی والأولى للخصمين أن يستأذناه في الكلام.

وإن لم يسأله المُدَّعي لِتَنْفَصِلَ الخُصومةُ، وقضيَّةُ كلامهم هنا أَنَّهُ لا يلزمه ذلك، وإن انحصَرَ الأمرُ فيه بأن لم يكن بالبلدِ قاضٍ آخر، ولو قال له الخصمُ: طاليه لي بجوابِ دعواي، ولو قيل: بوجوبه عليه حينئذٍ لم ينعُدْ، وإلا لزمَ بقاؤُهُما مُتَخاصِمِينَ، وإذا أثمَ بدفعهما عنه فكذا بهذا؛ لأنَّ العِلَّةَ واحدةً (فإن أقرَّ) حقيقةً أو حكماً (فذاك) ظاهرٌ فيلزمه ما أقرَّ به لِثبوت الحقِّ بالإقرارِ من غيرِ حكمٍ لِوضوحِ دلالته بخلافِ البينة،.....

قَبْلَ طَلَبِ خَصْمِهِ، وَوُجُوبًا إِنْ طَلَبَ . اهـ . قَلْبُوبِي عَلَى الْمُحَلِّي . هـ . قَوْلُهُ : (وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ الْإِخْ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ فَالْمُتَّجِهَ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ حَيْثُذِ، وَالْأَلْزَمَ الْإِخْ . هـ . قَوْلُهُ : (حَيْثُذِ) أَي : حِينَ سُؤَالِ الْمُدَّعِي مِنَ الْقَاضِي مُطَالَبَةً خَصْمِهِ بِالْجَوَابِ، وَقَدْ انْخَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ . هـ . قَوْلُهُ : (فَكَذَا بِهِذَا) أَي : بَعْدَ سُؤَالِهِ جَوَابِ الْخَصْمِ . اهـ . ع ش أَي : بَعْدَ الطَّلَبِ .

هـ . قَوْلُ (السُّي) : (فَإِنْ أَقَرَّ فَذَاكَ) عِبَارَةُ التَّنْبِيهِ، فَإِنْ أَقَرَّ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ حَتَّى يُطَالِيَهُ الْمُدَّعِي . اهـ . قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ : لِأَنَّ الْحُكْمَ حَقُّهُ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ فَيَقُولُ : قَدْ أَقَرَّ لَكَ بِمَا ادَّعَيْتَ فَمَا تُرِيدُ، وَلَا يَقُولُ : سَمِعْتَ إِفْرَارَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حُكْمًا بِصِحَّةِ الْإِفْرَارِ بِخِلَافِ قَدْ أَقَرَّ، وَقَبْلَ الْحُكْمِ لَيْسَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ مُلَازِمَتُهُ أَنْتَهَى كَلَامُ ابْنِ التَّقِيْبِ . اهـ . سَمِ، وَقَوْلُهُ : وَقَبْلَ الْحُكْمِ لَيْسَ لَهُ الْإِخْ . مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ كَالنَّهَائِيَّةِ، وَالْمُعْنَى فَيَلْزِمُهُ الْإِخْ . ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي مَبْنَحِ التَّرْكِيَةِ مَالٌ إِلَى جَوَازِ الْمُلَازِمَةِ . هـ . قَوْلُهُ : (أَوْ حُكْمًا) أَي : بِأَنَّ نَكَلَ، وَخَلَفَ الْمُدَّعِي الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ سَمِ، وَرَوْضٌ، وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْحَلْبِيِّ مَا نَصَّهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِنْكَارِ، وَحَيْثُذِ فَلَا يَصِحُّ جَعْلُ هَذَا قَسِيمًا لِقَوْلِهِ : أَوْ أَتَكَرَّرَ فَالتَّصَوُّيرُ الْحَسَنُ أَنَّ يَقُولَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِلْقَاضِي أَنَّ الْمُدَّعَى قَدْ ادَّعَى عَلَيَّ سَابِقًا، وَطَلَبَ مِنِّي الْيَمِينَ فَرَدَدْتُهَا عَلَيْهِ فَخَلَفَ، فَإِنْ هَذَا مُتَّصِمٌ لِثَبُوتِ الْحَقِّ اللَّازِمِ لِلْإِفْرَارِ قَالَهُ شَيْخُنَا الْحِفْنِيُّ، وَقَالَ الشَّيْخُ سُلْطَانٌ وَالْأَوَّلَى التَّصَوُّيرُ بِمَا إِذَا ادَّعَى الْأَدَاءَ، أَوْ الْإِنْرَاءَ، فَلِأَنَّهُ مُتَّصِمٌ لِلْإِفْرَارِ فَيَكُونُ إِفْرَارًا حُكْمًا بِلَا إِنْكَارٍ . اهـ . هـ . قَوْلُهُ : (مَنْ غَيْرِ حُكْمٍ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لِلْحُكْمِ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَ جَوَازُ الْحُكْمِ لَا

هـ . قَوْلُهُ : (وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ حَيْثُذِ لَمْ يَنْعُدْ) هُوَ الْمُتَّجِهَ ش م ر . هـ . قَوْلُهُ : (فَإِنْ أَقَرَّ فَذَاكَ) عِبَارَةُ التَّنْبِيهِ، فَإِنْ أَقَرَّ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ حَتَّى يُطَالِيَهُ الْمُدَّعِي . اهـ . قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ لِأَنَّ الْحُكْمَ حَقُّهُ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ فَيَقُولُ قَدْ أَقَرَّ لَكَ بِمَا ادَّعَيْتَ فَمَا تُرِيدُ، وَلَا يَقُولُ سَمِعْتَ إِفْرَارَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ حُكْمًا بِصِحَّةِ الْإِفْرَارِ بِخِلَافِ قَدْ أَقَرَّ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَقَبْلَ الْحُكْمِ لَيْسَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ مُلَازِمَتُهُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيَجِيءُ وَجْهٌ أَنَّهُ لَوْ حَكَمَ قَبْلَ السُّؤَالِ نَفَذَ كَمَا قِيلَ بِمِثْلِهِ فِيمَا إِذَا حَكَمَ بِالْبَيِّنَةِ قَبْلَ السُّؤَالِ، وَيَعُضُّدُهُ أَنَّ الرَّافِعِيَّ حَكَى الْإِخْ . اهـ . كَلَامُ ابْنِ التَّقِيْبِ . هـ . قَوْلُهُ : (أَوْ حُكْمًا) أَي : بِأَنَّ نَكَلَ، وَخَلَفَ الْمُدَّعِي الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ . هـ . قَوْلُهُ : (مَنْ غَيْرِ حُكْمٍ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لِلْحُكْمِ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَ جَوَازُ الْحُكْمِ لَا يُقَالُ : لَا فَائِدَةَ لَهُ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ، بَلْ مِنْ فَوَائِدِهِ أَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي مَوْجِبِ الْإِفْرَارِ فَقِي الْحُكْمِ دَفَعَ الْمُخَالَفَ عَنِ الْحُكْمِ بِتَقْيِ ذَلِكَ الْمَوْجِبِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَهَذَا غَيْرُ الْإِفْرَارِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ ثُمَّ فِي نَفْسِ الْإِفْرَارِ، وَكَلَامُنَا

ومن ثم لو كانت صورة الإقرار مختلفًا فيها احتيج للحكم كما بحثه البلقيني، وله أن يزن عن أحد الخصمين لعمود التفع إليهما، وأن يشفع له إن ظن قبوله لا عن حياء، وإلا أثم، وإن تردّد فيه الأذرع لتصريح الغزالي بأن الأخذ بالحياء كهو غضبًا، وتردّد أيضًا في قوله: على ضمانه لاثهامه بالمدافعة، والذي يثبته حرمة إن قويت قرينة ذلك الاتهام (وإن أنكره فله أن يقول للمدعي: ألك بيّة) لخبر مسلم به «أو شاهد مع يمينك» إن ثبت الحق بهما، وإن كانت اليمين بجانب المدعي لنحو لوث قال له: أتخلف (و) له، وهو الأولى (أن يسكت) لئلا يثبتهم بميله للمدعي نعم، إن سكت ليجهل.....

يقال لا فائدة له؛ لأننا لا نمتنع ذلك، بل من قوائده أنه قد يختلف العلماء في موجب الإقرار ففي الحكم دفع المخالف عن الحكم بقبي ذلك الموجب المختلف فيه، وهذا غير الإقرار المختلف فيه؛ لأن الاختلاف ثم في نفس الإقرار، وكلامنا في الاختلاف في بعض موجب تأمل. اهـ. فود: (ومن ثم لو كانت إلخ) عبارة المغني بخلاف البيّة، فإنها تحتاج إلى نظر واجتهاد للمدعي بعد الإقرار أن يطلب من القاضي الحكم عليه. اهـ. زاد الأسنى فتحكم كأن يقول له: أخرج عن حقه، أو كلفتك الخروج من حقه، أو الزمتك. اهـ. وهذه تؤيد ما مرّ عن سم من أن الحكم جائز، ونافع مطلقًا. فود: (وله) أي: القاضي. اهـ. ع ش. فود: (أن يزن) عبارة النهاية الدفع يعني: دفع المال رشدي. اهـ.

فود: (وأن يشفع له إن ظن إلخ) عبارة الروضة، وله أن يشفع لأحدهما، وأن يؤدّي المال عمّن عليه؛ لأنه يتفعهما انتهت، وليس فيها تقييد الشفاعة بظن القبول الذي، أو همته عبارة الشارح، وكأنه ذكره توطئة لما بعده لا لإجل أن أصل ظن القبول معتبر في الشفاعة؛ لأنه خلاف المقرر في مسألة الشفاعة المأخوذة من إشارة الحديث إليه فلو قال ما لم يظن قبوله عن حياء لكان أو ضح. اهـ. سيّد عمر عبارة المغني، والروض مع شريحه، ويؤدّب للقاضي بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصمين إلى صلح يرضى، ويؤخره الحكم يومًا، ويومين برضاها بخلاف ما إذا لم يرضيا. اهـ. وهي موافقة لما في الشارح والنهاية. فود: (لا عن حياء) أي: أو خوف. اهـ. نهاية. فود: (وتردّد أيضًا) أي: الزركشي في قوله: أي: القاضي.

فود: (سني) (وإن أنكر إلخ) عبارة المغني، وإن أنكر الدعوى، وهي ممّا لا يمين فيها في جانب المدعي فله أي: القاضي أن يقول إلخ. وإن كان الحق ممّا يثبت بالشاهد، واليمين قال: ألك بيّة، أو شاهد مع يمين، فإن كان اليمين في جانب المدعي لكونه أميًا، أو في قسام: قال له: أتخلف، ويقول للزوج المدعي على زوجته بالزنا: أثلا عنها فلو عبّر المصنّف بالحجة بدل البيّة كان أو لى ليشمل جميع ذلك. اهـ. فود: (وهو الأولى) كان الأولى أن يؤخره عن قول المصنّف أن يسكت كما في النهاية. فود: (نعم إن سكت إلخ) عبارة الأسنى، والنهاية نعم إن جهل المدعي أن له إقامة البيّة فلا

في الاختلاف في بعض مواجبه تأمل.

وجب إعلامه، ولو شك هل شكوته مع علم، أو جهل بالقول أولى، وإنما لم يجز له تعليم المدعي كيفية الدعوى، ولا الشاهد كيفية الشهادة لقوة الاتهام بذلك فإن تعدى، وفعل فأدى الشاهد بتعليمه اغتد به على ما بحثه الغزّي، ولو قيل: محله في مشهورين بالديانة لم يتعد، ولا يلزمه سؤال من التمس منه حضور من بالبلد عن كيفية دعواه إلا في المعزول كما مر، ورجح الغزّي ما أفهمه كلام شريح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بما لا يسمع فيبتدل، أو يتضرر، وعليه فمحله فيمن يقد ذلك ابتداءً، أو إضراراً له (فإن قال: لي بينة، وأريد تخليفه فله ذلك)؛ لأنه إن تورّع، وأقر سهل الأمر، وإلا أقام البينة عليه لتشتبه خيائته، وكذبه، وبحث البلقيني في متصرف عن غيره، أو عن نفسه، وهو محجور عليه بنحو سفيه، أو فليس.....

يسكت، بل يجب إعلامه بأن له ذلك كما أفهمه كلام المهذب، وغيره، وقال البلقيني إن علم علمه بذلك فالشكوت أولى، وإن شك بالقول أولى، وإن علم جهله به وجب إعلامه. اهـ. زاد المغني، وهو تفصيل حسن. اهـ. قوله: (إن سكّت) أي: المدعي. قوله: (وجب إعلامه) معتمد. اهـ. ع. ش. قوله: (فأدى الشهادة بتعليمه) أي: أو ادعى المدعي بتعليمه سم وع ش. قوله: (على ما بحثه الغزّي) عبارة النهاية قاله الغزّي. اهـ. قوله: (محله) أي: الاعتداد بذلك في مشهورين إلخ. أي: شاهدين مشهورين إلخ. قوله: (حضور من إلخ) أي: إضراره. قوله: (عن كيفية دعواه) أي: دعوى الملتبس. قوله: (كما مر) أي: قبيل فصل آداب القضاء بما فيه من التفصيل، والخلاف. اهـ. سم. قوله: (وعليه) أي: ما أفهمه كلام شريح فمحله أي: لزوم السؤال فيمن إلخ. أي: في مطلوب. قوله: (لأنه إن تورّع) إلى قوله: وعرضته في المغني إلا ما سأنبه عليه، وإلى قوله: وعليه فمحله في النهاية. قوله: (وبحث البلقيني في متصرف إلخ) عبارة النهاية نعم لو كان أي: المدعي متصرفاً عن غيره إلخ. تعيّن إقامة البينة كما بحثه البلقيني لئلا يحتاج الأمر إلخ. ونوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمدعي فلا يزفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا تفصيل أمره عند الأول. اهـ. وعبارة المغني، واستثنى البلقيني ما إذا ادعى لغيره بطريق الولاية، أو النظر، أو الوكالة، أو لنفسه، ولكن كان محجوراً عليه بسفيه، أو فليس، أو مأذوناً له في التجارة، أو مكاتياً فليس له ذلك في شيء من

قوله: (وإنما لم يجز له تعليم المدعي كيفية الدعوى، ولا الشاهد إلخ) قال في الروض: ولو علم كيف تصح الدعوى، والشهادة جاز. اهـ. قال في شرحه: لم يصح الأصل شيئاً في الأولى فالتصحيح فيها من زيادة المصنف لكن الذي عليه الأكثر، ورجحه صاحب التبيين، وأقره عليه التووي، وجرّم به صاحب الآثار، وقال الروياني، وغيره إن المذهب عدم الجواز كما لا يجوز أن يعلمه احتياجاً، ولما فيه من كسر قلب صاحبه، وقد يفرق بينهما، وبين الثانية بأن الدعوى أصل، والشهادة تبع. اهـ. قوله: (فإن تعدى، وفعل إلخ) سكّت عما لو تعدى، وادعى المدعي بتعليمه. قوله: (إلا في المعزول كما مر) أي: بما فيه من التفصيل، والخلاف.

تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ لِقَلَّا يَحْتَاجُ الْأَمْرُ لِلدَّعْوَى بَيْنَ يَدَيَّ مَنْ لَا يَرَى الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْحَلْفِ فَيَحْضُلُ الضَّرَرُ (أَوْ) قَالَ: (لَا بَيِّنَةَ لِي)، وَأَطْلَقَ، أَوْ قَالَ: لَا حَاضِرَةً، وَلَا غَائِبَةً، أَوْ كُلُّ بَيِّنَةٍ أُقِيمَها زَوْراً (ثُمَّ) أَحْضَرَهَا قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ (لِاحْتِمَالِ نِسْيَانِهِ، أَوْ عَدَمِ عَلَيْهِ بِتَحْمِيلِهَا، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِقَرْضٍ مِثْلًا فَأَنْكَرَ أَخَذَهُ مِنْ أَصْلِهِ، ثُمَّ أَرَادَ إِقَامَةَ بَيِّنَةٍ بِأَدَاءٍ، أَوْ إِبْرَاءٍ قُبِلَتْ، وَجَرَى عَلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ لِجَوَازِ نِسْيَانِهِ حَالَ الْإِنْكَارِ كَمَا لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْإِيدَاعِ، ثُمَّ ادَّعَى تَلَفًا، أَوْ رَدًّا قَبْلَ الْجَحْدِ، وَعَلَيْهِ فَمَحَلُّهُ فِي صَوْرَةِ الْقَرْضِ أَنْ يَدَّعِيَ آدَاءً، أَوْ إِبْرَاءً قَبْلَ الْجَحْدِ عَلَى أَنْ شَيْخَنَا فَرَّقَ بَيْنَ الْوَدِيعَةِ، وَالْبَيْعِ مُرَابِحَةً بَأَنَّ مَبْنَى الْوَدِيعَةِ عَلَى الْأَمَانَةِ فَانْكَفَى فِيهَا بِالْبَيِّنَةِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْبَيْعِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنِهَا، وَبَيْنَ الْقَرْضِ فَالْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَوْ قَالَ: شُهُودِي فَسَقَةٌ، أَوْ عَبِيدٌ، ثُمَّ أَحْضَرَ بَيِّنَةً فَلَا أَوْجَهَ أَنَّهُ إِنْ اعْتَرَفَ أَنَّهُمْ هُمَ الَّذِينَ قَالَ عَنْهُمْ ذَلِكَ اشْتَرَطَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْعِتْقَ، وَالْإِسْتِبْرَاءَ لِإِمْكَانِ قَبُولِهِمْ حِينَئِذٍ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ بِذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ هَؤُلَاءِ آخَرُونَ جَهْلَتُهُمْ، أَوْ نَسِيَتُهُمْ قُبِلُوا، وَإِنْ قَوَّبَ الزَّمَنَ فَإِنْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ، وَقَالَ الْوَارِثُ: لَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْوَقْفُ إِلَى بَيَانِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: فَسَقَةٌ، أَوْ عَبِيدٌ مَانِعٌ فَلَا بُدَّ مِنْ

هَذِهِ الصَّوَرِ لِقَلَّا يَخْلِفُ، ثُمَّ يَرْفَعُهُ لِحَاكِمٍ يَرَى مَنَعَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْحَلْفِ فَيَصْبِغُ الْحَقَّ، وَرَدَّ بَأَنَّ الْمُطَالَبَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُدَّعِيِ الْإِنْخ. وَأَجَابَ ع ش عَنْ هَذَا بِمَا مَنَسُوهُ عَدَمُ فَهْمِ الْمُرَادِ بِمَا مَرَّ فِي شَرْحِ، وَلَوْ نَصَّبَ قَاضِيَيْنِ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ) أَي: ابْتِدَاءً. اه. ع ش.

قَوْلُ (سَلْبِي): (قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ) أَمَّا لَوْ قَالَ لَا بَيِّنَةَ لِي حَاضِرَةً ثُمَّ أَحْضَرَهَا، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ قَطْعًا لِعَدَمِ الْمُنَاقَضَةِ. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْوَلِيُّ الْإِرَاقِيُّ اه. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْإِيدَاعِ، ثُمَّ ادَّعَى تَلَفًا الْإِنْخ) أَي: فَإِنَّهُ يُقْبَلُ. اه. ع ش. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْجَحْدِ الْإِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: تَلَفًا، أَوْ رَدًّا. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ فَمَحَلُّهُ) أَي: الْقَبُولِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: قَبْلَ الْجَحْدِ، وَبَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا نَبَّهْنَا أَيْفًا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ شُهُودِي) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ تَعَذَّرَتْ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي، وَقَدْ مَضَتْ مُدَّةُ اسْتِبْرَاءٍ، أَوْ عِتْقٍ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ، وَإِلَّا فَلَا، فَإِنْ قَالَ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (وَالْإِسْتِبْرَاءُ) أَي: بَعْدَ التَّوْبَةِ سَمَ، وَزَمَنُ الْإِسْتِبْرَاءِ سَنَةً ع ش. قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ قَبُولِهِمْ الْإِنْخ) لَعَلَّهُ عَلَّةٌ لِلْقَبُولِ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ لَا لِشَرْطِهِ.

قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ مُضِيِّ ذَلِكَ الزَّمَنِ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِالْعِتْقِ، أَرِ الْإِسْتِبْرَاءَ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَتْ الْإِنْخ) أَي: بِمَوْتِهِ. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِنْخ)، وَقَدْ يُقَالُ: هَلَّا قُبِلُوا مُطْلَقًا لِاحْتِمَالِ الْجَهْلِ، وَالنَّسْيَانِ نَظِيرَ مَا مَرَّ. اه. رَشِيدِي، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يَرُدُّهُ.

قَوْلُهُ: (فَيَحْضُلُ الضَّرَرُ) وَنَوَزَ فِيهِ بَأَنَّ الْمُطَالَبَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُدَّعِيِ، فَلَا يَرْفَعُ غَرِيمَهُ إِلَّا لِمَنْ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْحَلْفِ بِتَقْدِيرِ أَنْ لَا يَنْفَصِلَ أَمْرُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ م ر ش. قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ م ر. قَوْلُهُ: (وَالْإِسْتِبْرَاءُ) بَعْدَ التَّوْبَةِ.

تَيَقَّنَ انتِفَائِهِ، واحتمال كون الْمُحْضَرِّينَ غيرَ المقول عنهم ذلك لا يُؤَثِّرُ احتياطاً لِحَقِّ الغير (وَإِذَا اُزْدَحَمَ خُصُومٌ) أَي: مُدْعُونَ (قُدِّمَ الْأَسْبَقُ) فَالْأَسْبَقُ الْمُسْلِمُ وَجَوَاباً إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فَصْلُ الْخُصُومَةِ؛ لِأَنَّهُ الْعَدْلُ، وَالْعَبْرَةُ بِسَبْقِ الْمُدْعَى؛ لِأَنَّهُ ذُو الْحَقِّ، وَبَحْثُ الْبُلْقَيْنِي أَنَّهُ لَوْ جَاءَ مُدْعٍ وَحْدَهُ، ثُمَّ مُدْعٍ مَعَ خَصْمِهِ، ثُمَّ خَصْمُ الْأَوَّلِ قُدِّمَ مَنْ جَاءَ مَعَ خَصْمِهِ أَمَّا الْكَافِرُ فَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ الْمَسْبُوقُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِي، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْفَزَارِيُّ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ فَصْلُهَا فَيُقَدِّمُ مَنْ شَاءَ كَمُدْرَسٍ فِي عِلْمٍ غَيْرِ فَرَضٍ، وَلَوْ كِفَايَةً كَالْعَرُوضِ، وَزِيَادَةَ التَّبَحُّرِ عَلَى مَا يُشْتَرَطُ فِي الْجَاهِدِ الْمُطْلَقِ، وَأَمَّا فِيهِ فَهُوَ كَالْقَاضِي،.....

قَوْلُ (لَسِيَ): (وَإِذَا اُزْدَحَمَ) أَي: فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مُدْعُونَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، (وَبِنُصَّةٍ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (الْمُسْلِمُ) وَقَوْلُهُ: (كَالْعَرُوضِ) إِلَى (وَأَمَّا فِيهِ) وَقَوْلُهُ: (الْمُبَاحُ)، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِي) إِلَى (أَمَّا الْكَافِرُ)، وَقَوْلُهُ: (وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْفَزَارِيُّ).
 قَوْلُهُ: (الْأَسْبَقُ فَالْأَسْبَقُ) أَي: مِنْهُمْ إِنْ جَاءُوا مُرْتَبَيْنِ، وَغَرِفَ الْأَسْبَقُ. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (الْمُسْلِمُ) أَي: كُلُّهُمْ، وَكَذَا إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ كَافِرِينَ كَمَا يَأْتِي عَنْ ع. ش. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْعَدْلُ) وَكَمَا لَوْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ مُبَاحٍ. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَسْبَقِ الْمُدْعَى) أَي: دُونَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِي) أَنَّهُ لَوْ جَاءَ الْخُفَّ وَبُرِّدُ بَانَ خَصْمُ الْأَوَّلِ إِذَا حَضَرَ قَبْلَ دَعْوَى الثَّانِي قُدِّمَ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ أَوْ بَعْدَهَا فَتَقْدِيمُ الثَّانِي هُنَا لَيْسَ إِلَّا؛ لِأَن تَقْدِيمَ الْأَوَّلِ وَقْتُ دَعْوَى الثَّانِي غَيْرُ مُمَكِّنٍ إِلَّا لِإِبْطَالِ حَقِّ الْأَوَّلِ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ لَيْسَتْ مُرَادَةً لِلشَّيْخَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. نِهَايَةُ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْكَافِرُ الْخُفَّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ، وَإِذَا اُزْدَحَمَ خُصُومٌ الْخُفَّ. أَي: مُسْلِمُونَ، أَوْ كُفَّارٌ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ الْمَسْبُوقُ) أَي: مَا لَمْ يَكُنْ الْمُسْلِمُونَ، وَيُؤَدِّي إِلَى الضَّرَرِ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُمْ رَفَقَتُهُ الْكَافِرُ ابْتِدَاءً. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (كَالْعَرُوضِ) أَي: إِنْ قُلْنَا بِسَبْقِهِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يُشْتَرَطُ الْخُفَّ) مُتَعَلِّقٌ بِالزِّيَادَةِ.
 قَوْلُهُ: (وَأَمَّا فِيهِ) أَي: فِي الْفَرَضِ، وَلَوْ كِفَايَةً. قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَالْقَاضِي) أَي: وَجِبَ تَقْدِيمُ السَّابِقِ، وَإِلَّا فَبِالْقُرْعَةِ. اه. نِهَايَةُ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَجِبَ تَقْدِيمُ السَّابِقِ) أَي: حَيْثُ تَعَيَّنَ اخْتِاراً مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْقَاضِي، وَقَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ الْقُرْعَةُ) يَتَّبَعِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي التَّاجِرِ، وَنَحْوِهِ مِنَ السُّوْقَةِ كَذَا نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَقُولُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ غَيْرُهُ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ لِاضْطِرَارِ الْمُشْتَرِي، وَإِلَّا

قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِي أَنَّهُ لَوْ جَاءَ مُدْعٍ الْخُفَّ) وَبُرِّدُ بَانَ خَصْمُ الْأَوَّلِ إِنْ حَضَرَ قَبْلَ دَعْوَى الثَّانِي قُدِّمَ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ، أَوْ بَعْدَهَا فَتَقْدِيمُ الثَّانِي لَيْسَ إِلَّا لِأَن تَقْدِيمَ الْأَوَّلِ وَقْتُ دَعْوَى الثَّانِي غَيْرُ مُمَكِّنٍ إِلَّا لِإِبْطَالِ حَقِّ الْأَوَّلِ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ لَيْسَتْ مُرَادَةً لِلشَّيْخَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ش. م. ر. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ فَصْلُهَا فَيُقَدِّمُ مَنْ شَاءَ كَمُدْرَسٍ الْخُفَّ) تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ قَوْلُ الشَّارِحِ قَالَ الْبُلْقَيْنِي فَيَقْبَعُ الْقَضَاءَ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ الدَّفْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ تَعْطِيلٌ، وَتَطْوِيلٌ بِلَا نِزَاعٍ انْتَهَى، وَمَفْهُومُهُ حُلُّ الدَّفْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا ذُكِرَ.

وكذا يُقال في المُفتي كما هو ظاهر: (فإن جهل) السابق (أو جاءوا معاً أقرع) إذ لا مرجح، ومنه أن يكتب أسماءهم برِ قاع بين يديه، ثم يأخذ رُقعة رُقعة فكل من خرج اسمه قدّمه، والأولى لهم تقديم مريض يتضرّر بالتأخير فإن امتنعوا قدّمه القاضي إن كان مطلوباً؛ لأنه مجبور (ويقدّم) ندباً (مسافرون) أي: يريدون للسفر المباح، وإن قصر كما اقتضاه إطلاقهم على مقيمين (مستوفزون) مدعون، أو مدعى عليهم بأن يتضرّروا بالتأخير عن رُقعتهم (ونسوة) كذلك على رجال، وكذا على خنثى فيما يظهر.....

فَيَبْغِي أَنْ الْخِيَرَةَ لَهُ؛ لَأَن الْبَيْعَ مِنْ أَصْلِهِ لَيْسَ وَاجِبًا، بَلْ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ بَيْعِ بَعْضِ الْمُشْتَرِينَ، وَيَبِيعَ بَعْضًا، وَيَجْرِي مَا ذُكِرَ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ، ثُمَّ الْقُرْعَةُ بَيْنَ الْمُزْدَجِمِينَ عَلَى مُبَاحٍ، وَمِنْهُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْأَزْدِحَامِ عَلَى الطَّوَاحِينِ بِالرَّيْفِ الَّتِي أَبَاحَ أَهْلُهَا الطَّحَنَ بِهَا لِمَنْ أَرَادَ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَالِكِينَ، أَمَّا هُمْ فَيَقْدُمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لَأَن غَايَتَهُ أَنْ غَيْرَهُمْ مُسْتَعِيرٌ مِنْهُمْ، وَإِذَا اجْتَمَعُوا أَي: الْمَالِكُونَ، وَتَنَازَعُوا فَيَمَنْ يَقْدُمُ فَيَبْغِي أَنْ يُقْرَعَ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ جَاءُوا مُرْتَبِينَ لِأَشْتِرَاكِهِمْ فِي الْمُنْفَعَةِ. اهـ. ع ش. قُود: (وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمُفْتِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) عِبَارَةُ أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَالْمُفْتِي، وَالْمُدْرَسُ يَقْدَمَانِ عِنْدَ الْأَزْدِحَامِ أَيْضًا بِالسَّبْقِ، أَوْ بِالْقُرْعَةِ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَعْلَمُهُ لَيْسَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ فَالْاِخْتِيَارُ إِلَيْهِ فِي تَقْدِيمِ مَنْ شَاءَ انْتَهَتْ فَمَا مَوْقِعُ قَوْلِهِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَوْهَبِ أَنَّهُ بَحْثٌ لَهُ، وَلَعَلَّهُ لِعَدَمِ اسْتِحْضَارِهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنَّهَائِي، وَالْأَزْدِحَامُ عَلَى الْمُفْتِي، وَالْمُدْرَسِ كَالْأَزْدِحَامِ عَلَى الْقَاضِي إِنْ كَانَ الْعِلْمُ فَرْضًا، وَلَوْ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَإِلَّا فَالْخِيَرَةُ إِلَى الْمُفْتِي، وَالْمُدْرَسِ. اهـ. قُود: (فَإِنْ جُهِلَ السَّابِقُ) أَوْ عِلْمٌ، وَنُسِيَ. اهـ. ع ش. قُود: (إِذْ لَا مُرْجَحَ) فَإِنْ أَثَرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا جَازَ اسْتِئْثَانُ وَمُغْنِي.

قُود: (وَمَنْ) أَي: مِنَ الْإِقْرَاعِ. قُود: (وَالأَوَّلَى لَهُمْ تَقْدِيمُ مَرِيضٍ) وَمَنْ لَهُ مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ يَتَجَهَّهَ لِحَاقِهِ بِالْمَرِيضِ. اهـ. نِهَآيَةُ، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مِثْلُهُ. قُود: (إِنْ كَانَ مَطْلُوبًا) أَي: لَا إِنْ كَانَ طَالِبًا؛ لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ أَي: وَالطَّالِبُ مُجْبِرٌ. اهـ. مُغْنِي.

قُود (لِسِي): (وَيُقَدَّمُ مُسَافِرُونَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ لَا يَقْدُمُ الْقَاضِي بَعْضَ الْمُدَّعِينَ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا فِي صَوْرَتَيْنِ أَشَارَ لِلأَوَّلَى مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ: وَيُقَدَّمُ الْخ. وَأَشَارَ لِلثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ: وَنِسْوَةٌ، وَأَفْهَمَ اقْتِصَارُهُ عَلَى الْمُسَافِرِينَ، وَالنِّسْوَةِ الْحَضَرَ فِيهِمَا، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلِ الْمَرِيضُ كَمَا سَبَقَ كَذَلِكَ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَيَبْغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَنْ لَهُ مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ. اهـ. قُود: (بِأَن يَتَضَرَّرَ، وَالْخ) أَنْظُرْ مَا مُتَعَنَّقُ الْبَاءِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَسْتَى قَوْلُهُ: وَيُقَدَّمُ نَدْبًا مُسَافِرُونَ مُسْتَوْفَزُونَ أَي: مُتَهَيِّئُونَ لِلسَّفَرِ خَائِفُونَ مِنْ انْقِطَاعِهِمْ إِنْ تَأَخَّرُوا عَلَى مُقِيمِينَ لَثَلَا يَتَضَرَّرُوا بِالْحَلْفِ. اهـ. قُود: (وَنِسْوَةٌ كَذَلِكَ عَلَى رِجَالٍ) أَي: طَلَبًا لِسِتْرِهِمْ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (كَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: بِأَن كَانُوا إِلَى يَقْدَمُ مِنْهُمْ، وَإِلَى

قُود: (وَالأَوَّلَى لَهُمْ تَقْدِيمُ مَرِيضٍ الْخ) كَذَا ش م ر الْخ. قُود: (أَوْ مُدَّعَى عَلَيْهِمْ) كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ، وَإِنْ مَنَعَهُ الْبُلْقِينِيُّ.

(وإن تأخروا) لِدْفَعِ الصَّرِّ عنهم (ما لم يُكثروا) أي: التَّوَعَانِ، وَغَلَبَ الذُّكُورَ لِشَرَفِهِمْ فَإِنْ كَثُرُوا بَأَن كَانُوا قَدَرُ أَهْلِ الْبَلَدِ، أَوْ أَكْثَرَ فَكَالْمُقِيمِينَ كَذَا قَالَاهُ، وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُمَا تُفْهِمُ اعْتِبَارَ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ لَا مَعَ أَهْلِ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ قِيلَ، وَلَعَلَّهُ أَوْلَى، وَالْمُسَافِرُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَالتَّسْوَةُ كَذَلِكَ يُقَدَّمُ مِنْهُمْ بِالسَّبْقِ، ثُمَّ يُفْرَعُ، وَلَوْ تَعَارَضَ مُسَافِرٌ، وَامْرَأَةٌ قُدِّمَ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّ الصَّرَّ فِيهِ أَقْوَى، وَبِحَثِّ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْعَجُوزَ كَالرَّجُلِ لِانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَمَا غَلَّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ (وَلَا يُقَدَّمُ سَابِقٌ، وَقَارِعٌ إِلَّا بَدْعَوَى) وَاحِدَةٌ لِقَلَّا يَزِيدُ صَرَّرُ الْبَاقِينَ، وَيُقَدَّمُ الْمُسَافِرُ بِدَعَاوِيهِ إِنْ خَفَّتْ بِحَيْثُ لَمْ تَضُرَّ بِغَيْرِهِ إِضْرَارًا بَيِّنًا أَيْ: بِأَن لَمْ يُحْتَمَلْ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا فِدْعَوَى وَاحِدَةٌ، وَالْحَقُّ بِهِ الْمَرَأَةُ. (وَيَحْزُمُ اتِّخَاذُ شُهُودٍ مُعَيَّنِينَ.....

قوله: وَأَوَّلُ الْأَذْرَعِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: بِأَن كَانُوا إِلَى يُقَدَّمُ، وَقَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ إِلَى رُجْبَابٍ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى، وَلِلْحَاكِمِ، وَقَوْلُهُ: وَهَذَا لَيْسَ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: فَمَنْ تَمَّ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: اشْتَرَطَ إِلَى قَالَ جَمَعَ الْخ. وَمَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ: مُدْعَاةٌ، أَوْ مُدْعَى عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَأَنْ تَأْخُروا إِلَى الْخ) أَيْ: الْمُسَافِرُونَ، وَالتَّسْوَةُ فِي الْمَجْبِيءِ إِلَى الْقَاضِي. اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (أَيُّ: التَّوَعَانِ) تَفْسِيرٌ لِفَاعِلِ كُلِّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَبَ) أَيْ: فِي كُلِّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ الذُّكُورُ أَيْ: الْمُسَافِرُونَ عَلَى التَّسْوَةِ. قَوْلُهُ: (بَأَن كَانُوا إِلَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، فَإِنْ كَثُرُوا، أَوْ كَانَ الْجَمِيعُ مُسَافِرِينَ، أَوْ تَسْوَةً فَالْتَّقْدِيمُ بِالسَّبْقِ، أَوْ الْقَرْعَةُ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ تَعَارَضَ الْخ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي، فَإِنْ كَثُرُوا، بَلَّ أَوْ سَاوَوْا كَمَا فِي الْمُهَذَّبِ، أَوْ كَانَ الْجَمِيعُ الْخ. قَوْلُهُ: (لَا مَعَ أَهْلِ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عِبَارَتِهِمَا مَا يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِيهَا عَلَى الْخُصُومِ مِنْهُمْ فَلَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى ذَلِكَ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِه) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأُسْتَى، وَيُقَدَّمُ الْمُسَافِرُ عَلَى الْمَرَأَةِ الْمُقِيمَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِحَثِّ الزَّرْكَشِيِّ إِلَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنَ الْخَاصِّ الْعَجُوزِ بِالرَّجُلِ مَمْنُوعٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَإِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ النِّسَاءَ يَقْتَضِي أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْقِيَاسُ الْخَاصُّ الْعَجُوزَ بِالرَّجَالِ لِانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ. اهـ.

قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَقَارِعٌ) أَيْ: مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا بَدْعَوَى وَاحِدَةٌ) أَيْ: وَإِنْ اتَّخَذَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِقَلَّا يَزِيدُ صَرَّرُ الْبَاقِينَ)؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا اسْتَوْعَبَ الْمَجْلِسَ بِدَعَاوِيهِ فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ، وَيَنْصَرَفُ ثُمَّ يَحْضُرُ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ، أَوْ يَنْتَظِرُ قَرَارَ دَعْوَى الْحَاضِرِينَ، ثُمَّ تُسَمَّعُ دَعْوَاهُ الثَّانِيَةُ إِنْ بَقِيَ، وَقَدْ، وَلَمْ يَضْجَرْ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تَضُرَّ بِغَيْرِهِ) أَيْ: بِالْمُقِيمِينَ فِي الْأَوَّلَى، وَبِالرَّجَالِ فِي الثَّانِيَةِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا فِدْعَوَى وَاحِدَةٌ إِلَى الْخ) وَإِذَا قُدِّمْنَا بِوَاحِدَةٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ

قَوْلُهُ: (لَا مَعَ أَهْلِ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عِبَارَتِهِمَا مَا يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِيهَا عَلَى الْخُصُومِ مِنْهُمْ، فَلَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعَارَضَ مُسَافِرٌ، وَامْرَأَةٌ قُدِّمَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ انْتَهَى. قَوْلُهُ: (وَبِحَثِّ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْعَجُوزَ إِلَى الْخ) مَمْنُوعٌ م ر.

لا يَقْبَلُ غَيْرُهُمْ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ، وَضَيَاعِ كَثِيرٍ مِنَ الْحُقُوقِ، وَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ مَنْ يَكْتُثِبُ الْوَثَائِقَ
أَي: إِنْ تَبَرَّعَ، أَوْ رَزَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَالْأَحْزَمُ كَمَا مَرَّ عَنِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَعَثُّتِ
الْمُعَيَّنِ، وَمُغَالَاةٍ فِي الْأَجْرَةِ، وَتَعْطِيلِهِ الْحُقُوقَ، أَوْ تَأْخِيرِهَا (وَإِذَا شَهِدَ شُهَدَاؤُ) بَيْنَ يَدَيِ قَاضٍ
بِحَقٍّ، أَوْ تَرْكِيةٍ (فَعَرَفَ عَدَالَتَهُ، أَوْ فِسْقًا عَمِلَ بَعْلِمِهِ) قِطْعًا، وَلَمْ يَحْتَجْ لِتَرْكِيةٍ إِنْ عَلِمَ عَدَالَتَهُ، وَإِنْ
طَلَبَهَا الْخَصْمُ نَعَمْ، أَصْلُهُ، وَفِرْعُهُ لَا تُقْبَلُ تَرْكِيةٌ لِهَمَا فَلَا يُعْمَلُ فِيهِمَا بَعْلِمُهُ (وَالَا) يَعْلَمُ فِيهِمْ
شَيْئًا (وَجَبَ) عَلَيْهِ (الِاسْتِزْكَاءُ) أَي: طَلَبُ مَنْ يُزَكِّيهِمْ، وَإِنْ اعْتَرَفَ الْخَصْمُ بَعْدَ التَّهْمِ كَمَا
يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ تَعَالَى نَعَمْ، إِنْ صَدَّقَهُمَا فِيمَا شَهِدَا بِهِ عَمِلَ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِقْرَارِ لَا الشَّهَادَةِ،

التَّقْدِيمُ بِالذَّغْوَى وَجَوَابِهَا، وَقَصَلَ الْحُكْمَ فِيهَا نَعَمْ إِنْ تَأَخَّرَ الْحُكْمُ لَانْتِظَارِ بَيِّنَةٍ، أَوْ تَرْكِيةٍ، أَوْ نَحْوِهَا
سَمِعَ دَعْوَى مَنْ بَعْدَهُ حَتَّى يُخْضِرَ هُوَ بَيِّنَةً فَيَسْتَعْمِلَ حَيْثُ بَيِّنَاتُهُ بِإِتْمَامِ حُكُومَتِهِ إِذْ لَا وَجْهَ لَتَعْطِيلِ الْخُصُومِ
ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَغَيْرُهُ. (تَنْبِيْهُ): وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنَ الْخَصْمَيْنِ: أَنَا الْمُدَّعِي، فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا إِلَى
الدَّعْوَى لَمْ تُقْطَعْ دَعْوَاهُ، بَلْ عَلَى الْآخِرِ أَنْ يُجِيبَ، ثُمَّ يَدَّعِيَ إِنْ شَاءَ، وَالْأَدَّعَى مَنْ بَعَثَ مِنْهُمَا الْعَوْنَ
خَلْفَ الْآخَرِ، وَكَذَا مَنْ أَقَامَ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ أَخْضَرَ الْآخَرَ لِيَدَّعِيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ اسْتَوَا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ
خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ادَّعَى مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

❦ قَوْلُ (سُئِلَ): (لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ) فَإِنْ عَيَّنَ شُهَدَاؤُ، وَقِيلَ غَيْرُهُمْ لَمْ يَحْرُمُ، وَلَمْ يُكْرَهْ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ. اهـ.
مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَضَيَاعِ كَثِيرٍ مِنَ الْحُقُوقِ) إِذْ قَدْ يَتَحَمَّلُ الشَّهَادَةُ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَقْبَلْ ضَاعَ الْحَقُّ أَسْتَى
وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ مَنْ يَكْتُثِبُ) بِمَعْنَى أَنَّهُ يُعَيِّنُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَكْتُثِبُوا عَنْدَهُ، وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ
الْكُتْبِ عَنْدَ غَيْرِهِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ، وَبِدَلِيلٍ لِإِرَادِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ شُهَدَاءِ الْخ. فَهُوَ مِنْ
مُحْتَزَّاتِ الْمُتَنِ فَكَأَنَّهُ قَالَ خَرَجَ بِالشُّهُودِ الْكُتْبَةُ فَلَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُمْ إِلَّا بِقَيِّدِهِ، أَمَا اتِّخَاذُ الْكَاتِبِ مِنْ غَيْرِ
تَعْيِينٍ، فَلِإِنَّهُ مُتَدَوِّبٌ كَمَا مَرَّ فِي الْمُتَنِ أَوَّلَ الْبَابِ. اهـ. رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ رَزَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) يَنْبَغِي،
وَلَمْ يَأْخُذِ الرُّشُوءَ فِي التَّقْدِيمِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَبَرَّعْ، وَلَمْ يُزَقَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَطَلَبَ الْأَجْرَةَ
لِكِتَابَةِ الْوَثَائِقِ. ❦ قَوْلُهُ: (حَرَمَ) أَي: التَّعْيِينُ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي فَضْلِ آدَابِ الْقَاضِي.

❦ قَوْلُ (سُئِلَ): (فَعَرَفَ) أَي: فِيهِمْ. اهـ. مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَخْتِجْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ عَرَفَ فِي الْمُغْنِي.
❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَخْتِجْ لِتَرْكِيةٍ الْخ) أَي: وَيُرَدُّ مَنْ عَرَفَ فِسْقَهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ. اهـ. مُغْنِي.
❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ أَصْلُهُ الْخ) أَي: الْقَاضِي. ❦ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي: فِي عَدَالَةِ أَصْلِهِ، وَفِرْعِهِ عَلَى حَذْفِ
الْمُضَافِ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ، أَمَا الْجَرْحُ فَيَعْمَلُ فِيهِمَا بَعْلِمُهُ؛ لِأَنَّهُ أُبْلِغَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. رَشِيدِي.
❦ قَوْلُهُ: (شَيْئًا) أَي: مِنَ الْعَدَالَةِ، وَالْفِسْقِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَي: طَلَبُ مَنْ يُزَكِّيهِمْ الْخ). (تَنْبِيْهُ): لَوْ جَهِلَ
إِسْلَامُ الشُّهُودِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِمْ بِخِلَافِ جَهْلِهِ بِحُرِّيَّتِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْبَيِّنَةِ. اهـ. مُغْنِي.

❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ صَدَّقَهُمَا الْخ) وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ مَعْرُوفَانِ بِالْعَدَالَةِ، وَاعْتَرَفَ الْخَصْمُ بِمَا شَهِدَا بِهِ
قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فَالْحُكْمُ بِالْإِقْرَارِ لَا بِالشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَرَّ بَعْدَ الْحُكْمِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ قَدْ
مَضَى مُسْتَنَدًا إِلَى الشَّهَادَةِ هَذَا مَا نَقَّلَهُ فِي أَصْلِ الرُّوَضَةِ عَنِ الْهَرَوِيِّ، وَأَقْرَهُ، وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الزَّنَا أَنَّ

ولو عَرَفَ عدالة مُزَكِّي المُزَكِّي فقط كَفَى خلافاً لِمَا وَقَعَ لِلزُّكُوشِيِّ، وله الحكمُ بِشُؤَالِ المُدَّعِي عَقِبَ ثبوت العدالة، والأولى أَنْ يَقُولَ لِلْمُدَّعَى عليه: هل لك دافِعٌ في البَيِّنَةِ، أو غيرِها، ويُمهِلُهُ ثلاثة أَيَّامٍ فَأَقُلُّ، وفي هذا الإمهالِ بغيرِ رضا الخصم، ولا طَلَبِ المُدَّعَى عليه نَظَرٌ ظاهرٌ. والفرقُ بينه وبين ما يَأْتِي في الحيلولةِ بلا طَلَبِ غيرِ خَفِيِّ، ويُجَابُ مُدَّعِ طَلَبِ الحيلولةِ بعدَ البَيِّنَةِ، وقيل: التزكية، وله حينئذٍ مُلَازِمَتُهُ بنفسِهِ، أو بِنَائِبِهِ، وبعدَ الحيلولةِ لَا يَنْفُذُ تَصَرُّفٌ واحدٌ منهما نعم، مَنْ بَانَ لَهُ نَفُوذُ تَصَرُّفِهِ كما هو ظاهرٌ مِمَّا مَرَّ، وللحَاكِمِ فَعْلُهَا بلا طَلَبٍ إِنْ رَأَاهُ، ولا يُجِيبُ طَالِبُ استيفاءٍ، أو حَجَرٍ، أو حَبْسٍ قَبْلَ الحكمِ (بِأَنْ) بِمَعْنَى كَأَنَّ

الأَصَحُّ عِنْدَ المَازِدِيِّ اغْتِيَارُ الأَسْبَقِ مِنَ الإِقْرَارِ، والشَّهَادَةِ، وتَقَدَّمَ ما فِيهِ، وقولُ ابنِ شُهْبَةَ، والصَّحِيحُ إِسْنَادُهُ إِلَى المَجْمُوعِ مَمْنُوعٌ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَرَفَ عَدَالَةَ مُزَكِّي المُزَكِّي) صَوْرَتُهُ مَا لَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عِنْدَ القَاضِي، وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَهُمَا فَرَكَاهُمَا اثْنَانِ، وَلَمْ يَعْرِفِ القَاضِي حَالَهُمَا أَيْضاً فَرَكَى المُزَكِّيَيْنِ آخَرَانِ عَرَفَ القَاضِي عَدَالَتَهُمَا. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهَا) أَي: أَوْ فِي الْحَقِّ بَنَحْوِ أَدَاءِ. قَوْلُهُ: (نَظَرٌ ظَاهِرٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَيُمهِلُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَيْثُ طَلَبَهُ المُدَّعَى عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. قَالَ ع. ش. ظَاهِرُهُ وَجُوبًا. اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ مُدَّعِ طَلَبِ الْحِيلُولَةِ إلَخ) أَي: بَيْنَ المُدَّعَى عَلَيْهِ، وَبَيْنَ الْعَيْنِ الَّتِي فِيهَا التَّزَاغُ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ مُدَّعِ إلَخ) هَذَا إِذَا كَانَ المُدَّعَى بِهِ عَيْنًا لَا حَقَّ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى، أَمَّا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ المُدَّعَى بِهِ عِثْقًا، أَوْ طَلَاقًا فَلِلْقَاضِي الْحِيلُولَةُ بَيْنَ الْعَيْنِ، وَسَيِّدِهِ، وَبَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مُطْلَقًا بِلا طَلَبٍ، بَلْ يَجِبُ فِي الطَّلَاقِ، وَكَذَا فِي الْعِثْقِ إِذَا كَانَ المُدَّعَى عِثْقَهُ أُمَةً، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا، فَإِنَّمَا يَجِبُ بِطَلَبِهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ المُدَّعَى بِهِ دَيْنًا فَلَا يَسْتَوْفِيهِ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ، وَإِنْ طَلَبَ المُدَّعَى هَذَا مَعْنَى مَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَفِي الْمُبَابِ بَعْضُ مُخَالَفَةٍ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَلَهُ حِينَئِذٍ مُلَازِمَتُهُ إلَخ) وَفِي التَّنْبِيهِ، فَإِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ بِالْجَرْحِ وَجِبَ إِمهَالُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلِلْمُدَّعَى مُلَازِمَتُهُ إِلَى أَنْ يُثْبِتَ الْجَرْحَ انْتَهَى قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: لِثُبُوتِ حَقِّهِ فِي الظَّاهِرِ اهـ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ مُلَازِمَةَ الْمُقَرَّرِ قَبْلَ الْحُكْمِ لِثُبُوتِ حَقِّهِ بِالْإِقْرَارِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمَازِدِيِّ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ، وَلْيُحَرِّزْ. اهـ. سَمِ، وَقَدَّمْنَا هُنَاكَ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى جَوَازُ الْمُلَازِمَةِ، وَقَوْلُهُ: عَنِ الْمَازِدِيِّ لَعَلَّ صَوَابَهُ عَنِ ابْنِ التَّقِيْبِ. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَي: مِنْ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. قَوْلُهُ: (وَلِلْحَاكِمِ فَعْلُهَا) أَي: الْحِيلُولَةُ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ حَبْسٍ إلَخ) فِيهِ نَظَرٌ قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: فِي بَحْثِ التَّزْكِيَةِ، وَإِنْ سَأَلَ المُدَّعَى أَنْ يَحْسِبَهُ حَتَّى يُثْبِتَ عَدَالَتَهُمْ حُسْنٌ اهـ،

قَوْلُهُ: (وَيُمهِلُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إلَخ)، وَيُمهِلُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَيْثُ طَلَبَهُ المُدَّعَى عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ ع. ش. قَوْلُهُ: (نَعَمْ مَنْ بَانَ لَهُ نَفُوذُ تَصَرُّفِهِ إلَخ). تَرَكَهُ م. ر. قَوْلُهُ: (أَوْ حَبْسٍ قَبْلَ الْحُكْمِ) فِيهِ نَظَرٌ قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: فِي بَحْثِ التَّزْكِيَةِ، وَإِنْ سَأَلَ المُدَّعَى أَنْ يَحْسِبَهُ حَتَّى تُثْبِتَ عَدَالَتَهُمْ حُسْنٌ انْتَهَى، وَهَذَا حَبْسٌ قَبْلَ الْحُكْمِ إِذْ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ المُدَّعَى بِهِ دَيْنًا، وَلِمَا إِذَا كَانَ عَيْنًا

(يَكْتَسِبُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّاهِدُ) اسْمًا، وَصِفَةً، وَشَهْرَةً لِقَلَّا يَشْتَبِهَ، وَيَكْفِي مُمَيِّزٌ (وَالْمَشْهُودُ لَهُ، وَعَلَيْهِ) لِقَلَّا يَكُونُ قَرِيبًا، أَوْ عَدُوًّا، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِزْكَاءِ، بَلْ مِمَّا يُرِيخُ مِنَ التَّنْظَرِ بَعْدَهُ فِي مَانِعٍ آخَرَ مِنْ نَحْوِ عَدَاوَةٍ، أَوْ قَرَابَةٍ (وَكَذَا قَدْرُ الدِّينِ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ

وَهَذَا حَبْسٌ قَبْلَ الْحُكْمِ إِذْ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ قَبْلَ التَّرْكِيَةِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْمُدْعَى بِهِ دَيْتًا، وَلِمَا إِذَا كَانَ عَيْتًا لَكِنْ خَصَّهُ الرُّوْضُ بِالذِّنِّ، وَمِثْلُهُ فِي الْعُبَابِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَضَّلَ مَنْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بِمَا ادَّعَاهُ، ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي نَزْعَهُ وَجَعَلَهُ مَعَ عَدْلٍ إِلَى تَرْكِيبِهِمَا بِهِ، فَإِنْ كَانَ عَيْتًا أَجَابَهُ، وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي ذَلِكَ بَلَا طَلَبِ فَعَلَّ، فَإِنْ تَلَقَّتْ مَعَ الْعَدْلِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَا الْقَاضِي بَلْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِنْ ثَبَتَ لِلْمُدَّعِي لَا عَكْسُهُ، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي تَغْدِيلُهَا أَيْ: تَحْوِيلُهَا مَعَ الْمُدَّعِي، فَإِنْ فَعَلَ فَتَلَقَّتْ عَنْدَهُ ثُمَّ ثَبَّتَ لَهُ لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ دَيْتًا لَمْ يُجِبْهُ فَلَا يَسْتَوْفِيهِ، وَلَا يَحْجُرُ عَلَى خَصْمِهِ، وَيَخْسِيهِ بِطَلَبِ الْمُدَّعِي لِدَيْتِهِ، وَلِقَوْدٍ، وَحَدِّ قَذْفٍ لَا لِحَدِّ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ هُنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ مُرَاجَعَتُهُ. اهـ. سم. هـ. قَوْلُهُ: (اسْمًا، وَصِفَةً إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنْ اسْمٍ، وَكُنْيَةٍ إِنْ اشْتَهَرَ بِهَا، وَوَلَا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَلَا، وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّهُ، وَحَلَّتِيَّةُ، وَحِرْقَتُهُ، وَسَوْقُهُ، وَمَسْجِدُهُ لِقَلَّا يَشْتَبِهَ بغيرِهِ، فَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مَشْهُورًا، أَوْ حَصَلَ التَّمْيِيزُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ أَكْتَفَى بِهِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي مَانِعٍ آخَرَ إلخ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ فِي وُجُودِ نَحْوِ عَدَاوَةٍ، أَوْ قَرَابَةٍ.

❦ قَوْلُ (لَيْسَ): (وَكَذَا قَدْرُ الدِّينِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ، وَكَذَا مَا شَهِدُوا بِهِ لِيُثَمِّمَ الدِّينَ، وَالْعَيْنَ، وَالنُّكَاحَ، وَالْقَتْلَ وَغَيْرَهَا. اهـ. مُغْنِي.

لَكِنْ عَبَّرَ فِي الرُّوْضِ بِقَوْلِهِ: لَوْ شَهِدَا بَعَيْنٍ مَالٍ، وَطَلَبَ الْمُدَّعِي، أَوْ رَأَى الْحَاكِمُ أَنْ يُعَدِّلَهُ أَيْ: يُحَوِّلَهُ حَتَّى يُزَكِّيَ الشَّاهِدَانِ أَجِيبَ، أَوْ بَدَيْنِ لَمْ يَسْتَوْفَ قَبْلَ التَّرْكِيَةِ، وَلَوْ طَلَبَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ قَبْلَهَا لَمْ يُجِبْهُ، أَوْ حَبْسَهُ أَجِيبَ انْتَهَى فَخَصَّ ذِكْرَ الْحَبْسِ بِالذِّنِّ، وَمِثْلُهُ فِي الْعُبَابِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَضَّلَ مَنْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بِمَا ادَّعَاهُ، ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي نَزْعَهُ، وَجَعَلَهُ مَعَ عَدْلٍ إِلَى تَرْكِيبِهِمَا بِهِ، فَإِنْ كَانَ عَيْتًا أَجَابَهُ، وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي ذَلِكَ بَلَا طَالِبٍ فَعَلَّ، فَإِنْ تَلَقَّتْ مَعَ الْعَدْلِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَا الْقَاضِي بَلْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْ ثَبَتَ لِلْمُدَّعِي لَا عَكْسُهُ، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي تَغْدِيلُهَا مَعَ الْمُدَّعِي، فَإِنْ فَعَلَ فَتَلَقَّتْ عَنْدَهُ، ثُمَّ ثَبَّتَ لَهُ لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ دَيْتًا لَمْ يُجِبْهُ فَلَا يَسْتَوْفِيهِ، وَلَا يَحْجُرُ عَلَى خَصْمِهِ، وَيَخْسِيهِ بِطَلَبِ الْمُدَّعِي لِدَيْتِهِ، وَلِقَوْدٍ، وَحَدِّ قَذْفٍ لَا لِحَدِّ اللَّهِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ هُنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ مُرَاجَعَتُهُ، وَعَلَّلَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَدَمَ الْإِجَابَةِ لِلْحَجَرِ بِمَا قَالَ: إِنَّ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ يُجِيبُهُ إِلَى الْحَجَرِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَحَدَّهُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَا يُحْبَسُ أَيْ: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ الشَّاهِدَ وَحَدَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَقَالَ فِي التَّنْبِيهِ: قَبْلَ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ، فَإِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ بِالْجَرْحِ، وَجَبَ إِمَاهَالُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلِلْمُدَّعِي مُلَازِمَتُهُ إِلَى أَنْ يُثَبَّتَ الْجَرْحُ انْتَهَى قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ لِثُبُوتِ حَقِّهِ فِي الظَّاهِرِ. اهـ. وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ مُلَازِمَةَ الْمُقَرَّرِ قَبْلَ الْحُكْمِ لِثُبُوتِ حَقِّهِ بِالْإِفْرَارِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ فِي

صِدْقُ الشَّاهِدِ فِي الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ، وَلَا بُعْدَ فِي كَوْنِ الْعَدَالَةِ تَخْتَلِفُ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ
مَلِكَةً فَمِنْ ثَمَّ ضَعْفُ الْمُصَنَّفِ الْخِلَافَ، وَإِنْ قَوَاهُ الْإِمَامُ، وَنَقَلَ الْمُقَابِلَ عَنْ مُعْظَمِ الْأَيْمَةِ
فَانْدَفَعَ قَوْلُ شَارِحٍ لَا يَحْسُنُ التَّعْبِيرُ بِالصَّحِيحِ، بَلْ بِالْأَصَحِّ (وَيَنْعَثُ بِهِ) أَي: الْمَكْتُوبِ (مُزَكِّيًّا)
أَي: اثْنَيْنِ مَعَ كُلِّ نُسْخَةٍ مَخْفِيَةٍ عَنِ الْآخَرِ، وَسَمَّاهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَّبَ فِي التَّرْكِيَةِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُ
أَصْلِهِ إِلَى الْمُزَكِّيِّ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ، وَهَؤُلَاءِ الْمُبْعُوثُونَ وَيُسَمُّونَ أَصْحَابَ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّهُمْ
يَبْتَخِثُونَ، وَيَسْأَلُونَ، وَيُسْنُّ أَنْ يَكُونَ بَعْثُهُمَا سِرًّا، وَأَنْ لَا يُعْلَمَ كَلًّا بِالْآخِرِ، وَيُطْلِقُونَ عَلَى
الْمُزَكِّينَ حَقِيقَةً، وَهَمَّ الْمُرْسُولُ إِلَيْهِمْ (ثُمَّ) بَعْدَ السُّوَالِ، وَالْبَعْثِ (يُشَافَهُهُ الْمُزَكِّيُّ بِمَا عِنْدَهُ) مِنْ
جَرْحٍ فَيُسْنُّ لَهُ إِخْفَاؤَهُ، وَيَقُولُ: زِدْنِي فِي شَهْرِكَ، وَتَعْدِيلٍ فَيَعْمَلُ بِهِ، ثُمَّ هَذَا الْمُزَكِّيُّ إِنْ كَانَ

قوله: (قَوْلُ شَارِحِ الْخُ)، وَافَقَهُ الْمُغْنِي. هـ. قوله: (أَي: اثْنَيْنِ) أَي: فَأَكْثَرَ مُغْنِي. هـ. قوله: (وَسَمَّاهُ) أَي:
الْمُبْعُوثَ. هـ. قوله: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ هُوَ أَي: مُزَكِّيًّا تُصِيبُ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَصَرَّحَ
بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ فَقَالَ: إِلَى مُزَكِّيِّ. اهـ. هـ. قوله: (وَهَؤُلَاءِ الْمُبْعُوثُونَ الْخُ)، وَفِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ يَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ لِلْقَاضِي مُزَكِّيًّا، وَأَصْحَابُ مَسَائِلَ فَالْمُزَكِّيُّونَ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِمْ لِيَسْتَوْحَالَ الشُّهُودُ، وَأَصْحَابُ
الْمَسَائِلِ هُمُ الَّذِينَ يَبْتَغِيهِمُ الْقَاضِي إِلَى الْمُزَكِّينَ لِيَبْتَخِثُوا، وَيَسْأَلُوا، وَرُبَّمَا قَسَرُوا أَصْحَابَ الْمَسَائِلِ فِي
لَفْظِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ بِالْمُزَكِّينَ انْتَهَى. اهـ. مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قوله: (لَأَنَّهُمْ يَبْتَخِثُونَ الْخُ)
أَي: مِنَ الْمُزَكِّينَ لِيُؤَافِقَ مَا يَأْتِي. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قوله: (وَيُسْنُّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي الرَّوْضَةِ:
وَيَكْتُبُ إِلَى كُلِّ مُزَكِّيٍّ كِتَابًا، وَيَدْفَعُهُ إِلَى صَاحِبِ مَسْأَلَةٍ، وَيُخْفِي كُلَّ كِتَابٍ عَنْ غَيْرِ مَنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَغَيْرِ
مَنْ يَبْتَغِيهِ إِلَيْهِ احْتِيَاطًا لِئَلَّا يَسْعَى الْمَشْهُودُ لَهُ فِي التَّرْكِيَةِ، وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ فِي الْجَرْحِ. اهـ. هـ. قوله: (وَأَنْ لَا
يُعْلَمَ) مِنَ الْإِعْلَامِ. هـ. قوله: (وَيُطْلِقُونَ) أَي: أَصْحَابُ الْمَسَائِلِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. قوله: (وَهُمْ) أَي:
الْمُزَكِّيُّونَ. هـ. قوله: (الْمُرْسُولُ إِلَيْهِمْ) يَأْتِي مِنَ الرَّشِيدِيِّ. هـ. قوله: (ثُمَّ بَعْدَ السُّوَالِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي
وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، ثُمَّ إِنْ عَادَ إِلَيْهِ الرُّسُلُ بِجَرْحٍ مِنَ الْمُزَكِّينَ تَوَقَّفَ عَنِ الْحُكْمِ، وَكَتَمَ الْجَرْحَ، وَقَالَ
لِلْمُدَّعِي: زِدْنِي فِي الشُّهُودِ، أَوْ عَادُوا إِلَيْهِ بِتَعْدِيلٍ لَمْ يَحْكَمْ بِقَوْلِهِمْ، بَلْ يُشَافَهُهُ أَي: الْقَاضِي الْمُزَكِّيُّ
الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ حَالِ الشُّهُودِ مِنْ جَرْحٍ، أَوْ تَعْدِيلٍ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِ، وَيُسْمَرُ الْمُزَكِّيُّ
إِلَيْهِمْ لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ الْغَلَطَ مِنْ شَخْصٍ إِلَى آخَرَ. اهـ. هـ. قوله: (لَهُ) أَي: لِلْقَاضِي إِخْفَاؤُهُ أَي: الْجَرْحَ،
وَقَوْلُهُ: وَتَعْدِيلٍ عَطْفٌ عَلَى جَرْحٍ، وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا غَيْرُهُ. هـ. قوله: (ثُمَّ هَذَا الْمُزَكِّيُّ) أَي:
الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ، ثُمَّ يُشَافَهُهُ الْمُزَكِّيُّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِهَذَا الَّذِي هُوَ لِلْإِشَارَةِ لِلْقَرِيبِ فَالْمُرَادُ بِهِ
الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمُزَكِّيِّ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا، وَصَرَّحَ بِهَذَا الْأَثَرِ عِيًّا، وَبَصَّرَحَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ بَعْدَ،
وَقِيلَ تَكْفِي كِتَابَتِهِ، وَمُرَادُ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ شَاهِدٌ أَصْلِي أَي: بَأَنَّ كَانَ هُوَ الْمُخْتَبَرُ لِحَالِ الشُّهُودِ

هَامِشُ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ خِلَافُهُ فَلْيُرَاجَعْ، وَلْيُحَرَّرْ. هـ. قوله: (وَهَؤُلَاءِ الْمُبْعُوثُونَ يُسَمُّونَ أَصْحَابَ
الْمَسَائِلِ) كَتَبَ عَلَيْهِ مَرْهُنًا.

شاهد أصل فواضح، وإلا اشترط في الأصل عذرٌ يجوزُ الشهادة على الشهادة، وقال جمع: لا يُشترط ذلك للحاجة، ولو ولي صاحب المسألة الحكم بالجرح، والتعديل اكتفى بقوله: فيه؛ لأنه حاكمٌ.....

بضحية، أو جوار، أو غيرهما مما يأتي. هـ. قوله: (ولاً) أي: بأن لم يقف على أحوال الشهود إلا بإخبار نحو جيرانهم، ولا ينافي ما تقرر قول الشارح أي: المُرَكَّب سواء صاحب المسألة، والمرسول إليه عقب قول المصنف: (وشروطه) لأنه للإشارة إلى الخلاف في أن الحكم بقول المُرَكَّب، أو المسئولين من الجيران، ونحوهم كما أشار إليه الأذرع، وقد قرر الشهاب ابن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه، ويوافقه شرح المنهج فليحذر، وليراجع ما في حاشية الزيايدي. اهـ. رشيدي عبارة سم.

هـ. قوله: (ولاً اشترط في الأصل عذرٌ إلخ) وحيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكّل بقوله الآتي: (وخبرة باطن من يعدله لصحية، أو جوار، أو معاملة) قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة، فإن هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء هنا على أنه سيأتي أنه يُغني عنها أن يستفيض عنده عدلته من الخبراء. اهـ. هـ. قوله: (ولاً) إلى قوله: (ولو ولي) عبارة النهاية، والاقبل قوله وإن لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله جمعٌ للحاجة. اهـ. هـ. قوله: (ولو ولي) إلى المتن في المعنى.

هـ. قوله: (ولاً اشترط في الأصل عذرٌ يجوزُ الشهادة) حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكّل بقوله الآتي: (وخبرة باطن من يعدله لصحية، أو جوار، أو معاملة) قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة، فإن هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء هنا على أنه سيأتي أيضاً أنه يُغني عنها أن يستفيض عنده عدلته من الخبراء. هـ. قوله: (وقال جمع: لا يشترط ذلك للحاجة) كتب عليه م.

هـ. قوله: (ولو ولي صاحب المسألة الحكم بالجرح، والتعديل اكتفى بقوله: فيه إلخ) بعد أن نقل الشيخان خلافاً في أن الحكم بقول أصحاب المسائل، أو بقول المُرَكَّب، قالوا، واللفظ للروضه وإذا تأملت كلام أصحاب فقد نقول: يتبني أن لا يكون في هذا خلافٌ مُحَقَّق، بل إن ولي صاحب المسألة الجرح والتعديل فحكم القاضي مبني على قوله: فلا يُعتبر العدد لأنه حاكم، وإن أمره بالبحث، ووقف على حال الشاهد، وشهد بما وقف عليه فالحكم أيضاً مبني على قوله لكن يُعتبر العدد لأنه شاهد، وإن أمره بمراجعة مُرَكَّبَيْن فصاعداً، وبأن يعلم بما عندهما فهو رسولٌ مَخَصَّص، والاعتماد على قولهما فليحضر، أو يشهد، وكذا لو شهد على شهادتهما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرُلسي أقول: وفي قولهما فحكم القاضي مبني على قولهما يُقبل أن الثبوت يُقبل في البلد، وإن تجرد عن الحكم إلا أن يُحمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضي المذكور بالجرح، والتعديل ثم شافه القاضي، ثم رأيت كلام الشيخين مُحَصَّلُه أن نائب القاضي يُشافه بالثبوت، وإن لم يحكم، ويُعتمد فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضي المُستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي. اهـ. قلت، وعبارة الروض وشرحه هناك فضلٌ إن لم يحكم،

(وقيل: تكفي كتابته) أي: المُرَكِّي إلى القاضي بما عنده وأوّل الأذرعِي كالحسباني هذا الوجه بما يرجع إلى المعتمد. (وشروطه) أي: المُرَكِّي سواءً صاحب المسألة، والمُرْسُول إليه (كشاهد) في كل ما يُشترط فيه أمّا مَنْ نُصِبَ للحكم بالتعديل، والجرح فشرطه كقاضٍ، ومحلّه إن لم يكن في، واقعة خاصّة، وإلا فكما مرّ في الاستخلاف (مع معرفة) المُرَكِّي لكل من (الجرح، والتعديل)، وأسبابهما لئلا يُجرّح عدلاً، ويُزكّي فاسقاً،.....

❦ قول (المن): (وقيل تكفي إلخ) أي: من غير مُشافهة، وهذا اختاره القاضي حُسَيْنٌ، وأصحابه، وعليه عمل القضاة الآن من اكتفائهم برؤية سِجِلِّ العدالة. اهـ. مُعْنِي. ❦ قوله: (وأوّل الأذرعِي إلخ) عبارة المُعْنِي. (تنبيه): مَنْ نُصِبَ من أرباب المسائل حاكماً في الجرح، والتعديل كَمَيَّ أن يُنهي إلى القاضي، وخذه فلا يُعتبر العدّد؛ لأنه حاكمٌ، وكذا لو أمر القاضي صاحب المسألة بالبحث فبحث، وشهد بما بحثه لكن يُعتبر العدّد؛ لأنه شاهد قال في أضلّ الرّوضة: وإذا تأملت كلام الأُصْحَابِ فقد تقول: ينبغي أن لا يكون فيه خلافٌ مُحَقَّقٌ، بل إن ولي صاحب المسألة الجرح، والتعديل فحكم القاضي مبني على قوله: فلا يُعتبر العدّد؛ لأنه حاكمٌ إن أمره بالبحث فبحث، ووقف على حال الشاهد، وشهد به فالحكم أيضاً مبني على قوله: لكن يُعتبر العدّد؛ لأنه شاهد، وإن أمره بمراجعة مُرَكِّبَيْن، وإعلامه ما عندهما فهو رسولٌ مخضّرٌ فليخضرا، وشهدا، وكذا لو شهد على شهادتهما؛ لأن شاهد الفرع لا يقبل مع حضور الأصل انتهى، وقد رُفِعَ بذلك الخلاف في أنّ الحكم بقول المُرَكِّبَيْن، أو بقول هؤلاء، والذي نقله عن الأكثرين أنّه بقول هؤلاء، وهو كما قال شيخنا المُعْتَمَدُ. اهـ. ❦ قوله: (أي: المُرَكِّي) إلى قوله: ومثله في المُعْنِي إلّا قوله: ومحلّه إلى المن، وإلى قوله: نظير ما يأتي في النهاية.

❦ قوله: (والمُرْسُول إليه) صوابه، والمُرْسَل إليه؛ لأن اسم المفعول من غير الثلاثي لا يكون إلّا كذلك. اهـ. رشيدي.

❦ قول (المن): (كشاهد) قضيته عدم شهادة الأب بتعديل الابن، وعكسه، وهو الأصح. اهـ. مُعْنِي.

❦ قوله: (في كل ما يُشترط إلخ) أي: من إسلام، وتكليف، وحرية، ودكورة، وعدالة، وعدم عداوة في جرح، وعدم بُنوة، أو أبوة في تعديل. اهـ. زيادي. ❦ قوله: (ومحلّه) أي: إن شرطه كشرط قاضٍ.

وأنهى سماع الحجة المسبوق بالدعوى إلى قاضٍ آخر مُشافهةً له به لم يجز له الحكم بناءً على أنّ إنهاء سماعها نقل لها كقتل الفرع شهادة الأصل، وكما لا يُحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك، أو مكاتبة جاز الحكم به حيث تكون المسافة بين القاضيين بحيث تُسمع فيها الشهادة على الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز، ولو مع القرب بخلاف ما لو قال لإنائه: اسمع البينة بعد الدعوى، وإنهائي إليّ ففعل فلا شبهة الجواز أي: جواز حكم منيه بذلك لأن تجويز التباينة للإستعانة بالتائب، وهو يقتضي الاعتداد بسماعها بخلاف سماع القاضي المُستقل. اهـ. باختصار، وبه يتضح أنّ الإشكال فيما ذكر. اهـ.

ومثله في ذلك الشاهد بالرشد فقول بعضهم: يكفي أن يشهد بأنه صالح لدينه، ودُنياه يُحْمَلُ على مَنْ يُعْرِفُ صلاحهما الذي يحصلُ به الرشدُ في مذهب الحاكم نظير ما يأتي في هو عدلٌ لكن سيأتي في الشهادات ما يُعْلَمُ منه أنه لا يكتفي بنحو ذلك الإطلاق، ولو من الموافق للقاضي في مذهبه؛ لأن وظيفة الشاهد التفصيل لا الإجمال لينظر فيه القاضي، وقد يُجْمَعُ بحمل هذا على ما إذا كان ثم احتمالٌ يقدح في ذلك الإطلاق، والأول على خلافه. (و مع (خبرة) المرسول إليه أيضًا بحقيقة (باطنٍ مَنْ يُعَدَّلُهُ)، وجوز بعضهم رفعَ خبرة عطفًا على خبر شرطه (لصحية، أو جوار) بكسر أوله أفصح من ضمّه.....

❦ قوله: (ومثله) أي: المُرَكِّي في ذلك أي: في اشتراط المعرفة. ❦ قوله: (فقول بعضهم إلخ) عبارة النهاية نعم أفتى الوالد بأن يكفي أنه يشهد بأنه صالح لدينه، ودُنياه، ويتَّجِهَ حمله على عارف بصلاحهما إلخ. وما اغترض به من أنه يأتي في الشهادات ما يُعْلَمُ منه أنه إلخ. غير صحيح؛ لأن حقيقة الإطلاق أن يشهد بمطلق الرشد، أما مع قوله: أنه صالح لدينه، ودُنياه، فإنه تفصيل لا إطلاق. اهـ. وعقبها سم بما نصه، وأقول قد يُقال: إنما يكون تفصيلًا لا إطلاقًا إذا صرَّح بما يتحقَّق به الصلاح مع أنه لم يُصرَّح بذلك فليتأمل. اهـ. ❦ قوله: (يحمل هذا) أي: ما سيأتي، وقوله: والأول أي: ما قاله البعض.

❦ قول (سني): (وخبرة باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي: خبرته باطن. اهـ. سم أي: كما أشار إليه الشارح بتقدير المرسول إليه. ❦ قول (سني): (وخبرة باطن مَنْ يُعَدَّلُهُ إلخ) والمعنى فيه أن أسباب الفسق حقيَّةٌ غالبًا فلا بُدَّ من معرفة المُرَكِّي حال مَنْ يُزَكِّيهِ، ويُسْتَرْطَ عِلْمُ القاضي بأنه خيرٌ بباطن الحال إلا إذا عِلِمَ من عدالته أنه لا يُزَكِّي إلا بعد الخبرة فيُعْتَمَدُ مُغْنِي، ورزض مع شرحه. ❦ قوله: (ومع خبرة المرسول إليه) إلى قول المتن، وأنه يكفي في النهاية إلا قوله: وجوز بعضهم إلى المتن، وقوله: كما يدلُّ عليه الأثر، وقوله: اتفاقًا على ما قاله الماوردِي، وقوله: لا شهادة عدلين إلى، وخرج.

❦ قول (سني): (مَنْ يُعَدَّلُهُ) صِلَةٌ، أو صِفَةٌ جَرَتْ على غير مَنْ هِيَ له فليتأمل. اهـ. سم أي: ولم يبرز اختيار المذهب الكوفيَّين. ❦ قوله: (وجوز بعضهم) إلى قوله: ويُقْبَلُ في المُغْنِي إلا قوله: قديمه. ❦ قوله: (بعضهم) عبارة المُغْنِي ابنُ الفركاج. اهـ.

❦ قوله: (فقول بعضهم يكفي أن يشهد بأنه صالح إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي. ❦ قوله: (يحمل على مَنْ يُعْرِفُ إلخ) كَتَبَ عليه م ر. ❦ قوله: (لكن سيأتي في الشهادات إلخ) غير صحيح لأن حقيقة الإطلاق أن يشهد بمطلق الرشد أما مع قوله: إنه صالح لدينه، ودُنياه، فإنه تفصيل لا إطلاق ش م ر وأقول قد يُقال: إنما يكون تفصيلًا لا إطلاقًا إذا صرَّح بما يتحقَّق به الصلاح مع أنه لم يُصرَّح بذلك فليتأمل سم. ❦ قوله: (أي: المُصَنَّفُ خبرة باطن) من إضافة المصدر للمفعول أي: خبرته باطن. ❦ قوله: (مَنْ يُعَدَّلُهُ) صِلَةٌ، أو صِفَةٌ جَرَتْ على غير مَنْ هِيَ له فتأمل.

(أو مُعَامَلَةٍ) قَدِيمَةٍ كَمَا قَالَهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لِمَنْ عَدَلَ عَنْهُ شَاهِدًا: أَمُّو جَارُكَ تَعْرِفُ لَيْلَهُ، وَنَهَارَهُ، أَوْ عَامَلَكَ بِالْذِينَارِ، وَالذَّهْمَ اللَّذِينَ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ، أَوْ رَفِيقَكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ قَالَ: لَا قَالَ: لَسْتُ تَعْرِفُهُ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ فِي خِيَرَتِهِمْ بِذَلِكَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ الْأَثَرُ أَمَّا غَيْرُ الْقَدِيمَةِ مِنْ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ كَأَنَّ عَرَفَهُ فِي أَحَدِهَا مِنْ نَحْوِ شَهْرَيْنِ فَلَا يَكْفِي اتِّفَاقًا عَلَى مَا قَالَهُ الْمَازُونِيُّ، وَيُغْنِي عَنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ أَنْ تَسْتَفِيضَ عَنْهُ عَدَالَتَهُ مِنَ الْخُبَرَاءِ بِبَاطِنِهِ، وَالْحَقُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِذَلِكَ مَا إِذَا تَكَوَّرَ ذَلِكَ عَلَى سَمْعِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى بِحَيْثُ يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ التَّوَاتُؤِ لَا شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ لِحْتِمَالِ التَّوَاتُؤِ إِلَّا إِنْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَتِهِمَا، وَخَرَجَ بِمَنْ يُعَدُّ لَهُ مَنْ يُجْرَحُ فَلَا يُشْتَرَطُ خِيَرَةُ بَاطِنِهِ لِاسْتِثْنَاءِ تَفْسِيرِ الْجَوْزِ، (وَالْأَصْحَحُ اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَةٍ) مِنْ الْمُزَكِّي كِبَقِيَّةِ الشَّهَادَاتِ (و) الْأَصْحَحُ (أَنَّهُ يَكْفِي) قَوْلُ الْعَارِفِ بِأَسْبَابِ الْجَوْزِ، وَالتَّعْدِيلُ أَيُّ: الْمَوَافِقِ مَذْهَبُهُ لِمَذْهَبِ الْقَاضِي فِيهِمَا نَظِيرٌ مَا تَقَرَّرَ بِمَا فِيهِ (هُوَ عَدْلٌ)؛ لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ لَهُ الْعَدَالَةَ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ.....

□ قَوْلُ (لَيْسَ): (أَوْ مُعَامَلَةٍ) أَيُّ: وَنَحْوُهَا أَسْنَى وَمُغْنِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُ الْمُثَنِّ لِصُحْبَةٍ، أَوْ جَوَارٍ، أَوْ مُعَامَلَةٍ أَيُّ: أَوْ شِدَّةٍ فَخْصٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَأْتَى فِي الْمُزَكِّينَ الْمُتَّصِينَ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ غَالِبًا. اهـ.
 □ قَوْلُهُ: (قَدِيمَةٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزُّهَا. □ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيُّ: الصُّحْبَةِ، أَوْ الْجَوَارِ، أَوْ الْمُعَامَلَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي خِيَرَةِ الْبَاطِنِ التَّقَادُّمُ فِي مَعْرِفَتِهَا بَلْ يَكْتَفِي بِشِدَّةِ الْفَخْصِ عَنِ الشَّخْصِ، وَلَوْ غَرِيبًا يَصِلُ الْمُزَكِّي بِفَخْصِهِ إِلَى كَوْنِهِ خَيْرًا بِبَاطِنِهِ فَحِينَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَالَتَهُ بِاسْتِفَاضَةٍ مِنْهُ شَهِدَ بِهَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيُغْنِي عَنْ خِيَرَةِ ذَلِكَ) فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ قَلَاةً، وَالْأَوَّلَى حَذْفُ لَفْظِ خِيَرَةٍ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (عَنْ خِيَرَةِ ذَلِكَ) يُغْنِي عَنْ الصُّحْبَةِ، وَالْجَوَارِ، وَالْمُعَامَلَةِ.
 □ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيُّ: الْمُزَكِّي. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِنِّ) هَذَا الْمُلْحَقُّ نَقْلَهُ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي مُحْتَصَرِّ الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ. اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (لَا شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: أَنْ تَسْتَفِيضَ الْإِنِّ.
 □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ، وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِمَنْ يُعَدُّ لَهُ مَنْ يُجْرَحُ الْإِنِّ) هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ سَوَّى الْمُحَلِّيُ بَيْنَهُمَا. اهـ. سَم.
 □ قَوْلُ (لَيْسَ): (اِشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَةٍ) فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ، أَوْ غَيْرُ عَدْلٍ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (قَوْلُ الْعَارِفِ الْإِنِّ) أَيُّ: مَعَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيُّ: أَسْبَابِ الْجَوْزِ، وَأَسْبَابِ التَّعْدِيلِ. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرٌ مَا تَقَرَّرَ الْإِنِّ) أَيُّ: فِي شَرْحٍ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجَوْزِ، وَالتَّعْدِيلِ.
 □ قَوْلُ (لَيْسَ): (هُوَ عَدْلٌ) أَيُّ: أَوْ مَرْضِيٍّ، أَوْ مَقْبُولِ الْقَوْلِ، أَوْ نَحْوُهَا. اهـ. أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي الَّتِي اقْتَضَاهَا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِمَّنْكُمْ﴾ [الطَّلَق: ٢٢]. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَيُغْنِي عَنْ خِيَرَةِ ذَلِكَ أَنْ تَسْتَفِيضَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِنِّ) هَذَا الْمُلْحَقُّ نَقْلَهُ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي مُحْتَصَرِّ الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِمَنْ يُعَدُّ لَهُ مَنْ يُجْرَحُ) هُوَ

(وقيل: يزيد على ولي)، ونُقِلَ عن الأكثر؛ لأنه قد يكون عدلاً في شيء دون شيء يعني قد يُظن صدقه في شيء دون شيء أخذاً مما تقرّر آنفاً في القليل، والكثير، وأما إثبات حقيقة العدالة في صورة، ونفيها في آخر فغير متصوّر شرعاً، وإذا تقرّر أنّ ذلك الذي ذكرته هو المراد لم ينتج منه تأييد لذلك الوجه الضعيف؛ لأنه، وإن قال: على، ولي قد يزيد في بعض الصور التي يغلب الظن فيها صدقه دون غيرها فتأمله فإن الشراح أغفلوه بالكلية، ولا يجوز أن يزكي أحد الشاهدين الآخر، ولو عرف الحاكم، والخضّم اسم الشاهد، ونسبه، وعينه جازت تركيته في غيبته كما يأتي. (ويجب ذكر سبب الجرح) صريحاً كزبان، ولا يكون به قاذفاً للحاجة مع أنّه مسؤل، وبه فارق شهود الزنا إذا نقصوا كما مرّ مع أنّه يُندب لهم الستر أو سارق للاختلاف في سببه فوجب بيانه ليعمل القاضي فيه باعتقاده نعم، لو اتّخذ مذهب القاضي، وشاهد الجرح لم يتعد الاكتفاء منه بالإطلاق لكن ظاهر كلامهم.....

قول (سني): (يزيد) أي: على قوله: أشهد أنّه عدل. اهـ. مُعْنِي. قول: (مما تقرّر آنفاً إلخ) أي: في شرح، وكذا قدر الدّين على الصحيح. قول: (فغير متصوّر شرعاً) فيه شيء مع قوله: السابق، ولا بُدّ في كون العدالة تختلّف بذلك، وإن كانت ملكة. اهـ. سم أقول، ويدفع الإشكال قول الشارح أخذاً مما تقرّر إلخ. فإنّه صريح في أنّ هذا التفسير هو المراد مما سبق. قول: (الذي ذكرته) أي: بقوله: يعني قد يُظن إلخ. هو المراد أي: من التعليل بأنّه قد يكون عدلاً إلخ. قول: (الظن) أي: على الظن، والأوفق بما سبق أن يقول الذي يُظن صدقه فيه دون غيره. قول: (أغفلوه) أي: ردّ علة الوجه الضعيف بذلك. قول: (كما يأتي) أي: بقوله: ولا يُشترط حضور المزكي إلخ.

قول (سني): (ويجب ذكر سبب الجرح) وإنما يكون الجرح، والتعديل عند القاضي، أو من يعينه القاضي. اهـ. مُعْنِي.

قول (سني): (ذكر سبب الجرح) أي: وإن كان فقيهاً. اهـ. نهاية. قول: (صريحاً) إلى قوله: نعم في النهاية، والمُعْنِي. قول: (ولا يكون به) أي: بذكر الزنا، وإن انفرد بنهاية، ومُعْنِي. قول: (للحاجة مع أنّه مسؤل إلخ) عبارة النهاية، والمُعْنِي لأنه مسؤل فهو في حقه قرض كفاية، أو عين بخلاف شهود الزنا إذا نقصوا عن الأربعة، فإنهم قذفة؛ لأنهم مندوبون إلى الستر فهم مقصرون. اهـ. قول: (أو سارق) أو قاذف، أو نحو ذلك، أو يقول ما يعتقده من البدعة المنكرة. اهـ. مُعْنِي. قول: (للاختلاف إلخ) علة لما في المتن. قول: (فوجب بيانه إلخ) أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح، وسببه، ولا إشكال؛ لأن الجرح هو الفسق، أو ردّ الشهادة، وسببه نحو الزنا، والسرقة. اهـ. سم.

ظاهر إن سوى المحلّي بينهما. قول: (فغير متصوّر شرعاً) فيه شيء مع قوله: السابق، ولا بُدّ في كون العدالة تختلّف بذلك، وإن كانت ملكة. قول: أي: المُصنّف (ويجب ذكر سبب الجرح) أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح، وسببه نحو الزنا، والسرقة.

أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَيُوجِّهُ بِمَا مَرَّ آتِفًا، وَقَالَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ عِلْمُهُ بِسَبَبِهِ مُعْنٍ عَنْ تَفْسِيرِهِ، وَلَوْ عَلِمَ لَهُ مُجَرِّحَاتٍ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدٍ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لِأَزِيدَ مِنْهُ، بَلْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا يَجُوزُ جَزْؤُهُ بِالْأَكْثَرِ لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ بِالْأَصْغَرِ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ لَمْ يُقْبَلْ لَكِنْ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنِ الْإِجْتِهَادِ بِهِ إِلَى أَنْ يَبْحَثَ عَنْ ذَلِكَ الْجَوْزِ كَمَا يَأْتِي أَمَّا سَبَبُ الْعَدَالَةِ فَلَا يَحْتَاجُ لِذِكْرِهِ لِكَثْرَةِ أَسْبَابِهَا، وَغُسْرُ عَدِّهَا قَالَ جَمَعَ مُتَأَخِّرُونَ: وَلَا يُشْتَرَطُ حُضُورُ الْمُزَكِّيِّ وَالْمَجْرُوحِ وَلَا الشُّهُودِ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَيْ: لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ ثَمَّ كَفَتْ فِيهِمَا شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ نَعَمْ، لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ لِلْحُضْمِ لِيَأْتِيَ بِدَافِعٍ إِنْ أَمَكَّنَهُ (وَيَعْتَمِدُ فِيهِ) أَيْ: الْجَوْزِ (الْمُعَايَنَةِ) لِإِنْحِرَازِنَاهُ، أَوْ السَّمَاعِ لِإِنْحِرَازِهِ (أَوْ الْإِسْتِفَاضَةِ) عَنْهُ بِمَا يُجَرِّحُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتْلُغِ التَّوَاتُرَ، وَلَا

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ آتِفًا) أَيْ: فِي شَرْحٍ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْإِمَامُ الْإِنْجَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْجَارِحُ عَالِمًا بِالْأَسْبَابِ اكْتَفَى بِإِطْلَاقِهِ، وَالْأَفْلَاقِ. ثَنِيَّةٌ: مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوبِ لِلْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ، أَمَّا هُوَ فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ سُؤَالُهُ عَنِ السَّبَبِ كَمَا تَقْلَهُ الرِّزْكَشِيُّ عَنِ الْمَطْلَبِ عَنِ ابْنِ الصَّبَاغِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ جَمَعَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: بَلْ قَالَ إِلَى فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَالْأَصَحُّ فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَتَوَقَّفُ الْإِنْجَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لَكِنْ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنِ الْإِنْجَ. قَالَ ع ش، وَفِي نُسْخَةٍ أَيْ: لِلنَّهْيَةِ لَكِنْ يَتَوَقَّفُ عَنِ الْإِنْجَ. أَيْ: نَدْبًا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي لَهُ. اهـ. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: كَمَا يَأْتِي الَّذِي يَأْتِي خِلَافَ هَذَا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّوَقُّفُ كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَفِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ هُنَا إِبْدَالُ لَفْظٍ يَجِبُ بَيِّنَتُكَ، وَهُوَ الَّذِي يُوَافِقُ مَا يَأْتِي. اهـ. وَصَنَعَ الْمُعْنَى، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ كَالصَّرِيحِ فِي الْوُجُوبِ، وَبِهِ صَرَحَ الْأَسَنَى عِبَارَتُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بَعْدَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ بِالْجَرْحِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ أَصْلًا حَتَّى يُقَدَّمَ عَلَيْهَا بَيِّنَةُ التَّعْدِيلِ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِهَا إِلَى بَيَانِ السَّبَبِ كَذَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي جَرْحِ الرَّاويِّ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرَّوَايَةِ، وَالشَّهَادَةِ. اهـ.

قَوْلُهُ: (عَنِ الْإِجْتِهَادِ بِهِ) أَيْ: بِالْمَجْرُوحِ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: قِيلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِنْجَ. قَوْلُهُ: (حُضُورُ الْمُزَكِّيِّ) بِفَتْحِ الْكَافِ. قَوْلُهُ: (مَنْ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ) الْمُرَادُ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْمُزَكِّيَّ، وَالْأَصْلَ.

قَوْلُهُ (لِسَيِّ): (وَيَعْتَمِدُ) أَيْ: الْجَارِحُ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيْ: الْجَرْحِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا يَجُوزُ إِلَى، وَالْأَشْهُرُ.

قَوْلُهُ (لِسَيِّ): (أَوْ الْإِسْتِفَاضَةُ) عَلِمَ بِذَلِكَ اعْتِمَادُ التَّوَاتُرِ بِالْأَوَّلَى. اهـ. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُعْنَى، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ، أَوْ التَّوَاتُرَ كَمَا فِيهِمَ بِالْأَوَّلَى، وَكَذَا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ مَثَلًا بِشَرْطِهِ لِحُصُولِ الْعِلْمِ، أَوْ الظَّنِّ بِذَلِكَ. اهـ.

قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ) مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ م ر.

يَجُوزُ اعْتِمَادُ عَدِيدٍ قَلِيلٍ إِلَّا إِنْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ، وَوُجِدَ شَرْطُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَالْأَشْهُرُ أَنَّهُ يَذْكُرُ مُعْتَمَدَهُ الْمَذْكُورَ، وَالْأَقْيَسُ لَا، (وَيُقَدَّمُ) الْجَرْحُ (عَلَى التَّعْدِيلِ) لِزِيَادَةِ عِلْمِ الْجَارِحِ (فَإِنْ قَالَ الْمُعَدَّلُ: عَرَفْتُ سَبَبَ الْجَرْحِ، وَتَابَ مِنْهُ، وَصَلَحَ قُدَّمَ) لِزِيَادَةِ عِلْمِهِ حِينَئِذٍ (تَنْبِيْهُ) قَوْلُهُ: وَصَلَحَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ تَأْسِيسٌ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّوْبَةِ قَبُولُ الشَّهَادَةِ، وَحِينَئِذٍ فَيُفِيدُ أَنَّهُ مَضَتْ مُدَّةُ الْاسْتِبْرَاءِ بَعْدَ التَّوْبَةِ لَكِنَّ ظَاهَرَ الْمَتْنِ أَنَّهُ يَكْفِي مُجَرَّدُ قَوْلِهِ: صَلَحَ، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَارِيخَ الْجَرْحِ، وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجْ لِذَلِكَ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّهَا، وَكَذَا يُقَدَّمُ التَّعْدِيلُ إِنْ أَرُخَ كُلُّ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَكَانَتْ بَيِّنَةً

قوله: (إِلَّا إِنْ شَهِدَ) أَي: الْجَارِحُ. هـ. قوله: (وَالْأَشْهُرُ أَنَّهُ يَذْكُرُ مُعْتَمَدَهُ الْخ) عبارة التَّهْيِية، وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَفِي اشْتِرَاطِ ذِكْرِ مَا يَعْتَمَدُهُ مِنْ مُعَايِنَةٍ، أَوْ نَحْوِهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الْأَشْهُرُ نَعَمْ، وَثَانِيَهُمَا، وَهُوَ الْأَقْيَسُ لَا، وَهَذَا أَوْجَهُ. اهـ.

قوله (الس): (وَيُقَدَّمُ عَلَى التَّعْدِيلِ) سَوَاءٌ كَانَ بَيِّنَةُ الْجَرْحِ أَكْثَرَ أَمْ لَا. اهـ. مُغْنِي عبارة سَمِ قَالَ فِي التَّنْبِيْهِ: فَإِنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ وَجَرَّحَهُ اثْنَانِ قُدَّمَ الْجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ اهـ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ وَكَذَا لَوْ جَرَّحَهُ اثْنَانِ، وَعَدَّلَهُ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ إِلَى مِائَةِ قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَغَيْرُهُ. اهـ. هـ. قوله: (لِزِيَادَةِ عِلْمِ الْجَارِحِ) فَإِنْ بَيِّنَةُ التَّعْدِيلِ بَنَتْ أَمْرَهَا عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْأَسْبَابِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَدَالَةِ، وَخَفِيَ عَلَيْهَا مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ بَيِّنَةُ الْجَارِحِ مِنَ السَّبَبِ الَّذِي جَرَّحَتْهُ بِهِ كَمَا لَوْ قَامَتْ بَيِّنَةُ بِالْحَقِّ، وَبَيِّنَةُ بِالِإِبْرَاءِ. اهـ. مُغْنِي

قوله (الس): (الْمُعَدَّلُ) بِكَسْرِ الدَّالِ بِخَطِّهِ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قوله: (لِزِيَادَةِ عِلْمِهِ الْخ) أَي: بِجَرَيَانِ التَّوْبَةِ، وَصَلَاحِ الْحَالِ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْجَارِحُ. (تَنْبِيْهُ): هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِحْدَى مَسْأَلَتَيْنِ يُقَدَّمُ فِيهِمَا بَيِّنَةُ التَّعْدِيلِ عَلَى الْجَرْحِ، وَالثَّانِيَةُ مَا لَوْ جَرَّحَ بِيْلَدٍ، ثُمَّ انْتَقَلَ لِآخَرَ فَعَدَّلَهُ اثْنَانِ قُدَّمَ التَّعْدِيلُ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ عَنِ الْأَصْحَابِ قَالَ فِي الذَّخَائِرِ: وَلَا يُشْتَرَطُ اخْتِلَافُ الْبَلَدَيْنِ، بَلْ لَوْ كَانَا فِي بَلَدٍ، وَاخْتَلَفَ الزَّمَانُ فَكَذَلِكَ اهـ، وَحَاصِلُ الْأَمْرِ تَقْدِيمُ الْبَيِّنَةِ الَّتِي مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ مِنَ الْجَرْحِ، أَوْ تَعْدِيلٍ. اهـ. وَلَعَلَّ مَا نَقَلَهُ عَنِ الذَّخَائِرِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْآتِي: (وَكَذَا يُقَدَّمُ الْخ). فَيُقَيَّدُ بِمَا قَالَه ابْنُ الصَّلَاحِ. هـ. قوله: (مُدَّةُ الْاسْتِبْرَاءِ)، وَهِيَ سَنَةٌ. اهـ. ع. ش. هـ. قوله: (تَارِيخُ الْجَرْحِ) أَي: سَبَبُ الْجَرْحِ كَالزُّنَا. هـ. قوله: (لِذَلِكَ) أَي: لِذِكْرِ مُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ. هـ. قوله: (وَكَذَا يُقَدَّمُ الْخ) وَلَوْ عَدَّلَ الشَّاهِدُ فِي

قوله: (إِلَّا إِنْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. هـ. قوله: (وَالْأَقْيَسُ لَا) هَذَا، أَوْ جَه ش. م. ر.

قوله: (أَيْضًا، وَالْأَقْيَسُ لَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَصْلُ، وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ اعْتِمَادُ الثَّانِي. اهـ. هـ. قوله: (وَيُقَدَّمُ الْجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ) قَالَ فِي التَّنْبِيْهِ: فَإِنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ، وَجَرَّحَهُ اثْنَانِ قُدَّمَ الْجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ. اهـ. قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: وَكَذَا لَوْ جَرَّحَهُ اثْنَانِ، وَعَدَّلَهُ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ إِلَى مِائَةِ قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَغَيْرُهُ. اهـ. قَالَ فِي التَّنْبِيْهِ: فَيُبَيِّلُ ذَلِكَ، وَأَقْلَهُمُ أَي: أَصْحَابُ الْمَسَائِلِ الْمَبْنُوَّةِ لِلْبَحْثِ عَنْ حَالِ الشُّهُودِ اثْنَانِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ الْقَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ

التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المعدل جزؤه، وإلا فيحتمل اعتماده على حاله قبل الجرح قال القاضي ولا تتوقف الشهادة به على سؤال القاضي؛ لأنه تسمع فيه شهادة الجسبة، وقضيته أن التعديل كذلك لسماعها فيه أيضاً، ويُقبل قول الشاهد قبل الحكم أنا فاسق، أو مجروح، وإن لم يذكر السبب خلافاً للروائي، وغيره نعم، يُتجه أن محلّه فيمن لا يتعدّد عادة علمه بأسباب الجرح، وفي شرح مسلم يتوقف القاضي عن شايد جزؤه عدل بلا بيان سبب، ويُتجه أن مراده نذب التوقف إن قويت الزينة لعل القادح يتضح فإن لم يتضح حكم لما يأتي أنه لا عبرة لرؤية يجدها بلا مستند، (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل، وقد غلط) في شهادته علي لما مر أن الاستزكاء حق لله تعالى، ولهذا لا يجوز الحكم بشهادة فاسق، وإن رضي الخصم، ومقابلته الاكتفاء بذلك في الحكم عليه لا في التعديل إذ لا قائل

واقعة، ثم شهد في أخرى فطال بينهما زمن استبعد القاضي باجتهاده طلب تعديله ثانياً؛ لأن طول الزمن يُغيّر الأحوال بخلاف ما إذا لم يطل، ولو عدل في مال قليل هل يعمل بذلك التعديل المذكور في شهادته بالمال الكثير بناء على أن العدالة لا تتجزأ، أو لا بناء على أنها تتجزأ وجهان قال ابن أبي الدّم المشهور من المذهب الأول فمن قيل في درهم قيل في ألف نقله عنه الأذرعى، وأقره، ولو عدل الشاهد عند القاضي في غير محل ولايته لم يعمل بشهادته إذا عاد إلى محل ولايته إذ ليس هذا قضاء بعلم، بل بيّنة فهو كما لو سمع البيّنة خارج ولايته مغني، ورؤى مع شريح. قوله: (الشهادة به) أي: بالجرح. اهـ. ع ش. ه. قوله: (فيه) أي: الجرح. ه. قوله: (وقضيته) أي: التعليل. ه. قوله: (ويقبل) إلى قوله: خلافاً إلخ. في المغني. ه. قوله: (قبل الحكم) قد يشمل ما قبل أداء الشهادة فليراجع. ه. قوله: (جزؤه عدل بلا بيان سبب) مفهومه أنه لو بين السبب ردّ الشاهد، وفيه نظر مع ما قدّمت عن ابن القتيب أن الجرح، والتعديل لا يثبتان بدون اثنتين إلا أن يريد بقوله: عدل الجنس فليراجع. اهـ. سم. ه. قوله: (ويُتجه أن مراده إلخ) لا يخالف ما مر عن الأستى، وغيره؛ لأن ذلك في عدلين فأكثر. ه. قوله: (في شهادته) إلى قوله: ولو قال لا رافع في المغني إلا قوله: ولا يلزمه إلى أن يقرّهم، وإلى الباب في النهاية إلا قوله: ذلك، وقوله: أتى بيّنة إلى أقام بيّنة. ه. قوله: (ومقابلته إلخ) عبارة المغني تنبيه كلامه يقتضي أن مقابل الأصح الاكتفاء بذلك في التعديل، ولا قائل به، وإنما مقابلته الاكتفاء به في الحكم على المدعى عليه بذلك؛ لأن الحق له، وقد اعترف بعدالته. اهـ.

الجرح والتعديل يقع بقولهم أم بقول المسئولين من الأصدقاء، والجيران ظاهر النص، وقول الإضطخري، والأكثرين الأول، وصححه القاضي أبو الطيب، وغيره فأقلهم اثنان لأن الجرح، والتعديل لا يثبت بدونهما، وأقرّ التروي الشنيخ على تزجيحه. ه. قوله: (جزؤه عدل بلا بيان سبب) مفهومه أنه لو بين السبب ردّ الشاهد، وفيه نظر مع ما في الحاشية العليا عن ابن القتيب أن الجرح، والتعديل لا يثبتان بدون اثنتين إلا أن يريد بقوله: عدل الجنس فليراجع.

به، وقوله: وقد غَلِطَ ليس بشرط، بل هو يَبَيِّنُ؛ لَأَنَّ إنْكَارَهُ مع اعترافه بعدالته مُسْتَلْزِمٌ لِيَسْبِتَهُ لِلْغَلْطِ، وَإِنْ لم يُصْرِّحْ به فَإِنْ قال عَدْلٌ فيما شَهِدَ به عَلَيَّ كان إقراراً منه به، وَيُسْنُّ له، ولا يلزمه. وَإِنْ طلب الخصمُ إذا ارتابَ فيهم لكن بَقْيِدِهِ الْآتِي قُبَيْلَ الْحِسْبَةِ، وفي الْمُتَّقِبَةِ، وإلا وَجِبَ أَنْ يُفَرِّقَهُمْ، ويسألُ كلاً، ويستقصي، ثم يسألُ الثاني قبلَ اجتماع الأولِ به، ويستقصي، ويعملُ بما غلبَ على ظَنِّه، والأولى كَوْنُ ذلك قبلَ التزكية، ولهم أَنْ لا يُجيبوه، ويلزمه حينئذٍ القضاءُ إِنْ وُجِدَتْ شُرُوطُهُ، ولا عبرةَ بريئةٍ يَجِدُهَا، ولو قال: لا دافعَ لي فيه، ثم أتى بَيِّنَةً بنحوِ عداوته، أو فسقه، وادَّعى أَنَّهُ كان جاهلاً بذلك قبلَ قوله: يمينه على ما ذكره بعضهم فله بعدَ خَلْفِهِ إقامةُ البَيِّنَةِ بذلك فَإِنْ قُلْتُ: أطلقوا قبوله في لا بَيِّنَةَ لي، وما معه مِمَّا مرَّ آنفاً الظاهرُ، أو الصريحُ في أَنَّهُ لا يمينَ عليه، وهذا يَزِيدُ على ذلك البعضُ قُلْتُ يُمْكِنُ الفرقُ بَأَنَّ التنافيَ هنا أظهرُ؛ لَأَنَّهُ نَفَى القادِحَ على العمومِ ثم أثبتَ بعضه في شَخْصٍ واحدٍ فاحتاجَ ليمينٍ تُؤَيِّدُ صِدْقَهُ في ذلك الإثبات، وأما ثَمَّ فإثباته بَيِّنَةً لا يُنافي لا بَيِّنَةَ لي من كلِّ وجهٍ؛ لأنَّهما لم يتواردا على شيءٍ واحدٍ، وأما قولُهم قد يكونُ له.....

□ قوله: (إذا ارتابَ فيهم) أو تَوَهَّمَ غَلْطَهُمْ لِخَفَةِ عَقْلِ وَجَدَهَا فيهم، وَإِنْ لم يَرْتَبْ بهم، ولا تَوَهَّمَ غَلْطَهُمْ فلا يُفَرِّقَهُمْ، وَإِنْ طَلَبَ منه الخصمُ تَفْرِيقَهُمْ؛ لَأَنَّ فيه غَضًّا منهم مُعْنِي، وَرَوْضٌ مع شَرْحِهِ.
 □ قوله: (وفي الْمُتَّقِبَةِ) عَطَفَ على قُبَيْلِ الْحِسْبَةِ. □ قوله: (وإلا) أي: وَإِنْ اتَّفَقَ الْقَيْدُ الْآتِي سَيِّدُ عَمَرَ.
 □ قوله: (أَنْ يُفَرِّقَهُمْ) تَنَازَعَ فيه قوله: وَيُسْنُّ له، ولا يَلْزَمُ، وقوله: وَجِبَ. □ قوله: (كلاً إلخ) مع قوله: ثم يسألُ الثاني لَعَلَّ هُنَا سَفْطَةً، والأصلُ قَيْسَالٌ وَاحِدٌ، وَيَسْتَقْصِي، ثم يسألُ إلخ. عبارةُ الْمُعْنِي، والروضُ مع شَرْحِهِ، ويسألُ كلاً منهم عن زَمَانٍ تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ عَامًّا، وشَهْرًا، ويَوْمًا، وَعُدُودَةً، أو عَشِيَّةً، وَعَمَّنْ حَضَرَ معه من الشُّهُودِ، وَعَمَّنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ معه، وآتاه بِحَبْرٍ، أو بِدَايٍ، وَنَحْوُ ذلك لِيَسْتَدِلَّ على صِدْقِهِمْ إِنْ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ، وإلا فَيَقِفُ عن الْحُكْمِ، وإذا أَجَابَهُ أَحَدُهُمْ لم يَدْعِهِ يَرْجِعْ إلى الباقي حَتَّى يسألَهُم لِيَتَلَّأ يُخْبِرَهُمْ بِجَوَابِهِ، فَإِنْ امْتَنَعُوا مِنَ التَّفْصِيلِ، ورَأَى أَنْ يَعْظُمَ، ويَحْدَرُهم عُقُوبَةُ شَهَادَةِ الزَّوْرِ، وَعَظُمَ، وَحَدَّرَهم، فَإِنْ أَصْرَوْا على شَهَادَتِهِمْ، وَلَمْ يُفْصَلُوا وَجِبَ عليه القضاءُ إلخ. □ قوله: (والأولى كَوْنُ ذلك قبلَ التزكية) أي: لا بعدها؛ لَأَنَّهُ إِنْ أَطْلَعَ على عَوْرَةِ اسْتَعْنَى عن الاستِزْكَاءِ، والبحثِ عن حالِهِمْ أَسْنَى وَمُعْنِي. □ قوله: (بذلك) أي: بِنَحْوِ عداوته، أو فسقه. □ قوله: (في) شَخْصٍ إلخ) تَنَازَعَ فيه الْفِعْلَانِ. □ قوله: (لا يُنافي إلخ) هذا يُخَالِفُ قولَ الْمَنَاطِقَةِ أَنَّ الْمَوْجِبَةَ الْجُزْئِيَّةَ نَقِيضُ السَّالِيَةِ الْكُلِّيَّةِ. □ قوله: (لأنَّهما لم يتواردا على شيءٍ واحدٍ) فيه شيءٌ في كُلِّ بَيِّنَةٍ أَقِيمُها زَوْرٌ،

□ قوله: (فإن قال عَدْلٌ فيما شَهِدَ به عَلَيَّ) كَتَبَ عليه م. ر. □ قوله: (لَكِنْ بَقْيِدِهِ الْآتِي) سَكَتَ عنه م. ر.
 □ قوله: (ولهم أَنْ لا يُجيبوه) كَتَبَ عليه م. ر. □ قوله: (لأنَّهما لم يتواردا على شيءٍ واحدٍ) فيه شيءٌ في كُلِّ بَيِّنَةٍ أَقِيمُها زَوْرٌ، وَيُجَابُ بَأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ عَامٌّ فِي الْأَشْخَاصِ، وَهُوَ يَقْبَلُ التَّخْصِيصَ.

بَيِّنَةٌ، ولا يَعْلَمُهَا فلا فارقَ فيه؛ لأنَّه قد يكونُ عَدُوُّه مثلاً، وهو لا يَعْلَمُها، ولو أقامَ بَيِّنَةٌ على إقرارِ المُدَّعي بأنَّ شاهِدِيَّه شَرِبَا الخمرَ مثلاً، وقتَ كذا فإنَّ كانَ بينه، وبين الأدياءِ دونَ سنةٍ رُذًا، وإلا فلا، ولو لم يُعَيِّنَا لِلشُّرْبِ وقتًا سِوَلِ المُقَرَّرِ، وحُكِمَ بما يقتضيه تعيينُهُ فإنَّ أباي عن التَّعيينِ تَوَقَّفَ عن الحُكْمِ، ولو ادَّعى الخَضُمُ أنَّ المُدَّعي أَقَرَّ بِنَحْوِ فسقِ بَيِّنَتِهِ، وأقامَ شاهِدًا لِيَحْلِفَ معه بَنَى على ما لو قالَ بعدَ بَيِّنَتِهِ: شُهودي فسقة، والأصَحُّ بُطْلَانُ بَيِّنَتِهِ لا دَعَوَاهُ فلا يَحْلِفُ الخَضُمُ مع شاهِدِهِ؛ لأنَّ الغَرَضَ الطَّعْنُ فِي البَيِّنَةِ، وهو لا يَكْتَبُ بِشَاهِدٍ، وَيَمِينٍ، ولو شَهِدَا بأنَّ هذا ملكه، ورثَهُ فَشَهِدَ آخَرَانِ بَأَنَّهُمَا ذَكَرَا بعدَ موتِ الأبِ أَتَهُمَا لَيْسَا بِشَاهِدَيْنِ فِي هذه الحَادِثَةِ، أو أَتَهُمَا ابْتِاعَا الدَّارَ مِنْهُ رُذًا، وإيهامُ الرُّوضَةِ خلافَ ذلكَ غيرُ مُرَادٍ.

بابُ القضاءِ على الغائبِ

عن البلَدِ، أو المجلسِ بشرطِهِ، وتَوَابِعٍ أُخَرَ (هو جَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا عدا عُقُوبَةَ اللَّهِ تَعَالَى

وَيُجَابُ بأنَّ غايةَ الأمرِ أنَّه عامٌّ فِي الأشخاصِ، وهو يَقْبَلُ التَّخْصِصَ. اهـ. فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَي: وَتَ شَرِبَ. فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُعَيِّنَا) أَي: شاهِدَا الإِقْرَارِ. فَوَدَّ: (تَوَقَّفَ عَنِ الحُكْمِ) هل نَدْبَا كَمَا هو قِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ قُبِيلَ قولِ المَثَنِ، والأصَحُّ أَنَّهُ إلَخ. أو وَجوبًا كَمَا هو قِيَاسُ مَا قَدَّمْتَهُ عَنِ الأَسَنِ، وَغَيْرِهِ، وهذا هو الأقْرَبُ فَلْيُرَاجَعْ. فَوَدَّ: (وَالأصَحُّ بُطْلَانُ بَيِّنَتِهِ لا دَعَوَاهُ) لَعَلَّ مُقَابِلَهُ بُطْلَانُ دَعَوَاهُ أَيْضًا فَعَلِيهِ يَحْلِفُ الخَضُمُ مع شاهِدِهِ؛ لأنَّ الغَرَضَ حَيْثُ يُبْطَلُ الدَّعْوَى لا الطَّعْنُ فِي البَيِّنَةِ. فَوَدَّ: (وإيهامُ الرُّوضَةِ إلَخ) أَقولُ القِيَاسُ مَا فِي الرُّوضَةِ كَمَا تَقَدَّمَ لِلْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّهُ لو قالَ: لا بَيِّنَةٌ لِي ثُمَّ أَخْضَرَهَا قِيلَتْ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا لَمْ يَعْرِفْ لَهُ بَيِّنَةٌ، أو نَسِيَ، أو نَحْوُ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ البَيِّنَةُ هُنَا يَحْتَمِلُ أَتَهُمَا حِينَ قولِهِمَا لَسْنَا بِشَاهِدَيْنِ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ نَسِيًا. اهـ. ع ش.

بابُ القضاءِ على الغائبِ

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (عَلَى الغَائِبِ) وَالْحَقُّ القَاضِي حُسَيْنٌ بِالغَائِبِ مَا إِذَا حَضَرَ المَجْلِسَ فَهَرَبَ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ الحَاكِمُ البَيِّنَةَ، أو بعده، وَقَبْلَ الحُكْمِ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ قَطْعًا. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (عَنِ البلَدِ) إِلَى قولِهِ: وَلَيْسَ لَهُ فِي المُغْنِي، وَإِلَى الفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قولُهُ: أَي: الأَهْلُ كَمَا هو ظَاهِرٌ، وَقولُهُ: وَيُثَلِّها إِلَى نَعَمٍ، وَقولُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى، وَاعْتَرَضَهُ، وَقولُهُ: إِلَّا أَنْ يَقُولَ، وَهو مُمْتَنِعٌ، وَقولُهُ: وَكَذَا تُسْمَعُ إِلَى، وَلَوْ كَانَ. فَوَدَّ: (عَنِ البلَدِ) أَي: فَوْقَ مَسَافَةِ العَدْوَى كَمَا يَأْتِي فِي أَوَّلِ الفَصْلِ الثَّانِي. فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) أَي: مِنَ الثَّوَارِي، أو التَّعَزُّزِ مُغْنِي، وَنِهَايَةُ. فَوَدَّ: (وَتَوَابِعٍ أُخَرَ) أَي: مِنَ قولِهِ: وَتُسْتَحَبُّ كِتَابُ بِهِ إِلَى الفَصْلِ الثَّانِي. اهـ. بُجَيْرِمِي.

فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ عَلَى إقرارِ المُدَّعي بأنَّ شاهِدِيَّه إلَخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُعَيِّنَا لِلشُّرْبِ، وَفَتَا إلَخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوَدَّ: (وَلَوْ ادَّعى الخَضُمُ أَنَّ المُدَّعي أَقَرَّ بِنَحْوِ فسقِ إلَخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوَدَّ: (وَلَوْ شَهِدَا بأنَّ هذا ملكه، ورثَهُ إلَخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

كما يأتي، وإن كان الغائب في غير عَمَلِهِ للحاجة، وَلِتَمَكِّنِهِ من إبطال الحكم عليه بإثبات طاعن في البينة إذ يجب تسميتها له إذا حضر بنحو فسق، أو في الحق بنحو أداء، وليس له سؤال القاضي أي: الأهل كما هو ظاهر عن كَيْفِيَّةِ الدَّعْوَى، ومثلها يَمِينُ الاستظهار، وإن كان في تحريرها خفاءً يثبُتُ على غير العالم استيفاءً؛ لأنَّ تحريرها إليه نعم، إن سَجَلْتُ فله القدح بإبداء مُبْطِلٍ لها كما هو ظاهر، ولأنَّه ﷺ قال لِهِنْدَ امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا شَكَتْ إليه شُحَّه: «خُذِي من مَالِهِ ما يكفيك ولذلك بالمعروف» فهو قضاء عليه لا إفتاء، وإلا لقال: لك أن تأخذي مثلاً، وردَّه في شرح مسلم بأنَّه كان حاضراً غير مُتَوَارٍ، ولا مُتَعَرِّضٍ؛ لأنَّ الواقعة في فتح مكة لَمَّا حَضَرَتْ هِنْدُ لِلْمُبَايَعَةِ، وذكر ﷺ فيها أن لا يسرقن فذكرتْ هِنْدُ ذلك، ويؤيِّدُه ما رواه الحاكم، وصحَّحه، وأقرَّه الذهبي «أنَّها قالت: لا أباعك على السرقة إنني أسرق من مال زوجي فكفَّ ﷺ يده، وكفَّتْ يدها حتى أرسل إلى أبي سُفْيَانَ يتحلَّل لها منه فقال أبو سُفْيَانَ: أمَّا الرُّطْبُ فنعم، وأمَّا اليايس فلا»، واعتَرَضَه غيره بأنَّه لم يحلِّفها، ولم يُقَدِّر

قوله: (كما يأتي) أي: في الفصل الثاني. قوله: (وَلِتَمَكِّنِهِ) أي: المُدَّعَى عليه ع ش أي: بعد حضوره رَشِيدِي. قوله: (بِنَحْوِ فَسْقِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِطَاعِنٍ فِي الْبَيِّنَةِ، وقوله: (بِنَحْوِ آدَاءٍ مُتَعَلِّقٌ بِطَاعِنٍ فِي الْحَقِّ) قوله: (وليس له) أي: للغائب إذا حضر. قوله: (عن كَيْفِيَّةِ الدَّعْوَى) أي: الأولى. اه. ع ش. قوله: (ومثلها) أي: الدَّعْوَى، وكذا ضميرُ تحريرها. قوله: (استيفاءً) أي: التَّحْرِيرِ.
قوله: (إليه) أي: القاضي. اه. ع ش. قوله: (إن سَجَلْتُ) أي: الدَّعْوَى سم، ويتَّبَعِي أن يكونَ مِثْلُ التَّسْجِيلِ ما لو تَبَرَّعَ الْقَاضِي بِحُكَايَتِهَا لِلْخُصْمِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (ولأنَّه) إلى قوله: ويؤيِّدُه في الْمُغْنِي. قوله: (ولأن الْخ) عَطَفَ على قوله: لِلْحَاجَةِ. قوله: (فهو الْخ) الأولى إِبْدَالُ الْفَاءِ بِالْوَاوِ.
قوله: (ولاً لقال الْخ) عبارة الْمُغْنِي، وَلَوْ كَانَ فَتَوَى لقال: لك أن تأخذي، أو لا بأسَ عَلَيْكَ، أو نَحْوَهُ، وَلَمْ يَقُلْ خُذِي؛ لأنَّ الْمُغْنِي لا يَقْطَعُ فَلَمَّا قَطَعَ كَانَ حُكْمًا كَذَا اسْتَدَلُّوا بِهِ، وقال الْمُصَنِّفُ في شَرْحِ مُسْلِمٍ لا يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِهِ؛ لأنَّ أبا سُفْيَانَ كَانَ حَاضِرًا الْخ. قوله: (وردَّه الْخ)، وإيضاً الْمُلَازِمَةُ فِي قَوْلِهِمْ، وإلا لقال الْخ. مَنُوعَةٌ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَتَوَى، ويقولُ خُذِي الْخ. كما أفاده الْحَلَبِّي. اه. بُيَيْرِمِي. قوله: (ذلك) أي: الشَّكَايَةُ عَنْ شُحِّ زَوْجِهَا. قوله: (ويؤيِّدُه) أي: ما في شَرْحِ مُسْلِمٍ. قوله: (واعتَرَضَه) إلى قوله: خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: يَغْلِبُهَا الْقَاضِي، وقوله: وأنَّه يَلْزِمُهُ تَسْلِيمُهُ. قوله: (واعتَرَضَه) أي: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ قَضَاءٌ. اه. ع ش، وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْإِسْتِدْلَالِ بِالْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، ثم رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَي: الدَّلِيلُ أَيْضًا. اه. قوله: (غيره) أي: غير شَرْحِ مُسْلِمٍ. قوله: (بأنَّه) أي: ﷺ.

باب القضاء على الغائب

قوله: (نعم إن سَجَلْتُ) أي: الدَّعْوَى.

المحكوم به لها، ولم تجر دعوى على ما شرطوه، والدليل الواضح أنه صَحَّ عن عمر وعثمان رضي الله عنهما القضاء على الغائب، ولا مُخَالَفَ لهما من الصحابة كما قاله ابن حزم، واتفاقهم على سماع البيّنة عليه فالحكم مثلها، والقياس على سماعها على مَيِّت، وصغير مع أنهما أعجز عن الدفع من الغائب، وإنما تُسَمَّعُ الدعوى عليه بشروطها الآتية في بابها مع زيادة شروط أخرى هنا منها أنه لا تُسَمَّعُ هنا إلا (إن كانت عليه) حُجَّةٌ يَعْلَمُها القاضي حالة الدعوى كما دَلَّ عليه كلامهم، وإن اعترضه البلقيني، وجوز سماعها إذا حَدَّثَ بعدها علم البيّنة، أو تحمّلها، ثم تلك الحجة إما (بيّنة)، ولو شاهدًا، ويمينا فيما يُقضى فيه بهما. وإما علم القاضي دون ما عداهما لتعذر الإقرار، واليمين المزدودة.....

□ فَوَدَّ: (واتفاقهم إلخ) عَطَفَ على قوله: أنه صَحَّ إلخ. والضمير للصحابة، ويَحْتَمِلُ أنه للأصحاب.
 □ فَوَدَّ: (على سماع البيّنة إلخ) أي: بعد سماع الدعوى عليه في حضوره كما هو ظاهر. اه.
 □ فَوَدَّ: (عليه) أي: الغائب. □ فَوَدَّ: (فالحكم) أي: على الغائب بالبيّنة. □ فَوَدَّ: (والقياس إلخ) عَطَفَ على قوله: القضاء. اه. ع ش، والصواب على قوله: أنه صَحَّ إلخ. □ فَوَدَّ: (مع أنهما إلخ) ولأن في المنع منه إضاعة للحقوق التي تُدَبُّ الحُكَّامُ إلى حفظها. اه. مُعْنَى: □ فَوَدَّ: (بشروطها الآتية) أي: من بيان المدعى به، وقدره، ونوعه، ووضفه، وقوله: إني مُطالب بحقي مُعْنَى، وروض.
 □ فَوَدَّ (سلي): (إن كانت) أي: للمدعى عليه أي: الغائب. اه. مُعْنَى: □ فَوَدَّ: (وإن اعترضه البلقيني) أي: اشتراط علم القاضي بالبيّنة كما هو صريح السياق لكن الواقع أن البلقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعى بها، بل وفي وجودها حينئذ من أضلها كما يُعْلَمُ من حواشي الشهاب الزملي. اه. رشيدى، ولك أن تمنع الصراحة بأن قول الشارح حالة الدعوى إلخ. متعلق بقوله المُصَنِّفُ إن كانت إلخ. وهو مزج ضمير، وإن اعترضه كما هو صريح صنيع المُعْنَى إلخ. □ فَوَدَّ: (علم البيّنة) من إضافة المضدر إلى مفعوله. □ فَوَدَّ: (أو تحمّلها) لعلَّ حدوث التحمّل في نحو المتواري. اه. سيّد عمر عبارة الرشيدى قوله: أو تحمّلها هو بالرفع أي: أو حَدَّثَ تحمّلها، ولعلَّ صورته أن تُسمع إقرار الغائب بعد وقوع الدعوى. اه. □ فَوَدَّ: (ولو شاهدًا، ويمينا) وهل يكفي يمين، أو يُشترط يمينان إحداهما لتكميل الحجة، والثانية للاستظهار الأصح الثاني ديمري، ومثله الدعوى على الصبي، والمجنون، والميت. اه. ع ش عبارة الرّوض مع شرحه، ويقضى على الغائب بشاهد، ويمينين إحداهما لتكميل الحجة، والأخرى بعدها لتقي المسقط من إبراء، أو غيره، وتسمى يمين الاستظهار. اه. □ فَوَدَّ: (ما عداهما) أي: من الإقرار، واليمين المزدودة. □ فَوَدَّ: (واليمين المزدودة) أنظر هل يمكن تصويرها بما إذا غاب بعد ردّ اليمين، وقبل حليفها، والحكم. اه. سم أقول قياس ما تقدّم عن المُعْنَى عن القاضي حسين نعم.

□ فَوَدَّ: (واليمين المزدودة) أنظر هل يمكن تصوير هذا بما إذا غاب بعد ردّ اليمين، وقبل حليفها، والحكم.

(وَادَّعَى الْمُدَّعِي جُحُودَهُ)، وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهُ لَهُ الْآنَ، وَأَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِذَلِكَ (فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقَرَّرٌ)، وَإِنَّمَا أُقِيمَ الْبَيِّنَةُ اسْتَظْهَارًا مَخَافَةً أَنْ يُنْكِرَ، أَوْ لِيَكْتَسِبَ بِهَا الْقَاضِي إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ (لَمْ تُسْمَعْ بَيِّنَتُهُ) إِلَّا أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقَامُ عَلَى مُقَرَّرٍ، وَلَا أَثَرُ لِقَوْلِهِ: مَخَافَةً أَنْ يُنْكِرَ خِلَافًا لِلْبَلْقِينِيِّ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ بَوْدِيعةٍ لِلْمُدَّعِي فِي يَدِهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ لِتَمَكُّنِ الْوَدِيعِ مِنْ دَعْوَى الرَّدِّ، أَوْ التَّلَفِّ لَكِنْ بَحْثُ أَبُو زُرْعَةَ سَمَاعَ الدَّعْوَى بِأَنَّهُ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ وَدِيعَةٌ، وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ بِهَا لَكِنْ لَا يَحْكُمُ، وَلَا يُوقَفُ مِنْ مَالِهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ مَعَهُ بَيِّنَةٌ بِإِتْلَافِهِ لَهَا، أَوْ تَلَفِهَا عِنْدَهُ بِتَقْصِيرِ سَمِعِهَا، وَوَقَافٍ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ بَدْلَهَا حِينَئِذٍ مِنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ قَالَ: وَإِنَّمَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ جُحُودِ الْوَدِيعِ، وَتَعَدُّرِ الْبَيِّنَةِ فَيَضْبِطُهَا عِنْدَ الْقَاضِي بِإِقَامَتِهَا لَدَيْهِ، وَإِشْهَادِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِثُبُوتِ ذَلِكَ يُسْتَعْتَمَرُ بِإِقَامَتِهَا عِنْدَ جُحُودِ الْوَدِيعِ إِذَا حَضَرَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَعَدَّرُ حِينَئِذٍ. اهـ.....

❦ قَوْلُ (سَمِعَ): (وَادَّعَى الْمُدَّعِي جُحُودَهُ) أَي: الْحَقُّ الْمُدَّعَى بِهِ، وَهَذَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى، وَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْغَائِبِ، وَلَا يُكَلَّفُ الْبَيِّنَةُ بِالْجُحُودِ بِالْإِتْفَاقِ كَمَا حَكَاهُ الْإِمَامُ، وَيَقُومُ مَقَامَ الْجُحُودِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَيْنًا، وَخَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةً فَادَّعَى الثَّمَنَ عَلَى الْبَائِعِ الْغَائِبِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهَا تُسْمَعُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْجُحُودَ، وَإِقْدَامُهُ عَلَى الْبَيْعِ كَانَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جُحُودِهِ. اهـ. مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهُ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الشُّرُوطِ الْآتِيَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهُ الْإِنْخ. صَرِيحٌ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: فِيمَا مَرَّ مَعَ زِيَادَةِ شُرُوطِ أُخْرَى الْإِنْخ. أَنْ ذَكَرَ لَزُومَ التَّسْلِيمِ، وَالْمُطَالِبَةَ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى الشُّرُوطِ الْآتِيَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. اهـ.

❦ قَوْلُ (سَمِعَ): (فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقَرَّرٌ) أَي: وَهُوَ مِمَّا يُقْبَلُ إِقْرَاضُهُ كَمَا يَأْتِي. اهـ. ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ لِيَكْتَسِبَ الْإِنْخ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ اسْتَظْهَارًا. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ مُمْتَنِعٌ) أَي: إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ مُقَرَّرٌ، وَلَكِنَّهُ مُمْتَنِعٌ فَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ، وَحَكَمَ بِهَا مُعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ قَالَ: هُوَ مُمْتَنِعٌ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقَرَّرٌ الْإِنْخ. اهـ. ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِتَمَكَّنِ الْوَدِيعُ الْإِنْخ) قَدْ يَمْتَنِعُ قَوْلُ الْمُدَّعَى فِي يَدِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحْثُ أَبُو زُرْعَةَ سَمَاعَ الدَّعْوَى الْإِنْخ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ، وَمَا بَحَثَهُ الْعِرَاقِيُّ الْإِنْخ. مَبْنِيٌّ عَلَى مَا نَظَرَ إِلَيْهِ شَيْخُهُ الْبَلْقِينِيُّ الْإِنْخ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ الْإِنْخ) رَاجِعٌ إِلَى مَا قُبِيلَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (مَعَهُ) أَي: مَعَ الْمُدَّعِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِإِتْلَافِهِ) أَي: الْغَائِبِ. ❦ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَي: أَبُو زُرْعَةَ. ❦ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: سَمَاعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ بِأَنَّهُ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ، وَدِيعَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (فَيَضْبِطُهَا) أَي: الْوَدِيعَةَ، وَيَحْتَمِلُ الْبَيِّنَةُ بِإِقَامَتِهَا أَي: الْبَيِّنَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِشْهَادِهِ) أَي: الْقَاضِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِثُبُوتِ ذَلِكَ) أَي: الْوَدِيعَةَ. ❦ قَوْلُهُ: (بِإِقَامَتِهَا الْإِنْخ) الْبَاءُ بِمَعْنَى عَنْ.

❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَقُولَ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ الْإِنْخ) كَذَا قَالَ الْبَلْقِينِيُّ، وَخَوَّلَفَ م. ر. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ بَوْدِيعةٍ الْإِنْخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

ولعل ما قاله مبني على ما نظر إليه شيخه البلقيني من أن مخافة إنكاره مسوغ لسماع الدعوى عليه، ويُسْتَنْتَى من ذلك ما إذا كان للغائب عيّن حاضرة في عمل القاضي الذي الدعوى عنده، وإن لم تكن ببلده كما هو ظاهر، وأراد إقامة البيّنة على دينه ليوفّيه منه فتسمع البيّنة، وإن قال: هو مُقَرَّر قال البلقيني، وكذا تُسْمَعُ بيّنته لو قال: أقرّ فلان بكذا، ولي بيّنة بإقراره، وحزم به غيره، ولو كان ممن لا يُقْبَلُ إقراره كسفيه، ومفلس فيما لا يُقْبَلُ إقرارهما فيه لم يُؤَثَّرْ قوله: هو مُقَرَّر في سماع البيّنة. (وإن أطلق)، ولم يتعرّض لجحود، ولا إقرار (فالأصحّ أنها تُسْمَعُ)؛ لأنه قد لا يعلم جُحوده في غيبته، ويحتاج إلى إثبات الحق فيجعل غيبته كشكوته (فرغ) غاب المحال عليه، واتّصل بالحاكم، وثيقة بما للمُحِيل عليه ثابتة قبل الحوالة حكم بموجب الحوالة فله إذا حضّر إنكار دين المُحِيل لا بصحتها كما هو ظاهر لعدم ثبوت محلّ التصرف عنده إذ الصورة أنّه اتّصل به ثبوت غيره الذي لم ينضمّ إليه حكم أمّا إذا اتّصل به

قوله: (ويُسْتَنْتَى) إلى الفرع في المُعْنَى. قوله: (من ذلك) أي: قول المُصَنِّف، فإن قال: هو مُقَرَّر لم تُسْمَعُ بيّنته. قوله: (وأراد) أي: المُدَّعي. قوله: (ليوفّيه) أي: القاضي دينه منه أي: من العين الحاضرة، والتذكير بتأويل المال. قوله: (وكذا تُسْمَعُ بيّنته لو قال: أقرّ فلان بكذا ولي بيّنة بإقراره) هذا ممنوع. اهـ. نهاية. قوله: (ولو كان إلخ) عطف على، وكذا تُسْمَعُ إلخ. فهو من مقول البلقيني كما هو صريح المُعْنَى عبارته ثالثها أي: الصّور التي زادها البلقيني لو كان الغائب لا يُقْبَلُ إقراره لسفيه، ونحوه فلا يَمْنَعُ قوله: هو مُقَرَّر من سماع بيّنة المُدَّعي، وكذا المُفلس يُقرّ بدين مُعامله بعد الحجر، فإنّه لا يُقْبَلُ في حقّ الغرماء فلا يُضَرُّ قول المُدَّعي في غيبته أنّه مُقَرَّر؛ لأن إقراره لا يُؤَثَّرُ، وكذا لو قال: هذه الدار لزيد، بل لعمرو فادعاهما عمرو في غيبته أنّه مُقَرَّر؛ لأن إقراره لا يُؤَثَّرُ قال: ويتصوّر ذلك في الرهن، والجناية، ولم أر من تعرّض لذلك. اهـ. قوله: (وثيقة بما للمُحِيل عليه) أي: المحال عليه كشهادة حاكم على نفسه بثبوت ذلك عنده. قوله: (حكم إلخ) جواب لو المُقَدَّر قبل غاب إلخ. قوله: (حكم بموجب الحوالة) أي: بعد دعوى المُختال، وليتأمل الرأى بموجب الحوالة. اهـ. سيّد عمر، ولعلّ المراد به لزوم الأداء إذا أقرّ بالدين.

قوله: (لا بصحتها) عطف على بموجب الحوالة يعني، ولا يجوز له الحكم بصحة الحوالة لعدم ثبوت محلّ التصرف، وهو دين المُحِيل على المحال عليه عنده أي: الحاكم بقي هل له أن يحكم بالثبوت، ثم بصحة الحوالة فليُراجِعْ. قوله: (اتّصل به) أي: بالحاكم ثبوت غيره يعني: ثبوت محلّ التصرف عند غير الحاكم فلعَلْ لفظ غير ساقط عن قلم الناسخ.

قوله: (مبني على ما نظر إليه شيخه) كتّب عليه م ر، وقوله: ويُسْتَنْتَى من ذلك كتّب عليه م ر. قوله: (قال البلقيني وكذا تُسْمَعُ بيّنته إلى آخر قوله: ولو كان ممن لا يُقْبَلُ إقراره إلخ). ما قاله البلقيني ممنوع في الأولى مُسلّم في الثانية ش م ر. قوله: (لم يُؤَثَّرْ قوله) كتّب عليه م ر.

حكم غيره بذلك فيحكم بالصحة، وليس للمحال عليه الإنكار (و) الأصح (أنه لا يلزم القاضي نصب مسخر) بفتح الخاء المعجمة المشددة (ينكر عن الغائب)، ومن الحق به ممن يأتي؛ لأنه قد يكون مؤمراً فيكون إنكار المسخر كذباً نعم، لا بأس بنصبه خروجا من خلاف من أوجبه، وكذبه غير مُحَقِّقٍ على أن الكذب قد يُعْتَقَرُ في مواضع، وقول الأنوار: يُسْتَحَبُّ بَعِيدٌ فَإِنْ قُلْتُ صريح المتن قوة الخلاف، ويُؤَيِّدُهُ قول المطلب: أن لزوم نصبه هو قياس المذهب في الدعاوى على المُتَمَرِّدِ، والخلاف القوي تُسَرُّ رعايته قُلْتُ قُوَّتُهُ من حيث الشهرة لا تنافي ضَعْفُهُ من حيث المدرك كيف، وهو يقتضي حرمة التَّصَبُّبِ كما قاله الرَّافِعِيُّ لكن لما كان فيه نَوْعُ حاجة اقتضى إباحته لا غير، وما ذكره في المطلب ممنوع بل المُتَمَرِّدُ، والغائب سواء في هذا، وإن اُفْتَرَقَا فيما يأتي (ويجب) فيما إذا لم يكن للغائب وكيل حاضر.....

قوله: (بذلك) أي: بثبوت دين المُحِيلِ في ذمة المُحَالِ عليه. قوله: (وليس إلخ) الأولى التَّفْرِيعُ.

قوله: (والأصح) إلى قوله: نعم في النهاية.

قوله (لشي): (وأنه لا يلزم القاضي إلخ) هو مَغْطُوفٌ على الجزاء مع قَطْعِ النَّظَرِ عن الشَّرْطِ، وانظر هل مثل ذلك سائغ. اهـ. رَشِيدِي.

قوله (لشي): (نصب مسخر) وأجْرُهُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَى الْغَائِبِ؛ لأنه من مَصَالِحِهِ حَلْيِهِ. اهـ. بُجَيْرِي.

قوله (لشي): (ينكر إلخ) أي: يقول ليس لك عليه ما تدعيه. اهـ. بُجَيْرِي، وقال ع ش ويَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ فِي إِنْكَارِهِ عَلَى الْغَائِبِ. اهـ. قوله: (ممن يأتي) أي: الصَّبِيُّ، والمَجْنُونُ، وَالْمَيْتُ.

قوله: (لأنه) إلى قوله: خروجا في المُغْنِي. قوله: (وقول الأنوار يُسْتَحَبُّ جَرَى عَلَيْهِ الرُّوضُ، وَالنَّهْيَةُ عِبَارَتُهُ نَعَمْ يُسْتَحَبُّ نَصْبُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ، وَغَيْرِهِ. اهـ. وقوله: بَعِيدٌ جَرَى عَلَيْهِ الْأَسْنَى، وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ قَالَ أَي: فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَمُقْتَضَى هَذَا التَّوْجِيهِ أَي: لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُقَرَّأً إِنْ لَمْ يَجُزْ نَصْبُهُ لَكِنِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْعَبَادِيُّ، وَغَيْرُهُ أَنَّ الْقَاضِي مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّصَبُّبِ، وَعَدَمِهِ اهـ فَقَوْلُ ابْنِ الْمُقَرِّي أَنَّ نَصْبَهُ مُسْتَحَبٌّ قَالَ شَيْخُنَا قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ. اهـ. قوله: (فإن قلت إلخ) مُؤَيِّدٌ لِقَوْلِ الْأَنْوَارِ.

قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي: كَوْنُ الْخِلَافِ قَوِيًّا. قوله: (على المُتَمَرِّدِ) أي: الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْحُضُورِ لِمَجْلِسِ التَّبَرُّعِ بِلا عُدْرٍ. قوله: (والخلاف القوي إلخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةِ صَرِيحِ الْمَتْنِ قُوَّةَ الْخِلَافِ.

قوله: (كيف، وهو) أي: الْمَدْرَكُ. قوله: (نوع حاجة) وهو أَنْ تَكُونَ الْحُجَّةُ عَلَى إِنْكَارِ مُنْكَرٍ. اهـ. شَيْخُ الْإِسْلَامِ. قوله: (في هذا) أي: عَدَمُ لَزُومِ نَصْبِ الْمُسَخَّرِ. قوله: (فيما يأتي) أي: فِي وَجُوبِ يَمِينِ الْإِسْطِظْهَارِ هُنَا دُونَ الْمُتَمَرِّدِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ. قوله: (فيما إذا لم يكن) إلى قوله: وَظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِهِ: أَي: فِي الْحَقِيقَةِ فِي النَّهْيَةِ. قوله: (فيما إذا لم يكن للغائب وكيل حاضر) سَيَذْكُرُ

قوله: (وقول الأنوار يُسْتَحَبُّ بَعِيدٌ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

إِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى بَدِينٍ، أَوْ عَيْنٍ، أَوْ بِصَحَّةِ عَقْدٍ، أَوْ إِبْرَاءٍ كَأَنَّ أَحَالَ الْغَائِبِ عَلَى مَدِينٍ لَهُ حَاضِرٍ فَادَّعَى أَنَّهُ مُكْرَرٌ عَلَيْهِ (أَنْ يُحْلَفَ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ)، وَتَعْدِيلُهَا (أَنَّ الْحَقَّ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى (ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ) إِلَى الْآنَ احتياطاً للمحكوم عليه؛ لَأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَوْثَمَا ادَّعَى مَا يُثْبِتُهُ. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ مَعَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ لِتَأْجِيلٍ، أَوْ نَحْوِهِ، وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْفُلُقَيْنِيُّ أَنَّ هَذَا لَا يَأْتِي فِي الدَّعْوَى بِعَيْنٍ بَلْ يَحْلِفُ فِيهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا، وَكَذَا نَحْوُ الْإِبْرَاءِ كَمَا يَأْتِي، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ مَعَ الثُّبُوتِ، وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ إِلَى أَنَّهُ لَا

مُخْتَرَزُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى الْخُ) الْأُولَى سَوَاءٌ كَانَتْ الْخُ. كَمَا فِي النَّهَايَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ أَحَالَ الْخُ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى، وَالنَّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى، وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْغَائِبِ بِإِسْقَاطِ حَقِّ لَهُ كَمَا لَوْ قَالَ: كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ إِيَّاهَا، أَوْ أَبْرَأَنِي مِنْهَا وَلِي بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ، وَلَا أَمَنْ إِنْ خَرَجْتَ إِلَيْهِ يُطَالِبُنِي، وَيَجْعَلُ الْقَبْضَ، أَوْ الْإِبْرَاءَ، وَلَا أَجِدُ حَيْثُ بَيِّنَةُ الْبَيِّنَةِ فَاسْمَعُ بَيِّنَتِي، وَاکْتُبْ بِذَلِكَ إِلَى حَاكِمٍ بَلَدَهُ لَمْ يُجِبْهُ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى بِذَلِكَ، وَالْبَيِّنَةُ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ بِالْحَقِّ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَطَرِيقُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ يَدَّعِي إِنْسَانٌ أَنَّ رَبَّ الدِّينِ أَحَالَهُ بِهِ فَيَعْتَرِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالذِّينِ لِرَبِّهِ، وَبِالْحَوَالَةِ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ أَبْرَأَهُ مِنْهُ، أَوْ أَقْبَضَهُ فَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِذَلِكَ، وَالْبَيِّنَةُ، وَإِنْ كَانَ رَبُّ الدِّينِ حَاضِرًا بِالْبَلَدِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مُكْرَرٌ عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى الْإِبْرَاءِ.

هـ. قَوْلُهُ (سُنِّي): (أَنْ يُحْلَفَ) أَيِ: الْمُدَّعِي يَمِينُ الْإِسْطِظْهَارِ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ أَيِ: وَقَبْلَ تَوْفِيَةِ الْحَقِّ. اهـ. مُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الْأُولَى) أَيِ: الدَّعْوَى بِدِينٍ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا يُثْبِتُهُ) أَيِ: كَالْأَدَاءِ، وَالْإِبْرَاءِ. اهـ. نَهَايَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ الْخُ) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي يَمِينِ الْإِسْطِظْهَارِ التَّعَرُّضُ لِصَدَقِ الشُّهُودِ بِخِلَافِ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ لِكَمَالِ الْحُجَّةِ هُنَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَسْنَى وَمُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (أَنْ يَقُولَ الْخُ) هَذَا أَقْلُ مَا يَكْفِي، وَالْأَكْمَلُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ مَا أَبْرَأَهُ مِنَ الدِّينِ الَّذِي يَدَّعِيهِ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا اغْتَاضَ عَنْهُ، وَلَا اسْتَوْفَاهُ، وَلَا أَحَالَ عَلَيْهِ هُوَ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ جِهَتِهِ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ فَيُحْلَفَ عَلَى ثُبُوتِ الْمَالِ فِي ذِمَّتِهِ، وَوُجُوبِ تَسْلِيمِهِ. اهـ. مُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ: ذِكْرِ الثُّبُوتِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِهِ) أَيِ: كَمَا عَسَارَ. اهـ. بُجْبِرْمِي.

هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ: مَا فِي الْمَثَنِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا) أَيِ: كَانَ يَقُولُ: وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ تَحْتَ يَدِهِ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ. اهـ. ع ش عِبَارَةٌ سَمَ كَانَ يُحْلَفَ فِي صُورَةِ الْعِتْقِ الْآتِيَةِ أَنَّ عِتْقَهُ صَدَرَ مِنْ سَيِّدِهِ، أَوْ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ إِنْ قُلْنَا بِالتَّخْلِيفِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (نَحْوُ الْإِبْرَاءِ) أَيِ: كَالْوَفَاءِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي شَرْحِ، وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا بُدَّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَأْتِي الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ الْخُ) أَيِ: فِي الصُّورَةِ الْأُولَى.

هـ. قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الْأُولَى)، وَيُحْلَفُ فِي غَيْرِهَا بِمَا يُنَاسِبُهُ كَانَ يُحْلَفُ فِي صُورَةِ الْعِتْقِ الْآتِيَةِ أَنَّ عِتْقَهُ صَدَرَ مِنْ سَيِّدِهِ، أَوْ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ هَذَا إِنْ قُلْنَا بِالتَّخْلِيفِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي.

يَعْلَمُ أَنَّ فِي شُهُودِهِ قَادِحًا فِي الشَّهَادَةِ مُطْلَقًا، أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ كِفْسِي، وَعِدَاوَةٌ، وَتَهْمَةٌ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَوْ كَانَ حَاضِرًا، وَطَلَبَ تَخْلِيفَ الْمُدَّعِي عَلَى ذَلِكَ أَجِيبَ، وَلَا يَنْطُلُ الْحَقُّ بِتَأْخِيرِ هَذِهِ الْيَمِينِ، وَلَا تَرْتُدُّ بِالرَّدِّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُكْمَلَةٌ لِلْحُجَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ لِلْحُكْمِ، وَلَوْ ثَبَتَ الْحَقُّ، وَخَلَفَ ثُمَّ نُقِلَ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيَحْكُمَ بِهِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا عَلَى الْأَوْجَحِ أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ وَكِيلٌ حَاضِرٌ.....

هـ فَوَدَّ: (أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ) يَنْتَضِي ظَاهِرُ التَّخْيِيرِ الْاِكْتِفَاءَ بِالثَّانِي فَقَطَّ مَعَ أَنَّ نَفْيَ الْعِلْمِ بِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْعِلْمِ بِالْمُطْلَقِ فَلَوْ أَتَى بِالْوَاوِ كَانَ أَوْ لَى قَلْبًا مَلَّ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ، وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ كُلُّ مَا يَقْدَحُ فِي مُطْلَقِ الشَّهَادَةِ يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ لِمُعَيَّنٍ بِلَا عَكْسٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ: مُطْلَقًا، أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْتَفِي مِنْه بِأَحَدِ هَذَيْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِتَلَازُمِهِمَا كَمَا يَعْلَمُ بِالتَّأَمُّلِ. اهـ.

هـ فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: نَفْيَ الْعِلْمِ بِالْقَادِحِ. هـ فَوَدَّ: (بِتَأْخِيرِ هَذِهِ الْيَمِينِ) أَي: عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي، وَقَعَتْ فِيهِ الدَّعْوَى. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَا تَرْتُدُّ بِالرَّدِّ) أَي: بِأَنْ يَرُدَّهَا عَلَى الْغَائِبِ، وَيُوقِفَ الْأَمْرَ إِلَى حُضُورِهِ، أَوْ يَطْلُبُ الْإِنْهَاءَ إِلَى حَاكِمٍ بَلَدِهِ لِيُحْلَفَهُ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ لِلْحُكْمِ) وَفِي الْقَوْتِ. (فَرْعٌ): إِذَا أَوْ جَبْنَا الْيَمِينَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ، وَنَحْوِهِ فَحَكَمَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْلِيفِ فَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ، بَلِ الْيَمِينُ رُكْنٌ فِيهِ، أَوْ شَرْطٌ لِلْخُ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَأَفْهَمُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنْ يُحْلَفَهُ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْلِيفِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ.

اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ ثَبَتَ الْحَقُّ) أَي: بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ. هـ فَوَدَّ: (لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا) أَي: الْيَمِينِ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجَحِ)، وَفِي الْقَوْتِ. (فَرْعٌ): وَكَلَّهُ فِي شِرَاءٍ مِلْكٍ بِيَلَدٍ آخَرَ فَعَعَلَ، وَاثْبَتَهُ الْوَكِيلُ عَلَى قَاضِي بَلَدِ الْبَائِعِ، وَحَكَمَ فِيهِ بِالصَّحَّةِ، ثُمَّ نَفَّذَهُ حَاكِمٌ آخَرَ ثُمَّ نُقِلَ الْوَكِيلُ الْكِتَابَ إِلَى بَلَدٍ مَوْكَلِهِ، وَطَلَبَ مِنْ حَاكِمِ بَلَدِهِ تَنْفِيذَهُ فَهَلْ يَتَوَقَّفُ تَنْفِيذُ الْحُكْمِ عَلَى تَخْلِيفِ الْمَوْكَلِ أَفْتَى الشَّيْخُ بُرْهَانُ الْمَرَاغِي وَالشَّيْخُ نَجْمُ الدِّينِ الْوَفَاتِي مِنْ مَعَاصِرِي الْمُصَنِّفِ بِدَمْشَقَ بِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَخْلِيفِ الْمَوْكَلِ، فَإِنْ سَلِمَ ذَلِكَ عَنْ مُنَازَعَةٍ اسْتِثْنَى هُوَ، وَأَمثَالُهُ مِنْ إِبْرَاقِ الْمُصَنِّفِ، وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ. اهـ. سَمِ.

هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُكْمَلَةٌ لِلْحُجَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ لِلْحُكْمِ) فِي الْقَوْتِ فَرْعٌ إِذَا أَوْ جَبْنَا الْيَمِينَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ، وَنَحْوِهِ فَحَكَمَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْلِيفِ فَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ بَلِ الْيَمِينُ رُكْنٌ فِيهِ، أَوْ شَرْطٌ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا) فِي الْقَوْتِ فَرْعٌ، وَكَلَّهُ فِي شِرَاءٍ مِلْكٍ بِيَلَدٍ آخَرَ فَعَعَلَ، وَاثْبَتَهُ الْوَكِيلُ عَلَى قَاضِي بَلَدِ الْبَائِعِ، وَحَكَمَ فِيهِ بِالصَّحَّةِ، ثُمَّ نَفَّذَهُ حَاكِمٌ آخَرَ، ثُمَّ نُقِلَ الْوَكِيلُ الْكِتَابَ إِلَى بَلَدٍ مَوْكَلِهِ، وَطَلَبَ مِنْ حَاكِمِ بَلَدِهِ تَنْفِيذَهُ فَهَلْ يَتَوَقَّفُ تَنْفِيذُ الْحَاكِمِ عَلَى تَخْلِيفِ الْمَوْكَلِ أَفْتَى الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ الرَّاعِي وَالشَّيْخُ نَجْمُ الدِّينِ الْوَفَاتِي مِنْ مَعَاصِرِي الْمُصَنِّفِ بِدَمْشَقَ بِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَخْلِيفِهِ، فَإِنْ سَلِمَ ذَلِكَ عَنْ مُنَازَعَةٍ اسْتِثْنَى هُوَ، وَأَمثَالُهُ مِنْ إِبْرَاقِ الْمُصَنِّفِ، وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ. اهـ.

فهل يتوقف التحليف على طلبه، وجهان، وقضية كلاهما توقفه عليه، واعتمده ابن الرفعة، واستشكله في التوشيح بأنه إذا كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب، ولم تجب يمين جزماً، وفيه نظر؛ ولأن العبرة في الخصومات في نحو اليمين بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة لليمين، ويؤيد ذلك قول البلقيني للقاضي سماع الدعوى على غائب، وإن حضر وكيله لوجود الغيبة المسوغة للحكم عليه، والقضاء إنما يقع عليه أي: في الحقيقة، أو بالنسبة لليمين، فالحاصل أن الدعوى إن شيعت على الوكيل توجه الحكم إليه دون موكله إلا بالنسبة لليمين احتياطاً لحق الموكل، وإن لم تسمع عليه توجه الحكم إلى الغائب من كل وجه في اليمين، وغيرها. (تنبيه): علم من كلام البلقيني أن القاضي فيمن له وكيل حاضر مخير بين سماع الدعوى على الوكيل، وسماعها على الغائب إذا وجدت شروط

☐ قوله: (فهل يتوقف التحليف إلخ) عبارة النهاية، فإنه يتوقف التحليف على طلبه كما اقتضاه كلامهما، واعتمده ابن الرفعة. اهـ. ☐ قوله: (توقفه عليه إلخ) أي: حيث وقعت الدعوى على الوكيل، فإن وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك ما يأتي في الحاصل. اهـ. ع ش، فإن لم يسأل الوكيل اليمين حكم، ولا يؤخره لسؤاله أي: اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله زيادي أي: ما لم يكن سكوته لجهل، ولا يغيره الحاكم سلطان. اهـ. بـجـيرمي، ويأتي في الشارح ما يوافقه. ☐ قوله: (واعتمده ابن الرفعة) وجزم به شرح المنهج أي: والمغني. اهـ. سم. ☐ قوله: (واستشكله في التوشيح إلخ) عبارة النهاية، وما استشكل به في التوشيح من أنه إلخ. يمكن رده بأن العبرة إلخ. ☐ قوله: (ويؤيد ذلك) أي: ما اقتضاه كلامهما. ☐ قوله: (والقضاء إنما يقع إلخ) مبتدأ، وخبر. ☐ قوله: (إلا بالنسبة لليمين) أي: إن طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم أنه قضية كلاهما. اهـ. سم. ☐ قوله: (وإن لم تسمع إلخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب، وإن لم تكن في وجه وكيله، وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسمع إلا في وجه وارثه إن حضروا، أو بعضهم، والفرق ممكن. اهـ. سم أقول، بل التنبيه الآتي صريح في صحة ذلك. ☐ قوله: (مخير بين سماع الدعوى على الوكيل إلخ) يوافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي أنه لو حكم على غائب فبان له وكيل حاضر نفذ الحكم. اهـ. إذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان حاضراً لم يصح مع حضوره عند الجهل به م ر. اهـ. سم.

☐ قوله: (وقضية كلاهما توقفه عليه) جزم به في شرح المنهج. ☐ قوله: (إلا بالنسبة لليمين) أي: إن طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم أنه قضية كلاهما. ☐ قوله: (وإن لم تسمع إلخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب، وإن لم تكن في وجه وكيله، وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسمع إلا في وجه وارثه إن حضروا، أو بعضهم، والفرق ممكن. ☐ قوله: (مخير بين سماع الدعوى على الوكيل إلخ) يوافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي

إذا وجدت شروط القضاء عليه، ولا يتعين عليه أحد هذين؛ لأن كلا منهما يتوصل به إلى الحق فإن لم توجد شروط القضاء على الغائب فالذي يظهر وجوب سماعها على الوكيل حينئذٍ لقلّة يضيع حق المدعى، وخرج بقوله: إن الحق ثابت في ذمته ما لو لم يكن كذلك كدعوى قر عتقاً، أو امرأة طلاقاً على غائب، وشهدت البيّنة حسبة على إقراره به فلا يحتاج لليمين.....

فوقه: (إذا وجدت إلخ) متعلق بقوله: مخير إلخ. فوقه: (ولا يتعين عليه إلخ)، فإن ادعى على الغائب وجب يمين الاستظهار مطلقاً، أو على الوكيل لم تجب إلا بطلب الوكيل كذا قال م ر، ويوافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين. اه. سم، ولعل الأضوب، وقضية كلاهما إلخ. فوقه: (وخرج) إلى المتن في النهاية إلا قوله: أو بالإقرار. فوقه: (ما لم يكن) أي: الحق كذلك أي: مما يثبت في الذمة. فوقه: (وشهدت البيّنة حسبة) انظر ما وجه كونها حسبة مع أن الفرض وجود الدعوى، ويمكن تصويره بأن تشهد البيّنة بعد الدعوى من غير طلب، وإن كان الأمر غير محتاج إلى ذلك على أن كلام ابن الصلاح الذي نقله الأذرعى، وقاس عليه ما يأتي ليس فيه ذكر الدعوى. اه. رشيدى. فوقه: (على إقراره إلخ) ذكر الإقرار هنا، وفي التنبيه الآتي هل يخالف ما تقدّم من عدم سماع البيّنة إذا قال هو مقرّ، أو لا لينحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الإقرار مما تقدّم فليراجع، ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار هنا بأن غرض العبد الاستيلاء على نفسه، والاستقلال، وكذا الزوجة، وغرض مدعي نحو البيع الاستيلاء على المبيع، وأن يمكنهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعي الدين إذا كان غرضه أن يوقيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بيّنته، وإن قال: هو مقرّ كما تقدّم فليأمل. اه. سم أقول، ويدفع الإشكال من أضله بأن ما تقدّم في الدعوى بغير الإقرار، وما هنا في الدعوى بالإقرار، وقد مرّ عن البلقيني، وغيره قبيل قول المصنّف، وإن أطلق سماع بيّنة إقرار الغائب. فوقه: (على إقراره به) أفرد الضمير لكون العطف باز. اه. ع ش. فوقه: (فلا يحتاج لليمين) هذا قد أفتى به شيخنا الشهاب الرملي، فإنه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالأموال، أو يجري في

آته لو حكّم على الغائب فبان له وكيل حاضر نفذ الحكم انتهى إذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان حاضراً لم يصحّ مع حضوره عند الجهل وجب يمين الاستظهار مطلقاً، أو على الوكيل لم يجب إلا بطلب الوكيل كذا قال م ر ويوافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين. فوقه: (على إقراره) انظر ذكر الإقرار هنا، وفي التنبيه الآتي هل يخالفه عدم سماع البيّنة إذا قال: هو مقرّ، أو لا لينحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الإقرار مما تقدّم فليراجع، ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار بأن غرض العبد الاستيلاء على نفسه، والاستقلال، وكذا الزوجة، وغرض مدعي نحو البيع الاستيلاء على المبيع، وأن يمكنهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعي الدين إذا كان غرضه أن يوقيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بيّنته، وإن قال: هو مغير كما تقدّم فليأمل. فوقه: (فلا يحتاج لليمين) هذا قد أفتى به شيخنا الشهاب الرملي، فإنه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالأموال، أو

إذا لاحظَ جهةَ الحِسْبَةِ، وبه أفتى ابنُ الصَّلَاحِ في العتقِ، وألحقَ به الأذرعِي الطَّلَاقَ، ونحوه من حقوقِ الله تعالى المتعلِّقة بشخصٍ مُعَيَّنٍ بخلافِ ما لو ادَّعى عليه بنحوِ بيعٍ، وأقامَ بَيِّنَةً، به، أو بالإقرارِ به، وطلبَ الحكمَ بثبوته فإنَّه يُجِيبُهُ لذلكَ خلافاً لما وَقَعَ في الجواهرِ، وحينئذٍ يجبُ أنْ يحلِفَ خوفاً من مُفسِدِ قَارَنِ العقدِ، أو طُرُوْ مُزِيلٍ له، ويكفي أنَّه الآنَ مُستَحِقٌّ لما ادَّعاه (وقيل: يُستَحَبُّ) التحليفُ؛ لأنَّه يُمْكِنُهُ التَّدَاوُكُ إِنْ كَانَ له دافِعٌ، ويقعُ.....

غيرها كالعتقِ، والطلاقِ فأجابَ بالاختصاصِ بها، ولا يَخْفَى مُخالَفَتُهُ لما يَأْتِي عن ظاهرِ كلامِ السُّبْكِيِّ. اه. سم. ٥. فَوُدَّ: (إذا لاحظَ) أي: في حُكْمِهِ جِهَةٌ الحِسْبَةِ أي: مُعْرِضًا عن طَلَبِهِ أي: العبدُ. اه. قوَتْ، وفيه إشعارٌ بأنَّ جِهَةَ الحِسْبَةِ اقْتَضَتْ أنَّه لا يُعْتَبَرُ فِيهِ اليمينُ، وبأنَّه إذا لم يلاحظْ جِهَتَهَا يَخْتِاجُ لِلْيَمِينِ. اه. سم. ٥. فَوُدَّ: (وبه أفتى إلخ) أي: بَعْدَ الاحتِياجِ لِلْيَمِينِ. ٥. فَوُدَّ: (وألحقَ به الأذرعِي إلخ) أي: في القوْتِ. اه. سم. ٥. فَوُدَّ: (ونحوه) أي: كالوقوفِ. اه. ع. ش. ٥. فَوُدَّ: (بخلافِ ما لو ادَّعى عليه) أي: على مَيِّتٍ، أو غَائِبٍ كما صَوَّرَ بذلكَ في القوْتِ، وأطالَ هُنا. اه. سم. ٥. فَوُدَّ: (أو بالإقرارِ به) هذا يُشْكَلُ بما تَقَدَّمَ في اشتراطِ عَدَمِ الإقرارِ، ولما وَقَعَ البَحْثُ في ذلكَ مع م ر، وكان ذِكْرُ ذلكَ في شَرْحِهِ ضَرْبًا عَلَيْهِ. اه. سم، وقد مرَّ أَنفًا ما يَنْدَفِعُ به الإشْكَالُ، ثم رَأَيْتُ عَقِبَ الرِّشِيدِيِّ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكَورِ بما نَصَّه، وأقولُ لا إشْكَالَ؛ لأنَّ المانعَ من سَماعِ الدَّعْوَى ذِكْرُ أنَّه مُؤَيَّرٌ فِي الْحَالِ، وهو غَيْرُ ذِكْرِ إقرارِهِ بالبيعِ لِحُجُوزِ أنَّه أَقَرَّ لِلْيَمِينَةِ، ثم أَنْكَرَ الآنَ. اه. ٥. فَوُدَّ: (ويخفي إلخ) أي في الحَلِفِ فيما لو ادَّعى عليه بِنَحْوِ بَيْعِ إلخ. وَيَحْتَمِلُ أنَّه مَعْطُوفٌ عَلَى قولِ الْمُصَنِّفِ أنَّ الحَقَّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ، وهو الْأَيْدُ لَشُمُولِهِ لِجَمِيعِ الصُّوَرِ السَّابِقَةِ هُنَاكَ. ٥. فَوُدَّ: (التَّحْلِيفُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ ما يوافِقُهُ.

٥. فَوُدَّ: (وَيَقَعُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمَ لو غابَ المَوْكَلُ فِي مَحَلٍّ تُسْمَعُ عَلَيْهِ الدَّعْوَى، وهو به لم يَتَوَقَّفِ الحُكْمُ بما ادَّعى به وَكَيْلُهُ عَلَى حَلِفٍ بِخِلَافِ ما لو كانَ فِي مَحَلٍّ لَا يَسْمَعُ سَماعِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وهو به فلا بُدَّ لِصِحَّةِ الحُكْمِ مِنْ حَلِفِهِ. اه. قال ع ش قوْلُهُ: نَعَمَ لو غابَ إلخ. اسْتِذْرَاكَ عَلَى قولِ الْمُصَنِّفِ،

يَجْرِي فِي غَيْرِهَا كَالْعَتَقِ، وَالطَّلَاقِ فَأَجَابَ بِالِاخْتِصاصِ بِهَا، ولا يُنَافِيهِ ما أفتى به أَيضًا من تَحْلِيفِهَا فيما إذا عَلَّقَ الزَّوْجَ بَعْدَ الإِنْفَاقِ عَلَيْهَا الَّتِي فِي قولِ الشَّارِحِ فَظَاهِرٌ أنَّه لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ إلخ. لأنَّ تَحْلِيفَهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ المَالِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ دَعْوَاهَا، ولا يَخْفَى مُخالَفَةُ قَوْتِي شَيْخِنَا لما يَأْتِي عن ظاهرِ كلامِ السُّبْكِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوُدَّ: (إذا لاحظَ فِي حُكْمِهِ) قوَتْ. ٥. فَوُدَّ: (أَيْضًا إذا لاحظَ إلخ). فِيهِ إِشْعَارٌ بأنَّ جِهَةَ الحِسْبَةِ اقْتَضَتْ أنَّه لا يُعْتَبَرُ فِيهِ اليمينُ، وبأنَّه إذا لم يلاحظْ جِهَتَهَا يَخْتِاجُ لِلْيَمِينِ.

٥. فَوُدَّ: (أَيْضًا إذا لاحظَ جِهَةَ الحِسْبَةِ) مُعْرِضًا عَنْ طَالِبِهِ أَي: الْعَبْدِ قوَتْ. ٥. فَوُدَّ: (وَأَلْحَقَ بِهِ الْأَذْرَعِي) أَي: فِي الْقَوْتِ. ٥. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ ما لو ادَّعى عَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَيِّتٍ، أو غَائِبٍ كما صَوَّرَ بِذلكَ فِي الْقَوْتِ، وَأَطَالَ هُنا. ٥. فَوُدَّ: (أو بالإقرارِ به) هذا يُشْكَلُ بما تَقَدَّمَ فِي اشتراطِ عَدَمِ الإقرارِ، ولما وَقَعَ البَحْثُ فِي ذلكَ مع م ر، وكان ذِكْرُ ذلكَ فِي شَرْحِهِ ضَرْبًا عَلَيْهِ.

أَنَّ الْحَاضِرَ بِالْبَلَدِ يَوْكُلُ مَنْ يَدَّعِي عَلَى الْغَائِبِ حَتَّى يَنْفِي عَنْهُ يَمِينُ الْاسْتِظْهَارِ أَخْذًا مِنْ ظَوَاهِرِ عِبَارَاتٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِضَوَابٍ، بَلِ الْمَجْزُومُ بِهِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خَلِيفِ الْمَوْكُلِ، وَتِلْكَ الْعِبَارَاتُ مَحْمُولَةٌ عَلَى وَكِيلِ الْغَائِبِ أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ الدَّعْوَى فِيهِ لَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَسَكَتُوا عَنِ التَّضْرِيحِ بِذَلِكَ لِوُضُوحِهِ. (تَبْيِيهِ): ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ بِنَحْوِ طَلَاقٍ كَأَنَّ عُلُقَهُ بِمَضْيِ شَهْرِ فَمَضَى حُكْمَ بِهِ، وَلَا يُنْتَظَرُ، وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّ تَحْلُفَهُ بَعْدُ كَمَا مَرَّ مَبْسُوطًا أَوْ آخِرَ الطَّلَاقِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ وَجُوبُ يَمِينِ الْاسْتِظْهَارِ حَتَّى فِي الطَّلَاقِ أَي: إِذَا لَمْ يَلَا حِظَّ فِيهِ الْحِسْبَةُ فَإِنَّهُ أَفْنَى فِيمَنْ قَالَ: إِنْ مَضَتْ مُدَّةُ كَذَا، وَلَمْ أُدْخَلْ بِهَا فَهِيَ طَالِقٌ فَانْقَضَتِ الْمُدَّةُ، وَهُوَ غَائِبٌ بِأَنَّهُ إِنْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بِكَارَتِهَا، وَخَلَفَتْ عَلَى عَدَمِ الدُّخُولِ لِأَجْلِ غَيْبَتِهِ حُكْمَ بِقُوعِ الطَّلَاقِ فَقَوْلُهُ: وَخَلَفَتْ بِالْوَاوِ لَا بِأَوْ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي نُسْخِ تَحْرِيفًا، وَتَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: لِأَجْلِ غَيْبَتِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا يَمِينُ اسْتِظْهَارٍ، وَقَدْ يُجْمَعُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي بَيِّنَةِ شَهَادَةٍ بِإِقْرَارِهِ فَهُوَ الْمُقْصَرُّ بِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِلْاسْتِظْهَارِ فِي حَقِّهِ وَهَذَا فِي بَيِّنَةِ شَاهِدَةٍ بِفِعْلِهِ،

وَيَجِبُ أَنْ يُحْلَفَ الْخُ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لَمْ يَتَوَقَّفَ الْحُكْمُ بِمَا ادَّعَى بِهِ وَكِيلُهُ أَي: عَلَى غَائِبٍ، وَقَوْلُهُ: عَلَى خَلِيفِ أَي: مِنَ الْمَوْكُلِ. اهـ. فَوَدَّ: (أَنَّ الْحَاضِرَ بِالْبَلَدِ الْخُ) وَكَذَا الْغَائِبُ إِلَى مَحَلِّ لَا تَسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَهُوَ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَائِيَّةِ، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخُ) أَي: مَا يَبْقَى، أَوْ الْأَخْذُ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ) أَي: فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ. فَوَدَّ: (مَحْمُولَةٌ عَلَى وَكِيلِ الْغَائِبِ) أَي: بِأَنَّ وَكَلَ الْغَائِبِ فِي الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ الْخُ) يَتَّبَعِي أَوْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وَلَايَةِ الْقَاضِي أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ بَعْضِهِمْ فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ، وَالْأَوَّلُ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ مِنْ حُضُورِهِ، وَخَلِيفِهِ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِقَبْدٍ إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ الْخُ. فَوَدَّ: (بِمَضْيِ شَهْرٍ) أَي: بَعْدَ الْمَجِيءِ إِلَى تَمَامِ الشَّهْرِ. فَوَدَّ: (حُكْمَ بِهِ الْخُ) جَوَابُ لَوْ الْمُقَدَّرُ قَبْلَ ادَّعَى الْخُ. فَوَدَّ: (وَلَا يُنْتَظَرُ) أَي: إِلَى حُضُورِهِ. فَوَدَّ: (فَانْقَضَتْ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةٍ قَالَ: إِنْ مَضَتْ الْخُ. فَوَدَّ: (فَقَوْلُهُ: الْخُ) الْأَوَّلَى الْوَاوِ بَدَلُ الْفَاءِ. فَوَدَّ: (فِي أَنَّهَا) أَي: يَمِينُهَا. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجْمَعُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ) أَي: مَا مَرَّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى إِطْلَاقِهِمَا، وَأَمَّا عَلَى تَقْيِيدِ الْأَوَّلِ بِمُلَاحَظَةِ جِهَةِ الْحِسْبَةِ، وَالثَّانِي بَعْدَمِهَا كَمَا فَعَلَ الشَّارِحُ فَلَا فَلِلْجَمْعِ طَرِيقَانِ. فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي: ظَاهِرُ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ. فَوَدَّ: (بِفِعْلِهِ) وَهُوَ عَدَمُ الدُّخُولِ بِهَا الْمُثَبَّتُ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى بَقَاءِ بَكَارَتِهَا، وَهُوَ أَي: فِعْلُهُ يَعْنِي بَقَاءَ الْبَكَارَةِ فَفِي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامُ لَضَعْفٍ دَلَالَتِهِ أَي لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ وَطْنُهَا وَطَنًا خَفِيفًا فَعَادَتِ الْبَكَارَةُ.

فَوَدَّ: (مَحْمُولَةٌ عَلَى وَكِيلِ الْغَائِبِ) بِأَنَّ وَكَلَ فِي الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ. فَوَدَّ: (أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ الدَّعْوَى فِيهِ) يَتَّبَعِي أَوْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وَلَايَةِ الْقَاضِي أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ بَعْضِهِمْ فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ. فَوَدَّ: (أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ)، وَالْأَوَّلُ، فَلَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ مِنْ حُضُورِهِ، وَخَلِيفِهِ.

وهو لضعف دلالته يحتاج لمَقْوُ فَوَجِبَتْ هذا، والأوجه إطلاق وجوبها؛ لأنه الأنسب بالاحتياط المبني عليه أمر الغائب، وظاهر أنه ليس من محل الخلاف ما إذا عُلّقَ بعدم الإنفاق عليها فتحلّف أن نفقتها باقية عليه ما برئ منها بطريق من الطرق، وأفتى بعضهم بأنه لا يحتاج إليها في قاض جعله الميث، وصيّا، واعترف عنده بدين عليه لفلان بناءً على أن له القضاء بعلمه، وفيه نظر؛ بل لا يصح؛ لأنه قد يُبرّئ بعد الوصية فاحتيج ليمين الاستظهار لنفي ذلك، ونحوه، وبأنه لو أقر بدين، وهو مريض، وأوصى بقضائه، وفي الورثة يتيم احتيج ليمين الاستظهار إن مضى بعد الإقرار إمكان أدائه، وفيه إيهام، والوجه أخذًا مما مرّ أنه تلزمه يمين بأن الإقرار حق، وببقاء الدين، وإن لم يمض مدة إمكان أدائه لاحتمال الإبراء، أو نحوه (ويجزيان) أي: الوجهان كما قبلهما من الأحكام (في دعوى على صبي، ومجنون).....

□ فوه: (والأوجه إطلاق وجوبها) أي سواء شهدت البيّنة بإقراره أو بفعله وظاهره وسواء لوحظت جهة الحسبة، أو لا كما يشير إليه تغليبه الآتي: وحيث قد يخالف النهاية، فإنه اقتصر على ما مرّ عن الأذرع فليراجع. □ فوه: (وظاهر أنه ليس من محل الخلاف ما إذا عُلّقَ إلخ) أي: لأن تحليفها إنما هو من جهة المال الذي تضمنته دعواها. اه. سم. □ فوه: (فتحلف إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي. اه. سم. □ فوه: (وأفتى بعضهم إلخ) الأولى تأخير، وذكره عقب قوله الآتي: (وميت ليس له إلخ). فإنها ليست من القضاء على الغائب. اه. سيد عمر. □ فوه: (قد يبرّئه بعد الوصية) أي: أو يتيم بعد الوصية، والاعتراف أنه قد أبرأه قبلها، وقد يدعي دخوله في قوله الآتي: (ونحوه). □ فوه: (لنفي ذلك) أي: الإبراء. □ فوه: (ونحوه) أي كأدائه بعد الوصية، وقبل الموت، وإثلاف دائته، أو أخذه عليه من جنس دينه بقدره، وكون اعترافه على رسم القبالة أخذًا مما يأتي في شرح فلا تحليف. □ فوه: (أخذًا مما مرّ) أي: آتفاً. □ فوه: (وإن لم يمض إلخ) أي: ولم يكن في الورثة يتيم، وطلبوها. □ فوه: (لا احتمال الإبراء إلخ) يعني عنه قوله: (أخذًا مما مرّ). □ فوه: (أي: الوجهان) إلى قوله: (وخرج) في النهاية. □ فوه: (من الأحكام) أي: من أنه لا تُسمع الدعوى إلا إن كانت هناك حجة، وأنه لا يلزم القاضي نصب مستمّر على الأصح.

□ فوه (لشي): (في دعوى على صبي) وصورة المسألة أن يكون للمدعي بيّنة بما ادّعاه بخلاف ما إذا لم تكن هناك بيّنة، فإنها لا تُسمع، وعلى هذه الحالة يُحمّل قولهم لا تُسمع الدعوى على الصبي، ونحوه. اه. زيادي عبارة المثني. (تنبيه): قد عُلِمَ من ذلك أنه لا تنافي بين ما ذكر هنا، وما ذكر في كتاب دعوى الدم، والقسامة من أن شرط المدعى عليه أن يكون مكلفًا ملتزمًا للأحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون؛ لأن محل ذلك عند حضور وليهما فتكون الدعوى على الولي، أما عند غيبته فالدعوى عليهما كاللغوى على الغائب فلا تُسمع إلا أن يكون هناك بيّنة، ويحتاج معها إلى يمين. اه. أقول ما تقتضيه عبارة الزياي من سماع الدعوى على نحو صبي عند وجود البيّنة، وإن كان له ولي حاضر هو قياس ما تقدّم عن البلقيني في غائب له وكيل حاضر فليراجع.

لا ولي له، أو له ولي، ولم يطلّب فلا تتوقّف اليمين على طلبه، وميّت ليس له، وارث خاص حاضر كالغائب، بل، أولى لعجزهم عن التدارك فإذا كملًا، أو قدّم الغائب فهم على حجتهم أما من له وارث خاص حاضر كامل فلا بُدّ في تخليف خصمه بعد البيّنة من طلبه والفرق بينه، وبين ما مرّ في الوليّ ظاهر، ومن ثمّ لو كان على الميّت دينٌ مُستغرق لم يتوقّف على طلبه إلا إن حضر معه كلّ الغرماء، وسكتوا نعم، إن سكّت عن طلبها لجهل عرفه الحاكم فإن

☐ فوّده: (لا ولي له) إلى قوله: وميّت حاصله وجوب التّخليف مطلقاً على الأصحّ. ☐ فوّده: (ولم يطلّب) الأولى وإن لم يطلّب. اه. ع ش أقول، بل الأولى الأخصر لا ولي له، أو لم يطلّب. ☐ فوّده: (فلا تتوقّف اليمين على طلبه) خلافاً لشيخ الإسلام والمُعني. ☐ فوّده: (وميّت) إلى قوله: (والفرق) في المُعني. ☐ فوّده: (ليس له وارث خاص) أي: كامل أخذاً من مُحترّزه الآتي. ☐ فوّده: (كالغائب) أي: قياساً على الغائب. ☐ فوّده: (بل أولى) إضرابٌ عمّا تضمّنه. ☐ فوّده: (كالغائب) من أنّ الأصحّ الوجوب. ☐ فوّده: (أو قدّم الغائب) أي: الوارث الخاص الغائب. ☐ فوّده: (فهم على حجتهم) أي: من قايح في البيّنة، أو معارضة بيّنة بالأدواء، أو الإبراء مُعني. ☐ فوّده: (أما من له وارث خاص إلخ)، وسيأتي في الشهادات قبيل قول المتن: ومتى حكّم بشاهدين قباناً إلخ. ما نصّه، وإلا أي: إن كان للميّت وارث خاص لم تُسمع أي: الدّغوى إلّا في وجه وارث له إن حضروا، أو بعضهم. اه. وقبيل قوله: ويطلّ حق من لم يخلف إلخ. ما نصّه، ويكفي في دغوى دين على ميّت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدّى الحكم لغير الحاضر. اه. وكتبنا بهامشه عليه حاشية مُهمّة فلتراجع. اه. سم. ☐ فوّده: (والفرق بينه، وبين ما مرّ إلخ) وهو أنّ الحق في هذه يتعلّق بالتركة التي هي للوارث فتزكّه لطلب اليمين إسقاطاً لحقه بخلاف الولي، فإنّه إنّما يتصرّف عن الصّبي، والمجنون بالمصلحة. اه. ع ش. ☐ فوّده: (ومن ثمّ) أي: من أجل الفرق. ☐ فوّده: (لم يتوقّف) أي: الحلف. ☐ فوّده: (معه) أي: الوارث. ☐ فوّده: (وسكتوا) أي: الغرماء. ☐ فوّده: (فإن سكّت) أي: الوارث، ومثله الغرماء فيما يظهر، بل يُمكن إزجاؤه لهما بتأويل الجميع مثلاً.

☐ فوّده: (فلا تتوقّف اليمين على طلبه) جزم في شرح المنهج بالتوقّف. ☐ فوّده: (أما من له وارث خاص حاضر كامل، فلا بُدّ في تخليف خصمه إلخ)، وسيأتي في الشهادات قبيل قول المتن، ومتى حكّم بشاهدين قباناً كافرين، أو عبدّين إلخ. ما نصّه، وقد يتوقّف الشيء على الدغوى لكن لا يحتاج لجواب خصم، ولا لحضوره كدغوى توكيل شخص له، ولو حاضرًا بالبلد إلى أن قال: وكالدغوى على مُمتنع، ومن لا يعبر عن نفسه كمخجور، وغائب، وميّت لا وارث له خاص، وإلا لم تُسمع إلّا في وجه وارث له إن حضروا، أو بعضهم انتهى، وقيل قوله: ويطلّ حق من لم يخلف بنكوله إن حضر، وهو كامل إلخ. ما نصّه، ويكفي في دغوى دين على ميّت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدّى الحكم لغير الحاضر انتهى، وكتبنا بهامشه عليه مُهمّة فلتراجع.

لم يَطْلُبْهَا قَضَى عَلَيْهِ بدونها، وخرج بمن دُكِرَ مُتَعَزِّزًا، ومُتَوَارٍ فيَقْضَى عليهما بلا يَمِينٍ كما يأتي لِتَقْصِيرِهما. (فرغ): لا تَسْقُطُ يَمِينُ الاستظهارِ بِإِحَالَةِ الدَّائِنِ، ولا يَمْنَعُ تَوَقُّفُ طَلِبِهَا من المُحِيلِ صِحَّةَ الحوالة، ولا سَمَاعُ بَيِّنَةِ الْمُخْتَالِ، وأفتى العِمَادُ بَنُ يُونُسَ في مَيِّتٍ عن ابْنَيْنِ غَائِبٍ، وطفُلٍ، وعنده رَهْنٌ بَدَيْنِ فَمَاتَ المدينُ فَحَضَرَ وَكَيْلُ الغَائِبِ، ووَصِيُّ الطُّفْلِ إلى القاضِي، وأثْبَتَا الدَّيْنَ، والرَّهْنَ، وطلَّبا منه الوفاءَ بِأنَّه يَوْفَى من ثَمَنِهِ، وتَوَقَّفَ اليمِينُ إلى الحُضُورِ، والبلوغِ، ويظهرُ أَنَّهُ مُفَرَّغٌ على طَرِيقَةِ السُّبُكِيِّ الآتِيَةِ، وغيره بِأنَّه لو حَكَمَ على غَائِبٍ فَبَانَ أَنَّهُ له وَكَيْلًا بِالْبَلَدِ حَالَةَ الحُكْمِ نَفَذَ، ويوافقه ما مرَّ آنفًا عن البُلْقِينِيِّ، ومَرَّ أَنَّ القاضِي لو باعَ مَالَ غَائِبٍ فَقَدِمَ، وقال: بَعْتُهُ قَبْلَ بَيْعِ الحَاكِمِ قُدِّمَ المَالِكُ بِخِلَافِ ما لو باعَ وَكَيْلَهُ، ثُمَّ ادَّعَى سَبَقَ بَيْعِهِ لا بُدَّ لَهُ من البَيِّنَةِ كما في التَّهَائِيَةِ؛ لِأَنَّ وِلَايَةَ الوَكِيلِ الخاصَّ أَقْوَى من وِلَايَةِ

قوله: (فَيَقْضَى عليهما بلا يَمِينٍ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ما صَحَّحَهُ البُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لا بُدَّ من اليمِينِ. اهـ. سم. قوله: (كما يأتي) أي: في الفضل الثاني. قوله: (بإحالة الدَّائِنِ) أي: على مَدِينَةِ الغَائِبِ. قوله: (تَوَقَّفَ طَلِبُهَا من المُحِيلِ إلخ) لَعَلَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يَدْعِي شَخْصٌ أَنَّ دَائِنَهُ عَمَرًا الغَائِبَ أَحَالَهُ على مَدِينَةِ زَيْدٍ الغَائِبِ فَيَقِيمُ بَيِّنَةً بَدَيْنِ مُحِيلِهِ على المُحَالِ عَلَيْهِ الغَائِبَيْنِ، وبِإِحَالَتِهِ بِذَلِكَ عَلَيْهِ فَتُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ، وَيُؤَخَّرُ يَمِينُ الاستظهارِ إلى حُضُورِ المُحِيلِ، وهذا التَّأخِيرُ لا يَمْنَعُ صِحَّةَ الحوالة، ولا سَمَاعَ البَيِّنَةِ، واللَّهِ أَعْلَمُ. قوله: (وطلَّبا منه) أي: من القاضِي. قوله: (أنَّهُ مُفَرَّغٌ على طَرِيقَةِ السُّبُكِيِّ إلخ) لَعَلَّهُ بِالتَّنْظَرِ لَوَلِيِّ الطُّفْلِ لا لَوَكِيلِ الغَائِبِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ: وَلَوْ ادَّعَى وَكَيْلٌ لِغَائِبٍ إلخ. لَكِنَّ طَرِيقَةَ السُّبُكِيِّ الآتِيَةِ لم يُصَرِّحْ فِيهَا بِوَقْفِ اليمِينِ إلى الكَمَالِ كما صَرَّحَ بِهِ ابْنُ العِمَادِ. اهـ. سم.

قوله: (وغيره) أي: وأفتى غيرُ العِمَادِ. قوله: (بأنَّهُ لو حَكَمَ إلخ) في الرُّوضِ، وشرَّحه أي: والمُعْنَى، وقولُ المَحْكُومِ عَلَيْهِ المَوْكَلِ فِي الخُصُومَةِ كُنْتُ عَزَلْتُ وَكَيْلِي قَبْلَ قِيَامِ البَيِّنَةِ لا يُبْطِلُ الحُكْمَ؛ لِأَنَّ القَضَاءَ على الغَائِبِ جَائِزٌ بِخِلَافِ المَحْكُومِ لَهُ إِذَا قالَ ذَلِكَ يُبْطِلُ الحُكْمَ؛ لِأَنَّ القَضَاءَ لِلغَائِبِ باطلٌ انتهى. سم. قوله: (ما مرَّ آنفًا إلخ) أي: في شَرْحِ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْلَفَ بِعَدِ البَيِّنَةِ إلخ. قوله: (ومَرَّ أَنَّ القاضِي) إلى قولِهِ: وَتَنَاقَضَ إلخ. لا يَظْهَرُ وَجْهُ عَطْفِهِ على ما قَبْلَهُ فَهُوَ كَلَامٌ مُسْتَأَنَفٌ، وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ، وَيَذَكَّرَهُ فِي شَرْحِ، وَإِذَا ثَبَّتَ مَالَ على غَائِبٍ إلخ. قوله: (ثُمَّ ادَّعَى سَبَقَ بَيْعِهِ)

قوله: (فَيَقْضَى عليهما بلا يَمِينٍ كما يأتي) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ما صَحَّحَهُ البُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لا بُدَّ من اليمِينِ، وَيَظْهَرُ أَنَّهُ مُفَرَّغٌ على طَرِيقَةِ السُّبُكِيِّ الآتِيَةِ لَعَلَّهُ بِالتَّنْظَرِ لَوَلِيِّ الطُّفْلِ لا لَوَكِيلِ الغَائِبِ لِقَوْلِهِ: وَلَوْ ادَّعَى، وَكَيْلُ الغَائِبِ إلخ. لَكِنَّ طَرِيقَةَ السُّبُكِيِّ الآتِيَةِ لم يُصَرِّحْ فِيهَا بِوَقْفِ اليمِينِ إلى الكَمَالِ كما صَرَّحَ بِهِ العِمَادُ. قوله: (وغيره بِأنَّهُ لو حَكَمَ على غَائِبٍ فَبَانَ أَنَّهُ له وَكَيْلًا بِالْبَلَدِ حَالَةَ الحُكْمِ نَفَذَ إلخ) في الرُّوضِ، وشرَّحه آخِرَ البَابِ، وقولُ المَحْكُومِ عَلَيْهِ المَوْكَلِ فِي الخُصُومَةِ كُنْتُ عَزَلْتُ وَكَيْلِي قَبْلَ قِيَامِ البَيِّنَةِ لا يُبْطِلُ الحُكْمَ لِأَنَّ القَضَاءَ على الغَائِبِ باطلٌ انتهى.

الحاكم، وتناقض كلام ابن الصلاح فيما لو ادعى أن الميث أبرأه، وأثبتته بالبيينة، والأوجه أنه لا بُدَّ من يمين الاستظهار هنا أيضًا قال الأذرعى لاحتمال أنه كان مُكرِّهاً على الإبراء، أو الإقرار به. (ولو ادعى وكيل الغائب) أي: إلى مسافة يجوزُ القضاء فيها على الغائب كما هو ظاهر، ثم رأيت بعضهم صرح به فقال فيما إذا ادعى وكيل غائب على غائب، أو حاضر المراء بالغبية فيهما فوق مسافة العدوى، أو في غير ولاية الحاكم، وإن قرئت كما يأتي عن الماوردى (على غائب)، أو صبي، أو مجنون، أو ميت، وإن لم يرثه إلا بيت المال على الأوجه (فلا تخليف)، بل يُحكّم بالبيينة؛ لأن الوكيل لا يتصورُ خلفه على استحقاقه، ولا على أن موكله يستحقه، ولو، وقف الأمر إلى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء، وإثناء ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت، وأقام بيته، وكل، ثم غاب طالب وكيله، ولا يتوقف على يمين الموكل مزدود بأن التوكيل هنا إنما وقع لإسقاط اليمين بعد وجوبها فلم تسقط بخلافه فيما مرّ أما الغائب إلى محل قريب، وهو بولاية القاضي فتلزمه اليمين فيتوقف الأمر إلى حضوره، وخليفها؛ لأنه لا مشقة عليه في الحضور حينئذ بخلاف ما لو بعد، أو كان بغير ولاية الحاكم، ولو ادعى قيم صبي، أو مجنون.....

أي: المالك. فو: (أبرأه) أي: أو أقر بإبرائه أخذًا مما يأتي عن الأذرعى. فو: (لاحتمال أنه) أي: الميث. فو: (لغائب) إلى قوله: كما هو ظاهر في النهاية ما يوافقه. فو: (فيهما) أي: الموكل، والمدعى عليه. فو: (فوق مسافة العدوى) أي: الغيبة فوقها. فو: (أو في غير ولاية الحاكم إلخ) عطفه سم على فوق إلخ. حيث جعله من مقول البعض كما مرّ، والظاهر أنه معطوف على قوله: إلى مسافة إلخ. فو: (كما يأتي) أي: في الفصل الثاني في شرح، وقيل مسافة القصر. فو: (أو صبي) إلى قوله: قال الزايعي في النهاية. فو: (بل يحكم) إلى قوله: وإثناء ابن الصلاح في المغني. فو: (بل يحكم بالبيينة) أي: ويُعطي المال المدعى به إن كان للمدعى عليه هناك مال أسنى ومغني، وهل يخلف الموكل بعد حضوره فيه نظر، وقضية ما يأتي عن المغني وسم آتفاً وجوبه بعده فليراجع. فو: (لأن الوكيل لا يتصور) عبارة المغني؛ لأن الوكيل لا يخلف يمين الاستظهار بحال؛ لأن الشخص لا يستحق يمين غيره. اه. قال ع ش ما نصّه يؤخذ من ذلك أن الناظر لو ادعى ديناً للوقف على ميت، وأقام بذلك بيته لم يخلف يمين الاستظهار؛ لأنه لو خلف لأثبت حقاً لغيره بيمينه، ومحلّه أخذًا مما يأتي في قوله: ويخلف الولي يمين الاستظهار فيما بآشره أنه لو كانت دعواه أنه باع، أو أجز الميث شيئاً من الوقف وجب تخليفه، ومحلّه أيضًا ما لو لم يدع الوارث علم الناظر ببراءة الميت، فإن ادّعاها خلف أخذًا من قوله الآتي أيضًا نعم له تخليف الوكيل إذا ادعى عليه بنحو إبراء إلخ. اه. فو: (ثم، وكل) أي: في إتمام ما يتعلّق بالخصومة. اه. ع ش. فو: (طالب وكيله) عبارة النهاية فطلب وكيله الحكم أجابه. اه. والأولى أن يقال بأنه يطالب وكيله الحكم. فو: (ولا يتوقف) أي: الحكم. فو: (فيما مر) أي: في المتن. فو: (ولو ادعى قيم صبي) إلى قوله: (وبه صرح القاضي)

دَيْنًا لَهُ عَلَى كَامِلٍ فَادَّعَى وَجُودَ مُسْقِطٍ كَاتَلَفَ أَحَدُهُمَا عَلَيَّ مِنْ جَنْسٍ مَا يَدَّعِيهِ بِقَدْرِ دَيْنِهِ، وَكَأَبْرَأَنِي مَوْرَثُهُ، أَوْ قَبْضَهُ مِنِّي قَبْلَ مَوْتِهِ، وَكَأَقْرَزْتُ لَكِنْ عَلَى رَسْمِ الْقِبَالَةِ عَلَى الْأَوْجِهَ لَمْ يُؤَخَّرِ
الاستيفاءَ لِلْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا بَعْدَ كَمَالِهِ لِإِقْرَارِهِ فَلَمْ يُرَاعَ بِخِلَافٍ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ
الْبَيِّنَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ فَادَّعَاءُ تَنَاقُضٍ بَيْنَهُمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، وَأَيْضًا فَالْيَمِينُ هُنَا إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ فِي
دَعْوَى ثَانِيَةٍ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا بِخِلَافِهَا فِيمَا يَأْتِي، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ غَائِبٍ وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى
الْكَمَالِ، وَالْحُضُورِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كِلَاهُمَا، وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي، وَتَبِعُوهُ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الشُّبْكِيُّ
لِتَوْفُّقِهِ عَلَى الْيَمِينِ الْمُتَعَدِّةِ، وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا، وَمَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ بِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى عَدَمِ الْإِسْتِيفَاءِ
ثُمَّ مَفْسَدَةُ عَامَّةٍ، وَهِيَ تَعَدُّرُ اسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ بِالْوَكَالَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ كَفِيلٌ،

فِي الْمُغْنِي، هـ وَفُودُ: (دَيْنًا لَهُ) أَفْرَدَ الضَّمِيرَ لِكَوْنِ الْعُطْفِ بِأَوْ. هـ فُودُ: (لَمْ يُؤَخَّرِ الْإِسْتِيفَاءُ إِلَيْهِ) بَلَّ يَقْضِيهِ
فِي الْحَالِ، وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ عَاقِلًا أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ حَلْفَهُ عَلَى نَفْسِي مَا ادَّعَاهُ. اهـ. مُغْنِي.
هـ فُودُ: (الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَيْهِ) أَفْهَمَ وَجُوبَ الْيَمِينِ بَعْدَ الْكَمَالِ. اهـ. سَم. هـ فُودُ: (لِإِقْرَارِهِ)
أَي: وَلَوْ ضِمْنَا. اهـ. رَشِيدِي. هـ فُودُ: (مَنْ قَامَتْ إِلَيْهِ) أَي: مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ غَائِبٍ. هـ فُودُ: (فِي الْمَسْأَلَةِ
الْآتِيَةِ) أَي: عَقِبَ هَذِهِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ تَوَجُّهُ الْيَمِينِ عَلَى الطِّفْلِ، وَإِنْ كَانَتْ هُنَا لِدَفْعِ مَا ادَّعَاهُ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنَ الْمُسْقِطِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ لِلْإِسْتِظْهَارِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ فُودُ: (فَادَّعَاءُ تَنَاقُضٍ بَيْنَهُمَا
إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُشْكِلُ عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ يَجِبُ انْتِظَارُ
كَمَالِ الْمُدَّعَى لَهُ أَجِبَ بِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ هُنَا أَنَّ قِيَمَ الصَّبِيِّ ادَّعَى دَيْنًا لَهُ عَلَى حَاضِرٍ رَشِيدٍ اعْتَرَفَ بِهِ،
وَلَكِنْ ادَّعَى وَجُودَ مُسْقِطٍ صَدَرَ مِنَ الصَّبِيِّ، وَهُوَ إِثْلَافُهُ فَلَا يُؤَخَّرُ الْإِسْتِيفَاءُ لِلْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَى
الصَّبِيِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا أَقَامَ قِيَمَ الطِّفْلِ بَيِّنَةً، وَقُلْنَا بِوُجُوبِ التَّحْلِيلِ قَبْلُ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى
الطِّفْلِ، وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ مِنْ غَائِبٍ، وَمَجْنُونٍ لَا يَعْمَلُ بِهَا حَتَّى يَخْلِفَ مُقِيمُهَا عَلَى الْمُسْقِطَاتِ الَّتِي
يُتَصَوَّرُ دَعْوَاهَا مِنَ الْغَائِبِ، وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ فَلَمْ تَتِمَّ الْحُجَّةُ الَّتِي يُعْمَلُ بِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِالْبَيِّنَةِ وَحْدَهَا،
بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ، وَالْيَمِينِ. اهـ. هـ فُودُ: (بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ. اهـ. ع ش.
هـ فُودُ: (أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَيْهِ) أَي: وَلَوْ ادَّعَى قِيَمَ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ غَائِبٍ
رَشِيدِي وَع ش. هـ فُودُ: (وَالْحُضُورِ) الصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ إِذَا كَلَّمَ فِي الْمُدَّعَى لَهُ لَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.
هـ فُودُ: (وَبِهِ صَرَّحَ إِلَيْهِ) أَي: بِوَقْفِ الْأَمْرِ. هـ فُودُ: (كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ) أَي: بِتَصْرِيحِ الْقَاضِي بِالْوَقْفِ،
وَمُتَابَعَتِهِمْ لَهُ فِي ذَلِكَ. هـ فُودُ: (لِتَوْفُّقِهِ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ. هـ فُودُ: (وَمَا مَرَّ إِلَيْهِ) أَي: مِنْ
عَدَمِ الْوَقْفِ، وَالْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ بِلَا تَحْلِيلٍ فِي الْوَكِيلِ أَي: وَكِيلِ الْغَائِبِ. هـ فُودُ: (أَنْ يُؤْخَذَ كَفِيلٌ) أَي:

هـ فُودُ: (لَمْ يُؤَخَّرِ الْإِسْتِيفَاءُ لِلْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ إِلَيْهِ) أَفْهَمَ وَجُوبَ الْيَمِينِ بَعْدَ الْكَمَالِ. هـ فُودُ: (أَوْ عَلَى
أَحَدِهِمَا، أَوْ غَائِبٍ إِلَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَلَوْ ادَّعَى قِيَمَ طِفْلٍ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً انْتِظَرُ بُلُوغُ الْمُدَّعَى لَهُ لِيَخْلِفَ
انتهى.

وقال الشُّبْكِيُّ يُحْكَمُ الْآنَ بما قامت به البيِّنَةُ، وَيُؤْخَذُ منه، وَيَسْطَرُّ ذلك، وسبقَه إليه ابنُ عبدِ السلام، وتَبِعَهُما جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ كالأذْرَعِيِّ والْبَلْقَيْنِيِّ والزَّرْكَشِيِّ، وهو قَوِيٌّ مَذْرُوكٌ لَا نَفْلًا؛ لِأَنَّهُ قد يَتَرْتَّبُ على الانتظارِ ضَيَاعُ الحقِّ لكن هذا يَخْفُفُ بِأَخْذِ الكفيلِ الذي ذَكَرْتَهُ، والمُرَادُ به أَخْذُ القاضِي من ماله تحتَ يَدِهِ ما يَفِي بالمُدَّعَى، أو ثَمَنِهِ إِنْ خَشِيَ تَلَفَهُ، وبه يَقْرُبُ الأوَّلُ، ويَحْلِفُ الولِيُّ يَمِينِ الاستظهارِ فيما بَاشَرَهُ بِنَاءٍ على ما يَأْتِي. (ولو حَضَرَ المُدَّعَى عليه، وقال) بعدَ الدعوى عليه من وكيلٍ غَائِبٍ بِدَيْنٍ له عليه (لوكيلِ المُدَّعَى) الغَائِبِ (أبرأني مَوْكَلُكَ)، أو،

من مالِ المُدَّعَى عليه. □ فَوُدَّ: (وَقَالَ الشُّبْكِيُّ يَحْكُمُ الْإِنِّج) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مع شَرْحِهِ، وَلَوْ ادَّعَى قِيمٌ لِمَوْلَاهُ أَيْ الصَّبِيِّ، أَوِ الْمُجْنُونِ عَلَى قِيمٍ شَخْصٍ آخَرَ فَمُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ يَجِبُ انْتِظَارُ كَمَالِ المُدَّعَى لَهُ لِيُحْلِفَ، ثُمَّ يَحْكُمَ لَهُ، وَإِنْ خَالَفَهُمَا الشُّبْكِيُّ، وَقَالَ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَحْكُمُ الْإِنِّج.

□ فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ مَالِ المُدَّعَى عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (وَتَبِعَهُمَا جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ الْإِنِّج) وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَنَقَلَ مُحَسِّيه الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ مُتَابِعَةَ الْعَلَامَةِ الطَّبْلَاوِيِّ لَهُ فِي ذَلِكَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَفِي الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ضَعِيفٌ. اهـ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ قد يَتَرْتَّبُ الْإِنِّج) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: قَوِيٌّ مَذْرُوكٌ. □ فَوُدَّ: (لِئِنْ هَذَا يَخْفُفُ الْإِنِّج) أَيْ: خَوْفُ ضَيَاعِ الْحَقِّ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْأَمْرَ يَخْفُفُ بِالْكَفِيلِ الْمَارِ إِذَا الْمُرَادُ الْإِنِّج. □ فَوُدَّ: (وَالْمُرَادُ بِهِ) أَيْ: بِأَخْذِ الْكَفِيلِ. □ فَوُدَّ: (مَنْ مَالُهُ) أَيْ: المُدَّعَى عَلَيْهِ تَحْتَ يَدِهِ أَيْ: الْقَاضِي. □ فَوُدَّ: (بِالْمُدَّعَى) أَيْ: بِهِ. اهـ. ع ش، وَهَذَا إِذَا كَانَ المُدَّعَى بِهِ دَيْنًا، وَقَوْلُهُ: أَوْ ثَمَنَهُ الْإِنِّجَ فِيمَا إِذَا كَانَ عَيْنًا فَقَوْلُهُ السَّابِقُ دَيْنًا مِثَالًا لَيْسَ بِقَيِّدٍ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يَقْرُبُ الْإِنِّج) أَيْ: بِأَخْذِ الْكَفِيلِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيْ: وَقَفْتُ الْأَمْرَ إِلَى الْكَمَالِ.

□ فَوُدَّ (لِسِي): (وَلَوْ حَضَرَ المُدَّعَى عَلَيْهِ الْإِنِّج) الْحُضُورُ فَرُغَ الْغِيَةِ فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ غَائِبٌ كَمَا أَنَّ الْمُدَّعَى كَذَلِكَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ لَوَكِيلِ المُدَّعَى الْغَائِبِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ، وَشَرْحِهِ، وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ، وَقَالَ الْإِنِّج. فَكَيْفَ قَالَ الشَّارِحُ كَغَيْرِهِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ. اهـ. س م، وَلَكَّ أَنَّ تَقُولُ إِنَّهَا تَأْتِي فِي الْحَاضِرِ ابْتِدَاءً أَيْضًا كَمَا تَبَهَّوْا عَلَيْهِ فَلَمْ تَكُنْ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ الْمُخْتَصِّ بِالْغَائِبِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، ثُمَّ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ لِمَسْأَلَةِ مُسْتَأْنَفَةٍ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَإِنْ أَوْ هَمْ كَلَامُهُ خِلَافَهُ فَقَالَ: وَلَوْ حَضَرَ أَيْ: كَانَ المُدَّعَى عَلَيْهِ حَاضِرًا فَادَّعَى عَلَيْهِ وَكَيْلُ شَخْصٍ غَائِبٍ بِحَقٍّ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَوَكِيلِ المُدَّعَى الْإِنِّج. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ الدَّعْوَى) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ) فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ الدَّعْوَى) أَيْ: وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي.

□ فَوُدَّ - أَيْ الْمُصَنِّفُ -: (وَلَوْ حَضَرَ) الْحُضُورُ فَرُغَ الْغِيَةِ فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ غَائِبٌ كَمَا أَنَّ الْمُدَّعَى كَذَلِكَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ لَوَكِيلِ المُدَّعَى الْغَائِبِ فَكَيْفَ قَالَ الشَّارِحُ كَغَيْرِهِ إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ. □ فَوُدَّ - أَيْ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا -: (وَلَوْ حَضَرَ المُدَّعَى عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ، وَشَرْحِهِ، وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ، وَقَالَ الْإِنِّج. وَحَيْثُ يُذَكَّرُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ.

وَقِيَّتَهُ مَثَلًا فَأَخَّرَ الطَّلَبَ إِلَى حُضُورِهِ لِيَحْلِفَ لِي أَنَّهُ مَا أَبْرَأَنِي لَمْ يُجِبْ وَ (أَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ) لَهُ ثُمَّ يُثَبِّتُ الْإِبْرَاءَ بَعْدَ إِنْ كَانَ لَهُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ لَتَعَدَّرَ الْأَسْتِيفَاءُ بِالْوُكْلَاءِ نَعَمْ، لَهُ تَخْلِيفُ الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِنَحْوِ إِبْرَاءِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مَوْكَلَهُ أَبْرَأَهُ مَثَلًا لِصِحَّةِ هَذِهِ الدَّعْوَى إِذَا لَوْ أَقَرَّ بِمَضْمُونِهَا بَطَلَتْ وَكَأَنَّهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَاضِيَ يُحْلِفُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ صُدُورَ مُسْقِطٍ لِمَا يَدَّعِيهِ مِنْ نَحْوِ قَبْضٍ، وَإِبْرَاءٍ، وَيُحْمَلُ قَوْلُهُمْ لَا يَحْلِفُ الْوَكِيلُ عَلَى الْحَلِفِ عَلَى الْبَيْتِ، وَكَانَ وَجْهُ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فُرُوعِ هَذَا الْبَابِ أَنَّ فِيهَا طَلَبَ تَوْقُفٍ إِلَى يَمِينٍ فَأَشْبَهَتْ مَا قَبْلَهَا (فَرَعَ) يَكْفِي فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ مُصَادَقَةَ الْخُضْمِ لَهُ عَلَى الْوَكَالَةِ إِنْ كَانَ الْقَضْدُ إِثْبَاتِ الْحَقِّ لَا تَسْلَمُهُ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ لَا يُلْزَمُهُ الدَّفْعُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُبَرٍّ، وَلَا يَبْزُرُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ (وَإِذَا ثَبَّتَ) عِنْدَ حَاكِمٍ (مَالٌ عَلَى غَائِبٍ)، أَوْ مَيِّتٍ، وَحَكَمَ بِهِ بِشُرُوطِهِ (وَلَهُ مَالٌ) حَاضِرٌ فِي عَمَلِهِ، أَوْ دَيْنٌ ثَابِتٌ عَلَى حَاضِرٍ فِي عَمَلِهِ.....

قوله: (أنه ما أبرأني) أي: مثلاً عبارة النهاية على نفي ما ادَّعَيْتَهُ. اهـ. قوله: (ثم يثبت الإبراء) أي: ونحوه. اهـ. نهاية. قوله: (بعد) تأكيد لثبوت. قوله: (أنه لا يعلم إلخ) أي: على أنه إلخ. قوله: (لصحة هذه الدعوى إلخ) عبارة المغني، والنهاية، فإن قيل: هذا يخالف ما سبق من أن الوكيل لا يحلف أجيب بأنه لا يلزم من تخليفه هنا تخليفه ثم؛ لأن تخليفه هنا إنما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضي اغترافه بها سقوط مطالبة لغير وجه باغترافه بها من الوكالة في الخصومة بخلاف يمين الاستظهار، فإن حاصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب، أو الميِّت، وهذا لا يتأتى من الوكيل. اهـ. قوله: (بطلت، وكأنته). (فرع): لو قال شخص لآخر أنت وكيل فلان الغائب ولي عليه كذا، وادَّعَى عَلَيْكَ، وأقيم به بيِّنة فأنكر الوكالة، أو قال لا أعلم أنني وكيل، لم يقيم عليه بيِّنة بأنه وكيل؛ لأن الوكالة حق له فكيف نقام بيِّنة بها قبل دعواه، وإذا علم أنه وكيل، وأراد أن لا يخاصم فليغزل نفسه، وإن لم يعلم ذلك فينبغي أن يقول لا أعلم أنني وكيل، ولا يقول لست بوكيل فيكون مكذباً بيِّنة قد تقوم عليه بالوكالة مغني، وروى مع شرحه. قوله: (وقياس ذلك) أي: قوله: نعم له تخليف الوكيل أن القاضي يحلفه أي: يحلف الوكيل الذي يدعي على نحو الغائب. قوله: (طلب توقف إلخ) أراد به قول السابق فأخّر الطلب إلخ. قوله: (فرع) إلى المتن في الأسنى، وإلى قوله: (وجزم ابن الصلاح) في النهاية. قوله: (يكفي في دعوى الوكيل إلخ) أي: في سماعها. اهـ. ع. ش. قوله: (إلا بعد ثبوت الوكالة) أي: بالبيِّنة. قوله: (أو ميِّت) لعله لا وارث له خاص، أما من له وارث خاص فظاهر أن وارثه هو المطالب كولي نحو الصبي، ولهذا لم يذكر نحو الصبي هنا. اهـ. رشيد. قوله: (وحكم به) يأتي محترزاً. اهـ. سم. قوله: (أو دين ثابت على حاضر) يعني بإقرار الحاضر به أخذاً من كلامه الآتي في أوائل كتاب الدعوى.

قوله: (وحكم به) يأتي محترزاً.

كما شمله المتن، واعتمده جمع منهم أبو زُرْعَةَ، وأطال فيه في فتاويه، ولا يُنافيه منْهُمْ الدعوى بالدين على غريم الغريم؛ لأنه محمولٌ على ما إذا كان الغريم حاضراً، أو غائباً، ولم يكن دَيْتُهُ ثابتاً على غريمه فليس له الدعوى ليقيم شاهداً، ويحلف معه، وجزم ابن الصلاح بأن لغريم ميّت لا وارث له، أو له وارث، ولم يدّع الدعوى على غريم الميّت بعين له تحت يده لعلّه يقرّ قال: والأحسن إقامة البيّنة بها، وتبعه الشبكيّ قال الغزّيّ، وهو واضح، وما ذكره في المنع إنّما هو في الدين للفرق بينهما، والغائب كالميّت فيما ذكر، وقول شريح تمتنع إقامة غريم الغائب بيّنة بملكه عيّنًا منظر فيه، أو محمولٌ على ما إذا أراد أن يدّعي ليقيم شاهداً، ويحلف معه (قضاء الحاكم منه) إذا طلبه المدّعي؛

هـ قوله: (كما شمله المتن) يقال: فكان اللاتئق عليه أن لا يعطّفه على ما في المتن، بل يجعله غاية فيه.
 اهـ رشيديّ. هـ قوله: (فليس له الدعوى ليقيم شاهداً إلخ) فيه إشارة إلى أن له الدعوى لإقامة البيّنة لكن قولهم، واللفظ لإعداد الرضا ببيان أدب القضاء لشيخ الإسلام، ومنها أي: المسائل لو أثبت ديتنا على ميّته، وادّعى أن لها على زوجها مهراً، ولم يدّع ذلك وارثها لم تُسمع دعواه؛ لأنه يدّعي حقاً لغيره غير مُتَقَبَّلٍ إليه كما لو ادّعت الزوجة ديتاً لزوجها، فإنها لا تُسمع، وإن كان لو ثبت تعلّق به حقّ التّفقّة انتهى يقتضي خلافه. اهـ سم أقول: وكذا يقتضي خلافه قول النهاية فليس له الدعوى لإثباته. اهـ وقول الشارح الآتي عن الغزّيّ أنّها، وما ذكره في المنع إلخ. بل كلامه في أوائل كتاب الدعوى قبيل قول المتن، أو نكاحاً لم يكف الإطلاقات إلخ. كالصريح في خلافه في الميّت، والغائب مثله.
 هـ قوله: (وجزم ابن الصلاح) إلى المتن هذا يفيد أن حضور الوارث مع عدم دعواه مجوّز أيضاً لدعوى الغريم، وقياس ذلك جواز دعواه أيضاً إذا كان غائباً، أو قاصراً؛ لأن ذلك لا يزيد على حضوره مع عدم دعواه فليتأمل، وقد بحثت مع م ر في ذلك فبالغ في مخالفة هذا المثلّول عن ابن الصلاح والشبكيّ والغزّيّ من جواز إقامة الغريم البيّنة لإثبات العين، وقال: لا فرق في المنع بين الدين والعين، فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما، وإنما له إذا كان الحق من عين، أو دين ثابتاً قبل الرّفْع إلى الحاكم ليوفّيه منه. اهـ سم أقول وكلام الشارح في أوائل كتاب الدعوى كالصريح في موافقة ما نقله عن م ر فراجع. هـ قوله: (الدعوى إلخ) اسم مؤخّر لأن. هـ قوله: (لعلّه يقرّ) هلاً جاز الدعوى بالدين أيضاً لعلّه يقرّ. اهـ سم. هـ قوله: (والأحسن إقامة البيّنة بها إلخ) مرّ أنّها ما فيه. هـ قوله: (إذا طلبه) إلى

هـ قوله: (ولا يُنافيه) كتّب عليه م ر. هـ قوله: (لأنه محمول) كتّب عليه م ر. هـ قوله: (فليس له الدعوى ليقيم شاهداً، ويحلف معه) فيه إشارة إلى أن له الدعوى لإقامة البيّنة لكن قولهم، واللفظ لإعداد الرضا ببيان أدب القضاء لشيخ الإسلام، ومنها أي: المسائل لو أثبت ديتنا على ميّته، وادّعى أن لها على زوجها مهراً، ولم يدّع ذلك وارثها لم تُسمع دعواه لأنه يدّعي حقاً لغير مُتَقَبَّلٍ إليه كما لو ادّعت الزوجة ديتاً لزوجها، فإنها لا تُسمع، وإن كان لو ثبت تعلّق به حقّ التّفقّة انتهى يقتضي خلافه. هـ قوله: (لعلّه يقرّ)

لأنَّ الحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَلَا يُطَالِيهِ بِكَفِيلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمَالِ، وَلَا يُعْطِيهِ بِمُجَرَّدِ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُكْمٍ أَمَّا إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَسَيَأْتِي قَرِيبًا، وَاسْتَنْتَنِي مِنْهُ الْبُلْقِينِي مَا إِذَا كَانَ الْحَاضِرُ يُجْبِزُ عَلَى دَفْعِ مُقَابِلِهِ لِلْغَائِبِ كَزَوْجَةٍ تَدْعِي بِصَدَاقِهَا الْحَالَ قَبْلَ الْوُطْءِ، وَبَائِعٌ يَدْعِي بِالْثَمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَمَا إِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَالِ الْحَاضِرِ حَقٌّ كَبَائِعٍ لَهُ لَمْ يَقْبِضْ ثَمَنَهُ، وَطَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ الْحَجَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي الْغَائِبِ حَيْثُ اسْتَحَقَّهُ فَيُجْبِئُهُ، وَلَا يَوْفَى الدَّيْنَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ يُقَدِّمُ مُؤَنَةَ الْمُؤَمَّنِ الْغَائِبِ ذَلِكَ الْيَوْمَ عَلَى الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْهِ، وَطَلَبَ قَضَاؤَهُ مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ كَانَ نَحْوُ مَرْهُونٍ تَزِيدُ قِيَمَتُهُ عَلَى الدَّيْنِ فَلِلْقَاضِي بِطَلَبِ الْمُدْعِي لِإِجْبَارِ الْمُؤْتَهِنِ عَلَى أَخْذِ حَقِّهِ بِطَرِيقَةٍ لِيَبْقَى الْفَاضِلُ لِلدَّائِنِ. اهـ. وَلَوْ بَاعَ قَاضٍ مَالَ غَائِبٍ فِي دَيْنِهِ فَقَدِمَ، وَأَبْطَلَ الدَّيْنَ بِإِثْبَاتِ إِيفَائِهِ، أَوْ نَحْوِ فَسْقِ شَاهِدٍ بَطَلَ الْبَيْعُ عَلَى الْأَوْجَهِ خِلَافًا لِلزُّوْيَانِيِّ (وَالَا) يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي عَمَلِهِ، أَوْ لَمْ يَحْكَمْ (فَإِنْ سَأَلَ الْمُدْعِي إِنْهَاءَ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ)، أَوْ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ

قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ إِنْهَاءُهُ) فِي النَّهَائِيَّةِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَهُ) أَيِ: الْغَائِبِ كَمَا لَوْ كَانَ حَاضِرًا فَاثْتَمَعَ. اهـ. مُغْنِي أَيِ: الْغَائِبِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُطَالِيهِ) أَيِ: الْمُدْعِي.
 قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْطِيهِ الْإِنْفَ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشَرْوِطِهِ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْفَ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ: حَاضِرٌ فِي عَمَلِهِ. قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْتَنِي مِنْهُ) أَيِ: مِمَّا فِي الثَّمَنِ. قَوْلُهُ: (الْحَاضِرِ) أَيِ: الْمَالِ الْحَاضِرِ فَقَوْلُهُ: يُجْبِزُ أَيِ: الْمُدْعِي خَبِيرٌ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ بِإِظْهَارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمُدْعِي الْحَاضِرَ، وَعَلَيْهِ فَالْخَبِيرُ جَارٍ عَلَى مَا هُوَ لَهُ، وَفِي ضَمِيرِ مُقَابِلِهِ اسْتِخْدَامٌ. قَوْلُهُ: (كَزَوْجَةٍ تَدْعِي الْإِنْفَ)، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِدَفْعِ مُقَابِلِ الصَّدَاقِ، وَهُوَ نَفْسُهَا بِأَنْ تُسَلِّمَهَا لِلزَّوْجِ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْقَبْضِ) أَيِ: قَبْضِ الْمُشْتَرِي الْغَائِبِ الْمَبِيعِ. قَوْلُهُ: (كَبَائِعٍ لَهُ) أَيِ: لِلْمَالِ الْحَاضِرِ، وَقَوْلُهُ: ثَمَنُهُ أَيِ: الْمَبِيعِ.
 قَوْلُهُ: (حَيْثُ اسْتَحَقَّهُ) أَيِ: اسْتَحَقَّ الْبَائِعُ الْمَالَ الْحَاضِرَ الَّذِي هُوَ الْمَبِيعُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ضَمِيرَ التَّصْبِ رَاجِعٌ إِلَى الثَّمَنِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ: مِنَ الْمَالِ الْحَاضِرِ الْمَبِيعِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ) أَيِ: الْمَالِ الْحَاضِرِ.
 قَوْلُهُ: (نَحْوُ مَرْهُونٍ الْإِنْفَ) أَيِ: كَعَبْدٍ جَانٍ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: مَا اسْتَنْتَاهِ الْبُلْقِينِي. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَحْكَمْ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ: السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشَرْوِطِهِ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ لَا يَحْكُمُ هَذَا لَا يَنْسَجِمُ مَعَهُ تَفْصِيلُ الثَّمَنِ الْآتِي الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ إِنْهَاءُ الْحُكْمِ تَأْمُلُ. اهـ.
 قَوْلُ (السِّي: (إِنْهَاءَ الْحَالِ) أَيِ: مِنْ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ، أَوْ شَاهِدٍ، وَيَمِينٍ بَعْدَ ثُبُوتِ عَدَالَةِ الشَّاهِدِ، أَوْ سَأَلَ إِنْهَاءَ حُكْمِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُ (السِّي: (إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ) أَيِ: إِنْ عَلِمَ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ، أَوْ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ الْإِنْفَ. أَيِ: مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي عَنْ الْمُغْنِي.

هَلَا جَازَ الدَّعْوَى بِاللَّذِينَ أَيْضًا لَعَلَّهُ يَقَرُّ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْطِيهِ بِمُجَرَّدِ الثُّبُوتِ الْإِنْفَ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشَرْوِطِهِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْوُطْءِ)، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِدَفْعِ مُقَابِلِ الصَّدَاقِ، وَهُوَ نَفْسُهَا بِأَنْ تُسَلِّمَهَا لِلزَّوْجِ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَحْكَمْ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشَرْوِطِهِ.

إليه الكتاب من القضاة (أجابه) وجوباً، وإن كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مسارعة لقضاء حقه (فيتهي إليه سماع بينة)، ثم إن عدلها لم يحتج المكتوب إليه إلى تعديلها، وإلا احتاج إليه (ليحكم بها ثم يستوفي) الحق، وخرج بها علمه فلا يكتب به؛ لأنه شاهد الآن لا قاض ذكره في العدة، وخالفه السرخسي، واعتمده البلقيني؛ لأن علمه كقيام البينة، ويؤيده قول المتن الآتي فشافهه بحكمه إلى آخره، وله على الأوجه أن يكتب سماع شاهد واحد لسمع المكتوب إليه شاهداً آخر، أو يحلفه، ويحكم له (أو) يتهي إليه (حكماً) إن حكم (ليستوفي) الحق؛

قول (الشي): (فيتهي إليه سماع بينة) ويكتب في إنهائه سماع بينة عادية قامت عندي بأن فلان على فلان كذا فاحكم بهذا مشروطاً ببعد المسافة كما سيأتي. اهـ. مغني. قول: (وخرج بها علمه إلخ) قد يقال إن حكم بعلمه فظاهر أنه إنهاء الحكم المستند إلى العلم، وإلا فهو شاهد حثيث، ولعل ما في العدة مخمول على الثاني، وكلام السرخسي على الأول، وأما قول البلقيني؛ لأن علمه إلخ. فأطلقه محل تأمل؛ لأنه إما يكون كالبينّة بالنسبة إليه لا بالنسبة لقاض آخر ألا ترى أنه لو كان القاضي الآخر حاضراً فقال له قاض: أنا أعلم هذا الأمر هل له الحكم بمجرد قوله: فليأمل. اهـ. سيد عمر، وفيه أن كلام الشارح هنا مع كلامه الآتي قبيل قول المتن، والكتاب بالحكم إلخ. كالصريح في إرادة الثاني، وبه صرح المغني، والأسنى عبارتهما، وقول المصنف سماع بينة ليحكم بها يؤم أنه لو ثبت الحق عنده بعلمه لو كتب ليقضي له بموجب علمه على المدعى عليه أنه لا يجوز، وبه صرح في العدة فقال: لا يجوز، وإن جاوزنا القضاء بالعلم؛ لأنه ما لم يحكم به هو كالشاهد، والشهادة لا تتأدى بالكتابة، وفي أمالي السرخسي جوازه، ويقضي به المكتوب إليه إذا جاوزنا القضاء بالعلم؛ لأن إخباره عن علمه إخبار عن قيام الحجة فليكن كإخباره عن قيام البينة قال السنوي وما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجرى عليه ابن المقرئ، وقال البلقيني الأصح المعتد ما قاله السرخسي انتهى، وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة، ولهذا قال شيخنا فما قاله المصنف يعني: ابن المقرئ عكس ما اقتضاه كلام أصل الروضة، ولعله سبق قلم اهـ. قول: (ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي إلى خلافه. اهـ. قول: (واعتمده البلقيني) وجزم به شرح المنهج.

قول: (أو يتهي إليه حكماً إلخ) وفي الروض مع شرحه، والأولى في إنهاء الحكم أن يكتب له بذلك كتاباً، أولاً، ثم يشهد، ويقول: حضر فلان، وادعى على فلان الغائب المقيم ببك كذا بكذا، وأقام عليه بينة، وحلفت المدعى، وحكمت له بالمال، وسأل أن أكتب له إليك بذلك فكُتبت له، وأشهدت به، ويجوز أن يقول فيه: حكمت بشاهدين، وإن لم يصفهما بعدالة، ولا غيرها فحكمه بشهادتهما تعديل لهما، وأن يقول: حكمت بكذا بحجة، أو جبت الحكم فقد يحكم بشاهد ويمين، أو بعلمه فعلم أنه لا يجب تسمية شهود الحكم، ولا شهود الحق، ولا ذكر أصل الشهادة فيهما. اهـ.

لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، ولا يُشترط هنا بعد المسافة كما يأتي قيل: إنهاؤه إما سماع بيّنة، أو ثبتت عندي، وهي تستلزم الأولى، ولا عكس، وإما الحكم بالحق، وهو أرفعها، ويستلزم الأولين، والذي يُرتب عليه المكتوب إليه الحكم هو الثانية لا الأولى فإذا تعبير المصنف ليس بمحور. اهـ. ويُرد بأن غاية الأمر أن قوله: سماع بيّنة مُحتمَل لأن يكون معه ثبوت، وأن لا، والمراد الأول، ومثل هذا لا يوجب الجزم بعدم تحرير التعبير، ولو كتبت لمُعَيَّن فشهد الشاهدان عند غيره أمضاه إذ الاعتماد على الشهادة، ولو حَضَرَ الغائب، وطلب من الكاتب الميثم البيّنة المُعَدِّل لها أن يُبَيِّنَها له ليقْدَح فيها أُجِيب على الأوجه وفاقاً لجمع، ولو شهدت بيّنة عند قاض أن القاضي فلاناً ثبتت عنده كذا لفلان، وكان قد مات، أو عُزِلَ حُكْم به، ولم يحتج لإعادة البيّنة بأصل الحق، وقولهم إذا عُزِلَ بعد سماع بيّنة، ثم ولي أعادها محلّه كما بيّنه البلقيني إذا لم يكن قد حُكِم بقبول البيّنة، وإلا لم تجب استعادتها، وإن لم يكن قد حُكِم بالإنزام بالحق، وفي الكفاية لو فسق، والكتاب بسماع الشهادة لم يُقبل، ولم يُحكم به كما لو فسق الشاهد قبل الحكم، ومحلّه إذا كان فسقه قبل عمَل المكتوب إليه بالسماع فإن كان بعده لم يُتَقَضَّ صرح به جمع مُتَقَدِّمون. اهـ. مُلَخَّصاً.

(تنبيه): إنما يُعْتَدُ بكتاب القاضي فيما لم يُمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه أن يحكم لغريب حاضر على غائب بعين غائبة ببلد الغريب، وله بيّنة من بلده عازمون على الشفّر إليه لم تُسمع

قوله: (لأن الحاجة) إلى قوله: (ولو حَضَرَ الغائب) في المُغني إلّا قوله: (ويُرد) إلى قوله: (ولو كتبت). قوله: (لأن الحاجة تدعو إلى ذلك) أي: فإن من له بيّنة في بلد، وخصمه في بلد آخر لا يُمكنها حملها إلى بلد الخصم، ولا حمل الخصم إلى بلد البيّنة فيضيق الحق. اهـ. مُغني. قوله: (قيل إنهاؤه إلخ) حكاه المُغني عن ابن شُهبة، وأقرّه. قوله: (وهو أرفعها) أي: الدَرَجات الثلاث. اهـ. مُغني.

قوله: (ويستلزم الأولين) الاتسب الثاني كما عبّر به المُغني. قوله: (والمراد الأول) يُرد عليه أن المراد لا يَدْفَع الإيراد. قوله: (ومثل هذا إلخ) ظاهر المنع. قوله: (ولو كتبت) إلى المتن في النهاية.

قوله: (أمضاه إلخ) سواء عاش الكاتب، والمكتوب إليه، أو ماتا. اهـ. رَوَض، ومحل ذلك في موت الكاتب إذا لم يكن الحاكم الثاني نائياً عنه، فإن كان نائياً عنه تَعَدَّر ذلك، وكالموت العزل والانزعال بجنون وإغماء وخرس ونحوها أسنى. قوله: (لفلان) أي: على فلان. قوله: (وإن لم يكن إلخ). غاية. قوله: (لو فسق) أي: القاضي الكاتب، أو أُرْتَد. اهـ. رَوَض. قوله: (والكتاب بسماع الشهادة) جملة حالته. اهـ. ع. ش. قوله: (انتهى) أي: ما في الكفاية. قوله: (بكتاب القاضي) أي: إنهاؤه. قوله: (فيما لم يُمكنه) أي: المدعي على الغائب. قوله: (أن يحكم لغريب حاضر) الأوضح غريب حاضر أن يحكم له. قوله: (من بلده) لعلّه ليس بقيد، وكذا قول النهاية، ولم تثبت عدالتهم عنده ليس بقيد.

شهادتهم، وإن سَمِعَهَا لم يَكْتُبْ بها بل يقولُ له: اذْهَبْ معهم لِقَاضِي بَلَدِكَ، وَبَلَدُ مَلِكِكَ لِيَشْهَدُوا عِنْدَهُ (وَإِنْ نَهَى أَنْ يُشْهَدَ) ذَكَرَيْنِ (عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ) أَي: بما جَرَى عِنْدَهُ مِنْ ثُبُوتٍ، أَوْ حُكْمٍ، وَلَا يَكْفِي غَيْرُ رَجُلَيْنِ، وَلَوْ فِي مَالٍ، أَوْ هِلَالِ رَمَضَانَ (وَيُسْتَحَبُّ كِتَابُ بِهِ) لِيَذْكُرَ الشُّهُودُ الْحَالِ (يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحْكُومُ)، أَوْ الْمَشْهُودُ (عَلَيْهِ)، وَلَهُ مِنْ اسْمٍ، وَنَسَبٍ، وَصُنْعَةٍ، وَجَلِيَّةٍ، وَأَسْمَاءِ الشُّهُودِ، وَتَارِيخِهِ (وَيَحْتَمِلُهُ) نَذْبًا حِفْظًا لَهُ، وَإِكْرَامًا لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَخَتْمُ الْكِتَابِ مِنْ حَيْثُ هُوَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِخَتْمِهِ جَعْلُ نَحْوِ شَمْعٍ عَلَيْهِ، وَيَخْتَمُّ عَلَيْهِ بِخَاتَمِهِ؛ لِأَنَّهُ يُحْفَظُ بِذَلِكَ، وَيُكْرَمُ بِهِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُوسِّلُ كُتُبَهُ غَيْرَ مَخْتومةٍ فَاثْتَنَعَ بَعْضُهُمْ مِنْ قَبُولِهَا إِلَّا مَخْتومةً فَاتَّخَذَ خَاتَمًا، وَنَقَشَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَيُسَرُّ لَهُ ذِكْرُ نَقْشِ خَاتَمِهِ الَّذِي يَخْتَمُّ بِهِ فِي الْكِتَابِ، وَأَنْ يُثَبِّتَ اسْمَ نَفْسِهِ، وَاسْمَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فِي بَاطِنِهِ، وَعِنَوَانِهِ، وَقَبْلَ خَتْمِهِ يَقْرُؤُهُ هُوَ، أَوْ غَيْرُهُ بِحَضْرَتِهِ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ، وَيَقُولُ: أَشْهَدُ كَمَا أَتَى كُتِبَ إِلَى فُلَانٍ بِمَا فِيهِ، وَلَا يَكْفِي أَشْهَدُ كَمَا أَنَّ هَذَا

قوله: (وإن سَمِعَهَا) أي: على خِلافِ ما طَلِبَ مِنْهُ، أَوْ وَقَعَ سَمَاعُهَا اتِّفَاقًا. اه. ع. ش. قوله: (لم يَكْتُبْ بها) أي: بِسَمَاعِ شَهَادَتِهِمْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ.

قوله (الشي: (أن يشهد عدلين إلخ) ولو لم يشهدهما، ولكن أنشأ الحكم بحضورهما فلهما أن يشهدا بحكميه. اه. مُعْنِي عِبَارَةُ الْأَسْنَى، وَالْحَاصِلُ أَنَّ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ بِحُضُورِهِمَا لَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ: أَشْهَدَا عَلَيَّ بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: أَشْهَدَا عَلَيَّ بِمَا فِيهِ. اه. قوله: (ذَكَرَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرٌ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (وَلَا يَكْفِي غَيْرُ رَجُلَيْنِ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَيَشْهَدُ بِمَا فِيهِ رَجُلَانِ، وَلَوْ فِي مَالٍ، أَوْ زَنًا، أَوْ هِلَالِ رَمَضَانَ، وَيَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ قَبْلَ قَضِ الْكِتَابِ، وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ أَقَضَهُ الْقَاضِي أَمْ غَيْرُهُ لَكِنَّ الْأَدَبَ، وَالاحتِيَاظَ أَنَّ يَشْهَدُوا بَعْدَ قَضِ الْقَاضِي لَهُ، وَقِرَاءَتِهِمُ الْكِتَابَ. اه.

قوله (الشي: (ويستحب) أي: مع الإِشْهَادِ كِتَابُ بِهِ أَي: بِمَا جَرَى عِنْدَهُ، وَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِمَادَ عَلَى الشَّهَادَةِ. اه. مُعْنِي. قوله: (لِيَذْكُرَ) إِلَى قَوْلِهِ: خِلَافًا لِقَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ إِلَى صَحَّ أَنَّهُ إلخ. وَقَوْلُهُ: ذَكَرَ نَقْشَ خَاتَمِهِ إِلَى أَنَّ يُثَبِّتَ. قوله: (لِيَذْكُرَ الشُّهُودَ) قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الْمُتَنِّ وَيَخْتَمُّهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ كَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ أَنْظَرُ مَا مَوْقِعُ هَذَا هُنَا مَعَ أَنَّ الَّذِي يَذْكُرُ بِهِ الشَّاهِدُ الْحَالُ هِيَ النُّسخَةُ الثَّانِيَةُ كَمَا يَأْتِي. اه. قوله: (وَأَسْمَاءُ الشُّهُودِ) أَي: لِلْمُحَقِّقِ وَتَارِيخِهِ أَي: الْكِتَابِ. قوله: (أَنَّ الْمُرَادَ) أَي: مُرَادَ الْمُصَنِّفِ. قوله: (فَاثْتَنَعَ بَعْضُهُمْ) وَإِنَّمَا كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا غَيْرَ مَخْتومٍ خَوْفًا عَلَى كَشْفِ أَسْرَارِهِمْ، وَإِضَاعَةِ تَذْيِيرِهِمْ أَسْنَى وَمُعْنِي. قوله: (وَاسْمُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بَلَدَ الْغَائِبِ كَتَبَ الْكِتَابَ مُطْلَقًا إِلَى كُلِّ مَنْ يَبْلُغُهُ مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ مَنْ بَلَّغَهُ عَمِلَ بِهِ. اه. مُعْنِي. قوله: (وَقَبْلَ خَتْمِهِ) إِلَى (الْفَرْعِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَفِيهِ وَفَقَّةٌ) إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: (وَيَجِبُ) إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: (قَالَ بَعْضُهُمْ) إِلَى (وَلَوْ ثَبَّتَ). قوله: (وَقَبْلَ خَتْمِهِ إلخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ، وَيُسْتَحَبُّ إلخ. قوله: (يَقْرَءُ) أَي: وَجُوبًا.

خَطِي، أو أَنَّ ما فيه حكمي، ويدْفَعُ لهما نُسخةُ أُخرى غيرَ مختومةٍ يتذاكرانِ بها، ولو خالفاه، أو ائتمحى، أو ضاعَ فالعبرةُ بهما (و) بعدُ وُصوله للمكتوبِ إليه، وإحضاره الخضمَ خلافاً لقولِ ابنِ الصَّلاح لا يتوقَّفُ إثباتُ الكتابِ الحكميِّ على حُضورِ الخضمِ، ولا على إثباتِ غَيْبته الغيبةِ المعْتَبَرةِ ثم رأيتَ القموليَّ قال: وهذا غريبٌ، والخادمُ قال عن الماوَرِديَّ لا بُدَّ من حُضورِ الخضمِ؛ لأنَّ ذلكَ شهادةٌ عليه، وسَكَتَ عليه الرويانيُّ، وغيرُهُ، وبه أفتى الشُّبكيُّ، ونَقَلَهُ غيرُهُ عن قضيَّةِ كلامِ الشيخين وابنِ الرُّفعة، واعتمد أكثرُ متأخري فقهاءِ اليمَنِ ما ذَكَرَ عن ابنِ الصَّلاح قِيلَ: وعليه عَمَلُ الأَشْيَاخِ، والقُضاةِ؛ لأنَّ القاضي المُنْهَى إليه مُنْفَذٌ لِمَا قامت به الحُجَّةُ عندَ الأوَّلِ غيرُ مبتدئٍ للحكم، وقد قَطَعَ الرويانيُّ بأنَّ التنفيذَ لا يُشْتَرَطُ فيه حُضورُ الخضمِ، والدعوى عليه. اهـ. ويُردُّ بأنَّ التنفيذَ إنما يكونُ في الأحكامِ القائمةِ التي فُرِغَ منها، وأما الحكمُ هنا فلا يُقالُ له: تنفيذٌ؛ لأنَّ الأوَّلَ إنَّ لم يحكَمْ فواضِحٌ، وإنَّ حكم، ولم يكن

قوله: (أو أنَّ ما فيه حكمي) أي: حتَّى يُفْصَلَ لهما ما حَكَمَ به، ولو قال رَجُلٌ لِآخَرَ: يَسْتَحِقُّ فُلَانٌ عَلَيَّ ما في هَذِهِ القَبالةِ، وأنا عَالِمٌ به جازٍ أَنْ يَشْهَدَ عليه بما فيها إنْ حَفِظَها، وإنْ لم يُفْصَلَ له؛ لأنَّهُ يُقَرُّ على نفسه، والإقرارُ بالمجهولِ صَحِيحٌ بخلافِ القاضي، فَإِنَّهُ مُخْبِرٌ عن نفسه بما يَصُرُّ غيرُهُ. اهـ. رَوَضَ مع شَرْحِهِ بِحَذْفِ. قوله: (نُسخةُ أُخرى) ومن صَوَرِ الكتابِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ خَضَرَ عافانا اللَّهُ وإِيَّاكَ فُلَانٌ، وادَّعى على فُلانٍ الغائبِ المُقيمِ ببلَدٍ كَذَا بالشَّيْءِ الفُلانيِّ، وأقامَ عليه شاهِدَينِ هما فُلانٌ وفُلانٌ، وقد عُدُّا عِنْدِي، وحَلَفَتِ المُدَّعي، وحَكَمْتُ له بالمالِ فَسألني أَنْ أَكْتُبَ إِلَيْكَ في ذَلِكَ فَأَجِبْتَهُ فَأَشْهَدْتُ بِالْكِتابِ فُلانًا وفُلانًا. اهـ. مُعْنَى، وَلَوْ خالَفاه أَي: الشَّاهِدانِ المُكْتوبِ.

قوله: (فالعبرةُ بهما) والمكتوبُ إليه يَطْلُبُ وجوبًا تَرْكِيةَ الشُّهُودِ الحامِلينَ لِلْكِتابِ، ولا يَكْفِي تَعْدِيلُ الكاتِبِ إِيَّاهُمْ؛ لأنَّهُ تَعْدِيلٌ قَبْلَ أدَاءِ الشَّهادةِ. اهـ. رَوَضَ مع شَرْحِهِ زَادَ المُعْنَى، وإذا حَمَلَا الْكِتابَ إلى بَلَدِ الغائِبِ أَخْرَجاهُ إليه لِيَقِفَ على ما فِيهِ. اهـ. قوله: (وَيَدْفَعُ) أَي: نَذْبًا. قوله: (وَإِحْضارُهُ الخضمَ إلَخ) عبارةُ النِّهايةِ، وفي ذلك أَي: قولِ المَثْنِ، وَيَشْهَدانِ عليه إلَخ. إِيْماءٌ إلى اشتراطِ حُضورِ الخضمِ، وإثباتِ الْكِتابِ الْحُكْمِيِّ في وَجْهِهِ، أو إثباتِ غَيْبَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لأنها شَهادَةٌ عليه، وبِه صَرَّحَ الْمَوَرْدِيُّ، وأَفْتَى به الشُّبكيُّ، ونَقَلَ عن قضيَّةِ كلامِ الشَّيْخَيْنِ، وَدَهَبَ ابنُ الصَّلاحِ إلى عَدَمِ اغْتِيابِ ذلكَ، واعْتَمَدَهُ أَكْثَرُ مُتَأَخَّرِي فقهاءِ اليمَنِ؛ لأنَّ القاضي إلَخ. ويُردُّ بأنَّ التَّنْفِيزَ إلَخ. قال ع ش قوله: أو إثباتِ غَيْبَتِهِ إلَخ. مُعْتَمَدٌ. اهـ. قوله: (وهذا) أَي: قولُ ابنِ الصَّلاح. قوله: (والخادمُ إلَخ) أَي: ورأيتُهُ. قوله: (لأنَّ ذلكَ) أَي: إثباتُ الْكِتابِ الْحُكْمِيِّ. قوله: (وسَكَتَ إلَخ) عَطَفَ على عن الماوَرِديَّ إلَخ. قوله: (عليه) أَي: على ما قاله الماوَرِديُّ من اشتراطِ حُضورِ الخضمِ. قوله: (ما ذَكَرَ عن ابنِ الصَّلاح) أَي: من أَنَّهُ لا يَتَوَقَّفُ إثباتُ الْكِتابِ الْحُكْمِيِّ على حُضورِ الخضمِ إلَخ. قوله: (قيلَ، وعليه) أَي: على ما ذَكَرَ عن ابنِ الصَّلاح. قوله: (انتهى) أَي: ما قِيلَ. قوله: (ويُردُّ) أَي: تَغْلِيلُهُمْ بأنَّ القاضي المُنْهَى إليه إلَخ. قوله: (وأما الْحُكْمُ هُنا) أَي: حُكْمُ القاضي المُنْهَى إليه.

بِمَحَلِّهِ مَالٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَحُكْمُهُ لَمْ يَتِمَّ فَتُرِلَ مَنْزِلَةُ عَدَمِ الْحُكْمِ، وَعَلَى كُلِّ فَلَيْسَ هُنَا مَحْضٌ تَنْفِيذٌ فَاشْتَرَطَ حُضُورُ الْخِضْمِ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ حُكْمٌ احْتِيَاطًا (يَشْهَدَانِ عَلَيْهِ إِنْ أَنْكَرَ) بِمَا فِيهِ (فَإِنْ قَالَ: لَسْتُ الْمُسَمَّى فِي الْكِتَابِ صِدْقٌ بِيَمِينِهِ) عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ (وَعَلَى الْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ)، وَيَكْفِي فِيهَا الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ كَمَا أَخَذَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ (بَأَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ اسْمُهُ، وَنَسَبُهُ) نَعَمْ، إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِهِمَا مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُلْتَفَتْ لِإِنْكَارِهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ هُنَا مَحْضٌ إِنْخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ فَلَيْسَ مَا هُنَا إِنْخ. فَلَعَلَّ كَلِمَةَ مَا سَقَطَتْ هُنَا مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِينَ.

☐ قَوْلُ (لَيْسَ): (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَا صَدَرَ مِنَ الْقَاضِي الْكَاتِبِ مِنَ الْحُكْمِ، وَالثَّبُوتِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْحُكْمِ. اهـ. مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ أَنْكَرَ بِمَا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِنْ أَنْكَرَ الْخِضْمُ الْمُحْضَرُّ لِلْقَاضِي الْحَقُّ الْمُدَّعَى بِهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي تَوْفِيَّتَهُ، وَإِنْ قَالَ: لَسْتُ إِنْخ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: أَنَّهُ لَيْسَ الْمُسَمَّى فِي الْكِتَابِ، وَلَا يَكْفِي الْحَلْفُ عَلَى نَفْيِ الزُّورِ كَمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ نَعَمْ إِنْ أَجَابَ بِلَا يَلْزَمُنِي شَيْءٌ، وَأَرَادَ الْحَلْفَ عَلَيْهِ مُكَنَّ مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَرَاءَتُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ عَدَمُ تَسْمِيَتِهِ بِهَذَا الْأِسْمِ. اهـ.

☐ قَوْلُ (لَيْسَ): (وَعَلَى الْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ إِنْخ) فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ، وَنَكَلَ الْخِضْمُ عَنِ الْبَيِّنِ حَلْفَ الْمُدَّعِي، وَاسْتَحَقَّ. اهـ. أَسْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقَوْلِهِ: أَي: وَمُعَامَلَةٌ مَوْزُونَةٌ إِلَى وَمَاتَ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَمِينَ الشَّرْطَةِ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخِضْمُ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ فِي غَيْرِ مَشْهُورِي الْعَدَالَةِ إِلَى اكْتِفَاءٍ، وَقَوْلُهُ. اهـ. وَالْحُكْمُ بِالْعِلْمِ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: لَا الْمُحْكَمُ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي فِيهَا الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ) وَلَا يُبَالِغُ فِي الْبَحْثِ، وَالِاسْتِزْكَاءِ. اهـ. مُغْنِي.

☐ قَوْلُ (لَيْسَ): (الْمَكْتُوبُ) هُوَ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ أَنْ. اهـ. ع ش، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ نَعَتْ اسْمَ الْإِشَارَةِ، وَخَبَرٌ أَنْ اسْمُهُ، وَنَسَبُهُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُ الْمُثْنِ بِأَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ إِنْخ. يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اسْمَ أَنْ، وَالْمَكْتُوبُ بِدَلٍّ مِنْهُ وَاسْمُهُ، وَنَسَبُهُ خَبَرٌ أَنْ فَالْإِشَارَةُ لِلْمَكْتُوبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اسْمَ أَنْ، وَالْمَكْتُوبُ مُبْتَدَأٌ، وَاسْمُهُ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرُ خَبَرٌ أَنْ فَالْإِشَارَةُ لِلشَّخْصِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُرَادُ لِيَتَأْتِيَ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِنْكَارُ كَوْنِهِ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ، وَالتَّنْظَرُ فِي أَنَّ هُنَاكَ مَشَارِكًا، أَوْ لَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدُ بِخِلَافِهِ عَلَى الْإِعْرَابِ الثَّانِي، فَإِنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى عَيْنِهِ بِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَتَبَ اسْمَهُ، وَنَسَبَهُ فَلَا نَظَرَ لِإِنْكَارِهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى الْإِعْرَابِ الثَّانِي، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِهِمَا إِنْخ) وَكَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى عَيْنِهِ أَنَّ الْقَاضِيَ الْكَاتِبَ حَكَّمَ عَلَيْهِ فَيَسْتَوْفِي مِنْهُ. اهـ. مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (حَكَّمَ عَلَيْهِ) وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ مَا يَشْمَلُ تَنْفِيذَهُ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَ الْمُنْهِي الْحُكْمَ. اهـ. بُجَيْرِي.

(فإن أقامها بذلك فقال: لست المحكوم عليه لزمه الحكم إن لم يكن هناك مشارك له في الاسم، والصفات)، أو كان، ولم يعاصره؛ لأن الظاهر أنه المحكوم عليه، (وإن كان) هناك من يُشاركه بعلم القاضي، أو بيّنة، وقد عاصره قال جمع مُتَقَدِّمُونَ: وأمكنث مُعَامَلَتُهُ أي: أو مُعَامَلَةُ مَوْرَثِهِ، أو إِتْلَافُهُ لِمَالِهِ، ومات بعد الحكم، أو قبله، وَقَعَ الإشكالُ فَيُؤَسِّلُ لِلْكَاتِبِ بما يأتي، وإن لم يَمُتْ (أُخْصِرَ فإن اعترف بالحق طرِبَ، وترك الأول) إن صَدَّقَ المُدَّعي المُقِرُّ، وإلا فهو مُقِرٌّ لِمُنْكَرٍ، ويبقى طلبه على الأول (والا) أي: وإن أنكر (تَقَثَّ) المكتوبُ إليه (إلى الكاتب) بما وَقَعَ من الإشكال (ليُطْلَبَ من الشهود زيادة صفة تُمَيِّزُهُ، وَيُكْتَبُهَا)، ويُنتهيها لقاضي بلد الغائب (ثانياً) فإن لم يجد مزيداً وَقَفَ الأمرُ حتى ينكشف الحال، ويبحث البلقيني أنه لا بُدَّ من حكم ثانٍ بما كُتِبَ به من غير دعوى، ولا خليف، وفيه، وقفة؛ لأن هذا من تنعية الحكم الأول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر.

❦ قول (لشي): (فإن أقامها بذلك) أي: أقام المُدَّعي البيّنة بأن المكتوب في الكتاب اسم المُدَّعي عليه، ونسبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البيّنة لكن لست المحكوم عليه بهذا الحق لزمه الحكم بما قامت به البيّنة، ولم يُلْتَقِثَ لقوله: إن لم يكن هناك شخص آخر مشارك إلخ. اه. مُغْنِي. ❦ قوله: (ولم يعاصره) أي: المُدَّعي كذا في شرح المنهج هنا، وفي مفعول عاصر الآتي وجعل الرّوض مفعولهما المحكوم عليه، وهو ظاهر صنيع الشارح، والنهاية، والمغني لكن عقبه شارحه بأن الذي قاله غير المحكوم له. اه. ❦ قوله: (وأمكنث مُعَامَلَتُهُ) أي: ولو بالمكاتبة، ولا عبرة بخوارق العادات كما لو ادّعى على غائب بمحل بعيد أنه عامله أمس. اه. ع. ش. ❦ قوله: (مُعَامَلَتُهُ) أي: المُدَّعي المحكوم له، وكذا ضمير مَوْرَثِهِ، وضمير لِمَالِهِ، وقوله: له أي: للمشارك، واللام بمعنى مع كما عبّر به الأسنى، وكذا ضمير إِتْلَافِهِ.

❦ قول (لشي): (من الشهود) أي: شهود الحكم لا الكتاب. ❦ قوله: (وقف الأمر) أي: وجوباً، وقوله: (حتى ينكشف الحال) أي: ولو طالّت المدة. اه. ع. ش. ❦ قوله: (ويبحث البلقيني إلخ) اعتمدته النهاية عبارته، ولا بُدَّ من حكم ثانٍ كما بحثه البلقيني لكن بلا دعوى، ولا خليف. اه. ❦ قوله: (بما كُتِبَ به) أي: ثانياً. ❦ قوله: (وفيه وقفة) وفقاً للمغني عبارته، وقضية كلام المصنّف الاقتصادي على كتابة الصفة المُميّزة من غير حكم، وهو كذلك، وإن قال البلقيني لا بُدَّ من حكم مُستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة، وإن لم يحتج لدعوى، وخليف. اه. وَلَفْظُ سَمِ عِبَارَةٌ كَثْرَ الْأُسْتَاذِ، ولا يُشْتَرَطُ تَجْدِيدُ حُكْمٍ خِلَافاً لِلْبُلْقِينِي انْتَهَتْ. اه.

❦ قوله: (أو كان، ولم يعاصره إلخ) صرّح في شرح المنهج بجعل فاعل يعاصره، وعاصره المُدَّعي. ❦ قوله: (ويبحث البلقيني أنه لا بُدَّ من حكم ثانٍ بما كُتِبَ به إلخ) عبارة كثر الأُستاذ، ولا يُشْتَرَطُ تَجْدِيدُ حُكْمٍ خِلَافاً لِلْبُلْقِينِي انتهى.

(ولو حضر قاضي بلد الغائب) سواء المكتوب إليه، وغيره (ببلد الحاكم)، ولو أمين الشرطة لكن بشرط أن ينحصر الخلاص في الإنهاء إليه نظير ما يأتي في الشهادة عنده (فشافهه بحكمه ففي إضاياه) أي: تنفيذه (إذا عاد إلى) محل (ولايته خلاف القضاء بعلمه)، والأصح جوازه؛ لأنه قادر على الإنشاء، وخرج به ما لو شافهه بسماع البيّنة دون الحكم فإنه لا يقضي بها إذا رجع إلى محل ولايته قطعاً؛ لأنه مجرد إخبار كالشهادة وبخث تقييده بما يأتي عن المطلب (ولو ناداه) كائنين (في طرفي ولايتهما)، وقال له: إني حكمت بكذا.....

قول (سني): (ولو حضر قاضي إلخ) المراد القاضي بالمعنى اللغوي، وهو كل من يحصل منه الإلزام فيشمل الشاأ إن انحصر الأمر في الإنهاء إليه كما يأتي فكان الأولى أن يُعبر بحاكم إلخ. ليشمل حاكم السياسة، وقوله: (المكتوب إليه إلخ) الأولى كتب إليه أم لا، وقوله: (إليه) أي: أمير الشرطة. اهـ. بجبرمي.

قول (سني): (ببلد الحاكم) خرج به ما لو اجتمعاً في غير بلدهما، وأخبره بحكمه فليس له إضاؤه إذا عاد لمحل ولايته. اهـ. مغني عبارة الرّوض مع شرحه، فإن شافه قاض قاضياً بالحكم، والمُنهي له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني، وإن كان في محل ولايته؛ لأن إخباره في غير محل ولايته كإخباره بعد عزله. اهـ. قول: (ولو أمين الشرطة) بضم فسكون واحد الشريط كضرد، وهم طائفة من أغوان الملوكة. اهـ. قاموس. قول: (وخرج به) أي: بقوله: بحكمه. اهـ. مغني. قول: (فإنه لا يقضي إلخ) هل محله إذا لم يكن معها ثبوت، وإلا قضى بها كما تقدّم في الإنهاء، أو لا فرق ويفرق بين الإنهاء والمُشافهة. اهـ. سم أقول ظاهر التعليل الآتي في الشارح الأول عبارة المغني، والفرق أي: بين المُشافهة بالحكم، والمُشافهة بسماع البيّنة فقط أن قوله: في محل ولايته حكمت بكذا يحصل للسامع به علم بالحكم؛ لأنه صالح للإشياء بخلاف سماع الشهادة، فإن الإخبار به لا يحصل علماً بوقوعه فتعين أن يسلك به مسلك الشهادة فاخصّ سماعها بمحل الولاية. اهـ. قول: (لأنه مجرد إخبار كالشهادة إلخ) عبارة الأسنى بناء على أن إنهاء سماعها مُشافهة نقل لها كقول الفرع شهادة الأصل فكما لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك، ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضي لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك، وهو ظاهر. اهـ. قول: (ويجب تقييده إلخ) عبارة شرح المنهج، وظاهر أن محله حيث تيسرت شهادة الحجة. اهـ. أي: وإلا بأن غابت، أو مرضت فيقضي بها سم. اهـ. بجبرمي، ومَرَّ عن الأسنى ما يوافقه. قول: (بما يأتي) أي: قبيل الفرع. قول: (وقال له: إني حكمت بكذا) أي: بخلاف ما لو قال له: إني سمعت البيّنة بكذا أخذاً مما مرّ آنفاً من الفرق.

قول: (فإنه لا يقضي بها) هل محله إذا لم يكن معها ثبوت، وإلا قضى بها كما تقدّم في الإنهاء، أو لا فرق، ويفرق بين الإنهاء والمُشافهة.

(أمضاه) أي: نفّذه، وكذا إذا كان في بلد قاضيان، ولو نائبيًا، ومثنيته، وشافه أحدهما الآخر بحكمه فيمضيه، وإن لم يحضر الخصم (فإن اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع بيّنة كتب سمعت بيّنة على فلان)، ويصفه بما يميّزه ليحكم عليه المكتوب إليه (ويسميها) وجوبًا، ويرفع في نسبها (إن لم يعدلها) لينحك المكتوب له عن عدلتها، وغيرها حتى يحكم بها، وبحث الأذرع تعين تعديلها إذا علم أنه ليس له في بلد المكتوب له من يعرفها (ولا) بأن عدلها (فالأصح جواز ترك التسمية)، ولو في غير مشهوري العدالة كما اقتضاه إطلاقهم لكن خصه الماوردي بمشهوريتها، وذلك اكتفاء بتعديل الكاتب لها كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود نعم، إن كانت شاهدًا، ويمينا، أو يمينا مزدودة، وجب بياؤها؛ لأن الإنهاء قد يصل

قول (س): (أمضاه)؛ لأنه أبلغ من الشهادة والكاتب في الاعتماد عليه أسنى ومغني. قول: (وشافه أحدهما) أي: سواء كان الأصل، أو النائب. اه. ع ش. قول: (بحكمه) أي: لا بسماع البيّنة كما مرّ آنفًا. قول: (وإن لم يحضر الخصم) هل هذا مع قوله: السابق، وإحضار الخصم خلافًا لقول ابن الصلاح إلخ. للفرق بين الإنهاء بالكاتب، والمشافهة، أو كيف الحال. اه. سم، أقول: ويظهر أنه للفرق بأن الغرض من إحضار الخصم هناك، وهو إثبات الكتاب الحكمي بإقامة البيّنة عليه لا يتأتى ذلك الغرض هنا إذ القضاء هنا بالعلم، وأما التفصيل المار في قول المصنف، فإن قال: لست المسمى إلخ. فظاهر أن نظيره يجري هنا. قول: (لينحك المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط حضورها عنده. اه. سم. أقول: صريح صنيعهم عدم اشتراطه. قول: (وذلك) أي: الجواز المذكور. قول: (اكتفاء بتعديل الكاتب) أي: من غير إعادة تعديلها. (تنبيه): لو أقام الخصم بيّنة بجرح الشهود قدّمت على بيّنة التعديل، ويمهل ثلاثة من الأيام ليقيم بيّنة الجرح إذا استمهل له، وكذا لو قال: أبراني، أو قضيت الحق، واستمهل لإقامة البيّنة، ولوّ قال: أمهلوني حتى أذهب إلى بلديهم، وأجرحهم، فإني لا أتمكن من جرحهم إلا هناك، أو قال: لي بيّنة هناك دافعة لم يمهل بل يؤخذ الحق منه، فإن أثبت جرحًا، أو دفعًا استرد ما سلّمه مغني، وروض مع شرحه. قول: (إن كانت) أي: الحجة المسموعة معدلة، أو لا. اه. مغني. قول: (أو يمينا مزدودة) صورتها مع أن الكلام في القضاء على الغائب أن يدعي على حاضر فينكر، ويعجز المدعي عن البيّنة، ويرد المدعي عليه اليمين على المدعي، ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد تخليف خصمه م. اه. ع ش، وفي المجيرمي عن العناني والحلي مثله. قول: (وجب بياؤها) لعل محلّه إذا لم يعلم حال قاضي بلد الغائب، أمّا لو علم، وكان موافقًا للقاضي الكاتب فلا يحتاج لما ذكر لكن الأقرب بقاؤه على إطلاقه. اه. سيّد عمر.

قول: (وإن لم يحضر الخصم) هذا مع قوله: السابق، وإحضاره الخصم خلافًا لقول ابن الصلاح إلخ. للفرق بين الإنهاء بالكاتب، والمشافهة، أو كيف الحال. قول: (لينحك المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط حضورها عنده.

لَمْ يَرِ قَبُولُهَا، وَالْحُكْمُ بِالْعِلْمِ قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ نَقْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ لاختلاف العلماء فيه كالذي قبله، ولو ثبت الحق بالإقرار لزمه نيأته، ولا يجوز له عليه لقبول الإقرار للشقوط بدعوى أنه على رسم القبالة فيطلب يمين خصمه فيزدها فيحلف فيبطل الإقرار (والكتاب)، والإنهاء بلا كتاب (بالحكم) من الحاكم لا المحكم (يمضي مع قرب المسافة)، وبُعْدُهَا؛ لأنَّ الحكم تَمَّ فلم يَنْقَ بعده إلا الاستيفاء (وبسماع البيئة لا يقبل على الصحيح إلا في مسافة قبول شهادة على شهادة) فيقبل من الحاكم لا المحكم أيضًا، وهي فوق مسافة العدوى الآتية لسهولة إحضار الحجة مع القرب، ومنه أخذ في المطلب أنه لو تعسر إحضارها مع القرب بنحو مريض قبل الإنهاء، والعبء في المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المثني، والغريم.

(فرغ): قال القاضي وأقره لو حضر الغريم، وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطلب ساع للقاضي بغيه لقضاء الدين، وإن لم يكن المال بمحل ولايته، وكذا إن غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج الشبكي والغزالي قالوا بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته؛ لأنه لا يُمَكِّنُ نيأته عنه في، وفاء الدين حينئذ بخلافه في الصورتين الأولتين، ونوزعا بتصريح الغزالي كما ماله، واقتضاه كلام الزافعي، وغيره بأنه لا فرق في العقار المقضي به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب، وغيرها قال الإمام فإن قيل: كيف يقضي بثقة ليست في محل

قوله: (نقله) أي: إنهاء حكمه بالعلم. قوله: (وفيه نظر لاختلاف العلماء) محل تأمل؛ لأن قولهم: نعم إن كانت شاهدًا إلخ. السابق في مجرد سماع البيئة من غير حكم، وما نحن فيه قد وجد فيه حكم، ومن المعلوم أن الحكم يرفع الخلاف فلا نظر إلى قول الشارح لاختلاف إلخ. اه. سيّد عمر، وقدمت عن الروض مع شرحه في هامش، وينتهي إليه حكمًا ما يصرّح بعدم وجوب البيان في إنهاء الحكم مطلقًا راجعه عبارة الرشيد، وفيه نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذي قد تم، وارتفع به الخلاف، وبين مجرد الثبوت إلا أن يكون المخالف لا يراه حكمًا معتدًا به بحيث يجوز له نقضه فليراجع. اه. قوله: (بالإقرار) أي: بيئة شهدت على إقرار الغائب. اه. ع. ش. قوله: (بنحو مريض) للشهود كغيبتهم عن بلد القاضي أي: بعد أداء الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة. اه. أسنى. قوله: (لا المحكم أيضًا)، والمتجّه قبول ذلك أي: الإنهاء بسماع البيئة من المحكم. اه. نهاية. قوله: (لو حضر الغريم) أي: كان حاضرًا. قوله: (وكذا إن غاب إلخ) أي: الغريم، وكذا ضمير كان. قوله: (حينئذ) أي: حين كون كل من المال، ومالكه. قوله: (في الصورتين إلخ)، وهما حضور المالك، وغيبته في محل ولاية القاضي. قوله: (المقضى به) أي: بالعقار دين شخص حاضر، أو غائب في محل ولاية القاضي. قوله: (وغيرها) الأولى التذكير. قوله: (قال الإمام) تأييدًا، وتوجيهًا لعدم الفرق، وسيأتي ردّه بقوله: (ولك أن تقول إلخ). قوله: (كيف يقضى إلخ) أي: دينًا على

وَلَا يَتَّهَمُ قُلْنَا: هَذَا غَفْلَةٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فَكَمَا أَنَّهُ يُقْضَى عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ فَعَلِمَا لَيْسَ فِيهِ كَذَلِكَ، وَعَنْ هَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ بِحَقَائِقِ الْقَضَاءِ قَاضٍ فِي قَرْيَةٍ يَنْفُذُ قَضَاؤَهُ فِي دَائِرَةِ الْآفَاقِ، وَيُقْضَى عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِذَا سَاعَ الْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ فَالْقَضَاءُ بِالْدَّارِ الْغَائِبَةِ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ، وَالذَّائِرُ مُقْضَى بِهَا. اهـ. قَالَ غَيْرُهُ، وَيَبْغِي الْغَائِبَةَ عَنِ الْغَائِبِ عَنْ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ قَضَاءٌ عَلَيْهِ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ بَلَا شَكٍّ، بَلْ ذَلِكَ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ بَعْضُهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ، وَيَلْزَمُ السُّبُكِيُّ وَالْغَزَّيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا أَنْ يَمْنَعُوا ذَلِكَ، وَلَا أَطْلَهُمْ يَسْمَحُونَ بِهِ، وَتَقْيِيدُ الرَّافِعِيِّ بِالْحَاضِرِ فِي قَوْلِهِ: إِذَا ثَبَتَ عَلَى الْغَائِبِ دَيْنٌ، وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ، وَقَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ لِلْغَائِبِ لِثُدْرَةِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَيْشِيرِ الْقَضَاءِ مِنَ الْمَالِ الْغَائِبِ عَنْ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ. اهـ. وَاعْلَمْ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ: أَيْضًا قَدْ يَكُونُ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ يُمَكِّنُ التَّوْفِيقَ مِنْهُ، وَقَدْ لَا فَيَسْأَلُ الْمُدْعَى الْقَاضِي لِنَهَاءِ الْحُكْمِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: فَيَسْأَلُ إِنَّمَا هُوَ لِيَكُونَ هَذَا الْإِنْهَاءُ أَسْرَعَ فِي خِلَاصِ الْحَقِّ، وَأَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ حُكْمِ الْقَاضِي بِهِ مَعَ كَوْنِهِ بِغَيْرِ عَمَلِهِ، وَقَدْ قَالَ الْقَمُولِيُّ فِي الْمُفْلِسِ كَابِنِ عَبْدِ السَّلَامِ بَاغَ الْحَاكِمِ مَالَهُ، وَصَرَفَهُ فِي دَيْنِهِ سِوَاءَ أَكَانَ مَالُهُ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ هَذَا الْحَاكِمُ، أَوْ فِي وَلَا يَتَّهَمُ غَيْرِهِ، وَتَقْلَهُ الْأَرْزُقُ عَنْ فَتَاوَى الْقَاضِي. فَبَيَّنْتُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ الْمَعْتَمَدُ، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: لَا شَاهِدَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْغَرِيمَ فِيهِ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ، وَلَا كَلَامَ حِينَئِذٍ فِي بَيْعِ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَهَا، وَإِنَّمَا مَحَلُّ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ كُلُّ مَنْ الْمَالِ،

حَاضِرٍ، أَوْ غَائِبٍ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ. قَوْلُهُ: (فَكَمَا أَنَّهُ يُقْضَى عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ) أَمَّا هَذَا أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ صَادِقٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَقْضَى بِهِ غَائِبًا أَيْضًا. قَوْلُهُ: (فَعَلِمَا لَيْسَ فِيهِ الْإِنْفِصَالُ) أَيِ: فَيُقْضَى عَلَيْهِ فِي عَيْنٍ لَهُ لَيْسَ الْإِنْفِصَالُ. قَوْلُهُ: (وَعَنْ هَذَا) أَيِ: مَنْ أَجَلَ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ، وَغَيْبَةِ مَالِهِ فِي جَوَازِ الْقَضَاءِ. قَوْلُهُ: (بِحَقَائِقِ الْقَضَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعُلَمَاءِ. قَوْلُهُ: (فِي دَائِرَةِ الْآفَاقِ) أَيِ: عَلَى بَقَاعِ الْأَرْضِ فِي دَائِرَةِ الْآفَاقِ. اهـ. مُغْنِي. هَذَا بَيَانٌ لِنُفُوذِ حُكْمِهِ فِي مَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ، وَقَوْلُهُ: (وَيُقْضَى عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا) بَيَانٌ لِنُفُوذِ حُكْمِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ، وَقَوْلُهُ: (إِذَا سَاعَ الْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ) أَيِ: بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ آتِيًا، وَقَوْلُهُ: (فَالْقَضَاءُ) أَيِ: قَضَاءُ دَيْنِ الْغَائِبِ. قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ) أَيِ: غَيْرُ الْإِمَامِ. قَوْلُهُ: (بَلْ ذَلِكَ) أَيِ: الْبَيِّنُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (أَوَّلَى بِالْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ الْإِنْفِصَالُ) أَيِ: أَوْ لَى بِالْجَوَازِ مِنَ الْقَضَاءِ الْإِنْفِصَالُ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ: الْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ بَعْضُهُ الْإِنْفِصَالُ. وَقَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِمَنْعِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَتَقْيِيدُ الرَّافِعِيِّ الْإِنْفِصَالُ) أَيِ: وَتَبِعَهُ شُرَاحُ الْمَنَهَاجِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: قَوْلُ الْغَيْرِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ: الْغَائِبِ. قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ قَوْلُهُ) أَيِ: الرَّافِعِيِّ. قَوْلُهُ: (فَيَسْأَلُ الْإِنْفِصَالُ) مُتَقَرِّعٌ عَلَى الْمَغْطُوفِ فَقَطُّ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: قَوْلُ الرَّافِعِيِّ. قَوْلُهُ: (فَبَيَّنْتُ الْإِنْفِصَالُ) تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَنُورِزَا) إِلَى هُنَا. قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ: جَوَازَ بَيْعِ الْقَاضِي لِمَالِ الْغَرِيمِ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ، وَإِنْ غَابَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ. قَوْلُهُ: (لَا شَاهِدَ فِي هَذَا) أَيِ: فِيمَا قَالَهُ الْقَمُولِيُّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ.

والخضم في غير محل ولايته، ولا شاهد أيضًا في كلام الغزالي، وما بعده؛ لأنه ليس فيه تصريح بغيرتهما معًا عن محل ولايته فليُحتمل على أن الإنهاء يُخالف غيره، أو على ما إذا كان الخضم الغائب بمحل ولايته، والأولوية، وحمل كلام الرافعي المذكوران ممنوعان إذ لا دليل يُصرِّح بذلك، وقد اعتمد بعضهم كلام الشبكي والغزي فارقًا بين إنهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقًا، وبين بيعه للمال فلا يجوز إلا إن كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شُهبة، وإنما يمتنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته أي: فيُنهيه إلى حاكم بلد هو فيها، أو ماله كما ذكره الأئمة، ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها، وقول بعضهم يجوز سهو؛ لأنه إذا لم يجز له إحضاره للدعوى عليه، وإن قرب فكيف يبيع ماله قهواً عليه. اهـ. وما علَّل به السهو هو السهو إذ لا ملازمة بين الإحضار، والبيع، وخالف شيخنا في فتاويه ذلك فَمَنَعَ بيع ما ليس بمحل ولايته مطلقًا قال كَمَن زَوْج امرأة ليست بمحل ولايته بمن هو فيها. اهـ. ولا شاهد فيما ذكره؛ لأن العبرة في التصرف في المال بقاضي بلد مالكة لا بقاضي بلد المال؛ لأنه تابع لا مُستقل بخلاف الزوجة فإنها مُستقلة فاعتبرت ببلدها لا غيره.

قوله: (وما بعده) أي: من قول الإمام. قوله: (لأنه) أي: كلاً من كلام الغزالي، والكلام المذكور بعده. قوله: (عن محل ولايته) لعله هو محط التقي فقط. قوله: (يُخالف غيره) أي: بيع المال، وقوله: (بمحل ولايته) خبر كان. قوله: (مطلقًا) أي: سواء خرج كل من المال، والخضم عن محل ولاية الحاكم المنهي أم لا. قوله: (حاصله قال ابن قاضي شُهبة) لعل هنا حذفًا، وقلًا، والأصل كما قال إلخ. أو قال ابن قاضي شُهبة حاصله. قوله: (عنها) الأولى التذكير. قوله: (وخالف شيخنا إلخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملي، فإنه سُئل هل المُعتمد أن القاضي يبيع عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته كما في شرح الرُّوض، وغيره أم لا كما في فتاوى شيخ الإسلام زكريا؟ فأجاب: بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته إذ هو فيه كالمغزول، وما عزي في السؤال لشرح الرُّوض لم أره فيه انتهى. اهـ. سم. قوله: (ذلك) أي: كلام الشبكي والغزي. قوله: (مطلقًا) أي: سواء كان المالك في محل ولايته أم لا. اهـ. قوله: (قال) أي: الشيخ كَمَن زَوْج إلخ. أي: قياسًا على قاض زَوْج إلخ. قوله: (انتهى) أي: قول الشيخ. قوله: (ولا شاهد إلخ) يعني فكلام الشبكي والغزي هو المُعتمد.

قوله: (وخالف شيخنا في فتاويه إلخ)، وافقه شيخنا الشهاب الرملي، فإنه سُئل هل المُعتمد أن القاضي يبيع عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته كما في شرح الرُّوض، وغيره أم لا كما في فتاوى شيخ الإسلام زكريا فأجاب بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته إذ هو فيه كالمغزول، وما عزي في السؤال لشرح الرُّوض لم أره فيه انتهى.

فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي

سواء أكان بمحل ولايته أم لا، ولهذا أدخله في الترجمة لمناسبته لها، ولا فرق فيما يأتي بين حضور المدعى عليه، وغيبته (ادعى غيباً غائبة عن البلد)، ولو في غير محل ولايته على ما مر (يؤمن اشتباهها كعقار، وعبد، وقرس معروفات)، ولو للقاضي، وحده إن حكم بعلمه، أو بالشهرة، أو بتحديد الأول (سمع) القاضي (بيته) التي ليست ذاهبة لبلد العين.....

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي)

☐ قوله: (ولهذا أدخله في الترجمة) يتأمل. اه. سم. يعني أن المناسب تأخيره عن قوله: (ولا فرق إلخ). عبارة المغني، ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه، وغيبته، وإنما أدخله المصنف في الباب نظراً لغيبة المحكوم عليه. اه. ☐ قوله: (لمناسبته لها) لا حاجة إليه. ☐ قوله: (ولا فرق) إلى قوله: (على ما مر) في المغني، وإلى قول المتن، (فإن شهدوا) في النهاية لإلا قوله: (ولو للقاضي) إلى (أو بالشهرة)، وقوله: (وزعم) إلى (المعرفة فيه)، وقوله: (فمن عبر) إلى المتن، وقوله: (وفيه ما فيه).

☐ قول (سبي: غائبة عن البلد) أي: وكانت فوق مسافة العذوى بدليل ما يأتي. اه. بغيري أي: عن الأذرع، والمطلب. ☐ قوله: (ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضي رجوع هذا أيضاً لقوله: (الآتي، أو لا يؤمن إلخ). وعلى هذا فيمكن الفرق بينه، وبين ما يأتي عن المطلب حيث قيده الشارح بكونه في محل ولايته بأنه لا يقدر على إحضار ما ليس فيه بخلاف ما هنا؛ لأن من له الولاية يتبعه إليه لسماع الدعوى، وقيام البينة. اه. سم. ☐ قوله: (على ما مر) عبارة النهاية كما مر. اه. أي: قوله: (أو ينهي إليه حكماً إن حكم ليستوفي الحق). اه. فإن المراد بالحق هناك ما يشمل العين الغائبة عن محل ولايته كما يفيد ما قبله، ويحتمل أنه أراد ما مر في الفرع عن الشبكي والغزوي. ☐ قوله: (ولو للقاضي وحده إن حكم بعلمه) فيه مع قول المتن (سمع بيته إلخ). حرازة لا تخفى لاقضائه أنه مع الحكم بعلمه يسمع البينة، ويحكم بها فليتأمل. اه. سم. ☐ قوله: (أو بالشهرة) متعلق بمعروفات فالصواب إسقاط، (أو)، وقوله: (أو بتحديد الأول) أي: العقار الأولى إسقاطه عبارة المغني ومعروفات بالشهرة ثم قال: ويتمد المدعي في دعوى العقار الذي لم يشتهر حدوده الأربعة ليميز.

فصل ادعى غيباً غائبة عن البلد إلخ

☐ قوله: (أدخله في الترجمة) يتأمل. ☐ قوله: (ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضي رجوع هذا أيضاً لقوله الآتي، أو لا يؤمن، وعلى هذا فالفرق بينه، وبين تفيد ما يأتي آخر الصفحة عن المطلب بما في محل ولايته ممكن بنحو أنه إنما قيد فيما يأتي لأنه لا يقدر على إحضار ما ليس في محل ولايته بخلافه هنا لأن من له الولاية يتبعه إليه لسماع الدعوى، وقيام البينة. ☐ قوله: (ولو للقاضي، وحده إن حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع القاضي بيته، وحكم بها حرازة كما لا يخفى لاقضائه أنه مع

كما مرَّ (وحكم بها) على حاضرٍ، وغائبٍ (وكتبَ إلى قاضي بلدٍ المالِ لِيُسَلِّمَهُ للمُدَّعي) كما يسمَعُ البيِّنة، ويحكمُ على الغائبِ فيما مرَّ قال جمعٌ: صوابه معروفين؛ لأنَّ القاعدةَ عند اجتماع العاقلِ مع غيره تغليبُ العاقلِ. اهـ. وتعبيرُهُم بالصوابِ غيرُ صوابٍ، بل ذلك قد يحسنُ كما أنَّه قد يحسنُ تغليبُ غيرِ العاقلِ لِكثرتِه كما في ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، وزعمُ البلقيني أنَّ الصوابَ قولُ أصله وغيره معروفين نعتًا لغيرِ العقارِ اكتفاءً فيه بقوله: (ويَعْتَمِدُ في) معرفة (العقارِ، وحدوده)، ويُزَدُ بأنَّ المعرفةَ فيه لا تَتَقَيَّدُ بِحُدُودِهِ، بل قد يُعْرَفُ بِالشُّهُرَةِ الثَّابِتَةِ فلا يحتاجُ لِذِكْرِ حَدٍّ، ولا غيره، وهذا استيفيدٌ من كلامه الأوَّل، وقد لا فيحتاجُ لِذِكْرِ حُدُودِهِ الأربعة، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أقلِّ منها، وقولُ الروضة، وأصلها ككثيرين يكفي ثلاثة محلَّه إنَّ تَمَيُّزَ بها، بل قال ابنُ الرُّفْعَةِ إنَّ تَمَيُّزَ بِحَدٍّ كَفَى وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا

(تنبيه): محلُّ ذِكْرِ حُدُودِهِ كُلِّهَا إذا لم يَعْلَمْ بأقلِّ منها، وإلا اكتفى بما يَعْلَمُ منها. اهـ. فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي: قُبِلَ قولُ المتن، والإنهاء أنْ يُشْهَدَ إلخ. فَوَدَّ: (على حاضرٍ، وغائبٍ) تأكيدٌ لقوله: السابق، ولا فَرْقٌ فيما يَأْتِي إلخ.

فَوَدَّ (لِسَيِّ): (لِيُسَلِّمَهُ إلخ) أي: المُدَّعي به بعد ثبوت ذلك عنده. اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (كما يسمَعُ) إلى قوله: (كما في ﴿سَبَّحَ﴾) في المُعْنَى. فَوَدَّ: (وَيَحْكُمُ) أي: بها. فَوَدَّ: (فيما مرَّ) أي: في الذَّغْوَى على الغائب. اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (وَزَعَمَ البَلْقِينِيُّ إلخ) فَعَلَّ، وفاعِلٌ. فَوَدَّ: (مَعْرُوفَيْنِ) أي: بالثَّبَتِ. فَوَدَّ: (اكتفاءً فيه) أي: في العقارِ. فَوَدَّ: (وَيُزَدُ) أي: ما زَعَمَ البَلْقِينِيُّ. فَوَدَّ: (بأنَّ المعرفةَ فيه إلخ) أقول: ويُزَدُ أَيْضًا بِتَسْلِيمِ التَّحْقِيقِ الْمَذْكُورِ بأنَّ قوله: (وَيَعْتَمِدُ إلخ) بَيَانٌ لِطَرِيقِ مَعْرِفَةِ الْعَقَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَعْرُوفَاتٍ. اهـ. سمَّ أي: كما نَبَّهَ عَلَيْهِ شَرْحُ الرُّوضِ عِبَارَتَهُ مَعَ الْمُتَنِ، ثم العَيْنُ الْمُدَّعَاةُ الْغَائِبَةُ عَنِ الْبَلَدِ إِنْ كَانَتْ وَمَا تُعْرَفُ كَالْعَقَارِ الْمَعْرُوفِ، وَيَعْتَمِدُ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: فَيَعْرِفُهُ الْمُدَّعِي بِذِكْرِ الْبُقْعَةِ، وَالسَّكْوَةِ، وَالْحُدُودِ الْأَرْبَعَةِ إلخ. فَوَدَّ: (المعرفةَ فيه) إلى قولِ المتن: (والأظهرُ أَنَّهُ يُسَلِّمُهُ) في المُعْنَى إلَّا قَوْلَهُ: (وَأَشْتَرَطْتُ) إلى المتن، وقولُهُ: (وقد أشاروا) إلى المتن. فَوَدَّ: (وقد لا فيحتاجُ إلخ) أي: وهذا أفادَهُ بقوله: (وَيَعْتَمِدُ). فَوَدَّ: (ولا يجوزُ الاقتصارُ على أقلِّ منها، وقولُ الرُّوضَةِ إلخ) لا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الصَّنِيعِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مَعَ الْمُتَنِ، وَيَعْتَمِدُ فِي مَعْرِفَةِ الْعَقَارِ حُدُودِهِ الْأَرْبَعَةَ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِهَا فَالْمَعْرِفَةُ فِيهِ لَا تَتَقَيَّدُ بِهَا فَقَدْ يُعْرَفُ بِالشُّهُرَةِ إلخ. وقد لا يَخْتِاجُ لِذِكْرِ حُدُودِهِ الْأَرْبَعَةِ، بَلْ يَكْتَفِي بِثَلَاثَةٍ، وَأَقَلَّ مِنْهَا فَقَوْلُ الرُّوضَةِ إلخ. فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا إلخ) هذا كُلُّهُ إِذَا تَوَقَّفَ التَّعْرِيفُ عَلَى الْحُدُودِ فَلَوْ حَصَلَ التَّعْرِيفُ بِاسْمٍ وَضِعَ بِهَا لَا يُشَارِكُهَا فِيهِ غَيْرُهَا كَدَارِ التَّنُوءِ بِمَكَّةَ كَفَى كَمَا جَزَمَ بِهِ

الْحُكْمُ بِعِلْمِهِ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ، وَيَحْكُمُ بِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي: في تنبيه قُبِلَ المتن، والإنهاء أنَّ الدَّاهِيَةَ لَهَا لَا يَسْمَعُهَا. فَوَدَّ: (وَيُزَدُ بأنَّ المعرفةَ فيه إلخ) أقول يَرِ أَيْضًا بِتَسْلِيمِ التَّحْقِيقِ الْمَذْكُورِ بأنَّ قوله: (وَيَعْتَمِدُ إلخ). بَيَانٌ لِطَرِيقِ مَعْرِفَةِ الْعَقَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَعْرُوفَاتٍ.

ذَكَرَ بَلَدَهُ، وَسَكَنَهُ، وَمَحَلَّهُ مِنْهَا لَا قِيَمَتَهُ لِحَصُولِ التَّمْيِيزِ بِدُونِهَا (أَوْ لَا يُؤْمَنُ) اشْتِبَاهُهَا كَغَيْرِ
 الْمَعْرُوفِ مِنْ نَحْوِ الْعَبِيدِ، وَالذَّوَابِّ (فَالْأَظْهَرُ سَمَاعُ) الدَّعْوَى بِهَا اعْتِمَادًا عَلَى الْأَوْصَافِ أَيْضًا
 لِإِقَامَةِ (الْبَيِّنَةِ) عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تُمَيِّزُهَا، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهَا كَالْعَقَارِ
 (وَيُبَالِغُ) وَجُوبًا (الْمُدَّعِي فِي الْوَضْفِ) لِلْمَثَلِيِّ بِمَا يُمَكِّنُ الاستقصاءَ بِهِ لِيَحْصُلَ التَّمْيِيزُ بِهِ
 الْحَاصِلُ غَايَةً بِذَلِكَ، وَاشْتَرَطَتِ الْمُبَالِغَةُ هُنَا دُونَ السَّلَمِ؛ لِأَنَّهَا تَمَّ تَوْذِي لِعِزَّةِ الْوُجُودِ الْمُنَافِيَةِ
 لِلْعَقْدِ (وَيَذَكِّرُ الْقِيَمَةَ) فِي الْمُتَقَوِّمِ وَجُوبًا أَيْضًا إِذْ لَا يَصِيرُ مَعْلُومًا إِلَّا بِهَا أَمَّا ذِكْرُ قِيَمَةِ الْمَثَلِيِّ،
 وَالْمُبَالِغَةُ فِي وَضْفِ الْمُتَقَوِّمِ فَمُتَدَوِّبَانِ كَمَا جَرَيَا عَلَيْهِ هُنَا، وَقَوْلُهُمَا فِي الدَّعَاوَى يَجِبُ وَضْفُ
 الْعَيْنِ بِصِفَةِ السَّلَمِ دُونَ قِيَمَتِهَا مَثَلِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ مُتَقَوِّمَةٌ مَحْمُولٌ عَلَى عَيْنِ حَاضِرَةٍ بِالْبَلَدِ يُمَكِّنُ
 إِحْضَارُهَا مَجْلِسَ الْحَكَمِ. وَقَدْ أَشَارُوا لِذَلِكَ بِتَعْبِيرِهِمْ هُنَا بِالْمُبَالِغَةِ فِي الْوَضْفِ، وَتَمَّ بَوَاضِيفِ
 السَّلَمِ فَمَنْ عَبَّرَ فِي الْبَاطِنِ بِصِفَاتِ السَّلَمِ فَقَدْ، وَهَمَّ (و) الْأَظْهَرُ (أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِهَا).....

الْمَاوَزْدِيُّ فِي الدَّعَاوَى، وَإِنْ ادَّعَى أَشْجَارًا فِي بُسْتَانٍ ذَكَرَ حُدُودَهُ الَّتِي لَا يَتَمَيَّزُ بِدُونِهَا وَعَدَدَ الْأَشْجَارِ،
 وَمَحَلَّهَا مِنَ الْبُسْتَانِ، وَمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا، وَالضَّابِطُ التَّمْيِيزُ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَسَكَنَهُ) يَغْنِي
 حَازَتَهُ. اهـ. سُلْطَانٌ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلَّهُ مِنْهَا) أَي: هَلْ هُوَ فِي أَوَّلِهَا، أَوْ آخِرِهَا، أَوْ وَسَطِهَا. اهـ. مُغْنِي.
 قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَي: السَّكَنِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ الْعَبِيدِ، وَالذَّوَابِّ) أَي: مِنْ سَائِرِ الْمُتَقَوِّلاتِ،
 وَأَمَّا الْعَقَارُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَأْمُونٌ الْأَشْيَاءِ إِمَّا بِالشُّهُرَةِ، وَإِمَّا بِالتَّحْدِيدِ كَمَا مَرَّ. اهـ. رَشِيدِي، وَيُقَيِّدُهُ
 أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالْعَقَارِ. اهـ. بِكَافِ الْقِيَاسِ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا فِي الْمَعْرُوفِ السَّابِقِ.
 اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (بِمَا يُمَكِّنُ الْإِلْخَ) أَي: بِذِكْرِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالْبَاءِ لِلتَّضْوِيرِ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ)
 أَي: الْمُبَالِغَةِ. قَوْلُهُ: (لِلْعَقْدِ) أَي: لِصِحَّةِ عَقْدِ السَّلَمِ. قَوْلُهُ: (كَمَا جَرَيَا عَلَيْهِ الْإِلْخَ) أَي: فِي الرِّوَايَةِ،
 وَأَصْلُهَا. اهـ. شَرْحُ الْمُنْهَجِ. قَوْلُهُ: (مِثْلِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ مُتَقَوِّمَةٌ) أَي: فَخَالَفَ مَا هُنَا فِي الْمُتَقَوِّمَةِ. اهـ.
 بُجَيْرِمِي. قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى عَيْنِ حَاضِرَةٍ الْإِلْخَ) سَيَأْتِي أَنَّ الْحَاضِرَةَ يَجِبُ فِيهَا ذِكْرُ الصِّفَاتِ، وَإِنْ
 كَانَتْ مُتَقَوِّمَةٌ قَالَ سَم: وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَ بِالْبَلَدِ تَسْهُلُ مَعْرِفَتُهُ فَاشْتَرَطَ، وَضَفَّهُ فِي الدَّعْوَى،
 وَإِنْ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ لَا تُسْمَعُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا انْتَهَى. أَي: فَلَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ: الْآتِي، أَوْ
 غَايَةِ عَنِ الْمَجْلِسِ لَا الْبَلَدِ أَمَرَ بِإِحْضَارِ مَا يُمَكِّنُ الْإِلْخَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى، وَمَا يَأْتِي مِنْ
 تَكْلِيفِ الْإِحْضَارِ بِالنِّسْبَةِ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ بَعَيْنِهِ. اهـ. بُجَيْرِمِي. قَالَ الْمُغْنِي: وَبِذَلِكَ الْحَمَلِ انْتَدَفَعَ قَوْلُ
 بَعْضِهِمْ أَنَّ كَلَامَهُمَا هُنَا يُخَالِفُ مَا فِي الدَّعَاوَى، وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ مَعَ اعْتِمَادِهِ مَا فِي الدَّعَاوَى كَلَامَ الْمُثَنِّ
 فِي غَيْرِ التَّقْدِ، أَمَّا هُوَ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ ذِكْرُ الْجِنْسِ، وَالتَّنَوُّعِ، وَالصِّحَّةِ، وَالتَّكْسِيرِ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَمَنْ عَبَّرَ الْإِلْخَ)
 تَغْرِیصُ لَابِنِ الْمُقْرِي فِي رَوَايَةٍ.

قَوْلُهُ: (اعْتِمَادًا عَلَى الْأَوْصَافِ أَيْضًا) أَي: كَمَا فِي الْمَعْرُوفِ السَّابِقِ فَيَأْخُذُهُ، وَيَبْعَثُهُ أَنْظَرُ لَوْ كَانَ
 يَتَعَدَّرُ بَعَثُهُ كَالْعَقَارِ، أَوْ يَتَعَسَّرُ كَالشَّيْءِ الثَّقِيلِ، أَوْ يَوْرَثُ قَلْعُهُ ضَرَرًا كَالْمُثَبَّتِ فِي جِدَارٍ.

أي: بما قامت البيئَةُ عليه؛ لأنَّ الحكمَ مع خطرِ الاشتباه، والجهالةِ بعيدٌ، والحاجةُ تندفعُ بسماعِ البيئَةِ بها اعتمادًا على صفاتها، والكتابةُ بها كما قال: (بل يَكْتُوبُ إلى قاضي بلدِ المالِ بما شَهِدَتْ به) البيئَةُ فَإِنَّ أَظْهَرَ الْخَصْمِ هُنَاكَ غَيْبًا أُخْرَى مُشَارِكَةً لَهَا بِيَدِهِ، أَوْ يَدَ غَيْرِهِ أَشْكَلَ الْحَالِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِدَافِعٍ عَمَلِ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ بِالْصَّفَةِ الَّتِي تَصَمَّنُهَا الْكِتَابُ، وَحِينَئِذٍ (فَيَأْخُذْهُ) مِمَّنْ هُوَ عِنْدَهُ (وَيَبْعَثُهُ إِلَى) الْقَاضِي (الكَاتِبِ لِيشْهَدُوا عَلَى غَيْبِهِ) لِيَحْضُلَ الْيَقِينُ (و) لَكِنْ (الْأَظْهَرُ أَنَّهُ) لَا (يُسَلِّمُهُ لِلْمُدَّعِي) إِلَّا (بِكَفِيلٍ).....

□ قَوْلُهُ: (أَيُّ: بِمَا قَامَتْ إِلَيْهِ) أَيُّ: بِعَيْنٍ مِثْلِيَّةٍ، أَوْ مُتَقَوِّمَةٍ قَامَتْ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ خَطَرِ الْاِشْتِبَاهِ إِلَيْهِ) أَيُّ: خَوْفِهِ. اهـ. □ بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْكِتَابَةُ إِلَيْهِ) أَيُّ: مَعَهَا، وَقَوْلُهُ: (بِهَا) أَيُّ: بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يَدَ غَيْرِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا بِيَدِ غَيْرِهِ، وَهِيَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ. اهـ. □ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ) أَيُّ: فَيَبْعَثُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ إِلَى الْقَاضِي الْكَاتِبِ لِيَطْلُبَ مِنَ الشُّهُودِ زِيَادَةً تُمَيِّزُ لِلْعَيْنِ الْمُدَّعَى بِهَا، فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ زِيَادَةً عَلَى الصَّفَاتِ الْمَكْتُوبَةِ وَقَفَ الْأَمْرُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ عَ شِ وَبُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (بِالصَّفَةِ الَّتِي إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْأِي إِذَا وَجَدَهُ بِالْصَّفَةِ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) لَا مَوْقِعَ لَهُ.

□ قَوْلُهُ (سُئِلَ): (فَيَأْخُذْهُ أَيُّ: الْمُدَّعَى بِهِ، وَيَبْعَثُهُ إِلَيْهِ) انْظُرْ لَوْ كَانَ يَتَعَدَّدُ بَعَثُهُ كَالْعَقَارِ الْغَيْرِ الْمَعْرُوفِ، أَوْ يَتَعَسَّرُ كَالشَّيْءِ الثَّقِيلِ، أَوْ يَوْرَثُ قَلْعُهُ ضَرَرًا كَالْمُبْتَدِ فِي جِدَارٍ، وَسَأَلَتْ الطَّبْلَاوِيَّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ انْتَهَى. اهـ. □ سَم، وَقَالَ م ر: يَتَدَاْعِيَانِ عِنْدَ قَاضِي بَلَدِ الْعَيْنِ فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. □ بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وَيَبْعَثُهُ إِلَى الْقَاضِي إِلَيْهِ) لَيْسَ فِيهِ إِنْصَاحٌ عَنْ أَنَّ الْبَعْثَ جَائِزٌ، أَوْ وَاجِبٌ وَلَا عَنْ مَحَلِّ مُؤَنَةِ الْبَعْثِ. اهـ. □ سَم، وَإِنَّمَا نَقَى الْإِنْصَاحَ لَا أَضَلَّ الدَّلَالَةَ فِي الْبَعْثِ لِقَوْلِهِمْ: أَنَّ مُطْلَقَاتِ الْعُلُومِ ضَرُورِيَّةٌ، وَأَمَّا نَفْيُهُ عَنْ مَحَلِّ مُؤَنَةِ الْبَعْثِ فَقَدْ يَمْنَعُ بَأَنَّ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ (كَالذَّهَابِ)، وَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَحِينَئِذٍ، أَوْ جَبْنَا الْإِنْخِصَارَ إِلَيْهِ). مُفْصِحٌ بِذَلِكَ.

□ قَوْلُهُ (سُئِلَ): (لِيَشْهَدُوا عَلَى غَيْبِهِ) أَيُّ: فَفَائِدَةُ الشَّهَادَةِ الْأُولَى نَقْلُ الْعَيْنِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ. □ بُرُئْسِي وَسَم. □ قَوْلُهُ: (لِيَحْضُلَ الْيَقِينُ) هُوَ مُرَادِفٌ لِلْعِلْمِ، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: الْيَقِينُ حُكْمُ الدَّهْنِ الْجَارِمِ الَّذِي لَا يَطَّرَقُ إِلَيْهِ الشَّكُّ، وَالْعِلْمُ أَعَمُّ، وَعَلَى هَذَا كَانَ الْأَنْسَبُ التَّغْيِيرُ بِالْعِلْمِ. اهـ. □ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُهُ إِلَّا بِكَفِيلٍ) زِيَادَةٌ (لَا) مَعَ (إِلَّا) تَوْهَمُ أَنَّ مُقَابِلَ الْأَظْهَرِ يَقُولُ: يُسَلِّمُهُ بِلَا كَفِيلٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي، وَمُقَابِلَ الْأَظْهَرِ إِلَيْهِ. اهـ. □ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ أَيُّ: الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ يُسَلِّمُهُ إِلَى الْمُدَّعَى بَعْدَ أَنْ يُحْلَفَهُ كَمَا قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: إِنَّ الْمَالَ هُوَ الَّذِي شَهِدَ بِهِ شُهُودُهُ عِنْدَ الْقَاضِي، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّسْلِيمُ بِكَفِيلٍ بِيَدِهِ، أَيُّ: الْمُدَّعَى، وَقِيلَ: لَا يَكْفُلُهُ بِيَدِهِ، بَلْ يَكْفُلُهُ بِقِيَمَةِ الْمَالِ. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَيَبْعَثُهُ) لَيْسَ فِيهِ إِنْصَاحٌ عَنْ أَنَّ الْبَعْثَ جَائِزٌ، أَوْ، وَاجِبٌ، وَلَا عَنْ مَحَلِّ مُؤَنَةِ الْبَعْثِ.

ويظهر وجوب كونه ثقة مَلِيًّا قَادِرًا لِيُطَبِّقَ السَّفَرُ لإحضاره، وَلِيَصَدِّقَ فِي طَلَبِهِ (بَيِّنَتِهِ) احتياطًا للمُدَّعَى عليه حتى إذا لم يُعَيِّنْهُ الشَّهَدُ طَوْلِبَ بَرْدُهُ نعم، الأُمَّةُ التي تَحْرُمُ خَلْوَتُهُ بها لا تُرْسَلُ معه، بل مع أَمِينٍ معه في الرُّفْقَةِ، وظاهره أَنَّهُ لا يحتاج هنا إلى نحوٍ محرم، أو امرأة ثقة تمنع الخلوة، ولو قيل: به لم يَتَعَذَّلْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ اعتبارَ ذلك يَشْتُقُّ فسومِخ فيه مُسَارَعَةً لِفَضْلِ الخصومة، وفيه ما فيه، وَيُسَنُّ أَنْ يَخْتَمَ على العين، وَأَنْ يُعَلَّقَ قِلَادَةٌ بِعُنُقِ الْحَيَوَانِ بِخَتَمٍ لَزِمٍ لِقَلَّا يُبَدَّلَ بغيره (فإن) ذَهَبَ به إلى القاضي الكاتب (وشهدوا) عنده (بَعَيْنِهِ كَتَبَ بِرَأْيِهِ الْكَفِيلَ) بعد تَتْمِيمِ الْحُكْمِ، وتَسْلِيمِ الْعَيْنِ للمُدَّعَى، ولم يحتج لإرسالِ ثانٍ (والا) يشهدوا بعينه (فعلى المُدَّعَى مُؤَنَةُ الرَّدِّ) كَالذَّهَابِ.....

❦ قَوْلُهُ: (وَجُوبُ كَوْنِهِ) أَي: الْكَفِيلُ. ❦ قَوْلُهُ: (مَلِيًّا) مَا وَجَّهَ اغْتِيَابَ الْمَلَاءَةِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا مَا يَتَأْتَى مَعَهُ السَّفَرُ. اهـ. ❦ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَلِيَصَدِّقَ الْإِنِّحَ) بِنَاءُ الْفَاعِلِ مِنَ الصَّدَقِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّصْدِيقِ. ❦ قَوْلُهُ: (احتياطًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا ثَقِيلٌ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَا ظَاهِرُهُ) إِلَى، (وَيُسَنُّ) أَي: وَهِيَ فِي مَحَلِّ وِلَايَةِ الْقَاضِي، وَقَوْلُهُ: (مَنْ غَيْرِ كَبِيرٍ مَشَقَّةً) إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: (لِيُدَّعَى)، وَقَوْلُهُ: (لِتَوْضُلِهِ) إِلَى الْمَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا تُرْسَلُ مَعَهُ) أَي: مَعَ الْمُدَّعَى. ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ مَعَ أَمِينٍ فِي الرُّفْقَةِ الْإِنِّحَ) وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْمُدَّعَى، وَلَوْ أَمِينًا حَيْثُ اغْتَبِرَ فِيهِ نَحْوُ امْرَأَةٍ ثِقَةٍ بِأَنَّ لِلْمُدَّعَى مِنَ الطَّمَعِ فِيهَا مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ فَالْتَّهْمَةُ فِيهِ أَقْوَى. اهـ. ❦ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يُعَلَّقَ قِلَادَةٌ بِعُنُقِ الْحَيَوَانِ) الْأَوَّلَى، وَعَلَى قِلَادَةٍ تُجَعَلُ بِعُنُقِ الْحَيَوَانِ عِبَارَةً الْمُغْنَى، وَالرَّوْضِ، وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ، وَيُسَنُّ أَنْ يَخْتَمَ عَلَى الْعَيْنِ حِينَ تَسْلِيْمِهَا بِخَتَمٍ لَزِمٍ لِّئَلَّا يُبَدَّلَ بِمَا يَمْنَعُ بِهِ اللَّبْسُ عَلَى الشُّهُودِ، فَإِنْ كَانَ رَقِيقًا جَعَلَ فِي عُنُقِهِ قِلَادَةً، وَخَتَمَ عَلَيْهَا. اهـ. وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ: (رَقِيقًا لَيْسَ بِقَيِّدٍ)، وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ (حَيَوَانًا). اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (بِخَتَمٍ لَزِمٍ) أَي: لَا يُمَكِّنُ زَوَالَهُ كَثِيلَةً فَلَا يَكْتَفِي بِخَتَمِهِ بِجَيْرٍ، وَنَحْوِهِ. اهـ. بُجَيْرِمِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْعَشْمَاوِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (ذَهَبَ بِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (إِحْضَارُهُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَي) وَهِيَ فِي مَحَلِّ وِلَايَةِ الْقَاضِي. ❦ قَوْلُهُ: (بَعَيْنِهِ) أَي: عَلَى عَيْنِ الْمُدَّعَى بِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَالذَّهَابِ) عِبَارَةٌ كَثْرَ الْأُسْتَاذِ، وَيَجِبُ عَلَى

❦ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ وَجُوبُ كَوْنِهِ ثِقَةً مَلِيًّا) مَا وَجَّهَ اغْتِيَابَ الْمَلَاءَةِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا مَا يَتَأْتَى مَعَهُ السَّفَرُ. ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ مَعَ أَمِينٍ) إِنْ حَلَّتْ خَلْوَةُ ذَلِكَ الْأَمِينِ بِهَا فَقَدْ احْتِجَّ هُنَا إِلَى نَحْوِ مَحْرَمٍ، وَإِلَّا فَمَا الْمَرْجِعُ لِإِزْسَالِهَا مَعَهُ دُونَ الْمُدَّعَى إِذَا كَانَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بِأَنَّ لِلْمُدَّعَى بِهَا مِنَ الطَّمَعِ فِيهَا مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ فَالْتَّهْمَةُ فِيهِ أَقْوَى. ❦ قَوْلُهُ: (مُؤَنَةُ الرَّدِّ كَالذَّهَابِ الْإِنِّحَ) سَكَتَ عَنْ مُؤَنَةِ إِحْضَارِهِ إِذَا شَهِدُوا بِعَيْنِهِ عَلَى مَنْ هِيَ، ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ شَرْحِ الرَّوْضِ عَقِبَ قَوْلِ الرَّوْضِ، فَإِنْ شَهِدُوا بِعَيْنِهَا حَكَمَ بِهَا لِلْمُدَّعَى، وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ مَا نَصَّهُ فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْخَضَمِ بِمُؤَنَةِ الْإِحْضَارِ انْتَهَى، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مُؤَنَةَ الْإِحْضَارِ تُؤْخَذُ مِنَ الْمُدَّعَى، ثُمَّ إِنْ ثَبَّتَ الْعَيْنُ لَهُ رَجَعَ بِهَا عَلَى الْخَضَمِ، ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي آخِرَ الْفَصْلِ، وَحَيْثُ، أَوْ جَبْنَا الْإِحْضَارَ الْإِنِّحَ. ❦ قَوْلُهُ - أَيْ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا -: (فَعَلَى الْمُدَّعَى مُؤَنَةُ الرَّدِّ) عِبَارَةٌ كَثْرَ

لِظُهُورِ تَعَدِّيهِ، وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ أَجْرُهُ تِلْكَ الْمُدَّةُ إِنْ كَانَتْ لَهُ مَنَفْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَطَّلَهَا عَلَى صَاحِبِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ (أَوْ ادَّعَى عَيْنًا غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ لِلْقَاضِي، وَلَا مَشْهُورَةً لِلتَّاسِ (غَائِبَةً عَنِ الْمَجْلِسِ لَا الْبَلَدِ). قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ قَرِيبَةً مِنَ الْبَلَدِ، وَسَهْلَ إِحْضَارِهَا، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ فِي الْمَطْلَبِ فَقَالَ: الْغَائِبَةُ عَنِ الْبَلَدِ بِمَسَافَةِ الْعُدْوَى أَيْ: وَهِيَ فِي مَجَلٍّ وَلايَةِ الْقَاضِي كَالَّتِي فِي الْبَلَدِ لِاشْتِرَاكِهَما فِي وَجُوبِ الْإِحْضَارِ (أَمَرَ بِإِحْضَارِ مَا يُمَكِّنُ) أَيْ: يَتَيَسَّرُ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (إِحْضَارُهُ) لِيَدَّعِي (وَلِيَشْهَدُوا بِعَيْنِهِ) لِيَتَوَصَّلَ بِهِ لِحَقِّهِ فَوَجِبَ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْخَصْمِ الْحُضُورُ عِنْدَ الطَّلَبِ (وَلَا تُسْمَعُ) حِينَئِذٍ (شَهَادَةُ بِصِفَةٍ) كَمَا فِي الْخَصْمِ الْغَائِبِ عَنِ الْمَجْلِسِ فِي الْبَلَدِ، وَنَحْوِهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ بِخِلَافِهِ فِي الْغَائِبِ عَنْ ذَلِكَ.....

الْمُدَّعِي مُؤَنَّةُ الْإِحْضَارِ أَيْضًا انْتَهَتْ. اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَ قَوْلِهِ: فَإِنْ شَهِدُوا بِعَيْنِهَا حُكِمَ بِهَا لِلْمُدَّعِي، وَسَلَّمَهَا نَفْسُهَا فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْخَصْمِ بِمُؤَنَّةِ الْإِحْضَارِ. اهـ. وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مُؤَنَّةَ الْإِحْضَارِ تُؤْخَذُ مِنَ الْمُدَّعِي، ثُمَّ إِنْ ثَبَتَ الْعَيْنُ رَجَعَ بِهَا عَلَى الْخَصْمِ، ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي آخِرَ الْفَضْلِ، وَحَيْثُ أَوْ جَبْنَا الْحُضُورَ إلخ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (لِظُهُورِ تَعَدِّيهِ) وَلِهَذَا كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْبُذَيْنَجِيِّ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (تِلْكَ الْمُدَّةُ) أَيْ: مُدَّةُ الْحِيلُولَةِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ إلخ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ. قَوْلُهُ: (لِاشْتِرَاكِهَما فِي وَجُوبِ الْإِحْضَارِ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ وَجِبَ الْإِحْضَارُ حُكْمُ الْأَصْلِ لَا جَامِعٌ فَكَانَ الصَّوَابُ فِي تَيَسُّرِ الْإِحْضَارِ. قَوْلُ (السِّي: (أَمَرَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَيْ: أَمَرَ الْقَاضِي الْخَصْمَ، أَوْ مِنَ الْعَيْنِ فِي يَدِهِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِيَدَّعِي) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالْصَّفَةِ لَكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: أَفْهَمَ نَفْيُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالْصَّفَةِ جَوَازَ الدَّعْوَى، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَسِيطِ. اهـ. سم. أَقُولُ: وَكَذَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْمُغْنِي فَقَالَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُثَنِّ: وَلَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ بِصِفَةٍ مَا نَصَّهُ لِعَيْنٍ غَائِبَةٍ عَنِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ، وَإِنْ سُمِعَتِ الدَّعْوَى بِهَا. اهـ. قَوْلُ (السِّي: (بِعَيْنِهِ) أَيْ: عَلَيْهَا. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِيَتَوَصَّلَ إلخ) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْآتِي كَمَا فِي الْخَصْمِ الْغَائِبِ إلخ. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِيَتَيَسَّرَ ذَلِكَ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ بَعْدَ الْمَسَافَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَشَقَّةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) إِشَارَةٌ إِلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالْصَّفَةِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: الْآتِي، وَأَمَّا مَا لَا يَسْهَلُ إِحْضَارُهُ إلخ. حَيْثُ قَالَ فِيهِ: أَوْ وَصَفَ، وَحَدَّدَ إلخ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهِ) أَيْ: مِنَ الْمَسَافَةِ الْقَرِيبَةِ.

الْأُسْتَاذُ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُدَّعِي مُؤَنَّةُ الْإِحْضَارِ أَيْضًا إلخ. قَوْلُهُ: (لِيَدَّعِي، وَلِيَشْهَدُوا إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالْصَّفَةِ لَكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَفْهَمَ نَفْيُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالْصَّفَةِ جَوَازَ الدَّعْوَى، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَسِيطِ فَقَالَ: وَالِدَّعْوَى بِالْعَبْدِ الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ الْقَاضِي بِعَيْنِهِ مَسْمُوعَةٌ عَلَى الْوَصْفِ لَا مَحَالَةَ إِذْ قَدْ لَا يَقْدِرُ الْمُدَّعِي عَلَى إِحْضَارِ الْعَبْدِ، وَهُوَ فِي يَدِ الْخَصْمِ. اهـ. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) إِشَارَةٌ إِلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالْصَّفَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَأَمَّا مَا لَا يَسْهَلُ إِحْضَارُهُ إلخ. حَيْثُ قَالَ

إِمَّا مَشْهُورٌ، أَوْ مَعْرُوفٌ لِلْقَاضِي، وَأَرَادَ الْحُكْمَ فِيهِ بَعْلِيهِ فَيَحْكُمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِحْضَارِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُحْكَمْ بَعْلِيهِ لَا بُدَّ مِنْ إِحْضَارِهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُسْمَعُ بِصِفَةٍ، وَأَمَّا مَا لَا يَسْهُلُ إِحْضَارُهُ كَالْعَقَارِ فَإِنْ اشْتَهَرَ، أَوْ عَرَفَهُ الْقَاضِي، وَحَكَمَ بَعْلِيهِ، أَوْ وَصَفَ، وَحَدَّدَ فَتُسْمَعُ

قوله: (إِمَّا مَشْهُورٌ) إلى قوله: (وَرَعَمَ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَي) لَهُ إِلَى قِيَاتِهِ، وَقَوْلُهُ: (لِلدَّعْوَى) إِلَى (وَقَدْ نَسَمَعُ)، وَقَوْلُهُ: (وَمُؤْنَةُ الإِحْضَارِ) إِلَى (وَعَلِمَ). قوله: (إِمَّا مَشْهُورٌ) إلخ: أَي: لِلنَّاسِ مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ السَّابِقِ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ لِلْقَاضِي إلخ. فَكَانَ الْمُنَاسِبُ التَّائِيثُ. قوله: (أَوْ مَعْرُوفٌ لِلْقَاضِي) إلخ: عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَأَمَّا مَا يَعْرِفُهُ الْقَاضِي، فَإِنْ عَرَفَهُ النَّاسُ أَيْضًا فَلَهُ الْحُكْمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِحْضَارٍ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِ الْقَاضِي، فَإِنْ حَكَمَ بَعْلِيهِ نَقَذَ، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ فَلَا؛ لَأَنَّهَا لَا تُسْمَعُ بِالصِّفَةِ. اهـ. قوله: (وَأَرَادَ الْحُكْمَ فِيهِ بَعْلِيهِ) أَي: إِنْ قُلْنَا يَحْكُمُ بَعْلِيهِ بَأَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا. اهـ. ع ش أَي: عَلَى مُخْتَارِ النَّهْيَةِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الِاجْتِهَادُ كَمَا مَرَّ. قوله: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُحْكَمْ بَعْلِيهِ لَا بُدَّ مِنْ إِحْضَارِهِ) إلخ: صَرِيحُ الصَّنِيعِ رُجُوعُهُ لِلْمَشْهُورِ أَيْضًا لِكِنْ صَرِيحُ الرُّوضِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ: وَكَذَا الْعَبْدُ مَثَلًا الْمَشْهُورُ أَي: لِلنَّاسِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِحْضَارِهِ، وَكَذَا إِنْ عَرَفَهُ الْقَاضِي، وَحَكَمَ بَعْلِيهِ، فَإِنْ كَانَتْ أَي: حُجَّتُهُ الَّتِي يَحْكُمُ بِهَا بَيِّنَةٌ أَخْضَرَ انْتَهَى. اهـ. سَم، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُ مَا نَقَلَهُ عَنِ الرُّوضِ لِكِنْ دَعَا صِرَاحَةً صَنِيعِ الشَّارِحِ فِي رُجُوعِهِ لِلْمَشْهُورِ أَيْضًا مَمْنُوعَةٌ. قوله: (وَأَمَّا مَا لَا يَسْهُلُ) إلخ: أَي: لَا يُمَكِّنُ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِيُّ، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ، وَبِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: الْآتِي، وَأَمَّا ثَقِيلٌ إلخ. وَقَدْ يَذْفَعُ بِهِ مَا يَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ. قوله: (أَوْ عَرَفَهُ الْقَاضِي، وَحَكَمَ بَعْلِيهِ) لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى اشْتِهَارِ لِيَخْتَصَّ قَوْلُهُ: فَتُسْمَعُ إلخ. بغيره كَانَ أَضَوَّبَ. اهـ. سَم أَي: مَعَ حَذْفِ وَإِوْ حَكَمَ، وَزِيَادَةُ أَوْ قُبِيلَ اشْتَهَرَ. قوله: (وَحَكَمَ بَعْلِيهِ) أَي: بِنَاءً عَلَى جَوَازِ حُكْمِهِ بَعْلِيهِ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (أَوْ وَصَفَ، وَحَدَّدَ) إلخ: ظَاهِرُ صَنِيعِهِ هُنَا كَالنَّهْيَةِ،

فِيهِ، أَوْ وَصَفَهُ، وَحَدَّدَ إلخ. قوله: (إِمَّا مَشْهُورٌ) أَي: شُهْرَةٌ بِحَيْثُ يَكُونُ مَعْلُومًا لِلْقَاضِي، وَحَيْثُ لَا إِشْكَالَ فِي رُجُوعِ قَوْلِهِ: وَأَرَادَ الْحُكْمَ بَعْلِيهِ إلخ. لِهَذَا أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُحْكَمْ بَعْلِيهِ لَا بُدَّ مِنْ إِحْضَارِهِ صَرِيحُ الصَّنِيعِ رُجُوعُهُ لِلْمَشْهُورِ أَيْضًا لِكِنْ صَرِيحُ الرُّوضِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ: وَكَذَا أَي: الْعَبْدُ مَثَلًا الْمَشْهُورُ أَي: لِلنَّاسِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِحْضَارِهِ، وَكَذَا إِنْ عَرَفَ الْقَاضِي، وَحَكَمَ بَعْلِيهِ، فَإِنْ كَانَتْ أَي: حُجَّتُهُ الَّتِي يَحْكُمُ بِهَا بَيِّنَةٌ أَخْضَرَ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَتَبَعَ فِي هَذَا أَضْلُهُ حَيْثُ نُقِلَ عَنِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِالْعَبْدِ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْقَاضِي بِلَا إِحْضَارٍ، ثُمَّ اعْتَرَضَهُ بِأَنْ هَذَا بَعِيدٌ فِيمَا إِذَا جَهَلَ، وَضَفَّهُ، وَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ لِأَنَّهَا لَا تُسْمَعُ بِالصِّفَةِ لِكِنْ أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنْ الْمَمْنُوعُ إِنَّمَا هُوَ الشَّهَادَةُ بِوَصْفٍ لَا يَحْصُلُ لِلْقَاضِي بِهِ مَعْرِفَةُ الْمُوصُوفِ مَعَهُ دُونَ مَا إِذَا حَصَلَتْ بِهِ كَمَا هُنَا انْتَهَى.

قوله: (أَوْ مَعْرُوفٌ لِلْقَاضِي) إلخ، وَأَمَّا مَا يَعْرِفُهُ الْقَاضِي، فَإِنْ عَرَفَهُ النَّاسُ أَيْضًا فَلَهُ الْحُكْمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِحْضَارٍ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِ الْقَاضِي، فَإِنْ حَكَمَ بَعْلِيهِ نَقَذَ، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ، فَلَا شَمْر. قوله: (لَا بُدَّ) إلخ: مَشَى عَلَيْهِ فِي الرُّوضِ، وَفِيهِ كَلَامٌ فِي شَرْحِهِ. قوله: (أَوْ عَرَفَهُ الْقَاضِي) لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى، فَإِنْ اشْتَهَرَ لِيَخْتَصَّ

البينة، ويحكم به فإن قالت البينة: إنما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضي، أو نائيه لتقع الشهادة على عينه فإن كان هو المحدود في الدعوى حكم، وإلا فلا وأما ثقل، ومثبت، وما يورث قلعه ضرراً أي: له، وقع عرقاً فيما يظهر فيأتيه القاضي، أو نائيه للدعوى على عينه بعد وصف ما يمكن وصفه، وقد تسمع البينة بالوصف بأن شهدت بإقرار المدعى عليه باستيلائه على عين صفتها كذا، ومؤنة الإحضار على المدعى عليه إن ثبت للمدعي، وإلا.....

والرؤى اشتراط الجمع بين الوصف، والتحديد فلا يكفي مجرد التحديد، وقضية اقتصار المغني، وشرح المنهج والرؤى هنا على التحديد كما تأتي عبارة الأولين، وكذا اقتصار جميعهم عليه فيما يأتي من قولهم، فإن كان هو المحدود إلخ. أنه يكفي فليحمل العطف هنا على أنه للتفسير. هـ قوله: (وأما ثقل، ومثبت إلخ) قضية كلامه كالرؤى، والنهاية آخرها أنه لا تسمع فيما ذكر البينة بالصفة مطلقاً بخلاف كلام المغني، وشرح المنهج، وكلام النهاية أولاً عبارة الأول، أما ما لا يمكن إحضاره كالعقار فيحدده المدعي، ويقيم البينة بتلك الحدود، فإن قال الشهود: نعرف العقار بعينه، ولا نعرف الحدود بعث القاضي من يسمع البينة على عينه، أو يحضر بنفسه، فإن كان إلخ. هذا إذا لم يكن العقار مشهوراً بالبلد، وإلا لم يمتنع إلى تحديده، وأما ما يفسر إحضاره كالشيء الثقل، أو ما أثبت في الأرض، أو رُكز في الجدار، وأورث قلعه ضرراً فكالعقار. اهـ. وعبارة شرح المنهج، أما إذا لم يسهل إحضاره بأن لم يكن كعقار، أو يفسر كشيء ثقل، أو يورث قلعه ضرراً فلا يؤمر بإحضاره بل يحدد المدعي العقار، ويصف ما يفسر، وتشهد الحجة بتلك الحدود، والصفات، فإن كان العقار مشهوراً بالبلد لم يمتنع لتحديده فيما ذكر، ومثله يأتي في وصف ما يفسر إحضاره. اهـ. قال البجيرمي قوله: بتلك الحدود أي: في العقار، وقوله: والصفات أي: فيما يفسر، وإذا شهدت الحجة بذلك حكم من غير حاجة إلى أن يحضر هو، أو نائيه كما في شرح الرؤى، وقوله: فيما ذكر أي: في الدعوى به، والشهادة، وقوله: ومثله أي: مثل هذا التقييد. اهـ. وعبارة سم قوله: وإما ثقل إلخ. أي: من غير المعروف، والمشهور. اهـ. هـ قوله: (وأما ثقل إلخ) لا حاجة إليه؛ لأنه عين ما قبله. اهـ. رشيد. هـ قوله: (للدعوى على عينه إلخ) قضية امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الرؤى، وشرجه مصرية بجوارها. اهـ. سم، ومر عن المغني ما يصرح بذلك، وفي كلام النهاية ما يشير إليه.

فَتَسْمَعُ إلخ. لغيره كان أضوب. هـ قوله: (وأما ثقل) أي: من غير المعروف، والمشهور. هـ قوله: (للدعوى على عينه إلخ) قضية امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الرؤى، وشرجه مصرية بجوارها، وهي، وما يفسر إحضاره لثقل فيه، أو إثبات له في جدار، أو أرض، وضر قلعه، وصفه المدعي إن أمكن ثم يأتيه القاضي، أو نائيه لتقع الشهادة على عينه، وكذا إذا عرف الشهود العقار بدون الحدود يحضره هو، أو نائيه لتقع الشهادة على عينه، فإن وافقت الحدود ما ذكره المدعي في الدعوى حكم، وإلا، فلا. اهـ.

فهي ومؤنة الرد على المدعي كما يأتي، وعلم مما تقرّر قبول الشهادة على العين، وإن غابت عن الشهود بعد التحمل، وزعم بعض معاصري أبي زُرعة اشتراط ملازمتها لها من التحمل إلى الأداء أطال أبو زُرعة في رده بما حاصله أنه لم يرَ أحدًا ذكر ذلك فيطالب بنقله، أو الأصل الذي خرج عليه إن تأهل للتحريج، وهل يقول بذلك في كل مثلي، أو ومثقوم، ثم قال: والذي لا أشك فيه أن الشاهد إن كان من أهل الدين، واليقظة التامة قيلت شهادته بها، وتشخيصه لها، ولا يقال له: من أين علمتها؛ لأنه قد حصل له بعينها مميّز لها عن مشاركتها في وصفها من قرائن، وممارسة بها، وإن لم يكن كذلك فينبغي للقاضي أن يسأله فإن ذكر أنه لازمها من تحمله إلى أدائه قيل، وإن قال: غابت عني لكنّها لم تشته عليّ فينبغي للقاضي امتحانه بخلطها بمشابهها من جنسها فإن ميّزها حينئذ علم صدقه، وضبطه قال: وهذا كما يفرّق القاضي الشهود للريبة فإن لم ير منهم موجب الرد أمضى الحكم، ولو مع بقاء الريبة، والشاهد أمين، والقاضي أسيره فإذا ادعى معرفة ما شهد به فهو مؤتمن عليه فإن اتهمه حوّر الأمر كما ذكرنا من التفريق، وخلط المشهود به، أو عليه، أو له مع مشابهه ليتحوّر له ضبط الشاهد. اهـ. وقوله: ينبغي الأول، والثاني يحتمل الوجوب، والتذب، والذي يظهر أنه يأتي هنا ما يأتي قبيل الحسبة، وفي المُنْتَقِبَةِ من التّفْصِيلِ المفيد للوجوب تارة، وللتذب أخرى

قوله: (فهي)، ومؤنة الرد على المدعي) وليس عليه هنا أجره مثلها لمدة الحيلولة كما يأتي.
 قوله: (كما يأتي) أي: في آخر هذا الفصل. اهـ. سم. قوله: (مما تقرّر) أي: بقوله: فإن قالت البيّنة إلخ. ويمكن رجوعه لقول المصنّف أمر بإحضار إلخ. أيضًا. قوله: (وإن غابت عن الشهود) لا يخفى أنه ينبغي تفصيل هذا بغير المثليات، أما هي فلا خفاء أنها تتأتى الشهادة على عينيها إذا احتاج الأمر إليه إلا مع الملازمة المذكورة إذ هي بمجرّد غيبتها عن الشهود تنبهم عليهم لعدم شيء يميّزها. اهـ. رشيدى. قوله: (وزعم بعض معاصري إلخ) عبارة النهاية، وهو كذلك خلافًا لمن اشترط ملازمتها لها من التحمل إلى الأداء. اهـ. قوله: (أطال أبو زُرعة إلخ) خبر، وزعم بعض إلخ. أقول بحمل كلام ذلك على المثليات يندفع الاعتراض لما مرّ آنفاً عن الرشيدى. قوله: (فيطالب إلخ) أي: البعض، وكذا ضمير، وهل يقول. قوله: (ثم قال) أي: أبو زُرعة. قوله: (وإن لم يكن كذلك) أي: من أهل الدين، واليقظة التامة. قوله: (وهذا) أي: ما ذكر من الانبغاءين، ويحتمل أن الإشارة للإنبغاء الثاني كما يؤيدّه آخر كلامه.

قوله: (انتهى) أي: كلام أبي زُرعة. قوله: (ما يأتي إلخ) أي: من أنه إن اشتهر ضبطه، وديانته لم يلزمه استفساره، ولا لزومه.

قوله: (كما يأتي) أي: آخر هذا الفصل. قوله: (وإن غابت عن الشهود بعد التحمل)، وهو كذلك ش

(وَإِذَا وَجِبَ إِحْضَارُ فَقَالَ): عِنْدِي عَيْنٌ بِهَذِهِ الصُّفَّةِ لَكِنَّهَا غَائِبَةٌ غَرِمَ قِيَمَتُهَا لِلْحَيْلُولَةِ، أَوْ (لَيْسَ بِيَدِي عَيْنٌ بِهَذِهِ الصُّفَّةِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ (ثُمَّ) بَعْدَ حَلْفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ (لِلْمُدْعَى دَعْوَى الْقِيَمَةِ) فِي الْمُتَقَوِّمِ، وَالْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ لِحَتْمَالِ أَنَّهَا هَلَكَتْ (فَإِنْ نَكَلَ) الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ (فَحَلَفَ الْمُدْعَى، أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً) بِأَنَّ الْعَيْنَ الْمَوْصُوفَةَ كَانَتْ بِيَدِهِ، وَإِنْ قَالَتْ: لَا نَعْلَمُ أَنَّهَا مِلْكُ الْمُدْعَى (كُلَّفَ الْإِحْضَارَ) لِيَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى عَيْنِهِ كَمَا مَرَّ (وَحِبْسَ عَلَيْهِ) لَامْتِنَاعِهِ مِنْ حَقِّ لَزِمِهِ مَا لَمْ يُبَيِّنْ عُذْرًا لَهُ فِيهِ (وَلَا يُطْلَقُ إِلَّا بِإِحْضَارٍ) لِلْمَوْصُوفِ (أَوْ دَعْوَى تَلَفٍ) لَهُ مَعَ الْحَلْفِ عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فَيَأْخُذُ مِنَ الْقِيَمَةِ، أَوْ الْمَثَلِ، وَيَقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلَفَ، وَإِنْ نَاقَضَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ لِلضَّرُورَةِ نَعَمْ، بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَضَافَ التَّلَفَ إِلَى جِهَةِ ظَاهِرَةِ

فَوُتِيَ (سُئِلَ): (وَإِذَا وَجِبَ إِحْضَارُ) أَي: لِلشَّيْءِ الْمُدْعَى بِهِ، وَلَا بَيِّنَةً لِمُدْعِيهِ فَقَالَ أَي: الْمُدْعَى عَلَيْهِ. اهـ. مُعْنَى، وَفِي الْبُحَيْرِيِّ هَذَا رَاجِعٌ لِلْغَايَةِ عَنِ الْبَلَدِ، أَوْ عَنِ الْمَجْلِسِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْعَنَانِيُّ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: كُلَّفَ الْإِحْضَارَ الْمَوْهُومُ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْغَايَةِ عَنِ الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّ الْمُدْعَى لَمَّا حَلَفَ يَمِينَ الرَّدِّ، أَوْ أَقَامَ الْحُجَّةَ غَلَطَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِتَكْلِيْفِهِ الْإِحْضَارَ. اهـ. فَوُدَّ: (عِنْدِي) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ إِلَى، وَفِي فَتَاوَى الْقَفَالِ. فَوُدَّ: (غَرِمَ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُصَدِّقُ فِي دَعْوَى الْغَنِيِّ بِلَا يَمِينٍ، وَفِيهِ وَفَقَةُ ظَاهِرَةُ بَلْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ: الْآتِي عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ رُجُوعٌ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ لِمَا زَادَهُ أَيْضًا فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ ذَلِكَ فَيَقُولَ عَقِبَ قَوْلِهِ: لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ، وَغَرِمَ فِي الْأَوَّلَى قِيَمَةَ الْعَيْنِ لِلْحَيْلُولَةِ فَلْيُرَاجَعْ. فَوُدَّ: (قِيَمَتُهَا) أَي: وَقَدْ طَلَبَهَا مِنْهُ لَا أَقْصَى الْقِيَمِ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (فِي الْمُتَقَوِّمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَفَقَتُهَا) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَتْ) إِلَى الْمَثَنِ، وَقَوْلُهُ: (الْأَفْصَحُ، أَوْ) وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ يُكَلَّفُ) إِلَى الْمَثَنِ.

فَوُتِيَ (سُئِلَ): (أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً) عَطَفَ عَلَى تَكْلِيفِ عِبَارَةِ الْمُعْنَى، أَوْ لَمْ يَنْكُلْ، بَلْ أَقَامَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً حِينَ إِنْكَارِهِ بِأَنَّ الْعَيْنَ الْخُ. فَوُتِيَ (سُئِلَ): (كُلَّفَ الْإِحْضَارَ) أَي: لِلْمُدْعَى بِهِ. اهـ. مُعْنَى. فَوُدَّ: (وَحِبْسَ عَلَيْهِ) لَامْتِنَاعِهِ مِنْ حَقِّ لَزِمِهِ الْخُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَإِنْ امْتَنَعَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ عُذْرًا حِبْسَ عَلَيْهِ أَي: الْإِحْضَارُ؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ حَقِّ وَاجِبٍ عَلَيْهِ. اهـ. فَوُدَّ: (مَا لَمْ يُبَيِّنْ الْخُ) ظَرَفَ لِحِبْسَ عَلَيْهِ فَكَانَ الْأَنْسَبُ إِصْالَهُ بِهِ. فَوُدَّ: (فَيَأْخُذُ مِنَ الْقِيَمَةِ الْخُ) أَي: بَعْدَ دَعْوَاهَا، وَإِثْبَاتِهَا بِطَرِيقِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. اهـ. س م. فَوُدَّ: (وَإِنْ نَاقَضَ قَوْلَهُ: الْأَوَّلَ)؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ التَّلَفَ ثَنَافِي إِتْكَارِهِ، أَوْ لَا، وَتَذَكِيرُ نَاقِضٍ لِتَأْوِيلِ الدَّعْوَى بِالْقَوْلِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلَا تَأْوِيلَ. فَوُدَّ: (لِلضَّرُورَةِ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تُقْبَلْ قَوْلُهُ: لَخَلَّدَ عَلَيْهِ الْحَبْسَ مُعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ. فَوُدَّ: (لَوْ أَضَافَ التَّلَفَ الْخُ) أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَ دَعْوَى التَّلَفِ، أَوْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةِ خَفِيَّةِ كَسْرِ قَةٍ فَلَا يُطَالَبُ بِالْبَيِّنَةِ. اهـ. مُعْنَى.

فَوُدَّ: أَي: الْمُصَنَّفُ (كُلَّفَ الْإِحْضَارَ) أَي: لِلْعَيْنِ. فَوُدَّ: (فَيَأْخُذُ مِنَ الْقِيَمَةِ الْخُ) أَي: بَعْدَ دَعْوَاهَا، وَإِثْبَاتِهَا بِطَرِيقَةٍ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. فَوُدَّ: (نَعَمْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَضَافَ الْخُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

طُولِبَ بَيِّنَةٌ بِهَا، ثُمَّ يَحْلِفُ عَلَى التَّلَفِّ بِهَا كَالْوَدِيعِ (وَلَوْ شَكَ الْمُدَّعِي هَلْ تَلَفْتُ الْعَيْنَ فَيَدَّعِي قِيمَةً أَمْ) الْأَفْصَحُ، أَوْ (لَا فَيَدَّعِيهَا فَقَالَ: غَضِبَ مِنِّي كَذَا فَإِنْ بَقِيَ لِرِمِّهِ رَدُّهُ، وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ) فِي الْمُتَقَوِّمِ، وَمِثْلُهُ فِي الْمَثَلِيِّ (سَمِعْتُ دَعْوَاهُ)، وَإِنْ كَانَتْ مُتَرَدِّدَةً لِلْحَاجَةِ، ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ فَذَلِكَ، وَإِلَّا حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ رَدُّ الْعَيْنِ، وَلَا بَدْلُهَا، وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعِي كَمَا ادَّعَى عَلَى الْأَوْجِهَةِ (وَقِيلَ: لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ لِلتَّرَدُّدِ (بَلْ يَدَّعِيهَا) أَي: الْعَيْنَ (وَيُحْلِفُ) عَلَيْهَا (ثُمَّ يَدَّعِي الْقِيمَةَ) إِنْ تَقَوَّمَ، وَإِلَّا فَالْمَثَلُ (وَيَخْرِيَانِ) أَي: الْوَجْهَانِ (فَيَمْنُ دَفْعَ ثَوْبِهِ لِذَلَالٍ لِيَبْعَهُ فَجَحَدَهُ، وَشَكَ هَلْ بَاعَهُ فَيَطْلُبُ الثَّمَنَ أَمْ أَتْلَفَهُ) فَيَطْلُبُ (قِيمَتَهُ أَمْ هُوَ بَاقٍ فَيَطْلُبُهُ) فَعَلَى الْأَوَّلِ الْأَصَحُّ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَيَدَّعِي أَنَّ عَلَيْهِ رَدُّهُ، أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ بَاعَهُ، وَأَخَذَهُ، أَوْ قِيمَتَهُ إِنْ أَتْلَفَهُ، وَيَحْلِفُ الْخَصْمُ يَمِينًا وَاحِدَةً أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ تَسْلِيمُ الثَّوْبِ، وَلَا ثَمَنُهُ، وَلَا قِيمَتُهُ فَإِنْ رَدَّ حَلَفَ الْمُدَّعِي كَمَا ادَّعَى ثُمَّ يُكَلِّفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْبَيَانَ، وَيَحْلِفُ إِنْ ادَّعَى التَّلَفَّ فَإِنْ رَدَّ حَلَفَ الْمُدَّعِي أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ التَّلَفَّ، ثُمَّ يُحْبَسُ لَهُ.....

□ قول (سبي): (وَلَوْ شَكَ الْمُدَّعِي) عَلَى مَنْ غَضِبَ مِنْهُ عَيْنًا أَوْ: تَرَدَّدَ بَأَن تَسَاوَى عِنْدَهُ الطَّرَفَانِ، أَوْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا، وَقَوْلُهُ: فَيَدَّعِيهَا أَي: الْعَيْنَ نَفْسَهَا فَقَالَ: أَي: فِي صِفَةِ دَعْوَاهُ. اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ الْخ) عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنْ سُلْطَانٍ، وَحَيْثُ إِنْ دَفَعَ لَهُ الْعَيْنَ فَذَلِكَ، أَوْ غَيْرَهَا قِيلَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي قَدْرِهِ سِوَاكَ كَانَ ثَمَنًا، أَوْ بَدَلًا؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا ادَّعَى) أَي: عَلَى التَّرَدُّدِ مُعْنَى فَلَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ فِي حَلْفِهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَي: كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَي: وَالْمُعْنَى. اهـ. سَم، وَعِبَارَةُ الثَّهَابِيَّةِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ. اهـ.

□ قول (سبي): (أَمْ أَتْلَفَهُ) أَي: أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ بِتَقْصِيرٍ كَمَا يَأْتِي عَنْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (تَسْمَعُ دَعْوَاهُ مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْخ) قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَقَدْ يَكُونُ الدَّلَالُ بَاعَهُ، وَتَلَفَ الثَّمَنَ، أَوْ الثَّوْبَ فِي يَدِهِ تَلَفًا لَا يَقْتَضِي تَضْمِينَهُ، وَقَدْ يَكُونُ بَاعَهُ، وَلَمْ يَسْلَمْهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ، وَالذَّعْوَى الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ جَامِعَةً لِذَلِكَ، وَالْقَاضِي إِنَّمَا يَسْمَعُ الذَّعْوَى الْمُتَرَدِّدَةَ حَيْثُ افْتَضَتْ الْإِلْزَامَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ فَلَوْ أَتَى بِبَعْضِ الْإِحْتِمَالِ لَمْ يَسْمَعْهَا الْحَاكِمُ، فَإِنْ فِيهَا مَا لَا إِلْزَامَ بِهِ قَالَ: وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ. اهـ. مُعْنَى، وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَقَبَ ذِكْرُ مِثْلِهِ عَنْ م ر مَا نَصَّهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِجَحْدِهَا صَارَ غَاصِبًا فَيَضْمَنُهَا، أَوْ ثَمَنَهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أَتْلَفَهُ) أَي: أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ بِلا تَقْصِيرٍ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَمَا ادَّعَى) أَي: عَلَى التَّرَدُّدِ كَمَا مَرَّ مُعْنَى، وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُكَلِّفُ الْخ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْغَضَبِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَيُحْلِفُ إِنْ ادَّعَى الْخ) أَي: وَيُقْبَلُ إِنْ بَيَّنَّ غَيْرَهُ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (التَّلَفُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّلَفُّ بِلا تَقْصِيرٍ فَلْيُرَاجِعْ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُحْبَسُ لَهُ) لَعَلَّ الْمَعْنَى يُحْبَسُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِأَجْلِ تَسْلِيمِ الْعَيْنِ، أَوْ بَدْلِهَا، ثُمَّ إِذَا اسْتَمَرَ

□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعِي كَمَا ادَّعَى عَلَى الْأَوْجِهَةِ)، فَلَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ فِي حَلْفِهِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

(وحيث أوجبنا الإحضار فثبت للمدعي استقرت مؤنته على المدعى عليه)؛ لأنه المحوَج إلى ذلك (والا) تثبت له (فهى) أي: مؤنة الإحضار (ومؤنة الرد) للعين إلى محلها (على المدعى)؛ لأنه المحوَج للزوم، وعليه أيضًا أجره مثل منافع تلك المدة إن كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط ونفقتها إلى أن تثبت في بيت المال، ثم باقتراض، ثم على المدعى. (فرغ): غاب إنسان من غير وكيل، وله مال فأنتهى إلى الحاكم أنه إن لم يبعه اختلَّ مغلَّظه

على دغوى التلّف فلم يُقرَّ بشيءٍ من بقاء الثوب، أو يبعه فهل يُستدام الحبس، أو إلى أن يظنَّ بقرائن أحواله صدقه فيها، وليحرز.

¶ قول (سئ): (وحيث أوجبنا الإحضار) أي: أوجبنا على المدعى عليه إحضار المدعى به فأخضره، وقوله: (مؤنته) أي: الإحضار. اهـ. مغني. ¶ قول (سئ): (ومؤنة الرد إلخ) قال الزركشي تخصيصة المؤنة بالرد قاصر، ولهذا قال الرافعي حيث ينعته القاضي المكتوب إليه إلى بلد الكاتب، ولم يثبت للمدعى فعلية رده إلى موضعه بمؤناته، ويستقر عليه مؤنة الإحضار إن تحمّلها من عنده، وظاهره شمول نفقة العبد أيضًا، ثم قال عن المطلب: ويظهر أن المراد بها ما زاد بسبب السفر حتى لا يتدرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك إلخ. اهـ. سم. قول: (أجرة مثل منافع إلخ) فلو اختلفت أجرة مثله كان كانت مدة الحضور، والرد شهرين منفعته في أحدهما عشرة، وفي الآخر عشرون، فإنه يجب عليه ثلاثون. اهـ. ع ش. قول: (لا المجلس فقط)؛ لأن مثل ذلك يتسامح به توقيعًا للمجلس القاضي، ومراعاة للمصلحة في ترك المضايقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد، ولا يجب للخصم أجرة منفعته، وإن أخضره من غير البلد للمسامحة بمثله؛ لأن منفعة الحر لا تضمن بالفوات. اهـ. أسنى عبارة البجيرمي عن سم عن م ر، وظاهر كلام الشيخين أنه لا أجرة للمحضرة من البلد، وإن اتسعت البلد، وأنه يجب للمحضرة من خارجها، وإن قربت المسافة، وإن خالف بعض المتأخرين، والكلام فيما لم يثبت له أجرة، أما لو لم يمتد زمن ليمثله أجرة فلا أجرة، وإن أخضرت من خارج البلد انتهى م ر. اهـ. قول: (ونفقتها) مثبتًا خبره في بيت المال. اهـ. ع ش. قول: (في بيت المال) ظاهره أنه إنفاق لا اقتراض. اهـ. سم عبارة ع ش ظاهره أنه مواساة، وقياس ما بعده أنه قرض، وقوله: ثم باقتراض ظاهره أنها حيث ثبت في بيت المال يكون تبرعًا. اهـ. قول: (فأنتهى إلى الحاكم) أي: اتفق أن شخصًا من أهل محلّه أخبر الحاكم بذلك، ويتبعى وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل

¶ قول: (ومؤنة الرد) قال الزركشي تخصيصة المؤنة بالرد قاصر، ولهذا قال الرافعي حيث ينعته القاضي المكتوب إليه إلى بلد الكاتب، ولم يثبت أنه للمدعى فعلية رده إلى موضعه بمؤنته، ويستقر عليه مؤنة الإحضار، وأنه يحضرها من عنده فظاهره شموله نفقة العبد أيضًا، ثم قال عن المطلب: ويظهر أن المراد بها ما زاد بسبب السفر لا يتدرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك إلخ. اهـ. قول: (في بيت المال) ظاهره أنه إنفاق لا اقتراض.

لَزِمَهُ بَيْعُهُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِسَلَامَتِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى أَمْوَالِ الْغَائِبِينَ إِذَا أَشْرَفَتْ عَلَى الضَّيَاعِ، أَوْ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا فِي اسْتِيفَاءِ حُقُوقٍ ثَبَّتَتْ عَلَى الْغَائِبِ قَالُوا: ثُمَّ فِي الضَّيَاعِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ امْتَدَّتِ الْغَيْبَةُ، وَعَسَرَتْ الْمُرَاجَعَةُ قَبْلَ وَقُوعِ الضَّيَاعِ سَاعَ التَّصَرُّفِ، وَلَيْسَ مِنَ الضَّيَاعِ اخْتِلَالٌ لَا يُؤَدِّي لِتَلَفِ الْمُعْظَمِ، وَلَمْ يَكُنْ سَارًا بِالْامْتِنَاعِ بَيْعُ مَالِ الْغَائِبِ لِمُجَرَّدِ الْمَضْلَحَةِ، وَالْاخْتِلَالُ الْمُؤَدِّي لِتَلَفِ الْمُعْظَمِ ضَيَاعٌ نَعَمْ، الْحَيَوَانُ يُبَاعُ بِمُجَرَّدِ تَطَرُّقِ اخْتِلَالٍ إِلَيْهِ لِحَرَمَةِ الرُّوحِ، وَلِأَنَّهُ يُبَاعُ عَلَى مَا لَيْكِهِ بِخَضْرَتِهِ إِذَا لَمْ يُنْفَقْهُ، وَمَتَى أَمَكْنَ تَدَارُكُ الضَّيَاعِ بِالْإِجَارَةِ اكْتَفَى بِهَا، وَيَقْتَصِرُ عَلَى أَقَلِّ زَمَنِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَلَوْ نَهَى عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ امْتَنَعَ إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ. اهـ. مُلَخَّصًا، وَفِي فِتَاوَى الْقُقَالِ لِلْقَاضِي بَيْعُ مَالِ الْغَائِبِ بِنَفْسِهِ، أَوْ قِيَمِهِ إِذَا احتاج إلى نفقة، وكذا إذا خاف فوته، أو كان الصَّلاح في بيعه، ولا يأخذ له بالشَّفْعَةِ، وإذا قَدِمَ لَمْ يُنْقَضْ بَيْعُ الْحَاكِمِ، وَلَا إِيجَارُهُ، وَإِذَا أَخْبَرَ بِغَضَبِ مَالِهِ، وَلَوْ قَبْلَ غَيْبَتِهِ، أَوْ بِجَحْدِ

مَحَلَّتِهِ. اهـ. ع ش، وظاهر أن التَّقْيِيدَ بِأَهْلِ مَحَلَّتِهِ نَظَرًا لِلْغَائِبِ مِنْ أَطْلَاعِهِمْ عَلَى الْحَالِ قَبْلَ غَيْرِهِمْ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ تَعَيَّنَ الْخُ) لِمُجَرَّدِ التَّوَضُّيْحِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَفْهُومٌ مِمَّا قَبْلَهُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِسَلَامَتِهِ) أَي: وَلَمْ يَنْهَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ كَمَا يَأْتِي، وَسَيَذْكَرُ مُحْتَزَّرُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَمَتَى أَمَكْنَ تَدَارُكُ الضَّيَاعِ بِالْإِجَارَةِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (لَا مِئْتَنَاعَ الْخُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَلَيْسَ مِنَ الضَّيَاعِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَالْاخْتِلَالُ الْخُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ ضَيَاعٌ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ) أَي: أَوْ إِذَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي اسْتِيفَاءِ حَقٍّ ثَبَّتَ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَي: قَوْلُ الْأَصْحَابِ. □ فَوَدَّ: (وَفِي فِتَاوَى الْقُقَالِ لِلْقَاضِي الْخُ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ ذَلِكَ، وَقِيَاسُ مَا قَبْلَهُ الْوُجُوبُ. اهـ. ع ش، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ جَوَازٌ بَعْدَ الْامْتِنَاعِ فَيَسْمَلُ الْوُجُوبُ. □ فَوَدَّ: (إِذَا احتاج) أَي: الْمَالُ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا إِذَا خَافَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرُّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَلِلْقَاضِي إِقْرَاضُ مَالِ الْغَائِبِ مِنْ ثِقَةٍ لِيَحْفَظَهُ فِي الذِّمَّةِ، وَلَهُ بَيْعُ حَيَوَانِهِ لِيَخُوفَ هَلَاكِهِ، وَنَحْوِهِ كَغَضَبِهِ، وَلَهُ إِجَارَتُهُ إِنْ أَمِنَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ تَفُوتُ بِمُضِيِّ الْوَقْتِ، وَإِذَا بَاعَ شَيْئًا لِلْمَضْلَحَةِ، أَوْ آجَرَهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ قَدِمَ الْغَائِبُ فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ كَالضَّبِّيِّ إِذَا بَلَغَ، وَلَآنَ مَا فَعَلَهُ الْقَاضِي كَانَ بِنِيَابَةِ شَرْعِيَّةٍ، وَمَالٌ مَنْ لَا تُرْجَى مَعْرِفَتُهُ لِلْقَاضِي بَيْعُهُ، وَصَرَّفَ ثَمَنَهُ فِي الْمَصَالِحِ، وَلَهُ حِفْظُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْأَخْوَطُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ صَرَفُهُ فِي الْمَصَالِحِ لَا حِفْظُهُ؛ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُهُ لِلنَّهْبِ، وَمَدَّ أَيْدِي الظُّلْمَةِ إِلَيْهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ الصَّلاحُ فِي بَيْعِهِ) هَلْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقُ لَا مِئْتَنَاعَ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ الْخُ. أَوْ يُحْمَلُ عَلَيْهِ. اهـ. سَم، وَالْأَوَّلَى الثَّانِي بِحَمْلِ الصَّلاحِ هُنَا عَلَى نَحْوِ مَا يَأْتِي فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ الْآتِي عَنِ النِّهَايَةِ فِي تَغْقِيبِ كَلَامِ أَبِي سُكَيْلٍ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا أَخْبَرَ) أَي: الْقَاضِي. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَبْلَ غَيْبَتِهِ) غَايَةُ لِلْغَضَبِ.

□ فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ الصَّلاحُ فِي بَيْعِهِ) هَلْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ: السَّابِقُ لَا مِئْتَنَاعَ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ بِمُجَرَّدِ الْمَضْلَحَةِ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

مَدِينِهِ، وَخَشِيَ فَلَسَهُ فَلَهُ نَضْبٌ مَنْ يَدْعِيهِ، وَلَا يَسْتَرِدُّ، وَدَعَيْتُهُ، وَأَفْتَى الْأَذْرَعِي فِيمَنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ، وَلَهُ دَيْنٌ خَشِيَ تَلْفَهُ بَأَنَّ الْحَاكِمَ يُنَضَّبُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ، وَيُثْبِقُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مُؤْتَتُهُ، وَقَدْ تَنَاقَضَ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِيمَا لِلْغَائِبِ مِنْ دَيْنٍ، وَعَيْنُ فِظَاهِرِهِ فِي مَوْضِعٍ مَنَعَ الْحَاكِمَ مِنْ قَبْضِهِمَا، وَفِي آخَرِ جَوَازِهِ فِيهِمَا، وَفِي آخَرِ جَوَازِهِ فِي الْعَيْنِ فَقَطْ، وَهُوَ، أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الدَّيْنِ فِي الدُّمَةِ أَحْزَرُ مِنْهُ فِي يَدِ الْحَاكِمِ بِخِلَافِ الْعَيْنِ قَالَ الْفَارِقِيُّ: وَالْكَلَامُ فِي مَدِينِ ثِقَةٍ مَلِيٍّ، وَلَا وَجِبَ أَخْذُهُ مِنْهُ قَطْعًا، وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا ذُكِرَ عَنِ الْقَفَالِ وَالْأَذْرَعِيِّ، وَالَّذِي يُجْهَ أَنْ مَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ فَوَاتَهُ عَلَى مَالِكِهِ لِفَلْسٍ، أَوْ جَحْدٍ، أَوْ فِسْقٍ يَجِبُ أَخْذُهُ عَيْنًا كَانَ، أَوْ دَيْنًا، وَكَذَا لَوْ طَلَبَ مِنَ الْعَيْنِ عِنْدَهُ قَبْضُهَا مِنْهُ لِسَفَرٍ، أَوْ نَحْوِهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْعَيْنِ لَا يَجُوزُ فِي الدَّيْنِ، وَالْكَلَامُ فِي قَاضٍ أَمِينٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ أَطْلَقَ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَاكِمَ قَبْضُ دَيْنٍ حَاضِرٍ مُتَمَتِّعٍ مِنْ قَبُولِهِ بِلَا غُدْرٍ، وَقِيَاسُهُ فِي الْغَائِبِ مِثْلُهُ، وَلَوْ مَاتَ الْغَائِبُ، وَوَرِثَهُ مُحْجُوزٌ، وَلِئِهِ الْقَاضِي لَزِمَهُ قَبْضُ، وَطَلَبَ جَمِيعَ مَالِهِ مِنْ عَيْنٍ، وَدَيْنٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل [في الغائب الذي تُسَمَّعُ الْبَيِّنَةُ، وَيُخَكَّمُ عَلَيْهِ]

(الغائب) الذي تُسَمَّعُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ (وَيُخَكَّمُ عَلَيْهِ).....

قوله: (وَأَفْتَى الْأَذْرَعِي فِيمَنْ طَالَتْ غَيْبَةُ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ غَابَ، وَتَرَكَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ بِلَا مُتَّفِقٍ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي قَبْضُ شَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ لِيَصْرِفَهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا. اهـ. ع ش أقول ما اسْتَقَرَّ بِهِ مِنَ الْوُجُوبِ لَا مُحِيدَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ، بَلْ قَدْ يَدْعِي دُخُولَهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ، أَوْ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا الْخ. عَلَى أَنَّ دَعْوَى الْقَضِيَّةِ مَمْنُوعَةٌ إِذْ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ، وَرَدَّ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ. قوله: (يَجِبُ أَخْذُهُ الْخ) أَي: مَا لَمْ يَنْتَه مَالِكُهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. اهـ. ع ش. قوله: (مَنْ الْعَيْنُ) يَفْتَحُ الْمِيمَ. قوله: (وَمَا لَا يَجُوزُ الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى، وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَمَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ يَجُوزُ الْخ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ، وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا رَاجِعٌ لِمَا قَبْلُ، وَكَذَا الْخ. فَقَطْ. قوله: (دَيْنٍ حَاضِرٍ) بِالْإِضَافَةِ. قوله: (وَقِيَاسُهُ فِي الْغَائِبِ مِثْلُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْغَائِبِ مِثْلُهُ. اهـ. قوله: (وَلَوْ مَاتَ الْغَائِبُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَلَوْ مَاتَ شَخْصٌ. اهـ. قوله: (وَلِئِهِ الْقَاضِي) يَظْهَرُ أَنَّ الْقَاضِي لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَالْغَائِبِ الْمَارِّ آفًا. قوله: (قَبْضُ، وَطَلَبُ جَمِيعِ الْخ) الْأَوَّلَى قَلْبُ الْعُطْفِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

فصل في الغائب الذي تُسَمَّعُ الْبَيِّنَةُ، وَيُخَكَّمُ عَلَيْهِ

قال البَجَيْرِيُّ: الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ هَذَا الْفَضْلِ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَعَلُّقَاتِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ. اهـ. قوله: (الدَّعْوَى) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ لِيَمْتَنِعَ الشُّهُودُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ رُفِعَ إِلَى)، (وَلَوْ بَانَ)، وَقَوْلُهُ: (أَي: خَارِجٌ) إِلَى الْمَثَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ) إِلَى الْمَثَنِ.

مَنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَ يَسْهُلُ إِحْضَارُهُ، وَقَضِيَّةُ الْمَتَنِ أَنَّهُ لَوْ حُكِمَ عَلَى غَائِبٍ فَبَانَ كَوْنُهُ حِينَئِذٍ بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ بَانَ فَسَادُ الْحُكْمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَزَعَمُ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ كَلَامِهِمُ الصَّحَّةُ مَمْنُوعٌ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي صَبِيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ سَفِيهِ بِأَنَّهُ كَمَالُهُ، وَلَوْ قَدِمَ الْغَائِبُ، وَقَالَ: وَلَوْ بَلَا بَيِّنَةٌ كُنْتُ بَغْتًا، أَوْ أَعْتَقْتُ قَبْلَ بَيْعِ الْحَاكِمِ بَانَ بِطُلَانٍ تَصَرُّفِ الْحَاكِمِ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ بَانَ الْمُدْعَى مَوْتُهُ حَيًّا بَعْدَ بَيْعِ الْحَاكِمِ مَالَهُ فِي دَيْنِهِ قَالَ أَبُو شَكِيلٍ بَانَ بِطُلَانَهُ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا لِتَبَيُّنِ بَقَائِهِ لَا حَالًا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَلْزُمُهُ، وَفَاؤُهُ حَالًا. اهـ. وَإِنَّمَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْحَالِ إِنْ بَانَ مُغْسِرًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَ الْمَبِيعِ إِذْ لَوْ رُفِعَ لِلْقَاضِي بَاغٌ مَالَهُ حِينَئِذٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَيَنْبَغِي بَيَانُ بَطْلَانِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْوَفَاءُ مِنْ هَذَا الْمَبِيعِ بَعِينَهُ، وَلَوْ بَانَ أَنْ لَا دَيْنَ بَانَ أَنْ لَا يَبِيعُ كَمَا هُوَ، وَاضِحٌ (وَهِيَ) أَيِ: الْبَعِيدَةُ (الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مُبَكَّرٌ)

قَوْلُ (السِّي): (مَنْ بِمَسَافَةٍ) أَيِ: مَنْ هُوَ كَائِنٌ بِمَسَافَةٍ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَرِيبَ الْخُ) هَذَا عِلَّةُ الْمَفْهُومِ، وَأَمَّا عِلَّةُ الْمَنْطُوقِ فَهِيَ قَوْلُهُ: الْآتِي، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي إِيْجَابِ الْحُضُورِ الْخُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَرِيبَ يَسْهُلُ إِحْضَارُهُ) أَيِ: الَّذِي فِي وِلَايَتِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيِ: حِينَ الْحُكْمِ. قَوْلُهُ: (بَانَ فَسَادُ الْحُكْمِ الْخُ) هُوَ الْقِيَاسُ، وَإِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِصَحَّةِ الْحُكْمِ، وَنُقُوضِهِ م. ر. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ: فَسَادُ الْحُكْمِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (فِي صَبِيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ سَفِيهِ الْخُ) أَيِ: بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَى وَلِيِّهِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَقَالَ: وَلَوْ بَلَا بَيِّنَةٌ) أَيِ: وَلَوْ كَانَ فَاسِقًا، أَوْ كَافِرًا، وَهَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى يَمِينٍ أَمْ لَا فِيهِ تَقَرُّرٌ، وَالْأَقْرَبُ تَخْلِيفُهُ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ أَعْتَقْتُ) أَيِ: مَثَلًا. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ، وَلَوْ أَدْعَى وَكَيْلَ الْغَائِبِ الْخُ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ الَّذِي مَرَّ إِنَّمَا هُوَ إِذَا أَبْطَلَ الدَّيْنَ بَعْدَ حُضُورِهِ خِلَافًا لِلرَّوْيَانِي. اهـ. قَوْلُهُ: (يَتِمُّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ يُسَلِّمُ. اهـ. قَوْلُهُ: (إِنْ بَانَ مُغْسِرًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَ الْمَبِيعِ) أَيِ يَمْلِكُ غَيْرَهُ، وَظَهَرَ أَنَّ الْمَضْلَحَةَ فِي بَيْعِ الْمَبِيعِ لَوْ ظَهَرَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الرَّهْنِ شَرْحُ. م. ر. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (بَيَانُ بَطْلَانِ الْبَيْعِ) يَعْنِي تَبَيُّنَ بَطْلَانِهِ، ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ صَلاَحُهُ فِيهِ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنِ النِّهَايَةِ خِلَافُهُ. قَوْلُهُ: (بَانَ) كَذَا بِخَطِّ الْمُؤَلِّفِ، وَفِي نُسْخَةِ السَّيِّدِ عُمَرُ، فَإِنَّ مَضْلَحَةَ. اهـ. مُصْطَفَى الْحَمَوِيِّ. قَوْلُ (السِّي): (الَّتِي لَا يَرْجِعُ الْخُ) أَيِ: بَعْدَ فَرَاغِ الْمُحَاكَمَةِ. اهـ. مُغْنِي.

فَصْلُ الْغَائِبِ الَّذِي تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ مِنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ الْخُ

قَوْلُهُ: (بَانَ فَسَادُ الْحُكْمِ) هُوَ الْقِيَاسُ، وَإِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِصَحَّةِ الْحُكْمِ، وَنُقُوضِهِ م. ر. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ الْخُ) كَذَا شَرْحُ م. ر. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ) كَذَا شَرْحُ م. ر. قَوْلُهُ: (إِنْ بَانَ مُغْسِرًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَ الْمَبِيعِ)، أَوْ يَمْلِكُ غَيْرَهُ، وَظَهَرَ أَنَّ الْمَضْلَحَةَ فِي بَيْعِ الْمَبِيعِ لَوْ ظَهَرَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الرَّهْنِ ش. م. ر. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَانَ أَنْ لَا دَيْنَ بَانَ أَنْ لَا يَبِيعُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قَوْلُهُ: (وَهِيَ الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ إِلَى مَوْضِعِهِ لَيْلًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَشَرْحُهُ فِي الطَّرَفِ الثَّالِثِ مِنَ الْبَابِ الثَّالِثِ مِنْ

أي: خارج عَقَب طُلُوع الفجرِ أَخْذاً مِمَّا مَرَّ في الجُمُعة أَنَّ التَّبْكِيرَ فيها يدخُلُ وقته من الفجرِ، ويَحْتَمِلُ الفرقَ، وَأَنَّ المُرَادَ المُبَكِّرَ غَرْفاً، وهو مَنْ يَخْرُجُ قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (إلى موضِعِه ليلاً) أي: أوائله، وهي ما يَنْتَهِي إليه سَفَرُ النَّاسِ غَالِباً قاله البُلْقِينِي، وذلك؛ لِأَنَّ في إيجابِ الحُضُورِ منها مَشَقَّةٌ بِمُفَارَقَةِ الأهلِ، والوطنِ ليلاً، وَيَتَعَلَّقُ منها بِمُبَكِّرِ المُتَعَيَّنِ لِتَوْقُفِ صَحَّةِ المُرَادِ عليه مع جَعْلِهِ إلى موضِعِه من إظهارِ المُضْمَرِ أي: لا يَرْجِعُ مُبَكِّرٌ منها لِبَلَدِ الحَاكِمِ إليها أَوَّلَ اللَّيْلِ، بل بَعْدَهُ اندَفَعَ قولُ البُلْقِينِي تَعْيِيزَهُ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ منها يَعودُ لِلْبَعِيدَةِ، وهي ليست التي لا يَرْجِعُ منها، بل التي لا يَصِلُ إليها ليلاً مَنْ يَخْرُجُ بُكْرَةً من موضِعِه إلى بَلَدِ الحَاكِمِ فلو قال: التي لو خرج منها بُكْرَةً لِبَلَدِ الحَاكِمِ لا يَرْجِعُ إليها ليلاً لو عادَ في يومِه بعدَ فراغِ المُحاكَمَةِ لَوَفَّى بالمَقْصُودِ. اهـ. وظاهِرُ أَنَّ العَبْرَةَ في ذلك باليومِ المَعْتَدِلِ، ويَظْهَرُ أَنَّ المُرَادَ زَمَنَ المُحاكَمَةِ المَعْتَدِلَةِ من دَعْوَى، وجوابِ، وإقامَةِ بَيِّنَةٍ حَاضِرَةٍ، أو حَلْفِ، وتعديلها، وَأَنَّ العَبْرَةَ بِسِرِّ الأَنْقَالِ؛ لِأَنَّهُ المُتَضَبِّطُ المُعَوَّلُ عليه في نَحْوِ مَسَافَةِ القَصْرِ، وَأَنَّهُ لو كان لِمَحَلِّ طَرِيقَانِ،

□ فَوَدَّ: (أَي: أوائله) إلى قولِه: وَيَتَعَلَّقُ منها في المُغْنِي. □ فَوَدَّ: (غَالِباً) أي: وَإِنْ كان أَهلُ ذلك المَحَلِّ لا يَزْجَعُونَ إِلَّا في نَحْوِ ثُلُثِ اللَّيْلِ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إلخ) هذا عِلَّةٌ لِمَنْطُوقِ قولِ المَثْنِ الغَائِبِ إلخ. كما بَيَّنَّاهُ عليه هُنَا خِلَافاً لِمَا يَوهِّمُهُ صَنِيعُهُ فَكانَ المُناسِبُ ذِكْرَهُ بِدَلِّ قولِه: السَّابِقِ؛ لِأَنَّ القَرِيبَ إلخ. كما فَعَلَ شَيْخُ الإِسْلامِ، والمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِتَوْقُفِ إلخ) عِلَّةٌ لِلتَّعَيَّنِ. □ فَوَدَّ: (أَي: لا يَزْجَعُ مُبَكِّرٌ إلخ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ مع شَرْحِهِ في بَيانِ مَسَافَةِ العُدْوَى بعدَ القُرْبِ ما يَعودُ مِنْهُ المُبَكِّرُ من يَوْمِه أي: ما يَتِمَكَّنُ المُبَكِّرُ إليه من عَوْدِهِ إلى مَحَلِّهِ في يَوْمِه انْتَهَتْ أي: والبَعِيدَةُ ما زَادَتْ على ذلك. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (تَغْيِيرُهُ) أي: المُصَنَّفِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ منها) أي: ضَمِيرُهُ. □ فَوَدَّ: (وهي ليست التي إلخ) بَلَّ يَصِحُّ أَنَّها تِلْكَ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ نِسْبَتُهُ لِكُلِّ من طَرَفِي المَسَافَةِ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (أَنَّ المُرَادَ إلخ) أي: بِفَرَاغِ المُحاكَمَةِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لو كان إلخ) أي: وَيَظْهَرُ أَنَّهُ إلخ.

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ في بَيانِ مَسَافَةِ العُدْوَى ما نَصَّه، وَحَدَّ القُرْبِ ما يَعودُ فِيهِ بِمعْنَى مِنْهُ المُبَكِّرُ من يَوْمِه أي: ما يَتِمَكَّنُ المُبَكِّرُ إليه من عَوْدِهِ إلى مَحَلِّهِ في يَوْمِه. اهـ. والبَعِيدَةُ ما زَادَتْ على ذلك. □ فَوَدَّ: (انْدَفَعَ قولُ البُلْقِينِي تَعْيِيزَهُ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ إلخ)، فَإِنْ قُلْتُ: لا يَخْتِاجُ في انْدِفَاعِ قولِ البُلْقِينِي المَذْكُورِ إلى التَّعَلُّقِ المَذْكُورِ بَلَّ يَنْدَفِعُ مع تَعَلُّقِها بِبَزْجِ، وَتَقْدِيرِ صِلَةِ مُبَكِّرٍ أي: إليها، وَتَعَلُّقِها إلى مَوْضِعِه أَيْضاً بِبَزْجِ، وَالتَّقْدِيرُ لا يَزْجَعُ منها المُبَكِّرُ إليها إلى مَوْضِعِه لَيْلًا فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّه ظاهِرٌ مُعْنٍ عن التَّكْلُفِ قُلْتُ لَكِنْ هَذَا يَفْتَضِي أَنَّ المُرَادَ بِالمَسَافَةِ البَعِيدَةِ مَحَلَّ الحَاكِمِ، وهو لا يُناسِبُ قولُه: مَنْ بِمَسَافَةِ بَعِيدَةٍ، وَإِنَّمَا يُناسِبُهُ أَنَّ المُرَادَ بِها مَحَلُّ المَدْعَى عليه فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يَدْفَعُ هَذَا بِمَنْعِ الاِقتِضَاءِ المَذْكُورِ، وَلَوْ سَلِمَ فَالمُرَادُ بَيانُ المَسَافَةِ البَعِيدَةِ في نَفْسِها لا التي بِها المَدْعَى عليه. □ فَوَدَّ: (وهي ليست التي لا يَزْجَعُ منها إلخ)، بَلَّ يَصِحُّ أَنَّها تِلْكَ لِأَنَّهُ يَصِحُّ نِسْبَتُهُ لِكُلِّ من طَرَفِي المَسَافَةِ.

وهو بأحدهما على المسافة، وبالأخر على دونها فإن كانت القصيرة، وعرة جدًا لم تُغْتَبَرْ، وإلا اغْتَبِرَتْ، وقُدِّمَتْ في صلاة المُسَافِرِ في شرح قوله: ولو كان لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ ما له تَعَلَّقَ بذلك فَرَاغَهُ (وقيل: هي (مسافة القصر)؛ لأنَّ الشَّرْعَ اعْتَبَرَهَا في مَوَاضِعَ، ويُزَدُّ بوضوح الفرق هذا كله حيث كان في مَحَلٍّ ولاية القاضي، وإلا سَمِعَ الدَّعْوَى عليه، والبينة، وحكم، وكاتب، وإن قُرِبَتْ قاله الماوُزدي، وغيره، وقضيتُهُ أَنَّهُ لو تعدَّدَت النَّوَابُ، أو المُسْتَقِلُّونَ في بَلَدٍ، وُحِدَ لِكُلِّ واحدٍ حُجٌّ فطلب من قاضٍ منهم الحكم على مَنْ ليس في حُدِّه قبل حُضُورِهِ حكم، وكاتب؛ لأنَّه غَائِبٌ بالنسبة إليه، وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ لا سِيَّما إنَّ لم تَفْحَشْ سَعَةُ البَلَدِ، والظَّاهِرُ أَنَّ هذا غيرُ مُرَادٍ للماوُزدي، وغيره (ومَنْ) بِمَسَافَةٍ (قريبة)، ولو بعد الدَّعْوَى عليه في حُضُورِهِ، وهو مِمَّنْ يَتَأَتَّى حُضُورَهُ (كحاضِرٍ فلا تَسْمَعُ) دَعْوَى، ولا (بينة) عليه (ولا يُحْكَمُ بِغير حُضُورِهِ)، بل يحضُرُهُ وجوبًا لِسهولة إحضاره لِقَلَّا يَشْتَبِهُ على الشُّهُودِ، أو ليدفع إن شاء، أو يُقَرَّرَ فيُعْنِي عن البينة، والنَّظَرُ فيها، أو لِمَتَنَبَّعِ الشُّهُودُ إنَّ كانوا كَذِبَةٌ حياءَ، أو خوفًا منه، ومَحَلُّ ما ذُكِرَ في مَنعِ سَمَاعِ البينة إذا تيسَّرَ إحضارُ المُدَّعَى عليه، ولم يَضْطَرَّ الشُّهُودُ إلى السَّفَرِ فَوُزَّاءَ، وإلا فينبغي حينئذٍ جوازُ سَمَاعِها في غَيْبَتِهِ لِلضَّرُورَةِ، وإنَّ أَمَكْنَ أَنْ يَشْهَدَ على شَهادَتِها أَخْذًا

فَوَدَّ: (وعرة) أي: صَعْبَةٌ. فَوَدَّ: (لأنَّ الشَّرْعَ) إلى قوله: وقضيتُهُ في المُعْنَى إلَّا قوله: ويُزَدُّ بوضوح الفرق. فَوَدَّ: (بوضوح الفرق) وهو المَشَقَّةُ في الحُضُورِ هُنَا. اه. ع ش. فَوَدَّ: (هذا كُلُّهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ هذا لا مَحَلَّ لَهُ هُنَا، وَأَنَّ مَحَلَّهُ إِنَّمَا هو بعد قولِ المُصَنِّفِ الآتِي، وَمَنْ بِقَرْبَةٍ كحاضِرٍ إلَخ. على أَنَّهُ لا حاجة إلى ذِكْرِ هذا أَصْلًا، ولا إلى نَسْبَتِهِ إلى الماوُزدي؛ لأنَّه عَيْنُ قولِ المُصَنِّفِ الآتِي، أو غَائِبٌ في غير مَحَلٍّ وَلَإِيَّتِهِ فَلَيْسَ لَهُ إِحْضَارُهُ فَتَأَمَّلْ. اه. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (حَيْثُ كَانَ) أي: الخَصْمُ الخَارِجُ عَنِ البَلَدِ. اه. مُعْنَى. فَوَدَّ: (وإِلَّا سَمِعَ إلَخ) عِبَارَةُ المُعْنَى، فَإِنَّ كَانَ خَارِجًا عَنْهَا فَالْبُعْدُ، والقُرْبُ على حَدِّ سَوَاءٍ فَيَجُوزُ أَنْ تَسْمَعَ الدَّعْوَى إلَخ. فَوَدَّ: (قاله إلَخ) عِبَارَةُ المُعْنَى كما قاله إلَخ. فَوَدَّ: (قاله الماوُزدي، وغيره)، وأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. اه. سم. فَوَدَّ: (وقضيتُهُ أَنَّهُ إلَخ) دَفَعَ المُعْنَى هَذِهِ الْقَضِيَّةَ بِفَرْضِ كَلَامِ الماوُزدي، وغيره فيما إذا كَانَ الخَصْمُ خَارِجًا عَنِ البَلَدِ كما مَرَّ. فَوَدَّ: (ومَنْ بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ) أي: وهو في مَحَلٍّ وَلَإِيَّتِهِ سم، وهي أي: القَرِيبَةُ دُونَ البَعِيدَةِ بِوَجْهِئِهَا مُعْنَى.

فَوَدَّ: (وهو مِمَّنْ يَتَأَتَّى حُضُورَهُ) سَيُذَكَّرُ مُحْتَرَزُهُ في شَرْحٍ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ بِلا عَذْرِ أَخْضَرَهُ إلَخ. فَوَدَّ (سَي): (كحاضِرٍ) أي: حُكْمُهُ كَحُكْمِ حاضِرٍ فِي البَلَدِ. اه. مُعْنَى. فَوَدَّ: (أو لِيَدْفَعَ إلَخ) أو هُنَا، وفي قوله الآتِي: (أو لِمَتَنَبَّعِ إلَخ). بِمَعْنَى الوَاوِ كما عَبَّرَ بِهَا الأَسَنَى. فَوَدَّ: (إذا تيسَّرَ إلَخ) خَبَرٌ، ومَحَلُّ ما ذُكِرَ إلَخ. فَوَدَّ: (أَنْ يَشْهَدَ) بِنَاءِ المَفْعُولِ، والفَاعِلِ مِنَ الإِشْهَادِ، والظَّمِيرُ على الثَّانِي

فَوَدَّ: (قاله الماوُزدي، وغيره)، وأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. فَوَدَّ: (والظَّاهِرُ أَنَّ هذا غيرُ مُرَادٍ للماوُزدي إلَخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. فَوَدَّ: (ومَنْ بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ) أي: فِي مَحَلٍّ وَلَإِيَّتِهِ.

من قولهم إذا قام بالشَّاهدِ عُذْرٌ مَنَعَهُ من الأداءِ جازٌ للقاضي أن يُزِيلَ مَنْ يَشْهَدُ على شهادته، أو مَنْ يَسْمَعُها أي: أو يَسْمَعُها هو كما فهم بالأولى فإذا جازَ له سماعُها هنا مع تيسُرِ الشهادة على شهادته فكذا في مسائلنا، بل قضيتُ قولهم، أو يُزِيلُ مَنْ يَسْمَعُها أنه لا يحتاجُ لحضورِ الخصمِ حينئذٍ فيتأَيَّدُ به ما ذكرته، وإذا سُمِعَتْ في غَيْبَتِهِ، وجبَ أن يُخْبَرَ بأسمائهم لِيَتِمَّكَنَ من القدح (الإلتواريه)، ولو بالذهابِ لِنَحْوِ السُّلْطَانِ رَغْماً منه أنه يَخَافُ جَوْرَ الحاكِمِ عليه كما هو ظاهرٌ؛ لأنَّ الخصمَ لو مُكِّنَ من ذلك تعذَّرَ القضاءُ فوجبَ أن لا يَلْتَفِتَ لهذا العُدْرِ منه، وإن اشْتَهِرَ جَوْرُ قاضي الضَّرورة، وفسقهُ، أو حبسه بِمَحَلٍّ لا يُمْكِنُ الوُصُولُ إليه، أو هَرَبَهُ من مجلسِ الحكمِ (أو تعزُّزه) أي: تَغْلِبْهُ، وقد ثَبَّتَ ذلك عند القاضي.....

للقاضي، أو المُدَّعي، أو للشَّهودِ بتأويلِ مَنْ ذَكَرَ. □ فَوُه: (عُدْرُ الْخ) أي: مِمَّا يُرْخَصُ في تَرْكِ الْجُمُعَةِ كما يَأْتِي. □ فَوُه: (أَي: أو يَسْمَعُها هو) أي: القاضي بِوُصُولِهِ بِنَفْسِهِ إلى الشَّاهِدِ قَوْلُهُ: فإذا جازَ له الْخ. فَكَذَا في مَسْأَلَتِنَا، وَلَكِ أَنْ تَمَنَعَ الْمُلَازِمَةُ. □ فَوُه: (سَمَاعُهَا هُنَا) أي: بِنَفْسِهِ، أو نَائِبِهِ. □ فَوُه: (بَلْ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ، أو يُزِيلُ مَنْ يَسْمَعُها أَنَّهُ الْخ) في تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ ما نَصَّهُ إِذَا كَانَ لِلْمَطْلُوبِ عُدْرٌ عَنِ الْحُضُورِ كَمَرَضٍ، أو حَبْسِ ظَالِمٍ، أو خَوْفٍ مِنْهُ، وَهُوَ مَعْرُوفُ النَّسَبِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ قَالَ الْقَمُولِيُّ فَيُظْهِرُ سَمَاعَ الدَّعْوَى، وَالبَيِّنَةُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ كَالْغِيَةِ فِي سَمَاعِ شَهَادَةِ الْفِرْعِ، وَكَذَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْبَغَوِيُّ قُلْتُ: زَادَ الْغَزِّيُّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ نَصَبَ وَكِيلٍ يُخَاصِمُ عَنْهُ انْتَهَى، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ أَحْضَرَهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ. اهـ. سَم، وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي الْخ). الصَّوَابُ إِسْقَاطُ لَمْ يَكُنْ. □ فَوُه: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ إِزْسَالِهِ مَنْ يَسْمَعُ الشَّهَادَةَ.

□ فَوُه (سَم): (إِلَّا لِتَوَارِيهِ، أو تَعَزُّزِهِ) أي: وَعَجَزَ الْقَاضِي عَنْ إِحْضَارِهِ بِنَفْسِهِ، وَبِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. □ فَوُه: (أَوْ حَبْسَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَإِذَا اسْتَعْدَى فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (مَنْ غَيْرِ يَمِينٍ) إِلَى (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ)، وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ) إِلَى: وَيُمْهَلُ، وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوُه: (أَوْ حَبْسَهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى تَوَارِيهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ قَدْ يُقَالُ إِنْ ذَكَرَهُ أَي: الْحَبْسَ هُنَا لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ السَّابِقُ: وَهُوَ مِمَّنْ يَتَأَتَّى حُضُورَهُ، بَلْ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِهِ، وَلِذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَالْمُغْنِي فِي مَفْهُومٍ مَا يَأْتِي مِنَ الْامْتِنَاعِ بِلَا عُدْرِ. □ فَوُه: (وَقَدْ ثَبَّتَ ذَلِكَ) أَي: التَّوَارِي، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَلَوْ بِقَوْلِ عَوْنٍ نَقَى كَمَا يَأْتِي.

□ فَوُه: (بَلْ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ، أو يُزِيلُ مَنْ يَسْمَعُها أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ لِحُضُورِ الْخَصْمِ الْخ) فِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ مَا نَصَّهُ إِذَا كَانَ لِلْمَطْلُوبِ عُدْرٌ عَنِ الْحُضُورِ كَمَرَضٍ، أو حَبْسِ ظَالِمٍ، أو خَوْفٍ مِنْهُ، وَهُوَ مَعْرُوفُ النَّسَبِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ قَالَ الْقَمُولِيُّ فَيُظْهِرُ سَمَاعَ الدَّعْوَى، وَالبَيِّنَةُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَرَضَ كَالْغِيَةِ فِي سَمَاعِ شَهَادَةِ الْفِرْعِ، وَكَذَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْبَغَوِيُّ قُلْتُ زَادَ الْغَزِّيُّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ نَصَبَ وَكِيلٍ يُخَاصِمُ عَنْهُ. اهـ. ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ أَحْضَرَهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ.

فَتُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ وَيُحْكَمُ بِغَيْرِ حُضُورِهِ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ لِإِسْتِظْهَارِ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمَعْتَمِدِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ، وَإِلَّا لَامْتَنَعَ النَّاسُ كُلُّهُمْ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِكِ لِيُحْلِفَ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ، ثُمَّ يُحْكَمُ لَهُ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ النَّدَاءِ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ جُعِلَ نَاكِلاً قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ (وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ فِي قِصَاصٍ، وَحَدِّ قَذْفٍ)؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ كَالْمَالِ (وَمَنْعُهُ فِي حَدِّ)، أَوْ تَعْزِيرٍ (لِلَّهِ تَعَالَى) لِإِبْنَائِهِمَا عَلَى الْمُسَامَحَةِ، وَالِدَرْءِ مَا أَمَكْنَ، وَمَا فِيهِ الْحَقَّانِ كَالسَّرِقَةِ يُقْضَى فِيهِ بِالْمَالِ لَا الْقَطْعِ. (وَلَوْ سَمِعَ بَيِّنَةٌ عَلَى غَائِبٍ فَقَدِمَ)، وَلَوْ (قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِذْهَا) أَي: لَمْ يَلْزَمْهُ لِيُوقِعِ سَمَاعَهَا صَحِيحًا لَكِنَّهُ عَلَى حُجَّتِهِ مِنْ إِبْدَاءٍ قَادِحٍ،

□ قَوْلُهُ: (فَتُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (بَلْ يُخَيِّرُهُ) فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ حُضُورِهِ) وَبِغَيْرِ نَصْبٍ وَكِيلٍ يُتَكَبَّرُ عَنْهُ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مَنْ غَيْرِ يَمِينٍ إِلَّاخُ) وَفَاقًا لِابْنِ الْمُقْرِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِيِّ، وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) وَإِنْ لَمْ يَسْتَشْنِ الْمُتَوَارِي، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِكِ إِلَّاخُ) وَفَاقًا لِلْأُسْتَى، وَالْمُغْنِيِّ، وَتَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ كَمَا يَأْتِي، وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِكِ فَيُخْلِفُ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ عَلَى مَا ادَّعَاهُ بَعْضُهُمْ، ثُمَّ يَخْكُمُ لَهُ لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِخِلَافِهِ، وَتَبِعَهُ جَمْعٌ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ النَّدَاءِ إِلَّاخُ. وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِخِلَافِهِ)، وَقَوْلُ الشَّارِحِ: (خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ) قَدْ يُخَالِفَانِ قَوْلَهُمَا الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِكِ إِلَّاخُ) هَذَا خَاصٌّ بِالْمُتَوَارِي، وَالْمُتَعَزِّزُ بِخِلَافِ الْمَخْبُوسِ الَّذِي زَادَهُ الشَّارِحُ. اهـ. رَشِيدِيٌّ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ، وَلَعَلَّ سَمَّ إِلَيْهِ أَشَارَ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ فِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ هَلْ يُحْكَمُ عَلَى الْمُتَوَارِي بَعْدَ تَعَذُّرِ إِحْضَارِهِ، وَالنَّدَاءِ عَلَيْهِ يَمِينٍ خُصْمِهِ تَتْرِكًا لِتَوَارِيهِ مَثَرَةً لِكَوْلِهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَشْبَهُهُمَا نَعَمَ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يُنَادَى عَلَيْهِ بِأَنْ يَسْمَعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَيَخْكُمُ عَلَيْهِ بِالتَّكْوُلِ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ قُضِيَ عَلَيْهِ بِتَكْوُلِهِ، وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي، فَإِنْ حَلَفَ حَكَمَ لَهُ بِمَا ادَّعَاهُ انْتَهَى. اهـ. سَمَّ، وَيَأْتِي عَنِ الْأُسْتَى، وَالْمُغْنِيِّ مِثْلَ كَلَامِ التَّجْرِيدِ. □ قَوْلُ (السِّي: (فِي قِصَاصٍ إِلَّاخُ) أَي: وَنَحْوَهُمَا مِنْ عُقُوبَاتِ الْآدَمِيِّ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَمَا فِيهِ الْحَقَّانِ إِلَّاخُ) وَحُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَالِيَّةُ أَي: كَالزَّكَاءِ، وَالكِفَّارَةِ كَحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ نِهَآةً وَمُغْنِي وَع ش. □ قَوْلُ (السِّي: (عَلَى غَائِبٍ فَقَدِمَ إِلَّاخُ) أَي: أَوْ عَلَى صَبِيٍّ قَبْلَ عَاقِلًا، أَوْ عَلَى مَجْنُونٍ فَافَاقَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِلُغِ الصَّبِيِّ سَفِيهَا لِدَوَامِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمْهُ) أَي: الْقَاضِي. اهـ. رَشِيدِيٌّ أَي: إِعَادَةُ السَّمَاعِ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ عَلَى حُجَّتِهِ إِلَّاخُ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي: وَيُمْكِنُهُ مِنَ الْجَرْحِ، أَوْ نَحْوِهِ إِلَّاخُ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ إِبْدَاءٍ قَادِحٍ) أَي: كَالجَرْحِ.

□ قَوْلُهُ: (مَنْ غَيْرِ يَمِينٍ لِإِسْتِظْهَارِ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمَعْتَمِدِ إِلَّاخُ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا صَحَّحَهُ الْبَلْقِينِيُّ مِنْ وَجُوبِ يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ هُنَا أَيْضًا احْتِيَاطًا لِلْحُكْمِ. □ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ) فِي

أو دافع (بل يُخْبِرُهُ) بالحال فيتوقف حكمه على إخباره كما في المطلب، وقول البلقيني اعتراضاً عليه الإعداء غير شرط عندنا لصحة الحكم رده تلميذه أبو زرعة بأنه في غير هذه لحضوره الدعوى والبيّنة فهو متمكّن من الدفع، وأما هنا فلم يعلم فاشترط إعلامه (ويمكنه من الجرح)، أو نحوه كإثبات نحو عداوة، ولو بعد الحكم أخذاً من قولهم يقبل الجرح بعده، ويمهل ثلاثة أيام، ولا بد أن يؤرخ الجرح بيوم الشهادة، أو قبلها، وقبل مضي مدة الاستبراء، وقد استطرّد بذكر مسائل لها نوع تعلّق بالباب فقال: (ولو غزل)، أو انغزل (بعد سماع بيّنة ثم، ولي)، ولم يكن حكم بقبولها كما بحثه البلقيني (وجبت الاستعادة)، ولا يحكم بالسماع الأول لطلّاه بالانزعال بخلاف ما لو خرج عن محل ولايته، ثم عاد لبقاء ولايته، وبخلاف ما لو حكم بقبولها فإن له الحكم بالسماع الأول، ولا أثر لإشعاره على نفسه بالسماع؛ لأن الأرجح أنه غير حكم (وإذا استعدى) بالبناء للمفعول (على حاضر بالبدل)، ولو يهوديًا يوم سبته

□ قوله: (أو دافع) كالآداء. □ قوله: (فيتوقف حكمه إلخ) أي: فيما إذا قديم قبل الحكم كما هو ظاهر.
 □ قوله: (عليه) أي: على المطلب. □ قوله: (الإعداء غير شرط إلخ) أي: الاعتراف بما يريد القاضي الحكم به، وإدعاء عذر في عدم الاعتراف به، أو لا مثلاً، وفي المختار أعذر صار ذا عذر. اه. ع ش أقول الظاهر أن همزة الإفعال هنا للسلب أي: إزالة العذر. □ قوله: (لصحة الحكم) صلة شرط. □ قوله: (لحضوره إلخ) أي: ثم. اه. ع ش. □ قوله: (أو نحوه) إلى قول المتن: (ولو غزل) في المغني إلّا قوله: (أخذاً) إلى (ويمهل). □ قوله: (نحو عداوة) أي: كالبغيضة للمحكوم له. □ قوله: (ولو بعد الحكم إلخ) يعني عنه ما قدره قبل الحكم في المتن. □ قوله: (ويمهل إلخ) أي: وجوباً. اه. ع ش. □ قوله: (وقبل مضي مدة الإبراء) وهي ستة. اه. ع ش. □ قوله: (أو انغزل) أي: يفسق مثلاً. اه. ع ش. □ قوله: (ولم يكن حكم إلخ) سيذكر مختزلاً. □ قوله: (ولا يحكم) إلى قوله: (وإن أحالت) في المغني إلّا قوله: (وبخلاف) إلى المتن، ولا نحو معاهد. □ قوله: (لأن الأرجح أنه) أي: الإشهاد على نفسه بسماع البيّنة غير حكم أي: بقبولها.
 □ قوله: (بالبناء للمفعول) من أعدى يُعدي أي: يُزيل العذوان، وهو الظلم كاشكاه أزال شكواه مُغني، وأسنى فما يأتي في الشارح تفسير باللازم المراد هنا. □ قوله: (ولو يهوديًا) إلى قوله: (وأقرّاه) في النهاية إلّا قوله: (ولم يعلم) إلى المتن، وقوله: (وإن اختار) إلى (أما إذا علم)، وقوله: (وكذا من الحكم) إلى (وكذا)، وقوله: (إن كان) إلى (ولو من غير)، وقوله: (ثم رأيت) إلى (ويلزمه).
 □ قوله: (ولو يهوديًا إلخ) عبارة المغني، ويوم الجمعة كغيره في إحصاء الخصم لكن لا يخضر

تجريد المزجّد ما نصّه قال الماوردي والرواني هل يُحكم على المتواري بعد تعذر إحصاءه، والنداء عليه يمين خصمه تنزيلاً لتواريه منزلة نكوله فيه وجهان: أشبههما: نعم، لكن بعد أن يُنادي عليه بأن يسمع الدّعى عليه، ويحكم عليه بالنكول، فإن لم يخضر قضى بنكوله، وردّ اليمين على المدّعي، فإن حلف حكم له بما ادّعه. اه.

أهل لِسْماع الدعوى، وجوابها أي: طلب منه إحضاره، ولم يعلم كذبه، ولا كان أجير عَيْنٍ، ولا نحو مُعَاهِدٍ، ولا أراد التوكيل (أحضره) وجوباً، وإنْ أحوَلت العادة ما ادَّعاه عليه كوزير ادَّعى عليه وضيق أنه استأجره سائساً، أو نازح قَدْرٍ، وإنْ اختار جمع خلافه، ومما يُردُّ عليهم ما يأتي من تَمَكُّنه من التوكيل أما إذا علم كذبه فلا يُحضره كما ذكره الماوردي، وغيره، وكذا أجير عَيْنٍ، وحضوره يُعطل حقَّ المُستأجر فلا يُحضره حتى تنقضي مدة الإجارة ذكره الشبكي، وغيره، ويظهر ضَبْطُ التعطيل المُضِرُّ بأنْ يمضي زمنٌ يُقابل بأجرة، وإنْ قلْتُ، وكذا من الحكم بينهما غير لازم له كمُعَاهِدٍ على مثله، وكذا مَنْ، وكُلٌّ فيقبل وكيله إنْ كان من ذوي الهيئات ذكرهما البلقيني، والذي يُتَّجه قبول وكيله، ولو من غير ذوي الهيئات، ثم رأيت شارحاً اعتَرَضَهُ بتجوير ابن أبي الدِّم التوكيل مُطلقاً، ويلزمه إذا لزم مُخَدَّرَةٌ يمينٌ أنْ يُرْسِلَ إليها

إذا صعد الخطيب المنبر حتى يفرغ الصلاة بخلاف اليهودي يوم السبت، فإنه يحضر، ويكسر عليه سبته قال الزركشي، ويقاس عليه التصرائفي في الأحيد. اه. فؤد: (أهل إلخ) صفة حاضر إلخ. فؤد: (أي: طلب إلخ) يقال: استدعيت الأمير على فلان فأعداني أي: استعنت به عليه فأعانتني انتهى مختار. اه. ع. ش. فؤد: (أي: طلب منه إحضاره) هذا التفسير يدل على أن نائب فاعل استدعى في المثني القاضي لا الجار، والمجور. اه. رشيد. فؤد: (ولم يعلم كذبه إلخ) سيذكر مختاراً. فؤد: (أحضره وجوباً) أي: إقامة لإشعار الأحكام، ولزومه الحضور رعاية لمراتب الحكام، وقال ابن أبي الدِّم إذا استحضره القاضي وجب عليه الإجابة إلا أن يوكل، أو يقضي الحق إلى الطالب انتهى، وهو ظاهر. اه. مغني، ويأتي في الشارح ما يتعلَّق به. فؤد: (وإن أحوَلت إلخ) هل يُنافي مفهوم قوله السابق: ولم يعلم كذبه المذكور بعد. فؤد: (وإن اختار جمع إلخ) أقرَّ المغني عبارته، وفي الزوائد عن العدة أن المُستعدى عليه إذا كان من أهل الصيانة، والمروءة، وتوهم الحاكم أن المُستعدى يقصد ابتداله، وأذاه لا يحضره، ولكن يُرْسِلُ إليه مَنْ يسمع الدعوى تنزيلاً لصيانته منزلة المُخَدَّرَةِ وجزم به سلَّيم في التقریب. اه. فؤد: (ومما يردُّ عليهم إلخ) قد يُجلب بعدم تيسر التوكيل لكلِّ أحدٍ في كلِّ وقت. فؤد: (أما إذا علم) إلى قوله: ويظهر في المغني. فؤد: (فلا يحضره حتى تنقضي مدة الإجارة إلخ) ظاهره أنه لا يؤمَّر بالتوكيل أيضاً خلافاً للنهاية عبارته، والأوجه أمره بالتوكيل. اه. أي: مَنْ استؤجرت عينه، وكان حضوره يُعطل حقَّ المُستأجر ع. ش. فؤد: (ذكره الشبكي) عبارة النهاية كما قاله الشبكي. فؤد: (وإن قلْتُ) أي: كدزهم. اه. ع. ش. فؤد: (وكذا مَنْ الحكم بينهما إلخ) لعلَّ المراد هنا نفْيُ اللزوم. اه. سم. فؤد: (ذكرهما) أي: قوله: (وكذا مَنْ الحكم إلخ)، وقوله: (وكذا مَنْ، وكُلَّ إلخ). فؤد: (اعتراضه) أي: البلقيني. فؤد: (مطلقاً) أي: سواء كان من ذوي الهيئات، أو لا. فؤد: (ويلزمه) أي: القاضي. فؤد: (يمين) أي: بلا تغليظ كما يأتي.

فؤد: (وكذا مَنْ الحكم بينهما إلخ) لعلَّ المراد هنا نفْيُ اللزوم.

مَنْ يُخْلِفُهَا كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُ الْجَوَاهِرِ عَنِ الصَّيْمَرِيِّ بِسَبِّ ذَلِكَ مَزْدُودٌ (بَدَفَعَ خَتَمَ طَيْنِ رَطْبٍ، أَوْ غَيْرِهِ) مَكْتُوبٌ فِيهِ أَجِبَ الْقَاضِي فَلَانًا، وَكَانَ ذَلِكَ مُعْتَادًا فَهَجَرَ، وَاعْتِيدَ الْكِتَابَةُ فِي الْوَرَقِ قِيلَ: وَهُوَ أَوَّلَى (أَوْ بِمُرْتَبٍ لِدَلِكْ)، وَهُوَ الْعَوْنُ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالرَّسُولِ، وَلَمْ يَرْضَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ التَّخْيِيرَ فَقَالَ: يُرْسِلُ الْخَتَمَ أَوَّلًا فَإِنْ امْتَنَعَ فَالْعَوْنُ، وَأَقْوَاهُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ، وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ؛ لِأَنَّ

قوله: (كما يأتي) أي: في آخر الفصل.

قوله (سبي): (بدفع ختم إلخ) أي: للمُدَّعي لِيَعْرِضَهُ عَلَى الْخَضَمِ مُعْنِي، وَأَسْنَى. قوله: (أو غيره) أي: مِمَّا يُعْتَادُ. اهـ. أسنى. قوله: (مكتوب) إلى المتن في الْمُعْنَى لِأَقُولَهُ: (قبل). قوله: (واعتيد الكتاب إلخ) ثم هَجَرَ ذَلِكَ، وَاعْتِيدَ الطَّلَبُ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ أَي: ابْتِدَاءً. اهـ. يُجَيِّرُ مِي. قوله: (وهو أو لى) لَعَلَّ وَجْهَ الْأَوَّلِيَّةِ مَا فِي الطَّيْنِ مِنَ الْقَدَارَةِ. اهـ. ع ش.

قوله (سبي): (أو بمُرْتَبٍ إلخ)، وَفِي الْحَاوِي لِلْقَاضِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ خَتَمِ الطَّيْنِ، وَالْمُرْتَبِ إِنْ أَدَّى اجْتِهَادَهُ إِلَيْهِ مِنْ قُوَّةِ الْخَضَمِ، وَضَعَفَهُ مُعْنِي وَنَهَايَةً. قوله: (وهو العون) إلى قوله: (انتهى) زَادَ الْمُعْنَى عَقِبَهُ مَا نَصَبَهُ: نَعَمْ يَتَّبَعِي كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنْ يَكُونَ مُؤْنَةً مَنْ أَخْضَرَهُ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْحُضُورِ بِيَعِثَ الْخَتَمَ عَلَى الْمَطْلُوبِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي أَي: فِي أَغْوَانِ السُّلْطَانِ. اهـ. وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ، وَعَنِ النَّهَائِيَّةِ مَا يُوَافِقُهُ. قوله: (ولم يَرْضَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ التَّخْيِيرَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى ظَاهِرٌ كَلَامِهِ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ مُرَادًا فَفِي تَغْلِيْقِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَنَّهُ يُرْسِلُ الْخَتَمَ، أَوْ لَا إلخ. وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ فَبِمُرْتَبٍ لِذَلِكَ مِنَ الْأَغْوَانِ بِيَابِ الْقَاضِي يَخْضُرُ، وَمَا ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ هُوَ مَا فِي الرَّوْضَةِ، وَأَضْلَاهَا، وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَفْتَضِي التَّخْيِيرَ بَيْنَهُمَا فَعَلِيهِ مُؤْنَةُ الْمُرْتَبِ عَلَى الطَّالِبِ إِنْ لَمْ يُزْرَقْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ مُؤْنَتُهُ عَلَى الْمُمْتَنِعِ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَعَلِيهِ مُؤْنَةُ الْمُرْتَبِ إلخ. يَأْتِي مَا فِيهِ، وَعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَكَلَامُهُ كَأَضْلِهِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْوِيعِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْقَاضِي، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْحَاوِي، وَفِي الْاسْتِقْصَاءِ أَنَّهُ لَا يَبْعَثُ الْعَوْنَ إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْمَجِيءِ بِالْخَتَمِ لِأَنَّ الطَّالِبَ قَدْ يَتَضَرَّرُ بِأَخْذِ أَجْرَتِهِ مِنْهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى الطَّالِبِ مُطْلَقًا حَيْثُ لَمْ يُزْرَقِ الْعَوْنُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي أَغْوَانِ السُّلْطَانِ أَنَّهُ عَلَى الْمُمْتَنِعِ هُنَا أَيْضًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَأَجْرَةُ الْمُتْلَازِمِ عَلَى الْمُدَّعِي بِخِلَافِ الْحَبْسِ لِكَيْنَ ذَهَبَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى الطَّالِبِ، وَإِنْ امْتَنَعَ خَضَمُهُ مِنَ الْحُضُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُصَدِّقُهُ عَلَى الْمُدَّعَى بِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ الذَّهَابُ مَعَهُ بِقَوْلِهِ: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ، وَفَصَّلَ فِي

قوله: (أو بمُرْتَبٍ لِدَلِكْ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ، أَوْ بِأَحَدِ أَغْوَانِهِ، وَأَجْرَتُهُمْ عَلَى الطَّالِبِ إِنْ لَمْ يُزْرَقُوا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ ثَبَتَ امْتِنَاعُهُ بِلَا عُدْرِ أَخْضَرَهُ أَغْوَانِ السُّلْطَانِ، وَعَلَيْهِ مُؤْنَتُهُمْ لَا امْتِنَاعِهِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: (أولاً، وَأَجْرَتُهُمْ عَلَى الطَّالِبِ) قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَيَتَّبَعِي أَنْ تَكُونَ مُؤْنَةً مَنْ أَخْضَرَهُ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْحُضُورِ بِيَعِثَ الْخَتَمَ عَلَى الْمَطْلُوبِ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: (فَلَا ثَبَتَ إلخ). وَقَوْلُهُ: (وعليه مؤنتهم إلخ). يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ أَجْرَةَ الْعَوْدِ عَلَيْهِ أَيْضًا عِنْدَ امْتِنَاعِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ ش م ر.

الطَّالِبُ قد يتَضَرَّرُ بأخذِ أَجْرَتِهِ منه. اهـ. ومعناه أَنَّ التَّرتيبَ الذي جَرى عليه في الروضة، وأصلها فيه مَضْلَحَةٌ للطَّالِبِ؛ لأنَّ القاضي إذا عَمِلَ به لا يَزِنُ الطَّالِبَ أَجْرَهُ من أوَّلِ وهلةٍ بخلافِ ما إذا تَخَيَّرَ فَإِنَّهُ قد يُزِيلُ إليه العون، أو لا فَيَأْخُذُ أَجْرَتَهُ من الطَّالِبِ مع احتمالِ أَنَّهُ لو أُرْسِلَ له الختمُ أوَّلًا جاء، وتَوَقَّرَتْ على الطَّالِبِ الأجرَةُ حينئذٍ، وإنَّما يُتَّبَعُ هذا للثَّقِينِي إِنْ كان يقولُ بأنَّ أَجْرَةَ العونِ على الطَّالِبِ أُرْسِلَ القاضي العون، أوَّلًا، أو بعدَ الامتناعِ من الحُضُورِ بالختم، وحينئذٍ فالظَّاهِرُ من كلامِ الثَّقِينِي هذا أَنَّهُ يقولُ بأنَّ الأجرَةَ على الطَّالِبِ سواءً أَقْلُنَا بالتَّخْيِيرِ، واختارَ القاضي العون، أو لا أمَّ بالتَّرتيبِ، ولم يَعْمَلْ به القاضي بأنَّ أُرْسِلَهُ، أوَّلًا وفيه ما فيه، وبالأوَّلَى إذا عَمِلَ به بأنَّ لم يَحْضُرْهُ إلا بعدَ الامتناعِ من الختم، ويُؤَيِّدُ هذا الإِطلاقَ إِطلاقُهم أَنَّ أَجْرَةَ المُلازِمِ على الطَّالِبِ، وهو المُدَّعي بخلافِ أَجْرَةِ الحَبْسِ، واعتمد أبو زُرْعَةَ ما أَطْلَقَهُ شَيْخُهُ أوَّلًا فقال: الأجرَةُ على الطَّالِبِ مُطْلَقًا، وإن امتنع من الحُضُورِ معه إلا بِرَسُولٍ؛ لأنَّهُ لا يلزِمُهُ الحُضُورُ لِمَجْلِسِ الشَّرْعِ إلا بَطَلَبِ أَيٍّ: من القاضي، وقد لا يوافقُ الطَّالِبَ على أَنَّهُ له عليه حقًّا، ويَرَاهُ مُبْطَلًا. اهـ. ويُؤْخَذُ منه تَقْيِيدُ إِطلاقِ شَيْخِهِ بما إذا لم يكن طَلَبَ من القاضي، وإلا لَزِمَتْ المطلوبُ لِعَدْيِهِ بامتناعِهِ بعدَ طَلَبِ القاضي له، ومن ثَمَّ جازَ

أَجْرَةَ المُلازِمِ فَجَعَلَهَا على المذْيُونِ إِنْ كان يَأْذِنُ الحَاكِمُ، وإلا فَعَلَى الطَّالِبِ، وَمَحَلُّ لُزُومِ إجابةِ الحُضُورِ ما لم يَتَلَمَّ أَنَّ القاضيَ المطلوبَ إليه يَقْضِي عليه بِجَوْرِ بِرْشَوَةٍ، أو غيرها، وإلا فَلَهُ الامْتِناعُ باطنًا، وأما في الظَّاهِرِ فلا. اهـ. وعِبارةُ القَلْبُوبِيِّ على المَحَلِّيِّ قولُهُ: ومُؤَنَّتُهُ على الطَّالِبِ أَيٍّ: حَيْثُ ذَهَبَ به ائْتِدَاءً كما هو الفَرَضُ سواءً أَقْلُنَا بالتَّخْيِيرِ، أو التَّرتيبِ، فَإِنَّ ذَهَبَ بعدَ امْتِناعِهِ فَمُؤَنَّتُهُ على المطلوبِ لِعَدْيِهِ، وقولُ شَيْخِ الإسلامِ: أَنَّ المُؤَنَّةَ على الطَّالِبِ على قولِ التَّخْيِيرِ، وَعَلَى المُتَمَتِّعِ على قولِ التَّرتيبِ فيه نَظَرٌ فَتَأَمَّلْ ائْتَهَتْ. □ قَوْلُهُ: (وفيه ما فيه) أَيٍّ: في الشَّقِّ الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (من الختم) أَيٍّ: مِنَ الحُضُورِ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ أَجْرَةَ المُلازِمِ) إلى قولِهِ: قال لِتَقْصِيرِهِ في النِّهايةِ إلا قولُهُ: ويُؤْخَذُ إلى فَجَعَلِ إلخ. كما مرَّ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ أَجْرَةَ المُلازِمِ إلخ) ومنه السَّجَانُ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (فقال الأجرَةُ على الطَّالِبِ مُطْلَقًا إلخ) ضَعِيفٌ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وقد لا يوافق) أَيٍّ: المطلوبُ. □ قَوْلُهُ: (ويؤْخَذُ منه إلخ) في شَرْحِ الرُّوضِ، وَيُنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُؤَنَّةٌ مِنْ أَحْضَرَهُ أَيٍّ: عَوْنُ القاضي عِنْدَ امْتِناعِهِ مِنَ الحُضُورِ

□ قَوْلُهُ: (ويؤْخَذُ منه تَقْيِيدُ إِطلاقِ شَيْخِهِ بما إذا لم يكن طَلَبَ من القاضي، وإلا لَزِمَتْ المطلوبُ إلخ)، وظاهرُ كلامِهِم أَنَّ الأجرَةَ على الطَّالِبِ مُطْلَقًا حَيْثُ لم يُزَرَ العَوْنُ مِنْ بَيْتِ المالِ، وقَضِيَّةٌ ما يَأْتِي في أَغْوَائِ السُّلْطَانِ أَتْها على المُتَمَتِّعِ هُنَا أَضْماً، وهو كَذَلِكَ، وَأَجْرَةُ المُلازِمِ على المُدَّعي بخلافِ الحَبْسِ لَكِنْ ذَهَبَ الوَلِيُّ العِرَاقِيُّ إلى أَنَّ الأجرَةَ على الطَّالِبِ، وإن امْتَنَعَ خَصْمُهُ عَنِ الحُضُورِ لأنَّهُ قد لا يُصَدِّقُهُ على المُدَّعي بِهِ، ولا يَلْزِمُهُ الذَّهابُ معه بقولِهِ: بَلْ لا بُدَّ مِنْ أَمْرِ الحَاكِمِ بِذَلِكَ، وَقَصَلَّ في أَجْرَةِ المُلازِمِ فَجَعَلَهَا على المذْيُونِ إِنْ كان يَأْذِنُ الحَاكِمِ، وإلا فَعَلَى الطَّالِبِ، وَمَحَلُّ لُزُومِ إجابةِ الحُضُورِ ما

للقاضي، أو لزمه إرسال عَوْنِ الحَاكِمِ، وَعَزَّرَهُ إِنْ رَأَاهُ دُونَ مَا أَطْلَقَهُ ثَانِيًا فَجَعَلَ أَجْرَةَ الْمُلَازِمِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ عَلَى الْمَدِينِ قَالَ: لِنَقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ الْوَفَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا يَلْزَمُ الدَّائِنُ مُلَازِمَتَهُ بِنَفْسِهِ. اهـ. وَبِتَأْمُلِ كَلَامِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَجْرَتَيْنِ أَجْرَةُ الْعَوْنِ، وَأَجْرَةُ الْمُلَازِمِ حَكْمُهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْامْتِنَاعُ بَعْدَ طَلَبِ الْحَاكِمِ لَزِمَتِ الْمَطْلُوبُ، وَإِلَّا فَالطَّالِبُ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ: مَعَ الْقُدْرَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ يَسَارِهِ، وَالَّذِي يُتَّجَهُ التَّعْبِيرُ بِمَعْدَمِ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ، وَالْكَلَامُ فِي عَوْنٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(تنبيه): مَا ذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ حُضُورُ مَجْلِسِ الْقَاضِي إِلَّا بِطَلَبِهِ دُونَ طَلَبِ الْخُضْمِ هُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ كَالْمَرَاوِزَةِ قَالُوا: لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِنَّمَا هُوَ أَدَاءُ الْحَقِّ إِنْ صَدَّقَ، وَقَالَ الْعِراقِيُّونَ: بَلْ يَجِبُ، وَلَوْ بَطَلَبَ الْخُضْمِ، وَجَمَعَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا قَالَ: لِي عَلَيْكَ كَذَا فَاحْضُرْ مَعِيَ، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا قَالَ يَتَنِي، وَبَيْنَكَ خُصُومَةٌ فَاحْضُرْ مَعِيَ، وَلَهُ وَجْهٌ، وَمَرَّ أَنَّهُ مَتَى، وَكُلٌّ لَمْ يَلْزَمَهُ الْحُضُورُ بِنَفْسِهِ (فَإِنْ امْتَنَعَ) مِنَ الْحُضُورِ بِنَفْسِهِ، أَوْ وَكَيْلَهُ مِنْ مَحَلٍّ تَلْزَمُهُ الْإِجَابَةُ مِنْهُ (بَلَا عُذْرٍ) مِنْ أَعْدَادِ الْجُمُعَةِ،.....

بَيِّنْتُ الْخُتْمَ عَلَى الْمَطْلُوبِ أَخْذًا وَمِمَّا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: فَإِنْ ثَبَتَ امْتِنَاعُهُ بِلا عُذْرٍ أَحْضَرَهُ أَهْوَانُ السُّلْطَانِ، وَعَلَيْهِ مُؤْتَنَّهُمْ. اهـ. وَفِي شَرْحِ مِثْلِهِ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَعَزَّرَهُ) الْأَنْسَبُ، وَتَغْزِيرُهُ. قَوْلُهُ: (دُونَ مَا أَطْلَقَهُ) أَيِ: الْبُلْقِينِيِّ ثَانِيًا أَيِ: بِقَوْلِهِ: وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْإِطْلَاقَ إِطْلَاقُهُمُ الْإِنِّحَ. هَذَا مُعَادُ كَلَامِهِ صَرِيحًا، وَفِيهِ أَنَّ الْإِطْلَاقَ الثَّانِيَّ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ لَا مِنْ كَلَامِ الْبُلْقِينِيِّ. قَوْلُهُ: (فَجَعَلَ الْإِنِّحَ) أَيِ: أَبُو زُرْعَةَ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَالَ. قَوْلُهُ: (وَبِتَأْمُلِ كَلَامِهِ) أَيِ: أَبِي زُرْعَةَ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ) أَيِ: أَبِي زُرْعَةَ.

قَوْلُهُ: (التَّعْبِيرُ بِمَعْدَمِ الْإِنِّحِ) خَبَرٌ، وَالَّذِي الْإِنِّحَ. قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ) إِلَى الْمُتَنِي فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: وَلَهُ وَجْهٌ فَقَالَ بَدَلَهُ، وَكَلَامُ الْإِمَامِ أَظْهَرُ. اهـ. قَوْلُهُ: (هُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْإِنِّحِ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (إِنْ صَدَّقَ) أَيِ: الْمُدَّعِي. قَوْلُهُ: (إِذَا قَالَ: لِي عَلَيْكَ كَذَا فَاحْضُرْ مَعِيَ) أَيِ: إِلَى الْحَاكِمِ فَلَا يَلْزَمُهُ الْحُضُورُ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ، وَفَاءُ الدِّينِ إِنْ صَدَّقَ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (خُصُومَةٌ الْإِنِّحِ) أَيِ: وَلَمْ يُعْلِمِهِ بِهَا لِيُخْرِجَ عَنْهَا فَيَلْزَمَهُ الْحُضُورُ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مِنْ الْحُضُورِ) إِلَى الْبَابِ فِي النَّهَائِيِّ لِأَقَوْلِهِ: وَبَعْدَ الْحُكْمِ إِلَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَقَوْلُهُ: فِي الْمَسَافَةِ السَّابِقَةِ، وَمَا أَتْبَعَهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (مِنْ مَحَلٍّ تَلْزَمُهُ الْإِنِّحِ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ كَمَا فِي الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَاجُ إِذْ الْكَلَامُ هُنَا فِي الْخُضْمِ الْحَاضِرِ بِالْبَلَدِ فَقَطُّ، وَذَكَرَهُ قَدْ يَوْمُهُمْ خِلَافَةً.

قَوْلُهُ (سَمِ): (بَلَا عُذْرٍ) أَوْ بِسُوءِ آدَبٍ بِكُسْرِ الْخُتْمِ، وَنَحْوِهِ أَسْنَى، وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (مِنْ أَعْدَادِ الْجُمُعَةِ) شَمِلَ نَحْوَ أَكْلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَعِبَارَةُ الرَّافِعِيِّ، وَالْعُذْرُ كَالْمَرَضِ، وَحَبْسِ

لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْقَاضِيَّ الْمَطْلُوبَ إِلَيْهِ يَفْضِي عَلَيْهِ بِجَوْرِ بَرَشُوءٍ، أَوْ غَيْرِهَا، وَإِلَّا فَلَهُ الْامْتِنَاعُ بَاطِلًا، وَأَمَّا فِي الظَّاهِرِ، فَلَا، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مَتَى، وَكُلٌّ لَمْ يَلْزَمَهُ الْحُضُورُ بِنَفْسِهِ ش م ر. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِطَلَبِهِ) أَيِ: مَنْ الْقَاضِي.

وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ عِنْدَهُ، وَلَوْ بِقَوْلِ عَوْنٍ ثِقَةٍ كَمَا قَالَه المَاوَزْدِيُّ، وَغَيْرُهُ (أَحْضَرَهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ)، وَأَجْرَتْهُمْ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ (وَعَزَّزَهُ) إِنْ رَأَى ذَلِكَ لِتَعَدِّيهِ، وَلَوْ اسْتَخْفَى نَوْدِيٌّ مُتَكَرِّرًا بِبَابِ دَارِهِ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَى ثَلَاثِ سَمَرٍ بِأَبِيهِ، أَوْ خُتْمٍ، وَسَمِعَتْ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَحُكِمَ بِهَا فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ بَعْدَهَا، وَسَأَلَ الْمُدَّعِي أَحَدَهُمَا، وَأُثْبِتَ أَنَّهُ يَأْوِي دَارَهُ أَجَابَهُ، وَوَضِخٌ أَنَّ التَّسْمِيرَ فِيهِ نَوْعٌ نَقْصٍ فَلَا يَفْعَلُهُ إِلَّا فِي مَمْلُوكٍ لَهُ بِخِلَافِ الْخُتْمِ، ثُمَّ تُسَمَّعُ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ، وَيُحْكَمُ بِهَا كَمَا لَوْ هَرَبَ قَبْلَ الدَّعْوَى، أَوْ بَعْدَهَا، وَبَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ يُزَالُ التَّسْمِيرُ، أَوِ الْخُتْمُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَلَا تُسَمَّرُ إِذَا كَانَ يَأْوِيهَا غَيْرُهُ، وَلَا يَخْرُجُ الْغَيْرُ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي سَاكِنٍ بِأَجْرَةٍ لَا عَارِيَّةً، وَلَوْ أَحْبَرَ أَنَّهُ بِمَحَلِّ نِسَاءٍ.....

الظَّالِمِ، وَالْخَوْفُ مِنْهُ، وَقَيَّدَ غَيْرُهُ الْمَرَضَ الَّذِي يُعَذَّرُ بِهِ بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ تَسَوَّغُ بِمِثْلِهِ شَهَادَةُ الْفِرْعِ. اهـ. رَشِيدِيٌّ أَقُولُ يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ جَرِيَانُ الشَّارِحِ، وَالنَّهْيَةُ عَلَى حَمَلِ أَغْذَارِ الْجُمُعَةِ هُنَاكَ عَلَى إِبْلَاقِهَا وَجَرِيَانِ الْأَسْنَى، وَالْمُغْنَى عَلَى اسْتِثْنَاءِ نَحْوِ أَكْلِ ذِي رِيحٍ كَرِهِيَّةٍ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مَشَقَّةٌ. قُودُ: (وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ) إِلَى الْبَابِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَحَلُّهُ إِلَى، وَلَوْ أَخْبَرَ، وَقَوْلُهُ: كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ مَبْسُوطًا، وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى، وَسَمَّيْتُ، وَقَوْلُهُ: مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ امْرَأَةً. قُودُ: (وَلَوْ بِقَوْلِ الْإِنِّ) غَايَةً. اهـ. ع ش.

قُودُ (لَسِي): (أَحْضَرَهُ) أَي: وَجُوبًا. اهـ. مُغْنَى. قُودُ: (إِنْ رَأَى ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَالْأَسْنَى، وَعَزَّزَهُ بِمَا يَرَاهُ مِنْ ضَرْبٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلَهُ الْعَفْوُ عَنْ تَعْزِيرِهِ إِنْ رَأَاهُ. اهـ. قُودُ: (نَوْدِيٌّ الْإِنِّ) أَي: بِإِذْنِ الْقَاضِي. اهـ. مُغْنَى. قُودُ: (وَحُكِمَ بِهَا) أَي: بِالْبَيِّنَةِ. قُودُ: (بَعْدَهَا) أَي: الْثَلَاثُ. اهـ. مُغْنَى. قُودُ: (سَأَلَ الْمُدَّعِي) فَعْلٌ، وَفَاعِلٌ. قُودُ: (أَحَدَهُمَا) أَي: التَّسْمِيرُ، وَالْخُتْمُ. قُودُ: (فِيهِ نَوْعٌ نَقْصٍ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ إِذَا أَفْضَى إِلَى نَقْصٍ. اهـ. قُودُ: (بِخِلَافِ الْخُتْمِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُؤْذِي إِلَى نَقْصٍ. اهـ. رَشِيدِيٌّ. قُودُ: (وَيُحْكَمُ بِهَا) بَعْدَ الْيَمِينِ. اهـ. نَهْيَةً، وَيَدُونَهَا عِنْدَ الشَّارِحِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنَى كَمَا مَرَّ. قُودُ: (وَبَعْدَ الْحُكْمِ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي يُزَالُ الْإِنِّ. قُودُ: (وَلَا تُسَمَّرُ) أَي: لَا يَجُوزُ التَّسْمِيرُ. اهـ. ع ش أَي: وَلَا الْخُتْمُ. قُودُ: (إِذَا كَانَ يَأْوِيهَا غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ أَهْلِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مَحْبُوسُونَ لِحَقِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. ع ش أَقُولُ وَقَدْ يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي، وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ الْإِنِّ.

قُودُ: (إِذَا كَانَ يَأْوِيهَا غَيْرُهُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُتَجَهَّ هُنَا بَعْدَ الْإِنِّ إِذَا الْهَجُمَ دُونَ الْخُتْمِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَخْرُجُ الْغَيْرُ أَي: لَيْسَ لِلْقَاضِي إِخْرَاجُ غَيْرِهِ مِنْهَا كَأَهْلِهِ، وَأَوْلَادِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. رَشِيدِيٌّ. قُودُ: (فِي سَاكِنٍ بِأَجْرَةٍ) أَي: وَنَحْوِهِ مِمَّنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ. قُودُ: (وَلَوْ أَخْبَرَ أَنَّهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَالْأَسْنَى، فَإِنْ عَرَفَ مَوْضِعَهُ بَعَثَ إِلَيْهِ النِّسَاءَ، ثُمَّ الصَّبِيَّانَ، ثُمَّ الْخُصْيَانِ يَهْجُمُونَ الدَّارَ، وَيَقْتَسِمُونَ عَلَيْهِ، وَيَبْعَثُ مَعَهُمْ عَدْلَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ كَمَا قَالَه ابْنُ الْقَاصِّ، وَغَيْرُهُ، فَإِذَا دَخَلُوهَا وَقَفَ

قُودُ: (وَأَجْرَتْهُمْ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. قُودُ: (وَيُحْكَمُ بِهَا) بَعْدَ الْيَمِينِ ش م ر.

أرسل إليه ممسوحاً، أو مُمَيَّزاً، وبعد الظفر يُعَزِّزُهُ بِحَبْسٍ، وغيره ممَّا يراه، والمعدور يُرْسَلُ إليه مَنْ يَسْمَعُ الدَّعْوَى بَيْنَهُ، وَبَيْنَ خَصْمِهِ، أو يَلْزَمُ بالتوكيل، وله الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ كَالْغَائِبِ كما قاله الْبَغَوِيُّ، واعتمده جمعُ (أو) ادَّعَى عَلَى (غَائِبٍ فِي غَيْرِ) مَحَلٍّ (وَلَايَتِهِ فَلَيْسَ لَهُ إِحْضَارُهُ) إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ، بَلْ يَسْمَعُ الدَّعْوَى، وَالبَيِّنَةُ، ثُمَّ يُنْهَى كَمَا مَرَّ (أو فِيهِمَا، وَلَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ)، وَمِثْلُهُ

الرَّجُلُ فِي الصَّخْنِ، وَأَخَذَ غَيْرُهُمْ فِي التَّفْتِيشِ قَالُوا: وَلَا هُجُومَ فِي الْحُدُودِ إِلَّا فِي حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ: وَإِذَا تَعَذَّرَ حُضُورُهُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ حَكَمَ الْقَاضِي بِالْبَيِّنَةِ، وَهَلْ يَجْعَلُ امْتِنَاعَهُ كَالْتُكُولِ فِي رَدِّ الِیْمَنِ؟ الْأَشْبَهُ نَعَمْ لَكِنْ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ إِعَادَةِ النَّدَاءِ عَلَى بَابِهِ ثَانِيًا بِأَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالتُّكُولِ، فَإِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْحُضُورِ بَعْدَ النَّدَاءِ عَلَى بَابِهِ الثَّانِي حَكَمَ بِتُكُولِهِ اهـ. ة فَوَدَّ: (أَرْسَلَ لَهُ مَمْسُوحًا) أَيْ: وَجُوبًا. اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (يُعَزِّزُهُ الْخُ) وَلَهُ الْعَفْوُ عَنْ تَعْزِيرِهِ إِنْ رَأَاهُ أَسْنَى وَمُغْنِي.

ة فَوَدَّ: (وَالْمَعْدُورُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْحُضُورِ لِعُدْرٍ كَخَوْفِ ظَالِمٍ، أَوْ حَبْسِهِ، أَوْ مَرَضٍ بَعَثَ إِلَيْهِ نَائِبَهُ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ خَصْمِهِ، أَوْ وَكَّلَ الْمَعْدُورُ مَنْ يَخَاصِمُ عَنْهُ، وَيَبْعَثُ الْقَاضِي إِلَيْهِ مَنْ يُحْلِفُهُ إِنْ وَجَبَ تَحْلِيفُهُ قَالَ فِي الْمُهْتَمَاتِ: وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا فِي غَيْرِ مَعْرُوفِ التَّسْبِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، وَإِلَّا سَمِعَ الدَّعْوَى، وَالبَيِّنَةُ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ كَالْغَنِيَةِ فِي سَمَاعِ شَهَادَةِ الْفَرْعِ فَكَذَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ قَالَ: وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْبَغَوِيُّ. اهـ. وَمَرَّ قُبَيْلَ الْإِتْوَارِ الْخُ عَنْ تَجْرِيدِ الْمُزَجَّدِ مِثْلُهُ. ة فَوَدَّ: (وَلَهُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى الْمَعْدُورِ بِلَا إِزْسَالٍ، وَلَا تَوَكِيلٍ.

ة فَوَدَّ: (أَوْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ الْخُ) لَعَلَّ الشَّارِحَ إِنَّمَا قَدَّرَ لَفْظَ ادَّعَى دُونَ اسْتَعْدَى، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ ظَاهِرٍ مَا مَرَّ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، بَلْ يَسْمَعُ بَيِّنَتَهُ، وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ الْخُ. إِذْ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الدَّعْوَى، وَلَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِ الاسْتِعْدَاءِ. اهـ. رَشِيدِي.

ة فَوَدَّ (لَيْسَ): (فَلَيْسَ لَهُ إِحْضَارُهُ) وَلَوْ اسْتَخْصَرَهُ لَمْ يَلْزَمُهُ إِجَابَتُهُ. اهـ. مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (ثُمَّ يُنْهَى كَمَا مَرَّ) هَلَا ذَكَرَ الْحُكْمَ أَيْضًا لِجَوَازِهِ حِينَئِذٍ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ: السَّابِقِ قُبَيْلَ، وَمَنْ بِقَرْنَيْهِ كَحَاضِرٍ مَا نَصَّهُ هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ كَانَ فِي مَحَلٍّ وَلَايَةِ الْقَاضِي، وَإِلَّا سَمِعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَالبَيِّنَةُ، وَحَكَمَ، وَكَاتَبَ، وَإِنْ قَرُبَتْ قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ انْتَهَى. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَنْتَهَى السَّمَاعُ، وَإِنْ شَاءَ حَكَمَ بَعْدَ تَحْلِيفِ الْمُدَّعِي عَلَى مَا سَبَقَ، وَإِنْ كَانَ فِي مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمَاوَرَدِيِّ اهـ، وَقَدْ يَغْتَدَّرُ عَنِ الشَّارِحِ بِأَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي قَوْلِهِ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ.

ة فَوَدَّ (لَيْسَ): (أَوْ فِيهَا) أَيْ: مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ. اهـ. مُغْنِي أَيْ: وَالثَّانِيَتْ بِاِغْتِيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

ة فَوَدَّ (لَيْسَ): (وَلَهُ هُنَاكَ الْخُ) أَيْ: لِلْقَاضِي، وَمِثْلُهُ الْبَاشَا إِذَا طَلَبَ إِحْضَارَ شَخْصٍ مِنْ أَهْلِ وَلَايَتِهِ حَيْثُ

ة فَوَدَّ: (بَلْ يَسْمَعُ الدَّعْوَى، وَالبَيِّنَةُ، ثُمَّ يُنْهَى كَمَا مَرَّ) هَلَا ذَكَرَ الْحُكْمَ أَيْضًا لِجَوَازِهِ حِينَئِذٍ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ قُبَيْلَ، وَمَنْ بِقَرْنَيْهِ كَحَاضِرٍ مَا نَصَّهُ هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ كَانَ فِي مَحَلٍّ وَلَايَةِ الْقَاضِي، وَإِلَّا سَمِعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَالبَيِّنَةُ، وَحَكَمَ، وَكَاتَبَ، وَإِنْ قَرُبَ قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ، وَغَيْرُهُ. اهـ.

مُتَوَسِّطٌ يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ لِلْقَضَاءِ (لَمْ يُخْضِرْهُ) لِلْمَشَقَّةِ مَعَ تَبَشُّرِ الْفَصْلِ (بَلْ يَسْمَعُ بَيِّنَتَهُ) عَلَيْهِ (وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ) فِي الْمَسَافَةِ السَّابِقَةِ لِسهولة الفصل حينئذٍ (أَوْ لَا نَائِبَ لَهُ فَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ (يُخْضِرْهُ) بَعْدَ تَحْرِيرِ الدَّعْوَى، وَصَحَّةِ سَمَاعِهَا (مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَقَطْ، وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ) إِلَى مَحَلِّهِ (لِيَلَّا) كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ مَبْسُوطًا فَإِنْ كَانَ فَوْقَهَا لَمْ يُخْضِرْهُ.....

كَانَ بِمَحَلٍّ فِيهِ مَنْ يَفْصِلُ الْخُصُومَةَ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ لِمَا فِي إِخْضَارِهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ الْمَذْكُورَةِ مَا لَمْ يَتَوَقَّفَ خِلَاصُ الْحَقِّ عَلَى حُضُورِهِ، وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْضَارُهُ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ مُتَوَسِّطٌ يَصْلَحُ الْخُ) وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ، وَالْمُرُوءَةِ، وَالْعَقْلِ فَيَكْتُبُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَتَوَسَّطُ، وَيُصْلِحُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يُخْضِرْهُ لِلِاسْتِعْنَاءِ عَنْ إِخْضَارِهِ. اهـ. أَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ لِلْقَضَاءِ) أَي: كَالشَّادِّ، وَمَشَايِخِ الْعُرَبَانِ، وَالْبُلْدَانِ. اهـ. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ إِخْضَارِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَتَوَسَّطُ، وَيُصْلِحُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضِرْهُ بَلْ يَكْتُبُ إِلَيْهِ أَنْ يَتَوَسَّطَ، وَيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا، وَاشْتَرَطَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَابْنُ يُونُسَ فِيهِ أَهْلَ الْقَضَاءِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ الشَّيْخَانِ، وَقَالَ الشَّيْخُ عِمَادُ الدِّينِ الْحُسَيْنِيُّ يَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ مِمَّا تَنْفَصِلُ بِصُلْحٍ فَيَكْفِي وَجُودُ مُتَوَسِّطٍ مُطَاعٍ يُصْلِحُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَنْفَصِلُ بِصُلْحٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مَصَالِحٍ لِلْقَضَاءِ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ لِيُقَوِّضَ إِلَيْهِ الْفَضْلُ بِصُلْحٍ، أَوْ غَيْرِهِ أَنْتَهَى، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. اهـ.

قَوْلُ (لَسِي): (لَمْ يُخْضِرْهُ) أَي: لَمْ يَجْزُ إِخْضَارُهُ. اهـ. زِهَادِيَّة. قَوْلُهُ: (فِي الْمَسَافَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ، أَوْ بَعِيدَةٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ قَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى لِمَا مَرَّ أَنَّ الْكِتَابَ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يَقْبَلُ فِي مَسَافَةِ الْعَدْوَى. اهـ. وَفِي سَمْعٍ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضَةِ مَا نَصَّهُ: وَفِيهِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ فَلْيَنْظُرْ لِمَ لَمْ يَعْمَمِ الْمَسْأَلَةُ إِلَى الْحُكْمِ، وَعَدَمِهِ، وَيَخْتَصُّ التَّقْيِيدَ بِقَوْقِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى بِمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (السَّابِقَةِ) أَي: أَوَّلُ الْفَضْلِ. اهـ. سَمْع. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا نَائِبَ لَهُ) أَي: وَلَا مُتَوَسِّطٌ مُصْلِحٌ. اهـ. شَرْحُ الْمُنْهَج. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلُ الْفَضْلِ إِذْ هَذَا مَفْهُومُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ هُنَاكَ مَا قَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَلِمَ مِنْهُ ضَائِبُ مَسَافَةِ الْعَدْوَى. اهـ. رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ فَوْقَهَا لَمْ يُخْضِرْهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ الْإِخْضَارِ عِنْدَ تَوَقُّفِ

قَوْلُهُ: أَي: الْمُصَنِّفِ (لَمْ يُخْضِرْهُ) أَي: لَمْ يَجْزُ إِخْضَارُهُ ش. م. ر. قَوْلُهُ: (فِي الْمَسَافَةِ السَّابِقَةِ) أَوَّلُ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا فِي الْمَسَافَةِ السَّابِقَةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ قَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى لِمَا مَرَّ أَنَّ الْكِتَابَ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يَقْبَلُ فِي مَسَافَةِ الْعَدْوَى. اهـ. وَفِيهِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ فَلْيَنْظُرْ لِمَ لَمْ يَعْمَمِ الْمَسْأَلَةُ إِلَى الْحُكْمِ، وَعَدَمِهِ، وَيَخْتَصُّ التَّقْيِيدَ بِقَوْقِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى بِمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ) أَي: إِلَيْهَا، وَقَوْلُهُ: (لِيَلَّا) أَي: أَوَائِلَ اللَّيْلِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ فَوْقَهَا لَمْ يُخْضِرْهُ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا إِخْضَارَهُ

لكن مقتضى كلام الروضة، وأصلها إحضاره مُطلقاً، وانتصر له كثيرون، ومَرَّ أَنْ أَوَائِلَ اللَّيْلِ كَالْتَّهَارِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِ: هُنَا لَيْلًا، وَقَوْلِهِ: فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ اللَّيْلِ، وَشَمَّيْتُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ يُعَدِّي أَي: يُعَيِّنُ مَنْ طَلَبَ خَصْمًا مِنْهَا عَلَى إِحْضَارِهِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْمُخَدَّرَةَ لَا تُحْضَرُ) صَرَفًا لِلْمَشَقَّةِ عَنْهَا كَالْمَرِيضِ، وَحِينَئِذٍ فَيُؤَسِّلُ الْقَاضِيَ لَهَا لِتَوَكُّلٍ، أَوْ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا وَيُعَلِّظُ عَلَيْهَا بِحُضُورِ الْجَامِعِ لِلتَّخْلِيفِ، وَلَا تُحْضَرُ بَزْرَةً مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ إِلَّا مَعَ نَحْوِ مُحَرِّمٍ، أَوْ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ، أَوْ امْرَأَةٍ احْتِيَاطًا لِحَقِّ الْأَدْمِيِّ.....

خلاص الحق عليه. اه. ع. ش. قوله: (لكن يقتضي كلام الروضة إلخ) عبارة النهاية لم يحضره، وهذا هو المعتد، وإن اقتضى كلام الروضة إلخ، وعبارة المغني والثاني إن كان دون مسافة القصر أخضره، وإلا فلا، والثالث يحضره، وإن بُعدت المسافة، وهذا ما اقتضى كلام الروضة، وأصلها تزجيحه، وعليه العراقيون، ورجحه ابن المقرئ، ومع هذا فالأوجه ما في المتن لما في ذلك من المشقة في إحضاره، ويبحث القاضي إلى بلد المطلوب أي: نائيه. اه. وعبارة المنهج مع شرحه أخضره من مسافة عدوى، وهذا ما صححه الأضل، وهو الموافق لأول الفضل، وقيل يحضره، وإن بُعدت المسافة، وهو مقتضى كلام الروضة، وأصلها، وعليه العراقيون. اه. قوله: (ومر) أي: في أول الفضل. قوله: (أي: يعين من طلب إلخ) لعل هذا تفسير بالآزم، وإلا فمعنى أغدى أزال العدوان كاشكى أزال الشكوى فالهزمة فيه للسلب. اه. ع. ش. قوله: (والأصح أن المخدرة لا تحضر) عبارة المغني، ثم استثنى المصنف في المعنى من قولهم: لا تسمع البيئة على حاضر. قوله: (والأصح أن المخدرة الحاضرة لا تحضر للدعوى) بضم أوله، وفتح ثالثة مضارع أخضر أي: لا تكلف الحضور للدعوى عليها. اه. قوله: (فيؤسِّل القاضي لها لتوكل إلخ) عبارة الروض مع شرحه فتوكل، أو يبحث القاضي إليها نائيه فتجيب من وراء الستر إن اعترف الخصم أنها هي، أو شهد اثنان من محاربيها أنها هي، وإلا تلقعت بنحو ملحفة وخرجت من الستر إلى مجلس الحكم في مكانها. اه. زاد المغني، وعند الحليف تخلف في مكانها. اه.

قوله: (يعلظ عليها إلخ) أي: تكلف المخدرة حضور الجامع للتخليف إذا اقتضى الحال التغليظ عليها. اه. أسنى عبارة المغني، ولا تكلف أيضًا الحضور للتخليف إن لم يكن في اليمين تغليظ بالمكان، فإن كان أخضرث على الأصح في الروضة. اه.

قوله: (ولا تحضر بزره إلخ) عبارة المغني، وغير المخدرة، وهي البزرة بفتح الباء الموحدة يحضرها القاضي لكن يبعث إليها محرماً لها، أو نِسوة ثقاتٍ لتخرج معهم بشرط أمن الطريق كما جرى عليه ابن المقرئ، وصاحب الأنوار. اه.

مطلقاً ش م ر. قوله: (ويعلظ عليها بحضور الجامع للتخليف) قال في شرح الروض إذا اقتضى الحال التغليظ عليها.

(وهي مَنْ لَا يَكْثُرُ خُرُوجُهَا لِاحْجَاجَاتٍ) مُتَكَرِّرَةٌ كَشِرَاءِ قُطْنٍ بَأَنْ لَا تَخْرُجَ أَصْلًا، أَوْ تَخْرُجَ نَادِرًا لِنَحْوِ عَزَائٍ، أَوْ حَمَامٍ، أَوْ زِيَارَةٍ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَبَدِّلَةٍ بِهَذَا الْخُرُوجِ بِخِلَافِهِ لِنَحْوِ مَسْجِدٍ.

بَابُ الْقِسْمَةِ

أُذِرْجَتْ فِي الْقَضَاءِ لِحَاجَتِ الْقَاضِي إِلَيْهَا؛ وَلِأَنَّ الْقَاسِمَ كَالْقَاضِي عَلَى مَا يَأْتِي وَهِيَ تَمْيِيزُ بَعْضِ الْأَنْصِبَاءِ مِنْ بَعْضٍ، وَأَصْلُهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ ﴿وَإِذَا حَصَرَ الْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨] الْآيَةُ وَقِسْمَتُهُ لِلْعَنَائِمِ وَالْحَدِيثِ السَّابِقِ أَوَّلُ الشُّفْعَةِ (قَدْ يَقْسِمُ) الْمَشْتَرَكِ (الشُّرَكَاءُ) الْكَامِلُونَ، أَمَّا غَيْرُ الْكَامِلِ فَلَا يَقْسِمُ لَهُ وَلَيْتَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غِبْطَةٌ (أَوْ مَنْصُوبُهُمْ) أَيِ وَكَيْلُهُمْ (أَوْ مَنْصُوبُ الْإِمَامِ) أَوْ الْإِمَامُ نَفْسُهُ وَإِنْ غَابَ أَحَدُهُمْ؛ لِأَنَّهُ يَنْوُبُ عَنْهُ أَوْ الْمُحَكَّمُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ

قَوْلٍ (سَيِّئٌ) (وَهِيَ مَنْ لَا يَكْثُرُ الْإِلْخُ) (تَنْبِيْهُ): لَوْ كَانَتْ بَرْزَةً، ثُمَّ لَا زَمَتِ الْخَذِرَ فَكَالْفَاسِقِ إِذَا تَابَ فَيُعْتَبَرُ مُضِي سَنَةً، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي كَوْنِهَا مُخَذَّرَةً، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمِ الْغَالِبِ عَلَى نِسَائِهِمُ الْخَذِرُ صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا، وَإِلَّا فَهِيَ بِيَمِينِهِ أَيِ: حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ لَهَا. اهـ. مُعْنَى زَادَ النَّهَايَةَ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ كَوْنَهَا فِي عِدَةٍ، أَوْ اغْتِكَافٍ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنْ حُضُورِهَا مَجْلِسِ الْحُكْمِ، وَبِهِ صَرَّحَ الصَّيْمَرِيُّ فِي الْإِنْصَاحِ، نَعَمْ الْمَرِيضَةُ كَالْمُخَذَّرَةِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَبِهِ صَرَّحَ الصَّيْمَرِيُّ الْإِلْخُ. مُتَعَمِّدٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (بَأَنْ لَا تَخْرُجَ أَصْلًا) أَيِ: إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَمُعْنَى.

بَابُ الْقِسْمَةِ

قَوْلُهُ: (الْقِسْمَةُ) بِكَسْرِ الْقَافِ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أُذِرْجَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ غَابَ أَحَدُهُمْ وَإِلَى قَوْلِهِ وَأَفْتَى جَمَاعَةٌ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأُ قْقَاسِمُ الْإِلْخُ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَمْيِيزُ الْإِلْخُ) أَيِ لُغَةً وَشَرْعًا. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْحَدِيثُ الْإِلْخُ) وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيْهَا فَقَدْ يَتَبَرَّمُ الشَّرِيكُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ أَوْ يَقْصِدُ الْاسْتِئْذَانَ بِالتَّصَرُّفِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَنِهَايَةٌ وَمُعْنَى.

قَوْلٍ (سَيِّئٌ): (قَدْ يَقْسِمُ) قَدْ لِلتَّحْقِيقِ بِالتَّظَرُّ لِلشُّرَكَاءِ وَمَنْصُوبِهِمْ، وَلِلتَّقْلِيلِ بِالتَّظَرُّ إِلَى غَيْرِهِمَا. اهـ. بُجَيْرِمِيٍّ. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْكَامِلِ الْإِلْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ فِي مَبْنَحِ الْأَجْرَةِ الْآتِي وَتَجِبُ الْأَجْرَةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْقِسْمَةِ غِبْطَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ إِلَيْهَا وَاجِبَةٌ وَالْأَجْرَةُ مِنَ الْمُؤْنِ التَّابِعَةِ لَهَا وَعَلَى الْوَلِيِّ طَلَبُ الْقِسْمَةِ لَهُ حَيْثُ كَانَ لَهُ غِبْطَةٌ وَإِلَّا فَلَا يَطْلُبُهَا وَإِنْ طَلَبَهَا الشَّرِيكُ أُجِيبَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ فِيهَا غِبْطَةٌ وَكَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بَسَقُو. اهـ. وَفِي الرَّشِيدِي عَنْ الْبَهْجَةِ مَا يُوَافِقُهَا. قَوْلُهُ: (أَيِ وَكَيْلُهُمْ) وَلَوْ وَكَّلَ بَعْضُهُمْ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَنْ يَقْسِمَ عَنْهُ قَالَ فِي الْاسْتِقْصَاءِ: إِنْ وَكَّلَهُ عَلَى أَنْ يَفْرِضَ لِكُلِّ مِنْهُمْ نَصِيبَهُ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ عَلَى الْوَكِيلِ أَنْ يَخْطَأَ لِمَوْكَلِّهِ وَفِي هَذَا لَا يُمْكِنُهُ؛ لِأَنَّهُ يَخْطَأُ لِنَفْسِهِ وَإِنْ وَكَّلَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ نَصِيبُ الْوَكِيلِ وَالْمَوْكَلِّ جُزْءًا وَاحِدًا جَازَ؛ لِأَنَّهُ يَخْطَأُ لِنَفْسِهِ وَلِمَوْكَلِّهِ أَسْنَى وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَإِنْ غَابَ الْإِمَامُ) رَاجِعٌ لِمَنْصُوبِ الْإِمَامِ أَيْضًا.

مِمَّنْ ذُكِرَ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ. قَالَ الْقَفَّالُ: أَوْ امْتِنَاعُهُ مِنَ الْمُتَمَائِلِ فَقَطْ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ الْآتِي أَنْ قَسَمْتَهُ إِفْرَازًا وَمَا قُبِضَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ مَشْتَرَكٌ نَعَمْ، لِلْحَاضِرِ أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخِذِ نَصِيْبِهِ مِنْ مُدْعٍ ثَبَّتَ لَهُ مِنْهُ حِصَّةٌ فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا غَيْبَةَ شَرِيكِهِ عُذْرًا فِي تَمَكُّنِهِ مِنْهُ.....

❦ قَوْلُهُ: (أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ الْخُ) أَيُ كَامِلَةً أَوْ شَيْئًا مِنْهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مُشْتَرَكٍ، وَأَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لَا يَسْتَقِيلُ بِالتَّصَرُّفِ. اهـ. ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ امْتِنَاعُهُ الْخُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ قَاضٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (مِنَ الْمُتَمَائِلِ الْخُ) وَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ كَلَامِ الْقَفَّالِ أَيْضًا أَيُ: إِذْ غَيْرُ الْمُتَمَائِلِ يَمْتَنِعُ فِيهِ وَلَوْ بِإِذْنِ الشَّرِيكِ. اهـ. رَشِيدِيّ عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ: مِنَ الْمُتَمَائِلِ فَقَطْ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ كَلَامِ الْقَفَّالِ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْقَوِيّ عِبَارَتُهُ إِذَا قُلْنَا الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخِذِ حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَارِ كَالْحُبُوبِ وَالْأَذْهَانِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ بِخِلَافِ مَا تَخْتَلِفُ أَجْزَاؤُهُ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادٍ فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ وَإِنْ أَذِنَ الشَّرِيكُ. اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَالَهُ الْقَفَّالُ. اهـ. سَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَصَحِّ الْخُ) الْمَوَافِقُ لِمَا يَأْتِي عَلَى الْأَظْهَرِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنْ قَسَمْتَهُ) أَيُ الْمُتَمَائِلِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَا قُبِضَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ الْخُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ امْتِنَاعُهُ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي آيَفَاءً عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيّ قَوْلُهُ: وَمَا قُبِضَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ مُشْتَرَكٌ هَذَا فِي نَحْوِ الْإِزْثِ خَاصَّةً كَمَا نَبَّهُوا عَلَيْهِ وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِمَا إِذَا كَانَ الشَّرِيكُ غَائِبًا بَلْ يَجْرِي أَيْضًا فِيهَا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فَمَحْطُ الْاسْتِدْرَاكِ الْآتِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّرِيكُ حَاضِرًا لَا يَجُوزُ لَهُ الْاسْتِفْلَالُ بِالْقَبْضِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ غَائِبًا فَإِنَّ لَهُ الْاسْتِفْلَالَ وَالْأَمَّا فَمَا قُبِضَ مُشْتَرَكٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ مُدْعٍ الْخُ) أَيُ بِهِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمِثْلِيِّ وَالْمُتَقَوِّمِ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا الْخُ تَخْصِيصَهُ بِالْمِثْلِيِّ. اهـ. ع ش وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مَا يُوَافِقُ آخِرَهُ مِنْ التَّخْصِيصِ بِالْمِثْلِيِّ وَعَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَوَّلِهِ مِنَ الشُّمُولِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَهُ مِنْهُ حِصَّةٌ) هُوَ جُمْلَةٌ مِنْ مُتَبَدِّلٍ وَخَيْرٌ وَضَفٌّ لِمُدْعَى وَلَيْسَ قَوْلُهُ: حِصَّةٌ فَاعِلًا لِبَيِّنَةٍ. اهـ. رَشِيدِيّ. ❦ قَوْلُهُ: (عُذْرًا فِي تَمَكُّنِهِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مَا نَصَّهُ: وَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ فِيمَا قَبِضَهُ انْتَهَى اهـ سَمِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ هُنَاكَ وَإِذَا ادَّعَى بَعْضُ الْوَرِثَةِ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ ثَبَّتَ الْجَمِيعُ وَاسْتَحَقَّ الْغَائِبُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ بَلَا إِعَادَةِ شَهَادَةٍ وَعَلَى الْقَاضِي بَعْدَ تَمَامِ الْبَيِّنَةِ الْإِنْتِزَاعُ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَيُ: لِتَنْصِيْبِهِمَا دَيْنًا كَانَ أَوْ عَيْنًا، وَأَمَّا تَنْصِيْبُ الْغَائِبِ فَيَقْبِضُ لَهُ الْقَاضِي الْعَيْنَ وَجُوبًا لَا الدَّيْنَ

بَابُ الْقِسْمَةِ

❦ قَوْلُهُ: (مِنَ الْمُتَمَائِلِ فَقَطْ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ كَلَامِ الْقَفَّالِ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْقَوِيّ وَعِبَارَتُهُ إِذَا قُلْنَا الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخِذِ حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَارِ كَالْحُبُوبِ وَالْأَذْهَانِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ بِخِلَافِ مَا تَخْتَلِفُ أَجْزَاؤُهُ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادٍ فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ وَإِنْ أَذِنَ الشَّرِيكُ اهـ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَالَهُ الْقَفَّالُ. ❦ قَوْلُهُ: (عُذْرًا فِي تَمَكُّنِهِ مِنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الْبَابِ

كامتناعه وأفتى جماعة منهم المصنّف في دراهم جمعت لأمرٍ وخلطت، ثم بدا لهم تركه بأن لأحدهم أخذ قدر حصته بغير رضاهم، وخالفهم التاج الفزاري قال الأذرعى: وقوله أي المصنّف بغير رضاهم يُشعرُ بامتناعهم فالجواز حينئذ هو المعتمد كما في فتاوى القفال. اهـ. ويؤيده ما مرّ في الغيبة إذ لا فرق بينها وبين الامتناع، ومثلهما جهل الشريك لقول المجموع لو اختلطت دراهم أو ذهب حرام بحلال فصل قدر الحرام فيصرفه مضرّقه أي: من حفظ الإمام له إن توقعت معرفة صاحبه، وإذخاله بيت المال إن لم تتوقع ويتصرف في قدر ماله كيف شاء. قال: وكذا لو اختلطت دراهم أو حنطة جماعة أو غصبت وخلطت أي: ولم يملكها الغاصب لما مرّ ثم فيقسم الجميع بينهم. وقيل: يجوز الانفراد بالقسمه في المتشابهات مطلقاً (وشرط منصوبه) أي: الإمام ومثله مُحْكَمُهُمْ ما تضمنته قوله (ذكر حو غدل) تُقبل شهادته، ومن لازمه التكليف والإسلام وغيرهما مما يأتي أول الشهادات من نحو سمع

فلا يجب قبضه له بل يجوز وقد مرّ في كتاب الشريكة أن أحد الزوجة لا يتفرّد بقبض شيء من التركة ولو قبض من التركة شيئاً لم يتعين له بل يُشارِكُه فيه بقيّتهم وقالوا هنا بأخذ الحاضر نصيبه وكأنهم جعلوا الغيبة للشريك هنا عذراً في تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ وإذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه. اهـ. بحذف. هـ. قوله: (كامتناعه) قد يؤخذ من التقييد بالمتماثل. اهـ. سم ومرّ ما فيه. هـ. قوله: (فالجواز حينئذ) أي: حين الامتناع. هـ. قوله: (بحلاله) أي: المذكور من الدراهم أو الذهب. هـ. قوله: (أي من حفظ الإمام) بيان المضرب الحرام إلخ. هـ. قوله: (قال) أي في المجموع. هـ. قوله: (وكذا لو اختلطت دراهم أو حنطة جماعة إلخ) قد يقال إن أراد جماعة معينة وأراد بقسم الجميع الآتي انفراد كلٍّ بالقسمه فهي عين ما قدّمه عن إفتاء جماعة فيشترط إذن البقية أو امتناعهم من القسمه أو مباشرتهم معاً بالقسمه فلا موقع للتشبيه وإن أراد جماعة غير معينة فهي عين ما ذكره عن المجموع أولاً. هـ. قوله: (لما مرّ ثم) أي في الغضب. هـ. قوله: (مطلقاً) ظاهره مثلية أو لا بإذن بقية الشركاء وبدونه جهل الشريك أو لا فليراجع. هـ. قوله: (أي الإمام) إلى قول المتن يعلم في المعنى وإلى قول الشارح ومن ثم كان القضاء في النهاية إلى قوله: وانتصر له البلقيني وقوله: وقيل إلى نعم وقوله وجوباً كما هو ظاهر وقوله: أي يحرم إلى أما لو استأجره. هـ. قوله: (ما تضمنته قوله: إلخ) دفع به ما يرد من أن الذكر وما بعده اسم ذات ولا يُخبر به عن اسم المعنى فأشار إلى أن الشرط كونه ذكرًا إلخ ع ش. هـ. قوله: (تقبل شهادته) أي: على الإطلاق فلا ترد المرأة فلا يقسم الأصل لفرعه، وعكسه. اهـ. بخبري. هـ. قوله: (ومن لازمه) أي كونه عدلاً مقبول الشهادة. هـ. قوله: (من نحو سمع إلخ) أي: وعدم تهمه بأن لا يكون هناك عداوة ولا أضيّة ولا فرعية ولا

الرابع من كتاب الشهادات في الشاهد واليمين ما نصّه: وإذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه. اهـ. وسنذكر عبارة الروض وشرحه بهامش قول المصنّف الآتي في كتاب الشهادات ولو ادعت ورثة مالا لمورثهم. هـ. قوله: (كامتناعه) قد يؤخذ منه التقييد بالمتماثل.

وَبَصَرٍ وَضَبِطٍ وَنُطْقٍ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ وَفِيهَا إِلْزَامٌ كَالْقَضَاءِ إِذِ الْقِسَامُ مَجْتَهِدٌ مِسَاحَةٌ وَتَقْدِيرًا ثُمَّ يُلْزَمُ
بِالْإِقْرَاعِ (يَعْلَمُ) إِنْ نُصِبَ لِلْقِسْمَةِ مُطْلَقًا أَوْ فِيمَا يُخْتَلَفُ لِمِسَاحَةٍ وَحِسَابٍ (الْمِسَاحَةُ) بِكَسْرِ
الْمِيمِ وَهِيَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ طُرُقُ اسْتِعْلَامِ الْمَجْهُولَاتِ الْعَدَدِيَّةِ الْعَارِضَةِ لِلْمَقَادِيرِ وَهِيَ قِسْمٌ مِنْ
الْحِسَابِ فَعَطْفُهُ عَلَيْهَا مِنْ عَطْفِ الْأَعْمِ (وَالْحِسَابُ)؛ لِأَنَّهَا أَلَتْهَا كَالْفِقْهِ لِلْقَضَاءِ وَاشْتَرَطَ
جَمْعُ كَوْنِهِ نَزْهًا قَلِيلَ الطَّمَعِ وَخَرَجَ بِمَنْصُوبِهِ مَنْصُوبُهُمْ فَيُشْتَرَطُ تَكْلِيفُهُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ
وَيَجُوزُ كَوْنُهُ قِتًا وَفَاسِقًا أَوْ امْرَأَةً نَعَمْ، إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ اشْتَرَطَ مَا مَرَّ (فَلِنْ كَانَ فِيهَا
تَقْوِيمٌ وَجِبَّ) حَيْثُ لَمْ يُجْعَلْ حَاكِمًا فِي التَّقْوِيمِ (فَاسِمَانِ) أَيِ: مُقَوِّمَانِ يَقْسِمَانِ بَأَنْفُسِهِمَا؛
لَأَنَّ التَّقْوِيمَ لَا يَتَّبَثُ إِلَّا بَاثْنَيْنِ فَاشْتَرَطُ التَّعَدُّدَ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ التَّقْوِيمِ لَا الْقِسْمَةِ (وَالَا) يَكُنْ فِيهَا
تَقْوِيمٌ (فَقَاسِمٌ) وَاحِدٌ يَكْفِي وَإِنْ كَانَ فِيهَا خَرَضٌ؛ لِأَنَّهُ حَاكِمٌ؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ تَلْزَمُ بِنَفْسِ قَوْلِهِ....

سَيَدِيَّةٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْقَضَاءِ. اه. ع. ش. قُودَ: (ثُمَّ يُلْزَمُ) أَيِ الْقِسَامِ. قُودَ: (بِكَسْرِ الْمِيمِ) مِنْ مَسْحِ
الْأَرْضِ ذَرْعًا لِيَعْلَمَ مِقْدَارُهَا. اه. مُغْنِي. قُودَ: (الْعَدَدِيَّةُ الْعَارِضَةُ لِلْمَقَادِيرِ) كَطَرِيقِ مَعْرِفَةِ الْقُلَّتَيْنِ
بِخِلَافِ الْعَدَدِيَّةِ فَقَطْ فَإِنَّ عِلْمَهَا يَكُونُ بِالْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ. اه. بُجَيْرِي. قُودَ: (فَعَطْفُهُ عَلَيْهَا إِلَخْ) عِبَارَةٌ
الْمُغْنِي وَعِلْمُ الْمِسَاحَةِ يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ وَالْحِسَابِ لِاسْتِدْعَائِهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ. اه. قُودَ: (وَاشْتَرَطَ
جَمْعُ إِلَخْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَاعْتَبَرَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ عَفِيفًا عَنِ الطَّمَعِ وَاقْتَضَاهُ
كَلَامُ الْإِمَامِ. اه. قُودَ: (نَزْهًا) أَيِ بَعِيدًا عَنِ الْأَفْذَارِ. اه. ع. ش. قُودَ: (وَيَجُوزُ إِلَخْ) الْأَوَّلَى
التَّفْرِيعُ. قُودَ: (كَوْنُهُ قِتًا وَفَاسِقًا إِلَخْ) أَيِ: وَذَمًّا. اه. ع. ش. قُودَ: (اشْتَرَطَ مَا مَرَّ) عِبَارَةٌ شَرَحَ
الْمَنْهَجُ فَتُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ انْتَهَتْ. اه. سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: اشْتَرَطَ مَا مَرَّ فَضِيَّتَهُ كَوْنُهُ أَهْلًا
لِلشَّهَادَاتِ وَقَضِيَّتَهُ الْمُغْنِي كَشَرَحِ الْمَنْهَجِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْعَدَالَةِ وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ قَيِّمٌ أَوْ وَكَيْلٌ عَنِ الْوَلِيِّ،
وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه.

قُودَ (السِّي): (فِيهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ تَقْوِيمٌ هُوَ مَصْدَرُ قَوْمِ السَّلْعَةِ قَدَّرَ قِيَمَتَهَا. اه. مُغْنِي.
قُودَ (السِّي): (وَجِبَّ قَاسِمَانِ) ظَاهِرُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ شُرَاحِهِ أَنَّ التَّعَدُّدَ شَرَطٌ حَتَّى فِي مَنْصُوبِ الشُّرَكَاءِ
فَمَتَى كَانَ فِي الْقِسْمَةِ تَقْوِيمٌ لَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّدِ الْمُقَوِّمِ. اه. حَلَبِي. قُودَ: (حَيْثُ لَمْ يُجْعَلْ حَاكِمًا إِلَخْ)
أَيِ: وَإِذَا جُعِلَ حَاكِمًا فِيهِ فَيُعْمَلُ فِيهِ بِعَدَلَيْنِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اه. ع. ش. قُودَ: (لَأَنَّ
التَّقْوِيمَ لَا يَتَّبَثُ إِلَّا بَاثْنَيْنِ) لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ بِالْقِيَمَةِ. اه. مُغْنِي. قُودَ: (يَكُنْ فِيهَا تَقْوِيمٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا حَرَّمَ
فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: ذَكَرْنِي إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَلِهَذَا الْعُمُومُ إِلَى الْمَثْنِ.
قُودَ: (لَأَنَّ قِسْمَتَهُ تَلْزَمُ إِلَخْ) أَيِ: فَأَشْبَهَ الْحَاكِمَ شَرَحَ الْمَنْهَجِ وَمُغْنِي أَيِ: وَالْحَاكِمُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ
التَّعَدُّدُ بُجَيْرِي.

قُودَ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ اشْتَرَطَ مَا مَرَّ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجِ إِلَّا أَنَّ يَكُونَ فِيهِمْ مَحْجُورٌ
عَلَيْهِ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ. اه.

ولا يحتاج وإن تعدد لفظ الشهادة؛ لأنها تستند إلى عمل محسوس (وفي قول) يُشترط (الثاني) بناءً على الضعيف أنه شاهد لا حاكم وانتصر له البلقيني هذا في منصوب الإمام، أما منصوبهم فيكفي اتحاده قطعاً وفارق الخرز القسمة بأنه يعتمد الاجتهاد وهي تعتمد الإخبار بأن هذا يساوي كذا (وللإمام جعل القاسم حاكماً في التقويم) وحينئذ (فيعمل فيه بعدلين) ذكرين يشهدان عنده به لا بأقل منهما (ويقسم) بنفسه وله العمل فيه بعلمه كما عليم من كلامه في القضاء، وعليم من كلامه أنه لا يُشترط معرفته بالقيمة، فيرجع لعديلين خبيرين وقيل: يُشترط ورجحه البلقيني في غير قسمة الإفراز والمعتمد الأول نعم، يُستحب ذلك خروجاً من الخلاف (ويجعل الإمام) وجوباً كما هو ظاهر (رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح؛ لأنه من المصالح العامة (فإن لم يكن) فيه مال، أو ثم مضرر أهم أو مئع ظلماً، ولهذا العموم الذي قد يُستفاد من عبارته حذف قول أصله فيه مال (فأجروه على الشركاء) إن استأجروه لا إن عمل ساكتاً وذلك؛ لأنه يعمل لهم مع التزامهم له عوضاً.....

قوله: (ولا يحتاج) أي القاسم. قوله: (لأنها إلخ) أي القسمة أسنى وبخير مني. قوله: (هذا) أي: محل الخلاف. اه. معني. قوله: (وفارق الخرز إلخ) أي على هذا الثاني حيث لم يكتف بواحد بخلاف الخرز. اه. ع ش أقول هذا خلاف صريح صنيع المعني وشرح المنهج من رجوعه للأول فهذا رد على مقابل الأصح فيما فيه خرز كما يأتي في المعني وأشار إليه الشارح بقوله السابق وإن كان فيها خرز. قوله: (القسمة) كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل الصواب ما في بعض نسخهما من القيمة عبارة المعني وظاهر كلام المصنف أنه يكفي واحد وإن كان فيها خرز وهو الأصح وإن قال الإمام: القياس أنه لا بد من اثنين كالتقويم؛ لأن الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم والمقوم يُخير بقيمة الشيء فهو كالشاهد اه.

قوله (سني): (وللإمام جعل القاسم حاكماً إلخ) أي: بأن يفوض له سماع البيعة فيه وأن يحكم به. اه. معني. قوله: (وله العمل إلخ) أي: للقاسم المَجْعُول حاكماً في التقويم. اه. معني. قوله: (بعلمه) أي مطلقاً عند الشارح ويشترط الاجتهاد عند النهاية كما مر. قوله: (أنه لا يُشترط إلخ) أي في منصوب الإمام جعل حاكماً أو لا. اه. معني. قوله: (فيرجع إلخ) أي عند الحاجة إلى التقويم إن لم يكن عارفاً به أسنى ومعني. قوله: (في غير قسمة الإفراز) أي من قسمة التعديل وقسمة الرد. قوله: (والمعتمد الأول) أي عدم الاشتراط مطلقاً.

قوله (سني): (ويجعل الإمام رزق منصوبه إلخ) أي إن لم يتبرع معني وأسنى. قوله: (فيه مال) لا يخفى أن ذكر هذا عقب المتن يفيد قصر المتن عليه فيكون قوله: أو كان ثم ما هو أهم إلخ قدراً زائداً على مفاد المتن فتقوت التكتة التي لأجلها حذف المصنف هذا القيد فكان المناسب غير هذا الحل. اه. رشيد. قوله: (إن استأجروه) إجارة صحيحة أو فاسدة. اه. معني. قوله: (لا إن عمل ساكتاً) أي عن الأجرة عبارة المعني ولو دعا الشركاء القاسم ولم يسأوا له أجرة لم يستحق شيئاً كما لو دفع

وليس للإمام حينئذ تعيين قاسم أي: يحزّم عند القاضي ويكرّه عند الفورانيّ وذلك؛ لأنّه يتعالى في الأجرة أو يواطئه بعضهم فيحيّف أما لو استأجره بعضهم فالكلّ عليه وإنما حزم على القاضي أخذ أجرة على الحكم مطلقاً؛ لأنّه حقّ الله تعالى وما هنا حقّ متخصّص للأدميّ ومن ثمّ كان القضاء فرضاً دون القسمة، ونظر ابن الرفعة في عدم فرضيتها ثمّ فوق بما يقتضي أنّ للقاضي أخذ الأجرة إذا قسم بينهم ونظر فيه أيضاً وليس النظر بالواضح؛ لأنّه لم يأخذها من حيث القضاء بل من حيث مباشرته للقسمة الغير المتوقّفة على القضاء (فإن استأجروه) كلّهم معاً. (وسمّى كلّ منهم قدراً) كاستأجرتك لتقسيم هذا بيننا بدينار على فلان، ودينارين على فلان، وثلاثة على فلان أو وكّلوا من عقّد لهم كذلك (لزمه) أي: كلّ ما سواه ولو فوق أجرة المثل ساوى حصّته أم لا.....

توّبه لقصار ولم يسّم له أجرة أو الحاكم فله أجرة المثل. اهـ. رشيدّي. قوّد: (وليس للإمام حينئذ) قد يتبادر أنّ المراد حين إذ لا يكون في بيت المال مال إلخ وعبارة الرّوض وشرّحه وإلا بأن لم يكن فيه أي بيت المال سعة أو وجد متبرّعاً فلا ينصب قاسماً إلا لمن سأل نصّبه وأجرته حينئذ إذا لم ينصبه الإمام أو نصّبه بسؤالهم عليهم سواء أطلبوا كلّهم القسمة أم بعضهم ولا يعيّن قاسماً إذا لم يسأله أحد لئلاّ يعال في الأجرة إلخ. اهـ. سم وقوله سواء أطلبوا إلخ خلافاً للشارح والنهاية ووفقاً للمعني كما يأتي.

قوّد: (وليس للإمام حينئذ تعيين قاسم) بل يدع الناس يستأجرون من شاءوا أسنى ونهاية ومعني.

قوّد: (أي يخرّم عند القاضي) وهو الأوجه أسنى ومعني. قوّد: (وذلك) أي المنع من التعيين.

قوّد: (فالكلّ عليه) خلافاً لشيخ الإسلام والمعني. قوّد: (مطلقاً) أي: استأجره أم لا وظاهره ولزّ فقيراً. اهـ. ع ش. قوّد: (لأنّه حقّ لله تعالى إلخ) ولأن للقاسم عملاً يباشره فالأجرة في مقابلته، والحاكم مقصور على الأمر والنهي، نهاية قضيه هذا الفرق أنّ القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كئافيه وهو متّجه وسيأتي ما يؤخذ منه ذلك. اهـ. بجيرميّ عن سم عن عميرة. قوّد: (كلّهم) إلى قوله إما مرتّباً في المعني وإلى قوله على المقول في النهاية. قوّد: (معاً) أي بعقد واحد عبارة المعني والرّوض مع شرّحه وليستأجروا بعقد واحد كاستأجرتك لتقسيم إلخ. قوّد: (ولو فوق أجرة المثل إلخ) عبارة المعني سواء اتساووا فيه أم تفاضلوا، وسواء أكان مساوياً لأجرة مثل حصّته أم لا. اهـ.

قوّد: (وليس للإمام حينئذ) قد يتبادر أنّ المراد حين إذ لا يكون في بيت المال مال إلخ وعبارة الرّوض وشرّحه وإلا بأن لم يكن فيه أي: في بيت المال سعة أو وجد متبرّعاً فلا ينصب قاسماً إلا لمن سأل نصّبه وأجرته حينئذ إذا لم ينصبه الإمام أو نصّبه بسؤالهم عليهم سواء أطلبوا كلّهم القسمة أم بعضهم؛ لأن العمل لهم ولا يعيّن قاسماً إذا لم يسأله أحد لئلاّ يعال في الأجرة إلى أن قال: ومنعه من التعيين قال القاضي: على جهة التّحريم والفورانيّ على جهة الكراهة إلخ. قوّد: (أي: يخرّم عند القاضي) في شرح الرّوض أنّه الأوجه.

أما مُرتَّبًا فيَجوزُ على المنقول المنصوص ومن ثَمَّ قال الإسْنَوِيُّ وغيرُه: أَنَّهُ المعروفُ فَجَزَمَ
الأنوارُ وغيرُه بعدمِ الصَّحَّةِ إلا برِضا الباقيْن؛ لأنَّ ذلك يقتضي التَّصَرُّفَ في ملكٍ غيرِه بغيرِ إذْنِه
ضعيفٌ ثَقَلًا، وإنَّ كان قوْيًا مُدْرَكًا ومن ثَمَّ اعتمدَه البُلْقِينِي وعليه له ذلك في قِسْمَةِ الإِجْبَارِ
من الحاكِمِ (والإِ) يُسَمُّ كُلُّ مِنْهُم قَدْرًا بل أطلقوه (فالأَجْرَةُ موزَعَةٌ على الحِصَصِ)؛ لأنَّها من

قوله: (إِما مُرتَّبًا) بأن استأجره واحد لإفراز حصته ثم آخر كذلك وهكذا كما صوره الزيادي. اهـ.
رشيدِيّ عبارة الرُّوضِ فَلَوْ انفَرَدَ كُلُّ بَعْدٍ وَتَرْتَّبُوا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِرِضا الباقيْن انتهى. وقال في شَرْحِه: أو
لم يَتَرْتَّبُوا فيما يَظْهَرُ انتهى. فَجَعَلَ مَحَلَّ الكلامِ الانْفِرَادَ بالعقدِ سواءَ أَكان تَرْتَّبٌ أم لا. اهـ. سم وعبارة
المنهج مع شَرْحِه فَإِنْ اسْتَأْجَرُوا قاسِمًا وَعَيَّنَ كُلُّ مِنْهُم قَدْرًا لِرَمَه وَلَوْ فَوْقَ أَجْرَةِ المِثْلِ سواءَ اعقدوا معًا
أم مُرتَّبَيْن. اهـ. بأن عَقَدَ أَحَدُ الشُّركاءِ لإفرازِ نَصيبِه ثم الثاني كذلك كما قاله القاضي حُسَيْنُ زيادي.
قوله: (فَيَجوزُ) وَفَاقًا لِشَرْحِ المنهجِ كما مرَّ وَالثَّأْيَةِ كما يَأْتِي وَخِلَافًا لِلرُّوضِ كما مرَّ وَالمُعْنِي عِبَارَتُهُ:
فَلَوْ انفَرَدَ كُلُّ مِنْهُم بَعْدٍ لإفرازِ نَصيبِه وَتَرْتَّبُوا كما قالاه أو لم يَتَرْتَّبُوا كما بَحَثَه شَيْخُنَا صَحَّ إِنْ رَضِيَ
الباقونَ بَلْ يَصِحُّ أَنْ يَغْفِدَ أَحَدُهُمْ وَيَكُونَ حَيْثُ أَصِيلاً وَوَكَيْلاً ولا حاجةَ حَيْثُ إِلَى عَقْدِ الباقيْن فَإِنْ لم
يَرْضَوْا لَمْ يَصِحَّ كما قاله ابنُ المُفْرِي وصاحبُ الأنوارِ وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لأنَّ ذلك يَفْتَضِي التَّصَرُّفَ في مِلْكٍ
غيرِه بغيرِ إذْنِه نَعَمْ لَهُمْ ذلك في قِسْمَةِ الإِجْبَارِ بِأمرِ الحاكِمِ وَقِيلَ يَصِحُّ وإنَّ لم يَرْضَ الباقونَ؛ لأنَّ كُلَّ
عَقْدٍ لِنَفْسِهِ. اهـ. قوله: (على المنقول المنصوص إلخ) عِبَارَةُ الثَّأْيَةِ عِنْدَ القاضِي واعْتَمَدَه البُلْقِينِي وَرَدَّ
على الإسْنَوِيِّ اعْتِمَادَه لِمُقَابِلِهِ. وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِلتَّخْفَةِ في الثَّقَلِ عَنِ البُلْقِينِي فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ
أقول: وَعَنِ الإسْنَوِيِّ وَيُوافِقُ ما في التَّخْفَةِ قولُ الأَسْتَى بعدَ جُلِّ كَلامِ الرُّوضِ مُسْتَدْرَكًا عَلَيْهِ ما نَصَّه
والتَّرجيحُ من زيادَتِه وَجَزَمَ به في الأنوارِ لَكِنْ قال الإسْنَوِيُّ وغيرُه: المعروفُ الصَّحَّةُ قال في الكِفَايَةِ:
وَبِهَ جَزَمَ الماوَزِدِيُّ والبَنْدَجِيُّ وابنُ الصَّبَّاحِ وغيرُهُم وعليه نَصُّ الشَّافِعِيِّ. اهـ. قوله: (فَجَزَمَ الأنوارُ
وغيرُه) أي كَالرُّوضِ. اهـ. سم. قوله: (ومن ثَمَّ) أي من أَجْلِ قوْيَتِه مُدْرَكًا اعْتَمَدَه إلخ أي: عَدَمَ الصَّحَّةِ
إِلَّا بِرِضا الباقيْن. قوله: (وعليه) أي على ما جَزَمَ به الأنوارُ وَغَيْرُ الضَّعِيفِ. قوله: (له ذلك) أي لِكُلِّ
مِنَ الشُّركاءِ العَقْدَ لإفرازِ نَصيبِه مَعًا أو مُرتَّبًا. اهـ. أَسْتَى. قوله: (من الحاكِمِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ أي
والمُعْنِي بِأمرِ الحاكِمِ سم. قوله: (وَلَا يُسَمُّ كُلُّ) إلى قولِ المثنى ثم ما عَظَّم في الثَّأْيَةِ وَالمُعْنِي.
قوله: (بَلْ أَطْلُقُوا) أي بَأَنَّ سَمَوْا أَجْرَةَ مُطْلَقَةً مُعْنِي وَشَيْخُ الإِسْلامِ.

قوله: (إِما مُرتَّبًا فيَجوزُ على المنقول إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَلَوْ انفَرَدَ كُلُّ بَعْدٍ وَتَرْتَّبُوا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِرِضا
الباقيْن. اهـ. وقال في شَرْحِه عَقِبَ قولِه وَتَرْتَّبُوا أو لم يَتَرْتَّبُوا فيما يَظْهَرُ. اهـ. فَجَعَلَ مَحَلَّ الكلامِ
الانْفِرَادَ بالعقدِ سواءَ أَكان تَرْتَّبٌ أم لا، ثم قال: نَعَمْ له أي: لِكُلِّ ذلك في قِسْمَةِ الإِجْبَارِ بِأمرِ الحاكِمِ.
اهـ. قوله: (فَجَزَمَ الأنوارُ وَغَيْرُه) كَالرُّوضِ. قوله: (وعليه له ذلك في قِسْمَةِ الإِجْبَارِ من الحاكِمِ) عِبَارَةُ
شَرْحِ الرُّوضِ بِأمرِ الحاكِمِ.

مُؤْنِ الْمَلِكِ كَنْفَقَةِ الْمَشْتَرِكِ هَذَا فِي غَيْرِ قِسْمَةِ لِلتَّعْدِيلِ، أَمَّا فِيهَا فَإِنَّهَا تَوَزُّعٌ بِحَسَبِ الْمَأْخُودِ قَلَّةً وَكَثْرَةً لَا بِحَسَبِ الْحِصَصِ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْكَثِيرِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْقَلِيلِ هَذَا إِنْ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ وَالْأُزْعَةُ أُجْرَةُ الْمَثَلِ عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ أَمَرَ الْقَاضِي مَنْ يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ إِجْبَارًا (وَفِي قَوْلِي عَلَى الرُّءُوسِ)؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي النَّصِيبِ الْقَلِيلِ كَهَوِّهِ فِي الْكَثِيرِ (ثُمَّ مَا عَظَّمَ الضَّرْرَ فِي قِسْمَتِهِ كَجَوْهَرَةٍ وَثَوْبٍ نَفِيسِينَ).....

☐ قَوْلُهُ: (هَذَا فِي غَيْرِ قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ الْخ) حَمَلَ الْمُغْنِي تَبَعًا لِلْمَنْهَجِ الْحِصَصَ فِي الْمَثَلِ عَلَى الْمَأْخُودَةِ ثُمَّ قَالَ: وَاحْتَرَزْنَا بِالْمَأْخُودَةِ عَنِ الْحِصَصِ الْأَصْلِيَّةِ فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ، فَإِنَّ الْأُجْرَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَدْرِهَا بَلْ عَلَى قَدْرِ الْمَأْخُودِ قَلَّةً الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا فِيهَا فَإِنَّهَا تَوَزُّعٌ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ: كَأَرْضٍ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَيَعْدِلُ ثُلُثُهَا ثُلُثُهَا فَالضَّائِرُ إِلَيْهِ الثُّلُثَانِ يُعْطَى مِنْ أُجْرَةِ الْقِسَامِ ثُلُثِي الْأُجْرَةِ، وَالْآخَرُ ثُلُثُهَا وَلَوْ اسْتَأْجَرُوهُ أَيْ: كَاتِبًا لِكِتَابَةِ الصَّكِّ فَلَا أُجْرَةَ أَيْضًا عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ آخِرَ الشُّفْعَةِ انْتَهَى. اهـ. ع ش وقوله ولو استأجروه الخ في المغني مثله. ☐ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ التَّفْصِيلِ بِقَوْلِهِ وَسَمَّى كُلَّ مِنْهُمْ قَدْرًا لَزَمَهُ وَالْأَخ. اهـ. حَلَبِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ) أَيِ الْمَأْخُودَةِ مِنْهَجٌ وَمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: عَيَّنَا قَدْرًا أَمْ لَا. اهـ. حَلَبِيِّ عِبَارَةٌ سَمَّيْ قَوْلُهُ: مُطْلَقًا يَتَبَادَرُ أَنَّ الْمَعْنَى حَتَّى فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. أَقُولُ إِنَّ صَنِيعَ الْمَنْهَجِ وَالْمُغْنِي صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى وَفِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحِصَصِ الْمَأْخُودَةِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْأَصْلِيَّةُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ مُطْلَقًا أَيْ سِوَاءَ سَمَّى كُلُّ قَدْرًا أَمْ لَا فَالْإِطْلَاقُ فِي مُقَابَلَةِ تَفْصِيلِ الْمَثَلِ وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْحِصَصِ الْحَادِثَةِ لَا الْأَصْلِيَّةِ وَيُعْلَمُ هَذَا مِنَ التَّغْلِيلِ الْمَارِ أَيْضًا. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَمَرَ الْقَاضِي الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ كَمَا لَوْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ بِإِجْبَارٍ مِنَ الْقَاضِي وَلَوْ مِنْ مَنْصُوبِهِ. اهـ. بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ.

☐ قَوْلُ (السِّي: (وَفِي قَوْلِي عَلَى الرُّءُوسِ) أَيِ: مِنْ طَرِيقَةٍ حَاكِيَةٍ لِقَوْلَيْنِ ذَكَرَهَا الْمَرَاوِزَةُ وَطَرِيقَةُ الْعِرَاقِيِّينَ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَهِيَ أَصَحُّ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ وَصَحَّحَهَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ إِذْ قَدْ يَكُونُ لَهُ سَهْمٌ مِنْ أَلْفِ سَهْمٍ فَلَوْ أُلْزِمَ نِصْفَ الْأُجْرَةِ لَرُبَّمَا اسْتَوْعَبَ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ وَهَذَا مَدْفُوعٌ فِي الثَّقُولِ. اهـ.

☐ قَوْلُ (السِّي: (ثُمَّ مَا عَظَّمَ الضَّرْرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ ثُمَّ مَا عَظَّمَ ضَرْرَ قِسْمَتِهِ إِنْ بَطَلَ نَفْعُهُ بِالْكَلِّيَّةِ كَجَوْهَرَةٍ وَثَوْبٍ نَفِيسَيْنِ مَتَّعَهُمُ الْحَاكِمُ مِنْهَا وَلَمْ يُجِبْهُمْ إِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ نَفْعُهُ بِالْكَلِّيَّةِ بَأَنَّ

☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) يَتَبَادَرُ أَنَّ الْمَعْنَى حَتَّى فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ فَلْيُحَرِّزْ. ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَا عَظَّمَ الضَّرْرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ، ثُمَّ مَا عَظَّمَ ضَرْرَ قِسْمَتِهِ إِنْ بَطَلَ نَفْعُهُ بِالْكَلِّيَّةِ كَجَوْهَرَةٍ وَثَوْبٍ نَفِيسَيْنِ مَتَّعَهُمُ الْحَاكِمُ وَلَا لَمْ يَمْتَنِعْهُمْ وَلَمْ يُجِبْهُمْ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ وَكَحَمَامٍ وَطَاحُونَةٍ صَغِيرَيْنِ. اهـ. وَقَوْلُهُ وَإِلَّا قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ نَفْعُهُ بِالْكَلِّيَّةِ بَأَنَّ نَقَصَ نَفْعُهُ أَوْ بَطَلَ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ. اهـ. فَعُلِمَ أَنَّهُ جَعَلَ السَّيْفَ مِثَالًا لِمَا يَنْقُصُ نَفْعُهُ وَلَا يَبْطُلُ بِالْكَلِّيَّةِ فَعَلَيْهِ يَكُونُ السَّيْفُ فِي قَوْلِ الْمَنْهَاجِ إِنْ لَمْ يَبْطُلْ نَفْعُهُ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ مِثَالًا لِلتَّنْفِي لَا

وذكر التفاسية في الجوهرية قد يُحتَرز به عن جوهرية لا نفاسة لها إذ الجوهرية الكبيرة من اللؤلؤ قد يكون لها من الإضاءة وعدمها ما يقتضي نفاستها وخيشتها بالنسبة ليقية جنسها (وزوجي خف) أي: فردتيه (إن طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجنبهم القاضي) إن بطلت منفعة أي: المقصودة منه أخذًا مما يأتي.....

نقص نفعه، أو بطل نفعه المقصود لم يمنعه ولم يجنبهم فالأول كسيف يُكسر فلا يمنعه من قسمته كما لو هدموا جدارًا واقتسموا نفعه ولا يجنبهم لما فيها من الضرر، والثاني كحمام وطاحونة صغيرين فلا يمنعه ولا يجنبهم لما مر. اهـ. فجعل السيف مثالًا لما لا ينقص نفعه ولا يبطل بالكلية فعليه يكون قول المنهاج كسيف مثالًا للنفى لا للمنفى أي لانقضاء بطلان النفع لا لبطلان النفع ويكون مفهوم قوله إن لم يبطل منفعته أنه يمنعه إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب التقيسين ولا ينافي ذلك تمثيله بهما لما عظم الضرر في قسمته؛ لأنه شامل لما يبطل نفعه مطلقًا ولما ينقص نفعه ولما يبطل نفعه المقصود وهذا مما يبطل نفعه مطلقًا فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر في قسمته الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه إلى ما لا يبطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أي كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفعه المقصود إلخ وقوله فيه لإيجاب طالب قسمته أي ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما في كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله مما قرأناه. اهـ. سم ويأتي منه أيضًا ما يوضح منشا الإشكال، ووجهه. هـ. قوله: (وذكر التفاسية) عبارة الأسنى والتقييد بالتفاسية ذكره الأصل وغيره وتركه المصنف أي ابن المقرئ تبعًا للتبني عليه واعتمد العراقي. اهـ. هـ. قوله: (إذ الجوهرية الكبيرة إلخ) يتأمل. هـ. قوله: (بالنسبة ليقية جنسها) فيه أن المدعى وجود جوهرية خسية حقيقة.

هـ. قوله (الشي): (وزوجي خف) أي ومضراعي باب أسنى مؤنثي. هـ. قوله: (أي فردتيه) إلى قوله ونارح البلقيني في المغني إلّا قوله: أي المقصودة إلى بالكلية وإلى قوله وبما قلناه في النهاية إلّا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر إلى بحث جمع. هـ. قوله: (أي المقصودة منه إلخ) هذا التقييد مع قوله بل

للمنفى أي: مثالًا لانقضاء بطلان النفع لا لبطلان النفع ويكون مفهوم الشرط أعني قوله إن لم يبطل نفعه أنه يمنعه إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب التقيسين ولا ينافي ذلك تمثيله بهما لما عظم الضرر في قسمته؛ لأنه شامل لما يبطل نفعه مطلقًا ولما ينقص نفعه ولما يبطل نفعه المقصود وهذا مما يبطل نفعه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر في قسمته الشامل لذلك ولغيره، ثم قسمه إلى ما لا يبطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أي: كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفعه المقصود إلخ وقوله فيه لإيجاب طالب قسمته أي: ولا يمنع فليتأمل. وعلى هذا يتوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما في كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله مما قرأناه. هـ. قوله: (أي: المقصودة منه أخذًا مما يأتي إلخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعه من

بالكَلِيَّةِ بل يَمْنَعُهُم من القِسْمَةِ بأنْفُسِهِمْ؛ لَأَنَّهُ سَقَّةٌ وَنَازِعُ الْبُلْقِينِي وَأَطَالَ فِي صُورَةِ زَوْجِي خُفٍّ إِذْ لَيْسَ فِي قِسْمَتِهِمَا إِبْطَالُ مَنْفَعَةٍ بَلْ نَقْضُهَا وَيُرَدُّ بِأَتَمِّهَا إِنْ كَانَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ كَانَا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ أَوْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَقَطْ كَانَا مِنَ الْقِسْمِ الْآتِي فَلَا عِتْرَاضَ (وَلَا يَمْنَعُهُمْ إِنْ قَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ مَنْفَعَتُهُ) الْمَذْكُورَةُ بِالْكَلِيَّةِ بِأَنْ نَقَضْتُ (كَسَيْفٍ يُكْسَرُ)؛ لِإِمْكَانِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ مِنْهُ عَلَى حَالِهِ أَوْ بِاتِّخَاذِهِ سَكِينًا مَثَلًا وَلَا يُجِيبُهُمْ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَكَانَ قَضِيَّتُهُ هَذَا أَنَّهُ يَمْنَعُهُمْ لَكِنْ رَخَّصَ لَهُمْ فَعَلَهَا بِأَنْفُسِهِمْ تَخَلُّصًا مِنْ سُوءِ الْمُشَارَكَةِ وَمَعَ التَّنْظَرِ لِذَلِكَ لَا إِضَاعَةً؛ لِأَنَّ إِتْلَافَ الْمَالِ لِلْعَرَضِ الصَّحِيحِ جَائِزٌ وَبِهِ يُنْظَرُ فِي بَحْثِ جَمْعِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ مِنْ بُطْلَانِ بَيْعِ جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ نَفِيسٍ أَنَّ مَا هُنَا فِي سَيْفٍ خَسِيسٍ وَلَا مَنَعَهُمْ.....

يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْقِسْمَةِ الْخُفَّ يَوْجِبُ الْمُنَاقَضَةَ مَعَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ وَمَا يُبْطِلُ نَفْعَهُ الْمَقْصُودُ الْخُفَّ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَمْنَعُهُمْ مِنْهَا الْخُفَّ لِاتِّحَادِ التَّصْوِيرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِمَا يُبْطِلُ نَفْعَهُ الْمَقْصُودُ مَعَ تَفَرُّقِهِ فِي الْحُكْمِ حَيْثُ ذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يَمْنَعُهُمْ وَهُنَاكَ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُمْ وَقَدْ صَوَّرَ فِي الْمَنْهَجِ وَشَرَحَهُ أَيُّ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى مَا هُنَا يُبْطِلَانِ الْمَنْفَعَةَ بِالْكَلِيَّةِ لَا الْمَقْصُودَةَ وَالْمَنْعُ حَيْثُ وَاضِحٌ نَعَمْ يَسْتَشْكِلُ بُطْلَانُ مَنْفَعَةِ الْجَوْهَرَةِ وَالتَّوْبِ التَّقْسِينِ بِقِسْمَتِهِمَا بِالْكَلِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْكَلَامُ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ أَيُّ فِي جَوْهَرَةٍ وَتَوْبِ صَغِيرَيْنِ أَوْ يُصَوَّرُ بِكَثْرَةِ الشُّرَكَاءِ بِحَيْثُ لَا يَخْصُ كُلًّا إِلَّا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ أَصْلًا وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا خُصُوصِيَّةَ لَهُمَا بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّمَثِيلَ بِهِمَا لِمَا عَظُمَ ضَرَرُهُ الْأَعْمُ مِمَّا يُبْطِلُ الْقِسْمَةَ نَفْعُهُ بِالْكَلِيَّةِ لَا يُنَافِي تَقْيِيدَهُمُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ بِمَا يُبْطِلُ نَفْعَهُ بِالْكَلِيَّةِ. اهـ. سم. قوله: (بِالْكَلِيَّةِ) وَمَالَ الطَّبْلَاوِيِّ إِلَى أَنَّ النَّفْعَ الَّذِي لَا وَقَعَ لَهُ كَالْعَدَمِ. اهـ. سم عبارة الحلبي أَي صَارَ لَا نَفْعَ لَهُ أَصْلًا أَوْ لَهُ نَفْعٌ لَا وَقَعَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْعَدَمِ. اهـ.

قوله: (بَلْ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْقِسْمَةِ بِأَنْفُسِهِمْ) كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ بَطَلَتْ الْخُفَّ كَمَا فَعَلَ الْمُغْنَى لِيُظْهَرَ مُقَابَلَتَهُ لِمَا يَأْتِي فِي الْمَثَلِ وَعَظَمَتُهُ عَلَى هَذَا. قوله: (بِالْكَلِيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَعَ التَّنْظَرِ فِي الْمَغْنَى. قوله: (وَيُنْظَرُ فِي بَحْثِ جَمْعِ الْخُفِّ) وَنَظَرَ فِيهِ الْمَغْنَى أَيْضًا بِغَيْرِ ذَلِكَ رَاجِعُهُ وَلَكِنْ أَقَرَّ التَّهْيِئَةَ الْبَحْثَ الْمَذْكُورَ عِبَارَتُهُ نَعَمْ بَحْثُ جَمْعِ الْخُفِّ وَرَدَّهَا مُحْشِيهَا عَشْرًا بِأَنَّ إِطْلَاقَهُمْ يُخَالِفُهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَتَمَّ بِغَيْرِ مَا فِي الشَّارِحِ رَاجِعُهُ.

الْقِسْمَةُ مُوجِبٌ لِلْمُنَاقَضَةِ مَعَ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَثَلِ الْآتِي وَمَا يُبْطِلُ نَفْعَهُ الْمَقْصُودُ الْخُفَّ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُمْ مِنْهَا لِإِيجَادِ التَّصْوِيرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِمَا بَطَلَ نَفْعَهُ الْمَقْصُودُ مَعَ تَفَرُّقِهِ فِي الْحُكْمِ حَيْثُ ذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يَمْنَعُهُمْ وَهُنَاكَ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُمْ وَقَدْ صَوَّرَ فِي الْمَنْهَجِ وَشَرَحَهُ مَا هُنَا يُبْطِلَانِ الْمَنْفَعَةَ بِالْكَلِيَّةِ لَا الْمَقْصُودَةَ وَالْمَنْعُ حَيْثُ وَاضِحٌ فَرَاغَ عِبَارَتِهِ فَإِنَّهُ نَصَّ فِي ذَلِكَ نَعَمْ يَسْتَشْكِلُ بُطْلَانُ مَنْفَعَةِ الْجَوْهَرَةِ وَالتَّوْبِ التَّقْسِينِ بِقِسْمَتِهِمَا بِالْكَلِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْكَلَامُ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ أَوْ يُصَوَّرُ بِكَثْرَةِ الشُّرَكَاءِ بِحَيْثُ لَا يَخْصُ كُلًّا إِلَّا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ بِالْكَلِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا خُصُوصِيَّةَ لَهُمَا بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّمَثِيلَ بِهِمَا لِمَا عَظُمَ ضَرَرُ الْأَعْمُ مِمَّا تُبْطِلُ الْقِسْمَةَ نَفْعُهُ بِالْكَلِيَّةِ لَا يُنَافِي تَقْيِيدَ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ بِمَا بَطَلَ نَفْعُهُ بِالْكَلِيَّةِ.

وبما قلناه عُلِمَ الفرقُ بين ما هنا وثَمَّ إذْ لا مُخَوِّجٌ للبيع ثَمَّ بخلافِ القِسْمَةِ هنا (وما يَبْطُلُ نفعُهُ المقصودُ) منه (كحَمَامٍ وطاحونَةٍ صَغِيرَيْنِ) لو قُسِمَ كُلُّ لَمْ يُتَنَفَّعَ به من الوجه الذي كان يُتَنَفَّعُ به قبلَ القِسْمَةِ ولو بإحداثِ مَرافِقٍ ولم يَعتَبَرُوا هنا مُطْلَقَ الانتفاعِ لِعَظَمِ التَّفَاوُتِ بين أَجْناسِ المنافعِ وفي صَغِيرَيْنِ تَغْلِيْبُ المُذَكَّرِ وهو الحَمَامُ وكذا في نَفِيسَيْنِ (لا يُجَابُ طَالِبُ قِسْمَتِهِ) إِجْبَارًا (في الأصحِّ)؛ لِما فيه من ضَرَرِ الآخرِ ولا يَمْنَعُهُم منها لِمَا مَرَّ (وإنْ أَمَكْنَ جَعْلُهُ حَمَامَيْنِ) أو طاحونَيْنِ (أَجِيبُ) وأَجِيزُ المُمْتَنِعُ لانتفاءِ الضَّرَرِ وإن احتاجَ إلى إحداثِ نحوِ بَقَرٍ ومُسْتَوْفَدٍ لِتَيَسُّرِ التَّدَارُكِ وإِنَّمَا يَبْطُلُ بَيْعٌ ما لا مَمَرٌ لها وإنْ أَمَكْنَ تَحْصِيلُهُ بَعْدُ؛ لأنَّ شَرَطَ المَبِيعِ الانتفاعُ به حَالًا (ولو كان له عُشْرُ دَارٍ) أو حَمَامٍ أو أَرْضٍ (لا يَصْلُحُ لِلشُّكْنَى) أو كَوْنُهُ حَمَامًا أو لِمَا يُقْصَدُ من تلكِ الأَرْضِ لو قُسِمَ (والباقِي لِأَخَرٍ) وإنْ تَعَدَّدَ كما يَأْتِي بِسَطِهِ قُبِيلُ التَّنْبِيهِ الآتِي وهو يَصْلُحُ لِذَلِكَ.....

□ قَوْلُهُ: (وبما قلناه عُلِمَ الفرقُ إلخ) حَاصِلُ الفرقِ الذي ذَكَرَهُ وَجُودُ غَرَضٍ هُنَا، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قد يَوجَدُ غَرَضٌ هُنَاكَ إِلَّا أَنَّ الغَرَضَ لَزِمَ هُنَا وهو الخِلاصُ مِنَ المِشَارَكَةِ التي من شَأْنِهَا التَّضَرُّرُ. اهـ. سَم.
□ قَوْلُ (سَيِّ): (وما يَبْطُلُ نفعُهُ إلخ) أَيِ والمُشْتَرَكُ الذي يَبْطُلُ بِقِسْمَتِهِ نفعُهُ إلخ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (ولو قُسِمَ) إلى قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ في النِّهَايَةِ والمُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ: وَلَمْ يَعتَبَرُوا إلى وفي صَغِيرَيْنِ وقَوْلُهُ وكَذَا في نَفِيسَيْنِ وقَوْلُهُ وإنْ تَعَدَّدَ إلى وهو يَصْلُحُ. □ قَوْلُهُ: (ولا يَمْنَعُهُم إلخ) تَضَرُّعٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ إِجْبَارًا.
□ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ في السَّيْفِ.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (جَعْلُهُ) أَيِ ما ذَكَرَ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أو طاحونَيْنِ) الِاتِّسَابُ التَّائِيثُ. □ قَوْلُهُ: (لِتَيَسُّرِ التَّدَارُكِ) عِبَارَةٌ المُغْنِي وَيَسَّرَ لانتفاءِ الضَّرَرِ مع تَيَسُّرِ تَدَارُكِ ما احتِيجَ إليه من ذَلِكَ بِأَمْرِ قَرِيبٍ قال الأَدْرَعِيُّ: وَإِنَّمَا يَتَيَسَّرُ ذَلِكَ إِذَا كان ما يَلِي ذَلِكَ مَمْلُوكًا له أو مَوَاتًا فَلَوْ كان ما يَلِيهِ وَقَفًا أو شَارِعًا أو مِلْكًا لِمَنْ لا يَسْمَحُ بِبَيْعِ شَيْءٍ مِنْهُ فلا وَحْيٌ يَجْزِمُ بِتَقْيِ الإِجْبَارِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وإنْ أَمَكْنَ تَحْصِيلُهُ إلخ) أَيِ بَيْعٍ أو إِجَارَةٍ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لأنَّ شَرَطَ المَبِيعِ الانتفاعُ إلخ) أَيِ وَلَمْ يُمْكِنْ بِخِلافِ القِسْمَةِ. اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لأنَّ شَرَطَ المَبِيعِ الانتفاعُ إلخ) انْظُرْهُ مع ما مَرَّ من جَوَازِ بَيْعِ نَحْوِ الجَحْشِ الصَّغِيرِ. اهـ. رَشِيدِي.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (ولو كان له إلخ) أَشَارَ به إلى أَنَّ ضَرَرَ القِسْمَةِ قد يَكُونُ على أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فَقَطْ قال الحَلْبِيُّ قَوْلُهُ: وما عَظَمَ ضَرَرُ قِسْمَتِهِ أَيِ عليهما أو أَحَدِهما انْتَهَى. اهـ. بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وهو يَصْلُحُ لِذَلِكَ) أَيِ وَلَوْ بَضَمَ ما يَمْلِكُهُ بِجَوَارِهِ. اهـ. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (وبما قلناه عُلِمَ الفرقُ بين ما هُنَا وثَمَّ إلخ) حَاصِلُ الفرقِ الذي ذَكَرَهُ وَجُودُ غَرَضٍ هُنَا وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قد يَوجَدُ غَرَضٌ هُنَاكَ إِلَّا أَنَّ يُقالُ الغَرَضُ لَزِمَ هُنَا وهو الخِلاصُ مِنَ المِشَارَكَةِ التي من شَأْنِهَا الضَّرَرُ.

(فالأصح إيجابُ صاحبِ العُشرِ) وإن بطلَ نفعُ حصَّته بالكُلِّيَّة كما يُصرَّحُ به كلامُهم (بطلَ صاحبِه) لانتفاعِه بخصَّته من الوجه الذي كان ينتفعُ به قبلَ القِسْمَةِ فهو معذورٌ وضُرُّ صاحبِ العُشرِ إنما نشأ من قِلَّةِ نصيبِه لا من مُجرَّدِ القِسْمَةِ (دون عكسِه)؛ لأنَّه مُضَيِّعٌ لِمَالِه مُتَعَتِّ نَعَم، إن مَلَكَ أو أَحيا ما لو صَمَّ لِعُشرِه صَلَحَ أُجيبَ ويظهرُ أنَّ يَأْتِي هنا ما يَأْتِي قَرِيبًا فيما لو طلبَ أنَّ يكونَ نصيبُه إلى جِهَةِ أرضِه.

(فرغ): قال الماورديُّ والرويانِي: لو كان بأرضٍ مشتركة بناءً أو شَجَرٍ لهما فأرادَ أحدهما قِسْمَةَ الأرضِ فقط لم يُجْبَرِ الآخَرُ وكذا عكسُه لِبَقَاءِ العَلَقَةِ بينهما إِمَّا بِرِضاهما فيجوزُ ذلك ولو اقتسما الشَجَرُ وتَمَيَّزَتِ حِصَّةُ كُلٍّ ثُمَّ اقتسما الأرضَ.....

قوله (لبي): (فالأصح إيجابُ صاحبِ العُشرِ إلخ) ظاهرُه وإن كان مَحْجُورًا عليه وهو ظاهرٌ. اه. ع
ش. قوله: (وإن بطلَ نفعُ حصَّته بالكُلِّيَّة إلخ) هل يَأْتِي هذا التَّفْصِيلُ في نَحْوِ الثَّوبِ التَّقْيِيسِ حتَّى لو كان لأحدِ الشَّرِيكَينِ منه ما يُبْطَلُ نَفْعُه بالكُلِّيَّةِ بالقِسْمَةِ والباقي للآخرِ أُجيبَ الآخرُ فَقَط. اه. سم أقولُ قَضِيَّةَ التَّغْلِيلِ وكذا قَضِيَّةُ جَعْلِ عُشرِ الدَّارِ في المَثَنِ ومثلاً كما أشارَ إليه الشَّارِحُ والنَّهْيَةُ وَصَرَّحَ به المُغْنِي وَشَرَّحَ المَنْهَجُ أنَّ التَّفْصِيلَ المذكورَ يَجْري فيه أيضًا والله أعلمُ.

قوله (سني): (دون عكسِه) وهو عَدَمُ إيجابِ صاحبِ الباقي بطلَ صاحبِ العُشرِ القِسْمَةَ. اه.
مُغْنِي. قوله: (لأنَّه إلخ) أي صاحبُ العُشرِ الطَّالِبُ للقِسْمَةِ. قوله: (إن مَلَكَ أو أَحيا) المُرادُ بالإخْيَاءِ إمكانه بأن يكونَ ما يلي الدَّارَ مَوَاتًا كما مرَّ عَنِ المُغْنِي وَيَأْتِي عن ع ش وهل المُرادُ بِالمَلِكِ أيضًا إمكانه بأن يكونَ ما يليها مَلِكًا لِمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَسْمَحُ بِبَيْعِ شَيْءٍ مِنْهُ أو لا؟ وقَضِيَّةُ آخِرِ كَلَامِ المُغْنِي المَارِ أَنفًا نَعَم فَلْيُراجِعْ. قوله: (أجيب) أي: فَيَأْخُذْ ما هو بِجِوارِ مَلِكِه وَيُجْبَرُ شَرِيكُه على ذلك؛ لأنَّ الفَرَضَ أنَّ الأجزاءَ مُتساويةٌ ولا ضَرَرَ عليه. اه. حَلَبِيَّ عِبارةٌ ع ش وإذا أُجيبَ فإذا كان المَوَاتُ أو المَلِكُ في أحدِ جِوانِبِ الدَّارِ دونَ باقيها فَهَلْ يَتَعَيَّنُ إعطاؤه لِمَا يلي مَلِكُه بلا قُرْعَةٍ وتكونُ هَذِهِ الصُّورَةُ مُسْتَثْناءً من كَوْنِ القِسْمَةِ إِمَّا تكونُ بالقُرْعَةِ أو لا بُدَّ مِنَ القُرْعَةِ حتَّى لو خرجتِ حِصَّته في غيرِ جِهَةٍ مَلِكُه لا يَتِمُّ القِسْمَةُ أو يَصَوِّرُ ذلك بما إذا كان المَوَاتُ أو المَمْلُوكُ مُحِيطًا بِجَمِيعِ جِوانِبِ الدَّارِ فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الأوَّلُ لِلحَاجَةِ مع عَدَمِ ضَرَرِ الشَّرِيكِ حَيْثُ كانت الأجزاءُ مُتساويةً. اه. قوله: (ويَظْهَرُ أنَّ يَأْتِي إلخ) مرَّ أَنفًا عَنِ الحَلَبِيِّ وع ش اعْتِمادُهُ. قوله: (ما يَأْتِي إلخ) أي في شَرْحٍ وَيُخْتَرَزُ عن تَفْريقِ حِصَّةٍ واجِدٍ. قوله: (قال الماورديُّ) إلى المَثَنِ في النَّهْيَةِ إلَّا قَوْلُه: وَلَوْ اقْتَسَمَا إلى قال الشَّيْخَانِ وقولُه قال ابنُ عُجْبَلٍ وما أُتِبَه عليه. قوله: (وكذا عكسُه) أي قِسْمَةُ البِناءِ أو الغَرَسِ. اه. رَشِيدِي. قوله: (ولو اقْتَسَمَا الشَّجَرُ) أي بالتراضي. اه. سَيِّدُ عَمَرَ.

قوله: (وإن بطلَ نفعُ حصَّته بالكُلِّيَّة إلخ) هل يَأْتِي هذا التَّفْصِيلُ في نَحْوِ الثَّوبِ التَّقْيِيسِ حتَّى لو كان لأحدِ الشَّرِيكَينِ منه ما يُبْطَلُ نَفْعُه بالكُلِّيَّةِ بالقِسْمَةِ والباقي للآخرِ أُجيبَ الآخرُ فَقَط.

فَإِنْ كَانَ فِيمَا خَصَّصَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا شَجَرٌ لِلْآخِرِ فَهَلْ تُكْلَفُهُ قَلْعُهُ مَجَانًّا أَوْ يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ آخِرُ
الْعَارِيَّةِ؟ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ وَالْوَجْهَ الثَّانِي بِجَامِعِ عَدَمِ التَّعَدِّيِّ قَالَ الشَّيْخَانِ: وَلَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً
فَاقْتَسَمَ اثْنَانِ عَلَى أَنْ تَبْقَى حِصَّةُ الثَّالِثِ شَائِعَةً مَعَ كُلِّ مَنِهْمَا لَمْ تَصَحَّ وَنَقَلَ غَيْرُهُمَا الْإِتِّفَاقَ
عَلَيْهِ وَإِنَّمَا أُجْبِرَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى قِسْمَتِهَا.....

قوله: (فَإِنْ كَانَ فِيمَا خَصَّصَهُمَا) بَأَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَصْلِ الشَّجَرَةِ فِي حِصَّةٍ وَاحِدٍ وَبَعْضُهَا الْآخَرُ فِي حِصَّةِ
الْآخِرِ. اهـ. سَمِ وَهَذَا التَّصْوِيرُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ فَإِنَّ الشَّجَرَةَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ اسْمُ جِنْسٍ فَيَشْمَلُ الْمُتَعَدِّدَ أَيْضًا
بَأَنْ يَكُونَ فِي حِصَّةِ كُلِّ مَنِهْمَا أَصْلُ شَجَرَةٍ لِلْآخِرِ بِتَمَامِهِ. قوله: (فَهَلْ تُكْلَفُهُ) أَيِ صَاحِبِ الشَّجَرِ.
قوله: (لَمْ تَصَحَّ) لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَرْضَ الثَّالِثُ بِذَلِكَ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُهُ وَالْأَمَّا الْمَانِعُ مِنَ الصَّحَّةِ؟
فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (وَإِنَّمَا أُجْبِرَ إِلَيْهِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِهِ قَالَ الشَّيْخَانِ. قوله: (وَإِنَّمَا
أُجْبِرَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى قِسْمَتِهَا إِلَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ أَيِ وَالْمُغْنِي وَتُقَسَّمُ الْأَرْضُ مَزْرُوعَةً وَخَدَهَا
وَلَوْ إِجْبَارًا سِوَاةً أَكَانَ الزَّرْعُ بَذْرًا بَعْدَ أَمِّ قَصِيلًا أَمْ حَبًّا مُشْتَدًّا؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةِ الْقُمَاشِ فِي الدَّارِ
بِخِلَافِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ؛ لِأَنَّ لِلزَّرْعِ أَمْدًا بِخِلَافِهِمَا أَوْ مَعَ الزَّرْعِ قَصِيلًا بَتْرَاضٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ
حَيْثُذٍ مَغْلُومٌ مُشَاهِدٌ لَا إِجْبَارًا لَا الزَّرْعَ وَخَدَهُ وَلَا مَعَهَا وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ أَوْ بَعْدَ بُدُوِّ صَلَاحِهِ فَلَا يُقَسَّمُ إِنْ
جَعَلْنَاهَا إِفْرَازًا كَمَا لَوْ جَعَلْنَاهَا بَيْعًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٍ وَفِي الْآخِرَيْنِ عَلَى الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ
مَجْهُولٍ وَمَغْلُومٌ وَعَلَى الثَّانِي بَيْعٌ طَعَامٍ وَأَرْضٍ بِطَعَامٍ وَأَرْضٍ انْتَهَى فَانْظُرْ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ
مَجْهُولٍ فِيمَا إِذَا كَانَ الزَّرْعُ قَصِيلًا مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ حَيْثُذٍ مَغْلُومٌ مُشَاهِدٌ وَيُجَابُ بَأَنَّ الْأَوَّلَى لَا
تَشْمَلُ الْقَصِيلَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ إِلْحِ قَيْدٍ فِيهَا أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ فِي الْآخِرَيْنِ قِسْمَةٌ
مَجْهُولٍ وَمَغْلُومٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرَةِ مَعَ بُدُوِّ صَلَاحِ الزَّرْعِ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَا يُرَى حَبَّهُ كَالْحِنْطَةِ

قوله: (فَإِنْ كَانَ فِيمَا خَصَّصَهُمَا) بَأَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَصْلِ الشَّجَرَةِ فِي حِصَّةٍ وَاحِدٍ، وَبَعْضُهَا الْآخَرُ فِي
حِصَّةِ الْآخِرِ. قوله: (وَإِنَّمَا أُجْبِرَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى قِسْمَتِهَا مَعَ غِرَاسٍ بِهَا دُونَ زَرْعٍ فِيهَا إِلْحِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ
وَشَرَحَهُ: وَتُقَسَّمُ الْأَرْضُ مَزْرُوعَةً وَخَدَهَا وَلَوْ إِجْبَارًا سِوَاةً أَكَانَ الزَّرْعُ بَذْرًا بَعْدَ أَمِّ قَصِيلًا أَمْ حَبًّا مُشْتَدًّا؛
لِأَنَّهُ فِي الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةِ الْقُمَاشِ فِي الدَّارِ بِخِلَافِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ؛ لِأَنَّ لِلزَّرْعِ أَمْدًا بِخِلَافِهِمَا أَوْ مَعَ الزَّرْعِ
قَصِيلًا بَتْرَاضٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ حَيْثُذٍ مَغْلُومٌ مُشَاهِدٌ وَأَفْهَمَ قَوْلَهُ: بَتْرَاضٍ أَنَّهُ لَا إِجْبَارَ فِي ذَلِكَ
وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ تَقْلًا عَنْ جَمْعٍ قَالَ: وَلَمْ يَوْجِهُهُ بِمُفْنِعٍ لَا الزَّرْعَ وَخَدَهُ وَلَا مَعَهَا وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ أَوْ بَعْدَ
بُدُوِّ صَلَاحِهِ فَلَا يُقَسَّمُ وَإِنْ جَعَلْنَاهَا إِفْرَازًا كَمَا لَوْ جَعَلْنَاهَا بَيْعًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٍ وَفِي
الْآخِرَيْنِ عَلَى الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٍ وَمَغْلُومٌ وَعَلَى الثَّانِي بَيْعٌ طَعَامٍ وَأَرْضٍ بِطَعَامٍ وَأَرْضٍ. اهـ. فَانْظُرْ
قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٍ فِيمَا إِذَا كَانَ قَصِيلًا مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ حَيْثُذٍ مَغْلُومٌ مُشَاهِدٌ،
وَيُجَابُ بَأَنَّ الْأَوَّلَى لَا تَشْمَلُ الْقَصِيلَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ قَيْدٍ فِيهَا أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ وَفِي
الْآخِرَيْنِ قِسْمَةٌ مَجْهُولٍ وَمَغْلُومٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرِ مَعَ بُدُوِّ صَلَاحِ الزَّرْعِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَا يُرَى حَبَّهُ

مع غراس بها دون زرع فيها؛ لأن له أمداً يُنتظر وإذا تنازع الشركاء فيما لا يمكن قسمته فإن تهايموا منفعتة مياومة أو غيرها جاز ولكل الرجوع ولو بعد الاستيفاء فيغرم بدل ما استوفاه قال ابن عجيل: ويد كل يد أمانة كالمستأجر وإن أبوا المهايأة أجبرهم الحاكم على إيجاره أو أجره عليهم سنة وما قاربها وأشهد كما لو غابوا كلهم أو بعضهم فإن تعدد طالبو الإيجار أجره

بخلاف ما يرى كالشعير. اه. سم. ه. قوله: (مع غراس) أي أو بناء. ه. قوله: (دون زرع فيها) أي أجبر على قسمة الأرض المزروعة دون الزرع أي وخدها. اه. سم ولعل الأضوب أخذاً مما مر عنه عن الروض وشرحه أيضاً أي: لم يجبر على قسمة الأرض المزروعة مع زرع فيها. ه. قوله: (وإذا تنازع الشركاء إلخ) عبارة الروض مع شرحه تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم الأعيان مهايأة مياومة ومشاهرة ومسانهة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكاناً من المشترك وهذا مكاناً آخر منه لكن لا إيجار في المنقسم وغيره من الأعيان التي طلبت قسمة منافعها فلا تقسم إلا بالتوافق؛ لأن المهايأة تعجل حق أحدهما وتؤخر حق الآخر بخلاف قسمة الأعيان قال البلقيني: وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك في العين أما المملوكة بإيجار أو وصية فيجبر على قسمتها وإن لم تكن العين قابلة للقسمة إذ لا حق للشركة في العين. قال: ويدل للإيجار في ذلك ما ذكره في كراء العقب وهو مع ذلك مغترف بأن ما قاله منافع لما يأتي فيما إذا استأجر أرضاً إلخ فإن تراضيا بالمهايأة وتنازعا في البداءة بأحدهما أفرغ بينهما ولكل منهما الرجوع عن المهايأة فإن رجع أحدهما عنها بعد استيفاء المدة أو بعضها لزم المستوفي للآخر نصف أجره البثل لما استوفى كما إذا تلفت العين المستوفي أحدهما منفعتها فإن تنازعا في المهايأة وأصرّا على ذلك أجرها القاضي عليهما ولا يبيعها عليهما؛ لأنهما كاملان ولا حق لغيرهما فيه وكذا الحكم لو استأجرا أرضاً مثلاً في المهايأة والنزاع، وإجارة القاضي عليهما ولا يجوز المهايأة في شجر الثمر ليكون لهذا عاماً ولهذا عاماً؛ لأن ذلك ربوي مجهول وطريق من أراد ذلك أن يبيع كل منهما لصاحبه مدة واعتقر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك. اه. وكذا في المغني إلا قوله: قال ويدل إلى فإن تراضيا إلخ وقوله: وكذا الحكم إلى ولا يجوز إلخ فافق ما قاله البلقيني ويأتي في الشارح والنهاية في شرح أو نوعين ما يوافق الروض مع الفرق بين ما هنا وكراء العقب. ه. قوله: (ولو بعد الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر المبعض إذا هاباً سيده وهو ظاهر. اه. ع. ش. ه. قوله: (فيغرم بدل ما استوفاه) كان الأولى هنا الإظهار أي: فيغرم المستوفي بدل ما استوفاه. اه. رشيد. ه. قوله: (سنة وما قاربها) عبارة الأسنى ويتبني له أي القاضي أن يقتصر على أقل مدة تؤجر تلك العين فيها عادة إذ قد يتفقان عن قرب قاله الأذرعي. اه. ه. قوله: (كما لو غابوا كلهم أو بعضهم) يتأمل. اه. رشيد.

كالحنطة بخلاف ما يرى كالشعير. ه. قوله: (دون زرع فيها) أي: أجبر على قسمة الأرض المزروعة دون الزرع أي: وخدها.

وجوباً لمن يراه أصلح وهل له إيجازه من بعضهم؟ تردّد فيه في التوشيح ورجح غيره أنّ له ذلك إن رآه أي: بأن لم يوجد من هو مثله كما هو ظاهره وأنّه لو طلب كلّ منهم استئجار حصّة غيره فإن كان ثمّ أجنبّي قدّم ولا أقرع بينهم فإن تعدّر إيجازه أي: لا يكسادي يزول عن قرب عادة كما بحثه بعضهم قال ابن الصلاح: باعه ليتعيّنه واعتمده الأزرعي ويؤخذ من علته أنّ المهايأة تعدّرت لغيبه بعضهم أو امتناعه فإن تعدّر البيع وحضره كلّهم أجبرهم على المهايأة إن طلبها بعضهم كما بحثه الزركشي فإن قلت قياس ما مرّ في العارية أنّه يُعرض عنهم حتى يضطّلبوها ولا يجبرهم على شيءٍ ممّا ذكر قلت القياس غير بعيد إلا أن يُفترق بأن الضّرر هنا أكثر؛ لأنّ كلّاً منهما ثمّ يمكن أن يتنفّع بنصيبه بخلافه هنا ثم رأيت بعضهم فرّق بأن الضّرر ثم إنّما هو على الممتنع فقط وهنا الضّرر على الكل فلم يمكن فيه الإعراض (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة.....

☐ قوله: (أي بأن لم يوجد من هو مثله إلخ) ظاهره أنّه إذا وجد المثل الأجنبّي تقدّم على الشركاء ويوافقه قوله: (الآتي فإن كان ثمّ أجنبّي قدّم ولو قيل هنا إنّ الأجنبّي إنّما يُقدّم حيث كان أصلح لم يبعد ويُفترق بين هذه وما يأتي بأنّ كلّاً فيما يأتي طالب فقدّم الأجنبّي قطعاً للنزاع بخلاف ما هنا فإنّ الطالب للاستئجار أحدهما والآخر لم يرد الاستئجار لنفسه فلم يكن في إيجار أحد الشريكين تفويت شيءٍ طلبه الآخر لنفسه. اه. ع. ش. ☐ قوله: (وأنّه لو طالب إلخ) عطف على أنّ له ذلك إلخ. ☐ قوله: (لو طلب كلّ منهم استئجار حصّة غيره) أي بأن قال كلّ منهم أنا استأجر ما عدا حصّتي. اه. رشيدّي. ☐ قوله: (فإن كان ثمّ أجنبّي إلخ) أي مثلهم أخذاً ممّا قدّمه آتفاً ثم رأيت قال الرشيدّي: انظر هل يشترط هنا أن يكون مثلهم. اه. ☐ قوله: (فإن تعدّر إيجازه) هو قسم قوله أجبرهم الحاكم. اه. رشيدّي. ☐ قوله: (ويؤخذ من علته إلخ) محلّ تأمل؛ لأن أصل الكلام مفروض في امتناعهم من المهايأة. اه. سيّد عمر. ☐ قوله: (فإن تعدّر البيع إلخ) منه ما لو كان المتنازع فيه موقوفاً عليهم. اه. ع. ش. ☐ قوله: (أجبرهم على المهايأة إن طلبها بعضهم إلخ) قضيته وإن امتنع البعض الآخر وقضيّة قوله قبل أو امتناعه تعيّن البيع في هذه الصورة؛ لأن امتناع البعض صادق بامتناعه وطلب الآخر. اه. ع. ش. ☐ قوله: (إن طلبها بعضهم إلخ) مفهومه أنّه إن لم يطلبها واحد منهم أغرض عنهم حتى يضطّلبوها. ☐ قوله: (فإن قلت) إلى المشن عبارة النهاية وإنّما لم يعرض عنهم إلى الصلح ولا يجبرهم على شيءٍ ممّا ذكر على قياس ما مرّ في العارية لإمكان الفرق بكثرة الضّرر هنا؛ لأنّ كلّاً منهما ثمّ يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا وبأن الضّرر ثمّ إلخ.

☐ قول (لش): (ضرره) أي ضرر قسمته. اه. شرح المنهج. ☐ قوله: (ثلاثة) إلى قول المشن الثاني بالتعديل في النهاية إلّا قوله: ثم رأيت إلى المشن وقوله ويظهر إلى المشن وقوله بل بحث إلى التّبيه وقوله ووقع إلى وقد صرّحوا. ☐ قوله: (ثلاثاً) وهي الآتية؛ لأن المقسوم إن تساوت الأنصباء منه صورة قيمة فهو الأوّل وإلّا فإن لم يحتج إلى ردّ شيءٍ آخر فالثاني وإلّا فالثالث نهاية وفي شرح المنهج

(أحدها بالأجزاء) وتُسَمَّى قِسْمَةُ الْمُتَشَابِهَاتِ وقِسْمَةُ الْأَجْزَاءِ (كمثلي) مُتَّفِقِ النَّوْعِ فيما يظهرُ ومَرَّ بَيَانُهُ فِي الْغَصْبِ ومنه نَقَدْ ولو مَغْشُوشًا عَلَى الْمَعْتَمِدِ لِجَوَازِ الْمُعَامَلَةِ بِهِ، أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ النَّوْعُ فَيَجِبُ حَيْثُ لَا رِضًا قِسْمَةً كُلِّ نَوْعٍ وَحْدَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ أَشَارُوا لِذَلِكَ (وَدَارِ مُتَّفِقَةِ الْأَبْنِيَةِ) بِأَنْ يَكُونَ مَا بِشَرْقِيَّهَا مِنْ بَيْتٍ وَصِفَةٍ كَمَا بَغْرَبِيَّهَا (وَأَرْضِ مُشْتَبِهَةِ الْأَجْزَاءِ) وَنَحْوِهَا كَكِرْبَاسٍ لَا يَنْقُصُ بِالْقَطْعِ (فَيُجْبِزُ الْمُتَمَتِّعُ) عَلَيْهَا اسْتَوَتْ الْأَنْصِبَاءُ أَمْ لَا لِلتَّخْلُصِ مِنْ سُوءِ الْمُشَارَكَةِ مَعَ عَدَمِ الضَّرَرِ نَعَمْ، لَا لِإِجْبَارٍ فِي قِسْمَةِ الزَّرْعِ قَبْلَ اسْتِدَائِهِ وَكَانَ وَجْهُهُ عَدَمُ كَمَالِ انْضِبَاطِهِ، فَإِنْ اسْتَدَّ وَلَمْ يُزَ أَوْ كَانَ إِلَى الْآنَ بَذْرًا لَمْ تَصَحَّ قِسْمَتُهُ لِلْجَهْلِ بِهِ (فَتُعَدَّلُ) أَي: تُسَاوَى (السَّهَامُ) أَي: عِنْدَ عَدَمِ التَّرَاضِي، أَوْ حَيْثُ كَانَ فِي الشُّرَكَاءِ مُحْجُوزٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَأَدَّ كُرْهُهُ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي (كثيلاً) فِي الْمَكِيلِ (أَوْ وَزْنًا) فِي الْمَوْزُونِ (أَوْ ذَرْعًا) فِي الْمَذْرُوعِ أَوْ عَدًّا فِي الْمَعْدُودِ (بَعْدَ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ) فَإِذَا كَانَتْ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ أَثْلَاثًا جُعِلَتْ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ،

وَالْبُجَيْرِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْعُشْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ فِيهِ إِنْ مَا يَغْطُمُ ضَرَرُهُ تَجْرِي فِيهِ هَذِهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ إِذَا وَقَعَتْ قِسْمَتُهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى جَعْلُ هَذِهِ أَي: الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ ضَابِطًا لِلْمَقْسُومِ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا يَغْطُمُ ضَرَرُهُ تَفْصِيلٌ آخَرُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَاكِمَ تَارَةً يَمْنَعُهُمْ وَتَارَةً لَا يَمْنَعُ وَلَا يُجِبُّ. اهـ.

﴿قَوْلُ (لَشِي): (بِالْأَجْزَاءِ) أَيِ الْقِسْمَةِ بِهَا. قَوْلُهُ: (وَتُسَمَّى الْمُتَشَابِهَاتُ إلخ) وقِسْمَةُ الْإِفْرَازِ وَهِيَ الَّتِي لَا يَخْتِاجُ فِيهَا إِلَى رَدِّ شَيْءٍ مِنْ بَعْضِهِمْ وَلَا إِلَى تَقْوِيمِ مُغْنِي وَأُسْتَى.

﴿قَوْلُ (لَشِي): (كَمَثَلِي) أَيِ مِنْ حُبُوبٍ وَدَرَاهِمٍ وَأَذْهَانٍ وَغَيْرِهَا. اهـ. شَيْخُ الْإِسْلَام. قَوْلُهُ: (مُتَّفِقِ النَّوْعِ) أَيِ وَالصَّنْفِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ أَوْ عِبِيدٍ أَوْ ثِيَابٍ مِنْ نَوْعٍ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَغْشُوشًا إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُشْتَرَطُ السَّلَامَةُ فِي الْحُبُوبِ وَالثَّقُودُ فَإِنَّ الْحَبَّ الْمَعِيبَ وَالتَّقْدُّ الْمَغْشُوشَ مَعْدُودَانِ مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ: وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِذَا جَوَّزْنَا الْمُعَامَلَةَ بِالْمَغْشُوشَةِ فَهِيَ مِثْلِيَّةٌ وَالْأَصَحُّ جَوَازُ الْمُعَامَلَةِ بِهَا انْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. وَفِي تَخْصِيصِهِ النَّظَرُ بِالتَّقْدِّ تَسْلِيمٌ لِاشْتِرَاطِ السَّلَامَةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْحَبِّ فَعَلِيهِ فَهَلْ يَدْخُلُ الْحَبُّ الْمَعِيبُ الْمُتَشَابِهُ الْأَجْزَاءِ فِي قَوْلِهِمُ الْآتِي وَنَحْوِهَا كَكِرْبَاسٍ؟ فَلْيُحَرِّزْ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَكُونَ إلخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ بِأَنْ كَانَ فِي جَانِبٍ مِنْهَا بَيْتٌ وَصِفَةٌ وَفِي الْجَانِبِ الْآخَرِ كَذَلِكَ وَالْعَرْضَةُ تَنْقَسِمُ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (كَكِرْبَاسٍ) اسْمٌ لِغَلِيظِ الثِّيَابِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا اسْتَوَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَذَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمُنْعِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَمْ يُرَ وَقَوْلُهُ أَي: عِنْدَ إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلُهُ بِالرَّفْعِ إِلَى إِنْ كَتَبَ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُثَنِّ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا لِإِجْبَارٍ فِي قِسْمَةِ الزَّرْعِ إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ آتِفًا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِزِيَادَةِ بَسْطِ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُرَ) مَفْهُومُهُ صِحَّةُ قِسْمَةِ مَا يُرَى. اهـ. سَم عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَلَمْ يُرَ أَيِ كَالْبُرِّ فِي سُنْبِلِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الشَّعِيرِ. اهـ. قَوْلُ (لَشِي): (بَعْدَ الْأَنْصِبَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَعْدُلٍ. اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُرَ) مَفْهُومُهُ صِحَّةُ قِسْمَةِ مَا يُرَى.

وَيُؤْخَذُ ثَلَاثُ رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ (وَيُكْتَبُ) مِثْلًا هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ (فِي كُلِّ رُقْعَةٍ) إِمَّا (اسْمُ شَرِيكَ) إِنْ كُتِبَ أَسْمَاءُ الشَّرَكَاءِ لِتَخْرُجَ عَلَى السَّهَامِ (أَوْ جُزْءٍ) بِالرَّفْعِ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ أَيُّ: هُوَ مَعَ مُمَيِّزِهِ كَمَا يَأْتِي إِنْ كُتِبَ السَّهَامُ لِتَخْرُجَ عَلَى أَسْمَاءِ الشَّرَكَاءِ (مُمَيِّزٌ) عَنِ الْبَقِيَّةِ (يَحْدُ أَوْ جِهَةٌ) مِثْلًا (وَتُدرَجُ) الرُّقْعُ (فِي بِنَادِقٍ) وَيُنْدَبُ كَوْنُهَا فِي بِنَادِقٍ (مُسْتَوِيَةٍ) وَزَنَا وَشَكْلًا مِنْ نَحْوِ طِينٍ أَوْ شَمْعٍ إِذْ لَوْ تَفَاوَتْ لَسَبَقَتْ الْيَدُ لِلْكَبِيرَةِ وَفِيهِ تَرْجِيحٌ لِصَاحِبِهَا وَلَا يَنْخَصِرُ فِي ذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ بِنَحْوِ أَقْلَامٍ وَمُخْتَلِفٍ كَدَوَاةٍ وَقَلَمٍ، ثُمَّ تَوْضَعُ فِي حِجْرِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ، وَكَوْنُهُ مُغْفَلًا أَوَّلَى. (ثُمَّ يَخْرُجُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا) أَيُّ: الْوَاقِعَةُ وَيُظْهَرُ أَنَّ كَوْنَهُ لَمْ يَحْضُرْهَا نَدْبٌ أَيْضًا إِلَّا إِنْ عَلِمَ مِنْ حَاضِرِهَا أَنَّهُ مَيَّزَهَا فَلَا يَجُوزُ التَّفْوِيضُ إِلَيْهِ (رُقْعَةً) إِمَّا (عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ) إِنْ كُتِبَ الْأَسْمَاءُ فِي الرِّقَاعِ (فَيُعْطَى مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ)، ثُمَّ يُؤْمَرُ بِإِخْرَاجِ أُخْرَى عَلَى الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ، وَيُعْطَى مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ وَيَتَعَيَّنُ الْآخَرُ لِلْآخِرِ مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ، وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي (أَوْ) يَخْرُجُ (عَلَى اسْمِ زَيْدٍ) مِثْلًا (إِنْ كُتِبَ الْأَجْزَاءُ) أَيُّ: أَسْمَاؤُهَا فِي الرِّقَاعِ فَيَخْرُجُ رُقْعَةً عَلَى اسْمِ زَيْدٍ وَأُخْرَى عَلَى اسْمِ عَمْرِو وَهَكَذَا وَمَنْ بِهِ الْإِبْتِدَاءُ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَجْزَاءِ مَنُوطٌ بِنَظَرِ الْقَاسِمِ إِذْ لَا تَهْمَةٌ وَلَا تَمَيِّزٌ (فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَنْصِبَاءُ كَنَصَفٍ وَثُلْثٍ وَشُدُسٍ) فِي أَرْضٍ

☐ قَوْلُهُ: (مِثْلًا هُنَا الْخُ) أَيُّ لِمَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ الْإِقْرَاعِ بِنَحْوِ أَقْلَامٍ وَمُخْتَلِفٍ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ كُتِبَ أَسْمَاءُ الشَّرَكَاءِ) وَقَوْلُهُ الْآتِي إِنْ كُتِبَ السَّهَامُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ أَوَّلَهُ الرَّشِيدِي يَقُولُهُ أَيُّ إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ الْخُ) يُتَأَمَّلُ وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ فَإِنَّ الَّذِي يُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ الْجُرْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (عِبَارَةُ الرُّوضَةِ) أَيُّ وَالرُّوضِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَ مُمَيِّزِهِ) بِكُسْرِ الْيَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ كُتِبَ السَّهَامُ) أَيُّ أَسْمَاءُهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْخَصِرُ) أَيُّ الْإِقْرَاعُ فِي ذَلِكَ أَيُّ: الْكِتَابَةُ وَالْإِدْخَالُ فِي الْبِنَادِقِ عِبَارَةُ الْأُسْنَى، ثُمَّ الْقُرْعَةُ عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ لَا تَخْتَصُّ بِقِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ وَكَمَا تَجُوزُ بِالرِّقَاعِ الْمُدْرَجَةِ فِي الْبِنَادِقِ تَجُوزُ بِالْأَقْلَامِ وَالْعَصَا وَالْحَصَى وَنَحْوِهَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْأَصْلُ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ يَجُوزُ) أَيُّ الْإِقْرَاعُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ أَقْلَامٍ الْخُ) كَالْحَصَاةِ أُسْنَى وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَمُخْتَلِفٍ) الْأَوَّلَى زِيَادَةُ النَّاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَوْضَعُ فِي حِجْرِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ) فِيهِ مَعَ الْمُثْنِ الْآتِي رَكْعَةٌ عِبَارَةُ الْمُعْنَى، ثُمَّ يُخْرِجُهَا أَيُّ الرِّقَاعِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا بَعْدَ أَنْ تُجْعَلَ فِي حِجْرِهِ مِثْلًا. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ مُغْفَلًا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَصَبِيٌّ وَنَحْوُهُ كَعَجْمِيٍّ أَوْ لَى بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ التَّهْمَةِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ الْوَاقِعَةُ) أَيُّ الْكِتَابَةُ وَالْإِدْرَاجُ، أُسْنَى وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُؤْمَرُ) أَيُّ يَأْمُرُ الْقَاسِمُ مَنْ يُخْرِجُ الرِّقَاعَ أُسْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنُ الْآخَرُ لِلْآخِرِ) أَيُّ الْجُزْءُ الثَّالِثُ لِلشَّرِيكَ الثَّالِثِ إِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ زَيْدٌ فِي الْوَضْعِ لِمَا عَدَا الْآخِرَ أَوْ اثْنَيْنِ تَعَيَّنَ الثَّانِي لِلثَّانِي بِلَا وَضْعٍ. اهـ. أُسْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَتَعَيَّنُ الْجُزْءُ الثَّالِثُ لِخَالِدٍ وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَخْتَصُّ بِقِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ بَلْ يَأْتِي فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ إِذَا عُدَّتِ الْأَجْزَاءُ بِالْقِيَمَةِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالْأَجْزَاءِ) نُشْرُ غَيْرُ مُرْتَبٍ. ☐ قَوْلُهُ: (مَنُوطٌ بِنَظَرِ الْقَاسِمِ)

أو نحوها (جُزِّمَت الأرض) أو نحوها (على أَقْل السَّهَام) كسْتة هنا لِتَأْذِي القليل والكثيرِ بذلك من غيرِ حَيْفٍ ولا شَطَطٍ (وَقِسِمَت كما سَبَقَ) لِكِنَّ الأولى هنا كِتَابَةُ الأسماءِ؛ لِأَنَّهُ لو كُتِبَ الأجزاء وأُخْرِجَ على الأسماءِ فَوَيْلٌ مَّا خَرَجَ لِصَاحِبِ السُّدُسِ الجُزءُ الثاني أو الخامسُ فَيَتَفَرَّقُ مَلِكٌ مِّنْ لِّهِ الثُّلُثُ أو النِّصْفُ (و) هو لا يَجُوزُ إِذْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ (يَحْتَزُّ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةِ وَاحِدٍ) والمُجَوِّزُونَ لِكِتَابَةِ الأجزاء احتَزَوْا عن التَّفْرِيقِ بقولهم لا يَخْرُجُ اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ أَوَّلًا؛

أي: لا يَنْظُرُ المُخْرِجُ رَشِيدِيَّ قَيْفٍ أَي القَاسِمُ على أَي طَرَفٍ شَاءَ وَيُسَمِّي أَي شَرِيكَ شَاءَ أو أَي جُزءٍ شَاءَ أَسَمَى وَمُعْنَى.

❦ قولُ (سَي): (على أَقْل السَّهَام) أي: مَخْرَجِهِ. ❦ قولُه: (لِتَأْذِي القليل إلخ) أي حُصوله وقوله ولا شَطَطَ عَطَفَ تَفْسِيرًا. اه. ع ش. ❦ قولُه: (لأنه لو كُتِبَ الأجزاء إلخ) لا يَخْفَى أَنَّ هذا إِنَّمَا كان يَنْتَضِي التَّعَيَّنَ لا مُجَوِّدَ الأَوَلِيَّةِ على أَنَّ هذا المَخْدُورُ مُتَتَّبِعٌ بِالاحتِرازِ الآتِي وِعبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ؛ لِأَنَّهُ قد يَخْرُجُ الجُزءُ الرَّابِعُ لِصَاحِبِ النِّصْفِ فَيَتَنَازَعُونَ فِي أَنَّهُ يَأْخُذُ مَعَهُ السَّهْمَيْنِ قَبْلَهُ أو بَعْدَهُ. اه. رَشِيدِيَّ.

❦ قولُه: (فَيَتَفَرَّقُ مَلِكٌ إلخ) هذا ظَاهِرٌ فِي الأرضِ دُونَ غَيْرِهَا كَالْحُبُوبِ فَإِنَّهُ لا يَضُرُّ تَفْرِيقُ مَلِكٍ مِّنْ لِّهِ النِّصْفِ أو الثُّلُثِ لِإِمْكَانِ الضَّمِّ كما هو ظَاهِرٌ. اه. بُجَيْرِمِيٍّ أَقُولُ وَمِثْلُ الأرضِ نَحْوُ القِيَابِ الغَلِيظَةِ الَّتِي لا تَنْقُصُ بِالْقَطْعِ كما مَرَّ. ❦ قولُه: (اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ) لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنِ على صَاحِبِ السُّدُسِ أو سَقَطَتْ لَفْظَةً على مَنْ قَلَّمَ التَّاسِيخَ والأَصْلُ على اسْمِ صَاحِبِ إلخ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِصَاحِبِ السُّدُسِ. اه. وِعبارةُ المُعْنَى فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ ما يُوَافِقُهُ لا يَبْدَأُ بِصَاحِبِ السُّدُسِ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ بَلْ بِصَاحِبِ النِّصْفِ فَإِنْ خَرَجَ لَهُ الأَوَّلُ أَخَذَ الثَّلَاثَةَ وَلِئِنْ خَرَجَ لَهُ الثَّانِي أَخَذَهُ وَما قَبْلَهُ وَما بَعْدَهُ.

قالُ الإِسْنَوِيُّ: وإِعْطَاءُ ما قَبْلَهُ وَما بَعْدَهُ تَحَكُّمٌ فَلِمَ لا أُعْطِيَ اثْنَانِ بَعْدَهُ وَيَتَعَيَّنُ الأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ وَالباقِي لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أو يُقالُ: لا يَتَعَيَّنُ هذا بَلْ يَتَّبِعُ نَظَرَ القَاسِمِ انْتَهَى، وَهذا ظَاهِرٌ أو خَرَجَ لَهُ الثَّالِثُ أَخَذَهُ مَعَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ وَيَتَعَيَّنُ الأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ وَالأخِيرَانِ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أو الخامسِ أَخَذَهُ مَعَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ وَيَتَعَيَّنُ السَّادِسُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ والأَوَّلَانِ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أو السَّادِسُ أَخَذَهُ مَعَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُخْرَجُ رُفْعَةٌ أُخْرَى بِاسْمِ أَحَدِ الأَخِيرَيْنِ وَلا يَخْفَى الحُكْمُ أو بِصَاحِبِ الثُّلُثِ فَإِنْ خَرَجَ لَهُ الأَوَّلُ أو الثَّانِي أَخَذَهُمَا أو الخامسُ أو السَّادِسُ فَكَذَلِكَ، ثُمَّ يَخْرُجُ بِاسْمِ أَحَدِ الأَخِيرَيْنِ وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الثَّالِثُ أَخَذَهُ مَعَ الثَّانِي وَتَعَيَّنَ الأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ وَالثَّلَاثَةَ الأَخِيرَةَ لِصَاحِبِ النِّصْفِ أو الرَّابِعُ أَخَذَهُ مَعَ الخامسِ، وَتَعَيَّنَ السَّادِسُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ، وَالثَّلَاثَةَ الأَوَّلُ لِصَاحِبِ النِّصْفِ هذا إِذَا كُتِبَ فِي سِتِّ رِقَاعٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِرَ على ثَلَاثِ رِقَاعٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ رُفْعَةٌ فَتَخْرُجُ رُفْعَةٌ على الجُزءِ الأَوَّلِ فَإِنْ خَرَجَ الأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ أَخَذَهُ، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ الثَّانِي لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَخَذَهُ وَما يَلِيهِ وَتَعَيَّنَ الباقِي لِصَاحِبِ النِّصْفِ وَإِنْ خَرَجَ الأَوَّلُ لِصَاحِبِ النِّصْفِ أَخَذَ الثَّلَاثَةَ الأَوَّلَى، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ الرَّابِعُ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَخَذَهُ وَما يَلِيهِ، وَتَعَيَّنَ الباقِي لِصَاحِبِ السُّدُسِ، وَإِنْ خَرَجَ الرَّابِعُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ أَخَذَهُ وَتَعَيَّنَ الباقِي لِصَاحِبِ الثُّلُثِ، وَإِنْ خَرَجَ الأَوَّلُ

لأن التفريق إنما جاء من قبله بل يُبدَأُ بذي النصف فإن خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيهما. والثالث ويُنتهى بذي الثلث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك أنه لو كان لهما أرض مُستوية الأجزاء ولأحدهما أرض بجانبها فطلب قسمتها وأن يكون نصيبه إلى جهة أرضه ليتصلا ولا ضرر على الآخر أُجيب وقد يشمل قولهم في الصلح يُجبز على قسمة عرضه ولو عرضا في الطول ليختص كلا بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم ويوافقه قولهم لو أراد جمع من الشركاء بقاء شركتهم وطلبوا من الباقي أن يتميروا عنهم بجانب، ويكون حق المتفقين متصلا فإن كان نصيب كل لو انفرد لم ينتفع به بعادة الأرض أجيبوا بل بحث بعضهم إجابتهم، وإن أمكن كلا الانتفاع لو انفرد لكن هذا مزدود بأنه خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه.....

لصاحب الثلث لم يخف الحكم مما مر ولا تخرج السهام على الأسماء في هذا القسم بلا خلاف قالوا: ولا فائدة في الطريقة الأولى زائدة على الطريقة الثانية إلا سرعة خروج اسم صاحب الأكثر وذلك لا يوجب حيفا لتساوي السهام لكن الطريقة الأولى هي المختارة؛ لأن لصاحبي النصف والثلث مزية بكثرة الملك فكان لهما مزية بكثرة الرقاع. اهـ. وقوله ولا يخفى الحكم فإنه إن بدأ منهما باسم صاحب الثلث فخرج له الأول أو الثاني أحدهما وتعين الثالث للآخر أو الثالث أخذه مع ما قبله، وتعين الأول للآخر أو بصاحب السدس فخرج له الأول، أو الثالث أخذه وتعين الثاني والثالث أو الأول والثاني للآخر وإن خرج له الثاني لم يُعطه للتفريق. اهـ. أسئ أي فليبدأ منهما بصاحب الثلث كما نبه عليه الشارح بقوله وتنتهى بذي الثلث. هـ قوله: (وأخذ من ذلك) أي من وجوب الاحتراز من التفريق.

هـ قوله: (وأن يكون نصيبه إلخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره وإلا فلا فائدة في ذكره هذه المسألة مع قطع النظر عن ذلك؛ لأن قاعدة هذه القسمة الإيجاب عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا قرعة لئلا تُخرج القرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه وسيُعلم مما يأتي أن القسمة قد تكون بلا قرعة بأن يتراضيا على أن يأخذ أحدهما هذا والآخر الآخر. اهـ. سم ومرقُبيل الفرع عن ع ش وما يوافقه.

هـ قوله: (ليتصلا) أي نصيبه وأرضه ففيه تغليب المذكر على المؤنث. هـ قوله: (وقد يشمل) عبارة النهاية كما قد يدل على ذلك. اهـ. هـ قوله: (ولو عرضا في الطول) عبارة النهاية ولو طولا. اهـ. هـ قوله: (قبل البناء أو بعد الهدم) أي للدار الخاصة به مثلا ومراده بهذا تصوير انتفاعه بما يخرج له وإن كان قليلا. اهـ. رشيدتي. هـ قوله: (فإن كان نصيب كل) أي من المتفقين. هـ قوله: (لكن هذا مزدود بأنه إلخ) كآته؛

هـ قوله: (وأن يكون إلخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره، وإلا فلا فائدة في ذكر هذه المسألة مع قطع النظر عن ذلك؛ لأن قاعدة هذه القسمة الإيجاب عليها كما تقدم وهل المراد هنا قسمة بلا قرعة لئلا تُخرج القرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه؟ وسيُعلم مما يأتي أن القسمة قد تكون بلا قرعة بأن يتراضيا على أن يأخذ أحدهما هذا، والآخر الآخر. هـ قوله: (مزدود بأنه خلاف كلامهم إلخ) كآته لما أن

بخلاف ما مرَّ لَتَوْقُفٍ تمام الانتفاع عليه وفي الروضة وأصلها وغيرهما لو كان نصف الدار لواحد، والآخر لخمسة أجيب الأول وحينئذ فلكل من الخمسة القسمة تبعاً له وإن كان العشر الذي لكل منهم لا يصلح مسكنًا له؛ لأن في القسمة فائدة لبعض الشركاء، ولو بقي حق الخمسة مشاعاً لم يجب أحدهم للقسمة؛ لأنها تُضَرُّ الجميع وإن طلب أولاً الخمسة إفراداً نصيبهم مشاعاً أو كانت الدار لعشرة فطلب خمسة منهم إفراداً نصيبهم مشاعاً أجيوا؛ لأنهم ينتفعون بنصيبهم كما كانوا ينتفعون به قبل القسمة. اهـ. (تنبيه). قد يفهم مما ذكره في حالتين تساوي الأجزاء، واختلافها أن الشركاء الكاملين لو تراضوا على خلاف ذلك امتنع وليس مُراداً بل يجوز التفاوت برضا الكل الكاملين ولو جزأفا فيما يظهر ولو في الربوي بناءً على أن هذه القسمة إفراداً لا بيع والرُّبَا إنما يتصور جزيائه في العقد دون غيره وبهذا يُعلم أن القسمة التي هي بيع لا يجوز فيها في الربوي أخذ أحد أكثر من حقه وإن رضوا بذلك فيأتي فيه هنا جميع ما مرَّ في باب الرُّبَا في مُتَّحِدِي الجنس ومختلفيه وفي قاعدة مُدَّ عَجْوَةٍ وَدَرَّهَمٍ

لأن القسمة لم تَرَفَعْ العَلَقَةُ بالكَلِّيَّةِ. اهـ. سم. قوله: (بخلاف ما مرَّ) أي آتفاً. قوله: (لو كان نصف الدار) إلى التَّيْبَةِ في الْمُغْنِي والرُّوض مع شَرْحِهِ. قوله: (وحينئذ فلكل من الخمسة القسمة تبعاً له إلخ) قَضِيَّتْهُ أَنَّهُ لِكُلِّ مِنَ الْبَاقِيْنَ فِيمَا مَرَّ آتِفًا الْقِسْمَةُ تَبَعًا لِلْمُتَّفِقِينَ وَإِنْ كَانَ نَصِيْبُهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ بِعَادَةِ الْأَرْضِ .
قوله: (لم يجب أحدهم للقسمة) عبارة الْمُغْنِي والرُّوض، ثم طَلَبَ واحدٌ مِنْهُمْ الْقِسْمَةَ لَمْ يُجْبَرْ الْبَاقُونَ عَلَيْهَا. اهـ. قوله: (أو كانت الدار لعشرة إلخ) هذا موافق لما قَدَّمَهُ آتِفًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَرَادَ جَمْعُ الْإِلْخِ إِلَّا أَنَّ مَا هُنَا مُطْلَقٌ يَشْمَلُهُ وَيَشْمَلُ مَا قَدَّمَهُ عَنْ بَحْثِ بَعْضِهِمْ فَيَتَّيَدُّ بِهِ ذَلِكَ الْبَحْثُ فَلْيُرَاجَعْ .
قوله: (كما كانوا ينتفعون به قبل القسمة) وَلَمْ يَتَغَيَّرُوا مُطْلَقَ الْإِنْتِفَاعِ لِعِظَمِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ أَجْنَاسِ الْمَنَافِعِ أَسْنَى وَمُغْنِي. قوله: (مِمَّا ذَكَرَهُ) أي الْمُصَنَّفُ. قوله: (في حالتين تساوي الأجزاء إلخ) أي: الْأَنْصِبَاءِ. قوله: (فيما يظهر) عبارة النَّهْيَةِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ. اهـ. قوله: (على أن هذه القسمة إفراداً) أي بناءً على ما يَأْتِي مِنْ أَنَّ قِسْمَةَ الْأَجْزَاءِ بِالْإِجْبَارِ وَالتَّرَاضِي إِفْرَادٌ لِلْحَقِّ فِي الْأَظْهَرِ .
قوله: (وبهذا) أي بقوله: لا يَبِيعُ إلخ. قوله: (لا يجوز فيها في الربوي أخذ أحد أكثر من حقه) عبارة النَّهْيَةِ اِمْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الرَّبْوِيِّ إِذْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ اخْذُ زَائِدٍ عَلَى حَقِّهِ فِيهِ. اهـ. قوله: (فيأتي فيه هنا) أي فِي الرَّبْوِيِّ الْمُتَقَسِّمِ قِسْمَةً بَيْعٍ. قوله: (جميع ما مرَّ إلخ) عبارة الْمُغْنِي فِي شَرْحِ وَقِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ إِفْرَادٌ إلخ وَحِينَ قُلْنَا الْقِسْمَةُ بَيْعٌ ثَبَّتَ فِيهَا أَحْكَامُهَا مِنَ الْخِيَارِ وَالشُّفْعَةِ وَغَيْرِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ إِلَى لَفْظِ بَيْعٍ أَوْ تَمْلِيكِ وَقَبُولٍ وَيَقْرَأُ الرِّضَا مَقَامَهُمَا فَيُشْتَرَطُ فِي الرَّبْوِيِّ التَّفَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ وَامْتَنَعَ فِي الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ وَمَا عَقَدَتِ النَّارُ أَجْزَاءَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِنْ بَابِ الرُّبَا، وَإِنْ قُلْنَا هِيَ إِفْرَادٌ جَازَ لَهُمْ ذَلِكَ وَيُقْسَمُ الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ فِي الْإِفْرَادِ وَلَوْ كَانَتْ قِسْمَتُهُمَا عَلَى الشَّجَرِ خَرْصًا لَا غَيْرُهُمَا مِنْ سَائِرِ الثَّمَارِ فَلَا

الْقِسْمَةُ لَمْ تَرَفَعْ الْعَلَقَةُ بِالْكَلِّيَّةِ .

وَتَصِيحُ قِسْمَةِ الْإِفْرَازِ فِيمَا تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِهِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا، ثُمَّ يُخْرَجُ كُلُّ زَكَاةٍ مَا آلَ إِلَيْهِ وَلَا تَتَوَقَّفُ صَحَّةُ تَصَرُّفٍ مَنْ أَخْرَجَ عَلَى إِخْرَاجِ الْآخَرِ، ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِمَامَ نَقَلَ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمَا لَوْ رَضِيَا بِالتَّفَاوُتِ جَازَ، ثُمَّ نَازَعَهُمْ بِأَنَّ الْوَجْهَ مَنَعُهُ فِي الْإِفْرَازِ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا ذَكَرْتَهُ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ هُنَا اشْتِبَاهٌ فَاجْتَنَبَهُ وَقَدْ صَرَحُوا بِجَوَازِ قِسْمَةِ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ وَلَوْ مَخْتَلِطًا مِنْ نَحْوِ بُسْرِ وَرُطْبٍ وَمُنْصَفٍ وَتَمَرٍ جَافٍ خَرَصًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا إِفْرَازٌ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ.

التَّوْعُ (الثَّانِي) الْقِسْمَةُ (بِالتَّعْدِيلِ) بِأَنْ تُعَدَّلَ السَّهَامُ بِالْقِيَمَةِ (كَأَرْضٍ تَخْتَلِفُ قِيَمَةُ أَجْزَائِهَا بِحَسَبِ قُوَّةِ إِنْبَاتٍ وَقُرْبِ مَاءٍ) وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَرْفَعُ قِيَمَةَ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ كِبُسْتَانٍ بَعْضُهُ نَخِيلٌ وَبَعْضُهُ عِنَبٌ، وَدَارٍ بَعْضُهَا مِنْ حَجَرٍ وَبَعْضُهَا مِنْ لَبَنٍ فَيَكُونُ الثُّلُثُ لِحُجُودَتِهِ كَالثُّلُثَيْنِ قِيَمَةً فَيُجْعَلُ سَهْمًا وَهَمَا سَهْمًا إِنْ كَانَتِ نِصْفَيْنِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ كَنِصْفٍ وَثُلُثٍ وَشُدُسٍ جُعِلَتْ سِتَّةُ أَجْزَاءٍ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالمِسَاحَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ التَّجْزِئَةِ (وَيُجْعَلُ) الْمُتَمَتِّعُ مِنْهَا (عَلَيْهَا) أَيُ: قِسْمَةُ التَّعْدِيلِ.....

يُقَسَّمُ عَلَى الشَّجَرِ؛ لِأَنَّ الْخَرَصَ لَا يَدْخُلُهُ وَتَصِيحُ الْإِقَالَةِ فِي قِسْمَةِ هِيَ بَيْعٌ لَا إِفْرَازٌ. اهـ. وَفِي الرُّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِمَامَ) الْأَسْبَكُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَتَصِيحُ قِسْمَةِ الْإِفْرَازِ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِمَامَ نَقَلَ عَنِ الْأَصْحَابِ الْإِمَامَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمَا لَوْ تَرَاضَيَا بِالتَّفَاوُتِ جَازَ وَمَا نَازَعَهُمْ بِهِ مِنْ أَنَّ الْوَجْهَ الْإِمَامُ مَزْدُودٌ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مِمَّا ذَكَرْتَهُ) فِيهِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُجَرَّدٌ حُكْمٌ بِلَا دَلِيلٍ مِثْلُ مَا هُنَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَرِيحٌ الْإِمَامُ) وَيَذْفَعُ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ بِأَنَّهُ سَاكِنٌ عَنِ التَّفَاوُتِ. هـ. قَوْلُهُ: (التَّوْعُ الثَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمَغْنَى لِأَقَوْلِهِ: فَعَلِمَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ لِيَجْمَعَ فِي النِّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ: وَسَبَقَهُمَا إِلَى وَلَا يَمْنَعُ وَقَوْلُهُ وَمَرَّ إِلَى وَكَانَ وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَاسْتَحْسَنَهُ إِلَى لَكِنْ وَقَوْلُهُ هَذَا إِلَى وَلِمُسْتَأْجَرِي أَرْضٍ وَقَوْلُهُ أَيُ: حَيْثُ إِلَى وَهَلُ.

هـ. قَوْلُ (السَّيِّ) (الثَّانِي بِالتَّعْدِيلِ) وَهُوَ قِسْمَانِ مَا يُعَدُّ فِيهِ الْمُقْسُومُ شَيْئًا وَاحِدًا وَمَا يُعَدُّ فِيهِ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فَأَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: كَأَرْضٍ الْإِمَامُ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: وَلَوْ اسْتَوَتْ الْإِمَامُ. اهـ. مُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (مِمَّا يَرْفَعُ الْإِمَامُ) كَأَنَّ يَسْقِي أَحَدَهُمَا بِالنَّهْرِ، وَالْآخَرُ بِالتَّضَحِّحِ. اهـ. أَسْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (كِبُسْتَانٍ الْإِمَامُ) لَا يَخْفَى مَا فِي جَعْلِهِ مِثَالًا لِمَا قَبْلَهَا عِبَارَةُ الْمَغْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ أَوْ يَخْتَلِفُ جِسْمُ مَا فِيهَا كِبُسْتَانٍ الْإِمَامُ وَعِبَارَةُ الرُّوَضِ وَكَذَا بُسْتَانٍ الْإِمَامُ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيُجْعَلُ) أَيُ الثُّلُثُ سَهْمًا وَهَمَا أَيُ الثُّلُثَيْنِ سَهْمًا وَأَقْرَعَ كَمَا مَرَّ مُغْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ الْإِمَامُ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ إِنْ كَانَتْ أَيُ: الْأَرْضُ لِاثْنَيْنِ نِصْفَيْنِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَفَتْ) أَيُ: الْأَنْصِبَاءُ. اهـ. مُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُتَمَتِّعُ مِنْهَا) أَيُ الْقِسْمَةِ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الْمَغْنَى مِنَ الشُّرَكَاءِ. اهـ. وَإِلَى هَذَا يَمِيلُ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيُ: قِسْمَةُ التَّعْدِيلِ. اهـ. فَتَأَمَّلْ.

(في الأظهر) إلحاقاً للتساوي في القيمة به في الأجزاء نعم، إن أمكن قسمة الجيد وحده، والرديء وحده لم يُجَبَّرَ عليها فهما كأرضين تُمكن قسمة كل منهما بالأجزاء فلا يُجَبَّرُ على التعديل كما بحثه الشيخان وسبقهما إليه جمع مُتَقَدِّمون ولا يمنع الإجماع في المُتَقَسِّم الحاجة إلى بقاء طريقي ونحوها مُشاعةً بينهم يُمَرُّ كلُّ فيها إلى ما خرج له إذا لم يُمكن إفراد كل بطريق ولو اقتسما بالتراضي السُّفْلَ لواحِدٍ والعلو لآخر ولم يتعرّضا للسطح بقي مشتركاً بينهما كما أفنى به بعضهم ومَرَّ عن الماوردِيّ والزوياني ما يُصرِّح به وكأنه إنما لم ينظر لبقاء العلة بينهما؛ لأنَّ السطح تابع كالطريق (ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين مُتلاصقتين أو لا) (فطلب جعل كل لواحِدٍ فلا إجماع) لتفاوت الأغراض باختلاف المحال والأبنية.....

□ قول (سني): (في الأظهر) ويوزع أجره القاسم على قدر مساحة المأخوذ لا مساحة التصيب كما مرّت الإشارة إليه مُعني وروض. □ فوه: (به) أي بالتساوي. □ فوه: (لم يُجَبَّرَ عليها) أي قسمة التعديل.

□ فوه: (فيهما) أي: الجيد والرديء وفي بعض النسخ فيها بضمير المؤنث أي في الأرض المذكورة وعلى كل منهما فالأولى حذف قوله فلا يُجَبَّرُ على التعديل كما في المُعني. □ فوه: (في المُتَقَسِّم) يعني فيما يُمكن قسّمته إفراداً أو تعديلاً أخذاً من إظهاره في موضع الإضمار، ثم رأيت ما يأتي قبيل قول المتن الثالث بالرد فله الحمد. □ فوه: (إذا لم يُمكن إلخ) مفهومة أن بقاء الإشاعة في نحو الطريق يمنع الإجماع عند إمكان الإفراد. □ فوه: (ولو اقتسما بالتراضي إلخ) عبارة المُعني والروض قبيل التوجع الثالث ويُجَبَّرُ المُمتنع على قسمة علو وسفل من دار أمكن قسّمها لا على قسمة أحدهما فقط أو على جعله لواحِدٍ والآخر لآخر، واللّين بكسر الموحدة إن استوت قوايته فقسّمته قسمة المُشابهات وإن اختلفت فالتعديل. اهـ. فَيأتي فيهما الإجماع أُنسى. □ فوه: (كما أفنى به بعضهم) عبارة النهاية كما هو ظاهر.

اهـ. □ فوه: (ومرّ) أي في الفرع وقوله ما يُصرِّح به أي بجواز تلك القسمة. □ فوه: (وكانه إنما لم ينظر لبقاء العلة إلخ) أي: حيث قالوا بصحة القسمة مع بقاء الشركة في السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود الشركة في بعض المُشترك. اهـ. ع ش وكتب عليه السيّد عَمَرٌ أيضاً ما نصّه: لك أن تقول أن ما دُكرَ غنيّ عن التوجع؛ لأن الفرض أن القسمة بالتراضي وحيث فلا إشكال إذ من المعلوم كما هو ظاهر أنه لو كانت الدار مُشتركة بين اثنين مُناصفة فأرادا قسمة نصفها بالتراضي وبقاء النصف على الإشاعة لم تمتنع فليُتأمل. اهـ. ومَرَّ أيضاً عن المُعني والروض ما يُفيد.

□ قول (سني): (قيمة دارين أو حانوتين) أي مثلاً لاثنتين بالسوية فطلب أي: كل من الشريكين. اهـ. مُعني وعبارة الأُنسى أحد الشريكين. اهـ. وهذه هي الصواب الموافق لقول الشارح الآتي فطلب أحدهما إذ لا معنى لتفني الإجماع مع التراضي.

□ قول (سني): (فطلب جعل كل لواحِدٍ) أي على الإبهام بحسب ما تقتضيه القرعة كما لا يخفى. اهـ. رَشِيدِيّ.

□ قول (سني): (جعل كل) أي من الدارين أو الحانوتين لواحِدٍ أي بأن يجعل له داراً أو حانوتاً ولشريكه

نعم، لو اشتركا في ذكاكين صغار متلاصقة مستوية القيمة لا تحتل أحادها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها أجيب إن زالت الشركة بها قال الجيلي: ما لم تنقص القيمة بالقسمة. اهـ. وفيه نظر ظاهر وظاهر كلامهم كالصريح في رده وخرج بقوله كل لواحد ما لو لم يطلب خصوص ذلك فيجبر الممتنع (أو استوت قيمة متقوم نحو عبيد أو ثياب من نوع) وصنف واحد فطلب جعل كل لواحد ثلاثة أعيد مستوية كذلك بين ثلاثة وكثلاثة يساوي اثنين منها واحدا بين اثنين (أجيب) إن زالت الشركة بها لقله اختلاف الأغراض فيها (أو من نوعين) أو صنفين كتركبي وهندي وضائتين شاميّة ومصريّة استوت قيمتهما أم لا وكعبد وثوب (فلا) إجبار لشدّة تعلّق الغرض بكل نوع.....

كذلك. اهـ. مُعْنِي. قُود: (نعم لو اشتركا في ذكاكين إلخ) عبارة المُعْنِي وُسْتُتَى مِنَ الدَّارَيْنِ ما إذا كانت الدَّارَانِ لهما بملك القرية المُشْتَمِلَة عليهما وشركتهما بالنصف وطلب أحدهما قسمة القرية واقتضت القسمة نصفين جعل كل دار نصيبا فإنه يجبر على ذلك ومن الحانوتين ما إذا اشتركا إلخ قال الجيلي: ومحلّهما إذا لم تنقص القيمة بالقسمة وإلا لم يجبر جزئا. اهـ. قُود: (في ذكاكين إلخ) أي ونحوها شرح المنهج. قُود: (صغار متلاصقة مستوية القيمة إلخ) أي بخلاف نحو الذكاكين الكبار والصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا إجبار فيها، وإن تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لشدّة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية كالجنسين. اهـ. شرح المنهج. قُود: (أجيب) وينزل ذلك منزلة الخان المُشْتَمِل على البيوت والمسالك مُعْنِي وأسنَى. قُود: (قال الجيلي إلخ) آقره النهاية والمُعْنِي.

قُود: (وخرج بقوله كل لواحد إلخ) عبارة شرح المنهج ومعلوم مما مرّ أي: في القسمة بالأجزاء من قوله ودار متفقة الأبنية إلخ أنه لو طلبت قسمة الكبار غير أعيان أي: بأن يقسم كل منها أجبر الممتنع. اهـ. بزيادة تفسير من البجيرمي. قُود: (أو استوت) إلى قوله وعند التراضي في شرح المنهج إلا قوله: متقوم وقوله وصنف وقوله: أو صنفين وكذا في المُعْنِي إلا قوله: أو ضائتين إلى وكعبد.

قُود: (متقوم) الأولى تركه. قُود: (نحو عبيد إلخ) أي كدواب أو أشجار أو غيرها من سائر العروض. اهـ. مُعْنِي. قُود: (وصنف) اقتصر شيخ الإسلام والمُعْنِي على النوع وقال البجيرمي: أراد بالتنوع الصنف بدليل ما ذكره في أمثلة النوعين؛ لأنه أضاف. اهـ. قُود: (كثلاثة عبيد) زنجية. اهـ. شرح المنهج. قُود: (كذلك) أي قيمة. قُود: (وكثلاثة يساوي إلخ) بأن يكون قيمة أحدهم مائة والآخرين مائة. اهـ. مُعْنِي. قُود: (إن زالت الشركة إلخ) أما إذا بقيت الشركة في البعض كعبدتين بين اثنتين قيمة أحدهما نصف قيمة الآخر فطلب أحدهما القسمة ليختص من خرجت له فرعة الخسيس به ويبقى له رُبُع الآخر فإنه لا إجبار في ذلك مُعْنِي وروى شيخ الإسلام. قُود: (وكعبد وثوب) عبارة المُعْنِي والأسنَى أو من جنسين كما فهم بالأولى كعبد وثوب. اهـ. قُود: (فلا إجبار) أي في ذلك وإن

قُود: (وفيه نظر ظاهر وكلامهم كالصريح في رده) ليس في ش م ر.

وعند الرضا بالتفاوت في قسمة هي بيع قال الإمام: لا بُدَّ من لفظ البيع؛ لأنَّ لفظ القسمة يدلُّ على التساوي واستحسنه غيره. قال بعضهم: وهو فقه ظاهر لكن نازعه البلقيني إذا جرى أمرٌ مُلزمٌ وهو القبض بالإذن أي: ويكون الزائد عند العلم به كالموهوب المقبوض. هذا والذي في أصل الروضة أنَّ قسمة الرد لا يُشترط فيها لفظ بيع ولا تملك وإن كانت بيعاً وعبر في الروض بما يُصرِّح بأنَّ ما عدا قسمة الإيجاب. قال شيخنا في شرحه: سواء قسمة الرد وغيرها لا يُشترط فيها ذلك وعليه فكلَّام الإمام مقالة ولمستأجري أرض تناوبها بلا إيجاب وقسمتها أي: حيث لم تؤثر القسمة نقصاً فيها كما هو ظاهر وهل يدخلها الإيجاب؟ وجهان وقضية الإيجاب في كراء العقب الإيجاب هنا إلا أنَّ يُفَرَّق بتعذر الاجتماع على كلِّ جزءٍ من أجزاء المسافة ثمَّ فتعينت القسمة إذ لا يمكن استيفاءهما المنفعة إلا بها بخلافها هنا وهو ظاهر ولو ملكا شجرة دون أرضه فالذي يظهر أنَّهما إن استحقا منفعتها دائماً بنحو وقف لم يُجبز على القسمة أخذاً ممَّا مرَّ عن الماوردي والزوياني؛ لأنَّ استحقاق المنفعة الدائمة كملكها فلم تنقطع العلة بينهما وإن لم يستحقاها كذلك أجبراً، وإن كانت إفرازاً أو تعديلاً، ولا نظراً لبقاء شريكهما في منفعة الأرض؛ لأنها بصدد الانقضاء وكما لا تُضرُّ شريكهما في نحو الممرِّ ممَّا

اختلط وتعدَّر التمييز كتمرٍ جيِّدٍ ورديٍّ وإنما يُقسَّم مثل هذا بالتراضي. اهـ. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ التَّرَاضِي الْإِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ قَالَ الْإِمَامُ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَ فِي الرُّوْضِ بِمَا يُصْرِّحُ الْإِنْخ) عِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي غَيْرِ قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ وَهُوَ الْقِسْمَةُ الْوَاقِعَةُ بِالتَّرَاضِي مِنْ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا وَإِنْ تَوَلَّاهَا مَنصُوبٌ الْحَاكِمِ التَّرَاضِي قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَبَعْدَهَا وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْقِسْمَةِ بَيْعٌ وَلَا تَمْلِكُ أَيِ التَّلَفُّظِ بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَتْ بَيْعًا. اهـ. وَمَرَّ عَنِ الْمُعْنِي مَا يُوَافِقُهَا. قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَدْخُلُهَا الْإِجْبَارُ وَجِهَانِ الْمُعْتَمَدُ لَا كَمَا يَأْتِي وَعَلَيْهِ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُمَا إِذَا لَمْ يَتَرَاضَا عَلَى شَيْءٍ آجَرَهَا الْحَاكِمُ عَلَيْهِمَا قَطْعًا لِلزَّعَا. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) وَفَاقًا لِلرُّوْضِ وَخِلَافًا لِلْبُلْقِينِي وَالْمُعْنِي كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ وَقْفٍ) أَيِ كَالْوَصِيَّةِ مُعْنِي وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِمَّا مَرَّ الْإِنْخ) أَيِ فِي الْفَرْعِ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ دَائِمًا. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ إِفْرَازًا) كَذَا فِي التَّهَابَةِ وَفِيمَا بَأْيَدِنَا مِنْ نُسْخِ الشَّارِحِ بَلَا وَوٍ وَهُوَ فِي نُسْخَةِ سَمِ بِالْوَاوِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ إِفْرَازًا أَوْ تَعْدِيلًا كَذَا بِالْوَاوِ) وَإِنَّ الْإِنْخَ كَمَا تَرَى مَعَ أَنَّ الْإِجْبَارَ لَا يَدْخُلُ غَيْرَ الْإِفْرَازِ وَالتَّعْدِيلِ، ثُمَّ هَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قِسْمَةَ الشَّجَرِ قَدْ تَكُونُ إِفْرَازًا. اهـ. عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ إِفْرَازًا أَيِ بَأْنْ كَانَتْ مُسْتَوِيَةً الْأَجْزَاءِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ إِفْرَازًا أَوْ تَعْدِيلًا أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ رَدًّا إِذْ لَا إِجْبَارَ فِيهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا) أَيِ الشَّرِكَةَ فِي مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ. قَوْلُهُ: (وَكَمَا لَا يُضَرُّ الْإِنْخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهَا الْإِنْخَ).

قَوْلُهُ: (أَجْبَرَا وَإِنْ كَانَتْ إِفْرَازًا أَوْ تَعْدِيلًا) كَذَا بِالْوَاوِ فِي وَأَنْ كَمَا تَرَى مَعَ أَنَّ الْإِجْبَارَ لَا يَدْخُلُ غَيْرَ الْإِفْرَازِ وَالتَّعْدِيلِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ إِفْرَازًا) هَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قِسْمَةَ الشَّجَرِ قَدْ تَكُونُ إِفْرَازًا.

لا يُمكنُ قِسْمَتُهُ ويأتي في قِسْمَتِهِما المنفعةُ هنا الوجهانِ السَّابِقانِ ووقع لِجْمَعِ هنا خلافُ ما تقرَّرَ فَاجْتَنِبْهُ. التَّنَوُّعُ (الثَّالِثُ) القِسْمَةُ (بالرَّدِّ) وهي التي يُخْتَلَجُ فيها لِرَدِّ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ لِلاَخَرِ ما لَّا أَجْنَبِيًّا (بأن) أي: كأن (يكون في أَحَدِ الجَانِبَيْنِ) ما يَتَمَيَّزُ به عن الآخَرِ وليس في الآخَرِ ما يُعَادِلُهُ إلَّا بَضَمِّ شَيْءٍ من خَارِجٍ إِلَيْهِ ومنه (بثَّرَ أو شَجَرَ) مثلاً (لا يُمكنُ قِسْمَتُهُ فَيَرُدُّ مَنْ يَأْخُذُهُ قِسْطَ قِيَمَتِهِ) أي: نحو البَثْرِ أو الشَّجَرِ فإذا كانت قِيَمَةُ كُلِّ جَانِبٍ أَلْفًا، وقِيَمَةُ نَحْوِ البَثْرِ أَلْفًا رَدُّ من أَخَذَ جَانِبَهَا خَمْسِمِائَةً قِيلَ: وما اقْتَضَتْهُ عبارةُ الروضةِ كأصلِها والمُحَرَّرِ من رَدِّ الألفِ خطأ. اهـ. وصَوَابُهُ غَيْرُ مُرَادٍ وما تُمكنُ قِسْمَتُهُ رَدًّا وتعديلاً فطلب أحدهما الرَّدَّ، والآخَرُ

قوله: (المنفعة هنا) أي: فيما إذا استحقَّ مَنفعةُ الأرضِ بنحوٍ وقفٍ. قوله: (الوجهانِ السَّابِقانِ) لعلَّ مُرادَهُ السَّابِقانِ في كِرَاءِ العَقَبِ أي: بالزَّمانِ أو المكانِ وإنِ اخْتَلَفَتِ الكيفيَّةُ في الثاني وعبارةُ الرُّوضِ تُقسِّمُ المنافعَ مِثَالِيَّةً مِثَالِيَّةً ومُشَاهِرَةً ومُساوَةً وعلى أن يَسْكُنَ أو يَزْرَعَ هذا مَكَانًا وهذا مَكَانًا. اهـ. رَشِيدِي. قوله: (التَّنَوُّعُ الثَّالِثُ) إلى قوله كَذَا قالوه في المُغْنِي إلَّا قوله: وما تُمكنُ قِسْمَتُهُ إلى المَثْنِ وقوله ولهما الاتِّفَاقُ إلى المَثْنِ وما أَتَبَّه عليه وإلى قوله وعليه فَيَظْهَرُ في النِّهَايَةِ إلَّا قوله: وصَوَابُهُ غَيْرُ مُرَادٍ وقوله لَكِنَّ المُعْتَمَدَ إلى وقِسْمَةُ الوَقْفِ وقوله ولا رَدُّ إلى بِخِلَافٍ وقوله وهذه نَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا وما أَتَبَّه عليه. قوله: (أني كَانَ) يُغْنِي عن قوله ما يَتَمَيَّزُ به عَنِ الآخَرِ بَلْ لا صِحَّةَ لِلْجَمْعِ بينهما فَكان يَتَّبَعِي أن يَنْقَصِرَ على أَحَدِهِما عبارةُ المُغْنِي وشرحُ المَنْهَجِ كَأَن يَكُونَ في أَحَدِ الجَانِبَيْنِ من أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٌ بِثَرٍّ أو شَجَرٍ لا تُمكنُ قِسْمَتُهُ وما في الجَانِبِ الآخَرِ لا يُعَادِلُ ذلك إلَّا بَضَمِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ من خَارِجٍ. اهـ. وهذا المَرْجُوحُ أَحْسَنُ.

قوله (لشيءٍ) (مَنْ يَأْخُذُهُ) أي بِالْقِسْمَةِ التي أَخْرَجَتْهَا القُرْعَةُ مُغْنِي وشرحُ المَنْهَجِ زادَ الرُّوضُ مع شَرْحِهِ وَلَوْ تَرَاضَيَا بأن يَأْخُذَ أَحَدُهُما التَّقْيِيسَ وَيَرُدُّ على الآخَرِ ذلك جَارٍ وإنْ لَمْ يُحْكَمْ القُرْعَةُ. اهـ. وسيأتي في الشَّارِحِ والنِّهَايَةِ مِثْلُهُ. قوله: (قِيلَ وما اقْتَضَتْهُ إلخ) عبارةُ المُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): تَغْيِيرُ الْمُصَنَّفِ أو لى من تَغْيِيرِ المُحَرَّرِ والشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ قالوا: إِنَّهُ يُضَبِّطُ قِيَمَةُ ما اخْتَصَصَ به ذلك الطَّرْفُ، ثم تُقسَّمُ الأرضُ على أن يَرُدَّ مَنْ يَأْخُذُ ذلك الجَانِبِ تلكَ القِيَمَةَ فَإِنَّ ظَاهِرَ هذا التَّغْيِيرِ أن يَرُدَّ جَمِيعُ تلكَ القِيَمَةِ وليس مُرَادًا وإِنَّمَا يَرُدُّ القِسْطُ. اهـ. قوله: (رَدًّا وتعديلاً) هل يُصَوِّرُ بِأَرْضٍ بينهما نِصْفَيْنِ في ثُلُثَيْهَا شَجَرٍ إن جُعِلَ ثُلُثَاها جُزْءًا عَادِلَ ثُلُثِ الشَّجَرِ وإن نُصِّفَتِ احتِيجَ لِلرَّدِّ. اهـ. سم عبارةُ الرَّشِيدِي قوله: وما يُمكنُ قِسْمَتُهُ رَدًّا وتعديلاً إلخ أي: كما إذا كان بعضُ الأرضِ عامِرًا وبعضُها خَرَابًا أو بعضُها ضَعِيفًا وبعضُها قَوِيًّا أو بعضُها فيه شَجَرٌ بلا بناءٍ وبعضُها فيه بناءٌ بلا شَجَرٍ، أو بعضُها على مَسِيلِ ماءٍ، وبعضُها ليس كَذَلِكَ كما صرَّحَ بِذلك الماوردِي وهو صَرِيحٌ في أنَّ جَمِيعَ صَوَرِ

قوله: (رَدًّا وتعديلاً) هل يُصَوِّرُ بِأَرْضٍ بينهما نِصْفَيْنِ في ثُلُثَيْهَا شَجَرٍ إن جُعِلَ ثُلُثَاها جُزْءًا عَادِلَ ثُلُثِ الشَّجَرِ وإن نُصِّفَتِ احتِيجَ لِلرَّدِّ.

التعديل أجيب مَنْ طلب قِسْمَةً فيها الإيجابُ وإلا اشترطَ اتِّفَاقُهما على واحدةٍ بَينَهما (ولا إيجابَ فيه) أي: هذا التَّوَعُّعُ؛ لأنَّه دَخَلَ ما لا شَرِكَةَ فيه وهو المَالُ المَزْدُودُ (وهو) أي: هذا التَّوَعُّعُ وهو قِسْمَةُ الرَّدِّ (بيع) لوجود حَقِيقَتِهِ وهو مُقَابِلَةُ المَالِ بِالمَالِ فَتَبَيَّنَتْ أَحْكَامُهُ مِنْ نَحْوِ خِيَارِ وَشُفْعَةِ نَعَمْ، لا يَفْتَقِرُ لِلْفِظِ نَحْوِ بَيْعٍ أَوْ تَمْلِيكِ وَقَبُولٍ بَلْ يَقُومُ الرِّضَا مَقَامَهُمَا وَلَهُمَا الِاتِّفَاقُ عَلَى مَنْ يَأْخُذُ النَّفِيسَ وَيَرُدُّ، وَأَنْ يُحْكَمَا القُرْعَةُ لِيَرُدَّ مَنْ خَرَجَ لَهُ (وكذا التعديل) أي: قِسْمَتُهُ بَيْعٍ (على المذهب)؛ لأنَّ كُلَّ جُزْءٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا دَخَلَهَا الإيجابُ لِلْحَاجَةِ (وقِسْمَةُ الأجزاء) بالإيجابِ وَالتَّرَاضِي (إفراز) لِلْحَقِّ أَي: يَتَبَيَّنُ بِهَا أَنَّ ما خَرَجَ لِكُلِّ هُوَ الَّذِي مَلَكَه كَالَّذِي فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالقَبْضِ (في الأظهر) إِذْ لو كانت بَيْعًا لَمَّا دَخَلَهَا إيجابًا، وَلَمَّا جازَ فِيهَا الاعتمادُ عَلَى القُرْعَةِ كذا قالوه وهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ قِسْمَةَ التعديلِ بَيْعٌ وَقَدْ دَخَلَهَا الإيجابُ وَجازَ الاعتمادُ فِيهَا عَلَى القُرْعَةِ وَجوابُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَمَّا انْفَرَدَ بِيَعِضِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا صارَ كَأَنَّهُ باعَ ما كانَ لَهُ بما كانَ لِلآخَرِ وَلَمْ نَقُلْ بِالتَّبَيُّنِ كَمَا قُلْنَا فِي الإِفْرَازِ لِلتَّوَقُّفِ هُنَا عَلَى التَّقْوِيمِ وَهُوَ تَحْمِينٌ قَدْ يُخْطِئُ، وَمَنْ ثَمَّ كانت قِسْمَةُ الرَّدِّ بَيْعًا لِذَلِكَ وَإِنَّمَا وَقَعَ الإيجابُ فِي قِسْمَةِ التعديلِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَمَا يَبِيعُ الحَاكِمُ مَالِ المَدِينِ جَبْزًا وَلَمْ يَقَعْ فِي الرَّدِّ؛ لأنَّه إيجابٌ عَلَى دَفْعِ مالٍ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ وَهُوَ بَعِيدٌ. وَقِيلَ: الإِفْرَازُ بَيْعٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ مِنْ نَصِيبِ صَاحِبِهِ إِفْرَازٌ فِيمَا كانَ يَمْلِكُهُ قَبْلَ

التَّعْدِيلِ يَتَأْتِي فِيهِ الرَّدُّ قَلِيلًا جَعَلَ. اهـ. فَوَدَّ: (مَنْ طَلَبَ قِسْمَةً) أَي قِسْمَةَ تَعْدِيلٍ فِيهَا إلَخ. فَوَدَّ: (وَلَا) أَي بَانَ لَمْ يَكُنْ فِي التَّعْدِيلِ الْمُمَكِّنِ إيجابًا كَالرَّدِّ. فَوَدَّ: (وَلَا اشترطَ اتِّفَاقُهما إلَخ) فِي هَذِهِ العبارة خَلَّلَ وَعبارةُ المَازِدِيِّ وَغَيرِهِ إِذَا كانت الأَرْضُ مِمَّا تَصِبُّ قِسْمَتُهَا بِالتَّعْدِيلِ وَبِالرَّدِّ فَدَعَا أَحَدُهُمَا إِلَى التَّعْدِيلِ، وَالْآخَرُ إِلَى الرَّدِّ فَإِنَّ أَجْبَزَنَا عَلَى قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ أَي كَمَا هُوَ المَذْهَبُ أَجِيبَ الدَّاعِي إِلَيْهَا وَلَا وَقَفْنَا عَلَى تَرَاضِيهِمَا بِأَحَدِهِمَا. اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (لأنَّه دَخَلَ إلَخ) عبارةُ شَيْخِ الإسلامِ وَالمُغْنِي؛ لأنَّ فِيهِ تَمْلِيكًا لِمَا لا شَرِكَةَ فِيهِ فَكانَ كَغَيرِ المُشْتَرَكِ. اهـ. فَوَدَّ: (مَنْ نَحْوِ خِيَارِ إلَخ) أَي: كَالِإِقَالَةِ كَمَا مرَّ عَنِ المُغْنِي بِزِيادَةِ بَسْطِ. فَوَدَّ: (وَشُفْعَةٍ) أَي لِلشَّرِيكِ القَالِبِ كَمَا إِذَا تَقاسَمَ شَرِيكاهُ حِصَّتَهُمَا وَتَرَكا حِصَّتَهُ مَعَ أَحَدِهِمَا بِرِضاهُ كَمَا صَوَّرَهُ بِذلك الأذْرَعِيُّ. اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (نَعَمْ لا يَفْتَقِرُ) أَي هَذَا التَّوَعُّعُ بَلْ مُطْلَقُ القِسْمَةِ كَمَا مرَّ. فَوَدَّ: (مَنْ خَرَجَ) أَي: النَّفِيسُ. فَوَدَّ: (كَذَا قالوه) أَي فِي التَّعْلِيلِ. فَوَدَّ: (أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أَي مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ. فَوَدَّ: (أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَمَّا انْفَرَدَ إلَخ) لَمْ يُجِبْ عَنِ إِشْكَالِ القُرْعَةِ. اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (فِي الإِفْرَازِ) الأَوَّلَى فِي الأجزاء. فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) لَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّاسِيخِ وَالْأَضْلُ كَذَلِكَ بِالكافِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَقِيلَ إلَخ) عبارةُ النِّهَايَةِ وَالمُغْنِي وَالثَّانِي أَنَّهَا بَيْعٌ؛ لأنَّه ما مِنْ جُزْءٍ مِنَ المَالِ إِلَّا وَكانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَإِذَا اقْتَسَمَا فَكانَ باعٌ كُلُّ مِنْهُمَا ما كانَ لَهُ فِي حِصَّةِ صَاحِبِهِ بِمالِهِ فِي حِصَّتِهِ وَصَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ فِي أوَائِلِ الرِّبَا وَزَكَاةِ المُعْشَرَاتِ. اهـ. فَوَدَّ: (الإِفْرَازِ) الأَوَّلَى قِسْمَةُ الأجزاء كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالمَثْنِ.

الْقِسْمَةِ وَدَخَلَهُ الْإِجْبَارُ لِلْحَاجَةِ وَهَذَا أَوْجَهٌ فِي الْمَعْنَى وَمِنْ ثَمَّ جَزَيَا عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ لَكِنْ
 الْمَعْتَمَدُ الْأَوَّلُ، وَلَا تَنَاقُزُ الْقِسْمَةُ بِشَرَطِ فَايَسِدْ إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَيْعًا، وَقِسْمَةُ الْوَقْفِ مِنَ الْمَلِكِ لَا
 تَجُوزُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ إِفْرَازًا وَلَا رَدٌّ فِيهِمَا مِنَ الْمَالِكِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا رَدٌّ مِنْ أَرْبَابِ الْوَقْفِ بِخِلَافِ
 مَا إِذَا كَانَتْ بَيْعًا فَإِنَّهَا تَمْتَنِعُ مُطْلَقًا وَفِيهَا رَدٌّ مِنَ الْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَأْخُذُ بِإِزَاءِ مَلِكِهِ جُزْءًا مِنْ
 الْوَقْفِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَإِنْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ أَكَانَ الطَّالِبُ الْمَالِكُ أَمْ النَّاطِلُ أَمْ
 الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ وَفِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ فِي الْأُضْحِيَّةِ إِذَا اشْتَرَكَ جَمْعٌ فِي بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ لَمْ تَجْزِ
 الْقِسْمَةُ إِنْ قُلْنَا أَنَّهَا بَيْعٌ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَهَذِهِ نَظِيرَةٌ مَسْأَلَتُنَا وَبَيْنَ أَرْبَابِهِ تَمْتَنِعُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ فِيهِ
 تَغْيِيرًا لِشَرْطِهِ.....

قوله: (الأول) أي في المتن من أنها إفراز. قوله: (لا تجوز إلا إذا كانت إفرازًا إلخ) عبارة المغني
 والروض مع شرحه وتصح القسمة في مملوك عن وقف إن قلنا هي إفراز لا إن قلنا هي بيع مطلقاً أو
 إفراز وفيها رد من المالك فلا تصح أما في الأول فلا يمنع بيع الوقف، وأما في الثاني فلأن المالك يأخذ
 بإزاء ملكه جزءاً من الوقف فإن لم يكن فيها رداً وكان فيها رد من أرباب الوقف صححت ولكت على
 القولين قسمة وقف فقط بأن قسم بين أربابه لما فيه من تغيير شرط الوقف. قوله: (ولا رد فيها إلخ)
 سيأتي تصوير إفراز فيه رد. اه. سم. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان فيها رد أم لا. قوله: (أو فيها رد من
 المالك) عبارة الرّوض وشرحه أو إفراز وفيها رد من المالك. اه. ومن هنا يظهر أن الرد يتصور مع
 الإفراز أيضاً أي بأن يجعل الثلثان جزءاً والثلث مع مال يضم إليه جزءاً فيما إذا كان الاشتراك بالمناصفة
 وتقدمت الإشارة إلى أنه يتصور مع التعديل أيضاً. اه. سم وتقدم عن الرشيدي أن جميع صور التعديل
 يتأتى فيه الرد. قوله: (سواء أكان إلخ) راجع لكل من منطوق الاستثناء ومفهومه. قوله: (وفي شرح
 المهذب) عبارة النهاية في المجموع قوله: لم تجز القسمة إلخ فيه توقفت إذ الظاهر أن لحم البدنة أو
 البقرة من المتشابهات فقسمتها بالأجزاء، ثم رأيت قال في باب الأضحية ما نصه: ثم يقتسمون اللحم
 بناءً على أنها إفراز وهو ما صححه في المجموع وعلى أنها بيع يمتنع القسمة. اه. وعبارة المغني
 والنهاية هناك ولهم قسمة اللحم؛ لأن قسمة قسمة إفراز. اه. قوله: (وبين أربابه) عطف على قوله من
 المالك. قوله: (يمتنع) الأولى التانيث. قوله: (مطلقاً) أي إفرازًا أو بيعًا. اه. ع. ش. قوله: (لأن فيه)
 أي في تقسيم الوقف بين أربابه. قوله: (تغيير الشرط) كان معنى ذلك أن مقتضى الوقف أن كل جزء
 لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض بالبعض. اه. سم.

قوله: (ولا رد فيها من المالك) ما وجه هذا التقييد مع أن الإفراز لا رد فيه، ثم رأيت الحاشية الآتية
 أول الصفحة الآتية. قوله: (أو فيها رد من المالك إلخ) عبارة الرّوض وشرحه أو إفراز وفيها رد من
 المالك. اه. ومن هنا يظهر أن الرد يتصور مع الإفراز أيضاً أي: بأن يجعل الثلثان جزءاً والثلث مع ماله
 يضم إليه جزءاً فيما إذا كان الاشتراك بالمناصفة وتقدمت الإشارة إلى أنه يتصور مع التعديل أيضاً.

نعم، لا مَنَع من مُهاياةٍ رضوا بها كُلّهم إذ لا تَغْيِيرَ فيها لِعَدَمِ لُزومِها وجزم الماوِزِديّ بأنّ الواقِف لو تَعَدَّدَ جازَتْ القِسْمَةُ كما في قِسْمَةِ الوقِف عن المَلِكِ واعتمده البُلُقينيّ وعليه فيظهِرُ أنّ مَحَلَّهُ حيث لا رَدُّ فيها من أَحَدِ الجانِبَيْنِ لاستِئْزَامِهِ حينئِذٍ استبدالَ جُزْءٍ وقِفٍ بِجُزْءٍ آخَرَ وقِفٍ وهو مُتَمَتِّعٌ مُطْلَقًا وبه يُفَرَّقُ بين هذا وما مرَّ في قِسْمَةِ الوقِفِ عن المَلِكِ من جوازِ رَدِّ أربابِ الوقِفِ؛ لأنّه لا يَلْزَمُ عليه ذلك ويُؤْخَذُ من هذا أنّ الواقِف لو تَعَدَّدَ، واتَّحَدَ الموقوفُ عليهم جازَتْ إفرَازًا بشرطِ عدمِ الرَدِّ من أَحَدِ الجانِبَيْنِ هنا أيضًا لاستِئْزَامِهِ الاستبدالَ ولو مع اتِّحادِ المُستَحِقِّ بخلافِ ما لو اتَّحَدَ الواقِفُ واختلَفَ الموقوفُ عليهم فلا يَجُوزُ مُطْلَقًا؛ لأنَّ فيها تَغْيِيرًا لِشَرْطِهِ ووقع لِشَيْخِنَا في شَرْحِ الرُّوضِ ما يُخَالِفُ ذلك والوجه ما قرَّرْتَه.....

¶ فَوُدَّ: (نَعَمْ لا مَنَع من مُهاياةٍ إلخ) وكالمُهاياةِ ما لو كان المَحَلُّ صالِحًا لِسُكْنَى أربابِ الواقِفِ جَميعُهم فترَضُوا على أن كُلَّ واحدٍ يَسْكُنُ في جانبٍ مع بَقَاءِ مَنَفَعَةِ الوقِفِ مُشْتَرَكَةً على ما شَرَّطَهُ الواقِفُ. اهـ.
ع ش وتَقَدَّمَ عن المُعْني والرُّوضِ مع شَرْحِهِ ما يوافِقُه بزيادةٍ بَسِطَ. ¶ فَوُدَّ: (وَجَزَمَ الماوِزِديّ) إلى قولهِ وعليه إلخُ عبارةِ النِّهايةِ وشَرْحِ الرُّوضِ قال البُلُقينيّ: هذا إذا صَدَرَ الوقِفُ من واحدٍ على سَبِيلِ واحدٍ فَإِنْ صَدَرَ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَدْ جَزَمَ الماوِزِديّ بِجوازِ القِسْمَةِ كما تَجُوزُ قِسْمَةُ الوقِفِ عن المَلِكِ وذلك أَرَجَحُ من جِهَةِ المُعْني وأَقْبَتَ به. اهـ. وكلامُه أي: البُلُقينيّ مُتَدافِعٌ فيما إذا صَدَرَ من واحدٍ على سَبِيلَيْنِ أو عَكْسِهِ والأَقْرَبُ في الأوَّلِ بِمُقْتَضَى ما قاله الجوازُ وفي الثاني عَدَمُهُ. اهـ. وفي المُعْني ما يوافِقُها ويأتي في الشَّارِحِ ما يُخَالِفُها قال الرِّشديّ: فَوُدَّ: (فَإِنْ صَدَرَ مِنْ اثْنَيْنِ صَادَقَ بما إذا تَعَدَّدَ السَّبِيلُ وبما إذا اتَّحَدَ فانظُرْه مع قولِ الشَّارِحِ الآتي أن كَلَامَهُ مُتَدافِعٌ في ذلك. اهـ. رَشِيدِيّ. ¶ فَوُدَّ: (بأنّ الواقِف لو تَعَدَّدَ إلخ) واختلَفَ الموقوفُ عليهم أيضًا أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي. ¶ فَوُدَّ: (من أَحَدِ الجانِبَيْنِ) أي صِنْفِي الموقوفِ عليهم. ¶ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أي بَيِّعًا أو إفرَازًا. ¶ فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ من هذا) أي من الفَرْقِ. ¶ فَوُدَّ: (لِاستِئْزَامِهِ) أي الرَّدِّ. ¶ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أي مع الرَّدِّ وبدونِهِ. ¶ فَوُدَّ: (وَوَقَعَ لِشَيْخِنَا في شَرْحِ الرُّوضِ إلخ) وفي سَمِ بعد سَوَقِي عبارةِ شَرْحِ الرُّوضِ المارَّةِ أَيْفًا ما نَصَّه وهو يُفِيدُ الجوازَ فيما إذا اتَّحَدَ الواقِفُ وتَعَدَّدَ الموقوفُ عليه والمَنعُ في عَكْسِ ذلك وذلك عَكْسُ ما قاله الشَّارِحُ. اهـ. وَلَعَلَّ الأَقْرَبَ مَذْرُوكًا ما قاله الشَّارِحُ دونَ شَرْحِ الرُّوضِ وإنْ وافَقَه النِّهايةُ والمُعْني. ¶ فَوُدَّ: (والوجه ما قرَّرْتَه) خِلَافًا لِلنِّهايةِ والمُعْني كما مرَّ

¶ فَوُدَّ: (جازَتْ إفرَازًا) كان المُرادُ حالَ قِسْمَةِ ما يَخُصُّ أَحَدَ الواقِفَيْنِ عَمَّا يَخُصُّ الآخَرَ وَحينئِذٍ يَظْهَرُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُ تَغْيِيرُ شَرْطِ الواقِفِ؛ لأنَّ كُلًّا من الحِصَّتَيْنِ لِلْمَوْقُوفِ عليهِم. ¶ فَوُدَّ: (لأن فيها تَغْيِيرًا لِشَرْطِهِ) كان مع ذلك أن مُقْتَضَى الوقِفِ أن كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ لِجَميعِ الموقوفِ عليهم، وعندَ القِسْمَةِ يَخْتَصُّ البَعْضُ بالْبَعْضِ. ¶ فَوُدَّ: (وَوَقَعَ لِشَيْخِنَا في شَرْحِ الرُّوضِ إلخ) عبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ بعد ثَقْلِهِ اعْتِمَادَ البُلُقينيّ ما قاله الماوِزِديّ ما نَصَّه وكلامُه أي: البُلُقينيّ مُتَدافِعٌ فيما إذا صَدَرَ من واحدٍ على سَبِيلَيْنِ أو عَكْسِهِ والأَقْرَبُ في الأوَّلِ بِمُقْتَضَى ما قاله الجوازُ وفي الثاني عَدَمُهُ. اهـ. وهو يُفِيدُ الجوازَ فيما إذا اتَّحَدَ

(وَيُشْتَرَطُ فِي) قِسْمَةِ (الرَّذِّ الرُّضَا) بِاللَّفْظِ (بعد خروج القرعة)؛ لأنها بيعٌ وهو لا يحصلُ بالقرعة فافتقر إلى التراضي بعده (ولو تراضيا بقسمة ما لا إيجاب فيه) كقِسْمَةِ تعديل وإفراز (اشتراط) فيما إذا كان هناك قرعة (الرُّضَا بعد القرعة في الأصح كقولهما رضينا بهذه القسمة) أو بهذا (أو بما أخرجته القرعة)، أما في قِسْمَةِ التعديل فلأنها بيعٌ كقِسْمَةِ الرَّذِّ، وأما في غيرها فقياسًا عليها؛ لأنَّ الرُّضَا أمرٌ خفيٌّ فأنيطَ بظاهرٍ يدلُّ عليه ولا يُشْتَرَطُ لفظٌ نحو بيع فإن لم يُحكَمْما القرعة كأن اتَّفقا على أن يأخذ أحدهما أحدَ الجانبين، والآخر الآخر، أو أحدهما الخسيس، والآخر التَّفِيسَ ويُرَدُّ زائدُ القيمة فلا حاجة إلى تراضٍ ثانٍ، أما قِسْمَةُ الإيجاب فلا يُعْتَبَرُ فيها الرُّضَا لا

□ قول (الشي): (وَيُشْتَرَطُ إلخ) أي إذا كان هناك قرعة. اهـ. شرح المنهج ويأتي في الشارح ما يُقَيِّدُهُ.
□ فَوَدَّ: (باللفظ) إلى قوله فَحَيِّتِيذُ هما مَسْأَلَتَانِ في النِّهَايَةِ إِلَّا لَفْظَةً قِيلَ الثَّانِيَةُ وقوله وَمَحَلُّهُ إلى وحاصل ما يَنْدَفِعُ.

□ قول (الشي): (بعد خروج القرعة) أي وقبله رَوَضَ وشيخ الإسلام ومُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فافْتَقَرَ إلى التراضي بعده) أي: كَقَبْلِهِ شيخ الإسلام ومُغْنِي.

□ قول (الشي): (ولو تراضيا) أي: الشريكان مثلاً. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَقِسْمَةِ تَعْدِيلِ إلخ) الكاف استقصائية كما يُقَيِّدُهُ قوله: الآتي فَحَيِّتِيذُ فهما مَسْأَلَتَانِ إلخ.

□ قول (الشي): (اشتراط الرُّضَا إلخ) وظاهره أنه لا بُدَّ أن يَعْلَمَ كُلُّ منهما ما صارَ إليه قبلَ رضاه عَنَانِي. اهـ. بُجَيْرِمِي وتَقَدَّمَ في شرح أو تَوْعَيْنٍ ما يُقَيِّدُهُ. □ فَوَدَّ: (فيما إذا كان هناك قرعة) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّهَ وكان الأولى تَقْدِيمُهُ وكتابتُهُ عَقَبَ قولِ الْمُصَنِّفِ بعد خروج القرعة. □ فَوَدَّ: (وأما في غيرها) أي في قِسْمَةِ الإفراز إذا قُسمَت بالتراضي. اهـ. حَلَبِي. □ فَوَدَّ: (ولا يُشْتَرَطُ إلخ) أي في القِسْمَةِ مُطْلَقًا. اهـ. عَمِيرَةُ ويُقَيِّدُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ بعد. □ فَوَدَّ: (لَفْظٌ نَحْوُ بَيْعِ) الأولى القَلْبُ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ بَيْعِ) أي كَتْمَلِيك. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى أن يأخذ أحدهما أحدَ الجانبين إلخ) أي: في التَّعْدِيلِ والإفراز وقوله أو أحدهما الخسيس إلخ أي: في الرَّذِّ فَقَطْ. □ فَوَدَّ: (فَلا حاجة إلى تراضٍ ثانٍ) وَيَمْتَنِعُ على كُلِّ منهما بعد ذلك طَلَبُ قِسْمَةِ أُخْرَى، وَيَتَعَيَّنُ له ما اختاره. اهـ. بُجَيْرِمِي عن العزيزي. □ فَوَدَّ: (أما قِسْمَةُ الإيجاب إلخ) عبارة المنهج مع شرحه وشروط لقِسْمَةِ ما قُسمَ بِتَراضٍ من قِسْمَةِ رَذٍّ وغيرها ولو بقياس يُقَسَّمُ بينهما بِقَرْعَةٍ رَضًا بها بعد خروج القرعة فإن لم يُحكَمْما القرعة إلخ أما قِسْمَةُ ما قُسمَ إيجابًا فلا يُعْتَبَرُ فيها الرُّضَا

الواقف وتَعَدَّدَ الموقوف عليه والمنع في عَكْسِ ذلك وذلك عَكْسُ ما قاله الشارح. □ فَوَدَّ: (ولو تراضيا بقِسْمَةِ ما لا إيجاب فيه اشتراط الرُّضَا إلخ) عبارة المنهج وشرحه وشروط لقِسْمَةِ ما قُسمَ بِتَراضٍ من قِسْمَةِ رَذٍّ وغيرها ولو بقياس يُقَسَّمُ بينهما بِقَرْعَةٍ رَضيًا بها بعد خروج القرعة وإن لم يُحكَمْما القرعة كأن اتَّفقا على أن يأخذ أحدهما أحدَ الجانبين، والآخر الآخر، أو أحدهما الخسيس، والآخر التَّفِيسَ ويُرَدُّ زائدُ القيمة فلا حاجة إلى تراضٍ ثانٍ أما قِسْمَةُ ما قُسمَ إيجابًا فلا يُعْتَبَرُ فيها الرُّضَا لا قبلَ القرعة ولا بعدها.

قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا. قِيلَ: فِي كَلَامِهِ خَلَّلَ.....

لَا قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا. اهـ. باخْتِصَارِ بَقِيَ أَنَّهُ مَا الْمُرَادُ بِجَرَيَانِ الْقِسْمَةِ بِالْإِجْبَارِ أَوْ بِالْتَّرَاضِي وَقَدْ أَفَادَ ذَلِكَ الْأَتَوَارُ بِمَا نَصَّهُ وَلَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ لَا عِنْدَ إِخْرَاجِ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا وَهِيَ أَنْ يَتَرَفَعَ لِلْحَاكِمِ لِيُنْصَبَ قَاسِمًا يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا فَيَفْعَلَ وَيَقْسِمُ الْمَنْصُوبُ وَلَوْ تَرَاضِيًا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا أَوْ تَقَاسِمًا بَأَنْفُسِهِمَا فَيُشْتَرَطُ التَّرَاضِي بَعْدَ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ وَلَا يَكْفِي الرِّضَا الْأَوَّلُ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا. اهـ. وَلَمَّا أَجَابَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيَّ عَنِ الْاِغْتِرَاضِ عَلَى قَوْلِ الْمَنَهَاجِ لَا إِجْبَارَ فِيهِ بِأَنِّ صَوَابُهُ عَكْسُهُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَا انْتَفَى فِيهِ الْإِجْبَارُ مِمَّا هُوَ مَحَلُّهُ وَهُوَ أَصْرَحُ فِي الْمُرَادِ مِمَّا فِي الْمُحَرَّرِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ: وَذَلِكَ لِأَنِّ عِبَارَةَ الْمُحَرَّرِ تَصُدِّقُ بِمَا لَوْ تَرَفَعَ لِلْقَاضِي عَنِ رِضَا مِنْهُمَا وَسَلَّاهُ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَهُمَا قِسْمَةً إِفْرَازٍ أَوْ تَعْدِيلٍ فَقَسَمَ بَيْنَهُمَا وَأَفْرَعَ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ لِلزَّامِ لِهَمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فِي صَدْرِ الْبَابِ بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْمَنَهَاجِ بِاِغْتِيَارِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ هَذَا غَايَةً مَا ظَهَرَ لِي وَهُوَ مُرَادُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى. وَقَوْلُهُ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ لِلزَّامِ الْخُ لَا يُنَافِي قَوْلَ شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْقِسْمَةِ الْوَاقِعَةِ بِالْتَّرَاضِي مِنْ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا وَإِنْ تَوَلَّاهَا مَنْصُوبُ الْحَاكِمِ التَّرَاضِي قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَبَعْدَهَا. اهـ. لِحَوَازِ حَمْلِهِ أَيَّ قَوْلٍ شَرْحَ الرُّوْضِ عَلَى تَرَاضِيهِمَا بِمَنْصُوبِ الْحَاكِمِ بَدُونَ تَرَفُّعٍ لِلْحَاكِمِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى قَوْلِ الْأَتَوَارِ السَّابِقِ وَلَوْ تَرَاضِيًا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمَّ وَيَأْتِي فِي بَيَانِ الْاِغْتِرَاضَاتِ عَلَى الْمُثَنِّ الْخُ وَفِي شَرْحِ وَلَوْ ادَّعَاهُ فِي قِسْمَةِ تَرَاضٍ مَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْأَتَوَارِ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (قِيلَ فِي كَلَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنَّهُ أَطْلَقَ فِي الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (قِيلَ فِي كَلَامِهِ) عِبَارَةُ

اهـ. باخْتِصَارِ الْأَدِلَّةِ بَقِيَ أَنَّهُ مَا الْمُرَادُ بِجَرَيَانِ الْقِسْمَةِ بِالْإِجْبَارِ أَوْ بِالْتَّرَاضِي وَقَدْ أَفَادَ ذَلِكَ عِبَارَةُ الْأَتَوَارِ حَيْثُ قَالَ: وَلَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ لَا عِنْدَ إِخْرَاجِ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا وَهِيَ أَنْ يَتَرَفَعَ لِلْحَاكِمِ لِيُنْصَبَ قَاسِمًا لِيَقْسِمَ بَيْنَهُمَا فَيَفْعَلَ وَيَقْسِمُ الْمَنْصُوبُ وَلَوْ تَرَاضِيًا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا أَوْ تَقَاسِمًا بَأَنْفُسِهِمَا فَيُشْتَرَطُ التَّرَاضِي بَعْدَ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ وَلَا يَكْفِي الرِّضَا الْأَوَّلُ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا. اهـ. وَلَمَّا سَأَلَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيَّ أَنَّهُ اِغْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلِ الْمَنَهَاجِ لَا إِجْبَارَ فِيهِ بِأَنِّ صَوَابُهُ عَكْسُهُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَقَالَ: وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَا انْتَفَى فِيهِ الْإِجْبَارُ مِمَّا هُوَ مَحَلُّهُ، وَهُوَ أَصْرَحُ فِي الْمُرَادِ مِمَّا فِي الْمُحَرَّرِ. اهـ. قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ: وَذَلِكَ؛ لِأَنِّ عِبَارَةَ الْمُحَرَّرِ تَصُدِّقُ بِمَا لَوْ تَرَفَعَ لِلْقَاضِي عَنِ رِضَا مِنْهُمَا وَسَلَّاهُ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَهُمَا قِسْمَةً إِفْرَازٍ أَوْ تَعْدِيلٍ فَقَسَمَ بَيْنَهُمَا وَأَفْرَعَ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ لِلزَّامِ لِهَمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فِيمَا سَلَفَ صَدْرَ الْبَابِ بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْمَنَهَاجِ بِاِغْتِيَارِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ هَذَا غَايَةً مَا ظَهَرَ لِي وَهُوَ مُرَادُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. وَقَوْلُهُ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ لِلزَّامِ الْخُ لَا يُنَافِي قَوْلَهُ: فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْقِسْمَةِ الْوَاقِعَةِ بِالْتَّرَاضِي مِنْ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا وَإِنْ تَوَلَّاهَا مَنْصُوبُ الْحَاكِمِ التَّرَاضِي قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَبَعْدَهَا. اهـ. لِحَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى تَرَاضِيهِمَا بِمَنْصُوبِ الْحَاكِمِ بَدُونَ تَرَفُّعٍ لِلْحَاكِمِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى قَوْلِ الْأَتَوَارِ السَّابِقِ وَلَوْ تَرَاضِيًا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

من أوجه: أن ما لا إيجاب فيه هو قسمة الرد فقط وقد جزم باشتراط الرضا فيها فلزم التكرار والجزم أولاً وحكاية الخلاف ثانياً وأنه عبّر بالأصح وفي الروضة بالصحيح وأنه عكس ما بأصله فإنه لم يذكّر فيه هذا الخلاف إلا في قسمة الإيجاب. قيل: فكأن المتن أراد أن يكتب ما فيه إيجاب فكتب ما لا إيجاب فيه ولعلّ عبارته ما الإيجاب فيه فخرّفت وبهذا يزول التكرار والتناقض والتعاكس وأنه أطلق الخلاف ومحلّه حيث حكموا قاسماً فإن تولّاها حاكم أو منصوبه جبراً لم يُعتبر الرضا قطعاً ولو نصبوا وكيلاً عنهم اشترط رضاهم بعد القرعة قطعاً، وكذا لو قسموا بأنفسهم. اهـ. حاصل ما أطالوا به وكلّه تعسف وحاصل ما يندفع به كل ما أبدوه أن المراد بما لا إيجاب فيه كما دلّ عليه السياق أنه لا إيجاب فيه الآن باعتبار التراضي وإن كان فيه الإيجاب باعتبار أصله، وعبارة المُحرّر القسمة التي لا يُجبر عليها إذا جرّث بالتراضي والمراد بها ما ذكرته أيضاً فحينئذ هما مسألتان ما يتعلّق بالرد وما يتعلّق بالتعديل والإفراز والخلاف في الثانية.....

المُعني قال الشيخ بَرهان الدين والفراي وتبعه في المهمات في كلام المُصنّف إلخ. قوله: (من أوجه) أي خمسة. قوله: (وقد جزم باشتراط الرضا إلخ) عبارة المُعني وقد ذكرها قبله بلا فاصلة وجزم إلخ. قوله: (وفي الروضة بالصحيح) محلّ تأمل بل الذي في الروضة وأصلها الأظهر وكذا نقله المُحقّق المحلّي على الصواب. اهـ. سيّد عمر. قوله: (قيل فكأن المتن إلخ) عبارة المُعني وقال في التوشيح: الذي يظهر أنه أراد المنهاج أن يكتب ما فيه إيجاب فكتب ما لا إيجاب فيه وأنا أرجو أن يكون عبارته ما الإيجاب فيه بالألف واللام في الإيجاب، ثم سقطت الألف فقرئت ما لا إيجاب فيه وبهذا. قوله: (فخرّفت) أي بكتابة الألف بعد اللام وألف إيجاب المُتّصل باللام. قوله: (والتناقض) يعني الجزم أولاً، وحكاية الخلاف ثانياً. قوله: (وأنه أطلق إلخ) عطف على قوله وأنه عكس إلخ ولم يذكّر الثخفة ولا الشارح الجواب عن هذا. اهـ. رشيد. قوله: (وكلّه تعسف) يتأمل فإن نسبته إلى التعسف مع ظهور وروده والاحتياج في دفعه إلى مخالفة الظاهر جداً في غاية التعسف. اهـ. سم وأيضاً أنه أقرّ الوجه الخامس ولم يجب عنه. قوله: (وإن كان فيه الإيجاب إلخ) الواو حالية أخذاً من قوله الآتي والخلاف في الثانية إلخ. قوله: (التي لا يُجبر عليها) كذا في نسخ الثخفة والنهاية والذي في المُعني كسائر نسخ المحلّي التي يُجبر بدون لا وهو الظاهر فليحرز، ثم رأيت كذلك في نسخة من المُحرّر بدون لا. اهـ. سيّد عمر عبارة الرشيد قوله: القسمة التي لا يُجبر إلخ كذا في نسخ الشارح بإثبات لا قبل يُجبر والصواب حذفها. اهـ. قوله: (فحينئذ) أي حين كون المراد بما في المتن ما ذكرته هما أي ما جزم به المتن أولاً وما حكى فيه الخلاف ثانياً مسألتان أي فزال التكرار، والتناقض والتعاكس.

قوله: (وكلّه تعسف) يتأمل فإن نسبته إلى التعسف مع ظهور وروده والاحتياط إلى مخالفة الظاهر جداً في دفعه في غاية التعسف.

بِقِسْمَيْهَا لَهُ وَجْهٌ نَظَرًا إِلَى الرُّضَا الْعَارِضِ وَإِلَى الْإِجْبَارِ الْأَصْلِيِّ كَمَا أَنَّ الْجَزْمَ فِي الْأُولَى لَهُ وَجْهٌ وَكَوْنُهُ قَوَاهُ هُنَا وَضَعْفُهُ فِي الرُّوْضَةِ فَكَثِيرًا مَا يَقَعُ لَهُ وَلَا اعْتِرَاضٌ عَلَيْهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَنَشَأَهُ الْاجْتِهَادُ وَهُوَ يَتَغَيَّرُ. (وَلَوْ ثَبِتَ) بِإِقْرَارٍ أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ أَوْ يَمِينٍ مَزْدُودَةٍ أَوْ (بَيِّنَةٍ) ذَكَرَيْنِ عَدْلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ (غَلَطَ) وَلَوْ غَيْرَ فَاجِحٍ (أَوْ حَيْفٍ) وَإِنْ قُلَّ (فِي قِسْمَةِ إِجْبَارٍ تَقَضَّتْ) كَمَا لَوْ ثَبِتَ ظُلْمٌ قَاضٍ أَوْ كَذِبٌ شَاهِدٍ وَطَرِيقُهُ أَنَّ يُخْضِرَ قَاسِمِينَ حَادِقَيْنِ لِنِظَرَا أَوْ يَمْسَحَا فَيَعْرِفَا الْخَلَلَ وَيَشْهَدَا بِهِ أَوْ يَعْرِفَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَلْفَ ذِرَاعٍ فَمَسَحَ مَا أَخَذَهُ فَإِذَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَلَا يَخْلِفُ قَاسِمٌ قَاضٍ وَاسْتَشْكَلَ ابْنُ الرُّفْعَةِ التَّقْضُ بِأَنَّهُ رَفَعَ لِلشَّيْءِ بِمِثْلِهِ وَلَا مُرْجَحٌ وَثُرْدُ بَأَنَّ الْأَصْلَ الْمُحَقِّقُ الشُّبُوحُ فَتَرْجَحُ بِهِ قَوْلُ مُثَبِّتِ التَّقْضِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةً وَأَدْعَاهُ) أَيُّ: أَحَدُهُمَا (وَاحِدٌ) مِنَ الشَّرِيكَيْنِ، أَوْ الشَّرَكَاءِ عَلَى شَرِيكِهِ وَبَيِّنٌ قَدَرٌ مَا أَدْعَاهُ (فَلَهُ تَخْلِيفُ شَرِيكِهِ) أَنَّهُ لَا غَلَطَ أَوْ أَنَّ لَا زَائِدَ مَعَهُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَا أَدْعَاهُ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ فَإِنْ حَلَفَ مَضَتْ وَإِلَّا وَحَلَفَ الْمُدْعَى تَقَضَّتْ كَمَا لَوْ أَقَرَّ وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْقَاسِمِ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ لَمْ تَنْقُضْ نَعَمْ، بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ سَمَاعُهَا عَلَيْهِ.....

قوله: (بِقِسْمَيْهَا) أَيُّ: التَّعْدِيلُ وَالْإِفْرَازُ. قوله: (وَاسْتَشْكَلَ الْخُ) يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقِسْمَةِ الْإِجْبَارِ هُنَا مَا مَرَّ عَنْ سَمْعِ الْأَنْوَارِ آتِفًا. قوله: (فِي الْأُولَى) أَيُّ الرَّدِّ. قوله: (قَوَاهُ) أَيُّ الْخِلَافِ.
قوله: (فَكَثِيرًا مَا الْخُ) هَذَا عَلَى تَقْدِيرٍ أَمَّا قُبِيلٌ وَكَوْنُهُ الْخُ. قوله: (يَقَعُ الْخُ) أَيُّ نَظِيرُ تِلْكَ الْمُخَالَفَةِ.
قوله: (بِإِقْرَارٍ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَطَرِيقُهُ إِلَى وَلَا يَخْلِفُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَقَرَّ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمُثْنِ. قوله: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِيِّ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَظَاهِرُ أَنَّ الشَّاهِدَ، وَالْمَزَاتَيْنِ، وَالشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ، وَعِلْمَ الْحَاكِمِ، وَإِقْرَارَ الْخَصْمِ، وَيَمِينَ الرَّدِّ كَالشَّاهِدَيْنِ خِلَافًا لِجَمَاعَةٍ. اهـ. قوله: (وَطَرِيقُهُ الْخُ) أَيُّ مَعْرِفَةِ الْغَلَطِ أَوْ الْحَيْفِ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَمَنْ أَدْعَاهُ مِنْهُمْ مُجْمَلًا بَأَنَّ لَمْ يُبَيِّنْهُ لَمْ يُلْتَمَسْ إِلَيْهِ فَإِنْ بَيَّنَّ لَمْ يَخْلِفِ الْقَاسِمُ الَّذِي نَصَبَهُ الْقَاضِي بَلْ يَمْسَحُ الْعَيْنَ الْمُشْتَرَكَةَ قَاسِمَانِ حَادِقَانِ الْخُ. قوله: (أَوْ يَعْرِفُ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى يُخْضِرُ الْخُ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْحَقُّ السَّرَخْسِيُّ بِشَهَادَتِهِمَا مَا إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْخُ. قوله: (كَقَاضٍ) أَيُّ: كَمَا لَا يَخْلِفُ الْقَاضِي أَنَّهُ لَمْ يَظْلِمَ. اهـ. شَيْخُ الْإِسْلَامِ.

قوله: (لَشَيْءٍ) (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً) أَيُّ: وَلَا ثَبِتَ ذَلِكَ بِغَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ.

قوله: (أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْغَلَطِ أَوْ الْحَيْفِ. اهـ. ع. ش.

قوله: (لَشَيْءٍ) (فَلَهُ تَخْلِيفُ شَرِيكِهِ) لِأَنَّ مَنْ أَدْعَى عَلَى خَصْمِهِ مَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ لَنَقَعَهُ فَاتَّكَرَّ كَانَ لَهُ تَخْلِيفُهُ أَسْنَى وَمُغْنِي. قوله: (فَإِنْ حَلَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَقُلْنَا فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (مَضَتْ) أَيُّ الْقِسْمَةِ عَلَى الصَّحَةِ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَإِلَّا) أَيُّ: وَإِنْ نَكَلَ. اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَمَنْ نَكَلَ مِنْهُمْ عَنِ الْيَمِينِ تَقَضَّتِ الْقِسْمَةُ فِي حَقِّهِ دُونَ حَقِّ غَيْرِهِ مِنَ الْحَالِفِينَ إِنْ حَلَفَ خَصْمُهُ. اهـ. قوله: (نَعَمْ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ الْقَاسِمُ وَصَدَّقَهُ تَقَضَّتِ الْقِسْمَةُ فَإِنْ لَمْ

رَجَاءُ أَنْ يَثْبُتَ حَيْفُهُ فَيَرُدُّ الْأَجْرَةَ وَيَغْرُمَ كَمَا لَوْ قَالَ قَاضٍ غَلِطْتُ فِي الْحُكْمِ أَوْ تَعَمَّدْتُ الْحَيْفَ (وَلَوْ ادَّعَاهُ فِي قِسْمَةِ تَرَاضٍ) فِي غَيْرِ رَبَوِيٍّ بِأَنْ نَصَبَا لَهَا قَاسِمًا أَوْ اقْتَسَمَا بِأَنْفُسِهِمَا وَرَضِيَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ (وَقُلْنَا هِيَ بَيْعٌ) بِأَنْ كَانَتْ تَعْدِيلًا أَوْ رَدًّا (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَثَرُ لِلْغَلْطِ فَلَا فَائِدَةُ لِهَذِهِ الدَّعْوَى) وَإِنْ تَحَقَّقَ الْغَبْرُ لِوَرِضَا صَاحِبِ الْحَقِّ بِتَرْكِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَغَبَرَ فِيهِ إِمَّا رَبَوِيٌّ تَحَقَّقَ غَلْطٌ فِي كَيْلِهِ، أَوْ وَزَنَهُ فَالْقِسْمَةُ بَاطِلَةٌ لَا مَحَالَةَ لِلرَّبَا (قُلْتُ وَإِنْ قُلْنَا إِفْرَازًا) بِأَنْ كَانَتْ بِالْأَجْزَاءِ (تُقْضَتْ إِنْ ثَبَتَتْ) بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا إِفْرَازَ مَعَ التَّفَاوُتِ (وَالَا) يَثْبُتُ (فِيحْلِفُ شَرِيكُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ). نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ وَلَوْ أَقْرَأَ بِصَحَّةِ الْقِسْمَةِ وَأَنْ كَلَّا تَسَلَّمَ مَا يَخُصُّهُ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ شَرِيكَهُ تَعَدَّى بِأَخْذِ أَكْثَرٍ مِنْ حِصَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ هَذَا وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: بَلِ الْحَدُّ هَذَا اخْتَصَّ هَذَا بِمَا وَرَاءَ الْحَدِّ الْأَوَّلِ وَالْمُدَّعَى بِمَا وَرَاءَ الْحَدِّ الثَّانِي وَقُيِّمَ مَا بَيْنَ الْحَدَّيْنِ عَلَى نِسْبَةٍ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِشَاعَةُ فَرَجَعَ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّنَازُعِ حَيْثُ لَا مُرْجِعٌ كَذَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ فَإِنْ قُلْتُ يُنَافِي هَذَا قَوْلَ الرُّوْضَةِ وَلَوْ تَقَاسَمَا، ثُمَّ تَنَازَعَا فِي قِطْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: كُلُّ هَذَا مِنْ نَصِيبِي وَلَا مُرْجِعَ تَحَالَفًا، وَقُيِّسَتْ الْقِسْمَةُ

يُصَدِّقُهُ بِأَنْ كَذَّبُوهُ أَوْ سَكَتُوا لَمْ تَنْقُضْ وَرَدَّ الْأَجْرَةَ كَالْقَاضِي يَغْتَرِفُ بِالْغَلْطِ أَوْ الْحَيْفِ فِي الْحُكْمِ إِنْ صَدَّقَهُ الْمَخْكُومُ لَهُ رَدَّ الْمَالِ الْمَخْكُومَ بِهِ إِلَى الْمَخْكُومِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا وَغَرِمَ الْقَاضِي لِلْمَخْكُومِ عَلَيْهِ بَدَلُ مَا حَكَمَ بِهِ وَقَوْلُ الْقَاسِمِ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ حَالٌ وَلَا يَتَّهَى قُيِّمَتْ كَقَوْلِ الْقَاضِي وَهُوَ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَى حَكَمَتْ فَيُقْبَلُ وَإِلَّا لَمْ يُقْبَلْ بَلْ لَا تُسْمَعُ شَهَادَتُهُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ أَجْرَةً إِذَا ذَكَرَ فَعَلَهُ. اهـ. فَوُدَّ: (رَجَاءُ أَنْ يَثْبُتَ حَيْفُهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ ثُبُوتَهُ بِإِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْعُزْمُ إِذْ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ تُقْضَى الْقِسْمَةُ فَلَا غُرْمَ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا تَنْظِيرُهُ بِمَسْأَلَةِ الْقَاضِي. اهـ. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَيَغْرُمُ) أَيِ بَدَلُ مَا نَقَصَ مِنْ سَهْمِ الْمُدَّعَى كَمَا مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ قَالَ الْخُ رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ فَقَطُّ.

فَوُدَّ (لَشَيْءٍ): (وَلَوْ ادَّعَاهُ) أَيِ الْغَلْطِ أَوْ الْحَيْفِ. اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (فِي غَيْرِ رَبَوِيٍّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَةً.

فَوُدَّ: (وَرَضِيَا) رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا.

فَوُدَّ (لَشَيْءٍ): (لَا أَثَرُ لِلْغَلْطِ) أَيِ أَوْ الْحَيْفِ. اهـ. شَيْخُ الْإِسْلَامِ. فَوُدَّ: (لِوَرِضَا صَاحِبِ الْحَقِّ بِتَرْكِهِ) هَذَا يُؤَيِّدُ بَلْ يَصْرِّحُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْعَنَانِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْقِسْمَةِ بِتَرَاضٍ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ مَا صَارَ إِلَيْهِ قَبْلَ رِضَا. فَوُدَّ: (تَحَقَّقَ غَلْطٌ) أَيِ أَوْ حَيْفٌ. اهـ. مُغْنِي.

فَوُدَّ (لَشَيْءٍ): (قُلْتُ) أَيِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ قُلْنَا إِفْرَازًا تُقْضَى إِنْ ثَبَتَتْ بِحُجَّةٍ الْخُ هَذَا الْحُكْمُ يُؤْخَذُ مِنْ اقْتِصَارِ الْمُحَرَّرِ عَلَى التَّفْرِيعِ عَلَى الْأَصَحِّ فَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ إِضَاحًا. اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَلَوْ تَقَاسَمَا) إِلَى قَوْلِهِ قُلْتُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. فَوُدَّ: (فِي قِطْعَةٍ الْخُ) أَيِ أَوْ بَيِّنَةٍ أَسْتَى وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (وَلَا مُرْجِعَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي وَلَا بَيِّنَةً لَهَا أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ. اهـ.

كالمُتَبَايعِينَ وَرَجَحَ أَبُو حَامِدٍ بِالْيَدِ إِنْ وُجِدَتْ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ يَدْعِي غَضَبَهُ وَالْأَصْلُ عَدْمُهُ قُلْتُ
الْمُتَبَايعَةُ ظَاهِرَةٌ لَوْلَا اعْتِرَافُ كُلِّ فِي تِلْكَ بِأَنَّ كَلًّا تَسَلَّمَ مَا يَخْصُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَالَّذِي يُتَّجَعُ فِي
تِلْكَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ مِنْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى تَعْدِي صَاحِبِهِ بِتَقْدِيمِ الْحَدِّ (وَلَوْ
اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمَقْسُومِ شَائِعًا) كَالرُّبُعِ (بَطَلَتْ فِيهِ وَفِي الْبَاقِي خِلَافٌ تَفْرِيقِ الصِّفَةِ) وَالْأَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّهُ
يَصِحُّ، وَيَتَخَيَّرُ كُلُّ مِنْهُمْ وَقِيلَ: يَبْطُلُ فِي الْكُلِّ وَأَطَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ (أَوْ اسْتَحَقَّ
(مِنَ التَّصْيِيكِ) شَيْءٌ (مُعَيَّنٌ) فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا (سَوَاءٌ بَقِيَتْ) الْقِسْمَةُ فِي الْبَاقِي إِذْ لَا تَرَاجُعُ بَيْنَ
الشَّرِيكَيْنِ (وَالَا) يَكُنْ سَوَاءٌ بِأَنْ اخْتَصَّ بِأَحَدٍ التَّصْيِيكِ أَوْ عَمَّهُمَا لَكِنَّهُ فِي أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ
(بَطَلَتْ)؛ لِأَنَّ مَا يَبْقَى لِكُلِّ لَيْسَ قَدَرٌ حَقُّهُ بَلْ يَحْتَاجُ أَحَدُهُمَا إِلَى الرُّجُوعِ عَلَى الْآخَرِ وَتَعَوُّدُ
الْإِشَاعَةِ وَلَوْ بِأَنْ فَسَادُ الْقِسْمَةِ وَقَدْ انْفَقَ أَوْ زَرَعَ أَوْ بَنَى مِثْلًا أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا جَرَى هُنَا مَا
مَرَّ فِيمَا إِذَا بِأَنْ فَسَادُ الْبَيْعِ وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ كُلَّ شَرِيكِ هُنَا مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ
الْقَلْعِ إِلَّا قَدَرٌ حِصَّتُهُ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ مِنْ جِهَتِهِ إِنَّمَا هُوَ فِيهِ لَا غَيْرُ.

(تَنْبِيهٌ): قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنَ الْمَتْنِ أَنَّ الْفُرْعَةَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْقِسْمَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ
فَيُجَبَّرُ الْمُتَمَتِّعُ فَتَعَدَّلُ السُّهُامُ إِلَى آخِرِهِ فَلَمْ يُجْعَلِ التَّعْدِيلُ إِلَّا عِنْدَ الْإِجْبَارِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ

قَوْلُهُ: (وَرَجَحَ أَبُو حَامِدٍ بِالْيَدِ) أَيِ فَيُخْلِفُ ذُو الْيَدِ رَوْضٌ وَمُعْنَى: قَوْلُهُ: (إِنْ وُجِدَتْ) أَيِ إِنْ اخْتَصَّ
أَحَدُهُمَا بِالْيَدِ فِيمَا تَنَازَعَا فِيهِ. اهـ. أَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ: الْإِعْتِرَافُ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ
قَوْلُ مَنْ ادَّعَى تَعْدِي صَاحِبِهِ إِلَخ) أَيِ فَيُخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذُو الْيَدِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى آتِفًا.
قَوْلُهُ (لَسِيْ): (بَطَلَتْ فِيهِ) أَيِ الْقِسْمَةُ فِي الْبَعْضِ الْمُسْتَحَقِّ.

(تَنْبِيهٌ): لَوْ تَقَاسَمَا دَارًا وَبِأَيِّهَا فِي قِسْمِ أَحَدِهِمَا، وَالْآخَرُ يَسْتَطْرِقُ إِلَى نَصِيْبِهِ مِنْ بَابٍ يَفْتَحُهُ إِلَى شَارِعِ
فَمَنْعَهُ السُّلْطَانُ لَمْ تَنْفَسَخِ الْقِسْمَةُ كَمَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ خِلَافًا لِابْنِ الصَّلَاحِ وَلَا يُقَاسِمُ الْوَلِيَّ مَحْجُورَهُ بِنَفْسِهِ
وَلَوْ قُلْنَا الْقِسْمَةُ إِفْرَازٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الصَّبِيِّ وَوَلِيِّهِ خِيَلَةً. اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (وَالْأَظْهَرُ)
أَيِ: قَوْلُهُ: وَلَوْ بِأَنْ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَصِحُّ إِلَخ) وَقَوْلُهُ يَبْطُلُ الْأَوَّلَى فِيهِمَا التَّأْنِيثُ. قَوْلُهُ: (وَأَطَالَ
الْإِسْنَوِيُّ إِلَخ) وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُعْتَمَدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ. اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا) هَذَا
جُلُّ مَعْنَى وَلَا فَسَوَاءٌ حَالٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُعْنَى.

قَوْلُهُ (لَسِيْ): (بَطَلَتْ) أَيِ تِلْكَ الْقِسْمَةُ:

(تَنْبِيهٌ): أَرَادَ بِبُطْلَانِهَا الْبُطْلَانَ ظَاهِرًا وَإِلَّا فَيَا لَاسْتَخْقَاقٍ بِأَنْ أَنْ لَا قِسْمَةَ وَاسْتَشْنَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مَا لَوْ
وَقَعَ فِي الْغَنِيْمَةِ عَيْنٌ لِمُسْلِمٍ اسْتَوْلَى الْكُفَّارُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَظْهَرْ أَمْرُهَا إِلَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَتَرَدُّ لِصَاحِبِهَا وَيَعْوِضُ
مَنْ وَقَعَتْ فِي نَصِيْبِهِ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ وَلَا تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ، ثُمَّ قَالَ هَذَا إِنْ كَثُرَ الْجُنْدُ فَإِنْ كَانُوا قَلِيلًا
كَعَسْرَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ تُنْقَضَ إِذْ لَا عُسْرَ فِي إِعَادَتِهَا. اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (جَرَى هُنَا مَا مَرَّ إِلَخ) أَيِ فَيَكْلَفُ
الْقَلْعُ مَجَانًا وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَهُ قَالَهُ عَشْرٌ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْإِسْتِذْرَاكِ الْآتِي آتِفًا. قَوْلُهُ: (نَحْوِ الْقَلْعِ)
أَيِ كَالْقَلْعِ. اهـ. نِهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (كَمَا يُفْهَمُهُ) أَيِ: عَدَمُ الْإِرَادَةِ.

الشريكين لو تراضيا بقسمة المشترك جاز ولو بلا قرعة كما في الشامل والبيان وغيرهما فلو قسم بعضهم في غيبة الباقيين وأخذ قسطه فلما علموا قرروه صححت لكن من حين التقرير قاله ابن كثر. (فرغ): طلب أحد الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجنبهم حتى يثبتوا ملكهم وإن لم يكن لهم منازع؛ لأن تصرف الحاكم في قضية طلب منه فصلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وسمعت البيهقي وهي هنا غير شاهد ويمين مع عدم سبق دعوى للحاجة؛ ولأن القصد منعتهم من الاحتجاج بعد بتصرف الحاكم وأخذ البلقيني من هذا أنه لا يحكم بموجب بيع أقرا به أو أقاما بيته بمجرود صدوره منهما. اهـ. وإنما يتضح إن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة المقتضية لثبوت الملك وليس كذلك كما مر.

☐ قوله: (لكن من حين التقرير) أي قلوا وقع منه تصرف فيما خصه قبل التقرير كان باطلاً. اهـ. ع ش.
 ☐ قوله: (طلب الشركاء) إلى قوله وسمعت البيهقي في المغني. ☐ قوله: (لم يجنبهم) أي لم تجب إجابتهم كذا في البجيرمي عن الشوبري وفي هذا التفسير توقف بل التعليل الآتي وكذا كلام المغني والروض مع شرحه صريح في عدم جواز الإجابة عبارتهما وليس للقاضي أن يجيب جماعة إلى قسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا بيته بملكهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعا فيه؛ لأنه قد يكون في أيديهم بإجارة أو إعاره أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي. اهـ.
 ☐ قوله: (حتى يثبتوا ملكهم) خرج بإثبات الملك إثبات اليد؛ لأن القاضي لم يستفد به شيئاً غير الذي عرفه وإثبات الاتباع أو نحوه؛ لأن يد البائع أو نحوه كيدهم. اهـ. أسنى. ☐ قوله: (وهو إلخ) أي الحكم. ☐ قوله: (ذي الحق) أي اليد. ☐ قوله: (غير شاهد ويمين) وفقاً للنهاية وخلافاً للمغني والأسنى عبارتهما ويقبل في إثبات الملك شاهد وامرأتان وكذا شاهد ويمين كما جزم به الدارمي واقتضاه كلام غيره وصوبه الزركشي وإن خالف فيه ابن المقرئ.

(خاتمة): لمن أطلع منهما على عيب في نصيبه أن يفسخ القسمة كالبيع ولا تصح قسمة الديون المشتركة في الذمم؛ لأنها إما بيع دين بدين أو إفراز ما في الذمة وكلاهما ممتنع، وإنما امتنع إفراز ما في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا لو تراضيا على أن يكون ما في ذمة زيد لأحدهما وما في ذمة عمرو للآخر لم يختص أحد منهما بما قبضه. اهـ. ☐ قوله: (وأخذ البلقيني من هذا أنه إلخ) عبارة النهاية والأسنى وتخريج البلقيني من هذا إلخ مردود؛ لأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكأنه حكم بصحة الصيغة. اهـ. ☐ قوله: (من هذا) أي من قولهم طلب الشركاء قسمة ما بأيديهم لم يجنبهم إلخ. ☐ قوله: (أقرا به أو أقاما بيته إلخ) عبارة النهاية والأسنى بمجرود اعتراف المتعاقدين بالبيع ولا بمجرود إقامة البيته عليهما بما صدر منهما. اهـ. ☐ قوله: (كما مر) أي في آداب القضاء.

☐ قوله: (وإنما يتضح إن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة إلخ) عبارة شرح الروض والأوجه خلاف ما قاله أي: البلقيني؛ لأن معنى الحكم بالموجب أنه إن ثبت الملك صح فكأنه حكم بصحة الصيغة انتهى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

جَمْعُ شَهَادَةٍ وَهِيَ اصْطِلَاحًا إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ عَلَى غَيْرِهِ بِلَفْظٍ خَاصٍّ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلُ
الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا
تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وَهُوَ أَمْرٌ نَذْبٍ إِزْشَادِيٍّ وَخَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ «لَيْسَ لَكَ إِلَّا شَاهِدَاكَ أَوْ
يَمِينُهُ» وَخَبَرٌ «أَكْرِمُوا الشُّهُودَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْفَعُ بِهِمُ الْحُقُوقَ وَيَسْتَخْرِجُ بِهِمُ الْبَاطِلَ» ضَعِيفٌ
بَلْ قَالَ الذَّهَبِيُّ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ وَأَركَانُهَا شَاهِدٌ وَمَشْهُودٌ لَهُ، وَعَلَيْهِ، وَبِهِ، وَصِغَةٌ وَكُلُّهَا تُغْلَمُ مِنْ
كَلَامِهِ إِلَّا الصِّغَةُ وَهِيَ لَفْظُ أَشْهَدُ لَا غَيْرُ كَمَا يَأْتِي (شَرْطُ الشَّاهِدِ) أَوْصَافٌ تَضَمَّنَتْهَا قَوْلُهُ
(مُسْلِمٌ خُرٌّ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ ذُو مَرْوَةٍ غَيْرُ مُتَّهَمٍ) نَاطِقٌ رَشِيدٌ مُتَّقِظٌ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَضْدَادٍ هَؤُلَاءِ
كَكَافِرٍ وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَخْسُ الْفُسَّاقِ وَخَبَرٌ «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ دِينٍ عَلَى غَيْرِ دِينِهِمْ إِلَّا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

قُدِّمَتْ عَلَى الدَّعْوَى نَظَرًا لِتَحْمِلِهَا بُحَيْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (جَمْعُ شَهَادَةٍ) مَضَدُّرٌ شَهِدَ مِنَ الشُّهُودِ بِمَعْنَى
الْحُضُورِ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الشَّهَادَةُ خَبَرٌ قَاطِعٌ وَالشَّاهِدُ حَامِلُ الشَّهَادَةِ وَمُؤَدِّيهَا؛ لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ لِمَا غَابَ
عَنْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: مَأْخُودٌ مِنَ الْإِعْلَامِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أَيْ
أَعْلَمَ وَبَيَّنَّ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِحَقِّ عَلَى غَيْرِهِ) تَرَكَهُ غَيْرُهُ وَلَعَلَّهُ لِعَدَمِ الْجَمْعِ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (بِلَفْظٍ خَاصٍّ)
أَيْ عَلَى وَجْهِ خَاصٍّ بِأَنْ تَكُونَ عِنْدَ قَاضٍ بِشَرْطِهِ رَشِيدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَصْلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَبَرٌ لَا تُقْبَلُ فِي
الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: إِلَّا الصِّغَةُ إِلَى الْمُتْنِ. □ فَوَدَّ: (وَخَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ الْإِنِّ) وَخَبَرٌ - أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنِ الشَّهَادَةِ
فَقَالَ لِلْسَّائِلِ تَرَى الشَّمْسَ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَخَ - رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَاكِمِيُّ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ
مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (يَدْفَعُ بِهِمُ الْحُقُوقَ الْإِنِّ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي يُسْتَخْرِجُ بِهِمُ الْحُقُوقَ وَيُدْفَعُ بِهِمُ الظُّلْمَ. اهـ.
□ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) خَبَرٌ قَوْلُهُ وَخَبَرٌ أَكْرَمُوا الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَأَركَانُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَخْبَرَ عَدْلٌ الشَّاهِدُ فِي
الْثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا أَحْمَدَ إِلَى وَلَا غَيْرُ ذِي مَرْوَةٍ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَلَوْ شَهِدَ لَهُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ
فِي كَلَامِ الشَّارِحِ ع ش.

□ فَوَدَّ (لِسِّي): (شَرْطُ الشَّاهِدِ) أَيْ: شُرُوطُهُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَوْصَافٌ تَضَمَّنَتْهَا الْإِنِّ) دَفَعَ بِهِ مَا يَرُدُّ عَلَى
الْمُتْنِ مِنْ حَمْلِ الْعَيْنِ عَلَى الْمُغْنِي.

□ فَوَدَّ (لِسِّي): (مُسْلِمٌ) أَيْ: وَلَوْ بِالْتَّبَعِيَّةِ خُرٌّ أَيْ: وَلَوْ بِالذَّارِ ذُو مَرْوَةٍ بِالْهَمْزِ بَوْرِنْ سُهُولَةٍ وَهِيَ
الِاسْتِقَامَةُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَضْدَادٍ هَؤُلَاءِ كَكَافِرٍ) الْأَخْصَرُ الْأَوَّلَى لِيُظْهَرَ عَطْفُ مَا يَأْتِي فَلَا
تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَافِرٍ الْإِنِّ كَمَا فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ) خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ مُطْلَقًا وَلَا أَحْمَدَ فِي
الْوَصِيَّةِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَخَبَرٌ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ دِينٍ الْإِنِّ) مُرَادُهُ بِهَذَا دَفَعَ وَرُودَ هَذَا الْحَدِيثِ الدَّالِّ

المسلمون فإنهم عدولٌ على أنفُسِهِمْ وعلى غيرِهِمْ ضعيفٌ وقوله تعالى ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] أي: من غيرِ عَشِيرَتِكُمْ أو مَنْسُوخٌ بقوله ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] ولا مَنْ فِيهِ رِقٌّ لِتَقْصِيهِ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِوِلَايَةِ مُطْلَقًا وَلَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ إِجْمَاعًا وَلَا فَاسِقٍ لِهَذِهِ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ ﴿وَمَنْ رَضَوْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهو ليس بِعَدْلٍ وَلَا مَرْضِيٍّ وَاخْتَارَ جَمْعُ مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيَّ وَالْغَزِّيَّ وَآخَرُونَ قَوْلَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا فَقِدَتِ الْعَدَالَةُ وَعَمَّ الْفِسْقُ قَضَى الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْأَمْثِلِ فَالْأَمْثِلُ لِلضَّرُورَةِ وَرَدَّهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ مَصْلَحَتُهُ يُعَارِضُهَا مَفْسَدَةُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ وَلَأَحْمَدُ رِوَايَةً اخْتَارَهَا بَعْضُ أَئِمَّةِ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَكْفِي ظَاهِرُ الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يُغْلَمِ فِسْقُهُ وَلَا غَيْرُ ذِي مُرُوءَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَيَاءَ لَهُ وَمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ يَقُولُ مَا شَاءَ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ «إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» وَيَأْتِي تَفْسِيرُ الْمُرُوءَةِ وَلَا مُتَّهَمٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَذِّنْ

بِمَفْهُومِهِ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةِ كُلِّ أَهْلِ دِينٍ عَلَى أَهْلِ دِينِهِمْ رَشِيدِيٍّ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيُّ غَيْرِ عَشِيرَتِكُمْ) أَيُّ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ عَشِيرَتِكُمْ وَالْمُرَادُ بِهِمْ غَيْرُ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ لِيُوَافِقَ مَا يَأْتِي مِنْ قَبُولِ شَهَادَةِ الْأَخِ لِأَخِيهِ قَالَهُ عِشْرٌ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حِينَئِذٍ الْعَطْفُ فِي الْآيَةِ فَالْمُرَادُ بِالْعَشِيرَةِ الْأَقَارِبُ وَبِغَيْرِهِمُ الْأَجَانِبُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْسُوخٌ) أَيُّ: أَوِ الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ لِكَيْتَهُ مَنْسُوخٌ عِشْرٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا مَنْ فِيهِ رِقٌّ) انْظُرْ وَجْهَ عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَعَ الْمُثَنِّ حُرٌّ وَلَوْ بِالذَّارِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَقِيقٍ إِخْلَاقًا لِأَحْمَدَ وَلَوْ مُبْعَظًا أَوْ مُكَاتَبًا. اهـ. ثَمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَلَا مَنْ فِيهِ رِقٌّ الصَّوَابُ حَدَفَ لَفْظُ لَا فِي هَذَا وَفِيمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَضْدَادِ الَّتِي هِيَ مَذْخُولٌ لَا وَلَيْسَ مُعَادِلًا لَهُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لِتَقْصِيهِ الْإِنِّخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى كَسَائِرِ الْوِلَايَاتِ إِذْ فِي الشَّهَادَةِ نَقُودٌ قَوْلٍ عَلَى الْغَيْرِ وَهُوَ نَوْعٌ وَِلَايَةٍ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ عَدْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ قِتًا كَانَ أَوْ مُدَبِّرًا أَوْ مُبْعَظًا مَالِيَّةً كَانَتْ الْوِلَايَةُ أَوْ غَيْرَهَا عِشْرٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا صَبِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتَارَ فِي الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَيْسَ الْإِنِّخ) أَيُّ الْفَاسِقِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِشَهَادَةِ الْأَمْثِلِ الْإِنِّخ) أَيُّ: دِينًا عِشْرٌ. هـ. قَوْلُهُ: (تُعَارِضُهَا مَفْسَدَةُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ) لَكِنْ رِعَايَةُ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ قَدْ تُؤَدِّي إِلَى تَعَطُّلِ الْأَحْكَامِ فَيَرْجِعُ مِنْهَا عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ضَرَرٌ لَا يُحْتَمَلُ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ تَعَذُّرُ الْعُدُولِ. اهـ. عِشْرٌ وَقَوْلُهُ تِلْكَ الْمَصْلَحَةُ لَعَلَّه مُحَرَّفٌ عَنِ الْمَفْسَدَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلِأَحْمَدَ رِوَايَةُ الْإِنِّخ) لَعَلَّ اللَّامَ بِمَعْنَى عَنْ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَكْفِي الْإِنِّخ) بَدَلٌ مِنْ رِوَايَةٍ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا غَيْرُ ذِي مُرُوءَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ لِتَقْصِيهِ فِي الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ) أَيُّ صُنْعُهُ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي) أَيُّ فِي الْمُثَنِّ. هـ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ أَذْنَى الْإِنِّخ) وَالْقِرَاءَةُ ﴿ذَلِكَ كُمْ أَفْسَطَ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَذْنَى أَلَّا تَرَكَوْا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

هـ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ) أَيُّ: صُنْعُهُ.

أَلَا تَرَ تَرَاتُوتُ ﴿البقرة: ٢٨٢﴾ والزَّيْبَةُ حَاصِلَةٌ بِالمُتَّهَمِ وَلَا أُخْرَسَ وَإِنْ فِهمَ إِشَارَتَهُ كُلُّ أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو عَنْ اِحْتِمَالٍ، وَلَا مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ لِنَقْصِهِ وَاعْتَرِضَ ذِكْرُهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا نَاقِصٌ عَقْلٌ أَوْ فَاسِقٌ فَمَا مَرَّ يُغْنِي عَنْهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ نَقْصَ عَقْلِهِ لَا يُؤَدِّي إِلَى تَسْمِيَّتِهِ مَجْنُونًا وَلَا مُعَقَّلًا وَلَا أَصَمَّ فِي مَسْمُوعٍ وَلَا أَعْمَى فِي مُبْصَرٍ كَمَا يَأْتِي وَمَنْ التَّيَقُّظُ ضَبَطُ أَلْفَاظِ المَشْهُودِ عَلَيْهِ بِخُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهَا وَلَا نَقْصٍ وَمَنْ ثَمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالمَعْنَى وَلَا تَقَاسُ بِالرُّوَايَةِ لِضَيْقِهَا؛ وَلِأَنَّ المَدَارَ هُنَا عَلَى عَقِيدَةِ الحَاكِمِ لَا الشَّاهِدِ فَقَدْ يَحْذِفُ أَوْ يُعَيِّرُ مَا لَا يُؤَثِّرُ عِنْدَ نَفْسِهِ وَيُؤَثِّرُ عِنْدَ الحَاكِمِ نَعَمْ، لَا يَبْغُذُ جَوَازَ التَّعْبِيرِ بِأَحَدِ الرَّدِّيَّيْنِ عَنِ الْآخِرِ حَيْثُ لَا إِيهَامَ كَمَا يُشِيرُ لِذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ شَاهِدٌ وَكُلُّهُ، أَوْ قَالَ قَالَ وَكُلُّتُهُ وَقَالَ الْآخَرُ: فَوَضَّ إِلَيْهِ، أَوْ أَنَابَهُ قِيلَ، أَوْ قَالَ وَاحِدٌ قَالَ وَكُلْتُ وَقَالَ الْآخَرُ: قَالَ فَوَضَّتْ إِلَيْهِ لَمْ يُقْبَلَا؛ لِأَنَّ كَلًّا أَسْنَدَ إِلَيْهِ لَفْظًا مُغَايِرًا لِلْآخِرِ، وَكَانَ الغَرَضُ أَنَّهما اتَّفَقَا عَلَى اتِّحَادِ اللَّفْظِ الصَّادِرِ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ أَنْ كَلًّا سَمِعَ مَا ذَكَرَهُ فِي مَرَّةٍ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي قَوْلِ أَحَدِهِمَا قَالَ القَاضِي ثَبَّتَ عِنْدِي طَلَاقُ فُلَانَةٍ، وَالْآخَرُ قَالَ ثَبَّتَ عِنْدِي طَلَاقُ هَذِهِ فَلَا يَكْفِي بِخِلَافِ قَوْلِ وَاحِدٍ ثَبَّتَ عِنْدَهُ طَلَاقُ فُلَانَةٍ وَآخَرُ ثَبَّتَ عِنْدَهُ

فَوَدَّ: (فَمَا مَرَّ) أَيِ قَوْلِهِ: وَمَجْنُونٌ وَلَا فَاسِقٌ هَذَا عَلَى رُجُوعِ ضَمِيرِ ذَكَرَهُ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَأَمَّا عَلَى اِحْتِمَالِ رُجُوعِهِ إِلَى قَوْلِهِ رَشِيدٌ فَالْمُرَادُ بِمَا مَرَّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ) أَيِ: وَصَرَفُ مَالِهِ فِي مُحَرَّمَ لَا يَسْتَلْزِمُ الفِسْقَ ش. فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي الْأَصَمِّ وَالْأَعْمَى وَمُرَادُهُ بِهَذَا الِاعْتِدَارُ عَنْ عَدَمِ اسْتِثْرَاطِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ هُنَا رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَمَنْ ثَمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالمَعْنَى) فَلَوْ كَانَتْ صِبْغَةُ الْبَيْعِ مَثَلًا مِنَ الْبَائِعِ بَعَثَ وَمِنْ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَ فَلَا يُعْتَدُ بِالشَّهَادَةِ إِلَّا إِذَا قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ الْبَائِعَ قَالَ بَعَثَ، وَالْمُشْتَرِي قَالَ اشْتَرَيْتَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا اشْتَرَى مِنْ هَذَا فَلَا يَكْفِي فَتَنَبَّهَ لَهُ فَإِنَّهُ يَغْلُطُ فِيهِ كَثِيرًا ش وفيه وَفَقَّةٌ بَلْ مَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْغَزِّيِّ كَالصَّرِيحِ فِي الْجَوَازِ فَلْيُرَاجَعْ. فَوَدَّ: (لِضَيْقِهَا) أَيِ الشَّهَادَةِ. فَوَدَّ: (فَقَدْ يَحْذِفُ أَوْ يُعَيِّرُ إلخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ فَقِيهًا مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ الحَاكِمِ هَلْ تَجُوزُ لَهُ الشَّهَادَةُ بِالمَعْنَى؟ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ نَعَمْ فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (قَبْلَ) الْأَنْسَبُ التَّنْبِيهُ أَوْ التَّانِيثُ. فَوَدَّ: (لَمْ يُقْبَلَا) أَيِ: فِي هَذِهِ الْأَخِيرَةِ ش. فَوَدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الْقَبُولِ وَقَوْلُهُ فَلَا يَكْفِي أَيِ مَا لَمْ يَرْجِعْ أَحَدُهُمَا وَيَشْهَدُ بِمَا قَالَهُ الْآخَرُ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي عِشْرَةَ عِبَارَةِ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: وَيَجْرِي ذَلِكَ أَيِ: عَدَمُ التَّلَفُّقِ فَلَوْ رَجَعَ وَشَهِدَ بِمَا شَهِدَ بِهِ الْآخَرُ قِيلَ، وَقَوْلُهُ فَلَا يَكْفِي لَعَلَّ هَذَا فِيمَا إِذَا شَهِدَا عَلَى إِنْشَاءِ الْحُكْمِ بِالثَّبُوتِ لَا عَلَى إِقْرَارِهِ بِذَلِكَ حَيْثُ يُعْتَبَرُ وَلَا فَايُ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ. اه. وَعِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: فَلَا يَكْفِي قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ إِدْبَالَ فُلَانَةٍ بِهِذِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْحِكَايَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ التَّحْوِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا. اه. سَمِ أَقُولُ

فَوَدَّ: (فَلَا يَكْفِي) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ إِدْبَالَ فُلَانَةٍ بِهِذِهِ أَيِ: بِالْعَكْسِ لَا يَمْتَنِعُ فِي الْحِكَايَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ التَّحْوِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا.

طلاق هذه وهي تلك فإنه يكفي اتفاقاً، ثم رأيت شيخنا كالغزّي قال في تَلْفِيحِ الشَّهَادَةِ ولو شَهِدَ واحدٌ بإقراره بأنّه وكَلَهُ في كذا وآخر بإقراره بأنّه إذن له في التَّصَرُّفِ فيه أو سَلَّطَهُ عليه أو فَوَّضَهُ إليه انتفتت الشَّهَادَةُ؛ لأنَّ التَّنْقُلَ بالمعنى كالتَّنْقُلِ بِاللَّفْظِ بخلاف ما لو شَهِدَا كذلك في العقدِ أو شَهِدَ واحدٌ بأنّه قال وكُلْتُكَ في كذا وآخر بأنّه قال سَلَّطْتُكَ عليه أو فَوَّضْتُه إليك أو شَهِدَ واحدٌ باستيفاءِ الدَّينِ، والآخرُ بالإبراءِ منه فلا يُلَفَّقَانِ. اهـ. فقوله التَّنْقُلَ بالمعنى كالتَّنْقُلِ بِاللَّفْظِ يَتَعَيَّنُ حمله على ما ذكرته من أنّه يَجُوزُ التعبيرُ عن المسموعِ بِمُرَادِفِهِ المُساوي له من كُلِّ وجهٍ لا غير، ويؤيِّدُ قولِي وكأنَّ الغرضَ إلى آخِرِهِ قولُهُم لو شَهِدَ له واحدٌ ببيع، وآخرُ بالإقرارِ به لم يُلَفَّقَا فلو رجع أحدهما وشَهِدَ بما شَهِدَ به الآخرُ قُبُل؛ لأنّه يَجُوزُ أَنْ يَحْضُرَ الأمرينِ فتعليقُهُم هذا صريحٌ فيما ذكرته فتأملُه ويؤخَذُ مِنَّا يأتي في الْمُتَنَقُّبَةِ أَنْ مَحَلُّ قَبُولِهِ هُنَا إِنْ كَانَ مَشْهُورًا بكونه من أهلِ الدِّيانَةِ والمعرفة ولو شَهِدَ له واحدٌ بِالْبَيْعِ وآخرُ بِالْفَيْنِ ثَبَتَ الْأَلْفُ وله الحِلْفُ مع الشَّاهِدِ بِالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ وبهذا يظهرُ اعتمادُ قولِ العَبَادِي لو شَهِدَ واحدٌ بأنّه وكَلَهُ ببيع هذا، وآخرُ بأنّه وكَلَهُ ببيع هذا وهذه لَفَقَتَا فيه وأنَّ استغرابَ الهِزَوِيِّ له غيرُ واضحٍ ولو أَخْبَرَ عَدْلٌ الشَّاهِدَ بِمُضَادِّ شَهَادَتِهِ ففي حِلِّ تَرْكِهَا إِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ وجهانِ رجع بعضُهُم المنعَ وبعضُهُم الجوازَ والذي يُتَّبَعُ أنّه لا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ؛ لأنَّ الشَّهَادَةَ اخْتَصَصْتُ بِمَزِيدٍ

هذا النَّظَرُ يَجْرِي فيما مرَّ أَنفًا أَيْضًا فَتَسْلِمُ ذَلِكَ دُونَ هَذَا تَرْجِيحٌ بِلَا مُرْجَحٍ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَا كَذَلِكَ فِي الْعَقْدِ) انْظُرْ مَا مُرَادُهُ بِهِ رَشِيدِي أَقُولُ وَقَدْ يَصُورُ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْغَزَّيِّ بِأَنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّهُ قَالَ: بَعْتُكَ هَذَا بِكَذَا وَآخَرُ بِأَنَّهُ قَالَ مَلَكْتُكَ هَذَا بِكَذَا. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ وَاحِدُ الْإِنْسَانِ لَعَلَّ الْأَوَّلَى كَانَتْ شَهِدَ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْإِنْسَانِ) أَي: كَمَا تَدُلُّ لَهُ أَمِثْلَتُهُ رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (فَتَعْلِيْقُهُمْ هَذَا صَرِيحُ الْإِنْسَانِ) إِنْ أَرَادَ صَرِيحٌ فِيهِمَا ذَكَرَهُ بِإِطْلَاقِهِ فَمَحَلُّ نَظَرِي بَلْ صَرِيحٌ أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي رَدِّهِ وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ بَعْدَ تَقْيِيدِهِ بِالرُّجُوعِ مِنْ أَحَدِهِمَا فَهُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ حَيْثُ يُبَيَّنُّ وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (أَنْ مَحَلُّ قَبُولِهِ) أَي مَنْ رَجَعَ مِنْهُمَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدُ الْفَيْنِ الْإِنْسَانِ) لَعَلَّ الدَّعْوَى بِالْفَيْنِ لَتَضَحِيحُ الشَّهَادَةُ بِالْأَلْفِ الثَّانِي فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لَفَقَتَا فِيهِ) أَي: فِيهِمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَيْنَيْنِ ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَخْبَرَ عَدْلٌ الْإِنْسَانِ لَعَلَّهُ عَدْلٌ رِوَايَةُ إِذِ الْمَدَارُ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ إِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ بَلْ قِيَاسُ النَّظَائِرِ أَنَّ الْفَاسِقَ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (المنع) أَي مَنَعَ التَّرَكُّ. قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمُ الْجَوَارِ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَلَوْ أَخْبَرَ الشَّاهِدَ عَدْلٌ بِمَا يُنَافِي شَهَادَتَهُ جَازَ لَهُ اعْتِمَادُهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ وَإِلَّا فَلَا كَمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْوَالِدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ أَخْبَرَ الْحَاكِمُ بِرُجُوعِ الشَّاهِدِ فَإِنْ ظَنَّ صِدْقَ الْمُخْبِرِ تَوَقَّفَ عَنِ الْحُكْمِ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. وَيُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الْمُتَقَدِّمُ عَنِ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى الْإِنْسَانِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَوَالِدِهِ كَمَا مرَّ أَنفًا. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشَّهَادَةَ الْإِنْسَانِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ.

احتياط بل لا بُدَّ من الاعتقادِ فإن اعتقد صدقه جاز وإلا فلا وعليه يُحمَلُ جزمُ بعضهم بأنَّه لو أخبرَ الحاكمُ برُجوعِ الشَّاهدِ فإنَّ ظَنَّ صدقَ المخبرِ أي: اعتقده توقَّفَ عن الحكم وإلا فلا ومن شَهِدَ بإقرارٍ مع عليه باطلاً بما يُخالِفُه لزمه أن يُخبرَ به (وشرطُ العدالةِ اجتنابُ) كلِّ كبيرةٍ من أنواعِ (الكبائرِ)؛ لأنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ فاسِقٌ وهي وما في معناها كلُّ جريمةٍ تُؤدِّنُ بقلَّةِ اكترائِ مُرتكِبِها بالدينِ ورقةَ الديانةِ وهذا لشموله أيضاً لِصغائرِ الخِسةِ وللإصرارِ على صِغيرةِ الآتي أشمَلُ من حدِّها بما يوجبُ الحدَّ؛ لأنَّ أكثَرها لا حدَّ فيه أو بما فيه وعيدٌ شديدٌ بنصِّ الكتابِ أو الشَّنةِ؛ لأنَّ كثيراً ممَّا عدَّوه كبائرَ ليس فيه ذلك كالظَّهَارِ وأكلِ لَحْمِ الخنزيرِ وكثيراً ممَّا عدَّوه صغائرَ فيه ذلك كالغيبَةِ كما بيَّنتُ ذلك كلُّه مع تعدِّدها على وجهِ مُبسوطٍ بحيثُ

قوله: (جاز) أي ترك الشَّهادةَ وقد يُقالُ مُقتَضَى الشرطِ الوجوبُ إلا أن يُقالَ أن ذلك جوازٌ بعد الامتناعِ فيشمَلُ الوجوبَ، ثم رأيتُ في ع ش كلاً من السُّؤالِ والجوابِ المذكورين. قوله: (لزمه أن يُخبرَ به) انظر ما فائدته مع أنه مؤاخَذٌ بإقراره وفي حاشيةِ الشَّيخِ ع ش ما لا يشفي رَشِيدِيَّ عبارته وفائدةُ ذلك أنَّ الحاكمَ يثبتُ في بيانِ الحقِّ لاحتمالَ أنَّ المشهودَ عليه أقرَّ ناسياً أو ظاناً بقاءَ الحقِّ مع كونه في الواقعِ غيرَ ثابتٍ. اهـ. ويأتي قبيلَ الشرطِ الرابعِ من شروطِ الأداءِ ما يفيدُ أنه لا يجوزُ لذلك الشَّاهدِ أن يشَهِدَ بالإقرارِ إلا إن قلَّدَ القائلُ بأنَّ الإقرارَ إنشاءٌ للملكِ لا إخبارٌ به راجعهُ.

قوله (الشيء): (وشرطُ العدالةِ) أي تحقُّقُها اجتنابُ الكبائرِ والمرادُ بها بقرينةِ التعاريفِ الآتيةِ غيرِ الكبائرِ الاعتقاديَّةِ التي هي البدعُ فإنَّ الرَّاجِحَ قبولُ شَهادةِ أهلها ما لم تُكفِّرهم كما سيأتي بيانه أسنًى ومُغني.

قوله: (وما في معناها) أي معنى الكبيرة. قوله: (كلُّ جريمةٍ إلخ) الأولى إسقاطُ لفظه كُلِّ وقوله بقلَّةِ اكترائِ مُرتكِبِها إلخ أي قِلَّةِ اغترائه بالدينِ بُخَيْرِمي. قوله: (ورقةُ الديانةِ) عطفٌ تفسيري ع ش.

قوله: (لشموله إلخ) لعلَّ اللامَ بمعنى مع وقوله أيضاً أي: كشموله للكبائرِ والأولى أن يُذكرَ عَقَبَ قوله الآتي. قوله: (لأنَّ أكثَرها لا حدَّ فيه) أي لأنهم عدَّوا الرِّبَا، وأكلَ مالِ اليتيمِ، وشَهادةَ الزَّورِ ونحوها من الكبائرِ ولا حدَّ فيها أسنًى ومُغني.

قوله: (أو بما فيه إلخ) الأولى وبما إلخ. قوله: (بما فيه وعيدٌ شديدٌ إلخ) اختارَ النِّهايةَ والأسنًى والمُغني هذا الحدَّ، ثم قال الأوَّل ولا يقدَحُ في ذلك الحدَّ

عَدَّهم كبائرَ ليس فيها ذلك كالظَّهَارِ إلخ قال ع ش أي ليجوزَ أنَّ المرادُ أنَّ كلَّ ما فيه وعيدٌ شديدٌ كبيرةٌ وأنَّ ما ليس فيه ذلك فيه تفصيلٌ. اهـ. وقال الرَشِيدِيَّ انظر ما وجهُ عَدَمِ القَدَحِ وما في حاشيةِ الشَّيخِ ع

ش يُردُّ عليه أنَّ الحدَّ لا بُدَّ أن يكونَ جامعاً. اهـ. قوله: (ليس فيه ذلك) أي الوعيدُ الشَّدِيدُ. قوله: (كما بيَّنتُ ذلك) أي عَدَمَ جامعِيَّةِ الحدَّينِ الأخيرينِ وعَدَمَ مانِعِيَّةِ الأخير. قوله: (مع تعدِّدها إلخ) عبارة

قوله: (وعليه يُحمَلُ جزمُ بعضهم بأنَّه لو أخبرَ الحاكمُ برُجوعِ الشَّاهدِ إلخ) ولو أخبرَ الشَّاهدُ عدلاً بما يُنافي شَهادتهِ جاز له اغتماده إن غلبَ على ظنِّه صدقه وإلا فلا كما يؤخِّدُ ذلك من قولِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ لو

أخبرَ الحاكمُ برُجوعِ الشَّاهدِ فإنَّ ظَنَّ صدقَ المُخبرِ توقَّفَ عن الحكم وإلا فلا ش م ر.

زادت على الأربعمائة ومع أدلة كلِّ وما قيل فيه وبُحِثَ حملُ ما يُقَلَّ من الإجماع على أنَّ الغيبةَ كبيرةٌ وما وردَ فيها من الوعيدِ الشديدِ على غيرِ الفاسِقِ بخلافه فإنَّ ذكره بما لم يُعْلَنَ به صغيرةٌ وفي كتابي الزَّواجرِ عن اقترافِ الكبائرِ (و) اجتنابُ (الإصرارِ على صغيرة).....

المُعني هذا ضَبْطُها بالحدِّ، وأما بالعدِّ فأشياء كثيرةٌ قال ابنُ عَبَّاسٍ هي إلى السَّبعينِ أَقْرَبُ وقال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: لَمَّا إِلَى السَّبعِمِائَةِ أَقْرَبُ أَيِ بَاغِتِيَارِ أَصْنَافِ أَتَوَاعِهَا وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي فَمِنَ الصَّغَائِرِ وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ التَّوَعِينِ فَمِنَ الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ أَوْ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَفْيِهَا بِلا عُدْرِ وَمَنْعُ الزَّكَاةِ، وَتَرْكُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالتَّهْيِ عَنْ الْمُتَكَبِّرِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَنِسْيَانُ الْقُرْآنِ، وَالْيَأْسُ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَأَمْنُ مَكْرِهِ تَعَالَى وَالْقَتْلُ عَمْدًا أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَالْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالْإِفْطَارُ فِي رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالزَّوْأِ، وَاللَّوْاطُ وَشَهَادَةُ الزَّوْرِ، وَشُرْبُ الْخَمْرِ وَإِنْ قَلَّ وَالسَّرِقَةُ، وَالْغَضَبُ وَقَيْدُهُ جَمَاعَةً بِمَا يَنْلُغُ رُبْعٌ مِثْقَالٍ كَمَا يَنْقَطِعُ بِهِ فِي السَّرِقَةِ، وَكَيْثَانُ الشَّهَادَةِ بِلا عُدْرِ، وَضَرْبُ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَقَطْعُ الرَّجِمِ، وَالْكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمْدًا وَسَبُّ الصَّحَابَةِ وَأَخْذُ الرُّشُوةِ، وَأَمَّا الْغَيْبَةُ فَإِنْ كَانَتْ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ فَهِيَ كَبِيرَةٌ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّي وَالْأَفْصَغِيرَةُ، وَمِنَ الصَّغَائِرِ التَّظَرُّ الْمُحَرَّمُ وَكَذِبُ لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ وَالْإِشْرَافُ عَلَى بُيُوتِ النَّاسِ وَهَجْرُ الْمُسْلِمِ فَوْقَ الثَّلَاثِ، وَكَثْرَةُ الْخُصُومَاتِ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا إِلَّا إِنْ رَاعَى حَقَّ الشَّرْعِ فِيهَا، وَالضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّيَاحَةُ، وَشَقُّ الْجَنْبِ فِي الْمُصِيبَةِ، وَالتَّخَيُّرُ فِي الْمَشْيِ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ الْفَسَاقِ إِنْ نَاسًا لَهُمْ وَإِذْخَالُ مَجَانِينِ وَصِبْيَانٍ وَنَجَاسَةٍ يُغْلِبُ تَنْجِيسُهُمُ الْمَسْجِدَ، وَاسْتِعْمَالُ نَجَاسَةٍ فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ. اهـ. وَزَادَ الرُّؤُوسُ فِي شَرْحِهِ عَلَى ذَلِكَ مَعَ تَقْيِيدِ لِبَعْضِهِ رَاجِعُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا قِيلَ فِيهِ) أَيِ الْكُلِّ وَقَوْلُهُ وَبُحِثَ حَمْلُ الْإِخْ مَغْطُوفَانِ عَلَى أُدْلَةٍ كُلِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا وَرَدَ فِيهَا) أَيِ حَمْلُ مَا وَرَدَ فِي الْغَيْبَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى غَيْرِ الْفَاسِقِ الْإِخْ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّؤُوسُ وَمِنَ الصَّغَائِرِ غَيْبَةُ لِلْمُسِيرِ فَنَسَقَهُ، وَاسْتِمَاعُهَا بِخِلَافِ الْمُعْلِنِ لَا تَحْرُمُ غَيْبَتُهُ بِمَا أَغْلَنَ بِهِ وَبِخِلَافِ غَيْرِ الْفَاسِقِ فَيَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ غَيْبَتُهُ كَبِيرَةٌ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ أَيِ ابْنِ الْمُفَرِّي كَاضِلِهِ فِي الْوُقُوعِ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ كَمَا مَرَّ وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا نَقَلَهُ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ وَهَذَا التَّفْصِيلُ أَحْسَنُ مِنْ إِبْطَالِ صَاحِبِ الْعِدَّةِ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ وَإِنْ نَقَلَهُ الْأَصْلُ عَنْهُ وَأَقْرَبَهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ وَقَوْلُهُ وَاسْتِمَاعُهَا أَخْصُ مِنْ قَوْلِ الْأَصْلِ وَالسُّكُوتُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْلَمُهَا وَلَا يَسْمُهَا. اهـ. بِحَذْفِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْفَاسِقِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي كِتَابِي الْإِخْ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَتَّبِعِي ذَلِكَ الْإِخْ.

قَوْلُهُ (لَسِي): (وَالْإِصْرَارُ الْإِخْ) أَيِ بَأْنِ يَمْضِي زَمَنٌ تُمْكِنُ فِيهِ التَّوْبَةُ وَلَمْ يَثْبُتْ قَالَهُ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ: وَقَالَ عَمِيرَةُ: الْإِصْرَارُ قِيلَ هُوَ الدَّوَامُ عَلَى نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْهَا وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ الْإِكْتَارُ مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَنْوَاعٍ. قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَقَالَ الزَّكَكْسِيُّ وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِصْرَارَ الَّذِي تَصْبِرُ بِهِ الصَّغِيرَةُ كَبِيرَةٌ إِمَّا تَكَرَّرُهَا بِالْفِعْلِ وَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَإِمَّا تَكَرَّرُهَا فِي الْحُكْمِ وَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنْتَهَى. اهـ. بِجُبَيْرٍ مِي.

أو صَغَائِرَ من نَوْعٍ واحدٍ أو أنواعٍ بأن لا تَغْلِبَ طَاعَاتُهُ صَغَائِرُهُ فَمَتَى ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بَطَلَتْ عِدَالَتُهُ مُطْلَقًا أو صَغِيرَةً أو صَغَائِرَ دَاوَمَ عَلَيْهَا أو لا خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ، فَإِنْ غَلِبَتْ طَاعَاتُهُ صَغَائِرُهُ فَهُوَ عَدْلٌ وَمَتَى اسْتَوَيَا أو غَلِبَتْ صَغَائِرُهُ فَهُوَ فَاسِقٌ وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الْغَلْبَةِ بِالنِّسْبَةِ لِتَعْدَادِ صَوَرِ هَذِهِ وَصَوَرِ هَذِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى تَعَدُّدِ ثَوَابِ الْحَسَنَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ أَحْزَوِيٌّ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ ضَبَطَ ذَلِكَ بِالْعُرْفِ وَنَصَّ الْمُخْتَصِرُ ضَبْطَهُ بِالْأَظْهَرِ مِنْ حَالِ الشَّخْصِ وَهُمَا صَرِيحَانِ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الْمُرُوءَةِ وَالْمُخِلِّ بِهَا بِنَاءً عَلَى اعْتِبَارِ الْغَلْبَةِ، ثُمَّ

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ صَغَائِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُمَا صَرِيحَانِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَمَتَى) إِلَى (فَيُظْهَرُ). ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ صَغَائِرَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ كَمَا فِي الْمُغْنَى وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ لَا تَغْلِبَ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ لَا تَغْلِبُ وَفِي هَامِشٍ أَضْلِلْهُ بِخَطِّ تَلْمِيزِهِ عَبْدَ الرَّءُوفِ مَا نَصَّهُ الظَّاهِرُ أَنَّ لَا زَائِدَةَ. اهـ. وَفِي نَظَرٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ تَفْسِيرَ الْإِضْرَارِ الْمُرَادِ لِلْمُصَنِّفِ وَحَيْثُ يُدْعَى فَيَتَعَيَّنُ إِبْثَاتُ لَا، وَأَمَّا حَذْفُ لَا فَإِنَّمَا يَأْتِي لَوْ كَانَ الْمُرَادُ تَفْسِيرَ اجْتِنَابِ الْإِضْرَارِ وَلَيْسَ مُرَادًا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ بَلْ يُصَرِّحُ بِكَوْنِ ذَلِكَ رَاجِعًا لِلْإِضْرَارِ وَأَنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى مَعَ قَوْلُهُ الْآتِي عَنْ الْقِيلِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ أَصَرَّ عَلَيْهَا أَمْ لَا وَغَلِبَتْ طَاعَاتُهُ أَمْ لَا.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ صَغِيرَةً) يَغْنِي دَاوَمَ عَلَيْهَا أَخْذًا بِمَا بَعْدَهُ وَإِلَّا لَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى كَمَا لَا يَخْفَى عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ مَعَهُ وَالْعَدْلُ يَتَحَقَّقُ بِأَنَّ لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةً وَلَمْ يُصِرَّ عَلَى صَغِيرَةٍ أَوْ أَصَرَّ عَلَيْهَا وَغَلِبَتْ طَاعَاتُهُ فَبَارِزَتِ كَبِيرَةٌ أَوْ إِضْرَارٌ عَلَى صَغِيرَةٍ مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَنْوَاعٍ تَنْتَقِي الْعَدَالَةُ إِلَّا أَنْ تَغْلِبَ طَاعَاتُ الْمُصِرِّ عَلَى مَا أَصَرَّ عَلَيْهِ فَلَا تَنْتَقِي الْعَدَالَةُ عَنْهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى فَبَارِزَتِ كَبِيرَةٌ أَوْ إِضْرَارٌ عَلَى صَغِيرَةٍ مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَنْوَاعٍ تَنْتَقِي الْعَدَالَةُ إِلَّا أَنْ تَغْلِبَ طَاعَاتُهُ مَعَاصِيَهُ كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ فَلَا تَنْتَقِي عِدَالَتُهُ وَإِنْ اقْتَضَتْ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ الْإِثْنَاءَ مُطْلَقًا.

(فَائِدَةٌ): فِي الْبَحْرِ لَوْ نَوَى الْعَدْلُ فَعَلَ كَبِيرَةً عَدَا الزُّنَا لَمْ يَصِرْ بِذَلِكَ فَاسِقًا بِخِلَافِ نِيَّةِ الْكُفْرِ. اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ) أَيِ: وَاشْتَرَطَ الدَّوَامَ عَلَى نَوْعٍ مِنْهَا وَقَالَ إِنَّ الْمُكْثَرَ مِنْ أَنْوَاعِ الصَّغَائِرِ بَدُونِ مُدَاوَمَةٍ عَلَى نَوْعٍ مِنْهَا لَيْسَ بِفَاسِقٍ وَإِنْ لَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ عَلَى صَغَائِرِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِتَعْدَادِ صَوَرِ هَذِهِ الْخ) أَيِ بِأَنَّ يُقَابَلُ مَجْمُوعُ طَاعَاتِهِ فِي عُمُرِهِ بِمَجْمُوعِ مَعَاصِيهِ فِيهِ كَمَا فِي ع ش. اهـ. بُجَيْرِمِي.

☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ ضَبَطَ ذَلِكَ بِالْعُرْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّنْ ضَبَطَهُ بِالْعُرْفِ. اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (وَهُمَا صَرِيحَانِ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْأَوَّلِ عَدَمَ اعْتِبَارِ التَّعْدَادِ بَلْ يَكْفِي عَدُّ الْعُرْفِ وَالثَّانِي اعْتِبَارُ ظَاهِرِ حَالِ الشَّخْصِ وَإِنْ لَمْ يُلَاحَظْ التَّعْدَادُ حَقِيقَةً. اهـ. سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ الْخ) خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَأَقَرَّهُ سَمَ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الْمُرُوءَةِ وَالْمُخِلِّ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ يُلَاحَظَ مَعَ هَذَا مَا

☐ قَوْلُهُ: (وَهُمَا صَرِيحَانِ فِيمَا ذَكَرْتَهُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ عَدَمِ اعْتِبَارِ التَّعْدَادِ بَلْ يَكْفِي عَدُّ الْعُرْفِ، وَالثَّانِي اعْتِبَارُ ظَاهِرِ حَالِ الشَّخْصِ وَإِنْ لَمْ يُلَاحَظْ التَّعْدَادُ وَحَقِيقَتُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الْمُرُوءَةِ وَالْمُخِلِّ بِهَا الْخ) يَنْبَغِي أَنْ لَا يُلَاحَظَ مَعَ هَذَا مَا سَيَذْكُرُهُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَإِنَّ جَمِيعَهُ مُغَايِرٌ لِمَا هُنَا كَمَا يَظْهَرُ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ الْخ) الْأَوْجَهُ أَنْ لَا يَجْرِي بَلْ مَتَى وَجَدَ

كما هنا فإن غلبت أفرادها لم تُؤثّر وإلا رُدَّتْ شهادته وصرّح بعضهم بأن كل صغيرة تاب عنها لا تدخل في العد وهو حسن؛ لأن التوبة الصحيحة تُذهب أثرها بالكليّة قيل عطف الإصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر أنه ليس المراد مُطلقه بل مع غلبة الصغائر، أو مساواتها للطاعات وهذا حينئذ كبيرة. اهـ. وفيه نظر؛ لأن الإصرار لا يُصيّر الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما يُلحِقُها بها في الحكم فالعطف صحيح من غير احتياج إلى تأويل ولا يُنافي هذا قول كثيرين كابن عباس رضي الله عنه ونُسب للمُحققين كالأشعري وابن فورك والأستاذ أبي إسحاق ليس في الذنوب صغيرة قال العمراني؛ لأنهم إنما كرهوا تسمية معصية الله صغيرة لإجلال له مع اتفاقهم على أن بعض الذنوب يقدح في العدالة، وبعضها لا يقدح فيها وإنما الخلاف في التسمية والإطلاق.

(تنبيه): ينبغي أن يكون من الكبائر ترك تعلم ما يتوقّف عليه صحة ما هو فرض عين عليه لكن من المسائل الظاهرة لا الخفية نعم، مرّ أنّه لو اعتقد أن كل أفعال نحو الصلاة أو الوضوء فرض أو بعضها فرض ولم يقصد بفرض مُعيّن التقيّة صَحّ وحينئذ فهل ترك تعلم ما دُكر كبيرة أيضًا أو لا؟ للتّظن فيه مجال والوجه أنّه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه، وأمّا إفتاء الشيخنا بأن من

سَدَّكَرُهُ عن البُلُقيني وغيره في الكلام عليها فإنّه جميعه مُغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه والأوجه أنّه لا يجري بَلْ مَتَى وَجِدَ خَارِئُهَا رُدَّتْ شهادته وإن لم يَتَكَرَّرْ شَرْحُ م. ر. اهـ. وعبارة السيّد عَمَرٍ عبارة النهاية والأوجه أنّه لا يجري إلخ فليُتأمل فلعل لا زائدة، ثم رأيت في نسخة منها بعد كتابة حاصل ما في التّخفة إلى قوله وإلا رُدَّتْ شهادته ما نصّه بَلْ مَتَى وَجِدَ مِنْهُ خَارِئُهَا كَفَى فِي رَدِّهَا وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ. اهـ. وعليه فليست لا زائدة. اهـ. فوّ: (أفرادها) أي المروءة وقوله لم يُؤثّر أي الإخلال بها.

فوّ: (وَصَرَّحَ بِعَظْمِهِمْ) إلى قوله: (والوجه) في النهاية. فوّ: (وَصَرَّحَ) إلى قوله: (قَبِيلَ) عبارة النهاية ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها مُرتكبها لا يدخل في العدد لإدّهاب التوبة الصحيحة أثرها. اهـ. فوّ: (فالعطف صحيح) فيه أن القيل المار لم يدع صاحبه عَدَمَ صِحَةِ العطف. فوّ: (غير احتياج إلى تأويل) يُتأمل ما المراد بالتأويل؟ والذي مرّ تقيّد لا تأويل رَشِيدِي. فوّ: (ولا يُنافي هذا) أي تقسيم المعصية إلى الصغيرة والكبيرة. فوّ: (قال العمراني) أي: في توجيه عَدَمِ المُنافاة. فوّ: (ولأنما الخلاف إلخ) الأوّل التّقرُّيع. فوّ: (والوجه أنّه إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما اقتضاه إفتاء الشيخ بأن من لم يعرف أركان، أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تُقبل شهادته أن ذلك كبيرة انتهت وكان في

خَارِئُهَا رُدَّتْ شهادته وإن لم يَتَكَرَّرْ شَرْحُ م. ر. فوّ: (والوجه أنّه غير كبيرة) بل قد يُقال ولا صغيرة كما يَسْبِقُ إلى الفهم من قوّة كلامهم. فوّ: (لَيْفَ) (والوجه أنّه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه إلخ) أي: والأوجه كما اقتضاه إفتاء الشيخ بأن من لم يعرف أركان أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تُقبل شهادته أن ذلك كبيرة ش. م. ر.

لم يعرف بعض أركان أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تُقبل شهادته فيتعين حمله على غير هذين القسمين لئلا يلزم على ذلك تفسيق العوام وعدم قبول شهادة أحد منهم وهو خلاف الإجماع الفعلي بل صرح أئمتنا بقبول الشهادة العامة كما يُعلم مما يأتي فُيُقبل شهادة الحسبة على أن كثيرين من المتفقهة يجهلون كثيرا من شروط نحو الوضوء (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) يخبر مسلم «من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه» وفي رواية لأبي داود «فقد عصى الله ورسوله» وهو صغيرة وفارق الشطرنج بأن مُعْتَمَدَ الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر، ونوع من التدبير ومُعْتَمَدُ التزود الحزر والتخمين المؤدي إلى غاية من السفاهة والحمق. قال الرافعي: وتبعوه ما حاصله ويُقاس بهما كل ما في معناهما من أنواع اللهو فكل ما مُعْتَمَدَ الحساب والفكر كالمنقلة حفر أو خطوط يُنْقَلُ منها وإليها

أصل الشارح رحمه الله نحو ذلك فأبدله بما ترى. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ قال ع ش قوله: غير كبيرة بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق إلى الفهم من قوة كلامهم سم. □ قوله: (لا تُقبل شهادته) أي وإن كانت صلاته صحيحة حيث اعتقد أن الكل فروض أو أن بعضها فرض والآخر سنة من غير تعيين. اهـ. □ قوله: (على غير هذين إلخ) أي: كأن يقصد بفرض معين التقلية. □ قوله: (على ذلك) أي على ظاهر إفتاء الشيخ. □ قوله (الش): (اللعب) بفتح اللام وكسر المهملة مُعْنَى. □ قوله (الش): (بالنرد) وهو المُسَمَّى الآن بالطاول في عرف العامة ع ش. □ قوله (الش): (على الصحيح) مُقَابِلُهُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فَقَطْ نِهَائِيَةٌ وَمُعْنَى. □ قوله: (لخبر مسلم) إلى قوله قال بعضهم في النهاية إلا قوله: وَمَنْ زَعَمَ إِلَى وَمِنْ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَهِيَ أَوْ رَاقٌ فِيهَا صَوْرٌ وَقَوْلُهُ وَاسْتَشْكَلَهُ إِلَى وَحَاصِلُهُ. □ قوله: (بالنردشير) وفي بعض الهوامش عن العلامة الهمام ابن نباتة ما نصه وقد وُضِعَ النرد لِأَزْدَشِيرَ مِنْ وَلَدِ سَاسَانَ وَهُوَ أَوَّلُ الْفُرْسِ الثَّانِيَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَا حِيلَةَ لِلْإِنْسَانِ مَعَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ لَعِبَ بِهِ فَقِيلَ نَرْدَشِيرُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ وَشَبَّاهُ بِه تَقْلُبُ الدُّنْيَا بِأَهْلِهَا فَجَعَلَ بَيُوتَ النَّرْدِ اثْنَيْ عَشَرَ بَيْتًا بَعْدَ شُهُورِ السَّنَةِ، وَعَدَدَ كِلَابِهَا ثَلَاثِينَ بَعْدَ أَيَّامِ الشَّهْرِ، وَجَعَلَ الْفَضَيْنِ مِثْلًا لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَتَقْلِيْبِهِمَا بِأَهْلِ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَلْعَبُهُ فَيُلْعَغُ بِإِسْعَافِ الْقَدَرِ مَا يُرِيدُهُ، وَأَنَّ اللَّاعِبَ الْفِطْنَ لَا يَتَأَتَّى لَهُ مَا يَتَأَتَّى لِغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يُسْعِفْهُ الْقَدَرُ فَعَارَضَهُمْ أَهْلُ الْهِنْدِ بِالشُّطْرَنْجِ. اهـ. □ قوله: (فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه) أي وذلك حرام أسنى. □ قوله: (وفارق الشطرنج) إلى قوله إن خليا في المُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَحَلُّهُ إِلَى وَمِنْ الْقِسْمِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَقَوْلُهُ وَمَنْ زَعَمَ إِلَى وَيَجُوزُ. □ قوله: (ففيه تصحيح الفكر إلخ) عبارة المُعْنَى فَهُوَ يُعِينُ عَلَى تَدْبِيرِ الْحُرُوبِ وَالْحِسَابِ. اهـ. □ قوله: (الحزر والتخمين إلخ) عبارة الأسنى والمُعْنَى مَا يُخْرِجُهُ اللَّعْبَانِ أَي: الْحَصَى وَنَحْوَهُ فَهُوَ كَالْأَزْلَامِ. اهـ. □ قوله: (كالمنقلة حفر إلخ) عبارة المُعْنَى وَالْأَسْنَى، وَأَمَّا الْحَزَّةُ وَهِيَ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالزَّيِّ قِطْعَةُ خَشَبٍ يُخْفَرُ فِيهَا حَفَرٌ فِي ثَلَاثَةِ أَسْطُرٍ يُجَعَلُ فِيهَا حَصَى صِغَارٌ وَيُلْعَبُ بِهَا وَتُسَمَّى بِالْمُنْقَلَةِ وَقَدْ يُسَمَّى بِالْأَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَالْفَرْقُ وَهِيَ بَفَتْحِ الْقَافِ وَالزَّاءِ وَيُقَالُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَإِسْكَانِ الزَّاءِ أَنْ يُخْطَّ فِي الْأَرْضِ خَطٌّ مُرَبَّعٌ وَيُجَعَلُ فِي وَسْطِهِ خَطَانِ كَالصَّلِيبِ وَيُجَعَلُ عَلَى

حَصَى بِالْحِسَابِ لَا يَحْرُمُ وَمَحَلُّهُ فِي الْمَنْقَلَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حِسَابُهُمَا تَبَعًا لِمَا يُخْرِجُهُ الطَّابُّ
الْآتِي وَلَا حُرْمَتٌ، وَكُلُّ مَا مُعْتَمَدُهُ التَّخْمِينُ يَحْرُمُ وَمِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي كَمَا رَجَحَهُ السُّبْكِيُّ
وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا الطَّابُّ عَصَى صِغَارٍ تُزْمَنُ وَيُنْظَرُ لِلزُّنْهَاءِ لِيُزَيَّنَ عَلَيْهِ مَقْتَضَاهُ الَّذِي
اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى فِكْرٍ فَلَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهُ بَوَاحٍ إِذْ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْكَنْجَفَةُ وَهِيَ أَوْرَاقٌ فِيهَا صَوْرٌ وَيَجُوزُ اللَّعِبُ بِالْخَاتَمِ وَبِالْحَمَامِ إِنْ خُلِيََا عَنْ
مَالٍ وَالثَّانِي عَمَّا عُرِفَ لِأَهْلِهِ مِنْ خَلْعِهِمْ جَلْبَابِ الْحَيَاءِ وَالْمُرُوءَةِ وَالتَّعَصُّبِ وَالْإِزْدَتْ
شَهَادَتُهُمْ وَيُقَاسُ بِهِمْ مَا كَثُرَ، وَاشْتَهَرَ مِنْ أَنْوَاعِ خُدَيْتٍ مِنَ الْجَزْيِ، وَحَمَلِ الْأَحْمَالِ الثَّقِيلَةِ،
وَالنَّطَاحِ بِنَحْوِ الْكِبَاشِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّقَةِ وَاللَّهْوِ (وَيُكْرَهُ) اللَّعِبُ (بِشَطْرُنَجٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ
وَكُسْرِهِ مُعْجَمًا وَمُثَمَّلًا؛ لِأَنَّهُ يُلْهِي عَنِ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِهَا الْفَاضِلَةِ بَلْ كَثِيرًا مَا
يَسْتَعْرِقُ فِيهِ لَا عَيْبَ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ عَنْ وَقْتِهَا وَهُوَ حِينَئِذٍ فَاسِقٌ غَيْرُ مَعْذُورٍ بِنِسْبَانِهِ كَمَا ذَكَرَهُ
الْأَصْحَابُ، وَاسْتَشْكَلَهُ الشَّيْخَانِ بِمَا جَوَّابُهُ فِي الْأُمِّ.....

رُءُوسِ الْخُطُوطِ حَصَى صِغَارٍ يُلْعَبُ بِهَا فَيُفْهِمَا وَجْهَانِ أَوْ جَهْمَا كَمَا يَقْبُضِيهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ السَّابِقِ
الْجَوَّازِ وَجَرَى ابْنُ الْمُفَرِّجِ عَلَى آتَمَا كَالْتَرْدِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَمِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي الْإِنْخ) أَيِ مَا مُعْتَمَدُهُ
التَّخْمِينُ ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَلَا مَالٍ فَيَحْرُمُ وَيُؤَيِّدُهُ التَّقْيِيدُ فِي الْحَمَامِ وَمَا بَعْدَهُ بِالْخُلُوعِ عَنِ الْغَوْضِ ع ش.
فَوَدَّ: (عَصَى صِغَارٍ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْعُمْدَةَ فِيهِ عَلَى مَا تُخْرِجُهُ الْجَوَائِدُ الْأَرْبَعُ وَقَالَ غَيْرُهُ
أَيِ: السُّبْكِيُّ بِالْكَرَاهَةِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيِ الْقِسْمِ الثَّانِي. فَوَدَّ: (وَبِالْحَمَامِ).
(فَرْغَ): اتَّخَذَ الْحَمَامَ لِلْبَيْضِ أَوْ الْفَرْخِ أَوْ الْأُنْثَى أَوْ حَمَلِ الْكُتُبِ أَيِ: عَلَى أَجْنَحَتِهَا مُبَاحٌ وَيُكْرَهُ
اللَّعِبُ بِهِ بِالتَّطْيِيرِ وَالْمُسَابَقَةِ وَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: هَذَا
أَيِ كَرَاهَةِ اللَّعِبِ بِالْحَمَامِ حَيْثُ لَمْ يَسْرِقِ اللَّاعِبُ طُيُورَ النَّاسِ فَإِنْ فَعَلَهُ حَرَّمَ وَبَطَلَتْ شَهَادَتُهُ. اهـ.
فَوَدَّ: (إِنْ خُلِيََا عَنْ مَالٍ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ انْقَضَ إِلَيْهِ أَيِ اللَّعِبِ بِالْحَمَامِ قِمَارٌ أَوْ نَحْوُهُ
رُدَّتْ الشَّهَادَةُ بِهِ كَالشَّطْرُنَجِ فِيهِمَا. اهـ. فَوَدَّ: (وَالثَّانِي عَمَّا عُرِفَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَكِنْ مَتَى كَثُرَ
اللَّعِبُ بِالْحَمَامِ رُدَّتْ بِهِ شَهَادَتُهُ لِمَا عُرِفَ مِنْ أَهْلِهِ الْإِنْخ. فَوَدَّ: (وَالْتَّعَصُّبُ) عَطَفٌ عَلَى خَلْعِهِمْ الْإِنْخ
وَعَلَى مَا عُرِفَ الْإِنْخ. فَوَدَّ: (وَيُقَاسُ بِهِمْ) أَيِ بِأَهْلِ الْحَمَامِ أَيِ فِي رَدِّ الشَّهَادَةِ فَقَطُّ أَمَّا الْجَوَّازُ فَقَدْ يَحْرُمُ
إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ إِضْرَارٌ لِلنَّفْسِ بَلَا غَرْضٍ ع ش. فَوَدَّ: (وَالنَّطَاحِ بِنَحْوِ الْكِبَاشِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَحْرُمُ
كَمَا قَالَ الْحَلِيمِيُّ التَّحْرِيشُ بَيْنَ الدُّيُوكِ، وَالْكِلاِبِ، وَتَرْقِصُ الْقُرُودِ، وَنَطَاحُ الْكِبَاشِ وَالتَّقَرُّجُ عَلَى
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَاتِ وَاللَّعِبُ بِالصُّوَرِ، وَجَمْعُ النَّاسِ عَلَيْهَا. اهـ. فَوَدَّ: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكُسْرِهِ الْإِنْخ) أَنْكَرَ
بَعْضُهُمْ فَتَحَهُ أَسْنَى. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يُلْهِي الْإِنْخ)؛ وَلَآنَ فِيهِ صَرْفُ الْعُمُرِ إِلَى مَا لَا يُجْدِي؛ وَلَآنَ
عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِقَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِهِ فَقَالَ: (مَا هَذِهِ التَّمَائِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ) أَسْنَى. فَوَدَّ: (حَتَّى
تَخْرُجَ) أَيِ الصَّلَاةِ بِهِ أَيِ لَعِبِ الشَّطْرُنَجِ. فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيِ التَّقْسِيقِ بِلَعِبِ الشَّطْرُنَجِ الْمُخْرَجِ
لِلصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا نِسْبَانًا. فَوَدَّ: (بِمَا جَوَّابُهُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى بِأَنَّ فِيهِ تَعْصِبَةَ الْغَافِلِ، ثُمَّ قِيَاسُهُ الطَّرْدَ

ولفظه فإن قيل فهو لا يترك وقتها للعب إلا وهو ناسٍ قيل فلا يعود للعب الذي يورث النسيان فإن عاد له وقد جرب أنه يورثه ذلك فذلك استخفاف. اهـ. وحاصله أن الغفلة نشأت من تعاطيه للفعل الذي من شأنه أن يلهمي عن ذلك فكان كالمتمتع ليتفويته ويجري ذلك في كل لهُو ولعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيراً يستولي عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الأخروية. قال بعضهم: بل يمكن أن يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح؛ لأنه كما يجب تعاطي مقدمات الواجب يجب تعاطي مقدمات ترك مقوماته والكلام فيمن جرب من نفسه أن اشتغاله بذلك المباح يلهمه حتى يفوت به الوقت فاندفع ما قيل شغل النفس بالمباح يفجؤها

في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به أجاب عنه الشافعي رحمه الله بأن في ذلك استخفافاً من حيث إنه عاد الخ، وأما القياس المذكور فأجيب عنه بأن شغل النفس بالمباح الخ وبأن ما شغلها به هنا مكروه وثم مباح. اهـ. وسيأتي في الشرح رد الجواب الأول. هـ. قوله: (ولفظه فإن قيل الخ) صنع كلام الأم أن الإثم والفسق موقوف على التجربة، ومقتضى قول الشارح وحاصله الخ ترتب الإثم والفسق على التوبة الأولى أيضاً وقد يوجه الأول بأن ما ذكر ليس مطرداً بل الناس متفاوتون فما لم يعلم الإنسان ذلك من نفسه فلا وجه لتأنيبه وتقصيقه فينبغي أن يناط الأمر بما يغلب على ظنه من حال نفسه بتجربة أو غيرها فليأتمل، ثم رأيت قول الشارح الآتي في المباح والكلام الخ وفيه تأكيد لما ذكر فقد بر. اهـ. سيد عمر وسيأتي عن سم ما يوافقه وعن الرزق والمغني ما يقتضي التكرار، وعدم الفسق بالمرة الأولى مطلقاً. هـ. قوله: (لا يترك وقتها) أي لا يفوته. هـ. قوله: (فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الأول من ذلك نعم إن علم أنه يؤدي للنسيان فالوجه تحريمه سم وقوله نعم الخ الموافق لما مر أنفاً عن السيد عمر هو الأظهر فقول الرزق مع شرحه والمغني وإن افترن به فحش أو تأخير الفريضة عن وقتها عمداً وكذا سهواً للعب به وتكرار ذلك منه فحرام أيضاً لما افترن به ما ترد به الشهادة بخلاف ما إذا لم يتكرر. اهـ. الموافق لصنيع الأم وصريح الشارح ينبغي حمل على ما إذا لم يغلب على ظنه أنه يؤدي للنسيان والله أعلم. هـ. قوله: (للفعل الذي من شأنه الخ) أي بتجربته من نفسه أخذاً مما مر ويأتي وتقدم عن السيد عمر وسم أن المدار على غلبة ظن ذلك ولو بغير تجربة. هـ. قوله: (كالمتمتع لتفويته) قضيته أنه يفسق بإخراج الصلاة عن وقتها مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ عميرة أنه لا بد من تكرار ذلك وتوقف سم في ضابط التكرار رشدي. هـ. قوله: (ويجري ذلك) أي ما تقدم عن الأصحاب. هـ. قوله: (يجب تعاطي ترك مقوماته) إن أراد بعد دخول وقت الواجب فيرد عليه أن المدعي أعم وإن أراد مطلقاً فيمنع بجواز التوم قبل دخول وقته وإن علم استغراقه الوقت. هـ. قوله: (ما قيل شغل النفس الخ) أقره الأسنى كما مر أنفاً.

هـ. قوله: (فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الأول من ذلك نعم إن علم أنه يؤدي للنسيان فالوجه تحريمه.

ولا قُدْرَةٌ عَلَى دَفْعِهِ وَعَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ وَفِيهِ مِنَ السَّبَبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَاصِي يُحْمَلُ مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْكَثِيرَةِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بِتَحْرِيمِهِ الْأُتَمَّةُ الثَّلَاثَةُ لَكِنْ قَالَ الْحُقَافُ: لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا حَدِيثٌ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ وَقَدْ لَعِبَهُ بِجَمَاعَةٍ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ لَا يُخَصِّصِي مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَمِمَّنْ كَانَ يَلْعَبُهُ غِبًّا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَازَعَ الْبُلْقِينِي فِي كِرَاهَتِهِ بِأَنَّ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ لَا أَحِبُّهُ لَا يَقْتَضِيهَا وَقَيَّدَهَا الْغَزَالِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يُوَاطَّبْ عَلَيْهِ وَلَا حَرَمَ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ نَعَمْ، مَحَلُّهَا إِنْ لَعِبَ مَعَ مُعْتَقِدِ حِلِّهِ وَلَا حَرَمَ كَمَا رَجَحَهُ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يُعِينُهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ حَتَّى فِي ظَنِّ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْعَمَلُ بِاعْتِقَادِ إِمَامِهِ وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ الْقَاضِي اعْتِقَادَ نَفْسِهِ دُونَ الْخُصْمِ؛ لِأَنَّهُ مُلْزَمٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ نَظَرَ لَاعْتِقَادِهِ الْخُصْمُ تَعَطَّلَ الْقَضَاءُ وَلَأنَّهُ أَعْنَى الشَّافِعِيِّ يَلْزُمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ حَرَمَتَهُ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ وَلَوْ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ مِنَ التَّنَازُعِ فِي ذَلِكَ. (فَإِنْ شَرِطَ فِيهِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَقِمَارٌ مُحَرَّمٌ) لِجَمَاعَةٍ بِخِلَافِهِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِيُبْذَلَ إِنْ غَلِبَ وَيُمْسِكُهُ إِنْ غَلِبَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقِمَارٍ وَإِنَّمَا هُوَ عَقْدٌ مُسَابَقَةٌ فَاسِيدَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ آلَةٍ قِتَالٍ، وَمَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ قِمَارًا هُوَ مُحَرَّمٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِيهِ تَعَاطِي

قوله: (وَعَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ) أَيِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ وَكَثِيرًا مَا يَسْتَعْرِقُ فِيهِ لِأَعْبَهُ الْخ. قوله: (أَوْ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ وَفِيهِ) أَيِ الشُّطْرُنِجِ سَم. قوله: (فِي ذِمَّةِ) أَيِ الشُّطْرُنِجِ. قوله: (وَالْآثَارِ الْكَثِيرَةِ) مِنْهَا مَا مَرَّ عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قوله: (لَا يَقْتَضِيهَا) أَيِ فَلَأنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى. قوله: (وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيِ وَإِنْ رُدَّتِ الشَّهَادَةُ بِالْمُوَاطَّابَةِ كَمَا يَأْتِي آتِفًا لِحَرَمِ الثَّرْوَةِ بِهَا كَمَا يَأْتِي فِي مَبْنَحِهِ. قوله: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ وَالرَّوَضِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (مَعَ مُعْتَقِدِ حِلِّهِ) أَيِ وَلَوْ مَعَ الْكِرَاهَةِ. قوله: (وَلَا) أَيِ بِأَنَّ لَعِبَ مَعَ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ مُغْنِي. قوله: (الْقَاضِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي الْحَاكِمِ الْخ. قوله: (تَعَطَّلَ الْقَضَاءُ) لَعَلَّهُ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ اعْتِقَادُ الْخُصْمَيْنِ.

قوله: (يَلْزُمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ) أَيِ: فَكَيْفَ يُعِينُهُ عَلَى مَا يَلْزُمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ فِيهِ سَم.

قوله: (لَسِي): (فَإِنْ شَرِطَ فِيهِ) أَيِ اللَّعِبِ بِالشُّطْرُنِجِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَيِ: عَلَى أَنَّ مَنْ غَلَبَ مِنَ اللَّاعِبَيْنِ فَلَهُ عَلَى الْآخَرِ كَذَا مُغْنِي.

قوله: (لَسِي): (فَقِمَارٌ) بِكَسْرِ الْقَافِ اللَّعِبُ الَّذِي فِيهِ تَرَدَّدُ بَيْنَ الْغَرَمِ وَالْعُثْمِ بِجُبَيْرِي.

قوله: (لَسِي): (فَقِمَارٌ مُحَرَّمٌ) أَيِ: ذَلِكَ الشَّرْطُ أَوْ الْمَالُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي رَشِيدِي. قوله: (لِجَمَاعَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ صَغِيرَةٌ فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (بِخِلَافِهِ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (بِخِلَافِهِ) أَيِ اشْتِرَاطِ الْمَالِ. قوله: (لِيُبْذَلَ إِنْ غَلِبَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. قوله: (وَهُوَ مُحَرَّمٌ) أَيِ: كَالْأَوَّلِ مُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ.

قوله: (أَوْ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ) أَيِ: الشُّطْرُنِجِ. قوله: (وَلَأنَّهُ أَعْنَى الشَّافِعِيِّ يَلْزُمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ) فَكَيْفَ يُعِينُهُ عَلَى مَا يَلْزُمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ فِيهِ.

عقد فاسيد وهو صغيرة لكن أخذ المال كبيرة، وعبر بقمار محرم احترازًا عن اعتراض الإمام على إطلاقهم التحريم بأن المحرم وهو ما اقترن بالشطرنج لا هو فإنه لا يتغير بذلك وتُرَدُّ الشهادة به إن اقترن به أخذ مال أو فُحش أو داوم عليه. قال الماوردي: أو لعبه على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة حيوان ومن ثم قال بعضهم يحرم اللعب بكل ما في آله صورة محرمة (ويباح) بل قال في مناسكه يندب (الحذاء وسماعه) واستماعه؛ لأنه أقرب فاعله بل «قال لأنجشة عبد له أسود خدا بأثمات المؤمنين يا أنجشة روئذك رفقًا بالقوارير» أي: النساء زواه الشيوخ وذلك أن الإبل إذا سمعته زاد سيورها وأثعبت راكبيها، والنساء يضعفن عن ذلك فشبهن بالزجاج الذي يسرع انكساره، واستدل للتدب بأخبار صحيحة وبأن فيه تنشيطها للسير، وتنشيط النفوس وإيقاظ النوم. اهـ. ويتعين الجزم به إذا كان السير قربة أو الاستيقاظ

قوله: (وهو صغيرة) أي كما قبله نهاية عبارة المغني ولا تُردُّ به الشهادة؛ لأنه خطأ بتأويل. اهـ. قال ع ش نقل عن زواج ابن حج أن تعاطي العقود الفاسدة كبيرة فليراجع. اهـ. قوله: (لكن أخذ المال كبيرة) فيه دليل على أنه لا تجب أجره المثل سم. قوله: (وعبر بقمار محرم احترازًا) فيه تأمل بل التغيير المذكور ظاهر في موافقة إطلاقهم. قوله: (ما اقترن بالشطرنج) أي شرط المال لا هو أي الشطرنج. قوله: (فإنه لا يتغير بذلك) فيه وقفة. قوله: (الشهادة به) أي بلعب الشطرنج. قوله: (إن اقترن به أخذ مال) أي: إما مرآته كبيرة وقوله أو فُحش أي لأنه حرام كما مر عن الروض والمغني وظاهر إطلاقهم هنا ولو كان قليلاً ويأتي تقييد الفُحش بالشعر بالإكثار وهو الظاهر هنا أيضًا فليراجع وقوله أو داوم عليه وقوله أو لعبه إلخ أي لما يأتي اتهما يسقطان المروءة. قوله: (أو لعبه على الطريق) ظاهره وإن لم يكن اللعاب عظيمًا ويتبني أن محل ذلك حيث تكرّر. اهـ. ع ش ويأتي في مبحث المروءة ما يقتضي أن التكرّر ليس بشرط. قوله: (على الطريق) ويقاس به ما في معناه شرح المنهج أي: كالفقاهي بجبرمي. قوله: (أو كان فيه صورة حيوان) ظاهره وإن لم يتكرّر اللعب به ويظهر أن محل ما قاله أخذًا مما مر إذا لم تغلب طاعته على معاصيه، ثم رأيت في الأسنى ما يصرح به كما يأتي في مبحث الفُحش بالشعر. قوله: (بل قال في مناسكه يندب) كذا في المغني. قوله: (واستماعه) كذا في المغني والنهاية أيضًا ولك أن تقول الأولى تفسير ما في المتن لا عطفه عليه؛ لأن ما لا صنع له فيه لا تتعلّق به الأحكام فليأمل سيّد عمر أي ولذا عبر بالمنهج بالاستماع، ثم قال: وتغيري بالاستماع هنا وفيما يأتي أولى من تغييره بالاستماع. اهـ. قوله: (لأنجشة) بفتح فسكون ففتح. قوله: (يا أنجشة إلخ) مَقُولُ القول. قوله: (واستدل) إلى قوله لما صحّ في المغني إلّا قوله. اهـ. إلى وهو بضّم أوله وقوله وهذا إلى المتن. قوله: (تنشيطها) أي: الإبل. قوله: (انتهى) أي كلام المُستدِل. قوله: (الجزم به) أي: التدب. قوله: (قربة) الأولى تأخيرُه وإبداله عن قوله كذلك.

قوله: (لكن أخذ المال كبيرة) فيه دليل على أنه لا يجب أجره المثل.

كذلك؛ لأن وسيلة القرية قربة اتفاقاً، ثم رأيت ما يأتي قريباً عن الأذرعِي وهو موافق لما ذكرته وهو بضم أوله وكسره وبالذال المهملة وبالمد ما يقال خلف الإبل من رجز وغيره وهذا أولى من تفسيره بأنه تحسين الصوت الشجي بالشعر الجائز (ويذكره الغناء) بكسر أوله وبالمد (بلا آله وسماعه) يعني استماعه لا مجرؤد سماعه بلا قصد لما صحَّ عن ابن مسعود ومثله لا يقال من قبل الرأي فيكون في حكم المرفوع: «أنه يثبت التفاف في القلب كما يثبت الماء البقل» وجاء مرفوعاً من طرق كثيرة بيئتها في كتابي كف الزعاع عن مُحَرَّمات اللهو والسماع دعاني إليه أتت تهافت كثيرين على كتاب لبعض من أدر كناهم من صوفية الوقت تبع فيه خراف ابن حزم وأباطيل ابن طاهر وكذبه الشنيع في تحليل الأوتار وغيرها ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مزدود القول عند الأئمة، ومن ثم.....

قوله: (وهو بضم أوله وكسره إلخ) ويقال فيه حدو أيضاً معني. قوله: (ما يقال) أي: قوله: وجاء مرفوعاً في النهاية. قوله: (ما يقال خلف الإبل إلخ) ذكر في الإحياء عن أبي بكر الديوري أنه كان في البادية فاضافه رجل فرأى عنده عبداً أسود مقيداً فسأل عنه فقال له مولاه أنه ذو صوت طيب وكانت له عيس فحملها أحمالاً ثقيلة وحداها فقطعت مسيرة ثلاثة أيام في يوم فلما حطت أحمالها ماتت كلها قال فسفعت فيه فسفعتني، ثم سألته أن يحدولي فرفع صوته فسقطت لوجهي من طيب صوته حتى أشار إليه مولاه بالسكوت. اهـ. معني. قوله: (وهذا أولى من تفسيره بأنه إلخ) لعل وجه الأولوية أن هذا التفسير يشمل الغناء الآتي، والحال أنه ليس بمراد. قوله: (الشجي) أي: المطرب.

قوله (سجي): (ويذكره الغناء) قال الغزالي الغناء إن قصد به ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية، وإن لم يقصد به شيء فهو لهو مغفوء عنه. اهـ. حلي. قوله: (وبالمد) عبارة المعني وهو بالمد وقد يقصر ويكسر المعجزة رُفَع الصوت بالشعر.

(فائدة): الغناء من الصوت ممدود ومن المال مقصور. اهـ. قوله: (أنه يثبت التفاف إلخ) أي من أنه يثبت إلخ أي يكون سبباً لحصول التفاف في قلب من يفعله بل أو يستمع له؛ لأن فعله واستماعه يورث منكراً واشتغالاً بما يفهم منه كمحاسن النساء وغير ذلك وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب أمور تحيل فاعله على أن يظهر خلاف ما يبيته. اهـ. ع ش ولا يخفى أن ذلك إنما يتأتى في الغناء بشعر متعلق بنحو النساء بخلاف المتعلق بوصف الله أو رسوله وحبهما ونحو ذلك فإنه يرغب في الطاعة فيكون طاعة كما مر عن الغزالي ويأتي عن الأذرعِي. قوله: (وجاء إلخ) أي ما صحَّ عن ابن مسعود.

قوله: (كف الزعاع) بوزن السحاب مفرده زعاعة يقال هم زعاع الناس أي: الأحداث الطغام السفلة. اهـ. أوقيانوس. قوله: (دعاني إليه) أي إلى تأليف ذلك الكتاب. قوله: (تهافت كثيرين) أي: تسارعهم وتساقطهم. قوله: (لبعض من أدر كناهم) إلى قوله من تحرير سائر إلخ في النهاية لا قوله ووقع إلى، وكل ذلك عبارته وما سمعناه من بعض صوفية الوقت تبع فيه كلام ابن حزم إلخ. قوله: (وكذبه) أي ابن طاهر. قوله: (ولم ينظر) أي ذلك البعض لكونه أي: ابن طاهر.

بَالِغُوا فِي تَسْفِيهِهِ وَتَضْلِيلِهِ سَيِّمًا الْأَذْرَعِي فِي تَوْشِيْطِهِ وَوَقَعَ بَعْضُ ذَلِكَ أَيْضًا لِلْكَمَالِ الْأَذْفَوِي فِي تَأْلِيْفٍ لَهُ فِي السَّمَاعِ وَلِغَيْرِهِ وَكُلُّ ذَلِكَ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ وَأَتْبَاعُ مَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ لَا مَا أَفْتَرَاهُ أَوْلَيْكَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ تَحْرِيمِ سَائِرِ الْأَوْتَارِ وَالْمَزَامِيرِ وَبَعْضِ أَنْوَاعِ الْغِنَاءِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي خَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى كِرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْمُبَاحِ كَلْبَسُ الثِّيَابِ الْجَمِيلَةِ يُنْبِئُ التَّفَاقُ فِي الْقَلْبِ وَلَيْسَ بِمَكْرُوهِ يُرَدُّ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا يُنْبِئُ نِفَاقًا أَصْلًا وَلَعِنَ سَلْمَنَاهُ فَالتَّفَاقُ مُخْتَلِفٌ وَالتَّفَاقُ الَّذِي يُنْبِئُهُ الْغِنَاءُ مِنَ التَّحَنُّثِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَقْبَحُ وَأَشْنَعُ كَمَا لَا يَخْفَى وَمَا نُقِلَ مِنْهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لَيْسَ هُوَ بِصِفَةِ الْغِنَاءِ الْمَعْرُوفِ فِي هَذِهِ الْأُزْمَةِ مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَى التَّلْحِينَاتِ الْأَنِيقَةِ وَالتَّعَمَّاتِ الرَّقِيقَةِ الَّتِي تَهَيِّجُ النُّفُوسَ وَشَهَوَاتِهَا كَمَا يَبَيِّنُهُ الْأَذْرَعِي كَالْقُرْطُبِيِّ وَبَسَطْتُهُ، ثُمَّ وَقَدْ جَزَمَ الشَّيْخَانِ فِي مَوْضِعٍ بِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا فِيهِ وَضُفُّ نَحْوِ خَمِيرٍ أَوْ تَشْيِيبٍ بِأَمْرَدٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْمِلُ غَالِيًا عَلَى مَعْصِيَةٍ. قَالَ الْأَذْرَعِي، أَمَّا مَا اعْتَدَيْتُ عِنْدَ مُحَاوَلَةِ عَمَلٍ وَحَمَلٍ ثَقِيلٍ كَجِدَائِ الْأَعْرَابِ لِإِبْلِهِمْ وَغِنَاءِ النَّسَاءِ لِيَتَسَكَّنَ صِغَارُهُمْ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ بَلْ رُبَّمَا يُنْدَبُ إِذَا تَشَطَّ عَلَى سَيْرٍ أَوْ رَغَبَ فِي خَبَرٍ كَالْجِدَائِ فِي الْحَجِّ وَالْغَزْوِ وَعَلَى نَحْوِ هَذَا يُحْمَلُ مَا جَاءَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ. اهـ. وَمِمَّا يَحْزُمُ اتِّفَاقًا سَمَاعُهُ مِنْ أَمْرَدٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ مَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ بَلَا آلَةٍ حَرَمَتْهُ مَعَ الْآلَةِ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: لِكِبَرِ الْقِيَاسِ تَحْرِيمُ الْآلَةِ فَقَطْ وَبَقَاءُ الْغِنَاءِ عَلَى الْكِرَاهَةِ. اهـ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنْ الْإِمَامِ فِي الشُّطْرُنَجِ مَعَ الْقِمَارِ.

□ فَوَدَّ: (بَالِغُوا) أَيِ الْأَيْمَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلِغَيْرِهِ) أَيِ الْكَمَالِ. □ فَوَدَّ: (وَكُلُّ ذَلِكَ) أَيِ: كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ وَابْنِ طَاهِرٍ وَالْكَمَالِ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ تَحْرِيمِ الْإِنِّج) بَيَانٌ لِمَا عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ. □ فَوَدَّ: (وَبَعْضُ أَنْوَاعِ الْغِنَاءِ) إِنَّمَا زَادَ لَفْظَةً بَعْضُ لِمَا مَرَّ وَيَأْتِي آيَفًا. □ فَوَدَّ: (يُنْبِئُهُ الْغِنَاءُ) أَيِ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا نُقِلَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْغِنَاءِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ جَزَمَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَا ذَكَرَاهُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ حُرْمَتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى لَوْ كَانَ مِنْ أَمْرَدٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ وَخَافَ مِنْ ذَلِكَ فِتْنَةً. اهـ. □ فَوَدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ: وَمِمَّا يَحْزُمُ إِلَى وَقَضِيَّتِهِ الْإِنِّج وَمَا أُتْبِعَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَحَمَلٍ ثَقِيلٍ) بِالْإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (كَجِدَائِ الْأَعْرَابِ الْإِنِّج) لَعَلَّ الْأَوَّلَى وَمِنْ جِدَائِ الْإِنِّج. □ فَوَدَّ: (صِغَارُهُمْ) صَوَابُهُ صِغَارُهُمْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (فِي خَبَرِ الْإِنِّج) رَاجِعٌ لِلْسَّيْرِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يَحْزُمُ اتِّفَاقًا الْإِنِّج) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَاسْتِمَاعِهِ بَلَا آلَةٍ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ أَشَدُّ كِرَاهَةً فَإِنْ خِيفَ مِنْ اسْتِمَاعِهِ مِنْهَا أَوْ مِنْ أَمْرَدٍ فِتْنَةً حَرَّمَ قَطْعًا. اهـ. □ فَوَدَّ: (مَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ) أَيِ وَلَوْ نَحْوِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ زِيَادِي. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ بَلَا آلَةٍ حُرْمَتْهُ الْإِنِّج) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَتَى أَفْتَرَنَ بِالْغِنَاءِ آلَةً مُحَرَّمَةً فَالْقِيَاسُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ تَحْرِيمُ الْآلَةِ الْإِنِّج وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِكَوْنِ قَضِيَّةِ الْمَثْنِ الْحُرْمَةُ سَيِّدُ عَمَرُ وَجَرَى الرَّوَضُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ فَقَالُوا أَمَّا مَعَ الْآلَةِ فَيَحْزُمَانِ. اهـ. أَيِ الْغِنَاءِ وَاسْتِمَاعِهِ وَقَدْ تَوَجَّهَ بِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا يُؤَثِّرُ فِي تَهْيِيجِ النُّفُوسِ وَشَهَوَاتِهَا مَا لَا يُؤَثِّرُ أَحَدُهُمَا عَلَى حَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فرغ): يُسَنُّ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا تَلْحِينُهُ فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ حَرَمٌ وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى الْمَعْتَمِدِ وَإِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ كِرَاهَةُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مُرَادُهُمْ بِهَا كِرَاهَةُ التَّحْرِيمِ بَلْ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ: إِنَّ الْقَارِئَ يُفْسِقُ بِذَلِكَ، وَالْمُسْتَمِيعُ يَأْتُمُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَدَلَ بِهِ عَنْ نَهْجِهِ الْقَوِيمِ (وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ آلَةٍ مِنْ شِعَارِ الشَّرْبَةِ كَطَنْبُورٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَعَوْدٍ) وَرَبَابٍ وَجَنَكٍ وَسَنْطِيرٍ وَكَمَنْجَةِ (وَصَنْجٍ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَهُوَ صُفْرٌ يُجْعَلُ عَلَيْهِ أَوْ نَارٌ يُضْرَبُ بِهَا أَوْ قِطْعَتَانِ مِنْ صُفْرِ تُضْرَبُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى وَكِلَاهُمَا حَرَامٌ (وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ) وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَوْتَارِ وَالْمِزَامِيرِ (وَاسْتِمَاعِهَا)؛ لِأَنَّ اللَّذَّةَ الْحَاصِلَةَ مِنْهَا تَدْعُو إِلَى فَسَادِ كُشْرَبِ الْخَمْرِ لَا سِيَّمَا مَنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِهَا؛ وَلِأَنَّهَا شِعَارُ الْفُسْقَةِ، وَالتَّشَبُّهُ بِهِمْ حَرَامٌ وَخَرَجَ بِاسْتِمَاعِهَا سَمَاعُهَا مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ فَلَا يَحْرُمُ، وَحِكَايَةُ وَجْهِ بَجَلِّ الْعَوْدِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَعُ مِنْ بَعْضِ الْأَمْرَاضِ مُزْدَوْدَةٌ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَنْبُثْ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَرِيدَ جِلْدُهُ لِمَنْ بِهِ ذَلِكَ الْمَرَضُ وَلَمْ يَنْفَعْهُ غَيْرُهُ.....

قوله: (فرغ) إلى قوله وسنطير في المغني. قوله: (وأما تلحينه إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولا بأس بالإدارة للقراءة بأن يقرأ بعض الجماعة قطعة، ثم البعض قطعة بعدها ولا يتزديد الآية للتدبر ولا باجتماع الجماعة في القراءة ولا بقراءته بالآلحان إن لم يقرط فإن أقرط في المد والإشباع حتى ولّد حروفاً من الحركات فتولّد من الفتح ألف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء أو أذغم في غير موضع الإذغام أو أسقط حروفاً حرّمْ ويفسّق به القارئ، ويأثم المستمع ويسنّ ترتيل القراءة، وتذبرها والبكاء عندها، واستماع شخص حسن الصوت والمُدَارَسَةُ وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه. اهـ.

قوله: (حرّم) ويتبغى أن يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله بل قال الماوردي إلخ ع ش.

قوله: (والمستمع يأثم به) أي إثم الصغيرة ع ش. قوله: (عن نهجه القويم) أي طريقه المستقيم ش.

قوله (سنّ): (ويحرم استعمال آلة إلخ) أي وكذا يحرم اتّخاذها، واستعمالها هو الضرب بها مغني وأسنى. قوله (سنّ): (من شعار الشربة) جمع شاربٍ وهُم الْقَوْمُ الْمُجْتَمِعُونَ عَلَى الشَّرَابِ الْحَرَامِ مُغْنِي وَفِي الْخُلَاصَةِ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ. اهـ. قوله: (بضم أوله) إلى قول المتن لا الرقص في النهاية إلّا قوله: كما بيّنته ثم في موضعين وقوله وتضعيف التزمذي له مزدود وقوله ويشهد أيضًا إلى ويباح.

قوله: (وهو صفر) أي نحاس أصفر ع ش. قوله: (أو قطعتان إلخ) كالتحاستين اللتين تضرب إحداهما على الأخرى يوم خروج المحمل، ومثلها قطعتان من صيني أو خشبة تضرب إحداهما على الأخرى، وأما التصفيق باليدين فمكروه كراهة تنزيه حلي. قوله: (يضرب إحداهما إلخ) وهو ما يستعمله الفقهاء المشهورون في زمنا المسمى في عرف العامة بالكاسات ع ش وحلي.

قوله (سنّ): (وميزمار عراقى) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الأوتار مغني وشيخ الإسلام.

قوله: (وسائر أنواع الأوتار والمزامير) وكلها صغائر شرح المنهج. قوله: (من قرب عهده بها) أي: بالخمير وشربها. قوله: (بأن هذا إلخ) عبارة النهاية نعم لو أخبر طبيباً عدلان بأن المريض لا ينفعه

بقول طبييين عدلين فليس وجهها بل هو المذهب كالتداوي بنجس غير الخمر وعلى هذا يُحْمَلُ قول الحليمي يُباح استماع آله اللهو إذا نَفَعَتْ من مَرَضٍ أي: لِمَنْ به ذلك المَرَضُ وتعيّن الشفاء في سماعه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي أنه كان يسمَعُ العود من جملة كذبه وتهوُّره كما بيَّنته، ثم (لا يراغ) وهو الشَّبابَةُ سُمِّيَتْ بذلك لِخُلُوِّ جَوْفِهَا ومن ثم قالوا لِمَنْ لا قلب له رجلٌ يراغ فلا يحزُم (في الأصح) ليخبر فيها (قلت الأصح تخريمه والله أعلم)؛ لأنَّه مُطَرِّبٌ بانفراده بل قال بعض أهل الموسيقى إنَّه آلة كاملة جامعة لجميع النغمات إلا يسيراً فحزُم كسائر المزامير، والخبر المزوي في شَبَابَةِ الرَّاعِي مُنْكَرٌ كما قاله أبو داود ويتقدِّر صحته كما قاله ابن حبان فهو دليلٌ لِلتَّحْرِيمِ؛ لأنَّ ابنَ عمرَ سَدَّ أذنيه عن سماعها

لِمَرَضِهِ إِلَّا العودَ عَمِلَ بِخَبَرِهَا وحلَّ له استماعه كالتداوي بنجس فيه الخمر وعلى هذا يُحْمَلُ إلخ وعبارة المُغْنِي وَبُحْثُ جَوَازِ استماع المريض إذا شَهِدَ عدلان من أهل الطَّبِّ بأنَّ ذلك يُنْجِعُ في مَرَضِهِ وَحَكَى ابنُ عبد السلام خلافاً للعلماء في السماع بالملاهي وبالذَّفِّ والشَّبابَةِ وقال السُّبْكِيُّ: السَّمَاعُ على الصَّوَرَةِ المَعْهُودَةِ مُنْكَرٌ وضلالة وهو من أفعال الجَهْلَةِ والشَّيَاطِينِ وَمَنْ رَعِمَ أَنَّ ذلك قُرْبَةٌ فَقَدْ كَذَبَ وافترى على الله، وَمَنْ قال أَنَّهُ يَزِيدُ في الذَّوْقِ فَهُوَ جاهِلٌ أو شَيْطَانٌ، وَمَنْ نَسَبَ السَّمَاعَ إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُوَدِّبُ أدَباً شَدِيداً وَيَدْخُلُ في زُمَرَةِ الكاذِبِينَ عليه ﷺ وَمَنْ كَذَبَ عليه مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ من النار وليس هذا طَرِيقَةً أو لِيَاءِ الله تعالى وحزبه وأتباع رسول الله ﷺ بَلْ طَرِيقَةُ أَهْلِ اللُّهُوِّ واللَّعِبِ والباطل ويُنْكَرُ على هذا باللسان واليد والقلب وَمَنْ قال من العلماء بإباحة السماع فَذَلِكَ حَيْثُ لا يَجْتَمِعُ فيه ذَفٌّ وشَبَابَةٌ ولا رجالٌ ونساء ولا مَنْ يَحْزُمُ النَّظْرَ إِلَيْهِ. اهـ. فَوَدَّ: (بقول طبييين إلخ) يَنْبَغِي أو مَعْرِفَةُ نَفْسِهِ إن كان عارفاً بالطَّبِّ وَيَتَرَدَّدُ النَّظْرُ في إخبار الواحد ولو فاسقاً إذا وَقَعَ في القلب صِدْقُهُ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (بَلْ هو للمذهب إلخ) أي حَلَّ استماعه أَنْظُرْ هل يَحِلُّ لِتَحْوِ الطَّيِّبِ استِغْمَالُهُ حَيْثُ يُدْ تَوَقَّفَ عليه استماع المريض الْمُتَوَقَّفِ عليه شِفَاؤُهُ رَشِيدِيَّ أي والظاهرُ الحِلُّ. فَوَدَّ: (كما بيَّنته ثم) أي في كَفِّ الرَّعَاعِ إلخ. فَوَدَّ: (وهو الشَّبابَةُ) وهي الْمَسْمَاةُ الآنَ بالغابِ ع ش. فَوَدَّ: (لِخُلُوِّ جَوْفِهَا) وفي البَجِيرِ مِيَّ عَنِ الْقَلْبِ وَيُيَّ والشَّبابَةُ هي ما ليس له بوقٌ ومنها الصَّفَارَةُ ونحوها. اهـ.

فَوَدَّ (سب): (قلت الأصح تخريمه) أي كما صَحَّحَهُ كَلَامُ البَغَوِيِّ وهو مُقْتَضَى كَلَامِ الْجُمْهُورِ وَتَرْجِيحُ الْأَوَّلِ تَبَعٌ فِيهِ الرَّافِعِيُّ الْغَزَالِيُّ وَمَالُ الْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرُهُ إِلَيْهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ بِتَخْرِيمِهِ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ. فَوَدَّ: (لأن ابنَ عمرَ سَدَّ أذنيه إلخ) قد يُعَارَضُ ذلك بأنَّ تَرْكَه الْإِنْكَارَ على الرَّاعِي دَلِيلُ الْجَوَازِ

فَوَدَّ: (لأن ابنَ عمرَ سَدَّ أذنيه إلخ) قد يُعَارَضُ ذلك بأنَّ تَرْكَه الْإِنْكَارَ على الرَّاعِي دَلِيلُ الْجَوَازِ وَإِلَّا لِأَنَّكَ لَنْ إِنْكَارَ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ إِلَّا أَنْ يُقالَ شَرْطُ وَجُوبِ الْإِنْكَارِ كَوْنُهُ مُجْمَعاً عَلَيْهِ أو يَتَقَدَّرُ الْفَاعِلُ التَّحْرِيمَ وَإِنْ كان مُخْتَلَفاً فِيهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الرَّاعِي كان يَتَقَدَّرُ حَلَّهُ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ أو بِتَقْلِيدٍ لِمَنْ أَفْتَاه بِحَلِّهِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، أو أَنَّهُ قامَ مانِعٌ مِنَ الْإِنْكَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ناقلًا له عن النبي ﷺ، ثم استخبر من نافع هل يسميها فيستديم سدًا أذنيه فلمّا لم يسمعها أخبره فترك سدّها فهو لم يأمره بالإصغاء إليها بدليل قوله له أسمع؟ ولم يقل أسمع ولقد أطنب خطيب الشام الدولعي وهو ممن نُقل عنه في الروضة وأثنى عليه في تحريمها وتقرير أدلته ونسب من قال بجلّها إلى الغلط وأنه ليس معدودًا من المذهب ونقلت كلامه برؤيته وكلام غيره ثمّ فراجع، ونقل ابن الصلاح أنّها إذا جمعت مع الدّف حُرّمًا بإجماع من يُعتدّ به ورّدّه التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مرّ عن الإمام في الشطرنج مع القمار وعن الزر كشي في الغناء مع الآلة وما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من أنّهما كانا يسمعان ذلك فكذب كما بيّنته ثمّ فاحذره (ويجوز دّف) أي: ضرّبه (واستماعه لغرس)؛ لأنّه ﷺ أقرّ جوّريّات ضرّين به حين بنى عليّ بفاطمة كرم الله وجهها بل قال لمن قالت وفينا نبيّ يعلم ما في غد، دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين أي: من مدّح بعض المقتولين ببذر رواه البخاريّ وصحّ خبره «فصل ما بين الحرام والحلال الضرب بالدّف» وخبر «أعلنوا هذا التكاخ واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدّف» سنّده حسن وتضعيف الترمذي له مزدود ومن ثمّ أخذ البغوي وغيره منه أنّه سنّة في الغرس ونحوه (ويختان)؛ لأنّ عمر رضي الله عنه كان يُقرّره فيه كالتكاخ ويُنكره في غيرهما رواه ابن أبي شيبة (وكذا غيرهما) من كلّ سرور (في الأصح) لخبر الترمذي وابن جبان أنّه ﷺ لمّا رجع إلى المدينة من بعض مغازيه قالت له جارية سوداء: إني

والأ لا تكّر؛ لأن إنكار المنكر واجب إلّا أن يقال شرط وجوب الإنكار كونه مجمعًا عليه أو يفتقد الفاعل التحريم والبراع مختلف فيه ويحتمل أن الراعي كان يفتقد حله باجتهاد منه أو بتقليد لمن افتاه بجلّه من المجتهدين أو أنّه قام مانع من الإنكار فليتملّ سم. فوّ: (سدّ أذنيه) أي ورعًا وإلّا فقد مرّ أنّ مجرّد السماع لا يحرم وبه يتدفع إشكال تقريره لسمع نافع رشيد. فوّ: (ممن نقل) أي المصنّف. فوّ: (في تحريمها) متعلّق بأطنب. فوّ: (وأنه ليس إلخ) أي وإلى أنّه إلخ يعني قال أن القول بجلّها أو القائل به ليس إلخ. فوّ: (ورّدّه التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مرّ عن الإمام إلخ) عبارة النهاية وفيه ما مرّ عن الإمام إلخ. فوّ: (ما مرّ إلخ) مرّ ما فيه.

فوّ (الشي): (دّف) بضم الدال أشهر من فتحها سمي بذلك لتدفيف الأصابع عليه مُعني. فوّ: (حين بنى علي) أي دخل ع ش. فوّ: (فصل إلخ) مبتدأ وقوله الضرب بالدّف خبره. فوّ: (ومن ثمّ أخذ) إلى قوله ويشهد أيضًا في المُعني. فوّ: (ونحوه) كالوليمة ووقت العقد والزفاف مُعني. فوّ: (من كلّ سرور) عبارة المُعني وشيخ الإسلام ممّا هو سبب لإظهار السرور كولاية وعيد وقُدوم غائب وشفاء مريض. اه. قال ع ش قوله: من كلّ سرور قد يفهم تحريمه لا لسبب أضلا فليراجع ولا بُعد فيه؛ لأنه لعب مجرّد. اه. أقول فيه توقّف ولو قال يفهم كراهته إلخ كان له وجه أخذًا ممّا مرّ في الشطرنج والغناء بشرطهما بل قضية ما يأتي من قول الشارح والنهاية وقضية كلامه جلّ ما عداها من

نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالذُّفِّ فَقَالَ لَهَا: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ أَوْفِي بِنَذْرِكَ» وهذا يشهدُ لِخَبَرِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ ضَرْبَهُ لِنَحْوِ قُدُومِ عَالِمٍ أَوْ سُلْطَانٍ لَا خِلَافَ فِيهِ وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِنَذْبِهِ بِقَصْدِ الشُّرُورِ بِقُدُومِ نَحْوِ عَالِمٍ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ إِذِ الْمُبَاحُ لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ وَلَا يُؤْمَرُ بِوَفَائِهِ لَكِنْ مَرَّةً فِيهِ فِي التَّنْذِيرِ زِيَادَةٌ لَا بُدَّ مِنْ اسْتَحْضَارِهَا هُنَا وَيُبَاحُ أَوْ يُسَنُّ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِنَذْبِهِ (وَإِنْ كَانَ فِيهِ جَلَا جَلٍّ) لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ وَادِّعَاءِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِجَلَا جَلٍّ يُخْتِاجُ لِإِثْبَاتِهِ وَهِيَ إِمَّا نَحْوُ حَلَّتِي تُجْعَلُ دَاخِلُهُ كَذْفُ الْعَرَبِ أَوْ صُنُوجٍ عِرَاضٍ مِنْ صُغْفَرٍ تُجْعَلُ فِي خُرُوقِ دَائِرَتِهِ كَذْفُ الْعَجَمِ وَبِحَلٍّ هَذِهِ جَزَمَ الْحَاوِي الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ وَنَارَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ أَشَدُّ إِطْرَابًا مِنَ الْمَلَاهِي الْمُتَّفَقِ عَلَى تَحْرِيمِهَا، وَأَطَالَ وَثَقَلَ عَنْ جَمْعِ حَرَمَتِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ضَرْبِهِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَقَوْلِ الْحَلِيمِيِّ يَخْتَصُّ جِلَّهُ بِالتَّسَاءِ رَدَّهُ الشُّبْكِيُّ (وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَيَحْرُمُ اسْتِمَاعُهُ أَيْضًا (وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَبَّتُ الْوَسْطِ) وَاسْتَعِ الطَّرَفَيْنِ لَكِنْ أَحَدَهُمَا الْآنَ أَوْسَعُ مِنَ الْآخَرِ الَّذِي لَا جِلْدَ عَلَيْهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ» أَيِ: الْقِمَارَ «وَالْكُوبَةَ» ؛ وَلِأَنَّ فِي ضَرْبِهَا تَشْبِيهًا بِالْمُخَنَّثِينَ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَادُهَا غَيْرُهُمْ وَتَفْسِيرُهَا بِذَلِكَ هُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَنْ فَسَّرَهَا بِالتَّرْدِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ.....

الطُّبُولُ الْخُ الْإِبَاحَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهَذَا يَشْهَدُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَاسْتَشْنَى الْبُلْقِينِيُّ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ ضَرْبَ الذُّفِّ فِي أَمْرِ مُهْمٍّ مِنْ قُدُومِ عَالِمٍ أَوْ سُلْطَانٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. اهـ. وَعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ إِذَا لَمْ يَضُرِّهِ لِنَحْوِ قُدُومِ الْخُ أَيِ وَإِلَّا فَهُوَ جَائِزٌ قَطْعًا ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَشْهَدُ الْخُ) أَيِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُبَاحُ أَوْ يُسَنُّ الْخُ) مُرَادُهُ بِهِ الدُّخُولُ عَلَى الْمُتَنَزِّلِ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (كَذْفُ الْعَرَبِ) وَقَوْلُهُ: (كَذْفُ الْعَجَمِ) إِلَى (وَلَا فَرْقَ) وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ أَحَدَهُمَا) إِلَى (لِلْخَبَرِ). ❦ قَوْلُهُ: (يُخْتِاجُ لِإِثْبَاتِهِ) قَدْ يُقَالُ الْأَصْلُ عَدَمُهَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَنَارَعَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَمُنَازَعَةُ الْأَذْرَعِيِّ فِيهِ بِأَنَّهُ الْخُ مَرْدُودَةٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الضَّرْبَ بِالذُّفِّ فِيهِ صَنْجٌ أَشَدُّ إِطْرَابًا الْخُ مَمْنُوعٌ. اهـ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْمَنْعَ مُكَابَرَةٌ وَالْقَوْلُ بِإِبَاحَةِ الذُّفِّ الَّذِي فِيهِ الصَّنْجُ مَعَ حُرْمَةِ الصَّنْجِ وَخَذَهُ كَمَا مَرَّ بَعْدَهُ ظَاهِرٌ. ❦ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الذُّفِّ الَّذِي فِيهِ جَلَا جَلٍّ.

❦ قَوْلُهُ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) أَيِ: وَاسْكَانِ الْوَاوِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَكِنْ أَحَدَهُمَا الْآنَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَمِنْهُ أَيْضًا الْمَوْجُودُ فِي زَمَانِنَا مَا أَحَدُ طَرَفَيْهِ أَوْ سَعَى الْخُ قَالَ ع. ش. أَفَادَ التَّغْيِيرُ بِمَنْعِهِ أَنَّ الْكُوبَةَ لَا تَنْحَصِرُ فِيمَا سُدَّ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِالْجِلْدِ دُونَ الْآخَرِ بَلْ هِيَ شَامِلَةٌ لِذَلِكَ وَلِمَا لَوْ سُدَّ طَرَفَاهُ مَعًا. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَفْسِيرُهَا بِذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ: تَفْسِيرُ الْكُوبَةِ بِالطَّبْلِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: غَرِطَ مَنْ قَالَ إِنَّهَا الطَّبْلُ بَلْ هِيَ التَّرْدُ. اهـ. لَكِنْ فِي الْمُحْكَمِ الْكُوبَةُ الطَّبْلُ وَالتَّرْدُ فَجَعَلَهَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا فَلَا يَحْسُنُ التَّغْلِيطُ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ إِبَاحَةُ مَا عَدَاهَا مِنَ الطُّبُولِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيلٍ كَمَا قَالَه صَاحِبُ الذَّخَائِرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَكِنْ مُرَادُهُمْ مَا عَدَا طُبُولَ اللَّهْوِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمِمَّنْ جَزَمَ بِتَحْرِيمِ طُبُولِ اللَّهْوِ الْعِمْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي عَصْرُونَ وَغَيْرُهُمَا. اهـ. وَفِيهِ

حِلُّ ما عداها من الطُّبُول وهو كذلك وإن أُلْطِقَ العِراقِيُّونَ تَحْرِيمَ الطُّبُولِ واعتمده الإسْنَوِيُّ فقال: الموجودُ لأئِمَّةِ المذهبِ تَحْرِيمُ الطُّبُولِ ما عدا الدُّفَّ (لا الرِّقْصَ) فلا يَحْرُمُ ولا يُكْرَهُ؛ لأنَّهُ مُجَرَّدُ حَرَكَاتٍ على استقامةٍ أو اعوجاجٍ؛ ولأنَّهُ ﷺ أَقْرَأَ الْحَبِشَةَ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِهِ يَوْمَ عِيدِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَاسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ أَرْبَابَ الْأَحْوَالِ فَلَا يُكْرَهُ لَهُمْ وَإِنْ قُلْنَا بِكَرَاهَتِهِ الَّتِي جَرَى عَلَيْهَا جَمْعُ وَرَدِّهِ الْبُلْقِينِي بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِاخْتِيَارِهِمْ فَهَمْ كَغَيْرِهِمْ وَإِلَّا فَلَيْسُوا مُكَلَّفِينَ، ثُمَّ اعْتَمَدَ الْقَوْلَ بِتَحْرِيمِهِ إِذَا كَثُرَ بِحَيْثُ أَسْقَطَ الْمُرُوءَةَ وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا فِيهِ نَظَرٌ وَأَوَّلًا وَاضِحٌ جَلِيٌّ يَجِبُ طَرُودُهُ فِي سَائِرِ مَا يُحْكِي عَنِ الصُّوفِيَّةِ مِمَّا يُخَالِفُ ظَوَاهِرَ الشَّرْعِ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَدَرَ عَنْهُمْ

مِثْلُ إِلَى مَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالتَّهَائِيَّةِ، وَكَذَا مَا لِيهِ الْأُسْنَى حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الرُّوْضِ: وَلَا يَحْرُمُ مِنَ الطُّبُولِ إِلَّا الْكُوبَةُ مَا نَصَّهُ وَنَارَعَ الإسْنَوِيُّ فِي الْحَضَرِ الْمَذْكُورِ فَقَالَ: هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ فَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَالْمَوْجُودُ لِأئِمَّةِ الْمَذْهَبِ هُوَ التَّحْرِيمُ فِيمَا عَدَا الدُّفَّ وَرَدَّهُ الزَّزَكْسِيُّ بِأَنَّهُ أَكْثَرُهُمْ قَبِلُوهُ بِطَبْلِ اللَّهِ قَالَ: وَمَنْ أُلْطِقَ التَّحْرِيمَ أَرَادَ بِهِ اللَّهُوْ أَيُّ فَالْمُرَادُ إِلَّا الْكُوبَةُ وَنَحْوُهَا مِنَ الطُّبُولِ الَّتِي تُرَادُّ لِلَّهُوْ. اهـ. فَوَدَّ: (حِلُّ مَا عداها إلخ) دَخَلَ فِيهِ مَا يَضُرُّهُ الْفُقَرَاءُ وَيُسَمُّونَهُ طَبْلُ الْبَازِ وَمِثْلُهُ طَبْلَةُ الْمُسَحَّرِ فَهَمَّا جَائِزَانِ ع ش عبارة الْبُجَيْرِمِيِّ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ طَبْلٍ حَلَالٌ إِلَّا الْكُوبَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَكُلُّ مِزْمَارٍ حَرَامٌ وَلَوْ مِنْ بَرْسِيمٍ أَوْ قِرْبِيَّةٍ إِلَّا مِزْمَارُ التَّغْيِيرِ لِلْحُجَّاجِ قَالَ الْحَلْبِيُّ: وَكُلُّ مَا حُرِّمَ حَرْمُ التَّقَرُّجِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِمَاعَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَهَلْ مِنَ الْحَرَامِ لَعِبُ الْبَهْلَوَانِ وَاللَّعِبُ بِالْحَيَاتِ وَالزَّاجِحُ الْجَلُّ حَيْثُ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَيَجُوزُ التَّقَرُّجُ عَلَى ذَلِكَ أَنْتَهَى. اهـ. وَقَوْلُهُ: (إِنْ كُلُّ طَبْلٍ حَلَالٌ إِلَّا الْكُوبَةُ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الإسْنَوِيُّ إلخ) تَقَدَّمَ رَدُّهُ أَنْفًا عَنِ الْأُسْنَى.

فَوَدَّ (لَشَيْ: (لا الرِّقْصَ) سَيَأْتِي تَفْصِيلُ إِسْقَاطِ الرِّقْصِ الْمُرُوءَةِ سَم. فَوَدَّ: (فَلَا يَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ اعْتَمَدَ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: (لأنَّهُ إِنْ صَدَرَ) فِي التَّهَائِيَّةِ. فَوَدَّ: (وَلَا يُكْرَهُ) بَلْ يُبَاحُ مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَام. فَوَدَّ: (وَاسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ إلخ) عبارة الْمَغْنِيِّ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْقِفَالُ وَفِي الْإِحْيَاءِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ أَرْبَابِ الْأَحْوَالِ الَّذِينَ يَقُومُونَ بِوَجْدٍ فَيَجُوزُ لَهُمْ أَيُّ بَلَا كَرَاهَةٍ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهِمْ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَلَا حَاجَةَ لِاسْتِثْنَاءِ أَرْبَابِ الْأَحْوَالِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاخْتِيَارٍ فَلَا يَوْصَفُ بِإِبَاحَةٍ وَلَا غَيْرِهَا. اهـ. وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانُوا مُؤَصِّفِينَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَلَا فَتَجِدُ أَكْثَرَ مَنْ يَقَعْلُ ذَلِكَ لَيْسَ مُؤَصِّفًا بِهَذِهِ وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: الرِّقْصُ لَا يَتَعَاطَاهُ إِلَّا نَاقِصُ الْعَقْلِ وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلنِّسَاءِ. اهـ. فَوَدَّ: (جَمْعُ) مِنْهُمْ الْقِفَالُ كَمَا مَرَّ أَنْفًا. فَوَدَّ: (فَهَمْ كَغَيْرِهِمْ) أَيُّ فِي الْإِبَاحَةِ عَلَى الرَّاجِحِ وَالْكَرَاهَةِ عَلَى خِلَافِهِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ اعْتَمَدَ) الْقَوْلَ بِتَحْرِيمِهِ إلخ) وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ نِهَايَةً وَلَكِنْ تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ كَمَا يَأْتِي ع ش. فَوَدَّ: (وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا) أَيُّ اعْتِمَادَ الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِهِ إِذَا كَثُرَ إلخ. فَوَدَّ: (وَأَوَّلًا) أَيُّ الرَّدِّ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ إلخ. فَوَدَّ: (لأنَّهُ إِنْ صَدَرَ إلخ) الْأَخْصَرُ الْمُنَاسِبُ لِاحْتِمَالِ صُدُورِهِ عَنْهُمْ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ.

فَوَدَّ: (لا الرِّقْصَ) سَيَأْتِي تَفْصِيلُ إِسْقَاطِ الرِّقْصِ الْمُرُوءَةِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ اعْتَمَدَ الْقَوْلَ بِتَحْرِيمِهِ) وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ ش م ر.

في حال تَكْلِيفِهِمْ فَهُمْ كَغَيْرِهِمْ أَوْ مَعَ غَيْبَتِهِمْ لَمْ يَكُونُوا مُكَلَّفِينَ بِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي الرَّدِّ فِي رَدِّ
كَلَامِ الْيَافِعِيِّ مَا يَجِبُ اسْتِخْضَاؤُهُ هُنَا وَنَقَلَ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ كَانَ يَرْفُضُ
فِي السَّمَاعِ يُحْمَلُ عَلَى مُجَرَّدِ الْقِيَامِ وَالتَّحَرُّكِ لِغَلِيَةِ وَجِدِ وَشُهُودِ وَارِدٍ أَوْ تَجَلٍّ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُهُ
نَفَعْنَا اللَّهَ بِهِمْ آمِينَ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْإِمَامُ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ فِي مَوْقِفِ الشَّمْسِ لَمَّا سُئِلَ عَنْ
قَوْمٍ يَتَحَرَّكُونَ فِي السَّمَاعِ هَوْلًا قَوْمٌ يُرْزَحُونَ قُلُوبَهُمْ بِالْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ حَتَّى يَصِيرُوا
رُوحَانِيَيْنَ فَهُمْ بِالْقُلُوبِ مَعَ الْحَقِّ وَبِالْأَجْسَادِ مَعَ الْخَلْقِ وَمَعَ هَذَا فَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ فَلَا
يُرى عَلَيْهِمْ فِيمَا فَعَلُوا وَلَا يُقْتَدَى بِمَا قَالُوا. اهـ. وَعَنْ بَعْضِهِمْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ
يَرْفُصُونَ عَلَى الدُّفِّ لَاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ قُرْبَةٌ كَمَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ حَنْفِيٍّ شَرِبَ التَّبِيدَ لَاعْتِقَادِهِ
إِبَاحَتَهُ وَكَذَا كُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا اعْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ. اهـ. وَرَدُّ بَأْتِهِ خَطَأً قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَادُ الْحَنْفِيِّ نَشَأَ
عَنْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ وَإِنَّمَا مَنَشَأُهُ الْجَهْلُ وَالتَّقْصِيرُ فَكَانَ خِيَالًا بَاطِلًا لَا يُلْتَفَتُ
إِلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسِيرٌ كَفَعَلِ الْمُخْتَبِثِ) بِكَسْرِ التَّوْنِ وَهُوَ أَشْهَرُ وَفَتْحُهَا وَهُوَ أَفْصَحُ فَيَحْرُمُ
عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مَنْ يَتَخَلَّقُ بِخُلُقِ النِّسَاءِ حَرَكَةً وَهَيْئَةً

قوله: (يُحْمَلُ) أي المنقول. قوله: (هؤلاء قوم إلخ) مقول القول. قوله: (العدو) أي الشيطان
والتفلس. قوله: (فلا يرى) أي لا يُعْتَرَضُ. قوله: (بما قالوا) أي وفعلوا. قوله: (وعن بعضهم تُقْبَلُ
إلخ) قد يُؤَيَّدُ قَوْلُ هَذَا الْبَعْضِ قَبُولُ شَهَادَةِ الْمُتَبَدِّعِ الَّذِي لَا يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ بِالْأَوَّلَى، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ
الْشَّارِحِ وَرَدُّ بَأْتِهِ إِنْ كُنْتُ مِنْ أَهْلِهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بِوُجُوبِ تَقْلِيدِ غَيْرِ
الْمُجْتَهِدِينَ لَهُ بِالْإِتِّفَاقِ فِي الْفُرُوعِ وَعَدَمِهِ فِي الْأَصُولِ وَأَيْضًا قَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ عَنِ السُّبْكِيِّ مَا يُوَافِقُ
الرَّدَّ الْمَذْكُورَ بِزِيَادَةِ تَشْدِيدِهِ. قوله: (بكسر التون) إلى قوله وَرَوَى الْخَطِيبُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ
نَازَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. قوله: (وهو أشهر وفتحها وهو أفصح) وفي
الْبُجَيْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْبَرِّ عَكْسُهُ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَهُوَ بِكَسْرِ التَّوْنِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا وَبِالْمُثَلَّثِ مَنْ
يَتَخَلَّفُ إِنْ شَاءَ مَا نَصَّهُ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي كَوْنِهِ أَيْ الْفَتْحِ أَفْصَحُ بَلْ فِي صِحَّتِهِ مَعَ تَفْسِيرِهِ بِالْمُثَنَّبَةِ
بِالنِّسَاءِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي تَعَيَّنَ الْكُسْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ فِي تَوْجِيهِ الْفَتْحِ أَنَّ غَيْرَ الْفَاعِلِ يُشَبَّهِ الْفَاعِلَ بِالنِّسَاءِ فَيَصِيرُ
مَعْنَاهُ مُشْتَبَّهٌ بِالنِّسَاءِ. اهـ. قوله: (فيحرم على الرجال إلخ) وَمِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى مَا يُفْعَلُ فِي وَفَاءِ التَّيْلِ
مَنْ رَجُلٍ يُزَيَّنُ بِزِينَةِ امْرَأَةٍ وَيُسَمَّوْنَهُ عَرُوسَ الْبَحْرِ فَهَذَا مَلْعُونٌ فَقَدْ «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنْ
الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ» فَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ وَكُلِّ مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَةِ ذَلِكَ مَنَعُهُ مِنْهُ مُغْنِيٍّ وَفِي هَامِشِهِ بَلَا
عَزَوْ مَا نَصَّهُ وَمِنْهُ أَيْضًا مَا يُفْعَلُ فِي الْأَفْرَاحِ مِنْ تَزْيِينِ شَابٍّ أَمْرَدَ بِفَاخِرِ زِينَةِ النِّسَاءِ وَتَحَرُّكِهِ بِحَرَكَتَيْهِنَّ،
وَرَفْعِ صَوْتِهِ بِكَلَامِهِنَّ بَلْ وَيَأْتِي هُوَ وَرَفَقَتُهُ بِأَقْبَحِ مِنْ فَعَالِهِنَّ، وَأَشْنَعُ مِنْ كَلَامِهِنَّ وَيُسَمَّوْنَ ذَلِكَ خِيَالَ
شَامِيَّاتٍ قَبَّحَهُمُ اللَّهُ وَجُلَسَاءَهُمْ أَهْلَ الضَّلَالَةِ الْمُقَرَّبِينَ لَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَبِيحَاتِ الْمُحَرَّمَاتِ. اهـ.
قوله: (حركة إلخ) أي فيها مُغْنِيٍّ. قوله: (وهيئة) الواو بمعنى أَوْعَ شَئٍ أَيْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِي.

وعليه حُمِلَتِ الأحاديثُ بَلْعَهِ، أَمَا مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ خِلْقَةً مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ فَلَا يَأْتُمُّ بِهِ (وَيُباح قول) أي: إنشَاء (شِعْرِ وإنشاده) واستماعه؛ لَأَنَّهُ ﷺ كَانَ لَهُ شُعْرَاءُ يُضْغِي إِلَيْهِمْ كَحَسَّانَ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ وَرَوَى الْخَطِيبُ فِي جَامِعِهِ أَنَّهُ قُرِئَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنٌ وَأُنْشِدَ شِعْرٌ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُرْآنٌ وَشِعْرٌ فِي مَجْلِسِكَ قَالَ: «نعم»، وَأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَعْرَابِيٌّ يُنْشِدُ الشُّعْرَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْقُرْآنُ أَوِ الشُّعْرُ فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرَةَ هَذَا مَرَّةٌ وَهَذَا مَرَّةٌ» «وَاسْتَنْشَدَ مِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ مِائَةَ بَيْتٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْ: لِأَنَّ أَكْثَرَ شِعْرِهِ حِكْمٌ وَأَمْثَالٌ وَتَذَكِيرٌ بِالْبَغْيِ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «كَأَذَى: أُمَيَّةُ أَنْ يُسْلِمَ» وَرَوَى الْبُخَارِيُّ «إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لِحِكْمَةً» وَاسْتَحَبَّ الْمَاوَرَدِيُّ مِنْهُ مَا حَدَّثَ عَنْ مَعْصِيَةٍ أَوْ حَثٍّ عَلَى خَيْرٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ صَحَّةِ إِصْدَاقِ تَعْلِيمِهِ حِينَئِذٍ (إِلَّا أَنْ يَهْجُو) فِي شِعْرِهِ مُعَيَّنًا غَيْرَ حَرَبِيٍّ وَإِنْ تَأَذَّى قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمَ بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ؛ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ وَمَقْتَضَى كَلَامِ بَعْضِهِمْ إلْحَاقُ كُلِّ مُهْذِرٍ بِالْحَرَبِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُزْتَدِّ دُونَ نَحْوِ الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَغَيْرِ مُتَجَاهِرٍ بِفُسْقى.....

☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ تَكْلُفٌ ذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (قُرْآنٌ وَشِعْرٌ فِي مَجْلِسِكَ) أَيْ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِيهِ
☐ قَوْلُهُ: (الْقُرْآنُ أَوِ الشُّعْرُ) لَعَلَّ الْمَعْنَى تَخْتَارُ الْقُرْآنُ أَوِ الشُّعْرُ إلَخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْشَدَ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ كَعْبَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَأَذَّى قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَصَدَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ حَرَمٌ إِلَى جَزْمًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْشَدَ مِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ إلَخ) أَيْ طَلَبَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنْ يُنْشِدَ مِنْهُ.
☐ قَوْلُهُ: (ابْنُ الصَّلْتِ) عِبَارَةٌ مُسْلِمٌ وَالنَّهَايَةُ ابْنُ أَبِي الصَّلْتِ. ☐ قَوْلُهُ: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) لَفْظُهُ عَنْ «عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَدَفَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ هَلْ مَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ شَيْءٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: هِيَ فَأَنْشَدْتُهُ بَيْتًا فَقَالَ: هِيَ، ثُمَّ أَنْشَدْتُهُ بَيْتًا فَقَالَ: هِيَ حَتَّى أَنْشَدْتُهُ مِائَةَ بَيْتٍ». اهـ.
☐ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ الشُّعْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ حَثٌّ عَلَى خَيْرٍ) يُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ وَالْأَذْرَعِيِّ فِي الْجَدَاءِ فَرَاغَهُ سَيِّدُ عَمَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي شِعْرِهِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (مُعَيَّنًا) يَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَيَحْرُمُ هَجْوُ غَيْرِ الْحَرَبِيِّ وَالْمُزْتَدِّ وَالْفَاسِقِ الْمُتَجَاهِرِ مُطْلَقًا عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى نَفْسُهَا وَمَحَلُّ التَّحْرِيمِ الْهَجَاءُ إِذَا كَانَ لِمُسْلِمٍ فَإِنْ كَانَ لِكَافِرٍ أَيْ غَيْرِ مَعْصُومٍ وَجَازَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ حَسَنًا بِهَجْوِ الْكَفَّارِ بَلْ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ بِأَنَّهُ مُنْدُوبٌ وَمِثْلُهُ فِي جَوَازِ الْهَجْوِ الْمُتَبَدِّعُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِخْبَاءِ وَالْفَاسِقِ الْمُغْلَبِ كَمَا قَالَ الْعِمْرَانِيُّ وَبَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ الْهَجْوِ الْغَيْرِ الْمُحْتَرَمِ الْمُعَيَّنِ وَعَلَيْهِ فَيَفَارِقُ عَدَمَ جَوَازِ لَعْنِهِ بَأَنَّ اللَّعْنَ الْإِبْعَادُ مِنَ الْخَيْرِ وَلَا عِنَهُ لَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَهُ مِنْهُ فَقَدْ يُحْتَمَلُ لَهُ بِخَيْرٍ بِخِلَافِ الْهَجْوِ. اهـ. وَهِيَ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِطْلَاقِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مُعَيَّنًا أَنْظَرَ هَلْ مِنْهُ هَجْوُ أَهْلِ قَرْيَةٍ أَوْ بَلَدَةٍ مُعَيَّنَةٍ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ) أَيْ وَنَحْوِهِ نِهَائَةً. ☐ قَوْلُهُ: (دُونَ نَحْوِ الزَّانِي إلَخ) أَيْ: كَنَارِكِ الصَّلَاةِ، وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ بِشَرْطِهِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَغَيْرِ مُتَجَاهِرٍ إلَخ) عَطَفَ عَلَى غَيْرِ حَرَبِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (مُتَجَاهِرٍ بِفُسْقى) أَيْ بِمَا جَاهَرَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ سَيِّدِ عَمَرَ.

وغير مبتدع ببدعته فيحرم وإن صدق أو كان بتعريض كما في الشرح الصغير وتُرَدُّ به شهادته للإيذاء وأتم حاكمه دون مُثَبِّتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُذْنِعُ لَهُ فَيَكُونُ إِثْمُهُ أَشَدَّ. (أو يُفْحَشُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ ثَالِثِهِ أَي: يُجَاوِزُ الْحَدَّ فِي الْإِطْرَاءِ فِي الْمَدْحِ وَلَمْ يُمَكِّنْ حَمْلُهُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فَيَحْرُمُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَذِبٌ وَتُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ إِنْ أَكْثَرَ مِنْهُ وَإِنْ قَصَدَ إظهارَ الصَّنْعَةِ لَا إِيْهَامَ الصَّدَقِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قَوَاعِيدِهِ: وَلَا تَكَاذُ تَجِدُ مَدَاحًا إِلَّا رَذَلًا وَلَا هَجَاءً إِلَّا نَذَلًا (أو يُعْرَضُ بِأَمْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ) بِأَنْ يَذْكُرَ صِفَاتِهَا مِنْ نَحْوِ طَوِيلٍ وَحُسْنٍ وَضِدْعٍ وَغَيْرِهَا فَيَحْرُمُ أَيْضًا وَتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيْذَاءِ وَهَتَكَ الشَّرَّ إِذَا وَصَفَ الْأَعْضَاءَ الْبَاطِنَةَ وَمَحَلَّهُ فِي غَيْرِ حَلِيلَتِهِ، أَمَّا

قوله: (وغير مُبْتَدِعٍ بَدْعَتِهِ) دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ الْمُبْتَدِعِ وَالْمُبْتَدِعُ بِغَيْرِ بَدْعَتِهِ أَمَّا هَجْوُهُ بِبَدْعَتِهِ فَلَا يَحْرُمُ رَشِيدِي. قوله: (بِدَعَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَي: هَجَاهُ بِبَدْعَتِهِ. قوله: (فَيَحْرُمُ) أَي: هَجْوُ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ. قوله: (كما في الشرح الصغير) بَلَّ رَجَحَهُ الْأَصْلُ أَيِ الرُّوضَةُ حَيْثُ قَالَ وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِیْضُ هَجْوًا كَالصَّرِيحِ وَقَالَ ابْنُ كَعْبٍ لَيْسَ التَّعْرِیْضُ هَجْوًا انْتَهَى. اهـ. أسنى. قوله: (وَتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا هَجَاهُ بِمَا يُفْسُقُ بِهِ كَأَن أَكْثَرَ مِنْهُ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ بِقَرِينَةٍ مَا مَرَّ أَسْنَى وَلَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِائَةِ وَالْمُعْنَى الْإِطْلَاقُ كَالرُّوضِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِشَرْطِ الرَّدِّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَيَّنَّ فِي زَوَاجِرِهِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ. اهـ. قوله: (لِلْإِيْذَاءِ) أَيِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا وَنَحْوَهُ نِهَائِيَّةٌ. قوله: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُذْنِعُ لَهُ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ سِرًّا فَأَذَاعَهُ وَهَتَكَ بِهِ سِرَّ الْمُهْجُوِّ أَسْنَى. قوله: (أو يُفْحَشُ) قَضِيَّةٌ صَنَعَ الْمُنْهَجُ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ فَعَلِيهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَي: يُجَاوِزُ الْخَ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُرَادِ. قوله: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: إِنْ أَكْثَرَ إِلَى قَالَ وَقَوْلُهُ وَنَازَعَ إِلَى وَبِالْمُعَيَّنَةِ وَمَا أَنَبَهُ عَلَيْهِ. قوله: (الْإِطْرَاءِ) أَيِ الْمُبَالَغَةِ. قوله: (إِنْ أَكْثَرَ مِنْهُ) لَعَلَّ ضَابِطَ الْإِكْثَارِ أَنْ لَا تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالْإِكْثَارِ فِي الْهَجْوِ وَالتَّعْرِیْضِ مَعَ تَغْلِيلِهِمَا الْمَذْكُورِ أَيِ الْإِيْذَاءِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا كَبِيرَةٌ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ لَعَلَّ ضَابِطَ الْإِكْثَارِ الْخَ الْأَوَّلَى لَعَلَّ الرَّدَّ بِالْإِكْثَارِ مُقَيَّدٌ بِأَنْ لَا تَغْلِبَ الْخَ وَقَوْلُهُ وَقَضِيَّتُهُ الْخَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنْفًا عَنْهُ عَنْ زَوَاجِرِ الشَّارِحِ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيَقَعُ لِيَعْبُضَ فَسَقَةُ الشُّعْرَاءِ الْخَ. قوله: (لَا إِيْهَامَ الصَّدَقِ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْهَمْزَةِ كَمَا فِي الْحَلَبِيِّ. قوله: (رَذَلًا) وَقَوْلُهُ نَذَلًا كِلَاهُمَا بِفَتْحٍ فَسُكُونِ الْخَسِيسِ قَامُوسٌ. قوله: (وَهَتَكَ الشَّرَّ) لَعَلَّ الْوَاقِعَ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ التَّهْيِائَةُ. قوله: (إِذَا وَصَفَ الْخَ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ. قوله: (فِي غَيْرِ حَلِيلَتِهِ) أَيِ غَيْرِ زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ.

قوله: (وَتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِشَرْطِ الرَّدِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَيَّنَّ فِي زَوَاجِرِهِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ. قوله: (إِنْ أَكْثَرَ مِنْهُ) لَعَلَّ ضَابِطَ الْإِكْثَارِ أَنْ لَا تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ، وَقَضِيَّةٌ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالْإِكْثَارِ فِي الْهَجْوِ وَالتَّعْرِیْضِ مَعَ تَغْلِيلِهِمَا الْمَذْكُورِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا كَبِيرَةٌ.

هي فإن ذكر منها ما حقه الإخفاء كما يَتَّفِقُ بينهما عند الخلوة حُرْمٌ كما في شرح مسلم لكن جَزَمًا بكَرَاهَتِهِ وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ أَيْضًا وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ كَعْبَ بْنَ زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَبَّ بِزَوْجَتِهِ بِنْتِ عَمِّهِ سَعَادَ فِي قَصِيدَتِهِ بَأَنَّهُ سَعَادُ الْمَشْهُورَةُ وَأَنْشَدَهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِالْمَرْأَةِ الْأَمْرَدُ فَيَحْرُمُ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ الرُّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِحَالٍ بَلْ يُفْسَقُ إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَعْشُقُهُ لَكِنْ اعْتَبَرَ الْبَغْوِيُّ وَغَيْرُهُ تَعْيِينَهُ أَيْضًا وَنَازَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الرُّوْيَانِيَّ فِي إِطْلَاقِ الْفُسْقِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَازِمِ عِشْقِهِ أَنْ يَكُونَ بِشَهْوَةٍ مُحْرَمَةٍ وَلِهَذَا عَدَّوْا مِنَ الشُّهَدَاءِ الْمَيْتَ عِشْقًا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَكُنْكُمْ وَيَعْفُ. وَهَذَا لَمْ يَكُنْكُمْ عَلَى أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ وَغَيْرَهُ قَيَّدُوا الشَّهَادَةَ بِعِشْقِ غَيْرِ الْأَمْرَدِ وَبِالْمُعَيَّنَةِ غَيْرِهَا فَلَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الشَّاعِرِ تَحْسِينُ صَنْعَتِهِ لَا تَحْقِيقُ الْمَذْكُورِ قَيِّدٌ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ لِبِنَاءِ الشَّيْخِينَ الْإِطْلَاقَ عَلَى ضَعِيفٍ

قوله: (ما حقه الإخفاء إلخ) أي: أو أعضائها الباطنة عبارةً المُعْنَى هُنَا وَلَوْ شَبَّ بِزَوْجَتِهِ أَوْ أُمَّتِهِ بِمَا حَقَّهُ الْإِخْفَاءُ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِسُقُوطِ مَرْوَعَةٍ، وَكَذَلِكَ وَصَفَ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ بِأَعْضَائِهَا الْبَاطِنَةِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ، وَإِنْ نَوَّعَ فِي ذَلِكَ. اهـ. وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ وَقَبْلَهُ زَوْجَةِ الْإِنِّ وَقَرَنَ فِي الرُّوضَةِ بِالتَّقْيِيلِ أَنْ يَحْكِي مَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا فِي الْخُلُوةِ مِمَّا يَسْتَحْيِي مِنْهُ وَكَذَا صَرَّحَ فِي النِّكَاحِ بِكَرَاهَتِهِ لَكِنْ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ حَرَامٌ. اهـ. قوله: (لَكِنْ جَزَمَ بِكَرَاهَتِهِ) وَكَذَا جَزَمَ بِهَا الْأَسْنَى وَالتَّهْيَاةُ وَالمُعْنَى قَالَ ع ش وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ تَتَأَذَّ بِإِظْهَارِهِ وَإِلَّا حُرْمٌ. اهـ. قوله: (وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ الْإِنِّ) أَي لِسُقُوطِ الْمَرْوَعَةِ بِذَلِكَ رَوْضٌ وَمُعْنَى، ثُمَّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْإِكْتِرَارِ لَكِنْ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي شَرْحِ وَإِكْتِرَارُ حِكَايَاتِ الْإِنِّ قَدْ يُقَيَّدُ اشْتِرَاطُهُ بَلْ كَلَامُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى كَالصَّرِيحِ فِيهِ حَيْثُ اقْتَصَرَا هُنَا عَلَى كَلَامِ الْبُلْقِينِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ وَسَكَنَّا عَنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ كَمَا بَيَّنَّا. قوله: (وَإِلَّا فَلَا) وَيُسْتَرْطُ أَنْ لَا يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ وَإِلَّا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ مُعْنَى وَأَسْنَى وَيُقَيَّدُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِنِّ. قوله: (لَكِنْ اخْتَبَرَ الْبَغْوِيُّ وَغَيْرُهُ تَغْيِينَ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتَّهْيَاةُ وَالمُعْنَى.

قوله: (قَيَّدُوا الشَّهَادَةَ) أَي شَهَادَةَ الْمَيْتِ عِشْقًا. قوله: (وَبِالْمُعَيَّنَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَلَاكُلِّ فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَمَحَلُّهُ إِلَى وَيَقَعُ. قوله: (وَبِالْمُعَيَّنَةِ غَيْرِهَا الْإِنِّ) وَلَيْسَ ذِكْرُ امْرَأَةٍ مَجْهُولَةٍ كَلِيلًا تَغْيِينًا رَوْضٌ وَمُعْنَى. قوله: (فِيهِ) أَي فِي تَشْبِيهِ غَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ. قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَي عَدَمُ الرَّدِّ بِذَلِكَ عِبَارَةُ الْأَسْنَى فِي شَرْحِ قَوْلِ الرُّوضِ وَالتَّشْبِيهِ بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ لَا يَضُرُّ نَصُّهُ وَمَا اقْتَضَاهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ مَعَ الْكَثْرَةِ بِنَاءِ الْأَصْلِ عَلَى ضَعِيفٍ قَيِّدُ كَلَامِ الْأَصْلِ بِالْقَلِيلِ. اهـ.

قوله: (لَكِنْ جَزَمًا بِكَرَاهَتِهِ وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ الْإِنِّ) فِي الصَّنِيعِ إِشْعَارًا بِأَنَّ رَدَّهَا عَلَى الْكَرَاهَةِ أَيْضًا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ دَلَالَتُهُ عَلَى قَلَّةِ الْمَرْوَعَةِ، وَعَدَمُ الْمُبَالَغَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الرُّوضِ وَالتَّشْبِيهِ بِمُعَيَّنَةٍ، وَوَصَفَ أَعْضَائِهَا الْبَاطِنَةَ وَلَوْ زَوْجَتَهُ مُسْقِطٌ لِلْمَرْوَعَةِ. اهـ. وَيَقْهَمُ مِنْ كَلَامِ شَرْحِهِ وَجَوَابِهِ عَنِ النَّصِّ رَدُّ الشَّهَادَةِ عَلَى الْكَرَاهَةِ أَيْضًا.

ويقع لبعض فسقة الشعراء نصب قرائن تدل على التعيين وهذا لا شك أنه معين (والمروءة تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه)؛ لأن الأمور العرفية تختلف بذلك غالباً بخلاف العدالة فإنها ملكة راسخة في النفس لا تتغير بعروض منافع لها وهذه أحسن العبارات المختلفة في تعريف المروءة لكن المراد بخلق أمثاله المباحة غير المزرية به فلا نظير لخلق القلندرية في خلق اللحي ونحوها (فالأكل في سوق والمشي) فيه (مكشوف الرأس) أو البدن.....

☐ قوله: (لا شك أنه معين) أي فيفسق فترد شهادته بذلك وفي الرّوض مع شرحه.

(فرغ): شرب الخمر عمداً مع العلم بالتحريم يوجب الحد وردّ الشهادة وإن قلّ المشروب ولم يشكر وتردّ شهادته بائعها ومشتريها لغير حاجة كدأ وقصد تخلل لا ممسكها فربما قصد بإمسكها التخلل ولا عاصرها ومعتصمها إن لم يقصد بذلك شربها أو الإعانة عليه والمطبوع منها كالتيذ فإذا شرب من أحدهما القدر المسكر حدّ وردّت شهادته ولو شرب منه قدرًا لا يسكر واعتقد إباحته كالحقّي حدّ ولم تردّ شهادته وإن اعتقد تحريمه حدّ وردّت شهادته، ومن وطئ أمته وهو يظنها أجنبية ردّت شهادته لا من وطئ أجنبية وهو يظنها أمته اغتیاراً باغتياده فيهما، وإن نكح بلا ولي أو نكح نكاح متعة ووطئ فيها وهو يعتدّ الحلّ لم تردّ شهادته، أو الحرمة ردّت لذلك ولا تردّ شهادته ملتقط الثار وإن كره التقاطه؛ لأنه غير مكروه عند جماعة وتردّ شهادته من تعود حضور الدعوة بلا نداء أو ضرورة قال في الأصل أو استخلال صاحب الطعام؛ لأنه أكل محرماً إلا دعوة السلطان ونحوه فلا تردّ شهادته من تعود حضورها؛ لأنه طعام عام. اهـ.

☐ قول (لشئ): (والمروءة) بفتح الميم وضمتها وبإدخالها واو ملكة نفسانية إلخ قاله التلمساني وفي المضباح آداب نفسانية تحمل مراءاتها الإنسان على محاسن الأخلاق وجميل العادات اهـ. ع ش. ☐ قوله: (لأن الأمور) إلى قوله أو كشف في المعني. ☐ قوله: (بذلك) أي باختلاف الأشخاص والأزمنة والبُلدان معني. ☐ قوله: (فإنها ملكة إلخ) عبارة المعني فإنها لا تختلف باختلاف الأشخاص فإنّ الفسق يستوي فيه الشريف والوضيع. اهـ. ☐ قوله: (ولا تتغير بعروض منافع لها) إن أراد حقيقة المنافي ففي عدم التغير نظر سم، وقد يدفع النظر بأن يردّ بالعروض التيسر لا الانصاف بالفعل.

☐ قوله: (وهذه) أي عبارة المشي. ☐ قوله: (في تعريف المروءة) أي المقولة فيه. ☐ قوله: (لكن المراد إلخ) عبارة المعني، واعتراض البلقيني على عبارة المصنّف بأنّه قد يكون خلق أمثاله خلق اللحي كالقلندرية مع فقد المروءة فيهم، وقد أشرت إلى ردّ هذا بقولي ممن يراعي مناهج الشرع، وآدابه. اهـ. أي عقب قول المصنّف بخلق أمثاله. ☐ قوله: (المباحة) أي الخلق المباحة. ☐ قوله: (ونحوها) أي القلندرية.

☐ قول (لشئ): (فالأكل في سوق) أي لغير سوقي روض، ومعني. ☐ قوله: (أو البدن) إلى قوله: (ما يفيد) في النهاية إلا قوله: (وإن كان) إلى (يُسقطها)، وقوله: (بسنَد لَيْن)، وقوله: (قال الأذرعِي) إلى (قال

☐ قوله: (لا تتغير بعروض منافع إلخ) إن أريد حقيقة المنافي ففي عدم التغير نظر.

غير العورة أو كشف ذلك فيها وإن لم يمشِ ممن لا يليق به ذلك وإن كان الأكل ماشيا لتافيه ما لم يكن خاليا فيما يظهر يسقطها لخبر الطبراني بسند ليين «الأكل في السوق ذنابة» ومثله الشرب إلا إن صدق جوعه أو عطشه قال الأزرعي: أو كان يأكل حيث وجد لتقلبه وبراءته من التكلف العادي قال البلقيني: أو أكل داخل حانوت مستترا ونظر فيه غيره وهو الحق فيمن لا يليق به ذلك قلت أو كان صائما مثلاً فقصد المبادرة بسنة الفطر لغذره (وقبله زوجة أو أمة) في نحو فيها لا رأسها أو وضع يده على نحو صدرها (بخضرة الناس) أو أجنبى يسقطها بخلافه بخضرة جواريه أو زوجه وتوقف البلقيني في تقبيلها بخضرة الناس أو الأجنبيات ليلة جلأها ولا وجه في التوقف في ذلك؛ لأنه لا يفعله إلا من لا خلاق له كما في قوله. (وإكثار حكايات مضحكة) للحاضرين أو فعل خيالات كذلك.....

البلقيني) وما أنبه عليه. ♣ قوله: (غير العورة) أي أما كشفها فحرام مغني. ♣ قوله: (ممن لا يليق به إلخ) راجع لجميع ما مر، وزاد المغني، ولغير محرم بنسب. اه. ♣ قوله: (ماشيا) والأنسب في سوق. ♣ قوله: (يسقطها) أشار به إلى أن قول المصنف الآتي يسقطها خبر قوله: (فالأكل)، وما عطف عليه بتأويل كل واحد. ♣ قوله: (ومثله الشرب) عبارة النهاية، وقيس به الشرب. اه. قال ع ش: ويؤخذ منه أن ما جرث به العادة من شرب القهوة، والدخان في بيوتها أو على مساطبها يخل بالمروءة، وإن كان المتعاطي لذلك من السوق الذين لا يحتشمون ذلك. اه. ♣ قوله: (ومثله الشرب) إلى قوله: (وهو الحق) في المغني إلا قوله: (قال) إلى (قال). ♣ قوله: (إلا إن صدق إلخ) أي غلب إلخ المغني. ♣ قوله: (لتقلبه) أي عله نفسه حقيرا. ♣ قوله: (قال البلقيني: إلخ) عبارة النهاية نعم لو أكل داخل حانوت مستترا بحيث لا ينظره غيره أو ممن يليق به أو كان صائما إلخ اتجه غدره حينئذ. اه. قال ع ش قوله: بحيث لا ينظره غيره أي من المارين أما لو نظره من دخل ليأكل أيضا فينبغي أن لا يخل بالمروءة. اه. ♣ قوله: (ونظر فيه غيره) عبارة المغني وفيه كما قال ابن شهبة نظر. اه. ♣ قوله: (وهو الحق) أي التظير. ♣ قوله (سئ): (وقبله زوجة إلخ) أو حكاية ما يفعله معها في الخلوة روض، ومغني. ♣ قوله: (في نحو فيها) أي كوجهها. ♣ قوله: (لا رأسها) إلى قوله، وتوقف البلقيني في المغني. ♣ قوله: (لا رأسها) أي ونحوه مغني. ♣ قوله: (أو وضع يده) عطف على قبله زوجة ع ش. ♣ قوله: (على صدرها) أي، ونحوه من مواضع الاستمتاع مغني.

♣ قوله (سئ): (بخضرة الناس) أي ولو محارم لها أو له ع ش. ♣ قوله: (أو أجنبى) عبارة المغني، والمراد جنسهم ولو واحدا فلو عبر بخضرة أجنبى كان أو لى. اه. ♣ قوله: (بخلافه) أي: كل من القبلة، والوضع. ♣ قوله: (بخضرة جواريه أو زوجه) يتجه أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص سم. ♣ قوله (سئ): (وإكثار حكايات إلخ) وإكثار سوء العشرة مع المعاملين، والأهل، والجيران، وإكثار

♣ قوله: (بخلافه بخضرة جواريه أو زوجه) يتجه أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص.

بأن يصير ذلك عادة له بل جاء في الخبر الصحيح: «مَنْ تَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ يُضْحِكُ بِهَا جُلُوسًا» يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» مَا يُفِيدُ أَنَّهُ حَرَامٌ بَلْ كَبِيرَةٌ لَكِنْ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى كَلِمَةٍ فِي الْغَيْرِ بِبَاطِلٍ يُضْحِكُ بِهَا أَعْدَاءَهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِيذَاءِ مَا يُعَادِلُ مَا فِي كِبَائِرِ كَثِيرَةٍ مِنْهُ وَقَضِيَّةُ تَقْيِيدِ الْإِكْثَارِ بِهَذَا أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ وَنَظَرُ فِيهِ ابْنُ التَّقِيبِ وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّرِ الْكُلِّ تَكَرُّارًا يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ الْمُبَالَغَةِ. وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِالنَّصِّ وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ فَقَالَ ظَاهِرُ النَّصِّ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ مَا فِيهِ بَعْضُ مَا هُوَ خِلَافُ الثَّرْوَةِ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ لَكِنْ تَوَقَّفَ شَيْخُهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي إِطْلَاقِ اعْتِبَارِ الْإِكْثَارِ فِي الْكُلِّ، ثُمَّ بَحَثَ اعْتِبَارَهُ فِي نَحْوِ الْأَكْلِ بِسَوْقٍ وَمَدِّ الرَّجْلِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ بِخِلَافِ نَحْوِ قُبْلَةِ خَلِيلَةٍ بِحَضْرَةِ النَّاسِ فِي طَرِيقٍ وَاعْتَرَضَ بِمَا صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

الْمُضَاقِقَةِ فِي الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يُسْتَقْصَى فِيهِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ يَصِيرَ ذَلِكَ عَادَةً لَهُ) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَكْثُرْ أَوْ كَانَ ذَلِكَ طَبْعًا لَا تَصَنُّعًا كَمَا وَقَعَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (يُضْحِكُ بِهَا) أَيِ يَقْصِدُ ذَلِكَ سَوَاءً فَعَلَ ذَلِكَ لِيَجْلِبَ دُنْيَا تَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْحَاضِرِينَ أَوْ لِمُجَرَّدِ الْمُبَاسِطَةِ ش. □ فَوَدَّ: (مَا يُفِيدُ الْإِنْخَ) لَعَلَّهُ فَاعِلٌ جَاءَ، وَقَوْلُهُ مَنْ تَكَلَّمَ الْإِنْخَ بَدَلٌ مِنَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ، وَلَوْ قَالَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ مَنْ تَكَلَّمَ الْإِنْخَ، وَهَذَا يُفِيدُ الْإِنْخَ كَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَنَظَرُ فِيهِ إِلَى، ثُمَّ بَحَثَ. □ فَوَدَّ: (تَقْيِيدُ الْإِكْثَارِ بِهَذَا الْإِنْخَ) فِيهِ قَلْبٌ عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالْأَسْنَى، وَتَقْيِيدُهُ الْحِكَايَاتِ الْمُضْحِكَةِ بِالْإِكْثَارِ يَقْتَضِي أَنْ مَا عَدَاهَا لَا يُقَيَّدُ بِالْإِكْثَارِ بَلْ تَسْقُطُ الْعِدَالَةُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ. قَالَ ابْنُ التَّقِيبِ: وَفِيهِ نَظَرُ الْإِنْخَ. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّرِ الْكُلِّ الْإِنْخَ) يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُلَاحَظَ مَعَ هَذَا الْكَلَامِ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَثْنِ، وَالْإِضْرَافُ عَلَى صَغِيرَةٍ مِنْ قَوْلِهِ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الثَّرْوَةِ، وَالْمُخْلِ بِهَا فَإِنْ غَلَبَتْ أَفْرَادُهَا لَمْ يُؤْثَرُ، وَإِلَّا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ انْتَهَى فَإِنَّهُ مُغَايِرٌ لِكُلِّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا عَنْ الْبُلْقِينِيِّ، وَغَيْرِهِ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (فَقَالَ) أَيِ: الزَّرْكَشِيُّ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَغْلَبُ الْإِنْخَ) هَذَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَ الْإِكْثَارِ فِي الْجَمِيعِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ تَوَقَّفَ شَيْخُهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اعْتِبَارَ ذَلِكَ فِي الْكُلِّ إِلَّا فِي نَحْوِ قُبْلَةِ خَلِيلَتِهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ فِي طَرِيقٍ مَثَلًا فَلَا يُعْتَبَرُ تَكَرُّرُهُ، وَاعْتَرَضَ الْإِنْخَ. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) إِلَى قَوْلِهِ فَالْأَوْجَهُ الْإِنْخَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِكْثَارِ الْإِنْخَ كَمَا فِي الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا، وَأَمَّا تَقْيِيلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَمَّتَهُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ فَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: كَأَنَّهُ تَقْيِيلُ اسْتِحْسَانٍ لَا تَمْتَنِعُ أَوْ فَعَلَهُ بَيِّنَاتٍ لِلْجَوَازِ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ مَنْ يَنْظُرُهُ أَوْ عَلَى أَنَّ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَصَرُّ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ نَصُّ الشَّافِعِيِّ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّرِ الْكُلِّ الْإِنْخَ) يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُلَاحَظَ مَعَ هَذَا الْكَلَامِ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَثْنِ، وَالْإِضْرَافُ عَلَى صَغِيرَةٍ مِنْ قَوْلِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الثَّرْوَةِ وَالْمُخْلِ بِهَا فَإِنْ غَلَبَتْ أَفْرَادُهَا لَمْ يُؤْثَرُ وَإِلَّا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ. اهـ. فَإِنَّهُ مُغَايِرٌ لِكُلِّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا عَنْ الْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرِهِ.

أَنَّهُ قَبْلَ أُمَّةٍ خَرَجْتُ لَهُ مِنَ السَّبْيِ كَانَ عَتَقُهَا إِبْرِيْقُ فِصَّةٍ بِحَضْرَةِ النَّاسِ وَوُرِدُ بَأَنَّهُ مَجْتَهِدٌ فَلَا يُعْتَرَضُ بِفَعْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْحَرَمَةِ حَتَّى يُسْتَدَلَّ بِسُكُوتِ الْبَاقِينَ عَلَيْهَا بَلْ فِي سُقُوطِ الْمُرُوءَةِ وَسُكُوتِهِمْ لَا دَخَلَ لَهُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِيُبَيِّنَ حِلَّ التَّمَتُّعِ بِالْمَسْبِيَّةِ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ فَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالِ فَعْلِيَّةٍ مُحْتَمَلَةٌ فَلَا دَلِيلَ فِيهَا أَصْلًا فَلَا وَجْهَ مَا فَصَّلَهُ الْأَذْرَعِيُّ (وَلَبَسَ فُقَيْهَهُ قَبَاءً وَقَلْنَسُوهُ) وَهِيَ مَا يُلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ وَحَدَهُ وَتَاجِرِ ثَوْبٍ نَحْوِ جَمَالٍ وَهَذَا ثَوْبٌ نَحْوِ قَاضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا يُفْعَلُ (حَيْثُ) أَي: بِمَحَلٍّ (لَا يُغْتَادُ) مِثْلُهُ فِيهِ (وَالْإِكْبَابُ عَلَى لَعِبِ الشُّطْرُنِجِ) أَوْ فَعْلُهُ بِنَحْوِ طَرِيقٍ وَإِنْ قُلْ كَمَا مَرَّ وَيَنْبَغِي أَنْ حُضُورَهُ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ (أَوْ) عَلَى (غِنَاءٍ أَوْ) عَلَى (سَمَاعِهِ) أَي: اسْتِمَاعِهِ أَوْ اتِّخَاذِ امْرَأَةٍ أَوْ أَمْرَدٍ لِيُعْتَنِيَ.....

■ فَوَدَّ: (لَا دَخَلَ لَهُ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ السَّلَفُ لَا يَسْكُنُونَ عَلَى مَا لَا يَلِيقُ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه وَلَا يُحَابُونَ أَحَدًا فِيمَا لَا يَلِيقُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ■ فَوَدَّ: (لِيُبَيِّنَ الْخُ) وَقَدْ يُقَالُ غَرَضُهُ إِغَاظَةُ الْكُفَّارِ وَإِظْهَارُ ذُلِّهِمْ عِش.

■ فَوَدَّ (لِسِي): (قَبَاءً) أَي مَلُوطَةٌ عِش عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِالْمَدِّ سَمِيَ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ أَطْرَافِهِ. اه. وَعِبَارَةُ الْقَلْبُوبِيِّ هُوَ الْمَفْتُوحُ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفِهِ، وَأَمَّا الْقَبَاءُ الْمَشْهُورُ الْآنَ الْمَفْتُوحُ مِنْ أَمَامِهِ فَقَدْ صَارَ شِعَارَ الْفُقَهَاءِ وَنَحْوِهِمْ. اه.

■ فَوَدَّ (لِسِي): (وَقَلْنَسُوهُ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَاللَّامِ وَبِضْمِ الْقَافِ مَعَ السَّيْنِ مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَهِيَ مَا يُلْبَسُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالتَّهْمَةُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَنَارَعَ الزُّزْكَشِي إِلَى الْمُتَنِّ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ■ فَوَدَّ: (وَوَحْدَهُ) بَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنْهَا وَلَا فَمُسَمَّاها لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ بَلْ يَشْمَلُ مَا لَوْ لَبَسَهَا وَلَفَّ عَلَيْهَا عِمَامَةً عِش.

■ فَوَدَّ (لِسِي): (حَيْثُ لَا يُغْتَادُ) أَي: لِلْفَقِيهِ لُبْسُهَا وَقَيَّدَ فِي الرُّوضَةِ لُبْسُهَا لِلْفَقِيهِ بِأَنْ يَتَرَدَّدَ فِيهِمَا فَأَشْعَرَ بِأَنْ لُبْسُهَا فِي الْبَيْتِ لَيْسَ كَذَلِكَ. اه. مُغْنِي.

■ فَوَدَّ (لِسِي): (وَالْإِكْبَابُ عَلَى الشُّطْرُنِجِ) أَي بِحَيْثُ يُشْغَلُ عَنْ مُهِمَّاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يُحَرِّمُهُ وَيُرْجَعُ فِي قَدْرِ الْإِكْبَابِ لِلْعَادَةِ أَمَّا الْقَلِيلُ مِنْ لَعِبِ الشُّطْرُنِجِ فَلَا يَضُرُّ فِي الْخُلُوةِ بِخِلَافِ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ هَادِمٌ لِلْمُرُوءَةِ وَالْإِكْبَابُ عَلَى لَعِبِ الْحَمَامِ كَالْإِكْبَابِ عَلَى الشُّطْرُنِجِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ■ فَوَدَّ: (وَلَاِنْ قُلْ) شَامِلٌ لِلْمَرَّةِ كَمَا يَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ عَنِ الرُّوضِ.

■ فَوَدَّ (لِسِي): (أَوْ غِنَاءٍ أَوْ سَمَاعِهِ) أَي سَوَاءٌ اقْتَرَنَ بِذَلِكَ مَا يَوْجِبُ التَّخْرِيمَ أَمْ لَا وَمِثْلُ مَا ذُكِرَ الْإِكْبَابُ عَلَى إِنْشَادِ الشُّعْرِ وَاسْتِنْشَادِهِ حَتَّى يَتَرَكَّ مُهِمَّاتِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ■ فَوَدَّ: (أَيِ اسْتِمَاعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ رَدَّهُ الزُّزْكَشِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَي مِمَّنْ يَلِيقُ بِهِ إِلَى وَمَدُّ الرَّجُلِ. ■ فَوَدَّ: (لِيُعْتَنِيَ) الْخُ أَي وَيَكْتَسِبُ

■ فَوَدَّ: (لَا دَخَلَ لَهُ فِيهِ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ السَّلَفُ لَا يَسْكُنُونَ عَلَى مَا لَا يَلِيقُ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه وَلَا يُحَابُونَ أَحَدًا فِيمَا لَا يَلِيقُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِلنَّاسِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْكِبَابِ (وَإِدَامَةُ رَفْصٍ) أَي: مِمَّنْ يَلِيقُ بِهِ، أَمَّا غَيْرُهُ فَيُسْقِطُهَا مِنْهُ مَرَّةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَمْرُ إِلَى آخِرِهِ وَمَدَّ الرَّجُلُ بِحَضْرَةِ مَنْ يَحْتَشِبُهُ بِلا غَدْرٍ (يُسْقِطُهَا) لِمُنَافَاةِ ذَلِكَ كُلِّهِ لَهَا، وَبَحْثُ الرَّافِعِيِّ أَنَّ اتِّخَاذَ الْغِنَاءِ الْمُبَاحِ حِزْفَةً لَا يُسْقِطُهَا إِذَا لَاقَ بِهِ رَدُّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَى رَدِّ شَهَادَتِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ؛ لِأَنَّهَا حِزْفَةٌ ذَنْبِيَّةٌ وَيُعَدُّ فَاعِلُهَا فِي الْعُرْفِ مِمَّنْ لَا حَيَاءَ لَهُ وَبِمَا قَرَّزَتْ بِهِ كَلَامَهُ عُلِمَ أَنَّ الْوَاقِعَ فِي عِبَارَتِهِ بِمَعْنَى أَوْ (تَنْبِيهٌ). اخْتَلَفُوا فِي تَعَاطِي خَارِمِ الْمُرُوءَةِ عَلَى أَوْجِهٍ: ثَالِثُهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ شَهَادَةٌ حَرَمٌ وَلَا فَلَا وَهُوَ الْأَوْجِهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّسَبُّبُ فِي إِسْقَاطِ مَا تَحْكُمُهُ وَصَارَ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ لِغَيْرِهِ (وَالْأَمْرُ فِيهِ) أَي: جَمِيعٌ مَا ذُكِرَ (يَخْتَلَفُ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِينِ)؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْعُرْفِ كَمَا مَرَّ فَقَدْ يُسْتَقْبَحُ مِنْ شَخْصٍ وَفِي حَالٍ أَوْ مَكَانٍ مَا لَا يُسْتَقْبَحُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ فِيهِ وَنَازِعَ الزَّرْكَشِيُّ فِي

بِالشَّعْرِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِلنَّاسِ) الْمُرَادُ جُنُسُهُمْ أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْبَابِ) انْظُرْ هَذِهِ الْغَايَةَ. وَالْإِكْبَابُ وَتَقْيُهُ إِنَّمَا يَكُونَانِ فِي فِعْلٍ يَفْعَلُهُ وَالْإِتِّخَاذُ لَا يَخْسُنُ وَضَفَّهُ بِذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ (السِّي): (وَإِدَامَةُ رَفْصٍ) أَيِ إِكْثَارِهِ مُعْنَى وَمِثْلُهُ الْإِكْبَابُ عَلَى الضَّرْبِ بِالذَّفِّ رَوْضٌ. □ فَوَدَّ: (مَنْ يَحْتَشِبُهُ) أَيِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ ش قَلَوْ كَانَ بِحَضْرَةِ إِخْوَانِهِ أَوْ نَحْوِهِمْ كَتَلَامِذَّتِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَرْكًا لِلْمُرُوءَةِ أَسْنَى وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فِي عِبَارَتِهِ) أَيِ قَوْلِهِ: (وَالْمَشْيُ الْإِنْفِ). □ فَوَدَّ: (ثَالِثُهَا الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَوْ جَهْهَا حُرْمَتُهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهَا رَدُّ شَهَادَةٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ وَقَصَدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْإِنْفِ.

□ فَوَدَّ (السِّي): (وَالْأَمْرُ فِيهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَبَزَجُ فِي الْإِكْثَارِ مِمَّا ذُكِرَ إِلَى الْعَادَةِ وَالشُّخُوصِ إِذْ يُسْتَقْبَحُ مِنْ شَخْصٍ قَدْرٌ لَا يُسْتَقْبَحُ مِنْ غَيْرِهِ وَلِلْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ تَأْثِيرٌ فَلَيْسَ اللَّعِبُ بِالشُّطْرُنِجِ مَثَلًا فِي الْخُلُوءِ مِرَازًا كَاللَّعِبِ فِي السُّوقِ وَالطَّرِيقِ مَرَّةً فِي مَلَأَ مِنَ النَّاسِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَيِ مُسْقِطِ الْمُرُوءَةِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْمَدَارَ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ فِي الْمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْمُرُوءَةِ تَخْلُقُ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (فَقَدْ يُسْتَقْبَحُ الْإِنْفِ) فَحَمَلَهُ الْمَاءُ وَالْأَطْعَمَةُ إِلَى الْبَيْتِ شُحًا لَا اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ التَّارِكِينَ لِلتَّكْلُفِ حَرَمُ مُرُوءَةٍ وَمِمَّنْ لَا يَلِيقُ بِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَلِيقُ بِهِ وَمَنْ يَفْعَلُهُ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ وَالتَّقَشُّفُ فِي الْأَكْلِ وَاللُّبْسِ كَذَلِكَ.

(تَنْبِيهٌ): يُزَجُّ فِي قَدْرِ الْإِكْثَارِ لِلْعَادَةِ وَظَاهِرُ تَقْيِيدِهِمْ مَا ذُكِرَ أَيِ لَعِبِ الشُّطْرُنِجِ وَالْحَمَامِ وَالْغِنَاءِ وَاسْتِمَاعُهُ وَإِنْشَادُ الشَّعْرِ وَاسْتِنْشَادُهُ وَالرَّفْصُ وَالضَّرْبُ بِالذَّفِّ بِالْكَثْرَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيمَا عَدَاهُ لَكِنْ ظَاهِرُ نَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ التَّقْيِيدَ فِي الْكُلِّ ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَيَنْبَغِي التَّفْصِيلُ بَيْنَ مَا يُعَدُّ خَارِمًا بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وَغَيْرِهِ فَلَاكُلٍّ مِنْ غَيْرِ السُّوقِ مَرَّةً فِي السُّوقِ كَالْمَشْيِ فِيهِ مَكْشُوفًا مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِيهِ) أَيِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى أَوْجِهٍ الْإِنْفِ) أَوْ جَهْهَا حُرْمَتُهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ رَدُّ شَهَادَةٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ وَقَصَدَ ذَلِكَ ش م ر.

□ فَوَدَّ: (ثَالِثُهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ شَهَادَةٌ حَرَمٌ) الْحُرْمَةُ مُتَّجِهَةٌ إِنْ تَعَيَّنَتْ شَهَادَتُهُ لِثُبُوتِ ذَلِكَ الْحَقِّ.

التعميم المذكور بأنه لا يظهر في نحو القُبلة وأكثر الضحك والشطرنج أي: فهذه تسلبها مطلقاً وهو ظاهر (تنبيه). يؤخذ من قولهم؛ لأن المدار إلى آخره أن من دخل بلدًا فتزياً بزَيَّ أهلها لا تخرم مروءته به ومحلّه إن سليم ما إذا تزياً بزَيَّ أهل جوفته ولم يعد أهل ذلك المحل أن تزَييه بزَيٍّ غير بلده مزر به مطلقاً (وحرفة ذنيئة) بالهمز (كحجامة وكنس وذنب) وحياسة وجراسة وقيامه حَمَام وجزارة (ممن لا تليق) هذه (به تسقطها) لإشعارها بقلّة مبالاته (فإن اعتادها) أي: لاقت به (وكانت) مباحة سواء أكانت (حرفة أبيه) أم لم تكن كما روجه في الروضة فذكره هنا؛ لأن الغالب في الولد أن يكون على حرفة أبيه (فلا) تسقطها (في الأصح)؛ لأنه لا يُعتَبَر بذلك، أما ذو حرفة مُحَرَّم كمنجم ومُصَوِّر فلا تُقبَل شهادتهم مطلقاً قال الزركشي: ومما عَمَّت به البلوى التكتُّب بالشهادة مع أن شركة الأبدان باطلة فيقدح في العدالة لا سيما إذا متعنا أخذ الأجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا يكتُب فإن نفوس شركائه

قوله: (التعميم المذكور) أي بقوله والأمر فيه إلخ. قوله: (مطلقاً) أي من أي شخص كان وفي أي زمن أو مكان كان. قوله: (فتزياً) كذا في أصله بخطه بالفاء هنا وفيما يأتي سيّد عمر. قوله: (مطلقاً) أي في بلده وغيره. قوله: (بالهمز) من الدناءة وهي الساقطة وبتركة من الدنوب بمعنى القريب مُعْنَى.

قول (الشيء) (وكنس) أي لزبل ونحوه مُعْنَى. قوله: (وحياسة) إلى قول المتن والثمة في المُعْنَى. قوله: (وجزارة) أي وإسكاف ونخال مُعْنَى.

قول (الشيء) (ممن لا تليق به) أي سواء كانت حرفة أبيه أم لا اعتاد مثله فغله أو لا ع ش وقال سم: يتبغى استثناء كَنَس نحو المسجد تبرُّكاً وتواضعاً. اهـ. ومراً أتفا عن المُعْنَى ما يفهمه. قوله: (أي لاقت به) أفاد به أن الاختيار ليس بقيّد وإنما المدار على اللياقة ولذا اقتصر عليها الرّوض والمنهج.

قوله: (كما روجه في الروضة) أي حيث قال لم يتعرّض الجمهور لهذا القيد ويتبغى أن لا يقيد به بل يُنظر هل تليق به هو أم لا شرح المنهج زاد المُعْنَى واغترض جعلهم الحرفة الذنيئة مما يخرم المروءة مع قولهم إنهما من فروض الكيفيات، وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكيفية بغيره. اهـ. وفي الزيادة مثله. قوله: (لأنه لا يتعمّر بذلك) وهي حرفة مباحة بل من فروض الكيفيات لاحتياج الناس إليها ولورّد بها الشهادة لرُبما تركت فتعطل الناس مُعْنَى وأسئ.

قوله: (كمنجم إلخ) أي والعراف والكاهن مُعْنَى. قوله: (فلا تُقبَل شهادتهم) ومن أكثر من أهل الصنائع الكذب وخلف الوعد ردت شهادته مُعْنَى وروض.

(تنبيه): التوبة مما يخل بالمروءة سنة أسئ. قوله: (مطلقاً) أي لاقت به أو لا كانت حرفة أبيه أو لا قال الصنمري؛ لأن شعارهم التلبس على العامة مُعْنَى. قوله: (قال) إلى المتن عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمُعْنَى بقوله ومثل ذلك المقرئون والوعاظ.

قوله: أي: المصنّف (ممن لا تليق به) يتبغى أن يستثنى كَنَس نحو المسجد تبرُّكاً وتواضعاً.

لا تطيب بذلك قال بعض المتأخرين: وأسلم طريق فيه أن يشتري ورق شركة ويكتب ويقسم على قدر ما لكل من ثمن الورق فإن الشركة لا يشترط فيها التساوي في العمل. اهـ.
(والتهمة) بضم ففتح في الشخص التي مر أنها تمنع الشهادة كما في الخبر الصحيح (أن يجز) بشهادته (إليه) أو إلى من لا تقبل شهادته له (نفعاً أو يدفع عنه) أو عمن ذكر بها (ضراً) ويضرب حدودها قبل الحكم لا بعده فلو شهد لأخيه بمال فمات وورثه.....

قوله: (قال بعض المتأخرين إلخ) مُتَمَدِّع ش. هـ. قوله: (ويكتب إلخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب له الورق ويم يملكه؟ وهل يجري عقد تملك له؟ وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح؟ اهـ. سم. هـ. قوله: (فإن الشركة إلخ).

(فروع): المداومة على ترك السنن الزاوية ومستحبات الصلاة تقدح في الشهادة لتهاون مرتكبها بالدين وإشعاره بقلته مبالاته بالمهمات ومحل هذا كما قال الأذرع في الحاضر: أما من يديم السفر كالملاح والمكاري وبعض التجار فلا، ويقدح في الشهادة مداومة منادمة مستجل التبيذ والسفهاء وكذا كثرة شربه إياه معهم لإخلال ذلك بالمروءة ولا يقدح فيها السؤال للحاجة وإن طاف مكثره بالأبواب إن لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسألة له حيث لا أكثر الكذب في دعوى الحاجة أو أخذ ما لا يحل له أخذه فيقده في شهادته؛ نعم إن كان المأخوذ في الثانية قليلاً اغتبر التكرار كما مر نظيره مغني وروض مع شرحه

قول (س): (والتهمة أن يجز إليه نفعاً) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف في جهة الناظر أو المستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بإيجار الوقف فهي مردودة وظاهر ذلك رد شهادتهم بما ذكر وإن كانوا قبضوا جامكيتهم؛ لأن المشهود به قد يفضل ويذكر إعام آخر فيحصل لهم منه م. ر. اهـ. سم وسيأتي قبيل قول المصنف ولو شهد الاثنين بوصية إلخ ما يوافقه.
قوله: (بضم) إلى قوله ولو اقتسموا في النهاية لإلا قوله: التي مر إلى المن وقوله تقدم الصحيح إلى أن لا يعود. هـ. قوله: (في الشخص إلخ) اندفع به ما قيل أن كلامه يشعر بعود ضمير إليه للشاهد فيصير التقدير أن يجز الشاهد إلى الشاهد وفيه قلاقة مغني. هـ. قوله: (التي مر إلخ) أشار به إلى أن ال للعهد الذكري. هـ. قوله: (أو إلى من لا تقبل شهادته له) أي الآتي بيانه أنفاً. هـ. قوله: (بها) الأولى كتابته عقب يدفع. هـ. قوله: (ويضرب حدودها) إلى قوله وقضيته في المغني. هـ. قوله: (فمات) أي الأخ.

قوله: (ويكتب إلخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب له الورق؟ ويم يملكه؟ وهل جرى عقد تملك له؟ وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح؟.

قوله: (والتهمة أن يجز بشهادته إليه نفعاً إلخ) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف في جهة الناظر أو المستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بإيجار الوقف فهي مردودة، وظاهر ذلك رد شهادتهم بما ذكر وإن كانوا قبضوا جامكيتهم؛ لأن المشهود به قد يفضل

قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَكْمِ أَخَذَهُ وَإِلَّا فَلَا وَكَذَا لَوْ شَهِدَ بِقَتْلِ فُلَانٍ لِأَخِيهِ الَّذِي لَهُ ابْنٌ، ثُمَّ مَاتَ وَوَرِثَهُ فَإِنْ صَارَ وَارِثُهُ بَعْدَ الْحَكْمِ لَمْ يُنْقَضْ أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ (فَتَرُدُّ شَهَادَتَهُ لِعَبْدِهِ) الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ تَقْيِيدُ أَصْلِهِ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَا يَشْهَدُ بِهِ هُوَ لَهُ وَقَضِيَّتُهُ قَبُولُهُ لَهُ بِأَنَّ شَخْصًا قَدَفَهُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ (وَمُكَاتَبَهُ)؛ لِأَنَّهُ مَلِكُهُ وَقَدْ يَعِجُزُ أَوْ يُعْجِزُهُ فَيَعُودُ لَهُ مَالُهُ وَشَرِيكُهُ بِالْمَشْتَرِكِ لَكِنْ إِنْ قَالَ لَنَا أَوْ بَيْنَنَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَالَ لِرَزِيدٍ وَلِي فَيَصْخُحُ لِرَزِيدٍ لَا لَهُ وَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ الصَّحِيحِ كَمَا مَرَّ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَأَنْ لَا يَعُودَ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا يَكْبُتُ لِرَزِيدٍ كَوَارِثِينَ لَمْ يَقْبِضَا فَإِنْ مَا ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْآخَرُ وَلَوْ اقْتَسَمُوا أَرْضًا وَانْفَرَدَ كُلٌّ بِحَدٍّ فَتَنَازَعَ اثْنَانِ فِي حَدٍّ بَيْنَهُمَا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْآخَرِينَ عَلَى مَا أَفْنَى بِهِ بَعْضُهُمْ لِلشَّرِكَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَدَفَعَ ضَرَرَ فَسْخِ الْقِسْمَةِ لَوْ وَقَعَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ بَاعَ عَيْثًا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيهَا بِمَا يَدْفَعُ عَنْهُ ضَرَرُ فَسْخِ الْبَيْعِ فِيهَا لَوْ وَقَعَ (وَعَرِيمَ لَهُ مَيِّتٌ) وَإِنْ لَمْ تَسْتَغْرِقْ تَرِكَتَهُ الدَّيُونُ أَوْ مُرْتَدٌّ كَمَا بَحَثَهُ أَبُو رُزْعَةَ (أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسَ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَثْبَتَ لَهُ شَيْعًا أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ الْمُطَالَبَةَ بِهِ حَتَّى فِي الْمُرْتَدِّ؛ لِأَنَّ دَيُونَهُ تُقْضَى مِنْ مَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ بِخِلَافِ غَرِيمِهِ الْحَيِّ وَلَوْ مُعْسِرًا لَمْ

قوله: (قبل استيفائه) لا حاجة إليه. قوله: (فإن كان) أي إزئته. قوله: (ولأفلا) أي لا يأخذه بهذه الشهادة بل لا بد من إثباته بطريقه رشيدتي. قوله: (ثم مات) أي الابن.
قوله (لشيء): (فترد شهادته إلخ) أشار به لصور من جر النفع مغني. قوله: (بالأول) أي المأذون له.
قوله: (وقضيته) أي التعليل ع ش. قوله: (قبولة) الظاهر التائيت. قوله: (بأن شخصاً قدف) هل مثله أنه ضربه مثلاً إذا لم يوجب مالا رشيدتي أي والظاهر نعم. قوله: (كما بحثه البلقيني) عبارة النهاية وهو كذلك كما بحثه إلخ. قوله: (وقد يعجز إلخ) عبارة النهاية ولأن ماله بصدد العود إليه بعجز أو تعجز.
اه. قوله: (أو يعجزه) أي المكاتب نفسه. قوله: (وشريكه إلخ) عطف على عبده. قوله: (فيصح) الأولى التائيت. قوله: (لرزيد إلخ) أي بالنسبة له. قوله: (وشروطه) الأولى التفريع والتائيت.
قوله: (ثبت) الأولى المضارع. قوله: (ولو اقتسموا) أي أربع مثلاً مع الشركاء. قوله: (لو وقع) أي الفسخ. قوله: (ويؤخذ منه) أي من التعليل. قوله: (وإن لم تستغرق) إلى قوله ويرضاع في النهاية ومغني. قوله: (تركته الديون) مفعول ففاعل. قوله: (أو مرتد) عطف على ميت.
قوله (لشيء): (حجر فليس) خرج به حجر السفه والمرض ونحوهما مغني. قوله: (لأنه إذا أثبت إلخ) قال المغني وألحق المأوردتي بذلك ما إذا كان زوجها معسراً بنفقته فشهدت له بدين. اه. ولا يخلو عن إشكال فإنه لا يظهر فرق بينها وبين غيرها من الغرماء حيث لا حجر ولا موت ولا ردة فليئلاً مل.
اه. سيد عمر.

ويذكر إمام آخر فيحصل لهم منه م ر. قوله: (وقضية قبوله له بأن شخصاً قدف) كما بحثه البلقيني) كتب عليه م ر.

يُخْبِرُ عَلَيْهِ لِعَلِّقِ الْحَقَّ بِذِمَّتِهِ (و) بَرَضَاعَ بَيْنَ مَوْلَيْتِهِ وَخَاطِبِهَا الَّذِي عَصَلَ عَنْهُ أَوْ (بِمَا) مُرَادُهُ فِيمَا الَّذِي بِأَصْلِهِ (هُوَ وَكِيلٌ) أَوْ وَصِيٌّ أَوْ قَيْمٌ (فِيهِ) سَوَاءٌ أَشْهَدَ بِهِ نَفْسَهُ لِمَوَكِّلِهِ أَمْ بِشَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ كَوُقُوعِ عَقْدٍ فِيهِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ لِنَفْسِهِ سُلْطَنَةَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَكَذَا وَدِيعَ لِمَوَدِّعِهِ وَمُزْتَهَنَ لِرَاهِنِهِ لِتُهْمَةِ بَقَاءِ يَدَيْهِمَا وَلَوْ عَزَلَ نَحْوَ وَكِيلٍ نَفْسِهِ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُخَاصَمَةِ قَبْلَ أَوْ بَعْدَهَا فَلَا وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ وَظَاهَرُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا رَفْعُ الْقَاضِي وَلَا كَوْنُهَا مِمَّا تَقْتَضِي الْعَدَاوَةَ الْمُسْقِطَةَ لِلشَّهَادَةِ فِيهِ نَظَرٌ، أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا أَوْ قَيْمًا فِيهِ فَيُقْبَلُ وَمِنْ حَيْثُ شَهَادَةُ الْوَكِيلِ مَا لَوْ بَاعَ فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ أَوْ اشْتَرَى فَأَدَّعَى أَجَنَّبِيَّ بِالْمَبِيعِ

□ فَوُدَّ: (أَوْ بِمَا إِلَخَ) الْأَنْسَبُ الْوَاوُ. □ فَوُدَّ: (مُرَادُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَظَاهَرُ إِطْلَاقِهِمْ إِلَى أَمَّا مَا لَيْسَ وَقَوْلُهُ: إِنْ جَازَ إِلَى وَلَا يَذْكُرُ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي إِلَى بَلْ صَرَّحَ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ.
□ فَوُدَّ: (مُرَادُهُ فِيمَا إِلَخَ) إِنَّمَا فَسَّرَ بِهَذَا لِشُمُولِهِ لِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ بِنَفْسِ الْمَالِ بَلْ بِشَيْءٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَلَوْ عَزَرَ بِقَوْلِهِ فِيمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ كَمَا فَعَلَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَأَصْلُ الرِّضْصَةِ كَانَ أَوْ لَى لِيَتَنَاوَلَ مَنْ وَكَّلَ فِي شَيْءٍ بِخُصُومَةٍ أَوْ تَعَاطَى عَقْدٍ فِيهِ أَوْ حَفِظَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِمَوَكِّلِهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَجْرُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا بِاسْتِيفَاءِ مَالِهِ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّصَرُّفِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِنَفْسِهِ مَا وَكَّلَ فِيهِ. اهـ.

□ فَوُدَّ (لَشَيْءٍ) (هُوَ وَكِيلٌ إِلَخَ) أَي وَلَوْ بَدُونِ جَعْلٍ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ وَصِيٌّ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ قَيْمٌ) أَوْ وَلِيٌّ أَسْتَى. □ فَوُدَّ: (لِمَوَكِّلِهِ) الْأَوَّلَى تُقَدِّمُهُ عَلَى بِهِ نَفْسِهِ. □ فَوُدَّ: (أَمْ بِشَيْءٍ) مَغْطُوفٌ عَلَى بِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَ قَوْلَهُ لِمَوَكِّلِهِ رَشِيدِيَّ. □ فَوُدَّ: (أَمْ بِشَيْءٍ) كَذَا فِي أَصْلِهِ، ثُمَّ أَصْلَحَ بِأَمِ سَيِّدٍ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (فِي الْمَشْهُودِ بِهِ) أَي أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ بِفَتْحِ اللَّازِمِ. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا وَدِيعَ لِمَوَدِّعِهِ وَمُزْتَهَنَ لِرَاهِنِهِ) وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا الْوَدِيعَةِ وَالْمَزْهُونِ لِغَيْرِهِمَا لِانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.
□ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَزَلَ إِلَخَ) أَي ثُمَّ شَهِدَ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بَعْدَهَا) الْأَنْسَبُ التَّذْكِيرُ. □ فَوُدَّ: (فَلَا وَإِنْ طَالَ إِلَخَ) نَعَمْ لَوْ وَجَدَا مُتَصَاحِبَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ قُبِلَتْ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُمَا تَعَلَّى نِهَآيَةً وَيَتْبَعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ مَضَى لَهَا عَلَى ذَلِكَ سَنَةً كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَكَذَا مِنَ الْعَدَاوَةِ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ ع ش. □ فَوُدَّ: (أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا إِلَخَ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ بِمَا هُوَ وَكِيلٌ إِلَخَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ كَغَيْرِهِ الْقَطْعَ بِقَبُولِ شَهَادَةِ لَوْكِلٍ لِمَوَكِّلِهِ بِمَا لَيْسَ وَكِيلًا فِيهِ وَلَكِنْ حَكَى الْمَاوَزْدِيُّ فِيهِ وَجْهَيْنِ وَأَصْحُهُمَا الصَّحَّةُ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ حَيْثُ شَهَادَةُ إِلَخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا إِلَخَ وَلَمْ تُعْرَفْ وَكَأَلْتَهُ فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَخَ. □ فَوُدَّ: (مَا لَوْ بَاعَ فَأَنْكَرَ إِلَخَ) أَي مَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُمْ لَوْ بَاعَ إِلَخَ.

□ فَوُدَّ: (أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا أَوْ قَيْمًا) فَيُقْبَلُ فِيهِ نَعَمْ لَوْ وَجَدَا مُتَصَاحِبَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ قُبِلَتْ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ ش م ر.

فله أن يشهد لموكِّله بأن له عليه كذا وبأن هذا ملكه إن جاز له أن يشهد به للبائع ولا يذكُر أنه وكيل وصوب الأذرعِي حله باطنًا؛ لأن فيه توصلاً للحق بطريق مباح، ثم توقَّف فيه لحمله الحاكم على الحكم بما لو عرَف حقيقته لم يحكم به ويُجاب بأنه لا أثر لذلك؛ لأن القصد وصول المستحقِّ لحقه ويأتي قريبًا عن ابن عبد السلام ما يؤيِّده بل صرح غير واحد بأنه يجب على وكيل طلاق أنكره موكِّله أن يشهد حِسبة أن زوجة هذا مُطلقة. ويؤيِّد الجواز قول أبي زُرعة بنظيره فيمن له دينٌ عجز عن إثباته فافترض من آخر قدره وأحاله به وشهد له ليحلف معه إن صدَّقه في أن له عليه ذلك الدين ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه بصيغة أشهد أن حاكمًا جائز الحكم حكم به كما مرَّ (وبراءة من ضمنه) الشاهد أو نحو أصله أو فرعِهِ أو عبده؛ لأنه يدفع بها الغرم عن نفسه أو غمَّن لا تُقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الأصل براءة من ضمنه مع كونها مقبولة إذ لا تُهمة فيها غير مُراد كما يدلُّ عليه السياق نعم، قول أصله والضامن للأصيل بالإبراء أو الأداء أصرَّح (وجراحة مؤرثه) غير بعضه قبل انديمالها؛ لأنها تُفضي للموت الذي هو السبب.....

قوله: (بأن له عليه كذا إلخ) نشر مُرتَّب. قوله: (أن له أن يشهد به إلخ) أي بأن يعلم كونه للبائع بنحو السامع والتصرف الآتين. قوله: (ولا يذكُر إلخ) عطف على يشهد. قوله: (حله باطنًا) جزم به النهاية بلا عزو. قوله: (توصلاً) الأولى جعله من مادة السين أو من باب الأفعال كما عبَّر بالثاني الأسنى. قوله: (ثم توقَّف فيه إلخ) عبارة النهاية وتوقَّف الأذرعِي فيه بأنه يحمل الحاكم إلخ مردود بأنه لا أثر إلخ قال الرشيدِيُّ قوله: وتوقَّف الأذرعِي أي في الحل باطنًا وإلا فهو قائل بالصحة بل ردَّ على من أنكرها وشنَّع عليه. اهـ. قوله: (وشهد) أي المُقرض له أي المُقرض بأن له على المدين ولم يذكُر الحوالة أخذًا مما مرَّ. قوله: (ليحلف معه إلخ) عبارة النهاية فيحلف إلخ. قوله: (بعد أن صدَّقه إلخ) يتأمل إقدام المُقرض على الحلف بمجرّد التصديق فإنه يؤدِّي إلى إثبات الحق لغيره من غير تحقُّق قاله ع ش ويُجاب عنه بعين ما مرَّ آنفًا. قوله: (كما مرَّ) أي في باب القضاء. قوله: (الشاهد) إلى قوله واحتمال العبارة في المُعني. قوله: (أو نحو أصله إلخ) أي كمكاتبه وغيره الميت أو المخجور عليه بفلس مُعني.

قوله (الشيء) (وبجراحة مؤرثه إلخ) أي عند شهادته ودخل في كونه مؤرثًا عند الشهادة ما لو شهد بذلك أخو الجريح وهو وارث له، ثم وُلِد للجريح ابنٌ فلا تُقبل شهادته وخرج به ما لو شهد بذلك وللجريح ابنٌ، ثم مات الابنُ تُقبل شهادته، ثم إن صار وارثًا وقد حكَم بشهادته لم يُنقض كما لو طرأ الفسق أو لا فلا يُحكَم بها أسنى ونهاية ومُعني. قوله: (غير بعضه) إنما قيَّد به لكون الكلام في الردِّ للثمة وإلا فالحكم لا يختلف بالمُعصية. قوله: (قبل انديمالها) خرج به شهادته بعد الانديمال فمقبولة لانتهاء الثمة قال البلقيني: ولو كان الجريح عبدًا، ثم اعتقه سيِّده بعد الجرح وادَّعى به على الجراح وأنه المستحقُّ لأرشه؛ لأنه كان ملكه فشهد له وارث الجريح فبُلت شهادته لعدم المعنى المُقتضي للردِّ أسنى ونهاية.

في انتقاله من المورث إليه وبه فارق قبولها في قوله (ولو شهد لمورث له مريض أو جريح بمال قبل الاندمال قبلت في الأصح) لعدم التهمة كما تقرّر؛ لأن الشهادة لا تجرّ إليه نفعاً وكونه إذا ثبت لمورثه ينتقل إليه بعد بسبب آخر لا يؤثّر نعم، لو مات مورثه قبل الحكم امتنع؛ لأنه الآن شاهد لنفسه كما مرّ وفي الأنوار لو شهد على مورثه بما يوجب قتله لم يقبل وهو غلط مبني على توهم أن الشاهد هنا يرث وليس كذلك كما مرّ في الفرائض على أنا وإن قلنا يرث لا يصح ذلك أي: لما عللوا به القبول في مسألة المتن هذه وعديمه فيما قبلها فتأمل. (وترد شهادة عاقلة بفسق شهود قتل) يحملونه. كما ذكره في دعوى الدم والقسامية وأعاده هنا كالذي قبله معوّلاً في حذف قيده المذكور على ذكره، ثمّ للتمثيل به للتهمة فلا تكرر (و) تردّ شهادة (غرماء مفلس) حجبّ عليه (بفسق شهود دين آخر) ظهر عليه؛ لأنهم يدفعون مزاحمته لهم....

☐ قوله: (في انتقاله) أي الارش مغني.

☐ قول (لشي): (لمورثه له) أي غير أصله، وفرضه مريض أي مريض مؤبّد وقوله قبل الاندمال أي بخلافها بعد الاندمال فتقبل قطعاً لا ينفاء التهمة مغني. ☐ قوله: (كما تقرّر) أي في قوله وبه فارق إلخ.

☐ قوله: (نعم لو مات إلخ) كذا في المغني. ☐ قوله: (امتنع) أي الحكم بشهادته. ☐ قوله: (كما مرّ) أي في شرح. والتهمة أن يجزّ نفعاً إلخ. ☐ قوله: (لم يقبل) الأولى التأييد. ☐ قوله: (كما مرّ في الفرائض) أي في موانع الإزب. ☐ قوله: (لا يصح ذلك) أي القول بعدم القبول وقوله لما عللوا به القبول إلخ فيه نظر ظاهر؛ لأن ما يوجب قتل المورث سبب للموت التأجيل للمال كالجراحة فشهادة الوارث بذلك تجرّ إليه نفعاً كالشهادة بها.

☐ قول (لشي): (وترد إلخ) شروع في الشهادة الدافعة للضرب مغني وقوله شهادة عاقلة أي ولو فقراء أسنى وقوله شهود قتل أي من خطياً أو شبه عميد بخلاف شهود إقرار بذلك أو شهود عميد فتقبل أسنى ومغني. ☐ قوله: (يحملونه) إلى قوله وفيه نظر إلى المغني إلا قوله: يقي بدنيه وإلى قول المتن وتقبل عليهما في النهاية إلا قوله: لا بعد موته إلى وتقبل من فقير وقوله: ويظهر إلى وشهادة غاصب وقوله: فاسبداً إلى صحيحاً وما أنبه عليه. ☐ قوله: (كما ذكره) أي قيد يحملونه. ☐ قوله: (وأعاده) أي قوله: وتردّ شهادة عاقلة إلخ وقوله كالذي قبله يعني قوله ويجزّاه مورثه ولو شهد إلخ وقوله قيده المذكور أي يحملونه ويحتمل رجوعه للذي قبله أيضاً فالمراد بالقييد بالنسبة إليه قبل اندمالها. ☐ قوله: (على ذكره إلخ) متعلّق بقوله معوّلاً وقوله للتمثيل متعلّق بقوله أعاده. ☐ قوله: (للتمثيل به إلخ) أي وذكرهما هناك لإفادة الحكم مغني. ☐ قوله: (وتردّ شهادة غرماء مفلس إلخ) وألحقوا بذلك شهادة الوكيل والوصي بجرح من شهد بمال على الموكل واليتيم. اهـ. أسنى ولعله أخذاً مما مرّ مقيّد بما إذا كان الوكيل وكيلاً

☐ قوله: (بفسق شهود دين آخر) يتبعني أو ببراءته من دين آخر لوجود المعنى وهو دفع المزاحمة ويخرج بقوله حجبّ عليه من لم يحجبّ عليه فتقبل الشهادة المذكورة؛ لأن الحق لم يتعلّق بعين ماله.

وأخذ منه البلقيني قبول شهادة غريم له رهن يفي بدينه ولا مال للمفلس غيره، أو له مال ويقطع بأن الرهن يوفي الدين الموهون به فتقبل لفقده دفع ضرر المزاحمة وفيه نظر؛ لأن فيها مع ذلك دفعة بتقدير خروج الرهن مستحقاً وتبين مال له في الأولى وتقبل شهادة مدين بموت دائئه وإن تضمنت نقل ما عليه لوارثه؛ لأنه خليفته لا بعد موته عن أخ بأن له ابناً مجهولاً لنقله ما استحقه الأخ عليه ظاهراً وأخذ منه أن من أثبت وصية له بما تحت يد الوصي فشهد بأنه وصية لاخر لم تقبل؛ لأنه ينقله عن من ثبت له مطالبته به وتقبل من فقير بوصية أو وقف لفقراء،

في ذلك المال فليراجع. هـ قوله: (وأخذ منه البلقيني إلخ) عبارة النهاية وما أخذه البلقيني منه وهو قبول شهادة إلخ يتجه خلافه؛ لأن فيها مع ذلك إلخ وأقر المغني ما قاله البلقيني. هـ قوله: (وأخذ منه إلخ) أي من التعليل. هـ قوله: (يفي بدينه) كذا في النهاية بدون لا ولعل الصواب لا يفي إلخ مع لا، ثم رأيت قال الرشيد في قوله: يفي بدينه لعله سقط قبله لفظ لا التافية من الكتبة إذ لا يصح التصوير إلا بها ولإلحاق قول الشارح الآتي وتبين ما له في الأولى وحاصل المراد أن البلقيني أخذ من التهمة بدفع ضرر المزاحمة أنه لو اتفق ذلك بأن كان بيده رهن لا يفي بالدين ولا مال للمفلس غيره لا ترد شهادته أي، لأنه لو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يزاحم المرتهن في شيء ورد الشارح باحتمال حدوث مال للمفلس فيزاحم الغريم في تكملة ماله منه أما إذا كان الرهن يفي بالدين فالبلقيني يقول بقبول شهادته وإن كان للمفلس مال غيره كما ذكره الشارح بعد، ثم رده باحتمال خروج الرهن مستحقاً فتفع المزاحمة اهـ. هـ قوله: (وفيه نظر) أي في ماخوذ البلقيني أو تغليله. هـ قوله: (بتقدير خروج الرهن مستحقاً) أي في صورتين جميعاً. هـ قوله: (وتقبل شهادة مدين إلخ) ولا تقبل شهادة شخص بموت مورثه ومن أو صى له روض ومغني ونهاية وفي شرح الروض قال الأذرع: لم لا يقال تقبل شهادتهما في حق غيرهما دون حقهما لقصر التهمة عليهما دون غيرهما؟ اهـ. هـ قوله: (وإن تضمنت إلخ) عبارة الأسنى ولا ينظر هنا إلى نقل الحق عن شخص إلى آخر؛ لأن الوارث خليفة المورث فكأنه هو. اهـ. هـ قوله: (لا بعد موته إلخ) عبارة الروض مع شرحه ولو أقام رجل بيعة بأخوة ميت له دين على شخص فشهد المدينون بدين للميت لم تقبل شهادته؛ لأنه ينقل إلخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته. اهـ. هـ قوله: (وأخذ منه) أي من التعليل. هـ قوله: (فشهد) أي الوصي.

هـ قوله: (وتقبل من فقير إلخ) عبارة الأسنى قال الزركشي وعلى قياس هذا يعني مسألة شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع قول البغوي: لو شهد عدلان من الفقراء أنه أوصى بثلاث ماله للفقراء قبلت أو لنا لم تقبل. قال ابن أبي الدم: ويتبعني أن يقيد قبولها بما إذا كان في البلد فقراء سوى الشاهدين، ثم إذا قلنا بالقبول ففي دخول الشاهدين في الوصية احتمالان قال الزركشي: وقد صرح البغوي بأنهما يدخلان فيها وما بحثه يعني ابن أبي الدم لا بد فيه من قيد آخر وهو أن يكونوا غير محصورين وإلا فالظاهر المنع لقوة التهمة ولا سيما إذا قلوا وكثر الموصى به. وفي اختيار هذا القيد وقفة تتلقى من كلام لابن يونس وابن الرنعة في نظير ذلك من الوقف. اهـ. بحذف.

وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِحَضْرِهِمْ وَلِلْوَصِيِّ إِعْطَاؤُهُ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَخَالَفَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ حَيْثُ انْحَصَرُوا وَإِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِحَضْرِهِمْ وَهُوَ أَوْجَهُ لِتَهْمَةِ اسْتَحْقَاقِهِ (وَلَوْ شَهِدَ الْاِثْنَيْنِ بَوَصِيَّةٍ) مَثَلًا (فَشَهِدَا) أَيِ: الْاِثْنَانِ الْمَشْهُودُ لِهَمَا (لِلشَّاهِدَيْنِ بَوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَّةِ) وَلَوْ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ ادَّعَى كُلُّ نَصَفَهَا (قُبِلَتِ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَصَحِّ) لَانْفِصَالِ كُلِّ شَهَادَةٍ عَنِ الْأُخْرَى مَعَ أَصْلِ عَدَمِ الْمَوَاطَاةِ الْمَانِعِ مِنْهَا عَدَالَتُهُمَا وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَيْنٌ بِيَدِ اثْنَيْنِ فَادَّعَاهَا ثَالِثٌ فَشَهِدَ كُلُّ لَلْآخِرِ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُدَّعِي قُبُلَ إِذْ لَا يَدَ لِكُلِّ عَلَى مَا ادَّعَى بِهِ عَلَى غَيْرِهِ حَتَّى يَدْفَعَ بِشَهَادَتِهِ الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ بِخِلَافِ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ فَشَهِدَ بِهِ لِآخَرٍ وَكَذَلِكَ تَجَوُّزُ شَهَادَةِ بَعْضِ الْقَافِلَةِ لِبَعْضٍ عَلَى الْقُطَاعِ بِشَرِطِ أَنْ لَا يَقُولَ أَخَذَ مَا لَنَا أَوْ نَحْوَهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ أَخَذَ مَالَهُ وَمَالِي لِتَهْمَةِ هُنَا أَيْضًا وَيُخْتَمَلُ هُنَا تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ لَانْفِصَالِ كُلِّ عَنِ الْأُخْرَى فَتُقْبَلُ لِغَيْرِهِ لَا لَهُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الشَّرِيكِ بِأَنَّهُ هُنَا ذَكَرَ مُوجِبَ الْعِدَاوَةِ وَلَوْ مُتَّفَعًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَلِذَلِكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ ذِكْرُ مُوجِبِ عِدَاوَةٍ كَانَ كَمَا هُنَا وَشَهَادَةُ غَاصِبٍ بَعْدَ الرَّدِّ وَالتَّوْبَةِ بِمَا غَصَبَهُ لِأَجْنَبِيٍّ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ بَعْدَ الرَّدِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ رَدِّ الْعَيْنِ

• قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِالْخ) أَيِ وَإِنْ انْحَصَرُوا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. • قَوْلُهُ: (ادَّعَى كُلُّ الْخ) أَيِ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (لَانْفِصَالِ كُلِّ شَهَادَةٍ بِالْخ) وَلَا تَجُزُّ شَهَادَتُهُ نَفْعًا وَلَا تَذْفَعُ عَنْهُ ضَرَرًا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ادَّعَى بِالْخ) وَقَوْلُهُ مِنْ ادَّعَى بِالْخ كُلُّ مِنْهُمَا بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (لِكُلِّ الْخ) الْأَوَّلَى لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ الْأَوَّلَى عَلَى الْآخِرِ زَادَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خُنْثَى بِمَالٍ لَوْ كَانَ ذَكَرًا لِاسْتَحْقَاقِهِ كَوَقْفِ الذُّكُورِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (تَجَوُّزُ) أَيِ تُقْبَلُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِشَرِطِ أَنْ لَا يَقُولَ بِالْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا قَالَ كُلُّ مِنْهُمْ أَخَذَ مَالَ فُلَانٍ فَإِنْ قَالَ أَخَذَ مَا لَنَا لَمْ تُقْبَلْ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ عَدَمِ الْقَبُولِ مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (وَشَهَادَةُ غَاصِبٍ بِالْخ) أَيِ وَتَجَوُّزُ شَهَادَتِهِ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الرَّدِّ بِالْخ) أَيِ لَا بَعْدَ التَّلَفِّ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرْدُودَ بَعْدَ أَنْ جَنَى فِي يَدِ الْغَاصِبِ جُنَايَةً مَضْمُونَةً كَالْتَّالِفِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَنِهَائِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَنَّ الْمُرْدُودَ أَيِ الرَّقِيقِ الْمُرْدُودَ وَقَوْلُهُ شَهَادَتُهُ أَيِ الْغَاصِبِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الرَّدِّ) أَيِ

• قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ أَخَذَ مَالَهُ وَمَالِي لِتَهْمَةِ الْخ) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَمَنْ جَمَعَ فِي الشَّهَادَةِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ وَبَيْنَ مَا لَا يَجُوزُ فَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: يُرَدُّ فِي الْجَمِيعِ، وَالثَّانِي: يُقْبَلُ فِي أَحَدِهِمَا. اهـ. قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي شَرْحِهِ: وَهَذَا أَيِ: الثَّانِي هُوَ الْأَصَحُّ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ مَا لَا يَجُوزُ لِأَجْلِ التَّهْمَةِ كَمَا إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ اقْتَرَضَ مِنْ ابْنِهِ وَأَجْنَبِيٍّ كَذَا أَمَّا إِذَا كَانَ لِلْعِدَاوَةِ كَمَا إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ قَطَعَ عَلَيْهِ وَعَلَى رَفِيقِهِ الطَّرِيقَ فَقَبِلَ رَدُّ شَهَادَتِهِ لِزَفِيقِهِ طَرِيقَانِ أَصَحُّهُمَا الرَّدُّ وَقِيلَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَيَجْرِي الطَّرِيقَانِ فِيمَا إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ قَذَفَهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ زَوْجَتَهُ وَأَجْنَبِيًّا وَلَوْ شَهِدَ لِنَفْسِهِ وَلِشَرِيكِهِ بِكَذَا فَتَرَدُّ فِيمَا لَهُ وَفِيمَا لِغَيْرِهِ الطَّرِيقَانِ. اهـ. فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ.

وَيَدَّلُ مَنَافِعُهَا إِذْ لَا تَوْجَدُ التَّوْبَةُ إِلَّا بِذَلِكَ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا بَقِيَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْ شَيْءٍ عَلَيْهِ؛ لِأَتِهَامِهِ بِدَفْعِ الضَّمَانِ لَهُ عَنْهُ كَمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ اشْتَرَى فَايْسِدًا شَيْئًا وَقَبْضَهُ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ لِغَيْرِ بَائِعِهِ إِلَّا إِنْ رَدَّهُ وَلَمْ يَتَّقَ عَلَيْهِ لِلْبَائِعِ شَيْءٌ أَوْ صَحِيحًا، ثُمَّ فُسِّخَ فادَّعَى آخَرَ مَلِكُهُ زَمَنَ وَضَعَ الْمُشْتَرِي يَدَهُ عَلَيْهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ بِهِ لِبَائِعِهِ لِدَفْعِهِ الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ وَابْقَائِهِ الْغَلَّةَ لَهَا (وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ (لِأَصْلِ) لِلشَّاهِدِ وَإِنْ عَلَا (وَلَا فِرْعَ) لَهُ وَإِنْ سَفَلَ وَلَوْ بِالرُّشْدِ أَوْ بِالتَّزْكِيَةِ لَهُ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ أَوْ لِشَاهِدِهِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهُ فَكَانَتْ شَهَادَتُهُ لِنَفْسِهِ وَالتَّزْكِيَةُ وَإِنْ كَانَتْ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَفِيهَا إِثْبَاتٌ وَلَايَةٌ لِلْفِرْعِ وَفِيهَا تَهْمَةٌ وَقَدْ أَحَدَهُمَا وَمُكَاتَبَةٌ مِثْلُهُ وَقَضِيَّةٌ إِطْلَاقِ الْمُتَنِ كَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ لِبَعْضٍ لَهُ عَلَى بَعْضٍ لَهْ آخَرُ وَبِهِ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ لَكِنْ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّ الْوَازِعَ الطَّبِيعِيَّ قَدْ يُعَارِضُ فَضْعُفَتِ التَّهْمَةُ وَقَدْ يُجَابُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَنْعِ ذَلِكَ إِذْ كَثِيرًا مَا يَتَفَاوَتُونَ فِي الْمَحْتَبَةِ، وَالْمِيلِ فَالتَّهْمَةُ مُوجُودَةٌ، وَقَدْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَعْضِ ضِمْنًا.....

إِلَخ. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِذَلِكَ) أَيِ بَرَدِ الْعَيْنِ وَيَدَّلُ مَنَافِعُهَا لِمُسْتَحَقِّهَا وَكَانَ الْأَوَّلَى بِدُونِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ) أَتَهَمَ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنْ رَدِّ مَا ظَلَمَ بِهِ صَحَّحَتْ تَوْبَتُهُ وَمَحَلَّهُ حَيْثُ كَانَ فِي عَزْمِهِ الرَّدُّ مَتَى قَدَّرَ عَ ش. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِذَلِكَ) أَيِ يَقُولُهُ بَعْدَ الرَّدِّ أَوْ بِمَفْهُومِهِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (لِأَتِهَامِهِ) أَيِ فَلَا تُقْبَلُ لِأَتِهَامِهِ. قَوْلُهُ: (فَايْسِدًا) أَيِ شِرَاءً فَايْسِدًا كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ رَدَّهُ) أَيِ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَكَذَا بَدَلُ مَنَافِعِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ إِلَى الْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ فُسِّخَ) أَيِ الْبَيْعُ كَانَ رَدُّ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ أَوْ إِقَالَةٌ أَوْ خِيَارٌ نِهَائِيٌّ وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (زَمَنَ وَضَعَ الْمُشْتَرِي إِلَخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَى مَلِكُهُ بَعْدَ الْفُسْخِ وَالرَّدُّ فَتُقْبَلُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلِ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيِ لِنَفْسِهِ. قَوْلُهُ: (لِلشَّاهِدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ ادَّعَى الْإِمَامُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: خِلَافًا إِلَى وَقَدْ أَحَدَهُمَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالرُّشْدِ أَوْ بِالتَّزْكِيَةِ إِلَخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ كَالنِّهَائِيَةِ اخْتِصَاصُ هَذِهِ الْغَايَةِ بِالْفِرْعِ بَلْ قَوْلُهُمَا الْآتِي وَالتَّزْكِيَةُ إِلَخ وَقَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَلَا تُقْبَلُ تَزْكِيَةُ الْوَالِدِ لَوْلَا ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ وَإِنَّمَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الزِّيَادِيِّ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ وَبُرَّدَ شَهَادَتُهُ لِبَعْضِهِ وَلَوْ بِتَزْكِيَةٍ أَوْ رُشْدٍ وَهُوَ فِي حِجْرِهِ لَكِنْ يُؤَاخَذُ بِإِفْرَادِهِ. اه. وَكَذَا يَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُفِيدُهُ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ لِلْفِرْعِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ وَقَوْلُهُ أَوْ لِشَاهِدِهِ عَطْفٌ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَلَايَةٌ لِلْفِرْعِ) أَيِ أَوْ الْأَصْلُ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْبَعْضِ رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَحَدَهُمَا إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَكَذَا لَا تُقْبَلُ لِمُكَاتَبِ أَصْلِهِ أَوْ فِرْعِهِ وَلَا لِمَا ذَوْنُهُمَا. اه. قَوْلُهُ: (وَمُكَاتَبَةٌ إِلَخ) وَشَرِيكُهُ فِي الْمُشْتَرَكِ نِهَائِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (لِبَعْضٍ لَهُ عَلَى آخَرَ) أَصْلَيْنِ كَانَا أَوْ فِرْعَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ مَنَعَ الْحُكْمِ بَيْنَ أَبِيهِ وَابْنِهِ وَإِنْ خَالَفَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي ذَلِكَ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْوَازِعَ الطَّبِيعِيَّ إِلَخ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَجَزَمَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ إِلَخَ رَدَّ بِمَنْعِهِ إِذْ كَثِيرًا مَا إِلَخ.

كَأَنَّ ادَّعَى عَلَى بَكْرٍ شِرَاءَ شَيْءٍ مِنْ عَمْرٍو وَالْمُشْتَرِي لَهُ مِنْ زَيْدٍ صَاحِبِ الْيَدِ وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ فَتَقَبَّلَ شَهَادَةَ ابْنَيْ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو لَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا أَجَنَّبِيَانِ عَنْهُ وَإِنْ تَضَمَّنَتِ الشَّهَادَةُ لِأَيِّهِمَا بِالْمَلِكِ وَكَأَنَّ شَهِدَ عَلَى ابْنِهِ بِإِقْرَارِهِ بِنَسَبٍ مَجْهُولٍ فَتَقَبَّلَ مَعَ تَضَمُّنِهَا الشَّهَادَةَ لِخَفِيدِهِ وَلَوْ ادَّعَى الْإِمَامُ بِشَيْءٍ لِبَيْتِ الْمَالِ قُبِلَتْ شَهَادَةُ بَعْضِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَيْسَ لِلْإِمَامِ وَمِثْلُهُ نَاطِرٌ وَقَفٍ، أَوْ وَصِيٌّ ادَّعَى بِشَيْءٍ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ أَوْ لِلْمَوْلَى فَشَهِدَ بِهِ بَعْضُ الْمُدَّعِي لَانْتِفَاءِ الثُّمَّةِ

¶ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ ادَّعَى عَلَى بَكْرٍ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ.

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ شَخْصٌ لَزَيْدٍ فِي يَدِهِ عَبْدٌ اشْتَرَيْتَ هَذَا الْعَبْدَ الَّذِي فِي يَدِكَ مِنْ عَمْرٍو وَعَمْرٍو اشْتَرَاهُ مِنْكَ وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ فَأَتَكَرَّ جَمِيعٌ ذَلِكَ وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ ابْنَا عَمْرٍو أَوْ ابْنَا زَيْدٍ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا الْخ سَمِ وَرَشِيدِي أَيِ الْفَصُولِ إِسْقَاطٌ عَلَى وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي كَأَنَّ ادَّعَى شَخْصٌ شِرَاءَ عَبْدٍ فِي يَدِ زَيْدٍ مِنْ عَمْرٍو بَعْدَ أَنْ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ صَاحِبِ الْيَدِ وَقَبَضَهُ وَطَالَبَهُ الْخ. ¶ قَوْلُهُ: (عَلَى بَكْرٍ) صَوَابُهُ عَلَى زَيْدٍ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالرَّوْضِ. ¶ قَوْلُهُ: (الْمُشْتَرِي لَهُ مِنْ زَيْدٍ الْخ) وَقَبَضَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ¶ قَوْلُهُ: (وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ) أَيِ فَأَتَكَرَّ زَيْدٌ جَمِيعٌ ذَلِكَ مُغْنِي. ¶ قَوْلُهُ: (لَهُ بِذَلِكَ) أَيِ لِلْمُدَّعِي بِمَا يَقُولُهُ مُغْنِي. ¶ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمَا أَجَنَّبِيَانِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأُسْتَى؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالشَّهَادَةِ فِي الْحَالِ الْمُدَّعِي وَهُوَ أَجَنَّبِيٌّ عَنْهُمَا. اهـ. أَيِ عَنْ ابْنَيْ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو. ¶ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ عَنِ الْمُدَّعِي. ¶ قَوْلُهُ: (شَهِدَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ادَّعَى عَلَيْهِ نَسَبٌ وَلَيْدٌ فَأَتَكَرَّ فَشَهِدَ أَبُوهُ مَعَ أَجَنَّبِيٍّ عَلَى إِقْرَارِهِ أَنَّهُ وَلَدُهُ فَتَقَبَّلَ شَهَادَةُ الْأَبِ كَمَا فِي فَتَاوَى الْقَاضِي حُسَيْنِ الْخ احتياطاً لِأَمْرِ النَّسَبِ. اهـ. ¶ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى الْخ) عِبَارَةُ الْأُسْتَى نَعَمْ لَوْ ادَّعَى السُّلْطَانُ عَلَى شَخْصٍ بِمَالٍ لَبَيَّتِ الْمَالِ، فَشَهِدَ لَهُ بِهِ بِأَصْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ قُبِلَتْ كَمَا قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ لِعُمُومِ الْمُدَّعَى بِهِ. اهـ. ¶ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ نَاطِرٌ وَقَفٍ الْخ) وَهَلْ مِثْلُهُ أَيْضًا الْوَكِيلُ إِذَا ادَّعَى بِشَيْءٍ لِلْمَوْكَلِّ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ؟ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ أَيْضًا مِثْلُهُ مَا لَمْ يَصُدَّ عَنْهُ نَقْلٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي قَرِيبًا مِنْ جَوَازِ إِثْبَاتِ الْوَكَالَةِ بِشَهَادَةِ بَعْضِ الْوَصِيِّ الْوَكِيلِ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ إِثْبَاتِ الْوَصَايَةِ بِشَهَادَةِ بَعْضِ الْوَصِيِّ كَمَا هُنَا وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِلْحَاقَ الْوَكِيلَ بِالْإِمَامِ أَوْ لَى مِنَ الْإِلْحَاقِ الْوَصِيِّ بِهِ وَمِنْ جَوَازِ إِثْبَاتِ دَيْنِ ادَّعَاهُ الْفَرَعُ لِمَوْكَلِّهِ بِشَهَادَةِ أَصْلِهِ أَغْنَى أَصْلُ الْفَرَعِ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَتْ وَكَالَةُ الْفَرَعِ بِحَيْثُ يَسُوعُ لَهُ قَبْضُ ذَلِكَ الدَّيْنِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ، وَقِيَاسُهُ جَوَازُ إِثْبَاتِ الْعَيْنِ لِلْمَوْكَلِّ بِشَهَادَةِ بَعْضِ الْوَكِيلِ وَإِنْ سَاعَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا. اهـ. سَمِ. ¶ قَوْلُهُ: (لَانْتِفَاءِ الثُّمَّةِ) أَيِ وَلَا نَظَرَ لِتَضَمُّنِ شَهَادَتِهِ إِثْبَاتِ التَّصَرُّفِ لِبَعْضِهِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ:

¶ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ ادَّعَى عَلَى بَكْرٍ شِرَاءَ شَيْءٍ مِنْ عَمْرٍو وَالْمُشْتَرِي لَهُ مِنْ زَيْدٍ صَاحِبِ الْيَدِ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ. فَرَعَ لَوْ قَالَ لَزَيْدٍ فِي يَدِهِ عَبْدٌ اشْتَرَيْتَ هَذَا الْعَبْدَ الَّذِي فِي يَدِكَ مِنْ عَمْرٍو وَعَمْرٍو اشْتَرَاهُ مِنْكَ وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ فَأَتَكَرَّ جَمِيعٌ ذَلِكَ وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ ابْنَا عَمْرٍو وَابْنَا زَيْدٍ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا الْخ. ¶ قَوْلُهُ: (لَانْتِفَاءِ الثُّمَّةِ) أَيِ: وَلَا نَظَرَ لِتَضَمُّنِ شَهَادَتِهِ إِثْبَاتِ التَّصَرُّفِ لِبَعْضِهِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَهَلْ مِثْلُهُ أَيْضًا الْوَكِيلُ إِذَا ادَّعَى بِشَيْءٍ لِلْمَوْكَلِّ أَوْ يُفَرَّقُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ أَيْضًا مِثْلُهُ مَا لَمْ يَصُدَّ عَنْهُ نَقْلٌ،

بخلافها بنفس النظر أو الوصاية ولو شهد لبعضه أو على عدوه أو الفاسق بما يعلمه الحق، والحاكم يجهل ذلك قال ابن عبد السلام: المختار جوازه؛ لأنهم لم يحملوا الحاكم على باطل بل على إيصال الحق لمستحقه فلم يأت الحاكم لظنه، ولا الخصم لأخذ حقه ولا الشاهد لإعائه قال الأذرعى: بل ظاهر عبارة من جَوَزَ ذلك الوجوب (وتقبل) منه (عليهما) إذ لا تهمة ومحل حيث لا عداوة وإلا فوجهان والذي يتجه منهما عدم القبول أخذًا مما مر أن الأب لا يلي بنته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة، ثم رأيت صاحب الأنوار جزم به (وكذا) تقبل شهادتهما (على أبيهما بطلاق ضرة أمهما) طلاقًا بائنًا وأمهات تحت (أو قذفها) أي: الضرة المؤدى للعان المؤدى لفراقها (في الأظهر) يصفى تهمته نفع أمهما بذلك إذ له طلاق أمهما متى شاء مع كون ذلك حسيبة تلزمهما الشهادة به، أما رجعي فتقبل قطعًا هذا كله في شهادة

لانتفاء التهمة فيه نظر وقد شمل قوله: أو للمولى ما إذا كان المشهود به من جملة ما للوصي الولاية وقد مر أن الوصي لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه قال الشارح فيما مر؛ لأنه يثبت لنفسه سلطنة التصرف في المشهود به. اهـ. فـ: (لو شهد) أي شخص وقوله أو الفاسق عطف على فاعل شهد المشتري وقوله بما يعلمه إلخ راجع لكل من المخطوفات. فـ: (الحق) عبارة الأسنى والنهاية من الحق. اهـ. فـ: (يجهل ذلك) أي مانع الشهادة أسنى أي من البغضية أو العداوة أو الفسق. فـ: (جوازه) أي شهادة من ذكر مع جهل الحاكم بحالهم. فـ: (قال الأذرعى: بل ظاهر عبارة من جَوَزَ ذلك إلخ) وتتجه حمله على تعيينه طريقًا لوصول الحق لمستحقه نهاية. فـ: (منه) أي من الشخص أو الشاهد. فـ: (سني: (عليهما) أي أضله وفرغه سواء كانت في عقوبة أم لا معني. فـ: (إذ لا تهمة) إلى المتن في المغني وإلى قول المتن وإلخ في النهاية إلا قوله: على أن إلى لَوِ ادعى الفرع وقوله ومحل إلى المتن وقوله ويتجه تقييده بمن نكاحه وقوله: لأنه إلى لأنها. فـ: (وكذا تقبل شهادتهما) أي الفرعين معني وقوله على أبيهما بطلاق إلخ أي لا شهادة الفرع لأمه بطلاق أو رضاع إلا إن شهد به حسيبة فتقبل روض مع شرحه قال البجيرمي: وقيد القليوبي قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما إذا لم تجب نفقتها على الشاهد وإلا لم تقبل؛ لأنه دفع عن نفسه ضررًا انتهى، وكونها لم تجب عليه لإعساره أو لقدرته الأضل عليها وكونها تجب عليه لإعسار الأضل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقتها فيه بأن كانت أمه ناشئة. اهـ. بحذف. فـ: (طلاقًا بائنًا إلخ) أما إذا كان الطلاق رجعيًا فتقبل قطعًا نهاية أي وكذا تقبل قطعًا إذا لم تكن أمهما تحت أو لم يكن القذف مؤديًا إلى اللعان. فـ: (لصفى) إلى وكذا لَوِ ادعته في المغني. فـ: (نفع أمهما إلخ) وهو انفراؤها بالأب نهاية. فـ: (مع كون ذلك إلخ) عبارة

ثم رأيت ما سيأتي قريبًا من جواز إثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز إثبات دين ادعاه الفرع وهو شامل لما إذا كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين، والتصرف فيه، وقياسه جواز إثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وإن ساع له التصرف فيها.

حسبة أو بعد دعوى الضرة فإن ادّعاه الأب لعدم نفقة لم تُقبل شهادتهما له لِثُهمَة وكذا لو ادّعته أمهما ومما تقرّر ويأتي من أنّ الثُهمَة الضعيفة وغير المقصودة لا تُؤثّر أخذ بعضهم أنّه يجوز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل قال بعضهم أو الوكيل كما أفتى به ابن الصلاح. اهـ. ومحلّه في وكيل بغير جعل على أنّ قضية ما مرّ من عدم قبول شهادته لبعضه بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته ضَعْفُه؛ لأنّ الوكالة فيها ذلك ولعلّه أراد بما نقله عن ابن الصلاح قوله لو ادّعى الفرع على آخر بدّين لموكله فأنكر فشهد به أبو الوكيل قُبِلَ وإن كان فيه تصديق ابنه كما تُقبَل شهادة الأب وابنه في واقعة واحدة. اهـ. وما قاله في هذه مُتَجَهّ؛ لأنّ الثُهمَة ضعيفة جدًا. (وإذا شهد لفرع) أو لأصل له (وأجنبي قُبِلَت للأجنبي في الأظهر) تفريقًا لِلصَّفقة.....

المُغني وأفهم قوله: على أبيهما أنّ محلّ الخلاف ما إذا شهدا حسبة أو بعد دعوى الضرة أمّا لو ادّعى الأب الطلاق في زمن سابق لإسقاط نفقة ماضية ونحو ذلك أو ادّعى أنّها سألته الطلاق على ما في فشهدا له فهنا لا تُقبَل الشهادة عليهما؛ لأنها شهادة للأب لا عليه لكنّ تحصل الفرقة بقوله في دعواه الخلع كما مرّ في بابيه. اهـ. فوّ: (فإن ادّعاه) أي الطلاق ع ش. فوّ: (لعدم نفقة) أي ونحوها نهاية. فوّ: (وكذا لو ادّعته) أي ادّعت أمهما طلاق ضررتها فلا تُقبَل شهادتهما به؛ لأنها شهادة للأُم سلطان وكذا لو ادّعت أمهما طلاق نفسها فلا تُقبَل شهادتهما لها كما مرّ عن الأُسنى. فوّ: (أخذ بعضهم أنّه يجوز الخلع) عبارة النهاية وقد أفتى الوالد رحمته الله تعلّق بجواز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا يُنافيه ما قدّمناه من امتناع شهادته له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنة له؛ لأن سلطنة الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل. اهـ. وأقرّها سم. فوّ: (ومحلّه في وكيل بغير جعل) أي وإلا رُدّت نهاية. فوّ: (على أنّ قضية ما مرّ الخ) مرّ آتينا رُدّها. فوّ: (ضعف) خبر إنّ والضمير للإفتاء. فوّ: (فيها ذلك) أي في الوكالة إثبات السلطنة. فوّ: (ولعلّه) أي البعض. فوّ: (فأنكر) أي الذين ع ش وما قاله أي ابن الصلاح. فوّ: (وإن كان فيه تصديق ابنه) فيه ما مرّ عن قريب رشيد

فوّ: (سني): (وإذا شهد لفرع الخ) عبارة المنهج مع شرحه، ولو شهد لمن لا تُقبَل شهادته له من أضل أو فرع أو غيرهما وغيره قُبِلَت لغيره لا له لاختصاص المانع به. اهـ. وعبارة الرّوض مع شرحه يشهد لوالده أو نحوه ولاجنبي قُبِلَت شهادته للأجنبي فقط لاختصاص المانع بغيره. اهـ. فوّ: (سني): (لفرع وأجنبي) كان شهد برقيق لهما كقوله هو لأبي وفلان أو عكسه مُغني وأسنى. فوّ: (سني): (قُبِلَت للأجنبي الخ) ورُدّت في حقّ الفرع قطعًا نهاية.

فوّ: (كما أفتى به ابن الصلاح) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي ولا يُنافيه ما مرّ من عدم قبول شهادته له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته وذلك؛ لأن سلطنة الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل ش م ر. فوّ: (قُبِلَت للأجنبي) أي: فإنّه غيره ش م ر.

وَمَحَلُّهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيهِ إِنْ قَدِمَ الْأَجَنِيُّ وَإِلَّا بَطَلَتْ فِيهِ أَيْضًا (قُلْتُ وَتَقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ) مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ التَّكَاحَ يَطْرَأُ وَيَزُولُ فَهَمَا كَأَجِيرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ نَعَمْ، رَجَحَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهَا بِأَنَّ فُلَانًا قَذَفَهَا أَيُّ: لِأَنَّهُ تَعْيِيرٌ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَيُتَّجَعُ تَقْيِيدُهُ بِزَمَنِ نِكَاحِهِ وَتَقْبَلُ لِكُلِّ عَلَى الْآخَرِ قَطْعًا إِلَّا شَهَادَتُهُ بِزَانَا؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِجَنَايَةِ عَلَى مَحَلِّ حَقِّهِ فَأَشْبَهَ الْجَنَايَةَ عَلَى عَبْدِهِ وَلَأَنَّهُمَا لَطَحَتْ فِرَاشَهُ وَذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الْعَدَاوَةِ مِنْ نَحْوِ الضَّرْبِ (وَالْأَخِ وَصَدِيقِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ) لِيُضْعِفَ التُّهْمَةَ نَعَمْ، لَا تَقْبَلُ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ فُلَانًا أَخُوهُ؛ لِأَنَّهُمَا شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ بِنَسَبِ الْمَشْهُودِ لَهُ ابْتِدَاءً لَا ضِمْنًا كَذَا قَالَ الْبُلْقِينِي زَاعِمًا أَنَّ مَا فِي الرُّوْضَةِ مِنَ التَّضْرِيحِ بِخِلَافِهِ مَرْدُودٌ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ضِمْنِي وَالْقَضْدُ مِنْهُ إِذْ خَالَ الضَّرَرَ عَلَى نَفْسِهِ بِمُشَارَكَتِهِ لَهُ

قوله: (وَمَحَلُّهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيهِ الْخ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالْمَنْهَجِ وَالْأَسْنَى كَمَا مَرَّ وَلِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ وَسَوَاءٌ أَقَدَّمَ الْأَجَنِّيَّ أَمْ لَا أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي بَابِهَا. اهـ.

قوله (سني): (قُلْتُ وَتَقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ) وَقِيلَ لَا تَقْبَلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَارِثٌ لَا يُخَجَّبُ فَأَشْبَهَ الْآبَ وَهُوَ قَوْلُ الْأُيْمَةِ الثَّلَاثَةِ مُعْنَى. قوله: (من الآخر) إِلَى الْمَثَرِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: أَيُّ لِأَنَّهُ إِلَى وَتَقْبَلُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِلَى؛ لِأَنَّهُمَا. قوله: (نَعَمْ رَجَحَ الْبُلْقِينِي الْخ) أَيُّ مِنْ وَجْهَيْنِ سَم. قوله: (لأنه تغيير له الخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّ قَاذِفَهَا عَدَدَهُ بِقَذْفِهِ سَم وَعِبَارَةٌ ع ش. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ لِعَبْدِهِ بِأَنَّ فُلَانًا قَذَفَهُ قَبِلْتُ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ هُنَا مُحْصَلُهَا نِسْبَةُ الْقَاذِفِ إِلَى جَنَايَةٍ فِي حَقِّ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّرُ بِنِسْبَةِ زَوْجَتِهِ إِلَى فُسَادٍ بِخِلَافِ السَّيِّدِ بِالنِّسْبَةِ لِقِيَّتِهِ. اهـ. قوله: (وَيُتَّجَعُ تَقْيِيدُهُ بِزَمَنِ نِكَاحِهِ) ظَاهِرٌ سُكُوتِ الْمُعْنَى وَالثَّهَابَةِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ عَنْ هَذَا التَّقْيِيدِ اعْتِمَادُ الْإِطْلَاقِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

قوله: (إِلَّا شَهَادَتُهُ بِزَانَا) وَلَوْ مَعَ ثَلَاثَةِ نِهَايَةٍ وَأَسْنَى. قوله: (لأنه شهد بجناية الخ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالثَّهَابَةِ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى كِمَالِ الْعَدَاوَةِ بَيْنَهُمَا وَلأنَّهُ نَسَبَهَا إِلَى خِيَانَةٍ فِي حَقِّهِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ: كَالْمُودِعِ. اهـ. وَعِبَارَةٌ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِيَانَتَهَا فِرَاشَهُ. اهـ. قوله: (فَأَشْبَهَ) أَيُّ زَانَا.

قوله (سني): (وَالْأَخِ) أَيُّ مِنْ أَخِيهِ وَكَذَا مِنْ بَقِيَّةِ الْحَوَاشِي وَإِنْ كَانُوا يَصِلُونَهُ وَيَبْرَوْنَهُ أَسْنَى وَمُعْنَى وَقَوْلُهُ وَصَدِيقُ أَيُّ مِنْ صَدِيقِهِ وَهُوَ مَنْ صَدَّقَ فِي وَدَادِكَ بِأَنَّ يَهْمَهُ مَا أَهَمَّكَ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ: وَقَلِيلٌ ذَلِكَ أَيُّ فِي زَمَانِهِ وَنَادِرٌ فِي زَمَانِنَا مُعْنَى أَقُولُ وَكَأَنَّ يُعَدَّمُ فِي زَمَانِنَا سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (لِيُضْعِفَ التُّهْمَةَ) لِأَنَّهُمَا لَا يَتَّهَمَانِ تُّهْمَةَ الْبَغْضِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (لأن ذلك ضِمْنِي وَالْقَضْدُ مِنْهُ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. قوله: (بِمُشَارَكَتِهِ لَهُ) أَيُّ الْمَشْهُودِ لَهُ الشَّاهِدُ.

قوله: (نَعَمْ رَجَحَ الْبُلْقِينِي) أَيُّ: مِنْ وَجْهَيْنِ. قوله: (لأنه تغيير له في الحقيقة) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّ قَاذِفَهَا عَدَدُهُ بِقَذْفِهِ. قوله: (بَقِيدٌ مَا بَعْدُهُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ بِذَلِكَ الْقَيْدِ قَلْبِي أَيْضًا إِذِ الْحُزْنُ وَالْفَرْحُ قَلْبِيَانِ وَكَذَلِكَ التَّمَتِّي كَمَا يُعْلَمُ مِنْ تَفْسِيرِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْعَدَاوَةِ الْبُغْضَ الْمَذْكُورَ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ لَا وَلَا مَحْذُورٌ فِي ذَلِكَ.

وَالضَّمْنِي فِي ذَلِكَ لَا يُؤْتَرُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي شَهَادَةِ الْبَعْضِ بِهِ وَبِهِ فَارَقَ مَنَعَ قَبُولِ شَهَادَتِهِمَا لِأَمُّهُمَا بِالزَّوْجِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ لِلْأَصْلِ ابْتِدَاءً وَكَأَنَّ أَبَا زُرْعَةَ أَخَذَ مِنْ اغْتِفَارِ الضَّمْنِيِّ إِفْتَاءَهُ فِي تَعَارُضٍ يَبْتَنِي دَاخِلٍ وَخَارِجٍ انْضَمَّ إِلَى هَذِهِ بَيِّنَةٌ أُخْرَى بِأَنَّ أَحَدَ شَاهِدَيْ الدَّخِيلِ كَانَ بَاعَهُ لَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا تَبْطُلُ بِهِ شَهَادَتُهُ أَيُّ؛ لِأَنَّ الْقَضَدَ مِنْ شَهَادَتِهِ لِلدَّخِيلِ إِثْبَاتٌ مَلَكَهُ ابْتِدَاءً وَتَضَمُّنُهَا إِثْبَاتٌ مَلَكَ لَهُ قَبْلُ لَا أَثَرُ لَهُ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى صُورَةٍ لَوْ ثَبَّتَ لِلخَارِجِ لَا يَرْجِعُ الدَّخِيلُ بِشَمَنِهِ عَلَى الْبَائِعِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ لَهُ بِالْمَلِكِ وَإِلَّا فَهُوَ مُتَّهَمٌ بِدَفْعِهِ الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ لَوْ ثَبَّتَ لِلخَارِجِ (وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ) عَلَى عَدُوِّهِ عِدَاوَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ وَلَأَنَّهُ قَدْ يَنْتَقِمُ مِنْهُ بِشَهَادَةِ بَاطِلَةٍ عَلَيْهِ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَشْهَدَا عَلَى مَيِّتٍ بَعَيْنٍ فَيَقِيمُ الْوَارِثُ بَيِّنَةً بِأَنَّهُمَا عَدَوَانِ لَهُ فَلَا يُقْبَلَانِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي الْبَحْرِ؛ لِأَنَّهُ الْخَصْمُ فِي الْحَقِيقَةِ إِذِ التَّرَكُّهُ مَلَكَهُ وَبِهِ يُرَدُّ بَحْثُ التَّاجِ الْفَزَارِيِّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ وَإِنْ أَقْنَى شَيْخُنَا بِمَا يُوَافِقُهُ مُخْتَصِّجًا بِأَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ الْمَيِّتِ. اهـ. وليس كما قال على أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَا يُقْبَلُ عَدُوًّا الْمَيِّتِ وَلَا عَدُوًّا الْوَارِثِ عَمَلًا بِكُلِّ مِنَ التَّعْلِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَكَانَ أَظْهَرَ وَلَيْسَ هَذَا إِحْدَاثٌ وَجِهُ ثَالِثٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَمَّا يَقُولُ بِهِ كُلٌّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ.

(تَنْبِيْهُ): وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ قَبُولُهَا مِنْ وَلَدِ الْعَدُوِّ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عِدَاوَةِ الْأَبِ عِدَاوَةُ الْإِبْنِ

❦ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بِكَوْنِهَا ضَمْنِيَّةً. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَى هَذِهِ) أَيُّ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ بَاعَهُ) أَيُّ الْمَشْهُودَ بِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ الْأَنْضِمَامِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِفْتَاءِ. ❦ قَوْلُهُ: (شَهَادَتِهِ) أَيُّ الْأَحَدِ. ❦ قَوْلُهُ: (حَمْلُهُ) أَيُّ الْإِفْتَاءِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَوْ ثَبَّتَ) أَيُّ الْعَيْنِ الْمُدَّعَى بِهَا وَكَانَ الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ التَّذْكِيرُ. ❦ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْخَلْعُ) أَيُّ الْأَحَدِ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى عَدُوِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ.

❦ قَوْلُهُ: (دُنْيَوِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ) لِأَنَّ الْبَاطِنَةَ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَفِي مُعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «سَيَأْتِي قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ إِخْوَانُ الْعِلَانِيَةِ أَعْدَاءُ السَّرِيرَةِ» قِيلَ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ أَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ عَلَيْكَ مِمَّا مَرَّ بِكَ؟ قَالَ شِمَانَةُ الْأَعْدَاءِ وَكَانَ ﷺ يَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنْهَا فَتَسْأَلُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعَافِيَةُ مِنْ ذَلِكَ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ الْخَلْعُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى لِحَدِيثِ «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ ذِي غِمَرٍ عَلَى أَخِيهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَالْغِمَرُ بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْغُلُّ وَالْحِفْظُ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيُّ مِنْ شَهَادَةِ الْعَدُوِّ. ❦ قَوْلُهُ: (عَدَوَانِ لَهُ) أَيُّ لِلْوَارِثِ ع ش.

❦ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بِالتَّعْلِيلِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ كَوْنُهُمَا عَدَوَيْنِ لِلْوَارِثِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَكَانَ أَظْهَرَ) فِيهِ تَوَقُّفٌ إِذْ لَا يَصْدُقُ التَّفْسِيرُ الْآتِي لِلْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّ الْمَيِّتِ وَلَعَلَّ لِهَذَا سَكَتَ النَّهَايَةَ عَمَّا اسْتَظْهَرَهُ الشَّارِحُ فَلْيُرَاجَعْ. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ الْخَلْعُ) إِذِ الْوَجْهَانِ فِي عَدُوِّ الْوَارِثِ فَقَطُّ، وَأَمَّا عَدُوُّ الْمَيِّتِ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (قَبُولُهَا مِنْ وَلَدِ الْعَدُوِّ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَخَرَجَ بِالْعَدُوِّ أَضْلُ الْعَدُوِّ وَفَرَعُهُ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا إِذْ لَا مَانِعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ. اهـ.

وزعم أنه أبلغ في العداوة من أبيه وأنه ينبغي أن لا تُقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الأصح على ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا في حياته ليس في محلّه؛ لأن الكلام في ولد عدوّ لم يعلم حينئذٍ يَطلُّ زَعْمُ أنه أبلغ في العداوة من أبيه بإطلاقه، أمّا معلوم الحال من عداوة أو عديها فحكمه واضح (وهو من يُغضّه بحيث يتمنى زوال نِعْمته ويحزن بشرويه ويفرح بمُصيبته) لِشهادة العُزف بذلك واعتراضه البُلقيني بأن البُغض دون العداوة؛ لأنّه بالقلب وهي بالفعل فكيف يُفسّر الأغلظ بالأخف ويُرَدُّ بأنّه لم يُفسّرهما بالبُغض فقط بل به بَقيد ما بعده وهذا مُساوٍ لعداوة الظاهر بل أشدّ منه والأذرعِيّ بأنّها إذا انتهت إلى ذلك فسَقَ بها؛ لأنّه حينئذٍ حاسِدٌ، والحسد فسقٌ والفاسق مَرْدودُ الشهادة حتى على صديقه وقد صرح الرافعي بأن المراد العداوة الخالية عن الفسق وقد يُجاب بأنّ بعضهم فرّق بأنّ العداوة أن يتمنى مُطلق زوالها، والحسد أن يتمنى زوالها إليه أو أن المراد أن يصل فيها لتلك الحيثية بالقوّة لا بالفعل فيحينئذٍ

قول (أسنى): (وهو) أي عدوّ الشخص من يُغضّه بحيث يتمنى زوال نِعْمته سواء أطلبها لنفسه أم لغيره أم لا مُعني. □ فوّ: (الشهادة العُزف) إلى قوله ويُرَدُّ في المُعني وإلى قوله انتهى في النهاية إلّا قوله: بعضهم إلى المراد وقوله تنبيه إلى من قَذِف. □ فوّ: (واعتراضه البُلقيني بأن البُغض إلخ) عبارة المُعني هذا الضابط لِخصه الرافعي من كلام الغزالي قال البُلقيني: ذكّر البُغض ليس في المُحرّر ولا في الرّوضة وأصلها ولم يذكره أحد من الأصحاب ولا معنى لِذكره هنا؛ لأن إلخ وقال الزركشي: الأشبه في الضابط تحكيم العُزف كما أشار إليه في المطلب فَمَنْ عدّه أهل العُزف عدوّاً للمشهد عليه رُدّت شهادته إذ لا ضابط له في الشّرع ولا في اللّغة. اهـ. □ فوّ: (بل به بَقيد إلخ) يُرَدُّ عليه أنّه بذلك القيد قلبيّ أيضاً إذ الحُزن والفرح قلبيان وكذا التّمتي كما يُعلم من تفسيره فالوجه أن يُجاب بأنهم أرادوا بالعداوة البُغض المذكور أعَم من أن يترتّب عليه فعل أو لا ولا مخدور في ذلك سم على حَجّ وفيه تسليم أن العداوة لا تكون إلّا بالفعل وسيأتي في كلام الشارح منه رشيديّ. □ فوّ: (بَقيد ما بعده) أي مع قيد الحيثية. □ فوّ: (وهذا) أي البُغض مع قيده. □ فوّ: (منه) كان الظاهر منها رشيديّ. □ فوّ: (والأذرعِيّ بأنّها إذا انتهت إلخ) عبارة النهاية وقول الأذرعِيّ أنّها إذا إلخ يُرَدُّ بأنّ المراد إلخ. □ فوّ: (العداوة الخالية إلخ) ولو أفضت العداوة إلى الفسق رُدّت مُطلقاً مُعني وأسنى. □ فوّ: (بأنّ بعضهم فرّق إلخ) هذا الفرق لا يُفيد في دفع الاعتراض إلّا إن ثبت أن تَمَنّي مُطلق الزوال غير مُفسّق سم. □ فوّ: (أو أن المراد إلخ) ممّا يُناسبه أو يُعيّنه قولهم الآتي وتُقبل له فتأمل سم. □ فوّ: (أن يصل فيها لتلك الحيثية) أي أن يصل في البُغض إلى حدّ يصلح لتلك الحيثية ويُناسبها وإن لم يتحقّق بالفعل سم.

□ فوّ: (فرّق إلخ) هذا الفرق لا يُفيد في دفع الاعتراض إلّا إن ثبت أن تَمَنّي مُطلق الزوال غير مُفسّق. □ فوّ: (أو أن المراد إلخ) ممّا يُناسبه أو يُعيّنه قولهم الآتي وتُقبل له فتأمل. □ فوّ: (أن يصل فيها لتلك الحيثية) أي: بأن يصلح في البُغض إلى حدّ تصلح لتلك الحيثية ويُناسبها وإن لم يتحقّق بالفعل.

هو لم توجد منه حقيقة الحسد المُفسَّقة بل حقيقة العداوة الغير المُفسَّقة فصَحَّ كونه عدوًّا غير حاسِدٍ، وحَصَرُ البُلُقَيْنِي العداوة في الفعلِ ممنوعٌ وإنَّما الفعلُ قد يكونُ دليلاً عليها على أنَّ جمعاً نقلوا عن الأصحابِ أنَّ المرادَ بها المُفسَّقة فحيثُ لا إشكالَ قالا وقد تُمنَعُ العداوة من الجانِبَيْنِ ومن أحدهما فلو عادى مَنْ يُريدُ أن يشهدَ عليه وبالعَ في خصوصته فلم يُجِبْه قِيلَتْ شهادته عليه.

(تنبيه): حاصلُ كلامِ الروضة وأصلها أنَّ مَنْ قَذَفَ آخَرَ لا تُقْبَلُ شهادَةُ كُلِّ منهما على الآخرِ وإنَّ لم يُطْلَبِ المقدوفُ حُدهُ وكذا مَنْ ادَّعى على آخَرَ أنَّه قطعَ عليه الطريقَ وأخذَ ماله فلا تُقْبَلُ شهادَةُ أحدهما على الآخرِ. اهـ. ويوجِبُه بأنَّ رَدَّ القاذِفِ والمُدَّعي ظاهرٌ؛ لأنَّه نَسَبه فيهما إلى الفِسْقِ وهذه التَّسْبَةُ تقتضي العداوة عُرْفاً وإنَّ صَدَقَ، ورَدُّ المقدوفِ والمُدَّعي عليه كذلك؛ لأنَّ نَسْبَتَهُ الزُّنَا أو القطعَ تورُّثَ عداوةٍ له تقتضي أنَّه يَنْتَقِمُ منه بشهادة باطلَةٍ عليه وحيثُ يُؤْخَذُ من ذلك أنَّ كُلَّ مَنْ نَسَبَ آخَرَ إلى فسقٍ اقتضى وقوعَ عداوةٍ بينهما فلا يُقْبَلُ

قوله: (وَحَصَرُ البُلُقَيْنِي إلخ) استِثْنافُ بيانيٍّ. □ قوله: (فحيثُ لا إشكال) نفْيُ الإشكالِ مُطلقاً مَمْنوعُ كيف وما نقلَه ذلك الجمعُ لا يوافق قولهم الآتي وتُقْبَلُ له فتأمَّلْه سم وأيضاً يلزَمُ عليه أن يكونَ عَدَمُ القبولِ من عَدُوٍّ من مُحْتَزَّاتِ شَرْطِ العدالة لا شَرْطِ عَدَمِ الاتِّهام. □ قوله: (قالا وقد تُمنَعُ إلخ) كلامٌ مُستأنَفٌ عبارةً النَّهايةَ هُنا والأسنى والمُعْني عَقِبَ التَّعْرِيفِ المارِّ والعداوة قد تكونُ من الجانِبَيْنِ وقد تكونُ من أحدهما فتَحْصُرُ بَرْدَ شهادته على الآخرِ اهـ. □ قوله: (ومن أحدهما) أي وقد تُمنَعُ من أحدِ الجانِبَيْنِ فَقَطْ. □ قوله: (فلو عادى) إلى المثني في المُعْني والروض. □ قوله: (قِيلَتْ شهادته إلخ) أي لئلا يُتَّخَذَ ذلك ذريعةً إلى رَدِّها مُعْني زاد الأسنى وهذا في غير القَذْفِ كما يُعلَمُ ممَّا يأتي. اهـ. أي في قولِ الرُّوضِ ولا تُقْبَلُ شهادته على قاذِفِهِ والنَّصُّ يَقْتَضِي أنَّ الطَّلَبَ أي للحَدِّ ليس بشَرْطٍ ولا على مَنْ ادَّعى عليه أنَّه قطعَ عليه الطريقَ وأخذَ ماله فإنَّ قَذْفَهُ المشهودُ عليه بعد الشهادة عليه لم يُؤْثِرْ في قبولها فَيُحْكَمُ بها الحاكمُ. اهـ. بزيادة شيءٍ من شَرْحِهِ. □ قوله: (لا تُقْبَلُ شهادةُ كُلِّ منهما إلخ) عبارةً النَّهايةَ والقاذِفُ قبل الشهادة عدوٌّ للمَقْدُوفِ وإنَّ لم يُطالِبْه بالحَدِّ، وكذا دَعَوَى قطع الطريقِ يصيرُ المُدَّعي عدوًّا لِمَنْ رَعَمَ أنَّه قاطعها وإنَّ لم يَظْهَرْ بينهما بُغْضٌ نَصَّ عليه وقد يُؤْخَذُ منه أنَّ كُلَّ مَنْ رَمَى غيره بكِبيرةٍ في غير شهادة صارَ عدوًّا له وهو غيرُ بعيدٍ. اهـ. □ قوله: (وأخذَ ماله) لَعَلَّه ليس بقَيْدٍ كما يُفِيدُه اِفْتِصَارُ النَّهايةِ على ما قبله. □ قوله: (لأنَّه يُنسَبُ) أي الشاهدُ المشهودُ عليه فيهما أي في صورَتَي القَذْفِ ودَعَوَى القطعِ.

□ قوله: (تقتضي العداوة) أي أنَّ مَنشأها العداوة. □ قوله: (ورَدُّ المقدوفِ والمُدَّعي عليه كذلك) أي ظاهرٌ. □ قوله: (حيثُ لا يَظْهَرُ فإِثْبَتُهُ وقوله يُؤْخَذُ إلى قوله نَعَم في النَّهاية. □ قوله: (فلا يُقْبَلُ) الأولى

قوله: (فحيثُ لا إشكال) نفْيُ الإشكالِ مُطلقاً مَمْنوعُ كيف وما نقلَه ذلك الجمعُ لا يوافق قولهم الآتي وتُقْبَلُ له فتأمَّلْه.

من أحدهما على الآخر نعم، يتردّد النظر فيمن اغتاب آخر بمُفَسِّقٍ تجوز له الغيبة به وإن أثبت السبب المجوز لذلك وقضيته ما تقرّر في الدعوى بالقطع من أنه لا تُقبل شهادة أحدهما على الآخر وإن أثبت المدعي دعواه أنه كما هنا وعليه فيُفَرَّقُ بأن المعنى المجوز للغيبة وهو أنّ المُغتَابَ هَتَكَ عِرْضَهُ بظلمه للمُغتَابِ فجوز له الشارح الانتقام منه بالغيبة غير المعنى المقتضي للردّ وهو أنّ ذلك الأمر يُحمَلُ على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تُقبل شهادة أحدهما على الآخر (وتُقبل له) حيث لم تصل إلى حسيّد مُفَسِّقٍ لانتفاء التهمة (وكذا) تُقبل (عليه في عداوة دين ككافر) شهّد عليه مسلم (ومبتدع شهّد عليه سني)؛ لأنها لما كانت لأجل الدين انتفت التهمة عنها ومن أبغض فاسقاً لفسقه أو قدح فيه بما هو واجب عليه كفلاين لا يُخسِنُ الفتوى قبلت شهادته عليه. (وتُقبل شهادة) كل (مبتدع) هو من خالف في العقائد ما عليه أهل السنة ممّا كان عليه أهل السنة ممّا كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم والمراد بهم في الأزمنة المتأخّرة إماماها أبو الحسين الأشعري وأبو منصور المائريدي وأتباعهما وقد يُطلق على كل مبتدع أمر لم يشهد الشرع بحسينه وليس مراداً هنا (لا تكفره) ببذعته.

التأنيث. ♣ قوله: (بمُفَسِّقٍ) أي كضربه بغير حق. ♣ قوله: (أنه) أي الاغتياب المذكور كما هنا أي كالدعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين. ♣ قوله: (فيُفَرَّقُ) أي بين جواز الغيبة وردّ الشهادة بها. ♣ قوله: (أن) المُغتَابَ هَتَكَ عِرْضَهُ بظلمه للمُغتَابِ (المُغتَابُ الأولُ اسمٌ مفعولٌ وضميري الجرّ له والمُغتَابُ الثاني اسمٌ فاعِلٍ. ♣ قوله: (فَجَوَزَ له) أي للمُغتَابِ اسمٌ فاعِلٍ. ♣ قوله: (وذلك) أي الانتقام بالشهادة. ♣ قوله: (جائزٌ) أي عُرْفاً وعادةً.

♣ قول (سني) (وتُقبل له) أي للعدو إذا لم يكن بعضه.

(فرع): حُبُّ الرَّجُلِ لِقَوْمِهِ لَيْسَ عَصِيَّةً حَتَّى تُرَدَّ شَهَادَتُهُ لَهُمْ بَلْ تُقْبَلُ مَعَ أَنَّ الْعَصِيَّةَ وَهِيَ أَنْ يُبْغِضَ الرَّجُلُ لِقَوْمِهِ مِنْ بَنِي فَلَانٍ لَا تَقْتَضِي الرَّدَّ بِمُجَرَّدِهَا وَإِنَّمَا تَقْتَضِيهِ إِنْ انْضَمَّ إِلَيْهَا دُعَاءُ النَّاسِ وَتَأَلَّفَهُمُ لِلْإِضْرَارِ بِهِ وَالْوَقِيعَةُ فِيهِ فَإِنْ أَجْمَعَ جَمَاعَةٌ عَلَى أَغْدَاءِ قَوْمِهِ وَوَقَعَ مَعَهَا فِيهِمْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَتُقبلُ تَرْكِيبُهُ أَيْ الْعَدُوُّ لَهُ أَيْضًا لَا تَرْكِيبُهُ لِشَاهِدٍ شَهِدَ عَلَيْهِ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ. اهـ. ♣ قوله: (حيث) إلى قول المتن لا مَعْقِلٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا فِي الرِّوَايَةِ إِلَى أَوْ اسْتَحْلَ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْخَطَابِيَّةِ. ♣ قوله: (لِإِنْفَاءِ التَّهْمَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَتُقبلُ فِي الْمُغْنِي. ♣ قوله: (أَوْ قَدَحٌ فِيهِ الْخ) عبارة الرّوض مع شرحه وجرّح العالم الراوي الحديث أو نحوه كالمُغْنِي نَصِيحَةٌ كَأَنَّ قَالَ لِجَمَاعَةٍ: لَا تَسْمَعُوا الْحَدِيثَ مِنْ فَلَانٍ فَإِنَّهُ مُحَلِّطٌ أَوْ لَا تَسْتَفْتُوا مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْفَتْوَى لَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ نَصِيحَةٌ لِلنَّاسِ. اهـ. زاد المُغْنِي: نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ قَالَ: وَلَيْسَ هَذَا بَعْدَاوَةً وَلَا غِيْبَةً إِنْ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ يَخَافُ أَنْ يَتَّبِعَهُ وَيُخْطِئُ بِاتِّبَاعِهِ. اهـ. ♣ قوله: (والمُرادُ بهم) أي بآهلِ السُّنَّةِ. ♣ قوله: (وقد يُطلق) أي المُبتدِعُ. ♣ قوله: (لا تكفره ببذعته) قال الرّزكسي ولا نفقه بها.

وإن سب الصحابة رضوان الله عليهم كما في الروضة وإن ادعى الشبكي والأذرعي أنه غلط أو استحل أموالنا ودمائنا؛ لأنه على حق في زعمه.....

(فائدة): قال ابن عبد السلام: البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة قال: والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة كالاشتغال بعلم النحو أو في قواعد التحريم فمحرمة كمذهب القدرية والمزجئة والمجسمة والرافضة قال: والرّد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لأن المبتدع من أحدث في الشريعة ما لم يكن في عهده ﷺ أو في قواعد المندوب فمندوبة كبناء الربط والمدارس وكل إحصان لم يحدث في العصر الأول كصلاة التراويح أو في قواعد المكروه فمكروهة كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف أو في قواعد المباح فمباحة كالمصافحة عقب الصبح والعصر والتوسّع في المأكّل والملابس وروى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي رحمه الله أنه قال المحدثات ضربان أحدهما: ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً فهو بدعة وضلالة والثاني: ما أحدث من الخير فهو غير مذموم. اهـ. مغني وما ذكره عن الزركشي لعله مبني على ما يأتي آنفاً عن الشبكي والأذرعي حيث أقره أي المغني كما يأتي خلافاً للشارح والتهابة.

☐ قوله: (يبدعه) إلى المثني في المغني إلا ما أنبه عليه. ☐ قوله: (وإن سب الصحابة إلخ) وقع في أصل الروضة نقلاً عن صاحب المدة وأقره عد سب الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - من الكبائر وجزم به ابن المقرئ في روضه وأقره عليه شارحه غير متعقب له، وجزم به بعض المتأخرين ووقع في الروضة هنا تصويب شهادة جميع المبتدعة حتى سب الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - وجزم به ابن المقرئ في روضه وأقره شارحه وعبارة وتقبل شهادة من سب الصحابة والسلف؛ لأنه يقول اعتقاداً لا عداوة وإنّما انتهى وجري عليه المتأخرون من شراح المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه الجمع فيه أنه كبيرة إذا صدر من غير مبتدع؛ لأنه متهك لحزمة الشرع انتهاكاً فظيماً في اعتقاده فلا يوثق به بخلاف المبتدع لما ذكر فيه سيد عمر أقول يدفع التناقض ما مرّ عن المغني والأسنى في أول الباب وما نصّه أن المراد بها أي الكبائر في قولهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر إلخ غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع فإنّ الرّاجح قبول شهادة أهلها ما لم نكفرهم. اهـ. إذ هو صريح في أن سب الصحابة اعتقاداً مع كونه كبيرة لا يقدح في الشهادة كسائر اعتقادات أهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم.

☐ قوله: (وإن ادعى الشبكي والأذرعي أنه غلط) أقره المغني بعبارة وقال الشبكي في الحليّات: في تكفير من سب الشيخين وجهان لأصحابنا فإن لم نكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادة ولا يغلط فيقال شهادته مقبولة انتهى فجعل ما رجّحه في الروضة غلطاً قال الأذرعي: وهو كما قال وتقبل عن جمع التّصريح به وأنّ الماوردي قال: من سب الصحابة أو لعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة. اهـ. وإلى ذلك ميل القلب وإن لم يجز لنا مخالفة ما في الروضة الذي جرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج.

نعم لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ دَاعِيَةٍ لِبِدْعَتِهِ كِرَوَايَتِهِ إِلَّا الْخَطَابِيَّةُ لِمَوَافِقِهِمْ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ السَّبَبِ لَا عِتْقَادَهُمْ أَنَّهُ لَا يَكْذِبُ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ كُفِّرَ عَنْهُمْ وَأَبُو الْخَطَابِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ الْمُنْسُوبُونَ إِلَيْهِ كَانَ يَقُولُ بِالْهُوِّيَّةِ جَعْفَرَ الصَّادِقِ، ثُمَّ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ فِي الِاسْتِحْلَالِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ مَانِعٌ فِي الْبُغَاةِ لِإِمْكَانِ حَمْلِ ذَاكَ عَلَى أَنَّ مَنَعَ تَنْفِيذِهِ لِيُخْصِصَ بَعْضُهُمْ احْتِقَارًا وَرَدَّعَا لَهُمْ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ نُكْفِرُهُ بِبِدْعَتِهِ كَمَنْ يَسُبُّ عَائِشَةَ بِالزُّنَا وَأَبَاهَا ﷺ بِإِنْكَارِ صُحْبَتِهِ أَوْ يُنْكِرُ حُدُوثَ الْعَالَمِ أَوْ حَشَرَ الْأَجْسَادِ أَوْ عَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَعْدُومِ أَوْ بِالْجُزْئِيَّاتِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِإِهْدَارِهِ (لَا مُغْفِلٌ لَا يَضْبِطُ).....

□ فَوُدَّ: (نَعَمْ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ الْإِلَخ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَشَمِلَ كَلَامُهُ الدَّاعِي إِلَى بَدْعَتِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. وَفِي حَاشِيَةِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ الْمُتَعَدِّدُ خِلَافُهُ أَيُّ مَا فِي الْمَنْهَجِ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ وَلَعَلَّهُ أَوْ لَى بِالْاِعْتِمَادِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ قَبُولِ رَوَايَةِ الدَّاعِيَةِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يُؤَيِّدُ بَدْعَتَهُ فَقَطُّ فَهَوُا مَتَّهَمٌ فِيهَا بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ بِالْعَدَالَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَا بَدْعَتَهُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ أَمْرٌ آخَرُ مِنْ دَوَاعِي التُّهْمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (شَهَادَةُ دَاعِيَةٍ) بِالْإِضَافَةِ. □ فَوُدَّ: (كِرَوَايَتِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجُ كَمَا لَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ بَلْ أَوْ لَى كَمَا رَجَّحَهُ فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ وَالتَّوَوُّيُّ وَغَيْرُهُمَا. اهـ. □ فَوُدَّ: (إِلَّا الْخَطَابِيَّةُ) لَعَلَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبِلَ نَعَمْ سَمِ أَيُّ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الرُّؤُوسِ وَالْمَنْهَجِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ اسْتَنْوَاهُ مِنَ الْمُتَنَبِّهِ.

□ فَوُدَّ: (لِمَوَافِقِهِمْ) عِبَارَةٌ الْأَسَنَى فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِمِثْلِهِمْ وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِلُّونَ دِمَاعَنَا وَأَمْوَالَنَا. اهـ. وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجُ فَإِنَّ شَهْدَ لِمُخَالَفَتِهِ قُبِلَتْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ بَيَانِ السَّبَبِ) أَيُّ بِخِلَافِهِ مَعَهُ فَتُقْبَلُ مُطْلَقًا سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّؤُوسِ وَالْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِمَا هَذَا إِذَا لَمْ يَذْكُرُوا فِي شَهَادَتِهِمْ مَا يَنْفِي احْتِمَالَ اِعْتِمَادِهِمْ عَلَى قَوْلِ الْمَشْهُودِ لَهُ فَإِنْ بَيَّنَّا مَا يَنْفِي الاحْتِمَالَ كَانُوا قَالُوا: سَمِعْنَاهُ يَقُولُ بَكْذَا أَوْ رَأَيْنَاهُ يَقْرُضُهُ كَذَا قُبِلَتْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (لَا عِتْقَادَهُمْ أَنَّهُ لَا يَكْذِبُ الْإِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْكَذِبَ كُفِّرَ وَأَنَّ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ لَا يَكْذِبُ فَيَصْدُقُونَهُ عَلَى مَا يَقُولُهُ وَيَشْهَدُونَ لَهُ بِمَجَرَّدِ إِخْبَارِهِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَأَبُو الْخَطَابِ الْإِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَابِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ كَانَ يَقُولُ الْإِلَخ. □ فَوُدَّ: (الْمُنْسُوبُونَ) أَيُّ الْخَطَابِيَّةِ. □ فَوُدَّ: (كَانَ يَقُولُ بِالْهُوِّيَّةِ جَعْفَرَ الْإِلَخ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَتْبَاعَهُ قَائِلُونَ بِصِحَّةِ مَا ادَّعَاهُ وَحَيْثُئِذٍ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ فَمَا مَعْنَى التَّقْصِيلِ فِيهِ سَيِّدُ عُمَرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ ادَّعَاهَا الْإِلَخ) أَيُّ ثُمَّ لَمَّا مَاتَ جَعْفَرُ ادَّعَى الْاَلْهُوِّيَّةَ لِنَفْسِهِ حَلْبِي.

□ فَوُدَّ: (مِنْ أَنَّهُ مَانِعٌ الْإِلَخ) أَيُّ أَنَّ الِاسْتِحْلَالَ مَانِعٌ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْبَغْيِ وَلَا يَنْفُذُ قَضَاءُ قَاضِيهِمْ إِذَا اسْتَحْلَوْا دِمَاعَنَا وَأَمْوَالَنَا. اهـ. □ فَوُدَّ: (لِلْإِمْكَانِ حَمْلَ ذَاكَ الْإِلَخ) قَالَ الْبُخَيْرِيُّ: وَالْأَوَّلَى الْجَوَابُ بَأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ بِلَا تَأْوِيلٍ وَمَا هُنَا إِذَا كَانَ بِتَأْوِيلٍ كَمَا نُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلِإِتَّاهَا) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (لِلْإِهْدَارِهِ) أَيُّ لِإِنْكَارِهِ بَعْضُ مَا عَلِمَ مَجِيءُ

□ فَوُدَّ: (إِلَّا الْخَطَابِيَّةُ) لَعَلَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبِلَ نَعَمْ، وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ السَّبَبِ بِخِلَافِهِ مَعَهُ فَتُقْبَلُ مُطْلَقًا.

أَصْلًا أَوْ غَالِبًا أَوْ عَلَى السَّوَاءِ لِعَدَمِ الثُّقَّةِ بِقَوْلِهِ ككَثِيرِ الْغَلَطِ وَالتَّسْيَانِ بِخِلَافِ مَنْ لَا يَضْبِطُ نَادِرًا؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ وَمَنْ يَبَيِّنُ السَّبَبَ كَالِإِقْرَارِ وَزَمَنَ التَّحْمِيلِ وَمَكَانَهُ بَحِثُ زَالَتِ التُّهْمَةُ بِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ: وَيَجِبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَابِعِهِ فِيهِ أَمْرٌ كَأَكْثَرِ الْعَوَامِّ وَلَوْ عُذُولًا فَإِنْ لَمْ يَفْصِلْ لَزِمَهُ الْبَحْثُ عَنْ حَالِهِ وَالْمُعْتَمَدُ نَذْبُ ذَلِكَ أَيْ: فِي مَشْهُورِي الدِّيَانَةِ وَالضَّبْطِ وَلَا وَجِبَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمُتَنْقِبَةِ (وَلَا مُبَادِرٍ) بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا وَقَبْلَ أَنْ يَسْتَشْهِدَهُ الْمُدَّعِي فِي غَيْرِ شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ لِتُهْمَتِهِ حِينَئِذٍ وَمَنْ ثَمَّ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ ذَمَّهُ نَعَمْ، لَوْ أَعَادَهَا فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَ الاسْتِشْهَادِ.....

الرَّسُولُ ﷺ بِهِ ضَرُورَةٌ مُغْنِي وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (أَصْلًا) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْإِمَامُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى السَّوَاءِ إِلَى بِخِلَافِ الْإِنْخِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الثُّقَّةِ بِقَوْلِهِ) أَيْ قَوْلِ مَنْ تَعَادَلَ غَلَطُهُ وَضَبَطُهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَمَنْ يَبَيِّنُ السَّبَبَ الْإِنْخِ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ إِنْ يَبَيِّنُ السَّبَبَ كَالِإِقْرَارِ وَزَمَانَهُ وَمَكَانَهُ قُبِلَتْ مِنْهُ حَيْثُيْذٍ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَزَمَنَ التَّحْمِيلِ الْإِنْخِ) عَطَفَ عَلَى السَّبَبِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِمَامُ الْإِنْخِ) أَقْرَاهُ الْمَغْنِيُّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (رَابِعِهِ فِيهِ أَمْرٌ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ عِنْدَ اسْتِشْعَارِ الْقَاضِي غَفْلَةً فِي الشُّهُودِ وَكَذَا إِنْ رَابِعُهُ أَمْرٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْصِلْ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَإِذَا اسْتَفْصَلَهُمْ وَلَمْ يَفْصِلُوا بَحَثَ عَنْ أَسْوَأِهِمْ فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُعْقَلِينَ قَضَى بِشَهَادَتِهِمْ الْمُطْلَقَةَ وَلَيْسَ الْاسْتِفْصَالُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ تَبَيُّنُ تَثْبِيهِمْ فِي الشَّهَادَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ) أَيْ الْحَاكِمُ ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَمَدُ نَذْبُ ذَلِكَ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَيُنْدَبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَابِعِ الْحَاكِمِ فِيهِ أَمْرُ الْإِنْخِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ فِي دَعْوَى وَجُوبِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (فِي مَشْهُورِي الدِّيَانَةِ الْإِنْخِ) أَيْ فِي شُهُودِ مَشْهُورِي الْإِنْخِ. قَوْلُهُ: (وَلَا وَجِبَ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهَرْ ضَبْطُهُمْ وَدِيَانَتُهُمْ وَجِبَ عَلَى الْقَاضِي الْاسْتِفْصَالُ. قَوْلُهُ: (كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ هُنَاكَ وَلَوْ شَهِدَ عَلَى امْرَأَةٍ بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا فَسَأَلَهُمُ الْقَاضِي أَتَعْرِفُونَ عَيْنَهَا أَوْ اعْتَمَدْتُمْ صَوْتَهَا لَمْ يَلْزَمَهُمْ إِجَابَتُهُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَمَحِلُّهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَشْهُورِي الدِّيَانَةِ وَالضَّبْطِ وَلَا لَزِمَهُ سُؤَالُهُمْ وَلَزِمَهُمُ الْإِجَابَةُ كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزُّرْكَشِيُّ وَآخَرُونَ. اهـ. قَوْلُهُ: (بِشَهَادَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَنْ شَهِدَ الْإِنْخِ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَنْبَغِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي إِلَى الْفَرْعِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ أَحَادَهَا فِي الْمَجْلِسِ الْإِنْخِ).

(فَرْعٌ): تَقَبَّلَ شَهَادَةً مِنْ اخْتَبَى فِي زَاوِيَةٍ لَيْسَتْ تَسْمَعُ مَا يَشْهَدُ بِهِ وَيَتَحَمَّلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَدْعُو إِلَيْهِ كَأَن يُقَرَّ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ إِذَا خَلَا بِهِ الْمُسْتَحَقُّ وَيَجْعَدُ إِذَا حَضَرَ غَيْرُهُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُخَيَّرَ الْخُصْمَ بِأَنَّهُ اخْتَبَى

قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِمَامُ: وَيَجِبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَابِعِهِ فِيهِ أَمْرُ الْإِنْخِ) وَيُنْدَبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَابِعِ الْحَاكِمِ فِيهِ أَمْرٌ كَأَكْثَرِ الْعَوَامِّ وَلَوْ عُذُولًا وَإِنْ لَمْ يَفْصِلْ لَزِمَهُ الْبَحْثُ عَنْ حَالِهِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ فِي دَعْوَى وَجُوبِهِ ش م

قُلْتُ وما صَحَّ أَنَّهُ خَبِرَ الشُّهُودَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا تُسْمَعُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ كَمَنْ شَهِدَ لَيْتِيمٍ أَوْ
مَجْنُونٍ أَوْ بَرَكَاةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَمْ يَنْ لَا يَعْلَمُهَا فَيُسْأَلُ لَهُ إِعْلَامُهُ لَيْسَتْ شَهَادَةٌ
بِهِ، وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ إِنْ انْخَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ لَمْ يَتَعَذَّرْ.

(تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ رَدُّ الْمُبَادِرِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا يُخْتَلَجُ فِيهِ لِجَوَابِ الدَّعْوَى وَمَا لَا فُلُو طَلَبِ
مَنْ الْقَاضِي بِيَعِّ مَالٍ مَنْ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ كَمَحْجُورٍ وَغَائِبٍ وَأُخْرَسَ لَا إِشَارَةَ لَهُ مُفْهِمَةً فِي
حَاجَتِهِمْ وَلَهُمْ بَيِّنَةٌ بِهَا فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَنْصَبُ مَنْ يَدَّعِي لَهُمْ ذَلِكَ وَيَسْأَلُ الْبَيِّنَةَ الْأَدَاءَ وَلَا يَجُوزُ
لَهُمُ الْأَدَاءُ قَبْلَ الطَّلَبِ وَكَذَا مُدَّعِي الْوَكَالَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ أَنَا وَكَيْلُ فُلَانٍ وَلِي بَيِّنَةٌ وَيَسْأَلُهُ
الْأَدَاءَ وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ لِحُضُورِ الْخَصْمِ وَيَأْتِي قَرِيبًا زِيَادَةً لِذَلِكَ.

(فَرَعٌ): لَا يَقْدَحُ فِيهِ جَهْلُهُ بِفُرُوضِ نَحْوِ صَلَاةٍ وَوُضُوءٍ يُؤَدِّيهِمَا كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَلَا تَوَقُّفُهُ
فِي الْمَشْهُودِ بِهِ إِنْ عَادَ وَجَزَمَ بِهِ فَيُعِيدُ الشَّهَادَةَ وَلَا قَوْلُهُ لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذَا إِنْ قَالَ نَسِيتُ أَوْ
أَمَكَنْ حَدُوثَ الْمَشْهُودِ بِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَقَدْ اسْتَشْهَرْتُ دِيَانَتَهُ وَيَنْبَغِي قَبُولَ دَعْوَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ
النَّسْيَانُ حَيْثُ احْتِمِلَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَأَنْ شَهِدَ بِعَقْدِ بَيْعٍ وَقَالَ لَا أَعْلَمُ كَوْنَهُ لِلْبَايِعِ، ثُمَّ قَالَ
نَسِيتُ بَلْ هُوَ لَهُ وَحَيْثُ أَدَّى الشَّاهِدُ أَدَاءً صَحِيحًا لَمْ يُنْظَرْ لِرَبِيْعَةٍ يَجِدُهَا الْحَاكِمُ كَمَا بِأَصْلِهِ
وَيُنْذَبُ لَهُ اسْتِفْسَارُهُ وَتَفْرِيقَةُ الشُّهُودِ وَلَا يُلْزَمُ الشَّاهِدُ إِجَابَتُهُ عَمَّا سَأَلَهُ عَنْهُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ بِهِ نَوْعٌ
غَفْلَةٍ تَوَقَّفَ الْقَاضِي وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَوَّلَى اسْتِفْسَارُ شَاهِدٍ لَمْ يَعْلَمْ تَثْبِيْتَهُ لِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ
كَالْإِمَامِ غَالِبِ شَهَادَةِ الْعَامَّةِ يَشُوْبُهَا جَهْلٌ يُخْرِجُ لِلْإِسْتِفْسَارِ، وَالْوَجْهَ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ أَيْفًا أَنَّهُ إِنْ

وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يُبَادِرَ إِلَى تَكْذِيبِهِ إِذَا شَهِدَ فَيَعَزِّزُهُ الْقَاضِي وَلَوْ قَالَ رَجُلَانِ مَثَلًا لِثَلَاثٍ تَوَسَّطَ بَيْنَا
لِحَاسِبٍ وَلَا تَشْهَدُ عَلَيْنَا بِمَا يَجْرِي فَقَعَلَ لَزِمَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا جَرَى وَالشَّرْطُ فَاسِدٌ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ
الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ: وَتَرَكَ الدُّخُولَ فِي ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ. اهـ. قَوْلُهُ: (قُلْتُ) كَذَا أَطْلَقُوا وَلَوْ قَيَّدَ
أَخْذًا مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي بِكَوْنِهِ مَشْهُورَ الدِّيَانَةِ لَمْ يَتَعَذَّرْ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قِيلَ إِنْ لَمْ يُوَيْدُهُ مَا مَرَّ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ
وَتَقَبَّلَ عَلَيْهِمَا وَمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ. قَوْلُهُ: (بِوُجُوبِهِ) أَيِ الْإِعْلَامِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَعَذَّرْ) يَنْبَغِي
تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى الشَّهَادَةِ مَصْلَحَةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ فِيهَا السُّتْرُ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَلَوْ
طُلِبَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ أَيِ طَلَبَ بَعْضُ مَنْ أَطْلَعَ عَلَى حَالِ مَنْ يَأْتِي. قَوْلُهُ: (وَلَهُمْ بَيِّنَةٌ بِهَا) أَيِ
بِأَمْوَالِهِمْ. قَوْلُهُ: (وَيَسْأَلُ) أَيِ مَنْصُوبِ الْقَاضِي رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ) أَيِ لِلشُّهُودِ.

قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي قَرِيبًا) أَيِ فِي شَرْحِ وَكَذَا التَّسْبُّ عَلَى الصَّحِيحِ. قَوْلُهُ: (لَا يَقْدَحُ فِيهِ) أَيِ فِي الشَّاهِدِ.
قَوْلُهُ: (يُؤَدِّيهِمَا) أَيِ وَلَمْ يَقْصُرْ فِي التَّعْلَمِ نَهَايَةً وَهَذَا لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.
قَوْلُهُ: (خُدُوثَ الْمَشْهُودِ بِهِ) أَيِ حَدُوثِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ قَوْلِهِ) أَيِ لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذَا.
قَوْلُهُ: (لَا أَعْلَمُ كَوْنَهُ) أَيِ الْمُبَيِّنِ. قَوْلُهُ: (مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ أَيْفًا) أَيِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَا مُبَادِرَ.

قَوْلُهُ: (نَحْوُ صَلَاةٍ وَوُضُوءٍ يُؤَدِّيهِمَا) أَيِ: وَلَمْ يَقْصُرْ فِي التَّعْلَمِ شَرْحُ م ر.

اشتهر ضَبَطُهُ وديانته لم يلزمه استفساره وإلا لَزِمَهُ (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ) مَنْ احْتَسَبَ بِكَذَا أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ اعْتَدَهُ يَنُوي بِهِ وَجَهَ اللَّهِ قَبْلَ الاستشهاد ولو بلا دَعْوَى بل لا تُسْمَعُ فِي الحُدُودِ أَي: إِلَّا إِنْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ آدَمِيٍّ كَسَرِقَةٍ قَبْلَ رَدِّ مَالِهَا. قَالَ جَمْعٌ: وَلَا فِي غَيْرِهَا لِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْحَكْمُ الْمُتَرَتَّبُ عَلَيْهَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَرَتَّبَ عَلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ بُطْلَانَهَا أَوْجَبَ أَنَّهَا كَمَا لَوْ لَمْ تُذَكَّرْ فَكَأَنَّهُ حَكْمٌ بِغَيْرِ دَعْوَى وَهُوَ صَحِيحٌ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَجَهُ الثَّانِي وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ: تُسْمَعُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَرُّ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِوَجْهِ أَقْوَى وَكَفَى بِهَذَا حَاجَةً وَقَدْ تَنَاقَضَ فِي ذَلِكَ كَلَامُهُمَا فِي مَوَاضِعَ (فِي حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى) كَصَلَاةٍ، وَزَكَاةٍ، وَكَفَّارَةٍ، وَصَوْمٍ وَحَجٍّ عَنْ مَيِّتٍ بِأَنْ يَشْهَدَ بِتَرْكِهَا وَحَقٌّ لِنَحْوِ مَسْجِدٍ (وَفِيمَا لَهُ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ) وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ بِرِضَا الْآدَمِيِّ بِأَنْ يَقُولَ حَيْثُ لَا دَعْوَى.....

❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَلَزِمَةُ) أَي وَلَزِمَ الشَّاهِدَ الْإِجَابَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْ احْتَسَبَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ: جَمْعٌ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ الْإِنْخِ فِي الْمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْ احْتَسَبَ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنَ الْاِحْتِسَابِ وَهُوَ طَلَبُ الْأَجْرِ سِوَاءِ أَسْبَقَهَا دَعْوَى أَمْ لَا كَانَتْ فِي غَيْبَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَمْ لَا وَهِيَ كَغَيْرِهَا مِنَ الشَّهَادَاتِ فِي شُرُوطِهَا السَّابِقَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا تُسْمَعُ الْإِنْخِ) أَي دَعْوَى الْحِسْبَةِ اكْتِفَاءً بِشَهَادَتِهَا أَسْنَى وَرَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ: (فِي الْحُدُودِ أَي إِلَّا الْإِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي مَحْضِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَيْثُ يُذَكَّرُ فِي السَّرِقَةِ قَبْلَ رَدِّ مَالِهَا. ❦ قَوْلُهُ: (قَبْلَ رَدِّ مَالِهَا) عِبَارَةُ الْأَسْنَى فَتُسْمَعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَبْرَأِ السَّارِقُ مِنَ الْمَالِ بَرْدٌ وَنَحْوِهِ وَإِلَّا فَلَا تُسْمَعُ لِمَحْضِ الْحَقِّ لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّنَا. ❦ قَوْلُهُ: (قَالَ جَمْعٌ وَلَا فِي غَيْرِهَا الْإِنْخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ هَلْ تُسْمَعُ فِيهِ دَعْوَاهَا؟ وَجِهَانِ أَوْ جَهْمَا كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِلْإِسْنَوِيِّ وَنَسَبَهُ الْإِمَامُ لِلْعِرَاقِيِّينَ لَا تُسْمَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمُدَّعِي فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَمَنْ لَهُ الْحَقُّ لَمْ يَأْذَنْ فِي الطَّلَبِ وَالْإِثْبَاتِ بَلْ أَمَرَ فِيهِ بِالْإِعْرَاضِ وَالدَّفْعِ مَا أَمَكَنَ وَالْوَجْهُ الثَّانِي وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهَا تُسْمَعُ وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا فَصَّلَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ: إِنَّهَا تُسْمَعُ إِلَّا فِي مَحْضِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَي عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ مِنْ عَدَمِ سَمَاعِ دَعْوَى الْحِسْبَةِ أَصْلًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَجَهُ الثَّانِي) أَي عَدَمُ الْبُطْلَانِ وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ كَمَا يَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (تُسْمَعُ) أَي فِي غَيْرِ مَحْضِ حُدُودِ اللَّهِ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَدْ يُقَرُّ) أَي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِسْبَةَ عِبَارَةُ الْأَسْنَى؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَدْ لَا تُسَاعِدُ وَيُرَادُ اسْتِخْرَاجُ الْحَقِّ بِإِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي فِي سَمَاعِ دَعْوَى الْحِسْبَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَصَلَاةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَوَازِعَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا عِبْرَةَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَجَمْعٌ مِنْ مَيِّتٍ وَقَوْلُهُ وَحَقٌّ لِنَحْوِ مَسْجِدٍ وَقَوْلُهُ حَيْثُ لَا دَعْوَى.

❦ قَوْلُ (لَشَيْ) (وَفِيمَا لَهُ) أَي فِي الَّذِي لِلَّهِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَقُولَ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَكَيْفِيَّةُ شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ أَنَّ الشُّهُودَ يَجِئُونَ إِلَى الْقَاضِي وَيَقُولُونَ: نَحْنُ نَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا فَأَحْضَرَهُ لِنَشْهَدَ عَلَيْهِ فَإِنْ ابْتَدَأَ وَقَالُوا فُلَانٌ زَنَى فَهَمْ قَذْفَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي الْأَسْنَى نَعَمْ إِنْ وَصَلُوا شَهَادَتَهُمْ

أنا أشهدُ أو عندي شهادةٌ على فلان بكذا وهو يُنكرُ فأحضره لأشهد عليه وإِثْمًا تُسمَعُ عند الحاجة إليها حالًا كأخيها رِضًا وهو يُريدُ أن ينكحها أو أعتقه وهو يُريدُ أن يسترقه، ولا عبرة بقولهما نَشَهدُ لِقَالٍ يتناكحا بعدُ ونوزعُ في اشتراطِ الحاجة بقول ابن الصلاح تُقبَلُ باعتاقٍ نحو مَيِّتٍ قَتْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا فَيُحْكَمُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ إِذَا لَاحَظَ الْحِسْبَةَ، وَيُرَدُّ بِحَمْلِ هَذَا وَأَمثَالِهِ كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي نَقَلَهَا الرَّافِعِيُّ عَنِ الْقَفَالِ فَيَمْنُ بَاعَ دَارًا فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ حِسْبِيَّةٌ أَنَّ أَبَاهُ وَقَفَهَا عَلَى مَا إِذَا قَالَ وَالْوَارِثُ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَرْقَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ وَهُوَ مُنْكَرٌ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَعَ تَقَدُّمِ الْبَيْعِ مِنْهُ مُسْتَلْزِمٌ لِذِكْرِ حَاجَةٍ هِيَ وَهُوَ يَمْنَعُهَا مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الْمُنَازِعِ أَنَّهُ إِثْمًا يُرَدُّ اشْتِرَاطُ ذِكْرِ نَحْوِ الْاسْتِرْقَاقِ بِالْفِعْلِ وَهَذَا أَعْنِي عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذِكْرِهِ بِالْفِعْلِ ظَاهِرٌ لَا كَلَامَ فِيهِ وَإِثْمًا هُوَ فِي ذِكْرِ وَهُوَ يُرِيدُ كَذَا وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ. (كَطْلَاقٍ) رَجْعِيٌّ أَوْ بَائِنٌ وَلَوْ خُلْعًا لَكِنْ بِالتَّسْبِيهِ لَهُ دُونَ الْمَالِ (وَعَقِي) بِأَنْ يَشْهَدَ بِهِ أَوْ بِالتَّعْلِيْقِ مَعَ وَجُودِ الصَّفَةِ أَوْ بِالتَّذْيِيرِ مَعَ الْمَوْتِ أَوْ بِمَا يَسْتَلْزِمُهُ كَالْإِبْلَادِ بِخِلَافِهِ بِمَجْرَدِ التَّذْيِيرِ أَوْ التَّعْلِيْقِ بِصِفَةٍ أَوْ الْكِتَابَةِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ شَارِحٌ وَرَجَحَ غَيْرُهُ سَمَاعُهَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنِ الْبَغَوِيِّ.....

بِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِقَدْفَةٍ لَكِنْ كَلَامُ الزَّوْيَانِيِّ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ. ١. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَا أَشْهَدُ) أَيُّ أَرِيدُ أَنْ أَشْهَدَ بِخَيْرٍ مِيٍّ أَوْ أَنَا أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (لِأَشْهَدَ عَلَيْهِ) أَيُّ لِإِنْشَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ بِخَيْرٍ مِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ يُرِيدُ الْإِنْخَ) أَيُّ أَوْ أَنْكَحَهَا رَوْضٌ. قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِمَا الْإِنْخَ) أَيُّ وَإِنْ كَانَا مُرِيدَيْنِ سَفَرًا وَخَشِيَ أَنْ يَنْكَحَهَا فِي غَيْبَتِهِمَا ع. ش. قَوْلُهُ: (نَحْوِ مَيِّتٍ) أَيُّ كَالْمَجْنُونِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا) أَيُّ الْقِرْنِ الشَّهَادَةِ. قَوْلُهُ: (فَيُحْكَمُ بِهَا) أَيُّ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الْحِسْبَةِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ) أَيُّ الْقَاضِي الْقِرْنَ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مِنَ الْحَلْفِ مُسْتَدًّا إِلَى ضَمِيرِ الْقِرْنِ. قَوْلُهُ: (بِحَمْلِ هَذَا) أَيُّ قَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا الْإِنْخَ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَمْلِ. قَوْلُهُ: (إِذَا قَالَ) أَيُّ شَاهِدِ الْحِسْبَةِ. قَوْلُهُ: (يُرِيدُ الْإِنْخَ) أَيُّ أَوْ يَسْتَرْقَهُ رَوْضٌ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ قَوْلِ الشَّاهِدِ وَهُوَ يُنْكَرُ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْقَفَالِ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مُجَرَّدَ تَقَدُّمِ الْبَيْعِ كَافٍ فِي الْاسْتِلْزَامِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ يُنْكَرُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ مَعَ تَقَدُّمِ الْبَيْعِ مِنْهُ أَيُّ مِنَ الْوَلَدِ. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُرَدُّ الْإِنْخَ) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَفِي أَصْلِ الْمُصَنَّفِ الَّذِي عَلَيْهِ خَطُّهُ يُرَدُّ سَيِّدُ عُمَرَ أَيُّ بَلَا إِثْمًا. قَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْاسْتِرْقَاقِ بِقَرِينَةٍ آخِرِ كَلَامِهِ لَا بِالذِّكْرِ.

قَوْلُ (سُنٍّ): (كَطْلَاقٍ) أَيُّ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَزْتَفِعُ بِتَرَاضِي الزَّوْجَيْنِ أَسْنَى. قَوْلُهُ: (رَجْعِيٌّ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: مَعَ وَجُودِ الصَّفَةِ فَلَفْظُهُ دُونَ وَجُودِ الصَّفَةِ. ١. هـ. وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ فِي الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ. قَوْلُهُ: (بِالتَّسْبِيهِ لَهُ) أَيُّ لِلْفِرَاقِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ بِمَا يَسْتَلْزِمُهُ) أَيُّ الْعِنَقِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) الْأَوَّلَى التَّائِيثُ. قَوْلُهُ: (بِمَجْرَدِ التَّذْيِيرِ أَوْ التَّعْلِيْقِ بِصِفَةٍ أَوْ الْكِتَابَةِ) أَيُّ فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا وَفَارَقَتْ الْإِبْلَادَ بِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْعِنَقِ لَا مُحَالَةً بِخِلَافِهِ مُغْنِي وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (رَجَحَهُ شَارِحٌ) وَجَزَمَ بِهِ الرَّوْضُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (سَمَاعُهَا) أَيُّ الشَّهَادَةِ بِمَجْرَدِ التَّذْيِيرِ الْإِنْخَ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي قَرِيبًا الْإِنْخَ) أَيُّ فِي شَرْحٍ وَحَدِّ لَهُ

والجامع أن المقصود بالشهادة مترقب في كل منهما فإن قلت يؤيد الأول قولهم السابق عند الحاجة إليها حالاً قلت ينبغي استثناء نحو هاتين الصورتين كزنى بفلانة، ويدكر شروطه مما لا يمكن فيه ذكر ذلك لضرورة ثبوت الأصل ليرتب عليه ما هو حق لله تعالى بعد فإن قلت هذا بعينه جارٍ في نحو أخيها رضاعاً مع عدم قبولها فيه قلت يفرق بين هذا وأمثاله، والزنا وأمثاله بأن اقتصار الشاهد على أخيها رضاعاً غير مفيد فائدة يترتب عليها حاجة ناجزة فاحتيج إلى ضم ما يجعله مفيداً نحو وهو يريد نكاحها، ونحو دبره وهو منكراً متضمن لذكر وهو يريد أو وارثه بقاءه من جملة تركته ولا تسمع في شراء القريب؛ لأنها شهادة بالملك، والعتق يترتب عليه وفارق ما مر في الخلع بأن الفوعة ثم هي المقصودة والمال تبع والملك هنا هو المقصود والعتق تبع ولو ادعى قتان أن سيدها أعتق أحدهما وقامت به بيعة شيعت وإن كانت الدعوى فاسدة لاستغناء بيعة الحسبة عن تقدم دعوى. قال بعضهم: ولعل هذا إذا حضر السيد أو غاب غيبة شرعية وإلا فلا بد من حضوره. اهـ. ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قدمته من أن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة ينقد الحكم فيه بها وإن ترتب على دعوى فاسدة (وعفو عن قصاص)؛ لأنها شهادة بإحياء نفس وهو حق لله تعالى (وتقاء عدة والنقضائها) لما يترتب على

تعالى. قوله: (والجامع) أي بين ما هنا وما يأتي. قوله: (مترقب في كل منهما) قد يفرق بإمكان التفضي هنا دون ما يأتي. قوله: (يؤيد الأول) أي عدم السماع. قوله: (هاتين الصورتين هنا) أي ما هنا وما يأتي. قوله: (كزنى بفلانة) ويدكر شروطه هذا الإلحاق ليس في كثير من النسخ لكنه ثابت في أصل المصنف بخطه سيد عمر. قوله: (مما لا يمكن إلخ) بيان للتخو. قوله: (ذكر ذلك) أي الحاجة. قوله: (لضرورة إلخ) علة للإلغاء. قوله: (هذا بعينه) أي التعليل المذكور. قوله: (بين هذا) أي أخيها رضاعاً وقوله وأمثاله أي كالأقصار على اعتقه أو دبره أو وقفها أبوه. قوله: (والزنا وأمثاله) أراد بها ما عبر عنه بنحو هاتين الصورتين. قوله: (على أخيها رضاعاً) أي وأمثاله. قوله: (ونحو دبره إلخ) مغطوف على قوله اقتصار الشاهد إلخ. قوله: (متضمن لذكره وهو إلخ) أي يفيد فائدة يترتب إلخ. قوله: (ولا تسمع) إلى قوله وقال في الرّوض مع شرحه وإلى قوله ولو في آخره في النهاية إلا قوله: وقال بعضهم وقوله ما قدمته من وقوله وسرقة إلى وبلوغ وقوله وكفر. قوله: (ولا تسمع إلخ) عبارة المغني والرّوض مع شرحه أما العتق الضمني كمن شهد لشخص بشراء قريبه فلا في الأصح؛ لأنها إلخ وتصح شهادته بالعتق الحاصل بشراء القريب. اهـ. قوله: (في شراء القريب) أي الذي يعتق به وإن تضمن العتق أسنى. قوله: (وقال بعضهم إلخ) جزم به النهاية عبارته ويتجه قرؤه فيما لو حضر السيد إلخ.

قوله (الش): (عن قصاص) أي في نفس أو طرف مغني. قوله: (لأنها شهادة) إلى قوله وأفتى القاضي في المغني والرّوض مع شرحه إلا قوله: وسفه وجرح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب إلى وبلوغ.

الأول من صيانة الفرج عن استباحته بغير حقٍّ ولما في الثاني من الصيانة، والتعفف بالتكاح ومثل ذلك تخريم الرضاع والمصاهرة (وحد له) تعالى كحد زنا وقطع طريق وسرقه ومثله إحصان وسفّه ومُزج بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضي له ولو في غيبة مُعدّل أو مجروح عُرِف اسمه ونسبه كما مرّ فيخرج عليه في الأولى إن كان في عمّله وبلوغ وإسلام وكُفِر ووصيّة أو وقف لنحو جهة عامّة ولو في آخره كعلى ولده، ثم ولد ولده، ثم الفقراء كما أفتى به البغوي وأفتى القاضي بسماع دعوى أجنبي على وصي خان فيخلّفه الحاكم إن اتّهمه واستحسنه الأذرع وغيره قالا وإذا كان له تخليفه فله إقامة البيّنة بل أولى (وكذا التسب على الصحيح)؛ لأنّ الشرع أكّده ومنع قطعه فضاهاى الطلاق والعنق وخرج بما مرّ حقّ الأدمي المحض كقودٍ وحدّ قذف وبيع وإقرار.

(تنبيه): قد تُسمّع الشهادة بلا دعوى صحيحة في مسائل أخر كتصرف حاكم في مال تحت ولايته واحتاج لمعرفة نحو قيمته أو ملكه أو يده فله سماع البيّنة بذلك من غير دعوى اكتفاء بطلبه كما في تعديل الشاهد أو جرحه وكذا في نحو مال محجور شهدا أنّ وصيه خائنه ومال غائب شهدا بقواته إن لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك قضاؤه لنحو صبي في عمّله بعد الثبوت

فؤد: (من الصيانة) لعلّه من وطء الزوج بأن يُراجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعي رشدي.

فؤد: (ومثل ذلك) أي بقاء العدة.

فؤد (لش): (وحد له) والمستحب سنّهُ أي موجب روض ونهاية زاد المغني إن رأى المصلحة فيه. اهـ. فؤد: (ومثله) أي الحد. فؤد: (بعد طلب القاضي إلخ) راجع للجرح أيضًا. فؤد: (في الأولى) صوابه في الثانية وهي السفّه. فؤد: (ووصية إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه والوصية والوقف إذا عمّت جهتهما ولو أخرت الجهة العامّة فيدخل نحو ما أفتى به البغوي من أنّه لو وقف دارًا على أو لاده، ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته وتملّكوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أو لاده بوقفيتها قبلت شهادتهما؛ لأن آخره وقف على الفقراء لا إن حصّت جهتهما فلا تقبل فيهما لتعلقهما بحظوظ خاصة. اهـ. فؤد: (لنحو جهة إلخ) راجع للوصية أيضًا. فؤد: (لنحو جهة عامّة) لا إن كانا لجهة خاصة نهاية. فؤد: (فيخلّف) أي الوصي. فؤد: (وإذا كان له إلخ) أي للحاكم أو للأجنبي.

فؤد: (لأن الشرع) إلى التنبية في النهاية والمغني. فؤد: (أكّده) أي حتّى على حفظه ع ش.

فؤد: (بما مرّ) أي بقول المصنّف في حقوق الله تعالى إلخ ع ش. فؤد: (حقّ الأدمي إلخ) لكن إذا لم يُعلم صاحب الحقّ به أعلمه الشاهد به ليستشّده بعد الدعوى ومغني وروض مع شرحه وتقدّم في الشرح والنهاية مثله. فؤد: (بلا دعوى صحيحة) التقي راجع لكلّ من المقيّد وقيدّه. فؤد: (نحو قيمته) أي كأجرته. فؤد: (أو ملكه إلخ) أي معرفة كونه ملكًا لمن تحت ولايته بطلبه أي طلب الحاكم البيّنة بذلك. فؤد: (إن لم يقبضه إلخ) قيد للقوات. فؤد: (بعد الثبوت) هل ولو بشهادة الحسبة وظاهر ما قدّمه في التنبية في شرح ولا مبادر اشتراط سُوالٍ منصوبٍ القاضي أداء الشهادة والله أعلم.

عنده من غير طلبٍ أحدٍ لحكمه، ومنازعة الغزّي في بعض ذلك مزدودة وقد يتوقف الشيء على الدعوى لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا لحضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حاضراً بالبلد فيكفي لإثبات الوكالة تصديق الخصم له وإقامة البيّنة في غيبته من غير حليف، ولا يلزم الخصم في الأولى التسليم له؛ لأنه لو أنكر التسليم قبل وكدعوى قيم محجور احتاج لبيع عقاره فيبيّنها بيّنة في غيبته وكالدعوى على مُمتنع ومن لا يُعبر عن نفسه كمحجور وغائب وميت لا وارث له خاص وإلا لم تُسمع إلا في وجه وارث له إن حضر أو بعضهم واستحقاق وقف بيد الحاكم فإذا أقام بيّنة بدعواه كفى، ويُشترط في سماع الدعوى على من لا يُعبر عن نفسه أن يقول ولي بيّنة تشهد بذلك، أو وأنت تعلمه وكالدعوى بأن فلاناً حكم لي بكذا فنقضه لي فلا يحتاج لدعوى في وجه الخصم كما عليه جمع متقدمون، وأكثر المتأخرين وعليه العمل، وقال آخرون: لا بُد من حضوره إن كان في حدّ القرب وعلى الأول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الأوجه ومرّ في الحوالة أن للمحال عليه إقامة بيّنة ببراءته قبل الحوالة لدفع مطالبة المختال له وإن كان المُحيل بالبلد. (ومتى حكم بشاهدين فبانا كافرين، أو عبدان أو صبيين) أو بأن أحدهما كذلك عند الأداء، أو الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كما لو حكم بجتهاد فبان خلاف النص ومعنى النقض هنا إظهاراً بطلانه وأنه لم يُصادف محلاً (وكذا فاسقان في الأظهر).....

□ قوله: (في غيبته) ظاهره ولو عن مجلس الحكم فقط فليُراجع. □ قوله: (في الأولى) أي صورة التصديق. □ قوله: (قبل) أي يمينه. □ قوله: (فيبيّنها) أي الدّعوى أو العقار وهو الظاهر. □ قوله: (على مُمتنع) أي من حضور مجلس القاضي. □ قوله: (أو وأنت إلخ) يعني القاضي. □ قوله: (وعلى الأول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم.

□ قوله (الس): (أو صبيين) أي أو امرأتين أو خنتين مُعني وروض مع شرحه. □ قوله: (أو بأن أحدهما) إلى قوله ومرّ في النكاح في المُعني إلا ما أنبه عليه وإلى قوله ونارَعَ البلقيني في النهاية إلا قوله: وتنظير إلى أو عدوّ وقوله أي بسبب إلى المثني وقوله وكُمُرْتَدَّ إلى ولا بُد وقوله من حيث حقّ الآدمي وقوله ونارَعَ إلى المثني وما أنبه عليه. □ قوله: (عند الأداء) أي أو قبله بدون مُضيّ مدة الاستبراء كما يأتي. □ قوله: (عند الأداء أو الحكم) لعل المراد فبان أنهما كانا عند الأداء أو الحكم كذلك فالظرف ليس مُتعلّقاً ببيان فتأمل رشيدي.

□ قوله (الس): (نقضه) أي وجوباً نهاية وسيأتي في فصل الرجوع عن الشهادة عن المُعني والروض مع شرحه ما له تعلق بهذا المقام فراجعهُ. □ قوله: (كما لو حكم إلخ) عبارة المُعني لتيقن الخطأ فيه. اهـ. وزاد الأسنى كما لو حكم إلخ.

□ قوله (الس): (وكذا فاسقان إلخ) أي ظهر فسقهما عند القاضي يُنقض الحكم بهما.

لِما ذُكِرَ ولا أَثَرَ لِشَهادَةِ عَدْلَيْنِ بِالْفِسْقِ من غيرِ تاريخٍ لاحتمالِ حَدوثِهِ بعدَ الحُكْمِ ومَرَّ في التَّكَاحِ أَنَّهُ لو بَانَ فِسْقُ الشَّاهِدِ عِنْدَ العَقْدِ فباطِلٌ على المَذْهَبِ وهو غيرُ ما هُنا إِذِ الْمُؤَثَّرُ ثُمَّ تَبَيَّنَ ذَلِكَ عِنْدَ التَّحْمِيلِ فَقَطْ وَهنا عِنْدَ الأَداءِ أو قَبْلَهُ بِدُونِ مُضَيِّ مُدَّةِ الاستِبراءِ أو عِنْدَ الحُكْمِ فلا تَكَرَّارَ ولا تَخَالَفَ في حِكايَةِ الخِلافِ خِلافًا لِمَنْ رَعاهُ. (ولو شَهِدَ كَافِرٌ مُعْلِنٌ بِكُفْرِهِ (أو عَبْدًا أو صَبِيًّا) فَرُدَّتْ شَهادَتُهُ (ثمَّ أعادَها بعدَ كَمالِهِ قُبِلَتْ) إِذْ لا تُهْمَةُ لِظُهُورِ مانِعِهِ (أو شَهِدَ (فَاسِقٌ) ولو مُعْلِنًا أو كَافِرًا يُخْفِي كُفْرَهُ وتَنْظِيرُ ابنِ الرِّفْعَةِ فيه رَدُّهُ البُلْقِينِيَّ أو عَدُوًّا أو غيرَ ذِي مُروءَةٍ فَرُدَّتْ، ثُمَّ (تابَ)، ثُمَّ أعادَها (فَلا) تُقْبَلُ شَهادَتُهُ؛ لأنَّ رَدُّهُ أَظْهَرَ نَحْوَ فِسْقِهِ الَّذِي كانَ يُخْفِيهِ، أو زادَ في تَعْيِيرِهِ بما أَعْلَنَ بِهِ فَهُوَ مُتَّهَمٌ بِسُغْيِهِ في دَفْعِ عارِ ذلكَ الرَّدِّ ومنَ ثُمَّ لو لم يَضَعْ

(تَنْبِيهٌ): قَيَّدَ القَاضِي الحُسَيْنُ والبَغَوِيُّ التَّقْضَ بما إِذا كانَ الفِسْقُ ظاهِرًا غيرَ مُجْتَهَدٍ فيه فَإِنْ كانَ مُجْتَهَدًا فيه كَشَرِبِ التَّبِيدِ لم يَنْقُضْ قَطْعًا؛ لأنَّ الاجْتِهَادَ لا يَنْقُضُ بِالاجْتِهَادِ مُغْنِي. قولُهُ: (لِما ذُكِرَ) عِبارَةٌ المُغْنِي كما في المَسائِلِ المَذْكُورَةِ؛ لأنَّ النَّصَّ والإِجماعَ دَلالَةً على اِعتِبارِ العَدالَةِ. اهـ. قولُهُ: (ولا أَثَرَ لِشَهادَةِ إلخ).

(فَرَعٌ): لو شَهِدَ شَاهِدَانِ، ثُمَّ فَسَقَا أو اِزْتَدَا قَبْلَ الحُكْمِ لم يُحْكَمْ بِشَهادَتِهِما؛ لأنَّ ذلكَ يوقِعُ رِيبَةً فيما مَضَى وَيُشْعِرُ بِخَبْثِ كائِنٍ ولأنَّ الفِسْقَ يَخْفَى غالِيًا قَرِيبًا كانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الشَّهادَةِ وإنَّ عَمِيًّا أو خَرَسًا أو جُنًّا أو ماتًا حَكِمَ بِشَهادَتِهِما؛ لأنَّ هَذِهِ الأُمُورَ لا تَوقِعُ رِيبَةً فيما مَضَى بَلْ يَجُوزُ تَعْدِيلُهُما بعدَ حَدوثِ هَذِهِ الأُمُورِ، ثُمَّ يُحْكَمْ بِشَهادَتِهِما ولو فَسَقَا أو اِزْتَدَا بعدَ الحُكْمِ بِشَهادَتِهِما وَقَبْلَ اسْتِيفاءِ المَالِ اسْتَوْفَى كما لو رَجَعَا عَنِ شَهادَتِهِما كَذَلِكَ وَخَرَجَ بِالمالِ الحُدُودَ فلا تُسْتَوْفَى، وَلَوْ قالَ الحاكِمُ بعدَ الحُكْمِ: بَانَ لِي أَنَّهُما كانا فَاسِقَيْنِ وَلَمْ تَظْهَرْ بَيِّنَةٌ بِفِسْقِهِما نُقِضَ حُكْمُهُ إِنْ جَوَّزنا قَضاءَهُ بِالْعِلْمِ وهو الأصَحُّ وَلَمْ يُتَّهَمَ فِيهِ وَلَوْ قالَ أَكْرَهْتُ على الحُكْمِ بِشَهادَتِهِما وَأنا أَعلَمُ فِسْقَهُما قَبْلَ قولِهِ: من غيرِ بَيِّنَةٍ على الإِكْراهِ وَلَوْ بانَا والذَّيْنِ أو وَلَدَيْنِ لِلْمَشْهُودِ لَهُ أو عَدَوَيْنِ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ انْتَقَضَ الحُكْمُ أَيْضًا كما لو بانَا فَاسِقَيْنِ، وَلَوْ قالَ الحاكِمُ: كُنْتُ يَوْمَ الحُكْمِ فَاسِقًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ كما لو قالَ الشَّاهِدَانِ كُنَّا عِنْدَ عَقْدِ التَّكَاحِ فَاسِقَيْنِ فَإِنْ قِيلَ هَلَّا كانَ هَذَا مِثْلَ قولِهِ بَانَ لِي فِسْقُ الشَّاهِدَيْنِ أُجِيبَ بِأنَّهُ أَعْرَفَ بِصِفَةِ نَفْسِهِ مِنْهُ بِصِفَةِ غَيْرِهِ فَتَقْضِيهِ في حَقِّ نَفْسِهِ أَكْثَرُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

قولُ (سَيِّئٍ): (كَافِرٌ) أَيِ أو مُرْتَدٌّ كما قالَهُ القَفالُ مُغْنِي. قولُهُ: (مُعْلِنٌ) إِلى قولِهِ ومنَ ثُمَّ في المُغْنِي إلَّا قولُهُ: وَلَوْ مُعْلِنًا مَعَ عِلَّتِهِ وقولُهُ وتَنْظِيرُ إلى أو عَدُوًّا.

قولُ (سَيِّئٍ): (بعدَ كَمالِهِ) أَيِ بِإِسْلامٍ أو عِتْقٍ أو بُلُوغِ مُغْنِي وَنِهايةً.

قولُ (سَيِّئٍ): (قُبِلَتْ) وَكَذا تُقْبَلُ شَهادَةُ مُبَادِرٍ أعادَها بَعْدَ كما مَرَّ. قولُهُ: (لِظُهُورِ مانِعِهِ) عِبارَةٌ المُغْنِي؛ لأنَّ المُتَّصِفَ بِذلكَ لا يُعَيَّرُ بِرَدِّ شَهادَتِهِ. اهـ. قولُهُ: (أو شَهِدَ فَاسِقٌ إلخ) أَيِ أو السَّيِّدُ لِمُكَاتِبِهِ أو ماذُونِهِ، ثُمَّ أعادَها بعدَ العِتْقِ مُغْنِي وَرَوَّضَ وَشَيَّخَ الإِسْلامَ. قولُهُ: (نَحْوَ فِسْقِهِ) أَيِ كُفْرِهِ. قولُهُ: (لو لم يَضَعْ) كَذا في الأَسنى.

القاضي لَشَهَادَتِهِ قُبِلَتْ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَبَحَثَ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ بِمَا لَا يُطَاقُ الدَّعْوَى، ثُمَّ أَعَادَهَا بِمُطَابِقِهَا قَبْلَ، وَتَعَيَّنَ تَقْيِيدَهُ بِمَشْهُورٍ بِالِدْيَانَةِ اِغْتِيْدَ بِنَحْوِ سَبْعِ لِسَانٍ أَوْ نِسْيَانٍ (وَتَقْبَلُ شَهَادَتُهُ بِغَيْرِهَا) أَي: فِي غَيْرِ تِلْكَ الشَّهَادَةِ الَّتِي رُدُّ فِيهَا إِذْ لَا تُثَمِّمُ وَمِثْلُهُ تَأْتَتْ مِنْ الْكَذِبِ فِي الرُّوَايَةِ كَمَا اخْتَارَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. (بِشَرْطِ اخْتِبَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مَدَّةً يُظَنُّ بِهَا) أَي: بِسَبَبِ مُضْيِئِهَا خَالِيًا عَنْ مُفَسِّقٍ فِيهَا (صِدْقُ تَوْبَتِهِ)؛ لِأَنَّهَا قَلْبِيَّةٌ وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِظَهَارِهَا لِتَرْوِجِ شَهَادَتِهِ وَعَوْدِ وَلَايَتِهِ فَاعْتَبِرْ ذَلِكَ لِتَقْوَى دَعْوَاهُ (وَقَدَّرَهَا الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةٍ)؛ لِأَنَّ لِلْفُصُولِ الْأَرْبَعَةَ تَأْثِيرًا يَبِينُ فِي تَهْيِيجِ النُّفُوسِ لِشَهَوَاتِهَا إِذَا مَضَتْ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ أَشْعَرُ ذَلِكَ بِحُسْنِ سِرِّيَّتِهِ وَقَدْ اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ فِي نَحْوِ الْعَتَةِ، وَمُدَّةِ التَّغْرِيبِ فِي الزُّنَا وَالْأَصْحَحُ أَنَّهَا تَقْرِبُ لَا تَحْدِيدُ وَقَدْ لَا يُحْتَاجُ لَهَا كَشَاهِدٌ بَرَزْنَا حُدَّ لِنَقْصِ التَّصَابِ فَتَقْبَلُ عَقِبَ ذَلِكَ وَكَمَخْفَى فِسْقٍ.....

☐ فَوَدَّ: (لِشَهَادَتِهِ) أَيِ الْفَاسِقِ الْمُعْلَنِ اسْتَى أَي وَنَحَوَهُ مِمَّا زَادَهُ الشَّارِحُ. ☐ فَوَدَّ: (قُبِلَتْ إِلَيْهِ) أَيِ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَا يُضْغِي إِلَيْهَا كَمَا لَا يُضْغِي إِلَى شَهَادَةِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ قَمَا أَتَى بِهِ أَوَّلًا لَيْسَ بِشَهَادَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ اسْتَى. ☐ فَوَدَّ: (قُبِلَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يُبَدَّ عُذْرًا حَمَلًا لَهُ عَلَيْهِ وَيُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: وَتَعَيَّنَ الْخُشْعُ ش.

☐ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (وَتَقْبَلُ إِلَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوَضِ وَمَنْ غَلَطَ فِي شَهَادَتِهِ لَمْ يُسْتَبْرَأَ أَيِ لَمْ يَجِبِ اسْتِبْرَاؤُهُ بَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِ وَاقِعَةِ الْغَلَطِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا انْتَهَى وَانْظُرْ لَوْ اشْتَهَرَتْ دِيَانَتُهُ وَأَدْعَى أَنَّ سَبَبَ غَلَطِهِ النُّسْيَانُ فَهَلْ تُقْبَلُ فِيهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ قُبِيلَ وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْحُسْبَةِ إِلَيْهِ؟ وَتَبْنِي قَبُولُ دَعْوَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ النُّسْيَانُ إِلَيْهِ. اهـ. سَمِ أَقُولُ مَا مَرَّ آيَفًا مِنْ بَحْثِ إِسْمَاعِيلِ الْحَضْرَمِيِّ وَقِيْدَهُ كَالصَّرِيحِ فِي الْقَبُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

☐ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (شَهَادَتُهُ) أَيِ الْفَاسِقِ وَمَا عَظِفَ عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا قَلْبِيَّةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ خَالَفَهُ الْبُلْقِينِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: لَكِنْ قَيَّدَ إِلَى وَكُمُرْتَدَّ. ☐ فَوَدَّ: (وَعَوْدِ وَلَايَتِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ وَلَايَةَ الشَّهَادَةِ رَشِيدِي وَيُظْهَرُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ وَلَايَةِ نَحْوِ النِّكَاحِ وَالْوَقْفِ وَذَكَرَهُ الشَّارِحُ اسْتَطْرَادًا.

☐ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (الْأَكْثَرُونَ) أَيِ مِنَ الْأَصْحَابِ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّ لِلْفُصُولِ الْأَرْبَعَةَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّ لِمُضْيِئِهَا الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْفُصُولِ إِلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَقَدْ اعْتَبَرَهَا) أَيِ السَّنَةِ. ☐ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الْمُتَّةِ إِلَيْهِ) كَالزَّكَاءِ وَالْجَزْيَةِ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَقْرِبُ) أَيِ قِيْعَتَمَرُ مِثْلُ خَمْسَةِ أَيَّامٍ لَا مَا زَادَ عَلَيْهَا ش. ☐ فَوَدَّ: (فَتَقْبَلُ عَقِبَ ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ بَعْدَ التَّوْبَةِ عِنْدَ

☐ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِإِظْهَارِهَا لِتَرْوِجِ شَهَادَتِهِ) قَالَ فِي الرُّوَضِ: وَمَنْ غَلَطَ فِي شَهَادَتِهِ لَمْ يُسْتَبْرَأَ أَيِ: لَمْ يَجِبِ اسْتِبْرَاؤُهُ بَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِ وَاقِعَةِ الْغَلَطِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا. اهـ. وَانْظُرْ لَوْ اشْتَهَرَتْ دِيَانَتُهُ وَأَدْعَى أَنَّ سَبَبَ غَلَطِهِ النُّسْيَانُ فَهَلْ تُقْبَلُ فِيهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ قُبِيلَ وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْحُسْبَةِ وَتَبْنِي قَبُولُ دَعْوَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ النُّسْيَانُ إِلَيْهِ.

أَقْرَبُ بِهِ لِيَسْتَوْفَى مِنْهُ فَتُقْبَلُ مِنْهُ حَالًا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُظْهِرِ التَّوْبَةَ عَمَّا كَانَ مُسْتَوْرًا إِلَّا عَنْ صَلَاحِ وَكُنَاظِرٍ وَقَفَ تَابَ فَتَعَوَّدُ وَلَا يَنْتَهِي حَالًا كَوَلِّي النِّكَاحِ وَكَقَاضٍ غَيْرِ الْمُحْصَنِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ: وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ لَكِنْ قَيْدَهُ غَيْرُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِيْذَاءٌ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ السَّنَةِ وَكُمُوتُ أَسْلَمَ اخْتِيَارًا وَكَانَ عَدْلًا قَبْلَ الرَّدَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ اِحْتِمَالَ وَلَا بُدَّ مِنَ السَّنَةِ فِي التَّوْبَةِ مِنْ خَارِمِ الْمُروءَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ وَكَذَا مِنَ الْعِدَاوَةِ كَمَا رَجَحَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَإِنْ خَالَفَهُ الْبُلْقِينِيُّ (وَيُسْتَرْطُ فِي) صَحَّةِ (تَوْبَةِ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ) مِنْ حَيْثُ حَقُّ الْآدَمِيِّ (الْقَوْلُ) قِيَاسًا عَلَى التَّوْبَةِ مِنَ الرَّدَّةِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَوُجُوبُهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الرَّدَّةُ فَعَلًا كَسُجُودٍ لِيَصْنَمٍ لِيَكُونَ الْقَوْلِيَّةُ هِيَ الْأَصْلُ أَوْ لِيَتَضَمَّنَ ذَلِكَ تَكْذِيبَ الشَّرْعِ وَقَضِيئَهُ كَالْمَتَنِ اشْتِرَاطُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ كَالْغَيْبَةِ وَبِهِ صَرَحَ الْغَزَالِيُّ فِيهَا وَنَصَّ الْأَمُّ بِقَضِيئِهِ فِي الْكُلِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَإِنْ قِيلَ ظَاهِرُ كَلَامِ

الْقَاضِي إِلَى اسْتِبْرَاءٍ بَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي الْحَالِ. اهـ. فَوَدَّ: (أَقْرَبُ بِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا تَابَ وَأَقْرَبُ وَسَلَّمْ نَفْسَهُ لِلْحَدِّ. اهـ. فَوَدَّ: (لِيَسْتَوْفَى مِنْهُ الْخ) عِبَارَةُ الْأُسْتَى لِيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ عَقِبَ تَوْبَتِهِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَكُنَاظِرٍ وَقَفَ) أَيِ بَشْرُطِ الْوَاقِفِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (كَوَلِّي النِّكَاحِ) أَيِ لَوْ عَصَى بِالْعَصْلِ، ثُمَّ تَابَ زَوْجٌ فِي الْحَالِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِبْرَاءٍ كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ مُغْنِي وَالْعَصْلُ لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ. فَوَدَّ: (وَكَقَاضٍ غَيْرِ الْمُحْصَنِ) وَأَمَّا قَاضٍ غَيْرِ الْمُحْصَنِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ بِقَوْلِهِ كَشَاهِدٍ بَرْنَا الْخ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمِنْهَا قَاضٍ غَيْرِ الْمُحْصَنِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِبْرَاءٍ لِمَفْهُومِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ قَامَا مَنْ قَدَفَ مُحْصَنَةً فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ. اهـ. فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ الْإِمَامُ) وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ الْخ لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ نِهَائَةً يَغْنِي فِيهَا لَا إِيْذَاءَ فِيهِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (لَكِنْ قَيْدَهُ غَيْرُهُ) أَيِ كَالزَّوْضِ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (وَكُمُوتُ الْخ) وَكُمُوتُ مِنَ الْقَضَاءِ إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَكَصَبِي إِذَا فَعَلَ مَا يَقْتَضِي فَسَقَ الْبَالِغَ، ثُمَّ تَابَ وَبَلَغَ تَائِبًا وَكَمَا لَوْ حَصَلَ خَلَلٌ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ زَالَ احْتِاجُ الْفَرْعِ إِلَى تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ ثَانِيًا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ: وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الْمُدَّةَ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (اخْتِيَارًا) فَإِنْ أَسْلَمَ عِنْدَ تَقْدِيمِهِ لِلْقَتْلِ اعْتَبِرَ مُضِي الْمُدَّةِ أَسْتَى وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَكَذَا مِنْ الْعِدَاوَةِ) سَوَاءٌ كَانَتْ قَدْفًا أَمْ لَا كَالْغَيْبَةِ وَالتَّمِيمَةِ وَشَهَادَةِ الزَّوْرِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِيَكُونَ الْقَوْلِيَّةُ) أَيِ الرَّدَّةِ الْقَوْلِيَّةُ ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ لِيَتَضَمَّنَ ذَلِكَ) أَيِ الْإِزْدَادِ الْفِعْلِيِّ وَلَوْ عَبَّرَ بِالْوَاوِ وَكَانَ أَوَّلَى. فَوَدَّ: (وَقَضِيئُهُ) أَيِ التَّعْلِيلِ. فَوَدَّ: (وَقَضِيئُهُ كَالْمَتَنِ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ. اهـ. فَوَدَّ: (كَالْغَيْبَةِ) أَيِ التَّمِيمَةِ سَم. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ الْغَيْبَةِ. فَوَدَّ: (يَقْتَضِيهِ) أَيِ اشْتِرَاطِ الْقَوْلِ فِي الْكُلِّ أَيِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ.

فَوَدَّ: (وَكَقَاضٍ غَيْرِ الْمُحْصَنِ) وَأَمَّا قَاضٍ غَيْرِ الْمُحْصَنِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ بِقَوْلِهِ كَشَاهِدٍ بَرْنَا الْخ. فَوَدَّ: (وَقَضِيئُهُ كَالْمَتَنِ) اشْتِرَاطُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ كَالْغَيْبَةِ الْخ) عِبَارَةُ ابْنِ الْقَتِيبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ فَرَّعَ قَالَ فِي الْمُهَذَّبِ: لَا بُدَّ فِي تَوْبَةِ شَاهِدِ الزَّوْرِ أَنْ يَقُولَ كَذَبْتُ فِيمَا قُلْتُ وَلَا أَعُودُ إِلَى مِثْلِهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَقَضِيئُهُ أَنْ يَطَّرِدَ فِي الْغَيْبَةِ وَالتَّمِيمَةِ. اهـ.

الأكثرين اختصاصه بالقذف وعليه فرق في المطلب بينه وبين غيره بأن ضرره أشد؛ لأنه يُكسِبُ عاراً وإن لم يثبت فاحتيط بإظهار نقيض ما حصل منه وهو الاعتراف بالكذب جبراً لقلب المقدوف وصوناً لما انتهكه من عرضه واشترط جمع متقدمون أنه لا بُدَّ في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضاً واعتمده البلقيني وأطال في الاستدلال له لكن بما لا يُردُّ عليه عند التأمل المقتضي لحمل تلك الظواهر على التَّدَمُّمِ وخرج بالقولية الفعلية فلا يُشترط فيها قول؛ لأنَّ الحقَّ فيها مُتَمَحِّضٌ إلى الله تعالى فأدير الأمرُ فيها على الصِّدْقِ باطلاً بخلاف القذف لما تقرَّر فيه (فيقول القاذف) وإن كان قذفه بصورة الشهادة لكون العدد لم يَسَمَّ (قذفي باطلاً وأنا نادِمٌ عليه ولا أعودُ إليه) أو ما كُنْتُ مُحِقّاً في قذفي وقد ثبت منه أو نحو ذلك ولا يلزمه أن يتعرَّضَ لِكُذِبِهِ؛ لأنه قد يكون صادقاً فإن قلت قد تعرَّضَ له بقوله قذفي باطلاً ولذا قيل الأولى قول أصله كالجمهور القذف باطلاً. قلت: المحذور الزامه بالتصريح بكذبه لا بالتعريض به وهذا فيه تعريض لا تصريح ألا ترى أنك تقول لمُحاورِك هذا باطلٌ ولا يَجْزَعُ ولو قلت له كذبت لحصلَ له غايةُ الجزع والحني وسره أنَّ البطلان قد يكون لاختلال بعض المُقَدِّمات فلا يُنافي مُطْلَقُ الصِّدْقِ بخلاف الكذب،.....

قوله: (وعليه) أي على فرض صحة الاختصاص بالقذف نهاية. قوله: (واشترط جمع إلخ) عبارة النهاية وما اشترط جمع متقدمون من اشتراط الاستغفار في المعصية القولية أيضاً محمول على التَّدَمُّمِ. اهـ. قوله: (من كل معصية) ظاهره ولو فعلية وقيدتها النهاية بالقولية كما مرَّ آنفاً فليُراجع. قوله: (أيضاً) أي كاشتراط القول في المعصية القولية. قوله: (بما لا يُردُّ إلخ) لعل لا زائدة إلا أن يزجَّع ضميرُ عليهم لغير الجمع المتقدمين. قوله: (لأن الحقَّ فيها مُتَمَحِّضٌ إلخ) فيه نظرٌ ظاهرٌ، ثم رأيت قال الرشيدِيُّ قوله: بخلاف القذف الأتسب بخلاف القولية.

قوله (لشيء) (فيقول القاذف) أي مثلاً في التوبة من القذف مُعْنِي. قوله: (وإن كان قذفه) إلى قوله نعم في المُعْنِي إلا قوله: ألا ترى إلى، ثم إن اتَّصلَ وما أنبَّه عليه. قوله: (وإن كان قذفه بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيما إذا كان صادقاً في نفس الأمر وما فائدة ذكر ذلك عند الحاكم مع أن الحد لا بُدَّ من إقامته؟ والتوبة مدارها على ما في نفس الأمر وكلام المُصَنِّفِ فيما إذا أتى بمغصية رشيدِيٍّ.

قوله: (بصورة الشهادة إلخ) عبارة الرُّوضِ سواء كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بأن لم يكْمُلْ عدَدُ الشُّهُودِ أو بالسبِّ والإيذاء، ولكن لو كان قذفه في شهادة لم تكْمُلْ عدداً فليُتَبَّعْ عند القاضي ولا يُشترطُ حَيْثُ بُدِيَ مُضِي المدة إذا كان عدلاً قبل القذف وإن كان قذفه بالسبِّ والإيذاء اشترط مُضِيها.

اهـ. بزيادة من شرحه. قوله: (القذف باطلاً) أي قَذَفُ النَّاسِ باطلاً مُعْنِي. قوله: (قلت إلخ) عبارة المُعْنِي أُجِيبَ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى تَجْوِيزِ نِيَابَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ اللَّهُ أَكْبَرُ خُلَاصَةً لِمَا رُبِّي﴾ [الزمر: ١٤] أي الدين. اهـ. قوله: (وهذا) أي قذفي باطلاً فيه تعريضٌ إلخ قد يُمتنع.

قوله: (وسره) أي ما ذكر من الجزع بالقول الثاني دون الأول.

وبهذا يظهر أنه لا اعتراض على المتن، وأن عبارته مُساوية لعبارة أصله والجمهور ثم إن اتصل ذلك بالقاضي بإقرار، أو ببينة اشترط أن يقول ذلك بحضرة وإلا فلا على الأوجه قيل في جواز إعلامه به نظر لما فيه من الإيذاء، وإشاعة الفاحشة نعم، لا بُدُّ أن يقول بحضرة من ذكره بحضرة أولاً وليس كالقذف فيما ذكر كما بحثه البلقيني قوله لغيره يا ملعون أو يا خنزير ونحوه فلا يُشترط في التوبة منه قول؛ لأن هذا لا يتصور إيهام أنه مُحقق فيه حتى يُبطله بخلاف القذف ونازع في اشتراط وأنا نادم وما بعده (وكذا شهادة الزور) يُشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهادتي باطلة، وأنا نادم عليها ولا أعود إليها، ويكفي كذبت فيما قلت ولا أعود إلى مثله، ونازع البلقيني في إلحاقها بالقذف بأن ثبوت الزور بإقراره أو غيره كعلم القاضي وكأن شهد أنه رآه يزني بحلب يوم كذا وثبت أنه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه، ويُردُّ بأن ذلك كله لا يمنع بقاءه على ما شهد به متأولاً بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبينة لاحتمال أنها زور نعم، يُستفاد بها جرح الشاهد فنُدفع شهادته؛ لأنه جرح مُبهم فوجب التوقف لأجله (قلت) والمعصية (غير القولية) لا يُشترط فيها

قوله: (وبهذا) أي بقوله قلت إلى هنا. قوله: (وأن عبارته مُساوية لعبارة أصله إلخ) في ظهور المُساواة نظر فليتأمل سم ورشيد. قوله: (قيل في جواز إعلامه إلخ) أي عند عدم الاتصال بالقاضي عبارة المُعني قال الرافعي: ويُشبه أن يُشترط في هذا الإكذاب جريانه بين يدي القاضي. اهـ. وهو كما قال ابن شُهبة ظاهر فيمن قُذف بحضرة القاضي أو اتصل به قذفه ببينة أو اعتراف وغير ظاهر فيما إذا لم يتصل بالقاضي أصلاً بل في جواز إثباته القاضي وإعلامه له بالقذف نظر لما فيه من الإيذاء وإشاعة الفاحشة. اهـ. قوله: (نعم لا بُدُّ أن يقول بحضرة من ذكره إلخ) ظاهره وجوب الاستيعاب وإن كثروا في الغاية. قوله: (لأن هذا إلخ) هذا واضح في يا خنزير دون يا ملعون فتدبر سيد عمر وقد يدعي الوضوح فيه أيضاً لكن نظر العلم القائل فإن العبرة في اللعن بالعاقبة ولا يعلمها إلا الله. قوله: (ونازع) أي البلقيني. قوله: (يُشترط) إلى قوله ونازع في المُعني. قوله: (ويكفي كذبت فيما قلت ولا أعود إلى مثله) ظاهره عدم اشتراط وأنا نادم عليه. قوله: (وكان شهد إلخ) عطف على كعلم القاضي. قوله: (كاف إلخ) خبر إن. قوله: (ويُردُّ بأن ذلك كله إلخ) قد يتوقف فيه بالنسبة للإقرار إذ لا يظهر فرق بين قوله شهادتي بزناه شهادة زور وقوله كذبت فيما قلت، نعم لو ردُّ بأن ذلك كله لا يُعني عن قوله ولا أعود إلى مثله كان ظاهراً. قوله: (ولا يثبت الزور إلخ) استئناف بياني. قوله: (جرح) بالتثنية. قوله: (والمعصية غير القولية إلخ) أي كالسرقة والزنا والشرب مُعني. قوله: (لا يُشترط) إلى قوله وزعم في المُعني وإلى قوله بأن لا يُظهرها في النهاية إلّا قوله: وسجل العمل إلى فإن أفلس وما أتبه عليه.

قوله: (وأن عبارته مُساوية لعبارة أصله) في ظهور المُساواة نظر فليتأمل.

قولٌ كما مرَّ وإنما (يُشْتَرَطُ) في صحَّةِ التوبةِ منها كالقوليةِ أيضًا (إقلاغٌ) منها حالًا، وإن كان مُتَلَبِّسًا بها، أو مُصِرًّا على مُعاوَدَتِها (ونَدَمٌ) من حيثِ المعصيةِ لا لِحُوفِ عِقَابٍ لو أُطْلِعَ عليه أو لِعَرَامَةِ مالٍ أو نحوِ ذلك ورُعِمَ أنَّ هذا لا حاجةَ له؛ لأنَّ التوبةَ عبادةٌ وهي من حيثِ هي شرطُها الإخلاصُ مُزدودٌ بأنَّ فيه تسليماً لاحتياجِ إليه (وعَزَمَ أن لا يعودَ) إليها ما عاش إن تَصَوَّرَ منه وإلا كمجبوبٍ بعدَ زناه لم يُشْتَرَطْ فيه العزمُ على عدمِ العودِ له اتفاقاً، ويُشْتَرَطُ أيضًا أن لا يُغْرِغَ وأن لا تَطْلُعَ الشَّمْسُ من مغربِها. قيلَ: وأن يتأهَّلَ للعبادةِ فلا تصيَّحُ توبةُ سكرانٍ في سُكْرِهِ، وإن صَحَّ إسلامُه. اهـ. وفرقه بينهما بعيدٌ جدًّا وإن تَحَيَّلَ له معنَى قيلَ وأن يُفَارِقَ مكانَ المعصيةِ، ثم صرَّحَ بما يُفهمُه الإقلاغُ للاعتناء به فقال: (ورَدَّ ظِلَامَةَ آدمي) يعني الخُروجَ منها بأيِّ وجهٍ قَدَرَ عليه مالا كانت أو عَرَضًا نحوَ قَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ.....

❦ فَوَدَ: (كما مرَّ) أي قُبِّلَ فيَقُولُ القاذِفُ. ❦ فَوَدَ: (كالقوليةِ أيضًا) أي خلافًا لما قد يوهِّمُه المثنى رَشِيدِي. ❦ فَوَدَ: (كالقوليةِ) راجعٌ إلى مَدْخُولٍ إنما بدوْنِ ملاحظةِ الحَضِرِ وقولُه أيضًا تأكيدٌ للكافِ. ❦ فَوَدَ: (أو مُصِرًّا على مُعاوَدَتِها) يُعْنِي عن قولِ الْمُصَنِّفِ وعَزَمَ أن لا يعودَ وَلَعَلَّ لهذا اسْقَطَه الْمُعْنِي. ❦ فَوَدَ: (لَو أُطْلِعَ عليه) أي على حالِه قَبْدَ للعِقَابِ. ❦ فَوَدَ: (أو لِعَرَامَةِ إلخ) الأولى إسقاطُ اللازمِ. ❦ فَوَدَ: (أو نحوِ ذلك) أي كالفضاحةِ. ❦ فَوَدَ: (أن هذا) أي قَبْدَ الحَيِّثِيَّةِ رَشِيدِي. ❦ فَوَدَ: (بأن فيه) أي في تَغْلِيلِهِ. ❦ فَوَدَ: (تَسْلِيمًا لِلِاحتِياجِ إليه) أي حَيْثُ قال شرطُها الإخلاصُ والإخلاصُ مُرَادِفٌ لِلْحَيِّثِيَّةِ المذكورةِ رَشِيدِي. ❦ فَوَدَ: (وَيُشْتَرَطُ) إلى قولِه قيلَ في الْمُعْنِي. ❦ فَوَدَ: (أن لا يُغْرِغَ) أي أن لا يَصِلَ لِحالَةِ الغَرْغَرَةِ نَهايةً وَلَعَلَّه؛ لأن مَنْ وَصَلَ إلى تلكِ الحالَةِ أيسَ من الحِياةِ فَوَدَّتهُ إنما هِيَ لِعِلْمِهِ باستِحالَةِ عَوْدِهِ إلى مِثْلِ ما فَعَلَ ع ش. ❦ فَوَدَ: (قيلَ وأن يتأهَّلَ) إلى المثنى عِبارةُ النَهايةِ وَتَصيَّحُ من سَكْرانٍ حالَةِ سُكْرِهِ كإِسْلامِهِ وَمِمَّنْ كان في مَحَلِّ مَعْصِيَتِهِ. اهـ. قال الرَشِيدِي قولُه: وَتَصيَّحُ من سَكْرانٍ أي إن تَأَثَّرَ مِنْهُ الشُّرُوطُ التي مِنْهَا التَّدَمُّ كما لا يَخْفَى اهـ. ❦ فَوَدَ: (يُعْنِي) إلى قولِه لا أن لا يَتَحَدَّثَ في الْمُعْنِي إلَّا قولُه: لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ إلى فَإِنَّ تَعَدَّرَ إلخ. ❦ فَوَدَ: (يُعْنِي الخُروجَ إلخ) عِبارةُ الْمُعْنِي وَالْأَسْنَى لو عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بالخُروجِ من ظِلَامَةِ آدمي بَدَلِ الرَّدِّ لكان أو لى لِيَشْمَلَ الرَّدَّ والإِبْرَاءَ مِنْهَا وإِقْباضُ البَدَلِ عِنْدَ التَّلَفِّ وَيَشْمَلُ المَالِ والعِرْضَ والقِصاصَ فلا بُدَّ في القِصاصِ وَحَدِّ القَذْفِ مِنَ التَّمَكِينِ فَإِنْ لم يَعلَمِ المُسْتَحِقُّ لِلْقِصاصِ به وَجَبَ إغْلَامُه به فيَقُولُ: أنا الذي قَتَلْتُ أَباك وَلَزِمَنِي القِصاصُ فاقْتَصَرْتُ إن شِئتَ وإن شِئتَ فاعْفُ وكَذَلِكَ حَدُّ القَذْفِ وقَضِيَةُ إطلاقيهِ رَدُّ الظُّلَامَةِ تَوَقُّفُ التَّوْبَةِ في القِصاصِ على تَسْلِيمِ نَفْسِهِ وَلَكِنْ الذي نَقَّلَه في زيادةِ الرُّوضَةِ عن الإمامِ وأقرَّه أَنَّ القاتِلَ إذا نَدِمَ صَحَّتْ تَوْبَتُهُ في حَقِّ اللَّهِ تعالى قَبْلَ أن يُسَلَّمَ نَفْسَهُ لِلْقِصاصِ وكان تَأَخَّرَ ذَلِكَ مَعْصِيَةً أُخْرَى يَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْهَا ولا يَقْدَحُ في الأولى. اهـ.

❦ فَوَدَ: (بأيِّ وجهٍ قَدَرَ إلخ) عِبارةُ الْمُعْنِي وكان يَتَّبَعِي له أن يَقُولَ: حَيْثُ امْكَنَ لِئَلَّا يُوهِمَ أَنَّها لا تَصيَّحُ عِنْدَ تَعَدُّرِ الرَّدِّ. اهـ.

(إِنْ تَعَلَّقْتَ بِهِ) سِوَاةِ تَمَحَّصَتْ لَهُ أَمْ كَانَ فِيهَا مَعَ ذَلِكَ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةٍ وَكَذَا نَحْوُ كَفَّارَةٍ وَجَبَتْ فَوْزًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي عِزِّهِ أَوْ مَالٍ فَلْيَسْتَحِلِّهِ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ وَلَا أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ» وَشَمِلَ الْعَمَلُ الصَّوْمَ وَبِهِ صَرَحَ حَدِيثُ مُسْلِمٍ فَمَنْ اسْتَشْنَاهُ فَقَدْ وَهَمَ، ثُمَّ تَحْمِيلُهُ لِلْسَيِّئَاتِ يَظْهَرُ مِنَ الْقَوَاعِدِ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ إِلَّا عَلَى مَا سَبَّهَ مَعْصِيَةً، أَمَّا مَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ لَمْ يَعْصِ بِهِ وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَنْفِي بِهِ فَإِذَا أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ الدَّائِنِ وَحُمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يُعَاقَبْ بِهِ وَعَلَيْهِ فَفَائِدَةُ تَحْمِيلِهِ لَهُ تَخْفِيفٌ مَا عَلَى الدَّائِنِ لَا غَيْرُ وَبِهَذَا إِنْ صَحَّ يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَلَا يُزْرَ وَلَا زِرَّةٌ وَذَرَّ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] أَيْ: لَا تَحْمِلْ نَفْسَ آيَمَةٍ لِأَنَّهُ نَفْسُ أُخْرَى مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُهُ لِتُعَاقَبَ بِهِ، ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ وَحَدِيثُ «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَرْهُونَةٌ بَدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» ظَاهِرٌ كَلَامِ الْآيَمَةِ حَيْثُ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ وَتَخْصِيصِهِ وَأَبْقُوا هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ حَمْلَ السَّيِّئَاتِ لَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ شَيْءٌ بِخِلَافِ الْحَبْسِ فَإِنْ أَفْلَسَ لَزِمَهُ الْكَسْبُ كَمَا مَرَّ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَى الْمَالِكِ وَوَارِثِهِ سَلَّمَهُ لِقَاضٍ ثِقَةٍ فَإِنْ تَعَدَّرَ.....

□ قَوْلُ (سَيِّئَاتِ): (إِنْ تَعَلَّقْتَ) أَيْ الظَّلَامَةُ بِمَعْنَى الْمَعْصِيَةِ وَيَصِحُّ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلتَّوْبَةِ بِمَعْنَى مَوْجِبِهَا لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ ظَاهِرَةٌ فِي الْأَوَّلِ رَشِيدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ مَنْ كَانَ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ الْخ) قَدْ يُقَالُ التَّعْيِيرُ بِالْمَظْلَمَةِ ظَاهِرٌ فِي الْعَاصِي بِهَا فَلَا يَشْمَلُ مَنْ لَمْ يَعْصِ بِالذَّيْنِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُحْمَلُ مِنْ سَيِّئَاتِ الدَّائِنِ فَفِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ تَعْمِيمِ التَّحْمِيلِ نَظَرٌ. اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ الْخ) أَيْ غَيْرَ الْإِيمَانِ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْقَوَاعِدِ) أَيْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا الْخ) أَيْ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ تَحْمِيلُهُ لِلْسَيِّئَاتِ الْخ). □ قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُهُ الْخ) فِي إِطْلَاقِ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ مَعَ أَنَّ مَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا لَا يُفِيدُ نَفْيَ الْمُعَاقَبَةِ إِلَّا عَلَى مَنْ لَمْ يَعْصِ بِسَبَبِهِ شَيْءٌ بَلْ قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ إِنْ صَحَّ أَنَّهَا قَدْ تُحْمَلُ لِتُعَاقَبَ فَيَحْتَاجُ لِتَخْصِيصِ الْآيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ الْخ) أَيْ حَدِيثِ الرَّهْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَبْقُوا هَذَا) أَيْ حَدِيثَ التَّحْمِيلِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَفْلَسَ الْخ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي بَابِ التَّقْلِيلِ.

□ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَدَّرَ الْخ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الْمَثْنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَيُؤَدِّي الزَّكَاةَ لِمُسْتَحِقِّهَا وَيَرُدُّ الْمَغْصُوبَ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ لِمُسْتَحِقِّهِ أَوْ يَسْتَحِلُّ مِنْهُ أَوْ مِنْ وَارِثِهِ وَيُعْلِمُهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مُسْتَحِقَّهُ أَوْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ سَلَّمَهَا إِلَى قَاضٍ أَمِينٍ فَإِنْ تَعَدَّرَ تَصَدَّقَ بِهَا وَتَوَى الْغُرْمَ أَوْ يَتْرَكُهَا عِنْدَهُ.

□ قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ الْخ) قَدْ يُقَالُ التَّعْيِيرُ بِالْمَظْلَمَةِ ظَاهِرٌ فِي الْعَاصِي بِهَا فَلَا يَشْمَلُ مَنْ لَمْ يَعْصِ بِالذَّيْنِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُحْمَلُ مِنْ سَيِّئَاتِ الدَّائِنِ فَفِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ تَعْمِيمِ الْبُخَارِيِّ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُهُ الْخ) فِي إِطْلَاقِ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ مَعَ أَنَّ مَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا لَا يُفِيدُ نَفْيَ الْمُعَاقَبَةِ إِلَّا عَلَى مَا لَمْ يَعْصِ بِسَبَبِهِ شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ) □ قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ الْخ) بَلْ قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ إِنْ صَحَّ أَنَّهَا قَدْ تُحْمَلُ لِتُعَاقَبَ فَيَحْتَاجُ لِتَخْصِيصِ الْآيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

صَرَفَهُ فِيمَا شَاءَ مِنَ الْمَصَالِحِ عِنْدَ انْقِطَاعِ خَبَرِهِ بِنَيْتَةِ الْعُزْمِ لَهُ إِذَا وَجَدَهُ، فَإِنْ أَعْسَرَ عَزَمَ عَلَى الْأَدَاءِ إِذَا أَيْسَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ انْقَطَعَ عَنْهُ الطَّلَبُ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَعْصِ بِالتَّزَامِهِ. وَيُزَجَّى مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى تَعْوِضُ الْمُسْتَحِقِّ وَإِذَا بَلَغَتِ الْغَيْبَةُ الْمُغْتَابَ اشْتَرِطَ اسْتِحْلَالُهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ بِمَوْتِهِ أَوْ تَعَسَّرَ لَغَيْبَتِهِ الطَّوِيلَةَ اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا أَثَرَ لِتَحْلِيلِ وَارِثٍ وَلَا مَعَ جَهْلِ الْمُغْتَابِ بِمَا تَحَلَّلَ مِنْهُ كَمَا فِي الْأَذْكَارِ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْهُ كَفَى التَّدْمُ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ.....

اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (صَرَفَهُ فِيمَا شَاءَ الْخ) عبارة الرُّوضِ تَصَدَّقَ بِهَا. اهـ. وقال شارحُه الإسْتَوْثِي وَلَا يَتَّعَيْنُ التَّصَدُّقُ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ بَلْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَصَالِحِ كُلِّهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقَدْ يُقَالُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَاضِي الْأَمِينُ صَرَفُ ذَلِكَ فِي الْمَصَالِحِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا ذُوْنَا لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْآحَادِ؟. اهـ. فَمَا فِي الشَّارِحِ كَالنَّهَائِيَةِ الْمُوَافِقِ لِمَا قَالَهُ الإسْتَوْثِي هُوَ الظَّاهِرُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ التَّائِبِ وَالْقَاضِي فَإِنْ تَصَرَّفَ الْأَوَّلُ بِنَيْتَةِ الْعُزْمِ دُونَ الثَّانِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَعْسَرَ حَرَّمَ عَلَى الْأَدَاءِ الْخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمَالِ وَمِثْلُهُ غَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْحَقُوقِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ الَّذِي فَاتَ بِغَيْرِ عُدْرِ فَطَرِيقِهِ أَنْ يَعْزِمَ عَلَى أَنَّهُ مَتَى قَدَرَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ فَعَلَهُ. اهـ. ع ش وقوله بغير عُدْرِ فِيهِ تَوَقُّفٌ فَلْيُرَاجَعْ. فَإِنْ قِيَاسُهُ عَلَى حَقُوقِ الْآدَمِيِّ غَيْرِ ظَاهِرٍ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا مَاتَ قَبْلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُزَجَّى الْخ عبارة الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ مَاتَ مُغْسِرًا طَوَّلَبَ فِي الْآخِرَةِ إِنْ عَصَى بِالِاسْتِدَانَةِ كَأَنِ اسْتَدَانَ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَإِنْ اسْتَدَانَ لِحَاجَةٍ فِي أَمْرٍ مُبَاحٍ فَهُوَ جَائِزٌ إِنْ رَجَا الْوَفَاءَ مِنْ جِهَةِ ظَاهِرَةٍ أَوْ سَبَبِ ظَاهِرٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا مُطَالَبَةَ حَيْثُذِي. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُزَجَّى الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ انْقَطَعَ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ بِمَوْتِهِ) وَلَيْسَ مِنَ التَّعَذُّرِ مَا لَوْ اغْتَابَ صَغِيرًا مُمَيَّزًا وَبَلَغَتْهُ فَلَا يَكْفِي الْاسْتِغْفَارُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لِلصَّبِيِّ أَمَدًا يُنْتَظَرُ وَبِفَرْضِ مَوْتِ الْمُغْتَابِ يُمَكِّنُ اسْتِحْلَالَ وَارِثِ الْمَيِّتِ مِنَ الْمُغْتَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ. اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (اسْتَغْفَرَ لَهُ) أَيِ طَلَبَ لَهُ الْمَغْفِرَةَ كَأَن يَقُولَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِفُلَانٍ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الْخ) وَيُظْهِرُ أَنَّهَا إِذَا بَلَغَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْلَالِهِ إِنْ أَمَكَّنَ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةً وَهِيَ الْإِيذَاءُ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (كَفَى التَّدْمُ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ) عبارة غَيْرِهِ كَالرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْغَيْبَةِ. اهـ. وَحَدَّثَهُ. اهـ. سَمَ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ كَلَامُ الرُّوضِ الْمَذْكُورِ فِي رَدِّ الظُّلَامَةِ فَقَطْ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ شَرْحِهِ فَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ رُكْنٌ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي التَّوْبَةِ عَنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي.

هـ. قَوْلُهُ: (كَفَى التَّدْمُ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ) عبارة غَيْرِهِ كَالرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْغَيْبَةِ. اهـ. أَيِ: إِنْ لَمْ يَعْلَمْ صَاحِبُهَا بِهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي الْاسْتِغْفَارُ وَحَدَّهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاسْتِغْفَارِ اللَّهِ مِنْهَا التَّدْمُ لَكِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي الزَّوَاجِرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِسُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ لِلْمُغْتَابِ حَيْثُ قَالَ: وَحَدِيثُ كَفَّارَةِ الْغَيْبَةِ أَنَّ تَسْتَغْفِرَ لِمَنْ اغْتَابَتْهُ تَقُولَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُ فِيهِ ضَعْفٌ قَالَه الْبُلْقِينِيُّ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: هُوَ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ إِسْنَادٌ مَعْنَاهُ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِفَاتِ﴾ (نور: ١١٤) وَقَالَ ﷺ «اتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا» وَحَدِيثُ «حَذِيفَةُ لَمَّا اشْتَكَى

وكذا يكفي التَّدَمُّ والإقْلَاعُ عن الحَسَدِ وَيُسْنُ لِلزَّانِي كَكُلِّ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ السُّتْرُ عَلَى نَفْسِهِ بَأَنْ لَا يُظْهِرَهَا لِخَدٍّ أَوْ يُعْزَرَ لَا أَنْ لَا يَتَحَدَّثَ بِهَا تَفَكُّهَا أَوْ مُجَاهَرَةً فَإِنَّ هَذَا حَرَامٌ قَطْعًا وَكَذَا يُسْنُ لِمَنْ أَقْرَأَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الرُّجُوعُ عَنْ إِقْرَارِهِ بِهِ وَلَا يُخَالِفُ هَذَا قَوْلُهُمْ يُسْنُ لِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ حَدٌّ أَيْ: لِلَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامَ لِتَقْيِيمِهِ عَلَيْهِ لِقَوَاتِ السُّتْرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ هُنَا أَنْ يَطْلُعَ عَلَى زِنَاهُ مِثْلًا مَنْ لَا يَتَبَيَّنُ الزَّنَا بِشَهَادَتِهِ فَيُسْنُ لَهُ ذَلِكَ، أَمَّا حَدُّ الْآدَمِيِّ أَوْ الْقَوْدُ لَهُ أَوْ تَعْزِيرُهُ فَيَجِبُ الْإِقْرَارُ بِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ وَيُسْنُ لِشَاهِدِ الْأَوَّلِ السُّتْرُ مَا لَمْ يَزِ الْمَضْلَحَةُ فِي الْإِظْهَارِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْتَّرَكِّ لِإِجَابِ حَدٍّ عَلَى الْغَيْرِ وَالْأَكْثَرُ شَهَادَةُ الْزَّانِي لَزِمَ الرَّابِعُ الْأَدَاءُ، وَأَنْتُمْ بِتَرْكِهِ وَلَيْسَ اسْتِيفَاءُ نَحْوِ الْقَوْدِ مُزِيلًا لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ التَّوْبَةِ.....

قوله: (وَكَذَا يَكْفِي التَّدَمُّ الْإِنْخَ) عبارة الْمُغْنِي والحَسَدُ وهو أَنْ يَتَمَتَّى زَوَالُ نِعْمَةٍ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَيُفْرَحَ بِمُصِيبَتِهِ كَالْغِيَةِ كَمَا نَقَلَاهُ عَنْ الْعَبَادِيِّ قِيَّاتِي فِيهِ مَا مَرَّ فِيهَا قَالَ فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ الْمُخْتَارِ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِخْبَارُ الْمَحْسُودِ وَلَوْ قِيلَ بِكُزْهِهِ لَمْ يَتَعَدَّ. اهـ. وعِبَارَةُ سَمٍ لَمْ يَزِدْ فِي الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَيَسْتَفِيرُ أَيَّ اللَّهَ تَعَالَى مِنَ الْحَسَدِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ وَالْحَسَدُ كَالْغِيَةِ وَهِيَ أَقْبَدُ انْتَهَى وَكَانَ وَجْهُ الْأَقْيَدِيَّةِ أَنَّهَا تُفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْمَحْسُودَ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْلَالِهِ. اهـ. قوله: (وَيُسْنُ لِلزَّانِي الْإِنْخَ) عبارة الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَإِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَعْصِيَةِ حَدٌّ لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّنَا وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَلَهُ أَنْ يَظْهَرَ بِقَوْلِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَهُ أَنْ يَسْتُرَ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَإِنْ ظَهَرَ فَقَدْ فَاتَ السُّتْرُ قِيَّاتِي الْحَاكِمِ وَيُقَرَّرُ بِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ. اهـ. قوله: (لَا أَنْ لَا يَتَحَدَّثَ الْإِنْخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَظْهَرُهَا الْإِنْخَ. قوله: (فَإِنَّ هَذَا) أَيِ التَّحَدُّثِ الْمَذْكُورِ حَرَامٌ الْإِنْخَ أَيِ لِإِخْلَافِ السُّتْرِ. قوله: (وَلَا يُخَالِفُ هَذَا) أَيِ سَنَ الرُّجُوعِ عَنْ الْإِقْرَارِ. قوله: (لَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ هُنَا الْإِنْخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ أَيِ الظُّهُورِ الشَّهَادَةُ قَالَ وَالْحَقُّ بِهَا ابْنُ الصَّبَاغِ مَا إِذَا اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ انْتَهَى. اهـ. سَمِ أَقُولُ وَمَرَّ أَيْضًا عَنْ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي سَنَ الْإِثْبَانِ بِالْإِمَامِ الظُّهُورُ عِنْدَ وَاحِدٍ.

قوله: (ذَلِكَ) أَيِ أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامَ الْإِنْخَ. قوله: (لِشَاهِدِ الْأَوَّلِ) أَيِ حَدِّ الْآدَمِيِّ. قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ سَنَ السُّتْرِ. قوله: (وَلَيْسَ الْإِنْخَ) عبارة الثَّهَابِ وَمَنْ لَزِمَهُ حَدٌّ وَخَفِيَ أَمْرُهُ نُدِبَ لَهُ السُّتْرُ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ ظَهَرَ أَتَى لِلْإِمَامِ لِتَقْيِيمِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ اسْتِيفَاءُهُ مُزِيلًا لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ التَّوْبَةِ إِذْ هُوَ مُسْقِطٌ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ،

إِلَيْهِ دَرْبُ النَّاسِ عَلَى أَهْلِهِ أَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ. اهـ. قوله: (وَكَذَا يَكْفِي التَّدَمُّ وَالْإِقْلَاعُ عَنِ الْحَسَدِ) لَمْ يَزِدْ فِي الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَيَسْتَفِيرُ أَيِ: اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْحَسَدِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ وَالْحَسَدُ كَالْغِيَةِ وَهِيَ أَقْبَدُ. اهـ. وَكَانَ وَجْهُ الْأَقْيَدِيَّةِ أَنَّهَا تُفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْمَحْسُودَ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْلَالِهِ. قوله: (لَاَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ هُنَا الْإِنْخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَالْمُرَادُ بِهِ أَيِ: بِالظُّهُورِ الشَّهَادَةُ قَالَ: وَالْحَقُّ بِهِ ابْنُ الصَّبَاغِ مَا إِذَا اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ. اهـ. قوله: (وَلَيْسَ اسْتِيفَاءُ نَحْوِ الْقَوْدِ مُزِيلًا لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ التَّوْبَةِ).....

وبه صرح البيهقي وحمل الأحاديث في أن الحدود كفارة على ما إذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزكشي بحمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوعاً لله تعالى والأول على خلافه والذي يتبعه الجمع بحمل إطلاق الشقوط على حق الآدمي، وعدمه على حق الله تعالى فإذا قيد منه ولم يثبت عوقب على عدم التوبة، وتصح توبته من ذنب وإن كان مؤثكباً

وأما حق الله فيتوقف على التوبة كما عليم مما مر أوائل كتاب الجراح . اهـ . وإبارة المغني أن كلامهم يقتضي أنه لا يكفي في انتفاء المغصية استيفاء الحد بل لا بد معه من التوبة وقدمت الكلام على ذلك في أول كتاب الجراح فليراجع . اهـ . عبارته هناك وإذا اقتصر الوارث أو عفا على مال أو مجاناً فظاهر الشرع يقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما أفتى به المصنف وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر تفسير الشرح والروضة يدل على بقاء العقوبة فإنهما قالا ويتعلقان بالقتل المحرم وراء العقوبة الأخرية مؤاخذه في الدنيا وجمع بين الكلامين بأن كلام الفتاوى وشرح مسلم مقروض فيمن تاب، ثم أقيم عليه الحد . اهـ . قوله: (وبه صرح البيهقي وحمل الأحاديث إلخ) وفي فتح الباري في الكلام على قوله ﷺ «ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة» ما نصه ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يثبت المحدود وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة انتهى وعلى الأول فلعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج إلا بالتوبة سم . اهـ . قوله: (بحمل الثاني) أي الذي جرى عليه المصنف من أن الحدود كفارة وإن لم يثبت المحدود وقوله والأول أي من أنه لا بد من الحد من التوبة . اهـ . قوله: (والذي يتبعه الجمع إلخ) انظر هل يأتي هذا الجمع في نحو الزنا؟ سم أقول ما مر عن النهاية صريح في العموم . اهـ . قوله: (فإذا قيد منه إلخ) ظاهره ولو بأن يسلم نفسه طوعاً لله تعالى . اهـ . قوله: (عوقب على عدم التوبة) يتبعني وعلى الإقدام على الفعل المنهي عنه سيء عمر وفيه توقف فليراجع . اهـ . قوله: (وتصح) إلى الفائدة في النهاية والمغني . اهـ . قوله: (وتصح توبته من ذنب إلخ) عبارة الروض مع شرحه وتجب التوبة من المغصية ولو صغيرة على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وإن تكررت وتكررت منه العود إلى

وبه صرح البيهقي وحمل الأحاديث في أن الحدود كفارة إلخ) في فتح الباري قبيل باب من الدين الفرائ من الفتن في الكلام على قوله ﷺ «ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة» ما نصه ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يثبت المحدود، وقيل: لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة . اهـ . وعلى الأول فلعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج إلا بالتوبة . اهـ . قوله: (والذي يتبعه الجمع إلخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا .

لِذُنُوبٍ أُخْرَى وَمِمَّا تَابَ مِنْهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ وَمَنْ مَاتَ وَلَهُ دَيْنٌ لَمْ يَسْتَوْفِهِ وَرَثَتُهُ يَكُونُ هُوَ الْمُطَالِبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ.

(فائدة): قِيلَ يُسْتَنْبَى أَرْبَعَةُ كُفَّارٍ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ إِبْلِيسُ، وَهَارُوثُ، وَمَارُوثُ، وَعَاقِرُ نَاقَةٍ صَالِحٍ قَالَ بَعْضُهُمْ لَعَلَّ الثَّرَادَ أَنَّهُمْ لَا يَتَوَبُّونَ. اهـ. وأقول بل هو على ظاهره في إبليس وليس بصحيح في هاروث وماروث بل الذي دلَّت عليه قِصَّتُهُمُ الْمُسْنَدَةُ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُعَذَّبُونَ فِي الدُّنْيَا فَقَطْ، وَأَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ يَكُونُونَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ بَعْدَ رَدِّهِمْ إِلَى صِفَاتِهِمْ.

فصل في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به

وَمُسْتَقْدَدِ الشَّهَادَةِ وَمَا يَنْتَبِعُ ذَلِكَ

(لا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ) وَاحِدٍ (إِلَّا) مُنْقَطِعٍ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ (فِي هِلَالِ رَمَضَانَ).....

الذَّنْبُ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ بَلْ هُوَ مُطَالِبٌ بِالذَّنْبِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَجْدِيدُ التَّوْبَةِ كُلَّمَا ذَكَرَ الذَّنْبَ، وَسَقُوطُ الذَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ مَظْنُونٌ لَا مَقْطُوعٌ بِهِ وَسَقُوطُهُ بِالْإِسْلَامِ مَعَ التَّدَمِّ مَقْطُوعٌ بِهِ وَتَائِبٌ بِالْإِجْمَاعِ قَالَ فِي الرِّوَايَةِ: وَلَيْسَ إِسْلَامُ الْكَافِرِ تَوْبَةً مِنْ كُفْرِهِ وَإِنَّمَا تَوْبَتُهُ نَدَمُهُ عَلَى كُفْرِهِ وَلَا يَتَصَوَّرُ إِيمَانُهُ بَلَا نَدَمٍ فَيَجِبُ مُقَارَنَةُ الْإِيمَانِ لِلتَّدَمِّ عَلَى الْكُفْرِ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا كَانَ تَوْبَةُ الْكَافِرِ مَقْطُوعًا بِهَا؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يُجَامِعُ الْكُفْرَ، وَالْمَغْصِيَّةُ قَدْ تُجَامِعُ التَّوْبَةَ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ مَاتَ) (إِلَخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَمَنْ مَاتَ وَلَهُ دِيُونٌ أَوْ مَظَالِمٌ وَلَمْ تَصِلْ إِلَى الْوَرِثَةِ طَالَبٌ بِهَا فِي الْآخِرَةِ لَا آخَرُ وَإِثْرٌ كَمَا قِيلَ وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْوَارِثِ أَوْ أَبْرَاهُ الْوَارِثُ كَمَا قَالَه الْقَاضِي خَرَجَ عَنْ مَظْلَمَةِ غَيْرِ الْمُطَّلِ بِخِلَافِ مَظْلَمَةِ الْمُطَّلِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُعَذَّبُونَ) (إِلَخ) بَلْ الَّذِي نَصَّوْا عَلَيْهِ أَنَّ كُلًّا مِنْ عَضِيَانِهِمَا وَتَعَذَّبِيهِمَا فِي الدُّنْيَا صَوْرَتِي فَلَا مَغْصِيَّةَ فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا تَوْبَةَ.

فَصْلٌ فِي بَيَانِ قَدْرِ النَّصَابِ فِي الشُّهُودِ

هـ. قَوْلُهُ: (الْمُخْتَلِفُ) (إِلَخ) صِفَةُ قَدْرِ الْإِلَخِ أَوْ النَّصَابِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمُسْتَقْدَدِ الشَّهَادَةِ) (إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى قَدْرِ الْإِلَخِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا يَنْتَبِعُ ذَلِكَ) أَيِ كَقَوْلِهِ وَيُذَكِّرُ فِي حَلْفِهِ إِلَى وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ عَلَى فِعْلٍ وَكَقَوْلِهِ وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ إِلَى وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالنَّسَامِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ) كَانَ يُرِيدُ قَوْلَهُ ثُمَّ وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَّتَ عِنْدِي أَوْ حَكَمْتُ بِشَهَادَتِهِ لَكِنْ لَيْسَ الثَّرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مُعَيَّنٍ مَقْصُودٍ. اهـ. لَكِنْ نَقَلْنَا بِهِامِشَ ذَلِكَ أَنَّهُ حَرَّرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ خِلَافَ ذَلِكَ فَرَاغَهُ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعٌ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ كَذَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْحُكْمُ فِيهِ بَلْ الثَّبُوتُ فَقَطْ إِذِ الْحُكْمُ يَسْتَدْعِي مَحْكُومًا عَلَيْهِ

فَصْلٌ: لَا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ إِلَّا فِي هِلَالِ رَمَضَانَ إِلَخْ

هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ ثُمَّ وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَّتَ عِنْدِي أَوْ حَكَمْتُ بِشَهَادَتِهِ لَكِنْ لَيْسَ الثَّرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مُعَيَّنٍ مَقْصُودٍ. اهـ. لَكِنْ نَقَلْنَا بِهِامِشَ ذَلِكَ أَنَّهُ حَرَّرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ خِلَافَ ذَلِكَ فَرَاغَهُ.

وتوابعه دون شهرٍ نَذَرَ صَوْمَهُ (في الأظهر) كما قَدَّمَهُ وأَعَادَهُ هنا للحَضْرِ وأُورِدَ عليه صَوْرٌ أَكْثَرُهَا عَلَى مَزْجِجٍ وَبَعْضُهَا مِنْ بَابِ الزَّوَايَةِ أَوْ نَحْوِهَا (وَيُشْتَرَطُ لِلزَّانِ) وَاللَّوَاطِ وَإِتْيَانِ الْبَهِيمَةِ وَوُطْءِ الْمَيْتَةِ (أَرْبَعَةَ رِجَالٍ).....

مَعَيَّنَا وَيُرَدُّ بِمَا قَدَّمْتَهُ أَوَّلَ الصَّوْمِ عَنِ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ حَكَّمَ بَعْدَ وَجَبَ الصَّوْمُ بِلا خِلَافٍ وَلَا يَنْقُضُ حُكْمَهُ إِجْمَاعًا وَقَدْ أَشَارَ إِلَى حَقِيقَةِ الْحُكْمِ بِهِ الشَّارِحُ هُنَا بِقَوْلِهِ فَيَحْكُمُ بِهِ اهـ. وعليها فيكون الاستِثْنَاءُ مُتَّصِلًا عَ شِ أَقُولُ وَكَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُعْنِي بِقَوْلِهِ فَيَحْكُمُ بِهِ فِيهِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَوَابِعُهُ) كَتَجْعِيلِ زَكَاةِ الْفِطْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَدُخُولِ شَوَالٍ وَصَلَاةِ التَّرَاوِيحِ عَ شِ. هـ قَوْلُهُ: (دُونَ شَهْرِ نَذَرِ صَوْمِهِ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلرَّوَضِ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ وَلِلنَّهَائَةِ وَالْمُعْنِي عِبَارَةٌ عَ شِ قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ شَهْرٌ نَذَرَ صَوْمَهُ فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ وَمِثْلُ رَمَضَانَ الْحِجَّةُ بِالنِّسْبَةِ لِلْوُقُوفِ وَشَوَالٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالشَّهْرُ الْمَنْذُورُ صَوْمُهُ إِذْ شَهِدَ بِرُؤْيَا هِلَالِهِ وَاحِدٌ خِلَافًا لِلشَّارِحِ يَغْنِي شَرْحَ الْمَنْهَجِ اهـ. وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا عَلَى الْغَزِّيِّ قَوْلُهُ: وَهُوَ هِلَالُ رَمَضَانَ فَقَطُّ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ مِثْلُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْمَنْهَجِ وَلِكَيْتَهُمْ ضَعَّفُوهُ وَالزَّاجِحُ أَنَّ مِثْلَ هِلَالِ رَمَضَانَ هِلَالٌ غَيْرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْعِبَادَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِيهِ فَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ بِهِلَالِ شَوَالٍ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَصَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ وَبِهِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ لِلْوُقُوفِ وَلِلصَّوْمِ فِي عَشْرِهِ مَا عَدَا يَوْمَ الْعِيدِ وَبِهِلَالِ رَجَبٍ لِلصَّوْمِ فِيهِ وَبِهِلَالِ شَعْبَانَ لِدَلَالَتِهِ حَتَّى لَوْ نَذَرَ صَوْمَ رَجَبٍ مَثَلًا فَشَهِدَ وَاحِدٌ بِهِلَالِهِ وَجَبَ الصَّوْمُ عَلَى الْأَرْجَحِ مِنْ وَجْهَيْنِ حَكَاهُمَا ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيهِ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَرَجَّحَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي كِتَابِ الصَّوْمِ الْوُجُوبَ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَأُورِدَ عَلَيْهِ صَوْرُ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَأُورِدَ عَلَى الْحَضْرِ أَشْيَاءٌ كَذِمِّي مَاتَ وَشَهِدَ عَدْلٌ أَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَ مَوْتِهِ لَمْ يُحْكَمْ بِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْإِزْثِ وَالْجُزْمَانِ وَتَكْفِي بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ وَتَوَابِعِهَا وَكَالْوِزْثِ يَثْبُتُ بِوَاحِدٍ وَكَالْخَبَارِ الْعَوْنُ الثَّقِيُّ بِامْتِنَاعِ الْخُضْمِ الْمُتَعَزِّزِ فَيَعَزِّزُهُ بِقَوْلِهِ وَمَرَّ الْاِكْتِفَاءُ فِي الْقِسْمَةِ بِوَاحِدٍ وَفِي الْخُرُصِ بِوَاحِدٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْحَضْرِ بِأَنْ مُرَادَهُ بِهِ الْحُكْمُ الْحَقِيقِيُّ الْمُتَوَقَّفُ عَلَى سَبْقِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ فَلَا إِبْرَادَ اهـ وَزَادَ الْمُعْنِي عَلَيْهَا مَا نُصَّهُ مِنْهَا مَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ رَجَبٍ مَثَلًا فَشَهِدَ وَاحِدٌ بِرُؤْيَا هِلَالِهِ فَهَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ؟ حَكَى ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيهِ وَجْهَيْنِ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَرَجَّحَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي كِتَابِ الصَّيَامِ الْوُجُوبَ وَمِنْهَا ثُبُوتُ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْعَدْلِ الْوَاحِدِ فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالطَّوَافِ وَنَحْوِهِ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالْقِيَاسُ الْقَبُولُ وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ خِلَافَهُ وَمِنْهَا ثُبُوتُ شَوَالٍ بِشَهَادَةِ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فِيمَا إِذَا ثَبَتَ رَمَضَانُ بِشَهَادَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَرِ الْهِلَالُ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ فَإِنَّا نَفْطُرُ فِي الْأَصَحِّ وَمِنْهَا الْمُسْمِعُ لِلْخُضْمِ كَلَامَ الْقَاضِي أَوْ الْخُضْمِ يُقْبَلُ فِيهِ الْوَاحِدُ وَهُوَ مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ قُبِيلَ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَاللَّوَاطِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي الْمُعْنِي وَإِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَائَةِ لِأَقْوَلِهِ وَوُقُوعِ طَلَاقِ عُلُقِ بَزْنَاهُ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُشْكَلُ إِلَى وَكَذَا الْخِ.

هـ قَوْلُهُ (لَسِي): (أَرْبَعَةَ رِجَالٍ) أَيِ دَفْعَةً فَلَوْ رَأَاهُ وَاحِدٌ يَزْنِي ثُمَّ رَأَاهُ آخَرُ يَزْنِي ثُمَّ آخَرُ ثُمَّ آخَرُ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا

هـ قَوْلُهُ: (دُونَ شَهْرِ نَذَرِ صَوْمِهِ) اعْتَمَدَ فِي الرُّوَضِ فِي بَابِ الصَّوْمِ قَبُولَ الْوَاحِدِ فِي الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ.

بالتسببة للحد أو التعزير لقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤] ولأنه أقبَحُ الفواحش وإن كان القتل أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويُسْتَرُ تفسيرهم له كرايناه أَدْخَلَ مُكَلَّفًا مختارًا حَشَفَتَهُ أو قدرها من مقطوعها في فرج هذه أو فلانة ويُذَكَّرُ نَسَبُهَا بِالزُّنَا أو نحوه والذي يَتَجَهَّ تَرْجِيحُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ زَمَانٍ وَمَكَانٍ إِلَّا إِنْ ذَكَرَهُ أَحَدُهُمْ فيجب سؤال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا يُشْتَرَطُ كَالْمَرْوَدِ فِي الْمُكْحَلَةِ لِكَيْتَهُ يُسَنُّ وَلَا يَضُرُّ قَوْلُهُمْ تَعَمَّدْنَا النَّظَرَ لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ أَمَّا بِالتَّسْبِيَةِ لِسُقُوطِ حَصَانَتِهِ وَعَدَالَتِهِ وَوُقُوعِ طَلَاقٍ غُلُقٍ بِزَنَاهُ فَيَنْبَغُ بِرَجُلَيْنِ لَا بغيرهما مِمَّا يَأْتِي وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي بَابِ حَدِّ الْقَذْفِ أَنَّ شَهَادَةَ دُونَ أَرْبَعَةٍ بِالزُّنَا تُفْسِقُهُمْ وَتَوْجِبُ حَدَّهُمْ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ هَذَا؟ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يَقُولَا نَشْهَدُ بِزَنَاهُ بِقَصْدٍ سَقُوطٍ أَوْ وَقُوعٍ مَا ذَكَرَ فَقَوْلُهُمَا بِقَصْدٍ إِلَى آخِرِهِ يَنْفِي عَنْهُمَا الْحَدَّ وَالْفِسْقَ؛ لِأَنَّهُمَا صَرَّحَا بِمَا يَنْفِي أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَصْدُهُمَا إِلْحَاقَ الْعَارِ بِهِ

نَقَلَ شَيْخُنَا عَنْ ابْنِ الْمُقْرِي اهـ. يُجَبِّرُمِي أَقُولُ وَقَدْ يُقَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالنِّهَايَةِ وَشَرَحَ الرُّوضُ إِلَّا إِنْ ذَكَرَهُ أَحَدُهُمُ الْإِنْ. قَوْلُهُ: (بِالتَّسْبِيَةِ لِلْحَدِّ الْإِنْ) يَأْتِي مُخْتَرَزُهُ سَم. قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْبَغُ الْإِنْ) وَلَئِنْ لَا يَقُومُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ فَصَارَ كَالشَّهَادَةِ عَلَى فَعْلَيْنِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُذَكَّرُ نَسَبُهَا) أَيِ الْفُلَانَةِ. قَوْلُهُ: (بِالزُّنَا) مُتَعَلِّقٌ بِأَدْخَلِ. قَوْلُهُ: (أَوْ تَنْحُوهُ) أَيِ نَحْوِ هَذَا اللَّفْظِ مِمَّا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ كَأَن يَقُولَ: عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَمْنُوعٍ أَوْ غَيْرِ جَائِزٍ اهـ خَصِرٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ بِنَحْوِ أَنْ يَقُولَ أَدْخَلَ حَشَفَتَهُ فِي فَرْجِ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتَةٍ أَوْ دُبُرِ عَنَانِي اهـ يُجَبِّرُمِي. قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ كَالْمَرْوَدِ فِي الْمُكْحَلَةِ) أَيِ: أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ بِذَلِكَ زَانِيَةً أَدْخَلَ ذَكَرَهُ أَوْ نَحْوَهُ فِي فَرْجِهَا كَالْمَرْوَدِ فِي الْمُكْحَلَةِ أَسْنَى. قَوْلُهُ: (لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَا لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ صَغِيرَةٌ لَا تُبْطِلُهَا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمُ بِالزُّنَا إِذَا قَالُوا حَاطَتْ مِنَّا الْيَفَاتَةُ فَرَأَيْنَا أَوْ تَعَمَّدْنَا النَّظَرَ لِإِقَامَةِ الشَّهَادَةِ فَإِنْ قَالُوا: تَعَمَّدْنَا لِغَيْرِ الشَّهَادَةِ فَسَقُوا بِذَلِكَ وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُمْ جِزْمًا كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَإِنْ أَطْلَقُوا لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ وَيَتَبَنَّى أَنْ يُسْتَفْسَرُوا إِنْ تَبَسَّرَ وَإِلَّا فَلَا يُعْمَلُ بِشَهَادَتِهِمْ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْجَصْرِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ. وَمَحَلُّ مَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ إِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَتُهُمْ عَلَى مَعَاصِيهِمْ وَإِلَّا فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِأَنَّ ذَلِكَ صَغِيرَةٌ اهـ. وَمَرَّ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ فَرْجِ زَانٍ وَامْرَأَةٍ لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ فَالْأَوَّلَى مَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ الْمُتَوَهَّمِ الْمُحْتَاجَ إِلَى نَفْيِهِ تَعَمُّدُ النَّظَرِ لِغَيْرِ الشَّهَادَةِ لَا لَهَا.

قَوْلُهُ: (أَمَّا بِالتَّسْبِيَةِ الْإِنْ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ بِالتَّسْبِيَةِ لِلْحَدِّ الْإِنْ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِنْ) أَوْ يُقَالُ إِنَّمَا يَجِبُ الْحَدُّ بِشَهَادَةِ مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ إِذْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ جَوَابًا لِلْقَاضِي حَيْثُ طَلَبَ الشَّهَادَةَ مِنْهُمْ وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُ مَا هُنَا بِذَلِكَ ع ش. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَصْدُهُمَا الْإِنْ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُمَا بَلْ إِنْ قَصْدُهُمَا.

قَوْلُهُ: (بِالتَّسْبِيَةِ لِلْحَدِّ) يَأْتِي مُخْتَرَزُهُ.

الذي هو موجبُ حَدِّ القَذْفِ كما مرَّ ثمَّ مع ما له تعلُّقٌ بما هنا وكذا مُقَدِّماتُ الزَّنا ووطءُ شُبْهَةِ قَصْدٍ به التَّسَبُّبُ أو شَهِدَ به حِسْبَةُ يَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ أو المَالُ يَثْبُتُ بهما وبِرجُلٍ وامرأتين وبشاهِدٍ ويَمِينٍ ولا يُحْتَاجُ فيه لِمَا مرَّ في الزَّنا من رأبِناهُ أَذْخَلَ حَشَفَتَهُ إِلَى آخِرِهِ (و) يُشْتَرَطُ (لِلإِقْرَارِ بِهِ اثْنَانِ) كَغَيْرِهِ (وفي قولٍ أَرْبَعَةٌ)؛ لِأَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الحَدُّ وَفُرْقُ الأَوَّلِ بِأَنَّ حَدَّهُ لَا يَتَحْتَمُّ (وَلِمَالٍ) عَيْنٍ أو دَيْنٍ أو مَنْفَعَةٍ (و) لِكُلِّ ما قَصَدَ به المَالُ من (عَقْدٍ) أو فسخٍ (مَالِيٍّ) ما عدا

﴿ قَوْلُهُ: (كَذَا مُقَدِّمَاتُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي مَسْأَلَتِي السَّرِقَةِ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلُهُ التَّسَبُّبُ وَقَوْلُهُ: وَالْكَفَالَةُ فِي مُؤْضِعَيْنِ وَقَوْلُهُ: وَوَقَفٍ وَقَوْلُهُ: وَسَرِقَةٍ وَقَوْلُهُ: وَمَنْعَ إِزْثٍ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: الْوَدِيعَةُ وَقَوْلُهُ: وَهَذَا حُجَّةٌ إِلَى أَنَّهُ وَقَوْلُهُ: أَوْ بَعْدَهُ وَطَأْتَهُ بِالْكُلِّ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَي مِثْلُ سُقُوطٍ وَوُقُوعٍ مَا ذُكِرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ وَطءُ الشُّبْهَةِ إِذَا قَصَدَ بِالذَّعْوَى بِهِ المَالُ أَوْ شَهِدَ بِهِ حِسْبَةُ وَمُقَدِّمَاتُ الزَّنا كَقَبْلَةٍ وَمُعَانَقَةٍ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَرْبَعَةٍ بَلِ الأَوَّلُ بِقِيْدِهِ الأَوَّلُ يَثْبُتُ بِمَا يَثْبُتُ بِهِ المَالُ اهـ. ﴿ قَوْلُهُ: (قَصْدٌ) أَي الشَّاهِدُ عَشْرُ الأَوَّلَى كَوْنُهُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَبِهِ نَائِبٌ فَاعِلُهُ كَقَوْلِهِ أَوْ شَهِدَ بِهِ. ﴿ قَوْلُهُ: (أَوْ المَالُ) قَسِيمُ قَوْلِهِ التَّسَبُّبُ عَشْرُ. ﴿ قَوْلُهُ: (يَثْبُتُ بِهِمَا وَبِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ إلَخ) وَيَثْبُتُ التَّسَبُّبُ تَبَعًا وَيُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُتَمَتَّرُ فِيهِ مَقْصُودًا عَنَّا نِإِ اهـ يُجَبِّرُ مِىَّ وَقَدْ يُخَالِفُهُ مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ فَلْيُرَاجِعْ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ) أَي فِي وَطءِ الشُّبْهَةِ.

﴿ قَوْلُ (لِسِيٍّ) (بِهِ) أَيِ الزَّنا وَمَا شُبَّهَ بِهِ مِمَّا ذُكِرَ مُغْنِي. ﴿ قَوْلُ (لِسِيٍّ) (اثْنَانٍ). (تَنْبِيْهُ): إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْمُدَّعَى بِهِ وَعَيْتَهُ فَقَالَ الْآخَرُ: أَشْهَدُ بِذَلِكَ لَمْ يَكْفِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَضَرُّعِهِ بِالْمُدَّعَى بِهِ كالأَوَّلِ وَهَذَا مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ كَثِيرًا م ر اهـ س م. ﴿ قَوْلُهُ: (كَغَيْرِهِ) أَي مِنَ الأَقَارِيرِ مُغْنِي عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ هُنَا وَيَثْبُتُ الإِقْرَارُ بِهِ أَي بِكُلِّ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ كَالْقَذْفِ بِرَجُلَيْنِ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ قَوْلٌ فَأُشْبِهَ سَائِرُ الأَقْوَالِ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ بَعْدَ الضَّرْبِ الثَّالِثِ المَالُ وَمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ المَالُ كَالْأَعْيَانِ وَالدُّيُونِ فِي الأَوَّلِ وَالْمَقْصُودِ المَالِيَّةِ وَنَحْوِهَا وَكَذَا الإِقْرَارُ بِهِ أَي بِمَا ذُكِرَ فِي الثَّانِي يَثْبُتُ كُلُّ مِنْهُمَا بِرَجُلَيْنِ وَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِي أَمْثِلَةٍ مَا يَظْهَرُ لِرَجَالٍ غَالِيًا وَإِقْرَارٍ بِنَحْوِ زَنَا اهـ. فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَغَيْرِهِ لِمُجَرِّدِ إِثْبَاتِ كِفَايَةِ رَجُلَيْنِ وَعَدَمِ اشْتِرَاطِ أَرْبَعَةٍ. ﴿ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ حَدَّهُ لَا يَتَحْتَمُّ) أَي لِمَتَمَكُّنِهِ مِنْ إِسْقَاطِهِ بِالرُّجُوعِ عَنِ الإِقْرَارِ عَشْرُ وَ س م. ﴿ قَوْلُهُ: (أَوْ فسخٍ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِتَقْدِيرِهِ إِلَى رُجُوعِ الإِقَالَةِ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ فَسَخَ سَمَ عِبَارَةَ الْمُغْنِي وَأَقْتَصَارُ الْمُصَنَّفِ عَلَى الْعَقْدِ المَالِيِّ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ الْفُسُوخَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَلَيْسَ مُرَادًا وَجَعَلَهُ الإِقَالَةَ مِنْ أَمْثِلَةِ الْعَقْدِ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْوَجْهِ الضَّعِيفِ أَنَّهُمَا يَتَبَعُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ فَسَخَ وَعَطْفُ الْحَوَالَةِ عَلَى الْبَيْعِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا يَتَبَعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ فَلَوْ زَادَ فَسَخُهُ كَمَا قَدَّرْتُهُ فِي كَلَامِهِ كَانَ أَوْ لَى اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَفَسَخُ الْعُقُودِ المَالِيَّةِ بِخِلَافِ فسخِ النِّكَاحِ لَا

﴿ قَوْلُهُ: (وَفُرْقُ الأَوَّلِ بِأَنَّ حَدَّهُ لَا يَتَحْتَمُّ) كَانَ وَجْهَهُ جَوَازُ الرُّجُوعِ. ﴿ قَوْلُهُ: (أَوْ فسخٍ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِتَقْدِيرِهِ إِلَى رُجُوعِ الإِقَالَةِ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ فَسَخَ.

الشَّرِكَةُ والقِرَاضُ والكِفَالَةُ (كبيع وإقالة وحوالة) عَطْفٌ خاصٌّ على عامٍّ إِذِ الْأَصْحُ أَنَهَا بَيْعٌ (وَضَمَانٌ) وَوَقْفٌ وَصُلْحٌ وَرَهْنٌ وَشَفْعَةٌ وَمُسَابَقَةٌ وَعِوَضٌ خُلِعَ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ أَوْ وَارِثُهُ (وَحَقٌّ مَالِيٌّ) كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ وَجَنَائِيَةٌ تَوْجِبُ مَالًا (رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) لِعُمُومِ الْأَشْخَاصِ الْمُسْتَلَزِمِ لِعُمُومِ الْأَحْوَالِ إِلَّا مَا خَصَّ بِدَلِيلٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع عُمُومِ الْبَلَوَى بِالْمُدَائِنَاتِ وَنَحْوِهَا فَوُشِعَ فِي طَرِيقِ إِثْبَاتِهَا وَالتَّخْيِيرُ مُرَادٌ مِنَ الْآيَةِ لِإِجْمَاعِهَا دُونَ التَّرْتِيبِ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُهَا وَالْخُنْثَى كَالْمَرْأَةِ أَمَّا الشَّرِكَةُ وَالْقِرَاضُ وَالْكِفَالَةُ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَجُلَيْنِ مَا لَمْ يُرَدَّ فِي الْأَوَّلِينَ إِثْبَاتَ حِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْحِ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ (وَلِغَيْرِ ذَلِكَ).....

يُثْبِتُ إِلَّا بَرَجُلَيْنِ اهـ. قول (لشي): (وَضَمَانٌ) وَالْإِبْرَاءُ وَالْقَرْضُ وَالغَضَبُ وَالْوَصِيَّةُ بِمَالٍ وَالْمَهْرُ فِي النِّكَاحِ وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قول: (وَعِوَضٌ خُلِعَ) عِبَارَةُ الزَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْعِوَضُ أَضْلًا وَقَدَرًا فِي الطَّلَاقِ وَفِي الْعِنَقِ وَفِي النِّكَاحِ اهـ. قول: (ادَّعَاهُ الزَّوْجُ الْخُ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ادَّعَتْهُ الزَّوْجَةُ فَمِنْ الْقِسْمِ الْآتِي كَمَا يَأْتِي مِنَ الزِّيَادَةِ وَالْمُغْنَى وَالرَّوْضِ.

قول (لشي): (كَخِيَارٍ) أَيِ لِمَجْلِسٍ أَوْ شَرْطٍ مُغْنِي. قول (لشي): (وَأَجَلٍ) وَقَبْضُ الْمَالِ وَلَوْ آخِرَ نَجْمٍ فِي الْكِتَابَةِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْعِنَقُ لِأَنَ الْمَقْصُودَ الْمَالِ وَالْعِنَقُ يَحْصُلُ بِالْكِتَابَةِ وَطَاعَةُ الزَّوْجَةِ لِتَسْتَحِقَّ التَّفَقُّةَ وَقَتْلُ كَافِرٍ لِسَلْبِهِ وَإِزْمَانُ الصَّنْدِ لِمَتَلَكِّهِ وَعَجْزُ مُكَاتَبٍ عَنِ الثُّجُومِ وَرُجُوعُ الْمَيْتِ عَنِ التَّذْيِيرِ بِدَعْوَى وَارِثِهِ وَإِثْبَاتُ السَّيِّدِ أَيِ إِقَامَتُهُ بَيِّنَةٌ بِأَمِّ الْوَلَدِ الَّتِي ادَّعَاهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيُثْبِتُ مِلْكُهَا لَهُ وَلِبِلَادُهَا لَكِنْ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ أَوْ الْمَرَأَتَيْنِ يَثْبِتُ عِنَقُهَا بِمَوْتِهِ بِإِقْرَارِهِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قول: (وَجَنَائِيَةٌ تَوْجِبُ مَالًا) وَقَتْلُ الْخَطَا وَقَتْلُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَقَتْلُ حُرٍّ عَبْدًا وَمُسْلِمٍ ذِمِّيًّا وَالْوَالِدَ وَلَدًا وَالسَّرِقَةَ الَّتِي لَا قَطْعَ فِيهَا رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

قول (لشي): (أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) وَسَيَاتِي أَنَّهُ يَثْبِتُ أَيْضًا بِشَاهِدٍ وَيَمِينِ أَسْتَى. قول: (لِعُمُومِ الْأَشْخَاصِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَيِ فِيمَا يَقَعُ لَكُمْ ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ [البقرة: ٢٢٨] فَكَأَنَّ عُمُومَ الْأَشْخَاصِ فِيهِ مُسْتَلَزِمٌ لِعُمُومِ الْأَحْوَالِ الْمُخَرَّجِ مِنْهُ بِدَلِيلٍ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْأَرْبَعَةُ وَمَا لَا يُكْتَفَى فِيهِ بَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ اهـ. قول: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الْخُ) أَيِ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ رَشِيدِيٌّ وَعِبَارَةُ ابْنِ قَاسِمٍ يُحْتَمَلُ أَنَّ وَجْهَ الْعُمُومِ وَقَوْعُ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ لَكِنْ فِي حَوَاشِي التَّلْوِيحِ لِيُخَسَّرُوا أَنَّ شَرْطَ إِفَادَةِ التَّكْرَرِ فِي حَبْرِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى التَّفْهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ السَّابِقَةِ اهـ. قول: (أَمَّا الشَّرِكَةُ) أَيِ عَقْدُ الشَّرِكَةِ لَا كَوْنُ الْمَالِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ع. قول: (مَا لَمْ يُرَدَّ الْخُ) أَيِ إِنْ رَامَ مُدَّعِيَهُمَا إِثْبَاتَ

قول: (لِعُمُومِ الْأَشْخَاصِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ وَجْهَ الْعُمُومِ وَقَوْعُ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ لَكِنْ فِي حَوَاشِي التَّلْوِيحِ لِيُخَسَّرُوا أَنَّ شَرْطَ إِفَادَةِ التَّكْرَرِ فِي حَبْرِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى التَّفْهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ السَّابِقَةِ.

أَيُّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُقْصَدُ مِنْهُ الْمَالُ (مِنْ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى) كَحَدِّ شُرْبٍ وَسِرْقَةٍ وَقَطْعِ طَرِيقٍ (أَوْ لِأَدَمِيٍّ) كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ وَمَنْعٍ لِإِثْبَاطِ بَأْنِ ادَّعَى بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنَّ الزَّوْجَ خَالَعُهَا حَتَّى لَا تَرِثَ مِنْهُ (وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا كِنِكَاحٍ).....

التَّصْرُفُ وَأَمَّا إِنْ رَامَ إِبْطَالَ حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ فَيُتْبَنَانِ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ إِذَا الْمَقْصُودُ الْمَالُ أَهْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. هـ قَوْلُهُ: (أَيُّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ إلخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالْمُعْنَى أَيُّ: مَا ذُكِرَ مِنْ نَحْوِ الزَّنا وَالْمَالِ وَمَا قُصِدَ بِهِ الْمَالُ أَهْ. وَهِيَ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ مَا فِي الشَّرْحِ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ لَكِنَّ الْأَوَّلَى أَنَّ يَزِيدُ وَلَا نَحْوِ زَنَا.

هـ قَوْلُهُ (لِسُنِّيٍّ): (مِنْ عُقُوبَةٍ) أَيُّ: مِنْ مُوجِبِ عُقُوبَةٍ فَإِنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ يُوْجِبُ الْعُقُوبَةَ كَالشُّرْبِ لَا نَفْسَهَا كَالْحَدِّ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَعَ الْمُتَنِّ مِنْ مُوجِبِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى كَالرَّدَّةِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ وَالشُّرْبِ أَوْ مِنْ مُوجِبِ عُقُوبَةٍ لِأَدَمِيٍّ كَقَتْلِ نَفْسٍ وَقَطْعِ طَرَفٍ وَقَذْفٍ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (وَحَدِّ قَذْفٍ) أَيُّ: وَتَعْزِيرِ رَوْضٍ.

هـ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا تَرِثَ إلخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الدَّعْوَى إِبْطَالَ الْمَالِ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ السَّابِقِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَثْبُتُ الطَّلَاقُ ضِمَّنًا فَلَا تَرِثُ أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي كَمَا هُوَ قِيَاسُ تَبْعِيضِ الْأَحْكَامِ فِيمَا إِذَا ثَبَتَ رَمَضَانُ بِوَاحِدٍ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَسَيَاتِي عَنْ الْأَسْتَى وَع ش عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ كَمَا فِي مَسْأَلَتِي السَّرِقَةِ إلخ مَا يُصَرِّحُ بِالثَّانِي وَعَنِ الْمُعْنَى قُبَيْلَهُ وَفِي الشَّارِحِ بُعِيدَهُ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيهِ.

هـ قَوْلُهُ (لِسُنِّيٍّ): (وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ إلخ) عَدَّ فِي الرَّوْضِ مِنْ ذَلِكَ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ عَلَى مَالٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ فِي الْعَفْوِ عَلَى مَالٍ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ فِي نَفْسِهَا مُوجِبَةٌ لِلْقِصَاصِ لَوْ ثَبَّتَ وَالْمَالُ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ انْتَهَى أَهْ سَمِ.

هـ قَوْلُهُ (لِسُنِّيٍّ): (كِنِكَاحٍ) مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ فِي الشَّهَادَةِ بِالنِّكَاحِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ تَارِيخِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ فِي تَوْقِيفِ الْحُكَّامِ فَقَالَ مَا نَصَّهُ.

(فَرْغَ): يَجِبُ عَلَى شُهُودِ النِّكَاحِ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِالسَّاعَاتِ وَاللَّحْظَاتِ وَلَا يَكْفِي الضُّبْطُ بِيَوْمِ الْعَقْدِ فَلَا يَكْفِي أَنَّ النِّكَاحَ عُقِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَثَلًا بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الشَّمْسِ مَثَلًا بِلَحْظَةٍ أَوْ لَحْظَتَيْنِ أَوْ قَبْلَ الْعَصْرِ أَوْ الْمَغْرِبِ كَذَلِكَ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَعَلَّقُ بِهِ لِحَاقِ الْوَلَدِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَيْنِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ

هـ قَوْلُهُ: أَيُّ: الْمُصَنَّفِ (مِنْ عُقُوبَةٍ) أَيُّ: مِنْ مُوجِبِ عُقُوبَةٍ فَإِنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ مُوجِبُ الْعُقُوبَةِ كَالشُّرْبِ لَا نَفْسَهَا كَالْحَدِّ فَتَأَمَّلْهُ. هـ قَوْلُهُ: أَيُّ: الْمُصَنَّفِ (وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ) عَدَّ فِي الرَّوْضِ مِنْ ذَلِكَ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ عَلَى مَالٍ ثُمَّ قَالَ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَالِ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ فِي نَفْسِهَا مُوجِبَةٌ لِلْقِصَاصِ وَلَوْ ثَبَّتَ وَالْمَالُ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (كِنِكَاحٍ وَطَّلَاقٍ) مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ فِي الشَّهَادَةِ بِالنِّكَاحِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ تَارِيخِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ فِي تَوْقِيفِ الْحُكَّامِ فَقَالَ مَا نَصَّهُ.

(فَرْغَ): يَجِبُ عَلَى شُهُودِ النِّكَاحِ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِالسَّاعَاتِ وَاللَّحْظَاتِ وَلَا يَكْفِي الضُّبْطُ بِيَوْمِ الْعَقْدِ فَلَا

وطلاق) مُنْجَزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ (وَرَجْعَةٍ) وَعَتَقٍ (وِإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَجَزْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ) الْوَدِيعَةِ (وَوَصَايَةٍ.....

فَعَلَيْهِمْ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِذَلِكَ لِحَقِّ النَّسَبِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ انْتَهَى . سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ : لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَعَلَّقُ بِهِ لِحَاقُ الْوَلَدِ الْإِنْحِ . أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجْرِي فِي غَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فَلَا يُشْتَرَطُ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ بِهَا ذِكْرُ التَّارِيخِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا أُطْلِقَتْ إِحْدَاهُمَا وَأُرْخِضَتِ الْأُخْرَى أَوْ أُطْلِقَتَا تَسَاقَطَتَا لِاحْتِمَالِ أَنَّ مَا شَهِدَا بِهِ فِي تَارِيخٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَقُولُوا بِقَبُولِ الْمُؤَرَّخَةِ وَطُفُلَانِ الْمُطْلَقَةِ ش .

❏ قَوْلُ (النَّسَبِ) : (وَطُلَاقٍ) هَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ أَقَرَّ بِطُلَاقِ زَوْجَتِهِ لَيُنْكَحَ أُخْتُهَا مَثَلًا وَأَنْكَرْتَهُ الزَّوْجَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ رَجُلَيْنِ أَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمُجَرَّدِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِتَحْرِيمِ أُخْتِهَا عَلَيْهِ فَلَا يَنْكَحُهَا وَلَا أَرْبَعًا سِوَاهَا إِلَّا بِإِقَامَةِ رَجُلَيْنِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ بِالطُّلَاقِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ش .

❏ قَوْلُ (النَّسَبِ) : (وَطُلَاقٍ) وَلَوْ بَعُوضٌ إِنْ ادَّعَتْهُ الزَّوْجَةُ فَإِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ بِعَوْضٍ ثَبَتَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَيُلْغَزُ بِهِ قَبُولُ : لَنَا طُلَاقٌ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ زَيْدِيٍّ وَمُعْنِي . وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَثْبُتُ الطُّلَاقُ تَبَعًا لِلْحَالِ وَلَعَلَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ وَمِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمُعْنِيِّ وَالرَّوْضِ وَفِي الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ : وَقَوْلُ الْمُعْنِيِّ وَيُلْغَزُ بِهِ الْإِنْحِ لَكَ أَنْ تَقُولَ الطُّلَاقُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ثَبَتَ بِغَيْرِافِ الزَّوْجِ وَالَّذِي يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ الْمَالُ لَا غَيْرَ فَلَا يَتِمُّ الْإِنْعَازُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ .

❏ قَوْلُ (النَّسَبِ) : (وِإِسْلَامٍ) يُسْتَنْتَى مِنْهُ مَا لَوْ ادَّعَاهُ وَاحِدٌ مِنَ الْكُفَّارِ قَبْلَ اسْرِهِ وَأَقَامَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ الْإِسْتِرْقَاقِ وَالْمُفَادَاةِ وَالْقَتْلِ ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَحُكِيَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الصَّنَمِرِيِّ أَنَّهُ يُقْبَلُ شَاهِدٌ وَامْرَأَتَانِ وَشَاهِدٌ وَيَمِينٌ مِنَ الْوَارِثِ أَنَّ مَوْرَثَهُ تَوَفَّى عَلَى الْإِسْلَامِ أَوْ الْكُفْرِ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْمِيرَاثِ ثُمَّ اسْتَعْرَبَهُ اهـ . مُعْنِي .

❏ قَوْلُ (النَّسَبِ) : (وَوَصَايَةِ الْإِنْحِ) وَالْبُلُوغِ وَالْإِبْلَاءِ وَالظَّهَارِ وَالْخُلْعِ مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ بِأَنَّ ادَّعَتْهُ عَلَى زَوْجِهَا وَالْوَلَاءِ وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ وَلَوْ عَلَى مَالٍ وَالْإِخْصَانِ وَالْكَفَالَةِ بِالْبَدَنِ وَرُؤْيَا غَيْرِ رَمَضَانَ وَالْحُكْمِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْإِسْتِيلَاءِ وَكَذَا الْكِتَابَةُ إِذَا ادَّعَى الرَّقِيقُ شَيْئًا مِنَ الثَّلَاثَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَاهُ السَّيِّدُ عَلَى مَنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ أَوْ الْكِتَابَةُ عَلَى الرَّقِيقِ لِأَجْلِ الثُّجُومِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ فِيهَا مَا يُقْبَلُ فِي الْمَالِ وَإِنَّمَا لَمْ يُكْتَفَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْمَالُ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ فِي نَفْسِهَا مُوجِبَةٌ لِلْقِصَاصِ لَوْ ثَبَتَ وَالْمَالُ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ .

يَكْفِي أَنَّ النِّكَاحَ عَقْدَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الشَّمْسِ مَثَلًا بِلَحْظَةٍ أَوْ لَحْظَتَيْنِ أَوْ قَبْلَ الْعَصْرِ أَوْ الْمَغْرِبِ كَذَلِكَ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَعَلَّقُ بِهِ لِحَاقُ الْوَلَدِ لَيْسَتْ أَشْهُرُ وَلَحْظَتَيْنِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ فَعَلَيْهِمْ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِذَلِكَ لِحَقِّ النَّسَبِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ اهـ . ❏ قَوْلُهُ : (كَنْكَاحٍ وَطُلَاقٍ وَرَجْعَةٍ الْإِنْحِ) .

(تَنْبِيْهُ) : إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْمُدَّعَى بِهِ وَعَيْتَهُ فَقَالَ الْآخَرُ أَشْهَدُ بِذَلِكَ لَمْ يَكْفِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَضَرُّعِهِ بِالْمُدَّعَى بِهِ كَالْأَوَّلِ وَهَذَا مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ كَثِيرًا م ر .

وَشَهَادَةُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ) لَا رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ مَضَتْ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي النِّكَاحِ وَلَا فِي الطَّلَاقِ ، وَهَذَا حُجَّةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الْمُخَالِفُ ؛ وَلَأنَّ تَعَالَى نَصَّ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ وَالْوَصَايَةِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ وَصَحَّ بِهِ الْخَبَرُ فِي النِّكَاحِ وَقِيَاسُهَا مَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَلَا تَنْظَرُ لِرُجُوعِ الْوَصَايَةِ وَالْوَكَالَةِ لِلْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُمَا إِثْبَاتُ الْوِلَايَةِ لَا الْمَالِ . نَعَمْ ، نَقَلَ الشَّيْخَانِ عَنِ الْغَزَالِيِّ وَأَقْرَاهُ لَكِنْ نَوَازِعًا فِيهِ وَلَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا عِنْدَ الْوُطْءِ وَطَالَبَتْهُ بِالشَّطْرِ أَوْ بَعْدَهُ وَطَالَبَتْهُ بِالْكُلِّ أَوْ أَنَّ هَذَا الْمِثْلَ زَوْجُهَا وَطَلَبَتْ الْإِرْثَ قَبْلَ نَحْوِ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْمَالُ كَمَا فِي مَسْأَلَتِي السَّرِقَةِ وَتَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالْغَضَبِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْمَالُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ دُونَ السَّرِقَةِ وَالْغَضَبِ ، وَالطَّلَاقُ الْحَقُّ بِهِ قَبُولُ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ بِالنِّسَبِ إِلَى مِثْلٍ فَيَثْبُتُ الْإِرْثُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ .

❏ قَوْلُ (لَشَيْءٍ) (وَشَهَادَةُ عَلَى شَهَادَةِ الْخ) سَوَاءٌ كَانَ الْأَصْلُ رَجُلًا أَمْ رَجُلَيْنِ أَمْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ أَمْ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ أَسْتَى . ❏ قَوْلُهُ : (وَهَذَا حُجَّةٌ) أَيُ : مُسْنَدُ التَّائِبِيِّ . ❏ قَوْلُهُ : (وَصَحَّ بِهِ الْخَبَرُ فِي النِّكَاحِ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِيِّ وَتَقَدَّمَ خَبَرُ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» هـ . ❏ قَوْلُهُ : (مَنْ كُلُّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ الْخ) أَيُ : مَنْ مَوْجِبُ عُقُوبَةٍ وَمَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا . ❏ قَوْلُهُ : (لَكِنْ نَوَازِعًا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَإِنْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ الْبُلْقَيْنِي وَقَالَ إِنَّهُ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ هـ . ❏ قَوْلُهُ : (لَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنَ النِّكَاحِ مَا لَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَطَلَّقَهَا الْخَ فَيَثْبُتُ مَا ادَّعَتْهُ بَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَبِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ النِّكَاحُ بِذَلِكَ لِأَنَّ مَقْصُودَهَا الْمَالُ هـ . ❏ قَوْلُهُ : (كَمَا فِي مَسْأَلَتِي السَّرِقَةِ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ .

(فَرْعٌ) : إِذَا شَهِدَ بِالسَّرِقَةِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ثَبَّتَ الْمَالُ لَا الْقَطْعُ وَإِنْ عَلَّقَ طَلَاقًا أَوْ عَقَقًا بِوِلَادَةٍ فَشَهِدَ بِهَا أَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ثَبَّتَتْ دُونَهَا كَمَا ثَبَّتَ صَوْمُ رَمَضَانَ بِوَاحِدٍ وَلَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ الْمُعْلَقَيْنِ بِاسْتِهْلَالِهِ بِشَهَادَةِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ وَلَوْ ثَبَّتَتْ الْوِلَادَةُ بِهِنِ أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوَّلًا ثُمَّ قَالَ : إِنْ كُنْتُ وَلَدْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ حُرَّةٌ طَلَّقْتُ وَعَقَقْتُ هـ . بِزِيَادَةِ شَيْءٍ مِنَ الشَّرْحِ وَقَالَ شَارِحُهُ بَعْدَ تَوْجِيهِهِ : الْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْلِيْقَيْنِ مَا نَصَّهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ : لَكِنْ تَقْرِيرُ الرِّوَايَةِ بِأَنَّهُ قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْبَيِّنَةِ مَا لَا يَثْبُتُ بِهَا كَالنِّسَبِ وَالْمِيرَاثِ مَعَ الْوِلَادَةِ الثَّابِتَةِ بِالنِّسْوَةِ يَذْفَعُ الْفَرْقُ وَيَقْتَضِي وَُقُوعَ الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ مُطْلَقًا فِيمَا ذَكَرَ وَيُؤَيِّدُهُ الْفِطْرُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ فِيمَا لَوْ ثَبَّتَ الْهَلَالُ بِوَاحِدٍ كَمَا مَرَّ وَرُبَّمَا يُمَكِّنُ لَمْ بَعْضُ الشَّعَثِ بِأَنْ يُقَالَ مَا شَهِدَ بِهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَثْبُتُ بِهِمْ كَالسَّرِقَةِ وَالْقَتْلِ فَإِنْ ثَبَّتَ مُوجِبُهُ بِهِمْ كَالْمَالِ فِي السَّرِقَةِ ثَبَّتَ وَلَا يَحْكَمُ الْقَاضِي بِهَا بَلْ بِالْمَالِ فِي سَرِقَةٍ شَهِدُوا بِهَا وَلَا كَالْقَصَاصِ فَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ يَثْبُتُ بِهِمْ فَإِنْ كَانَ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ شَرْعِيًّا كَالنِّسَبِ وَالْمِيرَاثِ الْمُرْتَبِّينِ عَلَى الْوِلَادَةِ ثَبَّتَ تَبَعًا لِإِشْعَارِ التَّرْتِيبِ الشَّرْعِيِّ بِعُمُومِ الْحَاجَةِ وَتَعَلُّدِ الْإِنْكَكَاحِ أَوْ تَعَسُّرِهِ وَإِنْ كَانَ وَضْعًا كَالطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ الْمُرْتَبِّينِ عَلَى التَّعْلِيْقِ بِرَمَضَانَ فَلَا ضَرُورَةَ فِي ثُبُوتِ الثَّانِي بِثُبُوتِ الْأَوَّلِ فَإِنْ تَأَخَّرَ التَّعْلِيْقُ عَنْ ثُبُوتِهِ أَلْزَمَنَاهُ مَا أَثْبَتْنَاهُ هـ .

❏ قَوْلُهُ : (فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْمَالُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الثَّابِتَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي دَعْوَى الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ بَعْدَهُ الْمَهْرُ دُونَ الطَّلَاقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش . ❏ قَوْلُهُ : (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيُ : بِمَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخَيْنِ عَنِ

(تنبيه): صورة ما ذكر في الودعة أن يدعي مالِكها غَضَبَ ذي اليد لها وذو اليد أنَّها ودعة فلا بُدَّ من شاهدين؛ لأنَّ المقصود بالذات إثبات ولاية الحِفْظ له وعدم الضمان يترتَّب على ذلك (وما يختص بمعرفة النساء أو لا يراه رجال غالبًا كبنكارة) وضدَّها ورَّتَقِي وَقَوْنِ (أو ولادة وحيض) ومراؤهما بقولهما في محلِّ تتعذُّر إقامة البيِّنة عليه تعسُّرها فإنَّ الدَّم وإنَّ شوهِدَ يُحْتَمَلُ أنَّه استحاضة. (تنبيه): إذا ثَبَّتَتِ الولادة بالنساء ثَبَّتَ النَّسَبُ والإرث تَبَعًا؛ لأنَّ كلاً منهما لازم شرعًا للمشهود به ولا ينفكُّ عنه ولأنَّ التَّابِعَ من جنس المتبوع فإنَّ كلاً من ذلك من المال أو الآيِلِ إليه، ويُؤخَذُ من ثبوت الإرث فيما ذَكَرَ ثبوت حياة المولود وإنَّ لم يَتَعَرَّضْ لها في شهادتهم بالولادة لِتَوْقُفِ الإرث عليها أعني الحياة فلم يُمكنْ ثبوته قبل ثبوتها أمَّا لو لم يشهَدَنَّ بالولادة بل بحياة المولود فظاهر أنَّه لا يُقبلن؛ لأنَّ الحياة من حيث هي ممَّا يَطْلُغُ عليه الرِّجَالُ غالبًا فإنَّ قُلْتَ الأصل عدم الحياة فكيف مع ذلك ثَبَّتَ الحياة تَبَعًا للولادة قُلْتَ لَمَّا نَظَرُوا لِلزَّوْمِ الإرث لها المُستلزم للحياة وجب ثبوتها لِثَبَّتِ الإرث وسره أنَّ ذَكَرَ الولادة في الشَّهادة مع السُّكوت عليها قرينة ظاهرة في حياة المولود؛ لأنَّ عدالة الشَّاهِدِ تمتَّعُه من إطلاقِ الشَّهادة بالولادة مع موت الولد.....

الغزالي. قو: (أن يدعي مالِكها غَضَبَ ذي اليد إلخ) فَيَضُمَّتْهَا وَمَنَافِعُهَا الْفَائِئَةُ. قو: (فلا بُدَّ من شاهدين) أي: من الوديع أخذًا من التَّعْلِيلِ وأما المالكُ فَيَكْفِيهِ رَجُلٌ وامرأتان؛ لأنه يدعي مَخْصَصَ المالِ رَشِيدِي.

قو: (س: وما يختص بمعرفة النساء إلخ) يُفْهَمُ أنَّ الإقرار بما يختص بمعرفة فهم لا يكفي فيه شهادة النسوة وهو كذلك لأنَّ الرِّجَالَ تَسْمَعُهُ غالبًا كسائر الأقارب مُغْنِي. قو: (س: غالبًا) راجع لِلْفِعْلِ الأوَّلِ أيضًا كما نَبَّهَ عليه المُغْنِي. قو: (وضدَّها) إلى التَّنبِيهِ في النِّهَايَةِ والمُغْنِي.

قو: (س: أو ولادة) وفي المَحَلِّيِّ والنِّهَايَةِ والمُغْنِي بالواو بَدَلٌ أو. قو: (في محل) أي: في كتاب الطَّلَاقِ مُغْنِي ونِهَايَةٌ وكذا في الدِّيَّاتِ مُغْنِي. قو: (عليه) أي: الحَيْضُ. قو: (تَعَسُّرُهَا) أي: لا التَّعَدُّرُ بِالْكُلِّيَّةِ فلا مُنَافَاةً مُغْنِي. قو: (فإنَّ الدَّمِ إلخ) عِلَّةٌ لِلتَّعَسُّرِ وقوله: يُحْتَمَلُ أنَّه استحاضة يُعْنِي لا يُعْلَمُ أنَّه حَيْضٌ لاحْتِمَالِ أنَّه إلخ. قو: (إذا ثَبَّتَتِ الولادة) إلى قوله ولأنَّ التَّابِعَ إلخ. تَقَدَّمَ أَنفَا عَنْ الْأَسَى مِثْلَهُ بزيادة بَسْطٍ وإلى قوله فإنَّ قُلْتَ إلخ نَقْلَهُ البُجَيْرِيُّ عن الشَّارِحِ والسُّلْطَانِ وَأَقْرَهُ.

قو: (بالنساء) أي: أو برَجُلٍ وامرأتين أَسَى. قو: (للمشهود به) وهو الولادة. قو: (فإنَّ كلاً إلخ) فيه تَأْمُلٌ. قو: (من ذلك) أي: من الثَّلاثِ أو من التَّابِعِ والمتبوع. قو: (قُلْتَ لَمَّا نَظَرُوا إلخ) يُتَأَمَّلُ هذا الجوابُ وَلَوْ حُمِلَ قولهم إذا ثَبَّتَتِ الولادة ثَبَّتَ النَّسَبُ والإرثُ تَبَعًا على ما إذا عُلِمَ حياة المولود وَلَوْ من الخارج لكان وجيهاً فَلْيُراجِع. قو: (المُستلزم) أي: الإرث. قو: (وسره) كان الضَّمِيرُ لثبوت الحياة تَبَعًا للولادة. قو: (لأنَّ عدالة الشَّاهِدِ تمتَّعُه إلخ) محلُّ تَأْمُلٍ.

فالحاصل أن الحياة وإن لم تكن لازماً شرعاً لكن اللازم الشرعي يتوقف عليها فكان تقديرها ضرورياً فعمل به (ورضاع) وقدمه في بابه وذكر هنا على جهة التمثيل فلا تكرار ومحلّه إن كان من الثدي أما شرب اللبن من إناء فلا يقبل فيه نعم، يقبل في أن هذا لبن فلانة (وعيوب تحت الثياب) التي من النساء من برص وغيره حتى الجراحة كما صوّبه في الروضة ورد استثناء البغوي له نظراً إلى أن جنسه يطّلع عليه الرجال غالباً وزعم أن الإجماع عليه وأنه صواب مزود (يثبت بما سبق) أي برجلين وبرجل وامرأتين (وبأربع نسوة) وحدهن للحاجة إليهن هنا

فرد: (فالحاصل إلخ) أي: حاصل الجواب.

قول (لشيء) (ورضاع) وكذا الحمل عميرة. فرد: (وقدمه) إلى قوله كما صوّبه إلخ في النهاية.

فرد: (وقدمه في بابه) أي: لمعرفة حكمه نهاية والأولى ترك الواو بل أن يقول كما قدمه في بابه وإنما ذكره هنا إلخ. فرد: (ومحلّه إلى قوله كما صوّبه إلخ) في المغني.

قول (لشيء) (وعيوب تحت الثياب واستهلال ولد) روض زاد المغني ويشترط في الشاهد بالثوب المعرفة بالطب كما حكاه الرافعي عن التهذيب اه. فرد: (التي) الأولى إسقاطه. فرد: (للنساء) حرة كانت أو أمة أسنى ونهاية زاد المغني وأما الخنثى فيختلط في أمره على المرجح فلا يراه بعد بلوغه رجال ولا نساء وفي وجه يستصحب حكم الصغر عليه اه. فرد: (حتى الجراحة) أي: على فرجها أسنى ومغني ونهاية. فرد: (ورد) أي: التووي في الروضة. فرد: (له) أي: لفرج النساء تحت الثياب وقوله: نظراً إلخ علّة الاستثناء. فرد: (وزعم أن الإجماع إلخ) قال في شرح البهجة ما قاله البغوي وأدعى الإجماع عليه قال الأذري: ولا ريب فيه إن أو جبت الجراحة قصاصاً والكلام إنما هو فيما إذا أو جبت مالا كما صرح به البغوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال: فإن ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات إجماع فلا كلام وإلا فالقياس ما أبداه الرافعي وصوّبه التووي انتهى اه سم.

فرد: (أي: برجلين) إلى قول المتن وما لا يثبت إلخ في النهاية إلّا قوله ومن ثم إلى عيب الوجه وما أتبه عليه وكذا في المغني إلّا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله: إذا قصد إلى التثنية. فرد: (للحاجة إلخ) عبارة المغني وشيخ الإسلام لما رواه ابن أبي شيبه عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطّلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكره غيره مما شاركه في الضابط المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منقرّبات لقبول الرجلين والرجل والمرأتين أولى اه.

فرد: (ورد استثناء البغوي إلخ) قال في شرح البهجة عما قاله البغوي وأدعى الإجماع عليه قال الأذري: ولا ريب فيه إن أو جبت الجراحة قصاصاً والكلام إنما هو فيما إذا أو جبت مالا كما صرح به البغوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال: فإن ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات إجماع فلا كلام وإلا فالقياس ما أبداه الرافعي وصوّبه التووي اه. فرد: (وبأربع نسوة) قيل لا حاجة لذكر نسوة؛ لأن تذكير الفرد يدل عليه اه ويرد أن تذكير العدد صادق بتذكير المفعول وتأتيه وجعلوا من ذلك قوله في الخبر

ولا تثبت برجلٍ ويمينٍ وخرج بتحت الثياب والمرأى ما لا يظهر منها غالباً ومن ثمَّ كان التعبير بذلك أولى من تعبير الروضة وغيرها بما تحت الإزار؛ لأنه ما بين الشرة والركبة فقط وليس مراداً عيب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم يقصد به مأل إلا برجلين وكذا ما يبدو عند مهنة الأمة إذا قصده به فسح التكاك مثلاً أما إذا قصده به الرد في العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد ويمين؛ لأنَّ القصد منه حينئذ المال ولو أقامت شاهداً بإقرار زوجها بالدخول كفى حلفها معه ويثبت المهر أو أقامه هو على إقرارها به لم يف الحلف معه؛ لأنَّ قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بمال.

(تنبيه): ما ذكر في وجه الحرة ويدها وما يبدو في مهنة الأمة قيل: إنما يتأتى على حل نظره الضعيف أما على المعتمد من حرمة فليثبت بالنساء اهـ. ولك رده بأنه مخالف لصريح كلامهم لا سيما ما يبدو في مهنة الأمة فإن تخصيصه لا يأتي على قول المصنف إنها كالحرة ولا على قول الرافعي يحل ما عدا ما بين سرتها وركبتها فعلمنا بذلك أنهم أعرضوا عما ذكر ويوجه بأنهم هنا لم ينظروا لحل نظره ولا لحرمة إذ للشاهد النظر للشهادة ولو للفرج كما مرَّ

قوله: (بذلك) أي: بتحت الثياب. قوله: (عيب الوجه إلخ) فاعل خرج. قوله: (ما يبدو إلخ) أي: وجهها مُعْنَى. قوله: (إذا قصده به) أي: بعيب ما يبدو إلخ. قوله: (وليس إلخ) الظاهر التأنيت. قوله: (تنبيه ما ذكر في وجه المرأة ويدها إلخ) عبارة النهاية وما قررنا في وجه المرأة إلخ هو المعتمد والقول بأنه إنما يأتي إلخ مردود مخالف إلخ. قوله: (قيل إنما يتأتى إلخ) قال ذلك شرح الروض سم. قوله: (على حل نظره) أي: على القول بحل النظر إلى ذلك أسنى ومُعْنَى أي: ما ذكر من الأمور الثلاثة. قوله: (فليثبت) أي: عيب ما ذكر. قوله: (ولك رده بأنه إلخ) عبارة المُعْنَى أجيب بأن الوجه والكفين يطليعه عليهما الرجال غالباً وإن قلنا بحرمة نظر الأجنبية إليهما لأن ذلك جائز لمحاربهما وزوجها ويجوز نظر الأجنبية لوجهها لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي: أطلق الماوزدي نقل الإجماع على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا تقبل فيها إلا الرجال ولم يفتصل بين الأمة والحرة وبه صرح القاضي حسين فيهما اهـ. فلا تقبل النساء الخالص في الأمة لما مرَّ أنه يقبل فيها رجل وامرأتان لما مرَّ اهـ. قوله: (عما ذكر) أي: من قول الأسنى أما على المعتمد إلخ. قوله: (ويوجه) أي: كلامهم نهاية.

سبباً من سببٍ على آنا لو سلمنا دلالة تذكير العدد لم نسلم دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كأنفس سم. قوله: (حيث لم يقصد به مأل إلا برجلين) كتب عليه م ر. قوله: (تنبيه ما ذكر) هو المعتمد م ر. قوله: (قيل إنما يتأتى إلخ) قال ذلك في شرح الروض. قوله: (ولا على قول الرافعي بحل ما عدا ما بين سرتها وركبتها إلخ) قد يناقش بأنه يتأتى على قول الرافعي بناءً على أن الشخص يصح للتمثيل دون التقييد.

وَأَمَّا النَّظَرُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يسهلَ أَطْلَاعُ الرِّجَالِ عَلَيْهِ غَالِبًا وَلَا وَمَا ذُكِرَ يسهلُ أَطْلَاعُهُمْ عَلَيْهِ كَذَلِكَ لِعَدَمِ تَحْفِظِ التَّسَاءِ فِي سِرِّهِ غَالِبًا فَلَمْ يُقْبَلَنَّ فِيهِ مُطْلَقًا (وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِالْأَقْوَى فَلَا ضَعْفُ أُولَى (وَمَا يَثْبُتُ بِهِمْ) أَيُّ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَغَلْبُهُ لِشَرْفِهِ (يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ) لِخَيْرِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهِمَا قَالَ مُسْلِمٌ: صَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهِمَا فِي الْحَقُوقِ وَالْأَمْوَالِ ثُمَّ الْأَيْمَةُ بَعْدَهُ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا فَاذْنَعُ قَوْلَ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ وَهُوَ خَيْرٌ وَاحِدٌ.....

❦ قَوْلُهُ: (وَمَا ذُكِرَ) أَيُّ: عَيَّبَ الْوَجْهَ وَالْيَدَ مِنَ الْحُرَّةِ وَمَا يَبْدُو وَعِنْدَ مَهْنَةِ الْأَمَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيُّ: غَالِبًا. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: عَلَى الضَّعِيفِ وَالْمُعْتَمِدِ جَمِيعًا.

❦ قَوْلُ (لِسَيِّئِ): (وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ إِلَّا الْخُ) أَشَارَ بِهِ لِضَائِعٍ يُعْرِفُ بِهِ مَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَمَا لَا يَثْبُتُ بِهِمَا مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مُسْلِمٌ أَنَّهُ إِلَى أَنَّهُ ﷺ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ ذَلِكَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ مُسْلِمٌ إِلَى وَرَوَاهُ وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّ التَّسَخُّ إِلَى الْمَنِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَلْبُ لِسَرْفِهِ) فَلِذَا أَتَى بِضَمِيرِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ سَمَ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَأَتَى بِالضَّمِيرِ مُذَكِّرًا تَغْلِيًّا لَهُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ اهـ.

❦ قَوْلُ (لِسَيِّئِ): (يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ) وَلَوْ أَدْعَى مَلَكًا تَضَمَّنَ وَفَقِيَّةً كَأَنَّ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ كَانَتْ لِأَبِي وَوَقَّعَهَا عَلَيَّ وَأَنْتَ غَاصِبٌ وَأَقَامَ شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ حَكِيمٌ لَهُ بِالْمَلِكِ ثُمَّ تَصَيَّرَ وَقَفًا بِإِقْرَارِهِ وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ لَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ قَالَهُ فِي الْبَحْرِ نِهَاجًا. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: ثُمَّ تَصَيَّرَ وَقَفًا إِلَّا الْخُ أَيُّ: ثُمَّ إِنْ ذَكَرَ مَضْرِبًا بَعْدَهُ صُرِفَ لَهُ وَلَا فَهُوَ مُنْقَطِعُ الْآخِرِ فَيُضْرَفُ لِأَقْرَبِ رَجِمِ الْوَاقِفِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْأَيْمَةُ بَعْدَهُ) أَيُّ: فَصَارَ إِجْمَاعًا ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ) أَيُّ: قَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا ذُكِرَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ مُحْتَمَلَةً سَبَدَ عُمَرُ عِبَارَةَ الْمَغْنِيِّ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ ﷺ «قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ» وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي خِلَافَاتِهِ حَدِيثَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَضَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ» عَنْ نَيْفٍ إِلَّا الْخُ وَالْقَضَاءُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ قَالَ بِهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا مِنْهُمْ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ وَكَتَبَ بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عُمَّالِهِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (فَاذْنَعُ قَوْلَ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ إِلَّا الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ مُجَرَّدَ رِوَايَتِهِ عَنِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُحَقِّقُ تَوَاتُرَهُ لِمَا اسْتَفَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ كَالشَّهَابِ بْنِ حَجَرٍ لَيْسَ هُوَ تَمَامُ الدَّلِيلِ عَلَى وَجُودِ التَّوَاتُرِ بَلْ هُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ أُخْرَى تَرَكَاهَا لِأَنَّهُا مَعْلُومَةٌ وَهِيَ أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلِكَ الْحَنْفِيَّ مُنَازَعَتُهُ إِنَّمَا هِيَ مَعَ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ وَيَبْعُدُ عَادَةً أَنْ يَزُويَ مَا ذُكِرَ عَنْ عَدَدٍ

❦ قَوْلُهُ: (وَعَلْبُهُ لِشَرْفِهِ) فَلِذَا أَتَى بِضَمِيرِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَاذْنَعُ إِلَّا الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ رِوَايَتِهِ عَنِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُحَقِّقُ تَوَاتُرَهُ لِمَا اسْتَفَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فلا ينسخ القرآن على أن النسخ للحكم وهو ظني فليثبت بمثله. (إلا غيوب النساء ونحوها) فلا يثبت بهما لخطرهما نعم، يُقبلان في عيب فيهن يقتضي المال كما مر (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) لضعفهما (وإنما يحلف المدعي بعد شهادة شاهده وتعديله) لأن جانيه إنما يتقوى حينئذ والأصح أن القضاء بهما فإذا رجع الشاهد غرم النصف وإنما لم يشترط تقديم شهادة الرجل

قليل عن هذا العدد من الصحابة بل الظاهر أن الراوي له عن الصحابة المذكورين عدد أكثر منهم من التابعين لما عُرِف بالاستقراء أن الخبر الواحد يزويه عن الصحابي الواحد عدد من التابعين أو غيرهم من الصدر الأول بل الظاهر أن ما يبلغ نحو البيهقي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخي زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عدد أكثر منهم لقربه من زمنهم ولجلالته المقررة في هذا العلم كغيره فتأمل رشدي أقول: ويجاب أيضا بأن الخصم يكثر تواتره في شيء من الطباقي وثبوت تواتره في طبقة خصوصًا في خير القرون كاف في الرد عليه. فوه: (فلا ينسخ القرآن) قد يمنع لزوم النسخ فليتأمل سم.

فوه: (للحكم) أي: لا للمتن. فوه: (بمثله) أي: بخبر الواحد.

فوه (سني): (إلا غيوب النساء ونحوها) أي: وما ليس بمال ولا يقصد به مال سم عبارة المغني بنصب نحو بخطه عطفاً على غيوب كرضاع اه. فوه: (فلا يثبت) الأولى الثاني كما في النهاية والمغني. فوه: (بهما) أي: الشاهد واليمين مغني. فوه: (نعم يقبلان إلخ) عبارة المغني ويتبع كما قال الدميري تقييد إطلاقه بالحرّة أما الأمة فيثبت فيها بذلك قطعاً لأنها مال وبذلك جزم الماوردي وأورد على حضره الاستثناء فيما ذكره الترجمة في الدعوى بالمال أو الشهادة به فإنها تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وإنما هو إخبار عن معنى لفظ المدعي أو الشاهد اه. فوه: (كما مر) أي: في شرح وبأربع نسوة.

فوه (سني): (ولا يثبت شيء إلخ) في المال جزمًا وفيما تقبل فيه النسوة منفردات في الأصح مغني.

فوه: (لضعفهما) عبارة المغني وشرح المنهج لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لوروده اه.

فوه (سني): (وإنما يحلف المدعي إلخ) شرع به في شروط مسألة الاكتفاء بشاهد ويمين مغني.

فوه: (لأن جانيه إنما يتقوى حينئذ) أي: واليمين أبداً في جانب القوي مغني. فوه: (والأصح إلخ) عبارة المغني هل القضاء بالشاهد واليمين أي: معاً أو بالشاهد أي: فقط واليمين مؤكدة أو بالعكس أقوال أصحها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الأول يغرّم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء عليه اه.

فوه: (فلا ينسخ) قد يمنع لزوم الفسخ فليتأمل. فوه: أي: المصنف (إلا غيوب النساء ونحوها) عبارة المنهج ولا يثبت برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال اه فقول المصنف إلا غيوب النساء ونحوها أي: مما ليس بمال ولا يقصد به مال.

على المرأتين لقيامهما مقام الرجل قطعاً (ويذكر في حليفه) على استحقاقه للمشهود به (صدق الشاهد) وجوباً قبله أو بعده فيقول والله إن شاهدي لصادق فيما شهد لي به أو لقد شهد بحق وإني أستحقه أو وإني أستحقه وإن شاهدي إلى آخره؛ لأنهما مختلفا الجنس فاعتبر ارتباطهما ليصيرا كالنوع الواحد (فإن ترك الحلف) مع شاهده (وطلب يمين خصمه فله ذلك)؛ لأنه قد يتورع عن اليمين فإن حلف خصمه سقطت الدعوى فليس له الحلف بعد مع شاهدي؛ لأن

☐ قوله: (لقيامهما مقام الرجل إلخ) أي: ولا ترتيب بين الرجلين مُغني. ☐ قوله: (فيقول والله إن شاهدي إلخ) وقوله: أو إني أستحقه وإن إلخ نُشر على ترتيب اللف. ☐ قوله: (لأنهما مختلفا الجنس إلخ) علة لجواب الذكر عبارة المُغني وشرح المنهج وإنما اعتبر تعرضه في يمينه لصديق شاهده لأن اليمين والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباط إحداهما بالأخرى إلخ. ☐ قول (الشي: (فإن ترك الحلف إلخ) في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فليخصمه أن يقول له احلف أو حلفني وحلفني ثم قال.

(خاتمة): من أقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق أيضاً كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحَقَّين اهـ. بقي ما لو أقام على كل شاهداً هل يكفي يمين واحدة مع الشاهدين اهـ. سم وميل القلب إلى الكفاية وعدم الفرق والله أعلم. ☐ قوله: (مع شاهده) أي: بعد شهادة شاهده مُغني. ☐ قوله: (لأنه قد يتورع) أي: المدعي عنائي وع ش. ☐ قوله: (سقطت الدعوى) أي: لا الحق فلو أقام بينة أو أقام شاهداً آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كما في الحلبي وهو المُعتمد اهـ بجبرمي ويأتي عن الأسنى والمُغني وفي الشارح ما يفيدُه. ☐ قوله: (فليس له الحلف إلخ) وفاقاً للروضة والروض وشرحه والمُغني وخلافاً للنهاية عبارته بعد ذكره ما في الشارح عن ابن الصباغ إلا أن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويُقيم الشاهد وحيث يَحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم أن الدعوى لا تُسمع منه بمجلس آخر اهـ. قال ع ش قوله: وحيث يَحلف معه. مُعتمد. اهـ. ولم يبين وجه اغتماده مع أنه مخالف لما في الروضة والروض وشرحه والمُغني والشرح الموافق لما يفهمه كلام الشافعي. ☐ قوله: (بعد) أي: بعد حلف خصمه ع ش.

☐ قوله: (فإن ترك الحلف مع شاهده إلخ) في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فليخصمه أن يقول له احلف أو حلفني وحلفني اهـ وفيه أيضاً خاتمة من أقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق أيضاً كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحَقَّين اهـ بقي ما لو أقام على كل شاهداً هل يكفي يمين واحدة مع الشاهدين. ☐ قوله: أي: المُصنّف (وطلب يمين خصمه فله ذلك) فإن حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده قال ابن الصباغ: لأن اليمين قد انتقلت من جانبه إلى جانب خصمه إلا أن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويُقيم الشاهد وحيث يَحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب؛ لكن كلام الشافعي يفهم أن الدعوى لا تُسمع منه بمجلس آخر ش م ر.

اليمين إليه فلا عُذْرَ له في تركها وبه فارق قبول بَيِّنَتِهِ بعدُ وقَضِيَّتُهُ ذلك أَنَّ حَقَّهُ لَا يَتَطَلَّبُ بِمُجَرَّدِ طَلْبِهِ يَمِينِ خَصْمِهِ لِكِنَّ الذي رجحاه بُطْلَانُهُ فلا يعودُ لِلْحَلِفِ مع شاهده ولو في مجلسٍ آخر؛ لأنَّه أَسْقَطَ حَقَّهُ من اليمينِ بَطَلْبِهِ يَمِينِ خَصْمِهِ كما يَسْقُطُ بِرَدِّهَا على خَصْمِهِ بخلافِ البَيِّنَةِ الكاملةِ لَا يَسْقُطُ حَقُّهَا منها بِمُجَرَّدِ طَلْبِ يَمِينِ خَصْمِهِ. (فإنَّ نَكَلَ) المُدَّعَى عليه.....

قوله: (وقَضِيَّتُهُ ذلك) أي: قولهم فإنَّ حَلَفَ خَصْمُهُ إلخ. قوله: (أَنَّ حَقَّهُ) أي: من اليمين.

قوله: (ولو في مجلسٍ آخر) يُنْظَرُ في هذا ففي الرُّوضِ ما نَصَّه: ولو أَرَادَ التَّاكِلُ مع شاهده أنْ يَحْلِفَ بعد نكوله وقبل حَلِفِ خَصْمِهِ لم يُمْكِنُ إلَّا في مَجْلِسٍ آخَرَ اه. قال في شَرْحِهِ فَلْيَسْتَأْنِفِ الدَّعْوَى ويُقِيمِ الشَّاهِدَ فَحَيْثُ يُمَكِّنُ من ذلك اه. وكان هذا من الرُّوضِ اخْتِصَارًا لِقَوْلِ الرُّوضَةِ ولو أنَّ المُدَّعَى بعد امْتِنَاعِهِ من الحَلِفِ مع شاهده واستِخْلَافِ الخَصْمِ أَرَادَ أنْ يعودَ مع شاهده نَقَلَ المحامِلِيُّ أَنَّهُ ليس له ذلك لأنَّ اليمينَ صَارَتْ في جَانِبِ صَاحِبِهِ إلَّا أنْ يعودَ في مَجْلِسٍ آخَرَ فَيَسْتَأْنِفِ الدَّعْوَى ويُقِيمِ فَحَيْثُ يَحْلِفُ معه اه. فَقَوْلُهَا واستِخْلَافِ الخَصْمِ مَعْنَاهُ مُجَرَّدُ طَلْبِ حَلِفِهِ من غيرِ أنْ يَحْلِفَ سم. قوله: (لا يَسْقُطُ حَقُّهَا منها بِمُجَرَّدِ طَلْبِ يَمِينِ خَصْمِهِ) أي: وَلَا يَحْلِفُ خَصْمُهُ كما يُقِيدُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ وبِه فَارَقَ إلخ سم أقولُ وَيُصَرِّحُ بذلك أَيْضًا قَوْلُ الْأَسْنَى والمُغْنِي بِخِلَافِ ما لو أَقَامَ المُدَّعَى بَيِّنَةً بعد يَمِينِ المُدَّعَى عليه حَيْثُ تُسْمَعُ لأنَّ البَيِّنَةَ قد تَعَدَّدُ عليه إِقَامَتُهَا فَعُذِرَ اه. قوله: (المُدَّعَى عليه) إلى قَوْلِهِ كَذَا لو أَقَرَّ في المُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ وَاِنْ حَصَارَهُ فِيهِمْ وَقَوْلَهُ: وكَذَا لو حَلَفُوا إلى المَثْنِ وإلى قَوْلِهِ كما أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلَهُ كما أَفْهَمَهُ التَّعْلِيلُ الأوَّلُ.

قوله: (ولو في مجلسٍ آخر) يُنْظَرُ في هذا ففي الرُّوضِ ما نَصَّه ولو أَرَادَ التَّاكِلُ مع شاهده أنْ يَحْلِفَ بعد نكوله وقبل حَلِفِ خَصْمِهِ لم يُمْكِنُ إلَّا في مَجْلِسٍ آخَرَ اه. قال في شَرْحِهِ فَيَسْتَأْنِفِ الدَّعْوَى ويُقِيمِ الشَّاهِدَ فَحَيْثُ يُمَكِّنُ من ذلك اه. وكان هذا من الرُّوضِ اخْتِصَارًا لِقَوْلِ الرُّوضَةِ ولو أنَّ المُدَّعَى بعد امْتِنَاعِهِ من الحَلِفِ مع شاهده واستِخْلَافِ الخَصْمِ أَرَادَ أنْ يعودَ مع شاهده نَقَلَ المحامِلِيُّ أَنَّهُ ليس له ذلك؛ لأنَّ اليمينَ صَارَتْ في جَانِبِ صَاحِبِهِ إلَّا أنْ يعودَ في مَجْلِسٍ آخَرَ فَيَسْتَأْنِفِ الدَّعْوَى ويُقِيمِ الشَّاهِدَ فَحَيْثُ يَحْلِفُ معه اه. فَيَكُونُ قَوْلُهَا واستِخْلَافِ الخَصْمِ مَعْنَاهُ مُجَرَّدُ طَلْبِ حَلِفِهِ من غيرِ أنْ يَحْلِفَ بِدَلِيلٍ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهَا قَبْلُ ولو لم يَحْلِفِ المُدَّعَى مع شاهده وَطَلَبَ يَمِينِ الخَصْمِ فَلَهُ ذلك فإنَّ حَلَفَ سَقَطَتِ الدَّعْوَى قال ابنُ الصَّبَّاحِ وليس له أنْ يَحْلِفَ بعد ذلك مع شاهده بخلافِ ما لو أَقَامَ بعد يَمِينِ المُدَّعَى عليه بَيِّنَةً فَتُسْمَعُ اه. فَقَوْلُهُ: عن ابنِ الصَّبَّاحِ وليس له أنْ يَحْلِفَ بعد ذلك شَامِلٌ لِمَجْلِسٍ آخَرَ وبِه صَرَّحَ في العُبَابِ فَقَالَ فَإِذَا لم يَحْلِفِ المُدَّعَى مع شاهده وَطَلَبَ يَمِينِ خَصْمِهِ فإنَّ حَلَفَ سَقَطَتِ الدَّعْوَى وَمُنِعَ الْعَوْدُ لِلْحَلِفِ مع الشَّاهِدِ ولو بِمَجْلِسٍ آخَرَ وَلَا يُمْنَعُ من إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ كَامِلَةٍ اه.

قوله: (لا يَسْقُطُ حَقُّهَا منها بِمُجَرَّدِ طَلْبِ يَمِينِ خَصْمِهِ) أي: وَلَا يَحْلِفُ خَصْمُهُ كما يُقِيدُهُ وبِه فَارَقَ إلخ.

(فله) أي: المُدَّعي (أن يحلف يمين الرّد في الأظهر)؛ لأنّه غيرُ التي امتنع عنها؛ لأنّ تلك لِقوّة جهته بالشّاهد ويُقضى بها في المال فقط وهذه لِقوّتها بَنكولِ الخصم ويُقضى بها في كلّ حقٍّ (ولو كان بيده أمةٌ وولدها) يَسْتَرْقُهَا (فقال رجلٌ هذه مُستولَدَتِي غُلّقت بهذا) مِنِّي (في ملكي وخلف مع شاهدٍ) أقامه (تَبَّت الاستيلاذ) يعني ما فيها من الماليّة وأما نفسُ الاستيلاذِ المقتضي لِعَتَقِهَا بالموت فإنّما يَبْتُثُّ بإقراره فَتَنْزَعُ مِنْهُ هي في يده وتُسَلَّمُ له؛ لأنّ أُمَ الولدِ مالٌ لِسَيِّدِهَا. وبحثُ البُلُقينيّ أنّه لا بُدَّ أن يَزِيدَ في دعواه وهي باقيةٌ عليّ ملكي على حكم الاستيلاذِ لِجواز بيعِ المُستولَدَةِ في صورٍ، ومزدودٌ بأنّه حيثُ جازَ بيعُها ألغى استيلاذُها فلا يُصَدَّقُ معه قوله مُستولَدَتِي (لا نَسَبُ الولدِ وخوَتَيْه).....

□ قولُ (سني): (أن يحلف يمين الرّد) قَضِيَّتُهُ أنّه ليس له أن يحلفَ مع شاهِدِهِ اليمينَ التي تكونُ معه لَكِنْ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيّ في القسامَةِ أنّه يحلفُ على الأظهرِ قاله الرّزكشيّ والأوجهُ الأوّلُ أسنى .
□ قولُ (سني): (في الأظهر) وعليه لو لم يحلف سَقَطَ حَقُّهُ من اليمينِ وليس له مُطالبَةُ الخصمِ كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الدّعَاوى مَحَلِّيٍّ ومُعْنِيٍّ . □ فَوُدَّ: (لقوّة جهته إلخ) خَبَرٌ لأن .
□ فَوُدَّ: (يعني ما فيها من الماليّة إلخ) قد يُسْتَعْنَى عن هذا التّأويلِ لِجوازِ أن يُريدَ المُصَنِّفُ أنّ الاستيلاذَ بمعنى مَجْموع ما فيها من الماليّة ونفسُ الاستيلاذِ تَبَّت بِمَجْموعِ الحُجّةِ والإقرارِ فإنّ عبارَتَهُ صالِحَةٌ لذلك ونظيرُ ذلك قوله الآتي ومَصِيرُهُ حُرًّا سم . □ فَوُدَّ: (بإقراره) أي: الذي تَضَمَّنَتْهُ دَعْوَاهُ .
□ فَوُدَّ: (وبَحْثُ البُلُقينيّ إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله: مَزْدودٌ إلخ . □ فَوُدَّ: (في صورٍ) كان استولَدَها وهي مَزْهُونَةٌ رَهْنًا لازِمًا ولم يَأْذَنْ له المُرْتَهِنُ في الوطءِ وكان مُعْصِرًا فإنّه لا يَنْفَعُ الاستيلاذُ في حقِّ المُرْتَهِنِ وكذا الجانيّةُ مُعْنِيٍّ . □ فَوُدَّ: (بأنّه حيثُ إلخ) عبارةُ المُعْنِيٍّ بأنّ هذا احتِمَالٌ بَعِيدٌ لا يَعوّلُ عليه في الدّعَاوى اهـ . □ فَوُدَّ: (فلا يُصَدَّقُ معه إلخ) قد يُقالُ: وإن لم يُصَدَّقْ شَرعًا لَكِنْ يُصَدَّقُ لُغَةً وعُرفًا وأيضًا فَيُحْتَمَلُ أنّه استولَدَها استيلاذًا شَرعِيًّا ثم اغْتَفَقَها فلا بُدَّ من التّصريحِ بما أفادَهُ البُلُقينيّ حتّى يَقْضِيَ بما ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمْرٍ .

□ قولُ (سني): (لا نَسَبُ الولدِ إلخ) وَلَوْ قال له المُدَّعي استولَدَتْها أنا في مِلْكِكَ ثم اشْتَرَيْتَها مَثَلًا مع وَلَدِهَا فَعَتَقَ عَلَيَّ وأقامَ على ذلك الحُجّةُ الثّاقِصَةُ وهي رَجُلٌ وامرأتانِ أو يَمِينٌ تَبَّتِ النَّسَبُ والحرّيّةُ

□ فَوُدَّ: أي: المُصَنِّفُ (فله أن يحلف يمين الرّد في الأظهر) قال في شَرْحِ الرّوضِ قال الرّزكشيّ وقَضِيَّةُ تَقْيِيدِ الشَّيْخَيْنِ الحِلْفَ بيمينِ الرّد أنّه ليس له أن يحلفَ مع شاهِدِهِ اليمينَ التي تكونُ معه لَكِنْ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيّ في القسامَةِ أنّه يحلفُ على الأظهرِ اهـ وكَلَامُ المُصَنِّفِ يَقْتَضِي موافقَةً ما في القسامَةِ والأوجه ما تَقَرَّرَ أوْلاً اهـ . □ فَوُدَّ: (يعني ما فيها إلخ) قد يُسْتَعْنَى عن هذا التّأويلِ لِجوازِ أن يُريدَ المُصَنِّفُ أنّ الاستيلاذَ بمعنى مَجْموع ما فيها من الماليّة ونفسُ الاستيلاذِ تَبَّت بِمَجْموعِ الحُجّةِ والإقرارِ فإنّ عبارَتَهُ صالِحَةٌ لذلك ونظيرُ ذلك قوله الآتي: ومَصِيرُهُ حُرًّا .

فلا يثبتان بهما كما عُلِمَ مِمَّا مَرَّ. (في الأظهر) فلا يُنْزَعُ من ذي اليد، وفي ثبوت نسبه من المدعي بالإقرار ما مَرَّ في بابه (ولو كان بيده غلام) يسترقه وذكره مثال (فقال رجل كان لي وأعتقته وخلف مع شاهد فالمذهب انتزاعه ومصيره حُرًّا) بإقراره وإن تَصَمَّنَ استحقاقه الولاء؛ لأنه تابع لدعواه الملك الصالحة حُجَّتُهُ لإثباته والعتق إنما تَرْتَبُ عليه بإقراره وبه فارق ما قبله. (ولو ادَّعَتْ ورثة) أو بعضهم (مالاً) عَيْنًا أو دَيْنًا أو منفعة (لمورثهم) الذي مات قبل نُكُولِهِ (وأقاموا شاهدًا) بالمال بعد إثباتهم لموته وارثهم.....

بإقراره المُرْتَبَانِ على الملك الذي قَامَتْ به الحجة الناقصة رَوْضٌ مع شَرْحه ورشيدِي. قَوْلُهُ: (فلا يثبتان بهما) قال في المطلب ومَحَلُّهُ إذا اسْتَدَّ دَعْوَاهُ إِلَى زَمَنِ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ حَدُوثُ الْوَلَدِ أَوْ أَطْلَقَ وَلَا أَفْلا شَكَّ أَنَّ الْمَلِكَ يَثْبُتُ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَنِ وَأَنَّ الزَّوَائِدَ الْحَاصِلَةَ فِي يَدِهِ لِلْمُدْعَى وَالْوَلَدُ مِنْهَا وَهُوَ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَقَدْ بَانَ انْقِطَاعُ حَقِّ صَاحِبِ الْيَدِ وَعَدَمُ ثُبُوتِ يَدِهِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَيْهِ أَسْنَى. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَي: مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا الْخ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي بَابِهِ) أَي: فِي اسْتِلْحَاقِ عَبْدٍ غَيْرِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ مُحَافَظَةُ عَلَى حَقِّ الْوَلَاءِ لِلْسَيِّدِ وَيَثْبُتُ فِي حَقِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا صَدَّقَهُ أَسْنَى وَمُغْنِي وَع ش.

قَوْلُهُ (سَي): (وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدٍ) أَوْ شَهِدَ لَهُ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ بِذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ مَا قَبْلَهُ) أَي: مِنْ عَدَمِ حُرِّيَّةِ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا قَامَتْ فِيهِ عَلَى مِلْكِ الْأُمِّ خَاصَّةً وَأَمَّا الْوَلَدُ فَلَمْ يَدَّعِ مَلَكَةً وَإِنَّمَا يَقُولُ: هُوَ حُرٌّ الْأَصْلُ وَذَلِكَ لَا يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُمْ) هُوَ مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَلَهُ إِقَامَةُ شَاهِدٍ ثَانٍ وَضَمُّهُ الْخ وَقَوْلُهُ: وَفَارَقَ الْخ وَقَوْلُ الْمُتَنِّ فَإِذَا زَالَ عُدْرُهُ الْخ وَقَوْلُهُ: هُوَ وَاسْتِثْنَاءُ دَعْوَى؛ لِأَنَّهُمَا الْخ. مُصَرِّحٌ بِأَنَّ غَيْرَ الْمُدْعَى مِنْ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ وَعَلَى إِقَامَةِ شَاهِدٍ ثَانٍ مَعَ الْأَوَّلِ بَلْ بِمُجَرَّدِ حُضُورِهِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ إِقَامَةِ الشَّاهِدِ الْآخِرِ مُقْتَصِرًا عَلَى ذَلِكَ سَم. قَوْلُهُ: (الَّذِي مَاتَ قَبْلَ نُكُولِهِ) أَي: وَقَبْلَ خَلْفِهِ أَسْنَى.

قَوْلُهُ (سَي): (وَأَقَامُوا شَاهِدًا الْخ) سَيَاتِي عَنْ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ حُكْمٌ مَا لَوْ أَقَامَ بَعْضُهُمْ شَاهِدَيْنِ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ إِثْبَاتِهِمْ لِمَوْتِهِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ لَا يُحْكَمُ لِلْوَرِثَةِ الَّذِينَ ادَّعَوْا لِمَوْرَثِهِمْ دَيْنًا أَوْ عَيْنًا إِلَّا إِذَا اثْبَتُوا أَي: أَقَامُوا بَيِّنَةً بِالْمَوْتِ وَالْوَرَاثَةِ وَالْمَالِ أَوْ أَقَرَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَإِذَا ادَّعَوْا لِمَوْرَثِهِمْ

قَوْلُهُ: (وَفِي ثُبُوتِ نَسَبِهِ مِنَ الْمُدْعَى بِالْإِقْرَارِ مَا مَرَّ) أَي: فِي اسْتِلْحَاقِ عَبْدٍ غَيْرِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ مُحَافَظَةُ عَلَى الْوَلَاءِ لِلْسَيِّدِ وَيَثْبُتُ فِي حَقِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا صُدِّقَ اه. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ مَا قَبْلَهُ) مِنْ عَدَمِ حُرِّيَّةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا قَامَتْ عَلَى مِلْكِ الْأُمِّ خَاصَّةً وَأَمَّا الْوَلَدُ فَلَمْ يَدَّعِ مَلَكَةً وَإِنَّمَا يَقُولُ هُوَ حُرٌّ الْأَصْلُ وَذَلِكَ لَا يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُمْ) هُوَ مَعَ تَقْرِيرِهِ الْآتِي كَالْمُتَنِّ كَقَوْلِهِ الْآتِي فَلَهُ إِقَامَةُ شَاهِدٍ ثَانٍ وَضَمُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ

وانحصاره فيهم (وخلف معه بعضهم) على استحقاق مؤثره الكل ولا يقتصر على قدر حصته وكذا لو خلفوا كلهم؛ لأنه إنما يثبت يمينه الملك لمؤثره (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية؛ لأن الحجة تمت في حقه وحده وغيره قاذر عليها بالحلف ولأن يمين الإنسان لا يُعطى بها غيره وبهذين فارق.....

ملكا وأقاموا ملكا وأقاموا شاهداً وخلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يُقضي منها ديونه ووصاياه وإن امتنعوا من الحلف وعليه ديون وصايا لم يخلف من أرباب الديون والوصايا أحد وإن لم يكن في التركة وفاء بذلك كتظيره في الفلاس إلا الموصى له بمعين من عين أو دين ولو مشاعاً كيصف فله أن يخلف بعد دعواه لتعين حقه فيه وإن خلف مع الشاهد بعضهم أخذ نصيبه ولم يشاركه فيه من لم يخلف من الغائبين والحاضرين ويقضي من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اهـ بحذف.

هـ قوله: (وانحصارهم فيه) كذا في النهاية لكن قضية ما مرّ آنفاً عن الرّوض مع شرحه أن إثباته ليس بشرط وهو قضية صنع المغني أيضاً فليراجع ثم رأيت قال الرّشيد قوله بعد إثباتهم لمؤثره وإزتهم منه وانحصاره فيهم أي: باليئة الكاملة أو الإقرار وأشار بما ذكره من هذه الثلاثة إلى شروط دغوى الوارث الإزث لكن يتأمل قوله: وانحصاره فيهم مع قوله أو بعضهم اهـ. هـ قوله: (على استحقاق مؤثره الكل إلخ) ولا منافاة بين هذا وما يأتي في قوله ويبحث هو ومن تبعه إلخ لأن الدغوى هنا وقعت بجميع المال بخلاف ما يأتي ع ش وفي الأسنى عقب قول الرّوض والحالف من الورثة يخلف على الجميع ما نصّه لا على حصته فقط سواء أحلف كلهم أو بعضهم؛ لأنه يثبت لمؤثره لا له فيخلف كل منهم على ما نقل عن الماوردى أن مؤثره يستحق على هذا كذا أو أنه يستحق بطريق الإزث عن مؤثره من دين جملته كذا وكذا اهـ. وفيه قبل هذا ما يشير إلى أن ما يقتضيه ما نقل عن الماوردى من وجوب دغوى البعض جميع الحق مزجوح وأن الرجح ما قاله الزركشي من جواز دغوى البعض قدر حصته ويتأيد بذلك ما مرّ آنفاً عن ع ش من أن البعض إذا ادعى قدر حصته يخلف عليه فقط كأن يقول والله إنه يستحق عليّ هذا بطريق الإزث عن مؤثره كذا خلافاً لما في سم. هـ قوله: (في حقه) أي: الحالف. هـ قوله: (وغیره قاذر عليها بالحلف) أي: فحيث لم يفعل صار كالتارك لحقه أسنى ومغني. هـ قوله: (ولأن يمين الإنسان لا يُعطى إلخ) ولو ادعى بعض الورثة فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يخلف لبعض المدعي

شهادته كالدغوى وقوله: وفارق إلخ وقول المشن الآتي فإذا زال عذر حلف وأخذ بغير إعادة شهادة وقوله هو بعده واستثناف دغوى؛ لأنهما وجداً أولاً من الكامل خلافاً عن الميت مصرح بأن غير المدعي من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى إقامة شاهد ثان مع الأول من غير حاجة إلى دغوى أو إعادة شهادة الأول بل بمجرد حضوره بين يدي القاضي له أن يتدأ باليمين أو إقامة الشاهد الآخر مقتصرًا على ذلك. هـ قوله: (ولأن يمين الإنسان لا يُعطى بها غيره) لو ادعى بعض الورثة فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يخلف البعض المدعي وحيث قد ثبت حصته فقط أو الجميع؛ لأن اليمين المردودة كالإقرار وهل يُمنع ذلك بأنها كالإقرار في حق الحالف فقط فليحرر.

ما لو ادّعى داراً إرثاً فصَدَّقَ المُدَّعى عليه أحدهما في نصيبه وكَذَّبَ الآخرَ فإنَّهما يشترِكان فيه وكذا لو أَقَرَّ بدين الميت فأخذَ بعضُ ورثته قدرَ حصَّته ولو بغيرِ دعوى ولا إذنٍ من حاكمٍ فللبقيةِ مُشاركته فيه ولو أخذَ أحدُ شركاءٍ في دارٍ أو منفعتها ما يَحُصُّه من أجرِتها لم يُشاركه فيه البقية كما أفهمه التعليلُ الأوَّلُ ولو ادّعى غريمٌ من غرماءِ مدينٍ مات على وارثه أنك وضعت يدك من تركته على ما يفي بحقي فأنكر وحلفَ له أنه لم يَضَعْ يده على شيءٍ منها لم تكفه هذه اليمينُ للبقيّة بل كُلٌّ من ادّعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلفُ له.....

وحينئذٍ فهل تثبُتُ حصَّته فَقَطْ أو الجميعُ لأن اليمينَ المزدودة كالإقرارِ وهل يُمنعُ ذلك بأنَّها كالإقرارِ في حقِّ الحالفِ فَقَطْ فليَحَرِّزْ سم أقولُ قضية كُلٍّ من تعليلي الشارحِ ثبوتُ حصَّته فَقَطْ والله أعلمُ .
 • فَوَدَّ: (ما لو ادّعى داراً إرثاً) أي : ولم يقلوا قبضناها . • فَوَدَّ: (ولو بغيرِ دعوى ولا إذنِ الحاكم) لعلَّ المُناسِبَ ولو بدعوى وإذنِ الحاكم . • فَوَدَّ: (كما أفهمه التعليلُ الأوَّلُ) محلُّ تأملٍ إلا أن يُفرضَ كونُ الأخذِ بسنِّي دعوى وإقامةِ شاهدٍ وحلفٍ معه سيّدُ عمرُ بقيّ أنّه لا يَظْهَرُ حينئذٍ وجهُ تَخْصِيصِ التعليلِ الأوَّلِ بالذِّكْرِ فإنَّ الثاني حينئذٍ يُفهمه أيضاً فينبغي أن يُفرضَ كونُ الأخذِ بتضديقِ المُدَّعى عليه أحدهما في نصيبه دونَ الآخرِ والله أعلمُ . • فَوَدَّ: (على ما يفي بحقي) أي : كلاً أو بعضاً . • فَوَدَّ: (لم تكفه هذه اليمينُ إلخ) عبارةٌ عمادِ الرضا .

(مسألة): إذا ثبتَ لِجَماعَةٍ حقٌّ على رَجُلٍ حَلَفَ لِكُلِّ منهم يميناً ولا يكفي لهم يمينٌ واحدٌ وإن رضوا بها كما لو رضيت المرأةُ في اللعانِ أن يَحْلِفَ زوجها مرّةً واحدةً اهـ . وهي موافقةٌ لِمَسْأَلَةِ البُلْقِينِي في تعدُّدِ المُستَحَقِّ واتِّحادِ المُدَّعى عليه ثم قضية قولِ الشارحِ الآتي لأن الدَّعوى وَقَعَتْ إلخ الاكتفاء فيها أي : مسألةٌ عمادِ الرضا بيمينٍ واحدةٍ إذا وَقَعَتْ الدَّعوى منهم سم اِخْتِصاراً . • فَوَدَّ: (منهم) أي :

• فَوَدَّ: (وكذا لو أَقَرَّ بدينٍ لميتٍ فأخذَ بعضُ ورثته قدرَ حصَّته إلخ) وفي الرُّوضِ وشَرْحه هنا وإن ادّعى بعضُ الورثة لا بعضُ الموصى لهم وأقامَ شاهدين ثبُتَ الجميعُ واستَحَقَّ الغائبُ والصَّبِيُّ والمجنونُ بلا إعادةِ شَهادَةٍ وعلى القاضي بعد تمامِ البيّنة الانْتِزاعُ لِلصَّبِيِّ والمجنونِ أي : لِتَصْيِبِهِمَا دَيْناً أو عَيْناً ثم يأمرُ بالتَصَرُّفِ فيه بالغِبْطَةِ وأما نصيبُ الغائبِ فَيَقْبِضُ له القاضي العينَ وجوباً لا الدَّيْنَ فلا يَجِبُ قَبْضُهُ له بَلْ يَجوزُ كَمَنْ أَقَرَّ بدينٍ لِغائبٍ وأخضَرَه للقاضي وقد مرَّ في كِتَابِ الشَّرْكََةِ أن أحدَ الورثة لا يَتَفَرَّدُ بِقَبْضِ شيءٍ من التَّرْكََةِ ولو قَبِضَ من التَّرْكََةِ شيئاً لم يَتَعَيَّنْ له بَلْ يُشاركه فيه بَقِيَّتُهُمْ وقالوا هنا يأخذُ الحاضِرُ نصيبه وكأنَّهم جَعَلُوا الغيبةَ لِلشَّرْيكِ هنا عُدْراً في تمكينِ الحاضِرِ من الانْفِرَادِ حينئذٍ وإذا حَضَرَ الغائبُ شاركه فيما قَبِضَهُ وَيَقْبِضُ وكيلُ الغائبِ فيما مرَّ وجوباً العينَ والدَّيْنَ وَيَقْدُمُ في ذلك على القاضي كَمَوْكَلِهِ لو كان حاضِراً ومثله وليُّ الصَّبِيِّ والمجنونِ إن كان لهما وليٌّ كما صرَّحَ به ابنُ أبي الدَّمِ اهـ باختصارٍ نحو التَّعَالِيلِ . • فَوَدَّ: (فللبقيةِ مُشاركته إلخ) عبارةٌ عمادِ الرضا فيَظْهَرُ أن لغيره أن يُشاركه فيه اهـ . • فَوَدَّ: (بل كُلٌّ من ادّعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يَحْلِفُ له إلخ) . (مسألة): إذا ثبتَ لِجَماعَةٍ

هذا ما أفتى به البلقيني وردّ بقولهم لو ادّعى حقاً على جمع فردّوا عليه اليمين أو أقام شاهداً ليحلف معه كفته يمين واحدة، وقولهم لو ثبت إعسار مدين وطلب غرماؤه تخليفه أجيبوا ويكفيه يمين واحدة ولو ثبت إعساره بيمينه فظهر له غريم آخر لم يكن له تخليفه وقد يجاب بأن ما عدا الأخيرة قد لا يؤدّ عليه؛ لأنّ الدعوى وقعت منهم أو عليهم فوقعت اليمين لجميعهم بخلافه في مسألة البلقيني وأما الأخيرة فالإعسار فيها خصلة واحدة وقد ثبت والظاهر دوامه فلم يجب الثاني للتخليف عليه بخلاف وضع اليد فإنه إذا انتفى باليمين الأولى ليس الظاهر دوامه فوجب اليمين على نفيه لكل مدّع به بعد من الغرماء ويكفي في دعوى دين على مئيت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو أقرّ بدين لمئيت ثم

الغرماء. قود: (هذا ما أفتى به البلقيني) مُعْتَمَدٌ ش. قود: (كفته إلخ) أي: في يمين الرّدّ ويمينه مع شاهده. قود: (بأن ما عدا الأخيرة) هي قوله: لو ثبت إعساره بيمينه إلخ ع ش. قود: (لأنّ الدعوى إلخ) إيضاحه إن طلب اليمين في مسألة البلقيني في دعاوى متعدّدة بعدد الغرماء فتعدّدت بعددها وهنا في دعوى واحدة فانتفى بواحدة ع ش. قود: (وقعت منهم) أي: في الثانية وقوله: أو عليهم أي: في الأولى ع ش. قود: (فلم يجب الثاني) أي: من الغرماء. قود: (ليس الظاهر دوامه) أي: انقضاء الوضع. قود: (لكن لا يتعدى الحكم إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملّي وصرّح به الغزي في أدب القضاء فقال لو مات رجل فادّعى شخص حقاً عليه أو عيّن في يده فالخصم إما الوصي إن كان أو بعض الورثة البالغين كما تقدّم وإذا أقام بيّنة على بعض الورثة لم يتعدّ الحكم إلى جميع الورثة. قال السبكي: إذا ادّعى أنّه أرشد الموجودين وتعلّقت دعواه بالمستحقّين فلا بدّ من حضور من يدّعي عليه فإذا حكم عليه لا يتعدى إلى غيره ولو تعلّقت بغيرهم كطلب الأجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم إليهم اه. كلام أدب القضاء وهذا يفيد أنّه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر إلى استئناف إقامة البيّنة والحكم أنّه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصّته وقوله: كما تقدّم إشارة إلى قوله قبيل ذلك والمتمّجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقّين للوفّ سم. قود: (لكن لا يتعدى الحكم إلخ) سيأتي له في أوائل كتاب الدعوى والبيّنات عقب قول المصنّف أو عقداً مالياً كبيع أو هبة كفى الإطلاق

حقّ على رجل حلف لكلّ منهم يميناً ولا يكفيه لهم يمين واحدة وإن رضوا بها كما لو رضيت المرأة في اللعان أن تحلف زوجها مرة واحدة. قود: (هذا ما أفتى به البلقيني) مسألة البلقيني موافقة لمسألة عماد الرضا في تعدّد المستحقّ واتّحاد المدّعى عليه عكس ما اعتزّض به عليه. قود: (ما عدا الأخيرة منه) فقد يفرّق بين تعدّد المستحقّ واتّحاد المدّعى عليه وبين عكسه ويجاب عن الأخيرة فيما اعتزّض به على البلقيني قلبيّاً. قود: (لأنّ الدعوى وقعت منهم أو عليهم إلخ) قضية ذلك الاكتفاء بيمين واحدة في مسألة عماد الرضا المُسَطَّرَة بالهامش إذا وقعت الدعوى منهم. قود: (لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملّي وصرّح به الغزي في أدب القضاء في الفصل الثاني من

ادَّعى أداءه إليه وأنه نسي ذلك حالة إقراره سَمِعَتْ دعواه لِتَخْلِيْفِ الْوَارِثِ كما في الإقرار وَتَقْبَلُ بَيِّنَتُهُ بِالْأَدَاءِ رِعايَةً لِحَتْمَالِ نِسْيَانِهِ كما أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ لَا بَيِّنَةٌ لِي ثُمَّ أَتَى بَيِّنَةً قُبِلَتْ لِحَتْمَالِ نِسْيَانِهِ لَهَا وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ إِذْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ بَيِّنَةٌ وَلَا يَعْلَمُ بِهَا فَلَا تَنَاقُضُ بِخِلَافِ تِلْكَ. (وَيَبْطُلُ حَقُّ مَنْ لَمْ يَحْلِفْ) مِنَ الْيَمِينِ (بُنْكَوْلِهِ إِنْ حَضَرَ) فِي الْبَلَدِ وَقَدْ شَرَعَ فِي الْخُصُومَةِ أَوْ شَعَرَ بِهَا (وَهُوَ كَامِلٌ) حَتَّى لَوْ مَاتَ لَمْ يَحْلِفْ وَارِثُهُ وَلَوْ مَعَ شَاهِدٍ يُقِيمُهُ؛ لِأَنَّهُ تَلَقَّى الْحَقَّ عَنْ مَوْرَثِهِ وَقَدْ بَطَلَ حَقُّهُ بُنْكَوْلِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي مِنَ الْيَمِينِ الْبَيِّنَةُ فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ مِنْهَا فَلَهُ إِقَامَةُ شَاهِدٍ ثَانٍ وَضَمُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ شَهَادَتِهِ كَالِدَعْوَى لِتَصْيِيرِ بَيِّنَتِهِ كَامِلَةً كَمَا لَوْ أَقَامَ مُدَّعٍ شَاهِدًا ثُمَّ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ إِقَامَةُ آخَرٍ.....

فِي الْأَصَحِّ مَا نَصَّهُ لَكِنْ لَا يَحْكُمُ أَيُّ الْقَاضِي إِلَّا بَعْدَ إِغْلَامِ الْجَمِيعِ بِالْحَالِ فَانْظُرْهُ مَعَ مَا هُنَا رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَتَقْبَلُ بَيِّنَتُهُ بِالْأَدَاءِ الْخ) جَزَمَ بِهِ النَّهْيُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ الْخ) ظَاهِرُ الْمَنْعِ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ الْيَمِينِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي النَّهْيِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَدْ شَرَعَ إِلَى الْمَثَنِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ حَضَرَ فِي الْبَلَدِ) أَيُّ: بِحَيْثُ يُمَكِّنُ تَخْلِيْفَهُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ شَرَعَ فِي الْخُصُومَةِ) سَيَذَكُرُ مُحْتَرَزُهُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ شَعَرَ بِهَا) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلْ فِي مَفْهُومِهِ وَفَقَّةً ظَاهِرَةٌ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ (لَسِي: وَهُوَ كَامِلٌ) أَيُّ: يَبْلُوغُ وَعَقْلٌ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَوْ مَاتَ) أَيُّ: بَعْدَ بُنْكَوْلِهِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ تَلَقَّى الْحَقَّ عَنْ مَوْرَثِهِ وَقَدْ بَطَلَ الْخ) وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بَلْ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ هُوَ وَوَارِثُهُ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ فَلَهُ تَأْخِيرُهُ وَرَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَيُمْكِنُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَثْبُتْ حَيْثُذُ مَالِ الْمَيِّتِ فَلَا يَحْتَاجُ بَيِّنَةَ الْوَرِثَةِ إِلَى حَلْفِ إِنْ لَمْ يَكُونُوا حَلَفُوا وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلَيْنِ الْمَارَيْنِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا

الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي الدَّعَاوَى فَقَالَ: مَسْأَلَةٌ لَوْ مَاتَ رَجُلٌ فَادَّعى شَخْصٌ حَقًّا عَلَيْهِ أَوْ عَيْنًا فِي يَدِهِ فَالْخُصْمُ إِمَّا الْوَصِيُّ إِنْ كَانَ أَوْ بَعْضُ الْوَرِثَةِ الْبَالِغِينَ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَالَ السَّمَرْقَنْدِيُّ مِنَ الْحَقَنِيَّةِ إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى بَعْضِ الْوَرِثَةِ تَقَدَّمَ عَلَى جَمِيعِ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَيِّتِ فَالْوَارِثُ الْوَاحِدُ يُجْزَى فِي ذَلِكَ قَالَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُثَبَّتَ حَقُّهُ فِي وَجْهِ غَرِيمٍ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ خُصْمًا عَلَى الْمَيِّتِ أَهْ وَمَذْهَبُنَا مِثْلُهُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ إِنَّ الْحُكْمَ يَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ الْوَرِثَةِ قَالَ السُّبْكِيُّ فِي فِتَاوَاهِ إِذَا ادَّعى أَنَّهُ أَرَشَدُ الْمَوْجُودِينَ وَتَعَلَّقَتْ دَعْوَاهُ بِالْمُسْتَحَقِّينَ فَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ مَنْ يُدَّعى عَلَيْهِ فَإِذَا حُكِمَ عَلَيْهِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِغَيْرِهِمْ كَطَلَبِ الْأَجْرَةِ مِنْ سَاكِنٍ فَلَا يَتَعَدَّى الْحُكْمَ إِلَيْهِمْ أَه. لَفْظُ أَدَبِ الْقَضَاءِ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَاضِرِ إِلَى اسْتِثْنَاءِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَالْحُكْمِ وَأَنَّهُ بَدُونِ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ مِنَ حِصَّتِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ بَعْضُ الْوَرِثَةِ الْبَالِغِينَ كَمَا تَقَدَّمَ إِشَارَةٌ إِلَى كَلَامِ ذَكَرَهُ قُبِيلَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْلُهُ: وَالْمُتَّجِّهِ الْجُزْمُ بِجَوَازِ سَمَاعِ الدَّعْوَى فِي وَجْهِ الْبُغْضِ مِنَ الْوَرِثَةِ وَالْمُسْتَحَقِّينَ لِلْوَقْفِ نَعَمْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا بَعْدَ الْإِغْذَارِ لَهُمْ وَإِعْلَامِهِمْ بِالْحَالِ أَه وَقَوْلُهُ: نَعَمْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ هَلِ الْمُرَادُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَاضِرِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَاضِرِ فَجَائِزٌ بِدَلِيلِ مَا نَقَلَهُ عَنِ السُّبْكِيِّ.

وفارق ذلك غير الوارث كباعني وأخي الغائب أو الصبي مؤرثك بكذا وأقام شاهداً أو حلف معه فإنه إذا قديم الغائب أو كمل الصبي تجب إعادة الدعوى والشهادة مع اليمين أو مع شاهد آخر بأن الدعوى في الإرث لواحد وهو الميت ولهذا تقضى ذبونه من المأخوذ وفي غير الإرث الحق لأشخاص فلم تقع البيئة والدعوى لغير المدعي من غير إذن ولا ولاية وخرج بقوله بشكوله توقفه عن اليمين فلا يتطّل حقه من اليمين حتى لو مات قبل التّكول حلف وارثه على الأوجه الذي أفهمه كلام الرافعي أما حاضر لم يشرع أو لم يشغز فكصبي ومجنون في قوله (فإن كان) من لم يحلف (غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً فالمذهب أنه لا يقبض نصيبه) بل يوقف الأمر على علمه أو حضوره أو كماله (فإذا زال عذره) بأن علم أو قديم أو بلغ أو أفاق (حلف

يشارك فيه أن من أخذ حيثئذ شيئاً شورك فيه رشيدياً. فوّه: (وفارق) إلى وخرج إلخ التّسبب الأخصر تأخيرُهُ وذكرهُ بدَل قوله الآتي ومن ثم إلى أما لو تغيّر. فوّه: (وفارق ذلك) أي: قوله فله إقامة شاهد ثانٍ إلخ. فوّه: (كباعني) أي: أو صى لي. فوّه: (أو الصبي) أي: أو المجنون. فوّه: (تقضى ذبونه) أي: على التّفصيل المتقدّم عن الرّوض مع شرحه. فوّه: (وخرج) إلى قول المشي ولا تجوز في النهاية والمغني. فوّه: (فلا يتطّل حقه إلخ) أي: وإن طال الزّمن ع ش. فوّه: (حتى لو مات قبل التّكول إلخ) أي: ولم يصدّر منه ما يتطّل حقه مُغني. فوّه: (حلف وارثه إلخ) أي: وإن لم يُعيد الدّعوى والشهادة روض مع شرحه ومُغني. فوّه: (أو لم يشغز) اللّائق التّغيير بالواو دون أو اه سيّد عمر وع ش وبُجَيْر مَيّ أقول بل اللّائق قلب العطف. فوّه: (فكصبي ومجنون إلخ) أي: في بقاء حقه مُغني.

فَوَل (سني): (فإن كان غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً إلخ) وإن ادّعى بعض الورثة لا بعض الموصى لهم وأقام شاهدين ثبت الجميع واستحقّ الغائب والصبي والمجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام البيئة الاتّزاع لتصيب الصبي والمجنون ديناً كان أو عيناً ثم يأمر بالتّصرف فيه بالغلبة وأما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوباً ولا يجب قبضه للدين بل يجوز كمن أقرّ بدين لغائب وأخضره للقاضي ويؤجر القاضي العين لثلاث يَفَوّت المنافع وقد مرّ في كتاب الشّركة أن أحد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من الثّركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعيّن له بل يشاركه فيه بقيّتهم وقالوا هنا يأخذ الحاضر نصيبه وكأنهم جعلوا غيبة الشريك هنا عذراً في تمكين الحاضر من الانفراد حيثئذ وإذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما مرّ وجوباً العين والدين ويُقدّم في ذلك على القاضي كمركّله لو كان حاضراً أو مثله ولي الصبي والمجنون إن كان لهما ولي كما صرح به ابن أبي الدّم اه روض مع شرحه باختصار سم. فوّه: (بل يوقف الأمر إلخ) ولا يترع من يد المدّعى عليه مُغني.

فَوَل (سني): (فإذا زال إلخ) وإن مات الغائب أو الصبي أو المجنون حلف وارثه وأخذ حصّته وإن كان الوارث هو الحالف أولاً فلا تحسب بيمينه الأولى روض مع شرحه.

فَوّه: (أما حاضر لم يشرع أو لم يشغز فكصبي ومجنون) كما قال الشّرخان: إنه يتبني.

وأخذ حصته (بغير إعادة شهادة) ما دام الشاهد باقيا بحاله واستثناف دعوى؛ لأنهما وجدا
 أولا من الكامل خلافة عن الميت ومن ثم لو كان ذلك في غير إرث كاشتريث أنا وأخي وهو
 غائب مثلاً أو أوصى لنا بكذا وجبت إعادتهما أما لو تغير حال الشاهد فلا يحلف كما رجحه
 الأذرعي وغيره؛ لأن الحكم لم يتصل بشهادته إلا في حق الحالف أولاً دون غيره وبحث هو
 ومن تبعه أن محل عدم الإعادة فيما ذكر إذا كان الأول قد ادعى الكل فإن ادعى بقدر حصته
 فلا بُد من الإعادة جزئاً. (ولا تجوز شهادة على فعل.....)

قوله: (واستثناف إلخ) أي: وبغيره. قوله: (لأنهما إلخ) أي: الدعوى والشهادة. قوله: (وجدا)
 الأولى الثاني. قوله: (ومن ثم) أي: من أجل أن كلا منهما صدر من الكامل خلافة عن الميت ع
 ش. قوله: (كاشتريث إلخ) عبارة المغني كما لو ادعى أنه أو صى له ولأخيه الغائب أو الصبي أو
 المجنون أو اشتريث أنا وأخي الغائب منك كذا وأقام شاهداً وحلف معه فإنه لا بُد هناك من تجديد
 الدعوى والشهادة إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو قديم الغائب ولا يؤخذ نصيب الصبي أو المجنون
 أو الغائب قطعاً لأن الدعوى في الميراث عن الميت وهو واحد والوراث خليفة وفي غيره الحق
 لأشخاص إلخ. قوله: (أما لو تغير حال الشاهد) أي: بما يقتضي رد شهادته مغني. قوله: (فلا يحلف)
 أي: مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره بجبرمي. قوله: (كما رجحه الأذرعي إلخ) أي: من وجهين
 في الروضة وأصلها سم. قوله: (وبحث هو إلخ) عبارة المغني ومحل عدم الحاجة إلى إعادة الشاهد
 إلخ كما قاله الزركشي فيما إذا كان إلخ. قوله: (إذا كان الأول قد ادعى الكل إلخ) ولسم هنا كلام طويل
 مخالف لما مر عن ع ش عند قول الشارح على استحقاق مورثه الكل إلخ والظاهر ما مر كما نبهنا عليه
 هناك.

قوله (لش): (ولا تجوز إلخ) شروع في بيان مستند علم الشاهد مغني عبارة شرح الروض معه وقد

قوله: (كما رجحه الأذرعي) من وجهين في الروضة وأصلها. قوله: (إذا كان الأول قد ادعى الكل
 إلخ) زاد في شرح الروض عقب هذا الكلام ما نصه: وكلام الماوردي الآتي قد يقتضي أنه لا بُد من أن
 يدعي الأول جميع الحق اه أشار إلى ما نقله بعد ذلك عنه في شرح قول الروض والحالف من الورثة
 يحلف على الجميع مما نصه فيحلف كل منهم على ما نُقل عن الماوردي أن مورثه يستحق على هذا
 كذا أو أنه يستحق بطريق الإرث عن مورثه من دين جملته كذا وكذا اه وتغييره بعده يقتضي أنه يحتمل
 أن يكون المراد مع كون الحلف على الجميع أن تكون الدعوى بالبعض وقد يستبعد فليراجع. واعلم
 أنه قد يستشكل وجوب كون الدعوى والحلف بالجميع بأنه ما المانع من كونها بالبعض؛ لأن الاختصار
 فيهما على بعض الحق والإعراض عن الباقي لا مانع منه وغاية الأمر أن ما ادعى به وحلف عليه إنما
 يستحق منه بالقسط إلا أن يكون الممنوع الدعوى بالبعض والحلف عليه على وجه يخصه كأن يدعي
 أنه يستحق عشرة من جهة مورثه ويحلف على ذلك مع كون حق مورثه مائة والورثة عشرة أو لاد أما

كَزْنَا وَغَضِبَ) وَرَضَاع (وَإِتْلَافٍ وَوِلَادَةٍ) وَزَعْمُ ثُبُوتِهَا بِالسَّمَاعِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أُريدَ بِهَا التَّنَسُّبُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ (إِلَّا بِإِبْصَارٍ) لَهَا وَلِفَاعِلِهَا؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ بِهِ إِلَى الْيَقِينِ قَالَ تَعَالَى ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الرغز: ٨٦] وَفِي خَبَرٍ «عَلَى مِثْلِهَا أَي: الشَّمْسُ فَاشْهَدُ» نَعَمْ، يَأْتِي أَنَّ مَا يَتَعَدَّرُ فِيهِ الْيَقِينُ يَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ كَالْمَلِكِ وَالْعَدَالَةِ وَالْإِعْسَارِ وَقَدْ تُقْبَلُ مِنَ الْأَعْمَى بِفَعْلٍ كَمَا يَأْتِي وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ فَرَجٍ زَانٍ وَامْرَأَةٍ تَلِدُ لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ؛

فَقَسَمُوا الْمَشْهُودَ بِهِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا مَا يَكْفِي فِيهِ السَّمَاعُ وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الْإِبْصَارِ ثَانِيهَا مَا يَكْفِي فِيهِ الْإِبْصَارُ فَقَطُّ وَهُوَ الْأَفْعَالُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا لَا يَكْفِي فِيهَا السَّمَاعُ مِنَ الْغَيْرِ ثَالِثُهَا مَا يَخْتَاجُ إِلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مَعًا وَهُوَ الْأَقْوَالُ. وَاعْتَزَّضَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْحَضَرَ فِي الثَّلَاثَةِ بِجَوَازِ الشَّهَادَةِ بِمَا عَلِمَ بِبَاقِي الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ مِنَ الذَّوْقِ وَالشَّمِّ وَاللَّمْسِ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي مَرَارَةِ الْمِيعِ أَوْ جُمُوصَتِهِ أَوْ تَغْيِيرِ رَائِحَتِهِ أَوْ حَرَارَتِهِ أَوْ بُرُودَتِهِ أَوْ نَحْوِهَا وَأَجَابَ بَأَنِّ فِيمَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ تَثْبِيْهَا عَلَى جَوَازِ الشَّهَادَةِ بِمَا يُدْرَكُ بِالْمَذْكُورَاتِ بِجَامِعِ حُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَيَأْنِ اعْتِمَادِ الشَّهَادَةِ عَلَى ذَلِكَ قَلِيلٌ وَهُمْ إِنَّمَا ذَكَرُوا مَا تَعُمُّ بِهِ الْحَاجَةُ أَه. قِيلَ وَالشَّهَادَةُ بِالْحَمْلِ وَالْقِيَمَةِ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ هُمَا دَاخِلَانِ فِي الْإِبْصَارِ إِذِ الْمُرَادُ الْإِبْصَارُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَا شَهِدَ بِهِ بِحُسْبِهِ أَه بِاخْتِصَارٍ.

❏ قول (لَيْسَ): (كَزْنَا) أَي: وَشَرِبَ خَمْرٍ وَاضْطَبَّادٍ وَإِخْيَاءٍ رَوْضٍ وَمُعْنَى. ❏ قوله: (وَوَضَعِ رِضَاعَ) قَدْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي قُبِيلَ التَّنْبِيْهِ الثَّلَاثِ. ❏ قوله: (وَرِضَاعَ) إِلَى التَّنْبِيْهِ الثَّانِي فِي الْهِتَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَجُوزُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ نَحْوِ زُجَاجٍ إِلَى فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ. ❏ قوله: (التَّنَسُّبُ الْخ) أَي: إِثْبَاتُهُ نِهَابَةً.

❏ قول (لَيْسَ): (إِلَّا بِإِبْصَارٍ) فَلَا يَكْفِي فِيهِ السَّمَاعُ مِنَ الْغَيْرِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُعْنَى. ❏ قوله: (لَهَا) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقَدْ تُقْبَلُ إِلَى يَجُوزُ وَقَوْلُهُ: وَامْرَأَةٍ تَلِدُ. ❏ قوله: (لَهَا وَلِفَاعِلِهَا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ لَهُ مَعَ فَاعِلِهِ أَه. ❏ قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٦] أَه. ❏ قوله: (فَاشْهَدْ) أَوْ دَعِ أَسْنَى. ❏ قوله: (نَعَمْ يَأْتِي) أَي: فِي الْمُثْنِ. ❏ قوله: (كَمَا يَأْتِي) أَي: أَنْفَا. ❏ قوله: (وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ الْخ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْمُنْهَجِ أَي: وَالْمُعْنَى وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ النَّظَرِ لِفَرْجِي الزَّانِيَيْنِ لِتَحْمِلِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُمَا هَتَكَ حُرْمَةَ أَنْفُسِهِمَا أَه وَظَاهِرُهُ جَوَازُ مَا ذُكِرَ وَإِنْ سُنَّ السَّتْرُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ السَّتْرُ لَا يُطْلَبُ حَالُ الْفِعْلِ سَم.

عَلَى وَجْهِ لَا يَخْصُهُ كَانَ يَدْعَى أَنْ مَوْرَثُهُ يَسْتَحِقُّ عَلَى هَذَا عَشْرَةً وَيَخْلِفَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْعَشْرَةِ إِلَّا وَاحِدًا فَلَا إِشْكَالَ حَيْثُ ذُكِرَ فَلْيُحَرِّزْ. ❏ قوله: (وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ فَرَجٍ زَانٍ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ النَّظَرِ لِفَرْجِي الزَّانِيَيْنِ لِتَحْمِلِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُمَا هَتَكَ حُرْمَةَ أَنْفُسِهِمَا أَه وَظَاهِرُهُ جَوَازُ مَا ذُكِرَ وَإِنْ سُنَّ السَّتْرُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ السَّتْرُ لَا يُطْلَبُ حَالُ الْفِعْلِ. ❏ قوله: (أَيْشَا) (وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ فَرَجٍ زَانٍ) قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الزَّانَا مَثْدُوبٌ سَتْرُهُ أَه وَقَضِيَّتُهُ الْجَوَازُ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ طَلَبَ السَّتْرُ.

لأنَّ كلاً منهما هتَكَ حرمةَ نفسه (وَقَبِلَ) الشَّهادةُ على الفعل (ومن أَصَمَّ) لِحُصولِ العلمِ بالمُشاهدةِ واستفِيدَ من المتنِ أَنَّ الشَّهادةَ بقيمةَ عَيْنٍ لَا تُسْمَعُ إِلَّا مِنْ رَأَاهَا وَعَرَفَ أوصافَهَا جميعاً (والأقوالُ كعقيد) وفسخ وإقرار (يُشْتَرَطُ سَمْعُهَا وَإِبْصَارُ قَائِلِهَا) حالَ ضُورِها منه ولو من وراءِ نحوِ رُجَاجٍ فيما يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ قَالُوا تَكْفِي الشَّهادةُ عليها من وراءِ ثَوْبٍ خَفِيفٍ يَشْفُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي نِقَابِ الْمَرْأَةِ الرَّقِيقِ فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَإِنْ عِلِمَ صَوْتُهُ؛ لِأَنَّ مَا أَمَكْنَ إِذْ رَأَاهُ بِأَحَدَى الْحَوَاسِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهِ بِغَلْبَةِ ظَنِّ لِحَوَازِ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ نَعَمْ؛ لَوْ عِلِمَهُ بَيْتٍ وَحَدَهُ وَعِلِمَ أَنَّ الصَّوْتَ مِنْ فِي الْبَيْتِ جَازَ لَهُ اعْتِمَادُ صَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ وَكَذَا لَوْ عِلِمَ اثْنَيْنِ بَيْتٍ لَا ثَالِثَ لِهَمَا وَسَمِعَهُمَا يَتَعَاقَدَانِ وَعِلِمَ الْمَوْجِبِ مِنْهُمَا مِنَ الْقَابِلِ لِعِلْمِهِ بِمَالِكِ الْمَبِيعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَلَهُ الشَّهادةُ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُمَا (وَلَا يَقْبَلُ أَعْمَى) وَمَنْ يُذَرِّكُ الْأَشْخَاصَ وَلَا يُمَيِّزُهَا فِي مَرْئِيٍّ لِانْسِدَادِ طَرِيقِ التَّمْيِيزِ عَلَيْهِ مَعَ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ وَطْءُ زَوْجَتِهِ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ وَمَنْ ثُمَّ

قوله: (لأنَّ كلاً منهما إلخ) إن كان ضميرُ التَّثْنِيَةِ لِلزَّانِئَيْنِ فَوَاضِحٌ لَكِنْ تَبَقَّى مَسْأَلَةُ الْمَوْلَادَةِ بَلَا تَعْلِيلٍ أَوْ لِلزَّانِي وَالْوَالِدَةِ فَهُوَ مَحَلٌّ نَظَرٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَالِدَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَالَتِيذٌ فِي نَحْوِ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُغْنِي مُصَرَّحَةً بِقَصْرِ تَعْلِيلِ الْهَنْكِ عَلَى الزَّانِئَيْنِ سَيِّدُ عَمَرُ.

قوله (لاشي): (وَقَبِلَ مِنْ أَصَمَّ إلخ) سَكَتَ عَنِ الْأَخْرَسِ وَسَبَقَ حُكْمُ شَهَادَتِهِ عِنْدَ ذِكْرِ شُرُوطِ الشَّاهِدِ مُعْنَى. قوله: (وَاسْتَفِيدَ مِنَ الْمُتَنِ إلخ) يَتَأَمَّلُ سَمَاقِدُ يُجَابُ بِأَنَّهُ يَفْهَمُ مِنَ الْمُتَنِ أَنَّ مَبْنَى الشَّهادةِ عَلَى الْعِلْمِ مَا أَمَكْنَ. قوله: (إِلَّا مِنْ رَأَاهَا وَعَرَفَ إلخ) أَي: وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ حَيْثُ كَانَتْ مِمَّا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَتُسْمَعُ دَعْوَى مَنْ عَصَبَهَا مَثَلًا بِأَنَّهُا تَغْيَّرَتْ صِفَاتُهَا عَنْ وَفَتْ رُؤْيَا الشَّاهِدِ وَتَشْهَدُ بِذَلِكَ عَشْرُ قَوْلِهِ: وَتَشْهَدُ لَعَلَّ صَوَابَهُ وَشَاهِدُهُ. قوله: (وَفَسَخَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يَقْبَلُ أَعْمَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ وَرَاءِ رُجَاجٍ إِلَى فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ. قوله: (وَإِقْرَارٍ) أَي: وَطَّلَاقٍ رَوْضٌ وَمُغْنِي.

قوله: (عليها) أَي: الْأَقْوَالُ. قوله: (فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ) أَي: الْقَوْلُ، مُفْرَعٌ عَلَى الْمُتَنِ. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَرَهُ) سَوَاءٌ كَانَ عَدَمُ الرُّؤْيَا لظُلْمَةٍ أَوْ وَجُودِ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا عَشْرُ. قوله: (وَكَذَا لَوْ عِلِمَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَا حَكَاهُ الرَّوْيَانِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جَلَسَ فِي بَابٍ بَيْتٍ فِيهِ اثْنَانِ فَقَطَّ فَسَمِعَ مُعَاقَدَتَهُمَا بِالْبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ كَفَى مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا رَبِّقَهُ الْبُذْنِيغِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْمَوْجِبَ مِنَ الْقَابِلِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ هَذَا مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَصِحُّ التَّحْمُلُ وَيُتَّصَرُّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّ الْمَبِيعَ مِلْكُ أَحَدِهِمَا كَمَا لَوْ كَانَ الشَّاهِدُ يَسْكُنُ بَيْتًا وَنَحْوَهُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ كَانَ جَارَهُ فَسَمِعَ أَحَدَهُمَا يَقُولُ: بُغْنِي بَيْتَكَ الَّذِي يَسْكُنُهُ فَلَانَ الشَّاهِدُ أَوْ الَّذِي فِي جَوَارِهِ أَوْ عِلِمَ أَنَّ الْقَابِلَ فِي زَاوِيَةٍ وَالْمَوْجِبَ فِي أُخْرَى أَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ بِمُفَرَّدِهِ وَالشَّاهِدُ جَالِسٌ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ وَغَيْرُ ذَلِكَ اهـ. قوله: (لأنَّهُ أَخْفُ) لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالظَّنِّ وَمَبْنَى

قوله: (وَاسْتَفِيدَ مِنَ الْمُتَنِ إلخ) يَتَأَمَّلُ.

نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى جَلٍّ وَطَيْهَا اعْتِمَادًا عَلَى لِمَسِّ عِلَامَةٍ يَعْرِفُهَا فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ صَوْتَهَا وَعَلَى أَنْ لِمَنْ زُفَّتْ لَهُ زَوْجَتُهُ أَنْ يَعْتَمِدَ قَوْلَ امْرَأَةٍ هَذِهِ زَوْجَتُكَ وَيَطَّأَهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَهُ الْاعْتِمَادَ عَلَى الْقَرِينَةِ الْقَوِيَّةِ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لَهُ أَحَدٌ ذَلِكَ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) شَهَادَتُهُ بِنَحْوِ اسْتِفَاضَةٍ أَوْ تَرْجُمَةٍ أَوْ إِسْمَاعٍ وَلَمْ يَحْتَجْ لِتَعْيِينٍ؛ أَوْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذِكْرِ بَفَرَجٍ فَيُمِسُّكُمَا حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِمَا بِذَلِكَ عِنْدَ قَاضٍ؛ لِأَنَّ هَذَا أَبْلَغُ مِنَ الرُّؤْيَةِ، أَوْ يَكُونُ جَالِسًا بِفِرَاشٍ لِغَيْرِهِ فَيَغْصِبُهُ آخَرٌ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ أَوْ (يُقَرُّ) إِنْسَانٌ لِمَعْرُوفِ الْأَسْمِ وَالتَّنَسُّبِ (فِي أُذُنِهِ) بِنَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ مَالٍ أَوَّلًا فِي أُذُنِهِ بِأَنْ كَانَ يَدُهُ بِيَدِهِ وَهُوَ بَصِيرٌ حَالَ الْإِقْرَارِ ثُمَّ عَمِي (فَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَ قَاضٍ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ) لِحُصُولِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي خُلُوةٍ. (وَلَوْ حَمَلَهَا) أَيِ: الشَّهَادَةِ (بَصِيرٌ ثُمَّ عَمِي) شَهِدَ إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ (وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ)

الشَّهَادَةُ عَلَى الْعِلْمِ مَا امْكَنَ اسْتِنَى. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْفَرْقُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَعَلَ كَذَا وَقَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى وَلَا يَخْلُو. ❦ قَوْلُهُ: (أَنْ تَكُونَ شَهَادَتُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَنَحْوُهَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْأَعْمَى مُتَرَجِّمًا أَوْ مُسَمِّعًا وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا يَثْبُتُ بِالتَّسَامُعِ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَعْيِينٍ وَإِشَارَةٍ بِأَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مَشْهُورًا بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ اسْتِفَاضَةٍ الْخُ) لَفْظَةُ نَحْوٍ لَيْسَتْ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ وَلَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِهَا التَّوَاتُرَ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا مِنَ الْاسْتِفَاضَةِ بِالْأَوَّلَى. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ تَرْجُمَةٍ أَوْ إِسْمَاعٍ) أَيِ: لِكَلَامِ الْخُضْمِ أَوْ الشُّهُودِ لِلْقَاضِي أَوْ بِالْعَكْسِ مَعَ شَرْحِهِ وَفِي عَطْفٍ مَا ذُكِرَ عَلَى نَحْوِ اسْتِفَاضَةٍ مَا لَا يَخْفَى. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذِكْرِ الْخُ) هَلْ هَذَا الْوَضْعُ جَائِزٌ لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ كَجَوَازِ النَّظَرِ لِأَجْلِهَا السَّابِقِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى ذِكْرِ بَفَرَجٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَلَى ذِكْرِ دَاخِلٍ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ أَوْ ذُبُرِ صَبِيٍّ مَثَلًا فَأَمْسَكُمَا وَلَزِمَهُمَا حَتَّى شَهِدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِمَا عَرَفَهُ بِمُقْتَضَى وَضْعِ الْيَدِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (فَيُمِسُّكُمَا) أَيِ: الشَّخْصَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (فَيُمِسُّكُمَا الْخُ) يَنْبَغِي أَنْ لَا تَتَوَقَّفَ صِحَّةُ شَهَادَتِهِ عَلَيْهِمَا عَلَى اسْتِمْرَارِ الذِّكْرِ فِي الْفَرْجِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ السَّغْيُ فِي التَّرَجُّعِ قَطْعًا لِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (فَيَغْصِبُهُ آخَرٌ) أَيِ: أَوْ يُتْلَفُهُ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فَيَتَعَلَّقُ بِهِ) أَيِ: وَبِالْفِرَاشِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ اسْتِنَى وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ) أَيِ: بِمَا عَرَفَهُ أَوْ تَضَعُ الْعِمَاءُ يَدَهَا عَلَى قُبُلِ الْمَرْأَةِ وَخَرَجَ مِنْهَا الْوَلَدُ وَهِيَ وَاضِعَةٌ يَدَهَا عَلَى رَأْسِهِ إِلَى تَكْمُلِ خُرُوجِهِ وَتَعَلَّقَتْ بِهِمَا حَتَّى شَهِدَتْ بِوِلَادَتِهِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ طَلَاقٍ) قَضِيَّةٌ سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالطَّلَاقِ إِلَّا لِلْمَعْرُوفَةِ بِالْأَسْمِ وَالتَّنَسُّبِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَوَّلًا فِي أُذُنِهِ) أَيِ: وَالصُّورَةُ أَنَّ الْمُقَرَّ مَجْهُولٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ: الْإِفْرَادُ.

❦ قَوْلُهُ: (أَوْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذِكْرِ بَفَرَجٍ) هَلْ هَذَا الْوَضْعُ جَائِزٌ لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ كَجَوَازِ النَّظَرِ لِأَجْلِهَا السَّابِقِ اسْتَفْلَ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَيُمِسُّكُمَا حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِمَا) يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ صِحَّةُ شَهَادَتِهِ عَلَيْهِمَا عَلَى اسْتِمْرَارِ الذِّكْرِ فِي الْفَرْجِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ السَّغْيُ فِي التَّرَجُّعِ قَطْعًا لِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ.

معروفي الاسم والتسب) فقال: أشهد أن فلان بن فلان فعل كذا أو أقر به؛ لأنه في هذا كالصير بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك وبحث الأذرعى قبوله إذا شهد على زوجته في حال خلوته بها وكذا على بعضه إذا عرف خلوه به حيثئذ للقطع بصدقه حيثئذ ولا يخلو عن وقفة والفرق بينه وبين ما مر في قولنا نعم، لو علمه بييت إلى آخره ظاهر فإن البصير يعلم أنه ليس ثم من يشتبه به بخلاف الأعمى وإن احتلى به (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فإن عرف عينه واسمه ونسبه) أي: أباه وجده (شهد عليه في حضوره إشارة) إليه ولا يكفي مجرد ذكر الاسم والتسب (و) شهد عليه (عند غيبته) المجوزة للدعوى عليه.....

قوله: (أو أقر به) أي: لفلان ابن فلان مغني. قوله: (بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك) نعم لو عمي ويدهما أو يد المشهود عليه في يده فشهد عليه في الأولى مطلقاً مع تمييزه له من خصمه وفي الثانية لمعروف الاسم والتسب قبلت شهادته كما بحثه الزكشي في الأولى وصرح به أضل الروضة في الثانية مغني ومرت الثانية في الشارح أيضاً. قوله: (وبحث الأذرعى إلخ) عبارة شرح الروض معه ولا يجوز أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتهما كغيرها اهـ. زاد المغني خلافاً لما بحثه الأذرعى من قبول شهادته اعتماداً على ذلك اهـ. قوله: (إذا عرف خلوه به) قال الأذرعى: ويعرف كونه خالياً به باعتراف المشهود عليه بخلوتهما في الوقت الذي نسب إليه الإقرار فيه رشدي. قوله: (حيثئذ) لا حاجة إليه. قوله: (ولا يخلو عن وقفة) متمدع ش.

قوله (الس): (ومن سمع قول شخص إلخ) قال في الروض: ولو سمع اثنين يشهدان أن فلاناً وكل هذا بالبيع لكذا وأقر أي: الوكيل بالبيع شهد على إقراره بالبيع أي: لأنه سمعه ولا يشهد بالوكالة أي: لأنه لم يسمعه اهـ. وقال شارحه: وله أن يشهد بشهادة الشاهدين بالوكالة كما يعلم مما يأتي اهـ. قوله: (أي: أباه) إلى قوله كما قاله ابن أبي الدم في المغني إلا قوله المجوزة إلى المثنى. قوله: (ولا يكفي مجرد ذكر الاسم إلخ) في الروض وشرجه.

(فرغ): لو قال: ادعي أن لي على فلان ابن فلان كذا فلا بد في صحة الدعوى أن يقول مع ذلك وهو هذا إن كان حاضراً ولا يكفي فيه ادعي أن لي على فلان ابن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اهـ. وظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم أقول ويؤيد التوقف ما يأتي في المشهود عليه الغير الحاضر من أن المدار فيه على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص به. قوله: (المجوزة للدعوى إلخ) أي: بأن كان فوق مسافة العدوى أو توارى أو تعزز عميرة وزيادي وعنايى اهـ بخير مي.

قوله: (ولا يكفي مجرد ذكر الاسم والتسب إلخ) وفي الروض وشرجه أيضاً فرغ: ولو قال ادعي أن لي على فلان بن فلان كذا فلا بد في صحة الدعوى أن يقول المدعي مع ذلك وهو هذا إن كان حاضراً ولا يكفي فيه ادعي علي فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اهـ وظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه.

وقد مرّت (وموته باسمه ونسبه) معاً ليُحصل التمييز بهما دون أحدهما أما لو لم يعرف اسم جدّه فيُجزّئه الاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه إن عرّفه القاضي بذلك وإلا فلا كما جمع به في المطلب بين كلامهم الظاهر التنافي في ذلك بل يكفي لقب خاص كسلطان مضر فلان ولو بعد موته قال غيره: وبه يزول الإشكال في الشهادة على عُتقاء السلطان والأمراء وغيرهم فإن الشهود لا يعرفون أنسابهم غالباً فيكفي ذكر أسمائهم مع ما يميّزهم من أوصافهم وعليه العمل عند الحكم وارتضاه البلقيني وغيره قال شارح وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان المتوفى التاجر بكذا في سوق كذا إلى وقت وفاته وعلم أنّه لم يسكنه في ذلك الوقت غيره وحكمت بها.

(تنبيه) منهم كثيراً ما يعتمد الشهود في الاسم والنسب قول المشهود عليه ثمّ يشهد بهما في

قوله: (وقد مرّت) أي: في آخر باب القضاء على الغائب.

قول (نسي): (وموته) أي: ودفعه مغني. قوله: (أما لو لم يعرف إلخ) مفهومه إجزاء الاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه إذا عرّف اسم جدّه وإن عرّفه القاضي بدونه وفيه نظر سم أقول: ويصرّح بالنظر ما يأتي عن المغني أنفاً ويسلم عن النظر قول المغني والروض مع شرحه ما نصّه فإن عرّف اسمه واسم أبيه دون جدّه شهد بذلك ولم تُفد شهادته به إلا إن ذكر القاضي أمارات يتحقّق بها نسبه بأن يميّز بها عن غيره فله أن يحكم بشهادته حينئذ اهـ. قوله: (في ذلك) أي: في إجزاء الاقتصار على اسمه واسم أبيه.

قوله: (بل يكفي إلخ) عبارة المغني والحاصل أن المدار على المعرفة ولو بمجرّد لقب خاص كالشهادة على السلطان بقوله: أشهد على سلطان الديار المضريّة أو الشاميّة فلان فإنه يكفي ولا يحتاج معه إلى شيء آخر ولو كان بعد موته ويدلّ لذلك قول الرافعي بعد اشتراطه ذكر اسمه واسم أبيه وجدّه وجليته وصنعيته وإذا حصل الإغلام ببعض ما ذكرناه اكتفى به اهـ. قال ابن شُهبة: وبه يزول الإشكال إلخ قال أي: ابن شُهبة وقد اعتمدت على شهادة من شهد على فلان التاجر المتوفى في وقت كذا الذي كان ساكناً في الحانوت الفلاني إلى وقت وفاته إلخ وقال البلقيني: فالمدار على ذكر ما يُعرّف به كيف كان قال: ومقتضى كلام الإمام أن الشهادة على مجرّد الاسم قد تنفع عند الشهرة وعدم المشاركة اهـ.

قوله: (مع ما يميّزهم إلخ) قيّد في الشهادة على عُتقاء السلطان رشدي. قوله: (ارتضاه البلقيني إلخ) مُعتمد ش. قوله: (لم يسكنه) عبارة المغني لم يسكن في ذلك الحانوت اهـ. قوله: (تنبيه منهم إلخ) عبارة شرح الروض معه فلو تحمّلها على من لا يعرفه وقال له: اسمي ونسبي كذا لم يعتمد فلو استفاض اسمه ونسبه بعد تحمّلها عليه فله أن يشهد في غيبه باسمه ونسبه كما لو عرّفهما عند التحمل

قوله: (أما لو لم يعرف إلخ) هذا الصنيع يدلّ على أنّه لو عرّف اسم جدّه لم يُجزّئه الاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه وإن عرّفه القاضي وفيه نظر. قوله: (نفي): (أما لو لم يعرف اسم جدّه إلخ) مفهومه عدم إجزاء الاقتصار على اسمه واسم أبيه إذا عرّف اسم جدّه وإن عرّفه القاضي بدونه وفيه نظر.

غَيْبَتِهِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ وَقَوْلُ الْمُتَنِ الْآتِي لَا بِالْأَسْمِ وَالتَّسْبِ مَا لَمْ يَتَّبِعْنَا صَرِيحٌ فِيهِ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكْتُوبَ فِيهِ أَقَرُّ مَثَلًا مَنْ ذَكَرَ أَنَّ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ كَذَا وَلَا يَجُوزُ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ نَعَمْ، لَوْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا إِلَّا بَعْدَ التَّحْمُلِ جَازَ لَهُ الْجُزْمُ بِهِمَا وَمِنْ طُرُقٍ مَعْرِفَتُهُمَا أَنْ تُقَامَ بِهِمَا بَيِّنَةٌ حِسْبَةً لِمَا مَرَّ مِنْ ثُبُوتِهِ بِهِمَا لَا أَنْ يَسْمَعَهُمَا مِنْ عَدْلَيْنِ قَالَ الْقَفَّالُ بَلْ لَوْ سَمِعَهُ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَتَكَرَّرَ وَيُسْتَفِيضَ عِنْدَهُ وَكَانَهُ أَرَادَ بِذَلِكَ مُجَرَّدَ الْمُبَالِغَةِ وَإِلَّا فَهَذَا تَوَاتُرٌ مُفِيدٌ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ الَّذِي لَا تُحْصِلُهُ الْإِسْتِفَاضَةُ وَقَدْ تَسَاهَلَ جَهْلَةُ الشُّهُودِ فِي ذَلِكَ حَتَّى غَضِطَتْ بِهِ الْبَلِيَّةُ وَأَكَلَتْ بِهِ الْأَمْوَالَ فَإِنَّهُمْ يَجِئُونَ بِمَنْ وَاطَّعُوهُ فَيَقْرَءُ عِنْدَ قَاضٍ بِمَا يَرُومُونَهُ وَيَذْكُرُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ مَنْ يُرِيدُونَ أَخَذَ مَالَهُ فَيُسَجِّلُ الشُّهُودَ بِهِمَا وَيَحْكُمُ بِهِ الْقَضَاءُ (تَنْبِيْهُ ثَانٍ) خَطَا ابْنُ أَبِي الدِّمِّ مَنْ يَكْتُبُ أَوْ يَقُولُ وَقَدْ شَهِدَ عَلَى مُقَرَّرٍ أَشْهَدُ عَلَى إِقْرَارِهِ.....

وَأَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ عِنْدَ التَّحْمُلِ أَوْ بَعْدَهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ لَمْ يَشْهَدْ فِي غَيْبَتِهِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الشَّهَادَةِ عَلَى التَّسْبِ بِالسَّمَاعِ مِنْ عَدْلَيْنِ اهـ. زَادَ الْمُغْنِي كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا سَيَأْتِي.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ شَهِدَ أَنَّ فَلَانَ ابْنَ فَلَانٍ وَكُلَّ فَلَانَ ابْنَ فَلَانٍ كَانَتْ شَهَادَةُ بِالْوَكَالَةِ وَالتَّسْبِ جَمِيعًا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيِ: الشَّاهِدُ مَثَلًا نِهَآيَةً. □ فَوُدَّ: (لَوْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا إِلَّا بَعْدَ التَّحْمُلِ) لَا وَجْهَ لِهَذَا الْحَضَرِ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (أَنْ تُقَامَ بِهِمَا بَيِّنَةٌ حِسْبَةً) وَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يَلْزَمَ حَقٌّ عَلَى عَيْنِ شَخْصٍ وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ اسْمًا وَلَا نَسَبٌ فَيَجِيءُ إِلَى الْقَاضِي اثْنَانِ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ فَيَقُولَانِ فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا وَنَحْنُ نَشْهَدُ عَلَيْهِ بِكَذَا فَأَخْضَرَهُ لِنَشْهَدَ عَلَيْهِ فَيُخْضَرُهُ وَيَشْهَدَانِ أَنَّ هَذَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ يُرِيدُ كَذَا وَهُوَ كَذَا فَيُثَبِّتُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي ع ش. □ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ. □ فَوُدَّ: (مِنْ ثُبُوتِهِ) أَيِ: التَّسْبِ. □ فَوُدَّ: (لَا أَنْ يَسْمَعَهُمَا) أَيِ: الْأَسْمَ وَالتَّسْبَ ع ش.

□ فَوُدَّ: (بَلْ لَوْ سَمِعَهُ) أَيِ: التَّسْبِ. □ فَوُدَّ: (وَإِلَّا فَهَذَا تَوَاتُرٌ إِلَخْ) قَدْ يُمْتَنَعُ ذَلِكَ لِجَوَازِ اسْتِنَادِ الْأَلْفِ لِسَمَاعٍ مِنْ نَحْوِ وَاحِدٍ وَالتَّوَاتُرُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ الْمُخْصُوصِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ سَمٍ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَ الْقَفَّالِ فِي سَمَاعِ التَّسْبِ بِلَا وَاسِطَةٍ وَمُسْتَنَدٍ سَمٍ مِنْ سَمَاعِ الْأَخْبَارِ بِالتَّسْبِ فَلَا يُلَاقِيهِ.

□ فَوُدَّ: (تَسَاهَلَ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ تَسَاهَلْتُ بِالْمُضِيِّ وَالتَّأْنِيْثِ. □ فَوُدَّ: (جَهْلَةُ الشُّهُودِ) الْمُنَاسِبُ لِأَخْرِ كَلَامِهِ فَسَقَةُ الشُّهُودِ نَعَمْ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ مُنَاسِبٌ لِمَا يَأْتِي عَنِ النَّهَآيَةِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنَّهُمْ يَجِئُونَ إِلَخْ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ فَإِنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ مَنْ يَتَرَدَّدُ عَلَيْهِمْ وَيُسَجَّلُونَ ذَلِكَ وَيَحْكُمُ بِهِمَا الْقَضَاءُ اهـ. أَيِ: فَحُكْمُهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ بَاطِلٌ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَلَوْ تَبَيَّنَ مُطَابَقَةُ مَا ذَكَرَهُ الشُّهُودُ لِلْوَاقِعِ كَانَ حَضَرَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بَعْدُ وَعَلِمَ أَنَّ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ مَا ذَكَرَهُ الشُّهُودُ تَبَيَّنَ صِحَّةُ الْحُكْمِ ع ش. □ فَوُدَّ: (فَيُسَجَّلُ الشُّهُودُ بِهِمَا) أَيِ: الْأَسْمَ وَالتَّسْبِ يَغْنِي فَتَكْتُبُ الشُّهُودُ أَنَّ فَلَانَ ابْنَ فَلَانٍ أَقَرُّ بِكَذَا. □ فَوُدَّ: (وَيَحْكُمُ بِهِ إِلَخْ) أَيِ: بِمَا سَجَّلُوهُ أَيِ:

□ فَوُدَّ: (وَإِلَّا فَهَذَا تَوَاتُرٌ مُفِيدٌ لِلْعِلْمِ إِلَخْ) قَدْ يُمْتَنَعُ ذَلِكَ لِجَوَازِ اسْتِنَادِ الْأَلْفِ لِلسَّمَاعِ مِنْ نَحْوِ وَاحِدٍ وَالتَّوَاتُرُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ الْمُخْصُوصِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ.

بأن إقراره مشهود به لا عليه فالصواب أن يقول إن أشهده: أشهدهني على نفسه بما أقر به وأنا أشهد به عليه فإن لم يشهد قال أقر عندى بكذا فإن سميته ولم يحضر عنده قال أشهد أني سمعته يُقر بكذا ذكره الماوردى وهو استحسان لفظي لصحة المعنى في أشهد على إقراره ومروايل خيار النكاح قول المتن أو بيّنة على إقراره أي: يشهد على إقراره فهو مشهود به وعليه باعتبارين فالصواب أنه لا خطأ في ذلك. ثم رأيت الشبكي صوب صحة ذلك قال كما تدل عليه عبارة الشافعي وغيره وقال تعالى ﴿وَشَهِدْ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ (الاحقاف ١٠٠) قال ابن أبي الدّم ومن حضر عقد بيع أو نكاح شهد بما سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولي عنه أنه يقول حضرت العقد الجاري بينهما أو مجلسه وأشهد به وهو أولى من أشهد أني حضرته ونظر فيه بأنه لا يلزم من الحضور السماع ورؤى بأن جزم به مع عدالته يمنعه من الشهادة به بدون سماعه واختلف نقله ونقل غيره عنه في أشهد أني رأيت الهلال ومروا أن الزاحج القبول ونقل الماوردى وجهين فيما لو سمعته يُقر بشيء ثم قال له الموقر لا تشهد علي به وبحث بعضهم أن الإقرار إن كان بحق لله كان قوله لا تشهد علي رجوعاً عنه أو لغيره لم يلتفت لقوله اهـ. وفيه نظر والأوجه أنه لا يلتفت له مطلقاً وفي قول قديم لا بُد في الشهادة من إذن المشهود عليه فيها (فإن جهلها) أي: الاسم والتسبب.....

بشهادتهم على وفقه والتسبب. فوه: (بأن إقراره إلخ) متعلق بخطأ. فوه: (أشهدني إلخ) مقول القول. فوه: (فإن سمعته ولم يحضره إلخ) أي: كأن سمعته من فتحة الجدار. فوه: (ذكره الماوردى) من كلام ابن أبي الدّم ومرجع الضمير قوله: والصواب إلخ. فوه: (وهو إلخ) أي: القول الذي استصوبته. فوه: (فهو) أي: الإقرار وقوله: مشهود به وعليه باختيارين محل تأمل. فوه: (وقال تعالى وشهد إلخ) في الاستشهاد به تأمل. فوه: (أو نكاح إلخ) عبارة الروض مع شرحه ولو حضر عقد نكاح وزعم الموجب أنه ولي للمخطوبة أو وكيل لها وأنها أذنت له في العقد ولم يعلم الإذن ولا الولاية أو الوكالة ولا المرأة أو علم بعض ذلك لم يشهد بالزوجية لكن يشهد أن فلاناً قال: أنكحت فلانة فلاناً وقيل فلاناً فإن علم جميع ذلك شهد بالزوجية اهـ. فوه: (عنه) أي: عن ابن أبي الدّم. فوه: (وأشهد به) أي: العقد. فوه: (حضرت) أي: العقد الجاري بينهما أو مجلسه. فوه: (ونظر إلخ) يظهر أنه بيناء الفاعل مستند إلى ضمير القمولي. فوه: (بأن جزم به) أي: جزم الشاهد بالعقد. فوه: (نقله إلخ) أي: القمولي وقوله: عنه أي: ابن أبي الدّم. فوه: (ومروا) أي: في الصيام. فوه: (بحق الله إلخ) الأنسب الباء كما في بعض النسخ. فوه: (لم يلتفت لقوله) أي: فيشهد بذلك. فوه: (مطلقاً) أي: في حق لله أو لغيره. فوه: (في الشهادة) أي: أدائها. فوه: (أي: الاسم والتسبب) إلى قوله ولو شهد على امرأة في المئني إلا قوله واعتدله الزكشي إلى المتن وقوله: كما مروا وقوله: بشرط إلى أما لا للاداء وما أتبه عليه وإلى قول المتن وموت في النهاية إلا ذلك وقوله: وفيه بسط إلى أما لا للاداء وقوله: قال الرافعي وقوله: وإلا أشار وقوله: وإن نازع فيه البلقيني وأطال.

أو أحدهما. (لم يشهد عند موته وغيبته) إذ لا فائدة بخلاف ما إذا حضر وأشار إليه فإن مات أخضر قبل الدفن ليشهد على غيبته قال الغزالي وكذا بعده إن لم يتغير واشتدت الحاجة لحضوره واعتمده الزركشي ولم يُبال بتضعيف الزايعي له (ولا يصح تحمّل شهادة على مُنتقبة) بنون ثم تاء من انتقبت للأداء عليها (اعتمادًا على صوتها) كما لا يتحمّل بصير في ظلمة اعتمادًا عليه لاشتباه الأصوات ولا أثر لحائل رقيق كما مرّ وأفهم قوله اعتمادًا أنه لو سمعها فتعلّق بها إلى قاضٍ وشهد عليها جاز كالأعمى بشرط أن يكشف نقابها ليعرف القاضي صوتها قال جمع ولا ينعقد نكاح مُنتقبة إلا إن عرفها الشاهدان اسمًا ونسبًا أو صورة وفيه بسطٌ مهمٌ.....

قوله: (أو أحدهما) ينبغي ما لم يكن مُتميّزًا بدونه سم. قوله: (أخضر قبل الدفن إلخ) إن لم يترتب على ذلك نقلٌ مُحَرَّم ولا تغيّر له أما بعد دُفنه فلا يُحضر وإن أمن تغيّره واشتدت الحاجة لحضوره خلافًا للغزالي نهاية عبارة المُعني وهذا كما قاله الأذرعِي إن كان بالبلد ولم يُخش تغيّره بإحضاره وإلا فالأوجه حضور الشاهد إليه فإن دُفن لم يُحضر إذ لا يجوز تبشّه قال الغزالي: فإن اشتدت الحاجة إليه ولم تتغيّر صورته جاز تبشّه اه. قال في أضلّ الروضة: وهذا احتمال ذكره الإمام ثم قال والأظهر أنه لا فرق اه. قوله: (قال الغزالي إلخ) خلافًا للنهاية والمُعني كما مرّ آنفًا وللروض والمنهج. قوله: (بنون ثم تاء إلخ) عبارة المُعني وضبط المصنّف مُنتقبة بمُثناة فوقية ثم نون مفتوحة ثم قاف مكسورة شديدة وفي بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مُثناة فوقية مفتوحة ثم قاف مكسورة خفيفة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم تاء كما في الصحاح اه. قوله: (للأداء إلخ) سيذكر مُحترّزه. قوله: (ولا أثر لحائل رقيق) أي: في صحّة تحمّل الشهادة عليها لأن وجوده كعدمه حيث لم يمنع معرفة صورته عا. قوله: (كما مرّ) أي: في شرح وإبصار قاتلها. قوله: (فتعلّق بها) لعل المراد بالتعلّق بها هنا ملازمتها رشدي. قوله: (بشرط أن يكشف نقابها إلخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى رشدي. قوله: (قال جمع ولا ينعقد إلخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضي العاقد؛ لأنه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولّي النسب مؤلّيته التي لم يرها قط بل لا يُشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح كما مال إليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله عن الجمع المذكور سم.

قوله: (أو أحدهما) ينبغي ما لم يكن مُتميّزًا بدونهما. قوله: (فإن مات أخضر قبل الدفن) إن لم يترتب على ذلك نقلٌ مُحَرَّم ولا تغيّر سم ر. قوله: (قال جمع ولا ينعقد نكاح مُنتقبة إلا إن عرفها الشاهدان إلخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضي العاقد؛ لأنه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولّي النسب مؤلّيته التي لم يرها قط بل لا يُشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح كما مال إليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور.

أشرت إليه في النكاح وذكرته في الفتاوى فراجعهُ أمّا لا للأداء عليها كان تحملاً أن مُنتَقِبَةً بوقت كذا بمجلس كذا قالت كذا وشهد آخرا أن هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالبينتين، ولو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسألهم القاضي أتعرفون عينيها أو اعتمدتم صورتها لم يلزمهم إجابته قاله الرافعي ومحلّه كما عُلِمَ ممّا مرّ في مشهوري الديانة والضبط ولا لزّمه سؤالهم ولزمهم الإجابة كما قاله الأذرعِي والزركشي وآخرون (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمّل عليها للأداء ولا يجوز كشف نقابها حينئذٍ إذ لا حاجة إليه. (ويشهد عند الأداء بما يعلم) ممّا مرّ من اسم ونسب وإلا أشار فإن لم يعرف ذلك كشف وجهها.....

قوله: (كان تحملاً إلخ) أي: ثم شهدا بذلك مُغني. قوله: (جاز) جواب أما فكان ينبغي زيادة الفاء.
قوله: (وثبت الحق بالبينتين) هل يجري هذا في نظائره كالشهادة على من يُجهل اسمه ونسبه المأز رشيدِي أي: والظاهر نعم. قوله: (وثبت الحق بالبينتين) أي: كما لو قامت بينة أن فلان ابن فلان الفلاني أقر بكذا وقامت أخرى على أن الحاضر هو فلان ابن فلان ثبت الحق مُغني. قوله: (صورتها) أي: أو التّسامع باسمها ونسبها. قوله: (ممّا مرّ) أي: قُبيل بحث شهادة الحسيّة.
قوله (سني: (بعينها) بأن كان رآها قبل الانقباض أو كانت أمته أو زوجته عناني اهـ بجبرمي.
قوله (سني: (أو باسم ونسب) كأن صورة ذلك أن يستفيض عنده وهي مُنتَقِبَةٌ أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمّل عليها وهي كذلك برُئي اسم عبارة ع ش كأن طلقها زوجها والشهود يعرفون أن زوجته فلانة بنت فلان فتحمّلوا الشهادة على أن فلانة بنت فلان مطلقّة من زوجها أو زوج شخص بثته مثلاً بحضورهما فإذا ادعى الزوج نكاحها بعد وأنكرت شهدا عليها بأنها بثته اهـ. قوله: (التحمّل عليها) إلى قول المتن على خلافه في المُغني إلا قوله نعم إلى المتن.

قوله (سني: (ويشهد) أي: المُتَحَمِّل على المُنتَقِبَةِ مُغني. قوله: (من اسم ونسب إلخ) عبارة المُغني وشرح المنهج فيشهد في العلم بعينها إن حضرت وفي صورة علمه باسمها ونسبها إن غابت أو ماتت ودُفنت اهـ. قوله: (من اسمه ونسبه وإلا أشار) ينبغي بشرط كشف نقابها ليُعرف القاضي صورتها أخذاً ممّا تقدّم سم. قوله: (ذلك) أي: واحداً من العين والاسم مع النسب. قوله: (كشف وجهها إلخ) أي: عند التحمّل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور وصحّح الماوردِي أن يُنظر إلى ما يعرفها به فقط فإن عرفها بالنظر إلى بعضه لم يتجاوزوه وهذا هو الظاهر ولا يزيد على مرة سواء قلنا

قوله: (أشرت إليه في النكاح) مِيلَه فيه إلى خلاف ما هنا فراجعهُ. قوله: (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) كأن صورة ذلك في الاسم والنسب أن يستفيض عنده وهي مُنتَقِبَةٌ أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمّل عليها وهي كذلك. قوله: (من اسم أو نسب وإلا أشار) ينبغي بشرط كشف نقابها ليُعرف القاضي صورتها أخذاً ممّا تقدّم.

وَضَبَطَ حَلِيَّتَهَا وَكَذَا يَكْشِفُهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ (وَلَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ عَلَيْهَا) أَي: الْمُتَّقِبَةُ (بِتَعْرِيفِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ عَلَى الْأَشْهَرِ) الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ بِنَاءً عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّ التَّسَامِعَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ نَعَمْ، إِنْ قَالَا نَشْهَدُ أَنَّ هَذِهِ فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ كَانَا شَاهِدَيْ أَصْلٍ وَسَامِعُهُمَا شَاهِدَ فِرْعٍ فَيَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِمَا بِشَرْطِهِ (وَالْعَمَلُ) مِنَ الشُّهُودِ لَا الْأَصْحَابِ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ (عَلَى خِلَافِهِ) وَهُوَ الْاِكْتِفَاءُ بِالتَّعْرِيفِ مِنْ عَدْلٍ وَخَرَجَى عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ بِلِ وَسَعٍ غَيْرِ وَاحِدٍ فِي اعْتِمَادِ قَوْلٍ وَلِدَهَا الصَّغِيرِ وَهِيَ بَيْنَ نِسْوَةٍ هَذِهِ أَتَى (وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى عَيْنِهِ بِحَقِّ) أَوْ ثَبَّتَ عَلَيْهَا بَوَاجِهُ آخَرَ كَعَلِمِ الْقَاضِي (فَطَلَبَ الْمُدَّعَى) مِنَ الْقَاضِي (التَّسْجِيلَ) بِذَلِكَ (سَجَّلَ) لَهُ (الْقَاضِي) جَوَازًا (بِالْحَلِيَّةِ لَا بِالْأَسْمِ وَالتَّنَسُّبِ) فَلَا يَجُوزُ التَّسْجِيلُ بِهِمَا (مَا لَمْ يَبَيَّنَا) عِنْدَهُ بِالْبَيِّنَةِ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْحِسْبَةِ أَوْ بَعْلِيَّةٍ لَتَعَدَّرَ التَّسْجِيلُ عَلَى الْغَيْرِ فَيَكْتَسِبُ حَضَرَ رَجُلٌ ذَكَرَ أَنَّهُ فُلَانٌ بَنُ فُلَانٍ وَمِنْ حَلِيَّتِهِ كَذَا وَيَذَكُرُ أَوْصَافَهُ الظَّاهِرَةَ لَا سِيَّمَا دَقِيقَهَا.....

بِالِاسْتِعَابِ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يُحْتَاجَ لِلتَّكَرُّارِ مُغْنِي وَزِيَادِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَضَبَطَ حَلِيَّتَهَا) وَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ أَي: إِلَى وَجْهِهَا لِلتَّحْمُلِ إِلَّا إِنْ أَمِنَ الْفِتْنَةُ رَوْضٌ فَإِنْ خَافَ فَلَا كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَ فِي غَيْرِهِ غَيْبَةٌ نَعَمْ إِنْ تَعَيَّنَ نَظَرٌ وَاحْتَرَزَ ذَكَرَهُ الْأَصْلُ أَسْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (أَي: الْمُتَّقِبَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى أَي: الْمَرْأَةُ مُتَّقِبَةٌ أَمْ لَا أَه.

٥. قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّ التَّسَامِعَ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُمْ لَوْ بَلَغُوا الْعَدَدَ الَّذِي يُسَوِّغُ الشَّهَادَةَ بِالتَّسَامِعِ يَكْفِي تَعْرِيفُهُمْ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَقَعُ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ الْقَوِيُّ بِخَبَرِهِمْ فَانْظُرْ هَذَا مَعَ مَا مَرَّ عَنْ الْقَفَالِ فِي التَّثْبِيهِ الْأَوَّلِ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنُ الْخُ) أَي: بِشَرْطِ أَنْ يَكُونُوا مُكَلِّفِينَ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ) أَي: الْآتِي فِي فَصْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

٥. قَوْلُهُ (لِشَي): (وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ) ضَعِيفٌ ع ش وَحَلَبِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَقَدْ سَبَقَ لِلْمُصَنِّفِ مِثْلُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَهِيَ تَقْتَضِي الْمَيْلَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ فِي الشَّرْحِ وَالرَّوَضَةِ بَلْ نَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ الْمَنْعَ وَسَاقَا الثَّانِي مَسَاقَ الْأَوْجُهِ الضَّعِيفَةِ وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَمَلِ الْأَصْحَابُ بَلْ عَمَلُ بَعْضِ الشُّهُودِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ أَي: وَلَا اغْتِيَازَ بِهِ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (بَلْ وَسَعٍ غَيْرُ وَاحِدٍ الْخُ) وَهُوَ يَقْبَلُ قَوْلَ وَلِدَهَا الصَّغِيرِ وَجَارِيَّتَهَا وَلَا يَقْبَلُ الْعَدْلَيْنِ وَيُخْتَجُّ بِأَنَّ قَوْلَ نَحْوِ وَلِدَهَا يُفِيدُ الظَّنَّ أَكْثَرَ مِنَ الْعَدْلَيْنِ رَشِيدِي.

٥. قَوْلُهُ (لِشَي): (عَلَى عَيْنِهِ) أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُغْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (كَعَلِمِ الْقَاضِي) لَعَلَّهُ أَدْخَلَ بِالْكَافِ الْإِفْرَارَ وَالْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ. ٥. قَوْلُهُ: (جَوَازًا) إِلَى قَوْلِهِ صَحِيحٌ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ تَعَدَّرَ التَّسْجِيلُ عَلَى الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ: وَيُظْهَرُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: قَالَ الرَّزْكَانِيُّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: مُعَلَّقٌ أَوْ مُقَيَّدٌ. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى الْغَيْرِ) يَعْنِي غَيْرَ الْحَلِيَّةِ وَالْأَسْمِ وَالتَّنَسُّبِ عِبَارَةُ الْأَسْنَى فَلَا يُسَجَّلُ لَهُ بِالْعَيْنِ لَا مِتْنَاعَهُ أَه. بِعَيْنِ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ نَوْنٌ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ حَلِيَّتِهِ الْخُ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ذَكَرَ الْخُ. ٥. قَوْلُهُ: (كَذَا) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى كَيْتَ وَكَيْتَ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْصَافَهُ الظَّاهِرَةَ الْخُ) كَالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ وَالْبَيَاضَ وَالسَّوَادَ وَالسَّمْنَ وَالْهَزَالَ وَعَجَلَةَ اللِّسَانِ وَثِقَلَهُ وَمَا فِي الْعَيْنِ مِنَ الْكُحْلِ وَالشَّهْلَةِ وَمَا فِي الشَّعْرِ مِنْ جُعُودِ

وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهِمَا قَوْلُ مُدَّعٍ وَلَا مُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنَّ نَسْبَهُ لَا يَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبَلْقِينِي وَأَطَالَ. (وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ) الَّذِي لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ كإِنْكَارِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ أَوْ طَعَنَ أَحَدٌ فِي انْتِسَابِهِ إِلَيْهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَعْنٍ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِ قَائِلِهِ (عَلَى نَسَبٍ) لِذِكْرِ أَوْ اثْنَى كَائِنٍ (مِنْ أَبٍ أَوْ قَبِيلَةٍ) كَهَذَا وَلَكِنَّهُ فَلَانٍ أَوْ مِنْ قَبِيلَةٍ كَذَا لِيَتَعَذَّرَ الْيَقِينُ فِيهِمَا إِذْ مُشَاهَدَةُ الْوِلَادَةِ لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَسُومِخَ فِي ذَلِكَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَوْ عَلَى كَوْنِهِ مِنْ بَلَدٍ كَذَا الْمُسْتَحَقُّ وَقَفًا عَلَى أَهْلِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ (وَكَذَا أَمُّ) فَيُقْبَلُ بِالتَّسَامُعِ عَلَى نَسَبٍ مِنْهَا

وَسُبُوطَةٍ وَبَيَاضٍ وَسَوَادٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِنْحَ) لَعَلَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّثْبِيهِ الْأَوَّلِ وَلَكِنَّهُ اقْتَصَرَ هُنَاكَ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ وَسَكَتَ عَنِ الْمُدَّعَى. □ فَوَدَّ: (فَإِنَّ نَسْبَهُ) أَيِ: الشَّخْصِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ) أَيِ: فِي عَدَمِ ثُبُوتِ نَسَبِ الْإِنْسَانِ بِإِقْرَارِهِ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (لِسُنٍّ): (بِالتَّسَامُعِ) أَيِ: الْاسْتِيفَاضَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (الَّذِي لَمْ يُعَارِضْهُ الْإِنْحَ) عِبَارَةٌ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي وَصُورَةُ الْاسْتِيفَاضَةِ فِي التَّحْمَلِ أَنْ يَسْمَعَ الشَّاهِدُ الْمَشْهُودَ بِنَسَبِهِ يَتَسَبَّبُ إِلَى الشَّخْصِ أَوْ الْقَبِيلَةِ وَالتَّاسُ يَتَسَبَّبُونَ إِلَى ذَلِكَ وَامْتَدَّ ذَلِكَ مَدَّةً وَلَا تُقَدَّرُ بِسَنَةِ بَلِّ الْعِبْرَةِ بِمُدَّةٍ تُغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّةَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يُكْتَفَى بِالانْتِسَابِ وَنَسْبَةِ التَّاسِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُعَارِضَهُمَا مَا يُوَرِّثُ تَهْمَةً فَإِنْ أَنْكَرَ النَّسَبَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ لَمْ تَجُزِ الشَّهَادَةُ وَكَذَا لَوْ طَعَنَ بَعْضُ التَّاسِ فِي نَسَبِهِ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا لَاخْتِلَالِ الظَّنِّ حَيْثُ ذَكَرَهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ طَعَنَ أَحَدُ الْإِنْحَ) أَيِ: وَلَوْ فَاسِقًا أَسْنَى.

□ فَوَدَّ (لِسُنٍّ): (عَلَى نَسَبِ الْإِنْحَ) وَلَوْ سَمِعَهُ الشَّاهِدُ يَقُولُ هَذَا ابْنِي لِصَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ وَصَدَّقَهُ الْكَبِيرُ أَوْ أَنَا ابْنُ فَلَانٍ وَصَدَّقَهُ فَلَانٌ جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِنَسَبِهِ وَلَوْ سَكَتَ الْمُنْسُوبُ الْكَبِيرُ جَازَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِقْرَارِ لَا بِالنَّسَبِ مُغْنِي وَرَوْضٌ وَفِي شَرْحِهِ هُنَا سُؤَالَ وَجَوَابَ رَاجِعِهِ إِنْ شِئْتَ. □ فَوَدَّ: (إِذْ مُشَاهَدَةُ الْوِلَادَةِ الْإِنْحَ) أَيِ: عَلَى الْفِرَاشِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَسُومِخَ فِي ذَلِكَ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَى إِبْتِائِثِ الْأَنْسَابِ إِلَى الْأَجْدَادِ الْمُتَوَقِّينَ وَالْقَبَائِلِ الْقَدِيمَةِ فَسُومِخَ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى كَوْنِهِ الْإِنْحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ عَلَى نَسَبِ الْإِنْحَ. □ فَوَدَّ: (الْمُسْتَحَقُّ الْإِنْحَ) نَعَتْ لِيَلْكَدَ كَذَا وَكَانَ الْأَوَّلَى الْمُسْتَحَقُّ أَهْلُهَا عَلَى وَقْفٍ كَذَا. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَوْنَهُ الْإِنْحَ. □ فَوَدَّ: (فَيُقْبَلُ) يَغْنِي آدَاءُ الشَّهَادَةِ وَفِي بَعْضِ

□ فَوَدَّ: (وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ عَلَى نَسَبٍ مِنْ أَبٍ أَوْ قَبِيلَةٍ الْإِنْحَ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَوْ سَمِعَهُ يَقُولُ هَذَا ابْنِي لِصَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ وَصَدَّقَهُ أَيِ: الْكَبِيرُ جَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِنَسَبِهِ وَلَوْ سَكَتَ أَيِ: الْمُنْسُوبُ الْكَبِيرُ جَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِقْرَارِ أَيِ: لَا بِالنَّسَبِ. □ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَتَرْجِيحُ الْحُكْمَيْنِ مِنْ زِيَادَتِهِ ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي الْحُكْمِ الثَّانِي أَنَّ الرَّاجِحَ ثُبُوتُ النَّسَبِ بِالْإِقْرَارِ حَالِ السُّكُوتِ وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ أَضْلُهُ هُنَا كَمَا رَأَيْتَ فَيُخَالِفُ عَكْسَهُ الْمُعْتَمَدَ الَّذِي جَرَى هُوَ عَلَيْهِ فِي الْإِقْرَارِ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ قَضِيَّتَهُ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ فَيَلْزَمُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِهِ بِهِ أَنَّ الرَّاجِحَ عَدَمُ جَوَازِ الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ قُلْتُ لَا نُسَلِّمُ لِحَوَازِ أَنْ يُصَدَّقَهُ بَعْدَ سُكُوتِهِ فَيُنْكَرُ إِقْرَارُهُ فَيَقِيمُ الْبَيِّنَةَ بِهِ لِيُثْبِتَ النَّسَبَ. □

(في الأصح) كالأب وإن تيقن بمشاهدة الولادة (و) كذا (موت على المذهب)؛ لأنه قد يتعذر إثباته بموته في قرية مثلاً (لا عتيق وولاء و) أصل (وقف) مطلق أو مقيد على جهة أو معين صحيح وكذا فاسد كوقف على النفس أنهى لشافعي فثبت عنده بالاستفاضة فله على ما يأتي من التصحيح إثباته بها على ما اقتضاه إطلاقهم لكن قال أبو زرعة: المذكور يقتضي خلافاً؛ لأننا إنما أثبتنا الصحيح بها احتياطاً والفايد ليس كذلك (ونكاح وملك في الأصح) ليتيسر مشاهدتها (قلت الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع) وفي نسخة في الوقف والثابت في خطه الأول (الجواز والله أعلم)؛ لأن مدتها إذا طالعت عسر إثبات ابتدائها فمست الحاجة إلى إثباتها بالتسامع وصورة الاستفاضة بالملك أن يستفيض أنه ملك فلان من غير إضافة السبب فإن استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع إلا الإرث؛ لأنه ينشأ عن التسبب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج بأصل الوقف شروطه وتفاصيله فلا يثبتان به استقلالاً ولا تبعاً على المنقول على ما قاله الزركشي ردّاً على من فصل كابين الصلاح ومن تبعه كالإسنوي وغيره لكن ذلك المنقول وهو ما أفنى به المصنف وسبقه إليه ابن شرافة وغيره إنما هو إطلاق

النسخ بالمثناة فوقية وهي ظاهرة. فؤد: (وإن تيقن إلخ) نائب فاعله ضمير التسبب رشدي. فؤد: (لأنه قد يتعذر إلخ) عبارة المغني كالنسب ولأن أسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يغسر الأطلاع عليها فجاز أن يعتمد على الاستفاضة اهـ. فؤد: (في قرية) لعله محرف عن غربة بالغين والباء.

فؤد (إسنوي): (لا عتيق) عطف على نسب في المتن. فؤد: (وأصل وقف) قال البلقيني: محله عندي فيما إذا أضيف إلى ما يصح الوقف عليه فأما مطلق الوقف فلا لجواز أن يكون ماله وقفه على نفسه واستفاض أنه وقف وهو وقف باطل قال: وهذا مما لا توقف فيه اهـ. رشدي. فؤد: (وأصل وقف) سيذكر مختزراً الأصل. فؤد: (على جهة) أي: عامة مغني. فؤد: (صحيح) نعت وقف. فؤد: (أنهي إلخ) أي: رفع أمر الوقف على نفس الواقف لحاكم شافعي. فؤد: (بالاستفاضة) أي: بالشهادة المستندة عليها. فؤد: (على ما يأتي) أي: آنفاً في المتن. فؤد: (الأول) أي: في الجميع. فؤد: (لأن مدتها) إلى قوله استقلالاً في النهاية. فؤد: (بالتسامع) أي: الاستفاضة ولا يشك أحد أن عائشة - رضي الله تعالى عنها - زوج النبي ﷺ وأن فاطمة - رضي الله تعالى عنها - بنت النبي ﷺ ولا مستند غير التسامع وحيث ثبت النكاح بالتسامع لا يثبت الصداق به بل يرجع لمهر المثل اهـ مغني.

فؤد: (وخرج) إلى قوله كما مر في المغني والأسنى إلّا قوله استقلالاً إلى لكن ذلك. فؤد: (على ما قاله الزركشي إلخ) إنما تبرأ عنه لما يأتي أن المنقول إنما هو إطلاق أنه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفاصيله بدون التعميم المذكور بقوله أي: الزركشي استقلالاً ولا تبعاً. فؤد: (لكن ذلك المنقول وهو ما أفنى به إلخ) عبارة المغني.

فقط وهو يُمكنُ حملُهُ على ذلك التَّفصيلِ وهو أنَّ محلَّ عدمِ القبولِ إنَّ شَهِدَ بالشُّروطِ وحَدَّها بخلافِ ما إذا شَهِدَ بها مع أصلِ الوقفِ؛ لأنَّ حاصِلَها يرجعُ إلى بَيانِ وُضْعِ الوقفِ وتبيينِ كَيْفِيَّتِهِ وذلك مسموعٌ كما أفتى به ابنُ الصَّلَاحِ وغيره. وإذا لم تثبُتِ التَّفاصِيلُ قُسمتِ الغلَّةُ على أربابِها بالسَّوِيَّةِ فإنَّ كانَ على مَدْرَسَةٍ تَعَدَّرَتْ شُرُوطَها صَرَفَها النَّاطِرُ فيما يراه من مَصَالِحِها أَهمُّ كما مرَّ في الوقفِ. وبحَثِّ البُلُقينيِّ ثُبُوتُ شرطٍ يَسْتَفِيضُ غَالِبًا ككَونه على حَرَمِ مَكَّةَ قالَ ومَحَلُّ الخِلافِ في غيرِ حُدُودِ العقارِ فهي لا تَثْبُتُ بذلك كما قاله ابنُ عبدِ السلامِ وإنَّ اقْتَضَى كلامُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ خِلافَهُ وَلِلشُّبْكِيّ إِفْتَاءً طَوِيلًا حاصِلُهُ أَنَّهُ لا يَرْجَعُ في الحُدُودِ إلى ما في المُسْتَنَدَاتِ مُطْلَقًا؛ لأنَّ كُتَّابَها لا يَعْتَمِدُونَ فيها غَالِبًا على وجِهٍ صحيحٍ صريحٍ بل لا بُدَّ من بَيِّنَةٍ صريحةٍ بأنَّ الحدَّ الفُلانيَّ مِلْكٌ لِفُلانٍ قالَ: وشَهادَةُ الشُّهُودِ بأنَّ مِلْكَ الدَّارِ الفُلانيَّةِ وحيازَتَها لِفُلانٍ لا يَثْبُتُ بها حُدُودُها؛ لأنَّها ليستُ نَصًّا في ذلك وإنَّ ذَكَرُوا الحُدُودَ؛ لأنَّهم إِنَّمَا يَذْكُرُونَهَا على سَبِيلِ الصِّفَةِ أو التَّعْرِيفِ لا غيرُ فلا بُدَّ أَنْ يُصَرِّحُوا بأنَّهم يَشْهَدُونَ بها وإلا ضَدَّقْ ذُو الْبَيْدِ عَلَيْهَا يَمِينِهِ قالَ وكذلك ما يَقَعُ في المُسْتَنَدَاتِ من أَقَرِّ مِثَالٍ فُلانٌ بِنِ فُلانٍ بِكَذا فلا تَثْبُتُ بذلك بُنُوَّةُ فُلانٍ لِفُلانٍ؛ لأنَّها لم تَقَعْ قَضْدًا صريحةً وأُطَالَ في هذا أيضًا وَلَمَّا ذَكَرْتَ ذلك كُلَّهُ عَنْهُ بطولِهِ في الفِتاوَى اعْتَرَضْتَهُ بأنَّ المَنْقُولَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ ابْنُهُ التَّاجُ ثُبُوتُ البُنُوَّةِ ضِمْنًا خِلافًا لِمَالِكٍ وبعضِ أَصْحَابِنَا.....

(تَبْيِيحٌ): ما ذَكَرَهُ في الوقفِ هو بالنَّظَرِ إلى أَصْلِهِ وَأَمَّا شُرُوطُهُ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ في فِتاوِيهِ لا تَثْبُتُ بِالاسْتِفاضةِ شُرُوطُ الوقفِ وتَفَاصِيلُهُ اهـ. والأَوْجَهُ كما قالَ شَيْخُنَا حَمَلُهُ على ما قاله ابنُ الصَّلَاحِ فَإِنَّهُ قالَ يَثْبُتُ بِالاسْتِفاضةِ أَنَّ هَذَا وَقْفٌ لا أَنَّ فُلانًا وَقَفَهُ وَأَمَّا الشُّرُوطُ فَإِنَّ شَهِدَ بها مُفْرَدَةً لم تَثْبُتْ بها وإنَّ ذَكَرَها في شَهادَتِهِ بِأَصْلِ الوقفِ سَمِعَتْ؛ لأنَّهُ يَرْجَعُ حاصِلُهُ إلى بَيانِ كَيْفِيَّةِ الوقفِ انْتَهَى وهو شَيْخُهُ كما قاله ابنُ قاسِمٍ قالَ الإسْتَوْيُّ: ولا شَكَّ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لم يَطْلُعْ عَلَيْهِ أَيُّ: ما قاله ابنُ الصَّلَاحِ اهـ بِحَذْفٍ.

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ يُمَكِّنُ حَمَلُهُ على ذلك التَّفصيلِ إلخ) جَرَى على ذلك الحَمَلِ شَيْخُ الإِسْلامِ والمُعْنِي كما مرَّ أَيْفًا. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى أَرْبابِهِ) أَيُّ: مُسْتَحَقِّي الوقفِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ كانَ على مَدْرَسَةٍ إلخ) وإنَّ كانَ وَقْفًا على جَماعَةٍ مُعَيَّنِينَ أو جِهاَتٍ مُتَعَدِّدَةٍ قُسمتِ الغلَّةُ بَيْنَهُم بالسَّوِيَّةِ اسْتَوْيٌّ وَمُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (شُرُوطُها) يَعْني شُرُوطُ الوقفِ على المَدْرَسَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ البُلُقينيِّ) إلى قولِهِ وَلِلشُّبْكِيّ في النِّهايةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِلشُّبْكِيّ إِفْتَاءً إلخ) يُؤَيِّدُهُ قولُ الشَّارِحِ في التَّبْيِيحِ السَّابِقِ كَثِيرًا ما يَعْتمَدُ الشُّهُودُ إلخ وقولُهُ: وقد تَساهَلَ جَهْلَةُ الشُّهُودِ إلخ فَتَدَبَّرْ ثم رَأَيْتَ قولَهُ الآتِي قُلْتُ: نَعَمْ إلخ وهو كَلَامُ نَفِيسٍ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: ذَكَرْتَ الحُدُودَ فيها أَصْلًا أو ضِمْنًا. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: سِوَاكَ كانَ على سَبِيلِ القَضْدِ والصَّرَاحَةِ أو على سَبِيلِ الضَّمَنِ والتَّبَعِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (من أَقَرَّ فُلانٌ إلخ) بَيانٌ لِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (فَلا تَثْبُتُ بِذلك) أَيُّ: بِالشَّهادَةِ بِذلك الإِفْراسِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيُّ: الشُّبْكِيّ. ☐ قَوْلُهُ: (ثُبُوتُ البُنُوَّةِ ضِمْنًا) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنِي اغْتِمادُهُ.

وقياسها أنَّ الشَّاهِدَ لو قال أشْهَدُ أنَّ الدَّارَ المحدودةَ بكذا أَقْرَبَ بها مثلاً فُلَانٌ كان شَهادَةً بالحدودِ ضِمْنًا وبالإقرارِ أصلاً ومع ذلك لا يُعْتَدُ بما في المُسْتَنَدَاتِ من ذِكْرِ الحدودِ إلا إن صرَّحَ الشَّاهِدُ بأنَّه يشْهَدُ بها ولو ضِمْنًا كما تَقَرَّرَ أو يَشْمَلُها الحُكْمُ كأنَّ يَقُولَ: حَكَمْتُ بِجَمِيعِ ما فيه وَلَمَّا بَسَطْتُ ذلك في الفتاوى قُلْتُ: نعم، الحقُّ أنَّه لا يُقْبَلُ في البُتُوَّةِ والحدودِ ما مرَّ إلا من شَاهدٍ مشْهُورٍ بِمَزِيدِ التَّحَرِّيِ والضَّبْطِ والمَعْرِفَةِ بحيثُ يَغْلِبُ على الظَّنِّ أنَّه لم يَذْكُرِ البُتُوَّةَ والحدودَ إلا بعدَ أن اسْتَنَدَ بهما إلى وجِهٍ صحيحٍ يُجَوِّزُ له اعْتِمَادَهُ فيهما وكلامُهم في مَوَاضِعَ دالٍّ على ذلك ومِمَّا يَثْبُتُ بذلك أَيْضًا ولايةُ قاضٍ واستحقاقُ زكاةٍ ورِضَاعٍ وجِزَجٍ وتعديلٍ وإعسارٍ ورُشْدٍ وغَضَبٍ وأنَّ هذا وارِثٌ فُلَانٍ أو لا وارِثٌ له غيرُهُ قال الرَّافِعِيُّ وغيرُهُ وإنَّما تُقْبَلُ الشَّهادَةُ بِكَوْنِ المالِ بَيِّدٍ زَيْدٍ بِالمُشَاهَدَةِ دونِ الاستِفاضةِ واعتَرِضُوا بأنَّ المنصوصَ أنَّه تَكْفِي وقال الهَرَوِيُّ إنَّه مُتَّفَقٌ عليه. (تَنْبِيْهٌ) نَقَلَ في المُتَوَسِّطِ عن الإِسْتَوْيِّ عن ابنِ الصَّلَاحِ مَسْأَلَةً وقال إنَّها كَثِيرَةُ الوُقُوعِ وهي أنَّ جَماعَةً شَهِدُوا بأنَّ النَّظَرَ في الوَقِفِ الفُلَانِيَّ لِيَزِيدَ ولم يَزِيدُوا على ذلك ولم يَكُونُوا شَهِدُوا على الواقِفِ أي: لم يَذْكُرْ كَوْنَهُ ولا قالوا إنَّ مُسْتَنَدَهُم الاستِفاضةُ وشَعِلُوا عن مُسْتَنَدِهِمْ فلم يُعَدِّدْهُم بل صَمَّمُوا على الشَّهادَةِ وأجاب ابنُ الصَّلَاحِ بأنَّ هذا مَحْمُولٌ على اسْتِنادِهِم إلى الاستِفاضةِ والشُّرُوطِ لا تَثْبُتُ بِمِثْلِ ذلك كما تَقَدَّمَ.....

• قَوْلُهُ: (وَقِيَّاسُهَا) أَي: مَسْأَلَةُ البُتُوَّةِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَشْهَدُ) الْأَخْصَرُ الْوَاضِحُ بِالشَّهادَةِ بِهَا أَي: الْحُدُودِ. • قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَي: نَحْوُ قَوْلِ الشَّاهِدِ إِنْ شَهِدَ فُلَانٌ ابْنَ فُلَانٍ أَقْرَبَ بِكَذَا وَقَوْلُهُ: أَشْهَدُ أَنَّ الدَّارَ الْمَحْدُودَةَ بِكَذَا أَقْرَبَ بِهَا فُلَانٌ. • قَوْلُهُ: (وَمِمَّا يَثْبُتُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِعْسَارٍ وَغَضَبٍ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: الاسْتِفاضةِ. • قَوْلُهُ: (وَرِضَاعٍ) مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي شَرْحِهِ وَلَا تَجُوزُ شَهادَةُ عَلَى فَعْلٍ الْخُ وَكَذَا قَوْلُهُ: وَغَضَبٍ مَرَّ مَا يُنَافِيهِ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِيُّ. • قَوْلُهُ: (دُونَ الاسْتِفاضةِ). (تِمَّةٌ): لَا يَثْبُتُ دَيْنٌ بِالاسْتِفاضةِ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ فِي قَدَرِهِ كَذَا عَلَّلَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِلْكَ الْحِصَصِ مِنَ الْأَعْيَانِ لَا يَثْبُتُ بِالاسْتِفاضةِ قَالَ: وَالْوَجْهُ الْقَائِلُ بِثُبُوتِ الدَّيْنِ بِالاسْتِفاضةِ قَوِيٌّ وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ تَرْجِيحُهُ كَمَا رَجَّحَ ثُبُوتَ الْوَقِفِ وَنَحْوَهُ بِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا أَسْنَى وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَاعْتَرِضُوا) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (نَقَلَ) أَي: الْأَذْرَعِيُّ صَاحِبُ التَّوَسُّطِ. • قَوْلُهُ: (وَأَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ) أَي: عَنِ السُّؤَالِ عَنِ الشَّهادَةِ الْمَذْكُورَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالشُّرُوطُ لَا تَثْبُتُ الْخُ) إِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَلَا إِشْكَالَ وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فَهُوَ مُنَافٍ لِمَا سَبَقَ عَنْهُ سَيِّدُ عَمَرٍ وَتُدْفَعُ الْمُنَافَاةُ بِأَنَّ مَا هُنَا فِي الشَّهادَةِ بِالشُّرُوطِ بِانْفِرَادِهَا كَمَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ

• قَوْلُهُ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ) وَإِنَّمَا تُقْبَلُ الشَّهادَةُ بِكَوْنِ الْمَالِ بَيِّدٍ زَيْدٍ بِالمُشَاهَدَةِ دُونَ الاسْتِفاضةِ قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا يَثْبُتُ دَيْنٌ بِاسْتِفاضةٍ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ فِي قَدَرِهِ كَذَا عَلَّلَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِلْكَ الْحِصَصِ مِنَ الْأَعْيَانِ لَا يَثْبُتُ بِالاسْتِفاضةِ أَهْ.

قال: وأيضاً فإن إهمال السبب مقتضاه لِرَدِّ الشَّهادة بالإِرْثِ اهـ. وأنتَ خَبِيرٌ من قولِي الآتِي
وإذا أُلْقِيَ الشَّاهِدُ وظهر للحاكم إلى آخِرِهِ ومِمَّا مَرَّ في الْمُتَّقِبَةِ أَنَّهُ لا يَلْزَمُ بَيَانُ سَبَبِ مَعْرِفَتِهَا
أَنَّهُ يَنْبَغِي جَرَيَانُ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْعَارِفِ الصَّابِطِ وَغَيْرِهِ هُنَا وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ
بَنَى إِطْلَاقَهُ الْمَنْعَ عَلَى أَنَّهُ لا يُمَكِّنُ الِاسْتِنَادَ فِيهِ إِلَّا إِلَى الِاسْتِفَاضَةِ وَهَذَا الْحَضَرُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ يَسْتَنِدُ لِتَوَاتُرِ مُفِيدٍ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ وَابْنِ الصَّلَاحِ لا يَسَعُهُ أَنْ يَمْنَعَ ثُبُوتَ شُرُوطِ الْوَقْفِ بِهَذَا
التَّوَاتُرِ الْأَعْلَى مِنَ الِاسْتِفَاضَةِ وَإِذَا لَمْ يَنْحَصِرِ الْأَمْرُ فِي الِاسْتِفَاضَةِ فَلَا وَجْهَ لِرَدِّ الشَّهادة
الْمُحْتَمَلِ اسْتِنَادُهَا لِوَجْهِ صَحِيحٍ لَا سِيَّما مَعَ اشْتِرَاطِنَا فِي الشَّاهِدِ مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ أَيْضاً فَإِنَّ إِهْمَالَ
السَّبَبِ إِلَى آخِرِهِ لَا يُثَلِّقُنِي مَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ إِهْمَالَ سَبَبِ الْإِرْثِ يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِالْأَصْلِ
الْمَقْصُودِ، وَإِهْمَالَ السَّبَبِ فِي مَسْأَلَتِنَا لَا يُؤَدِّي لِذَلِكَ بَلْ لِلْجَهْلِ بِطَرِيقِهِ وَشَتَاتٍ مَا بَيْنَ
الْجَهْلَيْنِ فَتَأْمَلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (وَشَرَطُ التَّسَامُعِ) الَّذِي يَجُوزُ الِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ فِي الشَّهادة بِمَا
ذَكَرَ (سَمَاعُهُ) أَي: الْمَشْهُودُ بِهِ فَهُوَ مُضَدَّرٌ مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ (مَنْ جَمَعَ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى
الْكُذِبِ).

فِي الشَّهادة بِهَا مَعَ أَصْلِ الْوَقْفِ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَي: ابْنُ الصَّلَاحِ. □ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي: فِي شَرْحٍ وَقِيلَ
يَكْفِي مِنْ عَدْلَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِخ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (مَعْرِفَتِهَا) أَي: الْمُتَّقِبَةِ أَقُولُ إِنَّهُ يَنْبَغِي الْإِخ
مَفْعُولٌ خَبِيرٌ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْعَارِفِ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفْصِيلِ وَقَوْلُهُ هُنَا مُتَعَلِّقٌ بِالْجَرَيَانِ. □ قَوْلُهُ: (الْمَنْعُ) أَي:
لِقَبُولِ الشَّهادة الْمَذْكُورَةِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: فِي عِلْمِ نَاطِرِ الْوَقْفِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِذَا لَمْ يَنْحَصِرِ الْإِخ) الْأَوَّلَى
التَّفْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَي: مِنْ كَوْنِهِ مَشْهُورَ الدِّيَانَةِ وَالضَّبْطِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَى الْجَهْلِ بِالْأَصْلِ الْإِخ) قَدْ يَمْنَعُ
تَأْدِيَتَهُ إِلَى ذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِكَيْفِيَةِ الْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا جُهِلَتِ الْكَيْفِيَّةُ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِرْثُ
سَم. □ قَوْلُهُ: (لَا يُؤَدِّي لِذَلِكَ الْإِخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَشَرَطُ التَّسَامُعِ) أَي: الِاسْتِفَاضَةُ رَوْضٌ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ.
(فَرَحٌ): مَا شَهِدَ بِهِ الشَّاهِدُ اعْتِمَادًا عَلَى الِاسْتِفَاضَةِ جَازَ الْحَلْفِ عَلَيْهِ اعْتِمَادًا عَلَيْهَا بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ
يَجُوزُ الْحَلْفُ عَلَى خَطِّ الْأَبِ دُونَ الشَّهادة شَرْحُ الرَّوْضِ مَعَهُ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ
فَارَقَ فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ) أَي: مِنَ التَّسَبُّبِ وَمَا بَعْدَهُ.

□ قَوْلُ (السِّي): (مَنْ جَمَعَ) أَي: كَثِيرَ رَوْضٍ وَمُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونُوا مُكَلَّفَيْنِ ع ش.
□ قَوْلُ (السِّي): (تَوَاطُؤُهُمْ) أَي: تَوَافَقَهُمْ مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (إِلَى الْجَهْلِ بِالْأَصْلِ) قَدْ يَمْنَعُ تَأْدِيَتَهُ إِلَى ذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِكَيْفِيَةِ الْإِرْثِ إِلَّا أَنْ
يُقَالَ: إِذَا جُهِلَتِ الْكَيْفِيَّةُ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِرْثُ. □ قَوْلُهُ: (وَشَرَطُ التَّسَامُعِ) الَّذِي يَجُوزُ الِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ فِي الشَّهادة
الْإِخ) فَسَّرَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ التَّسَامُعَ بِالِاسْتِفَاضَةِ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ جَمَعَ يُؤْمَنُ الْإِخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَيَقَعُ
الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ الْقَوِيُّ بِخَبَرِهِمْ اهـ. فَالْمُرَادُ هُنَا بِالْجَمْعِ وَبِأَمِنْ تَوَاطُؤُهُمْ أَعْمٌ مِمَّا فِي التَّوَاتُرِ.

ويحصل الظن القوي بصدقهم وهذا لازم لما قبله خلافاً لمن استدرك به ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشبيههم لهذا بالتواتر أنه لا يشترط فيهم إسلام وهو مُحْتَمَلٌ ثم رأيت بعضهم جزم باشتراطه وكأنه لضعف هذا؛ لأنه قد يفيد الظن القوي فقط كما تقرر بخلاف التواتر فإنه يفيد العلم الضروري وبه فارق الاستفاضة فهما مستويان في الطريق مختلفان في الثمرة كما حقق في محله (وقيل يكفي) التسامع (من عدلين) إذا سكن القلب لخبرهما وعلى الأول لا بُدَّ من تكرره وطول مدته عرفاً كما يعلم مما يأتي وشرط ابن

فؤد: (ويحصل الظن إلخ) عبارة المغني وشرح المنهج بحيث يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم اهـ. قال سم بعد ذكرها عن الثاني فالمراد بالجمع وبالأمن من تواطئهم أعم مما في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح وهذا لازم إلخ بل اللازم الأعم من العلم والظن فليتأمل اهـ وعبارة الرشيدى.

فؤد: (ويحصل الظن القوي إلخ) الظاهر أن قائل هذا إنما أراد به بيان مراد المصنف مما قاله وأنه ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو ظاهره وإنما المراد ما يفيد أو الظن القوي وحيث فلا ينبغي قول الشارح خلافاً لمن إلخ اهـ. فؤد: (وهذا) أي: قوله: ويحصل الظن إلخ وقوله: لما قبله أي: ليقول المتن يؤمن إلخ. فؤد: (خلافاً لمن استدرك به) عبارة النهاية فسقط القول بأنه لا بُدَّ من ذكره اهـ. فؤد: (لا يشترط) إلى قوله وقضية تشبيههم في المغني. فؤد: (وهو مُحْتَمَلٌ ثم رأيت بعضهم جزم باشتراطه) عبارة النهاية لكن أفتى الوالد باشتراطه فيهم اهـ. وعبارة سم قوله: ثم رأيت بعضهم كصاحب العباب وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي اهـ. فؤد: (لضعف هذا) أي: التسامع. فؤد: (فهما مستويان في الطريق إلخ) قد يمتنع سم وقد يجاب بحمل الطريق على الجنس لا الشخص. فؤد: (إذا سكن) إلى المتن في النهاية إلا قوله بل كلام الزافعي إلى وكيفية أدائها. فؤد: (إذا سكن القلب لخبرهما) أي: لأن الحاكم يعتمد قولهما فكذا الشاهد ومال إليه الإمام وقيل يكفي من واحد إذا سكن إليه القلب مغني. فؤد: (وعلى الأول لا بُدَّ إلخ) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم سم.

فؤد: (وطول مدته إلخ) ولا يُقدَّر بسنة بل العبرة بمدّة تغلب على الظن صحة ذلك مغني وأسنى.

فؤد: (كما يعلم مما يأتي) لعله أراد به قول المصنف وتجاوز في طويله إلخ أو قول الشارح قال ولا يكفي التصرف مرة إلخ توفت. فؤد: (وشرط) إلى المتن في المغني إلا مسألة الاستصحاب وإلا قوله بل كلام الزافعي إلى وكيفية أدائها.

فؤد: (ويحصل الظن القوي إلخ) الوجه أن يقال ويحصل العلم أو الظن القوي؛ لأن الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل اللازم الأعم من العلم والظن فليتأمل. فؤد: (ثم رأيت بعضهم) كصاحب العباب وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي.

فؤد: (فهما مستويان إلخ) قد يمتنع. فؤد: (وعلى الأول) كتب عليه م ر. فؤد: (وعلى الأول لا بُدَّ من تكرره وطول مدته عرفاً) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم.

أبي الدَّم أَنَّهُ لَا يُصْرَحُ بِأَنَّ مُسْتَنَدَهُ الْإِسْتِفَاضَةَ وَمِثْلُهَا الْإِسْتِصْحَابُ ثُمَّ اخْتَارَ وَتَبِعَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ إِنْ ذَكَرَهُ تَقْوِيَةً لِعَلِمِهِ بِأَنَّ جَزَمَ بِالشَّهَادَةِ ثُمَّ قَالَ مُسْتَنَدِي الْإِسْتِفَاضَةَ أَوْ الْإِسْتِصْحَابَ سَمِعْتُ شَهَادَتَهُ وَلَا كَأَشْهَدُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ بِكَذَا فَلَا بَلَّ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُصْرَحُ بِذِكْرِهَا مُطْلَقًا حَيْثُ قَالَ فِي شَاهِدِ الْجَوْحِ: يَقُولُ سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فِيهِ كَذَا لَكِنَّ الَّذِي صَرَحُوا بِهِ هُنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ خِلَافَ مَا سَمِعَ وَعَلَيْهِ فَيُوجِّهُ الْاِكْتِفَاءَ بِذَلِكَ فِي الْجَوْحِ بِأَنَّهُ مُفِيدٌ فِي الْمَقْصُودِ مِنْهُ مِنْ عَدَمِ ظَنِّ الْعَدَالَةِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا. وَإِذَا أُطْلِقَ الشَّاهِدُ وَظَهَرَ لِلْحَاكِمِ أَنَّ مُسْتَنَدَهُ الْإِسْتِفَاضَةَ لَمْ يُلْجِئْهُ إِلَى بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ عَامِيًّا عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْهَلُ شُرُوطَهَا، وَكَيْفِيَّةَ أَدَائِهَا أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا وَلَدُ فُلَانٍ أَوْ وَقْفُهُ أَوْ عَتِيقُهُ أَوْ مَلِكُهُ أَوْ هَذِهِ زَوْجَتُهُ مِثْلًا لَا نَحْوَ أَعْتَقَهُ أَوْ وَقَفَهُ أَوْ تَزَوَّجَهَا؛ لِأَنَّهُ صَوْرَةُ كَذِبٍ لِاقْتِضَائِهِ أَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ وَشَاهَدَهُ لِمَا مَرَّ فِي الشَّهَادَةِ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ (وَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى مَلِكٍ) لِعَقَارٍ أَوْ مَنْقُولٍ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ (بِمَجْرَدِ يَدٍ؛ لِأَنَّهُمَا) لَا تَسْتَلْزِمُهُ نَعَمْ، لَهُ الشَّهَادَةُ بِهَا (وَلَا بَيِّدٍ وَتَصَرُّفٍ فِي مُدَّةٍ قَصِيرَةٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَكَيْلٌ عَنْ غَيْرِهِ (وَتَجُوزُ) الشَّهَادَةُ بِالْمَلِكِ إِذَا رَأَاهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَبِالْحَقِّ كَحَقِّ إِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَى

فَوَدَّ: (ثُمَّ اخْتَارَ الْإِنِّج) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ لِأَن ذَكَرَهُ يُشْعِرُ بَعْدَمَ جَزْمِهِ بِالشَّهَادَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ حَمْلُ هَذَا عَلَى مَا إِذَا ظَهَرَ بِذِكْرِهِ تَرَدُّدٌ فِي الشَّهَادَةِ فَإِنَّ ذَكَرَهُ لِقَوِيَّةِ كَلَامٍ أَوْ حِكَايَةِ حَالٍ قُبِلَتْ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْوَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ أَنَّهُ إِنْ ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ الرِّبَايَةِ وَالتَّرَدُّدِ بَطَلَتْ أَوْ لِقَوِيَّةِ كَلَامٍ أَوْ حِكَايَةِ حَالٍ قُبِلَتْ أ. هـ. فَوَدَّ: (ذَكَرَهَا) أَيِ: الْإِسْتِفَاضَةَ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: عَلَى وَجْهِ التَّقْوِيَةِ كَانَ أَوْ لَا.

فَوَدَّ: (وَكَيْفِيَّةَ أَدَائِهَا) أَيِ: الشَّهَادَةُ بِالنَّسَامِعِ شَرْحُ الْمَنْهَجِ. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي الشَّهَادَةِ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ) أَيِ: مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْأَوَّلَى الْإِنْصَارُ وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِنْصَارُ وَالسَّمْعُ مُغْنِي. فَوَدَّ: (سُنِّي: بِمَجْرَدِ يَدٍ) وَلَا بِمَجْرَدِ تَصَرُّفٍ رَوْضٍ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ مِنْ ذِي الْبَيِّدِ وَقَوْلُهُ: وَأَمَّا الْفَتْحُ إِلَى الْمَتْنِ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُهُ) لِأَن مُجَرَّدَ الْبَيِّدِ قَدْ يَكُونُ عَنْ إِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي.

فَوَدَّ: (سُنِّي: وَلَا بَيِّدٍ وَتَصَرُّفٍ الْإِنِّج) هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِمَجْرَدِ يَدٍ لَا عَلَى مَا قَبْلَهُ أَيِ: وَلَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى مَلِكٍ يَبِيدُ وَتَصَرُّفٍ الْإِنِّج رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (سُنِّي: وَلَا بَيِّدٍ وَتَصَرُّفٍ فِي مُدَّةٍ قَصِيرَةٍ) أَيِ: عُرْفًا بِلا إِسْتِفَاضَةٍ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالْمَلِكِ الْإِنِّج) هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَقْدًا وَغَيْرِهِ يَقْتَضِي الْجَوَازَ فِي نَحْوِ التَّقْدِ أَيْضًا لَكِنَّ عَبَّرَ فِي الرِّوَضِ

فَوَدَّ: (ثُمَّ اخْتَارَ وَتَبِعَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِنِّج) وَالْأَوْجَهِ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ التَّرَدُّدِ وَالرِّبَايَةِ بَطَلَتْ أَوْ لِقَوِيَّةِ كَلَامٍ أَوْ حِكَايَةِ حَالٍ قُبِلَتْ ش. م. ر. فَوَدَّ: (وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالْمَلِكِ إِذَا رَأَاهُ يَتَصَرَّفُ فِي الْإِنِّج) هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَقْدًا وَغَيْرِهِ يَقْتَضِي الْجَوَازَ فِي نَحْوِ التَّقْدِ أَيْضًا لَكِنَّ عَبَّرَ فِي الرِّوَضِ بِقَوْلِهِ فَضَّلَ: مَنْ رَأَى رَجُلًا يَتَصَرَّفُ فِي شَيْءٍ فِي يَدِهِ مُمْتَرِزًا الْإِنِّج قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِالْمُتَمَرِّزِ غَيْرُهُ كَالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ

سطحه أو أرضه أو طرح الثلج في ملكه إذا رآه الشاهد (في) مدة (طويلة) عُرْفًا (في الأصح) حيث لا يُعْرَفُ له مُنَازِعٌ؛ لأنَّ ذلك يُغْلِبُ على الظَّنِّ الملك أو الاستحقاق نعم، إن انضَمَّ لِلتَّصَرُّفِ استفاضة أنَّ الملك له جازت الشهادة به وإن قُصُرَتِ المدة ولا يكفي قول الشاهد رأينا ذلك سنين ويُستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرّد اليد والتصرّف في المدة الطويلة إلا إن انضَمَّ لذلك السماع من ذي اليد والناس أنه له كما في الروضة في اللقيط

بقوله: (فصل: مَنْ رَأَى رَجُلًا يَتَصَرَّفُ فِي شَيْءٍ فِي يَدِهِ مُتَمَيِّزًا لَخ) قال في شرحه عن أمثاله وخرج بالمُتَمَيِّزِ غيرَه كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها ممّا يَتِمَّاثلُ فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد انتهى. ولا يخفى إشكال إطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد إلا أن يكون مَصَوَّرًا بما إذا كان المشهود به في ذلك مُخْتَلِطًا بأمثاله فلتراجع المسألة ولتحرّر اه. سم. أقول: يُؤَيِّدُ الإشكال أو يُصَرِّحُ به ما قدّمه الشارح عن أبي زُرْعَةَ في أوائلِ فَصْلٍ في غِيبةِ المحكوم به راجعه.

☐ قوله: (أو طرح الثلج إلخ) عطف على الإجراء. ☐ قوله: (في مدة إلخ) متعلّق بكلّ من التصرّف وضمير الإجراء والطرّح في قوله: (إذا رآه). ☐ قوله: (عُرْفًا) إلى قوله: (أو أنّ ما هنا) في المعنى إلا قوله: (ولا يكفي) إلى: (ويُستثنى) وقوله: (قال الأذرعى) إلى المثنى. ☐ قوله: (حيث لا يُعْرَفُ له مُنَازِعٌ) يتبعي تقييده بنحو ما استظهره في شرح ولّه الشهادة بالسماع. ☐ قوله: (لأن ذلك) أي: امتداد اليد والتصرّف مع طول الزمان من غير مُنَازِعٍ أسنى ونهايةً ومُعْنَى.

☐ قوله: (نعم إن انضَمَّ لِلتَّصَرُّفِ استفاضة إلخ) بل الاستفاضة وخدّها كافية كما أفاده تَصْحِيحُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الْمُنْهَجُ وَشَرَحَ الرُّوضُ سم. ☐ قوله: (لِلتَّصَرُّفِ) عبارةُ النّهايةِ والمعنى إلى اليد والتصرّف اه. ☐ قوله: (جازت الشهادة به) أي: قطعاً نهياًً ومُعْنَى بِهِ يَنْقُطُ ما مرَّ آنفاً عن سم إن كان أراد الاختراض. ☐ قوله: (من ذلك) أي: من قولِ الْمُصَنِّفِ وَتَجَوُّزُ فِي طَوِيلَةِ إلخ. ☐ قوله: (إلا إن انضَمَّ لذلك إلخ) وفي سم بعد ذِكْرِ عبارةِ شَرْحِ الرُّوضِ ما نصّه وَقَضِيَّتُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِطُولِ الْمُدَّةِ خِلَافُ ما قاله الشارح اه أي: والنّهايةُ والمُعْنَى. ☐ قوله: (من ذي اليد والناس) كذا في أصله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وفي النّهاية

والحبوب ونحوها ممّا يَتِمَّاثلُ فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد اه. ولا يخفى إشكال إطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد إلا أن يكون مَصَوَّرًا بما إذا كان المشهود به في ذلك مُخْتَلِطًا بأمثاله فلتراجع المسألة ولتحرّر. ☐ قوله: (نعم إن انضَمَّ لِلتَّصَرُّفِ استفاضة) بل الاستفاضة وخدّها كافية كما أفاده تَصْحِيحُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْهُ مُخَالَفًا به ما ذَكَرَهُ الرُّوضُ مِنْ عَدَمِ الْاِكْتِفَاءِ بِالاستفاضةِ وخدّها، وعبارةُ المنهج ويملك به أي: ولّه الشهادة بملك بالسماع أو بيد وتصرف تصرف مَلَكَ مُدَّةً طَوِيلَةً عُرْفًا اه. ☐ قوله: (ويُستثنى من ذلك الرقيق) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. وقوله: (في المدة الطويلة) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

☐ قوله: (إلا إن انضَمَّ لذلك السماع من ذي اليد والناس إلخ) عبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ وهذا أي: ما تَقَرَّرَ لَا

لِلإِحتِطَاءِ فِي الْحُرِّيَّةِ وَكَثْرَةِ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ. (وَشَرْطُهُ) أَي: التَّصَرُّفِ الْمُفِيدِ لِمَا ذُكِرَ (تَصَرُّفٌ مُلْكٌ مِنْ سُكْنَى وَهَذَا مِنْ بِنَاءِ وَبِيعٍ) وَفَسْخَ وَإِجَارَةٍ (وَزَهْنٍ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُغْلَبُ لِظَنِّ الْمَلِكِ وَالْوَأْدُ بِمَعْنَى أَوْ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى جِدَّتِهِ كَافٍ قَالَا وَلَا يَكْفِي التَّصَرُّفُ مَرَّةً قَالَ الْأَدْرَعِيُّ بَلْ وَمَرَّتَيْنِ بَلْ وَبَرَارًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ (وَتُبْنَى شَهَادَةُ الْإِعْسَارِ عَلَى قَرَائِنٍ وَمَخَايِلٍ) أَي: مَظَانٍ (الضَّرُّ) بِالضَّمِّ وَهُوَ سُوءُ الْحَالِ أَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ خِلَافُ النَّفْعِ (وَالْإِضَافَةُ) مَضْدَرٌ أَضَاقَ أَي: ذَهَبَ مَالُهُ لِتَعَدُّرِ الْبَقِيَّةِ فِيهِ فَكَثُفِي بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَرَائِنٍ أَحْوَالِهِ فِي خَلْوَتِهِ وَصَبْرِهِ عَلَى الصَّبَقِ وَالضَّرَرِ وَهَذَا شَرْطٌ لِعَتِمَادِ الشَّاهِدِ وَقَدَّمَ فِي الْفَلَسِ اشْتِرَاطَ خَيْرَتِهِ الْبَاطِنَةِ وَهُوَ شَرْطٌ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِ أَوْ أَنَّ مَا هُنَا طَرِيقٌ لِلْخَبْرَةِ الْمَشْتَرِطَةِ ثُمَّ.

أَي: وَشَرَحَ الرُّوضُ وَبِعِبَارَةِ الْمُغْنِي أَنْ يَسْمَعَهُ يَقُولُ: هُوَ عَبْدِي أَوْ يَسْمَعُ النَّاسَ يَقُولُونَ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّرْ أَه. سَيِّدٌ عَمَرٌ وَبِعِبَارَةِ ع ش قَوْلُهُ: (لَا أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ السَّمَاعُ مِنْ ذِي الْيَدِ الْإِلْحِ) أَي: فَلَا يَكْفِي السَّمَاعُ مِنْ ذِي الْيَدِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ مِنَ النَّاسِ وَلَا عَكْسُهُ أَه. وَالْأَقْرَبُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِ وَشَرْطُ التَّسَامُعِ سَمَاعُهُ مِنْ جَمْعِ الْإِلْحِ مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ النِّهَايَةِ السَّمَاعُ مِنَ النَّاسِ الْإِلْحُ الْمُفِيدُ لِكِفَايَةِ السَّمَاعِ مِنَ النَّاسِ وَعَدَمَ اشْتِرَاطِهِ مِنْ ذِي الْيَدِ.

□ قَوْلُهُ: (لِلِإِحتِطَاءِ فِي الْحُرِّيَّةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ التَّرْجُحَ مَعَ الرَّقِيقِ فِي الرُّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ أَمَّا لَوْ كَانَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَبَيْنَ آخَرٍ يَدْعِي الْمُلْكَ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَجَوُّزُ الشَّهَادَةِ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ مُدَّةً طَوِيلَةً هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيَرْاجِعْ رَشِيدِي.

□ قَوْلُ (لِسَيِّ) (وَشَرْطُهُ) أَي: فِي الْعَقَارِ مُغْنِي.

□ قَوْلُ (لِسَيِّ): (مِنْ سُكْنَى وَهَذَا الْإِلْحِ) وَدُخُولِ وَخُرُوجِ رَوْضٍ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَفَسْخَ) أَي: بَعْدَ الْبَيْعِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي التَّصَرُّفُ مَرَّةً الْإِلْحِ) هَلْ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ طَوْلِ الْمُدَّةِ سَم.

□ قَوْلُ (لِسَيِّ): (وَمَخَايِلِ الضَّرَرِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِالضَّمِّ) سُوءُ الْحَالِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ هُنَا مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (فِي خَلْوَتِهِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ خَلْوَاتِهِ أَه. بِصِيغَةِ الْجَمْعِ. □ قَوْلُهُ: (وَصَبْرِهِ الْإِلْحِ) عَطَفَ عَلَى قَرَائِنِ الْإِلْحِ عِبَارَةٌ غَيْرُهُ بِصَبْرِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: مُرَاقَبَتُهُ فِي خَلْوَاتِهِ وَالْإِطْلَاعُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى إِعْسَارِهِ مِنْ قَرَائِنِ أَحْوَالِهِ الْإِلْحِ.

يُنَافِيهِ تَعَيُّنُ التَّسَامُعِ فِيمَا مَرَّ فِي بَابِ اللَّقِيطِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ رَأَى يَسْتَحْدِمُ صَغِيرًا لَا يُفِيدُ ذَلِكَ الشَّهَادَةَ لَهُ بِالْمُلْكِ حَتَّى يَسْمَعَ مِنْهُ وَمِنْ النَّاسِ أَنَّهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَطُلِ الْمُدَّةُ وَفَرَّقَ الْإِسْنَوِيُّ بَأَنَّ وَقُوعَ الْإِسْتِخْدَامِ فِي الْأَحْرَارِ كَثِيرٌ مَعَ الْإِحتِطَاءِ فِي الْحُرِّيَّةِ أَه وَقَضِيَّتُهُ الْإِكْفَاءُ بِطَوْلِ الْمُدَّةِ خِلَافُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي التَّصَرُّفُ مَرَّةً الْإِلْحِ) هَلْ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ طَوْلِ الْمُدَّةِ.

فصل في تحمّل الشهادة وأدائها وكتابة الصك

وهي أعني الشهادة تُطْلَقُ على نفس تحمّلها وعلى نفس أدائها وعلى المشهود به وهو المراد في قوله (تحمل الشهادة) مُضَدَّرٌ بمعنى المفعول أي: الإحاطة بما سيطلب منه الشهادة به فيه وكنوا عن تلك الإحاطة بالتحمل إشارة إلى أن الشهادة من أعلى الأمانات التي يحتاج حملها أي: الدخول تحت وزطتها إلى مشقة وكلفة ففیه مجازان لاستعمال التحمل والشهادة في غير معنهما الحقيقي (فرض كفاية في النكاح) لتوقف انعقاده عليه ولو امتنع الكل أئيموا ولو طلب من اثنين لم يتعيّن أن كان ثم غيرهما أي: بصفة الشهادة قال الأذرعى: وظنّ إجابة الغير وإلا تعيّن (وكذا الإقراض والتصرف المالي) وغيره كطلاقي وعتي ورجعية وغيرها إلا لحدود

فصل في تحمّل الشهادة وأدائها وكتابة الصك

☐ قوله: (في تحمّل الشهادة) إلى قوله أي: الإحاطة في النهاية والمغني وشرح المنهج. ☐ قوله: (وأدائها) إنّما قدّمه على كتابة الصك في الذكر لمناسبته للتحمل وقدّم المصنّف الكتابة على الأداء في بيان الحكم لأنها تطلب بعد التحمل للتوثيق به ع ش. ☐ قوله: (وعلى المشهود به) أي: إطلاقاً مجازياً كما يأتي ع ش. ☐ قوله: (وهو المراد إلخ) أقول لا مانع من صحة إرادة الأداء ومعنى تحمّل التزامه ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلّسي قال: أقول بل المراد الثاني؛ لأنه لا معنى لتحمل المشهود به إلا بتأويل تحمّل حفظه أو أدائه سم وسيد عمّر أقول: يؤيد إرادة الثالث أن المفروض كفاية إنّما هو إحاطة المشهود به لا التزام الأداء المسبّب عنها كما هو ظاهر. ثم رأيت قال الرّشيدى بعد ذكره مقالة الشهاب عميرة البرلّسي ومقالة سم ما نصّه قد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل اه. ☐ قوله: (فيه) لا تظهر له فائدة. ☐ قوله: (أن الشهادة) أي: بالمعنى الثالث. ☐ قوله: (ففيه مجازان إلخ) أي: في المضاف مجاز بالاستعارة وفي المضاف إليه مجاز مرسل.

☐ قوله (لشي): (في النكاح) أي: وغيره مما يجب فيه الإشهاد شرح المنهج ومغني أي: كتّيب مال الصبي أو المجنون أو المحجور عليه بفلس إذا كان الثمن مؤجلاً وبيع الوكيل المشروط عليه الإشهاد ع ش اه. بجمري. ☐ قوله: (لتوقف انعقاده) إلى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغني إلّا قوله قال الأذرعى إلى المتن وقوله: التحمل إلى المتن وقوله: بالرفع إلى المتن. ☐ قوله: (ولاً) أي: بأن لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة أو ظنّ إباءه أو لم يظن شيء. ☐ قوله: (وغيره) أي: غير المالي. ☐ قوله: (إلا الحدود) لأنها تُدرأ بالشبهات مغني أي: فليس التحمل فيها فرض كفاية ولم يذكر حكمها هل هو جائز أو مستحب

فصل: تحمّل الشهادة فرض كفاية إلخ

☐ قوله: (وهو المراد إلخ) أقول: لا مانع من صحة إرادة الأداء ومعنى تحمّل التزامه ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلّسي قال أقول: بل المراد الأوّل يغني به الأداء الذي هو الثاني في كلام الشارح؛ لأنه لا معنى لتحمل المشهود به إلا بتأويل تحمّل حفظه أو أدائه اه.

التَّحْمِلُ فِيهِ فَرَضُ كِفَايَةِ (وَكِتَابَةِ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى تَحْمِلِ (الصَّكِّ) فِي الْجُمْلَةِ وَهُوَ الْكِتَابُ
فَرَضُ كِفَايَةِ أَيْضًا (فِي الْأَصْح) لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا لِتَمْهِيدِ إِثْبَاتِ الْحَقُوقِ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَكِتَابَةُ
الصَّكِّ لَهَا أَثَرٌ ظَاهِرٌ فِي التَّذَكُّرِ وَفِيهَا حِفْظُ الْحَقُوقِ عَنِ الضَّيَاعِ وَقُبِدَّتْ بِالْجُمْلَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا
يَلْزَمُ الْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ لِلْخَصْمِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ أَوْ حَكَمَ بِهِ. وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُشْهُودَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ لَوْ
طَلَبَ مِنَ الشَّاهِدِينَ كِتَابَةً مَا جَرَى تَعَيَّنٌ عَلَيْهِمَا لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ كَالْأَدَاءِ وَإِلَّا لَمْ يَتَّقَ لِيَكُونَ
كِتَابَةُ الصَّكِّ فَرَضُ كِفَايَةِ أَثَرٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقَاضِي بِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ تُغْنِي عَنْ كِتَابَتِهِ وَلَا
كَذَلِكَ هُنَا قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ: وَيُسَنُّ لِلشَّاهِدِ أَنْ يُجْعَلَ الْقَاضِي وَيَزِيدَ فِي أَلْقَابِهِ أَيْ: بِالْحَقِّ لَا
الْكَذِبِ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ الْيَوْمَ؛ وَالْدُّعَاءُ لَهُ بِنَحْوِ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ هـ وما ذكره آخرًا ليس في
مَحَلِّهِ بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ.....

وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِيَطْلُبَ السِّرَّ فِي أَسْبَابِهَا ش. هـ قَوْلُهُ: (التَّحْمِلُ الْخ) الْأَوَّلَى حَذَفْنَا وَتَقْدِيرُهُ فِيمَا يَأْتِي
آيَفَا. هـ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ: فِي كُلِّ مِنْهَا مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى تَحْمِلِ) لَا يَظْهَرُ وَجْهَ هَذَا الْعَطْفِ
مِنْ حَيْثُ التَّخَوُّ وَصَرِيحُ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى الْإِفْرَاقِ فَيَقْدَرُ فِي الْكُلِّ التَّحْمِلُ كَمَا جَرَى
عَلَيْهِ الْمَحَلِّيُّ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الثَّانِي وَكَذَا الْإِفْرَاقُ وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِي وَغَيْرُهُ كَطَّلَاقٍ وَعَتَقٍ وَرَجْعَةٍ وَكِتَابَةِ
الصَّكِّ وَهُوَ الْكِتَابُ فَالتَّحْمِلُ فِي كُلِّ مِنْهَا فَرَضُ كِفَايَةِ هـ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا) أَيْ: التَّحْمِلُ
وَالْكِتَابَةُ وَغَيْرُ الشَّارِحِ جَعَلَ الْحَاجَةَ عِلَّةً لِلتَّحْمِلِ فَقَطَّ عِبَارَةَ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَنَحْوَهَا فِي الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ
أَمَّا فَرَضِيَّةُ التَّحْمِلِ فِي ذَلِكَ فَلِلْحَاجَةِ إِلَى إِثْبَاتِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ الْخ، وَأَمَّا فَرَضِيَّةُ كِتَابَةِ الصَّكِّ فَلِأَنَّهَا لَا
يُسْتَعْنَى عَنْهَا فِي حِفْظِ الْحَقِّ وَلَهَا أَثَرٌ الْخ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ: فِي آدَابِ الْقَضَاءِ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ
الْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ الْخ) الْمُنْفِيُّ هُوَ الْوُجُوبُ الْعَيْنِيُّ فَلَا يُنَافِي مَا هُنَا مِنْ الْوُجُوبِ عَلَى الْكِفَايَةِ زِيَادِيٍّ.

هـ قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَ) الظَّاهِرُ الثَّانِيثُ. هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ بِأَجْرَةِ مَثَلِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَلَا يَلْزَمُ
الشَّاهِدُ كِتَابَةَ الصَّكِّ وَرَسْمَ الشَّهَادَةِ إِلَّا بِأَجْرَةِ قَلِّهَ أَخَذَهَا كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي تَحْمِلِهِ إِذَا دُعِيَ لَهُ هـ.
هـ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيْ: وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيَّنْ. هـ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ) يَغْنِي بِأَنَّ وَجُوبَ إِشْهَادِ الْقَاضِي عَلَى مَا
ثَبَتَ عِنْدَهُ أَوْ حَكَمَ بِهِ بِشَرْطِهِ الْمَارِّ فِي آدَابِ الْقَاضِي. هـ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَا
الْكَذِبِ إِلَى بَلِّ هُوَ وَقَوْلُهُ: قَالَ الدَّارِمِيُّ وَقَوْلُهُ: إِلَّا إِنْ كَانَ مُتَذَكِّرًا إِلَى وَقْدِ دُعَايِ. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يُجْعَلَ
الْقَاضِي) أَيْ: فِي الْأَدَاءِ أَسْنَى. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ) أَيْ: الْكَذِبُ. هـ قَوْلُهُ: (وَالدُّعَاءُ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: وَالْدُّعَاءُ مَغْطُوفًا عَلَى الْكَذِبِ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ يَأْبَى عَنْهُ كَوْنُ التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ مِنَ الشَّارِحِ
كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيُصَرِّحُ بِهِ صَنِيعُ الْأَسْنَى حَيْثُ ذَكَرَ هُنَا كَلَامَ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ الْمَذْكُورَ وَأَقْرَهَ مُسْقِطًا عَنْهُ
التَّفْسِيرَ الْمَذْكُورَ. هـ قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا) أَيْ: قَوْلُهُ: وَالْدُّعَاءُ لَهُ بِنَحْوِ الْخ. هـ قَوْلُهُ: (بَلِّ هُوَ مَكْرُوهٌ) وَفَاقًا

هـ قَوْلُهُ: (بَلِّ هُوَ مَكْرُوهٌ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي بَابِ السَّرِّ مَا نَصَّه وَأَمَّا الطَّلَبَةُ أَيْ: التَّحِيَّةُ بِهَا وَهِيَ
أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ فَقِيلَ بِكَرَاهِيَّتِهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِّ يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ الْعِلْمِ

مُطْلَقًا وَلَا يَلْزِمُهُ الذَّهَابُ لِلتَّحْمِيلِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْبُولِ الشَّهَادَةِ مُطْلَقًا وَكَذَا مَقْبُولُهَا إِلَّا إِنْ عُذِرَ
 الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ كَانَ مُحَدَّرَةً أَوْ دَعَاهُ قَاضٍ إِلَى أَمْرِ ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيُشْهِدَهُ
 عَلَيْهِ قَالَ الدَّارِمِيُّ أَوْ دَعَا الزَّوْجَ أَرْبَعَةً إِلَى الشَّهَادَةِ بَرْنَا زَوْجَتَهُ بِخِلَافِ دُونِ أَرْبَعَةٍ وَبِخِلَافِ
 دُعَاءِ غَيْرِ الزَّوْجِ، قَالَ الْبُلْقِينِيُّ تَقْلًا عَنْ جَمْعٍ: أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ يُقْبَلُ غَيْرُهُمْ وَقَدْ هَذَا فِي
 السَّيْرِ إجمالاً فَلَا تَكَرَّرَ وَلَهُ طَلَبُ أَجْرَةٍ لِلْكِتَابَةِ وَحَبْسِ الصَّكِّ.....

لِلنَّهَائَةِ وَلِلْأَسَى فِي بَابِ الْقَضَاءِ. هـ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَ الْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ الْعِلْمِ أَوْ مِنْ
 وِلَاةِ الْعَدْلِ أَمْ لَا. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَلْزِمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الدَّارِمِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ. هـ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: عَنْ مَفْهُومِ
 الْإِسْتِثْنَاءِ الْآتِي آتِيًا. هـ فَوَدَّ: (قَالَ الدَّارِمِيُّ أَوْ دَعَا الزَّوْجَ أَرْبَعَةً إِلَخ) أَي: وَعَلَى هَذَا تُسْتَشْنَى هَذِهِ مِنْ عَدَمِ
 وَجُوبِ التَّحْمِيلِ فِي الْحُدُودِ ش. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ يُقْبَلُ إِلَخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ حَيْثُ يَلْزِمُهُ
 الذَّهَابُ لِلتَّحْمِيلِ مُطْلَقًا فِيهِ نَظَرٌ. عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَالتَّحْمِيلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَكَذَا كُلِّ تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ؛ فَرَضُ
 كِفَايَةِ إِنْ حَضَرَ أَوْ دُعِيَ لِلتَّحْمِيلِ عَنْ مَعْذُورٍ أَوْ مُحَدَّرَةٍ أَوْ عَنْ قَاضٍ فِي حُكْمِهِ انْتَهَتْ أ. هـ سَمِ عِبَارَةُ
 الْمُغْنِيِّ ثُمَّ عَلَى فَرْضِيَّةِ التَّحْمِيلِ مَنْ طَلَبَ مِنْهُ لَزِمَهُ إِذَا كَانَ مُسْتَجْمِعًا لِشَرَايِطِ الْعَدَالَةِ مُعْتَقِدًا لِصِحَّةِ مَا
 يَتَحَمَّلُهُ وَحَضَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَجْمِعًا لِلشُّرُوطِ فَلَا وَجُوبَ قَالَ الْقَاضِي جَزْمًا أَوْ دُعِيَ لِلتَّحْمِيلِ فَلَا
 وَجُوبَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مَعْذُورًا بِمَرَضٍ إِلَخَ فَتَلْزِمُهُ الْإِجَابَةُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَمَحَلُّ كَوْنِ التَّحْمِيلِ
 فَرَضٌ كِفَايَةِ إِذَا كَانَ الْمُتَحَمِّلُونَ كَثِيرِينَ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فَرَضٌ عَيْنٌ كَمَا
 جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ وَاضِحٌ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ وَفِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا
 يَفْتَضِيهِ انْتَهَى أ. هـ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يُقْبَلُ غَيْرُهُ أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ
 مَعْذُورًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ فِيهِ وَفَقَّةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ: يَتَّبَعِي حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا دَعَا الْمَشْهُودُ لَهُ
 الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ فَأَبَى الْحُضُورَ قَالَ: أَمَّا إِذَا أَجَابَهُ لِلْحُضُورِ وَلَا عُذْرَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلَا مَعْنَى لِلْإِجْرَامِ الشُّهُودِ
 السَّعْيِ لِلتَّحْمِيلِ أ. هـ فَوَدَّ: (مِمَّنْ يُقْبَلُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ هَذَا) أَي: مَسْأَلَةُ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ.
 هـ فَوَدَّ: (فَلَا تَكَرَّرَ) فِيهِ تَأْمُلٌ. هـ فَوَدَّ: (وَلَهُ طَلَبُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ إِلَى وَقَدْ
 دُعِيَ. هـ فَوَدَّ: (وَحَبْسِ الصَّكِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ وَلَا يَلْزِمُ الشَّاهِدَ كِتَابَةَ الصَّكِّ وَرَسْمَ الشَّهَادَةِ
 إِلَّا بِأَجْرَةٍ فَلَهُ أَخَذُهَا كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي تَحْمِيلِهِ وَلَهُ بَعْدَ كِتَابَتِهِ حَبْسُهُ عِنْدَهُ لِلْأَجْرَةِ كَالْقَصَارِ فِي الثُّوبِ أ. هـ

أَوْ مِنْ وِلَاةِ الْعَدْلِ فَالدَّعَاءُ لَهُ بِذَلِكَ قُرْبَةٌ وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ بَلْ حَرَامٌ وَكَلَامُ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ يُشِيرُ إِلَى مَا قَالَه أ. هـ.
 وَفِيهِمَا فِي بَابِ الْقَضَاءِ فِي بَيَانِ مَا يُدْعَى بِهِ لِلسُّلْطَانِ إِذَا تَعَلَّقَتِ الْفَتَاوَى بِهِ مَا نَصَّه وَيَكْرَهُ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ
 فَلَيْسَتْ مِنْ أَلْفَاظِ السَّلَفِ أ. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ عُذِرَا إِلَخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَالتَّحْمِيلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَكَذَا كُلِّ
 تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ فَرَضٌ كِفَايَةِ إِنْ حَضَرَ ذَلِكَ أَوْ دُعِيَ لِلتَّحْمِيلِ عَنْ مَعْذُورٍ أَوْ مُحَدَّرَةٍ أَوْ عَنْ قَاضٍ فِي حُكْمِهِ
 أ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ يُقْبَلُ غَيْرُهُمْ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ حَيْثُ يَلْزِمُهُ الذَّهَابُ لِلتَّحْمِيلِ مُطْلَقًا فِيهِ
 نَظَرٌ.

وأخذُ أُجْرَةَ لِلتَّحْمَلِ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَلْفَةٌ مَشْيٍ وَنَحْوَهُ لَا لِلأَدَاءِ إِلَّا إِنْ كَانَ مُتَذَكِّرًا لَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يُرَدُّ أَيُّ: لِتَقْصِيرٍ فِي تَحْمِلِهِ لَا لِعَقِيدَةِ الْقَاضِي مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ وَقَدْ دُعِيَ لَهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدَوَى فَمَا فَوْقَ فَيَأْخُذُ.....

هـ قوله: (وَأَخَذُ أُجْرَةَ لِلتَّحْمَلِ إِلَخ) عبارة مُعْنِي.

(تَيْمَنَةً): لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَخْذُ رِزْقٍ لِتَحْمَلِ الشَّهَادَةِ مِنْ إِمَامٍ أَوْ أَحَدِ الرَّعِيَّةِ وَأَمَّا أَخْذُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَهُوَ كَالْقَاضِي وَتَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي لَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مُطْلَقًا وَقَالَ غَيْرُهُ: لَهُ ذَلِكَ بَلَا تَفْصِيلٍ وَلَهُ بِكُلِّ حَالٍ أَخْذُ أُجْرَةٍ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَى التَّحْمَلِ إِلَخ وَكَذَا فِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ غَيْرُهُ: لَهُ ذَلِكَ بَلَا تَفْصِيلٍ. هـ قوله: (أُجْرَةَ لِلتَّحْمَلِ) وَهِيَ أُجْرَةٌ مِثْلُ الْمَشْيِ وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الزِّيَادَةِ وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ ش. هـ قوله: (وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) أَيُّ: كَمَا فِي تَجْهِيْزِ الْمَيْتِ أَسْنَى. هـ قوله: (إِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَلْفَةٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْبَلَدِ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى إِنْ دُعِيَ فَإِنْ تَحَمَّلَ بِمَكَانِهِ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ اه. زَادَ الْأَسْنَى وَمَحَلُّهُ أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ الشَّهَادَةُ وَمَا يَتَعَدَّى تَذَكُّرُهَا وَمَعْرِفَةُ الْخُضْمَيْنِ فِيهَا لِأَنَّ بَازِلَ الْأُجْرَةِ إِنَّمَا يَتَذَلُّهَا بِتَقْدِيرِ الْإِئْتِمَاعِ بِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَإِلَّا فَيَقْصِرُ أَخْذُهَا عَلَى شَهَادَةِ يَحْرُمُ آدَاؤُهَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ اه. هـ قوله: (لَا لِلأَدَاءِ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنَ عَلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ عَوَضًا وَلِأَنَّهُ كَلَامٌ يَسِيرٌ لَا أُجْرَةَ لِمِثْلِهِ وَفَارَقَ التَّحْمَلُ بَانَ الْأَخْذَ لِلأَدَاءِ يَوْرَتْ تَهْمَةً مَعَ أَنَّ رَمَتَهُ يَسِيرٌ لَا تَقُوْتُ بِهِ مَنَفْعَةٌ مُتَقَوِّمَةٌ بِخِلَافِ زَمَنِ التَّحْمَلِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. هـ قوله: (مُتَذَكِّرًا لَهُ) أَيُّ: لِلْمَشْهُودِ بِهِ الَّذِي يُدْعَى لِأَدَائِهِ. هـ قوله: (أَيُّ: لِتَقْصِيرٍ فِي تَحْمِلِهِ إِلَخ) كَأَنَّ فِي الْعِبَارَةِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا فَلْيُرَاجِعْ سَيِّدُ عُمَرَ وَآيِدَ سَمَ كَلَامَ الشَّارِحِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لَا لِعَقِيدَةِ الْقَاضِي كَذَا فِي الرُّوْضِ اه. وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا مَا مَرَّ آيَفَا عَنْ الْأَسْنَى عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. هـ قوله: (وَقَدْ دُعِيَ لَهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدَوَى) لَا لِمَنْ يُؤَدِّي فِي الْبَلَدِ أَيُّ: لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ لِلأَدَاءِ لَا إِنْ احتَاجَهُ أَيُّ: مَا ذَكَرَ مِنْ أُجْرَةِ الْمَرْكُوبِ وَنَفَقَةِ الطَّرِيقِ فَلَهُ أَخْذُهُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. هـ قوله: (فَيَأْخُذُ إِلَخ) أَيُّ: وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلٍ ع ش.

هـ قوله: (وَأَخَذُ أُجْرَةَ لِلتَّحْمَلِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. هـ قوله: (لَا لِلأَدَاءِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنَ عَلَيْهِ. هـ قوله: (لَا لِعَقِيدَةِ الْقَاضِي) كَذَا فِي الرُّوْضِ. هـ قوله: (وَقَدْ دُعِيَ لَهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدَوَى إِلَخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ لَا لِمَنْ يُؤَدِّي فِي الْبَلَدِ أَيُّ: لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ لِلأَدَاءِ إِلَّا إِنْ احتَاجَهُ أَيُّ: مَا ذَكَرَ فَلَهُ أَخْذُهُ اه. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ قُوَّتُهُ مِنْ كُنْسِهِ آدَاءُ يُشْغِلُهُ عَنْهُ إِلَّا بِأُجْرَةٍ مُدَّتَّتْهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيُّ: الْأَدَاءُ لَا بِقَدْرِ كُنْسِهِ فِيهَا وَإِنْ عَبَّرَ بِهِ الْأَصْلُ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَبِمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُصَنِّفُ عَبَّرَ الْمَآوَرْدِيُّ اه. هـ قوله: (فَيَأْخُذُ أُجْرَةَ مَرْكُوبِهِ إِلَخ) هَلَا ذَكَرُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي التَّحْمَلِ. هـ قوله: (فَيَأْخُذُ) أُجْرَةَ مَرْكُوبِهِ إِلَخ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَلَهُ صَرَفٌ مَا يُعْطِيهِ لَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ أَيُّ: غَيْرَ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفَقُّةِ وَالْأُجْرَةِ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَشْيُ الشَّاهِدِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الرُّكُوبِ قَدْ يَحْرُمُ الْمُرُوءَةُ فَيُظْهَرُ امْتِنَاعُهُ فِيمَنْ هَذَا شَأْنُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: بَلَّ لَا يَتَّقِيْذُ ذَلِكَ بِالْبَلَدَيْنِ بَلَّ قَدْ يَتَأْتَى فِي

أَجْرَةً مَزْكُوبَةً وَإِنْ مَشَى وَنَفَقَ طَرِيقَهُ وَكَذَا مَنْ دُونَهَا وَلَهُ كَسْبٌ غُطِّلَ عَنْهُ فَيَأْخُذُ قَدْرَهُ نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَقُولَ لَا أَذْهَبُ مَعَكَ إِلَى فَوْقِ مَسَافَةِ الْعُدْوَى إِلَّا بِكَذَا وَإِنْ كَثُرَ.

(وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ) كَأَنَّ لَمْ يَتَحَمَّلْ غَيْرُهُمَا أَوْ قَامَ بِالْبَقِيَّةِ مَانِعٌ (لِزَمَهُمَا الْأَدَاءُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] أَيْ: لِلْأَدَاءِ وَقِيلَ لَهُ وَلِلتَّحَمُّلِ وَقَوْلُهُ ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ عَاشِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وَيَجِبُ فِي الْأَدَاءِ حَيْثُ وَجِبَ الْفَوْرُ نَعَمْ، لَهُ التَّأخِيرُ لِفَرَاغِ حَمَامٍ وَأَكْلٍ وَنَحْوِهِمَا (فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ) بَلَا غُذْرٍ (وَقَالَ) لِلْمُدَّعِي (أَحْلِفْ مَعَهُ عَصَى) وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي الْحَكَمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ؛ لِأَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الْإِشْهَادِ التَّوَرُّعَ عَنِ الْيَمِينِ وَكَذَا لَوْ امْتَنَعَ شَاهِدًا نَحْوَ دِيعَةٍ وَقَالَ أَحْلِفْ عَلَى الرَّدِّ (وَإِنْ كَانَ) فِي الْوَاقِعَةِ (شُهُودًا فَلَا أَدَاءَ فَرَضُ كِفَايَةٍ) عَلَيْهِمْ لِخُصُولِ الْغَرَضِ بَعْضُهُمْ فَإِنْ شَهِدَ مِنْهُمْ اثْنَانِ وَإِلَّا أَيْمَنُوا

• قَوْلُهُ: (أَجْرَةً مَزْكُوبَةً لِلْخ) وَلَهُ صَرَفٌ مَا يُعْطِيهِ الْمَشْهُودُ لَهُ إِلَى غَيْرِ التَّقَفِّ وَالْأَجْرَةُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا مَنْ أَعْطَى شَيْئًا فَقِيرًا لِيَكْسُو بِهِ نَفْسَهُ لِلْفَقِيرِ أَنْ يَصْرِفَهُ لِغَيْرِ الْكُسُوَةِ مُغْنِي وَرَوْضٌ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ مَشَى) ثُمَّ إِنْ مَشَى الشَّاهِدُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الرُّكُوبِ قَدْ تَنَحَّرَ الْمُرُوءَةُ فَيُظْهَرُ امْتِنَاعُهُ فِيمَنْ هَذَا شَأْنُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَالَ الْأُدْعَى: لَا يَتَّقِدُ ذَلِكَ بِلَدَيْنِ بَلْ قَدْ يَأْتِي فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فَيَعِدُّ ذَلِكَ خَرْمًا لِلْمُرُوءَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَّةَ إِلَيْهِ أَوْ يَفْعَلَهُ تَوَاضَعًا اسْتَى وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ.

• قَوْلُهُ: (وَكَذَا مِنْ دُونِهَا لِلْخ) شَامِلٌ لِبَلَدِ الشَّاهِدِ كَمَا يَأْتِي عَنِ الرَّوَضِ. • قَوْلُهُ: (فَيَأْخُذُ قَدْرَهُ) وَفَقَا لِلنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلرَّوَضِ وَشَرْحُهُ عِبَارَةُ الرَّوَضِ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ قُوَّتُهُ مِنْ كَسْبِهِ أَدَاءٌ يَشْغَلُهُ عَنْهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ مُدَّتِّهِ اهـ. قَالَ شَارِحُهُ أَيْ: الْأَدَاءُ لَا بِقَدْرِ كَسْبِهِ فِيهَا وَإِنْ عَبَّرَ بِهِ الْأَصْلُ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَبِمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُصَنِّفُ عَبَّرَ الْمَاوَرَدِيُّ اهـ. • قَوْلُهُ: (إِلَى فَوْقِ مَسَافَةِ الْعُدْوَى) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا دُعِيَ إِلَى مَا دُونَهُ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى أَجْرَةِ الْبَلَدِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش. • قَوْلُهُ: (كَأَنَّ لَمْ يَتَحَمَّلْهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إِلَى وَلَوْ عَلِمَا. • قَوْلُهُ: (كَأَنَّ لِلْخ) الْأَوَّلَى بَيَانٌ كَمَا فِي الْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (أَوْ قَامَ بِالْبَقِيَّةِ مَانِعٌ) كَمَوْتٍ وَجُنُونٍ وَفُسْقٍ وَغَيْبَةٍ نَهَايَةُ وَمُغْنِي.

• قَوْلُ (سَيِّ): (لِزَمَهُمَا الْأَدَاءُ) أَيْ: إِنْ دُعِيَ لَهُ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلِلتَّحَمُّلِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ.

• قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ لِمُحَدَّرَةٍ فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَهُ التَّأخِيرُ لِلْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ أَغْذَارَ الشُّفْعَةِ أَغْذَارٌ هُنَا نَهَايَةُ أَيْ: وَهِيَ أَوْ سَعٌ مِنْ أَغْذَارِ الْجُمُعَةِ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَأَكْلُ لِلْخ) عَطْفٌ عَلَى حَمَامٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ وَكَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَمَامٍ أَوْ عَلَى طَعَامٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَلَهُ التَّأخِيرُ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ اهـ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَامْتَنَعَ الْآخَرُ) سِوَاءَ كَانَ بَعْدَ أَدَاءِ صَاحِبِهِ أَمْ قَبْلَهُ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (تَخَوُّ وَدِيعَةً) أَيْ: نَحْوُ رَدِّهَا مِمَّا يَصْدَقُ فِيهِ بِالْيَمِينِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَهِدَ مِنْهُمْ اثْنَانِ) أَيْ: سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِينَ مُغْنِي.

الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فَيَعِدُّ ذَلِكَ خَرْمًا لِلْمُرُوءَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَّةَ إِلَيْهِ أَوْ يَفْعَلَهُ تَوَاضَعًا اهـ.

كلّهم دعاهم مُجْتَمِعِينَ أو مُتَفَرِّقِينَ والمُتَمَتِّعُ أولاً أكثرهم إثماً؛ لأنّه متبوعٌ كما أنّ المُجِيبَ أولاً أكثرهم أجراً لذلك (فلو طلب) الأداء (من اثنين) بأغْيَانِهِمَا (لَزِمَهُمَا) وكذا لو طلب من واحد منهم ليحلف معه (في الأصح) لِقَلَّا يُفْضَى إلى التواكل وفارقَ التَّحْمُلَ بأنّه حملُ أمانةٍ وهذا أدؤها وإنّما لم يجب القضاء على مَنْ عَيَّنَ له وهناك غيره؛ لأنّه أخطأ من الأداء ولو علما إباءَ الباقيين لَزِمَهُمَا قطعاً (وإن لم يكن) في القضية (إلا واحداً لَزِمَهُ) الأداء إذا دُعي له (إن) كان فيما يثبتُ بشاهدٍ ويمينٍ) والقاضي المطلوبُ إليه يرى الحكمَ بهما إذ لا عُذْرَ له. (والإلا) يكن في ذلك (فلا) يلزمه إذ لا فائدةٌ لأدائه (وقيل لا يلزم الأداء إلا مَنْ تَحْمَلَ قَضَا لا اتِّفَاقاً) لأنّه لم يَلْتَزِم، ورُدُّ بأنّها أمانةٌ حَصَلَتْ عنده كثُوبٌ طَيَّرَتْهُ الرِّيحُ إلى داره والأوجه أنّ التَّسَاءَ فيما يُقْبَلَنَ فيه كالرِّجَالِ فيما ذُكِرَ وإن كان معهنّ في القضية رجالٌ.....

□ قولُ (لَسِي): (من اثنين) أي: منهم مُعْنَى.

□ قولُ (لَزِمَهُمَا) وظاهره وإن ظنّا إجابةَ غيرهما وحيثيذٍ يَتَضَحُّ مُفَارَقَةُ هذا لما سَبَقَ في التَّحْمُلِ سم ويأتي عن النّهاية ما يوافقه. □ فوَدُ: (وَلَوْ عَلِمَا الْإِنْح) عبارةُ النّهاية ومَحَلُّ الخِلاف ما إذا عَلِمَ المدعُو أنّ في الشُّهُود مَنْ يَزْعُبُ في الأداء أو لم يَعْلَم من حالهم شيئاً أمّا إذا عَلِمَ إِبَاءَهُم الْإِنْح ويوافقه ما مرَّ عن سم ويُخَالِفُه قولُ المُعْنَى عَقِبَ مِثْلِ عبارةِ الشّارح ما نَصّه: وقَضِيَةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ فيما إذا عُلِمَتْ رَغْبَةُ غيرهما أنّه لا خِلاف في جَوَازِ الامْتِناع نَبّه عليه الزُّرْكَشِيُّ اه. □ فوَدُ: (لَزِمَهُمَا قَطْعاً) فَعُلِمَ أنّه يَلْزَمُهُمَا عندَ عِلْمِ إِبَاءِ الباقيين وعندَ عَدَمِهِ. □ فوَدُ: (يَرَى الْحُكْمَ بِهِمَا) قال في شَرْحِ البَهْجَةِ: وإلّا فلا على الأصحّ وقَضِيَةُ تَعْلِيلِ الأصحّ الآتي في الفِسْقِ الْمُخْتَلَفِ فيه أنّه لا يَمْنَعُ الوُجُوبَ وإن رَأَى القاضي رَدَّ الشّهادةَ به بأنّه قد يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ تَصْحِيحُ الوجه القائل بلزوم الأداء مُطلقاً سم.

□ قولُ (لَسِي): (وإلّا فلا) مع ما أفاده قوله الآتي قِيلَ: أو مُخْتَلَفٌ فيه يُخَوِّجُ إلى الفَرْقِ سم. □ فوَدُ: (وإلّا يَكُنْ في ذلك) أي أو كان القاضي لا يَرَى ذلك مُعْنَى.

□ قولُ (لَسِي): (وقيل لا يَلْزَمُ الْإِنْح) ولَمَّا كان مُقَابِلُ الأصحّ السَّابِقِ مُفَصَّلاً يَبَيِّنُهُ بِذلِكَ (تَنْبِيهٌ) مَحَلُّ الخِلافِ كما قاله الأذْرَعِيُّ فيما لا يُقْبَلُ فيه شَهَادَةُ الحِسْبَةِ كَالْحُقُوقِ المَالِيَةِ دُونَ ما فيه خَطَرٌ كما لو سَمِعَ مَنْ طَلَّقَ امرأته ثم اسْتَفْرَشَهَا أو عَفَا عن قِصَاصٍ ثم طَلَبَهُ فَيَلْزَمُهُ الأداء جُزْماً وإن لم يَحْمَلْهُ قَضَا مُعْنَى.

□ فوَدُ: (لَزِمَهُمَا) ظاهره وإن ظنَّ إجابةَ غيرهما وحيثيذٍ يَتَضَحُّ مُفَارَقَةُ هذا لما سَبَقَ في التَّحْمُلِ.

□ فوَدُ: (وَلَوْ عَلِمَا إِبَاءَ الباقيين لَزِمَهُمَا قَطْعاً) فَعُلِمَ أنّه يَلْزَمُهُمَا عندَ عِلْمِ إِبَاءِ الباقيين وعندَ عَدَمِهِ.

□ فوَدُ: (يَرَى الْحُكْمَ بِهِمَا) قال في شَرْحِ البَهْجَةِ وإلّا فلا على الأصحّ وقَضِيَةُ التَّعْلِيلِ الآتي بأنّه قد يَتَغَيَّرُ الاجْتِهَادُ؛ تَصْحِيحُ الوجه القائل بلزوم الأداء مُطلقاً اه. وأشار بالتَّعْلِيلِ الآتي المذكورِ إلى تَعْلِيلِ الأصحّ في الفِسْقِ الْمُخْتَلَفِ فيه أنّه لا يَمْنَعُ الوُجُوبَ وإن رَأَى القاضي رَدَّ الشّهادةَ به بأنّه قد يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ وَيَرَى قَبُولَهَا. □ فوَدُ: (وإلّا فلا) مع إفادة قوله الآتي قِيلَ: أو مُخْتَلَفٌ فيه يُخَوِّجُ إلى الفَرْقِ.

نعم، المُحَدَّرَةُ لَا تُكَلَّفُ خُرُوجًا فَيُرْسَلُ لَهَا مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهَا عَلَى الْأَوْجَهِ أَيْضًا وَلَوْ دُعِيَ لِإِشْهَادَيْنِ وَاتَّخَذَ الْوَقْتُ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَخَوْفَ فَوْتًا قَدَّمَهُ وَإِلَّا تَخَيَّرَ (وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ) وَلَوْ غَيَّبْنَا (شُرُوطَ) أَحَدُهَا (أَنْ يُدْعَى مِنْ مَسَافَةِ الْعَذْوَى) فَأَقْلُ وَمَرَّ بَيَانُهَا لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِثْبَاتِ مَعَ تَعَدُّرِهِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ إِذْ لَا تُقْبَلُ حِينَئِذٍ فَإِنْ دُعِيَ لِمَا فَوْقَهَا لَمْ يَجِبْ لِلضَّرَرِ مَعَ إِمْكَانِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ فِي الْبَلَدِ يَلْزِمُهُ الْحُضُورُ مُطْلَقًا وَعِبَارَةُ الشَّيْخَيْنِ كَالضَّرِيحَةِ فِيهِ لَكِنْ اسْتَنْتَى مِنْهُ الْمَاوَزِدِيُّ مَا إِذَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَشْيَ وَلَا مَرْكُوبٌ لَهُ أَوْ أُخْضِرَ لَهُ مَرْكُوبٌ وَهُوَ مَعْنَى يُسْتَنْكَرُ الرُّكُوبُ فِي حَقِّهِ فَلَا يَلْزِمُ الْأَدَاءُ وَخَرَجَ يُدْعَى مَا إِذَا لَمْ يُطْلَبَ فَلَا يَلْزِمُهُ الْأَدَاءُ إِلَّا فِي شَهَادَةٍ حِسْبِيَةٍ فَيَلْزِمُهُ فَوْزًا إِزَالَةَ لِلْمُنْكَرِ (وَقِيلَ) أَنْ يُدْعَى مَنْ (دُونَ مَسَافَةِ الْقَضِي)؛ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْحَاضِرِ أَمَّا مِنْ مَسَافَةِ الْقَضِرِ فَلَا يَجِبُ جَزْمًا لَكِنْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُهُ إِذَا دَعَاهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ فِي عَمَلِهِ أَوْ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مُسْتَدِلًّا بِفِعْلِ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاسْتَدِلَّ لَهُ إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ (و) ثَانِيهَا. (أَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَإِنْ دُعِيَ.....

فَوَدَّ: (نَعَمْ الْمُحَدَّرَةُ لَا تُكَلَّفُ الْخُ) وَغَيْرُهَا مَنْ تَخَضَّرَ وَتَوَدَّى وَيَجِبُ أَنْ يَأْدَنَ لَهَا الزَّوْجُ لِتَوَدِّي الْوَاجِبِ عَلَيْهَا رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ دُعِيَ الْخُ) وَلَوْ رُذِّ نَصُّ شَهَادَتِهِ لَجَرَحَهُ ثُمَّ دُعِيَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ لَا إِلَيْهِ لَزِمَهُ أَدَاؤُهَا رَوْضٌ وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (لِلْإِشْهَادَيْنِ) أَيِ: لِشَهَادَتَيْنِ بِحَقِّينِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. فَوَدَّ: (وَاتَّخَذَ الْوَقْتُ) فَلَوْ تَرْتَّبَا قَدَّمَ الْأَوَّلَ ع. ش. فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ تَسَاوَا تَخَيَّرَ فِي إِجَابَةِ مَنْ شَاءَ مِنَ الدَّاعِيَيْنِ وَإِنْ اخْتَلَفَا قَدَّمَ مَا يَخَافُ فَوْتَهُ فَإِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتُ تَخَيَّرَ قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ وَيُحْتَمَلُ الْإِفْرَاقُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ اهـ. فَوَدَّ: (وَلَا تَخَيَّرَ) أَيِ: وَإِنْ تَسَاوَا تَخَيَّرَ فِي إِجَابَةِ مَنْ شَاءَ مِنَ الدَّاعِيَيْنِ. فَوَدَّ: (فَأَقْلُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ اسْتَنْتَى إِلَى وَخَرَجَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَثَالِثُهَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِلَى اسْتَنْتَى وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ بَيَانُهَا) أَيِ: بِأَنَّهَا الَّتِي يَتِمُّكَنُ الْمُبَكَّرُ إِلَيْهَا مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِ فِي يَوْمِهِ مُعْنَى. فَوَدَّ: (مَعَ إِمْكَانِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ) أَيِ: مَعَ إِمْكَانِ الْإِثْبَاتِ بِالشَّهَادَةِ الْخُ. فَوَدَّ: (أَوْ أُخْضِرَ لَهُ مَرْكُوبٌ الْخُ) يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ: الْمُرَادُ أَنَّهُ إِنْ تَيَسَّرَ لَهُ الْمَرْكُوبُ وَلَوْ بَانَ يُخْضِرُهُ الْمَشْهُودُ لَهُ لَكِنْ كَانَ يُسْتَنْكَرُ النَّاسُ الرُّكُوبَ فِي حَقِّهِ لِعَدَمِ اعْتِيَادِ الرُّكُوبِ فِي حَقِّ مِثْلِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا تَرَدَّدُ فِيهِ وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ فِي أَنَّهُ هَلْ يُعَدَّرُ بِذَلِكَ كَعَدَمِ اعْتِيَادِ الْمَشْيِ أَمْ لَا وَصَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ الْأَوَّلِ.

فَوَدَّ (لِشَيْءٍ): (وَقِيلَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَضِرِ) وَهَذَا مَزِيدٌ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا بَيْنَ الْمَسَافَتَيْنِ مُعْنَى. فَوَدَّ: (لَكِنْ) بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ عَقَّبَ الْمُعْنَى هَذَا الْبَحْثُ بِمَا نَصَّهُ قَالَ شَيْخُنَا: وَمَا قَالَهُ ظَاهِرٌ فِي الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ دُونَ غَيْرِهِ انْتَهَى. وَلَعَلَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قِصَّةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ عُمَرَ أُجْبِرَ عَلَيْهِمْ عَلَى الْحُضُورِ فَالْمُعْتَمَدُ إِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ اهـ. فَوَدَّ: (مُسْتَدِلًّا بِفِعْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) وَقَدْ اسْتَحْضَرَ الشُّهُودَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَرَوَى مِنَ الشَّامِ أَيْضًا أَسْنَى وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْإِمَامِ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آتِفًا. فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا) أَيِ: الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ ظَاهِرٌ أَيِ: وَهُوَ

ذو فسقٍ مُجمَعٍ عليه) ظاهرٍ أو خَفِيٍّ لم يجب عليه الأداء؛ لأنَّه عَبَثٌ بل يحزُم عليه وإن خَفِيَ فسقُه؛ لأنَّه يحمِلُ الحاكِمَ على حُكْمٍ باطلٍ لكن مرَّ عن ابنِ عبدِ السَّلامِ أوائلُ البابِ وتَبِعَهُ جَمْعُ جَوازِهِ وهو مُتَّجِهَةٌ إِنْ انْحَصَرَ خِلاصُ الْحَقِّ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِهِ وَالْمَاوَزْدِيُّ ذَكَرَ مَا يُوَافِقُ ابْنَ عَبْدِ السَّلامِ فِي الْخَفِيِّ؛ لِأَنَّ فِي قَبُولِهِ خِلَافًا (قِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ) كَشْرُوبِ مَا لَا يُسَكِّرُ مِنَ التَّبَيُّدِ (لَمْ يَجِبْ) الْأَدَاءُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُ نَفْسَهُ لِرَدِّ الْقَاضِي لَهُ بِمَا يَعْتَقِدُهُ الشَّاهِدُ غَيْرِ قَادِحٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ وَإِنْ اعْتَقَدَ هُوَ أَنَّهُ مُفْسَقٌ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ يَقْبَلُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي

شِدَّةِ الْاِخْتِلَالِ بِمُخَالَفَةِ الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ ش.

❦ قَوْلُ (السِّي): (ذو فسقٍ إلخ) أي: كَشَارِبِ الْخَمْرِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَنْ خَفِيَ فَسَقُهُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي تَحْرِيمِ الْأَدَاءِ مَعَ الْفُسْقِ الْخَفِيِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ بِحَقِّ وَإِعَانَةٍ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَا إِثْمَ عَلَى الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَقْضَ بِبَلِّ يَتَّجِهُ وَجُوبُ الْأَدَاءِ إِذَا كَانَ فِيهِ إِنْقَادُ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ بُضْعٍ قَالَ: وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ أَسْنَى وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلامِ إلخ) بَلِّ مَرَّ اسْتِجَاهَ وَجُوبِهِ بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَوَائِلُ الْبَابِ) أَي: فِي شَرْحٍ وَلَا تَقْبَلُ لِأَصْلٍ وَلَا فَرْع. ❦ قَوْلُهُ: (جَوَازُهُ) أَي: جَوَازُ أَدَاءِ الْفَاسِقِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ إِنْ انْحَصَرَ خِلاصُ الْحَقِّ إلخ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْسًا وَلَا بُضْعًا وَلَا عُضْوًا وَإِنْ قَيَّدَ الْأَذْرَعِيُّ ظُهُورَ الْجَوَازِ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَنَّهُمْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْحَصِرْ خِلاصُ الْحَقِّ فِيهِ لَمْ تَجُزْ لَهُ الشَّهَادَةُ وَلَوْ قِيلَ بِجَوَازِهَا؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ إِعَانَةٍ عَلَى تَخْلِيصِ الْحَقِّ لَكَانَ مُتَّجِهًا وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ تَبَيَّنَ لِلْحَاكِمِ حَالُهُ بَعْدَ الْحُكْمِ تَبَيَّنَ بُطْلَانُهُ، وَكَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ يُفِيدُ الْجَوَازَ إِذَا لَمْ يَنْحَصِرْ خِلاصُ الْحَقِّ فِيهِ وَالْوُجُوبُ إِذَا انْحَصَرَ اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ: وَإِنْ قَيَّدَ الْأَذْرَعِيُّ ظُهُورَ الْجَوَازِ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ إِنَّمَا قَيَّدَ بِهَا الْوُجُوبَ كَمَا مَرَّ أَيْفًا وَقَوْلُهُ: وَكَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ إلخ أَقْرَهُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ) صَرَّحَ بِهِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا فِي قَبُولِهِ خِلَافًا) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَفَرَّقَ أَي: الْمَاوَزْدِيُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفُسْقِ الظَّاهِرِ بِأَنَّ رَدَّ الشَّهَادَةِ بِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَبِالظَّاهِرِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (الْأَدَاءُ عَلَيْهِ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَا يَعْتَقِدُهُ الشَّاهِدُ غَيْرِ قَادِحٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا اعْتَقَدَهُ الشَّاهِدُ غَيْرُ قَادِحٍ لِنَحْوِ تَقْلِيدٍ وَهُوَ مُنَافٍ لِقَوْلِهِ عَقِبَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ وَإِنْ اعْتَقَدَ هُوَ أَنَّهُ مُفْسَقٌ فَاَنْظُرْ هَذَا التَّغْلِيلَ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَا الْحَاكِمَ قَدْ يَقْبَلُهُ إلخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ وَقَضِيَّتُهُ التَّغْلِيلُ عَدَمُ الزُّرُومِ إِذَا كَانَ الْقَاضِي مُقْلِدًا لِمَنْ يُسْقُ بِذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ يَمْنَعُ بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقْلَدَ غَيْرَ مُقْلَدِهِ أَجِيبُ بِأَنَّ اِغْتِيَارَ مِثْلِ هَذَا الْجَوَازِ بَعِيدٌ اهـ.

❦ قَوْلُهُ: (بَلِّ يَحْزُمُ عَلَيْهِ وَإِنْ خَفِيَ فَسَقُهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ الْحَاكِمَ عَلَى حُكْمٍ بَاطِلٍ لَكِنْ مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلامِ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي تَحْرِيمِ الْأَدَاءِ مَعَ الْفُسْقِ الْخَفِيِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ بِحَقِّ إِلَى أَنْ قَالَ عَنْهُ بَلِّ يَتَّجِهُ الْوُجُوبُ إِذَا كَانَ فِي الْأَدَاءِ إِنْقَادُ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ بُضْعٍ قَالَ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ إلخ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ إِنْ انْحَصَرَ خِلاصُ الْحَقِّ فِيهِ) وَبِذَلِكَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ (ر) ش م ر.

مجتهد أما غيره المعتقد لفسقه الممتنع عليه تقليد غير إمامه بنحو شرط أو عادة من مؤليه فيظهر أنه لا يلزمه الأداء عنده؛ لأنه حينئذ كالمجتمع عليه ولا يلزم العذل الأداء مع فاسق مجتمع عليه إلا إذا كان الحق يثبت بشاهد ويمين (و) ثالثها أن يدعى لما يعتقده على أحد الوجهين في الروضة لكن الأوجه مقابلته بناء على الأصح أنه يجوز للشاهد أن يشهد بما يعتقده الحاكم دون كشفة الجوار؛ لأن العبرة بعقيدة الحاكم لا غير ولذا جاز للشافعي طلبها والأخذ بها عند الحنفي لما مر من نفوذ الحكم بها وبغيرها ظاهراً أو باطناً فلأن يجوز للشاهد تحمّل ذلك وأداؤه بالأولى فإن قلت إنما يظهر ذلك إن تحمّله اتفاقاً لا قصداً إذ كيف يقصد تحمّل ما يعتقده فساداً قلت قد تقرر أنه لا عبرة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجز له الإنكار على متعاطي غير اعتقاده فجاز له حضوره إلا نحو شرب التبيذ مما ضعفت شبهته فيه كما مر في الوليمة. نعم، لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق ما يعتقده فساداً ولا إن يتسبب في وقوعه إلا إن قلّد القائل بذلك. ورايها (أن لا يكون معذوراً بمرض ونحوه).....

قوله: (إلا إذا كان الحق إلخ) أي: وكان القاضي المطلوب إليه يرى الحكم بهما أخذاً ومما مر.
 قوله: (وثالثها) أي: شروط وجوب الأداء. قوله: (يجوز للشاهد) إلى قوله ومن ثم لم يجز في النهاية إلا قوله ولذا جاز إلى فلان يجوز. قوله: (للشاهد أن يشهد بما يعتقده إلخ) كأن يشهد بتزويج صغيرة بولي غير مجبر عند من يراه والشاهد لا يرى ذلك وإن لم يقلّد نهياً. قوله: (كشفة الجوار) عبارة المغني والنهاية وهل يجوز للعذل أن يشهد ببيع عند من يرى إثبات الشفعة للجار وهو لا يراه أو لا؟ وجهان أفقهما كما قال شيخنا الجواز والبيع مثال والضابط أن يشهد بما يعلم أن القاضي يثبت عليه ما لا يعتقده اه قال ع ش قوله: أن يشهد ببيع إلخ قضيته أن الشهادة بالبيع ليست سبباً في حصول الشفعة التي لا يراها إذ لو كانت سبباً لحرمت لما يأتي أن التسبب فيما لا يراه ممنوع حيث لا تقليد فليأمل اه. أقول يأتي عن سم ما يفيد أنها سبب له لكنها مستثناة عن حُرمة التسبب الآتية. قوله: (نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق إلخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار سم. قوله: (ولا أن يتسبب إلخ) يتبعي إلا التسبب في حكم يتقد ظاهراً وباطناً لما تقدّم في قوله ولذا إلخ اه. وحاصله أن ما تقدّم ونحوه مستثنى عما هنا لكن قد يمنعه قول الشارح إلا إن قلّد إلخ إذ مقتضاه الإطلاق.

قوله (لشيء) ونحوه كخوفه على ماله أو تعطل كسبه في ذلك إلا إن بذل له قدر كسبه أو طلبه في حرّ أو برد شديد معني.

قوله: (نعم لا يجوز أن يشهد بصحة أو استحقاق إلخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار. قوله: (ولا أن يتسبب إلخ) يتبعي إلا التسبب في حكم يتقد ظاهراً وباطناً لما تقدّم في قوله ولذا إلخ.

من كُلِّ عُدْرٍ يُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِمَّا مَرَّ وَنَحْوَهُ نَعَمْ، إِنَّمَا تُعَذَّرُ امْرَأَةٌ مُخَدَّرَةٌ دُونَ غَيْرِهَا كَمَا مَرَّ وَمَرَّ فِي كَوْنِ نَفِي الْوَلَدِ عَلَى الْفَوْرِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا هُنَا (فَلِإِنْ كَانَ) مَعْدُورًا بِذَلِكَ (أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ظَاهِرُهُ لُزُومُ الْإِشْهَادِ لَكِنْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْوَاجِبَ الْأَدَاءُ لَا الْإِشْهَادُ عَلَى شَهَادَتِهِ ثُمَّ اخْتَارَ تَفْصِيلًا وَقَالَ شَيْخُهُ الصَّيْغَرِيُّ: لَا بَأْسَ بِالْإِشْهَادِ وَفِي الْمُرْشِدِ لَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ ضَيَاعَ الْحَقِّ الْمَشْهُودِ بِهِ أَوْ مُلْخَصًا وَقَوْلُهُ ظَاهِرُهُ لُزُومُ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ عَجِيبٌ مَعَ قَوْلِ الْمَتْنِ أَوْ بَعَثَ وَالَّذِي يَنْجِيهِ مِنَ الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَا فِي الْمُرْشِدِ لَكِنْ إِنْ نَزَلَ بِهِ مَا يُخَافُ مَوْتَهُ مِنْهُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْإِبْصَاءِ الْوَدِيعَةُ (أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مَنْ يَسْمَعُهَا) دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ عَنْهُ وَأَفْهَمَ اقْتِصَارُهُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ زِيَادَةُ عَلَيْهَا فِيلْزُمُهُ الْأَدَاءُ عِنْدَ نَحْوِ أَمِيرٍ وَقَاضٍ فَاسْقِي لَمْ تَصَحَّ تَوَلِيَّتُهُ إِنْ تَوَقَّفَ خِلَاصُ الْحَقِّ عَلَيْهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ عُدْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي التَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ عُدْرٍ) يُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ يَدْخُلُ فِيهِ أَكُلُّ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِيهِ سَمَ زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَسَيَأْتِي فِيهِ كَلَامٌ فِي الْفَضْلِ الْآتِي أ. ه. وَأَقُولُ وَيَأْتِي فِي الْفَضْلِ الْآتِي عَنِ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي اسْتِثْنَاءُ نَحْوِ أَكُلِّ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ: وَغَيْرُ الْمُخَدَّرَةِ عَلَيْهَا الْحُضُورُ وَعَلَى رُوحِهَا الْإِذْنُ لَهَا أَنْتَهَى أ. ه. وَسَمَ وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: آتِيًا. ☐ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَي: قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ.

☐ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (عَجِيبٌ الْخ) قَدْ يُقَالُ: لَيْسَ بِعَجِيبٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْبَعْثِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَهَلِ الْوَاجِبُ حِينَئِذٍ الْإِشْهَادُ أَوْ الْأَدَاءُ وَقَدْ يُقَالُ الْمُنْتَجِعُ أَنَّ الْوَاجِبَ حِينَئِذٍ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ سَمَ. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ نَزَلَ الْخ) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمُرْشِدِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي التَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ زِيَادَةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَدَمُ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ قَاضِيًا وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَوْ دُعِيَ إِلَى أَمِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ كَوَزِيرٍ وَعَلِمَ وَصُولَ الْحَقِّ بِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ عِنْدَهُ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ وَيَنْبَغِي كَمَا فِي التَّوْضِيحِ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْلُصُ إِلَّا عِنْدَهُ وَإِلَيْهِ يُرْشِدُ قَوْلُهُمْ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَصِلُ بِهِ الْحَقُّ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ أَنَّ مُنْصَبَ سَمَاعِ الْبَيْتَةِ يَخْتَصُّ بِالْقَضَاءِ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِيِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ هَذَا أ. ه.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ عُدْرٍ يُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ الْخ) يَدْخُلُ فِيهِ أَكُلُّ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنَّمَا تُعَذَّرُ امْرَأَةٌ مُخَدَّرَةٌ دُونَ غَيْرِهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَغَيْرُ الْمُخَدَّرَةِ عَلَيْهَا الْحُضُورُ وَعَلَى رُوحِهَا الْإِذْنُ لَهَا أ. ه. وَقَوْلُهُ: ظَاهِرُهُ لُزُومُ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ عَجِيبٌ الْخ. قَدْ يُقَالُ لَيْسَ بِعَجِيبٍ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْبَعْثِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَهَلِ الْوَاجِبُ حِينَئِذٍ الْإِشْهَادُ أَوْ الْأَدَاءُ وَقَدْ يُقَالُ الْمُنْتَجِعُ أَنَّ الْوَاجِبَ حِينَئِذٍ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ.

ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج هنا لدعوى؛ لأن هذا إنما جاز لضرورة توقف خلاص الحق على الأداء عنده فهو بمنزلة إعلام قدير بمعصية ليزيلها وبهذا اتضح ما اقتضاه إطلاقهم أنه لا فرق في نحو الأمير بين الجائر وغيره ولا بين من فوض الإمام إليه الحكم أو الأمر بالمعروف ومن لم يفوض له شيئاً من ذلك ويؤيده ما تقرر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهر أن في معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولي يخلص أيضاً لكن برشوة له أو لبعض أتباعه؛ لأنه حينئذ في حكم العدم وعند قاض متعنت أو جائر أي: ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهر. ولو قال: لي عند فلان شهادة وهو متعنت من أدائها من غير عذر لم يجبه لاعترافه بفسقه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لاحتماله ويتعين على المؤدي لفظ أشهد فلا يكفي مرادفه كأعلم؛ لأنه أبلغ في الظهور ومز أوائل الباب حكم إتيان الشاهد بمرادف ما سمي له ولو عرف الشاهد السبب كالإقرار فهل له أن يشهد بالاستحقاق أو الملك وجهان قال ابن الرفعة قال ابن أبي الدم أشهرهما لا وهو ظاهر نص الأم والمختصر وإن كان ففيها موافقاً؛ لأنه قد يظن ما ليس بسبب سبباً ولأن وظيفته نقل ما سمي له أو رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الأحكام على أسبابها وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص

قوله: (ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج إلخ) يتبني على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ أشهد سم. قوله: (هنا) أي: في الأداء عند نحو أمير. قوله: (وبهذا) أي: التعليل المذكور. قوله: (لا فرق في نحو الأمير) أي: في لزوم الأداء عنده. قوله: (ما تقرر إلخ) أي: آتياً. قوله: (المتولي) أي: للقضاء. قوله: (وعند قاض) إلى قوله ويتعين في المعنى إلا قوله أي: إلى ولو قال وإلى قوله ولك أن تجمع في النهاية. قوله: (وعند قاض إلخ) عطف على قوله عند نحو أمير. قوله: (لأنه) أي: المتولي وقوله: حينئذ أي: حين توقف تخليصه إلى الرشوة. قوله: (متعنت) أي: في الشهادة مغني. قوله: (على نفسه) يظهر أنه ليس بقيد بل مثلها ماله وعرضه. قوله: (ولو قال لي إلخ) ولو امتنع الشاهد من الأداء حياء من المشهود عليه أو غيره عصى ورذت شهادته إلى أن تصح توبته مغني ورؤض مع شريحه. قوله: (وهو متعنت من أدائها إلخ) أي: فأخضره ليشهد أسنى ومغني. قوله: (لم يجبه) أي: القاضي لطلب الشاهد وإخضاره ع ش وأسنى. قوله: (لإعترافه) أي: المدعي بفسقه أي: الشاهد بالامتناع بلا عذر. قوله: (لاحتماله) أي: أن يكون امتناعه لعذر شرعي كخوف على نفسه من ظالم أسنى ومغني. قوله: (ومز أوائل الباب حكم إتيان الشاهد إلخ) أي: وهو القبول فيما هو صريح في معنى مرادفه ع ش عبارة الشارح هناك أنه يجوز التغيير عن المسموع بمرادفه المساوي له من كل وجه لا غير اه. قوله: (وقال ابن الصباغ إلخ) عبارة النهاية وثنائهما نعم وبه صرح ابن الصباغ وغيره

قوله: (ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج هنا لدعوى إلخ) يتبني على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ أشهد. قوله: (وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع) وهو الوجه ش م ر.

تُسَمَّعُ وهو مقتضى كلام الشيخين ولك أن تجمع بحمل الأول على مَنْ لا يوثق بعلمه والثاني على مَنْ يوثق بعلمه لكن قولهم يُنْذَبُ للقاضي أن يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكمال عقله وشدة حفظه يقتضي بل يُصْرِّحُ بقبول شهادة غير الموثوق به مع إطلاق الاستحقاق فيتأكد به كلام ابن الصبّاغ وغيره ومما يُصْرِّحُ به أيضًا قول القاضي في فتاويه لو شهدت بيّنة بأن هذا غير كُفٍّ لهذه لم تُقبل؛ لأنها شهادة نفي فالطريق أن يشهدوا بأنها حرام عليه إن وقع العقد اهـ. فتأمل إطلاقه قبول قولهما حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يتعيّن حملهُ على فقيهين مُتَّفِقَيْنِ لمذهب الحاكم بحيث لا يتطرق إليهما تهمة ولا جرم بحكم فيه خلاف في الترجيح وكذا يُقال في كل ما قلنا فيه بقبول الإطلاق. ويؤيده قول المتن الآتي فإن لم يُبيّن ووثق القاضي بعلمه فلا بأس ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الآخر أشهد بما أو بمثل ما شهد به لم يكف حتى يقول بمثل ما قاله ويستوفيهما لفظًا كالأول؛ لأنه موضع أداء لا حكاية قاله الماوردي وغيره واعتمده ابن أبي الدّم وابن الرُّفعة لكن اعترضه الحُسباني بأن عَمَلَ مَنْ أذركهم من العلّماء على خلافه ومن ثم قال مَنْ بعده والعَمَلُ على خلاف ذلك. قال جمع: ولا يكفي أشهد بما وضعت به خطي ولا بمضمونه ونحو ذلك مما فيه إجمال وإيهام ولو من عالم ويوافقه قول ابن عبد السلام واعتمده الأذرعي وغيره ولا يكفي قول القاضي أشهدوا عليّ بما وضعت به خطي لكن في فتاوى البغوي ما يقتضي أنّه يكفي بما تَصَمَّنُهُ خطي إذا عَرَفَ الشاهد والقاضي ما تَصَمَّنُهُ الكتاب ويُقاس به بما وضعت به ومن ثم قال غير واحد إن عَمَلَ كثيرون على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعم، لمن قال له نشهد

وهو مقتضى كلامهما وهو الأوجه اهـ. فو: (تُسَمَّعُ) وهو الأوجه شَرَحَ م ر اه سم. فو: (وهو مقتضى كلام الشيخين) ويأتي ما يؤيده. فو: (ومما يُصْرِّحُ به إلخ) أي: بقبول الإطلاق. فو: (ولا جرم إلخ) عَطَفَ على تهمته. فو: (ويؤيده) أي: الحمل المذكور. فو: (الآتي) أي: في الشهادة على الشهادة. فو: (ولو شهد) إلى قوله قاله الماوردي في النهاية. فو: (قاله الماوردي إلخ) تبرأ منه لما يأتي من الاستدراك وجرّم النهاية بما قاله الماوردي بلا عَزْوٍ كما تبّهنا عليه. فو: (واعتمده ابن أبي الدّم إلخ) وقد عَمَّتِ البلوى بخلافه لجهل أكثر الحكام بنهاية. فو: (لكن اعترضه إلخ) أي: ما قاله الماوردي وغيره إلخ. فو: (من بعده) أي: بعد الحُسباني. فو: (قال جمع) إلى قوله ولو قال أشهدوا في النهاية. فو: (ولا يكفي أشهد) بصيغة المتكلم. فو: (ولا بمضمونه) أي: ولا يكفي أشهد بمضمون خطي. فو: (لكن في فتاوى البغوي إلخ) ضَعِيفٌ ع ش. فو: (أنّه يكفي بما تَصَمَّنُهُ خطي) عبارة النهاية الاكتفاء بذلك فيما قبل الأخيرة إذا عَرَفَ إلخ ويُقاس به الأخيرة بل قال جمع: إن عَمَلَ إلخ قال ع ش وهي قوله: ولا يكفي قول القاضي إلخ اهـ. فو: (ولا نعم لمن إلخ) أي: لا يكفي

فو: (واعتمده ابن أبي الدّم وابن الرُّفعة) وقد عَمَّتِ البلوى بجهل أكثر الحكام ش م ر.

عليك بما نُسِبَ إليك في هذا الكتاب إلا إن قيلَ ذلك له بعد قراءته عليه وهو يسمعه وكذا المُقَرَّرُ نعم، إن قال أعلم ما فيه وأنا مُقَرَّرٌ به كُفِّي ولو قال اشهدوا أو اكتبوا أن له علي كذا لم يشهدوا؛ لأنه ليس إقرارًا كما مرَّ بما فيه أو ائِلَ الإقرار وإنما هو مُجَرَّدُ أمرٍ بخلاف اشهدوا له عليّ أني بعثت أو أوصيتُ مثلاً على ما ذكره بعضهم ويوجّه بأن في إسناده إنشاء العقد الموجِبَ لنفسه صريحاً فصَحَّ الإشهاد به عليه بخلاف الأول ولا يجوزُ لِمَنْ سَمِعَ نحوه إقرار أو بيع أن يشهد بما يعلمُ خلافه وأفتى ابن عبد السلام بجواز الشهادة على المَكْسِ أي: من غير أخذ شيء منه إذا قَصَدَ ضَبْطَ الحقوق لِتَرَدُّ لأربابها إن وَقَعَ عَدْلٌ. (تنبيه): يُسْتَشْنَى أي: بناءً على ما مرَّ آنفاً عن ابن الصَّبَّاح وغيره مسائلُ يجبُ التفصيلُ في الشهادة بها كالدعوى منها: أن يُقَرَّرَ لِغَيْرِهِ بَعِيْنٌ ثُمَّ يَدَّعِيَهَا لَا بُدَّ أَنْ يُصْرَحَ كَبَيِّنَتِهِ بِنَاقِلٍ مِنْ جِهَةِ الْمُقَرَّرِ لَهُ وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِإِكْرَاهٍ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ نَظَرٍ وَقِفٍ أَوْ بَأْنِهِ وَارِثٍ فَلَا يَنْبَغُ أَوْ بَرَاءَةِ مَدِينٍ مِمَّا ادَّعَى بِهِ عَلَيْهِ أَوْ بِجُورٍ أَوْ رُشْدٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ قَتْلِ أَوْ طَلَاكِ أَوْ بُلُوغٍ بَيِّنٍ بِخِلَافِهَا بِمُطْلَقِ الْبُلُوغِ أَوْ بِوَقْفٍ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانٍ مُضَرِّفٍ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي الْوَقْفِ فِي غَيْرِ شَاهِدِ الْحِسْبَةِ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهَا رَفَعَ يَدَ الْمَالِكِ فَيَحْفَظُهَا الْقَاضِي حَتَّى يَظْهَرَ لَهَا مُسْتَحَقُّ أَوْ بِأَنَّ الْمُدَّعِيَ اشْتَرَى مَا بِيَدِ خَضِيصِهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ كَانَ يَمْلِكُهَا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ أَوْ بِاسْتِخْقَاقِ الشُّفْعَةِ أَوْ بِأَنَّهُ عَقَدَ زَائِلًا عَقْلُهُ فَيُبَيِّنُ سَبَبَ زَوَالِهِ أَوْ بِاتِّقِضِ الْعِدَّةِ، وَشَهَادَةُ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّهُ مَاتَ وَالْمُدَّعَى بِهِ فِي يَدِهِ أَوْ وَهُوَ سَاكِنٌ فِيهِ كَالشَّهَادَةِ بِالْمَلِكِ لِتَضَمُّنِهَا لَهُ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ مَاتَ فِيهِ أَوْ كَانَ فِيهِ حَتَّى مَاتَ أَوْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَسْهَى؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَشْهَدْ بِمَلِكٍ وَلَا يَدٍ وَيَكْفِي قَوْلُ شَاهِدٍ النِّكَاحَ أَشْهَدُ أَنِّي حَضَرْتُ الْعَقْدَ أَوْ حَضَرْتُهُ وَأَشْهَدُ بِهِ وَلَوْ قَالَا لَا شَهَادَةَ لَنَا فِي كَذَا ثُمَّ شَهِدَا فِي زَمَنِ يَحْتَمِلُ وَقُوعَ التَّحْمِيلِ فِيهِ لَمْ يُؤْثَرْ وَلَا أَثَرُ وَلَوْ قَالَ لَا شَهَادَةَ لِي عَلَى فَلَانٍ ثُمَّ قَالَ كُنْتُ نَسِيْتُ قُبْلَ عَلَى الْأَوْجَهِ إِنْ اشْتَهَرَتْ دِيَانَتُهُ كَمَا مَرَّ.

نَعَمْ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ الْخ. قَوْلُهُ: (بعد قراءته) أي: ما في الكتاب والظاهر ولو كان السائل غير القارئ.
 قَوْلُهُ: (وكذا المُقَرَّرُ) أي: فلا يَكْفِي قَوْلُهُ: نَعَمْ لِمَنْ قَالَ لَهُ: أَتَشْهَدُ الْخ. قَوْلُهُ: (نعم إن قال) أي: المُقَرَّرُ. (لنفسه) مُتَمَلِّقٌ بِالْإِسْنَادِ وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَى وَقَوْلُهُ: صَرِيحاً أي: إسناداً صريحاً.
 قَوْلُهُ: (وأفتى) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (بجواز الشهادة الْخ) أي: بجواز تحمّلها. قَوْلُهُ: (إذا قَصَدَ) أي: بِتَحْمِلِهَا. قَوْلُهُ: (بها) أي: فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ. قَوْلُهُ: (أَنْ يُصْرَحَ) أي: الْمُدَّعِيَ فِي دَعْوَاهُ ذَلِكَ الْعَيْنَ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أي: الشَّهَادَةُ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِوَقْفٍ الْخ) عَطْفٌ عَلَى بَجْزٍ. قَوْلُهُ: (أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ) أي: وَجُوبُ بَيَانِ الْمَضْرِفِ. قَوْلُهُ: (فَيَحْفَظُهَا) أي: الْعَيْنَ الْمُوقُوفَةَ. قَوْلُهُ: (بأنه كان) أي: الْأَجْنَبِيِّ. قَوْلُهُ: (فَيُبَيِّنُ) أي: وَجُوبًا. قَوْلُهُ: (بأن أباه) أي: الْمُدَّعِيَ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَدَ) فِيهِ تَوَقُّفٌ لَا سِمًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ. قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُؤْثَرْ) أي: قَوْلُهُمَا أَوَّلًا لَا شَهَادَةَ لَنَا ع. ش. قَوْلُهُ: (كما مرَّ) أي: غير مرّة.

فصل في الشهادة على الشهادة

(تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ) لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ حُقُوقِ الْآدَمِيِّ، وَحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةٍ وَحَدِّ الْحَاكِمِ لِفُلَانٍ عَلَى نَحْوِ زِنَاهُ وَهَلَالٍ نَحْوِ رَمْضَانٍ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى كَحَدِّ زَنَاءٍ وَشُرْبٍ وَسَرِقَةٍ وَكَذَا إِحْصَانٍ مَنْ ثَبَتَ زِنَاهُ أَوْ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِحْصَانُ لَكِنْ بَحْثُ الْبُلْقِينِي قَبُولُهَا فِيهِ إِنْ ثَبَتَ زِنَاهُ بِإِقْرَارِهِ لِإِمْكَانِ رُجُوعِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُمْ لَوْ نَظَرُوا لِذَلِكَ لِأَجَازَتِهَا فِي الزَّنَا الْمُقَرَّرِ بِهِ لِإِمْكَانِ الرُّجُوعِ عَنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَذَا الْإِحْصَانُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الدَّرءِ مَا أَمَكْنَ (وَفِي عُقُوبَةِ لَادَمِيٍّ) كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِإِبْنَاءِ حَقِّهِ عَلَى الْمُضَاقِقَةِ (وَتَحْمُلُهَا) الَّذِي يُغْتَنَّدُ بِهِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ إِنَّمَا (بِأَنَّ) يَسْتَرْعِيهِ) الْأَصْلُ أَيُّ: يُلْتَمِسُ مِنْهُ رِعَايَةُ شَهَادَتِهِ وَضَبْطُهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا نِيَابَةٌ.....

فصل في الشهادة على الشهادة

□ فَوَدَّ: (فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ) أَيُّ: وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا قَبُولُ التَّزْكِيَةِ مِنَ الْفَرْعِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِلَّهِ تَعَالَى) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَحَدِّ الْحَاكِمِ لِفُلَانٍ عَلَى نَحْوِ زَنَاءٍ وَقَوْلُهُ: وَهَلَّ يَتَعَيَّنُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَيُرَدُّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَيَتَّجِهُ إِلَى وَلَيْسَ مَا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ حُقُوقِ الْآدَمِيِّ) كَالْأَقَارِيرِ وَالْمَقُودِ وَالْفُسُوحِ وَالرِّضَاعِ وَالْوِلَادَةِ وَغُيُوبِ النِّسَاءِ مُغْنِي وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (كَزَكَاةٍ) أَيُّ: وَوَقِفِ الْمَسَاجِدِ وَالْجِهَاتِ الْعَامَّةِ أَسْتَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَحَدِّ الْحَاكِمِ لِفُلَانٍ الْخ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَتُقْبَلُ فِي أَنَّهُ قَدْ حُدَّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَادَمِيٍّ فَإِنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلْحَدِّ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (وَهَلَالٍ نَحْوِ رَمْضَانٍ) أَيُّ: لِلصَّوْمِ وَذِي الْحِجَّةِ لِلْحَجِّ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِلْحَاجَةِ الْخ) وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

(فَرْعٌ): يَجُوزُ إِشْهَادُ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَتِهِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُتَنِ وَصَرَّحَ بِهِ الصَّيْمَرِيُّ وَغَيْرُهُ أَسْتَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عُقُوبَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ بَحْثُ الْبُلْقِينِي فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى) كَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَفِي عُقُوبَةِ لَادَمِيٍّ عَلَى الْمَذْهَبِ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عُقُوبَةٍ) أَيُّ: مُوجِبِ عُقُوبَةٍ أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِحْصَانُ) أَيُّ: كَالْبُلُوغِ مُغْنِي وَكَالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيُّ: لِإِمْكَانِ الرُّجُوعِ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيُّ: عَدَمَ قَبُولِهَا فِي عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى. □ فَوَدَّ: (كَقَوْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَلَّ يَتَعَيَّنُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَتَحَمَّلَهُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ: أَوْ يَجُوزُ إِلَى إِذْ لَا يُؤَدِّي. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَحْصُلُ الْخ) خَبَرٌ وَتَحْمُلُهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَضَبْطُهَا) عَطَفَ تَفْسِيرَ.

فصل: تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ الْخ

□ فَوَدَّ: (وَحَدِّ الْحَاكِمِ لِفُلَانٍ عَلَى نَحْوِ زِنَاهُ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ: وَتُقْبَلُ فِي أَنَّهُ قَدْ حُدَّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَادَمِيٍّ فَإِنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلْحَدِّ عَنْهُ أَه.

فاعْتَبِرَ فيها إِذْنُ المَنُوبِ عنه أو ما يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَّا يَأْتِي نَعَمْ، لو سَمِعَهُ يَسْتَرَعِي غَيْرَهُ جازَ له الشَّهادَةُ على شَهادَتِهِ وإنْ لم يَسْتَرَعِهِ هو بِخُصُوصِهِ (فَيَقُولُ أنا شَاهدٌ بكذا) فلا يَكْفِي أنا عالِمٌ ونَحْوُهُ (وأشْهَدُكَ) أو أَشْهَدُكَ (أو أَشْهَدُ على شَهادَتِي) أو إذا اسْتَشْهَدْتُ على شَهادَتِي فقد أَذِنْتُ لَكَ أنْ تَشْهَدَ ونَحْوُ ذلك (أو) بأنْ (يسْمَعُهُ يَشْهَدُ) بما يُريدُ أنْ يَتَحَمَّلَهُ عنه (عندَ قاضٍ) أو مُحَكِّمٍ. قال البُلْقِينِيُّ: أو نحوِ أميرٍ أي: تَجُوزُ الشَّهادَةُ عنْدَهُ لِمَا مَرَّ فِيهِ. قال: إِذْ لا يُؤَدِّي عنْدَهُ إلا بَعْدَ التَّحْقِيقِ فأَغْنَاهُ ذلك عن إِذْنِ الأَصْلِ له فِيهِ (أو) بأنْ يُبَيِّنَ السَّبَبَ كأنْ (يقولَ) ولو عندَ غَيْرِ حاكِمٍ (أشْهَدُ أنْ لفلانٍ على فلانٍ ألفاً من ثَمَنِ مَبِيعٍ أو غَيْرِهِ) لأنَّ إِسْنادَهُ لِلْسَّبَبِ يَمْنَعُ احْتِمَالَ التَّساهُلِ فلم يَحْتَجْ لِإِذْنِهِ أَيضاً. وهل يَتَعَيَّنُّ هُنا أنْ يَسْمَعَ مِنْهُ لَفْظَ أَشْهَدُ أو يَكْفِي مُرادُفُهُ بِكُلِّ مُحْتَمَلٍ؟ وقياسُ ما سَبَقَ التَّعَيُّنُ وعليه يَدُلُّ المَتْنُ وإنْ أَمَكْنَ الفَرْقُ بأنَّ المَدَارَ هُنا لَيْسَ إلا على تَبْيِينِ السَّبَبِ لا غَيْرُ.....

قوله: (فاعْتَبِرَ فيها إِذْنُ المَنُوبِ عنه) ولهذا لو قال بعد التَّحْمُلِ: لا تُؤَدِّ عَنِّي امْتِناعَ عليه الأداء رَوْضٌ مع شَرْحِهِ. قوله: (مِمَّا يَأْتِي) أي: من أنْ يَسْمَعَهُ يَشْهَدُ عندَ نَحْوِ حاكِمٍ أو يُبَيِّنُ السَّبَبَ. قوله: (جازَ له) أي: لِلسَّامِعِ. قوله: (وإنْ لم يَسْتَرَعِهِ إلخ) الواوُ حَالِيَةٌ. قوله: (وَنَحْوُهُ) كَأَغْلَمُكَ وأَخْبِرُكَ رَوْضٌ ومُغْنِي وأَعْرِفُ وأَعْلَمُ وخَيْرٌ ع ش.

قول (سُي: بكذا) أي: بأنْ لفلانٍ على فلانٍ كذا مُغْنِي. قوله: (بما يُريدُ إلخ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. قوله: (أو مُحَكِّمٍ) سواءَ جَوَزْنَا التَّحْكِيمَ أم لا أَسْنَى ومُغْنِي وكذا لو كان حاكِمًا أو مُحَكِّمًا فَشَهِدَا عنْدَهُ وَلَمْ يَحْكَمْ جازَ له أنْ يَشْهَدَ على شَهادَتِهِما؛ لأنَّهُ إذا جازَ لِغَيْرِهِ أنْ يَشْهَدَ عليهما بذلك فَهُوَ أو لى مُغْنِي. قوله: (قال البُلْقِينِيُّ أو نَحْوُ أميرٍ إلخ) عبارةُ المُغْنِي وَيَتَّبِعِي كما قال ابنُ شُهْبَةَ الاكِفَاءُ بأداءِ الشَّهادَةِ عندَ أميرٍ أو وزيرٍ بناءً على تَضَحِيحِ المُصَنِّفِ وَجوبُ أدائها عنْدَهُ على ما مَرَّ لأنَّ الشَّاهِدَ لا يَتَقَدَّمُ على ذلك عندَ الوزيرِ أو الأميرِ إلا وهو جازِمٌ بِثبوتِ المَشْهُودِ به قال البُلْقِينِيُّ: وكذلك إذا شَهِدَ عندَ الكَبِيرِ الَّذِي دَخَلَ فِي القَضِيَّةِ بِغَيْرِ تَحْكِيمٍ وَيَجُوزُ تَحْمُلُ الشَّهادَةِ على المُقَرَّرِ وإنْ لم يَسْتَرَعِهِ وَعَلَى الحاكِمِ إذا قال في مَحَلِّ حُكْمِهِ: حَكَمْتُ بِكذا وإنْ لم يَسْتَرَعِهِ وَالْحَقُّ به البَعْوِي إقرارُهُ بِالْحُكْمِ اهـ. قوله: (أي: تَجُوزُ الشَّهادَةُ إلخ) أي: بأنْ تَوَقَّفَ خِلاصُ الحَقِّ على الأداءِ عنْدَهُ ع ش. قوله: (بأنْ يُبَيِّنَ السَّبَبَ) أي: سَبَبُ الشَّهادَةِ شَرْحُ المُنْهَجِ وأَحْسَنُ مِنْهُ عبارةُ شَرْحِ الرِّوَضِ أي: سَبَبُ الوُجوبِ اهـ. قوله: (لِلْسَّبَبِ) أي: إِلَيْهِ ع ش. قوله: (هُنا) أي: فِي الثَّالِثِ وقولُهُ: وقياسُ ما سَبَقَ أي: مِنَ الأوَّلِ والثَّانِي.

قوله: (نَعَمْ لو سَمِعَهُ يَسْتَرَعِي غَيْرَهُ إلخ) يَجُوزُ أنْ يُجْعَلَ هَذَا طَرِيقًا رابِعًا وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ مِنْ أَفْرادِ الاسْتِرْعاءِ بأنْ يُجْعَلَ الاسْتِرْعاءُ عبارةً عن الإذْنِ له أو لِغَيْرِهِ وقولُهُ: جازَ له الشَّهادَةُ على شَهادَتِهِ أي: كما هو ظاهِرٌ بِشَرْطِ بَيانِ جِهَةِ التَّحْمُلِ كَأَشْهَدُ أنْ فُلانًا يَشْهَدُ بِكذا وَسَمِعْتُهُ يَشْهَدُ زَيْدًا على شَهادَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(وفي هذا) الأخير (وجه) أنه لا بُدَّ من إذنه؛ لأنه قد يتوسَّع في العبارة ولو دُعي للأداء لأحجم ويتعيَّن ترجيحه فيما لو دلت القرائن القطعية من حال الشاهد على تساهله وعدم تحريره للعبارة (ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندي شهادة بكذا) وإن قال شهادة جازمة لا أتمارى فيها لاحتمال هذه الألفاظ الوعد والتجوز كثيرًا (وليبين الفرع عند الأداء جهة التحمل) كأشهد أن فلانًا يشهد بكذا وأشهدني أو سمعته يشهد به عند قاضي أو يبين سببه ليتحقق القاضي صحة شهادته إذ أكثر الشهود لا يُحسنها هنا (فإن لم يبين جهة التحمل (ووثق القاضي بعلمه) وموافقته له في هذه المسألة فيما يظهر (فلا بأس) إذ لا محذور نعم، يُسنُّ له استفساله. (ولا يصح التحمل على شهادة مزود الشهادة) بمانع قام به مطلقًا أو بالنسبة لتلك الواقعة لعدم الثقة بقوله ولأن بطلان الأصل يستلزم بطلان الفرع (ولا يصح تحمُّل) الخنثى ما دام إشكاله ولا تحمُّل (التسوة) ولو على مثلهن في نحو ولادة؛

قول (سني): (وفي هذا وجه) يشعر بأن ما قبل الأخير وهو الشهادة عند قاضي لا خلاف فيه وليس مرادًا بل فيه وجه بعدم الكفاية أيضًا مُعني. قول: (لأحجم) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أي: امتنع من الشهادة ش أي: وادعى أنه وعد لا شهادة حُفني.

قول (سني): (أو عندي شهادة إلخ) أي: ونحو ذلك من صور الشهادة في معرض الأخبار مُعني. قول: (لاحتمال هذه الألفاظ الوعد إلخ) أي: لاحتمال أن يُريد أن له عليه ذلك من جهة وعد وعده إياه ويشير بكلمة على إلى أن مكارم الأخلاق تقتضي الوفاء مُعني. قول: (كثيرًا) لا حاجة إليه. قول: (كأشهد) إلى قوله أي: باختيار إلخ في المُعني إلّا قوله وموافقته إلى المتن وما أثبت عليه. قول: (وأشهدني) أي: على شهادته مُعني. قول: (عند قاضي) أي: أو مُحكم أسنى ومُعني أي: أو أمير أو وزير. قول: (لا يُحسنها) أي: جهة التحمل مُعني.

قول (سني): (فإن لم يبين) كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا مُعني وقوله: ووثق القاضي أي: أو المُحكم أسنى وقوله: بعلمه أي: بمعرفته شرائط التحمل مُعني. قول: (وموافقته له) أي: مع موافقته إلخ. قول: (فلا بأس) أي: جاز أن يُكتفى بقوله: أشهد على شهادة فلان بكذا أسنى. قول: (يُسنُّ له) أي: للقاضي أو المُحكم أسنى. قول: (استفساله) أي: أن يسأله بأي سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الأصل أم لا مُعني وأسنى.

قول (سني): (ولا يصح التحمل إلخ) شروع في صفة شاهد الأصل وما يطرأ عليه مُعني. قول: (بمانع إلخ) متعلّق بقول المصنّف مزود إلخ رشيدِي. قول: (مطلقًا) أي: كفسق ورق أو بالنسبة لتلك الواقعة كما لو شهد فردت شهادته ثم أعادها فلا يصح تحمُّلها وإن كان كميلًا في غيرها مُعني.

قول: (ما دام إشكاله) فإن بانث ذكوره صحَّ تحمُّله مُعني عبارة ش لعل المراد أنه إذا تحمّل في حال إشكاليه وأدى وهو كذلك لا يُقبل بخلاف من تحمّل مُشكلاً ثم أدى بعد اتضاحه فإنه يُقبل قياسًا على الفاسق والعبد إذا تحمّلًا ناقصين ثم أديا بعد كمالهما كما يأتي اهـ.

لأنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ مِمَّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرُّجَالُ غَالِبًا وَشَهَادَةُ الْفَرْعِ إِنَّمَا تُثَبِّتُ شَهَادَةَ الْأَصْلِ لَا مَا شَهِدَ بِهِ الْأَصْلُ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَصِحَّ تَحْمُلُ فَرْعٍ وَاحِدٍ عَنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ فِيمَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَإِنْ أَرَادَ الْمُدَّعِي أَنْ يَحْلِفَ مَعَ الْفَرْعِ (فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعِ شَهَادَةُ الْفَرْعِ) لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ نَقْصٍ بَلْ هُوَ أَوْ نَحْوُهُ السَّبَبُ فِي قَبُولِ شَهَادَةِ الْفَرْعِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَإِنَّمَا قَدَّمَ هُنَا تَوَاطُؤَهُ لِقَوْلِهِ (وَإِنْ حَدَّثَ) بِالْأَصْلِ (رَدَّةً أَوْ فُسْقًا أَوْ عَدَاوَةً) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَوْ تَكْذِيبُ الْأَصْلِ لَهُ كَأَنَّ قَالَ نَسِيتُ التَّحْمُلَ أَوْ لَا أَعْلَمُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ بَعْدَ ادِّاءِ الْفَرْعِ (مُنْعَثٌ) شَهَادَةُ الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنْ غَيْرِ الْأَخِيرَةِ لَا يَهْجُمُ دَفْعَةَ فَيُورَثُ رِيَّةً فِيمَا مَضَى إِلَى التَّحْمُلِ وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ اشْتَرَطَ تَحْمُلُ جَدِيدًا أَمَّا بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا يُؤَثَّرُ.....

□ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَصِحَّ الْإِلْحُ) وَلَوْ شَهِدَ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ فَرَعَانِ فَلِذَلِكَ الْحَقُّ الْحَلْفُ مَعَهُمَا قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ (سُئِلَ): (أَوْ عَدَاوَةً) أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ قَالَ: نَسِيتُ الْإِلْحُ) لَعَلَّهُ تَنْظِيرُ رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْحُكْمِ الْإِلْحُ) مُتَعَلِّقٌ بِحَدَّثِ.

□ قَوْلُهُ (سُئِلَ): (مَنْعَثٌ) أَي: هَذِهِ الْقَوَادِحُ وَمَا أَشْبَهَهَا مُغْنِي وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالتَّهْيَاةِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْأَخِيرَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ: أَوْ تَكْذِيبُ الْأَصْلِ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (لَا يَهْجُمُ دَفْعَةً) فِي الْمَضْبَاحِ هَجَمْتُ عَلَيْهِ مُجُومًا مِنْ بَابٍ قَعَدَ دَخَلْتُ بَعْتُهُ عَلَى غَفْلَةٍ وَهَجَمْتُهُ عَلَى الْقَوْمِ جَعَلْتُهُ يَهْجُمُ عَلَيْهِمْ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى عَ شَ يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَظْهَرُ غَالِبًا إِلَّا بَعْدَ تَكَرُّرِهَا عَزِيزِي. □ قَوْلُهُ: (فَيُورَثُ رِيَّةً الْإِلْحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَلِ الْفُسْقُ يُورَثُ الرِّيَّةَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَالرَّدَّةُ تُشْعِرُ بِخُبْرٍ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعَدَاوَةُ بَضْعَانِ كَانَتْ مُسْتَكِنَّةً وَلَيْسَ لِمُدَّةِ ذَلِكَ ضَبْطٌ فَيَنْعَطِفُ إِلَى حَالَةِ التَّحْمُلِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ تَحْمُلُ جَدِيدًا) أَي: بَعْدَ مَضْيِ مُدَّةِ الْاسْتِبْرَاءِ الَّتِي هِيَ سُنَّةٌ لِيَتَحَقَّقَ زَوَالُهَا عَ شَ.

□ قَوْلُهُ: (أَمَّا بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا يُؤَثَّرُ الْإِلْحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا أَثَرَ لِحُدُوثِ ذَلِكَ بَعْدَ الْقَضَاءِ كَذَا فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا قَالَ الْبُلْقَيْنِي: وَهُوَ مُقَيَّدٌ فِي الْفُسْقِ وَالرَّدَّةِ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي حَدٍّ لِأَدْمِي أَوْ قِصَاصٍ لَمْ يُسْتَوْفَ فَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الْاسْتِيفَاءِ لَمْ يُسْتَوْفَ كَالرُّجُوعِ بِخِلَافِ حُدُوثِ الْعَدَاوَةِ بَعْدَ الْحُكْمِ أَوْ قَبْلَهُ وَبَعْدَ

□ قَوْلُهُ: (لَا الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ) فِيهِ شَيْءٌ وَلَعَلَّ الْوَجْهَ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِمَّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الْإِلْحُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ عَدَاوَةً) أَفَادَ أَنَّ حُدُوثَ الْعَدَاوَةِ هُنَا قَبْلَ الْحُكْمِ مَانِعٌ مِنْهُ وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْعُبَابِ فِيمَا سَبَقَ كَلَامًا يَتَعَلَّقُ بِالشَّاهِدِ الْأَصْلِ فِي نَفْسِهِ ثُمَّ قَالَ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حُدُوثَ الْعَدَاوَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ لَا يُؤَثَّرُ وَهَذَا يُخَالِفُ مَا أَفَادَهُ مَا هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَاتَهُ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ هُنَا لَوْ حَضَرَ قَبْلَ الْحُكْمِ احْتِجَّ إِلَى شَهَادَتِهِ اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ إِلَى الْحُكْمِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ فَإِنَّهُ لَا تُهْمَةُ حِينَ شَهَادَتِهِ وَلَيْسَتْ هِيَ بِصَدَدٍ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى إِعَادَتِهَا حَتَّى يُشْتَرَطَ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي الْفَضْلِ الْآتِي جَزَمَ بِخِلَافِ مَا فِي الْعُبَابِ وَأَنَّهُ يُؤَثَّرُ حُدُوثُ الْعَدَاوَةِ فَلْيُرَاجَعْ.

إلا إذا كان قبل استيفاء عقوبة أحدًا مما يأتي في الرجوع قال البلقيني (وجنونه كموته على الصحيح) فلا يؤثّر؛ لأنه لا يوقّع رية في الماضي ومثله عمى وخرس وكذا إغماء إن غاب وإلا انتظر زواله لقربه أي: باعتبار ما من شأنه لكن يشكّل عليه ما قدّمه في ولي النكاح من التفصيل إلا أن يفرّق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله؛ لأنه لا ينافي الشهادة.

(تنبيه): أطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحضانة كما مرّ فهل يتأتّى هنا ذلك التفصيل أو يؤدّي عنه هنا حال الجنون مطلقاً كلّ مُحتمَل والثاني أقرب وعليه فيفرّق بينه وبين الإغماء برجاء زواله غالباً خلاف الجنون وبين ما هنا والحضانة بأنّ الحقّ ثمّ ثابت له فلا ينتقل عنه إلا عند تحقّق ضياع المحضون، وجنون يوم في سنة لا يصيغهُ.....

الأداء فإنّه لا يؤثّر اهـ وبإشارة سم أفاد أي: قول المصنّف أو عداوة أنّ حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وفي العباب بعد كلام متعلّق بالشاهد الأصل نفسه ما نصّه: ويؤخذ منه أنّ حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثّر وهذا يخالف ما أفاده هنا إلا أن يفرّق ثم رأيت الشارح في الفصل الآتي جزم بخلاف ما في العباب وآنه يؤثّر حدوث العداوة فليراجع اهـ. بحذف أقول كلام النهاية هنا وفي الفصل الآتي موافق لكلام الشارح ومخالف لما مرّ عن المغني الموافق لما في العباب وقد قدّمنا في بحث العداوة عن الأسنى ما يوافق أي: العباب أيضاً. قوله: (إلا إذا كان إلخ) أي: حدوث ذلك.

قوله (سبي): (وجنونه) أي: الأصل إذا كان مطبقاً مغني وأسنى. قوله: (ومثله) أي: الجنون ع ش ومغني. قوله: (إن غاب) أي: الأصل عن البلد وقوله: (والآي): بأن كان حاضراً في البلد رشيدي.

قوله: (والآي) أي: بأن كان المغنى عليه حاضراً انتظر زواله إلخ أي: فلا يشهد الفرع. قوله: (لكن يشكّل إلخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مرّ في ولي النكاح من التفصيل لإمكان الفرق اهـ قال ع ش قوله:

ولا ينافيه إلخ يتأمل فإنّ ما هنا فرق فيه على ما قرّره بين ما يطول زمنه وغيره فهما مستويان على أنّ قوله قبل أي: باعتبار ما إلخ إنما يتمّ لو سوى هنا بين الطويل والقصير اللهم إلا أن يقال أراد بالطويل هنا ما

يُخل بمراد صاحب الحق وإن لم يبلغ ثلاثة أيام بخلافه في النكاح فإنّه يُعتبر في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة أيام اهـ. أقول: ما ذكره أولاً بقوله فإنّ ما هنا فرق فيه إلخ خلاف ظاهر صنيع النهاية كالشارح لو

سلم فما ذكره ثانياً بقوله: اللهم إلخ فالظاهر القول بعكسه. قوله: (ما قدّمه في ولي النكاح إلخ) من أنه تنتظر إفاقته إن لم يزد الإغماء على ثلاثة أيام وإلا فلا تنتظر وانتقلت الولاية للأبعد. قوله: (نحو المرض) أي: كالغيبه. قوله: (لأنه لا ينافي الشهادة) أي: بخلاف الإغماء قاله المصنّف واعترضه

الأذرعى بأنّه إذا انتظرنا إفاقة المغنى عليه مع عدم أهليّته فانظر المريض الأهل أو لى بلا شكّ مغني. قوله: (وأطلقوا الجنون هنا وقيدوا في الحضانة) أي: فلا نظر لهذا التقييد والراجح الأخذ

بإطلاقهم رشيدي. قوله: (وقيدوه في الحضانة إلخ) أي: بأن لا يقلّ زمنه كيوم في سنة. قوله: (مطلقاً) أي: قصر زمنه أو طالع ش. قوله: (والثاني أقرب) وفاقاً للنهاية وخلافاً للأسنى والمغني كما مرّ.

قوله: (ثابت له) أي: لوليّ حضانة طراً عليه الجنون.

(ولو تَحْمَلُ فَرَعٌ فاسِقٌ أو عَبْدٌ) أو صَبِيٌّ (فَأَدَّى وهو كَامِلٌ قُبِلَتْ) شهادته كالأصل إذا تَحْمَلُ ناقصاً ثم أَدَّى كَامِلاً (وتكفي شهادة اثنين على) كُلِّ من (الشاهدين) كما لو شهدا على إقرار كُلِّ من رجلين فلا يكفي شهادة واحد على هذا وواحد على هذا ولا واحد على واحد في هِلَالِ رَمَضَانَ (وفي قولٍ يُشْتَرَطُ لِكُلِّ رجلٍ أو امرأةٍ اثنانٍ) لأنهما إذا شهدا على أصل كانا كَشْطَرِ البَيِّنَةِ فلا يَجُوزُ قيامُهما بالشَّطَرِ الثاني (وشرطُ قبولها) أي: شهادة الفرع على الأصل (تعشُرُ) الأصل (أو تعدُّزُ الأصلِ بموتٍ أو عَمَى) فيما لا يُقْبَلُ فيه الأعمى (أو مَرَضٍ) غيرِ إغماءٍ لِمَا مَرَّ فيه (يَشُقُّ) معه (خضوره) مَشَقَّةٌ ظاهرةٌ بأنَّ يَجُوزَ تركُ الجُمُعَةِ كما قاله الإمام وإن اعْتَرَضَ ومن ثَمَّ كانت أعذارُ الجُمُعَةِ أَعْذاراً هنا؛ لأنَّ جميعها يقتضي تعشُرَ الحضور قال الشيخان. وكذا سائرُ الأعذارِ الخاصَّةِ بالأصل فإنَّ عَمَّتِ الفرعُ أيضاً كالمطرِ والوخل لم يُقْبَلِ

قَوْلُ (سَيِّئٍ): (فاسِقٌ) أي: أو كافرٌ مُعْنِي أو آخرُ سَئِيٍّ. قَوْلُهُ: (أو صَبِيٍّ) إلى قوله كما قاله الإمام في الْمُعْنِي إلّا قوله غيرِ إغماءٍ لِمَا مَرَّ فيه.

قَوْلُ (سَيِّئٍ): (وهو كَامِلٌ) أي: بعدالةٍ وإسلامٍ وخُرَيَّةٍ وبلوغٌ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (فلا تكفي شهادة واحدٍ إلخ) أي: وإنَّ أو هَمَّ المثنى لَوْلا قولُ الشَّارِحِ كُلِّ رَشِيدٍ. قَوْلُهُ: (فلا تكفي شهادة واحدٍ إلخ) ولا يكفي أيضاً أصلٌ شهد مع فرعٍ على الأصلِ الثاني لأنَّ مَنْ قامَ بِأَحَدِ شَطَرِي البَيِّنَةِ لا يَقُومُ بِالْآخَرِ وَلَوْ مع غيره. (تنبيه): يكفي شاهدان على رجلٍ وامرأتين؛ لأنهما مقامُ رجلٍ مُعْنِي وروضٌ مع شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (ولا واحدٍ إلخ) عبارةٌ الْمُعْنِي تنبيهٌ لا بُدَّ من عَدَدِ الفرعِ وَلَوْ كانتِ الشهادةُ مِمَّا يُقْبَلُ فيها الواحدُ كِهَلَالِ رَمَضَانَ اهـ.

قَوْلُ (سَيِّئٍ): (بِمَوْتٍ أو عَمَى) هذانِ مثالانِ لِلتَّعْدُرِ ومثلُهما الجُنُونُ الْمُطْبِقُ والخَرَسُ الذي لا يُفْهَمُ قَلَوْ قال كالموتِ كان أو لى مُعْنِي.

قَوْلُ (سَيِّئٍ): (أو مَرَضٍ إلخ) وخَوْفٍ من غريمِ رَوْضٍ وشَيْخِ الإسلامِ ومُعْنِي. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ فيه) أي: من الفرقِ بين الطَّوِيلِ وغيرِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (بأنَّ يَجُوزَ إلخ) من التَّجْوِيزِ ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ من الجوازِ أي: لِأَجْلِهِ. قَوْلُهُ: (وإنَّ اعْتَرَضَ إلخ) عبارةٌ الْمُعْنِي قال الزَّرْكَشِيُّ: وما ذَكَرَهُ من ضابطِ المَرَضِ هُنا نَقَلَهُ في أَصْلِ الرَّوْضَةِ عن الإمامِ والغزاليِّ وهو بَعِيدٌ نَقْلاً وَعَقْلاً وَبَيَّنَ ذلكَ ثم قال على أَنَّ إلحاقَهُ سائرِ أعذارِ الجُمُعَةِ بِالْمَرَضِ لا يُمَكِّنُ القولُ به على الإطلاقِ فَإِنَّ ما له ريحٌ كَرِيهَةٌ عُدِرَ في الجُمُعَةِ ولا يَقُولُ أَحَدٌ هُنا بَأَنَّ أَكْلَ شَهْودِ الأَصْلِ ذلكَ يُسَوِّغُ سَماعَ الشهادةِ على شهادَتِهِمْ وَسَبَقَهُ إلى ذلكَ الأذْرَعِيُّ وقد يُقالُ: المرادُ من ذلكَ ما يَشُقُّ معه الحُضُورُ اهـ. قَوْلُهُ: (ومن ثَمَّ كانت أعذارُ الجُمُعَةِ إلخ) تَقَدَّمَ التَّوَقُّفُ في مِثْلِ العبارةِ ثم رَأَيْتُ الأذْرَعِيَّ سَبَقَ إلى التَّوَقُّفِ في ذلكَ بَنَحَوْ ما قَدَّمَنا من شُمُولِ أَكْلِ ذي الرِّيحِ الكَرِيهَةِ ثم قال: ولا أَحَسَبُ الأصحابَ يَسْمَحُونَ بِذلكَ أصلاً وإنَّما تَوَلَّدَ ذلكَ من إطلاقِ الإمامِ وَمَنْ تَبِعَهُ اهـ. رَشِيدِيٌّ عن السُّلْطَانِ عبارةٌ البُجَيْرِمِيُّ ومن الأعذارِ في الجُمُعَةِ الرِّيحُ الكَرِيهَةُ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُ عُدِرَ هُنا فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْتَظَرَ هُنا زَوَالُهُ لأنَّ زَمَنَهُ يَسِيرٌ اهـ. قَوْلُهُ: (وكذا سائرُ الأعذارِ) وليس من الأعذارِ

واعترضه السنوي وغيره بأنه قد يتحمل المشقة لنحو صداقة دون الأصل ويُرَدُّ بأن المحل محل حاجة ومع شمول العذر لهما ينتفي كونه محل حاجة كما هو ظاهر. (أو غيبة لمسافة عذري) يعني لفوقها كما في الروضة وغيرها؛ لأن ما دونه في حكم البلد (وقيل) لمسافة (قضي) لذلك ويُرَدُّ بمنعه في هذا الباب وإنما اشترطوها في غيبة ولي التكاثر؛ لأنه يمكنه التوكيل بلا مشقة بخلاف الأصل هنا ومرة في التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وإن قلنا إنها شهادة على شهادة في البلد لمزيد الحاجة لذلك ولو حصر الأصل قبل الحكم تعينت شهادته؛ لأن القدرة عليه تمنع الفرع ويُنْتَجِه أن الحكم كذلك لو عاده القاضي كما لو برئ من مريضه. وإن فرق ابن أبي الدم ببقاء العذر هنا لا ثم؛ لأنه بحضور القاضي عنده لم يبق هناك عذر حتى يقال إنه باق وليس ما ذكرنا هنا تكررًا مع ما مرّ آنفاً من أن نحو موت الأصل وجنونه وعماه لا يمنع شهادة الفرع؛ لأن ذلك في بيان طريان العذر وهذا في مسوغ الشهادة على الشهادة وإن علم ذلك من هذا كما مرّت الإشارة إليه (وأن يُسمّى) الفرع (الأصول) في شهادته عليهم تسمية تميزهم ليعرف القاضي حالهم ويتمكن الخصم من القدر فيهم وفي وجوب تسمية قاضٍ شهد عليه.....

الاعتكاف كما اقتضاه كلامهم نهاية أي: ولو منذرًا ش. قوله: (واعترضه السنوي وغيره إلخ) وهو الأوجه نهاية وأسنَى ومُعْنِي. قوله: (ويُرَدُّ إلخ) يتأمل سم. قوله: (ينتفي كونه محل حاجة) قد يُمنع سم أقول: وأيضا يعارض بأن يكون كل من الأصل وفرعه فوق مسافة العذوى فحضر الفرع لإداء الشهادة دون أصله. قوله: (يعني لفوقها إلخ) عبارة المُعْنِي.

(تنبيه): قوله: لمسافة عذوى نُسِبَ فيه إلى سبق قلم وصوابه فوق مسافة العذوى كما هو في المحرر والروضة وغيرهما ه. قوله: (لأن ما دونه) أي: دون الفرع. قوله: (ومر في التزكية) إلى التنبيه في المُعْنِي إلا قوله ويتجه إلى وليس. قوله: (بها) أي: بالتزكية. قوله: (ولو حضر الأصل إلخ) عبارة المُعْنِي والروض مع شرحه: ولو شهد الفرع في غيبة الأصل ثم حضر أو قال: لا أعلم أي تحملت أو نسي أو نحو ذلك بعد الأداء للشهادة وقبل الحكم لم يُحكم بها لحصول القدرة على الأصل في الأولى والريبة فيما عداها أو بعد الحكم بها لم يؤثّر وإن كذبه الأصل بعد القضاء لم يُنقض. قال ابن الرقعة: ويظهر أن يجيء في تغريمهم والتوقف في استيفاء العقوبة ما يأتي في رجوع الشهود بعد القضاء قال الأزرعي: وهو ظاهر إلا أن يثبت أنه كذبه قبله فينقض قال الرزكشي: تفقها إلا أن يثبت أنه أشهد فلا يُنقض ه. قوله: (وفي وجوب تسمية قاضٍ إلخ) عبارة المُعْنِي.

قوله: (واعترضه السنوي وغيره إلخ) الأوجه ما قاله السنوي وغيره ش م ر وقوله: (ويُرَدُّ إلخ) يتأمل. قوله: (ينتفي كونه محل حاجة) قد يُمنع. قوله: (وفي وجوب تسمية قاضٍ شهد عليه وجهاً وصوب الأزرعي إلخ) عبارة القوت بخلاف ما لو قال أشهدني قاضٍ من قضاء بغداد أو القاضي الذي

وجهانٍ وصَوَّبَ الأذْرَعِيَّ الوجوبَ في هذه الأزمِنَةِ لِما غلبَ على القُضَاةِ من الجهلِ والفِسْقِ (ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يُزَكِّيَهُ الفُرُوعُ) ولا أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِصِدْقِهِ فيما شَهِدَ به بل لهم إطلاقُ الشهادةِ والقاضي يَبْحَثُ عن عدالته (فَإِنْ زَكَّوْهُمْ قَبْلَ) ذلك منهم إِنْ تَأَهَّلُوا لِلتَّعْدِيلِ إِذْ لَا تُثَمِّمَةُ وَإِثْمًا لَمْ تُقْبَلْ تَزْكِيَةُ أَحَدٍ شاهِدِينَ في واقعةٍ لِلاَخَرِ؛ لِأَنَّهُ قَامَ بِأَحَدٍ شَطْرِي الشَّهَادَةِ فلا يَقُومُ بِالْآخَرِ وتَزْكِيَةُ الفِرْعِ للأصل من تَمَتَّةِ شَهِادَةِ الفِرْعِ ولِذا شَرِطْتُ على وجهِهِ. (تَبْيِيهُ) تَفْتَنَ هُنَا بِجَمْعِ الْأَصُولِ والفُرُوعِ تَارَةً وإِفْرَادَ كُلِّ أُخْرَى (ولو شَهِدُوا على شَهِادَةِ عَدْلَيْنِ أو عُذُولٍ ولم يُسْتَمَوْهُمْ لَمْ يَجُزْ أَيْ: لَمْ يَكْفِ؛ لِأَنَّهُ يَشُدُّ بَابَ الجَوْحِ على الخَضَمِ).

فصل في الرجوع عن الشهادة

وشرطُ جَرَيَانِ أَحكامِهِ الآتِيَةِ أَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ حُجَّةٌ غَيْرُهُ أُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ لو شَهِدَا على خَضَمٍ فَأَقَرَّ بِالْحَقِّ قَبْلَ الْحُكْمِ فَالْحُكْمُ بِالْإِقْرَارِ لَا بِالشَّهَادَةِ لَكِنْ مَرَّةً فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِالزُّنَا وَقَدْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ تَفْصِيلٌ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مِنْ أَنَّ الْحُكْمَ إِنْ أَسْنَدَ لِلْبَيِّنَةِ جَرَتْ أَحكامُ الرُّجُوعِ فِيهِ

(تَبْيِيهُ): شَمِلَ إِطْلَاقُ الْمُصْطَفِ مَا لو كَانَ الْأَصْلُ قَاضِيًا كَمَا لو قَالَ: أَشْهَدُنِي قَاضٍ مِنْ قَضَاةٍ مُضَرٍّ أَوْ الْقَاضِي الَّذِي بِهَا وَلَمْ يُسَمِّهِ وَلَيْسَ بِهَا قَاضٍ سِوَاهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالصَّوَابُ فِي وَفْقِنَا وَجُوبِ تَعْيِينِ الْقَاضِي أَيْضًا لِما لَا يَخْفَى اهـ. قَوْلُهُ: (وَجِهَانِ الْإِنِّج) وَالْفَرْقُ أَنْ الْقَاضِيَّ عَدَلَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ بِخِلَافِ شَاهِدِ الْأَصْلِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ قُرْعِهِ عَدْلًا وَالْحَاكِمُ يَعْرِفُهُ بِالْفِسْقِ فَلَا يَدُّ مِنْ تَعْيِينِهِ لِيَنْظُرَ فِي أَمْرِهِ وَعَدَالَتِهِ سَمَّ عَنْ الْقَوْبِ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِصِدْقِهِ الْإِنِّج) لِأَنَّهُمْ لَا يَغْيِرُونَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا حَلَفَ الْمُدَّعِي مَعَ شَاهِدِهِ حَيْثُ يَتَعَرَّضُ لِصِدْقِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي.

قَوْلُ الْأَسْنَى: (وَلَوْ شَهِدُوا الْإِنِّج) فَإِنْ قِيلَ: كَانَ يَتَّبِعِي ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَقِبَ قَوْلِهِ وَأَنْ يُسَمِّيَ الْأَصُولَ؛ أَجِبْ بِأَنَّهُ إِثْمًا أُخْرَاهَا لِيُقِيدَ أَنْ تَزْكِيَةُ الْفُرُوعِ الْأَصُولَ وَإِنْ جَازَتْ فَلَا يَدُّ مِنْ تَعْيِينِهِمْ بِالْأَسْمِ وَلَوْ قَدَّمَهُ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِي ذَلِكَ.

(تَبْيِيهُ): لَوْ اجْتَمَعَ أَصْلٌ وَقُرْعَا أَصْلٍ آخَرَ قَدَّمَ عَلَيْهِمَا فِي الشَّهَادَةِ كَمَا لو كَانَ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِيهِ يَسْتَعْمِلُهُ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ قَالَه صَاحِبُ الْأَسْتِفْصَاءِ مُغْنِي وَقَوْلُهُ: تَبْيِيهُ الْإِنِّج فِي الْأَسْنَى وَالنَّهْيَةِ مِثْلُهُ.

فصل في الرجوع عن الشهادة

قَوْلُهُ: (وَشَرَطُ جَرَيَانِ الْإِنِّج) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْإِنِّج. قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيْ: أَدَاءُ الشَّهَادَةِ فَالتَّذَكِيرُ نَظَرًا لِلْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ: الرُّجُوعِ عَنْهَا.

بِبَعْدَادٍ وَلَمْ يُسَمِّهِ وَلَيْسَ بِهَا قَاضٍ سِوَاهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ بِكَذَا هَلْ تُسَمَّعُ؟ فِيهِ وَجِهَانِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْقَاضِيَّ عَدَلَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ بِخِلَافِ شَاهِدِ الْأَصْلِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ قُرْعِهِ عَدْلًا وَالْحَاكِمُ يَعْرِفُهُ بِالْفِسْقِ فَلَا يَدُّ مِنْ تَعْيِينِهِ لِيَنْظُرَ فِي أَمْرِهِ وَعَدَالَتِهِ وَالصَّوَابُ فِي وَفْقِنَا تَعْيِينُ الْقَاضِي لِمَا يَخْفَى اهـ.

أو للإقرار فلا إذا (رَجَعُوا) أو مَنْ يَكْمُلُ التَّصَابُ بِهِ أو مات مؤثَّته الذي شَهِدَ له كما مرَّ في مَبْحَثِ الثُّمَّةِ (عن الشَّهَادَةِ) التي أَدَّوْهَا بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ (قَبْلَ الْحُكْمِ) بِشَهَادَتِهِمْ ولو بعد ثبوتها بناءً على الْأَصَحِّ السَّابِقِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُكْمٍ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ الْبَاحِثِ أَنَّهُ كَالرُّجُوعِ بَعْدَ الْحُكْمِ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ لَيْسَ بِحُكْمٍ نَعَمْ، لَا يَتَعَدَّى قَوْلُهُ أَيْضًا، قَوْلُهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ مَحَلَّهُ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحُكْمِ فَأَمَّا مَا يَتَّبِثُ وَأَنْ لَمْ يُحْكَمْ أَيْ: كَرَمَضَانَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ أَه. بَأَنْ صَرَحُوا بِالرُّجُوعِ وَمِثْلُهُ شَهَادَتِي بَاطِلَةٌ أَوْ لَا شَهَادَةٌ لِي فِيهِ وَفِي أَبْطَلُهَا أَوْ فَسَخْتُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا وَجِهَانِ وَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ غَيْرُ رُجُوعٍ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى إِنْشَاءِ إِبْطَالِهَا الَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ هِيَ بَاطِلَةٌ أَوْ مَنْقُوضَةٌ أَوْ مَفْسُوخَةٌ؛ لَأَنَّهُ إِجْبَازٌ بِأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ صَحِيحَةً مِنْ أَصْلِهَا وَبِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِأَبْطَلُهَا مِثْلًا أَنَّهَا بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ أَطْلَقَ تَرْجِيحَ أَنَّ ذَلِكَ رُجُوعٌ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا. وَقَوْلُهُ لِلْحَاكِمِ بَعْدَ شَهَادَتِهِ عِنْدَهُ: تَوَقَّفْ عَنِ الْحُكْمِ. يَوْجِبُ تَوَقُّفَهُ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ احْكُمْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ رُجُوعُهُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ عَاصِيًا وَجِبَ

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ) أَيْ: أَوْ تَوَقَّفُوا فِيهَا بَعْدَ الْإِدَاءِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ مَاتَ الْإِنْسَانُ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ إِلَى قَبِيلِ قَوْلِ الْمُتَنِّ قَبْلَ الْحُكْمِ. ﴿قَوْلُهُ: (بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَحْنُو أَمِيرَ بَشْرُطَةٍ فَلْيُرَاجَعْ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ ثُبُوتِهَا) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ فِي النَّهَايَةِ. ﴿قَوْلُهُ: (ثُبُوتِهَا) أَيْ: الشَّهَادَةِ. ﴿قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيْ: فِي آدَابِ الْقَضَاءِ. ﴿قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبِيحُهُ. ﴿قَوْلُهُ: (الْبَاحِثُ أَنَّهُ) أَيْ: الرُّجُوعُ بَعْدَ الثُّبُوتِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَيْضًا) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ) أَيْ: بِه. ﴿قَوْلُهُ: (فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بَعْدَ الْحُكْمِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كَوْنَهُ كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ لَا يُتَوَقَّفُ فِي رَمَضَانَ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ فَرَاغَهُ سَم. ﴿قَوْلُهُ: (بَأَنْ صَرَحُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَبِخِلَافِهِ الْإِنْسَانُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَتَّبِعُهُ إِلَى بِخِلَافِ الْإِنْسَانِ. ﴿قَوْلُهُ: (بَأَنْ صَرَحُوا) مُتَعَلِّقٌ بِرَجَعُوا الْإِنْسَانُ فِي الْمُتَنِّ أَيْ: فَيَقُولُ كُلُّ مَنْهُمْ: رَجَعْتُ عَنْ شَهَادَتِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيْ: التَّضَرُّيعُ بِالرُّجُوعِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَجِهَانِ) أَرْجَحُهُمَا الْبُطْلَانُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَيَتَّبِعُهُ الْإِنْسَانُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا. ﴿قَوْلُهُ: (عَلَى إِنْشَاءِ إِبْطَالِهَا) أَيْ: مِثْلًا. ﴿قَوْلُهُ: (وَبِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ) فِي هَذَا الْعَطْفِ مَا لَا يَخْفَى وَكَانَ حَقُّ الْمَقَامِ الْاسْتِزْدَارَ. ﴿قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْإِنْسَانُ) تَقَدَّمَ أَيْضًا اِغْتِمَادُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْإِبْطَالُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ. ﴿قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ الْإِنْسَانُ) أَيْ: فَإِنْ قَالُوا لَهُ: احْكُمْ فَتَحْنُ عَلَى شَهَادَتِنَا حَكَمَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ رُجُوعُهُمْ وَلَا بَطَلَتْ

فَضْلٌ: رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْإِنْسَانُ

﴿قَوْلُهُ: (كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كَوْنَهُ كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ لَا يُتَوَقَّفُ فِي رَمَضَانَ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ فَرَاغَهُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَفِي أَبْطَلُهَا أَوْ فَسَخْتُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا وَجِهَانِ) أَرْجَحُهُمَا الْبُطْلَانُ ش م ر.

سؤاله عن سبب توقيفه كما عُلِمَ مما مرَّ. (امتنع) الحكمُ بها لِزَوَالِ سببه كما لو طرأ مانعٌ من قبول الشهادة قبله إن كان نحو فسقٍ أو عداوةٍ أو صار المالُ له بموت المشهود له وهو وارثه كما مرَّ لا نحو موتٍ أو جنونٍ أو غمٍّ كما قاله الأذرعِيُّ ولأنَّه لا يدري أَصَدَّقُوا في الأوَّلِ أو الثاني ويُفَسِّقُونَ ويُعْزِرُونَ إن قالوا تَعَمَّدْنَا ويُحَدِّثُونَ لِلْقَذْفِ إن كانت بَرْنًا وإن ادَّعَوْا الغلطَ وتُقْبَلُ البيِّنَةُ بعدَ الحكمِ بشهادتهما بِرُجوعِهما قبله وإن كَذَّبَاها كما تُقْبَلُ بِفَسَقِهما وقته أو قبله بَرَمَن لا يُمكنُ فيه الاستبراء ولا تُقْبَلُ بعده بِرُجوعِهما من غيرِ تعرُّضٍ لِكَونه قبله أو بعده فيما يظهرُ ثم رأيتُ أبا زُرْعَةَ قال في فتاويه ما مُلْخَصُه تُقْبَلُ البيِّنَةُ بِالرُّجُوعِ؛ لأنَّه إمَّا فاسِقٌ أو مَخْطِئٌ ثم إن كان قبلَ الحكمِ امتنع أو بعده فإن كانت بمالٍ غَرِمَاه وبقيَ الحكمُ اه.....

أهليَّتهم، وإن عَرَضَ شَكٌّ فَقَدْ زَالَ ولا يَخْتاجُ إلى إعادةِ الشهادة منهم لأنها صَدَرَتْ من أهلٍ جازِمٍ والتَّوَقُّفُ الطَّارِئُ قد زال مُغْنِي وَرَوْضٌ مع شَرْحِهِ. ة فوه: (عن سبب توقيفه) أي: تَوَقَّفَ الشَّاهِدُ. ة فوه: (مِمَّا مرَّ) أي: في مَبْنَحِ شَرْطِ التَّسَامُعِ. ة فوه: (امتنع الحكمُ بها) أي: بشهادتهم وإن أعادوها مُغْنِي وَيَأْتِي في الشَّارِحِ مثله. ة فوه: (إن كان نَحْوُ فسقٍ إلخ) عبارةُ النَّهْيَةِ كَنَحْوِ فسقٍ أو عداوةٍ أو انْتِقَالِ المالِ المشهود به إلخ. ة فوه: (كما مرَّ) أي: في بَحْثِ التُّهْمَةِ. ة فوه: (ولأنَّه) إلى قوله وتُقْبَلُ البيِّنَةُ في الْمُغْنِي. ة فوه: (ولأنَّه إلخ) عَطَفَ على لَزَوَالِ سببه والضميرُ لِلْحَاكِمِ كما أَظْهَرَ به الأُسْنَى والمُغْنِي. ة فوه: (لا يدري أَصَدَّقُوا إلخ) أي: قَبِلْتُ ظَنَّ الصَّدِّقِ شَيْخِ الإسلامِ ومُغْنِي. ة فوه: (ويُعْزِرُونَ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي والزَّوْضِ مع شَرْحِهِ ويُعْزِرُ مُتَعَمِّدٌ في شهادته الزَّوْرَ باعْتِرَافِهِ إذا لم يُقْتَصَّ منه بأن لم يَلْزَمْهُ بِرُجُوعِهِ قِصَاصٌ ولا حَدٌّ ولا دَخَلَ التَّعْزِيرُ فيه أي: القِصَاصُ أو الحدُّ إن اقْتَصَّ منه أو أُقِيمَ عليه حَدٌّ اه. ة فوه: (تَعَمَّدْنَا) أي: شهادةُ الزَّوْرِ مُغْنِي. ة فوه: (ويَحَدِّثُونَ لِلْقَذْفِ إلخ) وإن رجع بعضُ الأربعةِ حَدٌّ وخَدَّ عُبَابٌ اه سم. ة فوه: (وإن ادَّعَوْا الغلطَ) أي: لِمَا فيه من التَّعْيِيرِ وكان حَقُّهما التَّيَبُّتُ وكما لو رَجَعُوا عنها بعدَ الحكمِ مُغْنِي. ة فوه: (وتُقْبَلُ البيِّنَةُ إلخ) أي: وَحَيْثُ يَغْرَمَانِ لِثُبُوتِ رُجُوعِهما كما اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ في هَامِشِ شَرْحِ الرُّوْضِ سم. ة فوه: (وقته إلخ) أي: الحكمُ. ة فوه: (ولا تُقْبَلُ بعده إلخ) عبارةُ النَّهْيَةِ والأَوْجُهَ عَدَمُ قَبُولِهَا بعده إلخ كما دَلَّ على ذلك كَلَامُ العِرَاقِيِّ في فتاويه اه. ة فوه: (قال مُلْخَصُه تُقْبَلُ البيِّنَةُ إلخ) ظاهرُهُ القَبُولُ مع عَدَمِ التَّعْرُضِ المذكورِ سم وفيه

ة فوه: (ويَحَدِّثُونَ لِلْقَذْفِ إن كانت بَرْنًا) عبارةُ الْعُبَابِ وَلَوْ رجع شَهِودُ زَنَا حَدُّوا لِلْقَذْفِ وإن قالوا غَلَطْنَا وإن رجع بعضُ الأربعةِ حَدٌّ وخَدَّ اه. ة فوه: (وتُقْبَلُ البيِّنَةُ إلخ) أي: وَحَيْثُ يَغْرَمَانِ لِثُبُوتِ رُجُوعِهما ولهذا قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ في قوله في شَرْحِ الرُّوْضِ. قَرَعَ: لو لم يَقُولَا رَجَعْنَا لَكِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِرُجُوعِهما لم يَغْرَمَا قال الماوردِيُّ: لأنَّ الحقَّ باقٍ على المشهود عليه اه المُعْتَمَدُ خِلَافُهُ وَأَتَمَّا يَغْرَمَانِ لِثُبُوتِ رُجُوعِهما بِالْبَيِّنَةِ أي: وهذا إذا كان الرُّجُوعُ بعدَ الحكمِ. ة فوه: (ثم رأيتُ أبا زُرْعَةَ قال في فتاويه ما مُلْخَصُه تُقْبَلُ البيِّنَةُ بِالرُّجُوعِ) ظاهرُهُ القَبُولُ مع عَدَمِ التَّعْرُضِ المذكورِ.

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا بَعْدَ الرُّجُوعِ وَإِنْ ثَبَّتَ بِالْبَيِّنَةِ وَكَذَّبَهَا الْعَوْدُ لِلشَّهَادَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُمَا إِمَّا فَاسِقَانِ إِنْ تَعَمَّدَا أَوْ مَخْطِئَانِ وَقَدْ صَرَحُوا بِأَنَّ الْمَخْطِئَ لَا تُسْمَعُ مِنْهُ إِعَادَةُ الشَّهَادَةِ لَكِنْ بَقِيْدٌ مَرَّ أَوْ إِيْلَ الْبَابِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي هُنَا. (أَوْ رَجَعُوا) (بَعْدَهُ) أَي: الْحَكْمَ (وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ مَا لَ اسْتَوْفَى) أَوْ قَبْلَ الْعَمَلِ بِإِثْرِ عَقْدٍ أَوْ حَلٍّ أَوْ فسخِ غَمْلٍ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ تَمَّ وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ (أَوْ) قَبْلَ اسْتِيفَاءِ (عُقُوبَةٍ) لِأَدْمِي كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ أَوْ لِلَّهِ كَحَدِّ زِنَا وَشُرْبٍ (فَلَا) تُسْتَوْفَى؛ لِأَنَّهُمَا تَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ (أَوْ بَعْدَ) أَي: بَعْدَ اسْتِيفَائِهَا (لَمْ يُنْقَضْ) لِجَوَازِ كَذِبِهِمْ فِي الرُّجُوعِ فَقَطْ وَلَيْسَ عَكْسُ هَذَا أَوْلَى مِنْهُ وَالثَّابِتُ لَا يُنْقَضُ بِأَمْرِ مُحْتَمَلٍ وَبِهِ يَنْطَلُ مَا قِيلَ: بَقَاءُ الْحَكْمِ بِغَيْرِ سَبَبٍ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ حُكْمِهِ إِنْ كَانَ بَعْلِمِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ وَوَجْهُهُ أَنَّ حُكْمَهُ إِنْ كَانَ بَاطِلًا الْأَمْرُ فِيهِ كَظَاهِرِهِ نَفَذَ ظَاهِرًا وَبَاطِلًا وَلَا بَأْنَ لَمْ يَتَبَيَّنِ الْحَالُ نَفَذَ ظَاهِرًا فَلَمْ يَجْزُ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ مُسْتَنَدَهُ فِيهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْقَضَاءِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الْحَكْمِ بِالصَّحَّةِ بِخِلَافِ الثُّبُوتِ وَالْحَكْمِ بِالْمَوْجِبِ؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا لَا يَقْتَضِي صِحَّةَ الثَّابِتِ وَلَا الْمَحْكُومِ بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَتَبَيَّنُ عِنْدَهُ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي صِحَّتِهِ وَلِأَنَّ الْحَكْمَ بِالصَّحَّةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِهَا عِنْدَهُ وَمِنْهَا ثُبُوتُ مَلِكٍ

نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ) أَي: مِنْ قَوْلِ أَبِي زُرْعَةَ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا فَاسِقٌ أَوْ مُخْطِئٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَوْ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلِأَنَّهُ لَا يَذَرِي الْخَ وَهُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعِ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاءَ كَانَتْ فِي عُقُوبَةٍ أَوْ فِي غَيْرِهَا مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَقِيْدٌ مَرَّ الْخَ) وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَشْهُورًا بِالذِّبَانَةِ اغْتِيْدَ بِنَحْوِ سَبْقِ لِسَانٍ أَوْ نِسْيَانٍ. قَوْلُهُ: (أَي: الْحَكْمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يَنْطَلُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ حَلٍّ. قَوْلُهُ: (أَوْ فسخِ) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَكْمَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ ظَنَّنَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَيَنْقُضُ حُكْمَهُ مَا لَمْ يَنْهَ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ) أَي: حَتَّى يَتَأَثَّرَ بِالرُّجُوعِ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (وَشُرْبٍ) أَي: وَسِرْقَةٍ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ) أَي: وَالرُّجُوعُ شُبْهَةٌ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَي: اسْتِيفَائِهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَي: اسْتِيفَاءِ الْمَحْكُومِ بِهِ. قَوْلُهُ: (لِجَوَازِ كَذِبِهِمْ الْخَ) أَي: وَلِتَأْكُذِّدَ الْأَمْرَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (عَكْسُ هَذَا) أَي: صِدْقُهُمْ فِي الرُّجُوعِ ع ش. قَوْلُهُ: (أَي: بَعْلِمِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ) أَي: إِذَا كَانَ سَبَبُ الرُّجُوعِ عِلْمُهُ بِبُطْلَانِ حُكْمِهِ أَوْ شَهَادَةِ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ بِبُطْلَانِ حُكْمِهِ قَالَهُ ع ش وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِرَجْعٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِحُكْمِهِ. قَوْلُهُ: (وَوَجْهُهُ) أَي: مَا قَالَ الشُّبْكِيُّ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْخَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الشُّبْكِيِّ وَيُحْتَمَلُ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَلَمْ يَجْزُ لَهُ الرُّجُوعُ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) يَعْنِي جَوَازَ رُجُوعِ الْحَاكِمِ عَنِ الْحُكْمِ إِذَا بَيَّنَّ مُسْتَنَدَهُ رَشِيْدِي. قَوْلُهُ: (وَالْحَكْمَ بِالْمَوْجِبِ) أَنْظَرَ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَيْبَةِ ع ش. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا الْخَ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الثُّبُوتِ الْخَ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا لَا يَقْتَضِي صِحَّةَ الثَّابِتِ الْخَ) أَي: فَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيْءٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الرُّجُوعُ رَشِيْدِي. قَوْلُهُ: (وَلَا الْمَحْكُومَ بِهِ) أَي: وَلَا صِحَّةَ مَا حَكَمَ بِمَوْجِبِهِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشَّيْءَ الْخَ) هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْمَغْطُوفَ عَلَيْهِ فَقَطْ وَقَوْلُهُ: وَلِأَنَّ الْحَكْمَ الْخَ لَا يُنَاسِبُ وَاحِدًا مِنَ الْمَغْطُوفَيْنِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَغْطُوفِ أَنْ يَقُولَ مَا قَدَّمْنَا عَنْ النَّهَايَةِ

العاقِدِ أو ولايته فحينئذٍ جازَ له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبتَ عنده ما يقتضي رجوعه عنه كعدم ثبوت ملكِ العاقِدِ ويُقبَلُ قوله بأن لي فسقُ الشَّاهِدِ فينقُضُ حكمه ما لم يُتهم وقوله أَكْرَهْتُ على الحكمِ قِيلَ ولو بغيرِ قرينةٍ على الإكراه اهـ. وقضيةُ التَّظَاهِيرِ أَنَّهُ لَا بُدَّ منها إلا أن يُفَرَّقَ بأنَّ فخامةَ مَنْصِبِ القاضي اقتضتْ ذلك وعليه فمَحَلُّهُ في مشهورٍ بالعلم والديانة لا كُنْتُ فاسِقًا أو عدوًّا للمحكوم عليه مثلاً لاثِّهَامِهِ بِهِ (فإن كان المُستوفى قِصاصًا) في نفسٍ أو طَرَفٍ (أو قتلِ رَذَةٍ أو رَجْمِ زَنَّا أو جَلْدِهِ) أي: الزَّنا ومثله جَلْدُ القَذْفِ (ومات) من القَوْدِ أو الحَدِّ ثم رَجَعُوا. (وقالوا) كُلُّهُمْ (تَعَمَّدْنَا) وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يُقْتَلُ بِشَهَادَتِنَا أو جَهَلْنَا ذَلِكَ وهو مِمَّنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ أو ظَنَّنَا أَنَّنَا نَجْرَحُ بِأَسْبَابٍ فِيمَا يَتَّجِعُ لِي وَإِنْ بَحَثَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُمْ مَخْطِئُونَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا عُذْرَ لَهُمْ فِيهِ بَوَاحٍ إِلَّا إِنْ كَانَتِ الْأَسْبَابُ أو بعضُهَا ظَاهِرَةً لِكُلِّ أَحَدٍ عَلَيْهِ قَدْ يُحْمَلُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أو قَالَ كُلُّ مِنْهُمْ تَعَمَّدْتُ وَلَا أَعْلَمُ حَالُ صَاحِبِي.....

وَالْأَسْنَى فِي آخِرِ بَابِ الْقَضَاءِ وَلأن معنى الحُكْمِ بِالْمَوْجِبِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْمَلِكُ صَحَّ فَكَانَتْ حُكْمَ بِصَحَّةِ الصَّيْغَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ) أي: حِينَ إِذْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِالصَّحَّةِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أي: شُرُوطِ الصَّحَّةِ. قَوْلُهُ: (بِهَا) أي: بِالصَّحَّةِ. قَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: (إِلَخ) أي: لِأَنَّهُ أَمِينٌ نَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (قِيلَ (إِلَخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَظَاهِرٌ مَا ذَكَرَ عَدَمَ احتياجه في دَعْوَى الإكْرَاهِ لِقَرِينَةٍ وَلَعَلَّ وَجْهَ خُرُوجِهِ عَنْ نَظَائِرِهِ فَخَامَةٌ مَنْصِبِ الْحَاكِمِ وَيَتَعَيَّنُ قُرْضُهُ فِي مَشْهُورِ (إِلَخ) قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِقَرِينَةٍ أي: وَلَا لِيَبَانَ مِنْ أَكْرَهَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا كُنْتُ (إِلَخ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ لِي (إِلَخ). قَوْلُهُ: (فِي نَفْسٍ) إِلَى قَوْلِهِ أو ظَنَّنَا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (سُيِّئَ) (أَوْ جَلْدِهِ) أو قَطَعَ سَرِيقَةً أو نَحَرَهَا مُغْنِي وَرَوْضُ. قَوْلُهُ: (أي: الزَّنا (إِلَخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِلَفْظِ الْمُضَدِّرِ الْمُضَافِ لِضَمِيرِ الزَّنا وَلَوْ حَذَفَهُ كَانَ أَخْصَرَ وَأَعَمَّ لِيَشْمَلَ جَلْدَ قَذْفٍ وَشُرْبٍ اهـ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْقَوْدِ أَوْ الْحَدِّ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ الْمَجْلُودِ فَجَعَلَا الْمَوْتَ قَبْدًا لِلْجَلْدِ فَقَطَّ وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ غَيْرُ الْقِصَاصِ فِي طَرَفٍ لَا يَخْتِاجُ إِلَى التَّشْيِيدِ بِالْمَوْتِ وَالْقِصَاصُ فِي طَرَفٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يُقْتَلُ (إِلَخ) هُوَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ مِثْلُهُ مَا إِذَا سَكَنُوا رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَوْ جَهَلْنَا ذَلِكَ (إِلَخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِهِمْ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِقَوْلِنَا إِلَّا لِقُرْبِ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ فَيَكُونُ شِبْهَ عَمْدٍ فِي مَالِهِمْ مُؤَجَّلًا بِثَلَاثِ سِنِينَ مَا لَمْ تُصَدِّقْهُمْ الْعَاقِلَةُ اهـ. قَوْلُهُ: (لأن هذا (إِلَخ) أي: قَوْلِهِمْ وَظَنَّنَا أَنَّنَا نَجْرَحُ (إِلَخ). قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أي: عَلَى الظُّهُورِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كَلَامُ الرَّافِعِيِّ) أي: بَحْثُهُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ كُلِّ (إِلَخ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ قَالُوا تَعَمَّدْنَا.

قَوْلُهُ: (وَقَالُوا كُلُّهُمْ: تَعَمَّدْنَا وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يُقْتَلُ بِشَهَادَتِنَا (إِلَخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِهِمْ أي: بَعْدَ الرَّجُوعِ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ أي: بِقَوْلِنَا إِلَّا لِقُرْبِ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ أي: أَوْ نَشَيْهِمْ بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ فَيَكُونُ شِبْهَ عَمْدٍ فِي مَالِهِمْ مُؤَجَّلًا ثَلَاثَ سِنِينَ أي: إِلَّا أَنْ تُصَدِّقَهُمُ الْعَاقِلَةُ فَيَجِبَ عَلَيْهِمَا اهـ.

أَوْ اقْتَصَرَ كُلٌّ عَلَى قَوْلِهِ تَعَمَّدَتْ (فَعَلَيْهِمْ) مَا لَمْ يَعْتَرِفْ وَلِي الْقَاتِلِ بِحَقِيقَةِ مَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ (قِصَاصٌ) بِشَرْطِهِ وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ جُلْدُ الزَّانَا يَقْتُلُ غَالِبًا وَيُتَصَوَّرُ أَنَّ يَشْهَدَا بِهِ فِي زَمَنِ نَحْوِ حُرٍّ وَمَذْهَبُ الْقَاضِي يَقْتَضِي الْاسْتِيفَاءَ فَوْزًا وَإِنْ أَهْلَكَ غَالِبًا وَعِلْمًا ذَلِكَ وَبِهَذَا يُجَابُ عَنْ تَنْظِيرِ الْبُلْقِينِي فِيهِ كَابِنِ الرَّفْعَةِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ قِصَاصٌ أَنَّهُ يُرَاعَى فِيهِ الْمُثَامِلَةُ فَيَحْدُون فِي شَهَادَةِ الزَّانَا حَدَّ الْقَذْفِ ثُمَّ يُزَجِّمُونَ (أَوْ) لِلتَّنَوُّعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ لِمَا قَدَّمَهُ أَنَّ الْوَاجِبَ أَوَّلًا الْقَوْدُ، وَالْدِّيَّةُ بَدَلٌ عَنْهُ لَا أَحَدُهُمَا (دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ) فِي مَالِهِمْ مَوْزَعَةٌ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ لِنِسْبَةِ إِهْلَاكِهِ إِلَيْهِمْ وَخَرَجَ بِتَعَمَّدُنَا أَخْطَانًا فَعَلَيْهِمْ دِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ فِي مَالِهِمْ إِلَّا إِنْ صَدَّقَتْهُمْ الْعَاقِلَةُ أَمَّا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمْ تَعَمَّدَتْ وَتَعَمَّدَ

فَوَدَّ: (أَوْ اقْتَصَرَ الْخ) أَوْ قَالَ: كُلُّ تَعَمَّدَتْ وَتَعَمَّدَ صَاحِبِي رَوْضٍ وَنَهَايَةً. فَوَدَّ: (وَلِي الْقَاتِلِ الْخ) الْأَوَّلَى وَلِي الدَّمِ كَمَا فِي الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي، وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ مَا لَمْ يَعْتَرِفِ الْقَاتِلُ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: يَغْنِي مَنْ قَتَلَ وَاسْتَوْفَيْنَا مِنْهُ الْقِصَاصَ وَظَاهِرٌ أَنَّ مِثْلَهُ الْمَقْتُولُ رَدَّةٌ أَوْ رَجْمًا مَثَلًا فَكَانَ الْأَوَّلَى إِبْدَالًا لَفْظَةِ الْقَاتِلِ بِالْمَقْتُولِ أَه. فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ الْمُكَافَأَةُ ع ش. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَي: شَرْطُ الْقِصَاصِ. فَوَدَّ: (وَبِهَذَا الْخ) أَي: بِالتَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (ثُمَّ يُزَجِّمُونَ) وَلَا يَضُرُّ فِي اخْتِيَارِ الْمُثَامِلَةِ عَدَمَ مَعْرِفَةِ مَحَلِّ الْجَنَايَةِ مِنَ الْمَرْجُومِ وَلَا قَدْرِ الْحَجَرِ وَعَدَدِهِ قَالَ الْقَاضِي لِأَنَّ ذَلِكَ تَفَاوُتٌ يَسِيرٌ لَا عِبْرَةَ بِهِ وَخَالَفَ فِي الْمُهْمَاتِ فَقَالَ: يَتَّعَيْنُ السِّيفُ لِيَتَعَدَّرَ الْمُثَامِلَةُ أَسْنَى وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (فِي مَالِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِيُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَنْبَأَ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ صَدَّقَتْهُمْ الْعَاقِلَةُ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَالنَّهْيَةِ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى إِنْ كَذَّبَتْهُمْ الْعَاقِلَةُ فَإِنْ صَدَّقَتْهُمْ فَعَلَيْهِمْ الدِّيَّةُ وَكَذَا إِنْ سَكَتَتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ خِلَافًا لِمَا يُفْهَمُهُ كَلَامُ الرُّوضِ فَإِنْ صَدَّقَتْهُمْ لَرِمَها الدِّيَّةُ.

(فَرَعُ): لَوْ ادَّعَوْا أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَعْرِفُ خَطَأَهُمْ أَهْلَ لَهُمْ تَخْلِيفُهَا أَوْ لَا؟ وَجِهَانِ أَوْ جَهْمَا أَنْ لَهُمْ ذَلِكَ كَمَا رَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِأَنَّهَا لَوْ أَقَرَّتْ غَرِمَتْ خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي مِنْ عَدَمِ التَّخْلِيفِ أَه. وَقَوْلُهُ: فَرَعُ الْخ كَذَا فِي النَّهْيَةِ. فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ قَالَ الْخ) وَلَوْ قَالَ: كُلُّ تَعَمَّدَتْ وَأَخْطَأَ صَاحِبِي فَلَا قِصَاصَ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: تَعَمَّدَتْ وَصَاحِبِي أَخْطَأَ أَوْ قَالَ تَعَمَّدَتْ وَلَا أَذْرِي أَتَعَمَّدَ صَاحِبِي أَمْ لَا وَهُوَ مَيِّتٌ أَوْ غَائِبٌ

فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِتَعَمَّدُنَا أَخْطَانًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْإِمَامُ وَقَدْ بَرَى الْقَاضِي فِيمَا إِذَا قَالُوا أَخْطَانًا تَغْزِيرَهُمْ لِتَرْكِهِمُ التَّحْقِظَ نَقَلَهُ عَنْهُ الْأَصْلُ وَأَقْرَهُ وَحَدَّثَهُ الْمُصَنِّفُ لِقَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ: الْمَعْرُوفُ عَدَمُ التَّغْزِيرِ فَقَدْ جَزَمَ بِهِ الْقَفَالُ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْبَنْدَنِيحِي وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَالْبَعَوِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَالْقَاضِي مُجَلِّي لَكِنْ جَمَعَ الْأَذْرَعِيُّ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ أَرَادُوا أَنَّهُ لَا يَتَحْتَمُّ التَّغْزِيرُ بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَه. فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ صَدَّقَتْهُمْ الْعَاقِلَةُ) بِخِلَافِ مَا إِذَا كَذَّبَتْهُمْ الْعَاقِلَةُ قَالَ فِي الرُّوضِ: وَلَا يَمِينَ عَلَيْهَا أَي: لَوْ ادَّعَوْا أَنَّهَا تَعْرِفُ خَطَأَهُمْ وَأَنَّ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ وَأَنَّكَ تَعْرِفُ ذَلِكَ وَالْمُتَعَمَّدُ أَنَّ عَلَيْهَا يَمِينَ نَفِي الْعِلْمِ إِذَا طَلَبُوا تَخْلِيفَهُمَا ش م ر.

صاحبي وقال صاحبه أخطأت أو قال تعمّدت وأخطأ صاحبي أو قال أخطأنا فيقتل الأول فقط؛ لأنه أقرّ بموجبه دون الثاني ولو رجع أحدهما فقط وقال تعمّدتا قتل أو تعمّدت فلا واعتزّضه البلقينيّ بأنّه كشرّيك القاتل بحقّ ويُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ الْبَاقِيَ غَيْرُ حُجَّةٍ فليس قاتلاً بحقّ بل الزّاجع حينئذٍ كشرّيك المخطي بجامع أنّ كلّاً لا قوّد عليه لقيام الشبهة في فعله لا ذاته كما علّم ممّا مرّ في الجراح وعلّم منه أيضاً أنّ محلّ هذا ما لم يُقَلِّ الوليّ علّمت تعمّدهم وإلا فالقوّد عليه وحده. (وعلى القاضي قصاص إن) رجع وحده (وقال تعمّدت) لا اعتراؤه بموجبه فإنّ آل الأمر للديّة فكُلُّها مُغلّظة في ماله؛ لأنّه قد يستقلّ بالمباشرة فيما إذا قضى بعلمه بخلاف ما إذا رجع هو والشهود فإنّه يُشارِكهم كما يأتي على أنّ الرّافعيّ بحث استواءهما (وإن رجع هو وهم) فعلى الجميع قصاص وإن قالوا (تعمّدتا) وعلمنا إلى آخره لينسب

لا تُمكن مُراجعتَهُ أو اقتصَرَ على تعمّدت وقال صاحبه: أخطأت فلا قصاص وعلى المتعمّد قسطن من دية مُغلّظة وعلى المخطي قسطن من مُخفّفة نهاية ومُغني وروض مع شرحه. قوّد: (وقال صاحبه إلخ) أي: أو هو غائب أو ميّت روض ونهاية ومُغني. قوّد: (دون الثاني) أي: لأنه لم يُعرّف إلا بشركة مُخطي أو بخطأ أسنى ومُغني وسم. قوّد: (ويُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ إلخ) فيه ما فيه سم. قوّد: (فليس إلخ) أي: الشاهد الباقي. قوّد: (بجامع أنّ كلّاً) أي: من المخطي والشاهد الباقي. قوّد: (وعلم منه) إلى المثني في المُغني وإلى قول المثني ولو رجع شهود مال في النّهاية إلا قوله ولا شهدوا له إلى وإعادة ضمير الجمع. قوّد: (منه) أي: ممّا مرّ في الجراح. قوّد: (أنّ محلّ هذا) أي: وجوب القوّد أو الدية عليهم أو على أحدهم. قوّد: (فالقوّد) أي: أو الدية. قوّد: (رجع وحده) إلى المثني في المُغني إلا قوله وعلمنا إلخ وقوله أو مع من مرّ. قوّد: (وقال تعمّدت) أي: الحُكم بشهادة الزور فإنّ قال: أخطأت قديّة مُخفّفة عليه لا على عاقلة كذبته أسنى ومُغني. قوّد: (وقال تعمّدت) أي: وعلمت أنّه يُقتل بحُكمي ولم يُقلّ الولي: علّمت تعمّده. قوّد: (لأنّه قد يستقلّ إلخ) عبارة المُغني في شرح فإنّ قالوا: أخطأنا فعليه نصف دية إلخ نصّها: قال الرّافعيّ كذا نقله البغويّ وغيره وقياسه أنّه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كما لو رجع بعض الشهود اه. وردّ القياس بأنّ القاضي قد يستقلّ بالمباشرة فيما إذا قضى بعلمه بخلاف الشهود وبأنّه يقتضي أنّه لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وحدهم مع أنّه ليس كذلك اه. قوّد: (كما يأتي) أي: في المثني أيضاً. قوّد: (بحث استواءهما) أي: رجوعه وحده أو والشهود ع ش عبارة سم أي: المسالكين حتّى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده اه. وإنما يجب النصف فقط رشيدّي.

قوّد: (دون الثاني) أي: لأنه لم يُعرّف إلا بشركة مُخطي أو بخطأ. قوّد: (ويُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ) فيه ما فيه. قوّد: (على أنّ الرّافعيّ بحث استواءهما) أي: المسالكين حتّى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده.

هَلَاكِهِ إِلَيْهِمْ كُلُّهُمْ (فَإِنْ قَالُوا: أَخْطَأْنَا فَعَلَيْهِ نَصْفٌ دِيَّةً) مُحَقَّقَةٌ (وَعَلَيْهِمْ نَصْفٌ) كَذَلِكَ تَوْزِيْعًا عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ (وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ) وَحْدَهُ أَوْ مَعَ مَنْ مَرَّ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَضْمَنُ) بِالْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ؛

❦ قَوْلُ (لِسَيِّ): (فَعَلَيْهِ) أَيُّ: الْقَاضِي وَقَوْلُهُ: وَعَلَيْهِمْ أَيُّ: الشُّهُودُ مُغْنِي وَع ش. ❦ قَوْلُهُ: (تَوْزِيْعًا عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى السَّبَبِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقِصَاصِ خَاصَّةً لَكِنْ يَنْبَغِي التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ تَوْزِيْعًا عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ رَشِيدِي.

❦ قَوْلُ (لِسَيِّ): (وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ إلَخ) أَيُّ: وَلَوْ قَبْلَ شَهَادَةِ الشُّهُودِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِذْ لَا أَثَرَ لِلتَّزْكِيَةِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَلَا لِلرُّجُوعِ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَوْ زَكَاهُمْ فِي قَضِيَّةٍ وَقَعَ الْحُكْمُ فِيهَا ثُمَّ رَجَعَ الْمُزَكِّيُّ ثُمَّ شَهِدُوا عَقِبَ ذَلِكَ فِي قَضِيَّةٍ أُخْرَى وَقِيلَهُمُ الْحَاكِمُ تَغْوِيلاً عَلَى التَّزْكِيَةِ السَّابِقَةِ لِقُرْبِ الزَّمَانِ وَعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى تَجْدِيدِ التَّزْكِيَةِ وَحَكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ مَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ رَدَّ هَذَا التَّصْوِيرَ بِأَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ لِإِجَابَةِ الْقِصَاصِ لِأَنَّ شَرْطَهُ قَضْدُ الشَّخْصِ وَلَمْ يَوْجَدْ اهـ س. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَ مَنْ مَرَّ) فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاشْتَرَكُ الْجَمِيعُ أَيُّ: جَمِيعُ مَنْ يَرْجِعُ مِنَ الشَّاهِدِ وَالْمُزَكِّيِّ وَالْوَلِيِّ وَكَذَا الْقَاضِي فِي لُزُومِ الْقَوْدِ فَإِنَّ أَلَّ الْأَمْرِ إِلَى الدِّيَةِ فَهِيَ عَلَيْهِمُ بِالسُّوِيَةِ أَرْبَاعًا وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ الْبَغَوِيُّ إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ التَّوَوِيَّ صَحَّحَ أَنَّ الْمُوَآخَذَ الْوَلِيَّ وَحْدَهُ، وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِيمَا إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ وَالْمُزَكِّيُّ وَأَلَّ الْأَمْرَ إِلَى الْمَالِ وَجَبَ الدِّيَةُ عَلَيْهِمْ نِصْفَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ س.

❦ قَوْلُ (لِسَيِّ): (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَضْمَنُ) أَيُّ: دُونَ الْأَضْلَعِ ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: بِالْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْقَوْدَ أَوِ الدِّيَةَ عَلَى الْمُزَكِّيِّ وَحْدَهُ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: فِي الْفَرْقِ الْآتِي فَكَانَ الْمُتَلَجِّئُ هُوَ التَّزْكِيَةُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ الْمُتَلَجِّئُ كَالْمُزَكِّيِّ لَكِنْ فِي الْأَنْوَارِ أَنَّهُ يُشَارِكُ الشُّهُودَ فِي الْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. أَقُولُ: وَإِلَيْهِ أَيُّ: رَدُّ مَا فِي الْأَنْوَارِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ بِهِ يَتَدَفَّعُ مَا لِيَجْمَعُ هُنَا. ❦ قَوْلُهُ: (بِالْقَوْدِ) أَيُّ:

❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ إلَخ) أَيُّ: وَلَوْ قَبْلَ شَهَادَةِ الشُّهُودِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِذْ لَا أَثَرَ لِلتَّزْكِيَةِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَلَا لِلرُّجُوعِ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَوْ زَكَاهُمْ فِي قَضِيَّةٍ وَقَعَ الْحُكْمُ فِيهَا ثُمَّ رَجَعَ الْمُزَكِّيُّ ثُمَّ شَهِدُوا عَقِبَ ذَلِكَ فِي قَضِيَّةٍ أُخْرَى وَقِيلَهُمُ الْحَاكِمُ تَغْوِيلاً عَلَى التَّزْكِيَةِ السَّابِقَةِ لِقُرْبِ الزَّمَانِ وَعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى تَجْدِيدِ التَّزْكِيَةِ وَحَكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ مَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْلُو الْحُكْمُ مِنْ إِشْكَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ رَدَّ هَذَا التَّصْوِيرَ بِأَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ لِإِجَابَةِ الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ قَضْدُ الشَّخْصِ وَلَمْ يَوْجَدْ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (أَيْضًا: وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ إلَخ) فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاشْتَرَكُ الْجَمِيعُ أَيُّ: جَمِيعُ مَنْ رَجَعَ مِنَ الشَّاهِدِ وَالْمُزَكِّيِّ وَالْوَلِيِّ وَكَذَا الْقَاضِي فِي لُزُومِ الْقَوْدِ فَإِنَّ أَلَّ الْأَمْرِ إِلَى الدِّيَةِ فَهِيَ عَلَيْهِمُ بِالسُّوِيَةِ أَرْبَاعًا وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ الْبَغَوِيُّ إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ التَّوَوِيَّ صَحَّحَ أَنَّ الْمُوَآخَذَ الْوَلِيَّ وَحْدَهُ، وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِيمَا إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ وَالْمُزَكِّيُّ وَأَلَّ الْأَمْرَ إِلَى الْمَالِ وَجَبَ الدِّيَةُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَ مَنْ مَرَّ إلَخ) انْظُرْ مَا عَلَى الْمُزَكِّيِّ مِنَ الدِّيَةِ إِذَا رَجَعَ مَعَ الشُّهُودِ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ كَأَحَدِهِمْ.

لأنه بالتزكية يُلجئ القاضي للحكم المقتضي للقتل ويُفَرِّقُ بينه وبين ما يأتي في شاهد الإحصان بأن الزنا مع قطع النظر عن الإحصان صالِحٌ للإلجاء وإن اختلف الحدُّ والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير صالحة أصلاً فكان المُلجئ هو التزكية وبه يندفع ما لجمع هنا. ولو رجع الأصل وفرغه اختصَّ الغُرم بالفرع؛ لأنه المُلجئ كالمزكي (أو) رجع (وليَّ وحده) دون الشهود (فعليه قصاصٌ أو دية) كاملة؛ لأنه المُباشِر للقتل وبحث المُلقيني أنه لا أثر لرجوعه في قطع الطريق؛ لأن الاستيفاء لا يتوقَّفُ عليه بل لا يسقطُ بعفوهِ كما مرَّ (أو) رجع الولي (مع الشهود) أو مع القاضي والشهود (فكذلك) لأنه المُباشِر فهم كالمُسيك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية إن وجبت لتعاونهم على القتل (ولو شهدا بطلاق بائن) بخلع أو ثلاث ولو لرجعية كما بحثه المُلقيني (أو رضاع) مُحَرَّم (أو لعانٍ وُفِّقَ القاضي) بين المشهود عليه وزوجته ويُؤخَذُ منه أنَّ الكلام في حيٍّ فلا غُرم في شهود يباين على ميِّت كما أفهمه كلامهم هذا مع علَّتْهم الآتية إذ لا تفويت فقول المُلقيني لم أرَ مَنْ تعرَّضَ له.....

بالشروط المذكورة شَرَحُ المنهج أي: إن قال: تعمَّدْتُ ذلك وعِلِمْتُ أنه يُستَوْفَى منه بقوله وجهل الولي تعمَّده. □ فوَدَّ: (ولو رجع الأصل إلخ) عبارة المُغني والروض مع شرحه ولو رجع فروع أو أصول عن شهادتهما بعد الحكم بشهادة الفروع غَرِمُوا وإن رَجَعُوا كُلُّهُمْ فالغارمُ الفروع فقط؛ لأنهم يُنكروْنَ إسهاد الأصول ويقولون: كَذَبْنَا فيما قلْنَا والحكم وقع بشهادتهم اهـ. قوله: لأنه بالتزكية إلخ وظاهر كلامهم أنه لا فَرْقَ بين قوله عِلِمْتُ كَذِبَهُم وقوله: عِلِمْتُ فسَقَهُم وبه صرَّح الإمام وإن قال القفال محلُّه إذا قال عِلِمْتُ كَذِبَهُم فإن قال: عِلِمْتُ فسَقَهُم لم يَلْزَمْه شيء؛ لأنهم قد يُصدِّقون مع فسقهم مُغني وأُسنَى.

□ قول (الشي): (فكذلك) أي: يَجِبُ القصاصُ أو الدية على الوليَّ وحده على الأصحَّ مُغني.
 □ فوَدَّ: (لكن عليه نصف الدية) أي: والنصف الآخر على الشهود وعلى هذا لو رجع الولي والقاضي والشهود كان على كُلِّ الثلث مُغني. □ فوَدَّ: (لتعاونهم إلخ) أي: فعليهم القودُ مُغني فهو عِلَّةٌ للمتن زشيدى. □ فوَدَّ: (بخلع إلخ) أو قبل الدخول مُغني. □ فوَدَّ: (بخلع) إلى قوله كما أفهمه في المُغني.
 □ فوَدَّ: (كما بحثه المُلقيني) عبارة المُغني ولو قالوا في رجوعهم عن شهادتهم بطلاق بائن كان رَجْعِيًّا قال المُلقيني: الأرجح عندي أنهم يَغْرَمُونَ؛ لأنهم قَطَعُوا عليه ملكَ الرجعة الذي هو كَمَلِكِ البُضْع قال: وهو قَضِيَّةُ إطلاقهم الغُرم عليه بالطلاق البائن وشَمِلَ إطلاقُ المُصَنَّفِ البائن ما لو كان الطلاق المشهود به تَكْمِلَةً للثلاث وهو أحد وجهين في الحاوي يَظْهَرُ ترجيحُه؛ لأنهم مَنَعُوهُ بها من جميع البُضْع كالثلاث اهـ.

□ قول (الشي): (أو لعانٍ) أو نحو ذلك مما يَتَرَتَّبُ عليه البينة كالفسخ بعيب مُغني وشيخ الإسلام.
 □ قول (الشي): (وُفِّقَ القاضي) أي: في كُلِّ من هذه المسائل مُغني وشيخ الإسلام. □ فوَدَّ: (ويؤخَذُ منه) أي: من قول المتن وُفِّقَ القاضي. □ فوَدَّ: (مع عليهم إلخ) وهي قوله: لأنه بدل البُضْع إلخ.

أي: صريحا (فَرَجَعَا دَامَ الْفِرَاقُ) لِمَا مَرَّ أَنَّ قَوْلَهُمَا فِي الرُّجُوعِ مُخْتَمَلٌ وَالْقَضَاءُ لَا يُرَدُّ بِمُخْتَمَلٍ وَبَحْثُ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّفْرِيقُ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَضَاءِ بِالتَّحْرِيمِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ التَّفْرِيقُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْضِي بِهِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ بِتَّحْرِيمٍ كَمَا فِي التَّكَاحِ الْفَاسِدِ وَيُجَابُ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ تَصَرُّفَ الْقَاضِي فِي أَمْرِ رُفْعِهِ إِلَيْهِ وَطَلَبِهِ مِنْهُ فَصْلُهُ حُكْمٌ مِنْهُ كَقِسْمَةِ مَالٍ الْمَفْقُودِ وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّفْرِيقَ هُنَا مِثْلُهَا فَلَا يَحْتَاجُ لِمَا ذَكَرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ: دَامَ الْفِرَاقُ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ فِي الْبَائِنِ فَإِنَّهُ لَا يَدُومُ فِيهِ أَه. وَهُوَ فَاسِدٌ فَإِنَّ الْمُرَادَ دَوَامَهُ مَا لَمْ يَوْجَدْ سَبَبٌ يَرْفَعُهُ وَالْبَائِنُ كَذَلِكَ (وَعَلَيْهِمْ) حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ الزَّوْجُ وَلَا شَهِدُوا بِعَوَضٍ خُلِعَ يُسَاوِي مَهْرَ الْمِثْلِ بِنَاءً عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ عَنْ ابْنِ الْحَدَّادِ وَغَيْرِهِ وَلَا كَانَ الزَّوْجُ قِتْنَا كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَلِكَ لَهُ وَالسَّيِّدُ لَا تَعْلُقَ لَهُ بِبُطْنِ زَوْجَةِ عَبْدِهِ وَإِعَادَةُ ضَمِيرِ الْجَمْعِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ سَائِغٌ (مَهْرُ الْمِثْلِ).....

قوله: (أي: صريحا) خَبَرَ فَقَوْلُ الْبُلْقِينِي الْخ.

قوله (أي: صريحا) (دَامَ الْفِرَاقُ) أي: فِي الظَّاهِرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَاطِنُ الْأَمْرِ كَظَاهِرِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي. قوله: (وَبَحْثُ الْبُلْقِينِي الْخ) مُعْتَمَدٌ شَوْ فِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ إِذِ التَّحْقُفُ وَالنَّهْيَةُ اتَّفَقَا عَلَى ضَعْفِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ: لَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ بَحْثِ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَوْجُّهِ حُكْمٍ خَاصٍّ مِنَ الْقَاضِي إِلَى خُصُوصِ التَّحْرِيمِ وَلَا يَكْفِي عَنْهُ الْحُكْمُ بِالتَّفْرِيقِ أَي: وَلَوْ بِصِغَةِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِالتَّحْرِيمِ بِدَلِيلِ التَّكَاحِ الْفَاسِدِ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ فِيهِ بِالتَّفْرِيقِ وَلَا يَخْصُلُ مَعَهُ حُكْمٌ بِتَّحْرِيمٍ أَي: لِأَنَّ التَّحْرِيمَ حَاصِلٌ قَبْلُ وَحِينَئِذٍ فَجَوَابُ الشَّارِحِ كَابْنِ حَجٍّ غَيْرُ مُلَاقٍ لِبَحْثِ الْبُلْقِينِي وَالْجَوَابُ عَنْهُ عُلِمَ مِنْ قَوْلِنَا أَي: لِأَنَّ التَّحْرِيمَ حَاصِلٌ قَبْلُ أَي: إِنْ سَبَبَ عَدَمَ تَرْتِّبِ التَّحْرِيمِ عَلَى الْحُكْمِ بِالتَّفْرِيقِ فِي التَّكَاحِ أَنَّ التَّحْرِيمَ حَاصِلٌ قَبْلُ وَلَا مَعْنَى لِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ كَانَ كَمَسْأَلَتِنَا فَيَتَّبِعُ الْحُكْمُ بِالتَّفْرِيقِ قِتْمًا أَه. قوله: (بِمَا مَرَّ) أَي: فِي الْقِسْمَةِ. قوله: (مِثْلُهَا) أَي: الْقِسْمَةُ ش.

قوله: (فِي الْبَائِنِ) أَي: بِخِلَافِهِ فِي الرِّضَاعِ وَاللَّعَانِ مُعْنِي. قوله: (فَلِإِنَّ الْمُرَادَ دَوَامَهُ الْخ) وَأَيْضًا الْمُرَادُ بِدَوَامِهِ عَدَمُ ارْتِفَاعِهِ بِرُجُوعِ الشُّهُودِ كَمَا هُوَ السِّيَاقُ. قوله: (سَبَبٌ يَرْفَعُهُ) أَي: كَتَجْدِيدِ الْعَقْدِ ش. قوله: (حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ الزَّوْجُ) فَإِذَا قَالَ بَعْدَ الْإِنْكَارِ: إِنَّهُمْ مُحَقَّقُونَ فِي شَهَادَتِهِمْ فَلَا رُجُوعَ لَهُ سِوَاكَ أَمَّا ذَلِكَ قَبْلَ الرُّجُوعِ أَمْ بَعْدَهُ مُعْنِي. قوله: (وَلَا كَانَ الزَّوْجُ قِتْنَا الْخ) خِلَافًا لِلْمُعْنِي عِبَارَتُهُ الرَّابِعَةُ

قوله: (فَلِإِنَّ الْمُرَادَ دَوَامَهُ الْخ) وَأَيْضًا الْمُرَادُ بِدَوَامِهِ عَدَمُ ارْتِفَاعِهِ بِرُجُوعِ الشُّهُودِ كَمَا هُوَ السِّيَاقُ.

قوله: (قِتْنَا كُلُّهُ) خَرَجَ الْمُبْعُضُ فَهَلِ الْمُرَادُ أَنَّ لَهُ جَمِيعَ الْمَهْرِ أَوْ أَنَّ لَهُ بِقِسْطِهِ رَاجِعُهُ.

قوله: (وَعَلَيْهِمْ مَهْرُ الْمِثْلِ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ أَوْ شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا أَي: زَوْجَتَهُ أَوْ أَعْتَقَهَا أَي: أَمَتَهُ بِالْفِ وَمَهْرُهَا أَوْ قِيمَتُهَا أَلْفَانِ غَرْمَا أَلْفَا قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَنَّ الرَّافِعِي أَشَارَ إِلَى أَنَّهُمَا يَغْرَمَانِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِنَقِ كُلِّ الْقِيَمَةِ وَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ بِأَنَّ الْعَبْدَ يُؤَدِّي مِنْ كَسْبِهِ وَهُوَ لِلْسَّيِّدِ؛ وَالزَّوْجَةُ بِخِلَافِهِ أَه. وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ هُوَ الصَّحِيحُ ثُمَّ قَالَ الرُّوْضُ أَوْ شَهِدَا بِعِنَقِي وَلَوْ لِأَمٍّ وَلَدٍ غَرْمَا الْقِيَمَةَ قَالَ فِي

ساوَى الْمُسْمَى أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبُضْعِ الَّذِي فُوتَاهُ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ غَائِبًا طَالَبَ وَإِلَيْهِ أَوْ
وَكِيلَهُ (وَفِي قَوْلِي) عَلَيْهِمْ (نَصْفُهُ) فَقَطْ (إِنْ كَانَ) الْفِرَاقُ (قَبْلَ وَطْءٍ) لِأَنَّهُ الَّذِي فُوتَاهُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ
التَّظَرُّفَ فِي الْإِتْلَافِ لِيَدْلُ الْمُثْلِفَ لَا لِمَا قَامَ بِهِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ وَلِهَذَا لَوْ أَبْرَأْتَهُ عَنْهُ رَجَعَ بِكُلِّهِ
وَخَرَجَ بِالْبَائِنِ الرَّجْعِيِّ فَإِنْ رَاجَعَ فَلَا غَرْمَ إِذْ لَا تَفْوِيتَ وَالْأَوْجِبُ كَالْبَائِنِ وَتَمَكُّنُهُ مِنَ الرَّجْعَةِ لَا
يُسْقِطُ حَقَّهُ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى دَفْعِ مُثْلِفٍ مَالِهِ فَسَكَتَ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنْ تَغْرِيمِهِ لِيَدْلِهِ
وَبِهِ يُجَابُ عَمَّا لِلْبُلْقَيْنِيِّ هُنَا (وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَفَرَّقَ) بَيْنَهُمَا (فَرَجَعَا فَقَامَتِ بَيِّنَةٌ) أَوْ ثَبَّتَ بِحُجَّةٍ

أَي: مِنَ الصَّوَرِ الَّتِي اسْتَنَاهَا الْبُلْقَيْنِيُّ مِنْ وَجوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ إِذَا كَانَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ قِتًا فَلَا غَرْمَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَمْلِكُ وَلَا لِمَالِكِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِزَوْجَةِ عَبْدِهِ فَلَوْ كَانَ مُبْعُضًا غَرِمَ لَهُ الشُّهُودُ بِقِسْطِ الْحُرِّيَّةِ قَالَ أَي:
الْبُلْقَيْنِيُّ: وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَنْتَهَى وَالظَّاهِرُ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إلْحَاقَ ذَلِكَ
بِالْأَكْسَابِ فَيَكُونُ لِسَيِّدِهِ كُلُّهُ فِيمَا إِذَا كَانَ قِتًا وَبَعْضُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ مُبْعُضًا لِأَنَّ حَقَّ الْبُضْعِ نَسْأُ مِنْ فِعْلِهِ
الْمَأْذُونِ فِيهِ هـ. قَوْلُهُ: (سَاوَى الْمُسْمَى إلَخ) وَسَوَاءٌ أَدْفَعَ إِلَيْهَا الزَّوْجَ الْمَهْرَ أَمْ لَا بِخِلَافِ تَنْظِيرِهِ فِي
الَّذِينَ لَا يَغْرَمُونَ قَبْلَ دَفْعِهِ لِأَنَّ الْحَيْلُولَةَ هُنَا قَدْ تَحَقَّقَتْ مُغْنِي وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ) أَي: الزَّوْجُ.
قَوْلُهُ: (الْفِرَاقُ) أَي: حَكَمَ الْقَاضِي بِهِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ إلَخ) كَمَا لَوْ جَرَحَ شَاءَ غَيْرِهِ فَلَمْ
يَذْبَحْهَا مَالُهَا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ حَتَّى مَاتَتْ أَسْنَى وَمُغْنِي.

قَوْلُ (السِّي): (وَلَوْ شَهِدَا إلَخ) وَلَوْ شَهِدَا أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِالْفِ بَدْخَلَهَا بِهَا ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَا لَهَا مَا
نَقَصَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا إِنْ كَانَ الْأَلْفُ دُونَهُ عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا أَوْ اغْتَنَى أَمَتَهُ بِالْفِ وَمَهْرُهَا أَوْ قِيمَتُهَا
أَلْفَانِ غَرِمَا أَلْفًا وَكُلُّ الْقِيَمَةِ فِي الْأُمَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرَّقِيقَ يُؤْذِي مِنْ كَسْبِهِ وَهُوَ لِلْسَيِّدِ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ
أَوْ بَعْنَتِي لِرَقِيقِي وَلَوْ أُمٌّ وَلَدَتْ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَا الْقِيَمَةَ وَظَاهِرٌ أَنَّ قِيَمَةَ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرِ تُؤْخَذُ مِنْهُمَا
لِلْحَيْلُولَةِ حَتَّى يَسْتَرِدَّاهَا بَعْدَ مَوْتِ السَيِّدِ أَي: مِنْ تَرْكِتِهِ وَشَرَطَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَاسْتِرْدَادِهَا فِي الْمُدَبِّرِ أَنَّ
يَخْرُجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُهُ اسْتَرَدَّ قَدْرَ مَا خَرَجَ نِهَائَةً وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ هـ. أَي: خِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ حَيْثُ وَافَقَ الرُّوضُ فِي أَنَّهُمَا يَغْرَمَانِ الْأَلْفَ فَقَطْ فِي الْأُمَةِ
كَالزَّوْجَةِ.

قَوْلُ (السِّي): (بِطَلَاقٍ) أَي: بَائِنٍ وَفَرَّقَ أَي: بِشَهَادَتِهِمَا أَوْ لَمْ يُفَرِّقْ كَمَا فَهَمَ بِالْأَوَّلَى مُغْنِي.

شَرْحُهُ: وَظَاهِرٌ أَنَّ قِيَمَةَ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرِ تُؤْخَذُ مِنْهُمَا لِلْحَيْلُولَةِ حَتَّى يَسْتَرِدَّاهَا بَعْدَ مَوْتِ السَيِّدِ كَمَا لَوْ
غُصِبَا تُؤْخَذُ قِيمَتُهُمَا لِلْحَيْلُولَةِ نَبَّ عَلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَشَرَطَ لَاسْتِرْدَادِهَا فِي الْمُدَبِّرِ أَنَّ يَخْرُجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ
خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُهُ اسْتَرَدَّ قَدْرَ مَا خَرَجَ هـ. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ: أَوْ شَهِدَا بِإِلِيلَا أَوْ تَذْيِيرِ غَرِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ أَوْ
شَهِدَا بِتَغْلِيْقِ طَلَاقٍ قَبْدَ وَجُودِ الصَّفَةِ أَوْ بِكِتَابَةِ ثُمَّ رَجَعَا وَعَتَقَ بِالْأَدَاءِ فَهَلْ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ أَوْ بَعْضَ
التَّجْوِمِ عَنْهَا؟ وَجَهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: أَشْبَهَهُمَا الثَّانِي وَعَزَاهُ الدَّارِمِيُّ لِابْنِ سُرَيْجٍ وَلَمْ
يَخْلِكْ غَيْرَهُ هـ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّافِعِيِّ فِي عَتَقِ الْأُمَةِ تَزْجِيحُ الْأَوَّلِ.

أخرى (أنه) لا نكاح بينهما كأن ثبت أنه (كان بينهما رضاع محرّم) أو أنها بانّت من قبل (فلا غرم) عليهما إذ لم يُفوتّا عليه شيئاً فإن غرماً قبل البيّنة استردّا (ولو رجع شهود مالٍ) عُيّن ولو أمّ وليد شَهِداً بعثتها أو ذين وإن قالوا غَلَطْنَا (غَرَمُوا) للمحكوم عليه قيمة المُتَقَوِّم ومثْل المثلّي بعد غُرمه لا قبله. وهل يُعْتَبَرُ فيها وقت الشّهادة لأنّها السّبب أو الحكم؛ لأنّه المُفَوّت؟ حقيقة كلّ

☐ فَوَدَّ: (كَأَن ثَبِتَ) أي: بَيِّنَةٌ أَوْ حُجَّةٌ أُخْرَى كَالْإِفْرَارِ.

☐ فَوَدَّ (لِسِي): (رَضَاع) أي: أَوْ نَحْوَهُ كِلَعَانٍ أَوْ فُسْخٍ مُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (مَنْ قَبِلَ) أي: قَبْلَ الرُّجُوعِ مُعْنَى.

☐ فَوَدَّ: (اسْتَرَدَّا) وَلَوْ رَجَعْتَ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِالْإِسْتِرْدَادِ يَتَّبِعِي أَنْ تَعْرَمَ مَا اسْتَرَدَّ لَأَنهَا فَوَدَّتْ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَخَذَهُ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ مُعْنَى.

☐ فَوَدَّ (لِسِي): (وَلَوْ رَجَعَ الْإِنْسَانُ) وَلَوْ لَمْ يَقُلِ الشَّاهِدَانِ رَجَعْنَا وَلَكِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِرُجُوعِهِمَا لَمْ يَغْرَمَا شَيْئاً قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: لِأَنَّ الْحَقَّ بَاقٍ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ مُعْنَى وَفِي سَمٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّه قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ: الْمُعْتَمَدُ أَتَاهُمَا يَغْرَمَانِ أَهْ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَالنَّهْيَةِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ فَوَدَّ: (عَيْنٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَلْ يُعْتَبَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ أَمَّ وَلَيْدٌ شَهِداً بِعَثْوَيْهَا وَإِلَى قَوْلِهِ فَقَطَّ هِيَ شَرْطٌ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهَلْ يُعْتَبَرُ إِلَى وَلَا رُجُوعَ وَقَوْلُهُ رَجَعُوا مَعَ شُحُودِ الزَّانَا أَوْ وَخَدَّهِمْ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَمَّ وَلَيْدٌ الْإِنْسَانُ) تَقَدَّمَ آتِفاً عَنِ النَّهْيَةِ وَالْأَسْنَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ رَاجِعُهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا قَالَوا غَلَطْنَا) الْأَسْبَكُ تَأْخِيرُهُ عَنِ جَوَابِ لَوْ.

☐ فَوَدَّ (لِسِي): (غَرَمُوا الْإِنْسَانُ) وَإِذَا حَكَمَ الْقَاضِي بِشَاهِدَيْنِ فَبَانَا مَزْدَوْدَيْنِ فِي شَهَادَتَيْهِمَا بِكُفْرٍ أَوْ رِقٍّ أَوْ فُسْخٍ أَوْ غَيْرِهَا فَقَدْ سَبَقَ أَنْ حُكِمَهُ يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُهُ فَتَعَوَّدُ الْمُطَلَّعَةُ بِشَهَادَتِهِمْ زَوْجَةً وَالْمُعْتَقَةُ بِهَا أَمَةً فَإِنْ اسْتَوْفِيَ بِهَا قَتْلٌ أَوْ قَطْعٌ فَعَلَى عَاقِلَةِ الْقَاضِي الضَّمَامُ وَلَوْ حَذَا لِلَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ مَالاً تَالِفاً ضَمَنَهُ الْمَحْكُومُ لَهُ فَلَوْ كَانَ مُغْسِراً أَوْ غَائِباً غَرِمَ الْقَاضِي لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَحْكُومِ لَهُ إِذَا أَيْسَرَ أَوْ حَضَرَ وَلَا غَرَمَ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ ثَابِتُونَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ وَلَا عَلَى الْمُزَكِّينَ لِأَنَّ الْحُكْمَ غَيْرَ مَبْنِيٍّ عَلَى شَهَادَتِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ تَابِعُونَ لِلشُّهُودِ مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَأَقْرَهُ سَم. ☐ فَوَدَّ: (لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ)

(تَنْبِيْهُ) لَوْ صَدَّقَهُمُ الْخَصْمُ فِي الرُّجُوعِ عَادَتِ الْعَيْنُ إِلَى مَنْ انْتَرَعَتْ مِنْهُ وَلَا غَرَمَ مُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (قِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ) وَفَاقاً لِلْمَنْهَجِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَفِي الْبُحَيْرِيِّ مَا نَصَّه: قَالَ سُلْطَانُ الزِّيَادِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْمَغْرُومَ إِنَّمَا هُوَ لِلْخِلُولَةِ فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ مُطْلَقاً وَحَيْثُ قِيلَ تُعْتَبَرُ وَقْتُ الْحُكْمِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ الْمُفَوّتُ حَقِيقَةً وَقِيلَ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ مِنْ وَقْتِ الْحُكْمِ إِلَى وَقْتِ الرُّجُوعِ وَقِيلَ يَوْمَ شَهِدُوا أَه. ☐ فَوَدَّ: (بَعْدَ غُرْمِهِ) أَي: الْبَدَلِ.

☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ رَجَعَ شُحُودُ مَالٍ غَرَمُوا الْإِنْسَانُ). (فَرَعٌ) لَوْ لَمْ يَقُولَا رَجَعْنَا لَكِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِرُجُوعِهِمَا لَمْ يَغْرَمَا قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: لِأَنَّ الْحَقَّ بَاقٍ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ شَرْحُ الرُّوْضِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ أَتَاهُمَا يَغْرَمَانِ.

مُخْتَمَلٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فِي الشَّاهِدِ وَالثَّانِي فِي الْحَاكِمِ وَلَا رُجُوعَ فِي الشَّهَادَةِ بِالْإِسْتِيلَادِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الشَّيْءِ وَبِالتَّعْلِيْقِ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُمْ أَحَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَالِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ فُوتُوهُ يَبْدُلُهُ كَبِيعَ بَشْمَنِ يُعَادِلُ الْمَبِيعَ لَمْ يَغْرَمُوا كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَعَتَمَدَةُ الْبَلْقَيْنِيِّ وَشَدَّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي قَوْلِهِ مَنْ سَعَى بِرَجُلٍ لِشُلْطَانٍ فَعَرَّمَهُ شَيْئًا رَجَعَ بِهِ عَلَى السَّاعِي كَشَاهِدٍ رَجَعَ وَكَمَا لَوْ قَالَ هَذَا لَزِيدٌ بَلْ لِعَمْرٍو أ. ه. وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ إِذْ لَا إِلْجَاءَ مِنَ السَّاعِي شَرْعًا (وَمَتَى رَجَعُوا كُلُّهُمْ.....)

قوله: (وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فِي الشَّاهِدِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْأَسْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَالْعِبْرَةُ بِوَقْتِ الشَّهَادَةِ إِنْ اتَّصَلَ بِهَا الْحُكْمُ أ. ه. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَالْعِبْرَةُ فِيهَا بِوَقْتِ الشَّهَادَةِ كَمَا نَقَلَهُ الرَّوْيَانِيُّ عَنْ ابْنِ الْقَاصِّ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا اتَّصَلَ بِهَا الْحُكْمُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ نَفُوذِ عِتْقِي وَبِهِ عَبَّرَ الْمَاوَزْدِيُّ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ ثَانِيهِمَا اغْتِبَارُ أَكْثَرِ قِيَمَةٍ مِنْ وَقْتِ الْحُكْمِ إِلَى وَقْتِ الرُّجُوعِ أ. ه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: إِنْ اتَّصَلَ الْحُكْمُ أَيُّ: فَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا فَالْعِبْرَةُ بِوَقْتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ نَفُوذِ عِتْقِي أ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعَ فِي الشَّهَادَةِ إِلَخَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ أَوْ شَهْدًا بِإِيلَادٍ أَوْ تَذْبِيرٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَا الْقِيَمَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْمَلِكَ إِنَّمَا يَزُولُ بَعْدَهُ أَوْ شَهْدًا بِتَّعْلِيْقِ عِتْقِي أَوْ طَلَاقٍ بِصِفَةٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَا الْمَهْرَ أَوْ الْقِيَمَةَ بَعْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ لَا قَبْلَهُ لِمَا مَرَّ أ. ه. قَوْلُهُ: (وَبِالتَّعْلِيْقِ إِلَخَ) وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ بِكِتَابَةٍ رَقِيقٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ وَعَتَقَ بِالْأَدَاءِ ظَاهِرًا هَلْ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ كُلُّهَا لِأَنَّ الْمُؤَدَّى مِنْ كَسْبِهِ أَوْ تَقْصُصِ التَّجُورِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ الْفَائِثُ؟ وَجِهَانِ أَشْبَهُهُمَا كَمَا قَالَه الرَّزْكَانِيُّ الثَّانِي مُغْنِي وَفِي سَمٍ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنِ الْأَسْنَى نَحْوَهُ مَا نَصَّهُ: وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّافِعِيِّ فِي عِتْقِ الْأُمَّةِ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ أ. ه. وَكَذَا جَرَى عَلَيْهِ النَّهْيَةُ عِبَارَتُهُ أَوْ شَهْدًا بِكِتَابَةٍ ثُمَّ رَجَعَا غَرِمَا جَمِيعَ الْقِيَمَةِ فِي أَرْجَحِ الْوَجْهَيْنِ لَا تَقْصُصِ التَّجُورِ عَنْهَا أ. ه. أَيُّ: الْقِيَمَةُ ش. قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ فُوتُوهُ إِلَخَ) وَلَوْ اسْتَوْفَى الْمَشْهُودُ لَهُ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ مَا لَأَتَمَّ وَهَبَهُ لِلْخَصْمِ أَوْ شَهْدًا بِإِقَالَةٍ مِنْ عَقْدٍ وَحُكْمٍ بِهَا ثُمَّ رَجَعَا فَلَا غَرْمَ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ الْغَارِمَ عَادَ إِلَيْهِ مَا غَرِمَهُ أ. ه. مُغْنِي.

قوله (وَمَتَى رَجَعُوا كُلُّهُمْ إِلَخَ) وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةً عَلَى آخَرَ بِأَرْبَعِمَائَةٍ فَرَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ مَائَةٍ وَآخَرَ عَنْ مَائَتَيْنِ وَالثَّالِثُ عَنْ ثَلَاثِمَائَةٍ وَالرَّابِعُ عَنِ الْجَمِيعِ فَيَغْرَمُ الْكُلُّ مَائَةً أَرْبَاعًا لَا تَقْفَاهُمْ عَلَى الرُّجُوعِ عَنْهَا وَتَغْرَمُ أَيْضًا الثَّلَاثَةُ أَيُّ: غَيْرَ الْأَوَّلِ نَصَفَ الْمَائَةِ لِبَقَاءِ نَصْفِ الْحُجَّةِ فِيهَا بِشَهَادَةِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الْمَائَتَانِ

قوله: (وَلَا رُجُوعَ فِي الشَّهَادَةِ بِالْإِسْتِيلَادِ إِلَخَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ أَوْ شَهْدًا بِإِيلَادٍ أَوْ تَذْبِيرٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَا الْقِيَمَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ إِنَّمَا يَزُولُ بَعْدَهُ إِلَخَ أَوْ شَهْدًا بِتَّعْلِيْقِ طَلَاقٍ أَوْ عِتْقِي بِصِفَةٍ إِلَخَ أ. ه. فَضَّلَ: إِذَا حَكَّمَ الْقَاضِي بِشُهُودِ قَبَانِوَا مَزْدُودِينَ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يُتَقَضُّ فَتَعَوُّدُ الْمُطْلَقَةِ زَوْجَةً وَالْمُعْتَقَةُ أَمَةً وَإِنْ اسْتَوْفَى قَطْعًا أَوْ قَتْلَ فَعَلَى عَاقِلَةٍ الْقَاضِي وَلَوْ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَ أَيُّ: الْمَحْكُومُ بِهِ مَا لَا تَالِفًا ضَمَنَهُ الْمَحْكُومُ لَهُ فَلَوْ كَانَ مُغْسِرًا أَيُّ: أَوْ غَانِيًا غَرِمَ الْقَاضِي وَرَجَعَ بِهِ إِذَا أَيْسَرَ وَلَا غَرْمَ عَلَى الشُّهُودِ. قَوْلُهُ: (وَمَتَى رَجَعُوا كُلُّهُمْ.....)

وَزَعُ عَلَيْهِمُ الْغُزْمُ) بِالسُّوِّيَّةِ إِنْ اتَّحَدَ نَوْعُهُمْ وَإِنْ تَرْتَّبَ رُجُوعُهُمْ أَوْ زَادُوا عَلَى النَّصَابِ (أَوْ رَجَعَ بَعْضُهُمْ وَبَقِيَ نَصَابٌ) كَأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ فِي غَيْرِ زَنَّا (فَلَا غُزْمَ) لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطَهُ) لِأَنَّ الْحَكْمَ مُسْتَنَدٌ لِلْكَلِّ (وَإِنْ نَقَصَ النَّصَابُ وَلَمْ تَرِدْ الشُّهُودُ عَلَيْهِ) كَأَنْ رَجَعَ أَحَدُ اثْنَيْنِ (فَقِسْطُ) مِنَ النَّصَابِ وَهُوَ النَّصْفُ يَغْرُمُهُ الرَّاجِعُ (وَإِنْ زَادَ) عَدَدُ الشُّهُودِ عَلَى النَّصَابِ كَاثِنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ (فَقِسْطُ مِنَ النَّصَابِ) فَعَلَيْهِمَا نَصْفٌ لِبَقَاءِ نَصْفِ الْحُجَّةِ (وَقِيلَ مِنَ الْعَدَدِ) فَعَلَيْهِمَا ثُلَاثَانِ لَا اسْتَوَائِهِمْ فِي الْإِتْلَافِ (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) فِيمَا يَثْبُتُ بِهِمْ ثُمَّ رَجِعُوا (فَعَلَيْهِ نَصْفٌ وَهُمَا نَصْفٌ) عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعٌ؛ لِأَنَّهُمَا كَرَجُلٍ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنََّّهُمْ يَتَوَزَّعُونَ الْأَجْرَةَ كَذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ فَإِنَّ مَدَارَ الْأَجْرَةِ عَلَى التَّعَبِ وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَمَدَارِ الْحَكْمِ عَلَى الْإِلْجَاءِ وَهُوَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَالْحُثْنَى كَالْأَنْثَى (أَوْ شَهِدَ رَجُلٌ (وَأَرْبَعٌ فِي رِضَاعٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يَثْبُتُ بِمَحْضِهِنَّ ثُمَّ رَجِعُوا (فَعَلَيْهِ ثُلُثٌ وَهُنَّ ثُلَاثَانِ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ اثْنَتَيْنِ بِرَجُلٍ وَهُنَّ يَنْفَرِدُنَّ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ فَلَمْ يَتَعَيَّنِ الشَّطْرُ (فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ اثْنَانِ) فَقَطْ (فَلَا غُزْمَ فِي الْأَصَحِّ) لِبَقَاءِ النَّصَابِ

الْبَاقِيَتَانِ فَلَا غُزْمَ فِيهَا لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ بِهِمَا نِهَائِيَّةً وَأَسْتَى وَمُعْنَى وَسَمِ فِي عَشْرٍ بَعْدَ إِضْاحِ ذَلِكَ مَا نَصَّه : قَوْلُهُ : نِصْفُ الْمَائَةِ أَيُ : زِيَادَةٌ عَلَى الْمَائَةِ الَّتِي قُسِّمَتْ بَيْنَهُمَا اهـ . □ قَوْلُ (السِّي) : (وَزَعُ عَلَيْهِمُ الْخُ) وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ بِعَقْدِ نِكَاحٍ فِي وَقْتٍ وَاثْنَانِ بِالْوَطْءِ فِي وَقْتٍ وَبَعْدَهُ وَاثْنَانِ بِالتَّغْلِيْقِ بَعْدَ ذَلِكَ وَرَجَعَ كُلُّ عَمَّا شَهِدَ بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ غَرَمَ مَنْ شَهِدَ بِالْعَقْدِ وَالْوَطْءِ مَا غَرِمَهُ الزَّوْجُ بِالسُّوِّيَّةِ بَيْنَهُمْ نِصْفٌ بِالْعَقْدِ وَنِصْفٌ بِالْوَطْءِ وَلَا يَغْرُمُ مَنْ شَهِدَ بِالتَّغْلِيْقِ شَيْئًا وَلَا مَنْ أَطْلَقَ الشَّهَادَةَ بِالْوَطْءِ اهـ مُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (بِالسُّوِّيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَذَ مِنْهُ فِي الْمُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ) أَيُ : فَكَانَ الرَّاجِعُ لَمْ يَشْهَدْ مُعْنَى .

□ قَوْلُ (السِّي) : (وَإِنْ نَقَصَ النَّصَابُ) أَيُ : بَعْدَ رُجُوعِ بَعْضِهِمْ وَقَوْلِ الْمَثْنِ عَلَيْهِ أَيُ : النَّصَابُ مُعْنَى .

□ قَوْلُهُ : (كَأَنَّ رَجَعَ أَحَدُ اثْنَيْنِ) أَيُ : فِيمَا يَثْبُتُ بِهِمَا كَالْعَتَقِ مُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (كَاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ) أَيُ : فِي غَيْرِ الزَّنَا مُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَيُ : مِنَ التَّغْلِيْقِ . □ قَوْلُهُ : (وَفِيهِ نَظَرٌ الْخُ) فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً مِثْلَ عَمَلِهِ عَشْرٌ . □ قَوْلُهُ : (وَالْحُثْنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فِي الْمُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (فَلَمْ يَتَعَيَّنِ) أَيُ : الرَّجُلُ .

□ قَوْلُ (السِّي) : (فَلَا غُزْمَ فِي الْأَصَحِّ) وَعَلَيْهِ لَوْ شَهِدَ مَعَ عَشْرَةِ نِسْوَةٍ ثُمَّ رَجِعُوا غَرَمَ لِلشُّدُسِ وَعَلَى كُلِّ

وَزَعُ عَلَيْهِمُ الْغُزْمُ أَوْ بَعْضُهُمْ وَبَقِيَ نَصَابُ الْخُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِأَرْبَعِمَائَةٍ ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ عَنْ مَائَةٍ وَآخَرُ عَنْ مِائَتَيْنِ وَالثَّالِثُ عَنْ ثَلَاثِمَائَةٍ وَالرَّابِعُ عَنْ أَرْبَعِمَائَةٍ فَالرُّجُوعُ عَنْ مِائَتَيْنِ فَقَطْ فَمَائَةٌ يَغْرُمُهَا الْأَرْبَعَةُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مَائَةٍ يَغْرُمُهَا غَيْرُ الْأَوَّلِ بِالسُّوِّيَّةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ : قَالَ الْبُلْقِينِيُّ : الصَّحِيحُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ إِنَّمَا يَغْرُمُونَ نِصْفَ الْمَائَةِ وَمَا ذَكَرَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ إِنَّمَا يَغْرُمُ حِصَّتَهُ مِمَّا رَجَعَ عَنْهُ وَمَا قَالَهُ مُتَعَيَّنٌ فَعَلَيْهِ النِّصْفُ الْآخَرُ وَلَا غُزْمَ فِيهِ اهـ . وَمَا نَقَّلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ وَقَالَ : إِنَّهُ مُتَعَيَّنٌ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ .

(وإنَّ شَهِدَ هُوَ وَأَرَبَعٌ مِنَ التَّسَاءِ (بِمَالٍ) وَرَجَعَ الْكُلُّ (فَقِيلَ كَرَضَاع) فَعَلِيهِ التُّلُثُ أَوْ هُوَ وَحَدَهُ فَعَلِيهِ التَّنْصِفُ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لَا فَقِسْطٌ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ (وَالْأَصْحُ) أَنَّهُ (هُوَ) عَلَيْهِ (نَصْفٌ) وَهُنَّ عَلَيْهِنَّ (نَصْفٌ) لِأَنَّهُ التَّنْصِفُ وَهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ كَنَصْفٍ إِذْ لَا يُقْبَلْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ فِي الْمَالِ (سِوَاءَ رَجَعْنَ مَعَهُ أَوْ) مَرَّ أَنَّ هَذَا لُغَةٌ (وَحَدَّهِنَّ) بِخِلَافِ الرِّضَاعِ يَنْبُثُ بِمَحْضِهِنَّ (وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ الْإِنِّحَ) الْأَصْحُ) أَنَّهُ (لَا غَرْمَ) عَلَيْهِمَا لِبَقَاءِ النَّصَابِ وَلَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ وَامْرَأَةٌ ثُمَّ رَجَعُوا لَزِمَهَا الْخُمُسُ (وَالْأَصْحُ) (أَنَّ شُهُودَ إِحْصَانٍ) مَعَ شُهُودِ زَنَّا (أَوْ) شُهُودَ (صِفَةِ) مَعَ شُهُودِ تَعْلِيْقِ طَلَاقٍ وَعَتَقِي لَا يَغْرَمُونَ) إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ الرَّجْمِ وَتُفَوِّذُ الطَّلَاقُ أَوْ الْعَتَقُ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ شَهَادَتُهُمْ عَنِ الزَّنَا وَالتَّعْلِيْقِ أَمَّا شُهُودُ الْإِحْصَانِ فَلَمَّا مَرَّ فِيهِمْ أَوَّلُ الْفَصْلِ رَجَعُوا مَعَ شُهُودِ الزَّنَا أَوْ وَحْدَهُمْ وَأَمَّا شُهُودُ الصِّفَةِ فَلَأَنَّهُمْ لَمْ يَشْهَدُوا بِطَلَاقٍ وَلَا عَتَقٍ وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا صِفَةً فَقَطْ هِيَ شَرْطٌ لَا سَبَبٌ وَالْحُكْمُ إِنَّمَا يُضَافُ لِلْسَّبَبِ لَا لِلشَّرْطِ.

يُثْبِتُ السُّدُسُ فَإِنْ رَجَعَ مِنْهُنَّ ثَمَانٍ أَوْ هُوَ وَلَوْ مَعَ سِتٍّ فَلَا غَرْمَ عَلَى الرَّاجِعِ لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ وَإِنْ رَجَعَ مَعَ سَبْعٍ غَرِمُوا الرَّبْعَ لِيُطْلَلَانَ رُبْعَ الْحُجَّةِ وَإِنْ رَجَعَ كُلُّهُنَّ دُونَهُ أَوْ رَجَعَ هُوَ مَعَ ثَمَانٍ غَرِمُوا التَّنْصِفَ لِبَقَاءِ نِصْفِ الْحُجَّةِ فِيهِمَا أَوْ مَعَ تِسْعٍ غَرِمُوا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ سَرْجِهِ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ شُهُودِ زَنَّا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي دُونَ شُهُودِ الزَّنَا كَمَا صَوَّرَاهَا فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ أَوْ مَعَهُمَا كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِي ذَلِكَ أَهـ.

□ قَوْلُ (لَسِيْ): (مَعَ شُهُودِ تَعْلِيْقِ طَلَاقٍ الْإِنِّحَ) أَيِ: عَلَى صِفَةِ مُغْنِي.

□ قَوْلُ (لَسِيْ): (وَعَتَقِي) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ.

□ قَوْلُ (لَسِيْ): (لَا يَغْرَمُونَ) أَيِ: وَإِنَّمَا يَغْرَمُ شُهُودُ الزَّنَا وَالتَّعْلِيْقِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَلَمَّا مَرَّ) وَلَأَنَّهُمْ لَمْ يَشْهَدُوا بِمَوْجِبِ عَقُوبَةٍ وَإِنَّمَا وَصَفُوهُ بِصِفَةِ كَمَالٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (رَجَعُوا مَعَ شُهُودِ الزَّنَا أَوْ وَحْدَهُمْ) الْأَنْسَبُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ شُهُودَ صِفَةٍ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَوْ تَرَكَهُ كَمَا فِي النَّهَآيَةِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الدَّعْوَى

وهي لُغَةٌ: الطَّلَبُ والتَّمَنِّي ومنه قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ [يس: ٥٧] وجمعها دَعَاوَى بفتح الواو وكسرها كَفَتَاوَى وشرعًا قِيلَ: إخبارٌ عن سابقِ حَقٍّ أو باطلٍ للمخبرِ على غيره بمجلسِ الحكم وقيل: إخبارٌ عن وجوبِ حَقٍّ للمخبرِ على غيره عندَ حاكمٍ لئلاَ يَلمَ به وهو الأشهُرُ وكأنَّهم إِنَّمَا لم يذكروا المُحكَّم هُنا مع ذِكْرِهِم له فيما بعدُ؛ لأنَّ التعريفَ لِلدَّعْوَى حيثُ أُطْلِقَتْ وهي لا يَتبادَرُ منها إِلا ذلك (والبيِّنات) جمعُ بَيِّنَةٍ وهم الشُّهُودُ؛ لأنَّ بهم يَتَبَيَّنُ الحَقُّ وجميعوا لاختلافِ أنواعِهِم كما مرَّ والدَّعْوَى حَقِيقَتُهَا لا تَخْتَلِفُ والأصلُ فيها قوله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الدَّعْوَى

□ فَوَدَّ: (وهي لُغَةٌ) إلى قوله وشرعًا في المُغْنَى وكذا في التَّهْيِيةِ إِلا قوله والتَّمَنَّى. □ فَوَدَّ: (وهي لُغَةٌ الطَّلَبُ إلخ) وألفُها لِلتَّائِيَةِ نِهَايةٌ ومُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أو باطلٍ) فيه بَحْثٌ إن عُطِفَ على حَقٍّ؛ لأنَّه لا يَتَصِفُ بالسَّبْقِ إِذْ ثُبُوتُ الدَّيْنِ لِزَيْدٍ على عَمْرٍو المُدَّعي به زَيْدٌ دَعْوَى باطِلَةٌ لم يَتَحَقَّقْ قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (وقيل إلخ) ومِمَّنْ قال به شَيْخُ الإسلام. □ فَوَدَّ: (عن وجوبِ حَقٍّ للمخبرِ) المرادُ بوجوبِهِ له تَعَلُّقُهُ به فَيَشْمَلُ دَعْوَى الوَلِيِّ والوكيلِ وناظرِ الوَقْفِ حَلْبِيِّ. □ فَوَدَّ: (عندَ حاكمٍ) أي: وما في مَعْنَاهُ وهو المُحكَّمُ والسَّيِّدُ كما يَأْتِي وذو شَوْكَةٍ إِذَا تَصَدَّى لِفَضْلِ الأُمُورِ بَيْنَ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ كما تَقَدَّمَ وَيَأْتِي في قوله وَمَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ الأَدَاءُ عِنْدَ نَحْوِ وزيرِ إلخ ع ش. □ فَوَدَّ: (وهي لا يَتبادَرُ منها إِلا ذلك) أو أرادوا بِالْحَاكِمِ ما يَشْمَلُ المُحكَّم سَم. □ فَوَدَّ: (جَمْعُ بَيِّنَةٍ) إلى قوله وما يوجبُ تَغْزِيرًا في المُغْنَى. □ فَوَدَّ: (لأنَّ بهم إلخ) أي: سَمُّوا بِذلك لأنَّ إلخ مُغْنَى واسمُ أَنْ ضَمِيرُ الشَّأْنِ بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَجَمَعُوا إلخ) عِبَارَةٌ المُغْنَى وَأَفْرَدَ الْمُصَنِّفُ الدَّعْوَى وَجَمَعَ البَيِّنَاتِ لأنَّ حَقِيقَةَ الدَّعْوَى وَاحِدَةٌ والبَيِّنَاتُ مُخْتَلِفَةٌ اهـ. □ فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي: في الفَضْلِ الأوَّلِ مِنَ الشَّهَادَاتِ. □ فَوَدَّ: (والأصلُ) إلى قولِ المَثْنِ إنَّ لم يَخَفْ في التَّهْيِيةِ إِلا قوله غَيْرِ مالٍ إلى كَنِكَاحٍ وقوله كَذَا قِيلَ وقوله: وبهذا يُرَدُّ إلى وَقْضِيَّةِ قَوْلِهِ وقوله: بَلَّ لا تُسْمَعُ على ما مرَّ. □ فَوَدَّ: (والأصلُ فيها) أي: في الدَّعْوَى والبَيِّنَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الدَّعْوَى وَالبَيِّنَاتِ

□ فَوَدَّ: (أو باطلٍ) فيه بَحْثٌ إن عُطِفَ على حَقٍّ؛ لأنَّه لا يَتَصِفُ بالسَّبْقِ إِذْ ثُبُوتُ الدَّيْنِ لِزَيْدٍ على عَمْرٍو والمُدَّعي به زَيْدٌ دَعْوَى باطِلَةٌ لم يَتَحَقَّقْ قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وهي لا يَتبادَرُ منها إِلا ذلك) أو أرادوا

﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٤٨] الآية وخبر الصّحّاحين «لو يُعْطَى النَّاسُ بدعواهم لادّعى ناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم ولكنّ اليمين على المُدّعى عليه» وفي رواية سنّها حسنٌ «البينة على المُدّعي واليمين على مَنْ أنكر» ومعناه تَوْقُفٌ استحقاق المُدّعي على البينة لِضَعْفِ جانيه بادّعائه خلاف الأصل وبراءة المُدّعى عليه على اليمين لقوّة جانيه بأصل براءته ولَمّا كان مدارُ الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والشكول والبينة ذكرها كذلك (تَشْتَرِطُ الدعوى عند قاضي) أو مُحْكَمٍ أو سيّد (في) غير مالٍ ممّا لا تُسَمَّعُ فيه شهادةُ الجسبة سواء أكان في غير عقوبة كنيكاح وزّعة وإيلاء وظهارٍ وعيبٍ نكاحٍ أو بيعٍ أو في (عقوبة) لآدمي (كقصاصٍ وحدّ قذف) ولا يجوزُ للمستحقّ.....

قوله: (لو يُعْطَى النَّاسُ إلخ) لم يظهر تخريج الحديث على طريقة أهل الميزان؛ لأنه إذا استثنى نقيض التالي أُنْتَجَ نقيض المُقَدَّم فيكون المعنى ولكنّ لم يدّع النَّاسُ دماءَ رجالٍ وأموالهم فلم يُعْطُوا إلخ وهذا غير ظاهر لأن ادّعاء الدّماء والأموال واقعٌ إلّا أن يُقال: أطلق السّبب وهو قوله: لادّعى أناسٌ إلخ وأراد المُسَبَّب وهو الأخذ نعم يظهر فيه استثناء نقيض المُقَدَّم لِكُنْته غير مُطَرِّد الإنتاج وإن أُنْتَجَ هنا لِخُصوصِ المادّة فالأوّلَى تخريج الحديث على قاعدة أهل اللّغة وهي الاستدلال بامتناع الأوّل على امتناع الثاني والتّقدير امتنع ادّعاؤهم شرعاً ما ذُكِرَ لامتناع إعطائهم بمجرّد دعواهم بلا بينة كما أشار إليه بقوله ولكنّ البينة إلخ في رواية فهو في معنى نقيض المُقَدَّم وكذا قوله: ولكنّ اليمين إلخ بجريميّ بحذف.

قوله: (وفي رواية إلخ) عبارة شيخ الإسلام والمُعْني وروى البيهقي بإسناد حسن ولكنّ البينة على المُدّعي إلخ. قوله: (ومعناه إلخ) أي: الحديث عبارة الأُسْتَى والنّهاية والمعنى فيه أن جانب المُدّعي ضعیف لدّعواه خلاف الأصل فكُلِّفَ الحُجّة القويّة وجانب المُنْكَر قويٌّ فاكْتَفَى منه بِالْحُجّة الضعيفة اهـ. زاد المُعْني وإنما كانت البينة قويّة واليمين ضعیفة لأن الحالف مُتَهَمٌ في يمينه بالكذب؛ لأنه يدفع بها عن نفسه بخلاف الشاهد اهـ. قوله: (وبراءة المُدّعى عليه إلخ) أي: وتوقّف براءة المُدّعى عليه إلخ. قوله: (كذلك) أي: على التّرتيب المذكور. قوله: (في غير مالٍ إلخ) سيذكرُ مُحْتَرَزَةٌ.

قوله: (سواء أكان إلخ) أي: الدّعوى والتّذكير بتأويل الطّلب. قوله: (لآدمي) سيذكرُ مُحْتَرَزَةٌ. قوله: (ولا يجوزُ إلخ) الأوّلَى التّفريع. قوله: (ولا يجوزُ للمستحقّ إلخ) نعم قال الماوردي: مَنْ وَجِبَ له تَغْزِيرٌ أو حَدٌّ قَذْفٍ وكان في بادية بعيدة عن السّلطان فَلَهُ استيفاءُه وقال ابنُ عبد السلام في أواخرِ قواعده: لو انْفَرَدَ بَحْثٌ لا يَرى يَتَبَنّى أن لا يُمنَعَ من القود لا سيمّا إذ عَجَزَ عن إثباته نهايةً ومُعْني وفي سم بعد ذكر ذلك عن الأُسْتَى ما نُصّه: وقوله: فَلَهُ استيفاءُه ولا يُنافي أن مُسْتَحَقَّ التّغْزِيرِ أو حَدِّ القَذْفِ لا يَسْتَوِيهِ بنفسه وليس للحاكم الإذن له على استيفائه لأن الحال هنا حالُ ضُرورةٍ والحاكم لا يَأْذُنُ فيما ليس فيه مَصْلَحَةٌ ولا مَصْلَحَةٌ في الاستيفاء بنفسه؛ لأنه قد يَضُرُّ المحدود أو المُعْزَرَزَ بزيادةٍ أو

بالحاكم ما يَشْمَلُ المُحْكَم. قوله: (في غير مالٍ) عبارة المنهج في غير عينٍ وذئبٍ اهـ.

الاستقلال به لِعَظَمِ خطره أَمَّا عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ وَإِنْ تَوَقَّفتْ عَلَى الْقَاضِي أَيْضًا لَكِنْ لَا تُسْمَعُ فِيهَا الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَقًّا لِلْمُدَّعِي نَعَمْ، لِقَاضِيٍّ أَرِيدَ حَدُّهُ الدَّعْوَى عَلَى الْمَقْدُوفِ وَطَلَبَ حَلْفَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ لِيَسْقُطِ الْحَدُّ عَنْهُ إِنْ نَكَلَ وَمَا يُوْجِبُ تَعْزِيرًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى تُسْمَعُ الدَّعْوَى فِيهِ إِنْ تَعَلَّقَ بِمَضْلَحَةٍ عَامَّةٍ كَطَرْحِ حِجَارَةٍ بِطَرِيقٍ وَمَوْ أَنَّهُ يَجِبُ الْأَدَاءُ عِنْدَ نَحْوِ وَزِيرٍ وَقَضِيَّتُهُ صَحَّةُ الدَّعْوَى عِنْدَهُ كَذَا قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي مَرَّ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْأَدَاءُ عِنْدَهُ إِلَّا إِذَا تَوَقَّفَ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فَالْأَدَاءُ لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ لَا يَسْتَدْعِي تَوَقُّفَهُ عَلَى دَعْوَى وَبِهَذَا يُرَدُّ إِيرَادُ شَارِحٍ لِهَذَا وَجَوَابُ آخَرٍ عَنْهُ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ يُشْتَرَطُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَوْفَاهُ بِدُونِ قَاضٍ لَمْ يَقَعِ الْمَوْقِعُ وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا فِي صَوَرٍ مَرَّتْ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ وَكُلُّ مَا تُقْبَلُ فِيهِ

تَشْدِيدُ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: بَعِيدَةٌ عَنِ السُّلْطَانِ أَيْ: أَوْ قَرِيبَةٌ مِنْهُ وَخَافَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَيْهِ عَدَمَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّهِ أَوْ غَرَمِ دَرَاهِمِ فَلَّهُ اسْتِيفَاءُ حَقِّهِ حَيْثُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ مَنْ يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ وَأَمِنْ الْفِتْنَةِ وَقَوْلُهُ: فَلَّهُ اسْتِيفَاؤُهُ أَيْ: وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ ذَلِكَ فَلَّهُ تَعْزِيرُهُ لِأَفْتِيَاتِهِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُمْنَعَ مِنَ الْقَوْدِ أَيْ: شَرْعًا فَيَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ بَاطِنًا أَه. قَوْلُهُ: (لِاسْتِقْلَالِهِ بِهِ) أَيْ: بِالْاسْتِيفَاءِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَا تُسْمَعُ فِيهَا الْإِلْخ) أَيْ: فَالطَّرِيقُ فِي إِبْطَالِهَا شَهَادَةُ الْحَسْبَةِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَتْ حَقًّا لِلْمُدَّعِي) أَيْ: وَمَنْ لَهُ الْحَقُّ لَمْ يَأْذَنْ فِي الطَّلَبِ بَلْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالْإِعْرَاضِ وَالِدَّفْعِ مَا أَمَكَنَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَقْدُوفِ الْإِلْخ) أَيْ: أَوْ عَلَى وَارِثِهِ الطَّالِبِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيْ: فِي مَبْحَثٍ وَجُوبِ آدَاءِ الشَّهَادَةِ. قَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا تَوَقَّفَ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ عَلَيْهِ) وَمَعَ ذَلِكَ لِلْإِمَامِ وَالْقَاضِي الْكَبِيرِ مَنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ لِعَدَمِ وَلايَتِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعِ الْمَوْقِعُ الْإِلْخ) أَيْ: فِي غَيْرِ مَا مَرَّ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْعُقُوبَةِ كَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ بِاِغْتِيَارِ الظَّاهِرِ فَقَطُّ حَتَّى لَوْ عَامِلٌ مَنِ ادَّعَى زَوْجِيَّتَهَا أَوْ رَجَعَتْهَا مُعَامَلَةً الزَّوْجَةِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ صَادِقًا فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى حَاجَةٍ ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي صَوَرِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي حَدِّ الْقَذْفِ لَا الْقَوْدِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فِي حَدِّ الْقَذْفِ أَيْ: إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ السُّلْطَانِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْبَعِيدَ لَا يُشْتَرَطُ فِي حَقِّهِ الرَّفْعُ أَه. قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَا تُقْبَلُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ لَا تُسْمَعُ عَلَى مَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَا تُقْبَلُ فِيهِ الْإِلْخ) أَيْ: كَعِنَقِي يَسْتَرْفُهُ شَخْصٌ بُجِيرِمِي. قَوْلُهُ: (بَلْ لَا تُسْمَعُ الْإِلْخ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ تُسْمَعُ فِي غَيْرِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا فِيهَا فَلَا سُلْطَانَ.

قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ صَحَّةِ الدَّعْوَى عِنْدَهُ الْإِلْخ). (فَرَعَ): تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الصَّوْمِ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي إِبْطَالِهِ بَعْدَلَ وَنَحْوِهِ إِلَى دَعْوَى فَرَاغَةٍ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعِ الْمَوْقِعُ) وَهُوَ كَذَلِكَ فِي حَدِّ الْقَذْفِ لَا الْقَوْدِ ش م ر. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْعُقُوبَةِ كَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ بِاِغْتِيَارِ الظَّاهِرِ فَقَطُّ حَتَّى لَوْ عَامِلٌ مَنِ ادَّعَى زَوْجِيَّتَهَا أَوْ رَجَعَتْهَا مُعَامَلَةً الزَّوْجَةِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ صَادِقًا فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي صَوَرٍ مَرَّتْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ مَنْ وَجَبَ لَهُ تَعْزِيرٌ أَوْ حَدٌّ قَذْفٍ

شهادة الجسبة لا يحتاج فيه لدعوى بل لا تسمع على ما مرّ ومنه قتل من لا وارث له أو قذفه إذ الحق فيه للمسلمين وقتل قاطع الطريق الذي لم يثبت قبل القذرة عليه؛ لأنه لا يتوقف على طلب وخرج بالقوية وما معها المال؛ لأن لِمَالِكِهِ ونحوه أخذه ظفراً من غير دعوى كما قال. (وإن استحق) شخص (عيناً) عند آخر بملك وكذا بنحو إجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما بحثه جمع أو ولاية كأن غصبت عيني لِمَوْلِيهِ وَقَدَرْتُ عَلَى أَخِيذِهَا (فله أخذها) مُسْتَقِلاً به (إن لم يخف فتنة) عليه أو علي غيره كما هو ظاهر سواء أكانت يده عادية أم لا كأن اشترى مغصوباً لا يعلمه نعم، من ائتمنه المالك كوديع يمتنع عليه أخذ ما تحت يده من غير علمه؛.....

فؤد: (ومنه) أي: مما تقبل فيه شهادة الجسبة. فؤد: (قتل من لا وارث له إلخ) انظر هل يجري هذا على ما قاله في شرح الرّوض والبهجة في مبحث شهادة الجسبة من أن المعتد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الجسبة إلا في محض حدود الله تعالى فإن الظاهر أن ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى اه. سم وقوله: (في شرح الرّوض إلخ) أي: وفي النهاية والمغني هناك أيضاً، وقضية صنيعهما هنا أنه لا يحتاج لسماعها هنا لا أنه لا يجوز سماعها. فؤد: (أو قذفه) أي: بعد موته بجبرمي. فؤد: (وقتل قاطع الطريق) مضدّ مضاف للفاعل سلطان. فؤد: (لأنه) أي: استيفاء الحق منه سلطان. فؤد: (لا يتوقف على طلب) أي: لأن قتله متحتّم بجبرمي. فؤد: (وما معها) أي: السابق في الشرح. فؤد: (ونحوه) أي: كولي غير الكامل مغني. فؤد: (شخص) إلى قوله: (ومنه يؤخذ) في النهاية إلا قوله: (كذا بنحو) وقوله: (عليه أو على غيره) وكذا في المغني إلا قوله: (وكذا) إلى (أو ولاية) وقوله: (سواء) إلى (نعم).

قول (س): (عيناً) أي: ولو باختيار متفعّتها كما يعلم مما ذكره الشارح بعد رشدي. فؤد: (مستقلاً به) أي: بالأخذ بلا رفع لقايس وبلا علم من هي تحت يده مغني. فؤد: (أو على غيره) أي: وإن لم يكن له به علقه ش. فؤد: (سواء أكانت يده) أي: الآخر رشدي. فؤد: (كوديع إلخ) أي: وبائع اشترى منه عيناً وبدل الثمن فليس له الأخذ بغير إذن مغني. فؤد: (يمتنع عليه) أي: على المستحق. فؤد: (من غير علمه) أي: علم الوديع ش.

وكان في بادية بعيدة عن السلطان له استيفاؤه. وقال ابن عبد السلام في آخر قواعده: ولو انقرد بحيث لا يرى يتبغى أن لا يمتنع من القود لا سيما إذا عجز عن إثباته اه. وقوله: (استيفاؤه) لا ينافي أن مستحقّ التعزير أو حدّ القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الإذن له في استيفائه؛ لأن الحال هنا حال ضرورة والحاكم لا يأذن فيما ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه؛ لأنه قد يضّرّ المحدود أو المعزّر بزيادة أو تشديد. فؤد: (ومنه قتل من لا وارث له إلخ) انظر هل يجري هذا على ما قاله في شرح الرّوض والبهجة في مبحث شهادة الجسبة من أن المعتد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الجسبة إلا في محض حدود الله تعالى فإن الظاهر أن ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى.

لأن فيه إزعاباً له بظن ضياعها ومنه يؤخذ حرمة كل ما فيه إزعاب للغير ودليله أن «زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ» نام في حفر الخندق فأخذ بعض أصحابه سلاحه فتهي النبي ﷺ عن ترويع المسلم» من يومئذ ذكره في الإصابة لكن يُشكّل عليه ما رواه أحمد أن «أبا بكرٍ خرج تاجراً ومعه بَدْرَتَانِ نَعِيمَانِ وَسُوَيْطٌ فقال له أطعمني قال حتى يجيء أبو بكرٍ فذهبَ لأناسٍ ثم وباعه لهم مورياً أنه قتله بمشْرِ قلائص فجاؤا وجعلوا في عُقْبِهِ حَبَلًا وأخذوه فبلغ ذلك أبا بكرٍ ﷺ فذهب هو وأصحابه إليهم فأخذوه منهم ثم أخبرَ النبي ﷺ فضحك هو وأصحابه من ذلك حتى بدا سِنُّهُ» وقد يُجْمَعُ بحملِ التَّهْيِ على ما فيه ترويع لا يُحْتَمَلُ غالباً كما في القصة الأولى والإذن على خلافه كما في الثانية؛ لأنَّ نَعِيمَانَ الْفَاعِلَ لذلك معروفٌ بأنَّه مضحكٌ مزاحٌ كما في الحديث ومن هو كذلك الغالب أن فعله لا ترويع فيه كذلك عند من يعلم بحاله ورواية ابنِ ماجه أن الْفَاعِلَ سُوَيْطٌ لا تقاوم رواية أحمد السابقة فتأمل ذلك فإنِّي لم أرَ من أشارَ لشيءٍ منه مع كثرة المزاح بالترويع وقد ظهر أنه لا بُدَّ فيه من التفصيل الذي ذكرته، ثم رأيت الزركشي قال في تكميله نقلاً عن القواعد: إنَّ ما يفعله النَّاسُ من أخذ المتاع على سبيل المزاح حرامٌ وقد جاء في الحديث «لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه لاعتباً جاداً» جعله لاعتباً من جهة أنه أخذه بنية رده وجعله جاداً؛ لأنه رُوِيَ أخاه المسلم بفقد متاعه اهـ. وما ذكرته أولى وأظهر كما هو واضح وفي نحو الإجارة المتعلقة بالعين يأخذ العينَ ليستوفي المنفعة منها وفي الذمة يأخذ قيمة

قوله: (لأن فيه إزعاباً له إلخ) هذا موجودٌ في غير من اتَّمتَّه المالك أيضاً نحو المُستعير بل أولى؛ لأنه ضامنٌ بخلاف الوديع فالوجه أنه كالوديع سم ولك أن تمنع كَوْنِ نَحْوِ المُستعير غير مؤتمن للمالك.
قوله: (ومنه يؤخذ) أي: من التعليل. قوله: (يُشكّلُ عليه) أي: على حديث الإصابة. قوله: (فقال) أي: نعيمان له أي: لسُوَيْطٍ. قوله: (فذهب) أي: نعيمان. قوله: (وقد يُجْمَعُ إلخ) وقد يُجْمَعُ باحتمال أن نعيمان لم يبلغه التَّهْيِ أو نسيه أو خصَّصه بالاجتهاد وقد يُنافي ذلك عدم إنكاره ﷺ ذلك إلا أن يُجاب بأنَّ عدم إنكاره لِعُدْرِ نعيمان بعدم بلوغ التَّهْيِ أو غيره ممَّا ذكر، وتأخير البيان لوقب الحاجة جائزٌ سم. قوله: (في القصة الأولى) أي: قصة زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. قوله: (لا ترويع فيه كذلك) أي: لا يُحْتَمَلُ غالباً. قوله: (ورواية ابنِ ماجه إلخ) استثنافٌ بياني. قوله: (قال في تكميله) كذا في أصله بخطه والمشهور تكميلته سيّدُ عَمَرٍ. قوله: (وفي نحو الإجارة) إلى قولِ المثنى وإذا جازَ الأخذُ في التَّهْيِ إلا قوله ويظهر إلى قياس إلخ. قوله: (وفي نحو الإجارة إلخ) عبارةٌ مُعْني: وأما المنفعة فالظاهر كما

قوله: (لأن فيه إزعاباً له) هذا موجودٌ في غير من اتَّمتَّه المالك أيضاً نحو المُستعير بل أولى؛ لأنه ضامنٌ بخلاف نَحْوِ الوديع فالوجه أنه كالوديع. قوله: (وقد يُجْمَعُ بحمل إلخ) قد يُجْمَعُ باحتمال أن نعيمان لم يبلغه التَّهْيِ أو نسيه أو خصَّصه بالاجتهاد وقد يُنافي ذلك عدم إنكاره ﷺ ذلك إلا أن يُجاب بأنَّ عدم إنكاره لِعُدْرِ نعيمان لعدم بلوغ التَّهْيِ أو غيره ممَّا ذكر، وتأخير البيان لوقب الحاجة جائزٌ.

المنفعة التي استحقها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجر بها وقياس ما يأتي من شراء غير الجنس بالتقدي أنه يستأجر ويظهر أنه يلزمه الاقتصاد على ما يتقن أنه قيمة لتلك المنفعة أو يسأل عدلين يعرفانها ويعمل بقولهما (والا) بأن خاف فتنة أي: مفسدة تفضي إلى محرم كأخذ ماله لو أطلع عليه بأن غلب ذلك على ظنه وكذا إن استويا كما بحثه جمع (وجب الرفع) ما دام مريدا للأخذ (إلى قاضي) أو نحوه لتمكينه من الخلاص به (أو دينا) حالا (على غير ممتنع من الأداء طالبه) ليؤدّي ما عليه (ولا يجعل أخذ شيء له)؛ لأن له الدفع من أي ماله شاء فإن أخذ شيئا لزمه رده وضمنه إن تلف ما لم يوجد شرط التقاض (أو على منكر) أو من لا يقبل إقراره على ما بحثه البلقيني وردّ بقول مجلي من له مال على صغير لا يأخذ جنسه من ماله اتفاقا هـ ويجاب بحمل هذا إن صح على ما إذا كان له يئنة يسهل بها خلاص حقه (ولا يئنة) له عليه أو له يئنة وامتنعوا أو طلبوا منه ما لا يلزمه أو كان قاضي محله جائزا لا يحكم إلا برشوة فيما يظهر في الأخيرتين (أخذ جنس حقه من ماله) ظفرا لعجزه عن حقه إلا بذلك فإن

بحثه بعض المتأخرين أنها كالعين إن وردت على عين فله استيفاؤها منه بنفسه إن لم يخش ضررا وكالدين إن وردت على ذمة فإن قدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه هـ. فوه: (من ماله) أي: المؤجر رشدي. فوه: (وقياس ما يأتي إلخ) عبارة النهاية والأوجه أخذ ما يأتي في شراء غير الجنس إلخ. فوه: (أنه قيمة لتلك المنفعة) أي: وقت أخذ ما ظفر به ع ش. فوه: (أو يسأل إلخ) بالتصّب عطفًا على الاقتصاد رشدي.

فوه (لشي): (وجب الرفع) والرفع تقريب الشيء فمعنى رفع الشيء إلى قاضي قربه إليه مغني. فوه: (ما دام مريدا إلخ) عبارة المغني وليس المراد بالوجوب تكليف المدعي الرفع حتى ياتم بتركه بل المراد امتناع استغلاله بالأخذ في هذه الحالة هـ. فوه: (أو نحوه) أي: مما له إلزام الحقوق كمحتسب وأمير لا سيما إن علم أن الحق لا يتخلص إلا عنده مغني. فوه: (حالا) إلى قول المتن أو على منكر في المغني. فوه: (شرطه التقاض) وهو اتفاق الحقيين روض ومغني. فوه: (أو من لا يقبل إقراره) أي: كالصبي ع ش. فوه: (على ما بحثه البلقيني) عبارة النهاية كما بحثه إلخ. فوه: (يحمل هذا) أي: قول مجلي. فوه: (لا يحكم إلا برشوة) أي: وإن قلت ع ش. فوه: (برشوة) ويظهر أو بزيادة مشقة تردّد وإضاعة أو قات على خلاف المعتاد في القضاء العدول. فوه: (في الأخيرتين) أي: قوله: أو طلبوا إلخ وقوله: أو كان قاضي محله إلخ.

فوه (لشي): (أخذ جنس حقه إلخ) ولو ادعى من أخذ من ماله على الظافر أنه أخذ من ماله كذا فقال ما أخذت فأراد استخلافه كان له أن يخلف أنه ما أخذ من ماله شيئا ولو كان مقررا لكن يدعي تأجيله كذبا

فوه: (إلا برشوة) يُحتمل تقييدها بما لا يَحتملها عادة مثله في جنب ذلك الحق. فوه (لشي): (أخذ جنس حقه من ماله ظفرا لعجزه عن حقه إلا بذلك) ولو ادعى من أخذ من ماله على الظافر أنه أخذ من

كان مثلياً أو مُتَقَوِّماً أَخَذَ مُمَائِلَهُ مِنْ جَنْسِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ. (وَكَذَا غَيْرُ جَنْسِهِ) أَي: غَيْرُ جَنْسِ حَقِّهِ وَلَوْ أُمَةً (إِنْ فَقَدَهُ) أَي: جَنْسَ حَقِّهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِلضَّرُورَةِ نَعَمْ، إِنْ وَجَدَ نَقْداً تَعَيَّنَ وَلَوْ أَنْكَرَ

وَلَوْ حُلْفَ حَلْفٍ فَلِلْمُسْتَحِقِّ الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ أَوْ كَانَ مُقَرِّراً لَكَيْتَهُ ادَّعَى الْإِعْسَارَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَوْ صُدِّقَ بَيِّنَتُهُ وَرَبُّ الدِّينِ يَغْلُمُ لَهُ مَا لَا كَتَمَهُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَيِّنَةٍ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ وَلَوْ جَحَدَ قَرَابَةً مِنْ تَلَزُّمِهِ نَفَقَتُهُ أَوْ ادَّعَى الْعَجْزَ عَنْهَا كَاذِباً أَوْ أَنْكَرَ الزَّوْجِيَّةَ فَعَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ لَكَيْتَهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ قَوْلَ يَوْمِ يَوْمٍ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ شَرْحُ م ر ه سَمَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: كَانَ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ الْخَ يَتَّبِعِي أَنْ يَتَوَيَّ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ مَالِهِ الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ الْأَخْذَ مِنْهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فَلِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئاً مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَيَتَوَيَّ بِغَيْرِ اسْتِخْفَاقٍ وَلَا يَأْتُمُ بِذَلِكَ أَنْتَهَى. وَقَوْلُهُ: فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ أَي: مِنْ مَالِهِ الْمَكْتُومِ أَوْ غَيْرِهِ. وَقَوْلُهُ: وَلَكَيْتَهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ قَوْلَ يَوْمٍ الْخَ هَذَا وَاضِحٌ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سَهُولَةُ الْأَخْذِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَثَلًا وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ مَدَّةً يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ سَهُولَةِ الْأَخْذِ فِيهَا وَوَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا يَقَعُ كَثِيرًا فِي قُرَى مِصْرَ مِنْ إِكْرَاهِ الشَّادِّ مَثَلًا أَهْلَ قَرْيَةٍ عَلَى عَمَلٍ لِلْمُلتَزِمِ الْمُسْتَوْلِي عَلَى الْقَرْيَةِ هَلِ الضَّمَانُ عَلَى الشَّادِّ أَوْ عَلَى الْمُلتَزِمِ أَوْ عَلَيْهِمَا؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ عَلَى الشَّادِّ لِأَنَّ الْمُلتَزِمَ لَمْ يُكْرِهْهُ عَلَى إِكْرَاهِهِمْ فَإِنْ قُرِضَ مِنَ الْمُلتَزِمِ إِكْرَاهُ لِلشَّادِّ فَكُلُّهُ مِنَ الشَّادِّ وَالْمُلتَزِمُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَقَرَّاهُ عَلَى الْمُلتَزِمِ هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَقَوِّماً) أَي: كَانَ وَجِبَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ تَوْبٌ أَوْ حَيَوَانٌ مَوْصُوفٌ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ أَمَا لَوْ غَضِبَ مِنْهُ مُتَقَوِّماً وَأَتْلَفَ فِي يَدِهِ مَثَلًا فَالْوَاجِبُ قِيَمَتُهُ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمِثْلِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْلِ رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أُمَةً) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ تَقْدِيمُ أَخْذِ غَيْرِ الْأُمَةِ عَلَيْهَا احتياطاً لِلْإِبْضَاعِ مُغْنِي وَأَسْنَى.

قَوْلُ (لِسِي): (إِنْ فَقَدَهُ) يَتَّبِعِي وَلَوْ حُكْمًا بَأَن لَمْ يُمَكِّنِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْجَنْسِ سَم. قَوْلُهُ: (أَي: جَنْسِ حَقِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضَيْتُهُ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْكَرَ) إِلَى (وَلَوْ كَانَ الْمَدِينُ) وَقَوْلُهُ: (أَي: وَلَا احتياطاً) وَقَوْلُهُ: (وَأَطَالَ جَمْعَ فِي الْإِنْصَارِ). قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْكَرَ الْخَ) أَي: الدَّائِنُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْغَرِيمُ مُصَدِّقًا أَنَّهُ مِلْكُهُ فَلَوْ كَانَ مُنْكَرًا كَوْنَهُ مِلْكُهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُهُ وَجْهًا وَاحِدًا هـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ،

مَالِهِ كَذَا فَقَالَ مَا أَخَذْتُ فَأَرَادَ اسْتِحْلَافَهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً وَلَوْ كَانَ مُقَرِّراً لَكَيْنَ يَدْعِي تَأْجِيلَهُ كَذِبًا وَلَوْ حُلْفَ لَحَلْفَ فَلِلْمُسْتَحِقِّ الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ أَوْ كَانَ مُقَرِّراً لَكَيْتَهُ ادَّعَى الْإِعْسَارَ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَوْ صُدِّقَ بَيِّنَتُهُ وَرَبُّ الدِّينِ يَغْلُمُ لَهُ مَا لَا كَتَمَهُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَيِّنَةٍ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ وَلَوْ جَحَدَ قَرَابَةً مِنْ تَلَزُّمِهِ نَفَقَتُهُ أَوْ ادَّعَى الْعَجْزَ عَنْهَا كَاذِباً أَوْ أَنْكَرَ الزَّوْجِيَّةَ فَعَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ لَكَيْتَهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ قَوْلَ يَوْمِ يَوْمٍ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ شَرْحُ م ر ه سَمَ قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَقَوِّماً) أَي: كَانَ وَجِبَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ تَوْبٌ أَوْ حَيَوَانٌ مَوْصُوفٌ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ أَمَا لَوْ غَضِبَ مِنْهُ مُتَقَوِّماً وَأَتْلَفَ فِي يَدِهِ مَثَلًا فَالْوَاجِبُ قِيَمَتُهُ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمِثْلِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (إِنْ فَقَدَهُ) يَتَّبِعِي وَلَوْ حُكْمًا بَأَن لَمْ يُمَكِّنِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْجَنْسِ.

قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ وَجَدَ نَقْداً تَعَيَّنَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

كون ما وجده ملكه لم يَجْزُ أخذه قطعاً ولو كان المدين محجوراً عليه بقلس أو ميئاً وعليه
 ذنن لم يأخذ إلا قدر حصته بالمضاربة إن علمها أي: وإلا احتاط (أو على مقر ممتنع) ولو
 مخاطلاً (أو منكراً وله بيّنة فكذلك) له الاستقلال بأخذ حقه لما في الرفع من المؤنة والمشقة
 (وقيل يجب الرفع إلى قاض) لإمكانه وأطال جمع في الانتصار له وخرج باستحقاق عينا الزكاة؛
 لأنها وإن تعلقت بعين المال شائعة فيه كما مر فإذا امتنع المالك من أدائها لم يكن
 للمستحقين وإن انحصروا إذا ظفروا بجنسها من ماله الظفر بها لتوقف إجزائها على التّية
 وقضيته أنهم لو علموه عزل قدرها ونواها به جاز للمحصرين الظفر حينئذ والوجه خلافه؛

قوله: (مصدّقاً) لعله بمعنى معتقداً اهـ. ورجع ع ش الضمير للمدين فقال قوله: (ولو أنكز إلخ) أي:
 وإن كان متصرفاً فيه تصرف المالك لجواز أنه مقصوب وتعدى بالتصرف فيه أو أنه وكيل عن غيره ع
 ش. قوله: (لم يَجْزُ أخذه إلخ) معتدّ ع ش. قوله: (ولاً احتاط) أي: فيأخذ ما يتيقن أنه لا يزيد على
 ما يخصه ع ش.

قوله (سني): (وله بيّنة) راجع للصورتين سم. قوله: (له الاستقلال بأخذ حقه) لكن من جنس ذلك
 الدين إن وجده ومن غيره إن فقده مغني مروض. قوله: (كما مر) أي: في باب الزكاة. قوله: (لتوقف
 إجزائها على البيّنة) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يَجْزُ الأخذ من تركه لقيام واريه مقامه خاصاً كان أو
 عامّاً ش وكتب عليه سم أيضاً ما نصّه: يفيد أنه مع ملك المحصرين لا بد في الإجزاء من التّية فتأمل
 اهـ. وكذا الرّشيد في ما نصّه: قد يؤخذ من هذا كالذي بعده أو الكلام في الزكاة ما دامت متعلّقة بعين
 المال أما لو انتقل تعلّقها للذمة بأن تلف المال الذي تعلّقت بعينه فظاهر أنه تصير كسائر الديون فيجري
 فيها حكم الظفر هكذا ظهر فليراجع اهـ. وفيه نظر ظاهر. قوله: (وقضيته) أي: التعليل. قوله: (أنهم
 لو علموه عزل قدرها ونواها به) عبارة النهاية أنه لو عزل قدرها ونوى وعلموا ذلك اهـ. قوله: (الظفر)
 أي: أخذها بالظفر نهاية. قوله: (والوجه خلافه إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني. قوله: (والوجه خلافه
 إلخ) تقدّم في هامش فصل تجب بالزكاة على الفور عن فتوى شيخنا الشهاب الرّملي أنه لو نوى الزكاة

قوله: (وله بيّنة) راجع للصورتين ولهذا عبّر في المنهج وشرّحه بقوله أو على ممتنع مقرراً كان أو منكراً
 أخذاً من ماله وإن كان له حجة اهـ. قوله: (لتوقف إجزائها على التّية) يفيد أنه مع ملك المحصرين لا
 بد في الإجزاء من التّية فتأمل. قوله: (والوجه خلافه إلخ) تقدّم في هامش فصل تجب الزكاة على الفور
 عن فتوى شيخنا الشهاب الرّملي أنه لو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقّها
 أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه وبرئت ذمته منها لوجود التّية من مخاطب
 بالزكاة مقارنة لإفعله ويملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها اهـ. وهو
 خلاف ما استوجهه الشارح وقد قدّم في ذلك الفصل نقل ما أفتى به شيخنا عن بعضهم وردّه بما أشرنا
 في هامشه إلى البحث معه فيه.

لأنه لا يتعيّن للزكاة بذلك إذ له الإخراج من غيره (وإذا جاز الأخذ) ظفراً (فله) بنفسه لا بوكيله وإن كان الذي له تافه القيمة أو اختصاصاً كما بحثه الأذرعى ولو قيل بجواز الاستعانة به لعاجز عن نحو الكسر بالكلية لم ينعذ (كسر باب ونقّب جدان) للمدين وليس مزهوناً ولا مؤجّراً مثلاً ولا لمحجور عليه وغيرهما ممّا (لا يصل إلى المال إلا به) لأنّ من استحقّ شيئاً استحقّ الوصول إليه ولا يضمن ما فوّته كمتلّف مال صائِل تعذّر دفعه إلا بإتلافه ونازع جمع في جواز هذا مع إمكان الزرع للحاكم ويُردّ بأنّ تعدّي المالك أهدرّ ماله ومن ثمّ امتنع ذلك في غير مُتعدّد لنحو صغرى. قال الأذرعى وفي غائب معدور وإن جاز الأخذ (ثمّ المأخوذ من

مع الإفراز فأخذها صبيّ أو كافّر ودفعها لمُستحقّها أو أخذها المُستحقّ لنفسه ثمّ علّم المالك بذلك أجزأه وبرأت ذمّته منها لوجود التّية من المخاطب بالزكاة مُقارِنَة لِفعِله ويملكها المُستحقّ لكنّ إذا لم يعلّم المالك بذلك وجب عليه إخراجها اهـ. وهو خلاف ما استوجبه الشارح سم على حجّ أقول: وقد يُقال ما ذكره الشارح هنا لا يُنافي الفتوى المذكورة لجواز أن ما هنا في مُجرّد عدم جواز أخذ المُستحقّ لما علّل به من أن المالك له إبدال ما ميّزه للزكاة وهذا لا يمتنع من ملك المُستحقّ حيث أخذه بعد تمييز المالك ونبيّه وإن أئتمّ بالأخذ ع ش. ❶ فوّده: (ظفراً) إلى قوله قال الأذرعى في المُغني إلاّ قوله وإن كان إلى المثني وقوله: ونازع جمع إلى ومن ثمّ وإلى قوله وبهذا الجمع في النّهاية إلاّ قوله ولوّ قيل إلى المثني وقوله: ونازع جمع إلى ومن ثمّ وقوله: أي: يتموّل ويتصرّف فيه. ❷ فوّده: (لا بوكيل) أي: في الكسر والتّقبّ فإنّ وكلّ بذلك أجنبيّاً ففعّله ضمن مُغني ونهاية أي: الأجنبيّ؛ لأنّ المُباشرة مُقدّمة على السبب وخرج بذلك ما لو وكلّه في مُناوَلته من غير كسر ونقّب فلا ضمانة عليه فيما يظهر ع ش. ❸ فوّده: (وإن كان إلخ) أي: ولو كان أقلّ متموّل ع ش. ❹ فوّده: (أو اختصاصاً إلخ) وفقاً للنّهاية وخلافاً للمُغني.

❶ فوّده: (لم ينعذ) خلافاً للنّهاية والمُغني. ❷ فوّده: (مثلاً) أي: ولا موصى بمفعّله وقوله: ولا لمحجور عليه بفكّس أو صبّا أو جنون مُغني ونهاية. ❸ فوّده: (وغيرهما) أي: كقطع ثوب منهج. ❹ فوّده: (استحقّ الوصول إليه) أي: ومن لازمه جواز السبب الموصّل إليه ع ش. ❺ فوّده: (ولا يضمن ما فوّته) هذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه وأما إذا لم يجد شيئاً فالأقرب أنّه يضمن ما أثلفه لينائه له على ظنّ تبين خطؤه وعدم العلم بحقيقة الحال لا يُنافي الضمان ع ش. ❻ فوّده: (ونازع جمع إلخ) وافقهم المُغني عبارةً ويؤخذ من قول المُصنّف لا يصلّ المال إلّا به أنّه لو كان مُقرّاً مُمتنعاً أو مُنكراً وله عليه بيّنة أنّه ليس له ذلك وهو كذلك اهـ. ❽ فوّده: (ومن ثمّ امتنع ذلك في غير مُتعدّد إلخ) عبارة المُغني ولا يجوز ذلك في ملك الصبيّ والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال الدّميري قطعاً أي: لأنه أخطأ رتبةً من الغريم اهـ.

❾ فوّده: (وفي غائب إلخ) إن كان مُقرّاً غير مُمتنع ففي قوله وإن جاز الأخذ نظّر وإن كان مُمتنعاً أو مُنكراً

❶ فوّده: (وفي غائب) إن كان مُقرّاً غير مُمتنع ففي قوله وإن جاز الأخذ نظّر، وإن كان مُمتنعاً أو مُنكراً ففي امتناع ذلك نظّر إلّا أن يختار الأوّل ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع أو الإنكار في جواز الأخذ دون

جنسه) أي: جنس حقه (يتملكه) أي: يتموُّله ويتصرف فيه بدلاً عن حقه وظاهره كالروضة والشرحين أنه لا يملكه بمجرد الأخذ لكن قال جمع يملكه بمجرد واعتمده الإسناد وغيره؛ لأن الشارع أذن له في قبضه فكان كإقباض الحاكم له وهو متَّجِهٌ وأوجه منه الجمع بحمله على ما إذا كان بصفته أو بصفة أدونَ فحينئذٍ يملكه بمجرد أخذه بنية الظفر إذ لا يجوز له نية غيره كزفنه بحقه وحمل ما أفهمه كلامهما على غير الصفة بأن كان بصفة أرفع إذ هو كغير الجنس فيما يأتي فيه فلا يملكه وإنما يملك ما يشتريه بثمنه بمجرد الشراء فإذا كان دراهم مكسرة وظفر بصحاح لم يملكها ولا يبيعها بمكسرة بل بدنانير ثم يشتري بها المكسرة فيملكها بمجرد الشراء وبهذا الجمع يظهر تأويل قولهما يملكه بما ذكرناه مع

ففي امتناع ذلك نظر إلا أن يختار الأول ويجعل عيَّته بمنزلة الامتناع أو الإنكار في جواز الأخذ دون الثقب والكسر سم. □ فوه: (أي جنس حقه) إلى قوله وبهذا الجمع في المغني إلا قوله أي يتموُّل ويتصرف فيه. □ فوه: (وظاهره) أي تغييره بالتملك، وقوله: أنه لا يملكه بمجرد الأخذ أي بل لا بد من إحداه تملك مغني. □ فوه: (بحمله) أي كلام هؤلاء الجمع رشدي. □ فوه: (أو بصفة أدون) أي كأخذ الدراهم المكسرة عن الصحيحة مغني. □ فوه: (إذ لا تجوز له نية غيره كزفنه إلخ) فإن أخذه كذلك لم يملكه رشدي. □ فوه: (كلامهما) أي الشنخين في المتن رشدي. □ فوه: (بأن كانت بصفة أرفع) أي كأخذ الدراهم الصحاح عن المكسرة مغني. □ فوه: (فإذا كان) أي حقه. □ فوه: (ولا يبيعها بمكسرة) تقدّم في باب الرِّبَا ما يُعلّم منه أنه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فهل جاز في هذه الحالة بيعها بالمكسرة؟ سم. □ فوه: (وبهذا الجمع إلخ) لا يقال حاصل هذا الجمع تقييد قوله من جنسه بكونه بصفة أرفع، وحمل قوله يملكه على معنى يبيع ويحصل به صفة حقه، وحينئذٍ يتجدد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الآتي، ويلزم ضياع تفصيل المتن إلا أن يحمل تفصيله على مجرد الثفن في التعبير لأننا نقول لا نسلم أن حاصله ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه أو بصفة أدون، وحمل يملكه على يتخذه ملكاً بمجرد الأخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية، فإن المفهوم

الثقب والكسر. □ فوه: (ولا يبيعهما بمكسرة) تقدّم في باب الرِّبَا ما يُعلّم منه أنه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فهل جاز في هذه الحالة بيعهما بالمكسرة. □ فوه: (وبهذا الجمع إلخ) لا يقال حاصل هذا الجمع تقييد قوله من جنسه بكونه بصفة أرفع وحمل قوله: يملكه على معنى يبيع ويحصل به صفة حقه وحينئذٍ يتجدد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الآتي ويلزم ضياع تفصيل المتن إلا أن يحمل تفصيله على مجرد الثفن في التعبير؛ لأننا نقول لا نسلم أن حاصله ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه أو بصفة أدون وحمل يملكه على يتخذه ملكاً بمجرد الأخذ لكن هذا قد لا يوافق قوله في الحالة الثانية فإن المفهوم منها الموصوف بصفة أرفع وحمل المتن على هذا يوجب الإشكال المذكور في السؤال فليتأمل.

فرضه في الحالة الثانية بأن يُقال معنى يتملّكه يتصرّف فيه أما الأولى فلا يحتاج فيها بعد الأخذ ظفراً إلى تملك أي: تصرّف ولا لفظ. (و) المأخوذ (من غيره) أي: الجنس أو منه وهو بصفة أرفع كما تقرّر (بيعه) بنفسه أو مأذونه للغير لا لنفسه اتفاقاً أي: ولا لمجوره كما هو ظاهر لا ممتنع تولّي الطرفين وللتهمة هذا إن لم يتيسّر علم القاضي به لعدم علمه ولا يئنه أو مع أحدهما لكنّه يحتاج لمؤنة ومشقة وإلا اشترط إذنه (وقيل يجب رفعه إلى قاض بيعه) مطلقاً؛ لأنّه غير أهل للتصرّف في مال غيره بنفسه ولا يبيعه إلا بنقذ البلد ثم إن كان من جنس حقّه تملكه وإلا اشترى جنس حقّه لا بصفة أرفع وملكه (والمأخوذ) من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي: الآخذ؛ لأنّه أخذه لحظ نفسه (في الأصح فيضمنه) حيث لم يملكه بمجرّد أخذه (إن تلف قبل تملكه) أي: الجنس.....

منها الموصوف بصفة أرفع، وحمل المتن على هذا يوجب الإشكال المذكور في السؤال فليتملّ سم عبارة الرشيدي وأعلم أنّه يلزم على هذا الجمع اتّحاد هذا القسم مع القسم الثاني الآتي، وضياح تفصيل المتن والسكوت على حكم ما إذا كان بصفة حقّه أو بصفة أذن فالوجه ما أفاده العلامة الأذرعّي أي من حمل كلام المصنّف على ما إذا كان بصفة حقّه أو بصفة أذن، ومعنى يتملّكه يتمّوله ويتصرّف فيه لا يخفى أنّه غير حاصل ما أفاده هذا الجمع الذي استوجبه الشارح وإن ادّعى الشهاب الرّملي وابن القاسم أنّه مفاده وحاصله فليتملّ اهـ. □ فوّ: (أي الجنس) إلى قول المتن والمأخوذ في المعنى إلا قوله أو مع أحدهما إلى المتن وإلى قول الشارح وشرط المتولّي في النهاية. □ فوّ: (لامتناع تولّي الطرفين) أي هنا لأن المال في أحد الطرفين لأجنبي رشيدي. □ فوّ: (هذا إن لم يتيسّر إلخ) عبارة المعنى محلّ الخلاف ما إذا لم يطّلع القاضي على الحال فإنّ أطلّع عليه لم يبيعه إلا بإذنه جزماً، ومحلّه أيضاً إذا لم يقدّر على بيته وإلا فلا يستقلّ مع وجودها كما هو قضية كلام الروضة، وبخه بعضهم اهـ. □ فوّ: (ومشقة) ومنها خوف الضرر من القاضي كما هو ظاهر سم. □ فوّ: (مطلقاً) أي وإن لم يتيسّر علم القاضي بذلك وعجز عن البيّة. □ فوّ: (ولا يبيعه) أي الآخذ بنفسه أو مأذونه. □ فوّ: (ثم إن كان) أي نقذ البلد.

□ فوّ: (ملكه) أي بمجرّد قبضه أخذاً ممّا مرّ، وعبارة النهاية تملكه وكتب عليه ع ش ما نصّه ينبغي أن يأتي فيه ما مرّ عن الإسوي اهـ. □ فوّ: (وملكه) أي بمجرّد الشراء كما مرّ، وعبارة النهاية وتملكه وكتب عليه الرشيدي ما نصّه انظر هل التملك على ظاهره أو المراد أنّه يدخل في ملكه بمجرّد الشراء؟ وظاهر قوله الآتي إن تلف بعد البيع إلخ إرادة الثاني اهـ. □ فوّ: (أي الجنس) فيه نظر لأنه يحصل ملك الجنس بمجرّد الأخذ فلا يتصور مع فرض الأخذ التلّف قبل التملك إلا أن يراد بالتملك ما ذكره فيه، وهو

□ فوّ: (أو منه وهو بصفة أرفع) يفيد حمل قول المتن السابق من جنسه على ما هو بصفة حقّه أو بصفة أذن. □ فوّ: (لكن يحتاج لمؤنة ومشقة) ومن المشقة خوف الضرر من القاضي كما هو ظاهر.

□ فوّ: (أي: الجنس) فيه نظر؛ لأن الذي تحصل ملك الجنس بمجرّد الأخذ فلا يتصور مع فرض

(و) قبل (بيعه) أي: غير الجنس بل ويضمن ثمنه إن تلف بعد البيع وقبل شراء الجنس به فليبادر بحسب الإمكان فإن أخر فنقصت قيمته ضمن النقص ولو نقصت وارتفعت وتلف ضمن الأكثر قبل التملك لمالكه (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه إن أمكن الاقتصاص) على قدر حقه لحصول المقصود به فإن زاد ضمن الزيادة إن أمكن عدم أخذها وإلا كأن كان له مائة فرأى شيئاً بمائتين لم يضمن الزائد لعذره ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه وكذا في غيره إن أمكن وإلا باع الجميع ثم يرد الزائد لمالكه بنحو هبة إن أمكنه وإلا أمسكه إلى أن يمكنه (وله) أخذ مال غريم غريمه بأن يكون.....

التمول والتصرف فهو دفع لثوهم آت لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة أرفع فإنه لا يحصل ملكه بمجرد الأخذ لأنه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني أغني قوله وبيعه لا الأول المقابل له إلا أن يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذي ذكره سم، عبارة المغني وقال البلقيني: محل الخلاف في غير الجنس أما المأخوذ من الجنس فإنه يضمته ضمان يد قطعاً لحصول ملكه بالأخذ عن حقه كما سبق انتهى والمصنف أطلق ذلك تبعاً للرافعي بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما فيه اهـ.

□ قول (لشي): (وبيعه) ويؤخذ من كونه مضموناً عليه قبل بيعه آت لو أخذت فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك المأخوذ منه وبه صرح في زيادة الروضة فإن باع ما أخذه وتملك ثمنه ثم وقاه المذيون دئنه رد عليه قيمته، كغاصب رد المغصوب إلى المغصوب منه مغني زاد الروض مع شرحه وقد تملك المغصوب منه ثمن ما ظفر به من جنس غير المغصوب من مال الغاصب فإنه يرد قيمة ما أخذه وباعه اهـ. □ فوه: (أي غير الجنس) ومحل الخلاف إذا تلف قبل التمكن من البيع فإن تمكن منه فلم يفعل ضمن قطعاً مغني. □ فوه: (فليبادر) إلى قوله إذ لا فائدة في المغني إلا لفظة المتولي ولفظة لا من قوله ولا يلزمه إغلام الخ. □ فوه: (فليبادر الخ) أي إلى بيع ما أخذه مغني. □ فوه: (فقصت قيمته) أي ولز بالرخيص سم اهـ بخيرمي. □ فوه: (ضمن النقص) ولا يضمته إن رد المأخوذ فالغاصب روض مع شرحه. □ فوه: (ضمن الزيادة) ليتعديه بأخذها بخلاف قدر حقه مغني. □ فوه: (ولاً كأن كان له الخ) عبارة المغني وإن لم يمكنه أخذ قدر حقه فقط بأن لم يظفر إلا بمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضم الزيادة لأنه لم يأخذها بحقه مع العذر اهـ. □ فوه: (ثم يرد الخ) راجع لما قبل وإلا باع الخ أيضاً. □ قول (لشي): (وله) أخذ مال غريم غريمه خرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله؛ لأنه لم

الأخذ التالف قبل التملك إلا أن يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لثوهم آت لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة أرفع فإنه لا يحصل الملك بمجرد الأخذ؛ لأنه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني أغني قوله وبيعه لا الأول المقابل له إلا أن يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذي ذكره.

لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو دَيْنٌ وَلِعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ مِثْلُهُ فَلِزَيْدٍ أَخَذَ مَا لَهُ عَلَى عَمْرٍو مِنْ مَالِ بَكْرٍ وَإِنْ رَدَّ عَمْرٌو إِقْرَارَ بَكْرٍ لَهُ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ اسْتَحْقَاقَ زَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو وَشَرَطَ الْمُتَوَلَّى أَنْ لَا يَظْفَرَ بِمَالِ الْغَرِيمِ وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا مُمْتَنِعًا أَيْضًا. قَالَ الْأُذْرَعِيُّ أَوْ مُعَاطِلًا وَيَلْزُمُهُ أَنْ يُعْلِمَ الْغَرِيمَ بِأَخْذِهِ حَتَّى لَا يَأْخُذَ ثَانِيًا وَإِنْ أَخَذَ كَانَ هُوَ الظَّالِمُ وَلَا يَلْزُمُهُ إِعْلَامُ غَرِيمِ الْغَرِيمِ.....

يُظْلِمُهُ كَمَا فِي سَمٍ وَسُلْطَانٍ اهـ. بُجَيْرِمِيٌّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى مِثْلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلِعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ مِثْلُهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْمِثْلِيَّةُ فِي أَصْلِ الدِّينِيَّةِ لَا فِي الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ أَوْ حَقِيقَةُ الْمِثْلِيَّةِ بَحَيْثُ يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ لَوْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مَالِ غَرِيمِ الْغَرِيمِ وَإِذَا قُلْنَا بِالثَّانِي فَقُلْ لَهُ أَخَذَ غَيْرَ الْجِنْسِ مِنْ مَالِ غَرِيمِ الْغَرِيمِ؟ تَرَدَّدَ فِيهِ الْأُذْرَعِيُّ رَشِيدِيٌّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمِثْلِيَّةَ فِي مُطْلَقِ الدِّينِيَّةِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ اهـ. بُجَيْرِمِيٌّ وَسَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَفِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ الْخُجُزُ بِذَلِكَ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَشَرَطَ الْمُتَوَلَّى الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهًُ لِلْمَسْأَلَةِ شُرُوطُ: الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يَظْفَرَ بِمَالِ الْغَرِيمِ، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا أَيْضًا وَعَلَى الْاِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِقْرَارُ الْمَذْكُورُ، الثَّالِثُ: أَنْ يُعْلِمَ الْآخِذُ الْغَرِيمَ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ حَتَّى إِذَا طَالَبَهُ الْغَرِيمُ بَعْدَ كَانَ هُوَ الظَّالِمُ، الرَّابِعُ: أَنْ يُعْلِمَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ، وَحِيلَتُهُ أَنْ يُعْلِمَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَإِذَا طَالَبَهُ أَكْثَرَ فَإِنَّهُ بِحَقٍّ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ الْإِلْحَ) هُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ وَإِنْ رَدَّ الْإِلْحَ إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ الْغَرِيمِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَلِقَوْلِهِ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ الْإِلْحَ إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ زَيْدٍ لِأَنَّهُ فِي حَيْزِ الْمُبَالَغَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِتَغْمِيمِ الْحُكْمِ لِحَالَةِ إِقْرَارِهِ، فَكَلَامُ الْمُتَوَلَّى مُقَابِلٌ لِمَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ مِنْ قَوْلِهِ مُمْتَنِعًا بغيرِ أَوْ، وَأَمَّا عَلَى ثُبُوتِ أَوْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُعْنَى وَالنَّهَايَةُ فَلَا مُخَالَفَةَ وَلِذَا قَالَ فِيهِ أَيِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُعْنَى وَعَلَى الْاِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِقْرَارُ الْمَذْكُورُ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا اهـ. وَقَوْلُهُ وَعَلَى الْاِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِلْحَ يَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِقْرَارِ الْمَرْدُودِ الْإِقْرَارُ مَعَ اِمْتِنَاعِهِ سَم.

هـ. قَوْلُهُ: (فَلِزَيْدٍ أَخَذَ مَا لَهُ عَلَى عَمْرٍو مِنْ مَالِ بَكْرٍ وَإِنْ رَدَّ عَمْرٌو إِقْرَارَ بَكْرٍ لَهُ) عِبَارَةُ الْمُحَلِّيِّ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَمْرٍو وَإِقْرَارُ بَكْرٍ لَهُ الْإِلْحَ بِزِيَادَةِ وَائٍ دَاخِلَةٍ عَلَى إِقْرَارٍ وَلَعَلَّهَا لِلْحَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ الْإِلْحَ) هُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ: وَإِنْ رَدَّ الْإِلْحَ. إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ الْغَرِيمِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَلِقَوْلِهِ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ الْإِلْحَ. إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ فِي حَيْزِ الْمُبَالَغَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِتَغْمِيمِ الْحُكْمِ لِحَالَةِ إِقْرَارِهِ فَكَلَامُ الْمُتَوَلَّى مُقَابِلٌ لِمَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ مِنْ قَوْلِهِ جَاحِدًا مُمْتَنِعًا بغيرِ أَوْ أَمَّا عَلَى ثُبُوتِ أَوْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا فَلَا مُخَالَفَةَ وَلِهَذَا قَالَ: أَغْنَى فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَعَلَى الْاِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِقْرَارُ الْمَذْكُورُ فِي الْمُتَنِ أَيِ: بِقَوْلِهِ وَإِنْ رَدَّ أَيِ: الْغَرِيمُ إِقْرَارَهُ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرْطِ الْأَخِيرِ أَيِ: قَوْلِهِ وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا اهـ فَكَانَتْ حَمَلَ الْاِمْتِنَاعِ عَلَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْاِمْتِنَاعِ وَإِلَّا قَمَعَ إِقْرَارُهُ وَرَدَّ عَمْرٌو لَهُ لَا يَكُونُ مُمْتَنِعًا حَقِيقَةً إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْحَمَلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِقْرَارِ الْمَرْدُودِ الْإِقْرَارُ مَعَ اِمْتِنَاعِهِ وَهَذَا هُوَ الْمُتَجَنِّهِ بِلِ الْمُتَعَيَّنِ.

إِذْ لَا فَايْدَةَ فِيهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ خَشِيَ أَنَّ الْغَرِيمَ يَأْخُذُ مِنْهُ ظُلْمًا لَزِمَهُ فِيمَا يَظْهَرُ إِعْلَامُهُ لِيُظْفَرَ مِنْ مَالِ الْغَرِيمِ بِمَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ ثُمَّ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ اللَّزُومِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَهُوَ زِيَادَةُ إِبْصَاحٍ وَإِلَّا فَالتَّصْوِيرُ الْمَذْكُورُ يُعْلَمُ مِنْهُ عِلْمُ الْغَرِيمَيْنِ أَمَّا عِلْمُ الْغَرِيمِ فَمِنْ قَوْلِهِمْ وَإِنْ رَدَّ عَمَرُو إِقْرَارَ بَكْرِ لَهُ أَمَّا عِلْمُ غَرِيْبِهِ فَمِنْ قَوْلِهِمْ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ إِلَى آخِرِهِ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْغَرِيمُ قَدْ لَا يَعْلَمُ بِالْأَخْذِ

قوله: (ليظفر من مال الغريم إلخ) أي وليمتنع من الدفع إليه إن كان له قدرة على الامتناع سم.
 قوله: (بذلك اللزوم) أي في قوله لزمه فيما يظهر إعلامه إلخ رشيدتي، أقول: بل في قوله ويلزمه أن يعلم الغريم. قوله: (والأفتصوير المذكور يعلم منه إلخ) أقول في علمه منه بحث ظاهر سم.
 قوله: (علم الغريمين) أي بالأخذ سم. قوله: (أما علم الغريم فمن قولهم وإن رد عمرو إلخ) قلنا: هذا ممنوع لأنه لا يلزم من رد عمرو وإقرار بكر له أن يعلم بأخذ زيد من مال بكر إذ يمكن أن يوجد إقرار بكر لعمرو مع رد عمرو ذلك الإقرار ولا يوجد علم عمرو بذلك الأخذ كما هو ظاهر، وقوله وأما علم غريمه فمن قوله إلخ قلنا هذا ممنوع لأنه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالأخذ إذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجحد أن له عليه شيئاً مع جهله بأخذ زيد من ماله سم بحذف. قوله: (الغريم قد لا يعلم إلخ) الأخصر الغريمان قد لا يعلمان فيأخذ الغريم من مال غريمه فيؤدي إلى الأخذ منه مرتين.

قوله: (إذ لا فائدة فيه) قد يمتنع ذلك بل تظهر الفائدة فيما إذا علم أن الغريم ليس عنده تقوى تمنعه الأخذ ثانياً ولو أعلم غريم الغريم كان له قدرة على الامتناع من الدفع إليه فهنا فائدة إعلامه حفظ ماله وعدم دفعه ثانياً. ثم رأيت قول الشارح ومن ثم إلخ وقد ظهر بما ذكرناه فائدة أخرى غير التي أبدأها وهي امتناعه من الدفع والتي أبدأها ظفره إذا وقع. قوله: (والأفتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين) أي: بالأخذ منه أقول في علمه منه بحث ظاهر. قوله: (أما علم الغريم فمن قولهم وإن رد عمرو إقرار بكر له) قلنا هذا ممنوع، أما أولاً فلأنه لا يلزم من رد عمرو وإقرار بكر له أن يعلم بأخذ زيد من مال بكر إذ يمكن أن يوجد إقرار بكر لعمرو مع رد عمرو ذلك الإقرار ولا يوجد علم عمرو بذلك الأخذ كما هو ظاهر وأما ثانياً فلأن قوله وإن رد للمبالغة على ما قبله وهي تقتضي تعميم المسألة لحالة عدم الرد أيضاً الصادق بعدم إقراره له فعلى تسليم ما قاله يحتاج لذكر اللزوم باعتبار حالة عدم الرد اللهم إلا أن تجعل أو وأن للحال دون العطف فتقييد المسألة بحالة الرد ويرد عليه حيثيذ الأمر الأول وأن حكمها لا يتقيد بذلك لظهور جواز الأخذ مطلقاً غاية الأمر أنه يلزم الإعلام وقوله: وأما علم غريمه فمن قوله إلخ قلنا ممنوع أما أولاً فلأنه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالأخذ إذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجحد أن له عليه شيئاً مع جهله بأخذ زيد من ماله وأما ثانياً فلأن قوله أو جحد إلخ في حيز المبالغة؛ لأنه معطوف على رد فيقييد التعميم لحالة عدم الجحد أيضاً إلخ. ما تقدم نظيره في الأول فليتامل سم.

فَيَأْخُذُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْأَخْذِ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ وَغَرِيمُهُ قَدْ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ فَيَأْخُذُ مِنْهُ الْغَرِيمُ فَيُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُصَوَّرَةٌ بِالْعِلْمِ فَلَا يُرَدُّ ذَلِكَ. (فَرْغَ) لَهُ اسْتِيفَاءُ دَيْنٍ لَهُ عَلَى آخَرَ جَاحِدٍ لَهُ بِشُهُودٍ دَيْنٍ آخَرَ لَهُ عَلَيْهِ قَضَى مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِمْ وَلَهُ جَحْدُ مَنْ جَحَدَهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى الْجَاحِدِ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ فَيَحْصُلُ التَّقَاصُّ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطَهُ لِلضَّرُورَةِ فَإِنْ كَانَ لَهُ دُونَ مَا لِلآخَرِ عَلَيْهِ جَحْدٌ مِنْ حَقِّهِ بِقَدَرِهِ وَفِي الْأَنْوَارِ عَنْ فِتَاوَى الْقُقَالِ لَوْ مَاتَ مَدِينٌ فَأَخَذَ غَرِيمُهُ دَيْنَهُ مِنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ ظُلْمًا فَلِلْمَأْخُودِ مِنْهُ الرُّجُوعُ عَلَى تَرِكَةِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ لَهُ مَالًا عَلَى الظَّالِمِ وَلِلظَّالِمِ دَيْنٌ فِي التَّرِكَةِ فَيَأْخُذُ مِنْهَا مَا لَهُ عَلَى الظَّالِمِ كَمَنْ ظَفِرَ بِغَيْرِ جِنْسٍ حَقُّهُ مِنْ مَالِ مَدِينَةٍ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَعَلَّهُ مِنْ حَيْثُ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورُ فَلَوْ قَالَ كَمَنْ ظَفِرَ بِمَالِ غَرِيمٍ غَرِيمُهُ اتَّجَعَتْ مَا قَالَهُ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُدْعَى) وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا مَعْصُومًا مُكَلَّفًا أَوْ سَكْرَانًا وَإِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ فَيَقُولُ وَوَلِيِّي يَسْتَحِقُّ تَسْلَمَهُ (مَنْ يَخَالِفُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ) وَهُوَ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ (وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ).....

❦ قَوْلُهُ: (فَرْغَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (قَضَى) أَيِ أَدَّى. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطَهُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِيِّ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ التَّقْدِيرِ أَوْ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنْخَ) وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ لَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ إِنْطِلَاقُ الْحُكْمِ وَعَدَمُ تَقْيِيدِهِ بِتَوْفُرِ شُرُوطِ الظَّفَرِ، وَأَمَّا مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ لَا شُبُهَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِيهِ أَنَّهُمْ أَطْلَقُوا الرُّجُوعَ عَلَى التَّرِكَةِ وَهُوَ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ الْمَأْخُودِ مِنْهُ أَيِ فَيَجُوزُ الْأَخْذُ كَمَا لَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةً فِي مَالِ الْغَرِيمِ بَلْ لَوْ عَبَّرَ بِمَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ كَانَ مَحَلُّ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَتَهُ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَةِ الظَّاهِرِ بِمَالِ غَرِيمٍ الْغَرِيمِ فَكَيْفَ يَحْسُنُ تَشْبِيهُهَا بِهَا؟ فَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ. سَيِّدُ عَمَرَ. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَوْ قَالَ إِنْخَ) أَيِ الْقُقَالِ. ❦ قَوْلُهُ (لَشَى): (أَنَّ الْمُدْعَى إِنْخَ) أَيِ اضْطِلَاحًا وَأَمَّا لَعْنَةُ فَهُوَ مَنْ ادَّعَى لِنَفْسِهِ شَيْئًا سَوَاءً كَانَ فِي يَدِهِ أَمْ لَا أَوْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ) إِلَى وَاسْتَشْكِلَ فِي النَّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا) لَعَلَّهُ يَخْرُجُ بِهِ مَا إِذَا قَالَ جَمَاعَةٌ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَثَلًا: نَدَّعَى عَلَى هَذَا أَنَّهُ ضَرَبَ أَحَدَنَا أَوْ قَدَفَهُ مَثَلًا، وَقَوْلُهُ مَعْصُومًا الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْرُجُ بِهِ غَيْرُ الْمَعْصُومِ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَيِ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ عِصْمَةٍ أَصْلًا وَهُوَ الْحَزْبِيُّ لَا غَيْرُ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ حَوَاشِي ابْنِ قَاسِمٍ أَيِ بِخِلَافِ مَنْ لَهُ عِصْمَةٌ وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ لِمِثْلِهِ كَالْمُرْتَدِّ وَالزَّانِي الْمُحْصَنِ وَتَارِكِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ خَرَجَ بِهِ الْحَزْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ فَيَقَالُ عَلَيْهِ أَيِ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُرْتَدِّ وَنَحْوِ الزَّانِي الْمُحْصَنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعِصْمَةِ وَعَدَمِهَا رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (مَعْصُومًا) قَدْ تَسْمَعُ دَعْوَى الْحَزْبِيِّ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ سَكْرَانًا) أَيِ مُتَعَدِّيًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ إِنْخَ) غَايَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ) فِي هَذَا قُصُورٌ إِذْ هُوَ خَاصٌّ بِالْأَمْوَالِ فَلَا يَتَأْتَى فِي دَعْوَى مِثْلِ الْكَحَاحِ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا مَعْصُومًا) قَدْ تَسْمَعُ دَعْوَى الْحَزْبِيِّ.

وشرطه ما ذكر (من يوافقه) أي: الظاهر واستشكل بأن الوديع إذا ادعى الرد أو التلّف يُخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله ورّد بأنه يدعي أمراً ظاهراً هو بقاؤه على الأمانة ويؤدّه ما في الروضة وغيرها أن الأمتاء الذين يُصدّقون في الردّ يمينهم مدّعون؛ لأنهم يدعون الردّ مثلاً وهو خلاف الظاهر لكن اكتفينا منهم باليمين؛ لأنهم أثبتوا أيديهم لغرض المالك وقُدّم في دعوى الدّم والقسامة شرط المدّعي والمدّعى عليه في ضمن شروط الدعوى ولا يختلف الأظهر ومقابلته في أغلب المسائل وقد يختلفان كما في قوله. (فإذا أسلم زوجان قبل وطء فقال) الزوج (أسلمنا معاً فالتكاح باقٍ وقالت) الزوجة بل أسلمنا (مترتبة) فلا نكاح (فهو مدّع) لأن

فرد: (وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف مع قوله في باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له: والقياس سماعها على مبيّت وصغير، ثم قول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشديّ قوله ما ذكر أي الذي من جملته التكليف، ولعلّ مراده المدّعى عليه الذي تجري فيه جميع الأحكام التي من جملتها الجواب والحلف، وإلا فتحو الصبي يدعى عليه لكن لإقامة البيّنة كما مرّ اهـ. فرد: (مع أن القول قوله) أي مع أنه مدّعى عليه سم ورّد بأنه يدعي أمراً ظاهراً أي نقوله: يوافق الظاهر فهو مدّعى عليه فلذا يُصدّق سم. فرد: (ويؤدّه ما في الروضة وغيرها إلخ) أي قد صرحوا بأنه مدّع لا مدّعى عليه كما زعمه هذا الراد سم. فرد: (لأنهم أثبتوا أيديهم لغرض المالك) أي وقد اتّمنوه فلا يحسن تكليفه بيّنة الردّ نهايةً ومغني. فرد: (وقدّم إلخ) عبارة المغني وقد تقدّم في كتاب دعوى الدّم والقسامة أن لصحة الدعوى ستة شروط ذكر المصنّف بعضها وذكرنا باقيها في الشرح اهـ. فرد: (ولا يختلف الأظهر إلخ) عبارة المغني والنهاية، والثاني: أن المدّعي من لو سكّت خلّي ولم يطالب بشيء والمدّعى عليه من لا يخلّي ولا يكفيه السكوت فإذا ادعى زيد ديناً في ذمة عمرو فأنكر فزيد يخالف، قوله: الظاهر من براءة عمرو ولو سكّت ترك، وعمرو يوافق، قوله الظاهر ولو سكّت لم يترك فهو مدّعى عليه وزيد مدّع على القولين ولا يختلف موجههما غالباً، قد يختلف إلخ.

فرد (سني): (فهو مدّع) أي على الأظهر وأما على الثاني فهي مدّعية وهو مدّعى عليه لأنها لو سكّت تركت وهو لا يترك لو سكّت لزعمها انفساخ النكاح مغني ونهاية.

فرد: (وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف مع قوله في أوّل باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على مبيّت وصغير ثم قول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم. فرد: (يخالف قوله الظاهر) أي: مع أنه مدّعى عليه. فرد: (ورّد بأنه يدعي إلخ) أي: نقوله: يوافق الظاهر. فرد: (أيضاً ورّد بأنه يدعي أمراً ظاهراً) أي: فهو مدّعى عليه فلذا صدّق. فرد: (ويؤدّه ما في الروضة وغيرها إلخ) أي: قد صرح بأنه مدّع لا مدّعى عليه كما زعمه هذا الردّ.

إسلامهما معًا خلاف الظاهر وهي مدعى عليها لِمَوَافَقَتِهَا الظَّاهِرَ فَتَخْلِفُ هي ويرتفع النكاح وفي عكس ذلك لا نكاح أيضًا ويصدق في سقوط المهر يمينيه (و) مَنْ (ادعى نقدًا) خالصًا أو مغشوشًا أو دينًا مثليًا أو متقوّمًا (اشترط) فيه لصحة الدعوى وإن كان التقدُّ غالبَ نقدِ البلدِ (بيان جنس ونوع وقدر وصحة) هي بمعنى أو (تكسّر) وغيرها من سائر الصفات (إن اختلفت

فوله: (فتخلف هي إلخ) أي على الأول وأما على الثاني فيخلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنّف في الزوضة في نكاح المشرِك وهو المُعْتَمَدُ لا غتضاده بقوة جانب الزوج بكون الأصل بقاء العِصْمَةِ نِهَائَةً ومُغْنِي وأقرهما سم وع ش. فوله: (وفي عكس ذلك إلخ) وإن قال لها: أسلمت قبلي فلا نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت: بل أسلمنا معًا صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر يمينيه على الأظهر؛ لأن الظاهر معه، وصدق يمينها على الثاني لأنها لا تترك بالسكوت؛ لأن الزوج يزعم سقوط المهر فإذا سكنت ولا بيّنة جعلت ناكلة وحلف هو وسقط المهر نِهَائَةً ومُغْنِي. فوله: (ويصدق في سقوط المهر يمينيه) أي وفي الفرقة بلا يمين كما مرّ آنفاً عن النّهاية والمُغْنِي. فوله: (ومن ادعى) كذا في أصله ثم أصلح بمنى سيّد عمر. فوله: (أو دينًا) أعْم من أن يكون نقدًا أو لا، وبعضهم خصّ التقدّ بغير الدين أخذًا من المُقَابَلَةِ بِجَيْرِمْي أقول في الأول عطف العام على الخاص بغير الواو، وفي الثاني عدم تمام المُقَابَلَةِ بين التقدّ والعين، وإنما الظاهر ما صنعه المُغْنِي وفاقًا للأنسني فَقَدَرُ دَيْنًا قَبْلَ نَقْدًا وقال مازحًا: متى ادعى شخص دينًا نقدًا أو غيره مثليًا أو متقوّمًا اه. فوله: (فيه لصحة الدعوى) إلى قول المتن وقيل في النّهاية: لا قوله يعني إلى المتن، وقوله مرّ إلى أما إذا وقوله ويأتي إلى المتن وما أتته عليه.

فوله (الشي: (بيان جنس إلخ) عبارة المُغْنِي ما زجًا بيان جنس له كذهب أو فضة، ونوع له كخالص أو مغشوش، وقدر كمائة، وصفة مُخْتَلِفٍ بها الغرض ويُشْتَرَطُ في التقدّ أيضًا شيان صحة إلخ.

فوله (الشي: (ونوع) إن أريد به ما يميّز عن بقية أفراد الجنس بذاتي كما هو مُصْطَلَحُ أهل الميزان كأن ذكر الجنس مُسْتَدْرِكًا وإن أريد ما يميّز عنها بعرضي كما هو استعمال اللغة، ويُشْعِرُ به تمثيلهم له بخالص أو مغشوش أو بسابوري أو ظاهري كان بمعنى الصفة فلا حاجة إلى الجمع بينهما فَلَعَلَّ مَنْ اقْتَصَرَ على أحدهما من الأئمة تنبّه لذلك ولم يتنبّه له المُعْتَرِضُ عليه بوقوع الجمع بينهما في كلام آخرين منهم، فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرَّرْ اه. سيّد عمر. فوله: (وهي) أي واو وتكسّر ش. فوله: (وغيرهما) أي غير الصحة والتكسّر.

فوله: (فتخلف هي ويرتفع النكاح) هذا على الأول وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنّف في الزوضة في نكاح المشرِك وهو المُعْتَمَدُ لا غتضاده بقوة جانب الزوج بكون الأصل بقاء العِصْمَةِ ش م ر. فوله: (ويصدق في سقوط المهر يمينيه) وفي الفرقة بلا يمين قاله في شرح الرّوض. فوله: كالف دزهم فضة خالصة أو مغشوشة أشرفيّة) ليس في هذا المثال تعرّض للصحة أو للتكسّر وعبارة شرح الرّوض كمائة دزهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة.

بهما) يعني بكل واحد من المتقابلين ومقابليه (قيمة) كالف درهم فضة خالصة أو مغشوشة أشرفية أطالبه بها؛ لأن شرط الدعوى أن تكون معلومة كما مر وما علم وزنه كالدينار ولا يُشترط التعرض لوزنه ولا يُشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الأصح أنه مثلي فقول البلقيني يجب فيه مطلقاً ممنوع ومر في أول البيع بسط فراجعه أما إذا لم يختلف بهما قيمة فلا يجب ذكرها إلا في دين السلم.

(تنبيه) لا تُسمع دعوى دائن مفلس ثبت فله أنه وجد مالاً حتى يُبين سببه كإرث واكتساب وقدره ومن له غريم غائب لا بد أن يقول لي غريم غائب الغيبة الشرعية ولي بيّنه تشهد بذلك ويأتي أن الدعوى إنما تُسمع غالباً على من لو أقر بالمدعى به قيل (أو ادعى) (عينا) حاضرة بالبلد يُمكن إحضارها بمجلس الحكم أما غيرها فقد مر قبيل القسمة بما فيه (تنصيط)

قول (س): (بهما) يعني بالصحة والتكسر رشدي فقول الشارح يعني بكل الخ نظراً لما زاده من قوله وغيرهما الخ. قوله: (كالف درهم فضة خالصة أو مغشوشة أشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة أو للتكسر، وعبارة شرح الرّوض أي والمُعني كمائة درهم فضة ظاهرية صحاح أو مكسرة سم، والظاهرية نسبة للسلطان الظاهر وأشرفية نسبة للسلطان أشرف. قوله: (كما مر) أي في دعوى الدم والقسامة. قوله: (وما علم وزنه) إلى التنبيه في المعنى إلا قوله فقول البلقيني إلى أما إذا الخ.

قوله: (كالدينار الخ) عبارة المعنى والأسنى نعم مطلق الدينار يتصرف إلى الدينار الشرعي كما صرح به في أصل الرّوضة ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفي معناه مطلق الدرهم اهـ. قوله: (ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الأصح الخ) استشكله سم بما نصه قوله بناء على الأصح أنه مثلي فقيّته اعتباراً ذكر القيمة في الدين المتقوم، لكن عبر في المنهج وشرجه بقوله ومتى ادعى نقداً أو ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر في القيمة انتهى. ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة اهـ. أي فكان حقه أن يؤخر ويكتب في شرح: فإن تلفت وهي متقومة وجب الخ. كما في الأسنى والمعنى. قوله: (مطلقاً) أي مثلياً كان أو متقوماً. قوله: (ومر فيه) أي في المغشوش. قوله: (ذكرها) أي الصفة وكان الأولى إما تثنية الضمير هنا كما في المعنى وإما إفراده في بهما كما في النهاية.

قوله: (دائن مفلس) بالإضافة. قوله: (أنه وجد) أي المفلس. قوله: (لا بد أن يقول) أي في سماع دعواه على غريمه الغائب ع ش. قوله: (فقد مر قبيل القسمة الخ) عبارته كالتحاية هناك في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ ما زجا، نصها وبإلغ وجوباً المدعي في الوصف للمثلي ويذكر القيمة في المتقوم وجوباً أيضاً، أما ذكر قيمة المثلي والمبالغة في وصف المتقوم فمندوبان كما جرى عليه هنا،

قوله: (بناء على الأصح أنه مثلي) قضيته اعتباراً ذكر القيمة في الدين المتقوم كن عبر في المنهج وشرجه بقوله ومتى ادعى نقداً أو ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر في القيمة اهـ ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة.

بالصفات مثلية أو مُتَقَوِّمَةٌ (كحيوان) وُحُبُوبٍ (وصفها) وجوبًا (بصفة السِّلَم)؛ لأنه لا تَمَيِّزُ التَّمَيِّزُ الكامل إلا بذلك (وقيل يجب معها ذِكْرُ القيمة) احتياطًا وقضيتُهُ أَنَّهُ لا تَجِبُ في مُتَقَوِّمٍ ولا مثلي مُنْضَبِطٍ لكن ناقضاه في القضاء على الغائب فنقلًا عن الأصحاب وجوبها في المُتَقَوِّمِ دون المثلي ومَرَّ ما فيه فإن لم ينضبط بالصفات كجوهرة أو ياقوتة أو جواهر أو يواقيت وجب ذِكْرُ القيمة قال الماوردي مع جنس ونوع ولون اختلف ولا تُسَمَّعُ بأن له في ذِمَّتِهِ نحو ياقوتة؛ لأنه لا يَبُثُّ فيها نعم، إن ذكر السَّبَبَ كأسلمت له دينارًا في ياقوتة أو أطالته به لِفَسَادِ السِّلَمِ أو ادَّعى إتلافًا أو خيلولة وطلب القيمة وقدرها سَمِعَتْ واعتَرَضَ الزَّرْكَشِيُّ

وقولهما في الدَّعَاوَى يَجِبُ وَصْفُ العَيْنِ بِصِفَةِ السِّلَمِ دون قيمتها مثلية كانت أو مُتَقَوِّمَةٌ مَحْمُولٌ على عَيْنٍ حَاضِرَةٍ بِالْبَلَدِ يُمْكِنُ إِخْضَارُهَا مَجْلِسُ الْحُكْمِ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِالْصِّفَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ لَأَنَّهُ لَا تَمَيِّزُ فِي الْمُغْنِي.

□ فَوَدَّ (السِّي): (وَصَفَّاهَا بِصِفَةِ السِّلَمِ) أَي وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَعَ الصِّفَةِ الْقِيَمَةَ فِي الْأَصَحِّ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وُجُوبًا) فِي الْمِثْلِيِّ وَنَدْبًا فِي الْمُتَقَوِّمِ مَعَ وَجُوبِ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ فِيهِ، كَذَا فِي النِّهَايَةِ هُنَا وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا أَفَادَهُ الْمَثْنُ وَالرَّوْضُ وَالْمَنْهَجُ وَأَقْرَبُهُ الشَّارِحُ وَالْمُغْنِي وَلِكَلَامِهَا فِي فَضْلِ ادَّعَى عَيْنًا غَائِبَةً عَنِ الْبَلَدِ كَمَا مَرَّ أَيْفًا، وَلِذَا كَتَبَ عَلَيْهَا الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ مَعَ وَجُوبِ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ فِيهِ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ تَضْعِيفٌ لِإِطْلَاقِ الْمَثْنِ عَدَمَ وَجُوبِ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ فَلَا تَنْسَجِمُ مَعَ قَوْلِهِ وَقِيلَ يَجِبُ مَعَهَا ذِكْرُ الْقِيَمَةِ فَكَانَ الْأَضُوبُ خِلَافَ هَذَا الصَّنِيعِ عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ مَا قَدَّمَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَيْنِ الْحَاضِرَةِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ مَا هُنَا لِأَن مِنَ الْمَرْجُوحَاتِ ذِكْرُ الشَّيْءِ فِي بَابِهِ، وَهُوَ هُنَاكَ تَابِعٌ لِابْنِ حَجَرٍ وَأَيْضًا فَقَدْ جَزَمَ بِهِ هُنَا جَزَمَ الْمَذْهَبُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَأَيْضًا فَمِنَ الْمَرْجُوحَاتِ تَأْخِيرُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي تَعْبِيرُهُ بِقِيلَ وَقَوْلُهُ أَنَّهَا أَي الْقِيَمَةُ وَذَكَرَهَا. □ فَوَدَّ: (لَا تَجِبُ فِي مُتَقَوِّمٍ وَلَا مِثْلِي مُنْضَبِطٍ) الْمِثْلِيُّ يَجِبُ فِيهِ ذِكْرُ صِفَاتِ السِّلَمِ وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ، وَالْمُتَقَوِّمُ يَجِبُ فِيهِ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ صِفَاتِ السِّلَمِ م ر اهـ. سَمِ وَمَرَّ أَيْفًا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْمَثْنِ وَالرَّوْضِ وَالْمَنْهَجِ وَالشَّارِحِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخ) أَي فِي فَضْلِ ادَّعَى عَيْنًا غَائِبَةً عَنِ الْبَلَدِ وَقَوْلُهُ مَا فِيهِ حَكَيْتَاهُ أَيْفًا. □ فَوَدَّ: (فَلِأَنَّ لَمْ تَنْضَبِطْ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَجِبَ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ) فَيَقُولُ جَوْهَرٌ قِيَمَتُهُ كَذَا وَيَقُولُ بَيْضَةٌ سَنَفٌ مُحَلًى بِذَهَبٍ كَعَكْسِهِ وَيَأْخُذُهَا إِنْ حُلِيَ بِهِمَا نِهَايَةً وَرِزْضٌ وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (نَحْوُ يَاقُوتَةٍ) أَي مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ بِصِفَاتِ السِّلَمِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدَّرَهَا) أَي بَيَّنَّ قَدْرَ الْقِيَمَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَصَفَّاهَا بِصِفَةِ السِّلَمِ) وَجُوبًا فِي الْمِثْلِيِّ وَنَدْبًا فِي الْمُتَقَوِّمِ مَعَ وَجُوبِ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ فِيهِ لِعَدَمِ تَأْتِي التَّمَيِّزِ الْكَامِلِ بِدُونِهَا ش م ر. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي مُتَقَوِّمٍ وَلَا مِثْلِي مُنْضَبِطٍ إِلَّا) الْمِثْلِيُّ يَجِبُ فِيهِ ذِكْرُ صِفَاتِ السِّلَمِ وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ، وَالْمُتَقَوِّمُ يَجِبُ فِيهِ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ صِفَاتِ السِّلَمِ م ر.

وغيره زيادته على أصله معها بأن الثاني يكتفي بها وحدها كما بينه الزافعي ولو وجبت قيمة المغصوب للخلولة كفى ذكرها وحدها على الأوجه؛ لأنها الواجبة الآن ولا بُدَّ أن يُصرَّح في مذبوحة وحامل بأن قيمتها مذبوحة أو حاملاً كذا ومَرَّ في القضاء على الغائب ما يجب في ذكر العقار والدعوى في مُؤَجَّرٍ على المُستأجر وإن كان لا يُخاصم؛ لأنه بيده الآن دون مُؤَجَّرِهِ. (فإن قلقت) العين (وهي مُتَقَوِّمة) بكسر الواو (وجب ذكر القيمة) مع الجنس كما بحثه جمع كعبد قيمته كذا بل قال البلقيني مع ذكر صفات السِّلَم وبسطه لكن المعتمد الأول؛ لأنها الواجبة حينئذ بخلاف المثلية لا بُدَّ من ذكر صفاتها ليجب مثلها وقضية ذلك.....

قوله: (زيادته) أي المُصَنَّف على أصله أي المُحرَّر معها أي هذه اللفظة بأن الثاني أي المذكور بقول المتن وقيل إلخ يكتفى بها إلخ أي بالقيمة ولا يوجب ذكر صفة السِّلَم. قوله: (ولو وجبت قيمة المغصوب إلخ) عبارة المُعْنَى والتهاية استثنى البلقيني ما لو غصب غيره منه عيناً في بلد ثم لقيه في آخر، وهي باقية ولكن لتقلها مؤنة فإنه يجب ذكر قيمتها؛ لأنها المُستَحَقَّة في هذه الحالة فإذا ردَّ العين ردَّ القيمة اه. أي لأن أخذها كان للخلولة ع ش. قوله: (ولا بُدَّ أن يُصرَّح) إلى قوله قال الغزِّي في التهاية: إلّا قوله كما بحثه جمع، وقوله قال البلقيني إلى وقد تُسمع، وقوله: وعليه يُحمَل إلى بل قد لا تُتصوَّر. قوله: (بأن قيمتها مذبوحة أو حاملاً كذا) أي ويُصدَّق في ذلك ولو فاسقاً حيث ذكر قدر الإيقاع ع ش ولعلَّ ذلك التَّصديق بالنسبة لصحة الدَّعوى لا للتَّغريم أيضاً فليُراجع. قوله: (ما يجب في ذكر العقار) عبارة المُعْنَى ويبيِّن في دَعوى العقار الناحية والبلدة والمحلَّة والسَّكَّة والحدود، وآته في يمنة داخل السَّكَّة أو يسرته أو صدرها، ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة كما علِمَ ممَّا مرَّ اه.

قوله: (والدَّعوى) أي من ثالث ع ش. قوله: (على المُستأجر إلخ) أنظره مع ما يأتي من أنَّ المُدَّعى عليه إذا أقرَّ لِمَن يُمكن مُحاصمته انصرفت عنه الخصومة، ولعلَّ هذا مُقيَّد لذلك فيكون محلُّ ذلك فيما إذا لم يكن لِمَن العين في يده حقٌّ لازمٌ فيها بخلاف نحو الأجير، ولعلَّ وجهه أنه لو جعلنا الدَّعوى على المُؤَجَّر لم يُمكنه استخلاص العين من المُستأجر لأنه يقول له: إن كنت مالِكاً فقد أجزتني، وليس لك أخذ العين حتى يُنقضي أمدُ الإجارة وإن كنت غير مالِك لها فلا سُلطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المُرْتَهَن فليُراجع رشيدي.

قوله: (بكسر الواو) إلى قوله قال الغزِّي في المُعْنَى إلّا قوله كما بحثه جمع، وقوله قال البلقيني إلى؛ لأنها الواجبة، وقوله إن لم يتحصَّر إلى بل قد لا تُتصوَّر. قوله: (كما بحثه جمع) جَزَم بذلك التهاية والمُعْنَى. قوله: (وقضية ذلك) أي التَّعليل المذكور.

قوله: (ولو وجبت قيمة المغصوب للخلولة إلخ) ولو غصب من غيره عيناً في بلد ثم لقيه في آخر وهي باقية ولتقلها مؤنة قال البلقيني: ذكر قيمتها وإن لم تتلف؛ لأنها المُستَحَقَّة في هذه الحالة فإذا ردَّ العين ردَّ القيمة كما لو دَفَعَ القيمة ش م ر. قوله: (مع الجنس) كَتَبَ عليه م ر.

الاكتفاء في الْمُتَقَوِّمَةِ التَّالِفَةِ بِذِكْرِ الْقِيَمَةِ وَحَدَّهَا وَقَدْ تُسَمَّعُ الدَّعْوَى بِالْمَجْهُولِ فِي صَوَرٍ كَثِيرَةٍ كَوَصِيَّةٍ وَإِقْرَارٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُبُوتُ الْأَصْلِ لَا غَيْرُ وَدِيَّةٌ وَغُرَّةٌ لَانْضِبَاطِهُمَا شَرْعًا وَمَمَرٌ أَوْ مَجْرَى مَاءٍ بِمِلْكِ الْغَيْرِ بَلْ يَكْفِي مُجَرَّدُ تَحْدِيدِهِ إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ حَقُّهُ فِي جِهَةٍ مِنْهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ الْهَزْوِيِّ عَدَمَ وَجوبِ تَحْدِيدِهِ أَي: ذِكْرُ قَدْرِهِ وَإِلَّا وَجِبَ بَيَانُ قَدْرِهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ غَيْرِهِ وَجوبِ بَيَانِهِ بَلْ قَدْ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا مَجْهُولَةٌ وَذَلِكَ فِيمَا يَتَوَقَّفُ تَعْيِينُهُ عَلَى الْقَاضِي كَفَرَضِ مَهْرٍ وَمُنْعَةٍ وَحُكُومَةٍ وَرَضِخٍ قَالَ الْغَزِّيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَدَعْوَى زَوْجَةٍ أَوْ قَرِيبٍ التَّفَقُّهُ رُذٌّ بِأَنَّ وَاجِبَ الزَّوْجَةِ مُقَدَّرٌ لَا اجْتِهَادَ فِيهِ وَنَفَقَةُ الْقَرِيبِ لِلْمُسْتَقْبَلِ لَا تُسَمَّعُ الدَّعْوَى بِهَا وَلِلْمَاضِي سَاقِطَةٌ وَبَعْدَ فَرْضِ الْقَاضِي مَعْلُومَةٌ وَيُجَابُ بِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ يَتَوَقَّفُ تَقْدِيرُهَا عَلَى النَّظَرِ فِي إِعْسَارِ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ وَذَلِكَ خَاصٌّ بِالْقَاضِي فَسَمِعَتْ عَلَى أَنَّ مِنْهَا نَحْوُ الْأَذْمِ وَهُوَ غَيْرُ مُقَدَّرٍ لِإِنَاطَتِهِ بِالْعَادَةِ وَنَظَرِ الْقَاضِي وَمَا ذَكَرَ فِي الْقَرِيبِ يُتَصَوَّرُ بِمُطَالَبَتِهِ بِنَفَقَتِهِ الْآنَ فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ بِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ إِتْفَاقِي الْآنَ مَعَ احْتِيَاجِي لَهُ وَيُسْتَرْطُ لِلدَّعْوَى أَيْضًا كَوْنُهَا مُلْزِمَةً كَمَا عَلِمَ.....

□ قَوْلُهُ: (الْاِكْتِفَاءُ فِي الْمُتَقَوِّمَةِ التَّالِفَةِ بِذِكْرِ الْقِيَمَةِ وَحَدَّهَا) أَي فَلَاحْتَاجُ لِدِكْرِ شَيْءٍ مَعَهَا مِنَ الصِّفَاتِ لَكِنْ يَجِبُ ذِكْرُ الْجِنْسِ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَإِقْرَارٍ) أَي وَلَوْ بِنِكَاحٍ كَالْإِقْرَارِ بِهِ مُعْنَى وَأَسَى. □ قَوْلُهُ: (مُجَرَّدُ تَحْدِيدِهِ) أَي تَحْدِيدِ مِلْكِ الْغَيْرِ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ حَقُّهُ فِي جِهَتِهِ الْإِنْفِ) أَي بِأَنَّ كَانَ يَسْتَحِقُّ الثَّرْوَةَ فِي الْأَرْضِ مِنْ سَائِرِ أَجْزَائِهَا كَذَا عَبَّرَ الْغَزِّيُّ وَفِي نُسْخَةٍ مِنْهُ بَدَلُ أَجْزَائِهَا جَوَانِبِهَا سَم. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْإِنْفِ) عَبَّرَ هُنَا بِالْمُضَارِعِ وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي: (وَعَلَيْهِ حَمَلَ الْإِنْفِ) بِالْمَاضِي مَعَ أَنَّ الْحَمْلَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلْغَزِّيِّ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَي بِأَنَّ كَانَ حَقُّهُ مُنْهَصِرًا فِي جِهَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ قَدَرٌ مَعْلُومٌ كَذَا عَبَّرَ الْغَزِّيُّ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَفَرَضِ مَهْرٍ) أَي لِلْمَقْوَضَةِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَمُنْعَةٍ الْإِنْفِ) أَي وَحْطُ الْكِتَابَةِ وَالْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ فِي إِبِلِ الدِّيَةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ فِيهَا، وَتَصِحُّ الشَّهَادَةُ بِهَذِهِ الْمُسْتَشْتَبَاتِ لِتَرْتِيبِهَا عَلَيْهَا.

(فَرَعٌ): لَوْ أَحْضَرَ وَرَقَةً فِيهَا دَعْوَاهُ ثُمَّ ادَّعَى مَا فِي الْوَرَقَةِ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِمَا مَرَّ هَلْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ أَوْ لَا؟ وَجُهَانِ أَوْ جُهِمًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ الْأَوَّلُ إِذَا قَرَأَ الْقَاضِي أَوْ قُرِئَ عَلَيْهِ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ، وَتَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ فِي بَابِ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ مِثْلُهُ بِزِيَادَةِ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْخَصْمِ مَا فِيهَا كَالْقَاضِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَرْطُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَزِيدُ الْمُشْتَرِي) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمَثْنِ فِي التَّهْلَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِي) إِلَى (وَإِخْلَدَ الْغَزِّيُّ). □ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَرْطُ لِلدَّعْوَى أَيْضًا الْإِنْفِ) أَي إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مِنْهَا تَحْصِيلُ الْحَقِّ فَلَوْ قَصَدَ

□ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ حَقُّهُ فِي جِهَةٍ) بِأَنَّ كَانَ يَسْتَحِقُّ الثَّرْوَةَ فِي الْأَرْضِ مِنْ سَائِرِ أَجْزَائِهَا كَذَا عَبَّرَ الْغَزِّيُّ وَفِي نُسْخَةٍ مِنْهُ بَدَلُ أَجْزَائِهَا جَوَانِبِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ) وَقَوْلُهُ الْآتِي: (وَعَلَيْهِ حَمَلَ) عَبَّرَ هُنَا بِالْمُضَارِعِ وَفِي الْآتِي بِالْمَاضِي مَعَ أَنَّ الْحَمْلَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلْغَزِّيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) بِأَنَّ انْتَحَصَرَ. □ قَوْلُهُ (أَيْضًا): أَي: بِأَنَّ كَانَ حَقُّهُ مُنْهَصِرًا فِي جِهَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ قَدَرٌ مَعْلُومٌ كَذَا عَبَّرَ الْغَزِّيُّ.

مِمَّا مَرَّ بِأَنْ يَكُونَ الْمُدْعَى بِهِ لَازِمًا فَلَا تُسْمَعُ بَدَيْنَ حَتَّى يَقُولَ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ أَدَائِهِ وَلَا بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ حَتَّى يَقُولَ وَقَبَضْتُهُ بِأَذْنِ الْوَاحِبِ أَوْ أَقْبَضْتَنِيهِ وَيَلْزَمُ الْبَائِعُ أَوْ الْمُقَرَّرُ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ وَيَزِيدُ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَنْقُذِ الثَّمَنَ وَهَذَا أَوْ وَالثَّمَنُ مُؤَجَّلٌ وَلَا يَرْهِنُ بِأَنْ قَالَ هَذَا مِلْكِي رَهْنَتُهُ مِنْهُ بِكَذَا إِلَّا إِنْ قَالَ وَأَحْضَرْتُهُ فَيَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ إِذَا قَبَضَهُ وَعَاطَمْتُ الْبَلْقَيْنِي فِي فَنَائِهِ وَغَيْرِهَا أَنَّ دَعْوَى الْمُزْتَهِنِ الرَّهْنِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا إِنْ ادَّعَى الْقَبْضَ الْمَعْتَبَرُ قَالَ وَذَكَرَ التَّوَوُّيُّ فِي التَّحَالُفِ فِي الْقِرَاضِ وَالْجُعَالَةِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ وَالْمَعْتَمِدُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا هـ. وَأَخَذَ الْغَزَّيُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُؤَجَّرِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِالْعَيْنِ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُولَ وَيَلْزَمُهُ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ وَرُدُّهُ بِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ التَّصَرُّفَ فِي الرِّقَبَةِ فَيَمْنَعُهُ الْمُسْتَأْجِرُ بِدَعْوَى الْمَلِكِ فَيُتَّبِعْهُ صَحَّةً دَعَاوَاهُ وَأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ بَيْعِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ وَيُقِيمُ بَيِّنَةً بِذَلِكَ.....

بِالدَّعْوَى دَفْعَ الْمُنَازَعَةِ لَا تَحْصِيلَ الْحَقِّ فَقَالَ: هَذِهِ الدَّارُ لِي وَهُوَ يَمْنَعُنِيهَا سَمِعْتُ دَعَاوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هِيَ فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُنَازِعَهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقِسَامَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ أَدَائِهِ إِلَيَّ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنَ الْأَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَرْجِعُ الْوَاحِبُ وَيَفْسَخُ الْبَائِعُ، وَيَكُونُ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا أَوْ مِنْ عَلَيْهِ مُفْلِسًا هـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْخَوِ بَيْعُ إِلَيَّ) أَيِ مِمَّا الْغَرَضُ مِنْهُ تَحْصِيلُ الْحَقِّ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَبَضْتُهُ إِلَيَّ) تَشَرُّ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ إِلَيَّ) عَطَفٌ عَلَى وَقَبَضْتُهُ إِلَيَّ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُقَرَّرُ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ) قَالَ الْغَزَّيُّ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ وَأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَهُ رَدُّهُ أَوْ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُقَرَّرَ بِهَا لَيْسَتْ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ أَوْ أَنَّ الْإِقْرَارَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِكَوْنِ الْمُقَرَّرِ لَهُ لَا يَمْلِكُ الْمُقَرَّرَ بِهِ فَإِنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ سَابِقٍ انْتَهَى هـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَحْضَرْتُهُ) أَيِ كَذَا. هـ. قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ إِذَا قَبَضْتُهَا) انْظُرْ هَلَا قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (تَسْلِيمُهَا) أَيِ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ التَّذَكِيرُ كَمَا فِي النَّهْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ دَعْوَى الْمُزْتَهِنِ) أَيِ بَأْنِ ادَّعَى أَنَّ هَذَا مَرْهُونٌ عَنْ حَقِّي. هـ. قَوْلُهُ: (خِلَافَ ذَلِكَ) أَيِ السَّمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الْقَبْضَ الْمَعْتَبَرُ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَهُ هُنَا) أَيِ مِنْ اشْتِرَاطِ غَرَضِ الْقَبْضِ الْمَعْتَبَرِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِمْ وَيُشْتَرَطُ لِلدَّعْوَى أَيْضًا إِلَيَّ أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَا يَرْهِنُ بِأَنْ قَالَ: هَذَا مِلْكِي رَهْنَتُهُ مِنْهُ بِكَذَا، إِلَّا إِنْ قَالَ إِلَيَّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَرُدُّهُ بِأَنَّهُ إِلَيَّ) هَذَا لَا يُلَاقِي كَلَامَ الْغَزَّيِّ لِأَنَّهُ قَرَضَ كَلَامَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الدَّعْوَى الْمَطْلُوبِ فِيهَا تَحْصِيلُ الْحَقِّ وَهِيَ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا الْإِلْزَامُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَمَا ذَكَرَهُ الْمَطْلُوبُ فِيهِ دَفْعُ الْمُنَازَعَةِ لَا تَحْصِيلُ الْحَقِّ فَلَيْسَ مِنْ قَرَضٍ كَلَامَ الْغَزَّيِّ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ مَنَعَهُ إِلَيَّ) الْأَوَّلَى حَذَفَ الْوَاحِبَ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ أَدَائِهِ) قَالَ الْغَزَّيُّ احْتِرَازًا عَنِ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ هـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُقَرَّرُ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ) قَالَ الْغَزَّيُّ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ وَأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَهُ أَوْ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُقَرَّرَ بِهَا لَيْسَتْ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ أَوْ أَنَّ الْإِقْرَارَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِكَوْنِ الْمُقَرَّرِ لَهُ لَا يَمْلِكُ الْمُقَرَّرَ بِهِ فَإِنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ بِحَقٍّ سَابِقٍ هـ.

وَأَنْ لَا يُنَاقِضَهَا دَعْوَى أُخْرَى وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَنْ أَثْبَتَ إِعْسَارَهُ وَأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ بِمَالٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَطْلَقَهُ فَوَاضِحٌ لِاحْتِمَالِ حُدُوثِهِ وَإِنْ أَرَّخَهُ بِزَمَنٍ قَبْلَ ثُبُوتِ الإِعْسَارِ فَلَا تَنَاقُضٌ فِيهِ مَا يَجِبُ الْأَدَاءُ مِنْهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُنْكَرٌ وَلَا تُسَمَّعُ دَعْوَى دَائِنٍ مَيِّتٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ مَالٌ لِلْمَيِّتِ مَعَ حُضُورِ الْوَارِثِ فَإِنْ غَابَ أَوْ كَانَ قَاصِرًا وَالْأَجَنَّبِيُّ مُقَرَّرٌ بِهِ فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَوْفِيَهُ مِنْهُ وَعَلَى هَذَا حَمَلُ قَوْلِ السُّبْكِيِّ لِلْوَصِيِّ وَالِدَائِنِ الْمُطَالَبَةُ بِحَقِّقِ الْمَيِّتِ أَيْ: بِالرَّفْعِ لِلْقَاضِي لِيُؤْفِقَهُمَا مِمَّا يَتَبَيَّنُ لَهُ وَلَوْ ادَّعَى وَلَمْ يَقُلْ سَلُّهُ جَوَابَ دَعْوَايَ أَوْ نَحْوَهُ.....

قوله: (وَأَنْ لَا يُنَاقِضَهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَوْنُهَا مُلْزِمَةً. قوله: (دَعْوَى أُخْرَى) أَيْ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَصْلِهِ كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي. قوله: (مَنْ ذَلِكَ) أَيْ التَّنَاقُضُ. قوله: (فَوَاضِحٌ) أَيْ عَدَمُ التَّنَاقُضِ. قوله: (وَلَا تُسَمَّعُ دَعْوَى دَائِنٍ مَيِّتٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ الْخ) يُفِيدُ تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْعَيْنِ دُونَ الدَّيْنِ سَم. قوله: (مَعَ حُضُورِ الْوَارِثِ الْخ) تَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ الْخ سَم بِحَدَفٍ. قوله: (وَالْأَجَنَّبِيُّ مُقَرَّرٌ بِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُنْكَرًا لَمْ تُسَمَّعِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ وَالْقِيَاسُ سَمَاعُهُمَا لِتَوْفِيَةِ الْقَاضِي حَقَّهُ مِمَّا تَحْتَ يَدِ الْأَجَنَّبِيِّ حَيْثُ أَثْبَتَهُ ش وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ تَضْرِيحُ الشَّارِحِ بِذَلِكَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ نَقَلَ سَمَ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ خِلَافَهُ كَمَا يَأْتِي آتِفًا. قوله: (وَعَلَى هَذَا حَمَلُ قَوْلِ السُّبْكِيِّ الْخ) وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ أَيْضًا حَمَلُ كَلَامِ السُّبْكِيِّ عَلَى الْعَيْنِ وَأَنَّهُ تَجَوَّزَ الدَّعْوَى بِهَا عَلَى غَرِيمِ الْغَرِيمِ وَإِنْ لَمْ يُوَكِّلْهُ الْوَارِثُ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، وَذَكَرَ الشُّهَابُ ابْنَ الْقَاسِمِ أَنَّهُ بَحَثَ مَعَ الشَّارِحِ فِي هَذَا الْحَمَلِ الْآتِي قَبْلَهُ فِي انْكَارِهِ وَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْعِ لِلْحَاكِمِ لِيُؤْفِقَهُ مِنَ الْعَيْنِ كَالَّذِينَ إِذَا كَانَا ثَابِتَيْنِ وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا اه. رَشِيدِي وَقَدْ مَرَّ عَنْ ش وَفَاقًا لِلشَّارِحِ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحَّةُ.

قوله: (وَلَا تُسَمَّعُ دَعْوَى دَائِنٍ مَيِّتٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ مَالٌ لِلْمَيِّتِ الْخ) يُفِيدُ تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْعَيْنِ دُونَ الدَّيْنِ. قوله: (مَعَ حُضُورِ الْوَارِثِ الْخ) تَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: مَا نَصَّهُ وَحَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ لَغَرِيمِ مَيِّتٍ لَا وَارِثَ لَهُ أَوْ لَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدَّعِ الدَّعْوَى عَلَى غَرِيمِ الْمَيِّتِ بَعَيْنٍ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ لَعَلَّهُ يَقْرَأُ قَالَ وَالْأَحْسَنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِهَا وَتَبَعَهُ السُّبْكِيُّ قَالَ الْغَزِّيُّ وَهُوَ وَاضِحٌ وَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْمُنْعِ إِنَّمَا هُوَ فِي الدَّيْنِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَلِلْغَائِبِ كَالْمَيِّتِ فِيمَا ذَكَرَهُ. وَقَوْلُ شَرْيَحٍ يَمْتَنِعُ إِقَامَةُ غَرِيمِ الْغَائِبِ بَيِّنَةً بِمِلْكِهِ عَيْنًا مُنْظَرٌ فِيهِ أَوْ مُحْمُولٌ عَلَى مَا مَرَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدَّعِيَ لِيُقِيمَ شَاهِدًا وَيُخْلِفَ مَعَهُ اه. وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ حُضُورَ الْوَارِثِ مَعَ عَدَمِ دَعْوَاهُ مُجَوِّزٌ أَيْضًا لِدَعْوَى الْغَرِيمِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ جَوَازُ دَعْوَاهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ غَائِبًا أَوْ قَاصِرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى حُضُورِهِ مَعَ عَدَمِ دَعْوَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ بَحَثْتُ مَعَ ر فِي ذَلِكَ قَبْلَهُ فِي مُخَالَفَةِ هَذَا الْمَثَلِ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالسُّبْكِيِّ وَالْغَزِّيِّ مِنْ جَوَازِ إِقَامَةِ الْغَرِيمِ الْبَيِّنَةَ لِإثْبَاتِ الْعَيْنِ وَقَالَ: لَا فَرْقَ فِي الْمُنْعِ بَيْنَ الدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْغَرِيمِ إِثْبَاتُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا لَهُ إِذَا كَانَ الْحَقُّ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ ثَابِتًا الرَّفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُؤْفِقَهُ مِنْهُ.

جَازَ لِلْقَاضِي سُؤَالُهُ وَلَهُ أَنْ يَسْتَفْصِلَهُ عَنْ وَضْفِ أَطْلَقَهُ لَا شَرِطَ أَهْمَلَهُ بَلْ يَلْزِمُهُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ حَتَّى يُصَحِّحَ دَعْوَاهُ كَمَا مَرَّ وَلَيْسَ لَهُ سِمَاعُ الدَّعْوَى بِعَقْدِ أَجْمَعَ عَلَى فُسَادِهِ إِلَّا لِنَحْوِ رَدِّ الثَّمَنِ وَلَهُ سَمَاعُهَا بِمُخْتَلَفٍ فِيهِ لِيُحْكَمَ فِيهِ بِمَا يَرَاهُ بِخِلَافِ الشُّفْعَةِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ إِلَّا فِيمَا يَرَاهُ؛ لِأَنَّهَا مُجَرَّدُ دَعْوَى فَتَبْطُلُ بَرْدُهُ لَهَا بِخِلَافِ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ لَا بُدَّ مِنَ الْحَكْمِ بِإِبْطَالِهِ وَبِحَثِّ الْغَزِيِّ سَمَاعُهَا فِيهَا إِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي: إِنَّ طَالِبَهَا يُعَارِضُنِي فِيمَا اشْتَرَيْتُهُ بَلَاءَ حَقٍّ فِيمَنْعُهُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى بِهَا عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا (أَوْ) ادَّعَى رَجُلٌ وَيَأْتِي أَنَّ الْمَرْأَةَ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ وَكَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ (نِكَاحًا) فِي الْإِسْلَامِ (لَمْ يَكْفِ الطَّلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ بَلْ يَقُولُ نِكَاحُهَا) نِكَاحًا صَحِيحًا (بَوْلِيِّ مُرْشِدٍ) أَوْ سَيِّدٍ يَلِي نِكَاحَهَا أَوْ بَعْدَهَا فِي مُبْعَضَةٍ (وَشَاهِدِي عَدْلٍ وَرِضَاهَا إِنْ كَانَ يُشْتَرَطُ) لِكُونِهَا غَيْرَ مُجْبِرَةٍ وَيَأْذِنُ وَلِيِّي إِنْ كَانَ سَفِيهَا أَوْ سَيِّدِي إِنْ كَانَ عَبْدًا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُّ الْآدَمِيِّ فَاحْتِطَ لَهُ كَالْقَتْلِ بِجَمِيعٍ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُهُمَا بَعْدَ وَقُوعِهِمَا وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ كَرِضَاعٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَاهَا كَمُجْبِرَةٍ فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ.....

□ فَوْرُهُ: (جَازَ لِلْقَاضِي سُؤَالُهُ) أَيُّ وَجَازَ تَرْكُهُ وَلَا يُتَّفَذُّ حُكْمُهُ إِلَّا إِذَا سَأَلَهُ إِيَّاهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَ ش.

□ فَوْرُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي دَعْوَى الدَّمِّ وَالْقِسَامَةِ. □ فَوْرُهُ: (فَحِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ مَنَعَ الْقَاضِي طَالِبَ الشُّفْعَةِ.

□ فَوْرُهُ: (فَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى الْإِلْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَهُ الدَّعْوَى بِهَا عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا وَحِينَئِذٍ فَلْيَنْظُرْ مَا مَعْنَى قَوْلِهِ فَتَبْطُلُ بَرْدُهُ لَهَا رَشِيدِي، وَقَدْ يَدَّعِي رُجُوعَ هَذَا التَّفْرِيعِ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوْرُهُ: (عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا) أَيُّ كَالْحَقِيقِيِّ عَ ش. □ فَوْرُهُ: (وَيَأْتِي) أَيُّ فِي الْفَرْعِ. □ فَوْرُهُ: (فِي الْإِسْلَامِ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ عَقْدًا مَالِيًا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ الْبُلْقِينِي إِلَى الْمُرَادِ بِمُرْشِدٍ. □ فَوْرُهُ: (فِي الْإِسْلَامِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرُهُ. □ فَوْرُهُ: (نِكَاحًا صَحِيحًا) قَيْدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي وَقَدْ صَرَّحَ أَيْضًا بِذَلِكَ أَيُّ اشْتِرَاطِ التَّقْيِيدِ بِالصَّحَّةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي وَالْأَنْوَارُ. □ فَوْرُهُ: (بَوْلِيِّ مُرْشِدٍ) إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَلَايَتُهُ بِالشُّوْكَةِ أَسْنَى. □ فَوْرُهُ: (أَوْ سَيِّدٍ) وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِعَدَالَةِ السَّيِّدِ وَخُرَيْتِهِ أَثْوَارٌ.

□ فَوْرُهُ: (فَاحْتِطَ لَهُ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى لِلِإِحْتِيَاظِ فِي النِّكَاحِ كَالدَّمِ إِذِ الْوُطْءُ الْمُسْتَوْفَى لَا يَتَدَارَكُ كَالدَّمِ اهـ. □ فَوْرُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ الْإِلْخُ) قَدْ يُقَالُ إِنْ اِغْتَبَرْنَا مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نِكَاحًا صَحِيحًا كَانَ فِي مَعْنَى ذِكْرِ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، وَسَيَأْتِي مَا يُصَرِّحُ بِاِغْتِبَارِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ سَمَ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ ذِكْرُ انْتِفَاءِ الْإِلْخُ أَيُّ تَفْصِيلًا وَإِلَّا فَقَدْ تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ نِكَاحًا صَحِيحًا اهـ. □ فَوْرُهُ: (لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا)

□ فَوْرُهُ: (وَشَاهِدِي عَدْلٍ) هُوَ شَامِلٌ لِمَسْتَوْرِي الْعَدَالَةِ لِانْتِفَائِهِ بِهَا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّتِ الدَّعْوَى بِذَلِكَ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِلَّا إِذَا ثَبَّتَ الْعَدْلُ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوْرُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ الْإِلْخُ) قَدْ يُقَالُ إِنْ اِغْتَبَرْنَا مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نِكَاحًا صَحِيحًا كَانَ فِي مَعْنَى ذِكْرِ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ وَسَيَأْتِي مَا يُصَرِّحُ بِاِغْتِبَارِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ.

بَلْ لِمَرْوُجِهَا مِنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ أَوْ لِعَلِمِهَا بِهِ أَنَّهُ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَقَوْلُهُ مُرْشِدٌ لَيْسَ صَرِيحًا فِي عَدْلِ فِينَبْغِي تَعْيِينُهُ وَرَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِمُرْشِدٍ مَنْ دَخَلَ فِي الرُّشْدِ أَيْ: صَلَاحٌ لِلْوِلَايَةِ وَهُوَ أَعْمٌ لِنَتَائِلِهِ الْعَدْلَ وَالْمُسْتَوْرَ وَالْفَاسِقَ إِنْ قُلْنَا يَلِي فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُرَادُ بِمُرْشِدٍ عَدْلٌ وَإِنَّمَا أَثَرُهُ؛ لِأَنَّهُ الْوَاقِعُ فِي لَفْظِ خَبَرٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ» وَأَمَّا بَحْثُهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِيَوْصِفَ الشَّاهِدِينَ بِالْعَدَالَةِ لِانْعِقَادِهِ بِالْمُسْتَوْرَيْنِ وَتَنْفِيذِ الْقَاضِي لِمَا شَهِدَا بِهِ مَا لَمْ يَدَّعِ شَيْئًا مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْكِيزِ اهـ. فَيُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي نِكَاحٍ غَيْرِ مُتَنَازِعٍ فِيهِ وَأَمَّا الْمُتَنَازِعُ فِيهِ فَلَا يَبْثُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ فَتَعَيَّنَ مَا قَالُوهُ قَالَ الْقَمُولِيُّ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الشُّهُودِ إِلَّا إِنْ زَوَّجَ الْوَلِيُّ بِالْإِجْبَارِ اهـ.....

وَلِأَنَّهَا كَثِيرَةٌ يَغْسُرُ ضَبْطُهَا مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بَلْ لِمَرْوُجِهَا إِنْخَ) أَيِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ إِذِ الْمُجْبَرَةُ تَصِيحُ الدَّعْوَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مُجْبِرِهَا وَانْظُرْ حِينَئِذٍ مَا مَعْنَى تَعَرُّضِهِ لَهُ وَلَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ مُسَامَحَةً فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِلُزُومِ تَعَرُّضِهِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مَا فِي الْمَثْنِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نِسْبَةِ التَّزْوِيجِ إِلَى الْمُجْبِرِ كَأَن يَقُولَ: أَتَكْتَحْتَهَا لِي نِكَاحًا صَحِيحًا وَأَنْتَ أَهْلٌ لِلْوِلَايَةِ أَوْ عَدْلٌ بِشَاهِدِي عَدْلٍ، عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ: وَدَعْوَى النِّكَاحِ تَارَةً تَكُونُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ وَتَارَةً عَلَى وَلِيِّهَا الْمُجْبِرِ وَتَارَةً عَلَيْهِمَا وَإِذَا ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَخَلَفَهُ فَلَهُ الدَّعْوَى عَلَى الْآخَرِ وَتَخْلِيفُهُ، وَلَا تُسْمَعُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَلَا عَلَى غَيْرِ الْمُجْبِرِ أَبَا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَاهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ فِيهِ يُنْظَرُ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (تَغْيِيثُهُ) أَيِ بَأَن يَقُولَ بَوْلِي عَدْلٌ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَرَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ إِنْخَ) أَقْرَاهُ الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْ قُلْنَا يَلِي) أَيِ أَوْ كَانَتْ وَلَا يَثْبُتُ بِالشُّوْكَةِ مُغْنِي وَسَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بَحْثُهُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ إِنْخَ فَلْيَتَأَمَّلْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ؟ وَالزَّرْكَشِيُّ مُتَابِعٌ لَهُ أَوْ اشْتَبَهَ عَلَى صَاحِبِهَا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِ التَّخْفَةِ وَأَمَّا بَحْثُهُ إِنْخَ سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَيَتَبَغْيِ الْاِكْتِفَاءُ بِقَوْلِهِ وَشَاهِدَيْنِ بَغِيرِ وَضَفِيهِمَا بِالْعَدَالَةِ فَقَدْ ذَكَرُوا فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ لَوْ دُفِعَ نِكَاحٌ عَقْدَ بَمُسْتَوْرَيْنِ إِلَى الْحَاكِمِ لَمْ يَقْضِهِ، نَعَمْ إِنْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ شَيْئًا مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ احْتَاجَ الْحَاكِمُ إِلَى التَّرْكِيزِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَيُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي نِكَاحٍ غَيْرِ مُتَنَازِعٍ فِيهِ إِنْخَ) صَرِيحٌ هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدَالَةِ فِي قَوْلِهِمْ وَشَاهِدِي عَدْلٍ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ فِي خَوَاشِي سَمِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَشَاهِدِي عَدْلٍ مَا نَصَّهُ هُوَ شَامِلٌ لِمُسْتَوْرِي الْعَدَالَةِ لِانْعِقَادِهِ بِهِمَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّتِ الدَّعْوَى بِذَلِكَ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِلَّا إِنْ ثَبَّتَتِ الْعَدَالَةُ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدَالَةِ الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ وَعَلَيْهِ فَلَا يُرَدُّ بَحْثُ الْبُلْقِينِيِّ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْعَدَالَةَ الْبَاطِنَةَ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُتَنَازِعُ فِيهِ إِنْخَ) فِيهِ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي تَصْوِيرِ أَصْلِ النِّكَاحِ لِمُتَصَحِّحِ الدَّعْوَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا فِي إِبْتَائِهِ بَعْدَ التَّنَازُعِ وَالدَّعْوَى فَلَا يَظْهَرُ قَوْلُ الشَّارِحِ فَتَعَيَّنَ.

□ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ زَوَّجَ الْوَلِيُّ بِالْإِجْبَارِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي وَالْأَنْوَارِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْوَلِيِّ

□ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ زَوَّجَ الْوَلِيُّ بِالْإِجْبَارِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْوَلِيِّ وَالشَّاهِدَيْنِ وَلَا

وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر أما نكاح الكفار فيكفي فيه الإقرار ما لم يذكر استمراره بعد الإسلام فيذكر شروط تقريره.

(فرغ): ادعت زوجية وذكر ما مر فأنكر فحلفت ثبتت زوجيتها ووجب مؤنتها وحل له إصابتها؛ لأن إنكار النكاح ليس بطلاق قاله الماوردي وحل إصابتها باعتبار الظاهر لا الباطن إن صدق في الإنكار (فلان كانت) الزوجة (أمة) أي: بها رق (فالأصح وجوب ذكر ما مر مع ذكر إسلامها إن كان مسلماً و) (العجز عن طول) أي: مهر لحرّة (وخوف عت) وأنه ليس تحت حرة تصلح ولو أجابت دعواه النكاح بأنها زوجته من منذ سنة فأقام آخر بيّنة بأنها زوجته من شهر حكم بها للأول؛ لأنه ثبت بإقرارها نكاحه فما لم يثبت الطلاق لا حكم للنكاح الثاني

والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اهـ سم. قوله: (وفيه نظر) أي في الاستثناء. قوله: (أما نكاح الكفار) إلى الفرع في المعنى. قوله: (وذكرت ما مر) عبارة المعنى وإذا ادعت المرأة بالنكاح ففي اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراطه في دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل في إقرارها بنكاح؛ لأنها لا تقر إلا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعاً للدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلمه فازعم أنها هي اليوم زوجته اهـ. وفي الأسنى والأنوار ما يوافقه إلا في قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلمه إلخ فجربا إلى اشتراط ذلك القول. قوله: (فأنكر) أي ونكل كما هو ظاهر وقوله فحلفت يتبعني أو أقامت بيّنة سم عبارة الأنوار والروض مع شرحه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح سمعت، أفترن بها حق من الحقوق كالصدقات والتفقة والميراث أو لم يقرن فإن سكّت وأصرّ عليه أقامت البيّنة وإن أنكر وقال: ما تزوجتك لم يكن ذلك طلاقاً فتقيم البيّنة عليه ولو رجع عن الإنكار وقال: غلطت قبل رجوعه فإن لم تكن بيّنة وحلف فلا شيء عليه وله أن ينكح أختها وليس لها أن تنكح زوجاً غيره وإن ادفع النكاح ظاهراً حتى يطلقها أو يموت، ويتبعني أن يرفق الحاكم به حتى يقول وإن كنت نكحتها فهي طالق ليحلّ لها النكاح وإن نكل الزوج حلفت واستحقت المهر والتفقة ولو ادعت ذات ولد أنها منكوحه وأن الولد منه وأنكر النكاح والتسبب صدق بيمينه وإن قال: هو ولدي منها وجب المهر وإن أقر بالنكاح لزمه المهر والتفقة والكسوة فإن قال: كان تفويضاً فلها المطالبة بالفرض إن لم يجز دخول وإن جرى وجب مهر المثل اهـ. قوله: (وحل إصابتها باعتبار الظاهر إلخ) مبتدأ وخبر، عبارة الأسنى والظاهر أن مراده جواز ذلك في الظاهر أو فيما إذا زال عنه ظن حرمتها اهـ. قوله: (الزوجة) إلى قوله ولو أجابت في المعنى. قوله: (الزوجة) عبارة المعنى تلك المرأة المدعي نكاحها اهـ.

قوله (أسنى): (أمة) أي والزوج حرّ معني. قوله: (وأنه ليس إلخ) انظر ما الداعي إليه بعد ذكر خوف العت؟ رشدي.

التعرض لعدم الموانع؛ لأن الأصل عدمها ولكنيتها اهـ. قوله: (فأنكر) أي: ونكل كما هو ظاهر وقوله: فحلفت يتبعني أو أقامت بيّنة.

(أو ادَّعى (عَقْدًا مَالِيًّا كَبَيْعٍ) ولو سَلَمًا (وهَبِيَّة) ولو لَأَمِيَّة (كَفَى الإِطْلَاقُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ دُونَ النِّكَاحِ فِي الْاِحْتِيَاظِ نَعَمْ، لَا بُدَّ فِي كُلِّ عَقْدٍ نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ أُرِيدَ إِثْبَاتُ صَحَّتِهِ مِنْ وَضْفِهِ بِالصَّحَّةِ مَعَ مَا مَرَّ.

(فَرَعَ) بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الدَّعْوَى بِنَحْوِ رِيعِ الْوَقْفِ عَلَى النَّازِلِ لَا الْمُسْتَحِقُّ وَإِنْ حَصَرَ فِيهِ

فُودَ: (وَلَوْ سَلَمًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ حَلَفَهُ فِي النَّهَايَةِ. فُودَ: (وَلَوْ لَأَمِيَّة) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي يُشْتَرَطُ التَّفْصِيلُ كَالنِّكَاحِ، وَالثَّلَاثُ إِنْ تَعَلَّقَ الْعَقْدُ بِجَارِيَةٍ وَجَبَ اِحْتِيَاظًا لِلْبُضْعِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ اهـ.
فُودَ (سُي): (كَفَى الإِطْلَاقُ الْإِنْخ) أَي وَلَا يُشْتَرَطُ التَّفْصِيلُ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ. فُودَ: (لَأَنَّهُ دُونَ النِّكَاحِ الْإِنْخ) أَي وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِشْهَادُ بِخِلَافِهِ مُغْنِي. فُودَ: (نَعَمْ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِي.
فُودَ: (نَعَمْ لَا بُدَّ فِي كُلِّ عَقْدٍ نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهٌ): مُفْتَضَى تَغْيِيرِ الْمُصَنَّفِ بِالْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّقْيِيدُ بِالصَّحَّةِ وَلَكِنَّ الْأَصَحَّ فِي الْوَسِيْطِ اشْتِرَاؤُهُ وَهُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ بَيُوعِ الْكُفَّارِ فَإِذَا تَبَايَعُوا بَيُوعًا فَاسِدَةً وَتَقَابَضُوا بِأَنْفُسِهِمْ أَوْ بِالْإِزَامِ حَاكِمِهِمْ فَإِنَّا نُمْضِيهَا عَلَى الْأَظْهَرِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْجَزِيَّةِ فَلَا يَخْتَاجُ فِيهَا إِلَى تِلْكَ الشُّرُوطِ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمُدَّعَى عَلَى خَصْمِهِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بَيْنَهُمَا مُخَالَطَةٌ وَلَا مُعَامَلَةٌ، وَلَا فَرْقٌ فِيهِ بَيْنَ طَبَقَاتِ النَّاسِ فَتَصِحُّ دَعْوَى ذَنْيٍّ عَلَى شَرِيفٍ وَإِنْ شَهِدَتْ قَرَأَتُ الْحَالِ بِكَذِبِهِ كَانَ ادَّعَى ذِمِّيَّ اسْتِجَارَ أَمِيرٍ أَوْ قَضِيَّةٍ لِعَلْفٍ ذَوَاتِهِ أَوْ كُنْسٍ بَيْتِهِ اهـ. وَقَوْلُهُ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمُدَّعَى الْإِنْخ قَدْ مَرَّ فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. فُودَ: (مَنْ وَضَفَهُ بِالصَّحَّةِ مَعَ مَا مَرَّ) كَذَا فِي غَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَقَضِيَّةٌ هَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي دَعْوَى النِّكَاحِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى وَضْفِهِ بِالصَّحَّةِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ الْمُدَّعَى عَامِيًّا أَوْ عَارِفًا، مُخَالَفًا أَوْ مُوَافِقًا فَقَابَلُ صَنِيعِهِمْ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ فَمَا نَقَلَهُ الْبَحْرِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِمَا نَصَّهُ وَلَوْ قَالَ: تَزَوَّجْتُهَا زَوْجًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا كَفَى عَنْ سَائِرِ الشُّرُوطِ مِنَ الْعَارِفِ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا بَحَثَهُ الطَّبْلَاوِيُّ سَمَّ وَحَلَبِيَّ انْتَهَى مُخَالَفٌ لِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ. فُودَ: (مَعَ مَا مَرَّ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِخُصُوصِ عَقْدِ النِّكَاحِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِي دَعْوَى الْعَقْدِ الْمَالِيِّ غَيْرُ الْوَضْفِ بِالصَّحَّةِ عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ أَوْ ادَّعَى عَقْدًا مَالِيًّا كَبَيْعٍ وَهَبِيَّةً وَصَفَهُ وَجُوبًا بِصَحَّةٍ، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ كَمَا فِي النِّكَاحِ اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنْ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهَا. فُودَ: (عَلَى النَّازِلِ لَا الْمُسْتَحِقُّ) قَالَ الشَّهَابُ: سَمَّ لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَى ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُمْ رَبِّعَهُ فِي ذَلِكَ فَبَحَثْتُ مَعَهُ فِيهِ فَتَوَقَّفَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: قَدْ أَبْدَلْتُ لَفْظَ عَلَى بَلْفَظٍ مِنْ انْتَهَى. وَأَقُولُ: لَا خَفَاءَ فِي فَهْمِ مَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُصَوَّرُ بِهِ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْمُسْتَحَقِّينَ يَسْتَوْلِي عَلَى الرِّيعِ دُونَ

فُودَ: (أَوْ ادَّعَى عَقْدًا مَالِيًّا الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحُهُ أَوْ ادَّعَى عَقْدًا مَالِيًّا كَبَيْعٍ وَهَبِيَّةً وَصَفَهُ وَجُوبًا بِصَحَّةٍ وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ كَمَا فِي النِّكَاحِ الْإِنْخ اهـ. فُودَ: (عَلَى النَّازِلِ لَا الْمُسْتَحِقُّ) لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَى ذَلِكَ. ثُمَّ رَأَيْتُمْ رَبِّعَهُ فِي ذَلِكَ فَبَحَثْتُ مَعَهُ فِيهِ فَذَكَرَ أَنَّهُ تَوَقَّفَ فِيهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ قَدْ أَبْدَلْتُ عَلَى بِمَنْ.

وقف على مُعَيَّنَيْن مَشْرُوطٍ لِكُلِّ مِنْهُم النَّظَرُ فِي حِصَّتِهِ لَا بُدَّ مِنْ حُضُورِهِمْ وَإِنْ كَانَ النَّاطِرُ عَلَيْهِمُ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عِنْدَهُ فَالدَّعْوَى عَلَيْهِمْ قَالَ وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الدَّعْوَى عَلَى بَعْضِ الْوَرِثَةِ مَعَ حُضُورِ الْبَاقِينَ وَنَازَعَهُ الْغَزِّيُّ بِأَنَّ الْمُتَّجِعَ سَمَاعُ الدَّعْوَى عَلَى الْبَعْضِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لَكِنْ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بَعْدَ إِعْلَامِ الْبَاقِينَ بِالْحَالِ وَلِلشُّبْكِيِّ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الدَّعْوَى لِمَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ تَحْتَ نَظَرِ الْحَاكِمِ أَوْ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ عَلَى أَحَدٍ هَؤُلَاءِ ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ دَعْوَى أَصْلًا وَلَا عَلَى نَائِبِهِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُنْصَبَ الشَّافِعِيُّ مَنْ يَدَّعِي وَمَنْ يُدَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِوَقْفٍ أَوْ مَالٍ نَحْوِ يَتِيمٍ أَوْ بَيْتِ مَالٍ

بَعْضُ فَهَذَا الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ اسْتِخْقَاقُهُ لَا يَدَّعِي بِهِ إِلَّا عَلَى النَّاطِرِ دُونَ الْمُسْتَحَقِّ الْمُسْتَوْلِي، وَأَمَّا تَفْسِيرُ عَلَى يَمْنٍ فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَأَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ، ثُمَّ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمُسْتَحَقِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَاطِرًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ إِنْ كَانَ مُوقُوفًا عَلَيْهِ كَأَحَدِ الْأَوْلَادِ فَقَدْ نَقَلَ الشَّارِحُ نَفْسَهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ التَّوْشِيحِ سَمَاعَ دَعْوَاهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوقُوفٍ عَلَيْهِ كَأَنْ كَانَ يَسْتَحَقُّ فِي رِيعِ نَحْوِ مَسْجِدٍ لِعَمَلِهِ فِيهِ، فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ قَاسِمٍ نَفْسَهُ فِي بَابِ الْحَوَالَةِ مِنْ حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِأَنَّهُ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَى السَّاكِنِ إِذَا سَوَّغَهُ النَّاطِرُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَصَوُّيرَ الدَّعْوَى عَلَى النَّاطِرِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ بِأَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ نَاطِرُ نَحْوِ الْمَسْجِدِ بَرِيعَ لِلْمَسْجِدِ فِي الْوَقْفِ الَّذِي هُوَ نَاطِرٌ عَلَيْهِ وَكَأَنَّ تَوَقَّفَ الشُّهَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ هُوَ الَّذِي حَمَلَ شَيْخُنَا عَلَى حَمْلِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ: أَنَّ الدَّعْوَى بِنَحْوِ رِيعِ الْوَقْفِ عَلَى النَّاطِرِ أَيْ أَنَّ الطَّلَبَ بِتَخْلِيصِ رِيعِ الْوَقْفِ عَلَى النَّاطِرِ فَهُوَ الْمُدَّعِي، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ طَلَبٌ انْتَهَى. مَعَ أَنَّ مَا حَمَلَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ لَا يُلَاطِمُهُ مَا فِي الشَّرْحِ بَعْدُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مِنْ حُضُورِهِمْ) انْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ حُضُورُهُمْ وَالدَّعْوَى عَلَيْهِمْ أَوْ مُجَرَّدُ الْحُضُورِ؟ وَعَلَى الثَّانِي فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَ النَّاطِرُ الْقَاضِي الْمَذْكُورَ بَعْدُ؟ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ عَلَى بَعْضِ الْوَرِثَةِ مَعَ حُضُورِ بَاقِيهِمْ رَشِيدِي أَقُولُ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّرَدُّدِ ثُمَّ اسْتِشْكَالِ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَإِنْ كَانَ الْإِنْفِ لِلشَّرْطِ وَقَوْلُهُ فَالدَّعْوَى جَوَابُهُ وَيُحْتَمَلُ بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ غَايَةً وَالثَّانِي مُتَقَرِّعٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَنَازَعَهُ الْغَزِّيُّ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ الْغَزِّيُّ سَمَاعُهَا الْإِنْفِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُتَّجِعَ سَمَاعُ الدَّعْوَى عَلَى الْبَعْضِ الْإِنْفِ) أَيْ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةِ الْبَاقِينَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ مَا بَعْدَهُ أَيْ خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بَعْدَ إِعْلَامِ الْبَاقِينَ) تَقَدَّمَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي فَضْلِ بَيَانِ قَدْرِ النَّصَابِ فِي الشُّهُودِ، لَكِنْ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَيَكْفِي فِي ثُبُوتِ دَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ حُضُورُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ لَكِنْ الْحُكْمُ لَا يَتَعَدَّى لِغَيْرِ الْحَاضِرِ انْتَهَتْ. وَبَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ مُبَايَنَةٌ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي. أَقُولُ: عِبَارَةُ الشَّارِحِ هُنَاكَ مِثْلُ عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَقَدْ يُدْفَعُ التَّجَاوُزُ بِأَنْ يُرَادَ بِالْحُكْمِ هُنَا الْحُكْمُ الْمُتَعَدِّي لِلْجَمِيعِ فَيُخْتِاجُ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَاضِرِ إِلَى اسْتِثْنَاءِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَالْحُكْمِ كَمَا بَسَطَهُ سَمُ هُنَاكَ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا تَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الْإِنْفِ) أَيْ وَلَا تَجُوزُ مِنْهُمَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي بَلْ لَا بُدَّ الْإِنْفِ فَلْيُرَاجَعْ. ٥ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُنْصَبَ الشَّافِعِيُّ مَنْ يَدَّعِي) أَيْ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الدَّعْوَى لِمَنْ

وتخصيصه نصب ذلك بالقاضي الشافعي إنما هو باعتبار ما كان في تلك الأزمنة من اختصاصه بالنظر في هذه الأمور دون غيره من الثلاثة وأما الآن فالتنظر في ذلك متعلق بالحنفي لا غير فليخص ذلك به (ومن قامت عليه بيينة) بحق (ليس له تخليف المدعى) على استحقاق ما ادعاه؛ لأنه تكليف حجة بعد حجة فهو كالطعن في الشهود نعم، له تخليف المدين مع البيينة بإعساره لجواز أن له مالا باطنًا وكذا لو شهدت له بيينة بعين وقالوا لا نعلمه باع ولا وهب فليخصمه تخليفه أنها ما خرجت عن ملكه بوجه أما المدعى عليه كأن أقام عليه بيينة ثم قال لا تحكم عليه حتى تحلفه فبحث الزايعي بطلان بيئته لاعترافه بأنها مما لا يجب الحكم بها ورده المصنف بأنه قد يقصد ظهور إقدامه على يمين فاجرة مثلاً فينبغي أن لا تبطل اهـ. ولا نظر فيه خلافاً لمن زعمه (فإن ادعى) عليه (أداء) له (أو إبراء) منه أو أنه استوفاه (أو شراء عين) منه (أو هبتها وإقباضها) أي: إنه وهبها وإياها وأقبضها له (حلفه) أي: مدعى نحو الأداء مقيم البيينة عليه (على نفسه) أي: الأداء وما بعده لاحتتماله هذا إن ادعى حدوث شيء من ذلك قبل قيام

ذكر، وقوله ومن يدعى عليه أي إذا كانوا مدعى عليهم رشدي. فؤد: (بحق) إلى قوله أما المدعى عليه في المغني. فؤد: (نعم له تخليف المدين مع البيينة إلخ) أي وإن لم يدع هو يساره، وبهذا فارتقت هذه والتي بعدها ما سيأتي استثناءه في قول المصنف فلو ادعى أداء أو إبراء إلخ فلا يقال كان من حق الشارح تأخير استثناء هاتين عما استثناء المصنف رشدي. فؤد: (أما المدعى عليه إلخ) أي أما تخليف المدعى عليه، عبارة النهاية ولو أقام المدعى بيينة ثم قال لا تحكم إلخ. فؤد: (ولا نظر فيه إلخ) عبارة النهاية وما نظر به في كلامه غير معمول عليه اهـ. فؤد: (عليه) أي المدعى الذي أقام البيينة بما ادعاه مغني.

فؤد (سئ): (أو شراء عين) أي العين التي ادعاهها سم أي وأقام البيينة بها. فؤد: (منه) أي من مدعى العين التي أقام بها البيينة. فؤد: (أي مدعى إلخ) فاعل. فؤد: (مقيم إلخ) مفعول سم.

فؤد: (أو شراء عين) أي: العين التي ادعاهها. فؤد: (أي: مدعى) فاعل. فؤد: (مقيم) مفعول. فؤد: (هذا إذا ادعى حدوث شيء من ذلك إلخ) لم يذكر مثل ذلك في قوله الآتي وكذا لو ادعى علمه بفسق شاهده أو كذبه في الأصح وهو يقتضي التفرقة بينهما وهكذا صنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة في التفرقة حيث قال ولا يمين على من أقام بيينة بحق؛ لأنه كطعن في الشهود إلا إن ادعى خصمه مسقطاً له كإدائه أو إبراء أو شراؤه من مدعيه وعلمه بفسق شاهده فيخلف على نفسه إلى أن قال: ومحلّه في غير الأخيرة إذا ادعى حدوثه قبل قيام البيينة والحكم وكذا بينهما ومضي زمن إمكانه وإلا فلا يلتفت إلى قوله اهـ. فقوله: في غير الأخيرة أي: دعوى علمه بفسق شاهده كالصريح في عدم اعتبار هذا التقييد في الأخيرة وأنه فيها تقبل دعواه للتخليف ولو بعد الحكم وكان مدار الفرق أن القذح بعد الحكم إن رجع للمحكوم به كان الحكم مانعاً من دعواه وما يترتب عليها وإن رجع للحكم لم يكن

البينة والحكم أو بينهما ومضى زمن إمكانه وإلا لم يلتفت إليه خلافاً لما اعتمده الأذرعى والبلقيني والزركشي من تخليفه إذا ادعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله؛ لأنه لو أقر به نفعه ولم يكن المدعي حلف مع شاهده أو يمين الاستظهار وإلا لم يحلف كما صوّبه البلقيني من

قول (الس): (على نفية) يشعر بأنه لا يكلف توفية الدين أولاً بل يحلف المدعي ثم يستوفي وهو كذلك على الصحيح معني.

قول (الس): (على نفية) أي نفى ما ادّعه وهو أنه ما تأدى منه الحق ولا أبرأه من الدين ولا باعه العين ولا وهبه إياها معني ونهاية أي أو لا أقضه إياها. قول: (أي الأداء) إلى قوله: (كما صوّبه) في النهاية وإلى المتن في المعني. قول: (هذا) أي الحلف على نفى ما ذكر. قول: (هذا إن ادعى حدوث شيء من ذلك إلخ) لم يذكر مثل ذلك في قوله الآتي: (وكذا لو ادعى علمه بفسق شاهده أو كذبه في الأصح) وهو يقتضي التفرقة بينهما، وهكذا صنع الرّوض وغيره، وعبارة المنهج وشرحه كالصريح في التفرقة فتقبل دعواه علمه بفسق شاهده أو كذبه للتخلف ولو بعد الحكم، وبحث في ذلك مع م ر فوافق عليها وقد سئلت عما لو علّق إنسان طلاقاً بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفارقة ثم ادعى الزوج أنه فعله ناسياً فقلت: صدق بيمينه وبأن عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم، ثم رأيت سئل م ر عن ذلك مع زيادة واعتذر الزوج عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو أنه ظن أن ذلك لا يفيد، ثم أخبر بأنه يفيد أو لم يعتذر بشيء فأجاب بما نصّه: نعم يقبل قوله في النسيان بيمينه ويتبين عدم حثه والله أعلم انتهى اه سم بحذف أقول وكذا صنع المعني حيث ذكر هذا القيد هنا فقط، وعمم القيد الآتي للموضعين كالصريح في التفرقة. قول: (قبل قيام البينة إلخ) هو وما عطف عليه متعلقان بادّعى بدليل قوله: خلافاً إلخ سم. قول: (ومضى زمن إمكانه إلخ) عبارة المعني وشيخ الإسلام: وكذا بينهما بعد مضى زمن إمكانه، فإن لم يمض زمن إمكانه لم يلتفت إليه اه. قول: (لم يكن المدعي إلخ) عطف على قوله: ادعى حدوث شيء إلخ. قول: (أو يمين الاستظهار) أي: في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت بجيرمي. قول: (ولاً) أي وإن كان المدعي حلف مع شاهده أو يمين الاستظهار.

مايماً من ذلك وقد بحثت بجميع ذلك مع م ر فوافق عليه وقد سئلت عما لو علّق إنسان طلاقاً بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفارقة ثم ادعى الزوج أنه فعله ناسياً فقلت يصدق بيمينه وبأن عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثاني؛ لأنه يرجع إلى القدر في نفس الحكم ثم رأيت م ر سئل عما لو علّق الطلاق على فعله شيئاً ثم فعله فرفع إلى حاكم شافعي وحكم بوقوع الطلاق عليه وفرق بينهما ثم ادّعى الحالف أنه إنما فعله ناسياً واعتذر عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو أنه ظن أن ذلك لا يفيد ثم أخبر بأنه يفيد أو حصل له دهشة أو غفلة عن ذكر ذلك أو لم يعتذر بشيء فهل يفيد هذه الدعوى بعد الحكم؟ فأجاب ومن خطه نقلت بما نصّه نعم يقبل قوله في النسيان بيمينه ويتبين عدم حثه اه. قول: (قبل قيام البينة) هو وما عطف عليه يتعلّق بادّعى أيضاً بدليل قوله خلافاً إلخ.

وجُهَيْنَ أُلُقَاهُمَا؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَعَرَّضَ فِي يَمِينِهِ لاسْتَحْقَاقِهِ الْحَقَّ فَلَا يَحْلِفُ بَعْدَهَا عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ الْخَصْمُ وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَى إِبْرَاءٍ مِنَ الدَّعْوَى؛ لَأَنَّهُ بَاطِلٌ وَتُقْبَلُ دَعْوَى أَجِيرٍ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّهُ بَغِيرُ عَرَفَةِ يَوْمَهَا بَحِيثٌ لَا يُمَكِّنُهُ وَصُولُهُ إِلَيْهَا عَادَةُ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ، وَمُطْلَقَةٌ ثَلَاثًا أَنَّهَا تَحْلَلَتْ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ أَيْضًا (وَكَذَا لَوْ ادَّعَى) خَصْمُهُ عَلَيْهِ (عَلِمَهُ بِفَسْقِ شَاهِدِهِ) أَوْ نَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مَا يُبْطِلُ الشَّهَادَةَ (أَوْ كَذْبَهُ) فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِهِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لَأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ بِهِ بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ لَهُ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ كُلَّ مَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ نَفَعَ خَصْمَهُ لِيَخْصِمَهُ تَحْلِيلُهُ عَلَى نَفْيِهِ نَعَمْ، لَا يَتَوَجَّهُ حَلْفٌ عَلَى شَاهِدٍ أَوْ قَاضٍ ادَّعَى كَذِبَهُ قَطْعًا وَإِنْ كَانَ لَوْ أَقَرَّ نَفَعَهُ؛ لَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فُسَادِ عَامٍّ وَلَوْ نَكَلَ عَنْ هَذِهِ الْيَمِينِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبَطَلَتْ الشَّهَادَةُ وَمَرَّ فِي الْإِقْرَارِ أَنَّ لِلْمُقَرَّرِ تَحْلِيلَ الْمُقَرَّرِ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَشْهَدَ عَلَى رَسْمِ الْقُبَالَةِ وَلَوْ أَجَابَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعَيْنٍ بَلَا أَمْنَعُكَ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَنْعُ وَلَمْ تُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ إِلَّا إِذَا حَلَفَ أَنَّهَا حِينَ قَوْلِهِ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ بِيَدِهِ. (وَإِذَا اسْتَمْهَلَ) مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَيُّ: طَلَبَ الْإِمْهَالَ (لِيَأْتِيَ بِدَافِعٍ) وَفَسَّرَهُ وَلَا وَجِبَ اسْتِفْسَارُهُ إِنْ كَانَ عَامِّيًّا أَيُّ: أَوْ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِ الْحَاكِمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَعْتَقِدُ مَا لَيْسَ بِدَافِعٍ دَافِعًا (أَمْهَلَ) وَجُوبًا لَكِنْ بِكَفِيلٍ وَلَا فَبِالْتَّرْسِيمِ عَلَيْهِ إِنْ خِيفَ هَرَبُهُ (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) وَمُكِّنَ مِنْ سَفَرٍ لِيُخْصِرَهُ إِنْ لَمْ تَرِدِ الْمُدَّةُ عَلَى الثَّلَاثِ؛.....

☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْلِفُ بَعْدَهَا الْخُ) يَنْبَغِي أَنْ يَحْلِفَ إِنْ أَسْنَدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَى مَا بَعْدَ حَلْفِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَدْ تَعَرَّضَ فِي يَمِينِهَا الْخُ) هَذَا وَاضِحٌ فِيمَا إِذَا كَانَتْ دَعْوَى نَحْوِ الْأَدَاءِ قَبْلَ الْحَلْفِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْحُكْمِ مَعَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ تَحْلِيلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَى إِبْرَاءٍ مِنَ الدَّعْوَى الْخُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (خَصْمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ لَا يَتَوَجَّهُ) فِي الْمُغْنِيِّ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَتُسْمَعُ فِي عَقْدِ بَيْعٍ) فِي النَّهَايَةِ، إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيُّ أَوْ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِ الْحَاكِمِ)، وَقَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ صَعَفَهُ الْبُلْقِينِيُّ) وَقَوْلُهُ: (اسْتَشْكَلَ بَمَا لَا يُجْدِي) وَقَوْلُهُ: (وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ) إِلَى (وَلَوْ ادَّعَى دَيْنًا)، وَقَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) إِلَى (وَمَرَّ أَنْ مِنْ شُرُوطٍ)، وَقَوْلُهُ: (فِي الدَّعْوَى عَلَى مَنْ) إِلَى (فِي الدَّعْوَى لِعَيْنٍ).

☐ قَوْلُهُ: (خَصْمُهُ) كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ: مَنْ ذَكَرَ أَوْ نَحْوَهُ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَكَلَ الْخُ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الْخُ أَيْضًا. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ تَكُنْ بِيَدِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ لَمْ تَكُنْ فِي مِلْكِهِ وَتَصَرَّفَهُ رَشِيدِي وَفِيهِ تَوَقُّفٌ، بَلِ الظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ لَمْ تَكُنْ تَحْتَ يَدِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ عَامِّيًّا) أَيُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَارِفًا أَسْتَى وَمُعْنِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هُوَ قَيْدُ لِقَوْلِهِ: وَفَسَّرَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ، وَإِنْ أَوْ هَمَّ سِيَاقُهُ خِلَافَ ذَلِكَ، فَغَيْرُ الْعَامِّيِّ يُمْهَلُ وَإِنْ لَمْ يُفَسَّرْ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ خِيفَ هَرَبُهُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْاسْتِذْرَاكِ

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَى إِبْرَاءٍ الْخُ) عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوضِ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ أَصْلِهِ وَصَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ.

لأنها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ولو أحضر بعد الثلاث شهود الدافع أو شاهداً واحداً أمهل ثلاثة أخرى للتعديل أو التكميل كما صرح به الماوردي لكن ضمفه البلقيني ولو عيّن جهة ولم يأت بيّنتها ثم ادّعى أخرى عند انقضاء مدة المهلة واستمهل لها لم يُمهل أو أثناءها أمهل بَقِيَّتِهَا (ولو ادّعى رِقْ بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكراناً (فقال أنا حرّ) في الأصل ولم يكن قد أقرّ له بالملك قبل وهو رشيد على ما مرّ فقبِلَ الجعالة (فالقول قوله) بيمينه وإن تداولته الأيدي بالبيع وغيره لموافقته الأصل وهو الحرّية ومن ثمّ قُدِّمَت بَيِّنَةُ الرِّقِّ على بَيِّنَةِ الحرّية؛ لأنّ الأولى معها زيادة علم.....

رشيد. ٥. قوله: (لأنها مدة) إلى المثني في المُغني إلّا قوله: (كما صرّح) إلى (ولو عيّن). ٥. قوله: (ولو أحضر إلخ) ولو عاد المدّعي عليه ولو بعد الثلاثة وسأل القاضي تخليف المدّعي على نحو إبراء، أجابه إليه ليُسَرِّه في الحال، ولا يكلّف توفية الدين أو لا مُغني. زاد الأسنى بخلاف قوله للوكيل المدّعي: أبرأني موكلك حيث يُستوفى منه الحق ولا يؤخّر إلى حضور الموكل وحلفه ليعظم الضرر بالتأخير اهـ. ٥. قوله: (ولو عيّن جهة إلخ) أي من نحو أداء أو إبراء مُغني.

٥. قول (السنّي): (ولو ادّعى رِقْ بالغ إلخ) ويجوز شراء بالغ ساكت عن اغترافه بالرّق وعن دعوى الحرّية، ممّن يَسْتَرْقُه عملاً باليد، والأحوط أن لا يُشترط إلّا بعد اغترافه بالرّق لمن يبيعه خروجا من الخلاف في ذلك، وما نُقِلَ من تخريم وطء السراي حتى يُخَمَّسَن ويُقَسَمَن مخمول على تحقّق سببهنّ روض مع شرحه. ٥. قوله: (في الأصل) إلى قوله: (ونقل بعضهم) في المُغني إلّا قوله: (على ما مرّ) إلى المثني وقوله: (أو نحوها) إلى (لأن الأصل) وقوله: (ودكرت هنا) إلى المثني. ٥. قوله: (لم يكن قد أقرّ إلخ) ولم يحكم برقه حاكم حال صغره، وإلّا لم تُسمّع دعواه عنائي وزيايدي اهـ. بُجِيرِمِي. ٥. قوله: (قد أقرّ له) يَبْنِي أو لِيَأْبِيه سم. ٥. قوله: (على ما مرّ إلخ) عبارة النهاية كما مرّ إلخ.

٥. قول (السنّي): (فالقول قوله) ولعلّ الأوجه أن هذا إذا لم تكن أمه رقيقة، وإلّا فلا بُدّ من بيّنة كما أفتى به م ر؛ لأن الولد يتبع أمه في الرّق، فالأصل في ولد الرقيقة هو الرّق سم. ٥. قوله: (وإن تداولته الأيدي إلخ) أي وسبق من مدّعي رقه قريبة تدلّ على الرّق ظاهراً كاستخدام وإجارة شيخ الإسلام ومُغني.

٥. قوله: (ومن ثمّ قُدِّمَت إلخ) عبارة المُعْتَي: ولو أقام المدّعي بيّنة برقه وأقام هو بيّنة بآته حرّ، فالذي

٥. قوله: (ولو ادّعى رِقْ بالغ إلخ) لو اعترف البالغ له بالرّق ثم أقام أغني البالغ المُعْتَرَف بيّنة بالحرّية سُمِعَتْ؛ لأن الحرّية حقّ لله تعالى م ر أقول ذكر البلقيني ما يوافق ذلك لكن صرّح السنوي وغيره بآته لا تُسمّع إقامته البيّنة كما تقدّم بهامش باب الحوالة. ٥. قوله: (فقال أنا حرّ في الأصل) وقّع السؤال عمّا لو كانت أمه رقيقة وقال أنا حرّ الأصل فهل يُقبَل قوله بيمينه أيضاً لاحتمال حرّية الأصل مع ذلك بنحو وطء شبهة يقتضي الحرّية أو لا بُدّ من بيّنة؛ لأن الولد يتبع أمه في الرّق فالأصل في ولد الرقيقة هو الرّق فيه نظر ولعلّ الأوجه الثاني وبه أفتى م ر مُتَكَرِّراً ويُؤيِّده تعليلهم بموافقة الأصل وهو الحرّية إذ لا يقال في ولد الرقيقة إن الأصل فيه الحرّية. ٥. قوله: (ولم يكن قد أقرّ له) يَبْنِي أو لِيَأْبِيه.

بِنَقْلِهَا عَنِ الْأَصْلِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَعْتَقَنِي هُوَ أَوْ غَيْرُهُ فَيَحْتَاجُ لِلْبَيِّنَةِ وَإِذَا تَبَيَّنَتْ حُرِّيَّتُهُ الْأَصْلِيَّةُ بِقَوْلِهِ رَجَعَ مُشْتَرِيهِ عَلَى بَائِعِهِ بِشَمْنِهِ وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِالْمَلِكِ؛ لَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى ظَاهِرِ الْيَدِ (أَوْ ادَّعَى (رِقَّ) صَغِيرٍ) أَوْ مَجْنُونٍ كَبِيرٍ (لَيْسَ فِي يَدِهِ) وَكَذَّبَهُ صَاحِبُ الْيَدِ (لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ) أَوْ نَحْوَهَا كَعَلِمَ قَاضٍ وَيَمِينٍ مَزْدُودَةٍ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَلِكِ (أَوْ فِي يَدِهِ) أَوْ يَدٍ غَيْرِهِ وَصَدَّقَهُ (حُكْمٌ لَهُ بِهِ إِنْ) خَلَفَ لِعِظَمِ خَطَرِ الْحُرِّيَّةِ وَ (لَمْ يَعْرِفْ اسْتِزَادَهَا) فِيهِمَا (إِلَى التَّقَاطُ) وَلَا أَثَرُ لِإِنْكَارِهِ إِذَا بَلَغَ؛ لَأَنَّ الْيَدَ حُجَّةٌ بِخِلَافِ الْمُسْتَنَدَةِ لِلالتَّقَاطِ؛ لَأَنَّ اللَّقِيطَ مُحْكَمٌ بِحُرِّيَّتِهِ ظَاهِرًا كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَذُكِرَتْ هُنَا تَنْمِيمًا لِأَحْوَالِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَكَرَّرُ (وَلَوْ أَنْكَرَ الصَّغِيرُ وَهُوَ مُمَيَّنٌ) كَوْنَهُ قَتْلَهُ (فَلِإِنْكَارِهِ لَقَوْلُ)؛ لَأَنَّ عِبَارَتَهُ مُلْغَاةٌ (وَقِيلَ كِبَالِغٍ)؛ لَأَنَّهُ يَعْرِفُ نَفْسَهُ وَكَذَا لَا يُؤَثِّرُ إِنْكَارُهُ بَعْدَ كَمَالِهِ؛ لَأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِرِقِّهِ فَلَا يَرْتَفِعُ ذَلِكَ إِلَّا بِحُجَّةٍ (وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى ذَيْنِ مُؤْجَلٍ فِي الْأَصْح) إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الزَّامُ وَمُطَالَبَةٌ فِي الْحَالِ نَعَمْ، إِنْ كَانَ بَعْضُهُ حَالًا ادَّعَى بِكُلِّهِ لِيُطَالِبَهُ بِبَعْضِهِ وَإِنْ قُلَّ وَيَكُونُ الْمُؤْجَلُ تَبَعًا قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ وَاسْتَشْكَلَ بِمَا لَا يُجْدِي وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ صِحَّةَ الدَّعْوَى بِقَتْلِ خَطِئٍ أَوْ شِبْهِهِ عَمْدٍ.....

جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي الدَّعَاوَى تَبَعًا لِلدَّعْوَى أَنَّ بَيِّنَةَ الرِّقِّ أَوْ لَى؛ لَأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ وَهُوَ إِبْثَابُ الرِّقِّ وَنَقْلُ الْهَرَوِيِّ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ بَيِّنَةَ الْحُرِّيَّةِ أَوْ لَى اهـ. فَوَدَّ: (بِنَقْلِهَا إِلَيْهِ) أَيَّ بَكُونِ الْأَوَّلَى نَاقِلَةً عَنِ الْأَصْلِ عِبَارَةُ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ وَبَيِّنَةُ الْحُرِّيَّةِ مُسْتَضْحَةٌ اهـ. فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ قَالَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى: وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ وَأَيُّ بِالْأَصَالَةِ كَمَا مَرَّ مَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقَنِي إِلَيْهِ وَمَا لَوْ قَالَ: أَنَا عَبْدٌ فَلَانٍ فَالْمُصَدِّقُ السَّيِّدُ اهـ.

فَوَدَّ: (وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ) أَيُّ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيُّ فِي يَدِهِ أَوْ غَيْرِهِ. فَوَدَّ: (وَلَا أَثَرُ إِلَيْهِ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ وَكَذَا لَا يُؤَثِّرُ إِلَيْهِ. فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْيَدَ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُسْتَنَدَةِ لِلالتَّقَاطِ) أَيُّ فَلَا يُصَدِّقُ إِلَّا بِحُجَّةٍ مُغْنَى. فَوَدَّ: (وَكَذَا لَا يُؤَثِّرُ إِلَيْهِ) أَيُّ فِي صَوَرِ عَدَمِ الْاسْتِنَادِ إِلَى الْالتَّقَاطِ مُغْنَى. فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَ بِمَا لَا يُجْدِي) عِبَارَةُ الْمُغْنَى: فَإِنْ قِيلَ: الدَّعْوَى بِذَلِكَ مُشْكَلٌ بِأَنَّ الْحَالَ إِذَا كَانَ قَلِيلًا كَذَرَهُمْ مِنْ أَلْفٍ مُؤْجَلَةٌ يَتَعَدُّ الْاسْتِثْبَاطُ فِيهِ، وَبِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الدَّعْوَى لَمْ يُقَدْ وَإِنْ قَالَ: يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْأَلْفِ إِلَيَّ لَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى وَكَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ فَصَّلَ وَبَيَّنَ كَانَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ دَعْوَتَيْنِ. فَأَيُّ مَحَلِّ الْاسْتِثْبَاطِ؟ أَجِبَ: بِأَنَّ مَحَلَّ الْاسْتِثْبَاطِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ الْكَثِيرِ تَابِعًا لِلْقَلِيلِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ اهـ. وَقَوْلُهُ لَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى فِيهِ تَأْمُلُ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّ مَحَلَّ الْاسْتِثْبَاطِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَنَعٌ لِقَوْلِ السَّائِلِ إِذَا أُطْلِقَ الدَّعْوَى لَمْ يُقَدْ، وَقَوْلُهُ وَلَا يَضُرُّ إِلَيْهِ مَنَعٌ لِمَا قَبْلَهُ. فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ إِلَيْهِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ، وَهُوَ صِحَّةُ الدَّعْوَى بِقَتْلِ خَطِئٍ أَوْ شِبْهِهِ عَمْدٌ مَذْكُورٌ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى فِي الْمَتُونِ، فَلَا وَجْهَ لِإِسْنَادِهِ لِبَحَثِ الْبُلْقِينِيِّ وَإِنَّمَا الَّذِي نُسِبَ لِلْبُلْقِينِيِّ التَّشْبِيهُ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْتَشْتَى مِنْ عَدَمِ سَمَاعِ الدَّعْوَى بِالْمُؤْجَلِ رَشِيدِي أَقُولُ: وَأَيْضًا يُنَافِي ذَلِكَ الْإِسْنَادُ قَوْلَهُ الْآتِي قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ.

فَوَدَّ: (قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر وَقَوْلُهُ: وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

على القاتل وإن استلزمت الدية مؤجلة؛ لأن القصد ثبوت القتل ومن ثم صحت دعوى عقيد بمؤجل قصد بها إثبات أصل العقد قاله الماوردي وهو متجعة؛ لأن المقصود منها مستحق في الحال. ونقل بعضهم عن ابن أبي الدم أنه نازعه وبعضهم أنه استحسنته ولعل كلامه اختلف. ولو ادعى دينا على مغير وقصد إثباته ليطالبه به إذا أيسر فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقا واعتمده الغزي وقضية ما تقرّر عن الماوردي سماعها؛ لأن القصد إثباته ظاهرا مع كونه مستحقا قبضه حالا بتقدير يساره القريب عادة ويجري ذلك فيمن له دين على عبد يُبئع به بعد العتي هل تسمع الدعوى عليه به أو لا ثم رأيت البلقيني قال: والأقرب تشبيه هذه الدعوى بالدين على من تحقق إعاضه وقال قبل ذلك الذي يظهر أنه يغطي حكم الحال أخذا من

قوله: (على القاتل) فلو ادعى ذلك على العاقلة لم يجز جزما؛ لأنه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته في أثناء الحول وإعساؤه آخره مغني. قوله: (وهو متجعة إلخ).

(تيممة): تسمع الدعوى باستيلاء وتذير وتعليق عتي بصفة، ولو قبل العرض على البيع؛ لأنها حقوق ناجزة مغني وروض مع شرحه. قوله: (لأن المقصود منه) أي من دعوى القتل المذكورة.

قوله: (نازعه) أي الماوردي. قوله: (فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقا) من هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها، وهي أن شخصا تقرّر في نظارة على وقف من أوقاف المسلمين، فوجده خرابا ثم إنه عمّره على الوجه اللائق به، ثم سأل القاضي بعد العمارة في نزول كشف على المحل وتحديد العمارة وكتابة حجة بذلك، فأجابته لذلك وعين معه كشافا وشهودا ومهندسين، ففطعوا قيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف نصف، وأخبروا القاضي بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاليمهم، ويمنع من يريد أخذ الوقف إلى أن يستوفي المقدار المذكور من غلة الوقف، وهو أنه لا يعمل بالحجة المذكورة، وأن القاضي لا يجيبه لذلك؛ لأنه لم يطالب بشيء إذ ذاك، ولا وقعت عليه دعوى، والكتابة إنما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه، وليس ذلك موجودا هناك، وطريقه في إثبات العمارة المذكورة أن يقيم بينة تشهد له بما صرفه يوما فَيَوْمًا مثلا، ويكون ذلك جوابا بالدعوى ملزمة ثم إن لم يكن له بينة يصدق فيما صرفه يمينه، حيث ادعى قدرا لا يقا وساع له صرفه بأن كان فيه مصلحة، وأذن له القاضي فيما يتوقف على إذن كالقراض على الوقف من مال غيره أو من ماله، أو كان في شرط الواقف أن للناظر اقتراض ما يحتاج إليه الحال من العمارة من غير استئذان اه. ع ش.

قوله: (واعتمده الغزي) وهو المعتبر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح م ر اه. سم. قوله: (وقضية ما تقرّر عن الماوردي إلخ) عبارة النهاية: وإن اقتضى ما قرّره عن الماوردي إلخ. قوله: (لأن القصد إلخ) هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردي وكان الأولى أن يقول: ووجهه أن القصد إلخ رشدي.

قوله: (ويجري ذلك) أي: ما مرّ في دعوى الدين على المغير. قوله: (أنه يغطي) أي الدين على من

قوله: (واعتمده الغزي) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ش م ر.

تصحیحهم الحواله عليه به المستزمنة أن ما عليه من الدين له حكم الحال لا المؤجل للجهل بوقت استحقاقه ومَرَّ أن من شروط الدعوى أن لا ينافيها دعوى أخرى ومنه أن لا يكذب أصله فلو ثبت إقرار رجل بأنه عباسي فادعى ولده أنه حسني لم تُسمع دعواه ولا يثبت كما أفتى به ابن الصلاح. (تبيين): هذه الشروط الثلاثة المعلومة مما سبق العلم والإلزام وعدم المناقضة معتبرة في كل دعوى ويزيد عليها في الدعوى على من لا يحلف ولا يقبل إقراره ولي يثبت أريد أن أقيمها فلو طلق امرأة ثم نكح آخر فادعى الأول أنه نكحها في عدته لم تُسمع دعواه حتى يقول ولي يثبت أريد أن أقيمها على أنني طلقها يوم كذا فلم تنقض عدتي وفي الدعوى لعين بنحو بيع أو هبة على من هي بيده واشترتها أو اتهمتها من فلان وكان يملكها أو سلمنيها؛ لأن الظاهر أنه إما يتصرف فيما يملكه وفي الدعوى على الوارث بدوين ومات المدين وخلف تركه تفي بالدين أو بكذا منه وهي بيد هذا وهو يعلم الدين أي: أو لي به يثبت وتسمع الدعوى في عقد بيع فاسد قطعاً ليرد الثمن وفي مختلف فيه ليحكم بما يراه كشفعة الجوار كما مر ولو ادعى عليه ألفاً قرضاً فقال بل ثمناً مثلاً لزمه الألف لاتفاقهما عليها فلم يُنظر لاختلافهما في السبب ولا تبطل دعواه بقوله شهودي فسقة أو مُبطلون فله إقامة يثبته أخرى والحلف وقول البائع المبيع وقف مثلاً مسموح كيثبة إن لم يُصرح حال البيع بملكه وإلا سمعت دعواه لتخليف المشتري أنه باعه وهو ملكه والله أعلم.

تَحَقَّقَ إِعْسَارُهُ. ❦ فَوَدَّ: (ومنه) أي غير المُنافي وقوله: أن لا يَكْذَبَ إلخ كان الأولى حَذْفَ لَفْظَةِ لا وإِزْجَاعَ ضَمِيرٍ ومنه إلى المُنافي. ❦ فَوَدَّ: (ويزيد إلخ) مَفْعُولُهُ ولي يثبته إلخ سم. وَيَصِحُّ كَوْنُهُ فَاعِلاً لَهُ؛ لأن زَادَ يُسْتَعْمَلُ لازماً وَمُتَعَدِّياً. ❦ فَوَدَّ: (على من لا يَحْلِفُ إلخ) أي من الغائب والصبي والمجنون والميت. ❦ فَوَدَّ: (فلو طلق امرأة إلخ) يُتَأَمَّلُ وجه هذا التفریع سم. ❦ فَوَدَّ: (واشترتها إلخ) مَفْعُولُ يَزِيدُ الْمُقَدَّرُ بِالْعَطْفِ. ❦ فَوَدَّ: (وكان يملكها) راجع لِكُلِّ من البيع والهبة. ❦ فَوَدَّ: (لأن الظاهر إلخ) تَغْلِيلٌ لِلِإِكْتِفَاءِ بقوله: وَسَلَّمْنِيهَا عن قوله: وكان يملكها رَشِيدِي أقول: مُقْتَضَى هذا أن قول المُدَّعِي وكان يملكه يُعْنِي في دَعْوَى الهبة أيضاً عن قوله: وَسَلَّمْنِيهَا، لَكِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ وَجِبِ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ كالصريح في اشتراط ذِكْرِ نَحْوِهِ. ❦ فَوَدَّ: (وخلف تركه إلخ) مَفْعُولُ يَزِيدُ الْمُقَدَّرُ. ❦ فَوَدَّ: (بكذا) أي: كَثُلَتْ منه أي الدين. ❦ فَوَدَّ: (كما مر) أي: قُبِيلَ قولِ المثنى أو نكاحاً لم يَكْفِ إلخ سم وقد يُقال: فَلِمَ أعاده؟ ، ❦ فَوَدَّ: (بقوله شهودي إلخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فَرْقَ بين أن يقول ذلك قبل الشهادة وبعدها. ❦ فَوَدَّ: (والحلف) ظاهره وإن لم يَدَّعِ خَصْمُهُ عليه عِلْمَهُ بنحو فسق يثبته الأخرى. ❦ فَوَدَّ: (سمعت دعواه) أي: لا يثبته.

❦ فَوَدَّ: (ويزيد عليها) مَفْعُولُهُ ولي إلخ. ❦ فَوَدَّ: (فلو طلق إلخ) يُتَأَمَّلُ وجه هذا التفریع. ❦ فَوَدَّ: (وفي مختلف فيه) هذه تَقَدَّمَ قُبِيلَ قولِ الْمُصَنِّفِ أو نكاحاً لم يَكْفِ الإطلاق إلخ.

فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به

إذا (أَصَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الشُّكُوتِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى) الصَّحِيحَةِ وَهُوَ عَارِفٌ أَوْ جَاهِلٌ أَوْ حَصَلَتْ لَهُ ذَهْشَةٌ وَتَبَّهٌ فَلَمْ يَتَّبِعْهُ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ كَلَّمُ قَوْلُهُ أَصَرَ، وَتَبَّهُهُ عِنْدَ ظُهُورِ كَوْنِ شُكُوتِهِ لِذَلِكَ وَاجِبٌ وَغُرِفَ بِذَلِكَ بِالْأُولَى أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنْهُ كَشُكُوتِهِ (جُعِلَ كُمُنْكَرٌ نَاكِيلٌ) فِيمَا يَأْتِي فِيهِ بِقِيْدِهِ وَهُوَ أَنَّ يَحْكُمَ الْقَاضِي بِشُكُوتِهِ أَوْ يَقُولَ لِلْمُدَّعَى احْلِفْ فَحِينَئِذٍ يَحْلِفُ وَلَا يُمَكِّنُ السَّائِكُ مِنَ الْحِلْفِ لَوْ أَرَادَهُ وَيُسْتَقْبَلُ لَهُ تَكْرِيرُ أَجِبْهُ ثَلَاثًا وَشُكُوتُ أُخْرَى عَنْ إِمَارَةِ مُفْهِمَةٍ أَوْ كِتَابَةِ أَحْسَنَهَا كَذَلِكَ وَمِثْلُهُ أَصَمَّ لَا يَسْمَعُ أَصْلًا وَهُوَ يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ وَإِلَّا فَهُوَ كَمَجْنُونٍ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ فِي بَابِ الْحَجْرِ.

(تَنْبِيْهُ) يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يُجِبُّ بِقَوْلِهِ يُنْبِئُ مَا يَدَّعِيهِ فَتُطَالِبُ الْقَضَاءُ الْمُدَّعَى بِالْإِثْبَاتِ لِفَهْمِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ جَوَابٌ صَحِيحٌ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذَا طَلَبَ الْإِثْبَاتَ لَا يَسْتَلْزِمُ اعْتِرَافًا

فصل: في جواب الدعوى

قوله: (في جواب الدعوى) إلى التنبية في النهاية. قوله: (وما يتعلق به) أي: بالجواب ع ش أي: من قوله: وما قبل إقرار عبده بالخ بغير مي. قوله: (أَصَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْخ) وفي الكثير كلام طويل في إصرار المدعى عليه، إذا كان وكيلًا أو وليًا تتعين مراجعته سم. قوله: (فلم يتبّه) لعل المراد لم يجب مع زوال نحو جهله رشدي. قوله: (وغرف بذلك) أي بقوله: أو جاهل الخ. قوله: (وهو أن يحكم) أي فلا يصير ناكلاً بمجرّد الشكوت فقط، بل لا بد من الحكم بالتكول أو يقول للمدعى: احلف عزيزي اه. بغير مي. قوله: (ولا يمكن السالك من الحلف الخ) أي: إلا برضا المدعى كما يأتي ع ش أي: في مبحث التكول. قوله: (وشكوت أخرى) إلى قوله كما مر في المغني. قوله: (كذلك) أي شكوت الناطق مغني. قوله: (ولاً) أي: وإن لم يفهم الإشارة. قوله: (فهو كمجنون) أي: فلا تصح الدعوى عليه مغني. قوله: (على ما مر فيه) أي من أن الدعوى على وليه ع ش. قوله: (عليه) إلى قول المتن وقيل في النهاية، إلا قوله: فيجب مهر المثل وكذا في المغني إلا قوله: أو عفو في الثانية، وقوله: وجواب دعوى ألف إلى ويكفي.

فصل: أصر المدعى عليه على الشكوت الخ

قوله: (أَصَرَ الْخ) في الكثير كلام طويل في إصرار المدعى عليه إذا كان وكيلًا أو وليًا تتعين مراجعته. قوله: (تنبيه يقع كثيرا أن المدعى عليه يجب بقوله ينبت ما يدعيه الخ) ويقع أيضا أنه أغني المدعى عليه بعد الدعوى عليه بقول ما بقيت أتحاكم عندك أو ما بقيت أدعي عندك والوجه أنه يجعل بذلك منكراً ناكلاً فيحلف المدعى ويستحق ولو تنازعا قبل الدعوى فطلب أحدهما الأصل أي: القاضي الكبير وطلب الآخر نائيه أجيب من طلب الأصل في وقت انتصابه للحكم م ر.

ولا إنكاراً فتعيّن أن لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالإنكار أو الإقرار (فإن ادعى) عليه (عشرة) مثلاً (فقال لا يلزمني العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) إن توجّهت اليمين عليه؛ لأنّ مدّعي العشرة مدّع بكلّ جزءٍ منها فلا بُدَّ أن يطابق الإنكار واليمين دعواه وإنما يطابقانها إن نفى كلّ جزءٍ منها (فإن حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكِل) عمّا دون العشرة (فيحلف المدّعي على استحقاق دون عشرة بجزء) وإن قلّ من غير تجديد دعوى (ويأخذه) لما يأتي أنّ الثكول مع اليمين كالإقرار نعم، إن نكل المدّعي عليه عن

قول (سئ): (فقال: لا تلزمني إلخ) وإن قال في جوابه: هي عندي أو ليس لك عندي شيء فذاك ظاهرٌ. مغني.

قول (سئ): (حتى يقول ولا بعضها إلخ) وإن ادعى داراً بيد غيره فأنكره، فلا بُدَّ أن يقول في حلفه: ليس لك ولا شيء منها، ولو ادعى أنّه باعه إياها كفاه أنّه لم يبيعها مغني وروض مع شرحه.

قوله: (وإنما يطابقانها إلخ) أي: وقوله لا يلزمني العشرة إنّما هي نفى لمجموعها، ولا يقتضي نفى كلّ جزءٍ منها مغني.

قول (سئ): (فناكِل) يتبني أن يكون محلّه في غير مغذورٍ لجهل أو دهنس، وإلا فهو مشكِلٌ فليتامل وليحرّز سيّد عمّر عبارة البُجَيْرميّ قوله: فناكِل عمّا دونها، في هذه العبارة بعض إجمال؛ لأنه لا يكون ناكِلاً بمجرّد حلفه على نفى العشرة، بل لا بُدَّ بعد هذا الحلف أن يقول له القاضي: هذا غير كافٍ قلّ ولا بعضها، فإن لم يحلف كذلك فناكِل كلّ عمّا دونها شيئاً عزيزي اهـ. قوله: (وإن قلّ) شاملٌ لما لا يتموّل، وهو ظاهرٌ إن ادعى بقاء العين، فإن كانت تالفّة فلا؛ لأنه لا مطالبة بما لا يتموّل ع ش وفيه تأمل؛ لأن المطلوب هنا إنّما هو غير الأقلّ لا الأقلّ. قوله: (نعم إن نكل المدّعي عليه إلخ) كأنه أراد بالثكول الإنكار مع الحلف، وإلا فالثكول عن اليمين يقتضي حلف المدّعي على العشرة واستحقاقها سم. وأقول: قوله: وإلا فالثكول إلخ إنّما ينتج ما ادّعاه لو لم يصحّ تاليه، والحال لا محذور في التزام صحّته، فحاصل المقام أنّه إذا أجاب المدّعي عليه: بلا تلزمني العشرة ولا جزء منها، واستخلفه القاضي على العشرة فقط فنكل عن الحلف عليها، فللمدّعي أن يحلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى، وليس له أن يحلف على استحقاق ما دونها، إلا بعد تجديد دعوى ونكول المدّعي عليه، فهذا لا محذور فيه فليراجع، ثم رأيت في الأثوار ما نصّه: وإذا عرّضه القاضي اليمين على العشرة ودونها فحلف على نفى العشرة، واقتصر عليه فناكِل عمّا دون العشرة، وللمدّعي الحلف على استحقاق ما دونها بقليل، ولو نكل المدّعي عليه من مطلق اليمين، وأراد المدّعي الحلف على بعض العشرة، فإن عرّض القاضي اليمين على العشرة وعلى كلّ جزءٍ منها، فله الحلف على بعضها، وإن عرّض على

قوله: (نعم إن نكل) كأنه أراد بالثكول الإنكار مع الحلف وإلا فالثكول عن اليمين يقتضي حلف المدّعي على العشرة واستحقاقها.

العشرة وقد اقتصر القاضي في تخليفه على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق ما دونها إلا بعد تجديد دعوى ونكول الخصم؛ لأنه إنما نكل عنها فلا يكون ناكلاً عن بعضها هذا إن لم يستند المدعى به لعقد ولا كأن ادّعت أنه نكحها بخمسين وطالبته بها كفاه نفى العقد بها والحلف عليه فإن نكل لم تخلف هي على أنه نكحها بدوّن الخمسين لأنه ينافي دعواها أولاً وهو النكاح بالخمسين فيجب مهر المثل ولو ادّعى عليه مالا فأنكر

العشرة وخذا لم يكن له الحلف على بعضها، بل يستأنف الدعوى للبعض الذي يريد الحلف عليه اهـ. ويتضح بذلك عدم إرادة ما قاله المحشي سم. وأن كلام الشارح على ظاهره ولا مخدور فيه، والله أعلم. هـ فؤد: (فقط) أي: ولم يقل ولا شيء منها نهاية. هـ فؤد: (نكحها إلخ) أي أو باعها داره روض ونهاية. هـ فؤد: (فإن نكل لم تخلف هي إلخ) أي: بل إن خلقت يمين الرد فضي لها واستحقت الخمسين؛ لأن اليمين المزدودة كالإقرار، وإن لم تخلف لم تستحق شيئاً؛ لأن مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئاً، هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر، سواء بنى ذلك على حلفها يمين الرد أو على عديمه لا يقال: وجه قوله: فيجب مهر المثل أن الزوج معترف بالنكاح، لأننا نقول: لا نسلم أنه معترف به؛ لأن إنكاره أنه نكح بخمسين شامل لإنكار نفس النكاح، ولو سلم فمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرّد دعوى الزوجية، كما يعلم بمراجعة ما تقدّم في بحث الاختلاف قبيل الوليمة فراجع وتأمّله تعرفه. ثم بحث بجميع ذلك مع م ر فوافق عليه اهـ. سم. ولك أن تجيب: بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقدير إلا إن ثبت خلافه أخذاً مما يأتي في دعوى ألف صدقاً. هـ فؤد: (لم تخلف هي على أنه إلخ) قال في شرح البهجة: إلا إذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين، فإنها تخلف عليه لنكوله كما في الروضة وأصلها سم. وعبارة الأسنى والنّهاية: إلا بدعوى جديدة ونكول المدعى عليه اهـ. هـ فؤد: (لأنه ينافي دعواها أولاً) ظاهره: أن حلفها المنفي أنه تزوّجها بخمسة مثلاً، وحيث قد قولهم: إلا بدعوى جديدة مشكّل؛ لأنها

هـ فؤد: (فإن نكل لم تخلف هي على أنه نكحها بدوّن الخمسين) أي: بل إن خلقت يمين الرد فضي لها واستحقت الخمسين؛ لأن اليمين المزدودة كالإقرار وإن لم تخلف لم تستحق شيئاً؛ لأن مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئاً هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح: فيجب مهر المثل. فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها يمين الرد أو على عديمه لا يقال: وجه قوله فيجب مهر المثل أن الزوج معترف بالنكاح؛ لأننا نقول لا نسلم أنه معترف به؛ لأن إنكاره أنه نكح بخمسين شامل لإنكاره نفس النكاح ولو سلم فمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرّد دعوى الزوجية كما يعلم بمراجعة ما تقدّم في بحث الاختلاف قبيل الوليمة فراجع وتأمّله تعرفه ثم بحث بجميع ذلك مع م ر فوافق عليه. هـ فؤد: (وقد اقتصر القاضي في تخليفه على عرض اليمين عليها فقط) أي: ولم يقل ولا شيء منها. هـ فؤد: (لم تخلف هي إلخ) قال في شرح البهجة: إلا إذا استأنفت الدعوى عليه ببعض

وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير إقرار وله تخليفه؛ لأنه لا يأمن أن يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعي أن يحلف يمين الرد فقال خصمه أنا أبذل المال بلا يمين فيلزمه الحاكم بأن يقرّ وإلا حلف المدعي. (وإذا ادعى مالا مضافا إلى سبب كافر ضحك كذا كفاه في الجواب لا تستحق) أنت (علي شيئا) أو لا يلزمني تسليم شيء إليك (أو ادعى عليه (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق علي شيئا) ولا نظّر لكون العامة لا يعدّون الشفعة مستحقة على المشتري (أو لا تستحق تسليم الشقص) ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة؛ لأن المدعي قد يصدق فيها ولكن عرض ما أسقطها من نحو أداء أو إبراء أو إيسار أو عفو في الثانية فإن نفاها كذب وإن أقر بها لم يجد بينة فافتضت الضرورة قبول إطلاقه، ومّر في بابها كيفية دعواها وجواب دعوى الوديعة على تودعني أو لا تستحق علي شيئا أو هلكت أو دفعتها دون قوله لم يلزمني دفع أو تسليم شيء إليك؛ لأنه لا يلزمه ذلك بل التخليف وجواب دعوى ألف صدقا لا يلزمني تسليم شيء إليها إن لم يقرّ

لا تخرج بها عن المنافاة، والظاهر: أن المراد بالذي تخلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها للخمس مثلا، لا أنه نكحها بالخمس، وعبارة الرافعي وإن استأنفت وادّعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه فيما زعمت جاز لها الحلف عليه انتهت. فقوله: ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيما ذكرته، فعلم أنه ليس لها أن تدعي بعد بانه نكحها بأقلّ رشدي وقوله عبارة الرافعي إلخ مثلها في الأنوار، ومّر أنفا مثلها أيضا عن سم عن شرح البهجة. قوله: (لم يلزمه قبوله) مفهومه: جواز القبول وقوله: من غير إقرار أي: من المدعي عليه وقوله وله تخليفه أي: للمدعي ع ش. قوله: (فيلزمه الحاكم إلخ) عبارة المغني: فله أن يحلفه ويقول له الحاكم: إما أن تقرّ بالحق أو يحلف المدعي بعد نكولك اه. وقوله: بعد نكولك لا حاجة إليه؛ لأن الكلام فيمن تحقّق نكولُه. قوله: (بأن يقرّ وإلا حلف المدعي) لعلّ علته ما مرّ قبله رشدي. قوله: (ولا نظّر لكون العامة إلخ) عبارة المغني: ونازع البلقيني في جواب دعوى الشفعة وقال أكثر الناس: لا يعدّون الشفعة مستحقة على المشتري؛ لأنها ليست في ذمته ولا يتعلّق به ضمانها كالغضب وغيره، فالجواب المعتبر لا شفعة لك عندي كما عبّر به في الروضة، وعبارة المحرّر: لا تستحق علي شفعة اه. والمُعتمد ما في المتن اه. قوله: (في الثانية) أي: الشفعة ع ش. قوله: (في بابها) أي: الشفعة. قوله: (لم يلزمني دفع إلخ) كذا في أصله، وفي النهاية وكان الأنسب التعبير بلا، إذ لم لنفي الماضي، ثم رأيت المغني عبّر بلا سيّد عمر.

قوله: (وجواب دعوى ألف إلخ) عبارة الأنوار: ولو ادّعت عليه ألفا صدقا يكتفي أن يقول: لا يلزمني تسليم شيء إليها، قيل للفقّال: هل للقاضي أن يقول: هل هي زوجتك؟ فقال: ما للقاضي ولهذا السؤال، لكن لو سأل فقال: نعم قضيت عليه بمهر المثل، إلا أن يقيم بينة أنه نكحها بكذا، فلا يلزمه

الخمسين فإنها تخلف لنكوله كما في الروضة وأصلها اه.

بالزوجة وإلا لم يكفه وقضي عليه بمهر المثل إلا إن ثبت خلافه وقد شتّعوا على جهلة القضاة بمبادرتهم إلى فرض مهر المثل بمجرّد عجزها عن حجة بما ادّعته والصواب سؤاله فإن ذكر قدرًا غير ما ادّعته تحالفًا فإن خلفًا أو نكلا وجب مهر المثل أو خلف أحدهما فقط قضى له بما ادّعه ويكفي في جواب دعوى الطلاق أنت وزوجتي والنكاح لست وزوجتي ولا يكون طلاقًا فلو صدّقها سلّمت له ولو أنكر وخلف حلّ له نحو أختها وليس له تزوّج غيره حتى يُطلقها أو يموت وتنقضي عدّتها وينبغي للحاكم أن يرفق به ليقول إن كنت نكحتها فهي طالق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ليتطابق الحلف والجواب (فإن أجاب بنفي السبب المذكور خلف عليه) ليتطابق اليمين الجواب (وقيل له خلف بالتفني المطلق) كما لو أجاب به

أكثر من ذلك اهـ. فوّ: (وإلا لم يكفه) أي؛ لأن من اعترف بسبب يوجب شيئًا لا يكفه في نفى ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق عليّ شيئًا، بل لا بد من إثبات عدم ما أوجب بطريقه ع ش. فوّ: (وقضي عليه بمهر المثل) انظره مع ما بعده رشيديّ وقد يقال: إن ما يأتي تفصيل لما هنا فليراجع. فوّ: (إلا إن ثبت خلافه) أي: ثبت أنه نكحها بأقل من ذلك، فلا يلزمه أكثر منه أسنى وأنوار، ويتنفي كما مرّ عن سم وأخذًا مما يأتي أو ثبت بنحو يمينها المزودة أنه نكحها بذلك أي: الألف فيلزمه ذلك. فوّ: (بمبادرتهم إلى فرض مهر المثل إلخ) لعلّه فيما إذا أجاب بأنه لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله، وإلا بأن كان جوابه لا يلزمني دفع شيء إليها، كيف يسأل عن القدر؟ فليراجع. رشيديّ. وقد يقال كما مرّ: إن ما هنا تفصيل لما مرّ، وحاصله أنه متى أقرّ بالزوجة، فلا يكفه في الجواب لا يلزمني دفع شيء إليها، فيسأل عن القدر كما مرّ أيضًا عن ع ش. فوّ: (فإن ذكر قدرًا إلخ) وإن لم يذكره فما حكمه؟ وهل يجعل كمنكر ناكل بقيدته؟ فليراجع وليحرز. فوّ: (غير ما ادّعته) لعل المراد دون ما ادّعته أي: وأما إذا ذكر قدره أو فوقه فالأمر ظاهر. فوّ: (فلو صدّقها سلّمت له إلخ) تقدّم مثله قبيل الفصل عن الأنوار والروض بزيادة بسط. فوّ: (حلّ له نحو أختها) أي: ظاهرًا، وكذا باطنًا إن صدّق كما هو ظاهر من نظائره رشيديّ. فوّ: (وليس لها تزوّج غيره) أي: ظاهرًا، وكذا باطنًا، إن صدقت أخذًا من نظائره.

فوّ (سني): (ويحلف) أي: المدعى عليه على حسب بفتح السين بخطه، ويجوز إسكانها أي: قدر جوابه هذا أو على نفى السبب، ولا يكلف التعرض لنفيه، فإن تبرّع وأجاب إلخ مغني عبارة الرّوض مع شرحه: ويحلف المدعى عليه إذا اقتصر على الجواب المطلق، وأفضى الأمر إلى حلفه كجوابه، أو على نفى السبب، وإن كان الجواب مطلقًا، فلا يلزمه التعرض لنفي السبب عينا اهـ. فوّ (سني): (بنفي السبب المذكور) كقوله في صورة القرض السابقة على ما أقرضتني كذا مغني.

فوّ: (إلا إن ثبت خلافه) قال في شرح الرّوض أي: إنه نكحها بأقل من ذلك فلو صدّقها سلّمت له كذا في الرّوض.

ويزدّه وضوح الفرق أو بالطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فإن تعرض له جاز لكن لو أقام المدعي به بينة لم تسمع بينة المدعى عليه بأداء أو إبراء؛ لأنه كذبها بنفيه للسبب من أصله وعلم مما تقرّر أنه لو ادعى ذنباً وهو مؤجل ولم يذكر الأجل كفى الجواب بلا يلزمني تسليمه الآن ويحلف عليه ولو ادعى على من حلف لا يلزمني تسليم شيء إليك بأن حلفك إنما كان لإعسار والآن أيسرت سمعت دعواه ويحلف له ما لم تتكرّر دعواه بحيث يظن منه التعتت.

(تنبيه): ما تقرّر من الاكتفاء بلا تستحق علي شيئاً استثنوا منه مسائل منها ما إذا أقر بأن جميع ما في داره ملك زوجته ثم مات فأقامت بينة بذلك فقال الوارث هذه الأعيان لم تكن موجودة عند الإقرار فإنه يحلف لا أعلم أنّ هذه ولا شيئاً منها كان موجوداً في البيت إذ ذاك.....

❦ فوّد: (أو بالإطلاق فكذلك إلخ) لا يخفى أنه مكرّر مع قول المتن: ويحلف على حسب جوابه هذا، فكان الأولى أن يسقطه ويذكر قوله: ولا يكلف التعرض لنفي السبب قبيل قول المتن: فإن أجاب إلخ كما مرّ عن المغني. ❦ فوّد: (ولا يكلف التعرض) إلى قوله أي وحيث في النهاية لإا قوله، فإنه يحلف لا أعلم أنّ إلى يكفي حلفه. ❦ فوّد: (فإن تعرض إلخ) متصل بقول المصنف: كفاه في الجواب لا تستحق علي إلخ ولو قدّمه لكان أو ضح ع ش، عبارة الرشيديّ قوله: فإن تعرض له جاز لا حاجة إلى هذا مع ما قبله، وحقّ العبارة ولو تعرض لنفي السبب وأقام المدعي به بينة إلخ على أنه تقدّم له خلاف هذا، وأنه تسمع من المدعى عليه البينة حيثما ذكر فليراجع اه. وقوله تقدّم لعل في شرح أمهل ثلاثة أيام، وقوله خلاف هذا وأنه إلخ أي: إلا أن يدعي أنّ ما تقدّم محله فيما إذا لم يُسند المدعي المدعى به إلى سبب فليراجع. ❦ فوّد: (فإن تعرض له) أي: لنفي السبب وقوله ولو أقام المدعي بكسر العين به أي بالسبب ووجوده. ❦ فوّد: (وهو مؤجل) أي في نفس الأمر ع ش. ❦ فوّد: (ولم يذكر الأجل) هو توضيح للدعوى؛ لأن الدعوى بالمؤجل لا تسمع كما مرّ أسنى، وهذا كالصريح في صحة دعوى الدين المطلق بدون تقييده بالحلول. ❦ فوّد: (كفى الجواب إلخ) ولا يجوز إنكاره استحقاقه بأن يقول: لا شيء له عليّ في أحد وجهين قال الزركشي: إنه المذهب كما حكاه الرواني عن جدّه ولو أقر له خصمه بثوب مثلاً وادعى ثلّقه، فله تحليفه أنه لا يلزمه تسليمه إليه، ثم يفتنّ منه بالقيمة، وإن نكل حلف المقر له على بقائه وطالبه به، مغني وروض مع شرحه. ❦ فوّد: (بذلك) أي الإقرار المذكور. ❦ فوّد: (فقال الوارث: هذه الأعيان لم تكن إلخ) أي فيكتفى منه بذلك ع ش. ❦ فوّد: (ولا شيئاً منها) الأولى أو شيئاً إلخ.

❦ فوّد: (كفى الجواب بلا يلزمني تسليمه إلخ) قال في الروض وفي جواز إنكاره استحقاقه أي: بأن يقول لا شيء له عليّ وجهان قال في شرحه قال الزركشي المذهب المنع كما حكاه شريح الرواني عن جدّه اه.

ولا يكفي حلفه على أنها لا تستحقها (ولو كان بيده مزهون أو مكزى وادّعاها مالكه كفاه) في الجواب (لا يلزم من تسليمه)؛ لأنه جواب مفيد ولا يلزمه التعرض للملك (فلو اعترف) له (بالملك وادّعى الرهن أو الإجارة) وكذّبه المدعى (فالصحيح أنه لا يقبل) في دعوى الرهن والإجارة (إلا ببينة)؛ لأن الأصل عدمهما (فإن عجز عنها وخاف أولاً إن اعترف بالملك للمدعى (بحضه) مفعول خاف (الرهن أو الإجارة فحيث أنه يقول) في الجواب (إن ادّعت ملكاً مطلقاً فلا يلزم من تسليم) لمدّعاك (وإن ادّعت مزهوناً) أو مؤجراً عندي (فادّكره لأجيب) ، وإذا ادّعى عليه عينا عقاراً أو منقولاً (فقال ليس هي لي أو أضافها لمن لا تمكن مخصصته كقوله

قوله: (ولا يكفي حلفه على أنها لا تستحقها) أي: لا شيئاً منها أخذاً من أول كلامه.

قوله (الشيء) (وادّعاها) أي كلاً منهما مالكه أو نائيه معني.

قوله (الشيء) (كفاه) (لا يلزم من تسليمه) فإن أقام بينة بالملك وجب تسليمه آثاراً. وفي هامشه واعتراض ذلك بأنه حيث لا يصح حق الرهن والإجارة، فكيف يجب التسليم إليه؟ والجواب أنه لا يخف على المدعى عليه، فإنه يمكن له استئناف دعوى الرهن وإقامة البينة عليه أو تخليف المدعى اهـ.

قوله: (لأنه جواب) إلى قوله كما سيعلم في المعنى إلا قوله كذا قاله إلى المتن. قوله: (ولا يلزمه التعرض للملك) أي: ليقبضه بأن يقول: ليس ملكك ولا لثبوت كما يعلم مما يأتي بجبرمي.

قوله (الشيء) (بحضه) بشكون الحاء المهملة على أنه مصدّر مضاف للفاعل أي: خاف أن يجحد المدعى الرهن إلخ.

(تنبيه): لو ذكر المصنف قوله أولاً بعد قوله بالملك كان أولى، فإن عبارته توهم تعلق أولاً بخاف، ولا معنى له معني.

قوله (الشيء) (إن ادّعت ملكاً طلقاً) أي عن رهن وإجارة معني. عبارة البجبرمي عن العزيزي: أي إن كان دعواك بملك العين التي ادّعتها ملكاً مطلقاً عن التقييد بالرهن أو الإجارة أي: إن لم يقيد المدعى به بالرهن أو الإجارة، فلا يلزم من تسليمه لك؛ لأنه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه، وإن ادّعت مزهوناً أو مؤجراً أي: إن قيدت المدعى به بالرهن أو الإجارة أي: إن كان مرادك التقييد بذلك فادّكره لأجيب عنه بأن أقول: لم تفرغ مدة الإجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اهـ.

قوله: (لمدّعاك) أي لما ادّعته علي معني.

قوله (الشيء) (وإن ادّعت مزهوناً إلخ) ويحتمل هذا الترييد، وإن كان على خلاف الأصل للحاجة وعكسه بأن ادّعى المرتهن على الراهن ديناً وخاف الراهن جحد المدعى الرهن، لو اعترف له بالدين يقول في جوابه: إن ادّعت ألفاً لا رهن به، فلا يلزم من رهن، هو كذا فادّكره حتى أجيب ولا يكون مقراً بذلك هنا ولا فيما مر، وكذلك يقول في ثمن مبيع لم يقبض، بأن يدعي عليه ألفاً فيقول: إن ادّعت من ثمن مبيع مقبوض فادّكره حتى أجيب أو عن ثمن مبيع لم يقبض، فلا يلزم من مطلقاً روض مع شرحه وآثاره ومعني.

(هي لرجل لا أعرفه أو لابني الطفل) أو المجنون أو السفیه سواءً أ زاد على ذلك أنها ملكه أو وقف عليه أو لا كما هو ظاهره. (وقف على الفقراء أو مسجد كذا) وهو ناظرٌ عليه (فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة) عنه (ولا تنزع العين) منه؛ لأن الظاهر أن ما في يده ملكه أو مستحقه وما صدر عنه ليس بمزيل ولم يظهر لغيره استحقاق كذا قالوه هنا وقد ينافيه قولهما عن الجويني وأقره لو قال للقاضي بيدي مال لا أعرف مالكة فالوجه القطع بأن القاضي يتولى حفظه ويوجب بحمل هذا على ما إذا قاله لا في جواب دعوى وحيث يُفرق بأن هنا قرينة تؤيد اليد وهي ظهور قصد الصرف بذلك عن المخاصمة فلم يقو هذا الإقرار على انتزاعها من يده بخلافه ثم فإنه لا قرينة تؤيد يده فعمل بإقراره (بل يحلف المدعي) لا على أنها لنحو ابنه بل على (أنه لا يلزمه التسليم) للعين رجاء أن يُقر أو ينكل فيحلف المدعي وتثبت له العين في الأولين في المتن والبدل للخیولة في البقية وله تخليفه كذلك.....

❦ قول (سني): (أو لابني الطفل) أي بخلاف نحو الطفل الفلاني وله ولي غيره لما سيأتي، وحيث لمعنى قولهم: لا تمكن مخاصمته أي: ولو بوليّه فمتى أمكنت مخاصمته بنفسه أو بوليّه انصرفت الخصومة عنه على ما سيأتي رشيدى عبارة الحلبي أي ولا يئنه له ولا فسمع الدعوى على المحجور حيث أنه. ❦ قوله: (وهو ناظرٌ عليه) أي الوقف فإن كان ناظره غيره انصرفت الخصومة إليه، كما ذكره الشهاب الرملي رشيدى. وكذا في سم إلا قوله كما ذكره إلخ. ❦ قوله: (وما صدر عنه ليس بمزيل) ومن ثم لو ادعى لنفسه بعد سماع رشيدى ومغني وعبارة سم، قال في الروض: وإن ادعاها أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي: دعواه اه. وهو المعتقد اه. ❦ قوله: (وقد ينافيه) أي قولهم وما صدر عنه ليس بمزيل. ❦ قوله: (بحمل هذا) أي قول الجويني. ❦ قوله: (في الأوليين) أي فيما ليس هي له وهي لرجل لا أعرفه. ❦ قوله: (والبدل للخیولة في البقية) هو تابع في هذا كالشهاب ابن حجر أي: والمغني لما في

❦ قوله: (وهو ناظرٌ عليه) لعل التقييد به لقوله فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه فإذا كان الناظر عليه غيره انصرفت الخصومة إليه أخذًا من قوله الآتي بل تنصرف لوليّه والضمير في عليه للوقف لا لمسجد كذا فليتأمل. ❦ قوله: (لا على أنها لنحو ابنه) قال في الروض وإن ادعاها أي: المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي: دعواه اه وهو المعتقد. ❦ قوله: (والبدل للخیولة في البقية) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بخطه بهامشه ما نصه فيه بحث وذلك؛ لأن التفرع على عدم انصراف الخصومة حيث يئنه فاليمين المزدودة تفيده لانتزاع العين في المسائل كلها نعم إذا قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف والمسجد كما ذهب إليه الغزالي وأبو الفرج وكذا في الأوليين على وجه كان له التخليف لتغريم البدل فما قاله الشارح يعني صاحب شرح المنهج هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة اه. ولم يزد في شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها ويحلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه رجاء أن يُقر وينكل فيحلف المدعي ويثبت له اه وهو ظاهر فيما قاله شيخنا.

(إِنْ) كَانَ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ أَوْ (لَمْ تَكُنْ) لَهُ (بَيِّنَةٌ) كَمَا سَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي وَفِيمَا إِذَا كَانَ لَهُ بَيِّنَةٌ وَأَقَامَهَا يَقْضِي لَهُ بِهَا كَذَا أَطْلَقُوهُ وَسَيَأْتِي فِيهِ تَفْصِيلٌ عَنِ الْبَغْوِيِّ وَنَازِعِ الْبُلْقِينِيِّ فِي هَذِهِ الصُّورِ وَأَطَالَ بِمَا لَيْسَ هَذَا مَحَلٌّ بِسْطِهِ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهُ. (وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ) أَيِ: الْمَذْكُورِ (لِلْمُعَيَّنِ حَاضِرِ) بِالْبَلَدِ (تُمْكِنُ مُخَاصَمَتُهُ وَتَخْلِيفُهُ) جَمَعَ بَيْنَهُمَا إِضَاحًا وَإِلَّا فَأَخَذَهُمَا مُعْنً عَنِ الْآخِرِ لَاسْتِزَامِهِ لَهُ ثُمَّ التَّقْيِيدُ لِإِفَادَةِ أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِهِ لِمَنْ لَا تُمْكِنُ مُخَاصَمَتُهُ وَهُوَ الْمَحْجُورُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ عَنْهُ بَلْ تَنْصَرِفُ عَنْهُ لَوْلِيِّهِ وَإِنَّمَا هُوَ لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (سَيُلْ فَاِنْ صَدَّقَهُ صَارَتْ الْخُصُومَةُ مَعَهُ) لِصَيْرُورَةِ الْيَدِ لَهُ (وَإِنْ كَذَبَهُ تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ) لِمَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ أَيِ: وَحِينَئِذٍ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ نَظِيرَ مَا مَرَّ (وَقِيلَ يُسَلَّمُ إِلَى الْمُدَّعِي) إِذْ لَا طَالِبَ لَهُ

شَرْحُ الْمَنْهَجِ وَقَدْ قَالَ الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ إِنَّهُ وَهْمٌ وَانْتِقَالَ نَظَرٍ أَه. وَالَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ فِي هَذِهِ الصُّورِ ثَبَّتَ الْعَيْنُ نَبَّ عَلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ رَشِيدِيٌّ عِبَارَةً سَمَ: كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ: فِيهِ بَحْثٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيعَ عَلَى عَدَمِ انْصِرَافِ الْخُصُومَةِ، وَحَيْثُذٍ فَالْيَمِينُ الْمَزْدُودَةُ مُفِيدَةٌ لِانْتِزَاعِ الْعَيْنِ فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا، نَعَمْ إِنْ قُلْنَا بِانْصِرَافِ الْخُصُومَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَخْجُورِ وَالْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسْجِدِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْغَزَالِيُّ وَأَبُو الْفَرَجِ كَانَ لَهُ الْحِلْفُ لِتَغْرِيمِ الْبَدَلِ، فَمَا قَالَ الشَّارِحُ يَعْنِي شَيْخُ الْإِسْلَامِ هُنَا وَهْمٌ مَنْشُؤُهُ انْتِقَالَ النَّظَرِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أَه. وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا، وَيَخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ رَجَاءً أَنْ يَقْرَأَ وَيَتَكَلَّمَ فَيَخْلِفَ الْمُدَّعِي وَتَثَبَّتْ لَهُ أَه. وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَ شَيْخُنَا أَه. وَأَقُولُ: وَعِبَارَةُ الْأَنْوَارِ أَيْضًا ظَاهِرَةٌ فِيمَا قَالَ الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ) وَلَمْ يَقُمْهَا رَشِيدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَسَيَأْتِي فِيهِ تَفْصِيلٌ عَنِ الْبَغْوِيِّ) حَاصِلُ التَّفْصِيلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِقْرَارُ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَقَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا لِلْمُدَّعِي، حُكِمَ لَهُ بِهَا مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ فِي وَجْهِ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّ الْمُقَرَّرَ مَتَّعَتْ فِي إِقْرَارِهِ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهَا لَكِنْ قُرِضَ تَفْصِيلُ الْبَغْوِيِّ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ بِهَا لِمَنْ تُمْكِنُ مُخَاصَمَتُهُ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ: وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ أَه، بَلِ التَّفْصِيلُ غَيْرُ مَتَّاتٍ هُنَا، إِذْ لَا يَصِحُّ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ فِي وَجْهِ الْمُقَرَّرِ لَهُ هُنَا فَتَأْمَلْ رَشِيدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَذْكُورِ) بِالْجَرِّ تَفْسِيرٌ لِلضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ وَعَرَضُهُ مِنْ هَذَا تَأْوِيلُ تَذْكِيرِ ضَمِيرِ الْعَيْنِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ رَشِيدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (جَمَعَ بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ إِمْكَانِ مُخَاصَمَتِهِ وَإِمْكَانِ تَخْلِيفِهِ مُعْنً. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ التَّقْيِيدُ) إِلَى الْمَنْحِ فِي الْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ لَا يُمْكِنُ الْإِلْخُ) أَيِ وَلَوْلِيِّهِ غَيْرُهُ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمَخْجُورُ) انْظُرْ مَا وَجْهَ هَذَا الْحَضَرِ مَعَ أَنَّ الْوَقْفَ الَّذِي نَظَرُهُ غَيْرُهُ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ. رَشِيدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ لِمَا مَرَّ الْإِلْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ تَرَكَ فِي يَدِهِ مِلْكًا سَمَ. □ فَوَدَّ: (أَيِ) وَحَيْثُذٍ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ عَنْهُ) أَيِ فَيَقِيمُ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ أَوْ يَحْلِفُ أَنْوَارٌ.

□ فَوَدَّ: (وَسَيَأْتِي فِيهِ تَفْصِيلٌ عَنِ الْبَغْوِيِّ) إِنْ أَرَادَ مَا يَأْتِي قَرِيبًا بِقَوْلِهِ وَفِي فَتَاوَى الْبَغْوِيِّ إِنْ أَقَامَهَا الْإِلْخُ فَيُمْكِنُ الْفَرْقُ. □ فَوَدَّ: (تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ لِمَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ تَرَكَ فِي يَدِهِ مِلْكًا.

سواه وزَيَّفَهُ الإمام بأنَّ القضاء له بمَجَرَّدِ الدعوى مُحالٌ (وقيلَ يحفظُهُ الحاكمُ لِظهورِ مالِكٍ) له كما مرَّ في الإقرارِ وفي الأنوارِ عن فتاوى القفالِ لو ادَّعى دارًا في يَدِ آخرٍ وأقامَ شاهِدًا ثمَّ ثانياً فقال المُدَّعى عليه قبلَ شهادته هي لِزوجتي سَمِعَهُ القاضي وحكمَ بها للمُدَّعي ثمَّ تدَّعي الزوجةُ عليه قِيلَ وهو مُشكِكٌ؛ لأنَّ المُدَّعى عليه مُعترفٌ بأنَّها لِغيرِهِ فكيفَ تتوجَّهُ الدعوى عليه اهـ ويُردُّ بأنَّه مُقَصِّرٌ بشكوكه عن ذلك حتى سَمِعَتِ الدعوى وشهادةُ الأوَّلِ فلمَ يُقبلَ منه الصَّرفُ لِلغيرِ وبهذا يَرُدُّ قولُ المُستَشكِكِ فكيفَ تتوجَّهُ الدعوى عليه؟ وبَيَّانُهُ أَنَّها توجَّهَتْ وسَمِعَتْ هي ثمَّ شهادةُ الأوَّلِ فقبولُ الثاني والحكمُ تَتِمُّمٌ لا ابتداءُ دعوى عليه. وفي فتاوى البَغَوِيِّ إنَّ أقامها فأقرَّ ذو اليدَ بالعينِ لِآخرٍ قبلَ الحكمِ للمُدَّعي حكمَ بها من غيرِ إعادتها في

فَوَدَّ: (كما مرَّ في الإقرارِ) أي وأعادَ المُصنَّفُ المسألةَ هُنا لِتَفْيِدِ التَّضَرُّيحِ بِمُقَابِلِ الْأَصَحِّ، وهو وقيلَ إلخٌ مُعْنِي. فَوَدَّ: (قبلَ شهادته) أي الثاني. فَوَدَّ: (ثمَّ تدَّعي الزوجةُ عليه إلخ) انظرَ إلى الحاشيةِ الآتيةِ عندَ قولِ الشارحِ أمَّا بالنسبةِ لِتَحْلِيْفِهِ فلا إلخٌ سم. فَوَدَّ: (من ذلك) أي الاغترافِ. فَوَدَّ: (وبهذا يَرُدُّ قولُ المُستَشكِكِ فكيفَ تتوجَّهُ الدَّعْوَى عليه؟) يُعْنِي عنه ما قَبْلَهُ. فَوَدَّ: (وبَيَّانُهُ) أي الرَّدُّ. فَوَدَّ: (لا ابتداءُ دَعْوَى عليه) هذا يَدُلُّ على أنَّ يَقْتَضِي هذا البيانُ أَنَّ الحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ الدَّعْوَى سم. فَوَدَّ: (وفي فتاوى البَغَوِيِّ إلخ) انظرَ مُخَالَفَتَهُ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ ذَاكَ عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِمَّا هُنَا سم. أقولُ: بَلِ الْأَوَّلَى حَمَلُ ذَاكَ عَلَى تَقْوِذِ

فَوَدَّ: (ثمَّ تدَّعي الزوجةُ عليه) في الرِّوَضِ فَرَّخٌ: لو ادَّعى على غيره وَقَفَ دارَ بِيَدِهِ عليه وأقرَّ بها ذو اليدَ لِغُلَّانٍ وَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ له لم يَكُنْ له تَحْلِيْفُ الْمُقَرِّ لِغَيْرِهِ أَي: قِيَمَتُهَا؛ لأنَّ الوَقْفَ لَا يُعْتَاضُ عنه وفيه نَظَرٌ قال في شَرْحِهِ: لأنَّ الوَقْفَ يَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ الْإِثْلَافِ، وَالْحِيلُولَةُ فِي الْحَالِ كَالْإِثْلَافِ أَمَّا إِذَا كَذَّبَهُ الْمُقَرُّ له فَيَتْرَكَ فِي يَدِ الْمُقَرِّ كما مرَّ نَظِيرُهُ وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ له فيما مرَّ بَيِّنَةً عَلَى الْمَلِكِ لم يَكُنْ للمُدَّعي تَحْلِيْفُ الْمُقَرِّ لِغَيْرِهِ؛ لأنَّ الْمَلِكَ اسْتَفَرَّ بِالْبَيِّنَةِ وَخَرَجَ الْإِفْرَازُ عَنْ أَنَّ تَكُونَ الْحِيلُولَةُ به صَرَخَ به الْأَصْلُ اهـ. وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ له فيما مرَّ كَانَهُ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ وَلَهُ أَي: للمُدَّعي تَحْلِيْفُهُ أَي: المُدَّعى عليه حَيْثُ انْصَرَفَتِ الْخُصُومَةُ عَنْهُ أَي: بأنَّ أَقَرَّ بالمُدَّعى به لِغَايِبِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ أَوْ أَنَّ مَا أَقَرَّ به مِلْكٌ لِلْمُقَرِّ له رَجَاءً أَنْ يُقَرَّرَ له به أَوْ يَنْكُلَ فَيَحْلِفَ وَيُغَرِّمَهُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لِشَخْصٍ بَعْدَمَا أَقَرَّ به لِغَيْرِهِ يَغَرِّمُ الْقِيَمَةَ لِلثَّانِي اهـ. وبهذا يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ ثُمَّ تدَّعي الزوجةُ عليه إنَّ أريدَ الزَّوْجُ عَلَى الْمُقَرِّ لِلتَّحْلِيْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (لا ابتداءُ دَعْوَى) هذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُسْتَشكِكِ بِالْدَّعْوَى فِي قَوْلِهِ فَكَيْفَ تَتَوَجَّهُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ الدَّعْوَى مِنَ الْمُدَّعي لَا مِنَ الزَّوْجَةِ. فَوَدَّ: (أَيْضًا لا ابتداءُ دَعْوَى إلخ) قد يَقْتَضِي هذا أَنَّ الحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ الدَّعْوَى. فَوَدَّ: (وفي فتاوى البَغَوِيِّ إلخ) انظرَ مُخَالَفَتَهُ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ ذَاكَ عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِمَّا هُنَا.

وجه المُقَرَّر له إن علم أنَّ المُقَرَّر مُتَعَنَّتْ في إقراره وإلا أعادها في وجهه قال الأذرعِي: والظاهر أنَّه لا بُدَّ من إعادة الدعوى في وجهه أيضًا (وإن أقرَّ) به (لي) مُعَيَّن (غائب) فالأصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يقدم الغائب؛ لأنَّ المال بظاهر الإقرار للغائب إذ لو قدَّم وصَدَّقَه أخذه وصارت الخصومة معه (فلان كان للمُدَّعي بيَّنة) ووُجِدَتْ شروطُ القضاء على الغائب (قضى) له (بها) وسُلِّمَتْ له العيْنُ قِيلَ هذا تهافَّت؛ لأنَّ الوقفَ يُنافيه ما فرَّعه عليه وعبارة أصله سالمة منه اهـ. ولا تهافَّت فيه؛ لأنَّه بأن بهذا التفريع أنَّ قبله مُقَدَّرًا هو حيث لا بيَّنة ومثلُ هذا ظاهر لا يُعْتَرَضُ بمثله إلا لِيَتَبَيَّنَ للمُراد المُتبادِر من العبارة بأدنى تأمل (وهو قضاء على غائب فيحلف) المُدَّعي (معها) يمين الاستظهار كما مرَّ؛ لأنَّ المال صار له بحكم الإقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضر) فلا يمين.

(تنبيه): أطلقوا الغائب وقيدوا الحاضر بالبلد فاقضى أنَّ المراد بالغائب الغائب عن البلد ولو لدون مسافة العدوى ثم قالوا وهو قضاء على غائب فاقضى أنَّه بمسافة العدوى وحينئذ تنافى مفهوم الحاضر والغائب فيمن بدون مسافة العدوى والذي يتَّجه فيه أنَّه كالحاضر فإنَّ سهل سؤاله وجب ورُتِبَ عليه ما مرَّ وإنَّ لم يسهل وقف الأمر إلى حضوره ولا تُسمَعُ عليه حجة إلا نحو تعزُّز أو توارى ثم انصراف الخصومة عنه في الصوَرِ السَّابِقة والوقف إلى قدوم الغائب إنما هو بالنسبة للعين المُدَّعة أما بالنسبة لِتَحْلِيْفِهِ فلا.....

الحُكْمُ بالنسبة للأخذ من ذي اليد، لا بالنسبة للمُقَرَّر له أيضًا أخذاً ممَّا يأتي عن المُعْني والروض مع شرحه.

□ قول (الشي): (ويوقف الأمر) أي حيث لا بيَّنة كما يأتي ع ش. □ قوله: (لأن المال) إلى التنبيه في النهاية.
 □ قول (الشي): (فلان كان للمُدَّعي بيَّنة إلخ) أي: وإن لم يكن للمُدَّعي بيَّنة فله تحليف المُدَّعي عليه أنَّه لا يلزمه تسليمه إليه، فإنَّ نكَلَ حلف المُدَّعي وأخذه ثم إذا حضر الغائب وصَدَّقَ المُقَرَّرُ رُدَّ إليه بلا حجة؛ لأنَّ اليد له بإقرار صاحب اليد ثم يستأنف الخصومة معه مُعْني، ومرَّ آنفاً في الشرح عن الأذرعِي ما يؤيِّده. □ قوله: (شروط القضاء على الغائب) أي: المُتَقَدِّمُ في بابهِ. □ قوله: (وعبارة أصله إلخ) فإنَّه قال: فإنَّ لم يكن بيَّنة يوقف الأمر إلى أن يحضر الغائب، وإنَّ كان له بيَّنة فيَقْضَى له مُعْني. □ قوله: (بمثله) الأولى الأخصر به. □ قوله: (بمسافة العدوى) صوابه فَوْقَ مَسَافَةِ العدوى. □ قوله: (ثم انصراف الخصومة) إلى قوله وكذا في المُعْني وإلى قوله أي أو كان عَيْنًا في النهاية. إلا قوله ووقع إلى التنبيه.
 □ قوله: (في الصوَرِ إلخ) لعلَّ الجمعَ نظرًا لما أفاده الشارح بقوله: ثم التقييد به إلخ وقوله: والذي يتَّجه إلخ، وإلَّا فما تقدَّم في المتن إلا صورة واحدة هي ما إذا أقرَّ لحاضر ثم رأيت قال الرشيدِي: قوله في الصوَرِ لعلَّه في الصوَرِ بزيادة تاء بعد الزاء أي: إذا أقرَّ بهما لحاضر اهـ. □ قوله: (أما بالنسبة لِتَحْلِيْفِهِ فلا إلخ) وفي الرُّوضِ قرعٌ لو ادَّعى على غيره ووقف دار بيده عليه، وأقرَّ بها ذو اليد لفلان وصَدَّقَه المُقَرَّرُ له

إِذْ لِلْمُدَّعِي طَلَبٌ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ التَّسْلِيمُ إِلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعِي وَأَخَذَ بَدَلَ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةَ بِنَاءً عَلَى الْأَظْهَرِ السَّابِقِ أَوْ آخِرَ الْإِقْرَارِ أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ غَرِمَ لَهُ بَدَلُهُ لِلْحِلُولَةِ بَيْنَهُمَا بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ وَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِأَنَّهَا لِلْغَائِبِ عَمِلَ بَيِّنَتَهُ إِنْ ثَبَتَتْ وَكَالَتْهُ وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ بِالنِّسْبَةِ لِثُبُوتِ مَلِكِ الْغَائِبِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُقَرَّ مَتَى زَعَمَ أَنَّهُ وَكِيلٌ

لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُ الْمُقَرِّ لِغَرَمِهِ أَيْ قِيمَتِهَا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ وَفِيهِ نَظَرُ أَه. وَفِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ الْإِتْلَافِ، وَالْحِلُولَةُ فِي الْحَالِ كَالْإِتْلَافِ، أَمَّا إِذَا كَذَّبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فَيَتَرَكُ فِي يَدِ الْمُقَرِّ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ، وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ لَهُ فِيمَا مَرَّ بَيِّنَةً عَلَى الْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي تَحْلِيلُ الْمُقَرِّ لِغَرَمِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ اسْتَقَرَّ بِالْبَيِّنَةِ، وَخَرَجَ الْإِقْرَارُ أَنْ تَكُونَ الْحِلُولَةُ بِهِ، صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ أَه. وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ، وَلَهُ أَيْ لِلْمُدَّعِي تَحْلِيلُهُ أَيْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُ انْفَصَرَفَتِ الْخُصُومَةُ عَنْهُ أَيْ: بِأَنْ أَقَرَّ بِالْمُدَّعَى بِهِ لَغَائِبٍ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، أَوْ أَنْ مَا أَقَرَّ بِهِ مَلِكٌ لِلْمُقَرِّ لَهُ رَجَاءً أَنْ يُقَرَّ أَوْ يَتَكَلَّفَ فَيُخْلِفَ وَيُغَرِّمَهُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لِشَخْصٍ بَعْدَمَا أَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ يَغَرِّمُ الْقِيَمَةَ لِلثَّانِي أَه. وَبِهَذَا يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ عَنْ فَتَاوَى الْفُقَهَاءِ ثُمَّ تَدْعِي الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ إِنْ أَرِيدَ عَلَى الزَّوْجِ الْمُقَرُّ لِلتَّحْلِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. أَيْ: وَأَمَّا إِذَا رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمُدَّعِي كَمَا هُوَ الْأَقْرَبُ، فَلَا إِشْكَالَ، بَلِ الظَّاهِرُ عَدَمُ صِحَّةِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلزَّوْجِ الْمُقَرِّ فَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (إِذْ لِلْمُدَّعِي طَلَبٌ يَمِينُهُ الْخ) وَحِينَئِذٍ فَلَمْ يَبْقَ فَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِنَا: لَا تَنْصَرِفُ عِنْدَ الْخُصُومَةِ فِيمَا مَرَّ وَبَيْنَ قَوْلِنَا هُنَا: تَنْصَرِفُ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ يَأْخُذُ مِنْهُ الْعَيْنُ إِذَا أَثْبَتَهَا عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ، وَهُنَا يَأْخُذُ بِدَلِّهَا مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَيُكُلُّ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ يَحْلِفُهُ وَيُقِيمُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ كَمَا عَلِمَ رَشِيدِيٌّ وَفِي قَوْلِهِ: وَيُقِيمُ عَلَيْهِ الْخَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِقْرَارِ لِمُعَيَّنٍ حَاضِرٍ نَظَرُ ظَاهِرٍ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ التَّسْلِيمُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ: ثَبِيَّةٌ لِلْمُدَّعِي تَحْلِيلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُ انْفَصَرَفَتِ الْخُصُومَةُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، أَوْ أَنْ مَا أَقَرَّ بِهِ مَلِكٌ لِلْمُقَرِّ لَهُ رَجَاءً أَنْ يُقَرَّ بِهِ لَهُ أَوْ يَتَكَلَّفَ فَيَحْلِفَ وَيُغَرِّمَهُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَرَّ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ بَعْدَمَا أَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ يَغَرِّمُ الْقِيَمَةَ لِلثَّانِي، فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ وَحَلَفَ الْمُدَّعِي الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةَ، أَوْ أَقَرَّ لَهُ بِالْعَيْنِ ثَانِيًا أَيْ: وَأَقَرَّ الْمُقَرُّ لَهُ وَغَرِمَ لَهُ الْقِيَمَةَ ثُمَّ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً بِالْعَيْنِ أَوْ سَلَّمَتْ بَعْدَ نِكُولِ الْمُقَرِّ لَهُ، رَدَّ الْقِيَمَةَ وَأَخَذَ الْعَيْنَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا لِلْحِلُولَةِ وَقَدْ زَالَتْ أَه. زَادَ الْأَنْوَارُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ رَجَعَ الْغَائِبُ وَكَذَّبَ الْمُقَرُّ فِي الْإِقْرَارِ لَهُ، فَالْحُكْمُ كَمَا لَوْ أَضَافَ إِلَى حَاضِرٍ فَكَذَّبَهُ وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ لَهُ الْحَاضِرُ أَوْ الْغَائِبُ بَعْدَ الرُّجُوعِ بَيِّنَةً بِالْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي تَحْلِيلُ الْمُقَرِّ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ الْخ) أَيْ بَعْدَ أَنْ أَقَرَّ بِهِ لِآخَرَ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ رَشِيدِيٌّ. ❦ قَوْلُهُ: (عَمِلَ بَيِّنَتِهِ) أَيْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِزِيَادَةِ قُوَّتِهَا إِذَا بِإِقْرَارِ ذِي الْيَدِ لَهُ أَسْنَى وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ الْخ) وَفِي الرَّوْضِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ يُطَالَبُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْكَفِيلِ

❦ قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُقَرَّ مَتَى زَعَمَ أَنَّهُ وَكِيلُ الْغَائِبِ الْخ) فِي الرَّوْضِ فِي هَذَا الْبَحْثِ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ يُطَالَبُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْكَفِيلِ بَعْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ وَإِنْ لَمْ تُعَدَّلْ لَا قَبْلَهَا فَإِنْ لَمْ يَكْفُلْ أَيْ: يُقِيمُ كَفِيلًا

الغائب احتاج في ثبوت الملك للغائب إلى إثبات وكالته وأن العين ملك الغائب فإن أقامها بالملك فقط لم تُسمع إلا لدفع التهمة عنه وكذا لو ادعى لنفسه حقاً فيها كرهن مقبوض وإجارة فتُسمع بيئته أنها ملك فلان الغائب؛ لأن حقه لا يثبت إلا إن ثبت ملك الغائب فيثبت ملكه بهذه البيّنة ووقع هنا لغير واحد من الشراح ما لا ينبغي فاحذره.

(تبيينه) الأول: قال المدعى عليه هي لي وفي يدي فأقام المدعى بيّنة وحكم الحاكم له بها ثم بان أنها ليست في يد المدعى عليه فالذي يتّجه أنه لا ينفذ إن كان ذو اليد حاضراً وينفذ إن كان غائباً ووجدت شروط القضاء على الغائب.

بعد قيام البيّنة، وإن لم تعدل لا قبلها فإن لم يكفل أي يقيم كفيلاً حَسَ اه. قال في شرحه: لا امتناع من إقامة كفيل لا لثبوت الحق وامتناعه منه اه. سم. ه. قوله: (فإن أقامها بالملك فقط لم تُسمع إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه: فإن لم يقيم بيّنة بوكالته عن الغائب وأقام بيّنة بالملك، سُمعت بيّنته لا لتثبيت العين للغائب؛ لأنه ليس نائباً عنه، بل لتدفع عنه اليمين وتهمة الإضافة إلى الغائب، سواء تعرّضت بيّنته لكونها في يده بعارية أو غيرها أم لا، وهذه الخصومة خصومة للمدعى مع المدعى عليه، وللمدعى مع الغائب خصومة أخرى انتهى اه. سم. ه. قوله: (وكذا لو ادعى لنفسه حقاً فيها إلخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً للروض وشرحه وللمغني والأنوار عبارته: وإن تعرّضت أي بيّنة المقرّ مع ذلك أي: كونه ملكاً للغائب لكونه في إجارة الحاضر أو رهنه سُمعت لصرف الخصومة وأنصراف التحليف، ورجحت بيّنة المدعى، فإذا حضر الغائب، فإن أعاد البيّنة أو أقام غيرها قُدّمت على بيّنة المدعى، وإن لم يقيم فيقرّر الملك على الملك، ولو قال للقاضي: زد في الكتاب أنه عاد ولم يدع أو لم يقيم البيّنة يلزمه الإجابة اه. ه. قوله: (فتُسمع بيّنته إلخ) أي إذا تعرّضت لكونها في إجارة الحاضر أو رهنه أخذاً مما مرّ عن الأنوار. ه. قوله: (فيثبت ملكه بهذه البيّنة) ولا ينافيه ما مرّ من أنه ليس له إثبات مال لغيره حتى يأخذ دينه منه؛ لأن محلّ ذلك في أصل العين الذي لا علقه له فيها، وهنا في حق التوثيق أو المنفعة مع تعلّق حقه بها نهاية. وقوله: لأن محلّ ذلك إلخ أي على مختاره، وأما عند الشارح فمحلّه في الدين كما مرّ في القضاء على الغائب ويأتي في ضابط الحالف. ه. قوله: (ووجدت شروط القضاء)

حَسَ قال في شرحه لا امتناع من إقامة كفيل لا لثبوت الحق وامتناعه منه اه. ه. قوله: (فإن أقامها بالملك فقط لم تُسمع إلخ) عبارة الرّوض وشرحه فإن لم يثبت أي: يقيم بيّنة بوكالة له عن الغائب وأثبت أي: أقام بيّنة بالملك للغائب سُمعت بيّنته لا لتثبيت العين للغائب؛ لأنه ليس نائباً عنه بل لتدفع عنه اليمين وتهمة الإضافة إلى الغائب سواء تعرّضت بيّنته لكونها في يده بعارية أو غيرها أم لا فهذه الخصومة خصومة للمدعى مع المدعى عليه وللمدعى مع الغائب خصومة أخرى اه. ه. قوله: (فتُسمع بيّنته أنها ملك فلان الغائب) قد يؤيد هذا ما تقدّم بالهامش قبيل أو ادعى نكاحاً عن ابن الصلاح والسبكي إلا أن يفرّق.

الثاني: عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَنْ يَدَّعي حَقًّا لغيره وليس وكيلاً ولا ولياً لا تُسَمَّعْ دعواه ومَحَلُّه إن كان يَدَّعي حَقًّا لغيره غير مُتَّعِلٍ إليه بخلاف ما إذا كان مُتَّعِلًا منه إليه أي: أو كان عَيْنًا لِمَدِينِهِ له بها تَعَلُّقٌ كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ويأتي في ضابط الحَالِفِ فَمَنْ الْأَوَّلُ ما لو اشترى أمة ثم أراد أن يُثَبِّتَ على بائِعِهِ أَنَّهُ أَقْرَبُ بَآئِنِهَا مَغْصُوبَةٌ مِنْ فُلَانٍ بِخِلَافِ ما لو ادَّعى فسادَ البَيعِ لإِقْرَارِهِ قَبْلَهُ بَغْضِيبِهَا؛ لَأَنَّهُ هُنَا يُثَبِّتُ حَقًّا لِنَفْسِهِ هُوَ فَسادُ البَيعِ وإِنَّمَا سَمِعَتْ بِبَيِّنَتِهِ بِإِقْرَارِهِ قَبْلَ البَيعِ أَنَّهَا عَتِيقَةٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يُثَبِّتُ حَقًّا لِأَدَمِيٍّ وَمِنْهُ دَعْوَى دَائِنٍ مَبْنِيَّةٌ أَنَّ لَهَا مَهْرًا عَلَى زَوْجِهَا ودَعْوَى زَوْجَةٍ دَيْنًا لِزَوْجِهَا فَلَا تُسَمَّعَانِ وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبَّتَ ذَلِكَ تَعَلُّقٌ بِهِ.....

أي: بأن كان الغائب مُتَّكِرًا أو مُتَوَاتِرًا أو مُتَعَزِّرًا أو فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَلَى مَا مَرَّ عَ ش. ٥ فَوُدَّ: (الثاني إلخ).

(فَرَعَ): لَوْ ادَّعى جَارِيَةً عَلَى مُتَّكِرِهَا فَاسْتَحَقَّهَا بِحُجَّةٍ وَوِطْئِهَا وَأَوْلَدَهَا ثُمَّ اكْتَذَبَ نَفْسَهُ، لَمْ تَكُنْ زَانِيَةً بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تُتَّكَّرُ مَا يَقُولُ وَلَمْ يَبْطُلِ الْإِبْلَادُ وَخُرَيْتُهُ الْوَلَدُ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ، وَإِنْ وافَقَتْهُ الْجَارِيَةُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَا يُرْفَعُ مَا حَكَمَ بِهِ بِرُجُوعٍ مُحْتَمَلٍ فَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ، إِنْ لَمْ تَعْتَرَفْ هِيَ بِالزَّنا وَيَلْزَمُهُ الْأَرشُ، إِنْ نَقَصَتْ وَلَمْ يُولَدْهَا، وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ وَأُمُّهُ إِنْ أَوْلَدَهَا، وَلَا يَطْوُهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا بِشِرَاءٍ جَدِيدٍ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ شِرَائِهَا أَوْ بَعْدَهُ عَتَقَتْ عَمَلًا بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ، وَوَقَفَ وَلَاؤُهَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ شِرَائِهَا، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أَتَّكَّرَ صَاحِبُ الْيَدِ وَخَلَفَ أَنَّهَا لَهُ وَأَوْلَدَهَا ثُمَّ اكْتَذَبَ نَفْسَهُ، فَيَأْتِي فِيهَا جَمِيعُ مَا مَرَّ فِيهَا، فَلَا تَكُونُ زَانِيَةً بِإِقْرَارِهِ، وَلَا يَبْطُلُ الْإِبْلَادُ وَلَا خُرَيْتُهُ الْوَلَدُ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَالْأَرشُ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ وَأُمُّهُ، وَلَا يَطْوُهَا إِلَّا بِشِرَاءٍ جَدِيدٍ، فَإِنْ مَاتَ عَتَقَتْ وَوَقَفَ وَلَاؤُهَا، وَيَجِبُ أَجْرُهُ مِثْلِهَا فِي الْحَالَتَيْنِ، رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ، وَكَذَا فِي الْمُعْتَنِي وَالْأَتَوَاتِرِ، إِلَّا قَوْلُهُ: فَلَا تَكُونُ زَانِيَةً بِإِقْرَارِهِ إلخ. ٥ فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أي فِي شُرُوطِ الدَّعْوَى أَوْ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعي بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ وَالْمُدَّعى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِأَنَّهَا لِلْغَائِبِ إلخ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا وَلِيًّا) أي وَلَا نَاضِرًا كَمَا مَرَّ. ٥ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أي مَحَلُّ عَدَمِ السَّمَاعِ فِيمَا ذُكِرَ. ٥ فَوُدَّ: (لِمَدِينَةٍ) الْأَوْفَقُ لِمَا مَرَّ وَيَأْتِي إِبْدَالُهُ بِغَيْرِهِ. ٥ فَوُدَّ: (لَهُ بِهَا تَعَلُّقٌ) أي ثَابِتٌ بِالْفِعْلِ وَسَابِقٌ عَلَى الدَّعْوَى وَالْإِثْبَاتِ، بِخِلَافِ التَّعَلُّقِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ: وَمِنْهُ دَعْوَى دَائِنٍ مَبْنِيَّةٌ إلخ. ٥ فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أي فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعي بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ إلخ أَوْ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحِهِ: وَإِذَا ثَبَّتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ. ٥ فَوُدَّ: (فَمَنْ الْأَوَّلُ) وَهُوَ غَيْرُ الْمُتَّعِلِّ. ٥ فَوُدَّ: (أَنَّهُ أَقْرَبُ إلخ) ظَاهِرُهُ قَبْلَ الْبَيعِ أَوْ بَعْدَهُ. ٥ فَوُدَّ: (لِإِقْرَارِهِ إلخ) مُتَّعِلٌ بِالْفَسَادِ. ٥ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا سَمِعَتْ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مَنشُؤُهُ قَوْلُهُ: فَمَنْ الْأَوَّلُ مَا لَوْ اشْتَرَى أمة إلخ. ٥ فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أي الْأَوَّلُ. ٥ فَوُدَّ: (فَلَا يُسَمَّعَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ. ٥ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبَّتَ إلخ) أي: تَبَعًا كَدَعْوَى دَيْنِهِ

٥ فَوُدَّ: (فَلَا يُسَمَّعَانِ) إِلَّا تَبَعًا كَدَعْوَى دَيْنِهِ عَلَى الْمَيْتَةِ وَنَفَقَتِهَا عَلَى زَوْجِهَا لِقَصْدِ الْوَفَاءِ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يُحْتَمَلُ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي مَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ إلخ يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ، وَكَلَامُهُ السَّابِقُ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا ثَبَّتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ

حَقُّ الدَّائِنِ وَنَفَقَتُهَا فِي الثَّانِيَةِ وَمِنَ الثَّانِي مَا لَوْ اشْتَرَى سَهْمًا شَائِعًا مِنْ مَلِكٍ وَأُثْبِتَ فِي غَيْبَةِ الْبَائِعِ أَنَّ مَا اشْتَرَاهُ مِنْهُ هُوَ الَّذِي خَصَّهُ مِنْ تَرَكَةِ أَبِيهِ فَادَّعَى أَخُوهُ أَنَّ أَبَانَا وَهَبَنِي ذَلِكَ الْمَلِكُ كُلَّهُ هِبَةً لَا زِمَةً وَأَقَامَ بَيِّنَةً بِذَلِكَ فَأَقَامَ الْمُشْتَرِي شَاهِدًا بِأَنَّ الْأَبَ رَجَعَ فِي الْهِبَةِ سَمِعَتْ دَعْوَاهُ وَبَيَّنَّتُهُ فَيُخْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي مَلِكًا لِغَيْرِهِ مُتَّقِلًا مِنْهُ إِلَيْهِ كَالْوَارِثِ فِيمَا يَدَّعِيهِ لِمَوَرِّثِهِ بِخِلَافِ غَرِيمِ الْغَرِيمِ قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ فِي دَعْوَى الرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَأَ مَنْ لَهُ أَخٌ بِمَلِكٍ لَابْنِهِ فَلَانِ ثُمَّ مَاتَ فَادَّعَى الْأَخُ أَنَّهُ الْوَارِثُ وَأَنَّ الْمُقْرَأَ يَبْنُوهُ وَلَدًا عَلَى فِرَاشِ فَلَانٍ وَأُثْبِتَ ذَلِكَ ثَبَتَ نَسَبُ الْمُقْرَأِ بِهِ مِمَّنْ وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ وَبَطُلَ إِقْرَارُ الْمَيِّتِ يَبْنُوهُ وَمِنْهُ مَا لَوْ ادَّعَى دَارًا يَبِيدُ بِكَرٍ وَأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ الْمُشْتَرِي لَهَا مِنْ عَمَرٍ الْمُشْتَرِي لَهَا مِنْ بَكْرٍ فَانْكَرَ سَمِعَتْ بَيِّنَتُهُ بِالْبَيْعَيْنِ (وَمَا قَبْلَ إِقْرَارِ عَبْدِ) أَي: قِنْ (بِهِ كَقَفْوِيَّةٍ) لِأَدْمِيٍّ مِنْ قَوْدٍ أَوْ حَذْفٍ أَوْ تَعْزِيرٍ (فَالِدَعْوَى عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْجَوَابُ) لِيُرْتَّبَ الْحُكْمُ.....

عَلَى الْمَيِّتَةِ، وَنَفَقَتُهَا عَلَى زَوْجِهَا وَلَوْ بِقَصْدٍ وَفَاءِ الدِّينِ أَوْ التَّقَفُّعِ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ الْآتِي فِي شَرْحٍ: وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ الْإِنِّ، وَصَرِيحُ كَلَامِهِ السَّابِقِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحٍ: وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ سَم. □ فَوَدَّ: (حَقُّ الدَّائِنِ) أَي فِي الْأَوَّلَى. □ فَوَدَّ: (فَيُخْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ) يَعْنِي إِذَا عَجَزَ عَنْ شَاهِدٍ آخَرَ مَثَلًا. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يَدَّعِي الْإِنِّ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: سَمِعَتْ دَعْوَاهُ وَبَيَّنَّتُهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ) يُتَأَمَّلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْهُ سَم، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: وَجْهُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي مَا يَشْمَلُ قَوْلَ الشَّارِحِ: أَي أَوْ كَانَ لِمَدِينَةِ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَأَ مَنْ لَهُ أَخٌ الْإِنِّ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُهُ كَوْنُ هَذَا مِنَ الثَّانِي، وَأَنَّ الْمُدَّعَى بِهِ فِيهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ مُتَّقِلٌ مِنَ الْمُدَّعَى، فَإِنَّ الْمُدَّعَى بِهِ أَنَّهُ الْوَارِثُ وَأَنَّ الْمُقْرَأَ يَبْنُوهُ وَلَوْ عَلَى فِرَاشِ فَلَانٍ، وَوَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ لَيْسَ حَقًّا لِلْمَيِّتِ مُتَّقِلًا مِنَ الْمُدَّعَى، إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ يَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ حَقٌّ كَذَلِكَ وَهُوَ الْإِزْتُ سَم. □ فَوَدَّ: (بِالْبَيْعَيْنِ) أَي بَيْعُ بَكْرٍ لِعَمْرٍو وَبَيْعُ عَمْرٍو لِرَزِيدٍ، وَأَمَّا بَيْعُ زَيْدٍ لِلْمُدَّعَى فَلَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (أَي قِنْ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمَغْنَى وَكَذَا فِي النُّهَايَةِ إِلَّا مَا أُتْبِعَ عَلَيْهِ.

فَوَدَّ (سَمِي): (فَالِدَعْوَى عَلَيْهِ الْإِنِّ) وَتَصِحُّ الدَّعْوَى أَيْضًا عَلَى الرَّقِيقِ بِدَيْنٍ مُعَامَلَةٍ تِجَارَةً أَوْ ذَنْ لَهَا فِيهَا

يُصَرِّحُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ (أَيْ): (فَلَا تُسَمَّعَانِ) أَي: لِأَنَّ كُلًّا مِنْ مَهْرِ الْمَيِّتَةِ وَدَيْنِ الزَّوْجِ لَا يَنْتَقِلُ لِلْمُدَّعَى وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبَتَ تَعَلُّقٌ بِهِ حَقُّهُ فَفَرَّقَ بَيْنَ مَا يَنْتَقِلُ وَمَا لَا لِكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَقُّ لِكِنْ يُتَأَمَّلُ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا تَقَدَّمَ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ وَيُفَرِّقُ بِأَنَّ مَدَّعَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ تَعَلَّقَ حَقُّهُ بِالْعَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ الْإِنِّ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْفَرْقُ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ) يُتَأَمَّلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَأَ مَنْ لَهُ أَخٌ بِمَلِكٍ لَابْنِهِ فَلَانِ الْإِنِّ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُهُ كَوْنُ هَذَا مِنَ الثَّانِي وَأَنَّ الْمُدَّعَى فِيهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ يَنْتَقِلُ مِنَ الْمُدَّعَى فَإِنَّ الْمُدَّعَى أَنَّهُ الْوَارِثُ وَأَنَّ الْمُقْرَأَ يَبْنُوهُ وَلَدًا عَلَى فِرَاشِ فَلَانٍ وَوَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ لَيْسَ حَقًّا لِلْمَيِّتِ مُتَّقِلًا لِلْمُدَّعَى إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ يَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ حَقٌّ كَذَلِكَ وَهُوَ الْإِزْتُ.

على قوله لِقْصُورِ أَثَرِهِ عَلَيْهِ دُونَ سَيِّدِهِ أَمَّا عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهَا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ (وَمَا لَا) يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهِ (كَأَرَشٍ) لِعَيْبٍ وَضَمَانٍ مُتْلَفٍ (فَعَلَى السَّيِّدِ) الدَّعْوَى بِهِ وَالْجَوَابُ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُ الرِّقْبَةُ وَهِيَ حَقُّ السَّيِّدِ دُونَ الْقَيْنِ فَلَا تُسْمَعُ بِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَحْلِفُ كَالْمُتَعَلِّقِ بِذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُؤَجَّلِ نَعَمْ، الدَّعْوَى وَالْجَوَابُ عَلَى الرِّقِيقِ فِي نَحْوِ قَتْلِ خَطِيئٍ أَوْ شِبْهِ عَمْدٍ بِمَحَلِّ اللَّوْثِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهِ وَذَلِكَ لِتَتَعَلُّقِ الذِّمَّةِ بِرَقَبَتِهِ إِذَا أَقْسَمَ الْوَلِيُّ وَقَدْ يَكُونَانِ عَلَيْهِمَا كَمَا فِي نِكَاحِهِ وَنِكَاحِ الْمُكَاتِبَةِ لِتَوْقُفِ ثُبُوتِهِ عَلَى إِقْرَارِهِمَا.

سَيِّدُهُ مُعْنَى. ❦ فَوَدَّ: (عَلَى قَوْلِهِ) أَيِ الْقَيْنِ. ❦ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ. ❦ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. ❦ فَوَدَّ: (لِعَيْبٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِتَغْيِيبٍ أَوْ إِثْلَافٍ أَه. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ كَأَرَشٍ لِعَيْبٍ الْخ كَانَ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ جَرَحَ دَابَّتَهُ أَوْ أَثَلَهَا أَه. ❦ فَوَدَّ: (دُونَ الْقَيْنِ الْخ) نَعَمْ قَطَعَ الْبُعْوَى بِسَمَاعِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بَيِّنَةً، إِذْ قَدْ يَمْتَنِعُ إِقْرَارُ شَخْصٍ بِشَيْءٍ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ عَلَيْهِ لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، فَإِنَّ السَّفِيَةَ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِالْمَلِكِ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ لِأَجْلِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ نِهَابَةً. ❦ فَوَدَّ: (فَلَا تُسْمَعُ بِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى: فَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ فِي سَمَاعِهَا وَجْهَانِ. قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَالْوَجْهُ أَنَّهُ تُسْمَعُ لِثَبَاتِ الْأَرَشِ فِي الذِّمَّةِ لَا لِتَعَلُّقِهِ بِالرِّقْبَةِ، قَالَ تَفْرِيعًا عَلَى الْأَصْلَيْنِ: يَغْنِي أَنَّ الْأَرَشَ الْمُتَعَلِّقَ بِالرِّقْبَةِ يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ أَيْضًا، وَأَنَّ الدَّعْوَى تُسْمَعُ بِالْمُؤَجَّلِ قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ: فَيَخْرُجُ مِنْهُ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهَا لَا تُسْمَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالْمُؤَجَّلِ، وَبِهَذَا جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ أَه. ❦ فَوَدَّ: (نَعَمْ الدَّعْوَى وَالْجَوَابُ الْخ) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ يَمِينَ الْوَلِيِّ حُجَّةٌ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيِّنَةِ سَم. ❦ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ قَتْلِ خَطِيئٍ الْخ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِهِ، وَقَدْ اسْقَطَ الْمُعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ لَفْظَةَ النَّحْوِ. ❦ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِ الذِّمَّةِ بِرَقَبَتِهِ الْخ) هُوَ تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ قَبُولِ إِقْرَارِهِ رَشِيدِي. ❦ فَوَدَّ: (إِذَا أَقْسَمَ الْوَلِيُّ) أَيِ وَلِيِّ الْمَيِّتِ. ❦ فَوَدَّ: (وَقَدْ يَكُونَانِ عَلَيْهِمَا) أَيِ تَكُونُ الدَّعْوَى وَالْجَوَابُ عَلَى كُلِّ مِنَ الرِّقِيقِ وَالسَّيِّدِ مُعْنَى. ❦ فَوَدَّ: (كَمَا فِي نِكَاحِهِ) أَيِ: الْعَبْدِ كَانَ ادَّعَتْ حُرَّةً عَلَى عَبْدٍ وَسَيِّدُهُ بِأَنَّ هَذَا زَوْجِي زَوْجَهُ سَيِّدُهُ لِي، وَقَوْلُهُ: وَنِكَاحِ الْمُكَاتِبَةِ بِأَنَّ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَيْهَا وَعَلَى سَيِّدِهَا بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ زَوْجَهَا لَهُ سَيِّدُهَا بِأَذْنِهَا بِحَضْرَةِ شَاهِدِي عَدْلٍ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِإِقْرَارِهَا مَعَ السَّيِّدِ أَه. بُجَيْرِمِيِّ. ❦ فَوَدَّ: (لِتَوْقُفِ ثُبُوتِهِ الْخ) لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى التَّرْوِيجِ، فَلَوْ أَقَرَّ سَيِّدُ الْمُكَاتِبَةِ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَتْ حَلْفَتْ، فَإِنَّ تَكَلَّتْ وَحَلَفَ الْمُدَّعَى، حُكِمَ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ أَنْكَرَتْ فَاتَّكَرَّ السَّيِّدُ حَلَفَ السَّيِّدُ، فَإِنَّ تَكَلَّ حَلَفَ الْمُدَّعَى، وَحُكِمَ لَهُ بِالنِّكَاحِ، وَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُبْعَضَةِ مُعْنَى وَعَنَانِي.

❦ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُ الرِّقْبَةَ) وَهِيَ حَقُّ السَّيِّدِ دُونَ الْقَيْنِ فَلَا تُسْمَعُ بِهِ عَلَيْهِ الْخ نَعَمْ قَطَعَ الْبُعْوَى بِسَمَاعِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ لِلْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ إِذْ قَدْ يَمْتَنِعُ إِقْرَارُ شَخْصٍ بِشَيْءٍ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ عَلَيْهِ لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فَإِنَّ السَّفِيَةَ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِالْمَلِكِ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى لِأَجْلِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ شَرْحُ م ر. ❦ فَوَدَّ: (نَعَمْ الْخ) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ يَمِينَ الْوَلِيِّ حُجَّةٌ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيِّنَةِ

فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف وما يتفرع عليه

(تَغْلُظُ) نَذْبًا، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْخَصْمُ، بَلْ، وَإِنْ أَسْقَطَ كَمَا قَالَه الْقَاضِي (يَمِينُ مُدَّعٍ) الْيَمِينِ الْمَرْدُودَةُ وَمَعَ الشَّاهِدِ. (و) يَمِينُ (مُدَّعَى عَلَيْهِ) إِنْ لَمْ يَسْبِقْ لِأَحَدِهِمَا حَلْفٌ بِنَحْوِ طَلَاقِ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ يَمِينًا مُغْلَظَةً وَيُظْهِرُ تَصَدِيقَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَلْفِهِ طَلَاقُهُ ظَاهِرًا فَسَاوَى الثَّابِتِ بِالْبَيِّنَةِ (فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُقْصَدُ بِهِ مَالٌ) كِنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَإِيلَاءٍ وَرَجْعَةٍ وَلِعَانٍ وَعَتَقٍ وَوَلَاءٍ وَوَكَالَةٍ وَلَوْ فِي دِزْهِمْ وَسَائِرِ مَا مَرَّ مِمَّا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ مَوْضُوعَةٌ لِلزَّجْرِ عَنِ التَّعْدِي فَعُلْظٌ مُبَالِغَةٌ وَتَأْكِيدٌ لِلدُّعَى فِيمَا هُوَ مُتَأَكِّدٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَهُوَ مَا ذُكِرَ، وَمَا فِي قَوْلِهِ: (و) فِي (مَالٍ) أَوْ حَقِّهِ كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ (يَبْلُغُ نِصَابَ زَكَاةٍ).....

فصل: في كيفية الحلف وضابط الحالف

☐ قَوْلُهُ: (فِي كَيْفِيَّةِ الْحَلْفِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَسَبَقَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَاعْتَرِضَ إِلَى لَا فِي اخْتِصَاصٍ .
☐ قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ) أَيِ الْحَلْفِ . ☐ قَوْلُهُ: (الْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرِضَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُظْهِرُ إِلَى الْمُتَنِّ . ☐ قَوْلُهُ: (وَمَعَ الشَّاهِدِ) أَيِ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ مُغْنِي، وَقَضِيَّةُ اقْتِصَارِهِمْ عَلَى تَيْنِكَ الصُّورَتَيْنِ أَنَّهُ لَا تَغْلُظُ يَمِينُ الْاسْتِظْهَارِ فَلْيُرَاجَعْ . ☐ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ طَلَاقٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَلَا يُغْلُظُ عَلَى حَالِفٍ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ يَمِينًا مُغْلَظَةً بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّغْلِيظَ مُسْتَحَبٌّ، وَلَوْ كَانَ حَلْفُهُ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ النَّصِّ اهـ . ☐ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ إلخ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ مِنْ حَلْفِهِ طَلَاقُهُ) أَيِ: لِأَنَّ هَذَا الْحَلْفَ يُغْلَظُ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ إلخ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْحِنْثَ، وَقَدْ يُمْنَعُ هَذَا اللَّزُومُ إِذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْلِفَ يَمِينًا غَيْرَ مُغْلَظَةٍ أَنَّهُ سَبَقَ لَهُ حَلْفٌ بِمَا ذَكَرَ إِذِ التَّغْلِيظُ مَنُذُوبٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ خُصُوصًا لِضَرُورَةِ الْحَلْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم . ☐ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا) أَيِ: لَزُومًا ظَاهِرًا . ☐ قَوْلُهُ: (فَسَاوَى) أَيِ: قَوْلُهُ: أَنَّهُ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ إلخ . ☐ قَوْلُهُ: (وَوَكَالَةٍ) أَيِ: وَقَوْدَ وَوَصَايَةً وَتَغْلُظُ فِي الْوَقْفِ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا عَلَى الْمُدَّعَى وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْخُلْعُ، فَالْقَلِيلُ مِنَ الْمَالِ إِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتِ الزَّوْجَةُ وَحَلَفَتْ أَوْ نَكَلَتْ وَحَلَفَ هُوَ فَلَا تَغْلِيظَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ ادَّعَاهُ وَأَنْكَرَ وَحَلَفَ أَوْ نَكَلَ وَحَلَفَتْ هِيَ غُلْظَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَصْدَهَا الْفِرَاقَ وَقَصْدُهُ اسْتِدَامَةَ النِّكَاحِ، أَمَّا الْخُلْعُ بِالْكَثِيرِ فَتَغْلُظُ فِيهِ مُطْلَقًا مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي دِزْهِمْ) أَيِ: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْوَكَالَةِ إِنَّمَا هُوَ الْوَلَايَةُ رَشِيدِي . ☐ قَوْلُهُ: (فَعُلْظُ) أَيِ: الْحَلْفُ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَشَرَعَ التَّغْلِيظُ اهـ . ☐ قَوْلُهُ: (كَخِيَارٍ إلخ) أَيِ: وَحَقُّ الشُّفْعَةِ أَسْنَى وَمُغْنِي .

فصل تغلظ يمين مدَّعٍ ومدَّعَى عليه إلخ

☐ قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ مِنْ حَلْفِهِ طَلَاقُهُ ظَاهِرًا) أَيِ: لِأَنَّ هَذَا الْحَلْفَ يُغْلَظُ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْحِنْثَ، وَقَدْ يُمْنَعُ هَذَا اللَّزُومُ إِذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْلِفَ يَمِينًا غَيْرَ مُغْلَظَةٍ أَنَّهُ سَبَقَ لَهُ حَلْفٌ بِمَا ذَكَرَ، إِذِ التَّغْلِيظُ مَنُذُوبٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ خُصُوصًا هُنَا؛ لِضَرُورَةِ الْحَلْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

وهو كما قاله مائتا دِزْهَمٍ أو عِشْرُونَ دِينَارًا، وما عداهما لا بُدُّ أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهُ أَحَدَهُمَا، وَاغْتَرَضَ بِأَنْ نَصَّ الْأُمَّ وَالْمُخْتَصِرَ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالذَّهَبِ لَا غَيْرَ واعتمده البُلْقِينِي، ويُجَابُ بِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ هُنَا لِتَعَيُّنِ الذَّهَبِ مَعْنَى فَلِذَا أَعْرَضَا عَنْهُ أَي: وَمَا أَوْهَمَ التَّعَيُّنَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ تَصْوِيرٌ لَا غَيْرَ لَا فِي اخْتِصَاصٍ وَلَا فِيمَا دُونَ نِصَابٍ أَوْ حَقِّهِ كَمَا اخْتَلَفَ مُتَبَايِعَانِ فِي ثَمَنِ فَقَالَ الْبَائِغُ: عِشْرُونَ وَالْمَشْتَرِي عَشْرَةٌ؛ لِأَنَّ التَّنَازُعَ إِنَّمَا هُوَ فِي عَشْرَةٍ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَقِيرٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ فِيهِ مُوَاسَاةٌ، نَعَمْ، إِنْ رَأَاهُ لِنَحْوِ بَرَاءَةِ الْحَالِفِ فَعَلَهُ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ لَهُ فَعْلَهُ بِالْأَسْمَاءِ وَالصُّفَاتِ مُطْلَقًا (وَسَبَقَ بَيَانُ التَّغْلِيظِ فِي اللَّعَانِ) بِالزَّوْمَانِ وَكَذَا الْمَكَانِ فِي غَيْرِ نَحْوِ مَرِيضٍ وَحَائِضٍ، وَيَظْهَرُ أَنَّ يَلْحَقُ بِالْمَرَضِ سَائِرُ أَعْذَارِ الْجَمَاعَةِ، وَأَنَّ التَّغْلِيظَ بِهِ حِينَئِذٍ حَرَامٌ، لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُخَدَّرَةَ يُغْلَظُ عَلَيْهَا بِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا تَخْضُرُ لِلدَّعْوَى عَلَيْهَا، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ نَحْوَ الْمَرَضِ عُذْرٌ حَسْبِي بِخِلَافِ التَّخْدِيرِ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَمَا قَالَاهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ التَّغْلِيظُ فِي أَيِّ نِصَابٍ كَانَ مِنْ نَعَمْ وَنَبَاتٍ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ وَجْهٌ حَكَاهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّغْلِيظُ فِي خَمْسَةِ أَوْ سِتٍّ مِنْ شَعِيرٍ وَدُرَّةٍ وَغَيْرِهِمَا لَا يُسَاوِي خَمْسِينَ دِزْهَمًا وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا اغْتِبَارُ عَشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا أَوْ مِائَتِي دِزْهَمٍ فِضَّةً تَحْدِيدًا، وَالْمَنْصُوصُ فِي الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ اغْتِبَارُ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ قِيمَةً وَقَالَ الْبُلْقِينِي: إِنَّهُ الْمُغْتَمَدُ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمُدْعَى بِهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ اغْتَبَرُ بِالذَّهَبِ أَه. وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: اغْتِبَارُ عَشْرِينَ دِينَارًا أَوْ مِائَتِي دِزْهَمٍ أَوْ مَا قِيمَتُهُ أَحَدَهُمَا أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَا أَوْهَمَ التَّعَيُّنَ الْخ) أَي: مِنْ نَصِّ الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا فِيمَا دُونَ نِصَابٍ الْخ) أَي: وَإِنْ كَانَ لِيَتِيمٍ أَوْ لَوْفَقٍ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ رَأَاهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأُسْنَى نَعَمْ لِلْقَاضِي ذَلِكَ فِيمَا دُونَ النِّصَابِ إِنْ رَأَاهُ لِجَرَاءِ وَجَدُهَا فِي الْحَالِفِ أَه. وَعِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ رَأَاهُ الْحَاكِمُ أَي: فِيمَا دُونَ النِّصَابِ أَه. انْظُرْ هَلِ الْاِخْتِصَاصُ مِثْلُ مَا دُونَ النِّصَابِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ وَسَيَأْتِي عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ.

☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ لَهُ فِعْلَهُ الْخ) هَذَا التَّعْبِيرُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّغْلِيظُ بِغَيْرِ الْأَسْمَاءِ وَالصُّفَاتِ فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ؟ وَمَا وَجْهُهُ؟ رَشِيدِي أَقُولُ يَظْهَرُ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا اقْتَضَاهُ، وَوَجْهُهُ زِيَادَةُ إِيْذَاءِ الْحَالِفِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ بَلَّغَ نِصَابًا أَمْ لَا وَشَمِلَ ذَلِكَ الْاِخْتِصَاصَ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّ لَهُ تَغْلِيظَ الْيَمِينِ فِيهِ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِالزَّوْمَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَظْهَرُ فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ نَحْوِ مَرِيضٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُسْتَنْتَى مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ الْمَرِيضُ الَّذِي بِهِ مَرَضٌ شَقٌّ وَالزَّوْمَانُ وَالْحَائِضُ وَالتَّقْسَاءُ فَلَا يُغْلَظُ عَلَيْهِمْ بِالْمَكَانِ لِعُذْرِهِمْ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَظْهَرُ أَنَّ يَلْحَقُ الْخ) قَضِيَّةُ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُغْنِي عَدَمُ الْإِلْحَاقِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: الْمَكَانِ حِينَئِذٍ أَي: إِذَا كَانَ الْحَالِفُ نَحْوَ مَرِيضٍ أَوْ حَائِضٍ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: اسْتِثْنَاءِ نَحْوِ الْمَرِيضِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ نَحْوَ الْمَرَضِ عُذْرٌ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ.

وغيرهما، نعم، التعليلُ بحضور جمع أقلهم أربعةً ويتكرر اللفظ لا يُغتَبَرُ هنا ويُسنُّ بزيادة الأسماء والصفات أيضاً، وهي معروفة، ومَرَّ أوائل الإيمان أن ما يُذكر فيها من الطالِبِ الغالبِ المُذَرِّكِ المُهْلِكِ مُعْتَرَضٌ بأنَّه لا توقيفَ فيها وأسماءُ الله لا يجوزُ إطلاقُها إلا بتوقيفٍ، وإنَّ هذا لا يأتي إلا على كلامِ الباقلانيِّ أو الغزاليِّ المشترطين انتفاء الإشعارِ بالتقصُّصِ دون التوقيفِ، والجوابُ بأنَّ هذا من قبيل اسمِ المُفاعلةِ الذي غلب فيه معنى الفعلِ دون الصِّفةِ فالتحقُّ بالأفعالِ التي لا تتوقَّفُ إضافتها على توقيفٍ، ولذا توسَّع النَّاسُ فيها غيرَ صحيحٍ، أمَّا أوَّلُا فهي ليست من ذلك القبيل لفظاً وهو واضحٌ، ولا معنى وكونها تقتضي تعلُّقاً تُؤثِّرُ فيه لا يختصُّ بها بل أكثرُ الأسماءِ التوقيفيةِ كذلك، وأمَّا ثانياً فمَنْ الذي صرح على طريقة الأشعرى بأنَّ الأسماءِ أو الصفاتِ التي من بابِ المُفاعلةِ لا تقتضي توقيفاً، بل الفعلُ لا بُدَّ فيه من التوقيفِ لِكِنَّ الفرقِ بينه وبين الاسمِ والصِّفةِ أنَّ هذين لا بُدَّ من ورودِ لفظهما بعينه ولا يجوزُ اشتقاقهما من فعلٍ أو مُضدٍّ ورَدَّ كما صرحوا به بخلافِ الفعلِ لا يُشترطُ ورودُ لفظه، بل يكفي ورودُ معناه أو مُرادِفِهِ، بل عدمُ إشعاره بالتقصُّصِ وإنَّ لم يردَّ، وهذا وإنَّ لم أرَ مَنْ صرح به كذلك إلا أنَّه ظاهرٌ من فحوى عباراتِ الأصوليين فتأملهُ. ويُسنُّ أن تقرأ عليه آيةَ آلِ عمرانَ

قوله: (وغيرهما) بالجرِّ عطفاً على الزمانِ ويَحْتَمَلُ رَفْعُهُ عطفاً على المكانِ. قوله: (نعم) إلى قوله ويُسنُّ في النهايةِ وإلى قوله: أمَّا أوَّلُا في المُعْنَى إلَّا قوله: ويتكرر اللفظُ وقوله: وهي معروفةٌ إلى من الطالِبِ. قوله: (وهي معروفةٌ) كأنَّ يقولَ: والله الذي لا إله إلا هو عالمُ الغيبِ والشهادةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الذي يَعْلَمُ السِّرَّ والعِلانيةَ مُعْنَى وأسنَى. قوله: (فيها) أي: اليمينِ. قوله: (لا توقيفَ فيه) عبارةٌ المُعْنَى لم يَرِدْ توقيفٌ في الطالِبِ الغالبِ اهـ. قوله: (أو الغزاليِّ) كذا في أضلِّه بخطه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَكَانَ الظَّاهِرُ والغزاليُّ بالواوِ وسَيَدُ عَمَرَ. قوله: (اسمُ المُفاعلةِ) يعني اسمٌ دالٌّ على المُشاركةِ. قوله: (غيرَ صحيحٍ) خَبَرُ قوله والجوابُ عبارةٌ المُعْنَى أُجِيبَ بأنَّ هذا إلخ قال الأذرعِيُّ: والأخوطةُ اجْتِنَابُ هَذِهِ الْأَنْفَاطِ، ولهذا لم يَذْكُرْه الشافعيُّ وكثيرونَ من الأصحابِ اهـ. وهو كما قال اهـ. قوله: (وكونُها تَقْتَضِي) أي: من جهةِ تَحَقُّقِ مَذْلُولَاتِهَا. قوله: (تعلُّقاً) أي: مُتعلِّقاً. قوله: (التوقيفيةُ إلخ) لَعَلَّ حَقَّ المقامِ الْغَيْرِ التَّوْقِيفِيَّةِ. قوله: (فَمَنْ الذي إلخ) اسْتِفْهَامٌ إنْكَارِيٌّ. قوله: (ولا يجوزُ) أي: لا يكفي في جَوَازِ إِنْطِلَاقِهَا. قوله: (أو مُرادِفِهِ) لَعَلَّهُ من عَطْفِ الْخَاصِّ. قوله: (بَلْ عَدَمُ إِشْعَارِهِ بِالتَّقْصِصِ إلخ) هذا لا يُبَلِّغُ قَوْلَهُ آيَةً: بَلِ الْفِعْلُ لا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّوْقِيفِ سَيَدُ عَمَرَ وَسَمَّ. قوله: (وإنَّ لم يردَّ) أي: مَعْنَاهُ وَمُرادِفُهُ. قوله: (وهذا) أي قوله: بَلْ عَدَمُ إِشْعَارِهِ إلخ. قوله: (ويُسنُّ) إلى قوله، ويُفَرِّقُ في المُعْنَى إلَّا قوله: أي: إنَّ لم يَكُنْ إلى، وقد يَخْتَصُّ وقوله: ولا أَغْلَمُكَ ابْنَ أَبِي وإلى قولِ المثنى، وَلَوْ ادَّعَى دَيْتَا فِي النِّهَايَةِ.

قوله: (بَلْ عَدَمُ إِشْعَارِهِ بِالتَّقْصِصِ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ بَلِ الْفِعْلُ لا بُدَّ فِيهِ إلخ.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [مسران: ١٧٧] وَأَنْ يَوْضَعَ الْمُضْحَفُ فِي حِجْرِهِ، وَيَحْلِفُ الذَّمِّي بِمَا يُعْظَمُهُ مِمَّا نَرَاهُ نَحْنُ لَا هُوَ وَلَا يَجُوزُ التَّحْلِيفُ بِنَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ، بَلْ يَلْزَمُ الْإِمَامَ عَزْلُ مَنْ فَعَلَهُ أَيْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْتَقِدُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ يَخْتَصُّ التَّغْلِيطُ بِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَمَا إِذَا ادَّعَى قَرْنٌ عَلَى سَيِّدِهِ عَتَقًا أَوْ كِتَابَةً فَأَنْكَرَهُ السَّيِّدُ فَتَغْلِطُ عَلَيْهِ إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ نِصَابًا فَإِنْ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى الْقَرْنِ غُلِطَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ لَيْسَتْ بِمَالٍ (وَيَحْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ) وَهُوَ الْجَزْمُ فِيمَا لَيْسَ بِفَعْلِهِ وَلَا فَعْلٍ غَيْرِهِ كَأَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ إِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ نَعَمْ، الْمَوْدِعُ إِذَا ادَّعَى الْوَدِيعَ التَّلَفَ وَرَدَّ الْيَمِينُ وَعَلَيْهِ يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ مَعَ أَنَّ التَّلَفَ لَيْسَ مِنْ فَعْلٍ أَحَدٍ وَ (فِي فَعْلِهِ) نَفْيًا أَوْ إِبْثَابًا لِإِحَاطَتِهِ بِفَعْلٍ نَفْسِهِ أَيْ: مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ،

❦ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَوْضَعَ الْمُضْحَفُ فِي حِجْرِهِ) أَيْ: وَلَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَخْوِيفُهُ بِحَلْفِهِ بِحَضْرَةِ الْمُضْحَفِ ع ش وَكَلَامُ الْمُغْنِي يُقِيدُ أَنَّ الْحَلْفَ عَلَى الْمُضْحَفِ مُسْتَحَبٌّ أَيْضًا عِبَارَتُهُ وَيُحْضَرُ الْمُضْحَفُ وَيَوْضَعُ فِي حِجْرِ الْحَالِفِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمُطَرِّفُ قَاضِي صَنْعَاءَ يُحْلِفَانِ بِهِ، وَهُوَ حَسَنٌ وَعَلَيْهِ الْحُكَامُ بِالْيَمِينِ وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابِ كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ مِنَ الْأَمِّ: وَقَدْ كَانَ مِنْ حُكَامِ الْأَفَاقِ مَنْ يَسْتَحْلِفُ عَلَى الْمُضْحَفِ، وَذَلِكَ عِنْدِي حَسَنٌ وَقَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا التَّغْلِيطُ مُسْتَحَبٌّ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَحْلِفُ الذَّمِّي الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي هَذَا إِذَا كَانَ الْحَالِفُ مُسْلِمًا فَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا حَلَفَهُ الْقَاضِي بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَنَجَّاهُ مِنَ الْغَرَقِ أَوْ نَصْرَانِيًّا حَلَفَهُ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى أَوْ مَجُوسِيًّا أَوْ وَثْنِيًّا حَلَفَهُ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ أَه. ❦ زَادَ الْأَثَوَارُ وَلَوْ حَلَفَ مُسْلِمًا بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَوْ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى جَازَ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (لَا هُوَ) كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ الَّذِي أَرْسَلَ كَذَا أَوْ أَنْزَلَ كَذَا مِنْ رَسُولٍ أَوْ كِتَابٍ لَا تَعْرِفُهُمَا مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ التَّحْلِيفُ الْخُ) أَيْ: مِنَ الْقَاضِي قَلَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ أَنْعَقَدَتْ يَمِينُهُ حَيْثُ لَا إِكْرَاهَ مِنْهُ ع ش وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ الْقَاضِي كَمَا يَأْتِي فِي بَحْثِ اخْتِيَارِ نِيَّةِ الْقَاضِي عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَمُحْشِيهِ الزِّيَادِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ طَلَاقٍ الْخُ) كَنْدَرٍ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَيُّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخُ) أَيْ: الْقَاضِي الَّذِي يَقَعْلُهُ قَالَ الْمُغْنِي: وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَغْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْاِسْتِخْلَافَ بِذَلِكَ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (لَا نَدْعُوهُ لَيْسَتْ بِمَالٍ) أَيْ: وَإِنْ كَانَ حَلْفُهُ مُفَوَّتًا لِلْمَالِ عَلَى السَّيِّدِ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فِيمَا لَيْسَ بِفَعْلِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ حَضْرُ الْيَمِينِ فِي فَعْلِهِ وَفَعْلٍ غَيْرِهِ، وَقَدْ يَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى تَحْقِيقِ مَوْجُودٍ لَا عَلَى فَعْلٍ يُسَبَّبُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: لِيُزَوِّجْتَهُ إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَطَارَ وَلَمْ يَعْرِفْ فَأَدْعَتْ آتَهُ غُرَابٌ وَأَنْكَرَ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ إِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ إِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا الْخُ) أَيْ: ثُمَّ ادَّعَتْ عَلَيْهِ الزَّوْجَةَ أَنَّ الشَّمْسَ طَلَعَتْ أَوْ كَانَ هَذَا غُرَابًا فَأَنْكَرَ فَيَحْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ أَنَّهَا لَمْ تَطْلُعْ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمَوْدِعُ) بِكَسْرِ الدَّالِ. ❦ قَوْلُهُ: (يَحْلِفُ) أَيْ: الْمَوْدِعُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي فَعْلِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا لَيْسَ بِفَعْلِهِ الْخُ. ❦ قَوْلُهُ: (نَفْيًا أَوْ إِبْثَابًا) يَقُولُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْإِبْثَابِ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَعْتُ بِكَذَا أَوْ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا وَفِي النِّقْيِ: وَاللَّهِ مَا بَعْتُ بِكَذَا أَوْ مَا اشْتَرَيْتُ بِكَذَا

وإن كان ذلك الفعل وَقَعَ منه حالُ جُنونه مثلاً كما أطلقوه (وكذا فعل غيره إن كان إثباتاً) كبيع وإتلاف وعَضْبٍ لِسهولةِ الوُقوفِ عليه (وإن كان نفياً) غيرَ محصورٍ (فعلى نفى العلم) كلاً أعلمه فعل كذا ولا أعلمك ابن أبي لُغسرِ الوُقوفِ على العلم به، ويُفَرَّقُ بينه وبين عدم جوازِ الشهادةِ بالتَّفَيُّ غيرِ المحصورِ بأنَّه يُكْتَفَى في اليمينِ بأدنى ظنٍّ بخلافِ الشهادةِ فلا بُدَّ فيها من الظنِّ القويِّ القريبِ من العلم كما مرَّ، أمَّا المحصورُ فقضيةٌ تجوزهم الشهادةُ به؛ لأنَّه كالأثبات في سهولةِ الإحاطةِ بذاته أنَّه يحلفُ عليه بثَّاً بالأولى قال البلقيني: وقد يُكَلَّفُ الحلفَ على البتِّ في فعلٍ غيرهِ التَّفَيُّ كحلفِ البائعِ أنَّه لم يَأْبِقْ عبده مثلاً وكحلفِ مُدَّعي النسبِ اليمينِ المردودةِ أنَّه ابنه وحلفِ مدينٍ أنَّه مُعْسِرٌ وأحدُ الزوجين اليمينِ المردودةِ أنَّ صاحبه به عَيْبٌ ورُدُّ الأوَّلُ بأنَّه حلفَ على فعلٍ عبده، والحلفُ فيه ولو نفياً يكونُ بثَّاً، والثاني يرجعُ إلى أنَّه وُلِدَ على فراشه، وهو إثباتٌ والحلفُ فيه بَتٌّ، وإن لم يكن فعله، والثالثُ نفْيٌ لِمَلِكٍ نَفْسِهِ.....

مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وإن كان ذلك الفعل وَقَعَ منه إلخ) أي: وقد تَوَجَّهَتِ اليمينُ عليه بعد كماله مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (مثلاً) أي: أو إغماؤه أو سكره الطافح مُغْنِي.

قَوْلُهُ (سُيِّئَ): (فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ) وَلَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ ذَلِكَ فَلَوْ حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ اعْتَدَّ بِهِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا أَعْلَمُكَ ابْنَ أَبِي) وَجْهُ التَّمَثِيلِ بِهِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّهُ فِي مَعْنَى لَمْ يَلِدْكَ أَبِي فَتَأَمَّلْ. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ سَمَ مَا فَعَلَ الْغَيْرِ فِي هَذَا الْمِثَالِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلادُّهُ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي أَه. قَوْلُهُ: (عَلَى الْعِلْمِ بِهِ) أَي: بِالتَّفَيُّ الْمَطْلُوقِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ: لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ حَتَّى يَخْتِاجَ لِلْفَرَقِ فَكَمَا لَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالتَّفَيُّ الْمَذْكُورِ كَذَلِكَ لَا يَحْلِفُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِهِ وَالَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّشْبِيهُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ قُلْتُ: مُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّ التَّفَيُّ غَيْرَ الْمَحْصُورِ يَحْلِفُ فِيهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَلَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ فِيهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ قُلْتُ هَذَا مَعَ أَنَّهُ لَا تَقْبَلُهُ الْعِبَارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ لَا يَلَايِمُهُ التَّغْلِيلُ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَمْ يَأْبِقْ إِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُخْتَارِ أَبَقَ الْعَبْدُ يَأْبِقُ بِكَسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا ع ش. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ ابْنُهُ) انْظُرْ أَيَّ نَفْيٍ فِي هَذَا رَشِيدِي أَي: وَفِي الرَّابِعِ. قَوْلُهُ: (وَرُدُّ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ إِنْخ) قَضِيَةُ الرَّدِّ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ الْبَائِعَ يُكَلَّفُ الْحَلْفَ بِأَنَّ الْعَبْدَ مَا أَبَقَ عِنْدَهُ إِذَا ادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ كَانَ أَبَقًا فِي يَدِ الْبَائِعِ، وَقَضِيَةُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّدِّ بِالْعَبْدِ أَنَّهُ يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: مَا يَلْزَمُنِي قَبُولُهُ أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى الرَّدِّ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَا ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ السَّبَبَ كَلَّفَ الْحَلْفَ عَلَى الْبَتِّ فَلَا يُنَافِيهِ الْاِكْتِفَاءُ بِنَحْوِ مَا يَلْزَمُنِي قَبُولُهُ فَلْيُرَاجِعْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي يَرْجِعُ إِنْخ) حَقُّ الْمَقَامِ هُنَا وَفِي الْمَعَاطِفِ الْآتِيَةِ أَنْ يَزِيدَ لَفْظَةً بِأَنَّهُ يُعِيدُ اسْمَ الْعَدَدِ كَمَا فِي الثَّاهِيَةِ أَوْ يَقُولُ: ابْتِدَاءً وَرَدُّ بِأَنَّ الْأَوَّلَ إِنْخ. قَوْلُهُ: (بَتٌّ) أَي: عَلَى الْبَتِّ نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (نَفْيٌ لِمَلِكٍ نَفْسِهِ إِنْخ) يَعْني فَهُوَ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ

قَوْلُهُ: (كَلَّا أَعْلَمُهُ فَعَلَ كَذَا وَلَا أَعْلَمُكَ ابْنَ أَبِي إِنْخ) مَا فَعَلَ الْغَيْرِ فِي هَذَا الْمِثَالِ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ

على شيء مخصوص، والزايغ فعله تعالى فهو حلف على فعل الغير إثباتاً قال: والضابط أنه يحلف بثأ في كل يمين إلا فيما يتعلق بالوارث فيما ينفيه، وكذا العاقلة بناءً على أن الوجوب لا في القاتل ويرد عليه مسائل مروت في الوكيل في القضاء على الغائب وفي الوكالة فيما لو اشترى جارية بعشرين، وأن المشتري لو طلب من البائع أن يسلمه المبيع فادعى عجزه الآن عنه فأنكر المشتري، فإنه يحلف على نفي العلم بعجزه (ولو ادعى ديناً لمورثه فقال: أبرأني) منه أو استوفاه أو أحال به مثلاً (حلف على) البت إن شاء كما مر أو على (نفي العلم بالبراءة)؛ لأنه حلف على نفي فعل الغير ويشتراط هنا وفي كل ما يحلف المُنكِرُ فيه على نفي العلم بالتعرض في الدعوى لكونه يعلم ذلك قال البلقيني: ومحلّه إن علم المدعي أن المدعى عليه يعلمه، وإلا لم يسغه أن يدعي أنه يعلمه. اهـ أي: لم يجوز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن يوجه إطلاقهم بأنه قد يتوصل به إلى حقه إذا تكلم المدعى عليه فيحلف هو فسومح له فيه (ولو قال: جنى عبدك) أي: فثقت (علي بما يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) إن أنكر؛ لأن قته

فعل نفسه. قوله: (على شيء مخصوص) وهو ما يجب الأداء منه. قوله: (قال) أي: البلقيني.

قوله: (فيما ينفيه) أي: من فعل المورث رشدي. قوله: (وكذا العاقلة) أي: تحلف لا على البت وقوله: بناءً على أن الوجوب إلخ انظر مفهومه رشدي. قوله: (لا في القاتل) أي: ابتداءً على الزاجح ع ش. قوله: (ويرد عليه) أي: على ذلك الضابط. قوله: (وأن المشتري) عطف على قوله مسائل إلخ. قوله: (الآن) أي: لا في وقت العقد. قوله: (فإنه يحلف) أي: المشتري ع ش. قوله: (لعجزه) قد يقال: العجز ليس بفعل أحد سم.

قوله (سني): (فقال: أبرأني) أي: مورثك وأنت تعلم ذلك مُغني. قوله: (أو استوفاه) إلى قوله أي: لم يجوز في المُغني إلا قوله: البت إلى المتن وإلى قول المتن ويُعتبر في النهاية إلا قوله: واعتراض إلى وفي قن، وقوله: أن تذكر إلى المتن وقوله: وظاهر إلى بخلاف ما إذا. قوله: (مثلاً) أي: أو اعتاض عنه مُغني. قوله: (كما مر) في أي محل مر. قوله: (ومحلّه) أي: الاشتراط

قوله (سني): (ولو قال: جنى إلخ) عبارة المُغني، ولو قال في الدعوى على سيّد بما لا يقبل فيه إقرار العبد عليه كقوله جنى إلخ.

قوله (سني): (عبدك) أي: العاقل الذي لا يعتد وجوب طاعة الأمر كما يعلم مما يأتي ع ش.

قوله: (إن أنكر) إلى قول المتن ويُعتبر في المُغني إلا قوله: واعتراضه إلى وفي قن وقوله: وعبارة

ولادته على فراش أبيه أخذاً مما يأتي. قوله: (قال) والضابط أنه يحلف بثأ في كل يمين إلا فيما يتعلق بالوارث) عبارة الزركشي والعبارة الوافية أن يقال: يحلف على البت إلا نفي فعل الغير، وقد قالها البندنجي وغيره وعبر بها في الروضة وفيها شيء اهـ. وعبارة الروض وهو أي: الحلف على البت إلا على نفي فعل غيره اهـ. قوله: (فإنه يحلف على نفي العلم بعجزه) قد يقال: العجز ليس بفعل أحد.

ماله، وفعله كفعل نفسه، ولذا سُمِعَت الدعوى عليه واعتَرَضَهُ الأذْرَعِيُّ وغيره بأن الجمهورَ على المُقَابِلِ وفي قَبْلِ مجنونٍ أو يعتَقِدُ وجوب طاعة الأمير بحلفٍ بئًا قطعًا؛ لأنه كالبهيمة المذكورة في قوله: (قُلْتُ ولو قال: جَنَّتْ بهيمنتك) على رَزْعِي مثلاً (حَلَفَ على البت قطعًا والله أعلم)؛ لأنه إِمَّا ضَمَّنَ لِقَصْرِهِ في حِفْظِهَا، فهو من فعله ومن ثَمَّ لو كانت بيد مَنْ يضمن فعلها كِمُسْتَأْجِرٍ ومُسْتَعِيرٍ كانت الدعوى والحلفُ عليه فقط كما بحثه الأذْرَعِيُّ وغيره وسبقهم إليه ابنُ الصَّلَاحِ في الأَجِيرِ. (وَيَجُوزُ البتُّ بظَنٍّ مُؤَكِّدٍ يَعْتَمِدُ) ذلك الظَّنُّ (خَطْطُهُ) إِنْ تَذَكَّرَ، وإلا فلا، وعِبَارَةُ أَصْلِ الرُّوضَةِ مُؤَكِّدٌ يَحْضُلُ من خَطْطِهِ، والمعنى واحدٌ (أو خَطَّ أَيْهِ) أو مَوْرَثُهُ الموثوق به بحيث يترجح عنده بسببه وقوع ما فيه، وظاهرُ أَنْ ذَكَرَ المَوْرَثَ تصويرٌ فقط فلو رأى بِخَطِّ موثوق به أَنْ له كذا على فلانٍ أو عنده كذا جازَ له اعتماده.....

أصله إلى المثنى. قُودَ: (إِنْ أَتَكَرَّ) أَيِ: السَّيِّدُ وكذا ضَمِيرُ عَلَيْهِ. قُودَ: (عَلَى المُقَابِلِ) أَيِ: من أَنْ الحلفَ على نَفْيِ العِلْمِ مُعْنَى. قُودَ: (أَوْ يَنْتَقِدُ وَجوب طاعة الأمير إلخ) أَيِ: والأميرُ السَّيِّدُ كما هو الظاهرُ أما إذا كان الأميرُ غَيْرَهُ فظاهرُ أَنْ الأمرُ مَنْوُطٌ به رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَحَلُّ الخِلافِ في العَبْدِ العَاقِلِ فَإِنْ كانَ مَجْنُونًا حَلَفَ السَّيِّدُ على البتِّ قطعًا إلخ قال البُلْقِينِيُّ: وَلَوْ أَمَرَ عَبْدَهُ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ أَوْ الْأَعْجَمِيَّ الَّذِي يَنْتَقِدُ وَجوب طاعة السَّيِّدِ في كُلِّ ما أَمَرَهُ به، فالجاني هو السَّيِّدُ فَيُحْلِفُ قَطْعًا اهـ.

قُودَ: (عَلَى رَزْعِي مثلاً) أَيِ: فَعَلَيْكَ ضَمَانُهُ فَأَتَكَرَّ مَالُكُهَا مُعْنَى. قُودَ: (كِمُسْتَأْجِرٍ إلخ) أَيِ: غَاصِبٍ مُعْنَى. قُودَ: (كانت الدعوى والحلفُ عليه) أَيِ: وَيُحْلِفُ على البتِّ أَيْضًا مُعْنَى. قُودَ: (في الأَجِيرِ) أَيِ: الصَّادِقَةُ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الأذْرَعِيِّ وغيره رَشِيدِيَّ. قُودَ: (إِنْ تَذَكَّرَ إلخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وظاهرُ إطلاقه جَوَازُ ذلك، وإنْ لم يَتَذَكَّرْ، وهو ما في الشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ هُنا وقال الأذْرَعِيُّ: إِنَّهُ المشهورُ، وهو الْمُعْتَمَدُ، وإنْ نُقِلَ في الشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ في أوَائِلِ القَضَاءِ عن الشَّامِلِ اشْتِرَاطُ التَّذَكُّرِ اهـ. وفي سَمِ مِثْلُهَا. قُودَ: (أو مَوْرَثُهُ الموثوق به إلخ) وضابطه أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لو وَجَدَ فِيهَا مَكْتُوبًا أَنْ عَلَيَّ لِفُلَانٍ كَذَا لم يَحْلِفْ على نَفْيِهِ بَلْ يُطَيِّبُ خَاطِرَهُ بِدَفْعِهِ نِهَايَةً وَسَمَ.

قُودَ: (إِنْ تَذَكَّرَ، وإلا فلا) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّذَكُّرُ خِلَافًا لِابْنِ الصَّبَّاحِ، وإنْ أَقْرَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي بَابِ القَضَاءِ، وَعِبَارَةُ التَّصْحِيحِ هُنَاكَ مَا نَصَّه وما أَفْهَمَهُ المَنَهاجُ هُنا من مَنَعَ الحَلِفَ على الاستِخْفَاقِ عِغْمَاذًا على خَطِّهِ حَتَّى يَتَذَكَّرَ نَقْلَاهُ فِي الشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ عن الشَّامِلِ وَأَقْرَاهُ وَنَسَبَهُ فِي الصَّغِيرِ لِغَيْرِهِ أَيْضًا لَكِنْ يَأْتِي فِي الدَّعَاوِي الْجَزْمُ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الظَّنِّ الْمُؤَكِّدِ وَإِنْ لم يَتَذَكَّرْ كما في الشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ هُنَاكَ قال الأذْرَعِيُّ وغيره: وهو المشهورُ قال فِي التَّوْشِيحِ وغيره: وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَتَصَوَّرُ الظَّنُّ الْمُؤَكِّدُ فِي خَطِّهِ إِلَّا بِالتَّذَكُّرِ بِخِلَافِ خَطِّ الأبِ وَضَبَطَ القِفَالُ الوُثُوقَ بِخَطِّ الأبِ كما نَقْلَاهُ وَأَقْرَاهُ بِكَوْنِهِ بِحَيْثُ لو وَجَدَ فِي التَّذَكُّرِ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا لم يَجِدْ من نَفْسِهِ أَنْ يَحْلِفَ على نَفْيِ العِلْمِ به بَلْ يُؤَدِّيه مِنَ التَّرِكَةِ انْتَهَى.

ليُحْلِفَ عليه بخلاف ما إذا استوى الأمران، ومن القرائن المجوزة للحلف أيضًا نكول خصمه أي: الذي لا يتورع مثله عن اليمين، وهو مُحِقٌّ فيما يظهر ثم رأيتُ البلقيني أشارَ لذلك (ويُعْتَبَرُ) في اليمين موالاةً كلماتها غرضًا ثم يُحْتَمَلُ أنَّ المراد به عُرْفُهُم فيما بين الإيجاب والقبول في البيع ويُحْتَمَلُ أنَّ المراد به عُرْفُهُم في الخلع، بل أوسع ولعله الأقرب؛ لأنَّ العقود يُختلط لها أكثر، وطلَّبَ الخصم لها من القاضي وطلَّبَ القاضي لها مِن تَوَجَّهَتْ عليه و (نية القاضي) أو نائيه أو المُحَكِّم أو المنصوب للمظالم وغيرهم من كلِّ مَنْ له ولاية التحليف (المُستَخْلِف) وعقيدته مجتهدًا كان أو مُقلِّدًا دون نية الحالف وعقيدته مجتهدًا كان أو مُقلِّدًا أيضًا لخبر مسلم «اليمين على نية المُستَخْلِف» وحمل على الحاكم؛ لأنَّه الذي له ولاية الاستخلاف؛ ولأنَّه لو اغْتَبِرَتْ نية الحالف لصاعت الحقوق أما لو حلفه نحو الغريم مِن ليس

• قوله: (ليُحْلِفَ عليه) أي: بالبت. • قوله: (وهو مُحِقٌّ) أي: المُدَّعى عليه مُحِقٌّ يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ المُدَّعى عليه من عَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُحِقًّا فِيمَا يَقُولُ لَا يَمْتَنِعُ عَنِ اليمين وَرَدَّ اليمينَ عَلَى المُدَّعي كَانَ الرَّدُّ مُسَوِّغًا لِحَلْفِ المُدَّعي عَلَى البت؛ لأنَّ رَدَّ المُدَّعى عليه الموصوف بما ذَكَرَ يُفِيدُ المُدَّعي الظَّنَّ المُؤَكَّدَ بِثبُوتِ الحَقِّ عَلَى المُدَّعى عليه ع ش. • قوله: (في اليمين) إلى التثنية في النهاية لِأَنَّ قَوْلَهُ: ثُمَّ يُحْتَمَلُ إِلَى وَطَلَبَ القَاضِي. • قوله: (موالاةً كَلِمَاتِهَا إلخ) والمراد بالموالاة أَنَّهُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَ قَوْلِهِ: وَاللَّهِ وَقَوْلِهِ: مَا فَعَلْتُ كَذَا مَثَلًا ع ش. • قوله: (ولعله) أي: الاحتمال الثاني. • قوله: (وطلَّبَ الخصم) إلى قوله، وإنَّ أَيْمَ بها في المُعْني. • قوله: (وطلَّبَ الخصم إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَوَالَاةً كَلِمَاتِهَا. • قوله: (ونية القاضي إلخ) قَالَ البُلْقِينِي: مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الحَالِفُ مُحِقًّا لِمَا نَوَاهُ، وَإِلَّا فَالْعَبْرَةُ بِنَيْتِهِ لَا بِنَيْتِ القَاضِي اه. ومُرَادُهُ بِالمُحَقِّقِ المُحَقُّ عَلَى مَا يَتَقَدَّرُ القَاضِي فَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ كَانَ القَاضِي حَقِيقًا فَحَكَمَ عَلَى شَافِعِي بِشُفْعَةِ الجَوَارِ مِنْ أَنَّهُ يَنْفَعُ حُكْمُهُ وَأَنَّهُ إِنْ اسْتَحْلَفَ فَحَلَفَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا أَيْم اه. عبارة ع ش بعد نَقْلِهِ كَلَامَ البُلْقِينِي نَصَّهَا فَإِذَا ادَّعى أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ كَذَا بغيرِ إِذْنِهِ وَسَأَلَ رَدَّهُ وَكَانَ إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ دِينٍ لَهُ عَلَيْهِ فَأَجَابَ بِتَنْفِيِ الاستِخْقَاقِ فَقَالَ خَصْمُهُ للقَاضِي: حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ مَالِي شَيْئًا بغيرِ إِذْنِي وَكَانَ القَاضِي يَرُدُّ إجابَتَهُ لِذَلِكَ فَلِلْمُدَّعى عَلَيْهِ أَنَّهُ يَحْلِفُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ بغيرِ إِذْنِهِ وَيَتَوَي بغيرِ الاستِخْقَاقِ وَلَا يَأْتُمُ بِذَلِكَ، وَمَا قَالَ لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ تَحْلِيفِ الحَنَفِيِّ الشَّافِعِيِّ عَلَى شُفْعَةِ الجَوَارِ فَتَأَمَّلْ اه. سَرَّحَ الرُّوضُ، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَمْ يَظْلِمْهُ كَمَا بَحَثَهُ البُلْقِينِي اه. أقول: بَلْ هُوَ عَيْنُ قَوْلِ الشَّارِحِ: وَأَمَّا مَنْ ظَلَمَهُ إلخ. • قوله: (وعقيدته) عَطَفَ تَفْسِيرَ لِنِيَّةِ القَاضِي.

• قوله: (مُجْتَهِدًا كَانَ إلخ)، وسواء كان موافقًا للقاضي في مذهبه أم لا مُعْني. • قوله: (لصاعت الحقوق) أي: إِذْ كُلُّ أَحَدٍ يَحْلِفُ عَلَى مَا يَقْصِدُهُ فَإِذَا ادَّعى حَنَفِيٌّ عَلَى شَافِعِي شُفْعَةَ الجَوَارِ والقَاضِي يَعْتَقِدُ إِثْبَاتَهَا فَلَيْسَ لِلْمُدَّعى عَلَيْهِ أَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهَا عَلَيْهِ عَمَلًا بِاعْتِقَادِهِ، بَلْ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ القَاضِي مُعْني وَرَوْض. • قوله: (أما لو حلفه نحو الغريم إلخ) أي: كَبَحْضِ الْمُظْلمَاءِ أَوْ الظُّلْمَاءِ فَتَنْقُصُ التَّوْبَةُ عِنْدَهُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَيْمَ الحَالِفُ أَنَّهُ لَزِمَ مِنْهَا تَقْوِيْتُ حَقِّ الْغَيْرِ وَمِنَ الْمِشْدُ وَشِبُوحِ الْبُلْدَانِ

له ولاية الاستخلاف أو حلف هو ابتداء، فالعبرة بنية، وإن أئتم بها إن أبطلت حقاً لغيره، وعليه يُحمَل خبر مسلم «يَمِينُكَ مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ».

(تنبيه): معنى يُغْتَبَرُ في غير الأخيرة يُشْتَرَطُ وفيها يُعْتَمَدُ (فلو وَرَى) الحالف بالله ولم يظلمه خَصْمُهُ كما بحثه البلقيني (أو تَأَوَّلَ خِلَافَهَا) أي: اليمين (أو اسْتَنَى) أو وَصَلَ بِاللَّفْظِ شرطاً مثلاً (بحيث لا يسمعه القاضي لم يدفع إثم اليمين الفاجرة) وإلا لَبَطَلَتْ فائدة اليمين من أنه يهاب الإقدام عليها خوفاً من الله تعالى، أَمَا مَنْ حَلَفَ بِنَحْوِ طَلَاقٍ فَتَنَفَعَهُ التَّوْرَةُ وَالتَّأْوِيلُ، وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي التَّحْلِيفَ بِهِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنِ الْأَذْكَارِ وَرَدَّ بَأَنَّهُ وَهَمَّ إِذْ لَيْسَ فِيهِ الْغَايَةُ الْمَذْكُورَةُ، بَلْ كَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَا يَرَاهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَأَمَا مَنْ ظَلَمَهُ خَصْمُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَانَ ادَّعَى عَلَى مُغْسِرٍ فَحَلَفَ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئاً أَي: تَسْلِيمَهُ الْآنَ فَتَنَفَعَهُ التَّوْرَةُ وَالتَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّ خَصْمَهُ ظَالِمٌ إِنْ عَلِمَ وَمَخْطِئٌ إِنْ جَهِلَ،

وَالْأَسْوَاقُ فَتَنَفَعَهُ التَّوْرَةُ عِنْدَهُمْ سَوَاءٌ كَانَ الْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِاللَّهِ عَشْرَةَ شَرْحَ الْمُنْهَجِ فَلَوْ حَلَفَ إِنْسَانٌ ابْتِدَاءً أَوْ حَلَفَهُ غَيْرُ الْحَاكِمِ أَوْ حَلَفَهُ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ طَلَبٍ أَوْ بِطَلَقٍ أَوْ نَحْوِهِ اغْتَبَرَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ وَتَنَفَعَتْهُ التَّوْرَةُ، وَإِنْ كَانَتْ حَرَاماً حَيْثُ يَبْطُلُ بِهَا حَقُّ الْمُسْتَحَقِّ أَه. أَي: حَيْثُ كَانَ الْقَاضِي لَا يَرَى التَّحْلِيفَ بِهِ أَي: بِنَحْوِ الطَّلَاقِ كَالشَّافِعِيِّ فَإِنْ كَانَ لَهُ التَّحْلِيفُ بِغَيْرِ اللَّهِ كَالْحَنَفِيِّ لَمْ تَنَفَعَهُ التَّوْرَةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ زِيَادِيٌّ وَسِيَّانِي فِي الشَّارِحِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ) أَي: عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ تَحْلِيفِ نَحْوِ الْغَرِيمِ الْخُ وَالْحَلِفِ ابْتِدَاءً. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْآخِرَةِ) أَي: فِيمَا زَادَهُ الشَّارِحُ وَقَوْلُهُ: وَفِيهَا أَي: الْآخِرَةُ وَهِيَ مَا فِي الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (الْحَالِفُ بِاللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَضَابِطُ مَنْ تَلَزَّمَهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَقَوْلُهُ: وَهِيَ قَصْدُ مَجَازٍ إِلَى كَمَالِهِ عِنْدِي وَقَوْلُهُ: كَذَا قَالَهُ إِلَى أَوْ قَمِصَّ وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى وَخَرَجَ إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُنَافِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ رَأَى إِلَى، أَمَا مَنْ ظَلَمَهُ وَقَوْلُهُ: كَذَا قَالَهُ إِلَى أَوْ قَمِصَّ وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى وَخَرَجَ. قَوْلُهُ: (الْحَالِفُ بِاللَّهِ) وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَظْلِمَهُ خَصْمُهُ سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّهِمَا.

قَوْلُهُ (أَوْ تَأَوَّلَ خِلَافَهَا) أَي: بِأَنْ اِعْتَقَدَ خِلَافَ نِيَّةِ الْقَاضِي كَحَقَّتِي حَلَفَ شَافِعِيًّا عَلَى شُعْعَةٍ الْجَوَارِ فَحَلَفَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ اسْتَنَى أَي: كَقَوْلِهِ عَقِبَ يَمِينِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (شَرْطٌ) أَي: كَمَا دَخَلَتْ الدَّارَ مُغْنِي وَكَأَنَّ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ فَأَدْعَى عَشْرَةَ وَأَقَامَ شَاهِداً عَلَى الْعَشْرَةِ وَحَلَفَ أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ عَشْرَةَ وَقَالَ سِرّاً: إِلَّا خَمْسَةً، وَالْمُرَادُ بِالْإِسْتِنَاءِ مَا يَشْمَلُ الْمَشِينَةَ بِجَيْرٍ.

قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ صِفَةً أَوْ طَرَفًا. قَوْلُهُ: (وَلَا لَبَطَلَتْ الْخُ) فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ فِي اللَّغَةِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ طَلَاقٍ الْخُ) أَي: كَالْعَتَاقِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَرَدَّ بِأَنَّهُ) أَي: رَدَّ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنْ نَقَلَهُ عَنِ الْأَذْكَارِ. قَوْلُهُ: (الْغَايَةُ الْمَذْكُورَةُ) وَهِيَ وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي التَّحْلِيفَ بِهِ. قَوْلُهُ: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَي: مَحَلَّ نَفْعٍ مَا ذَكَرَ فِي الْحَلِفِ بِنَحْوِ الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ: فِيمَنْ لَا يَرَاهُ أَي: فِي قَاضٍ لَا يَرَى التَّحْلِيفَ بِذَلِكَ كَالشَّافِعِيِّ فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ يَرَاهُ كَالْحَنَفِيِّ لَا يَنْفَعُ مَا ذَكَرَ عِنْدَهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (ظَالِمٌ) أَي: بِالْمُطَالَبَةِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ الْخُ) أَي: عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ.

وهي قَصْدُ مَجَازٍ لفظه دون حَقِيقَتِهِ، كماله عندي دِرْهَمٌ أَي: قَبِيلَةٌ كذا قاله شارحُ، والذي في القاموس إطلاقه على الحديقة، ولم يذكر القبيلة، وهو الأنسب هنا أو قَمِصٌ أَي: غِشَاءُ الْقَلْبِ أو ثَوْبٌ أَي: رُجُوعٌ، وهو هنا اعتقادٌ خلافٍ ظاهرٍ لفظه لِشَبْهَةِ عِنْدَهُ واستشْكِالُ الاستثناءِ بآلِه لا يُمكنُ في الماضي إذ لا يُقالُ: أَتَلَفْتُ كذا إن شاء الله، وأُجِيبُ بأنَّ المراد رُجُوعُهُ لِعَقْدِ الْيَمِينِ ومَرَّ عن الإِسْنَوِيِّ في الطَّلَاقِ ما له تعلُّقٌ بذلك وخرج بحيث لا يَسْمَعُ ما إذا سَمِعَهُ فَيَعْرِضُهُ وَيُعِيدُ الْيَمِينَ ولو وصلَ بها كلامًا لم يفهمه القاضي مَنَعَهُ وأعادها (و) ضابطُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْيَمِينُ في جوابِ الدعوى.....

□ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَي: التَّوَرِيَّةُ نِهَايَةً وَسَمَّ. □ فَوَدَّ: (إِطْلَاقُهُ) أَي: مَجَازًا، وَإِلَّا فَلَا يُوَافِقُ الْمُثَلَّلَ له.
□ فَوَدَّ: (أَوْ قَمِصٌ الْخ) عبارةُ الْمُغْنِي وما له قَبْلِي ثَوْبٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَلَا قَمِصٌ وَالثَّوْبُ الرُّجُوعُ وَالشَّفْعَةُ الْبُعْدُ وَالْقَمِصُ غِشَاءُ الْقَلْبِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: التَّوَرِيَّةُ مُغْنِي فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ.
□ فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكِالُ الْإِسْتِثْنَاءِ) أَي: الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ اسْتَشْنَى ع ش. □ فَوَدَّ: (أَتَلَفْتُ كَذَا الْخ) وَكَذَا لَا يُقَالُ: مَا لَكَ عَلَيَّ شَيْءٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَأُجِيبُ أَنَّ الْمُرَادَ رُجُوعُهُ لِعَقْدِ الْيَمِينِ) أَي: فَيَكُونُ الْمَعْنَى تَتَعَقَّدُ يَمِينِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَمَّا إِذَا وَجَّهَهُ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالشَّرْطِ اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَنَعَهُ وَأَعَادَهَا) فَإِنْ قَالَ: كُنْتُ أَذْكَرُ اللَّهَ تَعَالَى قِيلَ لَهُ لَيْسَ هَذَا وَقْتُهُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَضَابِطُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْيَمِينُ الْخ) وَفِي قَتَاوَى السُّيُوطِيِّ اسْتَفْتَيْتُ عَنْ رَجُلٍ أَقَرَّ بِآلِهِ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِنْ مَالِكِهَا وَآلَهُ رَأَى وَتَسَلَّمَ وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مُدَّةٍ

□ فَوَدَّ: (وَهِيَ قَصْدُ مَجَازٍ لَفْظُهُ دُونَ حَقِيقَتِهِ) أَي: التَّوَرِيَّةُ. □ فَوَدَّ: (وَضَابِطُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْيَمِينُ فِي جَوَابِ الدَّعْوَى أَوْ التَّكْوِيلِ الْخ) فِي قَتَاوَى السُّيُوطِيِّ قَالَ: اسْتَفْتَيْتُ عَنْ رَجُلٍ أَقَرَّ بِآلِهِ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِنْ مَالِكِهَا وَآلَهُ رَأَى وَتَسَلَّمَ وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مُدَّةٍ، وَأَتَكَرَّرَ الرُّؤْيَا وَطَلَبَ يَمِينَ الْمُؤْجَرِ بِذَلِكَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ فَأُجِبْتُ أَنَّ لَهُ تَحْلِيلَهُ عَلَى التَّسْلِيمِ لَا عَلَى الرُّؤْيَا ثُمَّ بَلَّغَنِي عَنْ بَعْضِ الْمُفْتِينَ أَنَّهُ أَجَابَ أَنَّ لَهُ التَّحْلِيلَ فِي الرُّؤْيَا أَيْضًا فَكَتَبْتُ لَهُ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ تَابَاهُ الْقَوَاعِدُ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِتَقْلٍ صَرِيحٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْقَبْضِ فَكَتَبَ لِي مَا مُلْخَصُهُ أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ خُصُوصٍ وَعُمُومٍ، أَمَّا الْعُمُومُ فَقَوْلُهُمْ: أَنَّ كُلَّ مَا لَوْ أَقَرَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِهِ نَفَعَ الْمُدْعَى تَجَوُّزُ الدَّعْوَى بِهِ وَتُسَمَّعُ، وَأَمَّا الْخُصُوصُ فَقَوْلُ الْمَنَاجِ فِي بَابِ الْإِفْرَارِ: وَلَوْ أَقَرَّ بَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ وَإِبَاضٍ ثُمَّ قَالَ: كَانَ فَاسِدًا وَأَقْرَضْتُ لِبَنِي الصَّحَّةِ لَمْ يَقْبَلْ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُقَرِّ لَهُ قَالَ: وَلَمْ يَفَرِّقِ الْأَصْحَابُ بَيْنَ عِلَّةٍ فَسَادٍ وَعِلَّةٍ صِحَّةٍ قَالَ: وَإِذَا حُلِّفَ بَعْدَ إِفْرَارِ الْمُدْعَى بِالْبَيْعِ، فَتَحْلِيلُهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَرْطِهِ الْخَ مَا نَقَلَهُ عَنْ هَذَا الْبَعْضِ ثُمَّ بَالِغٌ فِي رَدِّهِ، وَأَطَالَ بِمَا مِنْهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: كُلُّ مَا لَوْ أَقَرَّ الْمُدْعَى بِهِ الْخَ قَاعِدَةٌ أَكْثَرِيَّةٌ لَا كَلِّيَّةٌ، وَأَنَّهُ شَتَانٌ مَا بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْمَنَاجِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْمَنَاجِ صَوَّرَتْهَا فِيمَنْ أَقَرَّ بِعَقْدٍ إِجْمَالِيٍّ مُشْتَمِلٍ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ وَصِفَاتٍ وَشُرُوطٍ فَعَادَ وَلَمْ يُكَذِّبْ نَفْسَهُ، وَلَكِنْ أَتَكَرَّرَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهِ أَوْ شَيْئًا مِنْ لَوَازِمِهِ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ قَائِلًا مُعْتَذِرًا لَمْ أَظُنَّ أَنَّ قَوَاتِهِ

أَوِ التَّكْوِيلِ أَنَّهُ كُلُّ (مَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ) أَي: دَعْوَى صَحِيحَةٌ كَمَا بِأَصْلِهِ أَوِ الْمُرَادُ طُلِبَتْ مِنْهُ يَمِينٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى كَطَلَبِ قَاضِيٍّ أَدْعَى عَلَيْهِ يَمِينَ الْمَقْذُوفِ أَوْ وَارِثِهِ أَنَّهُ مَا زَنَى، وَحِينَئِذٍ فِعْلَانِ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ أَصْلِهِ فَرَعُهُمُ أَنَّهَا سَبَقُ قَلَمٍ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (لَوْ أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا) أَي: الْيَمِينَ أَوِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ مُؤَدَّاهُمَا وَاحِدٌ (لَزِمَهُ) وَحِينَئِذٍ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ كَذَلِكَ (فَأَنْكَرَ) خَلَفَ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» وَلَا يُنَافِي هَذَا الضَّابِطُ حِكَايَتَهُمَا لَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا بَقِيلٌ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُرِيدَا إِلَّا أَنَّهُ أَطْوَلُ مِمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَا أَنَّهُ غَيْرُ مَا قَبْلَهُ، بَلْ هُوَ شَرْحٌ لَهُ ثُمَّ كُلُّ مِنْهُمَا أَغْلَبِي إِذْ عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى كَحَدِّ زَنَا وَشُرُوبٍ لَا تَخْلِيفَ فِيهَا؛ لِامْتِنَاعِ الدَّعْوَى بِهَا كَمَا مَرَّ فِي شَهَادَةِ الْحَسْبَةِ، وَلَوْ قَالَ: أَبْرَأْتُنِي عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى لَمْ يَلْزِمَهُ يَمِينٌ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ

وَاتَّكَرَ الرُّؤْيَا وَطَلَبَ يَمِينَ الْمُؤَجَّرِ بِذَلِكَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ فَأَجِبْتُ: بِأَنَّ لَهُ تَخْلِيفَهُ عَلَى التَّسْلِيمِ لَا عَلَى الرُّؤْيَا، ثُمَّ بَلَّغْنِي عَنْ بَعْضِ الْمُفْتِينَ أَجَابَ: بِأَنَّ لَهُ التَّخْلِيفَ فِي الرُّؤْيَا أَيْضًا فَكَتَبْتُ لَهُ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ تَابَاهِ الْقَوَاعِدُ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِثَقْلِ صَرِيحٍ فَكَتَبْتُ لِي مَا مُلَخَّصُهُ: أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِمْ: إِنَّ كُلَّ مَا لَوْ أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهِ نَفَعَ الْمُدَّعِي تَجَوُّزُ الدَّعْوَى بِهِ وَتُسْمَعُ، وَخُصُوصُ قَوْلِ الْمَنَاجِ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ: وَلَوْ أَقَرَّ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَإِقْبَاضٍ ثُمَّ قَالَ: كَانَ فَاسِدًا وَأَقَرَّزْتُ لِطَنِي الصَّحَّةَ لَمْ يَقْبَلْ، وَكَهْ تَخْلِيفُ الْمُقَرَّرِ لَهُ وَلَمْ يَفَرِّقِ الْأَصْحَابُ بَيْنَ عِلَّةٍ فَسَادٍ وَعِلَّةٍ صِحَّةٍ، وَإِذَا خَلَفَ بَعْدَ إِقْرَارِ الْمُدَّعِي بِالْبَيْعِ فَتَخْلِيفُهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَرْطِهِ أَوْ لَى إِلَى آخِرٍ مَا نَقَلَهُ عَنْ هَذَا الْبَعْضِ ثُمَّ بَالِغٌ فِي رَدِّهِ، وَأَطَالَ، وَالْمُبَادِرُ أَنَّ لَهُ التَّخْلِيفَ عَلَى الرُّؤْيَا أَيْضًا ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَنْ رَفَعَ فِي مُنَازَعَةِ الْجَلَالِ فِيمَا أَفْتَى بِهِ وَالْمِيلُ إِلَى أَنَّ لَهُ التَّخْلِيفَ بَلْ جَزَمَ بِذَلِكَ أَه. سَمِ بِحَدِّف. ٥. قَوْلُهُ: (أَوِ التَّكْوِيلِ) فِيهِ نَظَرٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَيْسَ ضَابِطًا لِكُلِّ حَالِفٍ فَإِنَّ الْيَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ وَلَا يَمِينُ الرَّدِّ وَلَا يَمِينُ الْقِسَامَةِ وَاللَّعَانِ، وَكَأَنَّهُ ارَادَ الْحَالِفَ فِي جَوَابِ دَعْوَى أَصْلِيَّةٍ، وَأَيْضًا فَهُوَ غَيْرُ مُطَرِّدٍ لَاسِيثَانِهِمْ مِنْهُ صَوْرًا كَثِيرَةً أَشَارَ فِي الْمَثْنِ لِبَعْضِهَا بِقَوْلِهِ: وَلَا يُخَلَّفُ قَاضِي الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (يَمِينُ الْمَقْذُوفِ الْخ) مَفْعُولٌ لِلطَّلَبِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ ضَبِطَ الْحَالِفُ بِمَا ذَكَرَ. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَي: الشَّخْصِ وَقَوْلُهُ: كَذَلِكَ أَيُّ دَعْوَى صَحِيحَةٍ لَوْ أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (خَلَفَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (مِمَّا قَبْلَهُ) وَهُوَ كُلُّ مَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ دَعْوَى صَحِيحَةٌ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ كُلُّ مِنْهُمَا) أَي: الضَّابِطَيْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِذْ عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْخ) وَلَكَ أَنْ تُجِيبَ بِأَنَّ هَذِهِ خَارِجَةٌ عَنِ الضَّابِطَيْنِ بِقَيْدِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: أَبْرَأْتُنِي عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى الْخ) قَصَدَ بِهَذَا اسْتِثْنَاءَ هَذِهِ

يُفْسِدُ الْعَقْدَ فَلِهَذَا سَمَّحْنَا بِالتَّخْلِيفِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا فَصَوَّرْتُهُ أَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ رَأَى مَا شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ثُمَّ عَادَ وَاتَّكَرَ ذَلِكَ بِالْكَلْبَةِ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ بِلا عَذْرِ وَلَا تَأْوِيلٍ الْخ مَا أَطَالَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْمُبَادِرُ أَنَّ لَهُ التَّخْلِيفَ عَلَى الرُّؤْيَا أَيْضًا ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلرَّمْلِيِّ قَبَالَغٌ فِي مُنَازَعَةِ الْجَلَالِ فِيمَا أَفْتَى بِهِ وَالْمِيلُ إِلَى أَنَّ لَهُ التَّخْلِيفَ بَلْ جَزَمَ بِذَلِكَ.

الإبراء من الدعوى لا معنى له ولو علقّ طلاقها بفعلها فادّعته وأنكر فلا يُخلف على نفي العلم بوقوعه، بل إن ادّعت فُرقة خلّف على نفيها على ما مرّ في الطلاق بما فيه أنّه لا يُقبل قولها في ذلك، وإلا فلا ولو ادّعى عليه شفعة فقال إنّما اشتريت لابني لم يُخلف، ولو ظهر غريم بعد قسمة مال المُفلس بين غُرمائه فادّعى أنّهم يعلمون دَيْنه لم يُخلفوا، ولو ادّعت أمة الوطء وأُميّة الولد فأنكر السّيّد أصل الوطء لم يُخلف ومَرّ في الزكاة أنّه لا يجب على المالك فيها يمين أصلاً، ولو ادّعى على أبيه أنّه بَلَغَ رَشيداً، وأنّه كان يعلم ذلك وطلب يمينه لم يُخلف مع أنّه لو أقرّ به انْعَزَلَ، وإن لم يثبت رُشد الابن بإقرار أبيه، أو على قاض أنّه زوّجه مجنوناً فأنكر لم يُخلف مع أنّه لو أقرّ قُبِلَ، أو الإمام على الشاعي أنّه قبض زكاة فأنكر لم يُخلف أيضاً، ولو ثبت لزَيْد دَيْنٌ على عمرو فادّعى على خالد أنّ هذا الذي بيديك لعمرو فقال: بل لي لم يُخلف لاحتمال زهده اليمين على زَيْد ليخلف فيؤدّي لمحدور هو إثبات ملك الشخص يمين غيره، ولو قصد إقامة بَيِّنَةٍ عليه لم تُسمع ونظر فيه شيخنا، والنظر واضع فقد قال ابن الصّلاح: لو أقرّ خالد أنّ الثوب لعمرو وبيع في الدّين.....

المسائل عن الضابط المذكور وفيه: أنّ الصورة الأولى ليست من مَدْخُولِ الضابط؛ لأنه لو أقرّ بمطلوبها لم يلزمه شيء كما مرّ رَشيداً وأيضاً أنّ الدعوى المذكورة ليست بصحيحة كما مرّ.

☐ فَوَه: (ولو علق) إلى قوله: ولو ادّعى على أبيه في المُعني إلّا قوله: على ما مرّ إلى، ولو ظهر.

☐ فَوَه: (بفعلها) أي: كالدخول. ☐ فَوَه: (فلا يخلف إلخ) عبارة المُعني فالقول قوله: فلو طلبت المرأة تخليفه على أنّه لا يعلم وقوع ذلك لم يُخلف، نعم إن ادّعت وقوع الفُرقة خلّف على نفيها اهـ.

☐ فَوَه: (وإلا) أي: ولو قلنا: يُقبل قولها في ذلك فلا أي: فلا يُخلف الزوّج على نفي الفُرقة.

☐ فَوَه: (لم يُخلف) أي: ويؤخذ الشقص من الابن بما اشترى به له ع ش. ☐ فَوَه: (بعد قسمة مال المُفلس إلخ) أي: من الحاكم مُعني. ☐ فَوَه: (لم يُخلفوا) أي: بل يُطلب منه إثبات الدّين، فإن أثبت زاحمهم وإلا فلا ع ش. ☐ فَوَه: (لم يُخلف) عبارة المُعني فالصحيح في أصل الرّوضة أنّه لا يُخلف وصوب البلقيني التّخليف، سواء أكان هناك ولد أم لم يكن وصوب السبكي حمل ما في الرّوضة على ما إذا كانت المنازعة لإثبات النسب فإن كانت لأُميّة الولد ليمتنع من بيعها وتعتق بعد الموت فيُخلف قال: وقد قطعوا بتخليف السّيّد إذا أنكر الكتاب، وكذا التّذيير إن قلنا: إن إنكاره ليس برّجوع اهـ.

وعبارته ع ش قوله: لم يُخلف لعل وجهه أنّه لا فائدة في إثبات أُميّة الولد بتقدير إقراره؛ لأنها إنّما تعتق بالموت، نعم لو أراد بيعها فادّعت ذلك فينبغي تخليفه؛ لأن بيعها قد يقوّت عتقها إذا مات السّيّد اهـ.

☐ فَوَه: (ومرّ في الزكاة إلخ) عبارة المُعني ومنها أي: المُستثنيات ما لو ادّعى من عليه زكاة مسقطاً لم يُخلف إيجاباً اهـ. ☐ فَوَه: (وأنّه كان يعلم إلخ) انظر ما فائدة لفظ كان. ☐ فَوَه: (ولو قصد) أي: زيد، وقوله: عليه أي: خالد. ☐ فَوَه: (ونظر فيه) أي: في عدم السماع. ☐ فَوَه: (فقد قال إلخ) تأييد للتّظّر، وهذا التّأييد مُعتمد ع ش.

ولو كان له حق على مَيِّتٍ فائْتَبَتْه وحَكِمَ له به ثم جاء بمَحْضَرٍ يَتَضَمَّنُ ملكاً للمَيِّتِ وأَرَادَ أَنْ يُثْبِتَهُ لِيَبْعَهُ في ذِنِّه، ولم يَوْكُلْهُ الوَارِثُ في إثباته، فالأَحْسَنُ القولُ بِجَوَازِ ذلك اهـ. وصرَّحَ بمِثْلِهِ السُّبْكِيُّ فقال: للوَارِثِ والوصِيِّ والدَّائِنِ الْمُطَالِبَةُ بِحُقُوقِ المَيِّتِ اهـ. ومَرَّ أَنْ قولهم ليس لِلدَّائِنِ أَنْ يَدْعِيَ على مَنْ عليه ذَنْنٌ لِعَرِيْمِهِ الغَائِبِ أو المَيِّتِ، وإن قُلْنَا: غَرِيْمُ الغَرِيْمِ غَرِيْمٌ لا يُخَالِفُ ذلك للفرق بين العين والذِّين، وكذا يُقال: فيما مَرَّ في ثاني التَّنْبِيْهِينِ السَّابِقِيْنَ آنفًا؛

❦ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى مَيِّتٍ فَأُتِبَتْهُ الْخُ) تَقَدَّمَ قُبَيْلَ قولِ المَثْنِ أو يَكَاخَا لم يَكْفِ الإِطْلَاقُ الْخُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَائِنٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ مَالٌ لِلْمَيِّتِ مع حُضُورِ الوَارِثِ وَتَقَدَّمَ في هَامِشِ ذلك أَنَّهُ تَقَدَّمَ في القَضَاءِ عَلَى الغَائِبِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، ومنه مَا نَصَّهُ وَجَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ الغَرِيْمَ مَيِّتٌ لَا وَارِثَ لَهُ، أو لَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْعِ الدَّعْوَى عَلَى غَرِيْمِ المَيِّتِ بَعِيْنٍ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ لَعَلَّهُ يَقْرَأُ: وَالْأَحْسَنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِهَا وَتَبَعَهُ السُّبْكِيُّ الْخُ، وَهُوَ يَقْتَضِي التَّقْيِيدَ لِدَعْوَى الدَّائِنِ بَعْدَ الوَارِثِ أو عَدَمَ دَعْوَاهُ، وَتَقَدَّمَ بِهَامِشِ ذلك المَحَلُّ اعْتِمَادُ مَنْعٍ حَتَّى فِي الْعَيْنِ فَرَاغَهُ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيْدِيِّ، قَوْلُهُ: وَمَرَّ أَنْ قولهم ليس لِلدَّائِنِ الْخُ لَمْ يَمَرَّ لَهُ ذَلِكَ بَلِ الَّذِي مَرَّ لَهُ فِي شُرُوطِ الدَّعْوَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعِيَ بِشَيْءٍ لِلْغَرِيْمِ دَيْنًا أو عَيْنًا وَحُمِلَ كَلَامُ السُّبْكِيِّ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْحَقُّ ثَابِتًا فَيَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُوقِيَهِ مِنْهُ وَمَرَّ فِي هَامِشِهِ أَنَّ ابْنَ قَاسِمٍ ذَكَرَ أَنَّهُ بَحَثَ مَعَهُ فِي الْحَمْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا فَبَالَغَ فِي إنْكَارِهِ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (ثُمَّ جَاءَ بِمَحْضَرٍ) أَيِ: حُجَّةٍ ش. ❦ فَوَدَّ: (بِحُقُوقِ المَيِّتِ) شَمِلَ الذِّينَ وَالْعَيْنَ لَكِنَّ الشَّارِحَ حَمَلَهُ عَلَى الْعَيْنِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَصَرَّحَ بِمِثْلِهِ أَيِ: بِمِثْلِ مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَهُوَ لَيْسَ إِلَّا فِي الْعَيْنِ وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي: لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذِّينِ رَشِيْدِيِّ. ❦ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ: فِي الْقَضَاءِ عَلَى الغَائِبِ فِي شَرْحِ، وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ. ❦ فَوَدَّ: (أَنْ قولهم: لَيْسَ لِلدَّائِنِ الْخُ) صَرِيحٌ هَذَا السِّيَاقِ امْتِنَاعُ الدَّعْوَى بِالذِّينِ، وَلَوْ لِقَصْدِ إِثْبَاتِهِ لِلوَفَاءِ مِنْهُ سَمِ. ❦ فَوَدَّ: (لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ) خَبَرٌ إِنَّ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالسُّبْكِيِّ. ❦ فَوَدَّ: (لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذِّينِ) أَيِ: بِأَنَّ الْعَيْنَ انْحَصَرَ حَقُّهُ فِيهَا وَلَا تُشَبِّهَ بِغَيْرِهَا بِخِلَافِ الذِّينِ ع ش.

❦ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى مَيِّتٍ فَأُتِبَتْهُ وَحَكِمَ له به ثم جاء بمَحْضَرٍ الْخُ) تَقَدَّمَ قُبَيْلَ قولِ المَثْنِ أو يَكَاخَا لم يَكْفِ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى مَيِّتٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ مَالٌ لِلْمَيِّتِ مع حُضُورِ الوَارِثِ، وَتَقَدَّمَ فِي هَامِشِ ذلك أَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الغَائِبِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَمِنْهُ مَا نَصَّهُ وَجَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ لِعَرِيْمِ مَيِّتٍ لَا وَارِثَ لَهُ أو لَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْعِ الدَّعْوَى عَلَى غَرِيْمِ المَيِّتِ بَعِيْنٍ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ لَعَلَّهُ يَقْرَأُ: وَالْأَحْسَنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِهَا وَتَبَعَهُ السُّبْكِيُّ الْخُ وَهُوَ يَقْتَضِي التَّقْيِيدَ لِدَعْوَى الدَّائِنِ بَعْدَ الوَارِثِ أو عَدَمَ دَعْوَاهُ، وَتَقَدَّمَ بِهَامِشِ ذلك المَحَلُّ اعْتِمَادُ مَنْعٍ حَتَّى فِي الْمُعَيَّنِ فَرَاغَهُ. ❦ فَوَدَّ: (وَمَرَّ أَنْ قولهم لَيْسَ لِلدَّائِنِ الْخُ) صَرِيحٌ هَذَا السِّيَاقِ امْتِنَاعُ الدَّعْوَى بِالذِّينِ وَلَوْ لِقَصْدِ إِثْبَاتِهِ لِلوَفَاءِ مِنْهُ.

لأنّ ذاك في الدّين كما عِلِمَتْ، وخرج بلو أقَرَّ إلى آخره نائِبُ المَالِكِ كوصيٍّ ووكيلٍ فلا يُخَلَفُ؛ لأنّه لا يُقْبَلُ إقراره، نعم، لو جرى عقدٌ بين وكيلين تحالفاً كما مرَّ، وهذا مُسْتَنَتِي أيضاً، وكالوصيِّ فيما ذَكَرَ ناظِرُ الوقفِ فالدعوى على أحدِ هؤلاء ونحوهم، إنّما هي لإقامة البينة إذ إقرارهم لا يُقْبَلُ ولا يُخَلَفون إنْ أنكروا، ولو على نفي العلم إلا أن يكون الوصيِّ وارثاً، ولو أوصتْ غير زوجِها فادّعى آخرُ أنّه ابنُ عمِّها ولا بينة له لم تُسمع دعواه على الوصيِّ والزوج؛ لأنّها إنّما تُسَمَّعُ غالباً على مَنْ لو أقَرَّ بالمدّعى به قبلُ وهنا لو صدّقه أحدهما لم يُقْبَلْ؛ لأنّ النسب لا يثبتُ بقوله، نعم، إن كان الزوجُ معتقاً أو ابنُ عمٍّ أُخِذَ بإقراره بالنسبة للمال، وإنْ أنكر خَصْمُ كالة مدّع لم يُخَلَفْ على نفي العلم بها؛ لأنّ له طلب إثباتها، وإنْ أقَرَّ بها (و) ممّا يُسْتَنَتِي أيضاً من الضّابط أنّه (لا يُخَلَفُ قاضٍ على تركه الظلم في حكمه ولا شاهد أنّه لم يكذب) لارتفاع منصبيهما عن ذلك، وإنْ كانا لو أقرا انتفع المدّعي به وعدل عن تصريح أصله بهذا الاستثناء؛ لأنّه غير صحيح لخروج هذا من قوله: تَوَجَّهَتْ عليه دعوى لِمَا مرَّ أنّ هذين لا

قوله: (لأن ذلك) ما مرَّ آنفاً. □ قوله: (لأنّه لا يُقْبَلُ إقراره) أي: وإنّ كلّ في الإقرار ع. ش. □ قوله: (كما مرَّ) أي: في باب الاختلاف في كَيْفِيَّةِ العقد. □ قوله: (نعم إلخ) عبارةٌ مُعْنِي. (تنبيه): قد يفهم قولُ المُصَنِّفِ لو أقَرَّ بمطلوبها لزمه إلخ أنّ مَنْ لا يُقْبَلُ إقراره لا يُخَلَفُ، وهو كذلك لكن يُسْتَنَتِي منه صورتان الأولى لو ادّعى على مَنْ يَسْتَحْدِثُهُ أنّه عبده فأنكر فإنّه يُخَلَفُ، وهو لو أقَرَّ بعد إنكاره الرّقّ لم يُقْبَلْ لكن فائدة التّخليف ما يترتّب على التّقويت من تفرّيم القيمة لو نكل، والثّانية لو جرى العقد بين وكيلين إلخ مع أنّ إقرار الوكيل لا يُقْبَلْ لكن فائدته الفسخ اه. □ قوله: (وهذا مُسْتَنَتِي أيضاً) أي: من المفهوم بخلاف ما مرَّ فإنّه من المنطوق رشيدي. □ قوله: (ونحوهم) أي: كالوديع والقيم ع. ش. □ قوله: (إلا أن يكون الوصيِّ وارثاً) أي: والدعوى على الميت كما هو ظاهر لا على نحو طفلٍ سيّدٍ عمّر. □ قوله: (ولو أوصتْ) أي: وماتت وقوله: فادّعى آخرُ أنّه ابنُ عمِّها أي: ليرث منها ع. ش. □ قوله: (غالباً) احترازٌ عمّا مرَّ آنفاً من نحو الوصيِّ. □ قوله: (وهنا لو صدّقه أحدهما) أي: الوصيُّ أو الزوج ع. ش. والأولى الأخصر لو صدّقه. □ قوله: (لأنّ النسب لا يثبتُ بقوله) أي: الأخذ لعدم كونه وارثاً حائزاً. □ قوله: (لأنّ له إلخ) أي: للمدّعى عليه.

□ قول (لم يكذب) أي: في شهادته شينخ الإسلام ومُعْنِي. □ قوله: (لارتفاع منصبيهما) إلى قوله: ولو ثبت ليجمع في النهاية إلّا قوله: لاحتمال إلى والحضر. □ قوله: (لارتفاع منصبيهما إلخ) يؤخذ منه أنّ المُحَكَّم ونحوه ممّن تقدّم في التّوريّة يُخَلَفُ، وهو ظاهر للعلّة المذكورة ع. ش. □ قوله: (بهذا الاستثناء) هو قوله: ولا يُخَلَفُ قاضٍ إلخ؛ لأنّه استثناءٌ معنّى من قوله ومن تَوَجَّهَتْ عليه يمينٌ إلخ ع. ش. □ قوله: (لأنّه غير صحيح إلخ) فكيف قال وممّا يُسْتَنَتِي إلخ.

قوله: (لأنّه غير صحيح) فكيف قال ممّا يُسْتَنَتِي؟

تُسَمَّعُ عليهما الدعوى بذلك، وخرج بقوله في حكمه غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مُدَّعِي عليه: أنا صَبِيٌّ) في وقت يُحْتَمَلُ ذلك (لم يُحْلَفْ)؛ لأنَّ يَمِينَهُ تُثَبِّتُ صِبَاهُ، والصَّبِيُّ لا يُحْلَفُ (وَوُقِفَ) الأمرُ (حتى يَنْلُغَ) ثمَّ يُدَّعَى عليه، وإنَّ كان لو أَقَرَّ بِالْبُلُوغِ في وقت احتماله قُبِلَ، ومن ثمَّ قِيلَ: هذه المُسْتَنْتَبَاتُ من الضَّابِطِ، نعم، لو صَبِيٌّ كَافِرٌ أَثَبَّتْ فَادَّعَى استعجالَ الإنباتِ بدَوَاءٍ حُلْفَ فَإِنْ نَكَلَ قُتِلَ (واليمينُ تَفِيدُ قَطْعَ الْخُصُومَةِ في الْحَالِ لا بَرَاءَةً) من الْحَقِّ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ حَالِفًا بِالْخُرُوجِ مِنْ حَقِّ صَاحِبِهِ» أَي: كَأَنَّهُ عِلْمُ كَذِبِهِ كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (فَلَوْ حَلَفَهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً) بِمُدَّعَاهُ أَوْ شَاهِدًا لِيَحْلِفَ مَعَهُ (حَكِيمَ بَهَا)، وكذا لو زُودَتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي فَتَكَلَّ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً لَاحْتِمَالِ أَنَّ تُكُولَهُ تَوَرُّعٌ وَلِقَوْلِ جَمْعِ تَابِعِيَيْنِ الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنْ

﴿قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ ثَبَّتَ لَجَمَعَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا يُكَلَّفُ جَمْعُهَا فِي دَعْوَى وَاحِدَةٍ وَمَا أَثَبَّ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) لِي: كَدَعْوَى مَالٍ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ: فَهُوَ فِيهِ كَغَيْرِهِ وَيَحْكُمُ فِيهِ خَلِيفَتُهُ أَوْ قَاضٍ آخَرَ مُغْنِي.﴾

﴿قَوْلُ (لِسِي): (وَلَوْ قَالَ مُدَّعَى عَلَيْهِ: أَنَا صَبِيٌّ إِنْخَ) كَأَنَّ ادَّعَى عَلَيْهِ الْبُلُوغَ لِتَصْحِيحِ نَحْوِ عَقْدِ صَدَرَ مِنْهُ فَادَّعَى الصَّبَا لِإِبْطَالِهِ بِجَرَمِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيُّ لَا يُحْلَفُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحِي الرُّوضِ وَالْمُنْهَجِ وَصِبَاهُ يُبْطَلُ خَلِيفَهُ فَنَفِي تَخْلِيفِهِ إِبْطَالُ تَخْلِيفِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ إِنْخَ) غَايَةٌ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ هَذِهِ مِنَ الْمُسْتَنْتَبَاتِ إِنْخَ) أَي: وَالْوَاقِعُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ بِالْبُلُوغِ لَيْسَ مَقْصُودَ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِالْبُلُوغِ بَلْ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى الْبُلُوغِ رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (أَثَبَّتْ) أَي: ثَبَّتَتْ عَائَتَهُ أَسْتَى.

﴿قَوْلُهُ: (حُلْفَ) أَي: وَجُوبًا لِسُقُوطِ الْقَتْلِ مُغْنِي وَحَكِيمَ بِرَقَّةِ رَوْضٍ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَكَلَ قُبِلَ) وَلَوْ كَانَ دَعْوَى الصَّبَا مِنْ غَيْرِهِ كَمَا إِذَا ادَّعَى لَهُ وَلِيَّهُ مَالًا، وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ تَدَّعَى لَهُ الْمَالُ بِالْغِ فَلَئَوْلِي طَلَبَ يَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَغْلُمُهُ صَغِيرًا فَإِنْ نَكَلَ لَا يُحْلَفُ الْوَلِيُّ عَلَى صِبَاهِ وَهَلْ يُحْلَفُ الصَّبِيُّ؟ وَجِهَانِ فِي فِتَاوَى الْقَاضِي بِنَاءً عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي الْأَسِيرِ اهـ. أَي: وَالْأَظْهَرُ مِنْهَا أَنَّهُ يُحْلَفُ كَمَا مَرَّ آتِفًا.

﴿قَوْلُ (لِسِي): (وَالْيَمِينُ إِنْخَ) أَي: غَيْرُ الْمَرْدُودَةِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَي: كَأَنَّهُ عِلْمُ إِنْخَ) كَانَ لِلتَّحْقِيقِ فَلَوْ قَالَ: لِأَنَّهُ لَكَانَ أَظْهَرَ بِجَرَمِيٍّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ كَانَ هِيَ الرَّوَايَةُ. قَوْلُهُ: (كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ) فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَوْجِبُ بَرَاءَةً مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا رَوَاهُ إِنْخَ) أَي: قَوْلُهُ: كَأَنَّهُ عِلْمُ كَذِبُهُ. قَوْلُهُ: (لِيَحْلِفَ مَعَهُ) الْأَوَّلَى وَحُلْفَ مَعَهُ.

﴿قَوْلُ (لِسِي): (حَكِيمَ بَهَا) أَي: وَإِنْ نَفَاهَا الْمُدَّعَى حِينَ الْحَلْفِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً) انْظُرْ لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا لِيَحْلِفَ مَعَهُ سَمِ أَقُولُ: عِبَارَةُ الْأَثْوَارِ: وَلَوْ أَتَى بِشَاهِدٍ لِيَحْلِفَ مَعَهُ مُكْرَهًا. قَوْلُهُ: (تَوَرُّعَ) أَي: عَنْ الْيَمِينِ الصَّادِقَةِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلِقَوْلِ جَمْعِ تَابِعِيَيْنِ إِنْخَ) صَرِيحُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِمَا زَادَهُ لَكِنْ جَعَلَهُ الْمُغْنِي عِلَّةً لِلْمَتْنِ حَيْثُ قَالَ عَقِبَ الْمَتْنِ لِقَوْلِهِ ﷺ «الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةُ» إِنْخَ.

﴿قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً) انْظُرْ لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا لِيَحْلِفَ مَعَهُ.

اليمين الفاجرة زواه البخاري والحضر في خبر «شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك» إنما هو حضر لحقه في التوعين أي: لا ثالث لهما، وأما منع جميعهما بأن يُقيم الشاهدين بعد اليمين، فلا دلالة للخبر عليه، وقد لا تُفيده البيئته كما لو أجاب مدعى عليه بوديعة بنفي الاستحقاق وخلف عليه فلا يُفيد المدعي إقامة بيئته بأنه أودعه؛ لأنها لا تُخالف ما خلف عليه من نفي الاستحقاق، ولو اشتملت الدعوى على حقوق فله التحليف على بعضها دون بعض لا على كل منها يمينًا مُستقلة إلا إن فرَّقها في دعاوى بحسبها كما قاله الماوردي ولا يُكلف جمعها في دعوى واحدة، ولو أقام بيئته ثم قال: هي كاذبة أو مُبطلة سقطت هي لا أصل للدعوى، ولو ثبت لجمع حق على واحد خلف لكل يمينًا ولا تكفي يمين واحدة وإن رضوا بها بخلاف ما لو أنكر ورثة مَيِّت دعوى دين عليه ورَدُّوا اليمين على المدعي، فإنه يحلف لهم يمينًا واحدة، ويوجه بأن خصمه في الحقيقة إنما هو الميِّت وهو واحد (ولو قال) مَنْ تَوَجَّهْتَ له يمينٌ أبرأتك عنها سقط حقه منها، لكن في هذه الدعوى لا غير فله استئناف دعوى وتخليفه، وإن قال (المدعى عليه) الذي طلب تخليفه: (قد حلفني مرة) على هذه الدعوى عند قاضي آخر أو أطلق، لكن ينبغي نذب الاستفسار حيث يُدعى (فليحلف أنه لم يُحلفني) عليها (مُكَّن) من ذلك ما لم تكن له بيئته ويُريد إقامتها فيمهل له ثلاثة أيام (في الأصح)؛ لأن ما قاله مُحْتَمَل ولا يُجَاب

□ قوله: (لأنها لا تُخالف ما خلف عليه) أي: لأنه يُمكن أنه أودعه لكن تَلَفَت الوديعة من غير تقصير أو ردّها له فلا يَسْتَحِقُّ عليه شيئًا ر. هـ. بُجِّرِمِي. □ قوله: (بحسبها) أي: الحقوق. □ قوله: (لا أصل للدعوى) أي: لا احتمال كونه مُحِقًّا فيها والشهود مُبْطِلِينَ لِشَهَادَتِهِمْ بما لا يَعْلَمُونَهُ أَسْنَى فَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ أُخْرَى سَمِعْتَ بُجِّرِمِي. □ قوله: (مَنْ تَوَجَّهْتَ) إلى قوله: وتردُّ اليمين في النهاية إلا قوله: لكن ينبغي إلى المثني وقوله: ولا يُجَاب لِخَلْفِهِ لي أما لو قال □ قوله: (فله استئناف دعوى إلخ) قضية تنكير دعوى أنه ليس له إعادة الدعوى الأولى والتخليف فليُراجِع. □ قوله: (الذي طَلَب) إلى قوله: ولو قال للمدعي في المُغْنِي. □ قوله: (حيث يُدعى) أي: حين الإطلاق؛ لأنه قد يُحلفه ويظن أنه كتخليف القاضي لا سيما إذا كان خصمه لا يَقْطَعُ لذلك أَسْنَى ومُغْنِي. □ قوله: (من ذلك) أي: تخليفه المدعي مُغْنِي. □ قوله: (ما لم تكن له بيئته ويُريد إقامتها) يُتِمَّلُ رَشِيدِي أقول: يظهر مُرَادُ الشارح بقول الأئوار: ولو قال: حلفني عند قاضي آخر أو أطلق وأقام بيئته به سَمِعْتَ، وإن اسْتَمَهَلَ لِيَأْتِي بها قال القاضي: يُمَهَّلُ يَوْمًا وقال ابن

□ قوله: (ولو ثبت لجمع إلخ) ينبغي مع ملاحظة هذا ملاحظة ما تقدَّم في شرح قول المُصَنِّف في باب الشهادات ولو ادَّعَى ورثة مالا لِمُورِثِهِمْ إلخ، وما ذَكَرَ هُنَاكَ عن البُلْقِينِي وغيره وما في هامش ذلك المحلِّ وقوله: بخلاف ما لو أنكر ورثة مَيِّت إلخ راجع هل الأمر كذلك لو ادَّعَوْا دَيْنًا لِمُورِثِهِمْ على مَدِين؟ هل يكفي يمين واحدة أخذًا من قوله ويوجه إلخ فيكون على هذا قوله: ولو ثبت لجمع إلخ مفروضًا في غير ذلك؟

المدعى لو قال: قد حلفني آتي لم أخلفه فليحلف على ذلك إقلاً يتسلسل الأمر فإن نكل حلف المدعى عليه يمين الرد، واندفعت الخصومة عنه ولا يجاب لحليفه يمين الأصل إلا بعد استئناف دعوى؛ لأنهما الآن في دعوى أخرى، أما لو قال: حلفني عندك فإن تذكّر منع خصمه عنه ولم تفذه إلا البيئة، وإلا حلفه ولا تنفعه البيئة بالتحليف لما مر أن القاضي لا يعتمد بيئة بحكمه بدون تذكّره، ولو قال للمدعى: قد حلفت أبي أو بائعي على هذا مكن من تخليفه على نفي ذلك أيضاً فإن نكل حلف هو، وكذا لو ادعى على مقرر له بدار في يد المقر فقال: هي ملكي لا ملك المقر لك.....

القاص: ثلاثاً، وهو القياس، وإن لم تكن بيئة وأراد تخليفه مكن اه. وفي الرّوض مع شرحه نحوه.
 قوّه: (بيئة إلخ) أي: على سبقي التحليف. قوّه: (ولا يجاب لحليفه يمين الأصل) أي: لو نكل المدعى عليه عن يمين الرد وطلب أن يحلف يمين الأصل سم وأتوا. قوّه: (يمين الأصل) أي: لا يمين التحليف المزدودة عليه مغني. قوّه: (إلا بعد استئناف دعوى إلخ) قال ابن الرقعة: نفقها فإن أصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه. شرح الرّوض وم ر اه. سم. قوّه: (أما لو قال إلخ) أي: الخصم للقاضي روض. قوّه: (حلفني عندك) أي: أيها القاضي نهاية. قوّه: (فإن تذكّر) أي: القاضي تخليفه مغني. قوّه: (عنه) أي: ما طلبه مغني أي: من الحلف. قوّه: (ولم تفذه) أي: الخصم إلا البيئة أي: بالحق. قوّه: (ولا تنفعه) أي: المدعى عليه.
 قوّه: (ولاً) أي: وإن لم يتذكّر القاضي تخليفه أسنى. قوّه: (أن القاضي لا يعتمد إلخ) عبارة غيره أن القاضي متى تذكّر حكمه أمضاه، وإلا فلا يعتمد البيئة اه. قوّه: (أو بائعي) أي: أو نحوه ممن تلقى الملك منه. قوّه: (مكن) أي: المدعى عليه. قوّه: (حلف هو) أي: المدعى عليه يمين الرد إلخ.
 قوّه: (على مقرر له) بفتح القاف. قوّه: (فقال إلخ) أي: المدعى فهو تفسير للدعوى. قوّه: (لا ملك المقر لك) لعل الوجه لا ملكك؛ لأن الإقرار إخبار عن الحق السابق، وعبارة الأذرع لو أقر رجل بدار في يده لإنسان فجاء رجل وادعى بها على المقر له فأجابته بأنك حلفت الذي أقر لي بها تسمع دعواه وله تخليفه، ولو أقام بيئة تسمع، وإن نكل فللمقر له أن يحلف أنه حلفه هذا إذا ادعى مفسراً بأن هذه الدار ملكي منذ كذا، ولم تكن ملكاً لمن تلقيت منه فأما إذا ادعى مطلقاً فلا يقبل قول المدعى عليه بأنك حلفت من تلقيت الملك عنه؛ لأنه يدعي ملك الدار من المدعى عليه لا ممن تلقى الملك منه اه.

قوّه: (ولا يجاب لحليفه يمين الأصل إلا بعد استئناف دعوى إلخ) قال ابن الرقعة: نفقها فإن أصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه. شرح الرّوض.
 قوّه: (أي): (ولا يجاب لحليفه يمين الأصل) أي: لو نكل المدعى عليه يمين الرد وطلب أن يحلف يمين الأصل. قوّه: (أي): (ولا يجاب لحليفه يمين الأصل إلا بعد استئناف دعوى؛ لأنهما الآن في دعوى أخرى) فإن أصر على ذلك قال ابن الرقعة: حلف المدعى واستحق م ر.

فقال: قد حلفتَ فاحلفِ أنك لم تُحلفْهُ فيمَكُنْ من تخليفه (وإذا) أنكر مُدعى عليه فأمر بالحلف فامتنع و(نكل) عن اليمين (حلف المدعى) بعد أمر القاضي له اليمين المزدودة إن كان مُدعياً عن نفسه لِتَحْوِلِ اليمين إليه (وقضى له) بالحق أي: مُكِّنْ منه إذ الذي في الروضة وأصلها أنه لا يحتاج بعد اليمين إلى القضاء له به (ولا يُقضى له بشكوله) أي: الخصم وحده ومخالفة أبي حنيفة وأحمد فيه رُدْتُ بِتَقْلِ مَالِكٍ عليه السلام في موطئه الإجماع قبلهما على خلاف قولهما وصحَّ أنه عليه السلام ردَّ اليمين على طالب الحق، وتردُّ اليمين في كل حق يتعلَّق بالآدمي، ولو ضمناً كما في صورة القاذِف لا في محض حق الله تعالى كما لا يحكم القاضي فيه بعلمه (والتكول) يحصلُ بأمرٍ منها (أن يقول) بعد عَرْضِ اليمين عليه: (أنا ناكِلٌ أو يقول له

رشيدي. فُرد: (فقال) أي: المُقرُّ له المُدعى عليه. فُرد: (قد حلفتُ) أي: المُقرُّ. فُرد: (فيمَكُنْ) أي: المُقرُّ له. فُرد: (من تخليفه) أي: المُدعى. فُرد: (أنكر مُدعى عليه فأمر بالحلف فامتنع ونكل عن اليمين) فيه تعلُّيلٌ، والأخصرُ الأوضح ما في المُغني والمنهَج وإذا نكل المُدعى عليه عن يمين طَلِبَتْ منه اهـ. فُرد: (اليمين المزدودة) معمول حلف المدعى، ويجوز أن يتنازع فيه ذلك وأمر القاضي. فُرد: (إن كان مُدعياً عن نفسه) قيَّد به أخذاً من قول المُصنِّف الآتي، ولو ادعى ولي صبي إلخ ع ش. فُرد: (أي: مُكِّن) المُدعى منه أي: الحق. فُرد: (أنه لا يحتاج بعد اليمين إلخ) بل يثبت حق المدعى بمجرد الحلف مُغني بناءً على أن اليمين المزدودة كالإقرار زيادي. فُرد: (ومخالفة أبي حنيفة وأحمد فيه) أي: بقولهما بالقضاء للمدعى بمجرد تكول الخصم. فُرد: (رُدْتُ إلخ) فيه شيء من حيث الصنيع بالنسبة لأحمد فتدبر سيّد عمر ورجاب؛ بأن مخالفة أبي حنيفة قبل أحمد لا تؤثر في انعقاد الإجماع قبل أبي حنيفة. فُرد: (الإجماع قبلهما إلخ) أي: الإجماع الكائِن قبلهما ممَّن تقدَّم عليهما، والإجماع حجة لا تجوز مخالفتُه ع ش. فُرد: (وصحَّ أنه إلخ) دليل ثانٍ للمتن عبارةً الأسنى والمُغني عَقِبَ المتن؛ لأنه ردَّ اليمين إلخ؛ ولأن تكول الخصم يُحتمل أن يكون تورُّعاً عن اليمين الصادقة كما يُحتمل أن يكون تحرُّراً عن اليمين الكاذبة فلا يُقضى به مع التردُّد فُردت على المدعى اهـ. فُرد: (ردَّ اليمين على طالب الحق) أي: وقضى له به، ووجه الدلالة منه أنه لم يكتف بالتكول ع ش. فُرد: (لا في محض حق لله تعالى) بل لا تُسمع فيه الدعوى كما مرَّ.

فُرد (الشيء) (والتكول) لغة مأخوذٌ من نكل عن العدو وعن اليمين جِبْنٌ مُغني. فُرد: (يُحصل) إلى قول المتن: (لم تُسمع) في النهاية إلا قوله: (وسيعلم) إلى (ومن التكول) وقوله: (أو تخلف)، وقوله: (على المنقول المُتعمد) وقوله: (فإن حلف الخصم) إلى (ولو نكل) وقوله: (لأنها حجة) إلى المتن. وقوله: (بعد عَرْضِ اليمين) إلى قوله: (كما اعتمداه) في المُغني.

فُرد (الشيء) (أن يقول) أنا ناكِلٌ إلخ عبارة الرُّوض مع شرحه، والتكول أن يقول له القاضي: احلف،

فُرد: (والتكول أن يقول: أنا ناكِلٌ إلخ) عبارة الرُّوض والتكول أن يقول: له احلف أو قل والله لا

القاضي احلف فيقول: لا احلف) لصراحتهما فيه، ومن ثم لو طلب العود للحلف ولم يرض المدعي لم يجب كما اعتمده، وإن نازع فيه جمع ورجح الثقيني أنه لا بُد من الحكم؛ لأنه مجتهد فيه وسيُعلم ممّا يأتي في مسألة الهرَب أن محل قولهما هنا لم يجب ما إذا وجّه القاضي اليمين على المدعي ولو بإقباله عليه ليحلفه فقول شيخنا كغيره هنا فإنه يزدها، وإن لم يحكم به مرادهم وإن لم يُصرّخ بالحكم به لما صرحوا به في مسألة الهرَب بقولهم للخضم

أو قل: والله أو بالله لا أن يقول له: أتخلف بالله؟ فيقول: لا، أو يقول: أنا ناكِلٌ فقله هذا بعد قول القاضي المذكور نُكولٌ، وإنما لم يكن نُكولاً بعد قوله: له أتخلف؛ لأن ذلك من القاضي استخبار لا استخلاف اهـ. فيعلم من هذا مع قول الشارح الآتي في جانب المدعي: أو أتخلف الفرق بين أتخلف في جانب المدعى عليه وجانب المدعي سم. قود: (ومن ثم لو طلب) أي: المدعى عليه العود إلى الحلف أي: بعد حكم الحاكم بالنكول، ولو تنزيلاً كما يُعلم من كلامه بعد كذا في ع ش وقال الرشدي: والظاهر أن الشارح إنما أسقط هذا أي: قول ابن حجر: وسيُعلم إلى قوله ومن النكول قضاء لا عتماده إطلاق الشيخين بدليل أنه تبرأ عن اشتراط الحكم في مسألة الهرَب الآية ليكنه تبع ابن حجر فيما يأتي من قوله: بعد امتناع المدعى عليه وقوله: وبما تقرر هنا وفيما مرّ علم الخ اهـ. قود: (أنه لا بُد من الحكم) أي: ولو تنزيلاً. قود: (بمّا يأتي) أي: أنفاً في الشارح. قود: (ولو بإقباله عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في الأصل: وإن أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعدُ احلف فهل هو كما لو قال احلف؟ وجهان قال في الكفاية: أقر بهما، نعم، بل نقله البغوي في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذرعى اهـ. سم.

قود: (فقول شيخنا الخ) أي: في شرح الروض. قود: (هنا) أي: فيما لو صرّح بالنكول. قود: (فإنه يزدها، وإن لم يحكم به) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرّح بالنكول فإنه ردّها، وإن لم يحكم به اهـ. سم. قود: (مرادهم، وإن لم يصرّح بالحكم به) خلافاً للنهاية على ما مرّ عن الرشدي وللمغني عبارته عقّب المثّن لصراحتهما في الامتناع فيردّ اليمين، وإن لم يحكم القاضي بالنكول ثم قال في شرح: فإن سكّت حكّم القاضي الخ، ولا بُد من الحكم هنا ليرتّب عليه ردّ اليمين بخلاف ما لو صرّح بالنكول تردّد، وإن لم يحكم القاضي به اهـ. وفي الأثوار والمنهج نحوها.

أتخلف بالله فيقول: لا أو يقول: أنا ناكِلٌ اهـ. قال في شرحه: وإنما لم يكن نُكولاً لا بعد قوله له: أتخلف؛ لأن ذلك من القاضي استخبار لا استخلاف، ولهذا لو بادّر الخضم حيث سمع ذلك وحلف لم يُعتدّ بيمينه اهـ. فيعلم من هذا مع قول الشرح الآتي في جانب المدعي أو أتخلف الفرق بين أتخلف في جانب المدعى عليه وجانب المدعي. قود: (ولو بإقباله عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في الأصل: وإن أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعدُ احلف فهل هو كما لو قال احلف؟ وجهان قال في الكفاية أقر بهما نعم نقله البغوي في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذرعى اهـ. قود: (فقول شيخنا كغيره هنا فإنه يزدها الخ) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرّح بالنكول فإنه يزدها وإن لم يحكم به اهـ.

بعد نُكُولِهِ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي الصَّرِيحُ فِي أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ بِمُجَرَّدِ التُّكُولِ، وَحِينَئِذٍ اسْتَوَتْ هَذِهِ وَمَسْأَلَةُ الشُّكُوتِ الْآتِيَةِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَكْمِ الْقَاضِي حَقِيقَةً أَوْ تَنْزِيلًا فَإِنْ قُلْتُ: بَلْ يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ هَذَا قَبْلَ الْحَكْمِ التَّنْزِيلِيِّ يُسَمَّى نَاكِلاً بِخِلَافِ السَّاكِتِ قُلْتُ: لَيْسَ لِاخْتِلَافِهِمَا فِي مُجَرَّدِ التَّسْمِيَةِ فَائِدَةٌ هُنَا فَإِنْ قُلْتُ: يُمَكِّنُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِمُ الْآتِيِ بَعْدَ نُكُولِهِ أَيْ: بِالشُّكُوتِ وَيَبْقَى مَا هُنَا عَلَى إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَكْمٍ، وَلَوْ تَنْزِيلِيًّا قُلْتُ: يُمَكِّنُ لَوْ لَا قَوْلُ الرُّوضَةِ وَمَقْتَضَاهُ التَّسْوِيَةُ الْإِلْخَ فَنَأْتِلُهُ. وَمِنَ التُّكُولِ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: قُلْ بِاللَّهِ فَيَقُولَ: بِالرَّحْمَنِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيُظْهِرُ تَقْيِيدَهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فَيَمْنُ تَوْسَمَ فِيهِ الْجَهْلُ بِأَنْ يُصِرَّ عَلَيْهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ بِأَنَّهُ يَجِبُ امْتِثَالُ مَا أَمَرَ بِهِ الْحَاكِمُ، وَكَلَامُهُمْ هُنَا صَرِيحٌ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالْحَلِفِ بِالرَّحْمَنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ وَفِي قُلْ: بِاللَّهِ فَقَالَ: وَاللَّهِ أَوْ تَاللَّهِ وَجِهَانِ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاكِلٍ، وَكَذَا فِي عَكْسِهِ لِيُجَوِّدَ الْأَسْمَ، وَإِنَّمَا التَّفَاوُثُ فِي مُجَرَّدِ الصَّلَةِ فَلَمْ يُؤْخَرْ، وَلَوْ امْتَنَعَ مِنَ التَّغْلِيظِ بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ فَنَاكِلٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ (فَإِنْ سَكَتَ) بَعْدَ عَرْضِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ لَا لِنَحْوِ دَهْشَةِ

□ فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ اسْتَوَتْ الْإِلْخَ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى كَمَا مَرَّ وَلِلنَّهَآيَةِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ. □ فَوُدَّ: (هَذِهِ) أَيْ: مَسْأَلَةُ الْمُثْنِ مِنَ الصَّرِيحِ بِالتُّكُولِ. □ فَوُدَّ: (بَلْ يَفْتَرِقَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. □ فَوُدَّ: (فِي أَنَّ هَذَا) أَيْ: الْمُصَرِّحُ بِالتُّكُولِ كَأَن يَقُولَ: أَنَا نَاكِلٌ. □ فَوُدَّ: (مَا هُنَا) أَيْ: قَوْلُ الْمُثْنِ وَالتُّكُولِ: أَنْ يَقُولَ: أَنَا نَاكِلٌ الْإِلْخَ. □ فَوُدَّ: (وَمِنَ التُّكُولِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ فِي الْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ: إِنَّمَا فِي شَرْحِ فَإِنْ سَكَتَ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ. □ فَوُدَّ: (تَوْسَمَ) أَيْ: ظَهَرَ شَيْءٌ، وَجِبَارَةُ الْأَنْوَارِ وَتَقَرَّرَ هـ. □ فَوُدَّ: (بِأَنْ يُصِرَّ الْإِلْخَ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ: بِالرَّحْمَنِ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَنْظَرْ هَلِ الْحَلِفُ بغيرِ الرَّحْمَنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مِثْلُهُ؟ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ: الظَّاهِرُ، نَعَمْ إِلَّا أَنْ يُوَجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ. □ فَوُدَّ: (وَفِي قُلْ بِاللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ لِيُجَوِّدَ الْأَسْمَ فِي الْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا فِي عَكْسِهِ الْإِلْخَ) أَيْ: بِأَنْ قَالَ: قُلْ تَاللَّهِ أَوْ وَاللَّهِ فَقَالَ: بِاللَّهِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَلَوْ قَالَ لَهُ: قُلْ تَاللَّهِ بِالْمُثَنَّاةِ فَوَقَّالَ فَقَالَ بِاللَّهِ بِالْمَوْحَدَةِ قَالَ الشَّيْخَانِ عَنِ الْقَفَالِ: يَكُونُ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ وَأَشْهَرُ هـ. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ) وَافَقَهُ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ قَالَ الشَّيْخَانِ: وَيَجْرِيَانِ فِيمَا لَوْ غَلَطَ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ أَوْ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ وَامْتَنَعَ وَصَحَّحَ الْبُلْقِينِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نُكُولًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ بِذَلِكَ لَيْسَ وَاجِبًا فَلَا يَكُونُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُ نَاكِلاً هـ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ التَّغْلِيظَ الْإِلْخَ) قَدْ يَرُدُّهُ مَا مَرَّ فِي الْعُدُولِ عَنِ بِاللَّهِ إِلَى بِالرَّحْمَنِ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ عَرْضِ الْيَمِينِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَمَا تَقَرَّرَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَمِنْهُ مَا يَأْتِي، وَقَوْلُهُ: امْتِنَاخُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ اتَّحَلَّفَ إِلَى الْمُثْنِ. □ فَوُدَّ: (لَا لِنَحْوِ دَهْشَةِ) أَيْ: كَالْعِبَاوَةِ وَالْجَهْلِ وَالْخَرَسِ بِجَيْرِ مِيٍّ.

□ فَوُدَّ: (وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاكِلٍ) أَنْظَرْ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ أَنَّهُ نَاكِلٌ هَلْ تَكُونُ الْيَمِينُ مُتَعَقِدَةً حَتَّى تَلْزُمَ الْكُفَّارَةُ عِنْدَ الْحِثِّ فِيهَا؟ وَالْقِيَاسُ انْتِقَادُهَا لَكِنْ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمُ الصَّرِيحُ بَعْدَ انْتِقَادِهَا فَلْيُرَاجَعْ وَلْيَحَرَّزْ. □ فَوُدَّ: (فَنَاكِلٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

(حكم القاضي بئكوله) بأن يقول له جعلتلك ناكلاً أو نكلك بالتشديد؛ لامتناعه ولا يصير هنا ناكلاً بغير حكم، ومنه ما يأتي؛ لأن ما صدر عنه ليس صريح نكول ويُسَنُّ للقاضي عَرْضُهَا عليه ثلاثاً، وهو في الساكِتِ أكَّد، ولو تَوَسَّعَ فيه جَهِلَ حكم النكول عَرَفَهُ به وجوباً بأن يقول له: إن نكولك يوجب حلف المدعي وأنه لا تُسَمَّعُ بَيِّنَتُكَ بعده بأداء أو نحوه فإن حكم عليه ولم يُعَرَفْ نَقْدًا؛ لأنه الْمُقْصَرُ بعدم تعلُّمه حكم النكول (وقوله) أي: القاضي (للمدعي) بعد امتناع المدعي عليه أو شكوته (احلف) أو أتخلف ولو بإقباله عليه ليحلفه، وإن لم يقل له احلف على المنقول المعتمد (حكم) منه (بئكوله) أي: نازل منزلة قوله حكمت بئكوله فليس للمدعي عليه أن يحلف إلا إن رضي المدعي، وبما تقرّر هنا وفيما مرَّ عَلِمَ أَنَّ لِلْخَصْمِ بعد نكوله العود إلى الحلف، وإن كان قد هَرَبَ وعادَ ما لم يحكم بئكوله حقيقة أو تنزيلاً، وإلا لم يُعَدَّ له إلا إن رضي المدعي فإن لم يحلف لم يكن للمدعي حلف المزدودة لتقصيره برضاه بخليفه، ولو هَرَبَ الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عَرْضِ القاضي اليمين على المدعي امتنع على المدعي حلف المزدودة كما عَلِمَ ممَّا تقرّر،.....

• فَوَدَّ: (هنا) أي: في النكول الضمني، وهو الشكوت المذكور بَجَرِيْمِي ولا يَخْفَى أَنَّهُ ليس بقيد عند الشارح لما مرَّ من قوله: وَحِينَئِذٍ اسْتَوَتْ الْخُ، وإِنَّمَا هو قَيْدٌ عند الْمُغْنِي كما مرَّ وعند النهاية على ما مرَّ. • فَوَدَّ: (ومنه) أي: من الحكم بالنكول ما يأتي أي: في المتن والشرح. • فَوَدَّ: (وهو في الساكِتِ أكَّد) ظاهرُ هذا أَنَّهُ يُعَرَّضُ عليه بعد تَصْرِيحِهِ بالنكول رَشِيدِي أَقُولُ: وَيُصْرِّحُ بذلك قول الْمُغْنِي: والاسْتِخْبَابُ فيما إذا سَكَتَ أَكْثَرُ منه فيما إذا صَرَّحَ بالنكول اه. • فَوَدَّ: (يوجب حلف المدعي) وأخذ الحق منك أَسْنَى ومُغْنِي. • فَوَدَّ: (نَقْدًا) أي: وَإِنَّمَا بِعَدَمِ تَعْلِيمِهِ ع ش. • فَوَدَّ: (بعد امتناع المدعي عليه) كَذَا في النهاية وَكَتَبَ عليه الرَشِيدِي ما نُصِّه (الأصوبُ حَذْفُهُ لِمَا مرَّ أَنَّ الامتناعَ صَرِيحُ نكول فلا يَخْتِاجُ إلى حُكْمٍ) خِلَافًا لِلْبَلْقِينِي، وقد مرَّ أَنَّهُ تَبِعَ في هذا ابنَ حَجَرٍ اه. • فَوَدَّ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ الْخُ) كَذَا في النهاية وَكَتَبَ عَلَيْهِ الرَشِيدِي ما نُصِّه «قَدْ مَنَّا أَنَّهُ تَبِعَ في هذا أَيْضًا ابنَ حَجَرٍ» وَلَمْ يُقَدِّمْ هو ما يُعْلَمُ منه هذا اه.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ) أي: بعد رِضا المدعي سم وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَمْ يَكُنْ للمدعي حلف المزدودة) على ما قاله الرَّافِعِي عن البَغَوِيِّ كَذَا في النهاية وَكَتَبَ عليه الرَشِيدِي ما نُصِّه أي: وَإِلَّا فَمَا قَدَّمَهُ في صَدْرِ مَسْأَلَةِ النكول خِلَافَهُ، وهذا التَّبَرِّي يَدُلُّ على أَنَّهُ إِنَّمَا اسْقَطَ ما قَدَّمَاهُ عن ابنِ حَجَرٍ قَضَاءً لِعَدَمِ اعْتِمَادِهِ إِياه، وَإِنْ تَبِعَهُ فيما نَبَّهْنَا عليه اه. وسَيَأْتِي عن سم ما يَتَعَلَّقُ بالمقام. • فَوَدَّ: (لتَقْصِيرِهِ الْخُ) ولا يَنْفَعُهُ بعد ذلك إِلَّا الْبَيِّنَةُ، وَلَوْ شَاهِدًا وَيَمِينًا فلا يَتِمُّكُنَّ من تَجْدِيدِ الدَّعْوَى وَتَخْلِيفِ خَصْمِهِ في مَجْلِسٍ آخَرَ أَوْ رَوَّضَ مع شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (كما عَلِمَ ممَّا تَقَرَّرَ) أي: لأنه عَلِمَ أَنَّهُ في تَحْوِيلِ اليمين

• فَوَدَّ: (فَإِنْ حَكَمَ عليه وَلَمْ يُعَرَفْ نَقْدًا) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ) أي: بعد رِضا المدعي بِدَلِيلِ التَّغْلِيلِ. • فَوَدَّ: (كما عَلِمَ ممَّا تَقَرَّرَ) أي: ؛ لأنه عَلِمَ أَنَّهُ لا بُدَّ في تَحْوِيلِ اليمينِ للمدعي من حُكْمٍ

وله طَلَبُ يَمِينٍ خَصْمِهِ بعدَ إقامَةِ شاهدٍ واحدٍ، وحيثُ لا يَنْفَعُهُ إلا البيئَةُ الكامِلَةُ فإنَّ حَلْفَ الخصمِ سَقَطَتِ الدعوى، وليسَ له تجديدها في مجلسٍ آخرَ لِتَقْيِيمِ البيئَةِ لِتَقْصِيرِهِ، ولو نكَلَ في جوابٍ وكيلُ المُدَّعي ثمَّ حَضَرَ المَوْكُلُ فله أنْ يُحْلِفَهُ بلا تجديدهِ دعوى (وَالْيَمِينُ المزدودة) من المُدَّعى عليه أو القاضي على المُدَّعي (في قول) أنَّها (كبيئَةٍ) يُقِيمُهَا المُدَّعي؛ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ مِثْلُهَا أَي: غَالِبًا (و) في (الْأَظْهَرِ) أَنَّهَا (كإقرارِ المُدَّعى عليه)؛ لِأَنَّهُ بِنُكُولِهِ تَوَصَّلَ

لِلْمُدَّعي من حُكْمٍ بِالنُّكُولِ حَقِيقَةً أو تَنْزِيلًا وَلَمْ يَوْجَدْ فيما ذَكَرَ سم. ٥. فَوُدَّ: (وَلَهُ طَلَبُ يَمِينٍ) إلى قوله: فَعَلَيْهِ يَجِبُ الْحَقُّ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا حُجَّةٌ إِلَى الْمُنْعَى. ٥. فَوُدَّ: (وَحَيْثُ) أَي: حِينَ إِذْ طَلَبَ يَمِينٍ خَصْمِهِ بعدَ إقامَةِ الشَّاهِدِ سم. ٥. فَوُدَّ: (لا يَنْفَعُهُ إِلَّا البيئَةُ الكامِلَةُ) أَي: وليسَ له أنْ يَعُودَ وَيَحْلِفَ سم وَرَشِيدِي زَادَ الْأَنْوَارَ وَلَا اسْتِثْنَاءَ الدَّعْوَى وَإِعَادَةَ الشَّاهِدِ لِیَحْلِفَ مَعَهُ اه. ٥. فَوُدَّ: (فَإِنْ حَلَفَ الْخَصْمُ سَقَطَتِ الدَّعْوَى) أَي: وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعي كما قاله الإسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ مُفْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ قَالَ سم ثم قال بعد سَرْدِ عِبَارَةِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فَعُلِمَ أَنَّ الشَّارِحَ أَي: التُّحْفَةَ مَشَى عَلَى مَا فَرَعَهُ الْأَصْلُ أَي: الرُّوضَةُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَالْحَاصِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّ الْمُدَّعي بِمُجَرِّدِ طَلَبِهِ يَمِينِ الْخَصْمِ مِنَ الْيَمِينِ وَلَا يَنْفَعُهُ إِلَّا البيئَةُ مَا لَمْ يَحْلِفِ الْخَصْمُ، وَإِلَّا انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ أَوْ يَنْكُلُ، وَإِلَّا حَلَفَ هُوَ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا إِذَا طَلَبَ الْمُدَّعي يَمِينِ الْخَصْمِ بعدَ إقامَةِ شَاهِدِهِ، وَيَتَّبِعِي فِيهِمَا إِذَا رَضِيَ الْمُدَّعي بِيَمِينِ الْخَصْمِ بعدَ الْحُكْمِ بِنُكُولِهِ حَقِيقَةً أو تَنْزِيلًا أَنَّهُ كَذَلِكَ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ جَمِيعُ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدَّعي وَلَمْ يَتَعَلَّلْ بِشَيْءٍ أَنَّهُ لَا إقامَةَ البيئَةِ فَعَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْحَاصِلِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ طَلَبَ يَمِينِ الْخَصْمِ وَمَا لَوْ امْتَنَعَ وَلَمْ يَطْلُبْ وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ إقامَةَ البيئَةِ بعدَ ذَلِكَ إِذَا حَلَفَ الْخَصْمُ بِخِلَافِ الثَّانِي اه. أَقُولُ: وَقَوْلُهُ: حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ جَمِيعُ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْمُتَقَدِّمِ فَإِنَّ لَمْ يَحْلِفْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعي حَلْفُ المَرْدُودَةِ وَيُؤَوِّقُ التَّبْرِي الْمُتَقَدِّمَ عَنِ النَّهَايَةِ.

٥. فَوُدَّ: (فَلَهُ أَنْ يُحْلِفَهُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنَى وَالْأَنْوَارُ أَنَّ يَحْلِفَ وَفِي الرَّشِيدِي بعدَ ذِكْرِهَا عَنِ الْآخِرِ مَا نَصَّهُ «فَالضَّمِيرُ فِي فَلَهُ لِلْمَوْكُلِ» وَعِبَارَةُ الْأَنْوَارِ أَضُوبُ اه. ٥. فَوُدَّ: (مِنْ الْمُدَّعى عَلَيْهِ أَوِ الْقَاضِي) لَعَلَّ الْأَوَّلَ رَاجِعٌ لِلنُّكُولِ الصَّرِيحِ وَالثَّانِي لِلنُّكُولِ الضَّمْنِيِّ، وَإِلَّا فَلَا يُدَّ مِنْ طَلَبِ الْقَاضِي لِلْيَمِينِ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. ٥. فَوُدَّ: (أَي: غَالِبًا) لَعَلَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ الْآتِيَةِ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَمَنْ طَوَّلَ بِزَكَاةِ الْخ. ٥. فَوُدَّ: (تَوَصَّلَ) بَيْنَاءِ الْمَجْهُولِ، عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَصَّلُ بِالْيَمِينِ بعدَ نُكُولِهِ إِلَى الْحَقِّ الْخ.

بِالنُّكُولِ حَقِيقَةً أو تَنْزِيلًا، وَلَمْ يَوْجَدْ فيما ذَكَرَ. ٥. فَوُدَّ: (وَحَيْثُ) لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا البيئَةُ) أَي: وَحَيْثُ لَا يَحْلِفُ يَمِينِ خَصْمِهِ بعدَ إقامَةِ الشَّاهِدِ. ٥. فَوُدَّ: (أَيْضًا وَحَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا البيئَةُ الكامِلَةُ) فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَحْلِفَ. ٥. فَوُدَّ: (فَإِنْ حَلَفَ الْخَصْمُ سَقَطَتِ الدَّعْوَى) أَي: وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعي كما قاله الإسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ مُفْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ، وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ، وَنُكُولُ الْمُدَّعي مَعَ شَاهِدِهِ كَنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ فِيهِمَا مَرَّةً فَإِنَّ قَالَ لِلْمُدَّعى عَلَيْهِ: احْلِفْ أَنْتَ سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعُودَ

لِلْحَقِّ فَأَشْبَهَ إِقْرَارَهُ (هـ) عَلَيْهِ يَجِبُ الْحَقُّ بِفَرَاغِ الْمُدَّعَى مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى حَكْمٍ كَمَا مَرَّ، وَ(لَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهَا بَيِّنَةً) أَوْ حُجَّةً أُخْرَى (بَأْدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ) أَوْ نَحْوَهُمَا مِنْ الْمُسْقِطَاتِ (لَمْ تُسْمَعْ)؛ لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِإِقْرَارِهِ وَقَالَ فِي مَحَلِّ آخَرَ: تُسْمَعُ وَصَحَّحَ الْإِسْتَوْيُّ الْأَوَّلَ وَالْبُلْقِينِيُّ الثَّانِي وَبَسَطَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ فَصَوَّبَهُ؛ لَأَنَّهُ إِقْرَارٌ تَقْدِيرِي لَا تَحْقِيقِي فَلَا تَكْذِيبَ فِيهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ تَفْرِيعُ السَّمَاعِ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهَا كَالْبَيِّنَةِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ فَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمَتَنِ وَنَقَلَ الدَّمِيرِيُّ عَنْ عُلَمَاءٍ عَصَرَهُ أَنَّهُمْ أَقْنَوْا بِسَمَاعِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى عَيْنًا قَالَ: وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمَتْنُ بِقَوْلِهِ: بِأْدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ وَأَفْنَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِيمَنْ ادَّعَى حِصَّةً مِنْ مَلِكٍ يَبِيدُ أَخِيهِ إِزْنًا فَأَنْكَرَ فَحَلَفَ الْمُدَّعَى الْمَرْدُودَةَ وَحَكَمَ لَهُ فَأَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِهِ وَحَكَمَ لَهُ بِهِ بِأَنَّهُ يَتَبَيَّنُ بُطْلَانُ الْحُكْمِ السَّابِقِ وَنَظَرَ فِيهِ الْغَزَّيُّ بِأَنَّهُ قِيَاسُ كَوْنِ الْمَرْدُودَةِ كِإِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ لَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ هـ. وَيُرَدُّهُ مَا تَقَرَّرَ عَنِ الدَّمِيرِيِّ

فَوَدَّ: (فَعَلِيهِ الْإِنْفُ) أَي: عَلَى الْأَظْهَرِ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: أَيْنًا فِي شَرْحِ وَقَضَى لَهُ. فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي: عَدَمُ السَّمَاعِ. فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَي: كَلَامُ الْبُلْقِينِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ. فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجَةٌ) أَي: الِاعْتِرَاضُ. فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الدَّمِيرِيُّ. فَوَدَّ: (وَيُرَدُّهُ الْإِنْفُ) إِنَّمَا يُرَدُّ عَلَيْهِ لَوْ سَلَّمَ مَا قَالَهُ الدَّمِيرِيُّ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ: إِنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَ مَا نَقَلَهُ الدَّمِيرِيُّ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الدِّينِ وَالْعَيْنِ سَم.

وَيُخَلِّفُ إِلَّا بِتَجْدِيدِ دَعْوَى فِي مَجْلِسٍ آخَرَ وَإِقَامَةِ الشَّاهِدِ، هَذَا نَقَلَهُ الْأَصْلُ عَنِ الْمُحَاطِلِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعِرَاقِيِّينَ ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى الْأَوَّلِ يَغْنِي مَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ كَامِلَةٌ، وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ، وَاقْتَضَى كَلَامُهُمْ تَرْجِيحَهُ وَاعْتِمَادَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَغَيْرُهُ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ: وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَخْلِفِ الْخُضْمُ الْمَرْدُودَةَ، وَإِلَّا انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ وَلَا كَلَامَ، وَمَحَلُّهُ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَنْكُلْ عَنْهَا، وَإِلَّا حَلَفَ أَي: الْمُدَّعَى عَلَى الصَّحِيحِ وَهَذَا مُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ فِي آخِرِ الْقِسَامَةِ هـ. فَعَلِمَ أَنَّ الشَّارِحَ مَسَى عَلَى مَا تَوَعَّه الْأَصْلُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَالْحَاصِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْسَقُطُ حَقُّ الْمُدَّعَى بِمَجْرَدِ طَلْبِهِ يَمِينَ الْخُضْمِ مِنَ الْيَمِينِ وَلَا يَنْفَعُهُ إِلَّا الْبَيِّنَةُ مَا لَمْ يَخْلِفِ الْخُضْمُ، وَإِلَّا انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ أَوْ يَنْكُلُ، وَإِلَّا حَلَفَ هُوَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ لَا يَخْفَى فَرَضُ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَاصِلُهُ مَا ذَكَرَ فِيمَا إِذَا طَلَبَ يَمِينَ الْخُضْمِ بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدِهِ، وَيَتَّبِعِي فِيمَا إِذَا رَضِيَ يَمِينَ الْخُضْمِ الْحَاصِلِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِتَكْوِيلِهِ حَقِيقَةً أَوْ تَنْزِيلًا أَنَّهُ كَذَلِكَ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ جَمِيعُ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْلِفِ الْمُدَّعَى وَلَمْ يَتَمَلَّلْ بِشَيْءٍ أَنَّ لَهُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ فَعَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْحَاصِلِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ طَلَبَ يَمِينَ الْخُضْمِ وَمَا لَوْ امْتَنَعَ وَلَمْ يَطْلُبْ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ حَلَفَ الْخُضْمُ وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الثَّانِي.

فَوَدَّ: (وَيُرَدُّهُ الْإِنْفُ) إِنَّمَا يُرَدُّ عَلَيْهِ لَوْ سَلَّمَ مَا قَالَهُ الدَّمِيرِيُّ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ: إِنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَ مَا نَقَلَهُ الدَّمِيرِيُّ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الدِّينِ وَالْعَيْنِ.

وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الْعَيْنَ أَقْوَى مِنَ الدِّينِ وَأَنَّ الْإِقْرَارَ هُنَا لَيْسَ حَقِيقَةً مِنْ كُلِّ وَجِهٍ (فَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الْمُدَّعَى وَلَمْ يَتَعَلَّلْ بِشَيْءٍ) بِأَنَّ لَمْ يُعِدْ عُذْرًا وَلَا طَلَبَ مُهْلَةً أَوْ قَالَ: أَنَا نَاكِلٌ مُطْلَقًا أَوْ سَكَتَ وَحَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ، نَعَمْ، يُلْزَمُ الْحَاكِمَ هُنَا سُؤَالُهُ عَنْ سَبَبِ امْتِنَاعِهِ بِخِلَافِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ يُثْبِتُ لِلْمُدَّعَى حَقَّ الْحَلْفِ وَالْحَكْمَ بِبَيْمِينِهِ فَلَا يُؤْخَرُ حَقُّهُ بِالْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ بِخِلَافِ امْتِنَاعِ الْمُدَّعَى وَأَيْضًا فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْيَمِينِ يَتَحَوَّلُ الْحَقُّ لِلْمُدَّعَى فَامْتَنَعَ عَلَى الْقَاضِي التَّعَرُّضُ لِإِسْقَاطِهِ بِخِلَافِ نُكُولِ الْمُدَّعَى فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ بِهِ حَقٌّ لِغَيْرِهِ فَيَسْأَلُهُ الْقَاضِي عَنْ سَبَبِ امْتِنَاعِهِ (سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ) لِإِعْرَاضِهِ فَلَيْسَ لَهُ الْعَوْدُ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ، وَإِلَّا لِأَصْرِهِ وَرَفَعَهُ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى قَاضٍ (وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْخَضَمِ) إِلَّا أَنْ يُقِيمَ

قوله: (وَيُوجَّهُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ أَي: عَدَمَ السَّمَاعِ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى بِهِ دَيْنًا أَوْ عَيْنًا، وَإِنْ نَقَلَ الدِّمِيرِيُّ عَنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ أَنَّهُمْ أَقْبَوْا بِسَمَاعِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا أَوْ دَيْنًا. وَعِبَارَةُ الثَّانِي ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا أَوْ دَيْنًا، وَهُوَ كَذَلِكَ وَتَوَهَّمْ بَعْضُ الشَّرَاحِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَادِئًا أَوْ إِبْرَاءً أَنَّ ذَلِكَ فِي الدِّينِ فَقَطْ، وَأَنَّ بَيْتَهُ تُسْمَعُ فِي الْعَيْنِ عَلَى الثَّانِي أَيْضًا. قوله: (وَيُوجَّهُ) أَي: مَا تَقَرَّرَ عَنِ الدِّمِيرِيِّ. قوله: (مُطْلَقًا) أَي: حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ أَمْ لَا. قوله: (وَحَكَمَ الْقَاضِي الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَكَتَ. قوله: (مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. قوله: (هُنَا) أَي: فِي نُكُولِ الْمُدَّعَى عَنْ يَمِينِ الرَّدِّ. قوله: (وَالْحَكْمُ بِبَيْمِينِهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ كَمَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ وَقْضَى لَهُ. قوله: (وَأَيْضًا فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْإِنْخ) مُجَرَّدُ تَفْنِي فِي التَّعْبِيرِ، وَإِلَّا فَمَالَ التَّعْلِيلَيْنِ وَاحِدًا.

قوله: (سُئِلَ: (مِنْ الْيَمِينِ) أَي: الْمَزْدُودَةُ وَغَيْرِهَا مُعْنَى. قوله: (لِإِعْرَاضِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَحَلُّهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِلَّا إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا تَجَاهِهِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَعَلَى الْأَوَّلِ. قوله: (فَلَيْسَ لَهُ الْعَوْدُ إِلَيْهَا) وَلَا رَدُّهَا إِلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَزْدُودَةَ لَا تُرَدُّ مُعْنَى وَأَسْنَى. قوله: (وَالْإِنْخ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَقُلْ بِذَلِكَ نِهَآيَةً.

قوله: (سُئِلَ: (وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْخَضَمِ) أَي: إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى تَتَضَمَّنُ الْمُطَالَبَةَ فَإِنْ كَانَتْ تَتَضَمَّنُ دَفْعَ الْخَضَمِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْآتِيَتَيْنِ لَمْ يَتَدَفَّعْ عَنْهُ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَمَحَلُّ الْإِنْخ كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ رَشِيدِي. قوله: (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْإِنْخ) يُتَّبَعِي بَعْدَ تَجْدِيدِ دَعْوَى بِمَجْلِسٍ آخَرَ فَلْيُرَاجَعْ سَم.

قوله: (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً) بِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَيْسَ لَهُ تَجْدِيدُهَا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ لِيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْيَمِينِ وَطَلَّبَ يَمِينَ الْخَضَمِ كَمَا هُوَ السَّابِقُ، وَمَا لَوْ امْتَنَعَ مِنْهَا وَلَمْ يَطْلُبْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا حَلَفَ الْخَضَمُ بِخِلَافِ الثَّانِي. قوله: (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً) يُتَّبَعِي بَعْدَ تَجْدِيدِ دَعْوَى بِمَجْلِسٍ آخَرَ فَلْيُرَاجَعْ.

بَيِّنَةٌ كَمَا لَوْ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَمَحَلُّهُ إِنْ تَوَقَّفَ ثُبُوتُ الْحَقِّ عَلَى يَمِينِ الْمُدَّعَى، وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجَ لِيَمِينِهِ كَمَا إِذَا ادَّعَى أَلْفًا مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي: أَقْبَضْتُكَ إِلَّاهَا فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفَ الْمُشْتَرِي انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ، وَإِنْ نَكَلَ أَيْضًا أُزِمَ بِالْأَلْفِ لَا لِلْحَكْمِ بِالنُّكُولِ، بَلْ لِإِقْرَارِهِ بَلْزُومِ الْمَالِ بِالشَّرَاءِ ابْتِدَاءً، وَمِثْلُهُ مَا إِذَا وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ: وَلَدْتُ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَاعْتَدَى فَقَالَتْ: بَلْ بَعْدَهُ فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفَتْ فَلَا عِدَّةَ، وَإِنْ نَكَلَتْ أَيْضًا اعْتَدَتْ لَا لِلنُّكُولِ، بَلْ لِأَصْلِ بَقَاءِ التَّكَاحِ وَأَثَرِهِ فَيُعْمَلُ بِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ دَافِعٌ (وَإِنْ تَعَلَّلَ) الْمُدَّعَى (بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ مُرَاجَعَةِ حِسَابٍ) أَوْ الْفُقَهَاءِ أَوْ بِإِرَادَةِ تَرْوٍ (أَهْمَلُ) وَجُوبًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) فَقَطْ لِقَوْلِهِ يَنْظُرُ بِالْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيَسْقُطُ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ بَعْدَ مُضِيِّ الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ غُذْرِ (وَقِيلَ أَبَدًا) لِأَنَّ الْيَمِينَ حَقُّهُ فَلَهُ تَأْخِيرُهَا كَالْبَيِّنَةِ وَلَا تُجَاهِيهِ انْتِصَرُ لَهُ بِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَيْهِ، لَكِنْ فَوْقَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَدْ لَا تُسَاعِدُهُ وَلَا تَخْضُرُ وَالْيَمِينَ إِلَيْهِ. (وَإِنْ اسْتَهْمَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِينَ اسْتَخْلَفَ لِيَنْظُرَ حِسَابَهُ) أَوْ طَلَبَ الْإِمهَالَ وَأُطْلِقَ كَمَا فُهِمَ بِالْأُولَى (لَمْ يُمْهَلْ) إِلَّا بِرِضَا الْمُدَّعَى؛ لِأَنَّهُ مُجْبُورٌ عَلَى الْإِقْرَارِ أَوْ الْيَمِينِ بِخِلَافِ الْمُدَّعَى فَإِنَّهُ مُخْتَارٌ فِي طَلَبِ حَقِّهِ فَلَهُ تَأْخِيرُهُ (وَقِيلَ) يُمْهَلُ (ثَلَاثَةً) مِنَ الْأَيَّامِ لِلْحَاجَةِ وَخَرَجَ بِيَنْظُرَ حِسَابَهُ مَا لَوْ اسْتَهْمَلَ لِإِقَامَةِ حُجَّةٍ بِنَحْوِ آدَاءِ فَإِنَّهُ يُمْهَلُ ثَلَاثًا كَمَا مَرَّ (وَلَوْ اسْتَهْمَلَ فِي ابْتِدَاءِ الْجَوَابِ) لِيَنْظُرَ فِي الْحِسَابِ أَوْ يَسْأَلَ الْفُقَهَاءَ مِثْلًا

• فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَي: وَلَوْ شَاهِدًا وَيَمِينًا أَسْتَى وَأَتَوَارَ. • فَوَدَّ: (كَمَا إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ أَلْفًا إلَخ) لَعَلَّ فِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي امْتِنَاعِ الْمُدَّعَى مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ، وَلَيْسَ هُنَا ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُشْتَرِي يَدَّعِي الْإِفْبَاضَ، وَقَدْ امْتَنَعَ مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَا يَخْفَى أَنَّ هُنَا دَعْوَتَيْنِ: الْأُولَى مِنَ الْبَائِعِ وَهِيَ الْمَطَالَبَةُ بِالْتَمَنِ، وَالثَّانِيَةُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَهِيَ دَعْوَى الْإِفْبَاضِ وَالْزَامِ الْمُشْتَرِي بِالْأَلْفِ إِنَّمَا هُوَ بِإِغْتِيَابِ نُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ بِالنَّسْبَةِ لِدَعْوَاهُ فَلَمْ يَنْدَفِعْ عَنْهُ خَصْمُهُ، إِذْ مَقْصُودُ دَعْوَاهُ دَفْعُ مَطَالَبَةِ الْبَائِعِ فَهُوَ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِ الشَّارِحِ، وَمَحَلُّهُ إلَخ وَكَذَا يُقَالُ: فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَأْمَلْ اه. • فَوَدَّ: (وَإِنْ نَكَلَ إلَخ) أَي: الْمُشْتَرِي. • فَوَدَّ: (فَيُعْمَلُ بِهِ) أَي: بِهَذَا الْأَصْلِ.

• فَوَدَّ (سُي): (وَإِنْ تَعَلَّلَ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ) بِأَنْ قَالَ عِنْدِي بَيِّنَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَقِيمَهَا أَسْتَى. • فَوَدَّ: (أَوْ الْفُقَهَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا تُجَاهِيهِ إِلَى لَكِنْ فَرَّقَ. • فَوَدَّ (سُي): (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) قَالَ الرُّوْيَانِيُّ: وَإِذَا أَهْمَلْنَاهُ ثَلَاثَةً فَأَخْضَرَ شَاهِدًا بَعْدَهَا وَطَلَبَ الْإِمهَالَ لِيَأْتِيَ بِالشَّاهِدِ الثَّانِي أَهْمَلْنَاهُ ثَلَاثَةً أُخْرَى أَسْتَى. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يُمْهَلُ ثَلَاثًا) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَلِلْمُدَّعَى مَلَا زَمَتُهُ حَتَّى يَقِيمَ الْبَيِّنَةَ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: فَإِنْ أَرَادَ دُخُولَ مَنَزِلِهِ دَخَلَ مَعَهُ إِنْ أَذِنَ، وَإِلَّا مَنَعَهُ مِنْ دُخُولِهِ كَذَا حَكَاهُ الرُّوْيَانِيُّ اه. سم. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ)

• فَوَدَّ: (كَمَا إِذَا ادَّعَى إلَخ) لَعَلَّ فِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي امْتِنَاعِ الْمُدَّعَى مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ، وَهُنَا لَيْسَ بِامْتِنَاعِ الْمُدَّعَى مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُشْتَرِي يَدَّعِي الْإِفْبَاضَ، وَقَدْ امْتَنَعَ مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ. • فَوَدَّ: (وَجُوبًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يُمْهَلُ ثَلَاثًا كَمَا مَرَّ) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَلِلْمُدَّعَى

(أَمِهْلَ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ) إِنْ رَأَاهُ الْقَاضِي كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَجَرَى عَلَيْهِ جَمْعُ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْمُدْعَى، رَدُّهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّ هَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ لِلْمُدْعَى تَرْكَ الدَّعْوَى مِنْ أَصْلِهَا هـ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُرَادَ ذَلِكَ الْقَوْلِ إِنْ شَاءَ الْمُدْعَى إِمِهَالَهُ، وَلَا لَمْ يُمِهْلَ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَرُدُّهُ أَنَّ هَذِهِ مُدَّةٌ قَرِيبَةٌ جِدًّا، وَفِيهَا مَضْلَحَةٌ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مَضْرُوبَةٍ عَلَى الْمُدْعَى فَلَمْ يَحْتَجْ لِرِضَاهُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُتَجَهَّ أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَضُرَّ الْإِمِهَالُ بِالْمُدْعَى لِكَوْنِ بَيِّنَتِهِ عَلَى جَنَاحِ سَفَرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَجْلِسُ الْقَاضِي وَكَالْثُكُولِ مَا لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا لِيَحْلِفَ مَعَهُ فَلَمْ يَحْلِفْ فَإِنْ عُلِّلَ امْتِنَاعُهُ بِعُذْرِ أَمِهْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَا فَلَ.

(تَنْبِيْهٌ): ادَّعَى عَلَيْهِ وَلَمْ يُحْلِفْهُ وَطَلَبَ مِنْهُ كَفِيلًا حَتَّى يَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ لَمْ يَلْزَمَهُ، وَاعْتِيَادُ الْقَضَاةِ خِلَافَهُ حَمَلَهُ الْإِمَامَ عَلَى مَا إِذَا خِيفَ هَرَبُهُ أَمَّا بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدٍ وَإِنْ لَمْ يُعَدَّلْ فَيُطَالَبُ بِكَفِيلٍ

أي: أَوَّلُ الْبَابِ مُعْنَى.

قول (سُئِلَ): (أَمِهْلَ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ) وَلَا يُزَادُ إِلَّا بِرِضَا الْمُدْعَى أَنْوَارٌ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا مَرَادَ ذَلِكَ الْقَوْلِ إِلَّاخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ لِكَيْ إِمِهَالَهُ بِمَشِيئَةِ الْمُدْعَى لَا يَتَّقِيْدُ بِمَشِيئَةِ إِمِهَالِهِ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ فَإِنَّهُ لَوْ شَاءَ إِمِهَالَهُ أَبَدًا جَازَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّقْيِيدِ فَتَأَمَّلْ. وَمِنْ هُنَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْقَاضِي سَمَ عِبَارَةَ الرَّشِيدِيِّ وَمِمَّا يَرُدُّ كَوْنُ الْمُرَادِ إِنْ شَاءَ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْيِيدِ بِآخِرِ الْمَجْلِسِ وَجْهٌ إِذْ لَهُ تَرْكُ الْحَقِّ بِالْكَلِّيَّةِ هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي: أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْقَاضِي. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَي: مَحَلُّ جَوَازِ إِمِهَالِ الْقَاضِي. هـ. قَوْلُهُ: (لِكَوْنِ بَيِّنَتِهِ إِلَّاخ) أَي: أَوْ نَفْسِ الْمُدْعَى سُلْطَانًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ) أَي: بِالْمَجْلِسِ نِهَائَةً. هـ. قَوْلُهُ: (مَجْلِسُ الْقَاضِي) أَي: مَجْلِسُ هَذَيْنِ الْخُصْمَيْنِ كَذَا فِي ع ش لَعَلَّ فِيهِ سَفْطَةٌ، وَالْأَصْلُ أَي: لَا مَجْلِسَ إِلَّاخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَكَالْثُكُولِ) أَي: الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدْعَى إِلَّاخ) سَمَ عِبَارَةَ الرَّشِيدِيِّ يَعْني كَامِتِنَاعَ الْمُدْعَى مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ فِي التَّقْصِيلِ الْمَارِ هـ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمَهُ) أَي: الْمُدْعَى عَلَيْهِ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ وَاحِدًا بَلَا يَمِينِ لَكِنْ تَعْبِيرُ الرُّوضِ بِالْبَيِّنَةِ مَعَ تَعْلِيلِ شَرْحِهِ بِأَنَّ الْمُدْعَى أَتَى بِمَا عَلَيْهِ، وَالتَّنَظُّرُ فِي حَالِ الْبَيِّنَةِ مِنْ وَظِيفَةِ الْقَاضِي إِلَّاخ كَالصَّرِيحِ فِي اشْتِرَاطِ شَاهِدَيْنِ أَوْ شَاهِدٍ وَيَمِينِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْأَنْوَارِ مَا نَصَّهُ: (وَلَوْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بَعَيْنٍ أَوْ ذَيْنِ فَطَلَبَ كَفِيلًا إِلَى أَنْ يُعَدَّلَا طَوْلَبَ أَي: الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِهِ إِنْ لَمْ يَتَنَزَّعِ الْمَالُ وَلَمْ يَخِيسِ الْمَدْيُونُ، وَلَوْ امْتَنَعَ إِلَّاخ) أَي: وَمِثْلُهُمَا الشَّاهِدُ وَيَمِينُ.

مُلَازَمَتُهُ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: فَإِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَنْزِلِهِ دَخَلَ مَعَهُ إِنْ أَذِنَ، وَإِلَّا مَنَعَهُ مِنْ دُخُولِهِ كَذَا حَكَاهُ الرَّوْيَانِيُّ هـ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ رَأَاهُ الْقَاضِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. هـ. قَوْلُهُ: (لَا مَرَادَ ذَلِكَ الْقَوْلِ إِلَّاخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ لَكِنْ إِمِهَالَهُ لِمَشِيئَةِ الْمُدْعَى لَا يَتَّقِيْدُ بِمَشِيئَةِ إِمِهَالِهِ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ فَإِنَّهُ لَوْ شَاءَ إِمِهَالَهُ أَبَدًا جَازَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّقْيِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَمِنْ هُنَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْقَاضِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَكَالْثُكُولِ) أَي: الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدْعَى إِلَّاخ).

فإن امتنع حُجِسَ لِامتناع لا لِثبوت الحق (وَمَنْ طَوَّلَ) بِجَزِيَةٍ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَقَالَ: وَقَدْ كَانَ غَابَ أَسْلَمْتُ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ وَقَالَ الْعَامِلُ: بَلْ بَعْدَهَا حُلْفَ الْمُسْلِمِ فَإِنْ نَكَلَ أُخِذَتْ مِنْهُ لِيُعْذَرَ رَدُّهَا فَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ وَهُوَ حَاضِرٌ لَمْ يُقْبَلْ وَأُخِذَتْ مِنْهُ أَوْ (بِزَكَاةٍ فَادَّعَى دَفْعَهَا إِلَى سَاعٍ آخَرَ أَوْ غَلَطَ خَارِصٌ) أَوْ مُسَقِّطًا آخَرَ نُدِبَ تَخْلِيْفُهُ فَإِنْ نَكَلَ لَمْ يُطَالَبْ بِشَيْءٍ. (و) أَمَّا إِذَا (الزَّمَنَاهُ الْيَمِينِ) عَلَى خِلَافِ الْمَعْتَمِدِ السَّابِقِ (فَنَكَلَ وَتَعَذَّرَ رَدُّ الْيَمِينِ) لِيَعْدِمَ انْحِصَارِ الْمُسْتَحِقِّ، (فَالْأَصَحُّ) عَلَى هَذَا الضَّعِيفِ (أَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ) لَا لِلْحَكْمِ بِالتَّكْوِيلِ، بَلْ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَى مَلِكِ التَّصَابِ وَالْحَوْلِ، وَلَوْ ادَّعَى وَلَدُ مُؤْتَرِقِ الْبُلُوغِ بِالْإِحْتِلَامِ لِيُثَبِّتَ اسْمَهُ حُلْفَ فَإِنْ نَكَلَ لَمْ يُغَطَّ لَا لِلْقَضَاءِ بِالتَّكْوِيلِ، بَلْ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِإثبات اسْمِهِ، وَهُوَ الْحِلْفُ لَمْ يَوْجِدْ، وَلَوْ نَكَلَ مُدَّعَى عَلَيْهِ بِمَالٍ مَيِّتٍ بَلَا وَارِثٍ أَوْ نَحْوِ وَقْفٍ عَامٍّ أَوْ عَلَى مَسْجِدٍ حُجِسَ إِلَى أَنْ يَحْلِفَ أَوْ يُقِرَّ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى وَصِيٌّ مَيِّتٍ عَلَى وَارِثِهِ أَنَّهُ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِلْفُقَرَاءِ مَثَلًا فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ فَيُحْبَسُ إِلَى أَنْ يُقِرَّ أَوْ يَحْلِفَ (وَلَوْ ادَّعَى وَلِيُّ صَبِيٍّ) أَوْ مَجْنُونٍ، وَلَوْ وَصِيًّا أَوْ قِيَمًا (دَيْنًا لَهُ) عَلَى آخَرَ (فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ).....

❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ امْتَنَعَ) أَي: مِنْ إِعْطَاءِ الْكَفِيلِ.

❦ قَوْلُهُ (السَّيِّئُ): (وَمَنْ طَوَّلَ الْإِنْفَ) أَشَارَ بِذَلِكَ لِمَسَائِلَ تُسْتَنْتَى مِنَ الْقَضَاءِ بِالتَّكْوِيلِ عَنِ الْيَمِينِ مُغْنِي.

❦ قَوْلُهُ: (بِجَزِيَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا لَوْ ادَّعَى فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ كَانَ غَابَ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ ادَّعَى إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ مُسَقِّطًا آخَرَ وَلَفْظُهُ نَحْوُ فِي أَوْ نَحْوِ وَقْفٍ. ❦ قَوْلُهُ: (بِجَزِيَةٍ) أَي: كَامِلَةٍ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ الْإِنْفَ) أَي: لِكُونِ دَعْوَاهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

❦ قَوْلُهُ (السَّيِّئُ): (أَوْ غَلَطَ خَارِصٌ) أَي: أَوْ لَمْ يَدَّعْ دَفْعَهَا بَلْ ادَّعَى غَلَطَ خَارِصٍ بَعْدَ التَّزَامِهِ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَي: آيَفًا. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ ذَلِكَ) أَي: وَجُوبَ الزَّكَاةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْحَوْلُ) مَغْطُوفٌ عَلَى مَلِكِ رَشِيدِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يُغَطَّ) الْأَوَّلَى لَمْ يَثْبُتْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَكَلَ مُدَّعَى عَلَيْهِ بِمَالٍ مَيِّتٍ الْإِنْفَ) بَأَنَّ يَدَّعِيَهُ الْقَاضِي أَوْ مَنْصُوبُهُ مُغْنِي وَأَتَوَارَ. ❦ قَوْلُهُ: (نَحْوُ وَقْفٍ الْإِنْفَ) أَي: كَالْتَّذْرِ لِلْفُقَرَاءِ

❦ قَوْلُهُ (السَّيِّئُ): (وَلَوْ ادَّعَى الْإِنْفَ) أَشَارَ بِهِ لِمَا يُسْتَنْتَى مِنْ رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ مَجْنُونٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَغْنِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَصِيًّا الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْأَتَوَارِ وَلَوْ ادَّعَى وَلِيُّ الصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ دَيْنًا لَهُ عَلَى إِنْسَانٍ فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ فَلَا يُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْوَلِيِّ، وَلَوْ أَقَامَ الْوَلِيُّ شَاهِدًا لَا يَخْلِفُ مَعَهُ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي ذِمَّةِ الصَّبِيِّ لَا يَخْلِفُ الْوَلِيُّ إِذَا أَنْكَرَ؛ لِأَنَّ إِفْرَازَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَالْوَصِيُّ وَالْقِيَمُ وَقِيَمُ الْمَسْجِدِ وَالْوَقْفُ كَالْوَلِيِّ فِي الدَّعْوَى وَالدَّعْوَى عَلَيْهِمْ، وَلَوْ ادَّعَى قِيَمُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَرِهِ وَنَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَلَفَ الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْمَالِ وَلَا يَقُولُ إِلَيَّ وَقِيَمُهُ يَقُولُ: فِي الدَّعْوَى وَيَلْزَمُكَ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ اهـ. زَادَ الْمَغْنِيُّ قُبَيْلَ قَوْلِهِ: وَلَوْ ادَّعَى قِيَمُ السَّفِيهِ الْمَخْجُورِ الْإِنْفَ، وَلَوْ أَقَرَّ الْقِيَمُ بِمَا ادَّعَاهُ الْخَضَمُ انْعَزَلَ وَأَقَامَ الْقَاضِي غَيْرَهُ، وَلَوْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا الْقِيَمَ قَبَضَهُ فَأَنْكَرَ حَلَفَ وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ يَمِينٌ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْبُونَيْطِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدِّمَهَا بِالْمَالِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَالْمَذْهَبُ

لم يحلف الولي) كما لا يحلف مع الشاهد ليُبغِد إثبات الحقِّ لإنسانٍ يمينٍ غيره فيوقَفُ إلى كماله (وقيل: يحلفُ)؛ لأنَّه بمنزلته (وقيل: إن ادَّعى مُباشرةً سببه) أي: ثبوته بمُباشرةٍ لِسببه (حلفُ)؛ لأنَّ العُهدَةَ تتعلَّقُ به وهذا هو المعتمدُ؛ لأنَّه الذي رجَّاه في الصِّدَاقِ واعتمده الإسْئويُّ وغيره ورُدُّ بأنَّ ما قاله ثُمَّ لا يُخالفُ ما هنا؛ لأنَّه إنَّما يحلفُ على فعلٍ نفسه، والمهْرُ يَبُتُّ ضِمَنًا لا مقصودًا، وكذا البيعُ بخلافٍ غيرهما، وإنَّ تعلَّقَ بمُباشرةٍ، وهو ما هنا ويُجابُ بأنَّه حيثُ تعلَّقت العُهدَةُ بمُباشرةٍ لَتَسبِّبه مع عَجْزِ المولى عن إثباته ساعَ للوليِّ إثباته يَمِينِهِ المُتعلِّقة بفعلٍ نفسه رِعايةً لِمَصْلَحةِ المولى، بل ضُرورته ومَرٌّ في القضاةِ على الغائبِ حكمٌ ما لو وجبَ لمولى على مولى ذين، ولو ادَّعى لمولاه ذين وأثبتَه فادَّعى الخصمُ نحو أداءٍ أُخِذَ منه حالًا وأُخِرت اليمينُ على نفي العلمِ إلى كمالِ المولى كما مرَّ.

(فرغ): علِمَ ممَّا قَدَّمته في التنبيه الذي قَبْلَ الفصلِ أَنَّهُ لو أَقامَ خارجٌ يَمِينَةً تَشْهَدُ له بالعينِ فادَّعى ذو اليدِ أَنَّهُ اشتراها مِمَّنْ اشتراها من المُدَّعي وأقامَ شاهدًا جازَ له أَنَّ يحلفَ معه لا سِيَّما إنَّ امتنعَ بائِعه من الحلفِ؛ لأنَّه، وإنَّ أثبتَ بها ملكًا لِغيره لَكِنَّه لَمَّا انتَقَلَ منه إليه كان بمنزلةِ إثباته ملكٍ نفسه،.....

المنعُ، والتَّجْوِيزُ من قولِ البَونَظِيِّ لا الشافِعِيِّ وَقِيلَ المنعُ أيضًا عن القاضي أبي الطَّيِّبِ، وهذا هو الظاهرُ اهـ. وزاد أيضًا عَقِبَ قوله تَسْلِيمُ المالِ لَفْظًا إلى وليِّ.

□ قولُ (بش): (لَمْ يَخْلِفِ الولي) أي: ما لم يَرُدُّ ثبوتُ العَقْدِ الذي بَاشَرَهُ بِيَدِهِ فَيَخْلِفُ وَيَبُتُّ الحقُّ ضِمَنًا، ومثله يَجْزِي في الوصيِّ والوكيلِ سم اهـ. بُجِّرِمِي. □ قوله: (فَيُوقَفُ إلى كماله) عبارةٌ المُغْنِي والزَّوْجِ والأَنْوارِ فَيَكْتُبُ القاضي بما جَرَى مَخْضَرًا وَيُوقَفُ الأمرُ لِلْبُلُوغِ أو الإفاقة اهـ. □ قوله: (أي: ثبوته بمُباشرةٍ لِسبِّبه) كَانَ ادَّعى بِمَنْ ما بَاشَرَ يَبْعَه لِمَوْلَاهُ أَسْنَى. □ قوله: (وهذا هو المُعْتَمَدُ) خِلافًا لِشَيْخِ الإسلامِ والنَّهْائِيَّةِ والمُغْنِي والأَنْوارِ. □ قوله: (في الصِّدَاقِ إلخ) عبارةٌ الأَسْنَى قال الإسْئويُّ: والفَتْوَى على هذا التَّفْصِيلِ قَدْ نَصَّ عليه في الأمِّ، وهو الموافقُ لِمَا مرَّ في الصِّدَاقِ فيما إذا اِخْتَلَفَ في قدره زَوْجٌ ووليٌّ صَغِيرَةٌ أو مَجْنُونَةٌ اهـ. □ قوله: (وَرَدَ إلخ) جَرَى على هذا الرَّدِّ شَيْخُ الإسلامِ والنَّهْائِيَّةِ والمُغْنِي. □ قوله: (لأنَّه إنَّما يَخْلِفُ إلخ) أي: في الصِّدَاقِ على فِعْلٍ نفسه، وهو العَقْدُ الذي جَرَى على كَذَا نِهَايَةً. □ قوله: (بِخِلَافٍ غيرهما إلخ) فَإِنَّه يَخْلِفُ أَنَّ مَوْلَاهُ يَسْتَحِقُّ كَذَا، وهو مُمْتَنِعٌ نِهَايَةً. □ قوله: (ومَرَّ) إلى الفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ. □ قوله: (بها) أي: يَمِينِهِ.

□ قوله: (لَمْ يَخْلِفِ الولي) كَتَبَ عليه م ر. □ قوله: (وقيل إن ادَّعى مُباشرةً سبِّبه حَلَفَ) تَضْعِيفُ هذا لا يُنافي ما تَقَدَّمَ في الصِّدَاقِ؛ لأنَّه إنَّما يَخْلِفُ ثُمَّ على أَنَّ العَقْدَ جَرَى على كَذَا، وهو فِعْلٌ نفسه وإنَّ تَرَتَّبَ عليه اسْتِحْقَاقُ المولى عليه ذلك بِخِلَافٍ ما هُنَا فَإِنَّه يَخْلِفُ على أَنَّ مَوْلَاهُ يَسْتَحِقُّ كَذَا، وهو مُمْتَنِعٌ ش م

ونظيره الوارث فإنه يُثَبِّت بها ملكاً لغيره مُتَقَبَّلًا منه إليه بخلاف غريم الغريم، ونظيره قولهم: لو أوصى له بعين في يد غيره فللموصى له أن يدَّعي بها ويحلف مع الشاهد أو اليمين المزدودة. (فائدة): قد لا تُسمَع البيِّنة من مدَّعي عليه كفت يمينه كما يأتي في الدَّاخل بَقْيَدِهِ

فصل في تعارض البيِّنَتَيْنِ

إذا (ادَّعى) أي: اثنان أي: كلُّ منهما (عينًا في يد ثالث) لم يُسَيِّدْها إلى أحدهما قبل البيِّنة ولا بعدها (وأقام كلُّ منهما بيِّنة) بها (سَقَطتا) لتعارضهما ولا مُرَجِّح فكَانَ لا بيِّنة فيحلف لِكُلِّ منهما يمينًا فإن أقرَّ ذو اليد لأحدهما قبل البيِّنة أو بعدها رَجَحَتْ بيِّنته، ولو زاد بعض حاضري

فوقه: (ونظيره) أي: الوارث. فوقه: (بَقْيَدِهِ) لَعَلَّ كَوْنَهَا قَبْلَ بيِّنة المدَّعي.

فصل في تعارض البيِّنَتَيْنِ

فوقه: (في تعارض البيِّنَتَيْنِ) إلى قوله: وَمَحَلُّ التَّسَاقُطِ في الْمُغْنِي لَأَقُولُهُ وَلَوْ زَادَ إِلَى المِثْنِ وَقُولُهُ لِيَحْبِرَ أَبِي دَاوُدَ إِلَى المِثْنِ وَقُولُهُ: لِيَحْبِرَ فِيهِ إِلَى المِثْنِ وَإِلَى قوله: هَذَا مَا أَقْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي النِّهَايَةِ لَأَقُولُهُ: وَلَوْ زَادَ إِلَى المِثْنِ وَقُولُهُ: مِمَّنْ جَزَمَ إِلَى لَا فَرْقَ. فوقه: (في تعارض البيِّنَتَيْنِ) أي وما يَتَعَلَّقُ بِهِ كَمَا لَوْ ادَّعَى مَلِكًا مُطْلَقًا وَذَكَرَ البيِّنة سَبَبَهُ ع ش.

فوقه (السُّ): (عينًا في يد ثالث) الحَاصِلُ أَنَهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِيَدِ ثَالِثٍ أَوْ بِيَدِهِمَا أَوْ بِيَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ لَا بِيَدِ أَحَدٍ يُجَرِّمِي. فوقه: (المِثْنُ وَأَقَامَ كُلُّ مِّنْهُمَا بيِّنة) أي مُطْلَقَتِي التَّارِيخِ أَوْ مُتَقَبَّلَتِيهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةً وَالْأُخْرَى مُؤَرَّخَةً أَسْنَى وَمُغْنِي، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بيِّنة قَضَى لَهُ أَنْوَازُ. فوقه: (فَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ لِأَحَدِهِمَا الْإِلْحَ) فَلَوْ أَقَرَّ بَاتِنَاهُمَا لِهَمَّا فَهَلْ تُجْعَلُ بَيْنَهُمَا سَمٌّ وَيَأْتِي عَنْهُ الْجَزْمُ بِذَلِكَ الْجَمْعِ. فوقه: (وَلَوْ زَادَ) أي

فصل: ادَّعَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ مِّنْهُمَا بيِّنة سَقَطَتَا

فوقه: (ادَّعَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ الْإِلْحَ) فِي قِتَاوَى السُّيُوطِي ثَلَاثَةٌ وَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ بِالسُّوِيَةِ عَلَى دَارٍ فَادَّعَى أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَمْلِكُ جَمِيعَهَا وَأَقَامَ بيِّنةً بِذَلِكَ، ثُمَّ ادَّعَى الثَّانِي أَنَّهُ يَمْلِكُ ثُلُثِي الدَّارِ وَأَقَامَ بيِّنةً بِذَلِكَ، ثُمَّ ادَّعَى الثَّالِثُ أَنَّهُ يَمْلِكُ ثُلُثَ الدَّارِ وَأَقَامَ بيِّنةً بِذَلِكَ فَمَاذَا يَفْعَلُ الْحَاكِمُ؟ الْجَوَابُ لِكُلِّ مِّنْهُمُ ثُلُثُهَا؛ لِأَنَّ بيِّنةَ كُلِّ مِّنْهُمْ شَهِدَتْ لَهُ بِمَا فِي يَدِهِ وَشَهِدَتْ لِلْأَوَّلَيْنِ بِزِيَادَةِ فَلَمْ تَثْبُتِ الزِّيَادَةُ مِنْ أَجْلِ الْمُعَارَضَةِ أَمَّا مُدَّعِي الْكُلِّ فَلَا يَبَيِّنُهُ فِي الزَّائِدِ مُعَارِضَةً بيِّنةً مُدَّعِي الثُّلُثَيْنِ فِي الثُّلُثَيْنِ وَبيِّنةً مُدَّعِي الثُّلُثِ فِي الثُّلُثِ فَتَسَاقُطَا وَسَقَطَتْ دَعْوَاهُ فِي الثُّلُثَيْنِ، وَأَمَّا مُدَّعِي الثُّلُثَيْنِ؛ فَلَا يَبَيِّنُهُ فِي الزَّائِدِ مُعَارِضَةً بيِّنةً مُدَّعِي الْكُلِّ فِيهِ فَتَسَاقُطَا وَسَقَطَتْ دَعْوَاهُ بِالْثُلُثِ الزَّائِدِ، وَأَمَّا مُدَّعِي الثُّلُثِ فَيَبَيِّنُهُ لَمْ تَشْهَدْ بِزِيَادَةِ عَلَى مَا فِي يَدِهِ وَلَا عَارِضَهَا بيِّنةً مُدَّعِي الثُّلُثَيْنِ، بَلْ عَارِضَهَا مُدَّعِي الْكُلِّ وَلَكِنَّ الْيَدَ مُرَجَّحَةٌ فَاسْتَقَرَّ لِكُلِّ مِّنْهُمْ الثُّلُثُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَهَلْ هَذَا الِاسْتِقْرَارُ بِالْيَدِ فَقَطْ أَوْ بِهَا وَبِالبيِّنة مَعًا؟ فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهُ اهـ. فوقه: (فَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ لِأَحَدِهِمَا الْإِلْحَ) فَلَوْ أَقَرَّ بَاتِنَاهُمَا لِهَمَّا فَهَلْ تُجْعَلُ بَيْنَهُمَا؟. فوقه: (وَلَوْ زَادَ بَعْضُ حَاضِرِي مَجْلِسِ) أي: عَلَى بَعْضٍ.

مجلس قبل إلا إن اختفت القرائن الظاهرة على أن البقية ضابطون له من أوله إلى آخره وقالوا: لم نسمعها مع الإصغاء إلى جميع ما وقع وكان مثلهم لا يُنسب للغفلة في ذلك، فحينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر؛ لأن التقي المحصور يُعارض الإثبات الجزئي كما صرحوا به (وفي قول يستعملان) صيانة لهما عن الإلغاء بقدر الإمكان فتنزع من ذي اليد وحينئذ (ففي قول يقسم) المال بينهما نصفين لخبر أبي داود بذلك وحمله الأول على أن العين كانت بيدهما (وفي قول يفرغ) بينهما ويرجع من خرجت قرعته لخبر فيه مُرسَل له شاهد، وأجاب الأول بحمله على أنه كان في عتي أو قسمة (وفي قول يوقف) الأمر (حتى يبين أو يضطرب) لإشكال الحال فيما يُرجى انكشافه (و) على التساقط (لو كانت) العين (في يدهما وأقاما بيئتين) فشهدت بيئة الأول له بالكل ثم بيئة الثاني له به (بقيت) بيدهما (كما كانت) إذ لا أولوية لأحدهما، نعم، يحتاج الأول لإعادة بيئة للتصف الذي بيده لتقع بعد بيئة الخارج بالتسوية لذلك التصف،

صنعة متلاع ش وقوله: بعض حاضري مجلس أي على بعض سم. فو: (لم نسمعها) أي الزيادة سم. زاده. فو: (ضابطون له) أي لما وقع في المجلس. فو: (لم نسمعها) أي الزيادة سم.

فول (لش): (تستعملان) بمقتضى قوتية أوله أي البيئتين مغني. فو: (الأمر) مقتضاه أن قول المصنف يوقف بالياء وقال المغني بمقتضى قوتية أي العين بينهما اه. فو: (لإشكال الحال إلخ) ولم يرجح المصنف واحدا من الأقوال لعدم اعتناؤه بها لتفريعها على الضعيف وأصحها أي الأقوال الضعيف الأخير أي الوقف نهاية ومغني.

فول (لش): (ولو كانت في يدهما إلخ) وفي فتاوى الشيوطي: ثلاثة وضعوا أيديهم بالسوية على دار فادعى أحدهم أنه يملك جميعها وأقام بيئة بذلك، ثم ادعى الثاني أنه يملك ثلثي الدار وأقام بيئة بذلك، ثم ادعى الثالث أنه يملك ثلث الدار وأقام بذلك بيئة فماذا يفعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها؛ لأن بيئة كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للأوليين بزيادة فلم تثبت الزيادة من أجل المعارضة اه سم بحذف. فو: (بالكل) وكذا بالبعض بالأولى بل لا تعارض حينئذ بينهما سم عبارة المغني محل الخلاف أن تشهد بيئة كل بجميع العين فإذا شهدت بالتصف الذي هو في يد صاحبه فالبيئتين لم تتواردا على محل واحد فلا تجيء أقوال التعارض فيحكم القاضي لكل منهما بما في يده. إلخ.

فول (لش): (بقيت كما كانت) قال البلقيني: هذا يقتضي أن الحكم باليد التي كانت قبل قيام البيئتين وليس كذلك وإنما تبقى بالبيئة القائمة قال: والفرق بينهما الاحتياج إلى الحلف في الأول دون الثاني اه وعليه فلا يتأتى قول الشارح كغيره وعلى التساقط رشدي.

فو: (نعم يحتاج الأول إلخ) هذا لا يتأتى على القول بالتساقط كما لا يخفى وإنما يتأتى على ما قاله البلقيني رشدي.

فو: (لم نسمعها) أي: الزيادة.

ولو شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ كُلُّهُمَا له بالتَّصْفِ الذي يَبْدِي صاحبه حُكْمَ له به وَبَقِيَتْ يَدَاهُما لا بجهةٍ شُقُوطٍ ولا تَرْجِيحٍ يَبْدِي لا تَسَاخُ يَدُ كُلِّ بَيِّنَةٍ الآخِرِ أَمَا إِذَا لم يَكُنْ يَبْدِي أَحَدٌ وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ كُلُّهُمَا بالْكُلِّ فَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا، وَيَحُلُّ التَّسَاقُطُ إِذَا وَقَعَ تَعَارُضٌ حَيْثُ لم يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا بِمُرْجَحٍ، وَلَا قَدَمٍ، وَهُوَ بَيَانُ نَقْلِ الْمَلِكِ عَلَى مَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِهِ: وَأَتَاهَا لو شَهِدَتْ بِمَلِكِهِ أَمْسَ إِلَى آخِرِهِ ثُمَّ الْيَدُ فِيهِ لِلْمُدَّعِي أَوْ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ به أَوْ انْتَقَلَ له مِنْهُ ثُمَّ شَاهِدَانِ مَثَلًا عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ ثُمَّ سَبَقُ تَارِيخٍ مَلِكٍ أَحَدُهُمَا بِذِكْرِ زَمَنِ أَوْ بَيَانِ أَنَّهُ وُلِدَ فِي مَلِكِهِ مَثَلًا ثُمَّ بِذِكْرِ سَبَبِ الْمَلِكِ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا نَاقِلَةً عَنِ الْأَصْلِ عَلَى مُسْتَصْحَبَةٍ لَهُ وَمَنْ تَعَرَّضَتْ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ مَالِكٌ عِنْدَ الْبَيْعِ وَمَنْ قَالَتْ نَقَدَ الثَّمَنَ أَوْ هُوَ مَالِكٌ الْآنَ عَلَى مَنْ لم يَذْكُرْ ذَلِكَ لَا بِالْوَقْفِ وَلَا بِبَيِّنَةٍ انْضَمَّ إِلَيْهَا الْحُكْمُ بِالْمَلِكِ عَلَى بَيِّنَةٍ مَلِكٍ بِلَا حُكْمٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ كَمَا يَأْتِي وَمِمَّنْ جَزَمَ بِالْأَوَّلِ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي فِتَاوَاهِ أَوَّلُ الدَّعَاوَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ وَالْحُكْمِ بِالْمَوْجِبِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْحُكْمِ لَا يُرْجَحُ به

• قَوْلُهُ: (لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ كُلُّهُمَا) وَحَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ تَبْقَى فِي يَدَيْهِمَا أَيْضًا سَوَاءٌ أَحْلَفَ كُلُّهُمَا لِلْآخِرِ أَمْ نَكَلَ وَلَوْ اثْبَتَ أَوْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا فَقَطَّ قَضَى له بِجَمِيعِهَا سَوَاءٌ أَشْهَدَتْ له بِجَمِيعِهَا أَمْ بِالنَّصْفِ الذي يَبْدِي الْآخِرِ وَمَنْ حَلَفَ ثُمَّ نَكَلَ صَاحِبُهُ رَدَّتْ الْيَمِينَ إِلَيْهِ وَإِنْ نَكَلَ الْأَوَّلُ كَفَى الْآخِرَ يَمِينَ لِلتَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَرْجِيحُ يَبْدِي) أَيِ بَلِّ بِالْبَيِّنَةِ الَّتِي أَقِيمَتْ عَ ش. • قَوْلُهُ: (أَمَا إِذَا لم تَكُنْ يَبْدِي أَحَدٌ الْإِخ) صَوَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِعَقَارٍ أَوْ مَتَاعٍ مُلْقَى فِي طَرِيقٍ وَلَيْسَ الْمُدَّعِيَانِ عِنْدَهُ مُعْنَى وَسَمَّ وَزِيَادِي. • قَوْلُهُ: (وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ كُلُّهُمَا) أَيِ بِالْكُلِّ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْمُرْجَحُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ) أَيِ قَلَّوْ أَقَرَّ بِهِ لِهَما جَمِيعًا قِيَاسًا مَا تَقَرَّرَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ. اه. ع ش. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ شَاهِدَانِ مَثَلًا) أَيِ أَوْ شَاهِدٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فِيمَا يُقْبَلَنَّ فِيهِ عَلَى مَا فِي عَ ش. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ بِذِكْرِ سَبَبِ الْمَلِكِ) عَطَفَ عَلَى: ثُمَّ سَبَقُ تَارِيخٍ. • قَوْلُهُ: (نَاقِلَةً عَنِ الْأَصْلِ الْإِخ) كَقَتْلِ ادَّعَاهُ وَارِثُ مَيِّتٍ وَأَقَامَ به بَيِّنَةٌ فَتَقَدَّمَ عَلَى مَوْتِ بَفَرَاشِهِ شَهِدَتْ به أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى نَاقِلَةٌ عَنِ أَصْلِ عَدَمِ غُرُوضِ الْقَتْلِ وَالْأُخْرَى مُسْتَصْحَبَةٌ لَهُ فَتَنَحَّ الْجَوَادِ. • قَوْلُهُ: (لَا الْبَائِعُ الْإِخ) أَيِ لِكُونَ الْبَائِعِ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (لَا بِالْوَقْفِ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَلَا تَرْجِيحُ بِوَقْفٍ. الْإِخ. • قَوْلُهُ: (لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ الْإِخ) أَيِ فِي بَيِّنَتَيْنِ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْمَلِكِ وَالْأُخْرَى بِالْحُكْمِ فَتَسَاوَيَانِ سَوَاءٌ أَشْهَدَتْ بَيِّنَةُ الْحُكْمِ به مُطْلَقًا أَوْ بِالصَّحَّةِ أَوْ بِالْمَوْجِبِ عَ ش. • قَوْلُهُ: (لَا أَضِلُّ الْحُكْمَ لَا يُرْجَحُ به الْإِخ) قَالَ الشَّهَابُ بْنُ قَاسِمٍ: يَوْهَمُ أَنَّ هَذَا فِي تَعَارُضِ حُكْمَيْنِ أَحَدُهُمَا بِالصَّحَّةِ وَالْآخَرُ بِالْمَوْجِبِ فَمَا مَعْنَى مُقَابَلَتِهِ لِمَا بَعْدَهُ. اه. أَيِ مَعَ أَنَّ قَرَضَ الْمَسْأَلَةَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَقَطَّ فَإِنْ كَانَ مُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّ أَضِلُّ الْحُكْمَ لَا تَرْجِيحُ به فَلَا نَظَرَ لِكُونِهِ بِالصَّحَّةِ أَوْ بِالْمَوْجِبِ فَلَا تُسَلَّمُ الْأَوَّلِيَّةُ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ التَّرْجِيحِ بِالْأَعَمِّ

• قَوْلُهُ: (وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ كُلُّهُمَا بِالْكُلِّ الْإِخ) وَكَذَا بِالْبَعْضِ بِالْأَوَّلَى، بَلِّ لَا تَعَارُضُ حَيْثُ بَيْنَهُمَا.

فأولى حكمه فيه زيادة على الآخر، أما لو تعارض حكمان بأن أثبت كل أن معه حكم القاضي لكان أحدهما بالموجب والآخر بالصحة، فالوجه تقديم الثاني؛ لأنه يستلزم ثبوت الملك بخلاف الأول ومز قُبِيلُ العارية أن القاضي إذا أجمل حكماً بأن لم يثبت استيفاءه بشروطه حُملَ حكمه على الصحة إن كان عالماً بقاء أميناً، وقد ذكر المصنف أكثر هذه المرجحات بذكر مثلها فقال: (ولو كانت) العين (بيده) تصرفاً أو إمساكاً (فأقام غيره بها) أي: بملكها من غير زيادة (بيته) (هو) بها (بيته) يثبت سبب ملكه أم لا أو قالت: كل اشتراها أو غصب بها من الآخر (قدّم) من غير يمين (صاحب اليد) ويُسمى الدّاخل وإن حكم بالأولى قبل قيام الثانية؛ لأنه عليه قضي بذلك كما زواه أبو داود وغيره، ولترجح بيته، وإن كانت شاهداً أو يميناً والأخرى شاهدين بيده ومن ثم لو شهدت بيته المدعي بأنه اشتراها منه أو من بائعه مثلاً أو أن أحدهما غصبها قدّم لِبطلان اليد حينئذ ولا يكفي قولهما: يد الدّاخل غاصبة على ما ذكره جمع.

عَدَمُ التَّرْجِيحِ بِالْأَخْصِ الَّذِي فِيهِ زِيَادَةٌ مَعَ أَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ بَعْدُ: عَلَى الْآخِرِ فَتَأْمَلْ رَشِيدِي.
 قَوْلُهُ: (حُمِلَ حُكْمُهُ) إظهاراً في محل الإضمار. قَوْلُهُ: (بَذَرَ مُثْلَهَا) بِضَمِّينِ جَمْعٌ مِثَالٌ. قَوْلُهُ: (مِنْ) غَيْرِ زِيَادَةٍ لَعَلَّهُ احْتِزَازٌ عَنْ نَحْوِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَهِدَتْ بَيْتُهُ الْمُدَّعِي. الْخُ وَقَوْلُ الْمُتَنِ وَلَوْ قَالَ الْخَارِجُ: هُوَ مِلْكِي. الْخُ. قَوْلُهُ: (بَيِّنْتُ سَبَبَ مِلْكِهِ أَمْ لَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى اقْتَضَى كَلَامُ الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي سَمَاعِ بَيْتِهِ صَاحِبِ الْيَدِ أَنْ يُبَيِّنَ سَبَبَ الْمِلْكِ مِنْ شِرَاءٍ أَوْ إِزِثٍ أَوْ غَيْرِهِ كَبَيِّنَةِ الْخَارِجِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْأَنْوَارِ وَلَا فَرْقَ فِي تَرْجِيحِ بَيْتِهِ الدّاخلِ بَيْنَ أَنْ يُبَيِّنَ الدّاخلَ وَالْخَارِجَ سَبَبَ الْمِلْكِ أَوْ يُطْلِقَ وَلَا بَيْنَ إِسْنَادِ الْبَيِّنَتَيْنِ وَإِطْلَاقِهِمَا وَلَا إِذَا وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ أَنْ يَتَّقِيَ السَّبَبَانِ أَوْ يَخْتَلِفَا وَلَا بَيْنَ أَنْ يُسَنِّدَ إِلَى شَخْصٍ بَأَن يَقُولَ كُلُّ مِنْهُمَا اشْتَرَيْتَهُ مِنْ زَيْدٍ أَوْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ: أَصْدَقْنِي زَوْجِي وَيَقُولَ خَضَمْتُهَا: اشْتَرَيْتَهُ مِنْ زَوْجِكَ أَوْ إِلَى شَخْصَيْنِ بَأَن يَقُولَ أَحَدُهُمَا اشْتَرَيْتَهُ مِنْ زَيْدٍ وَالْآخَرُ اشْتَرَيْتَهُ مِنْ عَمْرٍو أَوْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ: أَصْدَقْنِي زَوْجِي وَيَقُولَ خَضَمْتُهَا اشْتَرَيْتَهُ مِنْ غَيْرِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ غَصَبَهَا) انْظُرْ صَوْرَتَهُ بِالنَّسْبَةِ لِبَيْتِهِ الدّاخلِ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ قَالَتْ بَيْتُهُ غَصَبَهَا مِنْهُ وَالثَّانِيَةُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ فِيمَا يَأْتِي إِنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِيَةِ بَيْتُهُ الدّاخلِ فَتَكُونُ الْأُولَى بَيْتَهُ الْخَارِجِ وَرُبَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا عَقَّبَهُ بِهِ رَشِيدِي.

قَوْلُ (السِّي): (صَاحِبِ الْيَدِ) أَي بَيْتُهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَنْ) أَي مِنْ ذِي الْيَدِ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ أَحَدَهُمَا) أَي إِذَا الْيَدُ وَنَحْوُ بَائِعِهِ غَصَبَهَا أَي مِنْهُ أَي الْمُدَّعِي أَخَذَا مِمَّا بَعْدَ وَحَدَّثَهُ اكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (قَدَّمَ) أَي الْمُدَّعِي. قَوْلُهُ: (قَوْلُهُمَا) أَي شَاهِدَي الْمُدَّعِي وَكَانَ الْأُولَى إِسْقَاطُ الْمِيمِ. قَوْلُهُ: (يَدُ الدّاخلِ غَاصِبَةٌ)

قَوْلُهُ: (فَأُولَى حُكْمٍ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْآخَرِ) يُفْهَمُ أَنَّ هَذَا فِي تَعَارُضِ حُكْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِالصَّحَّةِ، وَالْآخَرُ بِالْمَوْجِبِ فَمَا مَعْنَى مُقَابَلَتِهِ بِمَا بَعْدَهُ.

ويؤجّه بأنه مجرّد إفتاء، ولو قالت: غَضَبَهَا منه، والثانية اشتراها منه قُدِّمَتْ لِبَيَانِهَا التَّنْفُلَ الصحيح، وكذا لو قالت: يَدُهُ بحق، لأنها تُعَارِضُ الغضبَ فيبقى أصلُ اليد هذا ما أفتى به ابنُ الصلاح في مَيِّتٍ عن دارٍ ادَّعى ناظرٌ بيت المالِ أنها له غَضَبَهَا المَيِّتُ وأقامَ به بَيِّنَةٌ، والوارثُ أن يَدَهُ بحقٍ كموريثه إلى موته، وأقامَ به بَيِّنَةٌ صُدِّقَ؛ لأنَّ مع بَيِّنَتِهِ زيادةُ علم، وهو حصولُ الملكِ اهـ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ الغضبِ معها زيادةُ علم فهي نَاقِلَةٌ وتلك مُستَصْحَبَةٌ على أنَّ قولها بحقٍ أمرٌ مُخْتَمَلٌ وسيأتي ومثله لا يُقْبَلُ من الشَّاهِدِ على ما مرَّ بما فيه، ولو أقامَ بَيِّنَةٌ بأنَّ الدَّاخلَ أَقَرُّ له بالملكِ قُدِّمَتْ ولم تنفعه بَيِّنَتُهُ بالملكِ إلا إنْ ذَكَرَتْ انتقَالاً ممكناً من المُقَرَّرِ له إليه وتَقَدُّمُ مَنْ قالت: اشتراه من زَيْدٍ وهو يملكه على مَنْ قالت: وهو في يَدِهِ أو تَسَلَّمَهُ منه.....

أي بدون منه. □ فَوَدَّ: (ويؤجّه بأنه إلخ) فيه تأمُّلٌ. □ فَوَدَّ: (ولو قالت منه إلخ) أي لو قالت: بَيِّنَةُ الخارجِ يَدُ الدَّاخلِ غاصبةٌ منه أي الخارج. □ فَوَدَّ: (والثانية إلخ) أي ولو قالت بَيِّنَةُ الدَّاخلِ اشتراها أي الدَّاخلُ منه أي الخارج. □ فَوَدَّ: (وكذا لو قالت) أي بَيِّنَةُ الدَّاخلِ. □ فَوَدَّ: (فَيَبْقَى أَصْلُ اليَدِ) لم يَذْكُرْ ما بعده سم أي قول الشَّارِحِ: هذا ما أفتى به إلى ولو أقامَ بَيِّنَةٌ. إلخ. □ فَوَدَّ: (أنها له) أي لَيَسَّتِ المالِ. □ فَوَدَّ: (وفيه نظرٌ؛ لأن بَيِّنَةَ الغضبِ إلخ) وقد يَتَوَسَّطُ ويُقَالُ: إن كانت البَيِّنَةُ من أهلِ البصيرةِ والتَّمْيِيزِ الذين يُمَيِّزُونَ العَقْدَ الصحيحَ المُستَوْفَى للمُعْتَبَرِ فيه شَرْعاً من غيره وما يَتَوَقَّفُ منها على حُصُولِ القَبْضِ وما لا يَتَوَقَّفُ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخلِ؛ لأن الظَّاهِرَ من حالِهِم أَنَّهُم إِنَّمَا قَطَعُوا بِكَوْنِ اليَدِ بحقٍ لأَطلاَعِهِم على ناقلٍ مُعَيَّنٍ خَفِيَ على بَيِّنَةِ الخارجِ وإن لم يكونوا كذلك فَيَبْتَغِي للقاضي البَحْثُ عن حَقِيقَةِ الحالِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ: يَرُدُّ ما قاله ما يَأْتِي في شَرْحٍ: وَمَنْ أَقَرَّ لغيره بشيءٍ ثم ادَّعاه. إلخ. □ فَوَدَّ: (وتلك) أي بَيِّنَةُ حَقِيقَةِ اليَدِ. □ فَوَدَّ: (مُخْتَمَلٌ) أي لِنَحْوِ الاستِعَارَةِ. □ فَوَدَّ: (على ما مرَّ إلخ) أي قُبِيلَ فَضْلٍ في الشَّهادَةِ على الشَّهادَةِ. □ فَوَدَّ: (ولو أقامَ بَيِّنَةٌ إلى المَشْنِ) في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ: ولا يُعَارِضُهُ إلى ولو ادَّعيا. □ فَوَدَّ: (وتَقَدَّمَ مَنْ قالَ اشتراه إلخ) أي وإنْ كانَتْ هي بَيِّنَةُ الخارجِ ومثله ما لو قالت بَيِّنَتُهُ إِنَّهُ اشْتَرَاهَا من زَيْدٍ مُنْذُ سَنَتَيْنِ وقالت: بَيِّنَةُ الدَّاخلِ إِنَّهُ اشْتَرَاهَا من زَيْدٍ هَذَا مُنْذُ سَنَةٍ فَتَقَدَّمَ بَيِّنَةُ الخارجِ؛ لأنها أَثْبَتَتْ أَنَّ يَدَ الدَّاخلِ عَادِيَةٌ بِشَرَايِهَا من زَيْدٍ بعدما زالَ مِلْكُهُ عنها كما سيأتي في شَرْحٍ وآتَهُ لو كان لِصَاحِبٍ مُتَأَخِّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قُدِّمَتْ والحَاصِلُ أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِم: يُقَدِّمُ ذُو اليَدِ ما لم يُعْلَمْ حَدُوثُ يَدِهِ كما نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّهَابُ ابنُ حَجَرٍ فيما يَأْتِي رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ: (فَيَبْقَى أَصْلُ اليَدِ) لم يَذْكُرْ ما بعده. □ فَوَدَّ: (وفيه نظرٌ؛ لأن بَيِّنَةَ الغضبِ معها زيادةُ علم إلخ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَرِيبَةٌ مِمَّا يَأْتِي عن بَحْثِ شَيْخِهِ قُبِيلَ وَلَوْ شَهِدَتْ لِأَحَدِهِمَا بِمِلْكِهِ مِنْ سَنَةٍ مَعَ أَنَّهُ رَجَعَ فيما يَأْتِي الشَّهادَةُ بِالْمِلْكِ لا بِالغَضَبِ لَكِنْ فَرَّقَ بَأَنَّ الشَّاهِدَةَ بِالْمِلْكِ هُنَاكَ كَامِلَةٌ بِخِلَافِ الشَّاهِدَةِ بِالغَضَبِ فَإِنَّهَا شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ، وَأَيْضًا تِلْكَ مُصَرَّحَةٌ بِالْمِلْكِ وما هُنَا بِالْيَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَبَحَثَ أَنَّ ذَاتَ الْيَدِ أَرْجَحُ مِنْ قَائِلِيَّةٍ وَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ وَمَنْ انْتَرَعَ شَيْئًا بِحُجَّةٍ صَارَ ذَا يَدٍ فِيهِ بِالتَّسْبِيَةِ لِغَيْرِ الْأَوَّلِ فَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ آخَرُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً مُطْلَقَةً أَعَادَ بَيِّنَتَهُ وَرَجَحَتْ يَدَهُ، وَلَوْ أَجَابَ ذُو الْيَدِ بِاشْتِرَائِهَا مِنْ زَيْدٍ فَأُثْبِتَ الْمُدَّعِي إِقْرَارَ زَيْدٍ لَهُ بِهَا قَبْلَ الشُّرَاءِ فَأُثْبِتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِقْرَارَ الْمُدَّعِي بِهَا لِزَيْدٍ قَبْلَ الشُّرَاءِ، وَجُهِلَ التَّارِيخُ أَقْرَبَ يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ لَمْ يُعَارِضْهَا شَيْءٌ، وَلَوْ أَقَامَتْ بَنْتُ وَاقِفٍ وَقِفٍ مُحْكومٍ بِهِ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ مَلَكَهَا إِثْبَاهَ وَأَقْبَضَهُ لَهَا قَبْلَ وَقْفِهِ لَمْ يُفْعَلْهَا شَيْئًا لِتَرْجِيحِ الْوَقْفِ بِالْيَدِ قَبْلَ وَبِحُكْمِ الْحَاكِمِ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ هَذَا إِنْ كَانَ التَّرْجِيحُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا: أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ غَيْرُ مُرْجَّحٍ فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا وَلَا عِبْرَةَ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ التَّمْلِيكِ نَسَخَتْهَا وَأَبْطَلَتْهَا وَلَا يُعَارِضُهَا مَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا قُبَيْلَ مَا لَوْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَضْرَانِيٍّ؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهَا هُنَا رَفَعَتْ يَدَ الْوَاقِفِ صَرِيحًا بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي، وَلَوْ ادَّعَا لَقِيْطًا يَدَ أَحَدِهِمَا وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ اسْتَوَايَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ (وَلَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ إِلَّا بَعْدَ) بَيِّنَةِ (الْمُدَّعَى)، وَإِنْ لَمْ تُعَدَّلْ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا تُقَامُ عَلَى خَضَمٍ وَقِيلَ: تُسْمَعُ لِعَرَضِ التَّسْجِيلِ قَالَ الزُّنْجَانِيُّ: وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيَوْمَ فِي سَائِرِ الْأَفَاقِ وَأَقْفِهِمُ الْمُتَنِّ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ بَعْدَ الدَّعْوَى وَقَبْلَ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَانِبِهِ الْيَمِينُ فَلَا يَعْدِلُ عَنْهَا مَا دَامَتْ كَافِيَةً وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِيُّ سَمَاعَهَا لِدَفْعِ تَهْمَةِ نَحْوِ سَرِقَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ.

□ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ أَنَّ ذَاتَ الْيَدِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ يُتَّبَعُ أَنَّ. إلخ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ ذَاتَ الْيَدِ إلخ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ قَالَتْ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ فِي يَدِهِ أَرْجَحُ مِنْ قَائِلَةٍ: اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ وَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (لِغَيْرِ الْأَوَّلِ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَنَزِّعِ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقَامَتْ بَنْتُ إلخ) أَيِ أَوْ غَيْرِهَا حَيْثُ كَانَتْ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَاقِفٍ وَقِفٍ) بِالْإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُفْعَلْهَا شَيْئًا) ضَعِيفٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِتَرْجِيحِ الْوَقْفِ بِالْيَدِ) أَيِ يَدِ الْوَاقِفِ حِينَ الْوَقْفِ الَّتِي حُكْمُهَا مُسْتَمِرٌّ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ هَذَا) أَيِ عَدَمِ إِفَادَةِ مَا ذُكِرَ رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ التَّرْجِيحُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ) أَيِ بَأْنٍ قُلْنَا: إِنْ كَلَّا مِنْ الْيَدِ وَحُكْمِ الْحَاكِمِ مُرْجَّحٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنْ حُكْمُ الْحَاكِمِ غَيْرُ مُرْجَّحٍ إلخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ مُرْجَّحٌ لِلْعِلَّةِ الْآتِيَةِ رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا) مُعْتَمَدٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُعَارِضُهَا) أَيِ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا بِالتَّمْلِيكِ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ بَيِّنَتَهَا) أَيِ الْبَيِّنَةِ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْوَاقِفِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ ادَّعَا لَقِيْطًا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ تَقْدِيمِ صَاحِبِ الْيَدِ لَا يُخَالِفُهُ مَا ذَكَرَاهُ فِيمَا إِذَا ادَّعَا. إلخ. □ فَوَدَّ: (وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ) أَيِ أَنَّهُ مَلَكَهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (اسْتَوَايَا) أَيِ لَا يُرْجَّحُ صَاحِبُ الْيَدِ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ تُعَدَّلْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ إِلَى وَأَنَّهُمْ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا تُقَامُ عَلَى خَضَمٍ) فِيهِ أَنَّ الْمُدَّعَى خَضَمٌ وَلَوْ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ رَشِيدِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ التَّعْلِيلَ الْمَذْكُورَ لِيُخْصِرَ مَا قَبْلَ الدَّعْوَى بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِيُّ سَمَاعَهَا إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ يُتَّبَعُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ. إلخ. □ فَوَدَّ: (لَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهَا) أَيِ وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الْأَوَّلَى بِعَيْنَيْهَا ع. ش.

□ فَوَدَّ: (فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِيُّ سَمَاعَهَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

(فرغ): اختلف الزوجان في أمتعة البيت، ولو بعد الفُرقة ولا بَيِّنَةٌ لاختصاص لأحدهما بيد فلكل تخليف الآخر فإذا خلفا جعل بينهما، وإن صلح لأحدهما فقط أو خلف أحدهما فقط قضى له كما لو اختص باليد وخلف، وكذا وراثتهما ووارث أحدهما والآخر (ولو أزيلت يده بيينة) حشاً بأن سلم المال ليخصمه أو حكماً بأن حكيم عليه به فقط (ثم أقام بيينة بملكه مستنداً إلى ما قبل إزالته يده) حتى في الحالة الثانية فيما يظهر خلافاً لابن الأستاذ ونظرة لبقاء يده يرد بأنها بعد الحكم بزوالها لم يبق لها أثر (واعتذر بغيبه شهوده) أو جهله بهم أو بقبولهم مثلاً (سمعت وقدمت) إذ لم تزل إلا لعدم الحجة، وقد ظهرت فينقض القضاء، واشترط الاعتذار

قوله: (اختلف الزوجان إلخ) تقدم عن ع ش في باب الإقرار ما يتعلق بهذه المسألة بزيادة بسط.

قوله: (ولا بيينة) فإن كان لأحدهما بيينة قضى بها أنوار ونهاية. قوله: (ولا اختصاص لأحدهما بيد) كثره في خزانة له أو في صندوق مفتاحه بيده وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر ع ش. قوله: (فإذا خلفا) أي أو نكلا أنوار. قوله: (وإن صلح لأحدهما فقط) غاية كما هو صريح كلامه في باب الإقرار وصريح قول النهاية والأنوار هنا ما نصه: سواء ما يصلح للزوج كسيف ومنطقة أو للزوجة كحلي وغزل أو لهما كدراهم ودنانير أو لا يصلح لهما كمصحف وهما آتيان ونبل وتاج ملك وهما عامتان. اه. وزاد الثاني كما لو تنازع دباغ وعطار في جلد أو عطر وهو في أيديهما أو غني وفقير في جوفه. اه.

قوله (س): (ولو أزيلت يده) أي الداخل عن العين التي بيده مغني. قوله: (بأن سلم المال ليخصمه) أي بعد الحكم له روض. قوله: (فقط) أي ولم يسلم المال إليه.

قوله (س): (مستنداً إلى ما قبل إزالته) أي مع استدأته إلى وقت الدعوى مغني وأسنى. قوله: (حتى في الحالة الثانية) وفقاً لصنيع النهاية. قوله: (خلافًا لابن الأستاذ) أي حيث لم يشترط الإستاذ في الثانية ووافق الروض وشرحه والمغني والأنوار. قوله: (ونظرة) أي ابن الأستاذ مبتدأ. وقوله: (لبقاء يده) أي الداخل متعلق بذلك. وقوله: (يرد إلخ) خبره. قوله: (بأنها) أي يد الداخل.

قوله (س): (واعتذر بغيبه شهوده) مفهومه أنه لو لم يعتذر بما ذكر لم ترجح بيئته وصرح به في شرح المنهج وكتب شيخنا الزبائي على قوله: (واعتذر إلخ) ليس بيقيد. اه. وعبارة سم عليه وتقييد المنهاج وغيره بالاغتذار تمثيل م ر انتهت. اه. ع ش عبارة النهاية واعتذر بغيبه شهوده مثلاً سمعت إلخ. قال الرشيدي قوله: (مثلاً) أشار به إلى أن قول المصنف: (واعتذر إلخ) ليس بيقيد وإنما هو لمجرد التمثيل والتصوير كما صرح به غيره فلا غتذار ليس بيقيد فتسمع بيئته وإن لم يعتذر. اه. وقوله: (أشار به إلخ) في جزئه بذلك نظر لاحتimal أنه أشار به إلى ما زاده الشارح بقوله: (أو جهله بهم إلخ) بل هو ظاهر صنيع النهاية. قوله: (واشترط الاغتذار إلخ) وفقاً للروض وشيخ الإسلام والمغني وخلافًا للنهاية على

قوله: (واشترط الاغتذار هنا إلخ) قال في شرح المنهج: واشترط الاغتذار ذكره الأصل كالروض

هنا مع أنه لم يظهر من صاحبه ما يخالفه ليسهل نقض الحكم (وقيل: لا) تُسَمَّعَ ولا يُنْقَضُ الحكم لإزالة يده فلا يعود وَيُفَّه القاضي أبو الطَّيِّبُ بأنه خلاف الإجماع وليس هنا نقض اجتهادٍ باجتهاد؛ لأنَّ الحكم إنما وَقَعَ بتقدير أن لا معارضَ فإذا ظهر عُيْلُ به، وكأنَّه استثنى من الحكم وخرج بمُسْتَنَدٍ إلى آخره شهادتها بملك غير مُسْتَنَدٍ فلا تُسَمَّعُ. (ولو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال) الدَّاخلُ: (بل) هو (ملكي وأقاما بَيِّنَتَيْنِ) بما قالاه (قُدِّمَ الخارج) لزيادة علم بَيِّنَتِهِ بالانتقال، ولذا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ لو شَهِدَتْ أَنَّهُ ملكه، وإنَّما أودَّعَهُ أو أجزه أو أعازَه لِلدَّاخلِ أو أَنَّهُ باعَهُ أو غَصَبَهُ منه وأُطْلِقَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخلِ، ولو قال كُلُّ لِّلْآخِرِ: اشتريته منك وأقام بَيِّنَةً ولا تاريخَ قُدِّمَ ذو اليد، ولو تَداعيا دَابَّةً أو أرضًا أو دارًا لأحدهما مَتاعٌ عليها أو فيها أو

ما مرَّ عن الرِّشِيدِ وَلِلزَّيَادِيِّ كما مرَّ. □ فَوَدَّ: (مع أنه لم يظهر من صاحبه إلخ) أي صاحبِ العُدْرِ أي كما ظَهَرَ فِي مَسْأَلَةِ المُرَابِحةِ شَرَحَ المُنْهَجَ أي كما لو قال: اشتريت هذا بمائة وباعه مُرَابِحَةً بمائة وعَشْرَةَ، ثم قال: غَلِطْتُ من ثَمَنِ مَتاعٍ إلى آخَرَ وإنَّما اشترَيْتُهُ بمائة وعَشْرَةَ ش فقولُه: (غَلِطْتُ إلخ) هو العُدْرُ. اهـ. بُجِّرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنْقَضُ الحُكْمُ) إلى قوله: (وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ) فِي التَّهْيِيةِ.

□ فَوَدَّ: (فَلَا تَعُوذُ) أي اليَدُ عِبَارَةُ التَّهْيِيةِ فلا يَعُوذُ حُكْمُهَا. اهـ. أي اليَدُ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمُسْتَنَدٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَسْتَنِدْ بَيِّنَتُهُ إِلَى ذَلِكَ أو لَمْ يَعْتَظِرْ بِمَا ذَكَرَ وَنَحْوِهِ فَلَا تُقَدِّمُ بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّهُ الآنَ مُدْعٍ خَارِجٌ. اهـ. □ فَوَدَّ: (فَلَا تُسَمَّعُ) يَتَّبِعِي مِلَاحَظَةً مَا يَأْتِي فِي التَّشْبِيهِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: بَعَثَكَ بِكَذَا إلخ إِذْ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ نَفْيَ السَّمَاعِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (لِلزَّيَادَةِ جَلَمَ بَيِّنَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ اخْتَصَرَ) فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلِذَا قُدِّمَتْ إلخ) وَفِي عَكْسِ الْمَتْنِ وَهُوَ لَوْ أُطْلِقَ الْخَارِجُ دَعَاى الْمِلْكِ وَقَالَ الدَّاخلُ: هُوَ مِلْكِي اشترَيْتُهُ مِنْكَ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ قُدِّمَ الدَّاخلُ وَكَذَا أَيِ يُقَدِّمُ الدَّاخلُ لَوْ قَالَ الْخَارِجُ: هُوَ مِلْكِي وَرِثْتُهُ مِنْ أَبِي وَقَالَ الدَّاخلُ: هُوَ مِلْكِي اشترَيْتُهُ مِنْ أَبِيكَ مُغْنِي وَأَنَوَّزَ وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَنَّهُ أَوْ بَائِعُهُ) أَيِ الدَّاخلِ غَصَبَهُ أَيِ الْمُدَّعَى بِهِ مِنْهُ أَيِ الْخَارِجِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ كُلُّ إلخ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَيِ الدَّابَّةِ أَوْ فِيهَا أَيِ الدَّارِ أَوْ الْحَمَلِ أَوْ حَمَلِ الدَّابَّةِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ الَّذِي فِي الْأَرْضِ عِبَارَةُ الْأَنَوَّازِ: وَلَوْ تَنَازَعَا أَرْضًا

وَأَصْلُهَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَعِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالْعُدْرُ إِنَّمَا يُطَلَّبُ إِذَا ظَهَرَ مِنْ صَاحِبِهِ مَا يُخَالِفُهُ كَمَسْأَلَةِ الْمُرَابِحةِ قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ: بَعْدَ نَقْلِهِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الْحَاوِي اهـ. وَيُجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا شَرْطٌ هُنَا وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ صَاحِبِهِ مَا يُخَالِفُهُ لَتَقَدَّمَ الْحُكْمُ بِالْمِلْكِ لِغَيْرِهِ فَاحْتِيطَ لِذَلِكَ لَيْسَهُلَّ نَقْضُ الْحُكْمِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ ثُمَّ انْتَهَى مَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ، وَبِمَكْنِ حَمَلِ كَلَامِ الْمُنْهَاجِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ بِجَعْلِ التَّقْيِيدِ لِلتَّمْثِيلِ دُونَ الْأَشْرَاطِ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ الشَّارِحَ تَبَعَ جَوَابَ شَرْحِ الْمُنْهَجِ فَجَزَمَ بِهِ.

□ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمُسْتَنَدٍ إلخ) يَتَّبِعِي مِلَاحَظَةً مَا يَأْتِي فِي التَّشْبِيهِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي: وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: بَعَثَكَ بِكَذَا إلخ إِذْ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ نَفْيَ السَّمَاعِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

الْحِمْلَ أَوْ الزَّرْعَ بِاتِّفَاقِهِمَا أَوْ بَبَيِّنَةٍ قُدِّمَتْ عَلَى الْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِالْمَلِكِ الْمُطْلَقِ لِانْفِرَادِهِ بِالِاتِّفَاعِ، فَالْيَدُ لَهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْعَبْدِ ثَوْبٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ فِي ثِيْبِهِ لِلْعَبْدِ لَا لِصَاحِبِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ فَإِنْ اخْتَصَّ الْمَتَاعُ بِبَيِّنَةٍ فَالْيَدُ فِيهِ فَقَطْ وَلَوْ قَالَ أَخَذْتُ ثَوْبِي مِنْ دَارِكَ فَقَالَ: بَلْ هُوَ ثَوْبِي أَمَرَ حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ لَهُ بَرَدَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ذُو يَدٍ كَمَا لَوْ قَالَ: قَبِضْتُ مِنْهُ أَلْفًا لِي عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ فَأَنْكَرَ فَيُؤَمَّرُ بَرَدَهُ إِلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ: أَسْكَنْتُهُ دَارِي ثُمَّ أَخْرَجْتُهُ مِنْهَا، فَالْيَدُ لِلْسَاكِنِ لِإِقْرَارِ الْأَوَّلِ لَهُ بِهَا فَيَحْلِفُ أَنَّهَا لَهُ، وَقَوْلُهُ: زَرَعَ لِي إِعَانَةً أَوْ إِجَارَةً لَيْسَ فِيهِ إِقْرَارٌ لَهُ بِيَدِهِ، وَلَوْ تَنَازَعَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ فِي مُتَصِلٍ بِالذَّارِ كَرَفٍ أَوْ سُلَمٍ مُسَمَّرٍ حَلَفَ الْأَوَّلُ أَوْ فِي مُتَفَصِّلٍ كَمَتَاعٍ حَلَفَ الثَّانِي لِلْعَرَفِ، وَمَا اضْطَرَبَ فِيهِ كَغَيْرِ الْمُسَمَّرِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْغُلِيِّ بَيْنَهُمَا إِذَا تَحَالَفَا إِذْ لَا

وَلِأَحَدِهِمَا فِيهَا زَرْعٌ أَوْ بِنَاءٌ أَوْ غِرَاشٌ فَهِيَ فِي يَدِهِ أَوْ دَابَّةٌ أَوْ جَارِيَةٌ حَامِلًا وَالْحِمْلُ لِأَحَدِهِمَا بِالِاتِّفَاقِ فَهِيَ فِي يَدِهِ أَوْ دَارًا وَلِأَحَدِهِمَا فِيهَا مَتَاعٌ أَوْ دَابَّةٌ وَلِأَحَدِهِمَا عَلَيْهَا حِمْلٌ فَهِيَ فِي يَدِهِ . اهـ .

• قَوْلُهُ: (بِاتِّفَاقِهِمَا إِلَخ) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ . • قَوْلُهُ: (قُدِّمَتْ إِلَخ) يَعْنِي بَيِّنَةُ ذَلِكَ الْأَحَدِ عِبَارَةً الْمُغْنِي فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهُ . اهـ . • قَوْلُهُ: (بِالْمَلِكِ الْمُطْلَقِ) احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ مَا مَرَّ فِي الْمَثَلِ . • قَوْلُهُ: (لِانْفِرَادِهِ) أَيِ صَاحِبِ الْمَتَاعِ أَوْ الْحِمْلِ أَوْ الزَّرْعِ . • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ: (لِانْفِرَادِهِ إِلَخ) . • قَوْلُهُ: (عَلَى الْعَبْدِ) أَيِ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ . • قَوْلُهُ: (لَا لِصَاحِبِهِ إِلَخ) أَيِ الثَّوْبِ . • قَوْلُهُ: (فَالْيَدُ فِيهِ فَقَطْ) أَيِ كَانَتِ الْيَدُ لَهُ فِيهِ خَاصَّةً نِهَائِيَةً . • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ أَخَذْتُ ثَوْبِي إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَةِ وَلَوْ أَخَذَ ثَوْبًا مِنْ دَارٍ وَأَدْعَى مَلِكَهُ فَقَالَ رَبُّهَا: بَلْ هُوَ ثَوْبِي أَمَرَ الْأَحَدَ بَرَدَ الثَّوْبِ حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لِصَاحِبِ الدَّارِ كَمَا لَوْ قَالَ: قَبِضْتُ مِنْهُ أَلْفًا لِي عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ فَأَنْكَرَ فَإِنَّهُ يُؤَمَّرُ بَرَدَهُ لَهُ . اهـ . • قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ .

• قَوْلُهُ: (فَيَحْلِفُ إِلَخ) أَيِ يُصَدِّقُ السَّاكِنُ بِبَيِّنَتِهِ . • قَوْلُهُ: (إِقْرَارٌ لَهُ) أَيِ لِلزَّرْعِ . • قَوْلُهُ: (أَوْ فِي مُتَفَصِّلٍ كَمَتَاعٍ إِلَخ) هَلْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْمُتَفَصِّلُ فِي تَصَرُّفِ الْأَوَّلِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْخِيَاطِ سَمِ عِبَارَةً عَنْ قَوْلِهِ: (أَوْ فِي مُتَفَصِّلٍ إِلَخ) شَمِلَ مَا لَوْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ كَمَالُ الْإِتِّفَاعِ بِالذَّارِ كَمَا لَوْ تَنَازَعَا فِي سُلَمٍ يَصْعَدُ مِنْهُ إِلَى مَكَانٍ فِي الدَّارِ وَهُوَ مِمَّا يُنْقَلُ وَقَضِيَّتُهُ تَصْدِيقُ الْمُكْتَرِي وَقِيَاسُ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ دَارًا دَخَلَ فِيهَا مَا كَانَ مُتَصِلًا بِهَا أَوْ مُتَفَصِّلًا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ نَفْعُ مُتَصِلٍ كَصُندُوقِ الطَّاحُونِ أَنَّ الْمُصَدِّقَ هُنَا الْمُكْرِي وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِهِ: كَمَتَاعٌ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَتَمَتَّعُ بِهِ صَاحِبُ الدَّارِ فِيهَا كَالْأَوَانِي وَالْفُرُشَ فَيَخْرُجُ مِثْلُ هَذَا فَلَا يُصَدِّقُ فِيهِ الْمُكْتَرِي بَلْ الْمُكْرِي . اهـ . وَقَوْلُهُ: (صَاحِبُ الدَّارِ) يَعْنِي صَاحِبَ مَنْفَعَتِهَا وَهُوَ الْمُكْتَرِي . • قَوْلُهُ: (مِنِ الْأَوَّلِينَ) أَيِ الرَّفِّ وَالسُّلَمِ . • قَوْلُهُ: (وَالْغُلِيُّ) عَطْفٌ عَلَى غَيْرِ الْمُسَمَّرِ . • قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) خَبَرٌ وَمَا اضْطَرَبَ . إِلَخ أَيِ يُجْعَلُ بَيْنَهُمَا . • قَوْلُهُ: (إِنْ تَحَالَفَا) أَيِ أَوْ نَكَلَا كَمَا مَرَّ عَنِ الْأَنْوَارِ .

• قَوْلُهُ: (أَوْ فِي مُتَفَصِّلٍ كَمَتَاعٍ حَلَفَ الثَّانِي) هَلْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْمُتَفَصِّلُ فِي تَصَرُّفِ الْأَوَّلِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْخِيَاطِ؟

مُرْجَحٌ وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِي شَجَرِ فِيهَا بَأَنَّ الْيَدَ لِلْمُتَصَرِّفِ فِيهِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَنَازَعَ خِطَاطٌ وَذُو الدَّارِ فِي مَقْصُ وَإِبْرَةِ وَخِيطٍ حَلَفَ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَهُ فِيهَا أَكْثَرُ بِخِلَافِ الْقَمِيصِ فَيَحْلِفُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الدَّارِ، وَبِهَذَا أَعْنِي التَّصَرُّفَ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْأَمْتَعَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَإِنْ صَلَحَ لِأَحَدِهِمَا. (وَمَنْ أَقْرَأَ لِبَيْتِهِ بِشَيْءٍ) حَقِيقَةٌ أَوْ حَكْمًا كَأَن تَبَّتْ إِقْرَارُهُ بِهِ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ (ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ تُسْمَعْ) دَعْوَاهُ (إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ انْتِقَالَ) مِمَّا مَكَتَا مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْإِقْرَارُ يَسْرِي لِلْمُسْتَقْبَلِ أَيْضًا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيرُ فَائِدَةٍ وَهَلْ يَجِبُ بَيَانُ سَبَبِ الْانْتِقَالِ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ نَقَلَ فِيهِ فِي الْمَطْلَبِ تَخَالُفًا بَيْنَ الْأَصْحَابِ وَمَالَ إِلَى اشْتِرَاطِ الْبَيَانِ تَبَعًا لِلْقَوْلِ وَغَيْرِهِ لِلْاِخْتِلَافِ فِي أَسْبَابِ الْانْتِقَالِ وَبَحْثُ غَيْرِهِ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الْفَقِيهِ الْمَوَافِقِ لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْإِحْبَارِ بِتَنْجِيسِ الْمَاءِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِمَا نَحْنُ فِيهِ بِمَا لَمْ يُخْتَطَ بِمِثْلِهِ ثُمَّ، بَلْ لَا جَامِعَ بَيْنَ الْمُحْلَيْنِ إِذْ وَظِيفَةُ الشَّاهِدِ التَّعْيِينُ وَالْقَاضِي التَّطَرُّفُ فِي الْمُعَيِّنَاتِ لِيُرْتَبَ عَلَيْهَا

قوله: (فِي شَجَرِ فِيهَا) أي فِي الدَّارِ الْمُؤَجَّرَةِ. قوله: (بِخِلَافِ الْقَمِيصِ الْخ) إِنْ قُلْتَ الْقَمِيصُ دَاخِلٌ فِي الْمَتَاعِ الْمُتَّفَصِّلِ قُلْتَ إِنْ كَانَ صُورَةُ الْخِطَاطِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لِيَخِيطَ لَهُ فِي دَارِهِ فَلَا إِشْكَالَ وَإِنْ كَانَ الْخِطَاطُ قَدْ اسْتَأْجَرَ الدَّارَ فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مَا تَقَدَّمَ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ الْمُصَدِّقُ سَم. قوله: (وَبِهَذَا أَعْنِي التَّصَرُّفَ يُفَرَّقُ الْخ) قَدْ يُقَالُ: مَنْ الْأَمْتَعَةِ نَحْوُ كُتُبِ الْعِلْمِ وَتَصَرَّفُ الزَّوْجِ الْعَالِمِ فِيهَا أَكْثَرُ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ تَبَّتْ تَصَرَّفُ الزَّوْجِ فِيهَا دُونَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ سَم وَقَضَيْتُهُ أَنَّ نَحْوَ الْحُلِيِّ إِنْ تَبَّتْ تَصَرَّفُ الزَّوْجَةُ فِيهِ دُونَ الزَّوْجِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا. قوله: (وَإِنْ صَلَحَ الْخ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. قوله: (حَقِيقَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُرَدُّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَنَظَائِرُهُ إِلَى وَبَحْثُ غَيْرِهِ وَإِلَى قَوْلِهِ: قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى وَدَخَلَ. قوله: (كَأَن تَبَّتْ الْخ) وَكَالْثَابِتِ بِالْيَمِينِ الْمَزْدُودِ قَ ش. قوله: (لِأَنَّهُ الْإِقْرَارُ يَسْرِي الْخ) بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَقْرَأَ أَمْسَ بِشَيْءٍ يُطَالَبُ بِهِ الْيَوْمَ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيُسْتَضَحَبُ مَا أَقْرَأَ بِهِ إِلَى أَنْ يَتَّبَعَ الْانْتِقَالَ مُغْنِي. قوله: (هَلْ يَجِبُ بَيَانُ سَبَبِ الْانْتِقَالِ الْخ) أَوْ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ انْتَقَلَ إِلَيَّ بِسَبَبٍ صَحِيحٍ مُغْنِي عِبَارَةً النِّهَايَةِ، وَيَتَّبَعَهُ وَجُوبُ بَيَانِ سَبَبِ الْانْتِقَالِ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ فِي الْمَطْلَبِ تَبَعًا. الْخ. قوله: (وَبَحْثُ غَيْرِهِ الْخ) عَزَا الْمَغْنِيُّ هَذَا الْبَحْثَ إِلَى ابْنِ شُهْبَةَ وَأَقْرَأَهُ. قوله: (إِذْ وَظِيفَةُ الشَّاهِدِ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى وَعَدَمِهِ لَا فِي سَمَاعِ الشَّهَادَةِ وَعَدَمِهِ وَلَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا رَشِيدِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ بَيْنَهُمَا تَلَازُمًا فِي الْغَالِبِ وَمَا هُنَا مِنْهُ.

قوله: (بِخِلَافِ الْقَمِيصِ) إِنْ قُلْتَ الْقَمِيصُ دَاخِلٌ فِي الْمَتَاعِ الْمُتَّفَصِّلِ قُلْتَ إِنْ كَانَ صُورَةُ الْخِطَاطِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لِيَخِيطَ لَهُ فِي دَارِهِ فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنْ كَانَ الْخِطَاطُ قَدْ اسْتَأْجَرَ الدَّارَ فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مَا تَقَدَّمَ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ الْمُصَدِّقُ. قوله: (وَبِهَذَا أَعْنِي التَّصَرُّفَ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْأَمْتَعَةِ الْخ) قَدْ يُقَالُ: مَنْ الْأَمْتَعَةِ نَحْوُ كُتُبِ الْعِلْمِ وَتَصَرَّفُ الزَّوْجِ الْعَالِمِ فِيهَا أَكْثَرُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ تَبَّتْ تَصَرَّفُ الزَّوْجِ فِيهَا دُونَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ. قوله: (وَمَا إِلَى اشْتِرَاطِ الْبَيَانِ)، وَهُوَ مُتَّبَعُهُ ش م ر.

مقتضاها وقال الزركشي: نص في الأم على أنه لا يشترط بيان السبب، وعليه الجمهور ومرو قبيل فصل الشهادة على الشهادة ما يعلم منه المعتمد في ذلك ودخل في قولي كأن إلى آخره ما لو ادعى عليه صنعة في يده فأنكر فأقام المدعي بيته أنه أقوله بها من شهر فأقام ذو اليد بيته أنها ملكه فلا تدفع بيته المدعي لعدم ذكر سبب الانتقال واحتمال اعتماد البيته ظاهر اليد فيقدم إقراره ومرو في الإقرار أنه لو قال: وهبته له وملكه لم يكن إقرارا بالقبض لجواز اعتقاده حصوله بمجرّد العقد وحينئذ فتقبل دعواه به بعد هذا الإقرار من غير ذكر انتقال (ومن أخذ منه مال بيته ثم ادّعه لم يشترط ذكر الانتقال في الأصح)؛ لأن البيته لم تشهد إلا على التلقّي حالاً فلم يتسلط أثرها على الاستقبال وبه فارق ما مرو في الموقر، وقضيته أنها لو أضافت لسبب يتعلّق بالمأخوذ منه كانت كالإقرار، وهو ما بحثه البلقيني (والمذهب أن زيادة عدد) أو نحو عدالة شهود (أحدهما لا ترجح) بل يتعارضان لكمال الحجّة من الطرفين؛ ولأن ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والتقصير كدية الحرّ وبه فارق تأثر الرواية بذلك؛ لأن مدارها على

قوله: (ما يعلم منه المعتمد إلخ) عبارته هناك: ولك أن تجمع بحمل الأول أي عدم السماع على من لا يوثق بعلمه والثاني أي السماع على من يوثق بعلمه. اهـ. وقد يقال هذا عين البحث المتقدم.

قوله: (لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال: بل لم يذكر أصل الانتقال سم. قوله: (ومرو في الإقرار إلخ) ولو باع شيئاً ثم ادّعى أنه وقف لم تسمع بيته كما في الروضة وأصلها عن القفال وغيره مغني وتقدم في الشارح قبيل فصل أصر المدعى عليه على السكوت خلاف إطلاقه راجعه. قوله: (حصوله) أي الملك بمجرّد العقد أي عقد الهبة. قوله: (وحينئذ فتقبل دعواه به بعد هذا إلخ) نعم يظهر تقييده أخذاً من التعليل بما إذا كان ومن يشبهه عليه الحال نهاية.

قوله (الشي): (ومن أخذ منه مال بيته) أي قامت عليه به، ثم ادّعه لم يشترط أي في دعواه ذكر الانتقال أي من المدعى عليه إليه في الأصح؛ لأنه قد يكون له بيته بملكه فترجح باليد السابقة وهذه المسألة من صور قوله قبل ولو أزيلت يده إلخ فلو ذكرها عقيبها كان أو لى مغني. قوله: (وقضيته) أي التعليل.

قوله: (لو أضافت) أي البيته الملك. قوله: (لسبب يتعلّق بالمأخوذ منه) أي كبيع وهبة مقبوضة صدرًا منه سم ومغني. قوله: (وهو ما بحثه البلقيني) عبارة المغني كما قال البلقيني. قوله: (أو نحو عدالة إلخ) كورع مغني. قوله: (بل يتعارضان) الأولى التائب. قوله: (وبه فارق تأثر الرواية بذلك؛ لأن مدارها إلخ) عبارة النهاية والقديم نعم كالرواية وفرق الأول بما مرو وبأن مدار الشهادة. إلخ.

قوله: (لأن مدارها) ظاهره صنيعة أن الضمير للرواية وهو صريح صنيع المغني خلافاً لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر قوله: (ومنه يؤخذ). إلخ إلا أن يرجع ضمير منه إلى قوله: بل يتعارضان. إلخ لا إلى

قوله: (لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال: بل لم يذكر أصل الانتقال. قوله: (وقضيته أنها لو أضافت لسبب يتعلّق بالمأخوذ منه) أي: كبيع وهبة مقبوضة صدرًا منه.

أقوى الظنَّين، ومنه يُؤخذ أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد التواتر رجحت، وهو واضح لإفادتها حينئذ العلم الضروري، وهو لا يُعارضُ قال البغوي ويُرجحُ بحكم الحاكم فيما لو أقاما يَتَتَبِينَ أحدهما محكوم بها وزدَّه الإسْوَئي وغيره بأنَّ المعتمدَ خلافه فيتعارضان ولا يُعملُ بواحدة منهما إلا بمُرجح آخر، وهذا فائدة التعارض، وليس منها نَقْضُ الحكم؛ لأنَّه باقٍ إذ لم يتعيَّن الخطأ فيه، وإنَّما العملُ به مُتَوَقَّفٌ على مُرجِّح له، وهذا هو المراد من بَحْثِ الشُّبْكِ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِ الْبَيِّنَةِ الَّتِي حَكَمَ بِهَا لَمْ يُنْقَضْ حُكْمُهُ. (وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان) أو أربَعُ نِسْوَةٍ فِيمَا يُقْبَلَنَّ فِيهِ لِكَمَالِ الْحُجَّةِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَيْضًا (فإن كان للآخر شاهدًا ويمينًا رجح الشاهدان) والشاهد والمرأتان والأربعُ النِّسْوَةُ فِيمَا يُقْبَلَنَّ فِيهِ (في الأظهر) لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ مَنْ ذَكَرَ دُونَ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ مَعَهُمَا يَدٌ قَدْماً يُعَيَّنُ سَبَبٌ أَوْ لَا لاعتضادهما بها كما مرَّ وبحث شَيْخُنَا أَنَّهُمَا لَوْ تَعَارَضَا لِعَضْبٍ هَذَا لِمَا فِي يَدِهِ وَالشَّاهِدَانِ لِمَلِكِهِ قَدْماً الشَّاهِدُ وَالْيَمِينُ؛ لِأَنَّ مَعَهُمَا زِيَادَةً عِلْمٍ قَالَ: وَيُخْتَمَلُ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ حُجَّةً اتِّفَاقًا مَعَ قُوَّةِ دَلَالَةِ الْيَدِ اهـ. وَلَعَلَّ هَذَا أَقْوَى (ولو شَهِدَتْ) الْبَيِّنَةُ (لأحدهما) أَي: مُتَنَازِعِينَ فِي عَيْنِ بَيِّدِهِمَا أَوْ يَدِ ثَالِثٍ أَوْ لَا بَيِّدٍ أَحَدٍ (بملك من سنة) وَ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أُخْرَى (للآخر) بملك لها (من أكثر) من سنة، وقد شَهِدَتْ كُلٌّ بِالْمَلِكِ حَالًا أَوْ قَالَتْ لَا: نَعْلَمُ مُزِيلًا لَهُ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُسَمَّخُ بِمَلِكٍ سَابِقٍ إِلَّا مَعَ ذَلِكَ، (فالأظهر ترجيح الأَكْثَرِ)؛ لِأَنَّهَا أُثْبِتَتْ الْمَلِكُ فِي وَقْتٍ لَا تُعَارِضُهَا فِيهِ الْأُخْرَى وَفِي وَقْتٍ تُعَارِضُهَا فِيهِ فَيَتَسَاقَطَانِ فِي مَحَلٍّ

قوله لأن مدارها. إلخ. □ قوله: (وَيُرجَّحُ) أَي أَحَدُ الْمُتَدَاعِيَيْنِ. □ قوله: (وليس منها) أَي من قَوَائِدِ التَّعَارُضِ. □ قوله: (وهذا) أَي التَّوَقُّفُ عَلَى الْمُرْجِّحِ. □ قوله: (والشاهد والمرأتان) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَرْبَعُ إِلَى الْمَثْنِ. □ قوله: (وَالْأَرْبَعُ نِسْوَةٍ إلخ) قَضِيَّتُهُ إِمْكَانُ التَّعَارُضِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ وَبَيْنَ أَرْبَعٍ مِنَ النِّسْوَةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ إِنَّمَا يُقْبَلَانِ فِي الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ وَالنِّسْوَةُ إِنَّمَا يُقْبَلَنَّ فِي نَحْوِ الرِّضَاعِ وَالْبَكَارَةِ وَمَا لَا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ وَيُمْكِنُ تَضْوِيرُهُ بِمَا لَوْ حَصَلَ التَّنَازُعُ فِي عَيْنٍ تَحْتَ الْثِيَابِ فِي أُمَةٍ يُؤَدِّي إِلَى الْمَالِ أَوْ فِي حُرَّةٍ لِيَتَّقْبِصَ الْمَهْرَ مَثَلًا ع. ش. □ قوله: (بَيِّنٌ سَبَبٌ) فَعَلٌ فَنَائِبٌ فَاعِلُهُ وَكَانَ الْأَوَّلَى بَيِّنًا سَبَبًا. □ قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ قَدْماً صَاحِبِ الْيَدِ. □ قوله: (وَلَعَلَّ هَذَا أَقْوَى) عِبَارَةُ الثَّهَابِيهِ وَالثَّانِي أَوْ جَهْ. اهـ. □ قوله: (أَي مُتَنَازِعِينَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَدْ يُرْجَّحُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ لَا بَيِّدٍ أَحَدٍ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الثَّهَابِيهِ. □ قولُ (لَشَيْ) (وَلِلْآخَرِ مِنْ أَكْثَرِ) أَي بَزَمَنْ يُمَكِّنُ فِيهِ انْتِقَالَ الْمَلِكِ أَسْنَى وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ بَزَمَانٍ مَعْلُومٍ حَتَّى لَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَحَدِهِمَا أَنَّهُ مَلَكُهُ مِنْ سَنَةٍ وَبَيِّنَةٌ الْآخَرِ أَنَّهُ مَلَكُهُ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ قَدْ مَتَّ الثَّانِيَةُ أَنْوَازٌ. □ قوله: (لِمَا يَأْتِي) أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَأَنَّهُ لَوْ شَهِدَتْ بِمَلِكِهِ أَمْسٍ. إلخ.

□ قوله: (وَلَعَلَّ هَذَا أَقْوَى) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

التعارض، ويُعملُ بصاحبة الأكثر فيما لا تعارض فيه والأصل في كل ثابت دوائمه أما إذا كانت بيد مُتَقَدِّمة التاريخ فيَقْدَمُ قطعاً أو مُتَأَخَّرَتِه فسيأتي، وقد تُرجعُ بتأخير التاريخ وحده كأن ادَّعى شراء دار بيد غيره وأقام به بيّنة، وقد بانث مُستَحَقَّة أو مَعْبِيَّة وأراد رَدَّها واسترداد الثمن، وأقام ذو اليد بيّنة بأنّه وهبها من المُدَّعي ولم يُؤرِّخا تعارضتا فلو أُرِختا حُكِمَ بالأخيرة على ما أفنى به القفال (ولصاحبها) أي: المُتَقَدِّمة (الأخيرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي: من يوم ملكه بالشهادة؛ لأنها فوائد ملكه، نعم، لو كانت العين بيد الزوج أو البائع قبل القبض لم تلزمه أجره كما عُلِمَ مما مرّ في بابينهما (ولو أُطلقت بيّنة) بأن لم تتعرض لِرَمَنِ المملك (وأُرِخت بيّنة) ولا يَد لأحدهما واستويا في أن لكل شاهدٍين مثلاً ولم تُبيّن الثانية سبب المملك، (فالمذهب أنهما سواء) فيتعارضان، ومجرّد التاريخ ليس بمُرجِّح؛ لاحتمال أن المطلقة لو فُسِّرَتْ فُسِّرَتْ بما هو أكثر.

• قوله: (فسيأتي) أي في قول المُصنّف وأنه لو كان. إلخ. • قوله: (وَحَدَه) أي بلا يد. • قوله: (كَانَ ادَّعى شراء دار إلخ) هذه تُناقض ما مرّ من حيث إن كلاً من المُتَدَّعِيَيْن موافق على أن العين ملك المُدَّعي وإنما خِلَافُهما في سبب المملك لكن لم يظهر لي وجه العمل بالتأخير التاريخ وحده فليَتَأَمَّلْ رَشِيدِي وَلَعَلَّ لِدَلك تَبَرُّاً الشارح عنه بقوله: على ما أفنى به البلقيني. • قوله: (وهبها إلخ) أي وأقبضها له. • قوله: (حُكِمَ بالأخيرة) أي فَإِنْ كانت بيّنة المُدَّعي حَصَلَ التَّرجيحُ بتأخير التاريخ وحده فليَتَأَمَّلْ سم. • قوله: (على ما) أسقطه النهاية. • قوله: (أي من يؤم) إلى المتن في المُعْنَى. • قوله: (أي من يؤم ملكه بالشهادة) وهو الوقت الذي أُرِخت به البيّنة لا من وقت الحُكْم فَقَطْ ع ش وأثوار. • قوله: (نعم لو كانت العين بيد الزوج) أي بأن تدَّعي عليه إحدَى زَوْجَتَيْهِ أَنَّهُ أَضَدَّقَهَا هَذِهِ الْعَيْنَ الَّتِي عِنْدَهُ مِنْ سَنَةٍ وَتَدَّعِي الْأُخْرَى أَنَّهُ أَضَدَّقَهَا لِإِيَّاهَا مِنْ سَنَتَيْنِ وَتُقِيمُ كُلُّ بَيِّنَةٍ بَدْعُوهَا فَيُحْكَمُ بِهَا لِلثَّانِيَةِ وَلَا أَجْرَةٌ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ وَقَوْلُهُ: أَوْ الْبَائِعِ أَيْ بِأَنْ يَدَّعِي اثْنَانِ عَلَى وَاحِدٍ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا بَاعَنِي هَذَا مِنْ سَنَةٍ وَيَقُولُ الْآخَرُ بَاعَنِي إِيَّاهُ مِنْ سَنَتَيْنِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ الْبَائِعُ لَا لِهَذَا وَلَا لِذَا وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بَدْعُوهَا فَيُثْبِتُ لِذِي الْأَكْثَرِ تَارِيخًا وَلَا أَجْرَةٌ لَهُ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ الْمَنَافِعَ الْفَائِتَةَ تَحْتَ يَدِهِ كَمَا مَرَّ. اهـ. بُجَيْرِمِي عَنْ شَيْخِهِ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ بِيَدِ الزَّوْجِ أَوْ الْبَائِعِ لَعَلَّ صَوْرَتَهُمَا أَنَّ الْعَيْنَ بِيَدِ الزَّوْجِ فَادَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَنَّهُ أَضَدَّقَهَا إِيَّاهَا وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً مُؤَرَّخَةً وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً كَذَلِكَ أَنَّهُ بَاعَهَا مِنْهُ فَالْمَلِكُ لِمَنْ تَقَدَّمَ تَارِيخُ بَيِّنَتِهِ وَلَا أَجْرَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْبَائِعِ وَالزَّوْجِ لَا تَلْزَمُهُ أَجْرَةٌ فِي اسْتِعْمَالِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ. • قوله: (ولا بُدَّ إلخ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَاتِهِ. اهـ. • قوله: (ولا يَد لأحدهما) أي يَد تُرْجَحُ بِأَنَّ انْفِرَادَ الْبَالِدِ فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَتِ الْيَدُ لَهَا أَوْ لِثَالِثٍ أَوْ لَا بِيَدٍ أَحَدٍ رَشِيدِي. • قوله: (فَيَتَعَارَضَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْنَى.

• قوله: (أو مُتَأَخَّرَتِه فسيأتي) أَنَّهُ يَقْدَمُ مُتَأَخَّرَتُهُ. • قوله: (بِالْأخيرة) أي: فَإِنْ كانت بيّنة المُدَّعي حَصَلَ التَّرجيحُ بتأخير التاريخ وحده فليَتَأَمَّلْ.

من الأولى، نعم، لو شَهِدَتْ إحداهما بدين، والأخرى بالإبراء من قدره رَجَحَتْ هذه؛ لأنَّه
إنَّما يَكُونُ بعدَ الوجوبِ، والأصلُ عدمُ تعدُّدِ الدِّينِ، ولو أثبتَّ إقرارَ زَيْدٍ له بدينٍ فأنَّبتَ زَيْدٌ
إقرارَه بأنَّه لا شيءَ له عليه لم يُؤثِّرْ؛ لاحتمالِ حدوثِ الدينِ بعدُ؛ ولأنَّ الثُّبُوتَ لا يَرْتَفِعُ بالتَّقْيِ
المُحْتَمَلِ ومن ثَمَّ قال في البحرِ لو أثبتَّ أنَّه أَقَرَّ له بدارٍ فادَّعى أنَّ المُقَرَّ له قال: لا شيءَ لي فيها
احتُمِلَ تقدِيمُ الأوَّلِ وإنَّ كانت اليَدُ لِلثَّانِي لِرُجُوعِ الإقرارِ الثاني إلى التَّقْيِ المحضِ، أمَّا إذا
كان لأحدهما يَدٌ أو شاهِدانِ وللآخرِ شاهدٌ ويمينٌ فتقدَّم اليَدُ والشَّاهِدانِ، وكذا المُبَيَّنَّةُ لِسَبَبِ
الملكِ كَتَبَجٍ أو أتمَرَ أو نَسِجٍ أو حَلَبٍ من ملكه أو ورثته من أبيه ولا أثرَ لِقَوْلِها: بنتُ دابَّته من
غيرِ تعرُّضٍ لِمَلِكِها، (و) المذهبُ (أنَّه لو كان لِصاحبٍ مُتَأَخِّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ لم يُعْلَمَ أنَّها عاديةٌ
(قُدِّمَتْ) سواءً أذكرتَا أو إحداهما الانتقالَ لِمَنْ تَشْهَدُ له من مُعَيَّنٍ أم لا، وإن اتَّحَدَ ذلك
المُعَيَّنُ.....

□ فَوُدَّ: (من الأولى) أي من المؤرَّحة مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (لَمْ يُؤثِّرْ) أي إقرارُ المُدَّعي ع ش أي لِلتَّقْيِ.
□ فَوُدَّ: (لا شيءَ لي فيها) أي من الدَّارِ. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا المُبَيَّنَّةُ لِسَبَبِ الْمَلِكِ) أي والصُّورَةُ أنَّ المُدَّعي
تَعَرَّضَ له في دَعْوَاهُ كما يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي آخِرَ الْفَضْلِ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (كَتَبَجٍ إلخ) عبارةٌ مُعْنِي وَلَوْ
أُطْلِقَتْ إحداهما الْمَلِكُ وَبَيَّنَّتِ الأُخْرَى سَبَبَهُ أو أَنَّ الثَّمَرَ من شَجَرِهِ أو الحِنْطَةَ من بَذَرِهِ قُدِّمَتْ على
المُطْلَقَةِ لِرِيزَادَةِ عِلْمِها وَلِإثْبَاتِها ابتداءَ الْمَلِكِ لِصاحبِها وَمَحَلُّ ذلك كما قال شَيْخُنَا إذا لم يَكُنْ أَحَدُهُما
صاحبَ يَدٍ وَلَا فَتَقَدَّمُ بَيِّنَتُهُ كما يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ. اهـ. □ فَوُدَّ: (لِمَلِكِها) أي بنتُ دابَّته ع ش.
□ فَوُدَّ (سُي): (وأنَّه لو كان لِصاحبٍ مُتَأَخِّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ قُدِّمَتْ) مَحَلُّه كما يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي ما إذا لم يَذْكُرْ كُلَّ
من البَيِّنَتَيْنِ الْإِتِّقَالَ لِمَنْ شَهِدَ له من مُعَيَّنٍ مُتَّحِدٍ كَزَيْدٍ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّارِحِ: (سواءً أذكرتَا أو إحداهما
الْإِتِّقَالَ لِمَنْ تَشْهَدُ له من مُعَيَّنٍ أم لا إلخ)، فقد ناقَضَهُ بَعْدُ بقوله: (وبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لو ادَّعى إلخ) سم
وَرَشِيدِي وَيَأْتِي عن السَّيِّدِ عَمَرٍ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (لِمَنْ إلخ) وقوله: (من مُعَيَّنٍ مُتَعَلِّقَانِ بِالْإِتِّقَالِ. □ فَوُدَّ: (أم
لا) أي لم يوجَدَ ذِكْرُ الْإِتِّقَالِ. □ فَوُدَّ: (وإن اتَّحَدَ ذلك المُعَيَّنُ) انظُرْهُ مع قولِهِ الآتي: (وبِهِ يُعْلَمُ إلخ) وفي
هَامِشٍ شَرْحِ الْمُنْهَجِ بِحُطِّ شَيْخِنَا الْبُرُّلُوسِيِّ عن القَوِيَّ عن فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِها ما نَصَّه: إنَّ سَبْقَ تَارِيخِ

□ فَوُدَّ: (وإن اتَّحَدَ ذلك المُعَيَّنُ) هذا مَنَافٍ لِقَوْلِهِ الآتي: (وبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لو ادَّعى فِي عَيْنِ إلخ) فَتَأَمَّلْهُ.
□ فَوُدَّ (نُيَب): (وإن اتَّحَدَ إلخ) انظُرْهُ مع قولِهِ الآتي: (وبِهِ يُعْلَمُ إلخ) وفي هَامِشٍ شَرْحِ الْمُنْهَجِ بِحُطِّ
شَيْخِنَا الْبُرُّلُوسِيِّ ما نَصَّه فِي الْقَوِيَّ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ عن فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِها أنَّ سَبْقَ تَارِيخِ الْخَارِجِ
مُقَدَّمٌ عِنْدَ إِسْنَادِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ أَيْ: إِلَى الْإِتِّقَالِ مِنْهُ اهـ. لَكِنْ رَأَيْتُهُ فِي الْخَادِمِ حَاوَلَ بَحْثًا
خِلَافَ ذَلِكَ اهـ. ما كَتَبَهُ وَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِهِ إلخ) أَنَّ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ تُقَدَّمُ أَيْضًا
إِذَا شَهِدَتْ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّخِلِ أو مِنْ بَائِعِهِ مِثْلًا وَيُؤَافِقُ ما ذَكَرَ عن فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ قولُهُ الآتي: (وبِهِ
يُعْلَمُ أَنَّهُ لو ادَّعى فِي عَيْنٍ بِيَدِ غَيْرِهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَتَيْنِ إلخ).

لِتساوي البيئتين في إثبات الملك حالاً فيتساقطان وتبقى اليد في مُقابِلَةِ الملك السابق، وهي أقوى سواءً أشهدت كلُّ بوقفٍ أم ملكٍ كما أفتى به المُصنّفُ كابن الصّلاح واقترضه قول الروضة: بيئتنا الملك والوقف يتعارضان كبيئتي الملك قال البلقيني: وعلى ذلك العمل ما لم يظهر أنّ اليد عاديةٌ باعتبار تزيينها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم اهـ. واعتمده غيره وفي الأنوار عن فتاوى القفال ما يؤيدّه وبه يُعلم أنّه لو ادّعى في عينٍ بيده غيره أنّه اشتراها من زيد من مُنذُ سنتين فأقام الدّاخلُ بيئته أنّه اشتراها من زيد من مُنذُ سنةٍ قدّمت بيئته الخارج؛ لأنها

الخارج مُقدّمٌ عند إسناده البيئتين إلى الانتقال من شخصٍ واحدٍ لكن رأيت في الخادم حاولَ بحثَ خلاف ذلك. اهـ. وتقدّم في شرح ولو كانت بيده إلخ أنّ بيئته الخارج تُقدّمُ أيضاً إذا شهدت أنّه اشتراها من الدّاخل أو من بائعه مثلاً ويوافق ما ذكر عن فتاوى البغوي قوله: الآتي وبه يُعلم. إلخ سم وجزم الأتوار بما ذكر عن فتاوى البغوي ومال إليه الأسنى وحذف النهاية قول الشارح سواءً إلى لتساوي البيئتين. إلخ. قوّه: (لتساوي البيئتين) إلى قوله: واعتمده في الأسنى والمُعني إلّا قوله: كما أفتى إلى قال البلقيني وإلى قوله: ويؤيدّه في النهاية إلّا ذلك القول. قوّه: (وهي أقوى) أي من الشهادة على الملك السابق بدليل أنّها لا تُزال بها أسنى ومُعني. قوّه: (سواءً أشهدت إلخ) أي أو إحداهما بملك والأخرى بوقف عبارة المُعني والنهاية شمل إطلاعه ما لو كانت مُقدّمة التاريخ شاهدة بوقف والمُتأخّرة التي معها يد شاهدة بملك أو وقف. اهـ. قوّه: (كما أفتى به) أي بالتعميم الثاني، وكذا الإشارة في قوله الآتي وعلى ذلك إلخ قال ع ش منه يؤخذ جوابُ حادثة وقع السؤال عنها وهي أنّ جماعةً بأيديهم أماكن يذكرون أنّها موقوفةٌ عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فنزاعهم آخرون وادّعوا أنّ هذه الأماكن موقوفة على زاوية وأظهروا بذلك تمسكاً وهو أنّه يُقدّم ذو اليد حيث لم يثبت انتقال عمن وقف على من بيده الأماكن إلى غيره وإن كان تاريخ غير واضح اليد مُتقدّماً. اهـ. وقوله عمن وقف على من بيده الأماكن إلى غيره أنسب أن يقول: عن نحو متوالي الزاوية إلى من بيده الأماكن. قوّه: (وعلى ذلك العمل) أي تقدّم مُتأخّرة التاريخ التي معها يد شاهدة بملك أو وقف على سابقته الشاهدة بوقف نهاية. قوّه: (ما لم يظهر أنّ اليد عادية إلخ) أي بغير سبب شرعيّ فهناك يُقدّم العمل بالوقت أسنى ونهاية ومُعني. قوّه: (واعتمده غيره) عبارة المُعني قال ابن شُهبة وهو مُتعيّن. اهـ. قوّه: (وبه يُعلم أنّه إلخ) لا يلازم قوله السابق سواءً ذكرنا أو إحداهما الانتقال. إلخ سيّد عَمَر. قوّه: (وبه يُعلم إلخ) أي بقول البلقيني ما لم يظهر أنّ اليد عادية. إلخ. قوّه: (قدّمت بيئته الخارج إلخ) في هذا تقدّم سبق التاريخ على اليد من غير اعترااف الدّاخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام لبيئته

قوّه: (قدّمت بيئته الخارج؛ لأنها أثبتت إلخ) في هذا تقدّم سبق التاريخ على اليد من غير اعترااف الدّاخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام لبيئته بذلك فهذا ممّا يخالف ما يأتي عن السُّبكي.

أُثْبِتَ أَنَّ يَدَ الدَّاحِلِ عَادِيَّةٌ بِشِرَائِهِ مِنْ زَيْدٍ مَا زَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ وَلَا نَظَرٌ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ زَيْدًا اسْتَرَدَّهَا
ثُمَّ بَاعَهَا لِلْآخَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِ: حُكِمَ
لِلْأَسْبَقِ، نَعَمْ، يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ تَعْوِضِ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُثْبِتَ الْخَارِجُ هُنَا أَنَّهَا
كَانَتْ بِيَدِ زَيْدٍ حَالَ شِرَائِهِ مِنْهُ، وَإِلَّا بَقِيَتْ بِيَدِ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ، وَسَيَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ فِي الْفَصْلِ
الْآتِي مَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ ادَّعَاهُ أَعْنَى الاسْتِزْدَادَ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِهِ، وَأَنْ مَحَلَّ الْعَمَلِ بِالْيَدِ مَا لَمْ
يَعْلَمْ مُحْدُوثُهَا وَإِلَّا كَمَا هُنَا فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلأَوَّلِ فَهُوَ الدَّاحِلُ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اتَّخَذَ تَارِيخُهُمَا أَوْ
أُطْلِقَتْهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا قُدَّمَ ذُو الْيَدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ مُحْدُوثُ يَدِهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَدُلُّ كَلَامُ غَيْرِ
الْبَلْقَيْنِيِّ أَيْضًا كَجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْعَزِيزِ أَوْ صَرِيحُهُ كَجَمْعِ آخَرِينَ تَقْدُّمُ ذِي الْيَدِ
الصُّورِيَّةُ هُنَا، وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُ يَدِهِ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي نَظَائِرِهِ مِنْ دَعَوَاهُمَا لِإِجَارَةٍ أَوْ نَحْوِهَا،
وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ الْأَوَّلَ فَقَالَ فِيمَنْ ابْتِاعَا شَيْئًا مِنْ وَكِيلٍ بَيْتَ الْمَالِ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ الْبَيْعِ
الصَّحِيحِ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ عَدَدَهُمْ لِسَبْقِ التَّارِيخِ مَعَ الْإِتْفَاقِ عَلَى أَنَّ
الْمَلِكَ لِبَيْتِ الْمَالِ.....

بِذَلِكَ فَهَذَا مِمَّا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي عَنِ السُّبُكِيِّ سَمَ وَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ يُؤْخَذُ. إِنْخَ تَقْيِيدُ مَا هُنَا بِمَا
يُؤَافِقُ مَا يَأْتِي عَنِ السُّبُكِيِّ فَلَا اغْتِرَاضَ وَإِعْبَارُهُ عَ شِ قَوْلِهِ: قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ مُعْتَمَدَةً. اهـ. قَوْلُهُ: (مَا
زَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ) مَا مَوْصُولُهُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: بَعْدَ زَوَالِ مَلِكِهِ عَنْهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ عَدَمِ النَّظَرِ
لِلْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ لِمَا ذُكِرَ. قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي) أَيِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي. قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي إِنْخَ) أَيِ قُبِيلِ
التَّنْبِيهِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُثْبِتَ الْخَارِجُ. إِنْخَ) وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَيْضًا مَا يَأْتِي عَنِ السُّبُكِيِّ. قَوْلُهُ: (مَا
يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ اشْتِرَاطِ مَا ذُكِرَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ سَرْدِ قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ يُؤْخَذُ إِلَى هُنَا مَا نَصَّهُ وَكَانَ
الشَّارِحُ يَعْني النِّهَايَةَ لَا يَشْتَرِطُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ حَدَفَهُ مِنْهُ هُنَا وَمِنْ مَسْأَلَةِ تَعْوِضِ الزَّوْجَةِ الْآتِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ اشْتَرَطَ
ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ تَأْتِي فَلْيُرَاجَعْ مُعْتَمَدُهُ. اهـ. أَقُولُ وَكَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي تَفَقُّهُ مِنْهُ. اهـ. مُخَالِفٌ لِمَا
ذَكَرَهُ هُنَا فَقَدْ كَلِمَهُ اضْطِرَابٌ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَأَنْ مَحَلَّ الْعَمَلِ. إِنْخَ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ذَلِكَ فَكَانَ
الْإِتْسَابُ أَنْ يُقَدَّمَ قَوْلُهُ فَإِنْ ادَّعَاهُ. إِنْخَ عَلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يُؤْخَذُ. إِنْخَ. قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيِ الْيَدِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَى
ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِ: وَإِلَّا كَمَا هُنَا فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلأَوَّلِ. إِنْخَ. قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ الْأَوَّلَ) وَكَذَا
اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْمُقَرِّي وَالرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ الصُّورِيَّةِ هُنَا وَإِنْ
تَأَخَّرَ تَارِيخُ يَدِهِ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلَ وَحِينَئِذٍ فَيَقْبَلُ بِهِ إِطْلَاقُ الرَّوْضَةِ وَلِهَذَا لَوْ ابْتِاعَا شَيْئًا مِنْ وَكِيلٍ بَيْتَ
الْمَالِ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بَيْعٍ صَحِيحٍ قُدَّمَ الْأَسْبَقُ لِسَبْقِ التَّارِيخِ. إِنْخَ. قَوْلُهُ: (الأَوَّلَ) أَيِ تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ
عَ شِ. قَوْلُهُ: (الْبَيْعِ الصَّحِيحِ هُوَ الْأَوَّلُ إِنْخَ) مَقُولٌ فَقَالَ. قَوْلُهُ: (مُتَقَدِّمِينَ عَدَدَهُمْ) فِي هَذَا التَّعْبِيرِ تَأْمُلُ
إِلَّا أَنْ يُرَادَ بَعْدَهُمْ ذِكْرُهُمْ، ثُمَّ يُجْعَلُ بَدَلًا مِنْ فَاعِلٍ مُتَقَدِّمِينَ الْمُسْتَتِرِ.

قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُ ذِي الْيَدِ) صَوْرَتُهُ هُنَا وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُ يَدِهِ، وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ شِ م ر.

ولا عبرة بكون اليد للثاني وبهذا يُقيد إطلاق الروضة وأصلها وغيرهما تقديم الدّاخل وإن كانت بينة الخارج أسبق وقول الشُّبكي إنما يُقدّم سبق التاريخ على اليد إذا اعترف الدّاخل بأنّ العيّن كانت بيد البائع حين بيعه للخارج أو قامت به بينة تُفقه منه، (و) المذهب (أنّها لو شهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تُسمع حتى يقولوا: ولم يُزل ملكه أو لا نقلّم مُزيلاً له) أو تُبيّن سببه؛ لأنّ دعوى الملك السابق لا تُسمع فكذا البينة، ولأنّها شهدت له بما لم يدّعه، وليس في قول الشّاهيد: لم يُزل ملكه شهادة بنفي محض؛ لأنّ الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الأعشار، وقد تُسمع الشهادة، وإنّ لم تتعرض للملك حالاً كما يأتي في مسألة الإقرار كأنّ شهدت أنّها أرضه ورزعاها أو دابّته تتجث في ملكه أو هذا أثمرته نخلته في ملكه أو هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس أو بأنّ هذا ملكه أمس اشتراه من المدعى عليه

□ فوّ: (ولا عبرة بكون اليد للثاني) أي انتهى قول شيخ الإسلام. □ فوّ: (وبهذا) أي بقوله إنّ محلّ العمل باليد ما لم يُعلم حدوثها. إلخ. □ فوّ: (يقيد إطلاق الروضة إلخ) أي كما قيّدنا به كلام المنهاج رشيديّ. □ فوّ: (تفقه منه) لا يخفى أنّ هذا المُشعر بعدم اعتماده لقول الشُّبكي المذكور يُخالف قوله السابق نعم يؤخذ إلخ المُشعر باعتماد ذلك لكنّ قوّ كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي تُفيد أنّ مُعتمده ما تقدّم الموافق لقول الشُّبكي المذكور، والله أعلم.

□ فوّ (لسي): (أمس) أي أو الشّهر الماضي مثلاً مُعني وأنوار. □ فوّ (لسي): (لم تُسمع) أي تلك الشهادة وقوله: حتّى يقولوا الأولى تقول كما أشار إليه الشّارح بقوله أو تُبيّن. إلخ ولم يقل أو يُبينوا. □ فوّ: (أو تُبيّن) إلى قوله: وليس في المُعني وإلى المتن في النهاية إلّا قوله: وكأنّ قال إلى ولو قال لخصمه وقوله: تنبيه إلى باليد فضلاً. □ فوّ: (أو تُبيّن سببه) قال في شرح المنهج كأنّ يقول اشتراه من خصمه أو أقرّ له به أمس. اه. وسيأتي في كلام الشّارح. اه. سم. □ فوّ: (ولأنّها شهدت بما لم يدّعه) هذا التعليل إنّما يظهر فيما إذا صحّت الدّعوى بأنّ ادّعى الملك في الحال كما أشار إليه الأنوار فلو قال ولأنّها لم تشهد بما ادّعاها كان أنسب. □ فوّ: (لغيره) وهو هنا ملكه أمس. □ فوّ: (وقد تُسمع الشهادة وإنّ لم يتعارض للملك حالاً كما يأتي إلخ) هذه أمثلة لما زاده على المتن فيما مرّ بقوله أو تُبيّن سببه رشيديّ. □ فوّ: (وكان شهدت) إلى قوله: وكأنّ قال عن عيّن في المُعني إلّا قوله: أرضه ورزعاها وقوله: أو بأنّ مورثه إلى وكان ادّعى. □ فوّ: (أو دابّته تتجث في ملكه أو هذا أثمرته نخلته إلخ) أي ولم يتعارض لملك الولد والثمرة في الحال مُعني. □ فوّ: (أو هذا الغزل إلخ) أي أو الأجر من طينه مُعني وزاد الأنوار أو الثوب من غزله أو قطنه أو الإبريسم من فيلجه أو الدقيق من حنطته أو الخبز من دقيقه أو الدراهم من فضّيته. اه. □ فوّ: (أمس) أسقطه المُعني والأنوار. □ فوّ: (أو بأنّ هذا إلخ) عطف على

□ فوّ: (أو تُبيّن سببه) قال في شرح المنهج كأنّ تقول: اشتراه من خصمه أو أقرّ له به أمس اه. وسيأتي في كلام الشّارح.

أو أقروا له به أو ورثه أمس، وكان شهدت بأنه اشترى هذه من فلان، وهو يملكها أو نحوه فتقبل، وإن لم تقبل إنها الآن ملك المدعي أو بأن مؤثرته تركه له ميراثاً أو بأن فلاناً حكم له به فتقبل وذلك؛ لأن الملك ثبت بتمامه فيستصحب إلى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بد أن ينضم إليها إثباته حالاً، وكان ادعى رق شخص بيده فادعى آخر أنه كان له أمس، وأنه اعتقه فتقبل بيبته بذلك؛ لأن القصد بها إثبات العتي وذكر الملك السابق وقع تبعاً، وكان قال: عن عيني بيد غيره هي لي وريثها من أبي ولا وارث له غيري فشهدا له بذلك، وقالوا: نحن من أهل الخبرة الباطنة فيفرضي لها؛ لأنها إذا ثبتت إزائها استصحب حكمه فإن سكتا عن: نحن من أهل الخبرة ولم يعلمهما الحاكم كذلك توقف ثم إن ثبت أنه وارث وأن الدار ميراث أبيه نزعنا من ذي اليد وتعرف الحاكم الحال حتى يتبين أنه لو كان له وارث آخر لظهر فحينئذ يسلمها إليه، ولو قال: لخصمه كانت بيديك أمس لم يكن إقراراً، ولو قال من بيده عيني: اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بيته فقالت زوجة: البائع ملكي تعوضتها منه من منذ شهرين، وأقامت به بيته فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها، وإلا بقيت بيد من هي بيده الآن.

قوله: أنها أرضه. إلخ على توهم أنه بإظهار الباء. فود: (أو نحوه) أي نحو يملكها. فود: (فتقبل إلخ) أي الشهادة في جميع ما ذكر. فود: (أو بأن فلاناً) أي من القضاة. فود: (وذلك) أي القبول في هذه المستنابات. فود: (بأصله) أي أصل الملك من غير بيان نحو سببه. فود: (لا بد إلخ) لعل الأولى التفرغ. فود: (أن ينضم إليها) أي إلى الشهادة بالملك. فود: (فادعى آخر أنه كان له أمس إلخ) هذا هو محط الاستثناء. فود: (لأنها إذا ثبتت) أي العين. فود: (كذلك) أي أنها من أهل الخبرة. فود: (توقف) أي القاضي حتى يبحر عن حال مؤثرته في البلاد التي سكنها أو طرفها ويغلب على ظنه أنه لا وارث سواه ثم يعطيه إياها بلا ضممين وإن لم يكن ثقة موسراً اكتفاء بأن الظاهر أنه لا وارث له سواه روض مع شرحه. فود: (ثم إن ثبت إلخ) عبارة الروض مع شرحه: وإن شهدوا أنه ابنه أو أخوه ولم يذكروا كونه وارثاً نزع بهذه الشهادة المال ممن هو بيده وأعطيه بعد بحث القاضي، وإن قالوا: لا نعلم له وارثاً في البلد سواه لم يعط شيئاً؛ لأن ذلك يفهم أن له وارثاً في غير البلد اهـ.

فود: (وأن الدار) الأنسب العين. فود: (وتعرف الحاكم) أي تفحص. فود: (فحينئذ) أي حين إذ غلب على ظن الحاكم أن لا وارث له سواه روض. فود: (فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها وإلا بقيت إلخ) كذا قيل والأوجه تقديم بيتها أي الزوجة مطلقاً لا تفاهيها على أصل الانتقال من

فود: (وأقامت به بيته) لم يتغير هذا القيد في النظائر السابقة. فود: (فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها، وإلا بقيت بيد من هي بيده الآن) قيل: والأوجه تقديم بيتها مطلقاً؛ لا تفاهيها على أن أصل الانتقال من زيد فعمل بأسبقهما تاريخاً م ر.

(تنبية): قضية قولنا أو بأن فلانا حَكِيم له به إلى آخِرِهِ رَدُّ ما نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ حيث قال: لو لم تَشْهَدْ بملكٍ أصلاً ولكن شَهِدْتَ على حاكمٍ في زَمَنِ مُتَقَدِّمٍ أَنَّهُ ثَبَّتَ عِنْدَهُ الْمَلِكُ كَعَادَةِ الْمَكَاتِبِ فِي هَذَا الزَّمَانِ قال بعضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: لم أرَ فِيهِ نَقْلاً وَيُحْتَمَلُ التَّوَقُّفُ؛ لَأَنَّ الْحَكْمَ بِهَا بِغَيْرِ مُسْتَنَدٍ حَاضِرٍ، بل اعْتِمَادًا عَلَى اسْتِصْحَابِ مَا ثَبَّتَ فِي زَمَنِ ماضٍ مع احتمالِ زَوَالِهِ وظُهورِ الْيَدِ الْحَاضِرَةِ عَلَى خِلَافِهِ اهـ. فَمَا عَلَّلَ بِهِ مَمْنُونٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَلِكَ حَيْثُ ثَبَّتَ بِتَمَامِهِ لَا يُضَرُّ كَوْنُهُ فِي زَمَنِ ماضٍ وَلَا عِبْرَةً بِاحْتِمَالِ يُخَالِفِ الْاسْتِصْحَابَ فِيهِ الْأَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يَوْمِيٌّ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: بِالْيَدِ فَضْلاً عَنِ الْمَلِكِ؛ لَأَنَّ الْيَدَ قَدْ تَكُونُ عَادِيَةً بِخِلَافِ كَانَتْ مَلِكاً أَمْسٍ؛ لَأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْإِقْرَارِ لَهُ بِهِ أَمْسٍ فَيُؤَاخِذُ بِهِ (وَتَجَوُّزُ الشَّهَادَةِ)، بل تَجِبُ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ انْخَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْجَوَازَ قَدْ يَصْدُقُ بِالْجَوَابِ (بِمَلِكِهِ الْآنَ اسْتِصْحَابًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِزْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا) اعْتِمَادًا عَلَى الْاسْتِصْحَابِ لَأَنَّ الْأَصْلَ الْبَقَاءُ وَلِلْحَاجَةِ لِذَلِكَ. وَإِلَّا لَتَعَسَّرَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَمْلَاقِ السَّابِقَةِ إِذَا تَطَاوَلَ الزَّمَنُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِأَنَّهُ اعْتَمَدَ الْاسْتِصْحَابَ، وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، نَعَمْ، إِنْ بَتَّ شَهَادَتَهُ وَذَكَرَ ذَلِكَ تَقْوِيَةً لِمُسْتَنَدِهِ أَوْ حِكَايَةً لِلْحَالِ لَمْ يُضَرَّ عَلَى مَا مَرَّ وَنَبَّهَ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجَوُّزُ الشَّهَادَةِ بِمَلِكٍ نَحْوِ وَاِرِثٍ أَوْ مُشْتَرٍ أَوْ مُتَّهَبٍ إِلَّا إِنْ عَلِمَ مَلِكُ الْمُتَنَقِّلِ عَنْهُ قَالَ الْغَزِّيُّ: وَأَكْثَرُ مَنْ يَشْهَدُ بِهَذَا يَعْتَمِدُ مُجَرَّدَ

زَيْدٍ فَعَمِلَ بِأَسْبَوَيْهِمَا تَارِيخًا نِهَائِيَّةً. □ فَوُدَّ: (رَدُّ مَا نَقَلَهُ الْإِنْفُ) خَبَرَ قَضِيَّةً. □ الْإِنْفُ. □ فَوُدَّ: (كَعَادَةِ الْمَكَاتِبِ) أَيِ الْمُسْتَنَدَاتِ. □ فَوُدَّ: (قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْإِنْفُ) أَقْرَأَهُ الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بِهَا) أَيِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْحَاكِمِ. □ فَوُدَّ: (بِغَيْرِ مُسْتَنَدٍ الْإِنْفُ) خَبَرَ أَنَّ. □ فَوُدَّ: (فَمَا عَلَّلَ) أَيِ الْبَغْضِ وَالْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ. □ فَوُدَّ: (الْأَقْوَى الْإِنْفُ) صِفَةُ الْاسْتِصْحَابِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا يَوْمِيٌّ إِلَيْهِ) أَيِ كَوْنِ الْاسْتِصْحَابِ أَقْوَى قَوْلُهُ: أَيِ كَلَامِ الْبَغْضِ. □ فَوُدَّ: (بِالْيَدِ فَضْلاً) إِلَى الْمَثْنِ حَقُّهُ أَنْ يُكْتَبَ عَقِبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ قَالَ لِحَضَمِهِ: كَانَتْ بِيَدِكَ أَمْسٍ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي النَّهَائِيَّةِ وَلَعَلَّ تَأْخِيرَهُ إِلَى هُنَا مِنَ التَّاسِيخِ. □ فَوُدَّ: (فَيُؤَاخِذُ بِهِ) فَتَضَرَّعُ مِنْهُ كَمَا لَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِهِ أَمْسٍ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بَلَّ تَجِبَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْأَنْوَارِ عَنْ فَتَاوَى الْقُقَالِ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ: فَلَمْ يَسْتَحِقَّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَقَامَ بَيِّنَةٌ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: فِي عَهْدَةِ الْعُقُودِ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: قَالَ. □ فَوُدَّ: (اعْتِمَادًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَبَّهَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَلِلْحَاجَةِ لِذَلِكَ الْإِنْفُ) إِذْ لَا يُمْكِنُ اسْتِمْرَارُ الشَّاهِدِ مَعَ صَاحِبِهِ دَائِمًا لَا يُفَارِقُهُ لِحُظَّةً؛ لِأَنَّهُ مَتَى فَارَقَ أَمَكَنَ زَوَالَ مَلِكِهِ عَنْهُ فَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ نِهَائِيَّةً. □ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) يَعْنِي مَحَلَّ قَبُولِ الشَّهَادَةِ الْمُسْتَنَدَةِ عَلَى الْاسْتِصْحَابِ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ بَتَّ الشَّهَادَةَ. الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي لَكِنْ يَتَّجِعُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ الرِّبَايَةِ وَالتَّرَدُّدِ فَإِنَّ ذَكَرَهُ لِحِكَايَةِ حَالٍ أَوْ تَقْوِيَةٍ قُبِلَتْ مَعَهُ. اهـ. □ فَوُدَّ: (لِمُسْتَنَدِهِ) الْأَوَّلَى لِعِلْمِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ. □ فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ عَلِمَ) أَيِ الشَّاهِدِ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَأَكْثَرُ مَنْ يَشْهَدُ الْإِنْفُ) هَذَا مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ أَيْضًا لَا مِنْ كَلَامِ الْغَزِّيِّ وَعِبَارَتُهُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا تَجَوُّزُ لَهُ الشَّهَادَةُ لِلْوَارِثِ وَالْمُشْتَرِيِ وَالْمُتَّهَبِ وَنَحْوِهِمْ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ لِلْمُتَنَقِّلِ مِنْهُ إِلَيْهِ

الاستصحاب جهلاً. (ولو شهدت) بَيِّنَةٌ (بإقراره) أي: المُدَّعى عليه (أمس بالملك له) أي: المُدَّعي (استديم) حكم الإقرار، وإن لم تُصَرَّح بالملك حالاً إذ لولاها لَبَطَلَتْ فائدة الأقرار وفارق الشهادة بالملك المُتَقَدِّم بأن ذاك شهادة بأمر يقيني فاستُصحب وهذه بأمر ظني، فإذا لم ينضم له الجزم حالاً لم يُؤَثَّر (ولو أقامها) أي: الحجة (بملك دابة أو شجرة) من غير تعرض لملك سابق (لم يستحق ثمرة موجودة) يعني ظاهرة (ولا ولداً منفصلاً) عند الشهادة؛ لأنهما ليسا من أجزاء العين، ولذا لا يدخلان في بيعهما؛ ولأن البينة لا تثبت الملك، بل تُظهره فكفى تقدُّمه عليها بلخطية فلم يستحق ثمراً ونتاجاً حصلاً قبل تلك اللخطية (ويستحق الحمل) والثمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (في الأصح) تبعاً للأُم والأصل كما لو اشتراها ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغير مالك الأُم والشجرة بنحو وصية؛ لأنه خلاف الأصل أما إذ تعرَّضت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه فعَلِمَ أنَّ حكم الحاكم لا ينعطف على ما مضى

بالملك ولا يخفى الاستناد إلى مُجَرِّد الشراء وغيره مع جهله بملك البائع والواهب والموصي والمورث ونحوهم قطعاً وأكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتَهَتْ. اهـ. رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (أي المدعى عليه) إلى قوله: فعَلِمَ أنَّ حُكْمَ الحاكم في المُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (بالملك المُتَقَدِّم) أي بأنها كانت ملكه أمس مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وفارق) أي الشهادة بالإقرار فكان الأولى التأييد. ٥. فَوَدَّ: (بأن ذاك شهادة إلخ) عبارة الأستى والمُغْنِي بأن الإقرار لا يكون إلا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخمين. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (من غير تعرض إلخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَةً. ٥. فَوَدَّ: (من غير تعرض لملك سابق) ظاهره وإن قامت قرائن قطعية على تقدُّم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو غباوة لكن بحث الأذرعِي أنَّ ذلك مثل التعرض للملك السابق قال: ويشبه حمل إطلاقهم عليه رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (يعني ظاهرة) عبارة النهاية يعني مؤبَّرة. اهـ. وعبارة المُغْنِي.

(تنبيه): قَيَّدَ التُّلُقِيَّيُّ الثمرة الموجودة بأن لا تدخل في البيع لكونها مؤبَّرة في ثمرة التخل أو بارزة في التين والعنب ونحو ذلك فإن دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مُقِيمُ البينة بملك الشجرة. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (ظاهرة) أي بارزة أو مؤبَّرة سم. ٥. فَوَدَّ: (من أجزاء العين) أي الدابة والشجرة نهاية. ٥. فَوَدَّ: (في بيعهما) أي المُطْلَقِيَّ نِهائَةً ومُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لا تثبت الملك) قال الدَمِيرِي وإن شئت قلت لا تُثَبِّتُهُ رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (والثمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره لم تُؤَثَّر. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (الموجود) أي كُلُّ من الحمل والثمر. ٥. فَوَدَّ: (تبعاً للأُم والأصل) أي وإن لم تتعرَّض البينة مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (كما لو اشتراها) الأولى التَّيْنَةُ كما في النهاية. ٥. فَوَدَّ: (بنحو وصية) أي كَنَذَر. ٥. فَوَدَّ: (لملك سابق على حدوث ما ذكر) عبارة المُغْنِي لَوْ قَتِ مَخْصُوصِ ادَّعاه المشهود له فَمَا حَصَلَ من النِّتَاجِ والثمر له وإن تقدَّم على وقت

٥. فَوَدَّ: (لم يستحق ثمرة موجودة) أي: مؤبَّرة بدليل قوله: ولذا لا يدخلان في بيعهما، وقوله: والثمر غير الظاهر الموجود. ٥. فَوَدَّ: (يعني ظاهرة) أي: بارزة مؤبَّرة.

لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَلِكُهُ لَهَا حَدَثَ قَبْلَ الشَّهَادَةِ (ولو اشترى شيئاً) وَأَقْبَضَ ثَمَنَهُ (فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ) أَي: بَيِّنَةٍ (مُطْلَقَةً) بِأَنْ لَمْ تُصْرَحْ بِتَارِيخِ الْمَلِكِ (رجع على بائعه) الَّذِي لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَا أَقَامَ بَيِّنَةً بَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْمُدَّعِي، وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ (بِالْثَمَنِ) لِمَسِيَسِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ فِي عَهْدَةِ الْعُقُودِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا مُعَامَلَةَ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَالْمُدَّعِي وَلَا انْتِقَالَ مِنْهُ إِلَيْهِ فَيَسْتَنِدُّ الْمَلِكُ الْمَشْهُودُ بِهِ إِلَى مَا قَبْلَ الشُّرَاءِ، وَخَرَجَ بِحُجَّةٍ الَّتِي هِيَ الْبَيِّنَةُ هُنَا كَمَا تَقَرَّرُ مَا لَوْ أُخِذَ مِنْهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِخِلَافِ الْمُدَّعِي بَعْدَ نُكُولِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُقْصَرُّ، وَبِمُطْلَقَةٍ مَا لَوْ أُسْنَدَتِ الْاسْتَحْقَاقُ إِلَى حَالَةِ الْعَقْدِ فَيَرْجَعُ قَطْعًا وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَا حَاجَةَ لَهُ بَلْ لَوْ أُسْنَدَتْ لِمَا بَعْدَ الْعَقْدِ رَجَعَ أَيْضًا عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ خِلَافًا لِلْقَاضِي؛ لِأَنَّ الْمُسْنَدَةَ لِذَلِكَ الزَّمَنِ حُكْمُهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ حُكْمُ الْمُطْلَقَةِ، وَبِبَائِعِهِ بَائِعٌ بِأَيْعِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَلَقَّ مِنْهُ، وَبَلَمْ يُصَدِّقْهُ مَا لَوْ صَدَّقَهُ عَلَى أَنَّهُ مَلِكُهُ.....

إِدَاءُ الشَّهَادَةِ، وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِمِلْكِ جِدَارٍ أَوْ شَجَرَةٍ كَانَتْ شَهَادَةً بِالْأَسِّ لَا الْمُغْرَسِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْإِمَامِ. اهـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الشَّهَادَةِ) أَي بِلَخْظَةٍ.

قَوْلُهُ (لَشَيْءٍ) (مِنْهُ) أَي مِنَ الْمُشْتَرِي. قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ تُصْرَحْ بِتَارِيخِ الْمَلِكِ) أَي وَلَا بِسَبَبِهِ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (الَّذِي لَمْ يُصَدِّقْهُ) أَي لَمْ يُصَدِّقْهُ الْمُشْتَرِي رَشِيدِي أَي فَهُوَ صِلَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَكَانَ حَقُّهَا الْإِبْرَازَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ لِلْبَائِعِ وَحَيْثُ فِيهِ مَفْهُومُهُ تَوَقَّفَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ تَبَيُّنُ بُلْطَانِ الْأَخْذِ وَالْحُكْمِ بِهِ فَيَرُدُّ ذَلِكَ الشَّيْءَ الْمَأْخُودَ إِلَى الْمُشْتَرِي إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْحُكْمِ لِلْمُدَّعِي وَتَقَدَّمَ بَيِّنَتُهُ عَلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي إِنْ أَقَامَهَا بَعْدَهَا وَقَبْلَ الْحُكْمِ لَهُ فَلْيُرَاجِعْ. قَوْلُهُ: (لِمَسِيَسِ الْحَاجَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ أَقَرَّ مُشْتَرٍ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِلَى وَبِبَائِعِهِ. قَوْلُهُ: (لِمَسِيَسِ الْحَاجَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَلَا يَزُجُّ مَنْ أَخَذَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّوَائِدِ الْحَاصِلَةِ فِي يَدِهِ وَلَا بِالْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهَا بِالْمَلِكِ ظَاهِرًا وَأَخَذَهُ الثَّمَنَ مِنَ الْبَائِعِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهَا انْتَقَلَتْ مِنْهُ لِلْمُدَّعِي بَعْدَ شِرَائِهِ مِنَ الْبَائِعِ إِنَّمَا هُوَ لِمَسِيَسِ الْحَاجَةِ. الْخُ ع ش قَالَ الزِّيَادِيُّ: وَهَذَا كَالْمُسْتَنَى مِنْ مَسْأَلَةِ الشَّجَرَةِ حَيْثُ اكْتَفَى فِيهَا بِتَقْدِيرِ الْمَلِكِ قُبِيلَ الْبَيِّنَةِ وَلَوْ رَاعَيْنَا هُنَا ذَلِكَ امْتَنَعَ الرُّجُوعُ وَالْحُكْمُ فِي عَدَمِ اغْتِيَارِهِ مَسِيَسِ الْحَاجَةِ. الْخُ. اهـ. قَوْلُهُ: (بِإِقْرَارِهِ) أَي إِقْرَارِ الْمُشْتَرِي لِلْمُدَّعِي. قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ بَلْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ: إِذْ لَوْ أُسْنَدَتْ. الْخُ. قَوْلُهُ: (لَا حَاجَةَ لَهُ) يَعْنِي لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ مُطْلَقَةً؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ خِلَافًا لِلْقَاضِي صَاحِبِ الْوَجْهِ الْآتِي أَنَّهُ يَزُجُّ مُطْلَقًا سِوَاةِ أُسْنَدَتِ لِمَا قَبْلَ الْعَقْدِ أَمْ لِمَا بَعْدَهُ أَمْ لَمْ تُسْنَدْ فَلَا حَاجَةَ لِتَشْيِيدِ الْمُصَنِّفِ الْمَوْجِبِ لِقَضْرِ الرُّجُوعِ عَلَى الصَّحِيحِ عَلَى الْآخِرِ لَكِنْ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى مَا ذُكِرَ نَظَرُ ظَاهِرٍ بَلْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِأَجْلِ الْخِلَافِ كَمَا عَلِمَ رَشِيدِي، وَقَدْ يُقَالُ وَعَلَى هَذَا كَانَ يَتَّبِعِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَزِيدَ أَوْ مَوْرُخَةً بَعْدَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (حُكْمُهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ وَبِبَائِعِهِ الْخُ أَي خَرَجَ بِبَائِعِهِ. الْخُ. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ صَدَّقَهُ الْخُ) أَي أَوْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ

فلا يرجع عليه بشيء لاعترافه بأن الظالم غيره، نعم، لا يضرب قوله ذلك له في الخصومة ولا إن قاله مُعْتَمِدًا فيه على ظاهر اليد وادّعى ذلك فيرجع عليه مع ذلك لِعُدْرِهِ، ومن ثم لو اشترى قنًا وأقرّ بأنه قنٌ ثم ادّعى بحُرِّيَّةِ الأصل وحُكْمَ له بها رجع بيمينه ولم يضرب اعترافه برقه؛ لأنه مُعْتَمِدٌ فيه على الظاهر، ولو أقرّ مشترٍ لِمُدَّعٍ ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن ولا تُسْمَعُ دعواه عليه بأنه ملكٌ للمقرّ له حتى يُقِيمَ به بَيِّنَةٌ ويرجع عليه بالثمن نعم، له تحليفه أنه ليس ملكًا للمقرّ له فإن أقرّ أو حذبه (وقيل: لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (إلا إذا ادّعى) المُدَّعي

بإقرار المشتري حقيقة أو حُكْمًا بأنه ملك البائع مُعْنَى. □ فُؤد: (فلا رجوع له عليه) أي وإن لم يظفر ببائعه بل يرجع كل من المشتريين على بائعه مُعْنَى وروض مع شرحه. □ فُؤد: (نعم لا يضرب قوله ذلك. إلخ) عبارة النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتمادًا على ظاهر يده أو كان في حال الخصومة لم يُمنع رجوعه حيث ادّعى ذلك لِعُدْرِهِ حَيْثُ. اه. □ فُؤد: (ذلك) أي أنه ملكه. □ فُؤد: (له) لا حاجة إليه.

□ فُؤد: (وادّعى ذلك) أي كَوْنُ التّصديق في حال الخصومة أو اعتمادًا على ظاهر اليد. □ فُؤد: (فَيَرْجِعُ عليه إلخ) وكذا لو قال ابتداءً: بغني هذه الدار فإنها ملكك، ثم قامت بَيِّنَةٌ بالاستحقاق فَيَرْجِعُ بالثمن مُعْنَى. □ فُؤد: (مع ذلك) أي التّصديق في الخصومة أو المُعْتَمِدُ على ظاهر اليد. □ فُؤد: (قنًا) أي في الظاهر مُعْنَى. □ فُؤد: (وأقرّ إلخ) أي المُشتري وقوله: ثم ادّعى. إلخ أي القن رَشِيدِي. □ فُؤد: (وحُكْمَ له بها) أي للقب بالحرية. □ فُؤد: (ولو أقرّ مشترٍ إلخ) هذا عَيْنٌ ما قَدَّمَهُ في قوته ما لو أخذ منه بإقرار. إلخ غير أنه زاد هنا عَدَمَ سَماعِ الدَّعْوَى لِقِيامِ البَيِّنَةِ رَشِيدِي. □ فُؤد: (ولا تُسْمَعُ دعواه عليه إلخ) في هامش شرح المنهج بخط شَيْخِنَا البُرْلُوسِيِّ ما صورته.

(فَرَعَ): لو أقام البائع بَيِّنَةً بأن المُشتري أزال ملكه لهذا المُدَّعي فلا رجوع واستشكيل بقولهم لو أقرّ أي المُشتري بالعين للمُدَّعي ثم رأى أن يُقِيمَ بَيِّنَةً تشهد بأن المُدَّعي يملك العين لِيَرْجِعَ بالثمن على البائع فإنها لا تُسْمَعُ؛ لأنه يثبت بها ملكًا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجودٌ هنا. اه. ما كتبه شَيْخِنَا ويُمكن أن يفرّق بأنه مُقَصِّرٌ بالإقرار والبائع مُحتاجٌ للدفع عن الثمن فاعْتَقَرَ له ذلك سم. □ فُؤد: (حتى يُقِيمَ به إلخ) حتى هنا تعليلية لا غائية بقرينة ما بعده رَشِيدِي. □ فُؤد: (نعم له) أي للمُشتري تحليفه أي البائع. □ فُؤد: (فإن أقرّ) أي حقيقة أو حُكْمًا. □ فُؤد: (المُدَّعي إلخ) قَضِيَّةُ هذا الحل أن (ادّعى) في المتن بِنَاءُ الفاعل وقال المُعْنَى: إنه بضم الدال بخطه. اه.

□ فُؤد: (ولو أقرّ مشترٍ لِمُدَّعٍ ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن) ولا تُسْمَعُ دعواه عليه بأنه ملكٌ للمقرّ له. □ فُؤد: (حتى يُقِيمَ إلخ) في هامش شرح المنهج بخط شَيْخِنَا البُرْلُوسِيِّ ما صورته فَرَعَ لو أقام البائع بَيِّنَةً بأن المُشتري أزال ملكه لهذا المُدَّعي فلا رجوع، واستشكيل بقولهم لو أقرّ بالعين لِيَرْجِعَ بالثمن على البائع فإنها لا تُسْمَعُ؛ لأنه يثبت بها ملكًا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجودٌ هنا. اه. ما كتبه شَيْخِنَا، ويُمكن أن يفرّق بأنه مُقَصِّرٌ بالإقرار، والبائع مُحتاجٌ للدفع عن الثمن فاعْتَقَرَ له ذلك.

على المشتري (ملكاً سابقاً على الشراء) لينتفي احتمال الانتقال من المشتري إليه وأطال البلقيني في الانتصار له، وإن لم يقله أحد قبل القاضي، وأن الأول يلزمه محال عظيم هو أن المشتري يأخذ التناج والثمرة والزوائد المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع، ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع، ويؤدّه ما مرّ من تعليل الرجوع وليست الزوائد كالثمن، بل هي كالعين، وقد تقرّر أولاً أن حكمها غير حكم زوائدها قال: ومحل الخلاف إن قبض المشتري المبيع، وإلا رجع بالثمن قطعاً تنزيلاً لذلك منزلة هلاك المبيع قبل القبض. (ولو ادعى ملكاً) لدار مثلاً بيد غيره (مطلقاً) بأن لم يذكر له سبباً (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه) لم يضرب ما زادوه في شهادتهم؛ لأن سببه تابع له، وهو المقصود وقد وافقت البيئته فيه الدعوى، نعم، لا يكون ذكرهم للسبب مرجحاً؛ لأنهم ذكروه قبل الدعوى به فإن أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحاً حينئذ وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو ادعى شراء عيّن فشهدت بيئته له بملك مطلق قبلت، لكن رد بأن الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرّح له بالشراء، وفيه نظر، بل الأوجه الأول إذ لا فرق بين هذه وما في المتن من حيث إن الشاهدين

قوله: (لينتفي) إلى قوله: وليست في المعنى. قوله: (وأطال البلقيني إلخ) في حاشية شيخنا الزبائدي نقل هذا عن الزبائدي ع ش عبارة الرشيدي أعلم أن الغزالي سبق البلقيني إلى ما قاله حيث قال: عجيب أن يترك في يده نتائج حصل قبل البيئته وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع اه فما قاله البلقيني إنما هو إيضاح لكلام الغزالي وأجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للمذكورات لا يقتضي صحة البيع وإنما أخذها؛ لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أبي المدعي. اه. أي قعدم الحكم بها للمدعي لعدم ادعائه إياها وإثبات كونها جزءاً من مدعاه، وعدم الحكم بها للبائع لاحتمال الانتقال انتهت أقول: وهذا كالصريح أو صريحة في أن الزوائد المتصلة يحكم بها للمدعي إن ادعاهما فليراجع. قوله: (وإن لم يقله إلخ) كعل صوابه وأنه لم يقله. إلخ كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية ويقتضيه قول المعنى رجحه البلقيني وقال: إنه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال وحكى القاضي الحسين الأول عن الأصحاب وهو لا يعرف في كتاب من كتب الأصحاب في الطريقتين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لأمر محال وهو أنه يأخذ التناج إلخ وهذا محال وأجيب عنه بما تقرّر. اه. قوله: (المتصلة) صوابه المتصلة كما في الأسنى والنهاية والمعنى. قوله: (ويؤدّه) أي البلقيني. قوله: (وليست الزوائد كالثمن) محل تأمل. قوله: (وقد تقرّر إلخ) أي في مسألة الشجرة. قوله: (قال) أي البلقيني. قوله: (ما زادوه) إلى قوله: وفي الآثار في المعنى. قوله: (بل الأوجه الأول) وفاقاً للروص وأقره شرحه عبارتهما ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا به وبسببه أو بالعكس بأن ادعى ملكاً وذكر سببه فشهدوا بالملك مطلقاً قبلت شهادتهم؛ لأنهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض فيه؛ لأن ذكر السبب ليس مقصوداً في نفسه وإنما هو كالتابع. اه. قوله: (إذ لا فرق إلخ) فيه تأمل.

في كلٍّ منهما لم يُصَرِّحاً بما يُناقِضُ الدعوى، ويُؤيِّدُه قولُهم أنَّ حَالِفَ الشَّاهِدِ الدعوى في الجنسِ أي: الشَّامِلِ لِلنَّوعِ والصَّنِيفِ بل والصُّفَةِ كما هو ظاهرٌ رَدًّا وفي القدرِ حَكَمَ بِالْأَقْلُ من الدعوى والْبَيِّنَةِ ما لم يُكْذِبْهُمَا المُدَّعي (وإنْ ذَكَرَ سَبَبًا وَهَمَّ سَبَبًا آخَرَ ضَرَّ) في شَهَادَتِهِمْ لِمُنَاقَضَتِهَا الدعوى ويُفَرِّقُ بينَ هذا، وما لو قال له: عليَّ ألفٌ من ثمنِ عبدٍ فقال: المُقَرَّرُ له لا، بل من ثمنِ دارٍ بأنَّه يُعْتَقَرُ في الإقرارِ ما لا يُعْتَقَرُ في الشَّهادةِ المُشْتَرِطِ فِيهَا المُطَابَقَةُ لِلدَّعْوَى لا فيه. (فرغ) أَقَرَّ الرَّاهِنُ بِالرَّهْنِ لِأَجْنَبِيٍّ فَإِنْ أَرْنَحْتَ بَيِّنَةً المُقَرَّرُ له بما قَبَلَ الرَّهْنِ أَخَذَهُ كُلَّهُ أو بما بَعْدَهُ لم يكن له إلا ما فَضَّلَ عن الدَّينِ فَإِنْ أُطْلِقَتْ بَيِّنَةُ الإقرارِ وَأَرْنَحْتَ بَيِّنَةَ الرَّهْنِ أو أُطْلِقَتْ تَعَارَضَتَا ولم يَبَيِّنْ رَهْنٌ ولا إقرارٌ كما أَفتى به ابنُ الصَّلَاحِ، لكن نازعه في القوتِ، ولا تُقْبَلُ الشَّهادةُ بِنَفْيٍ إلا إِنْ حُصِرَ كَلِمَ يَكُنْ بِمَحَلٍّ كَذَا وَقَتٌ أو مُدَّةٌ كَذَا فَتُقْبَلُ، وإنْ لم تكن لِحَاجَةٍ.

فصلٌ في اختلافِ المُتَدَاعِيَيْنِ

في نحوِ عقْدٍ أو إسلامٍ أو عتقٍ إذا اختلفا في قدرٍ ما اُكْتَرَى من دارٍ أو أُجْرَتِهِ أو هما كأنَّ (قال) أَجْرَتُكَ الْبَيْتَ شَهْرٌ كَذَا مَثَلًا (بِعَشْرَةٍ) مَثَلًا (فقال: بل) أَجْرَتُنِي (جميعَ الدَّارِ) الْمُشْتَمِلَةِ عَلَيْهِ (بالعَشْرَةِ) أو بِعَشْرِينَ (وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ) أُطْلِقَتَا أو إِحْدَاهُمَا أو اتَّخَذَ تَارِيخُهُمَا وَكَذَا إِنْ اختلف تَارِيخُهُمَا.....

□ فَوَدَّ: (رَدًّا) أَي الشَّاهِدُ. □ فَوَدَّ: (أو في القدرِ) عَطَفَ على في الجِنْسِ. □ فَوَدَّ: (ما لم يَكْذِبْهُمَا) أي الشَّاهِدَيْنِ. □ فَوَدَّ: (في شَهَادَتِهِمَا) إلى الفَرْعِ في النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (بما قَبَلَ الرَّهْنِ) أي بِإِقْرَارِ قَبْلِ الرَّهْنِ. □ فَوَدَّ: (أَخَذَهُ كُلَّهُ) ظَاهِرُهُ حَالًا وَلَا يُضَرَّفُ مِنْ شَيْءٍ فِي الدَّيْنِ.

فصلٌ في اِخْتِلَافِ المُتَدَاعِيَيْنِ

□ فَوَدَّ: (في اِخْتِلَافِ المُتَدَاعِيَيْنِ) إلى التَّنْبِيهِ في النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كما لو شَهِدَتْ إلى أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ إلى المَثَنِ وَقَوْلُهُ: أو تَسَلَّمَ إلى المَثَنِ وَقَوْلُهُ: أي كما نَقَلَاهُ إلى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ كَذَا قَالَاهُ إلى المَثَنِ. □ فَوَدَّ: (من دارٍ) بَيَانٌ ما اُكْتَرَى. □ فَوَدَّ: (أو أُجْرَتُهُ) أي في قدرِ أُجْرَةٍ ما اُكْتَرَى كَأَنَّ قَالَ: أَكْرَيْتُكَ الْبَيْتَ بِعَشْرِينَ فَقَالَ بَلْ أَكْرَيْتَنِي بِعَشْرَةٍ وَقَالَ ع ش أي القَدْرُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (شَهْرٌ كَذَا) إِنَّمَا يَكُونُ بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِدُونِهِ كما هو ظَاهِرٌ رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) في مَوْضِعَيْنِ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِكَأَنَّ سَم. □ فَوَدَّ: (أُطْلِقَتَا) إلى قَوْلِهِ لِمُنَاقَضَتِهِمَا فِي الْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أو إِحْدَاهُمَا) فِيهِ عَطَفٌ على ضَمِيرِ مَرْفُوعٍ مُتَّصِلٍ بِلا تَأْكِيدٍ

فصلٌ قال أَجْرَتُكَ الْبَيْتَ بِعَشْرَةِ إِنْخ

□ فَوَدَّ: (بِعَشْرَةٍ مَثَلًا) قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ مَثَلًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِكَأَنَّ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ اختلفَ تَارِيخُهُمَا إِنْخ) لَا يُقَالُ: هَلَا قَدَمْتُ سَابِقَةَ التَّارِيخِ كما في نَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ لِلْمَعْنَى السَّابِقِ وَلَا يُنَافِيهِ وَاتَّفَقَا إِنْخ.

وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ (تَعَارَضَتَا) فَيَسْقُطَانِ عَلَى الْأَصَحِّ لِنَتَاقُضِهِمَا فِي كَيْفِيَّةِ الْعَقْدِ الْوَاحِدِ فَيَتَحَالَفَانِ ثُمَّ يُفْسَخُ الْعَقْدُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْبَيْعِ (وَفِي قَوْلٍ: يُقَدَّمُ الْمُسْتَأْجِرُ؛ لِاشْتِمَالِ بَيِّنَتِهِ عَلَى زِيَادَةٍ هِيَ اكْتِرَاءُ جَمِيعِ الدَّارِ كَمَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْفِ بَيِّنَةٌ بِالْفَيْنِ يَجِبُ الْفَانِ، وَفَرَّقُوا بَأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الْعَقْدَ وَاحِدًا، وَكُلُّ كَيْفِيَّةٍ تُنَافِي الْأُخْرَى، أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا وَلَمْ يَتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ فَتَقَدَّمُ السَّابِقَةُ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ هِيَ الشَّاهِدَةُ بِالْكُلِّ لَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوْ بِالْبَعْضِ أَفَادَتِ الثَّانِيَةُ صِحَّةَ الْإِجَارَةِ فِي الْبَاقِي، وَالْحَقُّ الرَّافِعِيُّ بَحْثًا بِالْمُخْتَلَفِينَ فِي هَذَا الْمُطْلَقَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ لِجَوَازِ الْاِخْتِلَافِ حِينَئِذٍ فَيُثْبِتُ الرَّائِدُ بِالْبَيِّنَةِ الرَّائِدَةَ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: مُجْرَدُ احْتِمَالِ الْاِخْتِلَافِ.....

- بِمُفَصِّلٍ. □ قَوْلُهُ: (وَاتَّفَقَا) أَيِ الْمُتَدَاعِيَانِ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (فَيَسْقُطَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ.
- قَوْلُهُ: (فَيَتَحَالَفَانِ الْخ) وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ أَسْنَى وَأَتَوَّار. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُفْسَخُ الْعَقْدُ) أَيِ وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ بِالْأَجْرَةِ إِنْ كَانَ دَفَعَهَا لَهُ وَتَرَجَّعَ الدَّارُ لِلْمُؤَجَّرِ عَشْرَ شَهِدَاتٍ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرُهُ مِثْلُ مَا سَكَنَ فِي الدَّارِ، وَلَوْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَتَهُ دُونَ الْآخَرِ قَضِيَ لَهُ بِهَا أَتَوَّارٌ وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.
- قَوْلُ (لَشَيْ): (وَفِي قَوْلٍ يُقَدَّمُ الْخ) مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ مُخْتَلَفِي التَّارِيخِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا) أَيِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْأَلْفِ لَا تَنَفِي الْأَلْفَيْنِ أَسْنَى وَفِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِيمَا إِذَا أُسْنِدَتِ الدَّعْوَى إِلَى سَبَبٍ كَالْبَيْعِ نَعَمْ إِنْ فُرِضَ كَوْنُ الْبَيِّنَتَيْنِ مِنْ جَانِبِ الْمُدَّعِي فَقَطُّ يَظْهَرُ الْإِطْلَاقُ لَكِنْ لَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.
- قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْأَمْرِ وَالشَّانِ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ) إِلَى وَقَوْلِهِ: وَالْحَقُّ الرَّافِعِيُّ فِي الْمُغْنِي.
- قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ كَانَ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ أَجَرَ كَذَا سَنَةً مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ وَالْأُخْرَى مِنْ أَوَّلِ شَوَالٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ عَشْرَ شَهِدَاتٍ.
- قَوْلُهُ: (فَتَقَدَّمُ السَّابِقَةُ) أَيِ لِأَنَّ السَّابِقَ مِنَ الْعَقْدَيْنِ صَحِيحٌ لَا مَحَالَةَ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بِالْبَعْضِ) أَفَادَتِ الثَّانِيَةُ صِحَّةَ الْإِجَارَةِ ظَاهِرُهُ أَنَّ مَالِكَ الْعَيْنِ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ سِوَى الْعَشْرَةِ وَعَلَى هَذَا فَمَا مَعْنَى الْعَمَلِ بِسَابِقَةِ التَّارِيخِ مَعَ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا عَمِلَ بِمُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْمُرَادُ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا نَفْيُ التَّعَارُضِ وَالْأَقْفَى الْحَقِيقَةُ عَمِلَ بِمَجْمُوعِ الْبَيِّنَتَيْنِ عَشْرَ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: صِحَّةُ الْإِجَارَةِ. الْخ أَيِ بِالسَّقَطِ مِنَ الْعَشْرَةِ الثَّابِتَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ الرَّافِعِيُّ بَحْثًا الْخ) أَقَرَّهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. □ قَوْلُهُ: (فِي هَذَا) أَيِ عَدَمِ التَّعَارُضِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ) أَيِ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ وَالْمُعْتَمَدُ التَّسَاقُطُ مُطْلَقًا بِجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (لِجَوَازِ الْاِخْتِلَافِ الْخ) أَيِ اِخْتِلَافِ التَّارِيخِ فَلَمْ يَتَحَقَّقِ التَّعَارُضُ سَم. □ قَوْلُهُ: (فَيُثْبِتُ الرَّائِدُ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ أَتَى يَثْبُتُ مَعَ احْتِمَالِ تَقَدُّمِ الشَّهَادَةِ بِالْكُلِّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَتَلْعُو الْأُخْرَى سَيِّدُ عَمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مَا ذَكَرَهُ مَوْجُودٌ فِي الصُّورَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (بِالْبَيِّنَةِ الرَّائِدَةِ) أَيِ بَيِّنَةِ الْمُكْتَرِي الشَّاهِدَةِ بِالزِّيَادَةِ أَيِ بَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَ جَمِيعَ الدَّارِ
- قَوْلُهُ: (لِجَوَازِ الْاِخْتِلَافِ حِينَئِذٍ) فَلَمْ يَتَحَقَّقِ التَّعَارُضُ.

لا يُفِيدُ، وإلا لم يُحْكَمْ بالتعاض في أكثر المسائل، لكن يُؤَيِّدُهُ بل يُصَرِّحُ به قول المتن الآتي:
وكذا إن أُطْلِقَتْما أو أحدهما إلا أن يُجَابَ بأنَّ العقدَ الموجِبَ لِلثَّمَنِ تَعَدَّدَ ثُمَّ يَقِينَا فساد
احتمال اختلاف الزَمَنِ فَعَمِلُوا به لِقَوَّةِ مُسَاعِدِهِ، وأما هنا فليس فيه ذلك فلم يُؤَيِّزْ فيه مُجَرَّدُ
جواز الاختلاف (ولو ادَّعيا) أي: كلٌّ من اثنين (شيئا في يد ثالث) فإن أقرَّ به لأحدهما سَلِمَ
إليه، وللآخر تحليفه إذ لو أقرَّ به له أيضا غَرَمَ له بدله، وإن أنكر ما ادَّعياه ولا يَبْنِي حَلْفَ لِكُلِّ
منهما يَمِينًا وَثَرَكَ في يده (و) إن ادَّعيا شيئا على ثالث (واقام كل منهما بَيِّنَةً) إحداهما بأنه
غَصَبَهُ منه، والأخرى بأنه أقرَّ أنه غَصَبَهُ منه قُدِّمَت الأولى؛ لأنها أثبتت الغصب بطريق
المشاهدة فكانت أقوى ولا يَغْرَمُ شيئا للمَقْرُّ له؛ لأنَّ الملك للأول إنما ثَبِتَ بالبَيِّنَةِ فهي الحائِلَةُ
بين المَقْرُّ له وبين حَقِّهِ بِزَعْمِهِ أو (أنه اشتراه) منه، وهو يملكه أو وَسَلَّمَهُ إليه أو تَسَلَّمَهُ منه

بَحْجَرِ مَيِّ. □ فَوْه: (لا يُفِيدُ) قد يُقَالُ بَلْ يُفِيدُ بِدَلِيلٍ إِفَادَةُ مُجَرَّدِ احْتِمَالِ تَعَدُّدِ الْعَقْدِ فِي قَوْلِهِ: السَّابِقِ فَتَقَدَّمَ
السَّابِقُ فَإِنَّهُ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ التَّعَدُّدِ لَا يَبْقِيهِ إِذْ مُجَرَّدُ عَدَمِ الْإِتْفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ
وَاحِدٌ لَا يُفِيدُ يَقِينَ التَّعَدُّدِ سَمٍ وَقَدْ يُقَالُ: فَرَّقَ بَيْنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ إِذْ احْتِمَالُ التَّعَدُّدِ يَتَرَجَّحُ بِضَمِّ يَقِينَ
اِخْتِلَافِ التَّارِيخِ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوْه: (وَلَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْتَعَارُضِ الْخ) قد تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ سَمٍ.

□ فَوْه: (لَكِنْ يُؤَيِّدُهُ) أي الْإِلْحَاقُ. □ فَوْه: (تَعَدَّدَ ثُمَّ يَقِينَا) أي بِمُقْتَضَى الْبَيِّنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الصَّادِرَ مِنْ
أَحَدِ الْمُدَّعِيَيْنِ غَيْرِ الصَّادِرِ مِنَ الْآخَرِ يَقِينًا بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ الْعَاقِدَ وَاحِدًا فَجَازَ اتِّحَادُ الْعَقْدِ وَتَعَدُّدُهُ
وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا نَازَعَ بِهِ الشَّهَابُ سَمٍ فِي الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ وَلَعَلَّهُ نَظَرَ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ
الْكَلَامُ فِيهِ وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ لَاحْتَمَلْنَا انْتِفَاءَ الْعَقْدِ بِالْكُلِّيَّةِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي عِبَارَةً سَمٍ قَوْلُهُ: يَقِينًا فِيهِ نَظَرٌ إِذْ
الْبَيِّنَةُ خُصُوصًا الْمُعَارَضَةُ بِأُخْرَى لَا تَوْجِبُ الْيَقِينَ بَلْ وَلَا الظَّنَّ بِمُجَرَّدِهَا. اهـ. □ فَوْه: (ذَلِكَ) أي تَيَقُّنُ
تَعَدُّدِ الْعَقْدِ. □ فَوْه: (فَإِنْ أَقَرَّ بِهِ) أي أَوْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً بِمَا ادَّعَاهُ أُسْنَى. □ فَوْه: (لِأَحَدِهِمَا الْخ) أي وَإِنْ
أَقَرَّ لِهَمَا تُصَفَّ بَيْنَهُمَا أَنْوَارٌ. □ فَوْه: (حَلْفَ لِكُلِّ مِنْهُمَا يَمِينًا) فَإِنْ رَدَّ إِلَى أَحَدِهِمَا حَلْفَ لِلثَّانِي أَنْوَارٌ.

□ فَوْه: (وَإِنْ ادَّعَا شَيْئًا عَلَى ثَالِثٍ) إِنَّمَا عَدَلَ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي يَدِ ثَالِثٍ إِلَى مَا قَالَهُ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ فِي يَدِ الْبَائِعِ كَمَا سَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ رَشِيدِي. □ فَوْه: (بِرْغَمِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِحَقِّهِ وَضَمِيرُهُمَا لِلْمَقْرُّ لَهُ.
□ فَوْه: (أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ غَصَبَهُ. الْخ لَا عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّهُ غَصَبَهُ. الْخ
وَإِنْ أَوْ هَمَّةٌ مَزْجَةٌ. □ فَوْه: (مَنْهُ) أَيِ الثَّالِثِ مُغْنِي. □ فَوْه: (أَوْ وَسَلَّمَهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى وَهُوَ. الْخ وَكَانَ
الْأَوَّلَى حَذْفُ الْوَائِ لِيَصِيرَ كَقَوْلِهِ أَوْ تَسَلَّمَهُ الْخ عَطْفًا عَلَى وَهُوَ. الْخ.

□ فَوْه: (لا يُفِيدُ) قد يُقَالُ: بَلْ يُفِيدُ بِدَلِيلٍ إِفَادَةُ مُجَرَّدِ احْتِمَالِ تَعَدُّدِ الْعَقْدِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ فَتَقَدَّمَ السَّابِقُ
فَإِنَّهُ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ التَّعَدُّدِ لَا يَبْقِيهِ، إِذْ مُجَرَّدُ عَدَمِ الْإِتْفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ لَا يُفِيدُ
يَقِينَ التَّعَدُّدِ. □ فَوْه: (وَلَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْتَعَارُضِ) قد تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ. □ فَوْه: (يَقِينًا) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ الْبَيِّنَةُ
خُصُوصًا الْمُعَارَضَةُ بِأُخْرَى لَا تَوْجِبُ الْيَقِينَ، بَلْ وَلَا الظَّنَّ بِمُجَرَّدِهَا.

والمبيع بغير يده، وإلا كما هو الفرض المعلوم من قول المتن بيد ثالث لم يحتج لذكر ذلك كما يأتي (ووزن له ثمنه فإن اختلف تاريخ حكم للأسبق) منهما تاريخاً؛ لأن معها زيادة علم لأن الثاني اشتراه من الثالث بعد ما زال ملكه عنه، ولا نظير لاحتساب عوده إليه؛ لأنه خلاف الأصل، بل والظاهر واستثنى البلقيني ما لو ادعى صدور البيع الثاني في زمن الخيار وشهدت بيته به فتقدم، وللأول الثمن وما لو تعرضت المتأخره لكونه ملك البائع وقت البيع، وشهدت الأولى بمجرود البيع فتقدم المتأخره أيضاً أي: كما نقله وأقره، وحاصله أن من شهدت من البيتين بملك المدعي للبائع وقت البيع أو للمشتري الآن أو بنقد الثمن دون الأخرى قدمت ولو متأخره؛ لأن معها زيادة علم ولأن التعرض للنقد يوجب التسليم، والأخرى لا توجه لبقاء حق الحبس للبائع فلا تكفي المطالبة بالتسليم ويأتي أول التنبيه الآتي ما له تعلق بذلك أيضاً،

• قوله: (بغير يده) أي من يدعى عليه البيع. • وقوله: (والأ) أي وإن كان المدعي به في يده لم يحتج أي في توضيح الدغوى لذكر ذلك أي قوله: (وهو يملكه) رشيد. • قوله: (كما يأتي) أي في التنبيه. • قوله (لش): (ووزن له إلخ) بفتح الزاي يتعدى باللام كما استعمله المصنف وبفسه وهو الأفصح معني. • قوله (لش): (فإن اختلف تاريخ) كأن شهدت إحدى البيتين أنه اشتراه في رجب والأخرى أنه اشتراه في شعبان معني. • قوله (لش): (حكم للأسبق) أي ويطلب إليه الآخر بالثمن معني عبارة سم أي ويلزم المدعي عليه للآخر دفع ثمنه لثبوته بيته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه ثم ظاهره أنه لا فرق في ذلك أي الحكم للأسبق بين أن يتحقق على أنه لم يجر إلا عقد واحد أو لا فإن كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المسألتان فقد يرد على قوله الآتي: أن حكمهما واحد في التعارض وتقديم الأسبق. اهـ. وأجاب عنه الرشيد بما نصه: ولا يأتي هنا ما قدمه في المسألة السابقة من أن محلها إن لم يتحقق على أنه لم يجر سوى عقد واحد إذ الصورة أن العاقد مختلف فلا يتأتى اتحاد العقد فما وقع للشهاب ابن قاسم هنا سهو. اهـ. • قوله: (واستثنى البلقيني إلخ) عبارة النهاية ويستثنى كما قال البلقيني إلخ. • قوله: (في زمن الخيار) أي للبائع أو لهما ع ش. • قوله: (وحاصله) إلى قوله: (وبما قرزته) في المعني إلخ قوله: (ولأن التعرض) إلى الثمن وقوله: (قدمت بيته ذي اليد). • قوله: (وحاصله إلخ) أي حاصل ما في المقام. • قوله: (بملك المدعي) أي به. • قوله: (أو نقد الثمن) عطف على ملك المدعي. إلخ. • قوله: (دون الأخرى) راجع لكل من الصور الثلاث. • قوله: (فلا تكفي المطالبة إلخ) أي في ترجيح البيته.

• قوله: (حكم للأسبق) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يتحقق على أنه لم يجر إلا بيع واحد أو لا فإن كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المسألتان فقد يرد على قوله الآتي: علم أن حكمهما واحد في التعارض وتقديم الأسبق. • قوله (لش): (حكم للأسبق) أي: ويلزم المدعي عليه للآخر دفع ثمنه لثبوته بيته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر، وكلام الروض صريح فيه.

وخرج بقوله: وَوَزَنَ لَهُ ثَمَنَهُ ما لو لم تَذْكُرْهُ فإذا ذَكَرْتَهُ إحداهما قُدِّمَتْ ولو مُتَأَخَّرَةً؛ لأنها تَعَرَّضَتْ لِمَوْجِبِ التَّسْلِيمِ كذا قاله، لكن أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي رَدِّهِ (وإلا) يَخْتَلَفُ تَارِيخُهُمَا بَأَنِّ أُطْلِقَتَا أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ أَرُخْتَا بَتَارِيخِ مُتَّحِدٍ (تَعَارَضَتَا) فَيَتَسَاقَطَانِ ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ لِهَما أَوْ لِأَحَدِهِما فَوَاضِحٌ، وَإِلَّا خَلَفَ لِكُلِّ يَمِينًا وَيَرْجِعَانِ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ؛ لِثُبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ، وَسُقُوطُهُمَا إِنَّمَا هُوَ فِيما تَعَارَضَتَا فِيهِ، وَهُوَ الْعَقْدُ فَقَطْ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ، وَإِلَّا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ...

قوله: (وخرج بقوله إلخ) اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: (وخرج) إِلَى الْمُثْنِ كَانَ فِي أَضْلٍ الشَّارِحِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ وَابْدَلَهُ بِقَوْلِهِ: (وَحَاصِلُهُ إِنْ) وَصَاحِبُ النِّهَايَةِ تَابَعَهُ عَلَى الْمَرْجُوعِ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: (وخرج إلخ). اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (ما لو لم تَذْكُرْهُ) سَكَتَ عَنْ حُكْمِهِ وَظَاهِرٌ مِمَّا بَعْدَهُ أَنَّ الْحُكْمَ عَدَمُ صِحَّةِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ إِذْ لَا إِلْزَامَ فِيهَا رَشِيدِي. قوله: (فَوَاضِحٌ) أَي يُسَلِّمُ الْمُدَّعَى بِهِ لِلْمَقْرَرِ لَهُ أَنْوَارٌ وَمُعْنَى. قوله: (وإلا) أَي وَإِنْ لَمْ يُقَرَّرْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ فَيَخْلِفُ لِلْآخَرِ كَمَا مَرَّ. قوله: (خَلَفَ لِكُلِّ إِنْ) أَي أَنَّهُ مَا بَاعَهُ مُعْنَى. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ: (وَلَوْ أَدْعَا شَيْئًا إِنْ). قوله: (وَمَحَلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) فِي الْأَسْنَى وَالْأَنْوَارِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ). قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَي التَّعَارُضُ شَيْءٌ أَوْ الرُّجُوعُ. قوله: (إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ) الْأَوَّلَى التَّائِيثُ. قوله: (وإلا) قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ) انْظُرْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ وَقَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعُ إِنْ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا تَعَرَّضَتْ كُلُّ مِنْهُمَا بِخِلَافِ مَا إِذَا تَعَرَّضَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ مَعَ أَنَّ وَإِلَّا شَامِلٌ لَهُ أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي. قوله: (وإلا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ إِنْ) كَانَ الْأَصُوبُ وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَاوَرِدِيَّ جَعَلَ فِي حَالَةِ التَّعَارُضِ أَرْبَعَ حَالَاتٍ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ الْبَائِعِ أَوْ فِي يَدِ أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ أَوْ فِي يَدَيْهِمَا أَوْ فِي يَدِ أَجْنَبِيٍّ إِلَى أَنْ قَالَ: الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهَا وَجْهَيْنِ مَبْنِيَيْنِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي التَّرْجِيحِ بِيَدِ الْبَائِعِ إِذَا صُدِّقَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ: فَإِنْ رَجَّخْنَاهُ بِيَدِهِ وَبَيِّنَتُهُ أَي وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ إِنْ) رَجَعَ الْآخَرُ بِالثَّمَنِ الَّذِي شَهِدَتْ بِهِ بَيِّنَتُهُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ فَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُوَ حَالَةٌ مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ وَيَكُونُ مَحَلُّ قَوْلِ الْمَاوَرِدِيَّ فِيهَا رَجَعَ الْآخَرُ بِالثَّمَنِ أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَرَّضْ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ غَيْرُهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْحَالَاتِ لَكِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ: (وإلا) مِنْ قَوْلِهِ: (وإلا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا تَعَرَّضَ كُلُّ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ

قوله: (وَسُقُوطُهُمَا إِنَّمَا هُوَ فِيما تَعَارَضَتَا فِيهِ، وَهُوَ الْعَقْدُ فَقَطْ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ إِنْ) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ تَعَارَضَتَا خَلَفَ لِكُلِّ وَلَهُمَا اسْتِزَادُ الثَّمَنِ لَا إِنْ تَعَرَّضَتْ الْبَيِّنَةُ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَلَيْسَ لَهُمَا اسْتِزَادُ الثَّمَنِ مِنْهُ لِتَقَرُّرِ الْعَقْدِ بِالْقَبْضِ، وَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ عَهْدُهُ مَا يَخْدُثُ بَعْدَهُ اهـ. وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ تَعَرَّضَتْ كُلُّ مِنْهُمَا بِخِلَافِ مَا إِذَا تَعَرَّضَتْ إِحْدَاهُمَا فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (وإلا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ) شَامِلٌ لِتَعَرُّضِهِمَا وَتَعَرُّضِ إِحْدَاهُمَا وَانْظُرْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ.

ولا رجوع لواحد منهما بالثمن؛ لأن العقد قد استقر بالقبض وبما قرّضته في هذه والتي قبلها
 علّم أنّ حكمهما واحد في التعارض وتقديم الأسبق، وكان المثنى إنّما خالف أسلوبيهما
 الموهّم لتخالف أحكامهما لأجل الخلاف، ويجري ذلك في قول واحد اشترئها من زيد
 وآخر اشترئها من عمرو على الوجه المذكور، وأقاما بيئتين كذلك فيتعارضان ويصدق من
 العين بيده فيحلف لكل منهما أو يُقر.

(تنبيه): لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء إلا مع ذكر ملك البائع إذا كان غير ذي يد

وما إذا تعرّضت إحداهما فقط مع أنّ قوله: ولا رجوع لواحد منهما بالثمن خاص بما إذا تعرّض كلّ
 منهما لذلك وإلا اختصّ عدم الرجوع بمن تعرّضت بيئته لذلك كما هو ظاهر ممّا مرّ ومرّ في كلام
 الماوردي أنّ من العين في يده لا رجوع له مطلقاً. اهـ. وقوله: وكان الأضوب. إلخ تقدّم عن قريب
 عن الأسنى والأنوار والمغني ما يؤيده. فوّده: (لأن العقد قد استقر بالقبض) أي وليس على البائع عهده
 ما يحدث بعده أسنى ومغني. فوّده: (وبما قرّضته في هذه) هي قول المصنّف ولو ادّعى. إلخ وقوله:
 والتي قبلها هي قول المصنّف قال: أجرتك البيت. إلخ ع ش. فوّده: (وكان المثنى إنّما خالف
 أسلوبيهما الموهّم لتخالف أحكامهما. إلخ) قد يوجّه المثنى أيضاً بأنّه مع اختلاف التاريخ قد يتعارضان
 في الأولى وذلك إذا اتّفقا على أنّه لم يجر إلا عقد واحد سم. فوّده: (الموهّم) أي المثنى من حيث
 سلوكه لأسلوبين. فوّده: (لأجل الخلاف) يتّبع حيث اتّحد حكمهما واختلّفا في الخلاف بيان سرّ
 جريان الخلاف في إحداهما دون الأخرى مع اتّحاد حكمهما سم وقد يقال: السرّ تعدّد العاقد هنا
 واتّحاده هناك. فوّده: (ويجري ذلك) أي قول المصنّف ولو ادّعى. إلخ. فوّده: (في قول واحد إلخ) أي
 لمن بيده دار أسنى. فوّده: (على الوجه المذكور) أي بأن يقول كلّ منهما وهو يملكه أو ما يقوم مقامه
 أسنى وأنوار. فوّده: (من العين بيده) أي من المتنازعين وزيد وعمرو أو شخص خاص. فوّده:
 (فيحلف) أي من العين بيده لكل منهما أي المدّعين للشراء. فوّده: (لا يكفي) إلى قوله: ونزعت في
 الأنوار والروض مع شرحه. فوّده: (في الدعوى كالشهادة) الأنسب لما بعده العكس. فوّده: (إلا مع
 ذكر ملك البائع) أي أو ما يقوم مقامه عبارة الرّوض مع شرحه ويشتّرط في دعوى الشراء من غير ذي
 اليد أن يقول المدّعي: اشتريتها منه وهي ملكه أو تسلمتها منه أو سلّمها إليّ، كالشهادة يشترط فيها أن
 يقول الشاهد اشتراها من فلان وهي ملكه أو تسلمتها منه أو سلّمها إليه لا في دعوى الشراء من ذي اليد

فوّده: (ولا رجوع لواحد منهما) هذا ظاهر إذا تعرّضت كلّ منهما مع أنّ ولا شامل لتعرّض إحداهما
 فقط. فوّده: (وبما قرّضته في هذه والتي قبلها إلى قوله لأجل الخلاف) يتّبع حيث اتّحد حكمهما
 واختلّفا في الخلاف بيان سرّ جريان الخلاف في إحداهما دون الأخرى مع اتّحاد حكمهما.
 فوّده: (إنما خالف) قد يوجّه المثنى أيضاً بأنّه مع اختلاف التاريخ قد يتعارضان في الأولى،
 وذلك إذا اتّفقا على أنّه لم يجر إلا عقد واحد.

أو مع ذكر يده إذا كانت اليد له ونزعت منه تعديا أو مع قيام بيينة أخرى بأحدهما يوم البيع،
ويصيران كبيينة واحدة، وكذا كل ما ذكره شرط، لو تركته بيينة وقامت به أخرى كأقوت امرأة
لفلان وقت كذا بمحل كذا فشهد آخران بأنها فلانة وإنما تسمع البيينة بالملك المطلق إن
كان المدعى بيد المدعى أو بيد من لم يعلم ملكه ولا ملك من انتقل منه إليه أو لم يكن بيد
أحد، وفيما عدا ذلك قد تسمع، لكن لا يعمل بها كما لو انتزع خارج عينا من داخل بيينة
فأقام الداحل بيينة بملكها مطلقا فإنها تسمع، وفائدتها معارضة بيينة الخارج فقط لتزود العين إلى
يده، ولو أقام بيينة بأن هذا رهني وأقبضني داره في ربيع الأول سنة كذا وأخو بيينة بأنه أقرو لي
بها تلك السنة ولم يذكروا شهرا قال ابن الصلاح: تعارضتا؛ لأن الرهن يمنع صحة الإقرار فلا
يبعث رهن ولا إقرار كما مر آنفا بما فيه (ولو قال كل منهما) والمبيع في يد المدعى عليه (بغضه
بكذا)، وهو ملكي، وإلا لم تسمع الدعوى فأنكر (وأقاماهما) أي: البينتين بما قالاه وطالباه
بالتمن (فإن اتحد تاريخهما تعارضتا) وتساقطتا؛ لامتناع كونه ملكا في وقت واحد لكل وحده
فيحلف لكل كما لو لم يكن لواحد منهما بيينة، وإن كان لأحدهما بيينة قضى له وحلف
للآخر (وإن اختلف) تاريخهما (لزمه الثمنان) لإمكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن
للعقد الأول ثم الانتقال للبائع الثاني ثم للعقد الثاني، وإلا حلف لكل، (وكذا) يلزمه الثمنان
(إن أطلقا أو أطلقا) (أحدهما) وأزحت الأخرى (في الأصح)؛ لاحتمال اختلاف الزمن

فلا يشترط فيها ذلك بل يكفي بأن اليد تدل على الملك. اهـ. فود: (أو مع ذكر يده) الأولى حذف
لفظة مع. فود: (ونزعت منه تعديا) لعله ليس بقيد أخذا من سكوت الروض والأنوار عنه فليراجع.
فود: (أو مع قيام بيينة إلخ) عطف على قوله: مع ذكر ملك البائع. إلخ. فود: (بأحدهما) أي بملك
البائع أو يده. فود: (إن كان المدعى) أي به. فود: (أو بيد من لم يعلم ملكه إلخ) انظر هل صورة عدم
العلم إنما هي نحو أن يقول ذو اليد حالا أو في الأصل لا أعلم مالكة أو له صورة أخرى. فود: (ولم
يذكروا) أي الشهود. فود: (كما مر آنفا إلخ) أي في الفرع الذي قبيل الفصل.
فود: (لشيء) (ولو قال كل منهما) أي من المتداعين لثالث بغضه. إلخ وهذه عكس التي قبلها مغني.
فود: (والمبيع) إلى قوله: وحيث أمكن في المغني لإا قوله: كما لو لم يكن إلى المتن وإلى قوله:
ولو أقام بيينة بأن هذه الدار في النهاية. فود: (وهو ملكي) انظر هل يكفي وهو في يدي كما قد يدل عليه
ما في التنبيه المار آنفا. سم أقول الظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيكفي فيها ذكر اليد والمطالبة بالتمن
فلا بد فيها من ذكر الملك أو ما يقوم مقامه كما هو قضية اقتصارهم عليه هنا. فود: (ثم الانتقال) أي
من المشتري. فود: (ولا إلخ) أي بأن ذكر الشهود زمنا لا يتأتى فيه ذلك فلا يلزمه الثمنان للتعارض
وحلف. إلخ نهاية ومغني.

فود: (وهو ملكي) انظر، وهو في يدي هل يكفي كما قد يدل عليه ما في التنبيه المذكور؟

وحيث أمكن الاستعمال فلا إسقاط وفارقت هذه ما قبلها بأن العين تضيق عن حَقُّهما معاً فتعارضتا، والقصد هنا الثمنان والذمة لا تضيق عنهما فوجباً وشهادة البيتين على إقراره كهي على البيعين فيما ذكر وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو شهدا أنه باع عاقلاً وآخراً أنه مجنون ذلك اليوم عُمل بالأولى أو أنه باع مجنوناً قَدْماً وفي فتاوى القاضي نحوه وهو لو قالت بيته: أقر بكذا يوم كذا فقالت أخرى: كان مجنوناً في ذلك الوقت قُدمت؛ لأن معها زيادة علم وقيد البعوي بمن لم يُعرف له أنه يُجنُّ وقتاً ويُفيق وقتاً، ولا تعارضتا، ولو أقام بيته بأن هذه الدار التي بيدك وقفها أبي علي، وهو مالك حائز يومئذ فأقام ذو اليد بيته بأنها ملكه قُدم ما لم تُقم بيته أخرى بأنه غصبها.....

قوله: (وحيث أمكن الاستعمال) أي للبيتين. قوله: (وفارقت هذه) هي قول المصنف: ولو قال كل منهما: إلخ وقوله: ما قبلها هو قوله: ولو ادعى. إلخ. قوله: (بأن العين إلخ) أي هناك. قوله: (على إقراره) أي الثالث المدعى عليه. قوله: (كهي على البيعين إلخ) أي قِيلَزُ الثمنان إلا إن اتَّحد تاريخ الإقرارين أو لم يَمض ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزم منه للتعارض أسنى. قوله: (قَدْماً) أي الآخراً.

قوله: (وفي فتاوى القاضي إلخ) وفي الروض مع شَرْحه وإن قامت بيته بجنون القاتل عند قتله والأخرى بعقله عنده تعارضتا انتهى وقياس ما ذكر عن القفال تقديم الأولى سم. قوله: (نحوه) أي نحو ما في فتاوى القفال أخيراً. قوله: (في ذلك الوقت) إن أريد وقت الإقرار كان نحو ما مر عن القفال كما قال لكن لا يحتاج لتفصيل البعوي المذكور وإن أريد بالوقت يوم الإقرار فليس نحو ما مر عن القفال بل الموافق له حيث يُقدِّم الأولى فليُتأمل سم على حَجِّ. اهـ. رَشِيدِي وقوله: بل الموافق له حيث يُقدِّم الأولى أقول وقد يُفَرَّق بأن البيته الأولى في مسألة القفال قُدمت بالعقل دون مسألة القاضي.

قوله: (وقيد) أي ما في فتاوى القاضي. قوله: (ولا تعارضتا) أي ولا يُنافي التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت؛ لأنه ليس صريحاً في استغراق الجنون ذلك الوقت سم ولعله مبني على أن يُراد بالوقت يوم الإقرار وأما إذا أريد به وقت الإقرار فالمنافاة ظاهرة كما مر. قوله: (بأنه غصبها إلخ) أي أو ترتب يده على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم كما مر في شرح: وآه لو كان لصاحب متأخرة

قوله: (وفي فتاوى القاضي نحوه) وهو لو قالت بيته: أقر بكذا فقالت: أخرى كان مجنوناً في ذلك الوقت إلخ في الروض وشَرْحه أوائل الجراح ما نُصه: وإن قامت بيتان بجنونه وعقله أي: قامت إحداهما بجنون القاتل عند قتله، والأخرى بعقله عنده تعارضتا اهـ. وقياس ما ذكر عن القفال تقديم الأولى. قوله: (في ذلك الوقت) إن أريد وقت الإقرار كان نحو ما مر عن القفال كما قال: لكن لا يحتاج لتفصيل البعوي المذكور وإن أريد بالوقت يوم الإقرار فليس نحو ما مر عن القفال، بل الموافق له حيث يُقدِّم الأولى فليُتأمل. قوله: (ولا تعارضتا) أي: ولا يُنافي التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت؛ لأنه ليس صريحاً في استغراق الجنون لذلك الوقت.

من الواقف؛ لأنه ذو اليد حينئذٍ، ولو ظهر في موقوف محكوم بصحته بعد ثبوت ملك الواقف وحيازته مكتوب محكوم بصحته يشهد بالملك والحيازة لآخر قبل صدور الوقف لم يطل الوقف بمجرّد ذلك كما أفتى به شيخنا قال: لأنه يجوز بتقدير صحته أن يكون الملك انتقل من صاحبه إلى الواقف لا سيما واليد للواقف أو من قام مقامه كما هو ظاهر السؤال اهـ. ولا يعارضه ما مرّ قبيل قوله: وأنها لو شهدت بملكه أمس لتحقّق أن اليد عادية ثم فلم يُنظر؛ لاحتمال الانتقال بخلافه هنا، ولو شهدت بيّنة على منكر الشراء له بمنجز قبلاً إن قالاً حلالاً لا إن جَذَفاً؛ لأنّ الجزاف حلالٌ وحرامٌ، ولو أقام بيّنة بأنّ هذه التي بيديك ملكي فأخذها فأقام آخرى بأنّه اشتراها ممن كانت بيده، وهي ملكه حينئذٍ حكم بها لهذا لزيادة علم بيّنته وتقدّم بيّنة قالت: ملك أبيه وقد ورثه على بيّنة قالت: ملك أبي خصمه وهو وارثه لجواز كونه وارثاً ولا يرث المدعي لذين مُستغرقٍ، فليس فيه تصريح بملكه بخلافه في وقد ورثه. (تنبيه) الأولى، بل المتعین أن يُقال: بدّل لذين مُستغرقٍ لنحو إقراره به لآخر بعد موت أبيه، وذلك لما هو معلوم أنّ الدّين لا يمنع الإرث، وقد يُقال في أصل التعليل: لأنّ هذا ليس فيه التخصيص على تلقّي ملك هذا عن الأب؛ لأنه لم يشهد بإرث شيء خاص بخلاف وقد ورثه فإنّه نصّ على أنّه مثقّل ملكه من أبيه فلا احتمال فيه بخلاف ذلك. (ولو مات) إنسان (عن ابني مسلم ونصراني فقال كلّ منهما مات على ديني) فأرثه ولا بيّنة (فإن عوّف أنّه كان نصرانيّاً صدّق

التاريخ. إلخ. □ قوله: (من الواقف) أي أو ممن قام مقامه كما يأتي. □ قوله: (لأنه) أي الواقف. □ قوله: (حينئذٍ) أي حين ثبوت الغضب منه. □ قوله: (بتقدير صحته) أي ذلك المكتوب أو الحكم. □ قوله: (لتحقّق أن اليد عادية إلخ) من أين تحقّق ذلك، ثم لا هنا، فإن قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا: بتقدير إفادتها التّحقّق هي موجودة في المسألتين لكن فرق بينهما فإن البيّتين أسندتا إلى الإنقيال من شخص واحد هناك لا هنا سم وأيضاً قد حكم بالصّحة هنا لا هناك. □ قوله: (له) أي للمبيع. □ قوله: (قبلاً) أي الشاهدان. □ قوله: (أبي خصمه) بالإضافة. □ قوله: (ولا يرث المدعي) أي به. □ قوله: (بخلافه في) وقد ورثه) الأوضح الأخصر: بخلاف وقد ورثه. □ قوله: (لنحو إقراره إلخ) نائب فاعل أن يُقال. □ قوله: (لما هو معلوم إلخ) تعليل لتعيين ما قاله. □ قوله: (لأن هذا) أي وهو وارثه. □ قوله: (إنسان) إلى قوله: وقبّد البلقيني في المغني إلّا قوله: يظهر أنّه إلى يشرط. وإلى قول المشي ولو مات نصراني في النهاية إلّا قوله بما فيه، ثم رأيتهم وقوله فهل يعارضان إلى فظاهر إطلاقهم وقوله: في الصورتين في موضعين.

□ قوله: (لتحقّق أن اليد عادية إلخ) من أين تحقّق ذلك ثم لا هنا؟ فإن قيل: بمقتضى شهادة المعارضة قلنا: بتقدير إفادتها التّحقّق هي موجودة في المسألتين لكن فرق بينهما فإن البيّتين أسندتا إلى الإنقيال من شخص واحد هناك لا هنا.

التضرائي) يمينه؛ لأن الأصل بقاء كُفْرِهِ (وإن أقاما يَتَيْنِ مُطْلَقَتَيْنِ) بما قالاه (قُدِّمَ المسلم)؛ لأنَّ مع يَتْنَه زيادة علم بالانتقال، والأخرى مُستَصْحَبَةٌ، وكذا كلُّ نَاقِلَةٍ ومُستَصْحَبَةٍ، ومنه تقديم يَتْنَةِ الجرح على يَتْنَةِ التعديل (وإن قِيدَتْ) إحداهما (أنَّ آخِرَ كلامه إسلام) أي: كَلِمَتَه، وهي الشَّهَادَتَانِ (وعكسُته الأخرى) فَقِيدَتْ أنَّ آخِرَ كلامه التَّضْرَائِيَّةُ كَثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ ويظهر أنَّه لا يُكْتَفَى هنا بِمُطْلَقِ الإسلامِ والتَّنْصِيرِ إلا من فقيه موافقٍ للحاكم على ما مرَّ في نظائره بما فيه ثم رأيتهم قالوا: يُشْتَرَطُ في يَتْنَةِ التَّضْرَائِيَّ أَنْ تُفَسِّرَ كَلِمَةَ التَّنْصِيرِ وفي وجوب تفسير يَتْنَةِ المسلم كلمة الإسلام وجهانٍ ونَقَلَ ابنُ الرُّفْعَةِ والأذْرَعِيُّ عدمَ الوجوبِ عن جمعٍ ثم رجح الوجوبَ لأنَّ سِيَمًا من شَاهِدٍ جاهِلٍ أو مُخَالِفٍ للقاضي (تَعَارَضَا) وَتَسَاقَطَا لِتَنَاقُضِهِمَا إِذْ يَسْتَحِيلُ مَوْتُهُ عليهما فيحِلِفُ التَّضْرَائِيَّ، وكذا لو قِيدَتْ يَتْنَتُهُ فَقَطْ وَقِيدَ الْبُلْقِينِي التَّعَارُضَ بما إذا قالت: كلُّ آخِرِ كَلِمَةٍ تَكَلَّمُ بها وَمَكْنَتَا عِنْدَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ، وأما إذا اقْتَصَرَتْ على آخِرِ كَلِمَةٍ تَكَلَّمُ بها فلا تَعَارُضَ فيه؛ لاحْتِمَالِ أَنَّ كَلَامًا اعْتَمَدَتْ مَا سَمِعْتَهُ مِنْهُ قَبْلَ ذَهَابِهَا عَنْهُ ثُمَّ اسْتَصْحَبَتْ بَعْدَهَا، ولو قالت يَتْنَةُ الإسلام: عَلِمْنَا تَنْصُرَهُ ثُمَّ إِسْلَامَهُ قُدِّمَتْ قَطْعًا (وإن لم يُغْرَفْ.....

قوله: (ومنه) أي من تقديم الناقلة على المستصحية. قوله: (إحداهما) أي يَتْنَةُ المُسْلِمِ مُغْنِي.
 قوله: (ويظهر أنه إلخ) عبارةُ التَّهْيَةِ والأَوْجِهَةِ. إلخ. قوله: (هنا) يعني في قول المصنِّف وإن قِيدَتْ أنَّ آخِرَ كلامه إلخ رَشِيدِي. قوله: (وجهانٍ ونَقَلَ ابنُ الرُّفْعَةِ والأذْرَعِيُّ عدمَ الوجوبِ عن جمعٍ ثم رَجَحَ الوجوبَ) عبارةُ التَّهْيَةِ وجهانٍ أصحُّهما نَعَم. اهـ. قوله: (ثم رَجَحَ إلخ) أي الأذْرَعِيُّ مُغْنِي.
 قوله: (فيخلف التضرائي) أي لأن الأصل بقاء كُفْرِ الأبِ وقوله: وكذا. إلخ أي يخلف التضرائي سم. قوله: (يَتْنَةُ) أي يَتْنَةُ التَّضْرَائِيَّ كَذَا في الْمُغْنِي وَشَرْحِي الْمَنْهَجِ وَالرَّوْضِ بِالْأَظْهَارِ وَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ قولُ الشَّارِحِ الآتِي وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ نَظِيرِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ قِيدَتْ يَتْنَةُ المُسْلِمِ فَقَطْ فَتَقَدَّمَ كَمَا عَلِمَ بِالْأَوَّلَى مِنْ قولِ المصنِّفِ المَارِ، وإن أقاما يَتَيْنِ إلخ وَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ قولَ الرَّشِيدِيَّ قوله: يَتْنَةُ هو كَذَا في نُسَخِ الشَّارِحِ بهاءِ الضَّمِيرِ لَكِنْ عِبَارَةُ الرَّوْضَةِ يَتْنَةُ بِلَا هَاءٍ وَهِيَ الْأَصُوبُ. اهـ.
 ناشئ عن عدم المراجعة. قوله: (فلا تعارض فيه) أي وتقدَّم يَتْنَةُ المُسْلِمِ عَ شَ زَادَ السَّيِّدُ عُمَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ. اهـ. قوله: (بعدها) اهـ. كَلَامُ الْبُلْقِينِي. قوله: (ولو قالت إلخ) أي فيما إذا قِيدَتْ يَتْنَةُ التَّضْرَائِيَّ بِأَنَّ آخِرَ كَلَامِهِ تَضْرَائِيَّةٌ.

قوله (لشيء) (وإن لم يُغْرَفِ إلخ) قد يُقَالُ هَذَا لَا يَتَأْتِي مَعَ قَوْلِهِ: أَوَّلًا مُسْلِمٌ وَتَضْرَائِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ تَضْرَائِيَّةِ أَحَدِهِمَا تَضْرَائِيَّةُ الْأَبِ وَقَدْ يُصَوِّرُ ذَلِكَ بَأَنَّ يَدْعِي كُلُّ مَنْ اثْنَيْنِ عَلَى شَخْصٍ أَنَّهُ أَبُوهُمَا وَيُصَدِّقُهُمَا فِي ذَلِكَ عَ شَ وَحَلْبِي.

قوله: (ثم رَجَحَ الوجوب) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (فيخلف التضرائي) أي: فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ كُفْرِ الْأَبِ، وقوله: وكذا لو قِيدَتْ أي: بِحَلْفِ التَّضْرَائِيَّ.

دينه وأقام) كل منهما (بينة أنه مات على دينه تعارضتا) أطلقنا أم قيدنا لفظه عند الموت لاستحالة أعمالهما، فإن قيدت واحدة وأطلقت الأخرى فهل يتعارضان أيضا أو تقدم بينة المسلم احتياطاً للإسلام؛ لأنه حيث ثبت لا يوقع إلا بيقين ولم يوجد كل مُحتمَل وجرى شارح في تقييد بينة التضارئي فقط على التعارض وكأنه أخذه من نظيره في المسألة السابقة، لكن الفرق واضح فإن تقييدها ثم قوئها بعلم تنصيره قبل فعارض بينة الإسلام لقوته حينئذ، وهذا مفقود في مسألتنا، ومع ذلك فظاهراً لإطلاقهم التعارض في الصورتين وإذا تعارضتا، أو لا بينة لأحدهما وحلف كل للآخر يميناً في الصورتين، والمال بيدهما أو يبيد أحدهما تقاسماه نصفين إذ لا مرجح، أو يبيد غيرهما فالقول قوله، ثم التعارض إنما هو.....

قوله (سئ): (دينه) أي دين الأب روض عبارة المغني أي دين الميت. اهـ. قوله: (وأقام كل منهما) أي التضارئي والمسلم كما هو ظاهر السياق، وانظر ما صورة ابن نصراني وأب لا يعرف دينه رشيدى ومرآة عن ع ش والحبلى تصويره. قوله: (أم قيدنا لفظه إلخ) أي بيشل ما ذكر مغني. قوله: (فهل يتعارضان إلخ) عبارة النهاية أوجه تعارضهما وإذا تعارضتا. إلخ. قوله: (أو تقدم بينة المسلم إلخ) أي فيما إذا قيدت فقط. قوله: (لأنه حيث ثبت إلخ) متى ثبت هنا سم وقد يقال: ثبت بمقتضى زيادة علم بينته. قوله: (ولم يوجد) أي اليقين. قوله: (وجرى شارح إلخ) وافقه المغني. قوله: (السابقة) أي آتياً. قوله: (فعارض) أي التقييد يعني بينة التضارئي المقيّد فقط. قوله: (وهذا) أي التقوية. قوله: (في الصورتين) أي صورتى تقييد إحداهما فقط ويحتمل أن المراد صورة الإطلاق وصورة التقييد منهما أو من إحداهما. قوله: (وإذا تعارضتا) إلى قوله: ولو قالت في المغني إلا قوله: وحلف إلى أو يبيد غيرهما. قوله: (وحلف كل إلخ) أي أو تكلا أخذاً من نظائره. قوله: (في الصورتين) أي صورتى التعارض وعدم البينة. قوله: (تقاسماه نصفين) قال الزبادي: وإن كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى اهـ. أي مع أنه لو ثبت مدعى الأنثى لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا وآخر نصفها وهي في يدهما وأقاما بينتين حيث تبقى لهما نصفين رشيدى وقوله: أي مع أنه. إلخ فيه تأمل. قوله: (إذ لا مرجح) عبارة المغني والأسنى وكذا إن كان في يد أحدهما على الأصح إذ لا أثر لليد بعد اغتراف صاحبها بأنه كان للميت وأنه يأخذه إزناً فكأنه بيدهما. اهـ. قوله: (فالقول قوله) أي في أنه لنفسه أو لأحدهما كذا في حاشية الشيخ وقد قيده في الأنوار بأن يدعيه الغير لنفسه فليراجع رشيدى عبارة الأنوار فإن لم يكن بينة وكان المال في يد غيرهما يدعيه لنفسه صدق بيمينه اهـ، ثم ينبغي

قوله: (فإن قيدت واحدة وأطلقت الأخرى فهل يتعارضان إلخ) فإن قيدت واحدة وأطلقت أخرى أوجه تعارضهما ش م ر. قوله: (لأنه حيث ثبت) متى ثبت هنا. قوله: (أو يبيد أحدهما تقاسماه إلخ) قال في شرح الروض: ولا يختص به ذو اليد؛ لأنه لا أثر لليد بعد اغتراف صاحبها بأنه كان للميت وأنه يأخذه إزناً فكأنه بيدهما اهـ.

بالنسبة لنحو الإرث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كمسلم ودَفْنِه في مقابرنا ويقول المصلي عليه في التَّيَّة والدُّعَاء: إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَجُوبُ هَذَا الْقَوْلِ وَيُوجِّهُ بَأَنَّ التَّعَارُضَ هُنَا صَيِّرُهُ مُشْكُوكًا فِي دِينِهِ فَصَارَ كَالِاخْتِلَاطِ السَّابِقِ فِي الْجَنَائِزِ، وَلَوْ قَالَتْ بَيِّنَةٌ: مَاتَ فِي سُؤَالٍ وَأُخْرَى فِي شُعْبَانٍ قُدِّمَتْ؛ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ مَا لَمْ تَقُلْ الْأُولَى رَأَيْتَهُ حَيًّا أَوْ يَبِيعُ مَثَلًا فِي سُؤَالٍ، وَإِلَّا قُدِّمَتْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ أَوْ بَرَى مِنْ مَرَضِهِ الَّذِي تَبَرَّعَ فِيهِ وَأُخْرَى مَاتَ فِيهِ قُدِّمَتْ الْأُولَى عَلَى الْأُوجْهِ خِلَافًا لِقَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ بِالتَّعَارُضِ؛ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ. (ولو مات نصراني عن ابنين مسلم) حالة الاختلاف (ونصراني فقال المسلم: أسلمت بعد موته) أي: الأب (فالميراث بيننا فقال النصراني: بل) أسلمت (قبله) فلا إرث لك (صديق المسلم بيمينه)؛ لأن الأصل استمراره على دينه فيحلف ويترث، ومثله كما بأصله وحذفه للعلم به مما ذكره، المُفْهِمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي تَصَدِيقِ الْمُسْلِمِ بَيْنَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَقْتِ مَوْتِ الْأَبِ وَعَدَمِهِ لَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَوْتِ الْأَبِ فِي

حَمْلُ قَوْلِ ع ش: أَوْ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْإِقْرَارِ الْمُطْلَقِ لَهُ، وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ بَأَنَّهُ لِأَحَدِهِمَا الْمُعَيَّنِ إِزْنًا مِنْ أَبِيهِ فَحُكْمُهُ كَمَا إِذَا كَانَ يَبْدُ أَحَدُهُمَا. □ قَوْلُهُ: (بِالنَّسْبَةِ لِنَحْوِ الْإِرْثِ الْإِلْح) عبارة المُعْنَى بِالنَّسْبَةِ لِلْإِرْثِ خَاصَّةً وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلدَّفْنِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّهُ يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَقُولُ الْمُصَلِّي عَلَيْهِ: الْإِلْح. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّلَاةِ) أَيِ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ فِيهِ كَمُسْلِمٍ بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ رَشِيدِيٌّ وَقَالَ سَمِ أَنْظَرُ نَحْوَ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ. اهـ. أقول: قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ قَوْلِ الْأَسْنَى وَالْأَثَوَارِ: وَيُدْفَنُ هَذَا الْمَيِّتُ الْمَشْكُوكُ فِي إِسْلَامِهِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ. الْإِلْحُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعَارُضِ وَعَدَمِ الْبَيِّنَةِ. □ قَوْلُهُ: (كَالِاخْتِلَاطِ الْإِلْح) أَيِ اخْتِلَاطِ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ بِمَوْتَى الْكُفَّارِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَتْ بَيِّنَةٌ مَاتَ فِي سُؤَالٍ. الْإِلْح) لَا يَظْهَرُ لَوْضَعُ هَذَا هُنَا مَحَلًّا بَلْ هُوَ عَيْنُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَتُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيِّنَةِ غَايَةِ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَرَضَهَا فِي صُورَةٍ خَاصَّةٍ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: هُنَا مَا لَمْ تَقُلْ الْأُولَى رَأَيْتَهُ الْإِلْحُ نَاقِضُهُ فِي شَرْحِ الْمُتَنِ الَّذِي أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ كَمَا سَبَّأَتِي التَّثْبِيهِ عَلَيْهِ رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ قَالَتْ الْأُولَى نَحْوًا مَا ذَكَرْتُ قُدِّمَتْ. الْإِلْحُ أَيِ لِيَزِيدَ عَلِمُهَا. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ) عِلَّةٌ لِلأُوجْهِ رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ (لَسِي) (قَبْلَهُ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمَعْيَةَ كَالْقَبْلِيَّةِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَلَا إِرْثَ لَكَ) بَلْ هُوَ لِي مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَظِيرُهُ مَا تَقَرَّرَ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (اسْتِمْرَارُهُ) أَيِ الْمُسْلِمُ عَلَى دِينِهِ أَيِ الْأَصْلِيَّ وَهُوَ التَّنَصُّرُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ مِثْلُ إِطْلَاقِهِمَا. □ قَوْلُهُ: (الْمُفْهِمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْإِلْح) لَكَ أَنَّ تَقُولَ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ مَفْهُومًا مِنْ إِطْلَاقِ الْمُتَنِ فَهُوَ مِنْ مَشْمُولَاتِهِ وَمِنْ أَقْرَادِهِ فَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمُتَنِ بِحَيْثُ إِنَّهُ لَوْ ذَكَرَهُ ثَانِيًا كَانَ تَكَرُّارًا فَلَا يَتَّبِعِي هَذَا الصَّنِيعُ الْمَوْهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِيٌّ وَقَوْلُهُ: فَهُوَ مِنْ مَشْمُولَاتِهِ. الْإِلْحُ أَيِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُعْنَى بِقَوْلِهِ عَقِبَ الْمُتَنِ مَا نَصَّهُ: سَوَاءٌ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ مَوْتِ الْأَبِ أَمْ أَطْلَقَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ اتَّفَقَا الْإِلْح) خَبَرُ قَوْلِهِ: □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ الْإِلْح) أَنْظَرُ نَحْوَ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ.

رَمَضَانَ وقال المسلم: أسلمتُ في شَوَالٍ والتُّضْرَانِيَّ في شَعْبَانَ (، وإن أقاماهما) أي: البيئتين بما قالاه (قَدَّمَ التُّضْرَانِيَّ)؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ نَاقِلَةٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ التَّنَصُّرُ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ مَوْتِ الْأَبِ فِيهِ أَعْلَمُ وَقَيَّدَهُ الْبُلْقِينِيَّ بِمَا إِذَا لَمْ تَقُلْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلِمْنَا تَنْصَرُهُ حَالَ مَوْتِ أَبِيهِ وَبَعْدَهُ وَلَمْ تُسْتَصْحَبْ فَإِنْ قَالَتْ: ذَلِكَ قُدِّمَتْ، وَإِلَّا لَزِمَ الْحُكْمُ بِرُدِّهِ عِنْدَ مَوْتِ أَبِيهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الرَّدَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي رَأْيَانِهِ حَيًّا فِي شَوَالٍ التَّعَارُضُ فَيُخْلِفُ الْمُسْلِمُ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ جَزَمَ بِهِ (فَلَوْ اتَّفَقَا) أي: الْإِبْنَانِ (عَلَى إِسْلَامِ الْإِبْنِ فِي رَمَضَانَ وَقَالَ الْمُسْلِمُ: مَاتَ الْأَبُ فِي شَعْبَانَ وَقَالَ التُّضْرَانِيَّ: مَاتَ (فِي شَوَالٍ صُدِّقَ التُّضْرَانِيَّ) بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَقَاءُ الْحَيَاةِ (وَقُدِّمَ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيِّنَتِهِ) إِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَى الْمَوْتِ فِي شَعْبَانَ وَالْأُخْرَى مُسْتَصْحَبَةُ الْحَيَاةِ إِلَى شَوَالٍ، نَعَمْ، إِنْ قَالَتْ: رَأْيَانَهُ حَيًّا فِي شَوَالٍ تَعَارَضَتْمَا كَمَا قَالَاهُ فَيُخْلِفُ التُّضْرَانِيَّ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى وَقْتِ الْإِسْلَامِ فَيُصَدِّقُ الْمُسْلِمُ كَمَا مَرَّ لِأَصْلِ بَقَائِهِ عَلَى

وَمِثْلِهِ . . إِنْخَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مَا لَوْ اتَّفَقَا . . إِنْخَ بِزِيَادَةِ مَا وَهِيَ أَحْسَنُ . فَوَدَّ: (وَقَيَّدَهُ الْبُلْقِينِيَّ بِمَا إِذَا لَمْ تَقُلْ إِنْخَ أَقَرَّهُ الْمُغْنِيَّ عِبَارَتُهُ .

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ التُّضْرَانِيَّ مَا إِذَا لَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَسْمَعُ تَنْصَرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْأَفْتَعَارُضَانِ وَحَيْثُ يُصَدِّقُ الْمُسْلِمُ قَالَ الْبُلْقِينِيَّ: وَمَحَلُّهُ أَيْضًا إِذَا لَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ أَنَّهَا عَلِمَتْ مِنْهُ دَيْنُ التُّضْرَانِيَّةِ حِينَ مَوْتِ أَبِيهِ وَبَعْدَهُ وَأَنَّهَا لَمْ تُسْتَصْحَبْ فَإِنْ قَالَتْ ذَلِكَ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّا لَوْ قَدَّمْنَا بَيِّنَةَ التُّضْرَانِيَّ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُرْتَدًّا حَالَ مَوْتِ أَبِيهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الرَّدَّةِ . اهـ . فَسَكَتَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِمَا فِي الشَّرْحِ . فَوَدَّ: (وَالْأَبْ) أَيُّ بَأْنٍ تَقَدَّمَ بَيِّنَةُ التُّضْرَانِيَّ مُغْنِي . فَوَدَّ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي رَأْيَانِهِ إِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَا أَوْجَهَ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي . إِنْخَ . فَوَدَّ: (بَيِّنَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: فَيُخْلِفُ التُّضْرَانِيَّ فِي الْمُغْنِي . فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّفِقَا كَذَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ . فَوَدَّ: (إِنْ قَالَتْ) أَيُّ بَيِّنَةِ التُّضْرَانِيَّ مُغْنِي . فَوَدَّ: (تَعَارَضَتْمَا) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: فِيمَا مَرَّ وَلَوْ قَالَتْ بَيِّنَةُ مَاتَ فِي شَوَالٍ وَأُخْرَى فِي شَعْبَانَ حَيْثُ ذُكِرَ، ثُمَّ إِنَّهُ تَقَدَّمَ الْمُؤَرَّخَةُ بِشَوَالٍ حَيْثُ قَالَتْ: عَلِمْنَا حَيًّا فِيهِ ع شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ تَقَدَّمَ لَهُ اعْتِمَادُ تَقْدِيمِ الشَّاهِدَةِ بِالْمَوْتِ فِي شَوَالٍ حَيْثُ الْمُنَاقِضُ لِمَا هُنَا كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِمَادُهُ لِلشَّارِحِ مَا هُنَا إِذْ مِنَ الْمُرْجَحَاتِ ذِكْرُ الشَّيْءِ فِي مَحَلِّهِ وَلَأنَّهُ جَعَلَ مَا هُنَا أَصْلًا وَقَاسَ عَلَيْهِ مَا اسْتَوْجَهَ قَرِيبًا رَدًّا عَلَى الْبُلْقِينِيَّ فِي شَرْحِ الْمُتَنِّ قَبْلَ هَذَا وَالْقَاعِدَةُ الْعَمَلُ بِأَخْرِ قَوْلِي الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ ذَكَرَ فِي الْأَوَّلِ مَا يُشْعِرُ بِاعْتِمَادِهِ وَلَأنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَ الشَّيْخَانِ . اهـ . بِحَذْفٍ .

فَوَدَّ: (فَيُخْلِفُ التُّضْرَانِيَّ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ صُدِّقَ التُّضْرَانِيَّ إِذِ التَّعَارُضُ كَعَدَمِ الْبَيِّنَةِ فَقَوْلُ الْمُغْنِي هُنَا فَيُصَدِّقُ الْمُسْلِمُ بَيِّنَتِهِ لَعَلَّهُ مِنْ سَبْقِ الْقَلَمِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْمُغْنِي الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ: وَقَوْلُهُ: فَيُصَدِّقُ الْمُسْلِمُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، وَالظَّاهِرُ التُّضْرَانِيَّ

فَوَدَّ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي إِنْخَ) هُوَ الْأَوْجَهَ ش م ر .

دينه وثَقَدُمَ بَيْنَهُ النَّصْرَانِيَّ؛ لَأَنَّهُا نَاقِلَةٌ مَا لَمْ تَقُلْ بَيْنَهُ الْمُسْلِمَ عَائِنَا الْأَبَ مَيِّتًا قَبْلَ إِسْلَامِهِ
فَيَتَعَارِضَانِ وَيَحْلِفُ الْمُسْلِمُ، وَنَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ فِي رَأْيَاهُ حَيًّا وَعَائِنَاهُ مَيِّتًا شَهَادَةُ بَيْنَةٍ بِأَن أبا مُدْعٍ
مَاتَ يَوْمَ كَذَا فَوَرِثَهُ وَحَدَهُ فَأَقَامَتْ امْرَأَةٌ بَيْنَةً بِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا يَوْمَ كَذَا الْيَوْمَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ ثُمَّ مَاتَ
بَعْدَهُ فَتَقَدَّمَ بَيِّنَتُهَا؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَهِدَا بِمَوْتِهِ وَآخِرَانِ بِحَيَاتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ قُدِّمَتْ
بَيْنَةُ الْحَيَاةِ لَزِيَادَةِ عِلْمِهَا، وَقَدْ يُشْكِلُ بِذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ: لَوْ شَهِدَتْ بَيْنَةٌ بِأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ
مَرَضِهِ الْفُلَانِيٍّ وَمَاتَ مِنْ غَيْرِهِ وَأُخْرَى بِأَنَّهُ مَاتَ مِنْهُ تَعَارَضْنَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ شَهِدَتْ بَيْنَةٌ بِأَنَّهُ
مَاتَ فِي رَمَضَانَ سَنَةً كَذَا فَأَقَامَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ بَيْنَةً بِأَنَّهُ أَقْوَلُ لَهُ بِكَذَا سَنَةً كَذَا لِسَنَةِ بَعْدَ تِلْكَ فَإِنْ
بَيِّنَةُ مَوْتِهِ فِي رَمَضَانَ مُقَدَّمَةٌ أ. هـ. فَتَقْدِيمُ هَذِهِ يُشْكِلُ بِمَا تَقَرَّرَ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ
شَهَادَتِهَا بِإِقْرَارِهِ رُؤْيَاهُ فَلَيْسَ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ، بَلِ الثَّبِيتَةُ لِمَوْتِهِ أَعْلَمُ بِخِلَافِ الشَّاهِدَةِ بِالتَّزْوُجِ
وَبِالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ ثُمَّ مَا أَطْلَقَهُ فِي الْأَوَّلَى لَوْ قِيلَ فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى اعْتِمَادِهِ مَحَلَّهُ فِي بَيِّنَتَيْنِ اسْتَوَتَا
أَوْ تَعَارَضَتَا فِي مَعْرِفَةِ الطَّبِّ، وَإِلَّا قُدِّمَتْ الْعَارِفَةُ بِهِ دُونَ غَيْرِهَا لَمْ يَتَعُدَّ، وَلَوْ مَاتَ عَنْ أَوْلَادٍ
وَأَحَدُهُمْ عَنْ وَلَدٍ صَغِيرٍ فَوَضَعُوا يَدَهُمْ عَلَى الْمَالِ فَلَمَّا كُتِلَ ادَّعَى بِمَالِ أَبِيهِ وَبِإِرْثِ أَبِيهِ مِنْ
جَدِّهِ فَقَالُوا: مَاتَ أَبُوكَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ فَإِنْ كَانَ ثَمَّ بَيْنَةٌ عُجِلَ بِهَا وَإِلَّا فَإِنْ اتَّفَقَ هُوَ وَهُمْ.....

كما في التَّخْفَةِ. أ. هـ. قَوْلُهُ: (فَتَقَدَّمَ بَيِّنَتُهَا إِلَيْهِ) ثُمَّ قَوْلُهُ: قُدِّمَتْ بَيْنَةُ الْحَيَاةِ. إِلَيْهِ كُلُّ مَنْهُمَا إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا
ذَكَرَهُ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ. . إِلَيْهِ وَإِلَّا فَالْمُوَافِقُ لِمَا مَرَّ أَيْضًا التَّعَارُضُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ
بِتَقْدِيمِ بَيْنَةِ الزَّوْجَةِ وَبَيْنَةِ الْحَيَاةِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ إِلَيْهِ) لَا يَخْفَى وَهَذَا الْجَوَابُ لَا سِيَّما
بِالنِّسْبَةِ لِلتَّزْوُجِ فَتَدْبُرُ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَا أَطْلَقَهُ) أَيِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي الْأَوَّلَى أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْبُرْءِ مِنْ
الْمَرَضِ وَقَوْلُهُ بِنَاءٌ عَلَى اعْتِمَادِهِ. . إِلَيْهِ أَيِ وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ. إِلَيْهِ أَنَّ
الْأَوْجَةَ فِيهَا تَقْدِيمُ بَيْنَةِ الْبُرْءِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْعَارِفَةُ بِهِ) أَيِ بِالطَّبِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاتَ) إِلَى التَّحْمَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا
قَوْلُهُ وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِيُّ بِمَا لَا يَصِحُّ وَقَوْلُهُ: وَمِثْلُ ذَلِكَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَأَطَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِلَى الْمُتَنِ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاتَ عَنْ أَوْلَادٍ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ.

(فَرَعَ): لَوْ مَاتَ لِرَجُلٍ ابْنٌ وَزَوْجَةٌ ثُمَّ اخْتَلَفَ هُوَ وَأَخُو الزَّوْجَةِ فَقَالَ هُوَ: مَاتَتْ قَبْلَ الْإِبْنِ فَوَرِثْتُهَا أَنَا
وَإِبْنِي، ثُمَّ مَاتَ الْإِبْنُ فَوَرِثْتُهُ وَقَالَ أَخُوها: بَلْ مَاتَتْ بَعْدَ الْإِبْنِ فَوَرِثْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهَا ثُمَّ وَرِثْتُهَا أَنَا وَلَا بَيْنَةَ
يُصَدِّقُ الْأَخُ فِي مَالِ أُخْتِهِ وَالزَّوْجُ فِي مَالِ ابْنِهِ يَمِينُهُمَا؛ فَإِنْ حَلَفَا أَوْ نَكَلَا لَمْ يَرِثْ مَيِّتٌ عَنْ مَيِّتٍ فَمَالُ
الْإِبْنِ لِأَبِيهِ وَمَالُ الزَّوْجَةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأَخِ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِذَلِكَ تَعَارَضَتَا فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى مَوْتِ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَثَلًا وَاخْتَلَفَا فِي مَوْتِ الْآخَرِ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ صُدِّقَ مَنْ ادَّعَاهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ
الْحَيَاةِ فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِذَلِكَ قَدَّمَ بَيْنَةَ مَنْ ادَّعَاهُ قَبْلَ؛ لَأَنَّهُا نَاقِلَةٌ وَلَوْ قَالَ وَرِثَةُ مَيِّتٍ لِرِزْوَجَتِهِ كُنْتُ أُمَةً ثُمَّ
عَقَّتْ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ كُنْتُ كَافِرَةً ثُمَّ أَسْلَمْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَالَتْ هِيَ: بَلْ عَقَّتْ أَوْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ صُدِّقُوا
بِأَيْمَانِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الرَّقِّ وَالْكَفْرِ وَإِنْ قَالَتْ: لَمْ أَزَلْ حُرَّةً أَوْ مُسْلِمَةً صُدِّقَتْ بِمِيمَنِيهَا دُونَهم؛ لَأَنَّهُا
الظَّاهِرُ مَعَهَا. أ. هـ. قَوْلُهُ: (فَقَالُوا: مَاتَ أَبُوكَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ) أَيِ فَلَا إِزْتَ لَهُ مِنْ مَالِ الْجَدِّ وَهُوَ وَرِثٌ مِنْ

على وقت موت أحدهما واختلفا في أن الآخر مات قبله أو بعده حلف من قال بعده؛ لأن الأصل دوام الحياة، ولا صدق في مال أبيه، وهم في مال أبيهم ولا يرث الجد من ابنه، وعكسه فإذا حلفا أو نكلا يجعل مال أبيه له ومال الجد لهم ذكره شيخنا. (ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين) بالعين (فقال كل) من الفريقين: (مات على ديننا صدق الأبوان باليمين)؛ لأنه محكوم بكفره ابتداءً تبعاً لهما فيستصحب حتى يعلم خلافه (وفي قول: يوقف) الأمر (حتى يتبين) الحال (أو يضطلحوا) لتساوي الحالين بعد بلوغه، وبه زالت التبعة واعتزضه البلقيني بما لا يصح وفي عكس ذلك إن عرف للأبوين كُفراً سابقاً وقالوا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد إسلامنا وأنكر الابنان ولم يتفقوا على وقت الإسلام في الثالثة صدق الابنان لأصل بقاء الكفر، وإن لم يعرف للأبوين كُفراً أو اتفقوا على وقت الإسلام في الثالثة صدق الأبوان عملاً بالظاهر وأصل بقاء الضبا، ولو شهدت بأن هذا لحم مذكاة أو لحم حلال وعكست أخرى قُدمت الأولى كما أخذها بعضهم من قولهم: يُقبل قول المسلم في لحم جاء به المسلم إليه هذا لحم ميتة؛ لأن اللحم في الحياة مُحروم الآن فيستصحب حتى

ماله. □ فؤد: (على وقت موت أحدهما) أي كَيُزَمِ الْجُمُوعَةُ. □ فؤد: (ولاً) أي وإن لم يتفقا على وقت موت أحدهما. □ فؤد: (في مال أبيه) أي بالنسبة إليه.

□ قول (سني): (وابنين مسلمين) ومثلهما الابن الواحد وابن الابن والبنث وبنث الابن معني. □ فؤد: (من الفريقين) إلى قوله ولو شهدت في المعني إلا قوله: واعتزضه البلقيني بما لا يصح. □ فؤد: (لأنه) أي الولد نهاية ومعني. □ فؤد: (لتساوي الحالين) أي احتمالي الكفر والإسلام بعد بلوغه أي الولد الميت. □ فؤد: (وبه زالت التبعة) عبارة المعني ونحوها في النهاية: لأن التبعة تزول بالبلوغ اهـ.

□ فؤد: (وفي عكس ذلك) أي بأن مات شخص عن أبوين مسلمين وابنين كافرين فقال كل: مات على ديننا. □ فؤد: (أو بلغ بعد إسلامنا) لا يضُرُّ موافقته لقوله أسلمنا قبل بلوغه؛ لأنهما صورتان حكمهما واحد سم عبارة الحلبي قوله: أو بلغ بعد إسلامنا أي فهو مسلم تبعاً وفيه أن هذه عين قوله: أسلمنا قبل بلوغه إلا أن يقال الأولى اختلاف في وقت الإسلام والثانية اختلاف في وقت البلوغ. اهـ. □ فؤد: (في الثالثة) هي قوله: أو بلغ بعد إسلامنا ش. □ فؤد: (عملاً بالظاهر) أي في الأولى وقوله: وأصل بقاء الضبي أي في الثانية رشيدتي ومعني وشرح المنهج. □ فؤد: (ولو شهدت) أي البيضة ش. □ فؤد: (في لحم جاءه إلخ) كذا بهاء الضمير فيما بيده من نسخ الشارح ولعله من تحريف التاسخ بجعل الهمزة هاء، عبارة النهاية فيما لو جاء المسلم إليه بلحم بصفات السلم وقال: هو مذكي، وقال المسلم: هذا لحم ميتة فلا يلزمني قبوله اهـ.

□ فؤد: (أو بلغ بعد إسلامنا) لا يضُرُّ موافقته في المعنى لقوله: أسلمنا قبل بلوغه؛ لأنهما صورتان حكمهما واحد.

تُعْلَمُ ذَكَاتُهُ فَعَلِمَ أَنَّ الْأُولَى نَاقِلَةٌ عَنِ الْأَصْلِ فَقُدِّمَتْ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ بَيِّنَةٌ شَهِدَتْ
بِالْإِفْضَاءِ وَأُخْرَى بَعْدِيهِ وَلَمْ يَمُضْ بَيْنَهُمَا مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الِاتِّحَامَ فَقُدِّمَ الْأُولَى؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً
بِالتَّقْلِيلِ عَنِ الْأَصْلِ وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ أَفْتَى بِتَعَارُضِهِمَا (وَلَوْ شَهِدَتْ) بَيِّنَةٌ (أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ)
الَّذِي مَاتَ فِيهِ (سَالِمًا وَأُخْرَى) أَنَّهُ أَعْتَقَ فِيهِ (غَانِمًا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثُ مَالِهِ) وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرِثَةُ (فَإِنْ
اِخْتَلَفَ تَارِيخُ) لِلْبَيِّنَتَيْنِ (قُدِّمَ الْأَسْبَقُ) لِمَا مَرَّ أَنَّ تَصَرُّفَهُ الْمُتَجَرِّزُ يُقَدِّمُ السَّابِقَ مِنْهُ فَالسَّابِقُ وَهَكَذَا؛
وَلِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمٍ (وَإِنْ اتَّحَدَ) التَّارِيخُ (أَفْرِغْ) بَيْنَهُمَا لِعَدَمِ مَرْتَبَةِ أَحَدِهِمَا، نَعَمْ، إِنْ اتَّحَدَ
بِمُقْتَضَى تَعْلِيْقٍ وَتَنْجِيزٍ كَمَا أَنْتَقَتْ سَالِمًا فَعَانِمَ حُرًّا ثُمَّ أَعْتَقَ سَالِمًا فَيَعْتَقُ غَانِمًا مَعَهُ بِنَاءً عَلَى
تَقَارُنِ الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ تَعْيِينَ السَّابِقِ مِنْ غَيْرِ إِقْرَاعٍ؛ لِأَنَّهُ الْأَقْوَى وَالْمُقَدَّمُ فِي
الرُّتْبَةِ كَمَا مَرَّ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِ. (وَإِنْ أَطْلَقْنَا) أَوْ إِحْدَاهُمَا (قِيلَ يُفْرَغُ) بَيْنَهُمَا؛ لِاحْتِمَالِ الْمَعْيَةِ

• فَوُدَّ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَيُتَّجَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعْلَى
التَّعَارُضُ فِي بَيِّنَةٍ شَهِدَتْ بِالْإِفْضَاءِ وَالْأُخْرَى بَعْدِيهِ الْخُ. وَإِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَ الْأُولَى لَزِيَادَةِ عِلْمِهَا
بِالتَّقْلِيلِ عَنِ الْأَصْلِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بَعْدِيهِ مُعَارِضَةٌ لِمُثْبِتِهِ فَالْعَمَلُ بَعْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ عَدَمُ
الْإِفْضَاءِ اهـ. وَقَوْلُهُ: وَإِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُ قَالَ ع ش مَرَّاهُ حَجَّ اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: هُوَ الشَّهَابُ ابْنُ
حَجَرٍ وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّهَابَ ابْنَ قَاسِمٍ نَقَلَ إِفْتَاءَ الْوَالِدِ الشَّارِحِ هَذَا ثُمَّ قَالَ عَقِيهِ: أَقُولُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ اهـ.
• فَوُدَّ: (وَلَمْ يَمُضْ بَيْنَهُمَا الْخُ) كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ وَقَدْ مَضَى بَيْنَهُمَا الْخُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمُضْ ذَلِكَ
فَالشَّهَادَةُ بِالْإِفْضَاءِ كَاذِبَةٌ وَلَا بُدَّ أَنَّ الصُّورَةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا الْآنَ غَيْرُ مُفَضَّاةٍ فَتَأْمَلُ
رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (عَنِ الْأَصْلِ) وَهُوَ الْبَكَارَةُ. • فَوُدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ الْخُ) أَيُ: بِالتَّعْلِيلِ. • فَوُدَّ: (عَلَى مَنْ أَفْتَى
بِتَعَارُضِهِمَا) أَيُ: كَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ سَم. • فَوُدَّ: (الَّذِي مَاتَ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْحَازِرِينَ فِي الْمُغْنَى
إِلَّا قَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ اتَّحَدَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: فَوَجَبَ الْجَمْعُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْرُ حَازِرِينَ إِلَى الْمَتْنِ
وَقَوْلُهُ: وَهُوَ ثُلَاثًا إِلَى وَكَانَ سَالِمًا. • فَوُدَّ: (وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرِثَةُ) أَيُ: مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مُغْنَى. • فَوُدَّ: (لِمَا
مَرَّ) أَيُ: فِي الْوَصِيَّةِ. • فَوُدَّ: (زِيَادَةُ عِلْمٍ) مَحَلُّ تَأْمَلُ.

• فَوُدَّ (السَّ): (وَإِنْ اتَّحَدَ أَفْرِغْ) فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا سُدَّسَ الْمَالِ وَخَرَجَتِ الْقُرْعَةُ لَهُ عَتَقَ هُوَ وَنِصْفُ
الْآخَرِ وَإِنْ خَرَجَتْ لِلْآخَرِ عَتَقَ وَخَدَهُ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَتَانِ بِتَعْلِيْقٍ عِنْتَهُمَا بِمَوْتِهِ أَوْ بِالْوَصِيَّةِ بِإِغْتَاقِهِمَا
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ مَالِهِ وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرِثَةُ مَا زَادَ عَلَيْهِ أَفْرِغْ بَيْنَهُمَا سَوَاءً أَطْلَقْنَا أَوْ إِحْدَاهُمَا أَمْ أَرَحْنَا
مُغْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ كَذَا) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. • فَوُدَّ: (تَعْيِينَ السَّابِقِ الْخُ) أَيُ: سَالِمٌ وَهُوَ
جَوَابُ إِنْ اتَّحَدَ بِمُقْتَضَى الْخُ.

• فَوُدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ أَفْتَى بِتَعَارُضِهِمَا) أَفْتَى بِتَعَارُضِهِمَا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَوَجَّهَ بِأَنَّ الشَّاهِدَةَ
بَعْدِيهِ مُعَارِضَةٌ لِمُثْبِتِهِ، فَالْعَمَلُ بَعْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِفْضَاءِ ش م ر أَقُولُ: لَا يَخْفَى
مَا فِيهِ.

والترتيب وأطال البلقيني والزركشي وغيرهما في الانتصار له نقلاً ودليلاً ومن ثمَّ صحَّحه في الروضة في موضع (وقيل: في قول يعتق من كل نصفه قلت: المذهب يعتق من كل نصفه، والله أعلم)؛ لاستوائيهما، والفرعة ممتنعة لئلا تخرج بالزوق على السابق الحر فيلزم إزفاق حرٍّ وتحرير رقيقٍ فوجب الجمع بينهما؛ لأنه العدل ولا نظير للزوم ذلك في النصف؛ لأنه أسهل منه في الكل (ولو شهد أجنبيان أنه أوصى بعقٍ سالم، وهو ثلثه أي: ثلث ماله (وارثان حائزان) أو غير حائزين، وإنما ذلك قيد لما بعده (أنه رجع عن ذلك ووصى بعقٍ غانم، وهو ثلثه ثبتت) الوصية الثانية (لغانم)؛ لأنهما أثبتا للمرجوع عنه بدلاً يساويه فلا تهمه، وكون الثاني أهدي لجمع المال الذي يرثونه عنه بالولاء بعيد فلا يقدح تهمه، أما إذا كان دون ثلثه فلا يقبلان فيما لم يثبتا له بدلاً للثمة وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة، وقد مرَّ (فإن كان الوارثان) الحائزان (فاسقين لم يثبت الرجوع)؛ لأن شهادة الفاسق لغو (فيعتق سالم) بشهادة الأجنبيين؛ لأنَّ الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (و يعتق (من غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم)، وهو ثلثاه بإقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما له وكأنَّ سالمًا قد هلك أو غصب من التركة

□ قوله (س): (قلت المذهب يعتق من كل نصفه) ولو قال قلت المذهب الثاني لكان أخصر معني
 □ قوله (س): (وارثان) أي: عدلان وقوله: إنه رجع عن ذلك إلخ ولو لم يتعرضا للرجوع أفرغ بينهما نعم إن كانا فاسقين عتق غانم وثلثا سالم كما بحثه بعض المتأخرين معني. □ قوله: (أما إذا كان) أي: غانم وقوله: دون ثلثه أي: كالسُّدُس وقوله: فيما لم يثبتا له إلخ. وهو نصف سالم وقوله: وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة أي: فعلى ما صحَّحه الأصحاب من صحة التبعض يعتق نصف سالم مع كل غانم والمجموع قدر الثلث معني وأسنى. □ قوله: (خلاف تبعض الشهادة) وفي شرح البهجة فإن بعضنا عتق نصف سالم الذي لم يثبتا له بدلاً وكل غانم والمجموع قدر الثلث وإن لم تبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسألة عتق العبدان الأول بشهادة الأجنبيين والثاني بإقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما له إذا كانا حائزين ولا عتق منه قدر حصتهما اه. قال ابن قاسم: وقوله: وإن لم تبعضها إلخ هو المعتد قال وأقول قوله: والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانمًا قدر السُّدُس فليتنامل انتهى اه. رشيدى وحلي. □ قوله: (وقد مرَّ) لعله أراد ما قدمه في شرح وإلا تعارضتا. □ قوله: (وهو) أي: قدر ما يحتمله ثلثاه أي: غانم. □ قوله: (بإقرار الوارثين) متعلق بقوله ويعتق من غانم وقوله: مؤاخذه للورثة متعلق بقوله وكان سالمًا قد هلك إلخ.

□ قوله: (وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة: فإن بعضنا عتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلاً وكل غانم والمجموع قدر الثلث وإن لم تبعضها، وهو نص الشافعي في هذه المسألة عتق العبدان الأول بالأجنبيين والثاني بإقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما له إن كانا حائزين، وإلا عتق منه قدر حصتهما اه.

مُواخَذَةً لِلرَّوْثَةِ بِإِقْرَارِهِمْ أَمَّا غَيْرُ الْحَائِزِينَ فَيَعْتَقُ مِنْ غَانِمٍ قَدْرُ ثُلُثٍ حِصَّتُهُمَا.
 (تَبَيَّنَ): فِي فُرُوعٍ يُعْلَمُ أَكْثَرُهَا مِمَّا مَرَّ لَوْ بَاعَ دَارًا ثُمَّ قَامَتْ بَيِّنَةٌ حِسْبَةً أَنَّ أَبَاهُ وَقَفَهَا، وَهُوَ
 يَمْلِكُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ انْتَزَعَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي وَرَجَعَ بِشَمْنِهِ عَلَى الْبَائِعِ، وَيُضَرَفُ لَهُ مَا
 حَصَلَ فِي حَيَاتِهِ مِنَ الْغَلَّةِ إِنْ صَدَّقَ الشُّهُودُ، وَإِلَّا وَقَفَتْ فَإِنْ مَاتَ مُصِرًّا ضَرِفَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ
 إِلَى الْوَاقِفِ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ كَالْقُقَالِ وَمَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي مَبْنَحِ شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ وَلَوْ شَهِدَا بَدْنَيْنِ
 وَآخَرَانِ بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَأُطْلِقَتَا أَوْ إِحْدَاهُمَا قُدِّمَتْ الْبَرَاءَةُ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ أَرُخْنَا فَالْمُتَأَخِّرَةُ، وَالْأَوَّلَةُ
 فِيمَا لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْمَالِ وَآخَرُ بِهِ ثُمَّ بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْمَالِ تَمَّتْ، وَهَذَا شَاهِدٌ بِالْبَرَاءَةِ
 فَيَحِلُّفُ مَعَهُ مُدَّعِيهَا، وَيَجِبُ تَفْصِيلُ سَبَبِ الشَّهَادَةِ فِي مَسَائِلَ، وَلَوْ مِنْ فَقِيهِ مُوَافِقٍ عَلَى
 الْمَعْتَمَدِ لِاخْتِلَافِ أَثْمَتِنَا أَنْفُسِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْهَا الْإِكْرَاهُ وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِ: يَكْفِي إِطْلَاقُهُ مِنْ
 فَقِيهِ لَا يُشْتَبَّهِ عَلَيْهِ أَيُّ: مُوَافِقٌ ضَعِيفٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ بِمَا فِيهِ أَوَاخِرُ الشَّهَادَاتِ وَالسَّرِقَةِ مَا لَمْ
 يَقْصِدِ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مُجَرَّدَ التَّغْرِيمِ وَالرُّشْدِ وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالرِّضَاعِ وَالْقَتْلِ وَكُلِّ مُخْتَلِفٍ فِي
 مُوجِبِهِ كَالطَّلَاقِ، وَالتَّكَاحِ وَالْبُلُوغِ بِالسُّنِّ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالسُّنِّ لَمْ يَحْتَجْ لِتَفْصِيلِ، وَكَوْنُهُ وَارِثٌ
 فَلَا يَنْبَغِي وَقْفَ كَذَا أَوْ نَظَرَهُ أَوْ الشُّفْعَةَ فِي كَذَا وَكَوْنُهُ هَذَا وَقَفًا أَوْ وَصِيَّةً فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ
 الْمَضْرِفِ أَيُّ: إِلَّا فِي شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَزَعَمَ الْأَصْبَحِيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي هَذَا وَقَفٌ عَلَى
 مَسْجِدٍ كَذَا إِلَّا إِنْ عَيَّنَا الْوَاقِفَ، وَهُوَ بَعِيدٌ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ، وَكَوْنُ نَحْوِ الْبَائِعِ زَائِلَ الْعَقْلِ وَبَرَاءَتِهِ

قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْحَائِزِينَ إلخ). (تَبَيَّنَ): لَوْ قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: إِنْ قُتِلْتُ أَوْ مِتُّ فِي رَمَضَانَ فَأَنْتَ حُرٌّ
 فَأَقَامَ الْعَبْدُ بَيِّنَةً بَأَنَّهُ قُتِلَ فِي الْأَوَّلَى أَوْ بَأَنَّهُ مَاتَ فِي رَمَضَانَ فِي الثَّانِيَةِ وَأَقَامَ الْوَارِثُ بَيِّنَةً بِمَوْتِهِ حَتَّى أَتَاهُ
 فِي الْأَوَّلَى وَبِمَوْتِهِ فِي شَوَالٍ فِي الثَّانِيَةِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْعَبْدِ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ بِالْقَتْلِ فِي الْأَوَّلَى وَيُحْدِثُ
 الْمَوْتَ فِي رَمَضَانَ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا قِصَاصَ فِي الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْوَارِثَ مُتَكَبِّرٌ لِلْقَتْلِ فَإِنْ أَقَامَ الْوَارِثُ بَيِّنَةً فِي
 الثَّانِيَةِ بِمَوْتِهِ فِي شَعْبَانَ قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ، وَإِنْ عَلَّقَ عِثْقَ سَالِمٍ بِمَوْتِهِ فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي مَرَضِهِ وَعَلَّقَ
 عِثْقَ غَانِمٍ بِمَوْتِهِ فِي شَوَالٍ أَوْ بِالْبُرْءِ مِنْ مَرَضِهِ فَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِمُوجِبِ عِثْقِهِمَا فَهَلْ تَتَعَارَضَانِ كَمَا قَالَ ابْنُ
 الْمُقَرِّي أَوْ تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ سَالِمٍ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ أَوْ بَيِّنَةُ غَانِمٍ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا أَوْ جُءَ أَظْهَرُهَا آخِرُهَا
 مُعْنِي أَقُولُ: وَجْهُهُ ظَاهِرٌ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ مَعَ بَيِّنَةِ غَانِمٍ فِيهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بِالْبُرْءِ لَا فِي الْأَوَّلَى فَإِنَّ قَضِيَّةَ مَا
 ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ التَّيَمِّ بَلْ قَضِيَّةُ مَسَائِلِ الْفَضْلِ مَا فِي الْأَنْوَارِ لِأَنَّ بَيِّنَةَ سَالِمٍ فِيهَا نَاقِلَةٌ وَبَيِّنَةُ غَانِمٍ مُسْتَضْحَبَةٌ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِوَقْفِهَا وَالضَّمِيرُ لِلْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (فَالْمُتَأَخِّرَةُ)
 أَيُّ: قُدِّمَتْ. قَوْلُهُ: (سَبَبُ الشَّهَادَةِ) أَيُّ: الْمَشْهُودُ بِهِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (نَفْسُهُم) الْأَوَّلَى أَنْفُسُهُمْ
 بِزِيَادَةِ هَمَزَةِ الْجَمْعِ. قَوْلُهُ: (إِطْلَاقُهُ) أَيُّ: الْإِكْرَاهُ. قَوْلُهُ: (مُجَرَّدُ التَّغْرِيمِ) أَيُّ: بِدُونِ الْحَدِّ. قَوْلُهُ: (فِي)
 مُوجِبِهِ بِكَسْرِ الْجِيمِ. قَوْلُهُ: (وَالنِّكَاحُ إلخ) عَطَفْتُ عَلَى الْإِكْرَاهِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى الطَّلَاقِ. قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ
 الْأَصْبَحِيُّ) فَعَلٌ وَفَاعِلٌ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ عَيَّنَا) أَيُّ: الشَّاهِدَانِ.

من دين فلان كما رجحه الغزّي ورجح غيره الاكتفاء بإطلاقه وقولهما: أوصى له بكذا فيذكر إن أنه بيده حتى مات ومن عهد له مجنون وعقل فقامت بينة بأنه حال بيعه مثلاً عاقل وأخرى بأنه مجنون تعارضتا إن أرختا بوقت واحد أو أطلقتا أو إحداهما، وكذا إن جهل حاله، والفعل يصدّر من العاقل والمجنون فإن لم يُعرف له إلا عقل قُدمت بينة المجنون؛ لأنها ناقلة أو إلا مجنون قُدمت بينة العقل لذلك، ولو شهدت بينة بإعسار من جهل حاله وأخرى ببساره قُدمت إن بينت ما أيسر به وسببه، وأنه باق معه إلى الآن أما إذا عليم أحدهما فتقدم الناقلة عنه وكذا بينة السّفه والرّشد فإن عليم أحدهما قُدمت الناقلة عنه، وإلا كأن شهدت بسّفهه أوّل بلوغه والأخرى برُشده قُدمت فإن لم تُقيد بأوّل بلوغه قُدمت الأولى؛ لأن الأصل الغالب الرّشد، وعليه يُحمّل إطلاق ابن الصّلاح تقديمها قال: كالجزح قال، ولو تكرّرت بينتا يسار وإعسار كلّما شهدت واحدة بواحد منهما شهدت الأخرى بضده قُدمت المتأخّرة إلا أن يُظنّ أنّ بينة الإعسار مُستصحبة إعساره الأوّل، ولو قامت بينة باحتياج نحو يتيم لبيع ماله، وأن قيمته مائة وخمسون فباعه القيّم به، وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت أخرى بأنه بيع بلا حاجة أو بأن قيمته مائتان نقص الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصّلاح قال؛ لأنه إنّما حكم بناءً على سلامة البيّنة من المعارض ولم تسلم فهو كما لو أزيلت يد داخل بينة خارج

□ فوّه: (بإطلاقه) أي: الدّين. □ فوّه: (وقولهما) أي: الشّاهدين. □ فوّه: (ومن عهد له مجنون إلخ) هو خامس الفروع. □ فوّه: (بأنه مجنون) أي: حال بيعه مثلاً. □ فوّه: (إن أرختا بوقت إلخ) سكّت عن اختلاف التاريخ وقياس نظائره تقديم سابقته فليراجع. □ فوّه: (والفعل يصدّر من العاقل والمجنون) سكّت عمّا لو كان لا يصدّر عادة إلا من أحدهما فقط ولعلّ المُقدّم حينئذ بينة ذلك الأحّد كما قد يُشعر به سياق كلامه. □ فوّه: (من جهل حاله) أي: قبل من الإعسار أو اليسار. □ فوّه: (وإلا كأن شهدت بسّفهه أوّل بلوغه والأخرى برُشده قُدمت) كان وجهه أنّه لا رُشد قبل البلوغ فإثبات الرّشد أوّل البلوغ نقل عن الأصل وإثبات السّفه حينئذ استصحاب له فليتمّأمل سم. □ فوّه: (برُشده) أي: أوّل بلوغه. □ فوّه: (فإن لم تُقيد إلخ) أي: بأن أطلقنا وانظر إذا قُيدت إحداهما فقط ويظهر أخذاً من نظائره أنّه كإطلاقهما بل قد يدعى دخوله في كلامه فليراجع. □ فوّه: (لأن الأصل الغالب الرّشد) أي: فتكون الأولى ناقلة عن الأصل سم. □ فوّه: (وعليه) أي: على الإطلاق. □ فوّه: (قال) أي: ابن الصّلاح. □ فوّه: (باحتياج نحو يتيم إلخ) الأنسب بأن يبيع قيّم مال نحو يتيم بمائة وخمسين لحاجة وأنه قيمته وحكم إلخ.

□ فوّه: (وإلا كأن شهدت بسّفهه أوّل بلوغه والأخرى برُشده قُدمت) كان وجهه أنّه لا رُشد قبل البلوغ، فإثبات الرّشد أوّل البلوغ نقل عن الأصل، وإثبات السّفه حينئذ إثبات له فليتمّأمل. □ فوّه: (لأن الأصل الغالب الرّشد) فتكون الأولى ناقلة عن الأصل.

ثم أقام ذو اليد بيّنة فإنّ الحكم يُنْقَضُ لذلك وخالفه الشُّبْكِيُّ قال: لأنّ الحكم لا يُنْقَضُ بالشكّ إذ التقويم حَدَثٌ وتخمينٌ. وقد تَطَّلَعَ بيّنة الأقلّ على غيب فمعها زيادة علم، وإنّما نُقِضَ في المقيس عليه لأجل اليد أي: الثابتة قبل، ولقولهم: لو شهدا بأنّ قيمة المسروق عشرة وشهد آخرا بأنّها عشرون وجب الأقل؛ لأنّه المُتَيَقَّنُ بخلاف نظيره في الوزن؛ لأنّ مع بيّنة الأكثر زيادة علم اهـ. وأطال غيرهما كَوْلَيْدِ التَّاجِ وأبي زُرْعَةَ في فتاويه في الإجارة وغيرها الكلام في المسألة حتى زعم التاج أنّ المسألة في الرَّافِعِيِّ فيها قولان من تخريج ابن شُرَيْج، وهو عجيب منه فإنّ صورة الرَّافِعِيِّ في أمرين محسوسين، وهما الموت في رَمَضَانَ أو سُؤَالِ ومَسْأَلَتِنَا في أمرين تخمينيّين وسُتَانِ ما بينهما على أنّه اختلف في الرَّاجِحِ من ذينك القولين فرجح الحجازيّ في مختَصَرِ الروضة أخذًا من عبارتها التَّقْضَ ونَبْهَ غيره من مختَصَرِهَا على أنّه مَبْنِيٌّ على ضعيف، وأنّه على الصّحيح لا يُتَصَوَّرُ فيه نَقْضٌ وعلى كلّ فلا شاهد في واحد من هذين لِمَا نحن فيه لِمَا عَلِمْتَ من بُعْدِ ما بين التَّخْمِينِيَّاتِ والمحسوسات، ومِمَّا يُعْجِبُ منه أيضًا زَعْمُ بعضهم أنّ المسألة في التنبيه وغيره، وهذا والذي يَتَعَيَّنُ اعتماده أخذًا من تعليل الشُّبْكِيِّ بالشكّ وبه يَصْرُحُ قوله: في فتاويه في الرّهن لا يَبْطُلُ بقيام البيّنة الثانية مهما كان التقويم الأوّل مُحْتَمَلًا ووَاقِعًا لأبي زُرْعَةَ وغيره، وإنّ وافق الشُّبْكِيِّ والإسنوي والأذرعي وغيرهما حمل الأوّل على ما إذا بَقِيَتِ العيْنُ بِصِفَاتِهَا وَقُطِعَ بِكَذِبِ الأوّل والثاني على ما إذا تَلَفَتْ ولا تَوَاتَرَتْ أو لم يُقْطَعْ بِكَذِبِ الأوّل واعتمد شيخنا كلام ابن الصّلاح ورَدَّ كلام الشُّبْكِيِّ فقال: ويُجَابُ بأنّا لا نُسَلِّمُ أنّ ذلك نَقْضٌ بالشكّ،

قوله: (بالشكّ) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده. قوله: (إذ التقويم إلخ) أي: وقد تَطَّلَعَ بيّنة الحاجة بوجودها دون بيّنة نفيها وأيضا المُثَبِّتُ مُقَدِّمٌ على النَّافِي. قوله: (ولقولهم إلخ) عَطَفَ على لأنّ الحكم إلخ. قوله: (غيرهما) أي: غير الشُّبْكِيِّ وابن الصّلاح. قوله: (وغيرها) أي: الإجارة. قوله: (الكلام إلخ) مَفْعُولُ أَطَالَ. قوله: (وهو) أي: الزَّعْمُ المذكور وقوله: منه أي: من التّابع. قوله: (أو سُؤَالِ) الأوّل الوأو. قوله: (من ذينك القولين) أي: في مسألة الرَّافِعِيِّ. قوله: (وعلى كلّ) أي: من التَّقْضِ وَعَدَمِهِ. قوله: (من هذين) أي: التَّرْجُحَيْنِ. قوله: (في التنبيه إلخ) خَبَرَانِ. قوله: (هذا) أي: خُذْ هذا. قوله: (وبه إلخ) أي: بِالْأَخِذِ. قوله: (ووَاقِعًا إلخ) عَطَفَ على أَخَذَا إلخ. قوله: (وإنّ وافق الشُّبْكِيِّ) أي: لإطلاقه.

قوله: (الإسنوي إلخ) فاعِلٌ مُؤَخَّرٌ. قوله: (حمل الأوّل إلخ) أي: قول ابن الصّلاح وقوله والثاني أي: قول الشُّبْكِيِّ. قوله: (ولا تواتر) أي: في صفات العين. قوله: (كلام ابن الصّلاح) أي: لإطلاقه. قوله: (بأنّا لا نُسَلِّمُ إلخ) رَدٌّ لِلأَوَّلِ من تعليلي الشُّبْكِيِّ وقوله: وما قالوه قبل الحكم إلخ رَدٌّ لِلثَّانِي منهما وَعَطَفَ على اسم أنّ وخبره.

وما قالوه قبل الحكم بخلاف مسألتنا، ولهذا لو وقع التعارض فيها قبل البيع والحكم امتنعا كما صرح هو به أي: خلافا لبعضهم اهـ. ونفي تسليم ذلك بإطلاقه غير متضح، والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كيف والدوام يُغْتَفَرُ فيه ما لا يُغْتَفَرُ في الابتداء؟ وأيضا فالتعارض قبل الحكم مُحَرَّمٌ له وعدمه موجب له فإذا وقع واجبا ثم عورض وجب أن لا يُنْظَرُ لمعارضيه إلا إن كان أرجح على أن الشبكي يجوز عند التعارض قبل الحكم البيع بالأقل بعد إظهاره ما لم يوجد راغب بزيادة وبهذا يُعْلَمُ ما في إطلاق شيخنا عنه منع البيع عند التعارض ويجري ذلك كله في نظائر هذه المسألة، وبحث الشبكي أن القول قول القيم في الإشهار وأن ما باع به ثمن المثل، وكذا نحو وكيل وعامل قراض قال، وأما صدق المولى إذا ادعى بعد كماله عليه البيع بلا مصلحة؛ لأنها المستوعبة للبيع كما يحتاج الوكيل لإثبات الوكالة، وثمن المثل من صفات البيع فإذا ثبت جوازه له صدق في صفته لأدعائه الصحة وأدعاء غيره الفساد اهـ. وفيه نظر ظاهر، بل الذي يُتَجَهُّ أنه لا بُدَّ من إثباته الإشهار وثمن المثل، وليس بالوكيل وغيره لأن نحو الوكيل لا يُكَلَّفُ إثبات مصلحة، فثمن المثل أولى، وأما القيم أو الوصي فيكلفها؛ لأنه لم يتصرف بإذن المالك، فكذا ثمن المثل وفرقه المذكور يُرَدُّ بأن ثمن

قوله: (وما قالوه قبل الحكم إلخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فإنه قد يقال إذا وجب الأقل عند التعارض قبل الحكم فبعده أو لى لتأكيد الوجوب به سم أي: فهذا الجواب لا يؤيد ما قاله ابن الصلاح بل يردّه. قوله: (فيها) أي: في العين أو في مسألتنا. قوله: (امتعا) أي: البيع والحكم كما صرح هو أي: الشبكي به أي: بالامتناع حيثئذ. قوله: (ونفي تسليم إلخ) من إضافة المضدر إلى مفعوله أي: نفي الشيخ تسليم أن ذلك نقض بالشك. قوله: (بإطلاقه) متعلق بالتقي والضمير له أي: بلا سند لذلك المنع. قوله: (والفرق إلخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح سم. قوله: (محرم له) أي: للحكم. قوله: (وعدمه) أي: عدم التعارض قبل الحكم موجب له أي: للحكم. قوله: (فإذا وقع إلخ) أي: الحكم. قوله: (بعد إظهاره) أي: البيع يعني إرادته. قوله: (وبهذا) أي: الجواب العلوي. قوله: (ويجري ذلك) أي: الخلاف واعتماد التفصيل. قوله: (نحو وكيل إلخ) أي: كالتأخير. قوله: (عليه) أي: القيم. قوله: (لأنها) أي: المصلحة. قوله: (وثمن المثل من صفات البيع) عطف على اسم أن وخبرها. قوله: (جوازه له) أي: جواز البيع للقيم بوجود المصلحة. قوله: (في صفته) أي: في ثمن المثل. قوله: (لا بد من إثباته) أي: القيم. قوله: (فيكلفها) أي: إثبات المصلحة والثانيث باختيار المضاف إليه. قوله: (فكذا ثمن المثل) أي: يكلف القيم أو الوصي إثباته. قوله: (وفرقه إلخ) أي: بين

قوله: (وما قالوه قبل الحكم إلخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فإنه قد يقال: إذا وجب الأقل عند التعارض قبل الحكم فبعده أو لى لتأكيد الوجوب به. قوله: (والفرق بين ما قبل الحكم إلخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح.

المثل مُسَوِّغٌ أَيضًا، وكون هذا الشيء يُباع لِحاجة المولى من صفات البيع أَيضًا فجعله الثَمَنَ صِفةً والحاجة مُسَوِّغَةً كالتَحَكُّمِ فتأملْه. ونظِّره لادِّعائِهِ الصَّحَّةَ يلزمُ عليه أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ إِبْثَابَ المِصْلَحَةِ لِادِّعائِهِ الصَّحَّةَ أَيضًا فَتَحَلُّ تصديق مُدَّعي الصَّحَّةِ حينئِذٍ حَيْثُ لَمْ يُكَلِّفْ إِبْثَابَ مُسَوِّغِ البَيْعِ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّ فَلَانًا حَكَمَ لِهَذَا بِهِ وَبَيِّنَةٌ بِأَنَّ آخَرَ حَكَمَ بِهِ لِآخَرَ فَقِيلَ يُحْكَمُ بِالحَكَمِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ نَاسِخٌ وَقِيلَ: يَتَعَارَضَانِ فَيَتَسَاقَطَانِ أَي: وَيُرْجَحُ بَوَاحِدٍ مِمَّا مَرَّ مِمَّا يُمْكِنُ مَجِيئُهُ هُنَا فَإِنْ اتَّخَذَ الْحَاكِمُ فَقِيلَ: كَذَلِكَ وَقِيلَ: يُلْغَى الثَّانِي وَالَّذِي يُتَجَّهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَأَنَّ الْحَكَمَيْنِ حَيْثُ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا قُدِّمَ السَّابِقُ إِلَّا أَنْ يُرْجَحَ الثَّانِي بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيِّنَتَيْنِ، وَزَعُمَ النَّسَخُ هُنَا مُشْكِلٌ جِدًّا إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْمُرْدُودِ أَنَّهُ يَنْقُذُ بَاطِلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَاطِلٌ الْأَمْرُ كظَاهِرِهِ فَإِنْ لَمْ يُؤَرَّخَا كَذَلِكَ تَعَارَضَا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيِّنَتَيْنِ أَيضًا

فصل في القائف الملحق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به

وهو لغةٌ مُتَّبَعُ الأثرِ والشَّبهَةِ من قَفْوَتِهِ تَبِعْتُهُ، والأَصْلُ فِيهِ خَبَرُ الصَّحِيحِينَ أَنَّهُ ﷺ «دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا فَقَالَ: أَلَمْ تَرَيِ أَنْ مُجْرَزًا أَي: بِجِيمٍ وَزَاءَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ الْمُذْلَجِي دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَزَيْدًا عَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ أَسَامَةُ أَسْوَدَ وَزَيْدٌ أَيْضَ

المِصْلَحَةِ وَثَمَنِ المِثْلِ. □ فَوُدَ: (أَيْضًا) أَي: كَالْمِصْلَحَةِ. □ فَوُدَ: (أَيْضًا) أَي: كَثَمَنِ المِثْلِ. □ فَوُدَ: (وَكَوْنُ هَذَا الشَّيْءِ إلخ) أَي: وَبِأَنَّ كَوْنَ إلخ. □ فَوُدَ: (أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ إلخ) أَي: الْوَلِيُّ الشَّامِلُ لِلْقَيْمِ وَالْوَصِيِّ. □ فَوُدَ: (حَيْثُ) أَي: حِينَ أَنْ لَا يَسْتَلْزِمُ ادِّعَاءُ الصَّحَّةِ عَدَمَ التَّكْلِيفِ بِإِبْثَابِ المِصْلَحَةِ. □ فَوُدَ: (وَقِيلَ يَتَعَارَضَانِ إلخ) الظَّاهِرُ الثَّابِتُ. □ فَوُدَ: (مِمَّا يُمْكِنُ إلخ) أَي: كَزِيَادَةِ عِلْمٍ. □ فَوُدَ: (كَذَلِكَ) أَي: كَتَعَدُّدِ الْحَاكِمِ فِي جَرَيَانِ الْوُجْهَيْنِ. □ فَوُدَ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَي: بَيْنَ تَعَدُّدِ الْحَاكِمِ وَاتِّحَادِهِ. □ فَوُدَ: (أَنَّهُ) أَي: حُكْمُ الْحَاكِمِ. □ فَوُدَ: (فَإِنْ لَمْ يُؤَرَّخَا كَذَلِكَ) أَي: بِأَنَّ أَطْلُقَا أَوْ إِخْدَاهُمَا أَوْ اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا. □ فَوُدَ: (أَيْضًا) أَي: كَاخْتِلَافِ التَّارِيخِ

فصل: في القائف

□ فَوُدَ: (فِي الْقَائِفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي: بِجِيمٍ وَزَاءَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَى وَكُونِهِ مَعَ الْأُمِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَكَذَا لَوْ اشْتَرَكَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَى وَكُونِهِ مَعَ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ: وَكَوْنُ ذَلِكَ أَوْ لَى إِلَى الْمُتَنِّ. □ فَوُدَ: (الْمُلْحِقُ لِلنَّسَبِ إلخ) صِفَّةٌ كَاشِفَةٌ بِحَسَبِ الْإِضْطِلَاحِ عَنِ عِبَارَةِ الْمُعْنَى وَالْقَائِفُ لُغَةٌ مُتَّبَعُ الْآثَارِ وَالْجَمْعُ قَافَةٌ كَبَائِعِ وَبَاعَةٌ وَشُرْعًا مَنْ يُلْحِقُ النَّسَبَ إلخ. □ فَوُدَ: (وَزَاءَيْنِ إلخ) أَي: أَوَّلَاهُمَا مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كُلُّمَا أَخَذَ أَسِيرًا جَزَزَ رَأْسَهُ أَي: قَطَعَهُ بِجَيْرِمِي. □ فَوُدَ: (قَالَ أَبُو دَاوُدَ إلخ) وَعَكْسَهُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْمُرُوزِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُ: كَانَ زَيْدٌ أَخْضَرَ اللَّوْنَ وَأَسَامَةُ أَسْوَدَ اللَّوْنِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَسَبَبُ شُرُورِهِ ﷺ بِمَا قَالَه

قال الشافعي رحمته الله : فلو لم يعتز قوله لمَنَعَه من المُجَازَفَةِ ؛ لَأَنَّهُ ﷺ لَا يُقَرُّ عَلَى خَطِئٍ وَلَا يُسَرُّ إِلَّا بِحَقٍّ (شَرَطُ الْقَائِفِ) مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ : (مُسْلِمٌ عَدْلٌ) أَي : إِسْلَامٌ وَعَدَالَةٌ وَغَيْرُهُمَا مِنْ شُرُوطِ الشَّاهِدِ السَّابِقَةِ كَكُونِهِ بَصِيرًا نَاطِقًا رَشِيدًا غَيْرَ عَدُوٍّ لِمَنْ يُنْفَى عَنْهُ وَلَا بَعْضٍ لِمَنْ يُلْحَقُ بِهِ ؛ لَأَنَّهُ حَاكِمٌ أَوْ قَاسِمٌ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ عَنْ الْأَصْحَابِ سَمِيعًا وَرَدَّهُ الْبُلْقِينِي ، وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ (مُجَرَّبٌ) لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «لَا حَكِيمٌ إِلَّا ذُو تَجَرِبَةٍ» وَكَمَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الاجْتِهَادِ فِي الْقَاضِي ، وَفَسَّرَ أَصْلَهُ التَّجَرِبَةُ بِأَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ وَلَدٌ فِي نِسْوَةٍ غَيْرِ أُمِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ فِي نِسْوَةٍ فِيهِمْ فَإِذَا أَصَابَ

مُجَرَّبٌ أَنَّ الْمُتَنَافِقِينَ كَانُوا يَطْعَنُونَ فِي نَسَبِ أَسَامَةٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ طَوِيلًا أَسْوَدَ أَقْنَى الْأَنْفِ وَكَانَ زَنِيذًا قَصِيرًا بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ أَخْسَنَ الْأَنْفِ وَكَانَ طَعْنُهُمْ مَغِيبَةً لَهُ ﷺ إِذْ كَانَا جِيَّهِ فَلَمَّا قَالَ الْمُذْلَجِيُّ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَرَى إِلَّا أَقْدَامَهُمَا سَرَّ بِهِ نَقْلَهُ الرَّافِعِيُّ مِنَ الْأَيْمَةِ : وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ الْخُ وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَسَامَةَ كَانَ أَحْمَرَ أَشْقَرَ وَزَيْدٌ مِثْلُ اللَّيْلِ الْأَسْوَدِ اهـ . فَوَدَّ : (قَالَ الشَّافِعِيُّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَرَوَى مَالِكٌ أَنَّ عَمَرَ دَعَا قَائِفَيْنِ فِي رَجُلَيْنِ تَدَاْعِيَا مَوْلُودًا وَشَكَّ أَنْسَ فِي مَوْلُودٍ لَهُ فَدَعَا لَهُ قَائِفًا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله وَبَقُولُنَا قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ ، وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَقَالَ : لَا اخْتِيَارَ بِقَوْلِ الْقَائِفِ وَهُوَ مَخْجُوجٌ بِمَا مَرَّ وَفِي عَجَائِبِ الْمَخْلُوقَاتِ عَنْ بَعْضِ الثُّجَّارِ أَنَّهُ وَرِثَ مِنْ أَبِيهِ مَمْلُوكًا أَسْوَدَ شَيْخًا قَالَ : فَكُنْتُ فِي بَعْضِ أَشْفَارِي رَاكِبًا عَلَى بَعِيرٍ وَالْمَمْلُوكُ يَقُودُهُ فَاجْتَاَزَ بَنَاءُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ فَأَمَعَنَ فِينَا نَظَرَهُ ثُمَّ قَالَ مَا أَشْبَهَ الرَّاَكِبَ بِالْقَائِدِ قَالَ : فَرَجَعْتُ إِلَى أُمِّي فَأَخْبَرْتَهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ : صَدَقَ إِنَّ زَوْجِي كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا إِذَا مَالٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ فَزَوَّجَنِي بِهَذَا الْمَمْلُوكِ فَوَلَدْتُكَ ثُمَّ تَكَتَّى وَاسْتَلَحَقَكَ ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَحْكُمُ بِالْقِيَاةِ وَتَفْخَرُ بِهَا وَتَعُدُّهَا مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهَا وَهِيَ وَالْفِرَاسَةُ غَرَائِزُ فِي الطَّبَاعِ يُعَانُ عَلَيْهَا الْمَجْبُولُ عَلَيْهَا وَيَعْجُزُ عَنْهَا الْمَضْرُوفُ عَنْهَا اهـ . فَوَدَّ : (فَلَوْ لَمْ يَفْتَبِرْ قَوْلُهُ لَمَنَعَهُ الْخُ) أَي : وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ وَيَثَابُ عَلَى ذَلِكَ وَهَلْ تَجِبُ لَهُ الْأَجْرَةُ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش . فَوَدَّ : (وَهَلْ تَجِبُ) الْأَوَّلَى وَهَلْ تَجُوزُ .

❦ قَوْلُ (سَيِّئٌ) : (شَرَطُ الْقَائِفِ) أَي : شُرُوطُهُ مُغْنِي . فَوَدَّ : (مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ الْخُ) تَصْحِيحٌ لِلْحَمَلِ .

❦ قَوْلُ (سَيِّئٌ) : (مُسْلِمٌ عَدْلٌ) أَي : فَلَا يَقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ وَلَا فَاسِقٍ مُغْنِي . فَوَدَّ : (لِمَنْ يُنْفَى الْخُ) وَقَوْلُهُ : لِمَنْ يُلْحَقُ الْخُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ .

❦ قَوْلُ (سَيِّئٌ) : (مُجَرَّبٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ بِخَطِّهِ فِي مَعْرِفَةِ النَّسَبِ مُغْنِي . فَوَدَّ : (لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «لَا حَكِيمٌ إِلَّا ذُو تَجَرِبَةٍ») الْاسْتِدْلَالُ بِهِ قَدْ يُفِيدُ قِرَاءَةَ مُجَرَّبٌ فِي الْمَثَنِ بِكُسْرِ الرَّاءِ فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ رَشِيدٌ تَقَدَّمَ آتِفًا عَنِ الْمُغْنِي ضَبْطُهُ بِخَطِّ الْمُصَنَّفِ بِفَتْحِ الرَّاءِ . فَوَدَّ : (وَكَمَا يُشْتَرَطُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَمَا لَا يُؤْتَى الْقَضَاءُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ عِلْمِهِ بِالْأَحْكَامِ اهـ . وَهِيَ أَحْسَنُ . فَوَدَّ : (بِأَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ وَلَدٌ فِي نِسْوَةٍ) وَيَجُوزُ

فَضَّلَ شَرَطُ الْقَائِفِ مُسْلِمٌ عَدْلٌ مُجَرَّبٌ الْخُ

❦ فَوَدَّ : (وَرَدَّهُ الْبُلْقِينِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر .

في الكلّ فهو مُجَرَّبٌ ا هـ. وهو صريحٌ في اشتراط الثلاث واعتماده في الروضة وأصلها، وهو ظاهرٌ، وإن أطلّ البلقيني في اعتماد الاكتفاء بمرّة، وكونه مع الأمّ غير شرط بل للأولوية فيكفي الأب مع رجالٍ، وكذا سائر العصبة والأقارب واستشكل البارزيّ تخلوّ أحد أبويه من الثلاثة الأول بأنّه قد يعلم ذلك فلا يبقى فيهنّ فائدة، وقد يُصيب في الرابعة اتفاقاً قال: فالأولى أن يُعرض مع كلّ صنفٍ ولّد لواحيد منهم أو في بعض الأصناف ولا يُخصّص به الرابعة فإذا أصاب في الكلّ غلّمت تجربته حيثنّ ا هـ. وكون ذلك أولى ظاهراً، وحيثنّ فلا يُنافي كلامهم (والأصحّ اشتراط) وصفّين آخرين غلبا من العدالة المطلقة وصرّح بهما للخلاف فيهما وهما الحرّية والدكورة فلا يكفي الإلحاق إلا من (خوّد ذكر) لما تقرّر أنّه حاكم أو قاسم (لا عدد) فيكفي على الأصحّ قول واحد لذلك (ولا كونه مُدْلِجاً) أي: من بني مُدْلِج، فيجوز كونه من سائر العرب بل العجم؛ لأنّ القيافة علّم فمن علمه عَمِلَ به. (فإذا تداعيا مجهولاً) لقيطاً أو غيره (عروض عليه) مع المتداعيين إن كان صغيراً لما قدّمه في الإقرار أنّ العبرة في الكبير بمن صدّقه (فمن ألحقه به لحقه) كما مرّ في اللقيط والمجنون كالصغير قال البلقيني: وكذا مُعْمَى عليه ونائِم وسكران لم يتعدّ، وإلا لم يُعرض؛ لأنّه كالصّاحي ويصحّ انتسابه، وكون النائم كذلك بعيد جدّاً، وقضية كلامهما هنا أنّه لا فرق بين أن يكون لأحدهما عليه يد وأن لا لكنّ الذي استحسنه الرافعي أنّ يد الالتقاط لا تؤثر ويَدّ غيره مُقَدَّم صاحبها إن تقدّم استلحاقه على

له نظرهنّ للضرورة ع ش. ٥ فوّد: (في اشتراط الثلاث) بل في اشتراط الأربع. ٥ فوّد: (وهو ظاهر إلخ) عبارة النهاية لكنّ قال الإمام: العبرة بغلبة الظنّ وقد يحصل بدون ذلك ا هـ. زاد المُعْنَى وهذا نظير ما رجّحه في تعلیم جارحة الصبيد ا هـ. قال ع ش قوله: لكنّ قال الإمام إلخ مُعْتَمَد ا هـ. ٥ فوّد: (من الثلاثة الأول) أي: الثلاث مرّات الأول ع ش. ٥ فوّد: (إنّه قد يعلم) أي: المُجَرَّبُ ذلك أي: إنّ التجربة تكون بتلك الكيفية. ٥ فوّد: (فيهنّ) أي: في الثلاثة الأول. ٥ فوّد: (لواحد منهم) أي: من الأصناف الأربعة. ٥ فوّد: (ولا تُخصّص به الرابعة) أي: ولا غيرها ا هـ. عبارة المُعْنَى ويتبغى أن يكتفي بثلاث مرّات ا هـ. وقد مرّ أنّ الإمام يعتبر غلبة الظنّ فمتى حصلت بما في الروضة أو بما قاله البارزيّ كفى ا هـ. ٥ فوّد: (غلبا من العدالة المطلقة) أي: في المثني حيث لم يُقيدها بقيد الشيء إذا أطلق يتصرف للفرد الكامل رشيد أي: وهو عدالة الشهادة. ٥ فوّد: (لذلك) أي: لما تقرّر أنّه حاكم أو قاسم. ٥ فوّل (لشيء): (فإذا تداعيا) أي: شخصان أو أحدهما وسكت الآخر أو أنكر مُعْنَى وقوله: وسكت الآخر محلّ تأمل. ٥ فوّد: (لقيطاً إلخ) حيّاً أو ميتاً لم يتغيّر ولم يذفنّ مُعْنَى. ٥ فوّد: (يصحّ انتسابه) أي: ولو انتسب في هذه الحالة عَمِلَ به مُعْنَى. ٥ فوّد: (وكون النائم كذلك بعيد) وكذلك كون المُعْمَى عليه والسكران كذلك بعيد حيث كان القائم بهما قريب الزوال ع ش. ٥ فوّد: (لكن الذي استحسنه الرافعي إلخ) عبارة المُعْنَى والأشبه بالمذهب كما قال الرافعي تفصيل ذكره الفقهاء إلخ.

استلحاق مُنازعة، وإلا استَوْيَا فَيُغْرَضُ عليه (وكذا لو اشتركا في وطءٍ) لامرأةٍ وألحق به البُلُقينيُّ استدخالَ مائهما أي: المُخْتَرَم (فولدتُ ممكناً منهما وتنازعا به بأن وطئا بشبهة) كأن ظنَّها كل زوجته أو أمتَه ولِلشُّبهةِ صَوْرٌ أخرى ذكر بعضها عَطْفًا لِلخاصِّ على العامِّ فقال: (أو) وطئا (مُشتركةٌ لهما) في طَهْرٍ واحدٍ، وإلا فهو لِلثَّاني كما يُؤخَذُ من كلامه الآتي قياسًا لِتَعَدُّ عَوْدِهِ إلى هذا؛ لأنَّ بينهما صَوْرًا لا يُمكنُ عَوْدُهُ إليها (أو وطئَ زوجته فطَلَّقَ فوطئها آخرُ بِشبهةٍ أو نِكَاحٍ فاسِدٍ) كأنَّ نكحها في العِدَّةِ جاهلاً بها (أو) وطئَ (أمتَه فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرئ واحدٌ منهما) فَيُغْرَضُ عليه، ولو مُكَلَّفًا وَيُلْحَقُ بِمَنْ أَلْحَقَهُ منهما، وإنَّ أنكر؛ لأنَّ الحقَّ فيه لِلَّهِ تعالى أو أنكر؛ لأنَّ الولدَ صاحِبُ حقٍّ في النَّسَبِ فلا يسقطُ حقُّه بِإنكارِ الغيرِ بخلافِ المجهولِ فإنَّ لم يكن قائِفٌ أو تَحَيَّرَ اغْتَبَرَ انتسابُ الولدِ بعدَ كماله وعُمِلَ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ لِمَا مرَّ في الخبرِ؛ ولاستحالةِ انعقادِ شَخْصٍ من ماءٍ شَخْصَيْنِ كما أجمع عليه الأطبَّاءُ وبَرَّهْنوا عليه

قوله: (فَيُغْرَضُ عليه) أي: على الْقَائِفِ. قوله: (لامرأةٍ) إلى قوله وإنَّ أنكرَ في التَّهْيِيةِ إلّا ما أتته عليه وإلى قوله قال البُلُقينيُّ في الْمُغْنِي إلّا قوله: أو وطئَ زوجته إلى أو وطئَ أمتَه.

قوله (سني): (وتنازعا به) أي: ادَّعاه كُلُّ منهما أو أحدهما وسَكَتَ الْآخَرُ أو أنكرَ ولم يَتَخَلَّلْ بين الوَطْئَيْنِ حَيْضَةٌ كما سيأتي مُغْنِي. قوله: (في طَهْرٍ واحدٍ) راجعٌ لِلْمَعْطُوفِ عليه أيضًا. قوله: (وإلّا) أي: بأن تَخَلَّلَ بينهما حَيْضَةٌ. قوله: (لِتَعَدُّ عَوْدُهُ) أي: الْقَيْدُ الْآتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وهو قوله: فَإِنْ تَخَلَّلَ الْإِنْحِاعُ ش. قوله: (لا يُمكنُ عَوْدُهُ إليها) أي: إلى جَمِيعِها لِتَعَدُّ ذلك في بعضها مُغْنِي لَعَلَّ هذا الْبَعْضُ قولُ الْمُتَنِّ أو أمتَه الْإِنْحِاعُ لأنَّ قوله وَلَمْ يَسْتَبْرِئِ الْإِنْحِاعُ مُغْنٍ عَنِ الْقَيْدِ الْآتِي. قوله: (أو أنكر) أي: الْوَاطِئَانِ. قوله: (فَإِنْ لم يَكُنْ قائِفٌ) إلى الْكِتَابِ فِي التَّهْيِيةِ إلّا قوله: وعُمِلَ إلى قال البُلُقينيُّ وقوله: وقيلَ إلى وفيما إذا. قوله: (فَإِنْ لم يَكُنْ قائِفٌ) أي: فِي مَسَافَةِ الْقَضْرِ.

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ أَلْفَتْ سَقَطًا غُرِضَ على الْقَائِفِ قال الْفُورَانِيُّ: إِذَا ظَهَرَ فِيهِ التَّخْطِيطُ دُونَ مَا لَمْ يَظْهَرْ وَفَائِدَتُهُ فِيما إِذَا كَانَتِ الْمُوطُوءَةُ أُمَّةً وَبَاعَهَا أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ بَعْدَ الْوَطْءِ وَالاسْتِبْرَاءِ فِي أَنَّ الْبَيْعَ هَلْ يَصِحُّ وَأُمَّةُ الْوَلَدِ عَمَّنْ تَبَتَّ وَفِي الْحَرَّةِ أَنَّ الْعِدَّةَ تَنْقُضِي بِهِ عَمَّنْ مِنْهُمَا مُغْنِي. قوله: (أو تُجَبَّرُ) أي: أو أَلْحَقَهُ بهما أو نَفَاهُ عَنْهُمَا رَوْضٌ وَمُغْنِي. قوله: (اغْتَبَرَ انْتِسَابُ الْوَلَدِ الْإِنْحِاعُ) أي: إلى أَحَدِهِمَا بِحَسَبِ الْمِيلِ الَّذِي يَجِدُهُ وَيُخْبَسُ لِيَخْتَارَ إِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْانْتِسَابِ إِلَّا إِنْ لَمْ يَجِدْ مِثْلًا إِلَى أَحَدِهِمَا فَيُوقَفُ الْأَمْرُ بِلا حَيْسٍ إِلَى أَنْ يَجِدَ مِثْلًا وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُ قَائِفٍ عَنِ الْإِحْاقَةِ الْوَلَدَ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا قَبْلَ الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ ثُمَّ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ الْآخَرِ لِسُقُوطِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَكَذَا لَا يَصْدَقُ لِغَيْرِ الْآخَرِ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ إِمْكَانِ تَعَلُّمِهِ مَعَ امْتِحَانٍ لَهُ لِذَلِكَ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (بعد كماله) أي: بِالْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ مُغْنِي وَأَسْتَى. قوله: (وبَرَّهْنوا الْإِنْحِاعُ) عبارةُ الْمُغْنِي لَأَنَّ الْوَطْءَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّعَاقُبِ وَإِذَا اجْتَمَعَ مَاءُ الْأَوَّلِ مَعَ مَاءِ الْمَرْأَةِ وَانْعَقَدَ الْوَلَدُ مِنْهُ حَصَلَتْ عَلَيْهِ غِشَاوَةٌ تَمْنَعُ مِنْ اخْتِلَاطِ مَاءِ الثَّانِي بِمَاءِ الْأَوَّلِ كَمَا نُقِلَ عَنْ إجماعِ الْأَطِبَّاءِ اهـ.

قال البلقيني: ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفراش لم يُغْتَبَزَ إلحاق القائف إلا بحكم حاكم ذكره الماوردي وحكاه في المطلب في ملخص كلام الأصحاب (وكذا لو وطئ) بشبهة (منكوحه) لغيره نكاحاً صحيحاً كما بأصله واستغنى عنه بقوله الآتي: في نكاح صحيح (في الأصح) ولا يتعين الزوج للإلحاق للاشتباه ولا يثبت ذلك حتى يُعرض على القائف إلا ببينة بوطء الشبهة فلا يكفي اتفاق الزوجين والوطئ؛ لأن الولد له حق في النسب، وليس ذلك حجة عليه هذا ما ذكره الزافعي هنا، لكن اعتمد البلقيني ما اقتضاه كلامه في اللعان أنه يكفي ذلك الاتفاق وكالبينة تصديق الولد المكلف لما تقرر أن له حقاً (فإذا ولدت لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطنيهما وأدعياه) أو لم يدعيه (عرض عليه) أي: القائف لإمكانه منهما (فإن تخلل بين وطنيهما حيضة ف) الولد (للثاني)، وإن ادعاه الأول لظهور انقطاع تعلقه به، إذ الحيض أمانة ظاهرة على البراءة منه (إلا أن يكون الأول زوجاً في نكاح صحيح) والثاني واطناً بشبهة أو

قوله: (للاشتراك في الفراش) لعله احتراز عن المجهول السابق كما يفيد ما يأتي عن الرشيدي قبيل الكتاب. قوله: (إلا بحكم الحاكم) أي: بإلحاق القائف ع ش أي: فيكون إلحاقه بمنزلة شهادة البينة عبارة سم عبارة العباب ولا يصح إلحاق القائف حتى يأمر به القاضي وإذا ألحقه اشترط تنفيذ القاضي إن لم يكن حكمه بأنه قائف اه. قوله: (في ملخص كلام إلخ) أي: عن ملخصه نهاية. قوله: (بشبهة) إلى الكتاب في المغني إلا قوله: كما بأصله إلى المتن وقوله: هذا ما ذكره إلى وكالبينة وقوله: هذا إن ألحقه إلى ولو ألحق قائف وقوله: وقيل إلى وفيما إذا. قوله: (ولا يثبت ذلك) أي: وطء الشبهة وقوله: حتى يُعرض إلخ حتى تعليلية لا غائية. قوله: (اتفاق الزوجين إلخ) أي: على وطء الشبهة. قوله: (وليس ذلك) أي: الاتفاق. قوله: (حجة عليه) أي: على الولد فإن قامت به بينة عرض على القائف مغني ونهاية. قوله: (هذا ما ذكره الزافعي هنا لكن اعتمد البلقيني إلخ) عبارة النهاية ما ذكره المصنف في الروضة هنا هو المعتمد وإن لم يذكره في اللعان واعتمد البلقيني الاكتفاء بذلك الاتفاق اه قال ع ش قوله: هو المعتمد أي: فحيث لا بينة يلحق بالزوج اه. قوله: (وكالبينة تصديق الولد إلخ) وعلى هذا فيقيد كلام المتن بإقامة بينة الوطء أو تصديق الولد المكلف إياه مغني. قوله (س) (فإذا ولدت) أي: تلك الموطوءة في المسائل المذكورة مغني أو لم يدعيه بل ادعاه أحدهما وسكت الآخر أو أنكرا مغني. قوله: (أي: القائف) أي: فيلحق من ألحقه به منهما مغني. قوله: (لظهور انقطاع تعلقه به إلخ) أي: وإذا انقطع عن الأول تعين للثاني مغني. قوله: (على البراءة منه) أي: من الأول مغني.

قوله: (لم يُغْتَبَزَ إلحاق القائف إلا بحكم حاكم إلخ) عبارة العباب ولا يصح إلحاق القائف حتى يأمر به القاضي، وإذا ألحقه اشترط تنفيذ القاضي إن لم يكن حكمه بأنه قائف اه. قوله: (هذا ما ذكره الزافعي إلخ)، وهو المعتمد م ش. قوله: (وكالبينة تصديق الولد المكلف) كتب عليه م ر.

نِكَاحٍ فَاسِدٍ فَلَا يَنْقَطِعُ تَعَلُّقُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ إِمْكَانَ الْوُطْءِ مَعَ فِرَاشِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ قَائِمٌ مَقَامَ نَفْسِ الْوُطْءِ، وَالْإِمْكَانُ حَاصِلٌ بَعْدَ الْحَيْضَةِ بِخِلَافِ مَلِكِ الْيَمِينِ وَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ فَإِنَّهُمَا لَا يُثْبِتَانِ الْفِرَاشَ إِلَّا بَعْدَ حَقِيقَةِ الْوُطْءِ (وَسَوَاءٌ فِيهِمَا) أَيُ: الْمُتَنَازِعِينَ (اتَّفَقَا إِسْلَامًا وَحُرِّيَّةً أَمْ لَا) كَمَا مَرَّ فِي اللَّقِيطِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لَا يَخْتَلِفُ مَعَ صَحَّةِ اسْتِلْحَاقِ الْعَبْدِ هَذَا إِنْ أَحَقَّهُ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا كَانَتْ تَدَاخِيلًا أَخَوَةً الْمَجْهُولَ فَيُقَدَّمُ الْحُرُّ لِمَا مَرَّ أَنَّ شَرْطَ مَنْ يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ وَارِثًا حَاضِرًا وَيُخْصَمَ بِحُرِّيَّتِهِ، وَإِنْ أَحَقَّهُ بِالْعَبْدِ لِحَتِّمَالِ أَنَّهُ وُلِدَ مِنْ حُرَّةٍ، وَلَوْ الْحَقُّ قَائِمٌ بِشَبِّهِ ظَاهِرٍ وَقَائِفٌ بِشَبِّهِ خَفِيِّ قَدَمٌ؛ لِأَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ حِذْقٍ وَبَصِيرَةٍ وَقِيلَ: يُقَدَّمُ الْأَوَّلُ وَأَبْدَى شَارِحٍ اِحْتِمَالًا أَنَّهُ يُعْرَضُ عَلَى ثَالِثٍ وَيُلْحَقُ بِمَنْ وَافَقَهُ مِنْهُمَا كَمَا قِيلَ بِمِثْلِهِ فِي اخْتِلَافِ جَوَابِ الْمُفْتَيْنِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَائِفَ حَاكِمٌ بِخِلَافِ الْمُفْتِي فَلَا يُقَاسُ بِهِ، وَفِيمَا إِذَا ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمَّتِي يُقَدَّمُ ذُو الْبَيِّنَةِ

﴿قَوْلُ (السُّبِّي): (اتَّفَقَا إِسْلَامًا وَحُرِّيَّةً) أَيُ: بَكُونَهُمَا مُسْلِمَيْنِ حُرَّيْنِ أَمْ لَا أَيُ: كَمُسْلِمٍ وَذِمَّتِي وَحُرٍّ وَعَبْدٍ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (هَذَا الْإِلْحَ) أَيُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَسَوَاءٌ فِيهِمَا الْإِلْحَ عَ ش. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْحَقَّ بِالْعَبْدِ) أَيُ: أَوْ لِحَقٍّ بِهِ بِنَفْسِهِ كَمَا بَحَثْنَاهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْحَقُّ قَائِفٌ الْإِلْحَ) أَيُ: بِأَحَدِهِمَا وَقَوْلُهُ: وَقَائِفٌ أَيُ: بِالْآخِرِ بِشَبِّهِ خَفِيِّ أَيُ: كَالْخَلْقِ وَتَشَاكُلِ الْأَغْضَاءِ وَلَوْ الْحَقُّ الْقَائِفُ التَّوَامَيْنِ بَاثْنَيْنِ بِأَنَّ الْحَقَّ أَحَدَهُمَا بِأَحَدِهِمَا وَالْآخَرُ بِالْآخِرِ بَطَّلَ قَوْلُهُ حَتَّى يُمْتَحَنَ وَيَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ فَيُعْمَلُ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ أُلْحِقَ الْوَاحِدُ بَاثْنَيْنِ، وَيَبْطُلُ أَيْضًا قَوْلُ قَائِفَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْإِلْحَاقِ حَتَّى يُمْتَحَنَا وَيَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُمَا وَيُلْغَوِ انْتِسَابَ بَالِغٍ أَوْ تَوَامَيْنِ إِلَى اثْنَيْنِ فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ التَّوَامَيْنِ إِلَى الْآخِرِ قَبْلَ وَيُؤَمَّرُ الْبَالِغُ بِالْانْتِسَابِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَمَتَّى أَمَكَّنَ كَوْنُهُ مِنْهُمَا عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ وَإِنْ انْكَرَهُ الْآخَرُ أَوْ انْكَرَاهُ؛ لِأَنَّ لِلْوَلَدِ حَقًّا فِي النَّسَبِ فَلَا يَسْقُطُ بِالْإِنْكَارِ مِنْ غَيْرِهِ وَيُتَّفَقَانِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُعْرَضَ عَلَى الْقَائِفِ أَوْ يَنْتَسِبَ وَيَرْجِعَ بِالتَّفَقُّعِ مَنْ لَمْ يَلْحَقْهُ الْوَلَدُ عَلَى مَنْ لِحَقَّهُ إِنْ اتَّفَقَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ وَلَمْ يَدَّعِ الْوَلَدُ وَيَقْبَلَانِ لَهُ الْوَصِيَّةَ الَّتِي أَوْصَى لَهُ بِهَا فِي مَدَّةِ التَّوَقُّفِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا أَبُوهُ، وَنَفَقَةُ الْحَامِلِ عَلَى الْمُطَّلَقِ فَيُعْطِيهَا لَهَا وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْآخَرِ إِنْ أُلْحِقَ الْوَلَدُ بِالْآخِرِ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ الْعُرْضِ عَلَى الْقَائِفِ عُرِضَ عَلَيْهِ مِيتًا لَا إِنْ تَغَيَّرَ أَوْ دُفِنَ، وَإِنْ مَاتَ مُدَّعِيهِ عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ مَعَ أَبِيهِ أَوْ أَخِيهِ وَنَحْوِهِ مِنْ سَائِرِ الْعَصْبَةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ، وَقَوْلُهُ: حَتَّى يُمْتَحَنَا وَيَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُمَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ.

﴿قَوْلُهُ: (وَيُلْحَقُ بِمَنْ وَافَقَهُ) أَيُ: يُعْمَلُ بِقَوْلِهِ وَالصَّلَةُ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَلَمْ يَتَرُزْ لِعَدَمِ الْإِلْبَاسِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَقَوْلُهُ: مِنْهُمَا أَيُ: مِنَ الْقَائِفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَفِيمَا إِذَا ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَلَوْ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمَّتِي وَأَقَامَ الذَّمِّيَّ بَيِّنَةً تَبِعَهُ نَسَبًا وَدِينًا كَمَا لَوْ أَقَامَهَا الْمُسْلِمُ أَوْ لِحَقَّهُ بِالْحَقِّ الْقَائِفِ أَوْ بِنَفْسِهِ كَمَا بَحَثْنَاهُ تَبِعَهُ نَسَبًا لَا دِينًا لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ فَلَا يَخْضَعُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِحَضَانَتِهِ اه. قَوْلُهُ: (يُقَدَّمُ ذُو الْبَيِّنَةِ) أَيُ: ثُمَّ يَخْصَمُ الْحَاكِمُ بِالْحَاقِقِ بِمَنْ أَحَقَّهُ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْبُلْقِينِي رَشِيدِي.

نَسَبًا وَدِينًا، وَإِلَّا وَقَدْ أَلْحَقَهُ الْقَائِفُ بِالذَّمِّيِّ تَبِعَهُ نَسَبًا فَقَطْ فَلَا يَحْضُنُّهُ.

❦ قَوْلُهُ: (وَدِينًا) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ إِلْحَاقِهِ بِالذَّمِّيِّ فِي الدِّينِ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ مُسْلِمَةً رَشِيدِيَّةً. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْضُنُّهُ) أَيُّ: فَلَا يَكُونُ لَهُ حَقٌّ فِي تَرْبِيَّتِهِ وَحِفْظِهِ وَلَا يُحَكِّمُ بِكُفْرِهِ تَبَعًا لَهُ وَأَمَّا التَّفَقُّهُ فَيُطَالَبُ بِهَا بِمُقْتَضَى دَعْوَاهُ أَنَّهُ ابْنُهُ ع. ش.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اسْتَلْحَقَّ مَجْهُولًا نَسَبَهُ وَلَهُ زَوْجَةٌ فَأَنْكَرَتْهُ زَوْجَتُهُ لِحَقِّهِ عَمَلًا بِإِقْرَارِهِ دُونَهَا لِجَوَازِ كَوْنِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ زَوْجَةٍ أُخْرَى وَإِنْ ادَّعَتْهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَمْرًا أُخْرَى وَأَنْكَرَهُ زَوْجُهَا وَأَقَامَ زَوْجُ الْمُنْكَرَةِ وَزَوْجَةُ الْمُنْكَرِ بَيِّنَتَيْنِ تَعَارَضَتَا فَتَسْقُطَانِ وَيُعْرَضُ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنَّ أَلْحَقَهُ بِهَا لِحَقِّهَا وَكَذَا زَوْجُهَا عَلَى الْمَنْصُوصِ كَمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ: خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقْرِي أَوْ بِالرَّجُلِ لِحَقِّهِ وَزَوْجَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَيِّنَةً فَلَا صَحْحٌ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ وَلَدًا لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَلَا يَسْقُطُ حُكْمُ قَائِفٍ بِقَوْلِ قَائِفٍ آخَرَ مُعْنِي وَأُسْتَى.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِتْقِ

أي: الإعتاق المُحصَّل له، وهو إزالة الرُّق عن الآدمي من عَتَقَ سَبَقَ أو اسْتَقْلَ وَمَنْ عَبَّرَ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ احتاج لزيادة لا إلى مالِكٍ تَقَرُّبًا إلى الله تعالى ليُخْرِجَ بَقِيْدَ الْآدَمِيِّ الطَّيْرُ وَالْبَهَائِمُ فلا يَصُحُّ عِتْقُهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ وقال ابنُ الصَّلَاح: الخِلافُ فيما يُمَلِّكُ بالاصطِياد، أمَّا الْبَهَائِمُ الْإِنْسِيَّةُ فإِعْتَاقُهَا مِنْ قَبِيلِ سَوَائِبِ الْجَاهِلِيَّةِ، وهو باطلٌ قطعًا هـ. وروايةُ أَبِي نُعَيْمٍ أَنَّ أَبَا الدُّرْدَاءِ كَانَ يَشْتَرِي الْعَصَافِيرَ مِنَ الصُّبْيَانِ وَيُرْسِلُهَا تُحْمَلُ إِنْ صَحَّتْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ رَأْيِي لَهُ وَيَقْيِدُ لَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِتْقِ

هـ قوله: (أي: الإعتاق إلخ) أشار به إلى أَنَّ الْعِتْقَ مَجَازٌ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمُسَبَّبِ وَإِرَادَةِ السَّبَبِ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَزِمُ مَطَاوِعَ لَا عِتْقَ إِذْ يُقَالُ أَغْتَقْتُ الْعَبْدَ فَعَتَقَ وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ اسْتِعْمَالَهُ مُتَعَدِّيًا قِيْلَ: عَتَقْتُ الْعَبْدَ وَأَغْتَقْتُهُ وَعَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّجَوُّزِ عَنْ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ بَلْ مَرَّ عَنْ تَخْرِيبِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْعِتْقَ مَصْدَرٌ أَيْضًا لِعَتَقَ بِمَعْنَى أَغْتَقَ هـ. قوله: (وهو إلخ) أي: شَرَعًا مُغْنِي. هـ قوله: (من عَتَقَ سَبَقَ إلخ) أي: مَاخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَتَقَ الْفَرَسُ إِذَا سَبَقَ وَعَتَقَ الْفَرْخُ إِذَا طَارَ وَاسْتَقْلَ فَكَانَ الْعَبْدُ إِذَا فُكَّ مِنَ الرُّقِّ يَخْلُصُ وَيَسْتَقِلُّ مُغْنِي. هـ قوله: (بإزالة الملك) أي: عَنِ الْآدَمِيِّ سَيِّدٌ عَمَرَ. هـ قوله: (لا إلى مالِك) كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَالِكِ هُنَا مَالِكٌ مَا هُوَ مَمْلُوكٌ عَادَةً حَتَّى يُفَارِقَ الْعِتْقُ الْوَقْفَ وَالْأَفَالَعِتْقُ مَمْلُوكٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ سَم. هـ قوله: (تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) هَذَا مُغْتَبَرٌ عَلَى التَّغْيِيرَيْنِ مَعًا خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالثَّانِي الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَرُ فِيمَا يَأْتِي عَنْهُ. هـ قوله: (ليُخْرِجَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ احتاج إلخ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْطُوفِ الْآتِي فَقَطْ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ مِنْ تَوَقُّفِ خُرُوجِ نَحْوِ الطَّيْرِ بِقَيْدِ الْآدَمِيِّ إِلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَالْأُسْبُكُ السَّالِمُ أَنَّ يَقُولَ: مِنْ عَتَقَ سَبَقَ أو اسْتَقْلَ وَهُوَ إِزَالَةُ الرُّقِّ عَنِ الْآدَمِيِّ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ عَبَّرَ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ احتاج لزيادة لا إلى مالِكٍ لِيُخْرِجَ بِهَا الْوَقْفَ إلخ وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْآدَمِيِّ إلخ. هـ قوله: (تُحْمَلُ إلخ) إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَى هَذَا الْحَمْلِ لَوْ قَصَدَ أَبُو الدُّرْدَاءِ بِإِرْسَالِ الْعَصَافِيرِ الْإِعْتَاقَ الشَّرْعِيَّ الْمُقْتَضِي لِعَدَمِ صِحَّةِ تَمَلُّكِ الْخَلْقِ لِتِلْكَ الْعَصَافِيرِ بِوَجْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ بِذَلِكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِتْقِ

هـ قوله: (لا إلى مالِك) كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَالِكِ هُنَا مَالِكٌ مَا هُوَ مَمْلُوكٌ عَادَةً حَتَّى يُفَارِقَ الْعِتْقُ الْوَقْفَ، وَإِلَّا فَالْعِتْقُ مَمْلُوكٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ .

إلى مالِك الوقف؛ لأنه مملوك له تعالى، ولذا ضُمن بالقيمة، وما بعده لِتَحْقِيقِ المَاهِيَةِ لا لإخراج الكافر لِصِحَّةِ عتقه وإن لم يكن قُرْبَةً على أَنْ قُضِدَ القُرْبَةُ يصحُّ منه وإن لم يصحَّ له ما قُضِدَهُ، وأصله قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ [البعد: ١٣]، وخبر الصَّحِيحِينَ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً» وفي رواية «امْرَأً مُسْلِمًا أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهَا غُضُوًّا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى الْفَرْجِ بِالْفَرْجِ» وَصَحَّ خَبَرُ «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ لِلَّهِ امْرَأً مُسْلِمًا كَانَ فَكًّا لَهُ مِنَ النَّارِ وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فَكًّا لَهُ مِنَ النَّارِ» وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ عَتَقَ الذَّكَرِ أَفْضَلُ وَفِي رِوَايَةٍ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً كَانَتْ فِدَاءً لَهُ مِنَ النَّارِ» وَخُصَّتِ الرَقَبَةُ بِالذَّكَرِ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ كَالْغُلِّ الَّذِي فِيهَا، وَهُوَ قُرْبَةٌ لِإِجْمَاعًا وَلَمْ يَذْكُرْهُ اكْتِفَاءً بِمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْكِتَابَةِ بِالْأُولَى وَيُسَرُّ الاستكثارُ منه كما جرى عليه أَكَابِرُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَأَكْثَرُ مَنْ بَلَغْنَا عَنْهُ

تَخْلِيصُهَا عَنْ إِذَاءِ الصَّبْيَانِ فَقَطَّ فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ الْمَذْهَبَ بَلْ يَتَّبِعِي الْحَمْلَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَثْبُتَ الرِّوَايَةُ بِذَلِكَ. ٥ فَوْه: (لأنه مملوك له تعالى) في هذا التعليل نظر لأن العتق بل جميع المخلوقات مملوك له تعالى أيضًا والأولى أن يقول: مملوك للموقوف عليه حكمًا ولذا إلخ. ٥ فَوْه: (لتحقيق الماهية إلخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها به اعتبارها فيها وإلا فلا معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبني ما قبل العلاوة وإلا لا تتحد معها فتأمل سم وكتب عليه السيد عمر أيضًا ما نصه: هذا لا يلائم قوله أيضًا احتاج لزيادة إلخ إلا أن يقال هذا أيضًا محتاج إليه في تحقيق الماهية وإن لم يكن محتاجًا إليه في الجامعية والمانعية اهـ. وقد يقال يلزم على هذا الجواب أنه حينئذ لا بد منه في التعبير الأول أيضًا وليس من مدخول الزيادة كما يفيدها أي: اللسيية صنيغ النهاية.

٥ فَوْه: (وخُصَّتِ الرَقَبَةُ إلخ) أي: في الآية والخبر. ٥ فَوْه: (كالغل الذي فيها) أي: في رَقَبَةُ الرقيق فهو مُحْبَسٌ به كما تُحْبَسُ الدابة بالجل في عُنُقِهَا فإذا أعتقه أطلقه من ذلك الغل الذي كان في رَقَبَتِهِ مُعْنِي.

٥ فَوْه: (وهو قُرْبَةٌ إلخ) أي: العتق المنجز من المسلم أما المعلق ففي الصداق من الرافعي أن التعليق ليس عَقْدٌ قُرْبَةً وإنما يُقْصَدُ به حَتٌّ أو مَنْعٌ أي: أو تحقيق خبر بخلاف التذبير وكلامه يقتضي أن تغلقه العاري عن قصد ما ذكر كالتذبير وهو كما قاله شيخنا ظاهرٌ مُعْنِي وَيَأْتِي عن النهاية ما يوافقه.

٥ فَوْه: (ولم يذكُرْ) أي: كون الإعتاق قُرْبَةً. ٥ فَوْه: (بالأولى) أي: ليعلم منه بالأولى. ٥ فَوْه: (وأكثر من بَلَغْنَا إلخ) عبارة المُعْنِي.

(فائدة): «أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ نَسَمَةً وَعَاشَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ سَنَةً وَنَحَرَ بِيَدِهِ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً» وَأَعْتَقَتْ عَائِشَةُ تِسْعًا وَسِتِّينَ نَسَمَةً وَعَاشَتْ كَذَلِكَ وَأَعْتَقَ أَبُو بَكْرٍ كَثِيرًا وَأَعْتَقَ الْعَبَّاسُ

٥ فَوْه: (لتحقيق الماهية إلخ) لك أن تقول: يلزم من تحقيقها اعتبارها فيها، وإلا فلا معنى لتحقيقها به، وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبني ما قبل العلاوة، وإلا لا تتحد معها فتأمل. ٥ فَوْه: (لأن الرق كالغل) أي: أنه بمنزلة الغل، ومحل الغل الرقبة.

ذلك عبد الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّه جَاءَ عَنْهُ أَنَّهُ أَعْتَقَ ثَلَاثِينَ أَلْفَ نَسَمَةٍ وَعَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ عَبْدٍ، وَأُرْكَأَهُ ثَلَاثَةَ عَتِيقٍ وَصِبْغَةً وَمُعْتَقٌ، وَلِكُونِهِ الْأَصْلُ بَدَأَ بِهِ فَقَالَ: (إِنَّمَا يَصْخُ مِنْ حُرِّ كَامِلِ الْحُرِّيَّةِ مَخْتَارٍ (مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ) وَلَوْ كَافِرًا حَرْبِيًّا كَسَائِرِ التَّصَرُّفِ الْمَالِيِّ فَلَا يَصْخُ مِنْ مُكَاتَبٍ وَثَبَّعُضٍ وَمُكْرِهِ وَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَلَوْ بِفُلْسٍ، نَعَمْ، تَصْخُ وَصِيَّةُ السَّفِيهِ بِهِ وَعَتَقَهُ قَبْلَ الْغَيْرِ بِأَذْنِهِ وَعَتَقَ مُشْتَرٍ قَبْلَ قَبْضِهِ وَإِمَامٍ لِقِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا يَأْتِي وَوَلِيِّ لِقِنْ مَوْلَاهُ عَنْ كَفَّارَةٍ مُرْتَبَةِ عَلَى مَا مَرَّ وَرَاهِنٍ مُوسِرٍ لِمَرْهُونٍ وَوَارِثٍ مُوسِرٍ لِقِنْ التَّرِكَةِ، وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَتِيقِ أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَا زِمَ غَيْرُ عَتِيقٍ يَمْنَعُ بَيْعَهُ كَرَاهِنٍ وَالرَّاهِنُ مُعْسِرٌ

سَبْعِينَ وَأَعْتَقَ عُثْمَانُ وَهُوَ مُحَاصَرٌ عَشْرِينَ وَأَعْتَقَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ مِائَةَ مُطْلُوقِينَ بِالْفَيْضَةِ وَأَعْتَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَلْفًا وَأَعْتَمَرَ أَلْفَ عُمَرَةَ وَحَجَّ سِتِينَ حَجَّةً وَحَسَنُ أَلْفَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْتَقَ ذُو الْكُرَاعِ الْحَمِيرِيُّ فِي يَوْمٍ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ وَأَعْتَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ثَلَاثِينَ أَلْفًا هـ. فَوَدَّ: (وَعَنْ غَيْرِهِ (إِلَخ) فِي عَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ عَنْهُ أَنَّهُ إِلَخٌ مَا لَا يَخْفَى فَالْأَوَّلَى عَطْفُهُ بِتَقْدِيرِ بَلَّغْنَا عَلَى قَوْلِهِ وَأَكْثَرُ إِلَخٍ. هـ فَوَدَّ: (كَامِلِ الْحُرِّيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يَصْخُ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَإِضَافَتُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا الْعَتِيقُ إِلَى وَيَجْرِي وَقَوْلُهُ: وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ إِلَى الْمُثَنَّى. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَافِرًا إِلَخ) وَيُثَبِّتُ وَلَاؤُهُ عَلَى عَتِيقِهِ الْمُسْلِمِ سِوَاةٍ أَعْتَقَهُ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ مُغْنَى وَأُسْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَمُكْرِهِ) بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْتَوِي الْعَتِيقُ سَمَ عِبَارَةً شِئْ أَيْ: بَغِيرَ حَقٍّ أَمَّا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطِ الْعَتِيقِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ فَأَكْرَهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ؛ لَأَنَّهُ إِكْرَاهٌ بِحَقٍّ أَهْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى وَمُكْرِهِ بَغِيرَ حَقٍّ وَيَتَصَوَّرُ الْإِكْرَاهُ بِحَقٍّ فِي الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْعَتِيقِ وَيَصْخُ مِنْ سَكْرَانٍ وَلَا يَصْخُ عَتِيقٌ مُوقُوفٌ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُحْلُولٍ وَلَأَنَ ذَلِكَ يَنْطَلِقُ بِهِ حَقُّ بَقِيَّةِ الْبُطُونِ أَهْ. هـ فَوَدَّ: (وَصِيَّةُ السَّفِيهِ إِلَخ) أَيْ: أَوْ الْمُبْعُضُ بِعَتِيقٍ مَا مَلَكَهُ بِبَعْضِهِ الْخُرُّ أَوْ تَذْيِيرُهُ أَوْ تَغْلِيْقُ عَتِيقِهِ بِصِفَةِ بَعْدِ الْمَوْتِ؛ لَأَنَّهُ بِالْمَوْتِ يَزُولُ عَنْهُ الرُّقُ فَيَصِيرُ أَهْلًا لِلْوِلَايَةِ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (وَعَتَقُهُ) أَيْ: السَّفِيهِ. هـ فَوَدَّ: (قِنْ الْغَيْرِ إِلَخ) الْأَوَّلَى لِقِنْ الْغَيْرِ بِاللَّامِ. هـ فَوَدَّ: (وَعَتَقَ مُشْتَرٍ إِلَخ) أَيْ: الْمَبِيعِ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) كَذَا فِي النَّهَايَةِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: عَلَى مَا يَأْتِي وَالْمُعْتَمَدُ مِنْهُ عَدَمُ الصَّحَةِ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: الَّذِي يَأْتِي لَهُ الْجَزْمُ بِعَدَمِ الصَّحَةِ لَا غَيْرُ وَقَدْ تَبَعَ هُنَا ابْنَ حَجَرٍ وَكَلَامُ الْخَطِيبِ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ فِي فَضْلِ الْوَلَاءِ مُوَافِقٌ لِابْنِ حَجَرٍ أَهْ. هـ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَتِيقِ إِلَخ) لَعَلَّهُ عَلِمَ مِنْ عَدَمِ تَقْوِذِ الْعَتِيقِ مِنَ الْمُفْلِسِ وَمِنْ الرَّاهِنِ الْمُعْسِرِ بِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَرَمَاءِ وَالْمُرْتَهِنِينَ بِالْعَتِيقِ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ إِلَخ) بَانَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ أَصْلًا أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ جَائِزٌ كَالْمَعَارِ أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَا زِمَ وَهُوَ عَتِيقٌ كَالْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَا زِمَ غَيْرُ عَتِيقٍ لَا يَمْنَعُ بَيْعَهُ كَالْمَوْجَرِّ بِجَيْرِمِي. هـ فَوَدَّ: (غَيْرُ عَتِيقٍ) صِفَةُ لِقَوْلِهِ حَقٌّ لَا زِمَ وَقَوْلُهُ: يَمْنَعُ بَيْعَهُ

هـ فَوَدَّ: (غَيْرُ عَتِيقٍ) صِفَةُ لِقَوْلِهِ: حَقٌّ لَا زِمَ، وَقَوْلُهُ: يَمْنَعُ بَيْعَهُ صِفَةُ أُخْرَى وَالْمُبَادِرُ أَنَّهُ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: غَيْرُ عَتِيقٍ عَنِ الْاسْتِيلَادِ لِكَيْتَهُ لَيْسَ بِعَتِيقٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْعَتِيقِ مَا يَتَضَمَّنُ حَقَّ الْعَتِيقِ، وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا الضَّابِطُ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الرَّهْنِ إِذَا كَانَ الرَّاهِنُ مُوسِرًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

بخلاف نحو إجارة واستيلاء، ولو قال بائع لمشتري قن منه شراءً فاسيداً: اعتقه فأعتقه لم يعتق على البائع على ما قاله الماوردي؛ لأنه إنما إذن بناءً على أنه ليس بملكه ورُدَّ بأن العتق لا يندفع بالجهل، إذ العبرة فيه كسائر العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلّف، ومن ثم صرحوا بأنه لو قال غاصب عبد لملكه أعتق عبدي هذا فأعتقه جاهلاً نفذ على المالك، وبهذا يريد أنصاح ضعف كلام الماوردي (ويصح تعليقه) بصفة مُحَقَّقة ومُحْتَمَلة بعوض وغيره كجنون السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل القرية نعم، عقد التعليق ليس قرينة بخلاف التدبير، أما العتق نفسه قرينة مطلقاً.....

صفة أخرى له والمبادر أنه احتراز بقوله غير عتق عن الاستيلاء لكانه ليس بعتق إلا أن يريد بالعتق ما يتضمّن حق العتق وقد يقال: هذا الضابط غير موجود في الزمن إذا كان الزمان موسراً فليتامل سم ورشيدى. هـ قوله: (بخلاف نحو إجارة) أي: فإنه وإن كان لازماً إلا أنه لا يمنع البيع رشيدى عبارة ع ش أي: فلا يمنع إعتاقه وإن أعتقه على عوض مؤجل، والفرق بينه وبين الكتابة حيث لا يصح من المؤجر أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء النجوم والمؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيلها والعتق يحصل حالاً وإن تأخر أداء ما علق عليه فأشبه ما لو باع لمعسر بتمن في ذمته اهـ. هـ قوله: (لا يندفع بالجهل) أي: بكونه باقياً على ملكه أو خرج عنه فهو باختيار نفس الأمر وكيل عن المالك الملتزم للاعتبار ع ش.

هـ قوله: (جاهلاً) أي: بكونه عبده. هـ قوله: (وبهذا) أي: بتضرّحهم بذلك. هـ قوله: (بصفة) إلى قوله فليس للوارث في المغني إلا قوله: نعم عقد التعليق إلى ولا يشترط وقوله: قيل إلى وأفهم وقوله: نعم إلى وليس لمعلقه. هـ قوله: (كجنون السيد) أي: فلو قال السيد لعبده: إن جئت فأنث حرّ عتق العبد وهذا قد يخالفه ما يأتي من أن العبرة في نفوذ العتق بوقت الصفة دون وقت التعليق إلا أن يصور ما يأتي بصفة يُحتمل وقوعها في زمن الحجر وغيره وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير زمن الحجر وهذا الفرق بناءً على ما يأتي هنا من أن العبرة في نفوذ العتق بحالة وجود الصفة وأما على ما سيأتي له في آخر كتاب التدبير أن الأصح أن العبرة بوقت التعليق فلا إشكال ع ش بحذف. هـ قوله: (نعم عقد التعليق إلخ) عبارة النهاية وهو غير قرينة إن قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر وإلا فقرينة اهـ ومرّ عن المغني وشيخ الإسلام ما يوافقه. هـ قوله: (أما العتق نفسه إلخ) محل تأمل لأن الذي وصف بكونه قرينة أو غير قرينة فعل المكلّف وفعله هنا عقد التعليق لا غير وأما العتق الذي هو زوال الرق عند وجود المعلق عليه فليس يفعل له بل أثر من آثار فعله فليتامل سيد عمر وقد يقال: إن الأثر المترتب على فعله بمنزلة فعله وله في كلامهم نظائر لا تخص. هـ قوله: (فقرينة) أي: حيث كان من المسلم ع ش ورشيدى. هـ قوله: (مطلقاً)

هـ قوله: (ورُدَّ بأن العتق) كتب عليه م. هـ قوله: (نعم عقد التعليق ليس قرينة) قال في شرح الرزّص نقلاً عن الرافعي: وإنما يفصّد به حث أو منع أي: أو تحقيق خبر بخلاف التدبير قال: وكلامه يقتضي أن تعلّيقه العاري عن قصد ما ذكر كالتدبير، وهو ظاهر اهـ.

وَيَجْزِي فِي التَّعْلِيْقِ بِفَعْلِ الْمُبَالِي وَغَيْرِهِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ التَّعْلِيْقِ إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ لِصِحَّتِهِ مِنْ نَحْوِ رَاهِنٍ مُغْسِرٍ وَمُقْلِسٍ وَمُرْتَدٍّ قِيلَ: وَقَفَ الْمَسْجِدَ تَحْرِيرَ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ وَرُدُّ بَأَنَّ حَدَّ الْعَتَقِ السَّابِقِ يُخْرِجُ هَذَا فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتَنِ، وَأَفْهَمُ صِحَّةُ تَعْلِيْقِهِ أَنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ بِشَرْطِ فَاْسِدٍ كَأَنْ شَرَطَ لِخِيَارٍ لَهُ أَوْ تَوْقِيْتِهِ فَيَتَأَثَّرُ، نَعَمْ، إِنْ اقْتَرَنَ بِمَا فِيهِ عَوْضٌ أَفْسَدَهُ وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّكَاحِ، وَلَيْسَ لِمُعْلَقِهِ رُجُوعٌ بِقَوْلٍ بَلْ بِنَحْوِ بَيْعٍ وَلَا يَعُودُ بِعَوْدِهِ

أَي: مُنْجَزًا أَوْ مُعْلَقًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَجْزِي الْإِنْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الزَّوْجَةَ فِي الطَّلَاقِ مَعْدُودَةٌ مِنَ الْمُبَالِي فَهَلِ الرَّقِيقُ هُنَا كَذَلِكَ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَتَقَ مَرْغُوبٌ لَهُ غَالِيًا فَلَا يَخْرُصُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ أَوْ يُفَصَّلُ بَيْنَ مَنْ عِلِمَ مِنْهُ جِزْصُهُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ سَمِ أَقُولُ قِيَاسُ نَظَرِهِمْ فِي الطَّلَاقِ إِلَى الْغَالِبِ الثَّانِي وَلِيُرَاجَعَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ التَّعْلِيْقِ الْإِنْخ) أَي: وَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مِنْ اغْتِيَابِ إِطْلَاقِ التَّصَرُّفِ فِيهَا لَيْسَ بِمُرَادٍ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لِصِحَّتِهِ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ مِنَ الرَّاهِنِ الْمُغْسِرِ وَالْمُوسِرِ عَلَى صِفَةِ تَوْجُدٍ بَعْدَ الْفَكِّ أَوْ يُحْتَمَلُ وُجُودُهَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَكَذَا مِنْ مَالِكِ الْعَبْدِ الْجَانِي الَّتِي تَعَلَّقَتْ الْجِنَايَةُ بِرَقَبَتِهِ وَمِنْ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِقَلَسٍ أَوْ رِدَّةٍ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمُرْتَدٍّ) أَي: لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي التَّعْلِيْقِ بِوَقْتِ وَجُودِ الصَّفْقَةِ ش. ٥. قَوْلُهُ: (قِيلَ الْإِنْخ) أَقْرَأَهُ مَعَ أَنَّهُ صَحَّحَ فِي بَابِ الْوَقْفِ خِلَافَ مَضْمُونِهِ حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ أَمَّا مَا يُضَاهِي التَّحْرِيرَ كَذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَقَفْتُ هَذَا مَسْجِدًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ زِدَ كَالْعَتَقِ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْقِيلِ بِمَنْعٍ مَا قَالَهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْلِيْقِ إِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ يُبْطِلُهُ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ لَا يُعْتَبَرُ فَمَا قَالَهُ مُسَلَّمٌ سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. ٥. قَوْلُهُ: (وَرُدُّ الْإِنْخ) عَلَى أَنَّ الْمَرْجَّحَ فِيهِ أَي: الْوَقْفُ صِحَّتُهُ مَعَ التَّعْلِيْقِ كَمَا مَرَّ بِنَهَايَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (صِحَّةُ تَعْلِيْقِهِ) أَي: الْعَتَقُ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ الْإِنْخ) أَي: بِخِلَافِ الْوَقْفِ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَي: لِلْسَّيِّدِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ تَوْقِيْتُهُ) عَطَفَ عَلَى إِنْ شَرَطَ الْخِيَارَ لَهُ وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الْمُغْنِي عَطَفَهُ عَلَى شَرْطِ فَاْسِدٍ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَتَأَثَّرُ) أَي: وَلَعَا التَّوْقِيْتُ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اقْتَرَنَ بِمَا فِيهِ الْإِنْخ) أَي: اقْتَرَنَ الشَّرْطُ الْفَاْسِدُ بِتَعْلِيْقِ فِيهِ الْإِنْخ. ٥. قَوْلُهُ: (أَفْسَدَهُ) أَي: أَفْسَدَ الشَّرْطُ الْعَوْضَ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِمُعْلَقِهِ رُجُوعٌ الْإِنْخ) أَي: لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَقَوْلُهُ: وَلَا يَعُودُ أَي: التَّعْلِيْقُ وَقَوْلُهُ: بِعَوْدِهِ أَي: الرَّقِيقُ إِلَى مِلْكِ الْبَائِعِ ع ش وَالْأَوَّلَى مِلْكُ الْمُعْلَقِ.

٥. قَوْلُهُ: (وَيَجْزِي الْإِنْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الزَّوْجَةَ فِي الطَّلَاقِ مَعْدُودَةٌ مِنَ الْمُبَالِي فَهَلِ الرَّقِيقُ هُنَا كَذَلِكَ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَتَقَ مَرْغُوبٌ لَهُ غَالِيًا فَلَا يَخْرُصُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ أَوْ يُفَصَّلُ بَيْنَ مَنْ عِلِمَ مِنْهُ جِزْصُهُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (قِيلَ الْإِنْخ) أَقْرَأَهُ مَعَ أَنَّهُ قَدَّمَ فِي الْوَقْفِ مَا يَمْنَعُ مَضْمُونَهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ تَعْلِيْقِ وَقَفِ الْمَسْجِدِ حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ: أَمَّا مَا يُضَاهِي التَّحْرِيرَ كَذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَقَفْتُ هَذَا الْمَسْجِدَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ زِدَ كَالْعَتَقِ اهـ. وَعَلَيْهِ فَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْقِيلِ بِمَنْعٍ مَا قَالَهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْلِيْقِ إِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ يُبْطِلُهُ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ لَا يُعْتَبَرُ فَمَا قَالَهُ مُسَلَّمٌ.

ولا يَبْطُلُ تعليقه بصفة بعد الموت بموت المُعَلَّقِ، فليس للوارث تَصَرُّفٌ فيه إلا إن كان المُعَلَّقُ عليه فعله، وامتنع منه بعد عَرْضِهِ عليه.

(فرغ): أفْتَى القَلْعِيُّ في إن حَافَظْتَ على الصَّلَاةِ فَأَنْتَ حُرٌّ بَأَنَّهُ يَعْتَقُ إن حَافَظَ عليها أي: الخمس أَدَاءً، وإن لم يُصَلِّ غيرها فيما يظهرُ سنةً كاستبراء الفاسِقِ اهـ. ويتَرَدَّدُ النَّظَرُ فيما لو أُخِلَّ بها لِعُدْرِ، والقياسُ أنَّ العُدْرَ إذا أَبَاحَ إِخْرَاجَهَا عن الوقتِ كإِنْقَاضِ مُشْرِفٍ على هَلَاكِ لَمْ يُؤَثِّرْ، ولا أَثَّرَ (و) تَصَحُّحُ (إِضَافَتُهُ إِلَى جُزْءٍ) مِنَ الرِّقَبِ مُعَيَّنٌ كَيْدٌ، وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ مِمَّا يَقَعُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ أَوْ مُشَاعِ كَبَعْضٍ أَوْ رُبْعٍ (فَيَعْتَقُ كُلَّهُ) الَّذِي لَهُ مِنْ مُوسِرٍ وَمُعْسِرٍ سِرَابَةً نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ؛ وَذَلِكَ لِخَبَرِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ بِذَلِكَ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ

فَوَدَّ: (وَلَا يَبْطُلُ تَعْلِيْقُهُ بِصِفَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا كَانَ الْمُوْتُ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُوْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَهُ كَأَن دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ يَبْطُلُ بِالْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَيَّدَ الْمُوْتُ عَلَيْهِ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ صَارَ وَصِيَّةً وَهِيَ لَا تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ سَمَ وَرَشِيْدِي وَسَيَاتِي مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا عُلِّقَ بِصِفَةٍ وَأُطْلِقَ اشْتَرَطَ وَجُودُهَا فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ ش. فَوَدَّ: (فَعَلَهُ) أَي: الْعَبْدُ ع. ش. فَوَدَّ: (وَأَمْتَنَعَ مِنْهُ بَعْدَ عَرْضِهِ إِلَيْهِ) وَلَوْ عَادَ بَعْدَ الْإِمْتِنَاعِ وَأَتَى بِالْفِعْلِ قَبْلَ تَصَرُّفِ الْوَارِثِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَعْتَقُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَيِّدٌ عَمَرٌ. فَوَدَّ: (فِي إِنْ حَافَظْتَ عَلَى الصَّلَاةِ إِلَيْهِ) بَقِيَ مَا لَوْ قَالَ إِنْ حَافَظْتَ عَلَى الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ مَثَلًا هَلْ تَكْفِي الْمُحَافَظَةُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ سَنَةً وَاحِدَةً وَعَلَى حَجٍّ سَنَةً وَاحِدَةً فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ فِي الصَّوْمِ سَم. فَوَدَّ: (أَي: الْخَمْسِ إِلَيْهِ) أَي: فَلَا يَتَرَكُهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَنُومٍ أَوْ جُنُونٍ ع. ش. فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ إِلَيْهِ) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ ع. ش.

فَوَدَّ: (مِنْ الرِّقَبِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِّ وَصَرِيحِهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (ضَبْطُهُ) أَي: الْجُزْءُ. فَوَدَّ: (مِمَّا يَقَعُ بِإِضَافَتِهِ) أَي: الطَّلَاقِ. فَوَدَّ: (الَّذِي لَهُ) سَيِّدٌ كُرْمُحْتَرَزَةٌ. فَوَدَّ: (سِرَابَةً) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَيَعْتَقُ كُلَّهُ أَي: لَا تَغْيِيرًا بِالْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ وَهُوَ وَجْهٌ ثَانٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلِلْخِلَافِ ثَمَرَاتٌ فِي الْمَطْوَلَاتِ رَشِيْدِي وَسَيَاتِي ذَلِكَ الْوَجْهَ فِي الشَّارِحِ وَبَعْضُ تِلْكَ الثَّمَرَاتِ عَنِ الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ) أَي: مِنْ أَنَّهُ تَصَحُّحُ إِضَافَتِهِ إِلَى أَيِّ جُزْءٍ لَيْسَ فَضْلُهُ كَالْيَدِ وَنَحْوِهَا ع. ش. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي: عِنْتُ الْكُلِّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُزْءِ. فَوَدَّ: (لِخَبَرِ أَحْمَدَ إِلَيْهِ) أَي: وَالتَّسَاتِي بِذَلِكَ أَي: إِنْ رَجُلًا أَعْتَقَ

فَوَدَّ: (وَلَا يَبْطُلُ تَعْلِيْقُهُ بِصِفَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ بِمَوْتِ الْمُوْتِ إِلَيْهِ) هَذَا مُصَوَّرٌ كَمَا هُوَ صَرِيحُ اللَّفْظِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُوْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَهُ كَأَن دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ يَبْطُلُ بِالْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ يَتَوَهَّمُ خِلَافُهُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَيَّدَ الْمُوْتُ عَلَيْهِ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ صَارَ وَصِيَّةً، وَهِيَ لَا تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ. فَوَدَّ: (فَرَعَ) أَفْتَى الْقَلْعِيُّ فِي إِنْ حَافَظْتَ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَنْتَ حُرٌّ إِلَيْهِ) بَقِيَ مَا لَوْ قَالَ: إِنْ حَافَظْتَ عَلَى الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ مَثَلًا هَلْ يَكْفِي الْمُحَافَظَةُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ سَنَةً وَاحِدَةً وَعَلَى حَجٍّ سَنَةً وَاحِدَةً؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ فِي الصَّوْمِ.

عَبَّاسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ لَا يَعْتَقُ كُلُّهُ بَأْنَ وَكُلٌّ وَكَيْلًا فِي إِعْتَاقِ عَبْدِهِ فَأَعْتَقَ نَصْفَهُ فَيَعْتَقُ فَقَطْ وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ شَرِيكُهُ فِي عَتَقِ نَصْبِهِ فَأَعْتَقَهُ الشَّرِيكُ سَرَى لِنَصْبِهِ قَالَ: فَإِذَا حُكِمَ بِالسَّرَايَةِ إِلَى مَلِكٍ الْغَيْرِ هُنَا فِي مَلِكِ الْمَوْكَلِ أُولَى وَيُجَابُ بِأَنَّ الَّذِي سَرَى إِلَيْهِ الْعَتَقُ هُنَا مَلِكُ الْمُبَاشِرِ لِلْإِعْتَاقِ فَكَفَى فِيهِ أَذْنَى سَبَبٍ.....

شِقْصًا مِنْ غَلَامٍ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَجَازَ عَتَقَهُ وَقَالَ: «لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ» مُعْنَى: قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ) أَيِ: فَصَارَ إِجْمَاعًا سُكُونِيًّا. قَوْلُهُ: (بَأْنَ وَكُلٌّ وَكَيْلًا فِي إِعْتَاقِ عَبْدِهِ الْخ) انْظُرْ هَلْ مِثْلُهُ مَا إِذَا وَكَّلَهُ فِي عَتَقِ الْبَعْضِ فَقَطْ فَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ فَمَا وَجْهَ التَّخْصِصِ فِي التَّصْوِيرِ أَيِ: بِعَتَقِ الْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ فَمَا وَجْهَ الْفَرْقِ مَعَ أَنَّ الْمُتَبَادِرَ أَنَّهُ أَوْ لَى بِالْحُكْمِ مِمَّا هُنَا رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَنْ شَرْحِ وَحَاصِلِهِ أَيِ: مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ فِي إِعْتَاقِ كُلِّ الْعَبْدِ أَوْ بَعْضِهِ فَخَالَفَ الْمَوْكَلُ وَأَعْتَقَ دُونَ مَا وَكَّلَ فِي إِعْتَاقِهِ وَهُوَ نِصْفُ الْعَبْدِ أَوْ رُبُعُهُ مَثَلًا لَمْ يَسِرْ اه. قَوْلُهُ: (فَأَعْتَقَ نِصْفَهُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي إِعْتَاقِ يَدِهِ مَثَلًا فَأَعْتَقَهَا فَهَلْ يَلْعَوُ أَوْ يَصِحُّ وَيَسْرِي إِلَى الْجَمِيعِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي صَوْنًا لِعِبَارَةِ الْمُكَلَّفِ عَنِ الْإِنْعَاءِ مَا أَمَكَّنَ وَبَقِيَ أَيْضًا مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي إِعْتَاقِ جُزْءٍ مِنْهُمْ فَأَعْتَقَهُ فَهَلْ يَسْرِي؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّعْيِيرِ بِالْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ صِيَانَةً لِعِبَارَةِ الْمُكَلَّفِ عَنِ الْإِنْعَاءِ ع. ش. قَوْلُهُ: (فَيَعْتَقُ فَقَطْ) أَيِ: التَّنْصِيفُ فَلَوْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ فَأَيُّ قَدَرٍ يُحْكَمُ بِعَتَقِهِ وَهَلْ لَهُ تَعْيِينُ الْقَدْرِ سَم. قَوْلُهُ: (فَيَعْتَقُ فَقَطْ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَلَا صَحَّحَ عَتَقَ ذَلِكَ التَّنْصِيفُ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ لَكِنْ رَجَّحَ الْبُلْقَيْنِيُّ الْقَطْعَ بِعَتَقِ الْكُلِّ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمُهْمَاتِ عَدَمَ السَّرَايَةِ بِأَنَّ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ شَرِيكُهُ الْخَ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا اه. قَوْلُهُ: (فَأَعْتَقَهُ) أَيِ: نَصَبَ الْمَوْكَلِ وَقَوْلُهُ: سَرَى لِنَصْبِهِ أَيِ: لِنَصَبِ الْوَكِيلِ نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ: إِلَى مَلِكٍ الْغَيْرِ وَهُوَ الْمَوْكَلُ وَقَوْلُهُ: هُنَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ لَوْ وَكَّلَهُ الْخَ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَذْنَى سَبَبٍ) وَهُوَ الْمُبَاشَرَةُ لِلْإِعْتَاقِ.

قَوْلُهُ: (فَيَعْتَقُ فَقَطْ) أَيِ: التَّنْصِيفُ فَلَوْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ فَأَيُّ قَدَرٍ يُحْكَمُ بِعَتَقِهِ؟ وَهَلْ لَهُ تَعْيِينُ الْقَدْرِ؟ قَوْلُهُ: (أَيْضًا فَيَعْتَقُ فَقَطْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَالَفَ أَمْرَ مَوْكَلِهِ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَعْتَقَ شَيْءٌ لَكِنْ تَشَوَّفَ الشَّارِعُ إِلَى الْعَتَقِ أَوْ جَبَّ تَنْفِيزُ مَا أَعْتَقَهُ الْوَكِيلُ، وَلَمْ تَتَرْتَّبِ السَّرَايَةُ عَلَى مَا ثَبَتَ عَتَقَهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ وَلَآنَ عَتَقَ السَّرَايَةَ قَدْ لَا يَقُومُ مَقَامُ الْمُبَاشَرَةِ فَيَقُوتُ غَرَضُ الْمَوْكَلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَوْكَلُهُ فِي عَتَقِهِ عَنِ الْكِفَارَةِ فَلَوْ نَفَذَ بِإِعْتَاقِ بَعْضِهِ بِالسَّرَايَةِ لَمَّا أَجْزَأَ عَنِ الْكِفَارَةِ وَلا حَاجَ الْمَالِكِ إِلَى نِصْفِ رَقَبَةٍ أُخْرَى بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا: بِعَتَقِ التَّنْصِيفِ فَقَطْ فَإِنَّ التَّنْصِيفَ الْآخَرَ يُمَكِّنُهُ عَتَقَهُ بِالْمُبَاشَرَةِ عَنِ الْكِفَارَةِ اه. وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ الْإِسْنَوِيِّ. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَا سَرَايَةَ فِي إِعْتَاقِ الْوَكِيلِ الْأَجَنَّبِيِّ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ مُخَالَفَةٌ كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي إِعْتَاقِ حِصَّتِهِ فَأَعْتَقَهَا بِتَمَامِهَا فَلَا يَسْرِي عَلَى الْمَوْكَلِ إِلَى حِصَّةِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْقِدُ عَدَمَ السَّرَايَةِ بِالْمُخَالَفَةِ كَمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ الْمُسْتَشْكَلَةِ بِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي إِعْتَاقِ عَبْدِهِ فَأَعْتَقَ نِصْفَهُ،

وأما ثم فالذي يسري إليه غير ملك المباشير فلم يقرّ تصرفه لصغفه على السراية، إذ الأصح فيها كما قاله الزركشي أنّ العتق يقع على ما اعتقه ثم على الباقي بها، وهو وجه من ترجيح الدميري لمقابلته أنه يقع على الجميع دفعة واحدة إذ تفرقة الشيخين التي ذكرناها وأجبنا عنها تقتضي ترجيحهما لما رجحه الزركشي أما إذا كان لغيره فسيأتي، ويشتراط في الصيغة لفظ يشعر به أو إشارة أحرس أو كتابة، (وصريحه)، ولو من هازل ولا عيب (تخريز وإعتاق) أي: ما اشتق منهما لورودهما في القرآن والسنة متكررين، أما نفسيهما كانت تحرير فيكتابة كانت طلاق وأعتقك الله أو عكسه صريح على تناقض فيه كطلقك الله وأبرأك الله، وفارق نحو باعك الله وأقالك الله وزوجك الله فإنها كنايةات لصغفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف

فوه: (وأما ثم إلخ) قضية هذا الفرق أنّ الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الأجني كما لو وكله أحد الشريكين بإعتاق حصته فأعتقها بتمامها فلا يسري لحصّة الشريك الآخر على هذا وهو مقول عن م ر فليراجع سم. فوه: (فالذي يسري إليه) أي: يُحتمل سريته إليه. فوه: (وهو أو جه من ترجيح الدميري لمقابلته إلخ) ومن قوائد الخلاف أنه لو قال لربيقة: إن دخلت الدار فإبهاك حرّ ففقطع إبهامه ثم دخل فإن قلنا بالتعبير عن الكلّ بالبعض عتق وإلا فلا ومنها ما لو حلف لا يعتق ربيقة فأعتق بعض ربيقة فإن قلنا بالتعبير عن الكلّ بالبعض حنك وإلا فلا مغني. فوه: (إذ تفرقة الشيخين) أي: بين مسألة توكيل الشريك ومسألة توكيل غيره. فوه: (التي ذكرناها) أي: أنّها. فوه: (وأجبنا عنها) أي: عن استشكلها. فوه: (ترجيحهما) أي: الشيخين لما رجحه الزركشي أي: المارّ أنّها من أنّ العتق يقع على ما اعتقه ثم على الباقي بالسراية. فوه: (أما إذا كان لغيره إلخ) مخترّ قوله الذي له سم أي: فكان ينبغي أن يقول بعضه لغيره. فوه: (فسيأتي) أي: في قول المصنف ولو كان عبد لرجل يصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه إلخ ع ش. فوه: (ولو من هازل) إلى قوله على تناقض في المغني وإلى قول المتن وهي لا ملك في النهاية مع مخالفة سائبه عليها سيّد عمر وإلا قوله: على تناقض فيه وقوله: مع أنه معلوم إلى المتن. فوه: (أي: ما اشتق منهما) كانت محرّز أو حرّزك أو عتيق أو معتق مغني.

فوه: (كانت تحرير) أي: أو إعتاق مغني. فوه: (كانت طلاق) أي: كقوله لزوجه أنت طلاق مغني. فوه: (أو عكسه) أي: الله أعتقك نهاية. فوه: (بعدم استقلالها إلخ) أي: فإنه لا بد معها من

وذلك؛ لأنه لو تقيّد عدم السراية بالمخالفة لم يتوجه الاستشكال، ولم يحتج للجواب إلا بعد أن تقرّر أنه لا فرق في السراية بتوكيل الشريك بين أن يوافق أو يخالف فليأمل. فوه: (وأما ثم إلخ) قضية هذا الفرق أنّ الحكم كذلك، وإن لم يخالف الوكيل كما لو وكله أحد الشريكين بإعتاق حصته فأعتقها بتمامها فلا يسري لحصّة الشريك الآخر على هذا، وهو معلق عن م ر فليراجع، وقد يؤيده أنه لو سرى إلى حصّة الشريك لسرى إلى باقيه فيما كان كله للموكل، وفيه نظر. فوه: (أما إذا كان لغيره) مخترّ قوله الذي له.

تلك، ولو كان اسمها حرّة قبل الرّق عتقت بيا حرّة ما لم ينو ذلك الاسم، وقول ابن الرّفعة لا تعتق عند الإطلاق مزدود بأن هذا فيمن اسمها ذلك عند النداء، ولو زاحمته امرأة فقال: تأخري يا حرّة فبانث أمته لم تعتق كما أفنى به الغزالي ويشكل عليه ما مرّ في نظيره من الطلاق إلا أن يجاب بأن هنا معارضا قويا هو غلبة استعمال حرّة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم، ولو قيل: له أمثك زانية فقال: بل حرّة وأراد عفيفة قيل، وكذا إن أطلق فيما يُظهر القرينة القويّة هنا، ولو قال لمكاس خوفا منه على قنّه هذا حرّ لم يعتق عليه باطنا قال الإسئوي: ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في أنت طالق لمن يحلها من وثاق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما، وهو أوجه من تصويب الدميري خلافة كما لو قيل: له أطلق زوجتك فقال: نعم، قاصدا الكذب ويرد قياسه بأن الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به.....

القبول ويُعلم من ذلك أن ما يستقبل به الفاعل مما لا يحتاج إلى قبول إذا أسنده لله تعالى كان صريحا وما لا يستقبل به كالبيع إذا أسنده له تعالى كان كناية ع ش. هـ قوله: (ولو كان اسمها حرّة إلخ) عبارة المغني لو كان اسم أمته قبل إزاقها حرّة فسُميت بغيره فقال لها يا حرّة عتقت إن لم يقصد النداء لها باسمها القديم فإن كان اسمها في الحال حرّة لم تعتق إلّا إذا قصد العتق اه. هـ قوله: (بأن هذا إلخ) أي: عدم العتق عند الإطلاق.

هـ قوله: (فقال: تأخري إلخ) أي: وأطلق كما يفيد جوابه الآتي بخلاف ما إذا قصد المعنى الشرعي فتعتق. هـ قوله: (ولا كذلك ثم) أي: فيما مرّ في نظيره من الطلاق. هـ قوله: (فبانث أمته لم تعتق) وإنما اعتق الشافعي رضي الله عنه بذلك تورعا مغني أقول: تأمل قوله تورعا فإنه إذا كان لا يرى العتق بذلك فهي باقية على ملكه نعم إن أتى بعد ذلك بصيغة عتق فلا إشكال سيّد عمر.

هـ قوله: (ولو قيل) إلى قوله وهو أوجه في المغني. هـ قوله: (لم يعتق عليه باطنا إلخ) عبارة النهاية عتق عليه ظاهرا لا باطنا واغتمد الإسئوي خلافة كما اقتضاه كلامهم إلخ وصوب الدميري الأول وهو المغمّد قياسا على ما لو قيل له أطلق إلخ وإن ردّ بأن الاستفهام إلخ سيّد عمر وعبارة المغني لم يعتق عليه باطنا وقول الإسئوي ولا ظاهرا كما لو قال لها: أنت طالق وهو يحلها من وثاق ثم ادعى أنه أراد طلاقها من الوثاق مزدود فإن ذلك إنما هو قرينة على أنه إخبار ليس بإنشاء ولا يستقيم كلامه معه إلّا إذا كان على ظاهره اه. هـ قوله: (خلافة) وهو أنه يغمّد ظاهرا لا باطنا نهاية وقوله: كما لو قيل إلخ من كلام الدميري.

هـ قوله: (ويرد قياسه بأن الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كون الجواب إنشاء بل يقتضي كونه إخبارا لأن السؤال إنما يكون عن أمر قد انقضى أي: إذا كان بمثل هذه الصيغة الماضوية والحاصل أن قوله بأن الاستفهام إلخ لا حاصل له وقوله: بخلاف مسألتنا مسلم لكن قد يقال: القرينة ضعيفة كما في قوله لِقنّه أفرغ من العمل فليتأمل سيّد عمر.

فلم ينظر فيه لقضيه وبفرض المساواة ليس هنا قرينة على القصد بخلاف مسألتنا وعند الخوف لا فرق بين قصده الكذب في إخباره وأن يُطلق اكتفاء بقرينة الخوف وقول بعضهم: يعتق عند الإطلاق يُحمل على ما إذا لم يقله خوفًا إذ لا قرينة، وقوله لغيره أنت تعلم أنه حرّ إقرارًا بحريته بخلاف أنت تظن، ولو قال ليقنه أفرغ من العمل قبل العشاء، وأنت حرّ وقال: أردت حرًا من العمل دُين أي لأن القرينة هنا ضعيفة بخلافها في حل الوثاق؛ لأن استعمال الطلاق فيه شائع بخلاف الحرية في فراغ العمل أو أنت حرّ مثل هذا العبد، وأشار.....

قوله: (فلم ينظر فيه لقضيه إلخ) لقائل أن يقول الكلام فيما إذا قيل له: أطلقت زوجتك استخبارًا لا التماسًا لإنشاء بدليل قوله قاصداً الكذب إذ الكذب لا يدخل الإنشاء بل الخبر كما تقرر في محله وحيث يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقضيه أنه لو لم ينظر لقضيه الكذب لكان الكلام محمولاً على الصدق؛ لأنه إذا انتفى قصد الكذب لزم الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فإذا ألغى قصده الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطلاً أيضاً مع أنه ليس كذلك فليتأمل، وقد يقال: مراد الشارح أن العبرة بالسؤال فإذا قصد به الإنشاء حكماً بالوقوع ظاهراً بالجواب لتنزله على السؤال فإذا كان المجيب قصد الإخبار كاذباً قبل باطلاً لا ظاهراً فليتأمل سم. قوله: (ليس هنا) أي: في مسألة الاستفهام. قوله: (وعند الخوف لا فرق إلخ) محل تأمل لأن كلامهم في مسألة الطلاق المقيس عليها بفرض تسليمه مُتيّذ بحالة الإرادة فليتأمل سيّد عمر. قوله: (وقوله لغيره) إلى قوله الأول بالإنشاء في المعنى. قوله: (إقرارًا بحريته) أي: فإن كان صادقاً عتق باطلاً أيضاً ولا عتق ظاهراً لا باطناع ش. قوله: (بخلاف أنت تظن) أي: أو ترى معني. قوله: (قبل العشاء) ليس بقيد ع ش. قوله: (دُين) أي: فيعتق ظاهراً لا باطناع ش ومعني. قوله: (فيه) أي: في حمل الوثاق. قوله: (بخلاف الحرية إلخ) أي: استعمالها. قوله: (أو أنت حرّ إلخ) ولو قال السيّد لضارب عبده عبد غيرك حرّ مثلك لم يُحكّم بعثته؛ لأنه لم يعيته كما لو قال ليقنها يا خواجه نهاية ومعني قال ع ش قوله: لم يُحكّم بعثته أي: حيث قصد بذلك أنه لا تسلط للضارب على عبد غيره كما أنه لا تسلط له على الحرّ أو أطلق كما هو

قوله: (فلم ينظر فيه لقضيه إلخ) لقائل أن يقول: الكلام فيما إذا قيل له أطلقت زوجتك استخبارًا لا التماسًا لإنشاء بدليل قوله: قاصداً الكذب، إذ الكذب لا يدخل الإنشاء، بل الخبر كما تقرر في محله، وحيث يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقضيه أنه لو لم ينظر لقضيه الكذب لكان الكلام محمولاً على الصدق؛ لأنه إذا انتفى قصد الكذب لزم الحمل على الصدق، إذ الكلام فيمن تكلم عن قصد فإذا ألغى قصده الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطلاً أيضاً مع أنه ليس كذلك فليتأمل. وقد يقال: مراد الشارح أن العبرة بالسؤال فإذا قصد به الإنشاء حكماً بالوقوع ظاهراً بالجواب لتنزله على السؤال فإن كان المجيب قصد الإخبار كاذباً قبل باطلاً لا ظاهراً فليتأمل. سم. قوله: (بخلاف مسألة إلخ) وقوله: لضارب فقه عبد غيرك حرّ مثلك لا عتق به كما لو قال ليقنه: يا خواجه ش م ر.

إلى عبدٍ آخرَ عَتَقَ الأوَّلُ أو مثْلَ هذا عَتَقَا الأوَّلُ بالإِنْشاءِ والثاني بالإِقرارِ، ومن ثَمَّ لو كَذَّبَ لم يعتق باطناً (وكذا فُكَّ رَقَبَةٍ) أي: ما اشْتَقَّ منه فإنَّه صريحٌ (في الأصح) لِيُروِّدَه في القرآن، وترجمةُ الصَّريحِ صريحةٌ وإشارةُ الأخرسِ هنا كهي في الطَّلَاقِ (ولا يحتاجُ) الصَّريحُ (إلى نيةٍ) كما هو معلومٌ وذَكَرَ توطئةً لِقوله مع أنَّه معلومٌ أيضاً لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ من تَشَوُّفِ الشَّارِعِ إليه وَقوْعُه بها من غيرِ نيةٍ (وتحتاجُ إليها كِنَايَةً)، وإن احتفت بها قرينةٌ؛ لاحتِماليها، ويظهرُ أنَّ يأتي في مُقَارَنَةِ النِّتْيَةِ لها نظيرٌ ما مرَّ في الطَّلَاقِ، وهي أي: الكِنَايَةُ كَثِيرَةٌ، وضابطُها كُلُّ ما أنبأ عن فُوقَةٍ أو زَوَالِ مَلِكٍ، فمنها (لا مَلِك) أو لا يَدَ أو لا أَمْرَ أو لا إمْرَةَ أو لا حَكَمَ أو لا قُدْرَةَ (لي عليك ولا سُلْطَانٍ) لي عليك (ولا سَبِيلٍ) لي عليك و (لا خِدْمَةَ) لي عليك زال ملكي عنك (أنت) بفتح التاءِ أو كسرِها مُطْلَقًا إذ لا أثرَ لِلْحَنِ هنا (سائِبَةٌ أنتَ مولاي) أي: سيدي أنتَ لِلَّهِ لِإِشْعَارِها بِإِزَالَةِ المَلِكِ مع اجتماعِها لِغَيْرِ، ووجهُ في مولاي أنَّه مشتركٌ بين العتيقِ والمُعْتَقِ، وكذا يا سيدي.....

ظاهرٌ اهـ وهذا يُفيدُ أنَّه إذا أرادَ العِتْقُ يُحَكِّمُ بِعِتْقِهِ فَلْيُرَاجِعْ وقال السَّيِّدُ عَمَرُ قَوْلُه: كما لو قال لِقِنْتُها إلخ واضحٌ أنَّ مَحَلَّه ما لم يَرِدْ به عِتْقُه اهـ. قَوْلُه: (إلى عبدٍ آخرَ) أي: له عَتَقَ الأوَّلُ أي: المُخاطَبُ دونَ ذلك العَبْدِ مُعْنِي. قَوْلُه: (أني: ما اشْتَقَّ منه) أي: كَمَفْكُوكِ الرَّقَبَةِ مُعْنِي. قَوْلُه: (فإنَّه) لا حاجةَ إليه. قَوْلُه: (كهَي في الطَّلَاقِ) أي: فَإِنَّ فِهْمَها كُلُّ أَحَدٍ فَصْرِيحَةٌ أو الفِعْلُ دونَ غَيْرِه فِكِنَايَةٌ وإلَّا فَلَقُوعُ ش.

قَوْلُ (لَسِي): (ولا يحتاجُ إلى نيةٍ) بَلْ يَعْتَقُ به وإنَّ لم يَقْصِدْ إِيقاعَه نِهَايَةً عِبارةً مُعْنِي لِإِيقاعِه كَسائِرِ الصَّرَائِحِ؛ لأنَّه لا يُفْهَمُ منه غَيْرُه عِنْدَ الإِطْلَاقِ فلم يَحْتَجْ لِنَقْوِيَتِه بِالنِّتْيَةِ ولأنَّ هَزْلَه جَدُّ كما مرَّ يَفْقَعُ العِتْقُ وإنَّ لم يَقْصِدْ إِيقاعَه أَمَّا قَصْدُ لَفْظِ الصَّريحِ لِمَعْنَاهُ فلا بُدَّ منه لِخُرُوجِ أَعْجَمِي تَلَفُّظَ بالعِتْقِ وَلَمْ يَعرَفْ مَعْنَاهُ اهـ. قَوْلُه: (لِقوله) أي: الآتي وكان الأوَّلَى لِمَا بَعْدَه. قَوْلُه: (مع أنَّه) أي: قَوْلُه الآتي.

قَوْلُه: (لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ إلخ) أي: وذَكَرَ هذا القَوْلَ مع كَوْنِه مَعْلُومًا لِئَلَّا إلخ.

قَوْلُ (لَسِي): (كِنَايَةً) وفي نُسْخَةِ النِّهَايَةِ والمُعْنِي من كِنَايَتِه بهاءُ الضَّمِيرِ. قَوْلُه: (احتفتُ) عِبارةً النِّهَايَةِ انْضَمَّتْ. قَوْلُه: (قَرِينَةٌ) الأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَه قَرَائِنٌ بِصِيغَةِ الجَمْعِ. قَوْلُه: (لِاحْتِمَالِها) أي: غَيْرِ العِتْقِ نِهَايَةً. قَوْلُه: (نَظِيرٌ ما مرَّ في الطَّلَاقِ) والمُعْتَمَدُ منه أنَّه يَكْفِي مُقَارَنَتُها لِجُزْءٍ من الصَّبِيغَةِ ع ش.

قَوْلُه: (أي: الكِنَايَةُ) إلى المَثَنِ في المُعْنِي وإلى قولِ المَثَنِ والولاءُ لِلْسَّيِّدِ في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُه: قال لأنَّه إلى وقَوْلُه أنتَ ابني وقَوْلُه وهو مُتَّجِهٌ إلى المَثَنِ.

قَوْلُه: (كَثِيرَةٌ إلخ) وَلَوْ قال أي: المُصَنَّفُ هِيَ كَقَوْلِه إلخ كما فَعَلَ في الرُّوضَةِ كان أو لَى لِئَلَّا يَوْهَمَ الحَضَرُ مُعْنِي. قَوْلُه: (زالَ ملكي إلخ) أي: وَنَحْوُ ذلك كَأَزَلْتُ وَلِمْكِي أو حَكَمِي عنكَ مُعْنِي.

قَوْلُه: (بِفَتْحِ التَّاءِ) بِخَطِّ المُصَنَّفِ مُعْنِي. قَوْلُه: (مُطْلَقًا) أي: مُذَكَّرًا كان المُخاطَبُ به أو ضِدَّه نِهَايَةً. قَوْلُه: (لِإِشْعَارِها) أي: الصَّبِيغِ المَذْكُورَةِ.

كما رجحه في الشرح الصغير ورجح الزركشي أنه لغو قال: لأنه إخبارٌ بغير الواقع أو خطابٌ تَلَطُّفٌ فلا إشعارَ له بالعتقِ اهـ. وفيه نظيرٌ، وهل أنت سيدي كذلك أو يُقَطَّعُ فيه بأنه كنايةٌ؟ كلُّ مُحتمَلٍ وقوله: أنت ابني أو أبي أو بنتي أو أمي إعتاقٌ إن أمكن من حيث السن، وإن عُرِفَ كذبُه ونسبُه من غيره ويا ابني كنايةٌ، (وكذا كلُّ) لفظ (صريح أو كناية للطلاق) أو للظهار هو كنايةٌ هنا كما مرَّ مع ما يُستثنى منه كاعتدُّ واستبرِ رَحِمَكَ للعبدِ فإنه لغو، وإن نوى العتقَ لاستحالتِه، ومن ثمَّ لو قال لِقِنِّهِ أعتقَ نفسك فقال السيّد: أعتقتك كان لغواً أيضاً بخلاف نظيره في الطلاقِ وعِلِمَ ممّا تَقَرَّرَ أنَّ الظَّهَارَ كنايةٌ هنا لا ثمَّ (وقوله: لعبدِه أنت حرّةٌ ولأُمته أنت حرٌّ صريحٌ) تغليباً للإشارة (ولو قال) له: (عتقتك إليك) عبارةٌ أصليه جعلتُ عتقتك إليك وكأنه حَذَفَه لعدم الاحتياج إليه، وهو مُتَّجِهٌ وفاقاً للبلقيني.....

☐ قوله: (كما رجّحه في الشرح الصغير) وهو الأصحُّ نهايةً ومُغني. ☐ قوله: (كذلك) أي: مثل يا سيدي في جريانِ الخلافِ. ☐ قوله: (إعتاقٌ إلخ) الظاهرُ أنَّ المرادَ بطريقِ المُواخَذهِ سم أي: فيعتقُ ظاهراً لا باطناً ويتبغى أنَّ محلّه حيثُ قصِدَ به الشفقةُ والحنوّ فلَو أُطلقَ عتقُ ظاهراً وباطناً ع ش عبارةُ الرّشيدِيّ قوله: إعتاقٌ أي: صريحٌ اهـ. ☐ قوله: (إن أمكن إلخ) أي: ولا كان لغواً ع ش وفيه تأملٌ لما تَقَرَّرَ في محلّه أنّه لا يُشترطُ في المجازِ والكنايةِ إمكانُ المعنى الحقيقي. ☐ قوله: (أو للظهار) إلى المثني في المُغني. ☐ قوله: (هو كنايةٌ هنا) ويُستثنى من ذلك ما لو قال لِرقيقه: أنا منك طالقٌ أو بائنٌ ونحو ذلك ونوى إعتاقه عبداً كان أو أمةً لم يعتقَ بخلافِ نظيره من الطلاقِ والفرقُ أنَّ الزَّوجِيَّةَ تُشملُ الزَّوجَيْنِ والرُّقَّ خاصٌّ بالعبدِ مُغني عبارةُ الرّوضِ مع شَرْحِه لا أنا منك طالقٌ أو مُظَاهَرٌ أو نُحوهما كما لو قال: أنا حرٌّ منك اهـ. وفي ع ش بعد ذِكْرِ ذلك عن البهجةِ وشَرْحِها ما نصّه أقول: ويتبغى أن يكونَ محلُّ كونه غيرِ كنايةٍ هنا ما لم يُقصَدَ به إزالةُ العلقِ بينه وبين رقيقه وهي عَدَمُ التَّفَقُّعِ ونحوها بحيثُ صارَ منه كالأجنبيِّ وإلا كان كنايةً اهـ أقول: هذا مُخالِفٌ لما في الرّوضةِ مع شَرْحِه ممّا نصّه وقوله: أنا منك حرٌّ لغو وإن نوى به العتقَ لِعَدَمِ إشعارِه به اهـ. ☐ قوله: (كاغتد واستبرِ رَحِمَكَ) أي: وكانت عليّ كظَهَرِ أُمِّي للعبدِ فإنَّ مَغْنَاهُ لا يَتأتى في الذِّكْرِ بخلافِه في الأثني فإنه يكونُ كنايةً ع ش. ☐ قوله: (للعبد) ولو قاله لِأُمته فَوَجْهانِ أصحُّهما العتقُ مُغني. ☐ قوله: (وعِلِمَ ممّا تَقَرَّرَ) أي: من قوله أو للظهار هو كنايةٌ ع ش. ☐ قوله: (أن الظَّهَارَ كنايةٌ هنا) أي: في الأثني دونَ الذِّكْرِ أخذاً من قوله مع ما يُستثنى منه ع ش. ☐ قوله: (لا ثمَّ) أي: في الطلاقِ مُغني.

☐ قولُ (سني) (لعبدِه أنت إلخ) بكَسْرِ التَّاءِ بِخَطِّه وقوله: ولأُمته أنت إلخ بفتحِ التَّاءِ بِخَطِّه أيضاً مُغني. ☐ قوله: (تغليباً للإشارة) أي: على العبارةِ أسنى ومُغني. ☐ قوله: (وهو مُتَّجِهٌ) وفاقاً لِلنَّهايةِ وخِلَافاً

☐ قوله: (كما رجّحه في الشرح الصغير) أي: وهو الأصحُّ ش م ر وقوله: أنت ابني أو أبي أو بنتي أو أُمِّي إعتاقٌ إلخ الظاهرُ أنَّ المرادَ بطريقِ المُواخَذهِ.

لِكَتْنِهِ عَبَّرَ بِمُحْتَمَلٍ، وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ نَظَرٌ (أَوْ خَيْرٌ تَك) مِنَ التَّخْيِيرِ، وَقَوْلُ أَصْلِهِ فِي بَعْضِ نُسَخِهِ حَرَزْتُكَ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ صَرِيحٌ تَنْجِيزٌ كَمَا مَرَّ (وَنَوَى تَفْوِضَ الْعَتَقِ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِسِ) أَي: مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ أَي: بَأَنَّ لَا يُؤَخَّرُ بِقَدَرٍ مَا يَنْقَطِعُ بِهِ الْإِيجَابُ عَنِ الْقَبُولِ كَذَا قِيلَ: وَيُظْهِرُ ضَبْطُهُ بِمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْهُ إِلَى نَحْوِ الْبَيْعِ فَهُوَ كَتَفْوِضِ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا (عَتَقَ) كَمَا فِي الطَّلَاقِ فَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي التَّفْوِضِ ثُمَّ وَجَعَلْتُ خَيْرَتَكَ إِلَيْكَ صَرِيحٌ فِي التَّفْوِضِ لَا يَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ، وَكَذَا عَتَقْتُكَ إِلَيْكَ، فَقَوْلُهُ: وَنَوَى قَيْدَ فِي خَيْرَتِكَ فَقَطْ، وَلَوْ قَالَ: وَهَبْتُكَ نَفْسَكَ نَاوِيًا الْعَتَقَ عَتَقَ مِنْ غَيْرِ قَبُولٍ أَوْ التَّمْلِيكِ عَتَقَ إِنْ قَبِلَ فَوْزًا كَمَا فِي مَلَكْتُكَ نَفْسَكَ، وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِرَقَبَتِهِ اشْتَرَطَ الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ (أَوْ) قَالَ: (أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلَ) فَوْزًا (أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ: أَعْتَقْنِي عَلَى أَلْفٍ فَأَجَابَهُ عَتَقَ فِي الْحَالِ وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ) فِي الصَّوَرِ الثَّلَاثِ كَالْخُلْعِ، بَلْ أَوْلَى لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعَتَقِ فَهُوَ مِنْ جَانِبِ الْمَالِكِ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقٍ وَمِنْ جَانِبِ الْمُسْتَدْعَى مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ جَعَالَةٍ.....

لِلْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (لِكَتْنِهِ عَبَّرَ بِمُحْتَمَلٍ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مُحْتَمَلًا مِنْ صَبِيحِ التَّرْجِيحِ عِنْدَهُمْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَرَ أَي: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَأَمَّا بِكَسْرِهَا فَلَا يُشْعِرُ بِالتَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى ذُو أَحْتِمَالٍ أَي: قَابِلٌ لِلْحَمْلِ وَالتَّأْوِيلِ كَمَا مَرَّ مِنْهُ فِي أَوَائِلِ رُبْعِ الْعِبَادَةِ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِلْخُ) وَافَقَهُ الْمُغْنِيُّ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُ (السِّي): (أَوْ خَيْرٌ تَك) أَي: فِي إِعْتَاقِكَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مِنْ التَّخْيِيرِ) أَي: بِصِبْغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي مِنَ التَّخْيِيرِ بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ أَصْلِهِ الْإِلْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيُّ وَعَبَّرَ فِي الرُّوضَةِ بِقَوْلِهِ: وَحَرَزْتُكَ بِخَاءٍ مُهْمَلَةٍ مِنَ التَّخْيِيرِ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ صَرِيحَةٌ وَصَوَابُهُ حَرَمْتُكَ مُضَدَّرًا مُضَافًا كَاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ وَهُوَ الْعِتْقُ اهـ. قَوْلُهُ: (تَنْجِيزٍ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ لِتَخْيِيرِ. قَوْلُهُ: (مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ) أَي: لَا الْحُضُورِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ ضَبْطُهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ التَّمْلِيكِ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ) أَي: فَيُعْتَمَرُ الْكَلَامُ الْيَسِيرُ هُنَا كَمَا اغْتَفَرَ ثُمَّ ع ش. قَوْلُهُ: (فَقَوْلُهُ: وَنَوَى) أَي: إِلَى آخِرِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ التَّمْلِيكِ عَتَقَ الْإِلْخُ) وَيَنْبَغِي أَنْ مِثْلَهُ مَا لَوْ أَطْلَقَ وَيُرْجَعُ فِي نَيْتِهِ ذَلِكَ إِلَيْهِ ع ش عِبَارَةٌ السَّيِّدُ عَمَرَ بَقِيَ مَا لَوْ أَطْلَقَ وَهَبْتُكَ نَفْسَكَ هَلْ يُلْحَقُ بِالْأَوَّلِ أَوْ بِالثَّانِي الْأَقْرَبُ الثَّانِي اهـ. قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ الْقَبُولَ الْإِلْخُ) أَي: وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ) أَي: لِعَبْدِهِ فِي الْإِيجَابِ أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ أَي: مَثَلًا فِي ذِمَّتِكَ وَقَوْلُهُ: أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ أَي: فِي الْاسْتِجَابِ وَقَوْلُهُ: فَأَجَابَهُ أَي: فِي الْحَالِ مُغْنِي.

قَوْلُ (السِّي): (وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ) أَي: فَوْزًا حَيْثُ لَمْ يَذْكُرِ السَّيِّدُ أَجَلًا فَإِنَّ ذِكْرَهُ ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ وَيَجِبُ إِنْظَارُهُ فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلَى إِلَى الْيَسَارِ كَالَّذِينَ الْإِزْمَةُ لِلْمُعْسِرِ ع ش. قَوْلُهُ: (فِي الصَّوَرِ الثَّلَاثِ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَعَلَّهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَأْتِي إِلَى فِي الْحَالِ. قَوْلُهُ: (بَلْ أَوْلَى) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِأَصْلِ الْعَتَقِ رَشِيدِي أَي: لَا لِلزُّومِ الْأَلْفِ أَيْضًا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقٍ) أَي: فَلَا عِتْقَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الصِّفَةِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ: مُعَاوَضَةٌ أَي: لِمَلِكِهِ نَفْسَهُ فِي مُقَابَلَةٍ مَا بَدَّلَهُ فِيهَا شَوْبٌ جَعَالَةٍ أَي: لِيَبْذُلَهُ الْعَوَاضَ لَهُ فِي مُقَابَلَةٍ تَحْصِيلِهِ لِعَرَضِهِ وَهُوَ الْعِتْقُ الَّذِي يَسْتَقِيلُ بِهِ كَالْعَامِلِ فِي الْجَعَالَةِ.

وإن كان تمليكاً إذ يُعْتَقَرُ في الضَّمْنِيَّ ما لا يُعْتَقَرُ في المقصود ويأتي في التعليق بالإعطاء ونحوه هنا ما مرَّ في خُلْعِ الأَمَةِ قِيلَ: قوله في الحال لَعُوٌّ وإِنَّمَا ذَكَرَهُ في أَعْتَقْتُكَ على كَذَا إلى شهر فَقِيلَ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ حَالاً وَالْعَوَضُ مُؤَجَّلٌ فَلَعَلَّهُ انْتَقَلَ نَظَرُهُ إِلَى هَذِهِ أَه. وليس بسديد، بل له فائدة ظاهرة هي دَفْعُ تَوَهُّمِ تَوَقُّفِ الْعَتَقِ عَلَى قَبْضِ الْأَلْفِ عَلَى أَنَّ تَرْجِيهِ مَا ذَكَرَ غَفْلَةً عَنْ كَوْنِ الْمُصَنِّفِ ذَكَرَهُ عَقِبَ ذَلِكَ، وَحَيْثُ فَسَدَ بِمَا يَفْسُدُ بِهِ الْخُلْعُ كَأَنَّ قَالَ: عَلَى خَمْرٍ مِثْلًا أَوْ عَلَى أَنْ تَخْدُمَنِي أَوْ زَادَ أَبَدًا أَوْ إِلَى صَحْتِي مِثْلًا عَتَقَ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ حِينَئِذٍ أَوْ تَخْدُمَنِي عِشْرِينَ سَنَةً مِثْلًا عَتَقَ وَلَزِمَهُ ذَلِكَ فَلَوْ خَدَمَهُ نِصْفَ الْمُدَّةِ ثُمَّ مَاتَ.....

قوله: (وإن كان تمليكاً إلخ) عبارة المُعْنَى ولا يَفْدَحُ كَوْنُهُ تَمْلِكاً إِذْ يُعْتَقَرُ إلخ. قوله: (ما مرَّ في الخُلْعِ) عبارته هُنَاكَ وَإِذَا عَلِقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ أَوْ إِتْيَانِهِ أَوْ مَجِيئِهِ كَأَنَّ أُعْطِيتَنِي كَذَا فَوَضَعْتَهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِحَيْثُ يُعْلَمُ بِهِ وَيَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ طَلَقْتَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ أَه. قوله: (قبل إلخ) وأَقْبَهُ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ. (تنبيه): قوله: في الحال تَبَعَ فِيهِ الْمُحَرَّرَ وَلَا فَائِدَةَ لَهُ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الشَّرْحِ وَالرُّوْضَةِ وَإِنَّمَا ذَكَرَاهُ بَعْدَ هَذِهِ الصُّورَةِ فِيمَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُكَ عَلَى كَذَا إِلَى شَهْرٍ فَقَبِلَ عَتَقَ فِي الْحَالِ وَالْعَوَضُ مُؤَجَّلٌ وَصُورَةُ الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ فِي الذِّمَّةِ كَمَا قَدَّرْتَهُ فِي كَلَامِهِ فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً فَفِي الْقَفَالِ إِذَا كَانَ فِي يَدِ عَبْدِهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ اكْتَسَبَهَا فَقَالَ السَّيِّدُ: أَعْتَقْتُكَ عَلَى هَذَا الْأَلْفِ فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جُوهٌ ثَالِثُهَا يُعْتَقُ وَالْأَلْفُ مِلْكُ السَّيِّدِ وَيَرْجِعُ عَلَى الْعَبْدِ بِتَمَامِ قِيمَتِهِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَه. قوله: (إلى هذه) أي: مَسْأَلَةٌ إِلَى شَهْرٍ. قوله: (ما ذَكَرَ) أي: انْتِقَالَ النَّظَرِ. قوله: (غَفْلَةً عَنْ كَوْنِ الْمُصَنِّفِ ذَكَرَهُ إلخ) أي: ذَكَرَ قَوْلَهُ فِي الْحَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ عَقِبَ هَذِهِ وَذَكَرَهُ فِي الْمَحَلِّينِ يُبْعَدُ كَوْنُهُ صَادِرًا عَنْ انْتِقَالِ النَّظَرِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمِ كَأَنَّهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ثُمَّ إِنَّ كَوْنَهُ ذَكَرَهُ عَقِبَ ذَلِكَ لَا يُنَافِي انْتِقَالَ النَّظَرِ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ لَا يُنَافِي فِي انْتِقَالِ النَّظَرِ مِنْ حُكْمٍ إِحْدَاهُمَا إِلَى حُكْمِ الْأُخْرَى كَمَا هُوَ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فَدَعَايَ الْغَفْلَةَ مَمْنُوعَةٌ بَلْ لَعَلَّهَا غَفْلَةٌ أَه. وَيُخْتَمَلُ أَيْضًا أَنَّ غَفْلَةَ هَذَا الْمُعْتَرِضِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خَصَّ الِاعْتِرَاضَ بِالْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَعَ تَوَجُّهِهِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ عَقِبَهَا وَالشُّهَابُ سَمِ فَهَمَّ أَنْ الضَّمِيرُ فِي ذَكَرَهُ رَاجِعٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ إِلَى شَهْرٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا عَلِمْتَ رَشِيدِي أَقُولُ مَا تَرَجَّاهُ سَمِ بِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ جَزَمَ بِهِ الْمُعْنَى كَمَا مَرَّ عَنْهُ أَيْفًا وَمَا فَهَمَّ سَمِ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى أَيْفًا وَأَيْضًا سِيَاقُ كَلَامِ الشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ. قوله: (بِمَا يَفْسُدُ بِهِ الْخُلْعُ) أي: عَوَضُهُ رَشِيدِي. قوله: (مِثْلًا) أي: أَوْ خِزِيرٍ مُعْنَى. قوله: (وَلَوْ خَدَمَهُ نِصْفَ الْمُدَّةِ ثُمَّ مَاتَ إلخ) أي: الْعَبْدُ بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ فَهَلْ

قوله: (ذَكَرَهُ) كَأَنَّهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ثُمَّ إِنَّ كَوْنَهُ ذَكَرَهُ عَقِبَ ذَلِكَ لَا يُنَافِي انْتِقَالَ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ لَا يُنَافِي انْتِقَالَ النَّظَرِ مِنْ حُكْمٍ إِحْدَاهُمَا إِلَى حُكْمِ الْأُخْرَى كَمَا هُوَ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ، فَدَعَايَ الْغَفْلَةَ مَمْنُوعَةٌ، بَلْ لَعَلَّهَا غَفْلَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (فَلَوْ خَدَمَهُ نِصْفَ الْمُدَّةِ ثُمَّ مَاتَ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْوَارِثُ عَلَيْهِ نِصْفَ الْقِيَمَةِ وَبَقِيَّةَ الْخِدْمَةِ؟ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ خِدْمَةَ السَّيِّدِ

فَلِسَيِّدِهِ فِي تَرْكِتِهِ نَصْفُ قِيَمَتِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ النَّصُّ عَلَى كَوْنِ الْمُدَّةِ تَلِيَّ الْعَتَقِ خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ لَا نَصْرَافِهَا إِلَى ذَلِكَ وَلَا تَفْصِيلُ الْخِدْمَةِ عَمَلًا بِالْغَرْفِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْإِجَارَةِ (وَلَوْ قَالَ: بَعَثْتُ نَفْسَكَ بِالْفِ) فِي ذِمَّتِكَ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا تُؤَدِّيهِ بَعْدَ الْعَتَقِ (فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ، فَالْمَذْهَبُ صَحَّةُ الْبَيْعِ) كَالْكِتَابَةِ، بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا الزَّمُّ وَأَسْرَعُ (وَيَعْتَقُ فِي الْحَالِ) عَمَلًا بِمَقْتَضَى الْعَقْدِ، وَهُوَ عَقْدُ عَتَاقَةٍ لَا بَيْعٍ فَلَا خِيَارَ فِيهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بِالْفِ قَوْلُهُ: بِهَذَا فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ (وَالْوَلَاءُ لِلْسَيِّدِ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ عَقْدُ عَتَاقَةٍ لَا بَيْعٍ وَعَلَيْهِ لَوْ بَاعَهُ بَعْضُ نَفْسِهِ سَرَى عَلَيْهِ وَلَا حَظٌّ هُنَا؛ لِضَعْفِ شَبِّهِهِ بِالْكِتَابَةِ.

يَسْتَحِقُّ الْوَارِثُ عَلَيْهِ نِصْفَ الْقِيَمَةِ أَوْ بِقِيَمَةِ الْخِدْمَةِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ خِدْمَةَ السَيِّدِ لَا تَصْدُقُ بِخِدْمَةِ وَارِثِهِ سَم. ه. قَوْلُهُ: (فَلِسَيِّدِهِ فِي تَرْكِتِهِ الْخُ) أَي: لِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَ الْعَوَظُ انْتَقَلَ إِلَى بَدَلِهِ وَهُوَ الْقِيَمَةُ لَا أَجْرُهُ وَمِثْلُهُ بَقِيَّةُ الْمُدَّوعِ ش. ه. قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ النَّصُّ الْخُ) أَي: فَلَوْ نَصَّ عَلَى تَأْخِيرِ ابْتِدَائِهَا عَنِ الْعَقْدِ فَسَدَ الْعَوَظُ وَوَجِبَتْ الْقِيَمَةُ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي لَا نَصْرَافِهَا إِلَى ذَلِكَ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (عَمَلًا بِالْغَرْفِ) أَي: وَعَلَيْهِ فَلَوْ طَرَأَ لِلْسَيِّدِ مَا يَوْجِبُ الْاِحْتِيَاجَ فِي خِدْمَتِهِ إِلَى زِيَادَةِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ حَالُ السَيِّدِ وَقَتَ الْعَقْدِ فَهَلْ يُكَلِّفُهَا الْعَبْدُ أَوْ يُفْسِدُ الْعَوَظَ فِيمَا بَقِيَ وَيَجِبُ قِسْطُهُ مِنَ الْقِيَمَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُكَلِّفُ خِدْمَةَ مَا كَانَ مُتَعَارَفًا لِهَمَا حَالِ الْعَقْدِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (فِي ذِمَّتِكَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَخَرَجَ إِلَى الْمُتَنِ. ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ الْبَيْعَ اثْبَتَ وَالْعَتَقُ فِيهِ أَسْرَعُ ه. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَوَافَقَهُ سَم وَع. ش. عِبَارَةُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ: فَلَا يَصِحُّ الْخُ هَلَا صَحَّ بِقِيَمَتِهِ كَمَا صَحَّ خُلْعُ الْأُمَةِ بَلَا إِذْنِ سَيِّدِهَا بَعَيْنٍ مَالٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ وَوَجِبَ مَهْرٌ فِي ذِمَّتِهَا وَبَيْنَ الْخُلْعِ وَالْإِغْتَاقِ تَقَارُبٌ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ مَا مَرَّ فِي خُلْعِ الْأُمَةِ وَبَيْنَ التَّقْسِ مِنْ قَبِيلِ الْإِغْتَاقِ ه. ه. عِبَارَةُ الثَّانِي قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ أَي: وَمَعَ ذَلِكَ يَغْتَقُ وَتَجِبُ قِيَمَتُهُ كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ أَعْتَقْتُكَ عَلَى خَمْرٍ ه.

ه. قَوْلُ (لِسَيِّدِهِ) (وَالْوَلَاءُ لِلْسَيِّدِ) أَي: وَلَوْ كَانَ كَافِرًا وَإِنْ لَمْ يَرِثْهُ خَطِيبٌ وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ قَدْ يُسَلِّمُ السَيِّدُ فَيْرِثُهُ وَعَكْسُهُ كَعَكْسِهِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِعُمُومِ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ه. ه. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَنَّ الْوَلَاءَ لِلْسَيِّدِ. ه. قَوْلُهُ: (لَوْ بَاعَهُ) أَي: الرَّقِيقَ. ه. قَوْلُهُ: (سَرَى عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْبَائِعِ فَإِنْ قُلْنَا لَا وَلَاءَ لَهُ لَمْ يَسْرِ كَمَا لَوْ بَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَاهِ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي الْإِغْتَاقِ بِعَوَظٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَنَّهُمْ سُكُوتُ الْمُصَنِّفِ فِي هَذِهِ وَمَا قَبْلَهَا عَنْ حَظِّ شَيْءٍ أَنَّ السَيِّدَ لَا يَلْزَمُهُ حَظُّ شَيْءٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْإِغْتَاقِ بِغَيْرِ عَوَظٍ ه.

لَا تَصْدُقُ بِخِدْمَةِ وَارِثِهِ. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ) هَلَا صَحَّ بِقِيَمَتِهِ كَمَا صَحَّ خُلْعُ الْأُمَةِ بَلَا إِذْنِ سَيِّدِهَا بَعَيْنٍ مَالٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ وَوَجِبَ مَهْرٌ فِي ذِمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْخُلْعِ وَالْإِغْتَاقِ تَقَارُبٌ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: السَّابِقُ مَا مَرَّ فِي خُلْعِ الْأُمَةِ وَبَيْنَ التَّقْسِ مِنْ قَبِيلِ الْإِغْتَاقِ.

(تنبيه): أفتى بعض تلامذة ابن عبد السلام بصحة بيع وكيل بيت المال عبده لنفسه وخالفه الأصفهاني شارح المحصول، وصوب التاج الشبكي الأول نظرًا إلى أنه ليس معجّانًا، بل يعوض فلا تضییع فيه على بيت المال، بل له العتق بغير عوض إذا أذن له فيه الإمام، وقد ذكرنا أنه لو جاءنا قرن مسلم فللإمام دفع قيمته من بيت المال ويغتقه عن كافة المسلمين. اهـ ومرو في العارية أن المعتمد المنع ومما يدل له قولهم: أن الإمام في مال بيت المال كالولي في مال اليتيم، والولي يمتنع عليه التبرع كما تعلم مما يأتي في الكتابة كهذا البيع ولو بأضعاف قيمته؛ لأن ما يكتسبه قبل العتق ملك لبيت المال وبعد العتق لا يدري ولا حجة فيما ذكر عنهما؛ لأن ذلك لضرورة خوف ارتداده لو رد إليهم، ولو قيل لسيّد قرن لمن هذا المال فقال لهذا الغلام وأشار له لم يعتق وإنما كان قوله لغيره: يعني هذا إقرارًا له بالملك؛ لأن إضافة الملك لمن عرف رقه تجوز يقع كثيرًا بخلاف البيع، فإنه لا يكون إلا من مالك حقيقة (ولو قال لحاملي مملوكة له هي وحملها: أعتقتك) وأطلق (أو أعتقتك دون حملك عتقًا)؛ لأنه جزء

□ قوله: (عبده) أي: عبد بيت المال. □ وقوله: (لنفسه) أي: نفس العبد. □ قوله: (الأصفهاني) وافقه النهاية. □ قوله: (الأول) أي: الصحة. □ قوله: (إنه ليس إلخ) أي: الإعتاق المذكور. □ قوله: (ويغتقه) بالتضبط عطف على الدفع. □ قوله: (المعتمد) إلى قول المتن: (وعليه قيمة ذلك) في النهاية إلا قوله: (ولا حجة) إلى (ولو قيل) وقوله: (وعتقه) إلى (وإنما لم يضّر) وقوله: (والخلاف) إلى المتن. □ قوله: (المنع) أي: منع البيع. □ قوله: (وإنما كان قوله: لغيره إلخ) لو قاله لرقبي سم يظهر أنه مثل هذا المال لهذا الغلام لا يعتق فليراجع. □ قوله: (بغني هذا) أي: المال. □ قوله: (تجوز) بل قد تكون حقيقة كأن ملكه سيّده أو غيره وقلنا بصحته على الضعيف ع ش أي: أو اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح. □ قول (سني): (ولو قال لحاملي: أعتقتك إلخ) شمل إطلاقه ما لو قال لها: أثبت حرة بعد موتي وفيها في الرافعي في باب الوصية وجهان أحدهما لا يعتق الحمل لأن إعتاق الميت لا يسري وأصحهما يعتق؛ لأنه كعضو منها مغني. □ قوله: (مملوكة) إلى قول المتن: (وعليه قيمة ذلك) في المغني إلا قوله: (والخلاف) إلى المتن وقوله: (نعم) إلى المتن.

□ قول (سني): (عتقًا) أي: عتقت وتبعها في العتق حملها ولو انفصل بعضه حتى ثاني توأمين؛ لأنه كالجزء منها وظاهر عبارته أنهما يتقان معًا لا مرتبًا والتعليل يقتضيه لكن قول الرزكشي فيما لو أعتقها في مرضيه والثالث بقي بها دون الحمل فيحتمل أنها تعتق دونه كما لو قال: أعتقت سالما ثم غانما وكان الأول ثلث ماله يقتضي الترتيب وهو الظاهر مغني قال ع ش قول المتن: (عتقًا) ظاهره ولو كان الحمل علقة أو مضغة أو نطفة أخذًا من قول الشارح؛ لأنه جزء منها ومن قوله: (ولو أعتقه عتق) حيث نفخت فيه الروح ع ش. □ قوله: (لأنه إلخ) عبارة النهاية لدخوله في بيعها في الأولى ولأنه كالجزء منها في الثانية

□ قوله: (أن المعتمد المنع) كتب عليه م ر. □ قوله: (وإنما كان قوله: لغيره بغني هذا إلخ) لو قاله لرقبي.

منها، وعتقه بطريق التبعية لا السراية؛ لأنها في الأشخاص دون الأشخاص، وإنما لم يضر استثنائوه وليقوة العتق بخلاف البيع (ولو أعتقه عتق) إن نُفِخَتْ فيه الروح، وإلا لغا على المعتمد (دونها) وفارق عكسه بأنه لكونه فرعاً تُتَصَوَّرُ تبعيته لها ولا عكس، وقوله: مُضْغَةٌ هذه الأمة حرة إقراراً بانعقاد الولد حراً فإن زاد علق بها مني في ملكي كان إقراراً بكون الأمة أم ولد (ولو كانت لرجل والحمل لآخر) بنحو وصية (لم يعتق أحدهما بعتي الآخر)؛ لأنه لا استتباع مع اختلاف المالكين (وإذا كان بينهما عبد) أو أمة (فأعتق أحدهما كله أو نصيبه) كنصيب مني حراً، وكذا نصفك حراً، وهو يملك نصفه، والخلاف في هذه هل العتق انحصر في نصيبه أو شاع فعتق رُبْعُهُ ثم سرى لِرُبْعِهِ؟ لا فائدة له في غير نحو التعليق (عتق

قَاشَبَ ما لو قال: أَعْتَقْتُكَ إِلَّا يَدَكَ اهـ. فوَدَّ: (بخلاف البيع) كَأَنَّ قَالَ: بِغُتِكَ هَذِهِ الْجَارِيَةُ دُونَ حَمْلِهَا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ نِهَائَةً. فوَدَّ: (إِنْ نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بُلُوغُهُ أَوْ إِنْ نُفِخَ الرُّوحُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّارِعِ وَهُوَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ع. ش. فوَدَّ: (وَالْإِلْخَ) أَي: وَإِنْ لَمْ تُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ كَمُضْغَةٍ كَأَنَّ قَالَ: أَعْتَقْتُ مُضْغَتَكَ فَهُوَ لَعَوٌ مُغْنِي. فوَدَّ: (فَإِنْ زَادَ الْإِلْخَ) أَي: فَإِنْ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْاسْتِيلَادِ وَإِنْ أَقَرَّ بَوَاطِنُهَا وَقَدْ يَرَجُّهُ بِأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِقْرَارِ بَوَاطِنُهَا لَا يَسْتَدْعِي كَوْنَ الْوَلَدِ مِنْهُ لِيَجْوَازَ كَوْنُهُ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْحَمْلِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ بِزَمَنِ لَا يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ ع. ش. وَمُغْنِي. فوَدَّ: (عَلَّقْتُ بِهَا مِنِّي فِي مِلْكِي) أَي: أَوْ نَحْوِهِ مُغْنِي. فوَدَّ: (لأنه لا استتباع إلخ) أَي: وَلَا تَتَأْتِي السَّرَايَةُ لِمَا تَقَدَّمَ سَم.

فَوَدَّ (سَي): (وإذا كان بينهما) أَي: الشَّرِيكَيْنِ سَوَاءً أكانا مُسْلِمَيْنِ أَمْ كَافِرَيْنِ أَمْ مُخْتَلِفَيْنِ وَقوله: فَأَعْتَقَ أَي: بِنَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلِهِ وَقوله: أَوْ نَصِيْبِهِ أَي: أَوْ بَعْضِهِ مُغْنِي. فوَدَّ: (وَالْإِلْخَ فِي هَذِهِ الْإِلْخَ) أَي: فِيمَا بَعْدَ كَذَا عِبَارَةً الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ الْمُشْتَرَكِ وَأَطْلَقَ فَهَلْ يَبْقَى الْعِتْقُ عَلَى النِّصْفِ شَائِعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَصِّصْهُ بِمِلْكِ نَفْسِهِ أَوْ عَلَى مِلْكِهِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُعْتَقُ بِمَا مَلَكَهُ وَجِهَانِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي مِنْهُمَا كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي الرَّهْنِ، قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا يَكَادُ يَظْهَرُ لِهَذَا الْخِلَافِ فَائِدَةٌ إِلَّا فِي تَغْلِيْقِ طَلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ كَأَنَّ يَقُولَ إِنْ أَعْتَقْتَ نِصْفِي مِنْ هَذَا الْعَبْدِ فَاْمِرَاتِي طَالِقٌ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ لَمْ تَطْلُقْ أَوْ بِالثَّانِي طَلَقْتَ اهـ. فوَدَّ: (غَيْرُ نَحْوِ التَّغْلِيْقِ) أَي: فِي غَيْرِ التَّغْلِيْقِ

فوَدَّ: (لأنه لا استتباع إلخ) أَي: وَلَا تَأْتِي السَّرَايَةُ لِمَا تَقَدَّمَ. فوَدَّ: (لا فائدة له في غير نحو التعليق) قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ الْمُشْتَرَكِ وَأَطْلَقَ فَهَلْ يَبْقَى شَائِعًا أَوْ عَلَى مِلْكِهِ؟ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي مِنْهُمَا كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي الرَّهْنِ الْإِلْخَ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ: وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَبْقَى جَمِيعُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُوسِرًا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا يَكَادُ تَظْهَرُ فَائِدَةٌ إِلَّا فِي تَغْلِيْقِ طَلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: قَالَ جَمَاعَةٌ: وَتَظْهَرُ فَائِدَتُهُ فِي مَسَائِلَ أُخَرَ مِنْهَا مَا لَوْ وَكَّلَ شَرِيكُهُ فِي إِعْتَاْقِ نَصِيْبِهِ فَإِنْ قُلْنَا: بِالْأَوَّلِ عَتَقَ

نصيبه) مُطْلَقًا وفي عتق نصيب شريكه تفصيل (فإن كان مُعْسِرًا) عند الإعتاق (بقي الباقي لشريكه) ولا سريّة لمفهوم الخبر الآتي، نعم، إن باع شقّصًا بشرط الخيار له ثم أعتق باقية، والخيار باق سري، وإن أعسر بحصة المشتري لكنته بالسريّة يقع الفسخ فلا شركة حينئذ حقيقة فلا يرد (والا) يكن مُعْسِرًا.....

وأدخل بالتحوّل الإيمان. هـ قوله: (مطلقًا) أي: موسرًا كان أم مُعْسِرًا نهاية. هـ قوله: (عند الإعتاق) وسيأتي أن إيلاّد أحد الشريكين نافذ مع اليسار وعليه فلو كان مُعْسِرًا عند الإعتاق أو العلوّق ثم أيسر بعد فهل يؤثّر ذلك فيحكم بفنوّذ الإعتاق والعلوّق من وفيهما أو لا أو يفرّق بين الإعتاق فيحكم بعدم فنوّذه؛ لأنه قول إذا ردّ كفى وبفنوّذ الاستيلاّد؛ لأنه من قبيل الإثلاف فيه نظر وقضية قول الشارح في آخر أمّهات الأولاد والعبرة في اليسار وعدهم بوقت الإجمال إلخ أن طرؤ اليسار لا أثر له وقياس ما مرّ في الرهن من أنه لو أحبلها وهو مُعْسِر فبيعت في الدين ثم ملكها نفذ الإيلاّد أنه هنا كذلك إذا ملكها اهـ ش أقول: الفرق بين ما هنا الذي بطريق السريّة وبين الرهن واضح وأيضا قولهم هنا عند الإعتاق صريح في عدم تأثير طرؤ اليسار هنا فيتعيّن الاحتمال الثاني. ثم رأيت في الأنوار ما نصّه: والاعتبار في اليسار بحالة الإعتاق فإن كان مُعْسِرًا ثم أيسر فلا تقويم واستيلاّد أحد الشريكين الجارية موسرًا كالإعتاق إلخ. هـ قوله: (بشرط الخيار له) أي: أو لهما ع ش. هـ قوله: (فلا شركة حينئذ إلخ) بل قد يقال:

جميع العبد شائعًا عنه وعن موكله أو بالثاني لم يعتق نصيب الموكل، وهذه ستأتي بعد اهـ. فليُنظر هذا مع ما تقدّم عن إشكال السنوي ولا يتأتى أن يكون ما ذكره السنوي مبنيا على الأول هنا؛ لأن كلام السنوي يدلّ على عتق الجميع عن الموكل، وما ذكره هنا صريح في وقوع العتق عنهما ولا أن يكون مبنيا على الثاني لصراحته في أنه يعتق نصيب الموكل ويسري إلى نصيب الوكيل، وصراحة ما هنا على الثاني في أنه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فإن قلت يمكن أن المراد الذي يعتق بطريق المباشرة نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسري العتق إليه قلت هذا لا يمنع المخالفة؛ لأن الذي عتق ابتداء على هذا نصيب الوكيل ثم سري عليه إلى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره السنوي فإن الأمر عليه بالعكس، نعم قول شرح الرّوض، وهذه ستأتي بعد إشارة إلى قول الرّوض بعد ذلك وإن وكلّ شريكه في عتق نصيبه فأبى النّصفين عتق قوم على صاحبه نصيب الآخر؟ وإن أطلق حمل على نصيب الوكيل اهـ. وحينئذ فيمكن أن يجاب ببناء ما ذكره السنوي على الثاني وحمله على ما إذا أراد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسري إلى نصيب الوكيل، وحمل ما ذكره هنا على الثاني كالأول على ما إذا أطلق فيعتق على الثاني نصيبه دون نصيب الموكل أي: باعتبار المباشرة فليتأمل. هـ قوله: (غير نحو التعليق) قال في شرح الرّوض: كأن يقول: إن أغتقت نصفني من هذا العبد فامرأتي طالق فإن قلنا: بالأول يعني وقوعه شائعًا لم تطلق أو بالثاني يعني وقوعه على ملكه طلقت اهـ. هـ قوله: (فلا شركة حينئذ حقيقة) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الإعتاق أيضا؛ لأنه إذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتأمل.

بأن مَلَكَ فاضِلاً عن جميع ما يُتْرَكُ لِلْمُفْلِسِ ما يَفي بقيمته (سرى إليه) أي: نصيبَ شريكه ما لم يَبُثَّ له الاستيلاء بأن استولدها مالكه مُعْسِراً لِخَيْرِ الصَّحِيحِينَ «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاءَ له في عَبدٍ، وكان له مالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ العَبدِ قَوْمَ العَبدِ عليه قيمةً عَدْلٍ وأعطى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عليه العَبدُ، وإلا فَقَدَ عَتَقَ عليه ما عَتَقَ» وقيسَ بما فيه غيرُه مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي وفي رِواية لِلدَّارَقُطَنِيِّ «وَرَقٌّ منه ما رَقَّ» قال الحُفَاطُ: ورِواية السُّعَايَةِ مُدْرَجَةٌ فيه وبفرض وُرودها حُمِلَتْ جَمْعاً بين الأحاديثِ على أَنَّهُ يَسْتَسْعِي لِسَيِّدِهِ الَّذِي لم يعتقَ بِمعنى يَخْدُمُهُ بِقَدْرِ نَصيبِهِ لِقَلَّا يَظُنُّ أَنَّهُ يَحْزُمُ عليه استِخدامَهُ (أو إلى ما أيسَرَ به).....

لا شَرِكَةَ حَقِيقَةً حِينَ الإِعتاقِ أَيْضاً؛ لأنَّهُ إذا كان الخِيارُ له فَمِلْكُ المِبيعِ له فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (بأن مَلَكَ إلخ) عِبارةٌ المُغْنِي والمُرَادُ بِغَيْرِ المُعْسِرِ أَنْ يَكُونَ مُوسِراً بِقيمةٍ حِصَّةِ شريكه فاضِلاً ذلك عن قوتِهِ وقوتِ مَنْ تَلَزَمَ نَفَقَتُهُ في يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ وَدَسَتْ ثَوْبٌ يَلْبَسُهُ وَسُكْنَى على ما سَبَقَ في الفَلَسِ وَيُضَرَفُ إلى ذلك كُلُّ ما يُباعُ وَيُضَرَفُ في الدُّيُونِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (فاضِلاً إلخ) حالٌ من قَوْلِهِ الآتي ما يَفي بقيمته أي: قيمةَ الباقي. ❦ قَوْلُهُ: (أي: نَصيبُ شريكه) هَلَّا قال أي: الباقي كما هو المُتَبَادِرُ من المَثْنِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (ما لم يَبُثَّ له الاستيلاء إلخ) عِبارةٌ المُغْنِي والرَّوَضِ مع شَرْحِهِ وَيُسْتَنَى من ذلك ما لو كان نَصيبُ الشَّرِيكِ مُسْتَوْلِداً بأن استولدها وهو مُعْسِرٌ فلا سِرايةَ في الأصَحِّ لأنَّ السَّرايةَ تَتَضَمَّنُ الثَّقَلَ وَيَجْرِي الخِلافُ فيما لو استولدها أَحَدُهُما وهو مُعْسِرٌ ثم استولدها الآخرُ ثم اِغْتَقَهَا أَحَدُهُما وَلَوْ كانتِ حِصَّةُ الَّذِي لم يُعْتَقِ مَوْقُوفَةً لم يَسِرَ العَتَقُ قَوْلاً واحِداً اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مالكُهُ) أي: مالِكُ النَصيبِ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (ثَمَنُ العَبدِ) أي: ثَمَنٌ ما يَخْصُ شريكه من العَبدِ والمُرَادُ بِالثَمَنِ هُنَا القِيميَّةُ ع ش وَسَم. ❦ قَوْلُهُ: (قَوْمُ العَبدِ) أي: نَصيبُ الشَّرِيكِ مِنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أي: من اشْتِراكِ العَبدِ بين اثْنَيْنِ وَكَوْنِ المُشْتَرَكِ أُمَّةً وقَوْلُهُ: يَأْتِي أي: من الإِسْيارِ بَعْضُ قيمةِ نَصيبِ الشَّرِيكِ. ❦ قَوْلُهُ: (ورِوايةُ السُّعَايَةِ) عِبارةٌ الأَسْنَى والمُغْنِي والرَّشِيدِي وأَمَّا رِوايةُ فَإِنَّ لم يَكُنْ له مالٌ قَوْمَ العَبدِ عليه قيمةً عَدْلٍ ثم اسْتَسْعَى لِصاحِبِهِ في قِيميَّته غيرَ مَشْقُوقٍ عليه فَمُدْرَجَةٌ في الخَبَرِ كما قاله الحُفَاطُ أو مَحْمُولَةٌ إلخ. ❦ قَوْلُهُ: (يَعْنِي يَخْدُمُهُ) لا يَخْفَى عَدَمُ تَأْتِي هذا الجوابِ مع قَوْلِهِ قَوْمَ عليه ومع قَوْلِهِ في قِيميَّته رَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ (سَم): (إلى ما أيسَرَ به) إن كان ما عِبارةً عن الجُزْءِ من نَصيبِ الشَّرِيكِ كما هو المَوْافِقُ لِلْمَعْطُوفِ عليه فَالْهَاءُ في قَوْلِهِ به على حَذْفِ مُضَافٍ أي: بقيمته أو عن الجُزْءِ من القِيميَّةِ كما هو المُناسِبُ لِتَعَلُّقِ

❦ قَوْلُهُ: (أي: نَصيبُ شريكه) هَلَّا قال: أي: الباقي كما هو المُتَبَادِرُ من المَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (في الحديثِ الشَّرِيفِ ثَمَنُ العَبدِ) يَتَأَمَّلُ حِكْمَةُ التَّعْبِيرِ بِالْعَبدِ مع أَنَّ الواجِبَ قيمةُ حِصَّةِ الشَّرِيكِ فَقَطْ، ولا شَكَّ أَنَّهُ المُرَادُ بِدَلِيلِ بَقِيَّةِ الحديثِ. ❦ قَوْلُهُ: (ما أيسَرَ به) إن كان ما عِبارةً عن الجُزْءِ من نَصيبِ الشَّرِيكِ كما هو المَوْافِقُ لِلْمَعْطُوفِ عليه، فَالْهَاءُ في قَوْلِهِ: به على حَذْفِ مُضَافٍ أي: بقيمته أو عن الجُزْءِ من القِيميَّةِ كما هو المُناسِبُ لِتَعَلُّقِ الِيسارِ به فَمَا على حَذْفِ مُضَافٍ أي: أو إلى قِسْطِ ما أيسَرَ به، وإلا فَالسَّرايةُ

من قيمته ليقرب حاله من الحرية، ولو كان لثلاثة فأعتق اثنين منهم نصيبهما معا، وأحدهما موسر فقط قوم جميع ما لم يُعتق عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الإعتاق) أي: وقته؛ لأنه وقت الإنفاق كجناية على قن سرث لنفسه تُعتَبَرُ قيمته يومها لا يوم موته كذا أطلقه شارح، وهو غفلة عما مر في المتن في الغصب من قوله: فإن جنى وتلف بسرية، فالواجب الأقصى وبما صرح به من أن الواجب هنا قيمة البعض لا بعض القيمة صرح به جمع مُتَقَدِّمون ويظهر أن يأتي هنا ما مر في نظير ذلك من الصداق إلا أن يُفَرَّقَ بأن الزوجة امتازت بأحكام في مقابلة كسرها لا تأتي في غيرها فلا بُدَّ أن تجب هنا قيمة البعض؛ لأنه المُتَلَفُ دون بعض القيمة، وإن أوجبه ثم لما تقرر من التميز (وتقع السرية بنفس الإعتاق) للخبر الظاهر فيه؛ ولأن ما يترتب على السرية في حكم الإنفاق والقيمة تجب بسبب الإنفاق فيعطى حكم الأحرار

اليسار به فما على حذف مضاف أي: إلى قسط ما أيسر به وإلا فالسرية ليست إلى ما أيسر به من القيمة بل إلى ما يقابله من حصّة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثاني وإلا فالمُناسب للأول أن يقال عَقِبَ به أي: بقيمته فليُتَأَمَّلَ سم. هـ قوله: (من قيمته) عبارة المُغني من نصيب شريكه اهـ.

هـ قوله: (قوم جميع ما لم يُعتق إلخ) بيناء المفعول وقوله: عليه أي: الموسر مُتَعَلِّقٌ بقوم عبارة المُغني قوم جميع نصيب الذي لم يُعتق على هذا الموسر كما جزمنا به والمريض مُغسِّرٌ إلّا في ثلث ماله كما سيأتي فإذا أعتق نصيبه من عبد مُشْتَرَكٍ في مَرَضٍ موته فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعَقَّ جميعه وإن لم يُخْرَجْ إلّا نصيبه عَتَقَ بلا سريّة اهـ. وقوله: والمريض إلخ في الرّوض مع شرحه مثله.

هـ قوله (سري): (وعليه) أي: الموسر على كل الأقوال الآتية قيمة ذلك أي: القدر الذي أيسر به. (تنبيه): للشريك مطالبة المُعتق بدفع القيمة وإجباره عليها فلو مات أخذت من تركته فإن لم يطالبه الشريك فللعبد المطالبة فإن لم يطالب طالبه القاضي وإن اختلفا في قدر قيمته فإن كان العبد حاضرا قريب العهد بالعتق روجع أهل التقويم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المُعتق؛ لأنه غارم مُغني وقوله: وإن اختلفا إلخ في الرّوض مع شرحه مثله. هـ قوله: (أي: وقته) إلى قوله كذا أطلقه شارح في النهاية والمُغني. هـ قوله: (كذا أطلقه إلخ) راجع إلى المقيس عليه فقط. هـ قوله: (في مقابلة كسرها) أي: بالطلاق. هـ قوله: (وإن أوجبه ثم إلخ) وهو المُعْتَمَدُ كما مر هناك.

هـ قوله (سري): (وتقع السرية بنفس الإعتاق) فتنتقل الحصّة إلى ملك المُعتق ثم تقع السرية به. (تنبيه): يُسْتَشَى من ذلك ما لو كاتبه الشريكان ثم أعتق أحدهما نصيبه فإنما نُحْكَمُ بالسرية بعد العجز عن أداء نصيب الشريك فإن في التّعجيل ضررا على السيّد بقوات الولاء مُغني ونهاية. هـ قوله: (ما ترتب إلخ) وهو العتق. هـ قوله: (فيعطى إلخ) تُفَرِّعُ على المتن.

ليست إلى ما أيسر به من القيمة، بل إلى ما يقابله من حصّة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثاني، وإلا فالمُناسب للأول أن يقال: عَقِبَ به أي: بقيمته فليُتَأَمَّلَ.

عَقِبَ العتق، وإن لم يُؤدَّ القيمة (وفي قول) لا يقع الإعْتاقُ إلّا (بأداء القيمة) أو الاعتياض عنها
لِخبرِ الصّحّاحين (إن كان موسيراً يُقوّم عليه قيمةً عدلٍ ثمّ يعتق) وأجابوا بأنّه إنّما يدلُّ على أنّ
العتق بالتقويم لا بالدفع، وحينئذٍ فيدلُّ للأول؛ لأنّه إنّما تَمَّ؛ لأنّه صار مثلاً، وإنّما يَثَلَّفُ
بالسّرية (وفي قول) يوقّف الأمرُ رِعايةً للجانبين فعليه (إن دفعها) أي: القيمة (بأنّ أنّها) أي:
السّرية حَصَلَتْ (بالإعتاق)، وإلاّ بأنّ أنّه لم يعتق (واستيلادُ أحدِ الشّريكين الموسرِ يسري) إلى
حِصّةِ شريكه كالعتق، بل أولى؛ لأنّه فعلٌ، وهو أقوى، ولذا نفَذَ من محجورٍ عليه دون عتقه
كما بحثه الأذرعِي ومن مريضٍ من رأسِ المالِ، وإعتاقه من الثُلثِ إمّا من المُعسرِ فلا يسري
كالعتق إلّا من والدِ الشّريك؛ لأنّه ينفذُ منه إيلادها كلّها (وعليه) أي: الموسرِ (قيمة) ما أيسرَ به

□ فَوَدَّ: (لا يقع الإعْتاقُ) إلى قولِ المثنى: (وَيَعْتَقُ نَصِيبُ المُدَّعي) وقوله في (النهاية) إلّا قوله: (من
مُحجورٍ عليه) إلى (من مريضٍ) وقوله: (فإذا أو جَبَتْ) إلى (ولو كان بالدين). □ فَوَدَّ: (أو الاعتياض عنها)
فلا يَكْفِي الإبراء كما قاله الماورديُّ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ فَيَدُلُّ لِلأَوَّلِ إلخ) مَحَلُّ تَأْثُلٍ. □ فَوَدَّ: (يوقّف
الأمرُ) إلى قولِ المثنى: (ولا يسري تذييرٌ) في المُعْنِي إلّا قوله: (كما بحثه الأذرعِي) وقوله: (واغْتِمَادُ
جَمْع) إلى (ويجب مع ذلك) وقوله: (وعلى الثّالثِ) إلى (وعلى الثّاني). □ فَوَدَّ: (رِعايةً للجانبين) عبارة
المُعْنِي لأنّ الحُكْمَ بالعتق يَضُرُّ السَّيِّدَ والتَّأخِيرُ إلى أداءِ القيمةِ يَضُرُّ بالعبدِ والتَّوَقُّفُ أَقْرَبُ إلى العدلِ ورِعاية
الجانبين اهـ. □ فَوَدَّ: (فعليه) أي: قولِ الوقف. □ فَوَدَّ: (إلى حِصّةِ شريكه) أي: حيثُ كان موسيراً بالكلِّ وإلّا
فَفيما أيسرَ به فَقَطْ كما يأتي. □ فَوَدَّ: (فلا يسري إلخ) أي: ويكون الولدُ حُرّاً فَيَغْرُمُ لِشريكه قيمةً يَضِفُه.
عُبابٌ اهـ سم على المنهج وسيأتي في كلامِ الشّارح في أمّهات الأولاد حكايةً خلافٍ فيه وظاهره أنّ
المُعْتَمَدَ منه أنّه مُبْعَضٌ ع ش. □ فَوَدَّ: (من مُحجورٍ عليه) أي: بجنونٍ أو سَفَهٍ أو فُلَسٍ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (دون
عِفِّهِ) أي: إعتاقه. □ فَوَدَّ: (إلّا من والدِ الشّريك إلخ) صورةُ المسألة أنّ أحدَ الشّريكين الذي هو والدُ
الشّريك الآخرِ استَوْلَدَها رَشِيدٌ عبارةً المُعْنِي نَعَمَ إن كان الشّريكُ المُستَوْلَدُ أصلاً لِشريكه سَرَى كما لو
استَوْلَدَ الجاريةَ التي كلّها له اهـ. وفي سم بعد ذِكرِ مثلها عن كَثَرِ الأُستاذِ ما نُصّه: ولم يذْكَرِ الشّارحُ نظيرَ
ذلك في الإعْتاقِ بأنّ أَعْتَقَ أحدَ الشّريكين المُعسرِ الذي هو أصلُ الشّريك الآخرِ حِصّته فَهَلْ يسري وتَبَقَى
القيمةُ في ذِمَّتِهِ أو لا ويُفَرَّقُ بينه وبين الإيلادِ؟ فيه نَظَرٌ فَلْيُراجِعْ، والثّاني هو مُقْتَضَى تَضَعِيفِ اسْتِثْناءِ بعضهم
الآتي في هامِشِ أحدها اليسارُ اهـ. □ فَوَدَّ: (إيلادها كلّها) أي: إيلادُ الجاريةِ التي كلّها لَوَلَدِهِ.

□ فَوَدَّ: (إلّا من والدِ الشّريك) صورةُ المسألة أنّ أحدَ الشّريكين الذي هو والدُ الشّريك الآخرِ
استَوْلَدَها، وعبارةُ كَثَرِ الأُستاذِ ولو كان الشّريكُ المُستَوْلَدُ أصلاً لِشريكه سَرَى وإن كان مُعسرًا كما لو
استَوْلَدَ الجاريةَ التي كلّها له اهـ. □ فَوَدَّ: (يضاً: إلّا من والدِ الشّريك) لم يذْكَرِ نظيرَ ذلك في الإعْتاقِ بأنّ
أَعْتَقَ أحدَ الشّريكين المُعسرِ الذي هو أصلُ الشّريك الآخرِ حِصّته فَهَلْ يسري وتَبَقَى القيمةُ في ذِمَّتِهِ أو
لا؟ ويُفَرَّقُ بينه وبين الإيلادِ، فيه نَظَرٌ فَلْيُراجِعْ، والثّاني هو مُقْتَضَى تَضَعِيفِهِ اسْتِثْناءِ بعضهم الآتي في

من (نصيب شريكه)؛ لأنه أثْلَفَه بإزالة ملكه عنه (وحصته من مهر المثل)؛ لاستمتاعه بملك غيره إن تأخر الإنزال عن تغييب الحشفة كما هو الغالب، وإلا لم تُلْزَمه حصّة مهر؛ لأنّ الموجب له تغييب الحشفة في ملك غيره، وهو مُنتَفٍ لما يأتي أنّ السّراية تَقَعُ بنفسِ العلوق، واعتمادُ جمع وجوبها مُطلقاً مبني على ضعيف كما يُعلّم من التعليل الآتي بوقوع العلوق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وما مرّ في الأبّ بأنّه إنّما قُدِّرَ الملكُ فيه لِحَرَمَتِهِ، ويجبُ مع ذلك في بكرِ حصّته من أرشِ البكارة (وتجري الأقوال) السّابقة (في وقت حصول السّراية) إذ العلوق هنا كالإعتاق ثمّ (فعلى الأول)، وهو الحصولُ بنفسِ العلوق (والثالث)، وهو التّبيّن (لا تجب قيمة حصّته من الولد)؛ لأنه على الأول انعقد حراً لوقوع العلوق في ملكه، وعلى الثالث نُزِلَ استحقاق السّراية منزلة حصول الملك، وعلى الثاني تجب (ولا يسري تذييل لبعضه من مالك كل أو بعض إلى الباقي؛ لأنه ليس إطلافاً لجواز بيع المُدبّر فيموت السيّد بعته ما دبره فقط؛ لأنّ الميّت مُعسّر، وحصوله في الحمل ليس سِراية، بل تَبَعاً كحُضْوٍ منها. (ولا يمنع السّراية دين) حال (مُسْتَعْرِق) بدون حَجَرٍ (في الأطهر)؛ لأنه مالك لما في يده نافذ

فُود: (إن تأخر الإنزال إلخ) راجع للمعطوف فقط. فُود: (ولاً إلخ) أي: بأن تقدّم أو قارن ولو تنازعا فزعم الواطئ تقدّم الإنزال والشريك تأخر صدق الواطئ فيما يظهر عملاً بالأصل من عدم وجوب المهر وإن كان الظاهر تأخر الإنزال ويحتمل تصديق الشريك؛ لأن الأصل فيمن تعدى في ملك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تتحققه وهذا أقرب ع. ش. وقوله: (بأن تقدّم أو قارن) موافق لما ذكره الشارح في باب النكاح في الإغفاف ومخالف لما في المغني هنا مما نصّه نعم إن أنزل مع الحشفة قلنا بما صحّحه الإمام من أن الملك يتقبل مع العلوق فقصية كلام الأصحاب كما في المطلب الوجوب واحتراز المصنّف بالموسر عما لو كان مُعسّراً فإن الاستيلاء لا يسري كالعتق فلو استولدها الثاني وهو مُعسّر فهي مُستولدتها لمصادفة ملكه المُستعّر ويجب على كلّ منهما نصف مهرها للآخر ويأتي فيه أقوال التّقا ص. هـ. فُود: (لأن الموجب له) الأولى الثاني. فُود: (لما يأتي أنّ السّراية إلخ) علة لقوله: وهو مُنتَفٍ. فُود: (وجوبها) أي: الحصّة من مهر المثل. فُود: (مطلقاً) أي: تقدّم الإنزال أو لا ع. ش. فُود: (على ضعيف) أي: من أنّ السّراية تقع بأداء القيمة. فُود: (وبذلك) أي: بقوله لأن الموجب إلخ. فُود: (يندفع الفرق) أي: فرق ذلك الجمع القائل بالوجوب مُطلقاً هنا. فُود: (بين هذا) أي: استيلاء شريك موسر ليس بأب. فُود: (وما مرّ في الأب) أي: في النكاح في فضل الإغفاف من تقييد الوجوب بتأخر الإنزال. فُود: (بأنّه إلخ) متعلّق بالفرق. فُود: (ويجب مع ذلك في بكر حصّته إلخ) يتبني أنّ محلّ هذا إن تأخر الإنزال عن إزالتها وإلا فلا يجب لها أرض ولعله لم يثبت عليه ليعد العلوق من الإنزال قبل زوال البكارة ع. ش. فُود: (وعلى الثاني) وهو حصول السّراية بأداء القيمة. فُود: (لبعضه) إلى قوله: (قال البلّيني) في المغني إلّا قوله: (كل أو) وقوله: (وحصوله) إلى المتن.

التَصَرُّفِ فِيهِ وَلِذَا نَقَدَ إِعْتَاقَهُ قَالَ الْبُلْقِينِي: وَلَا حَاجَةَ لِمُسْتَعْرِقٍ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ فَإِذَا أَوْجَبَتِ السَّرَايَةُ مِائَةً، وَهِيَ عِنْدَهُ وَعَلَيْهِ خَمْسُونَ لَمْ يَسِرْ عَلَى الضَّعِيفِ إِلَّا فِي خَمْسِينَ، وَلَوْ كَانَ بِالذَّيْنِ الْحَالِ رَهْنٌ لَازِمٌ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ وَلَا يَفْضُلُ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَسِرْ قِطْعًا، وَلَوْ عَلَّقَ وَهُوَ مُسْتَقِيلٌ ثُمَّ وَجَدَتِ الصُّفَّةُ، وَهُوَ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ لَمْ يَسِرْ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي نَفْوِذِ الْعَتَقِ بِحَالَةٍ وَجُودِ الصُّفَّةِ (وَلَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُوَسِّرِ أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ فَعَلَيْكَ قِيَمَةُ نَصِيبِي فَأَنْكَرَ) وَلَا يَبْنِي (صُدِّقَ الْمُتَنَكِّرُ بِمِثْلِهِ) إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ الْعَتَقِ (فَلَا يَعْتَقُ نَصِيبَهُ) إِنْ حَلَفَ، وَإِلَّا حَلَفَ الْمُدَّعِي وَاسْتَحَقَّ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ وَلَا يَعْتَقُ نَصِيبَ الْمُتَنَكِّرِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى إِنَّمَا سُمِعَتْ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْقِيَمَةِ فَقَطْ، وَإِلَّا فَهِيَ لَا تُسْمَعُ عَلَى آخَرِ أَنَّكَ أَعْتَقْتَ حَتَّى يَحْلِفَ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ مَعَ الشَّرِيكِ

قوله: (وَلِذَا نَقَدَ الْخُ) عبارةٌ الْمُغْنِي وَلِهَذَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا وَأَعْتَقَهُ نَقَدَ اهـ. قوله: (لَيْسَ لَهُ) أي: لِلرَّاهِنِ. قوله: (لَمْ يَسِرْ قِطْعًا) أي: وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مُوسِرٌ بِالرَّهْنِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شَيْءٌ أَي: لِأَنَّهُ مُعْسِرٌ وَلَا تُشْكِلُ هَذِهِ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْنَعُ السَّرَايَةَ لِأَنَّ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ فَيَمْنَعُ لَهُ مَا لَمْ يُدْفَعْ مِنْ حِصَّةِ شَرِيكِهِ بِخِلَافِ هَذَا اهـ. قوله: (وَهُوَ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ) أي: بِقَلَسٍ مُغْنِي. قوله: (لَمْ يَسِرْ) وَفِي تَطْلِيلِهِ فِي حَجَرِ السَّفَةِ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمُفْلِسَ لَوْ نَقَدْنَا عَنْتَهُ ضَرَرْنَا بِالْغُرَمَاءِ بِخِلَافِ السَّفَةِ مُغْنِي. قوله: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْعَبْرَةَ الْخُ) يَتَأَمَّلُ هَذَا فَإِنَّ الْأَصَحَّ فِيمَا يَأْتِي آخِرَ كِتَابِ التَّذْيِيرِ أَنَّ الْعَبْرَةَ بَوَقَّتِ التَّغْلِيْقَ حَتَّى لَوْ عَلَّقَ مُسْتَقِيلًا وَوُجِدَتِ الصُّفَّةُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَتَقَ نَظَرًا لِحَالَةِ التَّغْلِيْقِ وَقَدْ يُقَالُ: مَا هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ فِيمَا يَأْتِي ع ش.

قوله: (سَيِّئٌ) (الْمُوَسِّرِ) قَالَ الرَّافِعِيُّ: احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُعْسِرِ فَإِنَّهُ إِذَا أَنْكَرَ وَحَلَفَ لَمْ يَعْتَقُ مِنَ الْعَبْدِ شَيْءٌ فَلَوْ اشْتَرَى الْمُدَّعِي نَصِيبَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَتَقَ عَلَيْهِ وَلَا سِرَايَةَ فِي الْبَاقِي مُغْنِي. قوله: (وَلَا يَبْنِي) أي: لِلْمُدَّعَى إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِي. قوله: (إِنْ حَلَفَ الْخُ) فِيهِ أَنَّ عَدَمَ الْعَتَقِ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَلَيْسَ مُقَيَّدًا بِالْحَلْفِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ ثُمَّ إِنْ حَلَفَ فَلَا يَسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْمُدَّعَى الْقِيَمَةَ وَإِلَّا حَلَفَ الْمُدَّعَى وَاسْتَحَقَّهَا رَشِيدِيَّ وَسَيَذْكُرُ الشَّارِحُ مَا يُوَافِقُهُ وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْقَيْدَ هُنَا تَمْهِيدًا لِقَوْلِهِ الْآتِي وَتَقْيِيدُهُمَا الْخُ. قوله: (لِأَنَّ الدَّعْوَى الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَعْتَقُ نَصِيبَ الْمُتَنَكِّرِ بِهَذَا الْيَمِينِ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْقِيَمَةِ وَالْيَمِينَ الْمَرْدُودَةُ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا مَا تَوَجَّهَتْ نَحْوَهُ وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلدَّعْوَى عَلَى إِنْسَانٍ أَنَّكَ أَعْتَقْتَ عَبْدَكَ وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ وَظِيفَةِ الْعَبْدِ اهـ عِبَارَةُ سَم قَوْلُهُ: (وَالْأَفْهَى لَا تُسْمَعُ الْخُ) وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا عَسَاهُ أَنْ يُقَالَ هَلَّا عَتَقَ نَصِيبَ الْمُتَنَكِّرِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِفْرَارِ فَهُوَ مُقَرَّبٌ بِعَتَقِ نَصِيبِهِ فَيُؤَاخَذُ بِإِفْرَارِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا اعْتَدَّ بِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْقِيَمَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ يَمِينَ مَرْدُودَةً بِالنِّسْبَةِ لِلْعَتَقِ فَلَا إِفْرَارَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ اهـ.

هَامِشٌ أَحَدُهَا الْيَسَارُ. قوله: (وَالْأَفْهَى لَا تُسْمَعُ عَلَى آخَرِ أَنَّكَ أَعْتَقْتَ حَتَّى يَخْلِفَ الْخُ) وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا عَسَاهُ أَنْ يُقَالَ: هَلَّا عَتَقَ نَصِيبَ الْمُتَنَكِّرِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِفْرَارِ فَهُوَ مُقَرَّبٌ بِعَتَقِ نَصِيبِهِ فَيُؤَاخَذُ

شاهد آخر قبلًا حِسبة أي: إن كان قبل دعواه القيمة كما بحثه الزركشي لِثَهْمَتِهِ حينئذٍ (ويعتق نصيب المُدَّعي بإقراره إن قلنا: يسري بالإعتاق) مُؤاخَذَةً له بإقراره، وتقييدُهما له بما إذا حَلَفَ المُنْكَرُ أو المُدَّعي اليمين المزدودة مُعْتَرِضٌ بأنَّه لا وجه له إذ لو نكلا معًا، فالحكم كذلك لوجود العِلَّةِ وهي إقراره (ولا يسري إلى نصيب المُنْكَرِ)، وإن أيسر المُدَّعي؛ لأنَّه لم يُنشِئ عتقًا فهو كقول شريكٍ لآخر اشترت نصيبي وأعتقته فأنكر فإنَّه يعتق نصيب المُدَّعي ولا يسري (ولو قال لشريكه) المُعْسرِ أو الموسر: (إن أعتقت نصيبك فنصيبي حرٌّ) فقط أو زاد (بعد نصيبك فأعتق الشريك) المقول له نصيبه (وهو موسرٌ سرى إلى نصيب الأول إن قلنا: السراية بالإعتاق)، وهو الأصح (وعليه قيمته) أي: نصيب المُعْلَقِ ولا يعتق بالتعليق؛ لأنَّ السراية أقوى منه؛ لأنَّها قهريةٌ تابعةٌ لعتق الأول لا مدفع لها، والتعليق قابلٌ للدفع ببيع ونحوه، وإذا اجتمع سببان لا يُمكن اجتماعهما قُدِّمَ أقواهما، وبهذا فارق ما وقَّع لهما في الوصايا قبيل الركن الرابع من التسوية بينهما لإمكانها أما لو كان المُعتق مُعْسرًا فيعتق على كل نصفه تنجيزًا في الأول وبمقتضى التعليق في الثاني (فلو قال) لشريكه: إن أعتقت نصيبك (فنصيبي حرٌّ قبله) أو معه أو حال عتقه (فأعتق الشريك) المُخاطَبُ نصفه (فإن كان المُعْلَقُ مُعْسرًا عتق نصيب كلِّ عنه) المُنْجَزُ حالًا والمُعْلَقُ قبله ولا سراية وخصَّ المُعْلَقُ بالإعسار؛ لأنَّه لا فرق في الآخر بين المُعْسرِ والموسر (والولاء لهما) لاشتراكهما في العتق، (وكذا إن كان المُعْلَقُ موسرًا وأبطلنا الدَّورَ) اللَّفْظِيَّ الآتي بَيَّانه بالنسبة للقبليَّةِ إذ لا يتأتَّى إلا فيها، وهو الأصحُّ يعتق نصيب كلِّ عنه

- قوله: (لِثَهْمَتِهِ حينئذٍ) أي: أما إن كان بعد دعواه القيمة فلا لِثَهْمَتِهِ فهو تَغْلِيلٌ لِمُقَدَّرِ ش.
- قول (سرى): (إن قلنا يسري إلخ) مُعْتَمَدٌ ش عبارة المُغْنِي إن قلنا بالراجع من أنه يسري بالإعتاق في الحال اه. • قوله: (وتقييدُهما له) أي: تقييدُ الشَّيْخَيْنِ في غير المنهاج وأصله لِعِتْقِ نَصِيبِ المُدَّعي إلخ. • قوله: (وإن أيسر) إلى قوله: ولكونه يوجب في المُغْنِي إلَّا قوله: وبهذا فارق إلى أما لو كان وإلى قول المثني ولو كان عبدًا في النهاية إلَّا قوله: وبهذا فارق إلى ما لو كان وقوله: المُنْجَزُ إلى المثني.
- قوله: (شريكٍ لآخر) عبارة المُغْنِي أحد الشريكين لِرجُلٍ اه. • قوله: (لِعِتْقِ الأول) أي: إعتاق المُعْتَقِ الأول عبارة النهاية لِعِتْقِ نَصِيبِهِ اه. • قوله: (لإمكانها) أي: التسوية. • قوله: (تنجيزًا في الأول) أي: في المُعْتَقِ الأول وهو مَنْ نَجَزَ العِتْقَ ش.
- قول (سرى): (قبله) أي: قبل عتق نصيبك مُغْنِي. • قوله: (بالنسبة إلخ) مُتَعْلَقٌ بِأَبْطُلْنَا الدَّورَ.
- قوله: (وهو الأصح) أي: بطلان الدَّور. • قوله: (يعتق نصيب كلِّ إلخ) بَيَّانٌ لَوَجْهِ الشَّبه لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وكذا إن كان إلخ.

بإقراره، وذلك؛ لأن اليمين إنما اعتدَّ بها بالنسبة للقيمة؛ لأنها تابعةٌ للدَّعْوَى، والدَّعْوَى إنما سُمِعَتْ بالنسبة للقيمة فلم يوجب يمينٌ مزدودةٌ بالنسبة للعتق فلا إقرارٌ بالنسبة إليه.

ولا سرياء؛ لأن اعتبار المعية والحالية بمنعها والقبليّة مُلغاة لاستحالة الدور المُستلزم هنا سدّ باب عتق الشريك فيصير التعليق معها كهو مع المعية والحالية. (والا) يُبطل الدور في صورة القبليّة (فلا يعتق شيء) على واحد منهما إذ لو نفذ إعتاق المُخاطب عتق نصيب المُعلّق قبله فيسري فيبطل عتقه فلزم من عتقه عدمه لتوقّف الشيء على ما يتوقّف عليه ولكونه يوجب الحجز على المالك المُطلّق التصرف في إعتاق نصيب نفسه من غير موجب، ولا نظير له ضَعفه الأصحاب، هذا كله إن لم يُنجز المُعلّق عتق نصيبه، وإلا عتق عليه قطعاً وسرى بشرطه (ولو كان) أي: وجد (عبد لرجل نصفه وإآخر ثلثه وإآخر سدسه فأعتق الأحرار) بكسر الحاء كما بخطه لكن ليوافق كلام أصله لا للتقييد إذ لو أعتق اثنان منهم أي: اثنين كانا فالحكم كذلك كما في الروضة وغيرها (نصبيهما) بالتثنية (معاً) بأن لم يفرغ أحدهما منه قبل فراغ الآخر أو علّقه بصفة واحدة أو وكلاً وكيلاً فأعتقه بلفظ واحد. (فالقيمة) للتصف الذي سرى

قوله: (ولا سرياء) من عطف اللّازم. قوله: (يمنعها) أي: السرياء. قوله: (عتق الشريك) أي: إعتاق الشريك المُطلّق التصرف نصيبه من غير موجب. قوله: (معها) أي: القبليّة. قوله: (فيسري) أي: على نصيب المُخاطب بناء على ترتب السرياء على العتق مُغني وزيادي. قوله: (فَيُبطل عتقه) أي: عتق المُخاطب وكذا ضمير من عتقه. قوله: (لتوقّف الشيء إلخ) عبارة المُغني وفيما ذكر دور وهو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه وجوداً وعدمًا وهو دور لفظي. قوله: (لتوقّف الشيء) وهو عتق نصيب المُخاطب على ما يتوقّف عليه وهو عتق نصيب المُعلّق. قوله: (ولكونه) أي: توضيح الدور. قوله: (ضعفه إلخ) أي: توضيح الدور اللفظي. قوله: (وهذا كله) أي: قول المتن وكذا إن كان إلخ. قوله: (ولا عتق) أي: نصيب المُعلّق. قوله: (بشرطه) أي: شروط السرياء الآتية في المتن والشرح. قوله: (أي: وجد) إلى قوله نعم يأتي في المُغني إلّا قوله: بدليل التّفريع الآتي وفي النهاية إلّا قوله: أو علّقه بصفة واحدة وقوله: وإن أيسرا بدون الواجب إلى المتن وقوله: بمباشرة أو قوله أي: وجد قد يفهم من هذا التفسير أنه إشارة إلى أن كان تامّة وعليه فجملة لرجل نصفه وما عطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها سم. قوله: (ليوافق كلام أصله) وهو فأعتق الثاني والثالث مُغني لكن الكسر متعين في تعبير المُصنّف فتأمل. قوله: (بصفة واحدة) أي: كدخول الدار. قوله: (أو وكلاً وكيلاً إلخ) الفرق بين هذه وبين ما تقدّم من أنه لو وكل في إعتاق نصيبه من عبد فأعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسري الإعتاق إلى باقيه أنه ثمّ كما خالف الوكيل موكله فيما أذن له في إعتاقه كان القياس إلغاء إعتاقه لكن تقدّمنا فيما بآخر إعتاقه لتشوف الشارع للعتق ولم يسر لباقيه لضعف تصرّفه بالمخالفة لموكله، وهنا لما أتى بما أمره به نزل فعله منزلة فعل موكله وهو لو بآخر الإعتاق بنفسه سرى إلى باقيه فكذا وكيله نَبّه على ذلك في شرح الرّوض ع ش.

قوله: (أي: وجد إلخ) قد يفهم من هذا التفسير أنه إشارة إلى أن كان تامّة وعليه فجملة لرجل نصفه وما عطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك، بل يجوز نقصانها، وتكون الجملة المذكورة خبرها.

إليه العتق (عليهما نصفان على المذهب)؛ لأنَّ ضمانَ المُثْلَفِ يَسْتَوِي فِيهِ الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ وَكَمَا لَوْ مَاتَ مِنْ جِرَاحَاتِهِمَا الْمُخْتَلِفَةُ، وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَوَائِدِ الْمَلِكِ وَثَمَرَاتِهِ فَوُزَّعَ بِحِسْبِهِ، وَهَذَا ضِمَانٌ مُثْلَفٍ كَمَا تَقَرَّرَ هَذَا إِنْ أُيسِّرَا بِالْكَلِّ فَإِنْ أُيسِّرَ أَحَدُهُمَا قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبُ الثَّالِثِ قَطْعًا، وَإِنْ أُيسِّرَا بِدُونِ الْوَاجِبِ سَرَى لِذَلِكَ الْقَدْرِ بِحَسَبِ يَسَارِهِمَا فَإِنْ تَفَاوَتَا فِي الْيَسَارِ سَرَى عَلَى كُلِّ بَقْدَرٍ مَا يَجِدُ (وَشَرْطُ السَّرَاةِ) أُمُورٌ أَحَدُهَا الْيَسَارُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ثَانِيهَا (إِعْتَاقُهُ) أَيِ: مُبَاشَرَتُهُ أَوْ تَمَلُّكُهُ بِدَلِيلِ التَّقْرِيعِ الْآتِي (بِاخْتِيَارِهِ)، وَلَوْ بَسَّيْبِهِ فِيهِ كَانَ أَتَهَبَ بَعْضُ قَرِيْبِهِ أَوْ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ لَهُ بِهِ نَعَمْ، يَأْتِي فِي تَعْجِيزِ السَّيِّدِ آخِرَ الْفَصْلِ الْآتِي مَا يُعَكِّرُ عَلَى ذَلِكَ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ خَرَجَ بِهِ عَتَقَ الْمُكْرَهَ، وَهُمْ؛

قَوْلُ (سَيِّدٍ): (عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ) أَيِ: عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمَا لَا عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ) أَيِ: حَيْثُ كَانَ بِقَدْرِ الْحِصَصِ لَا عَلَى الرُّءُوسِ سَم. قَوْلُهُ: (بِالْكَلِّ) أَيِ: بِقَدْرِ الْوَاجِبِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَفَاوَتَا فِي الْيَسَارِ إلخ) وَلَوْ أُيسِّرَ أَحَدُهُمَا بِقِيَمَةِ النُّصْفِ وَالْآخَرُ بِدُونِ حِصَّتِهِ مِنْهَا فَيَتْبَعِي أَنَّ عَلَى هَذَا مَا أُيسِّرَ بِهِ وَالباقِي عَلَى الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ سَم. قَوْلُهُ: (أَحَدُهَا الْيَسَارُ) اسْتَنَى بَعْضُهُمْ مِنْ اشْتِرَاطِ الْيَسَارِ مَا لَوْ وَهَبَ الْأَصْلُ نِصْفَ عَبْدِهِ لِفَرَعِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ النُّصْفَ الْآخَرَ فَيَسْرِي لِلْمَوْهُوبِ مِنْ غَيْرِ غُرْمٍ شَيْءٍ لِحُجُوزِ الرُّجُوعِ لَهُ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ شَرْحُ م ر ه سَم. قَوْلُهُ: (أَيِ: مُبَاشَرَتُهُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ أَيِ: مُبَاشَرَةُ الشَّرِيكِ الْإِعْتَاقَ وَلَوْ تَنْزِيلًا عِبَارَةً الْمُغْنِي أَيِ: الْمَالِكِ وَلَوْ بَنَائِهِ ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَسَّيْبِهِ) كَانَ الْمُنَاسِبُ خِلَافَ هَذَا الصَّنِيعِ لِأَنَّ هَذَا جَوَابُ ثَانٍ عَنْ عَدَمِ مَلَأَةِ التَّقْرِيعِ الْآتِي فِي الْمَنْ لِقَوْلِهِ إِعْتَاقُهُ وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ إِفْقَاءُ الْإِعْتَاقِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَتَقْدِيرُ شَيْءٍ يَنْتَزِلُ عَلَيْهِ التَّقْرِيعُ وَيَكُونُ التَّقْرِيعُ دَلِيلَ التَّقْدِيرِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَوْ تَمَلُّكُهُ إلخ وَالثَّانِي اسْتِعْمَالُ الْإِعْتَاقِ فِيمَا يَشْمَلُ السَّبَبَ فِيهِ وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ بَسَّيْبِهِ فِيهِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (كَأَنَّ أَتَهَبَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَثِيرَاتُهُ جُزْءٌ أَضْلَهُ أَوْ فَرَعُهُ وَقَبُولُهُ هَبْتَهُ أَوْ الْوَصِيَّةَ بِهِ ه.

قَوْلُهُ: (فِي تَعْجِيزِ السَّيِّدِ إلخ) صَوَابُهُ فِي تَعْجِيزِ السَّيِّدِ إلخ بِالْعَيْنِ بَدَلُ التَّوْنِ. قَوْلُهُ: (مَا يُعَكِّرُ عَلَى ذَلِكَ) أَيِ: عَلَى قَوْلِهِمْ وَلَوْ بَسَّيْبِهِ وَيَأْتِي أَيْضًا هُنَاكَ الْجَوَابُ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِذَلِكَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِخْتِيَارِ مُقَابِلَ الْإِكْرَاهِ بَلِ الْمُرَادُ السَّبَبُ فِي الْإِعْتَاقِ وَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِرَازُ بِالْإِخْتِيَارِ عَنْ الْإِكْرَاهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَعْتَقُ فِيهِ الشُّقُصُ وَالْإِكْرَاهُ لَا عَتَقَ فِيهِ أَضْلًا وَخَرَجَ بِاخْتِيَارِهِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ

قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ) أَيِ: حَيْثُ كَانَ بِقَدْرِ الْحِصَصِ لَا عَلَى الرُّءُوسِ كَمَا هُنَا. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَفَاوَتَا فِي الْيَسَارِ إلخ) وَلَوْ أُيسِّرَ أَحَدُهُمَا بِقِيَمَةِ النُّصْفِ وَالْآخَرُ بِدُونِ حِصَّتِهِ مِنْهَا فَيَتْبَعِي أَنَّ عَلَى هَذَا مَا أُيسِّرَ بِهِ، وَالباقِي عَلَى الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (أَحَدُهَا الْيَسَارُ) اسْتَنَى بَعْضُهُمْ مِنْ اشْتِرَاطِ الْيَسَارِ مَا لَوْ وَهَبَ الْأَصْلُ نِصْفَ عَبْدِهِ لِفَرَعِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ النُّصْفَ الْآخَرَ فَيَسْرِي لِلْمَوْهُوبِ مِنْ غَيْرِ غُرْمٍ شَيْءٍ لِحُجُوزِ الرُّجُوعِ لَهُ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ شَرْحُ م ر.

لأنّ ذاك شرط لأصل العتق، وما هنا شرط للسراية مع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صوّر كثيرة منها الإرث (فلو ورث بعض ولده) مثلاً (لم يسر) ما عتق منه إلى باقيه؛ لما تقرّر أنّ سبيل السراية سبيل غرامة المثليّ ولم يوجد منه صنّع ولا قصد إتلاف، ومنها الرّد بالعيب فلو باع شقصاً ممن يعتق على وارثه كأن باع بعض ابن أخيه بثوب ومات، ووارثه أخوه ثم أطلع مشترى الشقص على عيب فيه ورّده فلا يسري كالإرث فإن وجد الوارث بالثوب عيباً ورّده واستردّ الشقص عتق عليه وسرى على المعتمد لاختياره فيه، وقد تقع السراية من غير اختيار كأن وهب لقن بعض قريب سيّده فقيله فاعتق ويسري على ما يأتي وعلى سيّده قيمة باقية، ويوجب بأن فعل عبده كفعله كما مرّ في الدعوى عليه ثم رأيت ما يأتي قريباً، وهو صريح فيما ذكرته ثلثها قبول محلّها للثقل فلا يسري للتصيب الذي ثبت له الاستيلاء أو الموقوف أو المنذور عتقه أو اللزّم عتقه بموت الموصي أو المزهون.....

فَلَوْ وَرِثَ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (لأنّ ذاك) أي: الاختيار المقابل للإكراه. ٥. قَوْلُهُ: (منها الإرث) ومنها ما لو استدخلت ماءه المُحتَرَمَ بعد خروجه وحملت منه فلا سراية ع ش.

٥. قَوْلُهُ (سرى): (بعض ولده) أي: وإن سفل مغني. ٥. قَوْلُهُ: (مثلاً) أي: أو بعض أضله وإن علا مغني.

٥. قَوْلُهُ: (مثلاً) إلى قوله وقد تقع السراية في المغني وإلى قوله ثم رأيت في النهاية. ٥. قَوْلُهُ: (ومنها الرّد إلخ) ومنها ما لو أو صى لزيد مثلاً ببعض ابن أخيه فمات زيد قبل القبول وقبّله الأخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر؛ لأنه بقوله يدخل البعض في ملك مورثه ثم يتقل إليه بالإرث وما لو عجز مكاتب اشترى جزء بعض سيّده فإنه يعتق عليه ولم يسر سواء أعجز بتعجيز نفسه أم بتعجيز سيّده لعدم اختيار السيّد فإن قيل هو مختار في الثانية أوجب بآته إنما قصد التعجيز والملك حصل ضمناً وما لو اشترى أو اتّهب المكاتب بعض ابنه أو أبيه وعتق بعثقه لم يسر؛ لأنه لم يعتق باختياره بل ضمناً مغني.

٥. قَوْلُهُ: (شقصاً ممن يعتق إلخ) أي: حصته من رقيق مشترك بينه وبين أجنبيّ ويعتق إلخ.

٥. قَوْلُهُ: (كالإرث) عبارة المغني؛ لأنه قهري كالإرث اه. ٥. قَوْلُهُ: (ويسري على ما يأتي) أي: من الخلاف والمعتمد منه عدم السراية ع ش أي: عند النهاية والمغني لا الشارح كما يأتي في أواخر الفصل الآتي. ٥. قَوْلُهُ: (ما يأتي قريباً) أي: قبيل التّبييه. ٥. قَوْلُهُ: (ثالثها) إلى قوله نعم في المغني إلّا قوله: أو المزهون إلى رابعها. ٥. قَوْلُهُ: (أو الموقوف إلخ) عطف على الموصول. ٥. قَوْلُهُ: (أو اللزّم عتقه بموت الموصي) لعل صورته أنّه أو صى بعثق حصّته ثم مات فإن عتق حصّته لازّم بلزوم الإغناق بعد موته وأما قبل موته فلا مانع من السراية أخذاً من قول الرّوض وشرجه ويسري العتق إلى بعض مُدبّر لأن المُدبّر قبل موته فلا مانع من السراية أخذاً من قول الرّوض وشرجه ويسري العتق إلى بعض مُدبّر؛ لأن المُدبّر كالقن في جواز البيع فكذا في السراية وإلى بعض مكاتب

٥. قَوْلُهُ: (أو اللزّم عتقه بموت الموصي) لعل صورته أنّه أو صى بعثق حصّته ثم مات فإن عتق حصّته لازّم بلزوم الإغناق بعد موته، وأما قبل موته فلا مانع من السراية أخذاً من قول الرّوض وشرجه وإلى أي: ويسري العتق إلى بعض مُدبّر؛ لأن المُدبّر كالقن في جواز البيع فكذا في السراية وإلى بعض مكاتب

بل لو رهن نصف قن لا يملك غيره فأعتق نصفه غير المزهون لم يسر للمزهون، رايها أن يوجد العتق لنصيبه أو للكل فلو قال: أعتقت نصيب شريكي لغا، نعم، بحث في المطلب أنه كناية فإذا نوى به عتق حصته عتقت وسرت؛ لأنه يعتق بعتقها فصح التعبير به عنها، خامسها أن يكون التصيب العتيق يملك السريان إليه فلو استولد شريك مغير حصته ثم باشر عتقها موسرا لم يسر منها للبقية، (والمريض) في عتق التبرع (مغير إلا في ثلث ماله) فإذا أعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره.....

كالفن في جواز البيع فكذا في السراية وإلى بعض مكاتب عجز عن أداء نصيب الشريك اه. فإن الموصى بإعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليأمل سم عبارة المغني ولا إلى المنذور إعتاقه ونحوه مما لزم عتقه بموت المريض أو المعتق على صفة بعد الموت إذا كان أعتق بعد الموت اه. فوه: (لا يملك غيره) أي: بخلاف ما لو ملك غيره فيسري وفي الروض مع شريحه ويسري العتق إلى بعض مزهون لأن حق المرتين ليس بأقوى من حق المالك فكما قوي الإعتاق على نقل حق الشريك إلى القيمة قوي على نقل الوثيقة إليها اه. وهذا لا ينافي ما ذكره الشارح؛ لأنه في مغير سم. فوه: (فصح التعبير إلخ) أي: من باب التعبير باللازم عن الملزوم إذ عتق حصته شريكه لازم لعنتي حصته سم. فوه: (به) أي: بعنتي نصيب شريكه وقوله: عنها أي: عن عنتي حصته على حذف المضاف. فوه: (لم يسر منها إلخ) في المغني والأستى خلافه عبارتهما ولو استولد أحدهما نصيبه مغيرا ثم أعتقه وهو موسر سرى إلى نصيب شريكه وقول الرزكشي نقلا عن القاضي أبي الطيب لا يسري إليه كعكسه ممنوع اه. وذكرها سم عن الثاني وأقرها. فوه: (في عنتي التبرع) إلى الفصل في النهاية لا قوله: أو كلها وقوله: بالكل. فوه: (في عنتي التبرع) سيدكر مختزلة. فوه: (فإذا أعتق) إلى قوله وكذا إن خرج في المغني. فوه: (فإذا أعتق إلخ) عبارة الروض.

عجز عن أداء نصيب الشريك وسنوضح في الكتابة متى يسري العتق إلى بعض المكاتب، والأصح أنه حيث عجزه كما أشار إليه هنا بقوله: عجز اه. فإن الموصى بإعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكورين فليأمل. فوه: (بل لو رهن نصف قن لا يملك غيره إلخ) في الروض ويسري أي: العتق إلى بعض مزهون قال في شريحه؛ لأن حق المرتين ليس بأقوى من حق المالك فكما قوي الإعتاق على نقل حق الشريك إلى القيمة قوي على نقل الوثيقة إليها اه. ولا ينافي ما ذكره الشارح؛ لأنه في مغير فليأمل. فوه: (فصح التعبير به) أي: من باب التعبير باللازم عن الملزوم إذ عتق لحصته شريكه لازم لعنتي حصته. فوه: (فلو استولد شريك مغير حصته ثم باشر عتقها موسرا لم يسر إلخ) في شرح الروض ولو استولد أحدهما نصيبه مغيرا ثم أعتقه، وهو موسر سرى إلى نصيب شريكه، وقول الرزكشي نقلا عن القاضي أبي الطيب لا يسري إليه كعكسه ممنوع مع أني لم أره في تعليق القاضي اه. فوه: (فإذا أعتق في مرض موته نصيبه، ولم يخرج من الثلث غيره إلخ) عبارة الروض.

فلا سِرايةً، وكذا إن خرج بعض حصّة شريكه أو كلّها، لكن قال الزّركشي: التحقيق أنّه كالصّحيح فإن شفى سري، وإن مات نُظِرَ لِثُلُثِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ فَإِنْ خَرَجَ بِدَلِّ السَّرايَةِ مِنَ الثُّلُثِ نَفَذَ، وإلا بأن ردّ الزّائد وفارق المُفْلِسَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغُرَمَاءِ، أمّا غير التَّبَرُّعِ كأنْ أَعْتَقَ بَعْضَ قِوْمِهِ عَنْ كَفَّارَةِ مُرْتَبَةِ بَنِيَّةِ الْكَفَّارَةِ بِالْكُلِّ فَإِنَّهُ يَسْرِي وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الثُّلُثِ (وَالْمَيْثُ مُغْسِقٌ مُطْلَقًا)

(فَرَعَ): لَوْ أَعْتَقَ شَرِيكَ نَصِيْبِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَخَرَجَ جَمِيعُ الْعَبْدِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا نَصِيبُهُ عَتَقَ وَلَا سِرايَةَ لِأَنَّ الْمَرِيضَ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مُغْسِرٌ وَالثُّلُثُ يُعْتَبَرُ حَالَةَ الْمَوْتِ لَا الْوَصِيَّةَ اهـ. س. قُودُ: (فَلا سِرايَةَ) مُعْتَمَدٌ ع. ش. قُودُ: (وَكَذَا إِنْ خَرَجَ الْإِنْفُ) خِلَافًا لِلرَّوْضِ كَمَا مَرَّ آتِفًا وَلِلْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ فَإِنْ خَرَجَ نَصِيبُهُ وَبَعْضُ نَصِيبِ شَرِيكِه فَلا سِرايَةَ لِلْبَاقِي لِمَا مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ لَكِنْ قَالَ الزّركشي الْإِنْفُ اهـ قَالَ ع. ش. قُودُ: لَكِنْ قَالَ الزّركشي التَّحْقِيقُ الْإِنْفُ هُوَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لَا يُخَالِفُ مَا قَبْلَهُ فِي الْحُكْمِ لِمَا قَرَّرَهُ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ بَعْضُ حِصَّةِ شَرِيكِه مِنَ الثُّلُثِ مَعَ حِصَّتِهِ عَتَقَ مَا خَرَجَ وَبَقِيَ الزّائِدُ وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ عَتَقَ جَمِيعُهُ اهـ. س. قُودُ: (أَوْ كُلُّهَا) الصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ فَإِنَّ السَّرايَةَ فِيهِ مَحَلٌّ وَفَاقٍ وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ فِيمَا إِذَا خَرَجَ بَعْضُ حِصَّةِ شَرِيكِه مِنَ الثُّلُثِ مَعَ حِصَّتِهِ فَهَلْ يَسْرِي لِذَلِكَ الْبُغْضِ أَوْ لَا وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ. س. قُودُ: (لَكِنْ قَالَ الزّركشي الْإِنْفُ) هَذَا لَا مَوْقِعَ لَهُ بَعْدَ تَقْيِيدِهِ فِيمَا مَرَّ الْمَرَضُ بِمَرَضِ الْمَوْتِ فَكَانَ يَنْبَغِي حَذْفُهُ فِيمَا مَرَّ حَتَّى يَتَأْتِيَ تَفْصِيلُ

الزّركشي رَشِيدِي. س. قُودُ: (إِنَّهُ) أَي: الْمَرِيضُ فِي عِتْقِ التَّبَرُّعِ. س. قُودُ: (فَإِنْ شَفَى سَرَى) أَي: إِنْ كَانَ مُوسِرًا ع. ش. قُودُ: (بَدَلُ السَّرايَةِ) أَي: لِنَصِيبِ الشَّرِيكِ أَوْ بَعْضِهِ. س. قُودُ: (بِأَنْ رَدَّ الزّائِدَ) أَي: بَقِيَ الزّائِدُ عَلَى الثُّلُثِ مِنْ نَصِيبِ الشَّرِيكِ أَوْ بَعْضِهِ فَلا يَسْرِي إِلَيْهِ. س. قُودُ: (هَنْ كَفَّارَةُ مُرْتَبَةٍ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ السَّرايَةِ فِي الْمُخَيَّرَةِ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُخَاطَبْ بِخُصُوصِ الْعِتْقِ بَلْ بِالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ الْحَاصِلِ فِي كُلِّ مِنَ الْخِصَالِ كَانَ اخْتِيَارُهُ لِخُصُوصِ الْعِتْقِ كَالْتَّبَرُّعِ وَعَلَيْهِ فَتَجَبَّ عَلَيْهِ خُصْلَةُ غَيْرِ الْعِتْقِ لِأَنَّ بَعْضَ الرَّقَبَةِ لَا يَكُونُ كَفَّارَةً فَلْيُرَاجَعْ ع. ش. قُودُ: (بِالْكُلِّ) أَسْقَطَهُ النُّهَاقُ وَلَعَلَّهُ لِيَوْفِيهِ مُنَافَاةً ذَلِكَ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْضَ قِوْمِهِ وَلَمَّا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَسْرِي وَلَكِنْ أَنْ تَمَنَعَ الْمُنَافَاةَ. س. قُودُ: (فَإِنَّهُ يَسْرِي الْإِنْفُ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ يَقَعُ الْكُلُّ كَفَّارَةً. س. قُودُ: (وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الثُّلُثِ) أَي: لِأَنَّهَا وَجِبَتْ كَامِلَةً ع. ش. قُودُ: (مُطْلَقًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ تَمَّ فِي الْمُغْنِيِّ. س. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي: خَلَفَ تَرَكَةً أَمْ لَا ع. ش. وَالْأَوَّلُ أَي: فِي الثُّلُثِ وَغَيْرِهِ.

(فَرَعَ): لَوْ أَعْتَقَ شَرِيكَ نَصِيْبِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ، وَخَرَجَ جَمِيعُ الْعَبْدِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا نَصِيبُهُ عَتَقَ وَلَا سِرايَةَ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مُغْسِرٌ، وَالثُّلُثُ يُعْتَبَرُ حَالَةَ الْمَوْتِ لَا الْوَصِيَّةَ اهـ. س. قُودُ: (وَكَذَا إِنْ خَرَجَ بَعْضُ حِصَّةِ شَرِيكِه الْإِنْفُ) أَي: وَكَذَا إِنْ خَرَجَ نَصِيبُهُ وَبَعْضُ نَصِيبِ شَرِيكِه فَلا سِرايَةَ فِي الْبَاقِي لِمَا مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ لَكِنْ قَالَ الزّركشي الْإِنْفُ ش. م

فلا سِرَايَةً عَلَيْهِ؛ لِانْتِقَالِ تَرَكْتَهُ لَوَرَثَتَهُ بِمَوْتِهِ (فَلَوْ أَوْصَى بِعَتَقِ نَصِيْبِهِ) مِنْ قَبْلِ فَاَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ (لَمْ يَسِرْ)، وَإِنْ خَرَجَ كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ لِانْتِقَالِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَوْصَى بِعَتَقِ بَعْضِ عِبْدِهِ لَمْ يَسِرْ أَيْضًا، نَعَمْ، إِنْ أَوْصَى بِالتَّكْمِيلِ سَرَى؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ اسْتَبَقَى لِنَفْسِهِ قَدْرَ قِيَمَتِهِ مِنَ الثُّلُثِ، وَقَدْ يَسْرِي كَمَا لَوْ كَاتَبَا أَمْتَهُمَا ثُمَّ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَاخْتَارَتْ الْمُضَيَّ عَلَى الْكِتَابَةِ ثُمَّ مَاتَ، وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ، فَيَعْتَقُ نَصِيْبُ الْمَيِّتِ وَيَسْرِي وَيَأْخُذُ الشَّرِيكُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ الْقِيَمَةَ، وَلَوْ أَوْصَى بِصَرْفِ ثُلُثِهِ فِي الْعَتَقِ فَاشْتَرَى الْمَوْصَى مِنْهُ شِقْصًا وَأَعْتَقَهُ سَرَى بِقَدْرِ مَا بَقِيَ مِنَ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَنَاولَتْ السَّرَايَةَ

فصل في العتق بالبعضية

إِذَا (مَلَكَ) وَلَوْ قَهْرًا (أَهْلُ تَبَرُّعِ أَصْلِهِ) مِنَ النَّسَبِ، وَإِنْ عَلَا الذَّكَوْرُ، وَالْإِنَاثُ (أَوْ فَرَعُهُ)، وَإِنْ سَقَلَ كَذَلِكَ (عَتَقَ) عَلَيْهِ إِجْمَاعًا إِلَّا دَاوُدَ الظَّاهِرِيُّ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ «لَنْ يَجْزِيَ وَلَدٌ

فَوَلُّ (سَرَى): (فَلَوْ أَوْصَى) أَي: أَحَدُ شَرِيكَيْنِ فِي رَقَبَتَيْنِ مُغْنِي. □ فَوَلُّ: (لِلْإِنْتِقَالِ الْمَذْكُورِ) أَي: آتِيًا فِي قَوْلِهِ لِانْتِقَالِ تَرَكْتَهُ إِلَيْهِ. □ فَوَلُّ: (نَعَمْ إِنْ أَوْصَى إِلَيْهِ) هُوَ اسْتِذْرَاكٌ عَلَى الْمُتَنَزِّلِ رَشِيدِي. □ فَوَلُّ: (بِالتَّكْمِيلِ سَرَى إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ أَوْصَى أَحَدُهُمَا أَي: الشَّرِيكَيْنِ بِعَتَقِ نَصِيْبِهِ مِنْ عَبْدٍ وَتَكْمِيلِ عَتَقِ الْعَبْدِ كَمَلْ مَا احْتَمَلَهُ الثُّلُثُ حَتَّى لَوْ احْتَمَلَهُ كُلُّهُ عَتَقَ جَمِيعَهُ اهـ. □ فَوَلُّ: (لِأَنَّهُ) أَي: الْمَيِّتَ حِينَئِذٍ أَي: حِينَ إِذْ أَوْصَى بِالتَّكْمِيلِ أَسْنَى. □ فَوَلُّ: (اسْتَبَقَى لِنَفْسِهِ قَدْرَ قِيَمَتِهِ إِلَيْهِ) أَي: الْعَبْدُ فَكَانَ مُوسِرًا بِهِ أَسْنَى. □ فَوَلُّ: (وَقَدْ يَسْرِي) أَي: عَلَى الْمَيِّتِ ع ش. □ فَوَلُّ: (وَاخْتَارَتْ) أَي: الْأُمَةُ الْمَذْكُورَةُ. □ فَوَلُّ: (ثُمَّ مَاتَ) أَي: مَنْ وَلَدَتْ مِنْهُ ع ش. □ فَوَلُّ: (وَيَسْرِي إِلَيْهِ) هَلْ يُشْكِلُ عَلَى الشَّرْطِ الْخَامِسِ أَوْ هُوَ مُسْتَشْتَى فَلْيَتَأَمَّلِ السَّبَبَ فِي اسْتِثْنَائِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ مَا يُعْلَمُ مِمَّا كَتَبْنَاهُ بِهَامِشِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ اهـ سَمِ وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَثَلَّ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. □ فَوَلُّ: (وَلَوْ أَوْصَى إِلَيْهِ). (تَبَعًا): أُمَةٌ حَامِلٌ مِنْ زَوْجٍ اشْتَرَاهَا ابْنُهَا الْخُرُّ وَزَوْجُهَا مَعًا وَهُمَا مُوسِرَانِ فَالْحُكْمُ كَمَا لَوْ أَوْصَى سَيِّدُهَا بِهَا لَهَا وَقَبْلَا الْوَصِيَّةَ مَعًا تَعْتَقُ الْأُمَةُ عَلَى الْإِبْنِ وَالْحَمْلُ يَعْتَقُ عَلَيْهِمَا وَلَا يَقُومُ مُغْنِي.

فصل في العتق بالبعضية

□ فَوَلُّ: (فِي الْعَتَقِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَدْ يَمْلِكُهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: إِجْمَاعًا وَقَوْلُهُ: وَالْوَالِدُ إِلَى وَخَبَرُ مَنْ مَلَكَ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى مُكَاتَبٍ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنَزِّلِ: وَلَوْ وَهَبَ لِعَبْدٍ فِي الْهَيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ: مَلَكَهَ بَنَحْوِ هَيْبَةٍ إِلَى وَمُبْعَضُ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا يَصْبَحُ شِرَاءً إِلَى الْمُتَنَزِّلِ. □ فَوَلُّ: (مِنْ النَّسَبِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَصْلُهُ، أَوْ فَرَعُهُ الثَّابِتُ النَّسَبِ، ثُمَّ قَالَ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: الثَّابِتُ النَّسَبِ مَا لَوْ وَلَدَتْ الْمُزْنِيُّ بِهَا وَلَدًا، ثُمَّ مَلَكَهَ الزَّانِي لَمْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَخَرَجَ أَصْلُهُ وَفَرَعُهُ مِنَ الرِّضَاعِ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ اهـ. □ فَوَلُّ: (كَذَلِكَ) أَي: الذَّكَوْرُ وَالْإِنَاثُ مِنَ النَّسَبِ.

□ فَوَلُّ (سَرَى): (عَتَقَ) أَي: اتَّحَدَ دَيْنُهُمَا أَوْ لَا مُغْنِي وَأَسْنَى. □ فَوَلُّ: (إِجْمَاعًا إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ: أَمَّا

والدَّهْ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتِقَهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِلشَّرَاءِ الْمَفْهُومِ مِنْ يَشْتَرِيهِ لِرِوَايَةِ فَيْعَتَقَ عَلَيْهِ. وَالْوَلَدُ كَالْوَالِدِ بِجَامِعِ الْبَعْضِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ﷺ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي»، أَمَّا بَقِيَّةُ الْأَقَارِبِ فَلَا يَعْتَقُونَ بِذَلِكَ. وَخَبِرَ «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٌ فَقَدْ عَتَقَ عَلَيْهِ» ضَعِيفٌ. وَخَرَجَ بِأَهْلِ تَبْرُجٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْحُرُّ كُلُّهُ، وَلَا يَصِحُّ الْاحْتِرَازُ عَنِ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ؛ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُمَا إِذَا مَلَكَاهُ عَتَقَ عَلَيْهِمَا.....

الْأَصُولُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٤] ، وَلَا يَتَأْتِي خَفَضُ الْجَنَاحِ مِنَ الْاسْتِرْقَاقِ وَلِذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «لَنْ يَجْزِيَ وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتِقَهُ» أَيِ فَيْعَتَقَهُ الشَّرَاءُ لَا أَنَّ الْوَلَدَ هُوَ الْمُعْتَقُ بِأَنْشَائِهِ الْعَتَقَ كَمَا فَهَمَهُ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ بِذَلِيلِ رِوَايَةِ فَيْعَتَقَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْفُرُوعُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُلْغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مَرْيَم: ٩٢] ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مَرْيَم: ٩٣] وَقَالُوا أَنَتَّخِذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٦] دَلٌّ عَلَى نَفْيِ اجْتِمَاعِ الْوَلَدِيَّةِ وَالْعَبْدِيَّةِ. اهـ. وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنْ إِشْكَالِ الرَّشِيدِيِّ بِمَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ: إِجْمَاعًا إِلَّا دَاوُدَ الظَّاهِرِيُّ قَدْ يُقَالُ: إِنْ كَانَ خِلَافُ دَاوُدَ إِنَّمَا جَاءَ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ فَهُوَ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ فَيَكْفِي فِي دَفْعِهِ خَرْفُهُ وَلَا يَتَأْتِي الْاسْتِثْنَاءُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافُهُ قَبْلَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ فَلَا إِجْمَاعَ. اهـ. وَإِنْ أُمِكنَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِاخْتِيَارِ الثَّانِي وَمَنْعِ قَوْلِهِ: فَلَا إِجْمَاعَ بِقَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ مَعَ شَرْحِهِ: وَعُلِمَ أَنَّ اتِّفَاقَهُمْ أَيِ: الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَضْرِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَهُمْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ بِأَنْ قَصَرَ الزَّمَانُ بَيْنَ الْاِخْتِلَافِ وَالْاِتِّفَاقِ جَائِزٌ وَلَوْ كَانَ الْاِتِّفَاقُ مِنَ الْحَادِثِ بَعْدَهُمْ بِأَنْ مَاتُوا وَنَشَأَ غَيْرُهُمْ. اهـ. فَوَدَّ: (لِلشَّرَاءِ الْإِلْخ) أَيِ: لَا لِلْوَلَدِ الْمُشْتَرَى كَمَا فَهَمَهُ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ. فَوَدَّ: (وَالْوَلَدُ كَالْوَالِدِ الْإِلْخ) فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ دَلِيلًا مُسْتَقِلًّا فِي الْوَالِدِ حَتَّى يَقْيَسَ عَلَيْهِ الْوَلَدَ وَخَبِرَ مُسْلِمٌ إِنَّمَا جَاءَ فِي مَقَامِ الرَّدِّ عَلَى تَمَسُّكِ دَاوُدَ بِهِ لَا لِلِاسْتِدْلَالِ وَهُوَ إِنَّمَا اسْتَدَلَّ بِالْإِجْمَاعِ لَا غَيْرَ رَشِيدِيٍّ أَيِ: وَالْإِجْمَاعُ دَلِيلٌ لِكُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ سَوَّقَ خَبَرُ مُسْلِمٍ لِلرَّدِّ الْمَذْكُورِ الصَّرِيحِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَالِدِ مُعَنَّ عَنْ إِعَادَتِهِ ثَانِيًا لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا بَلْ تُعَدُّ تَكَرُّرًا.

فَوَدَّ: (بَضْعَةٌ) بَفَتْحِ الْبَاءِ عَشْرَ وَرُشِيدِيٍّ. فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ: الْمِلْكِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) بَلْ قَالَ النَّسَائِيُّ: إِنَّهُ مُتَكَرَّرٌ وَالتَّزْمِيدِيُّ: إِنَّهُ خَطَأٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ بَعَثِي كُلُّ قَرِيبٍ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ وَقَالَ مَالِكٌ بَعَثِي السَّبْعَةَ الْمَذْكُورِينَ فِي آيَةِ الْمِيرَاثِ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ بَعَثِي كُلُّ قَرِيبٍ مُحَرَّمًا كَانَ، أَوْ غَيْرَهُ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَالْمُرَادُ بِهِ الْحُرُّ كُلُّهُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالرَّقِيقِ حَقُّ الْغَيْرِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي: وَمَا لَوْ مَلَكَ ابْنُ أَخِيهِ الْإِلْخَ رَشِيدِيٍّ. فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ الْاحْتِرَازُ) أَيِ بِأَهْلِ تَبْرُجٍ. فَوَدَّ: (لِذَا يَأْتِي) أَيِ اِتِّفَاقًا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ وَهَبَ لَهُ، أَوْ أَوْصَى لَهُ الْإِلْخَ. فَوَدَّ: (عَتَقَ عَلَيْهِمَا) وَلَوْ اشْتَرَى الْحُرُّ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ الْحَمْلَ كَمَا قَالَ الزَّكَكْسِيُّ وَلَوْ اشْتَرَاهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، ثُمَّ انْفَصَلَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَرِثْ أَيِ: لِأَنَّ عَتَقَهُ حَيِّزٌ وَصِيَّةٌ وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ مُغْنِي عِبَارَةً عَنِ ش. . (فَرْعٌ): لَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَمْلَ يَعْتَقُ فَلَوْ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبِ امْتِنَاعِ الرَّدِّ فِيمَا يَظْهَرُ

وكذا مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ. مُكَاتَّبٌ مَلَكُهُ بِنَحْوِ هَبَةٍ، وَهُوَ يَكْسِبُ ثَمَنَهُ فَلَهُ قَبُولُهُ فِيمَلِكُهُ، وَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ لِقَاءُ يَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ وَهُوَ مُحَالٌ. وَمُبْتَعْضٌ مَلَكُهُ بِبَعْضِهِ الْخُرُّ لِيَتَضَمَّنَ الْعَتَقَ عَنْهُ الْإِرْثَ، وَالْوَلَاءُ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِمَا وَإِنَّمَا عَتَقَتْ أُمُّ وَلَدِ الْمُبْتَعْضِ بِمَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ أَهْلٌ لِلْوَلَاءِ لَا نَقْطَاعَ الرَّقِّ بِالْمَوْتِ وَمَا لَوْ مَلَكَ ابْنُ أَخِيهِ فَمَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ وَوَرِثَهُ أَخُوهُ فَقَطْ وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ فَقَدْ مَلَكَ ابْنَهُ وَلَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ فِيهِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ، وَقَدْ يَمْلِكُهُ أَهْلُ التَّبَرُّعِ، وَلَا يَعْتَقُ فِي صَوْرٍ ذَكَرَهَا شَارِحٌ، وَلَا تَخْلُو عَنْ نَظَرٍ. (وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ) مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ (لِطِفْلِ) وَمَجْنُونٍ وَسَفِيهِ (قَرِيْبِهِ) الَّذِي يَعْتَقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا غِبْطَةَ لَهُ فِيهِ (وَلَوْ وَهَبَ) الْقَرِيبُ (لَهُ أَوْ أَوْصَى لَهُ بِهِ فَإِنْ كَانَ) الْمَوْهُوبُ أَوْ الْمَوْصَى بِهِ (كَاسِيًا) أَي: لَهُ كَسَبٌ يَكْفِيهِ (فَعَلَى الْوَلِيِّ) وَجُوبًا (قَبُولُهُ وَيَعْتَقُ) عَلَى الْمَوْلَى؛ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ عَجْزِهِ فَتَجِبَ نَفَقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ مُحَقَّقَةً، وَالضَّرَرُ مَشْكُوكٌ فِيهِ (وَيُنْفِقُ) عَلَيْهِ (مَنْ كَسَبَهُ) لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْ قَرِيْبِهِ (وَالَا) يَكُنْ كَسَاتِبًا (إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ) وَنَحْوُهُ (مُغْسِرًا وَجَبَ) عَلَى الْوَلِيِّ (الْقَبُولُ)؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى لِإِعْسَارِهِ لَا

وَجَبَ لَهُ الْأَرْشُ. اهـ. فَوَدَّ: (وَكَذَا مَنْ عَلَيْهِ الْخُ) أَي: يَغْتَقُ عَلَيْهِ بَعْضُهُ إِذَا مَلَكَه كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ. فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَي عَنْ قَرِيبٍ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَمْنَعُ السَّرَايَةَ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ فِي الْأَظْهَرِ. فَوَدَّ: (مُكَاتَّبٌ) فَاعِلٌ خَرَجَ. فَوَدَّ: (بِنَحْوِ هَبَةٍ) أَي: كَالْوَصِيَّةِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (مُبْتَعْضٌ) عَطَفَ عَلَى مُكَاتَّبٍ. فَوَدَّ: (لَا نَقْطَاعَ الرَّقِّ الْخُ) أَي: زَوَالِ آثارِهِ ع. ش. فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ مَلَكَ الْخُ) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُكَاتَّبِ وَالْمُبْتَعْضِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (فَمَاتَ) أَي: مَالِكُ ابْنِ أَخِيهِ. فَوَدَّ: (ذَكَرَهَا شَارِحٌ) أَقْرَاهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ: وَأُورِدَ عَلَى الْمُصَنِّفِ صَوْرٌ مِنْهَا مَسَائِلُ الْمَرِيضِ الْآتِيَةِ وَمِنْهَا مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ فَاشْتَرَى مَنْ يَغْتَقُ عَلَى مَوْكَلِهِ وَكَانَ مَعِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَغْتَقُ عَلَيْهِ قَبْلَ رِضَاهُ بَعِيْنِهِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ: وَلَوْ وَهَبَ لِعَبْدٍ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: عَلَى مَا قَالَاهُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلَهُ: وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلَهُ: مُوجِبُ الشِّرَاءِ إِلَى عَتَقِهِ وَقَوْلَهُ: إِنْ أَعْسَرَ إِلَى؛ لِأَنَّهُ كَالْمَرْهُونِ. فَوَدَّ: (لأنه لا غِبْطَةَ لَهُ الْخُ)؛ لِأَنَّهُ يَغْتَقُ عَلَيْهِ وَقَدْ يُطَالَبُ بِتَفَقُّتِهِ وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ مُغْنِي.

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ) (لَهُ) أَي: لِمَنْ ذَكَرَ مُغْنِي.

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ) (أَوْ أَوْصَى لَهُ الْخُ) وَمِنْ صَوَرِ الْوَصِيَّةِ بِالْأَبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَبْدُهُ بِخُرَّةٍ وَيُولِّدَهَا وَلَدًا فَهُوَ خُرٌّ، ثُمَّ يُوَصِّي سَيِّدُ الْعَبْدِ بِهِ لِابْنِهِ وَمِنْ صَوَرِ الْوَصِيَّةِ بِالْأَبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ خُرَّةً أُمَّةً فَيُولِّدَهَا فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لِمَالِكِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ يُوَصِّي سَيِّدُ الْوَلَدِ بِهِ لِأَبِيهِ مُغْنِي.

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ) (فَعَلَى الْوَلِيِّ) وَلَوْ وَصِيًّا، أَوْ فِيمَا مُغْنِي. فَوَدَّ: (إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ) أَي: مَعَ تَحْصِيلِ الْكَمَالِ لِقَرِيْبِهِ وَلِعُمُومِ الْأَدْلَةِ السَّابِقَةِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَجَبَ عَلَى الْوَلِيِّ الْقَبُولُ) فَإِنَّ أَبِي الْوَلِيِّ قَبْلَ لَهُ الْحَاكِمُ فَإِنَّ أَبِي قَبْلَ هُوَ الْوَصِيَّةُ إِذَا كَمَلَ لَا الْهَبَةَ؛ لِغَوَايِهَا بِالتَّأَخِيرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: يُشَبَّهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ أَبِي عَنْ نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ كَانَ رَأَى أَنَّ الْقَرِيبَ يَعْجِزُ عَنْ قُرْبٍ، أَوْ أَنَّ حِرْزَتَهُ كَثِيرَةٌ الْكَسَادِ فَلَيْسَ لَهُ الْقَبُولُ بَعْدَ كَمَالِهِ اهـ.

نفقة عليه، ولا نظَّر لاحتمال يساره لِمَا مَرَّ (ونفقته في بيت المال) إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وليس له مُنْفِقٌ غَيْرُ المولى، أَمَّا الدَّيُّ فَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ، لَكِنْ قَرْضًا عَلَى مَا قَالَاهُ فِي مَوْضِعٍ وَقَالَا فِي آخِرِ تَبَرُّعًا (أَوْ مَوْسِرًا حَرَمَ) قَبُولُهُ، وَلَا يَصَحُّ؛ لِتَضَرُّرِهِ بِإِنْفَاقِهِ عَلَيْهِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا وَهَبَ مِثْلًا لَهُ كُلَّهُ فَلَوْ وَهَبَ لَهُ بَعْضَهُ، وَهُوَ كَسُوبٌ، وَالمولى مُوسِرٌ لَمْ يَقْبَلْهُ وَلِيُّهُ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقُ نَصِيبَهُ وَيَسْرِى فَتَلَزَمَهُ قِيمَةُ شَرِيكِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَبُولِ الْعَبْدِ لِبَعْضِ قَرِيبِ سَيِّدِهِ، وَإِنْ سَرَى عَلَى مَا يَأْتِي بِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ مُضْلِحَةِ سَيِّدِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَصَحَّ قَبُولُهُ إِذَا لَمْ تَلْزَمْ السَّيِّدُ التَّفَقُّعَ، وَإِنْ سَرَى؛ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعَتَقِ، وَالْوَلِيُّ تَلْزَمُهُ رِعَايَةُ مُضْلِحَةِ المولى مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَمْ يَجُزْ لَهُ التَّسَبُّبُ فِي سِرَايَةِ تَلْزَمِهِ قِيمَتِهَا.

(تَنْبِيْهٌ): فَرَضَهُ الْكَلَامُ فِي الْكَاسِبِ لِأَنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْمِثَالِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى إِلَّا فِي الْفِرْعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَجِبُ نَفَقَتُهُ، وَإِنْ كَانَ كَسُوبًا، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ مَتَى لَمْ تَلْزَمْ المولى نَفَقَتُهُ لِإِعْسَارِهِ، أَوْ لِكَسْبِ الْفِرْعِ، أَوْ لِكَوْنِ الْأَصْلِ لَهُ مُنْفِقٌ آخَرٌ لَزِمَ الْوَلِيُّ الْقَبُولَ وَالْإِذَا فَلَا (وَلَوْ مَلَكَ فِي مَوْضِعِ مَوْتِهِ قَرِيْبَهُ) الَّذِي يَعْتَقُ عَلَيْهِ (بَلَا عَوْضٍ) كِلَارِثٍ (عَتَقَ) عَلَيْهِ (مِنْ ثُلَاثِهِ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَعْتَقِ إِلَّا

وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَبَاهُ بِالْقَوْلِ دُونَ مَا إِذَا سَكَتَ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِإِظْهِارِهِ مِنْ أَنَّ الْيَسَارَ خِلَافُ الْأَصْلِ الْإِنْفَاقِ). □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مُسْلِمًا) أَيِ: تَبَرُّعًا ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ مُنْفِقٌ الْإِنْفَاقِ) أَيِ: بِزَوْجِيَّةٍ أَوْ قَرَابَةٍ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (قَرْضًا) مُعْتَمَدٌ ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَالَاهُ الْإِنْفَاقِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا قَالَاهُ الْإِنْفَاقِ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ الْإِنْفَاقِ) كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ؛ وَالْإِنْفَاقِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (مِثْلًا) أَيِ، أَوْ أَوْصَى مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَهُ كُلُّهُ) أَيِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِإِطْلَاقِهِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَنْفِقُ الْإِنْفَاقِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَبِلَهُ مَلَكَهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَحَيْثُ يُدْرِكُ فَيَسْرِى عَلَى الْمَخْجُورِ فَيَجِبُ قِيمَةُ نَصِيبِ الشَّرِيكِ وَهَذَا مَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ رَجَعَ فِي تَضْحِيحِ التَّنْبِيْهِ أَنَّهُ يَقْبَلُهُ وَيَعْتَقُ، وَلَا يَسْرِى؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِلْسَّرَايَةِ الْإِخْتِيَارَ وَهُوَ مُتَنَفِّذٌ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ فِي آخِرِ الْفَضْلِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ الْإِنْفَاقِ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ لِكَوْنِ الْأَصْلِ لَهُ مُنْفِقٌ آخَرٌ الْإِنْفَاقِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ آخَرَ يُقَدَّمُ عَلَى هَذَا بِخِلَافِ مَا يُشَارِكُهُ هَذَا فِي الْإِنْفَاقِ سَمَ وَقَدْ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُعْنَى: فَلَوْ أَوْصَى لِطِفْلِ مِثْلًا بِجَدِّهِ وَعَمَّهُ الَّذِي هُوَ ابْنُ هَذَا الْجَدِّ حَيٌّ مُوسِرٌ لَزِمَ الْوَلِيُّ قَبُولَهُ وَلَوْ كَانَ الْجَدُّ غَيْرَ كَاسِبٍ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ حَيْثُ يَنْدُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (كِلَارِثٍ) أَيِ: أَوْ هَبَةً مُعْنَى.

فَضْلٌ فِي الْعَتَقِ بِالْبَعْضِيَّةِ

□ قَوْلُهُ: (وَيَسْرِى الْإِنْفَاقِ) هَلْ يُشْكِلُ عَلَى الشَّرْطِ الْخَامِسِ، أَوْ هُوَ مُسْتَتَنِيٌّ أَوْ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ثُمَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ فَلْيَتَأَمَّلِ السَّبَبُ فِي اسْتِثْنَائِهِ، عَلَى أَنَّ فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ مَا يُعْلَمُ مِمَّا كَتَبْنَاهُ بِهَامِشِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ لِكَوْنِ الْأَصْلِ لَهُ مُنْفِقٌ آخَرٌ الْإِنْفَاقِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ آخَرَ يَقُومُ عَلَى هَذَا بِخِلَافِ مَنْ يُشَارِكُهُ هَذَا فِي الْإِنْفَاقِ.

ثُلْثُهُ (وقيل): يعتق (من رأس المال) وهو المعتمد كما في الروضة، والشرحين واعتمده البلقيني وغيره فيعتق جميعه، وإن لم يملك غيره؛ لأنه لم يَنْذُلْ مَالاً، والملك زال بغير رضاه (أو ملكه بعوض بلا محاباة) بأن كان بضمن مثله (فمن ثلثه) يعتق ما وقى به؛ لأنه فوت ثمنه على الورثة من غير مُقَابِل (ولا يَرِثُ) هنا؛ إذ لو ورث لكان عتقه تَبَوُّعاً على وارث فينبطل؛ لاعتذار إجازته لِتَوَقُّفِهَا على إرثه الْمُتَوَقَّفِ على عتقه الْمُتَوَقَّفِ عليها فتَوَقَّفَ كُلٌّ من إجازته وإرثه على الآخر فامتنع إرثه بخلاف مَنْ يعتق من رأس المال لِعَدَمِ التَّوَقُّفِ. (فإن كان عليه) أي: المريض (ذَنْ) مُسْتَعْرِقٌ له عند موته (فقيل: لا يصحُّ الشُّراءُ)؛ لِأَنَّهُ يملكه من غير عتق (، والأصحُّ صحته)؛ إذ لا خَلَلَ فيه (ولا يعتق، بل يُباع للدين) إذ موجب الشُّراءِ الملك، والدين لا يمنع منه وعتقه مُعْتَبَرٌ من الثُّلث، والدين يمنع منه وكذا يصحُّ شراءُ مَأْذُونٍ عليه دُيُونٌ بعضُ سيِّده بإذنه، ولا يعتق إن

فَوَدَّ: (وهو الْمُعْتَمَدُ) وفاقاً لِلْمَنْهَجِ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. فَوَدَّ: (لأنه لم يَنْذُلْ مَالاً إلخ) أي: وإن وُجِدَ السَّبَبُ باختياره كما لو ملك بهية أو وصية ع ش عبارة الْمُغْنَى؛ لأن الشَّرْعَ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ فَكَانَتْ لَهُ يَدْخُلُ. اهـ.

فَوَدَّ (لشيء) (أو ملكه) أي: في مَرَضٍ مَوْتِهِ مُغْنَى. فَوَدَّ (لشيء) (بلا محاباة) قال في المصباح: حبابه مُحَابَاةٌ سَامَحَةٌ مَأْخُودٌ مِنْ حَبَوْتِهِ إِذَا أُعْطِيَتْهُ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (يعتق ما وقى به إلخ) عبارة الْمُغْنَى فلا يَعْتَقُ منه إلَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ الثُّلْثِ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالتَّفْرِيقِ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلْثِ إلَّا بَعْضُهُ. اهـ.

فَوَدَّ (لشيء) (ولا يَرِثُ) رَاجِعٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ عَلَى اخْتِيَارِ الْعِتْقِ مِنَ الثُّلْثِ مُغْنَى. فَوَدَّ: (هنا) أي: في الْعِتْقِ مِنَ الثُّلْثِ وَسَيَذْكَرُ مُحْتَزَّرَهُ بِقَوْلِهِ: بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَقُ إلخ. فَوَدَّ: (فَيَنْبَطِلُ) أي: الْإِزْتُ؛ لِتَعَذُّرِ إِجَازَتِهِ أَي: الْعِتْقِ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ التَّبَرُّعَ عَلَى الْوَارِثِ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ إِنْ كَانَ مِنَ الثُّلْثِ ع ش. فَوَدَّ: (لِعَدَمِ التَّوَقُّفِ) أي: فَتَرِثُ لِعَدَمِ إلخ مُغْنَى.

فَوَدَّ: (مُسْتَعْرِقٌ لَهُ) أَي لِمَالِهِ وَسَيَذْكَرُ مُحْتَزَّرَهُ فِي قَوْلِهِ: مَا إِذَا كَانَ الدِّينُ إلخ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يملكه إلخ) عبارة الْمُغْنَى؛ لِأَن تَضَحِيحَهُ يُؤَدِّي إِلَى مِلْكِهِ، وَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَصِحَّ كَمَا لَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ. اهـ.

فَوَدَّ (لشيء) (وَالْأَصَحُّ صَحْحَتُهُ إلخ) وَيُخَالِفُ شِرَاءُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ؛ لِأَن الْكُفْرَ يَمْنَعُ الْمَلِكَ لِلْعَبْدِ الْمُسْلِمِ نِهَايَةً.

فَوَدَّ (لشيء) (بَلْ يُبَاعُ فِي الدِّينِ) وَيُلْعَزُ بِهَذَا قِيَالُ: حُرٌّ مُوسِرٌ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْتَقُ مُغْنَى. فَوَدَّ: (إِذْ مَوْجِبُ الشُّرَاءِ إلخ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَهَذَا عِلَّةٌ لِصِحَّةِ الشُّرَاءِ وَقَوْلُهُ: وَعِنْتَهُ إلخ عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْعِتْقِ مَعَ أَنَّهُ قَدَّمَ تَعْلِيلَ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: إِذْ لَا خَلَلَ فِيهِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَالدِّينُ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ) أَي: فَلَمْ يَمْنَعْ صِحَّةُ الشُّرَاءِ نِهَايَةً. فَوَدَّ: (وَالدِّينُ يَمْنَعُ إلخ) أَي: كَمَا يَمْنَعُ الْعِتْقُ بِالْإِعْتَاقِ نِهَايَةً. فَوَدَّ: (مَنْ) يَعْنِي مِنَ التَّبَرُّعِ بِالثُّلْثِ. فَوَدَّ: (عَلَيْهِ دُيُونٌ) أَي لِلتَّجَارَةِ مُغْنَى.

أَعَسَرَ سَيِّدُهُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَيْسَرَ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ عَنِ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَرْهُونِ بِالَّذِينَ، أَمَّا إِذَا كَانَ الدِّينُ غَيْرَ مُسْتَعْرِقٍ فَيَعْتَقُ مِنْهُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ بَعْدَ وَفَائِهِ، أَوْ مُسْتَعْرِقًا وَسَقَطَ بِنَحْوِ إِبْرَاءٍ فَيَعْتَقُ مِنْهُ مَا يَفِي بِثُلُثِ الْمَالِ؛ حَيْثُ لَا إِجَازَةَ فِيهِمَا (أَوْ) مَلَكَه (بِمُحَابَاةٍ) مِنْ بَائِعِهِ لَهُ كَانَ اشْتَرَاهُ بِخَمْسِينَ، وَهُوَ يُسَاوِي مِائَةً (فَقَدَرُهَا)، وَهُوَ خَمْسُونَ فِي هَذَا الْمِثَالِ (كَهَبَةٍ) فَيُخَسَّبُ نَصْفُهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ السَّابِقِ (وَالْبَاقِي مِنَ الثُّلُثِ، وَلَوْ وَهَبَ لِعَبْدٍ) أَي: قَبْلَ غَيْرِ مُكَاتَبٍ وَلَوْ مُبْعَضًا (بَعْضُ) أَي: جُزْءُ (قَرِيبٍ) أَي: أَصْلٍ وَفِرْعٍ (سَيِّدُهُ فَقِيلَ وَقُلْنَا يَسْتَقِيلُ بِهِ) أَي: الْقَبُولِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ إِذَا لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَتُهُ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ (عَتَقَ وَسَرَى وَعَلَى سَيِّدِهِ قِيمَةُ بَاقِيهِ)؛ إِذِ الْهَبَةُ لَهُ هِبَةٌ لِسَيِّدِهِ وَقَبُولُهُ كَقَبُولِ سَيِّدِهِ شَرْعًا هَذَا مَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ هُنَا وَاسْتَشْكَلَهُ فِي الرُّوضَةِ ثُمَّ بَحَثَ عَدَمَ السَّرَايَةِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي مَلَكَه قَهْرًا كَالْإِرْثِ وَجَرِيًّا عَلَيْهِ فِي الْكِتَابَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ بِالسَّرَايَةِ لَمْ أَجِدْهُ فِي النَّهَايَةِ، وَلَا غَيْرَهَا وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِيُّ وَقَالَ: السَّرَايَةُ غَرِيبَةٌ ضَعِيفَةٌ لَا يُتَّقَتُ إِلَيْهَا رَادًّا بِذَلِكَ تَصْوِيبُ الْإِسْتَوِيِّ لَهَا لِمَا مَرَّ أَنَّ فَعَلَ عَبْدَهُ كَفَعْلِهِ، وَفِي الرَّدِّ نَظَرُوا لِمَا قَدَّمْتَهُ آتِفًا أَنَّ الْعَبْدَ تَصَرَّفَهُ كَتَصَرُّفِ سَيِّدِهِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ نَائِبًا عَنْهُ حَتَّى تَلْزَمَهُ رِعَايَةُ مَضْلَحَتِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَا مُسْتَقِيلًا حَتَّى يَلْزَمَهُ رِعَايَةُ ذَلِكَ أَصْلًا. فَرَاغُوا مَضْلَحَةَ السَّيِّدِ مِنْ وَجْهِ فَمَنَعُوهُ الْقَبُولَ إِذَا لَزِمَهُ التَّفَقُّهُ وَمَضْلَحَةُ الْقَرِيبِ مِنْ وَجْهِ وَهُوَ صَحَّةُ

قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْفُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَالْمُعْنَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا، أَوْ سَقَطَ بِإِبْرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ عَتَقَ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ مَا بَقِيَ بَعْدَ وَفَاءِ الدِّينِ فِي الْأَوَّلَى أَوْ ثُلُثِ الْمَالِ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ أَجَازَهُ الْوَارِثُ فِيهِمَا وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِ ثُلُثِ ذَلِكَ. اهـ. أَي: ثُلُثِ مَا بَقِيَ بَعْدَ وَفَاءِ الدِّينِ، أَوْ ثُلُثِ الْمَالِ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ إِبْرَاءٍ) كَأَنَّ يَفِيهِ أَجَنَّبِيَّ، أَوْ الْوَارِثُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَارِثُ فِدَاءَهُ لِيَبْقَى لَهُ أَسْتَى. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: فِي السَّقُوطِ وَعَدَمِ الْإِسْتِغْرَاقِ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَلَكَه) أَي: فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ بَعْوَضٍ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْ بَائِعِهِ الْإِنْفُ) خَرَجَ بِهِ الْمُحَابَاةُ مِنَ الْمَرَضِ كَانَ اشْتَرَاهُ بِمِائَةٍ وَهُوَ يُسَاوِي خَمْسِينَ فَقَدَرُهُ تَبَرُّعٌ مِنْهُ فَإِنْ اسْتَوْعَبَ الثُّلُثُ لَمْ يَغْتَقِ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِلَّا قَدِّمَتْ الْمُحَابَاةُ عَلَى الْعِتْقِ فِي أَحَدٍ أَوْ جُهِ اسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (فَيُخَسَّبُ نَصْفُهُ الْإِنْفُ) يَعْنِي يَغْتَقِ نَصْفُ الْقَرِيبِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ بِجَيْرِمِي. قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُكَاتَبٍ، وَلَا مُبْعَضٍ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَهُ. قَوْلُهُ: (أَي: جُزْءٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: قَالَ الرَّافِعِيُّ إِلَى أَمَّا إِذَا كَانَ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَصْحَحُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: قَالَ الرَّافِعِيُّ إِلَى وَاعْتَمَدَهُ وَقَوْلُهُ: رَادًّا إِلَى، وَأَمَّا الْمُكَاتَبُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَصْحَحُ) أَي: الْقَوْلُ بِاسْتِقْلَالِ الْعَبْدِ بِالْقَبُولِ. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَسَرَى الْإِنْفُ. قَوْلُهُ: (مَا جَزَمَ الرَّافِعِيُّ الْإِنْفُ) أَي: وَالْمُنْهَجُ. قَوْلُهُ: (وَجَرِيًّا عَلَيْهِ فِي الْكِتَابَةِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ) أَي: عَدَمَ السَّرَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ السَّرَايَةُ) أَي: الَّتِي فِي الْمَنْهَاجِ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لِمَا قَدَّمْتَهُ آتِفًا) أَي: قَبِيلَ التَّنْبِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَجَرِيًّا عَلَيْهِ فِي الْكِتَابَةِ) أَي: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرَحُ م ر.

قبوله، والسراية إذا لم تلزمه النفقة ولتنزيلهم فعل العبد منزلة فعل السيد في الحليف وغيره مما مر لم يتمحض فعله للقهر على السيد فأنضح ما في المتن، والجواب عن بحث الروضة المذكور فتأمل. أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جزئاً، وأما المكاتب فيقبل، ولا يعتق على السيد؛ لأن الملك له نعم، إن عجز عتق البعض ولم يسر؛ لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب، وإن كان هو المعجز له؛ لأنه إنما قصد التعجيز، والملك حصل ضمناً، وأما المبعوض وثم مهايأة ففي نوبته لا عتق، وفي نوبة السيد كالقن فإن لم تكن مهايأة فما يتعلق به قن وبسيده فيه ما مر

فصل في الإعتاق في مرض الموت وبيان القرعة في العتق

إذا (أعتق) تبرعاً (في مرض موته عبداً لا يملك غيره) عند موته (عتق ثلثه)؛ لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه، نعم، إن مات في حياة السيد مات كله حراً على الأصح، ومن ثم لو وهبه

فرد: (والجواب إلخ) عطف على ما في المتن. فرد: (ولا يعتق) أي: من موهبه شيء مغني.
فرد: (وإن كان هو إلخ) غاية والضمير للسيد. فرد: (وفي نوبة السيد كالقن) أي فيعتق ويسري على ما في المتن الذي ارتضى به الشارح والمنهج خلافاً للنهاية والمغني كما مر. فرد: (فما يتعلق به) أي: بالمبعوض وحرثته. فرد: (فيه ما مر) أي من الخلاف المرجح من السراية عند الشرح والمنهج وعدمها عند النهاية والمغني.

فصل: في الإعتاق في مرض موته

فرد: (وبيان القرعة) أي: وما يتبع ذلك كعدم رجوع الوارث بما أنفق ع ش. فرد: (تبرعاً) سيدكز محترزة.

فرد (س): (لا يملك غيره) أي: ولا دين عليه مغني. فرد: (مات كله حراً إلخ) واعتمد النهاية موت كله رقيقاً واستظهر المغني موت ثلثه حراً وباقيه رقيقاً عبارته: هذا إن بقي بعد السيد فإن مات في حياته فهل يموت كله رقيقاً، أو حراً أو ثلثه حراً وباقيه رقيقاً؟ قال في أضل الروضة: فيه أو جه: أصحها عند الصيدلاني الأول وجرى عليه ابن المقري في روضه؛ لأن ما يعتق يتبني أن يبقى للورثة مثلاً، ولم يحصل لهم هنا شيء ونقلنا في الوصايا عن الأستاذ أبي منصور تصحيح الثاني واقتصرنا عليه وصوبه

فصل: أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره إلخ

فرد: (مات كله حراً على الأصح) أي: تنزيلاً له منزلة عتقه في الصحة، وهذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الأستاذ ونقلنا هنا عن تصحيح الصيدلاني أنه يموت رقيقاً واقتصر عليه في الروض، وصحح البغوي أنه يموت ثلثه حراً وباقيه رقيقاً، وقد بسط بيان ذلك في شرح الروض، ووجه تصحيح الصيدلاني بأن ما يعتق يتبني أن يحصل للورثة مثلاً، ولم يحصل لهم هنا شيء ومشى

فَأَقْبَضَهُ فَمَاتَ، وَالسَّيِّدُ حَيٌّ مَاتَ عَلَى مِلْكِ الْمُوهُوبِ لَهُ، وَمِنْ فَوَائِدِ مَوْتِهِ حُرًّا فِي الْأُولَى
 أَنْجِرَازُ وَلَا يَدُهُ مِنْ مَوَالِي أُمِّهِ إِلَى مُعْتَقِهِ (فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ مُسْتَعْرِقٍ) وَأَعْتَقَهُ تَبَرُّعًا أَيْضًا (لَمْ
 يَعْتَقْ مِنْهُ شَيْءٌ) مَا دَامَ الذَّيْنُ بَاقِيًا؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ حِينَئِذٍ كَالْوَصِيَّةِ، وَالذَّيْنُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهَا، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ
 أَبْرَأَ الْغُرَمَاءَ مِنْهُ، أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أَجَنْبِيٌّ عَتَقَ ثَلَاثَةً، أَمَّا إِذَا كَانَ نَذْرَ إِعْتَاقِهِ فِي صِحَّتِهِ وَنَجَزَهُ فِي مَرَضِهِ
 فَيَعْتَقُ كُلَّهُ كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ عَنْ كَفَّارَةِ مُرْتَبَةِ. وَخَرَجَ بِالْمُسْتَعْرِقِ غَيْرُهُ فَالْبَاقِي بَعْدَهُ كَأَنَّهُ كُلُّ الْمَالِ
 فَيَنْفُذُ الْعَتَقَ فِي ثَلَاثِهِ (وَلَوْ أَعْتَقَ) فِي مَرَضِ مَوْتِهِ (ثَلَاثَةً) مَعًا كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكُمْ (لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُمْ
 قِيَمَتَهُمْ سِوَاءَ) وَلَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ (عَتَقَ أَحَدَهُمْ).....

الرَّزَكَشِيُّ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةَ عَتَقِهِ فِي الصَّحَّةِ وَإِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ الثَّالِثِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَصَحَّاحُهُ
 الْبَغَوِيُّ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ كَمَا لَوْ مَاتَ
 بَعْدَهُ قَالَ الْبَغَوِيُّ: عَلَى خِلَافٍ، وَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْمَرِيضِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ
 وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ وَهَبَ فِي الْمَرَضِ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَأَقْبَضَهُ وَمَاتَ قَبْلَ السَّيِّدِ فَإِنَّ قُلْنَا فِي
 مَسْأَلَةِ الْعَتِقِ بِمَوْتِهِ رَقِيقًا مَاتَ هُنَا عَلَى مِلْكِ الْوَاهِبِ وَيَلْزَمُهُ مُؤْنَةُ تَجْهِيزِهِ، وَإِنْ قُلْنَا بِمَوْتِهِ حُرًّا مَاتَ هُنَا
 عَلَى مِلْكِ الْمُوهُوبِ لَهُ فَعَلِيهِ تَجْهِيزُهُ وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّالِثِ وَزَعَتِ الْمُؤْنَةُ عَلَيْهِمَا. اهـ. تَأَمَّلِ الْمَانِعَ مِنْ
 فَرَضِ فَائِدَةِ الْخِلَافِ فِي مَوْتِ الْعَتِقِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَتِقِ سَيِّدٌ عَمَرَ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ. □ فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى)
 أَيِ: الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ إِنْ مَاتَ الْخُ.

□ فَوَدَّ (السِّي): (عَلَيْهِ) أَيِ مَنْ أَعْتَقَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَأَعْتَقَهُ) إِلَى قَوْلِ
 الْمُتَنِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ دُونَ الْعَدَدِ فِي الْمُعْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لِأَنَّ إِغْتِنَاقَ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِمَوْتِهِ رَقِيقًا
 إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلَهُ: قَالَ إِذَا إِلَى وَقَالَ. □ فَوَدَّ: (وَأَعْتَقَهُ تَبَرُّعًا أَيْضًا) يُعْنِي عَنْهُ ضَمِيرٌ عَلَيْهِ فِي الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ:
 (حِينَئِذٍ) أَيِ: حِينَ كَوْنِ الذَّيْنِ مُسْتَعْرِقًا لَهُ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ: الذَّيْنِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أَجَنْبِيٌّ) عِبَارَةُ
 الْمُعْنِي أَوْ تَبَرَّعَ مُتَبَرِّعٌ بِقَضَاءِ الذَّيْنِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْأُسْتَى، أَوْ وَفَى الذَّيْنُ مِنْ غَيْرِ الْعَبْدِ سِوَاءَ أَوْ فَاهِ
 الْوَارِثِ أَمْ أَجَنْبِيٌّ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْوَارِثِ إِذَا وَفَاهُ وَلَمْ يَقْصِدْ فِدَاءَهُ لِيَبْقَى لَهُ. اهـ.
 □ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا كَانَ نَذْرَ الْخُ) مُحْتَزُّ قَوْلِهِ: تَبَرُّعًا ش. □ فَوَدَّ: (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ آدَاءِ الذَّيْنِ. □ فَوَدَّ: (مَعًا)
 خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا رَتَّبَهَا فَيَقْدَمُ الْأَسْبَقُ فَقَطْ، وَلَا قُرْعَةٌ كَمَا يَأْتِي.

□ فَوَدَّ (السِّي): (قِيَمَتُهُمْ سِوَاءَ) كَذَا فِي الْمَحَلِّيِّ وَالنَّهَايَةِ بَلَا وَو. وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْمَنْهَجِ وَقِيَمَتُهُمْ الْخُ
 بِالْوَاوِ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ) أَيِ: عَتَقَهُمْ مُعْنِي عِبَارَةً ش. أَيِ: فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ. اهـ.
 □ فَوَدَّ (السِّي): (عَتَقَ أَحَدَهُمْ) وَهَلْ يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدِهَا إِذَا أُخْرِجَتِ الْقُرْعَةُ أَحَدَهُمَا أَمْ لَا؟

فِي الرُّوْضِ فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى مِلْكِ الْوَاهِبِ فَعَلِيهِ تَجْهِيزُهُ. □ فَوَدَّ: (عَتَقَ ثَلَاثَةً)
 قَدْ يُشْكِلُ بَأَنَّ إِغْتِنَاقَهُ قَوْلِيٍّ وَهُوَ إِذَا رُدَّ لَنَا كَمَا فِي إِغْتِنَاقِ الرَّاهِنِ الْمُعْسِرِ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقَ بَأَنَّ هَذَا فِي حُكْمِ
 الْوَصِيَّةِ وَمَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ فَكَأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ؛ فَلَا يَلْغُو بِمُجَرَّدِ عَدَمِ نَفْوْذِهِ فِي الْحَالِ.

يعني تَمَيَّزَ عَتَقُهُ (بقرعة)؛ لَأَنَّهُا شُرِعَتْ لِقَطْعِ الْمُنَازَعَةِ فَنَعِيََتْ طَرِيقًا وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّ أَنْصَارِيًّا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ فَجَزَّاهُمْ ﷺ أَثْلَاثًا ثُمَّ أَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً» قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَالْمُرَادُ جَزَّاهُمْ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ عَبِيدَ الْحِجَازِ لَا تَخْتَلِفُ قِيَمَتُهُمْ غَالِبًا. وَيَدْخُلُ الْمَيْتُ مِنْهُمْ فِي الْقُرْعَةِ فَإِنْ قَرَعَ رَقٌّ الْآخَرَانِ وَبَانَ أَنَّهُ مَاتَ حُرًّا فَيَتَّبَعُهُ كَسْبُهُ وَيُورَثُ وَتَتَمَيَّزُ الْقُرْعَةُ فَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِنْ طَارَ غُرَابٌ فَهَذَا حُرٌّ أَوْ مَنْ وَضَعَ صَبِيًّا يَدَهُ عَلَيْهِ حُرٌّ. (وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ ثَلَاثَكُمْ أَوْ ثَلَاثَكُمْ حُرًّا فَيَقْرَعُ لِتَجْتَمِعَ الْحُرِّيَّةُ فِي وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ بَعْضِ الْقِرْنِ كِإِعْتَاقِهِ كُلِّهِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكُمْ (فَلَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ ثَلَاثَ كُلِّ عَبْدٍ مِنْكُمْ) (أَفْرَعُ) لِمَا مَرَّ (وَقِيلَ: يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ)، وَلَا إِقْرَاعَ لِتَصْرِيحِهِ بِالْتَّبَعِيضِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ لَوْلَا تَشَوُّفُ الشَّارِعِ إِلَى تَكْمِيلِ الْعَتَقِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى الْقُرْعَةِ وَلَوْ قَالَ: ثَلَاثُ كُلِّ حُرٍّ بَعْدَ مَوْتِي.....

فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ بِالْبَيْعِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ع. ش. فَوَدَّ: (يَعْنِي تَمَيَّزَ عَتَقُهُ) أَيْ وَإِلَّا فَأَصْلُ عِتْقِي أَحَدِهِمْ حَاصِلٌ قَبْلَ الْقُرْعَةِ سَم. فَوَدَّ: (ثُمَّ أَعْتَقَ اثْنَيْنِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ الْخ وَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ وَإِلَّا فَهُوَ مَحْطُ الاسْتِدْلَالِ. فَوَدَّ: (فَإِنْ قَرَعَ الْخ) أَيْ: خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ع. ش. فَوَدَّ: (رَقُّ الْآخَرَانِ الْخ) أَيْ: وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الرُّقُّ لَمْ يُحْسَبْ عَلَى الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُمُ الْمَالُ نَعَمْ إِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَدُخُولِهِ فِي يَدِ الْوَارِثِ حُسِبَ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَتْ الْقُرْعَةُ بِرَقِّهِ سَم. فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقُهُمْ الْخ) أَيْ: وَلَمْ يَكْفِ مُعْنَى. فَوَدَّ: (حُرٌّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَهُوَ حُرٌّ. اه. فَوَدَّ: (لَأَنَّ إِعْتَاقَ الْخ) أَيْ: وَإِنَّمَا لَمْ يَعْتَقِ ثَلَاثُ كُلِّ مِنْهُمْ فِي هَاتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْخَ مُعْنَى. فَوَدَّ: (كَإِعْتَاقِ كُلِّهِ) أَيْ: لِأَنَّ إِعْتَاقَ الْبَعْضِ يَسْرِي لِلْكُلِّ بُجَيْرِمِي. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ: إِنَّمَا مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ إِعْتَاقَ الْخ.

فَوَدَّ (السُّبِّي): (أَفْرَعَ الْخ) وَفُهُمَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ التَّصْوِيرُ بِمَا إِذَا أَعْتَقَ الْإِبْعَاضَ مَعَ فَخَرَجَ مَا إِذَا رَتَّبَهَا فَيَقْدَمُ الْأَسْبَقُ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ عِبْدَانِ فَقَطَّ فَقَالَ: نِصْفُ غَانِمٍ حُرٌّ وَثَلَاثُ سَالِمٍ حُرٌّ عَتَقَ ثَلَاثًا غَانِمًا، وَلَا قُرْعَةَ ذَكَرَاهُ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ مُعْنَى. فَوَدَّ: (لَوْلَا تَشَوُّفُ الشَّارِعِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَعْتَقْتُكُمْ أَوْ أَعْتَقْتُ ثَلَاثَكُمْ، أَوْ ثَلَاثَكُمْ حُرًّا بَعْدَ مَوْتِي عَتَقَ وَاحِدًا لَا بَعَيْنِهِ وَالْقُرْعَةُ كَمَا سَبَقَ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَعْتَقْتُ ثَلَاثَكُمْ، أَوْ ثَلَاثَكُمْ حُرًّا كَانَ بِمَثَلِهِ مَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ ثَلَاثَ كُلِّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْعُمُومِ وَدَلَالَةَ الْعَامِّ كُلِّيَّةٌ مَحْكُومٌ فِيهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَكَانَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ ثَلَاثَ فُلَانٍ وَثَلَاثَ فُلَانٍ وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ثَلَاثَكُمْ مُضَافٌ إِلَى الْمَجْمُوعِ وَأَنَّ دَلَالَتَهُ مِنْ بَابِ الْكُلِّ لَا الْكُلِّيَّةِ وَثَلَاثُ الْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ

فَوَدَّ: (يَعْنِي تَمَيَّزَ عَتَقِهِ) أَيْ: وَإِلَّا فَأَصْلُ عِتْقِي أَحَدِهِمْ حَاصِلٌ قَبْلَ الْقُرْعَةِ. فَوَدَّ: (فَإِنْ قَرَعَ رَقٌّ الْآخَرَانِ بَانَ أَنَّهُ مَاتَ حُرًّا الْخ) أَيْ: وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الرُّقُّ لَمْ يُحْسَبْ عَلَى الْوَرِثَةِ لِأَنَّ غَرَضَهُمُ الْمَالُ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَدُخُولِهِ فِي يَدِ الْوَارِثِ حُسِبَ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَتْ الْقُرْعَةُ بِرَقِّهِ.

عَتَقَ ثُلُثَهُ، وَلَا قُرْعَةً؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يَسْرِي، (وَالْقُرْعَةُ) عَلِمْتُ مِمَّا مَرَّ فِي الْقِسْمَةِ وَتَحْصُلُ فِي هَذَا الْمِثَالِ بِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ: الْأَوَّلُ (أَنْ تُؤْخَذَ ثَلَاثُ رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ) ثُمَّ (يُكْتَبُ فِي ثَنَتَيْنِ رِقٌّ، وَفِي وَاحِدَةٍ عَتَقٌ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ ضِعْفُ الْحُرِّيَّةِ) (وَتُذَرَجُ فِي بِنَادِقٍ كَمَا سَبَقَ) ثُمَّ (وَتُخْرَجُ وَاحِدَةً بِاسْمِ أَحَدِهِمْ فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَرَقَّ الْآخَرَانِ) بِفَتْحِ الْخَاءِ (أَوِ الرِّقُّ رَقٌّ وَأُخْرِجَتْ أُخْرَى بِاسْمِ آخَرَ) فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَرَقَّ الثَّلَاثُ وَإِلَّا فَالْعَكْسُ. وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رُقْعَتَيْنِ فِي وَاحِدَةٍ رِقٌّ، وَفِي أُخْرَى عَتَقٌ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِي كَالْإِمَامِ قَالَ:؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا أَنْ رُقْعَةَ الرِّقِّ إِذَا خَرَجَتْ عَلَى عَبْدٍ تُذَرَجُ فِي بُنْدَقَتِهَا مَرَّةً أُخْرَى فَتَكُونُ الثَّلَاثُ أَرْجَحُ فَقَطْ وَقَالَ ابْنُ النَّقِيبِ: كَلَامُهُمْ يَذُلُّ عَلَى وَجوبِ الثَّلَاثِ. اهـ. والأوَّلُ أَوْجَهُ (و) ثَانِيَهُمَا أَنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ تُكْتَبَ أَسْمَاؤُهُمْ) فِي الرِّقَاعِ (ثُمَّ تَخْرُجُ رُقْعَةً) وَالْأَوَّلَى إِخْرَاجُهَا (عَلَى الْحُرِّيَّةِ) لَا الرِّقِّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى فَصْلِ الْأَمْرِ (فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَتَقَ وَرَقَّا) أَي: الْبَاقِيَانِ لِانْفِصَالِ الْأَمْرِ بِهَذَا أَيْضًا. وَقَضِيَّةُ عِبَارَتِهِ أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى، لَكِنَّ الَّذِي صَوَّبَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّ الْأَوَّلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ قَدْ يَتَكَرَّرُ. (وَأِنْ) لَمْ تَكُنْ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءً كَأَنْ (كَانُوا ثَلَاثَةً قِيَمَةً وَاحِدَةً مِائَةً وَأَخْرَجَ مِائَتَانِ وَأَخْرَجَ ثَلَاثًا مِائَةً أَقْرَعَ) بَيْنَهُمْ (بِسَهْمِي رِقٌّ وَسَهْمِي عَتَقٌ) بَأَنْ يُكْتَبَ فِي رُقْعَتَيْنِ رِقٌّ، وَفِي وَاحِدَةٍ عَتَقٌ وَيُفْعَلُ مَا مَرَّ (فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِذِي الْمِائَتَيْنِ عَتَقَ وَرَقَّا) أَي: الْبَاقِيَانِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَتِمُّ الثَّلَاثُ

مَجْمُوعٌ وَاحِدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش. فَوَدَّ: (عَتَقَ ثُلُثَهُ) أَي: ثُلُثُ كُلِّ مِنْهُمْ ع ش. فَوَدَّ: (فِي هَذَا الْمِثَالِ) أَي: فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ ثَلَاثَةً مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الرِّقَّ ضِعْفُ الْحُرِّيَّةِ) أَي: فَتَكُونُ الرِّقَاعُ عَلَى نِسْبَةِ الْمَطْلُوبِ فِي الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ مُغْنِي.

فَوَدَّ (لِسَبَبٍ): (فِي بِنَادِقٍ) أَي: مِنْ نَحْوِ سَمْعَةٍ مُغْنِي. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي بَابِ الْقِسْمَةِ. فَوَدَّ: (وَإِلَّا فَالْعَكْسُ) أَيْ وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الرِّقُّ رَقٌّ وَعَتَقَ الثَّلَاثُ مُغْنِي. فَوَدَّ: (كَمَا رَجَحَهُ) أَي: الْجَوَازُ. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ رُقْعَةَ الرِّقِّ الْإِلْخُ) أَي: وَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ ابْتِدَاءً لِوَاحِدٍ عَتَقَ وَرَقَّ الْآخَرَانِ ع ش. فَوَدَّ: (وَالأَوَّلُ الْإِلْخُ) أَي: عَدَمٌ وَجُوبُ الثَّلَاثِ وَجَوَازُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى رُقْعَتَيْنِ. فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ عِبَارَتِهِ الْإِلْخُ) أَي: تَغْيِيرُهُ فِي الثَّانِي بِالْجَوَازِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِيهِ مَرَّةً الْإِلْخُ) أَي: بِالنَّظَرِ لِلأَوَّلَى الَّذِي قَدَّمَهُ مِنَ الْإِخْرَاجِ عَلَى الْحُرِّيَّةِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ قَدْ يَتَكَرَّرُ قَدْ يُقَالُ: وَالثَّانِي قَدْ يَتَكَرَّرُ وَذَلِكَ بَأَنْ تَخْرُجَ عَلَى الرِّقِّ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُقَالُ: يُمَكِّنُ التِّزَامَ عَدَمَ التَّكَرُّرِ فِي الثَّانِي بَأَنْ يَخْتَارَ الْإِخْرَاجَ عَلَى الْحُرِّيَّةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ. اهـ.

فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِيهِ مَرَّةً الْإِلْخُ) أَي: إِذَا كَانَ الْإِخْرَاجُ عَلَى الْحُرِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَلَى الرِّقِّ مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلَى إِخْرَاجُهَا الْإِلْخُ، لَكِنْ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى قَوْلِهِ: قَدْ يَتَكَرَّرُ؛ إِذِ الثَّانِي كَذَلِكَ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ قَدْ يَتَكَرَّرُ) قَدْ يُقَالُ: وَالثَّانِي قَدْ يَتَكَرَّرُ وَذَلِكَ بَأَنْ يَخْرُجَ عَلَى الرِّقِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. إِلَّا أَنْ يُقَالُ: يُمَكِّنُ التِّزَامَ عَدَمَ التَّكَرُّرِ فِي الثَّانِي بَأَنْ يَخْتَارَ الْإِخْرَاجَ عَلَى الْحُرِّيَّةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

(أو) لذي (الثلاثمائة عتق ثلثاه)؛ لأنهما الثلث ورقّ باقيه، والآخراين (أو) خرجت (لأول عتق ثم يُقرعُ للآخرين بسهم رقّ وسهم عتق) في رُفْعَتَيْنِ (فَمَنْ خرج) العتق على اسمه منهما (تَمَمَ منه الثلث) فإن خرجت للثاني عتق نصفه، أو للثالث فثلثه. وتَجَوُّزُ الطَّرِيقِ الأخرى هنا أيضًا فإن خرج اسم الأول عتق ثم تَخَرُّجُ أخرى فإن خرج اسم الثاني عتق نصفه، أو الثالث عتق ثلثه. (وإن كانوا) أي: المعتقون معًا (فوق ثلاثة) لا يملك غيرهم (وأمكن توزيعهم بالعدد، والقيمة) في جميع الأجزاء (كستة قيمتهم سواء). ومثلهم ستة قيمة ثلاثة مائة مائة وثلاثة خمسون خمسون فيُضَمُّ كُلُّ خَاسِيسٍ لِخَاسِيسٍ (جُعِلُوا اثنين اثنين) أي: لجعل كل اثنين جزءًا وفعل كما مرّ في الثلاثة المُستَوين في القيمة (أو) أمكن توزيعهم (بالقيمة دون العدد) في كل الأجزاء كخمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة لجعل الواحد جزءًا، والاثنان جزءًا، والاثنان جزءًا ثالثًا، أو في بعضها (كستة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة لجعل الأول جزءًا،

☐ قوله: (وتَجَوُّزُ الطَّرِيقِ الأخرى) أي: كتابة الأسماء هنا أي في اختلاف قيمتهم أيضًا كما في الاستواء. ☐ قوله: (فإن خرج) أي على الحرية اسم الأول أي: اسم ذي المائة مُعْنَى. ☐ قوله: (معًا) سيذكر مُحْتَرَزَةً.

☐ قوله (سب): (وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) أي: بأن يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح م. ر. ه. بَحِيرَمِي. ☐ قوله: (في جميع الأجزاء) إلى قول المتن: ولا يَرْجِعُ الوارِثُ في النّهاية. ☐ قوله: (في جميع الأجزاء) أي الثلاثة مُعْنَى. ☐ قوله: (فَيُضَمُّ إلخ) أي: في المثال الذي زاده رَشِيدِي. ☐ قوله: (في كل الأجزاء) أي: لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في شيء من الأجزاء بمعنى أنه لم يوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من الأجزاء كما في المثال الذي ذكره فإنه ليس شيء من الأجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيّمته ثلث القيمة. ه. سم أي: بخلاف مثال المُصَنَّفِ فإن الاثنان فيه ثلث العدد وقيّمته ثلث القيمة. ☐ قوله: (والاثنان جزءًا) أي: ثانيًا. ☐ قوله: (أو في بعضها) أي: لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في بعض الأجزاء وأمكن في بعض بمعنى أن بعض الأجزاء لم يكن ثلث العدد وقيّمته ثلث القيمة وبعضها كان كذلك فإن جزء الاثنين ثلث العدد وقيّمته ثلث القيمة وجزء الواحد، أو الثلاثة ليس ثلث العدد، وإن كانت قيمته ثلث القيمة سم. ☐ قوله (سب): (وثلاثة مائة) كذا في المُعْنَى والنّهاية بناءً وفي أصل الشرح وثلاث بلا تاء سيذكر عَمَر.

☐ قوله: (في كل الأجزاء) أي: لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في شيء من الأجزاء بمعنى أنه لم يتوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من الأجزاء كما في المثال الذي ذكره فإنه ليس شيء من الأجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيّمته ثلث القيمة. ☐ قوله: (أو في بعضها) أي: لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في بعض الأجزاء وأمكن في بعض بمعنى أن بعض الأجزاء لم يكن ثلث العدد وقيّمته ثلث القيمة وبعضها كان كذلك كما في مثال المُصَنَّفِ فإن جزء الاثنين ثلث العدد وقيّمته ثلث القيمة

والثلاثة جزءاً) وأُقرعَ كما سبقَ وفي عتق الاثنين إن خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله: دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابله للمثبت قبله في جميع الأجزاء فلا اعتراض على المتن، ولا مخالفة بينه وبين ما في الروضة وأصلها من جعل السنة المذكورة مثلاً للاستواء في العدد دون القيمة؛ نظرًا إلى أن القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها في الكل، بخلاف العدد فإنه يمكن الاستواء فيه، وإن كان للنظر إلى القيمة في ذلك دخل، ومن ثم قال الشارح

□ قوله: (إن خرج) أي: العتق لهما ع ش ورشيدتي. □ قوله: (فقوله: دون العدد صادق إلخ) فحاصل المراد بدون العدد دون العدد في جميع الأجزاء يعني سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الأجزاء فإنه أراد به عموم السلب فقوله: (بعض الأجزاء) أي: بتقي التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الأجزاء سم أي: مع إمكانه بالنسبة إلى بعض منها. □ قوله: (في جميع الأجزاء) متعلق بالمثبت إلخ. □ قوله: (على المتن) أي في جعله السنة المذكورة مثلاً لإمكان التوزيع بالقيمة دون العدد. □ قوله: (مثلاً للاستواء في العدد دون القيمة) أي وهو عكس ما في المتن. □ قوله: (في الكل) أي: بل في البعض. □ قوله: (ومن ثم قال الشارح إلخ) أقول: الذي يظهر في تحقيق ذلك أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها أثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الأقسام في القيمة وإلا فليست أثلاثاً كما هو معلوم وحيث قد تارة تتساوى الأقسام أيضاً في العدد كما في قوله: كسبة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله: كسبة قيمة أحدهم إلخ فنعلم أن التقسيم بالعدد دون القيمة بأن تتساوى الأقسام في العدد وتتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء؛ إذ من المحال تفاوت الأثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الأقسام في المقدار فاتضح قول المحقق: لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فإنه يمكن الاستواء فيه إن أراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله: وإن كان إلخ؛ إذ الانقسام بمجرد العدد لا مدخل فيه للقيمة فيه، وإن أراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة، ولا دخل فيه إلا للقيمة فلا يكفي قوله: وإن كان إلخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رأيت قوله: ولك أن تقول: إلخ وهو موافق لما حققناه ومُصرِّح بأن مراده مما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له؛ إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذي حققناه كما هو جلي للمأمل سم.

وَجُزءُ الواحد، أو الثلاثة ليس ثلث العدد، وإن كانت قيمته ثلث القيمة. □ قوله: (بعض الأجزاء) فحاصل المراد به دون العدد في جميع الأجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الأجزاء فإنه أراد به عموم السلب. □ قوله: (بعض الأجزاء) أي: بتقي التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الأجزاء. □ قوله: (قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع إلخ) أقول: الذي يظهر في تحقيق ذلك أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها أثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الأقسام في القيمة وإلا فليست أثلاثاً كما هو معلوم وحيث قد تارة يتساوى الأقسام أيضاً في العدد كما في قوله: كسبة قيمتهم

المُحَقِّقُ: لا يَتَأَتَّى التَّوْزِيعُ بِالْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ أَي: مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْهَا أَصْلًا وَأَجَابَ شَيْخُنَا عَنْ هَذَا التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمَتَنِ وَأَصْلِهِ، وَالرُّوْضَةِ وَأَصْلِهَا بِأَنَّ مِثَالَ السَّنَةِ الْمَذْكُورِ صَالِحٌ لِإِمْكَانِ التَّوْزِيعِ بِالْقِيَمَةِ دُونَ الْعَدَدِ؛ نَظَرًا إِلَى عَدَمِ تَأْتِي تَوْزِيعِهَا بِالْعَدَدِ مَعَ الْقِيَمَةِ وَلِعَكْسِهِ؛ نَظَرًا إِلَى عَدَمِ تَأْتِي تَوْزِيعِهَا بِالْقِيَمَةِ مَعَ الْعَدَدِ وَهُوَ يَرْجِعُ لِمَا قَدْ مَنَاهُ؛ إِذْ عَدَمُ التَّأْتِي فِي كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِمَا مَرَّ فَنَأْتِلُهُ. وَلَكِ أَنْ تَقُولَ: لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْمَتْنَ وَأَصْلَهُ عَمَّا بِالْتَّوْزِيعِ، وَالرُّوْضَةُ وَأَصْلُهَا إِنَّمَا عَمَّا بِالتَّسْوِيَةِ، وَبَيْنَ التَّوْزِيعِ، وَالتَّسْوِيَةِ فَرْقٌ وَاضِحٌ

• فَوُدَّ: (وَأَجَابَ شَيْخُنَا إِلَيْهِ) أَي: فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ. • فَوُدَّ: (عَنْ هَذَا التَّنَاقُضِ) أَي: بِحَسَبِ الظَّاهِرِ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (وَالرُّوْضَةُ وَأَصْلُهَا) أَي: وَبَيْنَ الرُّوْضَةِ وَالْإِنْخِ. • فَوُدَّ: (بِالْعَدَدِ مَعَ الْقِيَمَةِ) أَي: فَلَوْ قَسَمْنَا الْقِيَمَةَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ مُتَسَاوِيَةٍ لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُوَافِقَهَا الْعَدَدُ فِي انْقِسَائِهِ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ مُتَسَاوِيَةٍ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ مُقَوِّمًا بثلثِ الْقِيَمَةِ سَم. • فَوُدَّ: (وَلِعَكْسِهِ نَظَرًا إِلَى الْإِنْخِ) فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْعَكْسَ أَنْ يُمَكِّنَ تَوْزِيعَهُمْ بِالْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ وَهَذَا لَيْسَ مُرَادًا هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ التَّوْزِيعِ بِالْعَدَدِ اخْتِلَافُ الْقِيَمَةِ مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِوَاءِ فِيهَا وَهَذَا التَّأْوِيلُ بَعِيدٌ جِدًّا عَلَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِدُكْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ مَا نَصَّهُ أَقُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ الْإِنْخِ بُحَيْرِي. • فَوُدَّ: (بِالْقِيَمَةِ مَعَ الْعَدَدِ) أَي: وَلَوْ قَسَمَ الْعَدَدُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ مُتَسَاوِيَةٍ لَمْ يُمَكِّنْ قِسْمَةَ الْقِيَمَةِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ مُتَسَاوِيَةٍ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا قِيَمَةً قِسْمٍ مِنَ الْعَدَدِ سَم.

سَوَاءٌ وَتَارَةً لَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: كَسَيْتُهُ قِيَمَةً أَحَدِهِمُ الْإِنْخِ فَعُلِمَ أَنَّ التَّقْسِيمَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ بِأَنْ يَتَسَاوَى الْأَقْسَامُ فِي الْعَدَدِ وَتَتَفَاوَتْ فِي الْقِيَمَةِ لَيْسَ مِنَ التَّوْزِيعِ فِي شَيْءٍ؛ إِذْ مِنَ الْمَحَالِّ تَفَاوُتُ الْأَثْلَاثِ فِي الْمِقْدَارِ وَمَعَ التَّفَاوُتِ فِي الْقِيَمَةِ تَتَفَاوَتْ الْأَقْسَامُ فِي الْمِقْدَارِ فَاتَّضَحَ قَوْلُ الْمُحَقِّقِ: لَا يَتَأَتَّى التَّوْزِيعُ بِالْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ وَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ: بِخِلَافِ الْعَدَدِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِسْتِوَاءَ فِيهِ، فَإِنْ أَرَادَ فِيهِ مُطْلَقَ الْإِسْتِوَاءِ بِمَعْنَى الْإِنْقِسَامِ بِمُجَرَّدِ الْعَدَدِ فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ: وَإِنْ كَانَ الْإِنْخِ؛ إِذْ الْإِنْقِسَامُ بِمُجَرَّدِ الْعَدَدِ لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَمَةِ فِيهِ، وَإِنْ أَرَادَ فِيهِ بِالْإِسْتِوَاءِ التَّوْزِيعَ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا فَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بِإِغْتِيَابِ الْقِيَمَةِ وَلَا دَخَلَ فِيهِ إِلَّا لِلْقِيَمَةِ فَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ الْإِنْخِ وَلَيْسَ هَذَا مُرَادَ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا كَمَا لَا يَخْفَى قَدْ تَذَكَّرْتُ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي: وَلَكِ أَنْ تَقُولَ الْإِنْخِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا حَقَّقْنَاهُ وَمُصَرِّحٌ بِأَنْ مُرَادَهُ مِمَّا قَبْلَهُ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا اسْتِقَامَةَ لَهُ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ مَا ذَكَرُوهُ إِلَّا بِالْمَعْنَى الَّذِي حَقَّقْنَاهُ كَمَا هُوَ جَلِيٌّ لِلْمُتَأَمِّلِ سَم. • فَوُدَّ: (لَا يَتَأَتَّى التَّوْزِيعُ بِالْعَدَدِ) أَي: وَالتَّوْزِيعُ بِالْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ غَيْرُ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا حَقَّقْنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ الْمَذْكُورِ وَجَعَلَ الرُّوْضَةَ وَأَصْلُهَا السَّنَةَ الْمَذْكُورَةَ مِثَالًا لِمَا ذَكَرَ. • فَوُدَّ: (بِالْعَدَدِ مَعَ الْقِيَمَةِ) أَي: فَلَوْ قَسَمْنَا الْقِيَمَةَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ مُتَسَاوِيَةٍ لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُوَافِقَهَا الْعَدَدُ فِي انْقِسَائِهِ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ مُتَسَاوِيَةٍ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ مُقَوِّمًا بثلثِ الْقِيَمَةِ. • فَوُدَّ: (بِالْقِيَمَةِ مَعَ الْعَدَدِ) الْإِنْخِ أَي: لَوْ قَسَمَ الْعَدَدُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ أَي: مُتَسَاوِيَةٍ بِحَيْثُ

لِصِدْقِهَا فِي السَّتَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَوْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْقِيَمَةِ، بِخِلَافِهِ فَصَحَّ جَعْلُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلِهَا لَهَا مِثَالًا لِمَا ذَكَرَاهُ وَجَعْلُ الْمَتَنِ وَأَصْلِهِ لَهَا مِثَالًا لِمَا ذَكَرَاهُ فَتَأَمَّلْهُ أَيْضًا لِيَتَّضِحَ لَكَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ: لَا يَتَأْتِي التَّوْزِيعُ بِالْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ لَا يُنَافِي قَوْلَ الرُّوْضَةِ وَأَصْلِهَا: وَإِنْ أَمَكْنَ التَّسْوِيَةُ بِالْعَدَدِ دُونَ الْقِيَمَةِ كَسْتَةِ إِلَى آخِرِهِ (وَإِنْ تَعَدَّنَ) تَوْزِيعُهُمْ (بِالْقِيَمَةِ) وَبِالْعَدَدِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَا لِقِيَمَتِهِمْ ثُلُثٌ صَحِيحٌ (كَأَرْبَعَةٍ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ يَجْزَوْنَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ وَاحِدَةً) جُزْءًا (وَوَاحِدًا) جُزْءًا (وَالثَّانِي) جُزْءًا؛ لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى فِعْلِهِ ﷺ (فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِوَاحِدٍ) سَوَاءٌ أَكْتَبَ الْعَتَقُ، وَالزَّكُّ أَمْ الْأَسْمَاءُ (عَتَقَ) كُلُّهُ (ثُمَّ أَقْرَعَ) بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِينَ بَعْدَ تَجْزِئَتِهِمْ أَثْلَاثًا (لِيَتِمَّ الثُّلُثُ) فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمُ الْحُرِّيَّةِ عَتَقَ ثُلُثَهُ هَذَا مَا ذَكَتْ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الشَّيْخَيْنِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي التَّهْذِيبِ، وَهُوَ يَزِيدُ مَا فِيهِمْ جَمْعٌ مِنَ الشَّرَاحِ مِنْ بَقَاءِ الْاِثْنَيْنِ عَلَى حَالِهِمَا ثُمَّ تَرَدَّدُوا فِيهَا إِذَا خَرَجَتْ لِلْاِثْنَيْنِ هَلْ يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ سُدُسِهِ أَمْ يُفَرِّغُ بَيْنَهُمَا ثَانِيًا فَمَنْ قُرِعَ عَتَقَ ثُلُثَهُ؟ زَادَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْأَوَّلَ مُقْتَضِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْاِثْنَيْنِ بِمِثَابَةِ الْوَاحِدِ (أَوْ) خَرَجَ الْعَتَقُ (لِلْاِثْنَيْنِ) الْمَجْعُولِينَ جُزْءًا (زَكُّ) الْآخَرَانِ ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْاِثْنَيْنِ (فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ لَهُ الْعَتَقُ وَثُلُثُ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَتِمُّ الثُّلُثُ. (وَفِي قَوْلِ يَكْتُبُ اسْمَ كُلِّ عَبْدٍ فِي رُقْعَةٍ) فَالزَّكَاةُ أَرْبَعٌ ثُمَّ يُخْرِجُ عَلَى الْعَتَقِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَتِمَّ الثُّلُثُ (فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ) أَوَّلًا (و) تُعَادُ الرُّقْعَةُ بَيْنَ الْبَاقِينَ فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ ثَانِيًا بَانَ أَنَّ ثُلُثَهُ هُوَ الْبَاقِي مِنَ الثُّلُثِ فَيَعْتَقُ (ثُلُثُ الْبَاقِي)، وَهُوَ الْقَارِغُ ثَانِيًا؛ لِأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى فَصْلِ الْأَمْرِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الثَّانِي بِالْمُثَلَّثَةِ، وَالتَّوْنِ وَصَوَّبَتْ (قُلْتُ: أَظْهَرُهُمَا الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَا مَرَّ أَنَّ تَجْزِئَتَهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ أَقْرَبُ لِمَا مَرَّ فِي الْخَبَرِ (وَالْقَوْلَانِ فِي اسْتِخْبَابِ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِكُلِّ (وَقِيلَ) وَانْتَصَرَ لَهُ بِأَنَّهُ نَصُّ الْأُمِّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ (فِي إِجْبَابِ) لِلْأَقْرَبِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ،

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ التَّوْزِيعِ. • فَوَدَّ: (فَصَحَّ جَعْلُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلِهَا لَهَا مِثَالًا إلَخ) فِيهِ مَا مَرَّ عَنِ الْبُجَيْرِيِّ وَسَمَّ مِنْ أَنَّهُ لَا فَايِدَةَ لِذِكْرِهِمَا لَهَا هُنَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْمُعْتَبَرَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ التَّوْزِيعُ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ. • فَوَدَّ: (وَبِالْعَدَدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَلَا يَرْجِعُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: زَادَ الزَّرْكَشِيُّ إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُ (لِسُنِّ): (لِيَتِمَّ الثُّلُثُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي نُسَخِ الْمُعْنَى وَالتَّهْذِيبِ لِيَتِمَّ الثُّلُثُ سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ إِعَادَةِ الْقَرْعَةِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِينَ بَعْدَ تَجْزِئَتِهِمْ أَثْلَاثًا مُعْنَى. • فَوَدَّ: (جَمْعٌ مِنَ الشَّرَاحِ) مِنْهُمْ الدَّمِيرِيُّ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ: الْعَتَقُ مِنْ كُلِّ سُدُسِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَيِ الْاِثْنَيْنِ) أَيِ: اللَّذَيْنِ خَرَجَ لِهَمَا رُقْعَةُ الْعَتَقِ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (بَعْدَ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَتِمَّ الثُّلُثُ) الْأَوَّلَى، ثُمَّ أُخْرَى لِيَتِمَّ الثُّلُثُ. • فَوَدَّ: (وَصَوَّبَتْ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْبَاقِيَ الثَّلَاثَةَ وَلَيْسَ مُرَادًا سَمَّ قَوْلُ الْمُتَنِّ: قَوْلُهُ: وَقِيلَ فِي إِجْبَابِ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِلْأَقْرَبِيَّةِ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى فِعْلِهِ ﷺ. اهـ.

يَكُونُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا قِيَمَةً قِسْمٍ مِنَ الْعَدَدِ. • فَوَدَّ: (وَصَوَّبَتْ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْبَاقِيَ الثَّلَاثَةَ وَلَيْسَ مُرَادًا.

أما إذا أعتق عبيداً مرتباً فلا قرعة بل يعتق الأول فالأول إلى تمام الثلث. (وإذا أعتقنا بعضهم أي: الأرقاء (بقرعة فظهر مال) آخر للميت لم يعلم وقت القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) أي: بأن عتقهم وأنهم أحرار تجري عليهم أحكام الأحرار من حين إعتاقه (و) من ثم كان لهم كسبهم) ونحوه كأرش جناية ومهر أمة. وتبعية ولدها لها (من يوم) أي: وقت (الإعتاق) وبطل نكاح أمة زوجه الوارث بالملك ويلزمه مهرها إن وطئها ويكمل حد من جلد كقن ويؤجمل إن كان مخصصاً (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم) مطلقاً وإن أطال البلقيني في ترجيح تفصيل فيه؛ لأنه أنفق على أن لا يرجع كمن نكح فاسداً يظن الصحة لا يرجع بما أنفق قبل التفريق ويظهر أنهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له، وهو ساكت أخذاً مما مر في

❦ قوله: (أما إذا أعتق إلخ) مختار قوله: معافى موضعين.

❦ قول (سني): (وإذا أعتقنا بعضهم إلخ) ولو أعتقناهم ولم يكن عليه دين ظاهر ثم ظهر عليه دين مستغرق للتركة بطل العتق، نعم إن أجاز الوارث العتق وقضى الدين من مال آخر صح، وإن لم يستغرق لم تبطل القرعة إن تبرع الوارث بقضائه وإلا رد من العتق بقدر الدين فإن كان الدين نصف التركة رد من العتق النصف، أو ثلثها رد منه الثلث فلو كانوا مثلاً أربعة قيمتهم سواء وعتق بالقرعة واحد وثلاث، ثم ظهر دين بقدر قيمة عبد بيع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يفرع بين من خرجت قرعتهما بالحرية بسهم رق وسهم عتق فإن خرجت للحر كله عتق وقضى الأمر، وإن خرجت للذي عتق ثلثه فثلثه حر وعتق من الآخر ثلثاه روض مع شرحه. ❦ قوله: (ويلزمه مهرها إلخ) أي: الواطئ من الوارث، أو الأجنبية، وإن كان الأول هو الأقرب ع ش عبارة المغني ولو وطئها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو كان الوارث باع أحدهم، أو أجره، أو وهبه بطل تصرفه ورجع المؤجر على المستاجر بأجرة مثله. اهـ. زاد النهاية، أو رهنه بطل رهنه فإن كان أغتقه بطل إغتاقه وللاؤه للأول، أو كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما أدى. اهـ. ❦ قوله: (مطلقاً) أي قبل ظهور المال، أو بعده.

❦ قوله: (قبل التفريق) أي: تفريق القاضي بينهما مغني. ❦ قوله: (ويظهر أنهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه إلخ) فلو اختلفوا صدق الوارث؛ لأن الأصل براءة ذمته، ثم ما قاله مفروض فيما لو جهل كل من المستخدم والعبد بالعتق وبقي أنه يقع كثيراً أن السيد يعتق أرقاءه، ثم يستخدمهم وقياس ما ذكره هنا وجوب الأجرة لهم حيث استخدمهم وعدها إن خدموه بأنفسهم ويحتمل وهو الأقرب أن يفرق بين ما لو علموا بعتق أنفسهم فلا أجرة لهم، وإن استخدمهم السيد؛ لأن خدمتهم له مع علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما إذا لم يعلموا بالعتق لإخفاء السيد إياه عنهم فيكون حالهم ما ذكر سواء كانوا بالغين أم لا فإن للصبى المميز اختياراً ويأتي ذلك أيضاً فيما يقع كثيراً من أن شخصاً يموت وله أو لاد مثلاً فيتصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقون يعاونونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها ع ش وقوله: ويأتي ذلك أيضاً إلخ يتأمل المراد به. ❦ قوله: (بما استخدمهم) صادق بما إذا كان بمجرد أمر من غير إلزام فليتأمل. وقد يوجه بأن مجرد الأمر بالنسبة

غَضِبَ الْحُرُّ (وإن خرج) من التُّلُثِ (بما ظهر عبده)، أو بعضه، أو أكثر منه (آخر أقرع) بينه وبين مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ فَمَنْ قَرَعَ عَتَقَ أَيْضًا (ومن عَتَقَ) ولو (بقرعة حكيم بعثه من يوم الإعتاق) لا القرعة؛ لأنها مُبَيَّنَّةٌ للعتق لا مُشَبَّهَةٌ له، بخلاف الموصى بعثه فإنه يقوم وقت الموت؛ لأنه وقت الاستحقاق (وتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ) أي: حين إذ عَتَقَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بَانَ بِهَا أَنَّهُ حُرٌّ قَبْلَهَا (وله كسبه) ونحوه مِمَّا مَرَّ (من يومئذٍ غير محسوب من التُّلُثِ) لِخُدُوثِهِ عَلَى مَلِكِهِ (ومن بقي رقيقًا قَوْمَ يَوْمِ الْمَوْتِ)؛ لأنه وقت استحقاق الوارث هذا إن كانت القيمة يومه أقل، أو لم تختلف ليوافق ما في الروضة وأصلها من أَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَقْلُ قِيَمَةٍ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ إِلَى قَبْضِ الْوَرِثَةِ لِلتَّرِكَةِ؛ لأنها إن كانت وقت الموت أقل فالزيادة على ملكهم، أو وقت القبض أقل فما نَقَصَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ فِي مَلِكِهِمْ فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِمْ كَمَغْصُوبٍ أَوْ ضَائِعٍ مِنَ التَّرِكَةِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضُوهُ (وَحَسِبَ) عَلَى الْوَارِثِ (من التُّلُثِ) هُوَ وَكُسِبَ الْبَاقِي قَبْلَ الْمَوْتِ (لا الحادث بعده) فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ؛ لِخُدُوثِهِ عَلَى مَلِكِهِ فَلَا يُقْضَى ذَيْنُ الْمَوْرِثِ مِنْهُ (فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل) مِنْهُمْ (مائة فكسب أحدهم مائة) قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ (أقرع) فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِلْكَاسِبِ عَتَقَ وَلَهُ الْمِائَةُ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ عَتَقَ لَهُ كُسِبَ مِنْ حِينَ عَتَقَهُ (وإن خرج لغيره عَتَقَ ثُمَّ أَقْرَعَ) بَيْنَ الْكَاسِبِ، وَالْآخِرِ لِيَتِمَّ التُّلُثُ (فإن خرجت) الْقَرْعَةُ (لغيره عَتَقَ ثَلَاثَةً) وَبَقِيَ ثَلَاثًا مَعَ الْمُكْتَسِبِ وَكُسِبَ لِلْوَرِثَةِ وَذَلِكَ ضِعْفُ مَا فَاتَ عَلَيْهِمْ (وإن خرجت له) أي: لِلْمُكْتَسِبِ (عَتَقَ رُبْعَهُ وَتَبِعَهُ

إِلَيْهِمْ كَالْأَزَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ وَجُوبَ امْتِثَالِهِ بِالنَّسْبَةِ لِظَاهِرِ الْحَالِ سَيِّدُ عَمَرَ.

□ قَوْلُ (سَيِّدُ) (بما ظهر) أي: بِمَا آخَرَ ظَهَرَ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الْقَرْعَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ) أي: مِنْ عَبْدٍ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ) أَسْقَطَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى وَلَا تَظْهَرُ لَهُ فَائِدَةٌ. □ قَوْلُهُ: (لَا الْقَرْعَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَجُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ فِي الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَوْصِي إِلَخ) حَقُّهُ أَنْ يَكْتُبَ فِي شَرْحٍ وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ كَمَا فِي الْمُغْنَى.

□ قَوْلُ (سَيِّدُ) (وَلَهُ كُسِبَ إِلَخ) سَوَاءً أَكْسَبَهُ فِي حَيَاةِ الْمُغْتَقِ أَمْ بَعْدَ مَوْتِهِ مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أي: فِي شَرْحٍ وَلَهُمْ كُسِبُهُمْ.

□ قَوْلُ (سَيِّدُ) (وَمَنْ بَقِيَ إِلَخ) أي: اسْتَمَرَّ مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَالزِّيَادَةُ عَلَى مَلِكِهِمْ) أَيِ حَدَّثَتْ فِي مَلِكِهِمْ مُغْنَى.

□ قَوْلُ (سَيِّدُ) (قَبْلَ الْمَوْتِ) أي: مَوْتِ الْمُغْتَقِ وَقَوْلُهُ: بَعْدَهُ أَيِ: مَوْتِ الْمُغْتَقِ مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَقْضِي إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ ذَيْنَ بَيَعَ فِي الذَّيْنِ وَالْكَسْبِ لِلْوَارِثِ لَا يَقْضِي مِنْهُ الذَّيْنُ خِلَافًا لِلْإِصْطَحَارِيِّ: اهـ.

□ قَوْلُ (سَيِّدُ) (عَتَقَ) أَيِ: وَرَّقَ الْآخِرَانِ وَقَوْلُهُ: وَلَهُ الْجَانَةُ أَيِ الَّتِي اكْتَسَبَهَا مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَهُ كُسِبَ إِلَخ) أَيِ: غَيْرُ مَحْسُوبٍ مِنَ التُّلُثِ مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (ضِعْفُ مَا فَاتَ عَلَيْهِمْ) أَيِ: مَثَلًا قِيَمَةُ الْأَوَّلِ وَمَا عَتَقَ مِنْ

رُبُع كسبه)؛ لأنه يجب أن يبقى لهم ضِعْفُ ما عَتَقَ، ولا يحصلُ إلا بذلك فجملة ما عَتَقَ مائة وخمسة وعشرون وما بقي مائتان وخمسون، وأما الخمسة، والعشرون التي هي رُبُع كسبه فغيرُ محسوبة كما مرَّ وحذَفَ من أصله طريقة ذلك بالجبر، والمُقَابِلَةُ لِخَفَائِهَا.

فصل في الولاء

بفتح الواو، والمد من الموالاتِ أي: المُعَاوَنَةُ، والمُقَابَرَةُ، وهو شرعاً عُصْبَةٌ ناشئة عن حُرِّيَّةٍ حَدَثَتْ بعدَ زَوَالِ مَلِكٍ مُتْرَاحِيَّةٍ عن عُصْبِيَةِ النَّسَبِ تَقْتَضِي لِلْمُعْتَقِ وَعَصْبَتِهِ الْإِرْثَ وَوِلَايَةَ التَّكَاحِ، وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَالْعَقْلَ عَنْهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ.....

الثاني مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بِذَلِكَ) فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ رُبْعُهُ وَصِيْمَتُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَتَبَعَهُ مِنْ كَسْبِهِ قَدْرُهَا وَهُوَ غَيْرُ مَحْسُوبٍ عَلَيْهِ فَيَبْقَى مِنْ كَسْبِهِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ وَيَبْقَى مِنْهُ مَا صِيْمَتُهُ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ وَيَبْقَى عَبْدَانِ قِيَمَةُ كُلِّ مِائَةٍ فَجَمْلَةُ التَّرَكَةِ الْمَحْسُوبَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ مِنْهَا قِيَمَةُ الْعَبِيدِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَمِنْهَا كَسْبُ أَحَدِهِمْ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ فَجَمْلَةُ مَا عَتَقَ الْخُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَجَمْلَةُ مَا عَتَقَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ الْخُ) لِأَنَّكَ إِذَا اسْقَطْتَ رُبْعَ كَسْبِهِ وَهُوَ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ يَبْقَى مِنْ كَسْبِهِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ مُضَافَةً إِلَى قِيَمَةِ الْعَبِيدِ الثَّلَاثَةِ يَصِيرُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعِينَ ثَلَاثًا مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ لِلْوَرَّةِ وَالْبَاقِي وَهُوَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ لِلْعَتَقِ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ أَنْفَاءً. □ فَوَدَّ: (طَرِيقَةُ ذَلِكَ بِالْجَبْرِ وَالْمُقَابِلَةِ) بَأَنَّ يُقَالُ: عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ الثَّانِي شَيْءً وَتَبَعَهُ مِنْ كَسْبِهِ مِثْلُهُ يَبْقَى لِلْوَرَّةِ ثَلَاثُمِائَةٍ إِلَّا شَيْئَيْنِ تَعْدِلُ مِثْلِي مَا عَتَقَ وَهُوَ مِائَةٌ وَشَيْءٌ فَمِثْلَاهُ مِائَتَانِ وَشَيْئَانِ وَذَلِكَ يَعْدِلُ ثَلَاثُمِائَةٍ إِلَّا شَيْئَيْنِ فَيُجْبَرُ وَيُقَابَلُ فَمِائَتَانِ وَأَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ تَعْدِلُ ثَلَاثُمِائَةٍ تَسْقُطُ مِنْهُمَا الْمِائَتَانِ يَبْقَى مِائَةٌ تَعْدِلُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءٍ فَالشَّيْءُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ فَعَلِمَ أَنَّ الَّذِي عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ رُبْعَهُ وَتَبَعَهُ رُبْعَ كَسْبِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُعْنَى وَنِهَائِيَّةً قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: (عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ الثَّانِي شَيْءً) أَيِ: مُبَهُمٌ، وَقَوْلُهُ: (فَيُجْبَرُ وَيُقَابَلُ) أَيِ: يُجْبَرُ الْكَسْرُ فَتَسْتَمُ الثَّلَاثُمِائَةُ وَتَزِيدُ مِثْلُ مَا جُبِرَتْ بِهِ عَلَى الْكَسْرِ فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ فَيَصِيرُ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَالْآخَرُ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعَةَ أَشْيَاءٍ فَيَسْقُطُ الْمَعْلُومُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ مِائَتَانِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَالْبَاقِي مِائَةٌ مِنَ الثَّلَاثُمِائَةِ يُقَابَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ الْبَاقِيَةِ بعدَ إسْقَاطِ الْمِائَتَيْنِ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ وَتَقْسِمُ الْمِائَةُ عَلَيْهَا يَخُصُّ كُلُّ شَيْءٍ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ. اهـ.

فصل في الولاء

□ فَوَدَّ: (فِي الْوَلَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ كَفَّارَةٌ غَيْرُهُ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ اتَّفَقَتْ عِبَارَاتُهُمْ) فِي النِّهَائِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْوَلَاةِ أَيْ الْمُعَاوَنَةِ الْخُ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى لُغَةُ الْقَرَابَةِ مَاخُودٌ مِنَ الْوَلَاةِ وَهُوَ الْمُعَاوَنَةُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (نَاشِئَةٌ عَنْ حُرِّيَّةٍ حَدَثَتْ بعدَ زَوَالِ مَلِكٍ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى عُصْبَةٌ سَبَّيْهَا زَوَالُ الْمَلِكِ عَنِ الرِّقَقِ بِالْحُرِّيَّةِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (حَدَثَتْ بعدَ زَوَالِ مَلِكٍ) أَنْظَرُ مَا الْحَاجَةُ إِلَى هَذَا بعدَ قَوْلِهِ: نَاشِئَةٌ عَنْ حُرِّيَّةٍ. □ فَوَدَّ: (مُتْرَاحِيَّةٌ عَنْ عُصْبِيَةِ النَّسَبِ) بَيَّنَّ بِهَذَا وَالَّذِي بعده خَاصَّةُ الْوَلَاءِ وَثَمَرَاتِهِ وَإِلَّا فَهِيَ غَيْرُ مُتَحْتَاجٍ إِلَيْهِمَا فِي التَّعْرِيفِ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَهِيَ مُتْرَاحِيَّةٌ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَالصَّلَاةُ)

الأخبار الصحيحة نحو إنما «الولاء لمن أعتق» و«الولاء لخدمة النسب» بضم اللام وفتحها (من عتق عليه) خرج به من أقر بحررية من ثم اشتراه فإنه يحكم عليه بعتقه ويوقف ولاؤه، ومن أعتق عن غيره، أو عن كفارة غيره يعوض، أو غيره، وقد قدر انتقال ملكه للغير قبيل عتقه فولاؤه لذلك الغير. ووقع في شرح فصول ابن الهائم للمارديني وشيخنا أنه إذا أعتق عن الغير بغير إذنه يكون الولاء للمالك، بخلاف ما إذا كان بإذنه، أو بغير إذنه، لكن في معرض التكفير فإنه يعتق عمن أعتق عنه، والمعتق نائب عنه في الإعتاق. اهـ. وهو عجيب لتوقف الكفارة على التوبة المتوقعة على الإذن، وقد اتفقت عباراتهم على أن لغير المكفر التبرع عنه بالتكفير بإذنه فقولهم: بإذنه صريح في توقف التكفير عنه بالإعتاق وغيره على إذنه وكذا

مغطوف على النكاح وقوله: والعقل إلخ مغطوف على الإزث. فـ: (الأخبار الصحيحة إلخ) وقوله تعالى «أذعنهم لآبائهم» [الاحزاب: ٥] إلى قوله: ومواليكم مغني. فـ: (بضم اللام) اقتصر عليه في المختار ع ش. فـ: (خرج به إلخ) فيه نظر عبارة النهاية بعد قول المصنف، ثم لعصبته وخرج بقول المصنف من عتق عليه إلخ من أقر إلخ وهي ظاهرة. فـ: (ويوقف ولاؤه) أي: إلى الصلح أو تبين الحال ع ش عبارة المغني، ولا يكون ولاؤه له بل هو موقوف؛ لأن الملك بزعمه لم يثبت له وإنما عتق عليه مؤاخذه له بقوله. اهـ. فـ: (ومن أعتق إلخ) وما لو أعتق الكافر كافراً فلحق العتق بدار الحرب واسترق، ثم أعتقه السيد الثاني فولاؤه للثاني.

(تنبيه): يثبت الولاء للكافر على المسلم كعكسه، وإن لم يتوارثا كما ثبتت علقه النكاح والنسب بينهما، وإن لم يتوارثا، ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الإعتاق كإسلام شخص على يد غيره وحديث «من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بمحياه ومماته» قال البخاري: اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث «وتحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عتق عليه» ضعفه الشافعي وغيره وكالحلف والموااة مغني. فـ: (أو عن كفارة غيره) الأولى كفارة أم لا. فـ: (يعوض إلخ) راجع للمغطوفين. فـ: (وقد قدر انتقال ملكه للغير) أي: بأن كان العتق بالإذن بشرطه رشيدي عبارة ع ش أي: فرض ذلك بأن إذن له الغير وهو المكفر عنه للمالك في الإعتاق أو كان المالك ولياً لمحجور لزمته كفارة بالقتل فإن المالك إذا أعتقه عن الإذن أو المولى عليه قدر دخوله في ملكهما قبل العتق. اهـ. فـ: (يكون الولاء للمالك) معتمد ع ش وقياس التصديق عن الغير بدون إذنه حصول الثواب هنا للغير، وإن لم يكن الولاء له وقد يفيد ما يأتي عن المغني عند قول الشارح للخبرين المذكورين.

فـ: (وهو عجيب) عبارة النهاية وهو غير صحيح لتوقف الكفارة إلخ قال ع ش: قوله: وهو إلخ أي قوله: لكن في معرض التكفير إلخ فمتى كان الإعتاق بغير إذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاء للمعتق ع ش. فـ: (لتوقف الكفارة على التوبة إلخ) هذا التعليل يوهم وقوع العتق عنه لكن لا عن الكفارة وظاهر أنه ليس كذلك رشيدي وفيه نظر إن أراد نفي حصول الثواب للغير لما مرّ أنفاً من حصول الثواب لمن تصدق عنه بلا إذن فليتأمل. فـ: (وغيره) الواو بمعنى أو.

كُلُّ مَا يَحْتَاجُ لِلتَّيَّةِ لَا يُفْعَلُ عَنِ الْغَيْرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ كإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ وَغَيْرِهَا فَاحْفَظْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. نَعَمْ، يَصُحُّ حَمْلُ كِلَا مَهُمَا عَلَى عَتَقِ أَجَنْبِيٍّ عَنْ كَفَّارَةِ الْغَيْرِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَتْ مُرْتَبَةً بِنَاءً عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي الْإِيمَانِ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّ لِلْأَجَنْبِيِّ الْعَتَقَ عَنْهُ فِيهَا لَكِنَّهُ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ فَرَّغَ مَا فِيهَا عَلَى تَعْلِيلِ الْمَنْعِ فِي الْمُخَيَّرَةِ بِشَهْوَةِ التَّكْفِيرِ بِغَيْرِ إِعْتَاقٍ أَيْ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا السَّبَبُ اجْتِمَاعُ بَعْدَ الْعِبَادَةِ عَنِ التَّيَّابَةِ وَبَعْدَ الْوَلَاءِ لِلْمَيِّتِ وَجُزْمَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَقَالَ: لَا يُؤْذِي أَجَنْبِيٍّ إِعْتَاقًا عَنْهُ وَلَوْ فِي مُرْتَبَةٍ وَعَلَّلَهُ بِمَا ذُكِرَ، فَإِنْ قُلْتُ: يُحْمَلُ كِلَا مَهُمَا عَلَى عَتَقِ الْوَارِثِ عَنْهُ قُلْتُ: يُمَكِّنُ بَلْ يَتَعَيَّنُ بِدَلِيلٍ تَعْلِيلِ شَيْخِنَا بِأَنَّ الْمُتَعَتِّقَ نَائِبًا عَنْهُ فِي الْإِعْتَاقِ، وَمَنْ أَعْتَقَهُ الْإِمَامُ مِنْ عَبْدٍ بَيْتَ الْمَالِ فَإِنَّ وِلَاةَهُ لِلْمُسْلِمِينَ كَذَا قِيلَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَتَقُ؛ لِأَنَّهُ كَوَلِيُّ الْيَتِيمِ، وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْوَجْهَ مِنْ اضْطِرَابِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بَيْعُ عَبْدٍ بَيْتَ الْمَالِ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ، نَعَمْ، مَرَّ أَنْفًا عَتَقَهُ فِي صُورَةٍ فَيُمْكِنُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَيْهَا (زَقِيقٌ بِإِعْتَاقٍ) مُنْجَزٌ، أَوْ مُعَلَّقٌ، وَمَنْهَ بَيْعُ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ عَقْدُ عَتَاقَةٍ (أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ تَذْبِيرٍ) وَلِكُونِ الْعَتَقِ فِي هَذِهِ اخْتِيَارِيًّا وَفِيمَا بَعْدَهَا قَهْرِيًّا غَايِرَ الْعَاطِفِ عَلَى مَا فِي نُسْخِ، وَفِي بَعْضِهَا الْعَطْفُ بِالْوَاوِ فِي الْكُلِّ وَكَثِيرٌ مِنْهَا الْعَطْفُ بِهَا فِيمَا عَدَا

• قَوْلُهُ: (حَمْلُ كِلَا مَهُمَا) أَيْ: كَلَامُ الْمَازِدِينِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ. قَوْلُهُ: (وَجَرَى) أَيْ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ أَيْ: عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ: الْغَيْرِ الْمَيِّتِ بَنِيَّةٌ فِيهَا أَيْ: فِي الْكَفَّارَةِ. قَوْلُهُ: (مَا فِيهِمَا) أَيْ: فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا السَّبَبُ) أَيْ: سَبَبُ الْمَنْعِ وَعَلَّيْهِ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا هُوَ ذَلِكَ الْاجْتِمَاعُ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ: الْمَيِّتِ. قَوْلُهُ: (بِمَا ذُكِرَ) أَيْ: بِالْاجْتِمَاعِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كِلَا مَهُمَا) أَيْ: الْمَازِدِينِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ: الْمَيِّتِ. قَوْلُهُ: (تَعْلِيلِ شَيْخِنَا إِلَخَ) أَيْ: الْمَارَّ أَنْفًا. قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَعْتَقَهُ الْإِمَامُ إِلَخَ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: مَنْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ قَرْنِ إِلَخَ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ الْمُغْنِيُّ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي تَنْبِيهِ أَوَائِلِ الْبَابِ وَقَوْلُهُ: مَرَّ أَنْفًا أَيْ: فِي ذَلِكَ التَّنْبِيهِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُهُ وَقَوْلُهُ: فِي صُورَةٍ عِبَارَتِهِ هُنَاكَ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَوْ جَاءَنَا قَرْنٌ مُسْلِمٌ فَلِلْإِمَامِ دَفْعُ قِيَمَتِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَيَعْتَقُهُ عَنْ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ.

• قَوْلُ (سَنِيٍّ) (زَقِيقٌ) أَيْ: أَوْ مُبْعَضٌ بِإِعْتَاقٍ أَيْ أَوْ بِإِعْتَاقٍ غَيْرِهِ رَقِيقَهُ عَنْهُ بِإِذْنِهِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ مُنْجَزٌ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى مَا فِي نُسْخِ إِلَى فَقَالَ وَقَوْلُهُ: لِلخَبَرِ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ: وَهَذَا مُسْتَشْتَقِي إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ مُتَعَتِّقَ الْأَبِ إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ: أَيْ: الْأَبِ إِلَى تَمَّ بَعْدَ مَوَالِيهِ. قَوْلُهُ: (وَمَنْهُ) أَيْ: مِنَ الْإِعْتَاقِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مُنْجَزًا إِنَّمَا اسْتِفْلَاحًا، أَوْ بِعَوَضِ كَبَيْعِ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ ضِمْنَا كَقَوْلِهِ: اغْتَقَى عَبْدَكَ عَنِّي فَأَجَابَهُ أَوْ مُعَلَّقًا عَلَى صِفَةٍ وَجَدَتْ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ قُبِيلَ التَّنْبِيهِ. قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَيْ: الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فِي نُسْخِ) أَيْ: مِنْ عَطْفِ

الكتابة وكان وجهه أنه جعل المباشرة الحقيقية قسماً وما عداها أقساماً آخر فقال: (واستيلاد قرابة وسراية فلاؤه له)؛ للخبرين المذكورين (ثم لعصبته) المتعصبين بأنفسهم الأقرب فالأقرب كما مر في الفرائض للخبر السابق، والترتيب إنما هو بالنسبة لفوائد الولاء المترتبة عليه من إرث وولاية تزويج وغيرهما لا لثبوته فإنه يثبت لعصبته معه في حياته، ومن ثم لو تعدر إرثه به دونهم ورثوا به كما لو اعتق مسلم نصرانياً ومات في حياته وله بنون نصارى فإنهم الذين يرثونه ثم المُنْتَقِلُ إليهم الإرث به لا إرثه فإن الولاء لا ينتقل كما أن نسب الإنسان لا ينتقل بموته،.....

هذه بأو وما بعدها بالواو. ❦ قوله: (وكان وجهه) أي: ما في الكثير. ❦ قوله: (المباشرة الحقيقية) وهي الإعتاق والكتابة. ❦ قوله: (فقال إلخ) عطف على قوله: غاير العاطف.

❦ قول (لشي): (وقرابة) كأن ورث قريبه الذي يعتق عليه، أو ملكه ببيع أو هبة، أو وصية وقوله: أو سراية أي: كما في عتق أحد الشريكين الموسر نصيبه مغني. ❦ قوله: (للخبرين المذكورين) أي في أول الفصل وعبارة المغني أما بالإعتاق فللخبر السابق وأما بغيره فبالقياس عليه أما إذا اعتق غيره عبده عنه بغير إذنه فإنه يصح أيضاً، لكن لا يثبت له الولاء وإنما يثبت للمالك خلافاً لما وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له لا للمالك ولو اعتق عبده على أن لا ولاء له عليه، أو على أن يكون سائبة، أو على أنه لغيره لم يطل ولاؤه ولم ينتقل كنسبه لخير الصحيحين «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله أحق وشرطه أو ثق إنما الولاء لمن أعتق». اهـ. ❦ قوله: (المتعصبين) إلى الكتاب في المغني إلا قوله: كالنبت إلى فلا ترتب وقوله: لأن الولاء إلى المني وقوله: ولأن نعمة إلى وخرج. ❦ قوله: (المتعصبين بأنفسهم) سيذكر مختزلة. ❦ قوله: (للخبر السابق) وهو «الولاء لخدمة النسب».

❦ قوله: (والترتيب) أي الذي أفاده ثم. ❦ قوله: (إنما هو بالنسبة لفوائد الولاء إلخ) أي بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا فقد يتعكس الترتيب سم. ❦ قوله: (وغيرهما) أي مما مر في أول الفصل. ❦ قوله: (ومن ثم لو تعدر إرثه به دونهم إلخ) عبارة المغني وهو قضية قول الشيخين فيما إذا مات العتق وهو مسلم والمعتق حر كافر وله ابن مسلم فميراثه للإبن المسلم. اهـ. وعبارة الروض مع شرحه، وإن اعتق مسلم كافراً، ثم مات الكافر عن المسلم وأولاده وفي أولاده كافر ورثه دونهم وبذلك علم أن ولاء العصبة ثابت لهم في حياة المعتق وهو المذهب. اهـ. وبذلك يعلم أن ما يأتي عن المغني في آخر الفصل مما ينافي ما مر عنه إنما مبني على المزجوح. ❦ قوله: (إرثه به) أي: إرث المعتق بالولاء. ❦ قوله: (كما أن نسب الإنسان إلخ) وذلك أن النسب عمود القرابة الذي يجمع متفرقيها، ولا يتصور فيه

فصل من عتق عليه رقيق بإعتاق، أو كتابة أو تذيير إلخ

❦ قوله: (والترتيب إنما هو بالنسبة لفوائد الولاء إلخ) أي: بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا فقد يتعكس الترتيب.

وسببه أن نعمة الولاء تختص به، ومن ثم قالوا: الولاء لا يورث بل يورث به، أما العصبية بغيره كالبنات مع الابن ومع غيره كهي مع الأخت فلا ترث به. (ومن ثم لا ترث امرأة بولاء)؛ لأن الولاء أضعف من النسب المتراحي وإذا تراخى النسب ورث الذكور فقط ألا ترى أن ابن الأخ، والعلم وبنيهما يرثون دون أخواتهم، (إلا من عتيقها) كل منتم إليه بنسب، أو ولأى نحو (أولاده)، وإن سفلوا (وعتقائه) وعتقائه عتقائه وهكذا؛ لأنه عليه السلام «جعل الولاء على بركة لعائشة رضي الله عنها» ولأن نعمة إعتاقها شملتهم كما شملت المعتق فاستتبعوه في الولاء وهذه أبسط مما في الفرائض فلا تكرار. وخرج بمنتم من علقت به عتيقة بعد العتيق من حر أصلي فإنه لا ولأى عليه لأحد.....

انقلاب ع ش. قوله: (وسببه) أي سبب عدم انتقال الولاء. قوله: (ومع غيره) الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية. قوله: (كهي مع الأخت) هل صوابه كالأخت معها فتأمل سم. قوله: (من ثم) أي: من أجل عدم إرث العصبية بالغير، أو معه.

قوله (سني): (ولا ترث امرأة بولاء) فإذا كان للمعتق ابن وبنت، أو أب وأم، أو أخ وأخت ورث الذكر دون الأنثى نهاية ومغني. قوله: (لأن الولاء أضعف إلخ) بدليل تأخره عنه سم. قوله: (دون أخواتهم) فإذا لم ترث بنت الأخ وبنت العلم والعمة فبنت المعتق أولى؛ لأنها أبعد منهن نهاية. قوله: (وكل منتم إليه إلخ) أي: لم يمس رق كما سيأتي رشيد. قوله: (نحو أو لاده إلخ) النحو استقصائي. قوله: (شملتهم) أي أو لاده وعتقائه وقوله: كما شملت المعتق هو بفتح المنة رشيد.

قوله: (فاستتبعوه) يتأمل سم عبارة الرشيد صوابه فتبعوه كما هو كذلك في نسخة. اه. قوله: (فلا تكرار) عبارة المغني وهذه المسألة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا توطئة لقوله: فإن عتق إلخ. اه. قوله: (وخرج بمنتم من علقت به إلخ) فإن هذا لم يتم إلى عتيق إذ ليس أبوه عتيق بل حر أصلي سم. قوله: (من علقت به عتيقة إلخ) أي: ولد العتيقة الذي علقت به بعد العتيق من حر أصلي مغني.

قوله: (كهي مع الأخت) هل صوابه كالأخت معها؟ فتأمل. قوله: (أضعف) أي بدليل تأخره عنه. قوله: (فاستتبعوه) يتأمل. قوله: (وخرج بمنتم من علقت به إلخ) فإن هذا لم يتم إلى عتيق، إذ ليس أبوه عتيق بل حر أصلي. قوله: (فإنه لا ولأى عليه إلخ) عبارة الروض وشرحه: ولا ولأى على من أبوه حر أصلي، ولم يمس الرق أحد آبائه وأمه عتيقة لا من جهة الأب؛ إذ لا ولأى عليه ولا من جهة الأم لأن الانسحاب إلى الأب ولا ولأى عليه فكذا الفرع فإن ابتداء حرمة الأب يبطل دوام الولاء لِموالي الأم، فدوامها أو لى أن يمنع ثبوته لهم، ولا ولأى على ابن حرمة أصلية مات أبوه رقيقاً، فإن عتق أبوه بعد ولادته فهل عليه ولأى تبعاً لإبيه أم لا لأنه لم يثبت ابتداء فكذا بعده كما لو كان أبواه حُرَيْنِ؟ وجهان رجح منهما البلقيني، وصاحب الأنوار الأول. اه. وعبارة العباب، ولا على من لا يمس الرق أحد

(فإن عَتَقَ عليها أبوها ثم أَعْتَقَ عبدًا فمات بعد موت الأب بلا وارث) له ولا للأب بأن مات عنها وحدها (فماله للبت) لا لكونها بنتٌ مُعتِقَةٍ بل؛ لأنها مُعتَقَةٌ مُعتِقَةٍ، أما إذا مات عنها وعن نحو أخي أبيها فماله له، ولا شيء لها؛ لأنه عَصْبَةٌ نَسَبٍ، وهو مُقَدَّمٌ على مُعتِقِ المُعتِقِ وهذه التي يُقالُ أخطأ فيها أربعمائة قاضٍ؛ لأنهم رأوها أقربَ مع أنَّ لها عليه عُصْبَةٌ فَوَرَّثوها وَعَقَلُوا عن أنَّ المُقَدَّمُ في الولاء المُعتَقُ فَعَصْبَتُهُ فَمُعتِقُهُ فَمُعتِقُ مُعتِقِهِ فَعَصْبَتُهُ وهكذا وحكى الإمام غَلَطَ أولئك أيضًا فيما إذا اشترى أخٌ وأختٌ أباهما فَعَتَقَ عليهما ثم أَعْتَقَ قَتْنًا ومات ثم مات العتيق فقالوا: ميراثه لهما لا اشتراكهما في الولاء، وهو غَلَطٌ بل الإرث له وحده (والولاء لا على العصبات) كالتَّسَبُّبِ فلو مات مُعتَقٌ عن ابنتين وثبَّت لهما ولأه العتيق فمات أحدهما عن ابن فولاء العتيق للابن؛ لأنه لو قُدِّرَ موْتُ العتيق حينئذٍ لم يرِته إلا الابن ولو مات المُعتَقُ عن ثلاث بنين ثم مات أحدهم عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية فيرثون العتيق أعشارًا لاستواء قُربهم (ومن مَسَّه رِقٌّ) فَعَتَقَ (فلا ولاء عليه إلا لِمُعتِقِهِ وعصبته) ثم بيت المال دون مُعتِقِ أصوله؛ لأنَّ ولاء المُباشرة لِقُوَّتِهِ يَقْطَعُ ولاء الاسترسال.....

﴿ قول (سبي): (فإن عَتَقَ عليها أبوها) أي: كَانَ اشْتَرَتْهُ وَقَوْلُهُ بِلَا وَارِثٍ أَي: مِنْ النَّسَبِ مُعْنَى .
 ﴿ فَوَدَّ: (بأن مات) أي: العبدُ العتيقُ. ﴿ فَوَدَّ: (لا لكونها بنتٌ مُعتِقَةٍ) أي: لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَرِثُ مُعْنَى .
 ﴿ فَوَدَّ: (أما إذا مات إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ والمُعْنَى هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلأبِ عَصْبَةٌ فَإِنَّ كَانَ كَأَخٍ وَابْنِ عَمٍّ قَرِيبٍ، أَوْ بَعِيدٍ فَمِيرَاثُ الْعَتِيقِ لَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهَا. اهـ. ﴿ فَوَدَّ: (له) وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَي: نَحْوُ أَخِي أَبِي الْبَيْتِ. ﴿ فَوَدَّ: (عَصْبَةٌ نَسَبٍ) أَي لِمُعتِقِ الْعَبْدِ. ﴿ فَوَدَّ: (وهذه) أَي مَسْأَلُهُ مَا إِذَا مَاتَ عَنْهَا وَعَنْ نَحْوِ أَخِي أَبِيهَا. ﴿ فَوَدَّ: (أربعمائة قاضٍ) أَي غَيْرُ الْمُتَّفَقِّهِ نِهَآيَةً. ﴿ فَوَدَّ: (مع أنَّ لها عليه عُصْبَةٌ) أَي بَوْلَايَها عَلَيْهِ مُعْنَى. ﴿ فَوَدَّ: (فَوَرَّثوها) مِنْ التَّوَرِثِ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ فَجَعَلُوا الْمِيرَاثَ لِلْبَيْتِ. اهـ. ﴿ فَوَدَّ: (ثم أَعْتَقَ) أَي: الْأَبُ. ﴿ فَوَدَّ: (لا اشتراكهما في الولاء) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّهُمَا مُعتِقَا مُعتِقِهِ. اهـ. ﴿ فَوَدَّ: (بل الإرث له) أَي لِلْأَخِ. ﴿ فَوَدَّ: (كالتَّسَبُّبِ) وَلِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - الْوَلَاءُ لِلْكَبَرِ وَهُوَ بَضْمُ الْكَافِ وَسُكُونُ الْبَاءِ أَكْبَرُ الْجَمَاعَةِ فِي الدَّرَجَةِ وَالْقُرْبِ دُونَ السِّنِّ مُعْنَى زَادَ النَّهَايَةَ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ. اهـ. ﴿ فَوَدَّ: (عن ابنتين) أَوْ أَخَوَيْنِ مُعْنَى. ﴿ فَوَدَّ: (للابن) أَي: دُونَ ابْنِ الْإِبْنِ ع ش. ﴿ فَوَدَّ: (دون مُعتِقِ أصوله) صَوْرَتُهُ أَنَّ تِلْكَ رَقِيقَةً رَقِيقًا مِنْ رَقِيقٍ، أَوْ حُرٌّ وَأَعْتَقَ الْوَلَدَ مَالِكُهُ وَأَعْتَقَ أَبُوهُ، أَوْ أُمُّهُ مَالِكُهُمْ مُعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ: قَوْلُهُ: أَنَّ تِلْكَ رَقِيقَةً إِنْ بَانَ يَرْوَجُ شَخْصٌ أُمَّتُهُ فَتَأْتِي بَوْلَدٍ، ثُمَّ يَعْتَقَهُ سَيِّدُهَا، ثُمَّ يَبِيعُ الْأُمَّةَ فَيُعْتِقُهَا مُشْتَرِيهَا فَالْوَلَاءُ عَلَى الْوَلَدِ

آبَائِهِ وَأُمُّهُ عَتِيقَةٌ، وَلَا عَلَى وَلَدٍ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ، أَوْ مِنْ رَقِيقٍ، فَإِنَّ عَتَقَ قَوْلَاؤُهُ لِمَوَالِي أَبِيهِ. اهـ.
 فانظر الفرقَ بين قوله: مِنْ عَتِيقٍ وَقَوْلُهُ: فَإِنَّ أَعْتَقَ إِنْ أَنْظَرَهُ مَعَ مَا فِي أَعْلَى الْهَامِشِ عَنِ الْعُبَابِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَا عَلَى وَلَدٍ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ.

وهذا مُسْتَنْتَى مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْوَلَاءَ عَلَى الْعَتِيقِ وَفُرُوعِهِ، وَإِنْ سَفَلُوا وَكَذَا مَنْ أَبُوهُ حُرٌّ أَصْلِيٌّ فَلَا
وَلَاءَ عَلَيْهِ لِمَوَالِي أُمِّهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَابَ لِلأَبِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَزَوَّجَ عَتِيقٌ بِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ ثَبَّتَ الْوَلَاءُ
عَلَى الْوَلَدِ لِمَوَالِي أَبِيهِ. (وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَاتَتْهُ بَوْلَدٌ فَوَلَاؤُهُ لِمَوَالِي الْأُمِّ)؛ لِأَنَّهُمْ أَنْعَمُوا عَلَيْهِ
لِعَتِيقِهِ بِعَتِيقِهَا (فَإِنْ أَعْتَقَ الأبُ ابْنَهُ) الْوَلَاءُ أَيُّ: بَطَلَ وَانْقَطَعَ مِنْ حِينَ عَتَقَ الأبُ عَنْ مَوَالِي الْأُمِّ
(إِلَى مَوَالِيهِ)؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ فَرَعُ النَّسَبِ إِلَى مَوَالِيهِ، وَالتَّسَبُّبُ إِلَيْهِ، وَإِنْ عَلَا دُونُهَا وَإِنَّمَا ثَبَّتَ
لِمَوَالِيهَا عِنْدَ تَعَدُّرِهِ مِنْ جِهَةِ الأبِ بِرَقِّهِ فَإِذَا أَمَكْنَ بِعَتِيقِهِ عَادَ لِمَوْضِعِهِ فَإِنْ انْقَرَضُوا فَلْيَبْتَ الْمَالُ

لِمُعْتِقِهِ لَا لِمُعْتِقِ الْأَمْعِ ش وَقَوْلُهُ وَأَعْتَقَ أَبُوهُ أَيُّ: إِذَا كَانَ رَقِيقَيْنِ وَقَوْلُهُ: أَوْ أُمُّهُ إِذَا كَانَتْ هِيَ الرَّقِيقَةُ
فَقَطُّ أَيُّ: فَلَا وَلَاءَ عَلَى ذَلِكَ الْوَلَدِ لِمُعْتِقِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ. اهـ. قوله: (وهذا مُسْتَنْتَى مِمَّا مَرَّ إِلَخ) أَيُّ:
ضِمْنَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا مِنْ عَتِيقِهَا وَأَوْلَادِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذَا مُسْتَنْتَى مِنْ اسْتِزْسَالِ الْوَلَاءِ عَلَى أَوْ
لَادِ الْمُعْتِقِ وَأَخْفَادِهِ وَاسْتَنْتَى الرَّافِعِيُّ صُورَةَ أُخْرَى وَهِيَ مَنْ أَبُوهُ حُرٌّ أَصْلِيٌّ فَلَا يَثْبُتُ الْوَلَاءُ عَلَيْهِ لِمَوَالِي
الْأُمِّ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَابَ لِلأَبِ، وَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ فَكَذَا الْفَرُعُ فَإِنْ ابْتَدَأَ حُرِّيَّةَ الأبِ ثَبُلَ دَوَامُ
الْوَلَاءِ لِمَوَالِي الْأُمِّ كَمَا سَيَأْتِي قَدْ وَاضَاهَا أَوْ لَى بِأَنْ يَمْنَعَ ثُبُوتُهَا لَهُمْ أَمَّا عَكْسُهُ وَهُوَ مُعْتَقٌ تَزَوَّجَ بِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ
فَقِيَ ثُبُوتُ الْوَلَاءِ عَلَى الْوَلَدِ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا يَثْبُتُ تَبَعًا لِلنَّسَبِ وَالثَّانِي لَا؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ فَحُرِّيَّتُهَا
تَمْنَعُ الْوَلَاءَ عَلَى الْوَلَدِ كَالأَبِ، وَلَا وَلَاءَ عَلَى ابْنِ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مَاتَ أَبُوهُ رَقِيقًا فَإِنْ عَتَقَ أَبُوهُ بَعْدَ وَلَادَتِهِ
فَهَلْ عَلَيْهِ وَلَاءٌ تَبَعًا لِأَبِيهِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ابْتِدَاءً فَكَذَا بَعْدَهُ كَمَا لَوْ كَانَ أَبُوهُ حُرِّينِ وَجِهَانِ رَجَعَ مِنْهُمَا
الْبُلْقَيْنِي وَصَاحِبُ الْأَثْوَارِ الْأَوَّلُ وَمَنْ وُلِدَ بَيْنَ حُرِّينِ ثُمَّ رَقَّ أَبُوَاهُ، ثُمَّ زَالَ رَقُّهُمَا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ نِعْمَةَ
الْإِعْتِقَاقِ لَمْ تَشْمَلْهُ لِحُصُولِ الْحُرِّيَّةِ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ أَخْبَذًا مِمَّا يَأْتِي. اهـ. وَكَذَا فِي الرُّوْضِ
مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَمَّا عَكْسُهُ إِلَى وَلَا وَلَاءَ عَلَى ابْنِ حُرَّةٍ وَقَوْلُهُ: وَمَنْ وُلِدَ بَيْنَ حُرِّينِ إِلَخَ وَفِي سَمِ بَعْدَ
ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَلَا عَلَى وَلَدِ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ، أَوْ مِنْ
رَقِيقٍ فَإِنْ عَتَقَ فَوَلَاؤُهُ لِمَوَالِي أَبِيهِ انْتَهَتْ فَانْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: مِنْ عَتِيقٍ وَقَوْلِهِ: فَإِنْ عَتَقَ إِلَخَ. اهـ.

قوله: (عَلَى الْعَتِيقِ) خَبَرٌ أَنَّ الْوَلَاءَ. قوله: (وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَزَوَّجَ عَتِيقٌ بِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ إِلَخَ) انْظُرْهُ مَعَ مَا مَرَّ
أَيْفًا عَنِ الْعُبَابِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَا عَلَى وَلَدِ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ سَمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُ التَّوَقُّفُ فِيمَا قَالَهُ الْعُبَابُ
وَعَنِ الْمُغْنِي أَنَّهُ وَجْهٌ مَرْجُوحٌ. قوله: (فَإِذَا انْقَرَضُوا إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): مَعْنَى الْإِنْجِرَارِ أَنْ يَنْقَطَعَ مِنْ وَقْتِ عَتَقِ الأبِ عَنْ مَوَالِي الْأُمِّ فَإِذَا انْجَزَّ إِلَى مَوَالِي الأبِ فَلَمْ
يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ بَلْ يَكُونُ الْمِيرَاثُ لِيَبْتِ الْمَالِ وَلَوْ لِحَقِّ مَوَالِي الأبِ بِدَارِ الْحَرْبِ
فَسُبُّوا هَلْ يَعُودُ الْوَلَاءُ لِمَوَالِي الْأُمِّ؟ حَكَى ابْنُ كَحْجٍ فِي التَّجْرِيدِ فِيهِ وَجْهَيْنِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَالْمَسْأَلَةِ
قَبْلَهَا يَعْني كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. كَمَسْأَلَةِ انْقِرَاضِ مَوَالِي الأبِ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ بَلْ يَكُونُ الْمِيرَاثُ
لِيَبْتِ الْمَالِ وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ قَوْلُهُ: أَيُّ الْمُغْنِي وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ إِلَخَ أَيُّ: فَيَنْجَزُ لِمَوَالِي الْأُمِّ. اهـ. لَعَلَّهُ
مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ وَالْأَصْلُ فَلَا يَنْجَزُ إِلَخَ، ثُمَّ قَالَ أَيُّ: السَّيِّدُ عَمَرَ: لَكِنْ يَبْقَى التَّنَظُّرُ فِيمَا لَوْ عَادَ مَوَالِي
الأبِ إِلَى الْحُرِّيَّةِ هَلْ يَعُودُ إِلَيْهِمْ الْوَلَاءُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا زَالَ عَنْهُمْ لِمَانِعٍ وَقَدْ زَالَ، أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَلَعَلَّ

ولا يعودُ لِمَوَالِي الْأُمِّ وَلَوْ كَانَ مُعْتَقُ الْأَبِ هُوَ الْابْنُ نَفْسُهُ فَنَسِيَّتِي. (وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ رَقِيقًا وَعَتَقَ الْجَدُّ) أَبُو الْأَبِ، وَإِنْ عَلَا دُونَ أَبِي الْأُمِّ (انْجَرَّ) الْوَلَاءُ (إِلَى مَوَالِيهِ) أَيِ: الْجَدِّ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَبِ وَيَسْتَقِرُّ بَعْدَهُمْ لِبَيْتِ الْمَالِ. (فَإِنْ أَعْتَقَ الْجَدُّ، وَالْأَبُ رَقِيقًا انْجَرَّ) لِمَوَالِي الْجَدِّ (فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ بَعْدَهُ) أَيِ: بَعْدَ انْجِرَارِهِ لِمَوَالِي الْجَدِّ (انْجَرَّ) مِنْ مَوَالِي الْجَدِّ (إِلَى مَوَالِيهِ) أَيِ: الْأَبِ؛ لِأَنَّهُ إِتْمَا انْجَرَّ لِمَوَالِي الْجَدِّ لِرِقِّهِ فَإِذَا عَتَقَ عَادَ لِمَوَالِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى ثُمَّ بَعْدَ مَوَالِيهِ لِبَيْتِ الْمَالِ (وَقِيلَ): لَا يَنْجَرُّ لِمَوَالِي الْجَدِّ بَلْ (يَبْقَى لِمَوَالِي الْأُمِّ حَتَّى يَمُوتَ الْأَبُ) رَقِيقًا (فَيَنْجَرُّ إِلَى مَوَالِي الْجَدِّ)؛ لِأَنَّهُ مَا بَقِيَ مَانِعٌ فَإِذَا مَاتَ زَالَ الْمَانِعُ. (وَلَوْ مَلَكَ هَذَا الْوَلَدُ) الَّذِي مِنَ الْعَبْدِ، وَالْعَتِيقَةُ (أَبَاهُ جَرَّ وَلَاؤُهُ إِخْوَتَهُ لِأَبِيهِ) مِنْ مَوَالِي الْأُمِّ (إِلَيْهِ)؛ لِأَنَّ أَبَاهُ عَتَقَ عَلَيْهِ فَتَبَتَ لَهُ الْوَلَاءُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِهِ مِنْ أُمِّهِ وَعَتِيقَةٍ أُخْرَى (وَكَذَا وَلَاؤُهُ نَفْسِهِ) يَنْجَرُّهُ إِلَيْهِ (فِي الْأَصَحِّ) كَأَخْوَتِهِ (قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يَنْجَرُّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بَلْ يَبْقَى لِمَوَالِي أُمِّهِ وَلَا لَتَبَتَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَمَنْ ثُمَّ تَبَتَ لِلسَّيِّدِ عَلَى قِنِّ كَاتِبِهِ، أَوْ بَاعَهُ نَفْسَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ الثُّجُومَ، أَوْ الثَّمَنَ.

الْأَوَّلُ أَقْرَبُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ) لَيْسَ بِغَايَةِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الانْجِرَارِ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْتَقُ الْأَبِ هُوَ الْابْنُ نَفْسُهُ فَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ فَعَتَقَ عَلَيْهِ فَالْأَصَحُّ أَنَّ وَلَاءَ الْابْنِ بَاقٍ لِمَوَالِي أُمِّهِ كَمَا سَيَأْتِي. اهـ. □ أَيِ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا وَلَاؤُهُ نَفْسِهِ فِي الْأَصَحِّ قُلْتُ الْإِنْسَانُ. □ فَوَدَّ: (وَيَسْتَقِرُّ) أَيِ وَلَا يَتَوَقَّعُ فِيهِ انْجِرَارٌ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْأَبِ. □ فَوَدَّ: (مَا بَقِيَ الْإِنْسَانُ) مَا مُصَدِّرِيَّةٌ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ مَانِعٌ الْإِنْسَانُ.

□ فَوَدَّ (لِأَنَّهُ): (وَلَوْ مَلَكَ هَذَا الْوَلَدُ أَبَاهُ الْإِنْسَانُ) وَيَتَوَقَّعُ ذَلِكَ فِي نِكَاحِ الْغُرُورِ بِأَنْ يُعَرَّ رَقِيقٌ بِحُرِّيَّةِ أُمِّهِ وَفِي وَطْءِ الشُّبُهَةِ وَنَحْوِهِمَا رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَاءُ أَخْوَتِهِ لِأَبِيهِ) تَصَدَّقُ بِالْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَبِالْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَخَدَعُ ش.

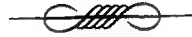
□ فَوَدَّ (لِأَنَّهُ): (إِلَيْهِ) أَيِ: الْوَلَدِ قَطْعًا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَعَتِيقَةُ أُخْرَى) الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (يَنْجَرُّهُ إِلَيْهِ) كَمَا لَوْ أَعْتَقَ الْأَبُ غَيْرَهُ، ثُمَّ يَسْقُطُ وَيَصِيرُ كَحُرٍّ لَا وَلَاؤُهُ عَلَيْهِ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ الْإِنْسَانُ) أَيِ: مَنْ أَجَلَ اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ لِلشَّخْصِ نَفْسِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (تَبَتَ لِلسَّيِّدِ عَلَى قِنِّ الْإِنْسَانِ) أَيِ: وَلَمْ يَتَبَثْ لِذَلِكَ الْقِنِّ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَفْسَهُ بِالْكِتَابَةِ وَأَدَاءِ الثُّجُومِ أَوْ بِشِرَائِهَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ ثُبُوتُ الْوَلَاءِ لِلشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الثُّجُومَ) الْإِنْسَانُ أَيِ وَعَتَقَ.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ أَعْتَقَ عَتِيقُ أَبَا مُعْتِقِهِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْوَلَاءُ عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ أَعْتَقَ أُجْنَبِيٌّ أُخْتَيْنِ لِابْنَيْنِ أَوْ لِأَبٍ فَاشْتَرَا أَبَاهُمَا فَلَا وَلَاؤَ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرَى وَلَوْ خُلِقَ حُرٌّ مِنْ حُرَيْنِ أَصْلَبَيْنِ وَأَجْدَادُهُ أَرْقَاءُ

□ فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ تَبَتَ لِلسَّيِّدِ عَلَى قِنِّ كَاتِبِهِ، أَوْ بَاعَهُ الْإِنْسَانُ) أَيِ: وَلَمْ يَتَبَثْ لِذَلِكَ الْقِنِّ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَفْسَهُ بِالْكِتَابَةِ وَأَدَّى الثُّجُومَ أَوْ بِشِرَائِهَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ ثُبُوتُ الْوَلَاءِ لِلشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ الْإِنْسَانُ) أَيِ: لِأَجْلِ اسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ لِلشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ

وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي نِكَاحِ الْغُرُورِ فِي وَطْءِ الشُّبْهَةِ وَنَحْوِهِمَا فَإِذَا عَتَقَتْ أُمُّ أُمِّهِ فَالْوَلَاءُ عَلَيْهِ لِمُعْتِقِهَا فَإِنْ عَتَقَ أَبُو أُمِّهِ أَنْجَرَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوْلَاهُ فَإِذَا عَتَقَتْ أُمُّ أَبِيهِ أَنْجَرَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوْلَاهَا فَإِذَا عَتَقَ أَبُو أَبِيهِ أَنْجَرَ إِلَى مَوْلَاهُ؛ لَأَنَّ جِهَةَ الْأُبُوَّةِ أَقْوَى وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَعُودَ إِلَى مَنْ أَنْجَرَ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ أَعْتَقَ كَافِرٌ مُسْلِمًا وَلَهُ ابْنٌ مُسْلِمٌ وَابْنٌ كَافِرٌ، ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ بَعْدَ مَوْتِ مُعْتِقِهِ فَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِ فَقَطُّ وَلَوْ أَسْلَمَ الْآخَرُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَوَلَاؤُهُ لَهَا وَلَوْ مَاتَ فِي حَيَاةِ مُعْتِقِهِ فَمِيرَاثُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ. اهـ. مُغْنِي وَكَذَا فِي الرُّضِصِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ مَاتَ فِي حَيَاةِ مُعْتِقِهِ إِنْخِ الْمُخَالَفُ لِكَلَامِهِ وَكَلَامِ غَيْرِهِ الْمَارِّينَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ثُمَّ لِعَصَبَتِهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّذْيِيرِ

هو لغة: التَّظَرُّ: في عَوَاقِبِ الْأُمُورِ وشرعاً: تعليقُ عتقٍ بالموتِ وحدّه، أو مع شيءٍ قبله من الذُّبْرِ؛ لأنَّ الموتَ ذُبْرُ الْحَيَاةِ ولا يَرُدُّ عليه العتقُ من رَأْسِ الْمَالِ في إِذَا مِتَّ فَأَنْتَ خَرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بشهرٍ، أو يومٍ مثلاً فمات فجأةً؛ لأنَّه ليس تعليقاً بالموت وإِنَّمَا يَتَّبِعُنَّ به أَنَّهُ عَتَقَ قَبْلَهُ فَعُلِمَ أَنَّهُ مَتَى عُلِقَ بَوَقْتِ قَبْلِ الْمَوْتِ، أو بعده كان محضَ تعليقٍ لا تَذْيِيرٍ فلا يُزَجَعُ فيه بالقول قطعاً ويعتقُ من رَأْسِ الْمَالِ إِنْ خَلَا الْوَقْتُ عن مَرَضِ الْمَوْتِ، أو زاد على مُدَّتِهِ كما يَأْتِي وَأَصْلُهُ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ تَقْرِيرُهُ ﷺ لِمَنْ ذُبِرَ غُلَامًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ عَلَيْهِ. وَأَرْكَانُهُ: مَالِكَ وشرطه: تَكْلِيفٌ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّذْيِيرِ

□ فَوَدَّ: (هو لغة) إلى قوله: ولا يَرُدُّ في الْمُغْنِي لِأَقُولُهُ: أو مع شيءٍ قبله وإلى قوله: وهُنَا فِي الْإِزْشَادِ فِي التَّهْيَاةِ لِأَقُولُهُ: فَعُلِمَ إِلَى وَأَصْلُهُ وَقَوْلُهُ: عَلَى أَنَّ مَا أَطْلَقَهُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: أو بَعْضُهُ قَيْعِيَّتُهُ وَإِرْتُهُ وَقَوْلُهُ: لا تَخَوِّدُهُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَمَنْ تَمَّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَمِنْ التَّذْيِيرِ الْمُقَيَّدِ لَا الْمُعْلَقِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. □ فَوَدَّ: (التَّظَرُّ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ) أَي: التَّامُّلُ فِيهَا وَمِنْهُ قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «التَّذْيِيرُ نِصْفُ الْمَعِيشَةِ» عَنَّا. □ فَوَدَّ: (أو مع شيءٍ قبله) أَي: بِخِلَافِهِ مَعَ شَيْءٍ بَعْدَهُ فَإِنَّهُ تَعْلِيقٌ عِنْتِ بِصِفَةِ كَمَا سَيَأْتِي رَشِيدِيٍّ وَع ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ الذُّبْرِ) أَي: وَلَفْظُ التَّذْيِيرِ مَاخُودٌ مِنَ الذُّبْرِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لأنَّ الْمَوْتَ الْإِنِّ) أَي: سُمِّيَ؛ لِأَنَّ الْإِنِّ نِهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى تَغْرِيفِ التَّذْيِيرِ مَنَعًا. □ فَوَدَّ: (فَمَاتَ فَجْأَةً) أَي: أو بِمَرَضٍ لَا يَسْتَفْرِقُ شَهْرًا، أو يَوْمًا كَمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِ: وَيَعْتَقُ بِالْمَوْتِ مِنَ الثَّلَثِ الْإِنِّ وَحِيلَةُ عِنْتِ كُلِّهِ الْإِنِّ ع ش وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي أَنفًا: فَعُلِمَ أَنَّهُ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يَتَّبِعُنَّ بِهِ الْإِنِّ) أَي: بِالْمَوْتِ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُزَجَعُ) بَيْنَ الْمَفْعُولِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ خَلَا الْوَقْتُ) أَي: الَّذِي قَبْلَ الْمَوْتِ وَعُلِقَ بِهِ الْعَتَقُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مُدَّتِهِ) أَي: مَرَضِ الْمَوْتِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي الْفَضْلِ الْآتِي. □ فَوَدَّ: (تَقْرِيرُهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ خَبَرُ الصَّحِيحِينَ «أَنَّ رَجُلًا ذُبِرَ غُلَامًا لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ» فَتَقْرِيرُهُ لَهُ وَعَدَمُ إِنْكَارِهِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ وَمِاسْمُ الْغُلَامِ يَغْقُوبُ وَمُدْبِرُهُ أَبُو مَذْكَورِ الْإِنِّصَارِيِّ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَفِي سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَنُسِبَ إِلَى الْخَطَا. اهـ. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ: فَبَاعَهُ الْإِنِّ وَبَيْعُهُ ﷺ كَانَ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ وَالتَّظَرُّ فِي الْمَصَالِحِ وَبَاعَهُ بِشَمَانِمَاةٍ ذَرَاهِمَ ثُمَّ أَرْسَلَ ثَمَنَهُ إِلَى سَيِّدِهِ وَقَالَ: «أَفْضِ ذَيْنَكَ» ابْنُ شَرَفٍ عَلَى التَّخْرِيرِ وَقَوْلُهُ: فَتَقْرِيرُهُ الْإِنِّ أَي: حَيْثُ لَمْ يَقُلْ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا التَّذْيِيرِ سَم. اهـ. بُجَيْرِي. □ فَوَدَّ: (وَأَرْكَانُهُ مَالِكَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ وَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ صِغَةُ وَمَالِكَ وَمَحَلٌّ وَشَرْطٌ فِيهِ كَوْنُهُ رَقِيقًا غَيْرَ أُمٍّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْعَتَقَ بِجَهَةِ أَقْوَى مِنَ التَّذْيِيرِ وَشَرْطٌ فِي الصِّغَةِ لَفْظُ يُنْعِرُ بِهِ

إلا في السُّكران واختيار، ومَحَلٌّ، وشرطُ كونه قِتًا غيرُ أُمٍّ وَلَدٍ كما يُعْلَمَانِ من كلامه، وصيغةٌ وشرطها: الإشعارُ به لفظًا كانت، أو كِتَابَةً، أو إشارةً وهي صريحٌ أو كِنَايَةٌ (صريحه) ألفاظٌ: منها (أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، أو إِذَا مِتُّ، أو مَتَى مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ)، أو حُرٌّ زَنْتُكَ (بعد موتي) ونحو ذلك من كلِّ ما لا يَحْتَمِلُ غيرَه. ونازع البُلُقِينِيّ في إِذَا مِتُّ أَعْتَقْتُكَ، أو حُرٌّ زَنْتُكَ بَأَنَّهُ وَعْدٌ نَحْوُ إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ طَلَّقْتُكَ وَيُجَابُ بِأَنَّ ما بعد الموت لا يَحْتَمِلُ الوَعْدَ، بخلافِ ما في الحِياةِ على أَنَّ ما أَطْلَقَهُ في طَلَّقْتُكَ مَرَّةً فِيهِ ما يَزِدُّهُ (وكذا دَبَّرْتُكَ، أو أَنْتَ مُدَبِّرٌ عَلَى المَذْهَبِ)؛ لأنَّ التَّذْيِيرَ معروفٌ في الجاهليَّةِ وَقَوَّره الشَّرْعُ واشتَهَرَ في معناه فلا يُسْتَعْمَلُ في غيره وبه فَارَقَ ما يَأْتِي في كَاتِبَتِكَ أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَضُمَّ لَهُ فَإِذَا أُذِيتَ فَأَنْتَ حُرٌّ، أو نَحْوَهُ. ويصَحُّ تَذْيِيرٌ نَحْوُ نَصْفِهِ، أو بَعْضُهُ فَيُعَيَّنُهُ وَاِرْتُهُ ولا يسري لا نَحْوَ يَدِهِ كما اقتضاه كَلَامُ الرَّافِعِيِّ واعتمده

وفي مَعْنَاهُ ما مَرَّ في الضَّمانِ إِمَّا صَرِيحٌ إلَخ. فَوَدَّ: (إلا في السُّكران) أي المُتَعَدِّي. فَوَدَّ: (واختيار) يَنْبَغِي أَنْ مَحَلُّ اشْتِراطِ الاختيارِ ما لم يَنْلِزْه فَإِنْ نَزَّهَ فَأَكْرَهَ على ذلك صَحَّ تَذْيِيرُهُ ع ش. فَوَدَّ: (كما يُعْلَمَانِ) أي: اشْتِراطُ المَالِكِ بما ذُكِرَ واشْتِراطُ المَحَلِّ بما ذُكِرَ. فَوَدَّ: (أو كِتَابَةً، أو إشارةً) في إِدْخَالِهِمَا في الصَّبِغَةِ تَسَامُحٌ والأوَّلَى صَنِيعٌ شَرَحَ المَنْهَجَ المَارَّ آتِفًا. فَوَدَّ: (ألفاظٌ منها أَنْتَ حُرٌّ إلَخ) أي: فَمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُهُ من الحَضَرِ فيما ذَكَرَهُ ليس بِمُرَادٍ فَلَوْ قالَ مِثْلُ كَذَا كانَ أَوْ لَى مُعْنَى.

فَوَدَّ (سُي): (أو أَعْتَقْتُكَ إلَخ) عَطَفَ على أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي. فَوَدَّ: (وَنَحْوُ ذَلِكَ إلَخ) كَأَنَّ مَفْكُوكَ الرِّقَبَةِ بَعْدَ مَوْتِي مُعْنَى. فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ وَعْدٌ) أي فَيَكُونُ لَفْظُ ع ش. فَوَدَّ: (مَرَّةً فِيهِ ما يَزِدُّهُ) أي: إِذْ قَدْ يُرِيدُ بِطَلَّقْتُكَ مَعْنَى فَأَنْتَ طَالِقٌ فَيَكُونُ تَعْلِيلًا سَم.

فَوَدَّ (سُي): (وَكَذَا دَبَّرْتُكَ، أو أَنْتَ مُدَبِّرٌ) أي: بلا احتِياجِ مادَّةِ التَّذْيِيرِ إلى أَنْ يَقُولَ بَعْدَ مَوْتِي بِخِلَافِ غَيْرِهَا كما يُؤْخَذُ من صَنِيعِهِ بُجَيْرِيٍّ. فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ) إلى قَوْلِهِ: وَيُفَرَّقُ في المُعْنَى إلَّا قَوْلَهُ: أو بَعْضُهُ فَيُعَيَّنُهُ وَاِرْتُهُ. فَوَدَّ: (لا نَحْوَ يَدِهِ إلَخ) وَفَاقًا لِلأَسْنَى والمُعْنَى والعُبَابِ وخِلَافًا لِلنَّهْائَةِ وَوَأَفَقَهُ سَم عِبَارَةُ النَّهْائَةِ وفي دَبَّرْتَ يَدَكَ مَثَلًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا أَنَّهُ تَذْيِيرٌ صَحِيحٌ في جَمِيعِهِ؛ لأنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ قَبْلَ التَّعْلِيلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّذْيِيرِ

فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ ما أَطْلَقَهُ في طَلَّقْتُكَ مَرَّةً فِيهِ ما يَزِدُّهُ) أي: إِذْ قَدْ يُرِيدُ بِطَلَّقْتُكَ مَعْنَى فَأَنْتَ طَالِقٌ فَيَكُونُ تَعْلِيلًا. فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ تَذْيِيرٌ نَحْوُ نَصْفِهِ، أو بَعْضُهُ فَيُعَيَّنُهُ) أي: وفي دَبَّرْتَ يَدَكَ مَثَلًا وَجِهَانِ: أَصْحُهُمَا أَنَّهُ تَذْيِيرٌ صَحِيحٌ في جَمِيعِهِ؛ لأنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ قَبْلَ التَّعْلِيلِ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إلى بَعْضِ مَحَلِّهِ وما لا فلا وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لو لَفَظَ بِصَرِيحِ التَّذْيِيرِ أَعْجَمِي لا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ لم يَصِحَّ وَأَنَّهُ لو كَسَرَ التَّاءَ لِلْمُذَكَّرِ وَقَتَحَا لِلْمُؤَنَّثِ لم يَضُرَّ ش م ر. فَوَدَّ: (لا نَحْوَ يَدِهِ إلَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ ودَبَّرْتَ يَدَكَ صَحِيحٌ، ولا يسري ودَبَّرْتَ يَدَكَ هل هو لَفْظٌ أم تَذْيِيرٌ صَحِيحٌ؟ وَجِهَانِ. اه. قال في شَرْحِهِ: كَتَّظِيرِهِ في القَذْفِ قال

الزركشي وغيره ويُفَرَّق بينه وبين العتق بأنّه أقوى فائز التعبير فيه ببعض عن الجملة، بخلاف التدبير، ومن ثمّ لو قال: إن ميتاً فيدك حرّة فمات عتق كلّهُ؛ لأنّ هذا يُشبه العتق المُتَجَزّ من حيث لزومه بالموت، بخلاف دَبَرُوتها.

تَصَحُّحُ إضافته إلى بعض محلّه وما لا فلا وظاهر أنّه لو لَفَظَ بصريح عَجَمِيٍّ لا يُعَرَفُ مغناه لم يَصِحَّ وإنّه لو كَسَرَ التاء للمذكّر وَفَتَحَهَا للمؤنث لم يَضُرَّ. اهـ. وفي سم بعد ذِكْرِها ما نُصِّه عبارة الرّوض ودَبَّرَتْ نِصْفَكَ صَحِيحٌ ولا يَسْرِي ودَبَّرَتْ يَدَكَ هل هو لَغَوٌّ أم تَدْبِيرٌ صَحِيحٌ وَجْهَانِ. اهـ. قال في شَرْحِهِ: كَتَبْتُهُ فِي الْقَذْفِ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَقَضَيْتُهُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ. اهـ. وَأَقُولُ: قَدْ يُقَالُ: قَضَيْتُهُ قَاعِدَةً أَنْ مَا قَبْلَ التَّغْلِيْقِ صَحَّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ تَرْجِيحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ كَمَا سَيَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قَوْلُهُ: فِي شَرْحِهِ عَقِبَ فَهَلْ هُوَ لَغَوٌّ يَغْنِي لَيْسَ بِصَرِيحٍ يَقْتَضِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي مُجَرَّدِ الصَّرَاحَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَي: التَّدْبِيرِ. □ قَوْلُهُ: (فَائِزُ التَّغْيِيرِ فِيهِ بِالْبَعْضِ الْإِلْخ) يَتَأَمَّلُ مَعَ مَا رَجَّحَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْعِتْقِ فِيمَا إِذَا أَضَافَهُ لِجُزْءٍ أَنْ عِتَقَ الْجَمِيعَ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: لِأَجْلِ كَوْنِ الْعِتْقِ أَقْوَى مِنَ التَّدْبِيرِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ: إِنْ مِتُّ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَإِنْ نَجَزَ تَدْبِيرَهُ أَيَ الْيَدِ مَثَلًا فَهَلْ يَلْغُو، أَوْ يَكُونُ تَدْبِيرًا لِكُلِّهِ وَجْهَانِ كَتَبْتُهُ فِي الْقَذْفِ، وَإِنْ عَلَّقَهُ كَذَا مِتُّ فَيَدُكَ حُرٌّ صَحَّ فَإِذَا مَاتَ عَتَقَ كُلُّهُ انْتَهَتْ وَكَانَ وَجْهٌ عِتْقُ الْكُلِّ أَنَّ هَذَا الْعِتْقَ لَيْسَ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمُعَيَّنَ كَالْيَدِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ وَخَدَهُ بِالْعِتْقِ بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ وَلَوْ كَانَ هَذَا الْعِتْقُ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ لَمْ يَغْنِي كُلُّهُ إِذْ لَا سِرَايَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ. اهـ. سَمَ بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ حَيْثُ لَزُمَ بِالْمَوْتِ) هَلِ الْمُرَادُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلْثِ كَمَا هُوَ حُكْمُ التَّدْبِيرِ؟ سَمَ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ دَبَرُوتِهَا) يَتَأَمَّلُ سَمَ وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ هَذَا لَوْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُشَبِّهُ الْعِتْقَ الْمُتَجَزَّ الْإِلْخ فَظَاهِرُ الْمَنْعِ أَوْ إِلَى مَا قَبْلَهُ فَفِيهِ مُصَادَرَةٌ.

الرَّافِعِيُّ: وَقَضَيْتُهُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ. اهـ. وَأَقُولُ: قَدْ يُقَالُ: قَضَيْتُهُ قَاعِدَةً أَنْ مَا قَبْلَ التَّغْلِيْقِ تَصَحَّحُ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ تَرْجِيحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ كَمَا سَيَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ قَوْلُهُ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ فَهَلْ هُوَ لَغَوٌّ؟ يَغْنِي لَيْسَ بِصَرِيحٍ يَقْتَضِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي مُجَرَّدِ الصَّرَاحَةِ. وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَإِنْ نَجَزَ تَدْبِيرَ يَدِهِ مَثَلًا فَهَلْ يَلْغُو، أَوْ يَكُونُ تَدْبِيرًا لِكُلِّهِ؟ وَجْهَانِ كَتَبْتُهُ فِي الْقَذْفِ، وَإِنْ عَلَّقَهُ كَذَا مِتُّ فَيَدُكَ حُرٌّ صَحَّ فَإِذَا مَاتَ عَتَقَ كُلُّهُ. اهـ. وَكَانَ وَجْهٌ عِتْقُ الْكُلِّ أَنَّ هَذَا الْعِتْقَ لَيْسَ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمُعَيَّنَ كَالْيَدِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ وَخَدَهُ بِالْعِتْقِ بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ وَلَوْ كَانَ هَذَا الْعِتْقُ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ لَمْ يَغْنِي كُلُّهُ؛ إِذْ لَا سِرَايَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَكِنْ قَوْلُنَا؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمُعَيَّنَ كَالْيَدِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ وَخَدَهُ بِالْعِتْقِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ السَّرَايَةِ بِدَلِيلِ نَظِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (فَائِزُ التَّغْيِيرِ فِيهِ بِالْبَعْضِ) يَتَأَمَّلُ مَعَ مَا رَجَّحَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْعِتْقِ فِيمَا إِذَا أَضَافَهُ لِجُزْءٍ إِنْ عَتَقَ الْجَمِيعَ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ حَيْثُ لَزُمَ إِلْخ) هَلِ الْمُرَادُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلْثِ كَمَا هُوَ حُكْمُ التَّدْبِيرِ؟ □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ دَبَرُوتِهَا) يَتَأَمَّلُ.

(ويصح بكناية عتي) وهي ما يحتمل التذبير وغيره (مع نية كخائيت سبيلك بعد موتي) أو إذا ميت فانت حرام، أو مسيت ونحو ذلك؛ لأنه نزع من العتي فدخلته كنياته، ومن الكناية هنا صريح الوقف كحبستك بعد موتي، فإن قلت: هذا صريح في الوصية بالوقف من الثلث بعد الموت كما مر وما كان صريحاً في بابه ووحد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت: الوصية، والتذبير متجانسان، أو قريبان من الاتحاد كما يعلم مما يأتي فصحت نية التذبير بصريح الوصية القريبة لذلك. (ويجوز التذبير (مقيداً) بصفة (كان ميت في هذا الشهر، أو هذا المرض فانت حر) فإن وجدت الصفة المذكورة ومات عتق وإلا فلا. ونبه بقوله: في هذا الشهر على أنه لا بد من إمكان حياته المدة المعتبرة عادة فنحو إن ميت بعد ألف سنة فانت حر باطل (ومعلقاً) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت الدار فانت حر بعد موتي)؛ لأنه إما وصية، أو تعليق عتي بصفة وكل منهما يقبل التعليق (فإن وجدت الصفة ومات عتق وإلا) توجد (فلا) يعتق. (ويشترط الدخول قبل موت السيد) كما هو صريح لفظه فإن مات قبل الدخول بطل التعليق فاعلم أنه لا يصير مذبذباً إلا بعد الدخول (فإن قال: إن)، أو إذا ميت ثم دخلت فانت

قول (سني): (مع نية) أي مقارنة للفظ ويأتي فيه ما مر في الطلاق نهاية والمعتد منه الاختفاء بمقارنتها بجزء من الصيغة ش. قول: (أو إذا ميت) إلى قول المتن على التراخي في المغني إلا قوله: فإن قلت إلى المتن. قول: (ونحو ذلك) وقوله: أنت حر بعد موتي، أو لست بحر لا يصح كونه في الطلاق والعتق أي في قوله: أنت طالق، أو لست بطالق وقوله: أنت حر، أو لست بحر وهذا كما قال الأذرع: فيما إذا أطلق، أو جهلت إرادته فإن قاله في معرض الإنشاء عتق، أو على سبيل الإقرار فلا على ما قاله في الإقرار مغني وأسنى. قول: (صريح الوقف) قضيته أن كنياته ليست كناية في العتي وقياس كناية الطلاق أنها كناية هنا ش. قول: (مما يأتي) أي: في آخر الفصل. قول: (القريبة إلخ) الأولى إسقاطه. قول: (بصفة) عبارة المغني مع المتن ويجوز التذبير مطلقاً كما سبق ومقيداً بشرط في الموت بمدة يمكن بقاء السيد إليها. اهـ. قول: (أو هذا المرض) أي: سواء كان الموت بالمرض، أو غيره فيه كان أنهدم عليه جدارع ش. قول: (ومات) يتبعني حذفه إذ الصفة هي موته في الشهر أو المرض المشار إليهما كما لا يخفى رشيدتي عبارة المغني فإن مات على الصفة المذكورة عتق وإلا فلا. اهـ. قول: (على شرط آخر إلخ) أي: في الحياة مغني. قول: (وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليق التعليق ما مر في باب الطلاق في نحو إن أكلت إن دخلت فالأول معلق على الثاني ومن ثم فلا تطلق إلا إن فعلت الأول بعد الثاني كما مر رشيدتي.

قول (سني): (ويشترط) أي في حصول العتي مغني. قول: (بطل التعليق) فلا تذبير مغني ونهاية. قول (سني): (فإن قال: إن ميت، ثم دخلت) أو إذا دخلت الدار بعد موتي وقوله اشترط أي: في

قول: (فتنحو إن ميت بعد ألف سنة فانت حر باطل) في التجريد وجهان عن الروائي.

حُرِّ) كان تعلیقُ عتقِ بصفةٍ (اشترطَ دخولَ بعدَ الموتِ) عَمَلًا بقضیةٍ ثم، ومن ثمَّ لو أتى بالواری وأطلقَ أجزأَ الدُّخُولُ قَبْلَ الموتِ، ومن جعلها كُثْمَ جرى على الضَّعِيفِ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ كما أفاده كلاًهما في الطَّلَاقِ (وهو أي: الدُّخُولُ بعدَ الموتِ (على التراخي) بمعنى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْفَوْرُ لَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّرَاخِي، وإن كان قضیةً ثم. ويوجَّهُ بأنَّ خُصُوصَ التَّرَاخِي لَا عَرَضَ فِيهِ يَظْهَرُ غَالِبًا فَالْعَوَا النَّظَرُ إِلَيْهِ، بخلافِ الْفَوْرِ فِي الْفَاءِ؛ إِذْ لو عَبَّرَ بِهَا اشْتَرَطَ اتِّصَالُ الدُّخُولِ بِالْمَوْتِ، ومن التَّدْبِيرِ الْمُقَيَّدِ لَا الْمُعْلَقِ.....

حُصُولِ الْعِتْقِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَانَ تَغْلِيقُ عِتْقِي بِصِفَةٍ) أَي لَا تَدْبِيرًا كَمَا سَيَأْتِي رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ هَذَا تَغْلِيقُ عِتْقِي بِصِفَةٍ لَا تَدْبِيرٌ كَسَائِرِ التَّعَالِيْقِ فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ بِالْقَوْلِ قَطْعًا؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ تَغْلِيقُ الْعِتْقِ بِمَوْتِهِ وَخَدَهُ وَهَاهُنَا عَلَّقَهُ بِمَوْتِهِ وَدُخُولِ الدَّارِ بَعْدَهُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (بِقَضِيَّةٍ ثُمَّ) أَي: مِنْ التَّرْتِيبِ فِي ذَلِكَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَجْزَأُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ الْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلرُّوْضِ وَالنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهُمَا وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ مِتَّ وَدَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ اشْتَرَطَ الدُّخُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الدُّخُولَ قَبْلَهُ. اهـ. زَادَ الثَّانِي فَيَتَّبِعُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ.

□ فَوَدَّ (السِّي: (وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي) مُقْتَضَاهُ تَرَكَ الْعَبْدَ عَلَى اخْتِيَارِهِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْوَارِثِ وَالْأَوَجَّهُ أَنَّ مَحَلَّهُ قَبْلَ عَرَضِ الدُّخُولِ عَلَيْهِ فَإِنْ عَرَضَ عَلَيْهِ قَابِي فَلِلْوَارِثِ بَيْعُهُ كَنَظَرِهِ فِي الْمَشِيئَةِ الْآتِيَةِ أَسْنَى وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَاِنْ كَانَ) أَي: اشْتَرَا التَّرَاخِي وَقَوْلُهُ: وَيُوجَّهُ أَي: عَدَمُ اشْتِرَاؤِهِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ التَّدْبِيرِ الْمُقَيَّدِ لَا الْمُعْلَقِ الْخ) قَدْ يُقَالُ: الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْقَوْلِ لَيْسَ هُوَ الْمَوْتُ وَخَدَهُ؛ إِذْ قَدْ عُلِّقَ عَلَى الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيئَةِ أَيْضًا وَسَيَأْتِي أَنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ تَدْبِيرًا وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَى الدُّخُولِ أَوِ الْمَشِيئَةِ، أَوِ الْمُقَيَّدِ بِذَلِكَ لَيْسَ هُوَ الْحُرِّيَّةُ حَتَّى يُنَافِيَ كَوْنُهُ تَدْبِيرًا بَلْ تَغْلِيقُ الْحُرِّيَّةِ بِالْمَوْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ أَتَى بِالْوَارِثِ الْخ) لَوْ أَتَى بِالْوَارِثِ كَمَا مِتَّ وَدَخَلْتَ اشْتَرَطَ الدُّخُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الدُّخُولَ قَبْلَهُ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْ دَخَلْتَ وَكَلَّمْتَ زَيْدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ تَقْدِمِ الْأَوَّلِ وَتَأَخُّرِهِ أَنَّ الصَّفَتَيْنِ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِمَا الطَّلَاقُ مِنْ فِعْلِهِ فَخَيْرٌ بَيْنَهُمَا تَقْدِيمًا وَتَأَخُّيرًا. وَالصَّفَةُ الْأَوَّلَى فِي مَسْأَلَتِنَا لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِهِ وَذِكْرُ الَّتِي مِنْ فِعْلِهِ عَقَبَهَا يُشْعِرُ بِتَأَخُّرِهَا ش م ر. □ فَوَدَّ: (أَجْزَأُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ اشْتَرَطَ الدُّخُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَبْلَهُ. اهـ. وَكَذَا ش م ر. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ التَّدْبِيرِ الْمُقَيَّدِ لَا الْمُعْلَقِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) يَعْنِي الْجَوْجَرِيَّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ أَنْ يَقُولَ الْخ قَدْ يُقَالُ: الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْقَوْلِ لَيْسَ هُوَ الْمَوْتُ وَخَدَهُ؛ إِذْ قَدْ عُلِّقَ عَلَى الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيئَةِ أَيْضًا وَسَيَأْتِي آخِرَ الصَّفْحَةِ أَنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ تَدْبِيرًا وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَى الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيئَةِ أَوِ الْمُقَيَّدِ بِذَلِكَ لَيْسَ هُوَ الْحُرِّيَّةُ حَتَّى يُنَافِيَ كَوْنُهُ تَدْبِيرًا بَلْ تَغْلِيقُ الْحُرِّيَّةِ بِالْمَوْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ؛ فَقَدْ يُقَالُ: لَوْ كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَى مَا ذُكِرَ تَغْلِيقُ الْحُرِّيَّةِ بِالْمَوْتِ اعْتَبِرَ وَجُودُهُ أَعْنِي ذَلِكَ

خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَقُولَ: إِذَا مِتُّ، أَوْ مَتَى، أَوْ إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ، أَوْ إِذَا، أَوْ مَتَى دَخَلْتَ، أَوْ شِئْتَ مِثْلًا فَإِنْ تَوَى شَيْئًا عُمِلَ بِهِ وَلَا حُجْمَلُ عَلَى الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيعَةُ عَقِبَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ هُنَا مِنْ تَأْخِيرِ الْمَشِيعَةِ عَنْ ذِكْرِهِ وَهَذَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ مَا يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ. وَأَخَذْتُ مِنْ عَتَبَاتِهِمُ السَّابِقِ إِلَى الْفَهْمِ هُنَا مَا أَفْتَيْتُ بِهِ فِيمَنْ قَالَ فِي مَرَضٍ

﴿قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) يَغْنِي الْجَوْهَرِيُّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ سَم. ﴿قَوْلُهُ: (أَنْ يَقُولَ إِذَا أَوْ مَتَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ قَالَ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، أَوْ شِئْتَ وَتَوَى شَيْئًا الْخ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ شِئْتَ، أَوْ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ إِذَا مِتُّ إِنْ شِئْتَ أَوْ إِذَا شِئْتَ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمَشِيعَةُ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَشِيعَةُ فِي الْمَوْتِ فَيُعْمَلُ بِنَيْتِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا حُجْمَلُ عَلَى الْمَشِيعَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَكَذَا سَائِرُ التَّغْلِيقَاتِ الَّتِي تَوَسَّطَ فِيهَا الْجُزْءُ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ كَقَوْلِهِ: لِيَرْوَحَهُ إِنْ، أَوْ إِذَا دَخَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتَ زَيْدًا فَإِنَّهُ يُعْمَلُ بِنَيْتِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا حُجْمَلُ عَلَى تَأْخِيرِ الشَّرْطِ الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ وَتَشْتَرِطُ الْمَشِيعَةُ هُنَا قَوْلًا بَعْدَ الْمَوْتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ. اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَوَى شَيْئًا) أَي: مِنْ كَوْنِ الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيعَةِ فِي الْحَيَاةِ، أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ سَم وَمَرَّ آيَفَا عَنِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالْمُغْنِي وَمِثْلُهُ وَقَالَ ع شُ أَي مِنَ الْفَوْرِ، أَوِ التَّرَاخِي وَيُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ بِأَنْ يُخَيَّرَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ. اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (عَقِبَ الْمَوْتِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بِالنُّسْبَةِ لِلتَّغْلِيقِ بِالدُّخُولِ مُطْلَقًا وَبِالْمَشِيعَةِ بِمَتَى كَمَا يُعْلَمُ مِنْ صَنِيعِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ الْمَارِّ آيَفَا وَمِنْ مَسْأَلَةِ الْمَشِيعَةِ الْآتِيَةِ فِي الْمُتَنِّ وَمِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَاكَ وَخُلَاصَةُ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ التَّغْلِيقَ الَّذِي تَوَسَّطَ فِيهِ الْجُزْءُ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ يُحْمَلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى تَأْخِيرِ الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمَوْتُ هُنَا مُطْلَقًا وَعَلَى قَوْلِيَّتِهِ إِنْ كَانَ التَّغْلِيقُ الثَّانِي بِالْفَاءِ مُطْلَقًا أَوْ بِالْمَشِيعَةِ بِغَيْرِ نَحْوِ مَتَى وَعَلَى التَّرَاخِي فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ السَّابِقُ الْخ) أَي تَأْخِيرُ الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيعَةِ عَنِ الْمَوْتِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْأُسْنَى خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ صَنِيعُهُ مِنْ رُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى كَوْنِ التَّأْخِيرِ قَوْلِيًّا. ﴿قَوْلُهُ: (عَنْ ذِكْرِهِ) أَي: ذِكْرُ الْمَوْتِ. ﴿قَوْلُهُ: (مِنْ تَأْخِيرِ الْمَشِيعَةِ) أَي مِثْلًا وَقَوْلُهُ ع شُ قَوْلُهُ: مِنْ تَأْخِيرِ الْمَشِيعَةِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ قَدَّمَ ذِكْرَ الْمَشِيعَةِ عَلَى الدُّخُولِ هَلْ يَكُونُ الْحُكْمُ كَذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي: أَمَّا لَوْ صَرَّحَ بِوُقُوعِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، أَوْ نَوَاهِ فَيُشْتَرِطُ وَقُوعُهَا بَعْدَهُ بَلَا قَوْلٍ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ. اهـ. مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ: دَخَلْتَ، أَوْ شِئْتَ مِثَالًا وَاحِدٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مِثَالَانِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ وَمُفَادُ قَوْلِ الشَّارِحِ مِثَالًا.

الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، أَوَّلًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِمَنْعِ هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ﴿قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) أَي: الْجَوْجَرِيُّ. ﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَوَى شَيْئًا) أَي: مِنْ كَوْنِ الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيعَةِ فِي الْحَيَاةِ، أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَا حُجْمَلُ عَلَى الدُّخُولِ وَالْمَشِيعَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ الْخ) قَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ قَاعِدَةٌ اغْتَرِاضَ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ اغْتِيَارُ الدُّخُولِ، أَوِ الْمَشِيعَةِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَيُجَابُ بِأَنْ تَوَسَّطَ الْجُزْءُ بَيْنَ شَرْطَيْنِ كَمَا هُنَا لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْإِيلَاءِ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ.

موته: عبدي مُدَبِّرٌ علي، والدتي فَإِنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ أَنَّهُ عَلَّقَ عَتَقَهُ عَلَى خِدْمَتِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَى أَنْ تَمُوتَ فَيَعْتَقَ حِينَئِذٍ. (وليس للوارث بَيْعُهُ) ونَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مُزِيلٍ لِلْمَلِكِ (قَبْلَ الدُّخُولِ) وَعَرَضَهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ إِبْطَالُ تَعْلِيْقِ الْمَيِّتِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ أَنْ يُبْطَلَ، نَعَمْ، لَهُ تَجْزِئُ عَتَقِهِ كَمَا صَوَّبَهُ شَارِحٌ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ عَتَقَهُ كَيْفَ كَانَ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا كَانَ يَخْرُجُ كُلُّهُ مِنَ الثَّلَاثِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ إِبْطَالِ الْوَلَاءِ لِلْمَيِّتِ وَهَذَا مَقْصُودُ أَيِّ مَقْصُودٍ فَالَّذِي يَتَّجِهَ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ مِنْهُ، فَإِنْ قُلْتُ: لَوْ اسْتَعْرَقَ وَنَوَى بِالْعَتَقِ تَنْفِيذَ وَصِيَّةِ الْمَيِّتِ فَلِمَ لَمْ يَنْفُذْ لِبَقَاءِ الْوَلَاءِ عَلَى حَالِهِ لِلْمَيِّتِ حِينَئِذٍ؟ قُلْتُ: لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُ الْعَتَقِ لِلْمَيِّتِ إِلَّا إِنْ عَتَقَ بِمَا عَلَّقَ عَلَيْهِ وَعَتَقَ الْوَارِثُ وَإِنْ نَوَى بِهِ ذَلِكَ أَجَنَبِيَّ عَمَّا عَلَّقَ عَلَيْهِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَمَّا تَمَّ رَأَيْتَ الْبَغْوِيَّ أَطْلَقَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعْتَاقُهُ ثُمَّ قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: يَعْتَقُ عَنِ الْمَيِّتِ وَيُمْكِنُ بِنَاؤُهُ عَلَى أَنْ إِجَارَةَ الْوَارِثِ تَنْفِيذُ فَيَجُوزُ وَيَكُونُ عَتَقُهُ عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ تَمْلِيكِ فَلَا يَجُوزُ كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ. اهـ. وهو صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَصْحَابَ عَلَى مَنَعِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ عَقِبَهُ بَحْثٌ لَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَرَّرْتَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا هُوَ الْغَرَضُ فَلَيْسَ هُنَا إِجَارَةٌ حَتَّى يُقَالَ بَيْنَائِهِ عَلَى أَنَّهَا تَنْفِيذُ، أَوْ تَمْلِيكٌ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ لَمْ يَصَحَّ عَلَى مَا قَالَهُ أَيْضًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَتَقَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ الْمَيِّتِ إِنْ عَتَقَ بِالصُّفَّةِ الَّتِي عَلَّقَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا لَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةِ فَتَجَزَّاهُ الْوَارِثُ فَهَذَا عَتَقٌ مُبْتَدَأٌ فَلَا يَجْرِي فِيهِ خِلَافُ التَّنْفِيذِ، وَالتَّمْلِيكِ بَلْ يَكُونُ لَعَوًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمْ يُمْكِنَ وَقُوعُهُ لِلْمَيِّتِ وَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِبْطَالُ حَقِّهِ مِنَ الْوَلَاءِ الَّذِي قَصَدَهُ. فَإِنْ قُلْتُ: سَلَّمْنَا ضَعْفَ كَلَامِ الْبَغْوِيَّ بَلْ

﴿ فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ فِي الْمُنْعِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتُ فِي النَّهَايَةِ. ﴿ فَوَدَّ: (مِنْ كُلِّ مُزِيلٍ لِلْمَلِكِ) قَالَ سَمِ نَقْلًا عَنِ الطَّبَّلَاوِيِّ: إِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطُوعًا أَيْضًا لَا حَيْثُمَا أَنْ تَصِيرَ مُسْتَوْلَدَةً مِنَ الْوَارِثِ فَيَتَأَخَّرَ عَتَقُهَا عَنْهُ وَفِيهِ وَفَقَةٌ وَقِيَاسٌ لِلْإِجَارَةِ الْآتِيَةِ الْجَوَازُ وَالْعَتَقُ بِمُجَرَّدِ وَجُودِ الدُّخُولِ فَلْيُرَاجَعْ. ﴿ فَوَدَّ: (وَعَرَضَهُ إِلَيْهِ) أَيِ مِنَ الْوَارِثِ ع ش. ﴿ فَوَدَّ: (إِذْ لَيْسَ لَهُ إِبْطَالُ تَعْلِيْقِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ) كَمَا لَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِشَيْءٍ ثُمَّ مَاتَ لَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْعُهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُوصِي أَنْ يَبِيعَهُ نِهَايَةً زَادَ الْمُنْعِيُّ وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ مَنَعُهُ مِنَ الدُّخُولِ وَلَهُ كَسْبُهُ قَبْلَهُ. اهـ. ﴿ فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ) أَيِ: لِلْوَارِثِ. ﴿ فَوَدَّ: (كَمَا صَوَّبَهُ إِلَيْهِ) الْأَوْفَقُ لِنَظَائِرِهِ الْآتِيَةِ عَلَى مَا صَوَّبَهُ إِلَيْهِ. ﴿ فَوَدَّ: (إِذَا كَانَ يَخْرُجُ كُلُّهُ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَيْهِ) فِيهِ أَنَّهُ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُنْعِيِّ وَالرَّشِيدِيِّ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَنَّ مَا هُنَا مِنَ التَّعْلِيْقِ بِصِفَةٍ لَا مِنَ التَّدْبِيرِ فَيَعْتَقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ كَلَامُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ التَّعْلِيْقُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ. ﴿ فَوَدَّ: (لَوْ اسْتَعْرَقَ) أَيِ الثَّلَاثِ الْمُدَبِّرِ. ﴿ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ) أَيِ: لِلْوَارِثِ. ﴿ فَوَدَّ: (يَعْتَقُ) أَيِ الْوَارِثِ. ﴿ فَوَدَّ: (بِنَاؤُهُ) أَيِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ الْمُدَبِّرِ. ﴿ فَوَدَّ: (وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ إِلَيْهِ) أَيِ: الْبَغْوِيَّ بِقَوْلِهِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: يَعْتَقُ عَنِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ. ﴿ فَوَدَّ: (فَلَيْسَ هُنَا إِجَارَةٌ) أَيِ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ. ﴿ فَوَدَّ: (بَيْنَائِهِ) أَيِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ عَلَى أَنَّهَا أَيِ إِجَارَتُهُ. ﴿ فَوَدَّ: (لَوْ صَحَّ) أَيِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ.

وأنه لا وجه له، لكن ما المانع أن تنجز الوارث هنا كتنجيذه عتق المكاتب فإنه لا يمنع العتق عن الكتابة بل يكون الولاء للسيد كما سيُعلم مما يأتي آخر الكتابة فيما لو مات عن ابنين وعبد؟ قلت: الفرق بين صورتين واضح؛ لأن التعليق بصفة لا يمنع التصرف في رقة القن لجواز رفعه من أصله بنحو البيع، بخلاف المكاتب؛ لأن الكتابة لازمة فيه كالاستيلاذ وحينئذ يكون تنجز العتق فيها موافقاً للزومها فوقع تنجز الوارث مؤكداً لها لا رافعاً كتنجز المورث، بخلاف المعلق عتقه فإن سبب عتقه ضعيف لجواز رفعه كما تقرر فلم يقع تنجز الوارث مؤكداً بل رافعاً ويلزم من كونه رافعاً كونه إنشاءً مُبتدأً، وقد تقرر امتناع رفعه لاستلزامه رفع ولأه الميث الذي قصده بتعليقه لعتقه. ولو خرج بعضه فقط من الثلث فظاهر أنه يصح التنجز منه فيما لم يخرج منه ولزمه قيمته، ولا يسري عليه لما يلزم عليه من إبطال حق الولاء للميت في البعض، أما ما لا يُزيل الملك كما يجارٍ فله ذلك، وأما لو عرض عليه الدخول فامتنع فله ما لم يرجع بيعه لا سيما إذا كان عاجزاً لا منفعة فيه فيصير كلاً عليه (ولو قال: إذا ميت ومضى شهر) أي: بعد موتي (فأنت حر) فهو تعليق عتق بصفة أيضاً (فللوارث استخدام) وكسبه (في

قوله: (فإنه لا يمنع) أي: تنجز الوارث عتق المكاتب. قوله: (لا يمنع التصرف إلخ) قد يقال: الكلام هنا فيما بعد موت السيد وحكم المديبر حينئذ كحكم المكاتب بل أشد لزوماً. قوله: (لجواز رفعه إلخ) مر ما فيه. قوله: (فيما لم يخرج منه) أي: في البعض الذي لم يخرج من الثلث. قوله: (ولزمه قيمته) يتأمل سم وجهه ظاهر إذ الوارث إنما تصرف في حق نفسه فلا وجه للزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فلمن تكون هذه القيمة. قوله: (أما ما لا يُزيل) إلى قوله: لا سيما في المغني إلا قوله: ما لم يرجع وإلى قوله: وبالموت في الأخير إلا قوله: ما لم يرجع وقوله حر إلى المتن وقوله: مُدبر إلى المتن وقوله: في غير الأخيرة وقوله: أو انتفى الخطاب إلى لم يشترط. قوله: (فله ذلك) ظاهره، وإن طالبت المدة بعد الإجارة ولو وجدت الصفة المعلق عليها هل تنفسخ الإجارة من حينئذ أو لا وإذا قيل بعد الانفساخ: فهل الأجرة للوارث، أو للتعلق لا لقطع تعلق الوارث به؟ فيه نظر والأقرب الانفساخ من حينئذ؛ لأنه تبين أنه لا يستحق المنفعة بعد موته. اهـ. ع ش وقوله: بعد موته صوابه بعد وجود الصفة. قوله: (ما لم يرجع) بأن يُريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل بيعه، وإن تراخى ع ش.

قوله (سني): (ولو قال: إذا ميت ومضى شهر إلخ)، أو أنت حر بعد موتي بشهر مثلاً مغني. قوله: (أي بعد موتي) إلى قول المتن: ولو قال: إن شئت في المغني. قوله: (أي: كقوله: إن ميت ثم دخلت فأنت حر).

قوله (سني): (استخدامه) أي: وإجارته وإعارته مغني.

قوله: (ولزمه قيمته، ولا يسري عليه) يتأمل.

الشهر) كما له ذلك فيما مرَّ قبل الدُخُول لِبَقَائِهِ على ملكه (لا يبعه) ونحوه لما مرَّ وسبق ما يُعْلَمُ منه أنَّ الصَّوَرَتَيْنِ ليستا تَذْبِيرًا؛ لأنَّ المُعْلَقَ عليه ليس هو الموت وحده بل مع ما بعده (ولو قال: إن) أو إذا (شئت)، أو أرذت مثلاً (فأنت) حرٌّ إذا متَّ، أو فأنت (مُدَبَّرٌ، أو أنت) مُدَبَّرٌ إن، أو إذا شئت، أو أنت (حرٌّ بعد موتي إن شئت اشترطت المشيئة) أي: وقوعها في حياة السيِّد (مُتَّصِلَةٌ) بلفظه في غير الأخيرة.....

□ قوله: (وَنَحْوُهُ) أي: من كُلِّ تَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمَلِكَ. □ قوله: (لِإِطَالِ تَغْلِيْقِ الْمَوْتِ مُعْنِي. □ قوله: (وَسَبَقَ) أي: في أَوَّلِ الْبَابِ بِقَوْلِهِ فَعَلِمَ أَنَّهُ مَتَى عُلِقَ الْخ. □ قوله: (أَنَّ الصَّوَرَتَيْنِ) أي: قوله: إن ميتٌ ثم دخلت فأنت حرٌّ وقوله: إذا متَّ ومضى شهرٌ فأنت حرٌّ وكذا كُلُّ تَغْلِيْقٍ بِصِفَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ مُعْنِي. □ قوله: (ليس هو الموت وحده) أي، ولا مع شيءٍ قبله ع ش ورشيدتي.

□ قول (لشي): (اشترطت المشيئة) أي: لِصِحَّةِ التَّذْبِيرِ وَالتَّغْلِيْقِ فِي الصَّوَرَتَيْنِ مُعْنِي. □ قوله: (لَفْظُهُ الْخ) عبارة مُعْنِي اتِّصَالًا لَفْظِيًّا بِأَن يَوْجَدَ فِي الصَّوْرَةِ الْأَوَّلَى عَقِبَ اللَّفْظِ فِي الثَّانِيَةِ عَقِبَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْخُطَابَ يَفْتَضِي جَوَابًا فِي الْحَالِ كَالْبَيْعِ وَلِأَنَّهُ كَالْتَّمَلِيكِ وَالتَّمْلِيكِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَبُولِ فِي الْحَالِ. اهـ.

□ قوله: (في غير الأخيرة) أَسْقَطَهُ وَقَوْلُهُ الْآتِي: وَبِالْمَوْتِ فِي الْأَخِيرَةِ شَرْحُ م ر. اهـ. سم والمراد

□ قوله: (أَوْ إِذَا شِئْتَ الْخ) هَذَا الْمِثَالُ نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: إِنْ مِتَّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ شِئْتَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْقَدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا حَيْثُ أُطْلِقَ هُنَا اِغْتِيَارُ الْمَشِيئَةِ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ وَقَصَلَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُرِيدَ شَيْئًا فَيُعْمَلُ بِهِ وَإِلَّا فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَشِيئَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِي الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: إِذَا مِتَّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ شِئْتَ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ إِذَا مِتَّ إِنْ شِئْتَ يَحْتَمِلُ الْمَشِيئَةَ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَوْتِ فَيُعْمَلُ بِنَيْتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَّحَّجْ عَلَى الْمَشِيئَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهُ أَخَّرَ ذِكْرَهَا عَنْ ذِكْرِهَا فَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ تَأْخِيرُهَا عَنْهُ وَكَأَنَّهُمْ لَحَظُوا فِي هَذَا التَّمْلِيكِ فَاعْتَبَرُوا تَأْخِيرَ الْمَشِيئَةِ لِنَقْعِ الْحَرِيَّةِ عَقِبَ الْقَبُولِ وَإِلَّا فَيُشْكِلُ عَلَى مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَوَالَى الشَّرْطَانِ يُعْتَبَرُ تَقْدِيمُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ فَيُسْتَشْنَى مِنْهُ التَّغْلِيْقُ بِمَشِيئَةِ الزَّوْجَةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ يُشْكِلُ أَيْضًا عَلَى مَا لَوْ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ إِذَا مِتَّ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَشِيئَةُ فِي الْحَيَاةِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ فِيهِ مُتَوَسِّطًا بِخِلَافِهِ هُنَا، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَا ذُكِرَ فِيهِ لِتَقْدِيمِ الْمَشِيئَةِ ثُمَّ تَأْخِيرِهَا هَاهُنَا. اهـ. وَلَمَّا نَقَلَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ جَوَابَ شَرْحِ الرُّوْضِ بِقَوْلِهِ: وَكَأَنَّهُمْ لَحَظُوا الْخ قَالَ: وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُسْتَشْنَى مِمَّا مَرَّ ثُمَّ التَّغْلِيْقُ بِمَشِيئَةِ الزَّوْجَةِ وَكَلَامُهُمْ يُخَالِفُهُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بِأَن وَضَعَ التَّذْبِيرَ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ هَذِهِ الصَّيْغَةُ وَجُودُ الصَّفَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَحَمَلْنَاهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ خَالَفَ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ، ثُمَّ عَمَلًا بِوَضْعِ اللَّفْظِ، ثُمَّ وَيَوْضَعُ أَضْلُ صِيغَةِ التَّذْبِيرِ هُنَا. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا فَإِنَّ الْمَقَامَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ. □ قوله: (اشترطت المشيئة مُتَّصِلَةٌ الْخ) وَعُلِمَ مِنْ اِغْتِيَارِ الْمَشِيئَةِ عَدَمَ الرُّجُوعِ عَنْهَا حَتَّى لَوْ شَاءَ الْعِتَقُ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَشَأْ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ، وَإِنْ قَالَ: لَا أَشَأُوهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشَأْتُ فَكَذَلِكَ وَلَمْ يَعْتَقِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الْمَشِيئَةُ قَوْرِيَّةً

وقد أطلق بأن يأتي بها في مجلس التواجب قبل موت السيد نظير ما مر في الخلع لاقتضاء الخطاب ذلك؛ إذ هو تملك كالبيع، والهيئة، ومن ثم لو انتفى ذكر المشيئة كأن ذكر بدلها نحو دخول، أو انتفى الخطاب كأن شاء عبدي فلان فهو مدبر لم يشترط فوز، وإن كان جالساً معه لأنه مجرود تعليق، أما لو صرح بوقوعها بعد الموت، أو نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فوز وبالموت في الأخيرة ما لم ير قبله لما مر في نظيرها أنفاً في نحو: إن ميت فانت حر إن شئت؛ لأنها مثلها في التبادر السابق وفي نحو أنت مدبر إن دخلت إن ميت لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر في اعتراض الشرط على الشرط. وحمل المتن على ما قررته متعين كما يتضح بمراجعة شرحي للإرشاد الكبير، وإن لم أر أحداً من شراحه تعرض لذلك.....

بالأخيرة قوله: أنت مدبر إن، أو إذا شئت إلخ. ☐ فوه: (وقد أطلق) حقه أن يذكر قبيل قول المصنف: اشترطت المشيئة كما في النهاية. ☐ فوه: (بأن يأتي بها في مجلس التواجب) أي: أن يأتي بها قبل طول الفصل كما قدمه في العتي بقوله: والأقرب ضبطه بما مر في الخلع أي: وهو يغتفر فيه الكلام اليسير ش. ☐ فوه: (قبل موت السيد) لا حاجة إليه رشدي. ☐ فوه: (ذلك) أي: القبول في الحال مغني. ☐ فوه: (إذ هو) والأولى ولأنه تملك إلخ كما في المغني؛ لأنه علة ثانية لأصل المدعى لا علة للعلة الأولى. ☐ فوه: (ومن ثم لو انتفى ذكر المشيئة إلخ) عبارة النهاية ومحل ما ذكره من الفورية إذا أضافه للعبد كما عليم من تصويره فلو قال: إن شاء زيد أو إذا شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفوز كما قاله الصيمري في الإيضاح وجزم به الماوردني بل متى شاء في حياة السيد صار مدبراً ولو على التراخي ولو سبق منه رد؛ لأن ذلك من حيز العتي بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار والفرق أن التعليق بمشيئة زيد صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبُعده وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاختلف فيه قرب الزمان وبُعده وعليم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد العتي، ثم قال: لم أشأ لم يسمع منه، وإن قال: لا أشاء، ثم قال: أشاء فكذلك لا يصح منه فلم يعتق. والحاصل أنه متى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما شاء، أولاً، أو متراحية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده أم تأخرت عنه. اهـ. بزيادة شيء من ع ش. ☐ فوه: (أو انتفى الخطاب إلخ) خلافاً للنهاية كما مر آنفاً وكان الأولى، أو الخطاب.

☐ فوه: (أما لو صرح إلخ) مقابل وقد أطلق سم. ☐ فوه: (وبالموت) عطف على بلفظه وفي حرازة؛ لأنه يقتضي أنه أيضاً في حيز قوله أي: وقوعها في حياة السيد مع عدم تصوّره فتأمل سم. ☐ فوه: (وفي نحو أنت مدبر إلخ) مستأنف.

فالاغتيار بما شاء، أولاً، أو متراحية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده أو تأخرت عنه ش م ر. ☐ فوه: (أما لو صرح بوقوعها إلخ) مقابل، وقد أطلق. ☐ فوه: (وبالموت) عطف على بلفظه وفي حرازة؛ لأنه يقتضي أنه أيضاً في حيز قوله: أي: وقوعها في حياة السيد مع عدم تصوّره فتأمل.

(فإن قال: متى)، أو مهما مثلاً (بِشْتِ فَلِلْأَخِي)؛ لأنَّ نحو متى موضوع له، لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيّد ما لم يُصرَّح بما مرَّ، أو ينوّه (ولو قالاً) أي: قال كلٌّ من شريكين (لبعدهما إذا مُتْنَا فَأَنْتَ حُرٌّ لَمْ يَعْتِقْ حَتَّى يَمُوتَا) لَتوجد الصّفتان ثم إنَّ ماتا معاً كان تعليق عتق بصفة لا تدبّر؛ لأنّه تعليق بموتين، أو مُرتّباً صار نصيب أحدهما موتاً بموت أولهما مُدبّر؛ لأنّه حينئذٍ مُعلّق بالموت وحده، بخلاف نصيب أولهما (فإن مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) ونحوه من كلِّ مُزيل للملك؛ لأنّه صار مُستحقّق العتق بموت الشريك وله نحو استخداميه وكسبه وفارق ما لو أوصى بإعتاق عبيد فإنَّ الكسب بعد الموت له؛ لأنّه يجب إعتاقه فوراً فكان مُستحقّقه حال الاكتساب (ولا يصحّ تدبير) مُكرّه (ومجنون) حال جنونه (وصبي لا مُميّز وكذا مُميّز في الأظهر)؛ لأنَّ عبارتهم لَعُوْزُ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمْ (ويصحّ من) مُفلس

□ قول (سئ): (وإن قال: متى شئت) أي: بدّل إن شئت مُعني. □ فوّد: (أو مهما) إلى قول المتن: ولو دَبَّرَ كافر في النهاية إلّا قوله: وعتقه من ثلثه إلى المتن وكذا في المُعني إلّا قوله: مُكرّه وقوله: لمُسلم، أو ذمي. □ فوّد: (لكن يشترط وقوع المشيئة إلخ) لَعَلَّه في غير الأخيرة سم وصنّع المُعني كالصريح في ذلك. □ فوّد: (أو ينوّه) الأوّل إبدال، أو بالواو.

□ قول (سئ): (ولو قال) أي: معاً أو مُرتّباً ع. ش. □ فوّد: (لا تدبّر) أو يترتّب على ذلك أنّهما إذا قالَا ذلك في حالة الصّحة فإنّه يعقّق نصيب كلِّ بموته من رأس المال بخلاف ما إذا قلنا إنّهُ مُدبّر فلا يعقّق إلّا ما خرج من الثلث بُجيري. □ فوّد: (لأنّه تعليق بموتين) أي: بموته وموت غيره والتدبير أن يعلّق العتق بموت نفسه رشدي. □ فوّد: (لأنّه حينئذٍ مُعلّق بالموت وحده) وكأنّه قال: إذا مات شريكي فنصبي مُدبّر رشدي. □ فوّد: (بخلاف نصيب أولهما) أي موتاً فلا يصير مُدبّر؛ لأنَّ المُعلّق عليه ليس هو مؤنّه وخذه بل مع ما بعده من موت غيره. □ فوّد: (وله) أي: لوارثه نحو استخداميه إلخ أي: نحو استخدام وكسب نصيبه كآرش الجناية بُجيري. □ فوّد: (بعد الموت) أي: وقبل الإعتاق. □ فوّد: (مُستحقّ) أي: العتق مُعني ويُحتمل أن الضمير للكسب كما هو ظاهر صنيع الشارح. □ فوّد: (ولا يصحّ تدبير مُكرّه) أي: إلّا إذا كان بحقّ بأن نذر تدبيره فأكره على ذلك قياساً على ما مرَّ في الإعتاق عن ع. ش. اهـ. بُجيري. □ فوّد: (حال جنونه) أمّا إذا تقطّع جنونه ودبّر في حال إفاقته يصحّ كما في البحر ولو قال: أنت حُرٌّ إن جُنِيتَ فُجُنَّ هل يعقّق؟ قال صاحب الإفصاح: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا نَعَمْ؛ لأنَّ الإيقاع حَصَلَ فِي الصّحّة والثاني المنع؛ لأنَّ المُضاف للجنون كالمُبْتَدَأ فيه انتهى. والأوّل أو جه مُعني.

□ فوّد: (ويصحّ من مفلس) ومن مُبعض مُعني وشرّح المنهج زاد سم وانظر تدبير المُكاتب لما ملكه

□ فوّد: (لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيّد) لَعَلَّه في غير الأخيرة. □ فوّد: (ويصحّ من مفلس وسفيه إلخ) هل يصحّ تدبير المُبعض لما ملكه ببعضه الحرّ؟ يتبعني نعم وانظر تدبير المُكاتب لما ملكه وراجعهُ.

(وسفيه)، وإن حُجِرَ عليهما كما مرَّ الثاني في بابه؛ إذ لا ضَرَرَ فيه مع صحَّةِ عبارتهما، ومن سكران (وكافر أصلي) ولو حربياً كما يصحُّ استيلاؤه وتعليقه العتق بصفة لصحة عبارته وملكه. (وتدبير المرتد مبني على أقوال ملكه) كما مرَّ في بابه فعلى الأصحِّ إن أسلم بانث صحته وإلا فلا (ولو دبر) قتلاً (ثم ارتد) السيّد (لم يَظُل) تدبيره (على المذهب) فإذا مات مُرتدّاً عتق العبد؛ لأنَّ الرِّدَّةَ لا تُؤثِّرُ فيما سبقها مع الصَّيانة لِحقِّه عن الصَّياع، وعتقه من ثلثه، وإن كان ماله فيثا لا إزثا؛ لأنَّ الشرطُ بقاءُ الثَّلاثين لمُستحقَّتهما، وإن لم يكونوا ورثة (ولو ارتدَّ المُدبِّر لم يَظُل) تدبيره؛ لأنَّ إهداره لا يمنع كونه مملوكاً ولو حارب مُدبِّر لمسلم أو ذمي فُسبي لم يَجُز استرقاقه؛ لأنَّ فيه إبطالاً لِحقِّ السيّد (ولحربي حمل مُدبِّره) الكافر الأصلي من دارنا (إلى دارهم)، وإن دبره عندنا وأبى الرُّجوع معه؛ لأنَّ أحكام الرُّقِّ جميعها باقية فيه، بخلاف المُكاتب لا يحمله إلا برضاه لاستقلاله، أمَّا المسلم، والمُرتدُّ فيُمنع من حملهما كما لا يجوزُ له شراؤهما (ولو كان لكافر عبد مسلم فدبره) بعد إسلامه ولم يزل ملكه عنه

راجعهُ. اهـ. أقول: قضيَّةُ تغليل المُغني عَدَمُ صحَّةِ تدبير المجنون والصَّبيَّ بعدَمِ أهليتهما للتَّبَرُّع عَدَمُ صحَّةِ تدبير المُكاتب لما ملكه وأيضاً يؤيِّده عَدَمُ صحَّةِ كتابة المُكاتب لعبده. □ فوه: (وسفيه إلخ) ولوليه الرُّجوع في تدبيره بالبيع للمصلحة رَوْضٌ ومُغني. □ فوه: (ومن سكران) أي مُتَعَدِّ. □ فوه: (لا تُؤثِّرُ فيما سبقها) بدليل عَدَمِ فساد البيع والهيبة السَّابِقين عليها نهايةً ومُغني. □ فوه: (لحقه) أي: العبد مُغني.

□ فوه: (وعتقه من الثلث) استثنافٌ بياني. □ فوه: (ورثته) أي خاصةً.

□ فوه (لشي): (ولو ارتدَّ المُدبِّر) أي: أو استولى عليه أهل الحرب مُغني.

□ فوه (لشي): (لم يَظُل) وفائدته تَظَهَّرَ فيما لو عاد إلى الإسلام ولو بعد مدَّةٍ بأن اتَّفَقَ عَدَمُ قَتْلِهِ لِتَواريه مثلاً ع ش عبارة المُغني، ثم إن مات السيّد قبل قَتْلِهِ عتق وكو التحق بدار الحرب فُسبي فهو على تدبيره، ولا يجوزُ استرقاقه؛ لأنه إن كان سيِّده حيّاً فهو له، وإن مات فولاؤه له، ولا يجوزُ إبطاله وإن كان سيِّده ميتاً ففي استرقاق عتيقه خلافٌ سبق في محلّه ولو استولى الكُفار على مُدبِّرٍ مسلم ثم عاد إلى يد المسلمين فهو مُدبِّر كما كان. اهـ. □ فوه: (ولو حارب مُدبِّر لمسلم، أو ذمي إلخ) ما ذكره في المسلم واضحٌ وأما في الذمي فلا يَتَضَحُّ إن كان السَّبي في حياة السيّد أمّا بعد موته فيَجوزُ استرقاقه كما مرَّ في السَّير فكان الأولى الاقتصار على المسلم رشيدٍ وع ش. □ فوه: (بخلاف المُكاتب إلخ) عبارة المُغني.

(تنبيه): حُكْمُ مُستولدة الحرب كُمدِّره فيما مرَّ بخلاف مُكاتبه الكافر الأصلي فإنَّه في حُكْمِ الخارج عنه وبخلاف مُدبِّره المُرتدَّ لبقاء علقته الإسلام كما يُمنع الكافر من شراؤه. اهـ. □ فوه: (أما المسلم إلخ) مُحترزٌ قوله: الكافر الأصلي. □ فوه: (فيمنع من حملهما) أي: وإن رَضِيَ ع ش

□ فوه (لشي): (ولو كان لكافر عبد مسلم) أي: ملكه بإزث، أو غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكورة في كتاب البيع مُغني.

(نُقِضَ) تَذْبِيرُهُ (وَبِيعَ عَلَيْهِ) لِمَا فِي بَقَاءِ مَلِكِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِذْلَالِ وَهَذَا عَطْفٌ بَيَانٍ لِلْمُرَادِ بِالنَّقْضِ
بَيِّنَ بِهِ حُصُولَهُ بِمَجْرَدِ الْبَيْعِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفِهِ عَلَى لَفْظِهِ (وَلَوْ دَبَّرَ كَافِرًا فَاسْلَمَ) الْعَبْدُ (وَلَمْ
يَرْجِعِ السَّيِّدُ) فِي التَّذْبِيرِ بَأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ (تُرْعَ مِنْ سَيِّدِهِ) وَاسْتَكْسَبَ لَهُ فِي يَدِ عَدْلٍ دَفْعًا
لِلذَّلِ عَنْهُ، وَلَا يُبَاغِ لِتَوَقُّعِ حُرِّيَّتِهِ (وَصُرِفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ) أَيِ: السَّيِّدِ كَمَا لَوْ أَسْلَمْتَ مُسْتَوْلَدَتَهُ
(وَفِي قَوْلِ يُبَاغِ)؛ لِقَلَّا يَبْقَى فِي مَلِكٍ كَافِرٍ (وَلَهُ) أَيِ: السَّيِّدِ غَيْرِ السَّفِيهِ وَلَوْلَايِهِ (بِيعَ الْمُذْبِرُ) وَكُلُّ
تَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «بَاعَ مُذْبِرٌ أَنْصَارِيًّا فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَرَوَى مَالِكٌ
فِي الْمَوْطَأِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا بَاعَتْ مُذْبِرَةً لَهَا سَحَرَتْهَا وَلَمْ يُنْكَرْ
عَلَيْهَا، وَلَا خَالَفَهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاحْتِمَالُ الْبَيْعِ فِي الْأَوَّلِ لِلَّذِينَ رَدَّوهُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ
لَتَوَقَّفَ عَلَى طَلَبِ الْغُرَمَاءِ وَلَمْ يَتَّبِعْ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَصُحُّ هَذَا مَعَ قَوْلِ الرَّاوي فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ
؟ قُلْتَ: مُجَرَّدُ كَوْنِ الْبَيْعِ فِيهِ لَا يُفِيدُ أَنَّهُ لِأَجْلِهِ فَحَسَبَ لِتَوَقُّفِهِ حِينَئِذٍ عَلَى الْحَجْرِ عَلَيْهِ وَسُؤَالِ

قوله: (نُقِضَ تَذْبِيرُهُ) أَشْعَرَ بِصَحَّةِ التَّذْبِيرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَحَلِّ
كَوْنُهُ قِتًا غَيْرَ أَمٍّ وَلَدٍ وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ بَيْعِ الْقَنْ حُكِمَ بِعَقْبِهِ عَ شِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي
الْمُهَيَّمَاتِ: وَقَوْلُهُ: نُقِضَ هَلْ مَغْنَاهُ إِبْطَالُهُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِصَحَّتِهِ حَتَّى لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ إِبْطَالِهِ عَتَقَ الْعَبْدُ
أَوْ مَغْنَاهُ يُبْطِلَانِهِ مِنْ أَصْلِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى لَفْظٍ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ. وَلَا وَجْهَ
لِتَوَقُّفِهِ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي تَذْبِيرِ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْإِكْتِفَاءِ فِي
إِزَالَةِ الْمَلِكِ بِهِ. اهـ. أَيِ: بِالْبَيْعِ وَالزَّاجِحِ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ كَمَا مَرَّ آتِفًا. قوله: (وَهَذَا عَطْفٌ بَيَانٍ لِإِلْخِ) عِبَارَةُ
الْمُغْنِي قَوْلُهُ: نُقِضَ وَبِيعَ عَلَيْهِ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَمَغْنَاهُ بَيْعٌ عَلَيْهِ وَنُقِضَ تَذْبِيرُهُ بِالْبَيْعِ. اهـ. قوله: (بَيِّنَ
بِهِ إِلْخِ) أَيِ تَبَيَّنَ مَعَ عَدَمِ مَا يُشْعِرُ بِالتَّبَيُّنِ فِي الْعِبَارَةِ بَلَّ يَتَبَادَرُ مِنْهَا مُغَايِرَةُ الْبَيْعِ لِلنَّقْضِ سَم. قوله: (فِي
التَّذْبِيرِ بَأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ إِلَى
أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْبَقُ. قوله: (وَاسْتَكْسَبَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَرَوَى مَالِكٌ إِلَى الْمَثْنِ
وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: وَيُوجِّهُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْبَقُ.

قوله: (وَصُرِفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ فَتَقَفَّتْ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَوْ لَحِقَ سَيِّدُهُ بِدَارِ الْحَرْبِ
أَتَقَفَّ عَلَيْهِ كَسْبُهُ وَبَعَثَ بِالْفَاضِلِ لَهُ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ أَسْلَمَ مُكَاتَّبُ الْكَافِرِ لَمْ يُبَيِّعْ فَإِنَّ عَجَرَ بَيْعٍ مُغْنِي. قوله: (وَلَوْلَايِهِ) أَيِ أَمَّا هُوَ فَلَوْلَايِهِ
رَشِيدِي. قوله: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ: فِيمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ. قوله: (وَلَمْ يَتَّبِعْ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِي احْتِمَالُهُ
فِي سَقُوطِ الْأَسْتِذْلَالِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَةَ فَعْلِيَّةٌ سَم. قوله: (قُلْتَ: مُجَرَّدُ كَوْنِ الْبَيْعِ فِيهِ إِلْخِ) لَا يَخْفَى مَا فِي

قوله: (بَيِّنَ بِهِ) أَيِ: تَبَيَّنَ مَعَ عَدَمِ مَا يُشْعِرُ بِالتَّبَيُّنِ فِي الْعِبَارَةِ بَلَّ يَتَبَادَرُ مِنْهَا مُغَايِرَةُ الْبَيْعِ لِلنَّقْضِ.

قوله: (وَلَمْ يَتَّبِعْ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِي اشْتِمَالُهُ فِي سَقُوطِ الْأَسْتِذْلَالِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَةَ فَعْلِيَّةٌ.

قوله: (قُلْتَ: مُجَرَّدُ كَوْنِ الْبَيْعِ فِيهِ إِلْخِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ مِنَ التَّكْلُفِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرِ

الغرماء في بيعه ولم يثبت واحد منهما على أن قضية عائشة كافية في الحجية، (والتدبير تعليق عتي بصفة)؛ لأن صيغته صيغة تعليق (وفي قول وصية) للبعد بالعتي نظراً إلى أن إعتاقه من الثلث (فلو باعه) مثلاً السيد (ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب)؛ لأن كلاً من التعليق، والوصية يُبطله زوال الملك وكما لا يعود الحث في اليمين (ولو رجع عنه بقول) ومثله إشارة أحرص مفهمة وكتابة (كأبطلته فسخته نقضته رجعت فيه صبح الرجوع (إن قلنا) بالضعف أنه (وصية) لما مر في الرجوع عنها (والا) نقل وصية بل تعليق عتي بصفة كما هو الأصح (فلا) يصح بالقول كسائر التعليقات (ولو غلق مذهب، أو مكاتب) أي: عتق أحدهما (بصفة صبح) كما يصح تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة، والتدبير، والكتابة بحالهما (و) من ثم (عتق بالأسبق من الوصفين) (الموت)، أو أداء النجوم (والصفة) تعجلاً للعتي فإن سبقت الصفة المعلق بها عتق بها، أو الموت فبه عن التدبير، أو الأداء فيه عن الكتابة. (وله وطء مذبرة) لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع أنه لم يتعلق بها حق لازم (ولا يكون) وطؤه لها (رجوعاً) عن التدبير؛ لأنه قد يؤدي إلى العلوق المحصل لمقصود التدبير، وهو عتقها، بخلاف نحو البيع (لأن أولدها بطل قديره)؛ لأن الاستيلاء أقوى منه؛ إذ لا يُعتبر من الثلث، ولا يمنع منه الدين فرفعه كما يرتفع التكاخ بملك اليمين. (ولا يصح تدبير أم ولد) لما تقرر أن الإيلاء أقوى،.....

هذا الجواب من التكلف؛ لأن الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لأجله فقط خصوصاً مع إسناده البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام؛ إذ للإمام أن يبيع على الأحاد للأسباب الْمُقْتَضِيَةِ لذلك والواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر؛ إذ من البعيد أنه - عليه الصلاة والسلام - باعه من غير سؤال أحد سم. □ قول (سئ): (والتدبير إلخ) أي: مُقَيِّداً كان أو مُطْلَقاً مُغْنِي. □ قوله: (مثلاً) أي: أو وهبه وأقبضه نهائية. □ قوله: (وكتابة) أي: بنيت نهائية. □ قول (سئ): (فسخته إلخ) حذفه حرف العطف من المعطوفات لغة بعض العرب كقولهم أكلت سمكة تمرًا لحمًا شحمًا مُغْنِي. □ قوله: (ومن ثم) أي لأجل بقائهما بحالهما. □ قول (سئ): (وله وطء مذبرة) أي: ومُعلّق عتقها بصفة روض. □ قوله: (لبقاء ملكه فيها) ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - «أنه دبر أمته وكان يطؤها» مُغْنِي. □ قول (سئ): (ولا يكون رجوعاً) أي: سواء أعزل عنها أم لا مُغْنِي ونهائية.

من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لأجله فقط خصوصاً مع إسناده البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام؛ إذ للإمام أن يبيع على الأحاد للأسباب الْمُقْتَضِيَةِ لذلك والواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر؛ إذ من البعيد أنه - عليه الصلاة والسلام - باعه من غير سؤال أحد على أنه يحتمل أن الأنصاري امتنع من الأداء وللإمام حينئذ البيع بسؤال الغرماء من غير حجر.

وَالْأَضْعَفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَهْوَى (وَيَصُحُّ تَذْيِيرُ مُكَاتَّبٍ) كَمَا يَصُحُّ تَعْلِيْقُ عَتِقِهِ بِصِفَةِ (وَكِتَابَةِ مُدَبِّرٍ) لِمَوَافَقَتِهَا لِمَقْصُودِ التَّذْيِيرِ فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا مُدَبِّرًا مُكَاتَّبًا وَيَعْتَقُ بِالْأَسْبَقِ مِنَ الْوَضْفَيْنِ: مَوْتَ السَّيِّدِ وَأَدَاءِ النُّجُومِ وَيَنْبُطِلُ الْآخَرُ إِلَّا إِنْ كَانَ هُوَ الْكِتَابَةُ فَلَا تَبْطُلُ أَحْكَامُهَا بَلْ يَتَّبِعُ الْعَتِيقَ كَسْبُهُ وَوَلَدَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَاغِ فِي الْأَوَّلَى مُخَالِفًا فِيهِ أَبَا حَامِدٍ وَغَيْرَهُ. وَقَيْسَ بِهَا الثَّانِيَةَ وَفَوْقَ بَعْضِهِمْ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الْمُقْرِي وَيُوجِّهُ بِأَنْ طُرُوهَا أَوْجَبَ ضَعْفُهَا فَبَطَلَتْ أَحْكَامُهَا أَيْضًا وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قَرِيبًا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْبَقُ الْمَوْتَ لَمْ يَعْتَقِ كُلَّهُ إِلَّا إِنْ وَسِعَهُ الثَّلَاثُ وَلَا فَقَدَرُ مَا يَسَعُهُ فَقَطْ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَضْعَفُ لَا يَدْخُلُ الْإِنِّح) قَدْ يُقَالُ: التَّذْيِيرُ أَضْعَفُ مِنَ الْكِتَابَةِ فَلَمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا سَمٌ.
☐ قَوْلُهُ: (وَيَنْبُطِلُ الْآخَرُ الْإِنِّح) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ عَتَقَ بِالتَّذْيِيرِ، وَلَا تَبْطُلُ الْكِتَابَةُ عَلَى الْأَصَحِّ فَيَتَّبِعُهُ كَسْبُهُ وَوَلَدَهُ فَإِنْ عَجَزَ فِي مَسَالَةِ الْكِتَابَةِ أَيْ: كِتَابَةِ الْمُدَبِّرِ عَنْهُ ثَلَاثُ مَالِهِ عَتَقَ بِقَدْرِهِ وَبَقِيَ الْبَاقِي مُكَاتَّبًا فَإِذَا أَدَّى قِسْطَهُ عَتَقَ، وَإِنْ مَاتَ وَقَدْ دَبَّرَ مُكَاتَّبًا عَتَقَ بِالتَّذْيِيرِ وَلَمْ تَبْطُلِ الْكِتَابَةُ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَاغِ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ وَبِهِ جَزَمَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَعَلَى الْأَوَّلَى أَيْ: الْمُعْتَمَدُ يَتَّبِعُهُ كَسْبُهُ وَوَلَدَهُ كَمَا مَرَّ تَفْظِيرُهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ وَيَصُحُّ تَذْيِيرُ مُكَاتَّبٍ فَإِنْ أَدَّى الْمَالَ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ عَتَقَ بِالْكِتَابَةِ وَيَبْطُلُ التَّذْيِيرُ وَلَوْ عَجَزَ نَفْسَهُ، أَوْ عَجَزَهُ سَيِّدُهُ بَطَلَتْ الْكِتَابَةُ وَبَقِيَ التَّذْيِيرُ، وَإِنْ لَمْ يُوَدِّ الْمَالَ حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ عَتَقَ بِالتَّذْيِيرِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: وَيَبْطُلُ الْكِتَابَةُ وَقَالَ ابْنُ الصَّبَاغِ: عِنْدِي لَا تَبْطُلُ وَيَتَّبِعُهُ كَسْبُهُ وَوَلَدَهُ كَمَنْ أَعْتَقَ مُكَاتَّبًا لَهُ قَبْلَ الْأَدَاءِ فَكَمَا لَا يَمْلِكُ إِطْلَالَ الْكِتَابَةِ بِالْإِغْتِاقِ فَكَذَا بِالتَّذْيِيرِ انْتَهَى. وَالصَّحِيحُ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مَا قَالَ ابْنُ الصَّبَاغِ وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبُ الْبَحْرِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ الثَّلَاثُ جَمِيعَهُ عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِ الثَّلَاثِ بِالتَّذْيِيرِ وَبَقِيَ مَا زَادَ مُكَاتَّبًا وَسَقَطَ عَنْهُ مِنَ النُّجُومِ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ فَإِنْ عَتَقَ نِصْفَهُ فَنِصْفُ النُّجُومِ، أَوْ رُبُعُهُ فَرُبُعُهَا. اهـ. بِحَذْفِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ كَانَ هُوَ أَيْ الْآخَرُ).

☐ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيْ: فِي تَذْيِيرِ الْمُكَاتَّبِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَيْسَ بِهَا الثَّانِيَةَ) أَيْ: كِتَابَةِ الْمُدَبِّرِ اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ كَمَا مَرَّ وَكَذَا الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ وَكِتَابَةِ مُدَبِّرٍ وَيَعْتَقُ بِالسَّابِقِ مِنَ الْمَوْتِ وَأَدَاءِ النُّجُومِ فَإِنْ أَذَاهَا عَتَقَ بِالْكِتَابَةِ، وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ الْأَدَاءِ عَتَقَ بِالتَّذْيِيرِ قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي: وَيَبْطُلُ الْكِتَابَةُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا وَالْأَوَّجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَخْذًا مِنْ مُقَابِلِهِ: فِيهَا الَّذِي جَرَى هُوَ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ فَيَتَّبِعُهُ كَسْبُهُ وَوَلَدَهُ قَالَ شَيْخُنَا: وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْكِتَابَةَ هُنَا لَاحِقَةٌ وَفِيمَا مَرَّ سَابِقَةٌ انْتَهَى. وَالْأَوَّجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ كَمَا مَرَّ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنْ طُرُوهَا) أَيْ: الْكِتَابَةُ عَلَى التَّذْيِيرِ فِي الثَّانِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْبَقُ الْمَوْتَ الْإِنِّح) أَيْ: فِي كُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا فَقَدَرُ مَا يَسَعُهُ فَقَطْ) أَيْ: وَبَقِيَ الْبَاقِي مُكَاتَّبًا فَإِذَا أَدَّى قِسْطَهُ عَتَقَ سَمٌ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَضْعَفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْإِنِّح) قَدْ يُقَالُ: التَّذْيِيرُ أَضْعَفُ مِنَ الْكِتَابَةِ فَلَمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا؟
☐ قَوْلُهُ: (وَلَا فَقَدَرُ مَا يَسَعُهُ فَقَطْ) أَيْ: وَبَقِيَ الْبَاقِي مُكَاتَّبًا فَإِذَا أَدَّى قِسْطَهُ عَتَقَ

فصل في حكم حمل المدبرة، والمعلق عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه

إذا (ولدت مدبرة) ولدًا (من نكاح، أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير في الأظهر)؛ لأنه عقد يقبل الرفع فلا يسري للولد الحادث بعده كالزهن، بخلاف الاستيلاد. وخرج بولدت ما لو كانت حاملاً عند موت السيد فيتبعها جزماً.

(تيمّة): تُسمَعُ الدَّعْوَى من العبد بالتدبير والتعليق على السيد في حياته وعلى ورثته بعد موته ويخلف السيد على البت والوارث على نفي العلم كما علم مما مر في الدعاوى ويقبل على الرجوع شاهد ويمين، وأما التدبير فلا بد في إثباته من رجلين؛ لأنه ليس بمال وهو ما يطلع عليه إلى الرجال غالباً مُعْنَى.

فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة

❦ قوله: (في حكم حمل المدبرة) إلى الكتابة في النهاية لإلا قوله: أو قبله إلى المتن وقوله: بالفعل إلى المتن. ❦ قوله: (وعتقه) أي: وما يتبع ذلك كالتنازع في المال الذي بيد المدبر ع. ش. ❦ قوله: (إذا ولدت مدبرة ولدًا) بأن علقته به بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد أسنى ومُعْنَى.

❦ قوله: (سني: من نكاح، أو زنا) أي: أو من شبهة بأنه مُعْنَى عبارة الرشيد أي: مثلاً وإلا فمثله ما لو آتت به من شبهة حيث حكمنا برقه، أو من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره والإد الشارح. اهـ.

❦ قوله: (سني: في الأظهر) والثاني يثبت كولد المستولد بجامع العتق بموت السيد وبهذا قال الأئمة الثلاثة مُعْنَى زاد سم عن شرح الإزهاد ما نصّه وانتصر له الزركشي بأنه قياس تبع الولد للأُم في نذر الهدي والأضحية ويرد بأن النذر لازم فقوي على استنباع الحادث بخلاف التدبير فإنه جائز فلم يقو على ذلك. اهـ. ❦ قوله: (لأنه عقد) إلى قول المتن: وفي قول في المُعْنَى لإلا قوله: أو قبله ثم انفصل حياً وقوله: بالفعل إلى المتن وقوله: ويُفَرَّق إلى ومحل ذلك. ❦ قوله: (وخرج بولدت إلخ) حاصل المسألة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين وقت التدبير وقت الموت دون الآخر أو فيهما معاً تبعها الولد وإلا فلا وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المعلق عتقها كما يأتي سم. ❦ قوله: (فيتبعها جزماً) ولا يتبعها ولدها الذي ولدته قبل التدبير قطعاً مُعْنَى ونهاية.

فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه

❦ قوله: (لا يثبت للولد حكم التدبير في الأظهر) قال في شرح الإزهاد: وقيل: يلحقه التدبير ونقله في الشرح الصغير عن ترجيح الأكثرين وبه قال الأئمة الثلاثة وانتصر له الزركشي بأنه قياس تبع الولد للأُم في نذر الهدي والأضحية، ويرد بأن النذر لازم فيقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فإنه جائز فلم يقو على ذلك. اهـ. ❦ قوله: (وخرج بولدت ما لو كانت حاملاً عند موت السيد إلخ) حاصل المسألة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين وقت التدبير، وقت الموت دون الآخر أو فيهما معاً تبعها الولد وإلا فلا، وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المعلق عتقها كما يأتي.

(ولو دَبَّرَ حَامِلًا) يملكها وحملها ولم يستثنيه (ثَبَّتَ لَهُ) أي: الحمل وإن انفصلَ في حياة السيِّد (حكمُ التذبيرِ على المذهبِ)؛ لأنَّه كِبَعَصَ أَعْضَائُهَا (فَإِنْ مَاتَتْ) الأُمُّ في حياة السيِّد بعد انفصاله، أو قبله ثم انفصلَ حيًّا (أو رجع في تَذْبِيرِهَا) بالفعلِ إنْ تَصَوَّرَ، أو (بالقولِ) على القولِ به (دَامَ تَذْبِيرُهُ)، وإن اتَّصَلَ (وقيلَ: إن رجع، وهو مُتَّصِلٌ فلا) يدومُ تَذْبِيرُهُ بل يَتَّبِعُهَا في الرُّجوع كما يَتَّبِعُهَا في التذبيرِ. وَفُرِّقَ الْأَوَّلُ بِقُوَّةِ الْعَتَقِ وما يتولَّى إليه ولو خُصَّصَ الرُّجوعُ بها دَامَ قَطْعًا أمَّا إِذَا اسْتِثْنَاهُ فلا يَتَّبِعُهَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْعَتَقِ بِقُوَّتِهِ كما تَقَرَّرَ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ وَلَدَتْهُ قَبْلَ الْمَوْتِ وَلَا تَبِعُهَا؛ لِأَنَّ الْحُرَّةَ لَا تَلِدُ إِلَّا حُرًّا أَي: غَالِيًّا وَيُعْرَفُ كَوْنُهَا حَامِلًا حَالِ التذبيرِ بِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْوَصَايَا (ولو دَبَّرَ حَامِلًا) وَحَدَهُ (صَحَّ) تَذْبِيرُهُ كما يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ دُونَهَا، وَلَا يَتَعَدَّى

﴿ قَوْلُ (السِّي): (وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا) أَي: نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ أَمْ لَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي: وَيُعْرَفُ كَوْنُهَا حَامِلًا إِلَّاخ؟ ع ش. ﴿ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتُثْنِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّةً. ﴿ قَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ إِنْ تَصَوَّرَ) قَالَ سَم: هَلْ مِنْ صَوْرِهِ إِيْلَاذُهَا كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى عَدَمُ تَأْتِيهِ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَقِيلَ: إِنْ رَجَعَ وَهُوَ مُتَّصِلٌ فَلَا؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ إِيْلَاذُهَا وَهُوَ مُتَّصِلٌ رَشِيدِي. ﴿ قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَوْلِ بِهِ) أَي: الْمَرْجُوحُ ع ش وَمُعْنَى. ﴿ قَوْلُ (السِّي): (دَامَ تَذْبِيرُهُ) أَي: الْحَمْلُ أَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَكَمَا لَوْ دَبَّرَ عَبْدَيْنِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَكَالرُّجُوعِ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ مُعْنَى.

﴿ قَوْلُ (السِّي): (إِنْ رَجَعَ) أَي: وَأُطْلِقَ مُعْنَى. ﴿ قَوْلُهُ: (بِقُوَّةِ الْعَتَقِ إِلَّاخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بِأَنَّ التذبيرَ فِيهِ مَعْنَى الْعَتَقِ وَالْعَتَقُ لَهُ قُوَّةٌ أَمَّا لَوْ قَالَ: رَجَعْتُ عَنْ تَذْبِيرِهَا دُونَ تَذْبِيرِهِ فَإِنَّهُ يَدُومُ فِيهِ قَطْعًا. اهـ. ﴿ قَوْلُهُ: (دَامَ قَطْعًا) أَي: تَذْبِيرُ الْحَمْلِ ع ش. ﴿ قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْعَتَقِ) أَي: فِيمَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُكَ دُونَ حَمْلِكَ حَيْثُ يُعْتَقَانِ مَعَ ع ش. ﴿ قَوْلُهُ: (بِقُوَّتِهِ) أَي: الْعَتَقِ وَضَعَفَ التذبيرُ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُ: أَمَّا إِذَا اسْتِثْنَاهُ إِلَّاخ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَشَارَإَ إِلَيْهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمَذْهَبِ. ﴿ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْمَوْتِ) أَي: مَوْتِ السَّيِّدِ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَلَا تَبِعُهَا) أَي: وَبَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ سَم. ﴿ قَوْلُهُ: (أَي: غَالِيًّا) وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ مَا لَوْ أَوْ صَى بِمَا تَلِدُهُ أُمَّتُهُ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا الْوَارِثُ سَم وَع ش. ﴿ قَوْلُهُ: (وَيُعْرَفُ كَوْنُهَا حَامِلًا إِلَّاخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالزِّيَادِي وَيُعْرَفُ وَجُودُ الْحَمْلِ عِنْدَ التذبيرِ بِوَضْعِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينِ التذبيرِ وَإِنْ وَضَعَتْهُ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَّبِعْهَا، أَوْ لِمَا بَيْنَهُمَا فَرَقٌ بَيْنَ مَنْ لَهَا زَوْجٌ يَفْتَرِّشُهَا فَلَا يَتَّبِعُهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا فَيَتَّبِعُهَا. اهـ. ﴿ قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْوَصَايَا) أَي: بِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ التذبيرِ، أَوْ أَكْثَرَ وَلَمْ يَوْجَدْ وَطْءٌ بَعْدَهُ يُحْتَمَلُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ ع ش.

﴿ قَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ إِنْ تَصَوَّرَ إِلَّاخ) هَلْ مِنْ صَوْرِهِ إِيْلَاذُهَا كَمَا تَقَدَّمَ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْعَتَقِ إِلَّاخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالْفَرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ صِحَّةِ اسْتِثْنَائِهِ مِنْ عَتَقِ أُمِّهِ ظَاهِرٌ. اهـ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَلَا تَبِعُهَا) أَي: وَبَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ. ﴿ قَوْلُهُ: (أَي: غَالِيًّا) وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ مَا لَوْ أَوْ صَى بِمَا تَلِدُهُ أُمَّتُهُ ثُمَّ أَعْتَقَهَا الْوَارِثُ.

إليها؛ لأنه تابع (فلأن مات) السيد (عَتَقَ) الحمل (دون الأم) إما تقرر أنه تابع (، وإن باعها) مثلاً حاملاً (صَحَّ) البيع (وكان رجوعاً عنه) أي: عن تذييره كما لو باع المُدَبِّرُ ناسياً لتذييره (ولو وَلَدَتِ الْمُعَلَّقُ عَتَقَهَا) بصفة وَلَدًا من نِكَاح، أو زِنًا (لم يعتق الولد)؛ لأنه عقدٌ يُلْحَقُهُ الفسخ فلم يَتَعَدَّ له كالزَّهْنِ، والوصية (وفي قولٍ إن عَتَقْتَ بِالْصِّفَةِ عَتَقَ) كَوَلَدَ أُمَّ الْوَلَدِ وجوابه ما تقرر أن هذا قابلٌ للفسخ. وتعميمُ جَرَيَانِ الْخِلَافِ هو ما صرح به الْمُصَنِّفُ في تصحيح التنبيه، وهو قياس ما مرَّ في وَلَدِ الْمُدَبِّرَةِ، ومن ثمَّ يأتي هنا على المعتمد نظيرُ تفصيله السَّابِقِ ثمَّ خلافاً لِقَطْعِ ابْنِ الرَّفْعَةِ بِالتَّبَعِيَّةِ فيما إذا اتَّصَلَ عند التعليق وقُطِعَ غيره بها أيضاً إذا اتَّصَلَ.....

❦ قَوْلُهُ: (لأنه تابع) أي: فلا يكون متبوعاً مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (مثلاً) أي: أو أخرجهما عن ملكه بطريق آخر كالهيبة والإقباض. ❦ قَوْلُهُ: (كما لو باع المُدَبِّرُ إلخ) مَحَلٌّ تَأَمَّلْ عبارة المُغْنِي والاشئى أي تذيير الحمل قَصَدَ الرُّجُوعَ أم لا لِدُخُولِ الْحَمْلِ فِي الْبَيْعِ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَدًا من نِكَاح إلخ) أي بعد التعليل وقبل وجود الصِّفَةِ أما الموجود عند أحدهما فَيَعْتَقُ بِعَتَقِهَا كما يُعْلَمُ من قوله: ومن ثمَّ يأتي هنا إلخ ع ش. ❦ قَوْلُهُ (سئ): (وفي قولٍ إن عَتَقْتَ إلخ) وهما كَالْقَوْلَيْنِ فِي وَلَدِ الْمُدَبِّرَةِ وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عند وجود الصِّفَةِ عَتَقَ الْحَمْلُ قُطْعًا وَالْحَامِلُ عند التعليل كَالْحَامِلِ عند التَّذْيِيرِ فَيَتَّبِعُهَا الْحَمْلُ مُغْنِي.

❦ قَوْلُهُ: (وتعميم جَرَيَانِ الْخِلَافِ) يَغْنِي فِي كَوْنِ الْوَلَدِ مَوْجُودًا عند التعليل حملاً كما جرى في كَوْنِهِ حَادِثًا بعد التعليل الذي صَوَّرُوا به كَلَامَ الْمُصَنِّفِ، وإن قال ابنُ الصَّبَاحِ: إنَّ الْمَوْجُودَ عند التعليل يَتَّبِعُهَا قُطْعًا وَتَبِعَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وقال غيرهما: إنه يَتَّبِعُهَا قُطْعًا إن كان مَوْجُودًا عند وجود الصِّفَةِ وسبأتي ذلك في قول الشَّارِحِ خِلَافًا لِقَطْعِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إلخ وقُطِعَ غيره بها أيضًا إلخ، لكن لم أفهم قوله: ومن ثمَّ يأتي هنا على الْمُعْتَمَدِ نَظِيرُ تَفْصِيلِهِ الْمَارَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ مَرَّ فِي وَلَدِ الْمُدَبِّرَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا عند وجود الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ مَوْتُ السَّيِّدِ أَنَّهُ يَتَّبِعُهَا جُزْأً مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فَلْيُحَرِّزْ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وهو) أي: التَّعْمِيمُ.

❦ قَوْلُهُ: (ومن ثمَّ) أي: من أَجْلِ أَنَّ مَا هُنَا قِيَاسٌ وَنَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي وَلَدِ الْمُدَبِّرَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ، ثُمَّ) حَاصِلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ أَنَّ وَلَدَ الْمُعَلَّقِ عَتَقَهَا بِصِفَةِ إِنْ كَانَ حَمَلًا فِي وَقْتِ التَّعْلِيلِ وَوُجُودِ الصِّفَةِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا تَبِعَهَا وَإِلَّا فَلَا سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وقُطِعَ غيره بها إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَيْفَا

❦ قَوْلُهُ: (صَحَّ الْبَيْعُ وَكَانَ رُجُوعًا عَنْهُ إلخ) أي لِدُخُولِهِ فِي الْبَيْعِ، وإن لم يَقْصِدْ به الرُّجُوعَ شَرَحَ الرُّوَضِ. ❦ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ، ثُمَّ إلخ) حَاصِلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ أَنَّ وَلَدَ الْمُعَلَّقِ عَتَقَهَا بِصِفَةِ إِنْ كَانَ حَمَلًا فِي وَقْتِ التَّعْلِيلِ وَوُجُودِ الصِّفَةِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا تَبِعَهَا وَإِلَّا فَلَا وَفِي الرُّوَضِ أَيْضًا وَلَوْ قَالَ لِأَمْتِهِ: أَنْتِ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِي بَعْشَرِ سِنِينَ لَمْ تَعْتِقْ إِلَّا بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَلَا يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا إِلَّا إِنْ أَتَتْ بِهِ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَيَعْتِقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: كَوَلَدَ الْمُسْتَوْلَدَةَ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَجُوزُ إِزْقَاقُهَا وَيُؤْخَذُ مِنَ الْقِيَاسِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا عُلِّقَتْ بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ. اهـ. وَلَعَلَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَا هُوَ حَمْلٌ عند التعليل، أَوْ عند تَحَقُّقِ الصِّفَةِ.

بوجود الصفة، وقد عتقت بها وإن حَدَثَ بعدَ التعليق، ومَحَلُّ ما ذُكِرَ في المُتَّصِلِ بالتعليق ما إذا بَقِيَ، أو بَطُلَ بموتها قبل الانفصال أو بغيره بعده، بخلاف ما لو بَطُلَ بغيره قبله فلا تَبَعِيَّةَ ولم يُبَيِّنِ المُصَنِّفُ هذا التَّفْصِيلَ على المعتمدِ للعلم به مِمَّا قَدَّمَهُ في وَلَدِ المُدَبِّرَةِ كما تَقَرَّرَ فلا اعتراض عليه. (ولا يَتَّبِعُ عبداً مُدَبِّرًا وَلَدَهُ) قطعاً وفَارَقَ الأُمُّ بآثَرِ يَتَّبِعُهَا دُونَهُ رِقًّا وَحُرِّيَّةً فَكَذَا في سَبَبِ الحُرِّيَّةِ (وجنائته) أي: المُدَبِّرِ (كجنائية قَيْنٍ) فيما مَرَّ فيها من قتله، أو بيعه وَيَبْطُلُ التدبيرُ،.....

أَنَّ هذا مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَهُ في وَلَدِ المُدَبِّرَةِ من الجزم بالتَّبَعِيَّةِ فيه. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ما ذُكِرَ إلَخ) أي: من التَّبَعِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (ما إذا بَقِيَ) أي التَّعْلِيْقُ. □ فَوَدَّ: (أو بَطُلَ بِمَوْتِهَا قَبْلَ الانفصالِ) أي: أو بعد الانفصالِ كما يُفْهَمُ التَّقْيِيدُ بِالغَيْرِ في قَوْلِهِ: أو بغيره بعده وَيَشْمَلُهُ تَغْيِيرُ شَرْحِ المُنْهَجِ بقوله: وبخلاف ما لو عَلَقَ عِتْقُهَا حَامِلًا وَبَطُلَ بعد انفصاله تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا، أو قبله، لَكِنْ بَطُلَ بِمَوْتِهَا فلا يَبْطُلُ تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا انتهى فَقَوْلُهُ: وَيَبْطُلُ بعد انفصاله تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا شَامِلٌ لِبُطْلَانِهِ بِالمَوْتِ أَيْضًا، ثم مَحَلُّ عَدَمِ بُطْلَانِ تَغْلِيْقِ عِتْقِهَا عِنْدَ بُطْلَانِ تَغْلِيْقِ عِتْقِهَا بِمَوْتِهَا إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مِنْ غَيْرِهَا كَدُخُولِ سَيِّدِهَا الدَّارَ أَمَّا لَوْ كَانَ مِنْهَا كَدُخُولُهَا الدَّارَ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا لِفَوَاتِ الصِّفَةِ بِمَوْتِهَا كما صَرَّحَ بِهذا التَّفْصِيلِ في شَرْحِ الرُّوْضِ فيما يَشْمَلُ ما نَحْنُ فِيهِ سَم. □ فَوَدَّ: (أو بغيره) أي: كَتَبِيعِهَا سَم. □ فَوَدَّ: (فَلا تَبَعِيَّةَ) أي: في التَّعْلِيْقِ يَغْنِي فَيَبْطُلُ التَّعْلِيْقُ فِيهِ سَم.

□ فَوَدَّ (سَبَبِ): (ولا يَتَّبِعُ مُدَبِّرًا وَلَدَهُ) أي المملوك لِسَيِّدِهِ.

(فَرَعَ): لَوْ دَبَّرَ السَّيِّدُ عَبْدًا، ثُمَّ مَلَكَهُ أُمَةٌ قَوَّطَتْهَا فَآتَتْ بِوَلَدٍ مَلَكَهُ السَّيِّدُ سِوَاءَ أَقْلَانَا إِنَّ الْعَبْدَ يَمْلِكُ أَم لا وَيَبْثُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْعَبْدِ، ولا حَدَّ عَلَيْهِ لِلشُّبْهَةِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الأُمُّ) إلى الكِتَابِ في المُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ: لِيَخْبَرَ فِيهِ إِلَى أَمَّا إِذَا كَانَ وَقَوْلُهُ: وَقَالَ إِلَى الْمُتْنِ. □ فَوَدَّ: (في سَبَبِ الحُرِّيَّةِ) وهو التَّدْبِيرُ. □ فَوَدَّ: (أو بَيْعِهِ) وَلَوْ بَيْعَ بَعْضُهُ فِي الْجِنَايَةِ بَقِيَ الْبَاقِي مُدَبِّرًا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيَبْطُلُ إلَخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى

□ فَوَدَّ: (بوجود الصِّفَةِ) عِبَارَةٌ شَرْحِ المُنْهَجِ بِخِلَافِ ما لو عَلَقَ عِتْقُهَا حَامِلًا ثُمَّ حَمَلَتْ لا يَعْتِقُ إِنْ انْفَصَلَ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ وإلَّا عَتَقَ تَبَعًا لِأُمِّهِ. اه. □ فَوَدَّ: (أو بَطُلَ بِمَوْتِهَا قَبْلَ الانفصالِ) أي: أو بعد الانفصالِ كما يُفْهَمُ التَّقْيِيدُ بِالغَيْرِ في قَوْلِهِ: أو بغيره بعده فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الانفصالِ) أي، أو بعده كما يَشْمَلُهُ تَغْيِيرُهُ في شَرْحِ المُنْهَجِ بقوله: وبخلاف ما لو عَلَقَ عِتْقُهَا حَامِلًا وَبَطُلَ بعد انفصاله تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا، أو قبله، لَكِنْ بَطُلَ بِمَوْتِهَا فلا يَبْطُلُ تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا. اه. فَقَوْلُهُ: بَطُلَ بعد انفصاله تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا شَامِلٌ لِبُطْلَانِهِ بِالمَوْتِ أَيْضًا. وَمَحَلُّ عَدَمِ بُطْلَانِ تَغْلِيْقِ عِتْقِهَا عِنْدَ بُطْلَانِ تَغْلِيْقِ عِتْقِهَا بِمَوْتِهَا إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مِنْ غَيْرِهَا كَدُخُولِ سَيِّدِهَا الدَّارَ، أَمَّا لَوْ كَانَتْ مِنْهَا كَدُخُولُهَا الدَّارَ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ تَغْلِيْقُ عِتْقِهَا لِفَوَاتِ الصِّفَةِ بِمَوْتِهَا كما صَرَّحَ بِهذا التَّفْصِيلِ في شَرْحِ الرُّوْضِ فيما يَشْمَلُ ما نَحْنُ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (أو بغيره) أي: كَتَبِيعِهَا. □ فَوَدَّ: (فَلا تَبَعِيَّةَ) أي: في التَّعْلِيْقِ يَغْنِي فَيَبْطُلُ التَّعْلِيْقُ فِيهِ.

أو فداء السَّيِّد له ويبقى التَّذْيِيرُ، والجناية عليه كهي على قَيْنٍ، ولا يلزم سَيِّدُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِمَا أَخَذَهُ مِنْ قِيَمَتِهِ مَنْ يُذَبِّرُهُ (ويعتق) المَذْبَرُ (بالموت) أي: موت السَّيِّد محسوبًا (من الثُّلُث كُلِّهِ، أو بعضه بعد الدين) غير المُسْتَعْرِقٍ لِخَيْرٍ فِيهِ الْأَصَحُّ وَقَفَهُ عَلَى رَاوِيهِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَأنَّهُ تَبَوَّعَ يَلْزَمُ بِالْمَوْتِ كَالْوَصِيَّةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَعْرِقًا فَلَا يَعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ. وَحِيلَةُ عَتَقٍ كُلُّهُ أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَرَضٍ مَوْتِي يَوْمٍ، وَإِنْ مِتُّ فَجَاءَ قَبْلَ مَوْتِي يَوْمٍ فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ التَّعْلِيْقَيْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ عَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنُ مُسْتَعْرِقٍ؛ لِأَنَّ عَتَقَهُ وَقَعَ فِي الصَّحَّةِ. (ولو عُلِقَ) فِي صَحَّتِهِ (عتقًا على صفة تختص بالمرضى كأن دَخَلْتَ) الدَّارَ (في مَرَضٍ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ عَتَقَ) عِنْدَ وَجُودِ الصَّفَةِ (من الثُّلُثِ) كَمَا لَوْ نُجِزَ عَتَقُهُ حِينَئِذٍ (وإن اِحْتَمَلْتَ) الصَّفَةَ (الصَّحَّةَ) أَي: الْوُقُوعَ فِيهَا كَالْمَرَضِ بِأَنْ لَمْ يُقَيَّدِ الصَّفَةُ بِهِ كَأَنْ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي (فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ) فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ يَعْتَقُ (في الْأَظْهَرِ) نَظَرًا لِحَالَةِ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَمْ يَكُنْ يَبْطَالُ حَقُّ الْوَرِثَةِ هَذَا إِنْ وُجِدَتْ الصَّفَةُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَي: السَّيِّدِ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَإِلَّا فَمِنْ الثُّلُثِ قِطْعًا

التَّفْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ فِدَاءُ السَّيِّدِ لَهُ الْخُ) فَإِنْ مَاتَ وَقَدْ جَنَى الْمَذْبَرُ وَلَمْ يَبْغِهِ وَلَمْ يَخْتَرِ فِدَاءَهُ فَمَوْتُهُ كَمَا عَتَقَ الْقَيْنَ الْجَانِي فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ مُوسِرًا عَتَقَ وَقُدِيَ مِنَ التَّرَكَةِ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ بِالتَّذْيِيرِ السَّابِقِ وَيَقْدِيهِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضُ كَتَعْدَرٍ تَسْلِيمِ الْمِيعِ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ إِنْ اسْتَعْرِقَتْهُ الْجِنَايَةُ وَإِلَّا فَيَعْتَقُ مِنْهُ ثُلُثُ الْبَاقِي وَلَوْ ضَاقَ الثُّلُثُ عَنْ مَالِ الْجِنَايَةِ فَقَدَاهُ الْوَارِثُ مِنْ مَالِهِ فَوَلَاؤُهُ كُلُّهُ لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ تَنْفِيذَ الْوَارِثِ إِجَازَةٌ لَا ابْتِدَاءَ عَطِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ مُتَمِّمٌ بِهِ قَصْدَ الْمَوْرِثِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَبْقَى التَّذْيِيرُ) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ التَّفْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهِ الْخُ) أَذْخَلَهُ الْمُغْنِي فِي الْمَثْنِ بِأَنْ قَالَ عَقَبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَجَنَائَتِهِ: أَيِ الْمَذْبَرِ مِنْهُ وَعَلَيْهِ. اهـ.

□ قَوْلُ (السِّي): (كُلُّهُ، أَوْ بَعْضُهُ) أَي: يَعْتَقُ كُلُّهُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ، أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ مُغْنِي.

□ قَوْلُ (السِّي): (بَعْدَ الدِّينِ) أَيِ وَبَعْدَ التَّبَرُّعَاتِ الْمُتَجَزِّةِ فِي الْمَرَضِ، وَإِنْ وَقَعَ التَّذْيِيرُ فِي الصَّحَّةِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَعْرِقًا الْخُ) وَإِنْ اسْتَعْرِقَ الدِّينُ نِصْفَ التَّرَكَةِ وَهِيَ نَفْسُ الْمَذْبَرِ فَقَطُّ بَيْعَ نِصْفِهِ فِي الدِّينِ وَعَتَقَ ثُلُثُ الْبَاقِي مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَا مَالٌ سِوَا عَتَقَ ثُلُثَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ.

□ قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّعْلِيْقَيْنِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بَعْدَ التَّعْلِيْقِ بِالْإِفْرَادِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ الْخُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ مَاتَ فَجَاءَ، وَأَمَّا إِذَا مَاتَ مِنْ مَرَضٍ فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَعِيشَ قَبْلَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ ع ش وَرُشِيدِي.

□ قَوْلُ (السِّي): (بِالْمَرَضِ) أَيِ مَرَضِ الْمَوْتِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: بِالْمَرَضِ. □ قَوْلُهُ: (كَطُلُوعِ الشَّمْسِ) أَي: وَكَفْعِ النَّحْوِ الْعَبْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ وُجِدَتْ بِاخْتِيَارِهِ كَدْخُولِ الدَّارِ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (فَلَا يَعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ) أَي: مَا لَمْ يَسْقُطِ الدِّينُ بِنَحْوِ إِبْرَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

لاختياره العتق في المرض ولو علّقه كاملاً فوجدت، وهو محجورٌ عليه بفلس فكما ذكر، أو مجنون، أو سفية عتق قطعاً وفارقاً ذنك بأن الحَجَرُ فيهما لِحَقِّ الغير، بخلاف هذين (ولو ادّعى عبده التدبير فأنكره فليس برجوع)، وإن جَوَزْنَا الرجوع بالقول كما أن لجُحُودَ الرَّدَّة، والطلاق ليس إسلاماً ورجعة. وقالوا في موضع آخر: إنه رجوع، والمعتمد ما هنا.....

قوله: (ولو علّقه كاملاً إلخ) ولو علّق عتق رقيقه بمرض مخوف فمرّضه وعاش عتق من رأس المال، وإن مات منه فمن الثلث ولو مات سيّد المُدبّر وماله غائب، أو على مُفسّر لم يُحكَمْ بعِتْقِ شَيْءٍ منه حتّى يَصِلَ للورثة من الغائب مثلاً فَيَتَبَيَّنَ عِتْقُهُ من الموت وتوقّف كَسْبِهِ فإن استغرق التركة ذنباً وثلاثها يَحْتَمِلُ المُدبّر قَاطِبِئاً من الدين تَبَيَّنَ عِتْقُهُ وقت الإبراء مُعْنِي. قوله: (فكما ذكر) أي: من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره وحيثيّ قُوله: عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره سم عبارة الرّشيدِيّ قُوله: فكما ذكر أي: من التفصيل بين الاختيار وعديّه وقُوله: عتق قطعاً لعلّ صوابه مُطلقاً أي: سواء وُجِدَت الصّفة باختياره أم بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشّيخ غير ظاهر. اهـ. عبارته أي: الشّيخ قُوله: فكما ذكر أي: من إخراج الأظهر ومُقابله فيه بقرينة قُوله: أو مجنون، أو سفية عتق قطعاً وعليه فالعبارة في هذا على الأظهر بوقت التعلّق قلعلّ قُوله: فيما سبق قُبِلَ قول المُصنّف ولو قال لِشريكه الموصِر: اغتتت إلخ من أن العبارة بوقت وجود الصّفة مبني على مُقابل الأظهر. اهـ. وأقول: قول المُعْنِي عتق بلا خلاف ذكره البغوي. اهـ. إنّما يوافق تغيير الشّارح والنّهاية بقطعاً وأما التّعميم الذي ذكره سم والرّشيدِيّ هنا فقد يفيده الإطلاق هنا والتّفصيل في المُفلس والمريض. قوله: (وفارقاً) أي المجنون والسّفيه مُعْنِي. قوله: (ذینک) أي: المريض والمُحجور بفلس رَشِيدِيّ وسم. قوله: (فيهما) أي: في المريض والمُفلس وقُوله: لِحَقِّ الغير وهو الورثة والغرماء وقُوله: بخلاف هذين أي: السّفيه والمُجنون مُعْنِي

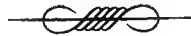
قوله (سني): (ولو ادّعى عبده إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه وتُسمّع الدّعوى من العبد بالتدبير والتعلّق لِعِتْقِهِ بصفّة على السّيّد في حياته والورثة بعد موته؛ لأنهما حقان ناجزان ويخلفون أي: الورثة يمين نفّي العلم بذلك ويخلف السّيّد على البتّ على القاعدة في ذلك. اهـ.

قوله: (ولو علّقه كاملاً فوجدت وهو محجور إلخ) عبارة الرّوض ولو علّق مُطلق التّصرّف العتق بصفّة فوجدت في حَجَرِ الفلّس بغير اختياره عتق وإلا فلا أو وُجِدَت وبه جُنُون، أو حَجَرُ سَفِيٍّ عتق، وإن علّق عتقاً بجُنُونِهِ فُجِنَ ففني وقوعه وجهان اهـ. وقال في شرحه: إنَّ أو جَهَ الوجهين الوقوع وظاهره حيث لم يَفْصَلْ في السّفيه بين أن توجد باختياره أو بغير اختياره أنّه لا فرق، ولا يُؤيّدُهُ تَرْجِيحُ الوقوع في التعلّق بالجُنُونِ بناءً على أن قياسه الوقوع في التعلّق بالسّفه؛ لأن الوجود باختيار السّفيه يَزِيدُ على التعلّق بالسّفه كما هو ظاهر؛ لأن السّفه ليس باختيار السّفيه بخلاف الصّفة المُختارة له. قوله: (فكما ذكر) أي: من التفصيل بين وجودها بغير اختياره، أو باختياره وحيثيّ قُوله: عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره. قوله: (وفارقاً ذینک) أي مَنْ وُجِدَت في مَرَضِهِ وَمَنْ وُجِدَت في حَجَرِ سَفِيٍّ.

(بل يحلف السيد) أنه ما دبره لاحتمال أنه يُقَرُّ، فإن نكل حلف العبد وثبت تذييره وله رفع اليمين بإزالة ملكه عنه (ولو وجد مع مدبر مال)، أو اختصاص (فقال: كسبته بعد موت السيد وقال الوارث): بل (قبله صدق المدبر بيمينه)؛ لأن اليد له، ومن ثم لو قالت عن ولدها: ولذته بعد موت السيد فهو حرٌّ وقال الوارث: بل قبله صدق؛ لأنها بدعواها حرَّيته نفت أن يكون لها عليه يد؛ لأن الحرَّ لا يدخل تحت اليد وإنما شيعت دعواها لمصلحة الولد. (وإن أقاما يمينين) بما قالاه (قدمت يمينته) لا اعتضاها باليد ولو شهدت بينة الوارث أن ما بيده كان بها في حياة السيد وقال المدبر: كان بيدي لفلان صدق المدبر.

﴿قول السني﴾: (بل يحلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه سماع دعوى العبد وما فائدتها مع أن من شروط الدعوى أن تكون ملزمة؟ رشدي ومَرَّ أَنفَا عن الأسنى ما يُعْلَمُ منه وجههما. ﴿قوله﴾: (فإن نكل حلف العبد إلخ) وله أيضًا أن يقيم بينة بتذيره ولو قالت بعد موت السيد: دبرني حاملاً فالولد حرٌّ ولذته بعد موت السيد فهو حرٌّ وأنكر الوارث ذلك في الأولى وقال: بل دبرك حائلاً فهو قين وقال في الثانية: بل ولذته قبل الموت أو قبل التذير فهو قين صدق بيمينه في الصورتين وكذا إذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولذته قبل موت السيد، أو بعده أو ولذته قبل الاستيلاء أو بعده وتسمع دعوى المدبرة التذير لولدها حسنة لتعلق حق الأدمي بهما حتى لو كانت قتلة وأدعت على السيد ذلك شيعت دعواها مُعْنِي وروض مع شرحه. ﴿قوله﴾: (كان بيدي إلخ) عبارة المُعْنِي فقال: كان في يدي وديعة لرجل وملكته بعد العتق صدق بيمينه أيضًا ولو دبر رجلان أمتها وآت بولد وأدعاه أحدهما لحقه وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولده وبطل التذير، وإن لم يأخذ شريكه نصف قيمتها؛ لأن السراية لا تتوقف على أخذها كما مرَّ وما في الروض كأضله من أن أخذ القيمة رجوع في التذير مبني على ضعف وهو أن السراية تتوقف على أخذ القيمة ويلغو رد المدبر التذير في حياة السيد وبعد موته كما في المعلق عتقه بصفة.

(خاتمة): لو قال لأمته: أنت حرَّة بعد موتني بعشر سنين مثلاً لم يُعْتَقْ إلا بمضي تلك المدة من حين الموت، ولا يتبعها ولذا في حكم الصفة إلا إن آت به بعد موت السيد ولو قبل مضي المدة فيتبعها في ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجامع أن كلاً منهما لا يجوز إزاقها ويؤخذ من القياس أن ذلك إذا علقت به بعد الموت. اهـ. وفي الأسنى ما يوافقه.



﴿قوله﴾: (ومن ثم لو قالت) أي المدبرة. ﴿قوله﴾: (وقال المدبر: كان بيدي إلخ) عبارة الروض: كان وديعة لرجل وملكته بعد أي: بعد العتق صدق أيضًا. اهـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْكِتَابَةِ

من الكتُب أي: الجمع لما فيها من جمع النجوم. وأصل النجم هنا الوقت الذي يحل فيه مال الكتابة وهي شرعاً: عقد عتيق بلفظها مُعلَق بمالٍ مُتَّجِم بوقتَيْن معلومَيْن فأكثر وتُطلَق على المُخَارَجة السَّابِقة قُبَيْلَ الجِراح وهي إسلامية؛ إذ لا تعرفُها الجاهليَّة ومُخالِفة للقياس من وجوه: يبع ماله بماله، وثبوت مالٍ في ذمَّة قَرْنٍ لِمَالِكِهِ ابتداءً، وثبوت ملكٍ للقرن. وجازت بل تُدبِّث مع ذلك للحاجة؛ إذ السَّيِّد قد لا يسمَح به مَجَاناً، والعبد قد لا يستفِرغُ وسعته في الكسب إلا بعدها لإزالة رِقِّه، والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، والخبرُ الصَّحيح «مَنْ أَعَانَ مُكَاتِبًا فِي زَمَنِ كِتَابَتِهِ فِي فِكْ رَقَبَتِهِ أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ». وكانت كالمُخَارَجة من أعظم مكاسِب الصَّحابة رضي الله عنهم لِيُخْلَوْهُمَا عن أَكْثَرِ الشُّبُهَات التي في غيرهما. وأركانها: قَرْنٌ، وسَيِّدٌ، وصِيفَةٌ، وَعِوَضٌ (هي مُسْتَحَبَّةٌ إِنْ طَلَبَهَا.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْكِتَابَةِ

يَكْسِرُ الكَافَ عَلَى الْأَشْهَرِ وَقِيلَ بَفَتْجِهَا كَالْعَتَاقَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَي: كَمَا أَنَّ الْعَتَاقَةَ بِالْفَتْحِ قَطَعَ ش.
 □ فَوَدَّ: (أَي: الْجَمْعُ) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا لِيَجْمَعَ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَتُطْلَقُ) إِلَى (وَهِيَ إِسْلَامِيَّةٌ) وَقَوْلُهُ: (كَالْمُخَارَجَةِ) وَقَوْلُهُ: (كَمَا يَذَلُّ) إِلَى (لَأَنَّ الشَّافِعِيَّ) وَقَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ) إِلَى (وَتَانِيَهُمَا) وَإِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ بَحَثَ فِي النَّهَايَةِ) إِلَّا قَوْلَهُ: (وَتُطْلَقُ) إِلَى (وَهِيَ إِسْلَامِيَّةٌ) وَقَوْلُهُ: (وَكَاثُهَا) إِلَى (وَأَرَكَاثُهَا) وَقَوْلُهُ: (فَسَاوَى) إِلَى (وَاخْتَبَرَ). □ فَوَدَّ: (لِمَا فِيهَا مِنْ جَمْعِ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ وَهِيَ لُغَةٌ: الضَّمُّ وَالْجَمْعُ وَشَرْعًا: عَقْدُ الْخِ وَسَمِيَ كِتَابَةً؛ لِأَن فِيهِ مِنْ ضَمِّ نَجْمٍ إِلَى آخَرٍ وَهِيَ أَحْسَنُ وَزَادَ الْمَغْنِيُّ وَلِلْعَرَفِ الْجَارِي بِكِتَابَةِ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ يُوَافِقُهُ. اهـ. أَي فَتَسْمِيَّتُهَا كِتَابَةً مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مُتَعَلِّقِهِ وَهُوَ الصِّكُّ عَزِيزِي. □ فَوَدَّ: (مُتَعَلِّقٌ) صِفَةً ثَانِيَةً لِعَتَقٍ. □ فَوَدَّ: (إِذَ السَّيِّدُ قَدْ لَا يَسْمَحُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ، لَكِنْ جَوَّزَهَا الشَّارِعُ لِمَسَبِّسِ الْحَاجَةِ فَإِنَّ الْعَتَقَ مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ وَالسَّيِّدُ قَدْ لَا يَسْمَحُ الْخ فَاحْتَمَلَ الشَّرْعُ فِيهَا مَا لَا يَخْتَمَلُ فِي غَيْرِهَا كَمَا احْتَمَلَ الْجَهَالَةُ فِي رِبْحِ الْقِرَاضِ وَعَمِلَ الْجَعَالَةُ لِلْحَاجَةِ. اهـ.
 □ فَوَدَّ: (وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ مَنْ أَعَانَ الْخ) وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهَمٌ» مُغْنِي وَنَهَايَةُ.
 □ فَوَدَّ: (وَكَاثُهَا) أَي: الْكِتَابَةُ قِيلَ: أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ عَبْدٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يُقَالُ: لَهُ أَبُو أُمَيَّةٌ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ) لَا وَاجِبَةٌ، وَإِنْ طَلَبَهَا الرَّقِيقُ قِيَاسًا عَلَى التَّذْيِيرِ وَشِرَاءِ الْقَرِيبِ وَلِتَلَّا يَتَعَطَّلَ

رَقِيقٌ أَمِينٌ قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ) يَفِي بِمُؤْتَنَتِهِ وَنُجُومِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَسَاوَى قَوْلَ أَصْلِهِ:
 الْكَسْبُ عَلَى أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَيْضًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَّرَ الْخَيْرَ فِي الْآيَةِ بِهَذِينَ وَاعْتَبَرَ
 أَوْلَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَضِيغُ مَا يُحْصَلُهُ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمِينِ هُنَا مَنْ لَا يُضَيِّعُ الْمَالَ، وَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ عَدْلًا لِنَحْوِ تَرْكِ صَلَاةٍ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّقَّةَ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُعْرِفَ بِكَثْرَةِ إِنْفَاقٍ مَا
 بِيَدِهِ فِي الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُوجِبُ لَهُ عِتْقٌ بِالْكِتَابَةِ وَثَانِيَهُمَا، وَالطَّلَبُ لِيُوثِقَ مِنْهُ بِتَحْصِيلِ
 التَّجْوِمِ وَلَمْ تَجِبْ خِلَافًا لِمَجْمَعِ مِنَ السَّلَفِ لِظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْحَظَرِ، وَهُوَ بَيْعُ
 مَالِهِ بِمَالِهِ لِلِإِبَاحَةِ وَنَذْبُهَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ (قِيلَ: أَوْ غَيْرُ قَوِيٍّ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُرِفَتْ أَمَانَتُهُ يُعَانُ بِالصَّدَقَةِ،
 وَالزَّكَاةِ وَرُؤْدُ بَأْنٍ فِيهِ ضَرَرًا عَلَى السَّيِّدِ، وَلَا وَثُوقٌ بِتِلْكَ الْإِعَانَةِ قِيلَ: أَوْ غَيْرُ أَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ يُبَادِرُ
 لِلْحَرَيَّةِ وَرُؤْدُ بَأْنِهِ يُضَيِّعُ مَا يَكْسِبُهُ (وَلَا تُكْرَهُ بِحَالٍ) بَلْ هِيَ مُبَاحَةٌ وَإِنْ انْتَفَيَا، وَالطَّلَبُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

أَثَرُ الْمَلِكِ وَتَحَكُّمُ الْمَمَالِكِ عَلَى الْمَالِكِينَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُعْنِي.

□ قَوْلُ (رَقِيقٌ) أَيُّ كَلُّهُ، أَوْ بَعْضُهُ كَمَا سَيَأْتِي مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَسَاوَى) أَيُّ: قَوْلُهُ: كَسَبَ مُنْكَرًا.

□ قَوْلُهُ: (مُحْتَمَلٌ الْخ) أَيُّ لِلْجِنْسِ الصَّادِقِ بِكَسْبٍ مَا. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيُّ: التَّثْبِيْتُ بِالْأَمِينِ وَالْقَوِيَّ.

□ قَوْلُهُ: (لِئَلَّا يَضَيِّعَ الْخ) أَيُّ فَلَا يَغْتَنِقُ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيُّ: مِنَ التَّغْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمِينِ
 هُنَا مَنْ لَا يَضَيِّعُ الْمَالَ الْخ) مُعْتَمَدٌ ش. □ قَوْلُهُ: (وَالطَّلَبُ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ، لَكِنْ أَسْقَطَهُ الْأَسْنَى
 وَالْمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَجِبْ الْخ) وَتَفَارُقُ الْإِيْتَاءِ حَيْثُ أُجْرِيَ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ كَمَا
 سَيَأْتِي؛ لِأَنَّهُ مَوَاسَاةٌ وَأَخْوَالُ الشَّرْعِ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَهَا كَالزَّكَاةِ أَسْنَى وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بَعْدَ الْحَظَرِ)
 أَيُّ: الْأَمْرَ الْوَارِدَ بَعْدَ الْحَظَرِ وَالْمَنْعِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَيْعُ مَالِهِ بِمَالِهِ) مُعْتَرِضٌ بَيْنَ اسْمِ أَنْ وَخَبَرِهِ.

□ قَوْلُهُ: (لِلِإِبَاحَةِ الْخ) أَيُّ: كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ جَمْعٍ أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ وَعَنْ إِمَامِ
 الْحَرَمَيْنِ التَّوَقُّفَ سَمِ عِبَارَةٌ ش أَيُّ: وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ أَيُّ: الْمَنْعُ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَلَا التَّذَبُّ
 وَلِذَا قَالَ: وَنَذْبُهَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ هِيَ مُبَاحَةٌ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: لَكِنْ بَحَثَ
 إِلَى قَالَ وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَيَأْتِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ انْتَفَيَا الْخ) الْأَصُوبُ إِسْقَاطُ
 الْوَاوِ كَمَا فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرَّشِيدِيِّ مَا نَصَّهُ: الْوَاوُ لِلْحَالِ وَهِيَ سَاقِطَةٌ فِي بَعْضِ التَّشْخِصِ وَالْمُرَادُ
 انْتِفَاءُ الشَّرْطِ أَوْ بَعْضُهَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَالطَّلَبُ) مِنَ الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِلا تَأْكِيدٍ
 بِمُنْفَصِلٍ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْكِتَابَةِ

□ قَوْلُهُ: (لِلِإِبَاحَةِ وَنَذْبُهَا) أَيُّ: كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ جَمْعٍ أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ وَعَنْ إِمَامِ
 الْحَرَمَيْنِ التَّوَقُّفَ.

تُفْضِي للعتق لكن بحث البلقيني كراهتها لِفَاسِقٍ يُضَيِّعُ كَسْبَهُ فِي الْفُسْقِ وَلَوْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ السَّيِّدُ لَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ: بَلْ قَدْ يَنْتَهِي الْحَالُ لِلتَّخْرِيمِ أَي: وَهُوَ قِيَاسُ حَرَمَةِ الصَّدَقَةِ، وَالْقَرْضِ إِذَا عَلِمَ مِنْ آخِذِهِمَا صَرَفُهُمَا فِي مُحَرَّمٍ ثُمَّ رَأَيْتَ الْأَذْرَعِيَّ يَحْتِثُ فِيمَنْ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَكْتَسِبُ بِطَرِيقِ الْفُسْقِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ؛ إِذِ الْمَدَارُ عَلَى تَمَكُّنِهِ بِسَبَبِهَا مِنَ الْمُحَرَّمِ (وَصَيغَتُهَا) لَفْظًا، أَوْ إِشَارَةً أُخْرَى، أَوْ كِتَابَةً تُشْعِرُ بِهَا وَكُلٌّ مِنَ الْأَوَّلِينَ صَرِيحٌ، أَوْ كِنَايَةٌ فَمَنْ صَرَّاحُهَا (كَاتِبَتُكَ)، أَوْ أَنْتَ مُكَاتَّبٌ (عَلَى كَذَا) كَأَلْفٍ (مُنْجَمًا) بِشَرْطِ أَنْ يَضُمَّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ: (إِذَا أَدَيْتَهُ) مَثَلًا (فَأَنْتَ حُرٌّ)؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا يَصْلُحُ لِلْمُخَارَجَةِ أَيْضًا فَاحْتِيجُ لِمُتَمَيِّزِهَا بِإِذَا وَمَا بَعْدَهَا، وَالتَّعْبِيرُ بِالْأَدَاءِ لِلْغَالِبِ مِنْ وَجُودِ الْأَدَاءِ فِي الْكِتَابَةِ وَلَا فَيَكْفِي كَمَا قَالَ جَمْعٌ أَنْ يَقُولَ: فَإِذَا بَرَّتْ أَوْ فَرَعَتْ ذِمَّتُكَ مِنْهُ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ يَنْوِي ذَلِكَ. وَيَأْتِي أَنَّ نَحْوَ الْإِبْرَاءِ يَقُومُ مَقَامَ الْأَدَاءِ فَالْمُرَادُ بِهِ شَرْعًا هُنَا فَرَاغُ الذِّمَّةِ. وَحَذَفَ إِلَى الَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ، نَعَمْ، إِنْ صَرَّحَ بِهِ لَمْ يَكْفِ الْأَدَاءُ لَوْ كِيلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ مَقْصُودٌ فَلَمْ يَقُمْ الْوَكِيلُ فِيهِ

قوله: (لَكِنْ بَحَثُ الْبُلْقِينِي الْإِنِّ) عِبَارَةُ الرَّشِيدِي نَعَمْ تُكْرَهُ كِتَابَةُ عَبْدٍ يُضَيِّعُ كَسْبَهُ فِي الْفُسْقِ وَاسْتِيلَاءُ السَّيِّدِ يَمْنَعُهُ كَمَا نَقَلَهُ الزِّيَادِيُّ عَنِ الْبُلْقِينِي. اهـ. قوله: (قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةِ وَاسْتَنْتَى كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَا إِذَا كَانَ الرَّقِيقُ فَاسِقًا بِسَرِقَةٍ، أَوْ نَحْوِهَا وَعَلِمَ السَّيِّدُ أَنَّهُ لَوْ كَاتَبَهُ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْكَسْبِ لَا كَتَسَبَ بِطَرِيقِ الْفُسْقِ فَإِنَّهَا تُكْرَهُ بَلْ يَنْبَغِي تَحْرِيمُهَا لِتَضَمُّنِهَا التَّمَكُّنِ مِنَ الْفُسَادِ وَلَوْ امْتَنَعَ الرَّقِيقُ مِنْهَا وَقَدْ طَلَبَهَا سَيِّدُهُ لَمْ يُجْزَ عَلَيْهَا كَعَكْسِهِ. اهـ. قوله: (مَنْ ذَلِكَ) أَي تَضْيِيعُ كَسْبِهِ فِي الْفُسْقِ. قوله: (فِيمَنْ عَلِمَ الْإِنِّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ بِذَلِكَ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْغَالِبَ فَلْيُرَاجَعْ.

قول (سَيِّدُ) (وَصَيغَتُهَا الْإِنِّ) أَي: صِيغَةُ إِيْجَابِهَا الصَّرِيحِ مِنْ جَانِبِ السَّيِّدِ النَّاطِقِ قَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ كَاتِبَتُكَ الْإِنِّ مُغْنِي. قوله: (تُشْعِرُ) أَي: كُلٌّ مِنْهَا فَكَانَ الْأَوَّلَى التَّذْكِيرَ. قوله: (بِشَرْطٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالتَّعْبِيرُ فِي الْمُغْنِي. قوله: (بِشَرْطِ أَنْ يَضُمَّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ الْإِنِّ) أَي: أَوْ يَنْوِيهِ كَمَا سَيَأْتِي رَشِيدِي. قوله: (وَالْتَّعْبِيرُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا تَتَّقِيْدُ بِمَا ذَكَرَ بَلْ مِثْلُهُ فَإِذَا بَرَّتْ مِنْهُ، أَوْ فَرَعَتْ ذِمَّتُكَ مِنْهُ فَأَنْتَ حُرٌّ. اهـ. زَادَ النَّهَائِيَّةُ وَيَشْمَلُ بَرَّتْ مِنْ حُصُولِ ذَلِكَ بِأَدَاءِ التَّجُومِ. وَالْبَرَاءَةُ الْمَلْفُوظُ بِهَا وَفَرَاغُ الذِّمَّةِ شَامِلٌ لِلِاسْتِيفَاءِ وَالْبَرَاءَةُ بِاللَّفْظِ قَالَ الْبُلْقِينِي: لَوْ قَالَ: كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا الْكِتَابَةَ الَّتِي يَحْصُلُ فِيهَا الْعِتْقُ كَانَ كَافِيًا فِي الصَّرَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِخْرَاجُ كِتَابَةِ الْخَرَجِ. اهـ. قوله: (أَوْ يَنْوِي ذَلِكَ) أَي كَمَا سَيَأْتِي سَمِ أَي: فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: يَضُمُّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ الْإِنِّ. قوله: (وَيَأْتِي) أَي: بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَمَنْ أَدَّى حِصَّتَهُ الْإِنِّ ع ش. قوله: (فَالْمُرَادُ بِهِ) أَي: بِالْأَدَاءِ فَرَاغُ الذِّمَّةِ أَيِ الشَّامِلِ لِلِاسْتِيفَاءِ وَالْبَرَاءَةِ بِاللَّفْظِ كَمَا مَرَّ عَنْ

قوله: (كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا الْإِنِّ) قَالَ الْبُلْقِينِي: وَلَوْ قَالَ: كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا الْكِتَابَةَ الَّتِي يَحْصُلُ فِيهَا الْعِتْقُ كَانَ كَافِيًا فِي الصَّرَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِخْرَاجُ كِتَابَةِ الْخَرَجِ م ر. قوله: (أَوْ يَنْوِي ذَلِكَ) أَي: كَمَا سَيَأْتِي. قوله: (فَالْمُرَادُ بِهِ شَرْعًا هُنَا الْإِنِّ) لَوْ قَصَدَ حَقِيقَتَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقُومَ الْإِبْرَاءُ مَقَامَهُ.

مَقَامَهُ، بخلافِ القاضي في نحو المُمْتَنِعِ؛ لَأَنَّهُ مُنْزَلٌ مَنْزِلَتَهُ شَرْعًا (وَيُبَيِّنُ) وجوبًا قَدْرَ الْعَوَضِ وصفته بما مرَّ في السَّلَمِ كما يأتي، نعم، إِنْ كَانَ بِمَحَلِّ الْعَقْدِ نَقْدٌ غَالِبٌ لَمْ يُشْتَرَطْ بَيَانُهُ كَالْبَيْعِ وَ (عَدَدُ الثُّجُومِ) اسْتَوَتْ أَوْ اخْتَلَفَتْ، نعم، لَا يَجِبُ كَوْنُهَا ثَلَاثَةً كَمَا يَأْتِي (وَقَسَطُ كُلِّ نَجْمٍ) أَي: مَا يُؤَدِّي عِنْدَ حُلُولِ كُلِّ نَجْمٍ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَاشْتَرَطَ فِيهِ مَعْرِفَةَ الْعَوَضِ كَالْبَيْعِ وَابْتِدَاءِ الثُّجُومِ مِنَ الْعَقْدِ. وَالتَّجْمُ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَالِ الْمُؤَدَّى فِيهِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: إِنْ اتَّفَقْتَ الثُّجُومُ.

(تَنْبِيْهٌ): مِمَّا يُلْغِزُ بِهِ هُنَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يُحْكَمُ فِيهِ لِأَحَدِ الْمُتَعَاوِدِينَ بِمِلْكِ الْعَوَضِ، وَالْمُعَوِّضِ مَعًا، وَهُوَ هَذَا فَإِنَّ السَّيِّدَ يَمْلِكُ الثُّجُومَ فِيهِ بِمُجَرِّدِ الْعَقْدِ مَعَ بَقَاةِ الْمُكَاتَبِ عَلَى مِلْكِهِ إِلَى آدَاءِ جَمِيعِ الثُّجُومِ وَالْغَاوِزِ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِمَمْلُوكٍ لَا مَالِكَ لَهُ مَبْنِيٍّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ الْمُكَاتَبَ مَعَ بَقَاةِ عَلَى الرِّقِّ لَا مَالِكَ لَهُ (وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيْقِ) لِلْحُرِّيَّةِ بِالْآدَاءِ (وَنَوَاهُ).....

الْثَّاهِيَةِ. قَوْلُهُ: (وُجُوبًا) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْمَغْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَشَرْطُهُمَا فِي الثَّاهِيَةِ. قَوْلُهُ: (بَيَانُهُ) أَي: الْعَوَضِ النَّقْدُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (اسْتَوَتْ، أَوْ اخْتَلَفَتْ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتَوَاؤُهَا فِي قَدْرِهَا وَاخْتِلَافُهَا فِيهِ كَأَن يَجْعَلَ التَّجْمِينَ مَثَلًا شَهْرَيْنِ، أَوْ يَجْعَلَ أَحَدَهُمَا شَهْرًا وَالْآخَرَ سَنَةً وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْاسْتَوَاءَ وَالْاخْتِلَافَ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ فِيهَا كَأَن يَجْعَلَ فِي نَجْمٍ دِينَارًا وَفِي آخَرَ دِينَارَيْنِ سَمِ وَالْمُبَادِرُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْخ) هُوَ اسْتِذْرَاكٌ عَلَى ظَاهِرِ الْمُتَنِ فِي جَمْعِهِ الثُّجُومَ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شِ أَسَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الثُّجُومَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أُرِيدَ بِهَا مَا قَوْقُ الْوَاحِدِ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَا يَجِبُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى وَيُكْفِي ذِكْرُ نَجْمَيْنِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي كِتَابَةِ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ التَّنْجِيمِ؟ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا الْاِشْتِرَاطُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَمْلِكُ بِيَعُضِهِ الْحُرُّ مَا يُؤَدِّيهِ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ نَحْوُهَا. قَوْلُهُ: (وَابْتِدَاءِ الثُّجُومِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينَ ابْتِدَاءِ الثُّجُومِ بَلْ يَكْفِي الْإِطْلَاقُ وَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ عَلَى الصَّحِيحِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا) أَي: بِدَلِيلِ وَقَسَطِ الْخ سَمِ. قَوْلُهُ: (عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ الْخ) أَي: أَنَّ يُقَالُ: أَي: عَقْدُ الْخ.

قَوْلُ (السِّي): (وَلَوْ تَرَكَ) أَي: فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَفْظُ التَّعْلِيْقِ لِلْحُرِّيَّةِ الْخ) وَهُوَ قَوْلُهُ:

قَوْلُهُ: (وَيُبَيِّنُ وَجُوبًا قَدْرَ الْعَوَضِ وَصِفَتَهُ الْخ) أَي: وَلَوْ كَاتَبَهُ بَنَجْمَيْنِ مَثَلًا عَلَى أَنْ يَغْتَقَ بِالْأَوَّلِ صَحَّ وَغَتَّقَ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَاتَبَهُ مُطْلَقًا وَأَدَّى بَعْضُ الْمَالِ فَأَعْتَقَهُ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْبَاقِي بَعْدَ الْعَتَقِ صَحَّ فَكَذَا لَوْ شَرَطَهُ ابْتِدَاءَ رَوْضٍ وَشَرْحُهُ. قَوْلُهُ: (اسْتَوَتْ أَوْ اخْتَلَفَتْ) فَإِنْ قُلْتُ: سَيَأْتِي أَنَّهُ الْمُرَادُ هُنَا بِالتَّجْمِ الْوَقْتُ فَمَا مَعْنَى اسْتَوَاؤِهَا وَاخْتِلَافُهَا؟ قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتَوَاؤُهَا فِي قَدْرِهَا وَاخْتِلَافُهَا فِيهِ كَأَن يَجْعَلَ التَّجْمِينَ مَثَلًا شَهْرَيْنِ أَوْ يَجْعَلَ أَحَدَهُمَا شَهْرًا وَالْآخَرَ سَنَةً وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْاسْتَوَاءَ وَالْاخْتِلَافَ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ فِيهَا كَأَن يَجْعَلَ فِي نَجْمٍ دِينَارًا وَفِي آخَرَ دِينَارَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا) أَي: بِدَلِيلِ وَقَسَطِ الْخ. قَوْلُهُ: (بِمَمْلُوكٍ لَا مَالِكَ لَهُ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ أَرَادَ بِالْمَمْلُوكِ مَا يَصْلُحُ لِلْمَلِكِ فَهَذَا

بما قبله (جاء) لاستقلال السيد بالعق المقصود، نعم، الفائدة لا بُدَّ فيها من التلَفُّظ به (ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق، ولا نية على المذهب) لِمَا مرَّ أنها تَقَعُ على المُخَارَجةِ أيضًا وبه فارق ما مرَّ في التذيرِ ومرَّ ثمَّ فرق آخر (ويقول) فورًا نظير ما مرَّ في البيع (المكاتب) لا أجنبي بل، ولا وكيل العبد فيما يظهر؛ لأنَّه لا يصيرُ أهلًا للتوكيل إلا بعد قبولها: (قيلت) مثلاً كغيره من عقود المعاوضة ويكفي استيجاب وإيجاب ككاتبني على كذا فيقول: كاتبك. وإنما لم يَكْفِ الأداء بلا قبول كالإعطاء في الخلع؛ لأنَّ هذا أشبه بالبيع من ذاك وفرَّق شارح بما فيه نظر وبما فرقت به بينهما يُعلِّم الفرق بين عدم صحة قبول الأجنبي هنا لا ثمَّ قيل: قول أصله:

إذا أدبته فانت حرٌّ مُعْنِي. □ فوه: (بما قبله) أي بقوله: كاتبك على كذا إلخ مُعْنِي ونهاية أي: عند وجود جزء منه ع. ش. □ فوه: (لإستقلال السيد إلخ) عبارة المُعْنِي؛ لأن المقصود منها العتق وهو يقع بالكناية مع التية جزماً لاستقلال المُخاطَب به. اه. □ فوه: (من التلَفُّظ به) أي: بقوله: إذا أدبته فانت حرٌّ مُعْنِي أي أو نحوه مما مرَّ عن المُعْنِي والنهاية. □ فوه: (لِما مرَّ) إلى قوله: وإنما لم يَكْفِ الأداء في المُعْنِي إلا قوله: ولا وكيل العبد إلى المثنى. □ فوه: (أنها تقع على المُخَارَجةِ أيضًا) أي: فلا بُدَّ من تمييز باللفظ، أو التية نهايةً ومُعْنِي. □ فوه: (فرَّق آخر) وهو أنَّ التذير كان مغلوماً في الجاهلية ولم يتغيَّر مُعْنِي عبارة النهاية وفرَّق الأول بأنَّ التذير مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها إلا الخواص. اه.

□ فوه: (لا أجنبي) عبارة المُعْنِي فضية قوله: ويقول المكاتب قيلت أنه لو قيل أجنبي الكتابة من السيد ليؤدِّي عن العبد النجوم فإذا أداها عتق أنه لا يصح وهو ما صحَّحه في زيادة الروضة لمخالفتها موضوع الباب فعلى هذا لو أدى عتق العبد لوجود الصفة رجع السيد على الأجنبي بالقيمة وردَّ له ما أخذ منه. اه. وفي سم بعد ذكر ذلك عن الرّوض وشرّحه ما نصّه ولعلَّ صورته كاتب عبي على كذا عليك فإذا أدبته فهو حرٌّ فقال: كاتبته على ذلك. اه. □ فوه: (إلا بعد قبولها) ظاهره وإن أدن له السيد في التوكيل ع. ش. □ فوه: (ويكفي استيجاب إلخ) أي: واستقبال وقبول كما لو قال السيد: اقبل الكتابة، أو تكاتب متي بكذا إلى آخر الشروط فقال العبد: قيلت ع. ش. □ فوه: (ككاتبني على كذا) أي إلى آخر الشروط المُتقدِّمة. □ فوه: (فيقول كاتبك) أي: فوراً كما فهم من الفاء ع. ش. □ فوه: (لأن هذا) أي: عَقْد الكتابة وقوله: من ذاك أي: الخلع. □ فوه: (وبما فرقت إلخ) وهو قوله: لأن هذا أشبه إلخ. □ فوه: (قيل إلخ) وممن قال بذلك المُعْنِي.

ليس غريباً حتى يُلغز به فإنَّ المُباحاتِ كالماء والحطب كذلك، وإنَّ أراد به ما جرى عليه الملك فيما سبق فكذلك؛ لأن ما وقع الإغراض عنه ممَّا جرت العادة بالإغراض عنه كذلك، وإنَّ أراد ما تعلّق به الملك الآتي فالمكاتب ليس كذلك على هذا القول فليتأمل. □ فوه: (وبما فرقت به بينهما يُعلِّم الفرق بين عدم صحة قبول الأجنبي هنا لا ثمَّ) في الرّوض وشرّحه ولو قيل الكتابة من السيد أجنبي ليؤدِّي عن العبد النجوم لم تصح الكتابة لمخالفتها موضوع الباب، فإنَّ أدى عتق العبد لوجود الصفة رجع السيد

العبد أولى؛ لأنه إنما يصير مكاتبا بعد، وهو غفلة عن نحو ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف ٣٦: وعن اتفاق البلغاء على أن المجاز أبلغ. (وشرطهما) أي: السيد، والقرن (تكليف) واختيار فيهما ولو أعميين وقيد الاختيار يُعلم مما مر في الطلاق (والطلاق) للتصريف في السيد لما تقرر أنها كالبيع فلا تصح من محجور عليه ولو بفلس ولو بإذن الولي وزعم أنه مطلق التصريف

قوله: (بعد) أي بعد القبول. هـ. قوله: (أولى) أي: من تغييره بالمكاتب نهاية. هـ. قوله: (وهو غفلة عن نحو إلخ) قد يقال: إن ما ذكره إنما يفيد صحة تغيير المصنف لا مساوئه لتغيير الأصل. هـ. قوله: (أي: السيد) إلى قوله: نعم إن صرح في المغني وإلى قول المتن: ومكرى في النهاية لإلا قوله: نعم إلى، ولا مأذون له وقوله: كما بحثه جمع إلى المتن.

قوله (سني): (تكليف) أي كونهما عاقلين بالغين مغني. هـ. قوله: (واختيار) فإن أكرها، أو أحدهما فالكتابة باطلة مغني وشرح المنهج زاد ش ويتبعي أن محله ما لم يُكره بحق كأن نذر كتابته فأكرهه على ذلك فإنها تصح حينئذ؛ لأن الفعل مع الإكراه بحق كالفعل مع الاختيار، ثم هو ظاهر إن كان النذر مقيداً بزمان معين كرمضان مثلاً وأخر الكتابة إلى أن بقي منه زمن قليل فإن لم يكن كذلك كأن كان النذر مطلقاً فلا يجوز إكراهه عليه؛ لأنه لم يلتزم وقتاً بعينه حتى ياتم بالتأخير عنه فلو أكرهه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولو مات من غير كتابة عصى في الحالة الأولى من الوقت الذي عيّن الكتابة فيه وفي الحالة الثانية من آخر وقت الإمكان. اهـ. هـ. قوله: (ولو أحميين) أي: أو سكرانين شرح المنهج عبارة المغني وقد يفهم كلام المصنف أن السكران العاصي بسكره لا تصح كتابته؛ لأنه يرى عدم تكليفه وقد مر الكلام على ذلك في الطلاق وغيره. اهـ. هـ. قوله: (فلا يصح من محجور عليه إلخ) ولا من ولي المحجور عليه أباً كان، أو غيره؛ لأنها تبرع مغني وشيخ الإسلام وكان يتبعي أن يذكره الشارح حتى يظهر قوله: وزعم أنه إلخ. هـ. قوله: (ولو بإذن الولي) غايه أخرى في عدم الصحة من المحجور عليه والمراد بالمحجور عليه بالفلس أن يزيد دينه على ماله وهو غير مستقل فيجب القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر، ولا منه، وإن أذن له وليه فيها ع ش واعتبر شرح المنهج الولي في غير المحجور عليه بفلس عبارته: ولا من صبي ومجنون ومحجور سقه وأولياهم، ولا من محجور فلس. اهـ. ومقتضاه أن المراد بمحجور عليه بفلس المستقل بالبلوغ والعقل والرشد وهو خلاف ما ذكره أي: ع ش. هـ. قوله: (وزعم أنه) أي: الولي ع ش.

على الأجنبي بالقيمة ورد له ما أخذ منه. اهـ. ولعل صورته كاتب عبيدي على كذا عليك فإذا أدبته فهو حر فقال: قيلت ذلك أو كاتب عبدك علي فإذا أدبته فهو حر فقال: كاتبته على كذا. هـ. قوله: (وشرطهما تكليف إلخ) قال في الروض: ويصح كتابة مدبر ومعلق عتقه بصفة ومستولدة. اهـ. قال في شرحه: فيعتق الثاني بوجود الصفة إن وجدت قبل أداء النجوم وإلا فبإدائها والآخران بموت السيد إن مات قبل الأداء وإلا فبالأداء اهـ. وقد يفهم من قوله: بموت السيد إن مات قبل الأداء أنها تعتق عن الإيلاد لا عن

في مال مؤليه فاسد بل تصرفه فيه مقيّد بالمصلحة، ولا من مكاتب لعبده ولو بإذن السيد وكذا لا تصح من مبيع؛ لعدم أهليتهما للولاء، وفي العبد فلا تصح كتابة عبد صغير، أو مجنون، نعم، إن صرح بالتعليق بالأداء فأدى إليه أحدهما عتق بوجود الصفة لا عن الكتابة فلا يرجع السيد عليه بشيء وكذا في سائر أقسام الكتابة الباطلة، ولا مأذون له في التجارة حجر عليه الحاكم في أكسابه ليصرفها في دينه كالمؤجر، والمزهرين الآتين وتصح كتابة عبد سفيه كما بحثه جمع واعترضوا ما أوهمه المتن من عدم صحتها بأنه لم يذكره أحد ونقلوا الأول عن مقتضى كلامهم وجهوه بأن الأداء لم ينحصر في الكسب فقد يؤدي من الزكاة وغيرها ويؤيده صحة كتابة عبد مؤتد، وإن أوقفنا تصرفه ويصح أدائه في الردة. (وكتابة المريض)

قوله: (وكذا لا تصح من مبيع إلخ) الأخصر الأسبك ولا من مبيع كما في النهاية. قوله: (وفي العبد) عطف على في السيد. قوله: (نعم إن صرح) أي السيد. قوله: (الباطلة) سيأتي في الفصل الأخير الفرق بينها وبين الكتابة الفاسدة. قوله: (ولا مأذون له إلخ) أي: ولا تصح كتابة عبد مأذون إلخ وذلك؛ لأنه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم ع. ش. قوله: (كما بحثه جمع إلخ) عبارة المغني. (تنبيه): اشترط الإطلاق في العبد لم يذكره أحد والذي نص عليه الشافعي والأصحاب اغتيال البلوغ والعقل فلا يضر سفه؛ لأنه لم ينحصر الأداء إلخ وقد ذكر المصنف ما لا يحتاج إليه وهو التكليف فإنه يستغنى عنه بإطلاق التصرف كما فعل في العتق وترك ما يحتاج إليه وهو الاختيار. اهـ. قوله: (صحة كتابة عبد مؤتد إلخ) يستفاد منه الفرق بين كون السيد مؤتداً فلا يصح أن يكاتب وكون العبد مؤتداً فتصح كتابته ولهذا قال في الرّوض: ولا تصح من مؤتد، ثم قال: وتصح كتابة عبد مؤتد ويعتق بالأداء اهـ. سم. قوله: (ويصح إلخ) زيادة فائدة لا دخل له في التأييد.

قوله (س): (وكتابة المريض إلخ) ولو كاتب في الصحة وقبض النجوم في المرض، أو قبضها وإرثه

الكتابة فلا يتبعها كسبها وأولادها وسيأتي ما فيه، ثم قال في الرّوض قبل الحكم الخامس: فصل وطء مكاتب حرام إلى أن قال: فإن أولادها صارت مستولدة إلى أن قال: فإن مات أي: السيد قبل تعجيرها عتقت بالكتابة أي لا بالاستيلاء وتبعها كسبها وأولادها الحادثون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستيلاء وكذا لو علق عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الأداء قال في شرحه: عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده الحادثون؛ لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة ولو أولادها، ثم كاتبها ومات قبل تعجيرها عتقت عن الكتابة وتبعها أولادها الحادثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الأضل. اهـ. وبهذا يعلم أن قوله في المواضع الأول بموت السيد مغناه عن الكتابة لا كما يتوهم من ظاهره وقضية إطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط النجوم عنه ويكون كما لو أغتقه فليراجع. قوله: (وتصح كتابة عبد سفيه) كتب عليه م. ر. قوله: (وإن أوقفنا تصرفه إلخ) هذا مع قوله الآتي: ولو كاتب مؤتداً إلخ يستفاد منه الفرق بين كون السيد مؤتداً فلا يصح أن يكاتب وكون العبد

مَرَضَ الموت محسوبة (من الثُلُث) ولو بأضعاف قيمته؛ لأن كسبه ملك السيّد (فإن كان له مثله) أي: مثلاً قيمته عند الموت (صَحَّتْ كِتَابَةُ كُلِّهِ) سواءً كان ما خَلَفَهُ مِنَّا أَدَاهُ الرِّقِيُّ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ لِيُخْرِجَهُ مِنَ الثُّلُثِ (فإن لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين) كَاتَبَهُ عليهما (وَقِيمَتُهُ مِائَةٌ عَتَقَ) كُلَّهُ لِيَقْضَى مِثْلِيهِ لِلوَرِثَةِ وَهَذَا كَالْمِثَالِ لِمَا قَبْلَهُ (وإن أدى مائة) كَاتَبَهُ عليها (عَتَقَ ثَلَاثًا)؛ لأنَّ قِيمَةَ ثُلُثِهِ مَعَ الْمِائَةِ الْمُؤَدَّاةِ مِثْلًا مَا عَتَقَ مِنْهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يُخْلِفْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَلَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ فَيَصْخُ فِي ثُلُثِهِ فَقَطْ فَإِذَا أَدَّى حِصَّتَهُ مِنَ الثُّجُومِ عَتَقَ (ولو كَاتَبَ مُرْتَدًّا) قِتَهُ وَلَوْ مُرْتَدًّا أَيْضًا (بُنِيَ عَلَى أَقْوَالِ مَلَكَه، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ)، وَهُوَ الْأَظْهَرُ (بَطَلَتْ عَلَى

بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ أَقَرَّ هُوَ فِي الْمَرَضِ بِالْقَبْضِ لَهَا فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ عَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَرَضَ الْمَوْتَ) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا إِنْ لَمْ يُخْجَرْ فِي الْمَغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِأَضْعَافٍ قِيمَتِهِ) أَي: وَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا وَقْتُ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَرِثَةِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا إِلَّا الْآنَ لِاحْتِمَالِ أَنَّ السَّيِّدَ يُضَيِّعُهَا فِي مَصَالِحِهِ بِجَيْرٍ مِي. هـ. قَوْلُهُ: (لأن كسبه ملك السيّد) أَي: وَقَدْ جَعَلَهُ لِلْعَبْدِ بِكِتَابَتِهِ عَبْدُ الْبَرِّ أَي: فَقَوَّته عَلَى الْوَرِثَةِ بِكِتَابَتِهِ وَحَاصِلُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَمَّا قَوَّتْ عَلَى الْوَرِثَةِ كَسَبَ الْعَبْدُ كَاتَبَهُ تَبَرَّعَ بِنَفْسِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ فَلِذَلِكَ حُسِبَ الْعَبْدُ مِنَ الثُّلُثِ. اهـ. بَجَيْرٍ مِي وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ كَسَبُ الْمُكَاتَبِ الْمُؤَدِّي بِهِ الثُّجُومَ مِلْكًا لِلْسَّيِّدِ كَانَ عِثْقُهُ بِهَا كَالْعِتْقِ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ فَحُسِبَ مِنَ الثُّلُثِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُخْلِفْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُؤَدِّ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: وَأَدَّى فِي حَيَاتِهِ عَمَّا لَوْ لَمْ يُؤَدِّ شَيْئًا حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ فَقُلْتُه مُكَاتَبٌ فَإِنْ أَدَّى حِصَّتَهُ مِنَ الثُّجُومِ عَتَقَ، وَلَا يَزِيدُ الْعِتْقُ بِالْأَدَاءِ لِيُطْلَانِيهَا فِي الثُّلُثَيْنِ فَلَا تَعُدُّ.

(تَنْبِيْهٌ): هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يُجْزِ الْوَرِثَةُ الْكِتَابَةَ فِي جَمِيعِهِ فَإِنْ أَجَازُوا فِي جَمِيعِهَا عَتَقَ كُلُّهُ، أَوْ فِي بَعْضِهَا عَتَقَ مَا أَجَازُوا وَالْوَلَاءُ لِلْمَيِّتِ وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا عَبْدَيْنِ قِيمَتُهُمَا سَوَاءً فَكَاتَبَ فِي الْمَرَضِ أَحَدَهُمَا وَبَاعَ الْآخَرَ نَسِيئَةً وَمَاتَ وَلَمْ يَحْصُلْ بِيَدِهِ ثَمَنٌ، وَلَا تُجْزَمُ صَحَّتْ الْكِتَابَةُ فِي ثُلُثِ هَذَا وَابْيَعُ فِي ثُلُثِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُجْزِ الْوَارِثُ وَلَا يُزَادُ فِي الْبَيْعِ وَالْكِتَابَةُ بِأَدَاءِ الثَّمَنِ وَالثُّجُومِ. اهـ. وَفِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مِثْلُهَا.

هـ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا أَدَّى) أَي: بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ حِصَّتَهُ أَي: حِصَّةَ الثُّلُثِ. هـ. قَوْلُهُ: (عَتَقَ) أَي: الثُّلُثُ، وَلَا يَغْنِقُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كِتَابَةَ ثُلُثِهِ تَبْطُلُ بِمَجَرَّدِ الْمَوْتِ سَمٍ وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا أَدَاهُ الْعَبْدُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ لَا اغْتِبَارَ بِهِ فَلَا تَنْقُذُ الْكِتَابَةُ فِي شَيْءٍ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ نَظَرًا لِمَالِ الْكِتَابَةِ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُرْتَدًّا الْخ) تَنْبِيْهٌ لَا يَبْطُلُ الْكِتَابَةُ طَرُوقَ رَدِّهِ الْمُكَاتَبِ وَلَا طَرُوقَ رَدِّهِ السَّيِّدِ بَعْدَهَا وَإِنْ أَسْلَمَ السَّيِّدُ اغْتَدَّ بِمَا أَخَذَهُ حَالِ رَدِّهِ

مُرْتَدًّا فَتَصِحَّ كِتَابَتُهُ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَا تَصِحُّ مِنْ مُرْتَدٍّ، ثُمَّ قَالَ: وَتَصِحُّ كِتَابَةُ عَبْدٍ مُرْتَدٍّ وَيَعْتَقُ بِالْأَدَاءِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا أَدَّى حِصَّتَهُ مِنَ الثُّجُومِ عَتَقَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَا تُرِيدُ الْعِتْقَ بِالْأَدَاءِ لِيُطْلَانِيهَا فِي الثُّلُثَيْنِ. اهـ. أَي: لَا يَزَادُ فِي الْكِتَابَةِ بِقَدْرِ نِصْفٍ مَا أَدَّى وَهُوَ سُدُسٌ لِيُطْلَانِيهَا فِي الثُّلُثَيْنِ. اهـ. وَوَجْهُ تَوَهُُّمِ زِيَادَةِ الْعِتْقِ بِقَدْرِ نِصْفٍ مَا أَدَّى أَنَّهُ لَوْ كَانَ قِيمَتُهُ مِائَةً وَكَاتَبَهُ عَلَى مِائَةٍ فَإِذَا أَدَّى ثُلُثَهَا بَعْدَ مَوْتِهِ حَصَلَ لِلْوَرِثَةِ مِائَةٌ ثُلَاثًا الْعَبْدِ وَثُلُثُ الْمِائَةِ وَالْمَجْمُوعُ مِائَةٌ فَيَبْغِي أَنْ يَغْنِقَ مِنْهُ قَدْرُ نِصْفِهَا لِيَكُونَ مَا عَتَقَ قَدْرُ

الجديد) المُبْطِلُ يُوقَفُ الْعُقُودُ، وهو الْأَصْحُ أيضًا وعلى القديم لا تَبْطُلُ بل تَوْقَفُ، فَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ صَحَّتْهَا وَإِلَّا فَلَا هَذَا إِنْ لَمْ يَحْجَرْ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ وَقُلْنَا لَا حَجَرَ عَلَيْهِ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ وَإِلَّا بَطَلَتْ قِطْعًا وَقِيلَ: لَا فَرْقَ وَمَرَّتْ هَذِهِ فِي الرَّدَّةِ ضِمْنَ تَقْسِيمِ فَلَا تَكَرَّرَ وَتَصِحُّ مِنْ حَرْبِي وَغَيْرِهِ (وَلَا تَصِحُّ كِتَابَةً) مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَا زِمَ نَحْوُ (مُزْهَوِي) أَيْ: سَوَاءٌ اسْتُؤْجِرَتْ عَيْنُهُ، أَوْ سُلِّمَ عَمَّا فِي الدِّمَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَجَّرِ إِبْدَالُهُ؛ نَظَرًا لِلْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ وَيُخْتَمَلُ التَّخْصِصُ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مُكْرَى، وَمَنْ تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَيُنَافِيهَا أَيْضًا وَمِثْلُهُ مَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي.....

وَيَصِحُّ كِتَابَةُ مُرْتَدٍّ وَيَعْتَقُ بِالْأَدَاءِ وَلَوْ فِي زَمَنٍ رَدَّيْهِ، وَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْأَدَاءِ فَمَا فِي يَدِهِ لِلسَّيِّدِ وَلَوْ التَّحَقَّقَ سَيِّدُ الْمُكَاتِبِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا وَوَقَفَ مَالُهُ أَدَى الْحَاكِمِ نُجُومَ مَكَاتِبِهِ وَعَتَقَ، وَإِنْ عَجَزَ، أَوْ عَجَزَهُ الْحَاكِمُ رَقًّا فَإِنْ جَاءَ السَّيِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ مُسْلِمًا بَقِيَ التَّعْجِيزُ بِحَالِهِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوُدَّ: (الْمُبْطِلُ لِيُوقِفَ الْعُقُودَ) أَيْ: الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا اتِّصَالُ الْقَبُولِ بِالْإِجَابِ بِخِلَافِ مَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ كَالْتَّذْيِيرِ وَالْوَصِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ بِجَرْمِيٍّ عَنِ الْحَلَبِيِّ. □ فَوُدَّ: (وَلَا فَلَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَبْطُلَانِهَا. اهـ. □ فَوُدَّ: (هَذَا) أَيْ: الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ. □ فَوُدَّ: (وَقُلْنَا لَا حَجَرَ إِلَّا) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَى مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ ثُمَّ وَفِي أَكْثَرِهَا عَدَمُ اغْتِيَابِ هَذَا الْقَيْدِ فَيَصِيرُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (وَقِيلَ: لَا فَرْقَ) أَيْ: فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ بَيْنَ وُجُودِ الْحَجَرِ وَعَدَمِهِ. □ فَوُدَّ: (فَلَا تَكَرَّرَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَتَصِحُّ مِنْ حَرْبِي إِلَّا) وَقَدْ شَمَلَ ذَلِكَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ تَكْلِيفَ وَإِطْلَاقَ وَشَمَلَ أَيْضًا الْمُتَّقِلَ مِنْ دَيْنٍ إِلَى دَيْنٍ فَتَصِحُّ كِتَابَتُهُ لِبَقَاءِ يَلِكِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ. اهـ. ع. ش. وَفِيهِ تَوْقَفٌ فَلْيُرَاجَعْ.

□ فَوُدَّ (نَسِي): (وَمُكْرَى) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُصِّرَتِ الْمُدَّةُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَاجِزًا فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ نَزَلَ مُثْرَةً مَا لَوْ كَاتَبَهُ عَلَى مَنَفَعَةٍ لَمْ تَنْصَلِ بِالْمَقْدَعِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ إِلَّا) وَقَوْلُهُ: نَظَرًا إِلَّا كُلُّ مَنْهُمَا رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. □ فَوُدَّ: (وَيُخْتَمَلُ التَّخْصِصُ إِلَّا) وَفَاقًا لِظَاهِرِ صَنِيعِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بِالْأَوَّلِ) أَيْ: بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ. □ فَوُدَّ: (وَمَنْ تَعْلِيلُهُمْ لَهُ) أَيْ لِعَدَمِ صِحَّةِ كِتَابَةِ مُكْرَى. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مَنَافِعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى. فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: نَعَمْ إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ مَوْصَى إِلَّا) هَذَا مِمَّنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَا زِمَ فَكَانَ الْأَوَّلَى عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَتَأْخِيرُ لَفْظِ مِثْلُهُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْمَغْصُوبِ فَتَلَمَّلَ رَشِيدِي.

□ فَوُدَّ: (بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي) يُفِيدُ الصَّحَّةَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي وَذَكَرُوا فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ الْكِتَابَةَ رُجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِهِ وَهَلْ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِمَنْفَعَتِهِ؟ سَمِ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.

الْثُلُثُ وَذَلِكَ يَضْفُ الثُّلُثُ الَّذِي نَفَذَتْ الْكِتَابَةُ فِيهِ وَقَدَرُ يَضْفُ مَا أَدَى وَهُوَ السُّدُسُ وَالْمَجْمُوعُ يَضْفُهُ وَقِيمَتُهُ خَمْسُونَ. □ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ مَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي) يُفِيدُ الصَّحَّةَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي وَذَكَرُوا فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ الْكِتَابَةَ رُجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِهِ وَهَلْ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِمَنْفَعَتِهِ.

ومغصوب لا يُقدَّر على انتزاعه (وشرط العوض كونه دينًا)؛ إذ لا ملك له يردُّ العقد عليه موصوفًا بصفات السَّلَم، نعم، الأوجه أنه يكفي نادرُ الوجود هنا (مُوجَّلًا)؛ لأنه الماثور سلفًا وخلفًا ولأنه عاجزٌ حالًا ولم يُكتَفَ بهذا عمدًا قبله قال ابن الصَّلاح: لأنَّ دَلالة الالتزام لا يُكتَفَى بها في المُخاطبات وهذان وصفان مقصودان. اهـ. وفيه نظر؛ لأنَّ دَلالة المُوجَّل على الدِّين من دَلالة التَّضمين لا الالتزام؛ لأنَّ مفهوم المُوجَّل شرعًا دينٌ تأخَّر وفاؤه فهو مُركَّب من شيئين ودَلالة التَّضمين يُكتَفَى بها في المُخاطبات فالأحسن في الجواب أنه تصريح بما علِّم

قوله: (ومغصوب إلخ) عبارة الأسنى والمُعني ولا كتابة المغصوب إن لم يتمكَّن من التَّصرف في يد الغاصِب وإطلاق العِمرائي المنع مَحْمُولٌ على ذلك. اهـ. قوله: (موصوفًا إلخ) أي: إن كان عَرْضًا مُعني. قوله: (والأوجه أنه يخفى إلخ) أي: وإن لم يخفِ ثمَّ نهاية والفرق أنَّ عقد السَّلَم مُعاوضةٌ مَحْضَةٌ المقصود منها حصولُ المُسلم فيه في مُقابلة رَأْسِ المالِ فاشترط فيه القُدرة على تَحصيله وقت الحُلُول وأيضًا فالشارعُ مُتَشَوِّفٌ للعِتق فاكْتَفَى فيه بما يُؤدِّي إلى العِتق ولو احتِمَالًا ع. ش. قوله: (لأنه الماثور إلخ) عبارة المُعني؛ لأن الماثورَ عن الصَّحابة فَمَن بعدهم قولاً وفِعلاً إنَّما هو التَّأجيل ولم يَغْضُها أَحَدٌ منهم حالةً ولو جازَ لم يَتَّفِقُوا على تَرْكِه مع اِخْتِلَافِ الأَعْرَاضِ خُصُوصًا وفيه تَعْجِيلٌ عِتْقُهُ واختارَ ابنُ عبدِ السَّلام والزَّوياني في حِلِّيَّتِهِ جَوَازَ الحُلُولِ وهو مَذْهَبُ الإِمامَيْنِ مالِكٍ وأبي حَنِيفَةَ. اهـ. قوله: (ولم يُكتَفَ إلخ) عبارة النِّهاية وإنَّما لم يُكتَفَ إلخ؛ لأن دَلالة الالتزام كما قال ابن الصَّلاح: لا يُكتَفَى بها إلخ. قوله: (من دَلالة التَّضمين إلخ) قد يَمْنَعُهُ ابنُ الصَّلاح بأنَّ التَّضمينَ قد يُسَمَّى بالالتزام سم. قوله: (ودَلالة التَّضمين يُكتَفَى بها إلخ) لابن الصَّلاح مَنَعُهُ سَم فيه أنَّ مَنَعَهُ مُكَابَرَةٌ. قوله: (فالأحسن في الجواب إلخ) فيه أنَّ حَاصِلَ السُّؤالِ الذي أَجابَ عنه ابنُ الصَّلاح أنَّ مُوجَّلًا يَدُلُّ على دَيْنًا فَلِمَ لم يُكتَفَ به عنه؟ ولا يَخْفَى أنَّ هذا بِمعنى لِمَ صَرَّحَ بِدَيْنًا معِ عَلِمِهِ من مُوجَّلًا ومَعْلُومٍ أنَّ هذا لا يَنْدَفِعُ بِجَوَابِ الشَّارِحِ؛ لأن حَاصِلَهُ إنَّما صَرَّحَ به معِ عَلِمِهِ من المُوجَّلِ لِلتَّصْرِيحِ بما عَلِمَ من المُوجَّلِ، ولا يَخْفَى قَسَادُهُ لِمَنْ تَدَبَّرَ نَعَمَ قد يُجَابُ عن المُصَنِّفِ أيضًا بأنَّه لِدَفْعِ تَوَهُمِ دُخُولِ التَّأجيلِ في الأَعْيَانِ اهْتِمَامًا بِالْمَقَامِ سَم عبارة سَيِّدِ عَمَرَ: قوله: (فالأحسن إلخ) إنَّما يَظْهَرُ حُسْنُهُ لو تَأَخَّرَ قَدَبَرُ. اهـ. أي: تَأَخَّرَ دَيْنًا عن مُوجَّلًا أَقولُ: وقد يُجَابُ عن المُصَنِّفِ بما هو مُقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أنَّ إغْنَاءَ المُتَأَخِّرِ عن المُتَقَدِّمِ ليس بِمُعِيبٍ وإنَّما المُعِيبُ العَكْسُ.

قوله: (ومغصوب إلخ) في شَرْحِ الرُّوضِ: ولا كتابة المغصوب إن لم يتمكَّن من التَّصرف في يد الغاصِب وإطلاق العِمرائي المنع مَحْمُولٌ على ذلك. اهـ. قوله: (نعم الأوجه أنه يخفى نادرُ الوجود هنا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (لأن دَلالة المُوجَّل على الدِّين من دَلالة التَّضمين) قد يَمْنَعُهُ ابنُ الصَّلاح. قوله: (لا الالتزام) لابن الصَّلاح مَنَعُهُ بأنَّ التَّضمينَ قد يُسَمَّى بالالتزام. قوله: (يُكتَفَى بها في المُخاطبات) لابن الصَّلاح مَنَعُهُ. قوله: (فالأحسن في الجواب أنه تصريح إلخ) لك أنَّ تَقُولُ: هذا

من المؤجل (ولو منفعة) في الذمة كما يجوز جعلها ثمنًا وأجرة فتجوز على بناء دارين في ذمته موصوفتين في وقتين معلومين، لكن لما لم تخل المنفعة في الذمة من التأجيل، وإن كان في بعض نجومها تعجيل كان التأجيل فيها الذي أفاده المتن وغيره شرطًا في الجملة لا مطلقًا....

❦ قوله: (في الذمة) إلى قول المتن: وقيل في المعنى إلا قوله: لكن لما إلى لا على خدمة وقوله: ومن ثم إلى أما إذا وإلى قوله: وإن أطال البلقيني في النهاية إلا قوله: لكن لما إلى لا على خدمة وقوله: ونقل شارح إلى المتن. ❦ قوله: (فيجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفاً سم. ❦ قوله: (في وقتين معلومين) لك أن تقول: فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجود هاهنا فيحتمل أن يسوي بينهما بأن يحتمل ما هنا على أن المراد بالوقتتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهما عوض والعوض أو سع أمرًا من المعوض ويتسامح فيه أكثر، أو بأن ما يتعلق بالعق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه، أو بغير ذلك فليتأمل سم لعل الأقرب الأول. ❦ قوله: (لكن لما لم تخل المنفعة إلخ) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفًا على حضور تلك الأجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله: شرطًا في الجملة أي كما في مثال بناء الدارين المذكور أي: بالنسبة للنجم الثاني دون الأول أخذًا مما يأتي أن المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله: لا مطلقًا أي: كما في النجم الأول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع سم وفي شرح المنهج وحواشيه ما يوافقه.

ليس بجواب فضلًا عن كونه أحسن فيه وذلك؛ لأن حاصل السؤال الذي أجاب عنه ابن الصلاح أن قوله: مؤجلًا يدل على قوله: ديتًا فلم يكتم به عنه؟ ولا يخفى أن هذا بمعنى قولنا: لم صرح بقوله ديتًا مع علمه من قوله: مؤجلًا ومعلوم أن هذا لا يتدفع بجواب الشارح؛ لأن حاصل الكلام حيث يد أنه إنما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل، ولا يخفى فساده لمن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف أيضًا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الأعيان اهتتامًا بالمقام. ❦ قوله: (فيجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفاً. ❦ قوله: (في وقتين معلومين) لك أن تقول: فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان، وقد منعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجود هاهنا فيحتمل أن يسوي بينهما بأن يحتمل ما هنا على أن المراد بالوقتتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهما عوض والعوض أو سع أمرًا من المعوض ويتسامح فيه أكثر، أو بأن ما يتعلق بالعق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه، أو بغير ذلك فليتأمل. ❦ قوله: (لما لم تخل) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفًا على حضور تلك الأجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله: شرطًا في الجملة أي كما في مثال بناء الدارين المذكور أي:

لا على خِدْمَةِ شَهْرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ، أو مُتَفَصِّلَيْنِ، وإن صَرَحَ بِأَنْ كُلَّ شَهْرٍ نَجْمٌ؛ لَأَنَّهُمَا نَجْمٌ وَاحِدٌ إِذِ الْمَنَافِعُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَعْيَانِ لَا يَجُوزُ شَرْطُ تَأْجِيلِهَا، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَصِحَّ عَلَى ثَوْبٍ يُؤَدِّي نَصْفَهُ بَعْدَ سَنَةٍ وَنَصْفَهُ بَعْدَ سَنَتَيْنِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ دَيْنًا؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنفَعَةٍ عَيْنٍ لَمْ تَصِحَّ الْكِتَابَةُ....

□ قَوْلُهُ: (لا على خِدْمَةِ شَهْرَيْنِ إلخ) أي بِنَفْسِهِ بُجَيْرِمِيٍّ وَسَمٍ وَمُعْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أو مُتَفَصِّلَيْنِ إلخ) عِبَارَةٌ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ كَاتَبَ عَبْدُهُ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرَيْنِ وَجَعَلَ كُلَّ شَهْرٍ نَجْمًا لَمْ يَصِحَّ قَالَ الرَّافِعِيُّ: لِأَنَّ مَنفَعَةَ الشَّهْرِ الثَّانِي مُتَعَيَّنَةٌ وَالْمَنَافِعُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَعْيَانِ لَا تُوجَلُّ، أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى خِدْمَةِ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ فَأَوَّلَى بِالْفَسَادِ لِانْقِطَاعِ ابْتِدَاءِ الْمُدَّةِ الثَّانِيَةِ عَنْ آخِرِ الْأَوَّلَى. اهـ. عِبَارَةُ الْمُعْنِي تَنْبِيهُ ظَاهِرٌ كَلَامُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِالْمَنفَعَةِ وَخَذَهَا وَالْمَقُولُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْعَوَظُ مَنفَعَةً عَيْنٍ حَالَةً نَحْوُ كَاتِبَتِكَ عَلَى أَنْ تَخْدُمَنِي شَهْرًا، أَوْ تَخِطُّ لِي ثَوْبًا بِنَفْسِكَ فَلَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ ضَمِيمَةٍ مَالٍ كَقَوْلِهِ: وَتُعْطِيَنِي دِينَارًا بَعْدَ انْقِضَائِهِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيمَةَ شَرْطٌ فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ الْعَوَظُ مَنفَعَةً عَيْنٍ فَقَطْ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرَيْنِ وَصَرَحَ بِأَنْ كُلَّ شَهْرٍ نَجْمٌ لَمْ يَصِحَّ؛ لَأَنَّهُمَا نَجْمٌ وَاحِدٌ وَلَا ضَمِيمَةَ وَلَوْ كَاتَبَهُ عَلَى خِدْمَةِ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ فَأَوَّلَى بِالْفَسَادِ إِذْ يَشْتَرِطُ فِي الْخِدْمَةِ وَالْمَنَافِعِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَعْيَانِ أَنْ تَتَّصِلَ بِالْعَقْدِ. اهـ. وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ مَا نَصَّهُ: وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبِنَاءِ وَالْخِدْمَةِ وَأَنَّهُمَا مَتَى تَعَلَّقَا بِالْعَيْنِ لَمْ تَصِحَّ مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ نَجْمٌ آخَرَ خِلَافًا لِمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِذِ الْمَنَافِعُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَعْيَانِ إلخ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ خِدْمَتُهُ بِنَفْسِهِ سَمٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ لَمْ تَصِحَّ عَلَى ثَوْبٍ إلخ) أَيُّ بَأْنٍ وَصَفَ الثَّوْبَ بِصِفَةِ السَّلَمِ كَمَا فِي الرُّوْضِ وَوَجْهَ تَرْتُّبِ هَذَا عَلَى مَا قَبْلَهُ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ النُّصْفَ فِي الْمُدَّةِ الْأَوَّلَى تَعَيَّنَ النُّصْفُ الثَّانِي لِلثَّانِيَةِ وَالْمُعَيَّنُ لَا يَجُوزُ تَأْجِيلُهُ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ غَيْرُ صَحِيحٍ رَشِيدِيٍّ يَعْنِي بِذَلِكَ قَوْلَ ع ش قَوْلُهُ: عَلَى ثَوْبٍ أَيُّ: عَلَى خِيَاطَةِ ثَوْبٍ لِيَكُونَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَنفَعَةً. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنفَعَةٍ عَيْنٍ إلخ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الْمُنْهَجِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَنفَعَةً عَيْنٍ لَمْ تَصِحَّ الْكِتَابَةُ وَإِلَّا صَحَّتْ انْتَهَتْ وَصَحَّتْهَا إِذَا كَانَتْ مَنفَعَةً عَيْنٍ لَا تَنَافِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ انْضِمَامِ شَيْءٍ آخَرَ حَتَّى يَتَعَدَّدَ التَّجْمُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ كَاتَبَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ إلخ فَلَا يَنَافِي قَوْلَ الشَّارِحِ لَا عَلَى

بِالنَّسْبَةِ لِلتَّجْمِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الْمَنفَعَةَ فِي الدَّيْنَةِ يَجُوزُ اتِّصَالُهَا بِالْعَقْدِ وَقَوْلُهُ: لَا مُطْلَقًا أَيُّ: كَمَا فِي التَّجْمِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا الْمِثَالِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (إِذِ الْمَنَافِعُ إلخ) قَدْ يَخْرُجُ مَا فِي الدَّيْنَةِ حَتَّى يَجُوزَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرَيْنِ فِي الدَّيْنَةِ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَعْيَانِ إلخ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ خِدْمَتُهُ بِنَفْسِهِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) أَيْنَ؟ □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنفَعَةٍ إلخ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الْمُنْهَجِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنفَعَةً عَيْنٍ لَمْ تَصِحَّ الْكِتَابَةُ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ): (فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنفَعَةٍ عَيْنٍ لَمْ تَصِحَّ الْكِتَابَةُ إلخ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الْمُنْهَجِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنفَعَةً عَيْنٍ لَمْ تَصِحَّ الْكِتَابَةُ وَإِلَّا صَحَّتْ. اهـ. وَصَحَّتْهَا إِذَا كَانَتْ مَنفَعَةً عَيْنٍ لَا يَنَافِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ انْضِمَامِ شَيْءٍ آخَرَ حَتَّى يَتَعَدَّدَ التَّجْمُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ كَانَتْ خِدْمَةُ شَهْرٍ إلخ فَلَا يَنَافِي قَوْلَ الشَّارِحِ لَا خِدْمَةَ شَهْرَيْنِ إلخ؛ لِإِعْدَمِ تَعَدُّدِ التَّجْمِ فِيهِ. اهـ.

وَالَا صَحَّتْ عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي (وَمُنْجَمًا بِنَجْمَيْنِ) وَلَوْ إِلَى سَاعَتَيْنِ، وَإِنْ عَظُمَ الْمَالُ (فَأَكْثَرُ)؛ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ أَيْضًا نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ وَلِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ ضَمِّ الثُّجُومِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَأَقْلُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الضَّمُّ اثْنَانِ. (وَقِيلَ: إِنْ مَلَكَ) السَّيِّدُ (بَعْضُهُ وَبَاقِيَهُ حُرٌّ لَمْ يُشْتَرَطْ أَجَلٌ وَتَنْجِيمٌ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْلِكُ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ مَا يُؤَدِّيهِ حَالًا وَرُذُّ بَأَنَّ الْمَنْعَ تَعَبُّدًا اتِّبَاعًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ؛ لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ وَنَقُلُ شَارِحَ فِي هَذِهِ وَجْهَيْنِ عَنِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا بَلَا تَرْجِيحٍ، وَهَمَّ (وَلَوْ كَاتَبَ قِتَهُ عَلَى) مَنْفَعَةٍ عَيْنٍ مَعَ غَيْرِهَا مُؤَجَّلًا نَحْوِ (خِدْمَةِ شَهْرِ) مِثْلًا مِنْ

خِدْمَةِ شَهْرَيْنِ الْخُ أَي: لِعَدَمِ تَعَدُّدِ النَّجْمِ فِيهِ. اه. سم. فُود: (وَالَا) أَي: بَأَنَّ كَانَتْ مَنْفَعَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِعَيْنِ الْمُكَاتَبِ حَلْبِي. فُود: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ اتِّصَالِهَا بِالْعَقْدِ ش. فُود: (وَيَأْتِي) أَي: بَأَنَّ يَضُمُّ لَهَا شَيْئًا آخَرَ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ كَاتَبَهُ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ مِثْلًا مِنَ الْآنَ وَدِينَارٍ الْخُ بِجُزْئِيٍّ أَقُولُ: الْأَوَّلَى تَفْسِيرُ كُلِّ مِمَّا تَقَرَّرَ وَمَا يَأْتِي بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ اتِّصَالِ الْمَنْفَعَةِ بِالْعَقْدِ وَضَمُّ شَيْءٍ آخَرَ إِلَيْهَا. فُود: (وَلَوْ إِلَى سَاعَتَيْنِ الْخُ) كَالسَّلَمِ إِلَى مُعْصِرٍ فِي مَالٍ كَثِيرٍ إِلَى أَجَلٍ قَاصِرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ إِلَى الْمُكَاتَبِ عَقَبَ عَقْدِ الْكِتَابَةِ صَحَّ وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ وَجْهَهُ الرَّافِعِيُّ بِقُدْرَتِهِ بِرَأْسِ الْمَالِ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ: وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي السَّلَمِ الْحَالُ أَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَيَصِحُّ فِيهِ جَزْمًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ الْآ قَوْلُهُ: قَالَ الْإِسْتَوْيُّ الْخُ وَعِبَارَتُهُ فَبِهِ وَجْهَانِ: أَصْحُهُمَا الصَّحَّةُ. فُود: (لَأَنَّهُ الْمَأْثُورُ الْخُ) أَي: مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - فَمَنْ بَعْدَهُمْ وَلَوْ جَاثَتْ عَلَى أَقْلٍ مِنْ نَجْمَيْنِ لَفَعَلُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُبَادِرُونَ إِلَى الْقُرْبَاتِ وَالطَّاعَاتِ مَا أَمَكَنَ وَقِيلَ: يَكْفِي نَجْمٌ وَاحِدٌ وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ انْتَهَى. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَمَالٌ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مُغْنِي.

فُود: (نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي شَرْحِ مُؤَجَّلًا وَهَذَا تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: أَيْضًا. فُود: (وَلِمَا مَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. اه. فُود: (مِنْ ضَمِّ الثُّجُومِ الْخُ) أَي: مِنْ الْكُتُبِ الَّتِي هُوَ ضَمُّ الثُّجُومِ الْخُ. فُود: (لَأَنَّهُ قَدْ يَمْلِكُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَلَوْ كَاتَبَ عَبِيدًا فِي الْمَغْنِيِّ الْآ قَوْلُهُ: اتِّبَاعًا إِلَى الْمُتَنِّ. فُود: (وَرُذُّ الْخُ) وَلَوْ جَعَلَ مَالَ الْكِتَابَةِ عَيْنًا مِنَ الْأَعْيَانِ الَّتِي مَلَكَهَا بِبَعْضِهِ الْحُرُّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: فَيُشَبِّهُ الْقَطْعَ بِالصَّحَةِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ. اه. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الصَّحَةِ.

(قُنْبِيَّةٌ): يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِ الْعَوَاضِ وَصِفَتِهِ وَأَقْدَارِ الْأَجَالِ وَمَا يُؤَدَّى عِنْدَ حُلُولِ كُلِّ نَجْمٍ فَإِنْ كَانَ عَلَى نَقْدٍ كَفَى الْإِطْلَاقُ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَقْدٌ مُفَرَّدٌ، أَوْ غَالِبٌ وَالْآ اشْتَرَطَ التَّيْسِينَ، وَإِنْ كَانَ عَلَى عَرْضٍ وَصَفَهُ بِالصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ فِي السَّلَمِ كَمَا مَرَّ مُغْنِي. فُود: (اتِّبَاعًا لِمَا جَرَى الْخُ) فِي كَوْنِ هَذَا عِلَّةً لِلتَّعَبُّدِ نَظَرٌ رَشِيدِيٌّ.

فُود: (عَلَى مَنْفَعَةٍ عَيْنٍ) أَي: لِلْمُكَاتَبِ كَخِدْمَتِهِ عِبَارَةُ الْجَوَاهِرِ ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ الْمَجْعُولَةُ عَوَاضًا إِمَّا أَنْ

فُود: (عَلَى مَنْفَعَةٍ عَيْنٍ) مِثْلَهَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِقَوْلِهِ كَخِدْمَتِهِ قَالَ: وَتَمَثِيلُ الشَّارِحِ يَغْنِي الْجَوْجَرِيَّ بِسُكُونِ دَارٍ غَيْرِ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا تَتَبُّثُ فِي الدِّمَةِ فَلَا تَقْبَلُ الْوَضْفَ، وَلَا يُمَكِّنُ تَغْنِيهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَ

الآن (ودينار) في أثنايه، وقد عيَّنه كيوم يمضي منه (عند انقضائه)، أو خياطة ثوب صِفْتُهُ كذا في أثنايه، أو عند انقضائه (صَحَّت) الكتابة؛ لأنَّ المنفعة مُسْتَحَقَّة حَالًا، والمُدَّة لِتَقْدِيرِهَا، والدينارُ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ الْمُطَالَبَةُ بِهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ الَّتِي عَيَّنَّهَا لِاسْتَحْقَاقِهِ وَإِذَا اخْتَلَفَ الِاسْتَحْقَاقُ حَصَلَ تَعَدُّدُ التَّنْجِيمِ، وَلَا يَصُرُّ حُلُولُ الْمُنْفَعَةِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهَا حَالًا فَعَلِمَ أَنَّ الْأَجَلَ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي غَيْرِ مَنْفَعَةٍ يَقْدِرُ عَلَى الشُّرُوعِ فِيهَا حَالًا، وَأَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَنَافِعِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَيْنِ اتِّصَالُهَا بِالْعَقْدِ، بِخِلَافِ الْمُتَتَرِّمَةِ فِي الدَّيْمَةِ وَإِنَّ شَرْطَ الْمُنْفَعَةِ الَّتِي تَوْصَلُ بِالْعَقْدِ وَمُمْكِنُ الشُّرُوعِ فِيهَا عَقِبُهُ ضَمِيمَةٌ تَجْمَعُ آخِرُ إِلَيْهَا كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَأَنَّ شَرْطَهُ تَقَدُّمُ زَمَنِ الْخِدْمَةِ فَلَوْ قَدَّمَ زَمَنَ الدِّينَارِ عَلَى زَمَنِ الْخِدْمَةِ لَمْ تَصَحَّ. وَيَتَّبِعُ فِي الْخِدْمَةِ الْغَرْفُ فَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُهَا (أو) كَاتِبُهُ (على

تَعَلَّقَ بِعَيْنِ الْمُكَاتَّبِ، أَوْ دَيْمِيَّةٍ. اهـ. فَأَفْهَمَ حَضَرُهَا فِي هَذَيْنِ أَنَّهَا لَا تَعَلَّقُ بِغَيْرِهِمَا فَتَمَثِّلُ الشَّارِحَ الْجَوَازِيَّ بِسُكْنَى دَارٍ غَيْرِ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا تَبْتُثُّ فِي الدَّيْمَةِ فَلَا تَقْبَلُ الْوَصْفَ وَلَا يُمْكِنُ تَغْيِثُهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَ الْكِتَابَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلغَيْرِ وَهِيَ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ فَاسِدَةٌ سَمَ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ.

□ قول (السي): (عند انقضائه) كان على الشارح في المزج أن يزيد قبله لفظة أو كما نبه عليه الرشيدي وفعله الشارح فيما بعده. □ قوله: (أو خياطة إلخ) عطفت على دينار في أثنايه إلخ. □ قوله: (والمدة لتقديرها) أي والتتوية فيها مئني. □ قوله: (والدينار) أي: أو الخياطة مئني. □ قوله: (لقدرته عليها حالًا إلخ) عبارة المئني؛ لأن التأجيل يشترط لحصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالًا بخلاف ما لو كاتب على دينارين أحدهما حالًا والآخر مؤجل وبهذا يتبين أن الأجل، وإن أطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال.

(تنبيه): قول المصنف عند انقضائه يفهم منه أنه لو قال بعد انقضائه بيوم، أو يومين مثلاً: إنه يصح بطريق الأولى ولهذا لم يختلفوا فيه وفيما تقدم وجه بعدم الصحة. اهـ. □ قوله: (وإن شرطه إلخ) أي: التجم المضموم ويحتمل أن الضمير للمثال المذكور عبارة المئني؛ وأن الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد فلا تصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذي بعده لعدم اتصال الخدمة بالعقد كما أن الأعيان لا تقبل التأجيل. اهـ. □ قوله: (فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح) يؤخذ من قوله السابق: بخلاف المتترمة في الدئمة أنه لو التزم الخدمة في دئمة صح تقديم الدينار على زمن الخدمة سم. □ قوله: (فلا يشترط ببيانها) ولا يكفي إطلاق المنفعة بأن يقول: كاتبك على

الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فاسدة وعبارة الجواهر ثم المنفعة المجعولة عوضاً إما أن تتعلق بعين المكاتب، أو دئمة فافهم حضرها في هذين أنها لا تتعلق بغيرهما. اهـ.

□ قوله: (فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح) قال في شرح المنهج: كما أن العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع المتترمة في الدئمة. اهـ. وقد يؤخذ منه أنه لو التزم الخدمة في دئمة صح تقديم الدينار على زمن الخدمة.

أَنْ يَبِيعَهُ كَذَا)، أَوْ يَشْتَرِي مِنْهُ كَذَا (فَسَدَتْ) الْكِتَابَةُ؛ لِأَنَّهُ كَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ (وَلَوْ قَالَ: كَاتِبْتُكَ وَبِعْتُكَ هَذَا الثَّوبَ بِأَلْفٍ وَنَجَمَ الْأَلْفُ) بَنَجَمَيْنِ فَأَكْثَرَ كَكَاتِبْتُكَ وَبِعْتُكَ هَذَا بِأَلْفٍ إِلَى شَهْرَيْنِ تُؤَدِّي مِنْهُمَا خَمْسِمِائَةٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَوَّلِ، وَالْبَاقِي عِنْدَ انْقِضَاءِ الثَّانِي (وَعَلَّقَ الْحُرِّيَّةَ بِأَدَائِهِ) وَقَبْلَهُمَا الْعَبْدُ مَعًا، أَوْ مُرْتَبًا (فَالْمَذْهَبُ صَحَّةُ الْكِتَابَةِ) بِقَدْرِ مَا يُخْصُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ مِنَ الْأَلْفِ الْمَوْزَعَةِ عَلَيْهَا وَعَلَى قِيَمَةِ الثَّوبِ تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقِينِي فِي رَدِّ ذَلِكَ وَمَا يُخْصُ الْعَبْدُ يُؤَدِّيهِ فِي التَّجْمِينِ مِثْلًا (دُونَ الْبَيْعِ) لِتَقْدُّمِ أَحَدِ شِقَيْهِ عَلَى أُهْلِيَّةِ الْعَبْدِ لِجُبَايَعَةِ السَّيِّدِ. (وَلَوْ

مَنْفَعَةٌ شَهْرٌ مِثْلًا لِاخْتِلَافِ الْمَنَافِعِ وَلَوْ كَاتَبَهُ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ وَدِينَارٍ مِثْلًا فَمَرَضَ فِي الشَّهْرِ وَفَاتَتْ الْخِدْمَةُ انْفَسَخَتِ الْكِتَابَةُ فِي قَدْرِ الْخِدْمَةِ وَصَحَّتْ فِي الْبَاقِي وَهَلْ يُشْتَرَطُ بَيَانُ مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ؟ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي السَّلَامِ فَلَوْ خَرَبَ الْمَكَانُ الْمُعَيَّنُ أَدَّى فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ عَلَى قِيَاسٍ مَا فِي السَّلَامِ مُعْنَى وَقَوْلُهُ: وَلَوْ كَاتَبَهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: صَحَّتْ فِي الْبَاقِي وَعَلَى الصَّحَّةِ فَإِذَا أَدَّى نَصِيْبَهُ هَلْ يَسْرِي عَلَى السَّيِّدِ إِلَى بَاقِيهِ، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي إِبْرَاءِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ السَّرَايَةَ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَ الْمُبْرَأِ عَتَقَ عَلَيْهِ نَصِيْبَهُ بِاخْتِيَارِهِ فَسَرَى إِلَى حِصَّةِ شَرِيكِهِ وَمَا هُنَا لَمْ تَعْتَقْ حِصَّةً مَا أَذَاهُ الْعَبْدُ بِاخْتِيَارِ السَّيِّدِ فَلَا سِرَايَةَ؛ إِذْ شَرَطَهَا كَوْنُ الْعَتَقِ اخْتِيَارِيًّا لِمَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ وَهُوَ وَاضِحٌ. اهـ. بِحَذْفٍ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ كَبَيْعَتَيْنِ إلخ) عِبَارَةٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ عَقْدَ فِي عَقْدٍ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ كَمَا فِي الْمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (مَعًا) كَقَبْلَتُهُمَا وَقَوْلُهُ: أَوْ مُرْتَبًا كَقَبْلَتِ الْكِتَابَةِ وَالْبَيْعِ أَوْ الْبَيْعِ وَالْكِتَابَةِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ الْمُتَنِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا زِيَادِيٌّ زَادَ الْمُعْنَى وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَاهُ فِي الرَّهْنِ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ تَقْدُّمُ خِطَابِ الْبَيْعِ عَلَى خِطَابِ الرَّهْنِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقِينِي إلخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَفِي قَوْلِهِ تَبْطُلُ الْكِتَابَةُ أَيْضًا وَمَالَ إِلَيْهِ الْبُلْقِينِيُّ وَلَوْ قَالَ: كَاتِبْتُكَ عَلَى أَلْفٍ فِي نَجْمَيْنِ مِثْلًا وَبِعْتُكَ الثَّوبَ بِأَلْفٍ صَحَّتِ الْكِتَابَةُ قَطْعًا لِتَعَدِّدِ الصَّفَقَةِ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ وَأَمَّا الْبَيْعُ فَقَالَ الرَّزْكَاشِيُّ: إِنْ قَدَّمَهُ فِي الْعَقْدِ عَلَى لَفْظِ الْكِتَابَةِ بَطُلَ، وَإِنْ أَخَّرَهُ فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ قَدْ بَدَأَ بِطَلَبِ الْكِتَابَةِ قَبْلَ إِيْجَابِ السَّيِّدِ صَحَّ الْبَيْعُ وَإِلَّا فَلَا اهـ. وَهَذَا مَمْنُوعٌ لِتَقْدُّمِ أَحَدِ شِقَيْهِ الْبَيْعِ عَلَى أُهْلِيَّةِ الْعَبْدِ لِجُبَايَعَةِ سَيِّدِهِ وَاسْتِنْتَى الْبُلْقِينِيُّ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ مَا إِذَا كَانَ الْمُكَاتَبُ مَبْعُوضًا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةٌ وَكَانَ ذَلِكَ فِي تَوْبَةِ الْحُرِّيَّةِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ أَيْضًا لِقُدْرَةِ الْمُقْتَضِي لِلْإِنْطِلَالِ وَهُوَ تَقْدُّمُ أَحَدِ شِقَيْهِ عَلَى أُهْلِيَّةِ الْعَبْدِ لِمُعَامَلَةِ السَّيِّدِ قَالَ: وَيَجُوزُ مُعَامَلَةُ الْمُبْعُوضِ مَعَ السَّيِّدِ فِي الْأَغْيَانِ مُطْلَقًا وَفِي الذَّمَّةِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ قَالَ: وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ وَهُوَ ذَقِيقُ الْفَقْهِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لِتَقْدُّمِ أَحَدِ شِقَيْهِ) إِلَى (الْفَضْلِ) فِي النِّهَايَةِ

هـ. قَوْلُهُ: (وَنَجَمَ الْأَلْفُ بَنَجَمَيْنِ فَأَكْثَرَ إلخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَلَوْ أَسْلَمَ إِلَى الْمُكَاتَبِ عَقِبَ الْعَقْدِ فَقِي الصَّحَّةَ وَجِهَانِ. اهـ. وَيُفْهَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ شَرْحُهُ أَنَّ الْأَصَحَّ الصَّحَّةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ: قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَمَحَلُّهُ أَيْ: الْخِلَافُ فِي السَّلَامِ الْحَالُّ، أَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَيَصِحُّ مِنْهُ جَزْمًا كَذَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَهُوَ وَاضِحٌ. اهـ.

كَاتَبَ) عَبْدَيْنِ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى، أَوْ (عَبِيدًا) صَفْقَةً وَاحِدَةً (عَلَى عَوَاضٍ) وَاحِدٍ مُنَجِّمٍ بِنَجْمَيْنِ مَثَلًا (وَعَلَّقَ عَتَقَهُمْ بِأَدَائِهِ) كَكَاتَبْتُكُمْ عَلَى أَلْفٍ إِلَى شَهْرَيْنِ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ (فَالْتَصَّصَ صَحَّتْهَا) لِاتِّحَادِ مَالِكِ الْعَوَاضِ مَعَ اتِّحَادِ لَفْظِهِ فَهُوَ كَبَيْعِ عُبَيْدٍ بِشَمْنٍ وَاحِدٍ (وَيُوزَعُ) الْمُسَمَّى (عَلَى قِيَمَتِهِمْ يَوْمَ الْكِتَابَةِ)؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّيِّدِ (فَمَنْ أَدَّى) مِنْهُمْ (حِصَّتَهُ عَتَقَ) لاسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنْهُمْ، وَلَا يُقَالُ: عَلَّقَ الْعَتَقَ بِأَدَائِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ حُكْمُ الْمُعَاوَضَةِ وَلِهَذَا يَعْتَقُ بِالْإِبْرَاءِ مَعَ انْتِفَاءِ الْأَدَاءِ (وَمَنْ عَجَزَ) مِنْهُمْ (رَقَّ) لِذَلِكَ (وَقَصِيحُ كِتَابَةِ بَعْضِ مَنْ بَاقِيهِ حُرٌّ) بِأَنْ قَالَ: كَاتَبْتُ مَا رَقَّ مِنْكَ لَا بَعْضُهُ؛ لِمَا يَأْتِي وَذَلِكَ لِإِفَادَتِهَا الْاسْتِقْلَالَ الْمَقْصُودَ بِالْعَقْدِ (فَلَوْ كَاتَبَ كُلَّهُ)، أَوْ تَعَرَّضَ لِكُلِّ مَنْ نَصَفِيهِ وَقَدَّمَ الرِّقَّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الشَّرْطَ تَقَدُّمُ مَا يَصْحُحُ، وَإِنْ عَلِمَ حُرِّيَّةَ بَاقِيهِ (صَحَّ فِي الرِّقِّ فِي الْأَظْهَرِ) تَفْرِيقًا لِلصَّفْقَةِ فَإِذَا أَدَّى قِسْطَ الرِّقِّ مِنْ الْقِيَمَةِ عَتَقَ. (وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيقٍ فَسَدَتْ إِنْ كَانَ بَاقِيهِ لِيُغِيرَهُ وَلَمْ يَأْذَنْ) فِي كِتَابَتِهِ؛ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ حِينَئِذٍ. وَأَفَادَ تَعْبِيرُهُ بِالْفَسَادِ أَنَّهَا تُعْطَى أَحْكَامَ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ فِيمَا يَأْتِي خِلَافَ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ بِالْبُطْلَانِ؛ إِذْ هَذَا الْبَابُ يَفْتَرِقُ فِيهِ الْفَاسِدُ مِنَ الْبَاطِلِ.....

إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ تَعَرَّضَ لِكُلِّ) إِلَى (وَأَنْ عَلِمَ) وَقَوْلُهُ: (كَمَا) إِلَى (وَلَأَنَّهُ). قَوْلُهُ: (أَحَدٌ شَقِيقُهُ) أَي: الْبَيْعُ وَهُوَ الْإِجَابُ عَلَى أَهْلِيَةِ الْعَبْدِ الْإِنْحِ أَي: بِقَبُولِ الْكِتَابَةِ. قَوْلُهُ: (صَفْقَةً وَاحِدَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فَمَنْ أَدَّى) فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ) أَي: تُؤَدُّونَ خَمْسِمِائَةَ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَوَّلِ وَالْبَاقِي عِنْدَ انْقِضَاءِ الثَّانِي، عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِذَا أُذِيتُمْ فَأَنْتُمْ أَحْرَارٌ. اهـ.

قَوْلُ (سَيِّ: (عَتَقَ) وَلَا يَتَوَقَّفُ عِتْقُهُ عَلَى آدَاءِ الْبَاقِي مُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُغْلَبَ الْإِنْحِ) أَي: وَكَاتَبَ كَاتَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى انْفِرَادِهِ وَعَلَّقَ عِتْقَهُ عَلَى آدَاءِ مَا يَخْصُهُ. قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا) أَي: وَلِكُونِ الْمُغْلَبِ فِيهَا حُكْمُ الْمُعَاوَضَةِ يَغْتَقُ بِالْإِبْرَاءِ الْإِنْحِ أَي: وَلَوْ نَظَرَ إِلَى جِهَةِ التَّعْلِيلِ تَوَقَّفَ الْعِتْقُ عَلَى الْأَدَاءِ ش.

قَوْلُ (سَيِّ: (وَمَنْ عَجَزَ) أَي: أَوْ مَاتَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي: لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ الْأَدَاءُ مِنْهُ مُغْنِي وَنِهَآيَةُ أَي: وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ. قَوْلُهُ: (لَا بَعْضُهُ) أَي: بَعْضُ مَا رَقَّ ع ش. قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيقٍ الْإِنْحِ)، أَوْ فِي قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ حَيْثُ رَقَّ بَعْضُهُ الْإِنْحِ). قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَنِّ

قَوْلُ (سَيِّ: (وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيقٍ الْإِنْحِ) دَخَلَ فِيهِ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْكِتَابَةِ لِمَنْ كُلُّهُ رَقِيقٌ اسْتِيعَابُ الْكِتَابَةِ لَهُ وَحَيْثُ لَوْ كَاتَبَ الْإِنْحِ، وَقَوْلُهُ: (كُلُّهُ) لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلِ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ لِيَشْمَلَ الْمُبْعُضَ. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ الْإِنْحِ) أَي: الْعَبْدُ بِالْكَسْبِ ع ش قَالَ الْمُغْنِي: وَلِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَنْقُصُ بِذَلِكَ فَيَنْصَرُّ الشَّرِيكُ. اهـ.

قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَنَّ الشَّرْطَ تَقْدِيمُ الْإِنْحِ) أَي: وَعَلَى مُقَابِلِهِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَا فَرْقَ هُنَا أَيْضًا.

(وَكَذَا إِنْ أَذِنَ) فِيهَا (أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ رَقَّ بَعْضُهُ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِالْكَسْبِ سَفَرًا وَخَضْرًا فَيُنَافِي مَقْصُودَ الْكِتَابَةِ، وَقَدْ تَصَحَّحَ كِتَابَةُ الْبَعْضِ كَأَنْ أَوْصَى بِكِتَابَةِ عَبْدِ، أَوْ كَاتَبَهُ، وَهُوَ مَرِيضٌ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا بَعْضُهُ وَلَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ وَكَذَا لَوْ أَوْصَى بِكِتَابَةِ الْبَعْضِ، أَوْ كَانَ الْبَاقِي مَوْقُوفًا عَلَى مَسْجِدٍ، أَوْ جِهَةٍ عَامَّةٍ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ، أَوْ كَاتَبَ الْبَعْضَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَهُوَ ثَلَاثُ مَالِهِ. (وَلَوْ كَاتَبَاهُ) أَي: عَبْدَهُمَا اسْتَوَى مَلِكُهُمَا فِيهِ أَمْ اخْتَلَفَ (مَعًا، أَوْ وَكَلًا) مَنْ يُكَاتِبُهُ، أَوْ وَكَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ (صَحَّ) ذَلِكَ (إِنْ اتَّفَقَتِ الثُّجُومُ) جِنْسًا وَصِيفَةً.....

❏ قَوْلُ (سَيِّئُ): (وَكَذَا إِنْ أَذِنَ) أَي: الْغَيْرُ لَهُ فِيهَا مُعْنَى وَقَوْلُهُ: أَوْ كَانَ لَهُ أَي: كَانَ الْبَاقِي لِلْمُكَاتِبِ ع. ش.
❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ حَيْثُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ كَاتَبَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ وَقَوْلُهُ: كَمَا عَلِمَ إِلَى وَلَائِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ حَيْثُ الْإِنْفِ) وَلَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ صَرْفُ سَهْمِ الْمُكَاتِبِينَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَعْضُهُ مِلْكًا لِمَالِكِ الْبَاقِي فَإِنَّهُ مِنْ أَكْسَابِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بَاقِيَهُ خُرًّا نِهَائَةً وَمُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَخْرُجْ الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ أَوْصَى بِكِتَابَةِ الْبَغْضِ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَلَوْ زَادَ الثَّلَاثُ عَلَى ذَلِكَ الْبَغْضِ. ❏ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَمِنْهَا مَا لَوْ كَانَ بَعْضُ الْعَبْدِ مَوْقُوفًا عَلَى خِدْمَةِ مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجِهَاتِ الْعَامَّةِ وَبَاقِيَهُ رَقِيقٌ فَكَاتَبَهُ مَالِكٌ بَعْضُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: فَيُشْبِهُ أَنْ تَصَحَّحَ عَلَى قَوْلِنَا فِي الْوَقْفِ: إِنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ مِلْكٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَفَ بَعْضُهُ عَلَى عَيْنِ اه. وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا خِلَافَهُ لِمُنَافَاتِهِ التَّغْلِيلَيْنِ السَّابِقَيْنِ وَلَوْ سَلَّمَ فَالْبِنَاءُ الْمَذْكُورُ لَا يَخْتَصُّ بِالْوَقْفِ عَلَى الْجِهَاتِ الْعَامَّةِ وَمِنْهَا مَا لَوْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ وَخَلَّفَ عَبْدًا فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا أَنَّ أَبَاهُ كَاتَبَهُ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ كَانَ نَصِيبُهُ مُكَاتَبًا قَالَ فِي الْخِصَالِ: وَفِي اسْتِثْنَاءِ هَذِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ نَظَرُ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ ادَّعَى الْعَبْدُ عَلَى سَيِّدِيهِ أَنَّهُمَا كَاتَبَاهُ فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ. اه. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ كَاتَبَ الْبَغْضِ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ الْإِنْفِ) فَإِنَّهُ يَصَحُّ قَطْعًا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ مُعْنَى.
❏ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْإِنْفِ) أَي: الْبَغْضِ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ.

❏ قَوْلُ (سَيِّئُ): (إِنْ اتَّفَقَتِ الثُّجُومُ) هَلَا صَحَّ مَعَ اخْتِلَافِ الثُّجُومِ أَيْضًا وَقَسَمَ كُلُّ نَجْمٍ عَلَى نِسْبَةِ الْمِلْكَيْنِ فَأَيُّ مَخْذُورٍ فِيمَا لَوْ مَلَكَاهُ بِالسُّوِيَّةِ وَكَاتَبَاهُ عَلَى نَجْمَيْنِ أَحَدُهُمَا دِينَارٌ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَالْآخَرُ دِرْهَمٌ، أَوْ ثَوْبٌ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي مَثَلًا فَإِنَّ الْعَوَظَ مَثَلًا مَعْلُومٌ وَحِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُ مَعْلُومَةٌ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاتِّفَاقِ الثُّجُومِ جِنْسًا أَنْ لَا يَكُونَ بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِهِمَا دَنَانِيرَ وَلِلْآخَرِ دَرَاهِمَ لَا أَنْ لَا تَكُونَ دَنَانِيرَ

❏ قَوْلُهُ: (إِنْ اتَّفَقَتِ الثُّجُومُ) هَلَا صَحَّ مَعَ اخْتِلَافِهَا أَيْضًا وَقَسَمَ كُلُّ نَجْمٍ عَلَى نِسْبَةِ الْمِلْكَيْنِ فَأَيُّ مَخْذُورٍ فِيمَا لَوْ مَلَكَاهُ بِالسُّوِيَّةِ وَكَاتَبَاهُ عَلَى نَجْمَيْنِ أَحَدُهُمَا دِينَارٌ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَالْآخَرُ دِرْهَمٌ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي مَثَلًا أَوْ ثَوْبٌ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي مَثَلًا فَإِنَّ الْعَوَظَ مَعْلُومٌ وَحِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُ فِي شَهْرَيْنِ وَالْآخَرُ فِي ثَلَاثَةِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاتِّفَاقِ الثُّجُومِ جِنْسًا أَنْ لَا يَكُونَ بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِهِمَا دَنَانِيرَ وَلِلْآخَرِ دَرَاهِمَ لَا أَنْ يَكُونَ دَنَانِيرَ وَدَرَاهِمَ بِالنِّسْبَةِ لِهَمَا جَمِيعًا كَمَا فِي الْمِثَالِ الَّذِي فَرَضْنَاهُ.

وعدداً وأجلاً (وجعل) عَطَفَ على صَحَّ (المال على نسبة ملكيهما) صَرَّحاً بذلك أم أطلقاً؛ لِقَلَّا يُؤَدِّي إلى انتفاع أحدهما بمال الآخر، فإن انتفى شرطُ مِمَّا ذَكَرَ بأن جعله على غير نسبة الملكين فسَدَتْ (فلو عَجَزَ) المُكَاتَّبُ (فَعَجَزَهُ أَحَدُهُمَا) وَفَسَخَ الْكِتَابَةُ (وَأَرَادَ الْآخَرُ إِقْبَاءَهُ) أَي: الْعَقْدَ فِي حِصَّتِهِ وَإِنِظَارَهُ (فَكَابِتْدَاءِ عَقْدٍ) عَلَى الْبَعْضِ أَي: هُوَ مِثْلُهُ فَلَا يَجُوزُ وَلَوْ بِإِذْنِ الشَّرِيكَ كَمَا مَرَّ (وَقِيلَ: يَجُوزُ)؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ (وَلَوْ أَبْرَأَ) أَحَدُ الْمُكَاتَّبَيْنِ الْعَبْدَ (مَنْ نَصَبِيهِ) مِنَ النُّجُومِ (أَوْ اعْتَقَهُ) أَي: نَصَبِيهِ مِنْهُ، أَوْ كُلَّهُ (عَتَقَ نَصَبِيهِ) مِنْهُ (وَقَوْمٌ) عَلَيْهِ (الْبَاقِي) وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَكَانَ الْوَلَاءُ كُلُّهُ لَهُ (إِنْ كَانَ مُوسِرًا)، وَقَدْ عَادَ رِقُّهُ بِأَنْ عَجَزَ فَعَجَزَهُ الْآخَرُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ فِي مَبْحَثِ السَّرَايَةِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِمَا مَرَّرْتُمْ وَلَئِنَّهُ لَمَّا أَبْرَأَهُ مِنْ

وَدَرَاهِمَ بِالنِّسْبَةِ لِهَما جَمِيعًا كَمَا فِي الْمِثَالِ الَّذِي قَرَضْنَاهُ سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَعَدَدًا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ جَعَلَا حِصَّةَ أَحَدِهِمَا فِي شَهْرَيْنِ وَالْآخَرِ فِي ثَلَاثَةِ سَم وَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنُّجُومِ الْمُؤَدِّي لَا الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَى ذَلِكَ الْمُغْنِي وَلَوْ سَلَّمْ يُغْنِي عَنْهُ حَيْثُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَأَجَلًا وَيُظْهِرُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ جَعَلَا حِصَّةَ أَحَدِهِمَا دَهَيْنَيْنِ كَثِيرَيْنِ مَثَلًا وَحِصَّةَ الْآخَرِ أَرْبَعَةَ دَهَبَاتٍ صِغَارٍ.

ه. قَوْلُ (سَمِي): (وَقِيلَ يَجُوزُ) بِالْإِذْنِ قَطْعًا مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَحَدُ الْمُكَاتَّبَيْنِ إِلَخْ) أَي: مَعًا مُغْنِي.

ه. قَوْلُ (سَمِي): (أَوْ اعْتَقَهُ) أَي: نَجَزَ عَتَقَهُ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَادَ إِلَخْ) الْوَاوُ حَالِيَّةٌ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ إِلَخْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُهُ يُفْهَمُ أَنَّ التَّقْوِيمَ وَالسَّرَايَةَ فِي الْحَالِ وَهُوَ قَوْلٌ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَسْرِي فِي الْحَالِ بَلْ عِنْدَ الْعَجَزِ فَإِذَا أَدَّى نَصِيبَ الْآخَرِ مِنَ النُّجُومِ عَتَقَ عَنْهُ وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ عَجَزَ وَعَادَ إِلَى الرِّقِّ فَحَيْثُ يَسْرِي وَيَقُومُ وَيَكُونُ كُلُّ الْوَلَاءِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّعْجِيزِ وَالْأَدَاءِ مَاتَ مُبْطَضًا وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَاهُمَا وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَخَلَفَ الْآخَرُ عَتَقَ نَصِيبُ الْمُصَدِّقِ وَلَمْ يَسِرْ وَلِلْمُكَذَّبِ مُطَالَبَةٌ بِالْمُكَاتَّبِ بِكُلِّ نَصَبِيهِ أَوْ بِالنُّصْفِ مِنْهُ وَيَأْخُذُ نِصْفَ مَا فِي يَدِ الْمُصَدِّقِ، وَلَا يَرْجِعُ بِهِ الْمُصَدِّقُ وَتُرَدُّ شَهَادَةُ الْمُصَدِّقِ عَلَى الْمُكَذَّبِ، وَإِنْ ادَّعَى دَفَعَ الْجَمِيعَ لِأَحَدِهِمَا فَقَالَ لَهُ: بَلْ أُعْطِيتَ كُلًّا مِنَّا نَصَبِيهِ عَتَقَ نَصِيبُ الْمُقَرَّرِ وَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ عَلَى الْآخَرِ وَصَدَّقَ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ نَصِيبَ الْآخَرِ بِخَلْفِهِ ثُمَّ لِلْآخَرِ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ مِنَ الْمُكَاتَّبِ إِنْ شَاءَ، أَوْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُقَرَّرِ نِصْفَ مَا أَخَذَ وَيَأْخُذُ النُّصْفَ الْآخَرَ مِنَ الْمُكَاتَّبِ، وَلَا يَرْجِعُ الْمُقَرَّرُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الْمُكَاتَّبِ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لِمَا مَرَّ إِلَخْ) عِبَارَةُ

ه. قَوْلُهُ: (عَلَى نِسْبَةِ مَلِكَيْهِمَا إِلَخْ) وَفِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ النُّجُومُ فِي الْجِنْسِ، أَوْ قَدَّرَ الْأَجَلَ أَوْ الْعَدَدَ لَوْ شَرَطَا التَّسَاوِيَّ فِي النُّجُومِ مَعَ التَّفَاوُتِ فِي الْمَلِكِ، أَوْ بِالْعَكْسِ فَقَبِي صِحَّةُ كِتَابَتِهِمَا الْقَوْلَانِ فِيمَا إِذَا انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِكِتَابَةِ نَصَبِيهِ بِإِذْنِ الْآخَرِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَقَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا إِلَخْ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَقُومُ فِي الْحَالِ لِيَسْرِيَ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَسْرِي فِي الْحَالِ بَلْ عِنْدَ الْعَجَزِ فَإِذَا أَدَّى نَصِيبَ الْآخَرِ عَتَقَ عَنِ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ عَجَزَ وَعَادَ إِلَى الرِّقِّ ثَبَّتَتِ السَّرَايَةُ حَيْثُ ذَكَرْنَا. اه.

جميع ما يستحقه أشبه ما لو كاتب جميعه وأبراه من النجوم، أما إذا أعسر، أو لم يعد الرق وأدى نصيب الشريك من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة ويكون الولا لهما. وخرج بالإبراء، والإعتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق، وإن رضي الآخر بتقديمه؛ لأنه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض.

فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه

وما يولد المكاتب، والمكاتب من الأحكام وبيان امتناع السيد من القبض، ومنع المكاتب من التزوج، والتسري وبيعه للمكاتب، أو لنجومه وتوايع لما ذكر (يلزم السيد) أو وارثه مقدما له على مؤن التجهيز (أن يحط عنه) في الكتابة الصحيحة لا الفاسدة (جزءا من المال).....

المعنى أما في الإعتاق فلما مر في بابه، وأما في الإبراء فلأنه لما أبراه إلخ. قوله: (أما إذا أعسر إلخ) بقي ما لو أعسر المبرئ عن قيمة نصيب شريكه وقد عاد إلى الرق فهل يضرب ذلك في الحصة التي أبرأ مالکها من نجومها، أو لا؟ فيه نظر وظاهر عبارته الثاني حيث عبر بأو فإن التقدير معها أما إذا أعسر المبرئ وعاد إلى الرق أو أيسر ولم يعد إلى الرق إلخ وهو مشكل فيما لو أعسر المبرئ وعاد إلى الرق بأنه يتبين به أن الكتابة للبعض فتكون فاسدة وقد يجاب بأن العتق المنجز لا سبيل إلى رده فاعتبر لكونه دأما فاشبه ما لو اعتق أحد الشريكين حصته وهو مفسر ع ش.

فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه

وما يولد المكاتب من الأحكام وغير ذلك

قوله: (في بيان ما يلزم السيد) إلى قوله: وخبر أن المراد في المعنى إلأ قوله: وحيث إلى المشي وإلى قول المشي: والحق فيه للسيد في النهاية إلأ قوله: بخلاف الكتابة كما مر وقوله: حتى النظر إلى ومثلها المبيعة. قوله: (وما يولد المكاتب والمكاتب من الأحكام) عبارة المعنى وبيان حكم ولد المكاتب. اهـ. قوله: (أو وارثه إلخ) عبارة المعنى والزواج مع شريحه فإن مات السيد ولم يؤته شيئا لزوم الوارث، أو وليه الإبراء فإن كان النجم باقيا تعين منه وقدم على الدين، وإن تلف النجم قدم الواجب على الوصايا وإن وصى بأكثر من الواجب فالزائد عليه من الوصايا. اهـ. قوله: (مقدما له على مؤن التجهيز) أي تجهيز السيد لو مات وقت وجوب الأداء، أو الحط وذلك بأن لم يبق من مال الكتابة إلأ قدر ما يجب الإبراء لما يأتي من أنه يدخل وقته بالعقد ويتضيئ إذا بقي من النجم الأخير قدر ما بقي به من مال الكتابة ع ش.

قوله (سن): (أن يحط عنه جزءا من المال أو يدفعه إليه) الخيرة للسيد حتى لو أراد الدفع إليه وأبى

فصل يلزم السيد أن يحط عنه جزءا من المال إلخ

قوله: (أن يحط عنه جزءا من المال إلخ، أو يدفعه إليه لم إلخ) الخيرة للسيد حتى لو أراد الدفع إليه وأبى المكاتب إلأ الحط أوجب السيد فيجبر المكاتب على الأخذ، فإن لم يفعل قبضه القاضي م ر.

المُكَاتَبِ عَلَيْهِ (أَوْ يَدْفَعُهُ) أَي: جُزْءًا مِنَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ بَعْدَ أَخْذِهِ، أَوْ مِنْ جَنْسِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ كَالزَّكَاةِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ (إِلَيْهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [التور: ٣٣]، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ؛ إِذْ لَا صَارِفَ عَنْهُ، بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الْكُلِّ فَلَا وَجُوبَ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنُّ وَكَذَا لَوْ كَاتَبَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى مَنْفَعَتِهِ (وَالْحَطُّ أَوَّلِي) مِنَ الدَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَلِأَنَّ الْإِعَانَةَ فِيهِ مُحَقَّقَةٌ، وَالْمَذْفُوعُ قَدْ يُنْفِقُهُ فِي جِهَةٍ أُخْرَى، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْحَطُّ، وَالْإِيْتَاءُ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ عَنْهُ (وَالْحَطُّ فِي التَّخْمِ

الْمُكَاتَبِ إِلَّا الْحَطُّ أَجِيبَ السَّيِّدُ فَيُجِبُّ الْمُكَاتَبُ عَلَى الْأَخْذِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قَبَضَهُ الْقَاضِي م. ر. ه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا لَمْ يَتَّقْ عَلَى الْمُكَاتَبِ مِنَ الثُّجُومِ إِلَّا الْقَدْرُ الْوَاجِبُ فِي الْإِيْتَاءِ لَا يَنْقُطُ وَلَا يَحْصُلُ التَّقَاضُ؛ لِأَنَّا، وَإِنْ جَعَلْنَا الْحَطَّ أَصْلًا فَلِلَّسَّيِّدِ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَيْسَ لَهُ تَعْجِيزُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْفَضْلِ الْآتِي؛ لِأَنَّ لَهُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ لَكِنْ يَرْفَعُهُ الْمُكَاتَبُ إِلَى الْحَاكِمِ حَتَّى يَرَى رَأْيَهُ وَيَفْصِلُ الْأَمْرَ بَيْنَهُمَا. ه. قَوْلُهُ: (الْمُكَاتَبُ عَلَيْهِ) أَي: وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْمَالِ لِلْعَهْدِ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ رَضِيَ) أَي: الْعَبْدُ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهُ وَلَكِنْ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ وَجَبَ قَبُولُهُ. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: مَنْ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهَا بَعْدَ الْحَطِّ وَالْأَمْرَ بَعْدَهُ لِلِابْحَاةِ وَتَذْبِهَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الْكُلِّ فَلَا وَجُوبَ إِلَيْهِ) لِزَوَالِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَكَذَا لَوْ وَهَبَهَا لَهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ نَفْسَهُ أَوْ اخْتَقَهُ وَلَوْ بَعِوضُ مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِلَيْهِ) أَي: لَا وَجُوبَ سَمِ أَي: وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كَلَامَهُ أَفْهَمَ ذَلِكَ أَيْضًا ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ) أَي: وَلَوْ بَضَمَ الثُّجُومَ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَالِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْفَعَتِهِ) أَي: مَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَمُقْتَضَاهُ اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ بِمَا إِذَا كَانَ الْكِتَابَةُ عَلَى مَنْفَعَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِعَيْنِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى مَنْفَعَةٍ فِي ذِمَّتِهِ، لَكِنْ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْاِخْتِصَاصِ فَلْيُرَاجَعْ. ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَيْهِ) أَي: قَوْلًا وَفِعْلًا مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَالْمَذْفُوعُ قَدْ يُنْفِقُهُ إِلَيْهِ) أَي: فِي الدَّفْعِ مَوْهُومَةٌ فَإِنَّهُ قَدْ يُنْفِقُ الْمَالُ فِي جِهَةِ إِلَيْهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ إِلَيْهِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ التَّغْلِيلَيْنِ. ه. قَوْلُهُ: (كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْحَطُّ إِلَيْهِ) مَا مَعْنَى أَصَالَةِ الْحَطِّ مَعَ أَنَّ الْإِيْتَاءَ هُوَ الْمَنْصُوصُ فِي الْآيَةِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهَا أَرْجَحِيَّتُهُ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْإِيْتَاءِ لِفَهْمِ الْحَطِّ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْاِخْتِصَاصِ لِلْحِصْنِيِّ مَا نَصَّبَهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْإِيْتَاءُ يَقَعُ عَلَى الْحَطِّ وَالدَّفْعِ إِلَّا أَنَّ الْحَطَّ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَتَمُّ لَهُ وَبِهِ فَسَّرَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - ه. سَمِ. ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَطُّ) أَي: أَوْ الدَّفْعُ مُغْنِي.

ه. قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَي: لَا وَجُوبَ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْحَطُّ إِلَيْهِ) مَا مَعْنَى أَصَالَةِ الْحَطِّ مَعَ أَنَّ الْإِيْتَاءَ هُوَ الْمَنْصُوصُ فِي الْآيَةِ؟ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا أَرْجَحِيَّتُهُ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْإِيْتَاءِ لِفَهْمِ الْحَطِّ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْاِخْتِصَاصِ لِلْحِصْنِيِّ مَا نَصَّبَهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْإِيْتَاءُ يَقَعُ عَلَى الْحَطِّ وَالدَّفْعِ إِلَّا أَنَّ الْحَطَّ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَتَمُّ لَهُ وَبِهِ فَسَّرَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم ه.

الأخير (الْيَقِي)؛ لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى تَحْصِيلِ مَقْصُودِ الْعَتَقِ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي أَنْ أَلْيَقُ بِمَعْنَى أَفْضَلُ، (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْفِي) فِيهِ (مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ) أَي: اسْمُ مَالٍ (وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ) قِلَّةً وَكَثْرَةً؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَصْخُ فِيهِ تَوْقِيفٌ. وَخَبِرُ أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْآيَةِ رُبْعُ مَالِ الْكِتَابَةِ الْأَصَحُّ وَقَفُّهُ عَلَى رَاوِيهِ عَلَيَّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَلَعَلَّهُ مِنْ اجْتِهَادِهِ. وَادَّعَاءُ أَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ فَهُوَ فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ مَمْنُوعٌ. (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ وَقْتُ وَجُوبِهِ قَبْلَ الْعَتَقِ) أَي: يَدْخُلُ وَقْتُ أَدَائِهِ بِالْعَقْدِ وَيَتَضَيَّقُ إِذَا بَقِيَ مِنَ التَّجْمُعِ الْأَخِيرِ قَدْرٌ مَا يَفِي بِهِ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ مَرَّةً أَنَّهُ لَيْسَ الْقَضْدُ بِهِ إِلَّا الْإِعَانَةُ عَلَى الْعَتَقِ، فَإِنْ لَمْ يُؤَدَّ قَبْلَهُ أَدَّى بَعْدَهُ وَكَانَ قَضَاءً (وَيُسْتَحَبُّ الرُّبْعُ) لِلْخَيْرِ الْمَارِّ.....

■ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي إلخ) قَدْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ بَلْ يَكْفِي أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْأَلْيَقِيَةِ الْأَفْضَلِيَّةِ سَم. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ اسْمِ مَالٍ) هُوَ صَادِقٌ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ كَشَيْءٍ مِنْ جِنْسِ الشُّجُومِ قِيَمَتُهُ ذِهْنٌ نَحَاسٌ وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ مُتَعَدِّدًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَكَتَبَ سَمَ عَلَى قَوْلِ الْمُنْهَجِّ مُتَمَوِّلٍ أَنْظَرُ لَوْ كَانَ الْمَتَمَوِّلُ هُوَ الْوَاجِبُ فِي التَّجْمِينِ هَلْ يَسْقُطُ الْحَطُّ؟ اهـ. أَقُولُ: الْأَقْرَبُ عَدَمُ السَّقُوطِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْطَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقَدْرِ. ■ قَوْلُهُ (لَسِي): (وَلَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ) هَذَا مَا نَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأَمْعِ ش وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ أَقْلُ مُتَمَوِّلٍ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْكِتَابِ قَالَ الْبُلْقِينِي: إِنَّ هَذَا مِنَ الْمُغْضَلَاتِ فَإِنْ إِيْتَاءَ قُلُسٍ لِمَنْ كُوتِبَ عَلَى أَلْفٍ ذِهْنٌ تَبَعْدُ إِرَادَتُهُ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ وَالثَّانِي لَا يَكْفِي مَا ذَكَرَ وَيَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ فَيَجِبُ مَا يَلِيقُ بِالْحَالِ فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ قَدَّرَهُ الْحَاكِمُ بِاجْتِهَادِهِ. (نَتَبِيهٌ): لَوْ كَاتَبَ شَرِيكَانِ مَثَلًا عَبْدًا لَزِمَ كُلًّا مِنْهُمَا مَا يَلْزَمُ الْمُتَفَرِّدَ بِالْكِتَابَةِ كَمَا بَحَثْنَاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. وَهَذَا يُنَافِي قَوْلَ ع ش الْمَارِّ وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ مُتَعَدِّدًا. ■ قَوْلُهُ: (الْأَصَحُّ وَقَفُّهُ إلخ) وَمُقَابِلُهُ أَنَّهُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعِبَارَةُ الْمُحَلِّي أَي: وَالْأَسْنَى وَالْمُغْنَى وَرَوَى عَنْهُ أَي: عَنْ عَلِيٍّ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ع ش. ■ قَوْلُهُ (لَسِي): (أَنَّ وَقْتُ وَجُوبِهِ) أَيِ الْحَطُّ، أَوْ الدَّفْعُ مُغْنَى. ■ قَوْلُهُ: (أَي: يَدْخُلُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالثَّانِي بَعْدَهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ فِي التَّجْمُعِ الْأَخِيرِ وَيَجُوزُ مِنْ أَوَّلِ عَقْدِ الْكِتَابَةِ لِأَنَّهَا سَبَبُ الْوُجُوبِ كَمَا نَقُولُ الْفِطْرَةَ تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَوَقْتُ الْجَوَازِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوُجُوبِ هَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَقِيلَ: يَجِبُ بِالْعَقْدِ وَجُوبًا مَوْسَعًا وَيَتَضَيَّقُ عِنْدَ الْعَتَقِ وَبِهَذَا صَرَّحَ فِي التَّهْدِيبِ وَقِيلَ: إِنَّهُ يَتَضَيَّقُ إِذَا بَقِيَ مِنَ التَّجْمُعِ الْأَخِيرِ الْقَدْرُ الَّذِي يَحْطُهُ أَوْ يُؤْتِيهِ إِيَّاهُ وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ صَادِقَةٌ بِكُلِّ مَنْ ذَلِكَ وَعَلَى كُلِّ لَوْ أَخَّرَ عَنِ الْعَتَقِ أَيْمٌ وَكَانَ قَضَاءً. اهـ. وَكَلَامُ الشَّارِحِ إِنَّمَا يُوَافِقُ الْأَخِيرَ فَقَطْ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَيْسَ الْقَضْدُ بِهِ إلخ) فِيهِ أَنَّ مَا مَرَّ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْحَضَرُ. ■ قَوْلُهُ: (وَكَانَ قَضَاءً) أَي: مَعَ الْإِثْمِ بِالتَّأْخِيرِ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الْمَارِّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: وَلَوْ أَتَى فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ إِلَى وَمِثْلَهَا وَقَوْلُهُ: وَإِنْ حَمَلْتُ بِهِ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ بَدَلٌ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: إِذَا كَانَ أَتَى إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: مَا عَدَا مَا يَجِبُ إِيْتَاؤُهُ. ■ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الْمَارِّ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَصَحَّ وَقَفُّهُ وَأَنَّهُ يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ فَلَا ■ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي أَنْ أَلْيَقُ بِمَعْنَى أَفْضَلُ إلخ) قَدْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ بَلْ يَكْفِي أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْأَلْيَقِيَةِ الْأَفْضَلِيَّةِ.

ولقول ابن راهويه أجمع أهل التأويل أنه المراد من الآية (ولا) يسمح به (فالشئع) اقتداءً بابن عمر رضي الله عنهما. (ويحرم) على السيد (وطء مكاتبته) كتابةً صحيحةً لا اختلال ملكه كالترجمة فلو شرط في الكتابة أن يطأها فسدت. وكالوطء كل استمتاع حتى النظر، ولا يرد عليه؛ لما مر في الحج أنه حيث حرم الوطء للذات حُرمت مُقدماته ومثلها المُبعضة (ولا حد) لشبهة الملك، لكن يُعزَّر إن علم تخريمه كهي إن طأعته (ويجب مهر) واحد ولو في مرات، وإن طأعته للشبهة أيضًا (والولد) منه (حُر نسيب)؛ لأنها علقت به في ملكه (ولا تجب قيمته على المذهب) لانعقاده حُرًا على أن حق الملك في ولدها للسيد وإن حملت به من عبدها على ما يأتي (وصارث) به (مستولدة مكاتبه)؛ إذ مقصودهما واحد هو العتق (فلان) أدت النجوم عتقت

يصح الاحتجاج به رشدي. فوه: (ولقول ابن راهويه) أي: إسحاق بن راهويه. فوه: (أجمع أهل التأويل إلخ) حيل على التذب مغني. فوه: (أنه المراد إلخ) أي: على أن الرُّبع المراد.

فوه (لشي): (ولا فالشئع) قال البلقيني: بقي بينهما أي: الرُّبع والشئع السُّدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي سيد أنه كاتب عبد له على ألف درهم ومائتي درهم قال: فأتيته بمكاتبتي فرد علي مائتي درهم ومراذه بقي مما ورد في الحديث ولا فالخمس أو لى من السُّدس والثُلث أو لى من الرُّبع ومما دونه أثنى. فوه: (اقتداءً بابن عمر) أي وفعل ابن عمر مما يدل على أن إرادة الرُّبع من الآية بتقديره ليس على وجه الوجوب سم. فوه: (حتى النظر) أي بشهوة أما بدونها فيباح لما عدا ما بين السرة والرُكبة ع ش عبارة المغني، وأما النظر إليها ونظر المكاتب، أو المُبعض إلى سيدته فقد مر في كتاب النكاح. اهـ. فوه: (ولا يرد) أي اقتصاره على الوطء الموهوم جواز ما عداه من الاستمتاع.

فوه: (ولو في مرات) هذا حيث لم تقبض المهر فإن كان وطئها ثانيًا بعد قبضها المهر وجب لها مهر ثانٍ مغني وع ش. فوه: (لشبهة أيضًا) دفع لما يقال: إذا طأعته كانت زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة له هي الملك؟ بجبرمي على الزيادي. فوه: (لانعقاده حُرًا) لأنه من أمته مغني. فوه: (في ولدها) أي: من نكاح، أو زنا أو شبهة. فوه: (على ما يأتي) أي: في قوله: وقضية كلام أصلي الروضة إلخ ع ش.

فوه (لشي): (وصارث مستولدة مكاتبه) المراد بصيرورتها مكاتبه استمرارها على كتابتها وإلا فهي ثابتة قبل ذلك ولو قال كالمحرر: وهي مستولدة مكاتبه كان أو لى مغني ولك أن تقول: قصد المصنف الإخبار بمجموع الأمرين لا بكل على انفراديه ولهذا حذف العاطف، ولا شك أن الاتصاف بالمجموع طارئ سيد عمر، ولا يخفى أن هذا الجواب لا يدفع أولوية ما في المحرر. فوه: (إذ مقصودهما إلخ) عبارة المغني ولا ييطل الاستيلاء حكم الكتابة؛ لأن مقصودهما إلخ.

فوه: (اقتداءً بفعل ابن عمر) أي: وفعل ابن عمر مما يدل على أن إرادة الرُّبع من الآية بتقديره ليس على وجه الوجوب. فوه: (لانعقاده حُرًا) يتأمل.

عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها، وإن (عجزت عتقت بموته) عن الاستيلاد وعتق معها ما حدث لها بعد الاستيلاد من الأولاد، فإن مات قبل عجزها.....

❦ قوله: (بعد الاستيلاد) أي: دون ما قبله مُغني. ❦ قوله: (فإن مات إلخ) عبارة الرّوض وشرّحه فإن مات السيد قبل تعجزها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاد كما لو أعتق المكاتب، أو أبراه من النجوم وتبعها كسبها وأولادها الحادثون من نكاح، أو زنا بعد الكتابة وكذا لو علّق عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الأداء للنجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده الحادثون؛ لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة ولو أولدها ثم كاتبها ومات قبل تعجزها عتقت عن الكتابة وتبعها أو لأدها الحادثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الأضل انتهت فإن قيل: قولهم هنا في المسألتين أغني إيلاد المكاتب وكتابة المستولدة: إنها تعتق عن الكتابة يخالف قوله في التذير فيما لو كاتب المدبر أو دبر المكاتب: إنه يعتق بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم ويطل الآخر إلا إن كان هو الكتابة فلا تبطل أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال: إنها بموت السيد تعتق عن الكتابة قلت: لا نسلم المخالفة لجواز

❦ قوله: (فإن مات قبل عجزها عتقت إلخ) عبارة الرّوض وشرّحه: فإن مات السيد قبل تعجزها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاد كما لو أعتق المكاتب، أو أبراه من النجوم، وتبعها كسبها وأولادها الحادثون من نكاح، أو زنا بعد الكتابة ولو بعد الاستيلاد وكذا لو علّق عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الأداء للنجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده الحادثون؛ لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة وتبعها أو لأدها الحادثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الأضل. اهـ. ولا يبعد أن تغير الشارح بقوله: عتقت عن الكتابة أقرب من تغيير الرّوض بقوله: عتقت بالكتابة، فإن قيل: قولهم هنا في المسألتين أغني إيلاد المكاتب وكتابة المستولدة أنها تعتق عن الكتابة يخالف قوله في التذير فيما لو كاتب المدبر، أو دبر المكاتب أنه يعتق بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم ويطل الآخر إلا إن كان هو الكتابة فلا تبطل أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال: إنها بموت السيد تعتق عن الكتابة قلت: لا نسلم المخالفة لجواز أن المراد بعثتها بالأسبق إذا كان هو الموت عتقها به عن الكتابة فالمراد مما في البابين واحد، ويؤيد ذلك تغيير الرّوض في التذير بقوله: وإن مات وقد دبر مكاتباً عتق بالتذير وتبعه كسبه، ولده كمن أعتق مكاتباً اهـ. فتظيره بمن أعتق مكاتباً الذي سوا بينه وبين إيلاد المكاتب في أن العتق عن الكتابة كالصريح في أن المراد منهما واحد. ولما ذكر في شرّحه أن أضله لم يصح شيئاً من مقالتي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيما لو دبر المكاتب قال: وذكر الأضل المسألة آخر الحكم الرابع من أحكام الكتابة فإنه صحح فيمن أحبل مكاتبته، ثم مات قبل أدائها أنها تعتق عن الكتابة لا عن الإيلاد حتى يتبعها ولدها وكسبها، ثم قال: وأجرى هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة، وقد علمت أن الزجاج في التذير أنه تعليق عتق بصفة. اهـ. فقد جعل إجراء الخلاف في تعليق العتق بصفة الذي جعلوه كإيلاد المكاتب شاملاً لمسألة التذير وذلك صريح في أن المراد في البابين واحد فتأمل سم.

عَقَّتْ لَكِنْ عَنِ الْكِتَابَةِ كَمَا لَوْ نَجَزَ عَتَقَ مُكَاتِبَتَهُ (وَوَلَدَهَا) أَي: الْمُكَاتِبَةُ لَا بَقِيدَ الْاِسْتِيلَادِ الرَّقِيقِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَ الْعَتَقِ (مَنْ نِكَاحٍ، أَوْ زِنَا مُكَاتِبٍ) أَي: يَبْتَئِثُ لَهُ حُكْمُ الْمُكَاتِبِ (فِي الْأَظْهَرِ يَتَّبِعُهَا رَقًّا وَعَتَقًا)؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسْبِهَا فَيَتَّبِعُهَا فِي ذَلِكَ كَوَلَدِ الْمُسْتَوْلَدَةِ، نَعَمْ، لَا يَتَّبِعُهَا لَوْ عَقَّتْ لَا بِجِهَةِ الْكِتَابَةِ بَأَنَّ رَقَّتْ ثُمَّ عَقَّتْ بِجِهَةِ أُخْرَى (وَلَيْسَ عَلَيْهِ) أَي: الْوَلَدِ (شَيْءٌ) مِنَ التَّجْوِمِ؛ إِذْ لَا التَّرَامُ مِنْهُ (وَالْحَقُّ) أَي: حَقُّ الْمَلِكِ (فِيهِ) أَي: الْوَلَدِ (لِلسَّيِّدِ) لَا لِلأُمِّ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ وَطَّعَ السَّيِّدُ لَوْ كَانَ أَتَى لَمْ يَلْزَمْهُ مَهْرٌ وَخَوْلَفَ. قَضِيَّتُهُ هَذَا فِي أَرْضِ الْجَنَابَةِ عَلَيْهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ جُزْئِهِ الْإِيلِ لِلْحُرِّيَّةِ فَأَعْطَى حُكْمَهُ، وَفِي حِلِّ مُعَامَلَتِهِ لَهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ الْبُلْقَيْنِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِإِعَانَتِهِ عَلَى الْعَتَقِ، وَمَنْ ثُمَّ وَقَفَ فَاضِلٌ كَسْبَهُ كَمَا يَأْتِي (وَفِي قَوْلِ) الْحَقِّ (لَهَا) أَي: الْمُكَاتِبَةِ؛

أَنَّ الْمُرَادَ بِعَتَقِهَا بِالْأَسْبَقِ إِذَا كَانَ هُوَ الْمَوْتُ عَتَقَهَا بِهِ عَنِ الْكِتَابَةِ فَالْمُرَادُ بِمَا فِي الْبَابَيْنِ وَاحِدٌ قَالَهُ سَمِ ثُمَّ أَطَالَ فِي تَأْيِيدِ ذَلِكَ بِكَلَامِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِي التَّذْوِيرِ. هـ. قَوْلُهُ: (عَقَّتْ، لَكِنْ عَنِ الْكِتَابَةِ) أَي: فَيَتَّبِعُهَا أَكْسَابُهَا سَمِ زَادَ عَ شَ وَوَلَدَهَا الْحَادِثُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَ الْاِسْتِيلَادِ وَهَذَا هُوَ فَائِدَةُ كَوْنِ الْعَتَقِ عَنِ الْكِتَابَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (عَنِ الْكِتَابَةِ) أَي: لَا عَنِ الْإِيلَادِ خِلَافًا لِلْوَجْهِ الثَّانِي فَقَلَى هَذَا الْوَلَدُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَ الْاِسْتِيلَادِ هَلْ يَتَّبِعُهَا؟ فِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَي: بِخِلَافِهِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهَا قَطْعًا رَشِيدِيٍّ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ نَجَزَ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَمَا لَوْ اُعْتَقَ مُكَاتِبُهُ مَنَجَزًا، أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةِ فَوْجِدَتْ قَبْلَ الْأَدَاءِ وَيَتَّبِعُهَا كَسْبُهَا وَأَوْلَاهَا الْحَادِثُونَ بَعْدَ الْكِتَابَةِ.

(تَنْبِيْهُ): وَطَّءُ أُمِّ الْمُكَاتِبِ حَرَامٌ عَلَى السَّيِّدِ، وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ بِوَطْئِهَا وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ بِوَطْئِهَا جُزْمًا فَإِنْ أَحْبَلَهَا فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ لِلشُّبْهِةِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَتَصِيرُ الْأُمُّ مُسْتَوْلَدَةً لَهُ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا لِسَيِّدِهَا وَمَنْ كَاتَبَ أُمَّةً حَرَمَ عَلَيْهِ وَطْءُ بَنِيهَا الَّتِي تَكَاتَبَتْ عَلَيْهَا وَيَلْزَمُهُ بِهِ الْمَهْرُ، وَلَا حَدٌّ لِلشُّبْهِةِ وَيُتَّفَقُ عَلَيْهَا مِنْهُ وَمِنْ بَاقِي كَسْبِهَا وَيَوْقِفُ الْبَاقِي فَإِنْ عَقَّتْ مَعَ الْأُمِّ فَهِيَ لَهَا وَلَا لِلْسَّيِّدِ فَإِنْ أَحْبَلَهَا صَارَتْ أُمًّا وَلَدٌ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا لِلْمُكَاتِبَةِ وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ لَا تَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَ الْأُمُّ، وَلَا قِيَمَةُ أُمِّهَ لِأُمِّهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُهَا وَتَعْتَقُ إِمَّا بِعَتَقِ أُمِّهَا أَوْ مَوْتِ سَيِّدِهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ رَقَّتْ) بِأَنَّ عَجَزَهَا سَيِّدُهَا أَوْ عَجَزَتْ نَفْسَهَا عَ شَ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: بِأَنَّ رَقَّتْ الْإِلْحَ هَذَا يُخْرِجُ مَا لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ تَعَجِيزِهَا فَعَقَّتْ بِمَوْتِهِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (بِجِهَةِ أُخْرَى) أَي: غَيْرِ الْكِتَابَةِ الْأُولَى مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (سَبَبًا لِإِعَانَتِهِ الْإِلْحَ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَتَقَهُ تَبَعًا

هـ. قَوْلُهُ: (عَقَّتْ، لَكِنْ عَنِ الْكِتَابَةِ) أَي: فَيَتَّبِعُهَا أَكْسَابُهَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَوَلَدَهَا أَي: الْمُكَاتِبَةِ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْغُبَابِ فَمَنْ كَوْنَتْ وَلَهَا وَلَدٌ يَمْلِكُهَا سَيِّدُهَا لَمْ يَتَّبِعُهَا فِي الْكِتَابَةِ وَتَقْسُدُ بَشْرُطُهُ، لَكِنْ تَعْتَقُ بِأَدَائِهَا، أَوْ فِي يَدِهَا مَالٌ وَشَرْطُهَا لَهَا فَسَدَ خِلَافًا لِلشُّبْهِةِ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ تَبِعَهَا وَعَتَقَ مَجَانًا بِعَتَقِهَا وَكَذَا مَا تَحْمِلُهُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زَنًا، فَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ الْأَدَاءِ رَقَّ وَكَذَا إِنْ رَقَّتْ، وَإِنْ أُعِيتَتْ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ كَاتَبَ وَلَدَهَا الْحَادِثُ الْأَهْلَ صَحَّ وَيَعْتَقُ بِالْأَسْبَقِ مِنْ أَدَائِهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ رَقَّتْ الْإِلْحَ) هَذَا يُخْرِجُ مَا لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ تَعَجِيزِهَا فَعَقَّتْ بِمَوْتِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (سَبَبًا لِإِعَانَتِهِ عَلَى الْعَتَقِ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَتَقَهُ تَبَعًا لِأُمِّهِ، وَلَا

لأنه مكاتب عليها وقضية كلام أصل الروضة أن ولدها من عبدها ملك لها قطعاً كولد مكاتب من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال: إنه وهم وفرق بأن المكاتب يملك أمته، والولد يتبع أمه في الرق ولدها إنما جاءه الرق من جهتها لا من جهة أبيه الذي هو عبدها (فلو قتل فقيمته) تجب (لذي الحق) منهما، (والمذهب أن أرش جنائية عليه) أي: الولد فيما دون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أنثى ووطئت بشبهة (يُنْفِقُ) أراد بالتفقه ما يشمل سائر المؤن (منها) أي: الثلاثة (عليه وما فضل وقف، فإن عتق فله وإلا فليسيد) كما أن كسب الأم لها إن عتقت

لأمه ولا شيء عليه كما تقدم فما معنى السببية للإعانة المذكورة؟ إلا أن يجاب بأن مكاتب السيد أيضاً وتعتق بالأسبق من الأداءين كما في العباب فقد يكون ما ذكره سبباً لإعائته على العتق ولو بكتابة أخرى سم. قوله: (لأنه مكاتب عليها) أي: فيكون الحق فيه لها مغني. قوله: (أن ولدها من عبدها إلخ) أي: بأن زنى بهاع ش. قوله: (ونازع فيه البلقيني) معتمد أي: فيكون كوليها من غيره وسيأتي ما فيه ع ش. قوله: (قال: إنه وهم وفرق إلخ) وهذا وجه مغني.

قوله (لشيء) أي: الولد فقيمته لذي الحق فإن قلنا للسيد فالقيمة له كقيمة الأم أو للأم فلها تستعين بها في أداء الثجوم مغني. قوله: (أي الولد) إلى قول المتن: ولو عجل بعضها في النهاية إلا قوله: ما عدا ما يجب إيتاؤه وقوله: ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله: وقد أفتيت بخلافه وقوله: وما وقع لهما إلى المتن. قوله: (فيما دون النفس) أي: وأما في النفس فقد تقدم أنفاً سم.

قوله: (بشبهة) أي منها، وإن كان زناً من الواطي فإن قلت: لم قيد بوطء الشبهة فأخرج النكاح؟ قلت: لعله لأجل قول المصنف: ينفق منها؛ لأنه لو كان نكاح كان الإنفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر؛ إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حينئذ سم أي: فيبغى حذفه لذلك القيد كما في المغني.

قوله (لشيء) أي: ينفق منها إلخ) فإن لم يكن له كسب، أو لم يف بمؤنته فعلى السيد مؤنته في الأولى وبقيتها في الثانية. ويصدق السيد يمينه أنه ولد قبل الكتابة حتى يكون رقيقاً له، وإن أمكن أنه ولد بعدها؛ لأنه اختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كأصلها فإن نكل عن اليمين قال الدارمي: قال ابن القطان: وقف الأمر حتى يبلغ الولد ويخلف وقيل: إن الأم تخلف فإن شهد للسيد بدعواه أربع نسوة قبلن وإن أقاما بينتين تعارضتا مغني.

شيء عليه كما تقدم فما معنى السببية للإعانة المذكورة إلا أن يجاب بأن للسيد مكاتبته أيضاً وتعتق بالأسبق من الأداءين كما في الهامش عن العباب فقد يكون ما ذكر سبباً لإعائته على العتق ولو بكتابة أخرى. قوله: (فيما دون النفس) أي: وأما النفس فقد تقدم. قوله: (ووطئت بشبهة) أي: منها، وإن كان زناً من الواطي، فإن قلت: لم قيد بوطء الشبهة فأخرج النكاح؟ قلت: لعله لأجل قول المصنف: ينفق منها؛ لأنه لو كان نكاح كان الإنفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر؛ إذ قد يزول النكاح بعد

والأفليس. (ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدّي الجميع) أي: جميع المال المكاتب عليه ما عدا ما يجب إبتاؤه، أو يترأ منه، أو تقع الحوالة به لا عليه للخبر الصحيح «المكاتب عبد ما بقي عليه ذرهم» (ولو أتى المكاتب ومثله في جميع الأحكام الآتية المدين فيما يظهر) (بمال) فقال السيد: هذا حرام، أو ليس ملكك (ولا يئنه) له بذلك (خلف المكاتب) أنه ليس بحرام أو (أنه حلال)، أو أنه ملكه وصدق عملاً بظاهر اليد، نعم، إن كان الأصل فيه التحريم كالحكم قال له: هذا حرام ويجب استقصاله على الأوجه، فإن قال: إنه ميتة فقال: بل حلال صدق السيد؛ لأن الأصل عدم التذكية كمنظيره في السلم ويظهر أن محله ما لم يقل: ذكيتته وإلا صدق لتصريحهم بقبول خبر الفاسق، والكافر عن فعل نفسه كقوله: ذبحت هذه الشاة وعلى هذا يحمل ما بحث أنه ينبغي تصديق العبد. وأما توجيه إطلاقه بتشوف الشارع للعتق ففيه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة اللحم المزمية مكشوفة، أو في إناء.....

قوله: (ما عدا ما يجب إلخ) قضيت أنه يعتق مع بقاء القدر المذكور وهذا مخالف لما يأتي في الفصل الآتي من قوله: نعم لا أثر ليعجزه عما يجب حظه فيرفع الأمر للحاكم إلخ فلعل المراد بما ذكره هنا أن ما يجب إعطاؤه لا يسوغ معه الفسخ من السيد حتى لو فسح لم ينفذ فسحه لا أنه يعتق بمجرد بقاءه وعلى هذا ولو مات العبد فالأقرب له يرفع الأمر للقاضي بعد موته ليحكم بالتقاص إن رآه وعق العبد قيموت حراً ويكون ما كسبه لورثته فيوافق ما تقدم من أنه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء ع ش.

قوله: (أو يترأ منه إلخ) عطف على يؤدّي الجميع وعبارة النهاية مثل الأداء الإبراء والحوالة به لا عليه. اه. وعبارة المغني وفي معنى أدائه حط الباقي من الواجب والإبراء منه والحوالة به، ولا يصح الحوالة عليه، ولا الاغتياض.

(تنبيه): لو كاتبه مطلقاً وأدى بعض المال، ثم أعتقه على أن يؤدّي الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد أنه إذا أدى النجم الأول عتق وبقي الباقي في ذمته يؤديه بعد العتق صح أيضاً كما يقتضيه كلام الروضة. اه. وقوله: لو كاتبه مطلقاً إلخ نقله سم عن الروض مع شرحه وأقره. قوله: (لا عليه) أي: فإنه لا يعتق بحوالة السيد عليه بالنجوم لعدم صحة الحوالة كما مر في بابها رشدي وسم.

قوله: (للخبر الصحيح) تغليل للمتن. قوله: (أو ليس ملكك) إلى قول المتن: وإن خرج في المغني إلا قوله: ويظهر إلى المتن وقوله: وهو خير إلى نعم وقوله: وكان كإقامته البيئة وقوله: زناً وقوله: ونوزع فيه وقوله: قال الزايعي إلى ونظير ذلك. قوله: (وجب استقصاله) فإن قال: إنه سرقة فكذلك نهاية أي المصدق المكاتب ع ش. قوله: (والكافر) أي: ولو حزيناً ومزناً ع ش. قوله: (وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تركيته بنفسه. قوله: (توجيه إطلاقه) أي البحث. قوله: (ففيه نظر ظاهر) عبارة

وجوب المهر فينفق منه حيث. قوله: (أو تقع الحوالة به لا عليه) تقدم صحتها.

أو اعتقثك؛ لأنه بناء على ظاهر الحال، وهو صحة الأداء، وقد بان خلافه، أما لو قال ذلك منفصلاً عن القبض، والقرائن الدالة على أنه إنما رتبته على القبض فلا يقبل منه قوله أنه بناء على ظاهر الحال كما رجحاه وقول الغزالي: لا فرق قيده ابن الرفعة بما إذا قصد الإخبار عن حاله بعد أداء الثجوم فإن قصد إنشاء العتق برئ وعتق وتبعه البلقيني وزاد أن حالة الإطلاق كحالة قصد الإنشاء ونوزع فيه وأنه في الحالين يعتق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه وأولاده ولو قال له المكاتب: قلته إنشاء فقال: بل إخباراً صدق السيد للقرينة قال الزافعي: وهذا السياق يقتضي أن مطلق قول السيد محمول على أنه حر بما أدى وإن لم يذكر إرادته. اهـ. ونظير ذلك من قيل له: أطلقت امرأتك؟ فقال: نعم، طلقتها، ثم قال: طنت أن ما جرى بيننا

يأتي. هـ. قوله: (وقد بان خلافه) أي: فلم ينفذ العتق مُعني. هـ. قوله: (أما لو قال إلخ) مختار قوله: مُتصلاً بالقبض ع. ش. هـ. قوله: (والقرائن) قضية إفراده القرينة فيما يأتي أن التعدد ليس بمراد هنا. هـ. قوله: (فلا يقبل منه قوله إلخ) أي في الظاهر كما يدل عليه كلامه أما الباطن فهو دائر مع إدارته، وإن انتفت القرائن كما لا يخفى رشدي. هـ. قوله: (وقول الغزالي إلخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما إذا كان مُتصلاً بين قصد الإخبار وقصد الإنشاء والإطلاق وفيه نظر سم. هـ. قوله: (لا فرق) أي: بين أن يكون مُتصلاً بقبض الثجوم أو غير مُتصل مُعني وع. ش. هـ. قوله: (قيده ابن الرفعة إلخ) مُعتمد ع. ش. هـ. قوله: (وتبعه البلقيني وزاد إلخ) عبارة المُعني وقال البلقيني: محل عدم عتقه إذا قال ذلك على وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الإنشاء أو أطلق لم ترتفع بخروج المدفوع مُستحقاً بل يعتق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه وأولاده. اهـ. ويتبعني أن يكون الحكم كذلك فيما لو قال لزوجه: إن أبرأني طلقك فأبرأته من مجهول فقال: أتت طالق، ثم تبين أن الإبراء من مجهول. اهـ. هـ. قوله: (ونوزع فيه) وفي حاشية شيخنا الزيادي أنه كما لو قصد الإخبار. اهـ. وهو ظاهر لوجود القرينة الدالة عليه ع. ش. هـ. قوله: (وأنه إلخ) عطف على أن حالة الإطلاق إلخ. هـ. قوله: (في الحالين) أي: حالة قصد الإنشاء وحالة الإطلاق. هـ. قوله: (ولو قال له المكاتب إلخ) انظر هل هذا في صورة الاتصال، أو صورة الانفصال رشدي أقول: قضية السياق أنه فيهما معاً، وإن كان قوله: للقرينة يقتضي رجوعه للأولى فقط. هـ. قوله: (للقرينة) عبارة المُعني بيمينه. اهـ. هـ. قوله: (قال الزافعي إلخ) تأييد لقوله: ونوزع فيه. هـ. قوله: (أن مطلق قول السيد) أي: قوله: أنت حر وقد أطلق. هـ. قوله: (ونظير ذلك) أي: ما ذكر في صورة الانفصال كما يدل عليه قوله: فلا يقبل منه إلا

هـ. قوله: (وقول الغزالي إلخ) قضية هذا الصنيع أنه لا فرق فيما إذا كان مُتصلاً بالقبض بين قصد الإخبار وقصد الإنشاء والإطلاق وفيه نظر. هـ. قوله: (فإن قصد إنشاء العتق برئ وعتق) قد يشكل على حصول البراءة والعتق هنا عدم حصولهما في قوله الآتي: ولو عجل بعضها ليبرته من الباقي فأبرأه لم يصح الدفع، ولا الإبراء إلا أن يلتزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض، وإن قصد الإنشاء، أو أطلق فليحرز.

طلاق، وقد أفنت بخلافه فلا يُقبل منه إلا بقرينة (وإن خرج معينا فله زده)، أو ردُّ بدله إن تَلَفَ، أو بقي، وقد حَدَّثَ به عَيْبٌ عنده (وأخذ بدله)، وإن قُلَّ العَيْبُ ؛ لأنَّ العقدَ إنما يتناولُ السَّليمَ ويردُّه أو يطلِّبُ الأرضَ يتبيَّنُ أنَّ العتقَ لم يحصلْ، وإن كان قال له عند الأداء: أنت حرٌّ كما مرَّ، فإنَّ رضيَ به وكان في النجم الأخير بأنَّ حصولَ العتق من وقت القبض. (ولا يتزوّج) المكاتبُ (إلا بإذن سيِّده)؛ لأنَّه عبدٌ كما مرَّ في الخبر (ولا يتسرَّى) يعني لا يَطأُ مملوكته، وإن لم يُنزلْ (بإذنه على المذهب) لضعف ملكه وما وَقَعَ لهما في موضعٍ ممَّا يقتضي جوازَه بالإذن مَبْنِيٌّ على الضَّعيفِ أنَّ القِرْنَ غيرُ المكاتبِ يملكُ بتَمْلِيكِ السَّيِّدِ ويظهرُ أنَّه ليس له الاستمتاع بما دون الوطءِ أيضًا. (وله شراءُ الجوّاري للتجارة) تَوْشَعًا له في طُرقِ الاكتسابِ (فإن وطئها) ولم يُنَالِ بِمَنَعِها له (فلا حَدُّ) عليه. (والولدُ) من وطئِهِ (نَسِبٌ) لا حَقَّ به لِشَبْهَةِ المَلِكِ، ولا مهرٌ؛ لأنَّه المَالِكُ، وإنَّ ضَعْفَ ملكه (فإن ولدته في) حالِ بقاءِ (الكتابة) لأبيه، أو مع عتقه (أو بعد

بقرينة رشيدتي. ٥ قوله: (وقد أفنت بخلافه فلا يُقبل إلخ) عبارة المُعْنِي وقد أفتى الفقهاء بخلافه ونازعته صدقَ يمينه. اهـ.

٥ قولُ (لشي): (وإن خرج) أي: المؤدَّى من النجوم معينا أي ولم يَرْضَ السَّيِّدُ به مُعْنِي. ٥ قوله: (أو ردُّ بدله إلخ) هذا صريحٌ في أنَّه عند تَلَفِهِ أو بقاءه مع حَدوثِ عَيْبٍ فيه عنده يردُّ بدله ويأخذ بدله وفيه نظرٌ ظاهرٌ. وقياسٌ ما تقدَّم في المبيع أنَّ لا ردَّ بَلَّ له الأرضُ، ثم رأيت الزركشيَّ قال: إنما ثبت الردُّ له إذا لم يَحْدُثْ ما يَمْنَعُ فلو حَدَّثَ عنده عَيْبٌ فَلَهُ الأرضُ فإنَّ دَفْعَهُ المَكاتبِ استقرَّ العتقُ وإلا ازنَّقَ اهـ. ورأيت الروضَ قال: وإن عِلِمَ أي: بعينه بعد التَّلَفِ ولم يَرْضَ أي: به بَلَّ طَلَبَ الأرضَ بأنَّ لا عتقُ فإنَّ أدَى الأرضَ عتقٌ من حيثيذِ اهـ. قال في شرحه: فإنَّ رضيَ بالعيبِ نَقَذَ العتقُ، ثم قال في الرّوض: وإنَّ وجدَ ما قَبَضَ ناقصَ وزنٍ أو كَيْلَ فلا عتقُ، وإنَّ رضيَ عتقٌ بالإبراءِ عن الباقي اهـ. سم. ٥ قوله: (لأنَّ العقد) إلى قولِ المثنى ولو عَجَلَ النجومُ في المُعْنِي إلّا قوله: ويظهرُ إلى المثنى وقوله: لأنه لا بُدَّ إلى المثنى.

٥ قوله: (يعني لا يَطأُ إلخ) إنما أوَّلَ بذلك؛ لأنَّ التَّسْرِيَّ يُعْتَبَرُ فيه أمران: حَجَبُ الأُمّةِ عن أغْيَنِ النَّاسِ وإنزاله فيها نِهَايَةً ومُعْنِي أي: وذلك لا يُشْتَرَطُ هُنا رشيدتي. ٥ قوله: (لأنَّه المَالِكُ إلخ) أي: ولو وَجَبَ

٥ قوله: (أو ردُّ بدله إلخ) هذا صريحٌ في أنَّه عند تَلَفِهِ، أو بقاءه مع حَدوثِ عَيْبٍ فيه عنده يردُّ بدله ويأخذ بدله وفيه نظرٌ ظاهرٌ وقياسٌ ما تقدَّم في المبيع أنَّ لا ردَّ بَلَّ له الأرضُ، ثم رأيت الزركشيَّ قال: إنما يثبت الردُّ له إذا لم يَحْدُثْ ما يَمْنَعُ فلو حَدَّثَ عنده عَيْبٌ فَلَهُ الأرضُ، فإنَّ دَفْعَهُ المَكاتبِ استقرَّ العتقُ وإلا ازنَّقَ اهـ. ورأيت الرّوضَ قال: وإن عِلِمَ أي: بعينه بعد التَّلَفِ، ولم يَرْضَ أي: به بَلَّ طَلَبَ الأرضَ بأنَّ لا عتقُ فإنَّ أدَى الأرضَ عتقٌ من حيثيذِ اهـ. قال في شرحه: فإنَّ رضيَ بالعيبِ نَقَذَ العتقُ، ثم قال في الرّوض: وإنَّ وجدَ ما قَبَضَ ناقصَ وزنٍ أو كَيْلَ فلا عتقُ، وإنَّ رضيَ عتقٌ بالإبراءِ عن الباقي اهـ.

٥ قوله: (يعني لا يَطأُ إلخ) إنما أوَّلَ بذلك؛ لأنَّ التَّسْرِيَّ يُعْتَبَرُ فيه الحَجَبُ عن أغْيَنِ النَّاسِ وإنزاله فيها

عَتَقَهُ، لكن (لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنْهُ (تَبَعَهُ رَقًا وَعِتْقًا) وَلَمْ يَعْتِقْ حَالًا لِضَعْفِ مَلِكِهِ وَمَعَ كَوْنِهِ مَلِكًا لَا يَمْلِكُ نَحْوَ بَيْعِهِ؛ لِأَنَّهُ وَلَدَهُ، وَلَا يَعْتِقُ عَلَيْهِ لِضَعْفِ مَلِكِهِ بَلْ يَتَوَقَّفُ عَتَقُهُ عَلَى عَتَقِهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ تَكَاتَبَ عَلَيْهِ (وَلَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهَا عَلَقَتْ بِمَمْلُوكٍ (وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ الْعَتَقِ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ)، أَوْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَتَقِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَلَا تَخَالَفُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ لَخْظَةِ فَالْمَتْنُ اعْتَبَرَهَا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَرَّرَهُ فِي قَوْلِهِ: وَكَانَ يَطْوُهَا. وَالرُّوضَةُ حَذَفَتْهَا؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ فَتَغْلِيظُ الْمَتْنِ هُوَ الْغَلْطُ (وَكَانَ يَطْوُهَا) وَلَوْ مَرَّةً مَعَ الْعَتَقِ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَمَكْنَ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الْوَطْءِ بَأَنَّ كَانَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ مِنْ فَرَضِ وَلَادَتِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، أَوْ أَكْثَرَ يُعْلَمُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْإِمْكَانِ الْمَذْكُورِ وَإِنَّمَا هُوَ فِي صُورَةِ الْأَكْثَرِ فَقَطْ، وَأَمَّا إِذَا

عَلَيْهِ لَكَانَ لَهُ نِهَايَةٌ. □ فَوُدَّ: (مَنْهُ) أَي: مِنَ الْوَطْءِ مُعْنِي وَعَ ش وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: مِنَ الْعَتَقِ. اهـ. وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِمَا يَأْتِي فِي مُقَابِلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: أَوْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَتَقِ.

□ فَوُدَّ (لَشَيْءٍ) (تَبَعَهُ رَقًا وَعِتْقًا) أَي: فِي الْأَوَّلَى وَعِتْقًا فَقَطْ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ حَلَبِيٍّ وَعَ ش. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَعْتِقْ حَالًا) أَي: فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَعْتِقُ عَلَيْهِ لِضَعْفِ مَلِكِهِ) مُكْرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ: وَلَمْ يَعْتِقْ حَالًا إِنْخَ فَكَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَهُ كَمَا فِي الْمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (بَلْ يَتَوَقَّفُ عَتَقُهُ عَلَى عَتَقِهِ) فَإِنْ عَتَقَ عَتَقَ وَإِلَّا رَقَّ وَصَارَ لِلْسَيِّدِ مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (وَهَذَا) أَي تَوَقَّفَ عَتَقُهُ عَلَى عَتَقِ أَبِيهِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ إِنْخَ) أَي: وَلَدَ الْمُكَاتَبِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَي: عَلَى الْمُكَاتَبِ. □ فَوُدَّ: (فِي بَعْضِ الصُّوَرِ) أَي: صُورَةِ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ لِزِيَادَةِ الْمُدَّةِ حَيْثُ يُدْ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِلَخْظَةِ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ سَمَ وَرُشَيْدِي. □ فَوُدَّ: (فِي قَوْلِهِ: إِنْخَ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ إِنْخَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ فَوُدَّ: (مَعَ الْعَتَقِ) أَي: مُطْلَقًا شَرْحُ الْمُنْهَجِ أَي: أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ لِأَكْثَرَ مِنَ الْعَتَقِ بِخَيْرٍ مِي. □ فَوُدَّ: (وَأَمَكْنَ إِنْخَ) قِيْدٌ فِي الْبُعْدِيَّةِ فَقَطْ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَصَرِيحُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَبِمَا تَقَرَّرَ إِنْخَ. □ فَوُدَّ: (فَأَكْثَرَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْوَطْءِ مُعْنِي.

□ فَوُدَّ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ إِنْخَ) فِي قَوْلِ الْمَتْنِ: وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ الْعَتَقِ إِنْخَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ، أَوْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَتَقِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ التَّقْيِيدَ) أَي تَقْيِيدُ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ فَقَطْ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَيُقَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَأَمَّا إِذَا قَارَنَ إِنْخَ كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (إِنَّمَا هُوَ إِنْخَ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ: بَلْ يَخْتَاجُ لِذَلِكَ التَّقْيِيدَ فِي صُورَةِ السَّتَّةِ أَيْضًا لِصِدْقِهَا مَعَ الْوَطْءِ مَعَ الْعَتَقِ، وَلَا كَلَامَ وَمَعَ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ، وَلَا يُمَكِّنُ حَيْثُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الْوَطْءِ فَنَائِدَةُ ذَلِكَ التَّقْيِيدَ فِي صُورَةِ السَّتَّةِ الْاحْتِرَازُ عَنْ هَذِهِ

ش م ر. □ فَوُدَّ: (فِي بَعْضِ الصُّوَرِ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْبَعْضَ هُوَ صُورَةُ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ لِزِيَادَةِ الْمُدَّةِ حَيْثُ يُدْ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِلَخْظَةِ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ. □ فَوُدَّ: (إِنَّمَا هُوَ إِنْخَ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ: بَلْ يَخْتَاجُ لِذَلِكَ التَّقْيِيدَ فِي صُورَةِ السَّتَّةِ أَيْضًا لِصِدْقِهَا مَعَ الْوَطْءِ مَعَ الْعَتَقِ، وَلَا كَلَامَ وَمَعَ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ، وَلَا يُمَكِّنُ حَيْثُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الْوَطْءِ فَنَائِدَةُ ذَلِكَ التَّقْيِيدَ فِي صُورَةِ السَّتَّةِ الْاحْتِرَازُ عَنْ هَذِهِ مَا الْحَالَةِ وَلَوْ كَانَتْ عِبَارَتُهُ هَكَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي صُورَةِ الْوَطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِشْكَالٌ فَلْيُحَرَّرْ.

قَارَنَ الوطءَ العتقَ فيلزمُ الإمكانُ منه؛ لأنَّ الغرضَ أَنَّهُ لِسِتَّةِ بعدَ العتقِ فتأَمَّلْهُ (فهو حُرٌّ وهي أُمٌّ وَلَدٌ) لِظُهْورِ العُلُوقِ بعدَ الحُرِّيَّةِ تَغْلِيْبًا لَهَا فَلَا يُنْظَرُ لاحتِمَالِهِ قَبْلَهَا، فَإِنْ انْتَفَى شَرْطُ مِمَّا ذُكِرَ بِأَنَّ لَمْ يَطَّأَهَا معَ العتقِ ولا بعده، أو وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الوطءِ لَمْ تَكُنْ أُمٌّ وَلَدٌ لِعُلُوقِهَا بِهِ فِي حَالِ عَدَمِ صِحَّةِ إِيْلَادِهِ. (وَلَوْ عَجَلٌ) الْمُكَاتَّبُ (الثُّجُومُ) قَبْلَ وَقْتِ حُلُولِهَا أَوْ بَعْضُهَا قَبْلَ مَجْلِهِ (لَمْ يُجْبَرْ السَّيِّدُ عَلَى الْقَبُولِ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْامْتِنَاعِ) مِنْ قَبْضِهَا (عَرَضٌ) صَحِيحٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي السَّلَامِ (كَمُؤَنَةِ حِفْظِهِ) أَيِ: مَالِ الثُّجُومِ إِلَى مَجْلِهِ، أَوْ عَلَفِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَمَا قَبْلَهُ يُغْنِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِثَالٌ (أَوْ خَوْفٌ عَلَيْهِ) لِنَحْوِ نَهَبٍ، وَإِنْ كَاتَبَهُ فِي وَقْتِهِ؛ لِمَا فِي الْإِجْبَارِ حِينَئِذٍ مِنَ الضَّرَرِ وَكَذَا لَوْ كَانَ يُؤَكِّلُ عِنْدَ الْمَحَلِّ طَرِيقًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: أَوْ لِقَلَّا تَعَلَّقَ بِهِ زَكَةٌ (وَالَا) يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ صَحِيحٌ فِي الْامْتِنَاعِ (فَيُجْبَرْ) عَلَى الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ لِلْمُكَاتَّبِ عَرَضًا صَحِيحًا فِيهِ وَهُوَ الْعَتَقُ، أَوْ تَقْرِيبُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى السَّيِّدِ وَلَمْ يَقُولُوا هُنَا بِنَظِيرِ مَا مَرَّ أَيْفًا مِنَ الْإِجْبَارِ عَلَى الْقَبْضِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَلِكَ،.....

الحَالَةُ وَلَوْ كَانَتْ عِبَارَتُهُ هَكَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي صُورَةِ الْوُطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِشْكَالٌ فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. سَمِ عَلَى حِجِّ رَشِيدِيٍّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَالَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا لَيْسَ مِمَّا يَتَوَقَّعُ فِيهَا الْعُلُوقُ مَعَ الْحُرِّيَّةِ حَتَّى يُحْتَاجَ لِلِاحْتِرَازِ عَنْهَا بِخِلَافِ صُورَةِ الْأَكْثَرِ أَيِ: مَا إِذَا وَلَدَتْهُ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَتَقِ مَعَ كَوْنِ الْوُطْءِ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَوُدَّ: (بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ) هَلَّا قَالَ: أَوْ مَعَهَا سَمِ. فَوُدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ قَبْلَهَا) أَيِ: احْتِمَالِ الْعُلُوقِ قَبْلَ الْحُرِّيَّةِ. فَوُدَّ: (الْمُكَاتَّبُ) إِلَى قَوْلٍ وَلَوْ آتَى بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَحَدَفَ إِلَى الْمَثْنِ. فَوُدَّ: (قَبْلَ مَجْلِهِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ أَيِ: وَقْتُ حُلُولِهِ نِهَائَةً. فَوُدَّ: (أَيِ: مَالِ الثُّجُومِ إِلَخْ) كَالطَّعَامِ الْكَثِيرِ مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَمَا قَبْلَهُ) هُوَ قَوْلُهُ: مُؤَنَةُ حِفْظِهِ ع ش. فَوُدَّ: (يُغْنِي عَنْهُ) أَيِ عَنْ قَوْلِ أَصْلِهِ، أَوْ عَلَفِهِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مِثَالٌ) وَلِأَن حِفْظَهُ شَامِلٌ لِحِفْظِ رُوحِهِ وَلَعَلَّ هَذَا أَوْ لَى مِمَّا قَالَهُ الشَّارِحُ رَشِيدِيٍّ. فَوُدَّ: (لِنَحْوِ نَهَبٍ إِلَخْ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ بِسَبَبِ ظَاهِرٍ يَتَوَقَّعُ زَوَالَهُ بِأَنَّ كَانَ زَمَنُ نَهَبٍ أَوْ إِبْرَاءٍ وَلَوْ كَاتَبَهُ فِي وَقْتِ نَهَبٍ وَنَحْوِهِ وَعَجَلٌ فِيهِ لَمْ يُجْبَرْ أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَزُولُ عِنْدَ الْمَحَلِّ قَالَ الرَّوْيَانِيُّ: فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخَوْفُ مَعْنُودًا لَا يُزْجَى زَوَالُهُ لَزِمَهُ الْقَبُولُ قَوْلًا وَاحِدًا وَبِهِ جَزَمَ الْمَاوَرَدِيُّ. اهـ. فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِلَخْ) وَهُوَ ظَاهِرٌ مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَهُوَ الْعَتَقُ) أَيِ: إِذَا عَجَلَ جَمِيعَ الثُّجُومِ وَقَوْلُهُ: أَوْ تَقْرِيبُهُ أَيِ: إِذَا عَجَلَ بَعْضَهُ ع ش. فَوُدَّ: (بِنَظِيرِ مَا مَرَّ إِلَخْ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا آتَى الْمُكَاتَّبُ بِمَالٍ فَقَالَ السَّيِّدُ: هَذَا حَرَامٌ، وَلَا بَيِّنَةٌ وَحَلَفَ الْمُكَاتَّبُ أَنَّهُ حَلَالٌ أُجِبَ السَّيِّدُ عَلَى أَخْذِهِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ عَنْهُ مُغْنِي وَسَمِ. فَوُدَّ: (فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَلِكَ إِلَخْ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْبُلْقِينِيُّ مُغْنِي عِبَارَةَ النَّهَائَةِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَنْ يُقَالَ هُنَا بِنَظِيرِهِ الْمَارُّ مِنَ الْإِجْبَارِ إِلَخْ.

فَوُدَّ: (بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ) هَلَّا قَالَ: أَوْ مَعَهَا. فَوُدَّ: (وَلَمْ يَقُولُوا هُنَا بِنَظِيرِ مَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ فِي مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ آتَى بِمَالٍ فَقَالَ السَّيِّدُ: هَذَا حَرَامٌ وَيُقَالُ: لِلْسَّيِّدِ تَأْخُذُهُ، أَوْ تَبَرُّهُ.

وهو ما رجحه البلقيني وحذف هنا للعلم به من ثم وعليه فارق ذلك ما مر في السلم من عدم الإجبار على الإبراء بأن الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن لتشوف الشارع إليه فضيق فيها بطلب الإبراء ويحتمل الفرق لحلول الحق ثم لا هنا (فإن أبي) قبضه لعجز القاضي عن إجباره أو لكونه لم يجده (قبضه القاضي) عنه وعتق المكاتب إن حصل بالموذى شرط العتق؛ لأنه نائب الممتنع كما لو غاب وإنما لم يقبض ذين الغائب في غير هذا؛ لأن الغرض هنا العتق ولا خيرة للسيد فيه وثم سقوط الدين عنه وبقاؤه في ذمة المدين أصلح للغائب من أخذ القاضي له؛ لأن يده عليه يد أمانة ولو أتى به في غير بلد العقد ولتقله إليها مؤنة، أو كان نحو خوف لم يجبر ولا أجبر قاله الماوردى. (ولو عجل بعضهما) أي: النجوم قبل المحل (ليبرته من الباقي) أي بشرط ذلك من أحدهما ووافقه الآخر (فأبراه) مع الأخذ (لم يصح الدفع، ولا الإبراء) للشروط الفاسد؛ لأنه يشبه ربا الجاهلية كان أحدهم إذا حل دئنه قال لمدينه: اقض، أو زد، فإن لم يقبضه زاد في الدين، والأجل فعلى السيد رد المأخوذ، ولا عتق، نعم، لو أبراه عالمًا بفساد الدفع صح وعتق كما بحثه الزركشي كالأذرعي أخذًا من كلام المصنف

• قوله: (وهو ما رجحه البلقيني) أي: وجزم به شرح المنهج سم. • قوله: (قبضه) أي والإبراء عنه على ما مر مغني أي: من أن ما هنا كتنظيره المار. • قوله: (أو لكونه لم يجده) إن كان المغني أن المكاتب لم يجد القاضي لم يتأت مع قول المصنف قبضه القاضي، وإن كان المغني أن المكاتب، أو القاضي لم يجد السيد لم يتأت مع قول المصنف فإن أبي ولعل المراد الثاني وكان قد هرب مثلاً بعد الإبراء رشيدتي أقول: ويؤيد الثاني قول المغني أو غاب. • قوله: (إن حصل الخ) قيد لعنتي المكاتب لا لقبض القاضي؛ لأن ما يحضره المكاتب يقبضه القاضي، وإن كان بعض النجوم ع ش عبارة المغني إن أدى الكل. اه. • قوله: (كما لو غاب) أي: السيد. • قوله: (فيه) أي في بقاء النجوم في ذمة المكاتب. • قوله: (لأن يده) أي: القاضي. • قوله: (ولو أتى به) أي: مال الكتابة بعد حلوله. • قوله: (مؤنة) أي: لها وقع ع. • قوله: (أي: النجوم) إلى الفرع في المغني لا قوله: نعم إلى ويجري وإلى الفضل في النهاية إلا قوله: وكذا إن أطلق فيما يظهر. • قوله: (أي: بشرط ذلك الخ) لعل الأولى إسقاط الباء. • قوله: (يشبه ربا الجاهلية الخ) أي: من حيث جلب التفع حلي أي: ولا فما هنا في مقابلة التقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة، أو من حيث جعل التعجيل مقابلة بالإبراء من الباقي فهو كجعلهم زيادة الأجل مقابلة بمال بجيرمي. • قوله: (ربا الجاهلية) أي: المجمع على حرمة مغني.

• قوله: (وهو ما رجحه البلقيني) أي: وجزم به في شرح المنهج فقال: وظاهر مما مر أنه لا يتعين الإجبار على القبض بل إما عليه، أو على الإبراء وفارق نظيره في السلم وساق الفرق الذي نقله الشارح.

وَيَجْزِي ذَلِكَ فِي كُلِّ ذَيْنَ عُجِّلَ بِهَذَا الشَّرْطِ.

(فَرَعٌ): أَوْصَى بِتُجُومِ الْمُكَاتِبِ فَعَجَزَ فَعَجَزَهُ الْمَوْصَى لَهُ لَمْ يَنْفُذْ وَكَانَ رَدًّا مِنْهُ لِلْوَصِيَّةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ: مَا يُؤَدِّيهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ لِلْوَرِثَةِ (وَلَا يَصْحَحُ بَيْعُ التُّجُومِ)؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا لَمْ يُقْبَضْ. وَمَا يَتَطَرَّقُ الشَّقُوطُ إِلَيْهِ كَالْمُسْلِمِ فِيهِ بَلْ أَوَّلَى؛ لِلزُّومِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ (و) كَذَا لَا يَصْحَحُ (الاعْتِيَاضُ عَنْهَا) مِنَ الْمُكَاتِبِ كَمَا صَحَّحَاهُ هُنَا لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا، لَكِنْ اعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ مَا جَرَّيَا عَلَيْهِ فِي الشُّفْعَةِ مِنْ صَحَّتِهِ لِلزُّومِهَا مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ مَعَ تَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعِتْقِ (فَلَوْ بَاعَ) هَا السَّيِّدُ لِآخَرَ (وَأَذًا) هَا الْمُكَاتِبُ (إِلَى الْمُشْتَرِي لَمْ يَعْتَقْ فِي الْأَظْهَرِ) وَإِنْ تَضَمَّنَ الْبَيْعُ الْإِذْنَ فِي قَبْضِهَا؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ بِحَكْمِ الشُّرَاءِ الْفَائِدِ فَلَمْ يَصْحَحْ قَبْضُهُ فَلَا عِتْقَ (وَيُطَالِبُ السَّيِّدُ الْمُكَاتِبَ) بِهَا (و) يُطَالِبُ (الْمُكَاتِبُ الْمُشْتَرِيَّ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ)؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ فُسَادِ قَبْضِهِ. وَفَارَقَ الْمُشْتَرِي الْوَكِيلَ بِأَنَّهُ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمَا فُسَادَ الْبَيْعِ وَأَذَنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي قَبْضِهَا كَانَ كَالْوَكِيلِ فَيَعْتَقُ بِقَبْضِهِ (وَلَا يَصْحَحُ بَيْعُ رَقَبَتِهِ) أَيُّ: الْمُكَاتِبِ كِتَابَةً صَحِيحَةً بِغَيْرِ رِضَاهُ (فِي الْجَدِيدِ) كَالْمُسْتَوْلَدَةِ.....

قوله: (وَيَجْزِي ذَلِكَ) أي: ما ذكره المصنفُ مُغْنِيَّ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الْاسْتِذْرَاكِ. قوله: (لَمْ يَنْفُذْ) أي: تَعَجِزُ الْمَوْصَى لَهُ ع. ش. قوله: (لِلْوَرِثَةِ) أي: وَرَثَةِ السَّيِّدِ. قوله: (لِأَنَّهُ بَيْعٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفَارَقَ فِي الْمُغْنِي. قوله: (لِلزُّومِ) أي: السَّلَمِ.

قوله (سَيِّدُ) (وَالاعْتِيَاضُ إِلَيْهِ) أَيِ الْاسْتِئْذَالِ كَأَن يَكُونَ التُّجُومُ ذَنَائِرَ فَيُعْطَى الْمُكَاتِبُ بِذَلِكَ دَرَاهِمَ مُغْنِي. قوله: (كَمَا صَحَّحَاهُ هُنَا) تَبَعًا لِلْبَغَوِيِّ وَهَذَا أَوْ جِهَ مِمَّا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ الْجَوَازِ لِمَا مَرَّ، وَإِنْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ مَا هُنَاكَ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا هُنَا فِي مَتْنِهِ مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ اعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ مَا جَرَّيَا عَلَيْهِ فِي الشُّفْعَةِ إِلَيْهِ. قوله: (فَلَوْ) بِاعِهَا السَّيِّدُ إِلَيْهِ) أَي: عَلَى خِلَافِ مَتْنِ ع. ش. قوله: (الْمُشْتَرِي الْوَكِيلُ) فَاعِلٌ فَمَفْعُولٌ.

قوله: (بِأَنَّهُ) أَي: الْمُشْتَرِي. قوله: (وَأَذَنَ لَهُ) أَي: لِلْمُشْتَرِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ اشْتِرَاطُ صَرَاحَةِ الْإِذْنِ هُنَا وَعَدَمُ كِفَايَةِ الْإِذْنِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْبَيْعُ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (كِتَابَةً صَحِيحَةً) خَرَجَ بِهَا الْفَائِدَةُ فَإِنَّ الْمَنْصُوصَ فِي الْأُمِّ صَحَّةُ الْبَيْعِ فِيهَا إِذَا عَلِمَ الْبَائِعُ بِفُسَادِهَا لِيَقَائِهِ عَلَى مِلْكِهِ كَالْمُعَلَّقِ عِنْتَهُ بِصِفَةٍ وَكَذَلِكَ إِنْ جَهِلَ بِذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ مُغْنِي. قوله: (بِغَيْرِ رِضَاهُ) أَي: فَإِنْ رَضِيَ بِهِ جَازَ وَكَانَ رِضَاهُ فَسَخًا كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِي تَعْلِيْقِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ وَقَدْ رَضِيَ بِإِبْطَالِهِ مُغْنِي. قوله (سَيِّدُ) (فِي الْجَدِيدِ) وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالْقَدِيمُ: يَصْحَحُ كَبَيْعِ الْمُعَلَّقِ عِنْتَهُ بِصِفَةٍ وَبِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ مُغْنِي.

قوله: (كَالْمُسْتَوْلَدَةِ) قَدْ يُقَالُ: لَوْ أَشْبَهَ الْمُسْتَوْلَدَةُ اسْتَوَى رِضَاهُ وَعَدَمُهُ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي: لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَرْفَعُ الْكِتَابَةَ لِلزُّومِهَا مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ فَيَبْقَى مُسْتَحَقُّ الْعِتْقِ فَلَمْ يَصْحَحْ بَيْعُهُ كَالْمُسْتَوْلَدَةِ.

قوله: (كَالْمُسْتَوْلَدَةِ) قَدْ يُقَالُ: لَوْ أَشْبَهَ الْمُسْتَوْلَدَةُ اسْتَوَى رِضَاهُ وَعَدَمُهُ.

وفارق المعلق عتقه بصفة بأن ذلك يُشبه الوصية فجاز الرجوع عنه، بخلاف المكاتب. وشراء عائشة لبريرة رضي الله عنها مع كتابتها كان بإذن بريرة ورضاها فيكون فسخا منها ويؤشده له أمره ﷺ بعثتها، ولو بقيت الكتابة لعنقت بها فإن الأصح على القديم أن الكتابة لا تنفسخ بالبيع بل تنتقل للمشتري مكاتبا. وبحث البلقيني صحة بيعه بشرط العتق وإنزاع فيه قولهما لا يصح بيعه بيعا ضمينيا ولكنه خالف في هذه أيضا وبحث جواز بيعه لنفسه كبيعته من غيره برضاه فيكون فسخا للكتابة كما تقرر (فلو باع) له السيد (فأدى الثجوم إلى المشتري ففي عتقه القولان) السابقان في بيع نجومه أظهرهما المنع (وهبته) وغيرها (كبيعه) فتبطل بغير رضاه أيضا وكذا الوصية به إن تجزأها لا إن علقها بعدم عتقه. (وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده) أي: عبد المكاتب (وتزويج أمته) وغير ذلك من التصرفات؛ لأنه معه في المعاملات كأجنبي وذكر التزويج هنا ليثبت على امتناع غيره بالأولى، وفي التكاح لغرض آخر فلا تكرر.

(تنبيه): محل الخلاف إذا لم يرض المكاتب بالبيع فإن رضي به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضي حسين في تعليقه؛ لأن الحق له وقد رضي بإبطاله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب. اهـ. وهي سائلة عن الإشكال المذكور. هـ. قوله: (وفارق إلخ) رد لدليل القديم. هـ. قوله: (ويؤشده له) أي: يدل للفسخ. هـ. قوله: (ولو بقيت الكتابة إلخ) بقاء الكتابة لا ينافي إعتاقها لصحة إعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم مما تقدم سم. هـ. قوله: (بل تنتقل) أي: رتبة المبيع. هـ. قوله: (وبحث البلقيني) إلى الفضل في المعنى إلا قوله: وذكر التزويج إلى المثنى وقوله: سواء إلى المثنى. هـ. قوله: (وبحث البلقيني إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما بحثه البلقيني جواز بيعه من نفسه إلخ لا يبيعه بشرط عتقه كما دل عليه قولهما لا يصح بيعه بيعا ضمينيا خلافا لما بحثه البلقيني هنا. اهـ. وعبارة المعنى ويستثنى أيضا صور منها ما إذا بيع بشرط العتق فإنه يصح، وإن لم يرض المكاتب وترفع الكتابة ويلزم المشتري إعتاقه والولاء له ذكره البلقيني ومنها البيع الضمني إذا قال: اعتق مكاتبك عني على ألف ذكره البلقيني أيضا وقال: إنه أو لى بالجواز من التي قبلها مع اغترافه بأن المنقول في أصل الروضة البطلان وإذا كان المنقول في هذه البطلان فالبطلان في التي قبلها بطريق الأولى وهو كذلك ومعنى البطلان في هذه أن العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعق ولا يستحق الغرض كما سيأتي ومنها ما إذا باع المكاتب من نفسه فإنه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسبه، ولا ولده ومنها ما إذا جنى ومنها إذا عجز نفسه. اهـ. بحذف. هـ. قوله: (في هذه) أي: في مسألة البيع الضمني.

هـ. قوله: (وذكر التزويج إلخ) عبارة المعنى تنبيه مسألة النكاح مكررة سبقت في النكاح. اهـ.

هـ. قوله: (ولو بقيت الكتابة إلخ) بقاء الكتابة لا ينافي إعتاقها لصحة إعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم مما تقدم.

(ولو قال) له (رجلٌ: أعتق مكاتبك) عنك وكذا إن أطلق فيما يظهر (على كذا) سواءً أقال: عليّ أم لا خلافاً لمن قيد بالأوّل (ففعّل عتق ولزمه ما التزم) كما لو قال ذلك في المستولدة، وهو بمنزلة فداء الأسير، أمّا لو قال: أعتقه عتّي على كذا فقال: أعتقه عنك فلا يعتق عن السائل بل عن المعتق، ولا يستحقّ المال ولو علّق عتقه على صفة فوجدت عتق كما مرّ وبرئ عن التّجوم فينبغه كسبه.

فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من جانب

وما يترتّب عليهما وما يطرأ عليهما من فسخ، أو انفساخ وجنّيته، أو الجناية عليه وما يصحّ من المكاتب وما لا يصحّ (الكتابة) الصحيحة كما يُعلم من كلامه الآتي (لازمة من جهة السيّد)؛ لأنها لحظّ المكاتب فقط فكان كالمرتّهين، والسيّد كالزّاهين. ويُعلم من لزومها من جهته أنّه (ليس له فسحها)، لكن صرح به ليترتّب عليه قوله: (إلا أن يعجز عن الأداء) عند المحلّ ولو عن

❦ قول (سني): (ولو قال له) أي: للسيّد وقوله: رجلٌ أي مثلاً مُعني. ❦ قوله: (وكذا إن أطلق إلخ) يقتضيه كلام المنهج ع ش عبارة السيّد عمّر وقوله: فيما يظهر عبارة المُعني محلّ ذلك ما إذا قال: أعتقه وأطلق أمّا إذا قال: أعتقه عتّي إلخ وبه يُعلم أنّ صورة الإطلاق منقولة، وإن أو هم كلام الشارح أنّها منبوذة له. اه. ❦ قول (سني): (عتق) أي: من الآن وفاز السيّد بما قبضه من المكاتب من التّجوم ع ش. ❦ قوله: (بل عن المُعني) أي: كالتّي قبلها رشيديّ عبارة ع ش أي لأن في عتقه عن السائل تملكاً له وهو باطل فالغني تقييد الإعتاق بكونه عن السائل وبقي أضله. اه. ❦ قوله: (جنقة) أي المكاتب. ❦ قوله: (كما مرّ) أي: في التّذيير قُيِّل فضل في حكم حمل المُدبرة.

فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيّد

❦ قوله: (في بيان لزوم الكتابة) إلى قوله: فإن قلت: مرّ في الطلاق في النهاية إلّا قوله: وهذا تصوير إلى المثني وقوله: لكّنه أكّد فيما يظهر وقوله: له دين إلى المثني وقوله: ليستوفيه وقوله: وتقلّه بعضهم إلى المثني وقوله: والإذن قبل الحلول إلى المثني. ❦ قوله: (عليهما) أي: على اللزوم والجواز وقوله عليها أي: على الكتابة. ❦ قوله: (وجنّيته، أو الجناية عليه) لم يتقدّم للضمير مرّجع رشيديّ. ❦ قوله: (الصحيحة) أمّا الفاسدة فهي جائزة من جهته على الأصحّ مُعني. ❦ قوله: (من كلامه الآتي) أي: في الفصل الآتي. ❦ قوله: (لأنها) إلى قول المثني ولو استمهل في المُعني إلّا قوله: أو يحكم بالتقاص إلى وإلا إن غاب وقوله: وهذا تصوير إلى المثني وقوله: لكّنه أكّد فيما يظهر. ❦ قوله: (لكن صرح به) أي بقوله: ليس له فسحها. ❦ قول (سني): (إلا أن يعجز) أي المكاتب مُعني وسمّ.

فصل الكتابة لازمة من جهة السيّد ليس له فسحها إلخ

❦ قوله: (إلا أن يعجز) أي: المكاتب.

بعض النجم فله فسحها فتفسخ بغير حاكم، ولا تنفسخ بمجرّد عجزه من غير فسح، نعم، لا أثر لعجزه عما يجب خطه فيرفع الأمر للحاكم ليُلزِم السّيّد بالإتياء، والمكاتب بالأداء أو يحكم بالتقاص إن رآه للمصلحة وإنما لم يحصل التقاص بنفسه؛ لعدم وجود شرطه الآتي إلا إن غاب كما يأتي، أو امتنع مع القدرة من الأداء فللسّيّد فسحها حينئذ (وجائزة للمكاتب فله

قوله: (فله فسحها إلخ) أي: فللسّيّد الفسخ في ذلك قال الماوردي: ويُسْتَرَطُ أَنْ: يقول قد عجزت عن الأداء ويقول السّيّد: فسخت الكتابة، ولا حاجة فيه إلى حاكم؛ لأنه مُتَّفَقٌ عليه كالفسخ بالعيب مُعْنِي عبارة سم قال في شرح البهجة: بأن يقول: فسخت الكتابة أو أبطلتها، أو عجزت العبد ونحو ذلك اهـ. ومثله في الرّوض وبه يظهر الفرق بين تعجيز العبد نفسه وتعجيز السّيّد إياه بشرطه وأن الأول لا تنفسخ به الكتابة بخلاف الثاني. اهـ. قوله: (لا أثر لعجزه إلخ) عبارة المُعْنِي أما إذا عجز عن القدرة الذي يحطّ عنه أو يُبَذَّل له فإنه لا يفسخ؛ لأن عليه مثله، ولا يحصل التقاص؛ لأن للسّيّد أن يؤتبه من غيره، لكن يرفع المكاتب الأمر إلى الحاكم إلخ قال ع ش: ولو اختلفا صدق السّيّد وجاز له الفسخ حيث ادّعى أن الباقي أكثر مما يجب في الإتياء وحلف عليه. اهـ. قوله: (لعدم وجود شرطه إلخ) عبارة شرح الإزّشاد لتعلّق العتق بالأداء ولأن الحطّ، وإن كان أصلاً فللسّيّد إبداله من مال آخر انتهت. اهـ. سم. قوله: (شرطه الآتي) أي: من اتفّق الديّتين في الجنس والحلول والاستقرار ولعلّ صورة المسألة أن القيمة من غير جنس النجوم ولا قما المانع من التقاص؟ اللهم إلا أن يقال: إن ما يجب خطه في الإتياء ليس ديّناً على السّيّد، وإن وجب دفعه رفقا بالعبد ومن ثمّ جاز للسّيّد أن يدفع من غير النجوم ع ش وقوله: أن القيمة لم يظهر إلى المراد به عبارة الشارح في الفضل الآتي بأن كانا ديّنين نقدّين واتفقا جنساً ونوعاً وصفاً واستقراراً وحلوا. اهـ. قوله: (والأ إن غاب إلخ) عطفت على المشي عبارة المُعْنِي

قوله: (فله فسحها) أي: السّيّد. قوله: (فله فسحها) قال في شرح الرّوض: وإن لم يثبت عجزه بإقراره، أو بيّنة لتعدّر وصوله إلى العوض كالبائع إذا أفلس المشتري بالثمن ويفسخ بنفسه وكذا بالقاضي لكنّ عنده أي: القاضي يحتاج أن يثبت أي يقيم بيّنة بالكتابة وحلول النجم. اهـ. وهذا الصنيع كالضريح في تعلّق قوله: وإن لم يثبت عجزه إلخ بقوله: وكذا بالقاضي فانظر إذا نازع المكاتب في عجزه. قوله: (من غير فسح) قال في البهجة: وفسحها له أي: للسّيّد فسح الكتابة عند حلول نجمها إن عجز المكاتب عن الأداء قال في شرحها: بأن يقول: فسخت الكتابة، أو أبطلتها أو عجزت العبد ونحو ذلك. اهـ. ومثله في الرّوض وبه يظهر الفرق بين تعجيز العبد نفسه وتعجيز السّيّد إياه بشرطه وأن الأول لا تنفسخ به الكتابة بخلاف الثاني، وصرّح في الرّوض بعد تعجيز السّيّد من صيغ الفسخ حيث قال: قرع قول السّيّد: فسخت الكتابة، أو أبطلتها ونقضتها وعجزته فسح، ولا تعود بالتقدير. اهـ.

قوله: (لعدم وجود شرطه إلخ) عبارة شرح الإزّشاد لتعلّق العتق بالأداء ولأن الحطّ، وإن كان أصلاً فللسّيّد إبداله من مال آخر. اهـ. قوله: (أو امتنع مع القدرة من الأداء فللسّيّد فسحها) قال في شرح

ترك الأداء وإن كان معه وفاة؛ لأن الحظ له (فإذا عجز نفسه) بقوله: أنا عاجز عن كتابتي مع تركه الأداء ولو مع القدرة عليه وهذا تصوير، والمدار إنما هو على الامتناع مع القدرة فمتى امتنع من الأداء عند المحل (فليسيد) ولو على التراخي (الصبر) والفسخ بنفسه، وإن شاء بالحاكم؛ لأنه مَجْمَعٌ عليه فلم يتوقف على حاكم لكنه أكد فيما يظهر (وللمكاتب)، وإن لم يعجز نفسه (الفسخ) لها (في الأصح) كما أن للمؤتَهِنِ فسخ الزهن وإذا عاد للرق فأكسابه كلها للسيد إلا اللقطة كما مر. (ولو استمهل المكاتب السيد (عند حلول) التجم الأخير، أو غيره لعجزه عن الأداء حينئذ (استحب) له استخبارًا مؤكداً (إمهاله) إعانة له على العتي أولاً لعجزه لزمه الإمهال بقدر إخراج المال من محله ووزنه ونحو ذلك ويظهر أنه يلزمه؛ لما يحتاج

تنبيه يرد على حصره الاستثناء صورتان إحداهما إذا امتنع من الأداء مع القدرة عليه فليسيد الفسخ كما في الروضة كأصلها الثانية إذا حل التجم والمكاتب غائب ولم ينع المال كما سيذكره المصنف. اهـ.
 قول (سني: (وفاة) أي ما بقي بشجوم الكتابة مُغني. قول: (لأن الحظ له) أي قاشبه المؤتَهِنِ مُغني.
 قول: (وهذا) أي: تقييد المصنف الفسخ بتعجز المكاتب نفسه سم. قول: (فمتى امتنع إلخ) أي: مع القدرة. قول: (ولو على التراخي) المناسب تأخيرهُ مع حذف الغاية عن قول المصنف: والفسخ بنفسه كما في المغني والتهاية.

قول (سني: (وإن شاء بالحاكم) إن ثبتت الكتابة عنده وحلول التجم والعجز بإقرار، أو بينة مُغني.
 قول: (لأنه مَجْمَعٌ عليه إلخ) تغليل لأصل المتن رشيدتي. قول: (وإذا عاد للرق إلخ) في الروض ويرق كل من تكاتب عليه من ولد ووالد أي: إذا مات رقيقاً أو فسح السيد كتابته لعجز أو غيره وصار وما في يده أي: من المال ونحوه للسيد إن لم يكن عليه دين قال في شرحه: وإلا فسيأتي حكمه انتهى.
 اهـ. سم. قول: (فأكسابه كلها للسيد) ولكن يجب عليه أن يرد ما أعطي من الزكاة مُغني زاد الأسنى على من أعطاهما إن كان باقياً وبذلك إن كان تالفاً. اهـ. قول: (إلا اللقطة) أي: فالأمر فيها للقاضي ع ش. قول: (كما مر) أي: في بابها مُغني. قول: (لزمه الإمهال إلخ) ويُعذر لمانع يطرأ كضياع المفتاح، أو نحوه قيمهل لذلك أخذاً مما يأتي من أنه لو غاب ماله دون مزحلتين أمهل ع ش.

الروض: وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحاوي الصغير فتقييد الأصل الفسخ بتعجز المكاتب نفسه ليس بظاهر. اهـ. قول: (فإذا عجز نفسه فليسيد الصبر والفسخ إلخ) منه يعلم أنها لا تنسخ بمجرد تعجزه نفسه بخلاف تعجز السيد إياه بشرطه كما في الحاشية الأخرى. قول: (وإذا عاد للرق فأكسابه كلها للسيد) في الروض ويرق كل من تكاتب عليه من ولد، ووالد أي: إذا مات رقيقاً، أو فسح السيد كتابته لعجز، أو غيره، وصار وما في يده من المال ونحوه للسيد إن لم يكن عليه دين قال في شرحه: وإلا فسيأتي حكمه اهـ. وفي الروض أيضاً قبل ذلك ومتى فسخت يثور السيد بما أخذ لكن يرد ما أعطي من الزكاة أي: على من أعطاهما إن كان باقياً وبذلك إن كان تالفاً. اهـ.

إليه كأكلي وقضاء حاجة وأنه لا تتوسّع الأعداء هنا توسّعها في الشفعة، والرد بالعيب؛ لأن الحق هنا واجب بالطلب فلم يجوز تأخيرها إلا للأمر الضروري ونحوه، ومن ثم يظهر أن المدين في الدين الحال بعد مطالبة الدائن له كالمكاتب فيما ذكر؛ لأنه يلزمه الأداء فوراً بعد الطلب (فإن أمهل) هـ (ثم أراد) السيد وفهم أن الضمير للعبد غلط (الفسخ فله)؛ لأن الحال لا يتأجل (وإن كان) له دين ثابت على ملىء، أو (معه عروض أمهله) وجوباً ليستوفيه، أو (ليبيعها) لقرب مدتها وعظيم مصلحتها (فإن عرض كساده)، أو غيره (فله أن لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام) لتضرره لو زمه إمهال أكثر من ذلك ويفرق بينه وبين ضبط ما يليه بدون يومين بأن مانع البيع لا ضابط له فقد يزيد ثمه وقد ينقص فأنيط الأمر فيه بما يطول عرفاً، وهو ما زاد على الثلاثة، وأما الغائب فالمدار فيه على ما يجعله كالحاضر وما لا فلا. وقد تقرّر فيما مرّ أن ما دون المرحلتين كالحاضر، بخلاف ما فوق ذلك وبهذا يتّجه اعتماد ما في المتن دون ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أولاً أنه إنما يلزمه إمهال دون يومين كما لو غاب ماله المذكور في قوله (وإن كان ماله غائباً أمهله) وجوباً (إلى الإحضار إن كان دون مرحلتين)؛ لأنه بمنزلة الحاضر (ولاً) بأن غاب لمرحلتين فأكثر (فلا) يلزمه إمهال لطول المدة وللسيد الفسخ. (ولو حلّ التخم)،

قوله: (السيد) إلى قوله: ويفرق في المعنى. □ قوله: (وفهم أن الضمير) أي: ضمير أراد رشدي عبارة المعنى قوله: (فإن أمهل السيد مكاتبه، ثم أراد الفسخ بسبب مما مرّ فله ذلك. اهـ. □ قوله: (له دين إلخ) عبارة المعنى تنبيه إمهال لإحضار دين حال على ملىء مؤقّر أو عليه بيّنة حاضرة وإحضار مال مودع. اهـ. □ قوله: (أو معه عروض) أي: وكانت الكتابة غيرها واستمهل ليبيعها معني. □ قوله: (ليستوفيه) أي الدين. □ قوله: (لقرب مدتها) أي المهلة. □ قوله: (وعظيم مصلحتها) وهو العتق. □ قوله: (لتضرره إلخ) أي: يمتنع من الوصول إلى حقه، وإن لم يكن محتاجاً إليه ع. □ قوله: (بيّنة) أي: بين ضبط الإمهال هنا بثلاثة أيام. □ قوله: (ما يليه) أي ما لو غاب ماله. □ قوله: (فأنيط الأمر) أي: عدّم الوجوب. □ قوله: (وما لا) أي: لا يجعله كالحاضر. □ قوله: (فيما مرّ) أي: في باب القضاء على الغائب. □ قوله: (يتّجه اعتماد ما في المتن) وهذا أي: ما في المتن ما جرّم به المحرّر تبعاً للبعوي وجرى عليه ابن المقرئ وغيره وهو المعتد معني. □ قوله: (المذكور) صفة ما لو غاب إلخ. □ قوله: (سئ) (وإن كان ماله غائباً) أي: واستمهل لإحضاره معني. □ قوله: (أمهله وجوباً) أي: قلّو تبرّع عنه أجنبي بالمال ليس للقاضي قبوله لجواز أن لا يرضى المكاتب بتحمل مثبّع ش. □ قوله: (وجوباً) إلى قوله: (ويذكر أنه نديم في المعنى). □ قوله: (لأنه بمنزلة الحاضر) ظاهره، وإن عرض له ما يقتضي الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة عرفاً بحيث يقع مثلها كثيراً للمسافر في تلك الجهة. اهـ. ع ش أقول: ما مرّ أنفاً في مسألة عروض الكساد كالصريح في خلاف ما قاله.

ثم غاب بغير إذن السيد، أو حل (وهو) أي: المكاتب (غائب) عن المحل الذي يلزمه الأداء فيه إلى مسافة قصر لا دونها على الأوجه الذي اعتمده الزركشي كما لو غاب ماله ونقله بعضهم عن ابن الرقعة في كفايته. فبحثه في مطلبه أنه لا فرق فيه نظر، وإن اعتمده شيخنا (فللسيد الفسخ) بلا حاكم، وإن غاب بإذنه أو عجز عن الحضور لنحو خوف أو مرض وذلك؛ لتعذر الوصول إلى الغرض وكان من حقه أن يحضر أو يبعث المال، والإذن قبل الحلول لا يستلزم الإذن له في استمرار الغيبة.....

❦ قوله: (ثم غاب بغير إذن السيد) سيدكز مختارزه بقوله: ولو أنظره إلخ. ❦ قوله: (أو حل وهو أي: المكاتب غائب) أي: ولو بإذن السيد مغني. ❦ قوله: (لا دونها) معتمد ع ش. ❦ قوله: (وإن اعتمده شيخنا) أي في شرح منهجه وإلا فلم يزد في شرح الروض على قوله: والمراد بالغيبة كما قال ابن الرقعة: في كفايته مسافة القصر قلت: والقياس فوق مسافة العدوى. اهـ. سم عبارة المغني وقال شيخنا: والقياس فوق مسافة العدوى اهـ. والأوجه ما في الكفاية. اهـ.

❦ قول (الشي): (فللسيد الفسخ) ويتبعني أنه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد وإرادته دفعه المال لم يقبل منه ذلك إلا ببيته كما لو ادعى أحد العاقدین بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخيار حيث صدق الثاني للفسخ ع ش ويأتي عن المغني والروض ما يؤيده. ❦ قوله: (بلا حاكم) عبارة المغني والروض مع شرحه ويفسخ بنفسه ويشهد؛ لئلا يكذب المكاتب وله الفسخ بالحاكم نظير ما مر في الفسخ بالعجز، لكن بعد إقامة البينة بالكتابة وبحلول التجم والتعذر لتخصيل التجم وحليف السيد أنه ما قبض ذلك منه ولا من وكيله، ولا أبراه منه وإلا أنظره فيه كما نص عليه الشافعي والعراقيون ولا يعلم له مالا حاضرا؛ لأن ذلك قضاء على الغائب والتخليف المذكور نقله في أضل الروضة عن الصيدلاني وأقره وهو المعتمد، وإن قال الأذرعى: إنه غريب. اهـ. ❦ قوله: (وإن غاب بإذنه إلخ) كان حقه أن يذكر عقب قول المصنف وهو غائب كما مر عن المغني. ❦ قوله: (والإذن قبل الحلول لا يستلزم إلخ) وفاقا للمغني والاسنى وخلافاً للنهاية عبارته وقيدته أي: جواز نسخ السيد البلقيني نقلا عن جمع ونص الإمام بما إذا لم ينظره

❦ قوله: (وإن اعتمده شيخنا) أي: في شرح منهجه وإلا فلم يزد في شرح الروض على قوله: والمراد بالغيبة كما قال ابن الرقعة في كفايته: مسافة القصر قلت: والقياس فوق مسافة العدوى. اهـ.

❦ قوله: (فللسيد الفسخ) قال في الروض: بنفسه ويشهد وكذا بالحاكم، لكن بعد الإثبات بالحلول والتعذر أي لتخصيل التجم والحليف أنه ما قبض، ولا أبرأ، ولا يعلم له مالا حاضرا ولو كان له مال حاضر لم يكن للقاضي الأداء ويمكن السيد من الفسخ، وإن عاق المكاتب مرض، أو خوف. اهـ. قال في شرحه: لأنه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا، ولم يؤد المال وربما فسح الكتابة في غيبته قال الإسئوي: وهذا مع قوله: قبل أنه يحلفه أنه لا يعلم له مالا حاضرا لا يجتمعان. اهـ. والتخليف المذكور نقله الأضل عن الصيدلاني وأقره، لكن قال الأذرعى: إنه غريب وعليه لا إشكال. اهـ.

ولو أنظره بعد الحلول وسافر بإذنه، ثم رجع لم يفسخ حالاً؛ لأن المكاتب غير مقصّر حينئذ بل حتى يُعلمه بالحال بكتاب قاضي بَلَد سيده إلى قاضي بَلَدِه بعد ثبوت مُقدمات ذلك ويحلف أن حقه باقٍ ويذكر أنه نديم على الإذن، والإنظار وأنه رجع عنهما ويظهر أن ذكر التدم غير شرط. ومخالفة البلقيني في بعض ما ذكرته ضعيفة (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي الأداء منه) بل يُمكن السيّد من الفسخ حالاً؛ لأنه رُبما لو حضر امتنع من الأداء، أو عجز نفسه. (ولا تنفسخ) الكتابة ولو فاسدة (بجنون)، أو إغماء (المكاتب) ولا بالحجر عليه لفسه لزومها من أحد الطرفين كالزهرن،.....

قبل الحلول أو بعده، ولا إذن له في السفر كذلك أي قبل الحلول، أو بعده وإلا امتنع عليه الفسخ وليس له إنظار لازم إلا في هذه الحالة. اهـ. قال ع ش قوله: وإلا امتنع إلخ مُعتمد. اهـ. وقال السيّد عمر بعد ذكر عبارته المذكورة ما نصّه: وكذا كان في أصل الشارح، ثم صرّب عليه وأبدله بقوله: والإذن إلخ. اهـ. فوّده: (ولو أنظره إلخ) هل مثله ما لو إذن له قبل الحلول بلخطة في السفر إلى مزلتين فأكثر وسافر؟ سم وقد يقال: إن قضية ما قبّله أنه كذلك. فوّده: (ثم رجع) أي: السيّد عن الإنظار والإذن. فوّده: (غير مقصّر إلخ) ورُبما اكتسب في السفر ما بقي في الواجب عليه أسنى ومغني. فوّده: (بل حتى يُعلمه بالحال) أي: وبعد إعلامه المذكور تفصيل طویل في الرّوض سم.

فوّده: (بكتاب قاضي بَلَد سيده إلى قاضي بَلَدِه) فإن عجز نفسه كتب به قاضي بَلَدِه إلى قاضي بَلَدِ السيّد ليفسخ إن شاء فإن لم يكن بَلَد السيّد قاضي وبعت السيّد إلى المكاتب من يُعلمه بالحال ويقبض منه الثجوم فهل هو كتاب القاضي فيأتي فيه ما مرّ؟ فيه خلاف والأوجه كما قال شيخنا: الأول وهو ما اختاره ابن الرّفعة والقمولي مغني. فوّده: (بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الأسنى بأن يرفع الأمر إلى قاضي بَلَدِه ويثبت الكتابة والحلول والغنية ويحلف أن حقه إلخ. فوّده: (في بعض ما ذكر) وهو التحليف المذكور. فوّده: (بل يُمكن السيّد من الفسخ إلخ) وإن عاق المكاتب عن حضوره مرّض أو خوف في الطريق شيخ الإسلام ومغني. فوّده: (ولو فاسدة) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغني حيث قيّد بالصحيحة. فوّده: (أو إغماء) إلى قوله: فإن قلت في المغني إلا قوله: ولو من المنحجور.

فوّده: (لفسه) أي: أو قلّس ع ش وبخيرمي. فوّده: (للزومها من أحد الطرفين إلخ) أي وإنما ينفسخ بذلك العقود الجائزة من الطرفين كالوكالة والقراض.

(تنبيه): لو أراد السيّد فسحها بجنون حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يُشترط أن يأتي الحاكم

وقد يشكّل نفّي الإشكال مع اعتبار تعدّد تحصیل التجم إذ مقتضاه اختيار أن لا يكون له مال حاضر؛ إذ مع حضوره لا تعدّد لإمكان القاضي منه. فوّده: (ولو أنظره إلخ) هل مثله ما لو إذن له قبل الحلول بلخطة في السفر إلى مزلتين فأكثر وسافر. فوّده: (حتى يُعلمه بالحال) أي وبعد إعلامه المذكور تفصيل طویل في الرّوض.

ثم إن لم يكن له مالٌ جازٍ للسَّيِّدِ الفسخُ فيعودُ قِثًا وتَلَزُّمُهُ مُؤَنَّتُهُ ما لم يَين له مالٌ يَفي فينقُضُ فسْخُهُ ويعتقُ قال الإمامُ: واستَحْسَنَاهُ في يَدِ السَّيِّدِ وإلا مَضَى الفسخُ كما لو غابَ مالُهُ، ثم

ويَقِيمُ السَّيِّدُ بِجَمِيعِ ما مَرَّ فيما إذا أَرَادَ الفسخُ على الغائبِ من الكِتَابَةِ والحُلُولِ وتَعَدَّرُ التَّخْصِيلُ عِنْدَ الحَاكِمِ ويطالبُ بِحَقِّهِ وَيُخْلِفَ على بَقَائِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مع شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (ثم إن لم يكن له مالٌ إلخ) كان الأَسْبَبُ أَنْ يَذْكُرَهُ في شَرْحٍ وَيُوَدِّي القَاضِي إلخ كما في المُغْنِي حَيْثُ قال بعد ذِكْرِ مِثْلِ ما في الشَّرْحِ هُنَاكَ ما نَصَّه: فَإِنْ لم يَجِدْ له القَاضِي مالاً فَسَخَ السَّيِّدُ بِإِذْنِ القَاضِي وعَادَ بالفسخِ قِثًا له فَإِنْ أَفَاقَ من جُنُونِهِ وَظَهَرَ له مالٌ كَانَ حَصْلَهُ من قَبْلِ الفسخِ دَفَعَهُ إلى السَّيِّدِ وَنَقَضَ التَّعْجِيزَ وَعَتَقَ قال في أَصْلِ الرُّوضَةِ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَأَحْسَنَ الإِمَامُ؛ إِذْ حَصَّ نَقْضَ التَّعْجِيزِ بما إذا ظَهَرَ المالُ بِيَدِ السَّيِّدِ وإلا فَهُوَ ماضٍ؛ لَأنَّهُ فَسَخَ حِينَ تَعَدَّرَ حَقَّهُ فَاشْتَبَهَ ما لو كان مالُهُ غَائِبًا فَحَضَرَ بعد الفسخِ اه. قال في الخَادِمِ: وهذا مع مُصَادَمَتِهِ لإِطْلَاقِهِمْ مُصَادِمَ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ والفرقُ أَنَّهُ لا تَقْصِيرَ من الحَاكِمِ عِنْدَ غَيْبَةِ المالِ، ثم حُضُورِهِ بِخِلَافِ وَجُودِهِ بِالْبَلَدِ، ثم قال المُغْنِي: وازْتِفاءُ الحَجَرِ عَنْهُ كِفَافَتِهِ من الجُنُونِ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُوهِمُ تَعَيَّنَ القَاضِي في صِحَّةِ الأَدَاءِ أي: فيما إذا كَانَتِ المِصْلَحَةُ في الحُرِّيَةِ وليس مُرادًا فَلَوْ آذَاهُ المَجْنُونُ له أو اسْتَقَلَّ هو بِأَخْذِهِ عَتَقَ؛ لِأَن قَبْضَ النُّجُومِ مُسْتَحَقٌّ. اه. وفي شَرْحِ المُنْهَجِ مِثْلُهُ إِلا مَقَالَةَ أَصْلِ الرُّوضَةِ وَمَقَالَةَ الخَادِمِ. □ فَوَدَّ: (جازٍ للسَّيِّدِ فَسْخُهُ) أي بعد الحُلُولِ كما يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّياقُ رَشِيدِيٍّ وَمَرَّ أَنفَا عن المُغْنِي والرَّوْضِ مع شَرْحِهِ ما يُصَرِّحُ بِذلك. □ فَوَدَّ: (فَيَنْقُضُ فَسْخُهُ) أي: حُكِمَ بِانْتِقاضِهِ لِعَدَمِ وَجُودِ مُقْتَضِيهِ بِاطِّئًا، ولا يَتَوَقَّفُ على نَقْضِ القَاضِي ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيَعْتَقُ) وَيُطَالِبُهُ السَّيِّدُ بما أَتَّفَقَ عَلَيْهِ قَبْلَ نَقْضِ التَّعْجِيزِ؛ لِأَنَّهُ لم يَتَبَرَّعْ عَلَيْهِ به وَإِنَّمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ على أَنَّهُ عَبْدُهُ قال الأَدْرَعِيُّ: وَفِيكَه الدَّارِمِيُّ بما إذا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الحَاكِمِ وهو ظَاهِرٌ بَلْ مُتَعَيَّنٌ نَعَمَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لا مالاً فلا يُطَالِبُهُ بِذلك قال الرَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَقامَ المُكَاتَبُ بَعْدَما أَفَاقَ بَيِّنَةً أَنَّهُ كان قد أَدَّى النُّجُومَ حُكِمَ بِعَتَقِهِ ولا رُجُوعَ للسَّيِّدِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَأَتَّفَقَ على عِلْمِ بَحْرِيَّتِهِ فَيُجْعَلُ مُتَبَرِّعًا فَلَوْ قال: نَسِيتُ الأَدَاءَ فَهَلْ يُقْبَلُ لِيَرْجَعَ؟ فِيهِ وَجْهانِ قال الإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ: الصَّحِيحُ مِنْهُمَا عَدَمُ الرُّجُوعِ أَيْضًا مُغْنِي وَرَوْضٌ مع شَرْحِهِ قال الإمامُ إلخ ضَعِيفٌ ع ش عبارة سَم قال الزُّرْكَشِيُّ في الخَادِمِ: وهذا مع مُصَادَمَتِهِ لإِطْلَاقِهِمْ مُصَادِمَ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ والفرقُ أَنَّهُ لا تَقْصِيرَ من الحَاكِمِ عِنْدَ غَيْبَةِ المالِ، ثم حُضُورِهِ بِخِلَافِ وَجُودِهِ بِالْبَلَدِ. اه. وَأَقَرَّ كَلَامَ الخَادِمِ المُغْنِي أَيْضًا كما مَرَّ أَنفَا. □ فَوَدَّ: (واستَحْسَنَاهُ) اغْتِراضِيَّةٌ بَيْنَ قال ومَقُولِهِ.

□ فَوَدَّ: (جازٍ للسَّيِّدِ الفسخُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بلا إِذْنِ الحَاكِمِ، لَكِنْ في شَرْحِ الرَّوْضِ التَّقْيِيدُ بِإِذْنِ.

□ فَوَدَّ: (فَيَنْقُضُ فَسْخُهُ إلخ) قال في الرَّوْضِ: وطالَبَهُ السَّيِّدُ بما أَتَّفَقَ عَلَيْهِ أي إِنْ أَتَّفَقَ بِأَمْرِ الحَاكِمِ كما بَيَّنَّه شَرْحُهُ لا إِنْ عَلِمَ بِالمالِ. اه. وفي شَرْحِهِ لِذلك ما يَتَبَغَّى مُراجَعَتُهُ. □ فَوَدَّ: (قال الإمامُ إلخ) قال الزُّرْكَشِيُّ في الخَادِمِ، وهذا مع مُصَادَمَتِهِ لإِطْلَاقِهِمْ مُصَادِمَ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ والفرقُ أَنَّهُ لا تَقْصِيرَ من الحَاكِمِ عِنْدَ غَيْبَةِ المالِ، ثم حُضُورِهِ بِخِلَافِ وَجُودِهِ بِالْبَلَدِ.

حَضَرَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَتَى الْحَاكِمَ وَأَثَبَتْ عِنْدَهُ الْكِتَابَةَ وَحُلُولَ التَّجَمِّ وَطَالَ بِهْ وَخَلَفَ يَمِينِ الْاسْتِظْهَارِ عَلَى بَقَاءِ اسْتِخْقَاقِهِ (و) حِينَئِذٍ (يُؤَدِّي) إِلَيْهِ (الْقَاضِي) مِنْ مَالِهِ (إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا) وَلَمْ يَسْتَقِلَّ السَّيِّدُ بِالْأَخِذِ وَلَوْ مِنَ الْمَحْجُورِ وَظَهَرَتِ الْمُضْلَحَةُ لَهُ فِي الْعَتَقِ بِأَنْ لَمْ يَضِغْ بِهِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ؛ لِأَنَّهُ يَنْوُبُ عَنْهُ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ، بِخِلَافِ غَائِبٍ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ الْمُضْلَحَةُ لَهُ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الْأَدَاءُ عَنْهُ وَلَا لِلْسَّيِّدِ الْاسْتِقْلَالُ بِالْأَخِذِ. (وَلَا) تَنْفِيسُخُ (بِجُنُونٍ)، أَوْ إِغْمَاءٍ (السَّيِّدِ)، وَلَا بِمَوْتِهِ، أَوْ الْحَجْرِ عَلَيْهِ لِلزُّوْمِ مِنْ جِهَتِهِ (وَيُدْفَعُ) الْمُكَاتَبُ التَّجَمُّ (إِلَى وَلِيِّهِ) إِذَا جُنَّ، أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ، أَوْ وَارِثُهُ إِذَا مَاتَ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ (وَلَا يَعْتَقُ) بِالْدَفْعِ (إِلَيْهِ) أَيِ: الْمَجْنُونِ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ فَيَسْتَرْدُّهُ الْمُكَاتَبُ لِبَقَائِهِ بِمِلْكِهِ، نَعَمْ، لَا يَضُمُّهُ لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ لِتَقْصِيرِهِ بِالْدَفْعِ لَهُ بَلْ لِلْوَلِيِّ تَعْيِيزُهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ شَيْءٌ، فَإِنْ قُلْتُ: مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ الْجُنُونَ لَا يُوَجِّبُ الْيَأْسَ وَإِنْ اتَّصَلَ بِالْمَوْتِ؛ لِأَنَّ ضَرْبَ الْمَجْنُونِ كَضَرْبِ الْعَاقِلِ فَيُقَاسُهُ هُنَا الْإِعْتِدَادُ بِأَخِذِ الْمَجْنُونِ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى أَخِذِ مُمْلِكٍ، وَالْمَجْنُونُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، بِخِلَافِ نَحْوِ الضَّرْبِ.....

❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ الْخُ) عَدِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ فِي الشَّارِحِ وَدُخُولُ فِي الْمَثْنِ لَكَيْتَهُ لَا يَنْسَجِمُ مَعَ قَوْلِهِ: إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا فَتَمَلَّ. ❦ قَوْلُهُ: (أَتَى الْخُ) أَيِ: السَّيِّدُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْقَاضِي الْخُ) شَامِلٌ لِصُورَةِ الْإِغْمَاءِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَقِلَّ الْخُ) أَيِ وَالْحَالُ عَ شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا قَيْدٌ لِلْمَثْنِ أَيِ: أَمَّا إِذَا اسْتَقَلَّ بِالْأَخِذِ فَإِنَّهُ يَغْتَقُ لِحُصُولِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِالْمُضْلَحَةِ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي. اهـ. وَمَرَّ أَنْفَاءً عَنِ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ مَا يُوَافِقُهَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَوَظَّهَرَتِ الْمُضْلَحَةُ الْخُ) هُوَ قَيْدٌ ثَانٍ لِلْمَثْنِ وَأَنْظَرُ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَلَوْ مِنَ الْمَحْجُورِ رَشِيدِيٍّ وَمَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ مَعْنَى ذَلِكَ الْقَوْلِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا لِلْسَّيِّدِ الْاسْتِقْلَالُ الْخُ) أَيِ: وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّيِّدِ الْاسْتِقْلَالُ بِالْأَخِذِ حَتَّى لَوْ أَخَذَ لَمْ يَغْتَقُ بِذَلِكَ عَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُدْفَعُ الْمُكَاتَبُ الْخُ) أَيِ وَجُوبًا مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ وَارِثُهُ إِذَا مَاتَ) سَكَتَ عَنْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ إِذَا أَعْمِيَ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ الْحَاكِمُ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَجْنُونِ) أَيِ: وَمَنْ مَعَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي يَدِهِ) أَيِ: السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ: لِتَقْصِيرِهِ أَيِ: الْمُكَاتَبِ عَ ش.

❦ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْقَاضِي الْخُ) شَامِلٌ لِصُورَةِ الْإِغْمَاءِ. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ: وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ الْقَاضِي مَالًا فَسَخَّ السَّيِّدُ بِإِذْنِ الْقَاضِي وَعَادَ بِالْفَسْخِ قَتْلًا. اهـ. فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَفْسَخُ بغيرِ إِذْنِ الْقَاضِي بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَقِلَّ السَّيِّدُ بِالْأَخِذِ) قَالَ فِي شَرَحِ الْمَنْهَجِ: وَخَرَجَ بِزِيَادَتِي وَلَمْ يَأْخُذْهُ السَّيِّدُ مَا لَوْ أَخَذَهُ اسْتِقْلَالًا فَإِنَّهُ يَغْتَقُ لِحُصُولِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَوَظَّهَرَتِ الْمُضْلَحَةُ الْخُ) قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّيْخَانِ قَالَا: لَكَيْتَهُ قَلِيلُ النَّفْعِ مَعَ قَوْلِنَا: إِنَّ لِلْسَّيِّدِ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِأَخِذِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْحَاكِمَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْأَخِذِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَيِ: فَلَا يَسْتَقِلُّ بِالْأَخِذِ. اهـ. وَسَكَتَا عَنْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ إِذَا أَعْمِيَ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ الْحَاكِمُ.

(ولو قتل) المُكَاتَّبُ (سَيِّدَهُ) عَمَدًا (فلو ارثه قِصاصٌ، فإن عفا على دية، أو قتل خطأً)، أو شبهه عمداً (أخذها) أي: الوارث الدية (مِمَّا مَعَهُ) وَمِمَّا سَيَكْسِبُهُ إن لم يختر تعجيزه؛ لأنَّ السَّيِّدَ مع المُكَاتَّبِ في المُعامَلَةِ كأَجَنَّبِيٍّ فكذا الجناية. وقضية المتن وجوب الدية بالغة ما بَلَغَتْ واعتمده البلقيني ونقله عن الأُمِّ وأطال في ردِّ ما اقتضاه كلامُ الروضة وأصلها من وجوب الأقلِّ من قيمته وأرُش الجناية كالجناية على أَجَنَّبِيٍّ ويأتي الفرقُ بينهما على الأول (فإن لم يكن) في يده شيء أصلاً، أو يفي بالأرُش (فله) أي: الوارث (تعجيزه في الأصح)؛ لأنَّه يستفيد به ردُّه إلى محض الرُّقِّ وإذا رُقَّ سَقَطَ الأرُش فلا يُتَّبَعُ به إذا عَتَقَ كَمَنْ مَلَكَ عبدًا له عليه ذِيَّتٌ (أو قَطَعَ) المُكَاتَّبُ (طَرَفَهُ) أي: السَّيِّدُ (فاقتصاصه، والدية كما سبق) في قتله له. (ولو قتل) المُكَاتَّبُ (أَجَنَّبِيًّا، أو قَطَعَهُ) عَمَدًا وَجَبَ الْقَوْدُ،.....

فُؤد: (عمداً) إلى قوله: وَلَوْ قَطَعَ المُكَاتَّبُ في المُغْنِي لِأَقُولَهُ: وكان وجهُ ذِكْرِهِ إلى المتن وقوله: إن لم يَخْتَرْ تعجيزه وقوله: وَيُوجِبُهُ إلى المتن وقوله: فَإِنْ اخْتَارَ الْعَفْوُ وقوله: إن كان السَّيِّدُ إلى المتن وإلى الفصل في النِّهَايَةِ لِأَقُولَهُ: وكان وجهُ إلى المتن وقوله: إن كان السَّيِّدُ إلى المتن وقوله: وَلَوْ قَطَعَ المُكَاتَّبُ إلى المتن وقوله: على ما ذَكَرَاهُ هُنَا وقوله: وَأَنَّ مَا تَصَدَّقَ إِلَى وَيَبْحَثَ .

فُؤد (لِشَيْءٍ): (مِمَّا مَعَهُ) أي: حالاً أو مَالاً فَدَخَلَ مَا سَيَكْسِبُهُ سَم. فُؤد: (إن لم يَخْتَرْ تعجيزه) لا يَتَّبَعِي اخْتِصَاصُهُ بقوله: وَمِمَّا سَيَكْسِبُهُ سَم أي: فيما إذا لم يَفِ ما معه لِلدِّيَةِ. فُؤد: (لأن السَّيِّدَ إلخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. فُؤد: (فَكَذَا الْجِنَايَةُ) أي: في الجِنَايَةِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. فُؤد: (وَجُوبُ الدِّيَةِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَائِيَّةٌ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وهذا هو الظَّاهِرُ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا لَمْ يَغْتَفِ السَّيِّدُ بَعْدَ الْجِنَايَةِ فَإِنْ اعْتَقَهُ بَعْدَهَا وَفِي يَدِهِ وَفَاءً وَجَبَ أَرُشُ الْجِنَايَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُقْطُوعِ بِهِ. اهـ. فُؤد: (وَيَأْتِي الْفَرْقُ إلخ) أي: في قوله: وَفَارَقَ مَا مَرَّ إلخ. فُؤد: (عَلَى الْأَوَّلِ) وهو قَضِيَّةُ الْمَتْنِ. فُؤد: (أَوْ يَفِي بِالْأَرُشِ) أي: أَوْ كَانَ وَلَمْ يَفِ بِالْأَرُشِ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ. فُؤد: (أَوْ قَطَعَ المُكَاتَّبُ طَرَفَهُ إلخ) وَجِنَايَتُهُ عَلَى طَرَفِ ابْنِ سَيِّدِهِ كَجِنَايَتِهِ عَلَى أَجَنَّبِيٍّ، وَإِنْ قَتَلَهُ فَلِلْسَيِّدِ الْقِصَاصُ فَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ الْقَتْلُ غَيْرَ عَمْدٍ فَكَجِنَايَتِهِ عَلَى السَّيِّدِ مُغْنِي وَفِي سَم بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّؤُوسِ مَا نَصَّهُ: قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَكَابِنِ سَيِّدِهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَرِثُهُ سَيِّدُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ الْأَرُشِ هُنَا بِالْغَةِ مَا بَلَغَ كَالسَّيِّدِ فَالْمُرَادُ بِالْأَجَنَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ قَتَلَ أَجَنَّبِيًّا مَنَ عَدَا السَّيِّدَ وَمَن يَرِثُهُ السَّيِّدُ. اهـ.

فُؤد: (وَلَوْ قَتَلَ سَيِّدَهُ إلخ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ: وَإِنْ قَتَلَ ابْنَ سَيِّدِهِ فَلِلْسَيِّدِ الْقِصَاصُ، فَإِنْ كَانَ خَطَأً فَكَجِنَايَتِهِ عَلَى السَّيِّدِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَكَابِنِ سَيِّدِهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَرِثُهُ سَيِّدُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ. اهـ. وَقَضِيَّةُ وَجُوبِ الْأَرُشِ هُنَا بِالْغَةِ مَا بَلَغَ كَالسَّيِّدِ فَالْمُرَادُ بِالْأَجَنَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ قَتَلَ أَجَنَّبِيًّا مَنَ عَدَا السَّيِّدَ وَمَن يَرِثُهُ السَّيِّدُ. فُؤد: (أَخَذَهَا مِمَّا مَعَهُ) أي: حالاً أو مَالاً فَدَخَلَ مَا سَيَكْسِبُهُ فَتَأَمَّلُهُ. فُؤد: (بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ) أي وهو الْمُعْتَمَدُ ش م ر .

فإن اختارَ العفو (فعفا على مال، أو كان) ما فعله (خطأً)، أو شبهة عميد (أخذَ ممّا معه وممّا سيَكسبه) إلى حين عتقه وكان وجه ذكره لهذا هنا دون جنائته على السيّد أنّ السيّد لَمَّا مَلَكَ تعجيزه عند العجز بنفسه من غير مراجعة قاض لم يُكلّف وارثه الصبر لأكسابه المستقبلية، بخلاف الأجنبيّ فإنّه لو لم يتعلّق بها لَضَاعَ حقّه، أو احتاج إلى كلفة الرّفْع للقاضي (الأقل من قيمته، والأرض)؛ لأنّه يملك تعجيز نفسه فلا يبقى للأرض تعلّق سوى رَقَبته فلزِمه الأقل من قيمتها، والأرض وفازَ ما مرّ في جنائته على سيّده بأنّ حقّ السيّد يتعلّق بذمته دون رَقَبته؛ لأنّها ملكه فلزِمه كلّ الأرض بما في يده كدّين المُعاملَة، بخلاف جنائته على الأجنبيّ إنّما تتعلّق برَقَبته فقط كما تقرّر (فإن لم يكن معه شيء) قدر الواجب (وسأل المُستحقّ)، وهو المجني عليه، أو وارثه (تعجيزه عجزه القاضي) قال القاضي، أو السيّد:

قوله: (فإن اختارَ العفو فعفا إلخ) كذا في أصل الشارح رَضِيَ اللهُ تَعَالَى ومقتضاه أنّه أي: عفا مبني للفاعل ولكن في المعنى فعفَى بضمّ العين بخطه أي: عفا المُستحقّ انتهى. ومقتضاه أنّه مبني للمفعول والتّغويل عليه أو لى في تصحيح المتن فإنّه صرّح بأنّ عنده نسخة بخط المُصنّف سيّد عمر.

قوله: (وكان وجه ذكره إلخ) يتأمّل سم عبارة المُعني وقوله: وممّا سيَكسبه ليس هو في الرّوضة ولم يذكّره المُصنّف في جنائته على سيّده قال ابن شُهبة: يُحتاج إلى الفرق بينهما على ما في الكتاب انتهى. والظاهر أنّه لا فرق ليكنه سكّت عنه هناك وصرّح به هنا والمراد بما سيَكسبه ما بقيت كتابته. اهـ.

قوله: (لضاع حقه) لعلّه فيما إذا لم يكن في يد المكاتب شيء، أو كان ولم يَفِ بالأرض، أو وفّى به ولم يفتدّر المُستحقّ على إثباته وقوله: أو احتاج إلخ فيما إذا كان في يد المكاتب ما يفي بالأرض واقتدّر المُستحقّ على إثباته.

قوله (لشي: (الأقل من قيمته والأرض) في إطلاق الأرض على دية التّمسّ تغليب فلا يطالب بأكثر ممّا ذكر، ولا يفتدي به نفسه إلا بإذن سيّده ويقتدي نفسه بالأقلّ بلا إذن ويستثنى من إطلاقه ما لو أغتقه السيّد بعد الجنائية وفي يده وفاء فالمُتصوص الذي قطع به الجمهور له الأرض بالغا ما بلغ مُعني. قوله: (فلا ينفى للأرض إلخ) أي: وإذا عجزها فلا ينفى إلخ. قوله: (ما مرّ في جنائته على سيّده) أي: حيث وجبت فيها الدّية بالغة ما بلغت ع ش. قوله: (قدر الواجب) عبارة المُعني، أو كان ولم يَفِ بالواجب. اهـ.

قوله (لشي: (وسأل المُستحقّ) أي: للأرض القاضي مُعني وقوله: عجزه أي: وجوباً ع ش وقوله: القاضي أي: المُستول مُعني. قوله: (قال القاضي أو السيّد إلخ) عبارة الثّانية، أو السيّد كما قاله القاضي وما بحثه ابن الرّفعة إلخ يردّ بأنّ الأوجه الأخذ بإطلاقهم ويوجّه بأنّ قضية الاحتياط إلخ.

قوله: (وكان وجه ذكره إلخ) يتأمّل. قوله: (الأقل من قيمته والأرض) قال في الرّوض: لا أكثر أي: من قيمته بأنّ زاد الأرض عليها فلا يطالب به ولا يفتدي نفسه به إلا بالإذن أي: من سيّده كتبرّعه. اهـ.

وبحث ابنُ الرُّفعةٍ أحدًا من كلامِ التنبيه، ومن أنَّ بيعَ المزهونِ في الجناية لا يحتاجُ إلى فكِّ الرهنِ أنَّه لا يحتاجُ هنا لتعجيزٍ بل يبيِّنُ بالبيعِ انقِصاخَ الكتابة. اهـ. ويوجِّهُ إطلاقُهم بأنَّ قضيةَ الاحتياطِ للعتقِ التَّوقُّفُ على التعجيزِ، والفرقُ بينه وبين الرهنِ وإنَّما يُعجِّزُهُ فيما يحتاجُ لبيعِهِ في الأرضِ فقط إلا أنَّ لا يتأتَّى بيعُ بعضِهِ على الأوجهِ (وبيع) منه (بقدرِ الأرضِ) فقط إنَّ زادت قيمتهُ عليه؛ لأنَّه الواجبُ (فإن بقي منه شيءٌ بقيت فيه الكتابة) فإذا أدَّى حصَّتهُ من النجومِ عتقَ، ولا سِرايةً (وللسَّيدِ فداؤه) بأقلِّ الأمرينِ ويلزمُ المُستحقُّ القبولَ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ للعتقِ (وبإقائه مكاتبا ولو اعتقه بعدَ الجناية، أو أبراه) عن النجومِ (عتق) إنَّ كان السَّيِّدُ موسرا.....

☐ قوله: (أو السَّيِّدُ) أي فإن امتنع من ذلك أثما وبقي الحقُّ بذمةِ المُكاتبِ وظاهرُهُ أيضًا جريانُ ذلك ولو بعدَ المجني عليه عنهما ع ش. ☐ قوله: (وبحث ابنُ الرُّفعةِ إلخ) أقرَّه شَرْحُ المنهجِ وقال المُعني: ويتبغى اغتماده. اهـ. ☐ قوله: (والفرقُ) مَعطوفٌ على التَّوقُّفِ رَشِيدِيٌّ وقوله: بينه وبين الرهنِ أي: بما تَقَدَّمَ من أنَّ العتقَ يُحتاجُ له بخلافِ الرهنِ ع ش. ☐ قوله: (على الأوجهِ) وفاقًا لِلنَّهايةِ والمُعني عبارةُ الثاني ومقتضى كلامِ المُصنِّفِ أنَّه يُعجِّزُ جميعَهُ، ثم يبيِّعُ منه بقدرِ الأرضِ قال الزَّركَّشي: والذي يفهمُهُ كلامُهُ أنَّه يُعجِّزُ البعضَ ولهذا حَكَمُوا ببقاءِ الباقي على كتابتهِ ولو كان يُعجِّزُ الجميعَ لم يأتِ ذلك لانقِصاخِ الكتابةِ في جميعِهِ فيحتاجُ إلى تجديده عَقْدٌ ويَحْتَمَلُ خِلافَهُ ويُغْتَفَرُ عَدَمُ التَّجْدِيدِ لِلضَّرورةِ انتهى. وما أفهمَهُ كلامُهُ هو الظَّاهِرُ وهذا إذا كان يتأتَّى بيعُ بعضِهِ فإنَّ لم يتأتَّ لِعَدَمِ رَاغِبٍ قال الزَّركَّشي: فالقياسُ ببيعِ الجميعِ لِلضَّرورةِ وما فَضَّلَ يأخذه السَّيِّدُ. اهـ. وفي ع ش عن سم على المنهج وفيه أي: في قولِ الزَّركَّشي وما فَضَّلَ يأخذه السَّيِّدُ نَظَرٌ. اهـ. ☐ قوله: (إنَّ زادت إلخ) أي: ولا فَكُّهُ مُعني.

☐ قولُ (سني): (بقيت فيه الكتابة) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: وقضيةُ بقاءِ الكتابةِ في الباقي أنَّه لا يُعجِّزُ الجميعَ فيما إذا احتيجَ إلى بيعِ بعضِهِ خاصَّةً، لكنَّ قضيةَ صَدْرِ كلامِهِم أنَّ له أن يُعجِّزَ الجميعَ ويوجِّهُ بأنَّه تَعجيزٌ مُراعَى حتَّى لو عَجَّزَهُ ثم أبرأ عن الأرضِ بقيَ كُلُّهُ مَكاتبا انتهى. وقولُ الشَّارِحِ السَّابِقِ وإنَّما يُعجِّزُهُ إلخ يوافقُ القضيةَ الأولى سم. ☐ قوله: (ولا سِرايةً) أي: على سَيِّده مُعني. ☐ قوله: (بأقلِّ الأمرينِ) من قيمتهِ والأرضِ مُعني. ☐ قوله: (لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إلخ) قضيةُّه أنَّه لو كان غيرَ مُكاتبٍ وفداه السَّيِّدُ أنَّه لا يلزمُهُ القبولُ فَلْيُراجِعْ رَشِيدِيٌّ عبارةُ سم قضيةُّه أنَّه لا يلزمُهُ القبولُ في غيرِ المُكاتبِ وفيه نَظَرٌ. اهـ. ☐ قولُ (سني): (ولو اعتقه إلخ) أي أو قتلَهُ رَوْضٌ ومُعني وقوله: أو أبراه أي: بعدَ الجنايةِ مُعني.

☐ قوله: (بقيت فيه الكتابة) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: وقضيةُ بقاءِ الكتابةِ في الباقي أنَّه لا يُعجِّزُ الجميعَ فيما إذا احتيجَ إلى بيعِ بعضِهِ خاصَّةً، لكنَّ قضيةَ صَدْرِ كلامِهِم أنَّ له أن يُعجِّزَ الجميعَ ويوجِّهُ بأنَّه تَعجيزٌ مُراعَى حتَّى لو عَجَّزَهُ، ثم أبرأ عن الأرضِ بقيَ كُلُّهُ مَكاتبا. اهـ. وقولُ الشَّارِحِ السَّابِقِ: وإنَّما يُعجِّزُهُ إلخ يوافقُ القضيةَ الأولى. ☐ قوله: (لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إلخ) قضيةُّه أنَّه لا يلزمُهُ القبولُ في غيرِ المُكاتبِ وفيه نَظَرٌ. ☐ قوله: (أيضًا: لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إلخ) أَخْرَجَ مَسْأَلَةَ الإبراءِ فَرَاجِعُهُ. ☐ قوله: (ولو اعتقه بعدَ الجنايةِ)

في مسألة الإعتاق أخذًا من كلامهم في إعتاقِ المُتعلِّقِ بِرَقَبَتِهِ مالٌ (وَلَزِمَهُ الْفِدَاءُ) بِالْأَقْلُ؛ لِأَنَّهُ فَوَتْ رَقَبَتَهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ عَتَقَ بِالْأَدَاءِ بَعْدَ الْجَنَائَةِ. (وَلَوْ قُتِلَ الْمُكَاتَبُ بَطَلَتْ) كِتَابَتُهُ (وَمَاتَ رَقِيقًا) لِفَوَاتِ مَحَلِّ الْكِتَابَةِ فَلِلسَّيِّدِ مَا يَتْرُكُهُ بِحُكْمِ الْمَلِكِ لَا الْإِرْثِ وَيَلْزِمُهُ تَجْهِيزُهُ، وَإِنْ لَمْ يُخْلِفْ وَفَاءً (وَلِسَيِّدِهِ قِصَاصٌ عَلَى قَاتِلِهِ) الْعَامِدِ (الْمُكَافِي) لَهُ لِيَقَاتِيَهُ بِمِلْكِهِ (وَالَا) يُكَافِيهِ (فَالْقِيَمَةُ) لَهُ هِيَ الْوَاجِبَةُ لَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا جَنَائَةٌ عَلَى قَتْلِهِ، فَإِنْ قَتَلَهُ سَيِّدُهُ لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا الْكَفَّارَةُ كَمَا بِأَصْلِهِ وَحَدَّثَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي بَابِهَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَطَعَ طَرَفُهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لَهُ وَلَوْ قَطَعَ الْمُكَاتَبُ طَرَفَ أَبِيهِ الْمَمْلُوكِ لَهُ قَطِيعُ طَرَفِهِ بِهِ وَلَمْ تُرَاعَ شُبُهَةُ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ حَرَمَةَ الْأَبَوَّةِ أَقْوَى مِنْهَا. (وَيَسْتَقِيلُ) الْمُكَاتَبُ.....

☐ فَوَدَّ: (فِي مَسْأَلَةِ الْإِعْتَاقِ) أَخْرَجَ مَسْأَلَةَ الْإِبْرَاءِ فَرَاغَهُ سَمَ أَقُولُ: قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْآتِي عَدَمُ الْفَرْقِ.
 ☐ فَوَدَّ (السِّي): (وَلَزِمَهُ الْفِدَاءُ) أَي: لَهُ قَالَ فِي الرُّوضِ: وَفِدَاءٌ مَنْ يَغْتَقِ بِعَيْتِهِ إِنْ جَنَى قَالَ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ تَكَاتِبِهِ عَلَيْهِ: وَاعْتَقَ هُوَ الْمُكَاتَبُ أَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الثُّجُومِ لَا إِنْ قَتَلَهُ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُهُ خِلَافَهُ انْتَهَى. اهـ.
 سم. ☐ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ عَتَقَ بِالْأَدَاءِ الْخُ) أَي: فَلَا يَلْزِمُ السَّيِّدَ فِدَاؤُهُ وَلَوْ جَنَى جَنَائَاتٍ وَعَتَقَ بِالْأَدَاءِ قَدَى نَفْسِهِ أَوْ اغْتَنَمَ السَّيِّدُ تَبَرُّعًا لَزِمَهُ فِدَاؤُهُ مُغْنِي.
 ☐ فَوَدَّ (السِّي): (وَلَوْ قُتِلَ الْمُكَاتَبُ) بَعْدَ اخْتِيَارِ سَيِّدِهِ الْفِدَاءَ لَزِمَ السَّيِّدُ فِدَاؤُهُ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَبَطَلَتْ كِتَابَتُهُ فِي الْحَالَيْنِ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يَخْلُفُ وَفَاءً) أَيِ بِالْثُّجُومِ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَالَا يُكَافِيهِ) أَي: أَوْ كَانَ الْقَتْلُ غَيْرَ عَمْدٍ مُغْنِي وَرُشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنْ قَتَلَهُ الْخُ) أَيِ الْمُكَاتَبُ الَّذِي لَمْ يَجْنِ عَلَى أَجْنَبِيٍّ وَلَا فَعَلَ السَّيِّدُ فِدَاؤُهُ كَمَا مَرَّ عَنِ الرُّوضِ وَالْمُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا الْكَفَّارَةُ) أَي: مَعَ الْإِثْمِ إِنْ كَانَ عَامِدًا عَشَ وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ. ☐ فَوَدَّ: (فِي بَابِهَا) أَي: الْكَفَّارَةُ. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لَهُ) قَالَ الْجُرْجَانِيُّ: وَلَيْسَ لَنَا مَنْ لَا يَضْمَنُ شَخْصًا وَيَضْمَنُ طَرَفَهُ غَيْرُهُ وَالْفَرْقُ بَطْلَانُ الْكِتَابَةِ بِمَوْتِهِ وَيَقَاؤُهُ مَعَ قَطْعِ طَرَفِهِ وَالْأَرُشُ مِنْ أَكْسَابِهِ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (قَطَعَ طَرَفَهُ بِهِ) قَالَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يُعْرَفُ لِلشَّافِعِيِّ مَسْأَلَةُ يُقْتَصُّ فِيهَا مِنَ الْمَالِكِ إِلَّا هَذِهِ وَحَكَى الرَّوْيَانِيُّ هَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ غَرِيبٌ اهـ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ لِشُبُهَةِ الْمَلِكِ مُغْنِي وَفِي سَمَ مَا نَصَّهُ بَقِيَ مَا لَوْ قَطَعَهُ خَطَأً، أَوْ شَبَهَ عَمْدًا، أَوْ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ غَيْرَهُ وَلَعَلَّهُ لَا شَيْءَ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَمْ تُرَاعَ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي.

أَي، أَوْ قَتَلَهُ كَمَا فِي الرُّوضِ وَقَوْلُهُ: لَزِمَهُ الْفِدَاءُ أَي: لَهُ قَالَ فِي الرُّوضِ: وَقَدَى مَنْ يَغْتَقِ بِعَيْتِهِ إِنْ جَنَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: بَعْدَ تَكَاتِبِهِ عَلَيْهِ وَاعْتَقَ عَلَيْهِ هُوَ الْمُكَاتَبُ، أَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الثُّجُومِ لَا إِنْ قَتَلَهُ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُهُ خِلَافَهُ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ عَتَقَ بِالْأَدَاءِ بَعْدَ الْجَنَائَةِ) أَي: فَلَا يَلْزِمُ السَّيِّدَ فِدَاؤُهُ وَيَقْدِي نَفْسَهُ بِالْأَقْلُ وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزِمَ السَّيِّدَ فِدَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقَابِضُ لِلثُّجُومِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: لِأَنَّهُ مُجَبَّرٌ عَلَى قَبُولِهَا فَالْحَوَالَةُ عَلَى الْمُكَاتَبِ أَوْ لَى. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (طَرَفَ أَبِيهِ الْمَمْلُوكِ لَهُ قَطِيعُ طَرَفِهِ بِهِ) بَقِيَ مَا لَوْ قَطَعَهُ خَطَأً، أَوْ شَبَهَ عَمْدًا، أَوْ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ غَيْرَهُ وَلَعَلَّهُ لَا شَيْءَ.

(بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كعاملية بضمن مثل؛ لأن في ذلك تخصيصاً للعتق المقصود (والا) بأن كان فيه تبرع كبيع بدون ثمن مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لو وقع في مرض الموت، أو خطر كالبيع نسيئة ولو بأكثر من قيمته، وإن أخذ رهناً وكفيلاً على ما ذكرناه هنا (فلا) يستقل به؛ لأن أحكام الرق جارية عليه. ونقل البلقيني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وأن ما تصدق به عليه مما يؤكل، ولا يباع عادة له التبرع به لخبر بريرة وبخث أن له نحو قطع السلعة مما الغالب فيه السلامة، وإن كان فيه خطر. (ويصح) ما

فول (سني): (لا تبرع فيه) أي: على غير السيد مُعني. فول (سني): (ولا خطر) بفتح الطاء بخطه مُعني. فول: (كعاملية) إلى الفصل في المُعني إلا قوله: من كل محسوب إلى، أو خطر وقوله: امتناع تكفيره إلى أن ما تصدق وقوله: لخبر بريرة وقوله: ووطء وقوله: وكان الولاء للسيد. فول: (بضمن مثل) أي بعوض المثل مُعني. فول: (كالبيع نسيئة إلخ) أي: والقرض مُعني. فول: (وإن أخذ رهناً وكفيلاً) لأن الكفيل قد يفلس والرهن قد يتلف ويحكم الحاكم المرفوع إليه بسقوط الدين مُعني.

فول: (على ما ذكرناه هنا) وهو المُتَمَدُّ، وإن صححنا في كتاب الرهن الجواز بالرهن، أو الكفيل مُعني. فول: (امتناع تكفيره بالمال) مُتَمَدِّع ش. فول: (وأن ما تصدق إلخ) عطف على امتناع تكفيره إلخ. فول: (مما يؤكل إلخ) أي: من نحو لحم وخبز مُعني. فول: (التبرع به) ظاهره كشرح المنهج وإن كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة بإهداء مثله للأكل بل لو قيل بامتناع أخذ عوض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيداً عن ش. فول: (وبخث أن له إلخ) عبارة المُعني واستثنى مما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة ويُفعل للمصلحة كتوديع البهائم وقطع السلع منها والفضد والحجامة وخثر الرقيق وقطع سلعته التي في قطعها خطر، لكن في بقائها أكثر وله افتراض وأخذ قراض وهبة بثواب معلوم ويبيع ما يساوي مائة بمائة نقداً وعشرة نسيئة وشراء النسيئة بضمن التقيد، ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض في البيع والشراء، ولا يقبل هبة من تلزمه نفقته إلا كسواً كفايته فيسئ قبوله، ثم يتكاتب عليه، ونفقته في كسبه والفاضل للمكاتب فإن مرض قريبه، أو عجز لزوم المكاتب نفقته؛ لأنه من صلاح ملكه، وإن جنى بيع فيها ولا يقديه بخلاف عبده. اه. فول: (نحو قطع السلعة) عبارة النهاية قطع نحو السلعة. اه. فول: (مما الغالب فيه) أي: في القطع ع ش. قوله: لخبر بريرة فيه أنه قدم في شرح، ولا يصح بيع رقبته في الجديد أن شراء عائشة لبريرة كان بإذنها ورضاها فكان فسخاً منها

فول: (كالبيع نسيئة إلخ) قال في الروض: ويبيع أي: وله بيع ما يساوي مائة بمائة نقداً، أو عشرة أي، أو أقل نسيئة وشراء النسيئة بضمن التقيد قال في شرحه: قال في الأصل: ولا يرهن به؛ لأن الرهن قد يتلف فإن كان بضمن النسيئة فقال البعوي تبعاً للقاضي: لم يجز بلا إذن؛ لأنه تبرع وقال الروياني في جمع الجوامع: يجوز؛ إذ لا عيب فيه قال الأذرعى: وهو المذهب المنصوص وعليه جرى العراقيون وغيرهم وما ذكره البعوي وجه شاذ للقاضي تبعه عليه. اه.

فيه تَبَرُّعٌ وخطَرٌ (بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّ الْمُنْعَ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّهِ وَكَإِذْنِهِ قَبُولُهُ مِنْهُ تَبَرُّعُهُ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مُكَاتَبٍ لَهُ آخَرَ بِأَدَاءِ مَا عَلَيْهِ، نَعَمْ، لَيْسَ لَهُ عَتَقٌ وَوَطْءٌ وَكِتَابَةٌ وَلَوْ بِإِذْنِهِ كَمَا يَأْتِي. (وَلَوْ اشْتَرَى) كُلٌّ، أَوْ بَعْضٌ (مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحٌّ) وَلَا يَعْتِقُ عَلَى السَّيِّدِ لاسْتِقْلَالِ الْمُكَاتَبِ بِالْمَلِكِ (فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ لِسَيِّدِهِ عَتَقَ) عَلَيْهِ لِدُخُولِهِ فِي مَلِكِهِ، وَلَا يَسْرِي الْبَعْضُ فِي صَوْرَتِهِ إِلَى الْبَاقِي، وَإِنْ اخْتَارَ سَيِّدُهُ تَعَجِيزَهُ؛ لِمَا مَرَّ فِي الْعَتَقِ (أَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ) (عَلَيْهِ) لَوْ كَانَ حُرًّا (لَمْ يَصَحَّ بِلا إِذْنِ) مِنْ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ تَكَاتَبَ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي (و) شَرَاؤُهُ لَهُ (بِإِذْنِ) مِنْهُ (فِيهِ الْقَوْلَانِ) فِي تَبَرُّعَاتِهِ أَظْهَرُهُمَا الصَّحَّةُ (فَإِنْ صَحَّ) الشَّرَاءُ (تَكَاتَبَ عَلَيْهِ) فَيَتَّبِعُهُ رِقًّا وَعَتَقًا، وَلَيْسَ لَهُ نَحْوُ بَيْعِهِ (وَلَا يَصَحُّ اعْتَاقُهُ وَكِتَابَتُهُ) لِقَتْنِ (بِإِذْنِ) مِنْ سَيِّدِهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِنَتَضُّعِيهِمَا الْوَلَاءَ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، نَعَمْ، لَوْ أَعْتَقَهُ عَنْ سَيِّدِهِ، أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ صَحَّ وَكَانَ الْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ.

لِلْكِتَابَةِ. □ قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ تَبَرُّعٌ إلَخ) أَي: وَمِمَّا تَقَدَّمَ وَغَيْرُهُ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَحُطَّرَ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا النَّهْيَةُ. □ قَوْلُهُ: (قَبُولُهُ مِنْهُ إلَخ) أَي: قَبُولُ السَّيِّدِ مِنَ الْعَبْدِ مَا تَبَرَّعَ بِهِ الْعَبْدُ عَلَيْهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِأَدَاءِ مَا عَلَيْهِ) أَي: بِأَدَائِهِ لِلْسَّيِّدِ ذَنْبَهُ عَلَى مُكَاتَبِهِ الْآخَرِ.

□ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: إِنَّمَا عَدَمُ صِحَّةِ الْعَتَقِ وَالْكِتَابَةِ، وَأَمَّا عَدَمُ جَوَازِ الْوَطْءِ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ

□ قَوْلُ (سَنِي): (مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ) أَي: مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ فَرْعُهُ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي صَوْرَتِهِ) أَي: صَوْرَةُ شِرَاءِ الْبَعْضِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ فِي الْعَتَقِ) أَي: مِنْ عَدَمِ مِلْكِهِ لَهُ اخْتِيَارًا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَكَاتَبَ عَلَيْهِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِنَتَضُّعِيهِ الْعَتَقَ وَالزَّامِيَةَ التَّقَفَّةَ. اهـ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا يَصَحُّ إِعْتَاقُهُ) أَي: وَلَوْ عَنْ كَفَّارَةٍ.

(تَبَيَّنَ): لَا يَصِحُّ إِبْرَاؤُهُ عَنِ الدَّيُونِ، وَلَا هِبَتُهُ مَجَانًّا، وَلَا بَشْرُطُ الثَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ فِي قَدَرِهِ اخْتِلَافًا عَلَى الْقَوْلِ بِهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَلِأَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا يَسْتَقَرُّ بَعْدَ قَبْضِ الْمُوَهَّبِ وَفِيهِ خَطَرٌ وَوَصِيَّتُهُ بَاطِلَةٌ سَوَاءٌ أَوْ صَى بَعَيْنٍ، أَوْ بَثَلَتْ مَالَهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ غَيْرُ تَامٍّ مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ) ظَاهِرُهُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيَّيْ أَي: فِي مَسْأَلَتِهِ. اهـ. وَعِبَارَةٌ عَ ش. هُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ أَعْتَقَهُ عَنْ سَيِّدِهِ أَمَّا حَيْثُ أَعْتَقَهُ عَنْ غَيْرِهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْوَلَاءَ فِيهِ لِلْغَيْرِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ هِبَةٌ ضَمْنِيَّةٌ لِغَيْرِ السَّيِّدِ فَهِيَ تَبَرُّعٌ وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى الْغَيْرِ بِإِذْنِ السَّيِّدِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ أَنَّ سَيِّدَهُ إِذْنٌ لَهُ أَنْ يُعْتَقَهُ عَنِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ هِبَةٍ لَهُ فَيَكُونُ تَبَرُّعًا مَخْصُصًا بِالْإِعْتَاقِ عَنْ غَيْرِهِ وَلَيْسَ بَيْعًا، وَلَا هِبَةً فَيُلْغَوْ قُوعُهُ عَنِ الْغَيْرِ وَيَقَعْ عَنِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِعْتَاقُ مِنَ الْمُكَاتَبِ وَتَعَدَّرَ وَقُوعُهُ عَنْهُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْوَلَاءِ صُرِفَ إِلَى سَيِّدِهِ تَنْفِيذًا لِلْعَتَقِ مَا أَمَكَّنَ. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ) ظَاهِرُهُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ

فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة

وما توافق، أو ثباين فيه الفاسدة الصحيحة وتخالف المكاتب وسيده، أو وارثه وغير ذلك (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كأن شرط أن كسبه بينهما، أو تأخر عتقه عن الأداء (أو عوض) فاسد كأن كاتبه على نحو خمير (أو أجل فاسد) كأن يؤجل بمجهول أو يجعله نجما واحدا، أو لغير ذلك كأن يكاتب بعض الرقيق (كالصحيحة في استقلاله) أي: المكاتب (بالكسب)؛ لأنه يعتق فيها بالأداء أيضا، وهو إنما يحصل بالتمكين من الاكتساب. وخرج بها الباطلة وهي ما اختل بعض أركانها كاختلال بعض شروط العاقدين السابقة والعتق بنحو دم وكفقد إيجاب، أو قبول فهي لغو إلا في تعليق عتي إن وقعت ممن يصح تعليقه وكذا يفتقران في نحو الحج، والعارية، والخلع (و) في (أخذ أرش الجناية عليه) و.....

فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة

❦ قوله: (في بيان) إلى قول المتن قلت في النهاية لا قوله: وله معاملته وقوله: ولا بالأداء لوكيل السيد وقوله: فيما إذا عتق بالأداء وقوله: أما إذا عتق بلا أداء إلى ومما تخالف الصحيحة. ❦ قوله: (وتخالف المكاتب إلخ) بالجر عطفًا على ما تفارق إلخ. ❦ قوله: (وغير ذلك) أي كيان ما توافق، أو ثباين فيه الفاسدة التعليق. ❦ قوله: (أن كسبه إلخ) أي: أو أن يبيعه كذا معني.

❦ قول (س): (في استقلاله إلخ) شامل لمكاتبته بعض الرقيق قليراجع سم عبارة البجيرمي على المنهج ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب شيخنا. اهـ. ❦ قوله: (لأنه يعتق) إلى قول المتن: فإن تجانسا في المعني لا قوله: وله معاملته وقوله: يمتعه من السفر وقوله: وفي أنها تبطل إلى المتن وقوله: فيما إذا عتق بالأداء وقوله: بعد تلفه. ❦ قوله: (أيضا) أي: كالصحيحة.

❦ قوله: (وهو) أي: الأداء. ❦ قوله: (وخرج بها) أي: الفاسدة ع ش عبارة المعني.

(تنبيه): قوله فاسد يعود إلى الثلاث كما تقرر فاحترز به عن الشرط الصحيح كشرط العتي عند الأداء وبالفاسدة عن الباطلة وهي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون الصيغة مختلة بأن فقد الإيجاب، أو القبول أو أحد العاقدين مكرها، أو صبيًا أو مجنونًا، أو عقدت بغير مقصود كدم، أو بما لا يتمول فإن حكمها الإنغاء إلخ. ❦ قوله: (إلا في تعليق إلخ) أي: فلا تكون لغوا بل يعتق معها الرقيق عند وجود الصفة ع ش. ❦ قوله: (إن وقعت) أي الفاسدة. ❦ قوله: (وكذا يفتقران) أي الفاسدة والباطلة معني ورشيدني وع ش وقول سم أي الصحيح والفاسد لعل من تحريف التاسخ. ❦ قوله: (وفي أخذ أرش الجناية إلخ) أي: من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئًا في الفاسدة دون الصحيحة سم على

فصل الكتابة الفاسدة لشرط إلخ

❦ قوله: (في استقلاله) شامل لمكاتبته بعض الرقيق قليراجع. ❦ قوله: (وكذا يفتقران) أي: الصحيح والفاسد.

في أخذ أمة ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح عليها، أو وطء (شبهة)؛ لأنهما في معنى الاكتساب (وفي أنه يعتق بالأداء) للسيد عند المحل بحكم التعليق لوجود الصفة ولكون المقصود بالكتابة العتق لم تتأثر بالتعليق الفاسد، ومن ثم لم يُشارَكه عقد فاسد في إفادة ملك أصلاً (و) في أنه (يثبته) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ككسبه، لكن لا يجوز له بيعه؛ لأنه تكتاب عليه ويعتق إذا عتق وكذا ولد المكاتب كتابة فاسدة. وقضية كلاهما أن نفقته على السيد كفطرته، لكن قال الإمام والغزالي تسقط عنه وجزم به غيرهما وله معاملته (وكالتعليق) بصفة (في أنه لا يعتق بإبراء) عن النجوم، ولا بأداء من الغير عنه تبرعاً، أو وكالة، ولا بالأداء لوكيل السيد لتعذر حصول الصفة.....

المنهج. اه. ع. ش. قو: (وفي أخذ أمة) أي مكاتبه. قو: (عند المحل) بكسر الحاء متعلق بالأداء. قو: (لم يتأثر) أي: عقد الكتابة. قو: (بالتعليق الفاسد) أي: الذي تضمنها الكتابة الفاسدة يعني لو علق بإعطاء نجم واحد مثلاً فسدت ومع ذلك إذا دفع المعلق عليه عتق ع. ش. قو: (ومن ثم) أي: لأجل عدم التأثير بذلك. قو: (لم يُشارَكه) أي عقد الكتابة الفاسد عبارة المغني وليس عقد فاسد يملك به إلا هذا. اه. فقول ع. ش. أي العقد الصحيح سبق قلم. قو: (وولده) مبتدأ خبره ككسبه. قو: (بيعه) أي: ونحوه مما يزيل الملك. قو: (أن نفقته إلخ) عبارة شرح المنهج عطفًا على في استقلاله إلخ وفي أنه تسقط نفقته عن سيده. اه. أي بخلاف فطرته فإنها على السيد سم عبارة المغني وقضية كلام المصنف أن الفاسدة كالصحيحة فيما ذكره فقط وليس مرادًا بل كالصحيحة في أن نفقته تسقط عن السيد إذا استقل بالكسب بخلاف الفطرة كما سيأتي. اه. قو: (كفطرته) أي المكاتب فإن الفطرة تلزم في الفاسدة دون الصحيحة ع. ش. قو: (تسقط عنه) أي: ما لم يحتج نهاية أي: إلى إلتاق بأن عجز عن الكسب، وأما فطرته فلا تسقط عن السيد في الفاسدة وتسقط عنه في الصحيحة سم على المنهج. قو: (وله معاملته) خلافًا للنهاية والمغني عبارة سم عبارة الروض: ولا يعامل سيده. اه. قال في شرحه: هذا ما نقله الأصل عن تهذيب البغوي، ثم قال: ولعله أقوى ونقل قبله عن الإمام والغزالي أن له أن يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة وقد راجعت كلام البغوي فرأيت أنه ذكر ذلك تقريباً على ضعيف إلى أن قال: فالأقوى قول الإمام والغزالي انتهى. اه. قو: (لتعذر حصول الصفة) أي

قو: (أن نفقته على السيد) عبارة شرح المنهج عطفًا على في استقلاله إلخ وفي أنه تسقط نفقته عن سيده أي: بخلاف فطرته فإنها على السيد. اه. قو: (تسقط عنه) أي: ما لم يحتج ش. م. ر. قو: (وله معاملته) عبارة الروض، ولا يعامل سيده. اه. قال في شرحه: هذا ما نقله الأصل عن تهذيب البغوي ثم قال: ولعله أقوى ونقل قبله عن الإمام والغزالي أن له أن يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة، وقد راجعت كلام البغوي فرأيت أنه ذكر ذلك تقريباً على ضعيف إلى أن قال: فالأقوى قول الإمام والغزالي.

وأجزأ في الصَّحيحة؛ لأنَّ المُعَلَّب فيها المُعاوضةُ، والأداءُ، والإبراءُ فيها واحدٌ (و) في أنَّ كِتَابَتَهُ (تَبْطُلُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ) قَبْلَ الْأَدَاءِ لِجَوَازِهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَلِعَدَمِ حُصُولِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْتَقُ بِالْأَدَاءِ لِلوَارِثِ، بِخِلَافِ الصَّحِيحَةِ، نَعَمْ، إِنْ قَالَ: إِنْ أَدَّيْتُ لِي، أَوْ لِوَارِثِي لَمْ تَبْطُلْ (و) فِي أَنَّهُ (يَصُحُّ) نَحْوُ بَيْعِهِ وَهَبْتِهِ وَإِعْتَاقَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ (وَالْوَصِيَّةُ بِرَقَبَتِهِ)، وَإِنْ ظَنَّ صَحَّةَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (و) فِي أَنَّهُ (لَا يُضَرَّفُ إِلَيْهِ سَهْمُ الْمُكَاتِبِينَ)؛ لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَالْأَدَاءُ فِيهَا غَيْرُ مَوْثُوقٍ بِهِ، وَفِي أَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ، وَلَا يَطْوُهَا، وَلَا يَعْتَقُ بِتَعْجِيلِ التَّجْمُوعِ وَيَمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ فِي كُلِّ مِنَ الصَّحِيحَةِ، وَالْفَاسِدَةِ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ وَأَنَّ الْمُعَلَّبَ فِي الصَّحِيحَةِ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ وَفِي الْفَاسِدَةِ مَعْنَى التَّعْلِيْقِ (وَتَخَالُفُهُمَا) أَيْ: الْفَاسِدَةُ الصَّحِيحَةُ، وَالتَّعْلِيْقُ (فِي أَنَّ لِلْسَّيِّدِ فُسْخَهَا) بِالْفِعْلِ كَالْبَيْعِ، وَالْقَوْلُ كَأَبْطَلْتُهَا فَلَا يَعْتَقُ بِأَدَاءٍ بَعْدَ الْفُسْخِ؛ ...

حَيْثُ كَانَتْ الصَّيْغَةُ إِذَا أَدَّيْتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ش وَهِيَ أَدَاءُ أَيْ الصَّفَةُ أَدَاءُ التَّجْمُعِ مِنَ الْمُكَاتِبِ لِلْسَّيِّدِ .
 □ قَوْلُهُ: (وَأَجْزَأُ) أَيْ: مَا ذُكِرَ مِنَ الْإِبْرَاءِ وَأَدَاءِ الْغَيْرِ وَهَلْ يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ الْقَبُولَ فِيمَا لَوْ تَبَرَّعَ عَنْهُ الْغَيْرُ، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُهُ فَيَذْفَعُهُ لِلْعَبْدِ إِنْ أَرَادَ التَّبَرُّعَ عَلَيْهِ ش وَيُظْهِرُ جَرِيَانُ مِثْلِهِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ فِي أَنَّهُ لَا يَغْتَنِّي بِإِبْرَاءِ وَمَا زَادَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَفِي أَنَّ كِتَابَتَهُ) الْأَوَّلَى إِبْدَالُ الضَّمِيرِ بِأَل. □ قَوْلُهُ: (وَإِعْتَاقُهُ) بِالرَّفْعِ رَشِيدِي .

□ قَوْلُهُ (لَشِيْ): (وَلَا يُضَرَّفُ إِلَيْهِ سَهْمُ الْمُكَاتِبِينَ) فَلَوْ أَخَذَ مِنْ سَهْمِ الْمُكَاتِبِينَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَسَادِ كِتَابَتِهِ وَذَفَعَهُ لِلْسَّيِّدِ، ثُمَّ عَلِمَ فُسَادَهَا اسْتَرَدَّ مِنْهُ مَا ذَفَعَهُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ شَرْحُ الرُّوْضِ ع ش وَظَاهِرٌ أَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْفُسَادِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي أَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ) أَيْ: بِخِلَافِهِ فِي الصَّحِيحَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ بَلَا إِذْنٍ مَا لَمْ يَحِلَّ التَّجْمُعُ شَرْحُ الرُّوْضِ. اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (وَيَطْوُهَا) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَطْوُهَا) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا يَطْوُهَا وَكَذَا كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ كُشِطَتْ لَا وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ فَإِنَّ إِثْبَاتَهَا سَبَقَ قَلَمُ سَيِّدِ عَمَرٍ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: وَلَا يَطْوُهَا الصَّوَابُ حَذَفَ لَا. اهـ. وَلَعَلَّ سَم لَمْ يَطْلُغْ عَلَى الْكُشِطِ وَكَذَا كَتَبَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَلَا يَطْوُهَا عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَجَوَازُ وَطْءِ الْأُمَةِ أَيْ بِخِلَافِ الصَّحِيحَةِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ وَوَطْئُهَا فَلَا حَدَّ بِهِ، وَلَا تَغْزِيرَ وَلَا مَهْرَ انْتَهَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ عِبَارَتُهُ هُنَا. اهـ.

□ قَوْلُهُ (لَشِيْ): (أَنَّ لِلْسَّيِّدِ فُسْخَهَا) أَيْ: بِالْقَاضِي وَبِنَفْسِهِ، وَلَا يُبْطِلُهَا الْقَاضِي بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ مُغْنِي .
 □ قَوْلُهُ: (بِأَدَاءٍ بَعْدَ الْفُسْخِ) أَيْ بِخِلَافِ التَّعْلِيْقِ فَإِنَّهُ لَا يُبْطَلُ بِالْفُسْخِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ التَّعْلِيْقَ لَا يُبْطَلُ بِالْقَوْلِ فَإِذَا أَدَّى بَعْدَ فُسْخِ السَّيِّدِ لَهُ عَتَقَ لِبَقَاءِ التَّعْلِيْقِ ع ش .

□ قَوْلُهُ: (وَفِي أَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ) أَيْ: بِخِلَافِهِ فِي الصَّحِيحَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ بَلَا إِذْنٍ مَا لَمْ يَحِلَّ التَّجْمُعُ شَرْحُ الرُّوْضِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَطْوُهَا الْفُخْ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَجَوَازُ وَطْءِ الْأُمَةِ أَيْ بِخِلَافِ الصَّحِيحَةِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ، وَوَطْئُهَا فَلَا حَدَّ بِهِ، وَلَا تَغْزِيرَ، وَلَا مَهْرَ. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ عِبَارَتُهُ هُنَا.

لأن تعليقها في ضمن معاوضة لم يسلم فيها العوض كما يأتي فلم تلزم. وإطلاق الفسخ فيها فيه تجوز؛ لأنه إنما يكون في صحيح وقيد السيد؛ لأنه يمتنع عليه الفسخ في الصحيحة كما قدمه وكذا في التعليق، وأما العبد فيجوز له الفسخ في الصحيحة، والفاسدة دون التعليق (و) في أنها تبطل بنحو إغماء السيد، والحجر عليه بسفه كما يأتي لا فلس، بخلاف نحو إغماء العبد، والحجر عليه وفي (أنه لا يملك ما يأخذه) لفساد العقد (بل يرجع) فيما إذا عتق بالأداء (المكاتب به) أي: بعينه (إن) بقي وإلا فيمثله في المثلي وقيمته في المتقوم (إن كان متقومًا) يعني له قيمة كما بأصله فليس المراء قسيم المثلي، أما ما لا قيمة له كخمر فلا يرجع بعد تلفه على سيده بشيء، نعم، بحث شارح أن له أخذًا مخترم غير متقوم كجلد ميتة.....

قوله: (لأن تعليقها إلخ) لا يظهر تقريره عبارة المعني وشرح المنهج: بالفعل كالبيع والقول كإبطلت كتابته إن لم يسلم له العوض حتى لو أدى المكاتب المسمى بعد فسحها لم يفتق؛ لأنه، وإن كان تعليقًا فهو في ضمن معاوضة فإذا ارتفعت المعاوضة ارتفع ما تضمنته من التعليق. اهـ. وهي ظاهرة التقريب. قوله: (لم يسلم فيها) قدمه المعني وشرح المنهج على التثريب وجعله قيدًا للمتن كما مر آنفًا. قوله: (كما يأتي) أي: في مسألة التحالف. قوله: (فلم تلزم) أي: الفاسدة. قوله: (فيه تجوز إلخ) وكان الأولى للمصنف أن يعبر بالإبطال كما عبر به الشافعي رحمه الله معني. قوله: (فيه تجوز) لكن لما كان للفاسدة ثمرات تترتب عليها كالصحيحة عبر بالفسخ تبيينًا على أن له إبطال تلك العلقة ع ش. قوله: (والحجر عليه بسفه) أي: بخلاف الصحيحة فإنها لا تبطل بالحجر على السيد بسفه ويدفع العوض إلى وليه كما تقدم ع ش. قوله: (فيما إذا عتق إلخ) سيأتي مخترزه. قوله: (ولاً) أي: بأن تلف. قوله: (وقيمته إلخ) هل العبرة في القيمة بوقت التلف أو القبض، أو أقصى القيم؟ فيه نظر وقياس المقبوض بالشراء الفاسد أن يكون مضمونًا بأقصى القيم ع ش. قوله: (إن كان متقومًا) قيد في كل من مسألتَي الرجوع بالعين والبدل رشدي. قوله: (يعني له قيمة) أي: فيشمل المثلي ع ش.

قوله: (بعد تلفه) وكذا إذا كان باقيا وهو غير مخترم كما في شرح المنهج رشدي أي وفي المعني كما يأتي. قوله: (أن له أخذ مخترم إلخ) أي: ما دام باقيا نهاية عبارة المعني وشرح المنهج واحتراز بذلك عما لا قيمة له كالخمر فإن العتق لا يرجع على السيد بشيء إلا إن كان مخترمًا كجلد ميتة لم يذبح وكان باقيا فإنه يرجع به فإن كان تلفًا فلا رجوع له بشيء. اهـ. ويظهر بذلك أنه لا ينسجم قوله: نعم إلخ مع قوله: بعد تلفه فكان ينبغي حذفه كما في المعني. قوله: (كجلد ميتة إلخ) أي: بأن كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة وتصوره بالحيوان كما في سم حيث قال: كان صورة المسألة أنه لو كان المأخوذ

قوله: (كجلد ميتة لم يذبح) كأن صورة المسألة أنه لو كان المأخوذ حيوانًا فمات فله أخذ جلده، وقد يقال: لا حاجة لذلك؛ لأنه لا مانع أن صورتها أنه كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة كما لو كاتبه على خمر ويجب بأن الحاجة لذلك حتى يتصور رجوع بعد التلف.

لم يُذْبَغ (وهو) أي: السَّيِّدُ يرجع (عليه) أي: المُكَاتَّبُ (بقيَّمته)؛ لأنَّ فيها معنى المُعَاوَضَةِ وقد تَلَفَ المعقودُ عليه بالعتيق؛ إذ لا يُمكنُ رَدُّهُ فهو كَتَلَفٍ مَبِيعٍ فاسِدٍ في يَدِ المشتري يرجعُ على البائع بما أَدَّى ويرجعُ البائعُ عليه بالقيمة وتُعْتَبَرُ القيمةُ هنا (يَوْمَ العتيق)؛ لأنَّه يَوْمُ التَّلَفِ. ولو كَاتَبَ كَافِرٌ كَافِرَةً على فاسِدٍ مقصودٍ كخمرٍ وقبضٍ في الكُفْرِ فلا تَرَاجُعَ كما عُلِمَ مِنَّا مَرَّةً في نِكَاحِ المُشْرِكِ (فَإِنْ تَجَانَسَا) أي: ما يرجعُ به العبدُ وما يَسْتَحِقُّهُ السَّيِّدُ عليه بأنَّ كانا ذَيْنِينِ نَقْدَيْنِ وَأَتَّفَقَا جِنْسًا وَنَوْعًا وَصِفَةً وَاسْتِقْرَارًا وَحُلُولًا (فَأَقُولُ التَّقَاصُ) الآتِيَةُ.....

حَيَوَانًا فَمَاتَ فَلَهُ أَخَذَ جَلِيدَهُ. اهـ. الظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّه يَتَلَفُهُ في يَدِهِ تَلَزُمُهُ قِيَمَةُ الْحَيَوَانِ وَحَيْثُ لَمْ يَتَلَفْ يَجِبُ رَدُّهُ عَ ش. هـ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُذْبَغ) قَيَّدَ بِهِ لِعَدَمِ ضَمَانِهِ بِالْبَدَلِ إِنْ تَلَفَ كَمَا ذَكَرَهُ أَيْ: شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالْأَلَمَذْبُوعُ يَرْجِعُ بِهِ إِنْ بَقِيَ وَيَبْدَلُهُ إِنْ تَلَفَ شَيْخُنَا. اهـ. بُجِّيرَ مَيَّ.

هـ. قَوْلُ (السِّي): (بَقِيَّتُهُ) أَيْ الْمُكَاتَّبُ. هـ. قَوْلُهُ: (فَاسِدًا) أَيْ: يَبِيعًا فَاسِدًا مُعْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ هُنَا إِلَخَ) يَتَّبَعِي مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَاتَبَ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ كَاتَبَ كَافِرٌ أَصْلِيَّ كَافِرًا كَذَلِكَ عَلَى فَاسِدٍ مَقْصُودٍ كَخَمْرٍ وَقَبْضٍ فِي الْكُفْرِ فَلَا تَرَاجُعَ وَلَوْ أَسْلَمَا وَتَرَاغَا إِلَيْنَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَبْطَلْنَاهَا، وَلَا أَثَرَ لِلْقَبْضِ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْدَ قَبْضِ الْبَعْضِ فَكَذَلِكَ فَلَوْ قَبْضَ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَبْلَ إِبْطَالِهَا عَتَقَ وَرَجَعَ السَّيِّدُ عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ، أَوْ قَبْضَ الْجَمِيعِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ تَرَاغَا إِلَيْنَا فَكَذَلِكَ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى السَّيِّدِ بِشَيْءٍ لِلْخَمْرِ وَنَحْوِهِ أَمَّا الْمُزْتَدَانِ فَكَالْمُسْلِمِينَ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (كَافِرَةٌ) أَيْ: أَوْ كَافِرًا فَلَوْ قَالَ: كَافِرًا كَانَ أَوْ ضَحَّ عَ ش.

هـ. قَوْلُ (السِّي): (فَإِنْ تَجَانَسَا) أَيْ: فَإِنْ تَلَفَ مَا أَخَذَهُ السَّيِّدُ مِنَ الرَّقِيقِ وَأَرَادَ كُلَّ الرُّجُوعِ عَلَى الْآخَرِ وَتَجَانَسَا أَيْ وَاجِبَا السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ. اهـ. مُعْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَاسْتِقْرَارًا إِلَخَ) أَنْظَرَ مَا مَعْنَى اشْتِرَاطِهِ الْحُلُولِ وَالِاسْتِقْرَارَ هُنَا مَعَ أَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ لَا يَكُونُ فِيهِ الذِّنَانِ إِلَّا حَالِيْنِ مُسْتَقَرِّينِ؛ لِأَنَّ مَا عَلَى السَّيِّدِ بَدَلٌ مُتَلَفٍ وَمَا عَلَى الْعَبْدِ بَدَلٌ رَقَبَتِهِ الَّتِي حَكَمْنَا بِعَتَقِهَا رَشِيدِيٍّ وَفِي عَ ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ بِزِيَادَةِ تَفْصِيلٍ عَنْ سَم مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذِهِ شُرُوطٌ لِلتَّقَاصِ لَا بِقَيِّدٍ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا بِالسَّيِّدِ وَالْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ

هـ. قَوْلُهُ: (وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ هُنَا يَوْمَ الْعَتَقِ) يَتَّبَعِي مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَحُلُولًا) قَدْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ اتَّفَاقِهِمَا فِي الْحُلُولِ؛ إِذْ لَا يَكُونَانِ إِلَّا حَالِيْنِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهُمَا فِيهِ؛ إِذْ الْقِيَمَةُ الْمُسْتَحَقَّةُ لِلْسَّيِّدِ لَا تَكُونُ إِلَّا حَالَةً وَمَا يَرْجِعُ بِهِ الْمُكَاتَّبُ إِنْ كَانَ عَيْنٌ مَا دَفَعَهُ فَهُوَ عَيْنٌ لَا ذَيْنَ فَلَا يَوْصَفُ بِحُلُولٍ، وَلَا تَأْجِيلٍ، وَإِنْ كَانَ بَدَلَهُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ: وَاسْتِقْرَارًا لَا يَتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهُمَا فِيهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ هَذِهِ شُرُوطٌ لِلتَّقَاصِ لَا بِقَيِّدٍ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا بِالسَّيِّدِ وَالْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْعِبَارَةِ، وَهَذَا عُلِمَ مِنْ تَفْسِيرِ التَّجَانُسِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ الْإِتْفَاقِ فِي الْجِنْسِ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ التَّمَاثُلُ الصَّادِقُ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَحُلُولًا) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَحُلُولٌ وَأَجَلٌ وَكَدَامَر.

(ويرجع صاحب الفضل به) إِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ، أَمَّا إِذَا عَتَقَ لَا بِأَدَائِهِ بِأَنْ أَعْتَقَهُ السَّيِّدُ لَا عَنِ الْكِتَابَةِ وَلَوْ عَنْ كَفَّارَتِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ بَاعَهُ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ رَهَنَهُ، أَوْ أَوْصَى بِرَقَبَتِهِ وَلَمْ يُقَيَّدَ بِعَجْزِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ فَسْخًا لَهَا فَلَا يَتَّبِعُهُ كَسْبٌ، وَلَا وَلَدٌ وَمِمَّا تُخَالِفُ الصَّحِيحَةَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا إِيْتَاءٌ وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِتُجُومِهَا، وَلَا تَمْنَعُ رُجُوعُ الْأَصْلِ، وَلَا تُحْرَمُ النَّظَرُ عَلَى السَّيِّدِ، وَلَا تَوْجِبُ عَلَيْهِ مَهْرًا بِوَطْئِهِ لَهَا، وَفِي صَوَرٍ أُخْرَى تَبْلُغُ سِتِّينَ صَوْرَةً (قُلْتُ: أَصَحُّ أَقْوَالِ التَّقَاصُّ سَقُوطُ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ بِالْأُخْرَى أَي: يُقَدَّرُ مِنْهُ إِنْ اتَّفَقَا فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ وَكَانَا نَقْدَيْنِ) (بَلَا رِضًا) مِنْ صَاحِبِهِمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ طَلَبَ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِمِثْلِ مَا لَهُ عَلَيْهِ عَبَثٌ وَهَذَا فِيهِ شَبَهٌ بِبَيْعِ تَقْدِيرًا، وَانْتَهَى عَنْ بَيْعِ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ إِمَّا مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي التَّقْدِيرِ

الْعِبَارَةُ. اهـ. وَلَكِنْ يَأْتِي أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ التَّقَاصَّ لَا يَصِيرُ إِلَّا فِي الْحَالَيْنِ بِخِلَافِ الْمُؤَجَّلِ مِنْ طَرَفٍ، أَوْ طَرَفَيْنِ إِلَّا إِنْ أَدَّى إِلَى الْعِتْقِ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُ قَيْدِ الْحُلُولِ وَالِاسْتِقْرَارِ هُنَا.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْفَضْلِ) أَيِ الَّذِي دَيْتُهُ زَائِدٌ عَلَى دَيْنِ الْآخَرِ بِهِ أَي: بِالْفَاضِلِ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (لَا عَنِ الْكِتَابَةِ) كَانَ نَجَزَ عَتَقَهُ ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُقَيَّدَ بِعَجْزِهِ) أَيِ أَمَّا إِذَا قَيَّدَ بِعَجْزِهِ فَلَا يَكُونُ فَسْخًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَتَّى إِذَا أَدَّى قَبْلَ التَّعْجِيزِ عَتَقَ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَمِمَّا تُخَالِفُ الْإِنِّحَ) حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَتُخَالِفُهُمَا الْإِنِّحَ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ، ثُمَّ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي: وَفِي صَوَرٍ الْإِنِّحَ أَنْ يَقُولَ هُنَا وَتُخَالِفُ الصَّحِيحَةَ أَيْضًا فِي أَنَّهُ الْإِنِّحَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَمْنَعُ رُجُوعُ الْأَصْلِ) فَإِذَا كَاتَبَ عَبْدًا وَهَبَ لَهُ أَضْلَهُ كِتَابَةً فَاسِدةً بَعْدَ قَبْضِهِ بِأَدَائِهِ كَانَ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ وَيَكُونُ فَسْخًا. مُغْنِي أَي: بِخِلَافِ إِذَا كَاتَبَهُ كِتَابَةً صَحِيحَةً اِمْتَنَعَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ فِيهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَحْرُمُ) أَي: عَقْدُ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدةِ النَّظَرُ أَي: إِلَى الْمُكَاتَبَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي صَوَرٍ الْإِنِّحَ) مِنْهَا صِحَّةٌ اِغْتِنَاهُ فِي الْكِفَّارَةِ وَمِنْهَا عَدَمُ وَجُوبِ الْأَرْضِ عَلَى سَيِّدِهِ إِذَا جَنَى عَلَيْهِ وَمِنْهَا أَنْ لِلْسَّيِّدِ مَنَعَ الزَّوْجَ مِنْ تَسْلِيمِهَا نَهَارًا كَالْقِتَّةِ وَمِنْهَا أَنْ لَهُ مَنَعُهُ مِنْ صَوْمِ الْكِفَّارَةِ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَكَانَ يُضْعِفُهُ الصَّوْمُ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا تَنْقَطِعُ زَكَاةُ التَّجَارَةِ فِيهِ فَيُخْرَجُ عَنْ زَكَاتِهَا لِتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَمِنْهَا أَنْ لَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْإِحْرَامِ وَتَحْلِيلِهِ إِذَا أَحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ وَمِنْهَا عَدَمُ وَجُوبِ الْاسْتِثْرَاءِ إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ وَمِنْهَا أَنَّ الْكِتَابَةَ الْفَاسِدةَ الصَّادِرَةَ فِي الْمَرَضِ لَيْسَتْ مِنَ الثَّلَاثِ لِأَخْذِ السَّيِّدِ الْقِيَمَةَ عَنْ رَقَبَتِهِ بَلْ هِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَمِنْهَا مَا إِذَا زَوَّجَهَا بَعْدَهُ لَمْ يَجِبِ الْمَهْرُ وَمِنْهَا وَجُوبُ الْفِطْرَةِ وَمِنْهَا تَمْلِيكُهُ لِلْغَيْرِ فَإِنَّ الصَّحِيحَةَ تُخَالِفُ الْفَاسِدةَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَقَدْ أَوْصَلَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِي نُكَيْتِهِ الصَّوَرِ الْمُخَالِفَةَ إِلَى نَحْوِ سِتِّينَ صَوْرَةً مَا ذَكَرَ مِنْهَا فِيهِ كِفَايَةُ لِأُولِي الْأَلْبَابِ وَمَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعِ التُّكْتُتَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (تَبْلُغُ الْإِنِّحَ) أَي: جَمِيعُ صَوَرِ الْمُخَالِفَةِ لَا الصَّوَرِ الْأُخْرَى فَقَطُّ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمَغْنِيِّ وَلِقَوْلِ النُّهَاقِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ بَلْ أَوْ صَلَّاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى سِتِّينَ صَوْرَةً. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَي: بِقَدَرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا أَجَلًا فِي النَّهْيَةِ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُقَيَّدَ بِعَجْزِهِ) أَي: أَمَّا إِذَا قَيَّدَ بِعَجْزِهِ فَلَا يَكُونُ فَسْخًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَتَّى إِذَا أَدَّى قَبْلَ الْعَجْزِ عَتَقَ.

ما لا يُعْتَقَرُ في غيره، وأما مَحَلُّه في بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ (والثاني) إِنَّمَا يَسْقُطُ (بِرِضَاهُمَا)؛
لأنَّهُ يُشْبِهُ الحَوَالَةَ (والثالث) يَسْقُطُ (بِرِضَا أَحَدِهِمَا)؛ لأنَّ لِلْمَدِينِ أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ
(والرَّابِعُ لَا يَسْقُطُ)، وَإِنْ تَرَضَّيَا (والله أعلم)؛ لأنَّهُ يُشْبِهُ بَيْعَ الدِّينِ بِالْدينِ. أما إذا اختلفا جنسًا،
أو غيره مِمَّا مَرَّ فَلَا تَقَاصُّ كما لو كانا غيرَ نَقْدَيْنِ وهما مُتَقَوَّمانِ مُطْلَقًا، أو مُثْلَيانِ لَا إِنْ حَصَلَ
به عِتْقٌ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ، أما لو اتَّفَقَا أَجَلًا فِيهِ وَجِهَ رَجْحَهُ الْإِمَامُ وَتَبَعَهُ الْبُلْقَيْنِيَّ واستَشْهَدَ
لَهُ بِنَصِّ الْأُمِّ التَّقَاصُّ وَفِي آخِرِ الْمَنْعِ وَرَجْحَهُ الْبَغَوِيُّ كَالْقَاضِي واقتضاه كَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ
لَا تَنْفَاءَ الْمُطَالَبَةِ وَلأنَّ أَجَلَ أَحَدِهِمَا قَدْ يَحِلُّ بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْآخَرِ وَلَوْ تَرَضَّيَا بِجَعْلِ الْحَالِ قِصَاصًا
عَنِ الْمُؤَجَّلِ لَمْ يَجُزْ كما رَجَحَاهُ وَحَمِلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ عِتْقٌ وَإِلَّا جازَ كما أَفَادَهُ
كَلَامُ الْأُمِّ وَقِيَاسُهُ تَقْيِيدُ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِذَلِكَ أَيْضًا.....

❦ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَحَلُّهُ فِي بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ) أَيِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ مَعَ أَنَّ بَيْعَ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ
صَحِيحٌ كَمَا مَرَّ عَنِ الرُّوضَةِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لأنَّهُ يُشْبِهُ الحَوَالَةَ) أَيِ لأنَّهُ إِذْ بَدَلَ مَا فِي ذِمَّتِهِ بِذِمَّةٍ فَاشْتَبَهَ
الحَوَالَةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لأنَّ لِلْمَدِينِ الْإِخْلَافَ) أَيِ: وَكُلُّ مِنْهُمَا مَدِينٌ
رَشِيدِيٌّ. ❦ قَوْلُهُ: (لأنَّهُ يُشْبِهُ بَيْعَ الدِّينِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَتَّجِهَ إِلَى
الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: أَرَادَ بِهَا إِلَى الْمُتَنِّ. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ حَصَلَ بِهِ عِتْقٌ، أَوْ لَا. ❦ قَوْلُهُ: (أَمَّا لو اتَّفَقَا أَجَلًا إِلَى
الْإِخْلَافِ) هَذَا بِالنَّظَرِ لِغَيْرِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي آخِرِ الْمَنْعِ الْإِخْلَافُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ
تَرَضَّيَا الْإِخْلَافَ) أَيِ: فِيمَا إِذَا اختلفَ الدِّينَانِ حُلُولًا وَأَجَلًا. ❦ قَوْلُهُ: (قِصَاصًا) أَيِ: عِوَضًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُهُ
تَقْيِيدُ الْوَجْهَيْنِ الْإِخْلَافِ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّقَاصَّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي التَّقْدِيرِ فَقَطْ بِشَرَطِ أَنْ يَتَّحِدَا جِنْسًا وَصِفَةً مِنْ
صِحَّةٍ وَتَكْسِيرٍ وَحُلُولٍ وَأَجَلٍ إِلَّا إِذَا كَانَ يُؤَدَّى إِلَى الْعِتْقِ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: أَنْ يَكُونَ
الدِّينَانِ مُسْتَقَرَّيْنِ فَإِنْ كَانَ سَلَمَتَيْنِ فَلَا تَقَاصُّ وَإِنْ تَرَضَّيَا لَا مِيتَانَةَ الْعِيتَاضِ عَنْهُمَا قَالَ الْقَاضِي
وَالْمَاوَزْدِيُّ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا مَتَّعْنَا التَّقَاصَّ فِي الدِّينَيْنِ وَهُمَا نَقْدَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ كَدَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ
فَالطَّرِيقُ فِي وَصُولِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ مِنَ الْجَائِزَيْنِ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا مَا عَلَى الْآخَرِ، ثُمَّ
يَجْعَلَ الْمَأْخُوذَ إِنْ شَاءَ عِوَضًا عَمَّا عَلَيْهِ وَيَرُدُّهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعِوَضَ عَنِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ جَائِزٌ، وَلَا حَاجَةَ
حَبْتِيذَ إِلَى قَبْضِ الْعِوَضِ الْآخَرِ، أَوْ هُمَا عِوَضَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ فَلْيَقْبِضْ كُلُّ مِنْهُمَا مَا لَهُ عَلَى الْآخَرِ فَإِنْ
قَبِضَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَمْ يَجُزْ رَدُّهُ عِوَضًا عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ عَرْضَ قَبْلِ الْقَبْضِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ إِلَّا إِنْ اسْتَحَقَّ
ذَلِكَ الْعَرْضَ بِقَرْضٍ أَوْ إِثْلَافٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَرْضًا وَالْآخَرُ نَقْدًا وَقَبِضَ الْعَرْضُ مُسْتَحَقُّهُ جازَ لَهُ
رَدُّهُ عِوَضًا عَنِ النَّقْضِ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَيْنٌ سَلَمَ لَا إِنْ قَبِضَ التَّقْدُّ مُسْتَحَقُّهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ رَدُّهُ
عِوَضًا عَنِ الْعَرْضِ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ اسْتَحَقَّ الْعَرْضُ فِي قَرْضٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْإِثْلَافِ، أَوْ كَانَ ثَمَنًا

❦ قَوْلُهُ: (لأنَّ لِلْمَدِينِ الْإِخْلَافَ) يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ الْآخِذَ هُوَ الْمَدِينُ. ❦ قَوْلُهُ: (أَمَّا لو اتَّفَقَا أَجَلًا) هَذَا بِالنَّظَرِ
لِغَيْرِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ.

(فإن فسحها السيد) أو العبد (فلْيُفْهِدْ) نَدْبًا احتياطًا؛ لِأَنَّهُ يَتَجَاوِدُ (ولو أدى) المُكَاتَّبُ (المالَ) فقال السيد له (كُنْتُ فَسَحْتُ) قَبْلَ أَنْ تُؤَدِّيَ (فأنكره) العبد أي: أصل الفسخ، أو كونه قَبْلَ الأداء (صُدِّقَ العبدُ بِمِمينه)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا ادَّعَاهُ السَّيِّدُ فَلَزِمَتْهُ الْبَيِّنَةُ. (والأصْحُ بَطْلَانُ) الْكِتَابَةِ (الفاسدة بِجُنُونِ السَّيِّدِ وَإِغْمَائِهِ) وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ) بِالسَّفْهِ (لا بِجُنُونِ الْعَبْدِ)؛ لِأَنَّ الْحِظَّ لَهُ فَإِذَا أَفَاقَ وَأَدَّى الْمُسَمَّى عَتَقَ وَثَبَّتَ التَّرَاجُعُ (ولو ادَّعَى كِتَابَةً فَأَنْكَرَ سَيِّدُهُ، أو وَارِثُهُ صُدِّقَا) أَي: كُلُّ مَنْهُمَا بِالْمِمينِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا (وَحَلَفَ الْوَارِثُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ)، وَالسَّيِّدُ عَلَى الْبَيِّنَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَلَوْ ادَّعَاهَا السَّيِّدُ وَأَنْكَرَ الْعَبْدُ مُجْعِلَ إِنْكَارِهِ تَعَجِيزًا مِنْهُ لِنَفْسِهِ، نَعَمْ، إِنْ اعْتَرَفَ

وَإِذَا امْتَنَعَ التَّقَاضُ وَامْتَنَعَ كُلُّ مِنَ الْمُتَدَايِنِينَ مِنَ الدَّائِنِ بِالتَّسْلِيمِ لِمَا عَلَيْهِ خُيَسًا حَتَّى يُسَلِّمًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ السَّيِّدَ وَالْمُكَاتَّبَ يُخْبَسَانِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّسْلِيمِ وَهُوَ مُنَابِدٌ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْكِتَابَةَ جَائِزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ وَلَهُ تَرْكُ الْأَدَاءِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُنَابِدُ مَا ذَكَرَ لَوْ لَمْ يَمْتَنِعَا مِنْ تَعَجِيزِ الْمُكَاتَّبِ أَمَّا لَوْ امْتَنَعَ مِنْهُ مَعَ امْتِنَاعِهِمَا مِمَّا مَرَّ فَلَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

قوله: (تَقْيِيدُ الْوَجْهَيْنِ) الْأَوَّلَى تَقْيِيدُ الْوَجْهِ الثَّانِي كَمَا فِي الْمُغْنِي.

قول (لِسَيِّدٍ): (فَإِنْ فَسَحَهَا) أَي: الْفَاسِدَةُ مُغْنِي وَسَمَّ عَنْ الْكَثَرِ وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنْ الْمُحَلِّي مَا نَصَّهُ: وَمِثْلُهَا الصَّحِيحَةُ إِذَا سَاعَ لِلْسَّيِّدِ فَسَحَهَا بِأَنَّهُ عَجَزَ الْمُكَاتَّبُ نَفْسَهُ، أَوْ امْتَنَعَ، أَوْ غَابَ عَلَى مَا مَرَّ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَصَرَهُ عَلَى الْفَاسِدَةِ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ بِهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَبَبٍ. اهـ. قوله: (أو الْعَبْدُ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لَا هُمَا إِلَى الْمُثْنِ.

قول (لِسَيِّدٍ): (فَقَالَ السَّيِّدُ) أَي: بَعْدَ ذَلِكَ مُغْنِي.

قول (لِسَيِّدٍ): (وَإِغْمَائِهِ) مِنْ زِيَادَتِهِ عَلَى الْمُحَرَّرِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَفُهِمَ الْجُنُونُ بِالْأَوَّلَى نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي.

قوله: (بِالسَّفْهِ) أَمَّا الْفَلْسُ فَلَا يَبْطُلُ بِهِ الْفَاسِدَةُ بَلْ يُبَاعُ بِالذَّيْنِ فَإِذَا بَاعَ بَطَلَتْ مُغْنِي.

قول (لِسَيِّدٍ): (لَا بِجُنُونِ الْعَبْدِ) أَي: وَإِغْمَائِهِ وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمَهُ.

قول (لِسَيِّدٍ): (صُدِّقَا) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ صُدِّقَ الْمُتَكِّرُ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ بِأَوْ يَقْتَضِي إِفْرَادَ الضَّمِيرِ مُغْنِي.

قوله: (فَإِذَا أَفَاقَ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ مَالِهِ إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا وَتَقَدَّمَ فِي الصَّحِيحَةِ أَنَّهُ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِنْ رَأَى لَهُ مَصْلَحَةً فِي ذَلِكَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: لِأَنَّ الْمُعْلَبَ هُنَا التَّعْلِيقُ وَالصَّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا وَهِيَ الْأَدَاءُ مِنَ الْعَبْدِ لَمْ تَوْجَدَ انْتَهَى. اهـ. ع ش. قوله: (جُعِلَ إِنْكَارُهُ تَعَجِيزًا لِلْخُ) أَي: قَيِّمَ كُنَّ السَّيِّدُ مِنَ الْفَسْخِ الَّذِي كَانَ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ، وَلَا يَنْفَسِخُ بِنَفْسِ التَّعَجِيزِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمُكَاتَّبَ إِذَا عَجَزَ نَفْسَهُ تَخَيَّرَ سَيِّدُهُ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْفَسْخِ وَمَنْ تَمَّ عَبَّرَ هُنَا بِقَوْلِهِ: جُعِلَ إِنْكَارُهُ تَعَجِيزًا وَلَمْ يَقُلْ فَسْخًا ع ش أَقُولُ: قَضِيَّةُ قَوْلِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالْمُغْنِي صَارَ قِتًا وَجُعِلَ إِنْكَارُهُ تَعَجِيزًا عَدَمُ الْإِحتِياجِ إِلَى فَسْخِ السَّيِّدِ فَلْيُرَاجِعْ.

قوله: (فَإِنْ فَسَحَهَا السَّيِّدُ) قَالَ فِي الْكَثَرِ أَي: الْفَاسِدَةُ.

السَّيِّدُ مع ذلك بأداءِ المالِ عَتَقَ بإقراره ويُتَّجِه أن مَحَلَّ ما ذَكَرَ في الإنكارِ إن تَعَمَّدَهُ من غيرِ عُدْرٍ (ولو اختلفا في قدرِ الثَّجُومِ) أي: الأوقات، أو ما يُؤَدِّي كُلُّ نَجْمٍ (أو صِفَتِها) أرادَ بها ما يَشْمَلُ الجنسَ، والتَّوَعُّ، والصِّفَةُ وقَدَرُ الأَجَلِ، ولا يَبَيِّنُهُ، أو لِكُلِّ منهما يَبَيِّنُهُ (تَحَالُفاً) كما مرَّ في البيعِ، نعم، إن كان خِلافُهما يُؤَدِّي لِفَسَادِها كأن اختلفا هل وَقَعَتْ على نَجْمٍ واحدٍ، أو أكثر؟ صُدِّقَ مُدَّعي الصِّحَّةِ بِبَيِّنَةٍ نظيرُ ما مرَّ ثُمَّ (ثم) بعدَ التَّحَالُفِ (إن لم يكن) السَّيِّدُ (قبضَ ما يَدَّعيه لم تَنْفَسِخِ الْكِتَابَةُ في الأصَحِّ) قِياساً على البيعِ (بل إن لم يَتَّفَقَا) على شيءٍ (فَسَخَّ الْقَاضِي) الْكِتَابَةَ لا هُما؛ لأنَّهُ يَحْتَاجُ لِنَظَرٍ واجْتِهَادٍ كَالْفَسْخِ بِالْعَتَّةِ وبه فَارَقَ ما مرَّ في نَحْوِ البيعِ؛ لأنَّهُ مُنْصَوِّصٌ عَلَيْهِ فاندَفَعَتْ كما قاله الزَّرْكَشِيُّ تَسْوِيَةً الإسْنَوِيَّ وَغَيْرِهِ بَيْنَ ما هُنا، والبيعِ. (وإن كان) السَّيِّدُ (قبضه) أي: ما ادَّعاه بِتَمَامِهِ (وقال الْمُكَاتِبُ: بَعْضُ الْمُقْبُوضِ) لم تَقَعْ بِهِ الْكِتَابَةُ وإِذَا هُوَ (ودِيعَةً) أَوْدَعَتْهُ إِيَّاهُ ولم أَذْفَعْهُ عَنْ جِهَةِ الْكِتَابَةِ (عَتَقَ) لَاتِّفَاقِها على وَقُوعِ العَتَقِ على التَّقْدِيرَيْنِ (ويُرجَعُ هُوَ) أي: الْعَبْدُ (بِما أَدَّى) جَمِيعَهُ (و) يَرْجَعُ (السَّيِّدُ بِقِيَمَتِهِ) أي: الْعَبْدُ؛ لأنَّهُ لا يُمَكِّنُ رَدُّ العَتَقِ (وقد يَتَقَاصَنِ) إن وُجِدَتْ شُرُوطُ التَّقَاصِ السَّابِقَةِ بأن تَلَفَ الْمُؤَدَّى وكان هُوَ، أو قِيَمَتُهُ من جِنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَصِفَتِها. (ولو قال: كَاتِبْتُكَ وأنا مَجْنُونٌ، أو مَحْجُورٌ عَلَيَّ) بِسَفَهِهِ.....

❦ قَوْلُهُ: (إن تَعَمَّدَهُ من غيرِ عُدْرٍ) وَيَقْبَلُ دَعْوَى الْعَبْدِ إِيَّاهُ إن قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (ما يُؤَدِّي كُلُّ نَجْمٍ) أي: في كُلِّ نَجْمٍ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وقَدَرُ الأَجَلِ) كَأَنَّ قالَ الْمُكَاتِبُ: هُوَ عَشْرَةُ أَشْهُرٍ وقالَ السَّيِّدُ: ثَمَانِيَّةٌ كَذَا في التَّجْرِيمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ أي الأوقاتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ نَظَرًا لِلتَّفْسِيرِ الثَّانِي لِلثَّجُومِ. ❦ قَوْلُهُ: (خِلافُهما) أي: اخْتِلَافُ السَّيِّدِ وَالْمُكَاتِبِ. ❦ قَوْلُهُ: (تَسْوِيَةُ الإسْنَوِيَّ إلَخَ) اعْتَمَدَها النَّهَايَةُ وَالْمُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بَيْنَ ما هُنا وَالبَيْعِ) فَيَتَسَخَّانِ هُما، أو أَحَدُهُما أو الْحَاكِمُ نِهَايَةً وَمُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَي: ما ادَّعاه بِتَمَامِهِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: لَمْ تَقَعْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَكَانَ هُوَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ وَقَوْلُهُ: كَمَا لَوْ كَاتَبَا إِلَى، لَكِنْ لَا سِرَايَةَ وَقَوْلُهُ: كَمَا لَوْ أَوْ صَى إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: كَمَا لَوْ قالَ إِلَى وَخَرَجَ.

❦ قَوْلُ (السُّي: بَعْضُ الْمُقْبُوضِ) وَهُوَ الزَّائِدُ عَلَى ما اعْتَرَفَ بِهِ فِي الْعَقْدِ مُعْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ.

❦ قَوْلُهُ: (لَمْ تَقَعْ بِهِ الْكِتَابَةُ) أَرَادَ بِهِ إِصْلَاحَ الْمُثْنِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ) أي: كَوْنِ الْبَعْضِ وَدِيعَةً، أو مِنَ التَّجْمِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ قِيَمَتُهُ مِنْ جِنْسِ إلَخَ) يَقْتَضِي أَنْ قِيَمَتُهُ قَدْ لَا تَكُونُ مِنْ جِنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَصِفَتِها مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَقَدْ يَتَقَاصَنِ بأن يُؤَدِّي الْحَالُ إِلَى ذَلِكَ بِتَلَفِ الْمُؤَدَّى وَتَوَجَّدَ شُرُوطُ التَّقَاصِ السَّابِقَةِ. اه. ❦ قَوْلُهُ: (بِسَفَهِهِ) أي: وَفَلَسَ

❦ قَوْلُهُ: (تَسْوِيَةُ الإسْنَوِيَّ إلَخَ) الْمُعْتَمَدُ التَّسْوِيَةُ الْمَذْكُورَةُ ش م ر. ❦ قَوْلُهُ: (بَعْضُ الْمُقْبُوضِ) قالَ في شَرَحِ الْمُنْهَجِ: وَهُوَ الزَّائِدُ عَلَى ما اعْتَرَفَ بِهِ فِي الْعَقْدِ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ جِنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ إلَخَ) يَقْتَضِي أَنْ قِيَمَتُهُ قَدْ لَا تَكُونُ مِنْ جِنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَصِفَتِها مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ.

طَرَأَ (فأنكر العبد) وقال: بل كُنْتُ عَاقِلًا (صُدِّقَ السَّيِّدُ) بِيَمِينِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ (إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا ادَّعَاهُ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ فَقَوِيَ جَانِبُهُ، وَمِنْ ثَمَّ صُدِّقَ مَعَ كَوْنِهِ يَدَّعِي الْفَسَادَ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُصَدِّقْ مَنْ زَوَّجَ بَنْتَهُ، ثُمَّ ادَّعَى ذَلِكَ، وَإِنْ عَهِدَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِثَالِثٍ، بِخِلَافِ هُنَا (وَالَا) يُعْرَفُ ذَلِكَ (فَالْعَبْدُ) هُوَ الْمُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَا ادَّعَاهُ (وَلَوْ قَالَ) السَّيِّدُ: (وَضَعْتُ عَنْكَ التَّجْمَعَ الْأَوَّلَ، أَوْ قَالَ): وَضَعْتُ (الْبَعْضَ فَقَالَ) الْمُكَاتَّبُ: (بَل) وَضَعْتُ (الْآخَرَ، أَوْ الْكُلَّ صُدِّقَ السَّيِّدُ) بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِإِرَادَتِهِ وَفَعَلِهِ، وَالصُّورَةُ أَنَّ التَّجْمِينَ اخْتَلَفَا قَدْرًا وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلْخِلَافِ فَائِدَةٌ (وَلَوْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ وَعَبِيدٍ فَقَالَ) لِهَمَا وَهَمَا كَامِلَانِ: (كَاتَبْتَنِي أَبُو كَمَا، فَإِنْ أَنْكَرَا) ذَلِكَ (صُدِّقَا) بِيَمِينِهِمَا عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِمَا بِكِتَابَةِ الْأَبِ وَهَذَا غُلِمٌ مِنْ قَوْلِهِ أَنْفَا: أَوْ وَارِثُهُ وَأَعَادَهُ لِيُرْتَبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَدَّقَاهُ) أَوْ قَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ (فَمُكَاتَّبُ) عَمَلًا بِقَوْلِهِمَا، أَوْ الْبَيِّنَةُ (فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ) أَوْ أَبْرَاهُ عَنْ نَصِيْبِهِ مِنَ التُّجُومِ (فَالْأَصْحُ) أَنَّهُ (لَا) يَعْتَقُ؛ لِإِدْعَامِ تَمَامِ مَلِكِهِ (بَلْ يَوْقِفُ، فَإِنْ أَدَّى نَصِيْبَ الْآخَرِ عَتَقَ كُلَّهُ وَوَلَاؤُهُ لِلْأَبِ)؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ بِحَكْمِ كِتَابَتِهِ ثُمَّ يَنْتَقِلُ لِهَمَا سَوَاءً. (وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَلَى الْمُعْتَقِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا) وَقَتَّ الْعَجْزُ

مُغْنِي عِبَارَةٌ شَقِيذٌ بِهِ أَيُّ بِقَوْلِهِ: بِسَفَهٍ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ إِنْ عُرِفَ الْخُ. اهـ. قَوْلُهُ: (طَرَأَ) أَيُّ أَمَّا إِذَا كَانَ مُقَارِنًا لِلْبُلُوغِ فَلَمْ يَخْتَجْ لِقَوْلِهِ: إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا ادَّعَاهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَاقِلًا) الْأَصُوبُ كَامِلًا كَمَا فِي عِبَارَةِ غَيْرِهِ رَشِيدِي أَيُّ: كَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ ادَّعَى ذَلِكَ) أَيُّ: فَقَالَ: كُنْتُ مَحْجُورًا عَلَيَّ، أَوْ مَحْجُورًا يَوْمَ زَوَّجْتَهَا مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِثَالِثٍ) وَهُوَ الزَّوْجَةُ وَمِثْلُ النِّكَاحِ الْبَيْعُ فَلَوْ قَالَ: كُنْتُ وَقَتَّ الْبَيْعِ صَبِيًّا، أَوْ مَحْجُورًا لَمْ يُقْبَلْ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الصَّبَا وَعَهِدَ الْجُنُونُ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مُحَضَّةٌ وَالْإِقْدَامُ عَلَيْهَا يَقْتَضِي اسْتِجْمَاعَ شَرَائِطِهَا بِخِلَافِ الضَّمَانِ وَالطَّلَاقِ وَالْقَتْلِ اهـ. شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَيُّ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ عُرِفَ ع ش. قَوْلُهُ: (اخْتَلَفَا قَدْرًا الْخُ) أَقُولُ: أَوْ اتَّفَقَا قَدْرًا، لَكِنْ اخْتَلَفَا جِنْسًا كَدِينَارٍ وَثَوْبٍ يُسَاوِي دِينَارًا سَمِ أَيُّ: فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُ قَدْرًا كَمَا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ قَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ) أَيُّ: أَوْ نَكَالًا وَخَلَفَ الْعَبْدُ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ الْبَيِّنَةُ) أَيُّ: أَوْ يَمِينَ الْعَبْدِ الْمَرْدُودَةِ وَإِذَا أَرَادَ إِقَامَةَ بَيِّنَةٍ احْتِجَاجًا إِلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْكِتَابَةِ الْعِتْقُ دُونَ الْمَالِ وَلَوْ خَلَفَ أَحَدُهُمَا وَنَكَلَ الْآخَرُ ثَبَتَ الرِّقُّ فِي نَصِيْبِ الْحَالِفِ وَتُرِدُّ الْيَمِينَ فِي نَصِيْبِ التَّائِكِلِ مُغْنِي.

قَوْلُ (لَسِي): (فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا الْخُ) أَيُّ: بَعْدَ ثُبُوتِ الْكِتَابَةِ بِطَرِيقٍ مِمَّا مَرَّ مُغْنِي.

قَوْلُ (لَسِي): (فَالْأَصْحُ الْخُ) ضَعِيفٌ ع ش أَيُّ: كَمَا يَأْتِي فِي الْمُثْنِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَغْتَقُ) أَيُّ: نَصِيْبُهُ مُغْنِي.

قَوْلُ (لَسِي): (بَلْ يَوْقِفُ) أَيُّ الْعِتْقُ فِيهِ فَإِنْ أَدَّى أَيُّ: الْمُكَاتَّبُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَجَزَ) أَيُّ الْمُكَاتَّبُ عَنْ آدَاءِ نَصِيْبِ الْإِبْنِ الْآخَرِ قَوْمٌ أَيُّ: الْبَاقِي وَقَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَقِ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَبْرَاهُ عَنْ نَصِيْبِهِ مِنْ

قَوْلُهُ: (اخْتَلَفَا قَدْرًا الْخُ) أَقُولُ: أَوْ اتَّفَقَا قَدْرًا لَكِنْ اخْتَلَفَا جِنْسًا كَدِينَارٍ وَثَوْبٍ يُسَاوِي دِينَارًا.

وولاؤه كله له (والا) يكن موسراً (فنصيبه حرّ) والباقي قنّ للآخر قُلت: بل الأظهر الذي قطع به الأصحاب (العقّ) في الحال؛ لما اعتقه (والله أعلم) كما لو كاتباً عبداً واعتق أحدهما نصيبه، لكن لا سريّة هنا؛ لأنّ الوارث نائِب الميّت، وهو لا سريّة عليه، ومن ثمّ لو عتق نصيب الآخر بأداء، أو إعتاق أو إبراء كان الولاء على المكاتب للأب، ثمّ لهما عُصوبة على ما مرّ، وإنّ عَجَزَه بشرطه عاد قنّاً، ولا سريّة لما تقرر أنّ الكتابة السابقة تقتضي حصول العقق بها، والميّت لا سريّة عليه (وإن صدّقه أحدهما فنصيبه مكاتب) مؤاخذه له بإقراره. واغْتَفِر التّبْعِيضُ في الكتابة لِلضَّرورة كما لو أوصى بكتابة عبد فلم يخرج إلا بعضه (ونصيب المكذب قنّ) إذا خَلَفَ على نفي العلم بكتابة أبيه استصحاباً لأصل الرّق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فإن اعتقه المُصدّق) أي: كله، أو نصيبه منه (فالمذهب أنّه يَقُومُ عليه إن كان موسراً) لِزَعْم مُنْكَرِ الكتابة أنّه رَقِيْقُ كُلِّهِمَا فإذا اعتق صاحبه نصيبه سرى إليه عَمَلًا بِزَعْمِهِ كما لو قال لِشْرِيكَه: أعتقت نصيبك وأنت موسر فإنّا نؤاخذه ونحكّم بالسريّة إلى نصيبه، لكن لما ثبتت السريّة في هذه بمحض إقرار ذي النصيب لم تجب له قيمة، وأمّا في مسألتنا فهي إنّما تثبت استلزماً لِزَعْمِ الْمُنْكَرِ لا لإقراره فكانت إتلاقاً لِنَصيبِهِ.....

النجوم لم يعتق منه شيء بالعجز؛ لأن الكتابة تبطل بالعجز والعق في غير الكتابة لا يحصل بالإبراء مُعْنَى. قُود: (وولاؤه كله له) أي: وبطلت كتابة الأب مُعْنَى.

قُود (لشيء) (فنصيبه) أي: الذي اعتقه من المكاتب مُعْنَى أي: أو أبراه عنه. قُود: (لما اعتقه) أي أو أبراه عنه مُعْنَى. قُود: (لكن لا سريّة هنا) أي: في مسألة المتي على هذا القول. قُود: (على ما مرّ) أي: في أواخر كتاب العقق مُعْنَى ويحتمل أن مراد الشارح بما مرّ ما قدّمه آنفاً في شرح وولاؤه للأب.

قُود: (فإن عَجَزَه بشرطه إلخ) عبارة المُعْنَى، وإن عَجَزَ فَعَجَزَه الآخر عاد نصيبه قنّاً. اهـ. قُود: (لما تقرر) أي: آنفاً. قُود: (ونصفه للمكاتب) أي: يضرّفه إلى جهة النجوم مُعْنَى. قُود: (أي كله، أو نصيبه منه) اقتصر المُعْنَى على المعطوف. قُود: (في هذه) أي: فيما لو قال لِشْرِيكَه إلخ وقوله: وأمّا في مسألتنا مع قوله: فالمذهب إلخ ع ش. قُود: (لِزَعْمِ الْمُنْكَرِ) أي: السابق آنفاً والجاء متعلّق باستلزماً وقوله: لا لإقراره عطف على استلزماً أي: ولم تثبت السريّة بإقرار المُنْكَرِ بما يوجب السريّة. قُود: (فكانت إتلاقاً إلخ) واستشكال جمع السريّة من حيث إنّ حصّة المُصدّق محكوم بكتابتها ظاهراً والمُصدّق لم يعترف بغير ذلك ويزعم أن نصيب الشريك مكاتب أيضاً ومقتضاه عدم السريّة فكيف يلزم المُصدّق حكّمها مع عدم اغترافه بموجبها أجيب عنه بأنّ المكذب يزعم أن الجميع قنّ ومقتضاه نفوذ إعتاق شريكه وسريّته كما لو قال لِشْرِيكَه في عبد قنّ: قد أعتقت نصيبك وأنت موسر فإنّا نؤاخذه ونحكّم بالسريّة إلى نصيبه، لكن هناك لم يلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت إعتاقه وهنا تثبت

قُود: (لِزَعْمِ مُنْكَرِ الكتابة) بهذا يفارق عدم السريّة في قول الشارح السابق: لكن لا سريّة هنا إلخ.

فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ لَهُ. وَخَرَجَ بِأَعْتَقَ عَتَقَهُ عَلَيْهِ بِأَدَاءٍ، أَوْ إِبْرَاءٍ فَلَا يَسْرِي.

السَّرَايَةُ بِإِفْرَارِ الْمُكَذَّبِ وَهِيَ مِنْ أَثَرِ إِعْتَاقِ الْمُصَدِّقِ وَإِعْتَاقُهُ ثَابِتٌ فَهُوَ بِإِعْتَاقِهِ مُتَلَفٌ لِتَصِيبِ شَرِيكِهِ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ وَيُضْمَنُ قِيَمَةً مَا أَتْلَفَهُ نِهَائَةً، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِشْكَالَ قَوِيٌّ وَالْجَوَابُ لَا يُقَاوِمُهُ بَلْ لَا يُلَاقِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ مُسَلِّمًا. □ فَوُدَّ: (فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ لَهُ) تَضْرِيحُ الْغُرْمِ خِلَافُ مَا اعْتَمَدَهُ فِي شَرْحِ الرِّوَضِ. اهـ. سم. □ فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِأَعْتَقَ إلخ).

(خَاتِمَةٌ): لَوْ أَوْ صَى السَّيِّدُ لِلْفُقَرَاءِ، أَوْ الْمَسَاكِينِ، أَوْ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ مِنَ النُّجُومِ تَعَيَّنَتْ لَهُ كَمَا لَوْ أَوْ صَى بِهَا لِلْإِنْسَانِ وَتَسَلَّمَهَا الْمُكَاتَبُ إِلَى الْمَوْصَى لَهُ بِتَقْرِيقِهَا، أَوْ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَهَا لِلْقَاضِي وَلَوْ مَاتَ السَّيِّدُ وَالْمُكَاتَبُ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَى الْوَارِثِ عَتَقَ عَلَيْهِ وَلَوْ وَرِثَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ الْمُكَاتِبَةَ أَوْ وَرِثَتْ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا الْمُكَاتِبَ انْفُسَخَ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِلْكٌ زَوْجِهِ، أَوْ بَعْضُهُ وَلَوْ اشْتَرَى الْمُكَاتِبُ زَوْجَتَهُ أَوْ بِالْعَكْسِ وَانْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ أَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي انْفُسَخَ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِلْكٌ زَوْجِهِ مُغْنِي وَرَوُضٌ مَعَ شَرْحِهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

بِضَمِّ الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أُمّهة كما في الصّحاح فهو جمع للفرع دون الأصل، لكن لما كان ما يثبت للفرع يثبت لأصله غالباً تسمّع الشارح فجعلها نقلاً عنه جمعاً لأُمّهة وكأنّه قرّبه ممّا قيل: هذا الجمع مُخالِفٌ للقياس؛ لأنّ مُفْرَدَه اسم جنس مؤنّث بغير تاءٍ ونظيره سماءَ وسماواتُ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

□ فُؤَدُ: (بِضَمِّ الهمزة) إلى قوله: منها أنّه ﷺ في الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: لَمَّا كَانَ إِلَى تَسْمَعٍ وَقَوْلُهُ: كَأَنَّهُ قَرَّبَهُ مِمَّا. □ فُؤَدُ: (بِضَمِّ الهمزة إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ فِيهِ أَرْبَعَ لُغَاتٍ، لَكِنِ الَّذِي قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ضَمِّ الهمزة لَيْسَ إِلَّا فَتَحَ الميم وَعَلَى كَسْرِهَا فِي الميم الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ بُجَيْرِمِي. □ فُؤَدُ: (تَسْمَعُ الشَّارِحُ إلخ) وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى تَسْمَعِ الْجَوْهَرِيِّ وَأَنَّهُ مُرَادُهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ سَمَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَلِقَائِلٍ أَنَّ يَقُولَ الْمُحَلِّي لَمْ يَنْقُلْ مَا ذَكَرَهُ عَنِ صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ بَلْ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَهُ فِي غَيْرِ الصَّحَاحِ لِكَوْنِ كَلَامِهِ لَمْ يَتَخَصَّصْ فِي الصَّحَاحِ. اهـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ أَنَّ نُسْخَ الْجَوْهَرِيِّ مُخْتَلِفَةٌ وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي أَنَّ الْهَاءَ فِي أُمّهَاتٍ زَائِدَةٌ، أَوْ أَصْلِيَّةٌ عَلَى قَوْلَيْنِ فَمَذْهَبُ سَيَّوِيهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ أُمٌّ وَلِقَوْلِهِمْ: الْأُمُومَةُ وَقِيلَ أَصْلِيَّةٌ بِقَوْلِهِمْ تَأَمَّهَتْ وَإِذَا قُلْنَا بِالزِّيَادَةِ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْهَاءَ زِيدَ فِي الْمُفْرَدِ أَوَّلًا فَقِيلَ: أُمّهةٌ ثُمَّ جُمِعَتْ عَلَى أُمّهَاتٍ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ تَابِعٌ لِلْمُفْرَدِ وَالثَّانِي أَنَّ الْمُفْرَدَ جُمِعَ عَلَى أُمّهَاتٍ، ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ الْهَاءُ وَهَذَا أَصَحُّ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ. اهـ.

□ فُؤَدُ: (فَجَعَلَهَا نَقْلًا عَنْهُ إلخ) وَالتَّسْمَعُ مِنْ حَيْثُ التَّنْقُلُ عَنِ الصَّحَاحِ وَإِلَّا فَكَوْنُهَا جَمْعًا لِلأَصْلِ أَوْ لِي لُجُودِ الْهَاءِ فِيهِمَا بُجَيْرِمِي. □ فُؤَدُ: (وَكَأَنَّهُ قُرِئَ) أَيِ: الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ بِهِ أَيِ: بِالْجَعْلِ الْمَذْكُورِ.

□ فُؤَدُ: (مِمَّا قِيلَ: هَذَا الْجَمْعُ إلخ) حَكَاهُ الْمُغْنِي عَنْ ابْنِ شُهْبَةَ. □ فُؤَدُ: (لِأَنَّ مُفْرَدَهُ) وَهُوَ أُمٌّ.

□ فُؤَدُ: (وَنَظِيرُهُ سَمَاءٌ وَسَمَوَاتٌ) صَرَّحُوا بِأَنَّ جَمْعَ سَمَاءٍ عَلَى سَمَوَاتٍ مِنَ الْمُقْصُورِ عَلَى السَّمَاعِ سَمَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

□ فُؤَدُ: (تَسْمَعُ الشَّارِحُ فَجَعَلَهَا إلخ) أَيِ: وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى تَسْمَعِ الْجَوْهَرِيِّ وَأَنَّهُ مُرَادُهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. □ فُؤَدُ: (وَنَظِيرُهُ سَمَاءٌ وَسَمَوَاتٌ) صَرَّحُوا بِأَنَّ جَمْعَ سَمَاءٍ عَلَى سَمَوَاتٍ مِنَ الْمُقْصُورِ عَلَى السَّمَاعِ.

وَيُجْمَعُ عَلَى أُمّهَاتٍ لَكِنَّ الْأَوَّلَ غَالِبٌ فِي النَّاسِ، وَالثَّانِي غَالِبٌ فِي غَيْرِهِمْ (الْأَوْلَادِ) خَتَمَ
بِأَبْوَابِ الْعِتْقِ تَفَاوُلًا وَخَتَمَهَا بِهِذَا؛ لِأَنَّهُ قَهْرِيٌّ فَهُوَ أَقْوَاهَا، لَكِنْ لِشَائِبَةِ قَضَاءِ الْوَطْرِ فِيهِ تَوَقَّفٌ
ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي كَوْنِهِ قُرْبَةً وَيُجَابُ بِأَنَّ لِلْوَسَائِلِ حَكَمَ الْمَقَاصِدِ فَلَا بُعْدَ مَعَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ
قُرْبَةً وَالْأَصْلُ فِيهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ مِنْهَا «أَنَّهُ ﷺ اسْتَوْلَدَ مَارِيَةَ الْقَيْطِيَّةَ بِإِبْرَاهِيمَ» وَقَالَ: «أَعْتَقَهَا
وَلَدَهَا» أَي: أَثَبَّتَ لَهَا حَقَّ الْحُرِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ حُرًّا لِإِجْمَاعًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا تَنَاطَرَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَابْنُ
دَاوُدَ الظَّاهِرِيُّ فِي بَيْعِهَا فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهَا تُبَاغُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَيُسْتَصْحَبُ.....

يَعْنِي فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مُرَادُ ابْنِ شُهْبَةَ نَظِيرُهُ فِي الْوُرُودِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لَا أَنَّهُ مَقِيسٌ
عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَيُجْمَعُ إِنْخَ) عَطَفَ عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ أَوَّلُ كَلَامِهِ مِنْ أَنَّ أُمَّا يُجْمَعُ عَلَى أُمّهَاتٍ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ
الْأَوَّلَ) أَي: أُمّهَاتٍ وَقَوْلُهُ: وَالثَّانِي أَي: أُمَاتٍ. قَوْلُهُ: (خَتَمَ) أَي: الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ مُغْنِي.
قَوْلُهُ: (تَفَاوُلًا) وَرَجَاءُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْتَفِقَهُ وَقَارِنَهُ وَشَارِحَهُ مِنَ التَّارِ فَتَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ
أَنْ يُجِيرَنَا وَوَالِدِينَا وَمَشَائِكِنَا وَأَصْحَابَنَا وَجَمِيعَ أَهْلِنَا وَمُحِبِّينَا مِنْهَا مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَخَتَمَ) أَي: أَبْوَابِ
الْعِتْقِ بِهِذَا أَي: بَابِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ أَقْوَاهَا) وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِتْقَ بِاللَّفْظِ أَقْوَى مِنَ الْاِسْتِيلَادِ
لِتَرْتِّبِ مُسَبِّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ وَتَأَخُّرِهِ فِي الْاِسْتِيلَادِ وَلِحُصُولِ الْمُسَبِّبِ بِالْقَوْلِ قَطْعًا بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ
لِجَوَازِ مَوْتِ الْمُسْتَوْلَدَةِ أَوَّلًا وَلِأَنَّ الْعِتْقَ بِالْقَوْلِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ نِهَائَةً. اهـ. سَمِ قَالَ ع
ش: قَوْلُهُ: أَقْوَى أَي مِنْ حَيْثُ التَّوَابُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى عِتْقِ الْمُسْتَوْلَدَةِ مَا يَتَرْتَّبُ
عَلَى الْإِعْتِقَاقِ الْمُنْجَزِ بِاللَّفْظِ وَمِنْهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْتَفِقُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنَ الْعِتْقِ غُضُوًّا مِنَ الْمُغْتَقِ. اهـ.
قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ إِنْخَ) قَضِيَّةُ هَذَا الْجَوَابِ تَقْيِيدُ كَوْنِهِ قُرْبَةً بِقَصْدِ التَّوَسُّلِ لِلْعِتْقِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي
وَالْأَوَّلَى أَنْ يَجِيءَ فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ إِنْ قُصِدَ بِهِ مُجَرَّدُ الْاِسْتِمْتَاعِ فَلَا يَكُونُ قُرْبَةً، أَوْ
حُصُولَ وَلَدٍ وَنَحْوَهُ فَيَكُونُ قُرْبَةً. اهـ. وَعِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَهُوَ أَي: قَضَاءُ الْوَطْرِ قُرْبَةً فِي حَقِّ مَنْ قُصِدَ بِهِ
حُصُولَ وَلَدٍ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ عِتْقٍ وَغَيْرِهِ وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ مِنَ الْقُرْبَاتِ سَوَاءُ الْمُنْجَزِ
وَالْمُعْلَقِ وَأَمَّا تَغْلِيْقُهُ فَإِنْ قُصِدَ بِهِ حَقٌّ، أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقُ خَبَرٍ فَلَيْسَ بِقُرْبَةٍ وَإِلَّا فَهُوَ قُرْبَةٌ. اهـ.
قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ) أَي: فِي الْبَابِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِي بَيْعِهَا) أَي: أُمِّ الْوَلَدِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ
الْوِلَادَةِ) يَعْنِي قَبْلَ الْحَمْلِ.

قَوْلُهُ: (فَهُوَ أَقْوَاهَا) وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِتْقَ بِاللَّفْظِ أَقْوَى مِنَ الْاِسْتِيلَادِ لِتَرْتِّبِ مُسَبِّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ وَتَأَخُّرِهِ
فِي الْاِسْتِيلَادِ وَلِحُصُولِ الْمُسَبِّبِ بِالْقَوْلِ قَطْعًا بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ لِجَوَازِ مَوْتِ الْمُسْتَوْلَدَةِ أَوَّلًا وَلِأَنَّ
الْعِتْقَ بِالْقَوْلِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ ش م ر. قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِأَنَّ لِلْوَسَائِلِ إِنْخَ) قَضِيَّةُ هَذَا
الْجَوَابِ تَقْيِيدُ كَوْنِهِ قُرْبَةً بِقَصْدِ التَّوَسُّلِ لِلْعِتْقِ. قَوْلُهُ: (فَلَا بُعْدَ مَعَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ قُرْبَةً إِنْخَ) أَي: وَهُوَ
قُرْبَةً فِي حَقِّ مَنْ قُصِدَ بِهِ حُصُولَ وَلَدٍ، أَوْ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ عِتْقٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ
مِنَ الْقُرْبَاتِ سَوَاءُ الْمُنْجَزِ وَالْمُعْلَقِ وَأَمَّا تَغْلِيْقُهُ، فَإِنْ قُصِدَ بِهِ حَقٌّ، أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقُ خَبَرٍ فَلَيْسَ بِقُرْبَةٍ

قال ابن سُرَيْج: أجمعنا على أنها لا تُباع ما دامت حاملاً فيستصحب فانقطع ابن داود، لكن كان من الممكن أن يُجيب بأن المنع هنا ليطرؤ سبب هو الحمل وما طرأ لسبب زال بزواله لحدوث تنجس المال الكثير بتغيره، وقد يرد زواله؛ لأن السبب ليس هو مجرد حملها به بل كون جزئها ثبت له الحرية ابتداءً منجزه فسرت إليها تبعاً، لكن مُتَظَرَّةٌ كما هو شأن تراخي التابع عن متبوعه وهذا الوصف لم يزل فكان الحق ما استدل به ابن سُرَيْج. (إذا) أثرها على إن؛ لأنها تختص بالمشكوك، والموهوم، والتأدير، بخلاف إذا للمُتَيَقِّن، والمُظَنِّين، ولا شك أن إحيال الإمام كثير مظنون بل مُتَيَقِّن ونظيره ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ٦٠] ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ [النساء: ٦٠] خص الوضوء بإذا لتكرره وكثرة أسبابه، والجنابة بأن لئلا تذرتهما ولكثرة اللغو عن الموت حتى صار كأنه منسي مشكوك فيه أتى بأن معه في نحو ﴿وَلَكِنْ مَتَّ﴾ [إم عمران: ١٥٨] وأتى بإذا في ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسُ ضُرًّا﴾ [الروم: ٣٣] مع أن الموضع لأن نحو ﴿وَإِنْ نُصِيبَهُمْ سَيِّئَةً﴾ [النساء: ٧٨] لئلا تذرتهما مُبالغة في تخويفهم وإخبارهم بأنه لا بُد أن يمسهم شيء من العذاب، وإن قل كما أشار إليه تنكير ضُر ولفظ المس (أحب) حر كله وكذا بعضه

قوله: (قال ابن سُرَيْج: أجمعنا على أنها لا تُباع ما دامت حاملاً إلخ) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء الشبهة فإنها لا تُباع ما دامت حاملاً وتباع إذا وضعت وأجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف أم الولد سم. قوله: (أن يجيب) أي: ابن داود. قوله: (وقد يرد) أي: الجواب المذكور وقوله: بمنع زواله أي زوال السبب الطاري فيما نحن فيه. قوله: (وهذا الوصف) أي: كون جزئها ثبت له الحرية إلخ. قوله: (لأنها تختص) أي: من حيث الوضع. قوله: (والمُظَنِّين) أي والكثير أخذاً من السياق والسباق. قوله: (ونظيره) أي: مثال كل من إذا، وإن ولو قال نحو إذا قمتم إلخ كان أو لى. قوله: (خص الوضوء) الأولى خص إقامة الصلاة. قوله: (فلكثرة اللغو إلخ) الجار متعلق بقوله الآتي: أتى بأن إلخ والجملة استئنافية. قوله: (وأتى بإذا إلخ) عطف على مجموع أتى بأن إلخ ومتعلقه المُقَدَّم. قوله: (لئلا تذرتهما) علة لقوله: مع أن الموضع لأن والضمير لمس الضر بتأويل إصابة السيئة وقوله: مُبالغة علة لقوله: وأتى بإذا إلخ. قوله: (كما أشار إليه) أي: إلى كونه قليلاً. قوله: (حر كله) إلى قول المتن: فولدت في المعنى وإلى قوله: حياً أو ميتاً في النهاية. قوله: (حر) أي: مُسَلِّم، أو كافر أضلي أما المرتد فأبلاؤه موقوف فإن أسلم تبين نعوذه وإلا فلا مغني ويأتي مثله عن النهاية. قوله: (وكذا بعضه) هذا هو المعتمد خلافاً لما جرى عليه شيخنا في شرح الرُّوض من عدم

والأفهم قرينة ش م ر. قوله: (قال ابن سُرَيْج: أجمعنا على أنها لا تُباع ما دامت حاملاً إلخ) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء شبهة فإنها لا تُباع ما دامت حاملاً وتباع إذا وضعت وأجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف أم الولد. قوله: (وكذا بعضه إلخ) قال في شرح الإزهار: على ما صححه الماوردي وتبعه جماعة ومال إليه البلقيني، لكن مر عن الشيخين في إيلاد الأب

ولو مجنوناً ومكرهاً ومحجور سفيه وكذا فليس على المنقول الذي اعتمده البلقيني كابن الرفعة، لكن رجح الشبكي خلافه وتبعه الأذرعي والزركشي. وخرج بالحرر المكاتب فلا تعتق بموته أمته ولا ولدها؛ لما مر أنه ليس من أهل الولاء (أمته) أي: من له فيها ملك، وإن قل؛ لما

نفوذ إيلاد المبعض معني عبارة النهاية ولو أو لد المبعض أمة ملكها ببعض الحر نفذ إيلاده كما اقتضاه كلام المصنف وصححه البلقيني وغيره وجزم به الماوردي، ولا يشكل عليه كونه غير أهل للولاء؛ لأنه إنما يثبت له بموته فإن عتق قبله فذاك ولا فقد زال ما فيه من الرق بموته. اهـ. وسيأتي عن سم ما يتعلق بهذا. هـ قوله: (ومكرهاً ومحجور سفيه) الواو بمعنى أو كما عبر بها المغني. هـ قوله: (ورجح الشبكي خلافه إلخ) وهو المعتمد نهاية ومال المغني إلى الأول عبارة وكونه كاستيلاء الزاهن المغسير أشبه من كونه كالمرضى فإن من يقول بالنفوذ يشبهه بالمرضى ومن يقول بعدمه يشبهه بالزاهن المغسير. اهـ.

قوله (سني): (أمته) خرج به إيلاد المرتد فإنه موقوف كملكه وإيلاد الواقف أو الموقوف عليه الأمة الموقوفة فإنه لا ينفذ وما لو استدخلت مني سيدها المحترم بعد موته فإنه لا تصير أم ولد لا نفعاً ملكه لها حال علوقها، وإن ثبت نسب الولد وورث منه لكون المنى مختراً، ولا يعتبر كونه مختراً حال استدخالها خلافاً لبعضهم فقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساحت بنته فحلت منه لحيته الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد إنزاله في زوجته فاستجمرت به أجنبية فحلت منه نهيأة وقوله: فإنه لا ينفذ قال ع ش: والأقرب أن الولد رقيق؛ لأن الموطوءة ليست أمته والشبهة ضعيفة. اهـ. وقوله: وما لو استدخلت إلى قوله: فقد صرح في المغني. هـ قوله: (فلا تفتق بموته) أي: مطلقاً حراً، أو رقيقاً قبل العجز، أو بعده مغني. هـ قوله: (أمته) أي: التي أو لدها. هـ قوله: (لما مر أنه ليس من أهل الولاء) لك

المبعض أمة ابنه أنها لا تصير مستولدة بإيلاده، وهذا صريح في عدم نفوذ إيلاد المبعض وأيده الزركشي بقول الأصحاب: إن المبعض ليس أهلاً للعتي، ووقع لشيخنا تناقض فإنه جزم هنا بنفوذ إيلاده وفي الكلام على ما ذكر عن الشيخين بعدمه فقال: والمبعض والمكاتب لا يثبت الاستيلاء بإيلادهما أمتهما فإيلاد أمة ولدهما أو لى. وفرق البلقيني بين ثبوت استيلاءه لأمته وعدم ثبوته بإيلاده أمة فرعه بما لا يجدي بل لا يصح إمتامه فاحذره. فإن قلت: نقل عن نص الأم موافقة الماوردي قلت بتقدير صحة هذا النقل لا يضرنا؛ لأن للشافعي في المسألة قولين رجح منهما الماوردي النفوذ وبقيته الأصحاب لما ذكر عنهم عدمه، وجرى على هذا الشنخان كما علمت فكان هو المعتمد. اهـ ما في شرح الإزبادي. وقوله: وفرق البلقيني إلخ ذلك الفرق هو أن الأصل في المبعض أن لا يثبت له شبهة الإغفاف بالنسبة إلى نضفه الرقيق، ولا كذلك المبعض في الأمة التي استقل بملكها. اهـ. هـ قوله: (على المنقول إلخ) احتجوا له بأن حجر الفليس دائر بين حجر السفة والمرضى وكلاهما ينفذ معه الإيلاد ورد بأنه امتاز عن حجر المرضى بعدم الحجر عليه فيما معه وعن حجر السفة بكونه لحق الغير.

هـ قوله: (لكن رجح الشبكي) كتب عليه م ر. هـ قوله: (لما مر أنه ليس من أهل الولاء إلخ) لك أن تقول:

قَدَّمَهُ فِي الْعَتَقِ بِقَوْلِهِ: وَاسْتِيلَاذُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْمُوَسِّرِ يَسْرِي وَمِثْلُهُ اسْتِيلَاذُ أَصْلٍ أَحَدِهِمَا وَلَوْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً، أَوْ مُحَرَّمَةً، أَوْ مُسْلِمَةً، وَهُوَ كَافِرٌ وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا كَمَا لَوْ أَسْلَمْتَ مُسْتَوْلَدَتَهُ أَوْ حَبَلَتْ مِنْ غَيْرِ فَعِلَهُ كَأَن اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَهُ، أَوْ مَاءَهُ الْمُحْتَرَمَ (فُولَدَتْ) فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ بِمُدَّةٍ يُحْكَمُ بِثَبُوتِ نَسَبِهِ مِنْهُ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْأَوْجَهُ كَمَا رَجَحَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَعْتَقُ مِنْ حِينِ الْمَوْتِ فَمِلِكُ كَسْبِهَا بَعْدَهُ (حَيًّا أَوْ مَيِّتًا) بِشَرِطِ أَنْ يَنْفَصَلَ كُلُّهُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ.

أَنْ تَقُولَ: وَالْمُبْعَضُ كَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ فَإِنْ قُلْتَ: لَا رِقَّ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَصِيرُ حَيِّزًا مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ قُلْتَ: فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ بَسَطَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَمْرَ الْقَوْلِ بِتَقْوِذِ إِيْلَادِ الْمُبْعَضِ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (اسْتِيلَاذُ أَصْلٍ أَحَدِهِمَا) أَي: إِذَا كَانَ الْأَصْلُ مُوسِرًا نِهَائِيَةً وَمُعْنِيًا وَسَم.

٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً الْإِنِّ) غَايَةُ اللَّمْتَنِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَشَمَلَ قَوْلُهُ: أَخْبَلَ إِخْبَالَهُ بِوَطْءٍ حَلَالٍ، أَوْ حَرَامٍ بِسَبَبِ خَيْضٍ، أَوْ نِفَاسٍ، أَوْ إِخْرَامٍ أَوْ قَرْصٍ صَوْمٍ، أَوْ اغْتِكَافٍ، أَوْ لِكُونِهِ قَبْلَ اسْتِيزَائِهَا، أَوْ لِكُونِهِ ظَاهِرًا مِنْهَا، ثُمَّ مَلَكَهَا قَبْلَ التَّكْفِيرِ أَوْ لِكُونِهَا مُحَرَّمًا لَهُ بِنَسَبٍ، أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ، أَوْ لِكُونِهَا مُزَوَّجَةً أَوْ مُعْتَدَةً، أَوْ مَجُوسِيَّةً أَوْ وَثْنِيَّةً، أَوْ مُرْتَدَّةً، أَوْ مُكَاتَبَةً أَوْ لِكُونِهَا مُسْلِمَةً وَهُوَ كَافِرٌ. اهـ.

٥ قَوْلُهُ: (أَوْ مُحَرَّمَةً) مِنَ التَّحْرِيمِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَأَن اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَهُ) وَلَوْ كَانَ نَائِمًا مُعْنِيًا. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ مَاءَهُ الْمُحْتَرَمَ) أَي: فِي حَالِ حَيَاتِهِ مُعْنِيًا وَنِهَائِيَةً وَمِنْ اسْتَدَخَالِ الْمَنِيِّ مَا لَوْ سَاحَقَتْ زَوْجَتُهُ أَمَتَهُ، أَوْ إِخْدَى أَمَتِيهِ أُخْرَى فَتَزَلَّ مَا بَفَرْجِ الْمُسَاحَقَةِ فَحَصَلَ مِنْهُ حَمْلٌ فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ كَمَا مَرَّعَ ش.

٥ قَوْلُ (لَسِي): (حَيًّا أَوْ مَيِّتًا) أَي: وَلَوْ لِأَحَدٍ تَوَآمَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلِ الْبَاقِي مُطْلَقًا لَوْجُودِ مُسَمَّى الْوَلَدِ وَالْوِلَادَةِ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (بِشَرِطِ أَنْ يَنْفَصَلَ كُلُّهُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنِيَةِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ نَعَمْ لَوْ مَاتَ أَي: السَّيِّدُ بَعْدَ انْفِصَالِ بَعْضِهِ، ثُمَّ انْفَصَلَ بَاقِيهِ لَمْ تَعْتَقُ إِلَّا بِتَمَامِ انْفِصَالِهِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ فَوَلَدَتْ حَيًّا، أَوْ مَيِّتًا مَا لَوْ انْفَصَلَ بَعْضُهُ كَأَن خَرَجَ رَأْسُهُ أَوْ وَضَعَتْ عُضْوًا وَبَاقِيَهُ مُجْتَمِعًا ثُمَّ

وَالْمُبْعَضُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ، فَإِنْ قُلْتَ: لَا رِقَّ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَصِيرُ حَيِّزًا مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ قُلْتَ: فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ بَسَطَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَمْرَ الْقَوْلِ بِتَقْوِذِ إِيْلَادِ الْمُبْعَضِ.

٥ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ اسْتِيلَاذُ أَصْلٍ أَحَدِهِمَا) لَكِنْ يُعْتَبَرُ هُنَا يَسَارُ الْأَصْلِ أَمْ يَكْفِي يَسَارُ فَرْعِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَعِبَارَةُ الْبُلْقِينِي فِي تَصْحِيحِهِ تَقْتَضِي الْأَوَّلَ وَهِيَ: وَلَوْ كَانَتْ الْأُمَةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ فَرْعِهِ وَغَيْرِهِ نَعْدُ اسْتِيلَاذُ فِي نَصِيبِ فَرْعِهِ وَيَسْرِي إِلَى نَصِيبِ الْأَجْنَبِيِّ إِذَا كَانَ الْمُسْتَوْلَدُ مُوسِرًا. اهـ. وَأَمَّا مَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ عَنْهُ أَغْنَى عَنِ الْبُلْقِينِيِّ حَيْثُ قَالَ: وَيُسْتَتْنَى مِنْ اغْتِيَارِ الْيَسَارِ مَا لَوْ كَانَ الْمُسْتَوْلَدُ أَصْلًا لِشَرِيكِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ يَسَارُهُ كَمَا لَوْ أَلَدَ الْأُمَةُ الَّتِي كُلُّهَا لِفَرْعِهِ قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ. اهـ. وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى صَوَرَتُهَا وَطْءُ الْإِنْسَانِ الْأُمَةَ الْمُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَرْعِهِ فَيَنْفُذُ الْإِيْلَادُ إِلَى نَصِيبِ الشَّرِيكِ الْأَجْنَبِيِّ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَسْرِ ش. م. ر. ٥ قَوْلُهُ: (حَيًّا أَوْ مَيِّتًا) أَي: وَلَوْ أَحَدُ تَوَآمَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلِ الْبَاقِي مُطْلَقًا لَوْجُودِ مُسَمَّى الْوَلَدِ وَالْوِلَادَةِ.

قولهما في العدد تبقى أحكام الجنين مع انفصال بعضه كمنع إرضه وعدم إجزائه عن الكفارة ووجوب الغرة بالجناية على الأم حينئذ وكونه يتبعها في نحو البيع، والهبة، والعتيق. اهـ. وصرح غيرهما بأنه لا يثبت له حكم المنفصل إلا في مسألتين: الصلاة عليه إذا علمت حياته قبل انفصال كله، وإن مات قبل ذلك، والقود ممن حزر رقبته، وقد علمت حياته قبل ذلك أيضاً، لكن قال غير واحد: إن انفصال الكل لا يشترط هنا أيضاً وهو صريح. قوله (أو ما تجب فيه غرة) كأن وضعت عضواً منه، وإن لم تضع الباقي، أو مضغة فيها تخطيط ظاهر ولو للقوايل، بخلاف ما إذا لم يكن فيها تخطيط كذلك، وإن قلن: لو بقي لتخطط وإنما انقضت به العدة؛ لأن الغرض ثم براءة الرجم وهنا ما يسمى ولداً (عتقت) هو ناصب إذا عند الجمهور، والمحققون على أن ناصبها شرطها (بموت السيد) ولو بقتلها له للخبر الصحيح «أبما أمة

مات السيد فلا تعتق، وإن خالف في ذلك الدارمي فقد قالوا: إنه لا أثر لخروج بعض الولد متصلاً كان، أو منفصلاً في انقضاء عده ولا في غيرها من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله إلا في وجوب القود إذا خرجت رقبته وهو حي وإلا في وجوب الغرة بالجناية على أمه إذا مات بعد حياته والاسيئة وبغير العموم. اهـ. قوله: (تبقى إلخ) مقول القول. قوله: (أن انفصال الكل لا يشترط إلخ) تقدم أنفاً عن النهاية والمغني خلافه. قوله: (أي كمسألة الصلاة والقود). قوله: (كأن وضعت عضواً منه) خلافاً للمغني كما مر أنفاً. قوله: (أو مضغة) إلى المتن في النهاية والمغني. قوله: (ولو للقوايل) ويعتبر أربع منهن، أو رجلان خبيران أو رجلان وامرأتان نهاية ولو اختلف أهل الخبرة هل فيها خلق آدمي، أو لا؟ فقال بعضهم: فيها ذلك ونفاه بعضهم فالذي يظهر أن الميث مقدم؛ لأن معه زيادة علم مغني. قوله: (وهنا ما يسمى ولداً) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البغض كالعضو سم وتقدم عن المغني أنفاً الجزم بذلك.

قوله (س): (عتقت بموت السيد) ولو سببت مستولدة كافر زال ملكه عنها ولم تعتق بموته وكذا مستولدة الحربي إذا رقت ولو قهرت مستولدة الحربي سيدها عتقت في الحال نهاية قال ع ش. قوله: ولو قهرت إلخ أي بحيث تتمكن من التصرف فيه، وأن تخلص بعد ذلك. اهـ. قوله: (ولو بقتلها) إلى قوله: أي ويفرق في المغني وإلى قول المتن ويحرم في النهاية إلا قوله: فلو أولدها إلى المتن وقوله: وحذفه إلى وكمليها وقوله: شبهة الملك إلى الطريق وقوله: كذا ذكره في الدعاوى. وقوله: فيما يظهر إلى المتن وقوله: وصرح أصله إلى المتن. قوله: (ولو بقتلها له) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتلته فإنها تعتق بموته وإن استعجلت الشيء قبل أوانه وتجب ديتة في ذمتها. اهـ. أي: حيث لم يوجب القتل قصاصاً ولا اقتصاصاً منها ع ش وعبارة المغني ودخل في قوله: بموته ما إذا قتلته

قوله: (ولو للقوايل) ويعتبر أربع منهن أو رجلان خبيران، أو رجل وامرأتان ش م ر. قوله: (وهنا ما يسمى ولداً) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البغض كالعضو.

وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : « عَنْ دُثَيْرٍ مِنْهُ . وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الشَّقَطَ كَغَيْرِهِ ، وَقَدْ لَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ كَأَنَّ وَلَدَتْ مِنْهُ أُمَةً لَهُ مَرْهُونَةٌ ، أَوْ جَانِيَةٌ تَعْلُقُ بِرَقَبَتِهَا مَالًا ، أَوْ لِعَبِيدِهِ الْمَدِينِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ ، أَوْ لِمَوْرَثِهِ ، وَقَدْ تَعْلُقُ بِالتَّرِكَةِ ذَيْنَ ، وَهُوَ مُغْسِرٌ وَمَاتَ كَذَلِكَ وَكَأَنَّ نَذَرَ مَالِكُهَا التَّصَدَّقُ بِهَا أَوْ بِشَمِيهَا ، ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا وَرُدَّ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ بِزَوَالِ مَلِكِهِ عَنْهَا بِمُجَرَّدِ النَّذْرِ ، وَكَأَنَّ أَوْصَى بَعَثَ أُمَةً تُخْرِجُ مِنْ ثُلُثِهِ فَأَوْلَدَهَا الْوَارِثُ فَلَا يَنْفُذُ

وَبِهِ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي أَوَائِلِ الْوَصِيَّةِ كَحُلُولِ الدِّينِ الْمُؤَجَّلِ بِقَتْلِ رَبِّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ وَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ مَنْ تَعَجَّلَ بِشَيْءٍ قَبْلَ أَوَانِهِ عَوَقَبَ بِحِرْمَانِهِ كَقَتْلِ الْوَارِثِ الْمَوْرَثِ وَيُثْبِتُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ بِشَرْطِهِ ، وَأَمَّا الذِّبَةُ فَيُظْهَرُ وَجُوبُهَا أَيضًا ؛ لِأَنَّ تَمَامَ الْفِعْلِ حَصَلَ وَهِيَ حُرَّةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ قَتَلَتْ سَيِّدَهَا الْمُبْعُضَ عَمْدًا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهَا حَالُ الْجِنَانِيَةِ رَقِيقَةٌ وَالْقِصَاصُ يُعْتَبَرُ حَالُ الْجِنَانِيَةِ وَالذِّبَةُ بِالزَّهْوِ . اهـ . □ قَوْلُهُ : (وَقَدْ لَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ كَأَنَّ وَلَدَتْ مِنْهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاسْتَشْنَى مِنْ عَقَبِهَا بِمَوْتِ السَّيِّدِ مَسَائِلُ مِنْهَا مَا إِذَا تَعْلَقَ بِهَا حَقُّ الْغَيْرِ مِنْ رَهْنٍ ، أَوْ أَرْضٍ جِنَانِيَةٍ ، ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا وَهُوَ مُغْسِرٌ ثُمَّ مَاتَ مُفْلِسًا فَإِنَّهَا لَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حُكْمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ لَكِنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنْ إِطْلَاقِهِ هُنَا وَلَوْ رَهْنٌ جَارِيَةٌ ، ثُمَّ مَاتَ عَنْ أَبِي فَاسْتَوْلَدَهَا الْأَبُ قَالَ الْقَفَّالُ : لَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٌ ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَتُهُ فَتَزُولُ مَثَلَتُهُ . اهـ . وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ إِذَا لَمْ يَتَعْلَقْ بِالْأُمَةِ حَقُّ الْغَيْرِ وَالْأَلَمْ يَنْفُذَ الْإِبْلَادُ كَمَا لَوْ أَوْ لَدَّ رَاهِنٌ مُغْسِرٌ مَرْهُونَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُزْتَهِنُ قَرَعَهُ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فَإِنْ انْفَكَّ الرَّهْنُ نَفَذَ فِي الْأَصَحِّ وَكَمَا لَوْ أَوْ لَدَّ مَالِكٌ مُغْسِرٌ أُمَّتَهُ الْجَانِيَةَ الْمُتَعْلِقُ بِرَقَبَتِهَا مَالًا إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَغْنِيُّ عَلَيْهِ فَرَعٌ مَالِكِهَا . اهـ . قَالَ ع ش : قَوْلُهُ : فَإِنْ انْفَكَّ الرَّهْنُ نَفَذَ الْخ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ بَيْعَتْ فِي الدِّينِ ، ثُمَّ مَلَكَهَا . اهـ . □ قَوْلُهُ : (أَوْ لِعَبِيدِهِ الْمَدِينِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَكَمَا لَوْ أَوْ لَدَّ مُغْسِرٌ جَارِيَةٌ تِجَارَةً عَبْدُهُ الْمَأْذُونِ الْمَذْيُونِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْعَبْدِ وَالْقَرَمَاءِ . اهـ . □ قَوْلُهُ : (وَهُوَ مُغْسِرٌ الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدْ مَنَّا عَنْ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْمُخْبِلِ . □ قَوْلُهُ : (وَكَأَنَّ نَذَرَ مَالِكِهَا الْخ) وَكَأَنَّ أَوْ لَدَّ وَارِثٌ أُمَةً نَذَرَ مَوْرَثِهِ إِعْتَاقَهَا نِهَايَةً . □ قَوْلُهُ : (التَّصَدَّقُ بِهَا أَوْ بِشَمِيهَا) بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ إِعْتَاقَهَا نِهَايَةً . □ قَوْلُهُ : (وَرُدَّ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ) أَي : مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَفْهَى عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةٌ ع ش . □ قَوْلُهُ : (بِزَوَالِ مَلِكِهِ الْخ) شَامِلٌ لِصُورَةِ نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِشَمِيهَا ، لَكِنَّ ذَكَرَ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ خِلَافَهُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُمَا لَمْ يَتَعَرَّضَا لِذَلِكَ وَأَنَّهُ يَنْفُذُ الْقَوْلُ فِيهِ بِزَوَالِ الْمَلِكِ سَم ، لَكِنَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِي وَمِثْلُ مَا فِي الشَّارِحِ كَمَا بَيَّهْنَا إِلَيْهِ . □ قَوْلُهُ : (بِمُجَرَّدِ النَّذْرِ) أَي وَإِنَّمَا صَحَّ بَيِّنُهُ لَهَا إِذَا كَانَ نَذَرَ التَّصَدَّقِ بِشَمِيهَا ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ اثْبَتَ لَهُ وَلَايَةَ ذَلِكَ رَشِيدِي . □ قَوْلُهُ : (وَكَأَنَّ أَوْصَى الْخ) وَكَأَنَّ أَوْ لَدَّ وَارِثٌ أُمَةً اشْتَرَاهَا مَوْرَثُهُ بِشَرْطِ إِعْتَاقِهَا ؛ لِأَنَّ نَفْذَهُ مَانِعٌ مِنَ الْوَفَاءِ بِالْعَتَقِ عَنْ جِهَةِ مَوْرَثِهِ وَكَأَنَّ أَوْ لَدَّ مُكَاتَبَ أُمَّتَهُ فَلَا يَنْفُذُ نِهَايَةً .

□ قَوْلُهُ : (بِزَوَالِ مَلِكِهِ عَنْهَا) شَامِلٌ لِصُورَةِ نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِشَمِيهَا لَكِنَّ ذَكَرَ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ خِلَافَهُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُمَا لَمْ يَتَعَرَّضَا لِذَلِكَ وَأَنَّهُ يَنْفُذُ الْقَوْلُ فِيهِ بِزَوَالِ الْمَلِكِ .

إيلاده مع أنها ملكه؛ لِقَلَّ تَبَطَّلِ الوصِيَّةُ وَكَأَنَّ وَطِئَ صَبِيَّ لَهُ تِسْعَ سِنِينَ أُمَّتُهُ فَوَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَيَلْحَقُهُ، وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَنْبُتُ اسْتِلاذُهُ أَي: وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِلنَّسَبِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِغَيْرِهِ (تَنْبِيْهُ) الْقِيَاسُ بِمَوْتِهِ، لَكِنْ؛ لِمَا أَوْهَمَ الْعَتَقُ وَإِنْ انْتَقَلَتْ عَنْهُ بِمُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ أَظْهَرَ الضَّمِيرَ لِلْبَيِّنِ أَنَّهَا إِنَّمَا تَعْتَقُ إِنْ كَانَ سَيِّدُهَا وَقْتُ الْمَوْتِ. (أَوْ) أَحْبَلَ (أُمَّةً غَيْرَهُ)، أَوْ حَبَلَتْ مِنْهُ (بِنِكَاحٍ) وَلَمْ يُعَرَّ بِحُرِّيَّتِهَا لِمَا قَدَّمَهُ فِي خِيَارِ النَّكَاحِ، أَوْ زَنَا (فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ) لِسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغُ أُمُّهُ رَقًا وَحُرِّيَّةً (وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ إِذَا مَلَكَهَا)؛ لِأَنَّ أُمِّيَّةَ الْوَلَدِ إِنَّمَا تَنْبُتُ لَهَا تَبَعًا لِحُرِّيَّتِهِ، وَهُوَ قَوْلٌ، نَعَمْ، إِنْ مَلَكَهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ.....

قوله: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَنْبُتُ الْخُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قوله: (لَكِنْ لَمَّا أَوْهَمَ الْعَتَقُ الْخُ) لَا يُقَالُ: إِنَّ الْإِضْمَارَ أَظْهَرَ فِي دَفْعِ الْإِيهَامِ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِي اتِّحَادِ مَرْجِعِ الضَّمَايِرِ حَتَّى يَكُونَ مَرْجِعُ بَمَوْتِهِ هُوَ مَرْجِعُ أَحْبَلَ أُمَّتُهُ كَانَ ظَاهِرًا فِي ذَلِكَ ظَهْرًا تَامًا قَرِيبًا مِنَ الصَّرِيحِ بِخِلَافِ الْإِظْهَارِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فِي اخْتِلَافِ الظَّاهِرِ مَعَ الضَّمِيرِ قَبْلَهُ كَانَ مُحْتَمِلًا لِذَلِكَ احْتِمَالًا قَوِيًّا؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْإِضْمَارَ، وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا فِي اتِّحَادِ مَرْجِعِ الضَّمَايِرِ، لَكِنْ لَيْسَ صَرِيحًا فِي اتِّحَادِهِ مَعَ وَضْفِ كَوْنِهَا أُمَّتُهُ فَلَيْتَأَمَّلُ سَمَ بِحَذْفِ. قوله: (وَلَمْ يُعَرَّ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَحَذْفَهُ إِلَى وَكَمَلِكُهَا وَقَوْلُهُ: فَلَوْ أَوْ لَدَهَا إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَكَأَنَّهُ حَذْفُهُ إِلَى وَكَالِشُبْهَةِ. قوله: (فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لِسَيِّدِهَا) بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا إِذَا كَانَ سَيِّدُ الْأُمَّةِ الْمُتَكَوِّحَةِ مِمَّنْ يَغْتَقُ عَلَيْهِ الْوَلَدُ لِكَوْنِهِ بَعْضًا لَهُ فَإِنَّهُ يَصِيرُ حُرًّا نَهَايَةُ أَي: كَانَ تَزَوَّجَ شَخْصًا بِأَمَةِ أَبِيهِ فَأَحْبَلَهَا فَإِنَّ الْوَلَدَ يَغْتَقُ عَلَى سَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ وَلَدَهُ ع. ش. قوله: (لَأَنَّهُ يَنْبَغُ أُمُّهُ الْخُ) وَيَنْبَغُ الْأَبُ فِي النَّسَبِ وَأَشْرَفَهُمَا فِي الدِّينِ وَإِلِجَابُ الْبَدَلِ وَتَقْرِيرُ الْجَزِيَّةِ وَأَخْفَقَهُمَا فِي عَدَمِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ وَأَخْسَهُمَا فِي التَّجَاسَةِ وَتَحْرِيمِ الذَّبِيحَةِ وَالْمُنَاكِحَةِ نَهَايَةُ. قوله: (تَبَعًا لِحُرِّيَّتِهِ) أَيِ الْوَلَدِ. قوله: (نَعَمْ إِنْ مَلَكَهَا وَهِيَ حَامِلٌ الْخُ) قَالَ الصَّيْدَلَانِيُّ: وَصُورَةُ مَلَكَهَا حَامِلًا أَنْ تَضَعَهُ قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ مَلَكَهَا، أَوْ لَا يَطْوُهَا بَعْدَ الْمَلِكِ وَتَلِدَهُ لِدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ نَهَايَةُ وَسَمَّ قَالَ ع

قوله: (لَكِنْ لَمَّا أَوْهَمَ الْعَتَقُ الْخُ) لَا يُقَالُ: مَا ذَكَرَهُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْإِظْهَارَ أَظْهَرَ فِي دَفْعِ هَذَا الْإِيهَامِ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِي اتِّحَادِ مَرْجِعِ الضَّمَايِرِ حَتَّى يَكُونَ مَرْجِعُ بَمَوْتِهِ هُوَ مَرْجِعُ أَضَلُّ أُمَّتِهِ كَانَ ظَاهِرًا فِي ذَلِكَ ظَهْرًا تَامًا قَرِيبًا مِنَ الصَّرِيحِ لِأَنَّ الْأَضْلَّ وَالْغَالِبَ اتِّحَادُ الضَّمَايِرِ وَعَدَمُ تَشْبِيْهِهَا بِخِلَافِ الْإِظْهَارِ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فِي اخْتِلَافِ الظَّاهِرِ مَعَ الضَّمِيرِ قَبْلَهُ كَانَ مُحْتَمِلًا لِذَلِكَ احْتِمَالًا قَوِيًّا؛ إِذْ لَيْسَ الْأَضْلُ وَالْغَالِبُ اتِّحَادُ الظَّاهِرِ الْمُتَأَخَّرِ مَعَ الضَّمِيرِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْإِضْمَارَ، وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا فِي اتِّحَادِ مَرْجِعِ الضَّمَايِرِ، لَكِنْ لَيْسَ صَرِيحًا فِي اتِّحَادِهِ مَعَ وَضْفِ كَوْنِهَا مِنْهُ فَلَيْتَأَمَّلُ.

قوله: (وَهُوَ قَوْلٌ) قَدْ يَكُونُ حُرًّا بِأَنَّ وَطْنَهَا ظَانًا أَنَّهَا زَوَّجَتْهُ الْحُرَّةَ. قوله: (نَعَمْ إِنْ مَلَكَهَا وَهِيَ حَامِلٌ الْخُ) قَالَ الصَّيْدَلَانِيُّ: وَصُورَةُ مَلَكَهَا حَامِلًا أَنْ تَضَعَهُ قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ مَلَكَهَا، أَوْ لَا يَطْوَاهَا بَعْدَ الْمَلِكِ وَتَلِدَهُ لِدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ.

بينكاح عتق عليه الولد كما بأصله، وحذفه لما قدمه في العتق مما يشمله وكمليها ما لو ملكها فرعه كأن نكح حُرَّمة أجنبي ثم ملكها ابنه، أو عبد أمة ابنه، ثم عتق فلا ينفسخ النكاح فلو أولدها ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني (أو) حبلى منه أمة الغير (بشبهة) منه بأن ظنها زوجته الحرة، وإن كانت زوجته الأمة بأن تزوج حرة وأمة فوطئ الأمة يظن أنها الحرة، أو أمته كما بأصله وكأنه حذفه للعلم بما خرج به، وهو ما لو ظنها زوجته الأمة فإن الولد رقيق من قوله أولاً بينكاح وكالشبهة نكاح من غر بحريتها كما مر آنفاً (فالولد حُرٌّ) عملاً بظنه وعليه قيمته لسيدها وخرج بتفسير الشبهة بما ذكر شبهة الملك كالمشتركة، وقد مرَّتْ آنفاً، والطريق.....

ش: قوله: وصورة ملكها إلخ أي: على وجه يعتق فيه الولد، ولا تصير مستولدة. اهـ. قوله: (بينكاح) أي: بخلاف ما لو ملك الحامل منه برناً فلا يعتق عليه لعدم نسبته له شرعاً وقوله: عتق عليه الولد أي: ولا تصير به أم وليد ش. قوله: (لم ينفسخ النكاح) لأن الأصل في النكاح الثابت الدوام مُعْنَى.
 قوله: (فلو أولدها إلخ) خلافاً للمعنى والنهاية عبارتهما فلو استولدها الأب ولو بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لها في الأولى لم ينفذ استيلاءها؛ لأنه رضي برق ولده حيث نكحها ولأن النكاح حاصل مُحَقَّقٌ فيكون إطباقاً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيوخان في باب النكاح وهو الْمُعْتَمَدُ وإن قال الشيخ أبو محمد: ثبت الاستيلاء وينفسخ النكاح ومال إليه الإمام وصححه البلقيني. اهـ. وفي سم عن الرّوض مع شرحه في الباب العاشر من أبواب النكاح مثلها.
 قوله: (زوجته الحرة) أما إذا ظنها زوجته الأمة فالولد رقيق مُعْنَى ونهاية. اهـ. قوله: (بأن تزوج حرة وأمة فوطئ الأمة إلخ) فالأشبه كما قاله الزركشي أن الولد حُرٌّ كما في أمة الغير إذا ظنها زوجته الحرة نهايةً ومُعْنَى. اهـ. قوله: (أو أمته) عطف على قوله: زوجته الحرة فعبارة المُحَرَّرِ بأن ظنها زوجته الحرة، أو أمته وفي النهاية عطفاً على ذلك لا إن ظنها مُشْتَرَكَةً بينه وبين غيره أو أمة فرعه، أو مُشْتَرَكَةً بين فرعه وغيره خلافاً لبعضهم. اهـ. أي فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجّحه الشهاب الرّملي في حواشي شرح الرّوض رشيدى. اهـ. قوله: (وهو) أي: ما خرج به وقوله: من قوله: إلخ مُتَعَلِّقٌ بِالْعِلْمِ. اهـ. قوله: (وكالشبهة نكاح من غر بحريتها إلخ) أي فالولد قبل العلم حُرٌّ نهايةً أي: فالولد الحادث قبل العلم بخلاف الحادث بعده رشيدى. اهـ. قوله: (والطريق) وكذا لو أكره على وطء أمة الغير كما قاله الزركشي وفي

قوله: (ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الرّوض في الباب العاشر من أبواب النكاح حيث قال ما نصّه: فَيَحْرُمُ أي: نكاح جارية الولد إلا على أب رقيق فلو تزوجها أي: الأب الرقيق، ثم عتق، أو تزوج حُرَّ رقيقة، ثم ملكها ابنه لم ينفسخ نكاحه فلو استولدها لم ينفذ أي: استيلاءها. اهـ. ولم يزد في شرحه على تقرير ذلك وتوجيهه وعدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ أبو حامد والعراقيون والشيخ أبو عليّ والبغوي وغيرهم ورجّحه الأصفهاني وجزم به الحجازي والثمودي قال

كَانَ وَطَنُهَا بِجَهَةِ قَالَ بِهَا عَالِمٌ فَلَا تُؤَثِّرُ حُرِّيَّتُهُ لانتفاءِ ظَنِّهَا (وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٌ إِذَا مَلَكَهَا فِي الْأُظْهِرِ؛ لِأَنَّهَا عَلَقَتْ بِهِ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ فَلَا نَظَرَ لِحُرِّيَّةِ الْوَلَدِ. وَكَمَلِكِهِ مَا لَهُ حَقُّ الْمَلِكِ فِيهِ كَأَمَةِ مُكَاتَبَةٍ وَأُمَةٍ ابْنِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا الْإِبْنُ).

فَتَاوَى الْبَغَوِيُّ لَوْ اسْتَدَخَلَتِ الْأُمَةُ ذَكَرَ حُرٍّ نَائِمٍ فَعَلَقَتْ مِنْهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَرِئًا مِنْ جِهَتِهِ وَيَجِبُ قِيَمَةُ الْوَلَدِ عَلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعِنَقِ كَالْمَغْرُورِ. اهـ. قَوْلُهُ: (كَانَ وَطَنُهَا بِجَهَةِ الْخُ) كَانَ أَبَاخَ سَيِّدُ الْأُمَةِ وَطَافَهَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِجَوَازِهِ بِإِبَاحَةِ السَّيِّدِ فَاتَتْ بِوَلَدٍ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ حُرًّا ع. ش. قَوْلُهُ: (فَلَا تُؤَثِّرُ حُرِّيَّتُهُ).

(فَرَحَ): جَارِيَةٌ بَيَّتَ الْمَالِ كَجَارِيَةِ الْأَجَنِيِّ فَيَحْدُ وَإِطْنُهَا، وَإِنْ أَوْ لَدَهَا فَلَا تَسَبُّ وَلَا اسْتِيلَادَ، وَإِنْ مَلَكَهَا بَعْدَ سُوءٍ كَانَ فَقِيرًا أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِعْفَافَ لَا يَجِبُ مِنْ بَيَّتِ الْمَالِ مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ وَلَوْ وَطِنَ جَارِيَةَ أَبِيهِ، أَوْ أُمَّهُ ظَانًّا لِجَلِّهَا لَهُ، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْوُطَنِ فَالَّذِي يَظْهَرُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْوَلَدَ رَقِيقٌ. اهـ. قَالَ ع. ش.: قَوْلُهُ: فَلَا تَسَبُّ وَلَا إِيْلَادَ أَي: وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ حَيْثُ لَمْ تُطَاوِغْهُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ وَطِنَ جَارِيَةَ الْخُ وَبَثْلُهُ بِالْأُولَى مَا لَوْ وَطِنَ جَارِيَةَ زَوْجَتِهِ ظَانًّا ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْوَلَدَ رَقِيقٌ أَي: وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ لِلشُّبْهِ وَهَلْ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرُ اقْتِصَارِهِ عَلَى نَفْيِ الْحُرِّيَّةِ فِي هَذِهِ دُونَ نَفْيِ النَّسَبِ وَالتَّصْرِيحُ بِنَفْيِهِ فِيمَا قَبْلَهَا ثُبُوتُهُ فِي الثَّلَاثِ فَيَرْتَبُ عَلَيْهِ الْإِزْثُ إِذَا عَتَقَ وَعَدَمُ الْقَتْلِ بِقَتْلِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَكَمَلِكِهِ مَا لَهُ حَقُّ الْمَلِكِ الْخُ) أَي: فِي ثُبُوتِ الْاسْتِيلَادِ وَالْعِنَقِ بِالمَوْتِ عِبَارَةً الْمَغْنِيِّ وَاسْتَنْتَى مِنْ إِطْلَاقِهِ مَسَائِلُ مِنْهَا مَا لَوْ أَوْ لَدَ السَّيِّدُ أُمَةً مُكَاتَبَةً فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِيهَا الْاسْتِيلَادُ وَمِنْهَا مَا لَوْ أَوْ لَدَ الْأَبُ الْحُرُّ أُمَةً ابْنِهِ الَّتِي لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِيهَا الْاسْتِيلَادُ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ مُعْسِرًا أَوْ كَافِرًا وَمِنْهَا مَا لَوْ أَوْ لَدَ الشَّرِيكَ الْأُمَةُ الْمُشْتَرَكَةُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا كَمَا مَرَّ فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا ثَبَتَ الْإِيْلَادُ فِي تَصْيِيهِ خَاصَّةً وَكَذَا الْأُمَةُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ فَرْعِ الْوَاطِئِ وَأَجَنَبِيِّ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ مُوسِرًا وَلَوْ أَوْ لَدَ الْأَبُ الْحُرُّ مُكَاتَبَةً وَلَدَهُ هَلْ يَنْفَعُ اسْتِيلَادُهُ، أَوْ لَا؟ وَجَهَانٍ أَوْ جُهِمًا كَمَا جَزَمَ الْقَفَالُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ أَوْ لَدَ أُمَةً وَلَدَهُ الْمَرْوُجَةَ نَفَذَ إِيْلَادُهُ كَلِيْلَادِ السَّيِّدِ لَهَا وَحَرَمَتْ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةَ الْحَمْلِ. اهـ. وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَلَوْ أَوْ لَدَ الْأَبُ الْحُرُّ مُكَاتَبَةً وَلَدَهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَأُمَةُ ابْنِهِ الْخُ) وَيَجِبُ عَلَى الْأَصْلِ قِيَمَتُهَا وَكَذَا مَهْرُهَا إِنْ تَأَخَّرَ الْإِنْزَالُ عَنْ مَغِيبِ الْحَشْفَةِ وَمِنْ الْمُسْتَنْتَبِيَّاتِ مَا لَوْ وَطِنَ أُمَةً اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ بِإِذْنِهِ لِحُصُولِ الْإِجَازَةِ حَيْثُ لَوْ وَطِنَ جَارِيَةَ الْمَغْنَمِ بَعْضُ الْغَايِمِينَ وَأَخْبَلَهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَاخْتِيَارِ التَّمْلِيكِ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِبٌ إِنْ كَانَ الْوَاطِئُ مُوسِرًا وَكَذَا مُعْسِرًا كَمَا نَقَّلَاهُ عَنْ تَضَحِيحِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَالرَّوْيَانِيِّ وَيَنْفَعُ الْإِيْلَادُ فِي قَدْرِ حَصَّتِهِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا وَيَسْرِي إِلَى بَاقِيهَا إِنْ كَانَ مُوسِرًا نِهَايَةً بِحَذْفِ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا الْإِبْنُ) قَيَّدَ بِالْإِبْنِ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يَصِحُّ اسْتِيلَادُهُ سَم.

بِهِ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَمَالٌ إِلَيْهِ الْإِمَامُ وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ ش. م. ر. قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا الْإِبْنُ) قَيَّدَ بِالْإِبْنِ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يَصِحُّ اسْتِيلَادُهُ.

(فرغ): نزع أمة بحجة، ثم أحبلها، ثم أكذب نفسه لم يقبل قوله وإن وافقه المقر له لكانت يغرّم له نقضها وقيمتها، والمهر وتعتق بموته ويوقف ولاؤها، فإن لم يجد حجة فحلف المُنكر وأحبلها، ثم أكذب نفسه وأقر بها له فكما مرّ كذا ذكره في الدعاوى وسكتا عما لو أولدها الأول، ثم الثاني، ثم أكذب الثاني نفسه، والأوجه ثبوت إيلادها للأول؛ لأنفاقهما عليه آخرًا ويلزم الثاني له قيمة الولد، والمهر، والنقص. (وله وطء أم الولد) إجماعًا ما لم يقم به مانع ككونها مُحَرَّمَةً، أو مسلمة، وهو كافِر، أو موطوءة ابنه أو مكاتبته، أو كونه مُبْعَضًا.....

قوله: (لم يقبل قوله) أي: فينفذ استيلاده. قوله: (لكنه يغرّم له) أي للمقر له ع ش. قوله: (نقضها وقيمتها) انظر ما المراد بالنقص المغرور مع القيمة وسيأتي آخر مسألة في الكتاب نقلًا عن الروضة أنه يغرّم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم أنه يحرّم عليه وطؤها حتى يشترىها من المشتري منه وظاهر أن محل الحرمة إن كان صادقًا في إكذابه نفسه رشديًا ويحتمل أن المراد بالنقص ما حصل بالوطء والحمل وبالقيمة قيمتها بعد تمام الانفصال لا قيمتها وقت الوطء فلا يندرج الأول في الثاني.

قوله: (فكما مرّ) أي: من عدم قبول قوله: ع ش عبارة الرشدي أي: فيجري في المدعى عليه نظير ما مرّ في المدعي. اه. قوله: (لأنفاقهما عليه آخرًا) أي بإكذابه نفسه ع ش. قوله: (ويلزم الثاني له قيمة الولد) علم منه أنه لا يحكم بحرّيته رشديًا وفيه وقفة بل الذي يفهم منه الحكم بحرّيته وهو قياس ما مرّ في أول الفرع وقياسه أيضًا أنه يوقف الولاء هنا. قوله: (إجماعًا) إلى قوله: وكأنه اكتفى في المغني إلا قوله: فيما يظهر من إطلاقهم وقوله: ثم رأيت إلى المتن وقوله: وصرح أصله. قوله: (ما لم يقم به إلخ) عبارة المغني ما لم يحصل هناك مانع. اه. وهي أحسن. قوله: (ككونها مُحَرَّمَةً) أي: على المحيل بنسب، أو رضاع أو مصاهرة مُغْنِي، أو كونها مجوسية، أو وثنية نهاية. قوله: (أو كونه مُبْعَضًا إلخ) أي كونه المحيل مُبْعَضًا أي: أو كونه الأمة مُشْتَرَكَةً بينه وبين أجنبي إذا أحبلها الشريك المُعْسِر أو مُشْتَرَكَةً بين فرع الواطئ وأجنبي إذا كان الأصل موسرًا كما مرّ مُغْنِي، أو كونها موصى بمنافعها إذا

قوله: (والمهر) سكت عن قيمة الولد. قوله: (ككونها مُحَرَّمَةً أو مسلمة وهو كافِر، أو موطوءة ابنه إلخ) عبارة السيّد السهمودي وأضاف غيره لذلك أربعة وهي ما لو أولد مكاتبته فإنها تصير أم ولد، ولا يحلّ له وطؤها، ثم قال: وثانية عشر وهي أم ولد إذا كاتبها لهما سيأتي من صحة كتابتها والمكاتبه يحرّم وطؤها. اه. وفي الرّوض في أبواب النكاح.

(فرغ): أو لد مكاتبته ولده فهل ينفذ استيلاده؟ وجهان اه. قال في شرحه: قال في الأصل أصحهما عند البغوي الأول وقطع المزوي الثاني قال الزركشي: ورّجّح الخوارزمي الأول وجزم به القفال في فتاويه اه. وعلل أغني في شرحه الأول بأن الكتابة تقبل الفسخ بخلاف الاستيلاد والثاني بأن المكاتب لا تقبل الثقل ويُؤخذ منه أنه على الأول تنفسخ الكتابة، ثم إن كانت موطوءة لإلabin حرّم على الأب وطؤها وإلا فلا كما هو ظاهر.

وإن أذن له مالك بعضه فيما يظهر من إطلاقهم خلافاً للبلقيني، ثم رأيت شارحاً رد عليه بما أشرت إليه من كلام الروضة وغيره (و) له (استخدامها وإجارتها) (وأرش جنابة عليها) وعلى أولادها التابعين لها وله قيمتها إذا قتلوا لبقاء ملكه على الكل وإنما لم تجز إجارة الأضحية المنذورة لخروجها عن الملك وصرح أصله بأن له قيمتها إذا قُتلت وكأنه اكتفى عنه بدخوله في أرش جنابة عليها؛ لأنهم قد يُطلقون الأرش على بدل النفس.

كانت ممن تحبل فاستولدها الوارث فالولد حرٌ وعليه قيمته يشترى بها عبداً ليكون مثلها رقبته للوارث ومنفعته للموصى له ويلزمه مهرها وتصير أمٌ ولِد فتعيق بموته منسوبة المنفعة وليس له وطؤها إلا بإذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا تحبل فيجوزُ بغير إذنه كما صححه في أصل الروضة أو كونها أمة تجارة عبده المأذون المذيون لا يجوزُ له وطؤها إلا بإذن العبد والغرماء كما مرَّ فإن أخبأها وكان مغسراً ثبت الاستيلاء بالنسبة إلى السيد فينفذ إذا ملكها بعد أن بيعت كالمزهوة، ولا يجوزُ له الوطء قبل بيعها إلا بالإذن، أو كونها أمٌ ولِد المرتد لا يجوزُ له وطؤها في حال رده، أو أمٌ ولِد ارتدت أو أمٌ ولِد كاتبها نهاية أو كونها أمة لم ينفذ فيها الاستيلاء لزم وضعي، أو شرعي أو جنابة.

(فرغ): لو شهد اثنان على إقرار سيد الأمة بإيلاها وحكم به، ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرما شيئاً؛ لأن الملك باقٍ فيهما ولم يقرّوا إلا سلطنة البيع ولا قيمة لها بانفرادها فإن مات السيد غرما قيمتها للوارث مُعني ونهاية؛ لأن هذه الشهادة لا تنحط عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه فوجدت الصفة وحكم بعقبه، ثم رجعا غرماً مُعني. قوله: (وأذن له إلخ) أي: في الوطء بعد الإيلاء.

قوله: (ولو استخدمها وإجارتها) أي: ولدها بطريق الأولى مُعني. قوله: (وإجارتها) لا من نفسها ولو أجزها، ثم مات في أثناء المدة عتقت وانفسخت الإجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمذبر بخلاف ما لو أجز عبده، ثم أعتقه فإن الأصح عدم الانفاسخ والفرق تقدّم سبب العتق بالموت أو الصفة على الإجارة فيهن بخلاف الإعتاق ولهذا لو سبق الإيجار الاستيلاء، ثم مات السيد لم تنفسخ لتقدّم استحقاق المنفعة على سبب العتق نهاية ومُعني قال ع ش: قوله: وانفسخت إلخ أي: ورجع المُستأجر لقسط المُسمى على التركة إن كانت ولا فلا مطالبة له على أحد وقوله: لم تنفسخ أي: الإجارة ويُتفق عليها من يبي المال فإن لم يكن فيه شيء، أو منع متوليه فعلى مياسير المسلمين.

قوله: (بأن له قيمتها إذا قُتلت) جزم به المُعني بلا عزو. قوله: (على بدل النفس) الأولى على ما يشمل بدل النفس.

قوله: (ثم رأيت شارحاً رد عليه إلخ) عبارة شرح الروض قال البلقيني: ويُستثنى المُعصّ فليس له وطء مُستولذته إلا بإذن مالك بعضه. اهـ. وهو مُفترع على ضعيف كما عُلِم من باب معاملات العبيد. اهـ.

(وكذا) له ولو مُبَعَّضًا (تزويجها بغير إذنهما في الأصح)؛ لأنه يملكها من غير مانع فيه، بخلاف كافرٍ في مُستولذته المسلمة. (ويحرم بيعها) ومثلها ولذها التابع لها كما عُلِمَ من كلامه، ولا يصح بل لو حكم به قاضٍ يُقَضَّ على ما حكاه الروياني عن الأصحاب؛ لأنه مُخَالِفٌ لِتُصَوِّصٍ وأُفَيْسَةٍ جَلِيَّةٍ وَصَحَّ «أُمّهاتُ الأولاد لا يُبْعَنَ ولا يُزَهَنَ، ولا يورثنَ يستمتع بها سيدها ما دام حيًّا فإذا مات فهي حُرَّةٌ» صَحَّحَ الدَّارَقُطْنِي، والبيهقي وقفه على عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وابنِ القُطَّانِ رَفَعَهُ، وهو المُقَدَّم؛ لأنَّ مع روايه زيادةُ علمٍ وخبرُ جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِئَنَا أُمّهاتِ الأولاد، والنبي ﷺ حيًّا لا نرى بذلك بأسًا» إِمَّا مَنْسُوخٌ أَوْ مَنْسُوبٌ لَهُ ﷺ.....

قول (سني): (وكذا تزويجها إلخ) وله تزويج بنتها جبرًا، ولا حاجة إلى استبناها بخلاف الأم لغيرائها ولا يُجْبَرُ ابنُها على النكاح، ولا له أن يتكح بلا إذن السيِّد ويأذنه يجوزُ وما استثناه البغوي من أن المُبَعَّضَ لا يُزَوِّجُ مُستولذته ممنوعٌ كما قاله البلقيني؛ لأن السيِّد يُزَوِّجُ أُمَّته بالملك لا بالولاية مُعْنِي وقوله: وما استثناه البغوي إلخ كذا في النهاية. قول: (ولو مُبَعَّضًا) مُعْتَمَدٌ ش.

قول (سني): (بغير إذنهما) أي بكراً، أو ثيبًا كان صاقلها قد خَلَّ مِنْهُ في قرِّجها بلا إيلاج فهي باقية على بكارتها، وإن ولدت وزالت الجلد؛ لأنها لم تزل بكارتها بوطنٍ في قبليها ع. قول: (بخلاف كافرٍ إلخ) عبارةُ النهاية والكافر لا يُزَوِّجُ أُمَّته المسلمة بخلاف ما لو كان السيِّد مُسْلِمًا وهي كافرة ولو وثيةً، أو مجوسيةً؛ لأن حقَّ المُسْلِمِ في الولاية أكَّد وحضانة ولدها لها، وإن كانت رقيقةً لتبعية لها في الإسلام. اه. قول: (ولا يصح) إلى الفرع في النهاية والمُعْنِي إلّا قوله: على ما حكاه الروياني عن الأصحاب وقوله: كذا قاله إلى وتصح كتابتها وقوله: سهله إثارة الاختصار. قول: (ولا يصح) أي بيعها وقوله: به أي: بصحة بيعها على حذف المضاف. قول: (لأنه مُخَالِفٌ لِتُصَوِّصٍ إلخ) ومُخَالِفٌ لِلإجماع وقد أجمع التابعون فمن بعدهم على تحريم بيعها قال المُصَنِّفُ في شرح المُهَذَّب: هذا هو المُعْتَمَدُ في المسألة إذا قلنا الإجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وحيث يُسْتَدَلُّ بالأحاديث وبالإجماع على نسخ الأحاديث في بيعها نهاية قال ع ش: قوله: يرفع الخلاف مُعْتَمَدٌ. اه. عبارة المُعْنِي وقد قام الإجماع على عدم صحة بيعها واشتهر عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ يَوْمًا عَلَى المنبر فقال في أثناء خطبته: اجتمع رأيي ورأي عمرَ على أن أمّهات الأولاد لا يُبْعَنَ وأنا الآن أرى بيعهن فقال عبيدة السلماني: رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحذك فقال: أقضوا فيه ما أنتم قاضون فلإني أكره أن أخالف الجماعة. اه. قول: (ولا يزهن) والذي في النهاية والمُعْنِي، ولا يوهبن. اه. ولعلَّ الرواية مُتَعَدِّدَةٌ. قول: (وخبر جابر إلخ) أي: الذي استدلل به القديم على جواز البيع مُعْنِي. قول: (سرايينا) بتشديد الياء جمع سرية. قول: (إما منسوخ إلخ) وقيل: إن النبي ﷺ لم يعلم بذلك

قول: (بخلاف كافرٍ) أي: لأن الكفر مانع. قول: (إما منسوخ إلخ) قد يقال: شرطُ النسخ عدم إمكان الجمع وهو هنا مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ التَّهْيِي عَلَى التَّنْزِيهِ.

استدلالاً واجتهاداً فقدّم ما تُسبب إليه من التّهيّ المذكور قولاً ونصّاً ولأنّ ما كان فيه من خلافٍ في العَصْرِ الأوّل فقد انقطع وصار مُجمَعاً على منعه كذا قالاه هنا لِكِنْتَهُمَا صَحْحًا فِي مَحَلٍّ آخَرَ عَدَمَ نَقْضِهِ؛ لَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةً، وَالْأَدِلَّةُ فِيهَا مُتَقَارِبَةٌ وَتَصِحُّ كِتَابَتُهَا وَنَحْوُ بَيْعِهَا مِنْ نَفْسِهَا وَأَخَذَ مِنْهُ الزَّرْكَشِيُّ صِحَّةَ بَيْعِهَا مِمَّنْ تَعَتَّقُ عَلَيْهِ كَأَصْلِهَا وَفِرْعَاهَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْأَوَّلُ عَقْدُ عَتَاقَةٍ لَا بَيْعٌ، بِخِلَافِ الثَّانِي وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَرْهُونَةِ، وَالْجَانِيَةِ وَأُمُّ وَلَدِ الْمُكَاتَبِ كَمَا مَرَّ

كما قال «ابنُ عُمَرَ: كُنَّا نُخَابِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا حَتَّى أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ فَفَرَّكْنَاهَا» مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّهْيِ، أَوْ قَبْلَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عُمَرُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى عِتْقِهِنَّ وَمَنْ فَعَلَهُ مِنْهُمْ لَمْ يَتْلُغْ ذَلِكَ التَّهْيِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: لَا نَرَى بِالتَّوْنِ لَا بِالْيَاءِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ أَنَّهُ أَطْلَعَ عَلَيْهِ. اهـ.

هـ فَوَدَّ: (اسْتِدْلَالًا وَاجْتِهَادًا) أَيِ مَتَا أَخَذَا بظَاهِرِ قَوْلِ جَابِرٍ وَالنَّبِيِّ ﷺ حَتَّى لَا تَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا رَشِيدِيّ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ: إِمَّا مَنْسُوخٌ أَوْ قُرِئَ لَا يَرَى بِالْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَنْسُوبٌ إِلَى الْخِ إِنْ قُرِئَ بِالتَّوْنِ وَكَذَلِكَ يَصِحُّ كَوْنُهُ مَنْسُوخًا عَلَيْهِمَا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ أَطْلَعَ عَلَيْهِ وَأَقْرَهُ لِكَيْتَهُ ثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ وَإِنَّمَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ الْاجْتِهَادِ مِنْ جَابِرٍ أَوْ: ظَنَّ جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَعَ عَلَى بَيْعِهِنَّ وَأَقْرَهُ شَيْخُنَا عَزِيزِيّ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (قَوْلًا وَنَصًّا) وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّابِقُ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَلَا نَ مَا كَانَ إِلَى الْخِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِتَصَرُّفِ الْخِ. هـ فَوَدَّ: (وَصَارَ) أَيِ: الْبَيْعِ. هـ فَوَدَّ: (وَنَحْوُ بَيْعِهَا) كَانَ يَقْرُضُهَا نَفْسَهَا فَتَعْتَقُ وَتَأْتِي لَهُ بِأَمَةٍ مِثْلُهَا بِذَلِكَ بُجَيْرِيّ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَكَيْفِيَّتُهَا فِي ذَلِكَ هَيْئَتُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبُلْقِينِي وَالْأَذْرَعِيّ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ بِهَا لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى الْقَبُولِ وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْعِتْقُ يَنْعُقُ عَقِبَهُ. اهـ. قال الرّشيدِيّ: قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ بِهَا أَيِ لِنَفْسِهَا أَيِ: فَتَحْرُمُ لِعَاطِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ وَكَذَا وَقَفُهَا. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الزَّرْكَشِيُّ إِلَى الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: يَنْبَغِي صِحَّةَ بَيْعِهَا إِلَى الْخِ وَهُوَ مَرْدُودٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهَا مِمَّنْ تَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَلَا بِشَرَطِ الْعِتْقِ وَلَا مِمَّنْ أَقْرَبُ بِحُرِّيَّتِهَا فَإِنَّا وَلَوْ قُلْنَا إِنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي افْتِدَاءً هُوَ يَبِيعُ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ فَفِيهِ نَقْلٌ مِلْكٍ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (إِذَا الْأَوَّلُ) أَيِ: بَيْعُهَا مِنْ نَفْسِهَا عَقْدُ عَتَاقَةٍ أَيِ: عَلَى الْأَصَحِّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ بَيْعِهَا مِنْ نَفْسِهَا إِذَا كَانَ السَّيِّدُ حُرًّا الْكُلُّ أَمَّا إِذَا كَانَ مُبْعَضًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ عَتَاقَةٍ كَمَا مَرَّ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ وَهَذَا مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ وَالْهَبَةُ كَالْبَيْعِ فِيمَا ذَكَرَ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَرْتَفِعِ الْإِبْلَادُ فَإِنْ ارْتَفَعَ بَأْنُ كَانَتْ كَافِرَةً وَلَيْسَتْ لِمُسْلِمٍ وَسُبَيْتٌ وَصَارَتْ قَتَّةً فَإِنَّهُ يَصِحُّ جَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ فِيهَا فَلَوْ عَادَتْ لِمَالِكِهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَعُدَّ الْاسْتِيلَادُ؛ لِأَنَّا أَبْطَلْنَاهُ بِالْكَلِّيَّةِ بِخِلَافِ الْمُسْتَوْلَدَةِ الْمَرْهُونَةِ إِذَا بَاعَتْ، ثُمَّ مَلَكَهَا الرَّاهِنُ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَبْطَلْنَا الْاسْتِيلَادَ فِيهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَرْهُونِ وَقَدْ زَالَ تَمَلُّقُهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي وَقَوْلُهُ: وَهَذَا كُلُّهُ إِلَى الْخِ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَرْهُونَةِ إِلَى الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَنُسْتَتَى مِنْ ذَلِكَ مَسَائِلُ يَجُوزُ بَيْعُهَا الْأَوَّلَى

هـ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. هـ فَوَدَّ: (وَأُمُّ وَلَدِ الْمُكَاتَبِ كَمَا مَرَّ) فِي اسْتِثْنَائِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا

(ورَهْنُهَا)؛ لَأَنَّهُ يُسَلِّطُ عَلَى الْبَيْعِ (وَهَيْئُهَا) وَلَوْ مَرْهُونَةً وَجَانِيَةً؛ لِأَنَّهُ تَنْقُلُ الْمَلِكُ. (ولو وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ رَقِيقًا (أَوْ) مِنْ (زِنَا)، أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ بِأَنَّ ظَنَّ كَوْنِهَا زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ بَعْدَ الْأَسْتِيلَادِ (فَالْوَلَدُ لِلسَّيِّدِ يَعْتَقُ)، وَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ (بِمَوْتِهِ) وَيَمْتَنِعُ نَحْوُ بَيْعِهِ (كَهَيْ)؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَنْتَبِعُ أُمُّهُ رَقًّا وَحُرِّيَّةً وَكَذَا فِي سَبَبِهَا اللَّازِمِ، نَعَمْ، لَوْ غُرِّ بِحُرِّيَّتِهَا.....

المَرْهُونَةُ رَهْنًا وَضْعِيًّا، أَوْ شَرْعِيًّا حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَوْلَدُ مُغَيَّرًا حَالَ الْإِيلَادِ الثَّانِيَةِ الْجَانِيَّةِ وَسَيِّدُهَا كَذَلِكَ الثَّالِثَةُ مُسْتَوْلَدَةُ الْمُفْلِسِ. اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: رَهْنًا وَضْعِيًّا أَي: بِأَنَّ رَهْنَهَا الْمَالِكُ فِي حَيَاتِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ شَرْعِيًّا أَي: بِأَنَّ يَمُوتَ مَالِكُهَا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَالْثَّرَكَةُ مَرْهُونَةٌ بِهِ شَرْعًا وَقَوْلُهُ وَسَيِّدُهَا كَذَلِكَ أَي: مُغَيَّرُ حَالَ الْإِيلَادِ. اهـ.

قَوْلُ (سَيِّدِ): (وَرَهْنُهَا وَهَيْئُهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَحْرُمُ وَيَنْتَقِلُ يَبْعُهَا وَرَهْنُهَا وَهَيْئُهَا لِخَبَرِ الدَّارَقُطْنِيِّ السَّابِقِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ وَلِأَنَّهُ لَا تَقْبُلُ التَّقْلُّ فِيهِمَا وَقِيَاسًا لِلثَّانِي عَلَيْهِمَا وَلِأَنَّ فِيهِ تَسْلِيطًا عَلَى الْبَيْعِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَرْهُونَةً لَخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ الَّتِي يَحْزُرُ بَيْعُهَا لِمُتْلَقَةٍ رَهْنٍ وَضْعِيًّا، أَوْ شَرْعِيًّا، أَوْ جِنَانِيَّةً أَوْ نَحْوَهَا تَمْتَنِعُ هَيْئُهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَنْقُلُ الْمَلِكُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ حُكْمَ أُمِّ الْوَلَدِ حُكْمُ الْفَتَاةِ إِلَّا فِيمَا يَنْتَقِلُ بِهِ الْمَلِكُ، أَوْ يُؤَدِّي إِلَى انْتِقَالِهِ وَإِنَّمَا صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِرَهْنِهَا مَعَ فَهْمِهِ مِنْ تَحْرِيمِ بَيْعِهَا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ تَعَاطِي الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْصَحْ بِهِ الْمَقْصُودُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ كَذَا قَالَ الزَّكَاشِيُّ وَالدَّمِيرِيُّ، وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهَا وَلَا وَقْفُهَا، وَلَا تَلْذِيرُهَا نِهَائِيَّةً. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْأَسْتِيلَادِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَدَتْ.

قَوْلُ (سَيِّدِ): (فَالْوَلَدُ لِلسَّيِّدِ لَخ) سَكَتَ عَنْ حُكْمِ أَوْ لَادٍ أَوْ لَادٍ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُمْ وَالظَّاهِرُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا مِنْ أَوْ لَادِهَا الْإِنَانِ فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَوْ لَادِهَا أَوْ مِنَ الذُّكُورِ فَلَا؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَنْتَبِعُ الْأُمَّ رَقًّا وَحُرِّيَّةً كَمَا مَرَّ.

(فَرْغَ): لَوْ قَالَ لِأَمَّتِهِ: أَنْتِ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِي بِعَشْرِ سِنِينَ. مَثَلًا فَإِنَّمَا تَعْتِقُ إِذَا مَضَتْ هَذِهِ الْمُدَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ وَأَوَّلَادُهَا الْحَادِثُونَ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ كَأَوَّلَادِ الْمُسْتَوْلَدَةِ لَيْسَ لِلْوَارِثِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِمْ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى إِزَالَةِ الْمِلْكِ وَيَعْتَقُونَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَمَا ذَكَرَاهُ فِي بَابِ التَّلْذِيرِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ) هَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَزُولُ فِيهَا حُكْمُ الْمَتَّبِعِ وَيَبْقَى حُكْمُ التَّابِعِ كَمَا فِي نِتَاجِ الْمَاشِيَةِ فِي الزَّكَاةِ بِخِلَافِ الْمَكَاتِبَةِ إِذَا مَاتَتْ أَوْ عَجَزَتْ نَفْسُهَا تَبْطُلُ الْكِتَابَةُ وَيَكُونُ الْوَلَدُ رَقِيقًا لِلسَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتِقُ بِعَيْتِهَا تَبَعًا بِلَا آدَاءٍ مِنْهُ، أَوْ نَحْوِهِ وَوَلَدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ إِنَّمَا يَعْتِقُ بِمَا تَعْتِقُ هِيَ بِهِ وَهُوَ مَوْتُ السَّيِّدِ وَلِهَذَا لَوْ

يَصِحُّ اسْتِيلَادُهُ كَمَا مَرَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا آخِرُ مَا وَجَدَ عَلَى نُسْخَةِ التَّحْرِيرِ إِمَامُ الدُّنْيَا بِلَا زِنَاعٍ وَعَالِمُ هَذَا الْعَصْرِ بِلَا دِفَاعٍ شَيْخُ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ شِهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعِبَادِيِّ طَيِّبَ اللَّهُ ثَرَاهُ وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ أَنْبِيَآهِ وَكَفَعْنَا بِهِ وَبَعْلُومِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ آمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

أَعْتَقَ أُمَّ الْوَلَدِ أَوْ الْمُدَبَّرَةَ لَمْ يَغْتِقِ الْوَلَدَ كَالْعَكْسِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبَةِ إِذَا أَعْتَقَهَا يَغْتِقُ وَلَدَهَا، وَلَدُ الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ الْمَنْدُورَيْنِ لَهُ حُكْمُهُمَا لِزَوَالِ الْمِلْكِ عَنْهُمَا وَلَدُ الْمَوْصِي بِمَنْفَعَتِهَا كَالْأُمِّ رَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ وَمَنْفَعَتُهُ لِلْمَوْصَى لَهُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْأُمِّ. وَالْمُؤَجَّرَةُ وَالْمُعَارَةُ لَا يَتَعَدَّى حُكْمُهُمَا إِلَى الْوَلَدِ؛ لِأَنَ الْعَقْدَ لَا يَفْتَضِيهِ وَلَدُ الْمَرْهُونَةِ الْحَادِثُ بَعْدَ الزَّهْنِ غَيْرُ مَرْهُونٍ وَلَدُ الْمَضْمُونَةِ غَيْرُ مَضْمُونٍ وَلَدُ الْمَغْصُوبَةِ غَيْرُ مَغْصُوبٍ وَلَدُ الْمَوْدَعَةِ كَالْقَوْبِ الَّذِي طَيَّرْتَهُ الرِّيحُ إِلَى دَارِهِ وَلَدُ الْجَانِيَةِ لَا يَتَّبِعُهَا فِي الْجَانِيَةِ، وَلَدُ الْمُرْتَدِّينَ مُرْتَدٌّ وَلَدُ الْعَدُوِّ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ عَلَى عَدُوِّ أَصْلِهِ وَلَدُ مَالِ الْقَرَاضِ يَقُوزُ بِهِ الْمَالِكُ وَلَدُ الْمُسْتَأْجَرَةِ غَيْرُ مُسْتَأْجَرٍ وَلَدُ الْمَوْقُوفَةِ لَا يَتَعَدَّى حُكْمُ الْوَقْفِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَ الْمَقْصُودَ بِالْوَقْفِ حُصُولُ الْفَوَائِدِ وَالْمَنَافِعِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ قَالَ الزَّوْكَشِيُّ: وَضَائِعُ مَا يَتَعَدَّى إِلَى الْوَلَدِ كُلِّ مَا لَا يَقْبَلُ الرَّفْعُ كَمَا لَوْ نَدَرَ عَتَقَ جَارِيَتَهُ يَجِبُ عَتَقُ وَلَدِهَا وَكَذَا وَلَدُ الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ. اهـ. مُغْنَى عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَالْوَلَدُ الْحَادِثُ بَيْنَ ابْنَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ مَا يُعْتَبَرُ بِالْأَبَوَيْنِ جَمِيعًا كَمَا فِي الْأَكْلِ وَحِلِّ الذَّبِيحَةِ وَالْمُنَاكِحَةِ وَالزَّكَاةِ وَالنَّصِيحَةِ بِهِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَاسْتِحْقَاقِ سَهْمِ الْغَنِيمَةِ وَالثَّانِي مَا يُعْتَبَرُ بِالْأَبِ خَاصَّةً وَذَلِكَ فِي سَبْعَةِ أَشْيَاءَ: النَّسَبُ وَتَوَابِعُهُ، وَالْحُرِّيَّةُ إِذَا كَانَ مِنَ أُمِّهِ، أَوْ مِنْ أُمِّهِ غُرٌّ بِحُرِّيَّتِهَا أَوْ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ، أَوْ أُمُّهُ أَوْ مِنْ أُمِّهِ قَرْعُهُ وَالْكَفَّارَةُ وَالْوَلَاءُ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْوَلَدِ بِمَوَالِي الْأَبِ وَقَدَرُ الْجِزْيَةِ وَمَهْرُ الْمِثْلِ وَسَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى، وَالثَّالِثُ مَا يُعْتَبَرُ بِالْأُمِّ خَاصَّةً وَهُوَ شَيْئَانِ: الْحُرِّيَّةُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ رَقِيقًا، وَالرَّقُّ إِذَا كَانَ أَبُوهُ حُرًّا وَأُمُّهُ رَقِيقَةً إِلَّا فِي صَوْرٍ: وَلَدُ أُمِّهِ وَمَنْ غُرٌّ بِحُرِّيَّتِهَا وَمَنْ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ، أَوْ أُمُّهُ وَلَدُ أُمِّهِ قَرْعُهُ وَحَمْلُ حَزْبِيَّةٍ مِنْ مُسْلِمٍ وَقَدْ سَبَقَتْ، وَالرَّابِعُ مَا يُعْتَبَرُ بِأَحَدِهِمَا غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَهُوَ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا مَا يُعْتَبَرُ بِأَشْرَفِهِمَا كَمَا فِي الْإِسْلَامِ وَالْجِزْيَةِ يَتَّبِعُ مَنْ لَهُ كِتَابٌ أَوْ أَغْطَاهُمَا كَمَا فِي ضَمَانِ الصَّيْدِ وَالذَّبِيَّةِ وَالْغُرَّةِ، وَالضَّرْبُ الثَّانِي مَا يُعْتَبَرُ بِأَخْسَرِهِمَا وَذَلِكَ فِي التَّجَاسَةِ وَالْمُنَاكِحَةِ وَالذَّبِيحَةِ وَالْأَطْعِمَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَاسْتِحْقَاقِ سَهْمِ الْغَنِيمَةِ، وَلَدُ الْمُدَبَّرَةِ وَالْمُعَلَّقِ عَتَقَهَا بِصِفَةٍ لَا يَتَّبِعُهَا فِي الْعَتَقِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْعَتَقِ أَوْ وُجُودِ الصَّفَةِ وَلَدُ الْمُكَاتَبَةِ الْحَادِثُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ يَتَّبِعُهَا رِقًّا وَعِتْقًا بِالْكِتَابَةِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَدُ الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ الْوَاجِبَيْنِ بِالْتَّعْيِينِ لَهُ أَكْلُ جَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْكِتَابِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ وَجَرَى جَمَاعَةً عَلَى أَنَّهُ أُضْحِيَّةٌ وَهَدْيٌ فَلَيْسَ لَهُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ بَلْ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهِ وَلَدُ الْمَبِيعَةِ يَتَّبِعُهَا وَيُقَابِلُهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ وَلَدُ الْمَرْهُونَةِ وَالْجَانِيَةِ وَالْمُؤَجَّرَةِ وَالْمُعَارَةِ وَالْمَوْصَى بِهَا، أَوْ بِمَنْفَعَتِهَا وَقَدْ حَمَلَتْ بِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَمَوْتِ الْمَوْصِي سَوَاءٌ أَوْ لَدَتْهُ قَبْلَ الْمَوْتِ أَمْ بَعْدَهُ وَلَدُ الْمَوْقُوفَةِ وَلَدُ مَالِ الْقَرَاضِ وَالْمَوْصَى بِخِدْمَتِهَا وَالْمَوْهُوبَةِ إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتَّبِعُهَا أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَوْصَى بِهَا أَوْ بِمَنْفَعَتِهَا حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ، أَوْ حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي، أَوْ وَلَدَتْهُ الْمَوْهُوبَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَقَدْ حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الْهَبَةِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهَا لِحُصُولِ الْمِلْكِ فِيهَا لِلْقَابِلِ حَيْثُ كَانَ كَانَتِ الْمَوْهُوبَةُ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْهَبَةِ فَهِيَ هَبَةٌ وَلَوْ رَجَعَ الْأَصْلُ فِي الْمَوْهُوبَةِ لَا يَرْجِعُ فِي الَّذِي حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الْهَبَةِ وَلَدَتْهُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَلَدُ الْمَغْصُوبَةِ وَالْمُعَارَةِ وَالْمَقْبُوضَةِ يَتَّبِعُ

كان ولدُه منها حُرًّا وعليه قيمته. وخرج بزواج وزنا ولدُها من السيِّد فهو حُرٌّ، وإن ظنَّها زوجته الأمة. ومَرَّ أن إذْخَالَ الكافِ على الضَّميرِ فيه نَوْعٌ شَدُوذٌ سَهْلُهُ إِشَارُ الاختصارِ (وأولادُها قَبْلَ الاستيلاءِ من زوج، أو زنا لا يعتقون بموت السيِّد وله بيعهم) لِحدوثهم قَبْلَ سَبَبِ الحُرِّيَّةِ اللَّازِمِ ونظيره ما لو أُلْدَتْ مُعَسِّرٌ مَرَهونَةٌ فبيعتْ في الدِّينِ ثم وَلَدَتْ من زوج، أو زنا، ثم مَلَكَها فلا يعتق وَلَدُها بموته؛ لِحدوثه قَبْلَ سَبَبِ الحُرِّيَّةِ اللَّازِمِ.

(فرغ) أَفتى القاضي فيمن أَقْرَبُ بوطءِ أُمِّه فادَّعَتْ أَنَّها أسْقَطَتْ منه ما تصيرُ به أُمُّ وَلَدٍ بَأَنِّها تُصَدِّقُ إِنْ أَمَكَنَ ذلكَ يَمِينُها وحكى ابنُ القُطَّانِ فيه وجهين رجحَ منهما الأذرعِيَّ تصديقَه،

فاسِدٌ أو بَسُومٌ والمبيعةُ قَبْلَ القبضِ يَتَّبِعُها في الضَّمانِ ؛ لأنَّ وَضَعَ اليَدِ عليه تابعٌ لَوَضَعِ اليَدِ عليها ومَحَلُّ الضَّمانِ في وَلَدِ المُعَارَةِ إذا كانَ مَوْجُودًا عِنْدَ العارية، أو حادِثًا وَتَمَكَّنَ من رَدِّه فلم يَرُدَّه وَلَدَ المُرْتَدِّ إِنْ اتَّعَقَدَ في الرَّدَّةِ وأَبَوا مُرْتَدِّانِ فَمُرْتَدٌّ، وإِنْ اتَّعَقَدَ قَبْلَها، أو فيها وأَحَدُ أَصُولِهِ مُسْلِمٌ مُسْلِمٌ. اهـ. قال الرِّشِيدِيُّ: قولُه: وَجَزاءُ الصَّيْدِ أي: ما يُجْعَلُ جَزاءً لِلصَّيْدِ فيما إذا كانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ يُجْزَى في الجِزاءِ والآخَرُ لا يُجْزَى وقولُه: واستَحَقَّاقُ سَهْمِ الغنِمةِ أي: بالنِّسبةِ لِلْمَرْكُوبِ كما إذا كانَ مُتَوَلِّدًا بينَ ما يُسَهَّمُ له وما يُرْضَخُ له وقولُه لِمَوالِي الأبِ أي: حَيْثُ أَمَكَنَ فلا يَرُدُّ أَنه قد يَكُونُ لِمَوالِي الأمِّ قَبْلَ عِثْقِ الأبِ وقولُه: وَقَدَّرَ الجِزْيَةَ يَتَأَمَّلُ وقولُه: وَلَدَ المبيعةِ يَغْنِي حَمَلُها بِخلافٍ ما بعده فَإِنَّ المُرَادَ فيه الولدُ المُتَفَصِّلُ وقولُه: فَإِنْ كانَتِ الموهوبةُ يَغْنِي التي قَبِضْتُ وانظُرْ ما يَتَرَتَّبُ على الحُكْمِ بِكَوْنِ وَلَدِها مَوْهوبًا، أو تابعًا. اهـ. وقولُه: وَجَرى جَماعَةٌ إلخَ مِنْهُمُ الشَّارِحُ وكذا المُعْنِي كما مَرَّ أَيْضًا. ة قولُه: (كانَ وَلَدُه إلخَ) أي الحادِثُ قَبْلَ العِلْمِ بِرِقَّتِها نِهايةً. ة قولُه: (فيه نَوْعٌ شَدُوذٌ) وَلَوْ قالَ كالرَّوضَةِ: فَحُكْمُ الولدِ حُكْمُ أُمِّه لكانَ أو لى لِيَشْمَلَ مَنعُ البَيعِ وغيرَه من الأحكامِ مُعْنِي. ة قولُه: (ونظيره إلخَ) عبارةُ النِّهايةِ في شَرْحِ فالولدُ لِلسيِّدِ إلخَ ومَحَلُّ ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ إذا لم تُبْعَ فَإِنْ بَيعَتْ في رَهْنٍ وَضَعِيٍّ أو شَرْعِيٍّ، أو في جِنايَةٍ، ثم مَلَكَها المُسْتَوْلَدُ هِيَ وأولادُها فَإِنَّها تصيرُ أُمُّ وَلَدٍ على الصَّحيحِ وأما أو لأدْها فَأَرِقاءُ لا يُعْطَوْنَ حُكْمُها؛ لأنَّهم وَلِدُوا قَبْلَ الحُكْمِ باستيلائِها أَمَّا الحادِثونَ بعدَ إيلادِها وقَبْلَ بَيعِها فلا يَجوزُ لَهُ بَيعُهم، وإِنْ بَيعَتْ أَهْمُهم لِلضَّرورةِ؛ لأنَّ حَقَّ المُرْتَهِنِ والمُجْنِي عليه مَثَلًا لا تَعْلُقُ لَهُ بِهِمَ فَيَعْتَقُونَ بِمَوْتِهِ دونَ أَهْمِهِم بِخلافِ الحادِثِينَ بعدَ البَيعِ لِحدوثِهِم في مِلْكٍ غَيرِهِ. اهـ. زادَ المُعْنِي وظاهِرُ التَّغْلِيلِ أَنَّ الحُكْمَ كَذَلِكَ وَلَوْ كانَتْ حايلاً به عِنْدَ العودِ وهو ما في فَتاوى القاضي. اهـ. ة قولُه: (لِحدوثِهِ قَبْلَ سَبَبِ الحُرِّيَّةِ إلخَ) الأوَّلَى قَبْلَ الحُكْمِ باستيلائِها كما مَرَّ عَنِ النِّهايةِ والمُعْنِي. ة قولُه: (وَحَكى ابنُ القُطَّانِ فيه وَجْهَين رَجَّحَ إلخَ) اعْتَمَدَ النِّهايةَ عِبارَتَهُ وفي فُرُوعِ ابنِ القُطَّانِ لو قالَتِ الأُمُّ التي وطَّئها السيِّدُ: أَلَيْتِ سُقْطًا صِرْتُ بِهِ أُمُّ وَلَدٍ وَأَتَكَرَّ السيِّدُ إلقاءَها ذلكَ فَمَنْ المُصَدِّقُ؟ وَجْهانِ قالَ الأذرعِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ القولَ قولُ السيِّدِ؛ لأنَّ الأضْلَ معه لا سَيِّما إذا أَتَكَرَّ الإسقاطُ والمُلوَقُ مُطْلَقًا وفيما إذا اعْتَرَفَ بالحَمْلِ اِحْتِمَالًا والاقْرَبُ تَصْدِيقُهُ أَيْضًا إِلاَّ أَنْ تَمْضِيَ مُدَّةٌ لا يَبْقَى الحَمْلُ مُجْتَنًّا إِلَيْها. اهـ. وَلَوْ اتَّعَقَدَ على أَنَّها أسْقَطَتْ وادَّعَتْ أَنه سَقَطَ مُصَوَّرٌ وقال: بَلْ لا صَورةَ فيه أَضَلَّ فالظَّاهِرُ تَصْدِيقُهُ أَيْضًا؛ لأنَّ الأضْلَ معه. اهـ.

وإن اعترف بالحمل ما لم تمض مدة لا يبقى الحمل فيها مُجْتَنًّا ولو ادَّعى ورثته سيدها مالا له بيدها قبل موته فادَّعت ثلثه أي: قبل الموت صدقت يمينها كما نقله الأزرقي وكلام النهاية يؤيده أما دعواها ثلثه بعد الموت فيظهر عدم تصديقها فيه؛ لأن يدها عليه حينئذ يد ضمان؛ لأنه ملك الغير وهي حرة. وتقبل شهادة الأب على ابنه بإقراره بالاستيلاد، وإن تضمنت الشهادة لوليد الولد؛ لأنها تابعة، والمقصود الشهادة على ولده بالاستيلاد وتسمع دعواها على السيد الإيلاد إن أرادت إثبات أمية الولد لا نسبه. (وعتق المستولدة) ولو في المرض،.....

قال ع ش: قوله: الظاهر أن القول قول السيد معتد. اهـ. قوله: (وتسمع دعواها إلخ) ولو ادَّعت المستولدة أن هذا الولد حدث بعد الاستيلاد، أو بعد موت السيد فهو حر وأتكر الوارث ذلك وقال: بل حدث قبل الاستيلاد فهو حر صدق يمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادَّعت أنها اكتسبته بعد موت السيد وأتكر الوارث فإنها المصدقة؛ لأن اليد لها فترجح بخلافه في الأولى فإنها تدعي حرته والحر لا يدخل تحت اليد معني عبارة النهاية ولو تنازع السيد أو وارثه والمستولدة في أن ولدها ولدته قبل الاستيلاد أو بعده فالقول قول السيد والوارث وتسمع دعواها لولدها حسبه ولو كان لأمته ثلاثة أو لاد ولم تكن فراشا له ولا مزرعة فقال أحدهم: ولدي فإن عین الأوسط ولم يكن إقراره يقتضي الاستيلاد فالآخران رقيقان وإن اقتضاه بأن اعترف بإيلادها في ملكه لحقه الأصغر أيضا للفراش، وإن مات قبل التعيين عین الوارث فإن تعدد فالقائف فإن تعدد فالقعة، ثم إن كان إقراره لا يقتضي إيلادا وخرجت القعة لواحد عتق وحده ولم يثبت نسبه، ولا يوقف نصيب ابن، وإن كان اقتضاه فالصغير نسب على كل تقدير ويدخل في القعة ليرق غيره إن خرجت القعة له فإن خرجت لغيره عتق معه. اهـ. قال الرشيد: قوله: وإن مات قبل التعيين هذا مقابل قوله: فإن عین الأوسط وسكت عما إذا عین الأكبر، أو الأصغر فالحكم فيهما ظاهر مما ذكره وقوله: عتق وحده أي: حكم بعنقه أي عملا بقوله: هذا ابني؛ إذ هو من صبيح العتق كما مر في باب وقوله: ولم يثبت نسبه أي: لأن القعة لا دخل لها في النسب. اهـ. قوله: (ولو في المرض) إلى قوله: في النهاية والمعني إلا قوله: كما بينته إلى وكذا. اهـ. قوله: (ولو في المرض إلخ) عبارة المعني والنهاية سواء أخبلها، أو اغتفها في المرض أم لا أو صى بها من الثلث أم لا بخلاف ما لو أو صى بحجة الإسلام فإن الوصية بها تحسب من الثلث؛ لأن هذا إلتاف حصل بالاستمتاع فأشبهه إنفاق المال في اللذات والشهوات.

(خاتمة): لو وطئ شريكان أمة لهما وأتت بولد وأدعى استيراء وحلفا فلا نسب ولا استيلاد، وإن لم يدعيها فله أحوال: أحدها أن لا يمكن كونه من أحدهما بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من وطئ الأول ولأقل من ستة أشهر من وطئ الثاني، أو لأكثر من أربع سنين من آخرهما وطئا فكما لو ادَّعى الاستيراء، الحال الثاني أن يمكن كونه من الأول دون الثاني بأن ولدته لهما بين أقل مدة الحمل وأكثرها من وطئ الأول ولما دون أقل مدة الحمل من وطئ الثاني فيلحق بالأول ويثبت الاستيلاد في نصيبه، ولا سرياية إن كان مغسرا ويسري إن كان موسرا، الحال الثالث أن يمكن من الثاني دون الأول بأن ولدته لأكثر من

وإن نَجَزَ عَتَقَهَا فِيهِ، أَوْ أَوْصَى بِعَتَقِهَا مِنَ الثُّلُثِ كَمَا يَنْتَهِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَكَذَا أَوْلَادُهَا الْحَادِثُونَ بَعْدَ الْاِسْتِيلَادِ (مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) مُقَدَّمًا عَلَى الدُّيُونِ، وَالْوَصَايَا لِلْخَيْرِ السَّابِقِ عَنْهُ ﷺ وَشَرَفٌ وَكَرَمٌ يَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ

أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ الْأَوَّلِ وَلَمَّا بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي فَيَلْحَقُ بِالثَّانِي وَيُثَبِّتُ الْاِسْتِيلَادَ فِي نَصِيهِهِ، وَلَا سِرَايَةَ إِنْ كَانَ مُغْسِرًا، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا سَرَى الْحَالُ، الرَّابِعُ أَنْ يُمَكِّنَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَأَنَ وَلَدَتَهُ لِمَا بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَادَّعِيَاهُ، أَوْ أَحَدُهُمَا فَيُعْرِضُ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنْ تَعَدَّرَ أَمَرَ بِالْاِتِّسَابِ إِذَا بَلَغَ، وَإِنْ أَتَتْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَوْلِدٍ وَهُمَا مُوسِرَانِ وَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا إِيْلَادَهُ قَبْلَ إِيْلَادِ الْآخَرِ لَهَا لِيَسْرِيَ إِيْلَادُهُ إِلَى بَقِيَّتِهَا فَإِنْ حَصَلَ الْيَأْسُ مِنْ بَيَانِ الْقَبْلِيَّةِ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِمَا لَا تَعَايَاهُمَا عَلَى الْعِتْقِ، وَلَا يَغْتَقُ بَعْضُهَا بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا لِجَوَازِ كَوْنِهَا مُسْتَوْلَدَةً لِلْآخَرِ وَتَقَعَّتْهَا فِي الْحَيَاةِ عَلَيْهِمَا وَيُوقَفُ الْوَلَاءُ بَيْنَ عَصَبَتَيْهِمَا لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ وَإِنْ كَانَا مُغْسِرَيْنِ ثَبَتَ الْاِسْتِيلَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِي قَدْرِ نَصِيهِهِ فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا عَتَقَ نَصِيَّهُ وَوَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِهِ فَإِذَا مَاتَا عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَالْوَلَاءُ لِعَصَبَتَيْهِمَا بِالسُّوِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا فَقَطْ ثَبَتَ إِيْلَادُهُ فِي نَصِيهِهِ وَالتَّرَاغُ فِي نَصِيبِ الْمُغْسِرِ فَيَنْصَفُ نَفَقَتِهَا عَلَى الْمُوسِرِ وَنِصْفُهَا الْآخَرُ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ إِنْ مَاتَ الْمُوسِرُ أَوَّلًا عَتَقَ نَصِيَّهُ وَوَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِهِ فَإِذَا مَاتَ الْمُغْسِرُ بَعْدَهُ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَقَفَ وَوَلَاؤُهُ بَيْنَ عَصَبَتَيْهِمَا، وَإِنْ مَاتَ الْمُغْسِرُ أَوَّلًا لَمْ يَغْتَقُ مِنْهَا شَيْءٌ فَإِذَا مَاتَ الْمُوسِرُ بَعْدَهُ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَلَاءُ نِصْفِهَا لِعَصَبَتِهِ وَوَقَفَ وَلَاءُ النِّصْفِ الْآخَرِ أَمَا لَوْ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا سَبَقَ الْآخَرِ وَهُمَا مُوسِرَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُوسِرٌ فَقَطْ فَفِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا عَنِ الْبُغْيَوِيِّ يَتَحَالَفَانِ، ثُمَّ يَتَّفِقَانِ عَلَيْهَا فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَمْ يَغْتَقِ نَصِيَّهُ لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ وَعَتَقَ نَصِيبَ الْحَيِّ لِإِفْرَارِهِ وَوَقَفَ وَوَلَاؤُهُ فَإِذَا مَاتَ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَقَفَ وَلَاءُ الْكُلِّ وَإِذَا مَاتَ الْمُوسِرُ فِي الثَّانِيَةِ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا نَصِيْبَهُ بِمَوْتِهِ وَوَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِهِ وَنَصِيبُ مُغْسِرِ بِإِفْرَارِهِ وَوَقَفَ وَوَلَاؤُهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُغْسِرُ أَوَّلًا لَمْ يَغْتَقِ مِنْهَا شَيْءٌ لِاحْتِمَالِ سَبَقِ الْمُوسِرِ فَإِذَا مَاتَ الْمُوسِرُ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَلَاءُ نَصِيْبِهِ لِعَصَبَتِهِ وَوَلَاءُ نَصِيبِ الْمُغْسِرِ مَوْقُوفٌ. وَلَوْ كَانَا مُغْسِرَيْنِ فَكَمَا لَوْ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ أَوْ لَدَهَا قَبْلَ اِسْتِيلَادِ الْآخَرِ لَهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ وَالْعِبْرَةُ بِالسَّارِ وَالْإِعْسَارِ بِوَقْتِ الْإِخْبَالِ وَلَوْ عَجَزَ السَّيِّدُ عَنْ نَفَقَةِ أُمِّ وَلَدِهِ أُجْبِرَ عَلَى تَخْلِيَّتِهَا لِتَكْتَسِبَ وَتُتَّفَقَ عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ عَلَى إِجَارِهَا، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى عِتْقِهَا، أَوْ تَرْوِجِهَا كَمَا لَا يُرْفَعُ مِلْكُ الْيَمِينِ بِالْعَجْزِ عَنِ الْاِسْتِمْتَاعِ فَإِنْ عَجَزَتْ عَنِ الْكَسْبِ فَتَقَعَّتْهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ كَمَا مَرَّ فِي التَّفَقَّاتِ. اهـ.

☐ فَوَدَّ: (وَإِنْ نَجَزَ عَتَقَهَا فِيهِ) أَي: فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، وَلَا نَظَرَ إِلَى مَا قَوَّته مِنْ مَنَافِعِهَا الَّتِي كَانَ يَسْتَحِقُّهَا إِلَى مَوْتِهِ؛ لِأَنَ هَذَا اِتِّلَافٌ فِي مَرَضِهِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ أَتْلَفَ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَبِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ نِهَايَةً. ☐ فَوَدَّ: (لِلْخَبَرِ السَّابِقِ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ فِي حَدِيثِ مَارِيَةَ الْقِبْطِيَّةِ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالتَّهَاجُوتِ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا». اهـ. ☐ فَوَدَّ: (يَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) أَي: يَا خَالِقَنَا وَمُرَبِّينَا مُخْتَصِّصُكَ بِكَ الثَّنَاءِ بِالْجَمِيلِ وَلَمَّا كَانَ تَمَامُ التَّأْلِيفِ مِنَ النُّعَمِ حَمْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَمَا حَمَدَ عَلَى اِبْتِدَائِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْدَرَنِي عَلَى اِثْمَائِهِ كَمَا أَقْدَرَنِي عَلَى اِبْتِدَائِهِ وَآثَرِ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ

وجبهك وعظيم سلطانك حمدا يوافي نعمك ويكافئ مزيذك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما
 تحب يا ربنا وترضى حمدا كالذي نقول وخيرا مما نقول يملأ السموات، والأرض وما شئت
 ربنا من شيء بعد أهل الشاء، والمجد أحق ما قال العبد: وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت،
 ولا منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد، وصل اللهم، وسلم وبارك أفضل صلاة
 وأفضل سلام وأفضل بركة على عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي وأزواجه وذريته وعلى آله
 وأصحابه وأنصاره وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، وكما يليق بعظيم شرفه وكماله ورضاك عنه وما
 تحب وترضى له عدد معلوماتك ومداد كلماتك أبد الأبدن ودهر الداهرين كلما ذكرتك
 وذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلينا معهم برحمتك يا أرحم
 الراحمين سبحانه رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب
 العالمين. أسألك اللهم بجلال وجهك وباهر قدرتك وواسع جودك وكرمك أن تنفع بهذا
 الشرح المسلمين منفعة عامة وأن تمن علي بالإخلاص فيه؛ ليكون ذخيرة لي إذا جاءت
 الطامة، وأن لا تعاقبني فيه، ولا في غيره من سائر أثارى بقبيح ما جئت من الذنوب وعظيم ما

إفادتها الدوام المناسب للمقام وقدم المسند المشتغل على اللام وضمير الخطاب ليقيد الاختصاص
 على سبيل الرجحان ويكون حمده على وجه الإحسان ويتلذذ بخطاب الملك المتان. قوله: (حمدا
 إلخ) مفعول مطلق نوعي ثان للحمد. قوله: (يوافى نعمك) أي: يقي بها ويقوم بحقوقها. قوله:
 (ويكافئ مزيذك) بهمزة في آخره أي يساوي ما تزيد من النعم ويقوم بشكره. قوله: (حمدا كثيرا)
 كظهيره الآتين عطف على حمدا يوافي إلخ بعاطف مقدّر. قوله: (ربنا) كظهيره الآتي منادى بيا
 مقدّر. قوله: (يملأ السموات إلخ) أي: بتقدير تحسبه من نور. قوله: (من شيء بعد) أي: بعدهما
 كالكرسي والعرش وغيرهما مما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب. قوله: (أهل الشاء إلخ) أي يا أهل
 المدح والعظمة ويجوز الرفع بتقدير أنت. قوله: (أحق إلخ) مبتدأ خبره قوله: لا مانع إلخ وجمله وكلنا
 لك عبد معترضة بينهما. قوله: (ولا ينفع ذا الجد إلخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الغنى عندك غناه
 وإنما ينفعه عندك رضاك ورحمتك وما قدمه من أعمال البر بفضلك وكرمك. قوله: (وأزواجه إلخ)
 عطف على عبدك. قوله: (كما صليت) لم يزد وسلمت، وإن اقتضاها حسن المبالغة اقتصارا على ما
 ورد. قوله: (ورضاك) عطف على المضاف، أو المضاف إليه. قوله: (وكما يليق إلخ) عطف على
 قوله: كما صليت إلخ. قوله: (وما تحب إلخ) عطف على قوله: ما يليق إلخ. قوله: (وعلينا معهم
 إلخ) عطف على قوله: على عبدك، ثم الظاهر أن الشارح قصد بنون الجمع نفسه مع غيره من المؤمنين
 امثالا لحديث «إذا دعوتهم فعمموا». قوله: (بالإخلاص فيه) أي: في تأليف الشرح من الرياء والسمة
 وحُب الشهرة والمخمدة بأن يقصد به نفع العباد ومروضة الرب سبحانه وتعالى.

اقتَرَفْتُ مِنَ الْغُيُوبِ إِنَّكَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ وَأَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ، دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قوله: (دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إلخ) إِنَّمَا خَتَمَ كِتَابَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي نَزَلَتْ فِي أَذْكَارِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَمَا يَخْتِمُونَ بِهِ دَعَوَاهُمْ مِنَ الْحَمْدِ لِرَبِّ الْعِزَّةِ رَجَاءً أَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَالْجَنَّةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. وَكَانَ الْفَرَاغُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ مِنْ تَسْوِيدِ هَذِهِ الْحَوَاشِي الْجَامِعَةِ لِمُعْتَمِدَاتِ مُتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَّةِ عَلَى تُخْفَةِ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنْهَاجِ لِلْعَلَامَةِ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ حَجَرٍ الْهَيْثَمِيِّ الْمَكِّيِّ فِي مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ زَادَهَا اللَّهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَتَعْظِيمًا فِي مُنْتَصَفِ رَبِيعِ الثَّانِي مِنْ شُهُورِ سَنَةِ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَتِسْعٍ وَثَمَانِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَزْكَى التَّحِيَّاتِ وَأَرْجُو مِنْ فَضْلِ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي حَيِّزِ الْقَبُولِ فَإِنَّهُ كَرِيمٌ يُعْطِي خَيْرَ مَأْمُولٍ، وَالْمَرْجُو مِمَّنْ أَطْلَعَ عَلَيْهَا أَنْ يَدْعُو لِقَلِيلِ الْبِضَاعَةِ بِالْخَيْرِ وَالْمُبَاعَدَةِ عَنْ كُلِّ شَرٍّ وَضَيْرٍ وَأَنْ يَقِيلَ الْعَثْرَاتِ وَيَعْفَوْ عَنْ التَّسَاهُلَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَحَلٌّ لِلْقُصُورِ وَالتَّسْبِيحِ خُصُوصًا فِي هَذِهِ الْأَعْوَامِ وَالْأَزْمَانِ وَإِنِّي وَاللَّهُ مُعْتَرِفٌ بِقَصْرِ الْبَاعِ وَكَثْرَةِ الزَّلَلِ وَلَكِنْ فَضَّلَ اللَّهُ وَكَرَّمَهُ لَا يُعْلَلُ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلَلِ، وَنَسَأَلُهُ حُسْنَ الْخِتَامِ بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَمَّ.



فهرس الموضوعات

فهرست

کتابُ النَّذْرِ ۵

فصل في نذرِ الشُّكِّ والصدقة والصلاة وغيرها ۴۳

کتابُ القضاء ۷۱

فصل فيما يقتضي انيزال القاضي، أو عزله وما يُذكرُ معه ۱۰۸

فصل في آداب القضاء وغيرها ۱۲۶

فصل في التسوية ۱۶۷

باب القضاء على الغائب ۱۹۱

فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي ۲۲۳

فصل ۲۳۶

باب القسمة ۲۵۱

کتابُ الشهادات ۲۸۶

فصل في بيان قدر التصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به ومُسْتَنَدِ الشهادة

وما يتبع ذلك ۳۵۱

فصل في تحمّل الشهادة وأداؤها وكتابة الصك ۳۹۳

فصل في الشهادة على الشهادة ۴۰۶

فصل في الرجوع عن الشهادة ۴۱۳

کتابُ الدعوى ۴۲۸

فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به ۴۶۳

فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف وما يفرغ عليه ۴۷۹

فصل في تعارض البيّتين ۵۰۷

فصل في اختلاف المتداعين ۵۳۰

فصل في القائف المُلْحَقِ لِلنَّسَبِ عند الاشتباه بما خصّه الله تعالى به ۵۵۱

كِتَابُ الْعَتَقِ ٥٥٨

- فصل في العتق بالبعضية ٥٨٧
- فصل في الإعتاق في مَرَضِ الموت وبيانِ القُرعة في العتق ٥٩٣
- فصل في الولاء ٦٠٣

كِتَابُ التَّدْبِيرِ ٦١٢

- فصل في حكم حملِ المُدَبِّرَةِ، والمُعَلَّقِ عَتَقَهَا بِصِفَةِ وجنَايةِ المُدَبِّرِ وعتقه ٦٢٧

كِتَابُ الْكِتَابَةِ ٦٣٤

- فصل في بيانِ ما يلزِمُ السَّيِّدَ وَيُسَنُّ له ويَحْرُمُ عليه ٦٥٢
- فصل في بيانِ لُزومِ الْكِتَابَةِ من جَانِبِ وجَوَازِها من جَانِبِ ٦٦٨
- فصل في بيانِ ما تُفَارِقُ فيه الْكِتَابَةُ الْبَاطِلَةَ الْفَاسِدَةَ ٦٨٢

كِتَابُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ ٦٩٤



